

مَحَاشِي الشَّرِيفِ  
وَأَبْنِ قَائِمِ الْعِبَادِ

سَلَامٌ

مَحَاشِي الْحَنَكِ بِشَرْحِ الْمُهَاجِرِ

لِأَبْنِ حَبِيبِ طَيْفِ

مَجْرَدُ الشَّامِ

مَدْرَسَةُ  
بَيْرُوتَ

















﴿ الجزء الثامن ﴾

من حواشي العلامتين القهاسيتين والامامين  
القدوتين العلامة العارف بالله الشيخ عبد الجيد الشرواني تزيل مكة  
المكرمة والامام المحقق والعلامة المدقق الشيخ أحمد بن  
قاسم العبادي على تحفة المحتاج بشرح المنهاج تأليف  
الامام العالم العلامة الاوحد القهاسية خاتمة  
المحققين شهاب الدين أحمد بن حجر  
الهيتي الشافعي تزيل مكة  
المشرقة نعمد الله الجميع  
بوجته واسكنهم  
فسيح جنته  
آمين

﴿ وبها منه تحفة المحتاج بشرح المنهاج ﴾

﴿ تنبيه ﴾

قد وضعت حاشية العلامة الشيخ عبد الجيد الشرواني في أول كل  
صفحة وحاشية الامام ابن قاسم العبادي في آخر كل صفحة  
مفصولا بينهما بجدول وجعلت التعقيب تابعة لحاشية الشرواني



بسم الله الرحمن الرحيم

\*(كتاب الطلاق)\*

(قول المتن العلق) اسم مصدر اطلاق بتشديد الهمزة ومصدره التطلق ومصدره اطلاق بتخفيف الهمزة اه  
يجري (قوله واغرة) الى المتن في النهاية الاقوله ومن ثم الى اوسية الخلق (قوله حل القيد) الظاهر ان المراد  
بالقيد ما يشمل الحسى والمعنوى ليكون بين المعنى اللغوى والمعنى الشرعى عموم ونصوص كما هو الغالب اه  
وشدى (قوله والاصل فيه) أى فى الطلاق ووقوعه ومشروعيته (قوله وحكمين) لعل المراد انه حيث دامت  
على الوكالة وجب عاينها ذلك والافالو كبل لا يجب عليه التصرف فيما وكل فيه اه عش (قوله كان يعجز  
عن القيام الخ) ينبغي ولم يغلب على ظنه انها تؤول معاشرته مع ذلك على الفرقة وتسمع بما قد يقع من تقصير  
مساعدة باطنية اه سيد عمر (قوله ما لم يخش الفجور بها) أى فجور غيرهما فلا يكون مندوباً لان فى  
ايقانها صوناً لها فى الجملة بل يكون مباحاً وينبغى انه ان علم فجور غيرهما بالوطاة وانتفاء ذلك عنها ما دامت فى  
عصمتهم حرمة طلاقها ان لم يتأذيقاها تأذياً لا يحتمل عادة اه عش (قوله بامساكها الخ) متعلق بقوله  
أمر الخ (قوله خشية من ذلك) فيه شئ فان قوله لا تردى لاس أفاد ان كونها تحتها لم يمنع وقوع ذلك سم  
وهو مبنى على ان معنى قوله ما لم يخش الخ انه يخشى وقوع الفجور بينها وبين الاجنبى والجل على هذا بعد  
اذلا فائدة فى ترك الطلاق على هذا التقدير بل الظاهر انه يخشى حصول فجور بينهما وبينها بعد الطلاق لما  
يعلم من نفسه من مزيد الميل فليستأمل ويتسلم ان يكون المراد ما فهمه المحشى فقد يكون فى ابقائها تعقيب  
للفجور المتوقع فى الجملة ولا ينافيه قوله المذكور لان المراد ان ذلك ثابت لها بالقوة لا بالفعل المتوقع تحققه على  
تقدير فراقها اه سيد عمر أقول وما فهمه المحشى هو الظاهر المتبادر ولا حزم به عش كما مر وأما قوله بل الظاهر  
انه الخ مع بعده عن المقام يفيد قول الشارح الآتى ويلحق الخ فيصير مكرراً (قوله تؤدى الى مبيع تبهم)

\*(كتاب العلق)\*

(قوله خشية من ذلك) فيه شئ فان قوله لا تردى لاس أفاد ان كونها تحتها لم يمنع وقوع ذلك (قوله تؤدى  
الى مبيع تبهم) لا يفسد أن يكتب بان لا يحتمل عادة

\*(كتاب الطلاق)\*

هو اغة حل القيد وشرعا  
حل قيد النكاح باللفظ  
الآتى والاصل فيه الكتاب  
والسنة واجماع الامتثال  
سائر الملل وهو اما واجب  
كتاب الطلاق مؤلف لرد الوطء  
وحكمين رايه أو مندوب  
كان يعجز عن القيام بحقه وقها  
ولو لعدم الميل اليها أو  
تكون غير عفيفة ما لم يخش  
الفجور بها ومن ثم أمر على  
الله عاين وسلم من قال له ان  
زوجتى لا تردى لاس أى  
لا تمنع من برىء الفجور بها  
على أحد أقوال فى معناه  
بامساكها خشية من ذلك  
ويلحق خشية الفجور بها  
حصول مشقة بفراقها  
تؤدى الى مبيع تبهم



وكون مقامها عند المنع للمعجور هاهنا يظهر فيها أو سيئة الخلق أي بحيث لا يصبر على عشرتها عادة فيما يظهر والافتقار لوجود امرأة غير سيئة الخلق وفي الحديث المرأة الصالحة في النساء كالغراب الأعجم كناية عن ندرة وجودها (٢) إذا أعصم وهو أيض الجاحدين وقيل

الرجلين أو أحدهما كذلك أو يامرجه أحد والديه أي من غير نحو تعنت كاهوشان الحق من إلا - بأهوالا هات ومع عدم خوف فتنة أو مشقة بطلانها فيما يظهر أو حرام كالبدعي أو مكروه بان سلم الحال عن ذلك كله للغير الصحيح ليس شيء من الحلال أبغض إلى الله من الحلال وفي رواية صحيحة أبغض الحلال إلى الله الطلاق واثبات بغضه تعالى له المقصود منه زيادة التنظير عنه لاحقية ثبوتها في الحلال ومن ثم قالوا ليس فيه مباح لكن صورته إذا ما عاين الم يشتمها أي شهوة كاملة لتلاينافي ما سرق في عدم الميل إليها ولا تسمع نفسه عذبتها من غير تمتع بها أو أركانها زوج وصيغة توصف على ما يأتي فيه ومحل وولاية عليه (بشرط انظره) أي له جهة تميزه أو تعليقه كونه من زوج أو ما وكيله أو أياكم في المولى فلا يصح منهما تعليقه ويعلم هذا مما قدمه أول الخلع ومما سيذكره أنه لا يصح تعليقه قبل النكاح والتكليف فلا يصح تعليق ولا تمييز من نحو صبي ومجنون ومغمي عليه موثاقم لرفع القلم عنهم لكن لو عاين بصفة فوجدت

لا يبعد أن يكتفى بان لا تحتل عادة سم اه ع ش عبارة السيد عمر بعد ذكر كلام سم المذكور أقول الامر كما قال اه (قوله وكون مقامها الخ) عطف على قوله حصول مشقة الخ (قوله أو سيئة الخلق) عطف على قوله غير عقيمة (قوله لا يصبر على عشرتها الخ) بيناء المفعول ولو قيل لا يصبر الزوج على عشرتها بان يحصل له منها مشقة لا تحتل عادة لم يكن بعيدا لأن الدار على تضرره وعدمه فالتأمل وعلى الأول لو علم من نفسه الصبر ينبغي عدم التدب صيانة لها عن ضرر الغير اه سيد عمر (قوله والا) أي وإن لم يقيد بالحبيبة المذكورة (قوله كذلك) أي نادر الوجود خبر إذا أعصم (قوله أو يامرجه الخ) عطف على قوله يعجز الخ (قوله أو مكروه الخ) قد يقتضي أنه فيما إذا انشئ المعجور في الصورة السابقة وفيما إذا كان بقاؤها عند المنع للمعجور هاهنا يكون مكروها لا غير ولو قيل بالحرمة في صورتين إذا غلب على ظن ذلك لم يبعد اه سيد عمر وتقدم عن ع ش ما وافقه (قوله واثبات بغضه) مبتدأ خبره قوله المقصود منه الخ (قوله لاحقية ثبوتها) ما المانع أن البغض معناه الكراهة وعدم الرضا وهذا صادق بالمكروه كالحرام ولا ينافي ذلك وصفه بالحلل لأنه يطلق ويراد به الجائر سم اه ع ش (قوله سورة) أي الطلاق المباح (قوله لتلاينافي ما سرق) أي في قوله كأن يعجز عن القيام بحقوقها ولو لعدم الميل إليها أي فامر فيما إذا انتفت الشهوة بالكفاية وتوماها هاهنا فيما إذا انتفى كمالها وبقي أصلها (قوله ومحل) أي زوجة وقوله عليه أي المحل اه ع ش عبارة الرشدي قوله وولاية عليه كونه أخرجه غير المكاف إذ ليس له ولاية الطلاق اه (قوله أي لصحة تميزه) إلى قوله ويعلم مما سرق في النهاية (قوله فلا يصح منهما) إلى قوله ويعلم مما سرق في المنفى (قوله منهما) أي الوكيل والحاكم اه ع ش عبارة السيد عمر قوله فلا يصح منهما تعليقه شامل لما إذا كان الوكيل وكيلا في التعليق وما وجه المنع منه حيث ينفذ فلصريحه رأيت في أصل الروضة أنه لا يصح التوكيل في تعليق الطلاق وإن أريد به مجرد التعليق لأنه ملحق بالإيمان وهي لا ينعها الوكالة اه (قوله ويعلم هذا) أي كون الطلاق من زوج اه ع ش (قوله مما قدمه أول الخلع) وهو قوله شرطه زوج (قوله ومما سيذكره الخ) قال الشهاب سم فيه نظر ظاهر اه رشدي عبارة السيد عمر قال الفاضل المحشي فيه نظر ظاهر اه وأعل وجه النظر أن وجه عدم الصحة فيما ذكر عدم الولاية ولا يلزم منه اشتراط خصوص أن لا يقع إلا من زوج لأنه إذا وقع من وكيل الزوج فقد وقع من ذي ولاية ويحتمل أن يجاب بان قوله هذا إشارة إلى اعتبار كونه من زوج في التمييز والتعليق لا إلى قوله أما وكيله الخ ثم رأيت في المغني ما نصه فان قيل أهمل المصنف كونه من زوج أو وكيله فلا يقع طلاق غيره إلا فيما ساقى في المولى بطلاق عليه ما لحاكم أجيب بأنه أحاله على ما صرح به في الخلع وعلى ما سيذكره من أنه لا يصح تعليقه قبل ملك النكاح وهو عين جعل عبارة الشارح على ما أجبت اه (قوله ومغمي عليه ونائم) ذكرهما يقتضي جعل التكليف على ما يشمل التمييز وظاهر كلامهم عدم صحتهم النائم وإن أثم به وماله أن يثبته بخارج لا لأنه اه سم (قوله لو علقه) أي في حالة التكليف (قول الماتن الا السكران) استثناء من المفهوم وهو قوله فلا يصح تعليق ولا تمييز من نحو صبي الخ (قوله تعديا) يشمل ذلك الكافر وإن لم يعتد دخومة شرب الخمر لأنه مخاطب بفروع الشرع يخرج به غير المتعدي كمن أكره على شرب مسكر أو لم يعلم أنه مسكر أو شرب دواء مجتنب الحاجة فلا يقع طلاقه مغني و ع ش (قوله وهو المراد به الخ) فليس المراد به من شرب المسكر مطلقا وإن لم يزل عقله اه رشدي (قوله فانه الخ) أي السكران (قوله

(قوله لاحقية ثبوتها) ما المانع أن البغض معناه الكراهة وعدم الرضا وهذا صادق في المكروه كالحرام ولا ينافي ذلك وصفه بالحلل لأنه يطلق ويراد به الجائر (قوله ومما سيذكره الخ) فيه نظر ظاهر (قوله ومغمي عليه ونائم الخ) ذكر المغمي عليه والنائم يقتضي جعل التكليف على ما يشمل التمييز وظاهر كلامهم عدم صحتهم

وبه نحو جنون وقع والاختيار فلا يقع من مكروه كاسيد كره (الا السكران) وهو من زال عقله بمسكر تعديا وهو المراد به حيث أطلق وسيد كره أن مثله كل من زال عقله بمسكر أو دواء فانه يقع طلاقه مع عدم تكليفه على الأصح أي مخاطبته بحال السكر لعدم فهمه الذي هو شرط التكليف



ونفوذ تصرفاته له وعليه  
الدال عليه اجماع الصحابة  
رضي الله عنهم على ما اخذته  
بالعنف من باب خطاب  
الوضع وهو ربط الاحكام  
بالاسباب تغليظا عليه  
لتعديه وألحق ماله بما عليه  
طرد الباب وبه يندفع  
عالمهم ههنا من اراد  
النائم والمجنون على أن  
خطاب الوضع قد لا يعمهما  
ككون القتل سببا للقصاص  
والنهي في لا تقر بالصلاة  
وأنت سكارى في أوائل  
النشأة لبقاعه فليس من  
محل الخلاف بخلاف من  
وال عقله سواء أصار زقا  
مطروحا أم لا ومن أطلق  
عليه التكليف أراد أنه  
بعد محو مكاف بقضاء  
مافاته أو أنه يجري عليه  
أحكام المكاف بزم والالزام  
صحة نحو صلاته وصومه  
ويعلم مما مر أوائل الصلاة  
أنه لو اتصل جنون لم يتولد  
من السكر به وقع عليه  
المدة التي ينتهي اليها السكر  
غالبا (ويقع) الطلاق  
(بصريحة) وهو لا يمحتمل  
ظاهره غير العاقل ومن  
ثم وقع اجماعا واختلف  
المتأخرون في نالقه بالذات  
بمعنى طالق والأوجه أنه ان  
كان من قوم يبدلون الطاء  
تاء واطردت لغتهم بذلك  
كان على صراحته

ونفوذ الخ) مبتدأ (قوله الدال عليه) أي النفوذ نعت له (قوله اجماع الخ) فاعل الدال (قوله على  
مؤاخذته) متعلق بالاجماع (قوله من باب خطاب الوضع) خبر المبتدأ (قوله ربط الاحكام) أي كوقوع  
الطلاق وقوله بالاسباب أي كالتلفظ بالطلاق اه ع ش (قوله تغليظ الخ) مفعول له لقوله يقع طلاقه  
الخ (قوله وألحق الخ) جواب سؤال غنى عن البيات (قوله وبه) أي التغليظ اه كردى (قوله من اراد  
النائم والمجنون) وجه الاندفاع أنه وان تعلق بمخاطب الوضع فيما علم ما كالاتلافات لكن لم يلحق ماله بما  
بما علم ما على ان خطاب الوضع لم يتعلق بما في جميع ما علم ما بل في نحو الاتلافات خاصة كما أشار اليه  
بالعلاوة في كلامه اه رشيدى (قوله ككون القتل سببا للقصاص) أو فالنائم والمجنون اذا قتل  
لاقصاص عليهما مع ان وجوب القصاص بالقتل من خطاب الوضع أي فعليه دخول التخصيص في شأنهما  
بعدم وجوب ذلك القصاص أمكن التخصيص بغير معنى يقتضيه كما هنا اه ع ش (قوله والنهي الخ)  
جواب عن السؤال بأنه كيف يقال ان السكران لا يتعلق به التكليف مع أنه نحو طيب بالنهي في الآية  
وحاصل الجواب ان المخاطب فيها ليس من محل الخلاف بل هو مكاف اتفاقا اه رشيدى (قوله النشوة)  
هو تثبات النون والواو بخلاف النشوة بالهمز فانه يقال نشأ نشأة اذا حي وروا وشب كذا في القاموس  
اه ع ش (قوله بخلاف من زال الخ) يعني ان الخلاف فيه اه كردى (قوله ومن أطلق عليه) أي  
السكران اه ع ش عبارة الرشيدى يشير به الى أنه لا اختلاف في الحقيقة بين الآية في كونه غير مكاف  
لكن هذا لا يناسب تعبيره بالأصح فيما مر الصريح في ثبوت الخلاف اه وعبارة البصري هي أي فليس في  
المسألة خلاف معنوى فن قال ليس مكافا معني أنه ليس مخاطبا بخطاب تكليف حال عدم فهمه ومن قال أنه  
مكاف أراد أنه مكاف حكم أي يجري عليه أحكام المكافين اه (قوله والالزام الخ) أي وان أراد حقيقة  
التكليف فلا يصح لانه لزم الخ (قوله به) أي بالسكر متعلق باتصل (قوله ويقع الطلاق) أي من مسلم  
وكافر اه معنى عبارة ع ش أي ممن يصح طلاقه ولو سكرانا اه (قوله واختلف المتأخرون في نالقه الخ)  
(فرع) لو قال أنت دال بالذات فيمكن ان يأتي فيه ما في نالقه بالتاء لان الدال والطاء متقاربان في الابدال  
الا ان هذا اللفظ لم يشتهر في الالسة كاشتهار نالقه فلا يمكن ان يأتي فيه القول بالوقوع مع فقد النية (فرع)  
لو قال أنت طالق بالفاء المعقودة قريبة من الكاف كما يلغظ بها العرب فلا شك في الوقوع فلا بد لها كافا  
مربوطة فقال طالك فيمكن ان يكون كذا لو قال نالقه بالتاء الا أنه يخطأ عنه بعدم الشهرة على الالسة فالظاهر  
أنه كذا نالقه بالدال الا أنه لا معنى له يحتمله والتاء والفاء والكاف كثير في اللغة أي ابدال بعضها من بعض  
(فرع) لو أبدل الحرفين فقال نالك بالتاء والكاف فيجوز أن يكون كناية الا أنه أضعف من جميع الالفاظ  
السابقة ثم انه لا معنى له محتمل ولو قال دالك بالدال والكاف فهو أضعف من نالك مع ان له معان محتملة منها  
المعاطلة للغير ومنها المساحقة والحاصل ان ههنا الالفاظ بعضها أقوى من بعض فاقواها نالقه ثم دالقه وفي  
رتبتها طالك ثم نالك وهى أبعداها والظاهر القطع بأنها أي نالك لا تكون كناية طلاق ثم رأيت المسئلة  
منقولة في كتب الحنفية سم على ج اه ع ش (قوله والأوجه أنه ان الخ) تحسلا للنهاية والمغنى  
حيث فلا وفاقا للشهاب الرملى انه كناية سواء كانت لغته كذلك أم لا اه ونقل سم عن الجلال  
السيوطى ما وافق كلام الشارح وأقره وكذا أقره ع ش والرشيدى (قوله ان كان) أي الناطق  
بتالقه (قوله من قوم يبدلون الطاء تاء الخ) وأما ان كان في لسانه بجزء خلقى عن النطق بالطاء فالظاهر أنه  
ليس من محل الخلاف بل هو صريح في حقيقة ما قلنا بجمع اه رشيدى (قوله كان على صراحته) قد  
يؤيد ذلك أنه كترجئة المطلق بل أولى بل قضية كونه كالترجئة أنه صريح في حق من ليس من القوم  
المذكورين أيضا اذا عرف هذا اللغة كان الترجمة صريح لمن أحسن العربية لشموله للعربى اه سم  
من النائم وان اثم ينومه لان اثم به نالقه لا ذاته (قوله كان على صراحته) قد يؤيد ذلك أنه حيث نذ كترجئة  
الطلاق بل أولى بل قضية كونه كالترجئة أنه صريح في حق من ليس من القوم المذكورين أيضا اذا عرف هذه



والا فهو كناية لان ذلك الابدال له أصل في الغنى يؤيد افتناء بعضهم فمن حالف لا ياكل (هـ) البيضا بالفاء المشالة بأنه يحتمل بنحو بعض

السراج ان كان من قسم ينطقون بالمشالة في هذا أو نحوه وليس من هذا قول قوم طلقه بفتح اللام لا فعل كذا بل هو لغوي ظاهر كطابق لافه - ل كذا بل أولى بخلاف على طلقه لا فعل كذا فان الظاهر انه كناية (بلاية) لا يقع الطلاق من العارف بدلول لفظه فلا ينافي ما يأتي انه يشترط قصد لفظ الطلاق لعنه فلا يكفي قصد حروفه فقط كأن لقنه أعجمي لا يعرف مدلوله فقصد لفظه فقط أو مع مدلوله عند أهله وسبيل من كلامه ان الاكرام يجعل الصريح كناية (وبكناية) وهي ما يحتمل الطلاق وغيره وان كان في بعضها أظهر كقوله الرافعي (مع النية) لا يقع مع قصد حروفه أيضا فان لم ينو لم يقع اجماعا سواء الظاهرة المقترنة بقرينة كانت بائن بينونة محرمة لا تخين لي أبدا وغيرها كاستبرؤ حتى الان وقع في جواب دعوى فاقرار به وانما أقادهم صدقة لا تباع لتصدق صراحتي في الوقف لان صراحته لا تنحصر بخلاف الطلاق وأيضا فينبوثة الى آخره يأتي في غير الطلاق كالقصر بخلاف لا تباع لا يأتي في غير الوقف وقد يؤخذ من

(قوله والا) أي بان لم يكن من ذلك القوم أول ما يرد لغتهم بذلك (قوله لان ذلك الخ) على المحذوف مفهوم مما قبله أي لا لغولان الخ (قوله وليس من هذا) أي مما يفيد الطلاق (قوله بخلاف على طلقه) قد يقال ما الوجه في كون على طلقه كناية وعلى الطلاق صريح ويجاب بان كلامه هنا في طلقه بفتح اللام لا يسكونها اه سيد عمر (قول المتن بلاية) فلو قال لم أفوه الطلاق لم يقبل وحكي الخطابي فيه الاجماع ودين فيما بينه وبين الله عز وجل اه معنى (قوله لا يقع الطلاق) متعلق بنية (قوله لا يقع الطلاق) الى المتن في المعنى والى قوله الان يجاب في النهاية (قوله من العارف) متعلق بقول المتن ويقع بصريحه الخ فقوله أنت طالق مثاليه ثلاثة أشياء قصد النطق بحروفه وقصد كونه مستعملا في معناه وقصد ايقاع الطلاق به فقصد الايقاع لا يشترط وهو الذي يحتاج اليه في الكناية وقصد اللفظ بالحروف لا يلزمه مطلقا واستحضار معناه شرط أيضا فالشرط قصدان ينطق باللفظ مستعملا في معناه اه كردي (قوله كان لقنه الخ) أي لفظ الطلاق وكان صرفه العارف بمدلوله عن معناه واستعمله في معنى آخر على ما قسم من التفصيل اه رشدي (قوله وسبيل الخ) عبارة المعنى نعم المكره اذا نوى مع الصريح الوقوع واقع والاذلال اه (قوله وان كان في بعضها أظهر) أي فلا بد من الظهور في كلا المعنيين بخلاف الصريح فان ظاهره ليس الا الطلاق واحتمال غيره ضعيف كاللفظ الطلاق اذا نوطبت به الزوجة فان الظاهر منه هو الفراق وأما احتمال الطلاق من الوثاق فضعيف اه رشدي (قوله ومع قصد حروفه الخ) ان جعل على ظاهره يخرج صدورهما من الذائم فليس فيه كبير فائدة بل هو مستغنى عنه وان جعل على قصد حروفه ومغناه كما يدل عليه السياق فهو حثيث يقتضي تعدد القصد فيها وكلام المعنى مصرح به فليحذر ولا تأمل الفرق بينهما اه سيد عمر وقد يقال ان قصد اللفظ لمغناه لا يخرج الجعي اذ الفتن دال الطلاق وهو لا يعرف معناه وقصد الايقاع في الكناية لا يخرج من لم يقصد سواء قصد الاخبار بالفراق أولا وسواء استحضر مع معنى الفراق معنى آخر أو لا ثم قوله وكلام المعنى الخ وكذا كلام الشارح والنهاية فيما يأتي صريح في عدم تقدم عن الكردي ابضاح تام يندفع به الاوهام (قوله سواء الظاهرة الخ) وفاقا للنهاية والمعنى (قوله سواء الظاهرة الخ) عبارة الروض مع شرحه فرع لا يلحق الكناية بالصريح - والاراء الطلاق ولا قرينة من غضب ونحوه لانه قد يقصد خلاف ما يشعر به القرينة واللفظ في نفسه محتمل ولا يلزمه موافاة كالتواطؤ على جعل قوله أنت على حرام كطاعتك كان قال معني قلت لامرأتى أنت على حرام فاني أريد به الطلاق ثم قال لها أنت على حرام فلا يكون صريحا بل يكون ابتداء لاحتمال تغيير نيته اه (قوله الان وقع في جواب دعوى) هل شرطها كونها عندها كم سم أقول الظاهر انه لا يشترط حتى لو ادعت عليه امرأة بانه زوجها لتطلب نفقتها مثلا عند غيرها كم فقال لست بمزوجة حتى كان اقرارا بالطلاق فيؤاخذ به عند القاضي اه ع ش (قوله فاقرار به) ويرتب عليه وقوع الطلاق ظاهرا واما باطنافان كان مائة فاحرمت عليه والا فلا مالم ينو الطلاق به اه ع ش (قوله وانما أقاد الخ) جواب سؤال ظاهر البيان (قوله صدقة) هو بالنصب اه سم (قوله لان صراحته الخ) يتأمل اه سم أي في تقريره (قوله بخلاف لا تباع) الاولى صدقة لا تباع (قوله وقد يؤخذ من ذلك) أي قول المتن مع النية ما يحتمل الخ عبارة النهاية وما يحتمل من الرفعة أو اجمع من عدم نفوذ طلاق السكران بالكناية لتوقفها الخ مردود كما اقتضاه اطلاقهم بأن الصريح يعتبر فيه قصد لفظ معناه الخ والقلب الى ما قاله ابن الرفعة أميل اه سيد عمر (قوله لتوقفه) أي الطلاق بالكناية (قوله السابق) أي في شرح الا لسكران (قوله وان تقول الخ) وأيضا فهو مؤاخذ باقراره فاذا أقر انه نوى أخذناه وأوقعناه عليه

اللغة كما ان الترجمة صريح لمن أحسن العربية كما يأتي بشموله للعربي (قوله الان وقع في جواب دعوى) هل شرطها كونها عندها كم (قوله صدقة) هو بالنصب (قوله لان صراحته الخ) يتأمل (قوله وان تقول الخ) وأيضا فهو مؤاخذ باقراره فاذا أقر انه نوى أخذناه وأوقعناه عليه الطلاق (قوله

ذلك ما يحتمل من الرفعة ان السكران لا ينفذ طلاقهم التوقف على النية وهي مستحالة منه فجعل نفوذ تصرفه السابق انما هو بالصراح فقط وذلك ان تقول شرط الصريح أيضا



قصد لفظه مطلقاً أو لعناه كما تقرروا السكران يستحيل عليه قصد ذلك أيضاً فكما أوقعوه ولم ينظروا لذلك فكذا هي وكونها بشرط فيها قصدان وفيه قصد واحد لا يؤثر لأن المخطأان التغليظ عليه اقتضى الوقوع عليه بالصرح من غير قصد وهذا بعينه موجود في ما فاتحها مطلقاً فم لا ما يحشرون أقرروه إلا أن يجاب بأن (٦) الصريح موقع ظاهر لا يجرد لفظه من غير استئصال ولا تحقق قصد بخلاف الكناية لا بد فيها

من تحقق القصد فافترا وشروط وقوعه بصرح أو كناية ورفع صوته بحيث يسمع نفسه ولو كان صحيح السمع ولا عارض ولا يقع بغير لفظ عند أكثر العلماء ورأى مالك رضي الله عنه وقوع النفساني (تنبيه) أطلقوا في لست بزوجتي الذي ليست في جواب دعوى أنه كناية تشمل أن فعلت كذا فلست بزوجتي وعليه فإن نوى معنى فانت طالق الذي هو إنشاء الطلاق عند وجود المعلق عليه وقع والافلاذ بوجه بأن نفى الزوجية في هذا التركيب قد يراد به النفي المترتب على الإنشاء الذي نواه وقد يراد به نفى بعض آثار الزوجية كترك انفاقها أو وطئها فاحتاج لنية لا يقع ومثله أن فعلت كذا ما أنت لي بوجه أو ما تكونين لي زوجة لاحتماله لذينك والفسق أن هذا الشتر في إرادة المعلق بحيث لا تفهم العامة منه إلا ذلك بخلاف الأول مجرد دعوى على أن فائله غفل عما يأتي أن الاشتغال ليس له دخل إلا على الضعيف الآتي ثم رأيت الباقي أفق في أن شكاني أنحولا لست لي

الطلاق اه سم وسأني مثله عن الرشيدى وع ش (قوله قصد لفظه الخ) قد يقال المراد بهذا الشرط عدم الصارف لاحقة القصد فلا دليل فيه لما ذكره ولا وجه للايقاع عليه بالكناية ما لم يقر بأنه نوى وهو مراد ابن الرفعة سم وقوله المراد بهذا الشرط الخ لا يخفى من شئ فإنه لو كان المراد ما ذكره لنفسه طلاق الأعمى الملقن إذا لم يعرف معناه ولم يدره غيره إذا صار في حبه وأيضاً فكلامهم صريح في أن المراد حقيقة القصد كما يظهر بمراجعتهم والتأمل اه سيد عمر (قوله مطلقاً أو لعناه) اقتصر النهاية والمغنى على الثاني (قوله فكما أوقعوه) أى طلاق السكران أى الصريح وقوله لذلك أى للاستحالة (قوله فكذا هي) أى الكناية فيقع به من غير قصد اللفظ لعناه ولكن لا بد من النية بأن يخبر من نفسه أنه نوى سواء أخبر في حال السكر أو بعده اه ع ش عبارة الرشيدى ومعلوم أن الصورة أنه أخبر بأنه نوى أما في حال سكره أو بعده كما هو شأن الحكم بالوقوع بالكنايات وحينئذ فأنما أوقعناه عليه الطلاق بإقراره اه (قوله بشرط فيها) أى الكناية وقوله وفيه أى الصريح (قوله فاتحها مطلقاً) وفاقاً للنهاية والمغنى (قوله وشروط وقوعه) إلى قوله ورأى مالك في النهاية وكذا في المغنى لا قوله عند أكثر العلماء (قوله لو كان صحيح السمع) يشمل حديث السمع فهل يعتبر أو المدارك في المغنى على المعتدل محل تأمل اه سيد عمر ويظهر الأول وإن قيد الاعتدال في المغنى احترازاً عن نقل السمع فقط لا عن حدثه أيضاً والله أعلم (قوله وقوع النفساني) أى الوقوع بنية بان يضمر في نفسه معنى أنت طالق أو ما لقتك أما ما يحظر للنفس عند المشاهدة والتخبر منها أو غير ذلك من العزم على أنه لا بد من تعليقه لها فلا يقع به طلاق أصلاً اه ع ش (قوله تنبيهه أطلقوا الخ) أقول ينبغي التأمل فيما ذكر في أول هذا التنبيه وما نقله عن البلقيني مع ما يأتي عن افتاء ابن الصلاح في شرح قول المصنف والاعتناق كناية طلاق وعكسه في أن غبت عن أسنة اه سم أى فإنه أطلق كونه إقراراً في الظاهر بزوال الزوجية بعد غيبته سنة (قوله وعليه الخ) أى الشمول (قوله عند الخ) متعلق بقوله معنى (قوله بوجه) أى الشمول (قوله في هذا التركيب) وهو أن فعلت كذا فلست بزوجتي (قوله النفي) أى نفى الزوجية (قوله ومثله) أى هذا التركيب (قوله لذينك) أى نفى الزوجية ونفى بعض آثارها (قوله أن هذا) أى أن فعلت كذا فلست بزوجتي وقوله لذلك أى الطلاق فيصير صريحاً وقوله بخلاف الأول أى قوله لست بزوجتي الذي ليس في جواب دعوى أى يحتمل لذينك فهو كناية اه كردى (قوله مجرد دعوى) خبر بقوله والفرق (قوله على أن فائله) أى الفرق المذكور (قوله عما يأتي) أى في قول المصنف قلت الأصح أنه كناية بقوله على الضعيف الآتي أى قبيل ذلك (قوله وأنه يطلقها) متعلق على قوله أنها طالق عند الخ أى أن الزوج يطلقها عند حصول الشكوى اه كردى (قوله فان نوى الفورية) أى أنه يطلقها عقب حصول الشكوى (قوله ففانت طالق الخ) انظر ما وجهه فان الظاهر أن التطايق على الاحتمال الثاني مجرد وعد لا يلزم الوفاء به ثم رأيت قول الشارح الآتي والصواب الخ (قوله إلا بالباس) أى بغير أحد هما اه كردى (قوله وبه) أى افتاء الباقيين وقوله كالذى الخ أى ما مر أول التنبيه (قوله في فاتحها الخ) أى في أن فعلت كذا فأن الخ (قوله باطلاق الخ) أى سواء نوى الطلاق أولاً (قوله قول شيخه) أى شيخ الباقيين (قوله نعم نقل عنهما) أى عن الباقيين وشيخه اه كردى (قوله

قصد لفظه الخ) قد يقال المراد بهذا الشرط عدم الصارف لاحقة القصد فلا دليل فيه لما ذكره ولا وجه للايقاع عليه بالكناية ما لم يقر بأنه نوى وهو مراد ابن الرفعة (قوله تنبيهه أطلقوا الخ) أقول ينبغي التأمل فيما ذكر في أول هذا التنبيه وما نقله عن الباقيين مع ما يأتي عن افتاء ابن الصلاح في شرح قول المصنف

زوجته بأنه ان قصد أنها طالق عند حصول الشكوى طلق أو أنه يطلقها فان نوى الفورية ففانت طالق والام تطلق الا بالباس انتهى مخلصاً وهو صريح فيما ذكرته اه كناية بوجه كالذى قبله تبين وهم افتاء بعضهم في فاتحها الخ في زوجة باطلاق الخ والصواب قوله شيخه الفتي أن نوى الطلاق مطلق والافلا كاست بزوجتي نعم نقل عنهما



في ما عذر زوج يفتي بكون زوجها انهما اطلقا الخث كما اطلقه الثاني في ما عذر تكونين لي زوجة والذي يفهم انه كناية لان اللفظ عذر وفتي زائدة وصر في هذه يدونها انهما كناية واما زعم ان زيادة عذر توجب الصراحة فلا يخفى بعده بل (٧) شذوذه وعجيب قول الفتى ما عادي يكون

زوجا لهما معناه ان يفتي لها  
زوجا انتهى فتأمل (ومرر به  
الطلاق) أي ما اشتق منه  
اجماعا (وكذا) الخلع  
والفاد لقوما اشتق منهما  
على ما مر في ما عذر ما عذر  
خالعك على مذهب أحمد  
ووجدت شروط الخلع  
الذي يكون فمضاهم الصفة  
لم يكن ذلك قرينة صارفة  
لصراحة الخلع في الطلاق  
عندنا خلافاً لهما وهم فيه  
وفارق ما يأتي في أنت طالق  
وهو يحلها من وثاق بانه  
استعمل اللفظ حينئذ في  
معناه لا لغوي فلم يصرفه  
عن مدلوله بالكيفية بخلافه  
هنا فهو كأنك طالق طلاقاً  
لا يقع فعلم ان القرينة  
المخالفة لوضع اللفظ لغوي  
كقوله او طوأت أنت  
طالق طلاقاً بائناً فليكن  
به نفسك فانه مع ذلك يقع  
رجعاً ولا تنظر اقوله بائناً  
الى آخره لانه لا يمتنع من  
الصيغة من كل وجه على  
ان قوله على مذهب أحمد  
غير قرينة اذ الفسخ والطلاق  
محددان في ان كلا في حل  
قبل العصمة ترتب عدم  
نقص العدد وسقوط  
المهر قبل الوطء على الفسخ  
فقط لا ينافي ذلك لانه امر  
خارج عن المدلول وكذا  
(الفراق والسراح) بلغ  
السين أي ما اشتق منهما

في ما عذر زوج يفتي الخ) أي فيما لو حلف بالثلاث ما عذر زوج الخ كما يأتي في أدوات التعليق ما يصرح به اه  
كردي عبارة الشارح هناك ولو حلف بالثلاث ان زوج ينته ما عادي يكون لها زوجا ولم يطلق الزوج عقب  
حلفه وقعت خلافاً لمن يفتي وقوعهن محققاً بان معناه ان يفتي لها زوجا لان هذا المعنى لا ينافي ما ذكرناه بل  
يؤيده ويحصل ذلك ان أراد انتفاء نكاحه بان يطلقها والا فلا أخذ من قولهم في است زوجتي انه كناية  
ويجوز في ذلك ان فعلت كذا ما تصحين أو تعودين له زوجة اه (قوله كما اطلقه) أي الخث الثاني أي  
الشيخ اه كردي (قوله والذي يفهم الخ) انظر ما وجهه ولعله ان المعنى فيسه ان نوى بما ذكر الخلف انه  
لا يفتي بتمتع زوجها بل يكون سبباً في طلاقها اه ع ش وقد مر آ نفاض الشارح ما يفهم ما يقرب منه  
(قوله وفتي زائدة) الاولى التذكير (قوله ومر) أي آ نفاض قوله والفرق الخ (قوله في هذه) أي ما عادي  
تكونين لي زوجة ولم يتعرض لفتي قبلها لانه يصرح في الأدوات بانها كناية أيضا (قوله بدونها) أي اللفظة  
عادي (قوله معناه ان يفتي لها زوجا) أي فعل هذا المعنى يقع مطلقاً كما يأتي في محبت الأدوات اه كردي (قوله  
انتهى) أي قول الفتى (قوله أي ما) الى قوله ولو قال خالعتك في النهاية والمعنى (قوله أي ما اشتق منه) أي  
أو نفسه في أدعت عليك الطلاق ونحو ما يأتي اه رشدي (قوله الخلع والمفاد اقوما اشتق الخ) قد  
فهم ان المصدر فهمان الصريح وواضح انه ليس كذلك فينبغي ان يقول وكذا ما اشتق من الخلع والمفاد  
اه سيدمر وقوله وواضح انه الخ في اطلاقه تظار أخذ ما مر عن الرشدي ومن قول الشارح الاتي  
وللفظ الطلاق وما اشتق منه أمثلة تأتي نظائرها في البقية ثم قال صلها على قول المتن كمالعتك ما نصه وأدعت  
عليك طليقة أو الطلاق وكذا وضعت عليك طليقة أو الطلاق على الوجه وعلى الطلاق الخ فافاد ان نظائر هذه  
الصيغ من الخلع والمفاد امثلها (قوله على ما مر الخ) أي في باب الخلع (قوله ولو قال خالعتك الخ) أي من  
غير تقليد صحيح لاجد سم على ج اه ع ش (قوله صارفتك الخ) أي الى الكناية (قوله ما يأتي) أي في  
شرح وترجع الطلاق الخ من انه يخرج عن الصريح الى الكناية (قوله بانه) أي الزوج استعمل اللفظ وهو  
أنت طالق حينئذ أي وقت ما مر من الوثاق في معناه لغوي وهو اطلاقها من الوثاق (قوله بخلافه هنا) قد  
يمنع انه هنا يخرج عن مدلوله بالكيفية اذ الفسخ حل للعصمة اه سم أقول الى ذلك المنع أشار الشارح  
بالعلامة الآتية (قوله فهو) أي خالعتك على مذهب أحمد (قوله كانت طالق) فيه نظر بل بينهما فرق  
اه سم (قوله لو طوأت أنت طالق الخ) قد يقال انما يصحكم فيما ذكر بالبينونة لقيام الدليل على انها انما  
تحصل شرعاً باحد ثلاثة طرق اما بطلاق قبل المهر أو بعوض أو مع استيفاء العدد فلا يكون قوله  
المذكور ووصفه الطلاق الذي لا يكون باثنائي الشرعية بالبينونة غير الحكم الشرعي اه سيدمر (قوله  
اذ الفسخ والطلاق متحدان الخ) تقدم ان الخلع ان اراد به الطلاق فهو طلاق جزواً ولا فهو محصل القولين  
طلاق أو فسخ فلو كانا متعينين معنى فساو وقع ذلك فليتمسك اه سيدمر (قوله وترتب الخ) جواب  
سؤال ظاهر البيان (قوله وسقوط المهر) صاع على عدم نحو الخ (قوله قبل الوطء) متعلق بسقوط الخ  
وقوله على الفسخ متعلق بترتب الخ (قوله لانه أمر خارج الخ) خروجه عن لا يمنع صرف القرينة الحل الى  
ما له ذلك الخارج اه سم (قوله بفتح السين) الى قوله وطالق به دان فعلت الخ في النهاية (قوله أي  
ما اشتق منهما) فيه نظير ما مر عن الرشدي (قوله فيه) أي القرآن (قوله والخالف ما لم يتكرر الخ) لم يذكر  
وجه الخلق اه ع ش (قوله وما لم يرد الخ) أي والخالف ما لم يرد الخ (قوله ويحصل هذين) أي الفراق  
والاعتناق كناية طلاق ومكسفي ان غبت عنها سنة (قوله ولو قال خالعتك الخ) أي من غير تقليد صحيح  
لاجد (قوله بخلافه هنا) قد يمنع انه هنا يخرج عن مدلوله بالكيفية اذ الفسخ حل للعصمة (قوله فهو كأنك  
طالق الخ) فيه نظر بل بينهما فرق (قوله لانه أمر خارج عن المدلول) خروجه عن لا يمنع صرف القرينة الحل

(على المشهور) لا شتارهما في معنى الطلاق وورد هما في القرآن مع تكرر الفراق فيه والخالف ما لم يتكرر بما تكرر وما لم يرد من المشتقات  
بما ورد لانه معناه قال في الاستدكار عن ابن جهميزان ويحصل هذين فيمن غزف صبر احتهما ايمن لم يعرف الا الطلاق وهو الصريح في خبره فقط



قال الادري وهو ظاهر لا يجهل ما اذا علم ان ذلك مما يخفى عليه انتهى وهو متجه في نحو اعجمي لا يدرى له قول ذلك ولم يخالط أهله مدة نظر بها كذبه والافجهه بالصراحة لا يؤثر فيها (أ) يأتي أن الجهل بالحكم لا يؤثر وان عذبه وذكر الماوردي أن العبرة في الكفر بالصريح

والسراح أي صراحتهما (قوله اذا علم) بينا المفعول (قوله وهو متجه) أي كل من قول الاستاذ كاروقول  
الاخرى اه ع ش (قوله مدلول ذلك) أي ما ذكر من الفرق والسراح (قوله أهله) أي من يستعمل  
الفرق والسراح كالطلاق (قوله والاخيه الخ) ظاهره انه يؤخذ به باطنا ولو قيل بعدم المؤاخذه به باطنا  
لم يبعد لانه لم يقصد وقوع الطلاق أصلا فكان كالا عجمي الذي لا يعرف له معنى اه ع ش وقوله ولو قيل  
الخ ظاهر لا يبعد عنه (قوله لا يؤثر فيها) أي الصراحة يعني لا يخرج الصيغة من الصراحة إلى الكناية (قوله  
ومحله الخ) كذا في النهاية وفيه وقفة طاهرة وسكت المغني على اطلاق الماوردي فقال وظاهر كلامهم انه  
لا فرق في ذلك بين المسلم والكافر والظاهر ما قاله الماوردي ان ما كان عند المسلمين صريحا في الطلاق  
أجرى عليه حكم الصريح وان كان كناية عندنا وما كان عندهم كناية أجرى عليه حكم الكناية وان كان  
صريحا عندنا لا نأمنه برعوقدهم في شركهم فكذا ملائمتهم اه وهو وجه (قوله ان لم يترافعا البنا) أي  
إلى ما كونا وأما المفتي فيجب بان العبرة بما يعتقدهم انه صريح أو كناية اه ع ش (قوله في البقية) أي في  
الفرق والسراح والخلع والمقادة (قوله وطالقت من الخ) سيأتي قبيل قول المصنف والاصناف كناية ان  
صراحته هذا ضعيف فيقبل الصريح بالنية (قوله منه بعد ان قيل له الخ) الضمير ان للزوج بقدر ينسب ما بعده  
اه وشيدي (قوله بعد ان قيل له طلقها) فان لم يسبق طلب لم يكن قوله طلق بغير ذكر مفعول صريحا  
ولا كناية كما يأتي وظاهره وان سبق مشاحة بين الزوجين اه ع ش (قوله طلقها) أي ونحوه كهل هي  
طالق أو طلقته (قوله ومنها) عطف على منه (قوله الطلاق لازم لي) أي ولو ابتداء كما هو صريح منبج  
الروض والمغني ويبيده كلام الشارح لا تأتي في شرح باطالق (قوله وطالق) عطف على قوله وطلقت  
الخ ويحتمل على قوله الطلاق الخ وقوله بعد ان الخ زاجع لقوله وطالق فقط أخذنا ما بعده وعما مر من  
الروض والمغني (قوله ويأتي فريال الخ) أي في شرح ودعيني (قوله بين هذا) أي قوله طالق بعد ان فعلت  
الخ (قوله بخلاف طالق فقط) أي بدون ذكر المبتدأ وحروف النداء وقوله أو طلق فقط أي بدون  
ذكر المفعول اه معنى (قوله وان نواها) أي الزوج متوكذا ضمير قوله بها الاتي (قوله صريح في  
طاعة) أي فان نوى أكثر منها وقع ما نواه اه ع ش (قوله وان قال ثلاثا الخ) ليس بغاية (قوله لان منها  
الخ) أي سائر المذاهب اه لقوله لا يقع الخ وقوله لان فائليه الخ أي لفظا على سائر المذاهب وهذا اه لقوله ولا  
نظر الخ وقوله الالمبالغة في الإيقاع أي شدة العناية بتخيير الطلاق (قوله عابها) أي على سائر المذاهب  
المعتد بها اه ع ش (قوله قبل منه) أي فلا يقع شيء أصلا حيث كان من المذاهب من لا يقول بوقوعه لان  
المعنى ان اتفقت المذاهب على وقوع الطلاق ثلاثا عليك فأنت طالق ثلاثا اه ع ش (قوله كما يأتي) أي  
في أوائل فصل تعدد الطلاق (قول المتن ومطلقة) عطف على طالق (قوله بتشديد) أي قوله وعالوه في النهاية  
وكذا في المغني الا قوله لا فعل الخ (قوله بتشديد اللام) أي المفتوح ولو قال أنت مطلقه بكسر اللام من طلق  
بالتشديد كان كناية طلاق في حق التحوي وغيره كما أتى به الوالد رحمه الله تعالى لان الزوج محل التطبيق وقد  
أضافه إلى غير محله فلا بد في وقوعه من صرفه بالنية إلى محله فصار كالوقال أما منك طالق اه نهاية قال ع ش  
قوله كقولنا أنا الخ أي وهو كناية (فرع) ١٠ وقع السؤال عن قال لزوجته ان كان الطلاق بيدك طلقيني  
فقلت أنت طالق هل هو صريح أو كناية وأجبنا عنه بأنه لا صريح ولا كناية لان العصمة بيده فلا تلحقها  
هي بقوله ذلك اه (قوله وعلى الطلاق) أي فانه صريح وان لم يذكر المحل فليس هو في صريح على ج  
أي ان اقتصر عليه وقع في الحال كقوله أنت طالق وان قيدته هل ولونية كأن أراد أن يحلف على شيء فلا  
إليه ذلك الخارج (قوله وعلى الطلاق) ان اقتصر عليه وقع في الحال كقوله أنت طالق وان قيدته هل  
ولونية كأن أراد أن يحلف على شيء فلا قال على الطلاق بداله واتى عن الحلف كافي مسألة الاستثناء اعتبر

والكناية عندهم لا عندنا  
لانا نأمنه برعوقدهم في  
عقودهم فكذا في طلاقهم  
ومحله ان لم يترافعا البنا  
كما مر بما فيه قبيل فصل  
أسلم ونحوه أكثر من أربع  
واللفظ الطلاق وما اشتق  
منه أمثلة تأتي نظائرها في  
البقية (كما تلتك) وطلقت  
منه بعد ان قيل له طلقها  
ومنها بعد طلق نفسك  
وكطلقت هنا الطلاق لازم  
لي وطالق بعد ان فعلت  
كذا فزوجك طالق ويأتي  
فريال ما يعلم منه الفرق بين  
هذا وأنت واحدة بخلاف  
طالق فقط أو طلق فقط  
ابتداء فانه لا يقع به شيء  
وان نواها كما تنفله عن  
قطع القفال واقرأ أي لانه  
لم يسبق قرينة لفظية تربط  
الطلاق بها (وأنت) طالق  
لكنه صريح في طلاقة واحدة  
فقط كانت كل طالق أو  
نصف طالق وأنت (طالق)  
وان قال ثلاثا صلى سائر  
المذاهب فيقعن وقال ابن  
الصباغ وغيره وخلافا  
للقاضي أبي الطيب ولا نظر  
لكونه لا يقع على سائر  
المذاهب لان منها من يمنع  
وقوع الثلاث جملة لان  
قائليه لا يريدون به الالمبالغة  
في الإيقاع ومن ثم لو قصد  
أحد الخلق عليه قبل  
منه كياتي (ومطابقة) بتشديد

اللام ومفارقة مسرحة (ويطالق) لمن ليس اسمها ذلك كما سبذ كرمه ولم يفارقه وما مسرحة وأوتعت عليك طلاقة أو  
الطالاي وكذا وضعت عليك طلاقة أو الطالاي على الاوجه وعلى الطالاي خلافا للكثير من



قال على الطلاق بدله واشتق عن الخلف كما في مسئلة الاستثناء اعتبر وجود الصفة فلا قال على الطلاق لا أفعل  
 كذا لم يحث الأباله على أو لا فعله لم يحث الأباله ترك مر ١٥ وسند كوفي فصل قال طلقك بعد قول  
 المصنف ولو أراد أن يقول أنت طالق ما يفيد عدم الوقوع ١٥ ع ش وقال السيد عمر بعد ذكر كلام سم  
 المذ كروا قول قول المجشي لم يحث الأباله ترك لم يبين أنه يحث بمعنى زمن يمكن فيه اللفظ أو لا يحث الأ  
 بالأس والظاهر الثاني ثم رأيت في قول الشارح الآتي قبل فصل لوعلق بحمل الخ ما يقتضي ما استظهره  
 ١٥ (قوله وعلى الطلاق) بخلاف طلاقك على فكتابه وفارق على الطلاق باحتمال طلاقك فرض على مع  
 عدم اشتباهه بخلاف على الطلاق ١٥ معني (قوله وكذا قوله الطلاق يلزمي الخ) إذا حـ لـ عن التعليق  
 ١٥ نهاية قال ع ش قوله إذا حـ لـ عن التعليق ظاهر أنه ان اشتمل على التعليق كان دخلا في اللفظ فالطلاق  
 لازم لي لا يكون صريحا وهو ظاهر لانه بمن والامان لا تعلق ١٥ وهذا بخلاف ما سـ ر نفاعن سم عن  
 مر وانما وافقه قول الرشيدى ما نصه كأنه أشار به أي بقوله إذا حـ لـ الخ لي ان شرط الخت به حـ لـ ان  
 لا يعلقه بشئ فان علقه أي حلف به على شئ كان قال على الطلاق أو قال الطلاق يلزمي لا أفعل أو لا فعل كذا  
 فلا يقع عليه الا بوجود الصفة كما هو واضح ١٥ وعلى هذا فنقول الشارح الآتي لا أفعل كذا الرابع لما  
 بعد وكذا الخ ليس بقيد وهو صريح صريح اللفظ والمغنى كما أسـ رـ إليه (قوله أو واجب على الخ) لا فرض  
 على نهاية ومعني وروض أي فليس بصريح ولكنه كناية ع ش (قوله لغو) حيث لـ لـ ١٥ نهاية (قوله  
 في تطير ذلك) أي تطير الطلاق يلزمي الخ وبالطلاق الخ (قوله الآتي في النذر) عبارته في باب النذر ومنه  
 العتق يلزمي أو يلزمي عتق عبدى فلان أو والعتق لا أفعل أو لا فعل كذا فان لم ينو التعليق فلفظ وان نواه  
 تخير ثم ان اختار العتق أو عتق العبد الخ أجزأه مطلقا أو الكفارة أو أراد عتقه عنه اعتبر فيه صفة الأجزاء ولو  
 قال ان فعلت فعبدى حلفه عتق قطعا انتهت ١٥ سم (قوله وعند تأمل الخ) ظرف لـ لـ الآتي ١٥  
 كردى (قوله ثم) أي في النذر (قوله عن بحث الخ) مرآ نفاعن النهاية ما وافقه (قوله يكون حكمه  
 كالعتق الخ) أي في عدم التعبد واجزاء الكفارة (قوله كما تقرر) أي نفاى قوله ان العتق لا ينافيه

وجود الصفة فلا قال على الطلاق لا أفعل كذا لم يحث الأباله ترك مر ١٥ وسند كوفي فصل قال طلقك بعد قول  
 المصنف ولو أراد أن يقول أنت طالق ما يفيد عدم الوقوع ١٥ ع ش وقال السيد عمر بعد ذكر كلام سم  
 المذ كروا قول قول المجشي لم يحث الأباله ترك لم يبين أنه يحث بمعنى زمن يمكن فيه اللفظ أو لا يحث الأ  
 بالأس والظاهر الثاني ثم رأيت في قول الشارح الآتي قبل فصل لوعلق بحمل الخ ما يقتضي ما استظهره  
 ١٥ (قوله وعلى الطلاق) بخلاف طلاقك على فكتابه وفارق على الطلاق باحتمال طلاقك فرض على مع  
 عدم اشتباهه بخلاف على الطلاق ١٥ معني (قوله وكذا قوله الطلاق يلزمي الخ) إذا حـ لـ عن التعليق  
 ١٥ نهاية قال ع ش قوله إذا حـ لـ عن التعليق ظاهر أنه ان اشتمل على التعليق كان دخلا في اللفظ فالطلاق  
 لازم لي لا يكون صريحا وهو ظاهر لانه بمن والامان لا تعلق ١٥ وهذا بخلاف ما سـ ر نفاعن سم عن  
 مر وانما وافقه قول الرشيدى ما نصه كأنه أشار به أي بقوله إذا حـ لـ الخ لي ان شرط الخت به حـ لـ ان  
 لا يعلقه بشئ فان علقه أي حلف به على شئ كان قال على الطلاق أو قال الطلاق يلزمي لا أفعل أو لا فعل كذا  
 فلا يقع عليه الا بوجود الصفة كما هو واضح ١٥ وعلى هذا فنقول الشارح الآتي لا أفعل كذا الرابع لما  
 بعد وكذا الخ ليس بقيد وهو صريح صريح اللفظ والمغنى كما أسـ رـ إليه (قوله أو واجب على الخ) لا فرض  
 على نهاية ومعني وروض أي فليس بصريح ولكنه كناية ع ش (قوله لغو) حيث لـ لـ ١٥ نهاية (قوله  
 في تطير ذلك) أي تطير الطلاق يلزمي الخ وبالطلاق الخ (قوله الآتي في النذر) عبارته في باب النذر ومنه  
 العتق يلزمي أو يلزمي عتق عبدى فلان أو والعتق لا أفعل أو لا فعل كذا فان لم ينو التعليق فلفظ وان نواه  
 تخير ثم ان اختار العتق أو عتق العبد الخ أجزأه مطلقا أو الكفارة أو أراد عتقه عنه اعتبر فيه صفة الأجزاء ولو  
 قال ان فعلت فعبدى حلفه عتق قطعا انتهت ١٥ سم (قوله وعند تأمل الخ) ظرف لـ لـ الآتي ١٥  
 كردى (قوله ثم) أي في النذر (قوله عن بحث الخ) مرآ نفاعن النهاية ما وافقه (قوله يكون حكمه  
 كالعتق الخ) أي في عدم التعبد واجزاء الكفارة (قوله كما تقرر) أي نفاى قوله ان العتق لا ينافيه

وجود الصفة فلا قال على الطلاق لا أفعل كذا لم يحث الأباله ترك مر ١٥ وسند كوفي فصل قال طلقك بعد قول  
 المصنف ولو أراد أن يقول أنت طالق ما يفيد عدم الوقوع ١٥ ع ش وقال السيد عمر بعد ذكر كلام سم  
 المذ كروا قول قول المجشي لم يحث الأباله ترك لم يبين أنه يحث بمعنى زمن يمكن فيه اللفظ أو لا يحث الأ  
 بالأس والظاهر الثاني ثم رأيت في قول الشارح الآتي قبل فصل لوعلق بحمل الخ ما يقتضي ما استظهره  
 ١٥ (قوله وعلى الطلاق) بخلاف طلاقك على فكتابه وفارق على الطلاق باحتمال طلاقك فرض على مع  
 عدم اشتباهه بخلاف على الطلاق ١٥ معني (قوله وكذا قوله الطلاق يلزمي الخ) إذا حـ لـ عن التعليق  
 ١٥ نهاية قال ع ش قوله إذا حـ لـ عن التعليق ظاهر أنه ان اشتمل على التعليق كان دخلا في اللفظ فالطلاق  
 لازم لي لا يكون صريحا وهو ظاهر لانه بمن والامان لا تعلق ١٥ وهذا بخلاف ما سـ ر نفاعن سم عن  
 مر وانما وافقه قول الرشيدى ما نصه كأنه أشار به أي بقوله إذا حـ لـ الخ لي ان شرط الخت به حـ لـ ان  
 لا يعلقه بشئ فان علقه أي حلف به على شئ كان قال على الطلاق أو قال الطلاق يلزمي لا أفعل أو لا فعل كذا  
 فلا يقع عليه الا بوجود الصفة كما هو واضح ١٥ وعلى هذا فنقول الشارح الآتي لا أفعل كذا الرابع لما  
 بعد وكذا الخ ليس بقيد وهو صريح صريح اللفظ والمغنى كما أسـ رـ إليه (قوله أو واجب على الخ) لا فرض  
 على نهاية ومعني وروض أي فليس بصريح ولكنه كناية ع ش (قوله لغو) حيث لـ لـ ١٥ نهاية (قوله  
 في تطير ذلك) أي تطير الطلاق يلزمي الخ وبالطلاق الخ (قوله الآتي في النذر) عبارته في باب النذر ومنه  
 العتق يلزمي أو يلزمي عتق عبدى فلان أو والعتق لا أفعل أو لا فعل كذا فان لم ينو التعليق فلفظ وان نواه  
 تخير ثم ان اختار العتق أو عتق العبد الخ أجزأه مطلقا أو الكفارة أو أراد عتقه عنه اعتبر فيه صفة الأجزاء ولو  
 قال ان فعلت فعبدى حلفه عتق قطعا انتهت ١٥ سم (قوله وعند تأمل الخ) ظرف لـ لـ الآتي ١٥  
 كردى (قوله ثم) أي في النذر (قوله عن بحث الخ) مرآ نفاعن النهاية ما وافقه (قوله يكون حكمه  
 كالعتق الخ) أي في عدم التعبد واجزاء الكفارة (قوله كما تقرر) أي نفاى قوله ان العتق لا ينافيه

وكذا قوله الطلاق يلزمي  
 أو طلاقك لازم لي أو واجب  
 على لا أفعل كذا على المنقول  
 المعتمد كذا أطلقوه كما  
 أطلقوا ان بالطلاق أو  
 والطلاق لا أفعل أو ما فعلت  
 كذا لغو وعلاوه بان الطلاق  
 لا يعلقه لكنهم في تطير  
 ذلك الآتي في النذر وهو  
 العتق يلزمي أو والعتق  
 لا أفعل أو ما فعلت كذا  
 ذكر وما قد يخالف ما هنا  
 وعند تأمل ما يأتي ثم ان  
 العتق لا يعلق به الا عند  
 التعليق أو الالتزام أو بـ  
 أحدهما يعلم انه لا مخالفة  
 فتأمل ولا تغتر بمن يحث  
 جريان ما هناك هنا اذ يلزم  
 طالع ان الطلاق يلزمي لا  
 أفعل كذا يكون حكمه  
 كالعتق يلزمي لا أفعل كذا  
 وليس كذلك ويطرق بان  
 العتق عهدا خالفه كما تقرر



فلم ينعين واخرأت الكفارة عنه بخلاف الطلاق لم يعهد الخافيه وانما المعهود فيه ايما عجزا او عند المعلق به فلم يعر عنه غيره ولو جمع بين  
الفاظ الصريح الثلاثة بنسبة التاكيد (١٠) لم يتكرر وكذا في الكناية كما رجح الزركشي وما في الروضة عن شريح من خلافه يحمل على

ما ذنوى الاستئناف أو  
أطلق (فرع) يقع من  
كثير على الطلاق من فرسي  
أو يفي مثلا وحكمه كما علم  
مما يأتي في قوله من وثاق أنه  
ظاهر كناية وباطنا صريح  
مالم ينو من فرسي قبل فراغ  
لفظ اليمين في حيث يكون  
كتابة تتوقف على النسبة  
سواء في ذلك العاصي وغيره  
وهذا أصوب من افتاء غير  
واحد باطلاق عدم الوقوع  
كانت طالق من العمل  
وربما كان هذا مقيد بما قلناه  
أيضا على أن الأذرى بحث  
فمن لا يعمل كبت نيسل  
أنه يقع وكان تعليق بالجمال  
وربما كان شرط التعاقب  
مأذ كرا من نية قبل فراغ  
لفظه فهو مما قلناه وفي  
الروضة عن المتولي وأقره  
ما حاصله في أنت طالق من  
وثاق أنه انما يخرج من  
الصريح إلى الكناية في ظاهر  
الحكم أم فهم بينه وبين  
الله تعالى فلا بد أن يعزم على  
الآتيان بالزيادة قبل فراغ  
طالق فيثبت أن نوى الإيقاع  
به وقع والأقل بخلاف ما إذا  
بدله تلك الزيادة بعد  
الفراغ فإنه يقع مطلقا  
وكذلك نية الزيادة في التدين  
لابدان توجد قبل فراغ  
طالق أيضا وباتي في الاستئناف  
منوافق ذلك وفي الأنوار لو  
قال نسائي طالق وأراد

الاعتدال تعليق الخ (قوله فلم ينعين) أي العتق (قوله فلم يعجز عنه) أي عن الطلاق (قوله ولو جمع بين  
الفاظ الخ) كان يقول أنت طالق مفارقة مسرحة بلا عطف وأما مع العطف فلا يبعد أنه كذا كرار طالق  
مع العطف فليراجع (قوله الثلاثة) أي السابقة في المتن (قوله وحكمه كما يعلم مما يأتي في قوله من وثاق  
الخ) حاصله أنه إذا قصد هذه الزيادة قبل الفراغ من صيغة الطلاق كانت أي أعني صيغة الطلاق كناية فان  
نوى بها طلاق زوجته وقع والانفلاق قصد هذه الزيادة أنخرجها عن الصراحة وإن لم يقصد بها كذلك  
فالصيغة على صراحتها سم على حج اه عش ورشيد وفي النهاية والمغني والروض والعياب ما وافقه  
(قوله مما يأتي) أي أنقاع الروضة (قوله مالم ينو الخ) قيد للمعطوف فقط (قوله من فرسي) أي ونحوه  
(قوله في حيث يكون) أي حين إذ قصد نعو من فرسي قبل الفراغ من لفظ اليمين (قوله في ذلك) أي لنفسه  
الذي كور وكذا قوله وهذا الخ (قوله ويرد) أي قوله كانت طالق من العمل بان هذا أي عدم الوقوع  
في انفس عليه بما بذلك أي بما إذا قصد آتيان من العمل قبل الفراغ مما قبله ولم ينو به طلاق زوجته  
(قوله أنه يقع) ظاهر مطلقا (قوله وكان تعليق الخ) عطف على كانت طالق الخ (قوله ويرد الخ) أي  
قوله كالتعليق الخ (قوله من نية الخ) أي مع عدم نية طلاق زوجته (قوله في حيث يكون) أي حين وجود ذلك  
العزم (قوله وقع الخ) أي ظاهر وباطنا (قوله والا) أي وان لم ينو إيقاع الطلاق وقوله مطلقا أي نوى  
الإيقاع أولا (قوله وكذلك نية الزيادة الخ) مكررم مع قوله أما فهم بينه وبين الله الخ (قوله ذلك) أي قوله  
وكذلك نية الزيادة الخ (قوله أنه لا يقبل منه الخ) ينسب إلى المع قرينة سم على حج اه عش (قوله  
وكذا يقال) أي يحمل على الباطن (قوله ذكرها) أي صاحب الأنوار مع ذلك أي نسائي طواق (قوله

والوعد به فقال إذا قصد الاستقبال فينبغي أن يقع بعد مضي زمن كالمعلق على مضي زمان فقلت لا لانه لم  
يصرح بالتعليق ولا بد في التعليق أن من ذكر المعلق وهو الطلاق والمعلق عليه وهو الفعل أو الزمان مثلا  
وهنا لم يقع ذكر الزمان المعلق عليه قال هو مذ كور في الفعل وهو تكو في فانه يدل على الحدث والزمان فأت  
دلالتهم عليه ليست بالوضع ولا لفظية ولهذا قال النجاة أن الفعل وضع لحدث مقترن بزمن ولم يقولوا أنه وضع  
للحدث والزمان وقد صرح ابن جنبي في الخصائص بان الدلالات في عرف النجاة ثلاث لفظية وصناعية ومعنوية  
فالاولى كدلالة الفعل على الحدث والثانية كدلالته على الزمان والثالثة كدلالته على انفعال وصرح ابن  
هشام الخضر اوى بان دلالة الانفعال على الزمان ليست لفظية بل هي من باب دلالة التضمن ودلالات التضمن  
والانتماء لا يعمل بها في الطلاق والافار ير ونحوها بل لا يعتمد فيها الاستدلال اللفظ من حيث الوضع والدلالة  
اللفظية تثبت ما قلناه من أن هذه الميعة وعد فان قيل لفظ السؤال تكو في يحذف النون فأت لا فرق فانه  
لغة وعلى تقدير أن يكون لنا فلا فرق في وقوع الطلاق بين العرب والمسلمون بمثل ذلك فان نوى بذلك الأمر  
على حذف اللام أي لتكو في فهو انشاع فطلق في الحال بلا شك اه (قوله وحكمه كما يعلم مما يأتي في قوله  
من وثاق الخ) عبارة العباب ولو قال أنت طالق من وثاق أو سرحتك إلى موضع كذا وفارقتك في المنزل فكناية  
ظاهر أو يقبل باطنا قصد قول هذه الزيادة قبل فراغه اه وعبر في الروض بدل قول فكناية الخ بقوله  
كناية أن قارنه العزم على الزيادة أو توسط لان بداله بعد فقال من وثاق أي أو نحوه اه (قوله يكون  
كتابة الخ) عبارة الروض وقوله أنت طالق من وثاق أو من العمل ومثل ذلك كذا وفارقتك في المنزل  
كناية أن قارنه العزم على الزيادة أو توسط لان بداله بعد فقال من وثاق أي أو نحوه اه أي فلا يكون  
كناية بل صريحا وحاصله أنه إذا قصد هذه الزيادة قبل الفراغ من صيغة الطلاق كانت أعني صيغة الطلاق  
كناية أن نوى بها طلاق زوجته وقع والانفلاق قصد هذه الزيادة أنخرجها عن الصراحة وإن لم يقصد بها  
كذلك فالصيغة على صراحتها (قوله فالوجه أنه لا يقبل الخ) ينسب إلى المع قرينة



بل هما كنايةان كان فعلت كذا فشيء طلاقاً أو فهو طلاقاً كما هو ظاهر لان المصدر لا يستعمل في المعين الا فوسعا وكذا أنت طالق ترجيح طالق شذوذاً من وجوه واعتماد صراحته مردوداً بأنه يصلح ترجيحاً الطالب وطالع ولا يخصص الا بالنسبة وكذا أنت طائعة أو نصف طائعة أو أنت وطلقة أو مع طائعة أو فيها ذلك طلقة أو الطلاق وعليك الطلاق يعلم مما تقرروا وبما مر في (١١) صيغة النكاح ان الخطأ في الصيغة اذا لم يخل

بالمعنى لا يضر كقولهم بالاعراب ومنه ما لو خاطب زوجته بقوله أنت أو أنت طالق وأن تقول له طائفة فيقول هي مطلقه فلا يقبل ارادة غيرها لان تقدم سؤاها بصرف اللفظ اليها ومن ثم لم يتقدم لها ذلك كرجوع لنتيجه في نحو أنت طالق وهي غائبة وهي طالق وهي حاضرة قال البغوي ولو قال ما كدت ان أطلقك كان اقرا بالطلاق وكأنه انما لم ينظر لقول المراجع عند كثيرين أن نفي كاد ليس اثباتاً لانه ضيف عنده وفقاً لكثيرين أيضاً و رعاية لا صرف فان أهله يفهمون منه الاثبات (وترجمة الطلاق) ولومن أحسن العربية (بالجمجمة) وهي ماعد العربية (صريح على المذهب) الشهرة استعمالها عندهم في معناها شهرة العربية عند أهلها ما ترجمة الفراق والصراح فكذلك على ما اقتضاه ظاهر أصله واعتمده الأذري ونقل عن جمع الجرم به لكان الذي في أصل الروضة عن الامام والرواية وأقرهما انها كناية لبعدها عن الاستعمال ولا

بل هما) الى قوله وكأنه انما ينظر في النهاية (قوله كنايةان) كذا في المعنى (قوله لان المصدر الخ) هذا ظاهرهما في المتن اه وشيدي (قوله من وجوه) منها عدم العلية والتاء وعدم النداء اه سم (قوله واعتماد صراحته) رجحها في الرض وأقره في شرحه اه سم (قوله بأنه يصلح الخ) فيه بحث ظاهر لان هذه الصلاحية لا توجب الكناية ويكفي في تخصيصه بترجيح طالق قصدان ترجيح من غير احتياج الى نية الطلاق به فتأمل فقول ولا يخصص الا بالنسبة ان اراد نية الطلاق فالخصر ممنوع أو نية ترجيح طالق فصار عه ساقط اه سم (قوله أرفها) أي الطلقة عطف على مع طلقة (قوله وعلم مما تقرروا) أي في نحو أنت طالق حيث لم يقع به الا واحدة اه عش (قوله كهو) أي كالمخطأ (قوله به) أي المخطأ في الصيغة (قوله وان تقول الخ) يتأمل فيه اه سم اخذ كرفيه التفات لاختطأ (قوله فلا يقبل ارادة غيرها) أي غير الزوجة والمتبادر من هذه العبارة انه يدعى بل قوله لان تقدم سؤاها الخ ظاهر فيه فان الصرف انما يكون عند الاطلاق اه عش (قوله وكأنه انما الخ) عبارة النهاية وقول البغوي لو قال ما كدت الخ نظر فيه الغرض بان النفي الداخل على كذا لا يثبت على الاصح الا ان يقال آخذناه للفرق قال الاشموني المعنى ما قاربت ان أطلقك واذا لم يقارب طلاقها كيف يكون مقاربه وانما يكون قراراً بالطلاق على قول من يتول ان نفيها اثبات وهو باطل اه قال عش قوله نظريه الغرض الخ معناه اه (قوله لكثيرين) أي آخرين (قوله ولومن أحسن) الى قوله ولو قال طاعة في النهاية (قوله ولومن أحسن العربية) شامل للعربي الذي يحسن غير العربية سم على عش اه عش (قوله وهي ماعد العربية) الى قوله ولو قال طاعة في المعنى (قوله وهي ماعد العربية) عبارة المعنى فان قيل تخصيص المصنف الترجمة بالمعجمة فاصرفان غير المحمدين من اللغات كذلك ولذا عبر في الحرر بسائر اللغات أجيب بان مراده بالجمجمة ماعد العربية من سائر اللغات اه (قوله عندهم) عبارة المعنى عند أهلها (قوله الذي في أصل الروضة الخ) عبارة المعنى اقتضاه المصنف على الطلاق قد يفهم ان ترجمة الفراق والصراح كناية وهو كذلك كما يحتمل في أصل الروضة وحزم به ابن المقرئ في روضه لخلاف في صراحته بالعربية وضعفاً بالترجمة اه (قوله ولا ينافي الخ) جواب منشؤه قوله لشهرة الخ (قوله ولا يقبل ظاهر الخ) ودين فيما بينه وبين الله تعالى عز وجل اه معنى (قوله صرف هذه الصراخ الخ) أي بلا قرينة (قوله أردت اطلاقها الخ) عبارة المعنى أردت بالطلاق اطلاقاً من وثاق أو بالفراق مفارقة المنزل أو فراقاً بالقلب أو بالسراح تسريحها الى منزل أهلها أو أردت غير هذه الالفاظ ولم يكن قرينة تدل على ذلك فان كانت قرينة كالألف الخ اه (قوله أو بالسراح) عطف على مقدركما مر في كلام المعنى (قوله غيرها) أي غير الالفاظ المذكورة (قوله الاول) أي كطلقتك (قوله فيهما) أي الثاني والثالث

(قوله من وجوه) منها عدم العلية والتاء وعدم النداء (قوله واعتماد صراحته) رجحها في الرض وأقره في شرحه (قوله بأنه يصلح الخ) فيه بحث ظاهر لان هذه الصلاحية لا توجب الكناية ويكفي في تخصيصه بترجيح طالق قصدان ترجيح من غير احتياج الى نية الطلاق به فتأمل فقول ولا يخصص الا بالنسبة ان اراد نية الطلاق فالخصر ممنوع أو نية ترجيح طالق فصار عه ساقط (قوله وأن تقول له طائفة فيقول هي مطلقه فلا يقبل الخ) يتأمل كتب المعنى يتأمل بآراء السطر الذي فيه وأن تقول الخ وتقبل هذه العبارة ومنه ما لو خاطب زوجته بقوله أنت أو أنت طالق فاعترضه بل قوله يتأمل راجع للمسئلتين أو للثانية فقط والظاهر الثاني فلذا أثبتته وحده في الخبر بدليل يتأمل (قوله من أحسن العربية) شامل للعربي الذي يحسن غير العربية (قوله

ينافي تأثير الشهرة هنا عدمه في أنت على حوام لان ما هنا موضوع للطلاق بخصوصه بخلاف ذلك وان اشتهر بمولا يقبل ظاهر اصرف هذه الصراخ عن موضوعها بنية كقوله أردت اطلاقها من وثاق أو مفارقة المنزل أو بالسراح التوجه اليه أو أردت غيرها فسبق لساني اليها ثم ان قال الاول هو بجها من وثاق أو الثاني كالألف فارتبك وقدودها عند فقهه والثالث كما سرحى عقب أمرها بالتكبير لحل الزاغة على ما يحتمل بعضهم فهم ما قبل ظاهر او لو قال طاعة ألف لام فاف نهل هو من ترجمة الطلاق أو كناية أو لقول كل محتمل والاقرب الثاني ويفرق بينه وبين الترجمة



بأن مفاد كل من المترجم به  
وعنه واحد بخلافه فان  
مفاد الحروف المقطعة  
الحروف المنتظمة وهي التي  
بها الايقاع فاختلاف المفاد ان  
فان قلت قضية هذا ترجيح  
الثالث قلت لو قيل به لم يبعد  
لكن ذلك اللفظ الموضع  
مفهوم مما نطق به فصع  
قصدا لا يقع به (وأطلقك  
وأنت مطلق) بسكون الطاء  
(كناية) لعدم اشتباهه  
وأقضى بعضهم في تكرير  
طالق من غيرنية ولا شرط  
بأنه لغو فلا يقع به شيء حالا  
ولا ما لا وقوله من غيرنية  
غير صحيح لأن لفظ طالق  
وحده لغو وان نوى أنت  
والايقاع فكذا مكرره (ولو  
اشهر لفظ الطلاق كالجلال)  
بالضم بناء على الاصح عند  
البحرانيين ان الاسم المحكي  
في حالة الرفع حركته حركة  
حكاية لا اعراب فينتقد  
الاعراب فيه في الحالات  
الثلاث فمن قال هنا بالرفع  
انما يأتي على مقابل الاصح  
أنه حركة اعراب أو أنه نظار  
الى ان التقدير هنا كقولك  
الجلال الخ فالكاف داخله  
على قول محذوف كما هو  
شائع (أو حلال الله  
على حرام) أو أنت على حرام  
أو حرمك أو على الحرام أو  
الحرام يلزمني (فصرح في  
الاصح) لغلبة الاستعمال  
وحصول التفاهم (قلت  
الاصح انه كناية بآله)

(قوله قبل) أي لوجود القرينة الدالة على ذلك (قوله الثاني) أي كناية الطلاق (قوله فان مفاد الحروف  
المقطعة الحروف الخ) فيه نظر بل مفادها أعم من المنتظمة اه سم (قوله فاختلاف المفاد ان) أي مفاد  
المقطعة ومفاد المنتظمة (قوله قضية هذا) أي الفرق أو اختلاف المفاد من ترجيح الثالث أي كونه لغو  
(قوله قلت لو قيل به لم يبعد لكن الخ) لا يخفى بعده فعمل الاقرب انه لغو وفي قول المحشي بل مفادها الخ إشارة  
مالية اه سيد عمر (قوله الموضع) بكسر القاف (قوله وقوله من غيرنية) أي المفهوم لوقوع الطلاق مع  
النية (قوله لان لفظ طالق الخ) أي المبتدأ به بخلاف المستبوق بخو هل أيا طالق كما (قول المتن ولو اشهر)  
أي عرفا وقوله كالجلال أي على حرام اه معني (قوله بالضم) أي قول المتن اغربي في النهاية (قوله ان  
الاسم المحكي) نازع فيه الشهاب سم بما حاصله ان هذا انما يتم ان كان المحكي لفظا الحلال وحده وليس  
كذلك وانما المحكي بجملة الحلال على حرام وحيث قد فرقة بجزء الاول باقية على اعرابها وأطال في ذلك  
فراجع اه وشيخي (قوله في حالة الرفع) الاول اسقاطه (قوله فن قال هنا بالرفع انما يأتي الخ) لا يخفى  
فساد هذا الكلام كما علم مما مر اه سم (قوله أو أنه نظار الخ) عطف على قوله على مقابل الاصح (قوله  
كأنه الخ) أي حذف القول (قوله أو أنت على حرام) أي قوله والذي يقبح في المعنى (قول المتن فصرح في  
الاصح) عند من اشهر عندهم كآله الرافعي تبعا للمراوذة قلت الاصح المنصوص وعليه الاكثر من كتابة

المنتظمة) فيه نظر بل مفادها أعم من المنتظمة (قوله ان الاسم المحكي الخ) لقائل أن يقول انما يكون هذا من  
الاسم المحكي في حالة الرفع لو كان مجرد الكاف لفظا الحلال وحده وهو ممنوع بل مجرد اعراب الحلال على حرام  
لأنه أريد ان يرفعها فصار بمنزلة المفرد والمعنى كذا الكلام أو اللفظ لان المقصود التمثيل للفظ المشتهر بالطلاق  
وهو مجموع حلال الله على حرام وحيث قد فضع لفظ الحلال ضم اعرابا لوقوعه عند أي هذه الجملة لا حكاية  
وايس مبنيا على مقابل الاصح ولا يحتاج الى النظر الى أن التقدير كقولك بل مما رده هذا التقدير ان القول  
المقدر ان أريد به المعنى المصدري لم يصح التمثيل الابغاية التكاف لان القول بالمعنى المصدري ليس لفظا حتى  
يصح التمثيل به لفظ لان المراد به المفعول وان أريد به اسم المفعول وجب أن يكون ما بعده بدلا منه فيلزم تقدير  
القول وتاويله وابدال المذكور منه مع الاستغناء عن ذلك بالاعتصار على المذكور الذي هو المقصود فليست بال  
(قوله فن قال هنا بالرفع الخ) لا يخفى فساد هذا الكلام كما علم مما مر في فتاوى السيوطي بسط كبير فحين قال  
لزوجه أنت تالقي ناويابه الطلاق هل يقع به طلاق قال فاجبت الذي عندى انه ان نوى به الطلاق وقع سواء  
كان عاميا أو فقهيا ولا يقال انه بمنزلة ما لو قال أنت تالقي فانه لا يقع به شيء لان حرف التاء قريب من مخرج الطاء  
ويبدل كل منهما من الآخر في كثير من الالفاظ فابدلت التاء طاء في قولهم طرقت يده وترت أي سقطت  
وضرب يده بالسيف فاطرها أو أترها أي قطعها وأبدلت التاء طاء في نحو مصطفي ومضطر ثم أبدى الوقوع من  
المنقول بمسألة ما اذا اشهر لفظ الطلاق كالجلال على قال ولا يظن أحد اختصاصه بلفظ الحلال على حرام  
ونحوه فانما ذكره على سبيل التمثيل فالصابط لفظ يشهر في بلد أو فريق استعماله في الطلاق وهذا اللفظ  
اشهر في السنة العوام استعماله فيه فهو كناية في حقهم عند النوى وصرح عند الرافعي وأما في حق غيرهم  
من الفقهاء وعوام بلد لم يشهر عندهم ذلك في اسامهم فكناية ولا يأتي قوله بأنه صريح قال وأما من قال ان  
تالقان التلاق وهو معنى غير الطلاق فكلامه أشد سقوطا من أن يتعرض لردّه فان التلاق لا يبنى منه  
وصف على فاعل ثم أيده أيضا بما في الروضة وأما ما عن زيادات العبادي ولو قال أنت طال وتول القاف  
طلقت جلا على الترقيم وقال البوشنجي ينبغي أن لا يقع وان نوى فان قال باطل ونوى وقع لان الترقيم انما  
يقع في النداء فاما في غير النداء فلا يقع الا ناديا في الشهر اه وابدال الحرف أقرب من حذفه بالسكينة قال  
الاسنوي في الكوكب ولم يبين الرافعي المراد من هذه النية فيجتمعا ان المراد به نية الطلاق وان المراد به نية  
الحذف من طالق قلت فان أريد بالازل كان كناية أو الثاني كان صريحا ثم قال فسل فان لم ينو به الطلاق فله  
حالان أحدهما أن ينو به الصرف عن الطلاق ولا شأن له لا يقع شيء ولو قيل بان ذلك يقبل من الفقيه



لأنه لم يتكرر في القرآن الطلاق ولا على لسان حمله الشرع وإنما كناية اتفاقا كذا عند من لم تشبهه عندهم والذي يقع على الأول  
معاملة الخالف يعرف بأنه ما لم يطل مقامه عند غيره وبالف عادتهم (وكناية) أي (١٣) الطلاق ألقا كثيرا بل لا تفحص (كانت

خليفة) أي من الزوج فعلة  
بمعنى فاعلة (برية) أي منه  
(بنة) أي مقطوعة الوصلة  
إذا ثبت القطع وتكبر هذا  
لغتمو الانهارة لا يستعمل  
الامر فبال مع قطع الهمة  
(بنه) أي متروكة كذا كاح  
ومنه شيء من التبتل وما لها  
منه من مثل به جده  
(بائن) من البين وهو الفزقة  
وان زاد بعده بنة لا تعلق  
بعدها إلى أدا كاسر (اعندي  
استبرأ رجلك) ولوله بر  
موطوءة طلق نفسي  
(الحق) كسر ثم فتح ويجوز  
عذسه (باهلك) أي لاني  
طلقتك (حبلك على غاربك)  
أي خليت سيديك كما يخلى  
البحر بالقاه زمانه في  
الصعراء على غاربه وهو ما  
تقدم من الظهور وارتفع  
عن العنق (لا آتبه) أي  
أزجر (سربك) يفتح فسكون  
وهو الابل وما يرى من المال  
أي تركت لأهم شأنك  
أما بكسر فسكون فهو قطع  
الظباء وتصح ارادته هنا  
أيضا (عزبي) بهملة ثمجمة  
أي تبايدي عني (اغربي)  
بهمزة فراء أي صبري  
غريبة أجنبية عني (دعيني)  
أي أتركيني (ودعيني)  
بتشديد الدال من الوداع  
أي لاني طلقك (ونحوها)  
من كل ما يشفر بالفرقة  
اشبهوا قريبا كقبر دعه

مطلقا اه معني (قوله لم يتكرر في القرآن الخ) هو هم اشتراط التكرار فيما ورد في القرآن وليس مجرد  
عبارة المعنى لأن الصريح انما يؤخذ من ورود القرآن به وتكرره على لسان حمله الشرع وليس المذكر  
كذلك اه وهي سائلة عن الابهام (قوله على الأول) أي ما صححه الرافعي المرحوم (قوله وبالن  
عادتهم) أي في غير حالهم فيه اه عش (قوله أي الطلاق) أي قوله كنى واشرب في المعنى الا قوله  
ومثله الى المتن وقوله طلق نفسي وقوله تجردى الرى أهلك أنت وليست نفسك (قول المتن كانت خليفة الخ)  
لو قال لزوجته تسكون طالق اهل تطلق أولا لا احتمال هذا اللفظ الحال والاستقبال وهو صريح أو كناية  
والظاهر انه كناية فان اراد به وقوع الطلاق في الحال طلق أو التعليق احتاج الى ذكر العلق عليه بالانفرد  
وعلايق به شيء سم ومحملة ان لم يكن مع العلق شيء والا كقوله ان دخلت الدار تسكون طالق وقع عند  
وجود العلق عليه وأما كوني طالق فصرح يقع به الطلاق كذا تكون على تقدير يلام الامر كقوله  
عش اه يجبر على التمسح (قوله من الزوج) عبارة المعنى منى وكذا يصدق الجار والمجرور فيما بعده اه  
(قوله مع قطع الهمة) أي على خلاف القياس اه عش (قوله عن التبتل) أي العزب بلا مقصود اه  
عش (قوله ومثله) أي بنة في الكناية بقوله مثله بضم فسكون وقوله جده أي قطع أنفه (قوله بائن)  
وحرام اه روض (قوله كاسر) أي في صريح وصرحه الطلاق الخ (قوله ويجوز عكسه) عبارة المعنى  
وقيل عكسه وجعله المطرزى خطأ اه وعبارة الرشيدى قوله ويجوز عكسه نقل الزبادى عن المطرزي انه  
خطا وظاهره لا يكون خطأ لان تصديه معنى الأول أما قدره مفعول كلفا نفسك فلا يخفى ان لا يكون  
خطأ فتمل اه (قول المتن باهلك) سواء كان اها أهلا أم لا اه معني (قوله أي لاني طلقك) راجع  
لقول المتن اعندي الخ (قوله كما يخلى البحر الخ) أي ليرى كيف شاء اه معني (قوله وهو الابل الخ)  
عبارة القاموس السرب الماشية كلها انتهت اه سبيد عمر (قوله أي صبري) من صار (قوله أي لاني  
طلقتك) راجع لقول المتن دعيني الخ أو قوله لا آتبه سربك الخ (قول المتن ونحوها) من النحواذهبي  
باصحمة وبأما طمة ومنه ما لو حلف شخص بالطلاق على شيء فقال شخص آخر وأمان دخل يمينك فيكون  
كناية في حق الثاني اه عش (قوله كخبردى وتجري) أي كأس الفراق ودونى أي حرارته وبأنتى

و يدين في المعامى لم يكن بعيد وهذا لا ينافى على القول بأنه كناية لان الكناية لا يدين فيها وانما يثبت ان  
جعلناه صريحا الثاني أن لا ينوى شيئا بل يطلق والوقوف في هذه الحالة في حق المعامى باطنها وجه ما خذ  
الصراحة أو الشبه بالصراحة أو ما طاهرا ٣ ان نوى بل ينبغى أن لا يجزم به وفي حق الاقبح محصل توقف  
\* (فرع) \* اما لو قال على التلاق بالتاء فهو كناية خطا في حق كل أحد المعامى والفقير والفرق بينه وبين  
تالقات تالقا المعنى له يحتمله والتلاق معنى محتمل \* (فرع) \* ولو قال أنتدالى بالبدال فيمكن أن  
يأتى به مافى بالتال بالبدال والماء أيضا متعاربان في البدال لان هذا اللفظ لم يشتر في الالسة  
كاستهارة تالقا فلا يمكن أن يأتى فيه القول بالوقوف مع فقدانية \* (فرع) \* ولو قال أنت طالق بالقاف  
المعقودة قريبة من الكاف كما يلفظ بها العرب فلا شك في الوقوع فلأبدلها كقاصصه فقال طالك فيمكن  
أن يكون كقوله تالقا بالتاء لانه يخط عنه بعدم الشهرة على الالسة فالظاهر انه كدالقا بالبدال لانه  
لامعنى له يحتمله والتال والقاف والكاف كثير في اللغة وقرئوا ذا السماء كشطت وقسطت \* (فرع) \*  
فلأبدل الحرفين فقال تالقا بالتال والكاف فيحتمل أن يكون كناية لانه أضعف من جميع الالفاظ  
السابقة ثم انه لامعنى له محتمل ولو قال دالقا بالبدال والكاف فهو أضعف من تالقا مع انه مافى محتمله منها  
المماثلة للفرع ومنها المساحقة يقال تالكت المرأتان أي تساحتا فيكون كناية تذف بالمساحقة والحاصل  
ان هنا ألقا بعضا أقوى من بعض فاقواها تالقا ثم دالقا وفي رتبها طالك ثم تالقا ثم دالقا وهي أبعد

تزوذى آخرى تقضى تسرى برئت منك الرى أهلك لا حاجتى إليك أنت وشانك انشولية نفسك وسلام عا  
قول المعنى أما طاهر الخ هكذا في النسخ وهي غير ظاهرة فلتحذر



وكلى واشربى خلافاً لهم فهم فيها وأوتعت الطلاق في فصلك وبارك الله لك لا فيك وصدقك أن أشركت مع فلانة وقد طلقت منه أو من غيره وأما منك طالق أو بائن ونوى طلاقها كناية تخرج نحوها نحو قومي أغناك الله ويفرق بينه وبين لعل الله يسوق اليك الخير بان هذا أقرب إلى إرادة الطلاق به لأن ترجى سوق الخير يستعمل في ترجى حصول زوج ولا كذلك الغنى أحسن الله جزاءك أغزى أي بالغين المجمة بخلاف أغزى بالمهملة أي نفسك غنى فان الذي يظهر أنه كناية أقعدى وفي عنوان الشرف لابن المقرئ أن قتل نكاحك كناية ووافقه ابن عبد السلام الناشري وخالفه الوجيه الناشري وغيره قال أما قتل نكاحك فكناية بلاشك انتهى وبه يعلم أن الوجه الأول إذا فرق مع نية الإيقاع بذلك بين المبني للفاعل والمفعول (١٤) ويجرى ذلك في قطع نكاحك وقطعته ولو قالت له أأما طلاقه فقال ألف مرة كان كناية في

الطلاق والعدد على الوجه فان نوى الطلاق وحده وقع أو العدد وقع ما نواه أن هذا من قول الروضة وغيره في أنت واحدة أو ثلاث أنه كناية ومثله ما لو قيل له هل طالق فقال ثلاثاً كما يأتي في فصل آخر في هذا الباب ويفرق بينه وبين قوله طالق حيث لا يقع به شيء وان نوى أنت بانه لا قرينة هنا الفظية على تقديرها والطلاق لا يكتفي فيه بحض النية بخلاف مسئلتنا فان وقوع كلامه جواباً يؤيد صحة نيته به ما ذكره لم تحض النية للإيقاع وكطالق ما لو طلقها رجعيًا ثم قال جعلتها ثلاثاً فلا يقع به شيء وان نوى على المغمض لما قرره وقطع البغوي بوقوع الثلاث ان نواها ينبغي حمله بفرض اعتياده على ما إذا وصلها بلفظ الطلاق اذ لو قال أنت طالق ثم قال ثلاثاً قد فصل بينهما ما كثر من سكتة التنفس

ان أمكن كونها تنهوان كانت معلومة النسب من غيره وتزوجي ونكحي وأنت لك أي للزوج وفقت عليك الطلاق أي أوتعت ووهبتك لاهلك أو للناس أو للزوج أو لا جانب مغنى وروض مع شرحه (قوله وكلى) أي زاد المهران وقوله واشربى أي زاده اه شرح الروض (قوله فيهما) أي كلى واشربى (قوله لا فيك) فليس كناية لأن ههنا بارك الله فيك وهو يشعر برغبته فيه مغنى وشرح الروض فلا يقع به طلاق وان نواه عش (قوله ونوى طلاقها) لا حاجة اليه ولذا أخذته النهاية (قوله نحو قومي الخ) أي فليس كناية اه عش (قوله بينه) أي أغناك الله (قوله أحسن الله جزاءك أغزى) ونحوهما من الألفاظ التي لا تحتمل الطلاق إلا بتعسف كما أحسن وجهه وتعالى وقربى اه شرح روض (قوله أقعدى) فليس بكناية (قوله قال) أي غير الوجيه الناشري (قوله وبه يعلم) أي بقول الغير أما قتل الخ (قوله الأول) أي أن قتل نكاحك كناية (قوله بذلك) أي بمادة قتل (قوله ذلك) أي الخلاف ورجحان الكناية (قوله ولو قالت له أنا) إلى قوله وقطع البغوي في النهاية (قوله ومثله) أي في أنه كناية اه عش ومثله اه قوله ولو قالت له أأما طلاقه فقال ألف مرة (قوله في هذا الباب) عبارة النهاية عن هذا الباب اه (قوله بينه) أي قوله ثلاثاً في جواب هل طالق وبين قوله طالق أي ابتداء (قوله لا يقع به شيء) أي وان كرره مراراً اه عش (قوله وكطالق) أي المبتدأ به (قوله فلا يقع به شيء) والأقرب أنه لو قال لزوجته أنت طالق أو لا ونانية أو ثالثاً يقع به الثلاث وان لم ينو لان التثنية درأنت طالق طلاقاً أولاً وطلاقاً ثانياً وطلاقاً ثالثاً اه عش (قوله وان نوى) أي الطلاق ثلاثاً (قوله لما قرره) أي في قوله بانه لا قرينة هنا الفظية الخ (قوله فهو - ذا أولى) أي قوله جعلتها ثلاثاً (قوله بكلامه ثانياً) وهو جعلتها ثلاثاً (قوله وقعن) أي الثلاث (قوله في تعاقبه) أي بينه (قوله وفيه نظر) أي في قوله أو أراد بقوله ثلاثاً الخ (قوله أو نوى به) أي بقوله ثلاثاً (قوله بماسر) أي من سكتة النفس والحي (قوله مطلقاً) أي نوى أنه من تمة الأول أولاً وكذا الاطلاقان الا ثباتاً (قوله بذلك) أي بما كثر من سكتة النفس والحي (قوله ولم تنقطع نسبه) الخ من ذلك ما وقع السؤال عنه ان شخصاً قال لزوجته بحضور شاهد طالق فقال له الشاهد لا تنكفي طلاقاً واحدة فقال ثلاثاً ثم أخبر عن نفسه باني أردت وقوع الثلاث فيكون لان قوله ثلاثاً حيث كان على هذا الوجه لم تنقطع نسبه عنه عرفاً لفظاً اطلاقاً اه عش (قوله والا) أي وان لم ينو أنه من تمة الأول (قوله وفارق) أي ثلاثاً حيث فصل فيه بانه متى فصل بذلك ولم تنقطع نسبه عنه عرفاً فالخماس في جعلتها ثلاثاً أي من

والظاهر القطع بانهم لا تنكرون كناية طلاق أصلاً ثم رأيت المسئلة متقولة في كتب الحنفية قال صاحب الخلاصة في اللغة أوى رجل قال لامرأته أنت طالق أو طالع أو طالع أو نالك عن الشيخ الإمام الجليل أبي بكر محمد بن الفضل أنه يقع وان تعدد وصد أن لا يقع ولا يصدق قضاء ويصدق ديانة الا إذا شهد قبل أن ينطق

والى أعنف هذا أولى وعلى الاتصال بحمل افتاء ابن الصلاح بانه ان قصد بكلامه ثانياً بانه من تمة الأول وبيان له وقعن كما لو قال أنت ثلاث أنه ونوى الطلاق الثلاث نعم أطلق شيخنا في فتاويه اوقع فانه سئل عن حلف بالطلاق أنه لا يفعل كذا ثم بعد ذلك قال ثلاثاً ثم فعل المحلوف عاياه فاجاب بانه ان نوى الثلاث في تعليقه أو أراد بقوله ثلاثاً أنه تمة للتعليق وتفسيره أو نوى به الطلاق الثلاث وقع الثلاث والإفواحدة انتهت فلم يفصل بين طول الفاصل وقصره وفيه نظر كقوله أو نوى به إلى آخره اذ كيف تؤثر التثنية بلفظ مبتدأ ليس بصريح ولا كناية إذ لم يقترن به ما يدل عليه والحاصل ان الذي ينبغي اعتياده ما متى لم يفصل في ثلاثاً أكثر مما مر أو مطلقاً ومتى فصل بذلك ولم تنقطع نسبه عنه عرفاً كان كالكناية فان نوى أنه من تمة الأول وبيان له أثره والا فلا وان انقطع نسبه عنه عرفاً لم يؤثر مطلقاً كما لو قال لها ابتداء ثلاثاً وفارق خامس في جعلتها ثلاثاً بان هذا كلام مستأنف لا يصلح أن يكون من تمة الأول فلم يؤثر



مما قلنا على ما مر قال بعضهم ولو قالت له بذلت صدقي على طلاق فقال طالق ولم يدع ارادة غيرها طلقت كما أشار اليه الشيخان قبيل الطرف الثاني في الافعال القائمة مقام اللفظ انتهى وأراد قولهما لو قيل ان أنكر شيئا أمر أنك طالق ان كنت كاذبا فقال طالق وقال ما أردت طلاق امرأتى قبل لأنه لم يوجد منه إشارة اليها ولا تسمية وان لم يدع ارادة غيرها طلقت انتهى (١٥) وبتمامه يعلم تنافي منهوي ما أردت وان لم

يدع في حالة الاطلاق لكن وجه غيرهما ما قلناه آخرا بان الظاهر ترتيب كلامه على كلام القائل ويؤخذ منه الاطلاق عند الاطلاق وهو متجه لما مر في شرح كطاعتك أن الظاهر المذكور يصير طالق ونحوه وحده صريحا لكن لضعفه قبل الصرف بالنسبة أخذ بما قلناه هنا وبه يلتزم طرف كلامهم لو يعلم انه لا يتمسك لذلك القائل فيما قلناه لان فيه ما صير صريحا بخلافه في بذلت الى آخره فلا يقع به شيء كما أفهمه ما سبق من الغاء طالق ما لم يسبقه ما يصح تنزيهه عليه من نحو ان فعلت كذا فزوجت منك طالق واما بذلت الخ فلا يتضح فيه ذلك فتأمل ولو قال متى طلعتنا فطلاق معاق على اعدائنا كذا ثم طلقها فرفع لانه اذا وقع لا يعاق والالزم صحة مقصده انه اذا وقع منه لفظ طلاق لا يقع مدلوله وليس كذلك نعم ان قصد في هذه الصورة ذلك التعليق عند الايقاع قبل ظاهرا لاعتضاد ذلك القصد بالقرينة السابقة (والاعتناق) أي كل لفظ صريح له أو كناية (كناية

انه متى فصل عما قبله بذلك انما سواء انقطع نسبتته عنه عرفا أم لا (قوله على ما مر) أي انما من اعتماد التفصيل بين الاتصال وعدمه (قوله غيرها) أي غير الزوجة (قوله وأراد) أي البعض بقوله كما أشار اليه الشيخان الخ (قوله قبل) أي ولا يحكم عليه بوقوع الطلاق (قوله وبتمامه) أي قول الشيخين المذكور يعلم تنافي منهوي الخ أي لان قبول قوله ما أردت طلاق امرأتى يفهم عدم وقوع الطلاق فيما اذا أراد غير الزوجة أو أطلق وقوله ما وان لم يدع ارادة غيرها الخ يفهم وقوع الطلاق فيما اذا ادعى ارادتها أو أطلق (قوله ما أردت) أي الى آخره وقوله وان لم يدع أي الى آخره وقوله في حالة الاطلاق متعلق بقوله تنافي الخ (قوله لكر وجه غيرهما الخ) حاصله ان مفهوم الثاني معتبر دون الاول اه كردد (قوله ما قلناه آخرا) في وان لم يدع الخ (قوله ويؤخذ منه) أي من ذلك التوجيه قال الكردي أي من الترتيب اه (قوله ان الظاهر المذكور) أي بقوله بان الظاهر ترتيب كلامه الخ (قوله بصبر) من التفصيل (قوله طالق) بضم السكانية (قوله اضعفه) أي وطالق المذكور (قوله بالنسبة) أي بنسبة الزوج غير الزوجة (قوله هنا) أي قبيل الطرف الثاني في الافعال القائمة مقام اللفظ (قوله وبه الخ) أي بقوله لكن وجه غيرهما الى ما قال الكردي أي بالتوجيه اه (قوله لان فيه) أي ما قلناه ما صير أي طالق (قوله بخلافه) أي طالق (قوله ما سبق) أي في شرح كطاعتك (قوله ذلك) أي التنزيل (قوله والا) أي وان وقع معلقا (قوله مقصده) أي تأثير هذا المقصد (قوله في هذه الصورة) أي فيما لو قال طلقتنا بعد ان قال متى طلقتنا (قوله بالقرينة الخ) وهو قوله متى طلقتنا الخ (قوله أي كل لفظ) الى قوله وببحث في المعنى والى قوله أي وبانقضاء العدة في النهاية الا قوله قال الى وقوله بان (قوله أي كل لفظ صريح له أو كناية الخ) فقوله لزوجته أو كناية أو لا ما نلى عليك ان نوى به الطلاق طلقت والافلا اه معنى (قوله صريح له الخ) الاولى صريح الخ (قوله نعم أما منك الخ) لا يخفى ما في هذا الصنيع وان كان الحكم محضا اه سيد عمر عبارة الحلبي قوله أما منك حر الاولى طالق اه وعبارة المعنى فقوله لزوجته طاعتك أو أنت خلى أو نحو ذلك ان نوى به العتق والافلا نعم قوله لعبد اه أو استبرئ من رجل اغلوا يعتق به وان نواه لاستحالة ذلك في حقه وقوله لعبد اه أو امته أما منك حر أو اعتقت نفسي اغلوا يعتق به وان نواه بخلاف الزوجة لان الزوجية تشمل الجانبين بخلاف الرق فانه يختص بالمالوك اه (قوله معناها) أي الصبيغ المذكورة فيه أي العتق (قوله هنا) أي في الطلاق (قوله اذ على الزوج الخ) لا يخفى انه انما يناسب الصيغتين الاوليين لا الاخيرتين فالمناسب ما مر عن المعنى آنفا (قوله تشملهما) أي الزوج والزوجة فصحت اضافته لكل منهما اه ع ش (قوله والرق يختص الخ) أي فلم تصح اضافته المختص منه للسيد وقوله لعبد أي أما امته فكناية عتق اه ع ش (قوله الحسابي) بحافسين مهمتين فباء وعبارة النهاية الخيشاني بخلافه فباء فباشين معجمة (قوله انه غير كناية بعد الخ) قد يتوقف فيه فيما اذا كان العبد أمة أو رجلا لانه بالحرية يختص على سيده ما كان يسوغ له من نظره اليه فيقرب حينئذ ارادة العتق بهذا اللفظ وهو تنقيح ونحوه ولا بعد في مخاطبته به والحال اه اه أو كان الخطاب من سيده اه سيد عمر أقول وقد يدفع التوقف بقول الشارح عادة (قوله والاخرى) أي وببحث الاخرى (قوله لا يكون) أي انه لا يكون الخ (قوله هنا) أي في الطلاق (قوله قال) أي الاخرى (قوله ثم) أي في العتق وقوله كما علم

وقال ان امرأتى تطلب مني الطلاق ولا ينبغي لي أن أطلقها فان لفظ بها قطعاً لاعتبارها وتلفظ وشهدوا بذلك عند الحكم لا يحكم بالطلاق وكان في الابتداء يفرق بين الجاهل والعالم كما هو جواب شمس الاثمة الحلواني ثم يرجع

طلاق وعكسه) أي كل لفظ لطلب للاق صريح أو كناية كناية ثم دلالة كل منهما على ارادة ما عاكسه ثم أما منك حر أو اعتقت نفسي لعبد أو أمة أو اعتدى أو استبرئ من رجل لعبد لغو وان نوى العتق اعدم تصور معناه فبغير خلاف فظاهرها هنا اذ على الزوج حرم من جهتها والحاصل ان الزوجية تشملهما والرق يختص بالمالوك وببحث الحسابي في نحو تنقيح وتستر لعبد انه غير كناية لعبد مخاطبته عادة والاخرى في نحو أتت تنويها ولا يمولأ لا يكون كناية هنا قال فيضم ما أطلقه وعلى الغالب لان كل كناية ثم كناية هذا أي كما علم في عكسه



لا يقع الا بالآخر اللفظ فيستدل لافرق بين تقدم الظاهر والتاخر قلت ممنوع بل يتبين بالآخر وقوع المنويين مرتين كما وقعهما وحديثنا فينتهين الثاني فتأمل واعترض الباقي الثاني ( ١٨ ) بان الظاهر ليس موقوفا بل صحيح ما خرج مني عليه اعتراضا على صحة الرجعة وكونها عودا وكونه

لغيره وقد علمت ان ما ادعاه من تفرد فلا يعول عليه ولا على ما بناء عليه (أو) نوى (تحريم عينها) أو نحو فرجها أو وطئها (لم تحرم) لما روى النسائي أن ابن عباس سأل من قال ذلك فقال كذبت أي ليست زوجتك عليك بحرام ثم تلا أول سورة التحريم (وعليه) في غير محو رجعية ومعتدة ومحرمة (كفارة عين) أي مثلها حالا وإن لم يعلم كالموطأ لانه أخذ من قصة مارية رضي الله عنها النازل فيها ذلك على الأشهر عند أهل التفسير كما قال البيهقي وروى النسائي عن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كانت له امتهنطوها أي وهى مارية أم ولد له إبراهيم فلم تزل به عائشة وحفصة حتى حرماها على نفسه فآثر الله لم تحرم ما أحل الله لك إلا يتومعنى قد فرض الله عليكم تحلة أيمانكم أي أوجب عليكم كفارة كالكفارة التي تجب في الأيمان ويبحث الأذرى حرمة هذا ما فيه من الإيذاء والكذب برده تصرح بهما أولا الظاهر بكراهته بل نازع ابن الرفعة فيها بما بينه الزركشي بأنه صلى الله عليه وسلم فعله وهو لا يفعل المكروه وروى بأنه يفعل

المقري من التخيير وثبوت ما اختاره اه ع ش (قوله ممنوع الخ) لباحث أن يستدل على هذا الممنوع بأنه لا جاز أن يقع الطلاق قبل آخر اللفظ لان ما قبل الآخر ليس صيغة كاملة فيتعين ان الوقوع مع الآخر ومن لازم ذلك تقارنهما حيث لا فرق بين التقدم والتاخر فقوله بل يتبين الخ ان أراد انه بالآخر الوقوع قبله ففيه ما علم من ان ما قبل الآخر لا يصح الوقوع به لانه ليس صيغة كاملة وان أراد انه بالآخر يتبين الوقوع معه لزوم تقارنهما في الوقوع مع الآخر اللهم الا أن يقول انه ما وان تقارنا في الوقوع مع الآخر لكن ترتيبهما في النية يقتضى تغليب حكم السابق منهما في وقوعهما ترتيبا حكمي أو يلزم ان ما قبل الآخر صيغة كاملة بشرط ذكر الآخر وفيه ما فيه اه سم (قوله فيتعين الثاني) أي ما رجعه في الأنوار المعتمد اه ع ش (قوله واعترض الباقي الثاني) أي ما رجعه في الأنوار ومخط الاعتراض قول الأنوار أو رجسي وقف الظاهر الخ (قوله ثم يني عليه اعتراضا) الى قوله وقد علمت مغطى ثوب الاجال لا طريق لمعرفته بدون اطلاع على كلام الباقي في دغايتنا يمكن كتابته ان قوله وكونها الخ وقوله وكونه معطوفا على صحة الرجعة مضمير الاول للرجعة والثاني للعود والله أعلم (قوله وقد علمت) لعل من انحصار النقل فيها رجعه ابن المقري وما رجعه الأنوار وقوله فلا يعول عليه لانه ليس من أصحاب الوجوه (قوله أو نحو فرجها) الى قول المتن وعليه في النهاية والى قوله ويبحث الأذرى في المعنى الا قوله على الأشهر الى حرمها على نفسه (قوله أو نحو فرجها الخ) عبارة المعنى أو فرجها أو وطئها قال الماوردي أو رأسها اه (قوله من قال ذلك) أي امرأتى على حرام (قوله في غير نحو رجعية الخ) انظر ما المراد بالنعوذ قد اقتصر المعنى وشرح المتن على مدحوله (قوله ومعتدة) أي عن شبهة (قوله محرمه) بكسر الراء المخففة (قوله أي مثلها) الى المتن في النهاية (قوله أي مثلها) لان ذلك ليس بين لان اليمين انما تنعقد باسم من أسمائه تعالى أو صفة من صفاته اه معنى (قوله كلوا الخ) أي أنت على حرام أو نحو مما سار اه معنى (قوله فيها) أي قصة مارية ذلك أي أول سورة التحريم (قوله ويبحث الأذرى) مبتدأ خبره قوله برده الخ (قوله حرمة هذا) أي تحريم نحو عين الحليلة اه ع ش (قوله تصرح بهما الخ) اعتمد المعنى (قوله بكراهته) أي تحريم نحو عين الحليلة (قوله فيها) أي الكراهة (قوله ويرد) أي نزاع ابن الرفعة (قوله وفارق) أي نحو أنت على حرام اه ع ش (قوله فيه عند الخ) الجسلة صفة كذا (قوله فمن ثم كان) أي الظاهر (قوله والا يلايه) عطف على الظاهر (قوله ولو قال الخ) والانصب تأخير عن قول المصنف وكذا ان لم يكن له نية في الاظهار كافي المعنى (قوله ولو قال لارب الخ) عبارة المعنى تنبيهنا لو حرم كل ما علقه نساء واما ما لم منه الكفارة كما علم مما سار ويكفيه كفارة واحدة كالو حلف لا يكلم جاسنوككم ومثله ما لو قال لارب مع زوجات أنتن على حرام كما صرح به في الروضة هنا ولو حرم زوجته مرات في مجلس أو مجلس ونوى التأكييد وكذا ان أطلق سواء كان في مجلس أو مجلس كافي الروضة في الاولى ويبحثه شيخنا في الثانية كفاه كفارة واحدة وقوان نوى الاستئناف

(قوله ممنوع الخ) لباحث أن يستدل على هذا الممنوع بأنه لا جاز أن يقع الطلاق قبل آخر اللفظ لان ما قبل الآخر ليس صيغة كاملة فيتعين ان الوقوع مع الآخر ومن لازم ذلك تقارنهما حيث لا فرق بين التقدم والتاخر فقوله بل يتبين الخ ان أراد انه بالآخر الوقوع قبله ففيه ما علم من ان ما قبل الآخر لا يصح الوقوع به لانه ليس صيغة كاملة وان أراد انه بالآخر يتبين الوقوع معه لزوم تقارنهما في الوقوع مع الآخر اللهم الا أن يقول انه ما وان تقارنا في الوقوع مع الآخر لكن ترتيبهما في النية يقتضى تغليب حكم السابق منهما في وقوعهما ترتيبا حكمي أو يلزم ان ما قبل الآخر صيغة كاملة بشرط ذكر الآخر وفيه ما فيه اه سم (قوله فيتعين الثاني) أي ما رجعه في الأنوار المعتمد اه ع ش (قوله واعترض الباقي الثاني) أي ما رجعه في الأنوار ومخط الاعتراض قول الأنوار أو رجسي وقف الظاهر الخ (قوله ثم يني عليه اعتراضا) الى قوله وقد علمت مغطى ثوب الاجال لا طريق لمعرفته بدون اطلاع على كلام الباقي في دغايتنا يمكن كتابته ان قوله وكونها الخ وقوله وكونه معطوفا على صحة الرجعة مضمير الاول للرجعة والثاني للعود والله أعلم (قوله وقد علمت) لعل من انحصار النقل فيها رجعه ابن المقري وما رجعه الأنوار وقوله فلا يعول عليه لانه ليس من أصحاب الوجوه (قوله أو نحو فرجها) الى قول المتن وعليه في النهاية والى قوله ويبحث الأذرى في المعنى الا قوله على الأشهر الى حرمها على نفسه (قوله أو نحو فرجها الخ) عبارة المعنى أو فرجها أو وطئها قال الماوردي أو رأسها اه (قوله من قال ذلك) أي امرأتى على حرام (قوله في غير نحو رجعية الخ) انظر ما المراد بالنعوذ قد اقتصر المعنى وشرح المتن على مدحوله (قوله ومعتدة) أي عن شبهة (قوله محرمه) بكسر الراء المخففة (قوله أي مثلها) الى المتن في النهاية (قوله أي مثلها) لان ذلك ليس بين لان اليمين انما تنعقد باسم من أسمائه تعالى أو صفة من صفاته اه معنى (قوله كلوا الخ) أي أنت على حرام أو نحو مما سار اه معنى (قوله فيها) أي قصة مارية ذلك أي أول سورة التحريم (قوله ويبحث الأذرى) مبتدأ خبره قوله برده الخ (قوله حرمة هذا) أي تحريم نحو عين الحليلة اه ع ش (قوله تصرح بهما الخ) اعتمد المعنى (قوله بكراهته) أي تحريم نحو عين الحليلة (قوله فيها) أي الكراهة (قوله ويرد) أي نزاع ابن الرفعة (قوله وفارق) أي نحو أنت على حرام اه ع ش (قوله فيه عند الخ) الجسلة صفة كذا (قوله فمن ثم كان) أي الظاهر (قوله والا يلايه) عطف على الظاهر (قوله ولو قال الخ) والانصب تأخير عن قول المصنف وكذا ان لم يكن له نية في الاظهار كافي المعنى (قوله ولو قال لارب الخ) عبارة المعنى تنبيهنا لو حرم كل ما علقه نساء واما ما لم منه الكفارة كما علم مما سار ويكفيه كفارة واحدة كالو حلف لا يكلم جاسنوككم ومثله ما لو قال لارب مع زوجات أنتن على حرام كما صرح به في الروضة هنا ولو حرم زوجته مرات في مجلس أو مجلس ونوى التأكييد وكذا ان أطلق سواء كان في مجلس أو مجلس كافي الروضة في الاولى ويبحثه شيخنا في الثانية كفاه كفارة واحدة وقوان نوى الاستئناف

إيمان الجواز فلا يكون مكروها في حق وجوبه عليه وفارق الظاهر بان مطلق التحريم يجامع الزوجية بخلاف تعددت التحريم المشابهة التحريم الام فكان كذا في نفسه عندنا لشرح فن ثم كان كبيرة فنبهنا من كونه حراما والا يلايه بان الإيذاء فيه أتم ومن ثم ترتب عليه الطلاق والرفع للحاكم وغيره مما طوقه لارب بع أنتن على حرام بلا نية طلاق ولا طهاره فكفارة واحدة كالمكرر في واحدة وأطلق



أوبنية التاكيد وان تعدد الجاس كاليمين (وكذا) عليه كفارة (ان لم يكن له نبيق) (١٩) (الظاهر) لان لفظا التحريم ينصرف شرعا

لا يجاب الكفارة (والناسي)

هسو (لغو) لانه كناية في

ذلك ونخرج بانث على حرام

مالو حذف على فانه كناية

هنا لا تجب الكفارة وبه الا

بالنية (وان قاله لا منهوي

عقبا ثبت) فطعا لانه كناية

فيه اذ لا مجال للطلاق

والظهار فيها (او) نوي

(تحريم عنها اولانية) له

(فكالتزوجة) فيما مر

فتلزم الكفارة نعم لا كفارة

في محرمه ابد او كذا معتدة

ومزوجة ومرددة ومحزمة

ومحوسة على الاوجه بخلاف

نحو نكاح وحائض وصائمة

اقرب زوال مانعهن ومن ثم

لونه يخرجهما تحريم وطنها

لهذا العارض لم يلزمه شيء

(ولو قال هذا الثوب او

الطعام او العبد حرام على)

أذبحوه (فالغوى) لا شيء فيه

لتعذره فيه بخلاف الحليلة

لامكانه فيها بطلاق أو عتق

(وشرط) تائيد (نية

الكناية اقترانها بكل

اللفظ) وهو أنت بآث كما

قاله الرافعي كجماعة

واعترض بان الصواب ما

قاله جمع من مقدمون أنه

لفظ الكناية كباث دون

أنت لانها صريحة في الخطاب

فلا تحتاج لنية في يرد بانها

لما لم تستقل بالافادة كانت

مع أنت كاللفظ الواحد

(وفيل يكفي) اقترانها

(بأوله) استصحاب الحكمها

في باقيه دون آخر لان

انطفاها على ما مضى بغير وجه كثير ونوعه الاسوي وغيره

تعددت بعد المرات كافي الروضة في الثاني وتوجبه الزكشي في الاولى اه (قوله عليه كفارة) الى قول المتن

واشارة ناطق في النهاية (قوله وكذا عليه الخ) عبارة الغنى وكذا لا تحرم عليه وان كره ذلك لعل عليه كفارة

عين في الحال أي مثاها كما مر ولا يلحق الكناية بالصرح مواطاة كالتواطؤ على جعل قوله أنت على حرام

كما يقتل بل يكون كالأبواب دأبه ولا سوال المرأة المطلق ولا قرينة من غضب ونحوه اه (قوله ينصرف

شرعا الخ) لا يخفى ما فيه من الانسب ينصرف لتحريم العين أو نحوه اه سيد عمر (قوله في ذلك) أي في تحريم

الوطء (قوله فانه كناية هنا) أي في وجوب الكفارة اه أسنى والاولى في تحريم الوطء (قوله الا بالنية)

أي لليمين ومثل أنت حرام ما لو قال على الحرام ولم ينو به طلاقا فلا كفارة فيه كما ذكره شيخنا الشوري وفي

فتاوى والده الشارح ما وافقه اه ع ش وقوله طلاقا المناسب عينا (قول المتن وان قاله) أي أنت على

حرام أو نحوه مما مر اه معنى (قوله اذ لا مجال للطلاق الخ) علة لعدم عبارة المغنى أو طلاقا أو ظهارا لانه

اذ لا مجال الخ (قول المتن أو تحريم عينا) أو نحوه مما مر وهي حلاله اه معنى (قوله فيما مر) الى

قوله ومن ثم في المغنى (قوله محرمه أبدا) بنسب أو رضاع أو مصاهرة نهاية ومعنى (قوله ومحوسة) أي

ورثية ومستبها ومعنى وأسنى (قوله على الاوجه) وفاقا لشرح المنهج وخلافا لانه في المحرمات توسكت عنها

المغنى والاسنى وقال الجيزي قول شرح المنهج اوجهها ما لا ينفك في المحرمات لان الاصح فيها وجوب الكفارة

اه أقول وهو المناسب لما يأتي من التعايل بقرب زوال المانع (قوله نحو غشاء الخ) كاصلبة (قوله

لهذا العارض) أي نحو الزفاس (قوله لتعذره) أي التحريم فيه أي في نحو التوب مما ليس بيبض (قوله

بخلاف الحليلة) أي الزوجت أو متهمى حلاله (قوله وهو أنت بآث) قال في المغنى تنبيه اللفظ الذي يعتبر قرن

النبيق هو لفظ الكناية كما صرح به الماوردي لكن مثله الرافعي يقرنها بآث من أنت بآث مثلا وصوب في

المهمات الاول والاوجه لا كفارة بما قاله الرافعي لان أنت وان لم يكن حزا من الكناية فهو كالجزء منها لان

معناها المقصود لا يتأدى بدونه اه وقد يقال بل هو جزء حقيقة لان الكناية قسم من الصيغة والصيغة

بمجموع أنت بآث لا بآث فقط وأيضاً تعريف الكناية يصدق على المجموع اذ هي ما يحتمل المراد وغيره ولا شك

ان المجموع هنا كذلك وان فرض ان أنت لا يحتمل غير الخطاب اذ الكلام كله هو ظاهر في ابدالة التركيبة

فتأمل وقد يقال لفظ بآث قد يراد به خصوص المطلق وقد يراد به عموم المفارقة الذي هو المعنى الغوي ولا

يقتصر باحدهما الا بالارادة فليحمل كلام الماوردي على ذلك وكلام الرافعي على قصد الايقاع بالمجموع

معترا باباوه أو بآث من منه على الخلاف ده ذان وان لم أره لكن كلامهم السابق في التقسيم الى الصريح

والكناية فيعرض اليه بغير دفع التعارض والتناقض اه سيد عمر (قوله كما قاله) أي تفسير اللفظ بآث

بآث (قوله واعتراض الخ) عبارة شرح الروض واللفظ الذي يعتبر قرن النبيق هو لفظ الكناية كما صرح به

الماوردي والرواني والبندنجي فمثل الماوردي لقرنها بالاول بقرنها بالباث والآخران بقرنها

بالباث من تخليط لكن مثله الرافعي تبع الجماعة بقرنها بآث من أنت بآث وصوب في المهمات الاول لان

الكلام في الكنايةات وهو ظاهر لكن أثبت ابن الرفعة في المسئلة وجهين وأيد الا كفارة بما عتد أنت والاوجه

الا كفارة بذلك لان أنت وان لم يكن حزا من الكناية فهو كالجزء منها لان المعنى المقصود لا يتأدى بدونه اه

يحذف (قوله فلا تحتاج لنية) كان المناسب أخذنا مما مر عن المغنى وشرح الروض فلا يكفي اقتران النبيق

(قوله بآث بآث) كذا في أصله رحمه الله وكأنه على الحكاية وقوله كانت كذا في أصله رحمه الله وهو على

تأويله بالكلمة اه سيد عمر (قوله استصحابا) الى قوله ويظهر في المغنى (قوله دون آخره) يعني ما عدا

تكرار الخلف بالله تعالى اه أي بخلاف ظاهره في الطلاق (قوله أوبنية التاكيد) قال في الروض وشرحه

الا ان نوى الاستئناف فلا يكفيه كفارة بل تعددت بعد المرات كما قال الزكشي وغيره من النواة مع اتحاد

الجاس وان أفهم كلامه كاملا خلافه اه (قوله بطلاق أو عتق) قد يقال هو ممكن في المذكورات أيضا بأرادة

الملك بنحو البيع الا ان يفرق لمكان أن يراد بهذا اللفظ الطلاق أو العتق لا بنحو البيع (قوله في الخطاب)

انطفاها على ما مضى بغير وجه كثير ونوعه الاسوي وغيره



وزعم بعضهم ان الاولى سبق فلم يرجح في أصل (٢٠) الروضة الا كلفاء باؤه وآخزه أي يجزئ منه كالمظهر ويظهر ان ياتي هذا الخلاف

في الكتابة التي ليست لفظا كالكتابة ولو أتى بكتابة ثم بعد مضي قدر العدة أو وقع ثلاثا ثم زعم أنه نوى بالكتابة الطلاق لم يقبل لرفع الثلاث الموجبة للتحليل اللازم له ولو أنكر نيتها صدق بيمينه وكذا وادّعى أنه لا يعلم نوى فان نكل حلفت هي أو وارثها انه نوى لان الاطلاع على نيته ممكن بالقرائن (واشارة ناطق بطلاق اخو) وان نواه وأفهم بها كل أحد (وقيل كتابة) لحصول الافهام بها كالكتابة ويرد بان تفهم الناطق اشارته تدرع أنها غير موضوعه بخلاف الكتابة فانها حروف موضوعه للافهام كعبارة نعم لو قال أنت طالق وهذه مشير الزوجة له أخرى طلقت لانه ليس فيه إشارة بمضنه ان نواه أو أطلق على الأوجه لان اللفظ ظاهر في ذلك مع احتماله لغيره احتمالا قريبا أي وهذه يست كذلك ونحوه بالطلاق لغيره فقد تكون اشارته كعبارة كهي بالامان وكذا الاقتناء ونحوه فلو قيل له أيجوز كذا فإشار برأسه مثلا أي نعم جاز العمل به ونقله عنه (وبعد بإشارة أخرى في العقود) كببيع وهبة (والحلول) كطلاق وفسخ وعق والافار بر والدعوى وغيرها وان أمكنه الكتابة للضرورة نعم لأنهم بها شهادته ولا تبطل بها صلته

أوله اه رشدي (قوله ان الاولى) أي استرأط الاثران بكل اللفظ (قوله يرجح في أصل الروضة الخ) عبارة النهاية لكن الرجح في الروضة كأمثالها الا كلفاء باؤه الخ فالجواب الا كلفاء بما قبل فراغ لفظها وهو المتمد اه وعبارة المغني والذي يرجح من المقرين وهو المتمد انه يكفي اقترانها ببعض اللفظ سواء كان من أوله أو وسطا أو آخره لان اليمين انما تعتبر بتمامها اه (قوله يجزئ منه) أي من اللفظ (قوله ثم زعم) أي قال اه ع ش (قوله لم يقبل) وينبغي تدبيره لانه ان سبق منه ذلك فلا وقوع لان قضاء العدة قبل نفاذها ثلاثا اه ع ش (قوله لرفع الخ) صلة يقبل وقوله الموجبة الخ صفة للثلاث وقوله اللازم صفة للتحليل وقوله أي المزاعم المذكورة نظر الظاهر ايقاعه الثلاث وقال الكردي والضمير في له يرجع الى مضاف محذوف عن الثلاث وهو الوقوع اه (قوله ولو أنكر نيتها) أي الكتابة وكان الاولى تدكير الضمير وارجاعه للطلاق كفي النهاية (قوله انه) أي الوارث لا يعلم الخ وتظهر فائدة ذلك في العدة اه ع ش (قوله فان نكل) أي الزوج أو وارثه (قوله انه نوى) أي فلا يرث منها اذا كان الطلاق بائنا (قول المتن وإشارة ناطق بطلاق) كان قالت زوجت طلقني فأشار بيده أن اذهب وقوله بطلاق خرج به اشارته لمحل الطلاق كقول من له زوجتان امرأتى طالق مشير لاحدهما وقال أردت الأخرى فانه يقبل كل وجه في زيادة الروضة اه معنى (قوله وان نواه) الى قول المتن ويعتد في النهاية (قوله وان نواه الخ) غاية (قوله له) أي لتفهم (قوله حروف موضوعه الخ) لا يخفى ما فيه من المسامحة اه سيد عمر أي فالمراد دوال حروف الخ (قوله نعم لو قال الخ) قد يقال لاحاجة الى هذا الاستدراك لان الطلاق هنا واقع بالعبارة لا بالإشارة ثم رأيت الفاضل المحشي أشار الى ان قوله في هذا الاستدراك شيء لانه ليس المراد الاشارة بالعبارة ولا بأعم اه سيد عمر (قوله مشير) أي بقوله وهذه (قوله طلقت) أي الأخرى اه ع ش أي وأما مخاطبة فتطابق مطا (قوله هذا) أي وقوع الطلاق بقوله وهذه بذلك القول (قوله ان نواه) أي الأخرى (قوله في ذلك) أي في قصد طلاق الأخرى (قوله مع احتماله الخ) الظاهر انه انما أتى بهذه المعية إشارة لوجه الاحتياج للنسبة وقصد به الرد على من ادعى الصراحة وسكت عن توجيه صورة الاطلاق التي نحتها اه رشدي والأوجه انه انما أتى بها لتوجيه ما أفهمه قوله هذا ان نواه الخ من انها لا تطاق ان نوى غيرها (قوله احتمالا قريبا الخ) محل تأمل ثم رأيت لفاضل المحشي قال قوله أي وهذه ليست كذلك في قرب هذا نظر انتهى اه سيد عمر وأجاب الرشدي بما نصه الظاهر ان المراد بقرب هذا الاحتمال انه لا يحتاج في هذا التقدير الى تعسف وليس المراد انه يفهم منه عند الاطلاق فهمه قريبا الذي فهمه الشهاب سم حتى نظري في كون هذا قريبا أم لا اه (قوله كهي) أي الاشارة بالان أي الكافر (قوله ونحوه) وهو الاذن في المخول مثلا فإشارة الناطق لا يعتد بها الا في هذه الثلاثة المنظومة في قوله

إشارة لناطق تعتبر في الاذن والاقتناء مان ذكروا

اه يجزئ عبارة ع ش أي كالأجل والاذن في دخول الدار اه (قوله فلو قيل له) أي للمغني مثلا (قوله كببيع) أي قوله نعم في النهاية والى قول المتن فان فهم في المغني الا قوله وغيرها وقوله للضرورة (قوله والافار بر الخ) عطف على العقود (قوله وغيرها) اعلم انما أتى به لقوله الا أتى نعم لأنهم الخ (قوله للضرورة) علة لقول المتن ويعتد الخ وانما لم تقدم الكتابة على الاشارة لان كلامهم ما يحتاج الى نسبة فلا مرجح لاحدهما على الأخرى اه ع ش وقد يقال ان الكتابة أوضح من الاشارة وانها موضوع للافهام بخلاف الاشارة كمر وعبارة الجبري من الحلبي قوله للضرورة لانه ليس كل أحد يفهم الكتابة والافقة يد يقال مع

ففيه ان الكلام في نسبة الخطاب وفيه نظر (قوله ولو أتى بكتابة الخ) كذا شرح مر (قوله نعم لو قال الخ) في هذا الاستدراك شيء لانه ليس المراد الاشارة بالعبارة ولا بأعم (قوله نعم لو قال أنت طالق وهذه الخ) ظاهر وان جعل هذا من عطف الجمل بان قدر خبر الاسم الاشارة أي طالق لان ما قبله قرينة على المقدرا هذا مما قدمه الشارح قبل قول المصنف والاعتناء بكتابة (قوله أي وهذه ليست كذلك) في قرب هذا نظر (قوله



ولا يحتجب بها من حلف لا

يتكلم ثم تحرس (فان فهم

طلاقه) وغيره بها (كل أحد

فصرحة وان) لم يفهمها

أحد أو (اختص بفهمه)

أي الطلاق منها (فطنون)

أي أهل فطنة هو ذكاه

(فكاهية) وان انضم اليها

قرائن ومراول الضمان ما

قد يخالف ذلك مع ما فيه

وذلك كلفى لفظ الناطق

وتعرف نيته فيما إذا أتى

بإشارة أو كتابة بإشارة أو

كتابة أخرى وكانهم

اغتمروا تعريفة بهما مع

أنها كناية ولا اطلاع لنا

بها على نيته لأن الضرورة

وتعبري بما ذكر أعمر وأولى

من قول المتولي ويعتبر في

الآخر أن يكتب مع لفظ

الطلاق ان قصدت الطلاق

وسباني في اللعان أنهم

الحقوا بالآخر من اعتقل

أسانه ولم يرج برؤيه وكذا

من رجي بعد صدى ثلاثة

أيام فهل قياسه هنا كذلك

أو يفسر والذي ينبغي

الاول الا للاحق بل الآخر

يشمله وفي الثاني يحتمل

اللاحق قياسا ويحتمل

الفرق بانها الحق به ثم

لاحتياجه للعان أو اضطراره

اليه ولا كذلك هنا (ولو

كتب ناطق) أو آخر

(طلاقا ولم ينوه فلفظ) اذ

لا لفظ ولا نيته (وان نواه)

ومثله كل عقد وحل

وغيرهما ماعد النكاح ولم

يتلفظا كتب (فالظاهر وقوعه)

لا فادها حيث دون تلفظ به ولم ينوه عند التلفظ ولا الكتابة وقال انما قصدت قراءة المكتوب فقط صدق

قدوته على الكتابة لا ضرورة للإشارة اه (قوله ولا يحتجب بها من حلف لا يتكلم ثم تحرس) مفهوم هذا الكلام انه يحتجب بها الاخر من اذا لم يلف لا يتكلم وسباني بيانه في الايمان اه سم وفي الجبري عن العزيز التصريح بذلك المفهوم (قول المتن فصرحة) اشارته لا تحتاج لنية كان قبل له كم طلق زوجك فاشارة بأصابعه الثلاث اه معنى (قوله وان لم يفهمها أحد) قد يقال هي حينئذ بمثابة لفظ الناطق الذي لا يحتمل الطلاق وهو لا يقع به الطلاق وان نواه فليأمل الفرق بينهما اه سيد عمر أقول راليه يشتركون النهاية والمعنى من هذه الزيادة اصرح بذلك قول ع ش ما صفة قوله أي أهـ لفظه الخ وينبغي ان يأتي هنا ما قيل في السلم من انه يشترط ان يكون الاشارة كناية ان يوجد فطنون يفهمونها غالبا في أي محل اتفق للاخر من فيه تصرف بالاشارة ولو فهمها الذين في غاية الفطنة فقول ان يوجد وانصرف الاخر من لم تكن الاشارة كناية بل تكون كالتى لم يفهمها أحد ويذني أيضا الاكتفاء بطن واحد فالجميع في كلامه ليس بقدر اه (قول المتن فكناية) تحتاج لنية (تنبه) تفسير الآخر صريح اشارته في الطلاق بغير طلاق كتفسير اللفظ الشائع في الطلاق بغيره فلا يقبل منه ظاهر الا بقرينة اه معنى (قوله وذلك كما الخ) راجع لكل من قول المتن فان فهم الخ وان اختص الخ (قوله وتعرف نيته) الى قوله وفي الثاني في النهاية الا قوله وكذا من رجي الى والذي يتصور قوله في الاول (قوله بإشارة الخ) متعلق بأنى وقوله الا أنى بإشارة الخ متعلق بتعرف اه سم (قوله تعريفة بها) أي بالإشارة أو الكتابة الثانية (قوله ولا اطلاع لانها) الجار الثاني متعلق بنية ذلك فكان الاولى تأخير عنه (قوله بما ذكر) أي اذا أتى بإشارة أو كتابة الخ (قوله هنا كذلك) أي انه هنا الخ اه ع ش (قوله أو بطرق) أي في انتظار فاقته وان طال اعتقاله اه ع ش (قوله ويحتمل الفرق بانه الخ) قد يقال وقد يحتاج أو يضطر الى نحو الطلاق والبيع فاللاحق أقرب اه سيد عمر وهو الظاهر وقال ع ش والمبادر من كلام الشارح حيث لم يتعرض له - ذا أي الثاني انه حينئذ يبرؤه بعد ثلاثة أيام انظر طالع الزمن اعتقاله أو قصر اه (قول المتن ولو كتب الخ) أي على ما ثبت عليه الخط كرق وثوب وسحر ونحوه لا على نحو ما كهواء اه معنى عبارة الروض مع شرحه والكتب على الأرض ونحوها كناية لا على الماء والهواء ونحوهما اه (قوله أو آخر) الى قول المتن وان لم تكن في النهاية وكذا في المعنى الا قوله وقيل الى ونحوه وان لم تفهمها (قول المتن طلاقا) ونحوه مما لا يقتصر الى قبول كالاتفاق والبراء والعفو عن القصاص كان كتب زوجتي أو كل زوجتي طالق أو عبدي حر اه معنى وفي سم بعد ذلك عن الروض أي وسائر التصرفات غير النكاح كما في شرحه اه أي فكان الاولى للشارح ان يكتب قوله ومثله كل عقد الخ عقب قول المصنف طلاقا (قول المتن فافهم) أي ويقبل قوله في ذلك بيمينه كما تقدم في قوله فريبا ولو أنكر نيته الخ اه ع ش (قوله ومثله الخ) أي الطلاق (قوله وغيرهما) أي كالأقرار والعوى أخذ ما سار في الاشارة (قوله ولم يتلفظ الخ) عطف على نواه (قوله لا فادتها حيث دون الخ) عبارة المعنى والروض مع شرحه لان الكتابة طريق في انهام المراد وقد افترت بالنية فان قرأ ما كتبه حال الكتابة أو بعدها فصرح فان قال قرأته حاكيا ما كتبه بلانية طلاق صدق بيمينه وفائدة قوله هذا اذا لم يقارن الكتب النية والافلام معنى اقوله اه (قوله وقال انما قصدت الخ) بخلاف ما لو قصد الانشاء أو أطلق كما يفهمه كلام المجلي أيضا اه ع ش (قوله صدق الخ) أي ان أنكرته

ولا يحتجب بها من حلف لا يتكلم ثم تحرس) مفهوم هذا الكلام انه يحتجب بها الاخر من اذا حلف لا يتكلم وسباني بيانه في الايمان عند قول المصنف أو لا يكاه الخ (قوله بإشارة) قال ذلك مرتين والاولى متعلقة باني والثانية بتعرف (قوله في المتن ولو كتب ناطق طلاقا الخ) عبارة الروض وان قرأه أي ما كتبه حال الكتابة أو بعدها فصرح فلو قال قرأته حاكيا لا يصدق بيمينه اه بقراءته عند عدم قصد الكتابة صريح ثم قال في الروض وفائده أي قوله المذ كور اذا لم يقارن الكتب النية انه ان قارن اطلقت ولا معنى لقوله المذ كور ومثله أي الطلاق فيما ذكره المتق والبراء والعفو عن القصاص أي وسائر التصرفات غير

يتلفظا كتب (فالظاهر وقوعه) لا فادها حيث دون تلفظ به ولم ينوه عند التلفظ ولا الكتابة وقال انما قصدت قراءة المكتوب فقط صدق



يحييه (فان كتب اذا بلغك كتابي فانت طالق) ونوى الطلاق (فانما طالق بياوغيه) ان كان في صيغة الطلاق كهذه الصيغة بان يمكن قراءتها وان انعمت لانها المقصود الاصل (٢٢) بخلاف ما عداها من السوابق والواحق فان انعمى سطر الطلاق فلا وقوع وقيل ان

قال كتابي هذا أو الكتاب لم يقع أو كتابي وقع وصححه المصنف في تصحيح التتبع ونقله الروياني عن الاصحاب وخرج بكتب مالو امر غيره فكتب ونوى هو فلا يقع شيء بخلاف مالو امره بالكتابة أو كتابة أخرى وبالنسبة فاستل ونوى وبقوله فانت طالق مالو كتب كتابة كانت خلية فلا يقع وان نوى اذا يكون الكتابة كتابة كذا حكم ابن الرفعة عن الرافعي وردوه بان الذي فيه الجزم بالوقوع تبع الجميع متقدمين قال الا فرعي وهو الصحيح لانا اذا اعتبرنا الكتابة قدرنا انه تلفظ بالكتاب (وان كتب اذا قرأت كتابي وهي قارئة فقرأته) أي صيغة الطلاق منه نظير ما مروا لم تفهمها أو طالعها وفهمها وان لم تتلفظ بشيء منها كما نقل الامام عليه اتفاق علمائنا (طلقت) لوجود المعاق عليه يظهر أنه لا فرق هنا بين ظن كونها أميتة وعدمه لان اللفظ لا يتصرف عن حقيقته الا عند التعذر ومجرد ظنه لا يصرفه عنها (وان قرئ عليها فلا) طلاق (في الاصح) لعدم قراءتها مع امكانها وانما تعسر القاض في

الزوجة (قول المتن اذا بلغك) أو وصل اليك أو آتاك \* (فرع) \* لو كتب اذا بلغك نصف كتابي هذا فانت طالق فيبلغها كله طلقت كما قاله المصنف فان ادعت وصول كتابه بالطلاق فانكر صدق بيمينه فان أقامت بينة بانه خطه لم تسمع الا برؤية الشاهد بالكتابة وحفظه عنده لوقت الشهادة اه معني وفي النهاية مانعه اما لو قال اذا جاءك خطي فانت طالق فذهب بعضهم بقي البعض وقع الطلاق وان لم يكن فيه ما بقي ذكر الطلاق اه (قوله كهذه الصيغة) أي اذا بلغك كتابي الخ (قوله بان يمكن) تصور بقوله ان كان فيه الخ (قوله من السوابق) كالسبيلة والجلدة وقوله والواحق كالصلاة والسلام عليه صلى الله عليه وسلم (قوله فان انعمى الخ) أي لم يبق أثره بعد المحو بحيث يمكن قراءته (قوله وقيل ان قال كتابي هذا الخ) أي وقد انعمى غير سطر الطلاق اه ع ش (قوله وخرج بكتب) أي في قول المتن ولو كتب طالق الخ (قوله مالو امر غيره) أي بكتابة طلاق زوجته ولو بقوله اكتب زوجة فلان طالق وقوله ونوى هو أي الا امره عند كتابة الغير اه ع ش (قوله لو امره بالكتابة أو كتابة أخرى الخ) برده عليه ان هذا توكيل في التعليق ودرأه لا يصح الا ان يقال مراده امره بالكتابة بطلاق من غير والفرع منسب التتبع على انه يشترط كون النعمان الا نفي بالكتابة كتابة أو غير ما ولا يكتفي النعمان أحدهما والكتابة من الآخر اه ع ش (قوله فاستل ونوى) أي فانه يقع اه ع ش (قوله وبقوله الخ) عطف على بكتب الخ (قوله وردوه) أي ابن الرفعة (قوله بان الذي فيه) أي في كلام الرافعي وقوله وهو الصحيح معتمد اه ع ش (قول المتن وان كتب الخ) في الروض وان علق بياوغيه الطلاق فسلم موضع الطلاق وقع قطعا وقراءة بعض الكتاب ان علق بقراءته كوصول بعض ان علق بوصول الكتاب ثم بوصول الطلاق طلقت بوصول الكتاب طلقتين اه سم (قوله أي صيغة الطلاق الخ) أي وان لم يقرأ الجميع (قوله وان لم تفهمها الخ) وذكر النهاية ضمير المفعول هنا وفي المواضع الثلاثة الاستية (قوله أو طالعها) عطف على قرأته (قوله وان لم تتلفظ الخ) نعم لو قال الزوج انما أردت القراءة باللفظ قبل قوله فلا تطلق الا بها اه نهاية (قوله لوجود المعاق عليه) هذا لا يظهر بالنسبة لثلاثة الشارح عن الامام (قوله ويظهر انه لا فرق الخ) يظهر الفرق فيما اذا قرئ عليه الا نفي في قوله وان قرئ عليها فلا في الاصح ولو علم أنها قارئة ثم نسبت القراءة أي أو عيت ثم قرئ عليها فينبغي ان لا تطلق أو علم أنها غير قارئة ثم تعلمت ثم قرأته فينبغي ان تطلق اه سم وقوله ولو علم الخ في النهاية مثله (قوله ويظهر انه لا فرق الخ) الذي يتبادر الى الفهم ان مراد الشارح التعميم في القارئة في قراءتها والقراءة عليها فلا يقع في الثاني وان ظن كونها أميتة لا فالأية تقتضي تصنيع المحشى وان كان ما أفاده المحشى أوجه اه (قوله هنا) أي في وقوع الطلاق اه ع ش والاولى في اشتراط قراءتها (قوله فلا طلاق) أي وان ظن حال التعليق أمية اه ع ش (قوله ان علم حالها) كذا في النهاية والمعنى (قوله

النكاح كما في شرحه) (قوله فان كتب اذا بلغك كتابي الخ) في الروض وان علق بياوغيه الطلاق فيبلغ موضع الطلاق وقع قطعا وقراءة بعض الكتاب ان علق بقراءته كوصول بعض ان علق بوصول الكتاب ثم بوصول الطلاق طلقت بوصول الكتاب طلقتين أو بوصول نصف الكتاب فوصل كله طلقت اه وينبغي اذا علق بوصول الكتاب بوصول نصفه ان تطلق طاعتين (قوله بخلاف مالو امره بالكتابة الخ) ظاهره ولو على الوجه المذكور في المتن مع انه تعليق والتوكيل في التعليق لا يصح كما تقدم في الوصالة (قوله ويظهر الخ) يظهر الفرق فيما اذا قرئ عليها الا نفي في قوله وان قرئ عليها فلا في الاصح ولو علم أنها قارئة ثم نسبت القراءة ثم قرئ عليها فينبغي ان لا تطلق أو علم أنها غير قارئة ثم تعلمت ثم قرأته فينبغي ان لا تطلق أيضا (قوله ان علم حالها) أي بخلاف ما اذا لم يعلم حالها على الاقرب في الروض متواتر أصلها وسياتي

تظير ذلك لان العادة في الحكم بان يقرأ عليهم المسكاتب فالقصد اعلامه دون قراءته بنفسه بخلاف ما هنا وأيضا فالعزل لا يصح تعليقه فتعين اداة اعلامه بخلاف الطلاق (وان لم تكن قارئة فقرئ عليها طلقت) ان علم حالها لا في حق الامي محمولة على الاطلاع



ومنه يؤخذ أنها لو تعلمت وقرآته وإن القاري لو طالعه وأخبرها بما فيه طاعت لان المقصد (٢٣) الاطلاع وقد وجد فان لم يعلم لم تطلق الا ان تعلمت وقرآته

ومنه) أى التعلييل (قوله لو تعلمت الخ) دلالة على بقراءتها على ما بانها غير قارئة ثم تعلمت ووصل كتابه هل  
تكتفى فراءتها الظاهر الاكتفاء اهـ نهاية قال عـش قوله ثم تعلمت الخ المتبادر من هذا الصنيع انه  
اذا قرأته بنفسها طاعت وقوله الظاهر الاكتفاء أى وان قصد قراءتها بنفسها فلا بد من اهـ (قوله وان  
القارى الخ) عطف على قوله انها الخ وكان الاولى أو بدل الواو عبارة النهاية قال الاخرى مفهومه أى قوله  
المصنف فقرأها الخ اشتراط قراءته عليها ولو طالع أى التفسير وفهمه أو قرأها أى الصيغة ثم أخبرها  
بذلك لم تطلق ولم أرفه نصاً ويحتمل انه يكتفى بذلك اذا الغرض الاطلاع على ما فيه اهـ قال عـش قوله لم  
تطلق معتمد وقوله ويحتمل انه يكتفى بذلك أى فى الوقوع وهو معتمد جـ ونقل سم على منسج عن الشارح  
عدم الوقوع وهو موافق للاحتمال الاول اهـ (قوله فان لم يـسم) أى حالها سم ونهاية أى كونها  
قارئة اهـ عـش

\* (فصل في تفويض الطلاق اليها) \* (قوله في تفويض الطلاق) الى قول المتن وهو عليك في النهاية  
 (قوله بعني المكافاة لا غيرها) كذا في المعنى (قوله بنحو طلق نفسك ان شئت) لو كتب لها طلق  
 نفسك كان كناية تفويض كما هو ظاهر اهـ سم (قوله وبحت الخ) عبارة النهاية والاوجه الخ  
 (قوله فقلت أنت طالق) خرج به ما لو قالت طاعت نفسي فانه صريح لانها أنت بما تضمنه قوله طاعتني اهـ  
 ع ش (قوله لكنه كناية) أي منه وهو نهاري شدي وع ش (قوله وهي) أي دونت الزوجة (قوله والا)  
 أي بان لم ينو أو أحدهما ذكر (قوله فسيأتي) عبارة النهاية وقع والا فواحدة وان ثلثت كما يأتي ولو  
 فوض طلاق امرأته الى رجلين فطلق أحدهما واحدة والاخر ثلثا فالاوجه كما قال البندنجي انه يقع  
 واحدة اهـ قال ع ش قوله وقع ظاهر ان ما فواذ يقع بقولها ذلك وان لم تنو أو ذكر دون ما فواذ فليحضر  
 اهـ أقول سيأتي في أواخر الفصل انه يقع في الأولى واحدة وفي الثانية ما فوته واليه يشير قول الشارح فسيأتي  
 وقول النهاية كما يأتي (قوله لانه) أي التفويض (قول المتن قورا) نعم لو قال لو كانت في طلاق نفسك لم  
 يشترط الفور اهـ معنى (قوله وان أتى بنحو مني الخ) خالفها النهاية والمعنى فاعتمد عدم اشتراط الفورية في  
 نحو مني (قوله لان التطبيق الخ) تعليل لقول المصنف في شرط وقوعه تطليقها الخ اهـ وشيدي أقول  
 الظاهر انه تعليل للفورية فقط (قوله فكان) أي التطبيق كقبوله أي التملك (قوله وهذا معنى الخ)  
 لا يخفى بعده والظاهر ان المراد بقولهم المذكور ان قوله طلق نفسك معناه بناء على الجسد يملك كملكك تطبيق  
 نفسك فتقولها في جوابه طلقت الخ معناه قبلت وطلقت كما ان أعنت في البيع الضمى معناه ذلك فليتم  
 نعم كلامه رحمه الله فوجهه مستقل اهـ سيد عمر (قوله لان تطبيقها نفسها متضمن للقبول) مقول قولهم  
 أو بدل منه (قوله لكلام الشارح) لعل المراد به الشرح الكبير (قوله وهو) أي قولها ما ان تطبيقها  
 يتضمن القبول (قوله وان حقها الخ) عطف على قوله الا كلفها الخ (قوله انتهى) أي قول الزركشي  
 (قوله بعيد) خبر وقول الزركشي الخ (قوله ذلك) أي تعيين التطبيق (قوله لا فقرره) أي في قوله لان  
 التطلاق هنا الخ وقوله في معناه أي كلامهما وقوله ان هذا الخ بيان لما فقرره وقوله هذا التضمن أي

الجزء منه في كلامه (قوله فان لم يعلم) أي سالها

\*(فصل في تلويض الطلاق البهالـح)\* (قوله بخوط طلق نفسك ان شئت) لو كتب لها طلق نفسك كان  
كتابة تفويض كما هو ظاهر (قوله وببحث الح) اعلمه مر (قوله طلقت) وهذا بخلاف ما لو قال لاجنبي  
وكذلك ان تطلق زوجتي فقال طاعة تلونوي تطابقها فلا يقع لان النكاح لا يتعلق به بخلاف الزوجة كما نقل  
ذلك الاميري عن المتولي وسبقنا ذلك مع البحث فيه في كلام الشارح قبيل فصل خطاب الاجنبية (قوله  
وان اتى بخومتي) كطابق نفسك متى شئت متى على المعتمد وقيل ان علق يعني شئت لم يشترط نور وخزم به في  
التنبه وحري عليه ابن المقرئ والامس فوني والنجازي وصاحب الانوار ونفسه في التهذيب عن النص وهو

\* (فـ لـ) \* في تعريف  
 الطلاق بها هو مثله تنويض  
 العتق لقن (له تعريف  
 طلاقها) يعني المكافاة  
 لا غيرها (الها) اجاءا بنحو  
 طلق نسلان شئت وبحث  
 أن منه قوله لها طلقني  
 فقالت أنت طالق ثلاثا لكنه  
 كناية فان نوى التفويض  
 اليها وهي تطليق فلها  
 طلق والافلا ثم ان نوى  
 مع التفويض اليها عددا  
 فسيأتي (وهو تعليق) للطلاق  
 (في الجديد) لانه يتعلق  
 بغرضها فساوي غيره من  
 التملكات فيشترط لوقوعه  
 تطبيقها فورا وان أتى  
 بنحو مني على العبد بان لا  
 يخلل فاصل بين تفويضه  
 وإيقاعها لان التطبيق هنا  
 جواب التملك فكان  
 كقبوله وقوله فوري وهذا  
 . يعني قولهم لان تطبيقها  
 نفسها متضمن للقبول وقول  
 الزكشي عدوله عن شرط  
 قبولها الى تطبيقها يقتضي  
 تعيينه وهو مخالف لسكلام  
 الشرح والروضة حيث قال  
 ان تطبيقها يتضمن القبول  
 وهو يقتضي الاكتفاء بقولها  
 قبلت اذا قصد به التطبيق  
 وان حتمها ان تقول  
 بالاعتبات طلقت واظهار  
 اشراط القبول على الفور  
 ولا يشترط التطبيق على  
 الفور انتهى بعد جدل

الاصواب تعين موكلامهما لا يخالف ذلك لما قرره في معناه ان هذا التضمن اوجب الفورية لا الاكتفاء بمجرد القبول لانه لا يتنظم مع قوله  
فلما قلنا ان قصدنا به التعليل



وقوله وان حقه الى آخره يناق ما قبله لاسيما قوله والظاهر الى آخره لان الذي قاله أولا أنه لا يكفي قبلة الان نوتج التلطي فكيف يصح هذا الجمع بينهما والاكتفاء قبل في (٢٤) الفورية ثم تطلق بعد فالصواب خلاف ما قاله في الكل ثم لو قال طلق نفسك فقالت كيف يكون تطبيق لنفسى ثم

تضمن تطليقها القبول وقوله لانه أى الا كنفاء الخ وقوله وان قصدت به أى بالقبول (قوله وقوله الخ) أى الزكشى عمله معطوف على قوله الصواب الخ (قوله يناق ما قبله الخ) المناقاة ممنوعة وما ذكره في بيانها لا يثبتها كما يشهد به التأمل الصادق وقوله فكيف يصح هذا الجمع بينهما قلنا أولا فالحكم بان حقه الجمع بينهما لا يناق كفاية القبول اذا قصدت به التلطي لانه حينئذ قبول وتطبيق ففيه جمع بينهما الصك النصري بـ كل منهما أولى وهو المراد بان ذلك حقه الخاصل الكلام انه يكفي القبول مع قصد التلطي لكن الاولى التصريح بالتلطي أيضا فاي منافاة في ذلك واما ما نأيد به أى الزكشى لم يصح الجمع بل نقسله عن مقتضى كلام الشرح والروضة لان قوله وان حقه اعطف على الا كما هو قوله أولا كنفاء بقية الخ قلنا أراد أى الزكشى بحقه هذا مخالفة ما دل عليه كلام الشرح والروضة فاصل كلامه ان كلامه - ما دل على اعتبار الفورية في كل من القبول والتلطي وان الظاهر خلافه من ان اعتبار الفورية انما هو في القبول فقط فاي منافاة محذورة في ذلك فليست أمه سم (قوله ثم) الى قوله قاله القفال في المغنى والى قوله وهو قوله في النهاية (قوله ثم لو قال الخ) استثناء عن قول المتن في شرط الخ (قوله وظاهره ان الفصل الخ) قد يتوقف فيه لان قوله لانه فصل يسير مقتصر عليه في التعليل مشعرا افعارا ظاهرا بان مدار الاعتناء على كونه يسيرا لأعلى كونه غير أجنبي أيضا والاعتناء ذكره في التعليل فتدبره وبه يتأيد كلام الشرح الا فى اه سيد عمر (قوله فاذا يصبه) الى قوله بخلاف سائر التلقيات في المغنى (قوله مطلقا التصرف) الى قوله فان قلت في النهاية والمغنى (قوله لا غيرها) أى ما غير مطلقا التصرف فيبقى انها اذا طلقت تطلق رجعا ويلغو ذكر المال ثم رأيت شرح المنهج صرح بذلك في أول الخاطم اه ع ش (قوله وان لم تقل بالف) قال الرويانى ولو قال لها طلق نفسك فقالت طلقت نفسي بالف درهم قال القاضي الذى عنده انه يقع الطلاق ولا معنى لقوله بالف درهم انتهى سم عن شرح الروض وقوله يقع الطلاق أى رجعا اه ع ش (قوله وما قبله كالمهبة) أى الذى تقدم في أول الفصل بقوله بنحو طلق نفسك ان شئت فهو كالمهبة عبارة المغنى فان لم يذكر عوضا فهو كالمهبة (قوله ولو أتى اه ا) أى على هذا القول اه سم (قوله مطلقا) أى سواء كان التوكيل يصح العقود كوكالاتك أولا كعب (قوله بل عدم الرد) أى بل الشرط عدم الزداه رشدى (قول المتن قبل تطبيقها) أى قبل الفراغ من تطبيقها فيصح الرجوع مع تطبيقها اه ع ش عبارة الخطيب في هامش المغنى ولو قارن الرجوع بالتلطي لم تطلق لان الأصل بقاء العصمة اه (قوله بعده) أى القبول (قوله فلو طلقت الخ) عبارة المغنى فاذا رجع ثم طلقت لم يقع علمت برجوعه أم لا اه (قوله قبل اه ا) برجوعه أى ولكنه بعده

المعتمد شرح مر (قوله يناق ما قبله الخ) أقول المناقاة ممنوعة وما ذكره في بيانها لا يثبتها كما يشهد به التأمل الصادق (قوله فكيف يصح هذا الجمع بينهما) قلنا أما أولا فالحكم بان حقه الجمع بينهما لا يناق كفاية القبول اذا قصدت به التلطي لانه حينئذ قبول وتطبيق ففيه جمع بينهما الصك النصري بـ كل منهما أولى وهو المراد بان ذلك حقه الخاصل الكلام انه يكفي القبول مع قصد التلطي لكن الاولى التصريح بالتلطي أيضا فاي منافاة في ذلك واما ما نأيد به أى الزكشى لم يصح الجمع بل نقسله عن مقتضى كلام الشرح والروضة لان قوله وان حقه اعطف على الا كنفاء أى هو أى كلام الشرح والروضة يقتضى الا كنفاء بما ذكره ويقتضى ان حقه الخ وقوله أولا كنفاء بقية الخ قلنا أراد بحقه هذا مخالفة ما دل عليه كلام الشرح والروضة فاصل كلامه ان كلامه ما دل على اعتبار الفورية في كل من القبول والتلطي وان الظاهر خلافه من ان اعتبار الفورية انما هو في القبول فقط فاي منافاة محذورة في ذلك فليست أمه سم (قوله وان لم تقل بالف) قال الرويانى ولو قال لها طلق نفسك فقالت طلقت نفسي بالف درهم قال القاضي الطبري الذى عنده انه يقع الطلاق ولا معنى لقوله بالف درهم شرح روض (قوله هنا) أى على هذا القول

يكون تطبيق لنفسى ثم قالت طلقت رقع لانه فصل يسير قاله القفال وظاهره ان الفصل اليسير لا يضر اذا كان غير أجنبي كمثل به وان الفصل بالأجنبي يضر مطلقا كسائر العقود وجرى عليه الاذرع وفيه نظر لانه ليس بمحض عليك ولا على فواعده فاذا يصبه أنه لا يضر اليسير ولو أجنبيا كان الجمع ثم رأيت في الكفاية ما يؤيد وهو قوله الطلاق يقبل التعليل بخلافه ان يتسامح في عليك بخلاف سائر التلقيات أى ومن ثم لو قال لانا فوحدت أو عكسه وقعت واحدة كما ياتى وان كان قياس البيع أن لا يقع شئ (فان قال) مطلقا التصرف لا غيرها نظير ما مر في الخلع (طلق) نفسك (بالف) فطلقت بانك ولزمها (الف) وان لم تقل بالف بانك كما اقتضاء اطلاقه ويكون عليك كما بعوض كالبيع وما قبله كالمهبة (وفى قول توكيل) كما لو قوض طلاقها لأجنبي (فلا يشترط) على هذا القول (فسور) في تطبيقها (فى الاصح) نظير ما مر فى الوكالة ولو أتى هنا بـ جاز التأخير قطعاً (وفى اشتراط قبولها) على هذا القول أيضا خلاف

الوكيل) وسم أن الاصح منه أنه لا يشترط القبول مطلقا بل عدم الرد (وعلى القولين الرجوع) عن التفويض (قبل فى تطبيقها) لان كلام من التلبيك والتوكيل يجوز لوجه الرجوع قبل قبوله ويزيد التوكيل بجواز ذلك بعده أيضا فلو طلقت قبل علمها برجوعه



لم ينفذ (ولو قال اذا جاء رمضان فطلق) بنفسك (لغاي) قول (التملك) لانه لا يصح تعليقه ويصح على قول التوكيل لاسم ذم ان التعليق يبطل خصوصه لا عموم الاذن فان قلت ظاهر قولهم هنا جازي في قولهم في الوكالة لا يجوز قلت نعم لكن مرادهم مجاز هنا فقط فلا ينافي حرمته وبلا يجوز ثم انه باثمه بناء على خومة تعاطى العقد الفاسد فلا ينافي صحته ومن عبر ثم لا يصح (٢٥) مراده من حيث خصوص الاذن وان صح

من حيث عموميه (ولو قال  
أبني نفسك فقالت أبنت  
ونوبا) أي هو والنوبا  
بما قاله وهي الطلاق بما  
قالت (وقع) لان الكناية  
مع النية كالصريح (والا)  
ينوبيا معا بان لم ينوبا أو  
أحدهما ذلك (فلا) يقع  
الطلاق لو وقع كلام غير  
الناوي لغوا (ولو قال طلق)  
نفسك (فقالت أبنت)  
نفسى (ونوت أد) قال  
(أبني ونوى فقالت طلقت)  
نفسى (وقع) كقولنا بيا  
بلفظ صريح من أحدهما  
وكناية مع النية من آخر  
وقول مجلى لفظ الطلاق هنا  
كناية لا يقع به الامع النية  
ضعيف وذ كر نفسى في ذلك  
هو ما في أصله والروضة فان  
حذفها معا من الكناية  
ومثلها الصريح فوجهان  
والاوجه بل المذهب كما قاله  
الاذرى أنه يكفي نيتها  
لنفسها سواء نوى هو ذلك  
أم لا وأفهم كلامه أنه لا  
يشترط توافق المظنهما  
صريحاً ولا كناية لان قيد  
بشيء فينبع (ولو قال طلق)  
نفسك (ونوى ثلاثا فقالت  
طلقت ونوتن) وان لم تعلم  
نية كما هو ظاهر بان وقع  
ذلك منها اتفاقاً خلافاً

في الواقع ولو تنازع في ان الطلاق قبل الرجوع أو بعده فينبغي ان يأتي فيه تفصيل الرجوع فليراجع اه ع ش  
(قوله لم ينفذ) أي على التولين اه ع ش (قوله يبطل خصوصه) أي التوكيل ع ش (قوله ظاهر قولهم  
هنا الخ) أي حيث قالوا هنا لغاي قول التملك وجاز على قول التوكيل اه كرى عبارة الرشيدى وظاهر  
ان الضمائر في قول ابن حجر جاز وما بعده انما ترجع لعقد التوكيل الذي أتى به الموكل وقتلنا بانه يفهم  
خصوصه لا عموميه فالرد عليه بما يأتي أي في النهاية غير ملاق لكلامه فأمل اه (قوله أي هو) الى قوله  
خلافاً لتقييد الشارح في المعنى الا قوله كقولنا بيا الى وذ كر نفسى الخ وقوله ومثلها الصريح والى الفصل في  
النهاية الا قوله وقوله محلى الى قوله وذ كر نفسى الخ وقوله ومثلها الصريح وقوله وقد لا ترد الى وخرج وقوله  
ولها في الاولى الخ (قوله بما قاله) أي بآبني نفسك وقوله وهي أي ونوتن هي وقوله بما قالته أي أبنت (قوله  
وذ كر نفسى) الاولى وذ كر النفس كافي النهاية (قوله والاوجه الخ) عبارة النهاية أحدهما الوضوع اذا نوت  
نفسها كما قاله البوشنجى والبعوى قال الاذرى وهو المذهب الصحيح وقضية كلام جماعة من العراقيين  
وغيرهم الجزم به اه زاد المعنى وحوى عليه شيخنا في شرح البهجة اه (قوله سواء نوى هو ذلك الخ)  
فلا يشترط من الزوج نية نفسها بل يكفي أبني حيث نوى به التعليق اه ع ش (قوله وأفهم كلامه الخ)  
عبارة المعنى وأفهم كلام المصنف ان الخلاف في الكناية أو الصريح كاختارى نفسك فقالت أبنتها أو طلق  
نفسك فقالت سرحتها لا يضر من باب أولى نعم ان قال لها طلق نفسك بصريح الطلاق أو بكناية أو بالتسريح  
أو نحو ذلك فعدلت عن المأذون فسد الى غير ذلك فعلق لمخالفة الصريح كلامه (قوله الا ان قد بشي) أي  
من صريح أو كناية اه ع ش (قوله بان عات الخ) ويدفع المخالفة بحمل بان على معنى كأن اه (قوله  
ذلك أصلاً) أي العدد وقوله أو فواء أي العدد أحدهما أي فقط سم (قوله خلاف) أي في وقوع الواحدة  
معنى وع ش (قوله وكذا) أي لا خلاف في وقوع الواحدة ذات وت الخ (قوله وكذا اذا نوتن هي فقط) صنيعة  
يقضى أن في هذه الصورة خلافاً (قوله واحدة الخ) مفعول نوت (قوله هذه الثلاثة) أي التي لا خلاف فيها  
وهي ما قبل وكذا وقوله ولو نوتن الخ وقوله على عبارته أي قوله والا الخ الصديق على هذه الثلاثة المقضية  
لجر بان الخلاف فيها ولو وقع الواحدة في الشئ الثالث (قوله بان يعمل الخ) أي كما فعله المحقق  
المجلى لكونه هو محل الخلاف وقوله من جهتها أي فقط اه رشيدى (قوله السباق) ما هو اه سم (قوله  
(قوله يبطل خصوصه الخ) قد يكون الشارح المجلى أشار الى ذلك بقوله فليتأمل الجميع بين ما هنا وما هناك  
(قوله والاوجه بل المذهب كما قاله الاذرى الخ) الذي في شرح الروض فرض كلام الاذرى في الاختيار فانه  
لما قال الروض فرع قال لها نوبا والتفويض اختارى نفسك فقالت اخترت أو اختارى فقالت اخترت نفسى  
ونوت وقع وان تركا النفس معاً فوجهان أحدهما انه لا يقع وان نوت نفسها والثاني انه يقع اذا نوت نفسها  
وبين في شرحه عن الاذرى ان الثاني هو المذهب الصحيح ثم قال في الروض وان كرر اختارى وأراد واحدة  
فواحدة أي يقع باختيارها قال في شرحه فان أراد عدداً وقع أو أطلق وقع بعدد اللفظ ان لم يخالفه فمما والا  
وقع ما اتفقا عليه اه (قوله انه يكفي نيتها) قد يشكل ذلك بما نقله الزركشى فيما لو أسقط المفعول فقال  
طلقت ان مقتضى كلامهم انه لا يقع وان نوى وان القفال صرح بذلك الا ان يفرق بين ما وقع جواباً كما هنا  
وغيره وقد يقال ان كان جواباً مع اسقاط النفس في كلامه أيضاً ففي نائيه نظر (قوله بان علمت) تحمل  
بان على معنى كأن (قوله كادل عليه السباق) ما هو

(٤ - (شرواني وابن قاسم) - نامن) لتقييد شارحه بقوله عقب ونوتن بان علمت نيتها الثلاث (ثلاث)

لان اللفظ يحتمل العدد وقد نوباه (والا) ينوبيا ذلك أصلاً أو فواء أحدهما (فواحدة) تقع لأكثر (في الأصح) لان صريح الطلاق كناية في  
العدد فاحتاج لنيته من حيث انهم في الم يثبوت واحد منهما لا خلاف وكذا اذا نوتن هي فقط ولو نوتن فيها اذا نوى ثلاثاً واحدة أو ثنتين وقع نوته  
اتفاقاً لانه بعض المأذون فيه وقد لا ترد هذه الثلاثة على عبارته بان يجعل قوله والانتية نية شئ من جهتها كادل عليه السباق



وضابط ذلك أنهم ما مني بخالف في نية العدد وقع ما توافقا فقط وخرج بقوله ونوى ثلاثا ما لو تلفظ بهن فأنها إذا قاله طلق ولم تذكر عددا ولا نونه تقع الثلاث (ولو قال ثلاثا فوحدت) (٢٦) أي قالت طلقت نفسي واحدة (أو عكسه) أي وحدت ثلث (فواحدة) تقع فيهما لدخولها في الثلاث التي

وضابط ذلك الخ) أي تخالفهما في نية العدد (قوله وخرج) إلى قوله وسيأتي في المغني الإقوله ومن ثم إلى وإلها في الأولى (قوله وإلها) أي الواحدة وكذا ما حبر عليها (قوله وإلها في الأولى) أي فيمألو قال ثلاثا فوحدت عبارة المغني تبينها لها في الأولى بعد أن وحدت راجعها أولم راجعها أن تزيد الثنتين الباقيتين على الواحدة التي أوقعها فوراً إذ لا فرق بين أن تطاق الثلاث دفعة وبين قولها طلقة واحدة واحدة ولا يقدح تحلل الرجعة من الزوج ولو طلقت نفسها عتبات ونوت فصادفت التفويض لها ولم يطل الفصل بينهما طاعت ولو قال جاءت كل أمرلي عليك بيديك كان كناية في التفويض اليها وليس لها أن تطلق نفسها ثلاثا ما لم ينوها هو ولو قال طلق نفسك ثلاثا ان شئت فطلعت واحدة أو واحدة ان شئت فطلعت ثلاثا طلقت واحدة كقولم يذ كر المشيئة وان قدم المشيئة على العدد فقال طلق نفسك ان شئت واحدة فطلعت ثلاثا أو عكسه انما لصيرورة المشيئة شرطاً في أصل الطلاق والمعنى طلق نفسك ان اخترت الثلاث فان اخترت غير هـ - هـ لم يوجد الشرط بخلاف ما لو أخرها فانها ترجع إلى تفويض المعين والمعنى فوضت اليك ان تطلق نفسك ثلاثا فان شئت فافعلي ما فوضت اليك وذلك لا يمنع نفوذ ذلك المعين ولا نفوذ ما يدخل فيه والظاهر كما قال شيخنا انه لو قدمها على الطلاق أيضاً قال ان شئت طلق ثلاثا أو واحدة كان كلاً وأخرها عن العدد اهـ ووافقته النهاية في الأوليين من صور المشيئة الثلاث دون الأخيرة ففعلها لغوا كالثانية واستظهر ع ش ما قاله شيخ الاسلام والمغني من انها كالأولى

\*(فصل في بعض شروط الصيغة والمطلق)\* (قوله في بعض شروط) إلى قوله وجعل البلقيني في النهاية (قوله منها) أي من شروط الصيغة فيه مع قوله الآتي في الصيغة تكراراً فلا خصر الأولى ويشترط في الصيغة الخ (قوله عند عروض صارفها) لا حاجة إلى هذا التقييد لما قدمه أول الباب من ان قصد اللفظ لمعناه شرط مطلقاً وغيابه الاسرائيه اذا وجد صارف مما يأتى احتج حيث قدم هذا القصد إلى قصد الإيقاع لوجود هذا الأمر الصارف فتأمل اهـ رشدي وهذا صريح في ان الصريح المقارن للصارف حكمه حكم الكناية فلا بد فيه من القصد من ولا يقع به الطلاق مع الاطلاق وقد يفيد قول المصنف الآتي وكذا ان أطلق على الأصح فليراجع (قوله لم يأت في النداء) أي من ان كل لفظ يقبل الصرف لا يقع به الا بإرادة معناه وقوله لا مطلقاً لم يأت في الهزل الخ أي من انه اذا قصد منه اللفظ فقط دون المعنى وقع ظاهر أو باطنا اهـ كردي (قوله قصد حفظها) نائب فاعل بشرط (قوله لقصد ههما) أي اللفظ والمعنى اهـ ع ش (قول المتن بلسان ناظم) وان أم بنومه لان أمه به خارج لاندائه سم وعش (قوله وان أجزاء الخ) عبارة المغني وان قال بعد استيقاظه أو أفاقته أجرته أو أوقفته اهـ (قوله وان أجزاء الخ) لا يبعد أن يكون قوله أجرته كناية فيقع به الطلاق اذا أراد انشاء إيقاع الطلاق الآن اهـ سيد عمر وهو الأقرب ولا ينبغي العدول عنه لابتعاد صريح (قوله بعد يقظته) أي أو عود عقله اهـ سم (قوله عهد الجنون) أي سابق اهـ ع ش (قوله صدق بيئته) معتمد في مدعي الصبا والجنون اهـ ع ش (قوله قاله الروياني الخ) عبارة المغني كما قاله الروياني وان قال في الروضة في تصديق الناظم نظر اهـ (قوله أي لانه لا أمانة الخ) قد يتوقف في نفي الأمانة اهـ سم (قوله وهو متجه) أي النزاع (قوله على الأخيرين) أي مدعي الصبا ومدعي الجنون أي على تصديقهما باليمين (قوله عدم قبول قوله) أي المطلق أو المعنى وقوله ظاهر أي وأما باطناً فينفعه ولعله حيث قصد عدم الطلاق أمالو أطلق ثلاثاً لان الصريح يقع به وان لم يقصد اهـ ع ش وقوله لان الصريح الخ تقدم عن الرشدي تقييده بعدم وجود الصارف فليراجع (قوله ظاهراً) فيد للقبول وقوله لتلفظه لئلا يشكال (قوله بغيره) أي امكان الصبا وعهد الجنون اهـ ع ش (قوله قيل كان مستغنياً الخ) ومن قال به شيخ الاسلام والمغني

لديها في الثلاث التي فوضها في الأولى ولعدم الاذن في الزائد عليها في الثانية ومن ثم لو قال لرجل طلق زوجتي وأطلق فطلق الوكيل ثلاثاً لم يقع الا واحدة وإلها في الأولى أن تنفي وتثنت فوراً راجع أولاً وسيأتي في محبت الناس قبول قولها في الكناية لم أنود ان كذبها خلافاً للمارودي

\*(فصل في بعض شروط الصيغة والمطلق)\* (فصل) في بعض شروط الصيغة والمطلق \* منها أنه يشترط في الصيغة عند عرض صارفها لم يأت في النداء لا مطلقاً لم يأت في الهزل والاعب ونحوه صريحة كانت أو كناية قصد لفظها مع معناه بان يقصد استعماله في ذلك مستلزم لقصد ههما فحينئذ اذا (مر بلسان ناظم) أو زائل عقل بسبب لم يقع به والافكا السكران فيمأس (طلاقاً) وان أجزاء وأما بعد يقظته لرفع القلم عنه حال تلفظه به ولو ادعى أنه حال تلفظه به كان ناظماً أو صبياً أي وأمكن ومثله مجنون عهده جنون صدق بيئته قاله الروياني ونارعه في الروضة في الأولى أي لانه لا أمانة على النوم وهو متجه ولا يشكل على الأخيرين عدم قبول قوله لم أقصد الطلاق والعق

ظاهر التلفظه بالصريح مع تبين تكايفه فلم يكن رفعه وهذال يتيقن. تكايفه حال تلفظه وقبل دعواه الصبا والجنون (قوله) قد يفيد في كان مستغنياً



عن هذا باشرائط التكليف أول الباب انتهى ويجب بان هذا وما بعده كالشرح (٢٧) لانه على انه يستفاد منه هنا فائدة وهي عدم

تأثير قوله آخره ونحوه لان  
الغرض لا ينقلب بالاجازة غير  
لغرض لا يستفاد هذا من قوله  
بشرط ان يفوز التكليف  
فما لم (فلا يصح) لسانه  
بإطلاق من غير قصد) ناكه  
لفهمه من التعبير بالسبق  
(انما) كالغرضين ومثله  
لفظه به كما ذكره  
الفقيه للفظه في تصويره  
ودرسته (ولا يصدق ظاهرا)  
في دعواه سبق لسانه أو  
غيره مما يمنع الطلاق لعدم  
حق الغرض ولانه خلاف  
الظاهر الغالب من حال  
العاقلة (الابقرينة) كما  
بأن فيمن النكاح لسانه حرف  
يا آخر فيصدق ظاهرا في  
السبق لظهور صدقه حديثا  
اما باطنا فيصدق مطلقا  
وكذا لو قال لها طاعتك ثم  
قال أردت أن أقول طاعتك  
ولها قبول قوله هما وفي  
تطائره ان طنت صدقه  
بأمره ولن ظن صدقه أيضا  
ان لا يشهد عليه بخلاف  
ما اذا علمه رجل باليقين  
في فتاويه من القرينة مالم  
قال لها أنت حرام على وطن  
أنها طاعتك به فلا تطلق  
لها أنت طالق فلا تطلقا  
وقوع التلاوة بالعبارة  
الاولى فانه يستل عن ذلك  
فاجاب بقوله لا يقع عليه  
طلاق بما أخبر به بانها على  
الظن المذكور وانتهى وبأنه  
في الكتابة في اعتقك أو

(قوله عن هذا) أي ما في المتن اه رشدي (قوله وما بعده الخ) فيه ثمل (قوله لان الغرض الخ) توجب  
لاستفادة (قوله ولا يستفاد هذا من قوله بشرط الخ) أي لان عدم التفويض يصدق بالوقف كتصرفات  
المرتدي زمن الرد اه سيد عمر (قول المتن من غير قصد) أي لحروف الطلاق لعناء اه معنى (قوله  
ناكيد) أي قوله من غير قصدنا كيد لما قبله (قوله ومثله) أي قول المتن الابقرينة في النفس (قوله ومثله  
الخ) لعله في كونه انما فقط لاني انه لا يصدق ظاهرا اذ ما ذكر من الحكاية والتصوير في قرينة ظاهرة في عدم  
ارادة الايقاع (قوله حاكيا) أي لكلام غيره اه معنى أي أولا كتبه هو كما مر (قوله للفظه) أي  
الطلاق (قوله أو غيره) دخل فيه ما تقدم عن الروايات في قرينة وفي ظاهر كلامهم فيه الا كفاء بامكان  
الصبر بعد الجنون فكأنهم جعلوا ذلك قرينة سم على حج أي لتقريرهم ما صدقه فيما قاله اه ع ش  
(قوله كما يأتي الخ) وكأن دعاهما بعد ظهرهما من الحبض الى فراشه وأراد ان يقول أنت الآن طاهرة فسبق  
لسانه وقال أنت اليوم طالقة اه معنى (قوله فيمن النكاح) أي انقلب (قوله فيصدق ظاهرا الخ) تفريع  
على قول المتن الابقرينة (قوله أما باطنا فيصدق) أي فيعمل بمقتضاه ولو عبر بينطعه كان أولى وقوله مطلقا  
أي كان هناك قرينة أم لا اه ع ش (قوله وكذا) أي يصدق باطنا مطلقا اه رشدي (قوله ثم قال  
أردت أن أقول طاعتك الخ) ظاهره وان لم يكن هناك قرينة فيصدق مطلقا فلا يقبل حيث لا قرينة وهو  
الظاهر اه ع ش عبارة الرشدي قوله وكذا لو قال لها طاعتك الخ الظاهر ان التشييع راجع لقوله أما  
باطنا فيصدق مطلقا بقرينة ما بعده فليراجع اه (قوله ولها قبول) أي يجوز لها الخ اه ع ش (قوله ولن  
هنا) أي في دعوى نحو سبق لسانه بقرينة (قوله ولن ظن الخ) أي يجوز له الخ اه ع ش (قوله ولن  
ظن صدقه أيضا ان لا يشهد الخ) ظاهره انه يجوز له ان يشهد قال في شرح الروض وفيه نظر اه أي بل  
ينبغي ان ليس له الشهادة عليه مع الظان كما انه ليس له ذلك مع العلم سم ومعنى انظر هل يقال أخذ من هذا  
انه يجب على المرأة الظان صدقه قبله (قوله بخلاف ما اذا علمه) أي سبق لسانه ونحوه بقرينة ظاهرة  
فصرم عليه الشهادة اه ع ش عبارة الرشدي أي فلا يجوز له الشهادة بالخلاف بالنسبة الى ما أفهمه قوله  
ولن ظن صدقه الخ من ان لا يشهد اه عبارة الكردى قوله بخلاف ما اذا علم مفهوم قوله ولن ظن الخ  
يعني يجوز لن ظن صدقه ان لا يشهد عليه بالطلاق ويجوز له ان يشهد عليه أيضا بخلاف ما اذا علم صدقه  
فانه لا يجوز له ان يشهد عليه أصلا اه وكل من هاتين مخالف لما مر عن سم والمعنى (قوله فقال لها)  
أي بقصد الانخبار كما يأتي ويظهر ان الاطلاق بلا قصد شيء من الانخبار والانشاء كقصد الانخبار فليراجع (قوله  
ظانا الخ) مجردنا كيد لما قبله (قوله بما أخبر به الخ) خرج ماله قصد به الانشاء ويشير اليه اه سم (قوله  
بأننا الخ) حال من فاعل أخبر (قوله في اعتقك الخ) أي فيما اذا قال السيد عقب أداء مكاتبه الهجوم  
أعتقك أو أنت حر ثم تبين فساد (قوله انه لا يعتق به الخ) فاعل يأتي (قوله قالوا الخ) أي أمهاتنا (قوله  
ونظير ذلك) أي قوله أعتقك الخ اه كردى (قوله ثم قال طنت الخ) أي وكان قول نعم طاعتها مبني على  
هذا الظن (قوله ان ما جرى بيننا) أي بينه وبين الزوج من نحو طالق وحده ابتداء (قوله وقد أفيت)

الخ) قد يتوقف في نفي الامارة (قوله أو غيره) دخل فيه ما تقدم عن الروايات في قرينة وفي ظاهر كلامهم  
فيه الا كفاء بامكان الصبر بعد الجنون فكأنهم جعلوا ذلك قرينة (قوله ولن ظن صدقه أيضا ان  
لا يشهد الخ) ظاهره انه يجوز ان يشهد (قوله ولن ظن الخ) قال في شرح الروض كذا ذكره الاصل هنا  
وذ كرأوا خالطوا انه لو سمع لفظا رجل بالطلاق وتحقق انه سبق لسانه اليه لم يكن له ان يشهد عليه بطلاق  
الطلاق وكان ما هنا فيما اذا ظنوا ما هناك فيما اذا تحققوا كما يفهمه كلامه ومع ذلك فيما هنا نظر اه أي  
بل ينبغي ان ليس له الشهادة عليه هنا أيضا (قوله بما أخبر به بانها) خرج ماله قصد به الانشاء ويشير اليه

أنت حر عقب الادعاء المتبين فساد (قوله انه لا يعتق به لقرينة انه اغرتبه على محبة الادعاء قالوا ونظير ذلك من قبله طاعت امرأتك فقال نعم طاعتها  
ثم قال طنت أن ما جرى بيننا طلاق وقد أفيت بخلافه



فلا يقبل منه الاقرينة انتهى وفيه تأييد لما قاله البلقيني لانه جعل طنه الوقوع بانته حرام على قرينة صارفة لا حبارنا نابع من حقيقة كما جعلوا الادعاء قرينة صارفة لانت حار (٢٨) اعتنك عن حقيقة واقعة بآثاره بآثاره عليه كلامه قرينة صارفة كذا فان قلت ينافي

ذلك قول التوسط عن ابن  
رزين حلف بالثلاث أنه لا  
يخرج الابعها فانحصر بان  
عقده باطل من أصله فخرج  
بدونها ثم بانته صحة عقده  
وقع الثلاث ولم يعذر في ذلك  
قلت يفسر بان الاخبار  
ببطلان العقد أمر اجنبي  
عن المحلوف عليه فلم يصلح  
قرينة بخلاف ما لو أفتى في  
المحلوف عليه بشي فانحصر  
بالثلاث على ظن صحة  
الافتاء فبان عدم صحة  
الافتاء فلا يقع عليه شيء  
لأقرينة الظاهرة هنا  
وبتسليم أن الاخبار ببطلان  
العقد غير اجنبي يتعين  
حل ذلك الخبر على أنه ليس  
من يعتمد ضد الناس  
فهذا لا يكون اخباره قرينة  
كما يأتي في شرح قول المتن  
فقل فاسم بالتعليق أو  
مكرها عليه مع فروغ أخرى  
لها تعلق بما هنا فان قلت  
ما ذكر من أن القرينة  
تفيد انما يأتي فيما إذا  
أخبر مستندا إليها ما إذا  
أنشأ ايقاعا ظاهرا لا يقع  
فانه يقع ولا يبيده ذلك  
الظن شيئا كما علم مما يأتي في  
وهو يظنها اجنبية ومثله  
البلقيني من هذا قلت  
منوع بل هي من الاول كما  
يصرح به قول البلقيني بما  
أخبر به بانواع على الظن  
المذكور (ولو كان اسمها

أي بعد ذلك القول بخلافه أي الظن المذكور (قوله فلا يقبل منه الخ) فديق الماوجه عدم الا كفاء  
بالظن هنا والا كفاءه في مسئلة البلقيني فنديره اه سيد عمر عبارة سم انظر قوله فلا يقبل منه مع  
قوله ونظير ذلك ان يكون التنظير باعتبار ما أفهمه هذا اه وقد يجاب عن كل منهما بان مراد الشارح  
بالقرينة ثبوت سبق أمر بينهما محتمل للطلاق ثم رأيت قول الشارح في آخر باب الخلع مانعه كما لو قال  
طلقت ثم قال طنت ان ما جرى بيننا طلاق وقد أفتيت بخلافه ان وقع بينهما خصام قبل ذلك في طلقت  
أهو صريح أم لا كان ذلك قرينة ظاهرة على صدقه فلا يحتسب والاحتسب اه وهو صريح فيما قلت (قوله  
انتهى) أي ما يأتي (قوله لانه) أي البلقيني (قوله عن حقيقة) اعمل المراد عن حقيقة الشرعية التي هي  
انشاء الطلاق (قوله واقفاؤه بآثاره عليه الخ) جعل الافتاء قرينة بخلاف قوله الاقرينة ان يريد  
قرينة على وجود الافتاء اه سم وأجاب عنه السيد عمر بما نصه بظهوره أي ضمير قول الشارح واقفاؤه  
الخ ليس اشارة الى الافتاء المفهوم منه وقد أفتيت السابق آ نفايل ابتداء كلام حاصله ان من جعله القرائن  
مالو وقع منه لفظ محتمل للطلاق فاستفتي فيه فافتي بالوقوع فانحصر بالطلاق معتمدا على الافتاء السابق ثم  
أفتى بعدم الوقوع باللفظ السابق وتبين عدم صحة الافتاء الاول فلا يقع عليه باللفظ الثاني أيضا اذا قال انما  
أردت الاخبار لان القرينة هي الافتاء السابق بله فلا يرد على الشارح ما أورده الفاضل المحشي فانه مبني  
على حل الافتاء في كلامه على ما سبق في ضمن وقد أفتيت الخ ولا يصح حله عليه بوجه لان ذلك الافتاء في تلك  
الصورة متأخر عن قوله نعم طلقها فاني يصلح قرينة لاخبار بل ولو فرض تقدمه لا يصلح أيضا لقرينة بل يؤيد  
الوقوع بقوله نعم طلقها كما هو ظاهر احتمال وقوله على حل الافتاء الخ صرح به هذا الحل الكردي فيرد  
أيضا بما ذكر اه (قوله ينافي ذلك) أي ما قاله البلقيني أدنواهم ونظير ذلك الخ (قوله وبتسليم ان الخ)  
لعل تسام هذا مع الحل الا أني هو المزمع (قوله اما اذا أنشأ ايقاعا الخ) يؤخذ من صدقهما وبما يأتي انه لو  
قصد الانشاء في مسئلة البلقيني ونظائر ما يقع ظاهر اتفاقا وأما الوقوع باطنا ففيه خلاف الا أني اه  
سيد عمر أي في مسئلة ظنها اجنبية ومعلوم ان ما هنا في قصد الانشاء مع ظن عدم الوقوع وأما لو قصد  
الانشاء بدون ذلك الظن فيقع ظاهرا وباطنا بانفاق (قوله ظاهرا لانه لا يقع) أي بهذا الايقاع لظنه حصول  
البينة بمصدر منه أولا (قول المتن ولو كان اسمها طالق الخ) ولو لم يعلم ان اسمها ما ذكر فهل يقع عليه عند  
الاطلاق فيه نظرا ويقتض المنع اه سم أقول قد ينافيه قول الشرح الا أني لو غير اسمها الخ (قوله لها  
باسمها) الى قول المتن أو وهو يظنها في النهاية (قوله للقرينة الظاهرة على صدقه) يعني عنه ما بعده بدون  
العكس فالاولى الاقتصار عليه كما في المتن (قوله مع ظهور القرينة الخ) عبارة المغني وكون اسمها كذلك  
قرينة تسوغ تصديقه اه (قوله حلا على النداء) ولانه لم يقصد الطلاق واللفظ هنا مشترك والاصل دوام  
النكاح اه معنى (قوله حلا على النداء) هل الحكم كذلك وان عارض ذلك أي النداء قرينة تؤيد  
ارادة الطلاق كان يقع هذا النداء في أثناء محاضرة وشقاق اترجح الاحتمال الاول باصل بقاء العصمة أو محله  
حيث لم يوجد ذكر محل تأمل فليراجع ولجهر اه سيد عمر أقول قد يؤيد الثاني قول الشارح لتبادره  
وغلبته ومن ثم لو غير الخ (قوله أي بحيث هجر الاول) ينبغي أن يكون محله في عالم بهجره فليتامس اه  
سيد عمر (قوله طلقت) أي عند الاطلاق (قوله كذا لو قصد طلاقها) بقي ما لو قصد النداء والطلاق فهل هو  
(قوله فلا يقبل منه) انظر مع قوله ونظير ذلك الا أن يكون التنظير باعتبار ما أفهمه هذا وانظر قوله الا  
بقرينة قوله واقفاؤه بآثاره عليه كلامه قرينة الخ (قوله واقفاؤه الخ) جعل الافتاء قرينة بخلاف قوله  
الاقرينة ان يريد قرينة على وجود الانشاء (قوله في المتن ولو كان اسمها طالق الخ) لو لم يعلم ان اسمها

طالق وقال لها (باطلاق وقصد النداء) لها باسمها (لم تطلق) لقرينة الظاهرة على صدقه لانه صرفه بذلك عن معناه  
مع ظهور القرينة في صدقه (وكذا ان أطلق) بأن لم يقصد شيئا فلا تطلق (في الاصح) خلا على النداء لتبادره وغلبته ومن ثم لو غير اسمها عند  
النداء أي بحيث هجر الاول طلقت كما لو قصد طلاقها وان لم يغير قال الزركشي وضبط المصنف باطلاق بالسكون ليفيد انه في باطاني بالضم لا يقع



أي مطلقاً لأن بناءه على الضم يرشد إلى إرادة العلم بقوى ما طالعاً بالنصب يتعين صرفه (٢٩) إلى التطبيق أي طالعاً ينبغي في الحالين أن

لا يرجع إلى معنى خلاف ذلك انتهى ورد بان المعنى لا يؤثر في الوقوع وعدمه كما يأتي والذي يتجه حل كلامه على معنى قصد هذه الحقيقة والقن المسمى حرافيه هذا التفصيل (فإن كان اسمها طارفاً أو طالبا) أو طالعا (فقال يا طالق وقال أردت النداء) باسمها فالتف الحرف) بلساني (صدق) ظاهر الظهور القرينة فإن لم يقل ذلك طالق وقضيته أنه لو مات ولم يعلم مراده حكم عليه بالطلاق عملاً بظاهر الصيغة ومنه يؤخذ أن مثله في هذا كل من تلفظ بصيغة ظاهرة في الوقوع لكنها تقبل الصرف بالقرينة وإن وجدت القرية تنتهي مسألة حسنة (ولو خاطبها بطلاق) مطلق أو مخبر كما شمله كلامهم ومثله أمره لمن يطلقها كما هو ظاهر وإنما أتت قرينة الهزل في الإقرار لأن الاعتبار فيه اليقين ولأنه اخباري يتأثر بها بخلاف الطلاق والامر به فيهما (هازل أو لا) بان قصد اللفظ دون المعنى وقع ظاهر أو باطناً اجاعاً والخبر الصحيح ثلاث جدهن جد وهزلهن جد الطلاق والنكاح والرجعة ونخصت لتأكيد أمر الإيضاح والا فكل التصرفات كذلك وفي رواية والعتق ونخص

من باب اجتماع المانع والمقتضى حتى يغلب المانع وهو النداء فلا يقع الطلاق أو من قبيل اجتماع المقتضى وغيره فيغلب المقتضى فيقع الطلاق فيه نظراً لاقرب الثاني اه ع ش (قوله أي مطلقاً) إن أراد سواء قصد النداء أو أطلق أو قصد الطلاق فليس بظاهر في قصد الطلاق بل هو ممنوع إذا لوجه مع قصد الطلاق إلا الوقوع وإن أراد سواء قصد النداء أو أطلق فالحكم كذلك مع السكون فلم يرد الضم إليه شيئاً اللهم إلا أن يختار الثاني ويراد الاطلاق من غير خلاف في صورتين ويحتاج هذا مع ما فيه إلى نقل بذلك فليتامس اه سم (قوله لأن بناءه على الضم الخ) يتأمل هذا الكلام مع كون البناء على الضم حكم هذه الصيغة وإن لم يرد العلم لانتهاك كرم مقصودة اه سم وأقره الرشيدى وقد يجاب بما من تبادر ونداء لها باسمها (قوله وفي ما طالعاً بالنصب يتعين الخ) قد يقال مجرد ما طالعاً بالنصب لا يقتضى التطبيق إذ ليس شبيهاً بالمضاف فهو نكرة غير مقصودة وحاصله أنه إذا لم يقصد به معنى فالزوجة غير معينة في هذه الصيغة ولا مقصودة بها تعينها فقد يتجه أن يقال إن لم يقصد به هذه الصيغة فالزوجة فلا وقوع وإن قصد هاتك لولم ينصب فقوله في الحالين الخ المتضمنه اه سم وأقره الرشيدى وقد يجاب بان الزوجة مقصودة بما تقرينه الخطاب لكن لا من حيث شخصها بل من حيث كونها من أفراد الصيغة ثم قوله فقد يتجه الخ بخلاف موضوع المسئلة من الاطلاق (قوله حل كلامه) أي الزكشي من عدم الوقوع مع الضم ومن الوقوع مع النصب طالعاً فيهما اه ع ش (قوله والقن الخ) الأولى تعدياً على قوله قال الزكشي الخ (قوله أو طالعا) أي ونحوه من الاسماء التي تقارب حروف طالق اه معنى (قوله ظاهراً لظهور القرينة) كذا في المعنى وفي الجبري والقرينة قرب المخرج والامر الذي ادعاه ما نعلم من وقوع الطلاق التلغاف الحرف أي انقلابه إلى الآخر اه (قوله فان لم يقل ذلك) أي أردت النداء اه ع ش (قوله وقضيته) أي قوله فان لم يقل الخ (قوله أنه لو مات الخ) قد يفرق بان عدم دعوى الخى ما ذكر ظاهر في الحكم بالوقوع بخلاف من مات عقب ما ذكر من أن الأصل بقاء العصمة اه سيد عمر ولا يخفى بعده (قوله حكم عليه بالطلاق) أي من وقت الصيغة على المعتمد اه ع ش (قوله عملاً الخ) تعاملاً لقوله فان لم يقل ذلك طلقت وقوله ومنه يؤخذ أي من هذا التعاملاً (قوله في هذا) أي في الحكم بوقوع الطلاق ما لم يقل أردت خلافه اه ع ش (قوله وإن وجدت الخ) غاية لقوله أن مثله في هذا كل من الخ (قوله كما شمله) أي ما ذكر من المعلق والمنجز اه ع ش (قوله ومثله) أي مثل خطابه إياها بالطلاق (قوله لمن يطلقها الخ) أي لالين يعاق طسلاهما في شرح قول المصنف بشرط أنه لا يصح التعليق من الوكيل وقوله لا يتأثر بها أي بالقرائن اه ع ش (قوله فيهما) أي التعليقين (قوله ونوع ظاهراً) إلى قوله وفي رواية في المعنى الاقوله اجاعاً (قوله ونخصت) أي الثلاث في الحديث وقوله كذلك أي هزلها وجدها سواء وقوله وفي رواية الخ يحتمل أنه بدل الرجعة ويحتمل أنه زائد على الثلاث وعليه فالنقد والعتق كهذه الثلاثة وفصله عنها لعدم تعاقبها بالإضاع وشبهه بها في

ما ذكره فله يقع عليه عند الاطلاق فيه نظر ويحتمل الخ (قوله أي مطلقاً) إن أراد سواء قصد النداء أو أطلق أو قصد الطلاق فليس بظاهر في قصد الطلاق بل هو ممنوع إذا لوجه مع قصد الطلاق إلا الوقوع وإن أراد سواء قصد النداء أو أطلق فالحكم كذلك مع السكون فلم يرد الضم إليه شيئاً اللهم إلا أن يختار الثاني ويراد الاطلاق من غير خلاف في صورتين ويحتاج هذا مع ما فيه إلى نقل بذلك فليتامس (قوله لأن بناءه الخ) يتأمل هذا الكلام مع كون البناء على الضم حكم هذه الصيغة وإن لم يرد العلم لانتهاك كرم مقصودة اه سم وأقره الرشيدى وقد يجاب بما من تبادر ونداء لها باسمها (قوله وفي ما طالعاً بالنصب يتعين الخ) قد يقال مجرد ما طالعاً بالنصب لا يقتضى التطبيق إذ ليس شبيهاً بالمضاف اه عدم اتصال شيء به فهو نكرة غير مقصودة وحاصله أنه نداء لم يقصد به معنى فالزوجة غير معينة في هذه الصيغة ولا مقصودة بها تعينها فقد يتجه أن يقال إن لم يقصد به هذه الصيغة فالزوجة فلا وقوع وإن قصد هاتك لولم ينصب فقوله في الحالين الخ المتضمنه (قوله ورد بان المعنى الخ) قد يقال إنما يكون لحنان قصد به معنى ولا فهو

لشوق الشارع إليه وسكون اللعب أهم مطلقاً من الهزل عرفاً فالهزل يختص بالكلام عملاً عليه وإن أراد فلفظه كذا قاله شارح وجعل غيره بينهما تغايراً ففسر الهزل بان يقصد اللفظ دون المعنى واللعب



بان لا يقصد شيئا وفيه نظر اذ قصد الانفلا بد (٣٠) منهم مطلقا بالنسبة للوقوع باطنا ومن ثم قالوا وقال لها أنت طالق وقصد اللفظ الطلاق

دوت عنه كافي حال الهزل  
وقد لم يدين في قوله ما  
قصدت المعنى (أدو) و  
يظنها أجنبية بان كانت في  
ظلمة أو تكلمها له وليه أو  
وكيله ولم يعلم أو ناسبان  
له زوجة كانه لا عن النص  
واقراء وقال الزركشي ينبغي  
تخريجه على حث الناسي  
وهو تحب (وقع) ظاهرا  
لا باطنا كما اقتضاه كلام  
الشيخين وخزم به بعضهم  
لكن نقل الأذري ما يقتضي  
تحليله واعتمده وذلك لانه  
خاطب من هي محل الطلاق  
والعبرة في العقود ونحوها  
بما في نفس الامر وقضية  
هذا الوقوع باطنا لكن  
عارضه معاهد من تأثير  
الجهل في ابطال الاراء من  
الجهول المشابه لهذا نعم في  
الكافي ان من قال ولم يعلم  
له زوجة في البلدان كان في  
في البلاد زوجة فهي طالق  
وكانت في البلد على قول  
حنث الناسي قال الباقي  
وأكثر ما يلحق في الفرق  
بينهما صورة التعليق  
انتهى وروايته ان نظرا لانه  
كالناسي فلا فرق بين  
التعليق وغيره فالذي يتجه  
انه باقي هنا ما يأتي في الجمع  
بين كلام الشيخين فيسئل  
قوله أو يفعل غيره ممن يبالى  
بتعليق يفرق بين ما هنا  
وعدم وقوعه خلافا للامام  
على من طعن من الحاضر بن  
أو الحاضرات شيئا لم يعلموه فقال طاعتكم ثلاثا وامرأته فهم

التأكد وقوله اذ الهزل الخ عليه لكون الهزل أنقص وقوله يختص بالكلام أي واللعب قد يكون بغيره  
وقوله عطفه أي اللعب وقوله عليه أي الهزل اه عش وقد ورد عليان عطف الامام من خصائص الوار  
(قوله بان لا يقصد شيئا) كقولها في معرض دلال وملاعبة أو استهزاء مطلق فيقول لاعبا أو مستهزئا مطلقا  
اه معني (قوله وفيه نظر) أي فيما جله الغيب وقوله لا بد منه مطلقا أي سواء في ذلك لهزل واللعب  
وغيرهما وقوله ومن ثم أي من أجل انه لا بد من قصد اللفظ اه عش أي مطلقا (قوله ومن ثم قالوا الخ)  
يتأمل وجه التأييد لان عبارتهم الاتية كافي حال الهزل ولو كانت كافي حال اللعب لكان التأييد واضحاً  
وأما الهزل فالقاتل المذكور يعتبر فيه قصد اللفظ اه سيد عمر وقد يجب التأييد مفهوم قوله هم وقد قصد  
لفظ الطلاق والمشار إليه قول الشارح اذ قصد اللفظ الخ لا ترادفهما (قوله وقع) أي ظاهرا وباطنا اه  
ع ش (قوله كانه لا عن النص) اعتمده النهاية والمعني (قوله على حث الناسي) أي فيما لو حلف  
لا يفعل كذا فتنسى الحلف ففعله حيث قيل فيه بالحلف وان كان الراجح عدم الحث اه عش (قوله وهو  
متجه) قد يقال لو اتجه لجرى مثله في ظنها أجنبية بحشي أي لا مكان تخريجه على حث الجاهل اه سيد عمر  
(قوله لا باطنا) وفاقا للمعني وخلافا للنهاية (قوله كما اقتضاه) أي عدم الوقوع باطنا وهو الظاهر اه معني  
(قوله لكن نقل الأذري الخ) عبارة المعني وان قال الأذري قضية كلام الرواي ان المذهب الوقوع باطنا  
اه (قوله وذلك لانه الخ) تعليل لما في المتن (قوله وقضية هذا) أي التعليل (قوله نعم) أي قوله اه في  
النهاية والمعني (قوله ولم يعلم الخ) حالية (قوله فعل قول حث الناسي) أي والراجح منهما عدم الوقوع  
لكن صاحب الكافي يقول بالحلف في المبني عليه فكذا في المبني وعليه فلا يحتاج للفرق بينهما وبين كلام  
المصنف ومع ذلك فالاعتد في مسئلة الكافي انه ان قاله على غلبة الظن دون مجرد التعليق لم يقع والواقع اه  
عش (قوله في الفرق بينهما) أي بين مسئلة المتن وما في الكافي كردى وعش (قوله صورة التعليق)  
أي فلا يقع في مسئلة الكافي لوجود التعليق بخلاف مسئلة المتن فانه لا يتعلق فيها الا ان هذا لا يلائم ما مر  
فعب قول المتن ولونا طبعنا بطلاق من قوله معلق أو متجه اه عش (قوله ما يأتي في الجمع الخ) أي في  
مسئلة الكافي ان قصدان الامر كذلك في ظنه أو اعتقاده أو فيما انتهى اليه علمه أي لا يعلم بخلافه أو لم يقصد  
شيئا فلا حث وان قصدان الامر كذلك في نفس الامر بان يقصده ما يقصد بالتعليق عليه حث وبين  
الشارح الفرق بين عدم الوقوع في مسائل التعليق وبين الوقوع على من خاطب زوجته بطلاق طائفا انها  
أجنبية على هذا التفصيل فراجع اه سم أي في فصل أنواع من التعليق (قوله بين كلام الشيخين) أي بين  
أطراف كلامهما (قوله وبقول المتن ولا يقع طلاق مكره في النهاية والمعني (قوله بين ما هنا) أي ما في  
المتن من الوقوع في مسئلة ظنها أجنبية (قوله على من طلب الخ) متعلق بعدم وقوعه (قوله ولا يعلمها)  
أي ومثله ما وصل إليها كذا في النهاية ونقله الفاضل المحشي عن صاحبها ولم يتعقبوا كأن وجهان قرينة  
المقام يدل على ان مراده المعنى الغوي فلا فرق بين العلم والجهل وعدم العلم في كلامهم محض تصوير لان  
أصل الكلام في حادثة رفعت الى الامام فأتى فيها بالحلف والمعهدة بخلافه كما تقرر اه سيد عمر (قوله  
نكرة تغير مقصودة وحكمها النصب فلم حل على المعين حتى كان لنا (قوله وهو متجه) قد يقال لو اتجه لجرى  
مثله في ظنها أجنبية (قوله في المتن وقع) أي ظاهرا وباطنا كما اقتضاه كلام الرواي وغيره والله المذهب  
وخزم به في الآثار واصله الأذري شرح مر (قوله صورة التعليق) ويؤيد ما يأتي من ان حلف على  
اثبات أو نفي معتمد على غلبة ظنه لا حث عليه وان تبين الامر بخلافه فسقط القول بانه مردود كذا شرح مر  
واقول ما حل عليه وحاصل قول الشارح والذي يتجه الخ لكنه ينافي رد الشارح المذكور وقام له (قوله  
ما يأتي في الجمع الخ) أي في مسئلة الكافي ان قصدان الامر كذلك في ظنه أو اعتقاده أو فيما انتهى اليه علمه  
أي لم يعلم بخلافه أو لم يقصد شيئا فلا حث وان قصدان الامر كذلك في نفس الامر بان يقصده ما يقصد  
بالتعليق عليه حث وبين الشارح الفرق بين عدم الوقوع في مسائل التعليق على هذا التفصيل وبين الوقوع



ولا يعلم بانها هنالك يقصد بالطلاق معناه الشرعي بل نحو معناه اللغوي وقامت القرينة على ذلك فمن ثم لم توقع راعية ثيبا (ولو افطع مجي به) أي الطلاق (بالعربية) مثلا اذا الحكم بعم كل من تلفظ به بغير لغته (ولم يعرف معناه لم يقع) كتلفظ بكلمة كفر لا يعرف معناها او يصدق في جهله معناه للقرينة ومن ثم لو كان مخالفا لاهل تلك اللغة بحيث تفضي العادة بعلمه لم (٢١) يصدق ظاهره او يقع عليه (وقيل ان نوى

معناها) عند أهلها (وقع) لانه قصد افظا الطلاق لعناه وردوه بان الجهول لا يصح قصد (ولا يقع طلاق مكره) بباطل ولا ينافيه ما يأتي في التعليق من ان المعلق بفعله لو فعل مكرها بباطل أو بحق لا حنت سلا فاجمع لان الكلام هنا فيما يحصل به الاكراه على الطلاق فاشتراط تعدى المكره ليعذر المكره وشم في أن فعل المكره هل هو مقصود بالخلف عليه أولا كالناسي والجاهل والاصح الثاني فلا يتقيد بحق ولا بباطل وبهذا يتجه ما اقتضاه كلام الرافعي من عدم الحنت في ان أخذت حقت مني فأكراهه السلطان حتى أعطى بنفسه وان دفع قول الزركشي المتجه خلافه لانه اكراه بحق كطلاق المولى ووجه اندفاعه ان قوله مني يقتضي ان فعله مقصود بالخلف عليه كفعل الاخذ وقد تقرر ان الفعل المكره عليه بغير مقصود بالخلف عليه أكره بحق أو بباطل والمولى ليس بممانحن فيه لان الشرع أكرهه على الطلاق نفسه وبمانحن فيه الاكراه على خارج عنه جعله الخلف سبب له عند

بانه هنا لم يقصد الخ) يؤخذ منه انه لا فرق في ذلك بين ان يقول ماذا كره لغيره أو عدمه بحيث أراد بطلانكم فارت مكانكم أو أطلق اه عش (قوله معناه الشرعي) وهو قطع عصمة النكاح (قول المتن لم يقع) أي وان قصد به معناه عند أهله اه عش عبارة المغني وان قصد به قطع النكاح كالأراد بالطلاق بكلمة لا معنى لها اه (قوله ويصدق في جهله الخ) أي ولا يقع باطنا ان كان صادقا اه عش (قوله لم يصدق ظاهرا) ويدبر اه معنى (قوله ويقع عليه) أي ظاهره اه عش (قوله بباطل) عبارة النهاية بغير حق اه زاد المغني خلافا لابي حنيفة اه قال عش قوله بغير حق يؤخذ منه جواب ثلاثة هي ان شخصا كان يعتاد الخرائة لشخص فتشاجر معه خلف بالطلاق الثلاث لا يحتره في هذه السنة فتشكاه لشاد البلد فأكراهه على الخرائة في تلك السنة وهذه ان لم يحتره بالفرب ونحوه وهو انه لا يحنت لان هذا اكراه بغير حق ولا يشترط تجديد الاكراه من الشاد المذكور بل يكفي ما وجد منه أولا حيث كرهه على الفعل جميع السنة على العادة بل لو قال له احتره جميع السنين وكان خلف انه لا يحتره أصلا في تلك السنة ولا في غيرها لم يحنت مادام الشاد متوليا تلك البلد وعلم انه ان لم يحتره عاقبه بخلاف ما لو استأجره اه عمل خلف انه لا يفعله فأكراهه عليه فانه يحنت لان هذا اكراه بحق اه عش (قوله أو بحق لا حنت) خلافا لنهاية والمغني (قوله لا حنت) أي على ما يأتي والذي اتفق به شيخنا الشهاب الرمي فيما لو كان الطلاق مائة على صفته ان وجد باكراه بغير حق لم تفعل بها كالم يقع بها أو بحق حنت وانحلت مر اه سم (قوله تعدى المكره) بكسر الراءية أي الطلاق ليعذر المكره أي على الطلاق (قوله أن فعل المكره) يقع الرأية أي المعلق عليه الطلاق (قوله أولا) أي وانما المقصود بالخلف الفـ عمل بالاختيار (قوله المتجه خلافه) أي خلاف عدم الحنت اه كردى (قوله ووجه اندفاعه الخ) حاصله ان قوله مني صير فعله وهو اعطاه بنفسه محلو فاعليه وفعله اذا كان محلو فاعليه لا يتناول ما صاحبه اكراهه طلاق قوله وقد تقرر ان الفعل المكره الخ فلو كان الاكراه لا أخذ على الاخذ فيجري فيه ما يأتي في قول المصنف أو بغيره من بياني بتعليقه الخ كما هو ظاهر اه سم (قوله والمولى ليس الخ) جواب سؤال (قوله لان الشرع الخ) سبب من المغني انه مبني على الرجوع (قوله وبمانحن فيه) وهو ما اقتضاه كلام الرافعي (قوله على خارج عنه) أي الطلاق وكذا ضمير سببه (قوله لم يقرر) أي آتاني قوله والاصح الثاني اه كردى (قوله ان الفعل المطلق) أي المحلوف عليه (قوله على ذلك) أي الفعل بالاختيار (قوله ما بينهما) أي بين مانحن فيه وطلاق المولى وقال الكردى أي بين نفس الطلاق والخارج عنه اه (قوله بما ذكره) أراد به قوله ان قوله مني يقتضي ان فعله الخ اه كردى (قوله لا يرى ذلك) أي اشتراط كون الاخذ باختيار المعطى (قوله الظاهر في انه لا بد الخ) ممنوع اه سم عبارة السبب وغير ذلك ان تقول لا يخفى ما في هذا الرد فاعمل الاولى ان يوجه ما ذكر بان هذه العبارة وان كان حقيقة متعلقة بالتعليق على أخذ الآخذ لكن

على من خاطب زوجته بطلاق طانها أجنبية فراهجه (قوله ولا يعلمها) أي او يعلمها مر (قوله ان المعلق بفعله) أي على التخصيص الآتي في قول المصنف أو بفعل غيره من بياني بتعليقه الخ (قوله لا حنت) أي على ما يأتي والذي اتفق به شيخنا الشهاب الرمي فيما لو كان الطلاق معلقا على صفته ان وجد باكراه بغير حق لم تفعل بها كالم يقع بها أو بحق حنت وانحلت مر (قوله ووجه اندفاعه الخ) حاصله ان قوله مني صير فعله وهو اعطاه بنفسه محلو فاعليه وفعله اذا كان محلو فاعليه لا يتناول ما صاحبه اكراهه مطلقا (قوله وقد تقرر ان الفعل المكره عليه الخ) فلو كان الاكراه لا أخذ على الاخذ فيجري فيه ما يأتي في قول المصنف أو بفعل غيره من بياني بتعليقه الخ كما هو ظاهر (قوله الظاهر في انه لا بد الخ) ممنوع

الاختيار والاكراه لما تقرر ان الفعل المطلق يحمل على ذلك وشستان ما بينهما ترايت القاضي صرح بما ذكره فقال ان المحلوف عليه هنا الاخذ باختيار المعطى والامام أقر عليه والزركشي قال نحن لا نرى ذلك بل يكفي الاختصاص وان لم يقط انتهى ويرد بان فيما رآه الفاعل قوله مني الظاهر في انه لا بد من نوع الاختيار في الاعطاء اذ من أخذ من مكره لا يقال أخذ منه على الاطلاق



الظاهر المتبادر ان المراد به التعليق بالا عطاء بقرينة انما اتفق في مقام الامتناع منه والعلاقة ما بينهما من التلازم غالباً نعم ان فرض ادعاء وارادة حقيقة قبل كراهه وقوله لكن الظاهر المتبادر الخ فيه وقفة (قوله وانما يقال كراهه الخ) بل يقال اخذ منه كراهه سم (قوله فاجبره القاضي على كلامه الخ) لك ان تقول حكم القاضي لا يتعلق بالامور المستقبلية فاجباره انما يصح على الكلام في الحال دون الكلام فيما بعد لان الكلام في الاجبار بالحكم فاذا اجبره ثم كله بعد ذلك سواء ما يزول به الهجر والزائد عليه حث لان الحكم لم يتناوله فهو غير مجبر عليه فليأمل اللهم الا ان يقال ان الحكم تناوله تبعافان كان المراد باجبار القاضي فوعده بنحو الحبس والضرب فظاهر ان هذا كراهه بالنسبة لكل ما يتعلق به حتى الزائد على الهجر المحرم ثم رأيت قوله الا في قبيل قول المتن وشرط الا كراهه والذي يتجبه الخ وهو صريح في ان المراد مجرد الحكم والالزام اه اقول وقول الشارح فان فرض ان القاضي الخ كالصريح في ان المراد باجبار القاضي هنا الجبر الحسي ثم رأيت سم قد نبه عليه فيما كتب على قول الشارح الا في والذي يتجبه الخ (قوله لكن محله فيما فعله الخ) ومحله ايضا في مرة واحدة فلا يتناول الحكم اكثر منها فاذا اجبره القاضي على كلامه فكاهه على وجهه الى الهجر المحرم ثم كله بعد ذلك حث فيحتاج لاجبار آخر على الكلام بعد ذلك وهكذا ولو حلف لا يدخل لزوجته في دار ابها فاجبره القاضي على الدخول ودخل حث لعدم صحة حكم القاضي بالدخول اذ لا يلزمه الدخول مر اه سم اقول الظاهر اخذ مما مر من عش ان اجبار القاضي على ان يكلمه متى لاقاه على المعتاد يكفي في عدم الحث بغير الكلام الاول ايضا ولا يشترط حيث يتجبد ليد الاجبار (قوله ما يزول به الهجر المحرم) وهو التكلم مرة اه كردى (قوله وان تعدى به) تأمل الجمع بينه وبين ما نقله الفاضل المحشى عن الجلال الرملى في مسألة الحلف على عدم دخوله في دار ابها وكذا يشكك عليه ما صرحوا به انه ان حكم على المولى بالطلاق الثلاث لم يقع ويظهر في الجمع بينهما ان يقال ان كان اجبار القاضي بمجرد الحكم حث لانه حث لئلا يشكك في اجبار اشريعيا ولا حث لئلا يشكك في اجبار ايمانى فلاحث لانه كراهه سم اه سيد عمر (قوله وذلك الخ) تعليل لما في المتن وقوله عنه أى المكره (قوله وفسره) أى الاغلاق (قوله قال البيهقي الخ) اثبات للاتفاق (قوله وأفتى به) أى بوقوع طلاق الغضبان وقوله ولا يخالف الخ أى فكان اجابا سكتا (قوله ومنه) أى الا كراهه الى قوله ويظهر في النهاية الاقوله وكذا فى كراهه القاضي الى قوله نعم (قوله فغلبه النوم) أى ولو قبل وقته المعتاد وقوله بوجه أى فان تمكن ولم يفعل حتى غلبه النوم حث وظاهر التعبير بالتمكن انه لا يمنع من الحث الفوت او جوده من يستغنى من الوطء بمحض وهم عادة كغيره موزو جته اخرى ولو قبل بعدم الحث وجعل ذلك عذرا او يراى بالتمكن التمكن المعتاد في مثله

(قوله وانما يقال كراهه حتى اعطاء) بل يقال اخذ منه كراهه (قوله ويؤخذ مما تقرران من حلف لا يكلم فلا فاجبره القاضي الخ) لك ان تقول حكم القاضي لا يتعلق بالامور المستقبلية فاجباره انما يصح على الكلام في الحال دون الكلام فيما بعد لان الكلام في الاجبار بالحكم فاذا اجبره ثم كله بعد ذلك سواء ما يزول به الهجر والزائد عليه حث لان الحكم لم يتناوله فهو غير مجبر عليه فليأمل اللهم الا ان يقال ان الحكم تناوله تبعافان كان المراد باجبار القاضي فوعده بنحو الحبس والضرب فظاهر ان هذا كراهه بالنسبة لكل ما يتعلق به حتى الزائد على الهجر المحرم فلجبره ثم رأيت قوله الا في قبيل وشرط الا كراهه والذي يتجبه الخ وهو صريح في ان المراد مجرد الحكم والالزام (قوله لكن محله فيما فعله الخ) ومحله ايضا في مرة واحدة فلا يتناول الحكم اكثر منها لان الاكثر لم يوجده فلا يشكك بالحكم فاذا اجبره القاضي على كلامه فكاهه على وجهه زال به الهجر المحرم ثم كله بعد ذلك حث فيحتاج لاجبار آخر على الكلام بعد ذلك وهكذا ولو حلف لا يدخل لزوجته في دار ابها فاجبره القاضي على الدخول ودخل حث لعدم صحة حكم القاضي بالدخول اذ لا يلزمه الدخول فلواجر نفسه لم عمل داخل الدار واجبره القاضي على الدخول ودخل حث لانه فوت البر على نفسه باختياره مر (قوله كمالق وزوجتك والقتلتك بقتلك أبى) هذا يدل على ان المراد بالا كراهه حتى ما يعم كون المكره به حقا لا خصوص

وانما يقال كراهه حتى اعطاء ويؤخذ مما تقرران من حلف لا يكلم فلا فاجبره القاضي على كلامه لا يحث به لكن محله فيما فعله لداعية الا كراهه وهو ما يزول به الهجر المحرم اما الزائد عليه فحث به لانه ليس مكرها عابغا فان فرض ان القاضي اجبره على كلامه وان زال الهجر قبله لم يحث ايضا لما تقرران المكره بما طل لا يحث فخرهم به ضم ان اجبار القاضي انما ينصرف لما يزول به الهجر المحرم محله حيث لم ينص القاضي على خلاف ذلك وان تعدى به وذلك للخبر الصحيح برفع القسم عن جمع الخبر الصحيح أيضا لطلاق في اغلاق وفسره كثيرون بالاكراه كانه اغلاق عليه الباب او اتفاق عليه رآيه ومنعوا تفسيره بالغضب للاتفاق على وقوع طلاق الغضبان قال البيهقي وأفتى به جميع من الصحابة ولا يخالف لهم منهم ومنه كاهو ظاهرا ما لو حلف ليعاها قبل نومه فغلبه النوم بحيث لم يستطع رده بشرط ان لا يتمكن منه قبل غلبته فوجبه أما الا كراهه حتى بقتلك وزوجتك والقتلتك بقتلك أبى فيقع معه



لم يبعد اه عش وقوله لو قيل الخ ظاهر لا يبنى العدول عنه الا بنقل (قوله وكذا في اكره القاضى الخ)  
 أى فلفظها عبارة عن معنى وصور الطلاق بحق جمع باكره القاضى المولى بعدمدة الايلاء على طلاق واحدة  
 فان أكره على الثلاث فلفظها بما عا الطلاق لانه يفسق بذلك وينعزل به فان قيل المولى لا ناصر به بالطلاق عينا  
 بل به أو بالقيمة ومثل هذا ليس اكره ما يمنع الوقوع كالأكره على ان يطلق زوجته أو يعتق عبده فأنى  
 بأحدهما فانه ينفذ أحسب بان الطلاق قد ينعين في بعض صور المولى كالأكره على أول وهى غائب فضت المدة فوكلت  
 بالمطالبة فرفعها وكماها إلى قاضى البلد الذى في الزوج وطالبه فان القاضى باصره بالقيمة باللسان في الحال  
 وبالسرايم أو بحملها إليه أو الطلاق فان لم يفعل ذلك حتى مضى مدة امكان ذلك ثم قال أسير إليها الا لم  
 يمكن بل يجبر على الطلاق عينا كذا أجاب به ابن الرفعة وهو انما يأتى تفرعاً على مرجوح وهو ان القاضى  
 يكره المولى على القيمة أو الطلاق الاصح ان الحاكم هو الذى يطلق على المولى المستع كإسباني في بابه فلا  
 اكره أصلاً حتى يحتج عنه بخبر حق اه (قوله نعم) الى قوله ويظهر في المعنى (قوله زوجته نفسه) أى  
 المكروه بكسر الراء ووجه نوى المكروه بفتح الراء (قوله هي بمعنى كان) والمصنف يستعمل ذلك في كلامه كثيراً  
 اه نهاية (قول المتن أكره) بضم الهمزة اه معنى (قول المتن فوحد) ظاهر دون لم يملك الا واحدة وهو  
 ظاهر لوجود قرينة الاختيار بالعدول عما اكره عليه اه سم (قول المتن فكفى) أى ونوى اه معنى  
 عبارة سم قوله فكفى في هذه المسئلة تأمل لانه ان أراد به كفى بدون نية الطلاق فالكفاية بدون النية لا أثر لها  
 سواء وجد اكره أم لا فلا يصح قوله وقع وان أراد به كفى مع النية فحينئذ لو وافق المكروه ونوى الطلاق وقع  
 لاختياره فلا حاجة في الوقوع هنا الى اعتبار مخالفة المكروه بالعدول عما أمر به وقد يجاب باختبار الشق الثاني  
 ولما منع من تعليل النوع بكل من اختياره بالعدول واختياره بالنية اه (قول المتن فكفى) بالتخفيف عبارة  
 المختار الكفاية ان يتكلم بشئ ويريد غيره وقد كنى بكذا عن كذا وكذا أيضاً كناية عنهم ما كانه أبا زيد  
 وبأبي زيد تكنية كاتقول سم اه بفعل التكنية بمعنى وضع الكنية والكفاية بمعنى التكلم بكلام يريد  
 به غير معناه واعل هذا بحسب الاختصاص عند أهل الشرع فهى لفظ محتمل المراد وغيره فيحتاج في الاعداد  
 به لنية المراد خلفاته فهى نية أحد محتملات اللفظ لانية معنى مغاير لدولة اه عش (قول المتن فصرح)  
 بتشديد الراء أى قال صرحنا أو وقع الاكره بالعكس لهذا الصور بأن أكره على واحدة فثالث الخ وقع  
 أى الطلاق في الجميع اه معنى وظاهر كلامهم ظاهر أو باطنا وسواء كان المكروه بفتح الراء عالماً بتأثير  
 الاكره أم لا ولو قيد الوقوع في صور العدول الى الاخف كالعدول من الثلاث الى الواحدة بعلم تأثير  
 الاكره لم يبعد فلا يرجع (قوله لانه مختار لما أتى به) عبارة المعنى لان مخالفته تشعر باختياره فيما أتى به اه  
 وقضيتها كقول الشارح الا فى لان الشرط ان يطلق الخ أنه يدين باطناً ليراجع (قوله كاف هنا) أى في  
 الوقوع لاختياره حيثئذ اه سم (قوله لان الشرط) أى شرط منع الاكره الوقوع (قوله ومن قصد  
 ذلك) أى لفظ الطلاق بعينه (قوله فاسألهم قولهم نوى الايقاع) عبارة الروض مع شرحه ولوا كره  
 فقصداً لايقاع وقع فصرح لفظ الطلاق عند الاكره كناية اه وعبارة ابن قاسم الغزى ويستثنى المكروه  
 كون نفس الاكره حافاً فانه ليس له الاكره على الطلاق وان استحق قتله (قوله في المتن فوحد) ظاهر وان  
 لم يملك الا واحدة وهو ظاهر لوجود قرينة الاختيار بالعدول عما اكره عليه (قوله في المتن فكفى) في هذه  
 المسئلة تأمل لانه ان اراد به كفى بدون نية الطلاق فالكفاية بدون النية لا أثر لها سواء وجد اكره أم لا فلا يصح  
 قوله وقع وان اراد به كفى مع النية فحينئذ لو وافق المكروه ونوى الطلاق وقع لاختياره وتخصيص قولهم هذا  
 بالصرح كما قد يتوهم من بعض الالفاظ كقوله في شرح الروض عقب قول الروض ولوا كره فقصداً لايقاع  
 وقع فصرح لفظ الطلاق عند الاكره كناية اه لا وجهه فلا حاجة في الوقوع هنا الى اعتبار مخالفة  
 المكروه بالعدول عما أمر به وقد يجاب باختبار الشق الثاني ولما منع من تعليل الوقوع بكل من اختياره بالعدول  
 واختياره بالنية (قوله كاف هنا) أى في الوقوع لاختياره حيثئذ

وكذا في اكره القاضى  
 للمولى بشرطه الا أتى  
 واستشكك الرافعى واجاب  
 عنه ابن الرفعة بما بينته في  
 شرح الارشاد نعم لو أكرهه  
 على طلاق زوجته فوقع  
 لانه أبلغ في الاذن وكذا اذا  
 نوى المكروه الايقاع لكنه  
 الا ان غير مكروه كفى قوله  
 فان ظهر قرينة اختيار  
 بان) هى بمعنى كان (اكره)  
 على طلاق احدى امرأته  
 مبهما فعين أو معناه فاجم  
 أو (على ثلاث فوحد أو  
 صريح أو تعليق فكفى أو  
 تجزأ أو على) ان يقول (طلقت  
 فصرح أو بالعكس) أى  
 على واحدة فثالث أو كناية  
 فصرح أو بتجيز فعلى أو  
 تسمى فطلق (وقع) لانه  
 مختار لما أتى به ويظهر ان  
 نيته استعمال لفظ الطلاق  
 في معناه كاف هنا وان لم  
 يقصد الايقاع لان الشرط  
 أن يطلق ادعى الاكره  
 ومن قصد ذلك غير مطلق  
 لذاعية بل هو مختار له فما  
 أنهم قولهم نوى الايقاع



ان نية غيره لا تؤثر كافي الكناية غير مراد لقولهم لا بد ان يطلق ادعى الاكرام من غير ان تظهر منه قرينة اختيار البتة \* (تنبيه) \* الاكرام الشرعي كالحسي فلو حلف ليطأ أن زوجته (٣٤) البتة فوجدها حائضاً أو تصوم من غدا فحاضت فيه أو وليد عن أمته اليوم فوجدها حبلى

منه لم يحث وكذا لو حلف ليقضين زيدا حقه في هذا الشهر فحجز عنه كياتي وحكاية المزني الاجماع على الحنث هنا غير صحيحة لان الخلاف مشهور كما أشار اليه الرافعي وأما الطلاق وتبعه محققو المتأخرين كالباقر وغيره فاذنوا بعدم الحنث وبعضهم أول كلام المزني وسبب أن أواخر الاعيان وحنث من حلف ليعصين الله وقت كذا فلم يعصه انما هو طاعة على المعصية فصدأ ومن ثم لو حلف لا يصلي الظهر فصلاه حنث والحاصل انه حيث خص بعينه بالمعصية أداتى بما يعصمها فاصداً وشواهاً أو دلت عليه قرينة كياتي في مسألة مفارقة الغريم فان ظاهر الخصاص والمشاحة فيها أنه أراد لا يفارقه وان أعسر حنث بخلاف من أطلق ولا قرينة فيصل على الجائر لانه الممكن شرعاً والسابق الى الفهم ومنه أن يحلف لا يفارقه طائياً يساره فبان اعساره فلا يحث بمفارقه ولو أراد بالوطء ما يبيح الحرام حنث بتركه الحيض كالو حلف لا يفعل عامداً ولا تاسيها ولا جاهلاً ولا مكرهاً فصحت مطلقاً قال بعضهم ولو حلف لا يصلي غير قبله فصلي أربع ركعات لا يبيع جهات بالاجتهاد حنث ولا ينظر الى أن ايجاب الشرع الصلاة عليه الى هذا الجهات منزل منزلة الاكرام كما تقرره قال

على الطلاق فصرح كناية في حقه ان نوى وقوع والا فلا اه قال شيخنا قوله ان نوى وقوع والا فلا فالشرط في وقوع الطلاق على المكروه نية ولو صرح بها اه وبعبارة فتح المعين لا طلاق مكروه بغير حق يحذور فاد ا قصد المكروه الايقاع لطلاق وقع كما اذا أكره بحق اه وهذه صريح في اشتراط نية الايقاع في الاكرام مطلقاً (قوله ان نية غيره) يعني نية معنى لفظ الطلاق بدون نية الايقاع به (قوله الاكرام الشرعي) الى قوله ومنه ان يحلف في النهاية الا قوله وحكاية المزني الى قوله وحنث من حلف (قوله فلو حلف ليطأ الخ) أى ويرى من حلف على فعل ذلك بادخال الحشفة فقط ما لم يرد بالوطء قضاء الوطر وقوله فوجدها حائضاً أى تبين ان الحيض كان موجوداً وقت حلفه فلو حلف فزهي طاهرة ثم حاضت فان تمكن من وطئها قبل الحيض ولم يفعل حنث وان لم يتمكن بان طرأها الدم عقب الحلف لم يحث كما مر فبين غلبه النوم وكياتي فيم لو حلف لبأكلن ذا الطعام غدا فلتلف الطعام بعد مجي الغد فانه ان تمكن من الاكل ولم يأكل حنث والا فلا ومثله ذلك ما لو وجدها سريضة مرضاً لا تطيق معه الوطء فلا حنث وتصديق ذلك لانه لا به لم الامنها اه ع ش وقوله بان طرأها الدم الخ أى أو وجد عند هامس يسقى من الوطء بحضوره أخذاً مما سر عنه آنفاً (قوله أوليبي عن أمته اليوم) ليتأمل ما لو تعذر بيعها لعدم وجدان مشتر واهل الاقرب عدم الوقوع قياساً على مسألة النوم السابقة آنفاً بجامع عدم التمكن وما لو لم يجد راغباً الا بغيب فاحش ولا يبعد الوقوع لانه مفسر اه سيد عمر وسبب أن ع ش في مسألة الحلف على قضاء الحق ما وافقه (قوله حبلى منه) أى أو من غيره بشبهة توجب حرية الحمل اه ع ش (قوله وكذا لو حلف ليقضين زيدا الخ) قد يقال ما مقتضى كون الاكرام فيه شرعياً فان المتبادر كونه جسيماً اه سيد عمر (قوله فحجز عنه) المتبادر من هذا أنه لم يقدر على جلته وان قدر على أكثره ولم يوفه لانه يصدق عليه انه عاجز عن الحلف عليه ثم المراد بالجز هنا ان لا يستطيع الوفاء في جزء من الشهر بخلاف ما لو قدر فلم يؤد ثم أعسر بعد فانه يحث لنفوينه اليه باختياره كما صرح بذلك الشهاب ج في آخر الطلاق اه ع ش (قوله كما أشار اليه) أى الى الخلاف (قوله وتبعه) أى الرافعي (قوله وسبب) أى بيان التاويل (قوله وحنث من حلف الخ) جواب سؤال مقدّم عليه ان هذا الحلف مكره شرعاً على ترك المعصية فكيف حنث مع ذلك اه سم (قوله انما هو الخ) خبر وحنث من الخ (قوله حنث) أى مع انه مكره شرعاً على الصلاة لان الحلف هنا على المعصية اه سم (قوله خص بعينه الخ) كلا أصلي الظهر في هذا اليوم وقوله أداتى بما يعصمها الخ كلا أصلي في هذا اليوم فاصداً بذلك دخول صلاة الظهر في مطلق الصلاة اه ع ش (قوله فاصداً دخولها) أى المعصية قال السيد عمر مقتضى هذا انه لا بد من هذا المقصد مع العموم ومقتضى فرقه الا ترى خلافة فليتأمل اه (قوله انه أراد الخ) يؤخذ منه انه لو قال انما حلفت لثاني يساره لم يحث اذا فارقته بلا استيفاء سيما اذا أظهر لها ادعاء سبياً كقوله وجدت معك قبيل هذا الوقت دراهم أخذتها من جهة كذا فذكر المدين انه تصرف فيها وأثبت ذلك بطريقه اه ع ش (قوله وان أعسر) غاية (قوله حنث) جواب حيث خص الخ (قوله ومنه) أى الاكرام الشرعي (قوله ولو أراد بالوطء الخ) أى في المسئلة المذكورة أول التنبيه (قوله بتركه) أى الوطء (قوله قال) أى البعض (قوله (قوله وحنث من حلف الخ) جواب سؤال مقدّم عليه ان هذا الحلف مكره شرعاً على الصلاة لان الحلف هنا على المعصية (قوله والحاصل انه حيث خص بعينه الخ) هل الاكرام الحسى في هذا كالتشرع حتى يتقيد عدم الحنث باكرام الخ كما في مسألة الهجر السابقة وفي مسألة الاداء الا نية قبيل المتن عن اقتناء كثير من المتأخرين بما اذا لم يحلف على المعصية خصوصاً أو عموماً بخلاف ما اذا حلف عليها كذلك بان حلف على ترك الاداء الذي وجب أو الكلام الذي يزول به الهجر (قوله حنث) أى مع انه مكره شرعاً على الصلاة لان الحلف هنا على المعصية

أربع ركعات لا يبيع جهات بالاجتهاد حنث ولا ينظر الى أن ايجاب الشرع الصلاة عليه الى هذا الجهات منزل منزلة الاكرام كما تقرره قال



لان هذا الغاي هو في حلف يتضمن الحث على الفعل لاجل الحلف كالمسئلة المذكورة ومسلتنا الحلف فيها يتضمن منع نفسه من الفعل لاجل الحلف ولم يقولوا بان ايجاب الشرع فيه منزل منزلة الاكرام بل صرحوا في لا افارقك فافلس فدارقه مختارا حدث وان كان فراقه واجبا ولم يلم يظهر لادنى ذلك ادعى ان كلامهما متناقض انتهى وفي الفرق بين الحث والمنع نظر لان الشارع كما نعلم من الفعل الذي حث نفسه عليه في الاول كذلك ألزمه بالفعل الذي منع نفسه منه في الثاني فهو مكره فيه ما وقد يفرق بان الاول فيها ثبات وهو لا عموم فيه فلم يتناول اليقين جميع الاحوال بالنص والثاني فيه نفى وهو لا عموم لان الفعل كالنكرة اثباتا ونفيا فيه (٣٥) الحلف على كل جزئية من جزئيات المراقبة

بالمطابقة نصا حالفا على المعصية هنا قصد الحث كما مر في ليعين الله ويحث بعضهم عدم الوقوع في مسئلة القبلة لانه ان اراد الغرض فتعاقب بمسئلة والا فاجتهاده يصير جاهلا بالمسئلة عاياه وليس كما زعم في الاولى لان هذا ليس من التعليق بالمستحيل الشرعي في شيء كما هو واضح واما الثاني فمعنى حمل بل مقبوضه لان انهما وجهه غير القبلة عليه حالة الصلاة يصير جاهلا عند توجهه الى كل جهة بان غير القبلة وعاه به لا ينفى جهله حالة الفعل والعبرة بهذا دون ما بعد وما قبل فاندفع ما قبل كل احد يعلم ان جهة القبلة واحدة لا غير ووجه اندفاعه ما قرره ان العبرة في الجهل انما هو بجهل المخوف عليه عند الفعل ولا شك انه جاهل بعين المخوف عليه عند ابتداء توجهه الى كل جهة وجعل الجلال الباقي من الاكرام الشرعي ان لم ادخل الدار فانت طالق وهي لغيره أي الذي لا يعلم

لان هذا أي تنزيل الايجاب الشرعي - منزلة الاكرام الحسي (قوله كالمسئلة المذكورة) أي في أول التنبيه (قوله ومسلتنا) أي الحلف انه لا يصلي بغير القبلة (قوله ولم يقولوا) أي لا يجب (قوله ذلك) أي اختصاص ذلك بالتنزيل بالحث على الفعل (قوله أن كلامهما) أي كلام الشيعين في تينك المسلتين اه كردي (قوله انتهى) أي قول البعض (قوله وقد يفرق بان الح) قد يقال من الاول حلف ليقتضيه زيدا حقه وهو صادق بما اذا كان بصورة ان لم أقضه الخ فزوجتي طالق ومن الثاني حلف لا يصلي الخ وهو صادق بصورة ان صليت الخ فزوجتي طالق مع ان الاول نفى والثاني اثبات فليتامس وقد يجب بان مراده بالاول حلف ليقتضيه أي بالمعنى لا قضيته ومراده بالثاني لا افارقك فافلس التي استند اليها البعض المشار اليه لاثبات ما اختاره في مسئلة الصلاة اه سيدعر وعبارة سم والكردى قوله بان الاول أي الحث وقوله والثاني أي المدح اه (قوله ففيه) أي في الثاني (قوله ان اراد) أي بغير القبلة وقوله الغرض أي الغير الفرضي الاحتمالي وقوله فتعاقب بمسئلة أي لان كل جهة يصلي اليها بالاجتهاد يصح ان يفرض انها قبلة فلا يمكن فرض انها غير قبلة وقوله والا أي بان اراد الغير الحقيقي وقوله في الاول أي قوله ان اراد الغرض الخ وقوله واما الثاني أي قوله والا الخ اه كردي وكان الانسب تذكرة الاولى أو تانيث الثاني (قوله كما هو واضح) أي لتحقق احتمال القبلة وعدمها (قوله وهي) أي الدار لغيره أي غير الحالف والجملة حالية (قوله أي الذي لا يعلم رضاه الخ) وقع السؤال عما لو حلف على ثراء سلعة معينة في هذا اليوم فامتنع مالكها من بيعها والذي يشبهه من الاكرام الشرعي يظهر قياسا على ما تقدم أنه يتعين عليه الشراء ولو بازيد من فن المثل ان اراد الخلوص اه سيدعمر وقوله من الاكرام الشرعي قد يقال انه من الاكرام الحسي نظير ما مر عنه في مسئلة حلف ليقتضيه زيدا الخ وقوله ولو بازيد الخ أي ان رضى بالبيع بذلك مالك السلعة (قوله لانه الخ) تعليل للجعل المذكور (قوله ويرده) أي ذلك الجعل (قوله فلا اكرام الخ) فيقع الطلاق (قوله نظير ما مر) يعني مسئلة لا تصلي الظهر ومسئلة لا افارقك (قوله ما قاله) أي كونه من الاكرام الشرعي فلا حث (قوله ودر الخ) أي في شرح ولا يقع طلاق مكره (قوله بما حاصله الخ) متعلق بالرد (قوله أي للحالف) وقوله عنه أي عن فعل المعلق عاياه (قوله لقولهم الخ) تعليل لقوله أي ان لم يكن له الخ (قوله وحلفها) أي القاضي اليقين المغلظة (قوله منها) أي من اليقين المغلظة (قوله باداء المدعي به الخ) ظاهره ولو باطلا لا يؤثر به ما ذكره في مسئلة قطع الطريق اه سيدعمر (قوله ومن ثم الخ) أي من أجل التعليل بذلك الامكان (قوله هنا) أي فيما لو قال ان أخذت حقل مني الخ (قوله لا بد الخ) أي في عدم الحث ان يجبر أي القاضي (قوله فتركه) أي التوكيل وقوله به أي بالاعطاء بنفسه (قوله فالاعن ابن الصباغ في حلف الخ) أي فالأفي تعليل هذه المسئلة لان العتق حصل الخ حال كون هذا لتعليل منقولا عن ابن الصباغ (قوله بعق عبده الخ) سيأتي بيان المراد بالحلف بعقته اه سم (قوله المقيد) صفة عبده وقوله ان قبضه (قوله بان الاول) أي الحث وقوله والثاني أي المنع (قوله في حلف بعق عبده الخ) وسيأتي آتفايان المراد بالحلف بعقته

رضاه لانه ممنوع من دخولها شرعا وروى ان هذا حلف على فعل المعصية قصد افلا اكرام فيه نظير ما مر ثم ان كان الغرض أنه ظن رضاه بدخوله ثم بان خلافة أو انه ممنوع من الدخول انجما قاله ومرانه لو قال ان أخذت حقل مني فانت طالق فاعطاه باجبار الحاكم كان اكرامه مع رد ما للزركشي فيه بما حاصله ان اجبار الحاكم على فعل المعلق عليه يمنع الوقوع أي ان لم يكن له مندوحة عنه لقوله لو حلف لا يحلف في غلظة وحافها حث لا مكان التخلص منها باداء المدعي به عليه ومن ثم قال لزرركشي هنا لا بد أن يجبر على الاعطاء بنفسه الا فهو قادر على التوكيل فتركه تقصير في حثه فالاعن ابن الصباغ



فمن حلف بعقوبته القيد ان فيه عشرة اوطال وحلف ايضا انه لا يحل له هو ولا غيره فشهد عدلان ان القيد خمسة اوطال فحكم بعقوبته ثم حله فوجد دونه عشرة اوطال فلا شيء على الشاهد من لان العتق حصل بالحل لانه حل مختار الظن معتقه بالشهادة وقد بان خطأ مع تقصيره فلا يعذر بالجهل اذ كان من حقه ان لا يحل حتى يحل الحاكم ويظهر صدقه انتهى فان قلت ليس هنا حكم عليه بحله فليس هذا مما نحن فيه قلت ممنوع لان مفهومه ان الحاكم لو حله لاحتماله لا منسوخة حيث ذكروا حله كاه وظاهره مالوا لزم السيد بحله ولم يجسد يدان امثال امره ويؤخذ من الحكم عليه بالتصريح (٣٦) فانه العتق بالشهادة انه لا عبرة بجهل الحكم كباقي بسطة آخر الباب ولا بالجهل بالخلاف

الحكم لمعول حلف (قوله وحلف الخ) أي بعقوبته بدليل قوله لان العتق حصل بالحل اه سم (قوله فحكم) أي القاضي وقوله ثم حله الخ أي السيد الحلف (قوله فلا شيء الخ) جواب من حلف بعقوبته عيبه الخ (قوله لان العتق حصل بالحل الخ) مقول قالا (قوله خطوه) أي الظن (قوله فلا يعذر الخ) قد يقال مسئلة القيد هذه تؤيد ما تقدم عن التوسط عن ابن رزين فتدبره اه سيد عر (قوله ويظهر صدقه) أي الخالف في الحلف الاول (قوله مما نحن فيه) أي الاكراه الشرعي الذي فيه مندوحة عن فعل المعلق عليه (قوله مفهومه) أي مفهوم قول ابن الصباغ اذ كان من حقه ان لا يحل حتى يحل الحاكم (قوله لا حنت) أي لم يحنت (قوله ومثل حله) أي الحاكم في عدم الحنت وكذا الضمير المستتر في لزم (قوله انه لا عبرة الخ) قد يمنع هذا الاختلاف الحنت هنا لتقصيره فلم يعذر بالجهل اه سم (قوله بجهل الحكم) أي حكم الحلف وهو الحنت أي العتق بفعله المخوف عليه اه كبردى (قوله والمراد بالحلف الخ) أي فيما قلناه عن ابن الصباغ (قوله تعليقه) أي العتق عليه أي المخوف عليه (قوله في النذر) أي في أو ثل بابه وقوله في العتق الخ يدل من قوله في النذر وقوله انه أي الخالف في قوله والعتق لا أفعل أو العتق يلزمني لا أفعل وقوله بشرطه وعدم نية التعليق (قوله قدرته) أي الحاكم (قوله) أي حكم الحاكم (قوله والذي يتجه الخ) منه يظهر اشكال قوله السابق قبل فان ظهر قرينة اختيار فان فرض ان القاضي أجبره على كلامه وان زال الهجر قبله الخ اذ لا يتصور في هذا الغرض على هذا التقدير الفعل لداعي امتثال الشرع اذ الشرع لا يلزم بممازاد على ما زول به الهجر فليتأمل الان راد في هذا السابق ان القاضي أجبره حسا اه سم (قوله وبما تقر) أي في قوله والذي يتجه الخ (قوله حصول الاكراه الى قوله وان علم من عادته) في المغنى الا قوله أو فرط هجوم والى قوله قال الزركشي في النهاية (قوله هدد المكروه) بفتح الراء وقوله عاجلا أي تهديدا عاجلا (قول المتن بولاية) من المثلث المنصوب من جهة المترم اه ع ش (قوله أو فرط هجوم) قد يدخل فيما قبله اه سم ولعل لهذا أسقطه المغنى (قول المتن ظنه) يقتضى انه لا يشترط تحققه وهو الاصح اه معنى (قوله أي فعل الخ) بصيغة المضى تفسير حقيقة كاهوه مرجع صنيع النهاية (قوله بدون اجتماع ذلك الخ) عبارة المغنى الابهام هذه الامور الثلاثة اه (قوله كما مر) أي قبيل قول المتن فان ظهر قرينة (قوله وبما جلا الخ) عطف على بغير مستحق الخ (قوله لا تقتل الخ) أي قوله ذلك (قوله وان علم الخ) غاية لثاني فقط (قوله كما اقتضاء) أي العموم المذكور وكذا الضمير المستتر في بوجه (قوله بان بقاءه) أي الا ترم (قوله ما لو خوف آخر) فعل ومفعول (قوله من الخلاف الخ) أي ناشئ من

عليه اذ انسب في الى تقصير والمراد بالخالف بعقوبته تعليقه عليه لما ياتي في النذر في والعتق أو العتق يلزمني لا أفعل كذا أنه لغو بشرطه وتردد بعضهم في انا حيث الحقنا حكم الحاكم بالاكراه هل بشرط قدرته على الحكم عليه فلا أثره في ظالم لا مثله والذي يتجه أنه لا فرق لان الغرض ان المحكوم عليه فعل ذلك لداعية امتثال الشرع فلا فرق بين قدرة الحاكم على اجباره عليه حسا لو امتنع وان لا وبما تقر وعلم صحة ما اتفق به كثيرون من المتأخرين ودل عليه كلامهم في مواضع أن من حلف لا يؤدي ما عليه فحكم عليه حاكم بادائه لا يحنت ويأتي في الامعان ماله تعلق بذلك (وشرط) حصول الاكراه فسدرة المكروه بكسر الراء (على تحقيق ما) أي ووذ غير مستحق (هدد) المكروه (به) عاجلا سواء أكانت قدرته عليه (بولاية أو تغلب) أو فرط هجوم (وعجز المكروه) بفتح الراء (عن دفعه

(قوله وحلف) أي بعقوبته بدليل قوله لان العتق حصل بالحل (قوله انه لا عبرة بجهل الحكم) قد منع هذا الاختلاف الحنت هنا لتقصيره فلم يعذر بالجهل (قوله والذي يتجه الخ) منه يظهر اشكال قوله السابق قبل فان ظهر قرينة اختيار وان فرض ان القاضي أجبره على كلامه وان زال الهجر قبله الخ اذ لا يتصور في هذا الغرض على هذا التقدير الفعل لداعي امتثال الشرع اذ الشرع لا يلزم بممازاد على ما زول به الهجر فليتأمل الالهم الان راد في هذا السابق ان القاضي أجبره حسا (قوله أو فرط الخ) قد يدخل فيما قبله

بمرب أو غيره) كالاتغاثة (وطنه) بقرينة عادة مثلاً (أنه ان امتنع حقه) أي فعل ما خوفه اذ لا يتحقق الجز بدون . الخلاف اجتماع ذلك كله ونخرج بغير مستحق قوله لمن له عليه قود طلقها والاقتصمت منك كما مر وبما جلا لا تقتل غدا فيقع فيه ما وان علم من عادته المارقة أنه اذ لم يعتل أمره الا بن تحقق القتل غدا كما اقتضاء اطلاقهم وبوجه بان بقاءه لا يغير متيقن فلم يتحقق الاجزاء قال الزركشي وشمل اطلاقه ما لو خوف آخر مما يحسبه مهلكا أي فبان خلافه ولا مام فيه احتمالان من الخلاف فيملاو صلا السواد ظنوه عدوا قال في البسيط لعل الاوجه عدم الوقوع لانه ساقط الاختيار



وان كان ذلك بظن فاسد انتهى فان قلت ينافي قولهم لا عبرة بالظن الذين سخطوه قلت لا ينافيه لان العبرة هنا بكونه ملحظا اهر او هذا كذلك  
وتلك القاعدة محلها فيما بشرطه نيت ونحوه دون ما يسط الامر فيه بالظاهر كما هنا (ويحصل) الا كراه (بتخويف بضرب شديد) كصفة علة  
مرواة في الملا كما يصرح به قول الدارمي وغيره ان اليسير في حق ذي المرواة كراه (أو حبس) (٣٧) طويل كافي الروضة وغيرها أي عرفا

وبحث الاذري نظيره ما قبله  
وهو ان القليل لذي المرواة  
اكراه (أو اتلاف مال)  
وقول الروضة ليس باكراه  
محمول على قائل كقنوي  
مؤمر بأخذ خمسة دراهم  
كافي حلية الروياني ونقله  
في الروضة عن الماسر خسي  
وقال عن الماوردي انه  
الاختيار واختاره جمع  
متأخرون وهذا أولى من  
نصيب الاذري وغيره ما  
في المتن باطلا لاقه وظاهر  
كلامهم هنا انه لا عبرة  
بالاختصاص وان كثر  
ويؤيده انه لا عبرة هنا بالمال  
التافه مع انه خير من  
الاختصاص وان كثر  
ويظهر ضبط المومر  
الذكر من تقضي العادة  
بانه يسحب به نذل ما طلب  
منه ولا يطلق ويؤيده قول  
كثير من ان الاكراه باتلاف  
المال يختلف باختلاف  
طبقات الناس وأحوالهم  
(ونحوها) من كل ما يؤثر  
العقل الاقدام على الطلاق  
دونه كالاستغفاف بوجبه  
بين الملا وكالتهديد بقتل  
بعض معصوم وان سلا أو  
سفل وكذا زجر محرم على  
أحد وجهين يظهر ترجحه  
ويظهر أيضا انه يلحق  
بالقتل هنا نحو جرح

الاختلاف الخ (قوله وان كان ذلك) أي سخط واختياره (قوله ينافيه) أي ما اختاره البسيط (قوله ملجا)  
بفتح الجيم ويجوز الكسر أيضا (قوله كصفة) أي قوله ونقله في النهاية والمغني (قوله كصفة) أي  
ضربة واحدة مدة باليد وفي هذا التمثيل نظر عبارة النهاية بضرب شديد فمن يناسب ما ذلك والاتلاف صفة  
الشديدة لذي مرواة في الملا كذلك اه عبارة المغني ويختلف الاكراه باختلاف الأشخاص والاسباب  
المكره عليها فقد يكون شيئا كراهيا في شخص دون آخر وفي سبب دون آخر إلى ان قال والحبس في الوجبة  
اكراه وان قل كما قاله الاذري والضرب اليسير في أهل المرواة كراه اه (قوله ان اليسير) أي الضرب  
اليسير (قوله وببحث الاذري الخ) جزم به النهاية والمغني (قوله وهو) أي النفاير ان القليل أي الحبس  
القليل (قوله لذي المرواة كراه) يخرج به غيره فالقليل في حق ليس اكراه وان ترتب عليه ضرره في  
الجملة كاحتياجه لسبب يهرقه على نفسه أو صياله فلا نظاره لانه بدون الحبس قد يحصل له ترك الكسب  
ولا يثأربه اه ع ش (قول المتن أو اتلاف مال) أي أو أخذ منه بجمع ان كلاتقويته على ماله ومنه  
أي الاتلاف حبس دوابه حبسا يؤدي إلى التافه عادة اه ع ش وقوله أو أخذ الخ قد يقال المراد بالاتلاف  
هنا ما يشمله كما أشار إليه الشارح بقوله بأخذ خمسة دراهم (قوله عن الماوردي) عبارة الروضة الروياني اه  
سيد عمر (قوله انه الاختيار) أي القليل في حق المومر ليس باكراه (قوله وهذا أو الخ) أي محل كلام  
الروضة على القليل (قوله وان كثر) محل نامل اذ المداير هنا على ما نقض العادة بمساحته بما طالب منه دون  
ان يطلق فتأمل اه سيد عمر أقول بل قد يدعي ان اتلاف اختصاص يثأربه داخل في قول المتن ونحوه  
(قوله ويظهر ضبط المومر الخ) يشمل ما لو كان منشاء عدم السماع خمسة النقص لانه المال وليس ببعده  
لان المداير على الناذي المخصوص اه سيد عمر أقول ويظهر ذلك الشمول قول النهاية أو اتلاف ليس  
يأثر به نقول الروضة انه ليس باكراه محمول على مال قليل لا يذهب إلى به كقنوي في مومر أي حتى بأخذ خمسة  
دراهم اه (قول المتن ونحوها) ليس منه عزله من منصبه حيث لم يستحق ولا يتسه لان عزله ليس ظمما بل  
مضارب شرعا بخلاف متولي به حتى فينبغي ان التهديد بعزله منه كالتهديد باتلاف المال اه ع ش وفي  
البحر يحرى عن البرماوى ما نصه ومنه قول المرأة لزوجها طاعة سني والأطعمتك سمًا مثلاً وغاب على فلهذا اه  
(قوله من كل ما يؤثر) إلى قوله بخلاف قول آخر في لنهاية الاقوله محرم (قوله كالاستغفاف) قال ابن  
الصباغ ان الشتم في حق أهل المرواة كراه ان انتهى اه يجبري (قوله وكالتهديد بقتل بعض الخ) عبارة  
المغني والتهديد بقتل أصله وان علا أو فرعون سفل اكراه بخلاف ابن الم ونحوه بل يختلف ذلك باختلاف  
الناس اه (قوله وكذا زجر) وينبغي ان مثله الصديق والخادم المحتاج إليه اه ع ش (قوله به) أي  
بمن ذكر من الزوج وببعض مومره (قوله جفرت بها) أي حالا اه نهاية (قوله قول آخر) من إضافة  
المصدر إلى فاعله (قوله ولو نحو رواه) خلافاً للنهاية والمغني عبارة الاول ما لم يكن مخوف فرع أو أصل فانه يكون  
اكراهيا كما يحسنه الاذري أي في صورة القتل وهو ظاهر اه قال ع ش واما صورة الكفر فليست اكراهيا  
لانه يكفر حال بقوله ذلك اه (قوله ولو نحو رواه) قد يقال حصول الاكراه بقول نحو رواه ذلك أولى من  
حصوله باتلاف نحو عشرة دراهم مر اه سم عبارة المغني ولا يحصل الاكراه بطلاق زوجة ولا قتل  
نفسى كذا أطلقه قال الاذري ويظهر عدم النوع اذا قاله من لو هدد بقتله كان مكراهيا كالقوله اه وهو  
حسن اه (قوله في الصيغة) أي قول المتن وقيل في النهاية وكذا في المغني الاقوله وما أوردته إلى ولا في المرأة  
(قوله ولو نحو رواه) قد يقال - طوله الا كراهيا بقول نحو رواه ذلك أولى من حصوله باتلاف نحو عشرة دراهم مر

ونحوه بل لو قال له طلق زوجتك والا ففرت بها كان اكراهيا فيما يظهر أيضا بخلاف قول آخر ولو نحو رواه خلافاً للاذري ومن تبعه طلق  
والاقتات بنطسي أو كفرت (وقيل بشرط قتل) لنحو نفسه لانه الذي يتسلب به الاختيار (وقيل قتل أو قطع أو ضرب مخوف) لافضائها إلى  
القتل (ولا بشرط التورية) في الصيغة كان ينوي بطلان الاخبار كاذبا أو اطلاقها من نحو رواه أو يقول مقبها



سرا إن شاء الله تعالى وما أوهمه كلامهما على ما زعم أن المشيئة بالقلب تنفع وجهه ضعيف ولا في المرأة (بأن ينوي غيرها) لأنه مجبر على اللفظ فهو منه كالعديم (وقيل إن تركها بالاعتذر) كعباوة أو دهشة (وقع) لأشعاره بالاختيار ومن ثم لزمت المكروه على السكر (ومن أتم غزير عقله من نحو) (شراب أو دواء) أو وثبة (نفسه طلاقه وتصرفه) وعليه قولنا (الذهب) كما مر في السكران بما فيه واحتاج لهذا لما فيه من العموم وليبيان ما فيه من الخلاف بخلاف ما إذا لم يأت كسكر على شرب بخر وجاهل بها أو يصدق بيمينه في الجاهل التحريم إذا لم يصدق فيما يظهر ويكتسب دواء يزيل العقل للتداوى أي المتصرف فيه فيما يظهر فلا يقع طلاقه ولا ينفذ تصرفه مادام غير مميز لما يصدر منه لرفع القلم عنه ويصدق في دعوى الإكراه على (٣٨) مانعه الأذرى ثم بحث أنه يستفسر فإن ذكر الإكراه معتبرا فذلك فإن أكثر الناس يظن ما ليس

بإكراهه إكراهه والحاصل أن المعتقد في ذلك أنه لا بد قال بعضهم في غير العارف أي الموافق للقاضي وفيه نظر فإن أهل المذهب يختلفون فيما به الإكراه اختلافا كثيرا فالذي يقبه أنه لا فرق من تفصيل ما به الإكراه ثم إن قامت قرينة عليه كعبس صدق بيمينه والافلايد من البيئة المفضلة وكذا في زوال العقل يصدق لقريضة مرض واعتياد صرع والافلايد ينسبونه أن يحلف الزوجة أنها لا تعلم ذلك (وفي قول لا) ينفذ منه ذلك لما في خبر ما عزأ بك جنون فقال لا فقال أشربت الخمر فقال فقام رجل قائم تنكحه فلم يجد فيه ربح خسر أن الاسكار يسقط الاقراء واجب بان هذا في حدود الله تعالى التي تدرك باليهات وفيه نظر إذ ظاهر كلامهم نفوذ تصرفاته حتى أقسروه بالزنا فالأولى أن يجاب بأنه ليس في الخبر

(قوله سرا) أي بحيث يسمع المكروه اه معنى (قوله ولا في المرأة) عطف على في الصيغة (قوله لأنه مجبر الخ) تعليل لعدم اشتراط التورية (قوله فهو) أي اللفظ منه أي المكروه (قوله كعباوة الخ) مثال للعتذر (قول المتن وقع) ولو قاله المصنف لا تترك حتى يحلف بالطلاق إن لا تخبر به بأحد كان إكراهه على الحلف فلا وقوع بالاختيار ثم يتوقف في زاد الأول بخلاف ما لو حلف لهم أي من غير سؤال منهم وإن علم عدم اطلاقه لا بالحلف لعدم إكراهه على الحلف اه وزاد الثاني ولو أكره ظالم شخصاً على أن يده على زيد مثلاً أو ماله وقد أنكر معرفته فحلفه فحلفه بالطلاق فحلفه كاذباً لأنه لا يعلم طلاقه لأنه في الحقيقة لم يكره على الطلاق بل خبر بينه وبين الدلالة اه (قوله لزمت) أي التورية (قوله كسكر في السكران) أي قوله على ما نقله الأذرى في النهاية الأقوله أي المتصرف فيه فيما يظهر (قوله بخلاف ما إذا) أي قوله على ما نقله الأذرى في المعنى الأقوله لا في جهل التحريم إذا لم يصدق فيما يظهر وقوله أي المتصرف فيه فيما يظهر (قوله ويصدق بيمينه) أي في الجهل بها اه ع ش عبارة المغني في الجهل بأسكار ما شربه اه قال السيد عمر لع ل عمله فيما يصدق ظاهر حاله والافلايد تصديق من يعلم منه أنه مدمن استعمالها واصطناعها اه (قوله للتداوى) ولو استعمله طائفة لا ينفذ فلا يشترط لعدم وقوع الطلاق تحقق الدفع اه ع ش (قوله ثم بحث) أي الأذرى إلى قوله والحاصل زاد المغني عقبه وهذا ظاهر إذا كان مما يخفى عليه ذلك اه (قوله في ذلك) أي في دعوى الإكراه (قوله أي الموافق للقاضي) أي الذي يعلم القاضي من حاله أنه موافق له فيما يحصل به الإكراه لا في أصل المذهب فقط وأهل تفسيره بهذا المانع لا اعتراض الشارح إلا في أولى من تصحيحه الذي أشار إليه فتأمل اه سيد عمر (قوله وفيه نظر) أي فيما قاله بعضهم (قوله أنه لا فرق) أي بين العارف وغيره (قوله من تفصيل الخ) صلة قوله لا بدسم وكردى (قوله عليه) أي الإكراه (قوله من البيئة) أي على الإكراه وقوله المفضلة أي لما به الإكراه (قوله لا تعلم ذلك) أي ما ذكر من الإكراه وزوال العقل وكذا الجهل بأسكار ما شربه (قوله لما في خبر ما عزأ) أي المتن في النهاية (قوله قائم تنكحه) أي شمر راحة فيه اه ع ش (قوله إن الاسكار الخ) بيان لما سمع وع ش (قوله التي تدرك) أي تدفع وقوله إذ ظاهر كلامهم الخ معتمداه ع ش (قوله على أنه لا يحتاج لذلك على الأول) أي بالنسبة للنفوذ وإن احتج إليه للتعليل بالسكر اه سم عبارة السكرى أي على المذهب بل يحتاج إلى معرفة السكر في غير التعدي به وفيما إذا قال إن سكرت فانت طالق اه (قوله وإن صار الخ) غاية مفسرة لقوله مطلقاً (قوله كما مر) أي في أول الباب (قوله الشائع) أي قوله بخلاف السمن في النهاية الأقوله وشعره إلى المتن وقوله كالنقل إلى المتن (قوله الشائع) كرهك أو بعضك وقوله المعين كذلك أو رجلك أو نحو ذلك من أعضائها المتصلة بها اه معنى (قوله أو سكر الخ) أي المتصل بها في الجميع أخذاً من قوله الآتي نعم لو انفصل الخ اه ع ش (قوله لم يقع) كذا في المعنى (قوله

(قوله من تفصيل) متعلق بـ (قوله إن الاسكار الخ) بيان لما (قوله على أنه لا يحتاج) أي بالنسبة للنفوذ وأشرقت الخمر متدياً بل يحتمل أنه صلى الله عليه وسلم يجوز أن ذلك لسكر به لم ينعديه فسأله عنه (وقيل) ينفذ تصرفه (فيما عليه) ولأن فقط كالعلاقات دون ماله كالنكاح وفي هذا السكران عبارات الأصح منها أنه يرجع فيه للعرف بان يصير بحيث لا يميز على أنه لا يحتاج لذلك على الأول لأنه ينفذ قيمته وعليه مطلقاً وإن صار ملقى كالزق كما مر (ولو قال رجلك أو بعضك أو جزؤك) الشائع أو المعين قال المتن حتى لو أشرقت منها بالطلاق طلقت (أو كذلك أو شعرك) أو شعرك فمك أن هذا من كلام المتن في المذهب كورد (أو طهرتك) أو سكرتك أو يدك ولو زائد (طالق وقع) إجماعاً في البعض وكما يحتق في الباقي وإن فرق نعم لو انفصل نحو أدت منها أو شعرك منها فاعادته فثبت ثم قال ذلك متعلقاً لم يقع نظراً إلى أن الزائل العائد كالذي لم يعد



ولان نحو الاذن يجب قطعها كما ياتي في الجراح ثم الطلاق في ذلك يقع على المذكور اولاً ثم (٢٩) يسرى اليه في وقيل هو من باب التمييز

بالبعض عن الكل في ان دخلت فيمنك طالق ففعلت ثم دخلت يقع على الثاني فقط (وكذا دلت) طالق يقع به الطلاق (على المذهب) لان به قوام البدن كطوبه البدن وهي غير العرق والروح والنفس يسكون الفاء بخلافه بقضها كالفضل والصحة والصحة (لادخله كريق وعرق) على الاصح لان البدن طرف لهما فلا يتعاقب بهما فحل يتصور قطعه بالطلاق قبل اليهم من الفضلات فلم يوجد شرط العطف بل انتهى ورد بمنع انه فضلة مطلقا لم يرد تعليله ولو اضافه للشحم طلق بخلاف السمين كما في الروضتان سوى كثير من بينهم ما وصوه غير واحد ويفرق بان الشحم حرم يتعلق به الحل وعلمه والسمين ومثله سائر المعاني كالسمع والبصر معنى لا يتعاق به ذلك وهذا واضح لا غبار عليه وبه يعلم ان الوجة في حياتك انه لا يقع به شيء الا ان قصد بها الروح بخلاف ما لو اراد المعنى القائم بالحي وكذا ان اطلق على الوجة وبهذا يتضح ما بحثه الجلال البلقيني ان عقلت طالق اغو لان الاصح عند المتكلمين والفقهاء انه

ولان نحو الاذن) أي التهمة بعد الفصل (قوله يجب قطعها) يؤخذ منه ان لو حلها لم يقع الطلاق لامتناع قطعها من حيثها (قوله في ان دخلت الخ) قصد يقال ينبغي ان يكون محله ضرورة الاطلاق اما اذا اراد بيمينك ذلك من اطلاق اسم الجزء على الكل بجواز وقوعه فيما ذكره قطعاً ثم رأيت كلام الفاضل المحشي فيما ياتي يؤيد ما ذكره فليست اهل سيد عمر وفيه وقفة اذا القول الثاني لا ينبغي مع الاطلاق اذا الظاهر انه لا بد في اطلاق اسم الجزء على الكل من الارادة (قوله لان البدن طرف لهما) أي ليس لهما اتصال للبدن اتصال خلقه بخلاف ما قبلهما (قوله شرط العطف) وهو التماس (قوله ويرد مع الخ) ويرد أيضاً بأنه عطف على ريعه ووجهه وكذا دلت على المذهب اعتراض وهو جازر الوقوع بين المتعاطفين وبأن الدم لشدة تنفعه تزل منزلة غير الفضلة وبني العطف على هذا التنزيل اه سم عبارة الرشيدى لان ان تقول ما المانع من جعل كريق وعرق نعتاً للفضلة والمعنى لا كفضلة متصفة بانها كريق وعرق من كل ما ليس به قوام البدن كالبول ونحوه فتأمل ولعل هذا أولى مما أجابه الشارح ومما أجابه الشهاب سم اه (قوله ولو اضافه) أي الطلاق (قوله بخلاف السمين) خالته المعنى والنهاية فقالوا والشحم والسمين جزآن من البدن فيقع بالاضافة الى كل منهما الطلاق اه قال السيد عمر قد يقال ان اراد به ما يسمونه الاطباء بالسمين بالياء فهو حرم كالشحم فيقع قطعاً والسكون متصف به فهو معنى لا يقع قطعاً ويرد النظر في حالة الاطلاق ولعلها محل الخلاف بناء على ان المتبادر منه امر معنوي أو حرم اه وهو حسن (قوله وان سوى كثيرون بينهم ما وصوه الخ) وجزم به ابن المقرئ وهو الوجه من حيث قال عرش قوله وهو الوجه أي التسوية بين الشحم والسمين خلاقاً لا بن ج اه (قوله كالسمع الخ) والحسن والقبح والملاحاة والحركة اه معنى (قوله معنى) خبر قوله والسمين وما بينهما اعتراض وقوله ذلك أي الحل وعلمه (قوله وبه يعلم) الى قوله وقضيته في النهاية (قوله بخلاف ما لو اراد المعنى الخ) أي فلا تطلق اه عرش (قوله وكذا ان اطلق الخ) بخلاف المعنى (قوله وهو متجه) أي على ذلك القول لكنه غير مسلم اه كردى (قوله والخ) عطف على انه لا حنف أي وقضيته الحنف في العقل الخ اه كردى (قوله لا يتعاقب به) أي بالعقل وقوله مطلقاً أي عرماً كان أو جوهراً (قوله ومنه الجنين) أي من المني عبارة المعنى ولا بالجنين لانه شخص مستقل بنفسه وليس محلاً للطلاق اه (قوله لانهم مهيأت) الى قوله اسكن العرف في النهاية والمعنى (قوله وان احتج له بالنسبة لم يلحق بالسكر) (قوله ويرد مع الخ) يراد أيضاً بأنه عطف على ريعه ووجهه وكذا دلت على المذهب اعتراض وهو جازر الوقوع بين المتعاطفين كما مر حواه (قوله ويرد مع الخ) وبانه لشدة تنفعه تزل منزلة غير الفضلة وبين العطف على هذا التنزيل (قوله وان سوى كثيرون بينهم) هو الوجه من (قوله والسمين ومثله سائر المعاني كالسمع والبصر معنى) هو كذلك وأما قول الادري والسمين ليس معنى بل هو زيادة لحم فيكون كاللحم فيرد عليه انه ان اراد بانه زيادة لحم أنه لحم رائد فتكون الزيادة بمعنى الرائد أو المرزبده وهو ممنوع اطهر وان السمين ليس نفس اللحم وان اراد به الزيادة بمعناها الظاهر فيكون بالمعنى المصدرى فهو معنى قطعاً غاية لا مران اللحم متعلقه لكن هذا لا يخرج عن كونه معنى لا يقال المعنى المتعلق بالجزء بمنزلة الجزء هو السمين كذلك لا نأقول برده هذا انهم صرحوا في من متعلقها الاجزاء بعلم الوقوع كالحركة فان متعلقها الجزء قطعاً ثم قد يؤيد كون السمين جزاً للمعنى كلامهم في الزيادة حيث جعلوا السمين من الزيادة المتصلة فانه ظاهر في انه جزء لان يكون على التمسح أو بناء على ان المراد بالزيادة ما هو اعم من المعاني وهذا عدوان المتصلة نحو الصنع مع انه معنى قطعاً واجاب عنه انه في الغصب وقولهم ان العائد منه غير الزائل لا يقتضي انه جسم لان الضمان يتعلق بالمعاني كما هو مقر وثابت وكذا العود والزال على ان ذلك معقول أيضاً بالنسبة للمتعلق (قوله وبهذا يتضح ما بحثه الجلال البلقيني) وصرح به البغوي في تعليقه شرح مر (قوله لانه لا يتعاقب به حل مطلقاً) قضية هذا الكلام ان الروح بناء على انها جوهري يتعلق

عرض وليس بجوهر وقضيته انه لا حنف في الروح على القول بانها عرض وهو متجه الحنف في العقل بناء على انه جوهر وفيه نظر لانه لا يتعلق به حل مطلقاً فهو كالسمع وما ذكره (وكذا معنى) ومنه الجنين (ولبن في الاصح) لانهم مهيأتان الخروج كالفضلات بخلاف الدم



(ولو قال لمقاومة عين عينك طالق لم يقع) وان التصقت كما من نظيره (على المذهب) كقولها ذلك طالق والتعبير ببعض عن الكل السابق ضعفه انما يتأتى في بعض موجود (٤٠) بهر به عن الباقي وفيه الروايات بما اذا قطعت من الكنف وقضيه انه اذا بقي منها شيء

كأمر نظيره) أي قبيل قول المصنف وكذا ذلك (قول المتن على المذهب المنصوص) المقدان الذي يسرى منه اطلاق الى الباقي كفاي العتق والطريق الثاني يخرج على الخلاف فان جعلناه من باب التعبير ببعض عن الكل وقع أو من باب السراية فلا اه (قوله ذلك طالق) أي أو لم يملك نهاية ومعنى قال ع ش قوله أو لم يملك طالق أي فانه لا يقع ومجمله حيث لم يكن لها الحقيقة وان قلت اه (قوله انما يتأتى في بعض موجود الخ) فيمن ان التعبير بلفظ البعض لا بنفسه وان التجوز لا يستدعي وجود المعنى الحقيقي فالوجه ان محل الخلاف عند الاطلاق وانه اذا اراد التعبير بقوله عينك طالق عن ذاتها مجازا صح وطلة وان كان عينها مقطوعة اه سم (قوله وقيد) أي عدم الوقوع في المتن عبارة النهاية والمعنى وصور الروايات المسئلة بما الخ (قوله وقضيه انه الخ) عبارة المعنى وهو يقتضي انها تطلق في المقطوعة من الكنف أو المرفق وهو كذلك لان البدنية حقيقة الى المنكأ اه وعبارة سم وقد توجه هذه القضية بان اضافة الطلاق الى اليمين اضافة لكل جزء منها فبقي بقية من اجزاءه تتعلق به الطلاق وسرى ككلها اضاف الطلاق لذلك الجزء الباقي بخصومه اه وعبارة النهاية فيقتضي وقوعه في المقطوع من الكنف أو المرفق وينبغي ان يكون على الخلاف في ان البدل تطلق الى المنكأ أولا اه قال ع ش والراجح انها تطلق الى المنكأ فبقي من معنى البدل جزء وقع الطلاق باضافته وان قل اه وقال السيد عمر لك ان تقول البدوان كانت حقة الى المنكأ لكنهما سم للمجموع لالكل جزء فاذا انفرد جزء منهما فقد انقضى المسمى فليتامل اه ولا يخفى انه انما يفيد فيما اذا كان المضاف الى الكل عقدا ونحوه لا فيما اذا كان حلا ونحوه كما هنا (قوله وبدله) أي لا عرف (قوله ومع ذلك) أي مع وجود هذه القراءة (قوله أفتى في انثيين طالق بالوقوع) اعتمدته النهاية (قوله في انثيين الخ) كذا في أصله وجهه انه وكان الظاهر في انثيين الخ فليتامل اه سيد عمر رأي لانه حكاه بقول المطلق انثيين طالق عبارة النهاية ولو طلق احسدي انثيين طالقت الخ وهي سالمة عن الاشكال (قوله في أصله انثيين) نعمتان لعصباتي (قوله وقول أهل التشريع لا يقبل الخ) عطف على قوله لم يرد به الخ (قوله اذ منبأه على الحدس) محل تامل بل منبأه على الاختيار والملاحظة اه سيد عمر (قوله فسموه وهما) الاولى فسموه نظرا لما (قوله أي بقية الخ) وهو ان لا يكون أشهر من اللغة (قوله والالمانحصر الخ) قد منع هذه الملازمة باحتمال ان التخصيص لان الغالب عدم نافي الجنائية عليهم الاستبطان هما اولان مافي الباطن لادية فيسموان وجب في نظيره مما في الظاهر اه سم (قوله بانثي الذكر) كذا في أصله وجهه انه بهذه الصورة هنا وفي قوله الاتي

بها الحل فان كان وجهان البدن بدونها لم يتعلّق به الحل لزم ان يقال ذلك وان قلنا انهما عرض وان كان وجهه غير ذلك فليجوز (قوله والتعبير ببعض الخ) فيمن التعبير بلفظ البعض لا ينطبق والتجوز لا يستدعي وجود المعنى الحقيقي (قوله انما يتأتى في بعض موجود يعبر به عن الباقي) فيه اسر ان الاول ان ظاهره غير صحيح لان التعبير باسم البعض لا ببعض خصوصاً به ان يقول يعبر بلفظهم والاني ان التعبير ببعض عن الكل من قبيل المجازر والمجاز لا يشترط فيه وجود المعنى الحقيقي كما هو معروفي في مجمله ولهذا حكمنا بالتجوز والعتق في قول السيد لعبد الذي يمكن ان يولد مثله المهر وف النسب من غيره هذا ابني فان المعنى الحقيقي وهو بنوته له منتفية فالوجه ان محل الخلاف عند الاطلاق وانه اذا اراد التعبير بقوله عينك طالق عن ذاتها مجازا صح وطلة اذا كانت عينها مقطوعة فليتامل (قوله وقضيه الخ) قد توجه هذه القضية بان اضافة الطلاق الى اليمين اضافة لكل جزء منها فبقي بقية من اجزاءه تتعلق به الطلاق وسرى ككلها اضاف الطلاق لذلك الجزء الباقي بخصومه (قوله والالمانحصر الخ) قد منع هذه الملازمة باحتمال ان التخصيص لان الغالب عدم نافي الجنائية عليهم الاستبطان هما اولان مافي الباطن لادية فيه وان وجبت في نظيره مما في الظاهر

وقع لكن العرف المأثور انما يتأتى قطعت من الكوع سميت مقطوعة ليمس ويدل له فاقطعوا أيمانها في قراءة شاذة ومع ذلك اكتفوا بقطع الكوع لفعله صلى الله عليه وسلم وردوا ونول انظاره به تطلع من الكنف ووقع لبعضهم أنه أفتى في انثيين طالق بالوقوع أخذ من قول أهل التشريع الرحيم عصباتي له صنف طويل في أصله انثيين كذا كر مقلوب الوجه بل الصواب عدم الوقوع أما أولا فله صريحهم به بأنه لا بد في وجود المعلق به الطلاق من تيقنه أي أو الظن القوي بحصوله كما قالوا في التعليق بلبلة القدر استنادا لما فيها من الاحاديث المصيبة وما ذكر أن لها انثيين لم يعلم ولم يظن ظنا قويا ذلم يرد به خبر معصوم وقول أهل التشريع لا يقبل في مثل ذلك لان منبأه على الحدس والضمين وأما ثانيا فلا سلنا لهم ما قالوه فغايته أنهم جروا واثم ما هو على صفة الانثيين فسموهما بذلك والتسمية ليست لهم وانما هي لأهل اللغة فان نعدوا أهل العرف العام لقول الشيعين ان الاصحاب

الا امام والغزالي يقدّمون الوضع القوي على الوضع العرفي أي بقيد المعلوم مما ساذ كره في الاعيان وأهل اللغة لم يتفرقوا لانثيين فدل على انه لا وجود له ما عندهم وعلى أنهم لا يسميان بانثيين ولا خصيتين ولا يضمنين وكذلك أهل العرف لا يعرفون ذلك فضلا عن تسميته بذلك وكذلك أهل الشرع لا يعرفون ذلك والالمانحصر اوجوب الالية في الانثيين بانثي الذكر الصريح



في أن ما لا نثي من صورته سما لا يسمى باسمهما والالوجب فيهما نصف ما وجب في أنثى الذي كمر على القاعدة المقررة في ذلك نعم ان أراد المعلق  
بأنثى اصطلاح أهل التشرع فلا شك في الوقوع ولعل هذا مراد من أطلق الوقوع والافسكلامه في غاية السقوط كما علم مما تقدم وأيت عن  
بعض المتأخرين أنه فني بعدم الوقوع ويتعين حله على ما قرره (ولو قال أنا منك طالق ونوى تطليقها) أي إيقاع الطلاق عليها (طالقت) لان  
عليه حصر من جهة ما لا ينكح معها نحو اختها ولا أربعها وما معها ما لها عليها من الحقوق والمؤن فصح حل إضافة الطلاق اليه على حل السبب  
المقتضى لهذا الخبر مع النية وقوله منك وقع في الروضة وغيرها قال الأسنوي وهو غير (٤١) شرط ومن ثم حذف الدارعي ثم ان ائحدت  
زوجته فواضح والافن  
قصد ما ورا الفرق بين هذا  
وقوله لعبد أمنا منك حر  
(وان لم ينو طلاقا) أي  
إيقاعه (فلا) يقع عليه شيء  
لأنه بإضافته لمغير محله خرج  
عن صراحته فاشترط فيه  
قصد الإيقاع لأنه صار كناية  
كما تقرر (وكذا ان لم ينو  
إضافته اليها) وان نوى أصل  
الطلاق أو طلاق نفسه  
خلافًا لجمع لا تطلق (في  
الأصح) لأنها المحل دونه  
واللفظ مضافه فلا بد من  
نية صارفة تجعل الإضافة  
إضافة لها ولو فوض اليها  
طلاقها فقالت له أنت طالق  
فقد مر في فصل التفويض  
(ولو قال أنا منك) مر أنه  
غير شرط (بأن) أو نحوها  
من الكليات (اشترط نية)  
أصل (الطلاق) وإيقاعه  
كسائر الكليات (وفي) نية  
(الإضافة) اليها (الوجهان)  
في أنا منك طالق والأصح  
اشتراطها قبل الحاجة لهذه  
لفظها بالاولى مما قبلها  
انتهى وورد منع ذلك بل  
بينهما فرق اذ لنوى هنا  
أصل الطلاق والإيقاع

في أنثى الذي كمر وقد يقال ينبغي ان تراد سنة للباء الثانية اه سيد عمر (قوله ان اراد الخ) ظاهره بل صريح  
منع عدم الوقوع عند الاطلاق بخلاف الظاهر النهائية كما مر (قوله المعلق) الاول المطلق بالطاء بدل العين  
(قوله فلا شك في الوقوع) أقول الامر كما قال نظرا لما أسلفناه من المناقشة وان كان هذا منافيا لما قدمه في  
قوله اما أولا الخ فليتامل اه سيد عمر (قوله على ما قرره) أي على ما اذالم يرد اصطلاح أهل التشرع  
(قول المتن ونوى تطليقها) متضمن لامر من نية الطلاق وإضافته اليها فلهذا صرح في بيان المذهب بالامر من  
بقوله وان لم ينو طلاقا فلا الخ اه سم (قوله أي إيقاع الطلاق) الى قوله وفي التمه في النهاية الا قوله ورا الفرق  
الى المتن وقوله كما قال الزركشي الى المتن والى الفصل في المعنى الاما ذكر وقوله ولو فوض الى المتن وقوله قبل الى  
المتن وقوله وظاهر كلامه الى الخ (قوله لان عليه خبر المتن الخ) لان المرأفة مقيدة بالزوج كالقيد عليها والحل  
يضاف الى القيد كما يضاف الى المقيد فيقال حل فلان المقيد وحل القيد عنه اه معنى (قوله على حل الخ)  
صلة حل اه ع ش (قوله السبب المقتضى) وهو عصمة النكاح (قوله والافن قصدها) سكت عن صورة  
عدم قصده بعينه وظاهر انه التعيين كن طلق احدي زوجتيه فليتامل وليراجع ثم رأيت عبارة المعنى  
الصريحة فيه اه سيد عمر عبارة سم يعلم منه أي من المتن توقف الوقوع على امر من نية الوقوع وإضافته  
اليها فلو تعددت الزوجة فان أضاف الى الجميع طلق أو الى واحدة مثلا بعينه طلقت أو غير بعينه طلقت  
واحدة ويعينها وظاهر ان الإضافة مع اللفظ فلا تخرن لم يقع شيء اه (قوله ورا الفرق) أي في شرح  
والاعتناق كناية (قوله وقوله لعبد أمنا الخ) أي حيث لم يكن كناية في العتق (قوله لا تطلق) الاولى  
تقدره عقب وكذا كما فعله المعنى (قوله تقدم الخ) وهو انه كناية (قوله في فصل التفويض) أي في أوله  
(قوله مرانه الخ) أي لفظ منك (قوله والأصح اشتراطها) فان نوى الطلاق مضافا اليها وقع والا فلا بأس  
اه معنى (قوله لفهمها بالاولى) لان النية اذا شرطت في التصريح وهو أنا منك طالق في الكناية وهو أنا  
منك بأن أولى اه معنى (قوله ويرد منع الخ) عبارة المعنى اللهم الآن يقال انما ذكرها تمييزا بين الكناية  
القرينة والبعيدة وهي استبرأ مرجه الذي تضمنه قوله ولو قال استبرأ الخ اه (قوله بهذا التقرير) أي  
(قوله في المتن ونوى تطليقها) لا يخفى ان نية تطليقها تتضمن امر من نية الطلاق وإضافته اليها فلهذا صرح في  
بيان المذهب بالامر من بقوله وان لم ينو طلاقا فلا الخ (قوله في المتن وكذا ان لم ينو) أي مع اللفظ إضافة اليها  
في الأصح يعلم منه توقف الوقوع على امر من نية الطلاق وإضافته اليها فلو تعددت الزوجة فان أضاف الى  
الجميع طلق أو الى واحدة مثلا بعينه طلقت أو غير بعينه طلقت واحدة ويعينها وظاهر ان الإضافة مع اللفظ  
فلا تخرن لم يقع شيء (قوله في فصل التفويض) أي في أوله (قوله مر) أي قوله منك (قوله ويرد منع الخ)  
في هذا الرد بحث لان ما يبداه من الفرق لا ينافي عدم الحاجة وإلزامهم بما تقدم (قوله الاخير ان) هذا يقتضى  
ان نية أصل الطلاق غير نية الإيقاع وهو خلاف قضية قوله السابق ونوى تطليقها أي إيقاع الطلاق عليها  
وأما ما ذكره في جواب السؤال الذي اورد فلا يخفى ما فيه على المتأمل (قوله وان نوى به الطلاق) ظاهره  
وان نوى إضافته اليها ويبدله حكاية الوجه الآخر

(٦ - (شرواني وابن قاسم) - فاسم) والاضافة ثم الاخير ان فقط أي نية إيقاع الطلاق الملقوط وإضافته  
اليها فان قلت صرح في أصل الروضة بان نية الإيقاع تستلزم نية أصل الطلاق فاصح ما قلت استواءهما في هذا التقرير لا يمنع حسن التصريح  
بما علم المفيد لذلك (ولو قال استبرأ) أي أنا كما قاله الزركشي واستشهاده بتصوير الشرح الصغير (رحى منك) أو أنا عند منك (فلغو) وان  
نوى به الطلاق لاستحالة في حقوقي التمه لو قال لا تخر طلق امرأتى فقال له طلقك ونوى وقوعه عليه لم تطلق لان النكاح لا يتعلق به بخلاف  
المرأفة الزوج انتهى وظاهر كلامه انه لا فرق بين ان يفوض اليه تلك الصيغة مع النية وان لا يفوضه نظر



إذا فوضها إليه لأن قطع النكاح خبيثته به نعلق (وقيل إن نوى طلاقها وقع) لأن المعنى استبرأ الرخم التي كانت في منك \* (فصل) \* في بيان محل الطلاق والولاية عليه \* (خطاب الأجنبية بطلاق وتعليقه) بالرفع ويصح جوهل كنه يومهم اشتراط الخطاب فيه وليس كذلك على أن ذكر أصل الخطاب تصور لا ذير (نكاح) كان تزوجتها فهي طالق (وغيره) كقوله لأجنبية إن دخلت فانت طالق فتزوجها ثم دخلت (لغو) أجماعاً في المنجز ولغو العيب (٤٢) لا طلاق إلا بعد نكاح وجهه على المنجز برخصه إلهي يارسل الله أن أي عرضت على

قربة لها فقلت هي طالق  
ان تزوجتها فقال صلى الله  
عليه وسلم هل كان قبل ذلك  
ملك قلت لا قال لا بأس وخبره  
أيضا سئل صلى الله عليه وسلم  
عن رجل قال يوم أتزوج  
فلانة فهي طالق فقال طلق  
مالها لك ولو حكم بفسخ  
تعلق ذلك قبل وقوعها كما  
براهننا لأن افتاء لا حكم  
أذ شرطه أجماعاً كما قاله  
الأجنبية وغيرهم وقوع  
دعوى ملزمة وقيل الوقوع  
لا يتصور ذلك نعم نقل عن  
الحنابلة وبعض المالكية  
عدم انقضاء دعوى كذلك  
فعلية لا ينقض حكم بذلك  
مسند عن يرى ذلك كما هو  
واضح وتعلق العتق بالملك  
باطل كذلك (والأصح صحة  
تعلق العبد ثلثة كقوله  
ان عتقت) فانت طالق ثلاثا  
(أو ان دخلت فانت طالق  
ثلاثا فيعتق) أي الثلاث  
(إذا عتق أو دخلت بعد  
عتقه) لأنه ملك أصلا  
الطلاق فاستتبع ولأن ملك  
النكاح مفيد للثلاث  
بشرط الحرية وقد وجد  
وأفهم قوله بعد عتقه أنه لو  
قارن الدخول لفظ العتق  
لم تقع الثالثة وقد استشكل

بطريق الاستلزام (قوله المفيد) أي التصريح بذلك أي اشتراط الامور الثلاثة (قوله فقال له) أي قال  
الآخر للزوج وقوله به أي بالآخر (قوله إذا فوضها) أي تلك الصيغة مع النية  
\* (فصل في بيان محل الطلاق) \* (قوله في بيان محل الطلاق إلى قوله ولو حكم) في النهاية (قوله والولاية  
عليه) أي محل الطلاق (قول المتن خطاب الأجنبية بطلاق) كانت طالق وتعليقه أي الطلاق ولو قال كل  
امرأة أتزوجها فهي طالق فرفع إلى قاض شافعي ففسخه قال لعبادي انفسخت اليمين وقال الهروي ليس  
ذلك بفسخ بل هو حكم بإبطال اليمين فان اليمين الصحيحة لا تنفسخ اه معني (قوله بالرفع) أي عطفاً على  
خطاب الخ وقوله ويصح جوهل أي عطفاً على طلاق لكنه أي الجرح (قوله يومهم الخ) يفيد ان الحاصل مجرد  
ايم نام لانه يخرج غير الخطاب صريحاً ووجه ذلك ما قاله سم من انه يمكن ان يراد بالخطاب هنا المعنى المراد في  
قولهم الحكم خطاب الله الخ فان تسمية كلام الله خطاباً بالم يعتبر فيه اشتماله على أدائه خطاب بل توجيه  
الكلام نحو الغير وتعليقه به انتهى اه عش (قوله أصل الخطاب) أي الشامل لكل من المنجز والمعلق  
(قوله كقوله لأجنبية) الأولى ذكره في المثال الأول (قوله لا طلاق إلا بعد نكاح) قد يقال المعنى واقع  
لاموقع وهذا مسلم عند المخالف فلا دلالة في الحديث اه سدد عبارة الهجري على المنهج آخره أي الحديث  
عن الدليل العقلي لانه ليس نصاً في المدعي لانه يحتمل نفي ايقاع الطلاق أي أنشائه كما هو مذهبنا ويحتمل نفي  
وقوعه فيشهد للامام ما لا يكون المعنى لا يقع الطلاق المتقدم انشاؤه قبل النكاح إلا بعد وجوده اه  
أقول وقد يقال لاموقع لا شك كالسدد مع قول الشارح وجهه على المنجز الخ الدافع له على ان في الشارح  
فرع امكانه وقوع الطلاق قبل النكاح غير مقصور فلا معنى لحل كلامه صلى الله عليه وسلم على نفسه (قوله  
قربة) أي ذات قرابة أو هو بمعنى قربة وقوله ملك أي زوجية وقوله لا بأس أي بنكاحها اه عش  
(قوله يوم أتزوج فلانة الخ) مقول قال (قوله قبل وقوعه) أي المعلق عليه طرف الحكم (قوله براه) أي  
صحة ذلك التعاقب (قوله كما قاله الأجنبي الخ) راجع لدعوى الاجماع (قوله لان ملك) إلى قول المتن في  
الاطهر في النهاية (قوله وأفهم قوله بعد عتقه انه الخ) فيه ان المراد بالعتق هنا عتاه لا افطاه (قوله فليقع)  
أي كل من الثلاث فبهما أي في البعديتين والجملة عبارة عن النهاية فليقع فيها ثبوت الفعل وحذف الميم اه وهي  
ظاهرة قال عش قوله فليقع فيها انظر ما فائدة عدم وقوع الثالثة ولو قبل به فانه استوفى ما للارقاء قبل  
العتق فلا تعود له الابحمال اه عش وقد يقال يظهر فائدته في التعاقب (قوله صرح بذلك الخ) معتمد  
اه عش (قوله أو معه الخ) هو محل الاستدلال اه عش (قوله في خمس آيات) أي في احكامها اه  
سهراد عش ومثل هذه الخمس غيرها من حرمة نكاح نحو اختها في عدتها ووجوب النفقة والسكنى لها ونحو  
ذلك وانما لم يذكرها الشافعي لعدم وجود ما يشتملها من الآيات اه (قول المتن لا تختلعه) أي باثنته كما  
\* (فصل في بيان محل الطلاق والولاية عليه) \* (قوله لكنه يومهم اشتراط الخطاب الخ) يحسن أن يراد  
بالخطاب هنا المعنى المراد في قولهم الحكم خطاب الله الخ فان تسمية كلام الله خطاباً بالم يعتبر فيه اشتماله على  
أدائه خطاب بل توجيه الكلام نحو الغير وتعليقه به (قوله وذلك يستلزم الخ) قد يقال هذا لا يفت لان  
المأول يقرن عتقه أو يتأخر عنها فليراجع ما تقدم أول باب نكاح المشرک ولينظر الفرق بين ما هنالك وما  
هنا حيث اختلف الترجيح (قوله في خمس آيات) أي في احكامها

بانهم فالو في البيع انه بات آخر الصيغة يتبين ما حكم من أولها فقياسه هنا أنه بات آخر لفظ العتق يتبين وقوعه من أوله وذلك  
يستلزم ملكه للثلاث من أوله وهو مقارن للدخول في صورته فليقع فيه ما ثم رأيت شيخنا في شرح البهجة صرح بذلك فقال ان ما قبل وجود  
شرطه أو معه عتقاً (ويلحق الطلاق رجعة) لانها في حكم الزوجات هناء في الارث وحملة الفهار والايام والاعان وهذه الخمسة عنها الشافعي  
رضي الله عنه بقوله الرجعة في خمسة آيات من كتاب الله تعالى (لا تختلعه) لا يقطع عصمتها بالكلية في تلك الخمس وغيرها وخبر المختلعة



يلحقها الطلاق مادامت في العدة موضوع ووقفه على أي الرداء ضعيف (ولو علقه) أي (٤٣) الطلاق الصادق بثلاث ودونها (بدخول)

مثلا (قبائت) قبل الوطء أو بعده بفسخ أو خلع (ثم نكحها ثم دخلت لم يقع ان دخلت في البيونة) لان المين تناوت دخول واحد وقد وجد في حالة لا يقع فيها فاحات ومن ثم لو علق بكما طرقة الخلاف الآتي لافتضاها التكرار (وكذا ان لم تدخل) فيها بل بعد تحريد النكاح فلا يقع هنا أيضا (في الاظهر) لامتناع ان يريد النكاح الثاني لانه يكون تعاقب طلاق قبل نكاح فيتعين ان يريد الاول وقصد ارتطع (وفي قول ثالث) يقع ان بانث بدون ثلاث لان العائد في النكاح الثاني ما بقي من الثلاث فمعدوبه ففتها وهي التعاقب بالفعل المعلق عليه بخلاف ما اذا بانث بالثلاث لان العائد طلقا جديدة هذا اذا علق بدخول مطلقا مالو حلف بالطلاق الثلاث انها تدخل الدار مثلا في هذا الشهر أو أنه يرضيه أو يطيع دينه في شهر كذا ثم بانث قبل انقضاء الشهر وبعد نكاحها من الدخول أو عكسه مما ذكر ثم تزوجها ومضى الشهر ولم توجد الصفة فافتى ابن الرفعة أولا بالتحلل ووافقه صاحباه النور أبو الحسن البكري والقلم القموني ثم رجس

عبر به المنهج والروض (قوله مثلا) أي أو غيره مما يمكن حصوه في البيونة أما اذا لم يمكن حصول الصفة في البيونة كان وطئت فانت طالق ثلاثا بانها ثم نكحها لم يقع طلاق قطعا كما هو قضية كلام الروضة وأصلها اه معني (قوله قبل الوطء الخ) عبارة المغني بطلاق أو فسخ قبل الدخول بها أو بعده ما يعرض أو بالثلاث اه وهي أفيد (قوله أو خلع) صرح بذلك الشنخا وغيرهما به بطل ما يتوهم من قول السبكي الآتي ان الصيغة ان كانت لا تفعل الخ ان الخلع لا يختص في نحو ان دخلت فانت طالق ثلاثا نظر الخروج هذه الصيغة عما ذكره السبكي اه سم (قوله ثم دخلت الخ) ثم الترتيب اذ كرى بقريسة ما بعد ما عسر الروض والمنهج بالوار (قوله الخلاف الآتي) أي في قول المتن وكذا ان لم تدخل الخ اه ع ش (قوله لامتناع ان يريد الخ) أي شرعا (قوله وقد ارتفع) أي الاول (قوله فتعود بصفها) كذا في النهاية والمغني بالتأنيث وتعل الاول التذكير برعاية لفظ الباقي (قوله هذا اذا) الى قوله وزعم في النهاية الا قوله ومثلها النفي الى قوله لم يختص (قوله هذا اذا علق الخ) أي ما ذكر من افادة الخلع في الفعل المثلث كاللخول كان اذا علق بالفعل المطلق الغير الموقت أما اذا علق بالفعل الموقت فالتمايز بين الخلع في النفي دون المثبت كما سبقته اه كردى (قوله ان علق بدخول مطلق) فيه نظر والظاهر ان المقيد كان دخلت في هذا الشهر كذا ولا ينافي ذلك ما ذكره عن ابن الرفعة وغيره لانه في غير ذلك كما هو ظاهر من تصور هو الاحتجاج اليه فليتنا مل سم على ج اه رشيدى وع ش وسأني عن المغني والزيادة ان الخلع يخلص في الصبيخ كما هو مطلقا (قوله أما لو حلف بالطلاق الثلاث الخ) بان قال ان لم تدخل الدار في هذا الشهر فانت طالق ثلاثا اه كردى (قوله مما ذكر) أي قضاء الدين أو اعطائه (قوله ثم تزوجها) ايس بقيد كابدل عليه قوله بعد وبطلانه اه ع ش (قوله ولم توجد الصفة) أي الدخول أو قضاء الدين أو اعطائه وخروج بالاذ وجدت الصفة في الشهر فلا حنث والخلع نافذ مر اه سم وع ش ورشيدى (قوله فافتى ابن الرفعة الخ) عبارة النهاية فانه بحث كما صوبه ابن الرفعة ووافقه الباجي وافتى به الواحده الله تعالى والشيخ أيضا خلافا ليهض المتأخرين اه قال ع ش قوله خلافا ليهض المتأخرين أي ج وذ كره شيخنا الزبائدي في آخر كلامه في أول الخلع عن البلقيني اه (قوله بالتحلل) أي في المسائل الثلاث اه ع ش (قوله انه خطأ) أي الافتاء بالتحلل (قوله فان لم يفعل الخ) أي وان فعل قبل مضي الشهر لم يقع الثلاث وصح الخلع كما هو ظاهر اه سم (قوله تبين وقوع الثلاث الخ) محله كما هو الفرض اذا وقع الخلع بعد التمكن من فعل المحلوف عليه فان وقع قبل التمكن فينتج عدم الوقوع وان لم يفعل حتى مضى الشهر اذ لا جاز ان يقع الطلاق بعد الخلع لحصول البيونة به المنافية للوقوع ولان يقع قبله لازوم الوقوع قبل التمكن مع انه لا وقوع قبله كما هو مذهب مسائل الرغيف وغيره مما نظره اه سم وع ش (قوله قبل الخلع) أي بعد مضي زمن التمكن من الفعل كما هو ظاهر اه سم (قوله وبطلانه) أي الخلع من عطف لازم عبارة ع ش أي لتبين وقوع الثلاث قبله اه (قوله وعاله) أي الباجي ويحتمل ان الضمير لابن الرفعة (قوله ويحتمل به) أي الباجي وقوله وهو أي الباجي اه كردى ومنيع المغني صرح في ان الضمير لابن الرفعة (قوله لا يابى) أي

(قوله أو خلع) صرح بذلك الشنخا وغيرهما به بطل ما يتوهم من قول السبكي الآتي ان الصيغة ان كانت لا تفعل الخ ان الخلع لا يختص في نحو ان دخلت فانت طالق ثلاثا نظر الخروج هذه الصيغة عما ذكره السبكي (قوله هذا ان علق بدخول مطلق) فيه نظر والظاهر ان المقيد كان دخلت في هذا الشهر كذا ولا ينافي ذلك ما ذكره عن ابن الرفعة وغيره لانه في غير ذلك كما هو ظاهر من تصور هو الاحتجاج اليه فليتنا مل سم (قوله ولم توجد الصفة) أي الدخول أو قضاء الدين أو اعطائه وخروج بالاذ وجدت الصفة في الشهر فلا حنث والخلع نافذ مر (قوله فان لم يفعل حتى مضى الشهر الخ) أي وان فعل قبل مضي الشهر لم يقع الثلاث وصح الخلع كما هو ظاهر (قوله فان لم يفعل حتى مضى الشهر تبين وقوع الثلاث قبل الخلع) أقول لعل محله اذا وقع الخلع بعد التمكن من فعل المحلوف عليه فان وقع قبل التمكن فينتج

وبين له مانه خطأ وان الصواب انه ينتظر فان لم يفعل حتى مضى الشهر تبين وقوع الثلاث قبل الخلع وبطلانه ووافقه الباجي وعاله بانها تمكنت من فعل المحلوف عليه ولم تفعل ويحتمل به السبكي محققا بالتحلل وهو لا يابى الاعلى عدمه



وهم مذورون في ذلك فان كلام الاصحاب فيه ما يشهد للتخلص كان لم يخرج من هذه الليلة من هذه الدار فانه ينفعه انخاف فيها وان أعاد عقدها ليلا وكذا في مسألة التفاحين المذكورة (٤٤) في كلام الشيخين ونظائرهما ولعدمه كالأوصاف لصلين الظهر اليوم فحاش في وقته

بعدة كنهان فعله ولم يفعله  
أولتشر من ماعهذ الكوز  
فانصب بعد امكن شربه  
اوليا كن ذاعدا فلف فيه  
بعدة كنهان من اكاهو حاصل  
كلام السبكي الذي تجتمع  
به تلك المسائل التي ظاهرها  
التنافي بعد بحث مع ابن الرفعة  
فيما يرجع اليه ووجه ومع  
الباحي أن الصيغة ان  
كانت لا أفعل أو ان لم أفعل  
تخلص لانها تعلق بعدم  
ولا يتحقق الا بالآخر وقد  
سادفها بانوار ليس لليمين  
هنا الوجهة حيث فقط لانها  
تعلقت بسلب كلي هو العلم  
في جميع الوقت والوجود  
لانقول حصل البربل لم  
يحدث لعدم شرطه وكلام  
الشيخين او انرا الملاق في  
ان لم يخرج من الليلة من هذه  
الدار وان لم تأكل هذه  
التفاحة اليوم ففعله الخلع  
صريح في أنه ينفعه في  
صورتنا لانها عين صورتهما  
المذكورتين وان كانت  
لافعان ومثلها الذي المشعر  
بالزمان كاذم افعل كذا لم  
يتخلص لان الفعل مقصود  
منه وهو اثبات جري واليمين  
جهة تروى فعله وجهة  
حدث بالسلب الكلي الذي  
هو نقيضه والحدث يتحقق  
بمناقضة اليمين وتلويث  
البرقاذا التزم ذلك بالطلاق

لا يعود الاعلى علمه أي عدم التخلص اه كردى (قوله وهم) أي ابن الرفعة وصاحبه والباحي والسبكي  
وقوله في ذلك في الاختلاف المذكور (قوله فيه) أي في كلام الاصحاب اه كردى (قوله فيها) أي الليلة  
(قوله وكذا في مسألة التفاحين الخ) عبارة النهاية ومسألة ما لو قال الزوجان لم تأكل هذه التفاحة اليوم  
فانت طاق وقال لامنهان لم تأكل التفاحة الاخرى فانت حرة فالتبستان فانت وباع في اليوم ثم جددوا وتري  
حيث يتخلص اه (قوله ونظائرهما) أي مسألة ان لم يخرج من هذه الليلة ومسألة التفاحين اه ع ش (قوله  
واعدمه) أي عدم التخلص عطف على التخلص (قوله لا أفعل) أي ان لا أفعل اه كردى وهذا أولى مما  
سابق عن سم من حله على ظاهره من غير تقدير مراد الشرط ولو ذكرها الشارح في المثال الاول دون  
الثاني لاسلم من اشكال سم ووافق الغالب في باب الاكتفاء (قوله بالعدم) أي عدم الفعل المقيد بزمانه  
ولا يتحقق أي عدم الابال آخر أي بعدم الفعل الى آخر ذلك الزمن وقد صادفها في الآخر الزوجة (قوله  
باننا) أي من النكاح الاول فيشمل ما لو خالعهما ثم جددن كاحها قبل فراغ الشهر مثلا اه ع ش وقوله  
وليس لليمين الخ أراد به بيان الفرق بين ما هنا وما ياتي من الصبيخ (قوله في جميع الوقت) أي المقدر (قوله  
وبالوجود الخ) جواب سؤال المنشوء وقوله وليس لليمين الخ (قوله وبالوجود الخ) هذا انما يظهر في ان لم أفعل  
دون لا أفعل كما هو ظاهر اذ بالوجود فيه يحصل الحدث كما ان قوله قبله لانها تعلق بعدم الخ يظهر في ان لم  
أفعل دون لا أفعل كما هو ظاهر اذ التعلق فيه انما هو بالوجود كما هو ظاهر ففعل هذا الكلام بالنظر لان لم  
أفعل وأما لا أفعل فعلى العكس منها في ذلك فليست اه ولعل هذا مبني على حل لا أفعل على معنى وبالطلاق  
الثلاث لا أفعل وأما اذا حل على ما مر عن الكردى أي ان لا أفعل فزوجتي طاق ثلاثا فلا فرق بين المثالين  
(قوله لعدم شرطه) وهو السلب الكلي أي وشتان ما بينهما اه كردى (قوله في ان لم يخرج الخ)  
متعلق بقوله نفعه الخلع والجملة بدل من كلام الشيخين الخ وقوله صريح الخ خبره (قوله في صورتنا) أراد بها  
قوله لا أفعل أو ان لم أفعل اه كردى (قوله وان كانت الخ) عطف على قوله ان كانت لا أفعل الخ وقوله  
لا فعلن أي وبالطلاق لا فعلن (قوله كذا) أقول ومثل اذا كل أداء شرط غير ان اه ع ش (قوله يتحقق  
بمناقضة اليمين) أي يحصل بمناقضة الخ اه ع ش (قوله فاذا التزم ذلك) أي البرأ والفعل بالطلاق كان قال  
على الملاق الثلاث لادخا ان الليلة الدار واذا لم أدخل الليلة الدار فانت طاق ثلاثا اه كردى (قوله في ذلك)

عدم الوقوع وان لم يفعله حتى مضى الشهر اذ لا جاز ان يقع الطلاق بعد الخلع لحصول البيونة به المناقبة  
للو فرع ولان يقع قبله لزوم الوقوع قبل التمكن مع انه لا وقوع قبله كما يؤخذ من مسائل الرغيف وغيره  
نظريه الوقوع فان قلت قالوا في مسألة الرغيف اذا تلفه قبل الغدي حدث لانه فرت فكذا هنا لانه فوت بالخلع  
قلت الفرق أنه هناك يمكن الوقوع لوجود الزوجة بعد مضى الامكان من الغسل ولا كذلك هنا لانها  
الزوجة وقت التمكن فليست اه ثم رأيت الشارح في باب الاعمان قيد بالتمكن فقال في الكلام على مسألة  
الرغيف كالأوصاف بالطلاق الثلاث ايسافرن في هذا الشهر ثم خالف بعد تمكن من الفعل فانه يقع عليه  
الثلاث قبل انخاف لتفويته البر باختياره اه وعلى هذا الوصف بالثلاث لا بد أن يفعله كذا في الشهر الا ان  
خالف قبله فلا تمت مطلقا فليست اه جدا ويتعين امتناع استمتاعها بمجرد الخلع لان الخلع يقتضي الحرمة  
ولم يعلم ما يدفعه والاصل عدم ما يدفعه ولانه ان وجد الفعل بعد الخلع قبل فراغ الشهر بربه واستمر الخلع والا  
بانت قبله (قوله قبل الخلع) أي بعدم مضى زمن التمكن من الفعل كما هو ظاهر (قوله وبالوجود الخ) هذا  
انما يظهر في ان لم أفعل دون لا أفعل كما هو ظاهر اذ بالوجود فيه يحصل الحدث كما ان قوله قبله لانها تعلق  
بالعدم الخ انما يظهر في ان لم أفعل دون لا أفعل اذ التعلق فيه انما هو بالوجود كما هو ظاهر ففعل هذا

وفوته يخلع من جهته حدث لتفويته البر باختياره وكلام الشيخين في لا كان ذا الطعام غدا صريح في ذلك انتهى  
وزعم ان كلام صاحب البيان وغيره يخالف ذلك مردود وقد بسطت ما في ذلك في شرح الارشاد الكبير أول الخلع بما لا مزيد على حسنه  
وتحرره فراجع



وصوب البلقيني وتبعه الزركشي وتبعه الزركشي ما رجع عنه ابن الرفعة من التخلص مطلقا وفرق بين ما هنا ولا كان ذا الطعام غدا فلف فيه بعد تمكن من أكاه حنت باستحالة البر في هذه الم يستعمل مع التخلص لا مكان فعله بعد التخلص ولانه لم يفوت محل البر بل محل الطلاق فاذا مضى الزمن المجهول طرفا ولم يفعل المصروف عليه لم يحنت لانه صادف بين وقتها بالتخلص واستدل به بانه لو تمكن من الفعل في حياتها ثم ماتت لاحنت بعد فراغ الشهر لعدم المخوف عليه ولم يقل أحد بالحنث قبيل الموت انتهى ويرد بانه يلزم عليه تشتت النظائر بخلاف ما تفسر وقوله لا مكان فعله بعد التخلص في غاية البعد لان فعله بعد التخلص مع حنته لا يسمى برا لان هذه حنته اخرى وقوله لم يفوت محل البر بل محل الطلاق لا ينفعه لان تفويت محل الطلاق يستلزم تفويت محل البر بل هو عينه كالمواضع والفرق بين ما هنا والموت ظاهر اذا مع الموت لا ينسب لتفويت البتة لان النفوس جبات على استبعاد وقته بخلاف غيره ولو حلف بالثلاث لا يفيء كذا ثم حلف بها

أي عدم التخلص في لافعان (قوله وصوب البلقيني وتبعه الزركشي الخ) وهذا هو المعنى - دلالة ظاهر اطلاق كلام الاصحاب اه معني واليه يدل كلام سم قال ع ش واعتمد شيخنا الزبادي في أول الخلع انه يخصه الخلع في الصبيغ كلها مطلقا اه عبارة الحاي والحاصل ان عند شيخنا الزبادي ان الخلع يخلص مما لقوا ان كان في اثبات مقيد بزمن وعند الشيخ ابن حجر انه يخلص في النفي دون الاثبات ولو غير مقيد بزمن وعند شيخنا م ر انه يخلص فيما عدا الاثبات المقيد بزمن تأمل اه عبارة الامدلة فالصبيغ أربع اثنتان يفيد فيهما الخلع وهما الحلف على النفي كلا فعمل كذا والحلف على الاثبات معا فبالاشارة بالزمان كانت لم أفعل كذا واثنتان لا يفيد فيهما الخلع وهما الحلف على الاثبات معا فبالاشارة بالزمان كذا والحلف بالافعل ونحوها اه وبذلك تعلم ما في قول الحاي وعند الشيخ ابن حجر الخ (قوله مطلقا) أي سواء كانت الصيغة ان لم أفعل أو افعلن اه كردى (قوله بين ما هنا) وهو قوله أمالو حلف بالطلاق الثلاث انها تدخل الدار مثلا في هذا الشهر الخ ونظائرها سواء كانت الصيغة لا أفعل أو ان لم أفعل أو افعلن (قوله حنت) أي حيث حنت (قوله باستحالة البر) متعلق بقوله وفرق (قوله في هذه) أي مسألة لا كان ذا الطعام غدا الخ (قوله لا مكان فعله) أي نحو الدخول المعلق بوجوده أو عدمه مطلقا (قوله ولم يفعل الخ) الأولى كونه مبنيا للمفعول (قوله ثم ماتت) أي قبل فراغ الشهر (قوله انتهى) أي كلام البلقيني (قوله ويرد) أي تصويب البلقيني التخلص مطلقا (قوله بانه يلزم عليه تشتت النظائر) فديقال تشتت النظائر للمدرك المتعنى لذلك لا محذور فيه بل هو لازم بل لا تشتت في المعنى لا انتفاء الظهيرة حيث نلتنا مل اه سم (قوله ما تقرر) أي بحاصل كلام السبكي (قوله لا يسمى برا) فيه نظر لتصریحهم بان البر لا يختص بحال النكاح وانه تفعل اليمين بوجوده لا بصفته حال البيذونة كما صرح بذلك تبعاهم شيخ الاسلام في شرح الروض في مسألة ما لو علق بنفي فعل غير التطليق كالضرب فضررهما هو مطابقة طلاقا ولو باثنا انه تفعل اليمين وحيدته فلا بعد فيما ذكر ومن هنا يظهر منع قوله لان تفويت محل الطلاق يستلزم الخ اه سم (قوله بل هو عينه) فيه بحث لان محل الطلاق الزوجية ومحل البر ما يحصل به البر وهو الفعل في لا فعلن وهما متباينان فطعا ولو سلم ان ما يحصل به البر ليس هو محل البر فقد اراده البلقيني بمحل البر قال كلام عليه يمنع انه محل البر حقيقة لو تم لا يفيد فتمامه اه سم (قوله اذ مع الموت لا ينسب لتفويت البتة الخ) وأطال سم في رده (قوله ولو حلف بالثلاث) الى قوله لفرقهم في النهاية الا قوله نقبل الى بانته والا انه أسقط لفظة ولو من قول الشارح ولو قبل فعل المخوف عليه موانه أبدل قوله القياس بقوله يحتمل (قوله ثم حلف بها) أي بالثلاث نايا وكذا لو حلف بم ابتداءه لا يحتاج ثم خالع لم يحنت لاذ كرم من التعديل فما ذكره تصويرا لغير اه

الكلام بالنظر لان لم أفعل وأما لا فعل فعلى العكس منها في ذلك فلي تأمل (قوله ويرد بانه يلزم عليه تشتت النظائر) فديقال تشتت النظائر للمدرك المتعنى لذلك لا محذور فيه بل هو لازم بل لا تشتت في المعنى لا انتفاء الظهيرة حيث نلتنا مل (قوله لا يسمى برا) فيه نظر لتصریحهم بان البر لا يختص بحال النكاح وانه تفعل اليمين بوجوده لا بصفته حال البيذونة كما صرح بذلك تبعاهم شيخ الاسلام في شرح الروض في مسألة ما لو علق بنفي فعل غير التطليق كالضرب فضررهما هو مطابقة طلاقا ولو باثنا انه تفعل اليمين وحيدته فلا بعد فيما ذكر ومن هنا يظهر منع قوله لان تفويت محل الطلاق يستلزم تفويت محل البر (قوله بل هو عينه) فيه بحث لان محل الطلاق الزوجية ومحل البر ما يحصل به البر وهو الفعل في لا فعلن وهما متباينان فطعا ولو سلم ان ما يحصل به البر ليس هو محل البر فقد اراده البلقيني بمحل البر قال كلام عليه يمنع انه محل البر حقيقة لو تم لا يفيد فتمامه اه سم (قوله لا ينسب لتفويت) فيه نظر لان تركه مع المكن تفويت فكيف لا ينسب له وقوله لان النفوس الخ لا ينافي التفويت ونسبته وكما أن النفوس جبات على ما ذكر جبت على استبعاد تلف الرغيف مثلا قبل الغد ولم يمنع ذلك لنسبته التفويت على انهم صرحوا في مسألة الرغيف بالحنث اذا مات الحالف في الغد بعد تمكن من أكاه وفيما لو حلف بمضين حقه غدا فبات فيه بعد تمكن منه ولم يقضه وليس ذلك الا لانه فوت البر



لا يخالف ولا يترك فيه فاعلموا قبل يقع الثلاث وغلط بأنه اذا خالف بأت فلا يقع المعلق به وقول الجمهور ان الشرط والجزء يتقاربان في الزمن لا يجري هنا لان بينهما تارة ترتيبا زمنيا (١٦) لان وقوع الثلاث يستدعي تاخر الخلع ووقوعه يستدعي رفعها ولو كان له زوجات خالف

بالثلاث ما يفعل كذا ولم ينو واحدة ثم قال ولو قبل فعل المحلوف عليه عينت فلا تارة لهذا الخلف تعينت ولم يصح رجوعه عنها الى تعيينه في غيرها وليس له قبل الحنث ولا بعده توزيع العدد لان المفهوم من حاقه افادة البينونة الكبرى فلم يملك رفعها بذلك (ولو طلق حر) دون ثلاث وراجع او جدد ولو بعد زوج وامانة (عادت بيقية الثلاث) اجاعا اذا لم يكن زوج وفاقا لقول اكار العصابة اذا كان ولم يعرف لهم بخلاف منهم واستدل به الباقي بقوله تسالي فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره لانه لم يفرق بين ان تتزوج آخر ويدخل بها قبل الثالث وان لا تقضى ذلك ان لا فرق (وان ثلث) الطلاق ثم جدد بعد زوج (عادت بثلاث) اجاعا وغير الحرف في الثنتين كهو فيما ذكر في الثلاث (وللعبد) أي من فسر في وان قبل (طلقان فقط) وان تزوج حر لانه المالك للطلاق فيعطى الحكم به ولغيره اذ رفقني مرفوعا طلاق العبدتان وقد علمت الثالثة بان يطلق ذي نتسين ثم يحارب ثم

عش (قوله ولا يترك فيه) أي في الخلع اه عش (قوله وغلط) بينه المفعول والضمير المستتر لقول بالوقوع (قوله فلا يقع الخ) كما أفتى به والده رحمه الله تعالى اه نهاية (قوله المعلق به) أي الطلاق المعلق بالخلع (قوله لان بينهما ترتيبا زمنيا) يتأمل فيه وفي دليله المذكور وكان يمكن ان يبدل قوله لا يجري هنا بقوله لا يفيد هنا لان الشرط مناف للجزء فلا يترتب عليه فليتأمل اه سم (قوله لان وقوع الثلاث يستدعي تاخر الخلع الخ) وذلك انه لو وقعت الثلاث لم يصح الخلع لبيئته فانه اذا لم يصح الخلع لم يقع الطلاق لعدم حصول الخلع المعلق عليه الوقوع وحاصله انه امتنع وقوع الثلاث قطعا للدور وهو انه يلزم من وقوعها عدم وقوعها لعدم الوقوع ليس لانتفاء الترتيب بين الجواب والشرط بل للدور المذكور اه عش (قوله ولو كان له زوجات الخ) سنكتب عن العباب وفتاوى شيخنا الرملي في فصل شئت في طلاق ما يتعلق بذلك انظره اه سم (قوله ولم ينو الخ) الوالد لخال اه عش (قوله ولو قبل فعل المحلوف عليه) هذا يلزم كما يصرح بذلك في آخر باب الطلاق انه لا فرق في التعيين بين كونه قبل الفعل او بعده وله ان يعينه في عينه أو بان بعد التعليق لان العبرة بوقته لا بوقت وجود الصفة على المعتقد وهو واضح فان عينه انه عقدت مطلقة فلا فرق في التعيين بين كونه قبل الفعل او بعده وكتب عليه سم ثم ما نصه قوله وله ان يعينه الخ تقدم في فصل شئت في طلاق ان الذي استقر عليه رأي شيخنا الشهاب الرملي في فتاويه انه انما يجوز تعيينه في مينة ومبانية بعد وجود الصفة اه عش (قوله تعينت) أي وللاثلاث فيعين عليها منهن خاصة اذا فعل المحلوف عليه اه عش (قوله وليس له الخ) أي لا يظهر او لا باطنا فلا يدين وهذا ظاهر حيث أطلق وقت الخلف أي كما هو الغرض اما لو قال أردت الخلف من بعضهن أو توزيع الثلاث عليهن فقياس ما يأتي فيمالو قال لا ربع أو وقعت عليكن أو يفسكن الثلاث الطلقات وقال أردت يفسكن أو عليكن بعضكن الخ انه يدين اه عش (قوله قبل الحنث) أي قبل فعل المحلوف عليه (قوله توزيع العدد) أي بان يجعل الثلاث مثلا موزعة على الاربع فتطلق كل طلقة اه عش (قوله رفعها) أي البينونة الكبرى وقوله بذلك أي التوزيع (قوله اذا لم يكن زوج) أي ان لم تكن تزوجت بعد الطلاق وقبل التعديد وقوله اذا كان أي الزوج اه عش (قوله ولم يعرف لهم) الوالد لخال والضمير لا كبر وضمير منهم للعصابة (قوله واستدل به) أي لا طلاق ما في المتن أو للشق الثاني منه (قوله أي من فيه رق) أي قول المتن ترثه في المغني الا قوله الاما شد به الشعبي (قوله لانه الخ) اه لانه لا يترتب عليه الزوجية لانه الخ أي الزوج (قوله ثم يحارب) أي نقض العهد اه أسنى عبارة المغني ثم التحق بداء الحرب اه (قوله فله الخ) أي في حال الرق وقوله ولو كان أي الذي الذي استرق اه عش (قوله طلقها الخ) أي قبل الرق (قوله لانه لم يستوف الخ) أي بخلاف ما مر آنفا (قوله لما مر) أي في قوله لانه المالك الخ (قوله سئل عن قوله تعالى الخ) ولما كان السؤال ناشئا عنه نسب اليه أو المعنى سئل سؤالا ناشئا عنه أو عن معنى بعد كما في قوله لتركبن طبقا عن طبق أي بعد طبق اه بحيرى (قوله أين الثانية) أي فقبل أين الخ (قوله الاما شد الخ) أي الاقولا شد الخ استثناء عما تضمنه قوله اجاعا أي لاتفاق أقوال مجتهدي الأمة عليه (قوله من طلق مريضا الخ) الأولى الزوجان فقد نسبوه مع الموت المستبعد بالجلبة لتفويت البر فليتأمل (قوله فقبل يقع الثلاث الخ) أفتى شيخنا الشهاب الرملي بعدم الوقوع شرح مر (قوله لان بينهما ترتيبا زمنيا) يتأمل فيه وفي دليله المذكور وكان يمكن ان يبدل قوله لا يجري هنا الخ بقوله لا يفيد هنا لان الشرط مناف للجزء فلا يترتب عليه فليتأمل (قوله ولو كان له زوجات الخ) انظر ما كتبناه عن العباب وفتاوى شيخنا الشهاب الرملي في فصل شئت في طلاق ما يتعلق بذلك

بشرق فله رد هدا لا يحال اعتبارا بكونه حرا حال الطلاق ولو كان طلقها واحدة فقط ثم نكحها به الرق عادت له بولادة فقط (قول) لانه لم يتوف عدد العبد قبل رقه (والعبد ثلاث) وان تزوج أمه لم امر وقد صرح أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن قوله تعالى الطلاق مرتان أي البينة فيقال أو تبرج باحسان (ويقع في مرض موته) ولو تلاقا اجاعا الاما شد به الشعبي (ويتوارثان) أي من طلق مريضا والمطلقة



(في عدة) طلاق (رجعي) اجزاء (لاباتن) لانقطاع الزوجية (وفي القديم) ونص عليه في الجديد ايضا (ترثه) بشرط ليس هذا محل ذكرها  
وبه قال الاثقال الثلاثة لان ابن عوف طلق امرأته الكاكية في مرض موته فور ثمان عثم (٤٧) رضى الله عنها فصورحت من ربع الثمن

على ثمانين الفاقبل دنانير  
وقيل دراهم لانه قد يقصد  
حزمانها فهو من بنقيض  
قصده كالأرب القاتل وإذا  
قصده الفرار على الجديد  
كره تطير ما في نحو بيع  
مال الزكاة في اثنا حول  
فرار منها والقياس التحريم  
لفرقهم بين تردد الشافعي  
هنا وجزمه ثم بنفع الحيلة  
بان هذا حق آدمي من  
أي أصالة فاحتط له وبقول  
أصله اندفع إيراد ما إذا  
انحصر مستحقها وبان  
المريض مجبور عليه فنع  
من استقام بعض الورثة  
بخلاف المالك ثم

(فصل) في تعدد الطلاق  
بذمة العدة فيه أو ذكره وما  
يتعلق بذلك (قال طلقك  
أو أنت طالق) أو نحو ذلك  
من سائر الصراخ (ونرى  
عددا) نثنين أو ثلاثا (وقع)  
ما نواولوني فسيروا طوا  
لان اللفظ لما احتله بدليل  
جواز تفسيره به كان كناية  
فيه فوقع قطعا واستشكل  
بأنه لو نذر الاعتكاف ونوى  
أياما ففي وجوبها وجهان  
قال الزكشي وكان الفرق  
أن الطلاق تدفعه الكناية  
بخلاف الاعتكاف انتهى  
وليس بشاف بل ليس بصحيح  
كما هو ظاهر والذي يتبع في  
الفرق أن التعدد في الأيام

(قول المتن ترثه) انما عبر به دون يتوارثان تنبيه على ان لو ماتت لا يرثها وهو كذلك اهـ معنى (قوله  
بشرط الخ) أحدها كون الزوجة واردة فلا زالت بعد الطلاق فلا تنبأ عدم اختيارها فلو اختارت أو  
سالت فلا نالها كون البينة في مرض مخوف ونحو موامات بسبب فان يرى منه فلا رابعها كونها بالطلاق  
لاباتن وفسخ خامسها كونه منشأ لخرج ما إذا أقر به سادسها كونه منجزا اهـ معنى (قوله وبه)  
أي بالقديم (قوله طلق امرأته الخ) أي طلاقا بائنا اهـ زيادي (قوله من ربع الثمن) أي لاثنا زوجاته  
كن أربعة اهـ ع ش (قوله به) أي بطلانها الفرار أي من أرضها (قوله كرام الخ) معتمد اهـ ع ش  
(قوله بنفع الحيلة) تنازع فيه تردد وجزم وقوله بان هذا متعلق لفرقهم والاشارة الى الارث  
(فصل في تعدد الطلاق) \* (قوله وما يتعلق بذلك) أي من قصد التأكيد والاستئناف وغير ذلك اهـ  
ع ش (قول المتن قال طلقك الخ) أي لو قال شخص لزوجته ولونامة أو مجنونة طلقك الخ اهـ معنى (قوله  
أو نحو ذلك) أو قوله واستشكل في المعنى ولي قوله ولو قال أنتما في النهاية الاقوله واستشكل الى استن  
(قوله أو نحو ذلك الخ) أي وان لم يخاطبها بكوله هـ طالق اهـ معنى (قوله جواز ترثه سيرة به) أي  
تفسير اللفظ بالعدد أي بالمصدر العددي كأن يقال أنت طالق ثلاث تطلقات فان ثلاث تطلقات تفسير  
اطلاق اهـ كردى (قوله واستشكل) أي كون الوقوع قطعا (قوله بل ليس بصحيح) يمكن ان يوجه  
عدم الصحة بان ما ذكر نذر اعتكاف لا اعتكاف والنذر صيغة التزام يدخلها الصريح والكناية سدد  
وسم (قوله والذي يتبع في لفرق الخ) قد يناقش في هذا الفرق بأنه لا يخفى أن معنى كونه نوى أياماً أنه  
نوى الاعتكاف في تلك الأيام والاعتكاف في تلك الأيام غير خارج عن حقيقة الاعتكاف كعدم خروج  
العدد عن حقيقة الطلاق فليتأمل اهـ سم أقول الأولى في المناقشة ان يقال ان حقيقة الطلاق الشرعية  
العدد خارج عنها أيضا اذ هي ليست الاحل عصمة النكاح والعدد من عوارضها كسائر العودات وهذا  
كما على جيل التزل ان كلامهم المستشكل مفرغ في الاعتكاف والحق انه مفروغ في نذره كما أسلفناه  
أنفا اهـ سيد عمر وقد يجاب بان المراد من عدم خروج العدد عن الحقيقة الشرعية أن يكون له في الشرع  
عدد معين لا يتجاوز عنه كما أفاده التلميل وهذا موجود في الطلاق دون الاعتكاف (قوله لم يربطها) الأولى  
تذكير ضمير المفعول (قوله الخبر الصحيح أن ركعة الخ) كأن معنى الاستدلال ان المراد بكونه طلقا البينة  
انه طلقها بصيغة البينة فليتأمل اهـ سم وأقره ع ش ورشيد وعقبه السيد عمر بما نصه ذلك ان تقول  
ان الحديث ليس صريحا ولا ظاهرا فيما ذكر من ان الطلاق وقع بصيغة البينة التي هي من صيغ الكناية  
ولعله أشار الى ذلك بقوله فليتأمل والأولى ان يقال ان ما ذكر ليس دليلا على خصوص الكناية بل على  
صوم انه اذا وقع طلاقا صريحا كان أو كناية ونوى عدد أو لم يتلفظ به انه يقع والحديث حيث تدواضح  
الدلالة على ذلك وان جوزه ان يكون تطليقا كانه باللفظ صريح اذ لا فرق بين كناية الى افادة حل  
العصمة فان الأولى نص فيه والثاني محتمل وأما نواول من الغدد فمما تساويان في عدم افادته حيث صح

(فصل) في تعدد الطلاق الخ (قوله بل ليس بصحيح الخ) يحتمل أن وجه ذلك أن الاعتكاف أيضا  
تدخله الكناية في العدد في الجملة فانه لو نذر اعتكاف يوم ونوى مع ليلته لزمه اعتكافها أيضا (قوله والذي  
يتبع في الفرق أن الخ) قد يناقش في هذا الفرق بأنه لا يخفى أن معنى كونه نوى أياما أنه نوى الاعتكاف في  
تلك الأيام والاعتكاف في تلك الأيام غير خارج عن حقيقة الاعتكاف كعدم خروج العدد عن حقيقة  
الطلاق فليتأمل (قوله الخبر الصحيح أن ركعة الخ) كأن معنى الاستدلال ان المراد بكونه طلقا البينة انه  
طلقها بصيغة البينة فليتأمل (قوله ثلاثا) لو لم يزد ثلاثا ولا بينة وقعت واحدة كما أفقتي به شيخنا الشهاب

خارج عن حقيقة الاعتكاف الشرعية لان الشارع لم يربطها بعدد معين بخلاف النذر في الطلاق فانه غير خارج عن حقيقة الشرعية فكان  
النوى هنا دخلا في لفظه لا حتمه له شرعا بخلافه ثم فانه خارج عن لفظه والنذر وحده لا يؤثر في النذر (وكذا الكناية) اذا نوى بماعداد وقع  
للخبر الصحيح أن ركعة طلق امرأته



الينة ثم قال ما أردت الا واحدة فلفظ على الله عليه وسلم على ذلك ووردها اليه دل على انه لو أراد ما زاد عليها وقع والالم يكن لاستخلافه فائدة وثنية  
العدد كنية أصل الطلاق فيما سر من اقترانها بكل اللفظ أو بعضه (فرع) \* قال أنت طالق ثلاثا على سائر المذاهب ففيه خلاف من والذي  
ينجسه أنه أن نوى بذلك شدة العناية بالتحيز (٤٨) وقطع العلائق وحسم تأويلات المذاهب في رد الثلاث عنها وقع الثلاث وان نوى

اعتبار ارادته مع أحدهما صح مع الآخر اه وهذا وجه في ذاته لكن صنيع الشارح والنهاية كالصريح  
في ان ما ذكر دليل على خصوص الكناية (قوله البينة) أي طلاقا مبتونا اه ع ش عبارة الكردى  
يعنى بلفظ البينة اه (قوله دل) أي تخلفه صلى الله عليه وسلم على انه أراد الواحدة فقط (قوله فيما سر)  
أي في أوائل الباب في بحث الكناية (قوله قال أنت طالق ثلاثا الخ) لولم يرد ثلاثا ولا بنية له وقعت واحدة  
كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى تبعه ابن الصباغ اه نهاية أقول هذا الاقتضاء محل تأمل فينبغي ان يأتى فيه  
ان الثلاث الاحتمالات فيما لو نوى التحيز وقطع العلائق وقعت واحدة وان نوى التعليق لا تطلق الا  
ان اتفقت المذاهب المعتد بها على انها ممن يقع عليها الطلاق حال التلفظ به وان أطلق محل على الأول والعجب  
من الفضائل المحشى حيث نقل الاقتضاء المذكور ولم يتعقبه الا ان يقال انه أي الشهاب الرولى انما اقتصر على  
حالة الاطلاق فقط لانه لم يتعرض للسائل في سؤاله الا اليها فاقصر في الجواب على مورد السؤال ومثل هذا  
يقع في الاقتضاء كثيرا فلا يفيد تقييدا حكما بذلك اه سيد عمر (قوله مر) أي في بحث الصراح (قوله  
والذي يجبه الخ) \* (فرع) \* في الروض في آخر الباب أو أنت طالق ان دخلت الدار ثلاثا وقال أردت  
واحدة ان دخلت ثلاث مرات فالقول قوله انتهى وفي شرحه قال في الاصل فان اتهم حلف وان قال أردت  
انهم اطلق العدد المذكور وقعت الثلاث كما صرح به الاصل واقتضاه كلام المصنف وكذا يقتضيه فيما لو  
أطلق لكن الوجه فيه انها تطلق واحدة فقط لاشك في موجب الثلاث سم على ج اه ع ش (قوله  
من فائى ذلك) أي أنت طالق ثلاثا على سائر المذاهب (قوله قصد المعنى الاول) أي شدة العناية بالتحيز  
الخ فليجمل الاطلاق عليه أي فيقع الثلاث (قوله وقع على كل طلقين) اه لا فالا لنهاية عبارته ولو قال  
لزوجتيه أنتما طالقان ثلاثا أو أنت وضرتك طالق ثلاثا ونوى ان كلا طالق ثلاثا أو ان كل طلقه توزع  
عليهما طلق كل ثلاثا فان أطلق اتجه وقوع الثلاث على كل منهما لان المفهوم منه ما أوجب للبينونة  
الكبرى ويحتمل وقوع طلقين على كل وجه بعضهم (قوله وخالفه غيره الخ) فعند هذا الغير يقع  
الثلاث على كل منهما في المسئلتين مر اه سم (قوله فقال في أنت وضرتك طالق الخ) أي ومثله أنتما  
طالقان ثلاثا (قوله ما يفيد) لا حاجة اليه (قوله يكون هذا) أي الطلاق الموجب للبينونة الكبرى  
(قوله من هذه) أي أنت وضرتك طالق دون الاولى يعنى الطلقين فلا تفهمان من هذه أصلا وكان الاولى  
دون الاول (قوله أنه) أي قوله أنت وضرتك طالق وكان الاولى التأييد والكردى هنا تكلفا بمنها  
حل الاولى على الصيغة الاولى وهي أنتما طالقان ثلاثا (قوله محتمل له) أي لطلاق الموجب للبينونة  
الكبرى ولقائه أي لاطاقتين (قوله بناء على ان الاجمال) أي قوله ثلاثا بعد التفصيل أي قوله أنت  
وضرتك وقوله على السكل التفصيلي أي على كل من الزوجتين أو الاجمالى أي على مجموعهما وقوله الثاني  
أي السكل الاجمالى وقوله على الاول أي السكل التفصيلي (قوله كما يأتى) أي في أوائل السودة (قوله  
فنعين الخ) خلافا للنهاية كما مر (قوله يؤيد الثاني) أي وقوع طلقين فقط في صورتين (قوله بخلافه)

الرولى تبعه ابن الصباغ شرح مر (قوله والذي يقتضيه الخ) كذا شرح مر \* (فرع) \* في الروض في  
آخر الباب أو أنت طالق ان دخلت الدار ثلاثا وقال أردت واحدة ان دخلت ثلاث مرات فالقول قوله اه  
قال في شرحه قال في الاصل فان اتهم حلف وان قال أردت انها تطلق العدد المذكور وقعت الثلاث كما صرح  
به الاصل واقتضاه كلام المصنف وكذا يقتضيه فيما لو أطلق لكن الوجه فيه انها تطلق واحدة فقط لاشك  
في موجب الثلاث اه (قوله وخالفه غيره) فعند هذا الغير يقع الثلاث على كل منهما في المسئلتين مر

الغليظ بان قصد ايقاع  
طلاق اتفقت المذاهب  
على وقوعه لم تعلق الا ان  
اتفقت المذاهب المعتد بها  
على انها ممن يقع عليها  
الثلاث حالة التلفظ بها  
وان أطلق فلا ظرف في مجال  
والمبتادر الاغلب من فائى  
ذلك قصد المعنى الاول  
فليجمل الاطلاق عليه ثم  
رأيت شيخنا جزم بذلك ولو  
قال انهما طالقان ثلاثا  
وأطلق وقع على كل طلقين  
أو بنية أن كلا طالق ثلاثا  
أو ان كل طلقه توزع عليهما  
طلق كل ثلاثا كذا قال  
بعضهم وخالفه غيره فقال في  
أنت وضرتك طالق ثلاثا  
ولم تعلم نيته يقع الثلاث على  
كل منهما لان المفهوم منه  
ما يفيد الطلاق الموجب  
للبينونة الكبرى انتهى  
وفي الجزم يكون هذا هو  
المفهوم من هذه دون الاولى  
نظر ظاهر بل الوجه أنه  
محتمل له ولقائه بناء على  
ان الاجمال بعد التفصيل  
هل ينزل على السكل التفصيلي  
أو الاجمالى والوجه به هنا  
الثاني ان قامت القرينة  
الظاهرة على الاول وهنا  
أصل بقا المعصية يؤيد  
الثاني فهو كما يأتى في أنت  
طالق كأنه فتمين ونوع

طلقين فقط عند الاطلاق في صورتين وسيأتى ذلك من بعد آخر الفصل وقول الشيخين عن البوشنجى في أنت طالق ثلاثا أي  
الانصاف فلو أطلق يقع طلقين أي لا تصفهن يؤيد الثاني الآن يفسر على بعد بيان الاستثناء هنا أفهم أنه لم يرد للبينونة الكبرى بخلاف في  
مسئلتنا (ولو قال أنت طالق واحدة)



بالنصب كما يحطه وكذا لو حذف طالق كما يحتمل الزركشي وغيره وكلام الشيخين (١٩) يدل عليه (ونوى عدد واحد) هي التي تقع دون النوى لأن اللفظ لا

يحتمله (وقيل) يقع (النوى) كسمع النصب فالجر والرفع والسكون أولى ومعنى واحدة متوحد بالعدد النوى وهو المعتمد في أصل الروضة نعم أن أراد طائفة مائة من أجزاء ثلاث طاقات أو أراد واحدة التوحيد وعن عليهما (قلت ولو قال) أنت طالق واحدة أو (أنت واحدة) بالرفع أو الجر أو السكون (ونوى) بعد نية الإيقاع في أنت واحدة لما مر أنها من الكليات (عدد النوى) يقع حلا لتوحيد على التوحيد ولتفرد عن الزوج بالعدد النوى (وقيل) تقع (واحدة) وأنه أعلم لأن لفظ الواحدة لا يحتمل العدد ولو قال ثنتين ونوى ثلاثا في التوشيع يظهر رجحان الخلاف فيه هل يقع ما نواه أو ثنتين انتهى وهو بعيد لأن الواحدة قد مر إمكان تأويلها بالتوحيد وهذا لا يظهر تأويل التثنية بما يصدق بالثلاث ولو قال يامائة أو أنت مائة طالق وقع الثلاث لتضمن ذلك اتصافها بإيقاع الثلاث بخلاف أنت كانه طالق لا يقع الواحدة حلا للتشبيه على أصل الإطلاق دون العدد لأنه المتيقن وبخلاف

أي بخلاف التعبير الخالي عن الاستثناء بعبارة النهاية بخلاف ما نحن فيه اه وهي أحسن (قوله بالنصب) إلى قوله ولو قال ثنتين في النهاية الأقوله أو أراد بواحدة التوحيد وكذا في المعنى الأقوله نعم إلى المتن وقوله به نية إلى المتن (قوله وكذا لو حذف طالق الخ) هل يشترط نية الإيقاع كليات في نظيره اه سم أقوله هو كذلك بلا شك بل ربما يدعى عود كلام الشارح الآتي إليه أيضا اه سيد عمر (قوله لو حذف طالق) أي ونصب واحدة اه معني (قوله علم) أي على حذف طالق اه عش (قوله لأن اللفظ الخ) أي لفظ واحدة (قول المتن وقيل النوى) معتمد اه عش (قوله مع النصب الخ) عبارة المعنى في شرح مواحدة والرفع والجر والسكون كالنصب في هذا وفيما سيأتي وتقدر الرفع على أنه خبر والنصب على أنه صفة لمصدر محذوف والجر على أنت ذات واحدة فحذف الجر وأبقى المجرور بحاله كما قيل لبعضهم كيف أصبحت قال خير أي بخير أو يكون التكلم لمن والحق لا يغير الحكم عندنا والسكون على الوقف اه وقوله صفة لمصدر الخ هذا على ما صححه المصنف وأما على كلام القيل المعتمد فتعين كون النصب على الحال كلياتي (قوله أولى) خبر فالجر الخ (قوله ومعنى واحدة الخ) أي على القيل وأما على الأصح فعناء طائفة واحدة اه كردد (قوله ومعنى واحدة متوحد) بهذا يعلم أن هذا لا يشكل على ما تقدم أنه لا يكفي تقدير لفظ الطلاق وذلك لأن هنا ما قام مقام لفظه لكونه بمعناه وهو واحدة بالمعنى المذكور فليست له اه سم (قوله متوحد) أي معني (قوله وهو المعتمد) وفاقا للمنهج والنهاية والمعنى والروض (قوله وعن) الأولى رفع النوى (قوله عليهما) أي القولين اه عش (قول المتن ولو قال أنت واحدة الخ) وفي الروض فان قال أنت باث ثلاثا ونوى الطلاق لا الثلاث وعن دان نوى واحدة فهل ينظر إلى اللفظ أو النية وجهان اه وفي شرحه قضية كلام المتن في الجزم بالأول وذكر الثلاث في هذه والتي قبلها مثال فالثلاث كذلك انتهى اه سم (قوله بالرفع الخ) حاصل ما ذكرنا المعتمد باعتبار النوى في جميع الحالات اه معني (قوله بعد نية الإيقاع) يقتضي عدم إجراء المعنوية في نظر فيمكن أن توجه بأن العدد عارض للإيقاع وهو متأخر عن معروضه ولورتبة اه سيد عمر وقال عش قوله بعد نية أي أو معها اه وهذا هو الظاهر (قوله في التوشيع يظهر رجحان الخلاف الخ) اعتمدنا النهاية والمعنى عبارة الأول نعم يمكن توجيهه أي وقوع الثلاث بأنه يصح إرادة الأجزاء فالاصح ما في التوشيع اه وبعبارة الثاني والراجح وقوع الثلاث ووجهه أنه لما نوى الثلاث بآنت طالق ثم قال ثنتين فكأنه يريد رفع ما وقع اه (قوله هل يقع ما نواه) معتمد اه عش (قوله ولو قال يامائة) إلى قوله فإسمه في النهاية والمعنى (قوله طالق) راجع لقوله يامائة أيضا (قوله بخلاف أنت كانه) أي لم ينو عددا بدليل قوله الآتي وإنما حملناه عليه الخ (قوله وبخلاف أنت طالق الخ) أي ولم ينو عدد اروض ومعني ويظهر قول الشارح وإنما حملنا الخ (قوله ينفي ما بعدها) فيه تأمل محشي سم وكأن وجهه أن الواحدة لم تقع من ألف اه سيد عمر عبارة النهاية والمعنى يمنع لحوق العدد اه قال عش قوله يمنع لحوق العدد ظاهره وان نوى العدد والظاهر خلافه اه ومر عن الروض والمعنى يأتي عن (قوله وكذا لو حذف طالق الخ) عليه هل يشترط نية الإيقاع كليات في نظيره اه (قوله ومعنى واحدة متوحد الخ) بهذا يعلم أن هذا لا يشكل على ما تقدم أنه لا يكفي تقدير لفظ الطلاق وذلك لأن هنا ما قام مقام لفظه لكونه بمعناه وهو واحدة بالمعنى المذكور فليست له اه سم (قوله متوحد) أي معني (قوله وهو المعتمد) اعتمد اه أيضا (قوله في المتن ولو قال أنت واحدة الخ) قال في الروض فان قال أنت باث ثلاثا ونوى الطلاق لا الثلاث وعن أنت باث ثلاثا ونوى واحدة فهل ينظر إلى اللفظ أو النية وجهان اه قال في شرحه قضية كلام المتن في الجزم بالأول وذكر الثلاث في هذه والتي قبلها مثال فالثلاث كذلك وبه صرح الأصل اه (قوله يظهر رجحان الخلاف الخ) اعتمد اه (قوله وهذا لا يظهر الخ) نعم يمكن توجيهه بإرادة الآخر اه (قوله وقع الثلاث) كذا مر (قوله لا يقع الواحدة) كذا مر (قوله ينفي ما بعدها) فيه تأمل

(٧ - (شرواني وابن قاسم) - ثامن) أنت طالق واحدة ألف مرة لأن ذكر الواحدة ينفي ما بعدها وإنما لم يحتمل هنا على أن المراد بها التوحيد حتى لا ينافي ما بعدها لأن هذا خلاف المتبادر من لفظها



واعلمناها عليه فيم لا قتران نية الثلاث به المخرجته عن مدلوله فإم له ولو قال طلقك ثلاثين أو طلاق ثلاثة ثلاثين ولم ينو الثلاث وقعت واحدة على ما قاله بعضهم في النازية وقياسها الأولى لانها لا يقين لاحتمال ثلاثين حتى من طلقة وفيه نظر ظاهر بل الوجه خلافه اذا المتبادر الظاهر ثلاثين مطلقا لا يعضده قول أصل الروضة أنت طالق كالفان نوى عدد الثلاث والافواحدة لان التشبيه فيه محتمل للامر من على السواء فليس واحدهم ممتدرا منه ولو (٥٠) قال عدد ألوان الطلاق فواحدة أو صفاته فكذلك الان علم أنه صفات من بدعته سنة

ولا ولا وتوحيد وتثنية  
وغسرها أو عدد التراب  
فواحدة عند جمع بناء على  
أنه اسم جنس افرادى أو  
عدد الرمل فثلاث لانه اسم  
جنس جمع قال ابن العماد  
وكذا التراب لانه مع تراب  
ولذا قال آخرون بوقوع  
الثلاث فيه وقد يجاب بان  
هذا لم يشتر فيه به يتبادر  
فانه لا يكون بؤبؤا أيضا  
عدم الوقوع عند جمع في  
أنت طالق بالترخيم وان  
فواحدة لانه لا يقع في غير الداء  
الا ضرورة فائدة فاعلم ان  
للضرورة دخلا في عدم الوقوع  
فأولى في عدم العدد ولو قال  
أنت طالق على عدد ريش  
الجراد لم تطلق على ما زعمه  
بعضهم من تعجب بان التقدير  
طلاقة عدد على عدد كذا  
وذلك لا وجوده فلا يقع  
وليس في محله وما يبطله ما  
تقرر في أنت طالق بعدد  
الستراب فانه يشترع وانما  
الخلاف في الواقع ولو سلم  
ان التقدير ما ذكره وقع  
الثلاث أيضا وغاية ما رجه  
به انما يشترع أنه طالق أكثر  
من ثلاث فتؤخذ الثلاث  
ويأخذ الباقي ومن ثم خالفه  
غير واحد وأطالوا في الرد

سم آتيا ما يوافق (قوله وانما جعلنا عليه) أي التوحيد وقوله فيم لا قتران أي في قول المصنف ولو قال أنت  
واحدة ونوى عددا اه عش (قوله لا قتران نية الثلاث به الخ) قضيتها به لو نوى هذا الثلاث ونوى بالاولى  
اه سم (قوله ولو قال الخ) ولو قال أنت طالق حتى يتم الثلاث أو اكملها ولم ينو الثلاث فواحدة اه معنى  
(قوله أو طلاق ثلاثة ثلاثين) كذا في أصله رحمه الله تعالى اه سيد عمر (قوله ولا يعضده) أي ما قاله  
بعضهم (قوله والافواحدة) هذا هو العاضد الموهوم (قوله محتمل للامر من) أي التشبيه في أصل الطلاق  
والتشبيه في عدد (قوله فليس واحدهم ممتدرا) أي والاصل بماء العصمة (قوله ولو قال عدد الخ) عبارة  
المعنى والنهاية ولو قال أنت طالق ألوانا من الطلاق فواحدة ان لم ينو عددا بخلاف قوله أنواعا من الطلاق أو  
أجناسا منه أو أصنافا فان الظاهر كما قال شيخنا وقوع الثلاث أي في الصور الثلاث ولو قالت لزوجها طالق  
ثلاثا فقال أنت طالق ولم ينو عددا فواحدة ولو طلقها مطلقا رجعية ثم قال جعلتها ثلاثا لم يقع به شيء اه (قوله  
أو عدد التراب) إلى قوله ويؤيد في النهاية (قوله أو عدد التراب فواحدة) وقفا للروض والمعنى والنهاية  
(قوله وعدد الرمل الخ) ولو قال أنت طالق بعدد أنواع التراب أو أكثر الطلاق بالثلاثة أو كلمة وقع الثلاث  
روض ومعنى (قوله لانه مع تراب) أي والحق التام عدد ارادة الواحدة دليل على ان لاصل موضوع للجمع  
اه سيد عمر (قوله بان هذا) أي تراب (قوله ما قاله الاولون) وهو وقوع الواحدة في عدد التراب (قوله  
ما تقرر في أنت طالق الخ) أي من ان التراب اسم جنس افرادى على الراجح لا عدده (قوله وقع الثلاث  
أيضا) قضيتها انه ربنا متعدد وقد يخالفه قوله لا في تعليقه بل عدم الوقوع الخ اه سم (قوله وغاية  
ما رجه) أي البعض عدم الوقوع (قوله قول الروضة) إلى قوله فان الواحدة في المعنى وإلى قوله ولو خاصته  
في النهاية (قوله وليس هذا) أي قوله أنت طالق بعدد كل شعرة الخ اه معنى (قوله ولو قال بعدد  
ضراطة) أي اياك ولو قال طلاق أنت يا دابة ثلاثين ونوى واحدة وقعت فقط كما أفق به الوالد رحمه الله  
تعالى اذ قوله ثلاثين متعلق بباهية كاهون ظاهر سياق الكلام أو أنت طالق كلما حلت حرمت فواحدة أو  
عدد ملاح بارق أو عدد دماشى الكلب حافيا أو عدد ماسح ذنبه واپس هناك بوق ولا كتاب طلقت ثلاثا كما  
أفقي به الوالد رحمه الله تعالى اه نهاية قال عش قوله ونوى واحدة فهو منه انه اذا أطلق وقع عليه  
الثلاث وقياس ما يأتي فيم لو قال أنت طالق ثلاثا باطلاق ان شاء الله من وقوع واحدة لانها الحقيقة وعود  
المشبهة إلى ثلاثا ان يقع هذا واحدة عند الاطلاق لان الحقيقة فيجعل قوله ثلاثين متصلا بإدائه وقوله كلما  
حلت الخ ظاهره وان قصد بلفظ حرمت الطلاق وكان الطلاق رجعية او فيه وقفة ثم رأيت ابن حجر صرح في  
فصل اذا قال أنت طالق في شهر كذا بنكر الطلاق عند القصد اه (قوله ولم يعرفه من) أي سواء اختبر  
(قوله لا قتران نية الثلاث به) قضيتها لو نوى الثلاث ونوى بالاولى (قوله ولو قال عدد ألوان الطلاق)  
قال في الروض فصل قال أي ولا نية له أنت طالق ملء الدنيا أو مثل الجبل أو أعظم الطلاق أو أكبره بالواحدة  
أو أطوله ونعت واحدة اه ولو قال أنت طالق ملء السموات وقعت واحدة فقط كافي الانوار ومثله  
أنت طالق ملء البوت الثلاثة بوقع واحدة فقط كما وجد بخط شيخنا الشهاب الرمل خلافا لما في العباب من  
وقوع الثلاثة ويؤيد ما قاله شيخنا مسألة الانوار المذكورة مر (قوله وقع الثلاث أيضا) قضيتها أنه  
ريشام عدد او قد يخالفه قوله لا في تعليقه بل عدم الوقوع الخ

عليه بغير ما ذكرته وتعليل عدم الوقوع بانه لا يعلم هل له ريش ولا برده قول الروضة في أنت طالق بعدد كل شعرة على ذلك  
جسد اياك القياس المختار وقوع طلقه فليس هذا تعليل على صحة فية ل شككنا فيها بل هو تحيير طلاق وربط العدد بشئ شككنا فيه  
من وقع أصل الطلاق وتلقى العدد فان الواحدة ليست بعدد وصوبه الزر كشي ونقله عن غير واحد ولو قال بعدد ضراطة وقع ثلاث لان ذلك  
بالحديث وفيه كافي لو قال بعدد سبعين هذا الخوض ولم يعلم فيه سبعين وقعت واحدة



ذلك بالبحث عن الحوض أم لا والظاهر انه لا يلزمه بحث ولا تفتيش لان الاسل عدم وقوع ما زاد على الواحد اه ع ش (قوله كافي أنت طالق وزن درهم الخ) الى قوله ولو قال في المغني (قوله أو الف درهم) أو وزن ألف درهم اه مغني (قوله ولو قال بعد شعر الخ) ولو قال أنت طالق مل المني أو مثل الجبل أو أعظم الطلاق أو أكبره بالوحدة أو أطوله أو أعرضه أو أخذه أو نحوها وقعت واحدة فقط اه روض مع شرح مراد النهاية والمغني أو أقل من طلقين أو أكثر من طلقين وقع طلقان اه قال ع ش وفي سم على حج ولو قال أنت طالق مل السماوات وقعت واحدة فقط كافي الانوار ومثله مل البيوت الثلاثة فيقع واحدة فقط كما وجد بخلافنا الشهاب الرمي خلافا لما في العباب من وقوع الثلاث وبؤيد بقوله شخصاه مسئلة الانوار المذكورة مر اه (قوله ولو خاصته) الى المتن في النهاية الاقوله وفي قبوله الى قوله ولا ينافيه اه سيد عمر (قوله فاخذ بيده عصا فقال هي الخ) قد يشكك بأنه لو قال له ساطق لم يقع فيما الفرق مع ارادة العصا بالضمير كذا أفاده الفاضل المحشي ولك ان تقول ان كان استشكل على الوقوع ظاهرا فالفرق واضح أو على الوقوع باطنا فمقتضى ما قاله اه سيد عمر (قوله وفي قبوله وجهان) سئل الامام العلامة الورع أحمد بن موسى العجيل عما لو قال لزوجته أنت طالق الثلاث وأنت عجورة بيده بحضرة شاهدين ونوى العجورة فهل يقبل منه فاجاب نعمنا الله تعالى به لم يقبل قوله وحري عليه جماعة من المتأخرين منهم العلامة المحقق السيد السهمودي قال الرابع ما أدق به ابن عجيل لان القاء العجورة قرينة طالية على ارادة ذلك كافي الطلاق من الوثائق بخلاف ما اذا لم تكن العجورة في يده بل كانت في الارض مثلا وقال أردت العجورة لا الزوج فتفاته لا يقبل منه ظاهرا وفي قبوله باطنا وجهان أحدهما لا يقبل فالخامس الفرق بين ارادة الاصبع وارادة العجورة حال القاء انتهى ابن زياد وتول السهمودي بخلاف ما اذا لم تكن العجورة بيده أي أو كانت بيده ولم يلقها الى الارض اه سيد عمر وقوله أحدهما لا يقبل تقدم ويأتي ما فيه (قوله وفي قبوله وجهان الخ) والمعتمد عند شخصنا الشهاب الرمي القبول باطنا فقد سئل من شخص تشاجر ووزوجته في أمر من الأمور قد فعله فاطبق كفه وقال ان فعلت هذا الامر فانت طالق مخاطبا به فهل يقع عليه الطلاق أولا فاجاب نعم ان يقع الطلاق المذكور ظاهرا ويدين كما لو قال حفصة طالق وقال أردت أجنبية اسمها ذلك بل الضمير أعرف من الاسم العلم انتهى وحري عليه في شرح الروض سم على حج اه ع ش عبارة الرشدي قال ابن حج وفي قبوله وجهان أحدهما لا انتهى وفي بعض الهواش عن الشارح انه يقبل باطنا وكذا نقله سم عن قضية فتاوى والد الشارح وعن شرح الروض اه (قوله من طلاق الاخرى الخ) بيان المخرج في الروضة (قوله أو أردت) الى قوله وظاهر في النهاية وكذا في المغني الاقوله أو معسه (قوله أو معسه) فيه شيء بالنسبة لصورة الامسالة لانه ان أمسك مع تمام النطق بالقاف فلا وجه لعدم الوقوع وبه فليس الامسك مع تمام لفظ طالق فليأمل اه سيد عمر (قوله لخروجها عن محل الطلاق الخ) هذا تعييل لما في المتن فقط دون

(قوله ولو خاصته زوجته فاخذ بيده عصا فقال هي طالق ثلاثا ريذا العصا وقعت وفي قبوله باطنا وجهان أحدهما لا ذكره القمولي وغيره) والمعتمد عند شخصنا الشهاب الرمي القبول باطنا فقد سئل عن شخص تشاجر ووزوجته في أمر من الأمور قد فعله فاطبق كفه وقال ان فعلت هذا الامر فانت طالق مخاطبا به فهل يقع عليه الطلاق أولا فاجاب نعم ان يقع الطلاق المذكور ظاهرا ويدين كما لو قال حفصة طالق وقال أردت أجنبية اسمها ذلك بل الضمير أعرف من الاسم العلم اه وحري عليه في شرح الروض (قوله ولو خاصته الخ) قد يستشكل ما ذكر في هذه المسئلة بما لو قال على الطلاق من ذراعي مثلا وقد صد بقوله من ذراعي قبيل القراع مما قبله لا أقبل كذا فإنه لا حث وان فعل وقد يجاب بان الصيغة في هذا غير مستقلة لا احتياجا الى قوله لا أقبل كذا بل هي في معنى التعليق بخلاف ما نحن فيه فليأمل (قوله فقال هي طالق) قد يشكك بأنه لو قال العصا طالق لم يقع فيما الفرق مع ارادة العصا بالضمير (قوله لانه لم يخرج الطلاق هنا عن موضوعه الخ) انظر لو صرح بالعصا فقال العصا طلق ثلاثا فان التزم الوقوع كان في غاية

كافي أنت طالق وزن درهم  
أي أو الف درهم ولم ينو  
عددا ولو قال بعد شعر  
فلان وكان مات من مدة  
وشأن كان له شعر في حياته  
أم لا وقع ثلاث على الواجهة  
لاستحالة دخوله الانسان عادة  
عن ثلاث شعران ولو خاصته  
زوجته فاخذ بيده عصا  
فقال هي طالق ثلاثا ريذا  
العصا وقعت وفي قبوله باطنا  
وجهان أحدهما لا ذكره  
القمولي وغيره ولا ينافيه  
ما راجحه في الروضة فبين له  
امرا ثان فقال مشيرا الى  
احدهما امرأتى طالق  
وقال أردت الاخرى من  
طلاق الاخرى وحدها لانه  
لم يخرج الطلاق هنا عن  
موضوعه بخلافه ثم ولو  
أراد أن يقول أنت طالق  
ثلاثا فانت أو أردت أو  
أسكت قبل الوطء أو أمسك  
شخصا فاه (قبيل تمام  
طالق) أو معسه (لم يقع)  
لخروجها عن محل الطلاق  
قبل تمامه



وظاهر أن اسمها كما اختيارا قبل العلق بقاف طالق كذلك (أو) ماتت مثلا (بعده قبل) قوله (ثلاثا) أو معه كما فهم بالاولى (ثلاث) يعنى عليه لصددها من حين تلفظها أنت طالق وقصد من حيث وقوعها من وان لم يتلفظ بها كسر وبه يعلم أن الصورة أنه نوى الثلاث عند تلفظها بآنت طالق وانما قصد تحقيق ذلك بالتلفظ (٥٢) بالثلاث فان لم ينو من عند أنت طالق وانما قصد أنه اذا تم نواهن عند التلفظ بلفظها من

وقعت واحدة فقط ولو قصد من مجموع أنت طالق ثلاثا قال الاخرى كالحسابي فهذا محل الالوجه والاقوى وقوع واحدة لان الثلاث والحالة هذه انما يقع بمجموع اللفظ ولم يتم (وقيل) يقع (واحدة) لوقوع ثلاثا بعد موتها (وقيل لا) اذ الكلام الواحد لا يتبع بعض وخرج بقوله اراد الى آخره ما لوقاه عازما على الاقتصار عليه ثم قال ثلاثا بعد موتها فواحدة (تنبيه) قيل ثلاثا تميز ورده الامام بانه جهل بالعربية وانما هو وصفة لمصدر محذوف أى طلاقا ثلاثا كضرب زيد اشد بيا أى ضرب ياشد يداوى الرد بذلك مبالغة قبل هو صحيح عربية اذ فيه تفسير للايمام في الجملة قبله ثم رأيتهم صرحوا به كما ياتي في شرح فلو قاله لغيره انهم الحق أن الثاني أظهر والفرق بين هذا والله واضح مما تقررو (وان قال أنت طالق أنت طالق أنت طالق) أو أنت طالق طالق طالق (وتخلل فصل) بينها بسكوت بان يصكون فوق سكتة التنفس والعلى أو كلام منه

مازاده بقوله أو معه (قوله وظاهر الخ) ولو قال أنت طالق ان أو ان لم وقال قصدت الشرط لم يقبل ظاهرا لان منع الاتمام كأن وضع غير يده في فيه وحلف فيقبل ظاهرا القرينة اه معنى ونهاية وفي عش قوله لم يقبل ظاهرا الخ قياسه ان ما يقع كثير عند المشجوع من قول الخالف على الطلاق ولم يزد على ذلك ثم يقول أردت أن أقول لا أفعل كذا لا يقبل منه ظاهرا لان منع من الاتمام كوضع غير يده على فيه أما في الباطن فلا وقوع ثم ينبغي ان مثل وضع اليد على الفم ما لو دأب قرينة قريته على ارادته الخلف وان اعراضه عنه اغرض يتعلق بذلك اه (قوله كذلك) أى فلا يقع الطلاق (قوله أو ماتت مثلا) الى قوله ولو قصد من في المعنى الاقوله أو معه الى المتن والى قوله كما ياتي في شرح في النهاية (قوله قبل قوله الخ) أى قبل تمامه (قوله أو معه) أى مع تمام قوله ثلاثا (قوله لهن) أى لثلاث (قوله حينئذ) أى حين تلفظه بآنت طالق (قوله كسر) أى في قول المتن قلت ولو قال أنت واحدة ونوى الخ (قوله ولو قصد من مجموع الخ) قد يقال ان وجد هذا قصد قبل التلفظ ولم يستمر الى حال التلفظ بآنت طالق فمقتضى وان فارق جزأ من أجزاء أنت طالق فمحل نظر فائتاهل فان قوة كلامهم تفيد ان المدار في التثنية بآنت طالق على نية لا على خصوص نيتها ثم هذا اللفظ اه سيد عمر (قوله محل الالوجه) أى الثلاثة التي في المتن (قوله ولم يتم) هذا انما يظهر بالنسبة لما في المتن دون مازاده بقوله أو معه (قوله وخرج) الى قوله وفي الرد في المعنى (قوله عازما) ينبغي أن يكون مثله ما لو أطلق اه سيد عمر (قوله ثم رأيتهم صرحوا به) دعوى التصريح ممنوعة بل وهم كما ستبينه فيما ياتي فانظره سم على جح اه رشدي (قوله وامثاله) أى كضرب زيد اشد بيا وقوله واضح وهو ان الطلاق هنا ترد بين الواحدة وما زاد عليه فالمراد منه مبهم فقصد تفسيره بخلاف ما مثل به فان الضرب فيه يقع بالماهية ولا تسكت فيها وانما التكرار فيما توجد فيه وهو انما يميز بالصفة اه عش (قول المتن: ان قال الخ) أى لم يسل بها اه معنى (قوله وأنت طالق الخ) الى قوله والعلى في المعنى والى قوله وهل يفرق في النهاية الاقوله مثلا (قوله بينهما) يعنى بين الاولى وما بعدهما فمثل اه رشدي وفي بعض النسخ بينهما ابلا ميم أى بين الثلاثة وهى ظاهرة (قوله فوق سكتة التنفس) ياتي في التنبيه الثاني ضابطه (قوله مثلا) أى أو من غيرهما (قوله بين الاجنبي) أى الكلام الاجنبي اه سم (قوله أولا) أى فيمنع هنا الفصل بالكلام مطلقا تاثير قصد التاكيد (قوله فانه) أى السكوت وقوله ثم أى في البيع (قوله بل بالعرف الخ) سياق في التنبيه ان ما هنا مضبوط بالعرف أيضا (قوله من ذلك) أى مما يعتبر به نابه (قوله والفرق) أى بين الطلاق والبيع فيض الفصل بمطلق الكلام في الطلاق دون البيع (قوله فيرفع المصريح) قد يقال والبيع كذلك اه سم وقوله المصريح وهو وقوع الطلاق بكل من الجمل الثلاث استعلا لا (قوله فاحتطاه اكثر) أى فجعل الفصل بالكلام مطلقا مانعا عن تاثير قصد التاكيد فوقع الثلاث معه وان قصد التاكيد (قوله ثم رأيت ما ياتي الخ) أى فالوجه الفرق هنا بين الاجنبي وغيره كافي البيع (قوله ان ما هنا) أى الاتصال بين الالفاظ هنا (قوله ثم قولهم أو منها) أى وقولهم مثلا (قوله والذي يقبه الخ) المتجه ان كلامها لا يضر وان كثر لانه لا مدخل لها في صيغة الطلاق سم على جح اه عش عبارة الرشدي قوله

الاشكال أو عدم الوقوع فقد صرح الخراج الطلاق عن موضوعه فهلا قبل في مسألتنا باطنا فائتاهل (قوله ثم رأيتهم صرحوا به) دعوى التصريح ممنوعة بل وهم كما ستبينه فيما ياتي فانظره (قوله بين الاجنبي) أى الكلام الاجنبي (قوله فيرفع المصريح) قد يقال والبيع كذلك (قوله والذي يقبه الخ) المتجه ان كلامها

أو منها ثلاثا وان قل وهل يفرق هنا بين الاجنبي وغيره كالبيع أولا لان ما هنا أضيق بدليل ما تقررو في السكوت فانه لا يعتبر منه ثم مما يعتبر به هنا بل بالعرف الا يزيد من ذلك كل محتمل والفرق أوجه لان ما هنا فيرفع المصريح فاحتطاه أكثر ثم رأيت ما ياتي في اتصال الاستثناء وفيه التفصيل بين الاجنبي وغيره مع قولهم ان ما هنا أبلغ منه في البيع ثم قولهم أو منها مشكل فانما تتكلم بكلمة زمن سكرته بقدر سكتة التنفس والعلى الذي يقصد به أن هذا لا يضر وأن المدار انما هو على سكوته أو كلامه لا غير (ثلاث)



يقع وان قصد التأكيـد ابعـدمع الفصل ولائـه معـخلاف الظاهر ومن ثم لو قصد مدعي نـم يقـبل منه قصد التأكيـد والاختبار في معلق بشئ واحد كـرره وان طـال الفصل بل لو اطلق هنا لاحت أفضا بخلاف ما اذا قصد الاستئناف (والا) يتخلل فصل كذلك (فان قصدنا كيدا لا ولى أى قبل قراغها أخذنا مما يأتى في الاستثناء ونحوه بالاخيرتين) (فواحدة) لان التأكيـد (٥٣) معهود لغوش وعافان قلت الجملة الثانية ان

كانت تحسيرة لزم انتفاء التأكيـد لان شرطه اتحاد جنسهما والخبرية ضد الانشائية او انشاء توقع ثقتان قلت يختار الاول ويوسع لزوم ما ذكر لان المراد باتحاد الجنس هنا اتحاد لفظا اذا الكلام في التأكيـد اللفظي والجمليان هـ. ان خبر يثبت لغنا فافتح الجنس وضع قصد التأكيـد وأن يختار الثاني ويوسع وقوع طائفتين لان نسبة التأكيـد بالثانية صيرت معناها هو عين معنى الاول فلا دلالة لها على ايجاد غير الاول أصلا ولا لزم ان لا تأكيـد فان قلت يلزم من التأكيـد بالمعنى المذكور تحصيل الحاصل قلت ممنوع لان ملحق التأكيـد اللفظي التقوية وبما ضرورة أن المعنى اذ قصدنا تأييدا بل لفظ ازداد قوة واعتناء به من الالفاظ فافادة الثانية هذا يمنع زعم أن فيه تحصيل الحاصل ثم رأيت التاج السبكي أجاب باختيارهما انشائية ولا يلزم ما ذكر بانها انشاء للتأكيـد فشاركنا الاول في أصل الانشاء وافترقنا فيما أنشأناه انتهى وما ذكرته

منه ومنها كذا في الحققة قال سم ان كلامها لا يضروا نكثر وفي نسخة من الشارح حذف أو منها كأنه لما قاله سم اهـ (قوله يقعن) الى قول الشارح فان قلت في النهاية والمغنى (قوله ولانه) أى التأكيـد مع أى الفصل (قوله لو قصد) أى التأكيـد اهـ عـش (قوله في معلق بشئ الخ) أى كان دخلت الدار فانت طالق ان دخلت الدار فانت طالق اهـ معنى وعـش (قوله في معلق بشئ) ولو قال ان دخلت الدار فانت طالق يحذف القاء كان تعاقبا كما أتى به الواو لوجه الله تعالى فيعتبر وجوده مـ. لم يوظف ظاهر انه لو ادعى ارادة التحجير عمل به اهـ نهاية (قوله بل لو اطلق هنا) أى فيما اذا طال الفصل لكن يأتى له في باب الاملاء انه يتعدى في صورة الاطلاق اذا اختلف الجنس فعمل ما هنا عند اتحاد الجنس فليجوز اهـ رشيدى (قوله أخذنا مما يأتى في الاستثناء الخ) قد يمنع الاخذ ويكتفى بمقارنة القصد للمؤكـد من الثانية وتواله الثاني يفرق بان في نحو الاستثناء رفعاً مما سبق أو تغييراً به بنحو تعاقبه فلا بد من سبق القصد والالزام مقتضاه بمجرد وجوده فلا يمكن رفعه ونحوه بعد ذلك بخلاف ما نحن فيه فان التأكيـد انما يؤثر فيما بعد الاول بصرفه عن التأثير أو الوقوع به الى تقوية غيره فيكون مقارنته لقصد له فليتمل سم على جـ اهـ عـش (قوله بالاخيرتين) متعلق بقصدنا كيدا (قوله قلت يختار الخ) في بعض النسخ هنا وفيما يأتى يختار ونع بصيغة التكامل (قوله وان يختار الثاني) عطف على يختار الاول فكان مقصود ان لا أن يكون المعنى ويجوز أن يختار اولاً ولنا ان نختار (قوله لها) أى الثانية وقوله على ايجاد غير الاول أى ايجاد معنى غير معنى الاول وفي بعض النسخ غير الاول وكتب عليه الكردى مانصه قوله غير الاول أى غير المعنى الاول وقوله والا الخ. هـ. وان دل على ايجاد غير الاول لزم ان لا تأكيـد مع انه قد سبق التأكيـد اهـ (قوله بالمعنى المذكور) أى يكون معنى الثانية عين معنى الاول (قوله باختيارها) أى الثانية (قوله ولا يلزم ما ذكر) أى فقال ما هنا للزوم وقوع اثنين (قوله بأم الخ) متعلق لقوله ولا يلزم الخ باعتبار المعنى فانه في قوله منع لزوم ما ذكر أو يجعل الباء بمعنى اللام وفي بعض فأم الخ وهو غـ. في عن التكلف (قوله فافترقنا فيما أنشأناه) أى فان الاول انشأت وقوع المطلق والثانية أنشأت تأكيـد الوقوع (قوله انتهى) أى جواب السبكي (قوله وما ذكرته الخ) يعنى قوله لان نسبة التأكيـد بالثانية الخ (قوله انظر الذي قبل الخ) اعلم ان التأكيـد ليس معنى للثانية بل فائدة مترتبة على اعادتها بالمعنى الاول وأيضاً يلزم على جوابه انه فاعاد التأكيـد لان شرطه اتحاد المعنيين (قول المتن وكذا ان اطلق) أى بان لم يقصدنا كيدا ولا استثناء فافترق ثلاث قال الزركشى وينبغي ان يلحق بالاطلاق ما لو تعذر مراجعته بموت أو جنون أو نحوه انتهى وهو ظاهر اهـ معنى (قوله هذا مشكل بقوله لا بد الخ) قد يقال الاطلاق هنا عدم قصد التأكيـد والاستئناف وذلك لا ينافي قصد الاطلاق لعناء اهـ سم (قوله عـش) أى في ذل بعض شروط الصيغة (قوله في الاخيرة) وهى باطلاق الخ (قوله ويأتى الى المتن في النهاية والمغنى) الاقوله قال الاسنوى الى ولا يقيسنى (قوله هذا التفصيل) أى الذى في المتن اهـ

لا يضروا نكثر لانه لا يدخل له فى صيغة اطلاق (قوله ان هذا مما يأتى في الاستثناء ونحوه) قد يمنع الاخذ ويكتفى بمقارنة القصد للمؤكـد من الثانية وتواله الثاني يفرق بان في نحو الاستثناء رفعاً مما سبق أو تغييراً به بنحو تعاقبه فلا بد من سبق القصد والالزام مقتضاه بمجرد وجوده فلا يمكن رفعه ونحوه بعد ذلك بخلاف ما نحن فيه فان التأكيـد انما يؤثر فيما بعد الاول بصرفه عن التأثير والوقوع به الى تقوية غيره فيكون مقارنته القصد له فليتمل (قوله هذا مشكل بقوله لا بد الخ) قد يقال الاطلاق هنا عدم قصد التأكيـد والاستئناف

وجوداً واضحاً ومن ثم لم يثبت فيه انظر الذى قبل في كلام التاج كما يعرف بتمل ذلك كله (أو استثناء فافترق) لظهور اللفظ فيه مع ما كده بالنية (وكذا ان اطلق في الاظهر) عملاً بظاهر اللفظ وبعبارة قول الزركشى هذا مشكل بقوله لا بد من قصد لفظ الاطلاق لعناء وبما سرق سبق الاسان وفي باطلاق لمن اسمها طالق انتهى وهو غفلة عما سرقه لا يشترط ذلك القصد الاعتدال القرينة الصارفة كفى الاخير فهو هنا لا صارف لفظ عن مدلوله فأتروا بآتى هذا التفصيل كما أشرت اليه



فيمار في تكرير الكناية كباش وفي اختلاف اللفظ كانت طالق مفارقة مستمرة حتى كانت طالق بائن أعني وفي التكرير برفق ثلاث مرات خلافاً لابن عبد السلام ومن تبعه ووافقا للاستوى قال كما أطلق الاصحاب وكلام ابن عبد السلام ليس صريحاً في امتناعه أي لأنه لم يصرح به إنما قال إن العرب لا تؤكّد فوق ثلاث قال الاستوى وبقرينة ما خرج عن المعتنع النحوي لا أثر له كما أوضحه في الإقرار وغيره وقد صرح الغزالي في فتاويه بحاصل ما ذكرته انتهى والباقي في قوله لا ينبغي أن يتخلل أن الرابعة تقع بها طائفة لإفراغ العدد لأنه إذا صرح التاكيد بما يقع لولا قصد التاكيد فلا يتوكد بما لا يقع عندهم قصد التاكيد أولى (وان قصد بالثانية تاكيد الأولى وبالثالثة استئنافاً أو عكس) أي قصد بالثانية استئنافاً وبالثالثة (٥٤) تاكيد الثانية (ثقتان) عملاً بقصده (أو) قصد (بالثالثة تاكيد الأولى) أو بالثانية

استئنافاً وأطلق الثالثة أو بالثالثة استئنافاً وأطلق الثانية (ثلاث) يقين (في الاصح) لتخلل الفاصل بين المؤكّد والمؤكّد وعملاً بقصده وبظاهر اللفظ (تنبيه) قد يشكل وقوع الثلاث في أنت طالق طالق طالق بما مرّ أنه لو قال طالق ونوى أنت أو أنت ونوى طالق لا يقع به شيء والوقوع بالثانية والثالثة هنا يستلزم تقدير أنت ويردّ منع الاحتياج لهذا التقدير لأن هذا من باب تعدد الخبر في واحد لقريضة عدم قصد التاكيد فإن قلت قال الرضي ما تعدد لفظاً لا معنى ليس من تعدد الخبر في الحقيقة فهو زيد جائع لانّ جماعته واحد والثاني في الحقيقة تاكيد للأول انتهى وعلمه فليس هنا تعدد خبر قلت ممنوع والفرق بين ما هنا وما قاله الرضي واضح لأنه مصرح بأن المعنى لم يتعدد فيما ذكره وما هنا متعدد

كردى (قوله في سائر) أي في مجتبه صريح الطلاق في شرح باطلاق (قوله في تكرير الكناية) متعلق لقوله يأتي (قوله كائن) مثال الكناية وكان الانسب تكرير به كافي النهاية والمعنى مثلاً لتكرير الكناية (قوله وفي اختلاف اللفظ) أي صريحاً كان أو كناية أو بأيهما (قوله وفي التكرير برفق ثلاث) فيصح إرادة التاكيد بالرابعة لا بالثالثة مع ما انتهى اه ع ش (قوله وكلام ابن عبد السلام الخ) ظاهر منه أنه من قول الاستوى (قوله في امتناعه) أي التاكيد بالرابعة (قوله وبقرينة) أي صراحة كلام ابن عبد السلام في الامتناع (قوله وبالباقي الخ) عطف على قوله للاستوى (قوله أن يتخلل الخ) أي يتخلل ناشئ عن قول ابن عبد السلام إن العرب لا تؤكّد الخ (قوله إن الرابعة) أي مثلاً وقوله تقع بها طائفة أي وإن قصد بها التاكيد (قوله لإفراغ العدد) أي عدد التاكيد اه كردى (قوله لاه الخ) علمه لعدم الانتفاء (قوله يقع) أي به طائفة وهو الثانية والثالثة وقوله بما لا يقع الخ به أي به نحو الرابعة (قوله أي قصد) أي قوله وعملاً بقصده في النهاية والمعنى (قوله أي قصد بالثالثة استئنافاً الخ) وليس هذا عكس صورة المتن لأنّ ما ذكره في قوله أو بالثالثة تاكيد الأولى وبالثالثة الاستئناف اه معنى (قوله أو قصد بالثالثة الخ) عطف على قوله وبالثالثة تاكيد الثانية (قول المتن) وبالثالثة تاكيد الأولى الخ) ينبغي التدين هنا أخذاً بما مرّ ويأتي سم وع ش عبارة شرح الروض نعم يدين كما صرح به الأصل اه (قوله لتخلل العاصل الخ) راجع لصورة المتن وقوله وعملاً بقصده الخ لصورتي الشارح (قوله بما مرّ أنه الخ) قد يقال بما مرّ حيث لا قريضة هنا فريضة واحدة على التقدير وهي تقدم أنت والمخدوف لقريضة كالمذكور كما هو مقرر ومشهور وقدمه في الكلام على الصيغة صيد عمر و سم (قوله لو قال طالق ونوى أنت) هو محل الاستدلال (قوله لان هذا) أي أنت طالق طالق طالق (قوله قلت ممنوع) أي قوله فتأمل اه أقول نساهم أنه ليس من تعدد الخبر معناه أنه خبر واحد وذلك برفع الاشكال رأينا التسليم لا يضره شيئاً فتأمل اه والحاصل أن كلاماً من تعدد الخبر واتحاده يقتضي اتحاد الخبر عنه فلا تقدر هناك اه سم (قوله معنى مفار الخ) محل تأمل بل كل منها مدلوله ذاته متصفاً بالاحتمال العصمة وأما ذكره بعد ذلك في حكم من أحكامها وحال ن أ - والها خارج عن مدلول اللفظ وحقيقته فليست اه - يدعرو وقد يقال إن الغاية في الحكم تكفي في التعدد (قوله وأطلق) الأولى حذف وحذف الواو من قوله وإن فصل

وذلك لا ينبغي قصد الطلاق لعناء (قوله في المتن أو بالثالثة تاكيد الأولى) ينبغي التدين هنا أخذاً بما مرّ ويأتي (قوله ويردّ منع الاحتياج الخ) ما السامع من أن يردّ أيضاً بان هنا قريضة لفظية على التقدير وهي أول الكلام والنقد بل لقريضة اللفظية متبركاً قدمه في الكلام على الصيغة (قوله قلت ممنوع الخ) أي قوله فتأمل اه أقول نساهم أنه ليس من تعدد الخبر معناه أنه خبر واحد وذلك برفع الاشكال رأينا التسليم لا يضره شيئاً فتأمل اه والحاصل أن كلاماً من تعدد الخبر واتحاده يقتضي اتحاد الخبر عنه فلا تقدر هناك

المعنى إذ كل من الطلاق الثلاث معني مغاير لما قبله شرعاً لان الشارع حصر المزيل للعصمة فيهن فكل منهن له دخل في (قوله) أو أنها فكان في الثانية من الإزالة ما ليس في الأولى وفي الثالثة ما ليس في الثانية وحيداً فهو حيث لم ينو تاكيداً آت بأخبار ثلاثة متغايرة عن ميسداً واحد بخلاف ما في مثال الرضي فتأمل اه (تنبيه آخر) صريح كلامهم في نحو أنت طالق طالق وأطلق وقوع الثلاث وإن فصل بآزيد من سكتة التنفس والى وحيداً فهل لهذا الأرباضاً أولاً لم أرفقه شيئاً ظاهر كلامهم الثاني وهو مشكل فيلزم عليه أن من قال أنت طالق ثم بعد سنة مثلاً قال طالق أنه يقع بالثاني طائفة والذي يتجه ضبط ذلك لأزديان يكون بحيث ينسب الثاني إلى الأول عرفاً والالم يقع بالثاني شيء لأن أنت الذي هو خبره كما تقرّر انقطعت نسبته عنه فلم يكن جله عليه



والعجب من النجاة الخ) لتعجب منهم مما يتعجب منه ولزوم ما ذكر منهم ممنوع اهـ سم (قوله في الصفة)  
 كذا في نسخ الشارح والنهاية ولعله من تحريف الناجح وأصله في الصيغة كما عبر به المغني (قوله كل محتمل)  
 أقول والأقرب محتمل جلال كلامه على الصورة الصحيحة لما مر من أن اللفظ حيث احتمل عدم وقوع عمل به  
 لأصل بقائه الصفة اهـ ع ش (قوله ولا بالتالي) إلى قوله وخروج في المغني وإلى المتن في النهاية الأقوله وهذا  
 أو معهما (قوله نظير ما مر) أي في قول المصنف وكذا أن أطلق في الظاهر اهـ مغني (قوله وخروج الخ) خلافا  
 للمغني عبارة وان كرر الخبر بعطف كأن قال أنت طالق وطالق وطالق بالواو كما مثل أو الفاء أو ثم صرح قصد  
 تأكيد الثاني بالتالي الخ (قوله فلا يفيد قصد التأكيدي الخ) وفي العباب في صورته أنها أنت طالق ثم  
 طالق وطالق ما نصه وأما كذا الأولى بالآخرين أو بأحداهم لم يقبل ظاهر أو يدين وان أكد الثانية بالتالي  
 قبل انتهى وهو مصرح بقبول التأكيدي بشرط مع اختلاف العاطف وظاهر في التبيين إذا كذا الأولى  
 بغيرها مع ذلك اهـ سم عبارة ع ش قوله مطلقا أي سواء قصدنا كيدا الأولى أو الثانية بالتالي أولم يقصد  
 شيئا قال سم وينبغي أن يدين اهـ (قوله ولو حلف لا يدخله الخ) لعله في صورة الإطلاق عند عدم النواحي  
 أن تعدد المجلس لما قدمناه فليراجع اهـ ر ش بدى عبارة سم وفي الروض وان كرر في مدخولها أو  
 غيرها أن دخالت الدار فانت طالق لم تعدد لأن نوى الاستئناف ولو طالع فذل وتعدد المجلس قال الشارح  
 وشمل المستثنى منه ما لو نوى التأكيدي أو أطلق فلا تعدد فيهما اهـ ولا يخفى أن ما ذكرناه من أن حالة الإطلاق  
 مع تعدد المجلس مخالف لما ذكرناه في الإيلاء لو كرر بين الإيلاء أو أطلق فواحدة أن تعدد المجلس والتعدد  
 ونظير ذلك الجار في تعليق الطلاق اهـ إذ حاصل ما هنا حيث تعدد ما هنا تعدد ما هنا تعدد اهـ وعبارة  
 ع ش وهذا أي ما ذكره الروض وشرح في هذا الباب يفيد قول الشارح ولو حلف الخ وقوله السابق نعم  
 يقبل منه قصد التأكيدي والاختصاص الخ اهـ (قوله أو أطلق) أي أو قصد الأخبار وقوله كما مر أي في قوله  
 بعد قول المصنف وتخلل فصل ثلاث ثم يقبل منه قصد التأكيدي والاختصاص الخ اهـ ع ش (قوله كما مر) أي  
 في شرح وتخلل فصل ثلاث (قوله وكذا في اليمين الخ) هو بالنسبة لما قبله من عطف نعم على الاختصاص إذ  
 الأول حلف أيضا لأنه يمنع به بنفسه من المدخول أو عطف مبدآن بالتقييد بقوله أن تعلقت بحق آدمي إذ الأول  
 حلف على صفة محضة لا تعلق فيها بحق أصلا والكلام كله في الحلف بالطلاق كما بصرح به قوله لا بالله الخ  
 اهـ ع ش (قوله أن تعلقت بحق آدمي الخ) وعند الحكم بالتعدد لليمين يكفيه كفارة واحدة تشرح الروض  
 اهـ سم (قوله لا بالله) أي لا في اليمين بالله (قوله فلا تنكروا) أي الكفر مطلقا أي ولو قصد الاستئناف  
 اهـ ع ش (قول المتن وهذه الصور) أي السابقة كلها في موطأة أي زوجة موطأة غير مخالعة اهـ مغني  
 (قوله ومثلها هنا) أي قول المتن ولو قال موطأة في النهاية (قوله في حكمها وهي التي) لأحاجة إليه (قوله  
 التي دخل فيها الخ) أي ولو في الدبر اهـ ع ش (قوله وفارق أنت الخ) انما يتم هذا الفرق لو كان كلامهم في  
 قوله لغير مدخولها أنت طالق فلا نامصورا بما إذا نوى الثلاث بآنت طالق بخلاف ما إذا عزم على البيان  
 بثلاث لأفاده التثنية نظير ما ذكره البوشنجي في مسألة الميتة السابقة فليتامس اهـ سم ع ش (قوله وسباني عن  
 قوله والعجب من النجاة الخ) التعجب منهم مما يتعجب منه ولزوم ما ذكر منهم ممنوع (قوله فلا يفيد قصد  
 التأكيدي مطلقا) عبارة الروض وتطلق فلا يفيد أنت طالق وطالق وطالق للغة غرضاه وفي العباب في صور  
 منها أو أنت طالق ثم طالق وطالق ما نصه كذا الأولى بالآخرين أو بأحداهم لم يقبل ظاهر أو يدين وان  
 أكد الثانية بالتالي قبل اهـ وهو مصرح بقبول التأكيدي بشرط مع اختلاف العاطف وظاهر في التبيين إذا  
 أكد الأولى بغيرها مع ذلك (قوله فلا يفيد قصد التأكيدي مطلقا) ينبغي أن يدين (قوله ولو حلف لا يدخلها  
 وكرره متوالي الخ) قال في الروض وشرحه أن الإيلاء لو كرر بين الإيلاء وأراد التأكيدي ولو تعدد المجلس  
 وطال الفصل صدق كتنظيره في تعليق الطلاق وفرق بينهما وبين تنجيز الطلاق بأن التنجيز نشاء والإيلاء  
 والتعليق يتعللان بأمر مستقبل فالتأكيدي ما أبقى أو أراد الاستئناف تعددت ولو أطلق فواحدة أن تعدد

والعجب من النجاة في تعدد  
 الخبر بشئ واحد أنهم لم  
 يضبطوا ذلك من أيضا  
 فلزمهم ما لزم الفقهاء مما  
 ذكر قائله (وان قال  
 أنت طالق وطالق وطالق  
 صرح قصدنا كيدا الثاني  
 بالتالي) لتساويهما في  
 الصفة وهل يفتي بقصد طالق  
 التأكيدي جلال كلامه على  
 الصورة الصحيحة أو لا لأنه  
 صريح فلا يصرف بعمد مل  
 كل محتمل (لا الأولى بالتالي)  
 ولا بالتالي فلا يصح ظاهرا  
 لاختصاصه بواو العطف  
 المتضمنة للمفارقة أما ما طنا  
 فدين فان لم يقصد شيئا  
 فثلاث نظير ما مر وخروج  
 بالعطف بالواو والعطف  
 بغيرها واحد أو معهما كثر  
 والفتة فلا يفيد قصد  
 التأكيدي مطلقا ولو حلف  
 لا يدخلها وكرره متواليا  
 أو فان قصدنا كيدا الأولى  
 أو أطلق فطاعة أو الاستئناف  
 ثلاث كما رو كذا في اليمين  
 أن تعلقت بحق آدمي  
 كالظهار واليمين الغموس  
 لا بالله فلا تنكروا مطلقا البناء  
 حقه سبحانه وتعالى على  
 المسححة (وهذه الصورة في  
 موطأة ومثلها هنا وفيما  
 يأتي من في حكمها وهي التي  
 دخل فيها ماؤه المحترم (فلو  
 قالهن لغيرها فطاعة بكل  
 حال) تقع فقط لبيد ونهنا  
 بالأولى وفارق أنت طالق



بانت طالق فليس مغايرا  
له بخلاف العطف والتكرار  
(ولو قال اهذه) أى غير  
الموطوءة (ان دخلت) الدار  
مثلا (فانت طالق وطالق)  
أو أنت طالق وطالق ان  
دخلت (فدخلت فقتلن)  
يقعان (في الاصح لوقوعهما  
معاً فقتلتين بالدخول ومن  
ثم لو عطف بثم أو الفاء أو  
قلنا بالضعف ان لو اد  
للتربيع لم يقع الا واحدة  
ولو قال لها أنت طالق أحد  
عشر فثلاث لانها مخرجا  
وصارا ككلمة واحدة أو  
احد او عشر من فواحدة  
للعطف (ولو قال لموطوءة  
أنت طالق طاعة مع طاعة  
(أو طاعة) مع طاعة  
وكمع فوق وتحت كل رجة  
شرح الحارثي وغيرهم  
(فتنان) يقعان معا وفارق  
أنت طالق مع طاعة  
تطلق حفصة لاحتمال المعة  
هنا لغير الطلاق احتمالا  
قريبا (وكذا غير موطوءة  
في الاصح) لما تقررتان  
يقعان معا كانت طالق  
طاعتين (ولو قال) أنت طالق  
(طاعة قبل طاعة أو طاعة  
(بعدها طاعة فتنان)  
يقعان مرتبة (في موطوءة)  
المنجزة أو لان المضمنة وبين  
ان قال أردت اني ساطقتها  
(وطاعة في غيرها) لينونتها  
بالاولى (ولو قال طاعة بعد  
طاعة او قبلها طاعة كذا)  
يقع ثنتان في موطوءة مرتبة

سم فوجيه آخر (قوله بانه) أى لفظا ثلاثا (قوله تفسير لما اراده الخ) هذا هو ما اراده الشارح بقوله  
السابق ثم رأيتهم صرحوا به كما يأتي الخ ودعوى أن هذا نصريح بما رجموههم قطعاً لان المفعول المطلق يكون  
ليبين العدد كما صرح به النحاة والبيان والتفسير واحد فالحكم بان ثلاثا تفسير لا يدل فضلا انه يصرح على انه  
تمييز فنشأ الترهيم ذكر التفسير المذكور في حد التمييز مع الغفلة عن تقسيمهم المفعول المطلق الى المبين للعدد  
والمبين هو المفسر ولذا عبروا به ايضا في التمييز كما قال ابن مالك في الفيتة اسم بمعنى من مبين الخ سم على ج  
اه وشيدي (قوله لما اراده الخ) لعل المراد به الطلاق لا الطلاق ثلاثا حتى يشترط في وقوع الثلاث مع قوله  
ثلاثا ارادتم بما قبلها سم على ج اه عش (قوله أى غير الموطوءة) الى قول المتن ولو قال لموطوءة في  
المغنى الا قوله أو قلنا الى لم يقع (قول المتن فتنان) ينبغي أخذ ما سمران يدينه اذا قصد التاكيد (قوله  
يقعان) الاولى هنا وفي نظائره الا تيسر التانيث (قوله ولو قال لها الخ) ولو قال ان دخلت الدار فانت طالق  
طاعة وان دخلت الدار فانت طالق طاعتين فدخلت طاعت ثلاثا وان كانت غير مدخول بها ولو قال لزوجته  
أنت طالق من واحدة الى ثلاث طلقت ثلاثا ادخلا للطرفين ويفارق نظيره في الاقرار حيث لم يدخل الاخير  
بان الطلاق عدد محصور بخلاف ما ذكر وأنت طالق ما بين واحدة الى ثلاث طلقت ثلاثا ايضا لان ما بين  
بمعنى من بقرينة الى كما نقله القمولى وغيره عن الرويانى وخزم به ابن المقرئ في روضه أو ما بين لواحدة  
والثلاث فواحدة نهاية وشرح الروض زاد المغنى ولو قال أنت طالق طاعة قبلها او بعدها طاعة طلقت ثلاثا  
اه وأقره عش (قول المتن وكذا غير موطوءة الخ) ولو قال لغير المدخول بها أنت طالق طاعة رجعية لم  
تطلق كذا لحكاها البغوي عن فتاوى القاضى وحكاها في التهذيب عن المذهب وفيه نظر اه معنى (قوله لما  
تقررتان) يقعان الخ) عبارة النهاية والمغنى يقع عليه ثنتان معاً في معومه طاعة طالقي فوق وتحت  
وأخواتهما كما أفهمه كلام ابن المقرئ في روضه تبعاً للمولى اه قال عش قوله وأخواتهما أى من بقية  
أسماء الجاهات اه (قوله المنجزة) الى قوله وقبل عكس في المغنى والى قول المتن ولو قال بعض طاعة في النهاية  
(قوله وبين أى في الصورتين اه عش (قوله ان قال أردت) الاولى ان أراد (قوله وواحدة في غيرها)

المجلس والابتعد ونظير ذلك جار في تعليق الطلاق وعند الحكم بالتعدد للمبين يكفيه كلمة واحدة وفيهما  
في هذا الباب وان كرر في مدخوليه أو غيرهما ان دخلت الدار فانت طالق لم يتعدد الا ان قوى الاستئناف ولو  
طال فصل وتعدد مجلس قال الشارح وشمل المستثنى منهما ونوى التاكيد او اطلاق فلا تعدد فيهما اه ولا يخفى  
ان ما ذكرناه هنا في حالة الاطلاق مع تعدد المجلس مخالف لما تقدم عنهما من انهما نقلان عن باب الابلاء اذ حاصل ما  
هنا حيث نعدم التعدد وما هناك التعدد ثم قال في الروض وشرحه فان قال لها ان دخلت الدار فانت طالق طاعة  
وان دخلت الدار فانت طالق طاعتين فدخلت طلقت ثلاثا وان كان غير مدخول بها لان الجميع يقع دفعة  
واحدة وظاهر انه لو حذف العاطف كان الحكم كذلك اه وهذا لا ينافي ما قبله من عدم التعدد اذا كرر  
التعليق واطلاق وذلك لاتحاد المعلق هناك واختلافه هنا فمما لقاتل أن يقول فياس عدم التعدد هنا لوقوع  
طاعتين دفعة هنا اذ لم يختلف التعليقان الا بالنسبة لطلقة واحدة الا ان يقال الاختلاف يدل على الاستئناف  
ويصرف عن التاكيد (قوله بانه تفسير لما اراده الخ) لعل المراد به الطلاق لا الطلاق ثلاثا حتى يشترط في وقوع  
الثلاث مع قوله ثلاثا ارادتم بما قبلها (قوله بانه تفسير لما اراده الخ) هذا هو ما اراده الشارح بقوله السابق  
ثم رأيتهم صرحوا به كما يأتي في شرح ولو قال لغيرها ودعوى أن هذا نصريح بما رجموههم قطعاً لان المفعول  
المطلق يكون ليبيان العدد كما صرح به النحاة والبيان والتفسير واحد فالحكم بان ثلاثا تفسير لا يدل فضلا عن  
انه يصرح على انه تمييز فنشأ الترهيم ذكر التفسير المذكور في حد التمييز مع الغفلة عن تقسيمهم المفعول  
المطلق الى المبين للعدد والمبين هو المفسر ولذا عبروا به ايضا في التمييز كما قال ابن مالك في الفيتة اسم بمعنى من  
مبين الخ (قوله كذا رجمه شرح الحارثي) لكن في الروض خلافة فلا يقع في غير الموطوءة فثلاثا واحدة (قوله  
واحدة في غيرها) تلك الواحدة هي المنجزة لا المضمنة في نحو طلقت قبلها طاعة للدور قال في الروض وشرحه أو

المضمنة أو لا ثم المنجزة فوقيل عكسه وبغير قوله قبلها كانت طالق أسس ويقع ثلاثا واحدة في غيرها (في الاصح) عطف



لما رجع يصدق بيمينته في قوله أردت قبلها طاعة أو كفة وثابتة أو أوقعها زوج غيره وغرف على ما يأتي في طالق أمس فلا يقع الا واحدة في موطوءة (ولو قال) أنت طالق (طلقة في طلقت أو ادفع) طلقة (فطاعتان) ولو في غيره موطوءة أصلا حية الا طاله قال تعالى ادخلوا في أم أي معهم (أو الظرف أو الحساب أو أطلق فطاعة) لانه مقتضى الاقرب والاقرب في الثالث (ولو قال نصف طاعة في طاعة فطاعة بكل حال) من هذه الاحوال الثلاثة لو ضوح انه اذا قصد المعية يقع ثنتان وفي حاشية نسخة بخطه نصف طاعة في نصف طاعة فوهما من كاتبه اعتراض ما يخالفه دون ما كتبه الموافق للمحرر والشرح وليس كما توهم اذ حمل هذه أيضا ما لم يقصد المعية (٥٧) ولا وقع به اثنتان كما قاله الزركشي تبعها

لشيخه بالاسنوي والباقي لان التقدير ان نصف طاعة مع طاعة ونصف طاعة ونصف طاعة لكن رده شيخه في شرح منحه بالانسل انه لو قال هذا المقدري يقع ثنتان وانما وقع في نصف طاعة ونصف طاعة لتكرر طلقة مع العطف المقتضى للثنا بخلاف مع فانها المقتضى المصاحبة وهي صادقة صاحبها نصف طاعة لنصفها انتهى وقد يجاب بان هذا لا يقبه عند الاطلاق اما عند قصد المعية التي تفيد ما لا تفيد الظرفية واللام يكن له صدقها فائدة فالظاهر التبادر منه ان كل جزء من طلقة لان تكرير الطلقة المضاف اليها كل منهما ظاهر في تغايرهما وقد مر في شرح قوله في الاقرار ولو قال درهم في عشرة ما يوضح هذا ويبين ان نية المعية تفيد ما لا تفيد لفظها كما صرحوا به ثم مع استحكاله والجواب عنه فراجع فانه مهم (ولو قال) أنت طالق (طاعة في طاعتين وقصد معية

عطف على قوله ثنتان في موطوءة (قول المتن في الاصح) أي فيهما اه معنى (قوله لما ر) أي من بينونه غير الموطوءة بالاولى (قوله نعم يصدق بيمينته الخ) ظاهره ظاهر انه سهل يشكك بقوله السابق ويدين ان قال الخ وقد يفرق بقرب هذا وفيه ما فيه سم أقول ويؤيد الفرق جريان الخلاف في هذه دون تلك اه سيد عمر (قوله يصدق بيمينته في قوله الخ) كذا نقل عن ابن كج وأقره قاضي قندوبه اطلاق المصنف اه معنى (قوله فلا يقع الا واحدة في موطوءة) كذا في أصله وجه الله تعالى ومقتضاه أنه لا يقع في غير الموطوءة شيء حيث لا يبرأ من ادفعها فالاولى اسقاط لفظ في موطوءة لانه اه سيد عمر (قوله لو ضوح انه الخ) اه لالتفسير بالثلاث عبارة المفتي ولو قال أنت طالق نصف طاعة في نصف طاعة لم يرد كل نصف من طلقة فطاعة بكل حال مما ذكر من ارادة المعية والظرف أو الحساب أو عدم ارادة شيء لان الطلاق لا يتجزأ \* (تنبيه) لفظه نصف الثانية مكتوبة في هامش نسخة المصنف بخطه وهو الصواب كما ذكر في المحرر والشرح اذ لا يستقيم قوله بكل حال بدونه لانه يقع عند قصد المعية طاعتان وعلى اثبتها لو اراد نصفها من كل طلقة فطاعتان كما في الاستقصاء ولو قال طاعة في نصف طاعة فطاعة الا ان يريد المعية ثنتان اه (قوله اعتراض ما يخالفه) مفعول بهما (قوله اذ حمل هذه) أي ما كتبه أيضا أي مثل ما بخط المصنف (قوله رده شيخه الخ) ووافقه المفتي كما رأينا (قوله المقتضى) أي العطف (قوله بان هذا) أي قوله فانها الخ (قوله التي تفيد ما لا تفيد الظرفية الخ) مسلم لكن لا يلزم انحصار الفائدة فيما ذكره بل الفرق بينهما في صورة الظرفية يقع النصف أصالة والباقي سرية وفي صورة المعية تقع جميع الطلقة أصالة وقوله فالظاهر التبادر الخ منوع اه سيد عمر (قوله لصددها) أي المعية (قوله منه) أي من المقدر المذكور (قوله ان كل جزء) أي نصف (قوله كل منهما) أي النصفين اه ع ش (قوله لما ر) أي في شرح قوله طاعة في طاعة الخ اه كروى (قوله لانها) أي الطلقة اليقين أي وما زاد مشكوك فيه (قوله ولو قال الخ) أي الخلف (قوله بربان يكتب أرا الخ) كما أفتى به والده رحمه الله تعالى اه نهاية قال الرشيدى اعلم ان السبوطى أفتى في هذه المسئلة بنظير ما قاله والده الشارح لكن بزيادة في دور بما يؤخذ به في فتاوى والده الشارح وللفظة فتاوى أعني السبوطى مسئلة شاهد حلف بالطلاق لا يكتب مع فلان في ورقة رسم شهادة فكتب الحجاب أو لأم كتب الاخر الجواب ان لم يكن أصل الورقة مكتوب بخط المخوف عليه ولا كان بينه وبينه قواطع في هذه

قال أنت طالق طلقة قبلها قال في الأصل أو بعدها كل طلقة طاعت المسوسة ثلاثا مع ترتيب بين الواحدة وباقي الثلاث وطلقت غيرها واحدة ما في بعدها فظاهر وما في قبلها فلا يقع انما هو المنجز الا ما ضمن اثلا يلزم الدور اه (قوله نعم يصدق بيمينته) ظاهره سهل يشكك بقوله السابق ويدين ان قال الخ وقد يفرق بقرب هذا وفيه ما فيه (قوله وفي حاشية نسخة بخطه نصف طاعة في نصف طاعة) قال في شرحه سواء اراد المعية وهو ظاهر أو الظرف أو الحساب أو أطلق لان الطلاق لا يتجزأ اه وقال في قوله أو نصف طاعة في نصف طاعة يرد كل نصف من طاعة اه وقضية انه لو اراد ذلك اختلف الحكم وهو ظاهر في ارادة المعية فيقع طلقتان دون غيرها فراجع (قوله في المتن ولو قال طاعة في طاعتين الخ) قال في الروض وشرحه ولو

(٨ - (شروا بن قاسم) - (خاص) (ثلاث) يقع ولو في غير الموطوءة لما ر (أو قصد) طرفا فواحدة لانها مقتضاه (أو حسبا أو عرفه فثلاث) لانها مامو حية عند أهله (فان جهله وقصد معناه) عند أهله (فطاعة) لبطالان قصد المجهول (وقيل ثنتان) لانها مامو حية موقدة صده (ون لم ينوشيا فطاعة) عرفه أو جهله لانها اليقين (وفي قول ثنتان ان عرف حسبا) لانه مدلوله وفي ثالث ثلاث لفظ - بهن ولو قال لا أكتب معك في شهادة لم ينو انه لا يجتمع خطاهما في ورقة بربان يكتب أو لا ينفرد به لان الاول لا يسمى حشده كذب مع الثاني



بخلاف العكس ويقاس بذلك نظائره نعم يظهر فيما استدل به كابتدائه نحو لا أقدمه لك أنه لا فرق بين تقديم الخائف ونحوه (ولو قال) أنت طالق (بعض طلقة) أو نصف طلقة أو ثلثي (٥٨) طاقته (فطلقا جميعا) لأنه لا يتبعض (أو نصف طلقة فطلقا) لأنها مجموعهما ويرجع إلى الإمام

في نحو بعض أنه من باب التعبير بالبعث عن السك وزيف كونه من باب السراية وقضية كلام الرافعي أن هذا نظير ما صرح في بلد طالق فيكون من باب السراية وهو الأصح وتظهر فائدة الخلاف في ثلاثا أن نصف طلقة فعلى الثانية - عن وهو الأصح لأن السراية في الإيقاع لا في الرفع تغليباً للتحرير وفي طاقته ثلاثا بالف فطلق واحدة ونصف لها يقع ثنتان ويستحق ثلثي الألف على الأول ونصفه على الثاني وهو الأصح اعتباراً بما أوقعه لا بما سري عليه كما مر (الآن يريد كل نصف من طلقة) فيقع ثنتان عملاً بقضاه (والأصح أن قوله) أنت طالق (نصف طلقتين) ولم يرد ذلك يقع به (طلقة) لأنها نصفها ووجهه على نصف من كل ويكمل به. ويفرق بينه وبين ما لو أقر بنصف هذين يكون قرا بنصف كل منهما بان السبوع هو المتبادر من الاعيان ويؤيده أنه لو قال على نصف درهمين لزمه درهم اتفاقاً ولم يجز فيه الخلاف هنا (وثلاثة أنصاف طلقة) ولم يرد ذلك طاقته تكملاً للنصف الزائد ووجهه على كل نصف من طلقة يقع ثلاثاً الغاء

الواقعة ولا علم أنه يكتب فيها لم يحث والاحتث انتهى اه وهذا بخلاف قول ع ش قوله ما يكتب أولاً الخ أي ولو بعد قواطع مع رقيقه على أنه يكتب بعده اه (قوله بخلاف العكس) أي بان يكتب بعده اه ع ش (قوله ويقاس بذلك نظائره) وليس من نظائره كما لا يخفى لا آ كل مع فلان مثلاً ويقع كثيراً لا تستغل مع فلان والظاهر أن المرجع في ذلك العرف فاعده العرف مستغلة به بحيث وما لا بد من ذلك بخلاف باختلاف الحرف اه رشدي (قوله نحو لا أقدمه لك الخ) لكن يشترط أن يعد مجتمعاً مع عرفاً بان يجلسا على مجلس يختص به أحدهما أو لوجعهما مسجد أو قهوة أو حمام لم يحث أخذاً بما ذكره في الايمان فيما لو حلف لا يدخل على زيد فدخل عليه في أحدهما المذكوران نعم ينبغي أنه ان قصد جالساً مع مولو بمجرد الجلوس في المسجد ونحوه - بنت اه ع ش (قوله بين تقدم الخالف الخ) أي قعوده (قوله أو نصف أو ثلثي طاقته) إلى قوله ويظهر فائدة الخلاف في النهاية وإلى قول المتن الآن يريد في المغني (قوله لأنه) أي المطلق (قول المتن أو نصف طلقة فطلق) وكذا كل تجزئة لا تزيد أحداً على طلقة اه مغني (قوله وزيف كونه من باب السراية) قد يقال ينبغي أن يحمل الخلاف صورة الإطلاق أما إذا أراد به حقيقة نفسه فن السراية قطعاً أو الكل فن التعبير ببعض قطعاً بخلاف ما إذا أطلق فإن المتبادر الحقيقة نعم بشكل - حيث أن ينسب إلى إمام الحرمين مع جلالة القول بالجزء لا يقال ينبغي أن ينط الحليم بالقرينة فان وجدت قرينة صارفة عن الحقيقة معينة للجزء حمل على الأصل ولا نظر لارادته لانا نقول هذا منجبه مناعة الآن إطلاقهم ينافية ألا ترى لقواهم في أنت طالق طلقة في طلقة ان أراد المذهب الخ حيث علقوا الحكم على ارادته مع أنه مجزول ولم يتعرضوا لقرينة بالكيفية لولا صريحهم السابق في محث الصيغة ان المحن لا يضر وترك القرينة في الجواز كالحسن نعم يرد ذلك نظرياً نحو المسألة الآتية في كلام الشارح وهي طلق ثلاثا بالف فطلق واحدة ونحوه ما قال أردت بالنصف الكل ولا قرينة هل يجب ثلاثا الألف لانه أوقع ثلثي ما طلبته أو لا يجب الا النصف لانا لا نثبت شيئا بدعواه تلك الإرادة التي لا قرينة عليها محل نظر فليتأمل ولعل الأقرب الثاني لأن الأصل برائة ذمتها - ازاد اه سيد عمر (قوله فعلى الثانية يعين) أي وعلى الأول لا اه سم أي فتقع ثنتان فقط (قوله وفي طلق ثلاثا الخ) عطف على قوله في ثلاثا الا الخ (قوله يقع ثنتان) أي على القولين (قوله كما مر) أي في باب الخلع في فصل الألفاظ الملزمة للعوض (قوله فيقع ثنتان) إلى قول المتن ولو قال نصف في النهاية (قوله ولم يرد ذلك) عبارة المغني وحمل الخلاف إذا لم يرد كل نصف من طلقة والا وقع عليه طلقتان قطعاً اه وقد يقال ما ذكره من المراد لا يحتمل اللفظ وحق المقام إذا لم يرد نصف كل طلقة من طلقتين والا الخ فليراجع (قوله بنصف هذين) شامل للدرهمين كما قال الفاضل المحشي فان أراد محض التنبيه على الشمول فلا كبير جدوى فيه وان أراد الاعتراض فليس في محله لان ما يأتي في غير المعينين فليتأمل اه سيد عمر (قوله من الاعيان) أي المغينة (قوله وبؤيده) أي الفرق (قوله ولم يرد ذلك) أي كل نصف من طلقة (قوله أو الغاء النصف الخ) عطف على وجهه الخ (قوله الثاني) أي الإلغاء (قول المتن أو نصف طلقة وثالث طلقة طلقتان ولو قال الخ) حاصل ما ذكر في أجزاء الطلقة انه ان

قال أنت طالق من واحدة إلى ثلاث ثلاث ادخالا للطرفين ويقارن نظيره في الضمان والاقرار بان الطلاق محصور في عدد والظاهر استيفاءه بخلاف ما ذكر وكذا يقع الطلاق الثلاث لو قال أنت طالق ما بين الواحدة إلى الثلاث لان ما بين معني ان معرفته إلى أو قال أنت طالق ما بين الواحدة والثلاث فواحدة لان المصادقة بالبينه تجعل الثلاث بمعنى الثالثة اه ويبقى وقوع ثنتين فيمن واحدة إلى ثنتين مر (قوله فعلى الثاني يقع) أي وعلى الأول لا (قوله ولم يرد ذلك) أي كل نصف من طلقة (قوله في المتن أو نصف طلقتان وثالث طلقة طلقتان ولو قال الخ) الضابط انه كرر لفظ الطلقة المضاف إليه وعطف تعدد الطلاق بعدد الأجزاء والا

لنصفه الزائد لان الواحد لا يستعمل على ثلاث الأجزاء فتقع طلقة بعدوان اعتمد البلقيني الثاني (أو نصف طلقة وثالث طلق طلقان) لا يضافه كجره إلى طلقة وعطفه على كل منهما يقتضي التنازع ومن ثم لو حذف الوار وقعت طلقة فقط لنصف اقتضاء الإضافة



وحددها الثلثة أو ولو قال خمسة أنصاف طلقة أو سبعة ثلاث طلقة ثلاث (ولو قال نصف وثلاث طلقة فطلقة) اضعف اقتضاها العطف وحده التثنية  
ومجموع الجزأين لا يزيد على طلقة بل عدم ذكر طلقة أثر كل جزء دليل ظاهر على أن المراد أجزاء طلقة واحدة (ولو قال لأربع أو وقعت عليكن أو  
يدينكن طلقة أو طلقين أو ثلاثاً أو أربعاً وقع على كل طلقة) لأن كلا يصحهما عند (٥٩). التوزيع واحدة أو بعضها فتكمل (فإن

قصد توزيع كل طلقة  
عليهن وقع في اثنين اثنين  
وفي ثلاث أو أربع ثلاث).  
عمله بقصد خلاف ما إذا  
أطلق بأحد عن الفهم  
ولهذا القول أقسم هذه  
الدرهم على هؤلاء الأربعة  
لا يفهم منه خمسة كل منها  
عليهم قال أبو زرعة وكان  
بعض أهل العصر أخذ من  
هذا أنهما طالقان ثلاثاً  
وأطلق أنه يقع على كل  
ثلاث توزيعاً لثلاث  
عليهما والأقرب عندى  
وقوع الثلاث على كل  
منهما كما هو مقتضى اللفظ  
أذهب من الكلى التفصيل  
فيرجع ثلاثاً لجمعها لا  
بمجموعها انتهى وفيه  
وقفه بل الأول هو الأقرب  
إلى اللفظ وبعبارة أصح  
بقاء العنصرية في بيع الأ  
المحقق كمر ويؤيد ذلك  
قوله فيمن حلف أن امرأته  
ليست بحرة وهى بالقاهرة  
مصر يطلق على كل البلاد  
المعروفة ونيسب القاهرة  
منها وعلى الأقليم كله وهى  
منه فان لم يرد شيئاً على  
أن محل الميثاق على معية  
احتياطاً كأنفسه البياض  
أو عموم كأنفسه الأمدى  
فعلى الأول لا يقع شيء للشك

كرر اللفظ طلقة مع العاطف ولم يزد الأجزاء على طلقة كانت طالق نصف طلقة وثلاث طلقة كان كل جزء  
طلقتان أسقط اللفظ طلقة كانت طالق ربع وصدق طلقة أو أسقط العاطف كانت طالق ثلاث طلقة  
ربع طلقة كان السك طلقة فان زادت الأجزاء كنصف وثلث وربع طلقة كل الزائد من طلقة أخرى  
ووقع به طلقة مفسى ونهاية رسم (قوله ولو قال خمسة الخ) عبارة المغنى وهذا إذا لم يزد المكرر على أجزاء  
طلقتين كمخمسة ثلاث أو سبعة أربع طلقة أو ثمانية ثلاث أو تسعة أربع طلقة ثلاث على الأصح  
واحدة على مقابلة اه بآدى تصرف (قول المتن ولو قال نصف وثلاث الخ) ولو قال نصف طلقة ونصفها  
ونصفها ثلاث إلا أن أراد بالنصف الثالث كما الثاني فطلقتان اه مغنى (قول المتن أو ثلاثاً أو أربعاً  
الخ) ولو قال خمسا أو سبعة أو ثمانية فطلقتان مالم يرد التوزيع أو تسعة ثلاث مطلقاً نهاية ومغنى قال  
عش قوله مالم يرد التوزيع أى توزيع كل طلقة فيقع ثلاث وقوله ثلاث مطلقاً أى أراد التوزيع أولاً  
اه (قوله من هذا) أى فى المتن (قوله والأقرب عندى الخ) وقالة النهاية والمغنى كمر (قوله فيرجع  
ثلاث) أى فى أنهما طالقان ثلاثاً لجمعها أى لكل من الزوجتين (قوله وفيه) أى فيما استقر به أبو زرعة  
(قوله كمر) أى فى أول الفصل (قوله ويؤيد ذلك الخ) هذا التأيد ممنوع لأن مصر على القول الأول مجمل  
لأنه مشترك فليس له ظاهر بخلاف المتن كأنهما طاقان ظاهر فى الحكم على كل من فرديه اه سم (قوله  
قوله) أى أبي زرعة اه كردى (قوله وهى بالقاهرة) أى ولم يرد أحدهما اه سيد عز (قوله مصر  
تطلق الخ) مقول القول (قوله على كل البلد) أى مجموع البلد وكان الأول حذف اللفظة كل (قوله  
المعروفة) أى فى زمن الشارح ومن مناقضه قوله وليست بالقاهرة أى مصر القديمة المعروفة فى زمن الشافعى رضى  
الله تعالى عنه. (قول المتن بعضهم) مبهما كان ذلك البعض أو معينا كفلان فتوفلان اه مغنى (قوله  
لأنه خلاف) إلى المتن فى النهاية والمغنى (قوله قبل) وعليه لو أوقع بين أربع أو بعثم قال أودت على اثنين  
طلقتين طلقة بين دون الآخرين لحق الأول بين طلقتان طلقة ثان عملاً بأقراره وحلق الآخرين طلقة طلقة  
لثلاثه على الطلاق فى بعضهن ولو قال أودت يدينكن سدى طلقة أو ربع طلقة أو ثلث طلقة طلق ثلاثاً لأن  
تغايرو الأجزاء وعطفها مشعر بقسمه كل جزأينهن ومثله كمر بحسب الشجر رضى الله تعالى ما لو قال أودت  
يدينكن طلقة وطلقة طلقة نهاية ومغنى قال عش قوله ولحق الآخرين الخ أى بحسب الظاهر قياساً على  
ما تقدم فبما لو أراد يدينكن بعضهن اه (قول المتن ولو طلقها) أى إحدى زوجاته (قول المتن أشركتكم معها  
الخ) قال فى شرح الروض أمالو قال أشركتكم معها فى الطلاق فتطلق وإن لم ينو كذا صرح به أبو الفرج البزار  
فى نظيره من الظاهر اه سم وعش (قوله أو بعثم) إلى قول المتن وكذا فى المغنى وإلى الفرع فى النهاية  
(قوله فان نوى الطلاق) أى المنجز كما يأتى (قوله ولو طلق الخ) وإن أشركها مع ثلاث طلقة هو أو غيره  
وأراد أنها شريكة كل منهن طلقت ثلاثاً أو أنهم أمثل أحدهن طلقت طلقة واحدة وكذا إن أطلق بنية الطلاق  
ولم ينو واحدة ولا عدداً لأن جعلها كأحدهن أسبق إلى الفهم وأظهر من بقدر توزيع كل طلقة ولو أوقع  
بين ثلاث طلقة ثم أشرك الرابعة معهن وقع على الثلاث طلقة طلقة وعلى الرابعة طلقتان إذ يخصها بالشركة  
فان زادت الأجزاء على الطلقة تعدد أيضاً بحسب ما لا دلا (قوله ويؤيد ذلك الخ) هذا التأيد ممنوع لأن مصر  
على القول الأول مجمل لأنه مشترك فليس له ظاهر بخلاف المتن كأنهما طاقان ظاهر فى الحكم على كل من فرديه  
(قوله فى المتن أشركتكم معها الخ) قال فى شرح الروض أمالو قال أشركتكم معها فى الطلاق فتطلق وإن لم

بخلافه على الثانى لتناول اللفظه (فإن قال أودت يدينكن بعضهن لم يقبل ظاهر فى الأصح) لأنه خلاف ظاهر اللفظ من اقتضاها الشركة كما ما باطنا  
فيدن وعليكن كذلك لكن حزم على ما فيه ولو أوقع بينهن ثلاثاً ثم قال أودت يدينكن على هذه وقسمته الأخرى على الباقيات قبل (ولو طلقها  
ثم قال لاخرى أشركتكم معها أو أنت كهى) أو جعلتكم شريكها أو مثلها (فان نوى) الطلاق بقوله ذلك (طلقت والأفلا) لأنه كناية ولو طلق  
هو أو غيره أمراً ثلاثاً ثم قال لا امرأته أشركتكم معها



فان نوى أصل الطلاق  
فواحدة أو مع العدد  
فطائفتان لانه يخصها واحدة  
ونصف على المعتمد فان زاد  
بعد معها في هذا الطلاق  
لواحدة ثم لاخرى طاعت  
الثانية ثنتين والثالثة  
واحدة نص عليه هذا في  
التحصيل فلو علق طلاق  
امرأته بدخول مثلث قال  
ذلك لاخرى ورجع فان  
قصد أن الاولى لا تطلق حتى  
تدخل الاخرى لم يقبل لانه  
رجوع عن التعليق وهو لا  
يجوز أو تعليق طلاق الثانية  
بدخول الاولى أو بدخولها  
نفسها صح الحاقا للتعليق  
بالتحصيل وكذا لو قال آخر  
ذلك لامراته فان نوى  
طلقت والاف لانه كناية  
ولو قال أنت طالق عشرة  
فقات يكفيني ثلاث فقال  
البواقي اضرتك لم يقع على  
الضرة شي لان الزيادة على  
الثلاث لغو كما قاله هاتين  
ان نوى به طلاقها طلقت  
ثلاثا أخذ ما قدمناه في  
الركنية (فرع) \* \* \* \* \*  
نساؤه الأربع صفة فقال  
الوسطى منكن طالق وقع  
على الثانية أو الثالثة فيعين  
من شاء منهما لان المفهوم  
من الوسطى الاتحاد ومن ثم  
نص في مكاتب عليه أربع  
نجوم فقال سيده ضعوا عنه  
أوسطها على أن الوارت  
يقترب بين الثاني والثالث  
وزعم أن الوسطى من  
يستوى جانبها فلا وسطى  
هنا متزوج لان ذلك بالنظر

طائفة ونصف اه معنى (قوله فان نوى أصل الطلاق الخ) أما اذا لم ينو ذلك فيقع واحدة كما جزم به صاحب  
الانوار معني وشرح الروض وأقره سم عبارة ع ش قوله فان نوى أصل الطلاق الخ ينبغي ان مثله مالو  
أطلق لانه المحقق وما زاد مشكوك فيه اه (قوله فان زاد الخ) عبارة المعنى ولو طلق إحدى نساء الثلاث  
ثلاثا ثم قال للثانية أشركتكم معها ثم للثالثة أشركتكم معها الثانية طلقت الثانية طلقت لان حصتها من الاول  
طلقة ونصف والثالثة طلقة لان حصتها من الثانية طلقة اه زاد شرح الروض وأقره سم مانصه والظاهر  
ان محله اذا نوى الشركة في عدد الطلاق ويدل به ان كلام المنثور للمزني مقيد بذلك حيث قال ثم قال للثانية  
أنت شر يكتفي في هذا الطلاق فالظاهر من قوله في هذا الطلاق انه أراد العدد بخلاف ما اذا لم يذكر ذلك ولم  
ينوه فالوجه في مسئلة ما اذا لم ينو ذلك وقوع واحدة وبه جزم صاحب الانوار وكلام الأصل يميل اليه اه  
وسياتي عن النهاية بما يتبع ذلك (قوله في هذا الطلاق) مفعول زاد وقوله لواحدة معلق براد عبارة ع ش  
قوله لواحدة أي لامرأة ثانية بان كان متزوجا ثلاثا فقال الاولى أنت طالق ثلاثا ثم قال للثانية أشركتكم  
فلانة في هذا الطلاق ثم قال للثالثة أشركتكم مع الثانية في طلاقها اه (قوله ثم لاخرى) أي قال لاخرى  
أشركتكم معها أي مع الثانية وهو واضح وأما اذا قاله مشيرا للاولى أيضا فينبغي ان يقع ثنتان اه سيد عمر  
(قوله طلقت الثانية الخ) أو لانه يخصها بالاشراك نصف الثلاثة فتكمل ثنتين اه ع ش (قوله طلقت  
الثانية ثنتين الخ) هذا محمول على ما اذا نوى تشريك الثانية معها في العدد والافواحدة فيها أيضا اه نهاية  
قال ع ش قوله والا الخ أي بان قصد التشريك في أصل الطلاق أو أطلق اه أقول وقضية ما مر عن شرح  
الروض وأقره سم انه لا حاجة الى تلك النية مع ذكر في هذا الطلاق فتي وجد أحد الامر من النسبة أو  
الذكر يقع ثنتان وان قدما معا تقع واحدة (قوله ثم قال ذلك) أي أشركتكم معها اه معنى (قوله و  
تعليق الخ) عطف على قوله ان الاولى الخ (قوله أو بدخولها الخ) أي أو قصد تعليق طلاق الثانية بدخولها  
الخ وان أطلق فالظاهر حملها على هذا لاخير اه معنى (قول المتن وكذا لو قال الخ) أي وكذا لو طلق رجل  
زوجته وقال رجل آخر ذلك لامراته كقوله أشركتكم مع طلقة هذا الرجل أو جعلتكم شر يكتفي فان نوى  
طلاقها طلقت الخ \* (تنبيه) \* \* \* \* \* ما ذكره المصنف فيما اذا علم طلاقا في شوركت فان لم يعلم كقوله طلقت  
امرأتي مثل ما طلق زيد وهو لا يدري كم طلق زيد ونوى عدد طلاق زيد فتنقض كلام الرافعي انه لا يقع قال  
الزركشي ومراده العدد لأصل الطلاق وهو ظاهر اه معنى (قوله فقات يكفيني ثلاث الخ) بخلاف مالو  
قالت يكفيني واحدة فقال والباقي لضررتك طلقت هي ثلاثا والضررتك ثنتين ثنتين ان نوى شرح م ر اه  
سم قال ع ش قوله ان نوى فان لم ينو وقع على كل من الضررتك طلقة لتوزع الثنتين الباقيتين عليهن وما  
زاد عليهما الغول ما مر من ان الزائد على الثلاث لا يقع ما لم ينو به الايقاع اه (قوله الاتحاد) أي التوحيد

ينو كذا صرح به ابو الفرج البرازي نظير من الظاهر اه (قوله فان نوى أصل الطلاق الخ) كذا مر  
(قوله فان زاد بعد معها في هذا الطلاق الخ) عبارة شرح الروض قال أي القاضي أبو الطيب ومثله قول المزني  
في المنثور ولو طلق إحدى نساء الثلاث ثلاثا ثم قال للثانية أشركتكم معها ثم للثالثة أشركتكم معها الثانية طلقت  
الثانية طلقت لان حصتها من الاول طلقة ونصف والثالثة طلقة لان حصتها من الثانية طلقة على ما يأتي  
ايضاح ذلك في باب ما قال في الروض وان أشركها مع امرأة طلقها ثلاثا فهل تطلق واحدة أو ثلاثا أو ثنتين  
وجوه المذهب نالها انتهى قال وترجيحه أي الوجه الثالث من زيادته اخذ من جزم الجرجاني به في شعره  
ومن كلام القاضي أبي الطيب السابق والظاهر ان كلامهم محله اذا نوى الشركة كنه في عدد الطلاق ويدل  
له ان كلام المنثور مقيد بذلك حيث قال ثم قال للثانية أنت شر يكتفي في هذا الطلاق وكذا قال في الثالثة لكن  
القاضي اسقطه فالظاهر من قوله في هذا الطلاق انه أراد العدد بخلاف ما اذا لم يذكر ذلك ولم ينوه فالوجه في  
مسئلتنا اذا لم ينو ذلك وقوع واحدة وبه جزم صاحب الانوار وكلام الأصل يميل اليه اه (قوله فقات  
يكفيني ثلاث الخ) بخلاف ما لو قالت يكفيني واحدة فقال والباقي لضررتك فطلق هي ثلاثا والضررتك ثنتين



للعقبة وما هنا العترة في العرف قال القاضي فان قال من كان مسكن الوسطى فهي (٦١) طالق وقع عليهم انتهى وفيه وقف لان

قوله من وان شملتهم السكن  
قوله فهي يقتضي التوحيد  
فلتسكن كالاولى ولعل ما  
قوله مبني على الضعيف في  
الاولى انه يقع عليها ما  
مخلقات والقاضي احتمل ان  
لا يقع شيء يقع على واحدة  
وبعضها هو الاو جيبا  
من أن الوسطى لا تناول الا  
واحدة لكنهما ما بهمة  
في الكل اذ كل منهن تسمى  
وسطى فليعين واحدة منهن  
قال فان قال من كان مسكن  
الوسطى فهي طالق احتمل  
أن يقع على الكل انتهى  
وهو مبني على ما مر عنه مع  
التوقف فيه

فصل في الاستثناء  
(يصح الاستثناء لوقوعه في  
الفران والسنة وكلام  
العرب وهو الاخراج بضم  
الا كاستثنى واحط بكلمتي  
الافرار وكذا التعليق  
بالمشقة وغيرهما من سائر  
التعليقات كما انه شرعا  
فكل ما ياتي من الشروط  
ماعددا الاستغراق عام في  
النوعين (بشرط اتصاله)  
بالمستثنى منه عرفا بحيث  
بعد كلاما واحدا واخرج  
الامويون باجماع أهل  
اللغة وكأثرهم لم يندوا  
بخلاف ابن عباس فيه  
لشذوذه بفرض معصيته  
(ولا يضر) في الاتصال  
(سكنة تنفس وتنف)  
وتعويها كمر وض سعال  
وانقطاع صوت السكون

(قوله قال القاضي الخ) التحقيق ما قاله القاضي كما علمت نعم قد يشكل بالمسئلة السابقة فان المفرد المحلى باللام  
للمعوم الا ان يقال ان من نص في المعوم بخلاف المحلى باللام فانه محتمل اه سيد عمر (قوله من كان  
مسكن الخ) كذا في أصله بخطه وتوجيهه كذا في الضمير باعتبار ارفاقا من وقوله فهي يقتضي التوحيد قد يمنع  
الاقتضاء لان من راعى لفظها في ضميرها ونحوه سم وهذا المنع في غاية الاتجاه بل يصح افراد الضمير مع  
ملاحظته معني من لان المرجح كل فرد لا يجرع الافراد الا ترى انك تقول أي رجل يأتي في درهم ولا تقول  
فلهم درهم فتأمل اه سيد عمر (قوله أو مضافات) عطف على صفا اه سم (قوله وهو الاوجه) أي  
الوقوع على واحدة (قوله قال أي القاضي) (قوله فان قال من كان مسكن الخ) أي ومن مخلقات (قوله  
على ما مر عنه) أي عن القاضي آنفا (قوله مع التوقف) أي لان قوله من وان شملت الكل لكن قوله  
فهو يقتضي التوحيد فلا يمكن كالاولى

فصل في الاستثناء \* (قوله لوقوعه في القرآن) الى التنبيه في النهاية (قوله وكذا) أي كاستثناء  
التعليق الخ عبارة التمهيد ومثل الاستثناء بل يسمى استثناء شرعيا التعليق بالمسئلة الخ وعبارة المعنى ثم  
الاستثناء على ضربين ضرب يرفع العدد لا أصل المطلق كاستثناء عبا بالاولى واحدا من اخواتها وضرب يرفع أصل  
المطلق كالتعليق بالمسئلة وهذا يسمى استثناء شرعيا لا شتمار في العرف قال بعض المحققين وسميت كلمة  
المسئلة استثناءا لاصرفها الكلام عن الجزم والثبوت حال من حيث التعليق بما لا يعامله الله اه (قوله  
ما عدا الاستغراق) أي وأما هو في شرط عدمه في النوع الاول أعني الاخراج بضم الا وأما النوع الثاني أعني  
التعليق بالمسئلة فهو غير ما فيكون مستغراقا لاه اه كردى (قوله بخلاف ابن عباس الخ) فانه حكاه عنه  
جواز انفصال الاستثناء الى شهر وقيل سنة وقيل أبدا (قول المتن سكتة تنفس الخ) أي بالنسبة لخال الشخص  
نفسه لكن ينبغي المبالغة على خلاف العادة كذا في هامش المعنى وسيأتي عن شرح الارشاد ما وافقه (قوله  
ولا ينافيه) أي قولهم والسكون لتدكر اه ع ش (قوله لانه قد يقصد الخ) لاجابة الى هذا التكاف بل  
قد يقصد معينا ثم يسمى ثم يتدكر سيد عمر و سم (قوله اجمالا الخ) يقصد ان المراد بالاستثناء في قول  
المصنف بشرط ان ينوي الاستثناء اجمالا لا تفصيلا (قوله وذلك) الى قوله فان قلت في المعنى (قوله

نتين مر (قوله فهو يقتضي التوحيد) قد يمنع الاقتضاء لان من راعى لفظها في ضميرها ونحوه (قوله  
أو مضافات) عطف على صفا

فصل في الاستثناء \* قال في الانوار ولا استثناء شروط الى ان قال الخامس ان يسمع غيره  
والا فالقول قوله في نفي مو حكم بالوقوع اذا حلفت اه ثم قال ولو قال انت طالق ان شاء الله أو اذا شاء الله  
أو متى شاء الله أو ان لم يشاء الله أو ما لم يشاء الله أو الا ان يشاء الله لم يقع الطلاق ولكن بشرط الى ان قال  
الثامن ان يسمع غيره والا فلا يصدق وحكم بوقوعه اذا حلفت اه ثم قال في بحث التعليق اذ علق بصفة  
لم يقع قبل وجودها سواء كانت بما يتحقق حصولها كجمعي الشهر أو لا يتحقق كدخول الدار الى ان قال  
وللتعليق شروط الى ان قال الثالث ان يذكر الشرط بلسانه فان نوى بقلبه لم يقبل في الظاهر وحكم  
بالطلاق ولا يشترط ان يسمع غيره فلو قال قلت انت طالق ان كنت زيدا وانكرت الشرط صدق بيمينه وقد  
مر اه وبقره فيما تقدم من الاستثناء والا فالقول قوله الخ ومن المشقة والا فلا يصدق الخ مع قوله هنا  
صدق بيمينه يعلم الفرق بين ما هنا والاولين حيث انكرت المرأة ذلك أي من أصله بخلاف ما اذا انكرته لامن  
أصله بان انكرت سماعها له ووجهه ان ما ادعاه هنا ليس بافعال الطلاق بل مخصصه بخلاف الاولين فان  
ما ادعاه فيها مازع للعلاق من أصله ويحتمل أن يفرق بتأمل بان أصل الطلاق في الأخيرة انما علم من اعترافه  
قال مر ولو ادعى الاستثناء فادعت الزوجة عدمه فاقول قوله وانتم لم تسمعوه فاقول قوله وكذا الشهود  
اه (قوله في النوعين) أي الاستثناء والتعليق بالمسئلة الخ (قوله ولا ينافيه) أي السكون (قوله لانه قد  
يقصد اجمالا الخ) أقول يمكن قصده تفصيلا ثم ينشئ عن ما قصده فيحتاج للتدكر

للتدكر كما لا يخفى الايمان ولا ينافيه اشتراط قصد قبل الفراغ لانه قد يقصد اجمالا ثم يتدكر العدد الذي يستثنيه



وذلك لان ما ذكره سيرا لا يعرفه الا خلافا للكلام الاجنبي وان قل لاماله به تعلق وقد قل اخذ من قولهم لو قال انت طالق ثلاثا بازانة ان شاء الله مع الاستثناء فان قلت (٦٢) صرحوا بان الاتصال هنا يبلغ منه بين ايجاب نحو البيع وقبوله والذي تقررونه يقتضي أنه مثله

قلت ممنوع بل لو كنت ثم  
عينا سيرا عرفنا لم يصروا  
زاد على سكة نحو النفس  
بخلقه هنا (قلت ويشرط  
أن ينوي الاستثناء) والحق  
به ما في معناه كانت طالق  
بعد موافقه وهو معلوم من  
قولنا وكذا التعليل الى  
آخيه (قبل فراغ اليمين في  
الاصح والله أعلم) لانه رافع  
لبعض ما سبق فاحتج  
قصده لرفع بخلقه بعد  
فراغ لفظ اليمين اجما  
على ما حكاه غير واحد لكنه  
معتز بان فيه وجهارجه  
جمع وحكام الروايات عن  
الاصحاب اما اذا اقرنت بكاه  
فلا يخلاف فيه أو بأوله  
فقط أو آخره فقط أو ثلثه  
فقط فيصح كاشمل ذلك كله  
المستثنى ويظهر أن باقي  
الاقتران هنا بائنت من  
أنت طالق ثلاثا الواحدة  
أو ان دخلت ما مر في اقتراهما  
بأنتم من أنت بائن فان قلت  
لم يجز الخلاف المار في نية  
الكنائية هنا قلت يمكن  
الفرق بان المستثنى صريح  
في الرفع فكفي فيه أدنى  
اشعار به بخلاف الكناية  
فانها الضعف دلالتها على  
الوقوع تحتها الى مؤكد  
أقوى وهو اقتران النية  
بكل اللفظ على ما مر ثم  
وأيت الشيخين نقلا عن

وذلك الخ) تعليل لما في المتن والشارح معا (قوله لان ما ذكره سيرا الخ) قضيته انه لو طال نحو السعال ولو  
قهر اضرو في شرح الارشاد للشارح نعم أطلقوا انه لا يصح عرض سعال وينبغي تقييده بالخفيف عرفا اه  
سم على ج اه ع ش (قوله بازانة) انظر وجهان لهذا بطلانها أن يكون بيان عذره في تطلبهها سم  
على ج اه ع ش (قوله والذي تقرر) أي من تفصيل ما يصح وما لا يصح في الاتصال هنا (قول المتن  
ويشترط ان ينوي الاستثناء) فلا يكفي التلفظ به من غير نية اه معني (قوله والحق به) أي بالاستثناء  
وقوله كانت طالق بعده وفي أي اذا قوى ان يأتي بذلك قبل فراغ طالق اه ع ش (قول المتن قبل فراغ  
اليمين) هذا ان اخر الاستثناء فان قدمه كانت الواحدة طالق ثلاثا فاولا قبل التلفظ به أو بقصد حال الاتيان به  
اخرجه مما بعده ليرتبط به اه حلي عبارة سم قوله قبل فراغ اليمين قال في الارشاد ان آخره أي الاستثناء  
عن الصيغة والافضل التلفظ به فيما يظهر اه والوجه انه لا يشترط قصد قبل التلفظ به ولو اشترط ان  
يقصد حال الاتيان به انه استثناء مما يأتي لكان له وجه وجيه اه (قوله فيصح كاشمل الخ) كذا في المعنى  
(قوله أو ان دخلت) عطف على الواحدة (قوله ما مر) أي من الخلاف وجهان الكفاية (قوله في  
اقتراهما) أي نية الايقاع (قوله في نية الكفاية) متعلق بالماد وقوله هنا متعلق بلم يجز الخ (قوله على ما مر)  
أي من تصحيح المتن واعتقاد الشارح اكتفاء الاقتران ببعض مطلقا (قوله ذلك) أي ان دخلت (قوله  
ما مر في الكفاية) أي من الخلاف اه ع ش (قوله لكنه يشكل) أي ما مر عن الشيخين (قوله ثم) أي في  
الكنائية وقوله باقتران نيتها أي باشتراط اقتران نية الكناية وقوله وهنا أي في الاستثناء (قوله لا بما  
فرقت به) قد يقال منه مخلص ايضا بما يؤخذ من قوله وانما الحق الخ فليتأمل على ان قول المتن قبل فراغ الخ  
ليس صريحا في الاكتفاء بالمقارنة ببعض غاية الامر انه صادق بالمقارنة للبعض والمقارنة لكل فيصور ان يريد  
الثاني ويكون التقييد قبل الفراغ مجرد الاحتراز عما بعد الفراغ لانه صد الشمول للمقارنة للبعض فقط  
فقوله وهنا با كفاء الخ أي وصرح هنا با كفاء الخ ممنوع منعا لا شبهة فيه فليتأمل سم على ج اه  
رشدي (قوله وانما الحق) أي في اشتراط مقارنة النية بكل اللفظ (قوله ما ذكره) أي عن المتولي وأقره  
اه ع ش (قوله لان الرفع فيه) أي فيما ذكره اه ع ش (قوله بمجرد النية مثلهما) أي الكناية فيه  
مناقشة لان الوقوع في الكناية ليس بمجرد النية ولا اثر الطلاق النفساني بل بهامع اللفظ بخلاف الرفع فيما  
ذكر فانه بمجرد النية فليتأمل نعم قد يقال ما نحن في ما أولى باعتبار الاقتران بجميع اللفظ من الكناية لانه اذا

(قوله لان ما ذكره سيرا الخ) قضيته انه لو طال نحو السعال ولو قهر اضرو في شرح الارشاد للشارح نعم أطلقوا  
انه لا يصح عرض سعال وينبغي تقييده بالخفيف عرفا اه (قوله بازانة) انظر وجهان لهذا بطلانها أن يكون بيان عذره في تطلبهها سم  
أن يكون بيان عذره في تطلبهها (قوله في المتن قبل فراغ اليمين) قال في شرح الارشاد ان آخره أو بقصد حال الاتيان به  
به فيما يظهر اه والوجه انه لا يشترط قصد قبل التلفظ به ولو اشترط ان يقصد حال الاتيان به انه استثناء مما  
يأتي لكان له وجه وجيه (فرع) لو قال الحفصة طالق وعمره طالق ان شاء الله فالوجه أن يقال ان قصد عود  
الاستثناء الى كل من المتعاطفين أو أطلق لم يطلق واحد منهما - ما وان قصد عوده الثاني فقط طلقت الاولى فقط  
بخلاف اظاهر الرضو يمكن حل كلامه على ما اذا قصد عوده الثاني فقط مر (قوله ولا يخلص عن ذلك الا بما  
فرقت به) قد يقال عنه مخلص ايضا بما يؤخذ من قوله وانما الحق الخ فليتأمل على ان قول المتن قبل فراغ ليس  
صريحا في الاكتفاء بالمقارنة للبعض لان النية قبل الفراغ صادقة بالمقارنة للجميع غاية الامر انها تصدق ايضا  
بالبعض فيصور ان يريد المقارنة للجميع ويكون التقييد قبل الفراغ مجرد الاحتراز عما بعد الفراغ لا قصد  
شمول المقارنة للبعض فقط فقوله وهنا با كفاء اه وصرح هنا با كفاء الخ ممنوع منعا لا شبهة فيه

المتولي وأقره فبين قال أنت طالق وفوى ان دخلت أنه ان نوى ذلك انشاء الكامة فوجهان كافي نية الكناية انتهى وهو  
يقتضي أن يأتي هنا ما مر في الكناية بكونه يشكك على المتن فانه صرح ثم باقتران نية بكل اللفظ وهنا با كفاء مقارنة النية لبعض ولا يخلص عن  
ذلك الا بما فرقت به وانما الحق ما ذكره بالكنائية لان الرفع فيه على القول به بمجرد النية مثلهما



اعتبر في الذمة المشروطة معها انضمام اللفظ في النية المجردة من باب أولى فإرادته المثل في الجملة الصادق بما هو  
 أولى بالحكم من المثل به لا المثل من كل وجه اه سيد عمر (قوله هنا) أي في الاستثناء بنحو (القول المن  
 ويشترط عدم استغراقه الخ) (تنبيه) اشعر كلامه بصحة استثناءه لا كثر كقوله أنت طالق ثلاثا  
 الاثنتين وهو كذلك ولا يرد على بطلان المستغرق صحة نحو أنت طالق ان شاء الله حيث رفعت المشيئة جميع  
 ما أوقعه الخالف وهو معنى الاستغراق لان هذا خرج بالنص فيبقى غيره على الأصل ويصح تقديم المستثنى  
 على المستثنى منه كانت الواحدة طالق ثلاثا نهاية ومعنى (قوله ولو بوجه) ان أراد أي وجه كان ففعل  
 تأمل أو غير ذلك فليبين ويحتمل أن يكون المراد ان يعرف ان الاستثناء وما للحق به القصد منه من التعليق أو  
 التخصيص المطابق لخصوص معانيه التفصيلية المبينة في الفنون الادبية وكثير العوام يفهمون هذا الجميل  
 فلو فرض ان شخصاً لقن هذا اللفظ ثم استفسر عن معناه فلم يفهم عنه بوجه لم ترتب عليه محكمه اه سيد عمر  
 (قوله وان يتلفظ به الخ) قال في الانوار الخامس من شروط الاستثناء ان يسمع غيره والا فالقول قولها في  
 نفيه وحكم بالوفاق اذا حلفت ولو قال أنت طالق ان شاء الله أو ان لم يشأ الله لم يقع الطلاق ولكن بشرط  
 ثامنها ان يسمع غيره والا فلا يصدق وحكم بوجوهها اذا حلفت ثم قال ولا تعليق بشرط ثامنها ان يذكر الشرط  
 بلسانه فان نوى بقلبه لم يقبل في الظاهر وحكم بالطلاق ولا بشرط ان يسمع غيره فلو قال أنت طالق ان  
 كنت زيدا أو أنكرت الشرط صدق به بنحو قدم اه ففرق بين التعليق بغير المشيئة كالدخلول وبين  
 الاستثناء والتعليق بالمشيئة عبارة ع ش قال سم على ج والفرق بين التعليق بالصفة وبينه بالمشيئة  
 وبين الاستثناء ان التعليق بالصفة ايسر وانما الطلاق بل يخصر له بخلاف التعليق بالمشيئة والاستثناء فان  
 ما دعه فيها مازع لطلاق من أصله ثم يحل عدم قبول قوله في المشيئة والاستثناء اذا أنكر ثم المرأة وحلفت  
 بخلاف ما اذا ادعى سماعها فانكرته فان القول قوله ولعل وجهه ان مجرد انكار السماع لا يستدعي عدم  
 القول من أصله ومثل ما قيل في المرأة يأتى في الشهود انتهى اه (قوله والالم يقبل) ينبغي أن يكون المراد  
 بالنسبة للتعليق عدم القبول ظاهراً في نحو ان دخلت أو ان شاء زيد لما يأتى ان من ادعى ارادة ذلك دين  
 وذلك لان عدم السماع المذكور مع الارادة اذا الغرض وجودها كما يدل عليه قوله ويشترط أيضاً الخ  
 لا ينقص عن مجرد الارادة ان لم يزد عليه اه سم عبارة الرشيدى قوله والالم يقبل أي ظاهراً كما هو قضية  
 التعبير لم يقبل اه وعبارة ع ش قوله والالم يقبل أي ظاهراً ويدل عليه في هذا الشرط أي سماع  
 الغير التعليق بالمشيئة بخلاف التعليق بصفة أخرى نحو ان دخلت الدار فانه لا يشترط فيه سماع الغير حتى لو  
 قال قلت ان دخلت فانكرت صدق بيمينه اه وهذه كلها مخالفة لما في المغنى بعبارة ويشترط أيضاً في  
 التامه بالاستثناء سماع نفسه عند اعتدال سمعه فلا يكفي أن ينويه بقلبه ولا أن يتلفظ به من غير أن يسمع  
 نفسه فان ذلك لا يؤثر ظاهراً قطعاً ولا يدن على المشهور اه (قوله وان لا يجمع مع غرق الخ) عبارة المغنى  
 والروض مع شرحه ولا يجمع المعطوف والمعطوف عليه في المستثنى منه لاسقاط الاستغراق ولا في المستثنى  
 لاثباته ولا فيهما ذلك اه (قوله لما تقرر الخ) عبارة الاسنى لان المستثنى اذ لم يجمع مفرقه لم يبلغ الا ما حصل به  
 الاستغراق وهو واحدة اه (قوله ومن ثم) أي من أجل افراد كل محكمه (قوله وفي طلقين ثنتين)

فليتأمل (قوله والالم يقبل) ينبغي أن يكون المراد بالنسبة للتعليق الذي سوى بينهما وبين الاستثناء فيما  
 عند الاستغراق من الشرط عدم القبول ظاهراً في نحو ان دخلت أو ان شاء زيد لما يأتى ان من ادعى ارادة ذلك  
 دين وذلك لان عدم السماع المذكور مع الارادة اذا الغرض وجودها كما يدل عليه قوله ويشترط أيضاً ان  
 لا ينقص عن مجرد الارادة اذ لم يزد عليه (قوله في المتن وعدم استغراقه الخ) قال في الروض وقوله مستأنفاً أنت  
 طالق وطالق وطالق الا طلة كقوله أنت طالق ثلاثا الا طلة قال في شرحه فيقع طلقان تبس في هذا أصله  
 وهو مبنى على جواز جمع المخرق والاصح خلافه فالاصح يقع ثلاثا الغاء للاستثناء لاستغراقه وكذا ان اطلق  
 ذلك ولو قال ببل مستأنفاً وكذا السلم من ذلك ثم قال في الروض وقوله أي فيما ذكر الا طلقاً كقوله الا

بخلاف ما هنا فتأمل  
 (ويشترط) أيضاً أن يعرف  
 معناه ولو بوجه وان يتلفظ  
 به بحيث يسمع نفسه ان  
 اعتدل سمعه ولا عارض  
 والالم يقبل وان لا يجمع  
 مفرق ولا يفرق مجتمع في  
 مستثنى أو مستثنى منه أو  
 فيهما لاجل الاستغراق  
 أو عدمه (عدم استغراقه)  
 فالمستغرق كدلانا الاثلاثا  
 باطل اجماعاً فيقع الثلاث  
 (ولو قال أنت طالق ثلاثا  
 الاثنتين وواحدة فواحدة)  
 لما تقرر أنه لا يجمع مفرق  
 لاجل الاستغراق بل يفرق  
 كل محكمه كما هو شأن  
 المتعاطفات ومن ثم طلقت  
 غير موطوءة في طالق  
 وطالق واحدة وفي طلقين



ثنتين واذا لم يجمع المفرق كان المعنى الاثنين لا يقعان فتقع واحدة فيصير قوله واحدة مستغر فاقبطل وتقع واحدة (وقبل ثلاث) بناء على الجمع فيكون مستغر فاقبطل من أصله (أو) أنت طالق (ثنتين وواحدة الواحدة ثلاث) لأنه اذا لم يجمع لا اجل عدم الاستغراق كانت الواحدة مستثناة من الواحدة وهو مستغرق فيبطل ويقع الثلاث (وقبل ثنتان) بناء على الجمع في المستثنى منه (قديه) من المستغرق كل امرأة في طالق غيرك ولا امرأة سواها (٦٤) صرح به السبكي وصحبه ابيه القفال والقاضي في فتاويه غير المشهورة لكنه أعنى القفال قبله بما اذا لم يقله

على سبيل الشرط لانه حيث استثنى استثناه وهو مع الاستغراق لا يصح فكانه قال أنت طالق الا أنت ومن ثم قال في الروضة عن القفال لو قال كل امرأة في طالق الا عمرة وليس له امرأة سواها طلق وأطلق الاستثنوي عدم الوقوع وقيدته غيره بما اذا كانت قرينة والذي يتجه ترجيحه انه يقع ما لم يرد أن غيرك صفة أخرى من تقديم وهو مراد القفال بأرادة الشرط أو تتم قرينة على إرادتها كأن خاطبته بتزويج على فقال كل الخ وبوجه ذلك بان ظاهر اللفظ الاستثناء فإرادة به قصد الاستثناء أو أطلق لانه حيث لا قصد للصفة ولا قرينة لم يعارض ذلك الظاهر شيء وقول الاستثنوي الاصل إلقاء العصمة بربانهم أخذوا بظاهر اللفظ في مسائل كثيرة كما هو واضح من كلامهم ولم يلتفتوا الاصل المذکور ومما يؤيد الجمل فيما ذكره على الاستثناء لكونه المتبادر من هذا

عطف على قوله في طالق وطالق واحدة وذكره استغراقا (قوله واذا لم يجمع المفرق) أي المستثنى المفرق (قوله فيصير قوله واحدة) أي المطلق على ثنتين (قوله مستغر فاقبطل) أي الواحدة الباقية بعد الاستثناء (قوله فيكون) أي مجموع المستثنى (قوله اذا لم يجمع) أي المستثنى من المفرق (قوله كانت الواحدة الخ) قد يقال قضية قاعدة رجوع المستثنى لجميع ما تقدم من المتعاطفات كون الواحدة مستثناة من الثنتين أيضا وقضية ذلك ان الواقع ثنتان لا ثلاث لان استثناء هاتين الثنتين صحيح مخرج لواحدة وكذا يقال في نظائر ذلك سم أقول ما قاله متجه معنى لا نقله لوقال قصد الاستثناء من المجموع ينبغي أن يقبل اه سدد صرح ويمكن ان يجاب عن اشكال سم بادعاء تخصيص تلك القاعدة بالاستثناء الصحيح الغير المستغرق (قوله من المستغرق كل امرأة في الخ) قال الرشيدى ما نصه النسخ أي نسخ النهاية هنا مختلفة وفي كلها داخل وحاصل ما قاله السبكي وغيره كانقله منه بالعلامة ابن حجر انه ان قدم غيرك على طالق لا يقع الا ان قصد الاستثناء سواء قصد الصفة أو أطلق وان أخره عن موقع الان قصد انه صفة أخرى من تقديم سواء قصد الاستثناء أو أطلق ووجه ظاهر اه وباقى عن سم ما وافقه أي الحاصل (قوله ولا امرأة الخ) حال من فاعل قال المذوق اختصارا (قوله فيسده) أي كونه من المستغرق ووقوع الطلاق به بما اذا لم يقله على سبيل الشرط أي اذا لم يرد ان غيرك صفة أخرى من تقديم اه ع ش (قوله حيث لا يقبله) أي حين اذا لم يقله كذلك (قوله وهو) أي الاستثناء (قوله لا يصح) أي فيقع الطلاق (قوله وقيدته) أي عدم الوقوع (قوله بما اذا كانت قرينة) أي على إرادة الصفة (قوله انه يقع) أي الطلاق (قوله وهو) أي ان غيرك صفة الخ اه سم (قوله أو تتم الخ) عطف على بربانهم بل (قوله ذلك) أي الوقوع عند انتفاء كل من إرادة الصفة وقرينتها (قوله فإرادة الخ) أي الطلاق (قوله قصد الاستثناء الخ) أي سواء قصد الخ (قوله ولا قرينة) أي للصفة (قوله وقول الاستثنوي) أي في الاستدلال على ما دعاه من عدم الوقوع مطلقا (قوله ومما يؤيد الجمل الخ) لك ان تتعجب من التأنييد بمناقله عن الرضى لان حامله ان جل غير على الأ أكثر من جل الاعلى غير وهذا الادلال فيه بوجه على ان الاستثناء بغيره المتبادر وان الذي يدل على ذلك اثبات ان الاستثناء بغير وحملها على الأ أكثر من كونها صفة وما ذكر عن الرضى لا يفيد ذلك وأما مناقضه عن الرافعي فالتأنييد به قريب ظاهر اه سم (قوله من الجمهور) بغنى عنه قوله الا في عدم الجاهو (قوله وزعم ان الخ) كقوله الا في وقول الاستثنوي ان الخ عطف على جله وقول الاستثنوي الخ (قوله انتهى) أي قول الرافعي (قوله رد) أي الزعم (قوله بان هذا) أي أنت طالق غير طالق (قوله مطلقا) أي مشافضا (قوله واذا كان الخ) أي كل امرأة في طالق الخ (قوله وقول الاستثنوي الخ) أي في تأنييد دعواه السابقة (قوله في عبارته) أي الخوارزمي (قوله وهي) أي عبارة الخوارزمي خطب امرأة الخ أي لو خطب رجل امرأة الخ (قوله لانه الخ) طلقه اه (قوله كانت الواحدة مستثناة من الواحدة الخ) قد يقال قضية قاعدة رجوع المستثنى لجميع ما تقدم من المتعاطفات كون الواحدة مستثناة من الثنتين أيضا وقضية ذلك ان الواقع ثنتان لا ثلاث لان استثناءها من الثنتين صحيح مخرج لواحدة وكذا يقال في نظائر ذلك (قوله وهو) أي ان غيرك صفة الخ مراد القفال الخ (قوله ومما يؤيد الجمل فيما ذكره على الاستثناء لكونه المتبادر من هذا) لك أن تتعجب من التأنييد في نقله عن

اللفظ قول الرضى جل غير على الأ أكثر من العكس وقول الرافعي عن الجمهور في له على درهم غير دائق بالرفع يلزمه خمسة دنانق أي عند الجمهور لانه السابق الى فهم أهل العرف وان أخطأ في الامر ايا انتهى وزعم أن في إرادة الصفة نسخ اللفظ بعد وقوعه كما في أنت طالق غير طالق بربان هذا الانتظام بل بعد كلاما مغتاضا فاختلاف كل امرأة في طالق غيرك واذا كان منتظما عرفا فالكلام لا يتم الا بما أخره وقول الاستثنوي ان الخوارزمي صرح في صورة التأخير بعدم الوقوع وهو فان الذي في عبارته تقديم سواله على طالق وهي خطب امرأة فامتنعت لانه مستزوج فوضع امرأته في المقام ثم قال كل امرأة في



سوى التي في المقابر طالق لم يقع عليه طلاق انتهى وهذه أعني كل امرأة إلى غيرك طالق لا تراعى في عدم الوقوع فيها أي إلا أن ينوي الاستثناء  
نصب أو لا يفارق غيرك صفة غيرك استثناء بان الأولى تفيد السكوت عما بعدها كما هو جمل (٦٥) غير زبد فزبد لم يثبت بحجته ولا عدمه

والثانية تفيد ما بعدها من  
ما قبلها ولا فرق في الحالين  
أعني تقديم غير وتأخيرها  
في الجرح وقسمه لأن اللعن  
يفرض تأنيبه هنا لا يؤثر  
ولا بين النحوي وغيره ولا  
بين غير وسوى وإذا صرح  
الجوارزى في سوي بما صرح  
مع قول جمع أن لا تكون  
صفة تغير المتفق على جواز  
كونها صفة أولى (وهو)  
أي الاستثناء بنحو (ال) من  
نفي اثبات وعكسه (أي من  
الاثبات نفي خسلا فلا يبي  
حنيفة فيها ما يأتى في  
الآلاء قاعدة مهمة في نحو  
لا طوك سنة المرأة ولا  
أشكوه الامن حاكم الشرع  
ولا آيت الآية حاصلا  
عدم الوقوع فراجع ذلك  
فانه دقيق مهم ومنه ان لم  
يكن في الكيس العشرة  
دراهم فانت طالق فلم يكن  
فيه شيء فلا تطلق وفي لا  
أفعله إلا ان جاء ولدي من  
سفرة فانت ولده قبل بحجته  
ثم فعله تردد وسأيت في تلك  
القاعدة ان الثابت بعد  
الاستثناء هو نقض المقروط  
به قبله والذي قبله هنا  
الامتناع مطلقا ونقيضه  
التخير بعد محجى الولدين  
الفعل وعدمه فاذ اتفق  
بحجته في الامتناع على  
حاله وقضيته حثته بفعله بعد  
موته مطلقا أما افتناء بهضهم

أي الخاطب والجار متعلق بامتنعت (قوله - سوي التي في المقابر) أي وهو حجة اه رشيدى (قوله  
وهذه أعني كل امرأة إلى غيرك الخ) يحصل من هذا انه عند الاطلاق يقع عند تأخير غيرك أو سواك عن  
طالق ولا يقع عند التقديم اه سم (قوله أي إلا أن ينوي الخ) قد يقال وان نوى ذلك لانه مع نيته لم يربط  
الطلاق إلا بما أخرجهما منه اه سم أي وفافا للنهاية بعبارة ومن المستغرق كل امرأة إلى طالق غيرك ولا  
امرأة سواها كما صرح به السبكي بخلاف ما لو أخر طالق عن غير فلا يقع عند قصد الاستثناء ومثله كل  
امرأة إلى سوى التي في المقابر طالق فيفرق بين التقديم والتأخير ولا فرق في الحالين الخ اه قال ع ش قوله  
كل امرأة إلى طالق غيرك قضية ماذا كعدم القبول فيما لو أخر غير سواها أقامت قرينة على ارادة الصفة أم لا  
وقضية ما يأتى في الطلاق السني والبدعي خلافة ثم - قول الشارح والذي يقبح ترجحه إلى بقول الاسنوي  
الامر - الخ وأقره (قوله أي الاستثناء) إلى قوله وفي لا أفعله في النهاية (قوله في نحو لا طوك الخ) أي  
وترك الوطء مطلقا وكذا الباقي سم على ج ع ش (قوله الامن حاكم الخ) أي إلى حاكم الخ  
(قوله حاكم عدم الوقوع) أي حاصل القاعدة عدم وقوع الخنث في هذه المورثات اه كردى  
(قوله عدم الوقوع) أي بترك الوطء أو الشكاية أو الميت اه رشيدى عبارة ع ش قوله حاصلا الخ  
أي لان الاستثناء من المنع المقدر فكأنه قال أمتنع نفسي من وطئك سنة المرأة فلا أمتنع نفسي منها بل أكون  
على الخبر وهكذا يقال فيما بعده اه (قوله ومنه) أي من حاصل القاعدة قاله الكردى وذلك ارجاع الضمير  
إلى النحو (قوله فلا تطلق) ينبغى مراجعة ذلك فانه مشكل لان المفهوم من هذا النص يرتبط بالطلاق  
على انتفاء أحد العشرة عن الكيس فإذا لم يكن فيه شيء فقد تحقق هذا الانتفاء فليتنامل سم  
على ج ع ش ورشيدى أقول وقد يصور بكون هذا الجلف من نحو فغير ضاق خاطر من منه الزوجة  
عليه بانفاقه أو ليس بينه وبين زوجته موافقة وانما يمنع من تطليقها الجرح من مونة العدة فالمراد منه  
تعلق الطلاق بوجود ما لا ينقص عن العشرة في الكيس فإذا لم يكن فيه شيء لم يتحقق العلق عليه الطلاق فلا  
يقع (قوله وفي لا أفعله الخ) وقع السؤال كثير من حاف بالطلاق انه لا يكلم فلا مالا في شر ثم تخصها  
وكلم في شر هل يحدث اذا كتم بعد ذلك في خير والذي أفتى به الوالد رحمه الله تعالى عدم الخنث لانتملال بعينه  
بكلامه الاول اذ ليس فيها ما يقتضى التكرار فصار كل واحد بأكلام واحد اه نهاية (قوله تردد) مبتدأ  
مؤخر خسرته وفي لا أفعله الخ (قوله الامتناع مطلقا) أي مات الوالد أم لا (قوله مطلقا) أي عن التقييد  
الآتى في افتناء بهضهم (قوله وقضيته - حثته الخ) وتظهر ذلك ما وقع السؤال عنه شخص - حلف لا يسافر إلا مع

الرضى لان حاصله ان جل غير على الا أكثر من جل الاعلى غير وهذا الدلالة فيه بوجبه على ان الاستثناء بغير هو  
المتبادر وانما الذي يدل على ذلك اثبات ان الاستثناء بغير وجها على الا أكثر من كونها صفة وماذا كره عن  
الرضى لا يفيد ذلك وكأنه توهم ان هذا معنى ما ذكر عن الرضى وهو عجيب كلاجئ وأما ما نقله عن الراعى  
فالتأيد به قريب ظاهر نعم يمكن ان يثار ع فيه بانه اعتمد فيه على متفاهم اهل العرف وهذا يناصب الاقرار  
لبنائه على العرف بخلاف الملاق لان المقدم فيه الوضع اللغوي الا ان يرد هذا بان الاقرار قد يعول فيه على  
الوضع اللغوي أيضا فليتنامل (قوله وهذه أعني كل امرأة إلى غيرك الخ) يحصل من هذا انه عند الاطلاق  
يقع عند تأخير غيرك أو سواك عن طالق ولا يقع عند التقديم (قوله أي إلا أن ينوي الخ) قد يقال وان  
نوى ذلك لانه مع نيته لم يربط الطلاق إلا بما أخرجهما منه (قوله في نحو لا طوك سنة المرأة الخ) أي وترك  
الوطء مطلقا وكذا الباقي (قوله فلم يكن فيه شيء فلا تطلق) ينبغى مراجعة ذلك فانه مشكل لان المفهوم من  
هذا النص يرتبط بالطلاق على انتفاء أحد العشرة عن الكيس فإذا لم يكن فيه شيء فقد تحقق هذا الانتفاء  
فليقع الطلاق فليتنامل (قوله وقضيته حثته) أي بالفعل كما يعلم من قول الشارح قبل ثم فعلة (قوله

(٩ - (شرواني وابن قاسم) - ثامن ) في هذه بانه ان كان أعلم ولده بالبين ومات قبله - كنه من المحجى لم يقع والا  
وقع فبعد جد ابل لا وجه له كما هو ظاهر يادنى نامل



(فلو قال ثلاثا لانتين الا  
طلقة فثنتان) لان المعنى  
ثلاثا يقعن اثنتين لا يقعان  
الا واحدة تقع (أو) أنت  
طالق (ثلاثا لانتين لا  
ثنتين فثنتان) لانه لما عقب  
المستغرق بغيره خرج عن  
الاستغراق نظرا للقاعدة  
المذكورة أي ثلاثا تقع الا  
ثلاثا لا تقع الاثنتين يقعان  
(وقبل ثلاث) لان المستغرق  
اغوي لغوا مابعد (وقيل  
طلقة) الغاء للمستغرق  
وحده (أو) أنت طالق  
(خمس الاثلاثا فثنتان)  
اعتبارا للاستثناء من  
المفرط لانه لفظا تابع فيه  
موجب اللفظ (وقيل ثلاث)  
اعتبارا له بالماول فيكون  
مستغرقا فيطل (أو) أنت  
طالق (ثلاثا لانتين طلقة)  
أو الاقله ولا يثبت على ما في  
الاستقصاء (فثلاث على  
الصحيح) تكمى بالنصف  
الباقى في المستثنى منه ولم  
يعكس لان التكميل انما  
يكون في الايقاع تغليبا  
للتصريح فان قال لانصفا  
روجع فان اراد نصف طلقة  
فكذلك أو نصف الثلاث أو  
أطلق ثنتان كما مر أول  
الفصل الذي قبل هذا (ولو  
قال أنت طالق ان) أو اذا  
أومنى مثلا (شاع الله) أو  
أراد أو رضى أو أحب أو  
اختار أو أنت طالق بعينه  
(أو) قال أنت طالق (ان)  
أو اذا مثلا (لم يشأ الله وقصد

زيديت زيد وأخر خلف ان لا يسافر الا في مركب فلا ان فأنكسرت مركب لم تعمر فقضيتما الحث اذا سافر  
بعد موت زيد أو في غير المركب المعينة اه ع ش (قوله لان المعنى) الى قوله كما مر في المعنى والنهاية (قوله  
لان المعنى الخ) عبارة والمعنى لان المستثنى الثاني مستثنى من المستثنى الاول فيكون المستثنى في الحقيقة واحدة  
اه (قوله خرج عن الاستغراق) أي فلا يغوي (قوله نظرا للقاعدة الخ) وهي قول المصنف وهو من نفى  
اثباته وعكسه ع ش وكردى (قوله لان المستغرق الخ) وهو المستثنى الاول (قوله الغاء للمستغرق  
الخ) أي وارجاء للاستثناء الثاني الصحيح الى أول الكلام اه معنى (قوله اعتبارا للاستثناء الخ) عبارة  
المعنى بناء على الاصح من ان الاستثناء ينصرف الى المملوك لانه لفظ الخ وقيل ثلاث بناء على مقابل الاصح  
من ان الاستثناء ينصرف الى المملوك لان الزيادة عليه لغو فلا عبرة بها اه (قوله فيكون مستغرقا) قد  
يستشكل ما هنا بما مر في كل امرأة الى طالق غيرك ولا امرأة غير هاجيث بما مر في قوله ولا يتم الا بالنظر  
للمملوك وأما بالنظر للمملوك فلا استغراق فليتنامل اه سيد عمر وقد يجاب بان صيغة العموم لا تقتضي  
التعميد الخارجى بل ولا وجود فرد في الخارج فتصدق مع وجود فرد في الخارج كما في ما مر (قول المتن الا  
نصف طلقة) قد يقال ينبغي ان يكون محله ما ذالم يرد بالنصف الجميع مجازا والا لا يقع الاثنتان فليتنامل اه  
سيد عمر وقوله والا لا يقع الخ أي مظهر او باطنا وان لم توجد قرينة صارفة عن الحقيقة كما تقدم عن وعن  
قريب (قوله أو الاقله الخ) أي فالأقل عند الاطلاق محمول على بعض الطلقة قال في شرح الروض بعد نقل  
كلام الاستقصاء والسابق الى الفهم ان أقله طلقة فتطلق طلقتين انتهى اه سم وسيد عمر قال المعنى  
بعد تعقيب كلام الاستقصاء بمثل كلام شرح الروض وهذا أي وقوع طلقتين أوجه اه (قوله على ما في  
الاستقصاء) اعتمد ما فيه مر اه سم عبارة النهاية كافي الاستقصاء اه (قول المتن ثلاث على الصحيح)  
وان نوى باقى العالق في الأقله طلقة واحدة فثنتان اه ع ش (قوله أو اذا أومنى) الى قوله وفي خبر  
لابى موسى في النهاية (قوله ان أو اذا الخ) ولو قدم التعليق على المعلق به كان كذا خبره عنها كان شاء الله  
أنت طالق ولو وقع همزة ان أو أبدا لها باذ أو بما كانت طالق ان شاء الله بفتح الهمزة أو اذا شاء الله أو ما شاء الله

في المتن فلو قال ثلاثا لانتين الا طلقة فثنتان أو ثلاثا الخ) ولو قال أنت طالق ثلاثا لانتين وقع طلقة  
كأنى الروض وغيره الغاء للاستثناء الثاني لحصول الاستغراق به وبذلك يعلم انه يانى المستغرق وان كان في  
الانحدية تغليبا فتأمل وفيه معنى الروض أو ثلاثا لانتين الا واحدة فطلقتان اه هي مسألة المتن فلا  
حاجة لذكرها وهو من طرز ما ذكر وفيه أيضا ولو أتى بثلاث الا واحدة فطلقتان اه هي مسألة المتن فلا  
في شرحه موقفا من ما مر في التي قبلها أي قوله وبثلاث لانتين الا اثنتين طلقة ترجع هذا الى الثاني وهو ظاهر  
اه وكان المراد الجمل على استثناء الواحدة من الواحدة لاسيما من الباقي بعد الاستثناء الاول كالحمل على استثناء  
الاثنتين من الاثنتين فيما قبلها ثم قال في الروض فلو قال أنت طالق ثنتين الا واحدة فطلقتان  
وقيل واحدة اه قال في شرحه وهذا أي الثاني أوجه ان جعل الاستثناء من الاثنتين نفى كذا بخطه  
والصواب نفي بالنصب وبالعكس انما يكون في الاستثناء الصحيح لاني المستغرق آخر الكلام اه فليراجع  
شرح الروض ثم قال في شرحه قال في الاصل ولو قال ثلاثا لانتين الا واحدة فطلقتان وقيل واحدة  
وقال الحنطلى ويحتمل وقوع الثلاث الى أن قال في شرحه والوجه الثاني اه (فرع) \* لو قال أنت  
طالق ثلاثا غير واحدة بنصب غير وقع طلقتان أو بضمها قال الماوردى والرباني قال اه لى العربية يقع  
ثلاث لانه حينئذ نعت الاستثناء فلا وليس لاصحابنا فيه نص فان كان المعلق من أهل العربية فالجواب ما قالوه  
أو من غيرهم كان على ما قدمناه من اختلاف وجهين لاصحابنا قال الاخرى وينبغي أن يستفسر العاصم  
ويعمل بتفسيره شرح روض (قوله أو الاقله الخ) أي فالأقل عند الاطلاق محمول على بعض الطلقة قال في  
شرح الروض بعد نقل كلام الاستقصاء والسابق الى الفهم ان أقله طلقة فتطلق طلقتين اه (قوله على  
ما في الاستقصاء) اعتمد ما فيه مر (قوله لان التكميل انما يكون في الايقاع) فان قلت يؤخذ من ذلك انه



التعليق) بالمشيئة قبل فراغ اليقين ولم يفصل بينهما ولا واصل نفسه كما في (لم يقع) أما في الأول فالعبر المصحح من حذف ثم قال ان شاء الله فقد استثنى وهو عام لأطلاق وغيره وفي خبر أبي موسى الأشعري من أعتق أو طلق واستثنى فيه ثنياء (٦٧) وعلمه أصحابنا المنكحون بأنه يقتضي

مشيئة جديدة ومشيئته تعالى قدعة فهو كالتعليق بمشيئة زيد وقد كان شاء في الماضي والفقهاء بان مشيئته تعالى لا تعلم لتأويله يفسر في بين صحة هذا دون المسوغ لان المستغرق يمنع انتظام اللفظ بخلاف هذا وأجاب الرافعي عن الأول بأنها وان كانت قدعة لكن انما يتعلق بالحادثات وتامير الحوادث عند حدوثه مراد فان شاء الله تعالى يقتضي بذلك التعاقب المتجدد ثم معنى ان شاء الله في أنت طالق ثلاثا ان شاء الله أي ان شاء طلاقك ثلاثا لانصراف اللفظ لجله المذكور وفي أنت طالق ان شاء الله أي طلاقك الذي علقته لا مطلقا فحينئذ لا يرد ما لو قال بعد أحدهذين التعليقين طلقك نظرا الى ان قضية ما علق به الفقهاء وقوعهما لانه بطلاقه لها علم مشيئته تعالى لطلاقها ووجه عدم إرادته أنه لم يوجد الطلاق المعلق عليه وأما في الثاني فلاستحالة الوقوع بخلاف مشيئة الله تعالى وهذا يناسب الأول ولان عدم المشيئة غير معلوم أيضا وهذا يناسب الثاني لا يقال يلزم من عدم الوقوع تحقق عدم المشيئة الذي هو الشرط اللازم من تحققه

طلعت في الحال طلقة واحدة لان الأولين للتعالي والواحدة هي اليقين في الثالث وسواء في الأول النكح وغيره معنى ونهاية قال ع ش قوله وسواء في الأول الخ انما قيد بالأول فان توهم عدم الفرق فيه قريب لا اتحاد في المفتوحة والمكسورة فنص عليه بخلاف الأخير من فان توهم عدم الفرق فيه ما بعد فلم يحتاج لالتصيص عليه اه (قوله بالمشيئة) في الأول وبعدهما في الثاني اه معنى (قوله قبل فراغ اليقين) فان قصد به الفراغ وقع الطلاق اه معنى (قوله كاسر) راجع لقوله قبل فراغ اليقين ولم يفصل الخ ورجعه الكردى الى اجماع نفسه فقط (قوله أما في الأول) أي التعليق بالمشيئة (قوله وهو عام الخ) شامل اه ع ش (قوله فله ثنياء) كذا ضبطه الشارح في أصله بخطه اه سيد عمر يعني بضم فسكون ففتح فقص وفي القاموس الثنياء بضم فسكون كل ما استثنى به كالتنوي اه (قوله وعلمه) أي قوله فقد استثنى فله الكردى ولذا رجع الضمير الى عدم الوقوع في التعليق بمشيئة الله تعالى (قوله بأنه) أي التعليق بمشيئته تعالى (قوله فهو) أي التعليق بمشيئة الله تعالى (قوله والفقهاء) عطف على قوله التكلمون (قوله وبه يفرق) أي بكل من التعليقين (قوله بين صحة هذا) أي التعليق بمشيئته تعالى (قوله يمنع انتظام اللفظ) عبارة المغنى والاسنى كعدم متناقض غير منتظم اه (قوله بخلاف هذا) عبارة المغنى والاسنى والتعليق بالمشيئة منتظم فانه قد يقع به الطلاق أي كما اذا سبق لسانه أو قصد التسبيل الخ وقد لا يقع كما اذا قصد التعليق اه (قوله من الأول) أي تعليل المنكحين (قوله أي ان شاء الله الخ) الأول حذف أي وتأخير معنى الى هنا بان يقول معناه ان شاء الله طلاقك الخ (قوله أي طلاقك الخ) أي ان شاء الله طلاقك الخ وقوله لا طلاقا راجع الى الصورتين قبله اه كردى (قوله التعليقين) أي تعليق الطلاق الثلاث وتعليق أصل الطلاق بمشيئته تعالى (قوله طلقك) أي بنوي ثلاثا في الأولى وأطلق في الثانية وقوله نظرا الخ هو علمه ليرد اه سم (قوله وقوعهما) أي الطلاقين المجر والمعلق بالمشيئة اه كردى (قوله انه لم يوجد الخ) يؤخذ منه انه لو أراد هذا المعنى وقع المعلق عليه وهو واضح اه سيد عمر (قوله المعلق عليه) له دل المعنى على مشيئته اه سم (قوله وأما في الثاني) أي التعليق بعدم المشيئة عطف على قوله أما في الأول اه كردى (قوله يناسب الأول) أي تعليل المنكحين (قوله أيضا) أي كالمشيئة (قوله يناسب الثاني) أي تعالى الفقهاء (قوله يلزم من عدم الوقوع الخ) أي فليز من عدم الوقوع وهو محال اه سم (قوله الذي الخ) نعم لعدم الخ وقوله اللازم الخ نعم للشرط اه سم (قوله لو وقع) أي الطلاق (قوله لا تنفك الصفة) أي المعلق بها وهي عدم المشيئة اه كردى (قوله ينتفى المعلق بها) وهو الطلاق (قوله وإيضاحه) أي المعارضة بقوله لو وقع لا تنفك الصفة الخ (قوله لا تنفك المعلق عليه) وهو عدم المشيئة

لو قال واحدة ونصفا الواحدة ونصفا وقع طلقة لان النصف يكمل في الايقاع دون الرفع فهو فيه لا غفكائه قال طلقك ثلاثا لانه لو قال طلقك ونصفا الاطلاقين ونه فواقع طاعة اذ كرفكائه قال ثلاثا الاطلاقين ونظير ذلك في الر وض مما نصه وهل يقع ثلاث الاطلاقين ونصفا ثلاثا أو واحدة ووجهان قال في شرحه اقيسها الثاني اه قالت اخذنا ما ذكر ممنوع بنا على انه لا يجمع المرفق لاني المستثنى ولا في المستثنى منه فان قياس ذلك وقوع طلقين في الأولى لوجوع الاستثناء فيها للمعطوف مع استغراقه وثلاث في الثانية لذلك وهي نظير قول المتن السابق أو اثنين وواحدة الواحدة ثلاثا ولا نسلم ان ذلك نظير ما ذكر عن الر وض لعدم تغير بق المستثنى منه فيه وانما هو نظير قول الر وض وكذا أي يقع طلقان بواحدة ونصف الواحدة اه نعم ذكر في شرحه ان ظاهر الر وض في هذه وقوع طلقين لا يفتي قياسه في الأولى (قوله نظرا) هو علمه ليرد (قوله المعلق عليه) اعل المعنى على مشيئته (قوله يلزم من عدم الوقوع الخ) أي فليز من عدم الوقوع وهو محال (قوله الذي) هو نعم لعدم وقوله اللازم نعم للشرط

وقوع الطلاق لانه لو وقع لا تنفك الصفة فلا يقع الا بمشيئة الله تعالى وبانتفاء ما ينتفى المعلق بها وإيضاحه أنه لو وقع لكان بالمشيئة ولو شاء الله وقوعه لا تنفي عدم مشيئته فلا يقع لا تنفك المعلق عليه فليز من وقوعه عدم وقوعه لابين الشرط والجزم من انضاد



وخرج بقصد التعليق ما اذا سبق لسانه أو (٦٨) قصد التبرك أو ان كل شيء بمشيئة الله تعالى أو لم يعلم هل قصد التعليق أو لا وكذا ان

أطلق خلافاً للاسنوي  
وكون اللفظ للتعليل لا  
ينافي اشتراط قصده كما ان  
الاستدعاء لا يخرج واشترط  
في ذلك ولو قال أنت طالق  
ان شاء الله وان لم يشأ أو  
شاء أو لم يشأ أو ان شاء أو  
ان لم يشأ في كلام واحد  
طلعت (وكذا يمنع) التعليق  
بالمشيئة (العقد التعليق)  
كانت طالق ان دخلت ان  
شاء الله اعموم الخبر السابق  
وكالتجيز بل أولي (وعتق)  
تفسيراً وتعليقاً (وبين)  
كوالله لا فعل كذا ان شاء  
الله (ونذر) كعلي كذا ان  
شاء الله (وكل تصرف) غير  
ما ذكر من كل عقد وحل  
وافرار ونية عبادة (ولو قال  
يا طالق ان شاء الله وقع في  
الاصح) لان النداء يقتضي  
تحقق الاسم أو الصفة حال  
النداء ولا يقال في الجاصل  
ان شاء الله بخلاف أنت  
كذا فانه قد يستعمل للقرب  
من الشيء كانت واصل أو  
جميع للمتوقع قريب وصوله  
أو شغائه وفي يا طالق أنت  
طالق ثلاثا ان شاء الله وأنت  
طالق ثلاثا يا طالق ان شاء  
الله يرجع الاستثناء لغير  
النداء فيقع واحدة قال  
القاضي ومجمل ذلك كله  
فمن ايسر اسمها طالق أو لا  
لم يقع شيء أي ما لم يقصد  
الطلاق (أو) قال أنت  
طالق الا ان يشاء الله فلا

(قوله وخرج) الى قوله خلافاً للاسنوي في المغني والتميز في النهاية (قوله ما اذا سبق الخ) أي فيقع في هذه  
الصور اه ع ش (قوله أولم يعلم) وفي سم عن الشهاب البرلسي ما نصه ينبغي قراءته بفتح الياء اه  
أقول ويصح الضم أيضاً أخذاً من قول الشارح الا في فسات ولم تعلم مشيئته الخ (قوله أولم يعلم الخ) هذا  
يقضي الحكم على المعلق ومثله المستثنى عند الجهل بقصده بالوقوع اه سم (قوله وكذا ان أطلق الخ)  
قد يقال لو توسط فقبل في صورة الاطلاق ان أخر التعليق يقع لانه أي بصيغة جازمة وشك في رافعها والاصل  
عدمه وان قدم لا يقع لان الظاهر حيثما غاب هو التعليق وان لم يرد لم يبعد فليبدأ بل اه سيد عمر أقول  
ويوجه اطلاقهم بتفسير ما قدمه الشارح في التبيين من ان ظاهر اللفظ الاستثناء الخ (قوله ذلك) أي نية  
الاخراج اه ع ش (قوله ولو قال أنت طالق الخ) قد يتوقف فيه اذا قصد التعليق بمجموع الامر من حيث  
هو مجموع اه سيد عمر أي لانه تعليق بمسحوق فلا يقع (قوله في كلام واحد الخ) أي لانه كانه قال أنت  
طالق على أي حاله وجدت اه ع ش وفيه تأييد لما مر من نفاص السيد عمر (قوله وكذا يمنع التعليق  
الخ) أي عند قصد التعليق مغني وسم (قوله التعليق بالمشيئة) الى قوله قال القاضي في المغني الا قوله  
لعموم الخبر السابق وقوله الاسم والى الفصل في النهاية الا قوله فهو كانت طالق الى قال (قوله ونية عبادة)  
الظاهر ان الاطلاق يضر النية اه سم (قول المستزاد ولو قال يا طالق الخ) فرع لو قال حفصة طالق وعمر  
طالق ان شاء الله فالوجه ان يقال ان قصد عود الاستثناء الى كل من المتعاطفين أو أطلق لم تطاق واحدة  
منهما وان قصد عوده للثاني فقط طلعت الاولى فقط خلافاً لظاهر الروض اه نهاية وجرى المغني على ظاهر  
الروض من ان الاطلاق كقصد عوده للثاني فقط فتطلق الاولى فقط (قوله لان النداء يقتضي تحقق  
الاسم أو الصفة الخ) لعل أولاً لتوزيع في التعبير عبارة المغني نظر الصورة للنداء المشعر بحصول الطلاق  
حاله والحاصل لا يتعلق بخلاف أنت طالق فانه الخ (قوله ولا يقال) الو او حاله وقوله في الحاصل أي في الشيء  
المتحقق اه كردى (قوله بخلاف أنت كذا الخ) عبارة المغني والاسنى بخلاف أنت طالق فانه كما قال  
الرافعي قد يستعمل عند القرب منب وتوقع الحصول كما يقال للقريب من الوصول أنت واصل والمرىض  
المتوقع شفاؤه قريباً أنت صحيح فينتظم الاستثناء في مثله فعلم ان يا طالق لا يقبل الاستثناء اه (قوله وفي  
يا طالق أنت طالق الخ) ولو قال أنت طالق واحدة وثلاثاً أو وتبين ان شاء الله فواحدة لاختصاص التعليق  
بالمشيئة بالاخيرة أو ثلاثاً واحدة ان شاء الله فثلاث أو واحدة ثلاثاً أو ثلاثاً ثلاثاً ان شاء الله لم تطلق لعود  
المشيئة الى الجميع لحذف العاطف ولو قال أنت طالق ان لم يشأ زيد ولم توجد مشيئته في الحياة وقع قبيل  
موته أو جنونه المتصل بالموت فان مات وشك في مشيئته لم تطلق للشك في الصفة الموجبة لاطلاق اه شرح  
الروض زاد النهاية والمغني أو أنت طالق ان لم يشأ زيد اليوم ولم يشأ فيه وقع قبيل الغروب اذ اليوم هنا  
كالعمر فبما مر ولو قال أنت طالق ان شاء زيد فسأتز يد أو جن قبل المشيئة لم تطلق وان خرس فاشترط طلعت  
أو علق بمشيئة الملا تسكن لم تطلق لان لهم مشيئة ولم يعلم حصولها وكذا اذا علق بمشيئة بهيمة لانه تعليق بمسحوق  
اه (قوله ومجمل ذلك الخ) أي في المتن وما في الشرح (قول المتن) أو أنت طالق الا ان يشاء الله قد يقال اذا  
أراد الا ان يشاء طلاقك فما حكمه ثم رأيت المحلى والطبيب قدرا طلاقك هذا والحاصل ان الحكم لا يختلف  
وانما المعنى يختلف فان قدر المفعول طلاقاً صار في قوة أنت طالق ان لم يشأ الله وان قدر عدم طلاقك صار في

(قوله أولم يعلم) كتب شيخنا الشهاب البرلسي به امش شرح البهجة مانصه ينبغي قراءته بفتح الياء اه  
(قوله أولم يعلم الخ) هذا يقضي الحكم على المعلق ومثله المستثنى عند الجهل بقصده بالوقوع (قوله  
وكذا يمنع التعليق بالمشيئة) أي مع قصد التعليق (قوله ونية عبادة) الظاهر ان الاطلاق يضر النية (قوله  
وفي يا طالق أنت طالق ثلاثا ان شاء الله الخ) في الروض ولو قال أنت طالق واحدة وثلاثا ان شاء الله طلعت  
واحدة وفي عكسه ثلاثا أي لاختصاص المشيئة بالاخيرة كالا استثناء المستغرق ثم قال او واحدة وثلاثا وثلاثا



قوة أنت طالق ان شاء الله فتأمل اه سيد عمر (قوله فهو كانت طالق الان يشاء زيد فسات الخ) أي فانه يقع الطلاق هذا صريح هذا الكلام وصرح به القوت فانظر ذلك مع قول الروض وشرحهم وكذا الحكم لو قال أنت طالق الان يشاء زيد فطلق ان لم توجد مشيئته لان وجدت مشيئته ولو ان ماتت وشك في مشيئته كملو قال الان يشاء الله انتهى اه سم وقوله مع قول الروض وشرحهم الخ تقدم عن النهاية والمغنى ما يوافق (قوله ولم تعد مشيئته) أي وجودا وعدما (قوله فان ذكر شيئا اعني بقوله) انظر ما المراد بالشيء الذي اذا ذكره اعتمد قوله فانه لم يظهر فرق بين توجهي الاصم ومقابله في ان المعنى الان يشاء عدم طلاقك وغاية الامران الاصم يقول لما كان الطلاق معقلا على عدم المشيئة ولا اطلاعنا عليه بمنعنا الوقوع للشك فيه ومقابله يقول قوله أنت طالق صريح في الوقوع وقوله الان يشاء رفعه ولم تعد به فعملنا بالاصل اه ع ش (قوله الان يسبقني الخ) أي الان قد رسبحناه وتعالى على بفعله اه ع ش

\* (فصل في الشك في الطلاق) وما ينبع ذلك من نحو الانزعاج من الزوج والعبد قال النهاية والمغني والشك  
 في الطلاق كما يأتى ثلاثة أقسام شك في أصله وشك في عدده وشك في محله كمن طلق معينة ثم نسبها اه (قول  
 المتن شك) أي تردد رجحان وغيره اه معنى (قوله منجز) إلى التنبية في النهاية وكذا في المغني الا قوله فان  
 أراد إلى وفيه إذا شك وقوله لتحل لغيره يعني والواو في ولته عود وفيه بالثلاث (قوله دع ما ريبك الخ) بفتح  
 الياء أفصح من ضمها اه سيد عمر عبارة العجيري قوله دع ما ريبك الخ إلى ما لا ريبك بفتح الياء فنهما أفصح  
 وأشهر من ضمها وقوله إلى ما لا ريبك مستعلق بمحذوف أي وانقل إلى ما لا ريبك اه أي أو بقوله ريبك  
 على طريق التضمن (قوله في الأول) أي الشك في أصل الطلاق (قوله راجع) أي في غير البائن أو يحدد  
 أي في البائن لعدم الوطء أو للخلع أو لانقضاء العدة (قوله والا فلا يجز طلاقها الخ) ظاهره أنه يحل لغيره  
 لا يقبض بغير طلاق آخر وفيه نظر لأنه محكوم بزوجيتها ظاهره أو مشكوك في حلها لغيره فلتأمل مع على  
 ج اه رشدي (قوله وفي الثاني) أي الشك في العدد (قوله فان كان) أي الأكثر (قوله أو فعن عليها)  
 أي ان كان الطلاق رجعيًا كما هو ظاهر اه رشدي (قوله الأولى ان يطلق ثلاثا لتحل لغيره الخ) كذا  
 قاله الماوردي قال أبو علي الفارفي هذا الكلام باطل لان حلها لغيره ييقن لا يتوقف على الثلاث اذ لو طلقها

ان شاء الله لم تطلق قال في شرحه لعود المشيئة الى الجميع حذف العاطف اه وبجئت مر عوده للجميع مع  
العاطف ايضا على القاعدة المعروفة فمن العود للجميع وحل ما ذكر الروض وغيره على ما اذا قصد التخصيص  
بالاخير فلا يشمل (قوله فهو وكانت طالق الا ان يشاء زيد لم تعلم مشيئته) اي فانه يقع الطلاق هذا صريح  
هذا الكلام وصرح به في التوث حيث قال كما لو قال انت طالق الا ان يشاء زيد لم تعلم مشيئته فانه يقع الطلاق  
اه فانظر ذلك للسمع قول الروض وشرحه وكذا الحكم لو قال انت طالق الا ان يشاء زيد فبأي في ما ذكر ان لم  
يشاء زيد فتطلق ان لم توجد مشيئته ان وجدت ولان مات وشك في مشيئته كما لو قال اذن يشاء الله ويبارك  
الحش في نظيره في الايمان بان الحنف هنا يؤدي الى رفع النكاح بالشك بخلافه ثم لا يقال والحنف ثم يؤدي  
الى رفع براءة الذمة بالشك لاننا نقول النكاح جعلي والبراءة شرعية والجعل ائوى من الشرعي كما صرحوا  
به في الرهن اه

\*(فصل)\* (قوله والا فليخبر طلاقها التحل لغيره يقينا) ظاهره انه التحل لغيره لا يقينا بدون طلاق آخر وفيه نظر لانها محكوم بزوجيتها ظاهر او مشكوك في حلها لغير يقينا مفهوما انه لو لم يطلق ثلاثا حلت لغيره لا يقينا وفيه انه ان لم يطلق مطلقا اتجه التحل لغيره مطلقا لانه محكوم بزوجيتها شرعا بدليل جواز معاشرتها والتمتع بها فكيف تحل لغيره وان طلق دون ثلاث حلت لغيره يقينا وقوله ولتعود الخ مفهوما انه لو لم يطلق ثلاثا لم تعد له بعده يقينا وفيه انه ان لم يطلقها اصلا عادت له يقينا لانها ان كان لم يقع عليه الطلاق فهي باقية على زوجيته وان كان وقع عليه حلت له بعده لان الغرض انها تزوجت وانقضت عدتها ثم عقد عليها ومع ذلك لا خطاء في عردها يقينا وان طلقها دون ثلاث عادت له بعده يقينا سواء كان وقع عليه الطلاق او لا لانه

فهو كانت طالق الا ان يشاء  
زيد فسات ولم تعلم مشيخته  
قال الاذرى ومحل الخلاف  
اذا اطلق فان ذكر شيئا  
عنه قوله وأقوى ابن الصلاح  
فبين قال لا أفعل كذا الا ان  
يسب بقتى القضاء أو القدر  
ثم فعله وقال قصدت اخراج  
ما قدر منه من البين لم يحث  
\*(فصل في شك في أصل  
(طلاق) من غير أو معلق هل  
وقع منه أو لا فلا يقع اجماعا  
(أو في عدد) بعد تحقق  
أصل الوقوع (فالأقل) لانه  
البقين (ولا يخفى الورع) في  
الصورتين وهو الأخذ  
بالأحوط الغبر الصحيح دع  
ما يربك الى ما لا يربك ففي  
الأول يرجع أو يجردان  
رغب والا فليخبر طلاقها  
لتحل لغيره يقينا وفي الثاني  
ياخذ بالاكثير فان كان  
الثلاث لم يشكها الا بعد  
زوج فان أراد عودها  
بالثلاث أوقعهن عليها  
وفيها اذا شك هل طلق ثلاثا  
أم لم يطلق أصلا الاولى أن  
يطلق ثلاثا لتحل لغيره يقينا



ولنعوده بعده يقينا وبالثلث \* (تنبيه) \* ذكرهم ثلاثا هنا لاهول حصوله بمجموع الفوائد الثلاث المذكورة لا لتوقف كل منهن على الثلاث فتأمل (ولو قال ان كان هذا الطائر (٧٠) غرابا فانت طالق وقال آخر ان لم يكنه) أي هذا الطائر غرابا (فامر أي طالق وجهل)

واحدة وانقضت عدتها حلت للغير يقين وانما التعليل الصحيح ان يقال ان يطلق ثلاثا حتى لو عاد وتزوجها ملك علم بالثلاث انتهى والشهاب سمى بهذا لانه من غير اطلاع على كلام الفارقي اه رشدي (قوله ولنعوده يقينا) بطريقه كلام الفارقي المتقدم كتابه عليه الاذرى اه رشدي وفي سم استشكله بمثل ما تقدم ايضا وفي المغني ما وافق الكلام المتقدم من الفارقي وأشار الشارح الى دفع ذلك الاشكال بقوله تنبيه ذكرهم الخ (قوله هنا) أي في قوله سم الاول ان يطلق ثلاثا الخ (قوله لا لتوقف كل منهن الخ) أي اذا حل للغير يقينا والعوده بعده يقينا لا لتوقفان على الثلاث كما مر (قول المتن وقال آخر الخ) ولو لمف كل من شخص ان يعطى طبعه من الاخر فالحيلة في عدم حثهما ان يخاطوا بطعتهما معا فلا يحث واحد منهما لعدم العلم بسبق طبعين أحدهما ع ش عن البابي اه بجبري (قوله ان لم يكنه) مشي المصنف على اختيار شيخه ابن مالك في اتصال الضمير الواقع بحسب كان ولكن جمهور النخبة على الانفصال اه مغني (قوله لم يحكم بطلاق أحد منهما) ولا يلزمهما البحث عن ذلك اه ع ش (قول المتن فان قالهما رجل الخ) \* (فرع) \* حلف وحنث ثم شك هل حلف بالطلاق أو بالله أفى شيخنا الشهاب الرملي بانه يحتسب زوجته الى تبين الحال ولا يحكم بطلاقها بالاشك انتهى وظاهره وجوب الاجتناب احتياطا ويؤيده انه في مسئلة المتن وهي ما لو طلق أحدهما ولم يقصد معينة يجب اجتناب كل واحدة منهما ويستلزم من قوله ولا يحكم بطلاقها امتناع تزوجها ولا يبعد وجوب الاجتهاد عليه وكذا المبادر فيه ان كان الطلاق بائنا كافي المسئلة المذكورة مر اه سم على ج اه ع ش (قوله يقينا) الى التنبيه في النهاية والمغني الا قوله وعبر الى قوله ويلزمه (قوله اذا واسطة) أي بين النفي والاثبات اه مغني (قول المتن ولزمه البحث والبيان) ينبغي على قياس ما يأتي ان يقال وعليه البدار بهما اه سم (قوله عنه) أي عن الطائر (قوله اما اذا لم يمكنه ذلك) أي علم الطائر عبارة النهاية فان أيس منه اه (قوله فلا يلزمه بحث ولا بيان) أي ولا يجوز له قربان واحد منهما اه ع ش عبارة السيد عمر وظاهره وجوب الاعتزال اه (قوله وكذا الخ) أي لا يلزمه بحث ولا بيان ان كان الطلاق رجعا بالمكن يجب الاعتزال اه نهاية (قوله ان كان الطلاق رجعا) أي مائة العدة (قوله كباقي) أي في شرح وعلايه البدار بهما (قوله تنبيه يؤخذ الخ) في هذا التنبيه ورقة لان المعلوم مما يأتي ان البيان اذا وقع الطلاق على معينة والتعيين اذا وقع على مبهمة ولا يخفى ان الطلاق هنا يقع على معينة غاية الامر انها غير معلومة ابتداء لعدم تعيين الصفة المعلق عليها ابتداء فاذا علمت الصفة تعينت المطلقة فما هنا من باب البيان لا التعيين فليتأمل سم على ج اه ع ش ورشدي (قوله مع ما يأتي) اه أي في قوله ويلزمه البيان في الحالة الاول الخ (قوله ان هذا الخ) بيان لما يأتي وقوله ان يحصل الخ نائب فاعل يؤخذ وقوله بينهما أي لفظي البيان والتعيين (قوله كأن خاطبها به) الى قول المتن ولو قال زينب في النهاية وكذا في المغني الا قوله ولا يجال للاجتهاد بها وقوا واستشكل الى اما اذا (قوله الامر) نائب فاعل وقف (قوله من وطء الخ) بيان للامر (قوله عنهما أي الزوجتين والجار متعلق بوقف (قول المتن حتى يذكر) بقصد يد الال المجمة كما ضبط بعضهم نهايتهم مغني (قوله ولم يقنع) بينا المفعول (قول المتن ولو قال اه ولا جنيبة الخ) وجه دخول هذا والذي بعده في الترجمة ان فهم ما شكك بالنسبة اليها اه رشدي (قوله أو أمة الخ) عبارة المغني وأتمت مع زوجته فأسرة النكاح مع صحبته كالأجنبية مع الزوجة طلقها وتزوجت وانقضت عدتها وعقد عاها ولا اشكال في عودها يقينا مع ذلك وقد أشار الى بعض ما ذكرنا في التنبيه المذكور اي بعد فليتأمل (قوله في المتن ولزمه البحث والبيان) ينبغي على قياس ما يأتي ان يقال وعليه البدار بهما (قوله تنبيه يؤخذ من تعبيره بالبيان الخ) في هذا التنبيه ورقة لان المعلوم مما يأتي ان

حاله (لم يحكم بطلاق أحد) منهما لان أحدهما لو انفرد بما قاله لم يحكم بطلاقه بل واز انه غير المعلق عا به فتعلق الاخر لا يغير حكمه (فان قاله رجل لزوجته طاعت احداهما) يقينا اذا واسطة (ولزمه البحث) عنه ان أمكن علمه لنحو علامة يعرفها فيه (والبيان) لانه مطلقا منهما وعبر غير واحد بقوله والبيان لزوجته أي ان يظهر لهما الحال لتعلم المطلقة من غير هذا لا تنافي بين العبارتين ويلزمه أيضا اجتنابهما الى بيان الحال اما اذا لم يمكنه ذلك فلا يلزمه بحث ولا بيان كما بحثه الاذرى وغيره وكذا ان كان الطلاق رجعا كباقي لان الرجعة تزوجة \* (تنبيه) \* يؤخذ من تعبيره بالبيان هنا مع ما يأتي له ان هذا تعيين لا بيان ان محل الفرق بينهما ان جمعا والاجاز استعمال كل من اللفظين في كل من المحلين (ولو طلق أحدهما بعينها) كان خاطبها به أو فوها عند قوله أحدا كما طالق (ثم جهلها) بخوضيان (وقف) وجوب الامر من وطء وغيره عنهما (حتى يذكر) المطلقة أي يتذكرها لان أحدهما حرمت عليه يقينا

ولا يجال للاجتهاد هنا (ولا يطالب ببيان) (ان صدقنا في الجاهل) به الان الحق لهما فان كذبناه وبادرت واحد قولا انما المطلقة طوبى لبيمين جزومة انه لم يطلقها ولم يقنع منه بخونسيه وان احتمل فان نكل حلفت وقضى لها فان قالت الاخرى ذلك فكذلك (ولو قال لها ولا جنيبة) أو أمة (أحدا) كما طالق وقال قصدت الأجنبية (أو أمة) (قبل) قوله (في الاصح) بيمينه لتردد اللفظ



بينهما فصحت ارادتها واستشك كل بمالوا وضي بطبل من طبله فانه ينصرف للصحيح ويرد بانهما على حد واحد لان ذلك حيث لانية وهذا اذا لم تكن له نية ينصرف لزوجه اما اذا لم يقل ذلك فتطلق زوجته ثم ان كانت الاجنبية مطلقة منه او من غيره لم ينصرف لزوجه على ما عتبه الاسنوي لصدق اللفظ عليهما صدقا واحدا مع اصل بقاء الزوجية وكلاهما عتق عبده (٧١) ثم قاله ولعبده آخر احد كما حولا يتق

الاسنوي واما اذا قال ذلك لزوجه مورجل او دابة فلا يقبل قوله قصدت احد هذين لانه ليس محلا للطلاق (ولو قال) ابتداء او بعد سوال طلاق (زينب طالق) وهو اسم زوجته واسم اجنبية (وقال قصدت الاجنبية فلا) يقبل (على الصحيح) ظاهر ابل يدين لاحتماله وان بعد اذا الاسم العلم لا اشتراك ولا تناول في موضوعا فالطلاق مع ذلك لا يبادر الا الى الزوجة بخلاف احد فانه يتناولها وضعتا ولا واحد فاثرت نسبة الاجنبية حيث تؤول هل يأتي بحث الاسنوي هنا فيقبل منه تعيين زينب التي عرف لها طلاق منه او من غيره او يفسر بان التبادر هناك زوجته اقوى فلا يؤثر فيه ذلك كل محتمل وهل ينفع تصديق الزوجة في مسألة المتن فيل نعم والاوجلا ولو قال الزوجي فاطمة بنت محمد طالق وزوجه زينب بنت محمد طلقت الغاء للخطأ في الاسم لقوله زوجتي الذي هو القوي بعدم الاشتراك فيه ويؤيده ما مر من صحة زوجتك بنتي زينب وليست له الابنت اسمها فاطمة لان

اه (قوله الصحيح) أي الطبل الصحيح بان ينزل على الطبل الحلال اه رثيدي (قوله لان ذلك) أي انصرف الطبل للصحيح وقوله هنا أي في مسئلة المتن (قوله اما اذا لم يقل) الى قوله نعم يعني عنه ما قبله (قوله على ما عتبه الاسنوي) عبارة النهاية والمغني كما عتبه الخ (قوله وكلاهما الخ) عطف على قوله لصدق اللفظ الخ (قوله لو اعتق عبده الخ) أي أو اعتق غيره عبده الخ اه عش (قوله واما اذا قال ذلك الخ) ولو قال ان فعلت كذا فاحدا كما طالق ثم فعله بعد موت احدهما أو بينهما وقع الطلاق على الباقية فلا فالبعض المتأخرين ولو قال لام زوجته اشتك طالق ثم قال اردت البنات التي ليسن زوجتي صدق ولو قال نساء العالمين طالق لم تطلق زوجته ان لم يزوجها طلاقها اه نهاية زاد المغني ولو قال لعبدي احد كما حروفات احد هما تعين العتق في الخي اه (قوله ورجل) ينبغي ان يكون الخنثى كالرجل لانه ليس محلا للطلاق كذا في هامش المغني (قوله فلا يقبل قوله الخ) قياس مسئلة العصا السابقة لعدم القبول هنا لا ظاهر ولا باطنا سم وعش وقال السيد عمر قول المشي قياس مسئلة العصا الخ هذا جار على طريقنا شارح في مسئلة لعصا أو ما على ما نقله مباهن شيخه الشهاب الرملي أي وعن شرح الروض فقياسه القبول هنا باطنا فكان ينبغي له ان يثبت عليه اه وقوله واما على ما نقله فيها عن شيخه الخ وتقدم هناك عن الرشدي انه نقل ايضا عن الجلال الرملي (قوله احد هذين) أي الرجل أو الدابة (قوله ابتداء) الى قوله وهل يأتي في النهاية (قوله واسم اجنبية) أي اجنبية لم يسكنها نكاحا فاسدا او الا قبل كافي الروض اه سم وفي النهاية والمغني عقب كلام الروض المذكور ما نصه نعم يظهر ان محله حيث لم يعلم فساد نكاحها ولا في اجنبية فسد ولا يقبل ظاهرا اه (قوله ظاهر ابل يدين) وفاقا لنهاية والمغني (قوله لاحتماله) على التدين وقوله اذ الاسم الخ علة لاقى المتن اه رشدي (قوله مع ذلك) أي مع التصريح باسم زوجته اه مغني (قوله بخلاف احد) الاولى احدى (قوله وهل يأتي بحث الاسنوي الخ) اعتمد أي الاتيان المغني والنهاية (قوله فيقبل منه تعيين زينب الخ) قياس بحث الاسنوي انه لا ينصرف لزوجه وان لم يصدر منه تعيين الا أن يترك سم على ج اه عش عبارة الرشدي لا يخفى ان الذي تقدم عن بحث الاسنوي انه ينزل على الاجنبية في حال الاطلاق ولا يحتاج لدعوى ذلك منه كما يصرح به قوله ثم مع بقاء اصل الزوجية حيث تؤول فالتدريج هنا مخالف لما يقتضيه بحث الاسنوي اه (قوله التي عرف لها الخ) أي أو ماتت اه مغني (قوله وهل ينفعه) الى قوله ويؤيده في النهاية (قوله في مسئلة المتن) أي قوله ولو قال زينب طالق وقال قصدت الخ اه عش وزوجه الخ جلة حالية (قوله زينب بنت محمد) أي أو بنت احد كما يؤخذ من قوله لقوله زوجتي الخ اه عش (قوله ما مر) أي في النكاح (قوله وليس له الخ) هذا وتظيره الا في جلة حالية (قوله فلا ينافيه) أي ما مر (قوله الثانية) أي التي ليست زوجته (قوله فانه يقبل) وفاقا لنهاية والمغني كما مر (قوله تظير ما مر الخ) قضيته انه يقبل هنا يمينه أيضا (قوله لان اللفظ صالح) الى قوله فان قلت في النهاية الا قوله وان نازع فيه

البيان اذا وقع الطلاق على مائة والنهيين اذا وقع على مائة ولا يخفى ان الطلاق هنا يقع على معينة غاية الامر انما غير معلومة ابتداء لعدم تعيين الصفة المعلق عليها ابتداء فاذا علمت الصفة تعينت المطلقة فها هنا من باب البيان لا التعيين فليست امل (قوله فلا يقبل قوله الخ) قياس مسئلة العصا السابقة لعدم القبول هنا لا ظاهرا ولا باطنا (قوله واسم اجنبية) أي اجنبية لم يسكنها نكاحا فاسدا او الا قبل كافي الروض وبحث بعض الفضلاء تعييد القبول بما اذا لم يعلم فساد نكاحها والام يقبل ظاهرا ويدين اه (قوله فيقبل منه تعيين زينب الخ) قياس بحث الاسنوي انه لا ينصرف لزوجه وان لم يصدر منه تعيين الا أن يترك (قوله

البنية لا اشتراك فيها بخلاف الاسم فافتاء بعضهم بعدم الوقوع نظرا للخطأ في الاسم غير صحيح نعم قولهم البنية لا اشتراك فيها ما رادهم به البنية انضافا اليه وليس له الابنت واحدة فلا ينافي ما لو قال لام زوجته اشتك طالق وقصد بنتها الثانية فانه يقبل أي نظرا ما تقر في احدا كما (ولو قال زوجته احدا كما طالق وقصد معينة) منهما (طلقت) لان اللفظ صالح لكل منهما



(والا) يقصد منه بل أطلق أو قصد منه (٧٢) أو طلاقهما معا كما يأتي وصرح به العبادي وهو مراد الامام بقوله لا يطلقان (فاحداهما)

البلقيني وكذا في المعنى الا قوله وصرح به العبادي وقوله قال ابن الرفعة وقوله وهو مقبض المدرك الى وعليه لم يستعمل (قوله كما يأتي) أي قبل قول المتن ولومانا (قوله بقوله لا يطلقان) عبارة النهاية والمعنى قبل قول المتن الاتي ولومانا قال أي الامام فان فواهما فالوجه انهما لا يطلقان اه (قول المتن في الحالة الاولى) هي قصد واحدة معينة وقوله في الثانية هي الصور المندرجة في قوله والا (قول المتن وعزلان) بمثابة فوقية بخطه الضمير لزوجه اه معنى (قوله ان طلبناه الخ) ضعيف اه ع ش (قوله ان طلبناه) أي البيان أو التعيين أي عند النهاية والشارح وخالفهما المعنى ومال اليه سم والسيد عمر كما يأتي (قوله هذا) أي قول المتن ويلزمه البيان الخ (قوله ما بقيت العدة) فان انقضت لزمه في الحال نهاية ومغنى (قوله اما اذا لم يطالباه) أي ولا احداهما اه معنى (قوله لم يطالباه) الظاهر تأنيث الفعل كما في النهاية والمعنى (قوله فلا وجه لا يجابه الخ) جزم به المعنى (قوله لا يجابه) أي البيان أو التعيين ويحتمل ان الضمير للبدار (قوله لكن صرح كلامهم خلافه) أي فيجب البيان أو التعيين في البائن حالا وفي الرجعي بعد انقضاء العدة على المعتمد اه ع ش (قوله ويوجه الخ) هذا التوجيه لا يأتي فيما اذا لم يكن هناك خلوة كأن كانت في غير داره أو بلده اه سم عبارة السيد عمر لا يخفى ما في هذا التوجيه فان ما ذكره منتف مع وجوب الانعزال والفرق بينهما بيز ما نظره واضح جلي اه (قوله قبل النحول) الاولى حذفه (قوله وعليه لو استعمل الخ) أي على وجوب البيان أو التعيين فور اوجده الطالب منهما ما أو من احدهما أم لا قال ع ش قوله وعليه لو استعمل الخ قضيته انه لو استعمل لم يعمل فيما لو طابا ابنا واحداهما وينبغي امهاله أيضا حيث أبدى عذرا اه وفيه تأمل (قوله على الاوجه) عبارة المعنى والاسنى قال الاسنوي وقضية ذلك انه لو استعمل لم يعمل وقال ابن الرفعة عمل ويمكن حل الاول على ما اذا عين ولم يدع نيا انا اذا لوجه الامهال حيث نذر الثاني على ما اذا أجهم أو عين وادعى انه نسي اه (قوله وان لم يصر الخ) كأن كان جاهلا أو ناسيا اه معنى (قوله عن قول شارح)

في المتن والا فاحداهما قال في العباب خاتمة من حلف بالطلاق وحنت له زوجات طلقت احداهن ثلاثا فليعيناها وليس له ايقاع طلاقه فقط على كل واحدة لاقتضاه بينونة الكبرى اه أي وليس له أيضا ايقاع طلاقين على واحدة وأخرى على واحدة فلو كانت احدى زوجاته لا تلك عليها الا واحدة فالوجه جواز تعيينها بالطلاق الثلاث فيقع عليها واحدة وتبين بها وباغوا الباقي ولومانا احداهن أو بانث قبل التعيين فالوجه جواز تعيينها الثلاث لان المعلق يقع من حين اللفظ فيبين بينوتها قبل الموت والبينونة فلو علق الثلاث لاحد بدى زوجته أي كان جازي فاحدى زوجات طالق ثلاثا بطلت ووجدت فالوجه وفافالما استقر عليه رأى شيخنا الشهاب الرملي في فتاويه جواز تعيين الميمنة والمبنة ان كان موتها أو ابايتها بعد وجود الصفة لا قبلها ولو حلف بطلاقين كأن قال على الطلاق طلاقين ما فعل كذا وحنت له زوجات علك على كل طلاقين فالوجه انه لا يتعين أن يعين احداهما بل له توزيع الطلاقين على اثنتين لان يمينه في ذاتها لا تقتضي البينونة الكبرى وان اتفق هنا بحسب الواقع انه لو وقع الطلاقين على واحدة حصلت البينونة والكبرى تأمل وتقدم في أو آخر فصل خطاب الاجنبية جواز تعيين احدى الزوجات للحلف قبل الحنف وأنه يلزم التعيين ويمنع الرجوع عن الميمنة ووقع السؤال عن قال على الطلاق ثلاثا ان فعلت كذا فانت طالق واحدة فنقلت كذا والذي يظهر وقوع واحدة لانها المعلقة وقوله على الطلاق لثا كيد هذا التعليق ثم رأيت مر وافق على وقوع واحدة (فرع) حلف وحنت ثم شك هل حلف بالطلاق أو بالله أفق شيخنا الشهاب الرملي بأنه يجب تب زوجاته الى تبين الحال ولا تحكم بطلاقها بالشك اه وظاهر وجوب الاجتناب احتياطا ويؤيدانه في مسئلة المتن وهي ما لو طلق احداهما ولم يقصد معينة يجب اجتناب الواحدة منهما بخصوصها مع عدم تعيينها للعتق ويستفاد من قوله ولا تحكم بطلاقها امتناع تزوجها ولا يبعد وجوب الاجتهاد عليه وكذا المبادر به ان كان الطلاق باثنا كاني مسئلة المتن المذكورة مر وقد يفرق بتحقق صدق اليمين بها (قوله ويوجه الخ) هذا التوجيه لا يأتي فيما اذا لم يكن هناك خلوة كأن كانت في غير داره أو بلده ويمكن أن

يقع عليها الطلاق مع ايمانهما (ويلزمه البيان في الحالة الاولى والتعيين في الثانية) لتعلم المطلقة فيرتب عليها أحكام المهرات (وبعزلان عنه الى البيان أو التعيين) لا اختلاط المحرمة بالمباحة (وعليه البدار بهما) أي بالبيان أو التعيين ان طلبناه أو احداهما لرفع حجبته المخارقة منهما فان أخر بلا عذر اثم وعززان امتنع وان نازع فيه الباقين هذا في البائن اما الرجعي فلا يجب فيه بيان ولا تعيين ما بقيت العدة لان الرجعية زوجة اما اذا لم يطالباه قال ابن الرفعة فلا وجه لا يجابه لانه حقهما وحق الله تعالى فيه الانعزال وقد أوجبه اه وهو مقبض المدرك لكن صرح كلامهم خلافه ووجه بان بقاءهما عنده ربما أوقفه في محذور لتشوف نفس كل الى الآخر فطيس ما ضر في الصداق في تعليم المطلقة قبل الدخول وعليه لو استعمل أمهل ثلاثة أيام على الاوجه (و) عليه (نفقهما) وسائر مؤنهما (في الحال) فلا يؤثر الى التعيين أو البيان لحسبهما عنده جيس الزوجات وان لم يقصر في تأخير ذلك واذا بين أو عين لم يسترد منهما شيئا بقولي فلا الى آخره على الجواب من قول شارح لم أفهم ما أراد بالحال (ويقع الطلاق) في قوله احدا كما طالق (باللفظ)



خبرنا ان عين وعلى الاصح ان لم يعين (وقبل ان لم يعين) لا يقع الا (عند التعيين) والالوقع لاني محل و يرد منع هذا لتلازم وانما اللازم وقوعه في محل ميم وهو لا يؤثر لانه اجها م تعلم عاقبته بالتعيين لانه يتبين به ان لفظ الا يقع بحمل عليه من حيث لا تری انه لا يحتاج وقته لفظ يقع جديد ونعتبر العدم من اللفظ ايضا ان قصد معنيته والافن التعيين ولا بدع في تأخر حسب انهم اعن وقت الحكم بالطلاق ألا ترى أنهم استحب في النكاح الطاسد بالوطع ولا تحسب الامن التفريق فان قلت ما الفرق بين الوقوع وبينها قلت (٧٣) بطرق بأن الوقوع لا ينافي الاجها م المطلق

لانه حكم الشرع بخلافها فانها امر حسي وهو لا يمكن وقوعه مع ذلك الاجها م لان الطلاق قبل التعيين لم يتوجه لواحدة بخصوصها ولا في نفس الامر (والوطع ليس بيانا) لني قصد هاقطعا لان الطلاق لا يقع بالفعل فكذا يبان فان بين الطلاق في الموطوءة حد في البائن وزنه المهر لغيرها بالجهل أو في غيرها قبل فان ادعت الموطوءة انه ارادها حلف فان نكل وحلفت طلقا وعليه المهر ولا حد للشبهة (ولانعيننا) للموطوءة لا يحاك لاسمها ولا تحصل الرجعة بالوطع ويلزمه المهر والموطوءة اذا عينها للطلاق (وقيل تعين) ونقل عن الاكثرين كوطه المبيعة زمن الخيار اجازة أو فسخ وكوطه احدى اثنين قال لهما احدا كما حرة وردوه بان ملك النكاح لا يعمل بالفعل فلا يتدارك به بخلاف ملك البين (ولو قال) في الطلاق المعين كما افاده قوله في بيان (مشيرا الى واحدة هذه المطلقة في بيان) لها وهذه الزوجة

وهو ان العقب اه معنى (قوله خبرنا ان عين الخ) عبارة المغنى ويقع الطلاق في المعينة المبينة باللفظ جزا وفي المبينة على الاصح لانه خبر به ونجزه فلا يجوز تأخيرها الا ان محلها غير معين أو غير معين فيؤمر بالتعيين أو التعيين اه (قوله لوقع لاني محل) أي والطلاق شيء معين فلا يقع الا في محل معين ثم ايقوم معنى (قوله منع هذا الخ) عبارة النهاية والمغنى بانه ممنوع منهما الى التعيين كما مر فلا وقوع الطلاق قبله لم يمنع منها اه (قوله انه) أي التعيين (قوله أيضا) أي كالطلاق (قوله الامن التفريق) أي من القاضي أو باجتهابه عن ايمان لم يجتمع معها كان ما مر وغاب مدة العدة اه ع ش (قوله بين الوقوع) أي وقوع الطلاق وبينها أي العدة (قوله قلت يفرق الخ) قول فديفرق بان ذلك هو الاختياط فيهما كما لا يخفى وأما ما فرق به فينبغي التأمل فيه اه سم (قوله فانها امر حسي) فيه نظر اه سم (قوله ولا في نفس الامر) عطف على مقدر أي لا في الظاهر ولا في نفس الامر (قوله التي قصدها) عبارة النهاية والمغنى والوطع لاحداهما ليس بيانا في الحالة الاولى ان المطاوعة الاخرى اه (قوله لان الطلاق) الى المتن في النهاية والمغنى (قوله فان بين الطلاق) تفريع على المتن عبارة المغنى والنهاية في شرح وقيل تعين والمعتد الاول وعليه فقط بالبائن والتعيين فان بين الخ (قوله حد الخ) أي لانه يوطء اجنبية بلا شبهة مغنى ونهاية (قوله في البائن) أي بخلاف الرجعية لاحد بوطئه لهما مغنى ونهاية أي ويفرzan علم التحريم ويجب لهما المهر ع ش (قوله أو في غيرها) أي غير الموطوءة (قوله وعليه المهر) أي مهرهما (قوله للشبهة) لان الطلاق ثبت بظاهر البين اه معنى (قول المتن ولا تعيننا) أي في الحالة الثانية لغير الموطوءة نهاية مغنى أي لالطلاق (قوله لاسم) أي في شرح ليس بيانا (قوله ويلزمه المهر الخ) عبارة المغنى والنهاية والاسنى واللفظ الاول وله أن يعين لالطلاق الموطوءة وعليه مهرها المامروضة كلام الروض وأصله انه لاحد عليه وان كان الطلاق ما تناو هو المتمدون خرم في الأنوار بانه بعد كافي الاولى للاختلاف في وقت الطلاق وله أن يعينه لغير الموطوءة اه (قوله اجازة الخ) أي هو اجازة من المشتري أو فسخ من البائع (قوله في الطلاق) الى قول المتن ولوما تنافي النهاية الاقوله أو قال هذه أو هذه استمرار الاجها م (قوله في الطلاق المعين) عبارة المغنى فيما اذا طالب منه بيان مطابقة معينة نواها اه (قوله المعين) سيد كمرحترزه بقوله وأما الميم الخ (قوله لهما وهذه الزوجة) الى قول المتن ولوما تنافي المغنى الاقوله أو هذه مع هذه الى المتن وقوله ويفرق الى وخرج (قوله اعدم احتمال لفظه الخ) ان قيل بل هو محتمل لان احداها ما مفرد مضاف فيم قلت خصوص الصيغة الدال على الفرد دون ما زاد مانع من ذلك اه سم (قوله حتى يبين) بمعنى يعين اه رشدي وقبسه نظرا ذ

بوجه بان امساك الاجنبية امساك الزوجات أي امساك كل مثل امساك الزوجات بمنع ولا يميز امساكها عن امساك الزوجات الا بالبيان أو التعيين والاف امساك الزوجات منسحب عليها (قوله قلت يفرق الخ) اقول قد يفرق بان ذلك هو الاحتياط فيهما كما لا يخفى واما ما فرق به فينبغي التأمل فيه (قوله فانها امر حسي) فيه نظر (قوله ويلزمه المهر) قال في شرح الروض وقضية كلامه كاملا انه لاحد في الاولى أي وهي ما لو عين الطلاق فيمن وطئها وان كان الطلاق بائنا وهو ظاهر الاختلاف في انها طلق باللفظ أولا لكن خرم في الأنوار بانه يحذفها بضار الاوجه الاول والفرق لاخ اه (قوله المعين) يأتي محترزه (قوله لعدم احتمال لفظه) ان قيل بل هو محتمل لان احدها مفرد مضاف فيم قلت خصوص الصيغة الدال على الفرد دون

(١٠ - (شرواني وابن قاسم) - ثامن ) فهو بيان لغيرها لانه اخبار عن ارادته السابقة (أو) قال مشيرا اليهما (أردت هذه وهذه أو هذه بل هذه) أو هذه مع هذه أو هذه وأشار لواحدة هذه وأشار لاخرى (حكم بطلاقهما) طاهر لانه أقر بطلاق الاولى ثم بطلاق الثانية فيقبل اقراره لا رجوعه بذكر بل تغليظا عليه ما باطنا فاطلاقه المتوينة فان نواه الم طلقا بل احداهما لان نيته ما باحدا كالا يعمل بها لعدم احتمال لفظه لاقوام فيقي على اجها م حتى يبين



ويفرق بين هذا وما مر في هذه مع هذه بان ذلك من حيث الظاهر فتناسب التغليب عليه وهذا من حيث الباطن فلهذا ما بقضية النية الموافقة للفظ دون المخالفة ونخرج بما ذكر (٧٤) هذه ثم هذه أو هذه فقط الأولى فقط لانفصال الثانية عنها وهو مرجح قوي فلم ينظر معه

الموضوع الطلاق المعين فحقه التعبير بالبيان (قوله بين هذا) أي قوله أما باطنا فالطاقة المنوية فان نواهما لم تطلق الخ (قوله بما ذكر) أي بالعطف بالواو وبل وقوله هذه ثم هذه الخ أي العطف بشم أو الفاء (قوله أو هذه بعد هذه الخ) أو هذه بعدها هذه أو هذه قبل هذه فالشارع فيها أولاهي المطلقة اه مغنى (قوله طلقت الثانية) أي المثار إليها ثانيا (قوله وأما المبهم الخ) فسيم قوله في الطلاق المعين اه عش (قوله مطلقا) أي سواء عطف بالواو أو أم بغيرها اه مغنى (قول المتن قبل بيان) أي للمعينة وتعيين أي للمبهمة (قوله والطلاق بائن) إلى قوله هذا ما مشي في النهاية وكذا في المغنى الا قوله وان لم يرث إلى لانه ثبت (قوله بائن) أي أو رجعي وقد انقضت العدة كما هو واضح اه سيد عمر (قوله بالبيان) جزاء والتعيين على المذهب لبيان حال الارث لانه قد ثبت ارثه الخ اه مغنى وهذا أحسن من منيع الشرح الا في آتينا (قوله وان لم يرث احدهما الخ) هذا لا يأتي اذا ماتت احدهما التي لا يرثها فقط سم ورشيدى (قوله لكونها كتابية) أي ومع ذلك يطالب بالبيان أو التعيين فان بين أو عين في المسئلة لم يرث من الكتابية أو في الكتابية ورث من المسئلة اه عش (قوله ولانه الخ) عطف على قوله اتفقا الخ اه رشيدى (قوله في وقف الخ) مستأنف اه رشيدى (قوله نعم ان نازعنا الخ) هذا انما يظهر في البيان اه سم عبارة المغنى والروض مع شرحه ثم ان قوى مع تعيين في واحدة فالورثة الاخرى تحليفه انه لم يردها بالطلاق فان نكل حلفوا ولم يرث منها كما لا يرث من الأولى اذا كانت منسبة لان الميراث المرددة كالقرار وان حلف طالبوه بكل المهر ان دخل بها والا طالبوه بنصفه في أحد وجهين يظهر ترجحه لانهم يزعمون المذكور ينكرون استحقاق النصف وان عين في المبهم فلا اعتراض لورثة الاخرى عليه لان التعيين إلى اختياره وان كذبه ورثة المطلقة يعنى الميتة للطلاق فلم تحلفه انما المطلقة وقد أقره بالارث لا بد منه وادعوا عليه مهرها استقر بالموت ان لم يدخل بها اه وقولهما وان حلف إلى قولهما وان عين الخ في النهاية مشله (قوله ونكل عن الميراث) انه لم يردها اه سم (قول المتن فلا تظهر قبول بيان وارثه الخ) فان وقف الوارث في التبيين بان قال لا أعلم ومات الزوج قبل الزوجتين وقف من تركته ميراث زوجة بينهما حتى تصطلحا أو تصطلح ورثتهما بعد موتهما وان ماتت قبله وقف من تركته ميراث الزوج وان مات الزوج وقد ماتت واحدة منهما قبله ثم الاخرى بعده وقف ميراث الزوج من تركته أي الأولى ووقف ميراث الزوجة بينهما من تركته حتى يحصل الاصطلاح ثم ان بين الوارث الطلاق في الميتة منهما أو لا قبل لاضراره بنصفه لحرمانه من الارث ولشركة الاخرى في ارثه وقبلت شهادته بذلك على باقي الورثة أو بينه في المتأخرة أو كانت باقية فلورثتهما في الأولى أولها في الثانية تحليفه على البت ان مورثه طلقها ولورثة الميتة للنكاح تحليفه على نفي العلم ان مورثه طلقها ولا يقبل شهادته أي وارث الزوج على باقي الورثة أي ورثة الزوجة بطلاق المتأخرة للتمتع بغيره النفع بشهادته اه روض مع شرحه ولو شهد اثنان من ورثة الزوج ان المطلقة فلانة قبلت شهادتهما ان مات قبل الزوجتين لان نفع التهمة بخلاف ما لو ماتت قبله ولو مات بعدهما فبين الوارث واحدة فلورثة الاخرى تحليفه انه لا يعلم ان الزوج طلق مورثتهما اه (قوله هذا ما مشي عليه الخ) اعلم ان المحقق المحلى وصاحب المغنى والنهاية أقرروا ما في المتن وما قواما نكسله

ما زاد مانع من ذلك (قوله وان لم يرث احدهما الخ) هذا لا يأتي اذا ماتت احدهما التي لا يرثها فقط (قوله نعم ان نازعنا الخ) هذا انما يظهر في البيان (قوله ونكل عن الميراث) أي لم يردها (قوله ونكل عن الميراث) قال في الروض وان حلف قال في الروضة طالبوه بكل المهر ان دخل والاقول يطالبونه بالكل لا عتراضا منها زوجة ام بنصفه لانهم انما مطلقه أي قبل الدخول وجهان وفيه نظر لانه اذا حلف ورث نصف المهر أو ربعه فلا يطالبونه الا بما زاد على ارثه اه قال في شرحه ويوقع النظر بان المراد بمطالبتهم بكل المهر أو بنصفه

لتضمن كلامه للاعتراف بهما أو هذه بعد هذه أو هذه قبام هذه طلقت الثانية فقط أو قال هذه أو هذه استمر الإجماع واما المبهم فالطاقة هي الأولى مطلقا لانه انشاء اختيار لا اختيار وايسر له اختيار أكثر من واحدة (ولو ماتت أو احدهما قبل بيان وتعيين) والطلاق بائن (بقيت مطالبته) أي المطلق بالبيان أو التعيين فهو مصدر مضاف للمفعول ويلزمه ذلك فوزا (بيان) حكم (الارث) وان لم يرث احدهما بتقدير الزوجية لكونها كتابية اتفقا في البيان ولانه قد ثبت في احدهما ما يشين فيوقف من مال كل أو امانة تصيب زوج ان قوارنا فاذا بين أو عين لم يرث من مطلقه بائنا بل من الاخرى نعم ان نازعه ورثتها ونكل عن الميراث حلفوا ولم يرث (ولو مات) الزوج قبل البيان أو التعيين سواء ماتا قبله أم بعده أم احدهما قبله والاخرى بعده أو لم تمت واحدة منهما أم ماتت احدهما مادون الاخرى (فلا تظهر قبول بيان وارثه) لانه اخبار يمكن وقوف الوارث عليه بخبر أو قرينة

(لا) قبول (تعيينه) لانه اخبار شهوة فلا تدخل الوارث فيه هذا ما مشي عليه هنا والذي اقتضاه كلامهما في الروضة الشارح وأصلها انه يقوم مقامه في التعيين ايضا وفصل القفال فقال ان مات قبلهما لم يعين وارثه ولم يبين اذا لخص له في ذلك لان ميراث زوجة من ربع أو ثمن يوقف بكل حال إلى الصلح خلف زوجة أو أكثر أو بعدهما أو بينهما ما قبل لانه قد يكون له غرض في تعيين احدهما للطلاق



وفيها اذا كانت احدهما

كتايبه والاخرى والزوج  
مسلمين وأبهمت الماطقة لا  
ارث (ولو قال ان كان) ذا  
الطار (غرابا فامرائي  
طالق والا) يكن غسرا ما  
(فعبدي حروجه) حال  
الطار وقع احدهما متهما  
وجبت (منع منهما) أي  
من استخدامة والصرف  
نفسه ومن التمتع بها (الى  
البيان) لعدم زوال ملكه  
عن أحدهما وعليه نفقة ما  
الى البيان ولا يؤجر الحاكم  
واذا قال حنت في الطلاق  
طلعت ثم ان صدقة فذلك  
ولا يمن عليه وان كذبه  
وادعى العتق حلف السيد  
فان نكل حلف العبد وحكم  
بعنقه أو في العتق عتق ثم  
ان صدقة فحكمه وان  
كذبه ونكل حلف وحكم  
بطلاقها (فان مات لم يقبل  
بيان الوارث على المذهب)  
انها الماطقة حتى يسقط  
ارثها ورق العبد لانه متهما  
في ذلك ومن ثم لو عكس قبل  
قطعا لاضراره بنفسه ونزع  
فيه الاسنوي واطال نفقا  
بما رده ان من حفظ ومعنى  
بما رده ان اضراره لنفسه  
هو الغالب فلا نظر الى تصور  
أنه قد لا يضره وبحسب  
البلقيسي اخذا من العلة  
تقصده بما اذا لم يكن على  
الميتدين والا أقرع نظرا  
لحق العبد في العتق والميت  
في الرق ليوفي منه دينه فان  
قات لم نظروا هنا الى النعمة  
كلا كروم ينظروا اليها في  
بعض ما عمله قوله فلا تظهر

الشارح عن مقتضى الروضة وأصلها مساق الاقوال الضعيفة اه سيد عمر (قوله وفيها اذا كانت) الى قوله  
خلاف للعراقيين في النهاية الاقوله وتنازع الى ويبحث (قوله وأبهمت الماطقة) أي ومات قبل التعيين اه  
سم (قوله لا ارث) أي لا بأس من تعيين الماطقة اذا فرض انه مات والتعيين لا يقبل من الوارث اه ع ش  
عبارة السيد عمر أي لانه لا يقبل تعيين الوارث فلا تعين المسلمة للزوجية ولا وارث بين مسلم وكافر ولعل هذا  
على غير ما مر عن الروضة وأصلها كذا قال الفاضل المحشي وما ترجمه مستعرب ويؤيد ان قول الشارح وفيها  
الح كان متصلا في أصل الشرح بقوله لانه اختيار شهوة لا تدخل للوارث ثم الحق بعد ذلك في الهامش قوله  
هذا ما مشي الخ وهذا الصنيع يؤيد ان قوله وفيها الخ مفرع على المتن فم كان الا ليق بالشرح ان ينبع على ذلك  
بعد الحاق ما مر فليتأمل اه أقول وكذا صنيع النهاية صريح في ان ذلك مفرع على المتن (قوله أي من  
استخدامه) الى قوله فان قلت في المعنى الاقوله ولا يؤجر الحاكم وقوله وتنازع الى ويبحث (قوله وعليه  
نفقة الخ) عبارة المعنى وعليه نفقة الزوجية وكذا العبد حيث لا كسبه اه (قوله ولا يؤجر الحاكم)  
أي لا ينفق عليه من أجره أي ولو أراد التكسب لنفسه فليس له منعه من كسبه لانه اما ينفق على الرق فكأنه  
السيد والنفقة واجبة عليه واما صديق فالله ونفقه على نفسه وما زاد على قدر النفقة يوقف الى ان يبين  
الحال اه ع ش (قوله ثم ان صدقة) أي العبد (قوله وحكم بعنقه) أي والطلاق اه معنى عبارة ع ش  
أي فتطابق المرأة باعترافه ويعتق العبد بحلفه اه (قوله أو في العتق) عطف على قوله في الطلاق (قوله  
وحكم بطلاقها) أي ويعتق العبد أيضا ع ش ومعنى (قول المتن فان مات) أي قبل بيانه (قوله ويرق  
العبد) عطف على يسقط الخ (قوله لو عكس) أي بان بين الحنف في العتق اه ع ش (قوله لا ضراره  
بنفسه) أي بتشريك المرأة في اثر كتموا خراج العبد عنها اه كردى (قوله فيه) أي في قولهم لو عكس  
قبل الخ (قوله نقلا) تميز بمحول عن المضاف والاصل ونزع في نفقه أو نفقه ولطاق مجازي والاصل نزع  
نقلا (قوله بما رده) أي بنقل رده ان من حفظ الخ وهو الوارث فانه مثبت للعتق والنكر الغير الحافظ ناف  
له والمثبت مقدم على النافي اه كردى (قوله ان من حفظ) أي حصة على من لم يحفظ (قوله ومعنى بما  
الخ) عطف على قوله نقلا بما الخ (قوله الى تصورانه قد لا يضره) أي ككون الزوجة كتابية والزوج مسلم  
وما ياتي في بحث الباقي (قوله ويبحث البلقيني الخ) معتمد اه ع ش (قوله اخذا من العلة) وهي قوله  
لا ضراره بنفسه اه سم (قوله تقيد به) أي قولهم لو عكس قبل (قوله على الميتدين) شامل لما اذا  
حدث الدين بعد الموت كان مفر بترأعدوا فاتفق بها شي بعد الموت وبعد تعيين الوارث اه ع ش (قوله  
والا أقرع الخ) يتأمل معناه فان الاقراع لا بد منه وان لم يكن عليه دين اللهم الا ان يريدانه اذا قرعت برق  
ووفى منه الدين وعلى هذا فهل تطلق فيه نظر فليحذر اه سم عبارة الرشدي قضيت ان القرعة تؤثر في  
الرق لكن سيأتي قرين بخلافه اه وقوله لكن سيأتي الخ أقول يمكن تخصيصه بغير ما هنا كما رأينا فعن  
سم ما يشير اليه (قوله لم نظروا هنا الخ) أي حيث لم يقبلوا بيان الوارث وقوله ولم ينظروا اليها الخ أي حيث  
قبلوا بيانه مع احتمال أن يكون له غرض في تبيين ما أحدهما ككونها كتابية والاخرى مسلمة اه ع ش  
(قوله في بعض ما عمله قوله الخ) أي كما اذا مات بينهما وبين الوارث الميتة بغده الطلاق اه سم (قوله

مطالبهم بنصيبهم من ذلك وأقرب الوجوه المذكورين ثانياً من مجموعهم انهم ماطقة فهم يشكرون استحقاق  
النصف اه (قوله وأبهمت الماطقة) أي ومات قبل التعيين (قوله لا ارث) أي لانه لم يقبل تعيين الوارث  
فلا تعين المسلمة للزوجية ولا وارث بين مسلم وكافر ولعل هذا على غير ما مر عن الروضة وأصلها (قوله والا  
أقرع الخ) يتأمل معناه فان الاقراع لا بد منه وان لم يكن عليه دين اللهم الا أن يريدانه اذا قرعت برق ووفى  
منه الدين وعلى هذا فهل تطلق فيه نظر فليحذر (قوله ولم ينظروا اليها في بعض الخ) أي كما اذا مات بينهما وبين  
وبين الوارث الميتة بعده الطلاق



فمحل بيان وارثه فقلت لانها هنا أظهر باعتبار ظهور نطقه في كل من الطرفين المتنازعين وأيضا فهنا طريق يمكن التوصل به الى الحق وهو القرعة  
فمنع غيره مع التهمة ولا كذلك ثم (بل (٧٦) يقرع بين العبد والمرأة رجعا فتخرج القرعة للعبد اثنا عشر مائة في الشئ وان لم تؤثر في الطلاق

كما تقبل شهادة رجل وامرأتين في السرقة للمال دون القطع (فان قرع) اي خرجت القرعة له (عق) من رأس المال ان علق في الصفتين الا في الثالث اذ هو فائدة القرعة وزر هي الا اذا صدقت على ان الجنث فيها وهي بائن (أو) قرعت لم تطلق (اذلا مدخل للقرعة في الطلاق وانما دخلت في العتق لانه نص لكن الورع ان تسرك الارث (والاصح انه لا يرق) بقطع فكسر كما بخطه لان القرعة لم تؤثر فيما خرجت عليه ففي غيره أولى فيبقى الاجماع كما كان ولا يتصرف الوارث فيه بخلافه لاعتقائهم قال صاحب الميعين ومحل الخلاف في الظاهر اما في الباطن فمحل الخلاف في تصرفه وفي غير نصيب الزوج منه اما نصيبه فلا يملكه قطعا \* (فصل) في بيان الطلاق السني والبدعي (الطلاق سني) وهو الجائز (وبدعي) وهو الحرام فلا واسطة بينهما على احد الاصطلاحين المشهور خلافا فعليه طلاق الحكمين اذا رآياه ومول أو نكاحا عليه بعد مطابقتها به لوجوبه حيث ذل في الحيف لكن بحث في المولى بانه المجهى لها الى الطلب مع تمكنه من الفدية وطلاق مقبلة اذ لم يقع في طهر محقق ولا حيض محقق ومختلفة في نحو حيض ومعاق طلاقها بصفة (قول

لانها) أي التهمة (قوله أظهر باعتبار ظهور نطقه) ولان ان تمنعه باب البعض المذكور كذلك (قوله فمنع غيره) أي غير ذلك الطريق اه رشدي (قوله رجعا فتخرج القرعة) الى قوله ولا ينصرف في المعنى الا قوله كما يقبل الى المثنى (قوله اذ هو) أي العتق (قوله اذا صدقت على الجنث) عبارة المعنى اذا ادعت ان الجنث فيها اه (قوله لكن الورع الخ) يظهر أنها اذا أرادت سلك سبيل الورع فلا بد من صورة تخلص منها للورثة حتى يصير ملكهم قطعا وان أودهم قوله ان تترك خلافا ثم قضية هذا الصنيع انما أثرت لكن الورع تركه عبارة من الروض وان خرجت لهن يعني الزوجات استمر الاشكال ووقف ارثهن والاولى لهن تركه للورثة انتهى وأقره شارحه وهو أي الشارح تابع في ذلك للزركشي فانه تعقب بنحو ذلك تعبير أصل الروضة حيث قال وان خرجت القرعة على المراقم أطلق لكن الورع الخ فليراجع ثم رأيت في حاشية ابن قاسم على شرح المنهج مائة قوله والورع الخ يوهم ان لها الا أن سيلا الى الميراث وليس مراد فان الاشكال مستمر كما صرح به البراسي ويمكن ان يقال معنى ترك الميراث ان تعرض عنه وتنبه حصنها بقية الورثة لئلا يتكثروا من أخذ الجميع ولا يوقفها شي فليست أم اه وفي حاشية الزبائدي على ذلك مائة ويمكن جعل كلام الشارح على صورة خروج القرعة على العبد انتهى اه سيد عمر أقول وقد منع ما ادعاه من ان قضية هذا الصنيع الخ قول الشارح الا في فبقي الاجماع الخ فتأمل (قوله فيبقى الاجماع كما كان) ولا تعاد القرعة اه اسني (قوله ولا يتصرف الوارث فيه) وينبغي عدم وجوب النفقة عليه لاننا لم نحقق دخوله في ملكه وتكون في بيت المال ثم على مياسير المسلمين اه ع ش (قوله فيملك التصرف فيه الخ) الاولى فيملك قطعا التصرف في غير نصيب الزوج منه أما الخ

\* (فصل في بيان الطلاق السني والبدعي) \* (قوله وهو الجائز) الى قوله فعليه في النهاية وان قوله بخلاف معاق في المعنى الا قوله أو كما علم قوله لكن بحثنا الى وطلاق مقبلة وقوله بنكاح أو شبهة وقوله وان سبقه الى المثنى وقوله وقد علم ذلك وقوله ولغير ابن عمر الى ولتضررها وقوله يوجد زمن البدعة قطعا (قوله فلا واسطة بينهما) أي السني والبدعي اه ع ش (قوله على أحد الاصطلاحين الخ) الاولى هذا أحد الاصطلاحين والمشهور خلافا فعليه الخ عبارة المعنى وفي اصطلاح أحداهما هو وأضبط ينقسم الى سني وبدعي وجرى عليه المصنف حيث قال الطلاق سني وبدعي وثانتهما هو أشهر ينقسم الى سني وبدعي ولا ولا فان طلاق الصغيرة والايسة والمختلعة والتي استبان حملها منه وغير المدخول به الا سنة فيها ولا بدعة \* (تنبيه) \* قسم جمع الطلاق الى واجب كطلاق المولى وطلاق الحكمين في الشقاق اذا رآياه ومنسحب كطلاق زوجة غير مستقيمة كسيئة انطلق أو كانت غير عفيفة ومكره كستقيمة الحال وأشار الامام الى الاباح بطلاق من لا يهاول ولا تسمع نفسه وتنتهان عن غير استمتاع بها وحرام كطلاق البدعي كما قال ويحرم البدعي اه (قوله فعليه) أي المشهور (قوله طلاق الحكمين الخ) مبتدأ خبره قوله لاسنة فيه الخ (قوله أو كما علم عليه) أي على المولى اه سم (قوله بانه الخ) الباء سببية اه سم (قوله وطلاق مقبلة) عطف على طلاق الحكمين وقوله ومختلفة الخ وقوله ومعاق الخ وقوله وصغيرة الخ عطف على مقبلة (قوله كما يأتي) أي آتفا قبيل قول المتن وقيل (قوله منه) لعل الضمير راجع الى الوطء لا الزوج والافتتاح الى عطف شبهة على ضمير منه لا على نكاح ولو حذف لفظة منه سلم عن التكاف (قوله بنكاح أو شبهة) وسيأتي محل الزنا في الحاشية اه سم (قوله به) أي الطلاق تارة فيه المصدران وقوله كما يأتي أي في شرح ولم يظهر جعل

\* (فصل في بيان الطلاق السني والبدعي) \* (قوله فعليه) أي على المشهور وقوله عليه أي على المولى (قوله بانه المجهى) الباء سببية (قوله بنكاح أو شبهة) وسيأتي محل الزنا في الحاشية (قوله في المتن

قول) وجددت فيه كما يأتي وصغيرة وآيسة وغير موطوءة ومن طهر حملها منه بنكاح أو شبهة لاسنة فيه ولا بدعة (ويحرم البدعي) لاضرارها أو اضرارها أو الولد به كما يأتي (وهو ضربان) أحدهما



(طلاق) مخبر وان سبقه طلاق في طهر قبله (في حيض) أو نفاس محسوسة أي موطوءة ولو في البراءة أو مستدحلة ماءه المحرم وبعد علم ذلك اجابا  
ونظير ابن عمر الاتي وتضررها بطول العدة اذ بقية دمها لا تحسب منها ومن ثم لا يحرم (٧٧) في حيض حامل عدتها بالوضع وبحث

الاذري حله في أمة قال لها  
سيدها ان طلقك الزوج  
اليوم فانت حرة فسألت  
زوجها فيه لاجل العتق  
فطلقها الآن دوام الرق أضرب  
بها من تطويل العدة وقد  
لا يسمع به السيد بعد أو  
يموت وكالتجيز معلق بما  
يوجد من البدعة نطعا أو  
يوجد فيه باختياره بخلاف  
معلق قبله أو فيه بما لا يعلم  
وجوده فيه فوجد فيه لا  
باختياره فلا اثم فيه لكن  
يترتب عليه حكم البدعي  
من تدبير الرجعة وغيرها  
(وقيل ان سأله لم يحرم)  
لرضاها بالتطويل والاصح  
التحريم لانها قد تسأله  
كاذبة كما هو شأنهن ومن  
ثم لو تحققت رغبته اقبله لم  
يحرم كما قال (ويجوز لهما  
فيه) أي الحيض بعرض  
منها ان يذل المال يشعر  
باضطرارها للفراق حالا  
ومن ثم لم يلحق بخلعها خلع  
الاجنسي كما قال (لا) ذاع  
(اجنسي في الاصح) لان  
خاعه لا يقتضي اضطرارها  
اليه (ولو قال أنت طالق  
مع) أو في أو عند مثلا (آخر  
حيضك) أو قارن آخر  
سبعة طلاقه آخره (فغنى  
في الاصح) لاستعقابه  
الشروع في العدة (أو)  
أنت طالق (مع) ومثلها  
ما ذكر (آخر طهر) عينه  
كأن عليه قوله (لم يطأها فيه فبدعي على المذهب) لانه لا يستعقب العدة (و) ثانيهما (طلاق في طهر وطئ فيه) ولو في البراءة بناء على ما كان

(قول المتن طلاق في حيض) قال في شرح الروض ولو في عدة طلاق رجعي وهي تعند بالافراء انتهى وهو مبني  
على الضعيف من استئناف العدة حيث تنهاية ومعنى وسم (قوله وان سبقه الخ) لعلمه مبني على انه اذا  
طلق في العدة استؤنفت اه سم أي وهو ضعيف كما مر آتيا (قوله أي موطوءة) الى المتن في النهاية  
(قوله أو مستدحلة ماءه) هل ولو في البراءة أخذ ما قبله سم على ج والاقرب لم ثم رأيت في شرح الروض  
التصريح به عبارة أو استدخلت ماءه المحترم ولو في حيض قبله أو البراءة عش عبارة السيد عمر هل  
الاستدخال في البراءة كالوطء محل تأمل ثم رأيت قول الشارح الاتي بناء على امكان العلق منه انتهى وهو  
يقضي ان الاستدخال كالوطء انتهى (قوله وقد علم ذلك) انما يقيد به لقول المصنف ويحرم الخ والافاءم  
البدعة وجود ولو مع عدم العلم كما هو ظاهر اه رشدي (قوله حمها) أي المطلقة في الحيض وقوله منها  
أي العدة (قوله عدتها بالوضع) مفهومها انما لو كانت حاملا من شبهة او من وطء زنا حرم وسيأتي حكم ذلك  
في قوله ومنه أيضا ما لو نسكح حاملا من زنا اه عش (قوله ويحث الاذري الخ) وهو حسن اه مغنى  
عبارة عش معتمد اه (قوله فيه) أي الطلاق (قوله وكالتجيز الخ) عبارة النهاية والمغنى واحترزنا  
بالتجيز عن المعلق بدخول الدار مثلا فلا يكون بدعيًا لكن ينظر لوقت الدخول فان وجد حال الماهر فسني والا  
فبدعي لا اثم فيه اه قال الرافعي ويمكن ان يقال ان وجدت الصفة باختياره اثم بايقاعه في الحيض كانشائه  
الطلاق فيه قال الاذري انه ظاهر لاشك في موافقته في كلامهم ما يخالفه اه (قوله بخلاف معلق الخ) هذا  
قد يشمل ما يأتي آتيا عن المغنى عن الاذري (قول المتن ان سأله) أي الطلاق في الحيض نهاية ومعنى وهل  
سواء له ذلك محرم الظاهر لا سيد عمر (قول المتن لم يحرم) ولو عاق الطلاق باختياره فانتبه في حال الحيض  
باختيارها قال الاذري فيمكن ان يقال هو كالوطء لطلعها بسواها أي فيصير وهو ظاهر اه مغنى زاد النهاية  
أي حيث كان يعلم وجود الصفة حال البدعة اه قال عش قوله قال الاذري الخ معتمد اه وقال السيد  
عمر قوله أي حيث كان يعلم الخ هذا القيد لا بد منه والافاء طلاق التحريم مشكل اه (قوله لرضاها) الى  
قوله لانها قد تسأله في المغنى والى قول المتن فلوطئ الخ في النهاية الاما سألته عليه (قوله لو تحققت رغبته  
الخ) أي كأن دنت له عوضا أو دلت قرينة قوية على ذلك اه عش (قوله أي الحيض) أي والنفاس  
اه مغنى (قوله ومن ثم لم يلحق بخلعها خلع اجنبي) ولو أذنت للاجنبي في ان يخلعها يظهر ان يقال ان كان  
بما لها فاختلاصها والافاء واختلاصه مغنى ونهاية قال عش قوله ان كان أي ان كان الاذن في  
اختلاصها بما لها وان اختلص بما له لان اذنها على الوجه المذكور محقق لرغبته اه (قوله لا خلع اجنبي) أي  
فصير لان فيما عاتق على المعصية واضرارها بالغير اه سيد عمر (قوله لان خلعها) الى قوله ويحث ابن الرفعة  
في المغنى الا قوله أو عند مثلا وقوله بناء على امكان العلق منه وقوله لقوله صلى الله عليه وسلم الى لانه قد يشك  
(قوله ما ذكر) أي في أو عند اه عش (قول المتن لم يطأها فيه) قد يقال ما فائدة هذا القيد وعبارة أصل  
الروضة كالتهاج وعبارة متن الروض وان لم يطأها اه سيد عمر ويمكن ان يقال ان فائدته ان لا يتكرر  
ما هنا مع ما بعده (قوله ان علمه) أي الاستدخال وتقدم عن الرشدي ان العلم قيد للحرمة لا للتسمية بالبدعي

طلاق رجعي) وهو مبني على الضعيف من استئناف العدة حيث تنهاية (قوله وان سبقه طلاق في طهر قبله) لعلمه مبني  
على أنه اذا طلق في العدة استؤنفت (قوله أو مستدحلة ماءه) هل ولو في البراءة أخذ ما قبله (قوله بخلاف  
معلق قبله أو فيه بما لا يعلم الخ) عبارة شرح الروض والطلاق المعلق بصفة صادفت من البدعة بدعة لكبر  
لا اثم فيه أو زمن السنة سني فالعبرة بكونه بدعيًا أو سنيًا بوقت وجود الصفة لا بوقت التعليق اذ لا ضرورة  
حينئذ ولا تدم قال في الاصل ويمكن ان يقال ان وجدت الصفة باختياره اثم بايقاعه في الحيض اه (قوله  
ومن ثم لم يلحق بخلعها خلع الاجنبي) نعم ان خالع الاجنبي باذنها بما لها فاختلاصها بخلاف ما لو باذنها مر

كأن عليه قوله (لم يطأها فيه فبدعي على المذهب) لانه لا يستعقب العدة (و) ثانيهما (طلاق في طهر وطئ فيه) ولو في البراءة بناء على ما كان  
العلق منه كالوطء اه استدخال المني المحترم ان علمه نظير ما مر



(من قد تحبل) لعدم صغرها ويا سها (ولم يظهر حمل) لقوله صلى الله عليه وسلم في خبر ابن عمر (لا تقبل أن يجامع ولأنه قد يشذ منه إذا ظهر حمل فان الإنسان قد يسمع بطلاق الحائض ولا يتيسر له ردها فيضره هو والولد من البدعي أيضا طلاق من لها عليه قسم قبل وفاتها أو استرضاهم أو بحث ابن الرفعان (٧٨) سؤالها هنا مبيح وواقعه الآخرى بل بحث القطع به وتبعه الزركشي لتضمنه الرضا بسقاط حقها

وليس هنا تطويل عدة ومنه أيضا ما لو نكح حاملا من رتا ووطئها لأنها لا تشرع في العدة إلا بعد الوضع ففيه تطويل عظيم عليها كذا قالاه هذا ومحلها فيمن لم تحض حاملا كما هو الغالب ما من تحيض حاملا فتتفق عدتها بالاقراء كما ذكره في العدة فلا يحرم طلاقها في طهر لم يأتها فيه إذا تطويل لا يتدفع ما أطل به في التوسيع من الاعتراض عليه مما ثم غرضهم ذلك فيمن نكحها حاملا من رتا قد يؤخذ منه أنها لو زنت وهي في نكاحه فحلت جازله طلاقها وان طالت عدتها لعدم صبر النفس على عشرتها حينئذ وهو محتمل بل ظاهر ولو وطئت زوجته بشبهة فحلت حرم طلاقها حاملا مطلقا لتأخر الشروع في العدة وكذا لو لم تحمض وشرفت في عدة الشبهة ثم طلقها وقد منعت عدة الشبهة على الضعيف (قالو وطئ حائضا وطهرت فطاعتها) من ضمير وطئها طاهرا (فبدعي في الأصح) لاحتمال عدتها من ذلك الوطء وبقيصة الحيض مما دعت الطبيعة وبما تقر وعلم ان

(قول المتن من قد تحبل) إنا تباعل ووطئ اه معنى (قوله لعدم صغرها الخ) عبارة المغنى وخروج عن قد تحبل الصغيرة واللايسة فانها لا بدع في طلاقها اه أي على الاصطلاح المشهور (قوله ويا سها) هل العقيم التي تكررت زواجها لرجال ذوى النسل ولم تحبل منهم كالأيسة لان حملها ممنوع عادة أولا لانها في مظنة الحمل ويجوز أن يكون عسدم حملها من الأزواج السابقين لما منع غير العقم حمل تامس فان قلنا بالاول يأتي نظيره في الزوج الذي يعلم من نفسه العقم فلا يرجع اه سيدعمر أقول والثاني هو الظاهر (قوله قبل وفاتها الخ) متعلق بطلاق (قوله وبحث ابن الرفعة) أي قوله وليس هنا تطويل عدة تعقبه النهاية بما نصح لكن كلامهم يخالفه اه وقال ع ش قوله لكن كلامهم الخ معتمد أي فالطريق ان تسقط حقها من القسم اه (قوله ان سؤلها) أي بغير مال امامه فلا اشكال في انه مبيح كما هو ظاهر اه سم (قوله ومنه أيضا) إلى قوله فاندفع في المغنى الا قوله لم يأتها فيه (قوله ما لو نكح الخ) أي طلاق من نكح الخ (قوله لانها لا تشرع في العدة الخ) أي كما في شرح الروض وفيه نظر بل ينبغي انه اذا سبق حمل الزنا حيض أو نفاس حسب زمن الحمل قرأ حيث حاضت بعده فلا وجه لكونه بدعيا اه حلي عبارة ع ش بعد اطالته في استشكل تعليل الشارح المذكور وتأيد اشكاله بكلام سم في كتاب العدد ثم رأيت لبعضهم ان ما هنا مصور بما اذا لم يسبق لها حيض أو ما من سبق لها حيض فلا يحرم طلاقها ان مدة حملها يسبق عدتها علم انها طهرت تحتوش بدمين فحسب لها فرأ اه (قوله لا بعد الوضع) أي والنفاس اه معنى (قوله ومحلها) أي ما قالاه هنا (قوله لم يأتها فيه) يتأمل هذا القيد مع انه لا يمكن حملها من الوطء مع كونها حاملا والطلاق والحالة هذه لا يوجب تطويلا سم على ج وهذا القيد ساقط في بعض نسخ الشارح اه رشدي وتقدم ان المغنى أسقطه أيضا (قوله عليهما) أي الشخين (قوله وهو محتمل الخ) قد يتوقف فيسه بانه اضرا منعه منه وعدم صبر النفس على العشرة بتدارك باجتنابها من غير طلاق فاعل الاوجه الاخذ بالطلاق اه سيدعمر ولعله لم يطلع على ما ياتي للشارح من غير تفصيل عن النهاية والالكان يعز به اليه (قوله بل ظاهر) غير ان كلامهم يخالفه اذا المنظور اليه تضرره لا تضرره اه نهاية قال ع ش قوله غير ان كلامهم يخالفه معتمد اه (قوله ولو وطئت) إلى قوله وكذا لو لم تحمض في المغنى (قوله مطلقا) أي سواء كانت تحيض أم لا اه ع ش (قوله في العدة) أي عدة الطلاق (قوله من غير وطئها) إلى قوله وبما تقر في المغنى وإلى قول المتن ومن طلق بدعيا في النهاية (قوله طاهرا) حال من ضمير وطئها (قوله مما دفعه الطبيعة) أي أولا وهشته للخروج اه معنى (قوله وبما تقر) أي في المتن والشرح (قوله الاول) أي الانقسام إلى سني وبدعي عبارة النهاية المشهور اه أي الانقسام إلى سني وبدعي ولا ولا ولعل الاول هو الاصول (قوله ان يطلق حاملا) أي وقد نكحها حاملا (قوله لا تحيض) أي في مدة الحمل فقط وقوله أو من شبهة أي مطلقا تحيض أولا اه حلي (قوله أو يعاق طلاقها) أي الحائض وكذا الضمائر الآتية ونوله مع آخره أي آخر الطاهر (قوله قبل آخره) أي آخر نحو الحيض (قوله بعضه) أي (قوله ان سؤلها) أي بغير مال امامه فلا اشكال في انه مبيح واطلاقهم يخالفه مر (قوله لانها لا تشرع في العدة الا بعد الوضع) أي لان الرحم معلوم الشغل فلا معنى للشروع في العدة مع ذلك اذ دلالة بعضي الزمن مع ذلك على البراءة وانما شرعت فيها معاذا لحاضتها لحيض الذي من شأنه الدلالة على البراءة لجل الزنا فلم ينظر اليه مع وجود الحيض فليتأمل (قوله لم يأتها فيه) يتأمل هذا القيد مع انه لا يمكن حملها من الوطء مع كونها حاملا والطلاق والحالة هذه لا يوجب تطويلا (قوله حرم طلاقها حاملا الخ) اعتمد مر (قوله

البدعي على الاصطلاح الاول أن يطلق حاملا من زنا لا تحيض أو من شبهة أو يعلق طلاقها ببعضي بعض نحو حبض أو بآخر الطاهر طهر أو بطاقتها مع آخره أو في نحو حبض قبل آخره أو يطلقها في طهر ووطئها فيه أو يعلق طلاقها ببعضي بعضه أو وطئها في حيض أو نفاس قبله أو في نحو حبض طلق مع آخره أو يعلق به والسني طلاق موطن أو نحوها نعتا بآخره بغيره



لحيالها أو حيلها من زنا وهي تحيض وطلقها مع آخر نحو حيض أو في طهر قبل آخره أو علق طلاقها بمضي بغضه أو بآخر نحو حيض ولم يطلها  
في طهر طلقها فيه أو علق طلاقها بمضي بعضه ولا وطئه في نحو حيض قبله ولا في نحو حيض مطلق مع آخره أو علق بآخره (ويحل جامعها) نظير  
ما مر في الحائض وقبل يحرم لأن المنع هنا لرعاية الولد فلم يؤثر فيه الرضا بخلافه ثم ويجاب (٧٩) بأن الحرمة هنا ليست لرعاية الولد وحدها

بل العلة مركبة من ذلك مع  
ندمه وبأخذ العوض  
تأكد داعية المراق وبعده  
احتمال الندم وبه يعلم أنه  
لا فرق هنا بين خلع الاجنبي  
وغيره (و) يحل (طلاق من  
طهر حيلها) لزوال الندم  
(تنبيه) \* وقع ترددي  
طلاق وكيل بدعي لم ينص  
له عليه والوجه هو فالجمع  
منهم البتة في وقوعه كما  
يقع من موكل (ومن طلق  
بدعي من له) ما بقي الحيض  
الذي طلق فيه أو الطهر  
الذي طلق فيه والحيض  
الذي بعده لا فيما به ذلك  
لانتقالها إلى حالة يحصل  
طلاقها فيها (الرجعة)  
ويكره تركها كما يحسنه في  
الروضة وبؤيده ما مران  
الخلاف في الوجوب يقوم  
مقام النهي عن الترك  
كفصل الجمعة في القسم  
أن من طلق مظلومة قبله  
تلتزمه إعادتها للقضاء لها  
وقد يشملها المتن (ثم إن  
شاء طلق بعد طهر) نظير  
الصحيحين أن ابن عمر رضي  
الله عنهما طلق امرأته  
حائضا فقال صلى الله عليه  
وسلم لعمر مره فليراجعها  
ثم ليسكنها حتى تطهر ثم  
تحيض ثم تطهر فإن شاء

الطهر الذي وطئها فيه وكذا ضمير قوله قبله راجع إلى الطهر لكن بدون قيد وطئها فيه وهذا التكلف أحوجنا  
إليه القلب لأن أنفا وقوله أو وطئها الخ عطف على وطئها فيه وقوله أو في نحو حيض الخ لا يظهر عنه على  
قوله في طهر وطئها الخ وهو ظاهر ولا على قوله في حيض أو نفاس الخ إذ يصير التقدير حينئذ أو يطلقها في طهر  
وطئها في نحو حيض الخ ولا يخفى ما فيه وأصل العبارة لشرح المنهج لكن السارح قلب قوله أو بطأها في  
طهر طلقها فيه إلى أو يطلقها في طهر وطئها فيه فوقع فيما وقع ولو قال هنا أو يطلقها مع آخر نحو حيض أو علق  
طلاقها به سلم عن الأشكال (قوله لحيالها) أي عدم حيلها ع (قول المتن ويحل جامعها) أي الموطوءة  
في الطهر ثم ما يتوهم من أي الموطوءة في الحيض وقد طهرت (قوله بل الله مركبة من ذلك الخ) انحصر  
الأوضح بل ذلك مع ندمه (قوله مركبة من) الأولى حذفه (قوله وبه يعلم الخ) أي بالجواب المذكور (قوله  
وقوعه الخ) أي مع الحرمة كما هو ظاهر وهل الحكم كذلك لو نهى عن البديع محل تأمل وقد يؤخذ من قوله لم  
ينص الخ أنه لا يقع وينبغي أن يقطع به لأنه حينئذ تصرف غير مأذون فيه اه سيدع عبارة ع (ثم إن علم  
أي الوكيل كونه بدعيًا أم لا فلاه) (قول المتن ومن طلق بدعيًا) أي ولم يستوف عدد الطلاق ثم ما به وبغنى  
(قوله ما بقي الحيض) إلى المتن في المغنى وإلى قول المتن ولو قال الحائض في النهاية الآخرة ومرا إلى المتن (قوله  
ما بقي الحيض الخ) عبارة المغنى ما لم يدخل الطهر الثاني أن طلقها في طهر جامعها فيه أما إذا طلقها في الحيض  
فإلى آخر الحاشية التي طلقها فيها اه وقوله جامعها فيه أي أو في نحو حيض قبله (قوله لا تنتقل الخ) علة لقوله  
لا فيما بعد الخ (قول المتن الرجعة) أي أو التجديدان كان الطلاق بائنًا به يجزئ عن الشوري عن الامداد  
(قوله ويكره تركها الخ) وجوزي المغنى والاسنى على عدم الكراهة (قوله وبؤيده) أي ما يحسنه الروضة من  
الكراهة وقوله أن الخلاف الخ أي حيث كان قويا اه ع (قوله لا يلزمه إعادتها الخ) عبارة المغنى وظاهر  
كلامهم أنه يستحب لأن الرجعة في معنى النكاح وهو لا يجب اه (قوله الخبر الصحيحين الخ) دليل لسن الرجعة  
(قوله وألحق به) أي بالطلاق في الحيض الذي في الحسد وقوله الطلاق في الطهر أي الذي وطئ فيه اه  
عش أي أو في حيض قبله (قوله ولم تجب الرجعة) أي خلافا لما للنزوي الله تعالى عنه اه مغنى (قوله لأن  
الامر بالامر بالشئ ليس أمر الخ) لقوله صلى الله عليه وسلم مروهم بالصلاة لسبع سنين اه مغنى (قوله  
لكونك والده) أي فيكون الوجوب لأجل أمر الوالد اه مغنى (قوله ارتفع الاثم) كذا في المغنى (قوله  
المتعلق بحقتها) أي أما المتعلق بحقة نعمته تعالى فلهوم أنه لا يرتفع إلا بالتوبة وشيدي وعش (قوله من أصله)  
فيه نظر اه سم (قوله وبه فارق دفن البصاق الخ) وقد يقال دفن البصاق واجب على التخيير بينهما وبين  
الازالة فإذا تقرر وجوب أحدهما وقد أفاد أن الحاصل بالرجعة أبلغ من الحاصل بأحدهما فهي أولى

وبه يعلم أنه لا فرق هنا الخ لا يقال فيه نظر لأن أخذ العوض وإن بعد احتمال الندم أو دفعه لم يدفع احتمال  
تضرر الولد مع أنه جزء العلة كما صرح به قوله في الجواب بل الله مركبة الخ لأن كونه جزء العلة لا يمنع التسوية  
بين خلع الاجنبي وغيره لانتفاء جزمها الاضر لا يقال لو نظر بالتضرر الوالد حرم خلعهما أيضا لأن قول دفع  
ضررها مقدم على دفع ضرر الولد لأنه انما تنظر إليه تبعًا ولا نه غير حاصل في الحال وقد لا يحصل بخلاف ضررها  
(قوله ويكره تركها كما يحسنه في الروضة) وفيه نظر وينبغي كراهته لعدم الخبر فيها وإدفع الإذاعة وكان المصنف  
يعني صاحب الروض تركه لأن الامام قد صرح فيما قاله بإجماع اصحابنا والاستناد إلى الخبر وردبانه لأنه في  
فيه اه (قوله لأن الرجعة فاطعة للضرر من أصله) فيه نظر

امسكها وإن شاء طلقها قبل أن يجامع فذلك العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء والحق به الطلاق في الطهر ولم تجب الرجعة لأن الأمر  
بالشئ ليس أمرًا بذلك الشئ وليس في ذمها إجماع أمر لابن عمر لأنه تفرع على أمر عمر فالمعنى فليراجعها لأجل أمر الله لكونه نكاحًا واستفادة  
الندب منه حينئذ انما هي من القرينة وإذا راجع ارتفع الاثم المتعلق بحقتها لأن الرجعة فاطعة للضرر من أصله فكانت بمنزلة التوبة ترفع أصل  
العصية وبه فارق دفن البصاق في المسجد فإنه فاطع للضرر لا فاطع للامسك



لان تلويث المسح به قد حصل وبهذا الذي ذكرته يندفع ما قيل برفع الرجعة للتحريم كالتوبة يدل على وجوبها اذ كون الشيء بمنزلة الواجب في خصوصية من خصوصياته لا يقتضي (٨٠) وجوبه وقضية المتن حصول المقصود بطلانها عقب الحيض الذي طلقها فيه قبل ان يطأها

بالوجوب فياموقع قوله وبهذا الذي ذكرته الخ نعم قد يقال الوجوب في مسألة البصاق مأخوذ من النص عليه اه سيد عمر (قوله لان تلويث المسح به قد حصل) فيه ان المرأة قد تضررت ولا بد اه سم (قوله يندفع ما قيل الخ) الاندفاع بما سيد كره لا بما ذكره فليتأمل اه سيد عمر عبارة سم يتأمل اندفاعه بما ذكره فانه غير ظاهر الا ان يريد انه فهم بما ذكره ان دفع التحريم لم ينحصر في الرجعة لحصوله بالتوبة الا ان هذا يقتضي وجوب احد الامرين اه (قوله اذ كون الشيء بمنزلة الواجب الخ) فيه ما فيه لان مسألة الرجعة بتسليم عدم النص بمقيسة بقياس الاول كما علم مما تقرره اه سيد عمر (قوله قبل ان يطأها) متعلق بطلانها (قوله ليمكن من التمتع الخ) هو وجه امر صلى الله تعالى عليه وسلم اذ ذكره وكان ينبغي تأخير عن قوله الا في الثاني لبيان حصول كماله اه رشيدى (قوله والخبر) أى وقضية التحريم (قوله كما ينهى الخ) أى المحلل (قوله ولا تنافي) أى بين قضيتي المتن والخبر (قوله لان الاول لبيان الخ) قد يقال الاول لا استحباب فيه بالكلية فان الاستحباب حصل بالرجعة ثم هو مخير بين ان يفارق في الطهر وبين ان يسكن قاله في غير ليس مندوباً ثم اذا اراد الفراق فالسنة ان يؤخره الى الطهر الثاني فالاولى حيثئذ ان يقول لان الاول لبيان الجواز والثاني لبيان الاستحباب نعم لو قال الشارع لان الاول لبيان حصول المقصود من استحباب الرجعة والثاني لبيان حصول كمال المقصود من استحبابه لم يرد عليه شيء اه سيد عمر (قوله ممسوسة) أى موطوءة الى قول المتن ولو قال أنت طالق في النهاية الا قوله أو أخرج الى المتن (قوله أو نفسه) وهو معلوم انها لا تكون الا ممسوسة فلهذا لم يرد عليها كالحائض وقد يمنع بجواز كون الحمل من غيره فليتأمل اه سيد عمر وقد يجب بان الطلاق في النفس بدعي مطلقاً (قول المتن وقع في الحال) أى وان كانت في ابتداء الحيض مغنى ونهاية أى ولا يقال انها لا تطلق الا اذا مضى أقل الحيض حتى تحقق الصفقة رشيدى (قوله فيقع عقب انقطاع دمها) أى ولا يتوقف على الاغتسال نهياً بقوله غنى (قوله ما لم يطأ فيه) أى في الدم اه رشيدى (قول المتن وان مس) أى ولم يطأ رجلاً اه مغنى (قوله أرقال لها) أى لمن في طهر اه مغنى (قول المتن فيه) أى في هذا الطهر والاتمس فيه أى في هذا الطهر ولا في حيض قبله اه مغنى أى أو طهر رجلاً (قوله وهى مدخول بها) تقدم ما يغنى عنه اه رشيدى (قوله أى بمجرد) الى المتن في المغنى الا قوله بتقييد الحشفة الى هذا كله (قوله ان انقطع الخ) أى ولم يعد

(قوله لان تلويث المسح به قد حصل) وفيه ان المرأة تضررت ولا بد (قوله يندفع ما قيل الخ) يتأمل اندفاعه بما ذكره فانه غير ظاهر الا ان يريد انه أنهم ما ذكره ان رفع التحريم لم ينحصر لحصوله بالتوبة فلم يجب الا ان هذا يقتضي وجوب احد الامرين (قوله وقضية المتن حصول المقصود الخ) قال في الر وض فان راجع والبدعة لحيض فالمستحب أن لا يطأها في الطهر منه أى لئلا يكون المقصود من الرجعة مجرد الطلاق وكما ينهى عن الكاح لمجرد الطلاق ينهى عن الرجعة ثم قال في الر وض أو كانت أى أو راجع وكانت البدعة لظهور جامعها فيه أى أو في حيض قبله ولم بين حملها ووطئ بعد الرجعة فلا بأس بطلاقها في الطهر الثاني والاى بان لم يراجعها الا بعد الطهر أو راجعها فيه ولم يطأها استحباباً لا بطلاناً فافيه أى في الطهر الثاني لئلا تكون الرجعة للطلاق قال في شرحه وظاهر ان ذلك فيمن طلق غير من لم تستوف دورها من القسم بخلاف من طلق هذه الزوم الرجعة له او فيها معها اه (قوله في المتن ولو قال الحائض أنت طالق للبدعة الخ) قال ابن قاضي عجلون في التصحيح وحيث حل قوله السنة أو البدعة على الحالة المنتظرة فقال أردت الا يقع في الحال قبل لانه غير متمم كما قاله ونه لا بعد ذلك عن المتولى انه لو قال لها من البدعة أنت طالق طلاقاً سنياً أو زمن السنة طلاقاً بدعياً ونوى الوقوع في الحال لم يقع لان اللفظ ينافي بالنية فيعمل به لانه اقوى اه وسبأ في ذلك في الشرح قريباً (قوله

لا ارتفاع اضرار التطويل والخبر أنه بمسكها حتى يظهر ثم تحيض ثم يظهر ليمكن من التمتع بها في الطهر الاول ثم يطاق في الثاني ولا يكون المقصد من الرجعة مجرد الطلاق وكما ينهى عن نكاح قصد به ذلك فكذلك الرجعة ولا تنافي لان الاول لبيان حصول أصل الاستحباب والثاني لبيان حصول كماله (ولو قال الحائض) ممسوسة أو نفسه (أنت طالق للبدعة) أو أخرج أو طلاق البدعة أو أخرج (وقمع في الحال) لوجود الصفة (أو) أنت طالق (للسنة ذ) لا يقع الا حين طهر (فيقع عقب انقطاع دمها ما لم يطأ فيه حتى تحيض ثم يظهر (أو) قال (من) أى موطوءة (في طهر لم تمس فيه) ولا في حيض قبله (أنت طالق للسنة وقع في الحال) لوجود الصفة ومن أجنبي يشبه حمل منته كسمل امرأته بدعي (وان مس) أو استندخت ماه (ذ) لا يقع الا حين طهر بعد حيض (لشروع حيثئذ في حالة السنة أو) قال لها أنت طالق (البدعة ذ) يقع (في الحال ان مس) أو استندخت بامه (فيه) أو في حيض قبله ولم يظهر



وذلك لتحوّلها في زمن البدعة ثم ان وطئها بعد التعاقب في ذلك الطهر وقع بتغيب الحشفة فيلزمه النزع فوراً والا فلا حسد ولا مهران كان الطلاق بائناً لان استدامة الوطء ليست وطاً وكذا الوطئ غيرها يشبه لما فيها هذا (٨١) كما فيمن لها سنة وبدعة اذا لام فيها ككل ما ينكر وروية عاقب وينتظر

للتأنيب اما من لا سنة لها ولا بدعة فيقع حالاً لان اللام فيها لا يغسل وهو لا يقتضي حصول الماعل به ومن ثم وقع حالاً أنت طالق لرضا زيد أو قدمه وان كره أو لم يرد - دم (ولو قال) ولا نية له (أنت طالق طلاقاً حسنة أو أحسن الطلاق أو أجله) أو أفضله أو أكمله أو أعسده ونحو ذلك (فك) قوله أنت طالق (للسنة) فيما مر فلا يقع في حال بدعة لان الأولى بالمدح ما وافق الشرع اما اذا قال أردت البدعة ونحو حسنة انحو سوء خطبها فيقبل ان كان زمن بدعة لانه غلط على نفسه لا زمن سنة بل يدين وفارق الغامضة في الوقوع حالاً في قوله لذات بدعة طلاقاً سنياً ولذات سنة طلاقاً بدعياً بان نية هذا توافق الغفلة ولا يتأويل بعيد أي لان السنن والبدعي لهما حقيقة شرعية فلم يمكن صرفهما عنهما فلغت لضعفها بخلاف نية فيما نحن فيه فانها توافق لان البدعي قد يكون حسناً وكاملاً مثلاً لوصف آخر كسوء خطبها (أو) قال لها ولا نية له أنت طالق (طلقة فبيحة أو أقم الطلاق أو أحشبه) أو

اه معنى (قوله وذلك الخ) راجع لما في المتن (قوله والا) أي بان لم يترع عس ورشدي (قوله ان كان الطلاق بائناً) عبارة شرح الروض وان كان الطلاق بائناً اه سيد عمر (قوله لان استدامة الوطء الخ) عبارة شرح الروض لان أوله مباح اه رشدي (قوله لما فيها) الذي مرانه انما يكون بدعياً ان حلت من الغير وقضية ذلك عدم الوقوع بعجردوطئه للشك اه سم عبارة السيد عمر قوله لو وطئها غيره يشبه أي وحاش منه كما مر اه (قوله هذا كله) أي قول المصنف ولو قال لخاص الخ (قوله اذا لام) أي لام للبدعة أو للسنة فيها أي من لها سنة وبدعة أي في طلاقها (قوله ككل ما ينكر الخ) أي كالسنة والشهر الغلاني اه كردي (قوله اما من لا سنة لها الخ) كصغيرة محسوسة وكبيرة غير محسوسة اه معنى (قوله لان اللام فيها لا يغسل) فان صرح بالوقت بان قال لوقت السنة أو لوقت البدعة - قال في البسيط وأقرأ ان لم ينوشياً فان ظاهر الوقوع في الحال وان أراد التأنيب فمتنظر فيجوز قبوله اه بنهاية قال الرشدي قوله فان صرح الخ أي فيمن لا سنة لها ولا بدعة وقوله فيجوز (١) وقوعه أي ويكون في نحو الآيسة معاقب على الحال وبهذا يدفع توقف الشيخ في الحاشية اه عبارة المغني ولو قال في الصغيرة ونحوها أنت طالق لوقت البدعة أو لوقت السنة ونوى التعليق قبل تصريحه بالوقت وان لم ينو وقوع الطلاق في الحال اه (قوله لرضا زيد) وفي أصل الروضة لو ادعى ارادة التوقيت يقبل باطلا ولا يقبل طاهراً على الأصح وفي مختصر المهمات للولي العرافي نقلاً عن شيخه البلقيني ان الشيخ ابا حامد جزم بانه يقبل منه طاهراً اه سيد عمر وجزم المغني بمافي الروضة من انه لا يقبل طاهراً او يدين (قوله أو قدمه الخ) - فروع - لو قال أنت طالق برضى زيد أو بقدومه فكقوله ان رضى أو قدمه تعاقب أو بان لها سنة وبدعة أنت طالق لا للسنة فكقوله للبدعة أو لا للبدعة فكالسنة أو بان طلاقها بدعي ان كنت في حال السنة فأنت طالق فلا طلاق ولا تعليق ولو قال لها في حال البدعة أنت طالق طلاقاً سنياً لا في حال السنة أنت طالق طلاقاً بدعياً لا في حال السنة في حال السنة أنت طالق طلاقاً حسنة أو أحسن الطلاق لا في الحال ولو قال أنت طالق للسنة ان قدم فلان وأنت طاهر فان قدم وهي طاهر طلقت السنة والا فلا طلاق لا في الحال ولا اذا طهرت بنهاية ومعنى (قوله ولا نية له) الى قول المتن أو سنة في النهاية وكذا في المغني الا قوله وهي في زمن سنة الى في زمن بدعة (قول المتن فكالسنة) ولو خاطب بقوله للسنة وما الحق به أو للبدعة وما الحق به من ايس طلاقها سنياً ولا بدعياً كالحامل والايسة تقع في الحال ويلغوز كرسنة والبدعة اه معنى (قوله ونحو ذلك) الواو هنا وفي غيره الا في معنى أو كما عبر به المغني (قوله فيما مر) فان كانت في حيض لم يقع حتى تطهر أو في طهر لم تمس في موقع في الحال أو مست فيه وقع حين تطهر بعد حيض اه معنى (قوله اما اذا قال الخ) محترز قوله ولا نية له (قوله ان كان) أي قول الزوج المذكور (قوله وفارق) أي اعتبار النية والتدبير هنا (قوله ولا يتأويل الخ) أي لا طاهر او لا الخ اه عس (قوله فلم يمكن صرفهما عنهما) لم لا يمكن بقصد التجوز لعلاقة ما اه سم وأقره السيد عمر (قوله أو قال لها) أي لزوجته اه معنى (قوله فيما مر) فان كانت في حيض أو في طهر مست فيه وقع في الحال والا فين حيض اه معنى (قوله أردت قبحة) أي أردت بذلك طلاق السنة ونحو قبحة لقبحه في حق لنحو حسن عشرتها (قوله ان طلاق مثل هذه) أي حسنة الطلاق والعشرة في السنة أي في حالها أقم أي في حق (قوله أو قال ولا نية له) الى قوله ولو

لما فيها) الذي مرانه انما يكون بدعياً ان حلت من الغير وقضية ذلك عدم الوقوع بعجردوطئه للشك (قوله وفارق الغامضة في الوقوع الخ) هذا الفرق يقتضي الغامضة في الوقوع حالاً في قوله للسنة وهي في حال بدعة لكن تقدم في الحاشية قريبا خلافاً فيحتاج للفرق بين السنة وطلاقاً سنياً وقد يفرق بقرب التأويل في السنة وبعد في طلاقاً سنياً (قوله فلم يمكن صرفهما عنهما) لم لا يمكن بقصد التجوز لعلاقة ما (قوله

(١١ - (شرواني وابن قاسم) - ثامن) أسخجه اذا السمع القبيح ونحو ذلك (فك) قوله لها أنت طالق (للبدعة) فيما مر لان الأولى بالذم ما خالف الشرع اما لو قال وهي في زمن سنة أردت قبحة لنحو حسن عشرتها فيقع حالاً لانه غلط على نفسه أو في زمن بدعة أردت أن طلاق مثل هذه في السنة أقم فقصدت وقوعه حال السنن (أو) قال ولا نية له لذات سنة وبدعة أنت طالق طلاقاً



قال في الاسنى الاقوله ونيل الى فلو قال وقوله على الاول دون الثاني وقوله أو عكسه وقوله في الاولى وكان في  
المغنى وشرح المنهج الاقوله فلو قال الى اموال وقال وقوله أو عكسه والى قول المتن ولا يحرم في النهاية الاما ذكرته  
في الاسنى (قول المتن سنية بدعية الخ) أى أو لا السنة ولا البدعة اه مغنى (قوله على الاول) أى من  
التعليين (قوله اموال الخ) أى في قوله لذات الاقراء سنية بدعية أو سنة قبيحة أسنى ومغنى (قوله فانه  
ثلاث) عبارة المغنى حتى يقع الطلاق الثلاث اه (قوله قبل) أى ويقع عليه الثلاث اه ع ش (قوله  
في الاولى) يحتمل تعلقه بقبل اشارة الى التصور بمن لها سنة بدعة احترازاً عن ليس لها ذلك المذكور بقوله  
فلو قال ذلك الخ امكن المتبادر تعلقه بقوله تأخر الوقوع وان المراد بالاولى قوله اموال قال أردت حسنهما من حيث  
الوقت الخ وبالثانية قوله أو عكسه موجبتاً نقدياً نظرياً في التقييد بقوله في الاولى بأنه قد يتأخر الوقوع في الثانية  
أيضاً لتأخر احدي الصفتين المفسر بهما وبيان ذلك ان قوله أو عكسه يحتمل ان المراد به أنه قال أردت حسنهما  
من حيث العدد فانه واحدة وقبحهما من حيث الوقت فانه زمان الخيض مثلاً ويحتمل ان المراد به أنه قال أردت  
حسنهما من حيث العدد لكونه ثلاثاً أى لا مراقتضى حسن كونه ثلاثاً وقبحهما من حيث الوقت فانه زمان  
الخيض مثلاً وعلى الوجهين فقد لا تكون حائضاً مثلاً في الحال فيتأخر الوقوع واعلم انه في الروضة وغيره لم  
يقيد بالاولى مع التعليل بما ذكره فان كان مراده التعليل بذلك في صورتين تعين الاحتمال الثاني فليحمر  
اه سم أقول ان ما ذكره أولاً من احتمال تعلقه بقبل اشارة الى التصور بالخ موافق لصنيع النهاية كما  
لكن فضية صنيع المغنى وشرح المنهج والروض كما مر انه متعلق بقبل وأن المراد بالاولى قوله اموال قال أى في  
قوله لذات الاقراء سنية بدعية الخ أردت حسنهما من حيث الوقت الخ احترازاً عن ليس كذلك بقوله عكسه  
المراد به الاحتمال الاول أى الحسن من حيث العدد فانه واحدة والقبح من حيث الوقت فانه زمان الخيض  
وان التعليل بقوله لان ضرر الخ راجع للصورة الاولى فقط فيفيد كلامه عدم القبول في الصورة الثانية  
المذكورة بقوله أو عكسه فيما اذا تأخر الوقوع بان كانت في حال السنة كما هو قضية صنيع النهاية والمغنى  
وشرح المنهج حيث استقروا قوله أو عكسه كما مر والله أعلم (قوله ولو قال ولانية ثلاثاً الخ) ولو قال أنت طالق  
خمساً بعضهن السنة وبعضهن للبدعة طلقت ثلاثاً في الحال أخذاً بالتشهير والتكميل أو طالق طلقتين طلقة  
للسنة وطلقة للبدعة وقع طلقة في الحال وفي المستقبل طلقة أو طلقتك طلاقاً كالخ أو كالنار وقع حالاً وياغو  
التشبيه المذكور اه نهاية زاد المغنى والروض ولو قال أنت طالق ثلاثاً بعضهن السنة وسكت وهي في حال  
السنة أو البدعة وقع في الحال واحدة فقط أو طالق طلقتين السنة والبدعة وقع الطلقة ان في الحال اه (قوله  
اقتضى التشهير) أى اذا كانت ذات اقراء مالا كالمصغرة طلقت في الحال ثلاثاً روض ومغنى (قوله فان  
أراد غير ذلك الخ) عبارة المغنى وشرح الروض فان قال أردت ايقاع طلقة في الحال وطلقة في الحال الثاني  
صديق يمينه ولو أراد ايقاع بهض كل طلقة في الحال وقع الثلاث في الحال بطريق التكميل اه (قوله غير  
ذلك) أى غير التشهير اه كردي (قوله الثلاث) الى قوله واما خبر مسلم في النهاية الاقوله ونيل يحرم

(سنية بدعية أو سنة قبيحة  
وتنع في الحال) انضاد  
الوصفين فالغياو ببق أصل  
الطلاق وقيل لان أحدهما  
واقع لا محالة فلو قال ذلك لمن  
لا سنة له أو لا بدعة وقع على  
الاول حال دون الثاني اموال  
قال أردت حسنهما من حيث  
الوقت وقبحهما من حيث  
العدد فانه ثلاث أو عكسه  
قبل وان تأخر الوقوع في  
الاولى لان ضرر وقوع  
العدد أكثر من فائدة تأخير  
الوقوع ولو قال ولا سنة  
ثلاثاً بعضهن السنة  
وبعضهن للبدعة اقتضى  
التشهير فيقع ثلثان حالاً  
والثالثة في الحالة الاخرى  
فان أراد غير ذلك عمل به  
مالم يرد طاعة سالوتين في  
المستقبل فانه يدين (ولا  
يحرم جمع الطلقات) الثلاث

في الاولى) يحتمل تعلقه بقبل اشارة الى التصور بمن لها سنة بدعة احترازاً عن ليس لها ذلك المذكور بقوله  
فلو قال ذلك الخ امكن المتبادر تعلقه بقوله تأخر الوقوع وان المراد بالاولى قوله اموال قال أردت حسنهما من حيث  
الوقت الخ وبالثانية قوله أو عكسه موجبتاً نقدياً نظرياً في التقييد بقوله في الاولى بأنه قد يتأخر الوقوع في الثانية  
أيضاً لتأخر احدي الصفتين المفسر بهما وبيان ذلك ان قوله أو عكسه يحتمل ان المراد به أنه قال أردت  
حسنهما من حيث العدد فانه واحدة وقبحهما من حيث الوقت فانه زمان الخيض مثلاً ويحتمل ان المراد به أنه قال أردت  
حسنهما من حيث العدد لكونه ثلاثاً أى لا مراقتضى حسن كونه ثلاثاً وقبحهما من حيث الوقت فانه زمان  
الخيض مثلاً وعلى الوجهين فقد لا تكون حائضاً مثلاً في الحال فيتأخر الوقوع واعلم انه في الروضة وغيره لم  
يقيد بالاولى مع التعليل بما ذكره فان كان مراده التعليل بذلك في صورتين تعين الاحتمال الثاني فليحمر  
(قوله فان أراد غير ذلك) أى كان أراد ثلاثاً ثلثان حالاً وواحدة في الاخرى



لان عویرا المجلد في المجلد ان امرأته طلقها ثلاثا قبل ان يجزئ صلى الله عليه وسلم بحرمته ما لم يزوجوا الشخان فلو حرم لنهاه عنه لانه لو فعه  
معقد بقاء الزوجية مع اعتقادها بحرم الجمع عند مخالفة ومع الحرمة يجب الانكار (٨٣) على العالم وتعليم الجاهل ولم يوجد اقل

على ان لا حرمته قد فعه  
جميع من العصاة وافق به  
آخرون وقيل بحرم ذلك  
اما وقوعهن معاينة كانت  
أو مجزئة فلا خلاف فيه  
يعتد به وقد شنع ائمة المذاهب  
على من خالف فيه وقالوا  
اختاره من المتأخرين من  
لا يعباه فافق به واقتدى  
به من أضله الله وخذله واما  
خبر مسلم عن ابن عباس  
كان الطلاق الثلاث على  
عهد رسول الله صلى الله  
عليه وسلم واني بكر وسنتين  
من خلافة عمر واحدة ثم  
قال قال عمر ان الناس قد  
استحلوا ما كانوا فيه على  
أمة فلو امة ضياع عليهم فامضاه  
عليهم فخرابه انه فبين يفرقا  
اللفظ فكانوا لا يصدقون  
في ارادة التأ كيدل بانيهم  
فلما كثرت الاختلاف فيهم  
اقتضت المصلحة عدم  
تصديقهم وايقاع الثلاث  
عليهم قال السبكي كالمصنف  
هذا أحسن الاجوبة  
انتهى وهو عجيب فان  
صرح مذهبه انه صدق  
مريدا للتأ كيد بشرطه  
وان باغ في الفسق ما بلغ بل  
قال بعض المحققين أحسنها  
انهم كانوا يعتادونه طاعة  
ثم في زمن عمر استحلوا  
وصاروا يوقعونه ثلاثا  
فعاملهم بفضيته وأوقع  
الثلاث عليهم فهو اخبار

(قوله لان عویر) الى قوله وأنت تخبرني بالمعنى الا قوله وقيل بحرم وقوله وهو عجيب الى وقال (قوله عویر)  
كذب في أصله رجه الله تعالى بغير ألف فليحرر اه سيد عمر ويمكن ان يقال انه ممنوع من الصرف للعلمية  
والوصفية الأصلية (قوله بحرمته عليه) أي بانها باتت باللعان اه معنى (قوله لانه أو فعه) به يعلم ان  
ما ذكر دليل الزام لا تحقيق وقوله وقد فعله الخ لا محالة فيه الا ان كان باجماع منهم اه سيد عمر (قوله ومع  
اعتقادها) أي بقاء الزوجية والتأنيث باعتبار المضاف اليه (قوله وتعليم الجاهل) عطف على الانكار  
(قوله ولم يوجد) أي الانكار والتعليم وقوله فدل أي عدم وجودهما (قوله اما وقوعهن) أي الثلاث  
اه ع ش (قوله فلا خلاف فيه يعتد به الخ) عبارة النهاية والمعنى فهو ما اقتضى عليه الأئمة ولا اعتبار بما قاله  
طائفة من الشيعة والظاهرية من وقوع واحدة فقط وان اختاره من المتأخرين الخ (قوله اختاره) أي ما قاله  
المخالفين من وقوع الواحدة وقال الكردى أي اختار الخلاف اه (قوله واما خبر مسلم الخ) عبارة للمعنى  
واحتموا بما رواه مسلم عن ابن عباس رضي الله عنهما كان الطلاق الخ وعلى تقدير صحة هذا الحديث أجيب  
عنه بجوابين أحدهما الخ (قوله واحدة) خبر كان (قوله قد استحلوا ما كانوا فيه على أمة) أي قد استحلوا  
في أمر كان لهم فيه أمة أي مهلة اه كردى (قوله على أمة) متعلق بكافوا اه سم (قوله فلو  
أمة ضياع عليهم) جواب لو محذوف أي لكان خفا اه كردى (قوله فخرابه الخ) عبارة شرح مسلم فاختلف  
العلماء في جوابه فالأصح ان معناه انه كان في أول الامر اذا قال لها أنت طالق أنت طالق أنت طالق ولم ينو  
تأ كيدا ولا استئنافا يحكم بوقوع طاعة - فقله ارادتهم الاستئناف بذلك فعمل على الغالب الذي هو ارادة  
التأ كيدا لما كان زمن عمر رضي الله تعالى عنه وكثر استعمال الناس به - هذه الصيغة وغلب منهم ارادة  
الاستئناف بها جعلت عند الاطلاق على الثلاث عملا بالابن السابق الى انهم منتهى هذا العصر اه ولا  
يخفى انه غير ما ذكره الشارح وسالم عن اشكاله الاثنى (قوله فخرابه) أي خبر مسلم انه أي خبر مسلم اه  
كردى (قوله يص - يدقون) ببناء المفعول اه سم (قوله وهو عجيب) لأن تقول ليس يجب لان المراد  
ان هذا أحسن الاجوبة في دفع الاشكال وان لم يوافق الشافعي السيد عمر رضي الله عنه فيما أدى اليه اجتهاده  
من عدم التصديق ولا يقال هو اجماع فيلزم الشافعي القول به لانه لا مانع ان اجماع بل هو اجتهاد من السيد عمر  
رضي الله تعالى عنه سكت عليهم من سكت لانه لم يقم عند دليل واضح على خلافه ولا يلزم منه موافقته فيه  
فليتأمل اه سم (قوله بشرطه) وهو عدم الفصل (قوله انهم كانوا يعتادونه الخ) معناه كان الطلاق  
الثلاث الذي يوقعونه الآن دفعة انما كان في الزمن الاول بوقوعه واحدة فقط واعتد هذا الجواب الشيخ  
علاء الدين البخاري الخ فاني وقال ان النص يشير الى هذا من لفظ الاستحالة يعني انه كان للناس أمة أي مهلة  
في الطلاق فلا يوقعون الا واحدة واحدة فاستعمل الناس وصاروا يوقعون الثلاث دفعة واحدة واما اذا كان  
معنى الحديث ان ايقاع الثلاث دفعة واحدة كان في الزمن الاول انما يقع واحدة وهكذا في الزمن الثاني قبل  
التنفيذ الذي استعملوه اه معنى وبذلك يندفع قول الشارح الاثني وأنت تخبرني الخ (قوله يعتادونه  
الخ) أي اعتادوا التطلق واحدة اه سم (قوله بوقوعه ثلاثا) يعني بوقوع الثلاث دفعة واحدة (قوله  
فهو الخ) أي خبر ابن عباس الخ (قوله والاحسن عندي أن يجاب بأن الخ) أطال شرح مسلم في رد الجواب

(قوله على أمة) متعلق بكافوا (قوله يصدقون) هو البناء للجهول (قوله وهو عجيب) لأن ان تقول ليس  
يجب لان المراد ان هذا أحسن الاجوبة في دفع الاشكال وان لم يوافق الشافعي السيد عمر فيما أدى اليه  
اجتهاده من عدم التصديق ولا يقال هو اجماع فيلزم الشافعي القول به لانه لا مانع ان اجماع بل هو اجتهاد من  
السيد عمر سكت عليهم من سكت لانه لم يقم عند دليل واضح على خلافه ولا يلزم منه موافقته فيه فليتأمل  
(قوله انهم كانوا يعتادونه طاعة) أي اعتادوا التطلق واحدة

عن اختلاف عادة الناس لاجل تغير حكم في مسئلة واحدة انتهى وأنت تخبرني بعدم مطابقة الظاهر المتبادر من كلام عمر لا سيما مع قول ابن  
عباس الثلاث الى آخره فهو تأويل بعيد لا جواب حسن فضلا عن كونه أحسن والاحسن عندي أن يجاب بأن عمر لما استشار الناس علم فيه



ناصح السامع قبل فعله بفضيلة وذلك الناصح لما أخبر بلفظه واجماع وهو لا يكون الا عن نص ومن ثم اُطبق علماء الأمة عليه واخبار ابن عباس  
ليسان ان الناصح انما عرف بعد مضي مدة من وفاته صلى الله عليه وسلم قال السبكي وابتدع بعض أهل زماننا أي ابن تيمية ومن ثم قال العز بن  
جماعة انه ضال مضل فقال ان كان التعليق بالاطلاق على وجه اليمين لم يجب به الا كفارة يمين ولم يقبل بذلك أحد من الأمة ومع عدم حرمته ذلك  
هو خلاف الاولى من التفريق على الاقراء والاشهر لم يمكن تدارك ندمه ان وقع رجعة أو تجديد يخرج بقولنا الثلاث ما لو وقع اربعاً فإنه يحرم كما  
هو ظاهر كلام ابن الرفعة وبما يصرح به (٨٤) قول الروياني انه يعزّر واعتمده الزركشي وغيره ويوجه بانه تعاطى نحو عقد فاسد وهو

حرام كما روي في ذلك بما  
فيه نظر (ولو قال أنت طالق  
ثلاثاً) واقتصر عليه (أو  
ثلاثاً للسنة وفسر في  
الصورتين) بتغيرها  
على اقراء لم يقبل) ظاهراً  
لانه خلاف ظاهر لفظه  
من وقوعه دفعة في الاولى  
وكذا في الثانية ان كانت  
ظاهراً والاخمين تظاهر  
وعندنا لاسنة في التفريق  
(الا يمين معتدة تحريم الجمع)  
أي جمع الثلاث في مرة  
واحدة كالمساكن فاذا رفع  
لشافعي قبله تظاهراً في كل  
من تلك الصورتين خلافاً  
لمن خصه بالثانية لان ظاهر  
حاله انه لا يفعل بحرماني  
معتدة (والاصح انه) أي  
من لا يعتد ذلك (بدين)  
لانه لو وصل ما يدعيه باللفظ  
لا ينتظم ومعنى النديين ان  
يقال لها حرمت عليه ظاهراً  
وليس لك مطاوعة لان  
غاب على نفسك صدقه  
بقرينة أي وحينئذ يلزمها  
تمكينه ويحرم عليها  
النشوز ويفرق بينهما  
القاضي من غير ظاهر

ان ذلك كان ثم نسخ الى ان قال ما نصه فان قيل لعل النسخ انما ظهر لهم في زمن عمر قلنا هذا غلط أيضاً لانه  
يكون قد حصل الاجماع على الخطأ في زمن أبي بكر والمحققون من الاصوليين لا يشترطون انقرض العصر في  
صحة الاجماع اهـ (قوله وهو) أي الاجماع (قوله قال السبكي) الى قوله وخرج في النهاية وكذا في المغني الا قوله  
أي ابن تيمية الى فقال ودخل في حكاية كلام السبكي بما نصه ولا فرق بين أن يكون ذلك من غير أو مع ما وقد  
وجدت صفة حلفاً كان أو غير حلف قال السبكي الخ (قوله انه الخ) أي ابن تيمية (قوله فقال الخ) عطف تفسير  
على قوله ابتدع الخ (قوله على وجه اليمين) أي بان قصد الحث أو المنع أو تحقيق الحبر (قوله ولم يقبل  
بذلك الخ) عبارة المغني وهذه بدعة في الاسلام لم يقلها أحد الخ (قوله ومع عدم حرمته ذلك الخ) عبارة المغني وكما  
لا يحرم جمعها لا يكره كذلك ولكن يسمن الاقتصار على طلبة في القرءات الاقراء وفي الشهر لذات الاشهر  
ليتمكن من الرجعة أو التجديدان ندم وان لم يقتصر على ذلك فليفرق الطلقات على الايام ويفرق على الحامل  
طلقة في الحال ويراجع وأخرى بعد النفاس والثالثة بعد الطهر من الحيض اهـ (قوله ما لو وقع اربعاً) أي  
في زوجة واحدة اهـ كرده (قوله فانه يحرم) وقوله انه يعزّر خالفه النهاية والمغني فيهما عبارة سم المعتمدان  
لاحرم ولا تعزير مر اهـ (قوله كما مر) أي في البيع اهـ كرده (قوله واقتصر عليه) الى قوله ولا تتغير هذه  
الاحوال في المغني الا قوله وعندنا لاسنة في التفريق وقوله فان قلت الى وله لا تمكّنك والى قول المتن ويدن في  
النهاية (قوله وعندنا لاسنة في التفريق) في هذا النفي أدنى شيء مع قوله السابق هو خلاف الاولى من التفريق  
اهـ سم أقول ومخالفة ظاهره مع ما قدمنا هناك عن المغني والروض مع شرحه (قوله فاذا رفع الشافعي الخ)  
عبارة المغني والنهاية قضية كلام المصنف عود الاستثناء الى الصورتين وهو كذلك خلافاً الخ (قوله وليس لك  
مطاووعة الا ان غلب الخ) تأمل هذا المصنف مع قوله الاتي ولو استوى الخ والعبارة الجامعة أن يقال ان  
غلب على ظنك صدقه وجب تمكينه وان شككت على السوية كره وان ظننت الكذب حرم اهـ سيدعز  
(قوله وله) عطف على اها اهـ سم (قوله وهذا الخ) أي ما تقدم من معنى النديين وكان ينبغي تأخيرها الى  
تمام المعنى (قوله يحكم فاض الخ) أي لو فرض قاض يرى قبوله وتمكينه منها ظاهراً وحكم بقبوله وتمكينه  
اهـ سم والروض مع شرحه (قوله تعويل على الظاهر) أي ظاهر الحكم وهو ذاعلة لتغير هذه الخ  
وقوله لما يأتي الخ اهـ لا تتغير هذه الخ (قوله اذا كذبت) أي غاب على ظنها كذبه (قوله ولو بعد الحكم  
الخ) غاية لقوله لامن صدقه أي واپس اها أن تنكحه ولو بعد الحكم بالفرقة أي خلافاً لما أجازاه اهـ رشدي  
(قول المتن ويدن) أي أيضاً على الاصح اهـ مغني (قول المتن من قال الخ) سواء فانه متصلاً باليمين أو منفصلاً  
(قوله فانه يحرم) الى قوله انه يعزّر المعتمدان لاحرم ولا تعزير مر (قوله وعندنا لاسنة في التفريق) في هذا  
لنفي أدنى شيء مع قوله السابق هو خلاف الاولى من التفريق (قوله وليس لك مطاووعة الا ان غلب الخ)  
تأمل هذا المصنف مع قوله الاتي ولو استوى الخ (قوله وله) عطف على اها (قوله ولا تتغير هذه الاحوال  
يحكم فاض) لو فرض قاض يرى قبوله وتمكينه منها ظاهراً أو حكم بقبوله وتمكينه

لصدقة كما صح مصاحب المعين وجرى عليه ابن الرفعة وغيره فان قلت لو أقرت لرجل بالزوجة فصدقه لم يفرق بينهما عنها  
وان كذبها الولي والشهود دفها كان هنا كذلك قلت يفرق باننا لم نعلم ما نعتد اليه في التفريق وهذا علمنا ما نعتد ظاهراً أراد ارفعه بصادقهما  
قلم ينظر اليه وله لا تمكّنك منها وان حلت لك فيما بينك وبين الله تعالى ان صدقت قال الرافي وهذا معنى قول الشافعي رضي الله عنه الظلم  
وعليه الهرب ولو ادعى عند صدقه كذبه كره لها تمكينه وان ظنت كذبه حرم عليها تمكينه ولا تتغير هذه الاحوال يحكم فاض بتفريق  
ولا بد منه تعويل على الظاهر فقط لما يأتي ان حصل نفوذ حكم الحاكم باطناً اذا وافق ظاهر الامر باطنه ولها اذا كذبت أن تنكح بعد العدة  
من لم يصدق الزوج لامن صدقه ولو بعد الحكم بالفرقة (ويدن من قال أنت طالق وقال أردت ان دخلت أو ان شاعز يد)



لما امر ولا يقبل منه دعوى ذلك ظاهر الالتفات خصمه انه ما علم أنه قصد ذلك كذا قاله بعضهم وظاهره أن الميراث لو ردت خلفه أنه أراد ذلك وقبل منه ظاهر وفيه نظر لأن غاية الرد أنه كالأقرار وقد تقررت تصديقها بالنظر إليه (٨٥) وخرج به أن شاء الله فلا بد من فيه لأنه رفع

حكم الميراث بجهة فينا في لفظها  
مطلقا والنية لا تؤثر حيث  
بخلاف بقية التعليقات  
فإنها لا ترتفع بل تخصه  
بحال دون حال وألحق  
بالاول ما لو قال من أوقع  
الثلاث كنت طالق قبل  
ذلك بأشياء أو رجعه أو انقضت  
العدة لأنه يرتفع الثلاث  
من أصلها وما لو أوقع  
الاستثناء من عدد نص  
كأن يرتفع طوائف وأرد  
الافلاحة أو أمنت طائفتين  
وأراد الواحدة بخلاف  
نسائي وبالثاني نية من  
وناق لأنه تأويل وصرف  
لفظ من معنى إلى معنى فلم  
يكن فيه رفع لشيء به  
ثبوته والحاصل أن تفسيره  
بما يرفع الطلاق من أصله  
كأن ردت طلاقا لا يقع أو  
أن شاء الله أو أن لم يشأ  
أو الواحدة بعد ثلاثا أو أوالا  
فلأنه بعد أن يرتفع لم يدين  
أو ما يقدره أو يصرفه لمعنى  
آخر أو يخصه كاردت أن  
دخلت أو من وناق أو أوالا  
فلأنه بعد كل امرأة أو نسائي  
دين وانما ينفعه قصد ما  
ذكر ما طنان كان قبل  
فراغ الميراث فان حدث  
بعده لم يفسده كما مر في  
الاستثناء ولو زعم أنه أتى به  
وأسمع نفسه فان صدقته  
فذلك والاحطت وطلقت

عنها اه ع ش (قوله لم امر) أي في شرح والاصح انه يدين (قوله لان غاية الرد) أي الميراث الردود  
(قوله وقد تقررت) أي أنما في شرح انه يدين (قوله وخرج به) أي المتن في النهاية (قوله فلا بد من فيه لأنه رفع  
والحق بالاول في المعنى (قوله مطلقا) أي من كل وجه (قوله حيث) أي حين مناقاتها للفظ من كل وجه  
(قوله فانها) أي بقية التعليقات اه ع ش (قوله والحق بالاول) وهو ان شاء الله سم ر ع ش (قوله  
ما لو قال الخ) عدم القبول هنا باطنا في غاية الاشكال ولعله غير مراد سم على ج اه ع ش أقول  
وقوله في غاية الاشكال ظاهر بقوله ولعله الخ يؤيده ما قدمه الشارح في النكاح في محبت شاهديه في شرح  
أو اتفاق الزوجين (قوله وما لو أوقع الاستثناء الخ) أي ادعى ارادة الاستثناء (قوله كأن يرتفع طوائف  
الخ) \* (فرع) \* لو قال أربعين طوائف الا فلانة فقضى كلام الروضة صحة هذا الاستثناء بخلافه لان  
خالف ويؤيده ما تقدم في باب الاقرار من صحة الاستثناء من المعين مر اه سم (قوله بخلاف نسائي)  
والفرق ان أربعين ليس من العام لان مدلوله عدد محصور بشرط العام عدم الحصر باعتبار ما دل عليه  
اللفظ ونسائي وان كان محصورا في الواقع لكن لادلاله بحسب اللفظ على عدد اه ع ش (قوله وبالثاني)  
وهو بقية التعليقات اه ع ش (قوله نية من وناق) وهل مثله على الطلاق وأراد من ذراعي مثلا أو يفرق  
فيه نظر وقد أجاب مر على البدل من يدين فيه كافي ارادة ان شاء الله بجماع رفع الطلاق بالكلية  
فليتأمل جدا فانه قد يرد عليه ان من وناق فيرفع الطلاق بالكلية أيضا سم على ج اه ع ش عبارة  
السيد عمر بعد ذكر كلام سم نصها الخ انه لا يظهر تفاوت بين من ذراعي وبين من وناق اه (قوله  
والحاصل الخ) عبارة الروض والضابط انه انفسر بما يرفع الطلاق فقال أردت طلاقا لا يقع أو ان شاء الله  
أو يخصه بعدد كطلقت ثلاثا أو أراد الواحدة أو أربعين وأراد الا فلانة فلا بد من انتهت اه رشيدى  
(قوله وانما ينفعه الخ) كذا في المعنى (قوله ولو زعم) أي قال وقوله انه أتى به أي ما ذكر عبارة النهاية بها  
اه قال ع ش قوله انه أتى به الخ أي بالمشبهة خرج به ما لو قال أتيت بقولي ان دخلت الدار أو نحوها فانكرت  
فانه المصدق دونها كما قدمناه في الاستثناء عن سم اه وأقره الرشيدى (قوله والا) أي بان أنكرت انه  
أتى به اه سم (قوله كما لو قال عدلان الخ) انظر التشبيه راجع لما ذكره اهل الصورة ان العدلين شهدا عند  
القاضي أو أخبرا بقط اه رشيدى أقول اظاهر ان مرجع التشبيه قوله حلفت الخ وان الصورة انهما  
شهدا عند القاضي والمعنى يثبت الطلاق عند انكار بالخاف كما يثبت بشهادة عدلين حاضرين أنه الخ  
(قوله قولها) أي الزوجية ولا قولها أي العدلين (قوله لانما الخ) عبارة النهاية انه الخ باسقاط اللام  
(قوله لم يكذب) بيناء المفعول من التفعيل وكذا قوله كذب (قوله ما قيمة هذا درهم) هو الخ لوف عليه  
(قول المتن بعضهم) يشعر بفرض المسئلة فيمن له غير الخاصمة فلولم يكن له غيرها طلقت كما بحثه بعضهم أي  
الزركشى قياسا على ما لو قال كل امرأة لي طالق الا عمر ولا امرأة غير هاتين طائفتين كافي الروضة وأصلها عن

(قوله والحق بالاول) أي وهو ان شاء الله ما لو قال الخ عدم القبول هنا باطنا في غاية الاشكال ولعله غير مراد  
(قوله وما لو أوقع الاستثناء من عدد نص الخ) \* (فرع) \* لو قال أربعين طوائف الا فلانة فقضى كلام  
الروضة صحة هذا الاستثناء بخلافه لان خالف ويؤيده ما تقدم في باب الاقرار من صحة الاستثناء من المعين مر  
(قوله وبالثاني نية من وناق الخ) وهل مثله على الطلاق وأراد من ذراعي مثلا أو يفرق فيه نظر وقد أجاب مر  
على البداهة انه لا يدين فيه كافي ارادة ان شاء الله بجماع رفع الطلاق بالكلية فليتأمل جدا فانه قد يرد عليه  
أن من وناق فيرفع الطلاق بالكلية (قوله والا) أي بان أنكرت انه أتى به (قوله في المتن وقال أردت  
بعضهن) قال الزركشى تصويرهم المسئلة بقوله أردت بعضهم صريح في ان الفرض فيما اذا كان له زوجة

كما لو قال عدلان حاضرا ان انه لم يأت بها لانه نفي محصور ولا يقبل قولها ولا قولها لم نسمعه أي بها بل يقبل قوله بيمينه لانه لم يكذب أي اما لو كذب  
صريح فانه يحتاج للينة ولو حلف مشيرا لنفسه ما قيمة هذا درهم وقال تويت بل أكثر صدق ظاهرا كما أفني به أو زعمه لان اليمين بيمينه  
وان قامت قرينة على ان مراده بل أقل لان النية أقوى من القرينة (ولو قال نسائي طوائف أو كل امرأة لي طالق وقال أردت بعضهم



فأصح أنه لا يقبل ظاهراً  
لأنه خلاف ظاهر اللفظ  
من العموم بل يدين لاحتماله  
(الابقرينة بأن) أي كأن  
(خاصية وقالت) له  
(تزوجت) على (فقال)  
في إنكاره المتصل بكلامها  
أنها ما يأتي (كل امرأة  
لي طالق وقال أردت غير  
الخاصية) لظهور صدقه  
حيث ذوقيل لا يقبل مطلقاً  
ونقله عن الأكثرين ومثل  
ذلك ما لو أرادت الخروج  
لمكان معين فقال إن خرجت  
الليلة فانت طالق فخرجت  
لغيره وقال لم أتصد إلا منها  
من ذلك المعين فيقبل ظاهراً  
للقريضة وما في الروضة في  
الايحسان أنه لو قيل له كم  
زيدا اليوم فقال لا كتبه  
وفوى اليوم قبل ظاهراً أي  
للقريضة أيضاً وبه يفرق  
بينه وبين قوله لو قال لا  
أدخل دار زيد وقال أردت  
ما يسكنه دون ما علكه لم  
يقبل ظاهراً أي لعدم  
القريضة ومراعاة لو قال وهو  
يحلها من وثاق أنت طالق  
وقال أردت من وثاق لم يقع  
عليه شيء للقريضة فيقيد  
المتولي بسؤاله الروضة بما إذا  
وصل حلقه بكلام السائل  
والا لم تنفع النية أي لأنه  
للقريضة حيث ذوقيل يظهر  
من ضبط الطول والقصر  
بالعرف وأنه هنا أوسع منه  
وبين المحاب البيع وقبوله ثم  
ما ذكرنا هو في القريضة  
اللفظية كما ترى ومنه ما لو

فتأوى القفال وأقرأه بخلاف قوله النساء طواقي الأعمرة ولا امرأة والفرق أنه في هذه الصورة لم  
يضعف النساء لنفسه اهـ معنى ومثله في النهاية إلا أنه زاد عقب وأقرأه قوله لكن ظاهراً إطلاقهم بخلافه  
لوجود القريضة هنا أي حيث نواها اهـ وفي ميم بعد طالقه في الرد على الزركشي ما نصه وليست مسئلتنا  
نظير ذلك كما بين فلو وجه فيها خلاف هذا الذي قاله الزركشي وأنه لا فرق فيها بين ذي الزوجية وذي الزوجات  
وقال ع ش قوله لكن ظاهراً إطلاقهم الخ معتمد اهـ (قول المتن فالصحيح أنه لا يقبل ظاهراً الابقرينة)  
هذا التفصيل يجري في كل موضع قلنا أنه يدين فيه كما صرحوا به فيما إذا قال طلاقاً من وثاق إن كان حلها منه  
قبل والافلا اهـ معنى (قوله لأنه خلاف) أي قوله وما في الروضة في النهاية (قوله مما يأتي) أي أنما نحن  
المتولي (قوله ونقله عن الأكثرين) وحديثه في إجماعنا مخالف لما أئتمرنا به من تصحيح ما عليه  
الأكثرين ولا يحسن تعبيره بالصحيح اهـ معنى (قوله ومثل ذلك الخ) ولو طلب منه جلاء زوجته على رجال  
أجاب بخلافه بالطلاق الثلاث أنما لا تجلي عليه ولا على غيره ثم جليت تلك الليلة على النساء ثم قال أرت باغظ غيره  
الرجال الأجانب قبل قوله أي ظاهراً بيمين ولم يقع بذلك طلاق كما أفق به الواو الدرجه الله تعالى للقريضة الحالية  
وهي غيرته على زوجته من نظر الأجانب لها اهـ نهاية وفي ميم نحوه (قوله وما في الروضة الخ) عطف  
على قوله ما لو أرادت الخ (قوله كام) قضية قوله الآتي وقيد المتولي الخ أنه يحذف أداة الاستفهام أي أكام  
زيداً (قوله وبه) أي بقوله أي للقريضة أيضاً وقوله بينه أي بين قول الروضة السار وقوله وبين قوله أي  
الروضة (قوله ومر) أي في شرح وترجمة الطلاق بالجممية صريح على المذهب (قوله حيث ذوقيل) أي حين  
عدم الاتصال (قوله وأنه) أي العرف أو ما ذكر من الطول والقصر (قوله ثم ما ذكر) أي تأثير القريضة  
والعمل بها (قوله أنما هو في القريضة للفظية) أي يتم ذلك فيمن يحلها من وثاق فإن القريضة حالية بلا شك بل  
قد ينزع في مسألة الاخت في كون القريضة لفظية فليأمل ومما يمنع التقييد باللفظية مسألة جلاء زوجته

غير الخاصة فسلو لم يكن له وأراد الاستثناء فينبغي أن نطاق كل طالق كل امرأة طالق الأعمرة ولا امرأة سواها  
فإنما أطلق كما نقله عن فتاوى القفال قال بخلاف النساء طواقي الأعمرة ولا امرأة سواها والفرق أنه لم  
يضعفهن إلى نفسه وأقرأه ويحتمل هنا الوقوع بناء على أن الاستثناء لا يكون إلا من المملوك فإنه لا يملك الإطلاق  
عمره فكأنه استثناء من نفسها وهو باطل اهـ كلام الزركشي وأقول فيه نظر ظاهر لأنه لا يخفى أن المراد  
بقول المصنف كغيره وقال أردت غير الخاصة أنه قال أردت بقولي نسائي طواقي أو كل امرأة لي فقوله طالق  
أنما ربطه بقوله نسائي أو كل امرأة لي طالق بعد تقييده بغير الخاصة فهو نظير ما قاله السبكي في قول ذي  
الزوجية الواحدة نسائي أو كل امرأة لي غيرك طالق بتقديم أداة الاستثناء أعني فيبرك على قوله طالق من أنها  
لا نطاق لأنه لم يربط الطلاق بقوله نسائي أو كل امرأة لي إلا بعد تقييده بغير الخاصة غاية الأمر أنه هنا لم يصرح  
به بهذا القيد بل نواه فاحتج في قبوله ظاهراً إلى قريضة هناك صرح به فعمل به مطافاً بخلاف ما إذا أخر أداة  
الاستثناء فقال كل نسائي أو كل امرأة لي طالق غيرك فإنه يقع الطلاق للاستغراق وليست مسئلتنا نظير ذلك كما  
تبين فالوجه فيها خلاف هذا الذي قاله الزركشي وأنه لا فرق فيها بين ذي الزوجية وذي الزوجات على أنه يحتمل  
أنه يحتمل كلامه على ما وافق ما قلناه بأن يريد بقوله وأراد الاستثناء أنه لم ينو غير الخاصة بقوله نسائي أو كل  
امرأة لي طالق ذلك ثم بعد تلفظه بقوله طالق فوي حيث ذوقيل استثناء الخاصة وهذا هو نظير ما نظر به فتأمله  
(قوله في المتن فأصح أنه لا يقبل ظاهراً) \* (فرع) \* زوجة أريد بها على الرجال خصات غير الأب  
أو الزوج بخلاف أنما لا تجلي عليه ولا على غيره وقال أردت غير من الرجال فافتي شيخنا الشهاب الرمي بقبول  
دعواه ظاهراً فلا يحسن بجاوتهم على النساء القريضة الغيرة المقضية إرادة الرجال اهـ (قوله ومنه ما لو قال الخ)  
انظر ما للفظية في هذا (قوله كما إذا دخل على صديقه وهو يتغدى فقال الخ) قد يقال قضية هذا الكلام أن هذا  
عند الإطلاق وإن المراد أن اليمين ليست محمولة فيه على الحال وحيث ذوقيل ليس مما نحن فيه من أنه إذا فوي  
التقييد لم يقبل ظاهراً الابقرينة فكيف قيد ما نحن فيه بغير ذلك كما أقاده قوله قبل ثم ما ذكر الخ فتأمله



كما إذا دخل على صديقه وهو يتغدى فقال ان لم تغد معي فامرأتى طالق لم يقع الا بالياس (٨٧) وان اقتضت القرينة انه يتغدى معه

الا ان ذكره القاضي وخالفه

البعري فقيده بما تقتضيه

العادة قبل وهو اذ قد انتهى

وباتي قبل فصل التعليق

بالجل عن الروضة ما يؤيده

وعن الاصحاب ما يؤيد الاول

وانه مستشكك وبما يرجح

الثاني النص في مسئلة

التغدى على ان الحلف

يتقيد بالتغدى معه الا ان

الفرع) \* اقر بطلاق أو

بالثلاث ثم انكر أو قال لم

يكن الا واحدة فان لم يذكر

عذرا لم يقبل والاكتفت

وكيلي طلقها بان خلافه

أو ظنت ما وقع طلاقا أو

الخام ثلاثا فان ثبت بخلافه

وصدقته أو أقام به بينة قبل

\*) (فصل) في تعليق الطلاق

بالأزمة ونحوها اذا قال

أنت طالق في شهر كذا أو

في (غرة أو) في (أوله) أو

في رأسه (وقوع بأول جزء)

ثبت في محل التعليق على ما

يحتس الزكشي كونه (منه)

وعليه فكان الفرق بينه

وبين ما مر أول الصوم ان

العبرة بالبلد المنتقل اليه

لا من زمان الحكم ثم منوط

بذاته دون غيرها فنبط

الحكم بمحلها بخلافه هنا

فانه منوط بحمل العصة

وهو غير متقيد بمحل مروي

بحمل التعليق الذي هو

السبب في ذلك الحل وذلك

لصدق ما علق به حيثئذ

حتى في الاول اذا المعنى فما

في

في

في

في

في

في

في

في

المحكى في النهاية عن اقتناء والده اه سيد عمر عبارة سم قوله ومنه لو قال الخ انظر ما للقلب في هذا  
اه (قوله كما إذا دخل على صديقه وهو يتغدى الخ) قد يقال قضية هذا الكلام ان هذا عند الاطلاق وان  
المراد ان الامين ليست محمولة فيه على الحال بحيثئذ هذا ليس مما نحن فيه من انه اذا نوى التقيد لم يقبل  
ظاهر الابقرينة فكيف قد ما نحن فيه بغير ذلك كما افاده قوله قبل ثم ما ذكر الخ فتأمل اه سم (قوله  
ما يؤيده) أي الثاني (قوله ما يؤيد الاول) هو قوله لم يقع الا بالياس اه عش (قوله أقر) الى الفصل  
في النهاية (قوله ثم انكر) أي أصل الطلاق (قوله كظنت وكيلي) الى قوله ثلاثا يعني فاقترنت على ذلك  
الظن وقوله فاقترنت بخلافه أي بان ما وقع لم يكن طلاقا وانما لم يكن ثلاثا فكان الثان فاسدا فلا قرار  
كذلك اه كردى (قوله وصدقته) أي صدقت الزوج فيما ادعاه من بيان خلاف تطبيق الوكيل أو  
خلاف ظنه وقوله أو أقام به أي بالخلاف المذكور اه كردى

\*) (فصل في تعليق الطلاق بالأزمة ونحوها) \* (قوله ونحوها) أي غـ يرها والمشابهة بين الأزمنة وما ذكر  
معها في مجرد ان كلاما مستقلا والافلام مشابهة بين الزمان والطلاق فيقال ان طاعة تلك فانت طالق ولو قال لوما  
يتبعه لمسلم من ذلك اه عش (قوله أو في رأسه) أو دخوله أو مجيئه أو ابتداءه أو استقبله أو أول أجزائه  
نهاية بمعنى (قول المتن بأول جزء) أي مع هو أول ذلة منه نهاية ومعنى وشرح المنهج (قوله ثبت في محل  
التعليق) فلو علق ببلده وانتقل الى أخرى ورأى فيه الهلال وتبين انه لم يرفى تلك لم يقع الطلاق بذلك فانه  
الزكشي وظاهر كما قال شيخنا ان محله اذا اختلفت اطالع اه معنى وقوله وظاهر الخ كذا في النهاية قال  
عش قوله وظاهر كما قال الخ معناه اه (قوله على ما يحتس الخ) عبارة النهاية كما يحتس الخ (قوله كونه)  
فاعل ثبت والضمير لأول جزء (قوله وعليه) الى المتن في النهاية (قوله وعليه) أي ما عساه الزكشي (قوله  
بينه) أي تحقق أول الشهر اذا علق به الطلاق حيث اعتبر فيه بحمل التعليق (قوله لاسمه) عطف على اليه  
(قوله ان الحكم) لعل المراد به وجوب الصوم (قوله بذاته) يعني الصائم اه رشيدى (قوله في الحكم)  
لعل المراد به ثبوت أول الشهر (قوله بخلافه هنا) انظر ما المراد بالحكم هنا لعل الاول ان يقول بخلاف  
حمل العصة فانه غير متقيد بمحل فروع الخ (قوله الذي هو السبب) صفة التعليق (قوله وذلك) أي قول  
المتن وقع بأول جزء اه عش (قوله لصدق ما علق به حيثئذ) عبارة المعنى والاسم في النهاية لتحقيق الاسم  
بأول جزء منه اه (قوله حتى في الاول) هي قوله في شهر كذا اه عش (قوله يقع) أي الطلاق بحصوله  
أي الدخول في أولها أي الدار والجار متعلق بالضمير (قوله فان أراد الخ) عبارة المعنى والاسم في شرح  
فيجز أول يوم منه فان أراد وسطه أو آخره وقد قال أنت طالق في شهر كذا أو أراد من الايام أحد الثلاثة الاول  
منه وقد قال أنت طالق غرته دين لاحتمال ما قاله فيها ولان الثلاثة الاول غرور في الثانية ولا يقبل ظاهرا  
وان قال أردن بغيره أو برأسه المنتصف مثلا لم يدين وان قال أنت طالق في رمضان مثلا وهو فيه طلق في  
الحال وان قال وهو فيه أنت طالق في أول رمضان أو اذا جاء رمضان فتطلق في أول رمضان القابل اه (قوله  
ما بعد ذلك) أي ما بعد الجزء الاول فيما لو قال أنت طالق في شهر كذا ما لو قال ذلك في غيره فلا لعدم احتمال  
لغظه غير الاول وعبارة سم على جج قوله فان أراد ما بعد ذلك هو صادق بما لو أراد اليوم الاخير أو آخر  
اليوم الاخير وقد قال في أوله وله غير مراد في مثل هذا الاذ لا يدين حيثئذ اه أقول خرج بقوله في  
مثل هذا ما لو قال أنت طالق في أول الشهر ثم قال أردن بالاول النصف الاول من الشهر يعني الوقوع في آخر  
جزء من الخامس عشر مثلا فينبغي تدبيره لاحتمال اللفظ لما قاله اه عش عبارة الرشيدى قوله فاراد

\*) (فصل في تعليق الطلاق بالأزمة ونحوها) \* (قوله في محل التعليق الخ) كذا مر (قوله فكان الفرق  
الخ) يمكن ان يستغنى عن الفرق بانهم ما سوا لان التعليق سبب الطلاق فاعتبر بمحل واعتبار المنتقل اليه ما سوا  
لوجوب المستعمل الواقع في المنتقل اليه فليتأمل (قوله فان اراد ما بعد ذلك) صادق بما لو أراد اليوم الاخير

اذا جاء شهر كذا وجبته يتحقق بمعنى أول جزء منه كما لو علق بدخول دار يقع بحصوله في أولها فان اراد ما بعد ذلك دين (أو) قال أنت طالق (في  
نهاره) أي شهر كذا (أو أول يوم منه فيقع) الطلاق (بشهر أول يوم منه)



لان الفجر اربعة اؤل النهار وأول اليوم وبه يعلم انه لو قال له أنت طالق يوم يقدم زيد فقدم قبيل الغروب بان طلاقهما من الفجر على الاصح عند الاصحاب وقاسمناه لو قال متى قدم (٨٨) فانت طالق يوم خيس قبل يوم قدمه فقدم يوم الاربعاء بان الوقوع من فجر الخميس الذي

ما بعد ذلك له خصوص الاولى اه (قوله لان الفجر) الى قوله ولو قال في آخر يوم ولم يزد في النهاية (قوله وبه يعلم الخ) أي بالتعليل (قوله وقاسمناه) أي قوله أنت طالق يوم يقدم زيد الخ (قوله فقدم يوم الاربعاء) أي أو الخميس سم على ج أي فيبين الوقوع يوم الخميس الذي قبل يوم الخميس الذي قدم فيه اه عش (قوله الذي قبله) أي حيث مضى لها الخميس قبل قدمه وبعد التعليق والافلا وقوع اه (قوله وتظيره) أي المقيس اه عش (قوله فعاش أكثر من ذلك) ينبغي ان يراد ان الأكثر من أثناء التعليق أخذ ما يذكرة آنفا اه سم (قوله من تلك المدة) أي ولا يحرم عليه الاستمتاع بها بعد التعليق وظاهره وان طرأ عليه مرض يقطع بموته عادة فيه على وجه يتبين به وقوع الطلاق قبل الوطء فان تبين بعد الوطء انه وقع بعد الطلاق كان وطء شبهة اه عش (قوله ولا عدة عليها الخ) أي حيث انقضت عدة الطلاق قبل موته والافتتقل الى عدة الوفاة ان كان الطلاق رجعيًا وتكمل عدة الطلاق ان كان بائنًا اه رشيد يزاد غش وفي سم على ج ومعلوم ان عدة البائن قد تنقضي قبل مضى الاربعة أشهر وعشر وكذا عدة الرجعية لانها وان كانت تنتقل الى عدة الوفاة لو مات في أثناء عدتها لكان عدتها تنقضي هنا قبل الموت فلا يتصور انتقال انتهى اه (قوله وأصل هذا) أي قوله أنت طالق قبل موت الخ اه عش (قوله من أثناء التعليق) هو صادق بان الزيادة على الشهر بقية التعليق وهو ظاهر لان الطلاق يقارن التعليق فتحقق الصفة سم على ج اه عش (قوله فاعتبر) أي الشهر وشيدي وكردى (قوله با آخر التعليق) متعلق بالصادقة يعني بصدق على الجزء الذي هو زمن التلفظ با آخر التعليق وعلى أكثر من ذلك الجزعانه أكثرية الشهر أي بهير الشهر مع ذلك أكثر من الشهر واعتبار تلك أكثرية انما يحتاج اليها يقع فيها الطلاق اه كردى (قوله وفواهما الخ) جواب سؤال نشأ عن اعتبار الأكثرية والزيادة على الشهر (قوله وقع بعد شهر الخ) أي فهو تعليق روى الحاكم والبيهقي ان ابن عباس رضى الله عنهما سئل عن رجل قال لامرأته أنت طالق الى سنة فقال هي امرأته سنة اه سم (قوله مؤبدا) أي وان كان الى تنقضي ان الطلاق غيا بآخر الشهر وانما تعود بعده الى الزوجية اه عش (قوله فيقع حالا) أي ومؤبدا أيضا عش ورشدي (قوله ومثله) أي قوله الى شهر اه عش (قوله ومثله الى آخر يوم الخ) تقديره أخذ ما ياتي آنفا الى اليوم الاخير من عمرى أي فيقع في اليوم الاخير منه كما يفيد قوله ومثله اه سم (قوله وبه يعلم) أي بقوله ومثله الى آخر يوم من عمرى (قوله وتقدر بذلك الخ) أي تأويله بان المعنى في اليوم الاخير من أيام الخ اه عش (قوله في ذلك الخ) خبر وتقدر بذلك (قوله من اضافة الصفة) وهي آخر الى الموصوف وهو يوم اه سم (قوله ومحل هذا الخ) مقول قال والاشارة الى قوله طالقت

أو آخر اليوم الاخير وقد قال في أدله ولعله غير مراد في مثل هذا اذ لا وجه للتدوين حيثئذ (قوله فقدم يوم الاربعاء) أي أو الخميس (قوله فعاش أكثر من ذلك) ينبغي ان يراد الاكثر من أثناء التعليق أخذ ما يذكرة آنفا (قوله ولا عدة عليها ان كان بائنًا الخ) ومعلوم ان عدة البائن قد تنقضي قبل مضى الاربعة أشهر وعشر وكذا عدة الرجعية لانها وان كانت تنتقل الى عدة الوفاة لو مات في أثناء عدتها لكان عدتها تنقضي هنا قبل الموت فلا يتصور انتقال (قوله من أثناء التعليق) صادق بان الزيادة على الشهر بقية التعليق وهو ظاهر لان الطلاق يقارن التعليق فتحقق الصفة (قوله وقع بعد شهر الخ) أي فهو تعليق روى الحاكم والبيهقي ان ابن عباس سئل عن رجل قال لامرأته أنت طالق الى سنة فقال هي امرأته الى سنة (قوله ومثله الى آخر يوم من عمرى) تقديره أخذ ما ياتي آنفا الى اليوم الاخير من عمرى أي فيقع في اليوم الاخير منه كما يفيد قوله ومثله (قوله من اضافة الصفة) أي وهو آخر الى الموصوف أي وهو يوم (قوله ومحل هذا الخ) بقاء ما لو مات في ايلة التعليق فقد يقال هو كالموت لو قال أنت طالق أمس فيأتي فيه تفصيله الا في لانه بمنزلة قوله

قبله وترتيب أحكام الطلاق الرجعي أو البائن من حيثئذ وتظيره ما لو قال أنت طالق قبل موتى باربعة أشهر وعشرة أيام فعاش أكثر من ذلك ثم مات في قبين وقوعه من تلك المدة ولا عدة عليها ان كان بائنًا ولم يعاشرها ولا ارتب لها وأصل هذا فواهما في أنت طالق قبل قدم زيد بشهر بشرط الوقوع فقدمه بعد مضى أكثر من شهر من أثناء التعليق حيثئذ يتبين وقوعه قبل شهر من قدمه فتعذر من حيثئذ لانه علق بزمان بينه وبين القدم شهر فاعتبر مع الأكثرية الصادقة با آخر التعليق فأكثرت ليقع فيها الطلاق وفواهما بعد مضى شهر من وقت التعليق مرادهما بوقت التعليق آخر فيتبين الوقوع مع الآخر لتقارن الشرط والجزاء في الوجود ولو قال الى شهر وقع بعد شهر مؤبدا الا أن يريد تجزئه وتوقيفه فيقع حالا ومثله الى آخر يوم من عمرى وبه يعلم انه لو قال أنت طالق آخر يوم من عمرى طالقت بطالع فجر يوم موته ان مات نهارا والا فبفجر اليوم السابق على ليله موته وتقدر بذلك في اليوم الاخير من أيام عمرى اذ هو من اضافة الصفة

بطاوع

للموصوف قال بعضهم أخذ من كلام الجلال البلقيني ومحل هذا ان مات في غير يوم التعليق وفي ايلة غير ايلة

بالمدة ليوم التعليق



والاوقع خلا انتهى ومراعاة انه يشين وقوعه من حين التلفظ ولو قال آخر يوم لوتى ومن (٨٩) موقى لم يقع شئ لاستحالة الايقاع والوقوع

بعد الموت ولو قال آخر يوم ولم يزد ولا ينه فالتى اذنت به انه لا يقع به شئ للتردد بين آخر يوم من عمرى او من موقى ما تردد بين موقع وعدمه ولا مرجح لاحدهما من تبادر ونحوه يتعين عدم الوقوع به لان العصمة ثابتة بيقين فلا ترفع بمحتمل ولو قال على آخر عمرى موتى منى كما اعتادته طائفة فهو كقوله مع موقى فلا وقوع به كما يأتى أو آخر جزء من عمرى او من اجزاء عمرى وقع قبيل موته اى آخر جزء يليه موته خلافا لمن زعم وقوعه خلافا لمرحوا فى انت طالق آخر جزء من اجزاء حبيبك بانه سنى لاستعقابه انشروع فى العسدة واجاب الرويانى عما يقال كذب يقع مع ان الوقوع عقب آخر جزء وهو وقت الموت بان حالة الوقوع هى الجزاء الاخير لا عقبه

لسبق اللفظ التعليق هنا فلا ضرورة الى التعقيب بخلافه فى انت طالق فانه انما يقع عقب اللفظ لا معه لاستحالة الموت ولو قال قبل ان اضربك او نحو مما لا يطع بوجوده فضررها بان وقوعه قال جمع عقب اللفظ ورده شيخنا بان الموافق لقولهم فى انت طالق قبل شهر بعده رمضان وقع آخر جزء من رجب ووقوعه قبيل الضرب

باللفظ السابق وقول الشيخين فينتدفع مستند الى حال اللفظ اقرب الى الاول بل ظاهر فيه لقوله ما مستند الى حال اللفظ ولم يقل الى اللفظ

بطلوع فجر يوم موته الخ (قوله والاوقع حالا) يشمل ما اذا مات فى ليلة التعليق وفى الوقوع حالا حيث نظر اذ لم يوجد المعلق عليه بعد التعليق والطلاق لا يسبق اللفظ اه سم اقول قول الشرح والاتحاصورتان ان يقوله نهار او موت فى بقية اليوم او يقوله نهار او موت فى الليلة التالية وفى كل منهما اذا قلنا يتبين وقوع الطلاق من وقت التعليق لا يقال ان الطلاق سبق اللفظ بل دفع الطلاق بصيغته لكن تاخر تبينه عن وقته اما لو قاله ليل او مات فى بقية نهاره غير داخل تحت ذلك وحكمه ان لا وقوع لعدم وجود ما يصدق عليه اليوم ونظيره ما لو قال ليل اذا مضى اليوم وحكمه ان لا وقوع اه ع ش (قوله ومراعاة) اى البعض (قوله ولا ينه) ظاهره انه ان نوى آخر يوم من عمرى فحكمه الوقوع به او من موقى فعدم الوقوع مطلقا اه سيد عمر (قوله فالتى اذنت به انه لا يقع الخ) خلافا لانه بعبارة طالق بغروب شمس يلى ذلك التعليق فيما يظهر وان زعم بعضهم انه افتى بعدم الوقوع مطلقا اه قال ع ش قوله بغروب شمس يلى الخ بل قد يقال فى آخر اليوم الذى علق فيه لانه يصدق عليه انه آخر يوم من مطلق الايام وهو وجبه وقوله وان زعم بعضهم هو ج اه (قوله بين موقع وعدمه) نشر مرتب (قوله ونحوه) اى كالفريقين الخارجين (قوله كايان) اى فى التنبيه (قوله أو آخر جزء) الى المتن فى النهاية الاقوله خلافا الى نقد (قوله أو آخر جزء من عمرى) ويظهر انه لو قال آخر عمرى كان الحكم كذلك اه سيد عمر (قوله فقد صرحوا بالخ) عبارة النهاية لتصريحهم بالخ (قوله وهو) اى العقب (قوله لاستحالة) اى الوقوع مع اللفظ (قوله ولو قال قبل ان اضربك الخ) قال فى الروض وان قال انت طالق قبل موتى وقع فى الحال انتهى اه سم (قوله لا يطع بوجوده) اخرج قبل طالع الشمس اه سم (قوله فضررها) اى بعد التعليق ولو زمن طويل ومفهوم قوله فضررها انه لو لم يضر به لم يقع لان المعنى ان ضربتك فانت طالق قبل الضرب ولم يوجد الضرب فلا وقوع اه ع ش (قوله قال جمع الخ) معتمد اه ع ش عبارة السيد عمر اقول يؤيده ما نقله الشيخان عن افعال فى انت طالق قبل موتى من الوقوع فى الحال بخلاف قبل موتى بضم القاف مع ضم الباء او ساكنها وقبيل موتى فانه لا يقع الا فى آخر جزء من عمره نعم يشكل على ما قاله ذلك الجمع بل وعلى مسألة الموت ما استند اليه شيخ الاسلام ولا يجدى فى الفرق ما افاده السارح رحمه الله تعالى اذا التعليق فى المسئلة المذكورة ليس بمحدود بل عطاق مضاف لمحدود وهو مع ذلك صادق بكل زمن من الازمنة السابقة بلاشك فليتأمل اه سيد عمر (قوله وقوعه الخ) خبر بان الموافق الخ (قوله لقوله ما مستند الى حال اللفظ ولم يقل الى الخ) وقد يقال قولهم ما مستند الى حال اللفظ ولم يردع فى حال اللفظ يؤيد الثانى اه سم

انت طالق فى اليوم الماضى وقد يقال بخلافه لان هذا جاهل بموته فليس قصده الا التعليق بمعنى ما آخر يوم من عمره وقد بان بموته استحالة فلا يقع شئ لان الطلاق لا يسبق اللفظ (قوله والاوقع حالا) يشمل ما اذا مات فى ليلة التعليق وفى الوقوع حالا نظر اذ لم يوجد المعلق عليه بعد التعليق والطلاق لا يسبق اللفظ وقد يقال يجزى فيه انت طالق امس لانه بمنزلة قد يفرق فليجزر (قوله ولو قال آخر يوم ولم يزد ولا ينه فالتى اذنت به انه لا يقع به شئ الخ) ولو قال آخر يوم ولم يزد ولا ينه وقع بغروب شمس اول يوم يلقاه اى لو جرد مسمى المعلق عليه بعد التعليق خلافا لمن قال انه افتى بعدم الوقوع مطلقا شرح مر (قوله ولو قال قبل ان اضربك أو نحوه الخ) قال فى الروض وان قال انت طالق قبل موتى وقع فى الحال اه (قوله مما لا يطع بوجوده الخ) اخرج قبل طالع الشمس (قوله عقب اللفظ) ندى يقتضى انه لو اتصل موته بالآخر اللفظ بلا فاصل انه لا يقع وفيه نظر ويؤيد النظر ما تقدم فى انت طالق قبل قدوم زيد بشهر فقدم بعد شهر فقط بعد تمام التعليق من انه يقع مع آخر التعليق لا بعده فقد وقع مع اللفظ مع انه لم يسبق زمان الوقوع فليراجع فان ما قاله الرويانى مشكل وما ادعاه من الاستحالة ممنوع وكذا يقال فى قوله الا فتى قال جمع عقب اللفظ (قوله لقوله ما مستندا الى حال اللفظ ولم يقل الى اللفظ) وقد يقال قولهم ما مستندا الى حال اللفظ ولم يقل لا وقع فى حال اللفظ يؤيد



وعليه يفرق بين هذا وما قام عليه بان التعليق ثم بازمنة متعاقبة كل منها محدود الطرف في فتقيد الوقوع بما صدقته وتطو هذا بفعل ولا زمن له محدود يمكن التقيد به فتعين الوقوع من حين اللفظ (أو) أنت طالق (آخره) أي شهر كذا أو أنسلخه أو نحو ذلك (ف) يقع (ب) آخر جزء من الشهر) لان المفهوم منه آخره الحقيقي (٩٠) (وقيل) يقع (ب) اول النصف الاخر) منه وهو اول جزء منه ليلة سادس عشرة لان منه الى

آخره يسمى آخره ويزد  
بمنع ذلك (ولو قال لي لا اذا  
مضى يوم) فانت طالق  
(ف) تطلق (بغروب شمس  
غده) اذ به يتحقق مضي يوم  
(أو) قاله (بهارا) بعد أوله  
(في مثل وقت من غده)  
يقع الطلاق لان اليوم  
حقيقة متوالية متواصلة  
او متفرقة لا ينافيه ما  
انه لو نذر اعتكاف يوم لم  
يجزه تفريق ساعاته لان  
النذر موسع يجوز ايقاعه  
اي وقت شاء والتعليق  
يجوز عند الاطلاق على  
أول الازمنة المتصلة به اتفاقا  
ولان المنوع منه ثم تحلل  
زمن الاعتكاف فيه ومن  
ثم لو دخل فيه اثناء يوم  
واستمر الى نظيره من الثاني  
أجزأه كالأول اثناءه على  
ان اعتكف يوما من هذا  
الوقت وهذا هو ظاهر ما هنا  
بجامع ان كلاً حصل  
الشروع فيه عقب اليوم  
أما قوله أوله بان نعرض  
انطباق آخر التعليق على  
أوله فتطلق بغروب شمس  
ولو قال أنت طالق كل يوم  
طلقة طاعة في الحال طلقة  
وأخرى أول الثاني وأخرى  
أول الثالث ولم ينتظر  
فيها مضي ما يكمل به

(قوله وعليه) أي على الاول وهو ما قاله الجمع يفرق بين هذا أي نحو قبل أضربك (قوله وما قام) أي  
شخصنا والضمير في بما صدقته يرجع الى الوقوع اه كروي أقول والظاهر المتعين ان الضمير راجع الى  
الزمن المحدود وهو كامل الرجب (قوله ولا زمن له الخ) على أن قوله أولاً لا يقطع بوجوده ظاهري الفرق  
بين ما ذكره وبين ما قام عليه لان الشهر الذي بعده رمضان مما يقطع بوجوده اه عش (قوله أي شهر  
كذا) الى قول المتن وبه يقاس في النهاية (قوله منه ليلة الخ) الاخصر الاوضح من ليلة الخ (قوله لان منه  
الى آخره) لعل هنا سقط من الكاتب والاصل لان أول جزء منه الخ وعلى فرض عدم السقطه غاية ما يتسكف  
في توجيهه ان اسم ان محذوف أي لانه أي النصف الاخر منه أي من أوله الى آخره يسمى أو ان من بمعنى  
أول والضمير ان راجع ان الى النصف الاخر عبارة النهاية والمفني اذ كله آخر الشهر اه وهي ظاهرة  
(قوله بمنع ذلك) عبارة المفني بسبق الاول الى الفهم \* (تنبيه) \* لوعلق باخر أول آخره طاعت باخر  
جزء منه وان علق بأول آخره طاعت بأول اليوم الاخير منه أو علق بانتهاء الشهر طاعت بغروب الشمس  
الخامس عشر وان نقص الشهر أو علق بنصف نصفه الاول طاعت بطولوع فجر الثامن أو علق بنصف يوم كذا  
طاعت عند زواله أو علق ما بين الليل والنهار طاعت بالغروب ان علق بنهارا والاقبال فجر اه يحذف وقوله  
لوعلق باخر أول الخ في النهاية مثله (قوله بعد أوله) سيد كرم حترزه بقوله أما لو قال أوله الخ (قوله في  
جميعه) أي جميع النهار (قوله ولا ينافيه) أي التعليل (قوله المتصلة به) أي بالتعليق (قوله ثم) أي في  
نذر الاعتكاف (قوله لو دخل فيه) أي الاعتكاف (قوله أثنائه) أي اليوم (قوله وهذا) أي قوله ومن  
ثم لو دخل الخ اه عش (قوله ما هنا) أي في تعليق الطلاق (قوله عقب اليوم) فيه تغليب اه رشدي  
(قوله بان فرض انطباق آخر التعليق الخ) بان وجد أوله بعقب آخر التعليق بخلاف ما اذا قارنه سم على  
ج اه رشدي زاد عش أي فلا يقع الا بعض جزء من اليوم الثاني اه عبارة السيد عر قوله بان فرض  
الخ وهذا كما قال الزركشي اذا تم التعليق واستعقبه أول النهار أو ما لو ابتداء أول النهار فقد مضى جزء قبل تمامه  
فلا يقع بغروب شمس انتهى أي بل بعض قدر زمن التعليق من غده اه (قوله طاعت في الحال الخ) أي  
ان كان قاله نهارا ولا تطلق الا بمجيء الغد اه عش (قوله وأخرى أول الثاني الخ) وفي المطلب عن  
العبادى لو قال أنت طالق أول النهار وآخره تطلق واحدة بخلاف ما لو قال أنت طالق آخر النهار وأوله  
فتطلق طاعتين والفرق انهما في الاولى اذا طاعت في أول النهار أمكن سحب حكمها على آخره بخلافه في الثانية  
كذا في الخادم في كتاب الايمان \* (فرع) \* لو قال لزوجته أنت طالق في أفضل ساعات النهار فانما ظاهره  
لا يقع عليه الطلاق الا بعضي النهار نظير ما لو قال أنت طالق ليلة القدر وقد قالوا فيه انه انما يقع عليه الطلاق  
بأول الليلة الاخير من رمضان لان به يتحقق ادراك ليلة القدر ولو حصل منه التعليق في اثنائه العشر  
الاخير لم يقع الطلاق الا بعضي مثله من السنة القابلة اه عش (قوله ولم ينتظر فيهما) أي اليوم الثاني  
والثالث أي بل أوقعنا الطلاق أو هما اه رشدي (قوله الصادق) أي المتحقق (قوله أو قال اذا مضى)  
الى قول المتن وبه يقاس في المعنى الا قوله فان قلت الى وخرج (قوله وان بقي منه لحظة) وان أراد الكامل دين  
كبابي عن سم (قوله والحال على الجنس متعذر الخ) قد يقال قضية تحقق الجنسية في كل من أفراد صدق

الثاني (قوله بان فرض انطباق آخر التعليق على أوله) بان وجد أوله بعقب آخر التعليق بخلاف ما اذا  
قارنه (قوله لاقتضائه التعاقب بطراغ ايام الدنيا) قد يقال قضية تحقق الجنسية في كل من أفراد صدق التعاقب

التعليق

من

ساعات اليوم الاول لانه هناك يعلق بعضي اليوم حتى يعتبر كماله بل باليوم الصادق بأوله وظهور هذا تعجب من  
استسكال ابن الرفعة (أو) قال اذا مضى (اليوم) فانت طالق (فان قاله نهارا) أي اثنائه وان بقي منه لحظة (فبغروب شمس) لان آل العهدية  
تصرفه الى الحاضر منه (والا) بقوله نهارا بل ليلا (لغا) فلا يقع به شيء اذ لانها رحتي يحمل على المعهود والحال على الجنس متعذر لاقتضائه التعليق  
يفراغ ايام الدنيا فان قلت







في غير اليوم الاخير والاومضي بعده شهر هلالى كفى نظير ما مر في السلم وفي اذامضت سنة بمضى اثني عشر شهرا هلالى فان انكسر الشهر الاول  
حسب احد عشر شهرا بالاهلة وكلت بقية الاول ثلاثين يوما من الثالث عشر والسنة للعربية نعم يدين مريد غير هـ (قرع) \* حذف لا يقيم  
يعمل كذا شهرا فاقامه مفر قاض على ما ياتي في الاعيان ولو قال انت طالق في اول الاشهر الحرم طأقت باول القعدة لان الصحيح انه اولها وقبل  
اولها ابتداء المحرم ذكره الاسنوى (او) قال (انت طالق أمس) او الشهر الماضي او السنة الماضية (وقصد أن يقع في الحال مستندا اليه) أى  
أمس او نحوه (وقع في الحال) لانه اوقعه حاله وهو ممكن واستداه من سابق وهو غير ممكن فالغى وكذا لو قصد ان يقع أمس او اطلق او تعذرت  
مراجعة له لنحو موت أو خرس ولا اشارته مفهومة (وفيل لغو) نظر الاسناد غير ممكن وورد بان الاناطة بالممكن اولى الا ترى الى ما مر في له على  
ألف من ثمن خمرانه يلغى قوله من ثمن (٩٢) خرو يلزمه الالف (أو قصد أنه طلق أمس وهي الآن معتدة) من طلاق رجعي أو بان (صدق

بيمينه) لقريظة الاضافة الى  
أمس ثم ان صدقته فالعدة  
بما ذكر وان كذبته ولم  
تصدق ولم تكذبه فن حين  
الاقرار (او) قال اردت انى  
(طلقة) بها أمس (في نكاح  
آخر) فبان منى ثم جددت  
نكاحها او ان زوجا آخر  
طأقتها كذلك (فان عرف)  
النكاح الاخر والطلاق  
فيه ولو باقرارها (صدق  
بيمينه) في ارادة ذلك لقريظة  
(والا) يعرف ذلك (فلا)  
يصدق ويقع حاله بعد  
دهو وهذا ما جرى عليه هنا  
وهو المنقول عن الاصحاب  
وللامام احمد ان جرى عليه  
في الروضة تبعنا نسخ أصلها  
السقيمة أنه يصدق لاحتماله  
وجزم به بعضهم ولو قال انت  
طالق قبل أن تخلق طلقت  
حالا وبين الليل والنهار فان  
كان نهارا فبالغروب واوليلا  
فبالفجر (تنبيه) مما تقرر

في أنت طالق أمس من الوقوع حالا بممكن وهو الوقوع بان أنت طالق والغافل لا يمكن وهو قوله أمس بواقعه الوقوع  
حالا في أنت طالق قبل أن تخلق الغافل لا يمكن وهو قبل أن تخلق وفي أنت طالق لاني زمن الغاء للمعالي وهو ولا في زمن وفي أنت طالق بين الليل  
والنهار على ما بحثه بعضهم بخلاف ما بين سبوقه وعمله بانه ليس لاني زمن بين الليل والنهار فهو كقوله لاني زمن وقد تقرر حكمه وفي أنت طالق للبدعة  
ولا بدعية لها ولا شهر الماضي فيقع فيها حالا الغاء للمعالي وهو ما بعد لام التعليل كذا قاله غير واحد وفيه نظر بل ملحظ الوقوع هنا حالا ان  
اللام فيما لا ينتظره وقت التعليل فهو كأن أنت طالق لرض بدفاته يقع وان لم يرض وقد يجب بان لا مانع من ان يعال بالغاء للمعالي أيضا كما أشاروا  
اليه في الشهر الماضي ومن ثم قاس شيخنا الوقوع حالا في أمس على الوقوع حالا في البدعة ولا بدعة لها ولم يبال بما أفادته اللام لما ذكرته وفي  
أنت طالق الآن طلاقا أثر في الماضي فيقع حالا ويأخو قوله أثر في الماضي لانه محال وفي أنت طالق اليوم غدا الغاء للمعالي وهو قوله غدا  
وفي أنت طالق طلقة سنية بدعية وهي في حال البدعة الغاء للمعالي وهو اجتماعهما من جهتها واحدة وفي أنت طالق الطلقة الرابعة على احد

وجهين لم أر من دمج بينهما شيئا وقياس كلام القاضي

شهر أنت طالق (قوله في غير اليوم الاخير الخ) عبارة المغنى في غير الاخير من الشهر فان علق في اليوم  
الاخير أو الليلة الاخير من الشهر كفى بعده شهر هلالى اه (قوله وفي اذامضت الخ) عطفت على قوله وفي اذا  
مضى شهر الخ وقوله بمضى الخ صلة يقع المقدر بالعطف (قوله والسنة للعربية الخ) عبارة المغنى والنهاية  
والمعتبر السنة العربية فان قال أردت غير ما لم يقبل منه ظاهر التهمة التأخير ودين نعم لو كان ببلاد الروم أو  
الفرس فينبغي قول قوله اه (قوله أو الشهر الماضي) الى التنبية في النهاية وكذا المغنى الا قوله وورد الى  
المن (قوله وهو الخ) أى الاستناد اه معنى (قوله وكذا لو قصد الخ) أى وكذا يقع حالا لو قصد الخ سم  
ومغنى (قوله أولى) أى بان يلغى الطلاق من الاناطة بالحال مع انه لم يبلغ في الاولى (قول المتن أو قصد انه  
طلق أمس) أى ولو لم يقصد الزوج انشاء طلاق لا حالا ولا ماضيا بل قصد الانحياز بانه طأقتها أمس في هذا  
النكاح اه معنى (قوله كذلك) أى فبان منى ثم نسكتها (قوله فلا يصدق الخ) يظهر ان المراد ظاهرا  
فدين (قوله هذا) أى قول المصنف والافلا (قوله وجزم به بعضهم) والصواب ما في الكتاب ومن صرح  
بما في الكتاب القاضي حسين والبعوى والمنولى والرويان وقد وقع في بعض نسخ الشرح الكبير على الصواب  
كما ذكره الاخرى اه معنى (قوله ولو قال أنت طالق قبل أن تخلق) قال مر في شرحه ولو قال أنت  
طالق قبل أن تخلق طلقت حالا اذ لم تكن له ارادة كما قاله الصيرى رأفتى به والبرجيه انه تعالى فان كانت له  
ارادة بان قصد ان يأنه بقوله قبل أن تخلق قبل تمام لفظ الطلاق فلا وقوع به انتهى ولك ان تقول ما الفرق  
بينهم وبين أمس ونحوه اذا قال أردت ان يقع في الماضي وانه يقع حالا على المذهب فان ظاهرا طلاقهم ان الحكم  
كذلك ولو كان الارادة قبل فراغ لفظ الطلاق والحاصل انه اما ان ياتزم ما ذكر من التقييد في أمس وغيره  
مما عاق بمحال مما روي أنى واما ان ينحل الفرق فليتل أم سيدعمر (قوله لمن سبقوه) أى وهو المتمد  
كما سبق للنبية (قوله وعمله) أى بعضهم (قوله هنا) أى في صورتي للبدعة وللشهر الماضي وقوله فهو  
أى ما ذكر من الصورتين (قوله أيضا) أى كما به ال يكون اللام للتعليل (قوله كما أشاروا اليه) أى  
التعليل بالغاء للمعالي (قوله ومن ثم) أى من أجل جواز التعليل بالغاء للمعالي مع وجود اللام (قوله لما  
ذكرته) أى في الجواب المار آنفا (قوله أثر) بناء الفاعل من التأثير (قوله وهو قوله غدا) لا يخفى ما فيه



الآن في عدم الوقوع في الحق بهذا المسائل أنت طالق أمس غدا أو غدا أمس من غير إضافة (٩٣) فيقع صبيحة الغد ويغزو كرامس

لأنه علقه بالغد والامس  
ولا يمكن الوقوع فيهما ولا  
الوقوع في أمس فتعين  
الوقوع في غدا مكانه  
وحاصل هذا الغاء الحال  
والاخذ بالممكن فهو كرامس  
في أنت طالق أمس  
وبخالف هذه الفروع كلها  
عدم الوقوع أصلا نظرا  
للمحال في أنت طالق بعد  
موتى أو معوفى أنت طالق  
مع انقضاء عدتك في أنت  
طالق طاعة بانهنك ملكك  
عليها الثلاث كما قاله القاضي  
أورجبة إن لا يملك عليها  
سوى طاعة وأغير موطاة  
كما قاله القاضي أيضا قال في  
التهديب وهو المذهب وفي  
أنت طالق الآن أو اليوم  
إذا جاء الغدا وإذا دخلت  
الدار فلا تطلق بمعنى الغد  
ولا بدخول الدار لأنه علقه  
بمجيء الغد فلا يقع قبله  
وإذا جاء الغد فعدت اليوم  
أو الآن أي فيمكن إيقاعه  
بوجه وفي أنت طالق إن  
جعت بين الضدين أو نسخ  
رمضان أو تكلمت هذه  
الداية فلا يقع نظر المحال  
بإقسامه الثلاثة والحاصل  
منه أن الطلاق وقع حالا  
في أكثر الاحدى عشرة  
الاولى ولم ينظروا فيها  
للمحال الذي ذكره ولم يقع  
في الصور الأخرى التسع  
نظر المحال فيها وفي الفرق  
بين تلك وهذه بإبداء معنى  
أوجب الغاء المحال في جميع  
تلك ومعنى آخر أوجب

من التسامح ومع ذلك فواضح أن محله إذا أراد إيقاع طلاق واحد فيهما أما إذا أراد إيقاع طلقتين في كل منهما  
واحدة فلا استحالة حيث لم يكن ثم مانع من نحو بينونة فينبغي أن يقع ثم يتردد النظر في صورة الإطلاق بايهما  
تلقى وظاهر كلامهم أنها تلحق بالاولى فليتم أم لا سيد عمر وفي الروض مع شرحه ما يوافق عبارته لو قال  
أنت طالق اليوم غدا واحدة تقع في الحال ولا يقع شيء في الغد لأن المطلقة اليوم طالق غدا ويحتمل أنه لم يرد  
الأذلك وكذا يقع واحدة فقط في الحال لو أراد بذلك نصفها اليوم ونصفها الآخر غدا لأن ما أخرجه تجمل فإن  
أطلق نصفين بأن أراد نصف طاعة اليوم ونصف طاعة غدا فطلقتان إلا أن تبين بالاولى وكذا لو قال أردت  
اليوم طلقت غدا أخرى كما فهم بالاولى وصرح به الأصل ولو قال أنت طالق غدا اليوم طلقت طاعة غدا فقط  
أي لا في اليوم أيضا لأن الطلاق معلق بالغد وذكره اليوم بعده كتجمل الطلاق المعلق وهو لا يتجمل أم لا  
(قوله الآن) أي آنفا (قوله من غير إضافة) أي فيهما أم لا سم (قوله من غير إضافة الخ) ولو قال نهرا  
أنت طالق غدا أمس أو أمس غدا بالإضافة وقع الطلاق في الحال لأن غدا أمس وأمس غدا هو اليوم ولو قال ليلا  
وقع غدا في الاول وحال في الثانية فغنى وروى مع شرحه (قوله ولا يمكن الوقوع فيهما) يعلم ما فيه مما مر  
آنفا أم لا سيد عمر ويظهر بالتأمل أنه لا يجري هنا نظير ما مر آنفا (قوله وحاصل هذا) أي ما ذكر في أنت  
طالق أمس غدا أو غدا أمس الخ (قوله فهو) أي حكم أنت طالق أمس غدا الخ (قوله إن ملك الخ) أي  
تخطا بالزوجة ملك الخ (قوله كما قاله القاضي) راجع إلى قوله وفي أنت طالق طاعة بانهنك ملك الخ (قوله أو  
رجعة الخ) عطف على بانهنك (قوله كما قاله القاضي) راجع إلى قوله أو رجعة الخ (قوله وهو المذهب)  
أي ما قاله القاضي (قوله أو إذا دخلت الخ) كذا في أصله رحمه الله تعالى لكن لا يخطئه فيحتمل أنه من  
تفسير الناصح أو يقال أو بمعنى الواو والافهم مشكل فيما يظهر اذ مقتضاه أنه إذا قال أنت طالق اليوم إذا  
دخلت الدار ودخلت فيه أن لا تطلق ولا وجه له ويؤيد ما ذكرناه من الاحتمال اقتضاه في التعديل على قوله  
لأنه علقه الخ نعم قد يقال حينئذ لا فائدة لزيادة قول لا بدخول الدار إذا دخلت له بالكيفية والحاصل أن كلامه  
لا يخلو عن شيء بكل تقدير فليتم التأمل ثم رأيت الفاضل قال ما نصه قوله وفي أنت طالق الآن أو اليوم الخ مما  
دخل تحت هذا أنت طالق اليوم إذا دخلت الدار ودخلت الدار في اليوم وأي مانع من الوقوع عند دخول  
الدار انتهى وقد يجاب بان قوله إذا جاء الغد راجع إلى اليوم وقوله أو إذا دخلت الدار راجع إلى الآن  
ولاشك أن دخول الدار المعلق به يستقبل وقوعه الآن بل انما يقع في المستقبل فهما مستلزمان والنشر على  
عكس ترتيب اللف وقوله لأنه علقه بمجيء الغد أي مثلا في مسئلته وهي ربط الطلاق باليوم أم لا سيد عمر  
أقول وينافي هذا الجواب قول الشارح الآن في فقدت اليوم أو الآن نعم يصح بما تضمنه الجواب  
صنيع المغنى والروض مع شرحه عبارة لو قال أنت طالق اليوم إذا جاء الغد وأنت طالق الساعة إذا  
دخلت الدار لعل كلامه فلا تطلق وإن وجدت الصفة لأنه علقه بوجوده فلا يقع قبله وإذا وجدت فقد مضى  
الوقت الذي جعله محلا للإيقاع أم لا سيد عمر وفيه يعلم ما في تعبير الشارح من الخلف والتعقيد (قوله بمجيء الغد ولا  
بدخول الدار الخ) حقه أن يقول ولو بعد مجيء الغد أو بدخول الدار لأنه علقه بمجيء الغد أو بدخول الدار فلا يقع  
قبله وإذا جاء الغد أو دخلت الدار فقدت الخ (قوله بإقسامه الثلاثة) أي العقلي والشرعي والعادي (قوله  
منه) أي من الأشكال المذكورة بقوله وبخالف هذه الفروع الخ (قوله في أكثر الاحدى عشرة الخ)  
ليتم التأمل مع ما سياتى من مقتضى الوقوع في جميعها أم لا سيد عمر أقول ما سياتى في الوقوع المطلق الشامل  
للمحال والاستقبال وما هنا في خصوص الوقوع في الحال فخرج بقيد أكثر أنت طالق أمس غدا أو غدا  
أمس فإنه يقع الطلاق فيهما وفي صبيحة الغد (قوله ذكره) الأصوب إسقاط الهاء أو زيادتها والجمع أو تاء  
التكامل (قوله التسع) أي بعد قوله وفي أنت طالق إن جعت بين الضدين الخ صورة واحدة (قوله  
مر (قوله من غير إضافة) أي فيهما (قوله وفي أنت طالق الآن أو اليوم إذا جاء الغد أو إذا دخلت الدار  
الخ) مما دخل تحت هذا أنت طالق اليوم إذا دخلت الدار ودخلت الدار في اليوم فأي مانع من الوقوع عند

النظر للمحال في جميع هذه عمر أو تعذر لمن آمن النظر في مدرك كل من تلك وكل من هذه فان قلت هذا الاشكال لا يترجح لأن هذه



الفرق والمبسدة بعضها مبني على ان المحال يمنع الوقوع وبعضها على انه لا يمنع الاشكال انما جامع ذكر المتأخرين لها كما ذكر قلت بل الاشكال متوجه وما ذكر ممنوع ألا ترى ان الشيخين قائلان بان التعليق بالمحال يمنع الوقوع مع قولهما في أمس ونحوه بالوقوع الغاء للمحال فان قلت يمكن الفرق بان المحال انما يمنع الوقوع ان وقع في التعليق لقولهم قد يكون القصد من التعليق به عدم الوقوع وهو قضية فرق بعضهم بين أنت طالق اليوم اذا جاء الغد وأنت طالق أمس غدا بان الأول فيه لفظ صريح في التعليق فتح الوقوع بخلاف الثاني قلت لا يطر ذلك لان أنت طالق أمس وقبل ان تخلق ولا في زمن ونحوها مثل أنت طالق مع موتي أو بعده أو مع انقضاء عدتك أو طلقة باتمة أو رجعية في صورتهما السابقتين فهذا تمييز في الشكل بما يحال فإني تارة ولم يلغ أخرى فان قلت علو امع موتي ومع انقضاء عدتك بقولهم لم يقع لمصادفته البيوتية به يفرق بين نحو هذين ونحو أمس فان ونوعه هنا لا يصادف البيوتية قلت لا يطر ذلك أيضا لان قياسه ان لا يقع في قبل ان تخلق لمصادفته عدم وجودها بالكلية (٩٤) وهو أولى بالرعاية من مصادفة البيوتية وأيضا فالتعليل بمصادفة البيوتية انما هو بيان لوجه

المحاليستوهى لا تنصرف في ذينك فليس القصد به الا بيان وجه الاحالة والا فاكتر صور المحال الذي يمنع الوقوع ليس فيها مصادفة بيوتية فان قلت البحث بين الاصحاب في منع المحال باقسامه الثلاثة لوقوع انما هو في التعليق به كما طبقت عليه عباراتهم والتعليق انما يكون بمستقبل فالجواب به كل تمييز فيه الربط بمستقبل كعم موتي أو بعده أو مع انقضاء عدتك بخلاف تمييز ليس فيسند ذلك الربط بان ربط بماض أو حال أو لم وربط بماض والمستقبل فانه لا ينتظر الخصال فيه كما مس وقبل ان تخلق ولا في زمن والشهر الماضي وطالفا أثر في الماضي وطلقة سنية بدعية قلت الفرق بذلك يمكن لكن

كذلك (أي من غير تنبيه على البني عليه) (قوله يمكن الفرق) أي بين الصور الاولى والاخرى (قوله ان وقع في التعليق) أي لافي التخيير (قوله بين أنت طالق اليوم اذا الخ) أي حيث لا وقوع فيه وقوله وأنت طالق أمس الخ أي حيث يقع فيه صبيحة الغد اه سم (قوله مثل أنت طالق الخ) خبر لان أنت الخ فهذا أي الطلاق (قوله فإني تارة) أي فيما قبل بمثل وقوله ولم يلغ الخ أي في مدخول مثل (قوله علو امع موتي الخ) أي عدم الوقوع في مع موتي الخ ولو عبر به هذا وحذف قوله الا في لم يقع لكان أولى (قوله هنا) أي في نحو أمس (قوله ذلك) أي الفرق (قوله لان قياسه) أي ذلك الفرق (قوله وهي لا تنصرف) أي المحالية (قوله في ذينك) أي مع موتي ومع انقضاء عدتك (قوله به) أي التعليل بمصادفة البيوتية (قوله والا فاكتر صور الخ) أي ولو قصد بذلك ظاهر من التعليل حقيقة لما طرد فان أكثر صور الخ (قوله الذي يمنع) صفة المحال (قوله انما هو) أي البحث (قوله به) أي بالتعليل (قوله بذلك) أي بالتعليل بالمحال حقيقة أو حكما (قوله معارضة الخ) خبر ان (قوله وهو) أي الضد (قوله لكونه حاضرا) عمله لقوله الاقوى (قوله وهو) أي ما قلناه الخ وقوله لان الخ خبر ما قلناه الخ (قوله وأما الصور الاخرى) أي التسع (قوله بعدم موتي الخ) خبر ما قبل الخ (قوله هنا) أي في الا ان اذا جاء الغد أو دخلت الدار (قوله لانه) أي التعاقب (قوله لما تقرر الخ) علة للعلة (قوله في منع المحال) أي الوقوع فهو من اضافة المصدر الى فاعله (قوله معلقا) أي به على الحذف والابصال (قوله به) أي بالتعليل (قوله ما مر آتيا الخ) وهو قوله وهو اليوم الاقوى الخ (قوله وان جعت الخ) عطف على قوله بعدم موتي الخ (قوله فهذه الخ) أي الخ (قوله يتأمل مع ان الذي قدمه فيها هو عدم الوقوع اه سم أي ومع انه لا معنى لاستدراكه بما قبله ولا يلاقيه الجواب الا في ثم رأيت قال عبد الله الاباقشيرة قوله أننى المحال ينبغي ان يقرأ اللقي بالبناء للفاعل وفاعله المحال أي اللقي المحال الطلاق فلا يرد قول المحشى انما الاطلاق فيها فكيف اللقي المحال فيها وكأنه قرأه بجهولا والمحال نائب فاعل اه وهذا حسن وان كان خلاف الظاهر (قوله المقتضى الخ) صفة للمبتدأ اه كرى (قوله ما وقع به التناقض فقط) وهو بان تنويع رجعية والرابعة (قوله العرف المفهوم من قولهم الخ) قد يقال

دع عليه اليوم غدا حيث ألغوا غدا مع انه مستقبل ويجب بان الغاء هنا معارضة ضده وهو اليوم الاقوى لكونه حاضرا قولهم فقدمنا مقتضاه ثم ما قلناه في هذا الصور الاولى الاحدى عشرة بامر هار هو الالة المحال لانها غير مستقبله وأما الصور الاخرى فالمستقبل منها صريحا بعدم موتي في ومعه ومع انقضاء عدتك والا ان اذا جاء الغد أو دخلت غدا على الا ان لانه اقوى لما تقرر ان الاصل في منع المحال ان يكون معلقا به فارق ما مر آتيا في اليوم غدا من الغاء غدا دون اليوم وان جعت بين الضدين وما بعده نعم تبقى طلقة باتمة وطلقة رجعية والطلقة الرابعة فهذه الخي المحال فيها مع انم اليست بمستقبل وقد يجب بان هذه الحقت بالمستقبل لان المتبادر منها أنت طالق طلقة ان كانت رجعية وكذا الباقي المقتضى لبطلان ما وقع به التناقض فقط لحيث انما الفرق بين تلك المسائل الاحدى عشرة الاولى والتسع الاخيرة فتأمل ذلك كله فانه مهم ولم يتعرضوا في شيء منها ليشي ولا نهوا على تخالف في شيء من تلك الفرق وغيره مع ظهور المخالفة كما علمت فان كانت اعمى أو جيب الفرق بين المستقبل وغيره قلت العرف المفهوم من قولهم في تعليل عدم الوقوع بالمحال



قواهم المذكور شامل للمستقبل وغيره اه سم وقد يمنع الشمول ما عرف في الشارح انهما من ان التعليق انما يكون في المستقبل (قوله لان المعلق الخ) بدل من قواهم أو مقوله (قوله بالتعليق به) أي بالاحمال (قوله عدم الوقوع) أي فيه (قوله لا يقصد أهل العرف به الخ) قد يمنع اه سم (قوله كثيرة) إلى قول المتن ولا تكررا في النهاية من غير مخالفة الا فيما سأنبه عليه (قوله الدار من نسائي الخ) في هذا التقدير تغيير المتن اه سم أي وكان الاولى القلب كما فعله المغني (قول المتن وان) وهي أم الباب وكان ينبغي تصديعها \* (تنبيه) في فتاوى الغزالي ان التعليق يكون بلا في بادعهم العرف فيها كقول أهل بغداد أنت طالق لا دخلت الدار اه معنى عبارة سم وفي الروض وان أنت طالق لا دخلت الدار من لغتها أي بلا مثل ان كالبغداديين طلقت بالدخول انتهى قال في شرحه ما من ليس لغته كذلك فتطلق زوجته انتهى ثم قال في الروض وقوله أنت طالق لا أدخل الدار تعليق قال في شرحه ظاهره وان لم تكن لغته بلا مثل ان وهو مخالف لما مر ويمكن الفرق بان المضارع على أصل وضع التعليق الذي لا يكون الا مستقبل فكان ذلك تعليقا بخلاف الماضي انتهى اه سم على ج اه ع ش (قوله أولئك طالق) أي باسقاط الفاء اه سم (قوله بتفصيله الا في الخ) أي في الفرع الذي في آخر الفصل اه كردى عبارة ع ش أي في آخر هذا الفصل وحاصله انه ان قصد بذلك التعليق على مجرد الفعل طلقت بمجرد الدخول وان قصد التعليق على التعليق على الفعل ولم يقصد فوراً لم تطلق الا بالأي من التطبيق وان قصد الوعد عمل به فان طلق بعد الفعل وقع ولا فلا اه (قوله ذلك) أي التفضيل (قوله ومن زعم وقوعه الخ) لعله محمول على ما اذا لم يخطر له التعليق الا بعد الفراغ من طلقك وهو واضح حيث تدور هذا أولى من القطة سيما لو يبعد كل البعد عن ينسب الى العلم ان يرى الوقوع عند قصد التعليق بشرطه اه سيد عمر (قوله هنا) أي في تقديم طلقك على الشرط وقوله وفي الاولى أي في تأخيرها عنه (قوله مطلقاً) أي غير قائل بمجرد بيان التفصيل الا في المستثنين اه سيد عمر (قوله وألحق به الخ) وقد سئل الوالد رحمه الله تعالى عما لو قال أنت طالق لو لا دخلت الدار فأجاب بأنه ان قصد امتناعاً أو تحضيضاً عمل به وان لم يقصد شيئاً أو لم يعرف قصد لم يقع طلاق حلاً على ان لولا امتناعية لتبادرها الى الفهم عرفاً ولان الأصل بقاء العصمة فلا وقوع بالشك اه نهاية قال الرشيدي قوله حلاً على ان لولا امتناعية صريح في انه ان حمل على التحضيض وقع اه وقال صاحب النهاية في هامشها مانعه علم من ذلك ان الامتناع غير التحضيض فالاول امتناع الوقوع لوجود الدخول والثاني وجوده لوجوده فهو تعليق في المعنى فيشترط لوقوع الدخول ولا يعتبر الفور اه وهو ظاهر ومال سم الى عدم الوقوع عند قصد التحضيض مطلقاً ومال ع ش عند قصد ما الى الوقوع عند اليأس من الدخول ان أطلق وعند (قوله لا يقصد أهل العرف به ذلك) قد يمنع (قوله في المتن وادوات التعليق من كمن دخلت الخ) مثل شذنا الشهاب الرمي عما لو قال أنت طالق لو لا دخلت الدار وأجاب بأنه ان قصد امتناعاً وتحضيضاً عمل به وان لم يقصد شيئاً أو لم يعرف قصد لم يقع طلاق حلاً على ان لولا الامتناعية بالرفع نحو وان أي هي الامتناعية لتبادرها الى الفهم عرفاً ولان الأصل بقاء العصمة فلا وقوع بالشك ولان الامتناعية قد يلحقها الفعل فقد قال ابن مالك في تسهيله وقد تلى الفعل غير مفعلة تحضيضاً انتهى وليس في كلامه افصح فيما اذا قصد تحضيضاً بوقوع الطلاق مطلقاً واذا لم تدخل الدار وقيد لا به قوله حلاً على ان لولا الامتناعية الخ وقوله ولان الأصل بقاء العصمة فلا وقوع اذا قصد التحضيض ولا به لو لم يقع عند قصد التحضيض لم يكن في تفصيله فائدة لثبوت عدم الوقوع حيث تدور سواء اراد الامتناع لو التحضيض أو لم يرد شيئاً وجهات ارادته لكن يحتمل ان ذلك غير مراد له بل المراد عدم الوقوع مطلقاً كما هو صريح الكوكب للسنوي (قوله الدار من نسائي الخ) في هذا التقدير تغيير المتن (قوله وأنت طالق) باسقاط الفاء (قوله وألحق بها غير واحد الخ) وفي الروض وان قال أنت طالق لا دخلت الدار من لغتها أي بلا مثل ان أي كالبغداديين طلقت بالدخول انتهى قال في شرحه أما من ليست لغته كذلك فتطلق زوجته انتهى ثم قال في الروض وقوله أنت طالق لا أدخل الدار تعليق قال

لان المعلق قد يقصد بالتعليق به منعه الوقوع فعلمنا من هذا ان المستقبل يقصد به ذلك فإثر عدم الوقوع بخلاف غير المستقبل لا يقصد أهل العرف به ذلك فلم يؤثر في عدم الوقوع (وأدوات التعليق) كثيرة منها (من كمن دخلت) الدار من نسائي فهي طالق (وان) كان دخلت الدار فأنت طالق أو أنت طالق وكذا طلقك بتفصيله الا في قريبا ويجري ذلك في طلقك ان دخلت ومن زعم وقوعه هنا حلاً في الاولى عند الدخول مطلقاً فقد أخذ ما إذا قاله البلقي (واذا) وألحق بها غير واحد الى كالي دخلت الدار فأنت طالق



لا طرادها في عرف أهل اليمن بمعناها (ومتى ومتى ما) بزيادة ما كما مر ومهما وما إذا ما وأين وأينما وحيث وحيثما وكيف وكيفما (وكذا وأي كأي وقت دخلت) الدار فانت طالق (٩٦) (ولا يقتضين) أي هذه الأدوات (قورا) في المعلق عليه (أن علق بآثبات) أي فيما د

ثبت كالدخل في أن دخلت (في غير دخل) لأنهم اوضعت لا بتحديد دلالة على فوراً وتراخ ودلالة بعضها في الخلع على الفورية كما في أن وإذا ليست من وضع الصيغة بل لاقتضاء المعارضة ذلك إذ القبول فيها يجب اتصاله بالايجاب وخرج بالاثبات أنتي كيانتي وبحث في متى خرجت شكوتك تعين الفور بالشكوى عقب خروجها لان حلفه يحصل الى متى خرجت ولم أشكك فهو تعاليق بآثبات ونفي ومتى لا تقتضي الفور في الاثبات وتقتضيه في النفي انتهى وفيه نظر ولا نسلم انحلاله لذلك وضعا ولا عرفا وانما التقدير المطابق متى خرجت دخل وقت الشكوى أو وجدتها وحيث فلا تعرض فيه لانهاها وبفرض ما قاله يجري ذلك فيما عدا ان لاقتضائه الفور في النفي وعلى ما قلناه فقد تقوم قرينة خارجية تقتضي الفور فلا يبعد العمل بها (الا) ان قال (أنت طالق ان شئت) أو اذا شئت فانه يعتبر الفور في المشيئة بناء على الاعم أنه تعلق بخلاف نحو مائة شئت وخرج بخطابها ان شاءت وخطاب غيرها فلا فور في متى ان شئت وشاءت

فوان الوقت الذي قصد ان أراد وقتا معينا (قوله لا طرادها في عرف اليمن) هل يختص بهم اه سم أقول قضية ما مر عن الروض مع شرحه أولا وعن المعنى الاختصاص مطلقا وقضية ما مر عن الروض وشرحه ثانيا الاختصاص اذا دخلت على الماضي وعدمه اذا دخلت على المضارع (قوله أي فيه) فالبايع معنى في أو بحثت فالحق بمعنى المفعول (قوله لانها وضعت) الى قوله وبحث في المعنى (قوله كما مر) أي في الخلع اه رشدي (قوله كيانتي) أي في المتن (قوله وبحث في متى الخ) عبارة بالنهاية وما أتى به الشيخ في متى خرجت شكوتك من تعين الفور الخ محمول على ما اذا قصد الفورية كما أتى به الوالترجمه الله تعالى والافلا نسلم انحلاله الخ (قوله ولا نسلم انحلاله الخ) فديقال منع انحلاله لذلك وضعنا مسلم وعرفنا كما مر فلا وجه ما أتى به شيخ الاسلام اه سيد عمر (قوله لذلك) أي الى الاثبات والنفى اه ع ش (قوله لانهاها) أي الشكوى أي وقتها (قوله وبفرض ما قاله) أي الباحث وهو شيخ الاسلام كما مر (قوله لاقتضائه) أي ما عدا ان اه ع ش (قوله فلا يبعد العمل بها) معناه أي حيث نوى مقتضاها ويصدق في ذلك اه ع ش والاولى حيث لم ينو خلاف مقتضاها الخ فيشمل الاطلاق (قوله أو اذا شئت) الى الفرع في النهاية والمعنى (قوله انه) أي التعاليق بالمشيئة (قوله وخطاب غيرها) أي كان شاعز يد (قوله بعين) أي الفور (قوله فيها) أي الزوجة لانيه أي زيد (قوله ولا يقتضين الخ) أي ان علق ببحثت وسأتي التعاليق بالنفي اه معني (قوله بل اذا وجد مرة الخ) عبارة بالمعنى بل اذا وجد مرة واحدة في غير نسبان ولا اكراه انحلت اليمن ولم يؤثر وجوده ثانيا اه (قوله انحلت اليمن الخ) فلوقال متى سكنت بزوجتي فاطمة في بلد من البلاد ولم تكن معها زوجتي أم انطير كانت أم الحسير طالقا ثم سكن بهم في بلدة انحلت يمينه لانها تعلقت بكنى واحدة اذا يس فيها ما يقتضي التكرار وأتت الوالترجمه الله تعالى بالتحلال يمين من حلف لا يخدم عند غير زيد الا ان تأخذه يد عادية فأخذته واستخدمته مدة ثم أطاعه وخدمه عند غيره بعد ذلك مختارا اه نهاية قال ع ش قوله واستخدمته مدة أي وان قلت اه (قول المتن الا كلما) قال في شرح الارشاد وقد يتوهم ان أيتسكن في معنى كلما ويردعنه لانها لا تقتضي التكرار وان كانت موضوعة للعموم كما قاله شيخنا وهو ظاهر خلافا لما يوهمه كلامه في شرح الروض انتهى وهو كما قال فلوقال كلما دخلت واحدة منكن الدار فهي طالق فدخلت واحدة ثلاث مرات طالت ثلاثا أو اينسكن دخلت فهي طالق فدخلت واحدة ثلاثا طالت واحدة اذا تكرار اه سم (قوله وقال آخرون فيه دور) كان المراد بهذا الدور انه جعل التزوج مانعا من الطلاق مع ان التزوج متوقف على الطلاق لاستحالة بدونه والطلاق متوقف على التزوج اه سم وانما في شرحه فظاهره ان الحكم كذلك وان لم تكن لغة الزوج بلام مثل ان وهو مخالف لما مر في أنت طالق لا دخلت الدار ويمكن الفرق بان المضارع على أصل وضع التعليق الذي لا يكون الا بمسقبل فكان ذلك تعاليا مطلقا بخلاف الماضي انتهى والمفهوم من سياقه انه تعاليق بالدخول (قوله لا طرادها في عرف أهل اليمن) هل يختص بهم (قوله تعين الفور بالشكوى عقب خروجها الخ) هذا أتى به شيخ الاسلام وهو محمول على ما اذا قصد الفورية كما أتى به شيخنا الشهاب الرمي رحمه الله (قوله في المتن الا كلما) قال في شرح الارشاد وقد يتوهم ان أيتسكن في معنى كلما ويردعنه لانها لا تقتضي التكرار وان كانت موضوعة للعموم كما قاله شيخنا وهو ظاهر خلافا لما يوهمه كلامه في شرح الروض انتهى وهو كما قال فلوقال كلما دخلت واحدة منكن الدار فهي طالق فدخلت واحدة ثلاث مرات طالت ثلاثا أو اينسكن فهي دخلت طالق فدخلت واحدة ثلاثا طالت واحدة اذا تكرار (قوله وقال آخرون فيه دور) كان المراد بهذا الدور انه جعل التزوج مانعا من الطلاق مع ان التزوج متوقف على الطلاق لاستحالة بدونه والطلاق متوقف على التزوج (قوله

شئت وشاءت لا يقتضين (تكرارا) للمعلق عليه بل اذا وجد مرة انحلت اليمن لئلا تنهن على مجرد وقوع الفعل قال الذي في حيزهن وان قيد بالابد كان خرجت أبدا الا باذني فانت طالق لان معناه أي وقت خرجت (الا كلما) فانها التكرار وضعا واستعمالا (فرع) قال أنت طالق ان لم تزوجي فلا نا طلقت حالا كيانتي بعاقبه أو ان لم تزوجي فلا نا فانت طالق أطلق جميع الوفوع وقال آخرون فيه دور



فن الغاء أو تعهدهم من صحته لم يوقعه في تخصيص الدور بهذه نظير بل يأتي في الأولى اذ لا فرق (٩٧) بينهم من حيث المعنى على ان الذي يشترط

ان هذا من باب التعليق  
بما يؤول للمحال الشرعي لانه  
حدث على تزوج ما لم يحال قبل  
الطلاق لا من الدور فيقع  
حالا نظير الاولى فاما له ولو  
خلف ليرسم عليه لم يتوقف  
البر على طلب الترسيم عليه  
من حاكم على ما أفتى به  
بعضهم وقال غيره بل يتوقف  
على ذلك لان حقيقة الترسيم  
تختص بالحاكم واما  
الترسيم من المشتكى فهو  
طلب ولا ينبغي مجرد الشكاية  
للمحكم عن ترسيم وهو ان  
يؤكل به من يلزمه حتى  
يؤمن من هربه قبل فصل  
الطه ومنه ولو خلف بالثلاث  
ان زوج بنتماعا يكون  
لهما زوج ولم يطلق الزوج  
عقب حله ووقع خلافا ان  
اطلاق وقوعه بمخاطبات  
معناه ان بقي لها زوجا لان  
هذا المعنى لا ينفي ما ذكرته  
بل يؤيده ويحل ذلك ان اراد  
انتفاء نكاحها بان طلقها  
والا فلا نخسها من قولهم  
في لست زوجتي انه كناية  
ويجوز ذلك في ان فعلت  
كذا ما تصح من او تعودين  
لي زوجة (ولو قال) لموطوءة  
كأنه لم بالاولى من كلامه  
الآتي في كتابه خلافا لمن  
اعترض عليه أنت طالق  
كلما حلت حرمت وقعت  
واحدة الا ان اراد بتكرار  
الحرمة تكرار الطلاق فيقع  
ما رواه (اذا طلقك) أو  
أوقعت طلاقا مثلاً فأنت

قال كأن الخ اذ لا دور حقيقة كما يأتي لان التزوج الموقوف تزوج فلان والتزوج الموقوف عليه تزوج  
الزوج (قوله به) أي بصورة تقديم الشرط وقوله في الأولى أي في صورة تقديم الجزاء (قوله ان هذا)  
أي الثانية فكان الأولى التأنيث (قوله من باب التعليق الخ) أي تعليق الطلاق بالتزوج المحال وقوله لانه  
حدث الخ أي فهو في المعنى تعليق للطلاق للتزوج المحال ولا يخفى به - (قوله قبل الطلاق) اعتبار ان يكون  
قبل الطلاق من أين وما المانع أن يقال لا تطلق الا باليأس ووجود البينة في حالة البينة كاف حيث قد قاس  
ما يأتي في شرح وقع عند اليأس من قضية كلامهما انه ان أبانها واستمرت بلا تزوج فلان الى الموت لم يقع  
طلاق وان لم يبينها وحصل اليأس بالموت طلقت قبيله فليتأمل اه سم وقوله انه ان أبانها الخ لم يقع طلاق  
لا يخفى أنه خال عن الفائدة وعبارة ع ش في نظير ما هنا فان معنى التخصيص الحث على الفعل فهو بمنزلة  
ما لو قال على الطلاق لا بد من فعلك كذا وذلك يقتضي الوقوع عند عدم الفعل الا انه لا يتحقق عدم فعلها الا  
باليأس ان أطلق ويحقق بطوات الوقت الذي قصده ان اراد وقتا معينا اه (قوله لا من الدور) عطف  
على من باب التعليق (قوله يتوقف الخ) لعل محله بفرض اعتداده حيث لم يصغر من ذي شوكة قدره عليه  
اه سيد عمر (قوله على ذلك) أي طلب الترسيم من الحاكم وترسيمه بالفعل (قوله ولا ينبغي الخ) عطف على  
قوله يتوقف على ذلك (قوله عن ترسيمه) متعلق بغيره والضمير للحاكم (قوله ولو خلف بالثلاث الخ) وقع  
السؤال عن انسان كانت عنده أخت وزوجته وأرادت الانصراف خلف بالطلاق ثم ان راحت من عنده  
ما نحل أختها على عصمة فراحته فظهر لي انه يقع عليه الطلاق ان ترك أختها عقبر واحدا بان مضى عقبيه  
ما يسع الطلاق ولم يطلق فهو محمول على الفور خلافا لمن بحث معنى انه لا يقع الا باليأس ثم رفع السؤال  
لشمس الرملة فافتى بما قلته سم على حج أقول وهل يبرح زوجها عن عصمة بالطلاق الرجعي أم لا فيه  
نظروا الا قرب الاول لان العصمة حيث أطلقت حلت على العصمة الكاملة البتة لموطوء اه ع ش (قوله  
ولم يطلق الزوج) أي زوج البنت عقب حله أي الاب (قوله ومحل ذلك) أي وقوع الثلاث اه ك ر د ي  
(قوله والا) أي كأن قصد عدم حسن العشرة أو طلاق (قوله فلا) أي لا يقع الطلاق أصلا (قوله  
ويجوز ذلك) أي قوله ومحل ذلك الخ (قوله لموطوءة) الى قول المتن ولو علق بكلمة في النهاية الا قوله خلافا  
ان اعترض الى المتن (قوله لموطوءة) على ما علمنا أكثر من طلاقة كما يشير اليه قوله به فثلاث في محسوسه ولو  
ذكر التقييد هنا ليهضم منه التقييد في الآتي لكان أولى اه معنى (قوله لموطوءة الخ) ينبغي أن تكون  
كذلك عند وجود المعلق عليه وان لم تكن موطوءة عند التعليق كما سيأتي اه سيد عمر (قوله كلما  
حلت الخ) يتأمل المراد بالحل مع انهم انصرفوا بالطلاق ما لم يراجعها اه سيد عمر وقد يجاب بان المراد بالحل  
زوال العصمة وهو الطلاق (قوله وأوقعت طلاقا) الى قول المتن ولو علق بكلمة في المعنى الا قوله بناء على  
الاصح الى المتن وقوله عند ما ذكر (قوله مثلا) أي كذا وقع عليك طلاق (قوله من غير عوض) متعلق

قبل الطلاق) اعتبار ان يكون قبل الطلاق من أين وما المانع أن يقال لا تطلق الا باليأس ووجود البينة في حالة  
البينة كاف حيث قد قاس ما يأتي في شرح قوله وقع عند اليأس من قضية كلامهما انه ان أبانها واستمرت  
بلا تزوج فلان الى الموت لم يقع طلاق وان لم يبينها وحصل اليأس بالموت طلقت قبيله فليتأمل (قوله ولو  
خلف بالثلاث ان زوج بته الخ) وقع السؤال عن انسان كانت عنده أخت وزوجته وأرادت الانصراف خلف  
بالطلاق ثم ان راحت من عنده ما نحل أختها على عصمة فراحته فظهر لي انه يقع عليه الطلاق ان ترك أختها  
عقبها عقبر واحدا بان مضى عقبيه ما يسع الطلاق ولم يطلق فهو محمول على الفور خلافا لمن بحث معنى انه  
لا يقع الا باليأس ثم رفع السؤال لشمس الرملة فافتى بما قلته وذكر عن شيخنا الشهاب الرملة انه قال ان  
التخلي بمخوفة على معنى الترك فعني ان خليت أو ما خليت ان تركت أو ما تركت ثم رأيت الشارح قال في باب  
الايمن أن اولاً خليت ففعل كذا حل على نفي تمكينه منه بان يعلم به ويقدر على منع منه انتهى فليتأمل (قوله  
من غير عوض الخ) متعلق بقوله المتن طلق

طالق ثم طاعة) بان ينفذ دون وكيله من غير عوض بصريح أو كناية



(أو علق) طلاقها (بصفة فوجدت فطلعتان) تعان عليهما أن ملكهما واحدة بالتعلق بالتحيز أو التعليق بصفة فوجدت وأخرى بالتعلق به إذا التعلق مع وجود الصفة بالتعلق وقد وجد بعد التعليق الأول ومن ثم علق طلاقها أو لا بصفة ثم قال إذا طلقك فأنت طالق فوجدت الصفة لم يقع التعليق بالتعلق كما أنه من قوله ثم طلق أو علق لأنه لم يحدث بعد تعليق طلاقها شيئا ولو قال لم أزد ذلك التعليق بل أنك تطلقين بما أوقفته من ما غير موطوءة وموطوءة (٩٨) طلق بعوض وطلاق الوكيل فلا يقع بإحدى طلاق المعلق لينتوي في الأولين

يقول المتن طلقها اه سم (قوله أو التعليق الخ) عطف على التحيز (قوله بالتعلق به) أي بالتعلق (قوله إذا التعلق الخ) علة لقوله وأخرى الخ من حيث اعتماده على التعليق بالتعلق بصفة فوجدت (قوله تعليق) أي وإيقاع أو ما مجرد التعليق فليس بتعليق ولا إيقاع ولا وقوع نهاية ومعنى (قوله وقد وجد) أي التعليق والصفة (قوله ثم قال إذا طلقك الخ) وواضح أنه لو قال إذا وقع طليست طلاق الخ أنها تطلق طلقين في هذه أيضا اه سيد عمر (قوله لم يحدث بعد تعليق طلاقها شيئا) لأن وجود الصفة وقوع لا تعليق ولا إيقاع نهاية ومعنى (قوله ولو قال الخ) أي في مسألة المتن (قوله بذلك) أي بقوله إذا طلقك فأنت طالق (قوله ما غير موطوءة الخ) حق التعبير ما طلاق غير موطوءة وطلاق موطوءة بعوض (قوله وطلاق الوكيل) ولو قال لها ملكك طلاقك فطلقت نفسها فهو كطلاق الوكيل فلا يقع الاطلاق كما رجحه السوردي اه معنى (قوله وتتحل الميكن الخ) أي في مسألة المتن (قوله بناء على الأصح الخ) انظر مفهومه اه سم (قول المتن في مسووسة) يحتمل تعلقه بثلاث فيفهم التقييد بذلك في المسئلة الأولى بالأولى كما أفاده الشارح ويحتمل أن يكون خبر المبتدأ محذوف أي ما تقر في المسئلتين من وقوع تنسين في الأولى وثلاث في الثانية محذوف في مسووسة وفي غيرها طلقه قهبا اه سيد عمر (قوله عند وجود الصفة الخ) راجع لكل من مسووسة ومستدخلة سم وسيد عمر وعش (قوله لاقتضاء كمال الخ) تعليل للمتن (قوله طلق تنين) أي أن طلق بنفسه كما هو واضح اه سيد عمر أي من غير عوض (قوله عندما ذكر) أي عند وجود الصفة انظر فائدته (قول المتن ولو قال) أي من له عيب اه معنى (قوله بالأولى) أي بطلاقها وكذا نظائر الآية (قوله واثنان بالثانية) الانسب بالثنتين وكذا الكلام في الثالث والرابعة إذا لم يرد في صورة المعية في صورة لترتيب السبب طلاق الثنتين لا طلاق الثانية إلا أن يؤول بأن المراد ما به يتبين الحكم اه سيد عمر (قوله وتعيين المعتقن اليه) أي وان كان من بعينه صغيرا أو زمنا اه عش (قوله ويبحث ابن النقيب) عبارة النفسى والاسنى في شرح نفيسة عشر على الصحيح تنبيه تعيين العيب عند المحكوم بعقوبتهم اليه قال الزركشى اطلقوا ذلك ويجب أن يعين ما يعتق بالواحدة وبالثنتين وبالاربعة فان فائدة ذلك تظهر في الاكساب إذا طاق مرتبا لاسيما مع التباعد وكانهم سكتوا عن ذلك لوضوحه اه (قوله ومن بعدها) الأولى وما بعدها أو ومن بما بعدها (قوله لأنها ثمانية الأولى) كان الظاهر أن يقول لوجود صفة تعليق ثنتين بعد الأولى بها اه رشيدى عبارة المغنى ولو عطف الزوج بثم ومثله الفاعل يضم الأول والثاني لفصل ثم فلا يعتق بطلاق الثانية والرابعة شيء لأنه لم يطلق بعد الأولى ثنتين ولا بعد الثالثة أربعا اه وعبارة الكردي قوله ثمانية الأولى أي بعد الأولى اه (قوله صفة ثنتين) يعني صفة طلاق ثنتين (قول المتن ولو علق بكما) أي كقول من له عيب وتحتة نسوة أربع كلها طلق واحدة من نسائي الأربع فبعد من عيبى خروها كذا إلى آخر التعليقات الأربع ثم يطلق النسوة الأربع معا أو مرتبا اه معنى (قوله في كل مرة) إلى التنبية في المغنى وإلى قول المتن ولو علق بنقي فعل في النهاية (قوله الأولين) اللغة الفصحى الأولين كما عبر به النهاية (قوله من جلها) أي تلك الأدج (قوله يكفى فيه) أي في عتق عشرين (قوله وجودها) (قوله بناء على الأصح الخ) انظر مفهومه (قوله عند وجود الصفة) راجع لكل من مسووسة ومستدخلة

ولعدم وجود طلاقه في الانبيرة فلم يقع غير طلاق الوكيل وتتحل الميكن بانطام بناء على الأصح أنه طلاق لا صغ (أو) قال كذا وقع طلاقك عليك فأنت طالق (فطلق) هو أو وركله (ثلاث في مسووسة) ولو في الدر ومستدخلة بانه المحترم عند وجود الصفة ولا تظر لحالة التعليق لاقتضاء كلما التكرار فتقع ثمانية بوقوع الأولى وثلاثة بوقوع الثانية فان لم يعبر بوقوع بل باوقعت أو بطلقت طلق ثنتين فقط لا ثلاثة لأن الثانية وقعت لأنه أوقعها (ولى غيرها) عندما ذكر (طاقة) لأنها بانته الأولى (ولو قال وتحتة) نسوة (أربع ان طلق واحدة) من نسائي (فبعد من عيبى) (خ) وان طلق (تنين) فبعد ان حران (وان طلق ثلاثا) أحرار (وان) طلق (أربعا) أربعة (أحرار) فطلق أربعا معا أو مرتبا عتق عشرة (واحد بالأولى واثنان بالثانية وثلاثة بالثالثة وأربعة بالاربعة وتعيين المعتقن اليه ويبحث ابن النقيب وحب غير من يعتق بالأولى ومن بعدها إذا طلق مرتبا لثنتين أو ثلاثا أو واحد أو مرتبا لثلاثة أو واحد بطلاق الأولى واثنان بطلاق الثانية لأنها ثمانية الأولى ولا يقع شيء بالثانية لتمام لم توجد فيها بعد الأولى صفة اثنين ولا بالاربعة لأنه لم يوجد فيها بعد الثالثة صفة ثلاث ولا صفة الاربع عتق أو أدوات التعليق كان ذلك الا كذا قال (ولو علق بكما) في كل مرة أو في المرتبة الأولى وتصورهم في كل انما هو تجري الاوجه المتعاقبة للصحيح في من جاتها عتق عشرين ليكن كفى في وجودها في الثلاثة الأولى

اي

العتق ولو أبدا بالواحدة أو بثم لم يعتق فيما إذا طلق معا الواحد أو مرتبا لثلاثة أو واحد بطلاق الأولى واثنان بطلاق الثانية لأنها ثمانية الأولى ولا يقع شيء بالثانية لتمام لم توجد فيها بعد الأولى صفة اثنين ولا بالاربعة لأنه لم يوجد فيها بعد الثالثة صفة ثلاث ولا صفة الاربع عتق أو أدوات التعليق كان ذلك الا كذا قال (ولو علق بكما) في كل مرة أو في المرتبة الأولى وتصورهم في كل انما هو تجري الاوجه المتعاقبة للصحيح في من جاتها عتق عشرين ليكن كفى في وجودها في الثلاثة الأولى



\*(تبيينه)\* فانه تسمى مصدرية طرفية لانها ثابت بصلتها عن طرف زمان كايونب عنه المصدر الصريح والمعنى كل وقت فكل من كليا منصوب على الطرفية لاضافتها الى ما هو قائم مقامه ووجه افاذتها التكرار الذي عليه الفقهاء والاصولون النظر الى عموم ما لان الطرفية مراد بها العموم وكل أكدته (تخمسة عشر) عبد الفتون (على الصحيح) لان صفة الواحدة (٩٩) تكررت أربع مرات لان كلام من الاربع

واحدة في نفسها وصفة  
التنين لم تكرر الامرتين  
لان ما بعد باعتبار لا بعد ثانيا  
بذلك الاعتبار والثانية عدت  
ثانية لانضمها الى الاولى  
فلا تعد الثالثة كذلك  
لانضمها الى الثانية بخلاف  
الرابعة فانها ثانية بالنسبة  
لثالثة ولم تعد قبل ذلك  
كذلك وثالثة وأربع لم  
تكرر ووجه هذا ان  
كليا لا تحتاج اليها الا في  
الاوليين لانها ما التكرار  
فقط فان اتي بها في الاولى  
فقط أو مع الاخيرين فثلاثة  
عشر أو في الثاني وحده أو  
معها فثنا عشر ولو قال  
ان صليت ركعة فبعد  
وهكذا الى عشرة حتى خمسة  
وخمسون لانها مجموع  
الاحاد من غير تكرار  
فان اتي بكلمة حتى سبعة  
وثمانون لانه تكرر مع صفة  
الواحد تسعا وصفة الاثنين  
اربعا في الرابعة والسادسة  
والثامنة والعاشرة فمجموعها  
ثمانية وصفة الثلاثة مرتين  
في السادسة والثامنة  
ومجموعهما ستة وصفة  
الاربعة مرة في الثامنة وصفة  
الخمس مرة في العاشرة  
وما بعد الخمسة لا يمكن  
تكرار ومن ثم لم يشترط

أي كليا (قوله تسمى مصدرية) فيه نظر سم أي في تسميتها مصدرية اه سيد عمر عبارة ع ش قد  
يتوقف في كونها مصدرية بل الظاهر انها طرفية فقط لانها بمعنى الوقت فهي ثابتة عنه لا عن المصدر اه  
وأجاب الرشدي بما نصه قوله والمعنى كل وقت هذا تفسير لكونها طرفية فقط كما لا يخفى ومن ثم توقف سم  
في كونها مصدرية ولا توقف فيه لانه سكت عن سبكها بالمصدر لوضوحه فالجمل الموقفي بالمراد ان يقال وقت  
نطبق امرأه بعد حرره كذا فاعلم اه (قوله بصلتها) أي معها وقوله مقامه أي الوقت اه ع ش (قوله  
وجه افاذتها الخ) ليتأمل في هذا الوجه بل العموم من كل اه سيد عمر (قوله أكدته) أي العموم  
(قوله لان صفة الواحدة الخ) عبارة المعنى والقاعدة في ذلك ان ما عد مرة باعتبار لا بعد أخرى بذلك الاعتبار  
فما عد في عين الثانية ثانية لا بعد بعدها أخرى ثانية وما عد في عين الثالثة ثالثة لا بعد بعدها ثالثة فيعتق واحد  
بطلاق الاولى وثلاثة بطلاق الثانية لانه صدق عليه طلاق واحدة وطلاق اثنين وأربعة بطلاق الثالثة لانه  
صدق عليه طلاق واحدة وطلاق ثلاث وسبعة بطلاق الرابعة لانه صدق عليه طلاق واحدة وطلاق اثنين غير  
الاوليين وطلاق أربعة فمجموع خمسة عشر وان شئت قلت انما عتق خمسة عشر لان فيها أربعة أحاد  
واثنين مرتين وثلاثة وأربعة (قوله لان صفة الواحدة) الى قوله لانه تكرر بمعنى المعنى (قوله تكرر)  
أي وجدت كما عبره فيما يأتي والافتكرها ثلاث مرات لا أربع كما ينبى عليه السيد عمر فيما يأتي آنفا اه  
ع ش (قوله لم تكرر الامرتين) محل تأمل اذا التكرار ذكر الشيء مرة بعد أخرى فاقول مراتبه ان يذكر  
الشيء مرتين فلم يحصل تكرار الثنتين الامر واحدة فتأمل ان كنت من أهله فكان مرادهم بالتكرار  
مطلق الذكر لا المعنى المعروف اه سيد عمر (قوله كذلك) أي ثانية (قوله ولم تعد) أي الثالثة  
(قوله كذلك) أي ثانية (قوله وثلاثة وأربعة) مبتدأ وقوله لم تكرر خبره اه سم أي والمسوغ  
الاضافة أي وصفة ثلاثة الخ (قوله الاوليين) أي التعليقين الاولين اه ع ش (قوله أو مع الاخيرين)  
وقوله في الثاني الانسب تانيهما (قوله فثلاثة عشر) أي لنقص تكرار الثنتين وقوله فاثني عشر أي لنقص  
تكرار الواحد فلم يحسب الامر ففقد ثلاث اه سيد عمر (قوله لانها مجموع الاحاد الخ) بان يضم  
واحد الى اثنين فثلاثة ثم الثلاثة الى ثلاثة فستة ثم الستة الى أربعة ف عشرة ثم العشرة الى خمسة فخمسة عشر ثم  
الخمس عشرة الى ستة فواحد وعشرين ثم الواحد والعشرون الى سبعة فثمانية وعشرين ثم الثمانية والعشرون  
الى ثمانية فستة وثلاثين ثم الستة والثلاثون الى تسعة فخمسة وأربعين ثم الخمسة والأربعون الى عشرة فنبلغ  
خمسة وخمسين اه سيد عمر بزيادة توضيح (قوله صفة الواحدة تسعا) أي لان التكرار بعد الاول وقوله  
وصفة الاثنين اربعاً والاولان لا تكرر فيهما اه سيد عمر (قوله في الرابعة الخ) بيان لعل التكرار وقوله  
ومجموعها ثمانية أي لما تقدم من ان ما عد باعتبار لا بعد ثانياً بذلك الاعتبار اه ع ش (قوله تضم خمسة  
وخمسين) أي فحصل سبعة وثمانون (قوله وحاصل) أي التوجيه (قوله وما بعدها) مبتدأ وخبره قوله  
لا تكرر فيه (قوله ألفاظ أعددته) أي ما بعد العشر فمجموعها وهو مائة وخمسة وخمسون الى مائة  
أي مجموع المكررات وهو مائة اما ما سببه عليه وأربعة وثمانون فالحاصل حيث ثلث ثمانية وتسعة وثلاثون  
الذي قدمه اه سيد عمر (قول المتن وقع عند اليأس الخ) ومحل اعتبار اليأس ما لم يقل أردت ان دخلت

(قوله ما هذه تسمى مصدرية) فيه نظر (قوله وثلاثة وأربعة لم تكرر) ثلاثة مبتدأ ولم تكرر  
خبره (قوله في المتن وقع عند اليأس من الخ) ومحل اعتبار اليأس ما لم يقل أردت ان دخلت

كليا الا في الخمسة الاول ووجه هذا ان ثمانية وثلاثون تضم خمسة وخمسين الواقعة بلا تكرار فان قال ذلك بكلاما الى عشرين وصلى عشرين عتق  
ثلاثمائة وتسعة وثلاثون ولا يخفى توجيهه مما تقرر وحاصله ان صفة الواحدة وجدت عشرين والاثنين عشرين والثلاثة ستا والاربعة خمسا  
والخمسة اربعا والستة ثلاثا والسبعة ثنتين وكذا الثمانية والتسعة العشرة وما بعدها لا تكرر فيه غير وخذ ألفاظ أعددته ويضم مجموعها الى  
مائة (ولو علق بنى فعل فالذهب أنه ان علق بان كان لم يدخل) البارقات طالق أو أنت طالق ان لم تدخل (وقع عند اليأس من الخ)



كان مات أحدهما قبيل  
الدخول فيحكم بالوقوع قبل  
الموت أي إذا بقي مالا يسع  
الدخول ولا أثر هنا للجنون  
لان الدخول من الجنون  
كهو من العاقل ولو أباها  
بعد تمكنها من الدخول  
واستمرت إلى الموت ولم يتفق  
دخول لم يقع طلاق قبيل  
البيئونة لا يحصل الطلاق  
بدخولها ولو وجد هذا ما  
اقتضاه كلامهما قال  
الاسنوي وهو غلط والصواب  
وقوعه قبيل البيئونة كما  
اقتضاه كلامهما عقب ذلك  
ومرجه في البسيط وأيد  
بالحنث بتلف ما حلف أنه  
يا كاهن غدا فتل في قبيل  
أكله بعد تمكنه منه وقد  
يطرق بان العود بعد البيئونة  
يمكن هنا فلا يفوت السر  
بأختياره بخلافه ثم وفي ان  
لم أطلقا فان طالق  
يحصل اليأس بموت أحدهما  
وبخروجونه المتصل بالموت  
فيقع قبيل الموت ونحو  
الجنون حيثما أي بحيث  
لا يبقى زمن يمكن ان يطلقها  
فيه بخلاف مجرد الجنون  
لنوقع الأمانة والطلاق  
بعده وبالفسخ المتصل  
بالموت أيضا فيقع قبيل  
الفسخ لان الفسخ أنه  
رجعي فلا يقع اليأس قبيله  
للدور بخلاف مجرد الفسخ  
لانه قد يجدد نكاحها  
ويتشئ نفسه طلاقا فتحل  
اليمين اذا لم يختص

الآن واليوم فان أرادته ان الحكم بالوقت المنوي كما صرح به في نظيره فحين دخل على صديقه فقال له اني  
معي فامتنع فقال ان لم تنفذ معي فامرأتى طالق ونوى الحال شرح مر اه سم قال ع ش قوله ونوى  
الحال أي أدلت القرينة على ارادته على ما صرح به بحيث فلو لم ينو ذلك لم يحث الا باليأس وهو قبيل الموت  
زمن لا يمكن الغذاء معه فيه اه أقول قوله وحمل اعتبار اليأس سيد كره الشرح قبيل قول المتن ولو قال أنت  
طالق (قوله كن مات) الى قوله وفي ان لم أطلق في النهاية والى النسيه في المغنى الا قوله بعد تمكنها من  
الدخول وقوله كما اقتضاه كلامهما عقب ذلك وقوله وأيد الى وفي ان لم أطلقك وقوله والحنث وقوله ان  
دخلت الآن الخ اعل صوابه ان لم تدخل الآن الخ (قوله ولو أباها الخ) بمقتضى قوله كأن مات الخ (قوله  
بعد تمكنها من الدخول) بان مضي زمن يمكنها فيه الدخول اه ع ش (قوله لا انحلال الصفة الخ) يعني لو  
وجد الدخول حال البيئونة لا انحلت الصفة فلم يحصل اليأس بالبيئونة اه كردى (قوله هذا) أي قوله لم  
يقع طلاق (قوله قال الاسنوي الخ) عبارة النهاية كما اقتضاه كلامهما وان زعم الاسنوي انه غلط وان  
الصواب وقوعه وقد يطرق بان العود الخ اه سيد عمر (قوله والصواب الخ) الوجه انه ان كان المعلق هو  
الطلاق الرجعي وقع قبيل البيئونة كما في نظيره من مسئلة الفسخ الآتية فان حل كلام الاسنوي على هذا  
كان مسلما وان كان الطلاق البائن لم يقع ولا يمكن حمله أي كلام الاسنوي على هذا أي الطلاق البائن مع  
تعبيره بالبيئونة وعلى هذا يحمل كلام الشيخين ولا اشكال عليه ولا تغليب ولهذا صرح بمسئله في مسئلة  
التفاحين ونحوها اه سم (قوله في البسيط) كذا في شرح الروض بالباء لكنه في النهاية والمغنى بالواو  
بدل الباء (قوله وأيد) بالبناء لا مجهول والمؤيد أبو زرعة في تحريره اه رشيدى (قوله يا كاهن) أي  
الرجعي (قوله بان العود) صوابه بان الدخول اه رشيدى وفيه ان المراد بالعودان تعود الزوجة الى  
ما تركتها من الدخول وتغلبها فالحال النعيرين واحد وان كان التعبير بالدخول واضحا (قوله فلم يفوت)  
أي الزوج (قوله ثم) أي في مسئلة الاكل (قوله بخروجونه) هو ظاهر في خروج الزوج ولعل الضمير  
له لا أحدهما اه سم عبارة الروض والمغنى بان يموت أحدهما أو يمين الزوج جنونا متصلا الخ ثم قال  
المغنى وشرح الروض وكالجنون الانعام والخرس الذي لا كتابة لصاحبه ولا إشارة مظهره اه (قوله  
وبالفسخ) عطف على يموت أحدهما عبارة المفسر في فان نسخ النكاح أو انفسخ أو طلقها أو كيله ومات أحد  
الزوجين قبل تجديد النكاح أو الرجعة أو بعده ولم تطلق تبين وقوعه قبيل الانفساخ ان كان الطلاق المعلق  
رجعيا اذ لا يمكن وقوعه قبيل الموت لانه وان الحمل بالانفساخ وان كان الطلاق بائنا لم يقع قبيل الانفساخ لان  
البيئونة تمنع الانفساخ فيقع الدور اذ لو وقع الطلاق لم يقع الانفساخ فلم يحصل اليأس فلم يقع الطلاق فان طلقها  
بعد تجديد النكاح أو علق بنفي فعل غير التعلق كالضرب فضرع وهو مجنون أو وهى مطلقة انحلت اليمين  
اه زاد الاسنوي واعتبر طلاق وكيله لانه لا يوطى الصفة المعلق عليها بخلاف طلاقه هو اه (قوله للدور)  
اذ لو وقع بطل الفسخ فلم ييأس فلم يقع لعدم اليأس فيلزم من وقوعه عدم وقوعه اه سم (قوله اذ لا يختص

الآن واليوم فان أرادته ان الحكم بالوقت المنوي كما صرح به في نظيره فحين دخل على صديقه فقال له اني  
معي فامتنع فقال ان لم تنفذ معي فامرأتى طالق ونوى الحال شرح مر (قوله والصواب الخ)  
الوجه انه ان كان المعلق هو الطلاق الرجعي وقع قبيل البيئونة كما في نظيره من مسئلة الفسخ الآتية  
فان حل كلام الاسنوي على هذا كان مسلما وان كان هو الطلاق البائن لم يقع كيف يتأتى حله على هذا  
مع تعبيره بالبيئونة في قوله والصواب وقوعه قبيل البيئونة اخذنا مما تقدم من تحرير السبكي في مسئلة  
ابن الرفعة انه اذا كانت الصيغة ان لم كان الخلع مختصا من الطلاق المعلق وعلى هذا الحمل كلام الشيخين ولا  
اشكال عليه ولا تغليب واه هذا صرح به في مسئلة التفاحين ونحوها فليتأمل (قوله وبخروجونه)  
هو ظاهر في خروج الزوج ولعل الضمير لا أحدهما (قوله الدور) اذ لو وقع بطل الفسخ فلم ييأس فلم



ما به البر والحنث هنا بحالة النكاح فان لم يجدده أو جدد ولم يطلق بان وقوعه قبيل الفسخ (تنبيه) ما تقرران من علق بنفي فعل كالدخول فوجد في حال الجنون انحلت الصفة حتى لا يقع الطلاق قبيل نحو الجنون لعدم اليأس (١٠١) به هو ما نقلناه عن الفرائي وأقرأ

واعترضنا بان ما ناقضه كالفرائي في الالباء نظر الى أن الجنون ليس له قصد صحيح وورد بان الوجه اختلاف المفسرين لان المصدر هنا على ما به يتحقق اليأس ومع نحو الجنون لم يتحقق حتى يقع قبليه لا مكان فعل المعلق عليه بعده ويؤيده ما تقرران الدخول ولو جدد هو بان انحلت اليأس فلا تطلق قبيل البيئونة فكما اعتبروا الصفة هنا مع البيئونة لاجل منسج الوقوع قبلها فكذا يعتبر مع نحو الجنون لذلك فتأمل (أو) علق (بغيرها) كذا و سائر ما مر (ف) تطلق (عند مضي زمن يمكن فيه ذلك الفعل) وفارقت ان بانها مجرد الشرط من غير اشعار لها بزمن بخلاف البقية كذا فانها طرف زمان كتي فتناولت الاوقات كلها فمضى ان لم تدخل ان فانك الدخول وفواته باليأس ومعنى اذا لم تدخل أي وقت فانك الدخول فوقع بمضي زمن يمكن فيه الدخول فتركته بخلاف ما اذا لم يمكنه الا كراه أو نحو ويقبل ظاهر قوله أردت باذامعني ان لا زما مخصوصا على ما اقتضاه كلام بعضهم وعليه فرق بأنه ثم

ما به البر والحنث هنا بحالة النكاح) أي النكاح الذي وقع فيه التعليق ظاهر بالنسبة الى البر لا ترى ان الطلاق في النكاح المجدد أو اذا انحلال اليمين اما بالنسبة الى الحنف فيعمل تأمل ما على ما تقرر من أن فعل الموقوف عليه بعد الخلع لا حنث به فليحذف عبارة المعنى أي والاسنى فلان البر لا يختص بحال النكاح اه سيدع عبارة سم قوله والحنث راجعه الا ان رادانه قد يوجد بعد الفراق ما يؤثر الوقوع قبله اه (قوله بان وقوعه قبيل الفسخ) وظاهر ان وقوعه قبيل الفسخ لا يؤثر مع الفسخ في صحة التجديد اذ غاية انه تجدد بعد طلاق ثم فسخ وهو صحيح وانما فائدة الوقوع نقص العدد اه سم (قوله انحلت الصلة) فان قلت يشكل بقولهم لا أثر لفعل الناسي في رولا حنث لان الجنون في معنى الناسي لعدم تصوره اليأس قلت ما هنا مجرد تعليق سم أقول ينبغي ان يتأمل فان ظاهر كلامهم انه لا فرق بين قصد مجرد التعليق وبين قصد اليأس بان اراد به المنع الا ترى تعبيرهم ببر وحنث وانحلت اليأس وهذا لا يناسب التصویر بالتعليق المجرد اه سيدع (قوله فكذا يعتبر) الضمير للمدة فكان الاولى التأنيت (قوله وسائر ما مر) عبارة الغني والروض مع شرحه ولو كان التعليق المذكور بصيغة كذا مضى قدر ما يسع ثلاث تطبيقات متفرقات ولم يفعل طلقنا الا ان لم تبين بالاولى والافضل واحد فقط وحين اوجبت أو متهما أو كالم أطلقك كقوله اذا لم أطلقك فبما مر اه (قوله وفارقت) الى قوله لا زما في النهاية والى المتن في المعنى الا قوله بخلاف ما لا يجوز قبل وقوله على ما اقتضاه الى و فرق وقوله وفيه ما فيه (قوله بان مجرد الشرط الخ) رد على ذلك الطرف من الشرط اه رشدي أقول وفي صنيع المعنى والروض مع شرحه كما مر انما ما يخرج نحو من محال لا يدل على الزمن (قوله فوق) الانسب وفواته كافي المعنى والاسنى (قوله بخلاف ما اذا لم يمكنها الخ) لعل هذا اذا قصد منعها بخلاف ما اذا قصد مجرد التعليق أو أطلق على ما سيأتي اه سم وقوله منعها لعل المناسب حنثها (قوله لا كراه) أي على ترك الفعل (قوله ويقبل ظاهر الخ) عبارة المعنى والروض مع شرحه وان قال أردت باذامعني ان قبل ظاهرا لان كلامهم ما قد يقوم مقام الاخر وان اراد بان معنى اذا قبل لانه غلط على نفسه وان اراد بغير ان وقتا معين اقرب يا أو بعيدا من الاحتمال ما اراد ولا ينبغي هذا ما مر فيما لو اراد باذامعني ان لانه ثم اراد بلفظ معنى لفظا آخر بينهما اجتماع في الشرطية بخلافه هنا اه (قوله لا زما خصوصا) كأن المعنى انه لا يقبل ظاهر اذا قال أردت باذالم تدخل أي في غير قرضان و لعل وجه قوله الاتي وفيه ما فيه انه قد تقدم انها شاملة للاوقات أي على سبيل البداية فالوقت المعين من بعض ما صدقنا وان تجوزهم في ملاحظة خصوص التعيين والحاصل ان في استعمالها بمعنى ان تجزئها عن خصوص الظرفية واستعمالها في مطلق الشرطية وهو ضرب من التجوز وفي ارادة الوقت المعين استعمال لفظ المطلق في المقيد وهو ضرب آخر من التجوز وفي الداعي لتجوز أحدهم او منع الآخر مع ان كلامهم فيه انجراح لفظ عن حقه بمقتضى التبادر منه فاستعمل اه سيدع وقد يفرق بتبادر الاول بالنسبة الى الثاني كما يفيد ما مر آنفا عن المعنى وشرح الروض (قوله و فرق) أي بين ارادة معني ان والزمن المخصوص (قوله وان الخ) عطف على قوله باذالم الخ (قوله لان المفتوحة) الى قوله يقع لعدم اليأس فيلزم من وقوعه عدم وقوعه (قوله والحنث) راجعه الا ان رادانه قد يؤثر بعد الفراق ما يؤثر الوقوع قبله (قوله أو جدد ولم يطلق بان وقوعه قبيل الفسخ) وظاهر ان وقوعه قبيل الفسخ لا يؤثر مع الفسخ في صحة التجديد اذ غاية انه تجدد بعد طلاق ثم فسخ وهو صحيح وانما فائدة الوقوع نقص العدد (قوله انحلت الصلة) فان قلت يشكل بقولهم لا أثر لفعل الناسي في رولا حنث لان الجنون في معنى الناسي لعدم تصوره اليأس قلت ما هنا مجرد تعليق (قوله بخلاف ما اذا لم يمكنها الخ) لعل هذا اذا قصد منعها بخلاف ما اذا قصد مجرد التعليق أو أطلق على ما سيأتي (قوله أو ان) عطف على قوله اذا

أراد بلفظ معنى لفظا آخر بينهما اجتماع في الشرطية بخلافه هنا وفيه ما فيه و بان معنى اذا أو غيره كالتقيد بزمن قريب أو بعيد لانه غلط على نفسه (ولو قال أنت طالق) اذا أو (أن) دخلت أو اذا أو (أن) لم تدخل (طبخ) همزة (أن وقع في الجبال) لان أن المفتوحة حتموها اذ لا تعليل فانه في الدخول أو عدمه فلم يطرق الحال بين وجود الدخول وعدمه كما مر في الرضا



هذا في غير التوقيف اما فيه فلا بد من وجود الشرط كما يحسنه الزركشي وهو ظاهر لان اللام التي هي بمعناها للتوقيف كانت طالق ان جاءت السنة أو البدعة أو السنة أو البدعة فلا تطلق الا عند وجود الصفة (قلت الا في غير نحوى) وهو من لا يفرق بين ان وانت (فتعلق في الاصح) فلا تطلق الا ان وجدت الصفة (والله اعلم) لان الظاهر قصد التعليق ولو قال النحوى انت طالق ان طلقته بالفتح طالقت طالقين واحدة باقراره واخرى بابقاعه بخلاف غيره لا يقع عليه الا واحدة على المعنى من اضطرابي ذلك كذا قيل وليس يصح بل قياس ما تقرره تعلق فاذا طلقها وقعت واحدة وكذا ثانية ان كان الطلاق رجعيًا وبخالف هذا التفصيل قواهم في انت طالق ان شاء الله بالفتح انه يقع لاحسن من غير النحوى وقد يفرق بان التعليق بالمشيئة يرفع حكم اليمين بالكايه فاشترط تحققه وعند الفتح لم يصدق وقوعه مطلقا بخلاف التعاقب بغيرها فانه لا يرفع ذلك بل يخصه كما مر فاكتفى فيه بالقرينة وحاصله انه احتيط لذلك فانه ما لم يحتمل لهذا لضعفه (فرع) لا يصح تعليق الطلاق المعلق خلافا لما وقع العلم الباقي

لان اللام في المعنى والى قوله بخلاف غيره في النهاية (قوله هذا الخ) عبارة للمعنى قال الزركشي ومحل كونها أى أن التعليق في غير التوقيف فان كان فيه فلا يلو قال أنت طالق ان جاءت السنة أو البدعة لان ذلك بمنزلة لان جاءت واللام في مثله للتوقيت كقوله أنت طالق السنة أو البدعة وهذا متعين وان سكتوا عنه اه وما قاله في لان جاءت ممنوع قال شيخنا ولئن سلم فلهم ان ينعوا ذلك في ان جاءت فان المقدر ليس في قوة الملقوط مطلقا اه وكذا في سم الاقوله وما قاله الى قوله قال (قوله في غير التوقيف) أى في غير ارادة التوقيت باللام المقدرة قبل ان اه سيد عمر (قوله لان اللام التي هي بمعناها) لعل الاولى لان اللام المقدرة قبلها للتوقيت أى عند ارادته اه سيد عمر (قوله كانت طالق ان جاءت الخ) قديما مدرسه انه كاذب قبله لا يحمل على التأكيد الا عند ارادته والظاهر خلافه يحمّل على التأكيد عند الاطلاق أيضا لانه المتبادر منه كما ان التعليق هو المتبادر من نحو لسان زيد فليتم اه سيد عمر ولعل هذا أظهر مما مر عن شيخ الاسلام والمعنى (قوله وهو من لا يفرق الخ) يؤخذ من ان المراد بالنحو من يدرى الفرق بينهما وان لم يعلم شيئا من أحكام النحو وينبغي ان يلحق به عربى سلمت لغتهم من الدخيل بالاولى اه سيد عمر (قوله لان الظاهر) الى قوله بخلاف غيره في المعنى (قوله طلق طلقين) أى في الحال نهاية ومعنى رسم (قوله بل قياس ما تقرره الخ) اعتمده النهاية والمعنى (قوله فاذا طلقها وقعت واحدة الخ) أى وان لم يطلق لا يقع شيء سم على ج اه عس (قوله وبخالف) الى قوله كما مر في المعنى (قوله ان شاء الله الخ) أو اذا شاء الله أو ما شاء الله اه معنى (قوله حتى من غير النحوى) لا يبعد ان محل ذلك عند الاطلاق أما لو قصد التعليق فهو تعليق غير ارجح اه سم أقول ويؤيد قولهم الملولان الظاهر الخ قصده الخ والفرق الا في الشارح وما ياتي عن المعنى والاسنى (قوله بان التعليق) الظاهر التعليق اه سم عبارة للمعنى والاسنى بان محل ان شاء الله على التعليق الخ وأيضا المشيئة لا يغلب فيها التعليق فعند الفتح ينصرف التعليق مطلقا بخلاف الاول فانه يغلب فيه التعليق فعند الفتح يفرق بين العالم بالعربى وغيره اه (قوله مطلقا) أى سواء كان الزوج نحويا أو غيره (قوله بخلاف التعليق الخ) أقول هذا الفرق يثبت بقض باذ شاعر يدوان شاعر يدبفتح ان فان الطلاق يقع في الحال فبهما مع ان التعليق بمشيئة لا يرفع حكم اليمين بالكايه بل يخصه كالتعليق بنحو الدخول اه سم أى فالعول عليه الفرق المار عن المعنى والاسنى (قوله بالقرينة) أى ككون الزوج غير نحوى (قوله وحاصله الخ) (فرع) لو قال أنت طالق طالعاً يقع شيء حتى يطلقها فطلاق حينئذ طلقين اذ التقدير اذا صرته طلقاً فانت طالق وحمله ما لم تبين بالمتجزة واللام يقع سواء انهم ان أراد ايقاع طلق مع المتجزة وقع ثنتان أو أنت طالق ان دخلت الارطال فان طلقها رجعي فدخلت وقعت العلقة ودخلت غير طالق لم تقع

(قوله كما بحث الزركشي) قال في شرح الروض قال الزركشي أخذ من التعليق ومحل كونها أى أن التعليق في غير التوقيت فان كان فيه فلا يلو قال أنت طالق ان جاءت السنة أو البدعة لان ذلك بمنزلة لان جاءت واللام في مثله للتوقيت كقوله أنت طالق السنة أو البدعة وهذا متعين وان سكتوا عنه وما قاله في لان جاءت ولو سلم فلهم ان ينعوا ذلك في ان جاءت فان المقدر ليس في قوة الملقوط مطلقا انتهى (قوله طلق طلقين) أى في الحال (قوله فاذا طلقها وقعت واحدة) أى وان لم يطلق لا يقع شيء (قوله حتى من غير النحوى) لا يبعد ان محل ذلك عند الاطلاق أما لو قصد التعليق فهو تعليق غير ارجح (قوله وقد يفرق) قال في شرح الروض وبجواب بان محل ان شاء الله على التعليق يؤدي الى رفع الطلاق أصلاً بخلاف ان دخلت الدار ثم رأيت الزركشي أجاب في الخادم بان الاول لا يغلب فيه الطلاق فعند الفتح ينصرف التعليق به مطلقا والثاني يغلب فيه التعاقب فعند الفتح يفرق بين العالم بالعربى وغيره انتهى (قوله وقد يفرق الخ) أقول هذا الفرق يثبت بقض باذ شاعر يدوان شاعر يدبفتح ان فان الطلاق يقع في الحال مطلقا كما في اذ شاء الله وان شاء الله مع ان التعليق بمشيئة لا يرفع حكم اليمين بالكايه بل يخصه كالتعليق بنحو الدخول لان مشيئته يتصور وروى سهل الوقوف عليها كما هو ظاهر فليتم اه (قوله بان التعليق) الظاهر التعليق



المعلقة وقوله ان قدمت طائفتا طالق وطالق تعليق طلقين بقدمهما مطلقا فان قدمت طائفتا طالق  
طائفتان وكالعدم غيره كالدخول وان قال أنت ان كنت طائفتا قال بعده نصبت طائفتا على الحال ولم اتم  
كلامي قبل منه فلا يقع شيء وان لم يقله لم يقع شيء أيضا لان يريد ما يراد عند الرفع فيقع الطلاق اذا كلها وغايت  
انه لحن نهاية وروض مع شرحه (قوله لوضوح الخ) علة لعدم الصحة (قوله ومن ثم) أي لوضوح ذلك  
(قوله لو حكم به) أي بالصحة (قوله ولو قال الخ) أي ولم ينوشيا أحد من قوله فان نوى الخ (قوله كان  
تعليقا) أي لانشاء الطلاق بلا فور على الفعل كما يفيد قوله فتعلق بالياس الخ (قوله فتطلق بالياس)  
ينبغي مراجعتها هذه المسئلة فان كانت منقولة عن يعتمد وأخذ بها مع اشكالها والا فالوجه خلاف ما ذكره  
فيها اذ ليس في هذا التصور ما يقتضي الوقوع بالياس وايضا فوله فان نوى أنها الخ ان كان تفصيلا لما قبله  
فلا مطابقة بينهما لان هذا التفصيل ليس فيه اعتبار الطلاق بالياس مطلقا مع انه لا طلاق مطلقا في بعض  
صوره وان كان مبينا لما قبله اقتضى حمل قوله طلقك فيما قبله على معنى مغاير لجميع ما اعتبر فيه في هذا  
التفصيل وذلك يقتضي الوقوع بالياس وهو غير متصور مطلقا ولو كان التصور بهكذا على الطلاق ان فعلت  
كذلك طلقك استقام مع انه يشكر حيث تدمع ما يأتي سم وقوله فالوجه خلاف ما ذكره لم يتعرض  
لذلك الخلاف ولا بعد ان يقال ان قصد بقوله طلقك انشاء الطلاق وقع بفعل المعلق عليه أو الوعد فهو  
بالخيار بين تبيخه وعدمه وان أطلق فهو محمل نظر لانه تعرض هنا أمران كون مقتضى اللفظ وظاهره  
الوعد وكون قصد الحث أو المنع يقتضي الحمل على الانشاء وقد يرجح الاول بأصل بقاء العدة ونحو الله أعلم ثم ظهر  
توجيه اعبارة الشارح بما يدفع اعتراض المحشي حاصله ان قوله فتعلق بالياس الخ تفريع على القول بانه  
وعد الذي يحكمه غير مرتاض به وقوله فان نوى الخ تفصيل لما اختار من انه تعليق وحاصله انه نطبق لانشاء  
الطلاق أو للوعد به كما قررنا غايتهم ان كلامه غير مفصص عن حالة الاطلاق اه سيد عمر أقول لا يخفى بعد هذا  
التوجيه فان قول الشارح نعم يظهر الخ وقوله ويفرق الخ كالصريح أو صريح في ان اول كلام الشارح  
مفروض عند الاطلاق وان قوله فان نوى الخ مقابل له بل لا يصح تفريع قوله فتعلق بالياس الخ على القول  
بانه وعد اذ الوعد لا يلزم الوفاء به فالتوجيه الصحيح الدافع للاعتراض ان يحمل اول كلام الشارح على  
الاطلاق ويجعل قوله فتعلق بالياس الخ مفرا على التعليق وقوله فان نوى الخ مقابلا لما قبله من الاطلاق  
ويدفع قول سم وهو غير متصور مطلقا بان المعنى ولو قال ان فعلت الخ ولم ينوشيا كان تعليقا لانشاء  
الطلاق بلا فور على الفعل فتعلق بالياس من التعلق فان نوى الخ وهذا لا يخبر عليه والله أعلم ثم رأيت قال  
عبد الله باقشير ما نصه قوله فتطلق بالياس مفرا على تعليقا أي حيث أطلق وقوله فان نوى أي بان فصل  
تفريع عليه أيضا والا فلا وجه لمن وعد بوقوع طلاقه عند الياس فما عزي للسيد فيمنظر اه وقال ع ش  
ما نصه وحاصله انه ان قصد بذلك التعليق على مجرد الفعل طاعت بمجرد الدخول وان قصد تعليق التطبيق على  
الفعل ولم يقصد فور الم طالق الا بالياس من التطبيق وان قصد الوعد بعمل به فان طلقت بعد العمل وقع

(قوله كان تعاليا وعدا) يحصل ما في الدبري عن السبكي انه عند الاطلاق محمول على الوعد في الصورة  
لاولى وعلى التعليق في الصورة الثانية ولا يخفى اشكال الفرق بينهما مع ان كلامهما في حيز الشرط  
لان المتقدم ايضا شرط او دليله فله حكمه (قوله فتطلق بالياس من التطبيق) ينبغي مراجعتها هذه المسئلة  
فان كانت منقولة عن يعتمد أخذ بها مع اشكالها والا فالوجه خلاف ما ذكره فيها اذ ليس في هذا التصور  
ما يقتضي الوقوع بالياس وايضا فوله فان نوى أنها تطلق الخ ان كان تفصيلا لما قبله فلا مطابقة بينهما لان  
هذا التفصيل ليس فيه اعتبار الطلاق بالياس مثلامع انه لا طلاق مطلقا في بعض صوره وان كان مبينا لما قبله  
اقتضى حمل قوله طلقك فيما قبله على معنى مغاير لجميع ما اعتبر فيه في هذا التفصيل وذلك يقتضي الوقوع  
بالياس وهو غير متصور مطلقا ولو كان التصور بهكذا على الطلاق ان فعلت كذا طلقك استقام مع انه  
يشكر حيث تدمع ما يأتي

لوضوح ان معلقه بالشرط  
يتعلق به وحده فلا يقبل  
شركة فيؤمن ثم قال بعض  
تلامذته لو حكم به ما حكم لم  
ينفذ ولو قال ان فعلت كذا  
طلقك أو طلقك ان فعلت  
كذا كان تعليقا لا وعدا  
فتطلق بالياس من التطبيق



فان نوى انهما تطلق بنفس الغسل وقع عقبه أو انه يطلقها عقبه وفعل وقع والا فلا نعم يظهر في ان أبرأتني طلقك ما جرى عليه غير واحد انه وعد ويقر بان مقابلة الطلاق بالبراءة مألوفة شائع فحمل لفظه على ما هو المتبادر منه وهو الوعد بخلافه في غيره فان قصد المنع أو ألحقت المقصود من الشرط غالباً بصرف اللفظ البعدي نعم من انصر انه لو عد المنافي لذلك غالباً ولو قال ان خرجت حصل الطلاق لم يقع به شيء على ما أفتى به بعضهم واعتماله غير تعليل وفيه نظر بل الذي يحتاج ان يحمله ان لم ينويه التعليق والواقع بالخروج بل لو قيل انه صريح في التعليق باعتبار معناه المتبادر منه فلا يحتاج لنية لم يرد ولو قال على (١٠٤) الطلاق ان طلبت الطلاق طلقك فان قصد تعليق طلاقها بطلبها فطلبته فأي طلقته وان لم

يقصد ذلك بل انه يطلقها عقب طلبها فسلم بفعل فكذلك أو بعد طلبها لم يطلق الا بالباس ولو قال هي طالق ان لم أدا ان أو بشرط ان أو على أن لا تزوج بطلان طلقها ولو غاها شرطه ذكره ابن أبي الصيف والعامري والأزرق وغيرهم كعبد الله بن عجل ونقله عن مشايخه وقاسه العامري على أنت طالق على ان لا تحصى عني وغيره على ان لم تصدري السماء فانت طالق بجامع استعالة البراذل عكها الزوجية وهي زوجة وعذر استعالة يقع حالا وقبل عند الباس وخالفهم النور الاصمعي فافتي بانهم لا تطلق الابفوات الصفة بموت الزوجة أو الخلف عليه وعن الامام أحمد بن موسى بن عجل ما وافقه فانه أفتى في أنت طالق ان لم تزجي لزوجك الاول بانها تطلق رجعت اليه أم لا والاول أو بعد زاد الأزرق وعليه مني تزوجت به لزمنها لمعاق مهر المثل قياساً على ما في البصر وأقره

والا فلا اه (قوله فان نوى الخ) مقابل لا طلاق المحمول عليه ما قبله كاس (قوله وفعل) أي طاق (قوله والا) أي وان لم يطلق (قوله نعم يظهر الخ) استدرال على حل قوله المذكور عند الاطلاق على التعليق لا الوعد (قوله ما جرى الخ) فاعل يظهر (قوله لفظه) أي اللفظ المذكور للزوج (قوله بخلافه) أي لفظ الزوج في غيره أي غير البراء (قوله فان قصد المنع الخ) على لقوله بخلافه في غيره (قوله غالباً) لانحراج قصد مجرد التعليق (قوله بصرف اللفظ الخ) خبر ان (قوله اليه) أي المنع أو ألحقت (قوله المنافي) أي الوعد لذلك أي قصد المنع أو ألحقت (قوله ان محله) أي عدم الوقوع (قوله فلا يحتاج) أي الوقوع بالخروج لنيتيه أي التعليق (قوله فان قصد الخ) كان الفرق أن التقدير عند قصد على الطلاق ان طلبت الطلاق أو وقعت عليك فالحلف على تعليق ايقاعه بالطلب وعند عدم قصد على الطلاق لا طلقك عقب الطلب أو بعده اه سم (قوله فأي) قضية أول كلامه انه ليس بقيد (قوله طلقك) أي حالا (قوله وان لم يقصد ذلك الخ) أي وان لم يقصد بلفظه المذكور تعليق طلاقها على طلبها لم يقع بمجرد طلبها ثم ان قصد أنه يطلقها بعد طلبها فوراً أو مضى بعد طلبها زمناً أمكنه ان يطلقها فيه ولم يطلقها طلقك وان لم يقصد فوراً لم يطلق عند باس من طلاقها انتهى فتاوى الشهاب الرملي اه سيد عمر (قوله فكذلك) أي طلقك في الحال (قوله بالباس) أي من التطبيق بالموت أو نحو الجنون أو الانفساخ بقيدهما فيقع الطلاق قبيل الموت أو نحو الجنون أو الانفساخ بحيث لا يبقى زمن يمكنه ان يطلقها فيه (قوله طلقك) أي في الحال (قوله وغيره) أي وقاسه غير العامري (قوله اذ لا يمكنها الزوج الخ) هذا يظهر حتى في الصورة الاولى أي ان لم تزوج بفلان لكن تقدم ان ما به البر لا يختص بحال النكاح اه سم (قوله وقبل عند الباس) يظهر انه موافق لما يحكيه عن النور الاصمعي فلم يقل ووافقه النور الخ (قوله الابفوات الصفة) وهي الزوج بفلان (قوله أو الخلف عليه) وهو فلان (قوله وعن الامام الخ) أي نقل عنه (قوله والاول أوجه) أي ما قاله ابن أبي الصيف ومن مع من الوقوع حالا لغوية الشرط (قوله وعليه) أي الاول (قوله انه الخ) بيان لما في الجراح الخ (قوله ولزمنها الخ) أي لو ارث الموصي (قوله ولا يقال) أي في الفرق بينهما (قوله لان البضع الخ) على لنفي القول وعدم صحته (قوله مستحقه) أي للزوج (قوله ايضاً) أي كان الامة مستحقة لسيدها (قوله فاذا فوتته) أي الزوجة البضع بالزوج بفلان (قوله بخلاف شروط الزوج) أي فلا تؤثر بما بعد الطلاق (قوله دسره) أي تأثير شروط السيد بعد العتق (قوله فكن) أي السيد (قوله استشكل الأزرق الاول الخ) ويؤيد الاشكال ما في النهاية مما نصه ولو طلب منه مجاوز وجته على رجال

(قوله فان نوى الخ) ان كان تفصيلاً لما قبله فليست قوله فتطلق بالباس اذ لم يذكر فيه حاله فتقتضي الطلاق بالباس وان لم يكن تفصيلاً فليست قوله فتطلق بالباس اذ لم تظهر قرينة على ما قبله (قوله فان قصد الخ) كان الفرق ان التقدير عند قصد على الطلاق ان طلبت الطلاق أو وقعت عليك بالخلف على تعليق ايقاعه بالطلب وعند عدم قصد على الطلاق لا طلقك عقب الطلب أو بعده (قوله اذ لا يمكنها الزوج الخ) هذا يظهر حتى في الصورة الاولى لكن تقدم ان ما به البر لا يختص بحال النكاح

ابن الرفعة انه لو أوصى باعتاق أمته بشرط أن لا تزوج عتقت فان تزوجت صح وزمنها قيمتها ولا يقال هذه مملوكة لان البضع مستحق له أيضاً فاذا فوتته أي بفوات شرطه لزمنها عوضه وهو مهر مثلها انتهى وفيه نظر والفرق واضح فانه عهد تأثير شروط السيد فيما بعد العتق كان تخدم ولله أو فلان استة بخلاف شروط الزوج دسره ان العتق احسان فكن من اشتراط ما يتفهمه بعد مولا كذلك الطلاق فتأمل ولو قال ان كسرت رجلاً طاق فتمسك المحرم كما نقل عن الاصحاب وقضية ما في الروضة في ان رأيت من أخني شيئا ولم تخبرني به من ايه يحمل على موجب الرية ان يحمل ما هنا على الاجتب ومن ثم استشكل الأزرق الاول بانه يعلم بالعادة ان المراد الاجنبى ولو قال ان لم تخبرني من هذه



البلدة بوصولها لحدود القصر فيموان يرجع حالنا ثم قال القاضي في ان لم يخرج من مرور ولا بد من خروج من جميع القرى المضافة اليها انتهى وكأني لان مرورها اسم للجميع ويقع من كثيرين لعل الطلاق ما فعلين (١٠٥) كذا وعرفهم انهم يستعملونه لتأكيد النفي فلا دخلة تقدر على

فعل يفسره الفعل المذكور أي لا تفعلينه على الطلاق ما تفعلينه فيقع بفعلها له وان لم يقصد ذلك التأكيد عملا بدلول اللفظ في عرفهم (فصل) في أنواع من التعليق بالجل والولادة والحيض وغيرها (علق) الطلاق (بمحمل) كان كنت حاملا فانت طالق (فان كان بها جل ظاهر) بان ادعته وصدقها أو شهد به رجلان بناء على انه يعلم وهو الأصح فلا تكفي شهادة النسوة به كالأول علق بولادتها فشهدت بها لم تطلق وان ثبت النسب والارت لأنه من ضروريات الولادة بخلاف الطلاق فم قياس ما مر أول الصوم انهم لو شهدوا بذلك وحكم به ثم علق به وقع الطلاق ثم الأصح عندهما انه اذا وجد ذلك (وقع) حاله وجود الشرط واعتراضا بان أكثرين على انه ينتظر الوضع لان الحمل وان علم لا يقين ويريدان للظن المؤكد حكم يقين في أكثر الأبواب وكون العصمة ثابتة يقين لا يوثق ذلك لانهم كثيرا ما يزولونها بالظن الذي أقامه الشارع مقام اليقين ألا ترى انه لو علق بالحيض وقع بمجرد رؤية الدم كما بان حتى لو ماتت قبل مضي يوم وليلة

أجانب ما بالطلاق الثلاث انما لا تجل عليه ولا على غيره ثم جليت تلك الآية على النساء ثم قال أردت بلفظ غيري الرجال الأجانب بل قوله بيمينه ولم يقع بذلك طلاق كما أفق بذلك الواو والرجاء الله تعالى للقرينة الحالية وهي غيرته على زوجته من نظر الأجانب لها اه وقال ع ش قوله ثم قال أردت الخ قضيتها الحكم بالوضع حيث لم يسل ذلك كأن مات ولم تعرف له ارادة وقضية ما سبذ كره من ان شرط الحمل على المجاز في التعليق ونحوها قصد المنكاح له أو فرينة خارجية تفيد عدم الوضع لان القرينة كورة تقتضي ان المراد بالغير الأجانب فليتأمل اه (قوله الأول) أي ما نقل عن الأصحاب (قوله اسم للجميع) أي البلد والقرى المنسوبة اليها لان خصوص البلد (قوله ويتع من كثير) الى قوله وان لم يقصد نقله النهاية عن ادعاء المدعى (قوله عملا بدلول اللفظ الخ) يؤخذ من هذا الوجه ان ما ذكر عند الاطلاق فان قصدنا ان يقع عليها الطلاق ان فعلت لم يقع عليه شيء بفعلها ويقبل ذلك منه ظاهر الاحتمال اللفظ لما ذكره اه ع ش

(فصل في أنواع من التعليق بالجل والولادة) (قوله في أنواع) الى قول المتن فان تولدت في النهاية (قوله وغيرها) كالنكاح بالشبهة أو فعل غيره اه ع ش (قوله المتن علق بمحمل الخ) ولو علق بالجل وكانت حاملا بغير آدمي ففيه نظر والوجه الوقوع لان الحمل عند الاطلاق يشمل غير آدمي ثم على ج وينبغي ان يرجع لاهل الخبرة في معرفة أصل الحمل ومقداره فان ولدت لاقل ما هو عند ادعاءهم طلق والا فلا اه ع ش (قوله بان ادعته) الى قوله لانه من ضروريات الولادة في المعنى عبارة تنبيه المراد بظهور الحمل ان مدعيه الزوج يحتج بصدها الزوج على ذلك أو يشهد به الخ (قوله بناء على انه يعلم) أي بظن ظنا غالبا بدليل ما يأتي (قوله فلا تكفي شهادة النسوة) أي ولو اراد بالان الطلاق لا يقع بذلك معنى وع ش (قوله كالأول علق) أي الطلاق (قوله لانه) أي ثبوت النسب والارت اه ع ش عبارة الرشيدى أي لان المذكور اه (قوله ولو شهد بذلك) أي الحمل اه ع ش وقال الكردى أي الحمل الظاهر اه وهو الظاهر (قوله ثم الأصح عندهما الخ) يلزم من الدخول بهذا على المتن ضياع جواب الشرط في كلام المصنف اه رشيدى (قوله اذا وجد ذلك) أي التصديق أو شهادته رجلين اه رشيدى (قوله وقع حالا) أي ظاهرا فلو تحقق بعد انتفاء الحمل بان مضي أربع سنين من التعليق ولم تلد تبين عدم وقوعه على هذا فلو ادعت الاجهاض قبل مضي الأربع فالتقرب انما لا تقبل لان الأصل عدم اجهاضها والعصمة محقة اه ع ش (قوله وان علم) أي غلب على الظن بدليل ما يأتي بعده اه رشيدى (قوله بان لظن المؤكد) أي بان استند الى شيء اه ع ش (قوله لا يوثق الخ) خبر وكون العصمة الخ (قوله يظهر حمل الخ) عبارة المعنى أي وان لم يكن بها حمل ظاهر لم يقع حالا وينظر حيث تذاق ولدت الخ (قوله حل له الوطء) الى المتن المعنى (قوله نعم يندب الخ) كذا في الروض كأمه ثم قال كأمه وان قال ان احبلت فانت طالق فالعاقب بما يحدث من الحمل وكلما وطئها وجب استبرأؤها انتهى قال في شرحه قال في المهمات وهو ممنوع فقد تقدم قريبا انه لا يجب انتهى اه سموا هذه النهاية والمعنى ما في الروض وأصله ورد على الاسنوي بالفرق بان ما تقدم فيما اذا كان قبل الوطء وهذا فيما بعد الوطء الذي هو سبب ظاهر في حصول الحمل اه (قوله حتى يستبرأها) فلو وطئها قبل

(فصل) في أنواع من التعليق بالجل الخ (قوله في المتن علق بمحمل الخ) (فرع) لو علق بالجل وكانت حاملا بغير آدمي ففيه نظر والوجه الوقوع لان الحمل عند الاطلاق يشمل غير آدمي انتهى (قوله نعم يندب تركه حتى يستبرأها) كذا في الروض كأمه ثم قال كأمه وان قال ان احبلت فانت طالق فالعاقب بما يحدث من الحمل أي وكلما وطئها وجب استبرأؤها انتهى قال في شرحه وهو ممنوع فقد تقدم قريبا انه لا يجب (قوله حتى يستبرأها) قال في الروض وشرحنا وطئها قبل استبرأها أو بعد مو بانت حاملا كان الوطء شبهة يجب به المهر لا الحد انتهى وقوله بقرعة قال في الروض وشرحه والاستبرأها هنا كل



بقراءة احتياطا (فان ولدته دون ستة (١٠٦) أشهر) أو ستة أشهر فقط بناء على اعتبار لحظة للعاق ولحظة للوضع فتكون الستة حينئذ

استبرائها أو بعده وبانت حاملا كان الوطء شبهة يجب به مهر المثل لا الحدين نهاية ومعنى وروض مع شرحه قال ع ش قوله يجب به مهر المثل الخ وكذا الحكم في كل موضع قبل فيه بعدم وقوع الطلاق ظاهرا من انه يجوز له الوطء واذا تبين وقوع الطلاق بعد فهو وطء شبهة يجب به المهر لا الحد وكذا الوطء لا يرد في وقوعه ثم تبين الوقوع يجب المهر لا الحد شبهة اه (قوله بقراءة احتياطا) عبارة الغنى والنهاية والروض والاستبراء هنا كما في استبراء الامه فيكون بحضه وبشهر والاستبراء قبل التعليق كاف لان المقصود معرفة حالها في الحمل اه (قول المتن فان ولدته الخ) ويتجه شمول الولادة خروج الولد من غير الطريق المعتاد كخروجه من فيها ومن محل الشق البطن لان المقصود من الولادة انفصال الولد سم على ج ولوقبل بعدم الوقوع لانصراف الولادة لتعوقه فالتزوج الولد من طريقه المعتاد لم يعد اه ع ش وما نقله عن سم اقرب (قول المتن فان ولدته الخ) فان ولدته ولدا كاملا اذا ألفت لدونها أي الستة أشهر علقه أو مضغة عكن حدودها بعد التعليق فلا يقع عليه شيء اه معنى وكان وجه عدم تعرض الشارح لذلك القيد لان القاء ما ذكر لا يسمى ولادة فلا حاجة للتقييد اه سيد عمر أقول وقد رد هذا التوجيه بما يأتي في شرح أو ولدته فانت طالق (قوله أو ستة أشهر فقط) خلافا للنهاية كما يأتي (قوله بناء على اعتبار لحظة للعاق) قديرة ال لحظة للعاق ممكنة من اثناء التعليق الى آخره فاذا كان بين آخر التعليق والوضع ستة أشهر أمكن الحدوث بعد أول التعليق فكيف يتبين وقوعه مع ان الظاهر من التعليق اعتبار وجود الحمل عند جميع أجزاء التعليق فليست امثل اه وسياق في التنبيه الجواب عنه بما حمله ان ما ذكرنا من وانما النظر للغالب (قوله فتكون الستة) أي أشهر (قوله أي من آخره) الى التنبيه في النهاية (قوله أخذنا مما مر) أي أول الفصل الذي قبل هذا الفصل وقوله للمهر أي أول الوصية اه كرى (قوله ونزاع ابن الرفعة الخ) عبارة شرح الروض ونزاع ابن الرفعة فيما اذا ولدته دون ستة أشهر مع قيام الوطء وقال ان كمال الولد ونفخ الروح فيه يكون بعد اربعة أشهر كما شهد به الخبر فاذا أتت به خمسة أشهر مثلا احتمل العاق به بعد التعليق قال والستة أشهر معتبرة لحياة الولد غالبا وأوجب عنه بانه ليس في الخبر ان نفخ الروح يكون بعد الاربعه فحددنا فان لحظة ثم يأمر الله الخ ويوجب أيضا بان المراد بالولده في قولهم أو ولدته الولد التام (قوله من التعليق) الى قوله وقول ابن الرفعة في الغنى الاثره أومعه (قوله أي الستة) كذا في أصله رحمه الله تعالى بحذف أشهر اه سيد عمر (قوله أو غيره) بشبهة أو زنا (قوله لعلم بعدمه الخ) لان الحمل لا يكون أكثر من اربع سنين اه معنى (قوله لو طأ بعد التعليق الخ) عبارة الغنى بان لم يوطأ أسلا بعد التعليق أو وطئت بعده من زوج أو بشبهة أو زنا لم يمكن حدوث حمل من ذلك الوطء بان كان بينهما وبين الوضع دون ستة أشهر اه (قوله ولهذا ثبت نسبه الخ) أي في غير الزنا (قوله انه لم يوطأها) أي ولا غيره وترك ذلك لان الغالب بمعرفة فلا حاجة لرد اه سم (قوله بانه ظن) أي ابن الرفعة (قوله منه) أي الزوج (قوله بل على إطلاقه) أي مطلق الحمل (قوله من الحاقها بما دونها) وقوله وما قدرته به ضمير بينهما الخ خالف النهاية فيهما اعتبارا وعلم مما قررناه ان الستة

استبراء الامه فيكون بحضه أو بشهر والاستبراء قبل التعليق كاف لان المقصود معرفة حالها في الحمل فلا فرق بين تقدمه والتأخر بخلاف العدة واستبراء المهر فكذا هنا (قوله في المتن فان ولدته دون ستة أشهر الخ) (فرع) من تشبه له ولادة تزوج الولد من غير الطريق المعتاد بخروجه كالوشق تخرج الولد من الشق أو خرج الولد من فيه فانه يشترط فيه شمول عند الاطلاق لان المقصود من الولادة انفصال الولد فليست امثل (قوله بناء على اعتبار لحظة للعاق) قد يقال لحظة للعاق ممكنة من اثناء التعليق الخ فاذا كان بين آخر التعليق والوضع ستة أشهر أمكن الحدوث بعد أول التعليق فكيف يتبين وقوعه مع ان الظاهر من التعليق اعتبار وجود الحمل عند جميع أجزاء التعليق فليست امثل (قوله مردود بان لفظ الخبر الخ) قال في شرح الروض ويوجب أيضا بان المراد بالولده في قولهم أو ولدته الولد التام اه (قوله اذا عرف انه لم يوطأها) أي ولا غيره وترك ذلك

ملحقة بما دونها (من التعليق) أي من آخره أخذنا مما مر في أنت طالق قبل قدوم زيد بشهر (بان وقوعه) لتحقيق وجود الحمل حين التعليق لا حاله حدوثه لما مر ان أقله ستة أشهر ونزاع ابن الرفعة فيه بان الستة معتبرة لحياة لا لكامله لان الروح تنفخ فيه بعد الاربعه كافي للخبر مردود بان لفظ الخبر ثم يأمر الله الملك فينفخ فيه الروح ثم تقتضي تراخي النفخ عن الاربعه من غير تعيين مسدده فانما بما استنبطه الفقهاء من القرآن ان أقل مدة الحمل ستة أشهر (أو) ولدته (لا أكثر من اربع سنين) من التعليق وطئت أم لا (أو بينهما) أي الستة والاربع سنين (وطئت) بعد التعليق أو معه من زوج أو غيره (وأمكن حشد وثبه) أي بذلك الوطء بان كان بينه وبين وضعه ستة أشهر (فلا) طلاق فيه مما لا علم به عدمه عند التعليق في الأولى ولو ازاح حدوثه في الثانية من الوطء مع أصل بقاء العصمة (والا) لو طأ بعد التعليق أو وطئت وولدت دون ستة أشهر من الوطء (فلا يصح وقوعه) لتبين الحمل ظاهرا ولهذا ثبت نسبه منه وقول ابن

الرفعة ينبغي الحزم بالوقوع باطنا اذا عرف انه لم يوطأها بعد الحلام مردود بان ظن ان التعليق على ان الحمل منه وليس كذلك ملحقة بل على مطلقه منه أو من غير كونه شبيهاً له ما ذكرناه في تفسير الحامه ما دونها



لأنه لا بد معهما من زيادة لحقة هو ما انتصر له الاسنوي وغيره أخذوا من قولهم في العدد لا بد من لحقة للعلاق ولحقة الوضع وما فسرت به فثبت  
بينهما مقتضى لاحق الاربع بما فوقها هو ما اعتد به ابن الرقعة والاذري والركشي وغيرهم ووجهه بانها اذا انتبه لاربع من الخلف  
تدبرنا انهم لم تكن عند الخلف حاملا والازاد مدة الحمل على أربع سنين وامامامشي عليه شيخنا هنا في شرحه معجم من الحاق الستة بما فوقها  
والاربع بما دونها فهو وان اقتضاه ظاهر كلام الشيخين هنا لكن بعضهم بنى على ما س (١٠٧) له في الوصية وقد مروده وان العبرة في

غير الوصية بالغالب فما  
صرحوا فيه بالحقة واضح  
وما كتروا عنها في جعل  
كلامهم على اهم ارادوها  
بقرينة ذكرها في نظير ما  
سكتوا عنها فيه ووجهه  
النظر للغالب هنا بان مدار  
التعليق حيث لا لغة  
منضبطة على العرف وأهله  
انما يعتبرون ما يغلب  
وقوعه دون ما يسد رفان  
قلت حكموا في نواياهم  
وبين الاول ستة أشهر بانه  
حلي آخر ولم يقدر والحقة  
وهذا يؤيد ما هنا قلت لا  
يؤيده بل هو محمول عليه لما  
قرره على ابن الرقعة  
استشكله بان كونه حلا  
آخر يتوقف على وطء بعد  
وضع الاول فاذا وضعت  
لستة أشهر من وضع الاول  
يسقط منها ما يسع الوطء  
فيكون الباقي دون ستة  
أشهر وأجاب عنه شيخنا بانه  
يمكن تصوره باستدخال  
المنى حال وضع الاول قال  
وتقيدهم بالوطء في قولهم  
يعتبر لحقة للوطء محرم على  
الغالب والمراد الوطء أو  
استدخال المنى الذي هو  
أولى بالحكم هنا بل يقال  
يمكن الوطء حالة الوضع

ملحقة بما فوقها والاربع بما دونها كما سفي الوصايا اه (قوله لا بد معها) أي الستة أشهر من زيادة لحقة  
أي للعلاق (قوله وما فسرت الخ) عطف على قوله ما ذكرته الخ (قوله والازاد) أي بضم ز من التعليق  
الى الاربع (قوله ما مشى عليه شيخنا الخ) اعتمده النهاية كما سفي آتفا (قوله ظاهر كلام الشيخين هنا) منه  
ظاهر المنهاج لان المتبادر من قوله أو بينهما المنى أو بين دون ستة أشهر وأكثر من أربع سنين اه سم  
(قوله وان العبرة) عطف على رده (قوله يحمل كلامهم) أي في مولوج حذف كلامهم كان انصروا وضع  
(قوله ما هنا) أي من الحاق الستة بما فوقها اه كرى (قوله لما قرره) أي بقوله وما سكتوا الخ (قوله الوطء  
أرادتدخال المنى الذي الخ) الاولى ما يشمل استدخال المنى الخ (قوله عد الحقة منها) أي مع اعتبار ابتداء  
من أول الخلف لامن عقبه والازاد مدة الحمل على أربع فتأمل اه سم (قوله منها) أي من الستة أو  
الاربع (قوله انهم لم يعتبروا الخ) دعوى عدم الاعتبار فيها نظرا اه سم (قوله ذلك) أي امكان استدخال  
المنى وقوله منه أي من استدخال المنى (قول المتن وان قال ان كنت حاملا الخ) ولو قال ان كنت حائلا أو ان لم  
تكوني حاملا فانت طالق وهي ممن تحبل حرم وطؤها قبل الاستبراء لان الاصل والغالب في النساء الحبال  
والفراغ من الاستبراء موجب للحكم بالطلاق اظاهر الحال فتعيب الحيسة أو الشهر من العدة التي وجبت  
بالطلاق فتبها ولا يحسب منها الاستبراء قبل التعليق لتقدمه على موجبها فان ولدت ولو بعد الاستبراء لم تطلق  
ان ولدت دون ستة أشهر أو دون أربع ولم توطأ لتبين انها كانت حاملا عند التعليق لان وطئها لم يمكن  
كونه منه لان الظاهر حبالها حيث شذوذ حدوث الولد من هذا الوطء ولان ولدت لاربع سنين فاكثر من  
التعليق لتعيق الحبال عنده فان وطئها قبل الاستبراء أو بعده وبانت مطلقته منه لم يلزم المهر لالحقة للشبهة في  
الحال أما اذا لم تكن ممن تحبل كان كانت صغيرة أو آيسة فتطلق في الحال اه معنى زاد النهاية والاسنى ولو  
قال لها ان لم تحبل فانت طالق لم تطلق حتى تياس كما قاله الروياني اه أي بخوالف من قال عس أي عالم  
برد الغور كسنة أو تقم قرينة على ارادته والافيق عند فوات ما اراده أو دلت القرينة عليه اه (قوله أو  
ان كان يعلك ذكر) الى قوله وعن ابن القاص في النهاية والمغنى الا قوله كالعلاق الى فان ولدت أحدهما  
(قوله هي بمعنى الواو) هذا ممنوع وما استدلبه في قوله لان الفرض الخ لا يفسد اذا الجمع بين التعليقين  
لا يتوقف على كونها بمعنى الواو وانما يتوقف على ذلك لو كان قوله أو أنتى معطوفا على قال ان كنت الخ  
وليس كذلك بل هو معطوف على بن ذكر الذي هو متعلق المقول وأول تقسيم متعلق المقول قالوا انها في التقسيم  
أجود من الواو وتقسيم متعلق المقول لا ينافي جمع أقسامه في التعليق فليتأمل فصورة لفظ المعلق هكذا ان

لان الغالب يعرفه فلا حاجة لرد (قوله ظاهر كلام الشيخين) منه ظاهر المنهاج لان المتبادر من قوله أو منهما  
ان المعنى أو بين دون ستة أشهر وأكثر من أربع سنين (قوله عد الحقة منها) أي مع اعتبار ابتداء من أول  
الخلف لامن عقبه والازاد مدة الحمل على أربع فتأمل اه (قوله انهم لم يعتبروا الخ) دعوى عدم الاعتبار  
فيها نظرا (قوله هي بمعنى الواو الخ) هذا ممنوع وما استدلبه في قوله الا أنى لان الفرض الخ لا يفسد اذا الجمع  
بين التعليقين لا يتوقف على كونها بمعنى الواو وانما يتوقف على ذلك لو كان قوله أو أنتى معطوفا على قال ان  
كنت حاملا بن ذكر وليس كذلك بل هو معطوف على بن ذكر الذي هو متعلق المقول وأول تقسيم متعلق  
المقول قالوا انها في التقسيم أجود من الواو وتقسيم متعلق القول لا ينافي جمع أقسامه في التعليق فليتأمل

انتهى وساذ كر في العدم ما ردهوا لحاصل ان الذي يتجه انه لا بد هنا من النظر للغالب بالنسبة للستة والاربع وان من أطلق الحاق الستة أو  
الاربع بالدون عد الحقة منها أو بالفرق لم يعد هاهنا مع اعتبارها فلا خلاف في المعنى ويؤيد ما ذكرته من النظر للغالب انهم لم يعتبروا هنا  
اه كان استدخالها المنى وانما فصلوا بين وقوع الوطء وعدمه بالفعل فاقضى انه لا تنظر لذلك لندرة الحمل منه جدا (وان قال ان كنت حاملا بن ذكر)  
أو ان كان يعلك ذكر (فانت طالق) (ملقعة أو) هي بمعنى الواو لان الفرض انه جمع بين التعليقين كما يعلم



من آخر كلامه ان كنت حاملا بحمل (أنثى) أو ان كان بطنك أنثى (ذ) أنت طالق (مطلقين ذولينهما) أى ذكر أو أنثى وان كان عند التعليق  
نطقة ووصلها حد يندب بالذكورة أو لا فونة صحيح لان الخطيط يظهر ما كان كالماء فى النطقة مما أمرت به من ستة أشهر (وقع ثلاث)  
لتحقق الصفتين كالمعلق بكلامها الرجل (١٠٨) وبه لا يجنب وبه لطويل فكامت من فيه الصفات الثلاث وكما يأتى فى رمانة ونصف رمانة

كنت حاملا بذكر فانت طالق طلقه أو أنثى فطلقتين اه سم (قوله من آخر كلامه) أى من قوله  
فولدتها الخ (قوله ووصفها) الأولى تذ كير الضمير بإرجاعه الى الحمل (قوله معا أو من تبالخ) راجع  
لقول المتن فولدتها (قوله لتحقق الصفتين) أى الحمل بذكر والحمل بأنثى (قوله من فيه الصفات الخ)  
أى رجلا طويلا أجنيا (قوله أو خنتى فطلقة الخ) أو أنثى وخنتى فثنتان وتوقف الثالثة لتبين حال الخنتى  
اه نهاية قال ع ش فان بان ذكر أو وقعت الثالثة حالا أو أنثى لم يزد على الطالقتين اه (قوله فى الكل)  
أى فى جميع صور التعليق بالحمل (قوله أمر برجعها) أى دفع الضر وطول منع تزوجها الى الانضاح  
(قوله أو ما فى بطنك) الى قول المتن ولو قال لاربع فى النهاية والمغنى الا قوله ولو ولدت خنتى وحده فكم امر  
(قوله بمعنى الواو نظير ما مر) فيه ما تقدم اه سم (قوله ما عاق به) أى بالذكر والانثى (قوله فكم امر)  
أى أنفا (قوله وبان ذكر الخ) وقوله وبان أنثى الخ بقى ما لولم بين وظاهر انه لا طلاق لاحتمال المخالفة  
فلم توجد الصفة ولا طلاق بالشك اه سم ويبيده أيضا قول المغنى والنهاية هنا وفيما يأتى وتوقف الحكم فان  
بان الخ (قوله بولادة ما يثبت به الاستيلاد الخ) عبارة النهاية والمغنى والروض مع شرحه بأنهصال ما تم  
تصويره ولو بينا وسطا اه قال الرشيدى قوله وسقط الاستيلاد بالشك ههنا بما فى الجناز من انه لا يسمى ولدا الا  
بعد تمام أشهره خلافا لما فى حاشية الشيخ ع ش اذ لا ملازمة بين اسم الولادة واسم الولد كما هو ظاهر اه  
(قوله لم يقع شئ) لان الولادة لم توجد حال الزوجية اه مغنى (قوله بذلك) أى الولادة (قوله ان كان  
الخ) عبارة النهاية والمغنى ان طلق الزوج ولا يقع به طلاق سواء كان من حمل الاول بان كان الخ أم من حمل  
آخر بان وطئها الخ (قوله وكذا ان كان من حمل آخر الخ) لان عدة الطلاق ووطء الشبهة لشخص واحد  
فقد اختلفنا وحيث تدخلنا انقضت بالحمل اه ع ش (قوله بان وطئها بعد ولادة الاول) بان كان الطلاق  
رجعيا لان وطئها حينئذ ووطء شبهة اه حطى (قوله بعد ولادة الاول) قضيته انه لو وطئها قبل ولادته لم  
يكن حلا آخر ثم قوله بعد ولادة الاول أى قبل مضي عدة اه سم (قوله لاربع سنين) واللام يمكن من هذا  
الوطء حتى ينسب اليه وتنقض به العدة اه سم (قوله أم الولد ثم ما معا) أى بان ثم انفصالهما وان  
تقدم ابتداء خروج أحدهما فالمرتبة فى الترتيب والامانة الانفصال اه حطى (قوله ولدا) عبارة الروض أو  
كلما ولدت ولدا فولدت فى بطن ثلاثتها طلق ثلاثا اه وقضية التقيد بولده عند حذفه لا تطلق ثلاثا  
اذا ولدت ثلاثا فعلا انه ولادة واحدة سم على ج اه ع ش أقول وسيصرح به الشرح قبيل قول المتن  
ولو قال لاربع (قول المتن من حمل) وفى شجر يذ المزج اذا قال كلما ولدت ولدا فانت طالق فولدت ثلاثة

فصوره لفظ المعلق هكذا ان كنت حاملا بذكر فانت طالق طلقه أو أنثى فطلقتين (قوله بمعنى الواو) فيه  
مائة دم فى الحاشية السابقة (قوله وبان ذكر الخ) وكذا قوله الا أنى وبان أنثى الخ بقى لولم بين وظاهر انه  
لا طلاق لاحتمال المخالفة فلم توجد الصفة ولا طلاق بالشك (قوله بان وطئها بعد ولادة الاول) قضيته أنه لو  
وطئها قبل ولادته لم يكن حلا آخر (قوله بعد ولادة الاول الخ) وقبل مضي عدة (قوله وأنت بالثاني لاربع)  
سنين واللام يمكن من هذا الوطء حتى ينسب اليه وتنقض به العدة (قوله وان قال كلما ولدت ولدا الخ)  
فى الروض أو كلما ولدت ولدا فولدت فى بطن ثلاثتها طلق ثلاثا انتهى وقضية التقيد بولده عند حذفه  
لا تطلق ثلاثا اذا ولدت ثلاثا فعلا انه ولادة واحدة (فرع) عاق بالولادة فولدت حيوانا غير آدمى فهل تطلق  
بغيره نعم لانها ولادة وهو ولد مر (قوله فى المتن ثلاث من حمل) فى الروض وشرحه فى باب العدة فرع لوعاق  
طلاقها بالولادة فانت بالولد ثم بان آخر وكان بينهما مدون ستة أشهر طلق بالاول وانقضت عدتها بالثانى ولحقها

فان ولدت أحدهما فانت  
علق به أو خنتى فطلقة حالا  
وتوقف الثانية لاتضاعف  
وتنقضى العدة فى الكل  
بالولادة لانها طلق باللفظ  
بخلافه فيما يأتى فى ان ولدت  
وعن ابن القاص لو كان  
أحدهما خنتى أمر برجعها  
واجتنابها حتى يتضح  
انتهى ويظهر ان أمره  
باجتنابها نذير لا واجب  
لان الاصل الحل وعدم  
وسوع الثلاث (أو)  
قال (ان كان حلك) أو ما فى  
بطنك (ذكر ان طلقه أو)  
بمعنى الواو نظير ما مر (أنثى  
فطلقتين فولدتها لم يقع  
شئ) لان الصيغة تقتضى  
الحصر فى أحدهما فمعهما  
لم يحصل الشرط ولو تعدد  
الذكر أو الانثى وقع ما علق  
به لان المفهوم من ذلك  
الحصر فى الجنس لا الوحدة  
ولو ولدت خنتى وحده فكم  
مر أو مع ذكر وبان ذكر  
فطلقة أو أنثى فلا طلاق أو  
مع أنثى وبان أنثى فطلقتين  
أو ذكر أو طلاق (أو)  
قال (ان ولدت فانت طالق)  
طالقت بولادة ما يثبت به  
الاستيلاد مما يأتى فى باب  
بشرط انفصال جميعه فلو  
انفصل بعضهم أو أحد  
الزوجين قبل انفصال كله

لم يقع شئ واذا علق بذلك (فولدت اثنين مر تباطلت بالاول وانقضت عدتها بالثانى) ان كان بين وضع ووضع  
الاول دون ستة أشهر وكذا ان كان من حمل آخر بان وطئها بعد ولادة الاول وأنت بالثانى لاربع سنين فانت طالق أما لو ولدتها معا فوقع الطلاق  
ياحدهما ولا تنقضى العدة بالاخر بل تشريع فيها من وضعهما (وان قال كلما ولدت ولدا فانت طالق



متعاقبين وكان بين الولد الثاني والثالث ستة أشهر فأكثر فالثالث حمل حادث لا يلحقه وتكون العدة قد انقضت بالولد الثاني انتهى فليتمل فتقيد المصنف بقوله من حمل احراز عن مثل هذا سم على حج اه ع ش (قول المتن وانقضت بالتالي) ينبغي فيما اذا كان كل واحد حلاً آخر ان تنقض العدة بالتالي ولا يقع به ثانية الفراغ الرحم بولادته اذ عند ولادته لا يكون الثالث في الرحم حتى ينفي الفراغ لانه حمل آخر ولا يجتمع ولدان من حبلين في رحم فليتمل وكذا فيما اذا كان الاولان حلاً واحداً والثالث حلاً آخر فتتقضى بالتالي ولا يقع به ثانية لما ذكره فتقيد المتن بالحمل الواحد ظاهر اه سم (قوله أو ولدت اثنين مرتباً) في الروض وشرحه أو أتت بولدها ثم خرو كان بينهما دون ستة أشهر طلقت بالاول وانقضت عدتها بالتالي ولحقها فان كان بينهما ستة أشهر فأكثر لم يلحقه الثاني باثنا كانت أولاً وانقضت به العدة وان لم يلحقه لاحتمال وطء بشبهة منه بعد الفراق اذا ادعته أخذت بما سار انتهى اه سم (قوله لما سار) أي أنه في شرح أو ولدت فانت طالق وقوله به أي بالولادة وقوله انفصاله أي الولد وقوله ومقارنة الوقوع الخ زلزل ليل مقابل الصحيح (قوله لبراءة الرحم به) أي دون ما قبله اه سم (قوله ومقارنة الوقوع) مبتدأ وخبره قوله متعذر (قوله ولهذا) أي المتعذر (قوله ولو قال الخ) عطف على لو قال أنت الخ عبارة النهاية والمغنى أو قال الخ (قوله كذلك) أي من حمل واحد مرتب (قوله أمالو ولدتهم) أي الثلاثة أو الأربع (قوله معاً) أي بان يخرجوا في كبس واحد اه ع ش فان لم يقل هنا أي فبالولادتين معاً سم وسيدهر (قوله فكذلك) أي يقع الثلاث (قوله والا) أي بان لم يقل هنا ولدتهم (قوله وقعت واحدة) أي لعدم تكرر المعلق عليه وهو الولادة (قوله حوامل) أي منتهية ومغنى قال ع ش والرشدي انما يقيد به لقول المصنف فيما يأتي وانقضت عدتها بولادتهم والا فالحكم من حيث وقوع الطلاق لا يتقيد به هذا القيد اه (قوله على ما جرى عليه جمع) وانفهم المغنى (قوله لكن الاوجه الخ) وفاقاً لانه (قوله

فان كان بينهما ستة أشهر فأكثر لم يلحقه الثاني ان كان باثنا لان المعلق به لم يكن في النكاح بخلاف ما اذا لم يعلق الطلاق بالولادة حيث يلحقه الولد الى أربع سنين لاحتمال المعلق في النكاح وكذا لا يلحقه الثاني ان كانت رجعية بناء على ان السنين الأربع تعتبر من وقت الطلاق لامن وقت انقضاء العدة وانقضت به العدة وان لم يلحقه لاحتمال وطء بشبهة منه بعد الفراق اذا ادعته أخذت بما سار وان كان ما ولدت ثلاثاً انقضت عدتها بالتالي ان كان بينهما وبين الاول دون ستة أشهر ولحقه أي الثلاث وان كان بين الاول والثالث ستة أشهر فأكثر وبين الثاني والاول دونها لحقها دون الثالث وان كان بينهما وبين الثاني دون ستة أشهر كما صرح به الاصل وانقضت عدتها بالتالي وان كان بين الثاني والاول ستة أشهر فأكثر وبين الثاني والثالث دونها لم يلحقها وكذا ان كان ما بين كل منهم وتاليه ستة أشهر انتهى مقتضى طوله لان فيه ابضاح المقام ومنه يظهر صحة تقيد المصنف بقوله من حمل الخ فتأمل (قوله في المتن من حمل) قال الزركشي الثالث أي من التبهات تقيد به بالحمل مع ان حكم الحبلين اذا كان الثاني والثالث لاحقاً للزوج كذلك كما سبق انتهى وفي الروض وشرحه فان عقبه أي الولد الذي وقع به الطلاق بالتخييل الزوج بان ولدت له دون أربع سنين انقضت عدتها به وفي خبر يد المزج اذا قال كذا ولدت ولداً فانت طالق فوالت ثلاث متعاقبين وكان بين الولد الثاني والثالث ستة أشهر فأكثر فالثالث حمل حادث لا يلحقه وتكون العدة قد انقضت بالولد الثاني انتهى فليتمل فتقيد المصنف بقوله من حمل احراز عن مثل هذا (قوله في المتن من حمل وقع بالاولين طاقتان وانقضت بالتالي) ينبغي فيما اذا كان كل واحد حلاً آخر ان تنقض العدة بالتالي ولا يقع به ثانية لما ذكره اذ عند ولادته لا يكون الثالث في الرحم حتى ينفي الفراغ لانه حمل آخر ولا يجتمع ولدان من حبلين في رحم فليتمل وكذا فيما اذا كان الاولان حلاً واحداً والثالث حلاً آخر فتتقضى بالتالي ولا يقع به ثانية لما ذكره فتقيد المتن بالحمل الواحد ظاهر (قوله لبراءة الرحم به) أي دون ما قبله (قوله فان لم يقل هنا) أي فبالولادتين معاً

(فولدت ثلاثة من حمل)  
واحد مرتب (وقع بالاولين  
طلقة ان) خلا بقضية كلها  
(وانقضت) عدتها (بالتالي)  
لتبين براءة الرحم (ولا يقع  
به فاشية) أو ولدت اثنين  
مرتباً فواحدة بالاول  
وانقضت عدتها بالتالي  
ولا يقع به ثانية (على  
الصحيح) لما سار لا يقع به  
الا عند تمام انفصاله وهو  
وقت انقضاء العدة لبراءة  
الرحم به ومقارنة الوقوع  
لانقضائها متعذر اذ لا صحة  
حينئذ ولهذا لو قال أنت  
طالق مع موتي لم يقع ولو  
قال لغير موطوءة اذا طلقتك  
فانت طالق فطلقتك لم تقع  
المعلق قلصا فيها البيوتنة  
ولو ولدت أربعة كذلك  
طلقت ثلاثاً وانقضت عدتها  
بالرابع أمالو ولدتهم معاً  
فيقع الثلاث (وتعتمد  
بالاقرء) فان لم يقل هنا ولداً  
ونواه فكذلك والا وقعت  
واحدة فقط (ولو قال  
لاربعة) حوامل (كلاً)  
وكذا أي على ما جرى عليه  
جمع لكن الاوجه  
اختصاص الاحكام الاثنية  
بكله اذ من غيرهما ولو أي



لأنها وإن أفادت العموم لاتنفذ التكرار ولذلك تنبه في شرح الاشارة (ولدت واحدة) منسكن (فصواحبها طوالق فولدت معا) أو ثلاث معاً  
الرابعة وقد بقيت عدتهن إلى ولادتها (١١٠) (طلقن ثلاثاً ثلاثاً) لأن لكل واحدة ثلاث صواحب فيقع بولادة كل على من عداها طلاقة

لانها وان افادت العموم لاتنفذ التكرار) لقائل أن يقول هذا الحكم المذكور هنا لا يتوقف على التكرار بل يكفي فيه العموم لأنه إذا قال أي يتسكن ولدت فصواحبها طوالق فقد علق على ولادة كل واحدة طلاق صواحبها لأن أي عامة لكل واحدة منهن عموماً وشمولياً فكل واحدة معلق بولادتها طلاق غير هافكل من ولدت وقع على صواحبها فإذا ولدت معا وقع بولادة كل واحدة على من عداها فيقع على كل واحدة ثلاث بولادة صواحبها الثلاث فوقع الطلاق على كل لم ينشأ عن دلالة الاداة على التكرار بل عن دلالتها على العموم المقضي لتعدد التعليق ويصرح به قول الروض أو قال أي يتسكن لم أطأها اليوم فصواحبها طوالق فان لم يطأه بطلاق ثلاثاً ثلاثاً الخ ثم يظهر التفاوت بين ما يفيد التكرار وما يفيد مجرد العموم في نحو أي يتسكن ولدت فصواحبها طوالق فولدت واحدة ثلاث مرات وقع على صواحبها طلاق واحدة ولو أتى بدل أي هنا بكما مطلق ثلاثاً فتم له بل قضى بذلك أن غير أي من صبيح العموم كن ولدت منسكن كذلك أيضاً ولا مانع من التزامه فليتأمل اهـ سم وعبارة المغنى تبينه تصويره بكما تبع فيه المهرر والروضة وهو يوجبهم اشتراط أداة التكرار قال ابن القتيب وليس كذلك فان التعليق بان كذلك فلا ومنه ليلها كان أحسن اهـ (قول المتن فولدت معا الخ) ويعتبر انفصال جميع الولد ولو سقط كما مر فان أسقطت ما لم يكن فيه علق آدعى تاماً لم تطلق اهـ نهاية (قوله أو ثلاث معاً) إلى قول المتن وقيل في النهاية والمغنى (قوله وقد بقيت الخ) أي والام تقع الثالثة على البقية فإذا صح هذا اهـ سم (قوله في الصورة الثانية) أي قوله أو ثلاث معاً الرابعة الخ (قوله انه أي الثلاث لمجموعة) أي بتوزيع الثلاث على الأربع وتكميل المنكسر (قوله وهي فيها) أي في العدة (قوله دخلت) أي الرجعية فيهن أي النساء أو الزوجات (قوله وتعد) أي الأولى بالاقراء أو الأشهر نهاية ومغنى (قول المتن والثالثة طلقين) أي إن بقيت عدتهن عند ولادة الثانية لما يطأه قوله وانقضت الخ (قوله طلاق من بعدهما) عبارة النهاية والمغنى طلاق بولادة من بعدهما اهـ (قوله لحوقه بالزوج) فيه شيء لم أعلم مما مر من الروض وشرح من انقضاء العدة بالولد وان لم يلحق الزوج إلا ان يراد لحوقه ولو بدعى الزوجة وان لم يلحق بذلك اهـ سم (قوله لأن من علق الخ) عبارة النهاية والمغنى وتطلق الباقيات طلاقة بولادة الأولى لأنهن صواحبها عند ولادتها لا اشتراك الجميع في الزوجة حيث تزد وبطلانهن انتقضت الرجعية بين الجميع فلا تؤثر ولادتهن في حق الأولى ولا ولادة بعضهن في حق بعض الأول ورد بان الرجعية لا تنتفي بالطلاق الرجعي الخ (قوله كاسر) أي أنه بقوله والطلاق الرجعي الخ (قوله

(قوله لانها وان افادت العموم لاتنفذ التكرار) أقول عدم افادة أي التكرار لا شك انه الصواب وان افادت العموم اذ التكرار غير العموم واحدهما لا يستلزم الاخر لكن لقائل أن يقول هذا الحكم المذكور هنا لا يتوقف على التكرار بل يكفي فيه العموم لأنه إذا قال أي يتسكن ولدت فصواحبها طوالق فقد علق على ولادة كل واحدة طلاق صواحبها لأن أي عامة لكل واحدة منهن عموماً وشمولياً فكل واحدة معلق بولادتها طلاق غير هافكل من ولدت وقع على صواحبها فإذا ولدت معا وقع بولادة كل واحدة على من عداها فيقع على كل واحدة ثلاث بولادة صواحبها الثلاث فوقع الطلاق على كل لم ينشأ عن دلالة الاداة على التكرار بل عن دلالتها على العموم المقضي لتعدد التعليق ويدل على ذلك بل يصرح به قول الروض ما نصه أو قال أي يتسكن لم أطأها اليوم فصواحبها طوالق فان لم يطأه بطلاق ثلاثاً ثلاثاً الخ ثم يظهر التفاوت بين ما يفيد التكرار وما يفيد مجرد العموم في نحو أي يتسكن ولدت فصواحبها طوالق فولدت واحدة ثلاث مرات وقع على صواحبها طلاق واحدة ولو أتى بدل أي هنا بكما مطلق ثلاثاً فتم له بل قضى بذلك أن غير أي من صبيح العموم كن ولدت منسكن كذلك أيضاً ولا مانع من التزامه فليتأمل (قوله وقد بقيت عدتهن إلى ولادتها) أي والام تقع الثالثة على البقية إذا صح هذا اهـ سم (قوله لحوقه بالزوج) فيه شيء لم أعلم مما مر من الروض

طلقة لأعلى نفسها ويعددن جميعاً بالاقراء الرابعة في الصورة الثانية في الوضع وكرر ثلاثاً ثلاثاً أي توهم أنه لمجموعة من (أو) ولدت (مرتبة طلقت الرابعة ثلاثاً) بولادة كل من الثلاث طلاقة وانقضت عدتهن بولادتها (وكذا الأولى) تعلق ثلاثاً (ان بقيت عدتهن) عند ولادة الرابعة لأنه لا بدعدها ثلاث وهي فيها والطلاق الرجعي لا يبنى العصبية والزوجة اذ لو حلف بطلاق نسائه أو زوجاته أو طاعة من دخلت فيهن وتعد بالاقراء ولا تستأنف للطاقة الثانية والثالثة قبل تبنى على ما مضى من عدتها (و) طلقت (الثانية طلاقة بولادة الأولى) (و) طلقت (الثالثة طلقين) بولادة الأولى والثانية وانقضت عدتهما بولادتهما) فلا يلحقهما طلاق من بعدهما ما لم يلدا نواكيزاً ويتأخرتا بينهما بولادة الرابعة فتطلقان ثلاثاً ثلاثاً وسيدكر أن شرط انقضاء العدة بالولد لحوقه بالزوج (وقيل لا تطلق الأولى وتطلق الباقيات طلاقة) لأن من علق طلاقهن بولادتهن خرجن من كونهن صواحب لها ورد وان قيل عليه الأكثر ون يمنع ما علق به

كاسر (وان ولدت ثنتان معاً) وعدة الأولى باقية رطقت الأولى ثلاثاً ثلاثاً واحدهما ولدتان (وقيل) تطلق كل منهما (طلقة) بناء على بولادة الأخيرة تين أما إذا لم تبقى عدة الأولىين فلا يقع على من انقضت عدتهما الا طاعة (وقيل) تطلق كل منهما (طلقة) بناء على



الضعيف السابق (و) طلق (الآخر بان طلقين طلقين) بولادة الاولتين ولا يقع على كل منهما بولادة من معها شي لان قضاء غديهما بولادتهما وان ولدن ثنتان مرتباً ثنتان معاً طلق الاولى ثلاث والثانية طلقوا الاخرى بان طلقين أو ثنتان معاً ثنتان مرتباً طلق الاولى ثلثا وثلاثا والثانية طلقين أو واحدة ثم ثلاث معاً طلق الاولى ثلاثا ومن بعدها طلقه طلقه أو واحدة ثم اثنتان معاً واحدة طلق الاولى والرابعة ثلاثا وثلاثا والثانية طلقه طلقه وتبين كل منهما بولادتهما والتعلق بالحيض أو برؤية الدم يقع الطلاق فيه برؤية أو علم أو لدم يطارأ بعد التعلق ويمكن كونه حيضاً ثم ان انقطع قبل أن يطارأ بان لا طلاق ومرا أنهما لو ماتت بعد رؤيته وقبل يوم وليلة وقع غلاباً بالظاهر وكالحيض فيما ذكر أنه في التعلق لا بمن ابتدائه ولا نكفي استدامته الطهر وسائر (١١١) الاوصاف قال في أصل الروضة الا أنه سيأتي في كتاب الايمان ان استدامة

الركوب والبس لبس  
وركوب فليكن كذلك في  
الطلاق انتهى وقضيته أنه  
بأن هذا التفصيل لا يفي  
ان ما يقدّر عدة تكون  
استدامته كابتدائه ومالا  
فلا تكن قضية فرق المتولي  
بين الركوب والحيض بان  
استدامة الركوب باختيارها  
بخلاف استدامة الحيض  
أنه لا يأتي هذا التفصيل  
وأنه لا تكون هنا الاستدامة  
كالابتداء الا في الاختباري  
لا غير وكان هذا هو مراد  
الباقين بقوله الاقوى في  
الفرق ان نحو الحيض مجرد  
تعلق لا حلف فيه أي لانه  
ليس باختياراً فلهذا  
بقضية أداء التعلق من  
اقتضائها ايجاد فعل مستأنف  
والاستدامة ليست كذلك  
بخلاف نحو الركوب فان  
التعلق به يسمى حلفاً أي  
لانه باختيارها فامكن فيه  
الحث والمنع فاني فيه تفصيل  
الحلف ان استدامته

على كل الخ) لعل الاولى على واحدة منهما (قوله وان ولدن ثنتان) الى قوله ومرا انتهاء في النهاية والمغنى (قوله طلق الاولى ثلاثا) أي اذا بقيت عدتها الى ولادة الرابعة (قوله أو اثنتان معاً) أي وقد بقيت عدتها الى ولادة الرابعة (قوله أو واحدة) أي وعدتها باقية الى ولادة الرابعة (قوله أو واحدة ثم ثنتان معاً الخ) وما ذكر في المتن والشرح ثمان صور وضابطها ان يقع الثلاث على كل واحدة هو القاضدة الامن وضعت عقب واحدة فقط فتطلق طلقه فقط أو عقب ثنتين فقط فتطلق طلقين فقط اه مغنى زاد النهاية وانحصر من ذلك ان يقال طلق كل بعدد من سبقها ومن لم يسبق ثلاثا اه (قوله بطراً) اخرج الدوام اه سم (قوله ويمكن كونه حيضاً الخ) لعله راجع للتعلق برؤية الدم أيضاً ثم رأيت في النهاية ما نصه ولو علق طلاقها برؤية الدم جل على دم الحيض فيكفي العلم به كالهلال فان فسر بغير دم الحيض وكان يتجمل قبل حيضها قبل طهرها وان كان يتأخر عنه فلا اه (قوله ومرا) أي في أول الفصل (قوله وكالحيض) خبر مقدم لقوله الطهر (قوله انه في التعلق الخ) بيان لما ذكر (قوله فليكن) أي استدامة الركوب والبس كذلك أي كابتدائه (قوله وقضيته) أي كلام أصل الروضة (قوله ثم) أي في الايمان وقوله ما يقدر الخ بيان للتفصيل (قوله وكان هذا) أي من انه لا يكون استدامة الخ (قوله ان نحو الحيض) أي التعلق به (قوله ليست كذلك) أي ايجاد فعل الخ (قوله استدامته الخ) بيان للتفصيل (قوله اه) أي الباقين (قوله هنا) أي في الطلاق (قوله معاً الخ) أي في الاختباري وغيره (قوله فرقة الاول) أي وان اقتضى التخصيص بالاختباري بناء على انه أراد ما أشار اليه المتولي اه سم (قوله والحق بذلك) أي بالتعلق بالحيض (قوله بان ان لا طلاق) كذا في فتاوى شيخ الاسلام اه سم (قوله في صورته) أي السطر (قوله وقوعه) أي الطلاق (قوله فان علق به) أي بالحيض (قوله فان قال) الى قوله وسيأتي في النهاية والمغنى حيضه أي ان حضت حيضه فانت طالق (قوله وان خالفت عادتها) أقول عالم تكن آيسة فان كانت كذلك لم تصدق لان ما كان من عوارق العادات لا يعول عليه الا اذا تحقق وجوده وهي هنا ادعت ما هو مستحيل عادة فلا يقبل منها وبه يعلم ما في قول سم على منتهى فرع لو ادعت الحيض ولكن في زمن اليأس فالظاهر ان مدعيها القوام انها لو حاضت رجعت العدة من الاشهر الى الاقراء بر انتهى اه ع ش (قوله أي الحيض) ومثله كل ما لا يعرف الا منها كسجها وبغضها ونيتها انها ميتة ومغنى (قوله وكذبها) وأما اذا صدقها الزوج فلا تخلف اه مغنى (قوله وسيأتي) أي قبيل قول المتن ولا صدق فيه (قوله فيما يأتي)

وشرحه من انقضاء العدة بالولد وان لم يلحقه الزوج الا ان راد لحوقه ولو بدعوى الزوج وان لم يلحق بذلك (قوله بطراً) اخرج الدوام (قوله فن ثم كان الاوجه فرقة) أي وان اقتضى التخصيص بالاختباري بناء على انه أراد ما أشار اليه المتولي (قوله بان ان لا طلاق) كذا في فتاوى شيخ الاسلام

كابتدائه وله فرق آخر يوافق اطلاق الاصحاب ان الاستدامة هنا ليست كابتدائها لعلها لكن كلام أصل الروضة المذكور يخالف هذا فن ثم كان الاوجه فرقة الاول والحق بذلك من حلف لا يسافر لبلد كذا في حث ظاهر ايمارته له مران بلدة قاصداً السفر اليها ثم ان لم يصل اليها بان ان لا طلاق وقد يفرق بان الغالب في العلم في زمن امكانه أنه حيض ولا كذلك السطر على أن الذي يتجمل في صورته أنه لا يقع الا عند بلوغ البلد اذا يسمى مسافر اليها الا حيث يخلفه في مسئلتنا فانه يضي يوم وليلة يتبين وتوعد من أول الحيض وحيث لا جامع بين المسئلتين فان علق به في آثنا لم يقع حتى يظهر ثم يتدبر الحيض فان قال حيضه لم يطلق الا بتمام حيضه آتية بعد التعلق (ونصدق) المراد (بميتها في حيضها) وان خالفت عادتها (اذا علقها) أي طلاقها (به) أي الحيض فادعت به كذبها لانها وثقة عليه لكن لثمتها فيه نحو كراهة الزوج حلفت وسيأتي ما يعلم منه أن هذا لا يخالف القاعدة المشار اليها فيما يأتي



وحاصلها أنه متى علق بوجود شيء يمكن إقامة الزوجة اليينة عليه فادعى منكر صدق بيمينه أو بنطيه فادعى وجوده وأنكرت فان لم يتعلق بفعله وفعلها كان لم يدخل زيد الدار صدق أيضا لاصل بقاء النكاح وان كان الاصل عدم الفعل كذا نقله بعضهم عن المصنف وسيأتي عنه تناقض فيه وان تعلق بإحدى ما فان لم يعرف الامن جهة صاحبه غالبا كالحب والنية صدق صاحبه بيمينه أي في وجوده وعدمه كما هو ظاهر ومنه كما في الكافي أن يعاق بضربه لها فضرب غيرها فاصحابها وادعى أنه إنما قصد غيرها فيصدق بيمينه لانه أعلم بقصده بل لا يمكن علمه من غيره لكن نقله عن البغوي كما يأتي في الايمان بزيادة (١١٢) أنه لا يقبل كالتزمه لانه وان قال ذلك وله احتمال بالقبول وهو أقوى مدركا ولا حاجة في

لزم الله لان باب الضمان أوسع اذ لا يتوقف على قصد ولا اختيار بخلاف ما هنا قال بعض المتأخرين فيه تعين الجزم به عند القرينة بصدقه نظير ما في الروضة وغيرها لو اتقى فقيه علميا بطلاق ما قرره ثم بان خطأ الفقيه لم يؤخذ بذلك الاقرار للقرينة فانه انما يثبت على ظن الوقوع المذموم به وان عرف من خارج كان لم أنفق عليه اليوم فسيأتي آخر هذا الفصل ومضى لزوم البيمين فنشكل هو أو وارثه محلات هي أو وارثها وطلمت وفيها اذا علق بمالا يعلم الامن الغير كمجهته أو عدمها فادعاء الزوج وأنكر الغير ما ثبت هي لا الغير قال الملقني وأخطأ من ما فيه لانه نظيره اذ كرهه فبين علق طلاقها بحض غيرها أي من حيث ان غير لا يختلف (لا في ولادتها) فلا تصدق فيها اذا علق طلاقها بها فادعيتها وقال بل الولد مستعار (في الاصح) ككسائر الصفات الظاهرة لسهرلة

أي في قول المتن وتصدق بيمينها الى قوله وان كذب واحدة اه كردى (قوله وحاصلها) أي القاعدة (قوله فادعته وانكر الخ) مقتضى هذه القاعدة ان يصدق هو بيمينه في مسئلة الحيض اذ يمكن إقامة اليينة عليه كما صرحوا به مع انها تصدق فيه كافي المتن اه سم أقول وأشار الشارح الى جوابه بقوله السابق آنفا وسيأتي ما يعلم الخ (قوله أو بنطيه) عطف على وجود شيء (قوله ونفعاها) الاولى ابدال الواو بأو (قوله وسيأتي عنه) أي عن المصنف (قوله فان لم يعرف الامن جهة صاحبه الخ) في ادخال هذا تحت المسم المعبر فيه امكان إقامة اليينة عليه مالا يخفى فتأمل اه سم (قوله أي في وجوده الخ) في ادخاله تحت قوله أو بنطيه تأمل (قوله ومنه) أي مما لا يعرف الامن جهة صاحبه وقوله ان يعاق بضربه الخ في جعله من افراد المعلق بنفى شيء تسامح (قوله وان قال ذلك) أي انه انما قصد غير ذلك (قوله وهو) أي احتمال القبول (قوله الجزم به) أي باحتمال القبول (قوله انه لو اتقى الخ) بيان لما في الروضة (قوله لم يؤخذ) أي العاوى (قوله على ظن الوقوع) أي المستند الى اقتناء الفقيه بالوقوع (قوله وان عرف الخ) عطف على قوله ان لم يعرف الخ (قوله فسيأتي الخ) جواب وان عرف الخ (قوله كمجهته) المفهوم انه علق بمجهته الغيرة فيشكل قوله فادعاء الزوج لانه حينئذ معترف بالطلاق فيؤاخذ به ولا حاجة لحلفها اذا أنكر الغير بل لا وجهه فليتأمل اه سم عبارة السيد عمر قوله فادعاء الزوج ظاهره أي ما عاق به فيرد عليه اعتراض المحشى فيتعين تأويله بان المراد فادعى ضده بقرينة السياق والسباق اه والتدفع الاعتراض من أصله بان المراد بقوله مالا يعلم الخ ما يشبه وجوده وعدمه بقرينة قوله كمجهته الخ فادعاء أي وجوده فيما اذا علق بعدمه أو عدمه فيما اذا علق بوجوده (قوله فلا تصدق) لي المتن في النهاية والى قوله فان قلت في المغنى (قوله مستعار) أي مثلاً نهاية ومعنى (قول المتن في الاصح) محل الخلاف بالنسبة لاطلاق المعلق به أما في حقوق الولية فلا تصدق قطعا بل لا بد من تصديقه أو شهادة أربع نسوة أو عدلين ذكرين نهاية ومعنى أي أو رجل وامرأتين ع ش (قوله وهو) أي التعسر (قوله فلا يثبت في قوله سما الخ) وقد يقال أخذنا مما يأتي انه لا تعارض لان ما هنا ثبت بحض يترتب عليه طلاق وذلك لا يثبت بشهادة النسوة بالحيض وما هناك ثبت بحض بشهادة النسوة فلا تعارض اه معنى (قوله لا يشبه الخ) فيه نظر بل قد يشبه بوطء الشبهة بوطء زوجة تزوجها سرا كافي واقعة الشهادة على المغيرة اه سم (قوله اذا كان) أي الحيض (قوله طاقا) أي سواء علق به طلاق نفسها أو غيرها اه كردى أي كان حاضرت ضرتك فهي طالق أو أنت طالق

(قوله فادعته وانكر صدق بيمينه) مع ان الحيض يمكن إقامة اليينة عليه كما صرحوا به اي مع انها تصدق بيمينها اذا علق طلاقها به كافي المتن وكان مقتضى هذه القاعدة انه يصدق هو بيمينه (قوله فان لم يعرف الامن جهة صاحبه) في ادخال هذا تحت القسم المعبر فيه امكان إقامة اليينة عليه مالا يخفى فتأمل (قوله كمجهته) المفهوم انه علق بمجهته الغير فيشكل قوله فادعاء الزوج لانه حينئذ معترف بالطلاق فيؤاخذ به ولا حاجة لحلفها اذا أنكر الغير بل لا وجهه فليتأمل (قوله لا يشبه الخ) فيه نظر بل قد يشبه بوطء الشبهة بوطء زوجة تزوجها

إقامة اليينة عليها بخلاف الحيض فان قيامها به متعسر اذ الدم المشاهد يحتمل كونه دم استهاض وهو مرادهما هنا يتعذر فلا يثبت في قولهما في الشهادات تقبل الشهادة فان قلت الذي مر في القاعدة ان ما يمكن إقامة اليينة به لا يصدق مدعسه كالزنا فأي فرق بينه وبين الحيض فان كلا يمكن إقامة اليينة به مع التعسر بل ربما يقال انها بالزنا أعسر منها بالحيض ومن ثم قيل لم يثبت الزنا قط بيينة ثابت يفرق بان الحيض مع مشاهدة خروج من الفرج يشبه بالاستهاض من كل وجه فلا يميز فيه الا القرينة الخفية والزنا مع مثله فقيهنا لم يثبت في النرج لا يشبه به غيره فكانت الشهادة بالحيض أعسر (ولا تصدق فيه) أي الحيض اذا كان من غيرها مطلقا أو من نفسها اذا كان (في تعليق)



قواعد التاج السبكي ما حاصله  
لأعرف مسطورا إلى أن  
علمت كسذا فأنت طالق  
فقلت علمت لا بحث أني  
جاء الدين أنها لا تطلق لأن  
أحد رقبدي العلم المطابقة  
الخارج حجة فلم يقبل قولها  
فيه لا مكان البيئة عليه فلا  
بد أن يعلم من خارج وقوع  
ذلك الشيء اهـ ويؤخذ  
منه أن محله في نحو ان علمت  
دخول زيد الدار لا في نحو  
ان علمت محبة لان هذا  
لا يمكن إقامة البيئة عليه  
ومن ثم لو قال ان أبرأني  
من مهرها فأبرأه ثم ادعى  
جهلها به وقالت بل أعرفه  
صدقت بيمينها أنها تعلم  
قدره وصفت حال البراءة ولو  
طلب نجرتها بذكر قدره  
فلم تذكره لاحتمال طرق  
النسيان عليها او بطرق بين  
هذا وتجربة فن اختلف  
المعتق وشريكه في صنعة فيه  
حال الاعتناق وقبل مضى  
زمن يمكن تعلمها فيسهل بان  
نسيان الصنعة لا يمكن في  
هذا الزمن القريب بخلافه  
في مسئلتنا (ولو قال)  
زوجتيه (ان حضمتا فأنهما

( ١٥ ) - ( شرواني وابن قاسم ) - ثامن ) طالقان فرحمته ) ولونوربان ادعتا طروقه عقب لفظه فاندفع ما قبل مقتضاه انهما قالتا فوراحضنا الا ان اوقبل واستمر قبلتا وليس كذلك لان التعليق يقتضي حياضا مستأنفا وهو يستدعي زمنا اهـ ووجه اندفاعه ان هذا معلوم من وضع التعليق اصرح في ذلك وذكر القاء انما هو لانها ما عديم القبول عند التراخي اولاد صدقهما طلقنا وبالنوقف على تصديقه يعلم انه استعمل الزعم في حقيقته وهو ما لم يقيم عليه دليل والالم يحجج لتصديقه ( و ) ان ( كذب ما صدق بهينه ولا يقع ) طلاق واحدة منهما لان طلاق كل واحدة منهما معلق بشرطين ولم يثبت بقولهما والاصل عدم الحيض وبقاء النكاح نعم ان اقامت كل بيضة بحضه واقوع على مافي الشاء - لوبنتين حل البيضة فيه على رجلين دون النسوة اذ لا يثبت بهن الطلاق كما يصرح به ماصرا نفائي الحل والولادة ومن ثم نوقف ابن الرقعة في الطلاق



الشامل ورد الاذرى عليه بان الثابت بشهادتهن الحيف واذا ثبت ترتيب عليه وقوع الطلاق مردود بانه لو كان كذلك لما تأتى ما سرفى الولادة والجل نعم يمكن جعل كلام الشامل والاذرى على ما قدمته ثم ان ثبت الحيف بشهادتهن أولا فيحكم به ثم يعلق عليه (وان كذب واحدة طلقت فقط) اذا حلفت اثبوت الشرطين في حقتها حيف ضررهما باعترافهما وحدها ولا تطلق المصدقة اذ لم يثبت حيف صاحبتها في حقتها لتكذيبه (ولو قال ان ارضا اومتى طلقت فالت طالق قبله ثلاثا) في موطاة او غيرها او واحدة او اثنتين في غير موطاة او ان طلقت ثلاثا فالت طالق قبله واحدة (مطلقها وقع) (١١٤) (المنجز فقط) وهو الثلاث في الاخيرة لا المعلق اذ لو وقع منع وقوع المنجز واذا لم يقع لم يقع

المعلق لبطان شرطه وقد يختلف الجزاء عن الشرط باسباب نظير ما سرفى أخ أنسر بآب السميث يثبت نسبه ولا يرث ولان الطلاق تصرف شرعى لا يمكن نيذه ونقله ابن بون من أكثر النقلة وأطبق عليه علماء بغداد في زمن الغزالي منهم ابن سريج كما باتى وقد ألفت في الانتصار له وأنه الذى عليه الاكثرون خلافا لما زعمه من باتى كتابا حافلا سميت به الأدلة المرضية على بطلان الدور في المسئلة السريحية (وقيل ثلاث) واختاره أئمة كثير من متقدمون المنجزه وطاقتان من الثلاث المعلقة اذ بوقوع المنجزه وجد شرط وقوع الثلاث والطلاق لا يزيد عاين فيقع من المعلق عملهم ويلغو قوله قبله حصول الاستحالة به وقد مر ما يؤيد هذا تأييدا واضحاً أنت طالق أمس مستند اليه حيث قالوا انه أشبه صلى يمكن ومستحيل فالغينا المستحيل

الرفعة يؤيد ما ذكره المغنى والافلا وجهه اه سيد عمر (قوله ورد الاذرى الخ) مبتدأ خبره قوله مردود (قوله اذا حلفت) الى المتفرق في النهاية والمغنى (قوله اذا حلفت) وتطلق المكذبة فقط بلا عين في قوله له ما من حلفت منك كما صاحبها طالق وادعائه وصدق احدهما وكذب الاخرى لثبوت حيف المصدقة بتصدق الزوج نهية ومغنى (قوله اذ لم يثبت الخ) عبارة المغنى والنهاية اذ لم يثبت حيف ضررهما الا بيمينها واليمين لا تؤثر في حق غير الخالف اه (قوله في غير موطاة) ما مفهومه فلحصر (قوله ان طلقت ثلاثا فالت طالق قبله واحدة) يتأمل في هذا المثال اه سم (قول المتن فطلقها) أى طاقسة أو أكثر اه مغنى (قوله لا المعلق) الى قوله كما باتى في النهاية والمغنى الا قوله وأطبق الى منهم (قوله منع وقوع المنجز) أى لزيادته على المملوك اه مغنى أى في مسئلة المستن وما زاده الشارح آخره وحصول البيونة فيما زاده أولا (قوله واذا لم يقع لم يقع المعلق الخ) أى فوقعه محال (قوله نسب ولا يرث) أى الابن (قوله ولان الطلاق الخ) عطف على قوله اذ لو وقع الخ عبارة المغنى ولان الجمع بين المعلق والمنجز ممنوع ووقوع أحدهما غير ممنوع والمنجز أولى بان يقع لانه أقوى من حيث ان المعلق يفترق الى المنجز ولا ينعكس اه (قوله ونقله) أى الوجه الذى فى المتن اه مغنى (قوله منهم ابن سريج) أى من علماء بغداد في زمن الغزالي هذا ما يقتضيه صريحه ولا يخفى رايه فان ابن سريج متقدم على الغزالي بكثير فكان الاولى بتقديم قوله منهم الخ على قوله وأطبق كما عبر به النهاية أى والمغنى اه سيد عمر (قوله واختاره) الى قوله وعدوا منهم في النهاية (قوله اذ بوقوع المنجزه الخ) هذا أصح وجهين هذا وعليه بشرط أن تكون مدخولها لان وقوع طلقين بعد طاقسة لا يتصور الا في المدخول بها اه مغنى (قوله لحصول الاستحالة به) قديقال لاستحالة مع كون الواقع قبل طلقين فقط فليتامس اه سم (قوله على يمكن) وهو وقوع الطلاق وقوله ومستحيل وهو استناده الى أمس (قوله من المنجز) الاولى لا المنجز (قوله لا دور) لانه لو وقع المنجز لوقع المعلق قبله بحكم التعليق ولو وقع المعلق لم يقع المنجز واذا لم يقع المنجز لم يقع المعلق اه مغنى (قوله في الطريقين) أى طريق العراقيين وطريق الراوزة (قوله قالوا) لعل الضمير للاذرى والامام والعمرائى ويحتمل انه للجماعة (قوله من جهة الحور الخ) الحور النقصان والكور الزيادة وفي الحديث وأعوذ بك من الحور بعد الكون هكذا في صحيح مسلم بالنون وكذا رواه الترمذى والنسائى قال لا ذى يروى الكور بالراء وكلاهما وجه قال العلماء ومعناه الرجوع عن الاستقامة والزيادة الى النقصان أى أعوذ بك من نقصان الحال والمال بعد زيادتهما وتماهما أى من أن ينقلب حالنا من السراء الى الضراء ومن الصحة الى المرض اه من البحر العميق من كتب الاصناف (قوله استقر رأيه) أى الغزالي (قوله واشتهرت المسئلة) الى قوله والمنقول عن الشافعى في النهاية الا قوله ثم رأيت له ويؤيد رجوعه وقوله وقول القاضي الى وقد نسب وقوله قال ابن الرفعة الى تسليم ان حقيقة ما ذكره صادق مع عدم الدليل لان معناه حيث نذرت العوى وهى اعم مما معه دليل (قوله وان طلقت ثلاثا فالت طالق قبله واحدة) يتأمل في هذا المثال (قوله لحصول الاستحالة به) قديقال

وأخذنا بما يمكن ولقوته نقل عن الأئمة الثلاث وتورجى اليه السببى آخر أمره بعد أن صنف تصنيفين في نصره الدور الا فى (وقيل والباقين لا شئ) يقع من المنجز ولا المعلق للدور ونقله جماعة عن النص والاكثر من وعدوا منهم عشرين اماما وعبارة الاذرى هو المنسوب لاذكثر من في الطريقين وعزاه الامام الى المعظم والعمرائى الى الاكثر من انتهت قالوا وهو مذهب يزيد بن ثابت ورجحه الغزالي ولا تأملنا كادى عليه قوله كنت نصرت صحة الدور على ما عليه معظم الاصحاب ونص عليه الشافعى ثم قال فلاح لنا تغليب أدلة ابطاله ورأيتنا تصحيح من جهة الحور بعد الكور وأتت على ذلك مدة ثم قال حتى عاد الاجتهاد الى الفتوى بتبيينه وتوجيهه وكان قولهم انه استقر رأيه على ابطال ثابتى عن عدم دونه لهذا الانخير من كلامه واشتهرت المسئلة بآب سريج لانه الذى أظهرها لكن الظاهر انه زجج منها التصريحه في كتابه الزيارات



بوقوع المنجز ثم رأيت الأثر في قال الظاهر ان جوابه اختلف ويؤيد رجوعه عن خطئنا لما ورد في من نقل عنه عدم وقوع شيء وقول القاضي وابن الصباغ أن خطأ من نسب اليه تصحيح الدور أو طال الاسنوي وغيره في تصحيح الدور بما رددته عليهم ثم كيف وقد نسب القائل بالدور الى مخالفة الاجماع والى ان القول به زلة عالم وزلات العلماء لا يجوز تقليدهم فيها ومن ثم قال ابن الرفعة عن شخص العمد أن خطأ القائل به خطأ ظاهر والباقين كابن عبد السلام ينقض الحكم به لانه مخالف لقواعد الشرع ولو حكم به حاكم مقلد للسأفي لم يبلغ رتبة الاجتهاد في حكمه كالعدم ويؤيده قول السبكي الحكم بخلاف الصحيح في المذهب مستدرك في الحكم بخلاف ما أزل الله تعالى ويأتي في القضاء بسط ذلك قال الرزباني ومنع اختيارنا له لوجه لتعليمه للعوام وقال غيره الوجه تعليمه لهم لان الطلاق صار في أسنتهم كالطبع لا يمكن الانفكاك عنه فكأنهم على قول عالم بل أئمة أولى من الحرام الصرف ويؤيد الأول قول ابن عبد السلام التقليد في عدم (١١٥) الوقوع فسوى وقال ابن الصباغ أن خطأ من لم

يوقع الخطأ فحاشا  
وابن الصلاح وددت لو سمحت  
هذه المسئلة وابن سريج  
يرى مما ينسب اليه فيها وقد  
قال بعض المحققين المطلقين  
لم يوجد ممن يقتدى به  
القول بصحة الدور بقصد  
السنة الا السبكي ثم رجع  
والا الاسنوي وقوله انه  
قول الاكثر منقوض بان  
الاكثر من على وقوعه وقد  
قال الدارقطني نفي القائل  
به الاجماع والمنقول عن  
السأفي في صحة الدور هو في  
الدور الشرعي أي كاسابق  
قبيل العارية واما الدور  
الجمعي فلم يرجع عليه قط  
انتهى ويؤيده قول جمع  
القائلون بالنسبوه الى  
كتاب الافصاح وتبعه  
بعض المحققين فلم يجد فيه  
نعم بين السأفي ان من نسب  
اليه اعتمد على ظاهر كلام  
له في التعريض بانماطه وما  
أحسن قول بعض المحققين  
هذه المسئلة وقع التعارض

والباقين وقوله ويأتي قال (قوله ويؤيد رجوعه عن خطئنا لما ورد في من نقل عنه أي لانه اذا رجع فالتاقل عنه بخطئ اه رشدي (قوله وقول القاضي الخ) مطبق على خطئنا لما ورد في (قوله ثم) أي في التأليف السابق اسمه آنفا (قوله ينقض الحكم به الخ) يؤخذ من ذلك امتناع نقاب القائل به لان من شروط التقليد ان لا يكون ما قلده فيه مما ينقض الحكم به اه سم (قوله ويؤيده) أي ما قاله الباقين في وابن عبد السلام (قوله قال الرزباني الخ) عبارة المغني ولما اختار الرزباني هذا الوجه قال لوجه لتعليم العوام هذه المسئلة في هذا الزمان وعن الشيخ عز الدين انه لا يجوز التقليد في عدم الوقوع وهو الظاهر وان نقل عن البلقيني والزركني الجواز اه (قوله لا وجه له للعوام) أي لا يجوز ذلك وهو المعتمد اه ع ش (قوله ويؤيد الأول) أي عدم جواز التعليم للعوام (قوله وابن سريج الخ) من جملة مقول ابن اصلاح (قوله به) أي بعدم الوقوع (قوله ويؤيده) أي ما قاله الدارقطني (قوله اليه) وقوله أي كتاب الافصاح للسأفي رضي الله تعالى عنه (قوله ثم وقف الخ) أي أطلقه (قوله مع تحقيقه ما الخ) لعل السبكي ان يزبد الواد هنا بسقط قوله الا في ومع ذلك (قوله ثم تلاهما) أي تبع الشيعين على ذلك أي القول بوقوع المنجز (قوله وشروط صحة الخ) يحل تأمل فان المقلد يكفيه اعتقاد عدم الوقوع مستندا الى قول القائل بعدمه وأما معرفته من عدم الوقوع فترتبة المنجز مدغم ان كان مراد المذكورين الاحتمال من عامي لقن له ظمن خبر معرفته معناه فواضح غير ان هذا لا يختص بالدور بل هو في كل طلاق كما تقدم اه سيد عمر أقول وقوله ثم الخ فيه مثل ما قدمه بلافق (قوله قال ابن المقرئ الخ) هذا من جملة افتاءه مبسوط في نصرة تصحيح الدور اه سيد عمر ثم قال في آخره على ان كثيرا من العلماء المحققين أفتوا بوقوع المنجز ورعا الخ ووافق في الروض على وقوع المنجز وعبارته والمختار ووقوع المنجز انتهت فيجتمعت اختلاف رأيه في المسئلة ويجتمعت أن يكون مراده لمختار أي لما فيه من الورع الذي أشار الى تفضيله في الافتاء اه سيد عمر وقوله ويجتمعت أن يكون الخ أي احتملا بعيدا (قوله من الغور) أي الدنة (قوله انه لم يصدر الخ) أي بانه لم يصدر منه الخ قرارا عن وقوع الثلاث عليه على الوجه الثاني وقوله تعليقه أي التعليق به على الحذف والايصال وقوله ثم أقام الخ أي قرارا عن وقوع المنجز عليه على الوجه الأول (قوله بينه) أي به دور التعليق منه (قوله مثلا) أي التنبه في النهاية والمغني وفيها ما هنا فوائد نظيسة (قوله فان أغنى الدور الخ) عبارة المغني فعلى الأول الراجح يصح ويلغو تعليق الطلاق لاستحالة وقوعه على الثالث يلغو ان جميعا ولا يأتي الثاني هنا اه (قوله ولو في نحو حبس) وبقي ما لو قال لها ان وطئت سوطا محرما فانت طالق ثم وطئت في الخيض هل تطلق أم لا فيه نظر

لا استحالة مع كون الواقع قبل طلقين فقط فليتأمل (قوله ينقض الحكم به الخ) يؤخذ من ذلك امتناع

فيها بين المتقدمين وكثرت التصانيف من الجانبين واستدل كل فريق على مدعاه بأدلة متعددة ثم وقف الشيطان على كل ذلك مع تحقيقهما والاعتماد على قولهما في المذهب ومع ذلك لم يبدلوا عن القول بوقوع المنجز ثم تلاهما على ذلك غالب المتأخرين قال كثيرون من معتمدي الدور وشروط صحة تقليد القائل به معرفة المقلد للمغني الدور وقال ابن المقرئ ولا أرى حقا الا قول هؤلاء فان كثيرا من المنهكة لا يعرفون معنى الدور ولا ما فيه من الغور فضلا عن العوام وعلى صحة الدور فلما قرأ بعد الطلاق انه لم يصدر منه تعليقه ثم أقام بينة به لم تقبل لتسكذيته لها باقراره الأول (ولو قال ان طهرت منسك أو آليت أو لا عنت أو فمغت) النكاح (بعبيلك) مثلا (فانت طالق قبله ثلاثا ثم وجد المعلق به) من الظاهر وما بعده (ففي صحنه) أي المعلق به من الظاهر وما بعده (الخلاف) السابق فان أغنى الدور صح جميع ذلك والا فلا (ولو قال ان وطئت سوطا) (بنا فانت طالق قبله) وان لم يقل ثلاثا (ثم طلق) ولو في نحو حبس لان المراد المباح لذاته فلا ينافيها حرمة العارضة



فخرج الوطء في الـ ز فلا يقع به شيء سلافا لا ذري لان لم يوجد الوطء المباح لذاته وفارق ما يأتي بان عدم الوقوع هنا لعدم الصفة وفيما يأتي للدور (لم يقع قطعاً) للدور اذ لو وقع (١١٦) نخرج الوطء عن كونه مباحاً ولم يقع ولم يأت هذا ذلك الخلاف لان عمله اذا انسدت تصحيح

الدور باب الطلاق وغيره من التصرفات الشرعية وذلك غير موجود هنا (تنبيه) ليس لقاض الحكم بصفة الدور كما علم مما مر نعم ان اعتقد صحة بتقليد قائله وصحناه لم يكن له الحكم به الا بعد وجود ما يقتضي الوقوع والا كان حكماً قبل وقته ولو وجد ما يقتضي وقوع طلاقه حكم بالغائمه لم يكن حكماً بالغائه ثانية ولو وقع فان تعرض في حكمه ذلك فهو منه وجعل لا يراد الحكم في غير محله نعم انه لا يصح الحكم بصفة الدور مطلقاً بحيث لو وقع طلاق بعد لم يقع كذا قال بعض المحققين وانما يصح ان حكم بالصفة لا الموجب لما يأتي في القضاء وغيره (ولو عاقبه) أي الطلاق (بشيئها خطاباً) كانت طالق ان اذا شئت أو ان شئت فانت طالق (اشترطت) مشيئتها وهي مكاملة أو سكرانة باللفظ منجز فلا معلقة ولا مؤقتة أو بالاشارة من خرساء ولو بعد التعليق وظاهر كلامهم تعين لفظ شئت وجوباً من غير وأردت وان رادفه الان المدا في التعليق على اعتبار المعلق عليه دون مرادفه في الحكم ومن ثم قال البوشنجي في

والاقرب الاول اه ع (قوله فخرج الوطء) أي خرج عن كونه من افراد مشيئتنا التي انتفى الوقوع فيها للدور وان وافقها في الحكم لكن في هذا السياق صعوبة لا تخفى اه رشیدی (قوله وفارق ما يأتي الخ) المراد انه ان وطئ في الدبر لا نطاق لعدم وجود الوطء المباح لذاته وان وطئ في غيره فكذلك لكن للدور رفعه انه لا يلحقها طلاق مطلقاً وان اختلف جهة عدم الوقوع اه ع (قوله ما يأتي) هو قول المصنف لم يقع قطعاً اه كردي (قوله لعدم الصفة) وهي الوطء المباح لذاته اه ع (قوله ذلك الخلاف) اشارة الى قول المصنف في صفة الخلاف اه كردي (قوله وذلك غير موجود هنا) لان التعليق هنا وقع بغير الطلاق فيرئى سد عليه باب الطلاق اه مغني (قوله وصحناه) أي التقليد (قوله ولو وجد ما يقتضي الخ) انظر صورته وكان المراد بذلك انه لو قال انسان ان طلقته فانت طالق قبله ثلاثاً ثم طلقها طلقاً أو معلقاً بصفة فوجدت حكم الحاكم بالغائمه للدور لم يكن هذا الحكم حكماً بالغائه ثانية ولو وقعت كأن يكون الطلاق معلقاً بصفة أخرى اه سم وفيه تأمل ولك تصويره بالتعليق بكما (قوله لذلك) أي لالغاء طلاقه ثانية ولو وقعت (قوله وانما يصح) أي ما قاله بعض المحققين (قوله لا الموجب) بفتح الجيم (قوله لما يأتي الخ) ومنه ان الحكم بالموجب يتناول الاستمرار الموجود والتابعة لها بخلافه بالصفة فانه انما يتناول الموجود فقط فلو حكم شافعي بوجوب الهبة للفرع لم يكن للعنق الحكم بمنع رجوع الاصل لشمول حكم الشافعي للحكم بجوارزه أو بصحته منعه ذلك ولو حكم حنفي بصفة التدبير لم يمنع الشافعي من الحكم بصفة يسع المدبر أو بوجوبه منعاً الخ (قوله أي الطلاق) الى قوله بخلاف ما اذا ذكره في النهاية (قول المتن خطاباً) أي وهو مخاطب لها اه مغني (قوله أو سكرانة) أي آتمة سكرها اه مغني (قوله باللفظ) متعلق بقوله مشيئتها وقوله منجز متعممه (قوله أو بالاشارة) عطف على باللفظ عبرة بالمغني لوعلى بشيئة أخرى فاشارة اشارة مفهومة وقع أو نطاق خرس فكذا ذلك على الاصح اه (قوله بان نحو أردت الخ) يتأمل انتظام تركيبة اه سيد عمر أقول لم يظهر لي وجه توقفه في انتظام معناه من قبيل زيد وان كثر ما له لكنه بخيل وقد بسط المطول في توجيه صفة وفصاحته (قوله وان رادفه) أي المفاشست (قوله على اعتبار المعلق عليه) أي وهو لفظ المشيئة اه مغني (قوله في آيات الخ) أي في حكمه أو في جواب السؤال (قوله لا يقع) مفهول قال الخ (قوله ومخالفة الانوار) أي البوشنجي (قوله فيها) أي المخالفة (قوله بها) أي بالمشيئة يعني عن قوله مشيئتها عقب المتن (قوله وهو مجلس التواجب) الى قول المتن وقيل في المغني (قوله وهو مجلس التواجب

تقليد القائل به لان من شروط التقليد ان لا يكون ما قلده فيه ما ينقض الحكم به (قوله ولو وجد ما يقتضي وقوع طلاقه الخ) انظر صورته وكان المراد بذلك انه لو قال انسان ان طلقته فانت طالق قبله ثلاثاً ثم طلقها طلقاً أو معلقاً بصفة فوجدت حكم الحاكم بالغائمه للدور لم يكن هذا الحكم حكماً بالغائه ثانية ولو وقعت كان يكون الطلاق معلقاً بصفة أخرى (قوله في المتن ولو عاقبه مشيئتها الخ) في الروض وشرحه فصل لو قال لامرأته طلقته كما ان شئت ما فشاءت احدهما لم نطاق لعدم مشيئتها أو شاء كل منهما طلاقاً اي طلاق نفسه دون ضررتها في وقوعه تردد اي وجهان أحدهما نعم لان المهور منه تعليق طلاق كل واحدة بمشيئتها والثاني وهو الاوجه لان مشيئة كل منهما طلاقهما على وقوع العساق عليها وعلى ضررتها اه واعلم ان كلامهم لا يفي بمشيئتها بالنسبة لطلاق نفسها من الفور بخلافها بالنسبة لضررتها ليست تخلياً كما فيكون وجودها على التراخي بالنسبة لضررتها حيث قد قوله وهو الاوجه لا محله اذا اقتصر كل واحدة منهما بذلك على ما ذكر من مشيئتها طلاق نفسها فقط حتى لو شاءت كل واحدة منهما به بذلك طلاق ضررتها ولو متراجياً طلقاً فاعلم ان طلاقهما قد يكون بعدم مشيئتين من كل منهما اثنتان على الفور وهما مشيئة كل طلاق نفسها واثنتان على الفور وأما التراخي وهما مشيئة كل منهما طلاق الاخرى ولو وجدت

اثنتان بشتت بدل أردت في جواب ان أردت لا يقع ومخالفة الانواره فيها انظر (على فور) بها وهو مجلس التواجب في (الخ) العقود نظير ما مر في الخلع



المشينة والارادة غير الرضا والمحبة (ولا يقع) الطلاق (بمشينة مبيو) لا (مسيبة) لان عبارتيهما ملغاة في التصرفات كالجنون (وقيل يقع) مشينة (معي) لان لها منه دخلا في اختياره لا يورده و يرد بوضع الفرق انما هنا تخليك أو يشبهه ويجعل الخلاف ان لم يقل ان قامت تحت



والاوقع بمشيئته لانه بتعليقه بالقول صرف لفظ المشيئة من مقتضاه من كونه تصرفا يقتضى الملك او شبه هذا هو الذي ينبغي في تعليقه واما تعديله بان المعلق عليه حيث تذهب تلكه (١١٨) بالمشيئة فهو وان لم يرد به ذلك مشكل لانه وان لم يقل ذلك المعلق عليه مجرد تعلقهم بالمسألة

لا يعتبر غيره (ولارجوعه قبل المشيئة) نظر الى انه تعليق ظاهر وان تضمن تليكا كالا يرجع في التعليق بالاعطاء وان تضمن معاوضة (ولو قال أنت طالق ثلاثا الان يشاء زيد طلاقه فشاء طلاقه) أو أكثر (لم يطلق) لانه استثناء من أصل الطلاق كالتب طالق الان يدخل زيد الدار فان لم يشأ شأني حياته وقع الثلاث قبيل نحوونه (وقيل يقع طلاقه) اذا التقدير الان يشاء واحدة فتقع فالأخراج من وقوع الثلاث دون أصل الطلاق وتقبل ظاهرا ارادته هذا لانه غلط على نفسه كما لو قال أردت بالامتناء عدم وقوع طلاقه اذا شاءها فتقع طلقان ويأتي قريبا حكم ما لو مات أو شئ في نحو مشيئته (ولو علق الزوج الطلاق (بفسعه) كدخوله الدار وقد قصدت نفسه أو منعها بخلاف ما اذا أطلق أو قصد التعليق بمجرد صورة المصلحة فانه يقع مطلقا كما اقتضاه كلام ابن رزين (فعله) ناسبا بالتعليق أو مكرها) عليه بباطل أو يحسن كما قاله الشنخا وغيرهما خلافا لركشي وغيره كما سيمافيه أو جاهلا

بشيئته) أي المميز اه سم وتقدم عن المغنى أن ما يفيدان التفسير ليس بقيد هنا (قوله فهو) أي التعليق الثاني وقوله ذلك نائب فاعل لم يرد والاشارة الى التعليق الاول (قوله مشكل) خبر فهو (قوله وان لم يقل ذلك) أي ان قلت قلت (قوله لاسم) أي في شرح وقيل لا يقع باطنا (قوله نظرا الى انه) الى قول المتن ولو علق في النهاية والمغنى (قول المتن ولو قال الخ) فرع \* ولو علق بمشيئة الملائكة لم تطلق اذا هم مشيئة ولم يعلم حصولها وكذا بمشيئة بهيمة أي لا تعلق لانه تعليق بمشقة مغنى ونهاية زاد سم عن الروض ما نصه ولو علق بمشيئة جنى أو ابلان لم تطلق كما هو ظاهر لان لهم مشيئة كما هو ظاهر ولم تعلم اه (قوله أو أكثر) اعل محله حيث لم يرد المعلق لتوحيد اه سيد عمر (قوله كما لو قال الخ) أي فيقبل لان فيه تغليظا فان لم يشأ شيئا وقع الثلاث ولو قال أنت طالق واحدة الان يشاء فلان ثلاثا فشاءها لم تطلق وان لم يشأ أو شاء واحدة أو اثنين وقع واحدة اه مغنى (قوله اذا شاءها) كذا في أصله رحمه الله تعالى وقد يقال الاولى شأه أي عدم وقوعها اه سيد عمر أي كما عبر به المغنى (قوله لومات) أي أوجن (قول المتن بفعله) أي وجودا أو عدما كما يفيد كلامهم فيما يأتي (قوله بخلاف ما اذا أطلق) سياتي في التعليق بفعل غيره المبالي عن ابن رزين انه لا وقوع في الاطلاق والوجه ان ما هنا كذلك وفاقا لمر اه سم على جج اه ع ش عبارة الجعري قوله ولو علقه بفعله أي وقصدت نفسه أو منعها وكذا ان أطلق على المحرم فاقا للشنخا مر وشلا فلا ين جج بخلاف ما اذا قصد التعليق بمجرد صورة الفعل فانه يقع مطلقا شورى اه (قوله بباطل أو حق) تقدم في نهج الاكرام ان الذي أفق به شيننا الشهاب الرمي فيما لو كان الطلاق معلقا بصفة انما ان وجدت باكرامه بغير حق لم تغل بها كالم يقع بها أو بحق حنت وانحلت شرح مر اه سم (قوله كما) أي عند قول المصنف ولا يقع طلاق مكره بباطل اه سم (قوله أو جاهلا) الى قوله وعجيب في النهاية (قوله أو جاهلا بانه المعلق عليه) كذا في المغنى (قوله ومنه) أي من الجاهل (قوله ان تخبر) ببناء المفعول وقوله من خلف الخ نائب فاعله وقوله بانه الخ متعلق به (قوله وان بان كذبه) أي كذب الخبر أو الخبر المفهوم من السياق اه سيد عمر كما قاله البلقيني ومثله ما لو حلف ان لا تعطي شيئا من أمتعيتهتها الا باذنه فأتى اليها من طلبه منها فأتى لان زوجها في ذلك في الاعطاء فيبان كذبه اه ع ش (قوله وبه ينظر الخ) النظر فيه لا يخلو عن نظر سم كأن وجهان مسألة الوالد فيها جهل بالخوف عليه لان أفعاله على ظن انه غير الخوف عليه بخلاف مسألة الوالد فان فيها فعل الخوف عليه مع العلم الا انه أتى به لظنه انحلال اليمين بموت الزوجة لكن سيبك كرس الشارح انه ملحق بمسئلة جهلها بالمعلق به اه سيد عمر (قوله ومنه أيضا الخ) ومنه أيضا ما لو حلف انما

لم تطلق كما هو ظاهر لان لهم مشيئة كما هو ظاهر ولم تعلم (قوله والاوقع بمشيئته) أي المميز (قوله بخلاف ما اذا أطلق) سياتي في التعليق بفعل غيره المبالي عن ابن رزين انه لا وقوع في الاطلاق والوجه ان ما هنا كذلك وفاقا لمر (قوله بباطل أو بحق) تقدم في نهج الاكرام ان الذي أفق به شيننا الشهاب الرمي فيما لو كان الطلاق معلقا بصفة انما ان وجدت باكرامه بغير حق لم تغل بها كالم يقع بها أو بحق حنت وانحلت شرح مر (قوله كما سيمافيه) أي عند قول المصنف ولا يقع طلاق مكره بباطل ولا ينافي سيمافيه في التعليق من ان المعلق بفعله لو فعل مكرها بباطل أو بحق لا حنت خلافا لجمع لان الكلام فيما يحصل به الاكرام على الطلاق فاشترط تعدي المكره ليعذر المكره وشم في ان فعل المكره هل هو قصد بالخلاف عليه أولا كالتناسي والجاهل والاصح الثاني فلا يتقيد بحق ولا بباطل وهذا يتبع ما اقتضاه كلام الرافي من عدم الحنت في ان أخذت حقت مني فاكره السلطان حتى أعطى بنفسه واندفع قول الزركشي المتجه خلافا لانه اكرام بحق كطلاق المولى الخ (قوله بانه) هو متعلق بتخبر (قوله وبه ينظر) النظر فيه لا يخلو عن نظر (قوله

بانه المعلق عليه ومنه كما يأتي في التعليق بفعل الغير ان تخبر من حلف وزوجها انها لا تخرج الا باذنه بانه أذن لها وان بان كذبه كما قاله البلقيني وبه ينظر في قول ولا ما جلال الخ وحاف لا ياكل كذا فخير بموت زوجته فأكفه فيبان كذبه حنت انقصيره ومنه أيضا ما أفق به بعضهم فمن خرجت ناسبا فظنت انحلال اليمين



أوانها لا تناول الا مرة الاولى فخر جئت ثانياً وبجيب تفرقة بعضهم بين هذين الظنين ثم لا بد من قرينة على ظنهما لما يأتي فالحاصل انه مني استند  
ظنهما الى امر تعذر معه لم يحتمث أو الى مجرد ظن الحكم حيث وكلاهما آخر العتق فيمن حالف بعنق مقيدان في قيده عشرة اربطال دال على هذا  
الاخير كما قدمته في مجت الا كراه لا يحكمه اذ لا أثره خلافاً لجمع وهو وافية فقد قال غير (١١٩) واحد نص الاثمة انه لا أثر للجهل بالحكم

قال جمع محققون وعليه  
يدل كلام الشيخين في  
المكاتب وغيرها وتندفع  
منازعة بعضهم لهم في ذلك  
بكلام الاذري وغيره لا يدل  
له الا ان اعتمد على من قال له  
ليس هذا هو المحلوف عليه  
أو على من يظنه فقيهاً وغير  
شيئاً بكونه يعتمد ويرجع  
اليه في المشكلان وفيه نظر  
وذلك كان عاقبى بشي فقال  
له أو أخبره عنه من وقع في  
قلبه صدقه لا يقع بفعله  
ففعله معتمداً على ذلك فلا  
يقع به عليه شيء لانه الآن  
صار جاهلاً بأنه المعلق عليه  
مع عذره ظاهر وأما الحق بذلك  
بعضهم ما لوطن صحة فقد  
حلف عليها ولم يكن كذلك  
وان لم يفقه أحد بذلك وفرق  
بينه وبين من رافضى  
حلف ان علياً أفضل من  
أبي بكر رضي الله عنهما  
ومعترى حلف ان الشرب من  
العبدان هذين من العباد  
المطلوب فيه القطع فلم يعذر  
الخطأ فيها مع اجماع من  
يعتد باجماعهم على خطائه  
بخلاف مسئلتنا وقد يقال  
لا يحتاج لهذا الالحاق لان  
هذا ليس مما نحن فيه كما  
يعلم مما يأتي على الاثر فيمن

لا تذهب الى بيت أبيها فان خبرت بان زوجها قدى عن يمينه فذهبت اه عس (قوله أو انما لا تناول الخ)  
هذا فيما اذا كان التعليق بكلامه يندفع قول السيد عمر (قوله أو انما الخ) يظهر وانما بالاول ولا بأس بغير  
اه (قوله بين هذين الظنين) كأن المراد ظن انه غير المحلوف عليه في صورة الجهل بالمحلوف عليه موطن  
الاحلال اليه في صورة من خرجت ناسية الخ اه سيد عمر أقول المتبادر ظن الانحلال وظن عدم التناول  
اخر المرة الاولى المذكوران آنفاً (قوله لما يأتي) أي أنفاً في قوله فالحاصل الخ (قوله تعذر معه) نعمت أمر  
والضمير المستتر للزوجة (قوله أو الى مجرد ظن الحكم) أي الانحلال أو عدم التناول بلا قرينة اه كردى  
(قوله بعنق مقيد) بالامانة (قوله ان في قيده) كذا في أصله وجه الله تعالى ولعل نزلاً في أولى اه سيد  
عمر (قوله على هذا الاخير) أي قوله أو الى مجرد الخ (قوله لا يحكمه) عطف على قوله بأنه المعلق عليه م  
والضمير يرجع الى التعليق أي لان كان جاهلاً بحكم التعليق وهو وقوع الطلاق بفعل المعلق عليه كردى  
(قوله انه لا أثر الخ) أي على انه الخ (قوله وعليه) أي على انه لا أثر الخ (قوله وبه) أي بقول الجمع المحققين  
(قوله لهم) أي غير واحد وقوله في ذلك أي في قولهم لا أثر للجهل بالحكم اه كردى (قوله وغيره لا يدل  
له) يدل من كلام الاذري وأصل المعنى ويجوز لغير ذلك الغير ان يقول لا يدل كلام الشيخين لعدم الأثر للجهل  
بالحكم هذا على ما في بعض النسخ من بكلام الاذري بالامانة وفي بعض نسخ صحيح مراراً على أصل الشارح  
بكلام الاذري زيادة لام الجبر وعليها قوله ولغيره عطف على الاذري وقوله لا يدل له نعمت لكلام أي لا يدل  
هذا الكلام ما ادعاه البعض (قوله الا ان اعتمد الخ) استثناء من قوله لا يحكمه اه كردى (قوله  
الا ان اعتمد الخ) قد يقال ان هذا من الجهل بالمحلوف لا بالحكم اه سيد عمر (قوله وعبر شيئاً الخ)  
عبارة النهاية ولو فعل المحلوف عليه معتمداً على افتاء مفت بعدم حثه به وغلب على ظنه صدقه لم يحتمث أي  
وان لم يكن أهلاً للافتاء كما أفتى به الواهب رحمه الله تعالى اذا مدار على غلبة الظن وعدمها لا على الأهلية  
اه وأقره سيم قال عس قوله وان لم يكن أهلاً للافتاء ومثله ما يقع كثير من قول غير الخالف به مدحاه  
الا ان شاء الله ثم يخبر بان مشيئة غيره تنفعه في فعل المحلوف عليه ما اعتمداً على خبر المخبر والظاهر ان مثله  
ما لو لم يخبره أحد لكنه ظنه معتمداً على ما اشتهر بين الناس من ان مشيئة غيره تنفعه فذلك الاشتهار ينزل  
منزلة الاخبار وحيث لا يقال ينبغي الوقوع لانه جاهل بالحكم وهو لا يمنع الوقوع ويدل لهذا قول  
الشارح والحاصل الخ اه (قوله وذلك) أي الاعتماد على من يظنه فقيهاً (قوله عنه) ضميره راجع اقوله  
من وقع الخ الذي تنازع فيه قال وأخبر وكذا قوله لا يقع الخ تنازع فيه هذان الفعلان (قوله بذلك) أي  
الاعتماد المذكور (قوله وفرق) الى قوله وقد يقال في النهاية (قوله وفرق) أي هذا البعض وقوله بينه أي  
المعلق المذكور وكذا الاشارة في قوله لان هذا الخ (قوله بخلاف مسئلتنا) هي قوله ما لوطن صحة فقد الخ  
اه كردى (قوله مما نحن فيه) وهو الجهل بالحكم اه كردى (قوله على الاثر) أي عن قريب (قوله  
للغير) الى قوله منها قولهما في الاعمان في النهاية الا قوله وان قصد الى والحاصل (قوله أي لا يؤخذهم الخ)  
عبارة المغنى أي لا يؤخذهم بذلك ومقتضاه رفع الحكم في جميع كل حكم الاما قام الدليل على استثنائه كقيم  
التلفات اه (قوله الاما دل عليه) أي على استثنائه (قوله وتبعهم الخ) أي في التوقف (قوله ولا فرق)

لا يحكمه) عطف على بأنه المعلق عليه (قوله وعبر شيئاً بكونه يعتمد الخ) حيث ظن صدق الفقه فلاحتم  
وان لم يكن أهلاً للافتاء كما أفتى به شيخنا الشهاب الرملى اذا مدار على غلبة الظن وعدمها لا على الأهلية شرح

حلف على ما في ظن موافقه في الرافضى والمعتزلى ليس على اطلاقه لما يأتي فيها قريبا (لم تطلق في الاظهر) الخبر الصحيح ان الله وضع عن أمي  
الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه أي لا يؤخذهم بحكم هذه الاما دل عليه الدليل كضمان قيم المتاهات وأفتى جمع من أئمتنا بالمقابل  
وقال ابن المنذونه مشهور مذهب الشافعى وعابه أكثر العلماء ومن ثم توقف جمع من قدماء الاصحاب عن الافتاء في ذلك وتبعهم ابن الرفعة في  
آخر عمره ولا فرق



على الاول بين الخلف بانه وبالطلاق على المنقول المعتمد ولا بين ان ينسى في المستقبل فيفعل المحلوف عليه أو ينسى فيحلف على ما لم يفعله انه فعله أو بالعكس كان حلف على نفي شيء وقع جاهلا به أو ناسيا له وان قصد أن الامر كذلك في الواقع بحسب اعتقاده كما بسطته في الفتاوى خلافا للكثيرين وان ألف غير واحد في الحاصل ان (١٢٠) المعتمد الذي يلتزم به اطراف كلام الشيخين الظاهرة التناهي ان من حلف على ان الشيء

الطلاق لم يكن أو كان أو سيكون أو ان لم أكن فعلت أو ان لم يكن فعل أو في الدار طمأنينه انه كذلك أو اعتقاده جاهلا به أو ناسيا له ثم تبين انه على خلاف ما ظنه أو اعتقده فان قصد بحلفه ان الامر كذلك في ظنه أو اعتقاده أو فيما انتهى اليه علمه أي لم يعلم خلافا فلا حنث لانه انما ربطه بانه يظنه أو اعتقاده وهو صادق في نفسه وان لم يقصد شيئا فكذلك على الاصح حلا للفظ على حقيقة ته وهي ادراك وقوع النسبة أو عدمه بحسب ما في ذهنه لا بحسب ما في نفس الامر للخبر المذكور وقد صرح الشيخان وغيرهما بعدم حنث الجاهل والناسي في مواضع منها قولهم ما في الايمان ان اليمين تنعقد على الماضي كالاستقبال وانه ان جهل في الحنث قولان كمن حلف لا يفعل كذا ففعله ناسيا وهذا ظاهر في عدم الحنث خلافا لمن تازع فيه بانه لا يلزم من اجراء الحلف الاتحادي الترجيح لاننا ندع اللزوم والظاهر كاف في ذلك ومنها قولهم ما لو حلف شافعي ان

الى قوله الخبر المذكور في المعنى (قوله على الاول) أي الاظهر (قوله ولا بين ان ينسى في المستقبل) أي الذي الذي هو صورة المتن اه رشدي عبارة تشرح المنهج هذا كله كبرآيت اذا حلف على فعل مستقبل املو حلف على نفي شيء وقع جاهلا به أو ناسيا له كلو حلف ان زيد ليس في الدار وكان فيها ولم يعلم به أو علم ونسى فلا طلاق وان قصد ان الامر كذلك في الواقع خلافا لابن الصلاح اه قال الحلبي قوله هذا الخ أي كون الجاهل والناسي لا يقع عليهما الطلاق وقوله اذا حلف على مستقبل كلا فاعل كذا أو ان لم أفعل كذا أو ان لم تدخل الدار أو ان دخلت الدار اه (قوله أو ينسى الخ) أو بمعنى الواو (قوله كأن حلف الخ) تصور للعكس (قوله جاهلا به) أي بالوقوع ولا يخفى ما في ادخله في تصور العكس المفروض في النسيان (قوله وان قصد الخ) غاية (قوله والحاصل الخ) أي حاصل ما يتعلق بقوله أو ينسى فيحلف الخ (قوله أو ان لم أكن الخ) يتأمل عطفه على ما قبله ولو قال أو ما فعلته أو ما فعله أولم يكن في الدار لظهر العطف (قوله بجهله الخ) متعلق بقوله حلف (قوله وان لم يقصد شيئا) أي بان أطلق اه عس (قوله فكذلك) أي لا حنث (قوله للخبر المذكور) علة لقوله وان لم يقصد شيئا فكذلك الخ (قوله ان جهل) أي الوقوع أو عدمه في الماضي (قوله في عدم الحنث) أي في صورة الجهل (قوله لا تألم ندع الخ) علة لما يفهمه قوله خلافا لمن تازع الخ من فساد التزاع (قوله وبه) أي بقوله لعدم قاطع هذا الخ (قوله بما قبلها) أي من مسائل السفي والمعتزلي والرافضي الاتية (قوله انه اخذ) أي الزوج (قوله بجهله) أي بدل حنثه (قوله وان قصد ان الامر كذلك في نفس الامر) هذا مقابل قوله السابق فان قصد بحلفه الخ وقد جعل هذه المتقابلات أقساما لقوله والحاصل الخ الذي منه ثم تبين الخ فيكون قوله هنا حنث مقيدا بالتبين وقد جعل من أمثلة ذلك مسائل

مر (قوله أو ينسى فيحلف على ما لم يفعله انه فعله أو بالعكس كان حلف الخ) قال السيوطي تكرار السؤال عن حلف انه فعل كذا أو لم يفعله أو كان كذا أو لم يكن ناسيا أو جاهلا ثم تبين خلاف ذلك هل يحنث في اليمين والطلاق أو لا يحنث فيهما كلو حلف لا يفعل كذا ففعله ناسيا أو جاهلا بانه المحلوف عليه فاجبت بأن الذي يظهر ترجيح الحنث بخلاف صورة الاستقبال وأطال في الاحتجاج لذلك من كلام الشيخين وغيرهما مما يؤخذ جوابه من كلام الشارح في الحاصل المذكور أي بعد كمال يخفى (قوله والحاصل ان المعتمد الخ) في فتاوى السيوطي مسألة رجل حلف بالطلاق اني أجود من فلان فهل عليه اليمين بذلك ورجل حلف ان هذا الشاش الذي على رأس زيد لعمره وأشار اليه فظهر ان الشاش لغيره وكان الخالف عهد شاش عمرو على زيد فهل يغلب جانب الاشارة على الظن ويقع عليه الطلاق أولا ورجل أكره زيدا على طلاق زوجته في مجلسه بطلقة فلم رقعها في مجلسه ثم انه خرج في الترسيم وخلع زوجته بطلقة على عوض معلوم فهل بعد ذلك أكرها ولا يحنث أم يقع عليه بصرح الخاطيع طلقة بآنة وما هو الاجود هل الافضل ديناً أو انسيب أو الاكرم الجواب الاحوال الثلاثة تارة يعرف الناس ان الخالف أجود أي ادين من الآخر فلا حنث وتارة يعرفون ان الآخر ادين منه فيحنث وتارة لا يعلم ذلك لسكونه مائة مقارنين في الدين أو النسب لا ولا يعلم أيهما أمير فلا حنث للشك ومثله الشاش يقع الطلاق عندى ولى في ذلك مؤلف حرمه مثله الخالع يقع فيها الطلاق لانه خالف ما أكره عليه اه وأقول لا يخفى ما في جوابه مما ذكره الشارح في هذا الحاصل فان الموافق لعدم الحنث بالخلف على غلبة الظن عدم الحنث في المسئلة الاولى اذا ظن الخالف انه أجود وان كان خلاف الواقع وكذا في المسئلة الثانية (قوله وان قصد ان الامر كذلك في نفس الامر) هذا مقابل قوله السابق فان قصد بحلفه

مذهبه أصح المذاهب وعكس الحنثي لم يحنث واحد منهما لان كلا حلف على غلبة ظنه المعذوف فيه أي لعدم قاطع هنا السني ولا ما يقر به ممنوع به يفرق بين هذا وما ياتي قريبا في مسألة الفاتحة فان أدلة تراعى في الصلابة قارب القطع تركت منزلة القطعي فالحقت بما قبلها ومنها قول الروضة لو جاس مع جماعة فقام وليس خف غيرهم فقالت له امرأته استبدلت بخفك خلف بالطلاق انه لم يفعل ذلك وكان خرج بعد الجميع ولم يعلم انه أخذ بجهله لم يحنث وأول بعضهم هذه العبارة بما لا ينفع وان قصد ان الامر كذلك في نفس الامر



بان يقصده ما يقصد بالتعليق عليه حث كما يقع الطلاق المعلق بوجوده مفتوقول الاسنوي وغيره بعدم الوقوع في قصده ان الامر كذلك في نفس الامر اذ من كلامهما أي في بعض الصور يحمل على ما اذا قصد ذلك بالحشية التي ذكرتها بان قصده في الواقع كذلك بحسب اعتقاده اذ مع تلك الحشية لا وجه لعدم الوقوع اذا بان أن ما في نفس الامر خلاف ما علق عليه وعلى هذه الحالة يصح حمل كلام الشيخين في مواضع كقولهم لو حلف ان هذا الذهب هو الذي أخذ من فلان فشهد عدلان أنه ليس هو حث وان كانت شهادة ثقي لانه محصور وحمل الاسنوي له على المتعمد وتبعه غير مراده به المقاصد اذ كرهه بدليل قوله ونسب وانما قيدنا بذلك ليخرج الجاهل فلا يثبت لان من حلف على شيء يعتقد اياه وهو غيره يكون جاهلا والجاهل لا يثبت كاذرا في اليمين فتفطن له واستحضره فانه (١٢١) كثير الوقوع في الفتاوى وقد ذهب

عنه في مسائل وان تفطنا له في مسائل أخرى اه فقله يعتقد اياه يفهم ما قدمته أن من قصد التعليق على ما في نفس الامر يثبت كما نقرر وكقولهم لو حلف لا يفعل كذا فشهد عدلان أي أخبراه بأنه فعله وصدهما الزمه الاخذ بقولهم ما يجعله على ذلك أيضا سقط قول الاسنوي وان قيل انه الحق هذا انما ياتي على الضعيف أنه يقع طلاق الناسي اه واذا جلتاه على ما قلناه وأخبره من صدق فقياس نقائره السابقة في نحو الشفعة ورمضان أنه يلزمه الاخذ بقوله ولو فاسقا وقياس هذين أيضا أنه لا يحتاج في اخبار العدلين الى تصديق فلجمل وصدقهما السابق على ما اذا عارضهما قرينة قوية تكذبهما وكقولهما لو قال السني اذ لم يكن الخير والشر من الله تعالى اذ ان لم يكن أبو بكر أفضل من علي رضي الله عنهما فامرأتني

السني والمعتزلي والرافضي الا تتمع ان تبين ما في نفس الامر غير ممكن فيها وكان مراده بالتبين ما يشمل ظهور الدليل وقوته فليتأمل اه سم أي كما أشار اليه الشارح في الفرق بين مسألة أصح المذاهب ومسألة الفاتحة (قوله بان يقصده ما يقصد الخ) يبيح انظر فيما اذا اراد ان الامر كذلك بحسب الواقع وأطلق بان لم يقصد ما يقصد بالتعليق عليه ولانه كذلك بحسب اعتقاده اه أنول هذا على فرض تصوره داخل في قول الشارح المار وان لم يقصد شيئا الخ (قوله حث) وقفا للمعنى (قوله ذلك) أي ان الامر كذلك في نفس الامر وقوله لا بالحشية الخ وقوله الا تتمع تلك الحشية إشارة الى قوله بان يقصده ما يقصد بالتعليق عليه اه كردى (قوله بان قصده انه الخ) تصور لاني لا لله نبي بالميم (قوله علق) اعلم بحرف عن حلف (قوله وعلى هذه الحالة) أي على قصد ذلك بالحشية المذكورة (قوله وحمل الاسنوي) مبتدأ خبره قوله مراده الخ (قوله) أي أقول الشيخين لو حلف ان هذا الذهب الخ قال الكردي أي لم يثبت اه (قوله على المتعمد) أي على ما اذا كان الحالف متعمدا (قوله مراده به) أي بالمتعمد وقوله اذ كرهه أراد به بان يقصده ما يقصد بالتعليق عليه اه كردى (قوله بدليل قوله) أي الاسنوي (قوله وانما قيدناه الخ) مقول الاسنوي (قوله بذلك) أي بالمتعمد (قوله فتفطن له الخ) أي بتدبيره وكذا ضمير قوله ضمه وقوله له الا تتمع (قوله فانه الخ) أي قولهم ما بالحث (قوله لا يفعل كذا) أي ما فعله أخذنا مما بعده (قوله لزومه الاخذ الخ) يعني حث (قوله ويجمله) أي قول الشيخين لو حلف لا يفعل كذا الخ على ذلك الخ كان مراده بذلك انه محمول على ما اذا كان قصده مجرد التعليق لا الحث والمانع وقد يبعد هذا الجمل تصور المسئلة بلهظ الحلف لانه عند تميم التعليق لا يمين اه سيد عمر (قوله على ذلك) أي على قصد ان الامر كذلك في نفس الامر مع الحشية المذكورة اه كردى (قوله وان قيل انه) أي قول الاسنوي (قوله هذا انما الخ) مقول الاسنوي (قوله واذا جلتاه) أي قول الشيخين لو حلف لا يفعل كذا الخ على ما قلناه أي قصد التعليق على ما في نفس الامر مع الحشية المذكورة (قوله وقياس هذين) أي الشفعة ورمضان (قوله السابق) أي أنفا في كلام الشيخين (قوله مثلا) أي المعتزلي والرافضي أي دون السني اه سيد عمر (قوله فيثبت) أي الخفي دون الشافعي (قوله من عدم الخ) بيان لما قبله من خاطب الخ مفعول فارق (قوله لانه الخ) الادلى بانه (قوله هنا) أي فيما اذا قصد بحاقه ان الامر كذلك في ظنه أو اعتقاده (قوله بظنه) أي أو اعتقاده (قوله وأما ثم) أي في مسألة ظنه الأجنبية (قوله من هذا) أي الفرق المذكور (قوله

ان الامر كذلك في ظنه أو اعتقاده الخ وقد جعل هذه المقابلات اقسام القول والحاصل الخ الذي منه تم تبين الخ فيكون قوله حث مقيدا بالتبين وقد جعل من أمثلة ذلك مسائل السني والمعتزلي والرافضي الا تتمع ان تبين ما في نفس الامر غير ممكن فيها وكان مراده بالتبين ما يشمل ظهور الدليل وقوته فليتأمل (قوله حث وان كانت شهادة ثقي لانه محصور) قال في المهمات اذا قباها الشهادة على النفي المحصور وهو الحق فما

(١٦ - (شرواني وابن قاسم) - ثامن) طالق وعكس المعتزلي أو الرافضي حثا وكذا لو حلف شافعي ان من لم يقرأ الفاتحة في الصلاة لم يسع ما فرضه وعكسه الخفي فثبت والخلاف في هذه المسائل بين المتقدمين والمتأخرين طويل والمعتمد منه ما قرره وطارق ما تقرره من عدم الوقوع من خاطب زوجته بطلاق طائفا أنها أجنبية لانه هنا لم يبطه بظنه كان معلقا على ما يجهل وجوده وقد تقرر أن من فعل المحلوف عليه جاهلا بكونه المعلق به لم يثبت لانه لم يقع في محله أصلا وأما ثم فوقعه في محله وقدره بظن كونها أجنبية المخالف للواقع والغير المعارض لما يجزه وأوقعه فلم يدفعه ويؤخذ من هذا ما تقرره في ان لم أكن فعلت وما بعد أنه لو غيرت هيئت فقل له هذا زوجك فانكر ثم قال ان كانت زوجتي فهي طائفا أنا انما غير هالم نطاق لان هذا ليس تعليقا محضا



وانما هو تحقيق خبر وهو ينطابق (١٢٢) الظن كما هو مبصر به قول التوسط لو قال ان لم يكن فلان سرق الى امرأى طالق وهو

وانما هو تحقيق خبر) ينبغي ان لا يتوقف كونه من قبيل تحقيق الخبر على تصريحه بالانكار بعد ان قيل له  
هذه زوجتك بل يكفي فيه ظنه انها غير هابعد قول ذلك لان ظنه ذلك يستلزم الانكار ويقتضي كون المقصود  
تحقيق الخبر فليتأمل اهـ سم (قوله ومما بصرح به) أي بعدم الطلاق في مسئلة تغيير الهيئة (قوله انه  
ظن الخ) قد يقال مقتضى قوله السابق وفيما انتهى اليه علم أي لم يعلم خلافاً انتهى ان كلام الأذرى هنا على  
ظاهره غير محتاج الى تأويله بما ذكره فليتأمل اهـ سيد عمر (قوله ذلك) أي ان فلان سرق (قوله ولو  
علق) الى قوله أو بأنه لا ينسب في النهاية (قوله أو قال) الى قوله اتفاقاً في المغنى (قوله مطلقاً) أي سواء فعله  
عامداً ومختاراً أو ناسياً أو مكرهاً (قوله بل نسي) ببناء المفعول من باب التفعيل (قوله به) أي بالخالف أو  
الفعل (قوله أو نحوه) أي من الاكراه أو الجهل (قوله فالغيب) أي دعواه نحو النسيان (قوله بذلك)  
أي الحلف أو الفعل (قوله ومما) أي في بحث لا كراه (قول المتن أو بفعل غيره من يبالى بتعليقه الخ)  
ظاهر إطلاقه سواء كان التعليق بصيغة الخصوص كان فكيف قيد فلان أو العموم كمن فلان من أهل بيتي  
قيد فلان وبقي ما لو كان بصيغة شاملة للمبالى وغيره فهل هو من التعليق بفعل غير المبالى نظراً بعد قصد منع  
الكل أو هو في قوة التعليقين التعليق بفعل المبالى والتعليق بفعل غير المبالى فيعطى كل حكمه أخذاً من نظائره  
فليراجع وميل القلب الى الثاني وقد يشمله إطلاقهم والله اعلم (قول المتن وبفعل غيره) أي وقد قصد بذلك منعه  
أو حثه اهـ مغنى (قوله من زوجة) الدقوله ومنه ان يعلق في النهاية لا قوله فراد المتن الى المتن (قول المتن من  
يبالى بتعليقه وعلم فكذلك الخ) وحكم اليقين فيما ذكر كالطلاق ولا تحمل بفعل الجاهل والناسي والمكره  
نم يا قومغنى (قوله فهو) أي عظيم القربة (قوله لما ذكر) وهو قوله بان تقضى العادة الخ اهـ كردى  
(قوله يعنى وتصداً علامه) ظاهره مزاد على علم المخالف عليه بدليل ما يأتى آنفاً وهو قضية كلام النهاية في  
شرح والافقيع قطعاً ويجوز أن يكون مراده به تأويل العلم في المتن بان المراد به غاية فقط وهو قصد الخالف  
اعلام المخالف عليه سواء علم أو لم يعلم بدليل ما سيذكره في المفهوم عبارة المنهج مع شرحه أو بفعل من يبالى  
بتعليقه وقصد المعلق اعلامه وان لم يعلم المبالى بالتعليق اهـ (قوله ويعبر عنه) أي عن قصد اعلامه بقصد  
منعه الخ أي أو حثه عليه (قوله العلم والمقصود منه) خبر فراد المتن الخ (قوله وهو) أي المقصود من العلم  
(قوله الامتناع الخ) الظاهر قصد منعه فتمام اهـ سيد عمر أقول قوله وهو الراجع للمقصود يغنى عن

فرعه عليه من الحث غير صحيح على قاعدته فانه اذا حلف معتقداً لذلك الشيء وليس هو اياً يكون جاهلاً  
والاصح ان الجاهل لا يبحث الخ ونقل السيدان الأذرى نقل ذلك عن الاسنوى ثم قال ان كل الفرض انه  
ادعى الغلط ولم يكذب الشاهدين فالاعتراض متوجه وان كان مصرأ على ما ادعاه فلا اعتراض غير صحيح  
ويقتضى عليه بالطلاق المتصديقه فتأمل له قال السيد قلت وبشهادة ما في شرح التلخيص للفتاوى انه لو قال  
ان لم اجد هذا العام فامرأتى طالق فشهد شاهدان انه كان بالكوفة يوم الاضحية وقال هو قد حجبت ان  
مذهبنا ان امرأته تطلق خلافاً للحنفية اهـ وجهه انه لما عدل عن دعوى النسيان الى دعوى الانيان  
بالفعل وشهدت البيعة بما يقتضى تكذيبه حكمنا عليه بمقتضاها فعبارة في مسئلة الرقباتى أي مسئلة  
المذهب المذكورة القضاء عليه بمقتضى البيعة حيث أصر على تكذيبها ولم يدع الغلط وقد يفرق بينهما اهـ  
كلام السيد والفرق ظاهر لانه في مسئلة المذهب المذكورة عمد ظنه بخلافه في مسئلة الحج (قوله وانما  
هو تحقيق خبر) ينبغي ان لا يتوقف كونه من قبيل تحقيق الخبر على تصريحه بالانكار بعد ان قيل له هذه  
زوجتك بل يكفي فيه ظنه انها غير هابعد قول ذلك لان ظنه ذلك يستلزم الانكار ويقتضى كون المقصود  
تحقيق الخبر فليتأمل (قوله في المتن أو بغيره الخ) قال في الروض او بدخول أي أو بغيره الخ  
بهم يتنحوا أي كطفل قد حلت لامكرهه طلق قال في شرحه بخلاف ما اذا دخلت مكرهه لا تطلق اهـ ثم  
ذكر فيه اشكالاً وجواباً فراجع وسيعرض الشارح للمسئلة قريباً (قوله في المتن وعلم به) عبارة شرح

لا يعرف أنه سرق لم تطلق  
اهـ ومراده أنه طعن ذلك  
ولو علق بفعله وان نسي أو  
اكره أو قال لا فعله عامداً  
ولا غير عامد حث مطلقاً  
اتفاقاً وألحق به ما لو قال لا  
أفعل بطريق من الطرق  
أو بأنه لا ينسب قنسى لم  
يجتنب لانه لم ينسب بل نسي  
كما في الحديث (تبيينه  
مهم) محل قبول دعوى  
نحو النسيان ما لم يسبق منه  
انكار أصل الخالف أو الفعل  
اما اذا أنكره فشهد الشهود  
عليه به ثم ادعى نسياناً أو  
نحوه لم يقبل كما به في الأذرى  
وتبصره وأثبت به مراراً  
للتناقض في دعواه فالغيب  
وحكم بقضيه بما شهدوا به  
وان ثبت الاكراه بيينة فيما  
يظهر لانه مكذب لها بما قاله  
أولاً بخلاف ما اذا أقر بذلك  
فيقبل دعواه نحو النسيان  
احمد التناقض ومما أن  
الاكراه لا يثبت بالبيينة  
مفصلة (أو) علق (بفعل  
غيره) من زوجة أو غيرها  
(من يبالى بتعليقه) بان  
تقضى العادة والمراد بأنه  
لا يخالفه ويرعب عنه نحو  
حياء أو صداقة أو حسن  
خاق إقال في التوضيح فلو  
نزل به عظيم قربة خالف  
أن لا يرحد حتى يضيغه فهو  
مسأل لما ذكر (وعلم) ذلك  
الغير (به) أي بتعليقه يعنى  
وقصد اعلامه به ويعبر عنه  
بقصد منعه من الفعل فراد



المقصود من التعليق وقيل قوله لم أعلم وان تحقق علمه لكن طال الزمن بحيث قرب نسبانه لذلك كما أفنى به بعضهم (فكذلك لا يحتج بعلمه ناسيا للتعليق أو المعلق به أو مكرها عليه ومنه أن يعلق بانتقال زوجته من بيت أبيها فيحكم (١٢٣) القاضي عليه أو عليها به وان كان هو المدعي

كما اقتضاء اطلاقه - م و ليس من تقويت البر بالاختيار كالمظهر لان الحكم ليس اليه ويقاس بذلك نظائره أو جاهلا بالتعليق أو المعلق به ويظهر ان معرفة كونه بمن يبالى به يتوقف على بينة ولا يكفي فيه بقول الزوج الا ان كان فيما يضره على ما ياتي ولا المعلق بفعله لسهولة علم من غيره كالا كراهة خلاف دعواه النسيان أو الجهل فانه يقبل وان كذبه الزوج كالمفوض اليها الطلاق بكتابة قامت بها وقالت لم أنو وكسبها لا تطلق كما اقتضاء كلام الشخين وناجيهما وقال الماوردي تطلق باعتراقه وهو وجيه وان رد بان شرط الاقرار أن يكون بما عكن المقر أن يعلم به وعلمه بالنية أو بالتذكر والتعمد متعذر فلم يقتض تكذيبه وقوع الطلاق عليه وغاية ما به أنا اننا كون في الوقوع والشك فيه لا أثره وظاهر أن محمل الخلاف في مجرد تكذيبه لها لما لو ادعت عليه بنفقة أمثلا فقال لا تزميني لانك نويت فلا بد من حلفها فان نسكت خلاف طاعت اتفاقا لان نكولها فريضة مسوعة لحلفه فكان كافرارها ويجري هذا كما هو ظاهر فيما لو علق بكل

اعتبار المقصد في التعريف (قوله المقصود) أي الامتناع (قوله وقيل قوله) أي الغير بلا عين (قوله أو مكرها الخ) أي من غير الخالف اه يجري عن الشوري عبارة سم بعد كلام عن شرح الروض وعلى هذا فمحل عدم الحث اذا كان المعلق بفعله مكرها اذالم يكن الخالف هو المكرمه اه وأقره ع ش (قوله ومنه ان يعلق بانتقال زوجته الخ) أفنى شيخنا الشهاب الرمي بما يوافق ذلك أولا ثم أفنى بما يخالفه وقال وقد تقدم مني افتاء بخلاف ذلك فاحذره سم على حج اه ع ش (قوله عليه) أي الاب أو عليها أي الزوجة (قوله وان كان هو المدعي الخ) فيه نظر لان الدعوى سبب ظاهر عادة في الحكم والتسبب اليه تقويت البر بالاختيار اه سم أي كالمصر عن الشهاب الرمي (قوله أو جاهلا الخ) عطف على ناسيا ومنه يؤخذ جواب سادثة وقع السؤال عنها وهي ان شخصاً اشاح مع أمز وجته وبنته في منزلها خاف بالطلاق أنها لا تأتي اليه في هذه السنه ولم تشعر الزوجة باليمين ثم أتت الى منزل زوجها فسل طلاق الزوجة أم لا وهو عدم الحث وعدم انحلال اليمين فتى عادت الى منزل والدها ثم رجعت الى منزل زوجها بعد العلم بالخلاف وقع عليه الطلاق اه ع ش (قوله على ما ياتي) أي أنفا من الماوردي (قوله بخلاف دعواه) أي المعلق بفعله (قوله فانه يقبل وان كذبه الزوج) صريح في انه لا يحتج مع تكذيبه وان كان متضمنا للاعتراف بالحنث وقد يتجه خلافه ويفرق بينهما بين مسألة الكناية المذكورة بان أصل الصفة وجد هنا والاصل عدم المانع كالنسيان فهو كالمعلق بخبر وجهه بغير ادنه فخرجت وادعى الاذن وهي عدمه فان القول قولها وجود أصل الصفة باتفاقها ما يقع الطلاق بخلاف مسألة الكناية المذكورة فان الكناية بمجرد ادائه لا يؤثر فلم يقع اتفاق على أصل المؤثر مر اه سم أقول ويؤيده قول الشارح الآتي وهو وجيه وان رد الخ (قوله وهو وجيه) لعلمه من حيث الدليل لان من حيث الحكم أخذ بما سار وما ياتي (قوله وعلمه بالنية) أي كأي مسألة الكناية

المنهج وقصد اعلامه وان لم يعلم اه ملخصا (قوله ومنه ان يعلق بانتقال زوجته من بيت أبيها الخ) يوافق ذلك أفنى به شيخنا الشهاب الرمي فانه سئل عن علق انه متى نقل زوجته من سكن أبيها بغير رضاها ورضا أوبها وأمراته من قسط من أقساط صداقها عليه كانت طالق طاعة تلكم بانفسها فهل له حيلة في نقلها ولا يقع الطلاق فاجاب بقوله يحكم عليها الخا كم بانتقالها مع زوجها فلا يقع عليه بذلك طلاق اه وظاهره انه يتخلص بذلك وان تسبب في ذلك بالرفع الى الخا كم والدعوى وفي فتاوى شيخنا المذكور في باب الايمان مانعه - سئل عن شخص - اصاب بالطلاق الثلاث انه لا يسافر الى مصر في هذه السفينة فقام رئيس السفينة واستأجره لعمل فيها اجرة عين ثم ذهب الى القاضى وأرسل خافه رادى عليه انه استأجره ليسافر معه الى مصر وانه استأجره اجرة عين للعمل في سفينته وهو ممنوع من السفر معه فالزم الخا كم بالسفر معه وحكم عليه بالسفر في السفينة لتوفيقه ما استأجره عليه فصار فيها فهل يقع عليه الطلاق الثلاث انقوت به البر باختياره ولا يكون الزام الخا كم لسفره معه مانعه من وقوع الطلاق اذ ليس من صور الا كراهي شيء كالحلف لا يبيت عند زوجته فاستأجره لا يناس به وحكم عليه الخا كم بالبيت عندها فانه يحتث لسأذ كر وقد تقدم مني افتاء بخلاف ذلك فاحذره اه (قوله وان كان هو المدعي الخ) فيه نظر لان الدعوى سبب ظاهر عادة في الحكم والتسبب اليه تقويت البر بالاختيار وفي الروض بعد ذلك قال ان خرجت بغير ادنى فخرجها فهل يكون اذا لها وجهان القياس المنع اه ماذا كرم عن الروض هذا ذكره أيضا آخر الباب لكن لم يذكر قوله ولعل وجه الخ وكتب على قوله فتطلق هذا ظاهرا ان كان تعليقا محضا اه وقد حذف ما ذكره هناك استغناء بما هنا قال في شرحه فتطلق اجل محله اذالم يكن اخرجها ياها بنحو قوله اخرجي والاقتلت لان هذا اذن منه اه ولعل وجهه انه فوت البر باختياره وعلى هذا فمحل عدم الحث اذا كان المعلق بفعله مكرها اذالم يكن الخالف هو المكرمه فليتأمل (قوله فانه يقبل وان كذبه الزوج) صريح في انه لا يحتج مع تكذيبه وان

ملا يعلم الامنها كمحبتها وادعائها فانكرت ومن دعوى الجهل بالخلاف اه ان تريد الخروج لصل معين فيحلف أنها لا تخرج فتخرج ثم تدعى أنه يحلف الاعلى الخروج لان ذلك المحل وانما لم تخرج اليه فالحث لقيام القرينة على صدقها في اعتقادها المذكور



النسيان وكذبته حاف  
الزوج لا المعلق بقوله  
ويؤيده قول والده وان كان  
مخالفا اترجم الشبهتين في  
الايمان في ان خرجت بغير  
اذنى الا في قبيل الفصل  
في ان خرجت بغير اذن أبيك  
فخرجت فقال الزوج باذنه  
وانكر حلف الزوج لا الاب  
وان وافقته ولو ادعى النسيان  
ثم العلم لم يعمل بما قاله ثانيا  
(والا) بان لم يبال بتعليقه  
كساطان أو جميع خلق  
بقدره علم أولا قصد اعلامه  
أولا أو بالي به ولم يعلم وقد  
قصد اعلامه لكن هذه غير  
مرادة لان المنقول المعتمد  
فيه اعدام الوقوع كما يأتي نعم  
ان ار يد علم غايته فقط وهو  
قصد الاعلام لم ترد عليه  
هذه على أن قرينة قوله  
قطعا تخربها اذ من تأمل  
سياقه علم أن فيها الخلاف  
وأن الراجح عدم الحنف أو  
بالي به ولم يقصد اعلامه حاشه  
أولئك هو ان علم به (فيقع  
قضاها) ولو مع نحو النسيان  
أو الاكراه لان الحالف لم  
يتعلق به حينئذ غرض  
حدث ولا منع وانما هو فوط  
بوجود صورة الفعل نعم لو  
عاق بقدر مزيده هو عاقل  
لكن ثم قد علم يقع كفاي  
الكفاية عن الطبري  
وظاهره أنه لا فرق بين أن  
يبالخذ يديه ويقصد اعلامه  
وان لا وفيه نظر لما مر في

شرح قوله وقع عند اليأس ثم  
يشككها زيدا فاسكتته ناس

## مکان

شرح قوله وقع عند البأس من الدخول أن الدخول من المجنون كهو من العاقل ثم رأيتهم صرحوا بأنه لو علق  
بشكابه از يدافس كلمته ناسية أو مكرهة أو مجنونة لم يحنث



قال القاضي الان علق بذلك وهي مجنونة وهذا صريح في أن الاصحاب قائلون بعدم الفرق (١٢٥) وان كلام القاضي والطبري مقالة

مخالفة لكلامهم وعليها  
فقد يفرق بين ما قبله  
بان من شأن فعل من طرأ  
جنونه بعد الخلف أنه لا  
يقصد بالخلف أصلاً فلم  
يتناول المين بخلاف فعل  
محو الناسي ولا يرد على  
المتن عدم الوقوع في نحو  
طفل أو بهيمة أو مجنون  
علق بفعلهم فأكبره وأعليه  
لان الشارع لما ألقى فعل  
هو لا وانضم اليه الا كراه  
أخرجه عن أن ينسب  
اليهم وبه فارق الوقوع مع  
الا كراه فيما ذكرنا نقا  
وبما أوتى به المتن ان المراد  
بالعلم هو غايته المذكورة  
وان سياقه يخرج تلك  
الصورة اندفع استشكل  
جمع له بأنه يقتضي القطع  
بالوقوع فيها مع كونه  
جاهلاً فكيف يقع بفعله  
قطاعات الناسي أو المكره  
أو الجاهل بالعمول عليه  
مع أنه أولى بالمعذرة  
لسبق علمه على ان الاسنوي  
نقل عن الجمهور ان فيه  
القولين أظهرهما لا حث  
ولقوة الاشكال حمل  
السبكي المتن على ما عدا هذه  
واستدل بعبارة الروضة  
وتبعه غيره فقال ويستثنى  
من المنهاج بالاذن عدم العلم  
المبالي ولم يعلم فلا بحث كما  
اقضاه كلام الروضة  
وأصلها أي ونقله الزركشي  
عن الجمهور ولو صرح هذا

كان - انما فلا حث فيه بطول المجنون أخذاً بما في شرح الروص من الخلق المجنون بالنسيان والا كراه اذ  
فعل الناسي والمكره لا حث فيه وان لم يكن - انما وقع الحث فيه بالفعل مطلقاً ولو من المجنون كالناسي  
والمكره فليتأمل اه سم وسياقي عن السيد عمر ما وافقه (قوله قال القاضي الخ) من جملة ما صرحوا به  
واعتمده أي قول القاضي الاسني والنهاية (قوله وهذا) أي تصرح بهم بذلك (قوله بعدم الفرق) أي بين  
طريان الجنون وعدمه اه كردى (قوله وان كان كلام القاضي والطبري مقالة الخ) هذا يدل على رد  
قول القاضي الان علق بذلك وهي مجنونة اه سم (قوله مخالفة لكلامهم) يتأمل وجه المخالفة سم  
أقول الذي يظهر انه لا مخالفة وان كلام القاضي محله ان المجنونة لا يتوجه اليها الخلف بصدحت أو منع  
فالتعليق به - عليها محض تعليق فيقع مع الجنون وكلام الاصحاب في ان علق بقصد الحث أو المنع ثم طرأ  
الجنون أو كان مقارناً ولم يعلم به الخلف فلا حث بطول المجنون حينئذ اه سيد عمر وقد قدم عن سم  
ما وافقه (قوله وعلمها) أي مقالة القاضي والطبري (قوله فقد يفرق بينه) أي من طرأ جنونه حيث  
لا يقع الطلاق بفعله وقوله وبين ما قبله أراد به قبوله ولو مع نحو النسيان الخ اه كردى (قوله بان من  
شأن الخ) لا يخفى بعينه (قوله ولا يرد) الى قوله وبما أولت في المغني والنهاية (قوله ولا يرد على المتن الخ)  
عبارة المغني تامة لوعلق الطلاق بدخول بهيمة أو نحوها كطفل فدخلت مختاراً وقع الطلاق بخلاف ما اذا  
دخلت مكرهه لم يقع فان قيل هذا يشكل بما مر من وقوع الطلاق فيما اذا لم يعلم المعلق بفعله التعليق وكان  
يمن لا يبالي بتعليقه أو بمن يبالي ولم يقصد الزوج اعلا مود دخل مكرهه أجيب بان الا دعى فعله منسوب  
اليه وان أتى به مكرها ولهذا يضمن به بخلاف فعل البهيمه فكأنها حين الا كراه لم تفعل شيئاً اه (قوله  
فا كرهه وأعليه) وأما اذا فعلوا المعلق عليه بلا كراه وقع الطلاق كذا في شرح الروص اه كردى (قوله  
وبه فارق الوقوع الخ) عبارة النهاية بخلاف فعل غيرهم اه أي ممن لا يبالي اه رشيدى عبارة ع ش أي  
غير المذكورين من هؤلاء فإنه لا فرق في الحث بفعلهم بين المكره وغيره حيث لم يباليوا بالتعليق اه (قوله  
فبما ذكرنا نقا) إشارة الى قوله عقب المتن ولو مع النسيان أو الا كراه اه سم (قوله وان - بانه الخ)  
قضية قوله السابق على ان قرينة الخ وقوله الا - في أولنا ويل عبارته ان الواو هنا بمعنى أو (قوله تلك  
الصورة) أي ما اذا لم يعلم المبالي بالتعليق وقد قصد المعلق اعلامه (قوله بانه) أي المتن (قوله فيها) أي تلك  
الصورة مع كونه أي المبالي جاهلاً أي التعليق (قوله دون الناسي الخ) أي يقع فيها على الاظهر لا قطعاً  
(قوله بالخلاف الخ) تنبذ فيه الناسي والمكره والجاهل (قوله مع اه) أي المبالي بالجاهل بالتعليق (قوله  
منه وقوله علمه) أي الناسي أو المكره أو الجاهل الخ (قوله ان فيه) أي فعل المبالي بالجاهل بالتعليق (قوله  
فقال) أي السبكي (قوله ولم يعلم) بفتح الياء (قوله ولو صرح الخ) في دعوى الوضوح ما لا يخفى (قوله  
عليه) أي المنهاج (قوله لكنه) أي بأربعة فصل فيه أي في الرد (قوله ليوافق الاعتراض) أي ليرد عليه  
الاعتراض يعني بسبب هذا الجمل يرد الاعتراض قاله الكردى أقول بل المراد ليسم ورود الاعتراض وعدم  
اندفاعه بغير حمل قول المصنف والالخ على عموم السلب (قوله فالقطع الخ) تفريع على المراد المذكور

لفظ لا يبعد مع الاستغناء طاعت اولهم لم تطلق والتعليق بتكليفها تماماً دغائباً بالتعليق بمسقط اه وقوله  
ولا في جنونها قال في شرحه كلوا كلمة ناسية أو مكرهه تم ان علق بما ذكر وهو مجنونة طاعت بذلك قاله  
القاضي اه والمجته عندى ان التعليق سواء كان بالدخول أو بالتكليم أو بغيره - ما ان كان خلفاً فلا  
حث فيه بفعل المجنون انما - امر من الخلق المجنون بالنسيان والا كراه اذ فعل الناسي والمكره لا حث  
به وان لم يكن - انما وقع الحث فيه بالفعل مطلقاً ولو من المجنون كالناسي والمكره فليتأمل (قوله وان كلام  
القاضي والطبري مقالة) هذا يدل على رد قول القاضي الان يكون علق بذلك وهي مجنونة (قوله مخالفة  
لكلامهم) يتأمل وجه المخالفة (قوله لان الشارع علمنا الخ) ما المراد بانها (قوله فيما ذكرنا نقا) أي

الاستثنا من - سياقه أولنا ويل عبارته اطال المحققون في رد الاعتراض عليه كالباقيين وولاه الجلابي أن يزرعه لكنه فصل فيه تفصيلاً في  
فتاويه في بعضه نظر وأما حمل المتن ليوافق الاعتراض على ان المراد والا يحصل علم ولا مبالاة



فالقاع بالوقوع مرتب على انتفاءهما معا. ون أحدهما فردية طعمهم به فيما إذا لم يبال به وعلم ولو أطلق فلم يقصد حثا ولا منعاً ولا تعليقاً  
بعضاً بل يخرج منه مخرج اليمين وقع عند ابن الصلاح وجري عليه جمع وابردة تليذه ابن رزين بان الاصحاح أطلقوا فيها القولين ومختار  
كثير من منهم الرافعي عدم الوقوع ووجهه بان الغالب ممن يخلف على فعل مستقبل من مبال انه يقصد حثه أو منعه فلم يقع مع نحو النسيان  
الا أن يصرفه بقصد وجود صورة الفعل وكن الفرق بين هذا وما مر عنه في فعل نفسه انه لا غالب في فعل نفسه بل التعليق فيها خارج مخرج  
اليمين المجردة فان لمطلقا لا ان تحقق قصده لحن نفسه أو منعه بخلاف فعل الغير فان الغالب فيه ما سر فلم يؤثر التعليق الامع تحقق صرفه عن  
ذلك بان يقصد به مجرد صورة الفعل وفيه ما فيه وإذا لم يقع بفعل نحو النسيان لا تخلف به اليمين كما قاله في موضعين واعتمد البلق في غيره وان  
اقتضى كلامهما في ثالث الانحلال واعتمده الاسنوي وعلى الاول يفرق بين هذا وانحلالها في شئ متعلق بالقضاء بالهلال فيه فان قيل ان  
الآية الماضية بتعذر الحث في هذه بعد (١٢٦) فلا فائدة لبقاء اليمين بخلافه في مستأنف يتوحد من عدم انحلالها بما أكره عليه ان من

(قوله فرد داخل) جو بما (قوله به) أي الوقوع (قوله ولو أطلق الخ) مقابل ما في المتن فقوله فلم يقصد  
حثا ولا منعاً راجع لما قبل قوله والا الخ وقوله ولا تعليق الخ راجع لقوله والا الخ (قوله بل يخرج مخرج  
اليمين) لعل المراد مجرد التأكيد (قوله وجري عليه) أي على الوقوع (قوله وان رده تليذه الخ) اعتمد  
الرد وعدم الوقوع مر اه سم (قوله أطلقوا فيها) أي في صورة الاطلاق (قوله ووجهه) أي وجه ابن  
رزين عدم الوقوع (قوله فلم يقع مع نحو نسيان الخ) أي فعمل المطلق على الغالب ولم يقع الخ (قوله بين  
هذا) أي الاطلاق في التعليق بفعل الغير (قوله وما مر عنه) أي عن ابن رزين اه سم (قوله في فعل  
نفسه) أي في اطلاق التعليق عليه (قوله فيها) أي في صورة التعليق على فعل نفسه (قوله ما مر) أي قصد  
حثه أو منعه (قوله وفيه) أي في الفرق المذكور (قوله وإذا لم يقع الخ) أي فيما لوعلق بفعله أو بفعل من  
يبالي بتعليقه بقصد اعلامه (قوله وعلى الاول) أي عدم الانحلال (قوله في شئ) أي فيما لو شئ  
(قوله متعلق القضاء) بكسر الهمزة المشددة وقوله (٣) لحن الغير متعلق بالمضاف اليه وقوله بالهلال متعلق  
بالمضاف وقوله فيه أي الهلال متعلق بشئ (قوله فان) أي القضاء (قوله فبان انه الخ) هذا مبني على ان  
الهلال انما يطلق على الآية الاولى فقط (قوله بتعذر الحث) متعلق بيفرق (قوله من عدم انحلالها الخ)  
أي فيما لوعلق بفعل نفسه والمبالي وقصد اعلامه (قوله لم يثبت) الاولى تأخير رده كره قبل لان الخ  
(قوله وهو مرة في كل ثلاثة أيام) قد يتوقف في تناول اجبار القاضي بل الاعتداد به اذا صرح بمرة الثلاثة  
الثانية وما بعدها مع استقبالاتها كما قد يشوهم من كلامه والوجه اختصاص حكمه بمرة الثلاثة الحاضرة وعدم  
تناوله لما بعده وان صرح به ثم رأيت شيخنا الشهاب الرملي أفتى به اه سم (قوله في الثلاث) الاولى  
التدبير (قوله ولا تحل) أي قوله لما تقر في النهاية (قوله أيضا) أي كافي مسئلة اجبة القاضي (قوله  
وهي الاولى) أي الخروج بالاذن وقوله وهي الثانية أي الخروج بلاذن (قوله راجعها) أي أو جدد  
نكاحها المفهوم بالاولى (قوله وغيره) أي وأفتى غير السبكي (قوله فاكسرت) أي بالاشارة دابة اه  
كردي (قوله مع الكاري) أي صاحب الدابة (قوله لانه الخ) أي المكاري (قوله فلو خرجت) أي ثانيا  
قوله عقب المتن ولومع النسيان أو الاكراه (قوله وان رده الخ) اعتمد الرد وعدم الوقوع مر (قوله وما  
مر عنه) أي عن ابن رزين (قوله فاجبره القاضي على كلامه فكم يثبت بما زول به الهجر المحرم وهو  
مرة في كل ثلاثة أيام) قد يتوقف في تناول اجبار القاضي بل الاعتداد به اذا صرح بمرة الثلاثة الثانية وما

خلف لا يكلم غيره فاجبره  
القاضي على كلامه فكم  
لم يثبت بما زول به الهجر  
المحرم وهو مرة في كل ثلاثة  
أي لم لان هذه هي المكره  
عليها بخلاف الزائد عليها  
في الثلاث فان الاكراه لا  
يتناول لما تقر من القصد  
بالاكراه هنا إنما هو إزالة  
الهجر المحرم لا غير ومر في  
مبحث الاكراه ما له تعلق  
بهذا قال بعض شراح  
البخاري وانما يحرم هجر  
أكثر من الثلاث ان واجبه  
ولم يكلم حتى بالسلام اما  
لو لم يوجه فلا خرم وان  
مكث من زوجه وظاهر ولا  
تحل أيضا في نحو ان خرجت  
لابسة الحرير فخرجت  
لابسة غيره ثم خرجت لابسة  
له فثبت لان الخرجة الاولى  
لم يتناولها اليمين أصلا ذ  
التعليق فيها ليس له الاجبة

ثبت وهي انما روي القيد بابس الحر يرفق وجد حث ونحو وجهها غير لابسة لا يسمى جهته بل ما تقر ران (قوله  
اليمين لم تناوله بخلاف ان خرجت بغير اذن فخرجت باذنه ثم بغير اذنه لا حث لان لها جهة يروي هو الاول وجهة حث وهي الثانية فتناولت  
كلامهما وأيضا فالاولى هي مقصود الخلاف فتناولها فاحل بها ولا كذلك في لابسة حرير فتأمل وأفتى السبكي فيمن حلف ليعطين زيدا كل يوم  
كذا فلم يعطه يوما بانحلالها بجهته هذا اذا راجعها ولم يعطه شيئا لم تطلق وغيره بانه لو حلف لا يسافر معه فافر أي وحده ثم سافر معه حث  
لعدم الانحلال أي كافي مسئلة الحر يروي في الروضة حلف لا يرد النشرة احدا فكثر ورجعت مع المكاري لم تطلق لانه معها ولم يردا  
وانتاحت فلو خرجت فردا الزوج أو غيره لم يثبت اذ ليس في اللفظ ما يقتضي تكرارا وتحل أيضا في ان رأيت الهلال وصرح بالمعينة  
(٣) قوله وقوله لحن الخ لعل ذلك ثابت في نسخة اه



أو فسرهما أو قبلناه مضي ثلاث ليل فلم يره فيها من أول شهر يستقبله وفي أن دخلت أن كنت فانت طالق يشترط تقديم الأخير فإن عكست أو وجدنا عالم تطلق وانحلت اليمين فلو كلفه بعد ذلك ثم دخلت لم يحث لأن اليمين تنعقد على المرة الأولى هذا ما نقلناه عن المتولي وأقره واعتضدهما الأسنوي وغيره بان الحلو ف عليه انما هو دخول سبعة كلام ولم يوجد الا بعضه وهو الكلام فاليمين باقية حتى لو دخلت لم يحث وفي أنت طالق قبل قدوم زيد بشهر فقدم قبل أكثر من شهر من انشاء التعليق لم تطلق وانحلت حتى لو قدم زيد بعد بان سافر ثم قدم وقدم مضي أكثر من شهر لم تطلق وفي أن دخلت أو كنت فانت طالق تطلق باحدهما وكذا ان قدم أنت طالق على الشرط وانحلت عينه فبها فلا يقع بالصفة الاخرى شي وفي أن تركت طلاقاً فانت طالق يقع اذ لم يطلقها فوراً وكذا ان سكنت عنه (١٢٧) بخلاف أن لم ترك أو أن لم أطلق فلا فوراً فان طلق فوراً وانحلت عين

الترك فلا تقع أخرى لأنه لم يترك طلاقها بخلاف عين السكون فتقع أخرى بسكوته وانحلت عينه وقرق ابن العماد أن هذا من كلام الماوردي بأنه في الأولى عاق على تركه ولم يوجد في الثانية على السكون وقد وجد لأنه يصدق عليه ان يقال سكنت عن طلاقها وان لم يسكن أولاً ولا يصح ان يقال ترك طلاقها اذ لم يتركه أولاً اه وفيه نظر لان ما عمل به من الصدق أو عدمه ان أريد به الصدق لغة فظاهر ان اللغة ليست كذلك أو سراً فكذلك أو عرفاً فان أريد عرف خاص فليبين أو عام ففبه ما قبله وانما اطلت في جمع هذه المسائل المتعاقبة بالانحلال لأنه محث مشكل لان كلامهم فيه غامض فاحتج الى جمع متفسيرات كلامهم فيه ففرع على الطلاق بصفة ثم وجدت واستجبر

(قوله أو فسرهما) أي بالعبارة بان قال أردت بالرؤية المعينة لا العلم اه كرده (قوله وقبلناه) أي وقبلنا اطلاق الالهلال الى مضي ثلاث ليل اه سيد عمر أقول والظاهر ان التفسير للتفسير بالعبارة وقوله بعضي الخ متعلق بتحل عبارة الغنى وقبلنا التفسير بالعبارة ومضي ثلاثة ايام بالولم ترفيها الهلال من أول شهر يستقبله اه (قوله يستقبله) أي يستقبل حلفه (قوله وفي أن دخلت الخ) متعلق بقوله يشترط الخ والجملة عاطف على وتدخل الخ (قوله وفي أن دخلت فسكنت الخ) هكذا اتفقت النسخ حتى أصل الشارح بخطه بعبارة الروض وشرحه فان قال ان دخلت المداور وان كنت زيدا بقديم أنت طالق أو تأخير به رفع بكل صفة طاعة أو ان دخلت وكنت شرطاً أي الوصفان أي وجودهما لوقوع طلقه فان عطف بالفاء أو بشم كان دخلت فسكنت أو ثم كنت اشترط ترتيبهما بان يقدم في المثل الدخول على الكلام وكذا يشترط ترتيبه ما في قوله ان دخلت ان كنت لكن يشترط تقدم الأخير لانه شرط للأول فهو تعليق للتعليق وهو بقره كيان التجيزية له ويسمى اعتراض الشرط على الشرط فان عكست بان دخلت ثم كنت أو وجدنا عالم تطلق وانحلت أي اليمين فلو كلفه بعد ذلك ثم دخلت لم تطلق لان اليمين تنعقد على المرة الأولى كذا نقله الاصل عن المتولي فهو كما قال الأسنوي غير مستقيم لان الحلو ف عليه انما هو دخول سبعة كلام ولم يوجد الا بعضه وهو الكلام فاليمين باقية حتى لو دخلت سكنت والتعليق بان في الشرط مثال فسرهما من أدوات الشرط مثلها انتهت فاما أن يكون ثم فاعطى أو تحريف في قوله فسكنت وصوابه ان كنت اه سيد عمر وقوله وكذا يشترط الخ قوله فان عكست في النهاية والغنى مثله في محث أدوات الشرط (قوله هذا الخ) أي قوله وفي أن دخلت الخ (قوله لم يحث) كذا في أصله رحمه الله تعالى وصوابه حث كافي شرح الروض وفتح الجواد له سيد عمر (قوله فقدم قبل أكثر الخ) تقدم في فصل تعاقب الطلاق بالازمنة توجيهه وتفصيله راجعه (قوله فبهما) أي في صورتين تأشير الجزاء وتقدمه (قوله وكذا الخ) أي يقع ان لم يطلقها فوراً (قوله عنه) أي عن طلاقك (قوله فلا فوراً) أي فيقع بالباس بنحو الموت (قوله فان طلق فوراً الخ) تفريع على قوله وفي أن تركت طلاقك الخ وحاصله ان في صورة يمين الترك اذا طلق فوراً تقع واحدة وتدخل بها اليمين وفي صورة يمين السكون اذا طلق فوراً تقع واحدة بتعليقه وثانية بسكوته عقبه ثم تصل اليمين اه سيد عمر (قوله اني جمع متفرقات الخ) بالاضافة (قوله لانه مانع الخ) تعليل لعدم النظر (قوله والاصل عدمه) فيه تأمل (قوله مع ذلك) أي ما ذكر من الاصلين ووافق ذلك أي الافتاء المذكور (قوله فدخل) أي ثم مات الزوج والمطلق بفعله مثلاً أخذ من قوله الا في أنفا وان لم يعلم الخ وقوله الا في بعده ولا ينافي الافتاءين الخ (قوله أهو مبال) أي أم لا (قوله أو ناس) أي أم لا (قوله حال الداخل) أي والخالف (قوله فافتي فيمن) أي ف

بعد ما مع استقباليها كما قد يتوهم من كلامه والوجه ما حصره من حكمه بعدة الثلاثة الحاضرة وعدم تناوله لما بعدها وان صرح به ثم رأيت شيخنا الشهاب الرملي افاق به  
عاشر الزوجات ثم مات ثم ثبته كما افق به بعضهم لوقوع الطلاق عاينها بظاهر وجود الصفة ولا نظر لاحتمال نحو نسيان لانه مانع لوقوع والاصل عدم المانع ولا ناسك الا في استحقاقها للارواح لاصل عدمه فلا نظر مع ذلك لاصل بقاها للعمم ووافق ذلك افتاء بعضهم ان هذا من كلام الجلال الباقيني فيمن حاب لا يدخل زيد الدار فدخل وشك أهو مبال أو ناس وهل قصد الخالف منعه أو لا بانه يحث بالدخول وان لم يعلم حال الداخل وخالف في ذلك بعضهم فافتي فيمن حلف لي قضيت حقهم كذا في مضي اليوم ولم يقضه ثم مات ولم يدركه بانه لا يحث لاحتمال نسيانه أو عساه ووالعصمة متحققة فلا ترفع بالشك وكان أصل ان دخلت وكنت بالاول لا بد فليحذر اه من بعض الهوامش



هذا الخالف نشأ من تناقض الشيخين في أنت طالق إلا ان يقدم زيد ثم مات زيد وشك هل قدم أولا فجريا هنا على عدم الوقوع لا شك في الصفة الموجبة للطلاق وفي الايمان على الوقوع وهو الذي عليه الاكثرون وبه يعلم صحة الاقتضاء الاول والثاني وان الثالث مبني على ما عليه المأثورون وفي الروضة في أنت طالق أسد ذكر أحوال (١٢٨) منوطه بإرادته بعضها يقع وبعضها لا ثم قال فان مات ولم يفسر حنث وفي ان لم يصطلح

هذا العاثر اليوم فاه طاد طائر وشك ان أهو هو أولا لا حنث يرجع أيضا في ان لم يدخل أو ان لم يشأ اليوم وبه لا دخوله أو مشيئته انه لا حنث ومنزعه لا سنوي وغيره فببردها لا ذري بانه الموافق للنص ولك أن تقول لا تخالف في الحقيقة لان المعاق عليه تارة يوجد ويشك في مقارنته مانع له لم يدل عليه اللفظ كالنسيان وهذا لا أثر لاشك فيه لان الاصل عدم المانع وبجرد احتمال وجوده لا أثر له اذ لا بد من تحققه ومنه المسائل المذكورة قبل ما في الروضة وتارة يشك في وجود أصل المعاق عليه وهذا لا وقوع فيه على المعتمد بخلاف ما عليه الاكثرون اذ لا بد من تحققه ومنه ما في الروضة في مسألة الطائر وما معها وعلى هذا يحمل اختلاف كلامهم ويتبين ان المعتمد الاقتضاء الاول الثاني دون الثالث فتأمل ذلك فانه مهم فان قلت برده على ذلك ما تقر في مسألة الشك في المشيئة والدخول فانه شك في وجود المانع وقد علموا به على المعتمد المذكور قلت قد أشرت الى الجواب عن

الح) أي الذي هو نظير من حلف لا يدخل زيد الدار الخ (قوله هذا الخالف) أي بين الاقتضاء الثاني والاقتضاء الثالث (قوله من تناقض الشيخين) أي كلامهما (قوله هنا) أي في باب الطلاق (قوله لا شك في الصفة الح) وهي عدم القدوم (قوله وفي الايمان) عطف على قوله هنا (قوله وهو الخ) أي الوقوع (قوله وبه الخ) أي بذهب الاكثرين على الوقوع يعلم صحة الاقتضاء الاول الخ وفي دعوى علمه بذلك تأمل اذ ما تقدم من الاقتضاءات من الشك في مقارنته المانع وما هنا من الشك في وجود أصل المعاق عليه (قوله وان الثالث) عطف على صحة الخ (قوله وفي الروضة الخ) خبر مقدم لقوله ذكر أحوال الخ (قوله بعضها الخ) أي في بعض تلك الأحوال يقع الطلاق وفي بعضها لا يقع (قوله ثم قال) أي صاحب الروضة (قوله ولم يفسر) أي ولم يبين مراده (قوله وفي ان لم يصطلح الخ) عطف على قوله في أنت طالق أسد (قوله ويرجع) أي صاحب الروضة أيضا أي كافي مسألة الاستبعاد (قوله فيه) أي ترجيح عدم الحنث (قوله ردها الخ) خبر ومنزعه الخ (قوله بانه) أي عدم الحنث (قوله وهذا لا أثر الخ) أي المانع الذي لم يدل له اللفظ أو ما وجد فيه المانع عليه وشك في مقارنته مانع له لم يدل عليه اللفظ وكذا ضمير ومنه المسائل الخ (قوله المسائل المذكورة قبل الخ) اعلم ان أراد الاستدلال بقدوم زيد بقرينة كلامه بعد ولان هذه من القسم الاثني (قوله وهذا لا وقوع الخ) أي ما شك فيه في وجود أصل المعاق عليه وكذا ضمير ومنه ما في الروضة الخ (قوله في مسألة الطائر الخ) وما يستشكل أيضا قولهم لو سقط حجر من علو فقال ان لم تخبرني الساعة من رماه فانت طالق أي لم يرد تعيينا فالتبراهم مخلوق لا آدمي تخص من الحنث قال في شرح الروض وانما لم يتخلص بقولها رماه آدمي لجواز أن يكون رماه كلب أو ربح أو نحوهما لان سبب الحنث وجد وشك كفا في الراجع وشبه بما لو قال أنت طالق إلا ان يشأ زيد اليوم فضي اليوم ولم تعرف مشيئته اه فقد قالوا بالحنث هنا بقولها آدمي مع ان هذه نظير مسألة الطائر وما معها فليحذر اه سم (قوله وعلى هـ ذ) أي من كون الشك قسمين مختلفين الحكم (قوله على ذلك) أي تقسيم الشك (قوله ما تقر) أي من عدم الحنث (قوله في وجود المانع) وهو المشيئة أو الدخول (قوله على المعتمد المذكور) أي آتيا (قوله وسره) أي سر التقييد بذلك القيد (قوله انه) أي المانع معلق عليه حيث شأ أي حين دلالة اللفظ عليه وفيه ان المعاق عليه هنا حقيقة عدم المشيئة وعدم الدخول لا المانع الذي هو المشيئة والدخول فاعل الجواب التحققي ان الشك هنا حقيقة عدم نفس المعاق عليه والاشك في المانع لازم له ليكون المانع هنا نقض المعاق عليه (قوله في وجود الصفة) وهي المشيئة أو الدخول (قوله هنا) أي في الشك في القدوم ناسيا أو ذا كرا (قوله كما يقتضيه الخ) وقد علم دعوى الاقتضاء بالفرق بوجود أصل المعاق عليه في الاقتضاء الاولين والاشك في وجوده هنا كما يأتي في الجواب (قوله الا فتا آن) كذا في أصله بخطه رحمه الله تعالى بالف واحدة وكذا فيما سياتي اه سيد عمر (قوله بل هما) أي مسألة هل قدم حيا أو ميتا ومسألة هل قدم ناسيا أو ذا كرا (قوله وهي القدوم الخ) فيه

(قوله وتارة يشك في وجود أصل المعاق عليه وهذا لا وقوع فيه الخ) مما يستشكل أيضا قوله لو سقط حجر من علو فقال ان لم تخبرني الساعة من رماه فانت طالق فقد التبراهم مخلوق لا آدمي تخص من الحنث قال في شرح الروض وانما لم يتخلص بقولها رماه آدمي لجواز أن يكون رماه كلب أو ربح أو نحوهما لان سبب الحنث وجد وشك كفا في الراجع وشبه بما لو قال أنت طالق إلا ان يشأ زيد اليوم فضي اليوم ولم تعرف مشيئته اه فقد قالوا بالحنث هنا بقولها آدمي مع ان هذه نظير مسألة الطائر وما معها فليحذر

هذا بقولي أو لا يدل عليه اللفظ وسره أنه معلق عليه حيث شأ وقد شك كفا في وجود الصفة المعاق عليها كافي الروضة فافتر ذلك نظير وان كان وجودها مانعا فان قلت وقع في كلام غير واحد التسوية في الا ان يقدم زيد بين ما إذا شك في أصل قدومه وهو الذي في الروضة وغيرها وما إذا علم قدومه وشك هل قدم حيا أو ميتا فلا حنث هنا أيضا وهذا مشكل على ما لو شك هل قدم ناسيا أو ذا كرا فانه يحنث هنا كما يقتضيه الفتا آن الاولان قلت لا شك كمال بل هما هنا سواء في أنه لا حنث لاشك في وجود الصفة المعاق عليها وهي القدوم الخالي عن الموانع وأما الا فتا آن



المذكوران فانما يجملهما في مانع لم يتعرض له في اللفظ بوجه كما علم مما قدمته هذا ويشكل على المعتمد المذكور قوله ما في الايمان في واثقه  
لا دخلن الا ان يشاعز يدوشك في مشيخته انه يحتمل واختلاف المتأخرين ففهم من عده هذا مع قولهم ما هنا لا حث تناقضا وهم الاكثر  
ومنه من فرق بين البابين كابن المقرئ فانه فرق بما حاصله ان الخلف هنا يؤدي الى رفع النكاح بالشك بخلافه ثم واعتزضه غير واحد بان الخلف  
ثم يؤدي ايضا الى رفع رابعة الذمة بالشك واجاب عنه شيخنا بان النكاح جعلي والبراءة شرعي والجعل اقوى من الشرعي كما صرحوا به في الزهن  
ووجه قوته ان ما يلزم الانسان به نفسه اقوى مما يلزمه به غيره فليكون النكاح اقوى لم يؤثر الشك فيه بخلاف البراءة ولا ينافي الاثبات  
الاولين كما هو ظاهر قبول دعوى الزوج لو كان حيا النسيان او نحوه وكذا وفاء الدين لكن بالنسبة لعدم الوقوع لاسقوط الدين عنه بذلك  
أخذ من افتاء القاضي لكن خالفه ابن الصلاح بأنه لو عاق بعدم الاتفاق عليها ثم ادعاء (١٢٩) قبل لعدم وقوع الطلاق لان الاصل بقاء

العصمة للاسقاط نطقها

لان الاصل بقاؤها واعتراض

ما قاله القاضي بترجيح

الشيخين في الايمان في ان

خرجت بغير اذن فخرجت

وادعى الاذن وانكرته

انها تصدق ونقل البغوى

عن القاضي انه اجاب به مرة

لان الاصل عدم الاذن قال

الاذري هذا ما تضمنه كلام

كثيرين او الاكثرين وقد

كنت ملت الى قول ابن كج

يصدق هو ثم توقف فيه

لفساد الزمان واعتمده

الزركشي أيضا ويؤيده

ما مر ان كل ما يمكن اقامة

البينة عليه لا يصدق

مدعيه والاذن والاتفاق

مما يمكن اقامة البينة عليهما

ولا يشكل عليه ما مر في

مسائل الشك لانه لا منازع

ثم يفرضه فسنزاعه مستند

لغير دخر وتخمين من غير

ان يستند لاصل ولا ظاهر

فلم يقول عليه بخلافه فيما

تغير ما تقدم آنفا ان المعلق عليه هنا عدم القدوم والشك في القدوم لازم للشك في عدمه فعلم الخلف هنا  
حقيقة للشك في وجود أصل المعاق عليه (قوله هنا) أي في باب الطلاق (قوله رابعة الذمة) أي من كفاءة  
اليمين (قوله واجاب عنه) أي عن الاعتراض (قوله ان ما يلزم) من باب الافعال (قوله قبول دعوى  
الزوج الخ) هذا كالمصرح في ان الزوج يصدق في دعوى نحو نسيان المبالى فيه لوعلى به عمله وقصد اعلاؤه كما  
يصدق في دعوى نسيان نفسه فيما لوعلى به عمله فلما راجع (قوله أو نحوه) أي من الاكرام والجهل (قوله  
لكن خالفه ابن الصلاح الخ) يتأمل وجه مخالفة فان الذي يتبادر الى الوجود هو ان مخالفة ما قبله لا مخالفة له سيدعمر  
والعل ما قاله مبني على تعلق بانه الخ بخالفه الخ والظاهر بل المتعين أخذ من كلام الشارح بعد انه معلق  
بافتاء القاضي في تسذ مخالفة ابن الصلاح بان قال بعدم تصديق الزوج في مسألة الاتفاق مطلقا (قوله ثم  
ادعاء) أي الاتفاق (قوله واعتراض ما قاله القاضي الخ) قد يجاب بالفرق بتحقق أصل الصفة في مسألة  
الشيخين اه سم (قوله هذا) أي تصديقها للزوم الوقوع (قوله واعتمده) أي تصديقها (قوله  
أيضا) أي كالاذري (قوله والاذن والاتفاق الخ) أي ومثلها ووفاء الدين (قوله عليه) أي على تصديقها  
(قوله ما مر) أي من عدم الوقوع وقوله في مسائل الشك أي كالتى نقلت عن الروضة (قوله لا منازع) أي  
للزوج (قوله فتراعه) أي المنازع (قوله بخلافه فيما ذكر) أي فانه مستند الى أصل عدم الاذن وعدم  
الاتفاق وعدم الوفاء (قوله مخالفة ابن الصلاح للقاضي) أي بتصديق الزوج في مسألة الاتفاق (قوله  
وقياس ذلك) أي تصديقها فيما ذكر (قوله أي ولم نقل بما مر عن الماوردي الخ) كلام الماوردي ههنا  
يتجه جدا وان لم نقل بقوله فيما سبق اه سم أي لما ياتي آنفا (قوله فانكرت صدقت الخ) قضية هذا  
لكلام انه لا يحكم بوقوع العتاق وهو مشكل لان مقتضى دعواه انه معترف بالجواب السابق في مسألة  
الماوردي السابقة لاية اتي ههنا لانه هنا يمكن ان يعلم ما أقرب به فليتأمل اه سم (قوله قد يؤيده) أي قول  
البعض (قوله قال غيره) أي غير بعض المتأخرين (قوله من الخلفيات) أي المتعسر اقامة البينة عليها  
(قوله انتهى) أي قول الغير (قوله وتفرقة بعضهم الخ) لعل المراد بتصديق في الاول وتصديقها في الثاني

(قوله واعتراض ما قاله القاضي الخ) قد يجاب بالفرق بتحقق أصل الصفة في مسألة الشيخين (قوله وقياس  
ذلك انه لو عاق بلعنها والديه الخ) فانكرت صدقت لا مكان اقامة البينة على العن قضية هذا الكلام  
انه لا يحكم بوقوع الطلاق وهو مشكل لان مقتضى دعواه انه معترف بالجواب السابق في مسألة الماوردي  
السابقة لايأتي ههنا لانه هنا يمكن ان يعلم ما أقرب به فليتأمل (قوله أي ولم نقل بما مر عن الماوردي الخ) كلام  
الماوردي ههنا يتجه جدا وان لم نقل بقوله فيما سبق

(١٧ - (شرواني وابن قاسم) - ثامن) ذكر فاندفع بالبعض ههنا وبذلك كله تنأيد مخالفة ما من الصلاح للقاضي  
وقياس ذلك انه لو عاق بلعنها والديه الخ ادعى أنهم العتقها أي ولم نقل بما مر آنفا عن الماوردي في شرح فكذلك فانكرت صدقت لا مكان اقامة  
البينة على العن وقول بعضهم تصدق هي بالنسبة لعدم العقوبة لا لوقوع انما ياتي على ما مر عن القاضي وقد علم ما فيه نعم قد يؤيده قول  
الشيخين عن البوشنجي وأقرا مو قال أنت طالق السنة ثم ادعى الوطء في هذا الطاهر لم يمتنع الوقوع حالا وادعت عدمه صدق وقد بباب بان الوطء  
تتسرا اقامة البينة عليه فصدق فيه لقوة أصل بقاء العصمة ههنا ثم رأيت بعض المتأخرين اجاب بذلك حيث قال ذكر الاصحاب في ان لم أطاك الله  
أن يقول قوله في الوطء لتسرا اقامة البينة عليه قال غيره وتصديق مدعي الوطء لا يمتد الى غيره من الخلفيات فالراجح تصديقها في غيره مما  
ينطق بفعل أحدهما به حزم التولي وغيره اه وتفرقة بعضهم بين كون الفعل الظاهر المعلق عليه من أحد الزوجين وكونه من غيرهما



**\*(فصل)\*** في الإشارة إلى العدد وأنواع من التعليق (قوله في الإشارة إلى العدد) إلى قوله كما في النهاية وكذا في المغني الأقوله بل يدين (قول المتن قال أنت طالق الخ) أي إذا قال أنت طالق الخ ولم يقل هكذا أه معنى قول المتن وأشار بأصبعين الخ ينبغي ولو برجله انتهى سم أقول إن مثل الـاصبعين غيرهما مما يدل على عدد كعشرين أه ع ش (قوله أكثر من واحدة) اسم التفضيل ليس على بابه عبارة المغني (تنبيه) أفهم قوله لم يقع عدد وقوع واحد وهو كذلك لأن الواحد ليس بعدد أه (قوله عند قوله طالق) يتجه الاكتفاء بها عند قوله أنت بناء على الاكتفاء بمقارنة ثبوت الكناية لها على ما تقدم سم وع ش ورشدي عبارة السيد عمر بعد ذكر كلام سم المذكور ولا شبهة فيما آفاده أي سم بل الظاهر أن قولهم المذكور بيان لغاية ما يعتبر قرن النية أه أقول وهذا ظاهر بخلاف الشوري حيث حل كلامهم على ظاهره ووفق بين ما هنا وما تقدم بما لا يظهر (قوله ولا تنكفي الإشارة) أي بلا لفظ ولا نية (قوله الابلظ أنية) أي ولم يوجد واحد منهما أه معنى (قوله لأنه مما الخ) لا يخفى ما في تقريبه (قوله المقترن بالإشارة) أي ولو بأصبع ورجله فيما يظهر مر أه سم (قول المتن طلق الخ) أي وان لم ينو مغني وشرح المنهج (قوله بل يدين) خلافا للمغني (قوله لأن الإشارة الخ) نعليل للمتن (قوله في العدد) أي في اعتباره (قوله كما في خبر الشهر هكذا الخ) عبارة المغني وفي الحديث الشهر هكذا وأشار بأصبع الكريمة وسم اسم أمه في الثالث عشر وأد عشر عشرين أه (قوله هذا) أي التعدد حيث ثبت تعدد المشار به أه سم (قوله لا اعتبارها) تعال لا اشتراط الفهم في الإشارة فالضمير في اعتبارها راجع إلى مطلق الإشارة رشدي وسيد عمر (قوله لقرينة) كالنظر للاصابع أو تحرير يكها أو ترديد هاسم ومعنى (قوله أنت هكذا) أي وأشار بأصبعين لم يقل طالق أه (قوله ولا يقع به شيء) ظاهره وان وقع في جواب قوله طالق فغني وقد يقال في هذه الأخذ بما يأتي له آخر الفصل أنه ان قدر طالق ونوى وقع فليحذر أه سيد عمر أقول يؤيد الظاهر المذكور ما يأتي من الفرق بين أنت ثلاثا وأنت الثلاث غني (قوله وبه) أي بالتعليل (قوله فارق أنت ثلاثا) أي فانه كناية فان نوى به الطلاق الثلاث وأنه مبنى على مقدر أي أنت طالق ثلاثا وقع والافلا أه ع ش (قوله في صورة الثلاث) فان عكس فأشار باتنين وقال أردت به الثلاث المقبوضة صدق بالاولى لأنه غلط على نفسه ولو كانت الإشارة بده مجموعة ولم ينو عدد او وقع واحدة كما يحتمل الزكشي ولو قال أنت الثلاث ونوى الطلاق لم يقع ذكره المأوردى وغيره وأنت طالق وأشار بأصبعه ثم قال أردت بها الاصبع لا الزوج ولم يقل ظاهره ولا باطنها به ومعنى ومثله المأوردى ذكرها سم عن شرح الروض وقوله ما أو أنت طالق وأشار بأصبعه الخ سيد كره الشارح وقال ع ش قوله ونوى الطلاق لم يقع قد يقال ما المانع من كونه كناية فانه لو صرح بالمصدر فقال أنت طلاق كان كناية كما مر في المانع من إرادته حيث نواه كافي صورة النصب إلا ان يقال إن ثلاثا هذا استعمالها صفة طلاقا بخلاف الثلاث لم يعهد استعمالها لابقاع الطلاق بقول أنت الطلاق الثلاث حتى لو ذكر ذلك لم يكن صريح طلاق أه (قول المتن المقبوضتين الخ) قال في الروض لا احبداهما أه أي فلا يصدق في إرادة أحدي المقبوضتين وانظر إذا أشار باربع وقال أردت المقبوضتين لا يبعد القبول سم على ج أه ع ش عبارة السيد عمر بعد ذكر كلام سم المذكور أقول هو كذلك بلا توقف أه

**\*(فصل في الإشارة إلى العدد وأنواع من التعليق)\*** (قوله في المتن وأشار بأصبعين أو ثلاثا) ينبغي ولو برجله (قوله عند قوله طالق) يتجه الاكتفاء بها عند قوله أنت بناء على الاكتفاء بمقارنة ثبوت الكناية لها على ما تقدم سم أقول إن مثل الـاصبعين غيرهما مما يدل على عدد كعشرين أه ع ش (قوله أكثر من واحدة) اسم التفضيل ليس على بابه عبارة المغني (تنبيه) أفهم قوله لم يقع عدد وقوع واحد وهو كذلك لأن الواحد ليس بعدد أه (قوله عند قوله طالق) يتجه الاكتفاء بها عند قوله أنت بناء على الاكتفاء بمقارنة ثبوت الكناية لها على ما تقدم سم وع ش ورشدي عبارة السيد عمر بعد ذكر كلام سم المذكور ولا شبهة فيما آفاده أي سم بل الظاهر أن قولهم المذكور بيان لغاية ما يعتبر قرن النية أه أقول وهذا ظاهر بخلاف الشوري حيث حل كلامهم على ظاهره ووفق بين ما هنا وما تقدم بما لا يظهر (قوله ولا تنكفي الإشارة) أي بلا لفظ ولا نية (قوله الابلظ أنية) أي ولم يوجد واحد منهما أه معنى (قوله لأنه مما الخ) لا يخفى ما في تقريبه (قوله المقترن بالإشارة) أي ولو بأصبع ورجله فيما يظهر مر أه سم (قول المتن طلق الخ) أي وان لم ينو مغني وشرح المنهج (قوله بل يدين) خلافا للمغني (قوله لأن الإشارة الخ) نعليل للمتن (قوله في العدد) أي في اعتباره (قوله كما في خبر الشهر هكذا الخ) عبارة المغني وفي الحديث الشهر هكذا وأشار بأصبع الكريمة وسم اسم أمه في الثالث عشر وأد عشر عشرين أه (قوله هذا) أي التعدد حيث ثبت تعدد المشار به أه سم (قوله لا اعتبارها) تعال لا اشتراط الفهم في الإشارة فالضمير في اعتبارها راجع إلى مطلق الإشارة رشدي وسيد عمر (قوله لقرينة) كالنظر للاصابع أو تحرير يكها أو ترديد هاسم ومعنى (قوله أنت هكذا) أي وأشار بأصبعين لم يقل طالق أه (قوله ولا يقع به شيء) ظاهره وان وقع في جواب قوله طالق فغني وقد يقال في هذه الأخذ بما يأتي له آخر الفصل أنه ان قدر طالق ونوى وقع فليحذر أه سيد عمر أقول يؤيد الظاهر المذكور ما يأتي من الفرق بين أنت ثلاثا وأنت الثلاث غني (قوله وبه) أي بالتعليل (قوله فارق أنت ثلاثا) أي فانه كناية فان نوى به الطلاق الثلاث وأنه مبنى على مقدر أي أنت طالق ثلاثا وقع والافلا أه ع ش (قوله في صورة الثلاث) فان عكس فأشار باتنين وقال أردت به الثلاث المقبوضة صدق بالاولى لأنه غلط على نفسه ولو كانت الإشارة بده مجموعة ولم ينو عدد او وقع واحدة كما يحتمل الزكشي ولو قال أنت الثلاث ونوى الطلاق لم يقع ذكره المأوردى وغيره وأنت طالق وأشار بأصبعه ثم قال أردت بها الاصبع لا الزوج ولم يقل ظاهره ولا باطنها به ومعنى ومثله المأوردى ذكرها سم عن شرح الروض وقوله ما أو أنت طالق وأشار بأصبعه الخ سيد كره الشارح وقال ع ش قوله ونوى الطلاق لم يقع قد يقال ما المانع من كونه كناية فانه لو صرح بالمصدر فقال أنت طلاق كان كناية كما مر في المانع من إرادته حيث نواه كافي صورة النصب إلا ان يقال إن ثلاثا هذا استعمالها صفة طلاقا بخلاف الثلاث لم يعهد استعمالها لابقاع الطلاق بقول أنت الطلاق الثلاث حتى لو ذكر ذلك لم يكن صريح طلاق أه (قول المتن المقبوضتين الخ) قال في الروض لا احبداهما أه أي فلا يصدق في إرادة أحدي المقبوضتين وانظر إذا أشار باربع وقال أردت المقبوضتين لا يبعد القبول سم على ج أه ع ش عبارة السيد عمر بعد ذكر كلام سم المذكور أقول هو كذلك بلا توقف أه

ليست بصحيفة لأن المخطا كما  
تقرر إمكان البينة وعدمه  
وهو لا يختلف بذلك  
**\*(فصل)\*** في الإشارة إلى  
العدد وأنواع من التعليق  
(قال) لزوجه (أنت طالق  
وأشار بأصبعين أو ثلاثا لم  
يقع عدد) أكثر من واحدة  
(الابنية) له عند قوله طالق  
ولا تنكفي الإشارة لأن  
الطلاق لا ينعقد باللفظ  
أو نية لأنه مما لا يؤدي بغير  
الالفاظ ومن ثم لو وجد  
لفظاً أثرت الإشارة كما قال  
(فان قال مع ذلك) القول  
المقترن بالإشارة (هكذا  
طلقت في أصبعين طلقتين  
وفي ثلاث ثلاثا) ولا يقبل  
في إرادة واحدة بل يدين لأن  
الإشارة بالأصابع مع قول  
ذلك في العدد بمنزلة النية  
كما في خبر الشهر هكذا إلى  
آخره هذان أشارا إشارة  
مفهمة للثنتين أو الثلاث  
لا اعتبارها في مطلق الكلام  
فاحتاجت لقرينة تخصصها  
بانها الطلاق ونخرج مع ذلك  
أنت هكذا فلا يقع به شيء  
وان نواه إذا اشعر اللفظ  
بطلاق وبه فارق أنت ثلاثا  
(فان قال أردت بالإشارة) في  
صورة الثلاث (المقبوضتين  
صدق بيمينه)



لا احتمال اللفظة فيقع ثنتان فقط (ولو قال عسدي) لزوجته (إذا مات سيدي فانت طالق طلقين وقال سيده) (إذا مات فانت حرة) أي بموت سيده بان يخرج من ثلثه أو أجزا الوارث أو قال إذا جاء الغد فانت طالق طلقين وقال سيده ما جاء الغد فانت حرة (فلا يصح أنها لا تحرم) عليه الحرمة المحتاجة للحلل (بل له الرجعة) في العدة (وتجديد) بعدها ولو (قبل زوج) لأن الطالقتين والعق وتعامعا بالموت أو بجيء العسدي فغلب حكم الحرية لتشوف الشارع لها وكما تصح الوصية لغيره من تولدته مع أن (١٣١) استحقاقهما يقارن العتق فجعل كأن تقدم عليه

أدعنى بهضبه فبقي معه ثنتان ويحتاج للحلل لأن البعض كالعق في العسدي وخرج بإذامات سيدي ماله علقها بأخرجه من حياة السيد فخرج للحلل لوقوعها في الرق (ولو نادى عسدي زوجته فجابته الأخرى فقال أنت طالق وهو يظنها المأداة لم تطلق المأداة) لأنه لم يخاطبها حقيقة (وتطلق الجيبة في الأصح) لأنها المخاطبة به حقيقة ولا عبرة بظن بان ماؤه وخرج بظن المأداة الذي هو محل الخلاف عليه وأظنه أن الجيبة تغير المأداة فان قصد ما طلق فقط أو المأداة طلقا فان قال لم أقصد الجيبة دين ولو قال طلقك أو أنت طالق وقال انما خاطبت يدي أو شيئا فيها مثلا لم يقبل ظاهره بل ولا يدين كقوله الماوردي والساشي واعتمده القموني وغيره كما مر به يرد ترجيح بعضهم أنه يدين واقتناء كسبرين بحنية وغيرهم بأنه إذا أشار إلى أصبعه أو شيء آخر حال تلفظه بالطلاق وقال أردت ما أشرت إليه

(قوله لاحتمال اللفظة) أي للمعنى فان قال أردت أحدهم لم يصدق لأن الإشارة صريحة في العدد كما لا يقبل خلافها اهـ معنى (قوله أو قال الخ) عطف على قول المتي قال عسدي الخ (قوله الحرمة المحتاجة للحلل) أي بدليل بقية كلامه اهـ سم (قوله بالموت) أي في مسألة المتن أو بجيء الخ أي في مسألة الشرح (قوله فجعل) أي العتق وقوله عليه أي الاستحقاق اهـ عس (قوله اما عتق بهضبه الخ) قد سمعنا منهم من قول المتن فعتق به من أن العتق لكاه اهـ عس (قوله وخرج الخ) ولو عاق زوج الامه طلاقا وهو غير مدبر بموت سيدها وهو أي الزوج وارثه فان السيد انفسخ النكاح ولم تطلق وان كانت مكاتبه أو كان على السيد دين أما المدبرة فتطلق ان عتقت بموت سيدها ولو بأجرة الوارث العتق نهاية ومعنى قال عس قوله انفسخ النكاح وتظهر فائدته فيما لو علق ملاقاة ثلثا ثم أعتق بعد موت مورثه فانه لا يحتاج إلى محلل لعدم وقوع الطلاق اهـ (قوله لو علقها الخ) أي وعلق السيد عتقه بموته معنى وسم (قول المتن لم تطلق المأداة) أي خزا معنى (قوله به) أي بالطلاق (قوله فان قصدها) أي الجيبة وقوله أو المأداة أي مع الجيبة كما يدل له قوله بعد فان قال لم أقصد الجيبة الخ اهـ عس ولأن أن نمنه بان نقول ان قول الشارح فقط راجع لكل من الشرط والجزاء وقوله أو المأداة تامل لا طلاق الجيبة وقوله لم أقصد الجيبة الخ يعني قصدت طلاق المأداة مع نقاء عصمة الجيبة بخلاف ما إذا قال قصدت المأداة ولم تخطر الجيبة بيالي فلا يدين فايراجع (قوله طاق) بقي ما لو قصدت عصمة ما بقوله أنت هل تطلقان معا باطنا ولا محلل تامل اهـ سيد عمر أقول قد مر في فصل شك في طلاقه ولو قال لزوجتيه أحدا كما طالق ونواهما لم تطلقا بل أحدهما لأن بينهما أحدا كما لا يعمل بها لعدم احتمال لفظ ما لنوا اهـ وقضيته عدم طلاقهما ولكن تقدم عن عس حل قول الشارح أو المأداة على قصد عصمة ما فقتضاه أنهما تطلقان معا حيثن بباطنا وانه أعلم (قوله طلق) أي ظاهر القول بعد فان قال الخ اهـ عس وفيه نظر ظاهر فان قوله فان قال الخ تفرع على قوله أو المأداة الخ قوله طلقا لسكن المأداة طاهرا وباطنا والجيبة طاهرا اهـ كرددى عبارة السيد عمر أما المأداة فظاهر وباطنا لا اعترافه وأما الجيبة فظاهر فقط لأن الخطاب بهما بحسب الظاهر لا باطنا لأنه لم يخاطبها به فتقوله هذان كما أشار إليه اهـ (قوله كما مر) أي في تعدد الطلاق اهـ كرددى (قوله كما مر) بينا فيما مر ان المعتمد عند شيخنا الشهاب الرملي انه يدين سم على جج اهـ رشيدى وتقدم هناك انه جرى عليه شرح الروض ونقل في بعض الهوامش عن الجلال الرملي (قوله واقتناء كثير من الخ) عطف على ترجيح بعضهم الخ وقد قدمنا في فصل تعدد الطلاق ان بعضهم فرق بين الإشارة إلى الإصبع والإشارة إلى نحو الجورة حين القاها (قوله قبل) ظاهره القبول طاهرا اهـ سم (قوله وهو هنا لا يحتمل) هذا ممنوع اهـ سم (قوله ولا يقبل دعواه الخ) نفي القبول

وسدقته على الإشارة واقامت بها بينة قبل وكأنهم لم يروا تعبير الماوردي والساشي بقولهما وأشار بأصبعه ثم قال أردت به الإصبع دون الزوجية لم يدين في الأصح وما تصديق الزوجية أو قيام بينة بالإشارة فلا يقيدان لمخطئ التدين احتمال اللفظ للمعنى وهو هنا لا يحتمله لتضررهم بأنه لو قال لزوجتيه أحدا كما طالق وقع على الزوجتين لا يقبل دعواه إرادة الدابة لأنهما لا تصلح محللا لطلاق بخلافها مع أجنبية كما مر فهدا نصريح منهم بعدم القبول هنا لأن ما أشار إليه لا يصلح محللا لطلاق وأقضى أن الزوجتين واطأ الشهود بأنه يسمى حماره باسم امرأته وأنه إذا ذكر اسمها يرد الجارية ففعل



بأنه يقع ظاهره إلا باطناً وما ذكرته يرد كاهو ظاهر (ولو علق بأكل رمانة وعلق بنصف) كان أكل رمانة فانت طالق وإن كانت نصف رمانة فانت طالق (فا كنت رمانة فطلقتان) لو جرد الصفتين فان علق بكلمة فثلاث لأنها أكلت رمانة مرة ونصفاً مرتين ولو قال رمانة فأكنت نصفين رمانتين لم يقع شيء لأنهما لا يسميان رمانة وتكون النكرة إذا أعيدت غير اليس بطرد كإس في الإقرار على أن المقلب هنا العرف الأشهر من اللغة أو هذا وصفه وربعه فأكنته وقع ثلاث أو نصفه فثنتان وأما قول الضمير في هذه فثلاث فبعد جدا وأشار في البيان إلى بناءه على أن تقتضي التكرار أي ولا نعلم قائله (والحلف بالطلاق) وغيره إذا علق الطلاق به (ماتعلق به حث) على فعل (أو منع) منه لنفسه أو لغيره أو لهما (أو تحقيق خبر) ذكره الحالف أو غيره ليصدق فيه لأن الحلف بالله تعالى الذي الحلف بالطلاق فرعه يشمل على ذلك (فاذا قال إن حلفت بطلاق فانت طالق ثم قال إن لم تخرجي) مثال الأول (أو إن خرجت) مثال الثاني (أو إن لم يكن الأمر كما قلت) مثال الثالث (فانت طالق وقع المعلق بالحلف) في الحال لأنه حلف

لا يستلزم عدم التدين في الاستشهاد به نظر اه سم (قوله بأنه الخ) متعلق باقبي (قوله وماذا كرهته يرد) لكن ماذا كره لم يسم اه سم (قوله كان أكلت) إلى قوله وكون النكرة الخ في المغنى وإلى قول المفتي ولو قيل له في النهاية الأقوله وأما قول الصميري إلى المستن وقوله إذا علق الطلاق به (قوله فان علق بكلمة) أي في التعليقين أو في الثاني فقط لأن التكرار انما هو فيه سم وسيد عمر وعش (قوله فأكنت نصفين رمانتين الخ) وكذا لو أكلت ألف رمانة وان زاد ذلك على عدد رمانته نهاية ومعنى (قوله وكون النكرة الخ) أي كما في قوله السابق وإن أكلت نصف رمانة فهذا دفع اعتراض على وقوع طلقتين بأكل الرمانة الواحدة اه سم عبارة عش جواب سؤال يرد على قول المفتي ولو علق بأكل رمانة الخ اه زاد السيد عمر فالأولى تقديمه على قوله ولو قال رمانة اه (قوله غيراً) خبر كون (قوله أو هذا الخ) عبارة النهاية والمغنى ولو قال أنت طالق إن أكلت هذا الرغيف وأنت طالق إن أكلت نصفه وأنت طالق إن أكلت ربعه فأكنت الرغيف طلقت ثلاثاً ولو قال إن لم أصب ركعتين قبل زوال الشمس اليوم فانت طالق فصلهما قبل الزوال وقبل أن يسلم زالت الشمس وقع الطلاق اه قال عش قوله وقبل أن يسلم الخ أي أو قارن الزوال السلام بحيث لم تقدم الميم على الزوال لأنه لم يصل حينئذ الركعتين قبل الزوال لأن الصلاة لا تتم بدون السلام اه (قوله أو نصله) أي أكلت نصله اه كردى (قوله فثنتان) أي لو جرد نصفاً كل النصف ونصفاً كل الربع اه سم (قوله على أن تقتضى التكرار) أي فقد وجد بأكل نصفه ثلاث صفات أكل نصفه وأكل ربعه وأكل وبعه اه سم (قول المتن والحلف) بفتح المهملة وكسر اللام بخطه ويجوز سكونها نهاية ومعنى (قوله وغيره) إلى قول المتن ولو قيل له في المغنى الأقوله إذا علق الطلاق وقوله ولأن الحلف إلى المتن (قوله وغيره) الواردة بمعنى أو كما عبر به النهاية والمغنى قال الرشيدى قوله وغيره مراده به ما يشمل غير الحلف بالله من عتق أو غيره لبيان التعليق اه أي بقوله الآتي لأن الحلف الخ (قوله به) أي بالحلف بالطلاق أو غيره (قوله لنفسه الخ) تنازع فيه قوله فعل وضمير منه الرجوع للفعل (قوله ليصدق الخ) بيناه المفعول من التصديق واللام متعلق بتحقيق خبر في المتن (قوله لأن الحلف الخ) تعليل لانقسام الحلف بالطلاق إلى سائر المتن من الثلاثة (قوله على ذلك) أي ماذا كرم من الأقسام الثلاثة (قوله مثال الأول) أي الحث وقوله للثاني أي المنع وقوله للثالث أي تحقيق الخبر (قوله لأنه حلف) أي لأن ما قاله حلف بأقسامه السابقة كما تقرر اه معنى (قول المتن ويقع الآخران وجد نصفه) فيه نظر بالنسبة للثالث فإنه حلف على غلبة الظن ولا يقع فيه الطلاق بتبين خلاف الحلف عليه فاذ كرم المصنف انما يأتي على المرجوح أي من حث الجاهل سم على ع وقد يقال هو محمول على ما لو أراد أن لم يكن الأمر كما قلت في نفس الأمر اه عش (قوله إن كانت مسوطة) أي بخلاف غيرها فأنما تبين بوقوع المعلق بالحلف اه معنى (قول المتن

وماذا كرهته يرد) لكن ماذا كرم لم يسم (قوله فان علق بكلمة) أي في التعليقين أو في الثاني فقط لأن التكرار انما هو فيه وما عبر به الشارح المحلى من قوله في التعليقين مثال لا قيل كاهو معلوم (قوله وكون النكرة إذا أعيدت) أي كما في قوله السابق وإن أكلت نصف رمانة فهذا دفع اعتراض على وقوع طلقتين بأكل الرمانة الواحدة اه (قوله فثنتان) أي لو جرد نصفاً كل النصف ونصفاً كل الربع (قوله على أن تقتضى التكرار) أي فقد وجد بأكل نصفه ثلاث صفات أكل نصفه وأكل ربعه وأكل نصف ربعه (قوله لأن الحلف بالله الذي الحلف بالطلاق فرعه الخ) لا يقال يشكل على الفرعتين أن الحلف بالطلاق منهى عنه وبأنه مطلوب لا نأقول لا يلزم أن يساوى الفرع الأصل في كل أحكامه على أن كلا منهما يكون تارة منهيًا عن أخرى وأما ربه كاهو معلوم من محلهما فلا يصح إطلاق دعوى النهي عن الطلاق وطلب الجين وعلى أن المراد أصالة الجين لا الطلاق من حيث كونه حلالاً مطاعاً فلا إشكال بوجهه لأن أصالة أحد الأمرين لا تخفى أمر مخصوص لا تقتضى أصالة المطلقة ولا مساواته في جميع أحكامه (قوله في المتن ويقع الآخران وجد نصفه) هذا مشكل في الثالث لأن الحلف فيها مبني على ظنه والحلف بنا على الظن لا حث فيه وإن بان خلافه فالوجه أن الوقوع



وحد ذنوبه ووجهه (ولو قال) بعد تعليقه بالخلف (إذا طلعت الشمس أو جاء الخراج فانت طالق) ولم يقع بينهما تنازع في ذلك (لم يقع المعلق بالخلف) بخلافه من أقسامه الثلاثة بل هو تعليق محض بصفة تقع بها ان وجدت (١٣٣) والأفلا (ولو قيل له استخباراً أو ملقهاً) أي

زوجتك (فقال نعم) أو مرادها بكبر واجل وأي بكسر الهمزة ويظهر أن إلى هنا كذلك في الأقرار ان الفسق بينهما القوي لا شرعي (فأقراره) لأنه صريح أقرار فان كذب فهو زوجته باطناً (فان قال أردت) طلاقاً (ماضياً وراجعت فيه صدق بيمينه) لاحتمال ما يدعيه وخروج راجعت جددت وحكمه كإقرار في أنت طالق أس وفسه بذلك (فان قيل) (ذلك النسخة) أي طليانه (لأنشاء) لا يقع طلاق ومنه كما هو ظاهر لو قيل له وقد تنازعا في فعله لشيء الطلاق يلزمك ما فعلت كذا (فقال نعم) أو نحوها (فصرح) في الإيقاع حالاً (وقيل كناية) لأن نعم ليست من صرائح الطلاق وورد ما نهاوان كانت ليست صريحة فيه لكنها حاكية لما قبلها (اللازم منه) أقادتها في مثل هذا المقام أن المعنى نعم ملقها وأصراحتناي الحكاية تنزلت على قصد المسائل فكانت صريحة في الأقرار تارة وفي الإنشاء أخرى تبعاً لقصد وجه هذا ينفع قول القاضي وقطع به البخاري واقضي كلام الروضة ترجيحاً ومن ثم

أوجاء الخ) وتعبيره بالجمع يشعر بأنه لو مات واحد أو انقطع لعذر لم توجد الصفة واستبعد بعضهم واستظهر أن المراد الجنس وهل ينظر في ذلك كذا أو لا يطلق عليه اسم الجمع أو إلى جميع من بقي منهم ممن يريد الرجوع احتمالات أقرب ما تأنسها بما يقوم معنى وقوله ما أو إلى جميع الخ قد يؤيد بأن الجمع المعروف للعموم بل هو - ذانديؤيداً لا ولو ان استبعد وواضح أن يحمل التوقف والاستبعاد حيث لا قصد فلو قال أردت التعليق برجوع كل فرد فرد رجعو أو الواحد الصوموت فينبغي أن لا وقوع وإنما استبعد الحمل على هذا في صورة الإطلاق لأن العادة جارية بانهم لا يخلون عن نقد بعضهم فيبعد الحمل على الجميع أما إذا صرح فلا استبعاد وهذا القاب أميل في صورة الإطلاق إلى اشتراط محبي جميع من بقي لأن اللفظ حقيقة في جميعهم أخرج المختلف بعذر بالقرينة بقي من عداها سيد عمر (قوله ولم يقع بينهما تنازع الخ) ولو تنازعا في طلوع الشمس فقالت لم تطلع فقال ان لم تطلع فانت طالق طلق حالاً لأن غرضه التحقيق فهو حلف ولو قال لو طوأة ان حلفت بطلاقك فانت طالق ثم أعاده أرباعاً وقع بالنسبة طلقه وتخل الأولى والثالثة طلقه ثانية بحكم اليمين الثانية وتخل وبالأربعة طلقه نالته بحكم اليمين الثالثة وتخل بنهاية ومعنى وروض مع شرحه قال ع ش قوله ثم أعاده الخ أي ان حلفت بطلاقك الخ (فرع) وهو ما ينفذ عن ان بحلف بالطلاق أنه لا يكلمه ثم يخاطبه بنحو أذهب صلة بالخلف فيقع به العلق لأن ذلك مما يندب في أنه يدين فيما لو قال أردت بعد هذا الوقت الذي هو حاضر عندي فيه اه (قوله عن أقسامه الثلاثة) أي الحلف والمنع وتحقيق الخبر (قوله ان وجدت) أي ولو في غير الوقت المعتاد كان تأخر الخراج عن العادة في محبتهم اه ع ش (قوله أي زوجتك) أي قوله وما لو قال طلق في النهاية (قوله بينهما) أي بلى ونم اه ع ش (قوله وحكمه كإقرار الخ) أي من أنه ان عرف النكاح الآخر والطلاق فيعولوا باقرارها صدق بيمينه والأفلا يصدق ويقع حالاً (قول المتن ذلك) أي أطلقت زوجتك اه معنى (قوله ومنه) أي من الالتماس (قوله لو قيل له الخ) وقد يقال الفرق بين هذا ومثله البخاري لا يخلون عن اشكال فان قوله الطلاق يلزمك ما فعلت كذا أحاصله ان فعلت كذا فزوجتك طالق فهذا أيضاً مشتمل على التعليق فليتأمل اه سيد عمر ويأتي عن سم ما وافقه (قول المتن فقال نعم) ولو قصد بنم الاخبار كاذباً هل يدين اه سم أقول قضية قول الشارح وأصراحتناي الحكاية الخ أنه لا يدين (قوله اللازم منه) أي بما قبلها أي من كونها حكاية له قوله لو قيل الخ فقول القاضي عبارة المعنى ولو قال شخص لا آخر فعلت كذا فأنكر فقال ان كنت فعلت فامرأتك طالق فقال نعم وقد كان فعله لم يقع الطلاق كما في فتاوى القاضي اه (قوله لم يكن شيئاً) أي على المعتد ومثله ما يقع كثيراً من أنه

في الثالث ينبغي على خلاف الصحيح وهو حلف الجاهل لا يقال بحمل الوقوع فيها على ما إذا أراد مجرد التعليق لأننا نقول هذا لا يصح لأنه جعل هذا الحلف مجرد التعليق لا يكون حلفاً مع أن هذا الحمل ينافي جعل ذلك مثلاً لتحقيق الخبر فليتأمل لا يقال إنما يعتبر الظن بحيث يمنع الحلف في التحيز دون التعليق كما هنا لا نقول قد تقدم التصريح بخلاف ذلك في قوله في شرح قول المصنف ولو عاق نفسه فعله ناسياً للتعليق أو مكرهاً لم تطلق في الاظهر والحاصل ان المعتقد الذي يلتزم به الطرف كلام الشيخين الخ فراجع اه (قوله وحذفه لوضوحه) قد يقال أيضاً حذفه لانه قوله ان وجدت حفته عليه وعلى كونهاموطوءة لتوقف تأثير الصفة على ذلك ولعل المائل واحد (قوله في المتن أوجاء الخراج) فسه أمران الأول أنه ينبغي توقف الوقوع على دخولهم البلد والثاني أنه هل يشترط محبي الجميع أو لا أكثر أو مسمى الجمع فيه نظر وفي شرح م ر ان الوجه مسمى الجمع فليتأمل (قوله ولم يقع بينهما تنازع في ذلك) ولو تنازعا في طلوع الشمس فقالت لم تطلع فقال ان لم تطلع فانت طالق طلق حالاً لأن غرضه التحقيق فهو حلف (قوله في المتن فان قيل ذلك التماس لإنشاء فقال نعم فصرح) فلو قال طلق فهو كناية م ر

نظم به فسير واحد من مختصرها لو قيل له ان فعلت كذا فزوجتك طالق فقال نعم لم يصحك شيئا وبه أدق البلقيسي وغيره لأنه ليس هنا استخبار



يقال لزوجه بعد عقد النكاح ان تزوجت عليها أو نحو ذلك وأبرأت من كذا فهي طالق فيقول نعم من غير  
تلفظ بتعليق اه ع ش (قوله ولا انشاء) الاولى ولا التماس انشاء سيد عمر (قوله معناه) أي التعليق  
ع ش (قوله فاندفع قول البغوي الخ) ولا بغوي ومن أخذ بقوله ان يقول ان قوله ان فعلت فزوجتك  
طالق لا يحتمل الا التماس التعاقب فهو على تقدير همزة الاستفهام وقوع نعم في جوابه يجعل معناها  
وتقديرها نعم ان فعلت كذا فزوجتك طالق على طريقة ما تقدم في توجيه وقوعها في جواب التماس غير  
التعليق ولعمري انه وجبه ظاهر للمتمامل فالبالغة عليه بما طال به ونسبة ابن رزين ذلك الامام الى الاغترار  
بكلام البغوي الذي هو عدة الشيخين مع موافقة المتولي من مشاهير الاصحاب في غير محلها فتدبر اه م م  
(قوله على الوجهين) أي الذين في المتن (قوله فافق بالوقوع) هل المراد بمجرد قوله نعم أو اذا وجدت الصفة  
العلق عليها وهي الفعل سم أفرد المراد الاول لان من تمتة تصوير المسئلة وكان قد فعله اه سيد عمر وس  
آ نفاعن المعنى ما وافقه (قوله وتبعه الخ) أي المتولي ويحتمل ابن رزين (قوله وبحت) أو قوله ومالو  
قال طلفت في النهاية (قوله وبحت الزركشي الخ) اعتمده المعنى والنهاية أيضا (قوله انه لو جهل حال  
الخ) \* فرع \* لو قصد السائل بقوله أطلقت زوجتك الانشاء فظنه الزوج مستقبلا أو بالعكس فينبغي اعتباره  
ظن الزوج وقبول دعواه ظن ذلك م \* فرع \* علق طلاق زوجته على تأخر البستان هل يكفي تأخر بعضه  
كما يكفي في دخول ثمر في البيع أو لا بد من تأخر الجميع فيه نظروا في الثاني \* فرع \* علق شافعي طلاق  
زوجته الحنفية على صلاة فصلا صلاة تصح عند هادون الزوج فالمتجه الوقع لصحتها بالنسبة لها حتى في  
اعتقاد الزوج \* فرع \* وقع السؤال عن قبل له طلق زوجته بصيغة الامر فقال نعم وبلغني ان بعضهم أفتى  
بعدم الوقوع بحجبان نعم هنا وعد لا يقع به شيء وفيه نظر بل تقدم الطلب يجعل التقدير نعم طلقها بمعنى  
الانشاء فالوقوع محتمل قريب جدا سم على ج وهو مستفاد من قول الشارح وفي الانشاء أخرى اه ع ش  
(قوله حل على الاستخبار) أي فيكون جوابه اقرارا ويدين اه ع ش (قوله ومالو قال الخ) ونظيره الا في  
عطف على قوله ومالو أشار الخ (قوله على الوجهين) وفاقا للمعنى وشرح الروض وصحح النهاية كونه صريحا  
(قوله أيضا) الاولى اسقاطه (قوله بينه) أي بين طلفت في جواب اطلقت زوجتك (قوله بانه ثم) أي في  
طلقت بعد نحو طالق نفسك الخ وقوله هنا أي في طلفت بعد اطلقت زوجتك (قوله ومالو قال كان) الى

ولو قصد بقوله نعم الاخبار كذا با هل يدين (قوله فاندفع قول البغوي الخ) كذا الى الفصل شرح ثم  
ولا بغوي ومن أخذ بقوله ان يقول ان قوله ان فعلت كذا فزوجتك طالق التماس التعاقب بل لا يحتمل الا  
التماس التعليق اذ لا يتصور ان تصدبه في هذا المقام الاخبار اذ لا معنى له ولا يسوغ فهو على تقدير همزة  
الاستفهام وقوع نعم في جوابه يجعل معناها تقديرها نعم ان فعلت كذا فزوجتك طالق على ان طريقة  
ما تقدم في توجيه وقوعها في جواب التماس غير التعليق ولعمري انه وجبه ظاهر للمتمامل فالبالغة عليه بما  
أطال به ونسبة ابن رزين ذلك الامام الى الاغترار بكلام البغوي الذي هو عدة الشيخين مع موافقة المتولي من  
مشاهير الاصحاب في غير محلها فتدبر (قوله فافق بالوقوع) المراد الوقوع بمجرد قوله نعم أو المراد الوقوع اذا  
وجدت الصفة المعلق عليها وهي الفعل \* فرع \* لو قصد السائل بقوله أطلقت زوجتك الانشاء فظنه  
الزوج مستقبلا أو بالعكس فينبغي اعتباره ظن ذلك م \* فرع \* علق طلاق زوجته على تأخر البستان هل يكفي تأخر بعضه  
كما يكفي في دخول ثمر في البيع أو لا بد من تأخر الجميع فيه نظروا في الثاني \* فرع \* علق شافعي طلاق زوجته  
والحنفية على صلاة فصلا صلاة تصح عند هادون الزوج فالمتجه الوقع لصحتها بالنسبة لها حتى في  
اعتقاد الزوج \* فرع \* وقع السؤال عن قبل له طلق زوجته بصيغة الامر فقال نعم وبلغني ان بعضهم أفتى  
بعدم الوقوع بحجبان نعم هنا وعد لا يقع به شيء وفيه نظر بل تقدم الطلب يجعل التقدير نعم طلقها بمعنى  
الانشاء فالوقوع محتمل قريب جدا (قوله فانه كناية على  
الوجه) أي في شرح الروض أيضا

ولا انشاء حتى ينزل عليه بل  
تعاقب ونعم لا تؤدي معناه  
فاندفع قول البغوي مرة  
أخرى يجب أن يكون على  
الوجهين فمن قبل له أطلقت  
زوجتك فقال نعم وكان  
ابن رزين اغتر بكلامه هذا  
فافق بالوقوع وليس كما قال  
وان سبقه اليه المتولي وتبعه  
فيه بعض المتأخرين وبحت  
الزركشي أنه لو جهل حال  
السؤال هنا حصل على  
الاستخبار ونخرج بنعم مالو  
أشار بخوار أسه فانه لا عبرة  
به من ناطق على الوجهين  
مر أول الفصل ومالو قال  
طلقت فانه كناية على  
الوجه أيضا ويقرق بينه  
وبين طلفت بعد نحو طلق  
نفسك أو طلقها بانه ثم  
امثال لما سبقه المصريح  
في الالتزام فلا احتمال فيه  
بخلافه هنا فانه وقع جوابا  
لما الزام فيه فكان كناية



وما لو قال كان بغض ذلك فانه لغوا ايضا لاحتمال سبق تعليق أو وعد بول إليه أو قال أعلم أن الأمر على ما تقول فكذلك كما نقلناه وأقرناه أنه أمره أن يعلم ولم يحصل هذا العلم ولو وقع ما لا يقع شيئا أو لا يقع الا واحدة كانت على حرام فقلته (١٣٥) ثلاثا فاقربها بناء على ذلك الظن قبل

منه دعوى ذلك ان كان عن

يخفى عليه ويجري ذلك فيها

لو علمها بغمل لا يقع به مع

الجهل أو النسيان فاقربها

ظاننا وقوعها وفيما لو فعل

المسافر عليه فاسيا فظن

الوقوع ففعله عامدا فلا يقع

به لظنه زوال التعليق مع

شهادة قرينة النسيان له

بصدقه في هذا الظن فهو

أولى من جاهل بالمطلق عليه

مع علمه ببقاء اليمين كما مر

وانما لم يقبل من قال أنت

بأن ثم أوقع الثلاث بعد

زمن تنقضي به العدة ثم قال

فويت بالكساية الطلاق

فهو بان حالة ايقاع الثلاث

لانه هنامتهم برفعه الثلاث

الموجبة للتخيل اللازم له ولو

قبل له قل هي طالق فقال

ثلاثا فلا وجه أنه ان نوى به

الطلاق الثلاث وأنه مبيت

على مقدر وهو طالق

وفعن واللم يقع شيء ومثله

ما لو قيل له سرحها فقال

سبعين ولو قال ان لي عصمتي

طامنت ثلاثا يوم كذا فبان

أنها ذلك اليوم بان منه

وقع عليه الثلاث وحكم

بطلانه في التاريخ ذكره

أبو زوعة

\*(فصل) في أنواع أخرى

من التعليق (علق) بمسقبل

عقلا كان أحية مبيتا أي

أو جسد الروح مبيتا

موته أو شرعا كان نسخ صوم رمضان أو عاده كان صدق السماء لم يقع في الحال أي فاليمين منعقدة فيصحت بها المعلق على الحلف ويأتي في والله

لا أصدر السماء انما لا تنعقد لكن لا ما هنا بل لان امتناع الحلف لا يخل بتعظيم الله من انهم من ثم انعقدت في لاقتل فلا ناهو ميت مع تعليقها

بمسقبل لان امتناع البريمت حرمة الامم فيصير الى التكفير أو بخود دخوله فحمل ما كما فادرا على الامتناع وادخل

الفصل في النهاية (قوله و لو قال الخ) عبارة المعنى ولو قيل له أطلقت ثلاثا فقال قد كان بعض ذلك فليس اقراوا بالطلاق لاحتمال الخ فالو نسر بشي من ذلك قبل ولو قيل له ان جاء زيد فامراتك طالق فقال نعم لم يكن تعليقاً ولو قيل له انك زوجة فقال لا لم تطلق وان نوى لانه كذب بحض ولو قال لزوجه ما أنتى بشي كان لغوا لا يقع به طلاق وان نوى ولو قال امرأتى طلقها وزوجها ولم تزوج غيره طاعت اه معنى وفي الجبري عن القليوبي لو قيل له انك عرس أو زوجة فقال لا أو انما عازب فهو كناية عند شيخنا والغو عند الخطيب اه (قوله فكذلك) أي لغو (قوله كانت على حرام) أي فانه لا يقع شيئا ان لم ينو وقوع واحدة ان نوى فهو مثال لهما وقوله قبل منه أي ظاهرا اه عش (قوله لوعلقها) أي الطائفة أو الثلاث اه سيد عمر (قوله بفعل) أي لنفسه أو لغيره أو لهما (قوله مع الجهل الخ) أي أو الا كراه (قوله وفيما لو فعل الخ) أي المعلق بفعله من نفسه أو المباني (قوله فظن الوقوع) أي وانحلل اليمين (قوله مع شهادة قرينة النسيان له الخ) لم يظهر وجه الشهادة المذكورة ولعل المناسب ان يقول مع شهادة ظن الوقوع بفعله فاحيا بصدقه في هذا الظن أي ظن زوال التعليق (قوله كسر) أي في شرح ففعله ناسبا للتعليق (قوله وانما لم يقبل الخ) أي ظاهرا ويدين اه عش (قوله اللزوم له) يعني عنه ما قبله (قوله فقال ثلاثا) خرج به ما لو قال الثلاث أو هي الثلاث فلا طلاق وان نواه على ما مر في قوله أو قال أنت الثلاث ونوى الطلاق لم يقع الخ اه عش (قوله وانه مبيت على مقدر) قد يقال اذا قدم ما ذكرنا في حجة لثنية اه سيد عمر أقول والمخرج ضعف دلالة المقدر (قوله والا) أي وان انتقي الامر ان واحد هما (قوله فبان انهم اذ كانت اليوم بان) أي اكونه طاقها قبل الدخول ثم جدد بعد ذلك اليوم أو لعدم تزوجها اذ كان اه عش (قوله دفع عليه الثلاث) أي أي ظاهرا اه عش أو يدين

\*(فصل) في أنواع أخرى من التعليق (قوله بمسقبل) الى قوله و يأتي في النهاية (قوله بمسقبل) أي اثباتا كما في هذه الامثلة بخلاف النفي كان لم تصدق الخ فان حكمه الوقوع حالا كما سيصرح به قريبا في شرح قول المنصف والعورتان فبين لم يقصد تعريضا اه رشدي (قوله أي أو جسد الروح نيم مع موته) أي فيصير مبيتا حتى يكون من المال عقلا اه رشدي أي وأما الاحياء بعد موته فهو من المسقبل عادة لا عقلا (قوله لم يقع في الحال) لانه لم ينجز الطلاق وانما علقه ولم توجد الصفة اه كردي (قوله في الحال) لعل التقييده بنظر الاحتمال وجود المعلق عليه في الثالث فقط (قوله فاليمين منعقدة الخ) أي حيث قصد منعها من الصعود وان كان مستحيلا والا فلا يكون حلفا ولا يحنث به من عاق على الحلف اه عش أقول في كون الاولين لاسيما الثاني حطة انظر (قوله فيصحت بها المعلق على الحلف) أي الذي علق الطلاق على حلفه كان قال ان حلفت بطلاقك فانت طالق ثم قال ان أحيت مبيتا فانت طالق وقع الطلاق المعلق بالحلف في الحال دون الاتخ (قوله ويأتي) أي قبيل قول المتن ولو قال الثلاث (قوله لكن لا ما هنا) أي من الاستحالة (قوله بل لان امتناع الحلف الخ) يؤخذ منه الانعقاد في الطلاق كعلي الطلاق لأصعد السماء فيصحت بها المعلق على الحلف فلا يرجع اه سم أقول هذا ظاهر لان قوله على الطلاق لأصعد السماء معناه ان صدقت السماء فانت طالق (قوله مع تعاقبها) أي اليمين بالله (قوله أو بخود دخوله) عطف على بمسقبل وهو اليمين في النهاية الا قوله وفيه ما فيه (قوله فحمل ما كما الخ) وانما لم يحنث بذلك لعدم نسبة الفعل للحلف بخلاف دخوله را كبدابة فانه يحنث بالنسبة الفعل اليه عرفا وان كان زماما ايدي غيره وينبغي

\*(فصل في أنواع أخرى من التعليق) (قوله لان امتناع الحلف لا يخل بتعظيم اسم الله) قد يؤخذ منه الانعقاد في الطلاق كعلي الطلاق لأصعد السماء فيصحت بها المعلق على الحلف فلا يرجع اه سم أقول هذا ظاهر لان قوله على الطلاق لأصعد السماء معناه ان صدقت السماء فانت طالق (قوله مع تعاقبها) أي اليمين بالله (قوله أو بخود دخوله) عطف على بمسقبل وهو اليمين في النهاية الا قوله وفيه ما فيه (قوله فحمل ما كما الخ) وانما لم يحنث بذلك لعدم نسبة الفعل للحلف بخلاف دخوله را كبدابة فانه يحنث بالنسبة الفعل اليه عرفا وان كان زماما ايدي غيره وينبغي

موته أو شرعا كان نسخ صوم رمضان أو عاده كان صدق السماء لم يقع في الحال أي فاليمين منعقدة فيصحت بها المعلق على الحلف ويأتي في والله لا أصدر السماء انما لا تنعقد لكن لا ما هنا بل لان امتناع الحلف لا يخل بتعظيم الله من انهم من ثم انعقدت في لاقتل فلا ناهو ميت مع تعليقها بمسقبل لان امتناع البريمت حرمة الامم فيصير الى التكفير أو بخود دخوله فحمل ما كما فادرا على الامتناع وادخل



ان مثل الدابة المجنون وبخلاف ما لو أمر غيره ان يحمله فانه يحنت بحمله ودخوله ولو بعد مدة حيث بناء على الامر السابق وليس من الامر ما لو قال الخالف عند غيره من حلف انه لا يدخل فحمله غيره ودخل به لم يحنت قههم السامع الحكم منه فحمله ودخل به فلاحنت اه ع ش (قوله لم يحنت) أي ولا تحمل اليمين بذلك اه ع ش (قوله ولم يحرك) أي حين علت وان تحرك بعد ذلك وتكرر ذلك منه حتى يتزعج لما علق به من ان الاستدانة لا تسمى جماعة فان نزع وعاد حنت بالعود لانه ابتداء جماع كما يأتي في الايلاء اه ع ش (قوله لاستدانتها) أي الدخول والجماع اه ع ش (قوله أو باعطاء كذا الخ) عطف على قوله بمسحيل (قوله فان كان باللفظ اذا) كان يقول على الطلاق اذا مضى الشهر أعطيك كذا (قوله وجه هذا) أي اقتضاء اذا هنا الفور (قوله ان الاثبات فيها الخ) هذا لا يلاقي رده على شيخ الاسلام في اثباته فيه لو قال متى خرجت شكوتك المتقدم في الكلام على أدوات التعليق فراجع مرشدي وع ش (قوله فيه) أي في الاعطاء اه كردى ولعل الاولى في التعليق المذكور (قوله وهذا للفور) أي هذا التعليق يقتضى الفور اه كردى (قوله أو لا يقيم الخ) على تقدير حلف لا يقيم الخ عطف على قول المتن علق (قوله لم يحنت الا باقامة ذلك الخ) تقدم في فصل قال أنت طالق في شهر كذا ما يخالفه سيد عمر وسم وع ش (قول المتن با كل رغبف) \* فروع \* لو قال ان أكلت أكثر من رغبف فانت طالق حنت با كلها رغبفا وادما أو ان أكلت اليوم الارغبفا فانت طالق فأكتر رغبفا ثم فأكتر حنت أو ان لبست قميصين فانت طالق طلقت بلبسهما ولو متوايسين أو قال لها نصف الليل مثلاً انت عندك فانت طالق فباتت عندها بقية الليلة حنت للقربة وان اقتضى الميت أكثر الليل أو غت على نوب لك فانت طالق فتوسد عندهم لم يحنت كما لو وضع عليها يديه أو رجليه أو ان قتلت زيدا غدا فانت طالق فضر به اليوم فانت منه غدا لم يحنت لان القتل هو الفعل المهور للروح ولم يوجد أو قال لها ان كان عندك نار فانت طالق حنت بوجود السراج عندها أو ان جعت يوماً في يدي فانت طالق لجاعت بصوم لم تطالق بخلاف ما لو جاعت يوماً بلا صوم أو ان لم يكن وجهك لك أحسن من القمر فانت طالق لم تطالق وان كانت رغبة لقوله تعالى لقد خلقنا الانسان في أحسن تقويم نعم ان أراد بالخسن الجمال وكانت قبحة الشكل

فان كان بلفظ اذا الخ) كذا شرح مر (قوله لم يحنت الا باقامة ذلك الخ) كذا شرح مر وقد تقدم في فصل قال أنت طالق في شهر كذا قوله ما تصفرع حلف لا يقيم بعمل كذا شهر فاقامه مطر فاحنت على ما يأتي في الامعان اه (قوله في المائتين أو با كل رغبف أو رمانة الخ) قال في العباب وان علق با كلها وبعد مدة لم يبرأ با كل البعض بل يحنت في نهى ٢ عدم الا كل اذمان قبيل أكل الباقي أو تلف قبيله اه وهل يتناول الرمانة المعاق با كلها جلدها كالعلق با كل القصب فانه يتناول قشره الذي يحس حتى لو مضى ولم يتناوله لم يحنت أو يفرق فيه نظر وما لم يفرق وقال لا يتناول الثمر المعاق با كلها نواه ولا أقصاعه اه وفي فتاوى السيوطي ما نصه مسئلة رجل اشترى خرقه جوخ فقطع بعض الثمن للبائع فقال البائع على الطلاق ما يلبسها الا أنا أي الخرقه المذكورة ولانية للعلم الف أصلاً ثم اتفق هو والمشتري على أن يفصل الخرقه المذكورة ويخيطها فلما فصلا وخيطت جي معها وعلق فيها ما خرج منها مما لا يلبس من اجزائه عند الخياط من قوارة وما يقطع من الذيل وغيره الا ما صلاح ولبسها البائع ثم نزعها وقلع منها ما علقه فيها من القوارة وغيره اتم دفعها للمشتري ولبسها هو وغيره فهل اليمين تعلقت بحمله هذه الخرقه حتى لا يحنت الخالف بلبس غيره لها بعد ازالة ما ذكر أو تحمل اليمين على خلاف القوارة وغيرها فلا تتعلق به اليمين كافي مسئلة فتاوى الخبز عند الامام وغيره وكاهو ظاهر كلام الروضة اذا حلف لا يلبس هذا الثوب فحمله قيصاً أو قباءاً أو جبة أو سراويل أو جعل الحلف تعلا حنت بالتحذير منه حتى يحنت البائع بلبسها بعد ازالة ما ذكر الجواب يحنت الخالف والحالة هذه كاهو مقتضى صيغة الحصر حيث حلف لا يلبسها الا هو ولا يفيد دفع الحنت ازالة ما ذهب بالتفصيل من قوارة وقصاصة لان العرف قاض بازالة ذلك في حال التفصيل ليحصل الابس المعتاد في مثلها وهذا مما لا شبهة فيه ولا وقصة وليس كالحلف لا يلبس كل الرغبف فأكمله الا لقصة كالأخفى على من له أدنى ممارسة اه وفيه نظر مر

لم يحنت وكذا اذا علق بجماعة فعلت عليه ولم يحرك ولا أثر لاستدانتها لانها ليست كالابتداء كما يأتي أو باعطاء كذا بعد شهر مثلاً فان كان بلفظ اذا اقتضى الفور عقب الشهر أو ان لم يحنت الا بالباس وكان وجهه هذا مع مخالفته اظهر ما سرفى الادوات ان الاثبات فيه في النفي فعنى اذا مضى الشهر أعطيتك كذا اذا لم أعطيكه عند مضيه وهذا للفور كما مر فكذا ما جعناه وفيه ما فيه أو لا يقيم كذا مدة كذا لم يحنت الا باقامة ذلك منسواً لبالانه المتبادر مر فأو (با كل رغبف

٢ قول المحشى في نهى هكذا في النسخ ولعله في عشرين والجزر



أورمانه) كان أكلت هذا  
الزغيف أو هذه الرمانة أو  
زغيفا أو رمانة (فبقى) بعد  
أكلها المعلق به (لباية) لا  
يقف مدركها كما أشار إليه  
كلام أصله بأن يسمى قطعة  
شجر (أو جسد لم يقع) لأنه  
لم يأكل الكل حقيقة، أما  
مادق مدركه بأن لا يكون  
له وقع فلا أثر له في برونه  
حنت نظرا للعرف المطرد  
وأخرى تفصيل اللبابة فيما  
إذا بقي بعض جبة في الثانية  
(ولو أكل) أي الزوجان  
(نحو أكلنا نواها ما يقال)  
لها (أن لم تغري نواك) من  
نواي (فانت طالق فقلت  
كل نواة وحدها لم يقع)  
الحصول التمييز بذلك لغة  
لا عرفا (الآن يقصد تعيينا)  
لنواها من نواها فلا يحصل  
بذلك فيقع كما اقتضاه المتن  
واعتمده شارح وقال لا ذرعى  
وغيره يحتمل أن يكون من  
التعليق بالمستفصل عادة  
لتعذر والذي ينجم أنه  
إن أمكن التمييز عادة فيزى  
لم يقع ولا وقع وإن لم يمكن  
عادة فهو تعليق بمستفصل  
(ولو كان بمفردة فعلق  
ببناها ثم برهنا ثم بابسا كها  
فبادرت مع فراغه باكل  
بعض) وإن اقتصر عليه  
(وروى بعض) وإن اقتصر  
عليه (لم يقع) لأن كل  
البعض أو روى البعض مغاير  
لكل من الثلاثة وقضية  
المتن

حنت كما قاله الأذرى ولو قال لها إن قصدت أن أجمع طالق فقصده هي فجاءها لم يحنت فان قال إن  
قصدت جاعلة فان طالق فقصده فجمعها حنت ما يهتفى قال ع ش قوله ثم فا كنهة أى متلافا  
لا يسمى فا كنهة حنت به أيضا حنت كان مما يؤكل عادة ولو لم يغير بلد الخالف بخلاف غيره كسماقة خرف فلا  
يحنت به وقوله ولو منوالبين أى متفرقين وقوله نصف الليل أى أو دونه كما يشعر به قوله مثلا وقوله فقصده  
يحدث ثم إن حلف لا بناء على تحذره لها فيبقى الحنف بتوسطه لأنه المقصود عرفا من النوم على الحنف وقوله  
فجاءت يوما أى جوعا وثرا عرفا لا تركها إلا كل قصدهم وجود ما يؤكل يهتفى من جهة الزوج والافلا يحنت  
إن دلت القرينة على أن المراد أن تركت يوما بلا طعام يشبعه وقوله وكانت قبضة الشكل مفهوم ما هو  
كانت حسنة الشكل لم يحنت وقد يتوقف فيه بأنها ليست أجمل من القمر وقوله فقصده هي أى ولو  
بتعريض منه لها اه وقوله قد يتوقف الخ قد يقال إن القمر أضرا لأجل (قول المتن أورمانه) وهل  
يتناول الرمانة المعلق بها كها جلدتها كلعاق باكل القصب فانه يتناول نشره الذي يمس به أو يفرق فيه  
نظروا مال مر إلى الفرق وقال لا يتناول الثمر المعلق بها كنه فوامر لا أقامه انتهى سم أى فلا يتناول  
الرمانة تجلدتها اه ع ش وقوله وما ل مر الخ اعتمد المفسر كباياتي (قوله كان أكلت) إلى قوله  
والذى يقع في المعنى الأقوله لغلا عرفا إلى قول المتن ولو كان في النهاية الأقوله واعتمده شارح (قوله بهد  
أكلها) مصدر مضاف إلى فاعله وقوله المعلق عليه أى من الزغيف والرمانة فعوله عبارة المعنى فبقى من ذلك  
أهدأ كاهاله اه (قوله يدق مدركها) بضم الميم وقع الرأى أى يخفى إدراك اللبابة والاحساس بها اه  
يجبرى (قوله أوجبة) أى من الرمانة (قوله لأنه لم يأكل الخ) أى المحلوف عليه وهو الزوج وجبة عبارة المعنى لأنه  
بهصدق أنهم تأكل كل الزغيف أو الرمانة وإن ساءح أهل العرف في إطلاق كل الزغيف أو الرمانة في ذلك اه  
(قوله فيما إذا بقي الخ) وكذا في الثمرة المعلق بها كها إذا بقي قيعها أو شئ مما جرت العادة بتركه اه معنى  
ويؤخذ منه عدم الحنف كمال إليه ع ش فيما لو حلف أن تأكل هذا الزغيف فتركت بعضه لكونه محروقا  
لا يعتد أكله (قوله في الثانية) أى الرمانة اه ش (قول المتن أن لم تغري) قال في العباب أى والمعنى  
ولو قال إن لم تغري بنى بنواي أو إن لم تشبرى اليمفان نالقي برهان تعدا كل علم وتقول في الشكل هذا نواك  
انتهى اه سم أى الآن يقصد تعيينا فلا يبر بذلك فيقع (قوله لغلا عرفا) أى والمعلول هاه في الطلاق  
اللفظ بخلاف الحلف بالله تعالى ما لم يشتر عرف بخلافها اه ع ش (قوله أنه إن أمكن التمييز) أى فيما لو  
لو قصد التمييز وقوله لم يقع ظاهره وان كذبها الزوج وينبئ خلافه لانه غلظ على نفسه اه ع ش (قوله  
والا الخ) أى لم يغير وقع بالباس سم وع ش ورشيدى (قوله فهو تعليق بمستفصل) أى في النفي فيقع في  
الحال سم وع ش ورشيدى (قول المتن ثمرة) أى مثلا (قوله فعلق ببناها الخ) كقوله إن بلغتها فانت  
طالق وإن رميتها فانت طالق وإن أمسكتها فانت طالق معنى وشرح المنهج (قول المتن مع فراغه) أى عقب  
فراغ من التعليق اه معنى (قوله وإن اقتصر) إلى قوله وهو ما اعتمد في النهاية وإلى المتن في المعنى ألا  
قوله والذي يقبله وبكسره (قوله وإن اقتصر عليه) في الموضوعين لا يتأتى مع تصور المتن ولو ساقه برمتهم  
قال وكذا لو اقتصر على أحدهما أو نبه على أن الواو بمعنى أول كان واضحا اه رشيدى عبارة المعنى (تنبيه)  
أشعر كلامه بإشراط الأمرين وأيس مراد ببل الشرط المبلدة بأحدهما اه (قوله وقضية المتن) أى حيث  
عرضته على مر فوافق على النظر (قوله في المتن أن لم تغري نواك من نواي الخ) قال في العباب ولو قال إن لم  
تغري بنى بنواي أو إن لم تشبرى اليمفان نالقي برهان تعدا كل علم وتقول في الشكل هذا نواك اه (قوله  
والا وقع) فان قلتم متى يقع قلت القياس عند الباس (قوله فهو تعليق بمستفصل) أى في النفي فيقع في الحال  
(قوله وقضية المتن) أى حيث قال باكل بعض (قوله وإن الابتلاع) كل مطلقا هو ما ذكرناه في الأيمان والذي  
جوى عليه في الروض هنا تبعا لاسله عدم الحنف اصدق القول بأنه ابتلاع ولم يأكل قال شيخنا الشهاب الرملى  
والمنعنى كل باب عا فيه والفرق بينهما أن الطلاق مبنى على الوضع المأخوذ والباع لا يسمى أكل أو بناء الأيمان



الحنف يا كل جيعها وان الابتلاع كل (١٣٨) مطلقا وهو ما اعتمدته شارح لكنه معترض بان الفرض انه ذكر التمرة أو كلها مضغ

قال يا كل بعض اه سم (قوله الحنف يا كل جميعها) وهو كذلك نهاية (قوله وان الابتلاع كل) كذا في  
المغني والنهاية وصوابه وان الاكل ابتلاع كانه من تعبير الزركشي وبه عبر ابن عبد الحق اه سيد عمر  
عبارة الرشيدى قد يثار في كون كلام المصنف يقتضى هذا يدعى ان الذى يقتضيه كلامه انما هو ان  
الاكل ابتلاع مطلقا فاذا اختلف لا يمتنع فكل حنف لان التعليق في المتن انما هو بالابتلاع واقتضى قوله يا كل  
بعض انما هو اكلت الجميع حنف اه اقول ووافق ما قاله وورد الاعتراض الا ترى (قوله مطلقا) أى  
وجد المضغ أولا (قوله وهو ما اعتمدته شارح الخ) عبارة المغني قال ابن النقيب وهو واضح لكن لم أر من  
ذكره وقد يثار فيه اذا ذكر التمرة في عينه فان اكلها الخ (قوله اكلها الخ) عطف على الفرض (قوله  
لا حنف كما قاله الخ) عبارة المغني والنهاية فالذى جرى عليه ابن المقرئ تبعا لاصله في هذا الباب انه لو علق طلاقها  
بالاكل فابتلع لم يحنف لانه قال ابتلع ولم يا كل ودفع له كالمصنف في كتاب الايمان عكس هذا واختلف  
المناخرون فمنهم من ضعف أحد الموضعين ومنهم من جمع وفرق بان الطلاق مبني على اللغة والبيع لا يسمى فيها  
اكلا ولا ايمان بمناها على العرف والبيع يسمى فيه اكلا وهذا أولى من تضعيف أحد الموضعين اه وأقرأها  
سم قال الرشيدى قوله بان الطلاق مبني على اللغة أى ان اضطراب العرف فان اطرد فهو المبني عليه الطلاق  
كسبائى ومعلوم ان الايمان لا تبني على العرف الا اذا طرد وحيث قد يدعى فأي فرق بين البابين اه  
(قوله ونخرج) الى قوله ولو قال ان لم تعدى في النهاية (قوله فذكرها) أى ثم تصور هذا انما يأتى لو كان  
ثم المذكورة في المتن من كلام المعلق ولا يخفى انه ليس كذلك بل ما يقوله المعلق مسكوت عنه في المتن وان  
التي فيه انما هي لبيان اعتبار تأخير الخالف عن الامساك سم ورشيدى (قول المتن ان لم تصدقني) بلخرج  
التاء الفوقية وضم الدال وكسر القاف المنخفضة أى ان لم تخبرني بالصدق اه يجزى (قول المتن ان لم  
تصدقني) أى في أمر هذه السرقة اه معنى (قول المتن فقالت سرقت ما سرقت) خرج ما لو اقتصرنا على  
أحدهما اه سم (قوله فان قال ان لم تعلني الخ) أى أراد ذلك كما هو ظاهر سم اقول لا يحتاج اليه لانه  
سبائى النصر يجزى في المتن اه سيد عمر (قول المتن ولو قال ان لم تخبرني الخ) وأما البشارة فمختصة بالخبر  
الاول السار الصدق قبل الشعور فاذا قال لنسائه من بشرتني منكم بكذا فهو طالق فان خبرته واحسده بذلك  
ثانيا بعد اخبار غيرها أو كان غير سار بان كان بسوء أو وهى كاذبة أو بعد علمه به من غيرهن لم تطاق لعدم  
وجود الصفة نعم محل اعتبار كونه سارا اذا أطلق كقوله من بشرتني بخبرا أو امر عن زيد فان قيد كقوله من  
بشرتني بقدم زيد فهو طالق اكنى بصدق الخبر وان كان كلاما كما قاله الماوردى نهاية ومعنى وفيهما  
هنا فروع فراجع (قول المتن عدد الخ) أى كائنه نهاية ومعنى (قوله ولا ينافية) أى انحصار الخلاص  
فيما ذكر (قوله قال البلقيني) أى في توجبه عدم النافاة (قوله لان ما وقع معدودا) أى كعب الرمانة  
على العرف وهو فيه يسمى اكلا اه شرح مر (قوله لكنه معترض بان الفرض انه ذكر التمرة) قد يقال قول  
المصنف فعلق برمي الخ صادق مع تعبير الخالف بخوان اكلت هذه الخ من غير ذكر لفظ التمرة (قوله  
فذكرها) أى ثم تصور انما يوجب هذا الكلام لو ذكر بالنسبة للفظ الخالف وليس كذلك وانما ذكر  
في عبارة المصنف لبيان اعتبار تأخير الخالف عن الامساك وان عطفها هو بالواو كما يصدق بذلك تعبير المصنف  
فقاله فانه في غاية الظهور (قوله في المتن فقالت سرقت ما سرقت) خرج ما لو اقتصرنا على أحدهما فان قلت  
يشكل على الوقوع حيث قد عدم الوقوع فيما لو قال ان لم يكن هذا الطائر غرابا فانت طالق وجهل الله قلت  
الفرق فيما نحن فيه ان المعلق عليه في مسئلته انتفاء الصدق وقد كان محققا قبل قبولها ما ذكر والاصل بقاؤه  
والمعلق عليه في مسئلة الغراب عدم الغرابية ولم يتحقق حتى يستعصب والاصل بقاء العمة فليست أم (قوله  
فان قال ان لم تعلني بالصدق) أى أراد ذلك كما هو ظاهر (قوله لان ما وقع معدودا الخ) هذا يحتاج لبيان اذ

يزيل اسمها فلم تباع تمره  
والذى يتجه في ذلك انه حيث  
انتفى المضغ كان الابتلاع  
غير الاكل كما يأتى وحيث  
وجد المضغ كان عينه مالم  
زل بالمضغ اسم المخوف  
تأيسر في عكسه بان علق  
بالاكل فابتلع لا حنف كما  
قاله عن المتولى هنا واعتماد  
ونسب فلا كثر من اكل  
جرى في واضح على الحنف  
ونخرج ببادرت ما لو أمسكتها  
لحظة فتطلق ومن ثم كان  
الشرط خارجا عن الامساك  
فصحت ان توسطت أو  
تقدمت ومع تأخرها لا فرق  
بين العطف بالواو و  
فذكرها تصوير (ولو  
انما بها سرقة فقال ان لم  
تصدقني فانت طالق  
فقلت سرقتا) نافية  
(سرقت لم تطلق) لصدقها  
في أحدهما يفتينا فان قال  
ان لم تعلني بالصدق لم  
تخلص بذلك (ولو قال ان  
لم تخبرني بعد حب هذه  
الرمانة قبل كسرها) فانت  
طالق (فان خلاص) من  
الحنف يحصل بطريقته  
(ان تذكر) من الواحد الى  
ما يعلم انما لا يزيد عليه أو  
(عدد) يعلم انها لا تنقص  
عنه) عادة (ثم يزيد واحدا  
واحدا حتى تبلغ ما يعلم انها  
لا تزيد عليه) عادة ليدخل  
معددها في جملة ما أخبرته  
بعينه ولا ينافية قولهم

لا يعتبر في الخبر صدق ولو قال ان أخبرني بقدم زيد فان خبرته به كاذبة طلقت قال البلقيني لان ما وقع معدودا أو معدودا كرمى  
غير لا بد فيه من الانبعاث بالواقع بخلاف محتمل الوقوع وعدمه كالقدم ولان المفهوم من الاخبار بالعدد النلفاظ كمر العدد الذي في الرمانة



ولا يحصل الا بذلك ولو قال ان لم تعد حبا تعينت الطريقة الاولى على أحد وجهين يظهر أثره بصورتيه فانها تنص على عدد كل حبة حبة على حياها بخلافه ثم (والصورتان) في السرقفة الرمانية (فمن لم يعد تعريفا) أي تعينان (١٣٩) فصد لم يخلص بذلك لانه لا يحصل

به ولو وضع شيئا وسماه به  
ثم قال لها ولا علم لها به ان لم  
تعطيه فان طالق ثلاثا  
ثم ذكر موضعه فراهية  
لم تطلق ابل لا تنعقد عينة  
لانه بان انه حلف على  
مقتبل هو اعطاه اماما  
تأخذه ولم تعلم محله فهو كال  
أصعد السماء بجماع أنه  
في هذه منع نفسه مما لا  
يمكنه فعله وهناك على  
مالا يمكن فعله (ولو قال  
لثلاث) من ذواته (من لم  
تخبرني بعدد ركعات فرائض  
اليوم واليلة) فهي طالق  
(فقلت واحدة سبع  
عشرة) أي فالبا (وأخرى  
خمس عشرة) أي يوم الجمعة  
وثالثة إحدى عشرة أي  
لمسافر لم يقع) على واحدة  
منهن طلاق لصديق الكل  
نعم ان قصدت ان يخلص  
بذلك (ولو قال أنت طالق  
الى حين أو زمان) أو حجب  
بسكون القاف أو عصر  
(أو بعد حين) أو نحوه  
(طاعت بمضي لحظة) لان  
كلا من هذه يقع على  
الطويل والقصير وإلى  
معنى بعد وفارق قولهم في  
الاعيان في لاقضين - قل  
الى حين لم يحنث لحظة  
فاكثر قبل قبيل الموت بان  
الطلاق تعليق فتعلق  
بأول ما يسمى حيناً والمدار

اه ع ش (قوله ولا يحصل) أي التناظر بذكر العدد لا بذلك أي بأحدى الطريقتين المذكورتين (قوله  
تعينت الطريقة الاولى) أقول قد يتوهم ان عبارة المصنف لا تشمل الطريقة الاولى وهو خطأ فان ذكر  
لواحد الى ما يعلم ان لا يزيد عليه وصدق عليه ذكر عدد يعلم ان لا تنقص عنه الخ فتأمل فزيادة الشارح اياها  
ايضاح اه سم وقد يمنع الصدق بناء على ان الواحد ليس بعدد (قوله هنا) أي في ان لم تعدى حبا تنص  
على عدد كل أي على ما لم يعد الخ (قوله عدد كل الخ) المناسب عدد كل الخ (قوله ثم) أي ما في المتن (قوله  
لم يخلص الخ) وينبغي في مسئلة الرمانية ان تكون من التعليق بمقتبل في النبي فيقع في الحال (فرع) قال  
في الروض أو أخذت له دينار فقال ان لم تعطيني الدينار فانت طالق وقد انقضت لم تطلق الا بالأس من  
اعطائه بالموت فان تلف أي الدينار قبل التمكن من الرد فكم هاتين أي فلا تطلق أو بعد التمكن منه  
طلقت سم على ج اه ع ش (قوله بذلك) أي بأحدى الطريقتين السابقتين (قوله ثم قال لها ولا  
علم لها به اذا لم تعطيني الخ) خرج به ما لو قال ان لم تعطيني بف لا يحنث بذلك كأن نسخة ج التي وقعت اسم فيها  
التعريض بان لم الخ ومن ثم كتب عليه ما نصه قد يقال هذا تعليق بمقتبل وقاعدته الوقوع في الحال ويحتاجان  
يقال ان قصد الاعطاء في الحال مع اتصافها بعدم علمها به فهو كاللم تعدى السماء فيقع في الحال والافه  
كان لم تدخل الى الارلامكان اعطاهم بعد علمها فلا يقع الا بالأس بشرطه فليتأمل يظهر انه لا وجه لما ذكره  
بل اظهر انه سهوا انتهى اه ع ش (قوله بل لا تنعقد عينة) هذا ممنوع بل هي منعقة نهائية وسم (قوله  
فهو كلاً اصعد الخ) هذا ممنوع اذ ليس نظير هذا كما هو ظاهر ثم ايتوسم (قوله في هذه) أي عين لأصعد السماء  
(قوله أي غالباً) الى قوله وقضيتها في النهاية والمغنى وفيهما ما هنا فرجع (قوله ان قصدت عينا) يعني  
معيناً منها اه رشدي (قوله لم يخلص الخ) عبارة المغنى فالحلف على ما أراد اه (قوله بسكون  
القاف) عبارة المغنى والحقب بفتح القاف كالزمان والحسين وأما الحقب ضم القاف فهو ثمانون سنة اه  
وعبارة القاموس والحقب بالضم وبضمسين ثمانون سنة أو أكثر اه (قوله والى بمعنى بعد) قد يقال  
ما المخرج لاجرائها من حقيقة ما هو ايقاع طلاق مؤقت فيقع في الحال ويلغو التأكيد اه سيد عمر وقد  
يقال المخرج اليه قول المصنف بمضي لحظة تدبر (قوله وفارق) أي الحنف في مسائل المتن بمضي لحظة (قوله  
لم يحنث الخ) مقول قولهم في الاعيان (قوله وقضيتها) أي الفرق لكن في هذا ما نصه وقضيتها وقضيتها وقضيتها  
منها النهاية والمغنى (قول المتزول وعلق برؤية زيد) مثلاً كان رأيت فان طالق أولسه أو قدفه كان لسنه و

يقال لم كان كذلك (قوله تعينت الطريقة الاولى) أقول قد يتوهم ان عبارة المصنف لا تشمل الطريقة الاولى  
وهو خطأ فان ذكر الواحد الى ما يعلم ان لا يزيد عليه وصدق عليه ذكر عدد يعلم ان لا تنقص عنه الخ فتأمل  
فزيادة الشارح اياها ايضاح (قوله فان قصدت لم يخلص بذلك) وينبغي في مسئلة الرمانية ان تكون من التعليق  
بمقتبل في النبي فيقع في الحال (فرع) قال في الروض أو أخذت له دينار فقال ان لم تعطيني الدينار فانت  
طالق وقد انقضت لم تطلق الا بالأس من اعطائه بالموت فان تلف أي الدينار قبل التمكن من الرد فكم هاتين أي  
فلا تطلق أو بعد التمكن منه طلقت (قوله ثم قال لها ولا علم لها به ان لم تعطيني الخ) قد يقال هذا تعليق بمقتبل  
وقاعدته الوقوع في الحال وينبغي أن يقال ان قصد الاعطاء في الحال مع اتصافها بعدم علمها به فهو كاللم  
تعدى السماء فيقع في الحال والافه وكان لم تدخل الى الارلامكان اعطاهم بعد علمها فلا يقع الا بالأس  
بشرطه فليتأمل يظهر انه لا وجه لما ذكره بل اظهر انه سهوا (قوله بل لا تنعقد عينة) هذا ممنوع بل هي  
منعقة (قوله فهو كلاً اصعد السماء) هذا ممنوع اذ ليس نظير هذا كما هو ظاهر (قوله في المتن وعلق  
برؤية زيد أولسه الخ) لا يحنث برؤية أولسه شعر أو سن أو ظفر ووقع السؤال عما لو خلق كل بدنه بصورة

في التعاليق على وجود ما يصدق عليه لفظها ولا قضين وعدوه ولا يحنث برؤية أولسه شعر أو سن أو ظفر ووقع السؤال عما لو خلق كل بدنه بصورة  
حين لم تطلق الا بالأس (ولو علق برؤية زيد أولسه) ويظهر ان مثله هنا المس وان فارقته في نقض الوضوء لا طرأ العرف هنا بانحادهما (أو  
قدفه تناوله حياً) مستيقظاً



قذفته فانت طالق اه . مغنى (قوله أو نأثما) خلافا للمغنى (قول المن وميتا) أما في الرؤية واللمس  
 فظاهر وأما في القذف فلان قذف الميت أشد من قذف الحي لان الحي يمكن الاستحلال منه بخلاف الميت  
 اه ع ش (قوله ويظهر) الى قول المتن ولو خاطبته في النهاية (قوله في غير نحو الشعر) أى والسن والظفر  
 فلا حنت برؤية ذلك اه سم (قوله نظير ما ياتي) أى في اللمس (قوله عليها) أى الرؤية (قوله ولو في ماء  
 صاف) الى سواء الرائي في المغنى الا قوله لامع اكراه (قوله ولو في ماء الخ) غاية لما قبل لامع اكراه اه سيد  
 عمر عبادة الرشدي غاية في الميث اه وما له واحد (قوله ولو في ماء صاف الخ) أى بخلاف ما لو رآه  
 وهو مستور بقراب او ماء كدر أو زجاج كثيف أو نحوه اه مغنى (قوله دون خياله الخ) نعم لو علق برؤيتها  
 وجهها قرأته في المرأة طلقت اذ لا تكهارؤيته الا كذلك صرح به القاضي في فتاويه فيما لو علق برؤيته  
 وجهه من ناحية ومغنى (قوله ويلبس شئ الخ) انظر لم يقيده بالمتصل وهو معطوف على قوله برؤية شئ الخ اه  
 رشدي (قوله سواء الرائي الخ) محله على طريقة الفاضل المحشي المدة متقى التعليق أما الخلاف فلا أثر لفعل  
 غير العاقل فيه اه سيد عمر (قوله العاقل وغيره) هذا هو محط التسوية ولو زاد لفظ في عقب قوله سواء  
 لكان واضحا اه رشدي عبارة الكردى قوله العاقل وغيره يتنازع في الرائي والمرائي واللامس والماوس  
 أو سواء الرائي العاقل وغيره وكذا البواقي اه (قوله ولو لمسه) أى المحلوف عليه وهو الزوجية المعلق عليه  
 وهو ز يدى المتن (قوله على لمس من المحلوف عليه) أى لمس صدر من الذي حلف الزوج على مسه شخصا آخر  
 بخلاف الوضوء فان الحكم فيه ممنوط بالنقاء البشريين من أيهما صدر اه كردى (قوله من المحلوف  
 عليه) وهى الزوجية في المتن (قوله بشرط) الى المتن في المغنى (قوله مثلا) أى أو رجله (قوله فلا حنت)  
 أى بخلاف اذا رأت وجهه من الكوة فينبقى وقوع الطلاق لانه يصدق عليها رؤيته مر سم وشورى  
 (قوله ولو قال لعنه يا الخ) ولو علق برؤيتها الهلال حمل على العلم به ولو برؤية غيرها أو تمام العدد أى الشهر  
 فتطابق بذلك لان العرف يجعل ذلك على العلم به بخلاف رؤيته مثلا فنقد يكون الغرض من جرحه عن رؤيته  
 وعلى اعتبار العلم بشرط الثبوت عند الحاكم أو تصديق الزوج كما قاله ابن الصباغ وغيره ولو أخبر به مبي أو  
 عبدا أو امرأة أو فاسق فصدق فظاهر كما قاله الاذرى مؤاخذه ولو قال أردت بالرؤية المعايينة صدق بمعيته نعم  
 ان كان التعليق برؤية عياله يصدق لانه خلاف الظاهر لكن يدين واذا قبلنا التفسير في الهلال بالمعايينة  
 ومضى ثلاث ليال ولم يرفها من أول شهر يستقبله انحلت بمعيته لانه لا يسمى بعد هلالا اه مغنى زاد النهاية  
 أما التعليق برؤية القمر مع تفسيره بمعاينته فلا يمين مشاهدته بعد ثلاث لانه قبله لا يسمى قرا كذا أفتى به  
 الوالد رحمه الله تعالى \* (فرع) \* لو علق برؤيتها النبي صلى الله عليه وسلم وقيد بالنوم أو أراد ذلك فادعت  
 رؤيته صلى الله عليه وسلم في المنام طاعت فان نازعها فها صدقت بمعيته اذ لا يطلع عليه الا منها بخلاف ما لو أراد  
 الرؤية الحقيقية أو أطلق فلا يقع برؤيته في المنام اه زاد سم ولا يقبل دعواها برؤيته عليه الصلاة والسلام  
 حقيقة بان رأته يقظة فان علق على رؤيته بنفسه موادعاها أو خذ بذلك لاعترافيه اه وقول المحشى ولا يقبل  
 دعواها برؤيته الخ محل توقف لانه يمكن بل واقع على سبيل حقوق العادة وأيضا قوله فان علق الخ يقظة فيه اللهم  
 الا أن يقال ليس عدم تصديقها ليس لعدم امكانه بل لندوته بخلاف رؤية النوم اه سيد عمر (قوله ان  
 رأيت فهو الخ) محله اذا علق بغير رؤية الهلال والقمر كما مر اه رشدي (قوله تعليق بمسحيل) أى فلا

أو نأثما (وميتا) في حنت  
 برؤية شئ من بدنه متصل  
 به غير نحو الشعر نظير ما ياتي  
 لامع اكراه عليها ولو في ماء  
 صاف أو من وراء زجاج  
 شفاف دون خياله في نحو  
 مرآة ويلبس شئ من بدنه  
 لامع اكراه عليه من غير  
 حائل لا نحو شعر وظفر  
 ومن سواء الرائي والمرئي  
 واللامس والماوس العاقل  
 وغيره ولو لمسه المعلق عليه  
 لم يؤثر وانما استويا في  
 نقض الوضوء لان المصدر  
 هنا على لمس من المحلوف  
 عليه وبشرط مع رؤية  
 شئ من بدنه صدق رؤية  
 كله جرحا بخلاف ما لو أخرج  
 يده من الكوة فقرأتها فلا  
 حنت ولو قال لعنه بانه  
 رأيت فهو تعليق بمسحيل  
 جلال رأى على المتبادر منها

السن أو الظفر ويحتمل الحنت برؤية ولبس ما عدا الظفر الاصلي والسن الاصلي من البدن وان كان بصورة  
 وفا قالوا أجلبه مر \* (فرع) \* علق برؤيتها النبي صلى الله عليه وسلم وقيد بالنوم أو أراد ذلك فادعت  
 رؤيته صلى الله عليه وسلم قبل قولها لانه لا يعلم الامتداد في الطلاق بخلاف ما لو أراد الرؤية الحقيقية أو أطلق  
 فلا يقع برؤيته في المنام ولا يقبل دعواها برؤيته عليه الصلاة والسلام حقيقة بان رأته يقظة فان علق على  
 رؤيته بنفسه موادعاها أو خذ بذلك لاعترافيه اه رشدي (قوله غير نحو الشعر) أى والسن والظفر فلا حنت برؤية  
 ذلك (قوله بخلاف ما لو أخرج يده من الكوة فقرأتها فلا حنت) أى بخلاف رؤيته بوجهه منها مر (قوله



تطلق لان التعليق بالمستحيل في الاثبات يقتضي عدم الوقوع بخلافه في النسق اه عش (قوله فانه) الى قوله لكن خالفه في المعنى (قوله لا يتناول الا الحى) أى ولو نبيا وشهيدا اه عش (قوله اشتراط كونه مؤمنا) أى ولو مع حائل بخلاف ما اذا لم يؤله أو حخته أو قطعت شجرة أو نحو ذلك فانه لا يسمى ضربا اه معنى (قوله لكن خالفه في الايمان) وجع الوالد رحمه الله تعالى بينهما يحمل الاول على اشتراطه بالقوة والثاني على نفي ذلك بالفعل اه ههنا عبارة المعنى فان قيل قد صرحوا في الايمان بعدم اشتراط الايلاء فكان ينبغي أن يكون ههنا كذلك أجيب بان الايمان بمنها على العرف ويقال في العرف ضربه ولم يؤله اه (قوله وسبأى ثم) أى في الايمان ان منه أى الضرب (قوله بخلاف أمه) أى فيما اذا عاق بتقبيلها فلا يختص بها حاجة اه رشدي عبارة عش فانه يشاؤلها حاجة ومينة اه (قوله أو باحقة) الى قوله ولوحذف في النهاية (قوله كسائر التعليقات) الى قوله لما ياتي في المعنى (قوله اذا المرعى في التعليقات الخ) وحصل العمل به ما حيث لم يمارضهما وضع شرعى والا قدم فلا يصلى لم يثبت بالعادة وان كان معناه الغنة لانها موضوعة شرعا للهية المخصوصة اه عش وسبأى في الشارح قبيل قول المتروك السفه ما وافقه (قوله من هذا) أى من قوله الا اذا قوى الخ (قوله ان التعليق بغسل الثياب الخ) أى ثقبها بقرينة ما بعده (قوله

لكن خالفه في الايمان) قد يجمع بحمل ما هنا على الايلاء بالقوة والمعنى ثم على ما بالفعل اه (فرع) قال في الروض قال ان خالف امرى فانت طالق خالفته لم تطلق بخلاف عكسه اه قال شيخنا الشهاب الرملى وانما لم يجعلوا مخالفة تنبيه مخالفة لامره بخلاف عكسه لان المطلوب بالامر الايقاع وبمخالفتها لم يحصل الايقاع لا تركه والمطلوب بالنهي الكف أى انه نتهى وبمخالفتها لم تنكف ولم تنته لا تيانها بضد مطلوبه والعرف شاهد ذلك اه شرح مر ولو قال ان خرجت الى غير الحمام فخرجت اليه ثم صدرت لغيره لم تطلق أو لم تطلق لكفى في الروضة هنا وقال في المهمات المعروف المنصوص خلافه وقال في الروضة في الايمان الصواب الجزم به وقال شيخنا الشهاب الرملى ان عبارة الروضة ان خرجت لغير عيادة اه فالاصح وقوع الطلاق هنا وعدم الخلف في تلك والفرق بينهما ان الى في مسئلتنا لانها الغاية الكافية أى ان انتهى خروجك لغير الحمام فانت طالق وقد انتهى لغيرها واللام في تلك للتعليل أى ان كان خروجك لاجل غير العيادة فانت طالق وخروجها لاجلها مع ليس خروج لغير العيادة اه وفي حاشية أخرى بخط المحشى حذفها التكرار مع هذه لاجل العيادة فليصر شرح مر قال في الروض أو حلف ان لم يشبعها جاعا أى فهو طالق فليدأها حتى تنزل أو بان تقر به أو لسكن لثمتها أى شهوتها وكانت هي لا تنزل كما تبسده الاصل فان لم تشبهه فتعلق بمحال اه وقوله فتعلق بمحال قال في شرحه فلا تعلق اه وكتب شيخنا الشهاب الرملى فتطلق اه وما كتبه شيخنا هو الموافق لقاعدة التعليق بالمحال في النفي من الوقوع في الحال كما في ان لم تصدى السماء فانت طالق بخلاف ما قاله الشارح فانه يخالف ذلك لكن ينبغي أن لا يشمل من لم تشبه لصغر واللام يكن من التعليق بالمحال بل اذا خفت وأشبعها بار وصور ذلك في الصغيرة بما لو قد عده لا تبلغ فيها كهذه اليأس وفي الروض أيضا ولو حلف ان يترك ههنا متاع ولم أكسره على رأسك فانت طالق فبقي ههناون قبيل لا تطلق وقيل تطلق عند الموت اه والمعتمد كما قاله شيخنا الشهاب الرملى انها تطلق في الحال كما هو القاصد في التعليق بالمحال في النفي وهذا موافق لما نقله في شرحه عن الاسنوى وانما زعمه بالانصراف في هذا الحكم بعد تسليمه فليتنامل به في فتاوى البيوطى مسئلة رجل عليه دين لشخص فطالبه بخلاف المدون بالطلاق متى ما أخذت منى هذا المبلغ في هذا اليوم ما سكن في هذه الحارة ثم انه تعرض في المبلغ المذكور فماتنا وانتقل من وقته فعمل اذا عاده يقع عليه الطلاق أم لا الجواب هنا أمران يتكامل ففهما الاول كونه تعرض بالمبلغ كما اشارا لحلف على أخذ هذا المبلغ فالأشاره الى المبلغ المدعى به الثابت في التمتوه ونقدوا المأخوذ فغير المشار اليه فلم يقع أخذ المأخوذ عليه فلا يقع الطلاق الا أن يريد بالانخذ مطلق الاستيفاء فيقع حينئذ عملا بنبه الثاني للموديع عند النقطة فان لم يقع الطلاق وهي صورة الاطلاق فواضع وان وقع وهي صورة قصد مطلق

(بخلاف ضربه) فانه لا يتناول الا الحى لان القصد منه الايلاء ومن ثم صح ما ههنا اشتراط كونه مؤمنا لكن خالفه في الايمان وصوبه الاسنوى اذ المداور على ما من شأنه وسبأى ثم ان منه ما لو حذنها بشئ فاصابها ولو علق بتقبيل روجته اختص بالحيسة بخلاف أمه لان المقصد من الشهوة وههنا الكرامة (ولو خاطبته بكمزوه كياسفبه أو بانحيس) أو باحقة (فقال ان كنت كذا فانت طالق ان أراد مكافأها باسماع ما ذكره) من الطلاق لكونها غاطسته بالشستم (طالق) حالا (وان لم يكن سلمه) ولا خسر ولا حقة اذ المعنى اذا كنت كذا في زعمك فانت طالق (أو) أراد (التعليق اعني في الصفة) كسائر التعليقات (وكذا ان لم يقصد) مكافأة ولا تعليقا (في الاصح) سراءة لقضية لفظه اذا المرعى في التعليقات الوضع الغوى لا العرف الا اذا قسوى واطرد لما ياتي في الايمان وكان بعضهم أخذ من هذا ان التعليق بغسل الثياب لا يحصل البرقة الا بفسلها



بعد استحقاقها الغسل من الوسخ أي لانه العرف في ذلك وكذا نسخ النجاسة كما هو ظاهر وتورد أبو زرعة في التعليق بان يشتهر بجائز إباحته فلم يجتمع به ثم مال إلى عدم الحنف حيث لا يثبت بالعلم نجس بالفعل إلا إباحته ومجيبها إباحته بالقصد لا يؤثر قال والورع الحنف لانه قد يقال بجائز ولم يجتمع به قال ومعلوم لا يعمل عنده (١٤٢) لغة عمله بحضوره وعرفه فان يكون أجبره فان أراد أحداهما فواضح والابن على ان المقلب

اللغة أو العرف عند  
تعلو ضهما والاكثرون  
يقلون اللغة واشهر تغليب  
العرف في الامان ولا يخفى  
الورع انتهى ويجه أخذنا  
مما قرره من تغليب العرف  
اذا قوى واطرد تغليبه هنا  
لا طرده قالوا والخطاطبة  
اسم لمجموع غرز الالة  
وجذبها بمحل واحد فلو  
جذبها ثم غرزها في محل  
آخر لم يكن خطاطبة ورجح في  
ان تزلت عن حضانتها  
تزلت عن حضانتها  
مطلقا لانه باعسراضها  
واقاطها لحقها يستحقها  
شرعا لا يزولها مع ان حقها  
لا يسقط بذلك اذ لم يغرد  
لاخذ قهر اهلها ولو حذف  
قوله تزلت شرها فهل هو  
كذلك نظر الموضع الشرعي  
وان لم يذكره أو ينقل إلى  
اللغة والعرف المقننين  
لتسمية قولها تزلت شرها  
للنظر فيه بحال وكذا حيث  
تنافي الموضع الشرعي وغيره  
وظاهر كلامهم انه لا يثبت  
بقاعد قهر صلاة تقديم  
الشرعي مطلقا فحصل  
الخلاف في تقديم الغروي  
أو العرفي انما هو فيما ليس  
للشارع فيه عرف (والسفة  
منافى اطلاق التصرف)  
وهو ما يوجب الجرم

بعد استحقاقها الغسل) أي في عرف الخلف اه ع ش (قوله ثم مال إلى عدم الحنف الخ) وهو المعتمد ومثل ذلك ما وقع السؤال منه من ان شخصاً اشاح مع زوجته خلف عليها بالطلاق الثلاث انها لا تذهب إلى أهلها الا ان جاءها باحدهم فتوجه إلى أهلها وأتى بالتمسك بناء على انها قاعدة في منزله فراه في الطريق وردّها إلى منزله لانهم اتصل إلى أهلها ومثل ردّها إلى منزله ما لو ذهبت إلى أهلها مع والدتها بامر أو بدونه اه ع ش (قوله أن يكون أجبره) الاقرب ولو عجز رد التوافق على نحو كونه يحترق عنده من غير استنجاار صحيح لانه العرف العلم المطرد بينهم بخلاف ما لو حلف لا أو حرّ أو لا يسع حيث لا يثبت بالفساد منهما لان مدلول اللفظ ثم العقد الصحيح شرعاً وما هنا ليس له مدلول شرعي فعمل على المعارف اه ع ش (قوله تغليبها الخ) أي فلا يثبت الا اذا عمل أجبره اه ع ش (قوله فلو جذبها الخ) أي به مدغرزها (قوله مطلقاً) أي سواء تزلت عنها أم لا (قوله لا تزولها) عطف على قوله باعسراضها فالخامس ان النزول الشرعي لا يتصور غاية ما فيه انه باعسراضها يستحقها هو شرعاً لا يصح الطفل مع عدم سقوط حقه ما حتى لو عادت أخذته قهرًا اه رشدي (قوله كذلك) لا يثبت مطلقاً (قوله وان لم يذكره) أي في الشرعي (قوله تزلت) مفعول ثان لتسمية (قوله انه لا يثبت الخ) بدل من كلامهم وقوله تقديم الشرعي خبر وظاهر الخ (قوله مطلقاً) أي وجد التقيد بالشرعي أولاً (قوله انما هو الخ) وفي جمع الجوامع ثم هو أي اللفظ محمول على عرف الخطاب أي بكسر الطاء في الشرع الشرعي لانه عرفه ثم العرفي العام ثم الغروي اه ولا ينافي ما ذكره على جج اه ع ش (قول المتن والسفة) أي المعلق به الطلاق اه معني (قوله ونازع نفسه الاذري الخ) قضية قوله السابق أنفاقاً فعمل الخلاف الخ عدم توجه هذا النزاع اه سم وقد يقال ما تقدم مخصوص بما اذا لم توجد قرينة نصارفت عن المعنى الشرعي فظهر ما مر في صراح الطلاق (قوله ونطقه الخ) عطف تفسير اه كرى (قوله ان دللت القرينة عليه) المقصود اعتبار القرينة اه سم وبعبارة المغنى والنهاية والمجيبان السفة مرجع فيه إلى ما قال المصنف لا إلى ما قاله الاذري الا ان ادعاءه كان هناك قرينة أو ما العاين فيرجع فيه إلى ما أدعاه وان لم يوجد قرينة اه (قول المتن قيل) أي قال العبادي نهاية ومغنى (قول المتن من باع دينه بدينه) أخرجه من ترك دينه ولم يشتغل بدينه فقضية انه ليس بخيس على هذا اه سم (قول المتن ويشبه ان يقال الخ) قاله الراعي نفقته من نفسه نظر العرف نهاية ومغنى وعليه لا يتوقف الحصة على فعل حرام ولا على ترك واجب ع ش (قول المتن بخلا) أي بما يليق به نهاية ومغنى (قوله لان ذلك الخ) صلة لقول المتن ويشبه الخ (قوله لازهدا) إلى قوله وقضية كلام الروض في النهاية (قوله لازهدا الخ) محترز قول المسن بخلا (قوله وأحسن الانحساء الخ) هل هو على القولين في معنى الخسيس أو على الاول فقط وحديثه فسامعناه على الثاني وقوله من باع دينه الخ أخرجه من لم يسع بان ترك دينه ولم يشتغل بدينه فقضية انه لا حنف

الاسية فاه فالخلاف قد وقع على السكنى من غير تقيد فيحتمل بالسكنى في أي وقت كان اه (قوله تقديم الشرعي مطلقاً فعمل الخلاف الخ) في جمع الجوامع ثم هو أي اللفظ محمول على عرف الخطاب أي بكسر الطاء في الشرع الشرعي لانه عرفه ثم العرفي العام ثم الغروي اه ولا ينافي ما ذكر (قوله ونازع فيه الاذري الخ) قضية قوله السابق أنفاقاً فعمل الخلاف في تقديم الغروي أو العرفي الخ عدم توجه هذا النزاع (قوله ان دللت القرينة عليه) المقصود اعتبار القرينة (قوله في المتن من باع دينه بدينه) أخرجه من ترك دينه ولم يشتغل بدينه فقضية انه ليس بخيس على هذا (قوله وأحسن الانحساء الخ) هل هو على القولين في معنى الخسيس أو على الاول فقط وحديثه فسامعناه على الثاني (قوله من باع دينه بدينه) غير

في إباحته ونازع فيه الاذري بان العرف عم بانه بذاته اللسان ونطقه بما يستقيمانه سيما ان دللت القرينة عليه ككونه خاطباً بزيادة فقالت له بأسطبه مشير قدامه منه (والخسيس قبل من باع دينه بدينه) بان تركه باشتغاله بها (ويشبه أن يقال هو من يتهاطى غير لا يتق به بخلا) لان ذلك قضية العرف لازهدا أو تواضعاً أو طر حاله كذا وأحسن الانحساء من باع دينه بدينه غيره



بذلك في التعليق بانحس الانحساء ولا خفاء على عاقل ان من ترك دينه لغيره انفع من تركه لشيء لانه  
 ارتكب في حين ترك دينه الاشتغال بدنيا غيره وعكس بعضهم ذلك عجيب فليتأمل اه سم وقوله هل هو على  
 القولين الخ أقول صنيع النهاية والمعنى حيث نسبناه الى صاحب القيل انه على الاول فقط (قوله والحقرة الخ)  
 والقواد من يجمع بين الرجال والنساء مجامعاً ما وان كن غير أهله قال ابن الرضوي كذا من يجمع بينهم وبين  
 المردو القرطبان من يسكت عن الزاني بامرأته وفي معناه مجامعهم ونحوهن والديوث من لا يمنع الداخل على  
 زوجته من الدخول ومجامعهم وماؤه كالزوجة كما يحسه الاذري وقيل الجسة من لا يغار على أهله ومجامعهم  
 ونحوهن والقلاش الذواق للطعام كان يرى انه يريد الشراء ولا يريد ما يقبضه البقي ومنه قيل له يا زوج  
 القمصة فقال ان كانت زوجتي كذا فهي طالق طلق ان قصد التخلص من عارها كقوله صد المكافاة والا  
 اعتبرت الصفة والجه وذوري من قام به الدل وانحس استوقيل من قام به صفة الوجه فعلى الاول لو علق مسلم  
 طلاقه لم يقع لانه لا يوصف بها فان قصد المكافاة فيها طلق حالاً والكومع من قل شعر وجهه وعدم شعر  
 عارضيه والاحق من يفعل الشيء في غير موضع مع علمه بغيره والغوغاع من يتخاطب الاراذل وبخاصة الناس بلا  
 حاجة والسفلة من يعتاد في الاعمال لا نادراً فان وصفت زوجها بشيء من ذلك فقال لها ان كنت كذلك فأنت  
 طالق فان قصد مكافاة طلاقها لا الاعتبار بوجود الصفة ولو قالت له كم تحرك لحيتك فقد رأيت مثلها  
 كثيراً فقال ان كنت رأيت مثلها كثيراً فأنت طالق فهذه اللفظة في مثل هذا المقام كناية عن الرجولية  
 والفتوة أو نحوها فان قصد بها المغاظة والمكافاة طلق والاعتبار بوجود الصفة ولو قالت له أنا أسننكف  
 منك فقال كل امرأة تسننكف فهي طالق فظاهر المكافاة فتعلق حالاً ان لم يقصد التعليق ولو قالت  
 لزوجها المسلم أنت من أهل النار فقال لها ان كنت من أهل النار فأنت طالق لم يتعلق لانه من أهل الجنة  
 فظاهر ان او ثبوتات مرتد ابان وقوع الطلاق فان قالت لزوجها الكافر فقال لها ذلك طلق لانه من  
 أهل النار فظاهر ان أسلم بان عدم الطلاق فان قصد الزوج في الصورتين المكافاة طلق حالاً ولو قال لزوجته  
 ان فعلت معصية فأنت طالق لم تطلق بترك الطاعة كصلاة وصوم لانه ترك وليس بفعل ولو وطئ زوجته  
 طائفاً أمته فقال ان لم تسكني أحلى من زوجتي فهي طالق طلق لوجود الصفة لانها هي الحرة فلا تكون  
 أحلى من نفسها كمال الى ذلك لا سنوي وهو المعتمد ولو قال ان وطئت أمتي بغير اذنك فأنت طالق فقال له  
 طائفاً عينيها فليس باذن نعم ان دل الحال على الاذن في الوطء كان ذاتاً وقولها في عينيها يكون توسيعاً في  
 الاذن لا تخصيصاً فله الاذري اه معنى زاد النهاية ولو قال ان دخلت البيت وجدت فيه شيئاً من متاعك ولم  
 أكسره على رأسك فأنت طالق فوجد في البيت هاونا طلق حالاً كما أفق به الواو رحمه الله تعالى اه عبارة  
 سم والمعتمد كقوله شخصاً الشهاب الرملي انها تطلق في الحال كما هو القاعدة في التعليق بالحال في النقي اه أي  
 خلافاً للمعنى حيث قال لم تطلق كما جزم به الخوارزمي ووجه الزكري للاستحالة اه قال ع ش قوله من لا يمنع  
 الداخل على زوجته أي ولو لغير الزنا ومنه انحس لم وقوله من الدخول أي على وجه يشعر بعدم المروءة من  
 الزوج أما ما جرت العادة به من دخول الخادم أو نحوه لا خدمه لمتن غير مخالطة المرأة فالظاهر انه لا يكون  
 مقتضياً لتسمية الزوج بما ذكر وقوله والاعتبرت الصفة هل يكفي فيها الشروع أو لا بمن أو ببع كالزنا أو  
 يكفي اثنان فيه نظر والاقرب بالانحس لان الطلاق يثبت برجلين اه (قوله ذاتاً فاضيل الشكل فاحش القصر  
 الخ) فان عين أحدهما في عينه كان قال فلان حقرة ذاتاً أو صفة عمل به وان أطلق حنث ان كان حقرة باحد  
 الأمرين اصدق الحقرة على كل منهما فلا قال أردت أحدهما وعينه في عينه فقبوله منه اه ع ش (قوله  
 مثيل الشكل) يقال رجل مثيل أي صغير الجسم اه قاموس (قوله ووضعاً) الظاهر ووضعاً حتى يقال  
 بل قوله ذاتاً ويتنم الكلام وأما سكونه عن معناه القوي لا محذور فيه ما لو ضوحه أو لعله على اللغة لان  
 الكلام عليه مطلقاً معروفة اه سيد عمر (قوله ولا عبرة بعرفهن) معتمد اه ع ش (قوله ولا يقري  
 أخرج من لم يبع بان ترك دينه لم يشغل بدنيا غيره فقتضيه انه لا حنث بذلك في التعليق بانحس الانحساء ولا

والحقرة عسر فإذا تاضيل  
 الشكل فاحش القصر  
 ووضعاً الفقير الفاسق  
 ذكره أبو زوجه ثم قال  
 وبلغني أن النساء لا يردن  
 به الاقليل الذقة ولا عبرة  
 يعرفهن إتقداً لعرف  
 العام عليهم في أصل  
 الروضة عن التمتن والجنيل  
 من لا يؤدى الزكاة ولا يقري



الضيف فيما قبل انتهى وقضيه أنه لو اقتصر على أحدهما لم يكن بخيلا وعرض بأن العرف يقتضي الثاني فقط و يرد بجمع ذلك وقضية كلام  
الروض أن كلامه بما قبل قال شيئا وهو ظاهر انتهى قبل والسكلام في غير عرف الشرع أما فيه فهو ممنوع مما لا لزوم له أنه انتهى وفيه نظر  
تأخر بل لا يصح لأن صريح كلامهم أن (١٤٤) من يؤدى ذينك لو امتنع من أداها من لزوم فور لا يسمى بخيلا وان ضبطه بما سار انما

هو بالنسبة للعرف العام لعدم وجود ضابطه لغسولا شرعا وهو واضح \* (فسر وع) \* أكثرها لانقل فيه بعينه وانما حكمه ماخوذ من كلامهم علق بغيبته مدة معينة بلانطقه ولا منفق احتيج في اثبات ذلك جوهه الى بيته تشهده به حتى تركها بلانطقه ولا منفق لانه نفي يحيط به العلم كالشهادة بالاعسار وأنه لا مال له وبانه لا وارث له ولو قال لا أكلم زيد أو لا عسرا فكلهما حائل ولو متفرقين ونوع عليه طائفتان كافي الا ان لا عادة لا خلافا لما في الخادم من أنه عين واحدة لانه مفرع على ضيف كما يأتي ثم ولو قال ان فعلت كذا وان فعلت كذا جعل كذا وان فعلت كذا فامرأتى طالق ولان فيه فني رجوع قيد الوسط الى ما قبله وما بعده تردد والمرج كاسر في الوقف رجوعه لان الاصل اشتراك المتعاطفات في المتعلقات ولانها متاخرة عن الاول ومتقدمة على الثاني وهما يرجعان لكل من غير تردد ومن ثم أفتى بعض شراح الوسيط في ان كلت زيدا اليوم وعسرا بشمول اليوم لهما أو ان

الضيف) بفتح الياء والظاهر انه ليس المراد بالضيف هنا خصوص القادم من السفر بل من يمارأ عليه وقد جوت العادة باكرامه اه ع ش (قوله الثاني فقط) أي من لا يقرى الضيف (قوله ان كلامهما) أي ممن يمنع الزكاة ومن لا يقرى الضيف (قوله قال شيئا الخ) اعتمده المفسر أيضا (قوله والسكلام في غير عرف الشرع الخ) جزم به النهاية (قوله لزوم بذله) أي فيدخل البين اه ع ش (قوله ذينك) أي الزكاة والضيفة (قوله فورا) الظاهر أنه قيد لزوم لا لاداء (قوله وان ضبطه الخ) عطف على قوله ان صريح الخ (قوله بما سار) أي عن التبعة وشيخ الاسلام (قوله لانه) أي تركها كذلك (قوله ولو قال لا أكلم زيد الخ) (فروع) لو علق بشكائه لم يداق كرامته وهو مجنون أو سكران سكر ايسمعه معك وشككم وكذا ان كتمته وهي سكرى لا السكر الطامع ما لقت لوجود الصفة ممن يكلم غيره ويكلم هو عادة فان كتمه في نوم أو انغماسه أو منها أو كتمته وهي مجنونة أو كتمته بمس وهو نفض الصوت بالكلام بحيث لا يسمعه المخاطب أو ناديه من مكان لا يسمع منه وان فهمه بقرينة أو حلت مخرج اليوم مع لم تطلق لان ذلك لا يسمى تكليما عادة وان كتمه بحيث يسمع لكنه لا يسمع له هول منه أو لشغل أو لغفل ولو كان لا يفهمه عملا الصفا طاعت لانها كتمته وعدم السماع لعارض وان كان أصم فسكتمته لم يسمع لصممه بحيث لم يكن أصم لسمع فقبل تطلق وقيل تطلق والوجه كما قال شيئا محل الاول على من يسمع مع رفع الصوت والثاني على من لم يسمع ولو مع رفع الصوت ولو قال ان كلت ناعما أو غائبا عن البلد مثلا فانت طالق لم تطلق لانه تعليق بمسؤول كما لو قال ان كلت ميتا أو حيا ولو قال ان كلت زيدا فانت طالق فكلمت حائطا مثلا وهو يسمع فوجهان أحدهما انها لا تطلق ولو قال ان كلت رجلا فانت طالق فكلمت أباة أو غيره من محارمها أو زوجها طاعت لوجود الصفة فان قال قصدت منعها من مكالمته الرجال الاجانب قبل منه لانه الظاهر ولو قال ان كلت زيدا أو عسرا فانت طالق بتكليم أحدهما وانكلمت فلا يقع بتكليم الآخر شي أو ان كلت زيدا أو عسرا فانت طالق لم تطلق الا بكلامهما معا أو متبا أو ان كلت زيدا ثم عسرا أو زيدا فمعهما اشترط تكليم زيدا ولا وتكليم عسرا وبعده متراخي في الاولى وعقب كلام زيدا في الثانية نهاية ومعنى وبعض ذلك قد مر (قوله ثم) أي في الاعيان (قوله ولو قال ان فعلت الخ) تصويره ان يقول مثلا ان أكرمت زيدا وان أهنت عسرا فمعهما وان كلت بكرا اه سيد عسرا (قوله ولانها متاخرة عن الاول ومتقدمة) وكان ينبغي التذكير لان الضمائر اقيد الوسط (قوله وهما) أي القيدان الآخران الكل والقيد المتقدم عليه (قوله بشمول اليوم) أي رجوعه (قوله أو ان امتعت الخ) عطف على قوله ان فعلت الخ (قوله أو متى مضى يوم كذا الخ) وفي فتاوى السيوطي مسئلة رجل عليه دين لشخص فعالم به غلف للمدبون باطلاق متى أخذت مني هذا المبلغ في هذا اليوم ما أسكن في هذه الحارة ثم انه تعوض في المبلغ المذكور قاشا وانتقل من وقته فهل اذا عاد يقع عليه الطلاق أم لا الجواب هنا أمران الاول كونه تعوض بالمبلغ قاشا والخطف على أخذ هذا المبلغ المدعى به الثابت في الذمة وهو نقد والمأخوذ غير المشار اليه فلا يقع الطلاق الا ان يريد بالانحطاط الى الاستيفاء فيقع حيث تذهب غايته والثاني العود بعد النقلة فان لم يقع الطلاق وهي صورة الاطلاق فواضح وان وقع وهي صورة قصد مطلق الاستيفاء والخطاب قد وقع على السكنى من غير تقييد فيعت بالاسكنى في أي وقت كان انتهى اه سم يحذف (قوله بؤيده) أي قوله لكن بشرط الخ (قوله ان لم تصل الخ) على حذف في متعلق بقول السكافي (قوله ان كان الخ) مقول قول السكافي والضمير اطر والحيض خفاء على عاقل ان من ترك دينه لغيره اقيم حاله من تركه لشيء لانه لو ترك دينه فبمعين ترك دينه والاشتغال

امتنعت من الحاكم لاحتمال الهرب لان الامتناع ان يطلب فيمتنع أو متى مضى يوم كذا مثلا ولم أوف فلا ناديه فاعسرا (قوله) لم يحذف لكن بشرط الاعسار من حين التعليق الى مضى المدعى بؤيده قول السكافي ان لم تصل اليوم الظاهر فاضت في وقته ان كان قبل مضى ما يمكن فيه الفرض لم تطلق والا طاعت



وقد بدد ذلك شجنا بما اذا لم يغلب على ظنه عدم يساره وقت الوفاة والاحتلال لانه يتعلق بمحض الصفة اه وفيه نظر لان الامور المستقبلية قد فيها التحقق وما قرب منه غالباً ليس تعليقاً بذلك ولا يخالف ما تقررا فتابعنا برز في ان لم أولئك حقل يوم كذا فاعسر بالوفاء فاحال به انه ان قصد بالوفاء الاعطاء حث أو ابراء من الدين على أي وجه كان فلا لانه وجهه ضعيف وان نقله جمع لانهم صرحوا أو أشاروا لما وردوا وانما حث من حلف لا يفارق غيره حتى يستوفي حقه منه بخلاف قوله وان وجبت لما يأتي في الايمان ويظهر ان المراد بالاعسار هنا ما مر في الغلس ويحمل أن يكون ما هنا أضيق فلا يترك له هنا جميع ما يترك له ثم وانما يترك له الضروري لا الحاجي ولا أثر لقدرته على بعض الدين اذ لا يتعلق به بر ولا حث ونقل المزي الاجماع على حث العاخر مؤول بما اذا قصد الحالف شمول اليمين لحالة العجز دون ما اذا لم يقصد ذلك لسادس عليه تغاير بيع الاثني اعتبار الامكان في الحث فقد قالوا وحلف ليقضيه غدا فابري أو عجز لم يحث لان النكح (١٤٥) شرط لاستقرار الحقوق الشرعية

وبحث الجلال الباقي  
وسبقه اليان البرزى انه  
لا بحث لوسافر الغريم أي  
قبل تمكنه من وفائه قال  
غيره وهو الظاهر لغوته  
بغير اختيار وان أمكنه  
بالقاضي لان حمله عليه  
بجاز والحمل على الحقيقة  
أولى قال بعض المتأخرين  
وجبت قلنا الاعسار  
كالاكرام فادعاء فالراجح  
قبوله اه وفي مطلقه نظر  
لما امر انه لا يقبل دعواه  
الاكرام لا بقرينة كسب  
فكذا هنا ويؤيده قولهم في  
التفليس لا يقبل قوله فيه  
الاذا لم يعهده مال ولو  
تعارضت بيننا تهليلق وتخيير  
قدمت الأولى لان معها  
زيادة علم بسماع التعليق  
ومحله كما هو ظاهر ان لم يمكن  
العمل بهما ولو قال كل  
زوجة في صمى طالق  
دخلت الرجعية وان ظن  
انها ليست في صمى كالم  
طلق وزوجته طاناً انها أجنبية

(قوله وقد بدد ذلك) أي عدم الحث (قوله اذا لم يغلب الخ) أي حين التعليق (قوله وما قرب منه) أي وغلبة  
الظن (قوله بذلك) أي بمحض الصفة (قوله ولا يخالف الخ) أي لا يعقل بخالفته (قوله ما تقرر) أي من  
عدم الحث (قوله انه الخ) على حذف الباء متعلق بالافتاء (قوله لانه الخ) متعلق بقوله ولا يخالف الخ  
(قوله وجهه ضعيف) أي والموافق للصحيح انه لا حث اذا عسر وان قصد بالوفاء الاعطاء اه سم (قوله  
وان نقله) أي ذلك الوجه (قوله أو أشاروا) الظاهر انها أي أولئك تنويع أي من الجمع الناقلين له من صرح  
برده ومنهم من أشار لده اه سيد عمر (قوله لما يرد الخ) تنازع فيه الفعلان فاعمل الثاني (قوله وانما  
حث الخ) جواب سؤال وارد على عدم الحث في مسئلة اليمين على الوفاء اذا عسر (قوله وان وجبت) أي  
المغارقة نحو الاعسار (قوله لما يأتي الخ) متعلق بقوله وانما حث الخ (قوله ونقل المزي الخ) جواب سؤال  
ظاهر البيان (قوله فابري) ببناء المفعول (قوله لاستقرار الحقوق الخ) لا يخلو عن شيء ولو قال لاداء الحقوق  
الخ لسكان واضحاً اه سيد عمر (قوله وببحث الجلال الخ) أي في مسئلة الحلف على وفاء الدين الخ (قوله  
لوسافر الغريم) أي الدائن (قوله بالقاضي) أي بتسليمه للقاضي (قوله ما به) أي على الوفاء ولو بالقاضي  
(قوله ويؤيده) أي اشتراط القرينة هنا أيضا (قوله ومحله) أي التقديم (قوله ان لم يمكن الخ) كأن  
اتحد تاريخهما ووجدت الصفة بعد العدة (قوله أو لا وصلته الخ) عطف على متى وقع الخ (قوله فلا يجزئ  
الخ) قضية ما اعتمدنا شجنا الشهاب الرمي كما بيناه في الاقرار من ان الاشرى بحمل بين الذهب وقدر معلوم من  
الفضة انه يجزئ القدر معلوم من الفضة اه سم (قوله وسم) أي في فصل بيان محل الطلاق اه كردي  
(قوله توزيعه) أي الملاق الثلاث (قوله وله ان يعين في ميتة الخ) تقدم في فصل شك في طلاق فلان  
الذي استقر عليه رأي شجنا الشهاب الرمي في فتاويه انه انما يجوز في ميتة ومبابة بعد وجود الصفة لا به  
اه سم (قوله ولو قال ان خرجت الخ) فروع ولو قال لزوجه ان خرجت لا باذن فانت طالق فاذن لها  
وهي لا تعلم أو كانت مجنونة أو صغيرة فخرجت لم تطلق وان أذن لها في الخروج مرة فخرجت لم يقع وان حثت  
اليمين ولو أذن ثم رجع فخرجت بعد المنع لم يحث اصول الاذن ولو قال كلما خرجت لا باذن فانت طالق فاي

بنيابغبر موعكس بعضهم ذلك عجيب فليأمل (قوله لانه وجهه ضعيف) أي والموافق للصحيح انه لا حث اذا  
أعسر وان قصد بالوفاء الاعطاء (قوله فلا يجزئ غير الذهب الاشرى لما مر الخ) قضية ما اعتمدنا شجنا  
الشهاب الرمي كما بيناه في الاقرار من ان الاشرى بحمل بين الذهب وقدر معلوم من الفضة انه يجزئ القدر  
المذكور من الفضة (قوله وله ان يعين في ميتة وبأئنه بعد التعليق الخ) تقدم في فصل شك في طلاق فلان  
الذي استقر عليه رأي شجنا الشهاب الرمي في فتاويه انه انما يجوز تعيينه في ميتة ومبابة بعد وجود الصفة

(١٩ - (شرداني وابن قاسم) - ثامن ) وانما قبل فيما مر في كل زوجة في طالق وقال أردت غير المخاصمة لانه ثم  
أخرجها بالنية مع وجود القرينة المصدقة ولو قال متى وقع طلاق عليها كان معاقباً كذا فهو لغولان الواقع لا يعاقب أولاداً عشرة أشهر ولا  
نية تعين فلا يجزئ غير الذهب الاشرى لما مر في الاقرار والبيع ولو عاق على ضربين وجهه بغير ذنب فشمته فضر به المبحث ان ثبت ذلك  
والاصدقت على ما مر فتخلف ومرا انه لو حث ذور وجلت لم ينوا حداهن والطلاق ثلاث عينه في واحدة ولا يجوز له توزيعه لانا فانه لم يقع عليه  
من اليقونة الكبرى وله ان يعين في ميتة وبأئنه بعد التعليق لان العبرة بوقته لا بوقت وجود الصفة على المعتد ولو حلف انه لا يطلق غيره فغرب  
وامكنه اتباعه حث اذ معنى لا أطلقه لا أخلى سبيله كذا قيل وفي موقفة بل المتبادر من أطلقه بأشراً طلاقه بان أخرجه من الحبس أو أذنه في  
الخروج أو في ذهابه عن ولو قال ان خرجت مع أي الى الحمام فخرجت أو لا في فتاوى المصنف ان قصد منه هان الاجتماع معها في الحمام



مرة أخرى جت... لا اذن طلقت لان كلما تخلفني التكرار كما مروا خلاصه من ذلك ان يقول لها اذنت لك ان  
تخرجي متى شئت أو كلما شئت ولو حلف لا يخرج من البلد الا مع امرائه فخرجا لكن تقدم عليها بخطوات لم  
تطلق مغنى ونهاية (قوله حكم الوالح الح) عبارة المغنى ولو حلف لا يأكل من مال يزيد فاضافه أو نثر  
ما كولا فالتقطه أو خططا زاديهما أو كل من ذلك لم يحث لان الضيف علك الطعام قبل الازدراد والمثقة  
علك الملقوط بالانحدرا الخطا في معنى المعاوضة ولو حلف لا يدخل دار زيد مادام فيها فانه قبل منها وعاد اليها ثم  
دخلها الحالف وهو فيه الرخصة لا تنفاهه العمومية بالانتقال منها ثم ان أراد كونه فيها فينبغي الحث قاله  
الاذري اه وكذا في النهاية الامسئلة النثر وخطا الزاد فيه عليهما الرشد في معانها الظاهر ان الضيافة  
ليس بقية بل المدار على ما وجدت فيه لعله فيشمل نحو الاياحة كان اذنه في الاكل من ماله أو نحو ذلك  
فأبراجع اه

\*(كتاب الرجعة)\*

(قوله هي بغض الزاه) الى قوله ويجوز في المغنى والى قول المتن وتختص في النهاية الاقوله وأثر هذا الى ثم وقوله  
وتختص صراحتها بما ذكر وقوله ويظهر الى المتن (قوله بل هو الاكثر) أي في الاستعمال والافلاقياس  
الغنى لانها اسم للمرة وهي بالفتح وأما التي بالكسر فهي اسم للهيشة اه عش (قوله وشراعه مطلقه  
الح) قال في الروض ولا تسقط أي الرجعة بالاسقاط قال في شرحه ولا بشرط الاسقاط انتهى اه سم (قوله  
بالشروط الاية) أي في قول المتن وتختص الرجعة بموطوءة الح (قوله محل الح) عبارة المغنى ثلاثة مرتجع  
وصيغة وزوجة فاما الطلاق فهو سبب لاركن اه (قول المتن أهلية النكاح الح) بأن يكون بالغاعاقلا مختارا  
غير مرند اه مغنى (قوله للعديت السابق) أي في كتاب الطلاق اه عش (قوله ومرند) أي وان  
أسلم اه عش (قوله من سكران) أي متعدي سكره مغنى وسم زاد عش وأما غيره فأقوله كاهل الاغنية  
اه (قوله وسفيه الح) أي ومفاس اه نهاية (قوله وعبد) ولو عتقت الرجعية تحت عبد كان له الرجعة  
قبل ان يارها قاله الزركشي نهاية وهو مغنى قال عش قوله كان له الرجعة أي ولا يسقط خيارها بتأخير الفسخ  
لعذرهما في انها انما أنزعت رجاء البيونة بانقضاه العدة وقوله قبل اختيارها أي للفسخ اه (قوله ولو يغيب  
اذن ولي) أي في السفيه وسيد أي في العبد اه عش (قوله بما اذا حكم الح) ويجعله على فسخ صدر عليه  
وقلنا انه طلاق نهاية أي على المرجوح عش (قوله بصفة طلاقه) قال سم على المنهج وانظر اذا طاق الصبي  
وحكم الخليلي بصفة طلاقه هل لوليه الرجعة حيث يزوجه كما هو قياس المجنون اه أقول الظاهر ان الرجعة  
قياس على ابتداء النكاح وان كان باثنا عند الخليلي لان الحكم بالعلة لا يستلزم التعدي الى ما يترتب عليها  
فان كان حكم بالعلة وموجبها كان من موجبها عند استناع الرجعة من حكمه بالموجب يتناولها احتياج  
في ردها الى عقد جديد اه عش (قوله لا يلزم من نفي الشيء بلامكانه) أي فانه قد يكون مستحيلا كقولك  
هذا الميت لا يشكك مثلا اه عش زاد الكردي بخلاف لم اه (قوله كاسر) أي في الشفعة اه كردي

لاقوله (٣) قال في الروض ولا تسقط أي الرجعة بالاسقاط قال في شرحه ولا بشرط الاسقاط (قوله مالو  
حلف لا يأكل طعامه فاضافه) أي فلا يحث شرح مر أي فانه يلزم بالازدراد فلا يصير طعامه فان أراد بلا  
ياكل لا يضر ولا يدخله فيه فالحث ظاهر

\*(كتاب الرجعة)\*

(قوله وتصح من سكران) أي منور (قوله وعبد ولو الح) ولو عتقت الرجعية تحت عبد كان له الرجعة قبل  
اختيارها قاله الزركشي شرح مر (قوله واستشكل بانه لا يتصور وقوع طلاق عليه) قد يكون مقصود  
المستشكل انه لا فائدة في هذا النقي لعدم تصور النقي وأيضا للمبتدأ من نفي الذمها الامكان لندرة ترتيبهم  
الاحكام على المحلات فالحكم بالغلط مما لا يليق بل غلظه عن معنى الاستشكال (قوله على انه لا يلزم من نفي  
الشيء بلامكانه الح) اذا جعل الاشكال انه لا فائدة في نفي معترضة الصبي لانها فرع الطلاق وهو لا يتصور منه  
لم يندفع بالعلاوة المذكورة ولم يكن غلظه وكذا جعل ان المتبادر من نفي جهة الرجعة تصور الطلاق مع عدم

(قوله)

طلقت والافلا ويقاس به  
تأثيره ويأتي أوائل الايمان  
حكم الوالح لا يأكل  
طعامه فاضافه

\*(كتاب الرجعة)\*

هي بغض الزاه ويجوز كسرهما  
قبل بل هو الاكثر لغة المارة  
من الرجوع وشراعه  
مطلقة لم تبين الى النكاح  
بالشروط الاية والاصل  
فيها الكتاب والسنة واجماع  
الامة وأركانها محل وصيغة  
ومرتجع (شرط المرتجع  
أهلية النكاح) لانها  
كانتاته فلا تصح من مكره  
للمعديت السابق ومرند لان  
مقصودها الحسل والردة  
تنافيه (بنفسه) فلا تصح  
من صبي ومجنون لانهما  
وتصح من سكران وسفيه  
وعبد ولو يغيب اذن ولي  
وسيد تغليباً لكونها  
استدامة وذكر الصبي وقع  
في الدقائق واستشكل بانه  
لا يتصور وقوع طلاق عليه  
ويجب بما اذا حكم حنبلي  
بصفة طلاقه على انه لا يلزم  
من نفي الشيء بلامكانه كما  
مرأوا في الشفعة

قوله المحشى قال في الروض  
الح حق هذا ذكره بعد  
قوله كتاب الرجعة



فلا يشك كالغفلة عن ذلك

وانما صحت رجعة محرم ومطلق أمة مع خذلان كلا أهـ لـ لا نكاح بنفسه في الجملة وانما منع من مانع عرض له ولم يصح كإباني رجعة مطلق إحدى زوجتيه من غير ما ومثله على أحد وجهين ولو كانت معينة ثم نسبها مع أهلية النكاح لوجود مانع لذلك والاجتهاد وأثره نادون وقوع الطلاق لانه مبني على الغلبة والسراية بخلاف الرجعة نعم لو شك في طلاق فراجع احتياطاً فبان وقوعه أجزأته تلك الرجعة اعتباراً بما في نفس الامر كإباني (ولو طلق) الزوج (بغير فلولي الرجعة على الصحيح حيث له ابتداء النكاح) بان احتججه كإس لان الأصح صحة التوكيل في الرجعة واعتبرت حكميته للخلاف بان هذا بحث للرافعي وورد بان من حفظه على من لم يحفظ (ونحصل) الرجعة بالصرح والكناية ولو بغير العربية مع القدرة عليها من الصريح ان يأتي (بواجعتك) ورجعتك لشيوخها وورودها وكذا ما اشتق منها كانت مراجعة أو مراجعة كافي التهمة ولا يشترط اضافتها إليه بنحو إلى أو إلى نكاحي لانه مندوب بل إليها كفلانه أو لغيرها كما ذكره أو بالإنارة كهنه فمجرد رجعت لغو (والأصح ان الرد والامساك)

(قوله فلا يشك كالغفلة الخ) رده سم راجعه (قوله وانما صحت) إلى قول المتن فلا يصح في المعنى الاقوله وأثر هذا إلى نعم وقوله بالصرح والكناية (قوله لان كلا أهل الخ) قد يعكر عليه ما قدمه في المكره فلو عطل بتغليب الاستدامة كما في شرح الروض لكان واضحاً أهـ رشدي (قوله في الجملة) أي ولو بالتوكيل في الجملة (قوله مانع الخ) وهو الاحرام ووجود الحرة في نكاحه (قوله كإباني) أي في شرح ولا تقبل تعليقاً (قوله رجعة مطلق إحدى زوجتيه من غير ما الخ) قد يخرج هذا التصريح بالرجعة من أحدهما ما بينهما وكل واحدة بعينها ثم عينها في صورة الاجتهاد أو تدكرها في صورة النسيان فتجزئ الرجعة وهو قياس ما يأتي في قوله نعم لو شك الخ (قوله وأثر) أي الاجتهاد هنا أي عدم الصحة المار في قوله ولم يصح كإباني الخ شرح (قوله دون وقوع) المتبادر منه ان المعنى انه لم يؤثر الوقوع وهو خلاف المراد انما المراد انه لم يؤثر عدم الوقوع بل جاءه الوقوع فكان المناسب أن يقول دون عدم الوقوع فتأمل (قوله لانه) أي الطلاق مبني الخ (قوله ويرد الخ) أقول على انه اذا اعتد ببحث الرافعي في الاحكام فليعتد به في اجراء الخلاف اذ لا وجه للفرق أهـ سم (قوله بان من - فقط جملة الخ) عبارة المعنى وأجيب باحتمال الوقوف المصنف على نقل الوجهين عن الاصحاب أهـ (قوله بالصرح والكناية) هذا الصنيع لا يشبه مع قول المصنف الاتي كما لا يخفى أهـ رشدي (قوله مراجعة الخ) أي أو مراجعة ونحو ذلك أهـ معني (قوله ولا يشترط الخ) هل هو شامل لتعوانت مراجعة ظاهر كلامه من غير انه لا يخلو عن شيء لانه حيث لا يخلو عن اسناد الرجعة اليه بالكتابة بخلاف نحو راجعتك فليشأمل أهـ سيد عمر (قوله ولا يشترط اضافتها الخ) أي في راجعتك الخ وفيما اشتق منها أهـ ع ش (قوله بل إليها) أي بل يشترط الاضافة إليها أهـ ع ش عبارة المعنى والروض مع شرحه (تنبيه) لا يكفي مجرد راجعتك أو رجعتك أو نحو ذلك بل لابد من اضافته إلى مظهر كراجعتك فلا تدع أو مضمرك راجعتك أو مشاوراً إليه كراجعتك هذه ولو قال راجعتك لأضرب أولاً كرام أو نحو ذلك لم يضر في صحة الرجعة ان قصدها أو أطلق لان قصدها دون الرجعة ليس بضر فيسأل احتياطاً لانه قد يبين ما لا يحصل به الرجعة فان مات قبل السؤال حصلت الرجعة لان اللفظ صريح أهـ (قوله فبعد رجعتك لغو) ينبغي أن يستثنى منه ما وقع جواباً لقول شخص له راجعت امرأتك التماساً كما تقدم نظيره في طلقت جواباً للمتمس الطلاق منه ونقل عن سم في الدرس ما يصرح به

تصوره هنا (قوله في الجملة) أي ولو بالتوكيل فيه في الجملة (قوله إحدى زوجتيه من غير ما الخ) قد يخرج هذا التصريح بالرجعة من أحدهما ما بينهما أو كل واحدة بعينها ثم عينها في صورة الاجتهاد أو تدكرها في صورة النسيان فتجزئ الرجعة وهو قياس ما يأتي في قوله نعم لو شك الخ (قوله وأثر) أي الاجتهاد هنا أي عدم الصحة المار في قوله ولم يصح كإباني الخ شرح (قوله دون وقوع) المتبادر منه ان المعنى انه لم يؤثر الوقوع وهو خلاف المراد انما المراد انه لم يؤثر عدم الوقوع بل جاءه الوقوع فكان المناسب أن يقول دون عدم الوقوع فتأمل (قوله لانه) أي الطلاق مبني الخ (قوله ويرد الخ) أقول على انه اذا اعتد ببحث الرافعي في الاحكام فليعتد به في اجراء الخلاف اذ لا وجه للفرق (قوله في المتن ونحو راجعتك الخ) قال في الروض وشرحه وقوله



وما اشتق منهما (صريحان) لو رودهما في القرآن والاول في السنة أيضا من ثم كان أشهر من الامسالك بل صوب الاسنوي انه كناية كانص عليه وتخصر صرائحها فيما ذكر (وان (١٤٨) التزويج والنكاح كنايةتان) لعدم شهرتهما في الرجعة سواء أتى بأحدهما وحده

كثرة جنتك أو مع قبول بصورة العقد (وابتقل رددتها الى أوالي نكاحي) حتى يكون صريحا لان الرد وحده المتبادر منه الى الفهم ضد القبول فتعديتهم منه الرد الى أهلها بسبب الفراق فاشتراط ذلك في صراحته خلافا لجمع لبتني ذلك الاحتمال وبه فارق عدم الاشتراط في رجعتك مثلا وقضية كلام الروضة وأصله ان الامسالك كذلك لكن خزم البغوي كإقلاؤه بعد عنه وأقره بندي بذلك فيه (والجديد انه لا يشترط) لصفة الرجعة (الاشهاد) عليها بناء على الاصح انها في حكم الاستدانة ومن ثم لم تحتاج لولي ولا رضاه بل يندب لقوله تعالى فاذا بلغن أجلهن أي قاربن بلوغه فامسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف وأشهدوا ذوي عدل منكم وصرفه عن الوجوب اجماعهم على عدمه عند الطلاق فكذا الامسالك ويسن الاشهاد أيضا على الاقرار بما في العدة على الاوجه منوف الانكار واذا لم يجب الاشهاد عليها (فتصح بكنايه) مع النية كاخترت رجعتك لانه يستقل بها كالطلاق وزعم الاذري وغيره ان المذهب عدم صحتها مطلقا

اه ع ش (قوله وما اشتق منهما) صريح هذا العطف ان المتن على ظاهره من كون المصدرين من الصريح وهو خلاف ما في شرح المنهج عبارة مع المتن وذلك اما صريح وهو رددت الى ورجعتك وراجعتك وأمسكتك الى ان قال وفي معناها سائر ما اشتق من مصادرها كانت مراجعة الخ اه رشدي ويمنع دعوى الصراحة احتمال كون ذلك العطف تفسيرا بيا وقول الشارح الا في ويظهر ان منها أي الكناية أنت رجعة الخ (قوله بل صوب الاسنوي الخ) ضعيف ع ش (قوله انه) أي الامسالك (قوله لعدم شهرتهما) الى قوله خلافا لجمع في المغني (قول المتن وليقل رددتها الى الخ) يظهر ان نية الرجعة المعبر عنها بلغة الرد تغني عن الاضافة أخذ من عدم اشتراطها بناء على ان الرد كناية اه سيد عمر (قوله المتبادر الخ) خبر ان (قوله فاشترط ذلك) أي الاضافة الى الزوج (قوله لينتفي الخ) متعلق بقوله فاشترط الخ (قوله ان الامسالك كذلك) أي مثل الرد والمعتمدان لا يشترط في الامسالك اضافة اليه كبرى في حواشي المحلى واعتمد السنباطي في حواشيه على المحلى اشتراط الاضافة اه سيد عمر (قوله لكن خزم البغوي الخ) معتمد اه ع ش (قوله بندي بذلك) أي الاضافة الى الزوج فيه أي الامسالك (قوله ومن ثم لم تحتاج لولي الخ) عبارة المغني ولا يشترط رضا الزوج ولا رضاه ولا سيدها اذا كانت أم وبسن اعلام سيدها ولا تسقط الرجعة بالاسقاط اه (قوله بل يندب) أي الاشهاد (قوله على عدمه) أي عدم وجوب الاشهاد (قوله ويسن الاشهاد الخ) عبارة المغني والنهاية فان لم يشهد استحب الاشهاد عند اقراره بالرجعة خوفا من اقراره بها في العدة مقبول لقدرته على الانشاء اه (قوله مطلقا) أي نوى أم لا اه ع ش (قوله ولو ينفخ ان من غير نحوى) كما يحتمل الاذري كذا في النهاية وهو محل تأمل فقد قال في المغني والاسنى وينبغي كما قال الاذري ان يفرق بين النحوى وغيره فيستظهر الجاهل بالعربية اه اللهم الا ان يثبت ان الاذري كلامين متغايرين وقد يقال لا تغار لان صاحب النهاية والشارح اعتمد بعض بحث الاذري وهو التفصيل بين النحوى وغيره في الاتيان بان المفتوح لم يعتمد الاستفسار المذكور لان الظاهر من حله ارادة التعاقب ولهذا لم يتعرض الاصحاب فيما تقدم في الطلاق للاستفسار بالسكينة هذا والقلب الى اعتبار الاستفسار هنا وفي العلقان أميل الآن بطرد العرف عند دعوى ناحية باستعمال المفتوح في التعليق فلا يبعد عدم اعتباره اه سيد عمر (قوله ولا توقيتا) الى قول المتن وتختص في المغني الاقوله وبه فارق الى ورد (قوله ولا توقيتا الخ) سهل بالوقال

راجعت مثلا بلاضافة الى مظهر أو ضمير لا يجزى فسلا بيمين اضافة اليه كراجعت فلانة أو راجعتك أو راجعتها كما صرح به الماوردي وغيره وقوله راجعتها للضرب أو لاذ كرام أو نحوهما لا يضري صحة الرجعة الا ان قصدهما دون الرجعة فيضرب فتصل الرجعة فيما اذا قصدهما معا أو أطلق فيسئل احتياطا لانه قد يبين ما لا تحصل به الرجعة فان مات قبل السؤال حصلت الرجعة لان اللفظ صريح اه وما ذكره المتن أي من المنهاج والشرح من الصراح هو ما ذكره في الروض وشرحه مع زيادة راجعتك للضرب أو لاذ كرام على ما تبين ومع مخالفة الروض في صراحة الامسالك تبعا للاسنوي ثم قال في شرحه وقد علم من كلامه أن صراح الرجعة منحصرة فيما ذكره على ما تقر فلا تجزى في غيره وبه صرح الاصل قال لان الطلاق صرائحه محصورة مع انه ازالة دل فالرجعة التي تجمله أولى اه ووافق ذلك قول الشارح أي ابن حجر وتخصر صرائحها فيما ذكره حيث شذفت بعض في قول الشارح فن الصراح الخ متعلق بما قبل قول المتن والاصح ان الرد الخ لا يجمع ما ذكره المتن والشرح (قوله فاشترط ذلك في صراحته خلافا لجمع الخ) كذا شرح م ر (قوله بل يندب) أي الاشهاد لقوله تعالى فاذا بلغن أجلهن أي قاربن بلوغه فامسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف وأشهدوا ذوي عدل منكم وصرفه عن الوجوب اجماعهم على عدمه عند الطلاق فكذا الامسالك ويسن الاشهاد أيضا على الاقرار بما في العدة على الاوجه منوف الانكار واذا لم يجب الاشهاد عليها (فتصح بكنايه) مع النية كاخترت رجعتك لانه يستقل بها كالطلاق وزعم الاذري وغيره ان المذهب عدم صحتها مطلقا

ويظهر ان منها أنت رجعة كانت طلاق (ولا تقبل تعليقا) كراجعتك ان شئت ولو ينفخ ان من غير نحوى وان قلنا انها استدانة كاختيار من أسلم على أكثر من أربع ولا توقيتا كراجعتك شهرا

راجعتك



واستفيد من المتن عدم صحة الرجعة في كل طلاق احدى زوجتي ثم قال راجعت المطلقة لان ما لا يقبل التعليق لا يقبل الابهام (ولا تحصل بفعل كوطه) وان قصده الرجعة لان ابتداء النكاح لا يحصل بالفعل وبه فارق حصول الاجازة والغرض به في زمن الخيار لان الملك يحصل به كالسي قبل رد علمه اشارة الاخر من المفهومة والكاتب فانها تحصل به مالمع كونها فعلا رد بانها ما اطلقا بالقول في كونها كناية في اولى صريجة وكذا واطه او تمنع كافر اعتقده رجعة وتوافوا البنا أو أسلوا فنقرهم عليه كما نقرهم في (١٤٩) العقد القاسم بدل اولى (وتختص الرجعة

بوطه واه) ولو في الدبر ومثلها مستندة لمداه المحرم على المعتمد اذ لا عدة على غيرها والرجعة شرطها العدة ولا يشترط على المعتمد تحقق وقوع الطلاق عند الرجعة فلو شك فيه فراجع ثم بان وقوعه صحت كالزوج امة ابنته طائفا حياته فبان ميتا (طلقت بخلاف المفسوخة لانها انما انبسط في القرآن بالطلاق ولان الفسخ يدفع الضرر فلا يليق به ثبوت الرجعة والطلاق المقربه او الثابت بالبينة يحصل على الرجعي مالم يعلم خلافه (بلاعوض) بخلاف المطلقة بعوض لانها ما كت نفسها بما بذلته (لم يستوف عدد طلاقها) فان استوفى لم تحل الاعمال (باقية في العدة) فتمتنع بعد ذلك وتردد النظر فيما لو فارقت الرجعة انقضاء العدة وصرح قولهم لو قال لها انت طالق مسع انقضاء عدتك لم يقع عدم صحة الرجعة حيث لم يرأيه مصرح به وذلك لقوله تعالى فبلغن أجلهن فلا تعضلوهن أن ينكحن

راجعته ببقية عمره فلا تصح الرجعة وقد يقال بصحتها لان قوله ذلك معناه راجعها ببقية حياتها اه ع ش (قوله واستفيد من المتن) أي بواسطة القاعدة الاتية اه رشدي وهي قول الشارح لان ما يقبل التعليق لا يقبل الابهام عبارة المغنى وبقي من شروط المرتجعة كونها ممة فلا يوطق احدى زوجتي بواهم ثم راجع اوطاههما ثم راجع احدهما لم تصح الرجعة اه (قوله عدم صحة الرجعة ممة) يؤخذ من هذا انه لو راجع ممة ثم اختارها للطلاق صحت اه سيد عمر وتقدم عن سم ما وافقه (قول المتن ولا تحصل بفعل) ولا تحصل ايضا بانكار الزوج طلاقها اه نهاية (قوله به) أي بالوطه من المشتري في الاول ومن البائع في الثاني (قوله وورد بانها الخ) عبارة المغنى (تنبيه) هل الكتابة بالتاء الموقية كالكتابة أو لا مقتضى كلام الشافعي الاول وهو المعتمد اما الاخر من فتصريح منه بالاشارة المفهومة فان فهمها كل أحد فصريجة أو فطنون فقط فكناية وبالكتابة بالغربية لجزء فلا يأتي فيه الخلاف اه بحذف (قوله أو الاول صريجة) ينبغي التفصيل سم أن لو هو كذلك بلا شك كما صرح به المغنى وهو مراد الشارح أيضا الان تعبيرة لا تخلو عن قلافة فكان الظاهر أن يقول في كون الكتابة كناية والاشارة صريجة وكناية اه سيد عمر (قوله وكذا واطه الخ) أي كالاشارة المفهومة من الاخر ووطه الخ في حصول الرجعة بذلك عبارة النهاية وتعمل بوطه الخ (قول المتن بوطه) أي وان لم تزل بكارتها بان كانت غورا اذ لا ينقص عن الوطه في الدبر سم على ج اه ع ش (قوله ولو في الدبر) الى قوله ولا يشترط في النهاية والمغنى (قول المتن طلقت) أي ولو بتعليق القاضي على المولى ويكفي في تخليصها منسبه أصل الطلاق فلا يقال ما فائدة طلاق القاضي حيث جازت الرجعة من المولى اه ع ش (قوله بخلاف المفسوخة) الى قول المتن محل الحل في النهاية الا قوله ويردد النظر الى ذلك وكذا في المغنى الا قوله ولان الفسخ الى المتن وقوله بما بذلته (قول المتن بلا عوض) وان قال لها انت طالق فملكك بها نفسك اه ع ش (قوله بما بذلته) الاول بما أخذ به يشمل تلحق الاجنبى اه رشدي (قوله فان استوفى الخ) الفاء لا تعليل لا لتفريع (قوله عدم صحة الرجعة) خبر وصرح قولهم (قوله وذلك) راجع الى قول المتن باقية في العدة (قوله فلا تعضلوهن) أي تمنعهن اه ع ش (قوله فلا يثبت الرجعة) أي حقتها (قوله ويلحق بها) أي بعد الطلاق (قوله حلت الخ) أي ويمتنع عليه التمتع بها مادامت حاملا فلا ولم راجع حتى وضعت وراجع صحت الرجعة أيضا لوقوعها في عدته اه ع ش (قوله في عدة الحمل السابقة الخ) ولو قال بدل قوله باقية الخ لم تنقض عدتها تشمل هذه الصورة اللهم الا أن يجعل البقاء في كلامه على بقاء أصل العدة اه مغنى (قوله لا ما بعد مضى الخ) عطف على قوله ما قبلها (قوله فيما اذا طلقها) أي مخالطة الأزواج بلا واطه اه مغنى (قوله أي قابلة) الى قول المتن أو نقضاء اقراء في النهاية (قوله فذكره) أي لم يستوف الخ (قوله أسلمت) أي واستمر زوجها على الكفر (قول المتن لا مرتدة) وكذا لو ارتد الزوج أو ارتد ما عاوضا بذلك انتقال أحد الزوجين الى دين يمنع دوام اه (قوله وورد بانها الخ) كذا شرح مدر (قوله أو الاول صريجة) ينبغي التفصيل كالطلاق (قوله في المتن وتختص الرجعة بوطه) أي وان لم تزل بكارتها بان كانت غورا كما هو ظاهر اذ لا ينقص عن الوطه في الدبر (قوله ولو في الدبر ومثلها الخ) أي فلا يرد على التعليق

أزواجهن فلا يثبت الرجعة بعد العدة لما أبيع النكاح والمراد عدة لطلاق فلا ووطها فيها لم راجع الا فيما بقي منها كما يذكره ويلحق بها ما قبلها فلا ووطها بشبهة فحلت ثم طلقها حلت الرجعة في عدة الحمل السابقة على عدة الطلاق كما رجعه بالبقية لا ما بعد مضى صورتها فيما اذا طلقها فانه بعد ذلك تمتنع رجعتها وان لم تنقض عدتها حقيقة ومن ثم لحقها الطلاق (محل الحل) أي قابلة لان محل الرجوع وهذا الكونه أهم يغنى عن لم يستوف عدد طلاقها فذكره (لا) مطلقا أسلمت فراجعها في كفره وان أسلم بعد ولا (مرتدة) أسلمت بعد لان مقصود الرجعة الحبل وتختلف الزوج أو دينها تنافيه



نوعان الحل كالنظر والخلوة  
(واذا ادعت انقضاء عدة  
أشهر) لكونها آيسة أولم  
تخص أصلا (وأنتكر صدق  
بيمينه) لرجوع اختلافهما  
الى وقت الطلاق وهو يقبل  
قوله في أصله فكذا في وقته  
اذن قبل في شيء قبل في  
صلته وانما صدقت بيمينها  
في العكس كطالعتك في  
رمضان فقالت بل في شوال  
لانها غاظت على نفسها  
بتطويل العدة طلبا نعم  
تقبيل هي بالنسبة لبقاء  
النفقة قبل فالاولى التعليل  
بان الأصل عدم الطلاق في  
الزمن الذي يدعيه وهو  
استحقاق النفقة يقبل هو  
بالنسبة لحل نحو أختها ولو  
ماتت فقالت انقضت في حياته  
لزمها عدة الوفاة ولا ترثه  
وقبسه القفال بالرجعي  
وأخذ منه الاذري قبولها  
في البائن ولو ماتت فقالت  
وارثها انقضت وأنتكر  
المطابق ليرثها فاذى يقبه  
تصدق المطلق في الأشهر  
والوارث فيما عداها كما في  
الحياة ولان الوارث يقوم  
مقام المورث الا في نحو  
حقوق العرض كالخسد  
والقبض وعلى ما فصلته  
يحمل المطلق بعضهم  
تصدية هو بعضهم تصديق  
الوارث (أو وضع حل لمدة  
امكان وهي ممن تحيض لا  
آيسة) وصغيرة كما بأصله  
وحذنها اذ لا يتأتى اختلاف

النكاح اه معنى (قوله وصحت) الى قوله فالاولى في المعنى (قوله ومضرجة المحرمة الخ) أى فلا ورد  
على التعديل اه سم وعبارة المعنى (تنبيه) لا يرد على المصنف رجعة المحرمة فانها محجبة مع عدم افادة  
رجعته لحل الوطاء لان المراد قبول نوع من الحل وقد افادت حل الخلوة (قول المتن واذا ادعت) أى  
المعتدة البالغة العاقله أما الصغيرة والمجنونة فلا يقع الاختلاف معهما لانه لا حكم لقولهما اه معنى (قوله  
في أصله) أى أصل الطلاق (قوله اذن قبل) أى قبل قوله في شيء (قوله في العكس الخ) أى بان ادعى الانقضاء  
وأنتكرت كان يقول طالعتك في رمضان الخ (قوله لانها غاظت الخ) فهلا صدقت بلا عين وان لم تسحق النفقة  
بدونها اه سم (قوله نعم تقبل هي الخ) هذا الاستدراك بالنسبة للتعليل وهو التغايل لا للمعامل اذ قولها  
مقبول فيهما اه سيدع عبارة الرشيدى هذا استدراك على ما فهم من التعديل بالتغليظ من انها لا تقبل الا  
فيما فيه تغليظ عليها اه (قوله فالاولى التعليل الخ) أى يدل قوله لانها غاظت الخ ع ش و سم (قوله  
ويقبل هو الخ) عطف على قوله نعم تقبل هي الخ اه ع ش (قوله فقالت) أى الرجعية ع ش (قوله لزمها  
عدة الوفاة) أى لعدم تصديقها واعل هذا في الأشهر ففي غيرها لا تلزمها التصديقه فانها قد يؤيد هذا قوله  
الا تى والوارث فيما عداها الخ اه سم وسيأتى عن الرشيدى ما وافقه (قوله وقبسه القفال  
الخ) معتمد اه ع ش (قوله وأخذ منه الاذري الخ) اعل هذا الاخذ من تعين لانا وان نفقة بقاء العدة في البائن  
لكنها لا تنتقل لعدة الوفاة ع ش وسم عبارة الرشيدى وجهما لاخذان قولهم لزمها عدة الوفاة هو فرع عدم  
قبولها في انقضاء العدة وقد قيد القفال بالرجعية فانتفى القبول في البائن ولعل الصورة انها ادعت انقضاء  
العدة من غير ان تفصل انها بالاقراء أو بالأشهر أو بالحل كما هو ظاهر كلام الشارح اما اذا ادعت شيئا من ذلك  
فيعرى فيه حكمه المقرر في كلامهم ويحتمل قبولها مطلقا فلا يرجع اه وقد مر آتفا عن سم ما وافق  
الأول (قوله ماتت) أى الرجعية ع ش (قوله والوارث الخ) أى حيث ادعاء في زمن يمكن فيه ذلك وقوله  
فيما عداها أى من الحل والاقراء وقوله تصديق أى الزوج اه ع ش (قول المتن أو وضع حل) أى أو  
ميت كامل أو ناقص ولو مضى غمولا بدم انفصال كل الحل حتى لو خرج بعضه فراجعها صحت الرجعة ولو ولدت  
ثم راجعها ثم ولدت آخر لكون ستة أشهر صحت الرجعة والافلا نهاية ومعنى قال ع ش والاقرب انه يكفي في  
صحة الرجعة بقاء الشعر وحده لانه يصدق عليه حينئذ انه لم ينفصل بشماه لشغل الرحم بشئ منه اه (قول  
المتن ادة امكان) وسيأتى بياتهم بقول المصنف وان ادعت ولادة تام فامكانه الخ اه معنى (قوله وصغيرة)  
الى قول المتن أو عطف على المعنى الا قوله عديدة الى المتن (قوله وحذنها) أى الصغيرة (قوله دون نحو نسب  
الخ) وفرق بان المرأة غير مؤتمنة في النسب بان الامتداع بالولادة والملك متيقن اه معنى عبارة سم  
أى فلا يقبل قولها فيهما الا بينة اه (قوله لانها مؤتمنة الخ) تعليل لتصديقها بالنسبة لانقضاء العدة ولم يعمل  
عدم قبول قولها في النسب والاحتياط مع ان العلة جارية فيهما فكان القياس القبول الا ان يقال لما كان  
النسب والولادة متعلقين بالغير وامكنت قائمة بالية فتعلل بالولادة لم يقبل قولها في اختلاف انقضاء العدة لتغايرها

(قوله لانها غاظت على نفسها الخ) فهلا صدقت بلا عين وان لم تسحق النفقة بدونه (قوله فالاولى) أى من  
التعليل بانها غاظت على نفسها (قوله لزمها عدة الوفاة) أى لعدم تصديقها واعل هذا في الأشهر ففي غيرها  
لا يلزمها التصديق فانها قد يؤيد هذا قوله الا تى والوارث فيما عداها الخ (قوله وأخذ منه الاذري الخ)  
لعل هذا الاخذ من تعين لان المعتدة عن بائن لا تنتقل الى عدة الوفاة بل قضية هذا انه لا يلزمها عدة الوفاة ولو لم  
يكن القول قولها اذ غاية الامر انهم في عدة بائن وهي لا تنتقل (قوله فاذى يقبه الخ) كذا شرح مر (قوله  
دون نحو نسب) لا يقال هذا بخلاف ما تقر من انه اذا أتت الزوجة بولادة لا مكان لحقه ولا ينتق عنه الا بتقبيه  
بشرطه لانما منع المخالفة اذ ذلك فيما اذا سلم أنهم أتت به وما هنا اذا أنتكرت انما به وهذا ظاهر لكنه قد  
ياتى قبل التامل اه (قوله واستيلاد) أى في الامة (قوله دون نحو نسب واستيلاد) أى فلا يقبل  
قولها فيهما الا بينة

بها (والاصح تصديقها بيمين) بالنسبة لانقضاء العدة فقط دون نحو نسب واستيلاد لانها مؤتمنة على ما في وجهها اما اذا لم يمكن



فسياني وأمالا يستوالصغرة فانها لايجبلان وكذا من لم تحض ولا ينافيه امكان جباله لانه نادر (ولو ادعت ولادته ونام) في الصورة الانسانية (فامكانه) أي أقله (ستة أشهر) عدديه لاهلالية كايحه الباقين أخذ ما يأتي في المائة والعشرين (ولفظتان) واحدة للوطه واحدة للوضع وكذا الى كل ما يأتي (من وقت) امكان اجتماع الزوجين بعد (النكاح) لثبوت النسب بالامكان وكان أقله ذلك لما احتبته العلماء اتباعا لعل كرم الله وجههم من قوله تعالى وحله وفصاه ثلاثون شهرا مع قوله وفصاه في (١٥١) عامين (أو) ولادة (حطه مصور فائة

وعشرون يوما) عبروا بها دون أربعة أشهر لان العبرة هنا بالعدد دون الاهلة (ولفظتان) مما ذكره الخبر الصريح ان أحد كم يجمع خاقه في بطن أمه أربعين يوما ثم يكون علقته مثل ذلك ثم يكون مضغته مثل ذلك ثم يرسل الملك فينفخ فيه الروح وقدم على خبر مسلم الذي فيه اذ امر بالنطفة اثنتان وأربعون ليلة بعث الله إليها ملكا فصورها لانه أصبح وجمع ابن الاستاذ بان بعثه في الأربعين الثانية للتصور وبعد الأربعين الثالثة لنفخ الروح فمما قيل وهو حسن لكن يلزم عليه أن لا دلالة في الخبر اه ويجب بان ابتداء التصوير من أوائل الأربعين الثانية ثم يستمر يظهر شيا فشيئا الى تمام الثالثة فينفخ في الملك لتمامه مولد نفخ أو الأمر يختلف باختلاف الأشخاص وأخذوا بالاكتر لانه المتيقن وحيث سئل بالدلالة في الخبر باقية على كل من هذين الجوابين ثم رأيت الرافعي وآخرين صرحوا بان الولد يتصور في ثمانين وجمل على مبادئ التصوير ولا

بها قصدت فيها اه ع ش (قوله فسياني) أي في المتن الاتي على الاثر اه وشيدي (قوله فانها لايجبلان) أي فلا يصح ان يشقي ان يحله في الامة ما لم تضاف الى وقت يثاني حله فيه كان ادعت انما حاصل قبل سن اليأس ومن يمكن اضافة الحمل الذي ادعت وضعه فيه اه ع ش (قوله لايجبلان) كان الظاهر الثاني (قوله امكان جباله الخ) وهو المعتمد فيحمل كلامه على الغالب اه معنى (قوله لانه) أي جباله (قوله في الصورة الانسانية) متعلق بالتمام أي ان المراد تمامه في الصورة الانسانية وان كان ناقص الاعضاء وشيدي وع ش (قوله أي أقله) أي أقل مدة يمكن فيها ولادته اه معنى (قوله عدديه لاهلالية الخ) قد يبعد هذا الاخذ كون الوارد هنا في النص الأشهر وهي في الشرح الهلالية وثم الوارد عدد الايام فتعبد به اذ ان الأشهر والحاصل انه مستبعد نقلا لما فاته لظاهر كلامهم ومذكر كالمذكور اه سيد عمر (قوله للوطه) ونحوه نهاية أي كاستدخال المني ع ش (قوله امكان اجتماع الزوجين الخ) أي احتماله بالفعل عادة خلافا للعنفية اه وشيدي (قوله استنبطه العلماء الخ) أي فاذا كان فصاه في عامين وهما مدة الرضاع كان الباقي ستة أشهر وهي مدة الحمل اه يجبري (قوله مما ذكر) أي من وقت امكان اجتماع الزوجين بعد اربعة مئتي (قوله خبر الصريحين) فائدة لا ولف في الجنة اماما ورواه الترمذي اذا انتهى الولد في ابنة كان وضعه وحله في ساعة كما يشتهي فمحصوله على انه لو اشتبه كان لكنه لم يشبه اه معنى (قوله الذي الخ) صفة الخبر وقوله اذا سر الخ مراد اللفظ مبتدأ مؤخر وفيه خبره والجملة صلة الذي (قوله بان بعثه في الأربعين الثانية) أي الذي في خبر مسلم وقوله وبعد الأربعين الثالثة أي الذي في خبر الصريحين (قوله ان لا دلالة) اذ قد وجد التصوير قبل مائة وعشرين اه سم (قوله ويجب) أي عن طرف ابن الاستاذ اه وشيدي (قوله انما) الأولى اسقاطه الا ان يجعل هو مفعولاه حصوله وقوله والنفخ تحصيلها (قوله بالاكثر) وهو مائة وعشرون (قوله وحيث سئل) يعني عنه قوله على كل الخ (قوله ولا يثاني) أي الحمل المذكور ما ذكرته وهو ان ابتداء التصوير من أوائل الأربعين الثانية (قوله تخطيطه الخ) أي تصويره اه كردي (قوله مما ذكر) أي من وقت امكان الاجتماع اه معنى الخبر الأول الى قوله وأطال جمع في المفتي (قوله شهادة القوابل) أي أربع مئتي على ما يفهمه اطلاقه كان حج لكن عبارة الشارح في العدد عند قول المصنف وتنتهي بضمغة الخ فاذا اكتفى بالانخبار بالنسبة للبطن فيكتفي بقابله كالمظهر أخذ من قوله بلن غلب زوجها فاحبر ما عدل بموته ان تزوج باطنا اه ويمكن حمل ما هنا من اشتراط الأربع على الظاهر كالموقع ذلك عندكم دون الباطن اه ع ش (قوله بان تطلق) الى قول المتن ويحرم الاستمتاع في النهاية (قوله ثم تحيض الاقل) أي يوما ويلة ثم يظهر اقل أي خمسة عشر يوما اه معنى (قوله ثم تعان) بضم العين من باب قتل ويجوز فقها من باب نفع كما يؤخذ من عبارة المصباح اه ع ش (قوله لتيقن الخ) متعلق بقوله ثم تطعن الخ وقوله فليست بهذه اللحظة أي لحظة الطعن في الحيض (قوله ولا تصح الرجعة الخ) عبارة المفتي فلا تصح الرجعة ولا غيرها من أثر نكاح المطاق كوث وان أوهم كلام المصنف بخلافه اه (قوله هذا) أي ما في المتن (قوله فلا تحسب) أي المبتدأة الطهر الذي طلقت فيه قرأ (قوله ولخطبة) أي (قوله مما ذكر) أي من وقت امكان اجتماع الخ (قوله أن لا دلالة) اذ قد وجد التصوير قبل مائة وعشرين

ينافي ما ذكرته لان الثمانين مبادئ ظهوره وتتشكلا والأربعين تمام كماله وابتداء الأربعين الثانية مبادئ تخطيطه الخ في (أو) ولادة (مضغته بصورة) ظاهرة (فثمانون يوما ولفظتان) مما ذكره الخبر الأول ويشترط هنا شهادة القوابل أنها أصل آدمي والام تنقض بها (أو) ادعت (انقضاء اقراء فان كانت حر وطالقت في طهر فاقبل الامكان اثمان وثلاثون يوما ولفظتان) بان تطلق قبيل آخر طهرها فهذا اقراء ثم تحيض الاقل ثم تظهر الاقل فهذا اقراء فان ثم تحيض وتظهر كذلك فهذا انالت ثم تطعن في الحيض لتيقن الانقضاء فليست هذه اللحظة من العدة فلا تصح الرجعة فيها وكذا في كل ما يأتي هذا في غير مبتدأة اما هي اذا طلقت ثم ابتدأها الحيض فلا تحسب لان اقراء الطهر المحضوش بدمين فاقبل



الامكان في جهة ثمانية واربعون يوما ولحظة لانه زاد على ذلك قدر اقل الحيض والظهر الاول وتسقط المحضة الاولى (أو) طأقت (في حيض) أو نفاس (فسيعة وأربعون يوما ولحظة) بان تطلق آخر حيضها أو نفاسها ثم تظهر ونحيض أدلهما ثم تظهر ونحيض كذلك ثم تظهر الاقل ثم تطعن في الحيض كما هو ولا يحتاج هنا للحظة (١٥٢) الاولى لانها ليست من العدة (أو) كانت (أمة) أي فيلحق وان قل (وطأقت في طهر

فستة عشر يوما ولحظتان) بان تطلق قبل آخر طهرها فهذا قرء ثم تنحيض وتطهر أقله فهذا ثان ثم تطعن كما مر هذا في غير مبتدأة أما مبتدأة فاقوله اثنتان وثلاثون يوما ثم لحظة (أو) طأقت (في حيض) أو نفاس (فاحمد وثلاثون يوما ولحظة) بان تطلق آخر حيضها أو نفاسها ثم تظهر ونحيض الاقل ثم تطهر الاقل ثم تطعن في الحيض ولولم يعلم هل طأقت في الحيض أو أظهر حمل على الحيض كما صوبه الزركشي خلافا لما وردى لانه الاحوط ولان الاصل بقاء العدة (وتصدق) الحرة والامة في حيضها (ان) امكن وفي عدمه لخبث نفقتها وسكنها وان تمادت لسن الياس ان (لم تخالف) فيما ادعته (عادة) لها (دائرة) وهو ظاهر (وكذا) ان خالفتها (في الاصح) لان العادة قد تتغير وهي وثمينة وتخالف ان كذبها فان نكحت حلف وراجعها وأطال جمع في الانتصار لمقابل الاصح نقلا وتوجيها وانه لا عن الرويان وأقره أنهم لو قالت انقضت عدتي وجب عرواها عن كهيبة طهرها وحديثها وتحليةها عند التهمة الكثرة الفساد ولو ادعت له دون الامكان ودت ثم تصدق عند الامكان وان استمرت على دعواها الاولى (ولو وطئ) الزوج (رجعية) بالهاء كافي خطم وهي غير حامل ولو لمع تعدد وعلمه (واستأنفت الاقراء) أو الاشهر وآثر الاقراء لغلبة ثبوتها (من وقت) الفراغ من (الوطء)

طأقت في الحيض اه معنى (قوله وتسقط المحضة الاولى) أي لانها انما حسبت فيما تقدم لانها قرء وما هنا لا قرء لها قبل الحيض اه سم وعبارة المغني وعش لاحتمال طلاقها في آخر جزء من ذلك الطهر اه (قوله أو طأقت) أي حرقوهي معتادة أو مبتدأة اه معنى (قوله بان تطلق آخر حيضها الخ) أي بفرض انها طأقت آخر الخ اه عش وعبارة المغني بان يعاق طلاقها بآخر جزء من حيضها الخ (قوله كما مر) أي لتيقن الانقضاء فليست هذه المحضة من العدة الخ (قوله لانها ليست من العدة) أي وكذلك المحضة الانسية كما لم يمازجها اه رشدي (قوله بان تطلق الخ) فيعاقدها اه عش (قوله ثم لحظة) أي للطمع (قوله كما مر) أي انما من قوله لانه زاد على ذلك الخ (قوله أو طأقت) أي أمة ولو لم يصبه من معتادة أو مبتدأة اه معنى (قوله بان تطلق الخ) فيعاقدها أيضا اه عش وعبارة المغني كان يعلق طلاقها بآخر جزء من حيضها الخ (قوله ولولم تعلم الخ) يعطف على مقدم عبارة المغني هذا كما في اذا كره فلولم تذكر هل كان طلاقها في حيض أو طهر الخ (قوله حمل على الحيض) أي حرة كانت أو أمة اه عش (قوله لانه الاحوط الخ) أي الحمل على الحيض (قوله الحرة والامة) عبارة المغني والنهاية المرادة حرة كانت أو غيرها الخ (قوله في حيضها) عبارة المغني في دعوى انقضاء عدتها باقل مدة الامكان اه (قوله ان امكن) سيد كر محترزه (قوله وان تمادت) أي امتدت (قول المتن ان لم تخالف عادة دائرة) بان لم يكن لها عادة مستقيمة في طهر وحيض أو كانت مستقيمة بينهما أولم يكن لها عادة أصلا اه معنى (قول المتن دائرة) كأنها بمعنى مطردة اه (قوله وهو ظاهر) عبارة المغني وذلك لقوله تعالى ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن ولانه لا يعرف الا من جهتها فصدقت عند الامكان فان كذبها الزوج حلقت فان نكحت حلف ونبتله الرجعة اه سم (قول المتن وكذا ان خالفت) بان كانت عادتها الدائرة أكثر من ذلك فان ادعت بخالفها لمادونها مع الامكان فتصدق اه معنى (قوله وتختلف الخ) راجع لما قبل وكذا وما بعده كما هو صريح صريح المغني (قوله وراجعها) عبارة المغني ونبتله الرجعة اه (قوله ونفسا عن الرويان الخ) عبارة المأوردى في حاويه اذا ادعت انقضاء عدتها بالاقرء وذكر عدتها حيا وطهر استأنفت هل طأقت جائزاً أو طأهرافان ذكرتها من حيث هل وقع في أوله أم آخره فان ذكر شيأ عمل به ويظهر ما وجبه حساب العارفين في ثلاثة اقراء على ما ذكرته من حيض وطهر وأول كل منهما وآخره فان وافق ما ذكرته من انقضاء العدة ما أوجبها الحساب من عادي الحيض والطهر صدقت بلا عين الا ان كذبها الزوج في قدر عادتها في الحيض والطهر فذكر أكثر مما ذكرته فيها أو في أحدهما فله نكاحها لجواز كذبها وان لم يوافق ما ذكرته من انقضاء العدة ما أوجبها حساب العارفين لم تصدق في انقضاء العدة انتهت اه رشدي وقوله ويظهر راعله مخزف من ويطلق (قوله ودت) أي دعواها أي ولا تعز ولا احتمال شبهة لها فيما ادعته اه عش (قوله وان استمرت الخ) أي لان استمرارها يتضمن دعوى الانقضاء الآن اه سم (قوله الزوج) الى التبيين في المغني (قوله وهي غير حامل) سيد كر محترزه (قوله ولو لمع تعدد وعلمه) ومعلوم انه مع

(قوله وتسقط المحضة الاولى) أي لانها انما حسبت فيما تقدم لانها قرء وما هنا لا قرء لها قبل الحيض (قوله حمل على الحيض الخ) عبارة شرح الروض قال المأوردى انما حدثت بالاقل وهو أنه طأقت في الطهر وقال شيخنا الصميري أنه حدثت بالاكثر لانها لا تخرج من عدتها الا بيقين قال الاذري والزرركشي وهو الاحتياط والصواب اه (قوله في المتن دائرة) كأنها بمعنى مطردة (قوله وان استمرت) أي لان استمرارها يتضمن دعوى الانقضاء الآن

طهرها وحديثها وتحليةها عند التهمة الكثرة الفساد ولو ادعت له دون الامكان ودت ثم تصدق عند الامكان وان استمرت على دعواها الاولى (ولو وطئ) الزوج (رجعية) بالهاء كافي خطم وهي غير حامل ولو لمع تعدد وعلمه (واستأنفت الاقراء) أو الاشهر وآثر الاقراء لغلبة ثبوتها (من وقت) الفراغ من (الوطء)



كاهو الواجب عليها (راجع فيما كان بقى) فان وطئ بعد قره أو شهر فله الرجعة في قرآن أو شهر من دون ما زاد ولو جلت من وضه دخل فيه ما بقى من عدة الطلاق وانقضت عدتها بالوضع وله الرجعة عليه كما سيذكر في العدد (١٥٣) فلا يرد عليه هنا على أنه لا استئناف فهي

خارجة بقوله واستأنفت  
أما وطئ الحامل منه فلا  
استئناف فيه (تنبيه)  
الظاهر أن أراد بفراغ  
الوطء تمام التزويج ويفرق  
بينه وبين ما مر في مقارنة  
ابتداء التزويج لاطوع الفجر  
فانه لا يضر بان المداوم على  
ما معنى جماعا وطئ التزويج  
لا تسماه وهنا على مظنة  
العلاقة وما دام من الحشفة  
شي في الفرج المظنة باقية  
فاشترط تمام تزويجها (ويحرم  
الاجتماع بها) أي الرجعة  
ولو مجرد النظر لان النكاح  
يصح فيصير ما طلق لانه  
مادة وتسميته بعلا في الآية  
لا تستلزم لان نحو المظاهر  
وزوج الحائض والمعتدة  
عن شبهة بطل ولا تخل  
(فان وطئ فلا حد) وان  
اعتقد حرمة الخلاف  
الشهر في اباحتها وحصول  
الرجعة (ولا يعزر) على  
الوطء وغيره حتى النظر (الا  
معتد تحريره) بخلاف  
معتد حله والجاهل بخبره  
وذلك لا قدمه على معصية  
عنده وقول الزركشي لا  
ينكر الا بجمع عاب وهو  
بل ينكر أيضا ما اعتقد  
الفاعل تحريره كما  
صرحوا به نعم في أشكال  
من جهة أخرى لانهم  
صرحوا بان العبرة بعقيدة

العلم حرام اه ع ش أي كباقي في المتن (قوله كاهو الخ) أي الاستئناف (قوله بعد قره) أي في ذات  
الاقراء وشهر أي في ذات الاشهر اه ع ش (قوله ولو جلت الخ) عبارة المجسني وشرح المنهج ولو اجملها  
بالوطء راجعها ما لم تاد لو وقع عدة الحمل عن الجنتين اه (قوله وله الرجعة اليه) أي الى الوضع اه ع ش  
(قوله فلا يرد الخ) تفريع على قوله كما سيذكر في المدد والضمير المستتر لجواز الرجعة الى الوضع (قوله  
فهو خارجة) أي صورة الحمل من الوطء (قوله أما وطئ الحامل منه) أي الزوج (قوله ويفرق بينه) أي  
اعتبار تمام التزويج هنا (قول المتن ويحرم الاجتماع) فان وطئ فلا حد الخ) وشبه في ذلك المرأة اه معنى  
(قوله أي الرجعة) الى قول المتن ويصح في النهاية وكذا في المعنى الى قوله وقول الزركشي الى المتن (قوله ولو  
بمجرد النظر) عبارة المعنى بوطء وغيره حتى بالنظر ولو بلا شهوة كما يقتضيه كلام الروضة اه (قوله  
وتسميته بعلا الخ) أي الذي احتج به على جواز الاجتماع بها اه معنى (قوله لا تستلزم) أي حل الاجتماع  
اه ع ش (قول المتن فان وطئ فلا حد) عد في الزواجر من الكبائر ووطء الرجعية قبل ارتجاعها من معتقد  
تحريره وأطال في بيانه اه سم عبارة ع ش وينبغي أن يكون الوطء صغيرا لا كبيرا اه (قول المتن  
ولا يعزر) بالبناء للمجهول وقوله وغيره الخ انما نص على الغير بعد نفي التعزير في الوطء لدفع توهم ان يقال  
لم يعزره على الوطء لانه قيل انه رجعة بخلاف غيره اه ع ش (قوله حتى النظر) لا يخفى ما في هذا الغاية  
ولذا قال النهاية بدلها من مقدماته اه (قوله وذلك) راجع الى الاستثناء (قوله والشافعي يعزره حتى  
الخ) هذا مشكوك مع قولهم لا يعزره الا معتقدا التحريم اه وشي عبارة سم هذا في غاية الاشكال ويلزم  
عليه تعزير من وطئ في نكاح بلا ولي أو بلا شهوة من اتباع أبي حنيفة أو مالك وتعزير حتى يصلي بوضوء  
لا ينفية فيه أو وقدمه من فرجه وما لا يكي توضحا بما قبل وقت فيه نجاسة لم تغيره أو بمسح عمل أو ترك قراءة  
الفاتحة خلف الامام وكل ذلك في غاية الاشكال لا يميل اليه وما أطن أحد ايقوله وأما القاعدة التي ذكرها  
فعلى تسليم ان اصحاب صرحوا بها في غير ذلك وأمثلة وبالجمله فالوجه الانحياز بما أفادته  
عبارتهم هنامن ان معتقدا الحل كالحنفى لا يعزر اه وعبارة ع ش بعد ذكره كلام سم المذكور  
وتحسينه نصها ونقل عن التعقبات لابن العماد التصريح بما قاله سم وفرق بين هذا الحنفى اذا تريب النيز  
وبين عدم تعزير بوطئ على وطء المطلق ترجعها بان الوطء عند رجعة فلا يعزر عليه كما انه اذا نكح بلا ولي ورفع  
لشافعي لا يحده ولا يعزره اه وعبارة الجعري بعد ذكر كلام الشارح الموافق له النهاية والزبادى نصها  
ونازع فيه سم وع ش واعتمادا أن العبرة بعقيدة الفاعل والقاضي معا وانما عزر الشافعي الحنفى الشارب  
للتبذير مع انه يعتقد حله لان أدلته ضعيفة تدبر اه (قوله بالقاعدة) أي قاعدة ان العبرة بقاعدة الحاكم  
(قوله فاية بيد الخ) هذا التقيد لا يخص من الاشكال لانه اذا فرض ان المرفوع اليه يعتقد تحريره فهو يعزر

(قوله في المتن ويحرم الاجتماع الخ) عد في الزواجر من الكبائر ووطء الرجعية قبل ارتجاعها من معتقد  
تحريره ثم قال وعدى هذا كبيرة اذا صدر من معتقد تحريره غير بعيد الى آخر ما أطال به في بيانه (قوله  
والشافعي يعزره الخ) اذا رفع له وان اعتقد حله عملا بالقاعدة هذا في غاية الاشكال ويلزم عليه تعزير  
من وطئ في نكاح بلا ولي أو بلا شهوة من اتباع أبي حنيفة أو مالك وتعزير حتى يصلي بوضوء لا ينفية فيه أو وقد  
مس فرجه وما لا يكي توضحا بما قبل وقت فيه نجاسة لم تغيره أو بمسح عمل أو ترك قراءة الفاتحة خلف الامام  
وكل ذلك في غاية الاشكال لا يميل اليه وما أطن أحد ايقوله وأما القاعدة التي ذكرها فعلى تسليم ان  
الاصحاب صرحوا بها في غير ذلك وأمثلة وبالجمله فالوجه الانحياز بما أفادته عبارتهم هنامن ان  
معتقدا الحل كالحنفى لا يعزره ولا يعزر (قوله بالتقيد الخ) هذا التقيد لا يخص من الاشكال لانه اذا فرض

(٢٠ - (شرواني وابن قاسم) - ثامن) الحاكم لا يلزمه فثبت الحنفى لا يعزر والشافعي فيه وان اعتقد  
تحريره لان الحنفى يرى حله والشافعي يعزره الخ اذا رفع له وان اعتقد حله عملا بالقاعدة فكيف مع ذلك يصح المتن بالطلاق فليقتد بما اذا  
رفع لمعتد تحريره أيضا (ويجب) عليه لها بوطئه (مهر مثل ان لم يراجع)



لشبهة ولاية تكرر بتكرار الوطء كما علم مما مر قبيل التشطير لاتحاد الشبهة (وكذا) يجب اياها (انراجع على المذهب) لان الرجعة لا ترفع أثر الطلاق وبه فارق ما لو أعلم أحدهما ثم وطئها ثم أسلم المختلف لان الاسلام يرفع أثر المختلف لا يقال الرجعة تزوجت فاجابته مهرتان يستلزم ايجاب عقد النكاح لمهرين وانه محال لا نقول ليست زوجة من كل وجه لتزول العقد بالطلاق فكانت موجهة للشبهة لا العقد (ويصح ايلاء وظهور) منها (وطلاق) لها ولو عمال (١٥٤) فلو قال وله مطلق رجعية وغير مطلقه كل زوجة طالق طالق الرجعية وكذا لو قال كل

معتقد الحل أيضا كما صرح به فلا يصح الحصر في قوله الامتداد غير محسوس ولو ضبط بعز بكسر الزاي وجعل معتقد تحريره فاعله زال الاشكال وان كان خلاف ظاهر المتن والمعنى حيث لا يعز الواطئ الا الحاكم الذي يعتد به فانه يعز الواطئ سواء اعتد بالتحرير أو بالحل اه سم وفيه انه يخالف قول الشارح أيضا عبارة ع ش قوله فليقتد بالخ معتد اه (قوله للشبهة) عله لوجوب مهر المثل وفي تقريره تأمل عبارة المفتي لانها في تحرير الوطء كالمختلفة في الكفر فكذا في المهر اه (قوله وبه) أي بالتعليل (قوله منها) أي الرجعية (قوله ولو عمال) الى قوله وكذا في المفتي والى قوله وأما قول بعضهم في النهاية (قوله طلقت الرجعية) أي كغيرها اه ع ش (قوله ان وضعت وأنت على عصمتي) وتماهات طالق اه كردى (قوله انها لا تطلق الخ) مقول القول (قوله فان أراد) أي البعض (قوله أن يحمل) أي البعض التعليق المذكور على انه أراد الخ أي المعلق على ارضع في حال العصمة (قوله في ذلك) أي في مسألة البعض اه كردى (قوله انها) أي الرجعية (قوله في ذلك) أي للمبتدأ اه كردى (قوله في مسئلتنا) وهى قوله كل امرأة في عصمتي فهى طالق (قوله كإدعمه) أي في فصل خطاب الاجنبية وذ كرهنا تنهيا للاحكام الرجعية وإشارة الى قول الشافعي رضى الله عنه الرجعية زوجة في خمس آيات من كتاب الله تعالى أي آيات المسائل الخمس المذكورة وسكت هنا عن وجوب نفقة المهر كرهه في كتاب النفقات اه معنى (قوله كإدعمه) أي في فصل بيان محل الطلاق اه كردى (قول المتن فان انقضاء على وقت الانقضاء الخ) مراده انهما اتفقا على عدة تنقضي مثلها بأشهر أو اقراء أو حل ولم يرد الاتفاق في حقيقة الانقضاء لان دعوى الزوج الرجعية يوم الخمس مانع من ايراد حقيقة الاتفاق اه معنى (قوله انها لا تعلم) الى قول المتن قلت في النهاية والمفتي الاما سأنبه عليه (قول المتن فان تنازعا في السابق الخ) أي سواء كانت بالاشهر أو بغيرها صدق اذا سبق بالدعوى وان كانت العدة بالاقراء وتصدق هي اذا سبق بالدعوى وان كانت العدة بالاشهر ولا ينافي ذلك ما تقدم من تصديقه في انكاره انقضاء عدة الاشهر وتصديقه في انقضاء عدة الاقراء والوضع لان ذلك الاختلاف في انقضاء العدة وبقائها من غير دعوى رجعية وما هنا في الاختلاف في سبق الرجعية لانقضاء وعدم سبقها يامع الاتفاق على الانقضاء وفرق ظاهر بينهما وهذا كله ظاهر وانما نهيت عليه لاني رأيت من اشتبه عليه ذلك لخواص كل أحد الموضعين بالا تحرفا تأمل اه سم (قوله على أحد ذينك) أي وقت الانقضاء أو وقت الرجعة اه ع ش (قوله ان عدتها انقضت) ظاهر انها تخاف هنا على البت وعليه فما الفرق بينه وبين ما تقدم حيث اكتفى فيه بنفي العلم وقد يترك بأن اليمين السابقة على نفي الرجعة التي هي ان الرفوع اليه يعتد بتحريره فهو يعز معتد بالحل أيضا كما صرح به فلا يصح الحصر في قوله الامتداد بتحريره ولو ضبط بعز بكسر الزاي وجعل معتد بتحريره فاعله زال الاشكال وان كان خلاف ظاهر المتن والمعنى حيث لا يعز الواطئ الا الحاكم الذي يعتد به فانه يعز الواطئ سواء اعتد بالتحرير أو بالحل (قوله في المتن فان تنازعا في السابق بلا اتفاق) أي سواء كانت العدة بالاشهر أو بغيرها فيصدق اذا سبق بالدعوى وان كانت العدة بالاقراء وتصدق هي اذا سبق بالدعوى وان كانت العدة بالاشهر ولا ينافي ذلك ما تقدم من تصديقه في انكاره انقضاء عدة الاشهر وتصديقه في انقضاء عدة الاقراء والوضع لان ذلك

امرأة في عصمتي كما قدمته  
أنخذنا من اطلاقهم ان  
الرجعية زوجة في حقوق  
الطلاق لها وأما قول بعضهم  
في ان وضعت وأنت على  
عصمتي فلم تضع الا وهى  
رجعية انها لا تطلق لانها  
ليست على عصمتي فلا ينافي  
ما قلناه لانقضاء عدتها  
بوضعها فان أراد انها لا  
تطلق وان وضعت مالا  
تنقضي به عدتها فبعد من  
كلامهم هم الا أن يحمل على  
أنه أراد العصمة الحقيقية  
ولا أثر لما يتبادر الى الافهام  
في ذلك لان المتبادر اليها أنها  
ليست زوجة ولم ينظر وا  
لذلك فكذا في مسئلتنا  
(ولعمان) منها (و يتوارثان)  
أي الزوج والرجعية كما  
قدمه لان الرجعية زوجة  
في هذه الاحكام الخمسة بنص  
القرآن كما مر عن الشافعي  
وسياق أنه لا يثبت حكم  
الظهار والايلاء الا بعد  
الرجعة (واذا ادعى العدة  
منقضية) جلة حالية (وجعة  
فيها) فانكرت فان اتفقا  
على وقت الانقضاء كيوم  
الجمعة وقالوا جعلت يوم  
الخميس مثلا (قوله التبل

السبت) مثلا (صدق بيمينها) أنها لا تعلم انه راجعها قبله لاتفاقهما على وقت الانقضاء والاصل عدم الرجعية قبله (أو) فعل

اتفقا (على وقت الرجعة) كيوم الجمعة (وقالت انقضت الخمس وقال بل) انقضت (السبت صدق بيمينه) انها ما انقضت يوم الخميس لاتفاقهما  
على وقت الرجعة والاصل عدم انقضاء العدة قبله (فان تنازعا في السابق بلا اتفاق) على أحد ذينك (فلا يصح ترجع سبق الدعوى) لاستقرار  
الحكم بقول السابق (فان ادعت الانقضاء) أو لا ثم ادعى رجعة قبله صدق بيمينها (أن عدتها انقضت قبل الرجعة لانها لم تسبق بادعائه  
وجب أن تصدق لقبول قوله انفس من حيث هو فوقع قوله لغوا



(أرادها قبل انقضاء)  
 للعدة (فقلت) بترأخ عنه  
 بل انما راجعت (بعده  
 صدق) بيمينه راجعها  
 قبل انقضائها لانه لما سبق  
 بأدائها لوجب تصديقها لانه  
 علمها فصح ظاهرا وقوع  
 قولها بعد ذلك لغوا مثل  
 ذلك ما لو علم الترتيب دون  
 السابق منها ما يخلف هو  
 أيضا لان الأصل بقاء العدة  
 قال ابن عجيل والمراد سبق  
 الدعوى عند الحاكم قال  
 اسمعيل الحضري يظهر  
 من كلامهم أنهم لا يريدونه  
 ورجحه الزركشي فقال  
 الظاهر ان مرادهم اعم من  
 ذلك وتبعه أبو زرعة وغيره  
 هذا كله اذ لم تنكح والافان  
 أقام بينة بالرجعة قبل  
 الانقضاء فهي زوجته  
 وان وطئها الثاني ولها عليه  
 بوطئهم مهر مثل فان لم يقمها  
 فله تحليفها وان لم يقبل  
 اقرارها على الثاني ولا يسمع  
 دعواه عليه على الاوجه لان  
 الزوج من حيث هي زوجة  
 ولو أمة لا تدخل تحت اليد  
 وفيما اذا أقرت أو نكحت  
 لحاف تقرم له مهر المثل  
 لانها حالت باذنها في نكاح  
 الثاني أو بتمكينها بين  
 الأول وبين حقه ولو ادعى  
 على من زوجها أن زوجته  
 فقالت كنت زوجته سن

فعل الغير وهو على انقضاء العدة وان قيد بكونه قبل الرجعة اهـ . سيد عمر (قول المتن أو ادعائها) أي سبق  
 وادعى رجعتها قبل الانقضاء لعدم انقضاء بل راجعتي بعده أي انقضاء العدة اهـ معني (قوله بترأخ)  
 وفاق الشيخ الاسني والمغني وخلافه لانها به عبارة ثم ما ذكر من اطلاق ته صدق الزوج فيما اذا سبق هو ماني  
 الروضة كالشرح الصغير وهو المعتمد وان ذكر في الكبير عن القفال والبغوي والمتولي انه يشترط تراخي  
 كلامها عنه فان اتصل به فهي المصدقة اهـ (قوله ومثل ذلك) أي في تصديقه اهـ ع ش (قوله ما علم  
 الترتيب الخ) عبارة المغني فان اعترفا بترتيبهما أو أشكل السابق صدق الزوج بيمينه لان الأصل بقاء العدة  
 ولاية الرجعة والورع تركها اهـ (قوله فيخلف هو أيضا) قد يتوقف في تصويره مع عدم علمه بعبارة  
 الروض وشرحه وان اعترفا بترتيبهما أو أشكل السابق قضى له لان الأصل بقاء العدة ولاية الرجعة انتهت  
 وعبارة العباب ولو قالنا علم ترتيب الامرين ولا نعلم السابق فالأصل بقاء العدة ولاية الرجعة انتهت وبيان  
 في كلام الشارح انهم قالوا لا نعلم سبقا ولا معية فالأصل بقاء العدة ولاية الرجعة وفي حواشي التحفة لسم  
 مانصه قوله ما لو علم الترتيب أي بين المدعين اهـ واهله بحسب ما فهمه والافان لا يوافق ما مر عن الروض  
 والعباب اهـ رشدي ولم يظهر لي وجه عدم الموافقة بآمل ولجور (قوله وقال اسمعيل الحضري الخ)  
 أشار الشهاب الرملي في حواشي شرح الروض الى تعديده اهـ رشدي (قوله لا يريدونه) أي عند الحاكم  
 (قوله ورجحه الزركشي الخ) معتمد اهـ ع ش عبارة المغني وهذا هو الظاهر كما قاله الزركشي اهـ (قوله  
 اعم من ذلك) أي من أن يكون عندها كم أو غيره ولو كان الغير من أحد الناس اهـ ع ش (قوله هذا  
 كله) أي قول المصنف واذ ادعى والعدة منقضية الخ (قوله اذ لم تنكح) أي لم تزوج بغيره ع ش (قوله وان  
 وطئها الثاني) غاية (قوله ولا يسمع دعواه عليه على الاوجه) خلافا للمغني والنهاية بصارتها اما اذا نكحت  
 غيره وادعى طلقها تقدم الرجعة على انقضاء العدة فله الدعوى بها عليها وهل له الدعوى على الزوج لانها في  
 حباله وقرائه أو لا لما مر فيها من اذ زوجها وبيان من اثنين فادعى أحد الزوجين على الآخر سبق نكاحه  
 فان دعواه لا تسمع عليه الاوجه الاول كجرحي عليا بن المقرئ وأجيب عن القياس بانها ما هنا متفقان على  
 انها كانت زوجة فلا بد بخلافهما ثم وعلى هذا مارة يبدأ بالدعوى عليها وتارة عليه فان أقام بينة بعد عام تزوجها  
 سواء بدأ بها أم به وان لم يكن معه بينة تبدأ بها بالدعوى فانكرت فله تحليفها فان حلفت سقطت دعواه  
 وان أقرت له لم يقبل اقرارها على الثاني مادامت في عصمة لتعلق حقه بها فان زال حقه بنحو موت سلمت للأول  
 وقبل زوال حق الثاني يجب عليها للأول مهر مثنائها العيالة وان بدأ بالزوج في الدعوى فانكرت صدق بيمينه  
 وان أقره أو نكح من اليقين وحلف الأول اليقين المردودة بطل نكاح الثاني ولا يستحقها الأول حينئذ لا  
 باقرارها له أو ما قبله نكحها أو اهلها على الثاني بالوطء مهر المثل ان اسقطها الأول والا لم يسمي ان كان بعد  
 الدخول ونصفه ان كان قبله اهـ (قوله على الاوجه) والمعتمد ان له الدعوى على الزوج اهـ ع ش (قوله  
 لانها حالت الخ) قضيتها لم تأذن بان زوجته بالاجبار ولم تكن لا تقرم شيئا اهـ سم وصورة كونها  
 في مجرد الاختلاف في انقضاء العدة وبقائها من غير دعوى رجعة وما هنا في الاختلاف في سبق الرجعة  
 الانقضاء وعدم سبقها اليامع الاطلاق على الانقضاء وفرق ظاهر بينهما وهذا كله ظاهر وانما نهيت عليه  
 لا قدر أيت من اشته به عليه ذلك واستشكل أحد الموضوعين بالآخر فليأمل (قوله بترأخ عنه) وكذا بدونه  
 مر (قوله ما لو علم الترتيب) أي بين المدعين (قوله ولا يسمع دعواه عليه على الاوجه) اعتمد في الروض  
 سماع الدعوى عليه فقال فله الدعوى عليه أو كذا على الزوج اهـ وذكر في شرحه أن ترجيح ذلك من  
 زيادته وان عدم السماع هو المناسب لمر فيها اذ زوجها وبيان من اثنين فادعى أحد الزوجين على الآخر  
 بسبق نكاحه قال وقد يجاب بانها هنا متفقان على انها كانت زوجة للأول بخلافها اهـ وأقول تقدم في  
 عدم السماع على الآخر في مسألة الوليين تفصيل برأيه (قوله لانها حالت الخ) قضيتها لم تأذن



زوجة بالاجبار مع كونها معلقة طلاقاً رجعيان تستدخل ماء المحترم أو يطأها أو يبرأ في القبل ولم  
 تول بكارنها اه ع ش (قوله جعلت زوجة الخ) ان حلفت لم يطلق نهية ومعنى (قوله ثم حله الخ)  
 عبارة النهاية وشرح الروض نعم ان اقربت أولاً بالنكاح للثاني أو اذنت فيه لم تنزع منه ذكره البغوي وأشار  
 إليه القاضي وكذا البلقيني فقال يجب تقييده بما اذا لم تكن المرأة اقربت بالنكاح لمن تحت يده ولا ثبت ذلك  
 بالبينة فان وجد أحدهم لم تنزع منه حتماً اه قال الرشدي قوله ولا ثبت ذلك أي اقرارها اه وقال  
 ع ش قوله فان وجد أحدهم أي الاقرار والاذن في النكاح اه (قوله على ما اذا لم تعترف الخ) أي والا  
 فنية نظير التفصيل المار في قوله فان أقام بينة بالرجعة الخ وهو ان أقامت بينة بالطلاق سقطت دعواه وان لم تحلف  
 وان لم تقمها فانه تخلفه فان حلفت تغرم له مهر المثل وان أقر أدرك وحلفت سقطت دعواه وان لم تحلف  
 تغرم له مهر المثل (قوله أو قاله عقب قوله) هذا من زكوة السابق يتراخ وتركه مر اه سم (قوله  
 لان الانقضاء) الى المتن في النهاية (قوله ولا يشك الخ) عبارة المعنى فان قيل قد ذكر في الروضة وأصلها في  
 العدد ما يخالف ما ذكر في المتن وهو فيما اذا ولدت وطلة ما واختلفا في التقدم منهما فقال ولدت قبل الطلاق  
 في الرجعة فقالت بعده نظر ان اتفقا على وقت الولادة صدق الزوج بيمينه وان اتفقا على وقت الطلاق صدقت  
 بيمينها وان لم يتفقا على شيء بل قال كانت الولادة قبل الطلاق وادعت العكس صدق بيمينه مع ان مدركه البابين  
 واحد وهو النسك بالأصل أجيب عن الشق الأول بأنه لا مخالفة فيه بل عمل بالأصل في الموضعين وان كان  
 المصدق في أحدهما غير في الآخر عن الثاني بأنهما هنا اتفقا على انحلال العهدة قبل انقضاء العدة وشم لم  
 يتفقا عليه قبل الولادة فيقوى في جانب الزوج اه (قوله مامر) أي من التفصيل في قول المصنف واذا  
 ادعى والده عدة منقضية الخ اه ع ش عبارة الكردي قوله ولا يشك مامر وهو قول المتن فان اتفقا على  
 وقت الانقضاء الخ والاشكال بشقين أحدهما على مسألة الانطاق والاخر على عدمه وقوله فالحكم بماسر  
 إشارة الى الشق الأول من الاشكال وجوابه قوله وذلك لاتحاد الخ وقوله وان لم يتفقا الخ إشارة الى الشق الثاني  
 وجوابه قوله لا تقاها هنا الخ اه (قوله فاذا اتفقا على أحدهما فالحكم بماسر الخ) كأن الولادة هنا  
 نظير الانقضاء ثم وعند الانفاق ثم على الانقضاء هي المصدقة مع انه عند الاتفاق هنا على الولادة هو المصدق  
 والطلاق هنا نظير الرجعة ثم وعند الاتفاق ثم على الرجعة هو المصدق مع انه عند الاتفاق هنا على الطلاق هي  
 المصدقة اه سم (قوله فاذا اتفقا على وقت الولادة) أي كيوم الجمعة وقال طلقت السبت فالعدة بانية  
 ولي الرجعة فقالت بل طلقت الخميس وقوله أو الطلاق أي كيوم الجمعة وقال الولادة الخميس وقالت السبت  
 بان زوجت بالاجبار ولم تكن لا تغرم شيئاً (قوله ثم حله الخ) في شرح الروض فهو هذا التقييد عن  
 البغوي والبلقيني فقال نعم ان اقربت أولاً بالنكاح للثاني أو اذنت فيه لم تنزع منه ذكره البغوي وأشار إليه  
 القاضي وكذا البلقيني فقال يجب تقييده بما اذا لم تكن المرأة اقربت بالنكاح لمن هي تحت يده ولا ثبت ذلك  
 بالبينة فان وجد أحدهم لم تنزع منه حتماً اه (قوله أو قاله عقب قوله) السابق يتراخ وتركه مر اه قاله  
 في الروض فرع كانت الزوجة أي المطلقة طلاقاً رجعيماً أمسة أي واختلفا في الرجعة فقيل القول قول السيد  
 حيث قلنا القول قول الحرة والمذهب خلافه اه أي وهو أي القول قولها كالحرة ثم قال في الروض وشرحه  
 فرع لو قال أخبرني مطلقتي بانقضاء العدة فراجعتهما كذباً لها أو لا صدقاً ولا مكذباً لها ثم اعترفت بالكذب  
 بان قالت ما كانت انقضت فالرجعة صحيحة لانه لم يقر بانقضاء العدة وانما أخبر عنها اه ولو سأل الرجعية  
 الزوج أو نائبه عن انقضائها الزمها اخباره كافي الاستقصاء بخلاف الاجنبي لو سألها في أوجه القولين شرح مر  
 (قوله فالحكم بماسر فاذا اتفقا على وقت الولادة صدق أو الطلاق صدقت) كان الولادة هنا نظير الانقضاء  
 ثم وعند الاتفاق ثم على الانقضاء هي المصدقة مع انه عند الاتفاق هنا على الطلاق هو المصدق والطلاق هنا  
 نظير الرجعة ثم وعند الاتفاق ثم على الرجعة هو المصدق مع انه عند الاتفاق هنا على الطلاق هي المصدقة  
 (قوله فاذا اتفقا على وقت الولادة) أي كيوم الجمعة وقال طلقت السبت فالعدة باقية ولي الرجعة فقالت بل

فطاعتني جعلت زوجة له  
 لاقرارها له كذا المصنف  
 وأطال الأذرى في ردنه لا  
 وتوجيهها ثم حله على ما اذا لم  
 تعترف للثاني ولا مكنته ولا  
 اذنت في نكاحه (قالت فان  
 ادعيها) بان قالت انقضت  
 صدق مع قوله راجعتك أو  
 قالت عقب قوله كما نقله  
 الرافعي حسن جميع وأقرهم  
 (صدقت) بيمينها (والله  
 أعلم) لان الانقضاء يتعسر  
 الاشهاد عليه بخلاف  
 الرجعة ولو قال لا أعلم سبقا  
 ولا معية فالأصل بقائه العدة  
 وولاية الرجعة ولا يشك  
 مامر بقوله سم فيما لو ولدت  
 وطلقها واختلفا في السابق  
 انهما ان اتفقا على وقت  
 احدهما فالحكم بماسر  
 فاذا اتفقا على وقت الولادة  
 صدق أو الطلاق صدقت



وذلك لاتصاحدا الحكمين بالعمل بالاصل فيهما وان كان المصدق في أحدهما غير في الآخر وان لم يتفق احدهما على الزوج لاتفاقهما على انحلال العصمة قبل انقضاء العدة وثم لم يتفق عليه قبل الولادة فتوى جانب الزوج (ومنى ادعاهما والعدة باقية) جلة حاله أيضا (صدق) لقدوته على انشاء اما بعد العدة او قد انكرتها من أصلها فهي المصدقة اجماعا وظاهر المتن انه لا عين عليه مطلقا لكن قال الماوردي ان تعلق به حق لها كان وطئها قبل اقراره بالرجعة لا يضمن عيने واطلاق غيره انه لا يضمن حلقه والذي (١٥٧) يتجسس به بناء على ان اقراره هل يجعل انشاء الرجعة وهو ما صوبه

الاسنوي ونقله عن نص الام أو لا بل يبقى على حقيقة وهو ما صرح به الامام واعتمده الاذري واطال فيه فعلى الاول لا وجه لحلقه وعلى الثاني لا يضمنه (ومنى أنكرتها وصدق ثم اعترفت) بهالة قبل ان تنكح (قبل اعترافها) لانها جحدت حلقه ثم اعترفت به وفارق ما لو ادعت أنها بنت زيدا واخت من رضاع ثم رجعت وكذبت نفسها لا يقبل منها بادعائها هنا تأييد الحرمة فكان أقوى وبأن الرضاع يتعلق بها فالظاهر أنها لا تنسب به الا عن ثبت وتحقيق بخلاف الرجعة فانها قد لا تشعر بها ثم تشعر بان النفي قد يستحب فيه التام الاصل بخلاف الاثبات لا يصدر الا عن اثبت وبصورة غالب فامتنع الرجوع عنه كسائر الآثار قاله الامام وبني عليه أنموذعا أن طلقها فانكر ونسك عن اليمين خلقت ثم كذبت نفسها لم تقبل وان أمكن لا ستناد قوله الاول ان اثبات

اه سم (قوله وذلك الخ) توجيه لعدم الاشكال ع ش وكردى (قوله لاتفاقهما الخ) هذا توجيه لاطلاق تصديق الزوج ثم مع التعميل هنا بين سبق الدعوى وعدمه اه سم (قول المتن ومنى ادعاهما) أى الرجعة وانكرت والعدة باقية باتفاقهما نهاية ومعنى (قوله لقدوته على انشاءها) الى قوله وأطلق غيره في النهاية (قوله مطلقا) أى تعلق به - ق لها أم لا (قوله ونقله عن نص الام) حزم به الرض اه سم (قوله أولادها ما صرح به الامام الخ) وهذا هو الوجه نهاية ومعنى واسى أى فيكون اقرارا وينسب عليه انه ان كان كاذبا لم تحل له باطنا ع ش (قول المتن ومنى أنكرتها) أى ولو عندنا كم (فرع) قال الاشعري في بسط الانوار لو أنكرت المطلقة بان صدقها لم تنقض ثم كذبت نفها وادعت الانقضاء والمدة بمنحمة زوجت في الحال اه ع ش (قول المتن ومنى أنكرتها الخ) قال في الرض عقب هذه ولو أنكرت غير المجبرة الاذن قبل الدخول أى أو بعد الدخول بغير رضاها كما في شرحه ثم اعترفت لم يقبل منها اه وفرق في شرحه بينها وبين مسئلة المتن اه ويأتى من المغنى ما يوافقه (قول المتن وصدق) أى كما تقدم اه معنى (قوله لانها جحدت) الى قوله وبان النفي في المغنى والى قوله ولو طلق في النهاية (قوله حلقه الخ) لان الرجعة حق الزوج نهايتها ومعنى (قوله ونفقة) عطف تفسير (قوله فانها قد لا تشعر بها الخ) عبارة المغنى فانه رجوع عن نفي والنفي لا يلزم أن يكون من علم فان قيل يرد على هذا الجواب ما لو أنكرت غير المجبرة الاذن في النكاح وكان انكارها قبل الدخول بها أو بعده بغير رضاها ثم اعترفت بأنها كانت أذنت لم يقبل منها مع انه نفي واجب بان النفي اذا تعلق بها كان كالاتبات بدليل ان الانسان يحلف على نفي فعله على البت كالاتبات وحدد النكاح بينهما فلا تحل بدون تجديد اه (قوله وبني عليه) أى على قوله وبان النفي الخ اه ع ش (قوله وان أمكن) أى بان تنسب الطلاق لزوجها من غير تحقق (قوله ولما كذا الامر الخ) فضيته انه لو وقع التنازع في الرجعة عندنا كم وصدق في انكارها لا يقبل تصديقه ما بعد وهو خلاف ما اقتضاء اطلاق قول المصنف ومضى أنكرتها وصدق الخ وعليه فالتمس بالتمس بالمغنى والمغنى عليه اه ع ش (قوله فقال واحدة الخ) أى الطلقة التي أوقعها واحدة (قوله كما يأتي الخ) أى نفا (قوله لا تبطل به) أى رجوعها (قوله وبهذا) أى بكل من التعليلين وقوله مع ما يأتي أى في قوله لان المرأة الخ (قوله رد قول الانوار الخ) وقد يقال ان قول الانوار هذا ظاهرا مقدمه بقوله وبني عليه انها لو ادعت الخ الا أن يفرق بما يأتي عن سم بانه لا حلف هناك من الزوجة (قوله فانكرت وحلف) أى الزوج (قوله لم تقبل) لعل من فوائد عدم القبول أنها لا تطالب بالنفقة وانه لو مات لم ترثه اه سم (قوله فقل من ذكرها) أى هذه المسئلة وحكمها (قوله ذلك) أى الطلاق

طلقت الخيس وقوله أو الطلاق أى كيوم الجمعة وقال الولادة الخيس وقالنا البت (قوله لاتفاقهما الخ) هذا توجيه لاطلاق تصديق الزوج ثم مع التفصيل هنا بين سبق الدعوى وعدمه (قوله ونقله عن نص الام) حزم به الرض (قوله أولا) اعتمده مر (قوله في المتن ومضى أنكرتها الخ) قال في الرض عقب هذه ولو أنكرت غير المجبرة الاذن قبل الدخول أى أو بعد الدخول بغير رضاها كما في شرحه ثم اعترفت لم يقبل منها اه وفرق في شرحه بينها وبين مسئلة المتن بفرق أحدهما ان اذن الزوجة شرط في النكاح دون الرجعة والا فخر ان النفي اذا تعلق بها كان كالاتبات بدليل ان الانسان يحلف على نفي فعله على البت كالاتبات (قوله فامتنع الرجوع عنه الخ) كذا شرح مر (قوله فانكرت وحلف) أى الزوج ثم كذبت نفسها لم تقبل لعل من

عندنا كما ولو طاق فقالوا واحدة وقالت ثلاث ثم صدقته قبلت كانص عليه وحزم به في الانوار ورجعه السبكي كما يأتي عن ولده فترثه لانها لا يثبت الطلاق بقوله اذ قبل رجوعها ولا انها لا تبطل به حقا فغيرها وبهذا مع ما يأتي ومع اتفاقهم على انموذعا انقضاء عدتها قبل ان تراجعها ثم رجعت قبلت يتضح رد قول الانوار لو ادعت الطلاق فانكر وحلف ثم كذبت نفسها لم تقبل قال البلقيني ولو ادعت ان تزوجها طلقها ثلاثا ثم رجعت فقل من ذكرها ولا يرجع قبل رجوعها لان المرأة قد تنسب ذلك لزوجها من غير تحقق انتهى



ويؤيد ما مروى عن السبكي و يفرق بين هذا وعدم قبول رجوعها فيما مر من الامام ينأ كذا الحكم فيسبة بالدعوى والخلف وعين رضاع  
أقرت به بأنه يحتاط للتحريم المؤبد لا يحتاط لغير مؤبدها قد تنسب ذلك لزوجهما من غير تحقق بخلاف الرضاع لا تقر به الا عن تحقق أوطن  
قوى فاندفع ما قيل القياس منع قبولها على أن بعضهم بحث أنها لو أقرت برضاع ثم ادعت أنه دون الخمس أو بعد الحولين وقالت طنته محرما  
قبيل وأفتى ولده بلال في رجل تزوج امرأة ولادة أبها وشاهد بن باذنها فانكرت الاذن فثبت القاضي النكاح وأمرها بالتسكين فاستنعت  
ثم مات الزوج فرجعت بان لها بعد الرجوع المطالبة بالمهر والادب وفي قواعد التاج السبكي عن النص أنه لو أقر بطلاق رجعي وادعت أنه  
ثلاث ثم صدقت وكذبت نفسها قبلت (١٥٨) فإذ مات ورثته كآله أبي في فتاويه ولا تظر لأعتراها بالثلاث لان الشارع الغافل قال

الثلاث (قوله عن السبكي) تنازع فيه الفعلان (قوله بالدعوى الخ) أي منها اه سيد عمر (قوله والخلف)  
أي ونكول الزوج فانه يقوى جانبها وفي مسائل الانوار والباقي لا خلاف منها اه سم (قوله ومن رضاع  
الخ) كذا في النسخ بعين عطف على من الامام ولا يخفى ما فيه (قوله القياس) أي في مسألة الباقي (قوله  
وأفتى ولده) أي الباقي (قوله بانها الخ) متعلق بقوله وأفتى ولده الخ (قوله انها ثلاثة) أي الطائفة التي  
أوقعها بالطلع (قوله ثم) أي في المقيس وقوله هنا أي في المقيس عليه (قول المتن وطنت) أي زوجتي قبل  
الطلاق ثم باقوه فني (قول المتن صدقت الخ) فإذا خافت لاعدتها عليها وتزوج حلالا اه مغنى (قوله انه  
ماوطئها) أي قوله هذا في صدق في المقى الا قوله وبه فارق الى وليس له والى الباب في النهاية الا ذلك القول  
وفيه مما تصد ولو كانت الزوجة الطائفة ترجع بأمة وانما في الرجعة كان القول قولها بيمينها حيث  
صدقت لو كانت حرة لا قول سيدها على المذهب المنصوص ولو قال أخبرتني مطلقا بان قضاء عدتها فراجعها  
مكذبا لها أولا صدقا ولا مكذبا لها ثم اعترفت بالكذب بان قالت ما كانت انقضت فالرجعة صحيحة لانه لم يقر  
بانقضاء العدة وانما أخبر عنها ولو سأل الرجعية الزوج ولو بنائه عن انقضاء العدة لزمها اخباره فانه في  
الاستقصاء وفي سؤال الاجنبى قولان والظاهر عدم الزوم اه (قوله) أي لوطه والجار متعاق بدعوى الخ  
(قوله وليس الخ) أي في مسألة المتن (قوله وليس الخ) أي ويحرم عليه ذلك الى ان تنقض عدتها اه مغنى  
(قول المتن وهو مقرها الخ) أي بدعوى ما أهاوه لا تدعى الانصفه اه مغنى (قوله امتنع من قبول  
نصفها) نعت عين أي بان قال لا تخق فيها شيئا لكون الطلاق بعد لوطه وقالت هي بل لك النصف لكون  
الطلاق قبل اللوطه فالعين مشتركة اه ع ش (قوله فليزم) بينا المفعول من الالزام والضمير المستتر الزوج  
واللزم هو النامى (قوله أي عليك) أي النصف لها أي الزوجة تفسير الاراء (قوله بطريقه) متعاق  
بالتمثيل والضمير وقوله بان يتلطف الخ تصوير بطريقه (قوله به) أي الزوج والجار متعلق بمتلطف  
(قوله فان سمع) أي الزوج على الامتناع

\*(كتاب الايلاء)\*

(قوله مصدر آلى) الى قوله ولا آجاءه من في النهاية الا قوله والمعاق الى الصبي (قول المتن حلف زوج الخ)

فوائد عدم القبول انما لا تطالب بالبدن فتقوانه لو مات لم يرثه (قوله بالدعوى والخلف) أي ونكول الزوج  
فانه يقوى جانبها وفي مسائل الانوار والباقي لا خلاف منها (قوله انه لو أقر بطلاق رجعي الى قبلت) هذا  
موافق لقوله السابق ولو طلق فقال واحد فقلت ثلاث الخ (قوله الا باقراران) كذا في الروض وشرحه  
والترجيح من زيادته هنا وصرح به الاسنوي ونقله عن ترجيح الزايفي في الاقرار اه

\*(كتاب الايلاء)\*

أبي في فتاويه أيضا وخالفها  
فادعت أم ثلاثة ثم رجعت  
وزوجت منه غير محلل  
فلا قرب ثبوت الزوجية  
والاثر انتهى ووافق  
قول أبزر عتي في فتاويه  
ذكرت انه طلاقها ثلاثا  
فانكرت أمها لم يجز ادائها  
في العود اليه بل محال الا  
انما كذبت نفسها قبل  
الاذن كذا وادعت الخليل  
فكذب أمه أراد العقد عليها  
لا بد أن يصدقها اه ويظهر  
أنه لا يحتاج للثبوت  
بالتكذيب ثم وان صدق  
هنا بل يكفى في الظاهر  
بالاذن ثم والعقد هنا  
لنفيهما للتكذيب والتصديق  
ومر في النكاح أنه لو قال  
هذه زوجتي فانكرت ثم  
ماتت فرجعت ورثته (واذا  
طلق دون ثلاث وقال  
وطنت في الرجعة وانكرت)  
وطاه (صدقت بيمين) أنه  
ماوطئها ولا رجعة ولا نفقة  
لها ولا سكنى لان الاصل  
عدم اللوطه وانما قبل

دعوى عذرين ومولاه لثبوت النكاح وهي تريد تزيله بدعواها والاصل عدم مزيله وهناك تحقق الطلاق وهو يدعى ويصح  
ثبت الرجعة قبل الطلاق والاصل عدم مزيله بدعواها والاصل عدم مزيله وهناك تحقق الطلاق وهو يدعى ويصح  
مؤاندة باقراره (وهو مقر لها بالمهر فان قبضته فلا رجوع له) لانه مقر باستحقاقها الجميع (والا) تكن قبضته (فلا تطالب بالانصف) لاقرارها  
أنها لا تسحق غير فلا أخذته ثم أقرت بوطئها فأنقض النصف الا أن لا باقراران منه هذا في صدق دين أماعين امتنع من قبول نصفها فيلزم  
بقوله أو اقرارها منسأ أي عليك لها بطريقه بان يتلطف القاضي به نظير ما مر في الوكالة فان سمع فيظهر أن القاضي يقسمها فيعطيها نصفها  
ويوقف النصف الا أن ترفع يدك الى الصلح أو البيان (كتاب الايلاء) \* مصدر آلى أي حلف (هو) انما حلف وكان طلاقا في الجاهلية فغير  
الشرع حكمه ونقصه بانه (حلف زوج يصح طلاقه) بانه أو صفته كما يأتي في الايمان



أو بما ألحق بذلك مما يأتي  
 (لمجتمع من وطئها) أي  
 الزوجة ولو رجعية ومقبرة  
 لاحتمال الشفاء ومحرمة  
 لاحتمال التحال لغيره  
 وصغيرة بشرطها لا في  
 سواء أقال في الفرج أم  
 أطلق وسواء أقيد بالوطء  
 الحلال أم سكت عن ذلك  
 (مطلقا) بأن لم يقيد بمدة  
 وكذا أن قال أبدا أو حتى  
 أموت أما أزيد أو أقل  
 ولا يرد عليه لأنه لا يستبعد  
 كل ما أتد على الأربعين ولو قال  
 لا أطأ ثم قال أردت شهرا  
 مثلا (أو فوق أربعة  
 أشهر) ولو لم يحدد لقوله  
 تعالى للذين يؤلون من  
 نسائهم الآية وفائدة كونه  
 مؤبدا في زيادة المدة منع  
 تعذر الطلب فيها التحلل  
 الإيلاء بمضيها ثم المولى  
 بإذنها وإياها من الوطء  
 المدة المذكورة يخرج  
 بالزوج حلف سيد أو أجنبي  
 فهو ومحض عين كباقي  
 ويصح طلاقه الشامل  
 للسكران والعبد والكافر  
 والمريض بشرطه لا في  
 وللمعلق في المهر بنية بناء  
 على محبة المهر فيه المحبة  
 طلاقه في الجملة الصبي  
 والمجنون والمكره بليمة عن  
 الذي لا يقال عادة الإنها  
 يقد عليه العاجز من الوطء  
 بخوجب أو شال

ويصح من يعصى بالعربي يتومن عربي بالجمية أن عرف للمعنى كافي الطلاق وغيره اهـ (قوله أو بما  
 ألحق بذلك الخ) أي من كل ما يدل التزامه على امتناعه من الوطء خوفا من لزوم ما التزمه بالوطء قال سم  
 عد في الزواج الإيلاء من الكبار ثم قال وعدى لهذا من الكبار غير بعيد وان لم أر من ذكره اهـ لكن  
 نقل عن الشارح أنه صغير فهو أقرب اهـ ع ش (قوله أي الزوجة) أي ولو أمة اهـ سم (قوله ولو رجعية)  
 ولا تضرب المدة إلا بعد الرجعة اهـ ع ش (قوله ومقبرة) قاله الزركشي وضم اليها المحرمة والمظاهر منها  
 وقال في الأولى أي المقبرة ولا تضرب المدة إلا بعد الشفاء اهـ وقياسا لا تضرب المدة في الآخرين إلا بعد  
 التحلل والتكفير اهـ نهاية وفي سم عن شرح الروض مثله (قول المتن مطلقا) نعم لصدره محذوف  
 أي امتناعا مطلقا غير مقيد بحد وفي معناه ما إذا كذب بقوله أبدا اهـ مغنى عبارة السيد عن يجوز أن مراد  
 المصنف مطلقا أي من القيود التي وهو ما فوق أربعة أشهر بقرينة المقابلة فيندفع عدم الجامعة حتى  
 يابدا لأنه لا يمين فيموالتعين ملحوظ في المقابل اهـ (قوله ولا يرد عليه) أي على جمع الحدود وظاهره أنه  
 راجع إلى ما بعد وكذا جميعا ولكن رجعه المغنى إلى قوله أو حتى أموت الخ وهو قضية قول الشارح لأنه  
 لا يستبعد الخ أي في النفوس (قوله دين) أي أن كان الحلف بالطلاق كما هو ظاهر اهـ وشيخي (قول  
 المتن أو فوق أربعة أشهر) قال البلقي وهذه الأشهر هلالية فلا خلاف لا يطأها ما تنوع عشرين يوما لم يحكم في  
 الحال بأنه مول فإذا مضت أربعة هلالية ولم يتم ذلك العددة من الأهل أو بعضها تبين حيثئذ كونه موليا  
 قال ولم أر من تعرض له اهـ سم وقال النهاية والأربعة هلالية فلا خلاف لا يطأها ما تنوع عشرين يوما يحكم  
 بكونه موليا لا إذا الغالب عدم كمال الأربعة فكل شهر نقص تحققناه مول اهـ وقال ع ش فلو جعت  
 الأربعة كوامل على خلاف الغالب تبين عدم محتمل الإيلاء بناء على أن العبرة بما في نفس الأمر اهـ (قوله  
 ولو بلطفة) أي قوله ولو لم يمتنع في المنفى (قوله يؤلون من نسائهم) وانما عدى الإيلاء فيها بمن وهو انما  
 يعدى بعلى لأنه ضمن معنى البعد كأنه قال يؤلون بعد من أنفسهم من نسائهم معنى ونهاية (قوله وفائدة  
 كونه الخ) مبتدأ وخبره قوله انما الخ وكان الأولى والمراد بكونه مؤبدا الخ عبارة المغنى بعد كلام نصه والأولى  
 أنه يقال كلام الامام أي أنه يكفي زيادة لطفة لا نسع المطالبة بحمول على اتم الإيلاء وكلام الماوردي أي أنه  
 لا يكون موليا إلا بالحلف على فرق أربعة أشهر بزمان يتأتى فيه المطالبة على اتم الإيلاء ألا ترى أنه لو قال والله  
 لا أطأك أربعة أشهر فإذا مضت فوائده لا أطأك أربعة أشهر فانه ليس بحمول كما يتأتى مع أنه يأتى بذلك اتم  
 الإيلاء على الراجح في الروضة اهـ (قوله وهو محض عين) أي وليس بإيلاء فليس لها مطالبة بالوطء بعد أربعة  
 أشهر ومضى وطئ جنته ولزم ما التزمه اهـ ع ش (قوله ويصح طلاق الخ) أي يخرج بهصح الخ الصبي  
 الخ (قوله للسكران) أي المتعدى بسكره والخصي اهـ مغنى (قوله وللمعاق الخ) عبارة المغنى والمراد أنه  
 يصح طلاقه في الجملة لا يدخل ما لو قال إذا وقع عليك طلاق فانت طالق قبله ثلاثا وفرعنا على انسداد باب  
 الطلاق فانه زوج لا يصح طلاقه في هذه الصورة ومع ذلك يصح إيلاؤه اهـ (قوله بخوجب الخ) ولو حلف  
 زوج المشرقة بالمغرب لا يطأها لم يكن موليا كالأبلاء من صغيرة وقال البلقيين يكون موليا لاحتمال الوصول  
 على خلاف العادة ولا تضرب إلا بعد الاجتماع ولو آلى مرتدا أو مسلم من مرتدة فعدي تنقذ اليمين فان جمعهما  
 الإسلام في العدة وكان قد بقي من المدة أكثر من أربعة أشهر فهو مول ولا فلا اهـ نهاية وقوله ولو حلف إلى  
 عد في الزواج الإيلاء من الكبار ثم قال وعدى لهذا كبيرة غير بعيد وان لم أر من ذكره اهـ (قوله أي  
 الزوجة) ولو أمة (قوله ومقبرة) لاحتمال الشفاء قاله الزركشي وضم اليها المحرمة والمظاهر منها فيسبل  
 التكفير قال في شرح الروض قال في الأول ولا تضرب المدة إلا بعد الشفاء وقياسه فيما بعد هاثم لا تضرب  
 إلا بعد التحلل والتكفير اهـ (قوله في المتن أو فوق أربعة أشهر) قال الباقي وهذه الأشهر هلالية فلا خلاف  
 لا يطأها ما تنوع عشرين يوما لم يحكم في الحال بأنه مول فإذا مضت أربعة هلالية ولم يتم ذلك العددة نقص  
 الأهل أو بعضها تبين حيثئذ كونه موليا قال ولم أر من تعرض له اهـ (قوله لطفة طلاقه في الجملة) قد يشك



قوله ولو آلى الخ في الرشيدي عن حواشي الروض للشهاب الرمي مثله (قوله أو رتق) أي أو قرن اه نهاية  
(قوله فيها) أي الزوجة احترامه عن الزوج الصغير فانه يخرج بصح طلاقه كما مر آنفا (قوله اندفع) أي اراد هذا  
الخ) ومن أورد ما هنا على منع الحد وما مر على جمع الحد المغني (قوله والخيض) أي أو النفاس نهاية ومعنى  
(قوله أو غير رمضان) لعل محله إذا كان بينه وبين رمضان دون أربعة أشهر اه رشدي (قوله انه  
ايلاء) خلافا لما يفتوون فالتعني عبارة وان قال والله لا أجامعك الا في الدبر قول أو الا في الخيض أو النفاس  
أو في شهر رمضان أو في المسجد فوجهان أحدهما وهو أنه وجه أنه مول قال الاستوي وهو ما حرم به في الذخائر  
ولا يتبعه غيره وقال الزركشي انه الراجح وقال في المطالب انه الاشبه لان الوطء حرام في هذه الاحوال فهو ممنوع  
من وطئها ويجب عليها الامتناع وتضرب المدة ثم تطالب بعد هابا بالحيضة أو الطلاق فان قام اليها في هذه  
الاحوال سقطت المطالبة في الحال لزوال المضاربة وتضرب المدة ثانيا بقاء البين كالمطلق المولى بعد المدة ثم  
راجع تضرب المدة ثانيا بقاء البين اه (قوله وبطلان) الى المتن في النهاية والمغني (قوله وان كلاله شروط  
الخ) لا يخفى ان ذلك انما يعلم من كلامه السابق واللاحق اه رشدي (قول المتن بل لو عاق به طلاقا الخ)  
كذا أطلقوه هنا ويصح أن يقال أن ذلك ما تقدم وفي الطلاق ان محل ذلك اذا قصد به منع نفسه عن وطئها لان  
التعليق بنحو الطلاق حيث يتيقن ان يكون عينا فان أراد شخص التعليق فلا يلاء اذا قصد للامتناع من الوطء وان  
أطلق فيأتي فيه خلاف ظاهر ما مر ثم فعل ما مشى عليه الشارح ثم لا يكون ايلاء على ما مشى عليه الغاضل  
المحشى ونقله عن الجلال الرمي أيضا يكون ايلاء فليتأمل وليراجع اه - يد عمر أقول وقد يصرح بعدم  
الايلاء عند ارادة شخص التعليق قول النهاية وأقره سم نصه ولو كان به أو بها ما منع الوطء كمرض فقال ان  
وطئتك فقله على صلاة وصوم أو نحوهما فاصدا به نذر الجواز لا الامتناع من الوطء فالظاهر كما قاله الاذري انه  
لا يكون مولا ولا آتماو يصدق في ذلك كسائر نذور الجواز وان أبي ذلك اطلاق الكتاب وغيره اه  
ويصرح بعدم ايلاء في صورة الاطلاق أيضا قول الرشدي نصه قوله وان أبي ذلك اطلاق الكتاب فيه بحث  
فقد مضى قوله أي المصنف في التعريف لم يمتنع اه وكذا يصرح به ما يأتي من المغني في حاشية  
وكالحالف الظاهر الخ (قول المتن أو عتقا) أي كالكفال الاخير وقوله أو قال ان وطئتك الخ اه - يد عمر المصنف  
بقوله طلاقا أو عتقا أو نحوهما كقوله ان وطئتك الخ اه سم عبارة المغني مع المتن طلاقا أو عتقا كان وطئتك  
فانت أو ضرتك طالق أو فعبدى حراً ونحو ذلك مما لا يتصل بالبين منه الا بعد أربعة أشهر كان قال ان وطئتك  
الخ وبها يعلم ان في قول الشارح مما لا يتصل الخ حذف البين (قوله مما لا يفضل الخ) وذلك ما بان بقيد بما  
لا يوجد الا بعد مضي أربعة أشهر أو يطلق فان الاطلاق يطق بالتقييد بما فوقها نظير ما مر في الحلف بالله  
على اعتبار الصفة في الجملة خروج المكره فان قبل هو يوصف الا كراه لا يتصور حصة طلاقه قلنا والمعلق  
المدكور ينفع على صفة الدور يوصف كونه هاتفا كذلك (قوله وبقي الفرج الى آخره) حلفه على الامتناع  
من وطئها في الدبر أو الخيض الى قوله انه ايلاء في توضيح ابن قاضي عجولون ولو حلف لا يطأها في الخيض أو في  
الدبر فلا يلاء ولا فيه قول أو الا في الخيض أو نفاس فوجهان بل ترجيح في الروضة وأصلها وحرم في الصغير  
به - دم الايلاء ولم ينقله في المهمات بل نسب للذخائر الجزم بمقابلته وقال لا يتبعه غيره وذكر الزركشي نحوه وزاد  
عن المطالب انه الاشبه والحق في الروضة وأصلها بذلك ما لو قال الا في شهر رمضان أو الا في المسجد اه والارجح  
ما في الصغير في الخيض والنفاس ومثلهما البقية شرح مر وفي الروض وشرحه أو قال والله لا أجامع فرجك  
أو لا أجامع نصفك الا سفل فأيلاعلان قال والله لا أجامع سائر الاعضاء أي باقها كائن قال لا أجامع بك أو  
نصفك الاعلى أو بعضك أو نصفك فلا يكون الايلاء الا ان يريد ببعض الفرج وبالنصف النصف الاسفل  
فيكون ايلاء اه (قوله في المتن بل لو عاق به طلاقا أو عتقا أو قال ان وطئتك الخ) اه - يد عمر المصنف بقوله طلاقا  
أو عتقا أو نحوهما كقوله ان وطئتك الخ (قوله في المتن أو عتقا) أي كالكفال الاخير (قوله في المتن أو قال  
ان وطئتك فقله على الخ) لو كان به أو بها ما منع وطء كمرض فقال ان وطئتك فقله على صوم أو صلاة أو نحوهما

أو رتق أو صغر فبقي بقية  
الا تي فلا يلاء إذا لا يلاء  
وبهذا الذي قرره اندفع  
أراد هذا على المتن بأنه غير  
مانع لنحو هذا فيه على  
أنه سيصير بذلك وبطلانها  
حلفه على ترك التمتع بغيره  
وبقي الفرج الى آخره حلفه  
على الامتناع من وطئها في  
الدبر أو الخيض أو الاجرام  
فهو محض عين والارجح في  
لا أجامعك الا في نحو الخيض  
أو خيض أو شهر رمضان  
أو المسجد أنه ايلاء مطلقا  
وبما بعد الأربعة فاقول ان  
المرأة تصبر من الزوج أربعة  
أشهر ثم يفى صبرها أو يقل  
وعلم من كلامه أن أركانه  
سنة محلف به وعليه ومدة  
وصيغة وزوجان وان كلاله  
شروط لا بد منها (والجديد  
أنه) أي الايلاء لا يختص  
بالحلف بالله تعالى ومفاته  
بل لو طلق به أي الوطء  
(طلاقا أو عتقا أو قال ان  
وطئتك فقله على صلاة أو  
صوم أو حج أو عتق) مما لا  
يحل الا بعد أربعة أشهر  
(كان مولا)



لان ذلك كله يسمى بمنه التناولها لغيره فسميته الا بتو الغفران فيه الى اشمل عليه الايلاء من الاثم كالمرا لا تفتلانه واجب وان كان الحلف بالله ولا نه يمنع من الوطء خشية ان يلزمه التزمه كالمتمتع منه (١٦١) في الحلف بالله تعالى خشية الكفاوة

وكالحلف الظاهر كانت

على كظفر اى سنة فانه

ايلاء كباقي اما اذا انحصر

قبلها كان وطئتك فعلى

صوم هذا الشهر او شهر كذا

وهو يقضى قبل اربعة

اشهر من اليمين فلا يلاء

(ولو حلف اجنبى) لاجنبية

او سدا لمتة (عليه) اى

الوطء كوانه لا طوك (فيمن

محضة) اى لا يلاء فيها

فيلزمه قبل النكاح او بعده

كفارة بوطئها (فان نكحها

فلا يلاء) يحكم به عليه فلا

اضرب المدة وان بقي من

مدة عينها فوق اربعة اشهر

وناذت لا تنفاه الاضرار

حين الحلف لا تختصاضة

بالزوج بنص من نسايم

(ولو آلى من رتقاء او قرناء

او آلى محبوب) لم يسوقه

فقدرا الحشمة ومثله اشل كما

مر (لم يمع) هذا الايلاء

(على المذهب) اذلا اياه

منه حيث يتخلف الحصى

والعاجز لمرض او عنة

والعاجزة لمرض او

صغر يمكن معه وطؤها

مدة قدرها وقد بقي منها

اكثر من اربعة اشهر لان

الوطء مرجو ومن طرأتحو

جبسه بعد الايلاء فانه لا

يبطل ومرضه الايلاء من

الرجعية وان حرم وطؤها

لامكانه برجعتها (ولو قال

وانه لا وطئتك اربعة

ويدل على ذلك انه و برهم وعجالة اصل الروضة فلو قال ان وطئتك فعلى صوم شهر او الشهر الفلاني وهو  
ينأخر عن اربعة اشهر فهو ولا تنته اه سيدعمر اقول قد افاد ذلك قول الشارح المار او بما الحق بذلك الخ  
(قوله لان ذلك) الى قول المتن ولو قال في المعنى الا قوله والغفران الى ولا نه وقوله وان بقي الى المتن وقوله و مرالى  
المتن والى قول المتن والجدي في النهاية الا قوله والغفران الى ولا نه وقوله بل يحتمل الى ورج وقوله قبل خروج  
الرجال (قوله لان ذلك) اى تعليق الطلاق او العتق والتمتع والصلاة بالوطء (قوله ولا نه الخ) عطف  
على قوله لان ذلك الخ (قوله وكالحلف الظاهر الخ) عبارة المعنى وكلامه هنا وفيما سبق يشعر بان الايلاء  
لا يكون بغير الحلف لكن سياتى في الظاهر انه لو قال انت على كظفر اى سنة مثله انه لا يجمع انتفاء الحلف  
في هذه الصورة واليمين المذكورة يمين لجناح واليمين بصوم شهر الوطء يلاء كان وطئتك فقه على صوم الشهر  
الذى اطاقه فاذا وطئ في اثناء الشهر لزمه مقتضى اليمين ويجز به صوم يقينه ويقضى يوم الوطء اه (قوله  
اما اذا انحصر الخ) يحتمل قوله مما لا ينحل الخ (قوله اى الوطء) يعنى عدم ما يدل مابعد عبارة المعنى ان ترك  
الوطء اه (قوله فيلزمه قبل النكاح) اى برنا او شبهة اه عش (قوله كفارة) اى في الحلف بالله تعالى  
اه معنى (قوله بوطئها) الاولى تقديمه على قبل النكاح (قول المتن فان نكحها الخ) اى او اعتقها السيد  
وتزوجها و عكن ادخالها في المتن اه عش (قوله لا تنفاه الاضرار الخ) تعليل للمتن وقوله لا يختصاضه الخ  
علة للعلة ولعل الاولى ان يجعله علة ثانية بزيادة الواو (قوله بنص من نسايم) بالاضافة (قوله لم يبق له الخ)  
عبارة المعنى اى مقطوع انه كركله وكذا ان بقي منه دون الحشمة اما من جسد كره وبقى منه قدر الحشمة  
فيصح ايلاءه لا مكان وطئه اه (قوله اذلا اياه منه) قضيته انه لا يتغير الحكم بزوال الرتق والقرن لعدم  
تعدد الايلاء وقت الحلف لان زوال الرتق والقرن غير محقق بخلاف الصغر فان زواله محقق بالحصول اه عش  
(قوله يمكن مع الخ) الظاهر انه راجع الى مع ما قبله حتى قوله والعاجز لمرض او عنة وحيث يتضح قوله  
السابق في المريض بشرطه الا انه هو الامكان المذكور وعجالة الروضة ورجسه ويصح ايلاء الزدج من  
صغيرة يمكن بجاعها فيما قدره من المدة ومربعة ولا تضرب المدة حتى تدرك الصغيرة طائفة الجماع وتطبق  
المريضة ذلك انتهت اه سم (قوله قدرها) جملة فعلية تعطف المدة (قوله ومن طرأ الخ) عطف على الحصى  
(قوله برجعتها) اى ونحوه ب المدة منها كباقي اه عش (قوله مرتين) لاموقعه مع قول المصنف وهكذا  
اه وشيئى عبارة المعنى مع المستند سواء اقتصر على ذلك أم قال هكذا مرارا اه (قوله لا انحلال كل الخ)  
عبارة المعنى لا تنفاه فائدة الايلاء من المطالبة بوجبه في ذلك اذ به مدة اربعة اشهر لا يمكن المطالبة

فاه سدا به نذر المجازاة لا الامتناع من الوطء فالظاهر كما قاله الاذرى انه لا يكون موابا ولا آثما ويصدق في  
ذلك كسائر صور نذر المجازاة وان ائى ذلك اطلاق الكتاب وغير مشرح مر \* (فرع) \* قال الباقى لو حلف  
زوج المشرقة بالتقرب لابطواها كان، وليا الاحتمال الوصول على خلاف العادة ولا تضرب المدة الا بعد  
الاجتماع ولو آلى مرتد او مسلم من مرتدة فعندى تنعقد اليمين فان جمعها الاسلام في المدة وكان قد بقي من  
المدة اكثر من اربعة اشهر فهو مول والا فلا كذا شرح مر فليتأمل مع قول العلي بن ابي حمزة فرع من آلى  
وهو غائب ولو مشرقيا عن مغربية او وهو حاضر ثم غاب حسب المدة ولها تو كيل من يطالبه فاذا تمت رفعه  
لقاضى بلد الغيبة وطالبه قبا سره القاضى بقبضة اللسان حاله وينقلها اليه او رجوعه اليها او طلاقها ان  
امتنع من ذلك ويجهل لاهية السفر وامن طريقه ومرض معجز فان لم يف بلسانه اولى يسمع في اجتماعها  
بعد امكانه ثم طلب العود اليها لم يمكن بل يطلقها القاضى بطلب وكيلها ولو غاب بعد طلبها بالحق وامتد اعلم  
بكله قبضة اللسان ولم يمهل بل يطلقها القاضى بطلبها اه (قوله يمكن مع الخ) الظاهر انه راجع لجمع  
ما قبله حتى قوله والعاجز لمرض او عنة وحيث يتضح قوله السابق في المريض بشرطه الا انى وهو

(٢١) - (شروانى وابن قاسم) - ثامن )  
مرتين او (مرارا) متصلة ز فليس يحول في الاصح) لانحلال كل بعضى الاربعة فتعذر المطالبة تنهيا ثم اثم مطلق الا يضاعفون خصوص اثم الايلاء



بل بحث انه فرق لان هذا لا يرتفع بالوطء وفيه نظر للخلاف في أصل تائه مخرج بقوله فواته مالو حذفه بان قال فلاوط شئت فهو اياه قطعاً  
لأنها بين واحدة اشتملت على أكثر من أربعة أشهر وبتصلة ما لو فصل كالأخرى أي بان تكام بأجنبي وان قل أو سكت بأكثر من  
سكتة تنمس وعي قيمها يظهر فليس ايلاء (١٦٢) قطعاً (ولو قال والله لاوط شئت خمسة أشهر فاذامت فواته لاوط شئت سنة) بالنون كما في

الروضة وأصلها وبالفرقة  
أي ستة أشهر كما في أصله  
قبل وهو الاول انتهى وفيه  
نظر بل الاول الاول لما في  
الثاني من الإيهام الذي  
حذف عنه أصله بذكره  
المضاف اليه (فألا آن  
لكل) منهنما (حكمه)  
فقط اليه بموجب الاول في  
الخامس لا فيما بعده  
لأنه لا يخلو بمضمون نعت  
مدة الثانية في طالع بذلك  
بعد مضي أربعة أشهر  
ومخرج بقوله فاذامت مالو  
أستطاعه كان قال والله لا  
اجامعك خمسة أشهر ثم قال  
والله لا اجامعك سنة فأنهما  
يتداخلان لتداخل  
مدتهما وانحلتا بوطء واحد  
وبقوله فواته مالو حذفه  
فيكون ايلاء واحداً (ولو  
قيده) بمنع على الامتناع من  
الوطء (بمستبعد الحصول  
في) الأهر (الأربعة)  
عادة (كترد عيسى صلى  
الله عليه وسلم) قبل خروج  
الدجال وكف خروج الدجال أو  
يأجوج وما جوج (فول)  
لأن الظاهر تأخره عن  
الأربعة فتضرب في بقاع  
الرجاء وعلم به ان محقق  
الامتناع كطلوع السماء  
كذلك بالاولى أم لو قيدها

بموجب اليقين الاول لانحلالها ولا بموجب الثانية لانه لم يخصص مدة الملهة من وقت انعقادها وبعد مضي  
الأربعة الثانية يقال فيه كذلك وهكذا لا ترحاها اه (قوله بل بحث انه الخ) عبارة المغني قال في المطلب  
وكأنه دون اسم الولي ويجوز أن يكون فوقه لان ذلك يقدر فيه على دفع الضرر بخلاف هذا فإنه لا دفع له الا  
من جهة الزوج بالوطء اه (قوله وفيه نظر للخلاف الخ) لا يتحقق ما في هذا النظر من الاطراد ما استند اليه  
الباحث أقوى وأولى من الاستناد الى حريان الخلاف بعدم التأييم فتأمل به بقاب من الحسد سايم اه سيد عمر  
(قوله وبتصلة ما لو فصل الخ) عبارة المغني وأفهم كلامه أيضاً ان محل الخلاف اذا وصل اليقين باليهين فان قال  
ذلك مرة ثم لما مضت تلك المدة أعاد اليه وهكذا امراراً فلا يكون مولياً قطعاً اه (قوله بالنون الخ) عبارة  
المغني قوله مستموا في المشرح والروضة وفي المعروضة أشهر وكل صحيح ولكن كان الاول موافقةً لأصله ويصح  
ان يقرأ المستموا بالمتناهي من فوق فيوافق أصله لكن نسخة المصنف بالنون اه (قوله قبل وهو الاول) أي  
في المتن اه سم زاد الرشيد يقرينة ما بعده اه (قوله وفيه نظر بل الاول الاول الخ) قد يجاب بأنه  
لا اعتبار بهذا الإيهام اذ لا يفهم من قولنا ستة بعد قوله خمسة أشهر الا ستة أشهر هذا ان أراد القائل أولوية  
ضبط عبارة المصنف بالفرقة فان أراد أولوية عبارة الاصل على عبارة الروضة فلا نظر بوجه سم قد يقال  
على الاخير انه لا وجه للأولوية بل متساويان اه سيد عمر وعبارة المغني المارة صريحة في الاحتمال الاول  
(قوله المضاف اليه) أي اغظة أشهر (قوله فقط اليه) الى قوله وقيس به في المغني الا قوله ثاني أيامه أو وقوله كما  
بحثه أبو زرعة (قوله فقط اليه الخ) عبارة المغني فاه المطلبية في الشهر الخامس بموجب ايلاء الاول من  
الهيئة والطلاق فان انحلت فان آخرت حتى مضى الخامس دخل مدة ايلاء الثاني فله الماطاة بعد أربعة  
أشهر منها بموجب كما مر فان لم تطالب في ايلاء الاول حتى مضى الشهر الخامس منه فلا مطالبة فيه سواء  
أتركه حتى أم لم تعلم به لانحلاله كالأخرى المطالبة في الثاني حتى مضت سنة اه (قوله مدة الثانية)  
الانساب التذكير (قوله بذلك) أي بموجب ايلاء الثاني (قوله قبل خروج الدجال) ظرف لما أفهمه  
المتن والمعنى كالتقيد قبل خروج الدجال بنزول عيسى (قوله تأخره) أي ما ذكر من النزول والخروج  
(قوله وعلم به) أي به قول المصنف بمسند الخ (قوله ان محقق الخ) أي المقيس به (قوله أم لو قيدها الخ)  
محتز قوله قبل خروج الدجال (قوله ومحل) أي محل قوله فلا يكون ايلاء (قوله ان كان) أي التقيد  
المذكور (قوله الأربعين) نعمت أيامه (قوله كذلك) أي حقيقة (قوله وبقية) أي بقية أيام الدجال  
(قوله مع أمره بان الاول الخ) وهذه العبارة تشتمل لا يتحقق اذ لا أمرهنا اه رشيدى عبارة المغني فستل عن  
ذلك اليوم الذي كسنة يكلمه من صلاة يوم فقال لا أقدر داله قدره اه (قوله وقيس به) أي باليوم الاول (قوله  
فيها) أي الاول والثاني والثالث (قوله أي الأربعة الخ) عبارة المغني في أي مضى الأربعة الأشهر كما قوله في

الامكان المذكور وعبارة الروض وشرحه ويصح ايلاء الزوج من صغيرة يمكن جماعها فيما قدره من المدة  
ومريضته ولا تضرب المدة حتى تدرك الصغيرة طاعة الجماع وتطيق المريضة ذلك اه (قوله وبتصلة ما لو فصل  
كلا الخ) كذا شرح مر (قوله قبل وهو الاول) أي في المتن (قوله وفيه نظر بل الاول الاول لما في الثاني  
من الإيهام الخ) قد يجاب بأنه لا اعتبار بهذا الإيهام اذ لا يفهم من قولنا ستة بعد قوله خمسة أشهر الا ستة أشهر  
هذا ان أراد القائل أولوية ضبط عبارة المتن بالفرقة فان أراد أولوية عبارة الاصل على عبارة الروضة فلا  
نظر بوجه (قوله قبل خروج الدجال) ظرف لقول المتن فيسند (قوله ومحققة) أي الحصول (قوله

بعد خروج الدجال بنزوله فلا يكون ايلاء ومحل كما بحثه أبو زرعة ان كان ثاني أيامه أو أولها ولم يبق منه مع باقي أيامه وقت  
الأربعين ما يكمل أربعة أشهر باعتبار الأيام المعهودة اذ يومه الاول كسنة حقيقة والثاني كسنة كجمعة كذلك وبقية ما كانا  
كل مع عنه صلى الله عليه وسلم مع أمره بان الاول لا يكفي فيه صلاة يوم وبأنهم بقدر داله وقيس به الثاني والثالث وبالصلاة غير هاف قد رقيها  
اقدار المبادات والا جال وغيرهما كما مر أوائل الصلاة (وان ظن حصوله) أي المقيس به (قبلها) أي الأربعة كجمعي والمطر في الشتاء



(فلا) يكون ابلاء بل محض عجز ومحققة كعفاف الثوب أولى فلذلك قد عوان كان في أصله (وكذا الوشل) في حصول التمسك به قبل الأربعة أو بعدها كرضه أو مرض زيد أو قدومه من محتمل الوصول منه قبل الأربعة فلا يكون (١٣) ابلاء (في الأصح) حالا ولا بعد مضي الأربعة

قبل وجود المعاق به لانه لم يتحقق منه قصد الإيذاء أولا أمالو لم يحتمل وصوله منه لبعده مسافته بحيث لا تقاطع في أربعة أشهر فهو مولى نعم ان ادعى ظن قربه بالحلف ولم يكن مولى بل حالفاً فقط (المفيدة) وإشارة الأخر من به (مخرج وكاية) ومنها الكتابة كغيره (فن صريحه غيب) حشقة أو (ذكر) أي حشقة اذ هي المرادة منه بخلاف ما لو أراد كماله حصول مقصودها بتمتع بالحشقة مع عدم الحنف (مخرج ووطه وجماع) ونيل أي مادة نى لـ وكذا البقية (واقضاض بكر) غير غوراء لشبوعها نعم يدين ان اراد بالجماع الاجتماع وبالوطه الدوس بالقدم وبالاقضاض غير الوطه وتحمله ان لم يقل بذكري والام يدين في واحد منها كالنيل مطلقاً أما الغوراء اذا علم حالها قبل الحلف فالخلف على عدم اقضاضها غير ابلاء على ما قاله ابن الرفعة لحصول مقصودها بالوطه مع بقاء البكارة قال الا ان يقال الفيشة في حق البكر تخالفها في حق الثيب كما يفهم مما اراد القاضي والنص انتهى وهذا هو

وقت غلبة الامطار والله لا أطول حتى ينزل المطر اه (قوله فلا يكون) الى قوله فلذا في المغنى (قوله ومحققة) أي الحصول مبتدأ وخبره قوله أولى (قوله كرضه أو مرض زيد) لعزل المراد به كشفه مرضه الخ (قوله من محتمل الخ) أي محتمل الخ وقوله منه أي المحل المذكور (قوله حالا) الى قوله لما ياتي في المغنى الا قوله أي حشقة في المتن (قوله حالا ولا بعد مضي الأربعة) قضية كلام الروض وشرحه انه لو مانز زيد قبل قدومه صار الخلف مولى لا بأس منه اه سم باختصار (قوله بخلاف ما لو أراد كماله الخ) قضية انه لو أطلق كان مولى لا جلاله كره على الحشقة وهو قضية قوله قبل أي حشقة تاذهي الخ وانه اذا قال أردت جميع المذكور قبل منه ظاهراً اه ع ش وقال السيد عمر قوله بخلاف ما لو أراد كماله الخ ينبغي أو أطلق لان اللفظ عند الإطلاق ينزل على حقيقته ثم رأيت في حاشية السنباطي على المحلى التصريح بان حالة الإطلاق كقصد الكل وأما قول التعلية تاذهي المراد أي للإمام النووي بقوله ذكر لانه المراد في إطلاقه الخلف لفظاً الذي ذكر من غير ارادة وان أوهمت عبارتها ذلك اه أنول وهو ظاهر صنيع المغنى حيث قال فن صريحه مخرجو النى لـ وتغيب أي ادخل ذكره وحشقة بفرج أي في موطه وجماع وصابية اه واقضاض بكر وهي ازالة قضيتها بكسر القاف أي بكارتها كقوله والله لا أغيب أو لا أدخل أو لا أزوج ذكرى أو حشقتي في فرجك أو لا طوك أو لا أجامعك أو لا أميتك أو لا اقضضك بالقاف أو بالاعاوهي بكر اه (قوله أي مادة الخ) أي ما تركب منها سواء كان ماضياً أو مضارعاً أو غيرهما اه ع ش (قوله نعم يدين الخ) ولا ينافي ذلك التصريح لان المخرج يقبل الصرف اه سم (قوله ان اراد الخ) عبارة المغنى ويدين في الأربعة الأخيرة ان ذكر محتملاً ولم يقل بذكري أو حشقتي كان يريد بالوطه بالقدم وبالجماع الاجتماع وبالاتيين الاصابة والاقضاض بغير الذكر اه (قوله كالنيل مطلقاً) كافي التنبيه والحاوي اه شرح المنهج وفي شرح الارشاد وبحث ابن الرفعة وغيره ونقل عن قضية نص الام انه لو اراد بالنيل الوطه في الدردن أيضاً انتهى اه سم (قوله أما الغوراء) بغير مجمعه هي التي بكارتها في صدر فرجها اه مغنى (قوله وهذا هو المعتمد) أي ويكون مولى اذا حصل الفيشة لا بزوال البكارة اه ع ش (قوله نظير ما مر في التحليل) ومن ثم أفق شجنا الشهاب الرملي رحمه الله تعالى باشتراط انتشاره كرمها أي الفيشة كالتحليل شرح مر اه سم (قوله كادضاء) الى قوله ونوزع فيه في المغنى والى قوله فان قلت في النهاية (قوله كادضاء) أي ودخول كوائمه لا أفضى اليك أو لا أمسك أو لا أدخل بك اه مغنى (قول المتن كتابان) (فروع) \* لو قال لا أجامعك الا بجماع سوء وأراد الجماع في البر أو في ما دون الدرج أو بدون الحشقة كان مولى وان اراد الجماع الضعيف أو لم يردشاً لم يكن مولى ولو قال والله لا أغتسل عنك وأراد ترك الغسل دون الجماع أو ذكر أمر احتمالاً كان لا يمكن به سد الوطه حتى ينزل واعتقد ان الوطه بلا نزل لا يوجب

حالا ولا بعد مضي الأربعة) من ذلك قول الروض وشرحه أو قال والله لا أجامعك حتى يشاء فلا فان شاء الجماعة ولو قرأها انحلت البمين والأى وان لم يشأها صار مولى بموته قبل المنيعة لباس منها سواء أشاء ان لا يجامعها أم لم يشأ شيئاً لأبعض مدة الابلاء عدم اليأس من المشيئة اه والظاهر ان نحو القسود كالمشيئة اذا كان حصوله قبل مضي المدة أو بعده على الاحتمال حتى اذا قال لا أطول حتى يقدم زيد لم يصير مولى وان مضت المدة فان مات قبل قدومه صار مولى لا بأس منه فليتأمل (قوله نعم يدين ان اراد بالجماع الاجتماع الخ) فلا ينافي ذلك المصراحة لان المخرج يقبل الصرف (قوله كالنيل مطلقاً) قال في شرح المنهج كافي التنبيه والحاوي وفي شرح الارشاد وبحث ابن الرفعة وغيره ونقل عن قضية نص الام انه لو اراد بالنيل الوطه في الدر دين أيضاً اه (قوله قال الآن يقال الخ) كذا شرح مر (قوله نظير ما مر في التحليل) ومن ثم أفق شجنا

المعتمد لما ياتي انه لا بد في الفيشة في البكر من زوال بكارتها ولو غوراء نظير ما مر في التحليل وان أمكن المرق (والجديد أن ملامسة ومباشرة وبباشرة وأتينا وغشياناً وقرباتاً) بكسر أوله ويجوز ضمّه (وتحويها) كاقضاض ومس (كتابان) لاستعمالها في غير الوطه أيضاً مع عدم اشتهاؤها فيه حتى المس وان تذكر في القرآن بمعنى الوطه (ولو قال ان وطئتك فبى حوزة الملكة)



ببيع لازم من جهته أو بغيره  
(عنه زال الإيلاء) وإن عاد  
للسكة لعدم ترتيب شيء على  
وطئه (ولو قال) إن وطئتك  
(فعبدي حر عن ظهاري  
وكان) قد (ظاهر) وعاد  
(قول) لأنه وإن لزمه العتق  
عنه فتجهيله وربطه بعين  
زيادة التزامها بالوطء على  
موجب الظاهر وإن وقع  
عنه لو وطئ في المدة أو  
بعدها فكان كالترام أصل  
العتق (والا) يكن قد  
ظاهر (فلا ظهار ولا إيلاء  
باطن) لكذبه (ويحكم  
بسمه ما ظهرا) لا قراره  
بالظهار فيحكم بالإيلاء بوقوع  
العتق عن الظهار (ولو  
قال) إن وطئتك فعبدي  
حر (عن ظهاري إن ظاهرت  
فليس يحول حتى يظاهر)  
لأنه لا يلزمه شيء بالوطء قبل  
الظهار لتعلق العتق به مع  
الوطء فإذا ظاهرا صار مولا  
وحيث يثبت بعتق بالوطء في مدة  
الإيلاء وبعدها لوجود  
التعلق به لكن لا عن الظهار  
اتفاقا لسبق لفظ التعلق  
له والعتق إنما يقع عنه بلفظ  
وجود بعده وبحيث فيه  
الرافي بأنه ينبغي مراجعته  
ويعمل بمقتضى إرادته  
أخذا من قولهم في الطلاق  
لوعلقه بشرطين بالإعفاف  
فإن قدم الجزاء عليهما أو  
أخوه عنهما اعتبر في حصول  
المعلق به وجود الشرط  
الثاني قبل الأول وإن توسعا  
بينهما كما هنا وجع فإن

الغسل أو أراد أني أجامعها بعد جاع غير هاقبل منه ولم يكن مولا ولو قال والله لا أجامع فرجك أولا أجامع  
تصفيك الأسفل كان مولا بخلاف باقي الأعضاء كالأجامع يدك أو رجلك أو نصفك الأعلى أو نصفك  
لم يكن مولا إلا أن يريد البعض الفرج وبإلزامه نصف الأسفل ولو قال لا بعدن أو لا عين عنك أو لا غيظك  
أو لا سوانك كان كناية في الجماع والمدة لاحتمال اللفظ له وما غيره ما ولو قال والله لا تجتمع رأسي على  
وسادة أو تحت سقف كان كناية فإذا يس من ضرورة الجماع اجتماع رأسيهما على وسادة أو تحت سقف  
مغني وروض مع شرحه وكذا في النهاية لأنه قال في لا بعدن وما عطف عليه وفي لا طين تركي الجماع كان  
مريحا في الجماع وكناية في المدة قال ع ش قوله كناية في المدة أي فإن قصد بذلك أربعة أشهر فقل لم يكن إيلاء  
وإن أراد فوق أربعة أشهر كان إيلاء وان أطلق فينبغي أن يكون إيلاء أيضا لأنه حيث كان مريحا في الجماع  
يكون بمنزلة والله لا طول وهو لو قال ذلك كان مولا بهذا وينبغي النظر في كون ذلك كناية بعد كونه مريحا  
في الجماع مع قولهم في والله لا طول أنه يحمل على التأيد في المدة اه (قوله يبيع) أي لبيعه وقوله لازم  
من جهته أي بان بابه بتأويل بشرط الخيار للمشتري اه ع ش (قوله أو بغيره) كونه أو عتق ونحوهما  
اه مغني (قوله العتق عنه) أي الظهار عبارة المغني وإن لزمته كفارة الظهار اه (قوله على موجب  
الظهار) متعلق بزيادة اه رشدي (قوله فكان الخ) قدمه المغني على الغاية وقال بدله ثم إذا وطئ في  
مدة الإيلاء أو بعد ما عتق العبد عن ظهاره اه وهو أحسن (قول المتن باطنا) أي بينه وبين الله اه مغني  
(قوله وبوقوع العتق الخ) أي إذا وطئ اه مغني (قوله لأنه لا يلزمه شيء) إلى قوله فإذا ظاهرا صار مولا  
يفيد اعتبار تقدم الظهار ثم الوطء اه سم (قوله فإذا ظاهرا) كأن يقول أنت على كظهر أي اه ع ش  
(قوله لكن لا عن الظهار) أي فيكون مجانا وكفارة الظهار بافية اه ع ش (قوله لسبق لفظ التعلق)  
أي تعلق العتق له أي على الظهار (قوله عنه) وقوله بعده أي الظهار (قوله وبحيث فيه) أي في حصول  
العتق بالوطء لا عن الظهار قاله ع ش اه مغني أقول بل مرجع الضمير كما يؤخذ من كلام الشارح لا أني  
وأصرح به ما يأتي عن سم أنفا إطلاق قولهم فإذا ظاهرا صار مولا (قوله فإن أراد أنه إذا حصل الثاني الخ)  
أي وعلى هذا يصير مولا إذا حصل الثاني وقوله أو أنه إذا حصل الأول الخ أي وعلى هذا لا يصير مولا لأنه قبل  
حصول الأول الذي هو الوطء لا يمنع منه لأنه لا يترتب عليه العتق وبعد حصوله لا يخاف من حصوله مرة  
أخرى إذا حصله كذلك لا يترتب عليه شيء لأنه حصل أولا وصار العتق معلقا على مجرد الظهار هكذا يظهر  
فليتأمل اه سم (قوله إذا حصل الثاني) أي الظهار تعلق أي العتق بالأول أي الوطء ع ش وكردى  
(قوله إن تقدم الوطء) أي على الظهار اه كردى (قوله تعلق بالثاني الخ) أي إن وطئ بعد الظهار كما  
يأتي في قول ممر بعده بالوطء قاله ع ش وقال سم والكردى قوله عتق أي إن تقدم الوطء على الظهار  
اه وهو ظاهر صريح الشرح (قوله بتقديم الثاني) أي الظهار على الأول أي الوطء فيما قاله الرافعي مقارنته  
له أي في ترتيب العتق عليه وإن كان في صورة تقدم الظهار مولا في صورة المقارنة فيصير مولا لأن الإيلاء

الشهاب الرمي باشتراط انتشار الذكربها كالضليل ممر (قوله لأنه لا يلزمه شيء) إلى قوله فإذا ظاهرا صار  
مولا يفيد اعتبار تقدم الظهار ثم الوطء (قوله وبحيث فيه الرافعي إلى قوله اه) وبعبارة عن الأصحاب بأن  
كلامهم في الإيلاء المقصود منه ما يصير به مولا وما لا يصير وأما تحقيق ما يحصل به العتق فأنما جاء بطريق  
العرض والمقصود غيره فبؤخذ تحقيقه مما ذكر في الطلاق وينتفع على ذلك مسئلة الإيلاء حيث اقتضى  
التعلق بتقديم الظهار وتعلق العتق بعده بالوطء كان إيلاء والا فلا وذلك الاقتضاء قد يكون بنية المولى وقد  
يكون بقرينة كلامه وقد يكون بمجرد دلالة اللفظة شرح ممر (قوله فإن أراد أنه إذا حصل الثاني تعلق  
بالأول) أي وعلى هذا يصير مولا إذا حصل الثاني (قوله تعلق بالثاني) أي وعلى هذا لا يصير مولا لأنه قبل  
حصول الأول الذي هو الوطء لا يمنع منه لأنه لا يترتب عليه العتق وبعد حصوله لا يخاف من حصوله مرة  
أخرى إذا حصله كذلك لا يترتب عليه شيء لأنه حصل أولا وصار العتق معلقا على مجرد الظهار هكذا يظهر



مشرط بتقديم الظاهر اهـ يجبر على (قوله ورجح غيره الخ) وانما المعنى فقال والظاهر كما قال شيخنا انه لا ايلاء مطلقا اهـ أى تقدم الوطء على الظاهر أولاً (قوله انه لا ايلاء مطلقا) وجهها احتمال ما أتى به للمعنى الثانى ومع الاحتمال لا يحكم بالايلاء للسلك اهـ سم (قوله ونوزع فيه) واقفاً لنهاية فقال والوجه كما افاده الشيخ فى شرح منجه أن يكون موليان وطئ ثم ظاهر على قياس ما فسر به قوله تعالى وبعبارة شرح المنهج فان تذرنا مراجعته أو قال ما أردت شيئاً فالظاهر انه لا ايلاء مطلقا لكن الاوفق بما فسر به آية قل يا أيها الذين هادوا من ان الشرط الاول شرط للجملة الثانى وجزائه أن يكون وليا ان وطئ ثم ظاهر اهـ فخرى المعنى على ان مختار شيخ الاسلام ما قبل لكن والنهاية على انه ما بعدها (قوله أن يكون موليان وطئ ثم ظاهر) كذا فى شرح هر وفى شرح المنهج وكتب عليه شيخ الشهاب البراسى ما نصه لم أفهم معناه اذ كيف يقال ان الايلاء متوقف على الوطء ثم الظاهر ولعله انتقل نظر من العتق الى الايلاء اهـ وكان وجه توقفه فيه ان مقتضى قياس ما ذكر بالا آية اعتبار تقدم الوطء وحيث قد فلامعنى لا ايلاء لانه اذا حصل الوطء لم يبق محال فاعليه واذا حصل الظاهر انحلت اليمين فليتأمل سم على ج اهـ ع ش عبارة الرشيدى قوله أن يكون موليان وطئ ثم ظاهر لعل صواب العبارة ان يعتق ان وطئ ثم ظاهر والافاضة على الحكم عليه بانه مول بعد وقوع الشرطين الوطء والظاهر الموجبين لحصول العتق عقب آخرهما ثم رأيت الشيخ عميرة سبق الى هذا اهـ (قوله ويؤيد ذلك) أى القياس المذكور (قوله فان قلت الخ) عبارة لنهاية وتعدى عن الاصحاب أى القائلين بانه اذا ظاهر صار موليا وحيث يعتق بالوطء الى آخر ما تقدم بان كلامهم فى الايلاء المقصود منه ما يصير به مولا او مالا يصير وأما تحقيق ما يحصل به العتق فانما جاء بطريق العرض والمقصود فيه وثخذ

فليتأمل (قوله عتق) أى ان تقدم الوطء (قوله انه لا ايلاء مطلقا) لعل وجهه احتمال لما أتى به للمعنى الثانى الذى لا ايلاء فيه كما سنين عبارة كما بيناه بالهامش فليجروا وهو انه اذا حصل الاول تعلق بالثانى ومع الاحتمال لا يحكم بالايلاء للسلك فمراعاة هذا الاحتمال عند عدم الارادة ان توقف العتق على تقدم الوطء على الظاهر فان لم يتقدم فلا عتق ثم رأيت ذلك فيما يأتى من السبكي (قوله ونوزع فيه بان قياس الخ) كذا مر قال شيخ الاسلام فى شرح منجه ما نصه فان تعدى مراجعته أو قال ما أردت شيئاً فالظاهر انه لا ايلاء مطلقا لكن الاوفق بما فسر به آية قل يا أيها الذين هادوا من ان الشرط الاول شرط للجملة الثانى وجزائه أن يكون موليان وطئ ثم ظاهر اهـ وكتب بهامشه شيخنا الشهاب البراسى ما نصه قوله فالظاهر الخ ما خوخ من كلام السبكي رحمه الله تعالى حيث قال لو زجج فقال ما أردت شيئاً فقياس ما قاله الرافي فيما اذا قال ان دخلت فانت طالق ان كنت زيدا ان لا يضع العتق الا بان يطأ ثم بظاهر وحيث يجب ان لا يكون مولا لانه اذا قدم الظاهر انحلت اليمين وان قدم الوطء لم يصير الوطء بعد محال فاعليه فلا ايلاء اهـ قال الكمال المقدسى يولى شرح الارشاد لمؤلفه ما يخالفه اهـ واعلم ان قول السبكي الا بان يطأ ثم بظاهر يحصل ان ارتباط العتق بالظهور متوقف على سبق الوطء وذلك كما ترى هو محمول معنى الآية المذكورة كقول الشارح لكن الاوفق الخ وقد رتب السبكي على ذلك انه لا ايلاء أصلا ووجهه بما مات فكيف يصح اشارة ان يرتب على ذلك قوله الا أن يكون موليان وطئ ثم ظاهر فان قلت بل قضية الخلق بالا آية أعني جعل ربط العتق بالظهور مشروطا بسبق الوطء غير ما قاله معا وهو ان يجعل مولا محالا لانه يمنع من الوطء خوفا من ربط العتق بالظهور قلت هذا مردود لان الوطء حيث يقرب من الحنف لا يقتضيه ولو صح هذا السؤال لزم أن يكون الشخص موليا من الثالثة بوطء الثانية فى مسألة الاربع الا أن يستوفى رأيت فى التمشية لابن المقرئ ما يصح هذا الجواب والله أعلم اهـ (قوله ان وطئ ثم ظاهر) هكذا فى شرح المنهج وكتب بهامشه بآرائه شيخنا الشهاب البراسى ما نصه قوله ان وطئ ثم ظاهر لم أفهم معناه اذ كيف يقال ان الايلاء متوقف على الوطء ثم الظاهر ولعله انتقل نظر من العتق الى الايلاء اهـ وكان وجه توقفه فيه ان مقتضى قياس ما ذكر بالا آية اعتبار تقدم الوطء وحيث قد فلامعنى لا ايلاء لانه اذا حصل الوطء لم يبق محال فاعليه واذا حصل

عتق انتهى وألحق السبكي بتقديم الثانى على الاول فيما قاله الرافي معارضته وسكت الرافي عما لو تعدى مراجعته أو قال ما أردت شيئاً ورجح غيره انه لا ايلاء مطلقا ونوزع فيه بان قياس ما فسر به قوله تعالى قل يا أيها الذين هادوا ان زعمتم الا آية من ان الشرط الاول شرط للجملة الثانى وجزائه أن يكون موليان وطئ ثم ظاهر ويؤيد ذلك ان هذا هو الذى مر حوايه فى الاطلاق فان قلت هل يمكن



فوجبه ما جرى عليه الاصحاح هنا ولم يعلم من تلك القاعدة التي قررناها في الملاق كايصرح به كلامهم قلت نعم يمكن ان نظير ما هنا ثم ان دخلت  
 المداق فانت طالق ان كنت زيدا والفرق (١٦٦) بينه وبين ما هنا غير حتى اذ كل من المخلول والكلام مثلا وتنع شرط الطلاق محتملا لا تقدم

والتأخر وليس بين الشرطين  
 رباطا ولا مناسبة بينهما  
 يقضى بهما على ما أفهمه  
 اللفظ فراجع لارادته وقيل  
 عند عدمها أو تعذر معرفتها  
 لا طلاق الا ان تقدم الاول  
 لان الاصل بقاء العصمة وما  
 هنا فبين الشرطين الوطء  
 والظهار ذلك ففرضي بهما  
 على اللفظ وبيانه ان الوطء  
 هنا لما عاق به العتق صار  
 كالمظهر في تعلق العتق به  
 أيضا فكان بينهما ارتباط  
 ومناسبة شرعية ان فصار  
 بمنزلة شرط واحد ولم يعول  
 على ارادته ولا عدمها  
 اكتماء بالقرينة الشرعية  
 المقضية لذلك وأيضا ففرضي  
 ان ظاهرنا ليس شرطا  
 لمطلق وقسوع العتق بل  
 لكونه عنه ظاهرا بحسب  
 والايلاء ليس مشروطا  
 بوقوع العتق عن الظاهر  
 لتعذر بل بمطلق وقوعه  
 فلم يحدد الجزاء ويتعدد  
 الشرط حتى يكون من  
 القاعدة وأيضا فالايلاء  
 ليس جزاء كورافي اللفظ  
 وانما هو حكم شرعي مرتب  
 على وقوع مثل هذه الصيغة  
 وقرق بين الجزاء اللفظي  
 والجزاء الحكمي اذا الاول  
 يتعلق بكل من الشرطين  
 على حدته فتقررنا ما بينهما  
 وحكمنا بما تقتضيه اللغة  
 أو العرف بخلاف الثاني

تحقيقه مما ذكر في الطلاق ويتفرع على ذلك مسألة الايلاء حيث اقضى التعليق بتقديم الظاهر وتعليق  
 العتق بعده بالوطء كان ايلاء والا فلا وذلك لانتفاء مقتضى يكون بنية المولى وقد يكون بقرينة في كلامه وقد  
 يكون بمجرد دلالة لفظية أي وما هنا من ذلك انتهت بأدنى زيادة من عتق (قوله ما جرى عليه الاصحاح  
 الخ) وهو اطلاق قواهم المـ اذا ظاهر صار مـ (قوله كما يصرح به) أي بعدم الجعل (قوله قلت نعم  
 يمكن الخ) لا يخفى ما في جميع هذا الجواب مع التأمل الصادق اهـ سم (قوله ثم) أي في الطلاق (قوله  
 يقضى) ببناء المفعول (قوله وقيل الخ) عطف على رجع الخ (قوله عند عدمها) أي الارادة وقوله أو تعذر  
 الخ عطف على عدمها (قوله الاول) أي من الشرطين (قوله ذلك) أي ما ذكر من الربط والمناسبة  
 الشرعيين (قوله ففرضي بهما الخ) أي بالربط والمناسبة الشرعيين (قوله وبيانه الخ) أقول هذا البيان  
 من الجانب الاصل ان وجه الارتباط والمناسبة بين الشرطين هنا تعلق الجزاء المذكور بكل منهما ومعلوم  
 ان هذا تحقق في مثال الطلاق المذكور اذا الجزاء متعلق فيه بكل من الشرطين اهـ سم وفيه نظر اذ مراد  
 الشارح ان تعلق العتق بالظهار ذاتي شرعا سواء وجد التعليق كمثل المتن أم لا بخلاف مثال الطلاق  
 المذكور فان تعلق الجزاء بكل من الشرطين فيه جعلي حصل بالاعتق (قوله ففرضي بهما الخ) أي حكم  
 بسببهما مفهوم اللفظ ولم يحتج الى ارادة اهـ كردي (قوله وأيضا ففرضي ان ظاهرا الخ) أقول حاصله منع  
 اتحاد الجزاء فلا يندرج في القاعدة لكن لا يخفى في فساد ما ذكره أما أولا فمن الواضح ان ليس الجزاء في هذا  
 الكلام الا قوله فبعدى حر عن ظهاري وان ليس الشرطان الا قوله ان وطئت بك وقوله ان ظاهرت فان اتحاد  
 الجزاء حينئذ مما لا شبهة فيه وأما ثانيا فلان الايلاء لم يقع في هذا الكلام مشروطا ولا شرطا اذ ليس واحد  
 من الشرطين المذكورين والجزاء المذكور وهو الايلاء بل وليس مشروطا في الواقع بالعتق لاعتق الظاهر  
 ولا مطلقا كيف هو حقيقة قبل العتق مع القلان الامتناع من وجسود العتق فكيف يكون مشروطا به  
 وانما هو مشروط بالظهار كما مر في قوله فاذا ظاهر صار مـ (قوله سم) ولك ان تنزع الفساد الاول بان  
 مراد الشارح ان جزاء الشرط الثاني في نفسه بقطع النظر عن الشرط الاول العتق عن الظاهر وجزاء الشرط  
 الاول في نفسه بقطع النظر عن الثاني مطلق العتق وقيد عن ظهاري بالنسبة اليه لغو كما علم من كلام المصنف  
 أولا والفساد الثاني بان الشرط الاول مع جزائه في نفسه صيغة ايلاء فمراد الشارح بالا يلاء جزاء الاول وهو  
 الوطء (قوله عنه ظاهرا) لعله محرف عن ظهاري (قوله لتعذر الخ) أي لما سرق قبل قوله وبحت فيه الرافعي  
 (قوله ويتعدد الشرط) بالجزم عطف على يتعد الشرط (قوله وأيضا فالايلاء ليس جزاء الخ) أقول هذا من

الظهارات تحت اليقين فالتأمل (قوله قلت نعم يمكن الخ) لا يخفى ما في جميع هذا الجواب مع التأمل الصادق  
 (قوله وبيانه الخ) أقول هذا البيان من الجانب الاصل ان وجه الارتباط والمناسبة  
 بين الشرطين هنا تعلق الجزاء المذكور بكل منهما ومعلوم ان هذا تحقق في مثال الطلاق المذكور اذا  
 الجزاء متعلق فيه بكل من الشرطين فبصحة ان الله عما يصفون (قوله وأيضا ففرضي ان ظاهرا الخ) أقول  
 حاصله منع اتحاد الجزاء فلا يندرج في القاعدة لكن لا يخفى في فساد ما ذكره أما أولا فمن الواضح ان ليس  
 الواضح ان ليس الجزاء في هذا الكلام الا قوله فبعدى حر عن ظهاري وان ليس الشرطان الا قوله ان وطئت  
 بك وقوله ان ظاهرت فان اتحاد الجزاء حينئذ مما لا شبهة فيه وأما ثانيا فلان الايلاء لم يقع في هذا الكلام مشروطا  
 ولا شرطا اذ ليس واحد من الشرطين المذكورين والجزاء المذكور وهو الايلاء بل وليس مشروطا في الواقع  
 بالعتق لاعتق الظاهر ولا مطلقا كيف هو حقيقة قبل العتق مع القلان الامتناع من وجسود العتق فكيف  
 يكون مشروطا به وانما هو مشروط بالظهار كما تقدم في قوله فاذا ظاهر صار مـ (قوله وأيضا  
 فالايلاء ليس جزاء كورافي اللفظ الخ) أقول هذا من أعجب الجواب لان الرافعي في بحثه المذكور لم يدع

عجب



من المخاطبة لان طلاق الضرورة لواقع بوطء المخاطبة بضره قال الزركشي ومثله ان وطئت فطلق فمضى طلاق ضررته او طلاق بناء على ما سماعه  
في المتن ان كفاية عين لكنهما جريا هنا على انه لا يجب به شيء فثبت لا ايلاء انتهى (١١٧) (كان وطئ) في المدة او بعدها (طلقت

الضرورة) لوجود الصفة  
(وزال الايلاء) اذ لا يثنى  
عليه بوطئها بعد (والاظهر  
انه لو قال لاربعة والله لا  
اجامعك فليس بمسول في  
الحال) لانه لا يثبت الا بوطء  
الكل اذ المعنى لا أطأ بجمعي  
كلو حلف لا يكلم هؤلاء  
وفارقت ما بعدها بان هذه  
من باب سلب العموم وتلك  
من باب عموم الساب كلياتي  
(فان جامع ثلاثا) منهن ولو  
بعد البيونة أو في البور  
لان اليمين يشمل الجلال  
والحرام (قول من الرابعة)  
لحتمه حيث بوطئها (فلو  
مان بعضهن قبل وطء زال  
الايلاء) لتعق امتناع  
الحلف اذ الوطء انما يقع  
على ما في الحياة أما بعد  
وطئها وقبل وطء الاخريات  
فلا يزول (ولو قال) لهن  
والله لا اجامع) واحدة  
منهن ولم يرد واحدة معينة  
أو بهمة بأن أراد الكل أو  
أطلق كان مولى من كل  
منهن حلاله على عموم  
السلب فان الذكر في  
سياق النفي للعموم فيجوز  
بوطء واحدة ويرتفع  
الايلاء عن الباقيات اما اذا  
أراد واحدة فخص بها  
وبعينا أو بينهما أولا  
أجامع (كل واحدة منهن  
قول من كل واحدة) منهن  
على حديثها لعموم السلب

أعجب العجائب لان الرافعي في بحثه المذكور لم يدع ان الايلاء جزء مطلقا فضلا عن كونه جزءا من كوراني  
اللفظ وانما مدعا ان الجزاء هو قوله فعبدني حر عن ظهاري توسط بين شرطين وقضية القاعدة انه ان  
أراد انه اذ حصل الشرط الثاني الذي هو الظاهر هنا تعلق بالاول الذي هو الوطء فلو تقدم الوطء لم يعتق  
لان تعلق العتق بالوطء مشروط بتقدم الظاهر ولم يتقدم وعلى هذا التقدير أعني انه أراد ما ذكره يصير  
مولى اذ حصل الظاهر لانه حينئذ يمنع من الوطء خوف العتق فعد بان فساد جميع ما ذكره في هذا المقام  
فأعجب بعد ذلك من قوله أولا والفرق بينهما وبين ما هنا غير خفي وقوله ثانيا فأتضح ما ذكره الخ اه سم  
(قوله من المخاطبة) الى قوله قال الزركشي في المعنى والى قول المتن ولو قال لا اجامعك في النهاية الا قوله وفيه  
نظر الى وقد وجه (قوله ان وطئت فطلق) قضية ما ذكره هنا اذ وطئ في هذه الحالة لا يقع عليه طلاق  
بل الواجب اما كفارة عين على ما في النذر أو عدم وجوب شيء على ما هنا اه ع ش (قوله لكنهما جريا هنا  
الخ) اعتمد المعنى أيضا (قوله في تذيلا ايلاء) فرع لو قال ان وطئت فانت طالق فله وطئها وعليه التزاع  
بتعقيب الحشفة في الفرج لوقوع الطلاق حينئذ وظاهر كلام الاصحاب وجوب التزاع عينا وهو ظاهر اذا  
كان الطلاق باثنا فان كان رجعا فالواجب التزاع أو الرجعة كالأول فلا يستدام الوطء ولو عالما بالتحريم  
فلا حد عليه لا باحة الوطء ابتداء ولا مهر عليه أيضا لان وطء وقع في النكاح واذ تزاع ثم أوجع فان كان تعلق  
الطلاق بطلاق بان نظر فان جهلا التحريم فوطء شبهة كلو كانت رجعية فله المهر ولا حد عليها وان عالما  
فرنا وان أكرهها على الوطء أو علم التحريم دونها فعليه الحد والمهر ولا حد عليها أو هي دونه وقد ردت على  
الدفع فعليه الحد ولا مهر لها نهاية ومعنى (قول المتن وزال الايلاء) واضح في التعليل بغير كلام أي كما هو  
الفرض فان صادق بها يمكن ان يقال بانه بتصور عدم زواله بان تكون عدة الضرورة بالاقراء وكانت لا ترى الدم  
الابعد مدة كمنوع عام وكان الطلاق رجعا فليست كامل اه سيد عمر (قوله لانه لا يثبت) الى قوله بما لا يدفعه  
في المعنى (قوله كلو حلف لا يكلم الخ) أي فانه لا يثبت الا بتسليم الجميع والكلام عند الطلاق فلو أراد انه  
لا يكلم واحدا منهم حلف بتسليم كل واحد على انفراد اه ع ش أي واذا كان واحدا منهم حلف وانحل  
اليمين في حق الباقيين أخذت بما ياتي عن تصحيح الاكثرين (قوله حيثئذ) أي حينئذ اه ثلاثا منهن (قوله  
اما بعد وطئها الخ) محتمل قول المتن قبل وطء أي اما لو ماتت بعد وطئها الخ (قوله اما اذا أراد واحدة الخ)  
عبارة المعنى فان أراد الامتناع من واحدة منهن معينة قول منها فقط ويؤمر بالبيان كافي الطلاق ويصدق  
بيمينته في ارادتها وان أراد واحدة منهم كان مولى من احدها ويؤمر بالتعيين فاذا عين كان ابتداء لمدة  
من وقت التعيين على الاصح اه (قوله فيختص) أي الايلاء (قوله ويعينها) أي في صورة الاجماع أو  
بينها أي في صورة التعيين اه سيد عمر (قول المتن قول من كل واحدة) كلو أفردها بالايلاء فاذا مضت  
المدة فلكل مطالبة اه معني (قوله أي لا يجم الخ) تفسير لسلب العموم (قوله فاذا وطئ الخ) تفرع  
على قول المتن قول من كل واحدة سم وع ش (قوله كانه قلاء عن تصحيح الاكثرين) وهو المعتمد نهاية

ان الايلاء جزء مطلقا فضلا عن كونه جزءا من كوراني اللفظ وانما مدعا ان الجزاء هو قوله فعبدني حر  
عن ظهاري توسط بين شرطين وقضية القاعدة انه ان أراد انه اذ حصل الشرط الثاني الذي هو الظاهر هنا  
تعلق بالاول الذي هو الوطء فلو تقدم الوطء لم يعتق لان تعلق العتق بالوطء مشروط بتقدم الظاهر ولم  
يتقدم وعلى هذا التقدير أعني انه أراد ما ذكره يصير مولى اذ حصل الظاهر لانه حينئذ يمنع من الوطء خوف  
العتق فعد بان فساد جميع ما ذكره في هذا المقام فأعجب بعد ذلك من قوله أولا والفرق  
بينه وبين ما هنا غير خفي وقوله ثانيا فأتضح ما ذكره الخ فاعتبروا يا أول الابصار (قوله فاذا وطئ واحدة  
الخ) تفرع على قول المتن قول من كل واحدة (قوله كانه قلاء عن تصحيح الاكثرين) وهو المعتمد شرح

لو طئت بخلاف لا أطأ كل فانه لسلب العموم أي لا يجم وطئ لكن فاذا وطئ واحدة حث وزال الايلاء في حق الباقيات كانه قلاء عن تصحيح  
الاكثرين وقال الامام لا يزول



كل بالايلاه وهو (١٦٨) ظاهر المعنى ولذا بحث الرافعي انه ان اراد تخصيص كل بالايلاه لم يتحمل والا كان  
 كلاً جامعاً فلا يثبت الا  
 بوجهين وأجاب عنه  
 الباقين بما لا يدفعون  
 ثم أبعد غيره بقول المحققين  
 تاخر المور بكل عن النفي  
 بطلب السلب العموم لا عموم  
 الساب ومن ثم كانت تسوية  
 الاصل بين صورة المتن  
 ولا اطلاقاً واحدة مشككة  
 واجب بان ما قاله المحققون  
 أكثرى لا يمكن بدليل قوله  
 تعالى ان الله لا يحب كل  
 مختال فخور وفيه نظر لان  
 هذا التماثل على النادر  
 بشهادة الله تعالى ولا كذلك  
 هنا لعله عليه به بعد جدا  
 وقد وجه تصحيح الاكثرين  
 بانهم سموا حكموا بالايلاه  
 من كاهن ابتداء فقط لان  
 اللفظ ظاهر فيه سواء قلنا  
 ان عوم به بدلي أم شمولى  
 واما اذا وطئ احدهما فلا  
 يحكم بالعموم الشمولى  
 حيث لا يتعدد الكفارة  
 لانه يعارضه أصل براءة  
 الذمة من ما يوطئ من بعد  
 الاولى وساعد هذا الأصل  
 تردد اللفظ بين العموم  
 البدلي والشمولى وان كان  
 ظاهر الرافعي الشمولى فلم يجب  
 كفارة أخرى بالشك ويلزم  
 من عدم وجوبها ارتفاع  
 الايلاء ولانظر لنية السلب  
 في الاولى ولا لفظ كل في  
 الثانية لان الكفارة حكم  
 وتبه الشارع فلم يتعدد لا  
 بما يقتضى تعدد الخلف  
 نصا ولم يوجد ذلك هنا (ولو قال) والله (لا جامع لك) سنة او (الى سنة)

ومعنى (قوله كاهن) أى عدم الزوال (قوله وهو) أى ما قاله الامام (قوله وانما) أى ما قاله الامام اه  
 عن أولئك كونه ظاهر المعنى (قوله لم يتحمل) أى الايلاء عن الباقيات (قوله وأجاب عنه) أى عن بحث  
 الرافعي سم ورشيدى (قوله بما لا يدفعون) عبارة المعنى بان الخلف الواحد على متعدد يوجب تعلق الخلف  
 بأى واحد وقع لا تعدد الكفارة واليمين الواحدة لا يتبع بعض فيها الخلف ومتى حصل فيها خلف حصل  
 الانحلال اه زاد سم عليها عن شرح البهجة لشيخ الاسلام مانصه قال أى الباقين وقد ذكر ذلك  
 الروافى وقال انه ظاهر المذهب اه (قوله أبعد) أى بحث الرافعي سم ورشيدى (قوله غيره) أى شيخ  
 الاسلام سم ورشيدى عبارة عن أى غير الباقيات اه والاول تفسير للمضاف والثاني للمضاف اليه  
 (قوله بين صورة المتن) أى لا جامع كل واحد ممكن سم وعش (قوله ولا اطلاقاً واحدة) قال فى شرح البهجة  
 حيث لا اراد وقوعه مشككة عبارة شرح البهجة لشيخ الاسلام فتسوية الاحكام بينهما حيث لا يثبت في الحكم  
 بعيدة وأبعد منها قطعهم به في الاولى دون الثانية انتهت اه سم (قوله وأجاب) الجيب هو شيخ الاسلام  
 اه سم (قوله وفيه نظر) أى فى هذا الجواب (قوله لان هذا) أى قوله تعالى المذكور (قوله سواء  
 أقلنا ان عوم به بدلي أم شمولى) فى التردد بين الشمولى والبدلي مع كون النكرة فى سياق النفي للعموم الشمولى  
 وضعا فنظر فان بنى البدلي على احتمال سلب العموم فلا يسلّم انه يقتضى مع ان قضية هذا البناء حيث لا أن  
 يكون الظاهر البدلي لان سلب العموم هو الاكثر كما تقدم لا الشمولى كما قال اه سم (قوله واما اذا وطئ  
 الخ) من تنبيه التوجيه اه عش (قوله حتى تتعدد الكفارة) تفرس على النفي (قوله يعارضه) أى تعدد  
 الكفارة (قوله فى الاولى) أى صورة لا اطلاقاً واحدة ممكن وقوله فى الثانية أى صورة المتن اه كردي (قوله  
 سنة) الى قوله قبل فى النهاية وكذا فى المعنى الا قوله وأراد سنة الى المتن وقوله وأطلق (قوله سنة الخ) ولو قال  
 السنة بالتعريف يقتضى الحاضرة فان بقى منها فوق أربعة أشهر بعد وطئه العبد الذى استثناه كان موليا  
 والا فلا ولو قال لا أصبتك ان شئت وأراد ان شئت الجماع أو الايلاء فعالت فى الحال شئت صار موليا ولو جرد  
 الشرط وان أنوت فلا بخلاف ما لو قال متى شئت أو نحوها فإنه لا يقتضى الفور ولو أراد ان شئت أن لا أجامعك  
 فلا ايلاء اتمه عناه لا أجامعك الا برضائه وهى اذ رضيت فوطئها لم يلزمه شئ وكذا لو أطلق المشيئة حلالها على  
 مشيئة عدم الجماع لانه السابق الى الفهم ولو قال والله لا أصبتك الا أن تشاء وأراد النكاح فلا ايلاء والاستثناء  
 عنه فلولانه حلف وعلق ورفع اليمين بالمشيئة فان شاعت الاصابة فور انحلال الايلاء والا فلا يتحمل ولو قال والله  
 لا أصبتك متى يشاء فلان فان شاء الاصابة ولو مترخيا انحلت ليمين وان لم يشأها صار موليا بعونه قبل المشيئة  
 لئلا يفسد منها لاجبى مدة الايلاء لعدم اليأس من المشيئة ولو قال ان وطئتك فعبدى حقه بثلث شهر ومضى شهر  
 صار موليا اذ لو جامعها قبل مضيه لم يحصل العتق لتعدده معه على اللفظ ويحل الايلاء بذلك الوطء فان وطئ  
 بعد مضى شهر فى مدة الايلاء أو بعدها وقد باع العبد قبله بشهر انحلت الايلاء لعدم لزوم شئ بالوطء حيث لا  
 (قوله وأجاب عنه) أى عن بحث الرافعي وقوله ومن ثم أبعد أى بحث الرافعي ولهذا عبر شيخ الاسلام فى شرح  
 البهجة بقوله ويؤيد ما بحثه أى الرافعي قول المحققين الخ ثم قال وقد منع الباقين بحث الرافعي بان الخلف  
 الواحد على متعدد يوجب تعلق الخلف بأى واحد وقع لا تعدد الكفارة واليمين الواحدة لا يتبع بعض فيها الخلف  
 ومتى حصل فيها خلف حصل الانحلال قال وقد ذكر ذلك الروافى وقال انه ظاهر المذهب انتهت عبارة شرح  
 البهجة (قوله غيره) أى شيخ الاسلام (قوله بين صورة المتن) أى قوله ولو قال لا جامع كل واحدة ممكن  
 قول من كل واحدة (قوله ولا اطلاقاً واحدة) قال فى شرح البهجة حيث لا ارادة (قوله مشككة) عبارة شرح  
 البهجة لشيخ الاسلام فتسوية الاحكام بينهما حيث لا يثبت في الحكم بعيدة وأبعد منها قطعهم به في الاولى دون  
 الثانية (قوله وأجاب) الجيب هو شيخ الاسلام (قوله سواء أقلنا ان عوم به بدلي أم شمولى) فى التردد بين  
 الشمولى والبدلي مع كون النكرة فى سياق النفي للعموم الشمولى وضعا فنظر فان بنى البدلي على احتمال سلب  
 العموم فلا يسلّم انه يقتضى مع ان قضية هذا البناء حيث لا أن يكون الظاهر البدلي لان سلب العموم هو



المستقبل منع نفسه من  
الوطء وأخرج المرة فعلى  
الضعيف ان الثابت بعد  
الاستثناء نقض المفظوظ  
به قبله وهو الوطء اذا لم يطلأ  
المرة يحذف وعلى الاصح ان  
الثابت نقض ما دل عليه  
لفظه وهو الامتناع يتقى  
الامتناع في المسروق ثبت  
التخير فيه او يجري ذلك  
في كل حلف على مستقبل  
بخلافه على ماضٍ أو حاضر  
ففي لا وطنت الامرة يحذف  
اذا لم يكن قد ووطئها جزوا  
لانتفاء توجبها التحيير لعدم  
امكانه فلما لم يحتمل  
الاستثناء الا وقوعه خارجا  
حذف اذا لم يكن كذلك  
ولهذا جزموا في ليس له على  
الامانة باز ومهاولم يخرجوه  
على هذا الخلاف قال  
البلقيني وقياس ما ذكر  
ان من حلف لا يشكو  
غيره الامن حاكم الشرع  
لم يحذف بترك شكواه مطلقا  
لان قصده نفي الشكوى من  
غير حاكم الشرع لا ايجادها  
عنده وتبعه أبو زرعه فقال  
فمن قبل له بث عندى لا

الاكثر كما تقدم لا الشمولي كما قال (قوله أو السنة) عطف على قوله سنة من (قوله قال البلقيني وقياس ما ذكر ان من حلف الخ) نظير مسألة البلقيني المذكور فقالوا حلف لا تخرج زوجتنا لا باذنه أو لا يكلم زيدا الا في شرفان خرجت بغير اذنه أو كلم في غير شرفان خرجت باليمين أو خرجت باذنه أو كلم في شرف لم يحلف وانحلت

( ٢٢ - ) (سروانی وابن قاسم) - ثامن )  
 آیت عندك الا هذه الآية مبني على عدم الوقوع بترك البيت عنده لان  
 معناه عرفنا ليس اثبات البيت بل ان وجد يكون ليله فقط ثم استدلل باقتناء غيره والقاعدة ان لا  
 آكل الا هذا يتضمن قضيتين الامتناع من اكل غير موقته باله وهو عدم الامتناع منه فعني الاول امنع نفسي عنه بغيره واخرج هذا من المنع فيصدق  
 بالاقدام عليه وتركه بمعنى الثاني امنعها غيره واجلها عليه والاصح الاول وانما لم يأت هذا في ليس له الامانة لانه لا مقابل لثبوتها اذ  
 لا واسطة بينهما ثم نازع فبما مر من جريان ذلك في كل مستقبل بانه قد لا يتأتى في بعض المستقبلات نحو لا يقوم غدا الارز يد اذا لم يمت قيامه غدا  
 لكن ان كانت الجمله خبر يقول الالم يتعين قيامه بل يبقى التخيير كما مر فاذا ذكر ليس من عموم المستقبلات بل من خصوص الجمل أو المنع انتهى



« (فصل في أحكام الإيلاء) \* (قوله عليها) أي المدة المضروبة (قوله وجوبا) أي قول المتن في الأصح في النهاية الأقوله في صورة صحة الإيلاء إلى المتن وكذا في المعنى الإقوله ومرتبدة وقوله أوز والردة إلى لامن اليمين وقوله وكذا ما منعها إلى المتن وقوله وخرج إلى المتن وقوله لا يجوز له تحليلها منه (قوله بلا مطالبة) الظاهر أنه بيان للإمهال ويحتمل أنه لدفع توهم أنه لا يعمل بالإبطال اهـ رشدي (قوله ولوقنا الخ) لا يخفى ما في هذه العبارة المعنى سواء أحر والرق في الزوج والزوجة اهـ (قوله من حين الإيلاء) أي لامن وقت الرفع إلى القاضي اهـ (قوله من وقتئذ) عبارة المعنى من وقت الحلف اهـ (قوله ولو بلا قاض) أقرب من هذا التقدير بتقدير المضاف أي بلا اعتبار قاض فإنه يصدق مع وجوده اهـ سم (قوله نعم في أن جامعك الخ) قد يقال لأحاجة إلى استثناء ذلك لأنه انما يصير مواليا بعد الشهر كما يدل عليه لينقول الروض وإن مضى شهر ولم يطأها صار مواليا اهـ فقوله صار مواليا يفيد أنه لا يكون مواليا قبل مضى الشهر وهو ظاهر لأنه لا يلزمه حتى تنذ بالوطء شيء فليست اهـ سم (قول المتن من الرجعة) ولولم راجع حتى انقضت المدة أو بقي منها أقل من أربعة أشهر فلا مطالبة كما هو ظاهر لكن هل نقول تبين أنه لا إيلاء أو نقول انحل الإيلاء اهـ سم أقول قضية صدق تعريف الإيلاء عليها الثاني (قوله أوز والردة) الانسب لما قبله العطف بالواو (قوله لان بذلك) أي بما ذكر من الرجعة وزوال الماذكر (قوله في الأولين) أي الرجعة والمرتبدة (قوله في الأخير) الانسب لما قبله التثنية كما في النهاية قال ع ش قوله في الأخير من أي الصغير والمرض اهـ (قوله أمالو إلى الخ) محترز حال الإيلاء سم (قوله أو طئت بشبهة الخ) في بعض النسخ أي لأنها تجعل هذا مسألة مستقلة بعد مسألة الرجعة وهو الائق لان المقصود أخذ مفهوم المتن ولا يتوجه عليه كلام الشهاب سم الآتي اهـ رشدي أقول وكذا جعله المعنى مسألة مستقلة (قوله فتقطع المدة أو تبطل) أي تنقطع ان حدث ذلك فيها وتبطل ان حدث ذلك بعدها لكن هذا ظاهر في صورة الطلاق ولهذا قال في الروض وشرحه

اليمين مر وسئل شيخنا الشهاب الرمي عما قاله الباقي في حين حلف بالطلاق على صديقه أنه لا يبيت ليلة الجمعة الا عند حفرة الجمعة ولم يبيت عنده أي ولا عند غيره كما هو ظاهر والافلوبان عند غيره حنف لان الميت عند غيره هو الممنوع منه المحلوف عليه منه بعدم الحنف كما نقله عنه العراقي فأجاب بان ما قاله الباقي معتمد اهـ وهو حيث تنذر ما ذكرهنا عن الباقي في مسألة الشكوى لان التقدير لا يبيت ليلة الجمعة عند أحد الا عند الغرض والقصد نفي الميت ليلة الجمعة عند غيره لا إيجاب الميت ليلة الجمعة عند أحد في قولكم لا يبيت ليلة الجمعة عند أحد شامل لنفس المحلوف عليه لأنه أحد فاذا بات في بيت نفسه فقد بات عند أحد غير الخالف فينبغي الحنف قلت قضية ما قاله الباقي وانه العراقي وبين شيخنا الشهاب الرمي ان ذلك معتمد لا التفات إلى ذلك الشمول وكان وجه ذلك انه لا يراد في العرف العام بأحد في مثل ذلك الا غير المحلوف عليه وهذا هو مقتضى ما قاله هو لا مالا في هذه المسألة فليست اهـ

« (فصل في أحكام الإيلاء الخ) \* (قوله كدة) أي فاقم الاختلاف بذلك (قوله ولو بلا قاض) أقرب من هذا التقدير بتقدير المضاف أي بلا اعتبار قاض فإنه يصدق مع وجوده (قوله نعم في أن جامعك الخ) كذا شرح مر (قوله لا تحسب المدة من الإيلاء بل بعد مضى شهر) قد يقال لأحاجة إلى استثناء ذلك لأنه انما يصير مواليا بعد الشهر كما يدل عليه قول الروض وان قال بان وطئتك فعدي حرقه بشهر فان وطئ قبل مضى شهر انجحت اليمين وان مضى شهر ولم يطأها صار مواليا اهـ فقوله صار مواليا يفيد أنه لا يكون مواليا قبل مضى الشهر وهو ظاهر لأنه لا يلزمه حتى تنذ بالوطء شيء فليست اهـ سم (قوله في المتن من الرجعة) ولولم راجع حتى انقضت المدة أو بقي منها أقل من أربعة أشهر فلا مطالبة كما هو ظاهر لكن هل نقول تبين أنه لا إيلاء أو نقول انحل الإيلاء (قوله أمالو إلى الخ) محترز حال الإيلاء (قوله فتقطع المدة أو تبطل) أي تنقطع ان حدث ذلك فيها وتبطل ان حدث ذلك بعدها لكن هذا ظاهر في صورة الطلاق ولهذا قال في الروض وشرحه وتستأنف في صورة الطلاق ولو طلق بعد المطالبة يعني بعد المدة بمطالبة أو ببدونها رجعة أي تستأنف المدة

« (فصل في أحكام الإيلاء) من ضرب بمدة وما يتفرع عليها (مهل) وجوب المول بلا مطالبة (أربعة أشهر) رفقاه ولا ية ولوقنا أو فنة لان المدة شرعت لاسر حجب إلى هو قسلة صبرها فلم تختلف بحسري غورق كدة حيف وعنة وتحسب المدة (من) حين (الإيلاء) لانه مول من وقتئذ ولو (بلا قاض) لثبوتها بالنص والاجماع وبه فارقب نحو مدة العنة نعم في أن جامعك فعدي حرق بل جماعي بشهر لا تحسب المدة من الإيلاء بل بعد مضى الشهر لانه لو وطئ قبله لم يعتق (د) تحسب (فرجعية) ومرتبدة حال الإيلاء (من الرجعة) أوز والردة كز وال صغير أو الرض كما يأتي لامن اليمين لان بذلك يحل الوطء في الأولين ويمكن في الأخير أمالو إلى ثم طلق رجعا أو وطئت بشبهة فتقطع المدة أو تبطل لحرمة وطئها



وتستأنف في صورة الطلاق ولو طلق بعد المطالبة يعني بعد المدة بمطالبة أو بدونهما رجعة أي تستأنف المدة بالرجعة اهـ وأما في صورة الوطء فغير ظاهر في حدوته بعد المدة فقد قال في شرح الروض بعد ذكر الروض أمور منها عدة الشبهة نعم إن طرأ شيء منها بعد المدة وقبل المطالبة ثم زالت فلها المطالبة بلا استئناف مدة اهـ وفي العباب ولو وطئت بشبهة في المدة فكالردة في القطع والاستئناف بعد فراغها أو بعد المدة فلا استئناف اهـ أي بخلاف الردة سم على ج اهـ وشيخي عبارة السيد عمر قوله فتنة طلع المدة الخ ما اقتضاه من الحاق وطء الشبهة بالطلاق الرجعي في سائر أحواله هو قضية عبارة أصل الروضة فإنه بعد ذكر مستلحق الطلاق والردة قال ما تصدأ الحق البغوي العسدة عن وطء الشبهة بالطلاق الرجعي وبالردة في منع الاحتساب وجوب الاستئناف عند انقضاء ما انتهت بظاهره أن الحاق جاري الحالين نعم وقع في العز يزعم أسقام من الروضة ما يقتضي الحاق وطء الشبهة بما ساق من الاعتذار التي لا تقتضي الاستئناف عند عروضاها بعد انقضاء المدة فاختاره ابن المقرئ رحمه الله تعالى فاسقط ما حكاه الأصل في وطء الشبهة عن البغوي وأدرج في الاعتذار المشار إليها بما أفهمه كلام العزيز فهذا هو منشأ الاختلاف الواقع بين ما في القصة أي والنهاية وما في الروضة والعباب أي والاسنى ونقل صاحب المغني كلام أصل لروضة هنا وقره اهـ (قوله وتستأنف من الرجعة) ظاهره أنه لا فرق في الاستئناف بين أن يكون قد طلق قبل المطالبة تبرعا وأن يكون قد طلق بعد المطالبة لكن بحث مر التقييد بالاول وأنه لا استئناف في الثاني لأنه أي يقتضي الإيلاء فليست له فمحتاج لمساعدة نقل على ذلك وقضية طلاقهم أنه لا فرق وهو الموافق لتظهيره من الظاهر وهو أنه لو طلق عقب الظهار ثم راجع صار عاتدا اهـ سم أقول ويصرح بعدم الفرق ما مرنا فاعن شرح الروض وأما قوله لأنه أي الخ برده قول المغني ونقله نقل المذهب ولا تحمل اليمين بالطلاق الرجعي اهـ (قوله إن بقي الخ) أي أو كان اليمين على الامتناع من الوطء مطلقا كما يأتي (قوله التوالى الخ) هذا راجع لكل من طرأ الطلاق ووطء الشبهة وقوله في نكاح الخ راجع لطرأ الطلاق الرجعي فقط (قول المتن أحدهما) أي أو كلاهما مغني وشرح المنهج (قول المتن بعد دخول) أي أو استئصال من الزوج المحترم اهـ مغني (قوله أو بعدها) كان ينبغي له حينئذ أن يزيد قوله أو بطلت بعد قول المصنف انقطع حله أدخل البطلان في الانقطاع تظليها اهـ وشيخي (قوله لما ذكر) أي من قوله لأن الاضرار انما يحصل الخ كما يصرح به كلام الجلال الهلي أي والمغني اهـ وشيخي (قوله والا) أي بان بقي من مدة اليمين ما لا يزيد على أربعة أشهر (قول المتن ولم يخل بنكاح) احتريزه عن الردة والطلاق الرجعي وقد سبق وقوله لم يمنع المدة أي لا يقطع مدة الإيلاء اهـ مغني (قوله سواء المانع الخ) وسواء أفارم أم حدث فيها كما صرح به في المحرر اهـ مغني (قول المتن كصوم وحرام) واعتكاف فرضا ونقلا اهـ مغني (قوله كبس) أي بحق بخلاف ما لو كبس ظلما اهـ أسنى (قوله ممكنة) من التمكين (قوله يمنع) أي كل من الصغر والمرض (قوله في صورة صحة الإيلاء معهم

بالرجعة اهـ وأما في صورة الوطء فغير ظاهر في حدوته بعد المدة فقد قال في شرح الروض بعد ذكر الروض أمور منها عدة الشبهة نعم إن طرأ شيء منها بعد المدة وقبل المطالبة ثم زالت فلها المطالبة بلا استئناف مدة اهـ وفي العباب ولو وطئت بشبهة في المدة فكالردة في القطع والاستئناف بعد فراغها أو بعد المدة فلا استئناف اهـ أي بخلاف الردة (قوله وتستأنف من الرجعة) ظاهره أنه لا فرق في الاستئناف بين أن يكون قد طلق قبل المطالبة تبرعا وأن يكون قد طلق بعد المطالبة لكن بحث مر التقييد بالاول وأنه لا استئناف في الثاني لأنه أي يقتضي الإيلاء وليس هناك ما يقتضي التكرار فاسقط حكم الإيلاء بالطلاق فلا أثر للمراجعة بعد ذلك فليست له فمحتاج لمساعدة نقل على ذلك وقضية طلاقهم أنه لا فرق وهو الموافق لتظهيره من الظاهر وهو أنه لو طلق عقب الظهار ثم راجع صار عاتدا (قوله في صورة صحة الإيلاء معهم) أي وهو أن يكونا بحيث يمكن وطءهما في المدة التي قدرها وقد بقي منها أكثر من أربعة أشهر فاصل ما هنا أنه إذا آلى من صغيرة أو مريضة فإن كانت المدة بحيث يتأتى جماعهما فيها وقد بقي منها أكثر من أربعة أشهر صح الإيلاء

وتستأنف من الرجعة أو انقضاء العدة أن بقي من مدة البسجين فوق أربعة أشهر لأن الاضرار انما يحصل بالامتناع المتوالي أربعة أشهر في نكاح سليم (ولو ارد أحدهما) قبل دخول الطمخ النكاح كما مر (أو بعد دخول في المدة) أو بعدها (انقطعت) لحرمه وطئها حينئذ (فإذا أسلم) المرتد منهما في العدة (استؤنفت) المدة لما ذكرنا من أن محله إذا كانت اليمين على الامتناع من الوطء مطلقا أو بقي من مدة اليمين ما يزيد على أربعة أشهر والا فلا معنى للاستئناف (وما منع الوطء ولم يخل بنكاح ان وجد فيه) أي الزوج (لم يمنع) المسد سواء المانع الشرعي (كصوم وحرام) (والحصى كبس) (مرض وجنون) لأنها ممكنة والمانع من منع أنه لا قصر بالإيلاء (أو) وجد (فيها) أي الزوجية (وهو حصى كصغر ومرض) يمنع من إيلاج الحشفة في صورة صحة الإيلاء معهما السابقة ونشوز (منع) المسد فلا يندى بمأخى قول (وان حدث) نحو مرضها المانع من ذلك أو نشوزها



وكذا ما منعها الشرع غير نحو الحيض كتلبسها بفرض كصوم (في) أثناء (المدة قطعها) لأنه لم يمنع من الوطء لأجل الحيض بل لتغذوه (فإذا زال) وقد بقي فوق أربعة أشهر من الحيض (استؤنفت) المدة لئلا (وقيل تبني) لبقاء النكاح هنا وخرج بنى الآية طر وذلك بعد ما فلا يمنعها بل يطالب بالقيضة بعد زوالها وجود (١٧٢) المضارة في المدة على التوالي مع بقاء النكاح على سلامته وبهذا يفرق بين ما هنا وما مر في

الردة والرجعة (أو) وجد فيها وهو (شرعي كحيض) أو نفاس كالأول أو أطال جمع في رده (وصوم نفل) أو اعتكافه (فلا) يمنع المدة ولا يقطعها لو حدث فيها لأن الحيض لا يخلو عنه شهر غالباً ولو منع لامتنع ضرب المدة غالباً ولو الحق به النفاس طردا للباب لأنه من جنسه ومشاركته في أكثر أحكامه ولأنه ممكن من وطئها مع نحو صوم النفل فان قلت لم ينظر وانها إلى كونه جهاب الوطء معصوم من ثم صوم عليها وهو حاضر بلا اذنه كما مر قلت لأن المدار هنا على التمكن وعدمه فلم ينظر لكونه جهاب الاقدام بخلافه ثم (وعنع) المدة ويقطعها صوم أو اعتكاف (فرض) واحرام لا يجوز له تحليلها منه (في الاصح) لعدم تمكنه من الوطء وقضيته أن الصوم الموسع زمنه من نحو قضاء أو نذر أو كفارة لا يمنع لأنه كالنفل في تمكنه من الوطء وهو ظاهر ثم رأيت الزركشي يحثه (فان وطئ في المدة انحلت) الحيض وفات الأيلاء كما هو ظاهر (والا) يطأها وقد انقضت ولا

الخ) وهي ان يكونا بحيث يمكن وطئهما في المدة التي قدرها وقديق منها أكثر من أربعة أشهر فاصل ما هنا انه اذا آلى من صغيرة أو مريضه فان كانت المدة بحيث يتأتى جماعها فيها وقديق منها أكثر من أربعة أشهر صم الأيلاء ولا تحسب المدة الا من وقت اطلاق الجماع والالم يصح الأيلاء وهذا حصل مراده بالصورة السابقة اه سم (قوله وكذا ما منعها الشرع) قد يقال لم خصه بمسألة الحدود في أثناء المدة دون مسألة الوجود ابتداء ثم ما الفائدة في ذكره هنا مع مجيئه في المسائلين في قوله الا تحصى المدة ويقطعها صوم واعتكاف فرض الخ اه سم (قوله من الحيض) لعلمه متعاقب بقى اه سم (قوله لئلا) عبارة المغنى اذ المطالبة مشروطة بالاضرار أربعة أشهر متوالية ولم توجد اه (قوله بعد زوالها) كان الظاهر زواله اه رشدي (قوله وبهذا) أي بقاء النكاح على سلامته (قوله وما مر في الردة الخ) أي من منعها ما بعد المدة أيضا اه سم (قوله أو نفاس كالأول) وهو المعتمد هنا فيتمغنى (قوله أو اعتكافه) أي النفل (قوله فلا يمنع المدة) أي لو قارنها (قوله ولأنه ممكن الخ) عطف على قوله لأن الحيض الخ (قوله هنا) أي في الأيلاء (قوله مع) أي نحو صوم النفل وكذا ضمير حرم (قوله وهو) أي الزوج (قوله كما مر) أي في باب الصيام (قوله ثم) أي في الصوم (قوله ويمنع المدة) ويقطعها صوم الخ) فلا حدث ذلك بعد المدة نسباً أي انه يمنع مطالبتها في قوله ولا مطالبة الخ اه سم (قوله واحرام) ولو بنفل نهاية ومعنى (قوله لا يجوز له تحليلها الخ) أي بان كان فرضاً أو نفلًا وأحرمت باذن الزوج عس ورشدي (قوله وقضيته) أي التعجيل (قوله لا يمنع) خالفه النهاية والمغنى فقالا وقضية كلامه ان الصوم الموسع زمنه من نحو قضاء أو نذر أو كفارة يمنع وهو الاو جسموان استظهر الزركشي ان المترادف كصوم النفل اه (قوله انحلت الحيض) أي قول المتن أو يطلق في المغنى والى قول المتن بان يقول اذا في النهاية الا قوله بقية السابق (قوله وفات الأيلاء) ولزمنه كفارة فيمين في الحلف بالله ولا يطالب بعد ذلك بشئ نهاية ومعنى (قوله بل توقف الخ) أي المطالبة بصراحة المغنى وينتظر بلوغ المراهقة وافتاقه الجنون ولا يطالب وليها بذلك بل ينسحب تخويف الزوج من الله تعالى اه (قوله من فاء اذار جمع) عبارة المغنى وسمى الوطء فيشتمل فاء اذار جمع لأنه امتنع ثم رجع اه (قوله وليس لها تعيين أحدهما) أي بل تردد الطلب بين القیمة والطلاق وافتاق النهاية وخسلافاً للمغنى كما بان (قوله كما في الروضة الخ) وهو الاوجه اه نهاية (قوله فصور بواقاه الرافعي الخ) وهذا أو جوب جري عليه شجعتان في منهجه اه مغنى (قوله ثم بالطلاق) عبارة المغنى والنهاية فان لم يقضى طابته بالطلاق اه (قوله لان نفسه الخ) في تقريره نامل الان يجعل هذا له لما في الروضة وقوله ولأنه لا يجوز الخ اه لما قاله الرافعي (قوله

ولا تحسب المدة الا من وقت اطلاق الجماع والالم يصح الأيلاء وهذا حصل مراده بالصورة السابقة (قوله وكذا ما منعها الشرع) قد يقال لم خصه بمسألة الحدود في أثناء المدة دون مسألة الوجود ابتداء ثم ما الفائدة في ذكره هنا مع مجيئه في المسائلين في قوله الا تحصى المدة ويقطعها صوم أو اعتكاف فرض الخ (قوله من الحيض) لعلمه متعاقب بقى (قوله وما مر في الردة الخ) أي من منعها ما بعد المدة أيضا (قوله في المتن والشرح) ويمنع المدة ويقطعها صوم الخ) فلا حدث ذلك بعد المدة نسباً أي انه يمنع مطالبتها في قول المتن والشرح ولا مطالبة الخ (قوله في المتن ويمنع فرض) وقضية كلامه ان الصوم الموسع زمنه من نحو قضاء أو نذر أو كفارة يمنع وهو الاوجه وان استظهر الزركشي ان المترادف كصوم النفل شرح مر (قوله وصوبه الاسنوي في تعديده)

مانع بها (فلها) دون وليها وسيدها بل توقف حتى تكمل ببلوغ أو عقل (مطالبة) وان كان حلاله بالطلاق (بان) واليمين بقى) أي يرجع إلى الوطء الذي امتنع منه بالأيلاء من فاء اذار جمع (أو يطلق) ان لم يقضى اظاها الا يتوالتين لها تعيين أحدهما كقضى الروضة وصوبه الاسنوي في تعديده وان منعها من مهماتها وتبعه الزركشي وغيره فصور بواقاه الرافعي انها تطالب بالقيضة أولاً ثم بالطلاق لأن نفسه قد لا تطأه على الوطء ولأنه لا يجوز على الطلاق إلا بعد الإمتناع من الوطء



واليمين بالطلاق الخ) مستأنف راجع الى قوله وان كان حلقه بالطلاق (قوله لكن يجب التزاع فوراً) تقدم  
عن النهاية والمغني ان هذا ظاهر اذا كان الطلاق باثنا فان كان رجعي فالواجب التزاع أو الرجعة كافي الانوار  
اه (قول المتن ولو تركت حقها) بسكونها عن مطالبته زوجها أو باسقاط المطالبة عنه نهاية ومعنى (قوله  
ان بقيت المدة) عبارة العباب ما بقى مدة الحلف اه سم عبارة النهاية والمغني ما لم تنته مدة اليمين اه (قول  
المتن وتحصل الفينة) وهي الرجوع في الوطء اه مغني (قول المتن بتغيب حشفة) ينبغي من ذكر أصلي فلا  
اعتبار بالزائد مر ويشمل كلام المصنف ما لو أدخلها بقبولها معتقداً أجنبية فتسقط مطالبته بالوصولها  
لحقها اه سم لكنه لا يحتج ولا يجب كفارة ولا تغل اليمين أن حلفاً بما ينافي عن الرض والمغني (قوله أو  
قدرها) الى قول المتن بان يقول في المغني الا قوله وبما إذا حلف الى المتن وقوله وصوم الى المتن وقوله ويجب  
الى قبل (قول المتن بقبل) ينبغي أصلي فلا اعتبار بالزائد مر اه سم (قوله ولو غوراء) أي حيث كان  
ذكره يصل الى محل البكارة والا فالقياس انه كلوا كان مجبواً قبل الحلف فلا يطالب بازائها اه ع ش وفيه  
ان المجبوب قبل الحلف لا يصح ايلاقه كإمر (قوله وان حرم الوطء) أي كان يكون في حالة الحيض (قوله  
أو كان بفعلها الخ) عبارة المغني والروض مع شرحه فرع لو استدخلت الحشفة أو أدخلها أو ناسياً أو مكرها  
أو مجنوناً لم يحتج ولم يجب كفارة ولم تغل اليمين وان حصلت الفينة وتوارفع الايلاء وتضرب به المدة ثانياً بقاء  
اليمين فلا وطنها في المدة بعد ذلك عالماء إعادة لا يختار احث وزمته الكفارة والتحل اليمين اه يحذف  
(قوله وان لم تغل به) أي بفعلها وقوله لانه الخ عليه لعدم الانحلال اه سم (قوله وذلك) أي حصول الفينة  
بما ذكر (قوله بخلافه في دبر الخ) عبارة المغني وقوله بقبل من يدعي المهر فلا يكفي تغيب مادونه أي  
الحشفة ولا تغيبها بدبر لان ذلك مع حرمة الثاني لا يحصل الغرض اه (قوله وتسقط المطالبة الخ) أي  
ويكون فائده الاثم فقط اه ع ش (قوله فان أريد الخ) يعني فان أريد تصور عدم الفينة مع بقاء الايلاء  
فليصور الخ اه رشدي (قوله به) أي بالوطء في الدبر (قوله وبما إذا حلف ولم يقبل الخ) عبارة شرح  
الروض والمغني وخروج بالقبول الدبر لان الوطء فيه مع حرمة لا يحصل الغرض نعم ان لم يصرح في ايلائه بالقبول  
ولا نواه بان أطلق التحلل بالوطء في الدبر اه (قوله لكنه فعلة) أي الوطء في الدبر وهو راجع لكل من  
المعطوفين (قوله لكنه فعلة مكرها الخ) قضيته عدم حصول الفينة بوطء المكره والناسي وفيه نظر وفي

هو الاوجه شرح مر (قوله ان بقيت المدة) عبارة العباب ما بقى مدة الحلف (قوله في المتن وتحصل  
الفينة بتغيب حشفة بقبل) يشمل ما لو أدخلها بقبولها معتقداً أجنبية فتسقط مطالبته بالوصولها لحقها  
(قوله في المتن بتغيب حشفة) ينبغي من ذكر أصلي فلا اعتبار بالزائد مر (قوله في المتن بقبل) ينبغي أصلي  
فلا اعتبار بالزائد مر (قوله مع زوال البكارة بكر ولو غوراء) هذا نظير التحلل فقد قدم الشارع فيه ان  
المعتداته لا يمين زوال البكارة ولو غوراء (قوله وان لم تغل به) أي بفعلها وقوله لانه لم يطأه لعدم  
الانحلال شرح مر (قوله بخلافه في دبر فلا تحصل به فينة لكن تغل الخ) عبارة الرض وتحصل أي فينة  
القادر بادخال الحشفة في القبل مختاراً فيحل الايلاء اه قال في شرحه وبالقبول الدبر لان الوطء فيه مع  
حرمة لا يحصل الغرض نعم ان لم يصرح به في ايلائه بالقبول ولا نواه بان أطلق التحلل بالوطء في الدبر اه ومن  
صور الايلاء لا أطول الا في الدبر فان وطئ في الدبر فان زال الايلاء بذلك فهو مشكل لان الوطء في الدبر غير  
مأوف عليه وان لم يزل فهو مشكل لانه نظير ما تقدم في الحاشية قبيل الفصل في تحلل الأباذني ولا كلمة  
الا في شرهان قياس ما تقدم في ذلك انحلال اليمين في زوال الايلاء الا ان يختار الثاني ويحجب بان بقاء الايلاء هنا  
لمدرك يخص هذا وهو بقاء المضرة التي هي السبب في حكم الايلاء فتراجع المسئلة وتحرر (قوله لكنه  
فعلة مكرها أو ناسياً) قضية قوله فان أريد عدم حصول الفينة عدم حصول الفينة بوطء المكره والناسي  
وقبه نظير في شرح الرض عقب قول الرض وان استدخلتها أي الحشفة أو أدخلها ناسياً أو مكرها أو  
مجنوناً لم يحتج ولم يجب كفارة ولم تغل اليمين اه ما تضمنه وان حصلت الفينة وتوارفع الايلاء اه وصرح

واليمين بالطلاق لا يمنع  
حصول الايلاج لكن يجب  
التزاع فوراً (ولو تركت  
حقها فلها المطالبة بعده)  
أي التزاع ان بقيت المدة لان  
الضرر هنا يتجدد كالاعسار  
بالنفقة بخلافه في العنة  
والعيب والاعسار بالمهر لانه  
خصلة واحدة (وتحصل  
الفينة) بفتح الفاء وكسر  
(بتغيب حشفة) أو قدرها  
من مقاموها (بقبل) مع  
زوال بكارة بكر ولو غوراء  
وان حرم الوطء أو كان  
بفعلها فقط وان لم تغل به  
اليمين لانه لم يطأه ذلك لان  
مقصود الوطء انما يحصل  
بذلك بخلافه في دبر فلا  
تحصل به فينة لكن تغل  
اليمين وتسقط المطالبة  
لحشفه به فان لم يحصل  
حصول الفينة مع بقاء  
الايلاء تعين تصور بهما  
اذا حلف لا يطأها في قبلها  
وبما اذا حلف ولم يقبل  
لكنه فعلة مكرها أو ناسياً  
اليمين فانها لا تغل به (ولا  
مطالبة) بل يشترط لائق  
(ان كان بها مانع وطء  
كحيض) ونظائرها وأحكام  
وصوم فرض



بقية السابقي أو أوعته كافه (ومرض) لا يمكن مع الوطء (١٧٤) لان الطالب اذا لم يتحقق وهي لا تستحق الوطء لانه من جهته او تعجب

في الوسيط من منع الحيض  
لطالب مع عدم قطع المدة  
ويجاب بان منعه حرمة  
الوطء معه وهو ظاهر وعدم  
قطعه للمصاحبة لا لم تحبس  
مدة غالباً كما في قولهم  
طلاق المولى في الحيض غير  
يضيء بشئ كل بعدم مطالبته  
به ورد بفرضه فيما اذا طوّل  
زمن الطهر بالغيبه فترك  
مع تمكنه ثم حاضت في طالب  
بالطلاق حينئذ (وان كان  
قريبه مانع طينعي كمرض)  
يضر معه الوطء ولو بقوى  
بطء بوه (طواب) بالغيبه  
بلسانه (بان يقول اذا) أو  
ان أولوفه يظهر خلافاً  
لما يقتضيه كلام ابن الرفعة  
وانتسلاف معناها وضعها  
لا يؤثر فيها نحن فيه كما هو  
واضح (قدرت فتت) لان  
به يدفع اي قوله بالانكشاف  
باسانه ويزيد بآوندهت  
على ما فعلت ثم اذالم يفتي  
طالبته بالطلاق ويتردد  
النظر فيما اذا طرأ الحب  
بعد الايلاء وسقطت بآبارها  
والذي ينبغي انه يطالب  
بالطلاق وحده اذا فائدة  
تتقرب هنا قطعاً ثم رأيت  
ابن الرفعة ذكر ما يقتضي  
انه يقتنع بمنه ولو قدرت  
فتتد فيه نظر ظاهر لان  
ذلك لا آخره (أو شرعي  
كاحرام) لم يقرب تحلله منه  
رموم فرض مضيق أو  
موسع ولم يستعمل الى  
الليل وظاهره لم يستعمل الى

الروض مع شرحه وان استدلنا بأي الحشفة أو أدخلها ناعياً أو مكرهاً أو مجنوناً لم يحسن ولم تعجب كفارة ولم  
تعمل البمين وان حصلت الغيبة وارتفع الايلاء اه وصرح بذلك الزركشي وغيره اه سم وقد مر مثله  
عن المغني لكن كلامه كالروض مع شرحه في الوطء في القبل كما يظهر من راجعتهما وكلام الشارح كالتنبيه  
في الوطء باليد فلا مخالفة (قوله بقية السابق) الاول وجوبه لا حرام أيضاً وقية السابق ان لا يجوز للزوج  
تحليلها منه وأما اقيده السابق للصوم الغرض فكونه مضيقاً عند الشارح بخلاف التنبيه والمغني (قوله أو  
اعتكافه) أي الغرض (قوله وتجب في الوسيط الخ) أقول تعجب الوسيط في غاية الدقة كما يدرك بالتأمل  
الصديق المعلوم به أن الجواب بعزل عنه اه سم (قوله ويجلب بان منع الخ) أقول وجبه تعجب الوسيط ان  
الغرض من ضرب المدة انتظار الغيبة فيها فان ترك الغيبة حتى مضت طواب فاذالم يمنع الحيض في المدة انتظار  
الغيبة فيها فلا يمنع الطالب بعدها لان عدم منعه ذلك يقتضي ملاحظة مكان الوطء دون حرمة ففي الجواب  
ما فيه اه سم (قوله والالم تعجب الخ) هذا لا يتأتى في النفاس اه سيد عمر أقول أشار الشارح الى بجوابه  
بقوله كما مر راجعه (قوله به) أي بالوطء ع ش (قوله ورد بفرضه) أي قولهم اه سم (قول المتن كمرض) أي  
أوجب أو كانت آتية لا تزال بكارتها لسكونها غرواء اه ع ش وفيه نظر لانه ان كان الحب قبل لخالف فلا  
يصح الايلاء كما مر وان طرأ بعده فسيأتي توجيه الشارح انه يطالب بالطلاق وحده الا ان يكون ما قاله منيباً على  
ما يأتي عن ابن الرفعة (قوله بالغيبه الخ) أي أو بالطلاق ان لم يفتي اه مغني (قوله لان به) الى السكاب في النهاية  
الاقوله ويتردد النظر الى المتن وقوله ويظهر ضبطه الى أو استعمل وقوله بخلاف بيع غائب الى المتن وكذا في  
المغني الا قوله قطعاً ان معهما الى المتن (قوله ثم اذالم يفتي الخ) عبارة الروض مع شرحه طوب بغيبة اللسان أو  
الطلاق ان لم يفتي بلامه لغيبه اللسان وان استعمل فيقول اذا قدرت فتتد فحين يقتدر على وطئها يطالب  
بالوطء والطلاق ان لم يطأ فحينئذ يغيبه اللسان انتهت باختصار فتقول الشارح ثم اذالم يفتي طالبته بالطلاق  
بمحتمل ان معناه ثم اذالم يفتي باللسان طالبته بالطلاق ويحتمل ان معناه ثم اذالم يفتي بالوطء عند القدرة طالبته  
بالطلاق فليتأمل اه سم أقول وكلام المغني والنهاية صريح في الثاني وعبارة السيد عمر قوله ثم اذالم يفتي طالبته  
بالطلاق عبارة أصل الروضة ثم اذا زال المانع يطالب بالوطء والطلاق انتهت اه (قوله فيما اذا طرأ الحب الخ)  
ظاهر كلامهم ان طرأ الحب لا يسقط حكم الايلاء وان لم يفتي بعد الايلاء وقبل الحب زمن يمكن فيه الوطء  
وهو كذلك خلاف ما نأمله حيث لم يفتي بعض الزمن المذكور اه سم (قوله انه يقتنع الخ) ذكره المغني عن  
الامام وأقره عبارته قال الامام ولو كان لا يرجح زوال عذره كحب طوب بان يقول لو قدرت فتت ولا يأتي باذا  
اه (قوله لم يقرب الخ) وقوله ولم يستعمل الخ سيد كرميترهما (قوله بغير الصوم) أي بالعنق أو الاطعام

الزركشي بذلك وغيره (قوله ويجلب الخ) أقول تعجب الوسيط في غاية الدقة كما يدرك بالتأمل الصادق  
المعلوم به ان الجواب بعزل عنه ووجه تعجب الوسيط ان الغرض من ضرب المدة انتظار الغيبة فان ترك الغيبة  
حتى مضت طوب فاذالم يمنع الحيض في المدة انتظار الغيبة فيها فلا يمنع الطالب بعدها لان عدم منعه ذلك  
يقتضي ملاحظة مكان الوطء دون حرمة ففي الجواب ما فيه (قوله ورد بفرضه) أي قولهم وكذا مر ش  
(قوله في المتن بان يقول اذا قدرت فتت) ثم قوله في الشرح اذالم يفتي طالبته بالطلاق عبارة الروض وشرحه  
طوب بغيبة اللسان أو بالطلاق ان لم يفتي بلامه لغيبه اللسان وان استعمل فيقول اذا قدرت فتت وحين  
يقتدر على وطئها يطالب بالوطء أو بالطلاق ان لم يطأ فحينئذ يغيبه اللسان اه باختصار فتقول الشارح ثم اذا  
لم يفتي طالبته بالطلاق يحتمل ان معناه ثم اذالم يفتي باللسان طالبته بالطلاق ويحتمل ان معناه ثم اذالم يفتي  
بالوطء عند القدرة طالبته بالطلاق فليتأمل اه (قوله فيما اذا طرأ الحب) ظاهر كلامهم ان طرأ الحب  
لا يسقط حكم الايلاء وان لم يفتي بعد الايلاء وقبل الحب زمن يمكن فيه الوطء وهو كذلك خلاف ما نأمله  
حيث لم يفتي بعض الزمن المذكور اه سم (قوله لم يقرب تحلله منه) أي كما ذكره الرافعي شرح مر (قوله بخير  
الصوم) يحتمل انه احتراز عن الصوم لانه في قوله قبله وصوم فرض الخ وفيه نظر ويحتمل انه لما اول زمنه

الكفارة بغير الصوم (فالذهب انه يطالب بالطلاق) عينا لان المانع منه لا يغيبه معه ولا وحدها

(قوله)



لحرمتها) أي الغيبة (قوله وانما طوبى الخ) كونه دليل معادل المذهب عبارة النهاية والمغنى والطريق  
 الثاني انه لا يطلق بالطلاق بخصوصه ولكن يقال ان قسما عصيتوا فسدت عبادتكم وان طاعتكم ذهبت  
 زوجتكم وان لم تطلق طلقنا عليكم كن غصب دجاجة ولو لولوة فانه يقال ان ذبحتها غرمتها او لا غرمت  
 الاول لولوة وورد بان الابتلاع المانع الخ (قوله غرمتها) أي ما بين قيمتها من حصة زوجة اه ع ش (قوله بما  
 ياتي الخ) وهو ثلاثة أيام اه ع ش (قوله الى العتق الخ) أي لا الصوم لمعول معدنه اه معني (قوله فانه  
 يعمل الخ) عبارة المغنى أمهل ثلاثة أيام كما قاله أبو إسحق وقيل يعمل يومان ونصف يوم كافي للتدبير اه (قوله  
 وقد أطلق الامتناع الخ) راجع للمعطوف فقط أي ولم يقيد بالقبول ولا نواه (قول المتن سقطت المطالبة)  
 لا يقال سقوط المطالبة بالوطء في الدبر ينافي بعدم حصول الغيبة بالوطء فيه لا مانع ذلك اذا يلزم من سقوط  
 المطالبة حصول الغيبة كالوطء في مكرها أو ناسيا اه شرح المنهج وكتب عليه شيخنا الشهاب البرلسي  
 مانعه قوله لا يقال سقوط المطالبة الخ غير نافع عند التأمل فانه اذا سقط الطلب وانحلت اليمين فلا أثر لعدم  
 حصول الغيبة بالوطء في القبل وقوله كالوطء في مكرها الخ في نظر من وجهين الاول تصريح الزركشي وغيره  
 بان الغيبة تحصل بالوطء مكرها أو ناسيا وبالوطء في مكرها الخ في نظر من وجهين الاول تصريح الزركشي وغيره  
 الوطء في الدبر في مستلزامه من اعتباره كالشرح هنا فانه من ريل لا يلازم اليمين كالايجنى انتهى اه سم  
 بحذف وفي الجبري من القلوب جوابا عن الاشكال الاول مانعه الا أن يقال المراد عدم حصول الغيبة  
 الشرعية القاطعة لا ثم ما بقي من المدة وعن الحق جوابا عن الغار في التشبيه بقوله كالوطء في مكرها ان  
 المراد حصول الغيبة أي في كالم الزركشي وغيره سقوط المطالبة لا تصل اليمين مع النسيان والا كراه لان  
 فعلهما كالفعل اه أي والتشبيه في سقوط المطالبة فقط فلا منافاة بين ما هنا وبين تصريح الزركشي وغيره  
 أي كشرحي الروض والبهجة (قول المتن وان أبي الغيبة والطلاق الخ) قد يفهم من هذا الكلام وما تقدم  
 انه حيث طاب منه الطلاق فطلق ولو رجعا فخاص ما طاب من الابله و ليس مراد في الروض وشرحه  
 أوائل الباب مانعه وان طاق حين طوبى بالغيبة أو الطلاق ثم راجع أي أعاده طاقته ضربت المدة ثانيا لا  
 ان بانته لحد دنكها فلا ضرب اه وفيها أيضا نظير ما تقدم في أوائل الفصل وفيها قبل هذا أيضا  
 مانعه فان طلق ثم راجع والباقي من المدة أكثر من أربعة أشهر عاد الابله والافلا اه والموضعان  
 السابقة ان شاملان للابله المقيدة والطلاق وهو ظاهر لان اليمين لا تنحل بالطلاق فراجع ما نقل عن  
 بعضهم من خلاف ذلك في المطلق اه سم بحذف (قوله فلا يكتفي بثبوت بانه الخ) أي بعد ثبوت بانه في  
 حضرته لا يشترط أن يقع الطلاق في حضرته كافي الرض أي والمغنى اه سم (قوله لتواريه أو تعززه)  
 هلا زاد أو أوجبه غيبة تسوغ الحكم على الغائب سم على ج وقد يقال انما يزيدوه لعززه في غيبته  
 فلم يحكم عليه بالطلاق بخلاف المتوازي أو التعززه فانه مقصود تواريه أو تعززه فغلط عليه اه ع ش (قوله  
 لم يقع شيء) ظاهره وان نوى غيبته سم على ج اه ع ش (قوله ولا يجازيه على الغيبة) أي لانها لا تنحل  
 لم يفتقر (قوله ويظهر ضبطه الخ) كذا شرح مر (قوله وهو الوجه) كذا مر (قوله في المتن والشرح  
 فان عصي بوطء في القبل أو في الدبر) كذا في شرح المنهج ثم قال لا يقال بسقوط المطالبة بالوطء في الدبر  
 ينافي بعدم حصول الغيبة بالوطء فيه لا مانع ذلك اذا يلزم من سقوط المطالبة حصول الغيبة كالوطء في  
 مكرها أو ناسيا اه وكتب عليه شيخنا الشهاب البرلسي ما مشه ما نصه قوله ولو في الدبر لم يسلك هذا فيها  
 سابق عند التعبير من المانع أي حيث قال لا تحصل الغيبة بالوطء في الدبر وهو تحكم وأما قوله الا أن لا يقال  
 سقوط المطالبة الخ فاولجه دفع ما قلناه وهو غير نافع عند التأمل فانه اذا سقط الطلب وانحلت اليمين فلا أثر  
 لعدم حصول الغيبة بالوطء في القبل وأما قوله كالوطء في مكرها الخ فليس من وجهين الاول تصريح  
 الزركشي وغيره بان الغيبة تحصل بالوطء مكرها أو ناسيا وبالوطء في مكرها الخ في نظر من وجهين الاول تصريح  
 الابله بخلاف الوطء في الدبر في مستلزامه من اعتباره كالشرح هنا فانه من ريل لا يلازم اليمين كالايجنى

لحرمتها عليه وانما طوبى  
 من غصب دجاجة ولو لولوة  
 فانه لغيرها بالترديد بان يقال  
 له ان ذبحتها غرمتها او لا  
 غرمت الاول لان الابتلاع  
 المانع ليس منه وهنا المانع  
 من الزوج أما اذا قرب التحلل  
 ويظهر ضبطه بما ياتي عن  
 غير البغوي أو استعمل في  
 الصوم الى اليسل أو في  
 الكفارة الى العتق أو  
 الاطعام فانه يعمل وقد  
 البغوي الاخير بيوم ونصف  
 وقدره غيره بثلاث وهو  
 الوجه (فان عصي بوطء)  
 في القبل أو في الدبر وقد  
 أطلق الامتناع من الوطء  
 سقطت المطالبة وانحلت  
 اليمين وناسيا بمكة فانه  
 ان من المانع كطلاق  
 رجعي أو خصها تحيض  
 وكذا ان خصه على الاصح  
 لانه اعانة على منسية (وان  
 أبي) بعد نوافه سما الى  
 القاضي فلا يكتفي بثبوت بانه  
 مع غيبته عن مجلسه الا اذا  
 تعذر احضاره لتواريه أو  
 تعززه (الغيبة والطلاق  
 فلا يظهر أن القاضي يطلق  
 عليه) بسؤالها (طاعة) وان  
 بانته بعدم دخول أو  
 احتفاء ثلاث بان يقول  
 أوقعت عليها طاعة عنه أو  
 طلقها عنه أو أنت طالق  
 عنه فان حذف عنه لم يقع  
 شيء وذلك لانه لا سيل لدوام  
 اضرارها ولا اجباره على  
 الغيبة مع قبول الطلاق  
 لنيابة فتاب الحاكم عنه



نحت الاجبار اه معني (قوله فلا يقع) ظاهر العبارة ان الذي لا يقع هو الزائد فقط وأصرح منه في ذلك قول الروض أي والمغني لم يقع الزائد اه فالتشبيه في قوله كإلوان انه طلق الخ غير تام اذ لا وقوع في التشبيه به أصلا اه رشدي (قوله كإلوان انه طلق الخ) فان طلقها أي القاضي ثم طلقها الزوج نفذ تطبيقه كما اقتضاء كلام الروضة ونفذ تطبيق الزوج أيضا وان لم يعلم طلاق القاضي كما صححه ابن القطن اه نهاية زاد المغني ولو آلى من أحدهما أو أبي الفتيحة والطلاق طلق القاضي مبهما ثم يبين الزوج ان عين ويعين ان أبهم اه قال الرشدي قوله ونفذ تطبيق الزوج الخ أخذ من ان طلاق القاضي يقع رجعا وقد تقدم في كلامه عد قول المصنف وفي رجعة من الرجعة ما علم منه ان الزوج لو راجعها عاد حكم الإيلاء اه وتقدم عن المغني والروض ما بصرح به (قوله فان بانا) أي طلاق المولد وطلاق القاضي (قوله لتعذر تصحيحهما) هذا ظاهر في اتحاد المبيع اه سم (قوله لفيتة بالفعل) عبارة المغني لبيء أو يطلق فيها \* (تنبيه) \* أفهم كلامه انه لا يزداد على ثلاثة قطعا وهو كذلك وجوز أمهاله دون ثلاث وليس على اطلاق قبل اذا استعمل بشغل أمهال بقدر ما ينه. لذلك الشغل فان كان صائما أمهال حتى يفطر أو جاعا حتى يشبع أو ثقيلا من الشبع حتى يخف أو غلبه النعاس حتى يزول فالأول الاستعداد في مثل هذه الأحوال بقدر يوم فإدونه ولو راجع المولى بعد تطبيق القاضي وقد بقي مدة الإيلاء مضرب مدة أخرى ولو بانتهى فزوجها لم يعد الإيلاء فلا تطالب اه (قوله بالفعل) تنبيه لمحل الخلاف وسيد كرم حترزه (قوله فيمهل له) أي لفيتة بالفعل (قوله وقدر) أي حصول الخلة للممثلة (قوله والمغفرة الخ) رد له دليل مقابل الاظهر (قوله بقربة) أي كسالة وصوم ورجوعه (قوله نحو طلاق) ومنه العتق اه عس (قوله وقع بوجود الصفة) \* خاتمة \* لو اختلف الزوجان في الإيلاء أو في انقضاء عدته بان ادعته عليه فانكر صدق بيئته لان الأصل عدمه ولو اعترفت باوطء بعد المدون أنكره أي أولم ينكر مسقط حقهما من الطلب عس لا باعترا فها ولم يقبل رجوعها عنه لاعترا فها بوصول حقه اليها ولو كرر بين الإيلاء مرتين فأكثروا زاد بغير الأولى التأكيدا ولو تعدد المجلس وطال الفصل صدق بيئته كتنظيره في تعليق الطلاق وفرق بينهما وبين تخيير الطلاق بان التخيير انشأه الإيلاء والتعليق متعلقان بامر مستقبل فالتأكيد بهما ألبق أو أراد الاستئناف تعددت الأيمان وان أطلق بان لم يرد تأكيدا ولا استئنافا فإحدى ما انقضى المجلس خلا على التأكيد والاتعددت لبعده التأكيد مع اختلاف

ثم ان كان غرض الشارح فيما سلف ان الفيتة على الوجه الشرعي غير حاصلة وان اليمين انحلت وانتفتت المطالبة فلا اشكال ثم ينبغي على هذا الانتفاء الاثم كإلوان عتق العبد الذي علق على الوطء بعد انقضاء المدة وقبل الوطء اه ما كتبه شيخنا (قوله في المتن وان أبي الفتيحة والطلاق الخ) قد يفهم من هذا الكلام وما تقدم اه حيث طلب منه الطلاق فطلق ولو رجعا بخلص مطلقا من الإيلاء وليس مراد ان في الروض وشرحه أوائل الباب فيما لو قال ان وطئتك فعبدي حرقه بشهر الخ ما نصمون طلق حين طواب بالفيتة أو الطلاق ثم راجع أي اعاد مطاقتة مضرب المدة ثانيا الا ان بانتهى منه فعدنك كاحها فلا تضرب المدة بسا على عدم عود الخنت اه وفيهما أيضا هنا ما نصه وتقطع المدة بطريان ذلك أي كل من الطلاق والردة وتستأنف في صورة الطلاق ولو طلق بعد المطالبة يعني بعد المدة المطلوبة أو بغيرها رجعة أي تستأنف المدة بالرجعة لان الإضرار انما يحصل بالامتناع المتوالي في نكاح صحيح سليم اه وفيه قبيل هذا أيضا فرع لو قال والله لا وطئتسك نجسة أشهر فان مضت نواقه لاوطئتسك متفهما يلا أن الى ان قال فان طلق ثم راجع والباقي من المدة أكثر من أربعة أشهر عاد الإيلاء والا فلا اه والموضعان السابقان هما لان للإيلاء المقيد عدة والمطلق وهو ظاهر لان اليمين لا تحل بالطلاق فإيراجع ما نقل عن بعضهم من خلاف ذلك في المطلق (قوله فلا يكفي ثبوت اياته مع غيبته) أي وبعد ثبوت اياته في حضرة لا يشترط ان يقع الطلاق في حضرة كافي الروض (قوله لتوار به أو تعززه) هل أراد أو غيبته غيبته تسرع الحكم على الغائب (قوله فان حذف عنه) كذا مرش (قوله لم يقع شيء) ظاهره وان نوى عنه (قوله لتعذر تصحيحهما) هذا ظاهر في اتحاد المبيع والله أعلم

كما زوج من العاضل وخرج بطلقة ما زاد عليها فلا يقع كإلوان انه طلق أو فاء فان بانامعا وقعا لا مكانهما بخلاف بيع غائب بانتمقارنته لبيع الحاكم عنه لتعذر تصحيحهما تقدم الأقوى (و) الاظهر (انه لا يهل) للفيتة بالفعل فيما اذا استعمل اه (ثلاثة) من الايام لزيادة اضرارها اما لفيتة باللسان فلا يهل قطعا كالزيادة على الثلاث وأما مادونها فيمهل له لكن بقدر ما ينتهي فيه مانعه كوقت الفطار للصائم والشبع للبعائم والخلة للممثلة. وقدر يوم فاقل (و) الاظهر (انه اذا وطئ بعد المطالبة) أو قبلها بالأولى (لزمه كفارة يمين) ان كان حلفه بالله تعالى لحنثه والمغفرة والرجعة في الآية بانعصى به من الإيلاء فلا يفيان الكفارة المستقر وجوبها في كل حنث اما اذا حلف بالستزام ما يلزم فان كان بقربة تخيير بين ما التزمه وكفارة يمين أو بتعلق نحو طلاق وقع بوجود الصفة



## \* (كتاب الظهار) \*

سمى به التشبيه الزوجية بظهور  
 نحو الام وخص لانه محمل  
 الركوب والمرأة مركوب  
 الزوج ومن ثم سمي المركوب  
 ظهرا وكان طلاقا في الجاهلية  
 قيل وأول الاسلام وقيل لم  
 يكن طلاقا من كل وجه بل  
 لتبقى معلقة ذات زوج ولا  
 خلية تنكح غيره فقل  
 الشرع حكمه الى تحريمها  
 بعد العود ولزوم الكفارة  
 وهو حرام بل كبيرة لان فيه  
 اقتداء ما على احاله حكم الله  
 ونبيه - وانه هذا أحقر من  
 كثير من الكبائر اذ قضيت  
 الكفر ولو لا اعتقاد  
 عن ذلك واحتمال التشبيه  
 لذلك وفيه ومن ثم سماه  
 تعالى منكرا من القول  
 وزورا في الآية اول المجادلة  
 وسببها كثرة مراجعة المظاهر  
 منها لرسول الله صلى الله  
 عليه وسلم لما قل لها حرمت  
 عليه وكرره وانما كره  
 أنت على عوام لان الزوجية  
 ومطابق الحرمة يجتمعان  
 بخلافها مع التحريم المشابه  
 لتحريم نحو الام ومن ثم  
 وجب هنا الكفارة العظمى  
 وثم كفارة عيسى واركانه  
 مظاهر ومظاهر منها ومثبه  
 به وصيغة (يصح من كل)  
 زوج مكاف (يختار دون  
 أجنبي وان تكلم بعد وصي  
 ومجنون ومكره لماسرف  
 الطسلان نعم لوعلقه بصلته  
 فوجدن وهو مجنون مثلا

المجلس وظاهرهما جاز في تعليق الطلاق وكذا الحكم لو حلف عينا متوقفا عينا متين مثلا وعند الحكم بتعدد  
 البين يكفيه لانه لا يخلو واحد واحد ويقتضى بالطلاق عن الاعيان كلها ويكفيه كفارة واحدة كما علم مما مر  
 معنى ونهاية وروض مع شرحه قال ع ش قوله ولو كرر بين الأيلاء أي وان كان عينه بالطلاق وقوله وعند  
 الحكم بتعدد البين الخ يتأمل وجه انحلالها وأي فرق حيث بين التعدد وعينه لانه عند عدم التعدد  
 تكفيه كفارة واحدة وعند التعدد تجب كفارات بعدد الاعيان بالوطأة الواحدة ولا يجب شيء بما زاد عليها اه  
 أقول فهذا خلاص مخرج قولهما ويكفيه كفارة واحدة

## \* (كتاب الظهار) \*

(قوله سمي به) الى قوله لان فيه اقتداء ما في المغنى الا قوله ومن ثم سمي المركوب ظهرا والى قوله وانما كره في  
 النهاية (قوله سمي به الخ) عبارة المغنى هو لغة مأخوذة من الظاهر لان صورته الاصلية أن يقول لزوجته أنت  
 على كذا ظهري وخصوا الظاهر دون البطن والفخذ وغيرهما لانه الخ وحقيقته الشرعية تشبيه الزوجية غير  
 البائن بانثى لم تكن - الا على ما يأتي بيانه وسمى هذا المعنى ظهرا التشبيه الزوجية بظهور الام اه (قوله وخص)  
 أي الظاهر بالتشبيه اه سم (قوله ومن ثم) أي من أجل ان الظاهر محل الركوب (قوله وكان طلاقا الخ)  
 أي لا يخلو واحد واحد ولا يرجع ولا يعقد لان المرأة المظاهرة من التي هي سبب النزول لما جاء في النبي صلى الله عليه  
 وسلم وأظهرت ضرورتها بان معهما من زوجها ما صغارا ان ضممتهم الى نفسي جاءوا وان رددتهم الى أبيهم  
 ضاعوا لانه قد كان عبي وكبروا يس عندهم من يقوم بأمرهم وجعل زوجها النبي صلى الله عليه وسلم وهو بقادفلم  
 يردهم الى ما يكون سببا في عودها الى زوجها بل قال حرمت عليه فلو كان رجعا لارشدته الى الرعدة أو باثنا  
 تحل له بعد ذلك امره بتعدد نكاحها اقتوفه وانتظاره ولو حدى دليل على انه كان طلاقا لاجل بعده رجعة ولا يعقد  
 اه ع ش (قوله ولزوم الكفارة) عطف على تحريمها (قوله وهو) أي الظاهر (قوله بل كبيرة) معتمد  
 اه ع ش (قوله على احاله حكم الله) أي نسبة بالجهل وبه يدفع توقف السيد عمر (قوله وتبديله) عطف  
 تفسير للاحالة اه كردى (قوله من ذلك) أي احاله حكم الله تعالى اه ع ش (قوله واحتمال التشبيه  
 الخ) عطف على خلو الاعتقاد اه سم زاد الكردى أي وقضيت الكفر ولو لم يكن التشبيه محتملا لذلك  
 الاندام وغيره بأن يحتمل الاندام فقط اما اذا كان محتملا وغيره الذي هو التحريم المشابه لتحريم المحارم  
 لم يكن كظرا اه (قوله لذلك الخ) اه لعله لقوله أو قضيت الخ والاشارة الى قوله ان فيه اقتداء ما الخ (قوله ومن  
 ثم) أي من أجل انه كبيرة عبارة المغنى وهو من الكبائر قال تعالى وانهم ليقولون منكرا من القول وزورا  
 اه (قوله وسببها الخ) أي المجادلة أي سبب نزولها اه سم واولى أي الآية اول المجادلة عبارة المغنى  
 والاصل في الباب قبل الاجماع قوله تعالى والذين يظاهرون من نسائهم الآية تزلت في أو من بن الصامت لما  
 ظاهر من زوجته فاشتكت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لها حرمت عليك وكررت وهو يقول حرمت  
 عليه فلما أبست اشتكت الى الله تعالى فأنزل الله تعالى قد سمع الله قول التي تجادل في زوجها الآية رواه  
 أبو داود وابن ماجه وابن حبان اه (قوله مراجعة المظاهر منها) وهي نحوه بنت ثعلبة على اختلاف في  
 اسمها ونسبها كما في شرح الروض اه ع ش (قوله بخلافها) أي الزوجية (قوله وأركانها) الى قول  
 المتن كطلاقه في المغنى والى قوله فان قلت في النهاية الا قوله الذي نظرا الى نوع وقوله أخرج قوله دون  
 أجنبي) يشمل السيد عبارة المغنى فلا يصح مظاهر السيد من أمته ولو كانت أم ولد اه (قوله ومجنون) أي  
 ومغشى عليه اه مغنى (قوله لوعاقه) أي عاق المكف الظهار (قوله وهو مجنون مثلا) أي أو مغشى

## \* (كتاب الظهار) \*

(قوله وخص) أي الظاهر بالتشبيه (قوله واحتمال التشبيه) عطف على خلو الاعتقاد (قوله وسببها)  
 أي المجادلة أي سبب نزولها (قوله وهو مجنون) أي أو ناس روض وقال في الروض وشرحنا ما يؤثر  
 التسيان والمجنون في فعل المحلوف على فعله ولا عود منه حتى يفارق من جنونه أو يذكركر بعد



حصل (ولو) هو (ذی) وحربی اعموم الا یشترکونه لیس من أهل الکفر الذی نظر الیه المصنف فیه ثم نبه علیه بمنع ما طلاقاً ذمها شائبة  
القرامات ویصور عتقه بنحو ارتسالم (۱۷۸) (ونحوه) ونحوه مسوح وانما لم یصح ایلاق کمن الرتقاء لان الجاع مقصود ثم لا هنا

وعبد وان لم یتصور منه  
العنق لا مکان تکفیره  
بالصوم (وظاهر سکران)  
تعدی بسکره (کطلاقه)  
فیصح منه وان صار کالزق  
(ومر یحیه) أى الظهار  
(ان یقول) أو یشر الاخرس  
الذی یفهم اشارته کل أخذ  
(لزوجه) ولور جمعة قنة  
غیر مکافئة لا یکن وماؤها  
(أنت علی اومنی أو) لی أو  
الی أو (معی أو عندی کظاهر  
ای) لان علی وألحق به اما  
ذکر المهور فی الجاهلیة  
(وکذا أنت کظهر ای  
صریح علی الصبح) کما أن  
أنت طالق صریح وان لم  
یقل منی لتبادله الذهن  
(ونوله تجسک أو بدک أو  
تفسک) أو جلتک (کبدن  
ای أو جسدک) أو نفسها  
(أو جلتک صریح) وان لم  
یقل علی لاشتمال کل من ذلك  
على الظاهر (واظهار  
قوله) أنت (کیسها أو  
بظن أو صدها) ونحوها  
من کل عضو لا یدکر لکرامته  
(ظهار) لانه عضو یحرم  
التلذذ به فکان کالظاهر  
(وکذا) العضو الذی یدکر  
لکرامته (کسها) أو  
رأسها أو وروجها ومثله  
أنت کای أو مثل ای لکن  
لا معالقابل (ان قصد به  
ظهاراً) أى معناه وهو  
التشبیه یحرم بنحو الام

عليه کافی للمغنی أو ناس کانی الروض وبه ینس دفع قول الرشدی الاولی حذف شلاً اه (قوله حمل) أى  
الظهار أما العود فلا یحصل الا بما سکاها بعد الاقامة کما یأتی سم وعش (قوله وکونه لیس من أهل  
الکفر الخ) عبارة المغنی وانما صرح به أى الذمی مع دخوله فیما سبق بخلاف ای حنیفة ومالك فیه من  
جهة ان الله شرط فیه الکفارة ولبس هو من أهلها الا انه لفظ یتقضى تحريم الزوجة فیصح منه کالطلاق  
والکفارة فیه اشائبة الفرامة ویصور منه الاعتناق عن الکفارة کأن یثرب رباً مسلماً أو یسلم عبده أو  
یقول المسلم أعتق عبدک المسلم عن کنارتی والحربی کالذمی کما صرح به الروایة وغیره فلو عبر المصنف  
بالکافر لکنه \* (تبیه) \* کثیرا ما یرفع المصنف ما یعدو کما سبق فی قوله ولوط یزوماء کدر علی انه خبر  
مبتدأ محذوف کما قدره ولا یمکن الکثیر نصبه علی حذف کان واسمها کقوله صلی الله علیه وسلم ولوطاً حملاً اه  
(قوله ومن ثم) أى من أجل الخلاف فیه به أى المصنف علیه أى شمول الزوج للذمی (قوله ممنوع) تحسیر  
وکونه الخ (قوله ونحوه مسوح) عبارة المغنی ومجرب ومسوح وعین کالطلاق وزاد فی المحرر وعبد لاجل  
خلاف ما لا فیه اه (قوله وانما لم یصح ایلاق) أى بنحو المسوح (قوله کمن الرتقاء) أى کما یصح  
ایلاق من الرتقاء فهو مثال للمغنی اه عش (قوله ولور جمعة) عبارة المغنی والرکن الثانی المظاهر منها  
وهی زوجة یصح طلاقها فیدخل فی ذلك الصغیرة والمریضة والرتقاء والقرناء والکافرة والزوجة یتخرج  
الاجنیة ولو لم یخلع ولا لامة کما صرحوا قال لاجنیة اذا نسکتک فأنت علی کظهر ای أو قال السید لامة أنت  
علی کظهر ای لم یصح اه (قوله أدالی) أى أدلی اه مغنی (قوله أنت کظهر ای) أى فی تحريم  
رکوب ظهرها وأصله اتیانک علی کرکوب ظهر ای فی حذف المضاف وهو ان فان قلب الضمیر المتضمن  
المحرور من فوعام صلاً اه مغنی (قوله لان علی الخ) علی لایا فیهما المتن من کون صراحة ما ذکر متفقاً  
عليه (قوله المعهود) أى هو الملهود ونه بالرفع خبر ان اه عش أى وقوله والحق بها ما ذکر جملة  
معتزلة (قول المتن وكذا أنت کظهر ای) أى بحذف الصلة اه مغنی أى تحريم علی (قول المتن صریح  
علی الصبح) والثانی اه کنایة لاحتمال ان یرید أنت علی غیری کظهر ای بخلاف الطلاق وعلی الاول لو قال  
أودت به غیری لم یقبل کما یصح فی الروضة وأما ما یحرم به الامام والغزالی وباحت بعضهم قول هذه الارادة  
باطناً مغنی ونهایه قال عش قوله وباحت بعضهم الخ معتمد اه (قول المتن أو نفسک) بظهور ان المراد بها  
هنا البدن لا ما یراد فی الروح لقوله لا شتمال کل الخ اه سید عمر (قول المتن أو نفسک) أى بسکون  
الذم اما بغضها فلا یکن به مظاهر لان النفس لیس جزء منها اه عش (قوله أو جلتک) أى أو ذاتک  
وقوله أو نفسک أى أو ذاتک مغنی ونهایه (قوله وان لم یقل علی) عبارة النهایة والمغنی (قول المتن  
کیسها الخ) قد یشمل المنفصل وهو غیر بعيد اه سم (قوله ونحوها من کل) الی قوله من الاعضاء الظاهرة  
فی المغنی (قوله من کل عضو الخ) أى وهو من الاعضاء الظاهرة کما یأتی فی قوله ویظهر انه یلحق الخ اه عش  
(قوله أو وروجها) مثلاً الخ) عبارة المغنی والنهایة أو بنحو ذلك مما یحتمل الکرامة کانت کای أو وروجها أو  
وجهها لظهور ان قصد الخ وهی احسن من منبغ الشارح الموهوم لرجوع الاستدلال لقوله ومثله الخ قوله  
بتحريم بنحو الام) الاول بنحو ظهر الام فی التحريم (قوله لذلک) أى لقوله لانه نوى الخ اه عش (قوله وغاب)

نسیاته ثم یسک لظاهر منها زماً ان یمکن فیه الطلاق ولم یطلق ووقع فی الاصل هنا ما یخالف ذلك توسیبه سقوط  
لفظة لامة اه ثم رأیت الشارح ذکر ذلک فیهما یأتی (قوله من کل عضو) قد یشمل المنفصل وهو غیر  
بعید (قوله ومثله أنت کای أو مثل ای لکن لا ما لقا الخ) عبارة الروض لا ما احتل الکرامة کای وعینها  
وکذا رأسها أو وروجها بل کایة فی الظاهر والطلاق انتهی قال فی شرحه فلا ینصرف الیهما الا بذیة (قوله

لانه نوى ما یحتمل اللفظاً (وان قصد کرامة فلا) یكون ظهار الذلک (وکذا ان أطلق فی الاصح) لاحتماله الکرامة وغاب ای  
لان الاصل عدم الحرمة والکفارة



وقوله رأسك أو ظهرك أو خرقك (أو يدك) أو فرجك أو ذكرك أو نحوها من الأعضاء الطاهرة بخلاف الباطنة كالكبد والقلب فلا يكون ذكرها طهارا لأنها لا يمكن التمتع بها حتى توصف بالحرمة (على كظها) (أو يدها مثلا) (١٧٩) (ظواهر في الاطهر) وان لم يقل على كما

ويظهر أنه يلحق بالظهور  
عضو ظاهر لا باطن فلا يبر  
ما ذكر في التشبيهات قلت  
ينافي ما مر في الروح من  
التفصيل مع أنها كالعضو  
الباطن بناء على الأصح  
أنها جسم سار في البدن  
كسريان ماء الورد في الورد  
قلت لا ينافي لأن مدارها  
على العرف والروح تذكر  
فيه تارة للكرامة وتارة  
لتفسيرها فوجب التفصيل  
السابق فيها بخلاف سائر  
الأعضاء الباطنة ثم يعزى  
التدريج في القلب والذي يقضى  
فيه أنه كالروح لأنه إنما  
يذكر مراداه ما أراد  
بها لا خصوص الجسم  
الصنوبري (والتشبيه  
بالجدة) لأب وأم وان  
بعدت (ظهار) لأن تسمى  
أم (والمذهب طرده) أي  
هذا الحكم (في كل محرم)  
شبهها من نسب أو رضاع  
أو مصاهرة (لم يطرا) على  
الظاهر (تحررها) كاخته  
نسباً أو مرضعة أمه أو أبيه  
وأما زوجه التي  
نكحها قبل ولادته بجامع  
التحريم المؤبد ابتداء (لا  
مرضعة) (وزوجه تان)  
لأنهما لما خلعا وفي  
وقت احتمل إرادته (ولو  
شبه) زوجته (باجنية)  
تعديته شبه بالباع مسوعة  
خلاف ما أنكره (ومطابقة

أي احتمال السكرامة على الظهار (قولان) وقوله رأسك الخ) عبارة الروض وتشبيه جزء من المرأة  
يجز من الأم ونحوها طهارا فكل تصرف يقبل التعليق يصح اضافته إلى بعض محله وما لا فلا ولا يقبل من  
أني بصريح الظهار إرادة غيره اهـ وينبغي الإقرينة كإني الطلاق اهـ (قوله أو خرقك) عبارة  
المعنى وكانت ينبغي أن يثقل أيضا بالجزء الشائع كالنصف والرابع اهـ (قول المتن أو يدك) ثقل المتصل  
والمنفصل اهـ على أي فهو من باب التعبير ببعض عن الكل والراجح أنه من باب السراية نوعيه  
فلا يقال لمطوعة عين عينك على كظها أي لم يكن ظهرا اهـ عش (قوله أو نحوها) كركبك وبدنك  
وجلدك نهاية وغنى (قوله بخلاف الباطنة الخ) عبارة الخطاب هنا تشبيهه بغيره كالكبد والقلب وبما صرح صاحب الروض  
بالأعضاء الظاهرة من الأم قديته هم أخراج الأعضاء الباطنة كالكبد والقلب وبما صرح صاحب الروض  
واللباب والأوبه كما عتده بعض المتأخرين أم تمثيل الظاهرة كما اقتضاه إطلاقهم البعض اهـ وقوله  
والأوجه الخ ضعيف اهـ عش فلا يكون ذكرها طهارا أي لا مبرحا ولا كناية كما هو ظاهر اهـ هذه العبارة  
ونقل في الدرر عن مر أنه يكون كناية وتوفيقا في المقرب الأول للتعديل السد كورأي في الشرح اهـ  
عش (قوله أو يدها مثلا) يغني عنه قوله الآتي ويظهر أنه الخ (قوله نظيره) ذكر في المشبه بل أولى لأنه  
إذا لم يعبر به لا يمكن الاستمتاع به فبين هي بحمل الاسم أع فلا يلاحظ من ليد من محله بالسكينة بالاولى  
اهـ سيدع (قوله ينافيه) أي قوله لا باطن (قوله قلت لا ينافيه الخ) محل تأمل لأنه ان سلم أنها كالباطن  
كما هو ظاهر كلامه فاذكره لا يجدي كما هو ظاهر وان لم يسلم فهو مكابرة غير مسموعة هذا هو الأول في بيان  
كونه كالباطن كونه لا يمكن التمتع به كالأعضاء الباطنة لا ماذكره إلا أن يكون مراده ما تقدم اهـ سيدع  
(قوله فيه) أي العرف (قوله والاهي يقبل الخ) ان كان رجوعا عما تقدم له في فواضع اهـ سيدع والظاهر  
أنه ليس رجوعا عن ذلك (قوله لأنه إنما يذكر الخ) محل تأمل إذا راد به في العرف العام إلا الجسم الصنوبري  
وأما إطلاقه على الروح فلا يدرى إلا الخواص كما يشهد به الاستقراء ما ادق بل استعمال القلب في معنى  
الروح المراد به الجسم الساري الخ لم يزل له فلا يرجع وأجهر اهـ سيدع (قوله لأب وأم) إلى قوله  
وقضيته في النهاية وكذا في الغنى الأقوله وأما إلى جامع التحريم وقوله ولو قال إلى المن (قوله أي هـ) هذا  
الحكم أي التشبيه المقضي للظهار اهـ غنى (قوله ودمها) أي أم المرضعة (قوله التي نكحها قبل  
ولادته) فديقال أخذها مما يحسنه شيخ الإسلام في بنت المرضعة ينبغي أن يكون الحكم كذلك فيما لو نكحها  
الأب مع ولادته لأنم التحمل في زمنه اهـ سيدع (قول المتن لا مرضعة) وأما بنت مرضعة فان ولدت بعد  
ارتضاعه أي الرضعة الخامسة فهي لم تحل في حلقه من الحلات بخلاف المولودة قبله وكأولودة بعده المولودة  
معه كما يحسنه الشيخ نهاية وغنى (قوله احتمل إرادته) قديته تضي أنه لو أراد التشبيه باعتبار وقت الحرمة  
كان ظهرا والظاهر أنه غير مراد اهـ (قوله مسموعة الخ) أي كإني المحكم وغيره ومنع ابن عسرة ووجهه  
لأنه قال المسموع تعديته بنفسه ورد عليه ابن مالك بقوله عاتشترضى الله عنها شهنونا بالحر اهـ مغنى  
وسم (قوله مثلا) أي أو ذير من الرجال كالابن (قوله فلما سر) لعله يريد به الما رجوع التحريم المؤبد

في المتن وقوله رأسك الخ) عبارة الروض وتشبيه جزء من المرأة يجز من الأم ونحوها طهارا فكل تصرف يقبل  
التعليق يصح اضافته إلى بعض محله وما لا فلا ولا يقبل من أني بصريح الظهار إرادة غيره اهـ ينبغي الإقرينة  
كإني الطلاق (قوله ويأتي ذلك) أي الفرق بين الظاهر والباطنة كإني عضو المحرم أي فلا يكون التشبيه  
بالباطن منه طهارا (قوله في المتن لا مرضعة) قال في الروض وتحريم المرضعة حادث لا ينتم المولودة بعد قال  
في شرحه أي بعد ارتضاعه من أمها فليس حاد ينافيكون التشبيه بها طهارا بخلاف المولودة قبله وكأولودة بعده  
المولودة معه فيما يظهر اهـ (قوله احتمل إرادته) قديته تضي أنه لو أراد التشبيه باعتبار وقت الحرمة كان

واختص وجهه بآب مثلا (وملا عنه فلفه) أما غير الأخيرين فلما سر وأما الأب فليس محلا لاستمتاع وتأيد حرمة الملاعة لفظا معناه  
قول المحقق قوله ويأتي ذلك كذا بالنسخ ونسخ الشارح بأيدينا كما ترى



لأولها عكس الحرم ومن ثم كان مثله مجموعاً ومشتقاً كذا أمهات المؤمنين رضي الله عنهن لأن حرمتهن لشرفه صلى الله عليه وسلم ولو قال أنت على حرام كما حرمت أي فالوجه (١٨٠) أنه كناية ضلوق أو طهار فان نوى أنها كظهر أو نحو بطن أمه في التصريح فظاهر ولا

أي لما علم مما مر اه وشيذى عبارة المغنى لان الثلاثة الاول لا يشبهن الام في التصريح المؤيد والاب أو غيره من الرجال كالابن والعم ليس محلاً للاستمتاع والخنى هنا كالد كرماد ذكر اه (قوله لا لوصلتها) أي فلا يصح قياسها على الام بجماع التصريح المؤيد لفارق بخلاف المحارم المذكورة اه سيد عمر (قوله مثلها) أي الملاعة اه عش (قوله فلا وجبانه كناية الخ) مقتضاه انه لو لم ينوبه واحد منهم ما لا يكون طلاقاً ولا طهاراً اه سيد عمر (قوله فظاهر) أي أو مطلقاً ان نوى به الطلاق اه عش عبارة الرشيدى قوله ولا فلا أي وان لم ينو الظاهر فلا يكون طهاراً ومعلوم انه ان نوى الطلاق فهو طلاق كما هو قضية كونه كناية فيه فليراجع اه (قوله كناية) أي في الفصل الاتي (قوله لانه لاقتضائه) الى قوله وكقوله ان لم أدخلها في المغنى (قوله والكفارة كاليمين) بنصب الكفارة اه رشيدى أي عطفها على قوله التصريح كالطلاق (قوله وكلاهما) أي الطلاق واليمين يصح تعليقه ومن تعليق اليمين ان يقول والله لا أكلن ان دخلت الدار حتى لا يزيد اه عش (قوله ولو في حال جنونه الخ) بقى ما دخلت في حال جنونها أو نسيانها وسيعلم حكمه قريباً اه سم عبارة المغنى قد دخلت وهو مجنون أو ناسي فظاهر منها كناية في الطلاق المعلق بدخولها وانما يؤثر الجنون والنسيان في فعل المحلف على فعله اه وعبارة سم بعد ذكر مثلها عن الروض مع شرحه وفي قوله وانما يؤثر الخ اشعار لطيف بان ما هنا كالطلاق اه (قوله قد زلخ) هو ظرف ليسكها اه سم (قوله لا العود) أي فلا كفارة اه عش (قوله وقضية كلامهم) الى قوله اه في النهاية ثم قال لكن قياس تشبيهه بالطلاق ان يعطى حكمه فيما سار فيه وهو كذلك وكلامهم محمول عليه ويحمل كلام المتولي على ما اذا لم يقصد اعلامه اه أقول ينبغي على طريقة صاحب النهاية انه اذا علق بفعل نفسه ثم فعل ناسياً أو جاهلاً فان أراد محض التعليق وقع وان أراد الحث أو المنع فلا وكذا ان أطلق بناء على ما تقدم عنه وعن القاضى المحشى فليتأمل اه سيد عمر وقول النهاية لكن قياس الى قوله وهو كذلك ذكر سم عن شرح الروض مثله وأقره وقد مر آتاه عن المغنى وشرح الروض ما وافق كلام النهاية فوماراده السيد ع قال عش قوله وقضية كلامهم الخ متصل بقوله كقوله ان دخلت الخ ولو قدم مؤذ كرم عقبه كان أدنى وقوله ان يعطى حكم الخ أي من انه لا يكون مظاهراً ان فعل المعلق عليه ناسياً أو جاهلاً وهو ممن يبالى بتعليقه اه (قوله وان كان المعلق بفعله ناسياً الخ) أي حين الفعل اه سم (قوله وعليه في فرق الخ) فديقال هذا الفرق بتسليمه انما يظهر في صورة الاطلاق اما اذا لم يأت بالمنع فلا وجه لانها ارادة يحتملها اللفظ ولا مانع منها اه سيد عمر (قوله مطلقاً) أي سواء كان المعلق بفعله ناسياً أو جاهلاً أو غير فعله عامداً أو لا (قوله ولم يقيد بشئ) الى قوله نعم في النهاية (قوله ولم يقيد بشئ) أي عما يأتى في المتن ونحوه (قول المتن فاطها) أي الأجنبية اه معنى (قوله أي التعليق) الى قول المتن ولو قال أنت طالق في المغنى الا قوله ولم يحتج الى

فلا (ويصح) توقيفه كانت كظهر أي يوماً أو سنة كما باقى (تعليقه) لانه لاقتضائه التصريح كالطلاق والكفارة كاليمين وكلاهما يصح تعليقه (كقوله ان) دخلت فانت على كظهر رأي قد دخلت ولو في حال جنونه أو نسيانه لكن لا عود حتى يسكها عقب افاقته أو ذكره وعليه بوجوب الصفة قدر امكان طلاقها ولم يطلقها وكقوله ان لم أدخلها فانت على كظهر أي ثم ما في هذه في قوله الظاهر لا العود لانه بموته يتبين الظاهر قبله وحينئذ يستعمل العود وكقوله ان (ظاهر من زوجتي) الاخرى فانت على كظهر أي فظاهر) منها (صار مظاهراً منها) عملاً بمقتضى التفسير والتعليق وقضية كلامهم انعقاد الظاهر وان كان المعلق بفعله ناسياً أو جاهلاً وهو ممن يبالى بتعليقه وبه قال المتولي وعليه بوجود الشرط انتهى وعليه في فرق بين ما هنا وظاهر السابق في الطلاق بانه ثم عهد بل غاب الخاف به على الحث أو المنع فحمل لفظه عليه صرفاً عن موضوعه اهذه القرينة وفصل بين ان يكون المحلف عليه ممن يقصد حثه ومنه

وغيره وهما لم يقصد ذلك فقل الله تعالى موضوعه وهو وجود الجزاء بوجود الشرط مطلقاً (ولو قال ان طاهر من فلانة) المتن ولم يقيد بشئ فانت على كظهر أي (وفلانة) أي والحال انها (أجنبية فاطها بظهار لم يصح مظاهراً من زوجته) لعدم محنتها من الأجنبية (الان يريد اللفظ) أي التعليق على مجرد التلفظ



بذلك فيصير مظهر من زوجته لوجود المعلق عليه (فانكسها) أي الأجنبية (وظاهر منها) بعد نكاحه لها ولم يخف هذا لان ما قبله دال عليه (صار مظاهرا) من تلك لوجود الصفة حيثئذ (ولو قال) ان طاهرت (من فلانة الأجنبية فكذلك) يكون مظاهرا من تلك ان نكح هذه ثم طاهر منها ولا فلا الان يريد اللفظ ذكر الأجنبية لغيره لا للشرط اذ وصف المرفق فلا يفيد (١٨١) تخصيصا بل توضيحا ونحوه (وقيل) بل ذكرها للشرط والتفصيل

حيثئذ (لا يصير مظاهرا) من تلك (وان نكحها) أي الأجنبية (وظاهر منها) لغير وجهها عن كونها أجنبية ووافق عدم الخنث في نحو لا أكلم ذا العبي فسكاهم شيئا لكن فرق الاذ بان حله ما على الشرط يصير تعليقا بمحال ويعد حمل اللفظ عليه مع احتماله غيره بخلافه في ليهن (ولو قال ان طاهرت منها وهي أجنبية) فانت على كظاهر أي (فلغو) فلا شيء به مطلقا الان أراد اللفظ وظاهر منها وهي أجنبية وذلك لان آتيانه بالجملة الحالية تنص في الشرطية فكان تعليقا بمسقط كان بعث الخمر فانت كظهور أي ولم يقصد مجرد صورة البيع ككل وظاهر ثم ما عاها (ولو قال أنت طالق كظهور أي ولم ينويه) شيئا (أدوى) بجميعه (الطلاق أو الظاهر أو هما أو) نوى (الظواهر بان طالق و) نوى (الطلاق بكظهور أي) أدوى بكل منهما على حدته الطلاق أو نواهها أو غيرها ما بان طالق ونوى بكظهور أي مطلقا أو طالق هذا ونوى بالاول شيئا بما ذكر أو

المتن وقوله ووافق الى المتن (قوله بذلك) أي الظاهر من الأجنبية اه معنى (قوله لهذا) أي لقوله بعد نكاحه لها وقوله لان ما قبله أي من قول المتن فظاهر ان المراد بما قبله قول المتن فانكسها (قوله من تلك) أي من زوجته الاولى اه معنى (قوله لا للشرط الخ) ولو ادعى ارادة الشرط هل يدين أو يقبل ظاهر الاحتمال اللفظ اه سم ولعل الاقرب بانه يدين وانه يقبل ظاهر ابيته فلا يرجع (قوله أو نحوه) أي كالدخ أو الدم وقال ع ش أي كبيان الماهية اه (قوله لكن فرق الاول الخ) وقد يفرق أيضا بان المدارق الاعيان على العرف والظاهر انه يقتضي التقيد في مثل ذلك وأما الظاهر فالظاهر انه ملحق بالطلاق في النظر لاصل الوضع فليتم اه سيد عمر (قوله المتن وهي أجنبية) ومثله ما لو قال طاهرت من فلانة أجنبية اه معنى (قوله كان بعث الخمر الخ) ينبغي الان ان أراد التلغظ بالبيع كذا قاله الفاضل الحنفى وكان قول الشارح لم يقصد الخ سافط من نسخة الحنفى فانه من الملحقات في أصل الشارح بخطه والا فلا وجه لهذا الاستدراك اه سيد عمر (قوله به شيئا) عبارة المغنى بمجموع كلامه هذا شيئا اه (قوله بجميعه) ينبغي بمجموعه اه سيد عمر (قوله وهو لا يقبل الصرف) قد يشك بان الصريح يقبل الصرف كما صرح به كلامهم في مواضع اه سم وقد يجب بان ما هنا عند عدم القرينة الظاهرة وكلامهم عند وجودها كما مر عنه آنفا (قوله وأما عند عدمها فلان الخ) عبارة المغنى وأما انتفاء الظاهر في الاولين أي من صور المتن الخمس فاعلم استقلال لفظه مع عدم نيته وأما في الباقي أي من صور المتن فلانه لم ينوه بلفظا ولفظا الطلاق لا ينصرف الى الظاهر وعكسه كما مر في الطلاق اه (قوله وفصل بينه) أي ظهر أي وبينها أي أنت اه ع ش (قوله ولفظه لا يصلح الخ) جواب سؤال وارد على قول المتن ولا ظاهرا بالنسبة الى الصورة الاخيرة في المتن حاصله ان يقال هل وقع الظاهر بالاول اذ نواهها والطلاق بالثاني مع نيته اه يجزى (قوله كما مر) أي في الطلاق أي من ان ما كان مريحا في بابه ووجوده في موضوعه لا يكون كناية في غيره

شرح الروض لكن قياس تشبيهه بالطلاق ان يعطى حكمه فيما مر فيه اه وهو كذلك وكلامهم محمول عليه ويحمل كلام المتن على ما اذا لم يقصد اعلامه شرح م ر (فرع) لو عاق الظاهر بدخولها الدار فدخلت وهو مجنون او ناض فظاهر منها كظهير في الطلاق المعلق بدخولها وانما يؤثر النسبان والجنون في فعل المخالف على فعله ولا هو دونه حتى يعيق من جنونه أو يد كراي يتذكر بعد نكاحه ثم عكس الظاهر منها زمانا يمكن فيه الطلاق ولم يطلق كذا في الروض وشرحه في قوله وانما يؤثر الخ اشعار لطيف بان ما هنا كالطلاق وقد تقدمت هذه المسئلة في كلام الشارح (قوله لا للشرط) لو ادعى ارادة الشرط هل يدين أو يقبل ظاهر الاحتمال اللفظ (قوله كان بعث الخمر الخ) ينبغي الان ان أراد التلغظ بالبيع (قوله في المتن أو نوى الظواهر بان طالق ونوى الطلاق بكظهور أي) قال في شرح المنهج قال الرافعي فيما اذا نوى بكل الاثر ويمكن ان يقال اذا خرج كظهور أي عن الصراحة وقد نوى به الطلاق يقع به طلاق أخرى ان كانت الاولى رجعية وهو صحيح ان نوى به طلاقا غير الذي أوقعه وكلامهم فيما اذا لم ينويه ذلك فلا منافاة اه وكتب به امشيه شهاب الشهاب البراسي ما نصه قوله ان نوى به طلاقا غير الذي أوقعه هذا الكلام لم أنهم لم معني وذلك لان الغرض انه لم يقصد ايقاع طلاق بقوله أنت طالق وانما نوى به الظاهر فليس في اعتقاده ايقاع طلاق الا الذي نواه بقوله كظهور أي واذا لم يخطر بذهنه ايقاع طلاق بقوله أنت طالق فكيف يصح مع ذلك ان يصل فيما قصده آخر ابي ان يكون عين الاول أو غيره فبحث الرافعي في موضعه واثبت اعلم اه نعم يمكن ان يجاب عن بحث الرافعي بما سياتي عن شهاب الزملي فليتم اه (قوله وهو لا يقبل الصرف) قد يستشكل بان

أطلق الاول ونوى بالثاني شيئا مما ذكر غير الظاهر أو نوى بهما أو بكل منهما أو بالثاني غيرهما أو كان الطلاق باثنا (طلقت) لا تباينه بصريح لفظ الطلاق وهو لا يقبل الصرف (ولا ظاهرا) أما عند بينوتها فواضح وأما عند عدمها فلان لفظ الظاهر لا يكون له كناية أنت وقيل بينه وبينها بطلاق وقع بغيره مستقل ولم ينوه بلفظا ولا لفظا لصلح الطلاق كعكسه كما مر ثم محل عدم وقوع طلاقا بغيره اذا نوى



(قوله به) أي بكظهر أي عبارة ع ش أي بما ذكره المصنف اه (قوله اذ انوى به الخ) طرف لعدم وقوع الخ وقوله ما اذ انوى الخ تحصيل عدم وقوع الخ وقوله اذ انوى به الخ أنت طالق وان ينوه ر قوله أو طالق عاصف على نوى الطلاق الخ (قوله أما اذ انوى به طلاقا آخر الخ) هذا لا ياتي الا في بعض الصور وهو ما اذا نوى الطلاق بان أنت طالق فمن لم ينو الطلاق بان أنت طالق كافي أكثر الصور لا يتصور اتصافه بان ينوى بكظهر أي طلاقا آخر غير الاول اذنية المغار للاول متوقفة على نية الاول الا انه يمنع ذلك بل انما توقف على العلم بحصول الاول فيأتي في الجميع بشرط العلم بحصول الاول - مثلم ينو الطلاق بان أنت طالق فليتم امل اه سم وقوله وهو ما اذ انوى الطلاق الخ أي - سم ومع الظاهر في شمل الصورة السادسة والابعة متوقفة في الجميع أي - سم في الخامسة والسادسة والسابعة - ثمانية والعاشرة وقوله - مثلم ينو الطلاق الخ أي في الخامسة والثامنة والعاشرة (قوله فيقع على الاوجه الخ) تبس في ذلك شيخ الاسلام وقد ورد شيخنا الشهاب الرملي بان الايقاع به يقتضي تقدرا أنت قبل كظهر أي والالم يقع به شيء وحيتئذ تتحقق صفة الظاهر التي هي صريحة فيه وذلك مانع من كونها كناية في الطلاق لان ما كان صريحا في شيء لا يكون كناية في غيره - سم ونما به قال ع ش قوله ورده الوالد الخ قال شيخنا الزبيري وفي هذا الرد نظر لان كلام الرافعي أي الذي وافقه شيخ الاسلام والتخفة فيما اذا خرج عن الصراحة فصار كناية وكلام الراد فيما اذا بقي على صراحة فلم يتلقا اه وقال الرشدي قوله التي هي صريحة فيه الخ يقال عليه - مثلم أن يقع به الظاهر أيضا ولم يقولوا به على انه قد يناقض ما سبأ في تعليل المتن الا في على الاثر اه أي قوله مع صلاحية كظهر أي لان يكون كناية في الخ (قوله اذ لم ينو به شيئا) الى الفصل في النهاية وان في (قول المتن وحصل الظاهر الخ) ولو قال أنت على كظهر أي طالق عكس ما في المتن وأراد الظاهر بان أنت على كظهر أي والطلاق بطالق - صلا ولاعود أي لا كفارة لانه عقب الظاهر بالطلاق اه نهاية زادا في الخ والروض مع شرحه فان راجع كان عاثر انما - بأت وان طلق فظاهر ولا طلاق على قياس ما مر في عكسه فان أرادهما بمجموع اللفظين وقع الظاهر فقط وكذا ان أراد به أحدهما أو أراد الطلاق بان أنت كظهر أي والظاهر بطالق \* (تمة) \* لو قال أنت على حرام كظهر أي ونوى بمجموعه الظاهر فانه لان لفظ الحرام ظاهرا مع النية فلفظ النية أولى وان نوى به الطلاق فطلاق لان لفظ الحرام مع نية الطلاق كصريحه ولو أراد به ما بمجموعه أو بقوله أنت على حرام اختار أحدهما في ثبت ما اختار منهما وانما لم يقع بها لتعذر جعله لهما لاختلاف مرجعيهما وان أراد بالاول الطلاق وبالآخر الظاهر والطلاق رجي حلالا ما مر في نظيره وان أراد بالاول الظاهر وبالآخر الطلاق وقع الظاهر فقط اذا لا يصلح أن يكون كناية في الطلاق امر - سم في الظاهر وان أطلق وقع الظاهر فقط لان لفظ الحرام ظاهرا مع النية فلفظ النية أولى وأما عدم وقوع الطلاق لعدم صريح لفظه ونية وان أراد بالتحريم تحريم عهنا لانه كفارة غير لانها مقتضاه ولا ظاهرا لان نواه كظهر أي ولو آخر لفظ التحريم عن لفظ الظاهر فقال أنت على كظهر أي حرام فظاهر امر صريح لانظ الظاهر ويكون قوله حرام

الصريح يقبل الصريح كما صرح به كلامهم في مواضع (قوله أو طلق) فديقال قياس التعدد عند الاطلاق في أنت طالق أنت طالق التعدد عند الاطلاق هنا لان يفرق (قوله أما اذ انوى به طلاقا آخر غير الاول) هذا لا ياتي الا في بعض الصور كافي أكثر الصور لا ينو بكظهر أي طلاقا آخر غير الاول اذنية المغار للاول متوقفة على نية الاول الا ان يمنع ذلك بل انما توقف على العلم بحصول الاول فيأتي في الجميع بشرط العلم بحصول الاول - مثلم ينو الطلاق بان أنت طالق فليتم امل اه سم وقوله وهو ما اذ انوى الطلاق الخ أي - سم ومع الظاهر في شمل الصورة السادسة والابعة متوقفة في الجميع أي في الخامسة والثامنة والعاشرة (قوله فيقع على الاوجه الخ) تبس في ذلك شيخ الاسلام وقد ورد شيخنا الشهاب الرملي بان الايقاع به يقتضي تقدرا أنت قبل كظهر أي والالم يقع به شيء وحيتئذ تتحقق صفة الظاهر التي هي صريحة فيه وذلك مانع من كونها كناية في الطلاق لان ما كان صريحا في شيء لا يكون كناية في غيره - سم ونما به قال ع ش قوله ورده الوالد الخ قال شيخنا الزبيري وفي هذا الرد نظر لان كلام الرافعي أي الذي وافقه شيخ الاسلام والتخفة فيما اذا خرج عن الصراحة فصار كناية وكلام الراد فيما اذا بقي على صراحة فلم يتلقا اه وقال الرشدي قوله التي هي صريحة فيه الخ يقال عليه - مثلم أن يقع به الظاهر أيضا ولم يقولوا به على انه قد يناقض ما سبأ في تعليل المتن الا في على الاثر اه أي قوله مع صلاحية كظهر أي لان يكون كناية في الخ (قوله اذ لم ينو به شيئا) الى الفصل في النهاية وان في (قول المتن وحصل الظاهر الخ) ولو قال أنت على كظهر أي طالق عكس ما في المتن وأراد الظاهر بان أنت على كظهر أي والطلاق بطالق - صلا ولاعود أي لا كفارة لانه عقب الظاهر بالطلاق اه نهاية زادا في الخ والروض مع شرحه فان راجع كان عاثر انما - بأت وان طلق فظاهر ولا طلاق على قياس ما مر في عكسه فان أرادهما بمجموع اللفظين وقع الظاهر فقط وكذا ان أراد به أحدهما أو أراد الطلاق بان أنت كظهر أي والظاهر بطالق \* (تمة) \* لو قال أنت على حرام كظهر أي ونوى بمجموعه الظاهر فانه لان لفظ الحرام ظاهرا مع النية فلفظ النية أولى وان نوى به الطلاق فطلاق لان لفظ الحرام مع نية الطلاق كصريحه ولو أراد به ما بمجموعه أو بقوله أنت على حرام اختار أحدهما في ثبت ما اختار منهما وانما لم يقع بها لتعذر جعله لهما لاختلاف مرجعيهما وان أراد بالاول الطلاق وبالآخر الظاهر والطلاق رجي حلالا ما مر في نظيره وان أراد بالاول الظاهر وبالآخر الطلاق وقع الظاهر فقط اذا لا يصلح أن يكون كناية في الطلاق امر - سم في الظاهر وان أطلق وقع الظاهر فقط لان لفظ الحرام ظاهرا مع النية فلفظ النية أولى وأما عدم وقوع الطلاق لعدم صريح لفظه ونية وان أراد بالتحريم تحريم عهنا لانه كفارة غير لانها مقتضاه ولا ظاهرا لان نواه كظهر أي ولو آخر لفظ التحريم عن لفظ الظاهر فقال أنت على كظهر أي حرام فظاهر امر صريح لانظ الظاهر ويكون قوله حرام

به الطلاق وهي ربه - مثلم اذ انوى ذلك الطلاق الذي أوقعه أو طلق اما اذ انوى به طلاقا آخر غير الاول فيقع على الاوجه لانه لما خرج عن كونه صريحا في الظاهر بوقوعه نابعا مع أن يكون كناية في الطلاق (أو) نوى (الطلاق بان أنت طالق) أو لم ينو به شيئا أو نوى به الظاهر أو غيره (و) نوى (الظاهر) وحده أو مع الطلاق (بالباقى) أو نوى بكل منهما الظاهر ولو مع الطلاق (طلقت) لوجود لفظه الصريح (وحصل الظاهر ان كان الطلاق رجيحة) لجهته من الرجعية مع صلاحية كظهر أي لان تكون كناية فيه بتقدير أنت قبله لوجود قصده به وكانه قال أنت طالق أنت كظهر أي أما اذا كان باننا فلا ظاهرا لعدم جهته من الباقى



ما كيدا - واه أقوى تحريم عينها فذلك مقتضى التحريم وهو الكفارة الصغرى في مقتضى الظاهر وهو  
 الكفارة العظمى أم أطلق فان نوى بلفظ التحريم الطلاق وقع ولا عود لتعقيب الظاهر بالطلاق ولو قال  
 أنت مثل أى أو كرو - أو كعبها ونوى به الطلاق كان طلاقا لاسر ان ذلك ليس صريح بظهور اه  
 \* (فصل فيما يترتب على الظاهر) \* (قوله لا ية السابقة) الى قوله ولا يثنى في النهاية والمغنى (قوله  
 فوجها) أى الكفارة الامران الخ صريح في التفرع ان هذا منادى المتن وينافيه قوله بعد وان كان ظاهر المتن  
 الوجه الثانى الخ اه وشدى ولك ان تعمله بان التفرع على المتن مع الآية عبارة للمغنى وهل وجبت  
 الكفارة بالظاهر والعود أو بالظاهر والعود شرط أو بالود فقط لانه الجزء الاخير أوجه مذكره في أصل  
 الروضة بلا ترجيح والاول هو ظاهر الآية الموافق لترجيحهم ان كفارة اليمين يجب باليمين والخمس معا اه  
 (قوله ان موجبها الخ) بدل من الوجه الثانى اه عش (قوله ذلك) أى الوجه الاول (قوله وجوبها  
 فوراً) وقا للمغنى وخلافاً لانه عبارة وقد جزم الراجح في بابها بانهم على التراخي ما لم يبطأ وهو الوجه اه  
 قال عش قوله ما لم يبطأ هم انه لو وطئ وجبت على الفور اه عبارة الحاسي والمعتد ان الكفارة على  
 التراخي وان وطئ ولا يقال انه عصى بالسبب بخلافه لان ج حيث قال انه على الفور وان كان أحد حديها  
 وهو العود غير معصية لانه اذا اجتمع حلال وحرام الخ وبرهان يحمل ذلك اذا كان كل منهما مستقلاً وكل جزء  
 اه (قوله ولم يمكن تميز أحدهما الخ) فدية ما وجه عدم امكانه فيما نحن فيه سيدعروهم (قوله  
 أى العود) الى قول المتن فلا اتصل في النهاية (قوله لما ياتي فيها) أى من انه في الظاهر الوقت انما يصير  
 عائداً بالوطء في المدة لا بالامسك والعود في الرجعة - فانما هو بالرجعة اه مغنى (قوله ونحوه) يشمل  
 الا كراه لكن كلامه الا فى في التذييل مخرج له فليحذر اه سيدعروهم (قوله ولو مكرراً لا أكيد) عبارة  
 المغنى واستثنى من كلامه ما اذا كرر لفظ الظاهر وتصد به التاكيد فانه ليس بعود على الأصح مع تحسسه  
 بالانبات بافظ الطلاق بدل التاكيد وكذا لو قال عقب الظاهر أنت طالق على ألف مشلا فلم تقبل فقال عقبه  
 أنت طالق بلا موضوع فليس بعائد وكذا لو قال يا زانية أنت طالق كقوله يا زينة أنت طالق اه (قوله وان  
 نسي أو جن الخ) يعنى انه لا بد من علمه بوجود الصفة في العلق في الحكم بالعود ولا يفي في الحكم بالعود  
 حينئذ كونه عند وجود الصفة تأمياً أو مجنوناً اه رشدى (قوله كاسر) الذى سران الصفة اذا وجدت  
 مع جنون أو نسيان - صل الظاهر ولا يصير عائداً بالامسك بعد الافاقة أو التذكر فليحمل ما هنا على ما مر  
 من انه لا يصير عائداً بالامسك المذكور اه عش (قوله لمصلحة تقوية الحكم) الاول لما كان من  
 نواضع الكلام اه رشدى (قول المنز من امكان فرقة) وان علق طلاقها أى عقب الظاهر بصفة  
 فعائد لان علقه ثم طهر وأردفه بالصف وتوض \* (قائده) \* شل شيئاً للشه ب الرمل عن قال لزوجه  
 أنت على حرام هذا الشهر والثانى والثالث مثل لبن أى فاجاب بانه ان نوى بانه على حرام طلاقاً وان تعدد  
 باثناً أو رجعياً أو طهراً حصل ما نواه فيهما أى الظاهر والطلاق أو نواه معاً أم مرتباً بتأخير وثبت ما اختاره  
 منهما ولا يشترطان جى بالاحتياط فوجه القصد الى الطلاق والظاهر اذا الطلاق بربل الشكاح والظاهر يستدعى  
 بقاءه وأما قوله مثل لبن أى فانغز لا اعتبار به وظاهر أنه ان نوى به الظاهر وفى القسمين المذكورين أى قوله ان

بعد تقدير أنت لانه فاما تامل اثم الان براد بكونه كناية مجرد لا يحتاج الى قصد تقدير أنت فليتأمل  
 \* (فصل) \* فيما يترتب على الظاهر الخ (قوله فوجها) أى الكفارة (قوله ولا يثنى في ذلك وجوب افورا  
 الخ) وقد جزم الراجح في بابها بانهم على التراخي ما لم يبطأ وهو الوجه من ان جزم في باب الصوم بانهم على الفور  
 ونقله في باب الحج عن القفال ولا يشكل القول بالتراخي بان سبب معصية وقاسه ان يكون على الفور لانهم  
 اكتموا بقدر الوطء عليه حتى يكفر عن ايجابها على الفور وبان العود لما كان شرطاً في ايجابها وهو مباح  
 كانت على التراخي شرح مر (قوله ولم يمكن تميز أحدهما الخ) يامل عدم التميز هنا (قوله في المتن وهو ان يسكنها  
 بعد ظاهراً من ان كان فرقة) وان علق طلاقها أى عقب الظاهر بصفة فعائد لان علقه ثم طهر وأردفه



لم يسأله هل وطي أو عزم  
على الوطء والاميل عدم  
ذلك والوقائع القولية كهذه  
يعملها الاحتمال وانما  
خاصة على وجوب الكفارة  
قبل الوطء فيكون العود  
سابقا عليه \* (تنبيه)  
الظاهر أن مرادهم امكان  
الفرقة شرعا فلا عود في  
نحو حائض الابالامساك  
بعد انقطاع دمها ويؤيده  
ما مر ان الاكراه الشرعي  
كالخشي (فلو اتصل به) أي  
لفظ الظاهر (فرقة بموت)  
لا سدهما (أو فسخ) منه  
أو منها أو انفساح بنحو ردة  
قبل وطء (أو طلاق بان أو  
رجعي ولم يراجع أو جن)  
أو أغنى عليه عقب اللفظ  
(فلا عود) لفرقة أو عذرهما  
فلا كفارة ومحل ان لم يسكها  
بعد الافاقة في صور في الوطء  
الطلاق بان يقول أنت على  
كفهر أي أنت طالق  
ونازع فيه بان الرفعة بامكان  
حذف أنت فليكن عائدا به  
لان زمن طالق أقبل من  
زمن أنت طالق ويجاب  
بنظير ما قدمته في تعليل  
اختصارهم تكرير لفظ  
الظاهر لنا كيد بل هذا  
أولى بالاغتفار من ذلك لان  
أنت كظهر أي طالق فيه  
قلاقة وركة بخلاف عدم  
التكرير ويأتي انه لا يؤثر  
تطويل كلمات اللعان  
وقاسوه على ما لو قال عقب

قوى الخ وقوله أدنواهما الخ لا يلزم الكفارة لان وطينها قبل تمام الشهر الثالث فيلزمه كفارة طهار  
صبر ورته عائدا حيث شذوان قوى تحريم عينها أو فرجها أو نحوها أو لم ينوشيا لزمه كفارة عيين ان لم تكن  
معتدة أو نحوها شرح مر اه سم قال الرشدي قوله وظاهر انه ان قوى الخ الا صوب أن يقول وظاهر  
انه حيث قلنا انه ظاهري القسمين أي بان فواعي القسم الاول أو اختاره في القسم الثاني وقوله أو نحوها كان  
كانت محرمة باذنه اه (قوله وأمر الخ) الا سلب حذف الواو هنا واثباته في لم يسأله (قوله كهذه) أي  
الامر بالكفارة (قوله يعممها الاحتمال) صوابه نعم عند عدم الاستفصال أي كما قاله الشافعي رضي الله  
عنه والافواقع الاحوال اذا طرقت الاحتمال كسها أثرب الاجمال وسقط بها الاستدلال كما قاله الشافعي  
رضي الله عنه أيضا اه رشدي (قوله وانما الخ) عطاف على قوله ان الآية الخ ولو قال على انها الخ كأن  
أولى (قوله مامر) أي في الطلاق اه كردي (قوله أي لفظ الظاهر) الى قول المتن فعلى الاول في النهاية  
الاقوله خلاف لما توهمه عبارته وقوله وسيأتي الى المتن (قول المتن أو طلاق) عطاف على موت (قول المتن أو  
رجعي الخ) فلا راجعها فسيأتي قريبا اه سم (قول المتن ولم يراجع) قد يقال ان أراد المصنف بقوله فلا  
عود أي مطلقا فلا يصح لما يذكره الشارح في الجنون وان أراد في الحال فلا وجبه لتقييد الرجعي بقوله  
ولم يراجع فليست اه سيد عمر والله ان تحب بما أشار اليه المغني من ان المعنى فلا يحصل عود بما ذكر  
(قوله للفرقة) أي في غير الانخير من أو عذرهما أي في الانخير من (قوله بعد الافاقة) أي من الجنون والاعفاء  
(قوله الطلاق) أي المتصل بالظهار (قوله به) أي بالقول المذكور أو بذكر أنت (قوله ويجاب بنظير  
الخ) ويمكن أن يجاب أيضا بجمع ان في ذكر أنت امساك زمن امكان فرقة لان زمنه لا يسعه الا انه دون زمن  
لفظ طالق فليست تأمل وبان أنت شروع في افرقة فلا بعد امساك كما قاله الفاضل الحنفي وجوابه الثاني  
مجه وأما الاول فيمكن اثبات المنوع عقبيه بان الفرقة انما تحصل بالفاق من قوله أنت طالق فبالوصول الى  
النطق باللام يمكن أن يقال مضى زمن يمكن فيه الفرقة أي باللفظ طالق فلا يأتي به فقط الطارق اه سيد  
عمر وقد يقال ان الجواب الثاني لسم داخل في قول الشارح بنظير ما الخ (قوله فيه قلاقة) خبر فبتدوا الجلة  
خبر ان (قوله وقاسوه) أي ما يأتي (قوله لم يكن عائدا) عبارة المغني فانه لا يكون عائدا اه (قوله وبه) أي  
القياس أو المقيس عليه المذكور (قول المتن وكذا الخ) أي لا يكون عائدا اه مغني (قول المتن

بالصقتر وض \* (قائدة) \* مثل شيخنا الشهاب الرملي عن قال لزوجه انت على حرام هذا الشهر والثاني  
والثالث مثل لبن أي فاجب بانه ان قوى بان على حرام طلاق وان تعدد باننا أو رجعي أو طهارا حصل ما نواه  
فيهما لان التحريم ينشأ عن الطلاق وعن الظهار بعد العود فصحت الكناية به عنهما من باب اطلاق المسبب  
على السبب أو نواهما معا ومما يتخير وثبت ما اختاره منهما ولا يشترطان جميعا لاستحالة توجه القصد الى  
الطلاق والظهار اذا اطلاق بزيل النكاح والظهار يستدعي بقاء موأما قوله مثل لبن أي فلفظ ولا اعتبار به  
لصبر ورته عائدا حيث شذوان قوى تحريم عينها أو فرجها أو نحوها أو لم ينوشيا لزمه كفارة عيين ان لم تكن معتدة  
أو نحوها شرح مر (قوله لان ثم في الآية للترخي) الترخي متحقق على قولنا في صور كثيرة منها الظهار  
المعلق اذا ترخي عام بوجود الصقتر وجودها فان العود فيه انما يحصل بالامساك بعد العلم ومنها ما يأتي في  
التنبيه الا في فان العود فيه انما يحصل بالامساك بعد انقطاع الحيض ومنها الظهار الموقت فان العود فيه  
بالوطء الذي قد يترخي عن الظهار وحيث شذو فيكون ثم في الآية يتأطلاق الترتيب اعم من ان يكون  
مع ترخي أو لا لان العود قد يكون مع تراخ وقد يكون بدونه ولو عسر فهم بالافعال كانت محمولة على مطلق  
الترتيب ايضا اعم من أن يكون مع تراخ أو لا لما ذكر وقد يثبت الترخي على قول الخالف بان يقع العزم أو  
الوطء عقب الظهار (قوله في المتن أو رجعي) فلا راجعها فسيأتي قريبا (قوله ويجاب الخ) يمكن ان يجاب  
أيضا بجمع ان في ذكر أنت امساك زمن امكان فرقة لان زمنه لا يسعه الا انه دون زمن لفظ طالق فليست تأمل وبان

وطءه أنت بافلا نثبت فلان الفلاني وأطلق في اسمها ونسبها طالق لم يكن عائدا وبه كقولهم لو قال  
لو أعقب الظهار أنت طالق على ألف فلم تقبل فقال عقبه أنت طالق بلا عوض لم يكن عائدا وكذا بازانة أنت طالق ينضم رد ما قاله ابن الرفعة



(وكذا لو) كان قنأ أو كانت قنة نعقب الظهار ملكته أو (ملكها) اختياراً بقبول نحو وصية أو شراء من غير سوم وتقدر برعن لأنه لم يسكنها على النكاح ولا يؤثرانها قطعاً ويؤثر قبول هبتها وتوقفها على القبض ولو قدر إريان كانت بيده (أو لا عنها) عقب الظهار (في الأصح) لا شغلها بموجب الفساق وإن طالت كتمان اللعان لئلا يشرط (بشرط سبق القذف) والرفع للقاضي (ظهاره في الأصح) بخلاف ما لو طاهر قذف أو رفع للقاضي فلا عنة فإنه عائد لسهولة الفراق بغير ذلك (ولو راجع) من طاهر منها رجعية أو من طاهرها رجعية عقب ظهار (أو ارتد متصلاً) بالظهار وهي موطوءة (ثم أسلم فالذهب) بعد الاتفاق على عود أحكام الظهار (أنه عائد بالرجعة) وإن طلقها عقبها (لأباً سلام بل) أنما يعود بأمساكها (بعده) لا مناسيع الفرق والفرق انما قصود الرجعة استباحة الوطء لا غير وقصود (١٨٥) الإسلام العود للدين الحق والاستباحة أمر

يترتب عليه (ولا نسقط الكفارة بعد العود بفرقة) لاستقرارها بالامسالة قبها (ويحرم قبل التكفير) بعق أو غيره (وطء) للنص عليه في غير الأطعام وفيما ساء فيه على أن الخبر الحسن وهو قوله صلى الله عليه وسلم للمظاهر لا تقربها حتى تكفر بشمله ولزيادة التغليظ عليه نعم الظهار المؤقت إذا انقضت مدته ولم يأت بالاحرام الوطء لا ارتفاعه بانقضائها ومن ثم لو وطئ فيها زمت الكفارة وحرم عليه الوطء حتى تنقضي أو يكفر واعترض البلغيني حله بعد منى المدونة قبل التكفير بأن الآية نزلت في ظهار مسوقة كذا كره الآدمي وغيره رد بان الذي في الأحاديث تزولها في غير المؤقت (وكذا) يحرم (أس ونحوه) من كل مباشرة لا نظر (بشهوة في الأظهر) لافضاء الوطء (فان الأظهر الجواز والله

وكذا لو ملكها) يخرج شراً وبشرط الخيار للبايع وحده بل أولهما وفسخ العقد فليراجع اه سم (قوله اختياراً) إلى قوله ولزيادة التغليظ في المعنى (قوله اختياراً) لانجراح الأثر الآتي عن محل الخلاف اه معني (قوله أو شراء) أي وإن تقدم الإيجاب على القبول كما في شرح الروض اه سم (قوله وتقدر برعن) عطف على يوم اه رشدي وهو بالدال في المعنى وبعض نسخ الشارح (قوله ولا يؤثر) أي في كونه عائداً وقوله أرش أي أرث الزوج للزوجة اه عش أي ومثله أرث الزوج للزوج وإنما قصر على الأول لمجرد موافقة المتن يوم هذا اقتصاره على قبول هبتها والافته قبولها هبتها (قوله لتوقفها) أي الهبة والتلك بها (قوله بان كانت) أي الزوجة (قوله لئلا يشرط) أي من قوله وقاسوا الخ وقال عش أي من قوله لا شغلها بموجب الخ اه وفيه شبهة التكرار (قوله رجعية) أي حال كونها رجعية اه عش (قول المن ثم أسلم) أي في العدة اه معني (قول المتن بعده) أي الإسلام اه عش (قول المتن ويحرم) أي وإن عجز من جميع الاتصال كما صرح به الروض وشرحه ونقل بالمرس عن الخطيب على شرح أبي شجاع ما وافقه ثم رأيت النص يرجع به أيضاً في الروض وشرحه في آخر الكفارة وهل يحرم عليه ذلك وإن خاف العنت أم لا فيه نظر والاقرب الجواز لكن يجب الاقتصار على ما يندفع به خوف العنت اه عش أقول وصرح بذلك أيضاً المعنى في آخر الباب كما يأتي (قوله على أن الخبر الحسن الخ) ولعله إنما يستدل به لأنه ليس نص في ذلك اه عش (قوله يشمله) أي الأطعام (قوله ولزيادة التغليظ الخ) عطف على قوله للنص (قوله لا ارتفاعه) أي الظهار (قوله وحرم عليه الوطء) أي ثانياً كما يأتي اه رشدي (قوله حتى تنقضي الخ) أي المدة أي فإذا انقضت ولم يكفر حل الوطء كما صرح به شرح البهجة اه عش أقول وصرح به أيضاً الشارح والنهاية والمعنى (قوله من كل مباشرة) إلى قول المتن ويصح الظهار في المعنى (قوله لا نظر) عبارة مائة - في وقضية كلام المصنف جواز النظر بشهوة قطعه وتخصيص الخلاف بمباشرة البشوة وقضية كلام الجمهور اه (قول المتن لا يظهر الجواز) قال الأذوني لم لا يفرق بين من تحرر القبله ونحوها شهوة وغيره كما سبق في الصوم وينبغي الجزم بالتحريم إذا علم من عادته أنه لو استمتع لو طئ لشبهه ورقة نقواء اه نهاية قال عش قوله وينبغي الجزم بالتحريم الخ معتمد اه (قوله ومن ثم حرم الخ) أي هنا (قوله ما صرح في الخائض) أي ما صرح به في الخائض اه عش (قوله وإذا صححناه الخ) هذا حل معني وأما محل الأعراب فهو كما في المعنى ظهاراً مؤقتاً في الأظهر (قوله كما ألزمه) أي عملاً بالتوقيت اه معني (قوله وان أئمه) بل يأتى بلا خلاف اه معني (قوله لم غلبوا الخ) أي على الأول (قوله قلت يفرق الخ) محل تأمل إذ قد يقال التوقيت من مقتضى الصيغة لا حكم خارج عنها اه سيد عز (قوله وأما حكم الظهار الخ) لا نسب وأما الظهار من أنت شروع في الفرقة فلا يعدم ساء كما (قوله في المتن وكذا لو ملكها) يخرج شراً وبشرط الخيار للبايع وحده بل أولهما وفسخ العقد فليراجع (قوله أو شراء) أي وإن تقدم الإيجاب على القبول كما في شرح

(٢٤) - (شروافه وابن قاسم) - (ثامن) أعلم) لان الحرمة ليست معني بخلاف النكاح فاشبه الخيض ومن ثم حرم فيما بين السرة والركبة ما صرح في الخائض خلافاً لما نوههم عبارته (ويصح الظهار المؤقت) للخبر الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم أمر من طاهره وقتناً وطئ في المدة بالكفر وإذا صححناه كان (مؤقتاً) كما ألزمه وتغليباً للشبهه البين (وقبل بل) يكون (مؤقتاً) تغليظاً عليه وتغليظاً للشبهه الطلاق (وفي قول) هو (لغو) من أصله وان أئمه لأنه لما وقته كان كالتشبيه بمن لا يحرم ما يبدؤ برده الخبر المذكور فان كانت لم غلبوا هنا شائبة اليمين لا شائبة الطلاق كما تقر وعكسوا ذلك فيما لو قال أنت على كظهر أي ثم قال لاخرى أشركتك معها فإنه يصح على الأصح قلت يفرق بان صيغة الطلاق أقرب إلى صيغة الطلاق من حيث فاداً لا يحرم فالحق في قبولها لا تشريك فيها وأما حكم الظهار



من وجوب الكفارة فهو مشابه للمسبب دون الطلاق فالوقت على القول بنعته باليمين في حكمه المرتب عليه من التأكيد كاليمين دون التأيد كالأطلاق وسيأتي في توجيه الجديد (١٨٦) والقديم ما هو صريح فيه فتأمل (فعلى الأول) أي صحت مؤنتا (الأصح أن عوده) أي

العود فيه (لا يحصل بامداله بل بوطه) مشتمل على تغييب الحشفة أو قسدها من مقطوعها (في المدة) الغبر المذكور ولأن الحل منتظر بعدها فالامسالك يحتمل كونه لا تنتظره أو للوطه فيها فلم يتحقق الامسالك لأجل الوطه إلا بالوطه فيها فكان هو المحصل للعود وقيل يتبين به من الظهار فيحصل على الأول كان وطئت كانت طالق لا الثاني كان وطئت كانت طالق قبله أما الوطه بعدها فلا عوده لارتفاعه بها كما صرح في غير موضع والعود فيه على الوطه ويجعله أولا ويجزئ كالمباشرة بعد إلى التكفير أو مضى المدة كما صرح في أنت على كظفر أي خمسة أشهر يكون مظاهرا مؤنتا وموليا امتناعا من وطئها فوق أربعة أشهر لأنه متى وطئ في المدة لم يزم كفارة الظهار لحصول العود ولا يلزمه كفارة يمين على الأوجه إذ لا يمين هنا وادعاء تنزيل ذلك منزلتها حتى في لزوم الكفارة بعدد وان جزم به غير واحد (ويجب النزع بغييب الحشفة) أي عنده كما في الوطه كانت طالق وبغت البلقيني حصة تقييد الظهار بالمكان

حدث حكمه المترتب عليه من وجوب الكفارة فهو الخ (قوله دون التأيد الخ) راجع لقوله من التأيد (قوله وسيأتي في توجيه الجديد الخ) يتأمل التوجيه المذكور اه سم (قوله أي صحت مؤنتا) إلى قول المتن ويجب النزع في المعنى الأقوله الغبر المذكور وقوله كان وطئت إلى أما الوطه بعده وكذا في النهاية الأقوله وقيل يتبين به من الظهار وما أنبه عليه (قول المتن الأصح) بالرفع نهاية ومعنى (قوله الغبر المذكور) راجع فان مجرد أنه أمر من ظاهر مؤنتا وطئ بالتكفير ليس فيه أن العود حصل بالوطه بل يحتمل أن يكون حصل بغيره اه سم (قوله ولأن الحل منتظر بعدها) الأولى بعدها منتظر كما في شرح المنهج (قوله فكان هو) أي الوطه في المدة (قوله وقيل يتبين به من الظهار) عبارة المعنى والثاني أن العود فيه كالعود في الظهار والطلاق الخافا لاحد نوعي الظهار بالآخر (تنبيه) فافهم كلامه أن الوطه بنفسه عود وهو الأصح وقيل يتبين به العود بالامسالك عقب الظهار وعلى الأصح على الأول لا يحرم الوطه لأن العود الموجب للكفارة لا يحصل إلا به اه وعلم به سنده أن في كلام المصنف إيجازا خلا (قوله على الأول) أي الأصح وقوله لا الثاني وهو وقيل يتبين الخ وفيه تأمل (قوله أما الوطه بعدها الخ) عبارة المعنى (تنبيه) قضية قوله في المدة أنه لو لم يطأها وطئ بعدها لا شيء عليه وبصرح في المحرر لارتفاع الظهار وأنه لو وطئ في المدة ولم يكفر حتى انقضت حل له الوطه لارتفاع الظهار وبقيت الكفارة في نفسه وبصرح في الروضة وأصلها وقد علم مما تقر أن الظهار المؤقت يخالف المطلق في ثلاث صور الخ (قوله بها) أي بالمدة وانقضائها (قوله غيره) أي الظهار المؤقت عن المطلق (قوله أولا) أي قبل التكفير (قوله كالمباشرة بعد) أي بعد الوطه الأول (قوله كما صرح) أي في شرحه ويحرم قبل التكفير وطه (قوله لا امتناع الخ) تعابيل لقوله وموليا فقط وقوله لأنه الخ تعليل للعلل أي الامتناع (قوله ولا يلزم الخ) عبارة النهاية وهل يلزمه كفارة أخرى أو لا جزم بالأول صاحب التعليق والأوزار وغيرهما بالثاني البارز ويصح في الروضة كأصلها وحل الوالترجحه الله الأول على ما لو انضم إليه حلف كوالله أنت على كظفر أي سنة والثاني على خلو من ذلك اه (قوله كفارة يمين) أي الإيلاء اه معنى (قوله على الأوجه) وفاقا للمعنى (قوله وادعاء الخ) أي الذي وجبه في شرح الروض اه سم (قوله في لزوم الكفارة) أي كفارة اليمين (قوله أي عنده) إلى قوله وجبت بحكم في النهاية ثم قال لكن متى وطئها فيه لم يحرم في غير ذلك المكان قياسا على قولهم أنه متى انقضت المدة لم يحرم في المؤقت. زمان كذا أفاده الشيخ خلافا للبلقيني في الشق الأخير اه وأقره سم (قوله وبغت البلقيني) إلى قوله اه في المعنى (قوله فيه) أي في ذلك المكان (قوله وجبت بحكم الخ) ظاهره ولو في غير ذلك المكان وأظهر منه في أفاده ذلك المعنى قول المعنى ومتى وطئها فيه حرم وطئها مطلقا حتى يكفر انتهى اه ومراعاة مخالفة شيخ الإسلام والنهاية للبلقيني في هذا التعميم وتخصيصهما الحرم قبل التكفير بالوطه في ذلك المكان (قوله واعترضه أبو زرعة بأنه الخ) اعتمده المعنى كما يأتي (قوله على الضعيف في أنت طالق الخ) يعني منه أنه لا يقع عند الإطلاق لا يدخلها الدار (قوله

الروض (قوله وسيأتي في توجيه الجديد الخ) يتأمل التوجيه المذكور (قوله الغبر المذكور) راجع فان مجرد أنه أمر من ظاهر مؤنتا وطئ بالتكفير ليس فيه أن العود حصل بالوطه بل يحتمل أن يكون حصل بغيره (قوله ولا يلزم كفارة يمين على الأوجه) جزم بالزوم صاحب التعليق قتولا أنوار وغيرهما وبالثاني البارز ويصح في الروضة كأصلها وحل شيخنا الشهاب الرمي الأول على ما لو انضم إليه حلف كوالله أنت على كظفر أي سنة والثاني على خلو من ذلك شرح مر (قوله وادعاء الخ) أي الذي وجبه في شرح الروض لزوم كفارة أخرى للإيلاء (قوله وبغت البلقيني الخ) اعتمده مر (قوله وجبت بحكم حتى يكفر نظير المؤقت) الذي قاله شيخ الإسلام أنه متى وطئ فيه لم يحرم في غيره قياسا على قولهم في المؤقت أنه متى انقضت



أما على الأصح أنه يقع خلافاً لغيره هذا مؤيداً أيضاً انتهى وورد أنه انما يأتي على الضعيف أن المؤقت مؤيد كالطلاق أما على الأصح أنه مؤقت كاليمين لا الطلاق فالوجوب محتمل بل يقتضي على أن الأصح في أنت طالق في الدار أنه لا يقع إلا بدخولها وكلام الباقي واضح لا اعتراض عليه (ولو قال لا ربع أنت على كظهر أي يظهر منهن) تغليباً لشيء الطلاق (فإن أمسكهن) (١٨٧) فاربعة كفارات) لوجود الظاهر والعود في حق كل منهن أو أمسك

بعضهن وجبت فيه فقط (وفي القديم) عليه (كفارة) واحدة فقط لا اتحاد لفظه وتغليباً لشيء اليمين (ولو ظاهر منهن) ظهراً مطلقاً (اربعة كلمات متواليات) فعائد من الثلاث الأولى لعوده في كل بظاهر ما بعده فان فارق الرابعة عقب ظهراً لزمه ثلاث كفارات والا فاربعة قيل أحترز بتواليه عما إذا انفصلت المراتب فصد بكل مرة ظهراً أو أطلق فشكل مرة ظهراً مستقلة كفارة انتهى وفيه نظر إذا المتواليات كذلك كما تقرر فالظاهر أن ذكر التوالي لجسد التصريح أراد ليعلم به غيره بالأولى وقوله وقصد إلى آخره يؤهم صدقة التأكيد هنا وليس كذلك (ولو كرر) لفظ ظهراً مطلق (في امرأته) كل لفظ بما بعده (وقصد) تأكيداً فظهاً واحداً كالطلاق فيلزمه كفارة واحدة إن أمسكها عقب آخر مرة أماماً مع تطامعها بها بفوق سكتة تنفس وعي فلا يبعد قصد التأكيد ولو قصد البعض تأكيداً وبالبعض استئنافاً أعطى كل حكمه (أو) قصد

أما على الأصح أنه الخ) في كون هذا الأصح نظراً لما قال في شرح الروض في أنت طالق في الدار أنه تعليق اسم وصيغه أيضاً قول الشارح على أن الأصح الخ) (قوله فليكن هذا مؤيداً أيضاً انتهى) وهو الظاهر أنه معنى أي خلافاً للشارح والنهاية (قوله أنه لا يقع الخ) أي الطلاق (قوله تغليباً لشيء الطلاق) أي قوله أما الوقت في المغني وإلى الكتاب في النهاية (قوله أو أمسك بعضهن الخ) عبارة المغني فإن امتنع العود في بعضهن بموت أو طلاق أو غيره وجبت الكفارة بعد من عاقب منهن اهـ (قوله عليه كفارة واحدة الخ) أي سواء أمسكهن أو بعضهن اهـ معنى (قوله مطلقاً) سيأتي محترزه في قوله الآتي أما المؤقت الخ) (قول المتن متواليات) أي أو غير متواليات كما فهم بالأولى اهـ معنى (قوله وقوله) أي صاحب القيل (قوله هنا) أي في تعدد الزوجة (قوله مطلقاً) أحترزه به عن المؤقت الآتي اهـ سم (قوله إن أمسكها الخ) وإن فارقها عقبه فلا شيء عليه اهـ معنى (قوله ولو قصد بالبعض تأكيداً أو بالبعض استئنافاً الخ) لعله على التفصيل المتقدم في الطلاق لا مطلقاً فإرجاع (قوله ولو في إن دخلت الخ) ادخال هذه المبالغة هنا مع إطلاق قوله الآتي وأنه بالمرّة الثانية الخ) مشكل لأنه لو هم جريان هذا الآتي هنا أيضاً وليس كذلك ولذا قال في الروض وشرحه ولو كرر تعليق الظاهر بالدخول لنية الاستئناف تعدد مطلقاً أي سواء فرقه أم لا وجبت الكفارات كلها بعود واحد بعد الدخول فان طلقها عقب الدخول لم يجب شيء انتهى اهـ سم وقوله قال في الروض الخ أي بالمغني عبارة ولو قال إن دخلت الدار فانت على كظهر أي وكره هذا اللفظ بنية التأكيد بغيره ودون فرقه في مجالس وان كرره بنية الاستئناف تعددت الكفارات سواء فرقه أم لا وجبت الكفارات كلها بعود واحد بعد الدخول وان طلقها عقب الدخول لم يجب شيء وان أطلق لم يتعدد اهـ (قوله فالظاهر استئنافه) يتأمل هذا التمرير مع عبارة المغني بأن الطلاق محصور والزواج عليك فاذا كرر فالظاهر استئنافه المماثل اهـ وهي ظاهرة أي المماثل اهـ (قوله وإن أطلق الخ) شامل للمعجز والمعلق بكل في الروض وشرحه أي وفي المغني اهـ سم (قوله والظاهر الخ) أي على التعدد اهـ معنى (قوله مطلقاً) أي قصد استئنافاً أم لا اهـ ع ش (قوله لعدم العود فيه الخ) خاتمة قوله إن لم تزوج عليك فانت على كظهر أي ويمكن من التعرّيج توقف الظاهر على موت أحدهما قبل التزوج ليحصل اليأس منه لكن لا يعود لوقوع الظاهر قبل الموت فلم يحصل المسألة أما إذا تزوج أولاً ثم تمكن من التزوج بان مان أحدهما عقب الظاهر فلا ظهراً ولا عوداً والفسخ وجنون الزوج المتصلان بالموت كالمتزوجين بالثاني صرح في الروضة ومثله ما لو حرمت عليه فخرج بمأوى ببارض أو غيره بخلافه بصيغة إذا لم تزوج عليك فانت على كظهر أي فانه يصير مظاهراً بإمكان التزوج عقب التعليق فلا يتوقف

المدة لم يحرم ذلك شرح مر (قوله أما على الأصح أنه يقع حالا) في كون هذا الأصح نظراً لهذا المسألة في الروض أو آخر باب الطلاق أو أنت طالق في البصر أو في مكة أو في الظل طلقت في الحال إن لم يقصد التعليق قال في شرحه وهذا مخالف لما في قوله أنت طالق في الدار من أنه تعليق والوجه أن هذا مثله وحري عليه ما ورد في غيره وقال إن غيره لا يصح لانه يسقط فائدة التخصيص اهـ (قوله مطلقاً) أحترزه عن المؤقت الآتي (قوله ولو في إن دخلت فانت على كظهر أي) ادخال هذه المبالغة هنا مع إطلاق قوله الآتي وأنه بالمرّة الثانية عائد في الأول مشكل لأنه لو هم جريان هذا الآتي هنا أيضاً وليس كذلك ولذا قال في الروض وشرحه أو كرره أي تعليق الظاهر بالدخول لنية الاستئناف تعدد مطلقاً أي سواء فرقه أم لا وجبت الكفارة كلها بعود واحد بعد الدخول فان طلقها عقب الدخول لم يجب شيء اهـ (قوله وإن أطلق فكالأول) كذا مر ش (قوله وإن أطلق) شامل للمعجز والمعلق قال في الروض وشرحه وإن أطلق أي تكرير

(استئنافاً) ولو في إن دخلت فانت على كظهر أي وكرره (فالظاهر التعدد) كالطلاق لا اليمين بل امرأان المربح في الظاهر شبه الطلاق في نحو المسبغة وإن أطلق فكالأول فارق الطلاق بأنه محصور بمماثل فالظاهر استئنافاً بخلاف الظاهر (و) (الإظهار) (أنه بالمرّة الثانية عائد في) الظاهر (الأول) لأن اشتغاله به المسألة أما المؤقت فلا تعدد في مطلقاً لعدم العود فيه قبل الوطء فهو كتكرير يمين على شيء واحد



على موت أحدهما والفرق بين أن إذا امر بيانه في الطلاق ولو قال إن دخلت الدار فوالله ما وطئتك وكفر قبل  
الدخول لم يجزه لتقدم على السنين جميعا كتقديم الزكاة على الحول والنصاب ولو علق الظهار بصفة وكفر  
قبل وجودها أو علق عتق كفارته بوجود الصفة لم يجزه لما مر وإن ملك من ظاهرها وأعتقها عن ظاهرها  
صح ولو ظاهرا وآلى من امرأته الأمة فقال لسيدها ولو قبل العود أعتقها عن ظاهرها أو آلى بلاني ففعل عتقت  
عنه وانفسخ النكاح لأن اعتاقها يتضمن عتقها اه مغنى وكذا في النهاية الامسئلة الفسخ والجنون  
والتعزيم المؤبد

### \*(كتاب الكفارة)\*

أى جنسها لا كفارة الظهار فقط اه مغنى (قوله من الكفر) الى قوله أى فهو في النهاية وكذا في المغنى  
الاقوله بمحوه (قوله بمحوه) أى إن قلنا إنها جوار وقوله أو تخفيف أى إن قلنا إنها زواج وإجراخ وقوله بناء على  
إنها زواج قضيتها أنها على القول بأنها زواج وتجويع الذنب أو تخفيفه ورد عليه أنه على هذا يستوى القولان  
والذى ينبغي أنه على القول بأنها زواج يكون الغرض منها منع المكلف من الوقوع في المعصية فإذا اتفق أنه  
فعل المعصية ثم كفر لا يحصل بها تخفيف للآثم ولا محو وتكون حكمة تسميتها بكفارة على هذا استر المسكاف  
من ارتكاب الذنب لأنه إذا علم إذا فعل شيئا من موجبات الكفارة لم يبعد عنه فلا يظهر عليه ذنب يقتض  
به لعدم تعاطيه إياه اه ع ش (قوله بمحوه الخ) عبارة المغنى تخفيفا من الله تعالى وهل الكفارات بسبب  
حرام زواج كالحل ودوالتعازير أو جوار للخلل الواقع وجهان أو وجهها الثاني كجواب ابن عبد السلام اه  
(قوله بناء على أنها زواج وإجراخ) يتبادر منه أنه إذا قلنا إنها زواج تحت الذنب أو جوار خفت فليتنا مل وجهه  
البناء على هذا التقدير فإنه قد يقال لما عابنا وهما على أنها جوار لأن الجوار ينصور بالحو والتخفيف وأما الزجر  
فلا يستلزم واحدا منهما ثم يظهر أن محل الخلاف في المقصود أصالة منها والافلامان من اجتماعهما على أنه  
لا يظهر مانع أيا من كون كل منهما مقصودا أصالة إلا أن يظهر نص من الشارع بخلافه فتأمل ثم رأيت في  
شرح الارشاد أشار لنحو ما استظهرناه في محل الخلاف وعبارته على أن المراد بما مر أن الغلب فيها إذا والا  
فكلا المعنيين موجود فيها انتهى اه سيد عمر وقوله يتبادر منه الخ أقول بل هذا صريح آخر كلامه  
(قوله أو جوار) قسم قوله زواج اه ع ش (قوله الثاني) أى قوله جوار وهو المأمور اه ع ش عبارة سم  
أى أنها جوار وبسبب صاحب التقريب على أنها حق الكافر بمعنى الزجر لا غير وهو ظاهر بما وى اه  
(قوله على الثاني) أى تخفيف الآثم اه سم (قوله وعلى الأول) أى محو الآثم (قوله من حيث هو حقه) لعل  
المراد بذلك الحكم الأخرى وهو العقاب بدو له وأما بالنظر الخ الحكم النبوى وهو الحكم عليه بكونه  
فاسقا اه سيد عمر (قوله بأن ينوى) الى قوله ولأنه لو قال في النهاية وكذا في المغنى الاقوله فان عجز الى  
ويتصور وقوله فان لم يمكنه الى وأقادر وقوله ويكفى الى ولو علم (قوله مثلا) أى أو الصوم أو الأطعام اه مغنى  
(قوله لا الواجب الخ) أى فلا يكفي الاعتان أو الصوم أو الكسوة أو الأطعام الواجب عليه اه مغنى (قوله  
غيره) الأولى التأنيت كافي النهاية (قوله لشموله) أى الواجب عليه وقوله التذرى أى الواجب به (قوله إن نوى  
أداء الواجب الخ) هل تذكر الاداء دخل أو هو محض تصور حتى لو اقتصر على الواجب أحزأ محل تأمل ولعل  
الثاني أقرب اه سيد عمر أقول ويصرح بالثاني قول المغنى نعم لو نوى الواجب بالظهار أو القتل كفى اه  
(قوله وذلك) أى اشتراط نية الكفارة (قوله نعم هي) أى النية اه ع ش (قوله في كافر الخ) شامل للمرتد  
عبارة المغنى والروض مع شرحه وكالذى فيماد كمررت بعد وجوب الكفارة وتجز به الكفارة بالاعتاق

تعليق الظهار بالدخول فقولان أظهرهما ما جزم به صاحب الأنوار عدم التعدد ونظرة البقيني بالظهار المجز  
وبما أفتى به النووي من أنه لو كرر تعليق الطلاق بالدخول وأطلق وقع عليه طلاق واحدة اه والله أعلم

### \*(كتاب الكفارة)\*

(قوله ورج ابن عبد السلام الثاني) أى إن أجاب ونبه صاحب التقريب على أنها حق الكافر بمعنى  
الزجر لا غير وهو ظاهر بر (قوله على الثاني) أى تخفيف الآثم

\*(كتاب الكفارة)\*  
من الكفارة وهو السرلسترها  
الذنب بمحوه أو تخفيف آثم  
بناء على أنها زواج وإجراخ للخلل  
والتعازير أو جوار للخلل  
ورج ابن عبد السلام  
الثاني لأنها عبادة لا تقارها  
للنية أى فهو كسجود  
السهو فان قلت المقر في  
الدين لكفارة البصق أنه  
يقطع دوام الآثم وهنا  
الكفارة على الثاني لا تقطع  
دوامه وإنما تخفف بعض  
آثم قلت يفرق بأن الدين  
مزيل لعين مابه المعصية فلم  
يبق بعده شيء يدوم آثمه  
بخلاف الكفارة هنا فانها  
ليست كذلك فتأمل وعلى  
الأول المجهول هو حقيق الله  
من حيث هو حقيقه وأما  
بالنظر لنحو الفسق بموجبها  
فلا بد قسم من التوبة نظير  
نحو الحد (يشترط نيتها) بأن  
ينوى الاعتاق منها لأنها  
لا الواجب عليه وإن لم يكن  
عليه غيره لشموله التذر  
نعم أن نوى أداء الواجب  
بالظهار مثلا كفى وذلك  
لأنها لا تعاقب كالكافة نعم هي  
كالكافر كفر بالاعتاق



والاطعام قيطا بعد الاسلام وان كفر في الردة اه (قوله للتمييز) أي لا للتقريب اه معنى (قوله كافي قضاء الدين) كذا قاله الرافعي قال بعض المتأخرين ويؤخذ منه اشتراط النية في قضاء الدين فلا بد من أن لا يصرح منه دين لا بنية الوفاء كان هبة قال وفيه وقفة اه معنى عبارة سم قوله كافي قضاء الدين يدل على وجوب النية في قضاء الدين وقد تقدم في باب الضمان في شرح وان اذن بشرط الرجوع رجع الخ بسط انه لا بد من قصد الاداء من جهة الدين نقلا عن السبكي عن الامام وان كثيرا من الفقهاء يغفلون فيه فراجع اه (قوله لا الصوم) انظر هذا العطف مع ان الحكم الذي ذكره في المعطوف غير في المعطوف عليه اه رشدي عبارة المعنى والصوم منه لا يصح لعدم صحته نية ولا يطعم وهو قادر على الصوم فيترك الوطء أو يسلم ويصوم ثم يطأ اه (قوله ولا ينتقل) أي الكافر عنه أي الصوم (قوله فان عجز) أي عن الصوم نحو مرض بشرطه كافي المسلم سم وعش (قوله انتقل) أي لا طعام اه عش (قوله فان لم يمكنه الخ) عبارة شرح الروض فان تعذر تحصيله الاعناق وهو موسر امتنع عليه الوطء فيتركه أو يسلم ويعتق ثم يطأ اه (قوله موسر) ومثله مالو أعسر لقدسدرته على الصوم بالاسلام فصوم عليه الوطء وقضية قوله موسر الخ انه لو عجز عن الكفارة بأنواعها جازله الوطء وفي الروض وشرحه آخر الباب فصل اذا عجز من لزمه الكفارة عن جميع الخصال بقيت أي الكفارة في فمته الى أن يقدر على شيء منها كما مر في الصوم فلا يطأ حتى يكفر في كفارة الفهار اه فهو شامل للمسلم والكافر اه عش (قوله لانها لا تكون الا فرضا) قد ينظر فيه بان المحرم لو قتل قتله من نحو طيته سن له التصديق بآفته وظاهر انما ككفارة ولو تعرض لصيد محرما أو بالحرم وشك انه مما يجزئ له التعرض فدى بديا فقد تكون الكفارة مندوبة سم على ج ويمكن الجواب بان المراد ان الكفارة باحدى هذه الخصال التي هي مرادة عند الاطلاق لا تكون الا فرضا اه عش (قوله وانه لا تجب مقارنتها الخ) لعل وجه افادة كلام المصنف لهذا من حيث اطلانه وعدم تعيينه اه رشدي (قوله لنحو العتق) عبارة المعنى للاعتاق أو الاطعام بل يجوز تقديمها كانه في المجموع الخ وسيأتي أو اخر هذا الكتاب ان التكفير بالصوم بشرط فيه التبييت اه (قوله وهو ما نقله في المجموع الخ) وهو المعتمد اه نهاية (قوله فاحتج الخ) يعني فاحتجنا له كم يجوز التقديم اه رشدي (قوله انما مساواة) أي الكفارة والصلاة وقوله قرنهما أي النية اه عش (قوله بنحو عزل المال) بان يقصد ان يعتق هذا العبد عن الكفارة أو يطعم هذا الطعام عن الكفارة وحينئذ لا يجب أن يستقصر عند الاعتاق أو الاطعام كون العتق أو الاطعام مثلاً عن الكفارة حللي فالمراد بعزل المال التبعين اه بجيري (قوله ويكفي قرنهما بالتعلق) بل يتعين ذلك على معصم الروضة كما تصرح به عبارة وصيغة الروض خلافا لما هو عليه تعبيره بالكفاية اه سيد عمر (قوله بالتعلق) أي تعلق العتق اه سم (قوله عليهما) أي القولين سم وعش (قوله أجزأ الخ) أي ولو علم به بعد ذلك اه عش (قوله ولانه الخ) لعل الاولى اسقاط الواو وقوله لم يجز عنه وهل يعتق نفلاً أو لا سيأتي ما فيه (قوله انه الواجب) أي ما عينه بالاجتهاد (قوله من ظاهر) الى المتن في النهاية وكذا في المعنى الاقوى وله صرف الى نعم (قوله مثلاً) أي أو عن غيره كالمقتل (قوله لانها في معظم خصالها) اه الا قال لان معظم خصالها تازع الخ مع انه أخصر

(قوله كافي قضاء الدين) قد يدل على وجوب النية في قضاء الدين لكن ينبغي ان يجري في ذلك ما يأتي في النفقات في أداء واجب الزوجية ثم قد كثر ما تقدم في باب الضمان في شرح قول المصنف وان اذن بشرط الرجوع رجع وكذا ان اذن مطلقاً في الأصح من بسط انه لا بد من قصد الاداء من جهة الدين نقلا عن السبكي عن الامام وان كثيرا من الفقهاء يغفلون فيه فراجع اه (قوله فان عجز) أي عن الصوم نحو مرض بشرطه كافي المسلم (قوله لا تكون الا فرضا) قد ينظر فيه بان المحرم لو قتل قتله من نحو طيته سن له التصديق بآفته وظاهر انما ككفارة ولو تعرض لصيد محرما أو بالحرم وشك انه مما يجزئ له التعرض فدى بديا فقد تكون الكفارة مندوبة (قوله وانه لا تجب الخ) اعلمه مر وكذا اعتمادنا نقله في المجموع عن النص الخ اه (قوله بالتعلق) أي تعلق العتق وقوله عليهما أي القولين



فما نازعة الى الترامات فاذن في فيها باصل النية فلو اعتق من عليه كفلا ما قتل وطهار وقبش بنية كفارة ولم يعين أجزأ عنها أو رتبة كذلك أجزأ عن أحدهما ما بهما وله صرهما الى أحدهما ويتعين فلا يتسكن من صرهما الى الأخرى كالأولى من عليه يدون بعضها بهما فان لم يعين بعضها اللداء نعم لو نوى غير ما عليه غلط لم يجزئه وانما صح في نظيره في الحدث لانه نوى رفع المانع الشامل لما عليه ولا كذلك هنا (ونحوه كفاية الظاهر) ثلاث (عتق (١٩٠) رتبة) فصوره طعام كما يفيد سياقه الآتى وعلم من كلامه أن مثلها في الخصال الثلاث

وما عني الظرفية اه بيجري أقول والظرفية هنا من ظرفية الجزئي لكتبه (قوله نازعة) أى ما نازعة ع ش وكردى (قوله كذلك) أى بنية الكفارة بلا تعيين (قوله وله صرهما الخ) وينبغي عدم جواز وطهاها حتى يعين كونه عن كفارة الظاهر ع ش اه بيجري (قوله فانه يعين بعضها الخ) أى وان كان ما عنيه مؤجلا أو ما أدام من غير جنس ما هو المدفوع عنه لكن في هذه لا يملكه الدائن الا بالرضا هذا ولو أسقط بعضها وقال تعيينه لكان أولى اه ع ش (قوله غلطاً) كأن نوى كفارة قتل و ليس عليه الا كفارة طهار اه شرح المنهج (قوله لم يجزئه) ويقع نفلا في الاعتاق والصوم ويسترد الطعام اه بيجري عبارة ع ش قوله لم يجزئه ظاهره حصول العتق بمجانته رأيت سم على المنهج صرح به وقرئ بالروس بهامش نسخة صحيحة مانعه قوله لم يجزئه أى ولا يعتق كفى شرح الروض اه وقوله كفى شرح الروض لعلمه في غير باب الكفارة والاعتق بغيره فلو وجدته فيه لكن قول المغنى لم يجزئه كالأولى خطأ في تعيين الامام اه يرجع ما نقل عن شرح الروض (قوله لانه نوى رفع المانع الخ) قد يقال انما نوى رفع المانع المخصوص اه سم (قوله فصوره وطعام) الى قوله ونفيته في النهاية (قوله وعلم من كلامه الخ) انظر ما وجهه اه رشيدى (قوله وانما يجزئ منها الخ) خرج به عتق التطوع وما لو نذر اعتاق رتبة فلا يشترط في ذلك فيصح ولو كان أعمى أو زمنا اه ع ش (قول المتن مؤمنة) أى فلا يجزئ كافر ونبي في أخذ ما ذكر في المريض اذا شفى من الاجزاء انه لو اعتق كافرا قاتل اسلامه الاجزاء ومثله أيضا ما لو اعتق عبدا مورثه طائفا بحياته فبان ميتا اه ع ش وفيه نظر ظاهر لعدم الجزم بالنية في الماخوذ قطعاً بخلاف الماخوذ منه وسيأتي قبيل قول المصنف ولو اعتق بعوض ما هو كالصريح فيما قلنا (قوله ولو نية الخ) كذا في المغنى (قوله تكميل حاله) أى الرقيق (قوله ليتفرغ) أى حالاً أو ما لا فلا بد الصغير اه بيجري (قوله والكسب) أى عطفه (قوله وهو ظاهر) أى لان الكسب قد يحصل بلا عمل كالبيع والشراء اه ع ش (قوله والمغايير) أى المباني (قول المتن فيجزئ صغير) أى لان الاصل السلامة من العيب قال شيخنا الزمادى فان بان خلافه تبين عدم الاجزاء ولو مات صغيراً أجزاء ع ش وحاشي (قوله ولو عقب ولادته) الى قوله ومن اقتصر في المغنى (قوله بخلاف الهرم) أى الآتى في المتن فانه لا يرجو برودة فلا يجزئ هنا ولا في الغرة اه ع ش (قوله من خلاف ايجابه) أى القاتل بوجوبه (قوله وفارق الغرة) أى حيث لا يجزئ فيها الصغير مغنى وشرح المنهج أى غير المميز فاعتبروا فيها أن يكون غير أسلوى عشر دية أم مطلي (قوله على انها) أى الغرة الخيار اذا غرما الشئ نعياره اه نهاية (قوله كذلك) أى عقب ولادته ش اه سم (قوله لقلة الخ) بل لا تانسب للاقرصة في العمل (قوله بخلاف ما الخ) كذا في أصله رحمه الله تعالى والانسب من اه صيد عمر (قوله حذف الواو) أى واو وأخرج (قوله كذلك) أى لقلة تأثيره في العمل (قوله ومن اقتصر الخ) وينبغي اعتباره كما قال في التنبيه فان جمع بين الصم والخرم لم يجزئه لان اجتماع ذلك يورث زيادة الضرر وظاهر كلامه في الروضة تبعاً لرافعى رجع الاجزاء وهو الظاهر اه مغنى وفي ع ش عن صريح حواشى شرح الروض ما وافقه (قوله والا) أى وان لم يسلم اه سم (قوله جميعها) الى قوله لانه وان أعطى في المغنى (قوله ومجذوم) أى مجذام (قوله لانه نوى رفع المانع الشامل الخ) قد يقال انما نوى رفع المانع المخصوص (قوله والصغير كذلك)

كفارة وقاع رمضان وفي الاولين كفارة القتل وفي الاولى كفارة بحسبة أراد العتق عنها وانما يجزئ عنها عتق رتبة (مؤمنة) ولو تبع الاصل أو دار أو سبب جلا المطلق في آية الظاهر بتلى المقيد في آية القتل بجماع عدم الاذن في السبب (بلا عيب يحصل بالعمل والكسب) ان لا لا يبين لان المقصد تسهيل حاله ليتفرغ لوظائف الاحرار وذلك متوقف على استقلاله بكفاية نفسه والكسب اما من عطف الرديف ومن ثم حذف في الروضة أو الاعم وهو ظاهر أو المغايير بان يراد بالقتل بالعمل ما ينقص الذات وبالفصل بالكسب ما ينقص نحو العقل (فيجزئ صغير) قوله عقب ولادته لرجله كبره كبره المرض بخلاف الهرم ويسن بالغ خروجاً من خلاف ايجابه وفارق الغرة بانما يعوض وحق آدمي فاحيط لها على أنها الخيار والصغير كذلك ليس منه (وأقرع) لانتبات برأسه لاء (وأخرج يمكنه) من غير مشقة لا تحتل عادة

بما هو ظاهر (تباع المشي) لقلة تأثيرهما في العمل بخلاف ما لا يمكن ذلك وحكى عن خطه حذف الواو ليفيد اجزاء احدهما بالاولى (وأعور) لذلك نعم ان ضعف نظر المجنون أو خلل بالعمل انحلالاً لا يبين مجزئه (وأصم) وآخر من يهيم اشارته غيره اشارته بما يحتاج اليه ومن اقتصر على أحدهما كتنى بتلازمهما ما لا بد بشرط فبين والآخر من اسلامه تبعاً أو بأشارته المفهمة وان لم يصل تحسناً لمن استقرت صلاته والام يجزئ عتقه (وأخشم) أى فاقد السمع (وفاقد أذنيه وأصابع رجليه) جميعها أو أسنانه وعينين ومجذوم ورتقه وقرناه أو برص ومجذوم وضعيف بطش ومن لا يحسن صنعته فاسق وولدتا راجح وهو من يضع الشئ في غير محله مع علمه بقبحه



ان اعترضه فان قلت اصله  
 بينهم ضرر وقد هما من كل  
 من انخصر والبصر مقاسا  
 والمثل لا يفهم ذلك بل خلافة  
 قلت ممنوع بل يطهونه لانه  
 علم منه ان الاغلتين في  
 الثلاثة كالاصبع فقياسه  
 انهما فيهما كالاصبع  
 ايضا (قلت أو اغلة ايهام  
 والله أعلم) لانه طل منقطعها  
 حيثئذ بخلاف اغلة من  
 غير ما يولو العليا من أصابعه  
 الا ربع نعم يظهر أن غير  
 الابهام لو فقد أغلته العليا  
 ضرر قطع أغلته منه لانه حيثئذ  
 كلاله ايهام (ولا هرم عاجز)  
 عن الكسب صفة كاشفة  
 ويحتمل أنه للاحتراز عما  
 اذا كان يحسن مع الهرم  
 صنعة تكفيه فيجزئ وهو  
 قريب وقضية أنه لو قدر  
 الاعى مثلا على صنعة  
 تكفيه أجزأ وهو محتمل  
 ولك أن تعتمد ظاهر  
 كلامهم أن من ضرر حوا  
 فيه بعدم أجزائه لا نظرية  
 لقدرة على العمل كما أن  
 من ضرر حوا بأجزائه لا نظار  
 فيه لعدم قدرته على العمل  
 حالا ووجه ذلك بانهم  
 نظر وأنى القسمين للغالب

أى عقب ولادته ش (قوله والا) أى وان لم يسلم لم يجر عتقه (قوله وتر قطع أنف الخ) لعل هذا غنى  
عن بحثه لنحوه في قول المصنف أو أغلقتين من غسبهما إذا فرقتى فقد ما بين كونه دفعة أو على الترتيب  
كما لا يخفى الآن يكون كلامه في فقد العليان خلقه وله مراده مع ذلك لا يفيد لشمول المتن فقد خلقه  
باعتبار الجميع والجميع كله وظاهر (قوله صفة كاشفة) فيه بحث اذ بعثهم في ال كاشفة أن تبين حقيقة  
الموصوف وهذه ليست كذلك في العبارة صفة لازمة فليتأمل (قوله وهو قريب من فضيلته انه لو قدر الاعى  
مثلا على صفة تكفيه اجزا) رايى كذلك كما هو ظاهر كلامهم شرح م (قوله فيه تجوز بالانخبار  
بجهنم عن أ كثر وقت) فهو كقوله هم نهاره صائم (قوله وقد يؤخذ من انه لو كان الخ وان من يبصر وقد ادون

وماذا كرماد فلم يعرفوا عليه (و) لا (من أ كثر وقته مجنون) فيه تجوز بالاجبار بمجنون عن أ كثر وقته والاصل ولا من هو في أ كثر وقته مجنون وذلك لما ذكر وقد يؤخذ منه أنه لو كان في زمن افاقته الاقل يعمل ما يكفيه زمن الجنون الا كثر اجزأ وهو محتمل ويحتمل خلافه بخلاف ما اذا لم يكن أ كثر وقته كذلك بان قل زمن جنونه عن زمن افاقته أو استويا أي والافاقته في النهار والالم يجرى كما يحتمل الاذرعى لان غالب الكسب انما يتيسر ثم اراد يؤخذ منه أنه لو كان يتيسر له ليلأ جزأ وان من يبصر وقتا دون وقت كالمجنون في نفسه لكان كرو وهو مقبوع وبما نحن بآمل بعد الافاقته نعم العمل في حكم الجنون



وانما يل النكاح من استوى زمن جنونه وافاقته لانه يحتاج لعاول نظر واختبار ليعرف الا كفاء وهو لا يحصل مع التساوي بخلاف الكفاية المقصودة هنا كذا قيل ويتأمل ما مر فيه (١٩٢) يعلم انه لا جامع بينهما وبين ما هنا ونخرج بالجنون الانشاء لان زواله مرجو وبه صرح

جواب سؤال منشؤه قوله أو استويا (قوله لانه) أي ولي النكاح (قوله وانما يل النكاح) المراد انه لا تنتظر افاقة لما ذكره ثم من انه لو زوج في زمن الافاقة صح وان قلت جدا كيوم في سنة اه ع ش (قوله ويتأمل ما مر الخ) حاصل ما مر انه لا تنتظر افاقة ولو زوج في زمن الافاقة صح وان قصر جدا كيوم في سنة (قوله لكن توقف غيره فيما لو اطر د الخ) والقياس عدم اجزائه اه ع ش (قوله عند العتق) الى قوله بل لو تحقق في المعنى والى قوله وهل يشترط في النهاية (قوله ولا من قدم للقتل) أي وقتل كما هو ظاهر مما يأتي اه وشيدي عبارة المعنى فان لم يقتل كان كريض لا يبرجى برؤه اه (قوله أي قبل الرفع للإمام) ولو رفع وقتل فالأقرب انه يتبين عدم اجزائه لتبين موته بالسبب السابق على الاعتناق اه ع ش (قول المتن) بفتح الراء اه معني (قوله وبه) أي بالتعليل (قوله وما مر قبيل الخ) أي من قوله ان من لا يعلم ان ملكه نصاب لا يجزئه في غير زكاة التجارة التجبيل كمن أخرج خمسة دراهم عن دراهم عنده مجهول قدرها فبانته صابا فانما لا تجزئه لعدم جزمه بالنية انتهى وقد يقال خلف عدم البره هنا لوجب عدم الجزم بالنية وتبين خطأ الظن لا يدفع ذلك فليتأمل اه سم وقوله وقد يقال الخ سيأتي جوابه مع ما فيه (قوله بخلاف ما لو اعتق الخ) راجع للمتن عبارة المعنى في شرح وأعود نصها (تنبيه) افهم كلامه عدم الاكتفاء بالاعنى وهو كذلك وان أبصر لتحقيق اليأس في العمى وعرض البصر نعم جديدة بخلاف المرض كما سيأتي فان قيل هذا يشكل بقولهم لو ذهب بصر الخ أجيب بان الاول في العمى الاصل والثاني في الطاري له وهو سالم عما يأتي على جواب الشارح الآتي (قوله فكان) أي ابصاره (قوله لانه جازم بالاعتناق) فيه نظر لان النية ليست مجرد قصد الاعتناق بل قصد الاعتناق عن الكفارة وهو متردد فيه قطعاً فانظر بعد ذلك ما بيناه على هذا من قوله وجه ان تأملته الخ سم على ج اه وشيدي وقوله وهو متردد فيه قطعاً قريب من الكفاية (قوله ووجه عدم المناقاة الخ) وقد يقال هذا لا يدفع المناقاة الموردة هنا وهي دلالة ما هنا على زوال العمى الحق وما هناك على عدم زواله فتأمل سم على ج اه وشيدي وقوله ما هنا ثم قوله وما هناك صواب - ما القلب بزيادة الكاف في الاول وحذفه عن الثاني (قوله المتبادر من حصول صورته الخ) صريح في انه لو أبصر وتبين ان ما كان بعينه غشاة وأنه ليس باعمى لم يجز له الفساد النية اه ع ش (قوله فلم يجز الا عمى مطلقاً) أي أبصر بعد أم لا وينبغي ان مثل ذلك زوال الجنون والزمان فلا يكفي عن الكفارة أخذ من المرق الذي وقت كالجنون في تمصيه المذكور وهو متجه شرح مر (قوله ويتأمل ما مر فيسه الخ) عبارته هناك عقب قول المتن انه لا ولاية لصي وجنون مانصه لنقصهما أياً وان تقطع الجنون تغليب الزمان مقتضى لسبب العبارة في زوج الا بعد زمنه فقط ولا تنتظر افاقة نعم بحث الاذعي انه لو قل جدا كيوم في سنة انتظرت كالانعام قال الامام ولو قصر زمن الافاقة جدا فهو كالمعدم أي من حيث عدم انتقاره لا من حيث عدم صحة انكاحه فيه لو وقع وبشرط بعد افاقة صفائه من آثار خيل يحمله على حدة في الخلق اه (قوله عن والد الروياني الخ) عبارته هناك لقول الجواهر والخادم عن والد الروياني لو عمل في الحول الاول زكاة فوق قسطه لم تجز لان الحول لم ينعقد في الزائد أوجب زكاة دون قسط الاول كعشر بن وقسطه خمسة وعشرون فان كان بعده مضى أربعة أشهر الحول جاز أو قبله لم تجز لان من لا يعلم أن ملكه نصاب لا يجزئه في غير زكاة التجارة التجبيل كمن أخرج خمسة دراهم عن دراهم عنده مجهول قدرها فبانته نصاباً فانما لا تجزئه لعدم جزمه بالنية اه وقد يقال ان عدم البره هنا لوجب عدم الجزم بالنية وتبين خطأ الظن لا يدفع ذلك فليتأمل (قوله لانه جازم بالاعتناق) فيه نظر لان النية ليست مجرد قصد الاعتناق بل قصد الاعتناق عن الكفارة وهو متردد فيه قطعاً فانظر بعد ذلك ما بيناه على هذا من قوله وجه ان تأملته الخ (قوله ووجه عدم المناقاة الخ) كذا شرح مر وقد يقال هذا لا يدفع المناقاة الموردة هنا وهي دلالة ما هنا على زوال العمى الحق وما هناك على عدم زواله فتأمل (قوله

الموردى لكن توقف غيره فيما لو اطر دت العادة بتكرره في أكثر الاوقات (و) لا (مريض لا يبرجى) عند العتق بره مرضه كفاً لـ وسئل ولا من قدم للقتل بخلاف من تحتم قتله في المحاربة أي قبل الرفع للإمام أما اذا رجى برؤه فيجزئ وان اتصل به الموت لجواز أن يكون له هجوم هلة بل لو تحقق موته بذلك المرض أجزأ في الأصح نظراً للغالب وهو الحياة من ذلك المرض (فان برئ) من لا يبرجى برؤه بعد اعتناقه (بان الاجزاء في الأصح) خطأ الظن وبه يفرق بين هذا وما مر قبيل فصل يجب الزكاة على الفور وعن والد الروياني لانه لا ظن ثم أخاف مع ان الاصل عدم النصاب ثم والاصل أي الغالب هنا البره بخلاف ما لو اعتق أعمى فأبصر لتحقيق يأس ابصاره فكان محض نعمة جديدة ويرجع جميع المقابل لعدم الجزم بالنية مع عدم رجاء البره وجب يمنع تأثير ذلك في النية لانه جازم بالاعتناق وانما هو متردد في أنه هل يستمر مرضه فيحتاج الى اعتناق ثان أولاً فلا ومثل ذلك لا يؤثر في الجزم بالنية كما لا يخفى وبهذا ان تأملته يظهر لك

ذكره

أن ما قرر هنا في الاعنى لا ينافي قولهم لو ذهب بصر مجنونه فأنه حديثه ثم عاد استرد لان العمى الحق لا يزول ووجه عدم المناقاة أن المدار هنا على ما بينا في الجزم بالنية والعمى ينافي نظر الحقيقة المتبادر من حصول صورته فلم يجزى الاعنى مطلقاً



وتم على ما يمكن عادة عودته وما لا يزال بالزوال بان أنه غير محقق فوجب الاسترداد (ولا (١٩٣) يجوزئى شراء) أو تلك (قريب) أصل أو فرع (بينة كفارة) لأن عتقه مستحق بغير جهة الكفارة فهو كدفع نفقة تسمه الواجبة اليه بينة الكفارة (ولا) عتق فهو المعطوف على شراء وحذف اقامة المضاف اليه مقام المضاف لاهما على قريب لغساده المعنى المراد ويجوز رفعهما معطافا على شراء ولا اشكال فيه وتوقف صحة المعنى على تقدير عتق لا ينسج ذلك (أم ولد) لا (ذى كفاية صبيحة) قبل تجيزه ومشروط عتقه في شرائه لذلك (ويجوزئى) ذو كفاية فاسد (مدبر ومعلق) عتقه (بصفة) غير التدبير لاهية تصرفه فيه ومحل ان تجز عتقه عن الكفارة أو علقه بصفة نسق الاول بخلاف ما اذا علقه بالاولى كما قال (فان أراد) بعد التعليق بصفة (جعل العتق المعلق كفارة) كأن قال ان دخلت هذه فانت حر ثم قال ان دخلتها فانت حر ومن كافرني عتق بال دخول و (لم يجزئى) عتقه عن الكفارة لأنه استحق العتق بالتعلق الاول (وله تعلق عتق) مجزئى حال التعليق عن (الكفارة بصفة) كأن دخلت فانت حر عن كفارتى فاذا دخل عتق عنها فلا مانع اما غير المجزئى ككافر علق عتقه عنها باسلامه

ذكر الشارح الان يقال العتق أى يس مضمون عود البصر بخلاف الجنون والزمانا المحققين فان كلا منهما يمكن زواله بل عتق وشهود وتوقعه كثيرا اه ع ش أقول وقد تقدم في شرح ولاهرم على ما يؤيد الاول (قوله وشم) أى فى الجنابة (قوله وما لا) أى لا يمكن عادة عوده (قوله أو تلك قريب) عبارة المغنى تنبيه لوقال تلك قريب لكان اشمل فان هبتوا رثه وقبول الوصية كذلك اه (قوله بغير جهة الكفارة) أى بجهة القرابة فلا ينصرف عنها الى الكفارة اه مغنى (قوله فهو) أى عتق القريب عن الكفارة (قوله فهو المعطوف) أى عتق عبارة المغنى تنبيه ج المصنف أم ولد وما بعده على اضافة عتق المقدر كأن قدرته فيهما ويجوز رفعهما فاعلين ويجزئى بلا تقدير مضاف اه (قوله لاهما) أى أم ولد وما بعده سم وع ش (قوله ويجوز رفعهما) أى فى حد ذاته لا فى خصوص كلام المصنف اذ ينافى وذى وقضيت عدم رفعهما على الوجه الاول وينافى بصفة قوله اقامة المضاف اليه مقام المضاف اذ معناه اقامته مقامه فى الاعراب كما لا يخفى قال الشهاب سم فان أراد أنهما على الوجه الاول مجروران وان المعطوف مقدر وهو لفظ عتق المضاف ففيه ان هذا مع كونه ليس من قبيل اقامة المضاف اليه مقام المضاف لم يوجد فيه شرط حر المضاف اليه بعد حذف المضاف كما يعلم من محله انتهى اه وشيئى عبارة ع ش قوله ويجوز رفعهما لعل وجهه مغاير لهذا القول أولا فهو المعطوف الخ ان يقرأ أم ولد بالجر فيكون محذوف فيه المضاف وبقي المضاف اليه على حره وهو المناسب لقوله ولاذى كتابة لكن قوله اقامة للمضاف اليه مقام المضاف ظاهر فى قراءة أم ولد بالرفع الا انه لا يظهر فى قوله ولاذى كتابة اه (قوله ولا اشكال فيه) أى لان حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه كثير شائع اه ع ش (قوله قبل تجيزه) الى قوله وهل يشترط فى المغنى الا قوله ومشروط عتقه في شرائه (قوله ومشروط) عطف على ذى كتابة (قوله لذلك) أى لان عتقه مستحق الخ سم وع ش (قوله أو علقه بصفة الخ) كأن قال ان دخلت الدار فانت حر ثم قال ان كملت زيد فانت حر من كفارتى ثم كما زيد اقبل دخول الدار اه سم (قوله بخلاف ما اذا علقه بالاولى) يتردد النظر فيما اذا علقه بصفة فان قلت الاول هل يقع عنها أولا لينأمل اه سيد عمر أقول قضية ما قبله الثانى بل قول المغنى بدل قول الشارح المذكور والالم يجزه صريح فى الثانى وكذا قول الاسنى ومحل اذ انجز عتق كل منهما عن الكفارة أو علقه بصفة أخرى ووجدت قبل الاول اه كالصريح فيه (قول المتن لم يجزئى) بفتح أوله بخطه اه مغنى (قوله حال التعليق) قضيت انه لو كان سليما حال التعليق ثم طرأ عليه عيب بعد التعليق وقبل وجود الصفة جازا اه ع ش أقول وبصرح بذلك قولى سم قوله حال التعليق أخرجه حال وجود الصفة اه ويفيده أيضا قول النهاية والمغنى وفى الروض مع شرحه نحوه ولو عاق عتق رقيقه المجزئى عن الكفارة بصفة ثم كاتبه فوجدت الصفة أى قبل أداء النجوم اجزأه ان كان وجودها بغير اختيار المعلق كما اقتضاه كلام الرافعى اه (قوله لاهما) أى بل مجانا اه ع ش

فهو) أى العتق (قوله لاهما) أى أم ولد وما بعده (قوله ويجوز رفعهما) انظر مع ذى (قوله ويجوز رفعهما معطافا على شراء) قضية عدم رفعهما على الوجه الذى قبل هذا لكن قضية قوله اقامة المضاف اليه مقام المضاف انهما مرفوعان عليه لانه لا معنى لاقامة المضاف اليه مقام المضاف الا اعطاه امرأه فان أراد انهما على الوجه الاول مجروران وأن المعطوف مقدر وهو لفظ عتق المضاف ففيه ان هذا مع كونه ليس من قبيل اقامة المضاف اليه مقام المضاف لم يوجد فيه شرط حر المضاف اليه بعد حذف المضاف كما يعلم من محله (قوله ولاذى كتابة صبيحة) فى الروض بعد ذلك وان علق عتقه عنها بالدخول ثم كاتبه فدخل فهل يجزئى فيه وجهان اه وبين فى شرحه ان مقتضى كلام الرافعى تر جميع الاجزاء ان وجدت الصفة بغير اختيار المعلق وبسط ذلك (قوله لذلك) أى لان عتقه مستحق الخ (قوله أو علقه بصفة نسق الاول) أى كأن قال ان دخلت الدار فانت حر ثم قال ان كملت زيد فانت حر عن كفارتى ثم كما زيد اقبل دخول الدار (قوله حال التعليق) أخرجه حال وجود الصفة (قوله فى المتن والشرح بان قال اعنت عن كل منهما ما صنف هذا العبد

(٢٥) - (شروانى وابن قاسم) - ثامن - فبعث اذا أسلم لاهما (وله) (اعتناق عبديه عن كفارتيه) ككفارة قتل وكفارة طهار وان ضريح بالشق بقبض بان قال اعنت (عن كل) منهما (انصف ذا) العبد



(ونصف ذاك) الفداء لا يخرج من رتبة كل عن الرق ويقع العتق موزعا كما ذكره فاذا ظهر أحدهما معي بالجزء واحد منهما فان لم يذكره فلا تشقيص (ولو أعتق معسر نصين) (١٩٤) من عبيدين (عن كفارة فالاصح الاجزاء ان كان باقيةما) أو باقى أحدهما كما استظهره

الزركشي وغيره وان توقف فيما لا ذرى (حرا) لحصول الاستقلال المقصود ولو في أحدهما بخلاف ما اذا كان باقيةما غيره لعدم السراية عليه فلم يحصل مقصود العتق من التخلص من الرق وأما الموسر ولو يباقي أحدهما كما علم مما قبله فيجزئ ان نوى عتق الكل منها لانه لسراية عليه كانه باشر عتق الجميع وهل يشترط هنا علمه بأنه يسرى عليه ينبغي على ما لو أعتق قتلا اجنبي فبان انه لم يورثه الميت قبل اعتاقه فهل يجزئ هذا اعتبارا بما في نفس الامر أولا لعدم الجزم بالنسبة لانهم لم تستند لشي أصلا بخلاف متق غائب ومريض كل محتمل والثاني أقرب وبؤيدان العبرة في العبادات بما في نفس الامر وظن المكاتب (ولو أعتق) فنان كفارته (بعوض) على القن أو اجنبي كما عتقتك منها بالناب عليك كما عتقه عنها بالناب على (لم يجزئ من كفارة) لعدم تجرد العتق لها ومن ثم استحق العوض على المثلث ولما ذكرنا حكم الاعتاق عن الكفارة بعرض استطرذا ذكر حكمه في غيرها وتبعهم كما سلف فقال (والاعتاق

(قوله كما ذكره) أى المعلق أى فبقع على طبق ما ذكره وشيذى وعش (قوله لم يجزئ واحد منهما) انظار لو أعتق آخر موزعا بدلا عن ظهر معييا سم على حج أقول وينبغي عدم الاجزاء لانه تبين ان عتق الاول وقع موزعا على الكفارة تبين فينظرا بما فلا يجزئ ولا يعتد بما فعله بعد فيعتقان بجناهاه عش (قوله فان لم يذكره) أى قوله عن كل نصف ذاك عبارة المغنى (تبيينه) لو سكت المكاتب عن التشقيص بأن أعتق عبيده عن كفارة تبين ولم زد على ذلك مع كجزم به الامام وتقع كل رتبة عن كفارة في أحدهما وجهين يظهر ترجيحهما (قوله أما الموسر الخ) عبارة الروض مع شرحه والمغنى فرع يجزئ الموسر اعتاق عبيده مشترك بينهما وبين غيره عن كفارته لحصول العتق بالسراية وكذا لو أعتق نصيبه عنها ونوى حيا ففد صرف عتق نصيب الشريك أيضا اليها لذلك فان لم ينو حيث تصرف ذلك اليها لم ينصرف اليها أما نصيبه فينصرف اليها فيكمل عليه ما لو في رتبة (قوله فيجزئ ان نوى عتق الكل) أى كل العبد الذى سرى لباقيه قال في العباب فرع لو قال الله على ان أعتق هذا عن كفارة ثم تعيب أو مات لم يزمه اعتاق سليم وان لم يتعيب فاعتق عنها غيره مع مكنة اعتاق المعين فالظاهر براءته وهل يلزمه اعتاق المعين لم أر من ذكره (قوله وهل يلزمه الخ هل هو راجع للشقين أو الثاني سم على حج أقول الظاهر رجوعه للشقين وينبغي وجوب الاعتاق لانه التزمه بالنذر وتبرع باعتاق غيره عن الكفارة (قوله عش أقول بل الظاهر انه راجع للثاني فقط (قوله الاجنبي) هل المراد به ما يشمل مورثه فراجع (قوله وبؤيدان الخ) فسد يقال لو وقف فوامع هذا الاصل لا تمتنع عتق الغائب والمريض (قوله على القن) الى قول المتن والاصح في النهاية وكذا في المغنى الا قوله نعم الى المتن (قوله كما عتقتك عنها الخ) أى عن كفارتي (قوله وكما عتقتك عنها الخ) أى عن كفارتي (قوله وشيذى قول المتن لم يجز عن كفارة) ويقع الولاء له عتق لانه لم ينعقه عن الباذل ولا هو استدعاؤه لنفسه مغنى وروض مع شرحه (قوله على المثلث) أى من القن والاجنبي (قوله ذكره) أى الاعتاق بعوض (قوله والا) أى وان لم يجب على الفور عتق على المالك بجناهاه وشامل لخوا عتق عبيد على ألف فأجابته لا على الفور وهو ظاهر ونحو ما عتقت عبيدى على ألف عليك فليجبه على الفور فليراجع سم على حج أقول القياس في الثانية عدم الاعتاق لان المانع ليس من جهة المالك فلم يعتد بما فعله (قوله عش عبارة السيد عز بعد ان ذكر عبارة سم المذكورة القول بالعتق حيث ذاك في الصورة الثانية بعيد جدا نعم قد يقال فيما لو نوى أى في الصورة الاولى العرض هل يفتق باطنا ولا يتأمل (قوله وبصرح بعدم الاعتاق في الثانية قول الروض مع شرحه ويشترط في صورة الاستدعاء لو نوع العتق عن المستدعى ولزوم العرض الجواب له ثورا والا الخ حيث خصا الكلام بجواب المالك (قوله عتقه) أى اعتاقه (قوله أما اذا قال) أى المثلث وقوله فاعتقها عنه أى أعتق المالك أم ولبه عن المثلث وقوله لاستحقاقه أى عتقها عن المثلث (قوله

ونصف ذاك الخ) قال في شرح الارشاد وقد يفهم من المثال وكلام المصنف انه لو قال أعتقت نصفك عن ظهار وبافيك عن قتل لا يجزئ بالنسبة للظهار وهو محتمل لان العتق عنه كان مع بقائه رق باقيةما بخلاف ما لو قال أعتقتك نصفك عن ظهار ونصفك عن قتل (قوله لم يجزئ واحد منهما) انظار لو أعتق آخر موزعا بدلا عن ظهر معييا (قوله كما استظهره الزركشي الخ) كذا شرح حر (قوله فيجزئ ان نوى عتق الكل) أى كل العبد الذى سرى لباقيه (فرع) قال في العباب فرع لو قال الله على ان أعتق هذا عن كفارة ثم تعيب أو مات لم يزمه اعتاق سليم وان لم ينعقه عنها غيره مع مكنة اعتاق المعين فالظاهر براءته فهل يلزمه اعتاق المعين لم أر من ذكره (قوله وهل يلزمه الخ هل هو راجع للشقين أو الثاني (قوله والا)

بمال كطلاق به) فيكون معلومة فيها شوب تعليق من المالك وشوب جعله من المثلث ويجب الفور في الجواب ولا عتق عش على المالك بجناهاه (قوله قال) لغيره (أعتق أم ولبك على ألف) ولم يقل غنى سواء أقال عتقت أو أطلق (فاعتق) ما فورا (نفذ) عتقه (ولو لمه) أى المثلث (العوض) لانه اقتداء من جهته كاختلاع الاجنبي أما اذا قال على فاعتقها عنه فتعق ولا عرض لاستحقاقه



عش (قوله بخلاف طلق زوجك على الخ) عبارة المغني بخلاف ما لو قال طلق زوجك على كذا فطلق  
حيث يلزمه العوض لأنه لا يتقبل في الطلاق انتقال شيء إليه بخلاف المستولدة فقد يتقبل جوارثته إليه  
أه وعبارة الروض مع شرحه فلو قال له أعتق مستولدة لك عندك أو طلق امرأتك بالف ففعل صح ولزمه الألف  
فإن قال فيهما عني وجب مع الصحة العوض في الزوجة لأنه اقتداه وإنما قوله عني لا في المستولدة لأنه التزم  
العوض على أن يكون عتقها عنه وهو ممنوع لأنهم لا تنتقل من شخص إلى شخص وفارقت الزوجة بأنه يتقبل  
فيها أي المستولدة انتقال العتق أو الولاء ولم يحصل أه وعاء بذلك عدم صحة قول عش قوله بخلاف طلق  
زوجك الخ أي فلا يقع الطلاق أه (قوله لأنه لا يتقبل فيما الخ) أنه لمخوف عبارة المغني كما مر فطلق حيث  
يلزمه العوض لأنه لا يتقبل في الطلاق الخ (قول المتن على كذا) أي كالف نهاية ومعنى وكان ينبغي للشارح  
أن يذكره هنا أيضا ليظهر قوله الاتي ويستحق المالك الألف (قول المتن في الأصح) \* تنبيه \* أشعر قوله على  
كذا أنه لا يشترط كون العوض مالا فلو قال على خراؤه موصوبه مثلا نفذ ولزمه قيمة العبد في الأصح ولو ظهر  
بالعبد عيب بعد عتقه لم يبطل عتقه بل يرجع المستدعي العتق بأرض العيب ثم إن كان عيبا يمنع الأجزاء في  
الكفارة لم تسقط طابه ولا فرق في نفوذ العتق بالعوض بين كون الرقيق مستأجرا أو موصوبا لا يقدر على  
انتراعه معني ونهاية وروض مع شرحه قال عش قوله لم تسقط به أي ونفذ العتق عن المستدعي مجانا أه  
(قوله أو أطم الخ) عطفه على المتن ولم يبين حكمه كما بين المتن حكم ما ذكره بقوله عتق عن الطالب الخ أه  
سم أقول لم يصرح بحكمه اتسكالا على انه فهمه مما في المتن (قوله فيهما) أي في التماس الطعام والأكل  
(قوله ففعل فوراً) ولم يكن ممن يعتق على الطالب فإن طال الفصل عتق عن المالك ولا شيء على الطالب فإن  
كان الطالب ممن يعتق عليه العبد لم يعتق عليه لأنه لو كان أجنبيا للملك أه وجعلنا المسؤول ثابتا في الاعتاق  
والمالك والمالك في مستاتنا وجب العتق فالتوكيد بعده بالاعتاق لا يصح وبصير دورا قاله القاضي حسين في  
فتاويه أه معنى (قوله أن ملكه) أي العوض بأن كان ماله عش ومعنى (قوله والا) أي بأن كان موصوبا  
أو نحو خراؤه عش (قوله فقيمة العبد) أي والامداد والكسوة كاهو فقيمة قول الشارح المار أو أطم  
ستين الخ وسكت عن التصريح به لأنه فهمه بالمقايضة على ما في المتن عبارة النهاية والمغني ولو قال لغيره أطم ستين  
مسكينا كل مسكين مدام من حنطة عن كفارتي أو نواها بقلبه ففعل أجزاء في الأصح ولا يختص بالمجلس  
والكسوة قبل الطعام كما قاله الخوارزمي أه قال عش قوله أجزاء في الأصح أي ولزمه المسمى أن ذكره  
والأقبل الامداد كما لو قال أقض عني ديني ففعل وقوله ولا يختص بالمجلس أي الطعام هذا قد ثبت كل عامر  
من عدم اعتاقه عن الطالب فيما لو قال أعتق عبدك على كذا فم يجبه فوراً إلا أن يقال إن الطعام يشبه  
الاباحة فاعتق فيه عدم الفور والاعتاق عن الغير يستدعي حصول الولاء فاعتبرت فيه شروط البيع ليمكن  
المالك فيه وقوله والكسوة مثل الطعام هذا مخالف لما قدمه في أول البيع من أن البيع الضمني لا يأتي في غير  
الاعتاق وقد يجاب بما مر من أن الطعام كالأباحة أه وبذلك يسقط ما في سم والسيد عمر عبارة الثاني قوله  
فقيمة العبد كأنه لم يفهمه أنه لا يلزمه قيمة الامداد والكسوة لعدم صحة المدة فوضوح حصول الملك وهو ظاهر  
ابن قاسم وقد يقال إذا لم يحصل الملك فكيف يقع عنه اللهم إلا أن يقال لا يقع فيها وهو الظاهر أه (قوله  
فإن قال الخ) أي الطالب وكذا لو قاله المعتق وروض ومعنى ويغيبه أيضا قول الشارح بخلاف ما إذا سكا الخ  
وقوله والأفلا (قوله بخلاف ما إذا سكا عن العوض الخ) عبارة المغني وإن لم يشترط عوضا ولا نفاه بأن قال  
أعتقه عن كفارتي وسكت عن العوض لزمه قيمة العبد كما لو قاله أقض ديني وإن قال أعتقه عني ولاعتق عليه  
فالذي يقتضيه نص الشافعي في الأم وأراد الجمهور هنا أنه لا يلزمه قيمة العبد وإن ذلك به مقبوض أه (قوله  
أي وإن لم يجب الفور عتق على المالك مجانا هو شامل لغوا عتق عبدك على ألف فاجابه لا على الفور وهو  
ظاهر ونحو أعتقت عبدي على ألف عليك فلم يجبه على الفور فليراجع أه (قوله أطم ستين مسكينا  
الخ) عطفه على المتن ولم يبين حكمه كما بين المتن حكم ما ذكره بقوله عتق عن الطالب الخ (قوله فقيمة العبد)

بخلاف طلق زوجك عني  
لأنه لا يتقبل فيه انتقال شيء  
إليه (وكذا لو قال أعتق  
عبدك على كذا) ولم يقل  
عني سواء أقال عندك أم  
أطلق (فاعتق) فوراً فينفذ  
العتق جزئياً ويستحق  
المالك الألف (في الأصح)  
لأنه منه اقتداه كالم الولد  
(فإن قال أعتقه عني على  
كذا) أو أطم ستين مسكينا  
ستين مداعني بكذا أو أكس  
عشرة كذا عني بكذا كافي  
الكافي فيهما (ففعل) فوراً  
(عتق عن الطالب) وأجزأه  
عن كفارة طيله نواها به  
لتضمن ما ذكر للبيع  
لتوقف العتق عنه على  
ملكه فكانه قال بعينه  
بكذا واعتقه عني فقال بعينك  
وأعتقه عنك (وعليه  
العوض) المسمى أن ملكه  
والأقيمة العبد كأنه لم يفهمه  
فإن قال مجانا لم يلزمه شيء  
بخلاف ما إذا سكا عن  
العوض فإن المعتد



انه ان قال من كفارتى أو عني وعليه عتق ولم يقصد العتق عنه يلزمه قيمته كما لو قال له اقض ديني والافلانم لو قال ذلك لما لك بعنه عتق عنه بالعوض ولا يجزئه عنها لانه ملكه استحق العتق بالقرابة (والاصح انه) أى الطالب (ملكه) أى القن المطلوب باعتاقه (عتق لفظ الاعتاق) الواقع بعد الاستدعاء لانه الناقل (١٩٦) للملك (ثم) عتق ذلك (يعتق عليه) أى الطالب في زمنين لطيفين متصليين باللفظ

ان قال عن كفارتى الخ) أى أو نوى ذلك كما يستفاد من شرح الروض اه سم (قوله العتق عنه) أى عن نفس المعتق (قوله والا) أى بان لم يقل ذلك أو لم يكن عليه عتق أو قصد العتق عن نفسه اه كردى (قوله لو قال) أى الطالب ذلك أى أعني على كذا وقوله لما لك بعنه أى بعض القائل من أصل أو فرع سم وعش (قوله عتق عنه بالعوض) خلافا للمعنى كما سم (قوله أى الطالب) الى قول المستن ومن ملك فى المعنى وكذا فى النهاية الاقوله لكن الى المتن (قوله لانه) أى اعطى الاعتاق (قوله ثم عتق ذلك) أى الملك وأشار بزيادة عتق الى ان ثم لمجرد الترتيب (قوله فى زمنين) متعلق بمحذوف عبارة النهاية والمعنى فيقعان فى زمنين الخ (قوله عنه) أى الطالب وقوله ذلك أى تقدم الملك (قوله اذا شرط) المراد به العتق وبالمشروط الملك فالصواب عليه المشروط أو يقول اذا المشروط يترتب على الشرط عبارة شرح الروض فاذا وجد أى الملك ترتب العتق عليه اه (قوله لكن صحح فى الرضعة الخ) وهذا يوافق القول بان العلة مع المعلول زمنا اه سم عبارة السيد عمر ينبغي أن يكون هذا هو الحقيقى بالاعتماد اه (قوله انه معاه) أى يحصل الملك والعتق معا بعد تمام اللفظ بناء على ان الشرط مع المشروط يقعان معا اه معنى (قوله أو غير رشيد) خلافا للمعنى والنهاية (قوله أى قنا) أى ولو أننى اه سم (قوله أى ما يساويه) الى قول المتن ألفه سم فى النهاية الاقوله وعن دينه ولو مؤجلا وكذا فى المعنى الاقوله أو ضميمة الى ويشترط وقوله فقد صرح الى المتن وقوله ومثلها الى المتن وقوله بحيث الى ما اذا وقوله أو بعضه (قوله كل منهما) الانسب أى القن أو ضميمة الصيرى قوله فاضلا أى الرقيق أو ضميمة الاطعام والكسوة فلا بد أن تكون الثلاثة فاضلة عن كفايته العمر الغالب فى كفارة الظهار وغيره ما شجعتنا عزى اه (قوله الذين تلزمه الخ) خرج به من عموم مرواة كاخوته وولده الكبير فلا يشترط الفضل عنهم اه عش (قول المتن وانانا) ونحدا ما اه معنى (قوله ويأتى فى نحو كتب الفقيه الخ) عبارة المعنى واعلم ان ما ذكر فى الحج وفى قسم الصدقات من ان كتب الفقيه لا يتباع فى الحج ولا تمنع أخذ الزكاة فى الفليس من ان خيل الجندى المرتزق تبقى له يقال عنه له هنا بل أولى كما ذكره الاذرى وغيره اه (قوله هنا) أى فى الكفارة (قوله ماسر) أى مثله فاعل يأتى (قوله المنصب) ظاهره انه لا فرق بين الدينى والدنيوى وقوله يأتى خدمته الخ ظاهره اعتبار ما من شأنه ذلك ويعرف من اعتاده من ذكر خدمة نفسه وصار ذلك خلقا له اعتبارا أن يفضل عن خادم يخدمه اه حلى (قوله أو ضميمة) أى عظمة اه عش (قوله أو بجمونه) أى الواجب عليه مؤنته اه عش (قوله فضل ذلك) أى القن أو ضميمة عن كفايته ما ذكره أى من نفسه وعياله نفقة الخ وقوله العمر الغالب على تقدير طرف الكفاية الخ قال الحلى والمراد بالعمر الغالب ما بقى منه فان استوفاه قدر سنة اه (قوله فقد صرح فيها) أى الرضعة (قول المتن ولا يجب بيع ضبعة الخ) ومن له أجرة تزيد على قدر كفايته لا يلزمه التأخير بل بيع الزيادة لتفصيل العتق فله الصوم ولو تيسر له جميع الزيادة اثلاثة أيام أو ما طار بها فان اجتمعت الزيادة قبل صيامه وجب العتق اعتبارا بوقت الاداء كما سبأنى معنى وهما يتورض مع شرحه (قول التبيع ضبعة) وهى بفتح الضاد المججمة العقار قاله الجوهري ورأس مال التجارة اه معنى (قوله أى أرض) عبارة شرح المنهج أى عقار اه قال الجوهري قوله أى عقار كذا قال الجوهري وليس مراد ابل المراد ما يستغله الانسان من بناء أو شجر أو أرض أو غيرهما سمبت مفهومه انه لا يلزمه قيمة الامداد والكسوة لعدم حصة المعاوضة وحصول الملك وهو ظاهر (قوله ان قال عن كفارتى) أى أو نوى ذلك كما يستفاد من شرح الروض (قوله العتق عنه) أى عن المعتق (قوله ثم لو قال ذلك) اسم الإشارة راجع للمتن كما هو ظاهر وقوله لما لك بعنه أى بعض القائل (قوله انه معاه) وهذا يوافق

الاعتاق لاستدعاء عتقه عنه ذلك اذا شرط يترتب على المشروط لكن صحح فى الرضعة فى موضع انه معاه (ومن) لزمته كفارة مرتبة وهو رشيد أو غيره على ما مر فى بابيه وقد (ملك عبدا) أى قنا (أو ضميمة) أى ما يساويه من نقد أو عرض (فاضلا) كل منهما (عن كفاية نفسه وعياله) الذين تلزمه وتتهم (نفقة وكسوة وسكنى وانانا) كما يستوفى (لا بجمونه) وعن دينه ولو مؤجلا (لزمه العتق) لقوله تعالى فمن لم يجد فصيام شهرين وهذا واجب ويأتى فى نحو كتب الفقيه ونحو الجندى وآله المحترف وثياب القمل هنا ما مر فى قسم الصدقات أما اذا لم يفضل القن أو ضميمة ذكر لاحتمال حاجته لخدمته لمنصب يأتى خدمته بنفسه أو ضميمة كذلك بحيث يحصل له بعقبة مشقة شديدة لا تحتمل عادة ولا أثر لفوان وقافية أو لرضيه أو بجمونه فلا عتق عليه لانه فاقد شرعا كمن وجد ما هو محتاجه لعطش ويشترط فضل ذلك عن كفاية ما ذكر العمر الغالب على المنقول المعتمد ما وقع فى

الرضعة هنا من اعتبار سنة مبنى على الضميمة السابق فى قسم الصدقات فقد صرح فيها بان من يحل له أخذ الزكاة بذلك والكفارة فغير يكفر بالصوم وبان من له رأس مال لويبيع صار مسكينا كفر بالصوم كما قال (ولا يجب بيع ضبعة) أى أرض (ورأس مال لا يفضل بخلها) وهو قوله الاول وروح الثانى ومثلها المباشرة



ونحوها (عن كفايته) بحيث لو باعوا مائة مسكنات لان المسكنة أقوى من مفارقة المألوف أما اذا فضل أو بعضه في باع الفاضل فطعا (ولا يبيع مسكن وعبد) أي فن (نفسين) بأن يجذب من المسكن مسكنة يكفها وقتا يعتد به ومن الفن فتنأخذ منه وقتا يعتد به (ألفه ما في الأهم) بحيث يشق عليه مفارقتها مشقة لا تخفى عادة فيما يظهر لاشقة مفارقة المألوف (١٩٧) نعم ان اتسع المسكن المألوف بحيث يكفيه

بعضه هو باقيه يحصل رتبة  
لزمه تحصيلها أمالوم  
بألفهما فيلزمه بيعهما  
وتحصيل كل فن يعتد قطعا  
واحتماجه الأمانة لوطه كهو  
للخدمة (ولا يجب) شراء  
ربة (بغبن) أو زيادة على  
ثمن مثله وان قلت نظير  
ما مر في شراء الماء والفرق  
بينهما بتكرير ذلك ضعيف  
قال الأخرى وغيره نقلا عن  
الماوردي واعتمدوه وعلى  
الأول لا يجوز العدول للصوم  
بل يلزم الصبر الى الوجود  
بثمن المثل وكذا لو غاب ماله  
فيكف الصبر الى وصوله  
أيضا ولا تنظر الى ضررها  
بفوات التمتع مدة الصبر  
لأنه الذي ورط نفسه فيه  
أه وان أن تست كل ذلك  
بما مر في تفسيره من دم  
التمتع وما في معناه أن  
العدول للصوم وان أبصر  
ببلده إلا ان يفرق بان ذلك  
وقع تابع المأه ومكف به فلم  
يشتمل منه نوريطا نفسه  
فيه بخلاف هذا فغلط فيه  
أكثر ثم رأيتهم فرغوا من  
اعتبار موضع الذبح في نحو  
دم التمتع وفي الكفارة  
العدم مطايعان في بدل  
الدم فأفتوا بكونه في الحج ولا  
ناقت فيها وبأنه يختص  
ذبحه بالحرم بخلافها وهذا

بذلك لان الانسان يبيع بتر كها برماوى اه (قوله ونحوها) أي كالسفينة (قوله عن مفارقة المألوف)  
أي المانع من وجوب المبيع كما يأتي آنفا (قوله اما اذا فضل الحج) وقباس ما قبل من أنه يكف التزول عن  
الوظائف لقضاء الدين أنه لو كان يبيعه وظائف يزيد ما يحصل منها على ما يحتاج اليه لفته أنه يكف التزول  
عن الزائد تحصيل الكفارة اه ع ش (قوله في باع الفاضل) ظاهره أنه لا يباع الكل فيما اذا فضل البعض  
ولم يوجد من يشتره عبارة الجعري وفي كلام شيخنا مر كبح أنه يبيع الفاضل ان وجد من يشتره والا فلا  
يكف ببيع الجميع بل يجب الا اذا كان الفاضل من غنما يكفيه العمر الغالب برماوى اه (قوله في باع الفاضل  
الحج) أي اذا كان في رتبة كما يعلم بما يأتي اه وشيخي زادسا طان والا فلا لان القدرة على بعض الرتبة  
لا أثر لها اه (قوله بان يجذب من المسكن الحج) هذا تصور للاساسة المرادة لهم هنا وان لم يسم عرفا نفيسا اه  
سيد عمر (قول المتن في الأصح) ويفارق ما مر في الحج من لزوم بيع المألوف بان الحج لا بدله ولا اعتاق  
بدل وما مر في الفلاس من عدم تبيعته لعدم مسكنه بان الكفارة بدلا كما مر بان حقوقه تعالى مبنية على  
المساواة بخلاف حقوق الأدينى نهاية ومعنى (قوله نعم) الى المتن في المغنى والى قول المتن وأظهر الأقوال  
في النهاية الا قوله ثم رأيتهم الى ولا يلزم (قوله نعم ان اتسع المسكن الحج) لم يذكر وانظر ذلك في العبدان  
يمكنه ان يبيع منه ما يوفى برتبة ويكتفيه ما يخصه من الخدمة باعتبار ما يبقى له منه سم أقول هو متجه في غير  
المألوف أما فيه فالفرق بينهما وبين الدار واضح لانه يؤدي الى مفارقتها في بعض الاوقات وهي تشق عليه بخلاف  
الدار لا يطارقها فليست له اه سيد عمر أقول ويبيده قول المغنى ويجب بيع ثوب نفيس لا يليق بالكفر  
اذا حصل غرض البس وغرض التكفير الا اذا كان ملوفا كما مر في العبد فلا يلزمه بيع بعضه لعدم مفارقة  
المألوف فيجزيه الصوم اه (قوله لزمه تحصيلها) أي يبيع فاضله اه مغنى أي لا كنه وان لم يجد من  
يشترى الفاضل فقط كما مر عن الحلبي بل أولى لما سبق من مشقة مفارقة المألوف (قوله واحتماجه الأمانة  
الحج) وفي الاستدكار لو كان له أمة لوطه وخادمه فان أمكن ان تخدمه الأمانة اعتق والا فلا اه مغنى (قول المتن  
ولا شرأ بغبن) مفرع لا يجب قبول حجة الرتبة ولا ثمنها ولا قبول الاعتاق عنه لعظم المنفعة بل بسحب قبولها  
روض مع شرمه مغنى (قوله زيادة) الى قوله ولا تنظر في المغنى الا قوله والفرق الى لا يجوز (قوله بينهما)  
أي الموضوع والكفارة (قوله ضعيف) عبارة النهاية سرود اه (قوله وعلى الأول) أي عدم وجوب الشراء  
بغبن وان قل (قوله وكذا لو غاب ماله) أي ولو فرقت مسافة القصر نهاية ومعنى (قوله فيكف الصبر الى  
وصوله الحج) وقباس ذلك لزوم انتظار حلول الدين المؤجل وان طال مدته اه ع ش (قوله الى ضررها)  
أي من وجد الفن بغبن ومن غاب ماله ع ش ورشدي (قوله وما في معناه) من المرتبة المقترنة بكم  
الفوات والقران (قوله بان ذلك الحج) أي نحو التمتع (قوله لمأه ومكف به) وهو النسك (قوله بين اعتبار  
موضع الذبح الحج) المراد به بين اعتبار العدم في موضع الذبح الحج والعدم مطلقا في الكفارة اه سيد عمر (قوله  
من الفرق) أو اذا أصل الفرق لا خصوص الفارق اه سيد عمر (قوله ولا يلزم الحج) عبارة النهاية وما في  
الكافي من عدم لزوم شراء أمة الحج محل وثقة لانها حيث الحج (قوله لخروجها الحج) عليه لعدم لزوم (قوله  
وفيه نظر لانها الحج) معتمد اه ع ش (قوله ورددته عليها الحج) عبارة النهاية وهو سرود اه (قول المتن)

القول بان العلة مع المعلول زمانا (قوله أي فن) ولوانتي (قوله بحيث يكفيه بعضه) لم يذكر وانظر ذلك  
في العبدان يمكنه ان يبيع بعضه في رتبة ويكتفيه ما يخصه من الخدمة باعتبار ما يبقى له منه (قوله نظير  
ما مر الحج) كذا شرح مر (قوله الآن يفرق الحج) كذا شرح مر (قوله وفيه نظر لانها الحج) كذا شرح

صرح فيما ذكره من السرقة ولا يلزمه كافي الكافي شراء أمة بارعة الحسن تباع بالوزن لخروجها من أبناء الزمان اه وفيه نظر لانها حيث  
بعت بثمن مثله فاضله عماد كذا لا حذر في الترك وقد ذكر الأخرى في نحو الحقة في الحج نظير ذلك ورددته عليه في الحاشية وغيرها (وأظهر  
الأقوال اعتبار اليسار) الذي يلزم به الاصناف



(وقت الاداء) للكفارة لانهم اعادوا لها بدل من غير جنسها كوضوئهم وقيام صلاتهم وعودها فاعتبر وقت ادائها وغلط الثاني شائبة العقوبة فاعتبر وقت الوجوب كالوزن فن ثم عتق فانه يحدد القن والثالث الاغظ من الوجوب الى الاداء والرابع الاغظ منهما وأعرض عما بينهما (فان عجز) المظاهر مثلاً (عن عتق) بان (١٩٨) لم يجد الرقبة وقت الاداء ولا ما يصرف فيها فاضلا عما ذكر أو وجدها لكنه قتلها مثلاً أو كان

عبداً اذ لا يكفر الا بالصوم  
لانه لا عتق ولا يس له سيده  
تحليله هنا وان أضرم الصوم  
لا ضرر به بدوام تحريم الوطء  
بخلاف نحو كفارة القتل  
(صام) وله حيث تيسر تكلف  
العتق خلافاً لما توهمه  
عبارة علي بن ابي حمزة الركني  
(شهرين متتابعين) لانه  
ولو بان بعد صومه ما أن له  
مالاً أو ربه لم يكن عليه ما لم  
يعتد بصومه على الوجه  
اعتباراً بما في نفس الامر  
ويعتبران (بالهلال) وان  
نقص الاله اعتبر شرعاً ويجب  
تبين نية الصوم كل ليلة كما  
صلح مما صام في الصوم وأن  
تكون تلك النية واقعة  
بعد فقد الرقبة لا قبلها وأن  
تكون متبينة (بنية  
كفارة) في كل ليلة كما علم  
مما صام وان لم يعين جهتها  
فلوصام أربعة أشهر ببيتها  
وعليه كفارة قتل وظهار  
ولم يعين أجزاءه منها ما لم  
يجعل الاول عن واحدة  
والثاني عن أخرى وهكذا  
لقوات التتابع وبه فارق  
نظيره السابق في العبد  
(ولا يشترط نية التتابع  
في الاصح) لانه شرط وهو  
لا يجب نية كالاقتبال في  
الصلاة واستفيد من  
متابعين ما ياصله أنه لو

وقت الاداء) أي ارادة أداء الكفارة وانما جاهدوا بعد وجوبه عليه بمدة طويلة اه حلي عبارة ع ش  
يؤخذ من اعتبار وقت الاداء انه لا عبرة بمساقلة حتى لو كان في ابتداء أمره خطماً لا يحتاج لحاد ثم صار من  
ذوي الهيات اعتبر حاله وقت الاداء ولا ينظر لما كان عليه قبل اه وعبرة بالروض مع شرحه فلو عتق العبد  
الذي لم يمتسه الكفارة وأيسر حاله الاداء فقرضه الاعتاق كالأول كان الحر مع سراحه الوجوب ثم أيسر حاله  
الاداء اه (قوله فاعتبر وقت الوجوب) وهو وقت القتل ووقت الجماع ووقت عوده في الظهار اه يحبري  
(قوله منهما) أي وقتي الوجوب والاداء (قوله فان عجز المظاهر) أي حساً أو شرعاً مغنى وشرح المنهج  
(قوله مثلاً) أو القاتل أو الجامع (قوله بان لم يجد) أي قوله وليس له سيده في النهاية والمغنى (قوله بان لم يجد  
الرقبة وقت الخ) أي في محل ارادة الاداء أو ما قريب منه بحيث لا تحصل في نفسه لها مشقة لا تحصل عادة اه ع ش  
(قوله قتلها مثلاً) أي أو باعها أو أتلفها اه ع ش (قوله أو كان عبداً الخ) لا يخفى ما في هذا العطف  
(قوله وليس له سيده الخ) وفقاً للروض وشرح المنهج عبارة الروض مع شرحه لا يكفر العبد الا بالصوم  
وليس يمتعه من الصوم ان أضربه فلا شرع فيه بغير إذنه كان له تحليله الا في كفارة الظهار فلا يمتعه من  
الصوم عنها لتضرره بدوام التحريم اه يحذف وخلافاً للنهاية والمغنى عبارة ما وليس له سيده تحليله ان لم ياذن له  
فيه اه (قوله تحليله) أي بان يخرج جسمه من صوم شرع فيه بغير إذنه اه سم (قوله هنا) أي في كفارة  
الظهار (قوله بخلاف نحو كفارة القتل) أي كفارة اليمين (قوله وله حيث تيسر) أي قوله كالاقتضاء  
المذكور في النهاية الا قوله خلافاً الى المتن وقوله في كل ليلة كما علم مما صام وقوله وهذا الى قلت (قوله وله حيث تيسر  
تكاف العتق الخ) عبارة المغنى فلو تكاف الاعتاق بالاستقراض أو غيره أجزاء على الاصح اه قال  
الرشدي لا يخفى ان هذا أي تكاف العتق لا يتأتى في العبد فهو غير مراد هنا اه (قوله ولو بان بعد  
صومه ما الخ) قال الشارح في شرح العباب في باب النيم فرع قال الناشري لوصام للكفارة تاسي رقبته  
بملكه لم يعجزه أو قد ورث رقبته ولم يشعر بأجزاء اه والفرق تقصيره في الاول بالنسيان بخلاف الثاني انتهى  
اه سم (قوله لم يعتد بصومه) أي ويقع له فلا اه ع ش (قوله ويعتبران) أي الشهران (قوله وان  
نقصا) الى قول المتن ولا يشترط في المغنى (قوله وان تكون تلك النية واقعة الخ) فلو نوى من الليل الصوم قبل  
طلب الرقبة ثم طلبها فلم يجدها لم تصح النية مغنى وروض أي الا ان يجد النية في الليل بعد عدم الوجدان شرح  
الروض (قوله لا قبلها) هذا مسلم بالنسبة لليوم الاول دون ما بعده لان القدرة على الرقبة بعد الشروع في  
الصوم لا أثر له اه سم (قوله في كل ليلة كما علم مما صام) يغنى عنه ضمير وأن تكون متبينة (قوله جهتها)  
أي جهة الكفارة من ظهار أو قتل مثلاً كما سبق أول الباب اه مغنى (قوله ما لم يجعل الاول) أي الشهر الاول  
أو اليوم الاول الخ كما هو ظاهر اه ع ش (قوله يقطعاه) أي التتابع (قوله كيوم النحر) أي وشهر رمضان  
اه مغنى (قوله لا العلم الذي ذكره الخ) أي فلا يقع فيه نفلان نية الخ (قوله صحة نيته) أي الشخص  
مر (قوله وليس له سيده تحليله) أي بان يخرج جسمه من صوم شرع فيه بغير إذنه (قوله ولو بان بعد صومه ما الخ)  
اه ما لا ورثه ولم يكن عالماً به لم يعتد بصومه على الوجه) قال الشارح في باب النيم من شرح العباب قبيل قول  
العباب فرع فرض كل من تلزمه الاعادة ما نصه فرع قال الناشري لوصام للكفارة تاسي رقبته بملكه لم يعجزه أو  
وقد ورث رقبته ولم يدرك أجزاء اه والفرق تقصيره في الاول بالنسيان بخلاف الثاني اه (قوله لا قبلها) هذا  
مسلم بالنسبة لليوم الاول دون ما بعده لان القدرة على الرقبة بعد الشروع في الصوم لا أثر له (قوله أو جعلها  
فيما يظهر الخ) كذا شرح مر

ابتدأهما عالماً بطريقاً يقطع كيوم النحر أي أو جاهدوا فيما يظهر لم يعتد بما أتبعه ولكن يقع له نفل أي في صورة الجهل  
بأنه ذكرته لا العلم الذي ذكره لان نيته لصوم الكفارة مع علمه بطريقاً يقطع تلاعب فهو كالأحوام بالظهار قبل وقتها مع العلم بذلك فان قلت  
ظاهر كلامهم صحة نيته بل وجوبه في رمضان وان علم بخبره مصوم



(قوله موته) أي أو طر ونحو الحيض اه ع ش (قوله وهذا) أي الظاهر المذكور (قوله كأنه قد  
صلاة الخ) أي على ما يحسنه الشارع خلاف ما يحسنه السبكي من عدم الانعقاد كأنه قد تقدم ذلك في محله اه سم  
(قوله يؤيد الخ) خبر وهذا (قوله يؤيد ما أطلقوه) أي قواهم ولكن يقع به نفي المقيد لصحة الصوم مع  
العلم بطرق وما يقطع التابع للعلوم منه بالأولى صحتها مع الجهل بذلك وبه يندفع اعتراض سم بمناصه قوله  
ما أطلقوه انظر مع قوله السابق العلم الذي ذكره وقوله قبله ما باصه الخ اه (قوله جازمة) خبر فالنية  
(قوله كالانقضاء المذكور) فيه نظر واضح اذ لا نسلم الجزم بالنيمة مع العلم به ولهذا بحث السبكي بتقييد  
الانقضاء بما اذا ظن بقاء المدة الى فراغها وان نظره في الشارع بما فيه نظر كما مر في محله اه سم (قوله نعم  
ان قيل بوجوب التبييت الخ) اعتمد ع ش كما مر آخذاً بسم والرشدي كما يأتي مع منع التأييد ببيان الفرق  
(قوله أي بذلك بلا شك) قد يفرق بين رمضان والكفارة بأن كل يوم من رمضان لا يتوقف صحته وصومه على صحة  
صوم غيره بخلاف الكفارة ولا يقال ان صوم بعض اليوم في رمضان يتوقف على باقيه كما يتوقف كل يوم على  
غيره في الكفارة لما صرح به المحلى هنا انها كما كانت ببعض اليوم فلا يقال انه يتوقف على باقيه اه سم  
عبارة الرشدي قوله لان الموت ليس رافعا للخ انظر هل مثله مالم لا أخبره معصوم بموته في أثناء الشهر من  
والا قرب الفرق لان المقصود في يوم رمضان انشاءه بالصوم احتراماً للوقت واما هنا فلا فائدة له وصومه كبقائه  
عدم حصول التكفير بذلك فالظاهر انه بعد دل الى الاطعام فلا يرجع اه (قوله انما له) أي الشهر الثاني  
(قول المتن) بزيادة المتابع بقوات يوم) وهل يقال ماضى أو ينقلب غلا فيه قولان يرجح في الأول وأولهما  
وابن المقرئ تأنيهاً وينبغي حل الأول على الفساد بلا عذر والثاني على الفساد بعذر ماضى وأسنى (قوله  
بقوات يوم من الشهرين) ولو مات المكفر بالصوم وبقي عليه منه شيء هل يبنى وارثه عليه أو يستأنف  
والظاهر الثاني لاتقاء التسابع وعلمه فيخرج من تركه جميع الكفارة لبطان ماضى وعجزه عن الصوم  
بموته ولا يجوز لو ارثه البناء على ماضى اه ع ش أقول وباقى عن النهاية وشرح الارشاد ما قد يؤيد الأول  
(قوله كان نسي) الى قوله لكن بشكل في الغنى الا قوله أو باذن قريبه أو بوصية مولى قوله ويؤخذ في النهاية  
(قوله كان نسي النية) ولو شك في نية صوم يوم بعد الفراغ من صوم هذا اليوم لم يضر اذ لا أثر للشك بعد الفراغ  
من الصوم ويفارق نظيره في الصلاة بانها أضيق من الصوم مغنى وروض مع شرحه (قوله يمكن معه الصوم)  
بمعنى يصح معه الصوم بقرينة ما يأتي حتى لا يرد المرض اه رشدي (قوله في كفارة القتل الخ) عبارة  
المغنى (تنبيه) النفاس كالحيض لا يقطع التسابع على الصحيح وطروا الحيض والنفاس انما يتصور في  
كفارة قتل لاظهار اذ لا يجب على الذماعة من ثم اعترض على المصنف ذكره الحيض هنا وكلامه في كفارة  
الظهار وأجيب عنه بان كلامه في مطلق الكفارة وأيضاً قد تتصور في المرأة بان تصوم عن قريبها الميت  
العاجز في كفارة الظهار بناء على القديم المختار اه (قوله اذ كلامه يطيد الخ) طاهر انه يجب عليها التسابع  
اذا صامت عن غيرها ونقله سم في شرح الغاية عن بعضهم لكنه مخالف لما قدمه الشارع في الصيام في  
شرح ولو صام أجنبي باذن الولي صح مما نصه وسواء في جواز فصل الصوم أو كان قد وجب فيه التسابع أم لا  
لان التسابع انما وجب في حق الميت المعنى لا يوجد في حق القريب ولانه التزم صفة زائدة على أصل الصوم  
فسقط بموته انتهى وفي سم عن شرح الارشاد مثله وعليه فيمكن ان المراد من قوله ويتصور الخ مجرد تاتي  
(قوله كأنه قد صام من علم انقضاء مدة الخ) الانعقاد هنا هو ما يحسنه الشارع خلاف ما يحسنه  
السبكي من عدم الانعقاد كأنه قد تقدم ذلك في محله (قوله ما أطلقوه) انظر مع قوله السابق لا العلم الذي  
ذكره وقوله قبله ما باصه (قوله كالانقضاء المذكور) فيه نظر واضح اذ لا نسلم الجزم بالنية مع  
العلم به ولهذا بحث السبكي بتقييد الانقضاء اذا انقضت مدة الخف فيها بما اذا ظن بقاء المدة الى فراغها والالم  
تتقدم وان نظره في الشارع بما فيه نظر كما بعلم تام له مع ما كتبه عليه في محله فراجع (قوله نعم ان قيل  
بوجوب التبييت مع علمها بخبره بطر ونحو حيض الخ) ذكر الجلال المحلى في شرح جمع الجوامع فيسئل

موته أثناء يوم وهذا كأنه قد  
صلاة من علم انقضاء مدة  
الخف فيها يؤيد ما أطلقوه  
هنا قلت لا يؤيد لان الموت  
ليس رافعا للتكليف قبله  
فالنية مع العلم به جازمة  
كالانقضاء المذكور بخلاف  
تخل يوم النحر مثلاً فانهم  
ان قيل بوجوب التبييت  
مع علمها بخبره بطر ونحو  
حيض أثناء اليوم أي بذلك  
بلا شك (فان بدأ في أثناء  
شهر حسب الشهر بعده  
بالهلال) لنماه (وأنتم  
الأول من الثالث ثلاثين)  
لتعذر اعتبار الهلال فيه  
بأنه قمين شهرين (وبزول  
التتابع فوات يوم) من  
الشهرين ولو آخرهما (بلا  
عذر) كأن نسي النية  
لنسبته لنوع تقصير (وكذا)  
يعذر يمكن معه الصوم  
كسفر مبيع للفطر وخوف  
حامل أو سرح و (مرض في  
الجدد) لا مكان الصوم مع  
ذلك في الجملة فهو كفطر من  
أجده الصوم (لا بقوات  
يوم فكثر في كفارة القتل  
اذ كلامه يفيد أن غير كفارة  
الظهار مثلاً



فما ذكره وتصورا إضافي كذا في الظاهر بان تصوم امرأة عن مظاهر مبتدئ لها أو باذن قريبه أو لوميته (بعض) من لم تعتد انقطاعه شهرين لانه لا يخالونه شهر غالباً وتكليفها (٢٠٠) الصبر اسن الياس تعطر أما اذا اعتادت ذلك فشرعت في وقت يتخلله الحيض فانه لا

يجزى لكن يشك عليه  
الحائض الملبس بالحيض  
الآن يفرق بان العادة في  
جميع الحيض أضبط منها  
في جميع النفاس. (وكذا  
جنون) فان به يوم فاكتر  
لا يضرب في التتابع (على  
المذهب) اذا اختار فيه  
نعم ان تقطع جاء فيه تفصيل  
الحيض ويؤخذ من العلة  
أنه لو اختاره بشر بدواء  
يجب ان يقطع وهو مقبوس  
وهو استكمال الحيض  
بدواء كذلك أو يفرق كل  
بمحل والفرق اقرب لان  
الحيض يهتد كثير تقدمه  
وتأخره من وقته فلم تمكن  
نسبة مجيئه لاختيارها كافي  
الجنون الذي لا يترتب عرفاً  
فمثل ذلك الاعلى فعلمها  
ومثله الانعاش المبطل للصوم  
وقبل كالمريض وانصره  
الاذرى واطال (فان عجز  
من الصوم) أو تابعه  
(بهرم أو مرض) عطف  
عام على خاص على ما قبل  
وانما يقبض بناء على تسمية  
الهزم مرضاً وهو ما صرح  
به الاطباء ومقتضى كلام  
الفقهاء وأهل العرف ان  
الهزم تسدي لا يسمى مرضاً  
(قال الاكثر) ولا يرجح  
زواله (وقال الاقلون) كلاماً  
ومن تبصروهم في الرضة  
يعتبر دوامه في طمأنينة  
شهرين بالعادة الغالبة في.

صومها عن الظاهر وان لم يكن بصفة التتابع اه ع ش أقول وقوله وعليه فيمكن الخ لا يخفى بعده اعدم ملاقة  
الجواب حيث لا اعتراض الوارد على المتن (قوله فيما ذكر) أي في زوال التتابع بفوات يوم بما ذكر  
(قوله ويصور) أي طر والحيض أيضاً أي مثل صورته في كفارة القتل (قوله لكن يشك عليه) أي على  
قوله أما اذا اعتادت الخ (قوله الحائض النفاس) أي مع اعتياد انقطاعه شهرين فاكتر بل مع لزوم انقطاعه  
ما ذكر أي شهرين فاكتر فليست مل وقوله بالحيض أي في ان لا يقطع أي فكيف اغتفر مع اعتياد انقطاعه  
ما ذكر ولم يغتفر الحيض عند اعتياد انقطاعه ما ذكر رسم على ج اه ع ش عبارة السيد عمر ابدان ذكر  
كلام سم المذكور وقوله بل مع لزوم الخ محل تأمل اذا انفاس الدم الخارج بعد فراغ الرحم ولو من نحو هلقه  
لانه مقصور على المولود الكامل وهو من ولادة ستة أشهر فأكثر فليست مل اه وقد يجاب بان المراد اللزوم  
العرفي لا المنطقي فلا يتنافى فيه الخلاف نادراً (قوله الآن يفرق الخ) يتأمل فيه اه (قوله بان العادة الخ) وقد  
يفرق أيضاً بان النفاس لا يلزم منه قطع التتابع وان شرعت بعد تمام الحمل لاحتمال ولادتها يسلاً ونفاها  
لحظة فيها اه وشيدي (قوله نعم ان تقطع الخ) كذا في المغني (قوله من العلة) أي من قوله اذا اختار  
الخ (قوله ليل) طرف شرب (قوله ومثله الانعاش الخ) عبارة النهاية والمغني والانعاش المستغرق كالجنون  
ولو ام رمضان بنية الكفارة أو بنية ما بطل صومه ويأثم بقطع صوم الشهرين ليستأنف اذ هما كصوم يوم  
ولو وطئ المظاهر منها ليلاً أي قبل تمام الشهرين عصى أي بتقديم الوطء على تمام التكفير ولم يستأنف  
اه قال ع ش ولو أمرهم الامام بالصوم للاعتناء فصادف ذلك صوماً من كفارة متتابعة فينبغي أن يصوم عن  
الكفارة ويحصل به المقصود من شغل الأيام بالصوم المأمور به وان قانما يجب بامر الامام اه وظاهر قوله  
فينبغي الخ ان يفتحا يضرو فيه وقفة فليراجع (قوله المبطل للصوم) وهو المستغرق سم على ج أي لجميع  
النهار اذ عيبره بان أفاق في النهار ولو لحظة لا يبطل الصوم كما اه وشيدي (قوله عطف عام على خاص)  
فان المرض عرضي والهزم مرض طبيعي يتأمل اه سيد عمر لم وجه التأمل ان مقتضى تعليل المغني  
انه من عطف المغاير الآن يريد به ان المرض نوعان عرضي وطبيعي وهو الهزم (قوله وانما يقبض الخ) فيه ان  
شرط عطف العام على الخاص أن يكون بالواو فلا بد ان يراد بالمرض ما عدا الهزم وان سمي مرضاً اه سم  
(قوله وقال الاقلون الى الكتاب) في النهاية (قوله وصحبه في الرضة الخ) اعتمد الروض والمنهج والنهاية  
عبارة المغني وصحح هذا في زيادة الرضة ولواقعة المصنف على هذا الفهم من الاول اه (قوله في نفسه الخ)  
أي فان اختلف الظن أو زال المرض الذي لا يرجح برؤيه لم يجز الاطعام ع ش اه يجزى وفيه وقفة ثم رأيت في  
الاسنى ما نصه فعلم انه يكفي الدفع وان زال المرض بعد مو به صرح الاصل اه وقول الشارح كانه نهاية والمغني

الكتاب الاول فمن علمت بالعادة أو بقول النبي انها حيض في اثناء يوم معين من رمضان هل يجب عليها  
افتتاحه بالصوم أن الغزالي قال في المستصفى اما عند المعتزلة فلا يجب لان صوم بعض اليوم غير مأمور به وأما  
عندنا فالظاهر وجوبه لان الملبس ولا يسقط بالمسور اه وأقول سم ذلك قد يفرق بين رمضان والكفارة  
بان كل يوم من رمضان لا يتوقف صومه على صوم غيره بخلاف الكفارة وفيه نظر لان صوم بعض  
اليوم يتوقف على باقيه كما توقف كل يوم على غيره في الكفارة وقد منع توقف بعض اليوم على باقيه طلقاً ثم  
تذكرت أن المحلى ذكر هنا انها انما كانت ببعض اليوم فلا يقال انه يتوقف على باقيه (قوله لكن يشك  
عليه الحائض النفاس) أي مع اعتياد انقطاعه شهرين فاكتر بل مع لزوم انقطاعه ما ذكر أي بشهرين  
فاكثر فليست مل وقوله بالحيض أي في ان لا يقطع أي فكيف اغتفر مع اعتياد انقطاعه ما ذكر ولم يغتفر  
الحيض عند اعتياد انقطاعه ما ذكر (قوله لا ان يفرق الخ) يتأمل (قوله ومثله الانعاش المبطل للصوم)  
أي وهو المستغرق (قوله عطف عام على خاص) فيه ان شرط عطف العام على الخاص ان يكون بالواو فلا بد

الاتي

مثله أو بقول الاطباء يظهر الاكتفاء بقول عدل منهم (أو لحقه بالصوم) أو تابعه (مشقة شديدة) أي لا يجتمع  
عادة وان لم يجز التبع فيما يظهر ويؤيد تخليصها بالشق نعم غلبة الخوع ليست هذا



ابتداء لفسقه حيث يترك الصوم في الصوم فاذا عجز عنه فطر وانقل (لا طعام بخلاف الشبق لوجوده عند الشروع اذ هو شدة الغلظة وانما لم يكن هذا في الصوم رمضان لانه لا بد له (أو خاف من ياد مرض كثر) في غير القتل لما ياتي (باطعام) أي عليك ذرا الاول لانه لفظ القرآن فحسب اذ لا يجزئ حقيقة اطعامهم ونفاس الزكاة الا كراهه بالرفع وان لم يوجد لفظ عليك واقتضاء الروضة اشتراطه استبعده الاذرى على انه لا يقتضى ذلك لانهم امرورضة في صور خاصة كما يعرف بناملها (ستين مسكينا) (٢٠١) لا يتأقل حتى لو دفع لواحد ستين مدا في ستين يوما لم يجز بخلاف

ما لوجع الستين ووضع الطعام بين أيديهم وقال ملككم هذا وان لم يقل بالسوية فقبولهم في هذه القصة بالتفاوت بخلاف ما لو قال خذوه ونوى الكفارة فانه انما يجزئ ان اخذوه بالسوية والام لم يجز الا من اخذ من الامم دونه ويفرق بين هذه وتلك بان المالك ثم القبول الواقع به التساوي قبل الاخذ وهنا لا يملك الا الاخذ فاشترط التساوي فيه (أو فقيرا) لانه أسوأ حالا والبعض فقراء والبعض مساكين ولا أثر لقدرته على الصوم أو حتى بعد الطعام ولو لم يولد كلو شرع في صوم يوم من الشهرين فقد رعى العتق (لا كافرا) ولا من تلزمه مؤنة ولا مكفيا بنفقة غيره ولا قنار ولو للغير الا بانه وهو مستحق لان الدفع له حقيقة (ولا هاشيا ومطليا) ونحوهم كالزكاة بجميع النظم (ستين مدا) لكل واحد مد لانه صح في رواية وضع في أخرى ستون صاعا وهي

الا تروا أثر قدرته على صوم الخ (قوله ابتداء) أي حين الشروع في الصوم (قوله لفسقه) أي عذر غلبة الجوع (قوله بخلاف الشبق) أي الشبق (قوله شدة الغلظة) أي شدة الوطء (قوله وانما لم يكن الخ) أي الشبق (قوله لانه لا بد له) ولانه كانه الوطء فيه لا بخلافه في كفارة الظهار واستمرار حرمة الى الفراغ منها غنى راسي (قوله أي عليك) أي قوله ويفرق في المعنى الا قوله على انه الى المتن (قوله الاول) أي الاطعام (قوله فحسب) أي فقط اه ع (قوله اذ لا يجزئ) أي حقيقة اطعامهم أي تغديتهم أو تعشيتهم اه معنى (قوله وان لم يوجد الخ) معناه اه ع (قوله واقتضاء الروضة الخ) أي حيث عجز بالتمليك اه معنى (قوله استبعده الاذرى) أي قال وهو بعيد أي فلا يشترط لفظ وهو الظاهر كدفع الزكاة اه معنى (قوله ويفرق بين هذه) أي صورة أن يقول خذوه وقوله وتلك أي صورة أن يقول ملككم هذا فقبولهم (قوله والبعض فقراء الخ) ظاهره العطف على مسكينا وفيه ما لا يخفى عبارة المعنى ويكفي البعض مساكين والبعض فقراء اه وهي ظاهرة (قوله ولا أثر لقدرته) الى الكافي في المعنى الا قوله لانه صح الى المتن وقوله لكن المنة الى فان عجز (قوله ولا أثر لقدرته الخ) عبارة الرض مع شرحه فرع لو شرع المحصر في الصوم فامسرا والعاجز من الصوم في الاطعام فقد رعى على الصوم لم يلزمه الانتقال الى الاعناق في الاول والى الصوم في الثاني اه (قوله ولو لم يولد) فضينه انه لا أثر لقدرته على الصوم وان عجز عن بقية الامداد اه ع (قوله من تلزمه مؤنته) كزوجته وبعضه (قوله بنفقة غيره) كالزوج والبعض (قوله ولا قنار) ولو مكاتب اه معنى (قوله الا بانه) أي الغير وقوله وهو أي الغير اه ع (قوله ستين مدا لكل واحد مد) وان صرف ستين مدا الى مائة وعشرين بالسوية احتسبه بثلاثين مدا في صرف ثلاثين أخرى الى ستين منهم ويسترد من الباقي ان كان ذكر لهم انما كفارة وان صرف ستين الى ثلاثين بحيث لا ينقص كل منهم من مد لزمه صرف ثلاثين مدا الى ثلاثين غيرهم ويسترد كما سبق ولو صرف لمسكين واحد من كل اثنين جاز وان أعطى رجلا مدا واشتراه منه مثلا ودفعه لآخر وهكذا الى ستين آخر ما ذكره ولو دفع الطعام الى الامام فتألف في يد قبل التفرقة لم يجز بخلاف الزكاة معنى وروض مع شرحه (قوله لتعذر النسخ) قد يقال ما وجه تعذره اه سيد عمر عبارة الرشيدى قوله لتعذر النسخ الخ بمعنى لا مكان الجمع لانه حيث يمكن الجمع لا يصار الى النسخ فتأمل اه وفيه تأمل ولعل وجه تعذر النسخ عدم العلم بالآخر منها (قوله على ما رآه) للمصنف الخ) أقروا المعنى (قوله لكن المعتمد لا فرق) فيجوز هنا أيضا نهاية أي حيث يحصل منه ستون مدا من الاقطا كافرا كذا العطر اه ع (قوله فان عجز الخ) عبارة المعنى والروض مع شرحه اذ عجز من لزمته الكفارة عن جميع الخصال بقيت الكفارة في ذمته الى ان يقدر على شيء منها فلا يبطأ الظاهر حتى يكفر ولا يجزئ كفارة ما فقه من حديثين كأن يمتنع نصف بقية بصوم شهر أو بصوم شهر أو يطعم ثلاثين فان وجد بعض الرقبة صام لانه عادم لها فان عجز عن الصوم أطعم بخلاف ما اذا وجد بعض الطعام فانه يخرج ولو

ان راد بالمرض ما عدا الهرم وان يسمى مرضا (قوله واقتضاء الروضة الخ) كذا شرحه (قوله ان اخذوه بالسوية) انظر لو اخذوه جملة هل يكون بهذا الاخذ حتى لا يضر قسمتهم بعد ذلك بالتفاوت (قوله ولو لم يولد) انظر بعض المد (قوله لكن المعتمد لا فرق) فيجوز هنا أيضا شرحه (قوله والله أعلم)

(٢٦ - (شرواني وابن قاسم) - ثامن) محمولة على بيان الجواز الصادق بالنسبة لتعذر النسخ فتعين الجمع بما ذكر وانما يجزئ الانحراج هنا (مما) أي من طعام (بكون فطرة) بان يكون من غالب قوت محل المكفر في غالب السنة كالاقط ولو لم يولد في فلا يجزئ نحو دقيق مما سمر ثم نعم المتن يجزئ ثم لا هنا على ما وقع للمصنف في تصحيح التنبيه لكن المعتمد لا فرق ويظهر ان المراد بالاكفر هنا المخاطب بالكفارة لا ما ذونه أو وليه ليوافق ما سمر ثم ان العبرة ببلد المؤدى عنه لا بالمؤدى فان عجز عن الجميع استقرت في ذمته فاذا قدر على خصله فاعاها كما يعلم مما قدم في الصدم ولا أثر لقدرته على بعض عتق أو صوم بخلاف بعض الطعام ولو بعض مد اذ لا بد له فيخرج به ثم الباقي اذا أسر



بعض مدلاله لا يدل له والميسر لا يسقط بالمعسور ويبقى الباقي في ذمته وإذا اجتمع عليه كفارتان ولم يقدر  
الاعلى رتبة أعتقها عن أحدهما وصام عن الأخرى ان قدر والاعظم اه

\*(كتاب اللعان)\*

(قوله هولعة) الى قوله ثم رأيت في النهاية (قوله الابعاد) بالجرب لا بمن لعن أو بالرفع خبر مبتدأ محذوف  
أي وهو أي اللعان الابعاد وعبرة شرح الروض واللعان لغت مصدر لاعتن وقد يستعمل بجمع اللعان وهو الطرد  
والابعاد انتهت اه رشدي أقول هذا التعمية عز لو ثبت ضبط الشارح لفظا مصدر بضم عطف ما بعده باو  
والافيهو زرفع الابعاد على انه خبر هو فيكون جمع لعن معا و فبالواو على مصدر المنسوب على الحالية  
كنظائره السابقة وقوله وعبرة شرح الروض الخ أي وشرح المنهج وقال الجبيري قوله مصدر لاعتن أي  
مدلوله وهو التكام بكلمات اللعان لان المصدر اسم لفظا وليس معنى اقربا اه (قوله وشرا) الى قوله ولم  
يذكر في الترجمة في المعنى الا قوله وجعلت الى ولم يختر وقوله قبل الاجماع وقوله من حيث هو (قوله كلمات  
الخ) قديقال المناسب للمصدر واقوله الاتي فصل اللعان قوله الخ قول كلمات الخ اه سم (قوله جعلت  
الخ) نعمتان لكلمات (قوله جعلت اضطر الخ) بمعنى سيادتهما للبعد عن المضطر اه عش (قوله لمن  
اضطر الخ) أي شأنه الاضطرار الى تلك الاعيان والافسيات أي انه أن يلاع وان كان معه بينة اه حابي  
(قوله لقذف الخ) فيما له ليس مضطر للقذف وانما هو مضطر لدفع الحد عنه وأجيب بان كلامه على حذف  
مضادين أي لدفع موجب القذف وهو الحد وقوله من أي زوجة أطلق أي تلك الزوجة وذكره باعتبار اللفظ  
وقوله فرأشه أي المنظر وفرأشه هو الزوج وقوله وألق الخ من عطف مسبب على سبب وقيل تفسير وفيه  
نظر اه يجبري (قوله سميت) أي هذه الكلمات بذلك أي بلفظ اللعان (قوله لاشتمالها على ابعاد  
الخ) عبارة المعنى لقول الرجل عليه لعنته ان كان من الكاذبين واطلاق في جانب المرأة من مجاز التغليب اه  
(قوله وابعاد كل من الاخر) اذ يحرم النكاح بينهما أبدا اه شرح المنهج (قوله وصيانة الخ) عطف  
مغاير اه عش (قوله ولم يختر الخ) بيناء المفعول يعني اختار الاصاب لترجمة لفظ اللعان دون لفظ الغضب  
وان كانا موجودين في الآية (قوله مع) أي مع لفظ اللعان باعتبار المادة (قوله في الآية) عبارة المعنى  
والاسنى في اللعان (قوله لانه الخ) عبارة الاسنى لان لعانه متقدم على لعانها في الآية والواقع الخ وعبارة  
المعنى لكون اللعنة متقدمة في الآية الكريمة والواقع اه (قوله أوائل سورة النور) وسبب نزولها ما في  
الضاري ان هلال بن أمية قذف زوجته فحلفه النبي صلى الله عليه وسلم بشريك بن سماعة فقال له صلى الله  
عليه وسلم البينة أو حلف في ظهره فقال يا رسول الله اذ رأي أحسدا على امرأته رجلا ينطلق يلتمس البينة  
فجعل الي صلى الله عليه وسلم يكر ذلك فقال هلال والذي بعثك بالحق نبيا اني لصادق ولينزان الله ما يرى  
ظهرى من الحد فتزات الآيات معنى واسنى (قوله ولا يكونه الخ) متعلق بقوله الاتي توقف الخ ودخول  
في المتن (قوله مما ذكر) أي في التعريف (قوله لانه تعالى الخ) فيه توارد علتين على معلول واحد بدون عطف  
الا ان يجعل الاول علة تلوجية والثاني علة ذهنية واستغنى المعنى عن هذا التكاف بلفظ الثاني على الاول  
(قوله من حيث هو) انظر ما تقدمه وقد أسقطه المعنى وشيخ الاسلام (قوله تعبيراً) يخرج عنه ما لو شهد به  
ولم يتم النصاب اه رشدي عبارة الحلبي برده على تعريف القذف ما لو شهد على الزنادون أربع فأنهم لم  
يريدوا التمييز خصوصاً اذا كانوا طامعين في شهادة الرابع فاعرض مع انهم قذفة اه (قوله ولم يذكره)  
أي القذف (قوله لانه وسيلة) أي بالنسبة لللعان المقصود بالباب اه سم (قول المتن وصريحه الزنا الخ)  
والفاظ القذف ثلاثة صريح وكتابتين تعريض وبداً بالاول فقال هو صريحه الخ اه معنى (قوله في معرض

\*(كتاب اللعان)\*

هو لغت مصدر أو جمع لعن  
الابعاد وشرا كلمات تأتي  
بجعلت جفتان اضطر لقذف  
من لعل فرأشه وألق الخ العار  
به أولني ولعن عنه سميت  
بذلك لاشتمالها على ابعاد  
الكاذب منها من الرحمة  
وابعاد كل من الاخر  
وجعلت في جانب المدعى  
مع انها أيمان على الاصح  
رخصة لعن البينة برأها  
وصيانة للنسب عمن  
الانحلال ولم يختر لفظ  
الغضب المذكور معه في  
الآية لانه المقدم فيها  
كالواقع ولانه قد ينظر داعاه  
عن لعانها ولا عكس وأصله  
قبل الاجماع أوائل سورة  
النور مع الاحاديث العديدة  
فيكون لكونه ضرورة  
لدفع الحد أو لنفي الولد كما  
علم مما سبق توقف على انه  
(يسبقه قذف) بجملة أو  
نفي ولا لانه تعالى ذكره  
بعد القذف وهذا معنى  
القذف من حيث هولعة  
الرى وشرا الرى بالزنا تعبيراً  
ولم يذكره في الترجمة لانه  
وسيلة لا مقصود كما تقرره  
وأيت الزركشي أجاب بنحو  
ذلك (وصريحه الزنا كقوله)  
في معرض

\*(كتاب اللعان)\*

(قوله وشرا كلمات الخ) قديقال المناسب للمصدر قول كلمات الخ وهو المناسب لقوله الاتي فصل  
اللعان قوله الخ (قوله ولم يختر) أي في الترجمة (قوله لانه وسيلة) أي بالنسبة لللعان المقصود بالباب (قوله



لَبِنتُ سُنَّةً وَأُشْهِدُ عَلَيْهِ

بأجلها في (دبر) ذكر أو غشي وإن لم يذكركم عما (مريضان) أي كل منهما مريض لأن ذلك لا يقبل تأويل أو احتجج بوصف الأول بالغيريم أي لانه

أَوْ شَهِدَ عَلَيْهِ نَصَابُ) إِذَا الشَّهَادَةُ عَلَيْهِ بِالزَّالِمِ لَيْسَتْ قَدْ فَاوَشَهُدَ عَطَفَ عَلَى قَطَعَ (قَوْلُهُ نَمِيزُ فِي الْأُولَى) إِنْ أَرَادَ بِالْأُولَى صُورَةَ الْقَطْعِ بِكَذِبِهِ فِيهِ إِنْ أَلْجَأَهُ التَّعْزِيرُ فِي صُورَةِ شَهَادَةِ النَّصَابِ أَيْضًا فَكَانَ يَنْبَغِي ذِكْرَهُ أَيْضًا اللَّهُمَّ الْآنَ يَكُونُ السَّكَلَامُ فِي الشَّهَادَةِ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ الْمُرَادُ (قَوْلُهُ ذَكَرْتُ أَوْ خَشِيتُ) وَسَتَأْتِي الْمَرَّةَ (قَوْلُهُ

يا ايها القاري (دبر) لك كراؤ غشقي وان لم يذ كرتحرب عا (صريحان) أي كل منها صريح لان ذلك لا يقبل تاويله  
أي لذاته



احتراز من تحريم نحو الحائض فيصدق (٢٠٤) في ارادته بيمينته لان ايلاج الحشفة في الفرج قد يحل وقد لا يحل فانها في الدبر فانه لا يحل

لذاته فهو صريح فان ادعى شيئا مما ذكر واحتمله الحال قبل منه كافي الطلاق في دعوى ارادة حل الوثاق اه  
وقوله بان المتبادر الخ أي بقول الشارح كالتحريم فيصدق في ارادته الخ أي تحريم نحو الحائض حيث لم يقل  
لا في عدم ارادة التحريم لذاته (قوله - ترازا) علة لذاته وقوله لان ايلاج الحشفة الخ علة لاحتياج الخ اه - سم  
(قوله بخلافها) أي ايلاج الحشفة وثابت ضميره لا كسببه التام من المضاف اليه اه ع ش (قوله ومن  
ثم الخ) لعل المراد من أجل ان الاول قابل للتأويل ومحتاج للتقييد (قوله للوصف) أي وصف الايلاج في  
الفرج (قوله ويوافق) أي ما صوبه ابن الرفعة (قوله بالاختيار) متعلق بالتقييد (قوله ويأتي مثله) أي  
مثل ما فعله البغوي من تقييد الواط بالاختيار (قوله ولا يغني عنه) أي عن قيد الاختيار (قوله لا حاجة  
اليه) أي قيد الاختيار لاخراج الوطء بالاكره فانه أي الوطء بالاكره لا يوصف بالتحريم أي فيخرج بقيد  
التحريم وقوله كوطء الشبهة أي كالأوصاف وطء الشبهة بالتحريم فيخرج بقيد التحريم (قوله وفيه)  
أي فيما قبل نظر أي من حيث اقتضاؤه احتياج الرمي بالزنا والواط للوصف بالتحريم (قوله والذي يقبه)  
الي قوله وبالوطء في النهاية (قوله والواط) أي ولو في حق المرأة كليات (قوله لان موضوعه) أي نحو  
الزنا الخ وقوله يفهم ذلك أي الوصف بالتحريم والاختيار وعدم الشبهة (قوله وفي بالوطى) أي ما فيه (قوله  
من الثلاثة) أي من التقييد بكل من التحريم والاختيار وعدم الشبهة (قوله أما الرمي الخ) محترز وقوله لذكر  
أو حتى عقب قول المصنف دبر اه وشيخي (قوله بايلاجها) أي الحشفة (قوله امرأته خلية) أي لم تزوج  
أصلا وقوله أو مزروجة أي في الجملة وان لم تكن مزروجة حلالا ويظهر أخذ اسم امرأته لا بد من وصفه بالاختيار  
ولا حاجة الى وصفه بالتحريم لانه لا يـ كـون الا حراما وفي الوصف بعدم الشبهة تأمل اه سيدهر (أقول)  
والاقرب ان الوصف بنحو اللباطة يغني عنه (قوله نهى) أي المرأة الخلية يعني رميها بالايلاج في دبرها كالكاذب  
أي في الصراحة (قوله فينبغي اشتراط وصفه الخ) أي فلا يطلق فلا يكون صريحا بل كناية (قوله وصفه) أي  
الايلاج (قوله به) أي بوطء زوجته في دبرها (قوله لانه الخ) تعليل لما قبل بل (قوله وعلى هذا التفصيل) وهو  
قوله أما الرمي بايلاجها في برأسه الخ (قوله في قوله) أي القاذف (قوله كأولجت في دبر الخ) نشر مرتب  
(قوله ويقبل) أي فيما اذا رمى الرجل بايلاجه في الدبر وسكت عن جنس ذي الدبر (قوله بما قرنته) أي  
من التفصيل بين دبر الذكور والختى ودبر انثوية أو المزروجة (قوله وبالوطى صريح) خالفه ما بهاية والمغني فقالا  
وان بالوطى كناية لاحتمال ارادة كونه على دين قوم لوط بخلاف بالانطاف فانه صريح وبابغاء كناية كما قاله ابن  
القطان وكذا يانحنت خلافا لابن عبد السلام وباقية صريح كما أتى به اه وزاد الاول ومثله أي باقبة  
يا عاهر كما أتى به والوجه الله تعالى ويعلق كناية لكنه يعززان لم يرد القذف وليس التعريض قذفا وبانه  
لو قالت فلان راودني عن نفسي أو نزل الي بيتي وكذبهم اعزرت لا يذاته بذلك اه قال ع ش قوله ومثله  
يا عاهر أي اللاتي شجنتا الزيادة في المصباح عهر عهر من باب تعب جرفه وعاهر وعهره هو زامن باب قصد  
لغة جرف العبد جفورا من باب قصد فسق وزنى اه وعليه فالعاهر مشترك بين الذكور والاثني ويميز بينهما  
بالهاء اللاتي وعدمها للرجال فله أن يكون صريحا في كناية قبهما بان راديه الفاحش لا بقيد الزنا مع ان  
تخصيص شجنتا الزيادة بالاثني يقتضي انه ليس صريحا في حق الرجل وقوله وباعلق مثله ما يورن وطعير  
وسوس مر ومثله تحتاني وقوله وليس التعريض بالصاد المهملة قذفا أي لا صريحا ولا كناية وينبغي ان  
فيه التعريض لا يذاع وقوله عزرت ظاهره ولو في مقام خصومة كان ادعت عليه بنحو ذلك لتطلب من القاضي ان  
يعزروه وهو بعيد جدا اه كلام ع ش أقول لا بعد ادعيت عن اثبات ذلك ردعا عن نحو القذف بصورة

احترازا) علة لذاته وقوله لان ايلاج الحشفة الخ علة لاحتياج (قوله بخلاف نحو النيك وايلاج الخ) كذا شرح  
مر وفي العباب وكالتنيك تغيب الحشفة أو ايلاجها في الفرج ان وصفها بالحرام المطلق وانتفاء الشبهة اه  
(قوله وبالوطى صريح) أي كما قال في الروضة انه ينبغي ان يقطع بذلك مع قوله ان المعروف في المذهب انه

بحال ومن ثم صوب ابن  
الرفعة وغيره انه لا بد أن  
ينضم للوصف بالتحريم  
ما يقتضي الزنا ويوافق  
تقييد البغوي وغيره لطل  
أولا بل فلان بالاختيار  
قبل ويأتي مثله في صورة  
الرمي بالزنا ولا يغني عنه قيد  
التحريم لان الاكره لا يمنع  
الزنا وقد يقال لا حاجة اليه  
فانه وان لم يحصل لا يوصف  
بالتحريم كوطء الشبهة  
اه وفيه نظر والذي يقبه  
ان نحو الزنا والواط لا يحتاج  
للوصف بالتحريم ولا اختيار  
ولا عدم شبهة لان موضوعه  
يفهم ذلك ويؤيده ما يأتي  
في ترتيب بل وفي بالوطى  
بخلاف نحو النيك وايلاج  
الحشفة في الفرج لا بد فيه  
من الثلاثا الرمي بايلاجها  
في دبر امرأته خلية فهي  
كالكاذب أو مزروجة فينبغي  
اشتراط وصفه بنحو اللباطة  
ليخرج وطء الزوج فيه فان  
الظاهر ان الرمي به غير  
قذف بل فيما التعزير لانه  
لا يسمى زنا ولا لباطة كما هو  
واضح وعلى هذا التفصيل  
يحمل اطلاق من قال لا فرق  
في قوله أو دبر بين ان يخاطب  
به رجلا أو امرأة كأولجت  
في دبر أو أولج في دبرك اه  
ويقبل على الوجه قوله  
بيمينته أردت بايلاجه في الدبر  
ايلاجه في دبر زوجته كما علم  
بما قرنته فيعزروه وبالوطى

صريح وكذا انحنت على ما أتى به ابن عبد السلام المعروف



وذكر ابن القطن في بغاه وفتحهم ما كذا في كتابان ومقتضى كلام الروضة آخر الطلاق ان الثاني صريح به أفتى ابن عبد السلام العرف أيضا (وزنات) بالهمز وكذا بالف بلا همز على أحد وجهين (في الجبل) أوفى بيت وله درج (٢٠٥) (كناية) لانه معنى الصعود فيه فان لم يكن

له درج فصرح (وكذا

زنات) بالهمز (فقط)

أي من غير ذكر جبل ولا

غيره كناية (في الأصح) لان

ظاهرة الصعود (وزنات)

بالباء (في الجبل) صريح في

الأصح (أظهره فيه) كـ

الجبل لبيان محله فلا يصرفه

عن ظاهره وإثابة إنياء عن

الهمزة فتختلف الأصل

وبإثابة في الجبل في الروضة

عن النص انه كناية وعليه

يفرق بان النداء يستعمل

كذلك كثيرا في الصعود

بختلف وزن فيه بالياء

(وقوله) الرجل (يا فاجر

يا فاسق) يا خبيث (ولها)

أي المرأة (يا خبيثة) يا فاجرة

يا فاسقة (وأنت تحبين

الحلوة وأقرشي) أو عربي

(يا بطل) وعكسه والانبات

قوم ينزلون البطائح بين

العراقين سواء بذلك

لاستنباطهم أي إخراجهم

الماعن الأرض (ولزوجته

لم أجلك عذراء) بالمجعة

أي بكر أو لا جنسية لم يجلك

زوجك أولم أجلك عذراء

ولم يتقدم لواحدة منهما

افتراض مباح ولا حادها

وجئت معك رجلا وقوله

لمن قذف زوجته صدقت

على الأوجه (كناية)

لاحتما لها القذف وغيره

وهو في الثالثة تلام مخاطبه

اذنبيه لغير من ينسب اليه

الدعوى وقوله في بغاه قياسا بإبقاء ان يابغي للمرأة كناية أيضا فراجع اه سيد عمر (قوله ان الثاني) أي  
يا فجيعة صريح أي لامرأة ولو ادعى ارادة انها فعل فعل القحطاب من كشف الوجه ونحو الاختلاط بالرجال  
فالاقرب قبوله لوقوع مثل ذلك كثيرا وعليه فهو صريح قبل الصرف وفي سم على المنهج عن مـ ران  
ما يقال بين الجهلة من قولهم بلاع الزب ينبغي أن لا يكون صريحا في الرمي بالزنا لاحتمال البلع من الغم انتهى  
اه عـ ش (قوله بالهمز) إلى قول المتن وقوله يا ابن الخلال في النهاية الاقوله وقوله لمن قذف إلى المتن وكذا في  
المغنى الاقوله وعكسه وقوله وان لم رد إلى قوله ولا يجوز (قول المتن في الجبل) أي أو السلم أو نحوه اه مغنى  
(قوله أوفى بيت له الخ) أي على أصح الوجهين ثم يأتيه مغنى عبارة السيد عمر قوله أوفى بيت الخ الانسب تأخير  
إلى المسئلة الآتية تليها هذا الصنيع القطع اه (قول المتن وزنات في الجبل) صريح الخ (كقوله في الدار  
اه مغنى (قوله أظهوره فيه) أي في الزنا (قوله فلا يصرفه عن ظاهره) فلو قال أردت الصعود صدق  
ببينة لاحتمال ارادته مغنى وأسنى (قوله وإثابة إنياء الخ) رد إلى المقابل (قوله وعليه) أي على ما في  
الروضة (قوله يستعمل لذلك الخ) كذا في النهاية قول لعل العبارة مقاربة والأصل بان النداء لذلك يستعمل  
الخ أي لزانة في الجبل عبارة المغنى بأنه لما قارن قوله في الجبل الذي هو محل الصعود بالاسم المبادئ الذي لم يوضع  
لأنشاء العقود وخرج عن الصراحة بخلاف الذلل اه (قوله بخلاف وزنيت فيه) أي الجبل اه عـ ش  
(قوله المتن الحلوة) أي أو الظلم اه مغنى (قول المتن يابطل) نسبة للانبات أي أهل الزراعة اه مغنى  
(قوله قوم ينزلون) أي من العجم فقد نسب العربي لغير العربي وقوله البطائح جمع أبطح وهو المكان  
المخفض وقوله بين العراقيين أي عراق العرب وعراق العجم اه يجيزي (قوله ولم يتقدم الخ) سيد عمر  
محترز عبارة المغنى لم يعلم أنها تقدم افتراض مباح فان علم فليس بشئ قطعا اه (قوله وجدت معك الخ) أي  
أولا تردى بدلا من نهاية ومغنى (قوله على الأوجه) وفي العباب (فرع) لو قيل لرجل فلان زان أو اهل  
زنا قال نعم لم يكن فإذا وان نوى أو هل قد نته فقال نعم فخر ولو قال شخص من دخل دارى فهو زان لم يكن  
قذفا لمن دخلها ولو قذف امرأته رجل لا يعرفها فان عرف انه امرأة فصرح والا فلا انتهى اه سم (قول  
المتن كناية) أي في القذف وهو راجع للمسائل كلها اه مغنى (قوله وهو) أي القذف (قوله في  
الثالثة) هو قول المتن وأقرشي الخ ش اه سم أي ومثله عكسها (قوله وخلقا) الواو بمعنى أو كما عبر  
بها شرح المنهج (قوله لها) أي لواحدة من الزوجتين والأجنبية (قوله ذلك) أي الافتراض اه عـ ش  
(قوله فليس كناية) أي فلا حد ولا تعزير ومفهوم قوله السابق مباح انه لو كان الافتراض غير مباح كان  
كناية ووجه بانه يصدق بالزنا حيث نواه به عمل بنيت اه عـ ش (قوله انه ما أراد الخ) عبارة المغنى والنهاية  
وصيغة الخافان بخلاف انه ما أراد قذفه كما صرح به الماوردى قال ولا يخاف بانه ما قذفه وهل وجب الحد  
بمجرد الافتراض مع النية أو لا يجب حتى يعترف انه أراد بالكناية القذف ثم فيه الامام والظاهر الأول اه  
وقوله والظاهر الأول أي وجود الحد بمجرد اللفظ مع النية والعمل المراد به ما لا يحد حيث تلفظ بالكناية  
واعترف بأرادة المعنى الذي هو قذف وان لم يعترف بانه قصد بذلك القذف بمعنى التمييز اه رشيدى (قوله  
وبعز الخ) أي في الكنايات اه عـ ش (قوله وان لم يرد الخ) وقوله ما وردى بما اذا خرج لفظه مخرج

كناية مر (قوله وذكر ابن القطن الخ) وبإبقاء كناية كما قاله ابن القطن وكذا يا مختل خلافا لابن عبد  
السلام شرح مر (قوله وبه أفتى ابن عبد السلام) وكذا أتى به شيخنا الشهاب الرملى وكذا أفتى بان يأتى  
كناية لكنه يعززان لم يرد القذف وبأنها لو قالت فلان راوى عن نفسه أو نزل إلى بيتي وكذبهم اعزرت لا يذاتها  
له بذلك شرح مر (قوله أوفى بيت وله درج) هو أحد وجهين وقال شيخنا الشهاب الرملى أحدهما مراحتة  
أبضا شرح مر (قوله وجدت معك رجلا) أولا تردى بدلا من نهاية شرح مر (قوله وهو في الثالثة) هي قول

ويحتمل ان يريد انه لا يشبههم خلقا وخلقا ما اذا تقدم لها ذلك فليس كناية (فان أنكر) متكلم بكناية في هذا الباب (ارادة قذف صدق  
ببينة) انه ما أراد قذفه لانه أعرف بمراده من يرد ولا يذاعوان لم يرد سبوا ولا ذما



لان لفظه بوجه ولا يجوز له الحلف كاذبا دفعا للعداكن بحيث لا يذرى جواز التورية وان حلفها لحاكم اذا علم زناها قال بل يقربا بحجابه اذا علم انه يحد وتبطل عد التور وروايت وما عمله (٢٠٦) من الشهادات (وقوله) لا تختر (يا ابن الحلال واما ما قلت بران ونحوه) كما هي ليست

برانية واما ليست بلانط ولا ملوط بي (تعريض ليس بقذف وان نواه) لان اللفظ اذا لم يشعر بالمنوى لم يؤثر الية في فهم ذلك منه هنا انما هو بقرائن الاحوال وهي لفظة لاحتمالها وتعارضها ومن ثم لم يلحقوا التعريض بالخطبة بصريحها وان توفرت القرائن على ذلك وبه رد انتصار جمع اقطع العراقيين بان ذلك كناية وبما تفرع عن الفرق بين الثلاثة هنا هو ان كل لفظ يقصد به القذف ان لم يحتمل غيره فصرح والا فان فهم منه القذف بوضعه فكنايته لا تعريض كذا قاله شيخنا في شرح منهجه وفي جعله قصدا للقذف به مقسما للثلاثة ايهام اشتراط ذلك في الصريح وان الكناية يفهم من وضعها القذف دائما وانما والتعريض بقصد ما ذلك دائما وليس كذلك في الكل فالاحسن من الفرق بان ما لم يحتمل غير ما وضع له من القذف وحده صريح وما احتمل وضعه القذف وغيره كناية وما استعمل في غير موضوعه من القذف بالكناية وانما يفهم المقصود منه بالقرائن تعريض (وقوله) لرجل

السب والذم والافلاتعزير وهو ظاهر اه معني (قوله لان لفظه بوجه) قصد يؤخذ من ذلك التعزير في التعريض فليراجع سم وقد يفرق بان الكناية من محتملات اللفظ وان لم يرد بخلاف التعريض اه سيد عمر (قوله ولا يجوز له الحلف الخ) عبارة المعنى والاشي واذا عرفت عليه الية في فهمه الحلف كاذبا دفعا للعد وتحرر من اتمام الايذاء بل يلزمه الاقرار بالقذف ليعدا ويعفى عنه كالقاتل لغيبه خفية لان الخروج من المظالم واجب اه (قوله دفعا للعد) اما لو علم انه يرتب على اقراره عقوبة أو نحوها زاد على الحد فلا يجب الاقرار بل يجوز الحلف والتورية وتوان حلفه لحاكم ولا يحد وجوب ذلك حيث علم انه يرتب عليه قتل أو نحو ملز في بادهي معذورة أو ليس حذرناها القتل ومعلوم انه حثوري لا كفارة وانه لو حلف بالطلاق حيث ما لم يكن الحامل له على الحلف امر الحاكم دورى فيه فلا حث اه ع ش (قوله اذا علم زنا) أي زنا المخاطب اه سم (قوله بل يقربا بحجابه الخ) أي التورية هو المعتمد اه ع ش (قوله وقوله لا تختر) أي في خصومة أو غيرها اه معني (قوله كما هي ليست) أي قوله كذا قاله شيخنا في النهاية الا قوله ولا ملوط بي (قوله واما ليست بلانط) ولست ابن خباز أو اسكاني وما أحسن اسمك في الجبر ان اه معني (قول المتن ليس بقذف) وليس الرمي باتيان البها ثم قذفها والنسبة الى غير الزمان السكيات وغيرهما مما فيه ايداء كقوله لها زنت بفلاتة أو أصابتك فلاتة يقتضي التعزير وللأيداء الحد ادم بنبوته نهاية ومعني قال ع ش قوله وليس الرمي باتيان البها ثم قذفها أي ولكن يعززه ولا فرق بين الهازل وغيره اه (قول المتن وان نواه) ظاهره انه لا يعززه اه ع ش ويأتي عن سم أنه يعززه بالتعريض (قوله لاحتمالها) أي القرائن لغير المنوى وتعارضها أي بعضها مع بعض (قوله ومن ثم لم يلحقوا الخ) نظريه سم راجعه (قوله بين الثلاثة) أي الصريح والكناية والتعريض (قوله كل لفظ) أي قوله كذا قاله شيخنا في المعنى (قوله والا فتعريض) أي وان فهم منه القذف بغير وصفه فتعريض (قوله وفي جعله قصدا للقذف الخ) فيه بحث لانه لم يجعل المقسم قصدا للقذف بل اللفظ الذي يقصد به القذف أي من شأنه ذلك وذلك لا يقتضي قصدا للقذف بالفعل أبدا حيث لا يسقط قوله وان الكناية الخ وأما ايهام ذلك لولم فلا يحذور فيه لاندفاعه بادنى تأمل فليتأمل سم وع ش عبارة السيد عمر قوله وان الكناية الخ قدية ال منوع اذ ليس في كلامه ما يدل على الجوام وبتسلية فلا يحذور فيه والذي يختلف في بعض الاحيان ارادة ولا تلازم بينهما اه أي بين الدلالة ولارادة (قوله من القذف وحده) بيان لما وضعه وقوله من القذف بالكناية بيان لغير موضوعه (قوله المقصود) لاحاطة تالسه (قوله لرجل أو امرأة) أي قول المتن والمذهب في النهاية الا قوله وهو صريح الى المتن وقوله على ما مال الى وقوله ولم يقل الى ليس بقذف (قوله ولم يعهد بينهما الخ) والافلا اه أ-ق أي لا تمزلا ولا قذف (قوله من حين صغره) أي القاتل (قول المتن اقرار برتا) أي فلزمه حد الزنا اه روض (قوله ومحل ان قال أردت الخ) كذا في الاسنى والنهاية قال ع ش قوله ومحل ان قال أردت الزنا الشرعي وينبغي ان مثله الاطلاق اه فليراجع سم (قوله في الاقرار) أي بالزنا اه اسنى (قوله كون المخاطب

المتن ولقرئ ش (قوله لان لفظه بوجه) قصد يؤخذ من ذلك التعزير في التعريض فليراجع سم (قوله اذا علم زنا) أي زنا المخاطب (قوله الامريض بالخطبة) قد يفرق بان أصل وضع الخطبة كونها جائزة بل مطلوبة وأما امتناعها بشرطه فعارض بخلاف القذف فاصل وضعه الامتناع وأما ما بحثه في الوجبة بشرطه فعارض وحديثه يسقط قوله وبه رد انتصار الخ (قوله وفي جعله قصدا للقذف به مقسما للثلاثة الخ) فيه بحث اذ لم يجعل المقسم قصدا للقذف لانه غير بالمضارع حيث قال فاللفظ الذي يقصد به القذف بالفعل أي من شأنه ذلك أو يقصد به في الجمله وذلك لا يقتضي القذف بالفعل أبدا حيث لا يسقط قوله وان الكناية الخ اذ حيث

أو امر أمزوجه أو أجنبية وقولها لرجل زوج أو أجنبي (ذنبك) ولم يعهد بينهما وزججه مستمرة من حين صغره الى حين قوله بذلك (اقرار برتا) على نفسه لاسناد الفعل ومحل ان قال أردت الزنا الشرعي لان الاصح اشتراط التخصيل في الاقرار (وقذف) اللفظ لقوله لم يخالف فيه الامام لاحتمال كون المخاطب مكرها أو نائما وقد يجب بان المتبادر من لفظه أنه يشارك في الزنا



وهو ينفى احتمال ذلك ويفرق بينهما وبين ما أئده الرافعي البحث بعد أن قواء وتبعه الزركشي من قولهم أن زينت مع فلان قذف لها دونه بأن الباعث في بك تقتضي الاستلزام المشعرة بأن ادخلوها تأثيرا مع الفاعل في إيجاد الفعل ككتبت (٢٠٧) بالة لم يخلاف المعنى فأنما تقتضي مجرد المصاحبة وهي لا تشعر

بذلك فتأمل ثم رأيت الغزالي أجاب عن البحث وتبعه ابن عبد السلام بأن اطلاق هذا اللفظ يحصل به الإيذاء التام لتبادر الفهم من مالى مدوره عن طواعيته وان احتمل غيره ولذا حد بلفظ الزنا مع احتمال زنا محو العين وهو مخرج فيما أجبت به وليس فيه تعرض للا فرق الذي ذكرته (ولو قال لزوجه بزازانية) أو أنت زانية (فقلت) في جوابه (زينت بك أو أنت أزنى منى فاذف) لصراحة لفظه فيه (وكانية) لاحتمال قولها الاول لم أفعل كالم تفعل وهذا مستعمل عرفا ويحتمل أن تريد اثبات زناها فتكون مقربة وقاذفة فيسقط باقرارها حد القذف عنه ويعزى والثاني ما وطنى غيرك وو طوك مباح فان كنت زانية فانت أزنى منى لاني ممكنة وأنت فاعل ولكون هذا المعنى محتملا منه لم يكن ذلك منه اقرارا بالزنا وان استشكله البلقيني ويحتمل أن تريد اثبات الزنا فتكون قاذفة فقط والمعنى أنت زان وزناك أكثر مما نسبتني اليه ونصدق في رادته شي مما ذكر بينهما (فأقلت)

بفتح الطاء (قوله وهو ينفى احتمال الخ) فيه ان التبادر لا ينفى الاحتمال بل يدل عليه وليته قال فيقدم على ذلك الاحتمال اه سم ذلك ان تجيب المراد ينفى اعتباره والعمل به (قوله ويفرق بينه) أي قوله زينت بك وقوله البحث أي تحت الامام اه ع ش (قوله من قولهم الخ) بيان لما (قوله ان زينت) أي ان قوله لا مرأة زينت الخ (قوله تقتضي الاستلزام المشعرة الخ) قد يقال ان أراد ان مدخلوها يتصف بالفاعلية كالفعل فواضح ان الامر ليس كذلك بل هذا الاحتمال في مدخل مع اقرب وان أراد توقف فاعلية الفاعل عليه في الجملة فسلم لانه لا يجدي اه سيد عمر أي لما قاله سم من ان التوقف كذلك صادق مع النوم والا كراه ولا يصح زنى بمتاع اه (قوله الغزالي أجاب) الى قوله وهو مخرج في المعنى الا قوله وتبعه ابن عبد السلام (قوله البحث) أي بحث امامه (قوله هذا اللفظ) أي زينت بك (قول المتن بزازانية) ولو قال بزازانية يثبت الزانية يجب حدان لها ولا مهادن طلبة الحد بعد الام لو جوبه بالا جاع وحد الزوجة مختلف فيه ويعمل للثاني الى البره اه معنى (قوله في جوابه) الى قوله وان استشكله في المعنى الا قوله ويحتمل الى والثاني (قوله لاحتمال قولها الاول) هو زينت بك اه ع ش (قوله وهذا مستعمل الخ) أي كما يقول الشخص لغيره سرقت فيقول سرقت هل يدري يدني السرقة عنه وعن نفسه اه اسنى (قوله اثبات زناها) الانسب لما بعد هذه التثنية وعبارة شرح المنهج اثبات الزنا اه وقال البصري أي لها وله قبل نكاحها اه (قوله فتكون مقربة) اعتمد المعنى عبارة (تنبيه) قضية كلامه انه ليست مقربة بالزنا لانه لم يتعرض لذلك في الصورة الاثنية قال البلقيني وهو المنصوص في الام والمختصر وافق عليه الاصحاح انتهى وهذا ظاهر في قولها الثاني واما الاول فهي مقربة بالزنا كما صرح به بعض المتأخرين وهو ظاهر لان قولها اقرار صريح بالزنا وكانية اسم فاعل من كذبت ويجوز كانه ممن كذبت عن كذا اذا لم تصرح به اه وقوله بعض المتأخرين لعله أراد به البغوى أخذ من كلامه الا أتى آنفا (قوله والثاني) أي ولا احتمال قولها الثاني وهو أنت أزنى منى اه ع ش (قوله دلكون هذا المعنى الخ) أي ما وطنى غيرك (قوله محتملا) بفتح الميم الثاني منه أي القول الثاني لم يكن ذلك أي القول الثاني منها أي الزوجة الخ (قوله اثبات الزنا) أي الزوج (قوله ونصدق الخ) فان شكك خلف فله حد القذف اه اسنى (قوله بما ذكر) أي من المعنيين الاولين لقولها (قوله في جوابه) أي جواب الزوج في المثال المتقدم اه معنى (قول المتن فلا زالت زينت بك الخ) كذا في النهاية باثبات لفظه بك وليست هي موجودة في المحلى والمعنى والمنهج وقال ع ش لم يذكر في شرح المنهج في هذه لفظة بك وهو ظاهر وأما على ما ذكره الشارح من اثباتها فقد يشكل الفرق بينهما وبين ما قبلها حيث علل كون الاول كناية بقوله لاحتمال قولها زينت بك انهم لم تفعل كما انه لم يفعل مع ان هذه العلة موجودة في هذه أيضا ثم رأيت في نسخة مصححة حذف بل هو ظاهر اه وبؤيه حذفها في المقيس الا أتى آنفا (قول المتن فقره وقاذفة) فقد القذف والزنا يبدأ بحد القذف لانه حق آدمى اه معنى (قوله بالزنا) الى قوله ويجري في المعنى (قوله ويسقط باقرارها الخ) أي ويعزى كما سر (قوله بذلك) أي

كان المراد ان من شأنه أو انه يقصد في الجملة لم يقتض ما ذكر وأما إيهامه يا مولى فلا محذور فيه لا بدفاعه بادنى تأمل فلتأمل (قوله وهو ينفى احتمال ذلك) هذا عيب لوضوح ان التبادر لا ينفى الاحتمال بل يدل عليه وليته قال فيقدم على ذلك الاحتمال (قوله يقتضي الاستلزام المشعرة بان ادخلوها تأثيرا مع الفاعل الخ) لقائل أن يقول الاستلزام التأثير مع الفاعل أي هو إيجاد الفعل فيما ذكر لا ينفى الا كراه ونحوه لان الاكراه الواسطة بين الفاعل ومنطعمه والتوسط كذلك صادق مع النوم والا كراه ولا يصح الزنا بمتاع فتأمل

في جوابه وكذا ابتداء (زينت بك وأنت أزنى منى فقره بالزنا على نفسها) وقاذفة) له كما هو مخرج لفظها ويسقط باقرارها حد القذف عنه ويقاس بذلك قولها لزوجه بزازانية قال زينت بك أو أنت أزنى منى فهي قاذفة صريح بحد وهو كان



أزيت وأنت أزيت مني فخر  
وقاذف ويجري نحو ذلك  
في أجنبي أو أجنبية فالذلك  
على ما دل إليه الشيخان  
بعد أن نقلنا عن البغوي  
أنهم أمروا لتأني الاحتمال  
السابق في زيت بك هنا  
ولا احتمال أن زيد أنت  
أهدى إلى الزنا مني وقول  
واحد لا تحرابك أنت  
أزيت مني أو من فلان ولم  
يقول وهو زان ولا ثبت زناه  
وعلم ما ليس بقذف إلا أن  
يريد وليس باقرار به لأن  
الناس في تشاتهم لا يتقدمون  
بالوضع الأصلي على أن أفعل  
قد يجيء لغير الاشتراك  
وقوله أنت أزيت الناس أو  
أهل بغداد مثلاً فيرذف  
الان قال من زناهم أو أراد  
ولا فرق في كل ذلك بين أن  
يعلم المخاطب حال قوله ذلك  
أن المخاطب زوج أو غيره  
كما اقتضاه إطلاقهم خلافاً  
للبغوي (وقوله) لو اضح  
(زني فرجك أو ذكرك)  
أو قبلك أو دبرك ونحوه زني  
ذكرك وفرجك بخلاف  
ما لو اتصرا على أحدهما  
فانه كناية (قذف) لذكره  
آلة الوطء أو محله وكذا  
زيت في قبلك لآخره لا لرجل  
فانه كناية لأن زناه يقبله  
لا فيه ويؤخذ منه أنه لو قال  
له أزيت بقبلك كان كناية  
الان يفسر بان زناه قد  
يكون يقبلها بان تكون  
هي الفاعلة لما وقع عليه  
(والله ذهب أن قوله) زني  
(بك أو عينك) أو رجلك  
(ولوله)

بما في المتن من قوله ولو قال لزوجه يازانية الخ (قوله أو زيت الخ) عطف على زيت بك الخ على ما مال إليه  
الشيخان بعد أن نقلنا الخ عبارة الروضة ولو قال لأجنبية يازانية أو أنت زانية فقالت زيت بك فقد أطلق  
البغوي أن ذلك أقرار منها بالزنا وقذفه ومقتضى ما ذكرناه من إرادة تأني الزنا عن سموعه أن تكون الأجنبية  
كأزوجة انتهت اه سم (قوله عن البغوي أنه أمروا) اعتمدنا المعنى عبارة وقوله لأجنبية يازانية فقالت  
زيت بك أو أنت أزيت مني فقاذف وهي في الجواب الأول قاذفة له مع إقرارها بالزنا وفي الجواب الثاني كناية  
لا احتمال أن يريد أنه أهدى إلى الزنا وأحرص عليه منها ويقاس بما ذكر قوله لأجنبي يازاني في قول زيت بك  
أو أنت أزيت مني اه (قوله لتأني الاحتمال الخ) علمنا مال الخ اه سم (قوله ولا احتمال أن يريد الخ) فضيحه  
أن البغوي قائل بكونه أمروا في كل من الجوابين لكن قضية ما قدمنا من المعنى وعن سم عن الروضة أنه  
قائل بذلك في الجواب الأول فقط (قوله وقول واحد) إلى قوله وكذا زيت في المعنى الآخر على أن أفعل قد  
يجيء لغير الاشتراك وقوله خلافاً للبغوي (قوله وقول واحد الخ) عبارة المعنى والروض مع شرحه ولو قالت  
لزوجها أنت أزيت من فلان كان كناية لأن يكون قد ثبت زناه وعلمت ثبوته فيكون صريحاً فيكون  
قاذفة لأن جهلت فيكون كناية فتصدق بينهما في جهلها ولو قالت له أنت أزيت مني فهو كنه هذه الصورة  
(قوله ولا ثبت زناه) بالبينه أو بالقرار اه أسنى (قوله وعلم) جملته حاله بتقدير قد (قوله ليس بقذف)  
أي في كل منهما وقوله وليس باقرار الخ أي في الأولى (قوله ليس بقذف الخ) قد يشتمل مع قوله الآتي  
الان قال من زناهم أو أراد اه سم وقد يفرق بتحقق وجود الزنا بحسب العادة فيما يأتي وعدم تحقق زنا  
المخاطب هنا (قوله وليس باقراره) قد يقتضي أنه ليس باقراره وإن أراد فليجرح اه سيد عمر أقول يمنع  
ذلك الاقتضاء قوله السابق في رد البغوي ولا احتمال أن يريد الخ فانه يفيد أنه عند إرادة إقراره باتفاق وكذا  
بمنه قوله لأن الناس الخ فتأمل (قوله به) أي الزنا (قوله على أن أفعل الخ) قد يغني عنه ما قبله (قوله قد  
يجيء لغير الاشتراك) كما في قول يوسف لاختوته أنتم شرمكاتنا أسنى وعش (قوله وقوله أنت أزيت الناس  
الخ) عبارة المعنى والروض مع شرحه ولو قالت له أنت أزيت من فلان زان وأنت أزيت من فلان زانية أو أنت أزيت  
منهم فصرح لان قالت الناس زناه أو أهل مصر مثلاً زناه وأنت أزيت مني فليس قدما للتحقق كذبها إلا أن فون  
من زني منهم فيكون قذفا اه (قوله في كل ذلك) أي قول المصنف ولو قال لزوجه يازانية الخ وما في شرحه  
(قوله ان يعلم المخاطب) بكسر الطاء وقوله ان المخاطب بفتح الميم (قوله زوج) يشمل الذكر والأنثى (قول  
المتن فرجك الخ) بفتح السين وكسر هاء ولو قال وطئتني القبل أو الدبر أثنان معاً لم يكن قذفاً لاستحالة فهو  
كذب محض فيعزى للإذعان أن أطلق بان لم يقيد بقبل ولا بدبر قال الأسنوي فجدلاً مكان ذلك لوطه واحسبني  
القبل والآخرة في الدبر اه وفي هذا نظر لا يخفى على من يعرف النساء اه معنى وكذا في الأسنى الآخر  
وفي هذا نظر الخ فاقتر كلام الأسنوي (قوله وكذا زيت في قبلك) قياسه أنه لو قال لرجل زيت في دبرك كان  
قذفاً وأنه لو قال زيت بدبرك كان كناية اه عش (قوله كان كناية) معتمد اه عش (قوله زنا)  
في أصله رحمه الله تعالى بصورة الالب فليجرح اه سيد عمر أقول عبارة الشافعية وأما الشافعية فكانت عن  
يا كتب يا عمو الأقباليات ومنهم من يكتب الباب كله بالالف اه وفي حقه أن يكتب الباب كله بالالف  
ابن مالك فالشارح مختار لرأيه (قول المتن ولوله) أي وإن قوله ولوله لا يحق به اه معنى (قوله أي كل)  
أنه امرأة فصرح والافلا اه (فرع) النسبة إلى غير الزمان الكبائر وغيرها تقتضي التعزير لا الحمد  
عباب (قوله على ما مال إليه الشيخان بعد أن نقلنا عن البغوي أنه أمروا) عبارة الروضة ولو قال لأجنبية يازانية  
أو أنت زانية فقالت زيت بك فقد أطلق البغوي أن ذلك أقرار منها بالزنا وقذفه ومقتضى ما ذكرناه من  
إرادة تأني الزنا عنه وعنه أن تكون الأجنبية كأزوجة اه (قوله لتأني الاحتمال الخ) علمنا مال (قوله ليس  
بقذف الخ) قد يشتمل مع قوله الآتي الان قال من زناهم أو أراد (قوله لا رجل الخ) كذا شرح مر  
(قوله ويؤخذ منه الخ) كذا شرح مر



أي كل من له ولادة عليه وان سفل كما هو ظاهر أنت ولدنا كان قاذفا لأمه أو (لست مني أولست ابني) أولاديه استأنى كجاءه الزركشي (كناية) لاحتماله وفي الخبر الصحيح اطلاق الزنا على نظر العين ونحوه ومن ثم لو قال زنت يدي (٢٠٩) ونحوه لم يكن مقرا بالزنا فاعلموا يؤخذ

من هذا القطع وحكاية  
الخلاص في زنت يدك صحة  
قول القسم ولو قال زنت  
يدك فصرح أو زنت يدي  
لم يكن اقرا بالزنا انتهى  
ووجه بانه محتاط لحدا  
الزنا كونه حقا لله لا  
محتاط لحدا القذف لكونه  
حق آدمي ومن ثم سقط  
بالرجوع ذلك لا هذا فلا  
تطرق كلام القمولى خلافا  
لن زعمه (و) ان قوله (ولد  
غيره) استأنى فلان صريح  
في قذف أمه وفارق الاب  
بانه محتاج لزجر ولد وتاويله  
بأنه ذلك فاقرب احتمال  
كلامه بخلاف الاجنبى  
وكان وجه جعلهم له صريحا  
في قذف أمه مع احتسابه  
لفظه لكونه من وطء شبهة  
ندرة وطء الشبهة لم يحتمل  
الافتقار عليه بل على ما يتبادر  
منه وهو كونه من زنا وبهذا  
يقرب ما أفهمه اطلاقهم  
أنه لو نكر كلامه بذلك لا  
يقبل ويخرج بقوله لست  
ابن فلان قوله اقترشى مثلا  
لست من فر يش فانه كناية  
كما قاله وان نوزعنا فيه (الا)  
إذا قال ذلك (لنتي) نسبة  
(بلعان) في حال انتفاؤه  
فلا يكون صريحا في قذف  
امه لاحتمال ارادته لست  
ابن المساع شرعا بل هو  
كناية فيستفسر فان أراد

الى قوله أنت ولدنا في النهاية (قوله أي كل من له ولادة عليه الخ) لعلمه من خصوص جهة الاثبات فليتنا مل  
وليراجع اه رشدي (قوله قاذفا) يتأمل وجهه فيه اه سيد عمر أقول بل يتأمل وجه ذكره هدامع  
ظهر منافاه لقول المصنف كناية ولذا حذفته النهاية والغنى (قوله أولاديه الخ) محل توقف وبسليمنا فاعلموا  
يتضح في خصوص غير اه سيد عمر عبارة الاسنى وقضية التعليق أي بالاحتياج الى تأديب ولما كان ذلك جارفا  
كل من له تأديبه كأي حيوحه اه (قوله لاحتماله) الى قوله ثم رأيتهم في النهاية (قوله لاحتماله الخ) عبارة  
المغنى أما في الاولى فلان المغموم من زناه هذه الاعضاء الممس والمشي والنظر كما في خبر العجوة من العنات زنيان  
والبدان زنيان فلا ينصرف الى الزنا الحقيقي بالارادة أما في الثانية فلان الاب محتاج الى تأديب ولما كان هذا  
الكلام زجرا فيجمل على التأديب اه (قوله ومن ثم) أي من اجل ان ساذ كر كناية وقوله لم يكن مقرا  
الخ أي لان الافراد لا يكون بالكنايات اه رشدي (قوله وحكاية الخلاص) أي في المتن (قوله فصرح)  
أي في القذف (قوله ذلك) أي من الزنا وقوله لا هذا أي حد القذف (قول المتن ولو لم يكن) دخل فيمنه  
عليه ولاية ونحو وصاية وقد يقال ان الحاقه بالابن أولى من الاخ الذي لا ولاية عليه على بحث الزركشي المتقدم  
اه سيد عمر أقول قد مر آتافا عن الاسنى ما ينبغي سد الحاق نحو الوصى بالاب (قول المتن صريح) يتنبه لذلك  
فانه يقع ويغفل عن كونه قذفا صريحا اه سم عبارة عش قضيت أي توجيه الصراحة بما في الشارح  
انه لو قال أردت انه لا يشبهه خلقا أو اتفاقا عدم قبول ذلك منه والقياس قبوله لان الصريح يقبل الصرف ولانه  
يستعمل فيه كثيرا اه أقول هذا وجه ومع ذلك الاحتياط تقليد مقابل المذهب الذي منه عليه المغنى بقوله  
وقيل انه كناية كوله اه (قوله احتمال كلامه) أي لقصد التأديب (قوله جعلهم له) أي قوله ولو لم يكن  
الخ (قوله لكونه من وطء شبهة) لعل المراد شبهة من الموطوءة اذا شبهة من الواطئ دون الموطوءة لا يمنع  
ارتباها سم قد يقال انها وان حكم عاها بالزنا في هذه الصورة الا ان الولد لا ينفى بوجود شبهة من الوطء اه  
سيد عمر ولم يظهر لي معنى قوله الا ان الولد الخ اذ مقصود المتن نفي الولد عن صاحب الفرائض لاعتن الواطئ  
بشبهة (قوله ندرة وطء الشبهة) خبر كان (قوله وبهذا الخ) أي بقوله وكان وجه جعلهم الخ (قوله بذلك)  
أي يكون الولد من وطء الشبهة (قوله لقرشي لست الخ) ومثله ما لو قال لشخص مشهور بالنسب الى طائفة  
الست منها وينبغي ان مثله أيضا لست من فلان فيكون كناية اه عش وقوله وينبغي ان مثله الخ أقول قد  
صرح الاسنى فان لست من زيد صريح من الاجنبى كناية عن الاب اذا كان اسم زيدا (قوله في حال انتفاؤه)  
سيد عمر يحترزه (قوله والاحاط) وان نكل وحلفت انه أراد قذفه احد مغنى وروض (قوله أما اذا قاله بعد  
استلحاقه الخ) حاصله انه قذف عند الاطلاق فمحمدين غير ان نساه ما أراد فان أراد محمدا صدق به منه ولا حد  
والفرق بين هذا وبين ما قبل الاستلحاق انما لا محذور هناك حتى نساه لان لفظة كناية فلا يتعلق به حد الا بالنية  
وهنا ظاهر افضله القذف بعد باظهاره الا ان يذكر محتملا مغنى واسنى (قوله بعد استلحاقه) ينبغي وبعد  
علمه بالاستلحاق حتى اذا ادعى الجهل صدق بيمينه أخذ مما سمعنا بل قد يقال سمع دعوى الجهل  
بالاستلحاق أولى بالقبول من قوله أردت حال النفي اه سيد عمر (قوله وقياس ماسر) أي آتفا (قوله لا كناية)  
الى قوله ثم بحث الاذرى في النهاية الا قوله ويؤيده الى المتن وقوله يوجب الى المتن وكذا في المغنى الا قوله جواه

(قوله ويوجه بانه محتاط الخ) كذا شرح مر (قوله في المتن ولو لم يكن) لست ابن فلان صريح يتنبه  
لذلك فانه يقع كثيرا ويغفل عن كونه قذفا صريحا (قوله من وطء شبهة) لعل المراد شبهة من الموطوءة  
اذا شبهة من الواطئ دون الموطوءة لا تمنع زناها (قوله في المتن ويحد قاذف محسن) قال في الروض  
وشرحه ما نصه ولو قذفه أي شخصا باذنه سقط عنه الحد أي لم يجب كقوله قطع يده باذنه وان لم يبع القذف

(٢٧) - (شرواني وابن قاسم) - ثامن -  
القذف حد والاحلف وعزر لا يذاعا ما اذا قال له  
بعد استلحاقه فيكون صريحا في قذفه فبعد ما لم يدع أنه أراد لم يكن ابنه حال النفي ويحلف عليه مقياس ماسر أنه يعزر ثم رأيتهم صريحا به  
(ويحد قاذف محسن) لا يذاعا ما اذا قال له



ثم بحث الزركشي أنه لو قذفه فلعاقبه ثم (٢١٠) قذفه نائياً لم يجب غير التعزير وبؤيده أنه لو حذم قذفه نائياً عزر وأظهر كذبته بالحد

والله هو كالحد (ويعزر غيره) أي قاذف غير المحصن لا يذاه سواء في ذلك الزوج وغيره ما لم يدفعه الزوج بل إنه مكافئ (والمحصن مكافئ) أي بالغ عاتل ومثله السكران (وحر) لم عقيف من وطء يحد به (وعن وطء دبر حليته وإن لم يحد به لأن الاحصان المشروط في الآية الكمال وأضداد ما ذكر نقص وجعل الكافر محصناً في حد الزنا لأنه اهانت ولا يرد قذف مرتد ومجنون وقس برناضافاً إلى حال إسلامه أوفاقته أو حريته بأن أسلم ثم اختار الإمام وقه لأن سبب حده اهانتته الزنا إلى حالة الكمال (وتبطل العفة) المعبرة في الاحصان (بوطء) بوجوب الحد وبوطء (محسوم) بنسب أو رضاع أو مصاهرة (مملوكة) له (على المذهب) إذا علم القهر لم يلائمه على قلة مبالته وإن لم يحد به لأنه أشبه المالك (لا) بوطء (زوجة) أو أمة (في عدة شبهة) أو نحو إحرام لان القهر لا يرفع لزول (د) لا بوطء (أمة) ولده (و) لا بوطء (منكوحته) أي الواطئ (بلاولى) أو بلاشهود قلد القاتل بجله أولاً (في الأصح) لقوة الشبهة فبهم اتهم بحث

في ذلك إلى المتن (قوله لم يجب غير التعزير) ظاهره أنه لا تعزير على القذف الأول اه سم أقول وبصرح بذلك قوله الآتي ويسقط حده وتعزيره بعفو اه (قوله والعفو كالحد) مبتدأ وخبر (قول المتن ويعزر غيره) وكذا يعزر بإذاء المحصن بما ليس بقذف كزنت يلك وكسبة امرأة إلى أتيان أخرى وكانت قاتل أو سارق أو بكنابة لم تقترب بنية أو بتعريض أو تصريح مع كون القاذف أصلاً لمقذوف كما في شرح الإرشاد للشارح اه سم (قوله أي قاذف غير المحصن) كالعبد والذى والصبي والزاني اه مغنى (قوله في ذلك) أي حد قاذف محصن وتعزير قاذف غيره (قوله وغيره) شامل للسيد بعبارة الروض ولو قذف أي السيد عبده فله مطالبة سيده بالتعزير اه (قول المتن والمحصن) أي هنالقي باب الرجم اه ع ش (قول المتن مكافئ) دخل نيمالريق والكافر بعبارة الروض مع الاستنى فرع لوزن وهو عبد أو كافر لم يحد قاذفه بعد الكمال بالحربة والإسلام ولو قذفه غير ذلك الزنا انتهى اه سم (قوله ومثله السكران) أي المتعدي بسكره وانما لم يستثنه مع أنه على رأيه غير مكافئ اعتماداً على استثنائه في باب حد القذف اه مغنى (قول المتن عقيف من وطء يحد به) بان لم يبعثاً أصلاً أو وطئ وطأ لا يحد به كوطء الشريك الأمة المشتركة اه مغنى (قول المتن عن وطء يحد به) مفهومه ان من يأتي البهائم محصن لأنه لا يحد بل يعزر فقط فيحد قاذفه لاحصانه اه ع ش (قوله وعن وطء الخ) وعن وطء محرم مملوكة كما يؤخذ مما سيأتي وصرح به المنهج وغيره هنا اه سم (قوله وعن وطء دبر حليته الخ) إشارة إلى الاعتراض على المتن (قوله لأنه اهانة له) أي والحد بقذفه كرام له اه مغنى (قوله ولا يرد الخ) أي على المتن (قوله بان أسير) أي الأسير (قوله لأن سبب الخ) أنه لعدم ورود ما ذكر على تعريف المحصن (قوله بوطء بوجوب الحد) ومنه وطء أمزوجة وهو وطء المرتن الرهونة عالمياً بالتحريم اه استنى (قوله بوجوب الحد) مع ما تقدم في المتن مكرراً اه سيد عمر أقول وكذا في هذا الحل قطع وطء عن الاضاقه وتنوينه (قوله وبوطء محرم الخ) وبوطء دبر حليته روض ومنهج وتقدم في الشارح ما يفيد (قوله إذا علم القهر) ينبغي أو جهله وهو ممن لا يحد بجهله اه سيد عمر (قوله لدلالته على قلة مبالته) أي بالنابل غشيان المحارم أشد من غشيان الاجنبيات اه مغنى (قوله لا بوطء زوجة أو أمة الخ) ولا بوطء زوجة أو أمة في حيض أو نفاس أو صوم أو اعتكاف ولا بوطء مملوكة له مرتدة أو مزرعة أو قبل الاستبراء أو مكاتب ولا بوطء مزرعة ولا بوطء مجنون ولا بوطء جاهل لتعزير الوطء لقرب عهده بالإسلام أو نشبهه بادية بعيدة عن العلماء ولا بوطء مكبر ولا بوطء مجوسى محرم له كأمه بنكاح أو مملوكة لأنه لا يعتد بغيره اه روض مع شرحه زاد المصنى ولا يحد بوطء في الاجنبية اه (قوله قلد القاتل الخ) عبارة ألمغنى تنبيه قضية طلاقه أنه لا فرق في جريان الخلاف في وطء المنكوحه لاولى بين معتقد الحل وغيره لكن قضية نص الام والختصر وكلام جماعة من الأصحاب اختصاصه بمعتقد القهر أي ولا تبطل عفة مقلد الحل قطعاً وظاهر اه وفي السيد عمر والرشيدى ما موافقه (قوله نعم بحث الأخرى الخ) عبارة النهاية والمغنى واستثناهما لا نرى بحثاً موطوءة الابن ومسئولة لغيره منها على أبيه أبداً بخالف لظاهر كلامهم اه قال ع ش قوله بخالف لظاهر كلامهم أي فلا يزول احصانه

والقاع بالاذن اه وقد يقال قياس عدم اباحة القذف بالاذن التعزير لانه معصية لا حد فيها ولا كفارة فليتنامل ويحجب بان التعزير بانها هو خلق الله وهو هنا تابع لخلق الآدمي فلا يجب بدونه مر (قوله نعم بحث الزركشي اه الخ) كذا اشرح مر (قوله لم يجب غير التعزير) ظاهره أنه لا تعزير على القذف الأول (قوله في المتن ويعزر غيره) أي قاذف غير المحصن وكذا يعزر بإذاء المحصن بما ليس بقذف كزنت يلك وكسبة امرأة إلى أتيان أخرى وكانت قاتل أو سارق أو بكنابة لم تقترب بنية قذف أو بتعريض أو تصريح مع كون القاذف أصلاً لمقذوف كما في شرح الإرشاد للشارح (قوله ومثله السكران) لعل المراد المتعدي وقد يقال حيث فسر المكافئ بالغ القاتل شمل السكران فلا حاجة للإطلاق (قوله وعن وطء دبر حليته الخ) وعن وطء محرم مملوكة كيجوز أخذ مما سيأتي وصرح به المنهج وغيره هنا (قوله

وطءهما

الأخرى استثناهما مستولدة الابن لغيره على أبيه أبداً



وصوابه موأاة الابن ولعله مراده على أن هذا معلوم من قوله بوطه محرم (ولو زنى (٢١١) مقذوف) قبل حد قاذفه ولو بعد الحكم به بل

ولو بعد الشر وع في الحد  
كما هو ظاهر (سقط الحد)  
عن قاذفه ولو بغير ذلك الزنا  
لأن زنا هذا يدل على سبق  
مثله لجريان العادة الإلهية  
بان العبد لا يمك في أول  
مرة كما قاله عمر رضي الله  
عنه ورعايته هنا لا يطبق  
بها ما لو حكم بشهادته فزنى  
فورا حتى لا ينتقض الحكم  
وان قلنا هذا الزنا يدل على  
زنا سابق منه قبل الحكم  
ويفرق بان الحد يسقط  
بالشبهة بخلاف الحكم (أو  
ارتد فلا) يسقط الحد لان  
الردة لا تشهر بسبق أخرى  
لانها عتيقة وهي تظهر  
غالبا (ومن زنى) أو فعل  
ما يعل عنه كوطه حاملته  
في دبرها (مرة) وهو مكلف  
(ثم) تابو (صلح) حاله  
حتى صار أتق الناس (لم  
يفسد محصنا) أبدالان  
العرض اذا ابتلى لم تنسد  
نلمته فلا نظر الى أن التائب  
من الذنب كن لا ذنبه ولو  
قذف في مجلس القاضي  
لزمه اسلام المقذوف  
ليستوفيه ان شاء فارق  
اقراره عند مجال القبر بانه  
لا يتوقف استيفاء عليه  
بخلاف الحد ويحل لزوم  
الاعلام للقاضي أي عينا اذا  
لم يكن عنده من يقبل اخباره  
والا كان كفاية كما هو  
ظاهر (وحد القذف)  
وتعز به اذا لم ينف عنه

بوطهما اه (قوله وصوابه الخ) قد يعلم من كلام المفتي والنهاية ان الاذرى صرح بذلك وامل منشا  
الخلاف أي بينهما وبين كلام الشارح اختلاف النسخ أو تحريف النسخ أو اختلاف كلامه في أصانحه  
اه سيدعمر (قوله على ان هذا معلوم) أي بالاولى كما هو ظاهر اه سيدعمر (قول المتن ولو زنى مقذوف  
الخ) وكطرق الزنا طر واطو المسقط للعفة اسنى ومغنى (قوله قبل حد قاذفه) الى قول المتن واه صرح في  
النهاية (قول المتن سقط الحد) انظر التعزير اه سم أقول بغير أخذ من قول المتن السابق ويعز غيره  
(قوله ولو بغير ذلك الزنا) يعني سقط حد من قذفه قبل ذلك الزنا ولا حد على من قذفه بعد هذا الزنا اه رشدي  
(قوله لجريان العادة) ظاهره انه في الزنا وغيره ولا مانع منه اه عس (قوله لا يمتك) بيناه المفعول عبارة  
المغنى بانه تعالى لا يمتك الاسترأول مرة الخ (قوله ورعايته) أي العادة الإلهية ش اه سم (قول المتن  
أرادت فلا) عبارة الروض مع شرحه والمغنى ولو اردنا المقذوف أو سرق أو قتل قبل حد قاذفه لم يسقط لان ما صدر  
منه ليس من جنس ما قذف به اه (قوله لان الردة الخ) لا يخفى ما في هذا التعليل لانها وان اشعرت بسبق  
أخرى بل وان تحقق سبق أخرى لا تسقط احكامه كما هو واضح وان أوهمه هذا المنيع ولو علل بنظير  
ما عللوا به نحو السرقة لكان أوضح اه سيدعمر (قوله وهو مكلف) دخل فيه العبد والكافر فانهما اذا  
زنا لم يحد قاذفهما بعد الكمال وخرج به الصبي والمجنون فان حصانتهما لا تسقط به فيحد من قذف واحد  
منهما بعد الكمال لان فعلهما ليس بزال لعدم التكليف مغنى وسم وروض مع شرحه (قول المتن لم يعد  
محصنا) عبارة المنهج لم يحد قاذفه اه قال الصيرى عليه ومنه يعلم ان الشخص اذا صدر منه شيء من ذلك  
كوطه مملوكته المحرم ووطه حاملته في دبرها محرم عليه ان يطلب الحد من قاذفه عند جميع العلماء الامال كما  
كانه ابن خزم في كتاب الابصار وشورى اه وعبارة المغنى والنهاية ولو قذف رجلا برأيه المقتوف لم يجب  
الحد عند جميع العلماء الامال كما قاله طايه اه (قوله فلا نظر الى ان التائب الخ) أي لان هذا بالنسبة  
الى الاخرة مغنى وعش (قوله لزومه) أي القاضي اه سم (قوله ليستوفيه) أي القاضي الحد (قوله  
ان شاء) أي المقذوف وقوله وفارق اقراره عند ما الخ أي حيث لا يلزمه ان يعلم بذلك وقوله لا يتوقف استيفاءه  
عليه أي على القاضي اه عش (قوله ما اذا الخ) الانصر الاوضح حذف ما (قوله وتعز به) الى الفصل  
في المغنى الا قوله وفيه نظر الى المتن وقوله أو كان غير مكلف (قوله كسائر الحقوق) ولو مات المقذوف مرتدا  
قبل استيفاء الحد فلا وجه كما قال شيخنا انه لا يسقط بل يستوفيه وارثه لولا الردة لفتش في كتاب نظيره من قصاص  
الطرف اه مغنى (قوله بعفو عن كله) أو بان رث القاذف الحد أي جميعه (فرع) لو قذف شخصان فلا  
تقاص لانه انما يكون اذا اتحد المجلس والقدر والصفة ومواقع السياط وألم الضرمان متفاوتة مغنى وروض  
مع شرحه (قوله لم يسقط شيء الخ) وفائدته انه لو اراد الرجوع اليه بعد عفو ممكن منه اه عش (قوله  
ولا يخالف الخ) عبارة المغنى فان قيل قد صرح في باب التعزير بجواز استيفاء الامام له مع العفو فهو مخالف لما  
هنا أجيب بانه لا يخالفه اذا المرادها بالسقوط سقوط حق الاتي وهو هذا متفق عليه في الحد والتعزير

وصوابه موأاة الابن) اذ يكفي في الحرمة ابداء مجرد كونها موأاة (قوله في المتن سقط الحد) انظر التعزير  
(قوله ورعايته) أي العادة الإلهية ش (قوله وهو مكلف) خرج الصبي والمجنون قال في الروض ولا أي ولا  
تبطل العفة برأيه ومجنون قال في شرحه حتى اذا كلفه قذفهما شخص لزمه الحد ودخل في المكاف الرقيق  
والكافر قال في الروض فرع زنى وهو عبد أو كافر لم يحد قاذفه بعد الكمال أي بالحرية والاسلام ولو قذفه بغير  
ذلك الزنا قال في شرحه لان العرض اذا انحرم بالزنا لم يزل عليه بما يطرأ من العفة (قوله لزومه) أي القاضي  
اعلام المقذوف لعله اذا لم يكن علم والا فلا حاجة الى قوله بخلاف الحد في نسخة بعد راجع محل هذه النسخة  
في شرح مر ويحل لزوم الاعلام للقاضي أي عينا ما اذا لم يكن عنده من يقبل اخباره والا كان كفاية كما  
هو ظاهر (قوله لم يسقط شيء) قاله الراغب في باب الشفعة

المورث (ورث) ولو لامام عن لا وارثه خاص كسائر الحقوق (ويسقط) حد وتعزير به (يعفو) عن كامله لو عمل لكن لا يثبت للمال فلا  
ممانع بعض الجدل يسقط شيء منه ولا يخالف سقوط التعزير بالعفو ما في باب



وفائده انه لو عفي عن التعزير لم عاد وطلب لا يجاب وان الامام ان يقبضه للمصلحة لا لكونه حق آدمي وهو المراد هناك اهـ (قوله لان الساقط) أي بالعفو (قوله ويستوفى سيدقن الخ) أي لا عصبته الا حرار ولا الساطات معنى واسنى (قول المتن والاصح انه) أي حد القذف ومثله التعزير معنى ونهاية (قوله اذا مات المقتوف) أي قبل استيفائه اهـ معنى (قوله الحر) أي اما القن فقد مر حكمه آنفا (قول المتن كل الورثة) أي على سبيل البدل وليس المراد ان كل واحد له حدودا لتعدد الحد بتعدد الورثة معنى وزيا دي (فرع) لو قذفه أو قذف مورثه شخص فله وان لم يجز عن بينة الزنا أو بينة الاقرار به تخليفه في الاولى انه لم يزن وفي الثانية انه لا يعلم زنا مورثه لانه ربما يقر فيسقط الحد عن القاذف معنى ونهاية وروض مع شرحه (قوله حتى الزوجين) الى الفصل في النهاية الا قوله وفيه نظر الى المتن وقوله أو كان غير مكاف (قوله قذف الميت الخ) هذا تصريح بان قذف الميت يوجب العقوبة كقذف الحي ولو مات يزيد مثلا عن ولد ثم مات الولد عن ولد أو عم ثم قذف زيد فهل المستحق الحد القذف الامام أو المستحق له ولد الولد أو العم والذي يظهر الثاني اهـ ثم يحذف (قوله على أحد وجهين راجع) اعتمد الاسنى والنهاية والمعنى (قوله وبه) أي بقوله مع انه لا بد له (قوله فانه لا يورث) لافرق في ذلك بين كون الغيبة في حياة المقتاب وبعد موته اهـ ع ش

\*(فصل في بيان حكم قذف الزوج)\* (قوله في بيان حكم) الى الفصل في النهاية الا قوله كما يعلم مما ياتي آخر

(قوله ان الامام استيفاء الخ) هذا يدل على ان الآتي في بابه تعزير القذف (فرع) في الروض وشرحه لو قذفه أو قذف مورثه فله وان لم يجز عن بينة الزنا أو بينة الاقرار به تخليفه انه لم يزن في الاولى أو انه لم يعلم زنا مورثه في الثانية لانه ربما يقر فيسقط الحد عن القاذف قال في الاصل عن الاكثر من قالوا ولا تسمع الدعوى بالزنا والتخليف على نفي ما لا في هذه المسئلة اهـ ما في الروض وشرحه أي فان حلف حد القاذف وان نكل حلف القاذف وسقط عنه الحد ولا يحد المقتوف نعم تسمع الدعوى والتخليف في مسألة أخرى وهي ما لو قذف على ولديه على ان من زنى منهم راجع نصيبه لانه مملوك على الآخر انه زنى فيرجع اليه نصيبه سمعت دعواه وله تخليف (قوله نعم قذف الميت لا يورث الخ) هذا تصريح ببيان قذف الميت يوجب العقوبة كقذف الحي وبانه يرثه ورثته فكان المراد انه يقدر ثبوته للميت قبيل موته ثم انتقل له لورثته كما يقدر دخول دية المقتول في ملكه قبيل موته ثم انتقل له لورثته وكما يقدر دخول الصيد الذي وقع بعد موته في شبكة نصيبها في حياته في ملكه قبيل موته ثم انتقل له لورثته بقي ما لو مات زيد مثلا عن ولد ثم مات الولد عن ولد أو عم ثم قذف زيد فهل المستحق الحد القذف الامام لانه لا وارث له الا لان الولد الذي هو الوارث غير موجود ولذا الولد أو العم لم يكن وارثا عند الموت بلحبه بالولد أو المستحق له ولد الولد والعم لا فائدة من انتقاله عن الميت لانه لم يكن له ولد أو عم كما انهما اذا اُلحق انسان النسب بجده بشرط ان يكون وارثا لجدعه حائرا ونكته في بكونه وارثا حائرا لتركته أبيه بالحائز لتركته جده فيه نظر والذي يظهر الثاني فان قيل لا حاجة لذلك بل يكفي ان يقدر موت زيد عند القذف فيرثه الوارث حيث ذوه هو والولد أو العم فلا هذا لا يخفى فمما قلناه ولها قال ابن الرفعة في مسألة الا لخلق المذكورة انه يفهم ان يعتبر كون المقر حائرا للميراث الملحق به لو لم يمت موته حين الا لخلق ثم اعترض على هذا بما أجيب عنه الا انه لا بد من ملازمة ما قلناه من ان طرعه من النظر في الميراث حال القذف وتقدر موت المقتوف حيث نلزم ان يستحق ولد الولد أو العم في الوارثة المذكورة وان كانا كافرا من عند موت زيد وولده ثم استلم عند القذف فالظاهر انه لا حق لهما حيث نلزم كما مر حواشينا في مسألة الاستحقاق المذكورة فليتأمل (قوله على أحد وجهين راجع) اعتمد مر وقال في شرح الروض انه أو جههما (قوله وفيه نظر لتصریحهم الخ) يجاب بضعف العاقبة بعد الموت فلم تثبت جميع الآثار ولا ينافي ذلك ثبوت الزوجية بينهما في الجنة لان الزوجية تعود في الجنة بعد انقطاع أحكامها الدنيوية بالموت بدليل جواز تزوج احد الزوجين وأربع سواها بعد موتها (قوله في المتن وانه لو عفا بعضهم) أي أو ورث القاذف من الميت بعض حد القذف كما في الروض (قوله فانه) أي نحو الغيبة شـ

\*(فصل في بيان حكم قذف الزوج ونفي الولد)

ان الامام استيفاءه لان الساقط - حق الا آدمي والذي يستوفيه الامام حق الله تعالى للمصلحة ويستوفى سيدقن مقتوف مات تعزير به وان لم يرثه (والاصح انه) اذا مات المقتوف الحر (يرثه كل الورثة) حتى الزوجين كالعصا من نعم قذف الميت لا يرثه الزوج أو لزوجته على أحد وجهين راجع لانقطاع الوصلة بينهما وفيه نظر لتصریحهم ببقاء آثار السكاح بعد الموت (و) الاصح (انه لو عفا بعضهم) عن نفسه من الحد أو كان غير مكاف (فلا ياتي) منهم وان قل له فيه (كاه) أي استيفاء جميعه كما ان لا حد لهم طاب استيفاءه وان لم يرثه غيره أو غاب لانه لا يقع العاد الا لزم للواحد كالجس مع انه لا بد له وبه فارق القصاص فان ثبوت بدله يمنع من التعزير في نفسه ويصرف بين هذا ونحو الغيبة فانه لا يورث من ثم لم يكن تحصيل الوارث منه بان ملحقا ما هنا له وهو يشمل الوارث أيضا فكان له فيسقط الحد بخلاف نحو الغيبة فانه محض ايداء يختص بالميت فلا يتعدى آثاره الوارث

\*(فصل في بيان حكم قذف الزوج ونفي الولد)



جواز أو وجوباً (هـ) أي الزوج (قذف زوجة) (هـ) (علم زناها) بأن رأته وهي في نكاحه كما يعلم (٢١٣) مما يأتي في أبوابه الأولى تطليقها

سترها علمها ما لم يرتب على فراقها لها فسد لها أوله أو لا يجني فيها يظهر (أوطنه ظناً مؤكداً) لا احتياجه حيثئذ لا تنقاه منها لتطليقها فإشهاد البينة قد لا تساعده (كشباع زناها يزيد مع قرينة بان) يعني كأن (رأى سماني خلوة) وكان شاع زناها مطلقاً ثم رأى رجلاً خارجاً من عندها قال المأوردى في وقت الزينة أو رأها خارجة من عند رجل أي ومثريية أيضاً ويحتمل الطرق وعلى الأول فادنى رتبة فيها كاف بخلافه فإنه قد يدخل نحو سرقة أو زنا أو كراهة أو الحاق عار ولا كذلك في وكخبار عدل رواية أو من اعتقد صدقه عن معاينة برئها وليس عدل والها ولا له ولا لرائي قال بعضهم وقد بين كيفية الزنا ثلاثاً بطن مائس برئاً أو كراهة له به واعتقد صدقه المأوردى الشيوخ فلا يجوز اعتماده لأنه قد يشاعن خبر عدل أو طامع بسوء لم يظفر وكذا مجرد القرينة لأنه ربما دخل عليها خوفاً أو نحو سرقة (ولو أنت) أو حلت (بولي علم أنه ليس منه) أو طنه ظناً مؤكداً وأمكن كونه منه ظاهراً لما سجد كره (لزمه نفية) والالكان بسكوته مستطفاً

الباب وقوله ويحتمل الفرق وقوله وكانهم لم يعتبر والى المتن (قوله في بيان حكم قذف الزوج) ونما أفرد به كذا كذا غيره في ثلاثة أمور أحدها أنه يباح له القذف أو يجب اضطرراً في النسب والثاني أنه لا يباح له القذف إلا بالعلم باللعان إلا أن تدفعه عن نفسه بما يلهيها أهـ (قوله جواز الخ) واجمع لكل من المعطوفين وكان ينبغي من الجواز والوجوب لعدم ظهور التمييز هنا فتأمل (قوله بأن رأته) أي رأى ما يحصله وهو الذي كوفي الطرح لأن الزنا معنى لا يرى أهـ يجبري عبارة المغني بأن رأها ترى أهـ (قوله كما يعلم الخ) أي تبيده في نكاحه (قوله والادنى الخ) عبارة شرح المنهج والروض والاولى إذا لم يكن ثم ولد بنفيه أن يستر عليها ويطلقها أن كرهها أهـ زاد المغني لما فيه من ستر الفاحشة وقاله العبرة أهـ وفي السيد عمر بعد ذكر كلام المغني مانعه وبه يعلم ما في صنيع السارح فتدبر أهـ أي من اطلاق أولوية التعلق مع انها مقيدة (قوله ما لم يرتب على فراقها الخ) أي والاولى الامسك ان ترتب على الفراق نحو مرضه أو لها بل قد يجب ادانته في الفراق فإشهاد البينة وانها ما دامت عنده تصان عن ذلك أهـ عش وبه يعلم ما في قول سم كان المراد فراقه بخصوص الطلاق والافراق حاصل باللعان أيضاً أهـ (قوله لا احتياجه حيثئذ الخ) عبارة الاسني وانما جازله حيثئذ القذف المرتب عليه اللعان الذي يقتضيه لا احتياجه الخ (قوله والبينة الخ) وكذا الاقرار (قول المتن كشباع) بفتح الشين المعجمة مخطئة أي ظهور أهـ معنى عبارة عش بكسر الشين كما يؤخذ من عبارة المصباح أهـ وعبارة القاموس والشباع ككباب دق الجذب تشبيع به النار وقد يقع أهـ (قول المتن كشباع زناها) أي كالظن المستفاد من الشباع (قول المتن بأن رأها الخ) أي زوجته وزيداً ولو مرة واحدة أهـ معنى قال السيد عمر يتردد النظر فيها لو شاع زناها برئاً أي غير خارج من عندها وهي خارجة من عنده أهـ أقول الاقرب حصول الظن المؤكد بذلك ان كان ثم رتبة كراهة الفرض (قوله وكان شاع زناها الخ) معطوف على قول المصنف كشباع زناها على قوله كأن رأها في خلوة فهو بمجرد وكذا الظن كذلك واحد مما بعده أهـ رشدي (قوله مطلقاً) أي من غير تقييد بواحد بعينه أهـ عش (قوله ثم رأى رجلاً الخ) ظاهره ولو مرة (قوله وعلى الاول الخ) أي عدم الفرق وتقييد كل منهما بالزينة عبارة النهاية وينبغي أن يلتفتي فيها بادنى رتبة بخلافه الخ (قوله وكخبار عدل) أي قوله وللعظم التغليظ في المعنى الاقوله قال بعضهم إلى وكافراها وقوله لما سجد كره (قوله وكخبار عدل الخ) وكان يرى أي الزوج رجلاً مائساً رافئاً محل رتبة أو مرة تحت شعار في هيئة منكورة روض ومعنى (قوله أو من اعتقد صدقه الخ) وإن لم يكن عدلاً معني وأسنى وعش رقول المتن ولو أنت الخ) عبارة المغني وشرح المنهج هذا كله حيث لا ينفقه فان كان هناك ولم يفسد كره بقوله ولو أنت الخ (قوله وأمكن كونه منه ظاهراً) أي بخلاف ما إذا لم يكن شرعاً كونه منه كان أنته لدرن ستة أشهر فانه منفي عنه شرعاً فلا يلزمه النفي أهـ رشدي (قوله لما سجد كره) أي في أو آخر الفصل الآتي (قول المتن لزمه نفية) ولا يلزمه في جواز النفي والقذف تبين السبب المحوز للنفي والقذف من رؤية زنا واستبراء ونحوهما لكن يجب عليه بالظن رعاية السبب المحوز لهما معني وروض مع شرحه (قوله لما يأتي) أي قيل قول المتن وإن ولدته (قوله على فاعل ذلك) أي الاستطاف والنسبي أهـ عش فكان الاندب الاخضر فاعلمه أو قال الكردى قوله ذلك إشارة إلى النفي وضمير عليهما يرجع إلى النفي والاستطاف أهـ وفيه تثبت (قوله وإن أول) أي الكفر أهـ عش أو اطلاق الكفر (قوله سببه) أي دليل على التهاون بالدين المؤدى إلى الكفر كما قيل المعاصي برئاً الكفر أهـ سيد عمر (قوله أو يكفر النعمة) الانسب تقدية على قوله أو بانها مسببة (قوله ثم) أي بعد علمه أنه ليس منه أو طنه ذلك طناً

جواز أو وجوباً \* (قوله ما لم يرتب على فراقها الخ) كان المراد فراقه بخصوص الطلاق والافراق حاصل باللعان أيضاً

لمن ليس منه وهو ممتنع كما يحرم نفي من هو منه لما في واطمأن التغليظ على فاعل ذلك وقبيح ما يرتب عليهما من المفاسد كما من أفع الكبار بل أطلق عليهما الكفر في الأحاديث الصحيحة وإن أول بالمتن أو بانها مسببة أو بكفر النعمة



ثم ان زناها اوطأ فظناه مؤذرا فذفها ولا عن لظيم وجوب ما والاقتصر على النفي باللعان لجواز كونه من شبهة أو زوج سابق وشمل المتن وغيره ملوأت بوجوبه ليس منبول كمنهضة بحيث لا يلحق به في الحكم لكن الاوجه قول ابن عبد السلام الاولى المسترأى وكلامهم انما هو حيث ترتب على عدم النفي لظومه كما (٢١٤) اقتضاه تعليلهم المذكور (وانما يعلم) انه ليس منه (اذالم يظا) في القبل ولا استدخلت

ماعه المحترم أصلا (أو) وطئ  
واستدخلت ماعه المحترم  
واكن (ولده لدون ستة  
أشهر) من الوطء ولو  
لا كثر منها من العقد (أو)  
فوق أربع سنين) من  
الوطء لم يثبت بانه من  
ماء غيره ولو علم زناها في  
طهر لم يظا فيه وأنت بولد  
يمكن كونه من ذلك الزنا  
لزمه قذفها ونفيه وصرح  
بجمع بان نحو رؤيته معها  
في ليلة في ذلك الطهر مع  
شروع زناها به يلزم ذلك  
أيضا ويؤيده ما يأتي من  
الروضة (فلو ولدته لما  
ينتهي) أي دون السنة  
وفوق الاربع من الوطء  
وكأنهم انما لم يعتبروا هنا  
مطابقة الوطء والوضع  
احتياطاً للنسب لا مكان  
الافتقار مع عدمهما (ولم  
يستبرأ) أي (بحيضة) بعد  
وطئه أو استبرأها لم يكن  
بين الولادة والاستبراء أقل  
من ستة أشهر (حرم النفي)  
للولد لانه لاحق بفراشه ولا  
عبارة بربية يجدها وفي خبر  
أبي داود والنسائي وغيرهما  
أنما رجل يحد ولده وهو  
يتنظر اليه ما يحب الله منه  
يوم القيامة وقضه على  
رؤس الخسلاف (وان

مؤكد) (قوله ثم ان علم) الى قوله لم يعلم حيث نفي المغنى الا قوله أي وكلامهم الى المتن (قوله وجوبا  
فهيما) أي القذف واللعان ولم وجب القذف مع انه انما وجب وسيلة للنفي وهو لا يتوقف عليه كافي الشق  
الثاني اه سم (قوله اقتصر على النفي) بان يقول هذا الولد ليس مني وانما هو من غيري اه مغنى  
(قوله ولكن) أي الاتيان بالولد اه كردى (قوله ولكن خفية) أي بان لم تشتهر ولادتها وأمكن تربيته  
على انه اقبطا مثلا اه ع ش عبارة السيد مير لعل المراد ان تلده لا بحضرة أحد ثبت الا لا بد بقوله اه  
(قوله بحيث لا يطوق به في الحكم) أي لا يحكم أحد بانه ولده اه كردى (قوله المذكور) أي في قوله والا  
كان الخ (قول المتن وانما يعلم) بقطع الياء اه مغنى (قوله في القبل) سياتى حكمه الا (قوله أصلا)  
راجع لكل من الوطء والاستدخال (قوله ولكن ولدته لدون ستة أشهر) لعل هذا في الولد التام كما يعلم  
مما تقدم في الطلاق والرجعة اه سم (قوله من الوطء) أي والاستدخال (قوله لزمه قذفها ونفيه)  
صادق مع امكان كونه منه أيضا وعليه ينبغي تقييده بما اذا كان احتمال كونه من الزنا أقوى أخذنا مما ياتي  
في قول المصنف ولو علم زناها الخ فليراجع سم على ج اه رشيدى (قوله يلزمه) امامن باب الافعال  
أو على حذف العائد أي فيه (قوله ذلك) أي القذف والنفي اه ع ش (قوله ما ياتي الخ) أي في شرح في  
الاصح (قول المتن ليا بينهما) أي سنة أشهر فكثر الى أربع سنين وقول الشارح أي دون الخ تفسير لهما  
من بينهما اه سم (قوله بعد وطئه) أي الزوج ومثله الاستدخال (قوله يجدها) أي في نفسه اه مغنى  
(قوله وهو ينظر اليه) أي يعرف به اه ع ش (قول المتن لفوق ستة أشهر الخ) أي واسته أشهر فكثر من  
الزنا اه مغنى (قوله بحضرة) أي قوله وجهه البلقيني في المغنى (قوله لانه) أي طر والحيض اه مغنى  
(قوله عدمه) أي عدم النفي (قوله وعمله) أي حل النفي (قوله وصح في الروضة الخ) وهو الراجح اه مغنى  
(قوله فربما الخ) أي ظاهره وان لم يكن شروع بخلاف ماسر اه سيد عمر اه (قوله والا) أي ان لم ير  
شيئا لم يجرأ أي النفي اه (قوله واعلمه الخ) معتمد اه ع ش (قوله واعلمه الاسنوي وغيره) ويمكن

(قوله قذفها ولا عن لظيم وجوب بافهيما) لم وجب القذف مع انه انما وجب وسيلة للنفي وهو لا يتوقف  
عليه كافي الشق الثاني (قوله لكن الاوجه قول ابن عبد السلام الخ) كذا شرح مر (قوله ولكن ولدته لدون  
سنة أشهر) لعل هذا في الولد التام كما يعلم مما تقدم في الطلاق والرجعة (قوله لزمه قذفها ونفيه) صادق مع  
امكان كونه منه أيضا وعليه ينبغي تقييده بما اذا كان احتمال كونه من الزنا أقوى أخذنا مما ياتي في قول المصنف  
ولو علم زناها الخ فليراجع (قوله أي دون الستة أشهر الخ) أي ولدته لسنة فكثر الى أربع سنين أي ودون  
الخ تفسير لهما من بينهما (قوله في المتن وان ولدته لفوق ستة أشهر من الاستبراء الخ) عبارة الروض وذا  
يلزمه النفي لو رأى ما يبيع ذفها وأنت بعده ستة أشهر من حين الزنا لم يكن الاستبراء كافيا قد استبرأها قبله  
بحيضة أو غلب على الظن انه من الزاني بان كان يعزل أو أشبه الزاني وان لم يغلب على ظنه حرم النفي لا القذف  
ويجوز النفي لمن يظا في البر لا من يعزل ولا يلزمه تبيين السبب المجوز للنفي والقذف لكن يجب على ماى باطنا  
رعاية السبب المجوز اه نعلم ان المعزل حالتين وقوله لا القذف أي واللعان بين في شرحه انه خلاف ما صححه  
الاصل وانما حاج وأصله ثم قال في الروض فرع أنت بابيض وهما أسودان لم يستبرأ به النفي ولو أشبه من تنهم به  
انتهى نعلم من هذا مع قوله السابق أو أشبه الزاني ان الشبهة حالتين فتأمل (قوله واعلمه الاسنوي وغيره)  
ويمكن حل المتن عليه شرح مر

ولدته لفوق ستة أشهر من الاستبراء) بحضرة أي من ابتداء الحيض كما ذكره جمع لانه الدال على البراءة (حل النفي) حل  
في الاصح لان الاستبراء اماره ظاهرة فقل انه ليس منه نعم حسن له عدمه لان الحمل قد تحيض ويحله ان كان هناك ثمرة وما والا لم يجز قطع او صح  
في الروضة انه ان رأى به الاستبراء قرينة برئانها مما سار لزمه بطلان الظن بانه ليس منه حيث ذكر الامم يجز واعلمه الاسنوي وغيره وقوله من  
الاستبراء عتبع فيما رافق



وصحح في الروضة أيضا اعتبارها من حين الزنا بعد الاستبراء لانه مستند الالمان فعليه اذا لو انت لم تدون ستة أشهر منه ولا أكثر من دونها من الاستبراء  
تدعيه انه ليس من ذلك الزنا فيصير وجوده كعدمه فلا يجوز النفي رعاية للفراس ووجهه (٢١٥) البلقيني المتن يمنع تبين ذلك لاحتمال سبق

زناهما خفية قبل الزنا الذي  
راه (ولو وطئ وعزل حرم)  
النسي (على الصحيح) لان  
الماء قد يسبقه ولا يشعر  
به ولو كان يما فيمادون  
الفرج بحيث لا يمكن وصول  
الماء اليه لم يلحقه أو في الدبر  
تناقض فيه كلامهما  
والارجح انه لا يلحقه أيضا  
وايس من الظن عام من  
نفسه انه عقيم على الاوجه  
خلافا لقول الروياني يلزمه  
نفيه باللعان أي بعد نذرها  
وذلك لا يوجب كسبرين  
يكاد أن يجزم بعقمهم ثم  
يجسسون (ولو علم زناها  
واختل كونه الولد منه  
ومن الزنا) على السواء بان  
ولده لستة أشهر فأكثر من  
وطئه ومن الزنا والاستبراء  
(حرم النسي) لتقاوم  
الاحتمالين والولد للفراس  
والنص على الحل يحمل  
على ما اذا كان احتماله من  
الزنا غاب لوجود قرينة  
تؤكد كونه وقوعه (وكذا)  
يحرم (القذف واللعان على  
الصحيح) اذا ضرورة اليهما  
للحق الولد به والفراس  
يمكن بالطلاق ولانه يتضرر  
بأبائ زناها لانطلاق  
الاسنة في موقيل يجلان  
انتقاما منها أو طال جمع في  
نصر يسو بردها بقراد  
كيف يحتمل ذلك الضرر

حل كلام الكتاب على ذلك نهاية أي بان يقال الحل فيه صادق بالزوم رشدي (قوله وصحح في الروضة  
الح) وهو الصحيح اهـ معنى (قوله أيضا) أي كتبت هذا السابق آنفا (قوله اعتبارها) أي الستة  
الاشهر اهـ معنى (قوله لانه) أي الزنا معنى رسم (قوله منه) أي الزنا بش اهـ سم (قوله وجوده  
الح) أي الزنا (قوله فلا يجوز النفي الح) حرما فكان ينبغي للمصنف ان يزيد ذلك في الكتاب كما زدت في كلامه  
ليسلم من التناقض اهـ معنى (قول المتن ولو وطئ) أي في القيل اهـ معنى (قول المتن وعزل) مثل ذلك  
ما اذ وطئ ولم ينزل كما يشعر به التعليل بان الماء قد يسبقه الخ سلطان قال هر في ما هنا الاولاد والعزل  
حذر من الولد مكرره وان اذنت فيه المعزول عنه امرأة كانت أو أمة لانه طريق الى قطع النسل انتهى اهـ  
يجري عبارة عش ومعالم ان العزل مكرره فقط اهـ (قوله والازجاء لا يلحقه) وهو المعتمد اهـ معنى  
قال عش ولا فرق في ذلك بين كون الموطوءة زوجة أو أمة اهـ (قوله لا يوجب كسبرين الح) يؤخذ منه  
انه لو أتت به معصوم بانه عقيم وجب النفي بل ينبغي وجوب النفي أيضا في الموطوءة لو لم يكن عقيما وأخبره معصوم بانه  
ليس منه اهـ عش (قوله على السواء) الى قوله وكالزنا في المغنى الا قوله والنص الى المتن (قوله ظن  
وقوعه) أي كون الولد من الزنا (قول المتن وكذا القذف واللعان) (فرع) لو أتت امرأة بولد أبيض وأجواء  
أسودان أو عكسه لم يبع لانه لا يثبت فيه ولو كان أشبه من تهم به أو وانضم الى ذلك فريضة نال خبر الصحيحين  
ان رجلا قال للنبي صلى الله عليه وسلم ان امرأتي ولدت غلاما سودا قال هل ائت من ابل قال نعم قال فأتاها  
قال حر قال هل فيها من أوردق قال نعم قال فأتاها ذلك قال عسى أن يكون ربعة عرق قال فاعل هذا زوجه  
عرق ووض مع شرحه ونهاية زاد المغنى والادرق جل أبيض يخالط بياضه سودا اهـ وفي عش عن مقدمة  
القذف نزع الولد الى أبيه أي جذبه وهو كناية في الشبه اهـ (قوله اذا ضرورة اليهما الح) عبارة المغنى لان  
اللعان حجة ضرورية بانما يصار اليها دفع النسب أو قطع النكاح حيث لا بد على الفراس الملتصق وقد حصل  
الولد هنا فلم يبق له فائدة والفراس يمكن بالطلاق اهـ (قوله ولانه يتضرر) أي الولد عبارة المغنى ولان الولد  
يتضرر بنسبة أمه الى الزنا وأبائه عليه باللعان اذ يعبر بذلك وتطابق فيه الاسنة اهـ (قوله ما تقرر) يغنى  
التعليل الثاني

\*(فصل في كيفية اللعان وشروطه وثمراته)\* (قوله في كيفية اللعان) الى قوله ومن ثم في النهاية والمغنى  
(قوله وثمراته) أي المذكورة في قوله ويتعلق بلعانه فرقة الخ اهـ معنى (قوله وثمراته) أي وما يتبع ذلك  
كشدة التغلظ الا ترى اهـ عش (قوله ان قذفها الح) عبارة المغنى ان كان قذف ولم تثبت عليه مبينة والا  
بان كان اللعان في الولد كان احتمل كونه من وطئه شبهة أو أن ثبت قذف مبينة قال في الاول فيما رويتهما الخ  
وفي الثاني فيما ثبت على من رمي الخ (قوله وان لولد الخ) أي وفي ان الولد الذي ولده ان غاب أو هذا الولدان  
حضر من غيري لا مني (قوله هنا) أي فيما اذا لم يقذفها بالزنا بش اهـ سم (قوله ولو ثبت الخ) أي بيينة

(قوله لانه مستند اللعان الى قوله منه) الضمير الزنا (قوله والارجح الخ) اعتمد هر (قوله في المتن  
وكذا القذف واللعان) ظاهره حرمتها وان لم يرد بهما الا وصل لنفي الولد نعم لوقعه في قذف فينفي  
حكمة اللعان لدفع الحد فلتأمل فقهدي قال اللعان لا يثبت به الا بتاقين القاضي مع حرمة الا أن يفال غايته  
ان القاضي معتد أيضا بتلقيه وذلك لا يوجب عزله لان الظاهر انه لا يفسق بذلك

\*(فصل في كيفية اللعان وشروطه وثمراته)\* (قوله ولا تلاعن هي هنا) أي فيما اذا لم يقذفها بالزنا (قوله  
ولو ثبت قذف أنكره قال فيما ثبت الخ) في العباب ولو ادعت على الزوج القذف وأقامت به بيينة بان كان  
جوابه لدعواها بلا يلزم من الحد أو لم يجبه قال أشهد بالله اني بان الصادقين في انكارها أثبتت به على من رمي

العظيم لجر دغرض انتقام وكالزنا فيما ذكر وطئه الشبهة \*(فصل في كيفية اللعان وشروطه وثمراته)\* (اللعان قوله) أي الزوج (أربع  
مرات أشهد بالله اني بان الصادقين فيما رويته) زوجتي (هذه) ان حضرت (من الزنا) ان قذفها بالزنا الا قال فيما رويته من اصابة غيري لها  
على فراشي وان الولد منه لا مني ولا تلاعن هي هنا اذا لا حد عليها لانه ولو ثبت قذف أنكره قال فيما ثبتت به نفي بابا بالزنا



وذلك ثلاث آيات أول سورة الزور وكررت (٢١٦) لنا كذا الأمر ولانها من غير أن أربع شهود ليقيم عليها الحد ولذا سميت شهادات وأما

أه معنى (قوله وذلك الخ) عبارة المغنى أما اعتبار العدد فللآيات الخ (قوله وكررت) أى الشهادة أه معنى  
(قوله لنا كذا الأمر) كذا فى أصله من باب التفعّل أه سيد عمر يعنى الأولى أنتا كيد من التفعّل كما عبر  
به البارع فيما يأتى آنفاً عبارة المغنى لنا كذا الأمر لانها أقيمت مقام أربع شهود من غير أن يقيم الخ (قوله  
ولانها) أى الشهادة (قوله أربع شهود) بخطه أربعة أه سيد عمر (قوله الخ) أى فيما يديه حد  
أه سم (قوله والخامسة) أى الكلمة الخامسة استقلالاً تامة فهى مؤكدة لمفادها أى الأربع وأما تسمية  
مارماها به فلانها المحلوف عليها أه معنى (قوله نعم المغلب الخ) عبارة المغنى وهى أى الأربع فى الحقيقة أيمان  
أه (قوله والأوجهان الخ) مقابلة لثباتها بتعدد فيلزمه أربع كفارات سم على ج واعتمد شيخنا الزبائدى  
ما قاله ج أه عش (قول المتن فان غابت سمها ورفع نسبها الخ) سكنت عن الاكتفاء بتسميتها ورفع  
نسبها بما عجزها عند الحضور فليراجع أه سم أقول قياس ما تقدم فى تشخيص الزوج الحاضر فى  
النكاح الاكتفاء بذلك هنا (قوله عن المجلس) الى المتن فى المغنى رالى قول المتن ويلاعن فى النهاية الاقوله  
لا يصح الى المتن وقوله ويجوز بناؤه للمفعول (قوله لعذر) كمرض أو حيز ونحو ذلك أه معنى (قول  
المتن والخامسة) عطف على أربع فهو بالنسب ويجوز رفعه عطفاً على قوله اللعان قاله عش وقضية صنيع  
المغنى انه بالرفع عطف على قول المصنف قوله الخ عبارته والخامسة من كتمان لعان الزوج هى ان لعنة الخ (قوله  
عدل عن على الخ) عبارة المغنى أى المصنف رحمه الله تعالى بضمير الغيبة ناسباً باللفظ الآية والا فلاذى بقوله  
الملاعن على لعنة الله كما عبر به لوضحة أه وعبارته المنهج وخامسة ان لعنة الله على ان كنت من الكاذبين  
فيه أه (قوله تفاؤلاً) فيه تامل أه سم أقول ولعل المراد بالتفاؤل تجنب المصنف عن صفة اللعن على  
نفسه ثم رأيت السيد عمر قال بعد ان ذكر كلام سم المذكور وكان وجهه ان ما ذكر لا يسمى تفاؤلاً  
بل نظيراً فى القاموس الفأل ضد الطيرة ويستعمل فى الخير والشر انتهى وعليه فلا تفر أه وقال الاسنى  
وعدل عنهما أدباً فى الكلام أه (قول المتن فيما رماها) ويشير الى ما فى الحضور ويمر بها فى الغيبة كفى  
الكامات الأربع أه معنى (قول المتن وان كان له ولد ينقبذ كره الخ) قال فى الاسنى وكذا الحكم فى  
تسمية الزانى ان أراد اسقاط الحد عن نفسه انتهى أه سم (قوله الخمس) الى قول المتن والخامسة فى المغنى  
الاقوله زوج الى المتن وقوله ويؤخذ الى ولا يكتفى (قول المتن فقال وان الولد الذى الخ) ظاهره انه يأتى بهذا  
اللفظ حتى فى الخامسة ولا يخفى ما فيه فلعن المراد انه يأتى فى الخامسة بما يناسب كان يقول ان لعنة الله عليه ان  
كان من الكاذبين فيما رماها به من الزنا وفى ان الولد من رتابس منه أه رشيدى (قوله زوج) أى ما يق  
(قول المتن ليس منى) قضية - له ان يزيد الواو هنا كما فعله المغنى (قوله كفى أصل الروضة الخ) وهو الراجح أه  
معنى (قوله ان وطء الشبهة) أى ان وطءاً بشبهة أه سم عبارة الرشيدى أى فقد يكون هذا هو  
الواطئ لها بالشبهة ويعقدان وطءاً زناً لا يلحق به الولد أه (قوله ولا يكتفى الاقتصار الخ) وهو الصحيح أه  
معنى (قوله لا احتمال عدم شبهة) عبارة المغنى لاحتمال ان يرد انه لا يشبه خلقاً وخلقاً فلا بد ان يستدمع  
ذلك على سبب معين كقوله من زنا أو وطء شبهة أه (قول المتن وتقول هى) أى أربع مرات أه معنى  
اباها بالزنا وان أجاب بالى ما قد فتنها فله اللعان وان لم يرد كرنا ويلاولا أنشأ قد فتنها آخر أو باني ما قد فتنها ولا زنت  
لم يلاعن ولم نسمع بيتاً يرتها فان قد فتنها أيضاً وانكر زناها لا عن ويسقط القذف الثابت بالبينة أه (قوله  
ليقيم عليها الحد) أى فيما يديه حد (قوله والأوجهان الخ) ومقابل هذا الوجه انها تتعدد  
فيلزمه أربع كفارات (قوله فان غابت سمها ورفع نسبها الخ) سكنت عن الاكتفاء بتسميتها ورفع  
نسبها بما عجزها عند الحضور فليراجع (قوله ولم يكن تحته غيرها) أى حاجته مع ما قبله ويجاب باحتمال  
ارادة الأخرى (قوله تفاؤلاً) فيه تامل (قوله فى المتن وان كان له ولد ينقبذ كره الخ) قال فى شرح الروض  
وكذا الحكم فى تسمية الزانى ان أراد اسقاط الحد عن نفسه أه (قوله ان وطء الشبهة) أى ان وطءاً بشبهة

الخامسة فهى مؤكدة  
لمفادها نعم المغلب فى تلك  
الكامات مشامتها لا عيان  
كجائى ومن ثم لو كذب لزمه  
كفارة عين والأوجهان لا  
تتعدد بعد هذا لان المحلوف  
عليه نواحد والمقصود من  
تكررها محض التأكيد  
لا غير (فان غابت) عن  
المجلس أو البلد لعذر أو  
غيره (سمها ورفع نسبها)  
أو ذكر وصفها (بما عجزها)  
عن غيرها ففعالاً لا تنبذ  
ويكتفى قوله زوج حتى اذا  
عسرها الحاكم ولم يكن  
تحته غيرها (والخامستان  
لعنة الله عليهما ان كان من  
الكاذبين) عدل عن على  
وكتبت تفاؤلاً (فيما رماها به  
من الزنا وان كان له ولد ينقبذ  
ذكره فى الكامات) الخمس  
كلها ينتفى عنه لا يصح لعانه  
ومن ثم لو أغشله فى واحدة  
صح لعانه بالنسبة لغيره  
لعانها بعده وان وجبت  
اعادته لئلا يولد (فقال) فى  
كل واحدة منها (وان الولد  
الذى ولدته) ان غاب (أو  
هذا الولد) ان حضر (من)  
زوج أو شبهة أو من (زنا  
ليس منى) وذكر ليس منى  
تأكيد كفى أصل الروضة  
والشرح الصغير جلا لمرنا  
على حقيقته وقال الأكثرون  
شرط وهو مقتضى المتن  
واعتمده الأذرى لاحتمال  
ان يمتد ان وطء الشبهة

زناً ويؤخذ منه ان محله فممن يمكن ان يشبهه ذلك ولا يكتفى الاقتصار على ليس منى لاحتماله عدم شبهة (وتقول  
هى) بعد الوجوب تأويلها كما يبدى كره (أشهد بالله انه من الكاذبين فيما رماها به)



وتشير اليه ان حضر الاميرته نظير مامر (من الزنا) ان وماها به ولا يحتاج قد ذكر الولد (٢١٧) لانه لا يتعلق به في له منها حكم (والخامسة

ان غضب الله عليها) عدل  
عن علي لما سرود كره ماها  
ثم ورد ما في هنا تفنن لا غير  
(ان كان من الصادقين فيه)  
أي فيلوماني به من الزنا  
ونخص الغضب بها لان  
جرمها اقبح من جرمه  
تذموا الغضب وهو الانتقام  
بالسذاب أغلظ من اللعن  
الذي هو البعده من الرحمة  
(ولو بدل لفظ) الله بغيره  
كالرحمن أو لانا (شهادة  
بجانب) مرفي انطية حكم  
ادخال الباء في حيز بدل  
مراجعة لتعلم به رد الاعتراض  
عليه (ونحوه) كاقسم أو  
أحلف بالله (أو) لفظ  
(غضب بلعن وعكسه) بان  
ذكر لفظ الغضب وهي  
لفظ اللعن (أو ذكر) أي  
اللعن والغضب (فيل تمام  
الشهادات لم يصح في  
الاصح) لان المرعي هنا  
اللفظ ونظم القرآن  
(ويشترط فيه) أي في صحة  
اللعن (أمر القاضي) أو  
نائبه أو الحكم أو السيد إذا  
لا عن بين أمسه وعبد  
ولو كان العان لنفي الولد  
الغير المكف فقط ابتنع  
التصميم لان الولد حقاني  
النسب فلم يسهط برضاها  
(و) معنى أمره أنه  
(يلقن) كلامها ويجوز  
بناؤه للمذغول (كلمته)  
فيقول له قل كذا وكذا إلى  
آخره فأتى به قبل التلقين  
لغواذ البين لا يعدهم قبل  
استخلاص الشهادة لا تؤدي عنده الا بانه في شتر لجمو الالكلمات الخمس

(قوله وتشير الخ) أي في الشهادات الخمس اه معنى (قوله نظير مامر) ومنه ان تقول زوجي ان عرفه  
القاضي اه عش (قوله ولا يحتاج قد ذكر الولد) ولو تعرض له لم يضر اه معنى (قوله عدل عن علي  
الخ) عبارة المعنى وانما قال المصنف عليه تاسيا بالآية والا فلا بد ان تأتي بصير التكامل فتقول غضب الله على  
ان كان الخ اه (قوله مامر) أي التناول (قوله تفنن لا غير) أي اذ لو عبر هنا أيضا بما صرح اه سم  
واستشكاه الرشيدي بما يظهر سقوطه بادنق تامل (قوله أي فيلوماني) أي قول المتن ويصح في المعنى الا  
قوله ويظهر الى المتن وقوله قيل الى فيكرر (قوله لان جرمها اقبح) وهي الرجم أو ما تنجلد وقوله من جرمه  
تذموه هي ثمانون جلدة (قول المتن بدل) بالبناء للمفعول اه معنى (قوله في الخطبة) بضم الخاء (قوله رد  
الاعتراض الخ) أي اعتراض ابن النقيب بانه عبارة مقولته وموافقا لشهادة لان الباء تدل على التبرؤ  
اه معنى (قوله بان ذكر) أي الزوج (قوله والغضب) الواو بمعنى أو اه عش وفيه ان المناسب لبذل  
أن ذكر اي بناء المفعول فيه حينئذ ولو لم انه ينشاء الفاعل فالواو لا تنوز بع فلا حاجة الى جعله بمعنى  
أو (قوله لم يصح في الاصح) هل محل ذلك اذ لم يصح في موضعه أو لا يصح اللعان مطلقا فيحتاج الى استئناف  
الكلمات بتجملها فيه نظرا وظاهر كلامه الثاني ويمكن توجيهه بان ذكر اللعن في غير موضعه ينزل منزلة  
كلمة أجنبية والغضب ليس بمصطلح اللعان اه عش وفي الخطبة ما وافقه (قوله أو الحكم الخ) عبارة المعنى  
والحكم حيث لا ولد كالحاكم وأما اذا كان هناك ولد لا يصح التصكيم الا ان يكون مكانا ويرضى بحكمه لان  
له حقان النسب الخ والسيد في اللعان بين أمته وعبد اه اذ ازوجها منه كالحاكم لا الحكم كما قاله العراقيون  
وغيرهم لانه ان يتولى له ابن رقيقه اه وفي سم بعد ذكر مثلها عن شرح الروض مانعه وقضية يجوز  
لعانه أي السيد ولو لنفي الولد الغير المكاف اه (قوله به) أي اللعان والجار متعلق بالامر (قوله فقط)  
أي بخلاف ما اذا كان لنفي الحد أو لنفي الحد والولد اه عش عبارة سم قوله فقط يخرج أيضا ملوكان  
لنفي الولد المذكور وغيره كدفع الحد فلا يمنع التصكيم لكن هل المراد حينئذ انه يصح اللعان حتى بالنسبة  
لنفي الولد تبعا والمراد انه يصح بالنسبة لغير نفي الولد فقط فيه نظر اه أقول والا قرب الثاني كل موضوع التعليق  
ومعنى أمره به الخ أي القاضي (قوله كلامهما) أي المتلاعنين الزوج والمرأة (قوله يجوز بناؤه  
للمفعول) فيشمل الحكم لكن يحتاج الى زيادة حيث لا ولد غير مكاف اه معنى (قوله فيقول له قل كذا  
وكذا الخ) أي ولو اجالا كان يقول له قل أربع مرات كذا الخ فيما يظهر ثم رأيت في سم على المنهج في موضع  
عن مر ما وافقه وفي موضع عن البرماوي مانعه ثم ان التلقين يعتبر في سائر الكلمات ولا يكتفي في أولها اه  
عش عبارة الجبري عن الشوري قال شيخنا والمراد بتلقينه كلمته ان يأمره به لان ينطق بها القاضي  
خلاف ما يرويه كلام الشارح في بعض كتبه اه (قوله فيقول له قل كذا الخ) أي ولها قولي كذا وكذا  
اه معنى (قوله فأتى الخ) أي الزوج ومثله الزوجة ويجوز بناؤه للمفعول فيشمل الزوجة (قوله كذا  
اليمن الخ) عبارة المعنى كاليمين في سائر الخصومات لان المقاب على اللعان حكم اليمين كما مروا ن غلب فيه معنى  
الشهادة فهي لا تؤدي الخ (قوله لا يعتد به الخ) أي في حصول المقصود من اللعان وفصل الخصومة في غير

(قوله تفنن لا غير) أي اذ لو عبر هنا أيضا بما صرح (قوله في المتن ويشترط فيه أمر القاضي ويلقن كلمته)  
قد يتوهم منافاة ذلك لما يأتي انه يصح اللعان بالجمية وانما يجب مترجعا لقاض جهال لانه لا يلحق ما يجعله  
ويجيب بجمع المنافاة بان يلقنه بالعربية فيعبر هو عما لقيه بالجمية ويرجعه الى جهال اثنان فليتنامل (قوله أو الحكم  
أو السيد) عبارة شرح الروض والظاهر ان السيد في ذلك كالحاكم لا كالحكم الخ اه وقضية يجوز  
لعانه ولو لنفي الولد الغير المكاف (قوله فقط) يخرج أيضا ملوكان كان لنفي الولد المذكور وغيره كدفع الحد  
فلا يمنع التصكيم لكن هل المراد حينئذ انه يصح اللعان حتى بالنسبة لنفي الولد تبعا أو المراد انه يصح بالنسبة  
لغير نفي الولد فقط فيه نظر (قوله فأتى به قبل التلقين لغواذ البين الخ) قد يقال كل من اليمين والشهادة



وان كانت منه مقدمة في نفسها ملزمة لا كذا رة ان كان الخالف كاذبا اه عش (قوله لا لعانينما هذا مستفاد  
من عموم قول المصنف فان غابت الخ فانه شامل له يتبعان البلد ومن لازمه عدم الموالة بين لعانينما اه  
عش (قوله بما سرفى الفاتحة) أي بضر السكوت للعمد العاويل واليسير الذي قصده قطع اللعان وذ كر  
مالا يعلق باللعان اه عش (قوله ولا يثبت الخ) فلو حكم حاكم بالفرقة قبل تمام الخمس نقض وروض  
وفى (قوله لا بعد تمامها) أي الحكامات الخمس (قول المتن وان يتأخر لعانهم الخ) فلو حكم حاكم بتقديم  
لعانهم انقض حكمه - وفى معنى (قوله من اعتقل لسانه) الى قول المتن وان يتأخر لعانهم الخ (قوله لا يثبت الخ) فلو حكم حاكم  
أصح وقوله والمراد الى ولم يكن بالجرح (قوله من اعتقل لسانه) عبارة الروض مع شرحه والمغنى ولو قذف  
ناطق ثم خرس ورجى نطقه الى ثلاثة أيام انتظرته نفسه فيه والأي بان لم يبرج برؤه أو رجي الى أكثر من  
ثلاثة أيام لاعن بالإشارة الخ (قوله ولم يبرج برؤه) أي قبل مضي ثلاثة أيام بدليل ما بعده وينبغي ان يكتب  
بقول طبيب عدل اه عش (قوله منهما) أي من الزوجين اه عش (قوله ويؤذف) معطوف على  
يلعن فهم امتنازعان في بأشارة بالنسبة للآخرين فتأمل اه رشيدى (قول المتن بأشارة الخ) ولو انطلق  
لسان الآخر بعد قذف ولعانه بالإشارة ثم قال لم أرد القذف بأشارة لم يقبل منه لان اشارته أثبتت حقا لغيره  
أو قال لم أرد اللعان بهما قبل منه فيما عدا لسانه فيلزمه الحد والنسب ولا ترتفع الفرقة والحرمة المؤبدة  
ويلاعن ان شاء لا سقاط الحد ونفى الولدان لم يمت مغنى وروض مع شرحه (قوله فيه) أي اللعان (قوله  
شائبة اليمين) أي وهي تنعقد بالإشارة اه عش (قوله وبفرض تغليبها) أي شائبة الشهادة اه سم  
(قوله هو) أي الآخر أصلا أو طارئا (قوله هنا) أي في اللعن (قوله لاثم) أي لاني غير هذا المحل اه  
سم ولعل الأسبب أي لاني الشهادة (قوله قبل النص الخ) عبارة المغنى وقضية إطلاق المصنف أنه لا فرق  
بين الرجل والمرأة وهو كذلك كما مر في الشامل والتمة وغيرهما وان كان النص على خلافه اه وعبرة  
النهاية وما تقر من التوبة بينهما هو العمد وان نقل عن النص أنها الخ (قوله لا تلاعن بها) أي بالإشارة  
(قوله ان محل ذلك قبل لعان الزوج الخ) في هذا نفي لان لعانها أبدأ لا يكون إلا بعد لعان الزوج سم  
ورشيدى زاد عش أي فلاولى أنه يقول ان محل ذلك ان لاعن لنفى الولدان لاعن لدفع الحد منه لاعن  
بالأشارة لانها ينتهض ضطرة اليه اه (قوله فيكرر) أي الملاءن الآخر من زوجا أو زوجة (قوله أو بشير  
لبعض) عبارة المغنى والاسنى ولكن لو كتب كلمة الشهادة مرة وأشار إليها أربعا جاز وهذا الجمع بين الإشارة  
والكناية اه (قوله فلا يصح الخ) أي فيتم ذلك أبدأ دام كذلك اه عش عبارة المغنى لم يصح قذفه  
ولا لعانه ولا نفي من تصرفاته اه (قوله والذذف) اقتصر المغنى والمحل على اللعان وهو المناسب لقول المصنف  
وفين حرف الخ (قوله أي ما عدا العربية) الى قول المتن وان يتأخر لعانهم الخ (قوله لا يثبت الخ) فلو حكم حاكم  
ولو في كافر على الأوجه وقوله والمراد الى ولم يكن بالجرح وقوله وان حلف الى المتن وقوله ومن ثم اعتبر الى المتن  
(قوله ترجمة اللعن الخ) أي والشهادة اه معنى (قوله على الأوجه) لعل البحث بالنسبة لمجموع التغليطات

لا يتوقف على تلقين (قوله في المتن وان يتأخر لعانهم الخ) قال في شرح الروض فلو حكم حاكم بتقديم  
نقض حكمه اه (قوله في المتن والشرح ويلاعن آخرس ويؤذف بأشارة الخ) قال في الروض وشرحه فان  
انطلق لسانه بعد قذف ولعانه بالإشارة وقال لم أرد القذف بأشارة لم يقبل منه لان اشارته أثبتت حقا لغيره  
أو قال لم أرد اللعان بهما قبل منه فيما عدا لسانه فيلزمه الحد والنسب فيلاعن ان شاء للمعد أي لا سقاطه  
وكذا يلاعن نفي ولم يثبت من لا ترتفع الفرقة والتعريم المؤبد اه (قوله وبفرض تسليمها) أي شائبة  
الشهادة أي تغليبها (قوله لاثم) أي لاني غير هذا المحل (قوله ان محل ذلك قبل لعان الزوج لا بعده) في هذا  
نفي لان لعانها أبدأ لا يكون إلا بعد لعان الزوج (قوله أو بشير لبعض) ويكتب البعض (قوله لا يثبت الخ) فلو حكم حاكم  
الروض ولو كتبها مرة وأشار إليها أربعا جاز وهو جمع بين الإشارة والكناية اه (قوله ولو في كافر على  
الأوجه) وفي شرح الروض والتغليط في حق الكفار بالزمان معتبر بأشرف الأوقات عندهم كما ذكره



وهو بعد فعل (عصر) أي يوم كان لم ينسب التأخير للمعتلن البجين القاحرة حيث أن أغلق صغوبة تجادل عليه منبر الصبيحت فان تيسر التأخير فيه عصر (جمعة) لأن يومها أشرف الأسبوع وساعة الاجابة فيها بعد عصرها كافي رواية صححت وان كان الأشهر انهم من يسير من أول الخطبة إلى آخر الصلاة لحسب ربه أصح (ومكان وهو أشرف بالده) أي اللعان لان في ذلك تأثير في الزجر عن البجين الكاذبة وعبارته مساوية لعبارة أصله أشرف مواضع البلد (فيحكمة) يكون اللعان (دين الركن) الذي فيها حجر الاسود (والمقام) أي مقام ابراهيم صلى الله عليه وآله وسلم وهو المسمى بالحطيم الحطيم الذوق فيه ولم يكن بالحجر مع انه أفضل لكونه من البيت (٢١٩) صونه عن ذلك وان حلف عرفه قاله

المأوردى (و) في (المدينة)

يكون (عند المنبر) مما يلي

القبر المكرم على مشرفه

أفضل الصلاة وأفضل السلام

لانه روض من رياض الجنة

والغدير الصريح لا يخالف عند

هذا المنبر بعد ولا أمة بعد

آخرة ولو على سائر المطب الا

وجبت له النار وفي رواية

صحة على منبري هذا الجنة

آخرة تبوأ مقعد من النار

ومن ثم صح في أصل الروضة

معهودا ويصح رواية

المتن اليسه جعل عند معنى

على (و) في (بيت المقدس)

يكون (عند الصخرة) لانها

قبله الانبياء في خبراتها

من الجنة (و) في (غيرها)

أي الاماكن الثلاثة يكون

(عند منبر الجامع) أي عليه

لانه أشرفه وزعم أن

معهود لا يليق بها ممنوع

لا جامع ما رواه البيهقي

وان ضعفه أنه صلى الله

عليه وسلم لا عن بين الهلاني

وأمر أنه عليه (و) تلاحن

(حائض) ونفساه مسلمة

ومسلم به جنابة ولم يهل

لغسل أو نجس يسلون

والافسياني النصرح في المتن بان الذي يلاحن في بيعة وكنيسة أو انه بالنسبة للزمن خاصة اه ع ش أي اطلق الزمن مع قطع النظر عن تعيينه لما يأتي من قول الشارح و يعتبر الزمن بما يعتقدون تعظيمه (قوله وهو بعد الخ) أي في حق المسلم اه سم (قوله فعل عصر) لعل التقيد به نظرا للغالب من فعل صلاة العصر في أول وقتها فان أخره إلى آخر الوقت لاهن في أوله اه ع ش (قوله من أول الخطبة) عبارة المغنى والنهاية من مجلس الامام على المنبر اه قال ع ش أي قبل الشروع في الخطبة اه (قوله وهو) أي ما بين الركن والمقام (قوله لحطيم الذوق) أي ذهاب فيه اه ع ش (قوله وان حلف عمر الخ) لعله رأى أن فيه تخويفا للمعالف أكثر من غيره اه ع ش (قوله على منبري الخ) صدره هذه الرواية من حلف على الخ اه رشيدى (قوله صح في أصل الروضة معوده) أي المنبر وهو المعتمد فان لم يصعدا وقفاه على يسار المنبر من جهته المحراب في المدينة وغيرهما من سائر البلاد كما في شرح الروض وقوله على يسار المنبر أي يسار مستقبل المنبر اه ع ش (قول المتن عند الصخرة) والتغليظ بالمساجد الثلاثة هو ما قد لم يكن هاهنا يحزن نقله اليها بغير اختياره كما حرم به المأوردى معنى ونهاية (قوله لانه أشرف) أي باعتبار انه محل الوعظ والازجاء وربما أدى معوده إلى تذكرة واعراضه نهاية أي لا باعتبار كونه أشرف بقاع المسجد من حيث كونه جزءا من المسجد ع ش (قوله لا يليق بها) أي بالمرأة (قوله الجلال) بطغ فكون منسوب إلى بني العجلان بطن من الانصار اه ع ش (قوله أو نجس) عطف على جنابة (قوله بعد خروج القاضي الخ) عبارة المغنى فيلاحن الزوج في المسجد فاذا فرغ من الخروج الحاكم أو نائبه اليها اه (قوله فلا بأس) أي لا حرم ولا كراهة اه ع ش (قوله تمكينها) أي الذمة والذمة (قوله لليهود) وتسمى البيعة أي معبد النصارى أيضا كنيسة بل هو العرف اليوم اه معنى (قوله بمجالهم تلك) أي بالبيعة والكنيسة وبيت النار (قوله لما سر) أي لانهم يعظمونها (قوله مطلقا) أي وان أذنوا في دخوله اه ع ش (قوله كفيرة الخ) أي كرمة مقدس غير مابة صور الخ لا اذنهم (قوله بلا اذنهم) أي أما باذنهم فيجوز وظاهره لو يبدون حاجتنا ولا حاجتهم للدخول وقضية اطلاقه انه يكتفى في جواز دخوله لنا باذن واحد منهم كما يكتفى باذن واحد منافي لدخولهم مساجدنا اه ع ش (قوله الا ان رضى به) أي الزوج بالمسجد عبارة المغنى فان قالت الا عن في المسجد ورضى به الزوج جاز والا فلا اه (قوله دخل دارنا بدمنة أو امان الخ) والا فامكنة الامنام مستحقة الهدم اه معنى (قوله ولا تغليظ الخ) عبارة المغنى (تنبيه) سكت المصنف عن لا ينقل لانه كراهي بفتح الدال كما ضبط ابن شهة وفيها كما ضبط ابن قاسم والزميق الذي لا يتدين بدين وعابد الوثن والاصح انه لا يشرع في حقه تغليظ بل

المأوردى اه وكان الشارح أشار لنا لفتح بقوله ولوفى كافر على الاوجه لكن سيأتي قوله و يعتبر الزمن بما يعتقدون تعظيمه فان كان متعلقا بجميع فرق الكفار المذكورة قبله كانت المبالغة هنا بالنظر للتغليظ بطلاق الزمان مع قطع النظر عن تعيينه وان اختص عن لا يتدين أشكل التخصيص لكن يمكن الفرق على هذا والوجه هو ما في شرح الروض عن المأوردى لان الغرض من التغليظ الزجر وهو ما يعتقدونه أباغ وكافي

المسجد (باب المسجد) بعد خروج القاضي مثلا اليه بل ممتك كل من أولئك فيقولوا رأى ناخير ملزول المانع فلا بأس اما ذمة حائض أو نفسه أمن تلايتها وذي جنب فيجوز تمكينها من الملاءمة في المسجد الا المسجد الحرام (و) يلاحن (ذمي) أي كتابي ولو معاها أو مستأمن (في بيعة) للنصارى بكسر الباء (وكنيسة) لليهود لانهم يعظمونها كتغليظنا المساجدنا (وكذا بيت نار مجوسى في الامم) لاذن ويحضر نحو القاضي والجمع الا في مجالهم تلك الامم الاماميه صور معظمة الحرم مقدس مطلقا كغيره بلا اذنهم وتلاحن كاثرة تحت مسلم فيما ذكر لاني للمسجد الا ان رضى به (لايت أمنام رثنى) دخل دارنا بدمنة أو امان وتوافوا اليها فلا يلاحن فيه بل في مجلس الحاكم اذلا أصبله في الحرمه واجتادهم لوضوح فسادهم فيرى لان دخوله مضى بولادتهم ولا تغليظ في حق من لا يتدين بدين



كدهري وزنديقي بل يخلف ان لزمه عين بالله الذي خلقه ورزقه وباعتقدون ثم عليه (و) حضور (حج من الاعيان) والصلحاء  
لا تباع ولان فيه ردع الكاذب (واقله) (٢٢٠) أربعة) لثبوت الزمان ومن ثم اعتبر كونهم من أهل الشهادة فمعرفة لغتهم للاعين

(والغليظات سنة لا فرض  
عسلى المذهب) كفى سائر  
الاعيان (ويسن للقاضي)  
ولو بناتيه (وعظمها)  
بالقويف من عقاب الله  
لا تباع ويقرأ عليها آية  
آل عمران ان الذين يشتركون  
بعهد الله وخبر وحسابكم  
على الله الله يعلم ان أحدكم  
كاذب فهل منكم من تائب  
(ويبالغ) في القويف  
(عند الخامسة) له له يرجع  
لغير أبي داود أنه صلى الله  
عليه وسلم أمر رجلاً أن يضع  
يده على فيه عند الخامسة  
وقال انما وجبت ويسن  
فعل ذلك مما وابتى واضع  
يده على الفم من ورائه (وان  
يتساعنا قائمين) ويحيث  
يرى كل صاحب له لا تباع  
ولان القيام أبان في الزجر  
وقائمين حال من كل من فاعلى  
تلاعنا أى كل قائماً ومن  
بمجموعهما وعلى كل هولا  
يقضى ما هو السنن  
جلوس كل من دلان الآخر  
بمخلاف فاني أدخلتهما  
طاهرتين فانه ان كان من  
المجموع اشترط عند دخول  
كل كونهما طاهرتين أو من  
كل لم يشترط فليس ما هنا  
نظير ذلك خلافاً من زعمه  
فنامله ويقعد كل وقت  
لعان الآخر (وشروطه)  
أى الملاعن أو اللعان  
ليصح ما تضمنه قوله (زوج)

يلعن في مجلس الحكم لانه لا يعظم زماناً ولا مكاناً فلا يترجح قال الشيخان ويحسن ان يخلف بالله الذي خلقه  
ورزقه لانه وان غلاني كفره وجد نفسه مذعنة لائق مدبر اه (قوله كدهري) وهو المعطل اه ع ش  
(قوله و يعتبر الزمان الخ) عبارة الاسنى أما تغليظ الكافر بالزمان فيعتبر بأشرف الاوقات عندهم كاذ كره  
المأوردى اه زاد المغنى وان كان قضية كلام المصنف انه كالسليم اه (قوله وحضور جمع) بالجر عطفاً  
على زمان الجور وبالباء في المتن (قوله من الاعيان الخ) أى من عدول أعيان بلد اللعان وصحائهم ولا بد من  
حضور الحاكم ويكتفى بالسيد في رقبته ذكر كرا كرا أو أثنى اه مغنى (قوله من الاعيان والصلحاء) أى ولو  
كانا من اهل عيش (قوله ومن ثم اعتبر الخ) هل هو كذلك ولو في لعان الكافر كما هو ظاهر اطرافهم أو  
ينظر لكونهم كذلك في الكفار بالنسبة بينهم لان المصدر على ما يدعى الى الانزجار وهو بمجانسهم أبانغ  
ويؤيد اعتبار ما يعتقدون تعظيم من الزمان والمكان اه سيد عمر وتقدم آتاه من المغنى وع ش  
ما يؤيد الثاني (قول المتن والتغليظات) أى بما ذكر من زمان ومكان وجمع سنة أى في مسلم أو كافر اه  
مغنى (قوله ولو بناتيه) عبارة المغنى وثابتهم ومحكم رسيد اه (قول المتن عند الخامسة) أى من لعانهم ما قبل  
شروعهم فيها فيقول الزوج اتق الله في قولك على اعنة الله فانهم اموجبة للعن ان كنت كاذباً وللزوجية  
اتق الله في قولك غضب الله على فانهم اموجبة للغضب ان كنت كاذباً لعانهم ما يترجح ان ويترك ان اه مغنى  
(قوله ويسن فعل الخ) عبارة المغنى وبما هو جلال ان يضع يده على فيه وامرأة ان تضع يدها على فيها فان أيا  
الا اتمام اللعان ثم كهما على حالهما ولقنهما الخامسة اه عبارة ع ش وينبغي ان يكون فاعل ذلك في  
المرأة محرماً لها أو أثنى فان لم يكن ثم أحدهما مخالفاً لا قرب عدم استعجاب ذلك اه (قوله على فيه) ينبغي في  
الاخرس على ما يشير به من تحويد اه سيد عمر (قوله من ورائه) أى كل منهما (قوله يرى كل منهما الخ)  
زيد الاسنى من المأوردى ويسمع كلامه ويجوز ان لا يكونا كذلك لكن ان كان ذلك بغير عذر ذكره والا فلا  
قال الزركشى وينبغي بحجته فيما ذكر من السنن اه (قوله حال من كل الخ) عبارة المغنى فيقوم الرجل عند  
لعانه والمرأة بالسة ثم تقوم عند لعانها ويقعد الرجل فقوله قائمين حال من مجموعهما لامن كل واحد منهما  
ولو قال عن قيام كان أوضح واذا كان أحدهما لا يقدر على القيام لاعن فاعداً أو مضطرباً لم يقدر على  
الجلوس كافي ادم اه (قوله من كل من فاعلى الخ) أى على وجه قسمته عليهما بدليل تفسيره المذكور اه  
سم (قوله بخلاف فاني أدخلتهما طاهرتين) أى المذكور في الحديث الشريف (قوله اشترط عند دخول  
كل الخ) يتأمل جدا اه سم (قوله ليصح الخ) أى اللعان وقوله ما تضمنه الخ هو خبر عن قول المتن وشروطه  
اه سم (قوله ما تضمنه قوله الخ) يعنى الزوجية (قوله ولو باعتبار) الى قوله ونحو يرفع في المغنى الا  
قوله وكان هذا الى المتن والى الفصل في النهاية الا قوله ولا وصول مائه الى المتن وقوله أوسار (قوله أدخل  
ما ياتي في البائن الخ) نشر مرتب (قوله ونحو المنكوح الخ) أى كالوطوء أو شبهة كأن ظنهما زوجته وأما  
ثم قدفها ولاعن لنى التسمية مغنى دروض (قوله فلا يصح من غيره) أى لا يصح اللعان من أجنبي ولا من  
المكان فاقدا اعتبرنا فيه مقدمه فلوراد الشارح بعد لفظ هو من قول المصنف وهو بعد عصر جمعة قولنا  
في حق المسلم وافق ذلك ولم يشك (قوله ويحيث يرى كل صاحبه) عبارة شرح الروض قال المأوردى  
وينبغي ان يتلاعنا مجتمعين بحيث يرى كل منهما الآخر ويسمع كلامه ويجوز ان لا يكونا كذلك لكن ان  
كان ذلك بغير عذر ذكره والا فلا قال الزركشى وينبغي بحجته فيما ذكر من السنن اه (قوله من كل من فاعلى)  
أى على وجه قسمته عليهما بدليل تفسيره المذكور (قوله اشترط عند دخول كل الخ) يتأمل جدا (قوله في  
المتن وشروطه زوج) عبارة الروض الشرط الثاني الزوجية والرجعية كالزوجية اه (قوله ليصح الخ) أى  
اللعان وقوله ما تضمنه هو خبر عن قول المتن وشروطه (قوله ولو باعتبار ما كان الخ) عبارة الروض الشرط

ولو باعتبار ما كان أو الصورة لا يدخل ما ياتي في البائن ونحو المنكوح فاسد فلا يصح من غيره كدلت عليه الآية ولان  
غيره لا يحتاج اليه لما هو أنه محض ضرورة



(يصح طلاقه) كسكران  
 وذمي وفاسق تغليباً لشيء  
 اليمين دون مكره وغير مكاف  
 ولا لعان في قذفه وان كمل  
 بعد ويعزر عليه (ولو ارتد)  
 الزوج (بعد طوطه) أو  
 استدخال ماء (قذفه) وأسلم  
 في العدة (لعن) لزوج  
 السكاح (ولو لعن) في الردة  
 (ثم أسلم فيها) أي العدة  
 (صح) ليمين ونوعه في سلب  
 السكاح (أو أمر) مرئياً  
 إلى انقضائها (صادق)  
 اللعان (بينونة) لتبين  
 انقطاع السكاح بالردة فان  
 كان هناك ولد نقاء بامانه  
 نفذ والابان فساد وحسد  
 لا قذف وأفهم قوله قذف  
 ونوعه في الردة فلا قذف  
 قبلها صح وان أمر كما يصح  
 من أباها بعد قذفها  
 (ويتعلق باللعان) أي  
 الزوج وان كذب أي  
 بفراقه منه وانظر للعانها  
 (فرقة) أي فرداً انفساخ  
 (وحرمه) ظاهره أو باطنه  
 (مؤبد) فلا تحمل له بعد  
 بنكاح ولا ملك تلعب  
 الشيفين لا سبيل لك عليهما  
 وفي رواية للبيهقي المتلاعنان  
 لا يجتمعان أبداً وكان هذا  
 هو مستند جزم بعضهم  
 بانها لا تعود إليه ولا في الجنة  
 (وان أكذب) المساعن  
 (نفسه) فلا يفيد عود  
 حل لانه حقه بل عود حرم  
 ونسب لانها حاق عليه

سيد أمة وأم ولد مغني وروض (قول المتن يصح طلاقه) بان يكون بالغاً عاقلاً مختاراً صادقاً بالحر والعبد  
 والمسلم والذمي والرشيدي والسفيه والسكران والمحدود والمطلق رجعي أو غيرهم اهـ مغني (قوله كسكران)  
 أي بتعد اهـ ثم (قوله وغير مكاف) أي من صبي ومجنون مغني وروض فهو من عطف العام (قوله في  
 قذفه) أي غير المكاف اهـ عش (قوله ويعزر الخ) أي ان كان غير محلي ورشيدي عبارة المغني ويعزر  
 المميز من أي الصبي والمجنون اهـ وزاد الروض مع شرحه ويسقط عنه يلوغته وفاقته لانه كان الزجر  
 عن سوء الأدب وقد حدث له زاجر أقوى منه وهو التكليف اهـ (قوله أو استدخال ماء) أي استدخالها للنية  
 المحترمة قال عش أي ولو في الذبح ويكون لعنه للعالم بالزنا أو لظنه لانني الولد لأمراه لا يلحقه اهـ عش  
 (قوله نهذ) أي اللعان المشتمل على النفي فينتفي النسب ويسقط الحد كما صرح به الأذري اهـ رشدي  
 (قوله مع) أي اللعان سم ومغني وفيه وفي النهاية فروع كثيرة (قوله ولا نظر الخ) أي وان لم تلان الزوجة  
 اهـ مغني (قوله ظاهره أو باطنه) قال في الروض سواء صدقت أم صدق انتهى اهـ سم (قول المتن  
 مؤبد) أي حتى في لعان المبانة والاجنية الموطوءة بشبهة حيث جاز لعانها بان كان هناك ولد ينفي به سم على  
 المنهج اهـ عش (قوله فلا تحمل الخ) يعني لا يحمل له نكاحها ولاوطؤها بنكاح وقوله ولا ملك أي لا يحمل  
 له وطؤها بذلك عين وان جاز له ملكها اهـ رشدي عبارة الاسني والمغني فيحرم عليه نكاحها ووطؤها بملك  
 اليمين لو كانت أمة فملكها اهـ (قوله ولا ملك) وينبغي ان يجوز له نظرها في هذه كالحرم اهـ عش وقوله  
 نظرها أي ونحوه عبارة سم هل يصير حكمها بعد ملكها في النظر ونحوه حكم المحرم اهـ (قوله وكان  
 هذا الخ) عبارة النهاية وكان هذا مستند الوالد رحمه الله تعالى في انها لا تعود إليه ولا في الجنة انتهت ولان  
 تقول يجوز أن يكون الخبر أر يديه انتهى ومحل دار التكليف ومما يرجع به بل يعينه أي الانشاء ان الحال عليه  
 أي الاخبار يوقع في الخلف فان خص بنحوه على وجهه يبيحه الشرع بما فيه ما يجبي في الحال على الانشاء  
 ما يتأمل اهـ سيد عمر أي من ان محله دار التكليف (قول المتن وان أكذب الخ) غاية عش قال الرشدي  
 انما ذكر هذه هنا ولم يؤخرها عن قوله وسقوط الحد الخ للإشارة إلى ان كذاب النفس له تأثير في سقوط  
 الحد وما بعده كآية عليه الشارح بقوله فلا يفيد عود حل لانه قبل عود حرم ونسب اهـ (قوله بل عود  
 الثاني الزوجية قال في شرحه فلا لعان لاجنبي اذ لم يكن ولد يقرينه ما يأتي ومن الاجنبي السيد مع أمته اهـ  
 وقوله يقرينه ما يأتي إشارة إلى قول الروض بعد فرع قذف المطابقة الباش أو من وطئها طامناً أنها زوجه لم  
 يلعن فان كان هناك ولد منفصل لا عن لغيره كذا حمل اهـ وقوله أو من وطئها الخ يرد على المتن بعد  
 التاويل أيضا لان براد زوج ولو باعترافه عند الوطء ثم قال في الروض فصل لا ينتفي وللعان باللعان بل  
 بدعوى الاستبراء وان ملك زوجته ووطئها أي بعد ملكها ولم يستبرأ ثم أنت فولد واحتمل كونه من السكاح  
 فقط فله نفيه أي باللعان أو من الملك فقط فلا وكذا لو احتمل كونه من ماء أي لا ينفيه باللعان بل بدعوى  
 الاستبراء وتصبر أم ولد اهـ وقوله وتصبر أم ولد قال في شرحه للحوق الولد بوطئه في الملك لانه أقرب مما قبله  
 اهـ ولا يخفى عن اشكال لكن قد وضع بان الحادث يقدر بأقرب زمن (قوله كسكران) أي بتعد (قوله  
 ويعزر عليه) عبارة الروض وشرحهم يعزر المميز من الصبي والمجنون ويسقط عنه يلوغته وفاقته لانه كان  
 للزجر عن سوء الأدب وقد حدث له زاجر أقوى منه وهو التكليف اهـ (قوله وأفهم قوله قذف وقوصه في  
 الردة الخ) فيه شيء فقد يقال انما أفهم وقوع مجموع القذف والاسلام بعد الردة لا القذف قبل الاسلام اذ لم  
 يرتب بينهما ما لا لفظ الا أن يقال المتبادر من الترتيب لفظاً ذلك أو يقال المقصود بيان افهام مجرد عدم  
 الوقوع قبل الردة (قوله فلا قذف قبلها صح) أي اللعان (قوله في المتن ويتعلق باللعان فرقة) قال في الروض  
 ولا بد أي في نفوذ اللعان من اتمام كلمته فلا وحكم كماكم بالفرقة قبل تمامها لم ينفذ اهـ (قوله ظاهره أو باطنه)  
 قال في الروض سواء صدقت أم صدق اهـ (قوله ولا ملك) هل يصير حكمها بعد ملكها في النظر ونحوه  
 حكم المحرم (قوله بانها لا تعود إليه) أفق بذلك شيخنا الشهاب الرملي



ونحو زرفع نفسه أى  
كذبه نفسه بجعل  
المراد هنا بالكذب نسبة  
الكذب إليه ظاهر الترتيب  
عليه أحكامه وذلك لا يظهر  
استداده لنفسه وحديثه  
فليس هذا نظير ما حدثت  
به أنفسها المجوز فيه الامران  
لان الله - حيث يصح نسبة  
إيقاعه إلى الانسان وإلى  
نفسه كالمواضع (وسقوط  
الحد) أو التعزير الواجب  
لها عيسى والعسق (عنه)  
بسبب قذفها لآية وكذا  
قذف الزاني ان سمى في  
لعانه (ووجوب حدتها)  
المضاف لحالة النكاح ان  
لم تلتن ولو ذميمة وان لم  
توض بحكم الانهم بعد  
الترافع اليها لا يعتبر رضاهم  
أما الذي قبيل النكاح  
فسيأتي (وانتفاء نسب  
نظام لعانه) أى فيه نظير  
الصحيحين بذلك وسقوط  
حصانته في حقه فقط ان لم  
تلتن أو التعتت وقذفها  
بذلك الزنا أو طلاق لان  
العان في حقه كالميننوح  
نحو أختها والذم طير قبل  
الوطء (وانما يحتاج إلى  
نفي) (الممكن) كونه (منه)  
فان تعذر) لموقعه (بان  
ولده) وهو غير تام لدون  
ما في الربعة أو هو تام  
(اسنة أشهر) فائق (من  
العقد) لان انتفاء حظتي  
الوطء والوضع (أو) لاكثر  
واكن (مطلق في مجامع)  
أى العقد (أو نكح) صغيرا

هذا الخ) وأما ما قد قيل بسقطه با كذابه نفسه قال في الكفاية لم أره مصرحاً به لكن في كلام الامام ما يفهم  
سقوطه في ضمن تعالي وبجزمه في المطلب اه معنى (قوله ونحو زرفع نفسه الخ) عبارة المغني (تنبيه) نفسه  
في المستن بفتح السين بخطه ويجوز رفعها أيضاً كما جازى قوله صلى الله عليه وسلم ان الله تجاوز عن أمي  
ما حدثت به أنفسها وفي سم ما رواه مع بسط في الرد على الشرح وأقره السيد عمر وأجاب الرشيدى بما  
نصه قوله لان المراد هنا بالكذب نسبة الكذب إليه ظاهر أى وذلك انما يعبر عنه بالكذب نفسه بعمل  
نفسه منصوباً وأما رفعه وان صح في نفسه الا انه لا يؤدي هذا المعنى اذ لا يفهم من قولنا كذبه نفسه  
الاتنازه فيما ادعاه وهذا غير مراد هنا كما لا يخفى وقد أشار الشارح اهذا تبعاً لابن حجر بقوله وذلك لا يظهر  
استداده لنفسه وبهذا يندفع ما في حواشي ابن حجر للشهاب سم بما حصله انه كما يصح نسبة الكذاب إليه  
يصح استداده لنفسه بمعنى ذاته اذ هما عبارة عن شيء واحد والتغاير بينهما اعتبارى فكيف يسلم ظهور النصب  
دون الرفع ووجه الاندفاع ما قدمتم من انه وان صح كل منهما الا ان معنى كذب نفسه غير معنى كذبه  
نفسه كما يشهد بذلك الاستعمال فتأمل اه رشيدى (قوله نظير ما حدثت به) أى المذكور في الحديث  
الشريف اه ع ش (قوله أو التعزير الخ) عبارة المغني أى حد قذف الملاعنات كانت محصنة وسقوط  
التعزير ان لم تكن محصنة اه (قوله وكذا قذف الزاني) الى قوله ولا ينتفى عنه في المغني الا قوله أما الذي إلى  
المتزوج وقوله ولا وصول إلى المتن (قوله ان لم تلتن) أى تلاقى فان لا تعت سقط عنها اه ع ش زاد الروض  
مع شرحه وان لا يعت بمرادها ثم أقرت بالزنا حدثه ان لم ترجع عن اقرارها اه (قوله فسيأتي) أى في  
أواخر الفصل الآتي (قوله في حقه فقط) خرج به حصانته في حق غيره فلا تسقط اه شرح المنهج  
(قوله وحده) لئلا يختص الخ) عبارة المغني وحكمها حكم المطابقة طلاقاً بائناً فلا يلحقها طلاق ويستتبع نكاح  
أربع سواها ومن يحرم جمعها كاختصاصها وغير ذلك من الأحكام المترتبة على اليقينون فتأمل  
عدها ولا يتوقف ذلك على قضاء القاضي (فرع) لو قذف زوجاً وجنموه بكر ثم طلقها تزوجت ثم  
قذفها الزوج الثاني وهي ثيب ثم لا عنوا لم تلاقى هي جلدت ثم رجعت اه (قوله لدون الخ) متعلق بولده  
وهو في المصود دون مائة وعشرين وفي المضغة دون ثمانين اه ع ش (قوله صغيراً) ويمكن احوال الصبي  
لتسع سنين ويشترط كمال التسعة ثم بعد ما كان احواله وحقوق النسب به لا يلاع حتى يثبت بلوغه فان ادعى  
الاحتلام ولو عقب انكاره صدق مغني وروض مع شرحه (قوله أو مسموحاً) خرج به بمجيب الله كردون  
الانثيين وعكسها فانه يمكن احواله مغني وروض مع شرحه (قوله ولم يضر من يمكن فيه اجتماعهما) يعنى  
لم يضر من يحتمل اجتماعهما فانه لم يضر بان قطع بانه لم يصل اليها في ذلك الزمن كان قامت بينة بانه لم يفارق بلدته في  
ذلك الزمن وهي كذلك ولا تنظر لاحتمال ارسال مائه اليها كما نقله سم عن الشارح حلاً فالابن حجر والافقد  
يقال ان ذلك يمكن دائماً فلو نظرنا إليه لم يكن الحق فيما اذا كان أحدهما بالشرق والاخر بالمغرب متعذراً  
أبداً كما لا يخفى وليس المراد من الامكان في قوله ولم يضر من يمكن الخ مجرد مضي مدة تسع الاجتماع وان قطع  
بعدم الاجتماع اذ لا مذهب الحنفية وبهذا تعلم ما في حاشية الشيخ اه رشيدى يعنى ع ش حيث قال  
قوله ولم يضر من الخ فهو مهو أنه اذا مضى ذلك الحقة وان لم يعلم لاحدهما سفر إلى الآخر اه ولا يخفى أنه غير  
مخالفة لما قاله وانما يخالفه لوقال وان علم عدم سفر أحدهما إلى الآخر فتأمل (قوله يمكن في اجتماعهما)  
أى ووطء وحل أقل مدة الحمل اه معنى (قوله ولا وصول مائه الخ) المعتمد عدم اعتبار مكان ارسال مرد

أو مسموحاً أو (وهو بالشرق وهي بالمغرب) ولم يضر من يمكن في اجتماعهما ولا وصول مائه اليها كالمواضع عادة



اه سم (قوله فلان رسول يمكن الخ) لا نالنا قول على الامور والخارقة لله اذ نعم ان وصل اليها ودخل بها  
 حرم عليه باطننا الذي كاه ونظاير اه ع ش (قوله مؤنة تجهيز الاول) أي المنى بعينه و نه (قوله ورث  
 الثاني) أي المستحق بعد الموت عبارة المغنى ولومات الولد بعد الذي جاز له استلحاقه كأي حال الحياة ويستحق  
 ارثه ولا يتنازل اليه منه بذلك اه (قوله ولا أثر قول الام الخ) ولما يقع كثير من العامة من ان واحدا  
 منهم يكتب بيته بمويز ولده بأنه ليس منب ولا علاقة به اه ع ش (قوله من وطه شبه الخ) أي أو من رتا  
 بالطريق الأولى لان اضرار الولد بكونه ولدا أقوى منه بكونه من وطه شبه أو استدخال منى اه ع ش (قوله  
 لانه شرع) أي قوله والتعبير في المغنى (قوله فيأني الخ) أي كما ويعلم الخ) عبارة المغنى والمراد بالنفي هنا كأي  
 المقلب ان يحضر عند الخاكم وبذلك ان هذا الولد أو الخا ل الموجود ليس منى مع الشرائط المعتبرة اه وعبارة  
 الرشدي فالمراد بالنفي المشروط فيه الفور اعلام الخاكم وليس المراد منه النفي الذي ترتب عليه الاحكام  
 لانه لا يكون الا باللعان اه (قوله ان كان عاميا الخ) عبارة النهاية ان كان ممن يخفى عليه عادة ولومع مخالطته  
 مع العلماء اه (قوله بمس الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه كان بلغه الخبر لا فخر حتى يصح أو كان  
 جافا على كل أو عاريا فليس فان كان محبوسا أو مريضا أو خائفا ضاع مال أو رسل الى القاضي ليعت اليه نائبا  
 يلاع عن عنده أو ليعلم انه مقيم على النفي فان لم يفعل بطل حقه فان تعذر عليه الارسال أشهد ان أمكنه فان لم  
 يشهد مع تمكنه بطل حقه والغائب النفي عند القاضي ان رجسه في موضع موثوق به وجوده لا يفتقر الى  
 الزوج وان باءدرا اليه بحسب الامكان مع الاشهاد والافلا على الاصح في الشرح الصغير ما اذا لم يكن سذرقان  
 حقه بطل من النفي في الاصح ويطلق الولد اه (قوله نعم يلزمه ارسال من يعلم الخ) وان احتاج الرسول الى  
 أسرة في دفعها حيث كانت أسرة مثل الذهاب اه ع ش (قوله فان عجز الخ) أي عن الارسال وهذا يفيد انه  
 مع الارسال لا يلزم الاشهاد ولعل الفرق بينه وبين الغائب حيث وجب الاشهاد مع سيره ان مجرد سيره لا يدل  
 على عدم الرضا بالولد بخلاف ارسال المعلم فانه يدل على ذلك فليتأمل وجه ذلك أي ان مجرد السير لا يثبت الرضا  
 وارسال المعلم يثبت تدبر اه سم وقد يفرق بان الاول فعل فقط والثاني اجتمع فيه القول والفعل (قوله  
 فلاشهاد) أي ان أمكنه والا أي لم يشهد مع تمكنه منه غنى وأنى (قوله كغائب أخر الخ) أي وان أشهد

بعين أو بعينين وذكرهم في اللعان سقط الحد عنه أي سقطت عنها حد قذفهم والا فلا أي ان لم يذ كرههم لم  
 يسقط حد قذفهم لكن له ان يعبد اللعان أي ويذ كرههم لا سقطت عنه فان لم يلاع وحدها قذفها قطا ليه الرجل  
 أي بالحد وقتنا يجب عليه حدان أي لها والرجل وهو الاصح فله اللعان أي لا سقطت حد الرجل وهل تتلبد  
 الحرمة أي للزوجة باللعان لاجله أي الرجل فقط وجهان ولو ابتدأ الرجل قطا ليه فليس له اللعان وجهان ولو  
 عفا أحدهما فلا أثر المطالبة مطلقا أي سواء قلنا الواجب حدان (فرع) لو قذف امرأته وأجنبته عند  
 الخاكم يزيد فعلى الخاكم اعلامه بطلب طالب بمحققه وان أقر له أي الشخص بمال عند الخاكم لم يلزمه اعلامه  
 فصل قذف بجاعة بكلمات فاسك حذو كذا بكلمة كيا بنت الزانية هو قذف لا يؤمها ويعد اللعان أي  
 بعدد القذوفات ولو بكلمات كن زوجات فان رضين بلعان واحد لم يجز ان ذ كرهن في اللعان معافان ونسب وقع  
 للأولى فان تنازعن البداء وهو بكلمات بدأ بمن قذف أولا أو بكلمة أقرع بينهما ولو قدم الخاكم لحداهن  
 بلا قصد ايتا رجا وان قال لامرأة يازانية بنت الزانية وجب حدان وقدمت البنت فلو كانت زوجته قدمت  
 الام أي لان حدها أقوى لانه لا يسقط باللعان وتقدم أي من بدأ بقذفها مطا أي سواء كانت الثانية تزوجة  
 أولا وان قال يازانية أم الزانية اه وسقط مع طوله لغوائه ولا يوضح المقام به (قوله ارسال من يعلم الخاكم)  
 عبارة الروض وشرحه أرسل الى القاضي ليعت اليه نائبا يلاع عن عنده أو ليعلم انه مقيم على النفي وعبارة الاصل  
 يبعث الى القاضي ويطلع على ما هو عليه ليعت اليه نائبا أو ليكون عالما بالحال ان أخر بعث النائب فان لم  
 يفعل بطل حقه وان تعذر عليه الارسال أشهد انه على النفي ان أمكنه فان لم يشهد حقه بطل حقه وهو يفيد  
 انه مع الارسال لا يلزم الاشهاد (قوله فان عجز) أي عن الارسال وهذا يفيد انه مع الارسال لا يلزم الاشهاد

بالشفعة فيأني الخاكم  
 ويعلمه بانتهائه منه ويحذر  
 في الجهل بادي أو الموربة  
 فيصدق فيه بيمينه ان كان  
 عاميا خلفا ثم على العوام  
 وان خالطوا العلماء وخرج  
 بالنفي اللعان فلا يجب فيه  
 فور (ويحذر) في تأخير  
 النفي (لعذر) مسافر في  
 أعذار الجعة ثم يلزمه  
 ارسال من يعلم الخاكم فان  
 عجز فلاشهاد والابطال حقه  
 كغائب أخر السير لغير عذر



أوسار أو تناخر لعذر ولم يشهد والاعذار بالجمعة ما قاله شارح ومقتضى تشبيههم لما هنا بالرد بالعيب والشفعة المعتبرة أعذارهما وهو ظاهر ان كانت أضيق لكانا وجدنا من أعذارهما ارادة دخول الحسام ولو بالتطيق كما شمله إطلاقهم وألقاها ان هذا ليس عذرا في الجمعة ومن أعذارها كل كرية ويعد كونه عذرا (٢٢٤) هنا وان قلنا انه عذر في الشهادة على الشهادة كما يأتي في بابهم فإلوه اعتبره الاضيق من

تلك الاعذار (وله نقي حل) كما صح ان هلال بن أمية لا يصح عن الجمل (د) له (انتظار وضعه) ليعلم كونه ولذا اذا ما كان حلاقا يكون بخروج لال جاء ونه بعد علمه يكفي اللعان فلا يعذر به بل يلحقه لنتصيره (ومن أخر) النقي (وقال جهات الولادة صدق بيمينه ان) أمكن عادة كانت (كان غائبا) لان الظاهر يشهد له ومن ثم لو استغاضت ولادتها لم يصدق (وكذا) يصدق مدعى الجمل بها (الحاضر) ان ادعى ذلك (في سدة يمكن جهله) به (فبها) عادة كان بعد علمه عنها ولم يستغض عنه لاحتمال صدقه حيث سئد بخلاف ما اذا انتفى ذلك لان جهله به اذن خلاف الظاهر ولو أخبره عدله رواية لم يقبل منه قوله لم أصدقها لا قبل بيمينه (ولو قيل له) وهو متوجه للحاكم أو قد سقط عنه التوجه اليه لعذره (متعت بولدك أو جعله الله لك ولدا صالحا فقال آمين أو نعم) ولم يكن له ولد آخر يشتبه به ويدعى اودته (تعذر نهيه) وعلقه لتضمن ذلك منه رضاه (وان قال) في أحد الحالتين السابقتين

(قوله أوسار) أي بلا تأخير (قوله ولم يشهد) راجع لقوله أوسار الخ عبارة سم قوله ولم يشهد يفسد وجوب الاشهاد مع السير وأنه لا يفتي السير عنه وبه صرح شرح الروض اه أي والمفتي كما مر آتيا (قوله تشبيههم) أي الاصل وقوله ان المعتذر أعذارهما أي العيب والشفعة وقوله ان كانت أضيق أي من أعذار الجمعة اه ع ش (قوله والظاهر ان هذا ليس عذرا الخ) وليس من الاعذار الخوف من الحكم على أخذ مال حوت العادة بانهم لا يفعلون الا باخذة أما لو خاف من اعلام مجبور او يحمله على أخذ ماله أو قد لم تجر العادة باخذ مثله فلا يعذره عذر اه ع ش (قوله ومن أعذارها) أي الجمعة (قوله ويعد كونه) أي كل الكرية اه ع ش (قوله هنا) أي في اللعان (قوله انه عذر) أي كل الكرية (قوله من تلك الاعذار) أي أعذار الجمعة والعيب والشفعة (قوله كما صح) الى الفصل في المغنى الا قوله وكان ناقله الى المتن (قوله لال جاء موته الخ) عبارة المفتي وشرح التلخيص بخلاف انتظار وضعه لربا موته فلو قال جلت موته واخرت رجا موته مينا فاكفى اللعان بطل حقه من النقي اه (قوله بعد علمه) متعلق بانتظار وضعه المقدر بالعطف (قوله مدعى الجمل بها) يعني عنه قوله بعد ان ادعى ذلك (قوله به) أي بالولادة اه معنى (قوله هنا) أي بحمل الولادة (قوله ولم يستغض) أي الولادة والتذكير بتأويل ان يتولد (قوله بخلاف ما اذا انتفى ذلك) كأن كان في دار واحدة ومضت مدة يبعد الخفاء فيها فانه لا يقبل اه معنى (قوله لان جهله به اذن) كذا في النسخ بالنون خفي في نسخة لشارح اه سيد عمر (قوله عدله رواية) أي ولو رقيقا أو امرأة اه معنى (قوله لم يقبل الخ) جواب لو (قوله والا) أي بان أخبر من لا تقبل روايته كصبي وفاسق اه معنى (قوله قبل) أي قوله لم أصدقها (قوله ولم يكن له الخ) عبارة المفتي نعم ان عرفه ولد آخر وادعى حمل التهنئة والتأمين ونحوه عليه فله نفيه الا ان كان

وقد يستشكل الفرق حيث وجب الاشهاد مع سير الغائب ولم يجب مع ارسال المله - لم الا ان يقال مجرد سيرة لا يدل على عدم الرضا بالولد فيلحقه فلا بد من الاشهاد الدال على ذلك بخلاف ارسال الملعلم فانه يدل على ذلك قليلا بل وجه ذلك وهو ان مجرد السير لا ينافي الرضا به وارسال المله لم ينافيه تدبر (قوله أوسار أو تناخر لعذر ولم يشهد) يفيد وجوب الاشهاد مع السير وأنه لا يفتي السير عنه وبه صرح في شرح الروض فانه بعد قول الروض وهل له أي الغائب التناخير الى رجوع باخذ اليه بحسب الامكان مع الاشهاد أي بانه على النقي وجهان اه وذكروا ان أحصوا ما في الشرح المغير الاول وان كاذم الاصل عمل اليه قال ما نصه فان أخر المبادر مع الامكان وان أشهد أولم يشهد وان يادر بطل حقه وان لم يمكنه المبادر تخوف الطريق أو غيره فليشهد اه وعبارته مختصر الكفاية لابن النقيب فرع اذا أمكن الغائب السفر قليلا فليس في نفسه عيب بلوغ الخبر ويشهدانه على النقي فان أخر بطل حقه وان أشهد وكذا ان سلو ولم يشهد في أصح الوجهين وأحال الامام جميع ذلك على الشفقة وقال لا فرق بين البابين اه وهذا الكلام يفسد اعتبار اجتماع السير والاشهاد وأنه لا يكتفى بأحدهما وهذا بخلاف ما قبل في الرد بالعيب وأنه وان لم يكن مقيدا بالغائب من أنه اذا أشهد حال ذهابه الى الحاكم سقط عنه وجوب الانتهاء اليه والفرق متيسر قليلا بل ويراجع والفرق بانه ثم يشهد على الفسخ فلا يضر التناخير بعد ذلك بخلافه فانه لا ينتفى عنه الا باللعان (قوله ومقتضى تشبيههم لما هنا بالرد بالعيب الخ) مقتضاها ايضا ان الحاضر اذا ذهب الى الحاكم لزمه الاشهاد حال ذهابه ان أمكن لثبوت ذلك في الرد بالعيب ومقتضاه ايضا انه اذا أشهد حال ذهابه سقط عنه الذهاب لكن قماس ما قالوه هنا في سير الغائب أنه لا يمنع من الاشهاد وأنه لا يغنى أحدهما عن الآخر عدم سقوط الذهاب عنه والفرق يمكن فإيراجع (قوله ومقتضى تشبيههم الخ) قضية التشبيه بالرد بالعيب أنه اذا أشهد سقط وجوب المبادر الى الحاكم مع أنه ليس

(جزاك الله خيرا أو بارك عليك فلا) يتعذر النقي لاحتمال انه قصد مجرد مقابلة الدعاء (وله اللعان) لدفع حدا ونقي ولد (مع امكان) اقامة (بينه وبينها) لان كلاهما مائة وظاهر الا يقام شرط لتعذر البينة صدق الاجماع وكان نافله لم يعتد بالخلاف فيه لشذوذه على أن شرط بيمينته هم المخالفة أن لا يكون القيد خرج على سبب وسبب الاية كان الزوج فيه فاذا البينة (واها) اللعان اشار



أشار إليه فقال نعمك الله به ذالولد فقال آمين أو نحوه فليس له نفيه اه (قوله بل يلزمها الخ) ظاهر هذا الصنيع أنه يجوز لها اللعان وإن كانت كاذبة فتقول أشهد بالله أنه لن الكاذبين الخ وهو بعيد جداً كما لا يخفى ويحتمل أن قوله يلزمها نفسه المراد بالجواز الذي أفاده قول المصنف ولها فيكون قوله أن صدقت لامتني نفسه بالمعنى الذي ذكره الشارح فليراجع اه رشدي عبارة المغني (تنبيه) قضية قوله لها أنه لا يلزمها ذلك لكن صرح ابن عبد السلام في قواعد وجوبه عليها إذا كانت صادقة في نفس الأمر فقال إذا لعن الزوج امرأته كاذباً لا يحصل لها النكول كيلا يكون عوناً على جلدتها أو رجها وقضيتها أهلها وصوبه الأذرع والزركشي وغيرهما وهو ظاهر اه (قوله لا بالبينه الخ) أي لا للتوجه بها بالبينه فيمتنع حينئذ لعانها لأنه الخ (قوله غير هذا) أي دفع الحد

بل يلزمها أن صدقت كما قاله  
ابن عبد السلام وصوبه  
(لدفع حد الزنا) المتوجه  
عليها بلعانه لا بالبينه لأنه حجة  
ضعيفة فلا يقاومها ولا فائدة  
للعان غير هذا

• (فصل في اللعان لنفي ولد) • (قول المتن لنفي ولد) ولومن وطء شبهة أو نكاح فاد اه مغني (قوله بل يلزمه) إلى قوله وانطوى في المغني في وإلى الفصل في النهاية (قوله بل يلزمها ما ذاع لم) في مسامق قريبا اه رشدي عبارة المغني (تنبيه) قضية قوله أنه لا يجب أن علم أنه ليس منه وليس مراد بل يجب في هذه الحالة كما علم مسامق اه (قوله إذا علم الخ) أي أو ظن ظناً مؤكداً كإس اه رشدي أي وكما يأتي (قوله ولو أقام بينة الخ) غاية معطوفة على وان عفت الخ (قوله لاحتجته إليه) أي إلى الله أن لنفي الولد تعليل للمتن والشارح بها (قوله من حاجته) أي إلى الله العان (قوله بل يلزمه أن صدق) فيه مسامق أيضاً قريبا اه رشدي عبارة المغني تنبيه قضية أنه لا يجب في هذه الحالة وبه صرح الماوردي ولكن الذي صرح به ابن عبد السلام في القواعد وهو أن تعد الوجوب دفع الحد والفسق عنه وهل وجب الحد في هذه الحالة على الملاعن ثم سقط باللعان أو لم يجب أصلاً لاحتجته لأن للإمام الأول أوجه اه رشدي (قوله أظهار الصدقة) أي المترتب عليه دفع عار الحد والفسق وغير ذلك وأما قوله ومبالغة الخ فلا يظهر له دخل في لزوم اه رشدي (قوله ولد دفع تعزيره) قال شيخنا الشهاب البرلسي والظاهر أن الفرقة تثبت بمذاللعان وأنه يدل ذلك وإن زال النكاح انتهى اه سم (قوله لكونها ذميمة مثلاً) عبارة المغني كعذف وزجته لامة أو الذميمة صغيرة يمكن جسامها ويسمى هذا تعزير تركه أيضاً اه (قوله لصدقة ظاهراً) كيف يأتي هذا إذا رماها بغير الذي ثبت من الحكم كذلك اه سم وفيه يقال ذلك من تعزير تركه الكذب لا شيء (قوله مع امتناعها) كأنه احتراز عما لو لعنت ثم نفذها برئاً آخر فإنه يحسد اه سم (قوله منه) أي اللعان (قوله وهو ظاهر) أي صدقة (قوله أو كذبه الخ) عطف على قوله لصدقة ظاهراً اه عس (قول المتن لا توطأ) خرج التي توطأ عبارة الروض مع شرحه وكذا أي في اللعان لدفع تعزير وجب لتكذيبه ظاهراً بأن تذف زوجته غير المحصن ولم يعلم كذبه ولم يظهر صدقة كعذف صغيرة توطأ ويجنونه لكن لا يلعن لدفع تعزيره لهما حتى تكمل بالباوغ والافاقه وتطالب بالانتها اه سم (قوله وكعذف كبيرة) إلى قوله وما عداها من ذميمة مكرمة وتعتد عبارة المغني أي لا يمكن وطؤها فإنه لا يلعن لاسقاطه وإن بلغت وطأته العلم بكذبه فلم يلحق بها عاراً بل يعزرتا ديماً على الكذب حتى لا يغودا ليداعوا مثل ذلك ما لو قال زني بل عسوح أو ابن شهر مثلاً أو قال

كذلك ويفرق بأنه هناك يشهد على الفسخ فلم يضر التأخير بعد ذلك  
• (فصل في اللعان الخ) • (قوله بل يلزمه أن صدق) في مختصر الكفاية لابن النقيب ولوة ذفها ولا بينته فقد يظاهر اللعان واجب عليه لأنه يدفع به محرماً لا يمكن إباحته وهو الجلد ودفع الحرام واجب ويؤيد مفهوم النص الاتي أنه ليس عليه أن يلعن حتى يطالب بالحد أو أطلق في الحاوي عدم الوجوب اه (قوله ودفع تعزيره) قال شيخنا الشهاب البرلسي والظاهر أن الفرقة تثبت بمذاللعان وأنه يفعل ذلك وإن زال النكاح لكن عبارة الشارح يعني المحلى توهم خلاف الثاني اه (قوله لصدقة ظاهراً) كيف يأتي هذا إذا رماها بغير الذي ثبت من الحكم كذلك (قوله مع امتناعها) كأنه احتراز عما لو لعنت ثم نفذها برئاً آخر فإنه يحسد (قوله في المتن لا توطأ) خرج التي توطأ في الروض وكذا أي في اللعان لدفع تعزير وجب لتكذيبه ظاهراً



نحو قرناه أو بوطء نحو  
 ميسوح فلا يلاعن لاسقاطه  
 وإن بلغت وطأه بئس الذل  
 عار يلحقها به العلم بكذبه فلا  
 يمكن من الخلف على صدقه  
 وإن زجر حتى لا يعود  
 فلا يلاعن والخوض في الباطل  
 ومن ثم يستوفيه القاضي  
 للامانة بخلاف الكبيرة  
 لا بد من طلبها ومحل ما ذكر  
 في نحو قرناه حيث لم يرد  
 وطء دورها والا فهو من  
 الأزل وما عدا هذين أعني  
 ما علم صدقه أو كذبه يقال له  
 تعزير بالتكذيب لما فيه من  
 اظهار كذبه بقيام العقوبة  
 عليه وهو من جملة المستثنى  
 منه ولا يستوفى الا بطلب  
 المقذوف (ولو عفت عن  
 الحد) أو التعزير (أو أقام  
 بينة برتابها) أو قرارها به  
 (أو صدقته) فيه (ولا رد)  
 ولا حل ينطبه (أو سكنت  
 عن طلب الحد) بلا عفو  
 (أو جنت بعد ذنوبه) ولا رد  
 ولا حل أيضا (فلا لعان)  
 في المسائل الخمس ما دام  
 السكوت أو الجنون في  
 الاخيرتين (في الاصح) إذ  
 لا حاجة اليه في الكل سيما  
 الثانية والثالثة لثبوت قوله  
 بحجة أقوى من اللعان أما  
 مع رد أو حل ينفيه فلا يعن  
 حرما وإذا الزم حد بصدق  
 مجنونة برتابها أيضا لمحال  
 اتفاقها أو تعزير بماله يصفه  
 أو بصدق صغيره انظر  
 طلب ما بعد كمالها ولا تحد  
 مجنونة باللعان حتى ينفق  
 وتشتنع من الامان (ولو أبانها)

لرثاء أو قرناه زنت فانه يعزير فلا يلاعن ولا يلاعن وهذا ظاهر إذا صرح بالفرج فان أطلق فيبقى ان يسأل  
 عند دعواها عن ارادته فان وطأها في الدبر يمكن فيطبق العار بها ويرتب على جوابه حكمه زاد النهاية وتعزير  
 التأديب يستوفيه القاضي للامانة الخ اه (قوله نحو قرناه) نعت كبيرة (قوله أو بوطء نحو ميسوح) أي  
 أو قذف بوطء الخ (قوله فلا يلاعن) تفريع على ما في المتن (قوله لاسقاطه) أي تعزير بالتأديب (قوله  
 وإن بلغت) أي اللطافة (قوله فلا يمكن) من التمكين (قوله وإن زجر الخ) جواب سؤال متشوه قوله إذا عار  
 الخ (قوله حتى لا يعود فلا يلاعن) أي لمن شأنه الايداع فلا يلاعن في القذف المذكور والمراد مطلق الايداع  
 أي حتى لا يعود فلا يلاعن أحد اه رشدي أقول والمراد إذا عارها (قوله ومن ثم) راجع الى قوله وانما زجر  
 الخ (قوله يستوفيه القاضي للامانة) ظاهره ولو لمع وجوده ولم يطلب سم على حج اه عش (قوله من  
 الاول) أي ما في قوله ولا دفع تعزيره اه كردى والاصوب وهو اللعان لحد القذف الخ (قوله وما عدا قوله  
 أعني ما) الاول فيهما من (قوله أعني ما علم الخ) تفسير لهذين وما علم صدقه كقذف من ثبت قرناها بينة الخ  
 وما علم كذبه كقذف اللطافة وما عدا هما هو ما لم يعلم صدقه ولا كذبه كقذف زوجته غير المحصنة (قوله  
 وهو) أي تعزير بالتكذيب (قوله من جملة المستثنى منه) عبر من جملة لان هذين منها أيضا فتمامه الا ان فيه  
 لعانا لانه من الباقي بعد الاستثناء بخلاف هذين (قوله ولا يستوفى) أي تعزير بالتكذيب اه عش (قوله  
 الا بطلب المقذوف) ظاهره ولو غير كامل فيؤخر الى كماله اه ثم (قوله أو التعزير) الى الفصل في المعنى  
 الا قوله ولا نحو مجنونة الى المتن وقوله بناء على انه لا يلاعن وقوله على ما مر الى فهمه اجلان (قول المتن من طلب  
 الحد) أي أو التعزير اه معنى (قول المتن أو جنت الخ) أو قذفها مجنونة برتابها مضاف للافاقة اه معنى  
 (قوله ما دام السكوت أو الجنون الخ) فلو طأه بئس سكنت أو المجنونة بعد كمالها لا يعن اه معنى (قوله  
 سيما الخ) عبارة المعنى لسقوط الحد في الصور الثلاث الاول ولا تتفاء طلبه في الباقي اه (قوله سيما الثانية)  
 وهي اقامة البينة برتابها أو قرارها به والثالث هو تصديق الزوجة للزوج في الزنا (قوله فلا يعن الخ) عبارة  
 المعنى فان له اللعان لفيه قطعا اه (قوله بماله يصفه) أي برتابه بصفه أصلا أو إضافة لجلال الجنون (قوله أو  
 بصدق صغير) عبارة غير صغيرة بالنسبة الى الرشدي قوله أو بصدق صغيرة أي يمكن وطؤها بقرينة ما قدمه  
 من ان النى لا يمكن وطؤها بغير تصديق لها الحاكم اه (قوله بعد كمالها) أي بالافتقار الى الباطل (قوله باللعان)  
 أي فيما إذا كان هناك ولد أو حمل والافلاله انه في حال جنونها كما مر آنفا (قول المتن ولو أبانها) لو عجز  
 بمانت اشمل ما لو انقضت على زوجة أو حصل انفساخ اه معنى عبارة الروض مع شرحه فرع لو قذف  
 المفسوخ نكاحها أو الماطقة البائن بخلع أو طلاق ثلاث أو انقضاء عدة برتابها طاق أو مضاف الى حالة النكاح  
 أو قذف من وطئها في نكاح فاسد أو طأها في نكاحه أو أمانته لم يلاعن ان لم يكن هناك ولد ولا حمل فان كان  
 هناك ولم ينقل لاعتن لفيه وكذا ان كان هناك حمل ولا حد لها باللعان ان لم يكن أضاف الزنا الى نكاحه  
 وتناهدا حرمة بهذا اللعان فان كان فالزنت في نكاحه وجب الحد عليها باللعان ونسقه له باللعان فان بان في  
 صورة اللعان لنفى الحمل ان لا حل فسد لعانه وحد وكذا لو لاعتن زوج ولا رد بان بعد لعانه فساد نكاحه تبينا

كقذف صغيرة فوطأ ومجنونة لكن لا يلاعن حتى يكمل ولا يطالب اه وقوله لتكذيبه ظاهره اقال في شرحه  
 بان قذف زوجته غير المحصنة ولم يعلم كذبه ولم يظهر صدقه اه (قوله يستوفيه القاضي للامانة) ظاهره ولو  
 مع وجوده ولم يطلب (قوله وهو من جملة المستثنى منه) عبر من جملة لان هذين منها أيضا فتمامه (قوله  
 الا بطلب المقذوف) ظاهره ولو غير كامل فيؤخر الى كماله وفي شرح مر فلو قال الزوج قذفتك في النكاح  
 فلى اللعان وأدعت هي صدوره قبله صدق بيمينه ولو اتلفا بعد الفرقه قال قذفتك قبلها فقالت بل بعدها  
 صدق بيمينه أيضا ما لم يشكر أصل النكاح فتصدق بيمينها أو قال قذفتك وأنت صغيرة فقالت بل بالغه صدق  
 بيمينه ان احتمل صدوره في صغيرها أو قال قذفتك وأنتا فأنكرت قوله لم يقبل منه بعده أو أنت مجنونة أو  
 رقيقة أو كافرة أو نازعة صدق بيمينه ان عهد ذلك اه أو الا صدقت أو أو أنا صبي صدق ان احتمل تطير ما مر أو أو أنا



فساد لعانه وحده فلا يثبت شيء من أحكامه اهـ وأقره سم (قول المتن بعد النكاح) أي قانون النكاح أخذ  
 بما يأتي اهـ سيد عمر (قوله حد قذفه) أي أو تعزيره عبارة الغني وتسقط عنه العقوبة بلعانه ويجب عليه على  
 البائن عقوبة الزنا حيث كان مضافا بخلاف المطلق وتسقط عنها بلعانه اهـ (قوله ان أضافه للنكاح) أي

يجنون صدق ان عهد له اهـ وفي الروض ومشرحه (فرع) لو قذف المفسوخ نكاحها أو المعلقة البائن  
 بخلع أو طلاق ثلاث وانقضاء عدة برأ مطلق أو مضاف الى حاله النكاح أو قذف من وطئها في نكاح فاسد أو  
 ظاهرا أمه أو جنته أو أمته لم يلاعن فإن كان هناك ولم ينفلصل لا عن نفسه وكذا ان كان هناك حل ولا حد  
 لها بلعانه ان لم يكن أضاف الزنا الى نكاحه موتا بحد الحرمة هذا للعان فان كان قاذف الزينة في نكاحي وجب  
 الحد عليها وتسقط عنه بلعانه فان بان في صورة ان لا حل فسد لعانه وحدود كذا الولاعن زوج ولا ولد وبان بعد  
 لعانه فساد نكاحه تبيننا فساد لعانه وحده فلا يثبت شيء من أحكامه انتهى باختصار وفي الروض ومشرحه أيضا  
 ما نصه فصل لو قذف من لا عنهما عزز فقط ان قذفها بذلك الزنا أو أطلق فان قذفها بزنا آخر عزز أيضا فقط ان  
 حدث بلعانه لكونهم لم تلاعن للعانه وذلك لان لعانه في حقه كالبينة فلا يحد ولعانه عزز للزيادة وحده ان لعنت  
 سواء أذنفها بذلك بعد اللعان أم قبله في النكاح أم قبله كما يحد للأجنبية واللعان انما يحد في الحصة اذ لم  
 يعارضه لعانها فان عارضه بقيت الحصة لغيرها على ان اللعان بجهة واحدة فيختص أثرها بذلك الزنا كما يختص  
 بالزوج وليس له إسقاط العقوبة من تعزير أو حد بالعان لانها بانبت بلعان القذف الاول ولا ولد وان حد  
 بالقذف الاول ولم يلاعن ثم عاد الى القذف بذلك عزز تأديدا للزيادة ولا يحد لظهور كذبه بالحد الاول ولا  
 يلاعن لإسقاط التعزير كما علم مما سمر أو قذفها بغيره أي برأ غير ذلك الزنا فلا لعان لإسقاط العقوبة لظهور  
 كذبه بالحد وهل يحد لان كذبه في الاول لا يوجب كذبه في الثاني فيوجب الحد لرفع العار أو يعززر لظهور  
 كذبه بالحد وجهان أو وجهان الثاني أحدان من عموم ما يأتي فحين قذف شخصاً فخدم قذفه ثانياً وتجدد قذفها  
 الأجنبية ولو بما حدث فيه أي بسببه لان اللعان في صورته يختص بالزوج فيقتصر أثره عليه وسواء في الزوج  
 والأجنبي أو كان ثم ولد فنفاه بالله ان بقي أومات أو لم يكن (فرع) لا يسكر الحد بسكر القذف ولو صرح  
 فيه برأ آخر أو قصد به الاستئناف فكفي الزوج لعان واحد بذكر فيه الزنيات كلها وكذا الزنا ان سماهم في  
 القذف بان يقول ما شهد بالله اني من الصادقين فيما يمتلئ به من الزنا بفلان وفلان ومن قذف شخصاً  
 فخدم قذفه ثانياً يعززر لظهور كذبه بالحد الاول والزوج في ذلك كغيره ان وقع القذفان في حال الزوجية كان  
 قذف الأجنبية ثم تزوجها قبل ان يحد أو بعده ثم قذفها بالزنا الاول فالحد الواجب واحد ولا لعان لإسقاطه بل  
 يحتاج الى بيئته لانه قذفها بالاول وهي أجنبية أو قذفها بغيره تعدد الحد لاختلاف موجب القذف لان الثاني  
 يسقط باللعان بخلاف الاول فان أقام بأحدهما أي أحد الزنا من نية تصد طلبها الحد القذف سقط أي  
 الحد ان لانه ثبت انها غير محصنة والا فان بدأت بطالب حد القذف بالزنا الاول حمله مطلقاً ثم الثاني ان لم  
 يلاعن والإسقاط منه حده وان بدأت بالثاني فلا عن لم يسقط الحد الاول لان اللعان يختص بأثره بذلك الزنا  
 بخلاف البينة وسقط الثاني وان لم يلاعن - دلل الثاني أي للقذف الثاني ثم الاول بعد طلبها الحد وان طالبتهم ما  
 أي بالحد من جميعا فكأنها بالاول فيحمله ثم الثاني ان لم يلاعن (فرع) لو قذف زوجته ثم أبانت بغيره  
 لعان ثم قذفها برأ آخر ثم جدد نكاحها بل أو لم يجده فان حد الاول قبل التجديد بالنكاح قال البلقي سوابه  
 قبل القذف عزز الثاني كذا لو قذف أجنبية فخدم قذفها ثانياً لم يبق حمله على ما اذا لم يصف الثاني الى حالة  
 البيئونة لئلا يشكك بما سمر فيما لو قذف أجنبية ثم تزوجها ثم قذفها برأ آخر من ان الحد يتعدد فان لم يطلب  
 حد القذف الاول - في أبانها قال البلقي سوابه حتى قذفها فان لعان الاول قبل القذف الثاني أو بعده عزز  
 للثاني للزيادة ولا يحد إذ بله نه سقطت حصانته في نفسه والأي وان لم يلاعن الاول حد حدين لاختلاف  
 القذفين في الحكم وهو محمول على ما اذا أضاف الزنا الى حالة البيئونة أخذاً مما سمر اهـ سقته مع طوله لكثرة  
 فوائده وإيضاحه التمام مع اختصار الشارح فيه اهـ (قوله أو جعل على المعتد) حزم به الروض (قوله

بواحدة أو أكثر (أومات  
 ثم قذفها) فان قذفها (برأ  
 مطلق أو مضاف الى ما) أي  
 زمن (بعد النكاح لا عن)  
 للثاني (ان كان) هناك (ولد)  
 أو جعل على المعتد (بلقه)  
 ظاهراً وأراد نفيه في لعانه  
 للمحاجة اليه حيثئذ كان  
 سلب النكاح وحيثئذ سقط  
 عنه حد قذفها أو يلزمها  
 به حد الزنا ان أضافه للنكاح  
 ولم تلاعن هي كالزوجة



بمخلاف ما اذا انتفى الولد عنه فبعد ولا (٢٢٨) لعان (فان اضاف الزنا الذي رماها به الى ما) أي من (قبل نكاحه) أو بقدينونتها (فلا

بمخلاف المطلق معنى وعش (قوله بمخلاف ما اذا انتفى الخ) عبارة المغنى تنبيه أفهم كلامه انه اذا لم يكن ولد  
 له فلعان وهو الصحيح لانه كالأجنبي ولانه لا ضرر ولا جرم فيه فبعد به اه (قوله الولد) أي والجد (قول  
 المتن فان اضاف الى ما قبل نكاحه الخ) مثل هذا ما لو صدر منه القذف حال الزوجية و اضاف الى ما قبل النكاح  
 اه روض (قوله كالأجنبية) أي كذنفها (قول المتن وكذا ان كان في الاصح) اعتمد المنهج (قوله  
 بالاسناد الخ) هذا مختص بما في المتن عبارة المغنى لتقصيره بذكر الترخيص اه وهو شامل لما في الشارح أيضا  
 (قوله في الصغير) أي في الشرح الصغير اه عش (قوله واعتمد الاسنوي الخ) ومع هذا فالمعتمد ما في  
 المتن اذ كان - فبان بطلان القذف أو يضيفه الى النكاح اه معنى (قوله بناء على انه لا يلاعن) أي بناء على  
 الاصح المذكور في المتن اما على مقابله فلا يحتاج لانشاء قذف كما هو واضح اه سيد عمر (قول المتن ويلاعن)  
 وظاهر انه لا ينتفى بهذا لعان ما ثبت له من الحد الاول قاله الرشدي أقول يفهم قول الشارح كالتنبيه  
 والروض فان أي من انشاء القذف ثم اللعان حد انه يسقط باللعان حد القذف الاول أيضا وقد صرح  
 به قول المنهج مع شرحه ويلاعن لنفيه وتسقط عقوبة القذف عنه باعانه فان لم ينش عوقب اه وأصرح  
 منه قول المغنى ويلاعن لنفي النسب يسقط عنه باعانه حد القذف فان لم ينش قذفا حد ولا حد عام باعانه  
 ان لم يكن اضاف الزنا الى نكاحه وتبدأ الحارمة بعد اللعان اه (قوله فلا يقبل منيا آخر) ويجبي والولدين  
 انما هو من كثرة الماء اسنى ومعنى (قوله فان نفي الخ) أي باللعان (قوله فان نفي أحدهما الخ) أو نفي  
 أولهما باللعان ثم ولدت الثاني فسكت عن نفيه أو ما قبل ان تلده لحقه الاول مع الثاني اه معنى (قوله  
 الابالتي) أي باللعان (قوله فهما جلان) فيصح نفي أحدهما (خاتمة) فيها مسائل منشورة تتعلق بالباب  
 لا ينتفى ولد الامة باللعان بل بدعوى الاستبراء لان اللعان من خواص النكاح كالطلاق والظهار ولو ملك  
 زوجة ثم وطئها لم يستبرأ ثم أتت بولدوا حتمل كونه من النكاح فقط فله نفيه باللعان كماله نفيه بعد  
 البينة بالطلاق أو احتمال كونه من الملك فقط فلا ينفى باللعان وكذا لو احتمل كونه منهما فلا ينفى باللعان  
 أيضا وصبر أم ولد للحق الولد به بوطئه في الملك لانه أقرب مما قبله ولو قال الزوج بعد قذف زوجته قذفتك في  
 النكاح فلي اللعان فقاتل قبله فلا لعان وعليك الحد صدق بيمينه لانه القاذف فهو أعلم بوقت القذف ولو  
 اختلعا بعد القرعة وقال قذفتك قبلها فقالت بل بعد هذا صدق بيمينه أيضا الا ان أنكرت أصل النكاح  
 فصدق بيمينها ولو قال قذفتك وأنت صغيرة فقالت بل وأيا بالغه صدق بيمينه ان احتمل انه قذفها وهي صغيرة  
 بخلاف ما اذا لم يحتمل كأن كان ابن عشرين سنه وهي بنت أربعة سنين ولو قال قذفتك وأما أنا ثم أنكرت نوملم  
 يقبل منه بعده أو وأنت مجنونة أو رقيقة أو كافر أو ادعت خلاف ذلك صدق بيمينه ان هو له ذلك والا

فلا يقبل منيا آخر) ويجبي والولدين انما هو من كثرة الماء فالتوأمين من ما عرجل واحد في حل واحد شرح  
 روض (قوله فهما جلان) فان ثبت لا يرد على قوله فهما جلان ان قضية قوله السابق لجرى العادة الالهية  
 الخ انهما جلان من واحد وهذا يشكل بقوله لان الرحم اذا اشتمل الخ بما سياتى في العدد انها تنقض بالاول  
 دون الثاني اذ لو كانا من واحد وجب توقف انقضائها على الثاني لانما منع جميع ذلك لان كونهما جلين صادق  
 بكونهما من رجلين ولا يلزم ان يجتمع في الرحم ولان من ما عرجلين لجواز ان يكون وصول ماء الثاني مع ولادة  
 ولد الاول وكونهما من واحد ولا يشكل بقوله لان الرحم الخ ولا بما سياتى في العدد من انقضائها بالاول  
 دون الثاني لجواز مثل ما ذكر أيضا بان يكون وصول ماء الثاني مع ولادة الولد الاول قلت هذا المنع لا يفيد مع  
 قولهم في باب العدد والعبارة للروض وشرحه (فرع) لو علق طلقها بالولادة فانت بولدها ثم با آخر وكان بينهما  
 ستة أشهر طلقت بالاول وانقضت عدتها بالثاني وعلقها الى ان قال وان كان الحمل ثلاثة الى ان قال وان كان  
 بين الاول والثالث ستة أشهر فاكثروا بين الثاني والاول دونها لهما دون الثالث وان كان بينهما وبين الثاني  
 دون ستة أشهر كما صرح به الاصل وانقضت عدتها بالثاني اه فانظر قوله دون الثالث الخ المصريح بان  
 الثالث مع الثاني حل آخر مع ان بينهما دون ستة أشهر فقد اجتمع في الرحم ولد من ما عرجل واحد وآخر من

لعان (فان اضاف الزنا الذي رماها به الى ما) أي من (قبل نكاحه) أو بقدينونتها (فلا  
 ويجعل عدم احتياج لقذفها  
 حيثئذ كالأجنبية (وكذا)  
 لا لعان (ان كان) ولد (في  
 الاصح) لتقصيره بالاسناد  
 لما قبل النكاح ورجح في  
 الصغير المقابل واعتمده  
 الاسنوي لانه الذي عليه  
 الاكثرون وقد يعتقد ان  
 الولد من ذلك الزنا (لكن  
 له) بل يلزم ان علم زناها أو  
 ظنسه كما علم بمصر (انشاء  
 قذف) مطلق أو مضافا  
 بعد النكاح بناء على انه  
 لا يلاعن (ويلاعن) حيثئذ  
 لنفي النسب للضرورة فان  
 أبي حد (ولا يصح نفي أحد  
 قوا من) وان ولدتها مرتبا  
 ما لم يكن بين ولادتهما مائة  
 أشهر لجرى ان المادة الالهية  
 بعدم اجتماع ولدي الرحم  
 من ما عرجل واحد من ماء  
 آخر لان الرحم اذا اشتمل  
 على مني فيه قوة الاحبال  
 انسدت فطعمه من ماء من  
 نحو هو انه لا يقبل منيا آخر  
 فلم يتبعها لحوقا ولا اتقاء  
 فان نفي أحدهما واستلحق  
 الآخر أو سكت عن نفيه أو  
 نفاها ثم استلحق أحدهما  
 لحقاء وغلبوا الاستلحاق على  
 النفي لقوته بعينه بعد النفي  
 دون النفي بعد احتياط  
 للنسب ما أمكن ومن ثم  
 لحقه ولد أمكن كونه منه  
 بغير استلحاق ولم يتبع عنه  
 عند امكان كونه من غيره  
 الابالتي أما اذا كان بين



## \* (كتاب العدد)

فهي اصدقة أو اناصي فقالت بل رأيت بانغ صدق بيته ان احتمل ذلك كما مر أو وانما يجوز فقالت بل  
وانت عاقل صدق بيته ان عهده جنون لان الأصل بقاؤه وليس لاخذ غير صاحب الفرائض استحقاق مولود  
على فراش صحيح وان نفي عنه بالامان لان حق الاستحقاق باق له فان لم يصح الفرائض كونه الموطوءة بشبهة كان  
لكل أحد أن يستطعمه ولو نفي الذي وادعاه لم يثبت في الاسلام فلو مات الولد وقسم ميراثه بين ورثته  
الكفار ثم استطعمه لحققت نسبته واسلامه وورثته ونقضت القسمة ولو قتل الملاعن من ذمائه ثم استطعمه لحقه  
وسقط عنه الخصاص والاعتبار في الحسد والتعزير بحاله القذف ولا يتغيران بحدوث عتق أو رفق أو اسلام  
في القاذف أو المتدوف معنى ونهاية وروض مع شرحه

\* (كتاب العدد)

(قوله جمع عدة) الى المتن في النهاية (قوله من العدد) أي مأخوذة منه (قوله لا تنمها) أي العدة بالمعنى  
الآتي (قوله على عدة فراء الخ) بالاضافة (قوله غالباً) ومن غير الغالب أن يكون بوضع الحمل اه ع ش  
(قوله مدة تربص الخ) عبارة غير مدة تربص فيها المرأة اه قال السيد عمر قد يقال بصدق هذا التعريف  
بالاستبراء لا يقال المراد بالمرأة الزوجة لانه مع كونه تخصيصاً بدون فريضة يخرج عدة الشبهة وقد يعاب بانه  
تعريف لغطي وهو جائز بالاعم كما صرح حوايه في كتب المنطق اه أقول وللمنع خروج عدة الشبهة بان  
براد الزوج ولو باعتراف من الزوج نظير ما مر في شرح وشروط الزوج (قوله تعرف الخ) المراد بالعرفنة  
ما يشمل الظن انما عدا وضع الحمل يدل عليها طناً اه يجزى أي ولقوله الآتي واكتفى بها الخ (قوله  
تعرف الخ) الموافق لما بعده كونه من باب التعليل (قوله أو لتعبد) انفصال محقق اه يجزى (قوله  
وهو اصطلاحاً لا يعقل الخ) قال الشهاب سم لعل في حله مسحة اه أي لان الذي لا يعقل معناه هو التبعيد  
به لانفس التعبد اه رشيدى قال السيد عمر ويمكن ان يرجع الضمير للتعبد بالمفهوم من السابق وعليه  
ولا تناسخ اه (قوله معناه) أي حكمته (قوله أو غيرها) أي كالعدة في بعض أحوالها اه ع ش (قوله  
لا يقال فيها) أي في العدة اه ع ش (قوله تعبد) أي تعبدى بحذف ياء النسبة (قوله ولتتبعها) أي  
تتبعها وتوجهها وأنها ممانعة فلا يجوز الجمع لان النفي قد يجمع مع التعبد كما في الصغيرة والآية  
المتوفى عنها وقد يجمع مع مرفقة براءة الرحم كما في التوفى عنها اه يجزى (قوله وأخرت) أي العدة  
(قوله والحق الخ) جواب - والظاهر البيان (قوله كأنها طلاقاً) أي في الجاهلية (قوله والطلاق تعلق بهما)  
كيف وقد يترتب عليهما اه سم عبارة ع ش لانه اذا مضت المدة ولم يبطأ طوب بالوطء أو الطلاق فان  
لم يفعل طلق عليه القاضي واذا ظاهراً طلق فوراً ليركن عاتداً ولا كفارة اه (قوله على بعض تفاصيلها)  
الانساب بسياق كلامه اسقاط بعض اه سيد عمر (قوله وكررت الخ) عبارة بالمعنى والمغلب فيها التعبد  
بدليل انها لا تنقض بقرع واحد مع حصول البراءة اه (قوله مع حصول البراءة بواحد) بدليل كفايته  
في الاستبراء اه سم (قوله استظهاراً) أي طلب الظهور ما شرعت لاجله وهو مرفقة براءة الرحم اه ع ش  
(قوله واكتفى بها) أي بالاقراء سم وع ش (قوله لان الحامل الخ) تعليل للنفي اه ع ش (قوله لانه) أي  
بعض الحامل نادر لتعليل لا كنهاء (قوله وهو) أي المراد بالنكاح (قول المتن الاول يتعلق الخ) ويأتي  
الثاني في فصل عدة الوفاة اه سم (قوله بنحو عيب) الى المتن في النهاية الا قوله أو مكره (قوله بنحو عيب)  
أي كلاءه أو قوله بنحو لعان أي كالرضاع (قوله لانه) أي كلام من الفسخ والانفساخ (قوله في معنى  
الطلاق) وفي معنى المصلاق ونحوه ما لو منع الزوج حياً وانما نهاية أي فتعد عدة الطلاق به ع ش (قوله

## \* (كتاب العدد)

ما آخر

(قوله أو لتعبد وهو اصطلاحاً لا يعقل معناه) لعل في حله مسحة (قوله والطلاق تعلق بهما) كيف وهو  
قد يترتب عليهما (قوله مع حصول البراءة بواحد) بدليل كفايته في الاستبراء (قوله واكتفى بها) أي  
بالاقراء ع ش (قوله ضربان الاول يتعلق الخ) ويأتي الثاني في فصل عدة الوفاة (قوله وهو) أي وضع



النصوص عليه) نعمت بالطلاق (قوله وتخرج) الى المتن في المعنى الا قوله ووطء الشبهة الى وهو (قوله ووطء  
الشبهة الخ) عبارة المعنى لكن يرد عليه بوطء الشبهة وقد يقال ان المذهب اذا كان فيه تفصيل لا يرد اه  
(قوله وهو) أي ووطء الشبهة اه سم عبارة المعنى وضبط المتولى الوطء الموجب للعدة بكل ووطء لا يوجب  
الحد على الواطئ الخ (قوله أو مكره) وفاقا للمعنى والاشي ونحوه لانه نهاية والله عبارة سم أفنى شيخنا  
الشهاب الرملي بعدم حقوق الولد الحاصل من ووطء المكره على الزنا لان الشرع قطع النسب عن الزاني وهو  
زان لانه ممنوع من الفعل آثم به وان سقط عنه الحد للشبهة ونهت عن عدم الحقوق انه لا عدة لهذا الوطء  
ويغارق الصبي والمجنون بانه مكلف بالامتناع آثم بالفعل بخلافهما مر اه (قوله كالملة) أي بالغة عاقلة  
طائفة مفعول ووطئ (قوله منها) أي الكاملة (قوله لاحترام الماء) أي حقيقة في المجنون والمكره وحكما في  
المراهق لكونه مظنة الزنا (قوله المذكور) وهو الصحيح (قوله حصر الوطء) أي المتسبب عن وجوب  
العدة (قوله ووجه الوهم) أي وجه كونه وهما اه كردى (قوله لوجوبها بنحو الوطء الخ) لعل الاولى  
ان يقال ان الحصر انما هو لوجوبها المتعلق بفرقة الخي عن نكاح صحيح في الوطء والاستدخال اه سم  
(قوله لا يناسب الاصطلاح) أي للمعنيين (قوله الاول) أي كالوجوب هنا وقوله الاخير أي كبعد نحو  
الوطء هنا (قوله بذكر) الى قوله واستدخالها في المعنى الا قوله وهل يلحق الى فلا عدة وكذا في النهاية الا قوله  
واستدخاله (قوله بذكر متصل) وان كان زائدا وهو على سنن الاصل ولعل وجه الاحتياط لاحتمال  
الاحتمال منه اه نهاية عبارة المعنى قال البغوي ولو استدخلت المزاكرا زائدا أوجب عدة أو أشل  
فلا كالمبتلي اه وهو ظاهر في الاولى اذا كان الزائد على سنن الاصل والا فلا ويس بظاهر في الثانية كما قاله  
شيخنا اه قال ع ش قوله وهو على سنن الاصل أي بخلاف الزائد الذي ليس كذلك فلا تجب عدة بالوطء  
به وان كان فيه قوة اه (قوله من نحو صبي) متعلق بوطء (قوله تنبأ للوطء) وكذا بشرط في الصغيرة  
ذلك اه معنى وفي ع ش عن الزيادة وسم مثله (قوله أما قبله) أي الوطء اه ع ش (قوله كزوجة  
محبوب) أي مقطوع الدكر اه معنى (قوله لم تستدخل منه) أي لم ذلك أما لو لم يعلم عدم استدخاله  
كأن ساقها وتزلم منه ولم يعلم هل دخل فرجها أو لا فتجب به العدة ويلحق به النسب وتنقضي عندها بوضع  
الحمل الحاصل منه كما يعلم مما يأتي في أول الفصل الآتي من قوله أما اذا لم يمكن الخ اه ع ش (قوله

الشبهة كل مالم يوجب الخ) أفنى شيخنا الشهاب الرملي بعدم حقوق الولد الحاصل من ووطء  
المكره على الزنا لان الشرع قطع النسب عن الزاني وهذا زان لانه ممنوع من الفعل آثم به وان سقط عنه الحد  
للشبهة ونهت عن عدم الحقوق لانه لا عدة لهذا الوطء ويغارق الصبي والمجنون بانه مكلف بالامتناع آثم بالفعل  
بخلافهما مر (قوله ووجه الوهم ان الحصر انما هو الخ) لعل الاولى ان يقال ان الحصر انما هو لوجوبها  
المتعلق بفرقة الخي عن نكاح صحيح في الوطء والاستدخال (قوله بذكر متصل الخ) تقدم في قول المصنف  
في باب الفسول وجنابة بدخول حشفة أو ثديها فرجا قول الشارح في قوله حشفة ثمانية من واضح أصلي أو  
مشبهة متصل أو مقطوع اه وفي قوله أو ثديها ثمانية من مقطوعها أو مخلوق بدونها الواضح المتصل أو  
المتصل فيهما كما صرح به جمع متأخر ون في الاولى وبعبارة التحقيق لا تنافي ذلك خلافا لمن ظن وقف دمر حوا  
بان ايلاج المقطوع على الوجهين في نقض الموضوع بسمه والاصح نقضه ويجري ذلك في سائر الاحكام اه ثم  
قال والله ذكر الزائد ان نقضه وجب الغسل بالاجمال فلا اه وقوله أو مشبهة في حصول الجنابة  
بأحد ذكر من أحدهما زائدا واثبت به وهو مشكل اذ لا جنابة بالشك والكلام حيث لم ينقض مسه وقوله  
ويجري ذلك في سائر الاحكام مع قوله قبله متصل أو مقطوع قد يخالف قوله هنا متصل بدخول العدة في قوله  
سائر الاحكام بل يدخل فيه أيضا ما هو حاصل ما في فتاوى شيخنا الشهاب الرملي من وجوب المهر وحصول  
التحليل بأيلاج المقطوع لكن لا يخفى اشكاه وقوله والزائد ان نقضه مستفاد من شيخنا جويان ذلك في العدة

النصوص عليه وتخرج  
بالنكاح الزنا فلا عدة فيه  
اتفاقا ووطء الشبهة فانه  
ليس صريحا بل ليس فيه  
الامام في فرقة الخي وهو كل  
مالم يوجب حدا على الواطئ  
وان أوجب على الموطوءة  
كوطء مجنون أو مراهق أو  
مكره كالملة ولو زنا منها  
فتلزمها العدة لاحترام  
الماء (وانما تجب) أي عدة  
النكاح المذكور فالحصر  
صحيح بخلاف ما ذهبوا  
فقال في تفسيره حصر الوطء  
فيما ذكر قبله من فرقة  
الزوج ولا ينحصر فان الوطء  
في النكاح الخامس ووطء  
الشبهة موجب لها اه  
ووجه الوهم ان الحصر انما  
هو لوجوبها بنحو الوطء  
بأنسبة للنكاح الصحيح  
وهذا لا يرد عليه شيء على  
ان تعبيره بحصر الوطء الى  
آخيه لا يناسب الاصطلاح  
وهو أن المحصور هو الاول  
والمحصور فيه هو الاخير  
(بعد ووطء) بذكر متصل  
ولو في دبر من نحو صبي تنبأ  
للوطء ونحفي وان كان  
الذكر أشل على الاوجه ما  
قبله فلا عدة فلا آية  
كزوجة محبوب لم تستدخل  
منه



ومسوح مطلقا اذ لا يلحقه الوالد (أو) بعد استدخال منيه) أي الزوج المحترم وقت انزاله واستدخاله ولو منى محبوب لانه اقرب للعروق من مجرد ايلاج قطع فيه بعدم الانزال وقول الأطباء الهواه يفسده فلا ينفى منه ولا ينفى لا ينفى الامكان ومن ثم لم يبق به النسب أيضا لما غير المحترم عند انزاله بان اثره من زنا فاستدخلته زوجته وهل يلحق به ما استنزه بسده لحرمة أولا لا لخلاف في اباحته كل محتمل والا قرب الاول فلا عدة فيه ولا نسب يلحق به واستدخاله منى من تظن زوجته عدة ونسب كوطء الشبهة كذا قالوا والتشبيه بوطء الشبهة الظاهر في أنه تزني من صاحبه لا على وجه سفاح يدفع استشكله بان العبرة فيهما بظنه لا ظنها ومرفى بحرمانه الذكاح بسفاس الكلام في ذلك وتجب عدة الفراق بعد الوطء (وان تيقن براءة الرحم) لكونه علق الطلاق بها فوجبت أو لكونه الواطئ طفلا أو الموطوءة طفلة لعدم مفهوم قوله تعالى من قبل أن تمسوهن وتعويلا على الايلاج لظهوره دون المنى المسبب منه العروق لخفائه فأعرض الشرع عنه واكتفى بسببه وهو الوطء أو دخول المنى كما عرض عن المشقة في

وهو (أي ذكر وجهه) مسوح الخ اه ع ش (قوله مطلقا) المتبادر منه ان معناه سواء استدخاله منيه أولا وهذا لا يوافق قوله الا في فصل عدة الوفاة لتعذر انزاله اه سم عبارة ع ش قوله مطلقا أي استدخاله مناه أولا وظاهره وان سادها حتى زلما وفي فرجها اه (قوله المحترم) نعت للمنى ووقت انزاله الخ طرف للمحترم ش اه سم (قوله وقت انزاله الخ) عبارة المغنى ولا بد ان يكون محترما حال الانزال وحال الادخال حتى الماوردي عن الاصحاب ان شرط وجوب العدة بالاستدخال ان يوجد الانزال والاستدخال معا في الزوجية فلو انزل ثم تزوجها فاستدخلته أو انزل وهو زوجة ثم ابانها واستدخلته لم تجب العدة ولم يلحقه الولد انتهى والظاهر ان هذا غير معتبر بل الشرط ان لا يكون من زنا كما قالوا اه (قوله واستدخاله) خلافا لنهاية عبارته ولا اثر لو ثبت استدخاله كما أنقضى به الولد وان نقل الماوردي عن الاصحاب اعتبار حالة الانزال والاستدخال فقد صرحوا بانها لو استنجى بمحجر فامنى ثم استدخلته أجنبية عالمة بالحال أو أنزل في زوجته فساحت بنته مثلا فانت بولد لطفه اه (قوله لانه الخ) أي الاستدخال (قوله قطع فيه الخ) أي كايلاج منى اه سم (قوله من الخ) عبارة للمغنى والاسنى غايته ظن وهو لا ينفى الامكان فلا ينفى اليه اه (قوله أما غير المحترم عند انزاله الخ) لم يبين غير المحترم عند الاستدخال مع انه أولى بالبيان للخلاف فيه بخلاف هذا اه سيد عمر (قوله وهل يلحق به) أي بما اثره من زنا عبارة لنهاية ولو استنجى بيد من يرى حرمة أي كالشافعي فالاقرب عدم احترامه اه (قوله والاقرب الاول) أي فلا عدة فيه ولا نسب يلحق به وظاهره وان كان ذلك لخوف الزنا وهو ظاهر اه ع ش عبارة سم ولا ينفى كونه حراما في نفسه انه قد يجعل اذا اضطر له بحيث لو لا وقوع في الزنا لان الحل حينئذ يتسليمه لعرض مر اه (قوله فلا عدة) الخ جواب عما وقوله وهل الخ جملته اعتراضية (قوله واستدخاله الخ) مبتدأ وخبره قوله كوطء الشبهة (قوله استشكله) أي ما قاله (قوله بان العبرة فيهما) أي الاستدخال ووطء الشبهة ويحتمل ان مرجع الضمير العدة والنسب (قوله وتجب الخ) دخول في المنى (قوله بعد الوطء) أي أو استدخال المنى (قوله لكونه علق الطلاق) أي قوله وبه يدفع في المغنى الا قوله الواطئ طفلا أو والى قول المنى والقرع في النهاية الا قوله وبه يدفع الى المنى وقوله وان استقبلتها بدواه (قوله لكونه علق الطلاق الخ) كقوله متى تيقنت براءة رجل من منى فانت طالق ووجدت الصفة مغنى واسنى (قوله بها) أي براءة الرحم وقوله فوجدت أي بان حاضرت بعد التعليق اه ع ش والاولى بان ولدت الخ (قوله طفلا) أي يمكن وطؤه وقوله طفلة أي يمكن وطؤها اه ع ش (قوله

فلتأمل (قوله مطلقا) المتبادر منه ان معناه سواء استدخلت منيه أولا وهذا لا يوافق قوله الا في فصل عدة الوفاة لتعذر انزاله (قوله في المنى أو استدخال منيه) انظر الى المنى الذي لا يوجب الغسل كالخارج من أحد فرجى المشكل والمنقطع والزائد مع افتتاح الاصل هل يوجب العدة والنسب لانه بصلة الى أول مر لعدم الاعتداده بدليل عدم ايجابه الغسل وهل يلحق الولد المتعقد منه بصاحبه وعدم الحقوق بعد تقدم في باب الغسل في قول المصنف بخروج منى من طريق المعتاد وغيره قول الشارح في قوله وغيره ما نصه ان استحكم بان لم يخرج لمرض وكان من فرج زائد كاحد فرجى الخنثى أو منفق تحت صلب رجل أو ثواب امرأة وفسد نسدا الاصل والافلا الان يخلق منسد الاصل اه فافاد ان خروج منى من الزائد كاحد فرجى الخنثى يوجب الغسل ان انسدا الاصل والافلا فينبغي جريان هذا التعميل في وجوب العدة (قوله المحترم) نعت للمنى ووقت انزاله واستدخاله طرف للمحترم ش واعتمد شيخنا الشهاب الرملى اعتبار وقت الانزال فقط وان كان الاستدخال محرما اه وقضيتا منه لا يتقيد الحكم في قوله الا في استدخاله منى من تظن زوجته الخ بان تظن زوجته حيث كان محترما عند خروجه (قوله لانه) أي الاستدخال اقرب الخ في اقرب المقضى المشاركة نظر (قوله قطع فيه بعدم الانزال) أي كايلاج منى (قوله والاقرب الاول الخ) ويوافق استنزاله بالاستمتاع به نحو الخائض بانها محل الاستمتاع وتحریم الاستمتاع به اعراض بخلاف الاستنزال باليسد فانه حرام في نفسه كالزنا ولا ينفى كونه حراما في نفسه انه قد يجعل اذا اضطر له بحيث لو لا موقع في الزنا لان الحل حينئذ يتسليمه



وبه يدفع اعتماد الزركشي الخ) نامل الجمع بينه وبين قوله آتفاتها للوطء ثم رأيت الفاضل المحشي به على ذلك وعبارته هل دفعه اعتماد الزركشي المذكور بخالف تقييده الصبي بقوله السابق نهياً للوطء انتهت اه سيد عمر أقول انه وان لم يخالف ذلك لكنه يخالف لما قدمناه من المغنى وغيره تقييد الصغيرة بذلك رأينا مخاطب بالآية الكافون فيخرج من الصبي (قول المتن لا بخلو) وعليه فلا يحتل بها ثم طلقها فادعت انه لم يطل أن تزوج سالماً وقت بيعها بناء على ان منكر الجماع هو المصدق وهو الرابع ولو ادعى هو عدم الوطء حتى لا يجب عليه بمطالبة الانصاف المهر صدق بميمون ينبغي في هذه وجوب العدة عليها لا عتراضها بالوطء اه ع ش (قوله أو استدخال) الاول الواو كافي النهاية (قوله ومريتها في الصدق) محل نامل فانه لم يبينها ثم اه سيد عمر (قوله المفهوم المذكور) الظاهر لم يطلق الاية المذكورة كالا يخفى اه رشيدى (قوله من وجوبها) أى العدة بالخلو (قول المتن وعدة حرة) مستأنف اه ع ش (قول المتن ذات اقراء) أى بان كانت تحيض اه مغنى (قول المتن ثلاثة) سيأتى في النفقات حكم ما لو اختلفا في انقضاء العدة اه سم (قوله وان استقبلتها) أى الاقراء بمعنى الحيض كما عبر به المغنى والاسنى (قوله لا آية) أى أقوله تعالى والمطافات يتربصن بانفسهن ثلاثة قروء (قوله وكذا لو كانت حاملاً) أى فانها تعتد بثلاثة اقراء اه ع ش (قوله ولم يكن لحوته الخ) أى كان ولداً لا كثر من أربع سنين من وقت امكان وطء الزوج لها كأن كان مسافراً يعمل بعيد اه ع ش (قوله حل على انه من زنا) أى من حيث صحة نكاحها معه وجواز وطء الزوج لها أمام من حيث عدم عقوبة تباينها به فيحمل على انه من وطء شبهتها نهياً بآية ومنه فى روض مع شرحه (قوله ولو أقرت بانها من ذوات الاقراء الخ) هل مثله ما لو أقرت بانها من ذوات الاشهر ثم أكذبت نفسها وقضية التعليل الآتى في المسئلة الا تتبع عقب هذه أنها تقبل فليراجع اه رشيدى (قوله وزعمت) أى ادعت اه ع ش (قوله عنه) أى القول الاول أو ما تضمنه (قوله كما حرم به بعضهم) عبارة النهاية كما أفتى بجميع ذلك والدرجة الله تعالى اه (قوله وهو مقبولة الخ) يعنى ان قولها أنا لا أحيض الخ بنته على عادتها السابقة ردعاً لها الا ان انما تحيض زمنها من متضمنة لها الحيض في زمن الرضاع السابق لجواز تغير عادتها فتكون صادقة في كل من القولين بخلاف ما تقدم لان معنى قولها أنا من ذوات الاقراء انه سبق لها حيض ومعنى قولها أنا من ذوات الاشهر انه لم يسبق لها حيض وهما متناذران اه ع ش (قوله ولو التحقت حرة الخ) أى فى أثناء العدة وقوله ثم استقرت أى قبل تمامها اه ع ش (قوله كملت عدة الحرة) ظاهره ولو كانت بائناً وهو كذلك والفرق بينهما ما يأتى فى الامتواضع للمتدبر اه سيد عمر (قوله بضم أوله) الى قول المتن وأما فى النهاية الاقوله واستعمال قرأ الى المتن وقوله على كلام الى المتن (قوله وهو) أى الفسخ أكثر ولا يضبطه المصنف بخطه اه مغنى (قوله مشترك) خبر والقراء (قوله لكن المراد هنا)

ونه يدفع اعتماد الزركشي الخ) نامل الجمع بينه وبين قوله آتفاتها للوطء ثم رأيت الفاضل المحشي به على ذلك وعبارته هل دفعه اعتماد الزركشي المذكور بخالف تقييده الصبي بقوله السابق نهياً للوطء انتهت اه سيد عمر أقول انه وان لم يخالف ذلك لكنه يخالف لما قدمناه من المغنى وغيره تقييد الصغيرة بذلك رأينا مخاطب بالآية الكافون فيخرج من الصبي (قول المتن لا بخلو) وعليه فلا يحتل بها ثم طلقها فادعت انه لم يطل أن تزوج سالماً وقت بيعها بناء على ان منكر الجماع هو المصدق وهو الرابع ولو ادعى هو عدم الوطء حتى لا يجب عليه بمطالبة الانصاف المهر صدق بميمون ينبغي في هذه وجوب العدة عليها لا عتراضها بالوطء اه ع ش (قوله أو استدخال) الاول الواو كافي النهاية (قوله ومريتها في الصدق) محل نامل فانه لم يبينها ثم اه سيد عمر (قوله المفهوم المذكور) الظاهر لم يطلق الاية المذكورة كالا يخفى اه رشيدى (قوله من وجوبها) أى العدة بالخلو (قول المتن وعدة حرة) مستأنف اه ع ش (قول المتن ذات اقراء) أى بان كانت تحيض اه مغنى (قول المتن ثلاثة) سيأتى في النفقات حكم ما لو اختلفا في انقضاء العدة اه سم (قوله وان استقبلتها) أى الاقراء بمعنى الحيض كما عبر به المغنى والاسنى (قوله لا آية) أى أقوله تعالى والمطافات يتربصن بانفسهن ثلاثة قروء (قوله وكذا لو كانت حاملاً) أى فانها تعتد بثلاثة اقراء اه ع ش (قوله ولم يكن لحوته الخ) أى كان ولداً لا كثر من أربع سنين من وقت امكان وطء الزوج لها كأن كان مسافراً يعمل بعيد اه ع ش (قوله حل على انه من زنا) أى من حيث صحة نكاحها معه وجواز وطء الزوج لها أمام من حيث عدم عقوبة تباينها به فيحمل على انه من وطء شبهتها نهياً بآية ومنه فى روض مع شرحه (قوله ولو أقرت بانها من ذوات الاقراء الخ) هل مثله ما لو أقرت بانها من ذوات الاشهر ثم أكذبت نفسها وقضية التعليل الآتى في المسئلة الا تتبع عقب هذه أنها تقبل فليراجع اه رشيدى (قوله وزعمت) أى ادعت اه ع ش (قوله عنه) أى القول الاول أو ما تضمنه (قوله كما حرم به بعضهم) عبارة النهاية كما أفتى بجميع ذلك والدرجة الله تعالى اه (قوله وهو مقبولة الخ) يعنى ان قولها أنا لا أحيض الخ بنته على عادتها السابقة ردعاً لها الا ان انما تحيض زمنها من متضمنة لها الحيض في زمن الرضاع السابق لجواز تغير عادتها فتكون صادقة في كل من القولين بخلاف ما تقدم لان معنى قولها أنا من ذوات الاقراء انه سبق لها حيض ومعنى قولها أنا من ذوات الاشهر انه لم يسبق لها حيض وهما متناذران اه ع ش (قوله ولو التحقت حرة الخ) أى فى أثناء العدة وقوله ثم استقرت أى قبل تمامها اه ع ش (قوله كملت عدة الحرة) ظاهره ولو كانت بائناً وهو كذلك والفرق بينهما ما يأتى فى الامتواضع للمتدبر اه سيد عمر (قوله بضم أوله) الى قول المتن وأما فى النهاية الاقوله واستعمال قرأ الى المتن وقوله على كلام الى المتن (قوله وهو) أى الفسخ أكثر ولا يضبطه المصنف بخطه اه مغنى (قوله مشترك) خبر والقراء (قوله لكن المراد هنا)

عارض مر (قوله وبه يدفع اعتماد الزركشي الخ) هل دفعه اعتماد الزركشي المذكور بخالف تقييده للصبي بقوله السابق نهياً للوطء (قوله فى المتن وعدة حرة ذات اقراء ثلاثة) سيأتى في النفقات حكم ما لو اختلفا في انقضاء العدة ومنه قول الروض فصل للرجعية بالزوجة سوى آله التعليل حتى تقر بانقضاء العدة قال فى شرحه بوضع الحمل أو غيره فهى المصدقة فى استمرار النفقة كما تصدق فى بقاء العدة وثبوت الرجعية اه ثم قال فى الروض (فرع) قال للرجعية طلق قبل الوضع فقالت بعد وجبت العدة والنفقة وسقطت الرجعية اه (قوله ولو جهل حال الحمل الخ) عبارة الروض وشرحها الحمل المجهول حاله بحسب زنا أى يحتمل على انه منه أى من حيث صحة نكاحها معه وجواز وطء الزوج لها شرح مر منه فلا يعنى بوضعها ما قاله نقلاً عن الاصل عن الرويانى وأقره وقال الامام يحتمل على انه من وطء شبهتها نهياً للطن وبه حرم صاحب التفسير لكن القفال أفتى بالاول وحرم به صاحب الانوار فقال حل على انه من الزنا ولا حد وقد يجمع بينهما بحمل الاول على انه كالزنا فى انه لا تنقض به العدة كما تقرروا والثانى على انه من شبهة تجنباً عن حل الأم بقرينة آخر كلام قائله اه ويمكن حمل ما ذكره فى الاول على تفصيل الشارح فيه فانه لا يحصى عن ذلك التفصيل

عدة الحرة (والقراء) بضم أوله وقوله وهو أكثر مشترك بين الحيض والظهار كما حكى عليه إجماع الفقهاء لكن المراد هنا (الظهار) أى



المحتوش بدمين كما قاله جماعة من العصاة رضي الله عنهم اذا قرء الجمع وهو في زمن الطهر أو ظهر واستعمال قرأ بمعنى غاب نادو (فان طلقت طاهرا) وقد بقي من الطهر لحظة (انقضت بالطن في خمسة نالمة) لا طلاق القر على أقل لحظتين الطهر وان وطئ فمولا ان طلاق الثلاثة على اثنين وبعض الثالث ما نكح كفى الحج أشهر معلومان أما إذا لم يبق منه ذلك كانت طالق آخر طهر فلا بد من ثلاثة أقراء كوامل (أو) طلقت (حائض وان لم يبق من زمن الحيض شيء) تنقض عدتها بالطن (في) حيضة (رابعة) (٢٣٣) اذا ما بقي من الحيض لا يحسب قرأ قطعا

لان الطهر الاختيار لما يتبين كماله بالشروع فيما يعقبه وهو الحيضة الرابعة (وفي قول يشترط يوم وليلة) بعد الطعن في الثالثة في الاولى والرابعة في الثانية اذا لا يتحقق كونه دم حيض الا بذلك وعلى هذا فهو الياس من العدة كزمن الطمن على الاول بل ليتبين بما كاله فلا يصح فيها رجعة ونكح نحو أنحسار قبيل منها (وهل يحسب طهر من لم تحض) أصلا (قرأ) أولا يحسب (قولان بناء على ان القرء) هـ - ل هو (انتقال من طهر الى حيض) فيحسب (أم) الانصاع أو على كلام فيه مبسوط مرفى الوصية بجماع ان الاستغناء هنا لطلب التصديق كهوتم (طهر محتوش) بفتح الراء (بدمين) حبيض أو نفاسين أو حبيض ونفاس فلا يحسب (والثاني) من المبني عليه (أطهر) فيكون الاطهر في المبني عدم حسبان قرأ فاذا انحاضت بعده لم تنقض عدتها الا بالطعن في الرابعة كمن طلقت في الحيض وذلك لما مر ان القرء الجمع والدم زمن الطهر يتجمع في الرحم

أى في هذا الباب بناء على الاطهر الا حتى يتأق قول المحتوش وكان الاولى اسقاط لفظ المحتوش ليتأتى كلام المصنف الا حتى اه رشيدى (قوله وهو) أى الجمع في زمن الطهر أو طهر وسيأتى وجهه في الشارح قريب رشيدى أى فرج القول به على القول بان المراد به الحيض اه ع ش عبارة المغنى ولان القرء مشتق من الجمع يقال قرأت كذا فى كذا اذا جمعت فيه واذا كان كذلك كان بالطهر أحق من الحيض لان الطهر اجتماع الدم في الرحم والحيض خروج منه وما وافق الاشتقاق كان اعتبارا أولى من مخالفه اه مغنى (قوله واستعمال قرأ الخ) رد له دليل القول الثاني (قوله وقد بقي) الى قوله كن طلقت في المغنى الا قوله الانصاع الى المتن (قوله وان وطئ فيه) ظاهر منبته أنه غايه لا طلاق ويظهر أنه غايه للمتن (قوله على أقل لحظة الخ) في هذا التعبير شىء عجول المغنى لان بعض الطهر وان قل يصدق عليه اسم قرء اه (قوله ولان اطلاق الثلاثة الخ) قد يقال هو خلاف الاصل وقيل به في الحج للتوقيف فيها بنقله عن الساف فان تم له هنا فخصه والافعل تأمل فالمعول عليه العلة الاولى اه سدعمر (قوله أما إذا لم يبق منه ذلك) أى لحظة اه ع ش (قوله في الاولى) أى المطلقة طاهرا وقوله في الثانية أى المطلقة حائضا (قوله اذا لا يتحقق الخ) أجب الاول بان الظاهر أنه دم حيض لثلاث بد العدة على ثلاثة أقراء فان انقطع دون يوم وليلة ولم يعد قبل مضى خمسة عشر يوما بين عدم انقضائها (تنبيه) ذكر المصنف حكم الطلاق في الطهر والحيض وسكت عن حكم الطلاق في النفاس وظاهر كلام الروضة في باب الحيض انه لا يحسب من العدة وهو قضية كلامه هنا أيضا في الحال الثاني في اجتماع عدتين اه مغنى وقوله وسكت الخ كذا في النهاية وقال ع ش قوله وظاهر كلام الروضة الخ معتمد اه (قوله وعلى هذا) أى القول الثاني فيهما أى اليوم والليلة (قوله على الاول) أى المعتمد (قوله كمالها) أى العدة (قوله وقبل منها) أى العدة (قوله لم تحض أصلا) أى ثم حاضت بعد الطلاق في أثناء عدتها بالاشهر اه مغنى (قول المتن انتقال من طهر الخ) فيه تسمح والمراد طهر تنتقل منه الى حيض كما بينه الجلال اه رشيدى (قول المتن الى حيض) أى أو نفاس اه مغنى (قوله أو نفاسين) كما صرح به المتن اه مغنى (قوله بعده) أى بعد الطلاق في أثناء الغدة بالاشهر (قوله وذلك) أى كون عدم الحسبان أطهر (قوله وهنا) أى في صورة الانتقال (قوله هذا الترجيح) أى ترجيح عدم الحسبان (قوله هـ ل) أى بمجرد قوله الآتى بدون توقف الى طهر بعد حيض يطرأ بعد ذلك القول (قوله لان القرء الخ) تأمله مع قوله قبل لما مر الخ اه سم (قول المتن المردودة) (قوله المحتوش بدمين) قبل ولودى نفاس اه ومن صور ان يطلقها بعد الولادة ثم بعد طهرها من النفاس تحمل من زنا وتلد فان حل الزنا لا أثر له ولا تنقض به عدة ولا يقطع العدة فلا اشكال في تصوير ذلك كما توهمه بعض الطلبة قال في الروضة ذكر الرافعى في آخر العدد عن فتاوى البغوى ان التي لم تحض قط اذا ولدت ونفسا تعد بثلاثة أشهر ولا يجعلها النفاس من ذوات الاقراء فيزوم البغوى بهذا ولم يذكر الرافعى هناك خلافا والله أعلم اه وهذا يقتضى أن يراد بالدمين المحتوشين أن يكونا من دماء الحيض ويكون أحدهما دم نفاس وينتقد دم الحيض قليلا مسل مع ذلك اطلاق قول الشارح فيما يأتى قريباً حبيض أو نفاسين أو حبيض ونفاس (قوله وهنا لا جمع) قد يقال هنا جمع لما يخرج بعد (قوله لان القرء الخ) تأمله مع قوله قبل لما مر الخ (قوله في المتن المردودة) جاز على غير من هو

(٣٠ - (شرواني وابن قاسم) - بامن) وزمن الحيض يتجمع بعضهم يسترسل بعضه الى ان يندفع السكك وهنا لا جمع ولا ضم ولا يغارض هذا الترجيح ترجيحهم وقوع الطلاق حالها اذا قال لمن لم تحض قط أنت طالق في كل قرء طلاق القرء اسم للطهر فوق الطلاق لصديق الاسم وأما الاحتشاش هنا فاعلم هو شرط لا نقضاء العدة ليخلط بين البراءة (وعدة) حرة أو أمرة (مستحاضة) غير مضيرة (بأقراءها المردودة) هي (التي) حبيضا وطهر افتقد معتادة لعدتها فيميزها كذلك ومبتدأة اليوم وليلة في الحيض وتسع وعشرين في الطهر



(الح) جاز على غير من قوله اه سم (قوله) فعدتها تسعون يوما (الح) لعل الصورة ان الدم لم يتبدى  
 به الا بعد الطلاق وان لم عليه قصور اذ لو كانت الصورة اعم من ذلك أشكل فيما اذا طلقت في أثناء شهر  
 حرمي الدم عليها من أوله فانها حينئذ مطلقة في طهر احتوشه دمان وقضية ما من حساب ما بقي منه  
 بقراءتها الشهاب سم استوجه بحسبانه بقراءة قال الا أن يمنع عنه نقل اهرشيدى عبارة سم عقب  
 كلامه الا في آتيا نغاض الشهاب الرمي نصها تنبيهه لوافق مثل ذلك للمبتدأة بان طلقت في أثناء شهر بقي  
 منه ستة عشر يوما فاكثر فهل بحسب ذلك قرأ الاستمالة على طهر لا محالة أو لا بد أن تكمله ثلاثون يوما  
 بعده فيه نظر والاول محضه الا أن يمنع عنه نقل والثاني ظاهر عبارته اه (قول المتن ومقبرة) أي لم  
 تحفظ قدر دورها ولو متقطعة الدم مبتدأة كانت أو غيرها اه مغنى (قوله) أكثر من خمسة عشر يوما كذا  
 عبر الروض وكتب شيخنا الشهاب الرمي بهامشه ما نصه مراده بالا أكثر يوم فاكثر فيكون المراد انه بقي منه  
 ستة عشر يوما فاكثر وكان وجه ذلك انه لو اكتفى بمادون الستة عشر لجاز أن يقع الطلاق مطابقا لاول  
 الحيض وأقله يوم وليس له والباقي بعد اليوم واليلة على هذا التقدير لا يسع الطهر لان أقله خمسة عشر يوما  
 ولا كذلك الستة عشر لانها يجعل منها يوم وليلة حيضا والخمسة عشر الباقية طهرا فليتنامل اهو وواقعه  
 قول النهاية بعد ان ذكر مثل ما في الشارح هنا ما نصه يؤخذ من التعليل انه يشترط في هذا الاكثر أن  
 يكون يوما وليلة اه لكن نظريه ع ش بما نصه قوله ويؤخذ من التعليل هو قوله لا شتماله على  
 طهر الخ ولم يذكر ج أي والمغنى هذا الانحذوف في أخذ ذلك من التعليل نظر فانه لو زاد على خمسة عشر يوما  
 ولو لحظ علم منه ان بعض ذلك طهر اذ لو فرض فيه بعض فغايبه خمسة عشر يوما وما زاد عليها طهر  
 ونصوص كون الحيض يوما وليلة بتقديره لا يلزم أن يكون الطهر المصاحبه هذه الخمسة عشر لجواز أن  
 يكون الطهر لا يتم الا بعضي زمن من الشهر الذي يليه اه (قوله والالتى الخ) عبارة المغنى وان بقي خمسة  
 عشر يوما قل لم تحسب تلك البقية لاحتمال انها حيض فتبتدأ العدة من الهلال لان الاشهر ليست متأصلة  
 في حق المقبرة واما حسب كل شهر في حقها قرأ الاستمالة على حيض وطهر غالبا بخلاف من لم تحض  
 والا يسفح حيث تكملان المنكر كما سيأتي اه (قوله على ما ذكر) أي من طهر وحيض غالبا اه  
 مغنى (قوله بالنسبة الخ) عبارة المغنى تنبيهه على الخلاف المذكور في المقبرة بالنسبة لتخريم نكاحها أما  
 الرجعة وحق السكنى فالي ثلاثة أشهر فقط قطعاه اه (قوله ثلاثة أشهر بعد اليأس) خبر قوله عدتها الخ  
 (قوله هذا كله) أي قول المتن ومقبرة بثلاثة أشهر في الحال الخ (قوله بلغت الخ) عبارة النهاية والمغنى  
 سواء كانت أكثر من ثلاثة أشهر أم أقل اه (قوله على ستة) كذا في ما طلعتنا من النسخ بالتاء المشناة  
 الفوقية فيجعل على ستة أشهر وعبارة المغنى أعلم انها لا تجاوز ستة ثلاثا أخذت بالا أكثر وتجعل السنة دورها  
 اه بالنون الموحدة الفوقية (قوله الثلاثة المذكورة) أي بقول المصنف بثلاثة أشهر وقوله الا أن يعلم

(قوله من ابتداء الدم) انظر معناه اذا كان الطلاق في الاثناء (قوله) أكثر من خمسة عشر يوما كذا عبر في  
 الروض وكتب شيخنا الشهاب الرمي بهامشه بخطه مراده بالا أكثر يوم فاكثر فيكون المراد انه بقي منه ستة  
 عشر يوما فاكثر وكان وجه ذلك انه لو اكتفى بمادون الستة عشر لجاز أن يقع الطلاق مطابقا لاول الحيض  
 وأقله يوم وليس له والباقي بعد اليوم واليلة على هذا التقدير لا يسع الطهر لان أقله خمسة عشر يوما ولا كذلك  
 الستة عشر لانه يجعل منها يوم وليلة حيضا والخمسة عشر الباقية طهرا فليتنامل (تنبيه) لو اتفق مثل ذلك  
 للمبتدأة بان طلقت في أثناء شهر بقي منه ستة عشر يوما فاكثر فهل بحسب ذلك قرأ الاستمالة على طهر لا محالة  
 أو لا بد أن تكمله ثلاثين يوما بعده فيه نظر والاول متجه الا أن يمنع عنه نقل والثاني ظاهر عبارته (قوله)  
 وصبرها السن اليأس فيه مشقة عظيمة قد يقال هذا المعنى موجود فيمن انقطع دمها العارض أولا  
 فيحتاج للفرق وقد يجاب بان العلة عظم المشقة في الصبر مع وجود الدم في الحال الظاهر في الحيض فاكتفى به

فعدتها تسعون يوما من  
 ابتداء الدم لا شتماله كل  
 شهر على حيضه وطهر غالبا  
 (و) عدة حرة (مقبرة) بثلاثة  
 أشهر (هلالية) نعم ان وقع  
 الفراق أثناء شهر فان بقي  
 منها أكثر من خمسة عشر  
 يوما حسب قرأ الاستمالة  
 على طهر لا محالة فتعدي بعده  
 بهالين والالتى واعتدت  
 من انقضائه بثلاثة أهلة  
 (في الحال) لا شتمال كل  
 شهر على ما ذكر وصبرها  
 لسن اليأس فيه مشقة  
 عظيمة وبه فارق الاحتياط  
 في العبادة اذ لا تعظم مشقته  
 (وقيل) عدتها بالنسبة  
 لحالها للزواج لاربعة  
 وسكنى ثلاثة أشهر (بعد  
 اليأس) لانها قبله متوقعة  
 للحيض المتيقن هذا كله ان  
 لم تحفظ قدر دورها والا  
 اعتدت بثلاثة أدوار باقت  
 الثلاثة الاشهر أو لا ولو  
 شكنت في قدر دورها لكن  
 قالت أعلم انه لا يزيد على سنة  
 جعلت السنة دورها على  
 المعتمد في المجموع خلافا  
 لمن اعتمد الثلاثة المذكورة  
 الا أن تعلم من عاداتها  
 ما يقتضي زيادة أو نقصانها  
 من فيها راق



فتعبد بشهرين على الاوجه بناء على ان الاشهر غير متأصلة في حقتها هذا ان طلعت اول الشهر والا بان بقي أكثره في باقيه والثاني أو دون أكثره في شهرين بعد تلك البقية (و) عدة أمضت (ام ولد ومكاتبة ومن فيهارق) وان قل (٢٣٥) (يقراين) لان القن على نصفها الحرة وكل القرء لتعذر تنصيفه

وليس هذا من الامور الجبلية التي يتساويان فيها لان ما زاد على القرء هنا زيادة الاحتياط والاستظهار وهي مطلوبة في الحرة أكثر نخصت بثلاثة نعم لو زوج لقطعة ثم أقربت بالرق ثم طلقها اعتدت عدة حرة لحقة أو مات عنها اعتدت عدة أمة لحق الله تعالى (وان عتقت) أمة بسائر أحوالها (في عتق رجعية) وفي نسخ رجعية وهي أوضح لان إضافة العدة الى الرجعية نوههم أن الرجعية غيرها (كذلك عدة حرة في الاظهر) لان الرجعية زوجة في أكثر الاحكام فكانها عتقت قبل الطلاق (أو) في عدة (بينونة) أو وفاة (ف) لتكمل عدة (أمة) في الاظهر لان البائن والتي في حكمها كالأجنبية أمالو عتقت مع العدة كان علق طلاقها وعتقها بشئ واحد فتعبد عدة حرة قطعاً (تنبيه) العبرة في كونها حرة أو أمة بنظر الواطئ لا بما في الواقع حتى ولو وطئ أمة غيره بظنهما زوجة الحرة اعتدت بثلاثة أقراء أو حرة بظنها أمة اعتدت بقرء أو زوجة الامت اعتدت بقرء ابن لان العدة حقة فثبتت بظنه هذا ما لا هو ظاهر وان

الح استثناء من الثلاثة المذكورة اه كرمي (قوله على الاوجه) أي كما قاله البلقيني خلافاً لما قاله البارزي تعبد بشهر ونصف نهاية وسم (قوله هذا) أي اعتداد من فيهارق بشهرين (قوله بان بقي أكثره) أي بان زاد على خمسة عشر يوماً ولو لحقة على ظاهر كلام المعنى أو بان بقي ستة عشر يوماً فاستمر على ما من من النهاية والدة (قوله والثاني) أي والشهر الثاني اه عس (قوله أو دونه) أي بان بقي خمسة عشر يوماً فقل (قوله وعدة أمضت) الى قوله ويؤخذ في النهاية الاقوله لان إضافة الى المتن وقوله أو حرة بظنها الى ولو وطئ أمته وقوله بالنسبة للاولى الى المتن وقوله وانتصره الشافعي الى المتن (قوله وعدة أمة) أي وهي ذات اقراء سواء طلقت أم وطئت بشبهة اه معنى (قول المتن أم ولد) أي ومدير اه معنى (قول المتن ومن فيهارق) صادق بكاملة الرق والمعنى من استقر فيهارق كامل أو ناقص وعطفه على ما قبله من عطف العام فلا حاجة لتقدير الشارح أمة اه سيد عمر (قول المتن بقرائن) بفتح القاف اه معنى (قوله وكل القرء الخ) وقد يقال لا حاجة لهذا فان القرء الاول ضروري لتيقن البراءة وهما لا تتفاوتان فيه والقرآن الاخيران للاحتياط وهو يجوز فيه النقل فعملت الامه فيب على نصفها الحرة فليتأمل اه سيد عمر (قوله لتعذر تنصيفه) اذ لا يظهر نصه الا بظهور كراهة فلا بد من الانتظار الى أن يعود الهم اه معنى (قوله وليس هذا) أي مقدار العدة (قوله يتساويان) أي الحر والقن (قوله فيها) أي في الامور الجبلية (قوله هنا) أي في العدة (قوله نخصت) أي الحرة (قوله لحقة) أي الزوج (قوله رجعية) بفتح العين بلفظ المصدر معنى ونهاية (قوله وهي أوضح) وأتسب بقوله أو بينونة كما هو ظاهر اه سيد عمر (قوله غيرها) أي غير الامه اه سم (قوله أو وفاة) الى قوله أو حرة في المعنى الاقوله أو أمة (قوله مع العدة الخ) لا يخفى ما فيه من التسامح فان العتق في الصورة المذكور متقدم عليها لمعناها ثم رأيت في المعنى مانعه واحترز بقوله في عدة عما لو عتقت مع الطلاق بان علق طلاقها وحررت بها بشئ واحد فانها اعتدت عدة حرة قطعاً كما قاله الماوردي انتهت وهي سالمة من التسامح المذكور اه سيد عمر (قوله وزوجه الحرة الخ) أو وزوجه الامت اعتدت بقرء ابن أو أمة اعتدت بقرء واحد معنى وروض وقوله ما اعتدت بقرء الخ أي استبرأت به اه عس (قوله اعتدت بقرء أو وزوجه الامه الخ) خلافاً لروض والمعنى والنهاية حيث قالوا ولو طئن الحرة أمة أو وزوجه الامت فانها تعتد بثلاثة أقراء اه وعلة الاسنى والمعنى بان الظن انما يؤثر في الاحتياط لاقى التخفيف اه (قوله اعتدت بقرء) يتأمل وجهه فانها أمة في نفس الامر ومضى بها بحسب الظاهر وكل

(قوله فتعبد بشهرين على الاوجه) أي كما قاله البلقيني خلافاً لقول البارزي بشهر ونصف (قوله لتعذر تنصيفه) علوه بأنه لا يظهر نصه الا بظهور كراهة وجيتد فقد منع التعذر ويقال هلا كتنى بنصفه وجعل مضى كله لتبين نصفه لان تمام العدة الآن يجاب بأنه لم ينضب النصف وكان قد يقع خلل في معرفته كان اعتباره مظنة الخطأ فلم يعتبر واعتبر الامر بالظاهر المنضبط وهو التمام فليتأمل فانه ظاهر ويؤخذ منه توجيه اعتبار تمام القرء الثالث في الحرة والثاني في غيرها وعدم الاكتفاء ببعضه كافي الاول فليتأمل (قوله في المتن وان عتقت في عدة رجعية الخ) اما عكس ذلك بان نصير الحرة أمة في العدة لالتصاقها بدار الحرب ثم استرقاها ففي وجهان أحدهما قال شيخ الاسلام في شرح البهجة وهو الاوجه تكمل عدة حرة ونائبها ما ربه قال ابن الحداد ترجع الى عدة الامه قال في الروض وكذا أي تتم ثلاثة أقراء ولا تستأنفها ان عتقت أي وهي رجعية في عدة عبد فوضعت ومتى أنزلت الفسخ فراجعها ثم فوضعت قبل الخول استأنفت الثلاثة اه (قوله ان الرجعية غيرها) أي غير الامه (قوله أمالو عتقت مع العدة) أي مع أولها (قوله أو حرة بظنها أمة) اه اعتدت بقرء الخ) عبر الشيطان في ذلك بعد نقله ما خلافاً بالاشبه قال في شرح الروض أي من جهة القياس اه فإشار الى أنهم لم يريدوا الترجيح من جهة المذهب وبجزم في الروض في المسئلة الاولى من هاتين بانها تعتد

اعترض بان المنقول خلافه ولو وطئ أمته بظن انه يزني بها اعتدت بقرء ولحقه الوالد ولا أثر لظنه هنا فساد ومن ثم لم يحد كما بان لعدم تحقق المسئلة



بل ولا يعاقب في الآخرة عقاب الزاني بل دونه كما ذكره ابن عبد السلام وغيره نعم يفسق بذلك كقوله ابن الصلاح وكذا كل فعل قدم عليه يظنه معصية فاذا هو غيرها (و) عدة (حرة) (٢٣٦) لم تحض) لصغرها أو لعله أو جيلة منعها رؤية الدم أصلاً أو ولدت ثم تردا (أو يشت) من

منه لا يقتضي وجوب عدة فعل المراد انما تعتد بذلك لحما اذا كانت من زوجة يحرم على زوجها وطؤها قبل الاستبراء وأنه لا يجوز له تزويجها اذا كانت خلية قبل الاستبراء أيضاً ع ش ورشدي (قوله بل لا يعاقب الخ) أي لانها أمتة في نفس الامر وان أمم بالأقدام اه ع ش (قوله وكذا الخ) أي يفسق به اه ع ش (قوله كل فعل قدم عليه الخ) أي وهو مما يفسق به لو ارتكب بحقيقة اه نهاية (قوله قدم) عبارة النهاية أقدم اه (قوله لم تحض) هو شامل كقوله الزركشي نقلاً عن الروضة لمن ولدت ولم تنفاسا ولا حياً سابقاً فانها تعتد بثلاثة أشهر حيث طافت بعد الولادة اه أقول عبارة المغني والروض مع شرحه وهي ان ولدت ورأت نفاساً اه ظاهرة سيكاً وحكاً (قوله أو ولدت الخ) انظر هـ ذام عطوف على أي شيء ولا يصح عطفه على ما لم تحض لانه يقتضي انها اذا عاشت وولدت ولم تردا تعتد بالشهر لان أو يقدر بعدها نقيض ما قبلها ويقتضي ان الحكم فيما اذا ردت دم النفس بخلاف ما اذا لم ترد وفي القون خسر ع لو ولدت ولم ترجع سابقاً ولا نفاساً في عذتها وجهان أحدهما بالشهر الى ان قال والثاني انها من ذوات الاقراء اه فالشارح ممن يختار الوجه الاول لكن يبقى الكلام في صحة العطف فتأمل اه رشدي عبارة ع ش قوله أو ولدت ولم تردا أي قبل الحمل سم على حج واطلاق الشارح يشمل ما بعد الولادة وفي العميرة ما يوافق اطلاق عبارته (قوله لا آية) وهي قوله تعالى واللاتي ينسن من الحيض من نسائكم ان اردتم فعدن ثلاثاً شهر واللاتي لم يحضن أي فعدن كذلك خذف المبتدأ والخبر من الثاني دلالة الاول على منهية ومعنى (قوله هذان) الى قوله مفارق في المغني (قول المتن في أثناء شهر) أي ولدت في أثناء أول يوم أوليته منه اه معنى (قوله ما مر في المتبر) أي فيما اذا لم يبق من شهر الفراق بعد أكثر من خمسة عشر يوماً اه سم (قوله متصلة الخ) أي أصيلة لا يبدل عن شيء اه ع ش (قوله اجماعاً) الى قوله بالنسبة في المغني الا قوله للاولى الى خرج (قوله ما مضى) أي من الطهر (قوله للاولى) أي بخلاف الثانية لوجود الاحتواش بالنسبة اليها والاولى من لم تحض والثانية من أيسر سم ورشدي (قوله كما مر) أي في قول المتن وهل بحسب الخ وقوله كياتي أي في قوله أو بعدها فاقوال أظهرها الخ فافاد جريان التفصيل الآتي هنا أيضاً وان كان ما ياتي فيما اذا كان انقطاع الدم قبل اليأس وما هنا فيما اذا كان بعده لئلا يلزم التكرار اه سم (قوله من في هارق) أي وان قل اه ع ش (قوله ان المجنونة تعتد الخ) أي وان لم تكن مقصورة وقوله أما اذا عرف حوضها أي المجنونة بان اطلع على حوضها في زمن الجنون وعرف انه حيض بعلامات تظهر لمن رآه اه ع ش (قول المتن ومن انقطع دمها) أي دم حيضها من حرة أو غيرها اه معنى (قوله تعرف) أي والا فلا يكون الاعلة في الواقع اه سم (قوله خلافاً لما اعتمد الزركشي) لعله يقول ان عدتها ثلاثة أشهر خلافاً لما بالآية اه ع ش (قوله فتعتد بالاقراء) الى قوله ولهذه في المغني (قوله لسن اليأس الخ) عبارة المغني حتى تحيض فتعتد بالاقراء أو تيأس فتعتد بالشهر اه قال ع ش انظر عليه هل يعتد من الرجعة الى اليأس أم ينتفي بثلاثة أشهر كظهير السابق في المتبرية الظاهر الاول اه عميرة والاقرب ان

ثلاثة اقراء ومثلها الثانية كين في شرحه أي وانما يعتد بثلاثة أشهر لان مقتضى تغلط في العدة (فرع) وطى أمة أي لغيرة بنتها أمت اعتدت بقراء أي واحد ورض (قوله وفارق ما مر في المتبرية) أي فيما اذا لم يبق من شهر الفراق بعد أكثر من خمسة عشر (قوله ولا يحسب ما مضى للاولى) أي بخلاف الثانية لوجود الاحتواش بالنسبة اليها والاولى من لم تحض والثانية من أيسر سم كياتي أي في قوله أو بعدها فاقوال أظهرها ان نسكت فلا شيء والا فاقراء فافاد جريان التفصيل الآتي هنا أيضاً وان كان ما ياتي فيما اذا كان انقطاع الدم قبل اليأس وما هنا فيما اذا كان بعده لئلا يلزم التكرار (قوله على الاوجه خلافاً الخ) كذا شرح الرمي

الحيض بعد أن رآه (بثلاثة أشهر) بالاهلة والآية هذا ان انطبق الفراق على أول الشهر كان علق الطلاق به أو بانسلاخ ما قبله (فان طلعت في أثناء شهر فبعده هـ لالان ويكمل) الأول (المنكسر) وان نقص (ثلاثين) يوماً من الرابع وفارق ما مر في المتبرية بان التكميل ثم لا يحصل الفرض وهو يتقن الطهر بخلافه هـ لان الأشهر متصلة في حق هذه (فان حاضت فيها) أي أثناء الشهر (وجبت الاقراء) اجماعاً لانها الاصل ولم يتم البسول ولا يحسب ما مضى للاولى باقسامها قراً كما مر وخرج بغيرها بعد هـ لالان يؤثر الحيض فيه بالنسبة للاولى باقسامها بخلاف الآتية كياتي (و) عدة (أمة) يعني من في هارق لم تحض أو يشت (بشهر ونصف) لا مكان التبعض هنا بخلاف القراء اذا لا يظهر نصفه الا بظهور كله فوجب انتظار عود الدم (وفي قول عدتها شهران) لان ما بديل القرأين (وفي قول) عدتها (ثلاثة) من الأشهر ووجه جمع اعموم الآية (فرع) أطلق في الروضة ان المجنونة تعتد بالشهر ويتعين حله على ما اذا انهم من حيضها

ولم يعرف اذا غابتها انها حيتث كالمتبرية اما اذا عرف حوضها فتعتد به (ومن انقطع دمها لعله) تعرف (كرضاع ومرض) النفقة وان لم يرج ووقع على الاوجه خلافاً لما اعتمد الزركشي (تصريحاً حتى تحيض) فتعتد بالاقراء (أو) حتى (تيأس) تعتد (بالشهر) وان طالت المدة وطال ضررها بالانتظار لان عثمان رضي الله عنه حكم بذلك في الموضع واد البيهقي



بل قال الجويني هو كالأجماع من الصحابة رضي الله عنهم (أو) انقطع (لألهة) تعرف (فكذا) نصبر لسن اليأس ان لم نحض (في الجديد) لانها  
لرجائنا العود كالاول وللهذين لم نحض أصلا وان لم تبلغ خمس عشرة سنة استجبال الحيض بدواء وزعم أن استجبال التكليف ممنوع ليس  
في عمله كما هو ظاهر (وفي القديم) وهو مذهب مالك وأحمد (تربص تسعة أشهر) ثم تعند (٢٢٧) بثلاثة أشهر ليعرف فراغ الرحم اذهى  
غالب مدة الحمل وانتهصره

الشاذ - هي بان عمر قضى به  
بين المهاجرين والانصار  
رضي الله عنهم ولم ينكر  
عليه ومن ثم اختاره البلقيني  
وقيل ثلاثة من التسعة  
عندها به أفق البارزي  
(وفي قول) قديم أيضا  
تربص (أربع سنين)  
لانها أكثر مدة الحمل فتبين  
براعة الرحم (ثم) ان لم يظهر  
حمل (تعند بالشهر) كما  
تعند بالاقراء المعلق طلاقها  
بالولاد فمع تيقن بواحدة وجها  
(فعلى الجديد لو حاضت بعد  
اليأس في الأشهر) الثلاثة  
(وجبت الاقراء) لانها  
الاصل ولم يتم البذل ويحسب  
مامضى فراءة ما لا حواشه  
بدمين (أو) حاضت (بعدها)  
أي الأشهر الثلاثة (فاقوال  
أظهرها ان تكنت) زوجها  
آخر (فلاشي) عليها ان  
عندما انقضت طهر او لا  
ريشع تعلق حق الزوج  
بها (والا) تكن تكنت  
(فالاقراء) نجب علم الله  
بان أنها غير آيسة وانها ممن  
يحضن مع عدم تعلق حق  
بها ويؤخذ من قولهم الآتي  
ويعتبر بعد ذلك بها غيرها  
أن هذا التفصيل يجري في  
غيرها فاذا صار أعلى اليأس

النفقة مثل الرجعة لانها تابعة للعدة وقد قلنا ببقائها وطريق الخلاص من ذلك ان يطلقها بقية الطلقات  
الثلاث (قوله بل قال الجويني الخ) انظر هذا الاضرب مع أنه لا يتم الدليل الا بمضمونه اذ قول الصحابي ليس  
بجة الا ان سكنت عليه الباقون بشرطه فيكون اجماعا مسكوتيا اهـ وشيدي (قوله ولهذه) أي ان انقطع دمها  
لهة أو لا يأتي عن سم ما يقيد ارجاع الاشارة الى الآية (قوله ولهذه ومن لم تحض الخ) أنهم تخصيص  
جواز الاستجبال بهاتين حرمات استجبال الحيض على غيرهما - لكن تحيض في كل شهر من امثلامرة فارادت  
استجبال الحيض بدواء لتنفضي عدتها فيجدون الاقراء المعتادة ولهذه غير مراد فليراجع اهـ عـش (قوله  
ان استجبال التكليف ممنوع) عبارة النهاية وان زعم ذلك استجبال التكليف وهو ممنوع الخ قوله ثم تعند  
الى قول المتن ثم تقدم في المعنى الا قوله وقيل الى المتن (قوله ثم تعند بثلاثة أشهر) أشار به الى أن قول المصنف  
الآتي ثم تعند الخ راجع للمعطوف عليه أيضا (قوله اذهى) أي التسعة أشهر اهـ عـش (قوله المعلق  
طلاقها) فهو فاعل تعند اهـ سم (قوله طلاقها) بالرفع نائب فاعل للمعلق اهـ وشيدي (قول المتن فعلى  
الجديد) وهو التربص لسن اليأس اهـ معني (قول المتن لو حاضت بعد اليأس الخ) لا يخفى أن هذا مفر وض  
فيما اذا انقطع لالهة وظاهر أنه يجري أيضا فيما اذا انقطع لالهة اهـ سم (قول المتن وجبت الاقراء) ولو  
حاضت الايسة المنتقلة الى الحيض قرأ أو قرأتين ثم انقطع حيضها استأنفت ثلاثة أشهر بخلاف ذات اقراء  
أيست قبل تمامها فانها لا تستأنف كما هو المنقول أسنى ونهاية زاد المعنى كسبائي آخر فصل لزمها عدتها  
شخص خلافا لابي المظفر في النسوبة بينهما في الاستئناف اهـ قال الرشيدى قوله أو قرأتين أي فيما اذا لم  
يتقدم لها حيض أيضا والا فقد مر أنه يحسب ماضى قرأ وعليه فقد تمت العدة بهذا القرآن فلا يحتاج الى  
ثلاثة أشهر ويجوز أن يكون مراده هنا بالقرء الحيض على خلاف ما مر اهـ (قوله لانها الاصل) الى قوله  
و يؤخذ في المعنى (قول المتن تكنت) بضم أوله بخطه اهـ معني (قوله زوجها آخر) أي من زوج غير صاحب  
العدة فلاشي عليها أي من الاقراء وضع النكاح اهـ معني (قوله الآتي) أي في التنبيه (قوله ان هذا  
التفصيل) أي قول المصنفان تكنت فلاشي الخ وقوله في غيرها أي فمن صدقت عليها غيرها الآتي وقوله  
أعلى اليأس أي تمام وقوله ثم بلغ ذلك أي خبر تلك المرأة اهـ كروى (قوله بالأشهر) أي الثلاثة متعلق  
باعتدنا (قوله فان كان الخ) جواب فاذا صار الخ وقوله ذلك أي بلوغ الخبر (قوله بعد السبعين) أي بعد  
بلوغها (قوله أي لما الخ) علة لعامة العدة الاولى وقوله علم أي من قوله ويؤخذ الخ (قوله أو بعد أن  
ينكح الخ) عطف على قبل أن ينكح (قوله بهذا الذي ثبت) أي بالحكم الذي ثبت لذات الدم (قوله

(قوله تعرف) أي والا فلا تكون الا لهة في الواقع (قوله المعلق طلاقها) هو فاعل تعند (قوله في المتن  
لو حاضت بعد اليأس في الأشهر الخ) لا يخفى ان هذا مفر وض فيما اذا انقطع لالهة وظاهر أنه أيضا يجري  
فيما اذا انقطع لهة (قوله لو حاضت بعد اليأس في الأشهر وجبت الاقراء) لا يقال هذا مع قوله السابق فان  
حاضت فيها وجبت الاقراء بالنسبة للايسة تكرا لا لما نقول ما هنا مفر وض فيما اذا انقطع دمها قبل سن  
اليأس وما سبق فيما اذا لم ينقطع الا بعد فلا تكرار (قوله وجبت الاقراء) فلا وانقطع الدم قبل تمام ثلاثة  
اقراء استأنفت ثلاثة أشهر كما اذا استأنفت ذات الاقراء قبل تمامها قال في الروض فان حاضت أي المنتقلة الى  
الحيض بعد اليأس قرأ أو قرأتين ثم انقطع أي الدم استأنفت ثلاثة أشهر كذا ذات اقراء أيست قبل تمامها اهـ  
لكن اعترض في شرحه قوله كذا ذات اقراء الخ فقال وهذا التنظير من زيادته ولا يخالف ما سببنا في أوائل

في حق امرأه سبعين مثلا ثم بلغ ذلك غيرها ممن اعتدتن بعد سن اليأس الذي هو اثنان وستون بالأشهر فان كان ذلك قبل ان ينكح أعدن  
العدة بالأشهر بعد السبعين وبان أن العدة الاولى وقعت في غيرها القول لهم لانه بان انها غير آيسة الى آخره أي لما علم ان جميع النساء بعد  
بلوغ الخبر صرن كالمرأة الواحدة في اعطائهن حكم ذات الدم كما ذكر أو بعد ان ينكح مع نكاحهن ولم يحكم عليهن بهذا الذي ثبت لتنظير  
قولهم لان عدتها انقضت الخ تعم بتردد الظاهر في ان العدة في بلوغ ذلك لهن



ومن انقطاع دم التي رأت حتى ينظر ان النكاح وقع قبله أم بعده أو زمن بلوغه غير كل محتمل وقياس تقريرهم الخلاف هنا فيه فمالوا باع  
مال أبيه فلما لم يجانبه فبان موته الاول اعتبارا بما في نفس الامر وفي ان العبرة في البلوغ بثبوت ان المرقى حيض وأنه في زمن سنه فيه كذا وأنه  
انقطع زمن كذا أو يكفي اخبار التي (٢٣٨) رأيت ذلك كله كل محتمل أيضا والذي يقبحه الاول أخذ من قوله سم في الطلاق المعلق بحيض

الضرة انه لا يقبل قول  
المعلق يحضها في حق غيرها  
لامكان إقامة البينة على  
الحيض كما مر فكذا هنا  
لا يقبل قولها في حق غيرها  
لهذا الامكان نعم يظهر  
أن من صدقها يقبل قولها  
في حقه بالنسبة لما يتعلق  
بها دون زوجها ونحوه  
فتأمل ذلك كله فانه مهم ولم  
أر من نية على شيء منه  
(والمعتبر) في اليأس على  
الجديد (ياس عشرينها) أي  
نساء أقاربها من الابوين  
الاقرب اليها فالأقرب  
انقاربهن طبعاً وخلقاً وبه  
فارق اعتبار نساء العصبه  
في مهر المثل لانه لشرف  
النسب ونحوه ويعتبر أتلهن  
عادة وقيل أكثرهن ورجحه  
في المطلب ومن لا قريسة  
لها تعتبر بما في قوله (وفي  
قول) (ياس كل النساء)  
في كل الأزمنة باعتبار ما يبلغنا  
خبره ويعرف (قلت ذا  
القول أظهر والله أعلم) لان  
مبنى العدة على الاحتياط  
ومطلب اليقين وحدوده  
باعتبار ما بلغهم يائنتين  
وستين سنة وفيه أقوال أخر  
أقصاها خمس وثمانون  
وأدناها خمسون وتفصيل  
طرق الحيض المذكور يجري

بزمن انقطاع الح) ويحتمل اعتبار أوله لانه بانقطاعه تبين انه حيض من أوله اه سم (قوله قبله) أي زمن  
الانقطاع (قوله أو زمن الح) عطف على قوله بزمن انقطاع الح الواقع خبر الان (قوله هنا) أي في العدة وقوله  
فيما لو باع الح متعلق بضمير به الرجوع للخلاف قال السيد عمر هنا به كذا في النسخ وفي أصل الشارح بخطه  
بينائه بدل هنا به اه (قوله الاول) خبر قوله وقياس الح والمراد بالاول ان العبرة بزمن الانقطاع (قوله وفي  
ان العبرة الح) عطف على في ان العبرة الح بأعادة الجار (قوله وأنه الح) أي وثبوت ان الحيض المرقى في  
زمن الح (قوله أو يكفي الح) عطف على قوله بثبوت الح أو على قوله العبرة في البلوغ الح باعتبار المعنى أي  
ويتردد النظر في أنه هل يشترط في البلوغ ثبوت ما ذكر بالبينة أو يكفي اخبار الح (قوله بذلك) متعلق  
بالاخبار وقوله كله أي بان المرقى حيض وأنه في زمن الح وأنه انقطع الح (قوله الاول) أي اشتراط ثبوت تلك  
الثلاثة (قوله ان من صدقها) أي ذات الملم (قوله في حقه) أي من صدقها (قوله في اليأس) أي قوله كذا  
قاله في النهاية وكذا في المغنى الا قوله ويعتبر أتلهن إلى المتن وقوله أقصاها خمس وثمانون (قوله عادة)  
المناسب من يأس فتأمل (قوله باعتبار ما يبلغنا الح) والافطوف نساء العالم غير ممكن اه مغنى (قول المتن  
قلت ذا القول أظهر) وعليه هل المراد نساء زمانها أو النساء مطلقا قال الأذري باراد القاضي وجعاعة  
يقضي الاول وكلام كبير من أو لا كثير من يقتضي الثاني انتهى وهذا الثاني هو الظاهر اهمغنى وتقدم في  
الشرح ما وافقه (قوله وحدوده) كذا فيهما اطلعنا من النسخ بدالين بينهما واد ولعله من تحريف النسخ  
بتقديم الواو ضمير الجمع عبارة عن قوله وحدوده باعتبار الح معتمد اه (قوله خمس وثمانون) عبارة المغنى  
واختلفوا في سن اليأس على ستة أقوال أشهرها ما تقدم وهو اثنان وستون سنة وقيل مستون وقيل خمسون  
وقيل سبعون وقيل خمسة وثمانون وقيل تسعون وقيل غير العر بينة لا تحيض بعد الخمسين ولا تحيض بعد  
الستين لا قرشية اه (قوله وتفصيل طر والحيض) أي بعد سن اليأس اه ع ش (قوله بها) أي بذات الملم  
بعد سن اليأس اه كرى (قوله غيرها) أي ممن اعتددن بعد سن اليأس بالأشهر عبارة عن قوله غيرها  
أي من معاصريهم أو من بعدهم اه (قوله كذا قالوه) عبارة النهاية كما قالوه اه (قوله وفيه اشكال مر مع جوابه  
الح) عبارة هناك ولو اطردت عادة امرأة أو أكثر بمخالفة شيء مما لم تتبع لان بحث الاولين أتم وحل دعها  
على الفساد أولى من ثبوت العادة المستمرة وقد يشكل عليه خرقهم لها بزوجيه امرأه ما بعد سن اليأس حيث  
حكموا عليه بأنه حيض وأبطلوا به تحديدهم له بما مر وقد يجاب بان الاستقرار وان كان ناقصا فيها لم يكن هنا  
أتم بدليل عدم الخلاف عندنا فيه بخلافه ثم لما بان من الخلاف القوي في سنه اه بخذف (قوله وهل يقبل الح)  
عبارة النهاية ولو ادعت بلوغها سن اليأس لتعتمد بالأشهر صدقت في ذلك ولا تطالب ببينة كما أفتى به الوالد  
رحمه الله تعالى اه قال ع ش قوله صدقت في ذلك ومعالم ان الكلام حيث لم تقم عليها بينة بخلاف ما قاله  
اه (قوله جزم بعضهم بالاول) أفتى به شيخنا الشهاب الرملى وروى عليه نظر الشارح وأجيب عنه بان ثبوت  
السن هنا وقع تابعاً لدعوى عدم الحيض والاعتداد بالأشهر ويعتبر في ثبوت الشيء تابعاً لما لا يغتفر في ثبوته  
مقصودا كما في نظائر معلومة اه سم وفي النهاية نحوه (قوله اذا الشارع الح) الاوضح بان الشارع الح

تظلم في الامة أيضا (تنبيه) رأيت بعد سن اليأس دما أو ما يمكن كونه حيضا صار على اليأس زمن انقطاعه الذي لا عود  
بعده و يغتبر بعد ذلك بما غيرها كذا قالوه هنا وفيه اشكال مر مع جوابه أول الحيض وهل يقبل قول المرأة انها بلغت سن اليأس حتى تعتد  
بالأشهر أو لا بد من بينة جزم بعضهم بالاول فقال تخلف على ذلك وفيه نظر وقياس قولهم لا يقبل قول الانه ان انه بلغ بالسن الا ببينة لتيسرها  
أي غالباً ان هذا كذلك وان أمكن ان يتكافى فرق بينهما اذا الشارع جعلها أمينة في جنس العدة دون البلوغ بالسن

(فصل



﴿فصل﴾ في العدة بوضع الحمل ﴿قوله الحرة﴾ الى قوله واحتاج في المعنى الا قوله اؤذ كره فقط الى مولود والى قوله واعلم في النهاية ﴿قوله عن فراق حي﴾ بطلان دجني أو بآئن نهاية ومعنى أو بفسخ أو انفساخ رشدي ﴿قول المتن بوضعه﴾ وقيل قول المرأة في وضع ما تنقضي به العدة وظاهره ولو مع كبر بطنها لاحتمال انه يرجح مرسم على حج اه عش ﴿قوله أي الحمل﴾ ولو لمنا الحل في بطنها وتعدن خر وجه لم تنقض عدها ولم تسقط نفقتها ولو استمر في بطنها مد اطول به وتضررت بعلم انقضاء العدة وكذا لو استمر حيافي بطنها وزاد على أربع سنين حيث ثبت وجوده ولم يحتمل وضع ولا وطع ولا ينافي ذلك قولهم أكثر مدة الحمل أربع سنين لانه في مجهول البقاعز يادة على اذر بنع حتى لا يلحق نحو المطلق اذا زاده على الاربع وكلامنا في معلوم البقاعز يادة على الاربع هذا هو الذي يظهر وهو حق ان شاء الله تعالى سم على حج وقوله ولم تسقط نفقتها وكالنفقة السكنى بالاولى وقوله وكذا لو استمر الخ هذا ظاهر حيث ثبت وجوده كما فرضه لكن يسبق الكلام في الثبوت انه بماذا فانه حيث علم ان أكثر الحمل أربع سنين وزاد المدة عليها كان الظاهر من ذلك انتفاء الحمل وان ما تجده في بطنها من الحر كتمثلا ليس مقتضيا لكونه حلا ثم ان ثبت ذلك بقول معصوم كعسى عليه الصلاة والسلام وجب العمل به اه عش ﴿قوله لا ية﴾ أي لقوله تعالى وأولان الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن فهو مخصص لا ية والمطلقات يترى بمن بانفسهن ثلاثنقر ونهاية ومعنى ﴿قول المتن بشرط نسبه الخ﴾ أي بشرط لمكان نسبه الخ اه معنى ﴿قوله أو واطئ بشبهة﴾ هل يصدق عليه قوله عن فراق حي أو ميت الآن براد فراق الحي ما يم الفراق بقوا عزال الموطوءة بشبهة اه سم ﴿قول المتن كنفى بلعان﴾ أي في فرقة الحية لان الملاعة لا تعد الوفاة اه نهاية ﴿قوله وهو الخ﴾ أي الذي والجملة حالية ﴿قوله لان نفية الخ﴾ يعني انتفاء نسبه الخ الى الملاعن ﴿قوله لاحتمال كذبه﴾ أي الملاعن ﴿قوله مطلقا﴾ أي أمكن استدخالها منه أم لا اه عش ﴿قوله ولم يمكن أن تستدخل الخ﴾ ينبغي ان محله اذا لم تعترف باستدخال المتني بان ساحتها فترل منه بفرجها اه عش وقد مر عنه في أوائل الباب ما يتعلق به راجعه ﴿قوله ومولود﴾ أي تام اه سم ﴿قوله لدون ستة أشهر الخ﴾ أولا كثر منه وكان بين الزوجين مسافة لا تقطع في تلك المدة أو لفرق أربع سنين من الفرقة لكن لو ادعت على الانخبة انه راجعها أو وجد دنكها أو وطئها بشبهة أو أمكن فهو وان اتفق عنه تنقضي به عده ومعنى وأسنى ﴿قوله فلا تنقضي به﴾ ولا يشترط لاعتبار العدة بالاشهر وضع الحمل بل تنقضي العدة مع وجوده جلا على انه من زنا ولا جدها العدم تحقق زناها اه عش عبارة المعنى والحمل المجهول قال الروياني يحمل على انه من زنا وقال الامام محمد على انه من وطئ شبهة تحسبنا للظن وجمع بين كلاميهما بحمل الاول على انه كالزنا في انه لا تنقضي به العدة والثاني على انه من شبهة تجنبنا عن تحمل الاثر وهو جمع حسن اه ومر عن النهاية ﴿قول المتن وانفصال كله﴾ لو انفصل كله

أفتى به شيخنا الشهاب الرملی ویرد علیه نظر الشارح الذکور وأجیب عنه بان ثبوت السن هنا وقع تابعا لمعوى عدم الحيض والاعتداد بالاشهر ويقتضي ثبوت الشيء تابعا لما لا يغتفر في ثبوته مقصودا كنفى نظائر معلومة

﴿فصل عدة الحامل الخ﴾ ﴿قوله في المتن عدة الحامل الخ﴾ يقبل قول المرأة في وضع ما تنقضي به العدة وظاهره ولو مع كبر بطنها لاحتمال انه يرجح مر ولومات الحل في بطنها وتعدن خر وجه لم تنقض عدها ولم تسقط نفقتها ولو استمر في بطنها مد اطول به وتضررت بعلم انقضاء العدة وكذا لو استمر حيافي بطنها وزاد على أربع سنين حيث ثبت وجوده ولم يحتمل وضع ولا وطع ولا ينافي ذلك قولهم أكثر مدة الحمل أربع سنين لانه في مجهول البقاعز يادة على الاربع حتى لا يلحق نحو المطلق اذا زاده على الاربع وكلامنا في معلوم البقاعز يادة على الاربع هذا هو الذي يظهر وهو حق ان شاء الله تعالى ﴿قوله أو واطئ بشبهة﴾ هل يصدق عليه قوله عن فراق حي أو ميت الآن براد فراق الحي ما يم الفراق بقوا عزال الموطوءة بشبهة ﴿قوله وعلى هذا التفصيل الخ﴾ كذا شرخ مر ﴿قوله ومولود﴾ أي تام ﴿قوله في المتن وانفصال كله﴾ لو انفصل كله الاشعرا

﴿فصل عدة الحامل﴾ الحرة والامتنع فراق حي أو ميت ﴿بوضعه﴾ أي الحمل لا ية ﴿بشرط نسبه الى ذم العدة﴾ من زوج أو واطئ بشبهة ﴿ولو احتمالا كنفى بلعان﴾ وهو حل لان نفية عنه غير قطعي لاحتمال كذبه ومن ثم لو استلحقه لحقه اما اذا لم يمكن كونه منه كسبي لم يباغ تسع سنين ومسوح ذكره وانما مطلقا أو ذكره فقط ولم يمكن ان تستدخل منه والالحقه وان لم يثبت الاستدخال وعلى هذا التفصيل يحتمل بحث البلقيني الحرة وغيره عدمه ومولود لدون ستة أشهر من العقد فلا تنقضي به ﴿و﴾ بشرط انفصال كله فلا أثر



لمخرج بعضه واحتاج لهذا مع قوله (٢٤٠) أولا به ضعه الصريح في موضع كماله لا احتمال الشرطية ويجرد التصوير وزعم انه لا يقال وضعت

الا اذا انفصل كل واحد من  
(حتى ناني توأمين) لانها  
حل واحد كل واحد علم ان  
التوأم بلا همز اسم لمجموع  
الولدين فاكثرت في بطن واحد  
من جميع الحيوان وبهمز  
كربل توأم وامرأة توامة  
مفرد وتثنية توأمين كلف المتن  
واعترضه بأنه لا تثنية وهم  
لما علمت من الفرق بين التوأم  
بلا همز والتوأم بالهمز وان  
تثنية المنانغاهي للمهموز  
لا غير (ومني تخلل دون ستة  
أشهر فتوأمين) أو ستة فلا بل  
هما جلان والحق الغزالي  
السنة بمادونها غاطله فيه  
الرافعي ذلك أن تقول لا غلط  
لأنه لا بد من لحظة للوطء أو  
الاستدخال عقب وضع الأول  
حتى يكون منه هذا الحمل  
الثاني وذلك يستدعي ستة  
أشهر ولحظة فيثبت انتفت  
اللعظة لزم نقص الستة  
ويلزم من نقصها لحق  
الثاني بذى العدة وتوقف  
انقضائها عليه فان قلت يمكن  
مقارنة الوطء أو الاستدخال  
للموضع فلا يحتاج لتقدير  
تلك اللحظة قلت هذا في  
غاية الندور ومع انه يلزم  
عليه انتفاء الثاني عن ذي  
العدة مع امكان كونه منه  
المعصوب بالغالب كما علمت  
فلم يجز نفيه عنه مراعاة  
لذلك الامر النادر اذا النسب  
يحتاجه ويكتفي فيه بمجرد  
الامكان فتأمل له ليندفع به  
ما وقع هنا الشارح وغيره فيطبق  
الثاني بذى العدة لأنه يكتب في

الاشعر انفصل عنه وبقي في الجوف لم يؤثر في انقضاء العدة بخلاف ما لو كان الشعر متصلا وقد انفصل كل ما  
عد ذلك الشعر وكالشعر فيما ذكر الظفر كذا أفنى بذلك مـ ولو كان الحمل غير آدمي فالظاهر انقضائها بوضع  
بوضعه مـ اهـ سم على جـ اهـ عـ شـ (قوله لمخرج بعضه) أي متصلا أو منفصلا اهـ مـ (قوله  
واحتاج لهذا الخ) عبارة المغني فان قيل لا حاجة الى هذا الشرط لأنه لا يقال وضعت الا عند انفصال كل ما يجب  
بان الوضع يصدق بالكل والبعض اهـ (قوله لا احتمال للشرطية) أي بان يكون المعنى بشرط وضع كل  
وقوله ويجرد التصوير أي بان يرد ان ذكر وضع الشكل صورة مما يصدق عليه الوضع اهـ عـ شـ (قوله  
وزعم انه يقال الخ) قال الشهاب سم انظر موقعه مع ما قبله من قوله الصريح الخ ثم قال ويجيب بان موقعه  
التنبيه على وقوع هذا الزعم وأنه مرخود اهـ وفيه ما فيه عـ اذ كيف يسوغ له رده مع جزمه أولا اهـ  
رشدي (قوله كما) أي قبيل الباب (قوله أو ستة) الى الفرع في النهاية (قوله غلطه فيه الرافعي)  
سبحان الله لم يعبر الرافعي بالتغليب وانما قال بان فيه اختلافا فان قيل ان ذلك في المعنى تغليب قلنا بتسليم ذلك  
في التعبير بالتغليب من الفحش ما ليس في التعبير بالاختلال فلا يلحق نسبته لجهة الاسلام خصوصا على لسان  
الرافعي المعروف بغاية التأديب مع الاعتدال لسان من الفحش معهم كما مدحوه بذلك سم على جـ  
أقول والشهاب جـ لم ينفر دينية التغليب للرافعي بل سبقه اليه الاذري وغيره اهـ رشدي (قوله  
ذلك أن تقول الخ) عبارة النهاية ولقد ادعاه في التحلل الخ وكل من العبارتين وهم عدم السبق الى هذا  
الجواب وليس كذلك بل هو لابن الرفعة مع من يرد بسط اهـ رشدي (قوله حتى يكون منه) أي من الوطء  
أو الاستدخال اهـ سم وان ارجاع الضمير الى صاحب العدة (قوله وذلك) أي لزوم لحظة الوطء  
أو الاستدخال (قوله غيب انتفت الخ) عبارة المغني فاذا وضعت الثاني لستة أشهر من وضع الاول سقط  
منها ما يسع الوطء فيكون الباقي دون ستة أشهر اهـ (قوله وتوقف انقضائها) أي العدة عليه أي على وضع  
الثاني من عطف الا لزم (قوله فان قلت الخ) أي كما قال الاسني والمغني (قوله المعصوب الخ) نعم لا مكان  
اهـ سم (قوله مراعاة الخ) علة للمغني وقوله اذا النسب الخ علة للمغني (قوله لشارح الخ) ومنهم الاسني  
والمغني كما أسرنا اليه (قوله وحيتذ فيلق الخ) مجرد تأكيد ما قبله قال سم قوله وحيتذ الخ ثم قوله ويلزم  
الخ هذا وان قرب من جهة المعنى كيف يسوغ من جهة النقل حتى يجزم باعتماده ثم قال به سدوق عبارة  
الروضة والروض مائة فهذا كله صريح في انه اذا كان بين الولدين ستة أشهر لا يلحق الثاني ولا يتوقف انقضاء  
العدة على وضعه فكيف يسوغ مخالفة ذلك وان كان مشكلا فليشأمل نعم يمكن ان مراد الروضة وغيرها بان

انفصل عنه وبقي في الجوف لم يؤثر في انقضاء العدة بخلاف ما لو كان الشعر متصلا وقد انفصل كل ما عد ذلك  
الشعر وكالشعر فيما ذكر الظفر كذا أفنى بذلك مـ ولو كان الحمل غير آدمي فالظاهر انقضائها بوضع  
مـ (قوله وزعم الخ) انظر موقعه مع ما قبله من قوله الصريح الخ اللهم الا أن يكون إشارة الى جواب آخر  
وهو منع ان ذكر الوضع يستلزم انفصال كل ما احتاج لتصريح به ويجيب بان موقعه التنبيه على وقوع هذا  
الزعم وأنه مرخود (قوله غلطه فيه الرافعي) سبحان الله الرافعي لم يعبر بالتغليب بل عبارته مائصة وقوله في  
الكتاب وأقصى المدة بين التوأمين ستة أشهر فيما اختللا فان هذه المدة مدة أقل الحمل واذا اختلفت ستة أشهر كان  
الثاني حلا آخر والشرط أن يكون المختل أقل من ستة اهـ فان قيل نسبة الاختلال اليه هو في المعنى تغليب  
قلنا بتسليم ذلك وفي التعبير بالتغليب من الفحش ما ليس في التعبير بالاختلال فلا يلحق نسبته لجهة الاسلام  
خصوصا على لسان الرافعي المعروف بغاية التأديب مع الاعتدال لسان من الفحش معهم كما مدحوه بذلك  
وأن الله أعلم (قوله حتى يكون منه) أي من الوطء أو الاستدخال (قوله حتى يكون الخ) كذا شرح مـ  
(قوله فان قلت) أي كما قال في شرح الروض (قوله المعصوب) نعم لا مكان (قوله وحيتذ فيلق الخ) الثاني  
الخ ثم قوله ويلزم من لحوقه به توقف انقضاء العدة على وضعه أقول هذا وان قرب من جهة المعنى كيف  
يسوغ من جهة النقل حتى يجزم باعتماده وعبارة الروضة في هذه المسئلة فان كان بينهما ستة أشهر فصاعدا

في الاحاق بمجرد الامكان ويلزم من طوقه به توقف انقضاء العدة على وضعه (وتنقض) العدة بينهما



(بیت) لا طلاق الآیه (لاعلقة) لانها تسمى دمالا جلا ولا يعلم كونها أصل آدمي (و) تنقض (بعضة فيها صورة آدمي خفية) على غير القوابل (أخبر بها) بطريق الجزم أهل الخبرة ومنهم (القوابل) لانها حينئذ تسمى جلا وعبروا بانحبر (٢٤١) لانه لا يشترط لفظ شهادة الا اذا وجدت

دعوى عند قاض أو محكم  
واذا اكتفى في الأخبار  
بالنسبة للباطن فليكتف  
بقابله كما هو ظاهر أخذنا  
من قولهم إن غاب زوجها  
فأخبر بها عدل بحوته أن  
تزوج باطنا (فإن لم يكن)  
فيها (صورة) خفية (و) لكن  
(قلن) أي القوابل مثلا  
لامع تردد (هي أصل آدمي)  
ولو بقيت تخلقت (انقضت)  
العدة بوضعها أيضا (على  
المذهب) لتيقن براءة الرحم  
بها كالنم بل أولى وانما لم  
يعتد بها في الغرة وأمية الولد  
لان مدارهما على ما يسمى  
وانا (فرع) اختلفوا في  
النسب لاسقاط ما لم يصل  
لحد تنقح الروح فيه وهو  
مائة وعشرون يوما والذي  
يجهلها فالابن العماد وغيره  
الحرمه ولا يشكك عليه  
جوار العزل لوضوح الفرق  
بينهما بان المني حال نزوله  
محض جواد لم يتهيأ للحياة  
بوجه بخلافه بعد استقراره  
في الرحم وأخذ في مبادئ  
التخلق ويعرف ذلك  
بالامارات وفي حديث مسلم  
انه يكون بعد اربعين وأربعين  
ليلة أي ابتداء كما هو في  
الرجعة ويحرم استعمال  
ما يقطع الحمل من أصله كما  
صرح به كثير وهو ظاهر  
(ولو ظهر في عدة أقراء أو  
أشهر) أو بعدها (حمل)  
للزواج اعتد بوضعه (لانه أقوى بدلالته على السراة قطعا  
(ولو انابت) أي شكك .

بينهما ستة أشهر غير لحظة الوطء والاستدخال ويكون سكونه عن ذلك لظهور ارادته اه (قول المتن بيت)  
أي بوضع ولسميت ولومات في بطنها واستمر أكثر من أربع سنين لم تنقض الا بوضع لمعموم الآیه كما أفتى به  
الشهاب الرملي رحمه الله تعالى في نهايته ومغني قال ع ش قوله لم تنقض الا بوضع أي ولو خافت الزنا اه (قوله)  
على غير القوابل (المناسب لما بعد على غير أهل الخبرة اه سم (قوله بطريق الجزم) فلا شكك القوابل  
في أنها أصل آدمي لم تنقض بوضعها قطعا والقول قول المرأة يمينها في أنها أسقطت ما تنقض به العدة سواء  
أكذبها الزوج أم لا لانها مؤثقة في العدة ولانها تصدق في أصل السقط فكذا في صفت مغني وروض مع  
شرحه (قوله الا اذا وجدت الخ) فظاهر انه لا بد من شهادة القوابل ولا بد من عدالتهم كافي سائر الشهادات  
خلافا لما اتوهم من قبول الفاسقات منهم م اه سم (قوله فليكتف بقابله) أي امرأة واحدة اه ع ش  
(قوله إن غاب الخ) خبر مقدم لقوله ان تزوج الخ والجمله مقول القول (قوله باطنا) يؤخذ من ذلك ان  
ع ش ل الاكتفاء بقابله بالنسبة للباطن وأما بالنسبة لظاهر الحال فلا يثبت الا بأربع من النساء أو رجلين  
أو رجل وامرأتين ثم رأيت شرح الروض انه صرح بالأربع بالنسبة لظاهر اه ع ش (قوله خفية)  
عبارة المغني لا طاهرة ولا خفية اه (قوله أي القوابل مثلا) أي أو رجلان فلا يخبر بذلك واحدة حل  
له أن يتزوجها باطنا اه سلمي (قوله تخلقت) أي تصورن اه مغني (قوله والذي يتجهل الخ) سياتي  
في النهاية في أمهات الاولاد خلافه وقوله وأخذ في مبادئ التخلق قضيتا له لا يحرم قبل ذلك وعموم كلامه  
الاول بخلافه وقوله من أصله أي أما ما يعطى الحمل مدة ولا يقطع من أصله فلا يحرم كما هو ظاهر ثم الظاهر انه  
ان كان لعذر كترين قوله لم يكره أيضا والا كره اه ع ش (قوله أو بعدها) كما قاله الصيرفي اه نهاية  
زاد المغني وان أفهم كلام المصنف خلافه اه (قوله لانه أقوى) الى قوله كذا خبر به في النهاية والمغني (قوله)  
بدلالته) أي بسبب دلالة اه ع ش (قوله قطعا) أي بخلاف الأقراء والاشهر نهاية ومغني (قوله)

فالثاني حل آخر اه ومن لازم كونه حلا آخر ان لا يتوقف انقضاء العدة على وضعه ثم قال في الروضة فرع  
علق طلاقها بالولادة فولدت ولدين فان كان بينهما سعادون حنة أشهر لحاقها وطلقت بالاول وانقضت عدتها  
بالثاني وان كان بينهما ستة أشهر فأكثرت طلقت بولادة الاول ثم ان كان الطلاق باثنا لم يلحقها الثاني لان العلوق  
به لم يكن في نكاح وان كان رجعي يابني على ان السنين الأربع هل تعتبر من وقت الطلاق أي وهو الاصح كليا في  
في المتن أم من انصرام العدة ان قلنا بالاول لم يلحقها وان قلنا بالثاني لحقه اذا أتت به لمون أربع سنين من  
ولادة الاول وتنقض العدة بوضعه سواء لحقه أم لا لاحتمال وطء الشبهة بعد البيونة كذا قاله ابن الصباغ اه  
وعبارة الروض في الشق الثاني من هذا الفرع وان كان بينهما ستة أشهر لم يلحقها الثاني ان كانت باثنا وكذا  
أي لا يلحقها الثاني ان كانت رجعية وانقضت به العدة اه ثم ذكر في الروضة في مسئلة ما لو ولدت ثلاثة أولاد  
ما وافق ذلك فهذا كله صريح في أنه اذا كان بين الولدين ستة أشهر في مسئلتنا لا يلحق الثاني ولا يتوقف  
انقضاء العدة على وضعه فكيف يسوغ مخالفة ذلك وان كان مشكلا فليتمل فان قلت قياسه على كبر في فرع  
الروض المذكور توقف انقضاء العدة في مسئلتنا على وضع الثاني وان لم يلحقه قلت لانه انما انقضت به العدة  
في فرع الروضة لتأخر الشرع فيها عن وضع الاول فتتقضى بالثاني بخلافه في مسئلتنا فان الشرع فيها  
سبق وضع الاول والثاني غير لاحق به كما استفد من فرع الروضة فلا يتوقف انقضاءها عليه فليتمل نعم  
يمكن ان مراد الروض وغيرها بان بينهما ستة أشهر غير لحظة الوطء والاستدخال ويكون سكونه عن ذلك  
لظهور ارادته (قوله على غير القوابل) هلا قال على غير أهل الخبرة لانه المناسب لقوله أخبر بها أهل  
الخبرة الخ (قوله وعبروا بانحبر لانه لا يشترط لفظ شهادة الخ) فظاهر انه لا بد من شهادة القوابل ولا بد من  
عدالتهم كافي سائر الشهادات خلافا لما اتوهم من قبول الفاسقات منهم م اه (قوله واذا اكتفى في الاخبار

(٣١ - (شرواني وابن قاسم) - ثامن)



في انهما حامل لوجود نحو ثقل أو حركة (فيها) أي العدة بأقراء أو أشهر (لم تنكح) آخر بعد الأقراء أو الأشهر (حتى يزول الرية) بامارة قوية على عدم الحمل ويرجع فيها للقوابل وذلك (٢٤٢) لان العدة قد لزمتها يمين فلا تخرج عنها الا يبين فان نكحت من ثابة فباطل كذا عبر به

في انهما الخ) فيه مع قول المتن فيها تعلق الجارين بعامل واحد بدون اتباع عبارة المغنى أي شكت فيها أي العدة بان لم يظهر لها الحمل بامارة وانما اربأت بثقل أو حركة فتجد ها وهي ظاهرة (قوله ويرجع فيها) أي في زوال الرية والتأنيث باعتبار المضاف اليه ويحتمل ان الضمير للمارة (قوله الا يبين) قضية قوله السابق بامارة قوية الخ ان المراد باليقين ما يشمل الظن القوي (قوله فباطل) وان بان ان لا حل نهائية ومغنى قال عس قوله وان بان الخ أي خلا فلا ينحج والا فربما قاله ابن جوج وجهه ان العبرة في العقود بما في نفس الامر اه (قوله ومما يصرح به الخ) وفي كلام الروض وغيره ما يدل عليه أيضا وفرق مر بان الشك هنا أي في مسئلة الرية بسبب ظاهر فكان أقوى انتهى ولا يخفى ما فيه أما أولا فان أقوديته بعد تسليمها لا تفيد مع كون قاعدة العقود ان العبرة فيها بنفس الامر وأما ثانيا فغايتها ما يؤثر هذا السبب الظاهر التردد في انقضاء العدة وهذا لا يقاوم الحكم ببقاء النكاح شرعا اه سم (قوله ما ياتي في زوجة المفقود الخ) أي في الفصل الثالث وقوله المبطل صفة ما ياتي اه كردى (قوله لسكون المانع الخ) علة للإبطال وقوله وهو أي المانع في زوجة المفقود (قوله أقوى) هو خبر كون اه سم (قوله الفرق الخ) مفعول المبطل عبارة الكردى قوله للفرق متعلق بالإبطال اه فلعن نسخ الشرح مختلفة (قوله بان الشك الخ) أي وهو من موانع النكاح (قوله هنا) أي في مسئلة العدة (قوله وذلك لان الخ) أي إبطال الفرق ثابت لان الخ اه كردى (قوله من هذين) أي الفرقين (قوله فيها) أي زوجة المفقود والمراد بالنكاح نكاح المفقود (قوله في حلها) أي حل زوجة المفقود لزوج آخر (قوله وقوة النكاح) عطف على الشك (قوله المانع) أي الشك لذلك أي حل زوجة المفقود لا آخر (قوله ظاهرا) أي اذا لا اصل بقاء النكاح الاول (قوله أي العدة) الى قوله والحاصل في المغنى الا قوله وهل يعتبر الى وكالثاني والى قوله أولا كثر فلا في النهاية الا ذلك القول (قوله ان أمكن الخ) هل هو راجع أيضا للحكم بطلانه حتى اذا لم يمكن كونه من الاول مع النكاح على ما سيأتى في الجاشية عن شرح الروض على قول الشارح قبيل الفصل فهو منفي عنهما اه سم وسند كر عن المغنى وانها يمتاوافق كلام شرح الروض وقوله من الاول أي ولا من الثاني كما هو الفرض (قوله ما صرح) أي النكاح الثاني (قوله وهل يعتبر الخ) قضية قوله السابق من امكان العلق بعد عقده الجزم باعتبارها كما هو قضية منيع النهاية والمنهج (قوله لحظة) أي للوطء والاستدخال (قوله يحتمل لا) أي يحتمل انها لا تعتبر (قوله وكالثاني) أي النكاح الثاني (قوله فيلحقه) أي الواطئ بشبهة اه عس (قوله ان أمكن منه) الخ) كذا شرح مر (قوله ومما يصرح به الخ) مما يدل عليه أيضا ما في الروض كغيره في الباب الثاني في اجتماع عدتين فيما اذا وطئت المطلقة في العدة بشبهة أو أتت بولد يمكن ان يكون من كل منهما وتعد الخاق القائف فانه ذكر انه تنقضي عدة أحدهما بوضعه ثم تعد للثانية بثلاثة اقراء ثم ذكر انهما لو كانت بائنا فنكحها الزوج مرة واحدة قبل الوضع أو بعده لم يحكم بحتمه لاحتمال كونه في عدة الثانية فان بان بعد بالقائف انها في عدة مع كنهت وجعته اعتبارا بما في نفس الامر ثم ذكر انه لو نكحها الواطئ بشبهة قبل الوضع لم يصح لاحتمال كونها في عدة الزوج حيثئذ وكذا ان نكحها بعده في باقي عدة الزوج على ما صرح به لذلك فلا بان في هذه القائف ان الحمل من الزوج مع اعتبارا بما في نفس الامر الا ان يفرق بانها هنا حالة النكاح يحتمل ان تكون في عدة الا ان هذا لا يزيد على ما في مسئلتنا من احتمال انها غير معتدة بالكلية فليتأمل (قوله ومما يصرح به ما ياتي في زوجة المفقود الخ) فرق مر بان الشك هنا أي في مسئلة الرية بسبب ظاهر فكان أقوى اه ولا يخفى ما فيه أما أولا فان أقوديته بعد تسليمها لا تفيد مع كون قاعدة العقود ان العبرة فيها بنفس الامر وأما ثانيا فغايتها ما يؤثر هذا السبب الظاهر التردد في انقضاء العدة وهذا لا يقاوم الحكم ببقاء النكاح شرعا (قوله أقوى) هو خبر كون (قوله ان أمكن الخ) هل هو راجع

قال الامنوي والمراد باطل ظاهرا فان بان عدم الحمل فالقياس الصحة كقولنا باع مال أبيه ظاهرا لحياته فبان ميتا انتهى وكون القياس ذلك واضح كما قدمته مع زيادة فروع وبيان في بحث أركان النكاح ومما يصرح به ما ياتي في زوجة المفقود المبطل لسكون المانع فيها وهو النكاح المحقق الذي الاصل بقاؤه أقوى الفرق بان الشك هنا في حل المنكوحه بان العدة لزمتها هنا ظاهرا وذلك لان كلا من هذين غفلة عما ذكره فيها من النظر لما في نفس الامر مع الشك في حلها وقوة النكاح المانع لذلك ظاهرا (أو) اربأت (بعدها) أي العدة (وبعد نكاح) لا آخر (استمر) النكاح لو فوعه محججا ظاهرا فلا يبطل الا يبين (الا أن تلد لدون ستة أشهر من) امكان العلق بعد (عقده) فلا يستمر لتحقق البطل حيثئذ فيحكم بطلانه وبان الولد الاول ان أمكن كونه منه أما اذا ولدت لستة أشهر فأكثروا الولد الثاني لان فراشه ناجز ونكاحه قد صح ظاهرا فلم ينظر لامكانه من الاول لثلا يبطل ما صح عجز رد الاحتمال وهل يعتبر هنا لحظة يحتمل

لا احتياطاً للنسب الناجز لا مكانه وكالثاني فيما ذكر وطء الشبهة بعد العدة فيلحقه الولد اذا أمكن منه وان أمكن من أي الاول أيضا لا تقطاع النكاح والعدة عنه ظاهرا (أو) اربأت (بعدها قبل نكاحه فلتصبر) ندبا ولا كره وقيل وجوبا (لزوال الرية) احتياطاً



(فان نكحت) ولم يصبر لذلك (فالمذهب عدم ابطاله) أي النكاح (في الجلال) لان لم يتحقق البطلان (فان علم مقتضيه) أي البطلان بان وابتدأ لدون سنة أشهر مما مر (أبطلناه) أي حكمنا ببطلانه لتبين فساده والإفلا ولو راجعها وقت الرتبة وقت الرجعة فان بان حل صحته والأفلا (ولو أبانها) أي زوجته بخلع أو ثلاث ولم ينفحل (فوالثلاثة أربع سنين) فاقول ولم (٢١٣) تزوج بغيره أو تزوجت بغيره ولم يكن

كون الولد من الثاني (لحقه)

وبان وجوب سكنها

ونفقتها وان أقرت بانقضاء

العدة لقيام الامكان اذ

اكثر مدة الحمل أربع سنين

بالاستقراء وابتدأوها من

وقت امكان الوطء قبل

الفراق فاملا فاتهم أنه من

الطلاق فاحول على ما اذا قارنه

الوطء بتجسير أو تعليق

والحاصل أن الأربع منى

حسب منها لحظة الوطء أو

لحظة الوضع كان لها حكم

مادونها متى زاد عليها كان

لها حكم ما فوقها ولم ينظروا

هنا الغلبة الفساد على

النساء لان الفرائض قرينة

ظاهرة ولم يتحقق انقطاعه

مع الاحتياط للانساب

بالاكتفاء فيها بالامكان (أو)

والثلاثة (لا أكثر) من أربع

سنين مما ذكر (فلا) يلحقه

لعدم الامكان وذكر

تجميعا للتقسيم فلا تكرار

في تقديمها في العان (ولو

طلقة) لها (رجعية) فانت

بولد أربع سنين لحقها بان

وجوب نفقتها وسكناها

أولا أكثر فلا وحذف هذا

لعله مما قبله بالاولى لانه اذا

ثبت ذلك في البائن ففي

الرجعية التي هي زوجته في

أكثر الاحكام أولى

و (حسبت المدة من الطلاق)

ان قارنه الوطء والا في امكان الوطء قبله وحذف هذا من البائن لعله مما هنا بالاولى لانه اذا حسب من الطلاق مع أنه في حكم الزوجة البائن  
اولى ومن ثم وقع خلاف في الرجعية فقام كمال (وفي قول) ابتدأوها (من انصرام العدة) لانها كللتها حتى بما قرنته في عبارته يعلم زيف  
ما اعترض به عليها وانما من مجازين عباراته البليغة قبل استتمت عليه من الحذف من الاول لانه الثاني عاين من الثاني لانه الاول عليه

أي بان أتت به لستة أشهر فكثر من الوطء (قوله مما مر) أي من امكان العلق بعد العقد (قوله والا فلا) أي وان لم يعلم مقتضى البطلان بان عدم الحمل أو ولده لستة أشهر فكثر فلا يبطله والولد الثاني وان أمكن كونه من الاول أيضا عبارة المفتي وان علم انتفاؤه لم يبطله ولحق الولد الثاني اهـ وعبارة المنهج مع شرحه أو اقرار ثابت بعدها أي العدة من صبر عن النكاح لتزول الرتبة فان نكحت قبل زوالها أو اقرار ثابت بعد نكاح الآخر لم يبطل أي النكاح لانقضاء العدة طاهر الا ان تلد لدون سنة أشهر من امكان علق بعد عقده وهو أولى من عقده فيبين بطلانه والولد الاول ان أمكن كونه منه بخلاف اذا ولدت لستة أشهر فكثر فالولد الثاني وان أمكن كونه من الاول اهـ (قوله وقت الرجعة) أي فيحرم عليه قربانها وبغيره اهـ ع ش (قوله بخلع أو ثلاث) أي أو غيرهما اهـ معنى (قوله ولم يمكن كون الولد من الثاني) أما اذا أمكن ذلك فانه لا يطبق الاول كسبائي معنى (قوله وجوب سكنها الخ) أي الى الولادة اهـ أسنى (قوله وان أقرت الخ) غايته الرجعة للمتن والشرح مغا (قوله بالاستقراء) وحكي عن مالك أنه قال بطلتنا امرأته محمد بن عجلان امرأة صدق وزوجها رجل صدق جلت ثلاثة أبطن في ثلثي عشرة سنة كل بطن في أربع سنين وقد روي هذا عن غير المرآة المذكورة وقيل ان أباحنفة جلت به أمه ثلاث سنين وفي صحته كما قال ابن شعبة نظرا لان مذهبه أكثر مدة الحمل سنتان فكيف يخالف ما وقع في نفسه اهـ معنى (قوله وابتدأوها) أي الأربع سنين (قوله قبل الفراق) أي قبيله اهـ معنى (قوله فاملا فاتهم) أي أكثر الاحكام اهـ معنى (قوله اذا قارنه) أي الطلاق (قوله بتجسير أو تعليق) متعلق بالفراق اهـ سم أقول أو بقارنه عبارة المفتي اذا وقع أي الطلاق مع الاتزال بالتجسير اتفاقا أو بالتعليق اهـ (قوله أو لحظة الوضع) لمنع الخلاف (قوله مما ذكر) أي من الطلاق ان قارنه الوطء والا في وقت امكان العلق قبيله اهـ معنى (قوله وذكر كرت) أي مسألة الولادة لا أكثر (قوله في تقديمها) أي نعمه (قوله فانت بولدت) الى قوله وحذف هذا في المفتي (قوله أربع سنين) أي فاقول (قوله وبان وجوب نفقتها الخ) أي وان المرآة معتدة الى الوضع حتى يثبت الزوج رجعتها اهـ معنى (قوله وحذف هذا) أي تفصيل الولادة بقوله فانت الخ (قوله لعله مما قبله الخ) اهـ ذا غير ظاهر في قوله أو لا أكثر فلا اهـ سم أقول عدم الظهور مقبل لكن بالنسبة لدعوى الاول يتوأمأ أصل العلم فظاهر اهـ سيد عمر (قوله قبله) أي الطلاق (قوله وحذف) الى الفصل في النهاية الا قوله على أحد قولين الى المتن وقوله كان كان بمسافة أقصر (قوله هذا) أي قوله حسب المدة من الطلاق (قوله لانه اذا حسب) الاول الثاني (قوله لانها) أي الرجعية (قوله وانما) أي ويعلم انها اهـ ع ش (قوله من الحذف من الاول الخ) وهو المسمى

للعلم أيضا ببطلانه حتى اذا لم يمكن كونه من الاول مع النكاح على ما سببنا في الحاشية عن شرح الروض على قول الشارح قبيل الفصل فهو منفي عنهما (قوله بتجسير أو تعليق) متعلق بالفراق (قوله في المتن) أولا أكثر فلا) قال في الروض بعد هذا وقد ورد المسئلة أولا بما اذا طلقها بانثأ أو رجعا أو فسخ نكاحها ما نضه لكن ان ادعت انه حصل تجديد فراش الرجعة أو نكاح أي أو وطء شبهة كقوله شرحه عن الأصل فانكره أو اعترف وانكر الولادة فالقول قوله فان أقامت بينة أو نسكت فخلعت ثبت التسبب به نفيه باللعان وان نكحت حلف الولد اذا بلغ وما عدتها فتنتقض به وان حلف أي الزوج على النفي ولم يثبت ما ادعت اهـ قال في شرحه لانها تزعم ان الولد منه اهـ ومفهوم ذلك انها اذا لم تدع ما ذكر لا تنقض به العدة وحيث قد يفتي ان تنقض العدة مع وجوده أخذنا مما حوره في شرح الروض ان الحمل المجهول يحتمل على انه من الزنا بالنسبة لعدم انتضاء عده به فان خصي بذلك انتضاء العدة مع وجوده كافي لحل الزنا المعلوم اهـ (قوله لعله مما قبله بالاولى)



وأن هاتين الداليتين من دلالة الفعوى التي هي من أقوى الدلالات فتأمل أنه فان قلت في الرجعية وجه أنه يلحقه من غير تقدير مدة فن أين  
يؤخذ من المتن رده هذا قلت من قوله المدة بالعهدي المصريح بان الأربع تعتبر فيها أيضا (ولو نسكت بعد العدة) آخر أو وطئت بشبهة  
(فولدت من ستة أشهر) من إمكان (٢٤٤) العلوق بعد العقد ومن وطء الشبهة (فكانها لم تنكح) ولم توطأ ويكون الولد الأول أن كان

بالاحتياط (قوله وان هاتين الداليتين) أي قوله لما اشتملت عليه الخ وقوله ومن الثاني لدلالة الاول عليه  
اه ع ش (قوله من دلالة الفعوى) أي دلالة مفهوم الموافقة الاولى من المنطوق اه جمع الجوامع عبارة  
ع ش أي من دلالة مفهوم الموافقة وهو أن يكون الحكم المسكوت عنه موافقا للمذكور اه (قوله بال  
العهدي بالخ) قد يقال انه يؤخذ من ذكر المدة فقط لا المدة على هذا الوجه سم على ج اه وشيخي (قول  
المتن ولو نكحت) أي نكاحا صحيحا اه معنى (قوله أو وطئت الخ) أي بعد العدة اه ع ش (قوله بعد العقد)  
أي الثاني (قوله ومن وطء الشبهة) الانسب لما قبله أو بدل الواو (قوله أربع سنين فاقول) أي فان كان  
لاكثر فهو منفي عنهما ويصح النكاح الثاني أخذا مما يأتي في الحاشية اه سم عبارة المغنى ويأتي عن  
النهاية فتعنها وان وضعته لأربع سنين حتى الاول أولا كثيرا لم يلحقه موحيث لحقه فنكاح الثاني باطل  
لجربانه في العدة وإذا لم يلحقه كان منفي عنهما وقد بان ان الثاني نكحها حاملا فهل يحكم بفساد نكاحه حلا  
على أنه من وطء شبهة من غيره أولا حلا على أنه من زنا أو ان الشبهة منه وقد جرى النكاح في الظاهر على الصحة  
الا قرب كما قال الاثر في الثاني وجزم به في المطلب وهو مأخوذ من كلام الروياني كما ذكرناه في الجمل المجهول  
بل هو محل مجهول في أي فبما لم يجمع المتقدم فيه اه في أوائل الفصل (قوله نظير ما مر) أي عقب قول المتن  
حسبت المدة من الطلاق (قوله مما ذكر) أي من إمكان المأوى بعد العقد الخ (قوله لقيام فراشه) أي  
الفصل في المغنى الا قوله كان كان بمسافة القصر (قول المتن ولو نكحت في العدة فاسد الخ) لو قال كالحرم  
ولو نكحت فاسدا كان نكحت في العدة لان النكاح في العدة لا يكون الا فاسدا وقد يحترز بذلك  
عن أن يكسبه الكفار فانهم اذا اعتقدوا ذلك صححوا كان محكوما بصحته كما مر في باب اه معنى وقوله وقد يحترز  
الخ يأتي في الشارح ما وافقه (قوله وهو جاهل بالعدة الخ) عبارة المغنى بان ظن انتضاء العدة أو ان المعتدة  
لا يحرم نكاحها بان كان قريب عهد بالاسلام أو نشأ بعيدا عن العلماء اه زاد الاسنى أو يجنون نشأ عليه  
من الصغر ثم بلغ وأفاق فنكح اه (قوله نحو بعده الخ) أفهم ان عامة أهل مصر الذين هم بين العلماء  
لا يعززون في دعواهم الجهل بالفسد فيكونون زناة ومنه اعتقادهم ان العدة أربعون يوما مطلقا اه ع ش  
(قوله والا) أي بان علم ذلك أو جهله ولم يعذر بجهله (قوله مطلقا) أي سواء ولدت للأب أو لا (قوله  
وطء الشبهة) أي في العدة اه ع ش (قوله مما مر) أي من طلاقه أو إمكان وطئه قبله (قوله شبهة) أي  
وطء شبهة (قول المتن أو لا إمكان من الثاني لحقه) أي ثم بعد وضعه تكمل عدة الاول اه سم (قوله وان  
كان الخ) غاية (قوله على أحد قولين الخ) روجه مر اه سم عبارة النهاية وان كان طلاق الاول رجعي كما هو  
ظاهر عبارته وان اعتمد البلقيني الخ قال ع ش قوله وان اعتمد البلقيني ضعيف اه (قوله لكن الذي  
اعتمد ونقله عن نص الام أنه الخ) وهذا هو الظاهر اه معنى وقضية صنيع الشارح اعتماده أيضا (قوله  
اذا كان طلاقا رجعيًا) أي وقد أتت للإمكان من انصرام العدة كما هو معلوم اه سم (قوله من الاول) أي  
من طلاقه أو إمكان وطئه قبله وقوله من الثاني أي من وطئه (قول المتن على قائف) وهو كلسياني آخر كلب  
المدعى مسلم عدل مجرب اه معنى (قوله أو بهما الخ) أي أو نقاه عنهما اه معنى (قوله وانتسابه بنفسه)  
هذا غير ظاهر في قوله أولا أكثر فلا (قوله بالعهدي) قد يقال انه يؤخذ من ذكر المدة فقط لا المدة  
على هذا الوجه (قوله ان كان لأربع سنين) أي فان كان لا أكثر فهو منفي عنهما ويصح النكاح  
الثاني أخذا مما يأتي في الحاشية (قوله من الثاني أو لا إمكان من الثاني لحقه) أي ثم بعد وضعه تكمل عدة الاول  
(قوله وان كان طلاق الاول رجعيًا على أحد قولين الخ) روجه مر (قوله انه اذا كان طلاقا رجعيًا) أي

لأربع سنين فاقول من  
طلاقه أو إمكان وطئه قبله  
نظير ما مر لا يخصر الامكان  
فيه (وان كان) وضع الولد  
(لسته) من الاشهر مما ذكر  
(فالولد الثاني) لقيام فراشه  
وان أمكن كونه من الاول  
(ولو نكحت) آخر (في  
العدة) نكاحا (فاسدا) وهو  
جاهل بالعدة أو بالتصريح  
وعذر لنحو بعده عن العلماء  
والافهوزان لا نظر اليه  
مطابقا كالنكاح الفاسد في  
تفصيله الا في وطء الشبهة  
(فولدت للإمكان من الاول)  
وحدده بان ولده لأربع  
سنين فاقول مما مر ولد من  
سته أشهر من وطء الثاني  
(لحقه) وانقضت عدتها  
بوضع ثم تعتد (ثانيا  
(لثاني) لان وطء شبهة  
(أو) ولدت للإمكان من  
الثاني) وحدده بان ولده  
لاكثر من أربع سنين من  
إمكان العلوق قبل فراق  
الاول ولسته أشهر فاكتر  
من وطء الثاني (لحقه) وان  
كان طلاق الاول رجعيًا على  
أحد قولين لم يرجح بينهما  
شيئا لكن الذي اعتمد  
البلقيني ونقله عن نص الام  
أنه اذا كان طلاقا رجعيًا  
يعرض على القائف كافي  
قوله (أو) أنتبه للإمكان

(منهما) بان كان لأربع سنين من الاول ولسته أشهر فاكتر من الثاني (عرض على قائف فان أحدهما فاكلا مكان  
منه فضا) وقد علم حكمه أو جهما أو توقف أو فقد كان كان بمسافة القصر انتظار باو غ الولد وانتسابه بنفسه بما إذا لم يمكن من واحد عنهما كان  
كان لادن ستة من وطء الثاني وفوق أربع من نحو طلاق الاول



هو منفي منهما وخرج بقاها من الكفار اذا اعتقدوا بحدتها فماذا يمكن منهما فهو الثاني بلا قائف \* (فصل) في تدخل العدة في اذا (لزمها  
عدة من شخص واحد (من جنس واحد) (بأن) بمعنى كان (طلق ثم وطئ) (رجعية أو بائنا (٢٤٥) (في عدة) غير رجل من (افراء أو أشهر)

ولم تجل من وطئه (جاهلا)  
بأن المطلقة أو بغير وطئه  
المعدة وعذر لغيره بعد عن  
العلماء (أو عالما) بذلك (في  
رجعية) لا بائن لانه زان  
(مداخلة) أي عدة الطلاق  
والوطء (فتبدي عدة)  
بافراء أو أشهر (من) فراغ  
(الوطء ويحل فيه ببقية  
عدة الطلاق) وهذه البقية  
واقعة عن الجهتين فله  
الرجعة في الرجعي فيها

اجتماعا على ما حكاه العبادي  
دون ما بعده (فان) كانتا  
من جنسين كان (كانت  
احدهما حلالا والاخرى  
اقراء) كان حبل من وطئه  
في العدة بالاقرار أو طلقها  
حلالا ثم وطئها قبل الوضع  
وهي بمن تحيض حاسلا  
(مداخلة في الأصم) أي  
دخلت الاقراء في الحبل وان  
لم تتم الاقراء قبل الوضع على  
المعتمد حاسلا فالما هو منه  
كلام الروضة وان اغتر به  
غير واحد من الشراح  
وغيرهم لان كلامهم مفرع  
على ضعف كايته النشائي  
وغيره لاتحاد صاحبهما مع  
ان العلم باشتغال الرحم يمنع  
الاعتداد به لاتقاء فائدتها  
من كونها مظنة للدلالة على  
البراءة (فيقتضيان بوضعه)  
ويكون وانعائهما  
(و) من ثم جاز له (راجع  
قبله) في الرجعي وان كان

أي فلول ينسب بعد البلوغ لم يجز عليه بلواؤه لم يعل طبعوا واحدهما اه عش (قوله فهو منفي عنهما)  
زاد النهاية وقد بان ان الثاني نكحها مالا وهل يحكم بفساد النكاح حلالا على انه من وطئه شبهة من غيره أولا  
حلالا - لي انه من الزنا وقد جرى النكاح في الظاهر على الصحة لا قرب كما قاله الاذري الثاني ويجزم به في المطلب  
وفيه الجمع الماراه وكذا في سم عن شرح الروض ومثله عن المغني قال عش يؤخذ من هذا جواب  
السؤال عن حادثة بكر وجسد مالا وكشف عليها القوابل فقرأوها بكر اهل يجوز لولها أن زوجها  
بالاجبار أم لا وهو انه يجوز تزويجها بالاجبار لا احتمال ان شخصاً كذا كره على فرجها فامني ودخل منه  
في فرجها فملت منه من غير زوال البكارة فهو غير محترم فيصح نكاحها في هذه الضرورة مع وجود الحبل  
واحتمال كونها زنت وعادت البكارة والتحمت في ساعة طن بها فمسلما بالظاهر من انها بكر مجبرة وان  
لولها أن زوجها بالاجبار اه \* (تمت) \* ولو وطئ معتدة عن وفاة شبهة فأتت بولدي يمكن كونه لكل منهما  
ولا قائف أو هناك قائف وتعد الحاقه انقضت بوضعه عدة أحدهما وبقى عليها الاكثر من ثلاثة اقراء ومن  
بقية عدة الوفاة بالاشهر فان مضت الاولى قبل تمام الثانية فعليا انماها الاحتمال كونه من الاول مع - في  
ور وض مع شرحه

\* (فصل في تدخل العدين) \* (قوله في تدخل العدين) أي وفيما يتبعه من نحو عدم صحة الرجعة زمن  
وطء الثاني اه عش (قوله بمعنى كان) الى قول المنزوي في المغني الا قوله رجعية أو بائنا وقوله اجزاء الى  
دون ما بعده وقوله وهي من تحيض مالا وقوله لا بعده مطلقا الى الفصل في النهاية الا قوله اجزاء الى  
دون ما بعده وقوله عطف أنخص الى المنزوي وقوله وظاهر كلامهم الى المنزوي وقوله استئناف الى المنزوي (قوله  
جاهلا بانهم المطلقة) كان نسي الطلاق أو طلقها وجنسه الاخرى اه معنى (قول المنزوي أو عالما) أي أو جاهلا  
لا بعد اه عش (قوله لانه) أي العالم بذلك في البائن (قوله فيها) أي البقية (قوله وهي من تحيض  
حاملا) ليس بقيد كما يفيد كلام المغني والنهاية ونبيه عليه عش والرشدي (قوله أي دخلت الاقراء الخ)  
سواء أرت الدم أم لانهاية ومعنى (قوله لان كلامها) أي الروض مفرع على الضعيف وهو عدم التداخل  
نهاية ومعنى (قوله كايته النشائي) بفتح النون نسبة الى النشائي المعروف فأتت في انساب السبوطي اه عش  
(قوله لاتحاد صاحبهما) تعليل للمتن (قوله بها) أي بالاقرار (قوله ويكون) أي وضعه (قوله لا بعده)  
عطف على قبله وقوله مطلقا أي في الرجعي وغيره (قول المنزوي ان كان الحبل الخ) أي وكانت تعتد بالاقرار من  
طلاق رجعي اه معنى (قوله فلا تراجع) أي قبل الوضع (قوله لوفوعه) أي الوضع عنه أي الوطء  
عبارة المغني بناء على ان عدة الطلاق قد سقطت بالوطء اه (قوله ويرده الخ) فيه تأمل (قوله ما تقرر)  
أي في قوله ويكون واقعا عنهما اه عش (قوله عطف أنخص) فيه تأمل عطف أنخص لا يكون بأوفلا بد من  
حل شبهة على ما عدا النكاح الفاسد ليتبيننا وقد يجاب بفتح بان المراد انه عطف أنخص بالنظر لفهوم اللفظ

وقد أتت للامكان من انصرام العدة كلهم معلوم (قوله فهو منفي عنهما) قال في شرح الروض فيما اذا  
نكحت بعد العدة وأتت بولدي لا يمكن كونه منهما وقد بان لنا ان الثاني نكحها مالا وهل يحكم بفساد النكاح  
حلالا على انه من وطئه شبهة من غيره أولا حلالا على انه من وطئه شبهة من غيره أولا حلالا على انه من  
نظر والا قرب الثاني وبه جزم الزركشي وغيره وهو ما أخذ مما مر عن الروياني اه  
(فصل في تدخل العدين) (قوله ويكون) أي وضعه (قوله في المتن وراجع قبله) أي ويجدد في غيره كما  
هو ظاهر بل لا حاجة لهذا فان التحديد بآثره حتى بعده (قوله لا بعده) عطف على قول المتن قبله (قوله عطف  
أنخص) فيه ان عطف أنخص لا يكون بأوفلا بد من حل شبهة على ما عدا النكاح الفاسد ليتبيننا وقد يجاب

الحبل من الوطء الذي في العدة لا بعده مطلقا (وقيل ان كان الحبل من الوطء فلا) راجع لوقوعه عنه فقط ويرد ما تقرر (أو) لزمه اعدان  
(لشخصين بان) أي كان (كانت في عدة زوج أو) وطئه (شبهة فوطئت) من آخر (بشبهة أو نكاح فاسد) عطف أنخص لانه من جهة الشبهة  
ووجهه متقاء كونه منها



(أو كانت زوجة معتدة عن شبهة فطالت (٢٤٦) فلا تدخل) لعدم المستحق بل تعدل كل منهما عدة كاملة كما جاء عن علي وغيره ولا يعرف

في نفسه وإن لم يكن باعتبار المرافعة وقوله ووجهه أي العطف خفاء كونه أي النكاح الفاسد منها أي  
 الشبهة اه سم (قوله أو كانت زوجة معتدة الخ) كذا في أصله وجه الله تعالى والذي رأيته في نسخ المحلى  
 والمغني والنهاية زوجة فليحرقان الظاهر أن ترك الهاء أولى اه سيد عمر (قوله عن علي وغيره) كذا في أصله  
 وجه الله تعالى وصحابة النهاية عن عمر وعلى ولا يعرف لهما الخ ونحوها عبارة المغني اه سيد عمر (قوله ان  
 كانا) أي صاحب العدين حريين كان زوجة معتدة في ثم وطئها آخر بصورة النكاح في عدة الاول ع ش  
 أو شبهة أخرى مغني (قوله لغت على المعتمدية عدة الاول الخ) والثاني أن ينكحها فيها لأنها في عدة  
 دون الاول فان جابت من الاول لم يكفها عدة واحدة فتعدل الثاني بعد الوضع وان جابت من الثاني كفها  
 وضع الحمل وتسقط بقية الاول اه مغني وروى مع شرحه ونقل ع ش عن الزيادة مثله (قوله وان  
 تاخر) إلى قوله ووجهه في المغني الا قوله بعد ذلك وقوله واستشكله إلى وفي عكس ذلك (قوله لأنها  
 الخ) أي عدة الحمل اه مغني (قوله فصيما إذا كان) أي الحمل (قوله وله الرجعة قبل الوضع الخ) وكذا  
 تجديد نكاحها قبل الوضع وبعد التفريق بينهما كافي الروض وشرح اه سم (قوله لا وقت وطه  
 الشبهة) ولو اختلفا فادعى الزوج أن الرجعة ليست وقت الشبهة فصحة والزوجة انتهت وقتها فباطلة  
 فالأقرب تصديق الزوج لأن الأصل بقائه اه ع ش (قوله أي لا في حال بقاء فراش) أي كان نكحها  
 فاسدا واستمر معها مدة قبل أن يفترق بينهما فليس المراد خصوص زمن الوطء اه ع ش (قوله وكذا فيما  
 يأتي) يعني أن قوله لا وقت وطه الشبهة الخ معتبر في قوله لا في في العكس وله الرجعة الخ (قوله ما يأتي)  
 أي في الفصل الآتي في شرح والا فلا (قوله ان نيت) أي الواطئ بشبهة بعد الطلاق الباطل أي الموطوءة  
 بشبهة (قوله وذلك) أي عدم صحة الرجعة في حال بقاء فراش الواطئ بشبهة اه ع ش (قوله بان هذا)  
 أي بقاء الفراش هنا (قوله على ما يأتي) أي عن قريب في العكس (قوله لا يمنع الرجعة) أي فهو هذا أولى  
 بأن لا يمنعها اه كردى (قوله اذ مجرد وجود الحمل) أي بقاء الفراش (قوله ان يؤثر) أي الاستمرار  
 وقوله أقوى أي من الاتروء والحمل اه ع ش (قوله وفي عكس ذلك) أي فيما إذا كان الحمل من وطه  
 الشبهة سم وع ش (قوله ثم) أي بعد الوضع ومضى زمن النفاس فتعد أي إذا كان وطه الشبهة قبل  
 الشروع في عدة الطلاق وقوله أو تكمل أي فيما إذا كان بعد مضي بعضها (قوله وله الرجعة الخ) أي لا في  
 حال بقاء الفراش كما نبه عليه الشارح بقوله السابق وكذا فيما يأتي اه سم (قوله قبل وضع الخ) لأنها  
 وإن لم تكن الآن في عدة الرجعة فهي رجعية حكما ولهذا ثبت التوارث قطعا وإذا راجع قبل الوضع فليس  
 له التمتع بها حتى تضع كافي الروضة كاصلها (تنبيه) لو استبم الحمل فلم يدرك من الزوج هو أم من الشبهة جدد  
 النكاح مرتين مرة قبل الوضع ومرة بعده ليصالح الجديد عده بقينا فلا يكتفى بتجديده مرة لاحتمال وقوعه  
 في عدة غيره فان بان بالحق القائف انه وقع في عدة ا كفى بذلك ولا يعمل المشبهة حلها فتعتمد الحمل على  
 زوجه ان ألقى القائف الوليه ما لم تصرف فراشا لغيره بنكاح فاسد فتسقط نفقتها إلى التفريق بينهما  
 لنشوزها وليس لهما مطالبة قبل العوق اذ النفقة لا تلزم بالشك فكان لم يلحقه القائف أولم يكن قائف فلا  
 نفقة عليه ولا للرجعية مدة كونها فراشا للواطئ مغني وأسنى وفي النهاية مثله الا ما قبل التنبيه قال ع ش قوله  
 جدد النكاح مرتين أي حيث أراد التجديد في عدة والا فله الصبر إلى انقضاء العدين وهو أولى لا انتفاء  
 عنه بان المراد انه عطف أحسن بالنظر لفهوم العطف في نفسه وان لم يكن كذلك باعتبار المرافعة هو قوله  
 ووجهه أي العطف خفاء كونه منها أي الشبهة (قوله من حين وطه الثاني) كذا في شرح الروض مع جعله  
 من صور الثاني أن يتزوجها معتدة فلهذا زاد أو من حين طلاقه حيث حكمنا بنكاحه بان اعتقدوا صحته  
 في العدة (قوله وله الرجعة قبل الوضع الخ) عبارة الروض وان كان الحمل المطلق فله رجعتها قبل الوضع  
 لكن بعد التفريق بينهما أي في صورتين كافي شرحه انتهى (قوله وفي عكس ذلك) أي بان كان من غير  
 المطلق (قوله وله الرجعة قبل وضع وبعده) أي لا وقت وطه الشبهة كما تقدم في قوله أي الشارح وكذا ما يأتي

لهما مخالف من الصحابة  
 وما نقل عن ابن مسعود مما  
 يخالف ذلك لم يثبت نعم ان  
 كانا حريين فاستلمت مع الثاني  
 أو منافسة رافعا إلى الثالث  
 على المعتمدية عدة الاول  
 وتكفيها واحدة من حين  
 وطه الثاني لضيق حق  
 الحريين وان تازع فيه  
 البلقيسي (فان كان) أي  
 وجد (حل) من أحدهما  
 (قدمت عدته) وان تاخر  
 لانهم لا تقبل التأخير فصيما  
 اذا كان من المطلق ثم وطئت  
 بشبهة تنقضي عدة الطلاق  
 بوضعه ثم بعد مضي زمن  
 النفاس فتعد بالاقراء  
 الشبهة وله الرجعة قبل الوضع  
 لا وقت وطه الشبهة بعد أو  
 غيره أي لا في حال بقاء فراش  
 واطئها بان لم يفترق بينهما  
 وكذا فيما يأتي وسيعلم مما  
 يأتي ان نيت عدم العود إليها  
 كالتفريق وذلك لانها خرجت  
 بصير ورفها فراشا للواطئ  
 عن عدة المطلق واستشكله  
 البايني بان هذا لا يزيد  
 على ما يأتي ان حل وطه الشبهة  
 لا يمنع الرجعة ويجاب بجمع  
 ما ذكره بل يزيد عليه اذ  
 مجرد وجود الحمل أثر عن  
 الاستمرار ولا شك ان  
 المؤثر أقوى فلم يلزم من  
 منعه للرجعة منع أثره لها  
 لضيقه بالنسبة اليه وفي  
 عكس ذلك تنقضي عدة  
 الشبهة بوضعه ثم تعد أو  
 تكمل الطلاق وله الرجعة

قبل وضع وبعده إلى انقضاء عدته لا تجديد قبل وضع على المعتمد



وفارق الرجعة بأنه ابتداء نكاح فلم يصح في عدة الغير وهي شبهة باستدامة النكاح فاحتمل وقوعها في عدة الغير وظاهر كلامهم أنه التجديد بعد الوضع في زمن النفاس مع أنه من غير عدته ويوجب بان المحذور كونها في عدة الغير (٢٤٧) وقد اتفق ذلك (والا) يكن حل (فان سبق

الطلاق) وطه الشبهة (أتم

عدته) لسبقها (ثم) عقب

عدة الطلاق (استأنفت)

العدة (الانحرى) السبق

لشبهة (وله) استئناف غير

مقيد بعاقبه من عدم حل

وسبق طلاق (الرجعة في

عدته) لا وقت وطه الشبهة

نظير ما مر (فاذا راجع)

وتم حل (أدلا) انقطعت

عدة الطلاق (وشرعت)

عقب الرجعة حيث لا حل

منه والا فبقب زمن النفاس

وله النكاح بها قبل شروعها

(في عدة الشبهة) بان

تسأنفها ان سبقها الطلاق

وتتمها ان سبقته (ولا

يستمتع بها) أي الموطوءة

بشبهة مطلقا دامت في

عدة الشبهة حلا كانت أو

غيره (حتى تقضيها) بوضع

أو غيره لا اختلال النكاح

بتعلق حق الزوج بها ومنه

يؤخذ أنه يحرم عليه نظارها

ولو بلا شهوة والخلوة بها

(وان سبقت الشبهة)

الطلاق (قدمت) عدة

الطلاق (لانهم أقصروا

باستنادها لعقد بآثر

(وقيل) تقدم عدة (الشبهة)

لسبقها وفي وطه من نكاح

فاسد ووطه بشبهة أخرى

ولا حل يقدم الأسبق من

التفريق بالنسبة للنكاح

ومن الوطه بالنسبة للشبهة

(فصل) في حكم معاشرته

المفارقة للعدته

الزمن (بلاوطه)

الثلث سال العقد في صحة النكاح اه (قوله وبعد الخ) قال في الروض ويتوارثان ويلحقها طلاق قبل الوضع وبعد انتهى اه سم (قوله وفارق) أي التجديد وقوله وهي أي الرجعة اه عش (قوله كونها) أي المرأه ولو ذكر الضمير بارجاعه الى التجديد كان أنسب (قوله لسبقها) ولقوتها الاستناد للعقد جائز نهاية ومعنى (قول المتن) أي المطلق اه معني (قوله غير مقيد الخ) قضية ذلك ان قوله السابق وله الرجعة الخ ليس مغاير لما هنا فقوله هنا نظير ما مر فيه نظر لاقتضائه مغايرة ما هنا لما مر فليتنامل اه سم (قول المتن) الرجعة في عدته) أي ان كان الطلاق رجعيا وتجديد النكاح ان كان الطلاق مائنا اه معني (قوله نظير ما مر) والمراد به مادام الغراش باقيا كما مر اه عش (قوله قبل شروعها) شمل زمن النفاس اه سم (قوله مطلقا) عبارة النهاية والمعني بوطه جزما وبغيره على المذهب اه (قوله ومنه) يؤخذ أي من حرمة التمتع وقوله حرمة نظره هذا يخالف ما مره قبيل الخطبة من جواز النظر لما عدا ما بين السر والركبة من المعتدلة عن الشبهة الآن يجب بان الغرض مما ذكره هنا مجرد بيان انه يؤخذ من عبارة المصنف ولا يلزم من ذلك اعتداده فليراجع على انه قد عنع أخذ ذلك من المتن لان النظر بلا شهوة لا بعد تمتعنا من ان كان ضمير منراجعنا لقول الشارح لا اختلال النكاح الخ لم يعد الاخذ اه عش (قوله وفي وطه بنكاح فاسد الخ) عبارة المعنى تتم لو كانت العدتان من شبهة ولا حل قدمت الاولى لتقدمها لوزك شخص امرأته كما فاسد رآه وطهها شخص آخر شبهة قبل وطهه أو بعده ثم فرق بينهما قدمت عدة الواطئ بها بشبهة لتوقف عدة النكاح الفاسد على التفريق بخلاف عدة الشبهة فقام من وقت الوطئ وليس للفاسد قوة المصحح حتى يرجع ما ولو نكحت فاسدا بعد مضي قرأين ولم يفرق بينهما الى مضي سن اليأس أتمت عدة الاولى بشهر بدلا عن القرأين الباقي ثم اعتدت للفاسد بثلاثة أشهر فان كان ثم حل فعدة صاحبه مطلقا مقدمة تقدم الحل أو نأخر لان عدته لا تقبل التأخير كما مر وحيث كانت العدتان من وطه شبهة كان لكل من الواطئين تجديد النكاح في عدته دون عدة الآخر اه (قوله يقدم الأسبق من التفريق بالنسبة للنكاح الخ) يعني انه اذا كان وطه الشبهة سابقا على النكاح قدمت عدته واد كان التفريق بالنسبة للنكاح الفاسد سابقا على الوطه قدمت عدته فالسابق من التفريق والوطه عدته مقدمة اه عش

\*(فصل في حكم معاشرته المفارقة للعدته)\* (قوله في حكم معاشرته المفارقة) انما اقتصر عليه في الترجع لانه هو الذي تعلق بمعاشرته الاحكام الاية بخلاف الاجنبي فانه لا يتعلق بمعاشرته حكم اه رشدي (قوله أي المفارقة) الى قوله وبه يندفع في النهاية الاقوله بان نوى الى كملت (قوله بان كان يختلي بها) عبارة بعضهم بالمواكبة والمباشرة وغير ذلك اه رشدي (قوله ولو في بعض الزمن) صادق بما اذا قل الزمن جدا ولعله غير مراد وانما احترازه عن اشتراط دوام المعاشرة اه رشدي (قول المتن بلاوطه) خرج به ما اذا وطئ فانه ان كان الطلاق بائنالم يمنع انقضاء عدة فانه زنا لا حرمة وان كان رجعيا المتنع المضي في العدة مادام يطؤها لان العدة لبراءة الرحم وهي مشغولة وبقره في عدة اقراء الخ الحل فان المعاشرة لا تمنع انقضاء العدة به بحال قال في الروض ويتوارثان ويلحقها طلاق قبل الوضع وبعد وان لم يزوج وجب ما لحامل عدة شبهة أو وطهها فلقته فراجعها والحل له فله وطؤها ما لم تشرع في عدة الشبهة بالوضع انتهى قال في شرحه فان شرعت في عدة الشبهة حرم عليه وطؤها ما لم تنقض العدة أما اذا كان الحمل للواطئ فيحرم على الزوج وطؤها حتى تضع انتهى وأما غير الوطه من الاستمتاع فستفاد من قول المتن ولا يستمتع بها الى آخر المتن والشرح (قوله غير مقيد الخ) قضية ذلك ان قوله السابق وله الرجعة الخ ليس مغاير لما هنا فقوله أي الشارح بعد هنا نظيره ما مر فيسه نظر لاقتضائه مغايرة ما هنا لما مر فليتنامل انتهى (قوله قبل شروعها) شمل زمن النفاس (قوله ومنه) يؤخذ الخ) كذا شرح مر

\*(فصل في حكم معاشرته المفارقة للعدته)\* (قوله في حكم معاشرته المفارقة) انما اقتصر عليه في الترجع لانه هو الذي تعلق بمعاشرته الاحكام الاية بخلاف الاجنبي فانه لا يتعلق بمعاشرته حكم اه رشدي (قوله أي المفارقة) الى قوله وبه يندفع في النهاية الاقوله بان نوى الى كملت (قوله بان كان يختلي بها) عبارة بعضهم بالمواكبة والمباشرة وغير ذلك اه رشدي (قوله ولو في بعض الزمن) صادق بما اذا قل الزمن جدا ولعله غير مراد وانما احترازه عن اشتراط دوام المعاشرة اه رشدي (قول المتن بلاوطه) خرج به ما اذا وطئ فانه ان كان الطلاق بائنالم يمنع انقضاء عدة فانه زنا لا حرمة وان كان رجعيا المتنع المضي في العدة مادام يطؤها لان العدة لبراءة الرحم وهي مشغولة وبقره في عدة اقراء الخ الحل فان المعاشرة لا تمنع انقضاء العدة به بحال قال في الروض ويتوارثان ويلحقها طلاق قبل الوضع وبعد وان لم يزوج وجب ما لحامل عدة شبهة أو وطهها فلقته فراجعها والحل له فله وطؤها ما لم تشرع في عدة الشبهة بالوضع انتهى قال في شرحه فان شرعت في عدة الشبهة حرم عليه وطؤها ما لم تنقض العدة أما اذا كان الحمل للواطئ فيحرم على الزوج وطؤها حتى تضع انتهى وأما غير الوطه من الاستمتاع فستفاد من قول المتن ولا يستمتع بها الى آخر المتن والشرح (قوله غير مقيد الخ) قضية ذلك ان قوله السابق وله الرجعة الخ ليس مغاير لما هنا فقوله أي الشارح بعد هنا نظيره ما مر فيسه نظر لاقتضائه مغايرة ما هنا لما مر فليتنامل انتهى (قوله قبل شروعها) شمل زمن النفاس (قوله ومنه) يؤخذ الخ) كذا شرح مر



أومعها والتعديده - هذه أمثلة ولجربان (٢٤٨) الوجه الآتية كما يفهمه عليها (في عدة) غير حل من (أقراء أو أشهر فوجه) ثلاثة أولها

وأفهم تعبيره بنفي الوطء أنه لا يضر مع ذلك الاستمتاع بها وهو كذلك وإن أُلحقه الإمام بالوطء اه مغني اعلم  
 أن الغاضل المحشى نقل نحو ما في المغني عن الروضة ثم قال وقضية أنه مع الوطء لا خلاف في التفصيل بين البائن  
 والرجعية ويلزم من ذلك أنه لا خلاف في الانقضاء مع وطء البائن وجريان خلاف في الانقضاء مع عدم وطئها  
 ولعله غير معقول انتهى اه سيد عمر (قوله أومعه) ومعلوم حكمة ذلك اه ع ش (قوله أومعه)  
 يتقيد بالنسبة للبائن بما إذا لم تكن شبهة أو أفسا في أن الوطء يشبهه بقطع عدة البائن وكان الأصوب أن يبقى  
 المتن على ظاهره فإن التقيد بعدم الوطء لثبات الأحكام الآتية لثباتي الوجه فلا يرجع اه وشيدي  
 (قوله كما يفهمه عليها) أي المذكورة في كلامهم والافال شارح لم يذكر هنا منها شيئا اه ع ش (قوله)  
 تنقضي مطلقا) أي لأن هذه المخالطة لا توجب عدة اه مغني (قوله لا مطلقا) أي لأنها بالمعاشرة كالزوجة  
 اه مغني (قوله ومن ثم لو وجدت) أي الشبهة اه ع ش (قوله لم تنقض الخ) ظاهره وإن لم يكن وطء لكن  
 عبارة شرح المنهج نعم أن عاشرها بوطء شبهة فكلا الرجعية تنتهت وهي التي تلائم ما يأتي اه رشدي (قوله فلا  
 تنقضي) أي عدتها وإن طالت المدة اه مغني (قوله بان نوى الخ) أو فرق القاضي بينهما كما مر (قوله أن  
 لا يعود إليها) أي المعاشرة اه سم وكذا الضمير إن في قوله نوى فاهي باقية (قوله نوى الخ) أو فرق لما قبله لم  
 ينوه أي عدم العود في شمل الإطلاق (قوله كملت) جواب إذا ش اه سم (قوله على ماضى) أي من عدتها  
 قبل المعاشرة اه ع ش (قوله وذلك) راجع إلى قول المتزول فلا (قوله يكون نكحها) أي الزوج اه ع ش  
 عبارة المغني كالونكح غير اه ويؤيده قول الشارح جاهلا الخ إذ تجد يدنك كاح غير المطلقة ثلاثا  
 صحيح مطلقا (قوله بل تنقطع) عطف على فلا تنقضي اه كردى وقضية صديق ع ش أنه عطف على  
 قوله لا يحسب الخ ولعله الظاهر لثلاثي كركر قوله ولا يبطل بها ماضى فتبني الخ مع قوله السابق لكن إذا زالت  
 المعاشرة كملت الخ (قوله من حين الخلو) المناسب لما يأتي في قوله ولو نكح معتدة الخ من حين الوطء إلا أن  
 يفرق بان النكاح الفاسد هنا لما كان من الزوج وتقدم فراشا كتنفي في حقه بالخلوة بخلاف الاجنبي اه  
 ع ش ويؤيده ظاهر قول الشارح السابق ومن ثم لو وجدت الخ لم تنقض كالرجعية الخ لكن قضية قول  
 المغني فرع لو طلق زوجته ثلاثا ثم تزوجها ووطئها في العدة طائنا انقضاءها ووطئها بزوج آخر لم تنقض العدة  
 كالرجعية اه عدم الفرق واشترط الوطء مطلقا كما مر عن الرشدي عن شرح المنهج (قوله ماضى) أي  
 من عدتها قبل المعاشرة (قوله ولا تحسب الخ) أي من العدة (قوله وفي هذه) أي صورة معاشرة الرجعية اه  
 ع ش (قول المتن ويلحقها) أي الرجعية حيث حكم بعدم انقضاء عدتها بما ذكره الطلاق أي طليقة ثانية  
 وثالثة إن كان طلقها طليقة فقط اه مغني (قوله فيهما) أي في عدم صحة الرجعة ولحق الطلاق (قوله)  
 بقاء التوارث الخ) خلافا للنهاية كما يأتي (قوله وموتنها) عطف على التوارث (قوله بينهما) أي التوارث  
 والموتنة (قوله فانها) أي التوارث والنقطة نحوهما ما يأتي آنفا (قوله فلم تنقطع) أي التوارث والنقطة  
 ونحوهما (قوله لكن الذي رجعه البلقيني) عبارة الناصري وقال أي البلقيني على الأول أي أنه لا رجعة بعد  
 الأقراء أو الأشهر إلا حوط أن لا يترجأ أو أربعة سواها التعدي به بالمخالطة التي منعت انقضاء العدة  
 ولا يجب النفقة والكسوة ولا يصح خلعها وليس لنا امرأة يلحقها الطلاق ولا يصح خلعها إلا هذه انتهى  
 (قوله أومعه) عبارة الروضة فصل طلق زوجته وهجرها أو غاب عنها انقضت عدتها بغض الأقراء أو الأشهر  
 فلو لم يهجرها بل كان يطؤها فإن كان الطلاق بائنا لم يمنع ذلك انقضاء العدة لأنه وطئها بالاسم وإن كان  
 رجعا قال المتولي لا تشرع في العدة مادام يطؤها لأن العدة لبراءة الرحم وهي مشغولة وإن كان لا يطؤها  
 ولكن يخالطها ويعاشرها معاشرة الأزواج فثلاثة أوجه الخ انتهى وقضية أنه مع الوطء لا خلاف في التفصيل  
 بين البائن والرجعية ويلزم من ذلك أنه لا خلاف في الانقضاء مع وطء البائن وجريان خلاف في الانقضاء مع  
 عدم وطئها ولعله غير مقبول فليست (قوله لبادام نوى الخ) أي المعاشرة وقوله كملت جواب إذا ش (قوله)  
 لكن الذي رجعه البلقيني الخ) عبارة الناصري وقال أي البلقيني على الأول أي أنه لا رجعة بعد الأقراء

تنقضي مطلقا نأنيها لمطابقا  
 نأنيها وهو (أصحها إن كانت  
 بائنا انقضت) ع ش مع  
 ذلك إذا شبهة لغراشومين  
 ثم لو وجدت بان جهل ذلك  
 وعذر لم تنقض كالرجعية  
 في قوله (والا) تكن بائنا  
 (فلا) تنقضي لكن إذا زالت  
 المعاشرة بان نوى أنه لا يعود  
 إليها فإدام نأنيها فاهي  
 باقية فيها بظاهر كملت على  
 ماضى وذلك لشبهة الغراش  
 كالأونكعها جاهلا في العدة  
 لا يحسب من استغراشه عنها  
 بل تنقطع من حين الخلو  
 ولا يبطل بها ماضى فتبني  
 عليه إذا زالت النكاح تحسب  
 الأوقات المتخللة بين الخلو  
 (و) في هذه (الرجعية) اه  
 عليها (بعد) ماضى (الأقراء  
 أو الأشهر) وإن لم تنقض  
 عدتها (قلت ويلحقها  
 الطلاق إلى انقضاء العدة)  
 احتياطاً فيهما وتعليقاً عليه  
 لتقصيره وبه يندفع ما أطل  
 به جمع هنا وقضية تعبيرهم  
 ببقاء العدة بقاء التوارث  
 بينهما وإن تردد في الزكشي  
 وغيره وموتنها عليه إلى  
 انقضائها عليه يفرق بينهما  
 وبين الرجعية بأنهم غابوا  
 فيها كونها ابتداء نكاح  
 في مسائل فاحتسب لها  
 بامتناءها عند ماضى صورة  
 العدة بخلاف نحو التوارث  
 والنقطة فانها محض آثار  
 مترتبة على النكاح الأول  
 فلم تنقطع بعضي بخرد صورة  
 العدة لكن الذي رجعه البلقيني أنه لا مونة لها وحرمه غير



فقال لا توارث بينهما ولا يصح ايلامنها ولا طهار ولا لعان ولا مونة لها ويجب لها السكنى لانها بائن الا ان الطلاق ولا يحجب بوطئها انتهى (ولو عاشرها اجنبي) فيها بغير شبهة ولا وطء كما شرع الزوج (انقضت) العدة (والله اعلم) لعدم الشبهة اما اذا عاشرها شبهة كأن كان سدا فهو كعاشرة الرجعية اما اذا عاشرها بوطء فان كان زنا لم يؤثر أو بشبهة فهو كمنى قوله الا انى ولو (٢٤٩) نكح معتدة الى اخره مخرج بانفراء أو أشهر عدة الحمل فنقض بوضع مطلقا لتعذر قطعها (ولو نكح معتدة) لغيره (بظن العدة ووطئ انقضت) عدتها (من حين وطء) لحصول الفراش بوطئه بخلاف ما اذا لم يوطأ فلا تنقطع وان عاشرها لا تنقاه الفراش اذ مجرد العقد الفاسد لا حرمة له (وفي قول اوجه) وهو الا ثبت ومن ثم جزم به في الروضة تنقطع (من) حين (العقد) لا عراضها به عن الاولى (ولو راجع حائلا ثم طلقها) (استأنفت) العدة وان لم يوطأ بعد الرجعة لعودها بها بالنكاح الذي وطئت فيه (وفي القديم) وحكى جديدا (تبني ان لم يوطأ) ها بعد الرجعة وخرج براجع ثم طلق طلاقه الرجعية في عدتها فانما تبني على العدة الاولى (أو) راجع (حائلا) ثم طلقها (فبالوضع) تنقض عدتها وان وطئ بعد الرجعة لا طلاق الاية (فلا وضعت) بعد الرجعة (ثم طلقها) (استأنفت) عدة وان لم يوطأ بعد الرجعة لما امرنا بها بعد ادائها وطئت فيه (وقيل ان لم يوطأ) (بعد الوضع) ولا قبله (فلا عدة ولو خالع موطوءة ثم نكحها) في

وينبغي أن يكون المراد أنه اذا خالعها وقع الطلاق ولا يلزم العوض انتهت اه سم (قوله فقال) أي غير البلقيني (قوله لا توارث بينهما الخ) أفتي بجميع ذلك شيئا الشهاب الرمي رحمه الله تعالى سم ونهاية (قوله الا انى الطلاق) أي لحوقه وفيه مسامحة لمن لم يأت من انه يجب لها السكنى ويأتي من انه لا يحجب بوطئها اه ع ش (قوله فيها) أي العدة (قوله بغير شبهة) الى الفصل في المعنى الا قوله لغيره (قوله كأن كان سدا الخ) انظر ما دخل تحت الكاف ولعل الكاف استصائية كل مخرج من مخرج الزوج وشراح المنهج اه رشيدى (قوله مطلقا) أي في الطلاق البائن وغيره وفي معاشره الاجنبي وغيره (قوله لتعذر قطعها) أي عدة الحمل الخ (قول المتن ولو نكح معتدة بظن العدة الخ) فان قيل هذه المسئلة مكررة لانه ذكرها في قول المتن سابقا ولو نكحت في العدة الخ أجيب بانها ذكرتها لبيان وقت انقضاء العدة الاولى وهناك لتصور برعدتين من شخصين اه معنى (قول المتن معتدة) أي عن طلاق بائن أو رجعي اه ع ش (قوله لحصول الفراش الخ) ومرايه اذ ازال الفراش بالتفريق أي أو بنسبة عدم العود الى المعاشرة تبني على ما مضى اه كردى (قوله وهو الا ثبت) أي كونه وجها ع ش وسم (قوله وجزم به) أي بكون الخلاف وجها اه معنى (قوله عن الاولى) أي العدة الاولى عبارة النهاية والمعنى عن الازل اه أي الزوج الاول وهو الانسب (قوله بها) أي الرجعة (قوله فانما تبني الخ) أي فتكفي بما بقي وان قل كفر عن الطلاق الاول والثاني اه ع ش (قول المتن بعد الوضع) لم يذكر في المهر ولو لا في الروضة فكان الاولى حذفها معنى (قول المتن ثم نكحها الخ) انقضت حصة نكاح المختلعة في عدته وهو المذهب (تمة) لو اجعل امرأه شبهة ثم نكحها ومات أو طلقها بعد الدخول هل تنقض عدة الشبهة وعدة الوفاة أو الطلاق بالوضع لانهم من شخص واحد أو بالاكثر منه ومن عدة الوفاة في الاولى وعدة الطلاق في الثانية وجهان أو وجههما كما قال شيخنا الاول ولو طلق زوجته الامة ثم اشتراها انقضت العدة في الحال على ظاهر المذهب وحلت له ويبقى بقية العدة عليها حتى يزول ملكه فحينئذ تنقضها حتى لو باعها أو أعتقها لا يجوز تزويجها حتى تنقض بقية العدة قاله المتولي وغيره اه معنى (قول المتن ثم طلقها) أي أو خالعها ثانيا اه معنى (قوله من العدة الاولى) أي من عدة الخلع اه ع ش (قوله لو فرض بقية شيء) أي مع ان المفروض ممتنع اه كردى (قوله بالنكاح والوطء بعده) قضيتان مجردا للنكاح لا ترتفع به وعلى هذا ينضم قوله الا انى بنت على ما سبق من الاولى الخ فتأمل اه سم عبارة المعنى واحترز بقوله ووطء عما اذا طلق قبل الوطء فانما تبني على العدة الاولى ولا عدة لهذا الطلاق وعليه في نصف المهر فقط لانه نكاح جديد طلقها فيقبل الوطء فلا يتعلق به عدة بخلاف ما سرق في الرجعية اه (قوله ومن ثم لو لم يوجد وطء الخ) فلا اختلاف في الوطء عدمه صدق منكروه على قاعدة ان منكر الوطء يصدق الا فيما استثنى اه ع ش \* (فصل في عدة الوفاة) \* (قوله في الضرب الثاني) الى قول المتن أو بائن في النهاية الا قوله ثم رأيت الى أن

أو الأشهر الا حوط انه لا يتزوج أو اختار ولا أرعاسوا والتعدي به بالخاطئة التي منعت انقضاء العدة قال ولا تجب النفقة والكسوة لانها بائن بالنسبة الى انه لا يجوز رجعتها قال ولا يصح خلعهما بالبدلها العوض من غير فائدة قال وليس لنا امرأة يلقها الطلاق ولا يصح خلعهما الا هدم لم أر من تعرض له انتهى قال الناشري وينبغي أن يكون المراد انه اذا خالعها وقع الطلاق ولا يلزم العوض (قوله فقال لا توارث بينهما الخ) أفتي بجميع ذلك شيئا الشهاب الرمي رحمه الله تعالى (قوله وهو الا ثبت) الضمير الى انه وجب (قوله بالنكاح والوطء بعده) قضيتان مجردا للنكاح لا ترتفع به وعلى هذا ينضم قوله الا انى بنت على ما سبق من الاولى واكملتها فتأمل \* (فصل) \* في عدة الوفاة

(٣٢ - (شرواني وابن قاسم) - ثامن) العدة (ثم وطئ) بها (ثم طلق استأنفت) عدة لاجل الوطء (ودخل فيها البقية) من العدة الاولى لو فرض بقية شيء منها الا نهى قد انقضت من أصلها بالنكاح والوطء بعدد ومن ثم لو لم يوجد وطء بنت على ما سبق من الاولى واكملتها ولا عدة لهذا الطلاق لانه قبل الوطء \* (فصل) \* في الضرب الثاني من الضربين السابقين أول الباب



وهو عدة الوفاة واكتفى

عن التصريح به وبوجوبه  
اتكالا على شهرة ذلك  
ودنوه وفي المفقود في  
الاحداد (عدة حرائل)  
أو حامل يحمل لا يلحق ذا  
العدة كما يعلم مما سيذكره  
(لوقاة) زوج (وان لم  
توطأ) لصغر أو غيره وان  
كانت ذات اقراء (أو عدة  
أشهر وعشرة أيام بلياليها)  
للكتاب والسنة والاجماع  
الافى اليوم العاشر نظرا الى  
ان عشر انما يكون للموت  
وهو البالي لا غير ورده  
بانه يستعمل فيهما وحذف  
التاء انما هو لتغليب البالي  
أي لسبقها ولان القصد  
بها التجميع وكان حكمة  
هذا العدد ما مر ان النساء  
لا يصبرن عن الزوج أكثر  
من أربعة أشهر فجلت عدة  
تجمعهن وزيدت العشر  
استظهارا ثم رأيت شرح  
مسلم ذكر ان حكمة ذلك  
ان الاربعين ما يغرك الرجل  
وتنفخ الروح وذلك يستدعي  
ظهور حمل ان كان وتعتبر  
الاربعة بالاهل مالم يمت ثناء  
شهر وقد بقي منه أكثر  
من عشرة أيام فينثرون ثلاثة  
بالاهل وتكمل من الرابع  
ما يكمل أربعين يوما ولو  
جهلت الاهل حسبته كاملة  
(و) عدة (أمة) حائل أو  
حامل بمن لا يلحقه أي من  
فهارق قل أو أكثر بأي صفة  
كانت (نمغها) وهو شهران  
هلالين بقية السابق

الاربعة وقوله ويرد الى المثنى (قوله وهو) أي الضرب الثاني (قوله به وبوجوبه) أي الضرب الثاني  
(قوله وفي المفقود الخ) عطف على قوله في الضرب الثاني (قوله يحمل لا يلحق الخ) أي بان كان من زمان أو  
شبهة فالاول تنقضي معه العدة والثاني تزومغه عدة الوفاة عن عدة الشبهة فتشعر فيها بعد وضع الحمل  
(فرع) لو مسح الزوج حجر اعتدت زوجته عدة الوفاة أو حيوانا اعتدت عدة الطلاق سم على المنهج  
اه عش (قوله لصغر) أي وان لم تكن متبينة للوطء اه عش (قوله الا في اليوم العاشر) راجع  
للاجماع فقط اه سم (قوله نظرا الى أن عشر الخ) تعليل للقول بعدم اعتبار اليوم العاشر الذي  
هو أحد الوجهين المفهومين من قوله الا في اليوم العاشر لعدم الاجماع على اليوم العاشر وان أودعه  
سياقه ونحوه بالعبارة الا في اليوم العاشر فقد قيل بعدم اعتباره نظرا الى انه شديدي عبارة المثنى  
انما قال بلياليها لان الاوراع والاصم قالوا تعد باربعة أشهر وعشرين ليل ونسعة أيام قال لان العشر تستعمل  
في البالي دون الايام ورد بان العرب تغلب صفة التانيث في العدد خاصة فيقولون سبعة عشر او يردون  
به الى الايام وهذا يقتضي انه لو مات في أثناء ليلة الحادي والعشرين من الشهر أو مع فجر ذلك اليوم ان  
هذه العشرة لا تكفي مع أربعة أشهر بالهلال بل لابد من تمام تلك الليلة والذي يظهر ان ذلك يكفي وتعمل  
العشر في الآية الكريمة على الايام لان المعدود اذا حذف جزايات التاء وحذفها اه (قوله ورده بانه  
يستعمل فيهما) يحتمل قوله فيهما مجموعهما أي البالي والايام وحذف قوله وحذف التاء الخ من  
تمام الرد ويحتمل كلاهما وحذف قوله وحذف التاء الخ وجه الرد وقوله ولان القصد بهما التجميع أي  
فيحتمل له فقوى الردين الذين قبله قاله السيد عر وفيه نظر من وجوه (قوله يستعمل فيهما الخ) كذا  
في أصله رحمه الله تعالى بخطه وبالنأمل فيه يعلم ما في صنيعة اه سيد عر ولم يظهر لي ما فيه فليحذر (قوله  
وحذف التاء انما هو لتغليب الخ) قد يقال ما الداعي الى هذا مع ان عشر يستعمل فيهما الا أن يقال هو وان  
استعمل فيهما الا ان استعماله في الايام على خلاف الاصل فتأمل اه رشدي والاولى أن يقال ان ما تقدم  
من انه يستعمل فيهما المراد به استعماله في كل منهما على الانفراد وان المراد به في الآية الكريمة هما معا  
فهذا احتيج الى التغليب (قوله ولان القصد بهما الخ) عطف على قوله لا لكتاب اه عش عبارة الرشدي  
هو عدة أخرى للمتن من حيث المعنى لكن لا من حيث أصل ثبوت عدة الوفاة ولا من حيث كونها أربعة أشهر  
وعشرين بل من حيث استواء المدخول بها وغيرها فنها اه (قوله ماسر) أي في الابل (قوله فجعلت) أي  
الاربعة أشهر (قوله استظهارا) انظر لاي شيء ذكره النهاية في الحكمة الآية فقط ووجه ظاهر  
(قوله ذكر ان حكمة ذلك الخ) قد يقال ان ذلك ينافي كونها التجميع المستوي فيه المدخول بها وغيرها  
اه رشدي وقد يجب بان الحكمة لا تطرد والنكاح لا يتنازع (قوله بها) أي الاربعين (قوله وقد بقي  
منه أكثر الخ) أي وأما لوبقي منه عشرة فقط فتعد باربعة أهله بعد هاولو نواقص عش وسم أي أو أقل  
منه عشرة فتكملها من الخامس (قوله من الرابع) من فيه ابتدائية اه رشدي (قوله ولو جهلت الخ)  
عبارة المثنى فان خفيت عليها الالهة كالحيوسة اعتدت ثمانين ثلاثين اه (قول المتن وأما الخ) ولو عتقت  
الامة مع موته اعتدت كثره كما يحتمل الاخرى معنى وأسنى (قوله بقية السابق) وهو قوله مالم يمت ثناء شهر

(قوله الا في اليوم العاشر) هذا الاستثناء راجع للاجماع فقط (قوله وقد بقي منه أكثر من عشرة أيام)  
وان بقي منه عشرة اعتدت بها واربعة أشهر بعد هاشر عروض (قوله أي من فهارق الخ) في شرح الروض  
قال الاخرى والظاهر ان المبعوضة كالقنطرة وان الامة لو عتقت مع موته اعتدت كالخربة اه (قوله وباحت  
الزركشي وغيره الخ) عبارة شرح الروض قال الزركشي وتقدم انه لو وطئ أمة نظر انما زوجته الحرة ولم  
ينكشف له الحال الى الموت اعتدت عدة الحرة بخلاف ما لو انكشف له الحال قبل الموت فتعد عدة الامة  
لانقطاع أثر الفلن بالعلم بالحال لاختصاص عدة الوفاة بالنكاح الصحيح وظاهر ان محله اذا مات قبل علمه  
بالحال اه وينبغي تصوير ما قاله الزركشي بكون تلك الامة زوجته لا مملوكة له أو غيره وقوله لاختصاص

وحسه أيام بلياليها على النصف نظير ما مر في الثلاثة الأشهر وبمثال الزركشي وغيره



الح ١٥ ع ٥ عبارة السيد عمر قوله بقية السابق لا ينبغي ما فيه من التسامح والمقصود واضح فيقال على نهج ما تقدم ما لم يمت أثناء شهر وقديق منه أكثر من خمسة أيام فشهراً إلى ويعتبر مع من الثاني ما يكمل خمسة وثلاثين يوماً ١٥ وعبارة المغني ويأتي في الانكسار والخفاء ما ١٥ (قوله ان قياس ما ١٥) أي في أوائل الباب في التسمية الأولى (قوله أنه لوطنها) أي عند الوطء بدليل الفرق ١٥ سم (قوله زوجته الحرة) أي ولم ينكشف في الحال إلى الموت بخلاف ما لو انكشف في الحال قبل الموت فعد عدة الامة ١٥ سم عن الاسني عن الزركشي (قوله و برد الخ) رده النهاية بما نصه وأما ما بحثه الزركشي وغيره ان قياس ما ١٥ سم صحيح اذ صورته ان يطأ زوجها لامة طائفاً ثم يزوجها حرة ويستر طائفاً إلى موته فتعد عدة الوفاة عدة حرة اذا لظن كناية لها من الأقل إلى الأكثر في الحياة فكذلك في الموت وبذلك سقط القول بأنه يرد بان عدة الوفاة لا تتوقف الخ ١٥ قال الرشدي قوله وبذلك سقط القول الخ قال سم هذا عجيب مع ما أشار إليه الشارح من الفرق بان عدة الحياة لما توقفت على الوطء اختلف باختلاف الظن فيمختلف عدة الوفاة لا تتوقف عليه فلم يختلف بذلك ١٥ وكذا رده ع ٥ بما نصه وما قاله ج ٥ الاقرب لما علق به ١٥ (قوله فقد) بضم التاء وكسر الحاء من الاحداد (قوله فلا يتحد إلى قوله انتهى) زاد المغني عقب ما نصه عدة الوفاة والاحداد لا يلزمان أم الولد فاسدة النكاح والموطوءة بشبهة لان ذلك من خصائص النكاح الصحيح ١٥ وفي سم هنا عن الروضة والروض وشرح زيادة بسط في أحوال المستولمة التي مات سيدها وزوجها معاً وموتها (قوله قال الزركشي الخ) اعتمده المغني كما أشيرنا إليه والنهاية (قوله علق العلق بموته الخ) وفي الجبري عن القليوبي ما نصه فرع

الخ يحتاج لتأمل (قوله أنه لوطنها) أي عند وطئها بدليل الفرق (قوله و يرد بان عدة الوفاة الخ) رد عليه بان الوطء بظن انهم ازوجته الحرة كما أثر في العدة في الحياة فليؤثر بعد الموت وأقول هذا عجيب مع ما أشار إليه الشارح من الفرق بان عدة الحياة لما توقفت على الوطء اختلف باختلاف الظن فيمختلف عدة الوفاة لا تتوقف عليه فلم يختلف بذلك نعم قد رد على الزركشي أيضاً ما تقدم في آخر باب القبط فيما لو أقرت من زوجة بالرف والزواج من لا تحل له الامانة لا يتنسخ نكاحه لعدم قبول اقرارها في حقه وانما معدة الوفاة عدة الاماء سواء أقرت قبل موت الزوج أم بعده فهذه مرة في اعتقاد الزوج مع معاشرة لها واستمتاعها به على ذلك الاعتقاد إلى الموت ومع ذلك لم تعد عدة الطرائر بل عدة الاماء ولما أورد ذلك على مر الموافق الزركشي حله على ما إذا لم يطأها الزوج قبل الموت ١٥ وأقول يجب أن يجمع انما حرة في اعتقاد الزوج كما بيناه في الحاشية في باب القبط أخذ من عباراتهم ثم المصراحة بذلك كقولهم للزوج الخيل في نسخ النكاح ان شرطت الحرة وعلوه بنوات الشرط ١٥ ولو اعتقد سريته لم يغت الشرط في اعتقاده فلا وجه لتغييره وكقولهم ان أولادها الحاد ثين بعد الاقرار أو قالوا ذلك بقولهم لانه وطئها عالمها برها ١٥ لكن يشكل في حريتها في اعتقاد الزوج مع التعليل بعدم قبول اقرارها في حقه فليراجع (فرع) في الروضة في باب الاستبراء ما نصه فرع المستولمة المراجعة امانات سيدها وزوجها جميعاً فله أحوال أحدها أن يموت السيد أو لا فتعد عدة وهي من زوجة وقد ذكرنا أنه لا استبراء عليها على المذهب فاذا مات الزوج بعده اعتدت عدة حرة وكذا لو طلقها الحال الثاني أن يموت الزوج أو لا فتعد عدة أمة بشهرين وخمسة أيام ثم مات السيد وهي في عدة الزوج فقد عتقت في أثناء العدة وقد سبق في أول كتاب العدد والخلاف في أنها هل تكمل عدة حرة أم عدة أمة والمذهب أنه لا استبراء عليها كذا كرنا قريبا وان مات السيد بعد خروجها من العدة لزمه الاستبراء على الأصح تقر به على عودها فرأى الحال الثالث أن يموت السيد والزوج معاً فلا استبراء لانهم تعد إلى فراشهم معاً فله الخلاف المذكور فيما اذا عتقت وهي معتدة وهل تعد عدة أمة أم عدة حرة وجهان أحدهما عند الغزالي عدة أمة وتقطع البغوي بعد حرة احتياطاً وعبارة الروض فرع مات سيد المستولمة ثم زوجها أو ما لا اعتدت كالخبرة ١٥ الحال الرابع أن يتقدم أحدهما ويشكل السابق فله صور أحدها أن يعلم أنه لم يتقال بين موتها وشهران وخمسة أيام فعليها أربعة أشهر وعشرون من موت آخرهما موتاً بالاحتمال بان السيد مات أو لا ثم مات الزوج

ان قياس ما مر أنه لوطنها  
زوجته الحرة لزمها أربعة  
أشهر وعشرون يرد بان عدة  
الوفاة لا تتوقف على الوطء  
فلم يؤثر فيها الظن عنده  
وبه يفرق بين هذا وما مر  
(وان مات حسن زوجة  
انتقلت إلى عدة (وفاة)  
وسقطت بقية عدة الطلاق  
فعدت عدة نفقتها (أو)  
عن (بائن) كفسوخ  
نكاحها كان اشقوى  
زوجته ثم مات عقب الشراء  
(فلا) تتقل بل تكمل عدة  
الطلاق أو الفسخ لانها  
ليست زوجة فلا تعدولها  
النفقة ان كانت ساملة  
\* (فرع) \* قال الزركشي  
علق الطلاق بموته ومات  
فانطأهرانها تعد عدة  
الوفاة وان أوقعنا الطلاق  
قبل الموت ولا أثر احتياطاً  
في الموضعين انتهى وفيه  
نظر



لو قال أنت طالق قبل موتي بأربعة أشهر وعشرة أيام ثم مات بعد تلك المدة تبين وقوعه ولا عدة عليها ولا ارث لها  
وان كان الطلاق رجعيًا أو يؤول إلى الرجعية لا أحداد عليها أيضا ولا يمنع من معاشرتها ولا من وطئها حال حياتها  
كلمة اه ولعله مختص بغير ذات حمل أو اقراء استمر حملها أو اقراءها إلى الوفاة فليراجع (قوله والذي مر)  
أي قبيل أدوات التعليق اه كرده (قوله انفصال كله) حتى نافي توأمين اه مغنى (قوله ولو احتمالا)  
كفى بلعان كذا قاله الشارح وصورته أنه لا عنها نسق حملها ثم طلق زوجته ثم اشتبهت المطلقة بالحامل  
بالملاعة الحامل أيضا أو يكون ذلك تنظيرًا لما في حكمه قال ولو احتمالا تنظير المنق بلعان فإنه ينسب إلى  
النافي احتمالا لكن ينظر ما صورته المنسوب للمنفق مستلثنا احتمال الارشيدى وعبارة المغنى تنبيه لا يأتي  
هنا قول المصنف في سابق ولو احتمالا كفى بلعان لما مر أن الملاعة كالبائنة فلا تنفذ - بل إلى عدة الوفاة اه  
(قوله لا يمكن انزاله) أي بان كل دون تسع سنين اه رشيدى رقول المتن اذ لا يلحقه الخ قضية بذلك أنه لو  
فرض أنه نزل من بعد ما لم يثبت له حكم المني في نحو الغسل والالحة الولد لا مكان الاستدخال حيث شذوذ وقد يقال  
قضية قول الشارح لتعذر انزاله أنه لو علم انزاله وجب الغسل ولحق الولد اذا احتمل الاستدخال اه سم وقوله  
وقد يقال قضية قوله الخ تحمل تأمل بل قضية كقضية الاول اه سيد عمر عبارة ع ش بعد ان ذكر كلام سم  
الذكر ونصها أقول ويمكن الجواب بان كلام من قوله لتعذر انزاله وقوله ولأنه لم يعهد الخ علة مستقلة والحكم  
يبقى ببقاء علته فلا يلحقه الولد لفساد منيه ويجب عليه الغسل لوجوده وان لم يعهد منه الولد اه ع ش أقول  
وعلى هذا الجواب يشكل الفرق بين المسحوق والمسؤول فتأمل ولعل الاولى ما قاله الرشيدى بمناصه قوله  
بفقد أنثيه سيأتي في المسؤول أنه يلحقه الولد مع فقد أنثيه فلعلة مركبة من هذا التعليل والذي بعده ان  
سلم ان المسؤول عهد لثله ولادة اه (قوله ولأنه لم يعهد لثله ولادة) وقيل يلحقه وبه قال الاصطخري والقاضيان  
وهي حرة ولا استبراء عليها على الصحيح لانها عند موت السيد زوجة أي ان مات السيد أو لا أو معتدة أي ان مات  
الزوج أو ولادان أو جبن الاستبراء فحكمه كما ذكره ان شاء الله تعالى في الصورة الثانية ولو تخلل شهران وخمسة  
أيام بلا مزيد فهل هو كالوكان المقتل أقل من هذه المدة أو كالأول كان أكثر منها فيه الوجهان السابقان الصورة  
الثانية أن يعلم انه تخلل بين الموتين أكثر من شهرين وخمسة أيام فعليه الاعتداد بأربعة أشهر وعشرة أيام  
من موت آخرهما موتاً ثم ان لم تخلف في هذه المدة فعليه أن تبر بص بعدها بحضة لاحتمال ان الزوج مات  
أولاً وانقضت عنها عادت فرائداً للسيد وان حاضت في هذه المدة فلا شيء عليها ومواء كان الحيض في أول المدة  
أو آخرها وقبل يشترط كونه بعد شهرين وخمسة أيام من هذه المدة لئلا يقع الاستبراء وعدة الوفاة في وقت  
واحد قال الاصحاب لان الاستبراء انما يجب على تقدر موت السيد وحينئذ تكون عدة الوفاة منقضية  
بالمدة المتخللة ولا يتصور الاجتماع سواء كان الحيض في أول هذه المدة أو آخرها ولو كانت المستولية ممن لا تحيض  
كفها أربعة أشهر وعشرة أيام الصورة الثالثة ان لا يعلم كم المدة المتخللة فعليه التبر بص كما ذكرنا في الصورة  
الثانية تأخذ بالاحوط ولا نورثها من الزوج اذا شكك في أسبقهما موتاً فان ادعت - لم الورثة انها كانت  
حرة يوم موت السيد فعليه الخلف على نفي العلم اه كلام الروضة مستقن مع طوله لحسن بيانه للمستقلة وعبارة  
الروض في الحال الرابع وان تقدم موت أحدهما واشكل أي المتقدم منهما أو لم يعلم هل ماتا معا أو مرتباً  
اعتدت بأربعة أشهر وعشرين من آخرهما موتاً أي لاحتمال موت السيد أولاً ثم ان لم يتخلل بين الموتين شهران  
ونخسة أيام وحفلة فلا شيء أي استبراء عليها وان تخلل ذلك أو أكثر أو جهل قدره فان كانت تحيض لزمها  
حيضة ان لم تحض في العدة لاحتمال موت السيد آخرها لهذا الارث ولها تخلف الورثة أن سم ما علموا حرثها  
عند الموت انتهى قال في شرحه فان حاضت فلا شيء عليها وان حاضت أول العدة اما اذا كانت لا تحيض  
فتكتفها المدة المذكورة انتهى (قوله في المتن اذ لا يلحقه) قضية ذلك أنه لو فرض انه نزل منسه ما لم يثبت له  
حكم المني في نحو الغسل والالحة الولد لا مكان الاستدخال حيث شذوذ وقد يقال قضية قول الشارح لتعذر انزاله أنه  
لو علم انزاله وجب الغسل ولحق الولد اذا احتمل الاستدخال (قوله وقد أمكن الخ) كذا شرح مر (قوله

والذي مر انه لا طلاق هنا  
فتعسر عدة الوفاة وتوث  
(و) عدة (حامل بوضعه)  
للأية (بشرطه السابق)  
وهو انفصال كل ما كان  
نسبه للميت ولو احتمالا  
(فلومات مسي) لا يمكن  
انزاله (من حامل قبل شهر)  
عدها القطع بانتفاء الحمل  
عنه (وكذا مسح) ذكره  
واشياء مات عن حامل فعدها  
بالاشهر لا بالحمل (اذلا  
يلحقه) الولد (على المذهب)  
لتعذر انزاله بفقد أنثيه  
ولأنه لم يعهد لثله ولادة  
(ويطلق) الولد (يجب وبها  
بقي أنثياه) وقد أمكن  
استدخالها منه وان لم يثبت  
كلمة بقاء أو عية المسنى  
(فتعذر) زوجته (به) أي  
بوضعه



لوفاته (وكذا مـ لول) خصيتاه (بقى ذكره) فليطعم الولد وتعتد زوجته (به) أى بوضعه (على المذهب) لأنه قد يبع الخ في الإيلاج فينزل ماء رقيقا  
وكون الخصيتا لبنى للمنى واليسرى لشعر لعله أن صح أغلبي والاعتدأ بأن من ليس له اليسرى وله منى كثير وشعر كذلك (ولو طلق إحدى  
امراتيه) كاحد الطالق ونوى معينة منهما أو لم ينو شيئا (ومات قبل بيان) للمعينة (أو تعين) للمبهمة (فإن كان لم يطق) واحدة منهما أو وطئ  
واحدة فقط وهى ذات أشهر مطلقا وذات اقراء في طلاق رجعى كما يعلم مما سبذ كره (اعتدنا ١٥٣) لوفاة) احتياطاً إذ كل منهما يحتمل أنهما

فوقت بطلاق فلا يجب  
شي على غير الموطوءة  
أو موت فجب عدته (وكذا  
ان وطئ) كلاهما (وهما  
ذوات أشهر) والطلاق بائن  
أو رجعى (أو) ذواتا (اقراء  
والطلاق رجعى) فذلك  
عدة لوفاة وان احتل  
خلافها لأنها لا يحوط هنا  
أضاع على أن الرجعية تنتقل  
لعدة الوفاة كما مر (فإن كان)  
الطلاق في ذواتا الاقراء  
(بائنا) وقدر طئهما أو  
احدهما (اعتدت كل  
واحده) منهما في الأولى  
والموطوءة منهما في الثانية  
(بأكثر من عدة وفاة وثلاثة  
من اقراءهما) لو جوب  
أحدهما عليها يقينا وقد  
اشبهه فوجب الاحوط وهو  
الاكثر كن نساحدى  
صلاتين وشكلى ينهيا يلزمه  
أن يأتي بهما وتعد غير  
الموطوءة في الثانية لوفاة  
(وعدة الوفاة) ابتداءها  
(من) حين (الموت والاقراء)  
ابتداءها (من) حين  
(الطلاق) ولا نظر إلى أن  
عدة المبهمة من التعيين لأنه  
لما ليس منه لموته اعتبر  
السبب الذي هو الطلاق  
فلا مضى قبل الموت قرآن

الحسين وأبو الطيب لان معدن الماء الصلب وهو يغذ من ثقب إلى الظاهر وهما باقيات اهـ ما يتراد المبنى  
وحكى أن أبا عبيد بن جريوه قلده قضاء مصر وقضى به فعمله الممسوح على كتفه وطاف به الاسواق وقال  
انظر والى هذا القاضي يلقى أولاد الرنا بالحدام اهـ (قوله لوفاته) أو طلاقه اهـ معنى وقول الشارح ولعدة  
هـ لهما الطلاق أى حيث لم تكن حاملا ولم تستدخل ماء المحرم ثم يفر قوله لأنه قد يبلغ الخ) قد يقال ان هذا  
يتأتى في الممسوح بالمساحة إذا ذكر لا أثر في الماء وانما هو طريق كالثقب اهـ رشيدى (قوله والافتد  
رأى بالخ) هذا يقتضى قوة مذهب الب الاطهرى من لحوق الوصل للممسوح ببقاء معدن المنى وقوله وشعر  
كذلك لا يصلح أن يكون من محل الرد لوجود مادة الشعر عند القائل به وكان الاطهرى في الرد أن يقول بعد قوله  
وله ماء كثير ومن له البنى فقط وله شعر كثير اهـ عـش (قوله مطلقا) أى بائنا أو رجعى اهـ عـش (قوله  
وان احتل خلافها) عبارة المغنى وان احتل أن لا يلزمها الاعدة الطلاق التى هى أقل من عدة الوفاة في ذات  
الأشهر وكذا في ذات الاقراء بناء على الغالب من أن كل شهر لا يتخلو عن حيض وظهر اهـ (قوله في الأولى) أى  
فيما اذا وطئهما وقوله في الثانية أى فيما اذا وطئ احدهما (قول المتن والاقراء) بالرفع بخطه من معنى (قوله  
فلومضى الخ) منفرع على المتن (قوله فلومضى قبل الموت قرآن الخ) ولومضى جميع الاقراء قبل الوفاة اعتدت  
كل واحدة عدة الوفاة كالموطوء لان كلاهما يحتمل انهما لم يوفى عنهما وانما مطلقه منقضية لعدة سم على عـش اهـ  
عـش (قوله بسفره) الى قول المتن ويستحب في النهاية الاقوله ثم يعتد وقوله خلافا لبعضهم وقوله لا تنهالى  
المال لا ضرر وقوله كما مر نفا عاقبه (قوله أو غيره) عبارة المغنى أو لم يغيب عنها بل فقد في ليل أو نهار أو  
انكسرت به سفينة أو نحو ذلك اهـ (قوله أى بطن الخ) الاوجه تفسير التيقن بالأعم من حقيقة ومن  
الظن لا بخصوص الظن فتأمل اهـ سم عبارة المغنى أو ثبت بما مر في الفرائض والمراد باليقين الطرف  
الراجح حتى لو ثبت ما ذكر بعدلين كفى وسيأتى ان شاء الله تعالى في الشهادات الاكتفاء في الموت بالاستقاضة  
مع عدم فادتها اليقين اهـ (قوله بشرطه) وهو صراعه على الردة الى انتفاء العدة اهـ عـش (قوله ثم  
تعتد) ظاهره وجوب الاعتداد بعد التيقن وان بان مضى العدة بعد نحو الموت لكن قضية قوله الا ترى  
ولو نكحت بعد التريص والعدة الخ خلافه وهو المنهج اهـ سم أقول ويصرح به ما فات من قول الشارح  
تصور اذا مدار الخ وقول المصنف ولو بلغتها الوفاة بعد المدة الخ (قوله الابن) أى باليقين أو بما ألحق به أى  
الظن القوى اهـ عـش (قوله فكذا زوجته) أى لا تغتفر (قوله ثم لو أخبرها) الى قوله الذى هو في  
المغنى الاقوله اذا لم يرد طلاقها وقوله واعتبرت الى المتن (قوله عدل) ينبغى أو فاسق اعتقد صدقه أو بلغ الخبر  
عدد التواتر ولومن صيان وكفار لان خبرهم يفيد اليقين اهـ عـش (قوله باحدهما) المناسب لما رآه  
بقوله أو نحوهما اسقاط الميم (قوله ويقاس بذلك الخ) عبارة المغنى قال تركتني والمستولدة كالزوجة وان

لوفاته) وقول الشارح ولعدة عليها الطلاق أى حيث لم تكن حاملا ولم تستدخل ماء المحرم ثم شرح مر (قوله  
وتعتد غير الموطوءة في الثانية) أى وهى المارة في قوله أو احدهما (قوله فلومضى قبل الموت قرآن مثلا الخ)  
ولومضى جميع الاقراء قبل الوفاة اعتدت كل واحدة عدة الوفاة كالموطوء لان كلاهما يحتمل انهما لم يوفى عنهما  
وانهاء مطلقه منقضية العدة (قوله أى بطن الخ) للاوجه تفسير التيقن بالأعم من حقيقة ومن الظن لا بخصوص  
الظن فتأمل اهـ (قوله ثم تعتد) ظاهره وجوب الاعتداد بعد التيقن وان بان مضى العدة بعد نحو الموت لكن

مثلا اعتدت بالاكثر من القرع الباقى وعدة الوفاة (ومن غاب) بسفر أو غيره (وانقطع خبره ليس لزوجه نكاح حتى يتيقن) أى بطن بحجة  
كاستفاضة وحج بموته (موته أو طلاقه) أو نحوهما كردة قبل الوطء أو بعده بشرطه ثم تعتد لان الأصل بقاء الحياة والنكاح مع ثبوته ييقن  
فلم يزل الابن أو بما ألحق به ولا نكاحه لا ورث وأم ولد لا تغتفر فكذا زوجته ثم لو أخبرها عدل ولو عدل رواية باحدهما حل لها باطناً أن  
تتبع غيرها ولا تفر عليه ظاهر اخلاف البعض ويقاس بذلك فقد الزوجة بالنسبة لغيرها أو خاتمة إذا لم يرد طلاقها (وفي القديم



تربص أربع سنين) قبل من حين فقهه (٢٥٤) والاصح من حين ضرب القاضي فلا يعتد بما مضى قبله (ثم تعتد لو فاته وتكبح) بعد هذا

اتباعا لقضاء عمر رضي الله عنه بذلك واعتبرنا الاربع لانها أكثر مدة الحمل (فلو حكم بالقديم قاض نقض حكمه) على الجديد في الاصح) لخالفته القياس الجلي لانه جعله ميتا في النكاح دون قسمة المال الذي هو دون النكاح في طلب الاحتياط ووجهه عدم النقض الا في القضاء عندى أظهر لوضوح الفرق اذا لم يضر رعي الوارث بتأخير قسمته ولو تغير الان وجوده لا يمنع من تحصيل غيره بكسبه أو اقتراض مثلا فضرره يمكن دفعه بخلاف الزوجة قائما لا تقدر على دفع ضرر فقد الزوج بوجه فإزواجه ذلك دفعا لعظم الضرر الذي لا يمكن تداركه وفي نفوذ القضاء وجهان صحيح الاسنوي نفوذه ظاهرا وباطنا كسائر المختلف فيه ويظهر أن هذا انما يتأتى على عدم النقض اما على النقض فلا ينفذ مطلقا لقول السبكي وغيره يمنع التقليد فيما ينقض (ولو تكبعت بعد التربص والعدة) تصويرا للمدافى الصحت على نكاحها بعد العدة (فبان) الزوج (ميتا) قبل نكاحها بقدر العدة (صح) النكاح (على الجديد) أيضا (في الاصح) اعتبارا بما في نفس الامر كما مر آنفا بما فيه اذا بان حيافه في وان تزوجت بغيره وحكم به كما لم يكن لا يمنع من ساقى تعتد الثاني لان وطأه الى

الزوجة المنقطعة الخبر كالزوج حتى يجوز له نكاح أختها وأربع سواها اه (قوله تربص) كذا في أصله وجه الله تعالى وفي المغني تربص بحذف إحدى التاءين أي تربص زوجة الغائب المذكور اه فليحذر اه سيد عمر (قوله اتباعا لقضاء عمر الخ) قال البيهقي ويروي مثله عن عثمان وابن عباس رضي الله تعالى عنهما ولان للمرأة الخروج من النكاح بالجب والعنة لقوات الاستمتاع وهو هنا حاصل اه مغني (قول المتن فلو حكم بالقديم الخ) أي حكمها كما غـ ير شافعي بما يوافق القديم عندنا نقض الخ يخرج به ما لو رفعت أمرها القاض ففسخ عليه فانه ينفذ فعنه ظاهرا وباطنا اه عـ شـ ولعل الفسخ بالاعسار بشرطه (قول المتن بالقديم) أي بما تضمنه من وجوب التربص أربع سنين ومن الحكم بوفاته وبحصول الفرقة بعده هذه المدة اه مغني (قول المتن قاض) أي مخالف كظواهر والا فلو كان مستندا للقضاء مجردا القديم والقاضي شافعي لم يصح القضاء اذ لا يصح القضاء بالضعيف اه رشيدى (قوله لخالفته القياس الجلي) أي ويحل قواهم حكم الحاكم برفع الخلاف ما لم يخالف القياس الجلي الذي هو ما قطع فيه بنى الفارق اه بجيرى (قوله الذي هو دون النكاح الخ) فيه إشارة للرد على الحنفية اه عـ شـ (قوله ووجه عدم النقض الا في القضاء) الذي يظهر أن اضافته لوجهه الى عدم الخ لبيان وان قوله الا في القضاء أي الجاري في القضاء بالقديم صفة للوجه عبارة النهاية والوجه الثاني لا ينقض حكمه بما ذكر لا اختلاف المجتهدين ولان المال لا يضر الخ اه (قوله لان وجوده) أي المدل (قوله فضرره) أي الوارث (قوله وفي نفوذ القضاء به) أي بالقديم (قوله صح الاسنوي الخ) والوجه الثاني انه ينفذ ظاهرا فقط ويترك على الوجهين انه اذا عاد الزوج بعد الحكم وكانت قد تزوجت فان قلنا ينفذ ظاهرا فقط فهي للاول وان قلنا ينفذ ظاهرا وباطنا فهي للثاني ليعطلان نكاح الاول بالحكم واعلم ان هذين الوجهين من القديم ومن تغار يعه وكان الشارح فهم انهما من الجديد فترتب عليهما تراه اذ لو فهم انهما من القديم لم يحتج الى قوله ويظهر ان هذا انما يتأتى الخ اه رشيدى (قوله على عدم النقض) أي الذي هو مقابل الاصح (قوله اما على النقض) أي المعتمد اه عـ شـ (قوله مطلقا) أي لا ظاهرا ولا باطنا (قوله لقول السبكي وغيره يمنع التقليد الخ) قال الشهاب سم فيما لا يلزم أن يكون القضاء به بالتقليد بل قد يكون بالاجتهاد اه رشيدى (قوله فيما ينقض) أي ينقض قضاء القاضي فيه اه عـ شـ (قول المتن بعد التربص والعدة) أي وقبل ثبوت موته أو طلاقه اه مغني (قوله على نكاحها) أي بقرعة بعد العدة أي سواء مضى مدة التربص أو أضافا لا (قوله اعتبارا بما في نفس الامر) الى قول المتن ويجب في المغني الا قوله كما مر آنفا (قوله كما مر آنفا) أي في فصل عدة الحامل بوضع الخ في شرح لم تنكح حتى تزول الريبة (قوله فهي الخ) ولو أنت بولد ولم يدعه المفقود لحق بالثاني عند الامكان لتحقيق براءة الرحم من المفقود بمعنى المدة المذكورة ولو لم تترجج وأنت بولد بعد أربع سنين لم يلحق بالمفقود لانه فان قدم المفقود وادعاه لم يعرض على القاتل حتى يدعى وطأها مكافئ هذه المدة فان انتفى عنه ولو بعد الدعوى به والعرض على القاتل كان له منعها من ارضاعه غير الباطن الذي لا يعيش الا به ان وجد مرضعة غيرها او الا فلا يمنعها من ارضاعه المنع ومنعها واخالفته وأرضعته في منزل المفقود ولم يخرج منه ولا وقع خلل في التمكين لم تسقط نفقتها من ارضاعه ونقضت مغني وروض مع شرحه (قول المتن ويجب الاحداد الخ) يظهر ان الحكمة في مشروعيتها الاحداد تنفيير الاجانب عن التطلع للمغارقة فوجب في معتدة الوفاة لعدم وجود من يدافع عن السبب وسن في البائن لوجوده ولم يشرع في الرجعية لعدم التطلع لها غالبا مع كونها زوجة في كثير من الاحكام اه سيد عمر (قوله باى وصف) أي حاملا أو حائلا كاملة أو ناقصة (قوله الخبر)

قضية قوله الا تنكح ولو تنكحت بعد التربص والعدة الخ خلافه وهو الماتح (قوله في المتن وتنكح) عبارة التنبيه ثم محل للزوج في الظاهر وهل محل في الباطن قولان انتهى (قوله وفي نفوذ القضاء به) أي القديم (قوله لقول السبكي وغيره يمنع التقليد الخ) فيما لا يلزم أن يكون القضاء به بالتقليد بل قد يكون بالاجتهاد وادائه

الامر كما مر آنفا بما فيه اذا بان حيافه في وان تزوجت بغيره وحكم به كما لم يكن لا يمنع من ساقى تعتد الثاني لان وطأه الى



الاعلى زوج أربعة أشهر وعشراً أي فإنه يجعل لها الاحداد عليه هذه المدة أي يجب لان ما جاز به (٢٥٥) امتناع موجب وللإجماع على ارادته

الاما حكي عن الحسن البصري وذكر الامعان الغالب أو لانه أبعث على الامتنان والا فمن لها أمان يلزمها ذلك أيضاً يلزم الولي أمر موليته به وعسدل عن قول غيره المتوفى عنها يشمل حاملاً من شبهة حالة الموت فلا يلزمها احداد حالة الحمل الواقع من الشبهة بل بعد وضعه ولو أحلتها شبهة ثم تزوجها ثم ماتت اعتدت بالوضع منهما على أحد وجهين يرجح ولا يرد على المتن لانه يصدق على ما بقي انه عدة وفاة فلزمها الاحداد فيها وان شاركها الشبهة (لا) على (رجعية) لبقاء معظم أحكام النكاح لها وعليها بل قال بعض الأصحاب الأولى ان تزويج بمادة عود لرجعتها وبفرض معتقوالا فالقول عن الشافعي نذب الاحداد لها فمعله ان رجعت عوده بالتزويج ولم ينوهم انه لفرحها بطلانه رويستحب الاحداد (لابان) بخلع أو ثلاث أو فسخ ثلاثي فسخي تزويجها فسادها (وفي قول يجب) عليها كالتوفى عنها وفسق الأول بانها بفسخ بالذوق فلم يناسب حالها وجوبه بخلاف ذلك قيل قضية الخبر تحريم عليها ولم يقولوا به انتهى وليس قضية ذلك كالمواضع من جعل المقسم الاحداد على الميت (وهو) أي الاحداد من أحد ويقال في المحدثين

الى قول المتن ويستحب في المغني الا قوله ولو أحلتها الى المتن (قوله لان ما جاز الخ) قضية ان الاحداد على الزوج هذه المدة كان معتقاً وقد يقال ما دليل الامتناع اه سيد عر وظاهر من صريح الشارح ان دليل الامتناع أول الحديث (قوله وجب) أي غالباً اه نهاية (قوله الاما حكي عن الحسن الخ) أي من انه مستحب لا واجب اه معنى (قوله وذكر الامعان الغالب) وكذا ذكر الاربعة أشهر وعشراً فان ذلك في الحائل وأما الحامل فتعلم مدة بقاء حملها قاله شيخنا في حاشيته على البخاري اه معنى (قوله ولا فمن لها أمان يلزمها ذلك) أي وان كان زوجها كافراً مراً بل ويلزم من لا أمان لها أي نالزوم عقاب في الآخرة بناء على الصحيح من تكليف الكفار بفروع الشريعة سم وعش ورشدي (قوله أمر موليته الخ) عبارة المغني وعلى ولي الصغيرة والمجنونة منعهما بما يمنع من غيرهما اه (قوله ليشمل حاملاً الخ) كذا في أصله رحمه الله ورأيت في هامشه بخط تليسه الفاضل عبد الرؤف ماصورته قوله ليشمل صوابه ليخرج انتهى وقد يقال اسم الفاعل حقيقة في حال التلبس ومثله اسم المفعول وسائر المشتقات فيما يظهر وان لم أر من ذكره فمن غير المعتد كالمصنف مثل كلامه احداد هذه في زمان عدتها عن الوفاة ومن غير المتوفى عنها لا يشمل لانها لا يقال لها حينئذ متوفى عنها الاعلى سبيل التجوز فلا تخلل لخطئة الشارح رحمه الله بل قد يقال التعبير بالشمول هو الصواب دون التعبير بالانحراج اه سيد عر أقول تخطئة الشيخ عبد الرؤف وكذا جواب السيد عر كل منهما مبني على ما هو ظاهر من صريح الشارح من رجوع ضمير ليشمل لماعدل اليه المصنف ويمكن دفع الخطئة مع الاستغناء عن التعسف بارجاع الضمير الى قول الغير كما جرى عليه الرشدي ثم قال قوله فلا يلزمها الخ هذا التفريع على ما علم من عدل المصنف اه (قوله ثم تزوجها) أي حملاً اه عش (قوله اعتدت بالوضع عنهما) ثم قوله وان شاركها الشبهة يدل على عدم سقوط عدة الشبهة بالتزوج بالكيفية وان كانت للمتزوجة وقضية ذلك انه لو كانت المسئلة بحالها الا أنهم لم يحمل من وطء الشبهة اعتدت بالشهر عن الوفاة ودخل فيها عدة وطء الشبهة لانها ما للشخص واحد وان جلت من وطء التزوج اعتدت عن الوفاة بوضعه ودخل فيها عدة الشبهة سم على حج اه عش (قوله فالقول عن الشافعي نذب الاحداد) اعتمدته النهاية والمغني أيضاً (قول المتن ويستحب لبائن) عبارة الروض ويستحب في عدة فراق الزوج قال في شرحه مخرج بفراق الزوج الموطوءة بشبهة أو بنكاح فاسد وأم الولد فلا يستحب لهما الاحداد اه والاقتصار على نفي الاحتجاب بشعر بالجواز وقد يلتزم وان حرم في الزيادة على ثلاثة أيام في غير الزوج كما يأتي فيكون ذلك مخصوصاً بغير هذا فلا يرجع مراً اه سم وقوله خرج الى قوله انتهى في المغني مثله (قوله بخلع) الى قول المتن بحرم في النهاية الا قوله أو فسخ (قوله وفرق الأول الخ) عبارة المغني كالتوفى عنها زوجها بإجماع الاحداد عن نكاح ودفع هذا بانها ان فووت بطلاق فهي بفسخ أو بفسخ فالفسخ منها أو بمعنى فيها فلا يليق بها فيه ما يجب الاحداد اه (قوله بخلاف ثالث) أي المتوفى عنها زوجها (قوله أي الاحداد) الى قوله ويوجه في المغني (قول المتن ليس مصبوغ

الى القول به فليتنامل (قوله والا فمن لها أمان يلزمها) أي وان كان زوجها كافراً مراً بل ويلزم من لا أمان لها لزوم عقاب في الآخرة بناء على الصحيح من تكليف الكفار بفروع الشريعة (قوله عنهما) ثم قوله وان شاركها الشبهة يدل على عدم سقوط عدة الشبهة بالتزوج بالكيفية وان كانت للمتزوجة وقضية ذلك انه لو كانت المسئلة بحالها الا أنهم لم يحمل من وطء الشبهة اعتدت بالشهر عن الوفاة ودخل فيها عدة الشبهة لانها ما للشخص واحد وان جلت من وطء التزوج اعتدت عن الوفاة بوضعه ودخل فيها عدة الشبهة أحد وجهين يرجح اعتمدته أيضاً مراً (قوله فالقول عن الشافعي الخ) اعتمدته مراً (قوله في المتن ويستحب لبائن الخ) عبارة الروض ويستحب في عدة فراق الزوج قال في شرحه مخرج بفراق الزوج الموطوءة بشبهة أو بنكاح فاسد وأم الولد فلا يستحب لهما الاحداد انتهى فالأقتصار على نفي الاحتجاب بشعر بالجواز وقد يلتزم وان حرم في الزيادة على ثلاثة أيام في غير الزوج كما يأتي فيكون ذلك مخصوصاً بغير هذا فلا يرجع مراً (تنبيه) حيث طلب الاحداد أو أبيع وتضمن تغير اللباس لاجل الموت كان مستثنى من حرمة تغيير اللباس

حد لغتها منع و يروي بالجيم وهو القاطع واصطلاحها (تولا ليس مصبوغ)



بما يقصد (لزيته وان خشن) انتهى الصبيح عنه كالا كتهال والتطيب والاختطاب والتعلي وذكر المعصفر والمصبوغ بلعنه مع آوله في رواية من باب ذكر بعض أفراد العام على انه لبيان ان الصبيغ لابد ان يكون لزيته (وقيل يحصل) ايس (ما صبيغ غزله ثم نسج) للاذن في ثوب العصب في رواية وهو بفتح فسكون (٢٥٦) لهم ملتين نوع من البرود يصيغ ثم نسج واجيب بانه تمى عنه في أخرى فتعارضتا والمعنى

البحر) يقبضه أخذاً بما ياتي في الخطي جواز لبسه عند الحاجة كالحرازة اه سيد عمر (قوله بما يقصد) انما قلده لان المتن يهيم ان الممتنع انما هو المصبوغ بقصد الزينة بخلاف ما صبيغ لا يقصد بها وان كان الصبيغ في نفسه زينة فاخار بهذا التقدير الى امتناع جميع ما من شأنه ان يقصد للزينة وان لم يقصد بصبيغ خصوصاً زينة وهذا التقدير مأخوذ من كلام المصنف فيما ياتي قريباً اه رشدي (قول المتن وان خشن) أي المصبوغ نبيه على ان فيه خلافاً والمشهور عدم الجواز اه مغني (قوله عنه) أي عن لبس المصبوغ (قوله كالا كتهال) أي كما تمى عن الا كتهال الخ وليس المراد ان ما هنا مقبوس على الا كتهال الخ وانما ذكر هذا هنا مع ان محله ما سأتى عند ذكر الا كتهال وما بعد لان النهي عن ذلك في نفس الحديث المشتمل على النهي عما هنا اه رشدي (قوله وذكر المعصفر الخ) مبتدأ خبره من باب ذكر الخ اه عش عبارة الرشدي قوله وذكر المعصفر والمصبوغ بالمرأة أي الاقتصار عليهما اه (قوله بفتح آوله) عبارة الاوقيا نوس بالمرأة بفتح الميم وسكون الغين المحممة ويجوز قصها الطين الاخر اه (قوله في رواية) متعلق بذكر المعصفر الخ (قوله من باب ذكر بعض أفراد العام) وهو أي العام المصبوغ المنهي عنه اذ كور بقوله انتهى الخ أي وذكر فرد من أفراد العام لا يخصه اه عش (قوله على انه لبيان ان الصبيغ الخ) يعني انه أشير به كرهذين في الحديث الى ان الصبيغ الممتنع انما هو المقصود للزينة لا كل صبيغ من باب بيان الشيء بذكر بعض افراد اه رشدي (قوله بفتح فسكون الخ) أي بفتح العين واسكان الصاد المهملتين اه مغني (قوله يصيغ) عبارة الغني بصيغ غزله أي يجمع ثم يشد ثم يصيغ معصوباً اه (قوله اذ لا يصيغ أولاً الخ) عبارة الغني لان الغالب انه لا يصيغ قبل النسج الخ اه (قوله وان نعمت) عبارة الغني وان نعمت لان تقييده صلى الله عليه وسلم الثوب بالمصبوغ يفهم ان غير المصبوغ مباح ولان نفاستهما من أصل الخلقة لا من زينة دخلت عليهما كالمرأة الحسناء لا يلزمها ان تغير لونها بسواد ونحوه اه (قوله أي حرر) تفسير لا يرسم (قول المتن في الاصح) ولها لبس الخرق قطعاً لا استئثاراً برسم فيه بالصوف ونحوه مغني ونهاية (قوله بان الغالب في الخ) فيما فيه وكذا في قوله وبه يرد الخ اه سم (قوله لا يقصد للزينة النساء) أي ولا تنظر للزينة به في بعض البلاد اه عش (قوله بل نحو) الى قول المتن وكذا في الغني الا قوله أي بان الى المتن وقوله ان ستره وقوله ويفرق الى وكذا (قوله وعبارته الاولى) هي قول المتن ترك لبس مصبوغ لزيته (قوله والا) أي بان كان كدراً أو مشعباً أو أكهباً بان يضرب الى الغبرة اه مغني (قوله وعبارته هذه) أي قول المتن ومصبوغ لا يقصد للزينة (قوله طراز) الى قوله ويفرق بينهما في النهاية (قوله طراز مركب الخ) أي ولو كان صغيراً اه مغني (قوله الا ان كثر) أي الطراز المتسوج مع الثوب اه مغني (قوله وفرط) اسم لما يلبس في شدة الاذن والارابة هنا الخلق لا يقيد اه عش (قوله ومنه) أي من الخلق والضمير في مشبهه راجع للمموءه اه سم عبارة الرشدي نصها عبارة الاذري نقلاً عن الحاوي للماوردي ولو تحلت برصاص أو نحاس فان كان مموءه ذهب أو فضة أو مشابهاً لهما بحيث لا يعرف الا بالتمائل أو لم يكن كذلك ولو كان من قوم يتزينون بمثل ذلك فحرام والا فخلال انتهت عليه فيتعين قراءة أو مشبهه بالرفع عطفاً على مموءه والضمير فيه لاحدهما والتقدير ومنه مموءه باحدهما ومنه شبه أحدهما وقوله ان ستره ليس في كلام الاذري عن الماوردي كما ترى فكان الشارح قيد به المموءه باحدهما لکن كان ينبغي تقديره على قوله أو مشبهه مع بيان العموم المقررة في باب الجنائز (قوله بان الغالب في الخ) فيما فيه وكذا في قوله وبه يرد الخ (قوله أي بان عد الخ) كذا مر (قوله ومنه) أي من الخلق والضمير في مشبهه راجع للمموءه

يرجع انه لا فرق بل هذا أبلغ في الزينة اذ لا يصيغ أولاً الاربيع الثياب (و يباح غير مصبوغ) لم يحدث فيه زينة كنعش (من قطن وصوف وكان على اختلاف ألوانها الخلقة وان نعمت) (وكذا ان يرسم) لم يصيغ ولم يحدث فيه ذلك أي حرر (في الاصح) اعدم حدوث زينة فيه وان صقل وورق ووجه بان الغالب فيه انه لا يقصد للزينة النساء وبه يرد ما أطلال به الاذري وغيره من ان كثير من نحو الاحمر والاصفر الخلق يربو لصفاء صفاه وشدة بريقه على كثير من المصبوغ (د) يباح (مصبوغ لا يقصد للزينة) أصلاً بل لنحو احتسار مال وسخ أو مصيبة كاسود وما يقرب منه كالشبع من الاخضر وكلى وما يقرب منه كالشبع من الازرق ولا يرد على عبارته مصبوغ ترددين الزينة وغيرها كالانحضر والازرق لان فيه تفصيلاً هو انه ان كان برصاصاً أو اللسون حرم وعبارته الاولى قد شمله لان الغالب فيه حيث انه يقصد للزينة والا فلا وعبارته هذه تشمل له لانه لا يقصد به زينة حيث تد (ويحرم) طراز مركب على الثوب لا منسوج معاً لان كثر أي بان عد الثوب بجسيمه ثوب زينة فيما يظهر و (حلي ذهب فضة) ولو نحو خاتم وفرط انتهى عنه ومنه مموءه باحدهما أو مشبهه ان ستره بحيث لا يعرف الا بالتمائل ويفرق بين هذا وبين الاواني بان المدار هنا على مجرد الزينة وتم على العين مع الحيلة وكذا انحر نحاس

انه  
نحو خاتم وفرط انتهى عنه ومنه مموءه باحدهما أو مشبهه ان ستره بحيث لا يعرف الا بالتمائل ويفرق بين هذا وبين الاواني بان المدار هنا على مجرد الزينة وتم على العين مع الحيلة وكذا انحر نحاس



وودع وعاج وذبل ان كانت من قوم يتحلون به نعم يحل لبسه لبلا فقط مع الكراهة الحاجة كاحراز موافق حرمة اللبس والخطاب لابلانها  
يحركان الشهوة غالباً ولا كذلك الحلي (وكذا) يحرم (لؤلؤ) ونحوه من الجواهر التي تحلى بها (٢٥٧) ومنها العقيق (في الأصح) لظهور

الزينة فيها (و) يحرم لغير  
حاجة كإياي (طبيب)  
ابتداء واستدامة فإذا طرأت  
العدة عليه لزمها إزالته  
لأنه يفرق بينهما  
وبين نظيره في المحرم بأنه ثم  
من سنن الاحرام ولا كذلك  
هنا فإنه يشدد عليها هنا  
أكثر بدليل حرمة نحو  
الحناء والمصفر عليها هنا  
لأنه (في بدن) نعم رخص  
صلى الله عليه وسلم لها أن  
تتبع لنحو حوض قليل قسط  
أو أظفار نوعين من الخمر  
للحاجة وألحق الاسنوي  
بها في ذلك المحرمة وخالفه  
الزركشي والأوجه الأول  
(و) وبوطعام (في) كحل  
والضابط ان كل ما حرم على  
المحرم من الطيب والدهن  
لنحو الرأس والحيث حرم هنا  
لكن لافديه لعدم النص  
وليس القياس فيها مدخل  
وكل ما حل له ثم حل هنا  
(و) يحرم (اكتمال بأخذ)  
ولو غير مطيب وان كانت  
سوداء للنهي عنه وهو الاسود  
ومثله نصال الاصفر وهو الصبر  
بفتح أو كسر فسكون وبفتح  
فكسر ولو على بيضاء لا  
الابيض كالتوتياء إذا لازمت  
فيه (الحاجة كرم) فتجعله  
أسلاً وتصحها إذا الآن  
أضرها مسهلانه صلى الله  
عليه وسلم رأى صبراً يعني

أنه من عنده وقوله بحيث لا يعرف الابتأمل قد عرفت انه قيد في شبه أحدهما فتأمل اه أقول ويصرح  
بذلك قول المغني نصه والتقيد بالذهب والفضة مفهم جواز التحلي بغيرهما كالحاس ورصاص وهو كذلك الا  
ان تعود قومها التحلي بهما أو أشبه الذهب والفضة بحيث لا يعرفان الابتأمل أو موها بهما فافهم ما يحرم ان  
قال الاخرى والتوبة بغير الذهب والفضة أي مما يحرم تزينه به كالنوبة بهما وانما اقتصر على ذكرهما  
اعتباراً بالغالب اه (قوله وودع) خرز بيض تخرج من البحر يضاء تعلق بدفع العين اه كردى (قوله  
وذبل) وزان فلس شئ كالعاج وقيل هو ظهر السحفة البحرية مصباح اه عش (قوله نعم على الخ) ينبغي أن  
يستثنى من الليل ما لو عرض لها اجتماع فيه بالنساء لوليمة أو نحوها فيحرم اه عش (قوله لبس الخ) أي الحلي  
اه مغني وقال الرشدي يعني جميع ما مر اه (قوله لبلا فقط) وأما لبسه نهراً فإفراهم الا ان تعين طريقاً لا حرازه  
فيصور للضرورة كما قاله الاخرى اه مغني (قوله الحاجة) أي فلا يكره اه عش عبارة السيد عمر ظاهره انه  
راجع الى كراهة اللبس لبلا ويحتسمل ارجاعه اليه الى حرمة اللبس نهراً فيكون موافقاً لما في المغني تبعاً  
للاخرى اه (قوله حرمة اللبس) أي لبس الثياب المصبوغة مغني ورشدي (قول المتن وطيب) أي بان تستعمله  
وتخرج بذلك ما لو كان حرقاً غسل الطيب فلا حرمة عليها حيث شذ اه عش (قوله ابتداء) الى قوله وألحق  
الاسنوي في المغني الا قوله ويفرق الى المتن (قوله بينهما وبين نظيره) الضمير ان يرجعان الى استدامة اه كردى  
أي الاول باعتبار لفظها والثاني باعتبار معناها أي أن يستدام (قوله بانه) التطيب (قوله عليها) أي  
المرأة هنا أي في عدة الوفاة (قوله لاثم) أي في الاحرام (قوله قسطاً) بكسر القاف وخمها وهو الاكثر مصباح  
عش (قوله وأظفار) ضرب من العطر على شكل أظفار الانسان قسطاً في على البخاري اه يجزى (قوله  
نوعين) عبارة المغني وهما نوعان اه (قوله من الخمر) بفتح الباء مصباح اه يجزى (قوله والأوجه الاول)  
فيصور للمحرمة ان تتبع حيضها أو نهاسها شيئاً منها خلافاً للنهاية (قوله والضابط) الى التبيين في النهاية الا  
قوله بان في اسناده مجهول وقوله وان اقتضت الى خشية وقوله أو تصغير (قوله والدهن لنحو الرأس الخ) عبارة  
المغني ويحرم عليها دهن شعر رأسها ولحيث ان كان لها لحيث لافيه من الزينة بخلاف دهن سائر البدن اه وفي  
سم بعد ذكر مثلها عن شرح المنهج مانع وينبغي الامتنان شأنه أن يظهر حال المهنة فيحرم دهن شعره مراه  
(قوله فيها) أي الفدية (قوله له) أي للمحرمة ثم أي في الاحرام ولا يخفى ان الثاني يعني عن الاول (قوله  
ويحرم اكتمال) الاقرب ولو للعمياء الباقية لحدقة سم على جباه عش (قوله ولو غير مطيب) الى قوله  
ويظهر في المغني الا قوله بان في اسناده مجهول وقوله للدهن (قوله وهو الاسود) عبارة المغني وهو يكسر  
الهمزة والياء حجر يتخذ منه الكحل الاسود ويسمى بالاصهباني اه (قوله أضرها) الاولى أضر بها لانه  
لا يتعدى الا بحرف الجر كما مر اه عش (قوله رأي صبر الخ) تمسك بهذا الحديث ونحوه من قال بجواز نظير  
وجها لاجنبية حيث لا شهوة ولا خوف فتنتوا جيب بجوارانه صلى الله عليه وسلم لم يقصد الرؤية بل وقعت  
اتفاقاً وبانه لا يقاس عليه غيره لعدمه فيكون ذلك من خصائصه اه عش (قوله ثم قال فلا تجعله الا لبلا الخ)  
وجمله على أنها كانت محتاجة اليه لبلا فاذا نزلها فيه لبلا بياناً لجواز عند الحاجة مع أن الاولى تركه نهاية  
ومغني وأسنى (قوله مع النهي) أي نهى معتدة أخرى (قوله ورد) أي الاعتراض الثاني وأما الاول فنكت  
عن جوابه فليراجع اه سيد عمر (قوله في زعنك) خطاب لام المعتدة المعجدة للسؤال بعد قوله صلى الله عليه  
(قوله والدهن لنحو الرأس والحيه) قال في شرح المنهج بخلاف دهن سائر البدن انتهى وينبغي الامتنان شأنه  
أن يظهر حال المهنة فيحرم دهن شعره مراه (قوله في المتن واكتمال) هل يشمل العمياء الباقية لحدقة ولا يبعد  
الشمول لانه مزين في العين المفتوحة وان فقد بصرها (قوله ثم قال فلا تجعله الا لبلا الخ) قال في شرح الروض

أم سلمة وهي محدثة على أبي سلمة فزجرها فاجابت

( ٣٣ - (شرواني وابن قاسم) - ثامن )

بانه لا طيب فيه فاجابها بانه تزيد حسن الوجه ثم قال فلا تجعله الا لبلا وامسح به نهراً واعترض بان في اسناده مجهول وبانه مع النهي عنه  
وان تحسنت المرأة انفقاه عينيها ورد بان المراد ان اتفقت في زعنك فاني أعلم انها لا تنفق



ويجوز انما لو احتاجت للدهن أى أو الطيب جاز أيضا وقد يشمله المتن ويظهر ضبط الحاجة هنا وفي الكحل سواء في الليل والنهار وان اقتضى بعض العبارات انه يكتفى في الليل (٢٥٨) بالحاجة ويشترط في النهار الضرورة بخشية مبيع تيمم وجب زالت وجب مبيع أو غسله

فورا كالمحرم كالمحرم كالمحرم  
(د) يحرم (اسفنداج) بمعة  
وهو من رصاص يحسن به  
الوجه (ودمام) بضم أو  
كسر المهملة وهو الحرة  
التي يوردها الخلد (و) تسويد  
أو تصغير الحاجب وقطريف  
الاصابع وزخضاب خناه  
ونحوه (كورس) لما يظهر  
أى في المهنة غالبا فيما يظهر  
وتجديد صدغ وتصفيف طرفة  
لان ذلك كله للزينة (تنبية)  
مانصوا على انه زينة ولو اطرده  
في محله ليس زينة هل  
يعتبر هذا ولا يحصل نظر  
وظاهر كلامهم الثاني لانه  
لا يعرف ما حدث ولا  
خاص مع عرف أصلي أو عام  
ولا ينافيه ما مر في نحو  
الخماس والودع لان ذلك لم  
ينصوا فيه على شئ لتردد  
نظرهم فيه ومر في أعمال  
المسافة ما يؤيد ذلك (ويحل  
تجميل ذراش وأنان)  
بمثلتين وهو متاع البيت بان  
تزين بيتهما بأنواع الملابس  
والأواني ونحوهما لان  
الأحداد خاص بالبدن  
ومن ثم حل لها الجلوس  
على الحرير قال ابن الرفعة  
لا الالتفاف به لانه كاللبس  
قال الزركشي الالبلا كالحلي  
وزده الفرق السابق بين  
الحلي واللبس (و) يحل  
(تنظيف بعسل نحو رأس  
وقلم) لا لطعام وإزالة شعر  
نحو عانة (وإزالة وسخ) بسدر أو نحوه لان ذلك ليس من الزينة المرادة هنا وهي التي تدعو للوطء فلا ينافي عددهم في الجملة  
عش

ومسلم لامر تين أو لا نابان قالت انى أخشى أن تنفقت عينها يدونه (قوله وبجث الا فرى الخ) عبارة لمغنى  
وشرح المنهج ولو احتاجت الى تطيب جاز كما قاله الامام قياسا على الا كتحال اه وعبارة النهاية والوجه انما لو  
احتاجت له نهارا جاز فيه والدهن للحاجة كالا كتحال للرمد اه (قوله هنا) أى في التطيب والدهن (قوله  
وقد يشمله المتن) أى بالنسبة للطيب اذا الدهن لا ذكره فيه بالكيفية وذلك بان يجعل الاستثناء راجعا اليه أيضا  
هذا ولو جعل راجعا الى جميع ما سبق لكان مقبولا أيضا لشمول ما مر حوايه من جواز لبس الحلي عند  
الحاجة وما بحثناه قياسا عليه من جواز لبس ثوب الزينة عند الحاجة أيضا فليتأمل اه سدد (قوله ضبط  
الحاجة الخ) ومعلوم ان المعول عليه في ذلك اخبار طيب عدل اه عش (قوله بخشية مبيع التيمم) اعترفه  
الحلي والزيادة وقال البرماوى فيه بعد الوجوه لا كتناء بما لا يحتمل عادة اه بحسبى (قوله ويحرم  
اسفنداج الخ) ويحرم أيضا طلي الوجه بالصبر لانه يصفر الوجه فهو كالخضاب اه مغنى (قوله بمعة الخ)  
عبارة للمغنى وهو بقاء ذال محبة ما يتخذ من رصاص يطلى به الوجه ليبيضه قال بعضهم وهوافظ مولد اه  
اه (قوله بضم) الى التنبية في المغنى (قوله وهو الحرة الخ) واشهر عند العامة بحسن يوسف اه بحسبى  
(قوله وتسويد الخ) عبارة النهاية ويحرم الاخرى في الحاجب كما قاله صاحب البيان والحق به الطبري كلما  
يتزين به كالشفة والثنية والظفر والذنب فيحرم في جميع ذلك اه قال الرشيدى قوله والحق به أى بالحاجب  
وقوله كل ما يتزين به هو بينة يتزين للفاعل اه (قوله أو تصغير الحاجب) بالغين المحجمة عبارة للمغنى  
وحشو حاجبها بالكحل وتدقيقه بالخف اه (قوله وقطريف الاصابع) شامل لاصابع اليدين والرجلين  
اه سم (قوله كورس) أى زعفران اه مغنى (قوله لما يظهر الخ) كالوجه واليد والرجلين لما  
تحت الثياب قال الراعى والغالبى ذهابي بها كالخضاب اه مغنى زاد النهاية وشعر الرأس منه أى  
مما يظهر في المهنة وان كان كثيرا ما يكون تحت الثياب كالرجلين اه (قوله وتجديد صدغ) أى شعره اه  
سم (قوله وتصفيف طرفة) أى شعرها اه مغنى زاد النهاية ونقش وجهها اه (قوله وظاهر كلامهم  
الثاني) فله يحرم تحلي السودان بحلي الذهب وان لم يعد وزينة مر اه سم (قوله ولا ينافيه) أى الثاني  
وكذا الإشارة في قوله الا تى ما يؤيد ذلك (قول المتن تجميل فراش) وهو ما تردد وتعد عليه من نطع ومرتبة  
ووسادة ونحوها مغنى وشرح المنهج (قوله بمثلتين) الى الفصل في النهاية والمغنى الامام قياسا بانه عليه ان  
شاء الله تعالى (قوله لا الالتفاف به) أى حيث حرم عليها لبسها تقدم من جواز لبس غير المصبوغ منه اه  
سم (قوله لانه كاللبس) أى ليلادونها مغنى ونهاية وأسنى (قوله نحو عانة) أى كالبط (قول المتن وإزالة  
وسخ) أى ولو طاهر انما به ومغنى (قوله لان ذلك) أى اذا كرم من التنظيف والإزالة (قوله ليس من الزينة  
المرادة الخ) وأما إزالة الشعر المتضمن زينة كالحذاء حول الحاجبين وأعلى الجبهة فتخرج منه كالحاجة بعض  
المتأخرين بل صرح الماوردى باستناع ذلك في حق غير المعتدة وأما إزالة شعر الحية وأشارب نبت لها فتسن  
إزالته كغيره في شروط الصلاة مغنى ونهاية قال عش قوله بل صرح الماوردى باستناع ذلك الخ معتمد  
وقوله في حق غير المعتدة أى الاباذن الزوج اه (قوله من غير ترجيل الخ) عبارة النهاية والمغنى بلا ترجيل  
بدهن ويجوز بنحو سدر اه (قول المتن وحمام) بناء على جواز دخولها بلا ضرورة نهاية ومغنى قال

جاءه على أى أم سلمة كانت محتاجة اليه ليلا (قوله وقطريف الاصابع) شامل لاصابع اليدين والرجلين  
(قوله لما يظهر) ومنه شعر الرأس ولو سلم فهو ملحق بما يظهر لان من شأنه أن يقصد التزين بخضبه مر (قوله  
وتجديد صدغ) أى شعره (قوله وظاهر كلامهم الثاني) فعليه يحرم تحلي السودان بحلي الذهب وان لم يعدوه  
زينة مر (قوله لا الالتفاف به) حيث حرم عليها لبسها تقدم من جواز لبس غير المصبوغ منه (قوله لانه  
كاللبس) قال في شرح الروض عقب الكلامين قلت الوجه انه كاللبس مطلقا انتهى قوله مطلقا أى نهارا



ان لم يكن) فيه (خروج محرم) لعدم الزينة (ولو تركت الاحداد) الواجب كل المدة وبعضها (عصت) الكاملة العالمة بوجوبه وولي غيرها (وانقضت العدة كولو فارقت المسكن) اللزم لها ما لزم من فاقها أو وليها تعصى وتنقض (٢٥١) العدة بمضى المدة (ولو بلغها الوفاة)

أو الطلاق (بعد المدة) أي مدة العدة (كانت منقضية) بمعنى مدتها (ولها) أي المرأة المزدوجة وغيرها (احداد على غير زوج) من قريب وسيد وكذا أجنبي حيث لا ريب فيها يظهر ثم رأيت شارحين تخالفوا في مافضائه أوجه كمالا يخفى وظاهر أن الزوج لو منعها بما ينقص به تمتع حرم عليها فعله (ثلاثة أيام) فاقل (وتحرم الزيادة) عليها ان قصدت بها الاحداد (وانه أعلم) لمفهوم الخبر السابق ولان فيها اظهار عدم الرضا بالانقضاء ولم يحجر ذلك في المعتدة لجسها على المقصود من العدة وبحت الامام ان الرجل التحزن مدة الثلاثة وردها ان الرفعة بان ذلك انما أسرع للنساء لنقص عقلهن المقضى لعدم الصبر مع ان الشرع ألزمهن بالاحداد دون الرجال وبقرض عدة كلام الامام فمعه في تحزن بغير قبيح ملبوس ونحوه ولا حرم عليه كما مر في الجنائز

عش قوله بناء على جواز دخولها الخ معتمد اه (قول المتن ان لم يكن في خروج الخ) فان كان لم يحصل معنى ونهاية قال عش قوله خروج محرم أي بان كان لغير ضرورة فان كان لضرورة جاز اه (قوله العالمة الخ) أي بخلاف الجاهلة بذلك فلا تعصى وظاهره وان بعد عهدها بالاسلام ونشأت بين أظهر العلماء اه عش (قوله وولي غيرها) عطف على السكينة (قوله اللزم لها ما لزمته) أي لا عذر فيها ومغنى (قول المتن الوفاة) أي موت زوجها (قوله من قريب الخ) عبارة النهاية والمغنى والاشبه كذا كرم الاذرى عن اشارة القاضي ان المراد بغير الزوج القريب فيمتنع على الاجنية الاحداد على أجنبي مطلقا ولو ساء وألحق الغري بجنابا القريب الصديق والعالم والصالح والسيد والمملوك والمهر وضابطه ان من حرت اوته فلها الاحداد عليه ثلاثة من لا فلا يمكن حمل اطلاق الحديث والاصحاب على هذا اه (قوله ان قصدت بها الاحداد) فلو تركت ذلك أي التزين بلا قصد لم تأثم فيها يقوم معنى (قوله لمفهوم الخبر) كذا في أصله رحمه الله تعالى وقد يقال حرمه ما ذكر منطوق الخبر لا مفهومه اه سيد عمر أي وان كان جواز الثلاثة مفهومه ولذا أي ليشمل المنطوق والمفهوم معا أسقط النهاية والمغنى لفظ مفهوم (قوله ولم يحجر ذلك الخ) عبارة النهاية والمغنى وانما رخص المعتدة في عدتها لجسها الخ ولغيرها في الثلاثة لان النفوس لا تستطيع فيها الصبر ولذا من فيها التعزية وتنكسر بعدها أعلام الحزن اه (قوله فمعه الخ) ثم ينظر فيه بان التحزن بغير ما ذكر ينبغي أن يكون جائزا مطلقا اه سم عبارة السيد عمر قد يقال بعد الحل عليه فواجب بالتوقف في صحته بل ينبغي أن يقضى به حد يثذوق العقيد بالثلاثة بالنسبة للتأكد لقرب العهد بالصبي فلا يرد قول القاضي في المحشى ينبغي ان يكون جائزا مطلقا اه (قوله والاحرم) وفي الزواجره كبيرة وقد يتوقف فيه والاقرب انه صغيرة لانه لا وعيد فيه اه عش

\*(فصل في سكنى المعتدة)\* (قوله في سكنى المعتدة) ولازمه مسكن فراقتها ما يفهم مغنى أي وما ينبع ذلك تكروجا لقضاء حاجه عش (قوله ولو هو بائن) أي الطلاق عبارة النهاية والمغنى قوله ولو بائن يحرمه كما يحمله عطفه على المهر ورؤيته أولى أي ولو كانت بائنا ويجوز رفعه بقرينة قد رتبته المحذوف أي ولو هي بائن اه (قوله الى انقضائه عدتها) الى قوله ويؤخذ منه في المغنى الا قوله وفي مدة النشور الى ومثلها الى قوله كذا أطلقوه في النهاية الا قوله ويؤخذ منه الى المتن (قوله باي صفة كانت الخ) انما قدره ليتضح الاستثناء الا أن (قوله وان تراضا على عدمها) كافي فتاوى المصنف لانها يجب يوما بيوم ولا يصح اسقاط ما لم يجب معنى ونهاية قال عش يؤخذ منه أي التعاليل انما تسقط عنه في اليوم الذي وقع فيه الاسقاط لوجوب سكناه بطالع بجره اه (قوله للآية) وهي قوله تعالى أسكنوهن من حيث سكنتم وقوله تعالى لا تخرجوهن من بيوت أي بيوت أزواجهن وأضافها اليهن للسكنى نهاية ومغنى (قوله يرجع عليها مؤجر المسكن) صورة ذلك ان تعدد سكناها غاصبة فتتفسخ الاجارة بالنسبة شيئا فشيئا وتعود المنفعة في مدته الى ملك المؤجر فيرجع عليها باجرته مدة سكناها ناشرة وكذا يقال فيها اذا كان ملك الزوج سم على حج أي بخلاف ما لو تركها الزوج ساكنة ولم يطالبها بخروج ولا غيره فانه المفوت لحقه فلا أجره عليها ولا عمل وجه ذلك انها

أوليا (قوله من قريب الخ) لا أجنبي مطلقا على الاشبه وألحق الغري بجنابا القريب الصديق والعالم والصالح والسيد والمملوك والمهر كالأحقوا من ذكره في اعذار الجمعة والجماعة وضابطه ان من حرت لموته لها الاحداد عليه ثلاثة ومن لا فلا يمكن حمل اطلاق الحديث والاصحاب على هذا مرش (قوله ورده ابن الرنعت الخ) مشى على الردمر (قوله فمعه الخ) ثم ينظر فيه بان التحزن بغير ما ذكر ينبغي أن يكون جائزا مطلقا قد علم مما تقر في المعتدة وغيرها تخصيص ما قر في الجنائز

\*(فصل في سكنى المعتدة)\* (قوله يرجع عليها مؤجر المسكن باجرته) لثان تستشكل رجوع المؤجر

(الناشرة) على الفسراق أو أثناء العدة فلا سكنى لها حتى تعود للطاعة كصلب النكاح وفي مدة النشور يرجع عليها مؤجر المسكن باجرته وقيل سبغانه



لو كان ملك الزوج يرجع  
هو عليها بذلك ومثلها كل  
من لا نفقة لها حاله النكاح  
كصغيرة لا تحتمل وطأ  
ويتصور وجوب العدة  
عليها باستئصال الماء وأمة  
لا نفقة لها نعم الزوج أو  
وارثه اجباراً من لا نفقة لها  
على ملازمة المسكن تحصيلها  
لما تم ويؤخذ منه ان محله  
فحين يمكن حملها الا ان يقال  
التعبير بذلك للاغلب المذكور  
في المتوفى عنها كياتي وهو  
غير معتبر فيها اتفاقاً ولا يمكن  
من ذلك في الامة الا بعد فراغ  
خدمتها (و) تجب أيضاً  
(لمعنة وفاة) حيث وجدت  
تركة فتقدم على الدون  
المرسلة في الزمة (في الاظهر)  
للخير الصحيح وانما لم تجب  
نفقة كالبائن غير الحامل  
لانهم السلطنة وقد فانت  
والسكنى لصون مائه وهو  
موجود ويسن للسلطان  
حيث لا تركته ولا متبرع  
اسكانها من بيت المال كذا  
أطلقوه ولو قيل يجب كوفاء  
دينه بل أولى لان هنا حقاً  
لله أيضاً لم يبعد ولو غاب  
المطلق ولا مسكن له اكثري  
الحاكم مسكناً من ماله ان  
كان والاقتراض أو اذن لها  
ان تقترض عليه أو تكتري  
من ماله أو حيث شذت ترجع  
فان فعلته بلا اذن لم ترجع  
الا ان عجزت عن استئذانه  
وقصدت الرجوع وأشهدت  
على ذلك ولو مضت العدة  
أو بعضها ولم تطالب بالسكنى  
لم تصرد في الزمة بخلاف النفقة لانها مغاورة ولو تبرع وارث باسكانها الزمة الاجابة ومثله الامام فيما يظهر أو اجنبي ولا ريبه فكذلك

لما كانت مستحقة للسكنى برضا الزوج استصحب ذلك ولان الغالب على الارواح انهم لا يخرجون المرأة من  
البيت بسبب النشوز اه عش (قوله لو كان) أي المسكن (قوله ومثلها) أي مثل الناشزة اه سم (قوله  
كل من الخ) وكذا مثلها من وجبت العدة به ولها بان طلقت ثم أقربت بالاصابة وأنكرها الزوج فلا نفقة ولا  
سكنى لها وعليها العدة نهاية ومعنى (قوله ويتصور وجوب العدة الخ) أي وان كان فيه بعد اه معنى  
(قوله وأمة لا نفقة لها) أي على زوجها كالمسئلة للنفقة أو غيرها فقط اه معنى (قوله أو وارثه) بل غير  
الوارث كالوارث كما قاله الروياني تبعاً للمأوردى أي حيث لا ريب في نهاية ومعنى قال عش وهل طلب  
ذلك منهم مباح أو مستنون فيه نظر والاقراب الثاني اه (قوله ويؤخذ منه) أي من التعلييل (قوله ان  
محله) أي جواز الاجبار (قوله التعبير بذلك) أي بتخصيصنا وقوله لذكره أي بتخصيصنا أيضاً اه سم (قوله  
كياتي) أي آنفاً (قوله وهو) أي امكان الحمل وقوله فيها أي في المتوفى عنها (قوله ولا يمكن) أي الزوج  
أو وارثه من ذلك أي الاجبار وقوله به مدفع الخ أي بعد فراغها من خدمة سيدتها (قول المتن والمعنة وفاة)  
قال في الروض مع شرحه أي والمعنى وان مات زوج المعنة فقالت انقضت عدتي في حياته لم تسقط العدة عنها  
ولم ترث أي لا قرارها قال الاذري وهذا قيد القفال بالرجعية ولو كانت بائناً سقطت عدتها فيما يظهر أخذنا  
من التقييد بذلك فان لم يعلم هل كان الطلاق رجعياً أو بائناً فادعت أنه كان رجعياً وانما ترث فلا شبه تصديقها  
لان الاصل بقاء أحكام الزوجية وعدم الابانة انتهى اه سم على حج اه عش (قوله للخبر الصحيح)  
الى قوله ولو مضت العدة في المعنى الا قوله كذا أطلقوه الى ولو غاب (قوله وانما لم تجب الخ) رد لدليل المقابل  
من قياس السكنى بالنفقة (قوله كالبائن الخ) مثال للنفي اه سم (قوله والسكنى لصون مائه الخ) أي  
أصل مشروعيها لذلك فلا يراد المتوفى زوجها قبل امكان الحمل لخصوصه اه سم (قوله ويسن للسلطان  
الخ) لا سيما ان كانت مستحقة بريبة وان لم يسكنها أحد سكنت حيث شاعت نهاية ومعنى قال عش وينبغي  
ان يتحرى الاقرب من المسكن الذي فورقت فيه ما أمكن اه وقال الرشيدى وظاهره ان يلزمها ملازمة  
ما سكنت فيه فليراجع اه (قوله كوفاء دينه) راجع فيه اه سم (قوله ان كان) أي المال (قوله  
وحيث الخ) أي حين اذن لها في الاقتراض أو الاكراه من مالها (قوله وأشهدت الخ) ظاهراً انه لا بد منه  
مطلقاً لان العجز عن الاشهاد هنا بادر غير معتبر فليراجع (قوله ولو مضت المدة الخ) قال في الروض وكذا في  
صلب النكاح اه أي ومثل المعنة لو وفاة اذا مضت العدة أو بعضها ولم تطالب بالسكنى في أثناء تصديقنا  
للمنكوحه اذا فانت السكنى في حال النكاح ولم تطالب بها سم على حج اه عش (قوله ولو تبرع)  
الى قوله نعم يجب في النهاية والمعنى الا قوله ومثله الامام فيما يظهر وقوله من تناقض لهما فيه (قوله ولا ريبه)

عليها اذا كان المسكن في ايجار الزوج ايجاراً صحيحاً اذا المنفعة حيث شذ ذلك الزوج بدوره وغاية الامر انه فوتها  
على نفسه بترك الزوجة في المسكن الا ان يقال صورة المسئلة ان سكنها بعد النشوز على وجه التعدي بحيث  
تعد غاصبة والاجارة تنسخ بالغصب شيئاً والمنفعة في مدة الغصب رجعت الى المورج ولم تنل الا في ملكه  
فيرجع عليها باجرته مدة سكنها ناشزة وكذا يقال فيما اذا كان ملك الزوج (قوله ومثلها) أي مثل  
الناشزة وقوله التعبير بذلك أي بتخصيصنا وقوله لذكره أي بتخصيصنا أيضاً (قوله في المتن والمعنة وفاة) قال في  
الروض وان مات زوج المعنة فقالت انقضت عدتي في حياته لم تسقط العدة عنها ولم ترث أي لا قرارها قال في  
شرحه قال الاذري وهذا قيد القفال بالرجعية ولو كانت بائناً سقطت عدتها فيما يظهر أخذنا من التقييد بذلك  
قال فان لم يعلم هل كان الطلاق بائناً أو رجعياً فادعت أنه كان رجعياً وانما ترث فلا شبه تصديقها لان الاصل  
بقاء أحكام الزوجية وعدم الابانة انتهى (قوله كالبائن) مثال للنفي (قوله وهو موجود) فان قلت هو  
غير موجود اذا توفي قبل النحول أو كان صغيراً لا يملك له أو كانت صغيرة كذلك قلت يمكن أن يكون المراد  
ان أصل مشروعيها لذلك (قوله كوفاء دينه) راجع (قوله ولو مضت العدة الخ) قال في الروض  
وكذا في صلب النكاح انتهى أي ومثل المعنة لو وفاة اذا مضت العدة أو بعضها ولم تطالب بالسكنى في أثناء



فكذلك على المعتمد وفارق وفاء الدين بان هناك تعالي فلزم القبول لاجله على ان حفظ الاتساب بحناطه أكثر ولا تفر للمنة لانها ليست  
عليها بل على الميت (و) المعتدة (فسخ) أو انفساخ غير نحو ناسرة ولو حائلا (على المذهب) من (٢٦١) تناقض لها فيه كالتالي بخلاف معتدة

عن وطء شبهة كنكاح فاسد  
وأم ولد ولو حاملا من غير  
على الاولى ملازمة السكنى  
لحق الله تعالى وهل يلحق  
بها الثانية بحمل انفسر  
(وتسكن) وجوبا (في سكن  
كانت فيه عند الفرقة)  
بأذن الزوج ان لا يها  
حيث تدرك بقاءها فيه  
لاستحقاق منفعة أما اذا  
فوتت وهي يمكن لم ياذن  
في نفسها (وليس زوج  
وغيره اخرجها) ولو رجعية  
كما أطلقه الجمهور ونص  
عليه في الام واعتمده الامام  
وجمع متأخرون بسل قال  
الاذن خلافه شاذ لكن  
العراقيون على ان له اسكانها  
حيث شاء لانها كالزوجة  
وجزم به المصنف في نكته  
واعتمده الاسنوي وغيره  
(ولا لها خروج) وان رضى  
به الزوج فبمنعها الحاكم  
وجوبا لحق الله تعالى قلت  
لها الخروج في عدة وفاة  
وكذا بان (بفسخ أو طلاق  
في النكاح) لشرط طهر  
(و) بيع أو شراء (غزل  
ونحوه) كقطن ونحوه  
احتطاب ان لم يجد من يوم  
لهذا ذلك ونحوه اقامه على  
بركة لا تحدره فبأنها  
الحاكم أو نائبه لا قائمته  
كالخليف وذلك لخبر مسلم  
انه صلى الله عليه وسلم اذن  
لطلقة ثلاثا ان تخرج لجزاذا

فكذلك على المعتمد (الح) راجع للاجنبي فقط (قوله وفارق وفاء الدين الح) عبارة النهاية والمعنى وفارق  
عدم لزوم اجابة اجنبي بوفاء دين ميت أو مفلس بخلاف الوارث بان ملازمة المعتدة للسكنى حق لله تعالى لا يدل  
له فلزم القبول الح (قوله أكثر) أي بخلاف الدين نهاية ومعنى (قول المتن وفسخ) أي بغير عيب (قوله  
أو انفساخ) أي بردة أو اسلام أو رضاع نهاية ومعنى (قوله غير نحو ناسرة) لم ترك ذكره في معتدة الوفاة  
أيضا وعبارة الروض وشرحيه ولا سكنى ان طلق أو توفي زوجها ناسرة أو نكحت في العدة ولو في عدة الوفاة  
بالحر وج من منزله حتى تطهر انتهت اه سم عبارة النهاية وسكت المصنف عن استثناء الناسرة في عدة  
الوفاة والفسخ العلم بما ذكره في الطلاق لاستوائهما في الحكم وتجب السكنى للملازمة اه بحذف وعبارة  
المعنى تنبيه سكت المصنف عن استثناء الناسرة في عدة الوفاة وعدة الفسخ مع ان حكمها كالناسرة في  
عدة الطلاق كما صرح به القاضي والمتولي في من مات عنها ناسرة أو نكحت في عدة الوفاة أو نكحت في عدة الفسخ  
الملازمة للملازمة والذي في الروضة نقلا عن البغوي انها تستحق قطعاً اه (قوله كالطلاق) تعليل للمتن  
(قوله وأم ولد) عطف على معتدة اه سم (قوله على الاولى) وهي المعتدة عن وطء شبهة الح (قوله  
ملازمة السكن) أي وان لم تستحق السكنى كما أفاده قوله بخلاف معتدة الح وصرح به شرح الروض عبارة  
ومثلها أي المعتدة عن وفاة في ملازمة السكن المعتدة عن وطء شبهة أو كنكاح فاسد وان لم تستحق السكنى  
على الواطئ والنكاح اه سم (قوله الثانية) وهي أم الولد (قول المتن في مسكن كانت فيها الح) أي ويقدم  
سكانها فيه على مؤنة التجهيز لانه حق تعاق بعين التركة وليس هو من الديون المرسله في التمتع ينبغي ان هذا  
اذا كان ملكه أو يستحق منفعة من عدة عدتها باجارة أو ما اذا خالفها في بيت معار أو مؤجر وانقضت المدة  
فالظاهر انها تقدم باجرة يوم الموت فقط لان ما بعده لا يجب الا بدخوله فلم يراحم مؤنة التجهيز اه ع  
(قوله ان لا يها أو أمكن بقاءها فيه) سيأتي مفهومها هذين القيد (قوله لاستحقاق الح) تعليل لقوله وأمكن  
بقاؤها الح لا للمتن عبارة النهاية والمغنى وانما تسكن بضم أوله كما يحطه أي بالمعتدة حيث وجب سكناها في  
مسكن مستحق للزوج لا تقبها كانت فيه الفرقة بموت أو غيره لا بة وحديث فريضة المارين اه (قوله  
فسيأتي) أي فالأجنبي يخص هذا اه سم (قوله ولو رجعية) أي قوله ويؤخذ منه في النهاية والمغنى الا قوله  
واعتمده الاسنوي وغيره وقوله فيمنعها الى المتن وقوله ولتحو احتطاب (قوله كما أطلقه الح) تعليل للغة  
(قوله ونص عليه في الام الح) معتمد وقوله لكن العراقيون الح ضعيف (قوله اسكانها) أي الرجعية (قوله  
وان رضى به الزوج) أي الالعن كما سيأتي معنى ونهاية (قول المتن في عدة وفاة) أي وعدة وطء شبهة أو كنكاح  
فاسد معنى ونهاية (قوله ان لم تجد الح) راجع لما قبل وكذا أيضا عبارة المغنى والنهاية وضابط ذلك كل  
معتدة لا يجب نفقة ثم اولى لم يكن لها من يقض بها حاجتها للخروج اه (قوله فبأنها) أي المخدرة اه  
سم (قوله به غيره) الاولى التأنيت كافي النهاية (قوله ونخل التصارق ب الح) تنهت كافي النهاية والمغنى  
والجذاذ لا يكون الانهار أي غالباً اه (قوله ويؤخذ منه) أي من كلام الشافعي (قوله ويحمله) أي محل

لا تصير ديناً للمكروهة اذا فانت السكنى في حال النكاح ولم تطالب بها (قوله فكذلك على المعتمد) اعتمده  
أيضا مر (قوله غير نحو ناسرة) لم ترك ذكره في معتدة الوفاة أيضا وعبارة الروض وشرحيه ولا سكنى بان  
طلقت أو توفي زوجها ناسرة أو نكحت في عدة الوفاة بالخروج من منزله حتى تطهر انتهت (قوله  
وأم ولد) عطف على معتدة (قوله ملازمة السكن) أي وان لم تستحق السكنى كما أفاده بخلاف الح ولهذا  
لما قال الروض وعليها أي المعتدة ملازمة السكن عبر في شرحه بقوله ومثلها المعتدة عن وطء شبهة أو كنكاح  
فاسد وان لم تستحق السكنى على الواطئ والنكاح (قوله في المتن عند الفرقة) هلا قال أو الوفاة أو أراد بالفرقة  
ما يشمل فرقة الوفاة (قوله فسيأتي) أي فالأجنبي يخص هذا (قوله ولو رجعية الح) اعتمده مر وقوله

نخلها وقيس به غيره قال الشافعي رضي الله عنه ونخل التصارق يرب من دورهم ويؤخذ منه تقييد نحو السوق والمطبخ بالقرى يرب من البلد  
للتسويق اليها والافيطهر أنها لا تخرج اليه الا لضرورة ولا تكتفى بالحاجة وحده ان أمنت



والواو في كلامه بمعنى أو أمال الرجعية (٢٦٢) فلا تخرج الاباذنه أو لضر ورة لان عليه القيام بجميع مؤناتها كالزوجة ومثلها بائن حامل

وقيد هذا السبكي وغيره بما اذا خرجت النفقة لانها مكفية بخلاف خروجها نحو شراء قطن أو طعام وقد أعطيت النفقة دراهم ولا ياتي هذا في الرجعية لما تقر راتها في حكم الزوجة أما الليل ولو أؤله خلافا لبعضهم فلا تخرج فيه مطلقا لذلك لانه مظنة الفساد الا اذا لم يمكنها ذلك فصار الأي وأنت كما يحتمل أبو زرعة (وكذا) لها الخروج (ليلا الى دار جارة) بشرط ان تأمن على نفسها بقناو يظهر ان المراد بالجار هنا الملاصق أو ملاصقة ونحوه لا ما مر في الوصية (لغزل وحديث ونحوهما) لكن (بشرط) ان يكون زمن ذلك بقدر العادة وان لا يكون عندهما من يحدثها ويؤنسها على الاوجه (وان ترجع وتبين في بيتها) لانه صلى الله عليه وسلم لم في ذلك كافي خبر مرسل اعتضد بقول ابن عمر رضي الله عنهما بما وافقه (وتنتقل) جوارا (من المسكن لخوف) على نفسها أو نحو ولدها أو مال ولو غيرها كوديعة وان قل أو اختصاص كذلك فيما يظهر (من) نحو (هدم أو غرق) أو سارق (أو) لخوف (على نفسها) ما دامت فيه من رية للضر ورة وظاهر انه يجب الانتقال حيث ظنت

جواز الخروج لما ذكر (قوله والواو) الى قول المتن أن ترجع في النهاية الا قوله وقيد هذا الى أما الليل وقوله يقينا وقوله وأن لا يكون الى المتن (قوله أما الرجعية الخ) عبارة المعنى أمان وجبت نفقتها من رجعية أو مستبرأة أو بائن حامل فلا تخرج الاباذن أو لضر ورة كالزوجة لانهم مكفيات بنفقة أو واجهن اه (قوله وقيد هذا السبكي الخ) خلافا للنهاية عبارة أما الرجعية فلا تخرج لما ذكر الاباذنه لانها مكفية بالنفقة وكذلك كانت حاملوا جوب نفقتها فلا تخرج الا لضر ورة أو باذنه وكذا البقيت نحو انجها كشراء قطن كما قاله السبكي اه قال الرشدى قوله فلا تخرج لما ذكر الاباذنه أي أو لضر ورة كما مر جوابه وقوله وكذا البقية حوائجها الخ أي وان لم يكن لتحصيل النفقة كما مر في شرح الروض نقلا عن السبكي اه (قوله بخلاف خروجها الخ) خلافا للنهاية والمعنى كلما آتقا (قوله ولا ياتي هذا في الرجعية الخ) فان قلت هذا يدل على ان على الزوج شراء نحو الغزل والقطن وبيعهما الرجعية وتواز زوجة والالتا في ذلك قلت ممنوع بل يجوز ان المراد انها كانت كالزوجة كان له منعها من الخروج لذلك فليست ملزمة بالرجوع اه سم (قوله أما الليل) يترز في النهار اه سم (قوله وكذلك الخروج) أي لغير الرجعية اه شرح البهيوت عبارة الروض مع شرحه والمغنى ولا تخرج أي لا تخرج الى نحو السوق لشراء ما يبيع ما ذكر ولا ليلا الى الجيران لنحو الحديث الرجعية والمستبرأة والبائن الحامل الاباذن أو لضر ورة كالزوجة لانهم مكفيات بنفقتين اه وقوله الاباذن يقيد جواز الخروج بالاذن ولا ينافيه امتناع ترك ملازمة المسكن بتوافقهما لان ذلك في الاعراض عنه مطلقا اه سم (قوله بشرط أن تأمن) الى قول المتن أن ترجع في المعنى الا قوله يقيد هذا الى المتن (قوله بقدر العادة) ينبئ الغالب حتى لو اعتيد جميع الليل فينبغي الامتناع لانه نادر في العادة سم على ج اه ع (قوله وان لا يكون عندهما الخ) والا فلا يجوز لها الخروج فقد قالت عائشة رضي الله تعالى عنها لو يعلم النبي صلى الله عليه وسلم ما أحدث النساء بعد منعهن المساجد وهذا في زمن السيدة عائشة اه معنى (قول المتن) وتبين في بيتها) أي وان كان لها صناعة تقتضي خروجها بالليل كالسماة بين العامة بالعامة وينبغي ان يحلها اذا لم تنجح الى الخروج في تحصيل نفقتها بالاجل والخروج اه وقوله الى الخروج وقوله لها الخروج أي والبيت وتوفي غير بيتها (قوله كذلك) ينبئ أن يرجع للغاية الاولى فقط اذا وجه لجواز الخروج للخوف على كف من سرجين سم على ج اه ع (قوله من رية) من فساق والجار متعلق بالخوف (قوله ومن ذلك) أي من العذر المحوز للانتقال (قوله أي لا يحتمل عادة) عبارة النهاية والمعنى وأفهم تقييد

في آتيا أي المخدرة (قوله ولا ياتي هذا في الرجعية الخ) فان قلت هذا يدل على ان على الزوج شراء نحو الغزل والقطن وبيعهما الرجعية وتواز زوجة والالتا في ذلك قلت ممنوع بل يجوز ان المراد انه لما كانت كالزوجة كان له منعها من الخروج لذلك فليست ملزمة بالرجوع اه سم (قوله أما الليل الخ) يترز في النهار اه سم (قوله وكذلك الخروج) صريح المترو والشرح يقتضي شمول هذا الرجعية والبائن الحامل أيضا والمعنى لا يساعده وكذا صريح الروض وشرحه وصرح في شرح البهيوت بالتقييد بغير الرجعية فقال ولها ان كانت غير رجعية وعبارة الروض وتعذر معسدة مطلقا لا تجب نفقتها في الخروج لشراء الطعام والقطن وبيع الغزل نهارا لا ليلا ولها الخروج ليلا الى الجيران للحديث والغزل ولا تبين ولا تخرج الرجعية والمستبرأة الاباذن اه قوله ولا تخرج أي لما ذكر وقوله الرجعية والمستبرأة قال في شرحه والبائن الحامل وقوله الاباذن قال في شرحه أو لضر ورة كالزوجة لانهم مكفيات بنفقتين الى ان قال نعم للبائن الحامل الخروج لغير تحصيل النفقة كشراء قطن وبيع غزل ونحوهما كما ذكره السبكي وغيره انتهى وقوله الاباذن يقيد جواز الخروج بالاذن ولا ينافيه امتناع ترك ملازمة المسكن بتوافقهما لان ذلك في الاعراض عنه مطلقا (قوله بقدر العادة) ينبئ الغالب حتى لو اعتيد الحديث جميع الليل فينبغي الامتناع لانه نادر في العادة (قوله أو اختصاص كذلك) اطلاق القلة هنا فيه نظر اذا وجه لجواز الخروج للخوف على كف من سرجين فينبغي ان لا يرجع قوله كذلك

فتنة تكويف على نحو بضع ومن ذلك أن ينقع قوم البدوية وتخشى من الخلف كياتي (أو ناذت بالجيران) أذى الاذى شديدا أي لا يحتمل عادة فيما يظهر (أو هم) ناذوا (بها أذى شديدا)



الذي بالشديد عدم اعتبار القليل وهو كذلك اذ لا يتجاوز منه أحد اه (قوله كذلك) أي لا يحتمل عادة  
 اه سم (قوله تبذروا) كذا في أصله ربح الله تعالى بالف بعد الواو وكان الظاهر تركها اه سيد عمر (قوله  
 ليسان الا كفاء الخ) أولاه الذي علمه اه سم (قوله لبيان الاكتفاء به وحده) فديقال هذا بتسليم من  
 تصرف الراوي فله مستند اجتهاد منه فاني يحتج به ويجوز أن تكون العلة بحسب الواقع مجموع الامرين  
 اه سيد عمر (قوله فعلم) أي من خبر مسلم (قوله نعم ان كانوا الخ) عبارة المغنى والنهاية نعم ان اشتد اذا هابهم  
 أو عكسه وكانت الدار ضيقة نقلهم الزوج عنها وكذا لو كان المسكن لها فانها لا تنقل متلا متلا ولا غيرها  
 بل ينتقلون عنها وكذا لو كانت بيت أبيهم وبنت عليهم فلو ادونهم لانها أحق بدار أبيهم كقوله قال  
 الاذرى وكان المراد أن الأولى نقلهم دونهم اوهو حسن وخرج بالجيران ما لو طلق بيت أبيهم وناذت بهم  
 أو هم بها فلا تنقل لان الوحشة لا تطول بينهم اه وفي سم به ذكر عبارة الروض مع شرحه الموافقة لذلك  
 مانصه ولا يخفى أن حاصلها فيما اذا لم تكن الدار لها ولا لأبيهم انها تخرج عنهم في الواسعة يخرجون عنها في  
 الضيقة فليحذر المعنى المقتضى لهذه التفرقة ولعل عذرهما في الضيقة العسر في اجتناب الضرر دون  
 الواسعة لسهولة فيها اه ولا يخفى ما فيها من تربية والد قال الرشدي مانصه قوله وكانت الدار ضيقة انظر ما حكم  
 من هو موهوما اذا كانت واسعة فان كان الحكم انها تنقل هي فلا يظهر له معنى وان كان الحكم انها تنقل  
 هي ولا هم فامعنى قوله ومن الجيران الاحياء اه أقول ولا يبعد ان يختار الشق الاول ويقال ان المراد  
 بانتقالها في الدار الواسعة انتقالها من بيت كانت هي والاحياء في وقت الفرقة الى بيت آخر منها أو من بيت  
 ملاصق لبيت مع أهله التاذي الى بيت آخر منها لا ماذى مع أهله والله أعلم (قوله نقولوا) ببناء المفعول وقوله  
 هم ناكيدوا والضمير (قوله لا الابوان) عطف على الاحياء اه سم عبارة السيد عمر قوله لا الابوان كذا في  
 أصله رحمه الله والظاهر عطفه على الاحياء وليه فهو معطوف على المحل أو جار على لغة الزام المثني الالف اه  
 أقول الا وفق لكلام غيره عطفه على هم في المتن كالموصوفين صبيح الروض عبارته مع الاسنى وان بنت هي  
 عليهم أي على احياها فله أي الزوج أو وارثه نقلها لان بنت على أبيهم انما كانت في دارها فلا تنقل  
 ولا ينقلان وان ناذت بهما أو هما بها اه بحذف (قوله بهن) الى قوله الا اذا بقي في النهاية والمغنى الا قوله  
 بل يلزمها كالمظهر (قوله اذا فورقت الخ) قياس ما يأتي من انه لو تعذر سكناها في محل الطلاق وجبت في  
 أقرب محل اليه ان تسكن هناني أقرب محل يلي بلاد الحرب من بلاد الاسلام حيث أمنت فيه بل ينبغي انما لو  
 أمنت في محل من دار الحرب غير محل الطلاق وجب اعتدادها فيه اه ع ش أقول بل ما بحثه داخل فيما  
 يأتي ومن افترده (قوله بدار الحرب) ينبغي أودار البدعة أو الفسق اه سيد عمر (قوله ولم تامن باقامتها  
 ثم الخ) فان أمنت بها على ما ذكر فلا تباح حتى تعد مغنى ونهاية (قوله خوفها) أي الطريق اه سم  
 (قوله ويجب تغريبها) أي المعتدة لئلا تأتي اذا رزنت وهي بكر اه نهاية (قوله الا اذا بقي الخ) لم يتعرض  
 لقوله أيضا وان قل فاستأمل (قوله كذلك) أي لا يحتمل عادة الخ (قوله لبيان الاكتفاء الخ) أولاه الذي  
 علمه (قوله فعلم ان من الجيران الاحياء الخ) عبارة الروض وان بنت هي عليهم أي على احياها فله أي الزوج  
 أو وارثه نقلها هذا ان اتعدت الدار واتسعت لها والاحياء فان ضاقت فهي أولى بها انتهى وشرح في شرحه  
 قوله هذا الخ بقوله هذا ان اتعدت الدار واتسعت لها والاحياء ولم تكن ملكها ولا ملك أبيهم فان ضاقت  
 عنهم أو كانت ملكها أو ملك أبيهم فهي أولى فتخرج الاحياء منها انتهى وهو صريح في موافقة الشارح  
 في قوله الا أن وان اتسعت فيما يظهر ولا يخفى ان حاصل عبارة الروض وشرحه فيما اذا لم تكن الدار لها ولا  
 لأبيهم انها تخرج عنهم في الواسعة يخرجون عنها في الضيقة فليحذر المعنى المقتضى لهذه التفرقة ولعله  
 عذرهما في الضيقة العسر في اجتناب الضرر دون الواسعة لسهولة فيها (قوله الابوان) عطف على الاحياء  
 وعبارة الروض وشرحه لان بنت على أبيهم انما كانت في دارها فلا تنقل ولا ينقلان وان ناذت بهما  
 أو هما بها الخ (قوله خوفها) أي الطريق وقوله واذا رجع المصير الخ عطف على اذا فورقت (قوله

كذلك) والله أعلم) للضرورة  
 أيضا وروى مسلم ان  
 فاطمة بنت قيس كانت تبذرو  
 على أحماء افنة لها صلى الله  
 عليه وسلم عنهم الى بيت ابن  
 أم مكتوم ولا يعارضن واية  
 نقلها الخوف مكانها الاحتمال  
 نكر الواقع - تو بفرض  
 اتحداهما فتنصارت كل راو على  
 أحدهما ليمان الا كفاء به  
 وحده في العذر فعلم ان من  
 الجيران الاحياء وهم أقارب  
 الزوج نعم ان كانوا في دارها  
 وان اتسعت فيها يظهر خلافها  
 ان قيد بضيقها نقلوا هم لاهي  
 لعدم الحاجة لا الابوان وان  
 اتسعت الشقاق بينهم لانه  
 لا يطول غالبها (تنبيه)  
 يتبين من حل المتن على ما اذا  
 كان تاذيهم باسهم تعدى  
 به والا أجبرت على تركه ولم  
 يحل لها الانتقال حيثنذ كما  
 هو ظاهر ولها النقلة أيضا  
 بل يسلمها كما هو ظاهر اذا  
 فورقت بدار الحرب ولم تامن  
 باقامتها ثم على نحو بعضها  
 أو دينها وأمنت في الطريق  
 وكذا ان كان خوفها أقبل  
 فيما يظهر ويجب تغريبها  
 لئلا الا اذا بقي من العدة نحو  
 ثلاثة أيام فقط على ما بحثه  
 الاذرى في - وخرتغريبها  
 لاتقضاها



واذا رجع المعسر أو انقضت مدة الاجارة كلباني أو كان عليها ما يلزمها أدائه فوراً وانحصر فيها وحيث انتقلت وجب الاقتصار على أقرب مسكن صالح إلى ما كانت فيه على ما يأتي وليس لها خروج لنحو استئجار مال وتجهيل تحت الاسلام وان كان بمكة على ما اقتضاء اطلاقهم (ولو انتقلت) بينهم الا لا عبرة بالامتعة (الى (٢٦٤) مسكن) في البلد (بإذن الزوج فوجب العدة) بموت أو طلاق (قبل وصولها اليه) وبعد

لهذا الاستثناء صاحب المغني والنهاية اه سيد عمر (قوله واذا رجع المعسر الخ) عطف على قوله اذا فورقت الخ وكان الاولى الانصراف ورجع الخ (قوله كلباني) أي في المتن اجمع لمسئلي الرجوع والانقضاء جميعاً (قوله أو كان عليها الخ) يعني لو وجب عليها حق فوري يختص به أدائه فلا يؤثر فيه انقضاء العدة بل تنتقل من المسكن لادائه فاذا أدته رجعت اليه حالان بقي من العدة شيء اه كردى (قوله وحيث) الى قوله وان كانت بمكة في النهاية والمغني (قوله وجب الاقتصار الخ) كما قاله الرافعي عن الجمهور وقال الزركشي والمنصوص في الام ان الزوج يحصنها حيث رضى لحيث شئت نهاية ومغني (قوله على ما يأتي) أي من التفصيل (قوله وتجهيل حجة الاسلام) خرج به ما لو تدرنه في وقت معين وأخبرها طبيب عدل بانها ان آخرت عضبت فتخرج لذلك حيثن ذبل هو أولى من خروجها للحاجة المرة اه ع ش أقول بل هذا داخل في قول الشارح السابق آنفاً أو كان عليها الخ (قوله ببينها) الى قوله ومنه تعين الاول في المغني والنهاية (قوله بالامتعة) أي والخدمة وغيرهما مغني ونهاية (قوله أو طلاق) أي أو فسخ نهائية ومغني (قوله أما بعد وصولها الخ) أي أما اذا وجبت العدة بعد الخ (قوله نعم ان أذن) أي الزوج أو وارثه اه أسنى (قوله بعد وصولها اليه الخ) أخرج ما قبل الوصول وعبارة الروض وشرحه صريح في اعتبار تاخر الطلاق والموت عن الانتقال الى الثاني وتاخر الاذن عنهما اه سم (قوله كالنقلة باذنه) أي فتعسر وجوباً في الثاني (قول المتن ثم وجبت قبل الخروج) أي وان بعثت أمتعتها وخدمتها الى الثاني مغني ونهاية (قوله بلده) الاولى التأنيت (قوله والا) أي بان وجبت بعد مجاوزة عمران بلدها (قول المتن أو في سفر جرح الخ) أي والسفر لحاجتها اه مغني زاد سم عن الروض ولو صحها اه (قوله من كل سفر مباح) كاستحلال مظلمة ورد آبق مغني ونهاية (قوله وزيارة) أي لأقاربها أو الصالحين اه بجري (قوله الى مسكنها) الى قول المتن ولو خرجت في النهاية والمغني الا قوله أو وجبت الى المتن وقوله لمسكن آخر في البلد وقوله كذا قيل الى ولو سافرت (قوله وهو الاولى) هذا شامل كما ترى لما اذا كان السفر لاستحلال مظلمة أو الحج ولو مضيقاً وفي جواز الرجوع حيثن شد فضلاً عن أفضلية مع عدم المانع من المضي نظراً لا يخفى اه رشيدى أي فينبغي استثناء السفر لو اوجب فوري (قوله وهي معتدة الخ) مستأنف (قول المتن أقامت لقضاء حاجتها) من غير زيادة عملاً بحسب الحاجة وان زادت أقامت على مدة المسافر بن مغني ونهاية روض (قوله ان كانت) أي وجدت الحاجة وكان السفر لحاجتها (قوله والا فتلاثة أيام الخ) أي غير يومى الدخول والخروج عبارة المغني والنهاية أما اذا سافرت لنزهة أو زيارة أو سافر بها الزوج لحاجته فلا تزيد على مدة إقامة المسافر بن ثم تعود اه وفي سم عن الروض وتجهيل حجة الاسلام الخ) في الناشرى تنبيهه قال الاذرى وليتظر فيما لو قال أهل الطب انها ان لم تنحج في هذا الوقت عضبت هل يقدم الحج تقديم الحق الرب المحض وفيما لو كانت نذرت قبل التزوج أو بعده أن تنحج عام كذا فصل الفراق فيه بموت أو طلاق انتهى (قوله نعم ان أذن لها الزوج بعد وصولها اليه) أخرج ما قبل الوصول وعبارة الروض فان طلقها أي أو مات وقد انتقلت الى بلد أو مسكن بلا اذن عادت الى الاول قال في شرحه الا أن يأذن هو أو وارثه لها في الإقامة في الثاني فيلزمها فيه كما صرح به الاصل انتهى والعبارة صريحة في تأخر الطلاق والموت عند الانتقال في المستثنى منه وتأخر الاذن عنهما في المستثنى فتأمل (قوله في المتن أو في سفر) قال في الروض لحاجتها ولو صحها انتهى (قوله في المتن فان مضت أقامت لقضاء حاجتها) عبارة الروض فان مضت والسفر لحاجة عادت بعد انقضائها ولم تنقض مدة إقامة المسافر أو لنزهة أو زيارة أو سافر بها الزوج

مفارقة الاول (اعتدت) وجوباً (فيه) أي الثاني وان كان أبعد اليها من الاول أو رجعت اليه لاخذ متاع (على النص) في الام لاعراضها عن الاول بحق قبل الفراق أما بعد وصولها اليه فتعذر فيه قطعاً (أو) انتقلت اليه (بغير اذن) من الزوج (ففي الاول) يلزمها الاعتداد وان لم تجب المأدبة الا بعد وصولها للثاني لعصيانها بذلك نعم ان أذن لها الزوج بعد وصولها اليه في المقام به كمن كالنقلة باذنه (وكذا) تعتد في الاول (لو أذن) لها في النقلة منه (ثم وجبت) العدة (قبل الخروج) منه لانه الذي وجبت فيه العدة (ولو أذن) لها (في الانتقال الى بلد فكم) الاذن لها في الانتقال من مسكن الى (مسكن) فبأنى هنا ذلك التفصيل ومنه تعين الاول ان وجبت قبل مفارقة بنيان بلده أي بان لم تصل لما يباح القصر فيعول الا لثاني (أو) أذن لها (في سفر جرح) ولو نغلا (أو) وفي نسخ بالواو الاولى أظهر (تجارة) أو غيرهما من كل سفر مباح ولو سفر نزهة أو زيارة (ثم وجبت)

العدة (في الطريق فلها الرجوع) الى مسكنها وهو الاولى (و) لها (المضي) الى عرضها المشقة الرجوع مشقة ظاهرة وهي مثله معتدة مضت أو عادت (فان مضت) وبلغت المقصد قبل انقضاء العدة أو وجبت بعد ان بلغته فقوله في الطريق قيد للتخيير الذي ذكره لا لقوله (أقامت) فيه (لقضاء حاجتها) ان كانت والا فتلاثة أيام كاملة ان لم يقدر لها مدة والا فقدره (ثم) عقب فراغ أقامت الجائزة (يجب) عليها (الرجوع) فوراً ان أمنت على نفسها وماله أو وجبت رقة



ولو قبل ثلاثة أيام في الأولى كافي الروضتان نازع فيه جمع (لنعتد البقية في المسكن) الذي فودق فيه أو بقر به اذ يلزمها الرجوع فورا وان علمت انقضاء البقية قبل وصولها اليه خرج في الطريق ما لو وجبت قبل مفارقة العمران (٢٦٥) فيلزمها العود ولو أذن لها في النقلة

لمسكن آخر في البلد وقدرها مدة فانتقلت ثم لزمها العدة أقامت به مقدرة كذا قيل وقياس ما تقرراته انعقد فيمولا يجوز لها الرجوع للأول كما يصرح به كلامهم ولو سافرت معه لحاجته ففارقها لزمها العود ثم لها إقامة ثلاثة أيام كاملة تجعل الفرقه لان سفرها كان تابعاً للسفره وقصدت فامهلت ذلك لا أكثر منه لانه مدة تاهب المسافر غالباً (ولو خرجت الى غير الدار) أو البلد (المأوفة) لسكنها (فطلق وقال ما أذنت في الخروج) وقالت بل أذنت (صدق بيمينه) أنه لم ياذن ووارثه لم يعلم أن موثره أذن لان الأصل عدم الاذن فترجع فوراً بعد خلعها للمأوفة (ولو قالت) له (نقلتني) أي أذنت في النقلة في هذه الدار فلا يلزمي الرجوع (فقال بل أذنت) في الخروج اليها السكن (لحاجة) أول النقلة فيلزمك الرجوع (صدق بيمينه) أيضاً أنه لم ياذن في النقلة (على المذهب) لانه أعلم بقصد ولو وقع هذا الاختلاف بينهما وبين الوارث صدقت بيمينها لانها أعرف منه بما جرى ولترج جانها بوجودها في الثاني مع كون الوارث أجنبياً عنه ما ضعف عن

مثله (قوله ولو قبل ثلاثة أيام في الأولى الخ) أي في مسئلة المتن عبارة المغني والنهاية فيبيل قول المتن ثم يجب الرجوع نعمها وأنهم أي كلام المصنفان الحاجة اذا انقضت قبل ثلاثة أيام لم يجز لها السكنها وهو الأصح كافي زيادة الروض قطع به في المحرر وان كان مقتضى كلام الشرحين استكمالها اه (قوله الذي فودق فيه) الا صوب منه عبارة النهاية وانفسى الذي فارقته اه (قوله وبقر به) عطف على في المسكن (قوله ولو وجبت الخ) أي وما لو وجبت قبل الخروج من المنزل فلا تخرج قطعاً بما يتوهم في (قوله ولو أذن لها في النقلة) عبارة النهاية والمغني فان قدر لها مدة في نقلة أو سفر حاجة أو في غيره كاعتكاف استوفيتها وعادت لتمام العدة ولو انقضت في الطريق اه وفي سم بعد ذكر مثلها عن الروض ما نصه واطلاقه كالصريح في موافقة القيل المذكور ومخالفة قول الشارح وقياس الخ اه (قوله وقياس ما تقرر) وهو قوله أما بعد وصولها اليها الخ اه كروى ولا يخفى ما في هذا القياس انما تقر في الاذن المطلق الظاهر في الدوام وما هنا في الاذن المقيد بـ (قوله ولو سافرت معه لحاجته الخ) ولو جهل أمر سفرها بان أذن لها ولم يذكر حاجته ولا ترهت ولا أتبعي ولا ارجعى حمل على سفر النقلة كما قاله الروياني وغيره (فرع) لو أحرمت بحج أو قران باذن زوجها أو بغيره ثم طلقها أو مات فان خافت الفوات لضيق الوقت وجب عليها الخروج معتدة لتقديم الاحرام وان لم تخف الفوات اسعة الوقت جاز لها الخروج الى ذلك لما في تعيين الصبر من مشقة مصابرة الاحرام وان أحرمت بعد ان طلقها أو مات باذن منه قبل ذلك أو بغيره اذن بحج أو عمره أو بهما امتنع عليها الخروج سواء أخافت الفوات أم لا لبطان الاذن قبل الاحرام بالطلاق أو الموت في الأولى ولعدمه في الثانية فاذا انقضت العدة أتمت عمرتها أو جهل ان بقي وقتها لا تحلت بافعال عمره ولزمها القضاء عدم الفوات اه مغني ونهاية قال ع ش قوله حمل على سفر النقلة أي فتعذر فيما سافرت اليه اه وقال الرشدي قوله لما في تعيين الصبر الخ هذا لا يظهر في الحج والقران الذين الكلام فيها كما لا يخفى وهو تابع في هذا الشرح الروض لكن ذلك جعل أصل المسئلة لاحرام بالحج أو غيره فصحه ذلك وانظر لم يفسد الشارح بالحج أو القران اه (قوله أو البلد) الى قوله ونصدق هي في النهاية الا قوله أول النقلة وكذا في المغني الا قوله ووارثه الى لان الأصل (قوله لمسكنها) أي بالسكنى فيها اه مغني (قوله ووارثه الخ) الا سبك وكذا ووارثه يصدق بيمينه الخ (قوله فترجع الخ) أي وجوباً فان وافقها على الاذن في الخروج لم يجب الرجوع حالاً مغني ونهاية (قوله لهذه الدار) أي أو البلد عبارة للمغني والنهاية الى موضع كذا اه (قوله في الثاني) أي في المنزل الثاني نهاية ومغني (قوله فضعف) أي الوارث (قوله ونصدق هي أيضاً) قال في الروض مطلقاً وقال في شرحه أي

لحاجته لم ترد على إقامة المسافر ثم تعود انتهى (قوله وان نازع فيه جمع) قد يؤيد النزاع قوله الا نحن نم لها الخ الآن يفرق بان الاقامة هنا للحاجة فبعضها ما ليس فيما يأتي ما يضبطه فبعضها بالثلاثة لا اعتبار الشرع لها كثيراً (قوله في البلد) خرج غيره في الروض فان قدر لها مدة في نقلة أو في سفر حاجة أو غيرها استوفيتها وعادت لتسلم العدة ولو انقضت في الطريق اه واطلاقه كالصريح في مقابلة القيل المذكور ومخالفة قول الشارح وقياس الخ (قوله أقامت به مقدرة) لما تقدم في قول المتن اعترفت فيه على النص وقول الشارح فتعذر فيه قطعاً فيما اذا لم تقدم مدة (قوله ولو سافرت معه لحاجته الخ) قال في شرح الروض ولو جهل أمر سفرها بان أذن لها ولم يذكر حاجته ولا ترهت ولا أتبعي ولا ارجعى حمل على سفر النقلة ذكره الروياني وغيره انتهى (قوله ووارثه لم يعلم الخ) كذا مر (قوله ولو وقع هـ) هذا الاختلاف بينهما وبين الوارث صدقت بيمينها (عبارة شرح الروض ولو اختلفت هي والزوجة أو وارثه في الاذن وعدمه فالقول قوله بيمينه لان الأصل عدم الاذن انتهى ونقل الخطيب الشربيني عن شيخنا الشهاب الرملي مخالفة في ذلك فليجرو (قوله ونصدق هي أيضاً) قال في الروض مطلقاً قال في شرحه أي سواء كان اختلافهما مع الزوج أم مع وارثه (قوله

الزوج ونصدق هي أيضاً وانفق على لفظ النقلة واختلاف أهل ضم اليه ذكر نحو زهة أو شهر فانسكت هذا الضم لان الأصل عدمه



سواء كان اختلافهما مع الزوج أو مع دارته اه سم (قول المتن ومنزل بدو ين) بفتح الدال نسبة لسكان  
البادية وهو من شاذ النسب كما قاله سيوطيه نهاية ومعنى أى والقياس بادية بتشديد الباء اه ع ش (قول  
المتن ومنزل بدو ين) بفتح الدال نسبة لسكان (تبيينه) مقتضى الحاق البدوية بالحضرية ان ياتي فيها ما سبق من انه لو اذن لها  
في الانتقال من بيت في الحلة الى آخر فيها فخرجت منه ولم تصل الى الاخر هل يجب عليها المضي أو الرجوع  
أو اذن لها في الانتقال من تلك الحلة الى حلة أخرى فوجد باب العدة من طلاق أو موت بين الحلتين أو بعد  
خروجها من منزلها وقبل مفارقة حلتها فهل تحضي أو ترجع على التفصيل في الحضرية وسكت في الروضة  
كاملها عن جميع ذلك ولو لم يلزمها ملاح سفينة أو مات وكان مسكنها السفينة اعتدت فيها ان اغردت عن  
الزوج في الاولى بمسكن فيها بمرافقة لا نساءها مع اشتغالها على بيوت متميزة المرافق لان ذلك كالبيت في الخان  
وان لم تنفرد بذلك فان محضها محرم لها يمكنه أن يقوم بتسيير السفينة خروج الزوج منها واعتدت هي وان لم  
تجد محرما موصوفا بذلك خرجت الى أقرب القرى الى الشط واعتدت فيه وان تعذر انظر وج منه تسمرت  
وتحت عنه بقدر الامكان مغنى ونهاية قال ع ش قوله اخرج الزوج والاقربا ثم استحق عليه الاجرة على  
تسيير السفينة اه (قوله فيما ذكر) الى قوله ولا عبرة في النهاية والمعنى الا قوله وبه فارقت الى فان ارتحل  
وقوله غير رجعية الى المشقة (قوله فيما ذكر من وجوب ملازمة الخ) عبارة العباب كالروض وشرحه  
فرع منزل المعتدة البدوية يقيم من صوف أو غيره كنزل الحضرية في الملازمة ان كان أهل حلتها لا ينتقلون  
الى الحاجة وان كانوا ينتقلون شتاء أو صيفا فان انتقل الكل انتقلت جوارزهم أو البعض وفي المقيمين قوة  
فان انتقل غير أهلها لم تنتقل كالوهرب أهلها خوفا من عدو ولا لنقله ولم تخف وان انتقل أهلها تخفرت وان  
انتقلت فلها الإقامة في قرية بطريقها لا تخاف العدة انتهت فتجو برزانتها مع الكل أو البعض الذي ذكره  
الشارح بقوله نعم الخ انما ذكره وفيما اذا كان أهل حلتها ينتقلون شتاء أو صيفا وقضية امتناع انتقال  
الحضرية اذا انتقل أهل بلدتها والبدوية التي لا ينتقل أهل حلتها الا الحاجة اذا انتقل أهل حلتها وهو  
ظاهر اذا انتقلوا الحاجة ثم أنت بخلاف ما اذا انتقلوا الإقامة على خلاف عادتهم أو الحاجة ولم تامن وامتناع  
انتقالها اذا انتقل البعض مطلقا حيث أمنت وقد يتجه جوارز انتقالها حيث انتقل الأهل للإقامة ولو مع الامن  
لغير مفارقة الأهل لكن قول الشارح الا تمي وبه يفرق الخ صريح في انه لا اعتبار بمفارقة حق الحضرية  
اه سم وقوله وقضية الخ فيه تامل (قوله لها الانتقال الخ) أى فلا يجب كما صرح به الروض اه سم  
(قوله لانها) أى الإقامة أليق بها أى بحال المعتدة من السير (قوله وبه فارقت الحضرية السابقة) أى في  
قول المتن أو في سفر حج أو تجارة ثم وجبت في الطريق الخ (قوله ذلك) أى الإقامة بقريتي في الطريق (قوله

(ومنزل بدوية وبيتها من)  
تجو (شعر كنزل حضرية)  
فيما ذكر من وجوب ملازمة  
في العدة نعم لها الانتقال مع  
حياتها انتقلوا كلهم  
للضرورة ولها مفارقتهم  
للاقامة بقريته في الطريق  
لانها أليق بها به فارقت  
الحضرية السابقة فانه  
لا يجوز لها ذلك بل يتعين  
عليها ما العود للمسكن أو  
الوصول المقصد فان ارتحل

فيما ذكر من وجوب ملازمة في العدة) عبارة العباب كالروض وشرحه فرع منزل المعتدة البدوية من  
صوف أو غيره كنزل الحضرية في الملازمة ان كان أهل حلتها لا ينتقلون الى الحاجة وان كانوا ينتقلون شتاء  
أو صيفا فان انتقل الكل انتقلت معهم أى انتقلت جوارزهم بالخيار كما صرح به الروض أو البعض وفي  
المقيمين قوة فان انتقل غير أهلها لم تنتقل كالوهرب أهلها خوفا من عدو ولا لنقله ولم تخف وان انتقل أهلها  
تخفرت وان انتقلت فلها الإقامة في قرية بطريقها لا تخاف العدة بخلاف البلدة المأذون لها في السفر انتهت  
فتجو برزانتها مع الكل أو البعض الذي ذكره الشارح بقوله نعم الخ انما ذكره وفيما اذا كان أهل حلتها  
ينتقلون شتاء أو صيفا وقضية امتناع انتقال الحضرية اذا انتقل أهل بلدتها والبدوية التي لا ينتقل أهل  
حلتها الا الحاجة اذا انتقل أهل حلتها وهو ظاهر اذا انتقلوا الحاجة وأمنت بخلاف ما اذا انتقلوا الإقامة على  
خلاف عادتهم أو الحاجة ولم تامن وامتناع انتقالها اذا انتقل البعض مطلقا حيث أمنت وقد يتجه جوارز  
انتقالها حيث انتقل الأهل للإقامة ولو مع الامن لغير مفارقة الأهل لكن قول الشارح الا تمي وبه يفرق الخ  
صريح في انه لا اعتبار بمفارقة الأهل في حق الحضرية (قوله نعم لها الانتقال الخ) أى فلا يجب (قوله ان  
انتقلوا كلهم) قضية ان الحضرية بخلاف ذلك (قوله وبه فارقت الحضرية السابقة) عبارة شرح الروض



بعضهم وهو غير أهلها وفي المقيمين قوة أو منعة أو أفلأ وأهلها تخيرت غير رجعية اختار الزوج أنامتها المشقة مغفرة لاهل مع خطر البادية في الجلة وبه يفرق بين أهلها وأهل الحضرة ولا عبرة بالارتحال مع نية العود أقرب به (٢٦٧) عرفا على الوجه إلا أن سافروا قامت

(وإذا كان المسكن) مستحقا

(هـ) ولم يتعلق به حق الغير

(و يلبق بها تعين) مكانها

فيه إلا بعد رجوعها أما إذا

تعلق به حق كرهن وقد

بيع في الدين لتعذر وفائه

من غيره ولم يرض مشتريه

بأقامتها فيه بأجرة المثل فتنتقل

منه أما لا يلبق بها فلا

تكافه كالزوجته خلافا لمن

فرق (ولا يصح بيعه) أي

المسكن المذكور لعدم

انضباط المدة ثم يظهر منه

بيعه لها أخذا من نظيره

السابق في الموصى له بالمنفعة

مدة مجهولة (الأي عدة

ذات أشهر) يبيعه حيثئذ

(ك) بيع (مستأجر)

فيسرى فيه خلافا للأصح

ممنه فان حاضرت في اثباتها

وانتقلت إلى الأقران لم

ينفسخ فخير المشتري

(وقيل) يبيعه في عدة الأشهر

(باطل) قطعاً ولا يجزى فيه

خلاف المستأجر لأنهما قد

توفى في المدة فراجع

المنفعة للبائع أي على أحد

وجهين مرفى بيع المستأجر

إذا انقضت الأجرة وذلك

غرض بخلاف المستأجر

موت فان المنفعة لورثته

ويرد بانه لو فرض أن فيه

غرضاً يكون متوقفاً لا محققاً

ومستقبلاً لا حالاً وما هو

كذلك لا يؤثر (أو) فورفت

وهي يمكن وكان مستعاراً

بعضهم أي بعض حيا (قوله وهو) أي البعض (قوله ومنعة) بفقتين وقد تسكن عطف تفسير على قوة اه ع ش (قوله والا) أي إن لم يكن في المقيمين قوة (قوله أو أهلها الخ) أي وفي المقيمين قوة مغنى ونهاية (قوله تخيرت) أي بين أن تقيم وبين أن ترحل ولها إذا ارتحل معهم ان تقف ونهم في قرية أو نحوها في الطريق لتعذر فانه أليق بحال المعتدة من السير وان هرب أهلها خوفاً من عدو وأمنت لم يجز أن تهرب معهم لأنهم يعودون إذا أمنوا مغنى ونهاية (قوله ثم رجعية اختار الزوج الخ) قاله القفال وهو مبني على أنه أن يسكن الرجعية حيث شاء والمشهور أنها كغيرها كما مر وحيثئذ فليس له منعها نهاية ومعنى قال ع ش قوله والمشهور الخ معتمد اه (قوله المشقة الخ) علة للتخير (قوله وبه) أي بقوله مع خطر البادية الخ (قوله وبه يفرق الخ) صريح في امتناع انتقال الحضرة إذا انتقل أهلها وهل لها الانتقال حيث انتقل جميع أهل بلدتها الزيد المشقة بالأقامة وحدها وان أمنت اه سم عبارة ع ش لعل المراد أنه ارتحل بعضهم وفي الباقي قوة والأقرب جواز الارتحال لها أي بالحضرة إذا ارتحل الجميع اه (قوله بالارتحال) أي ارتحال أهل البدوية (قوله أو قرب الخ) أي أو مع قرب العود عرفاً (قول المتن وإذا كان المسكن) أي الذي فورقت المعتدة فيه (قوله مكانها) أي قوله فان حاضرت في النهاية وانفسى (قوله كالزوجته) أي أخذاً من كلام المصنف الآتي اه ع ش (قوله خلافا لمن فرق) عبارة النهاية والمغنى وقول المصنف ياتي بمطاهره اعتبار المسكن بحالها لا بحال الزوج وهو كذلك كأي حال الزوجية فتقول المأوردى مرفى حال الزوجية حال الزوج بخلافه اه قال الأذري لا أعرف التفرقة بغيره اه (قوله أي المسكن المذكور) أي مسكن المعتدة لم تنقض عدتها اه معنى (قوله لعدم انضباط المدة) أي مدة عدة (قوله ثم يظهر الخ) عبارة المغنى والنهاية ومحل الخلاف حيث لم تكن المعتدة هي المشتري والأصح البيع جزماً أما عدة الحمل والأقراء فلا يصح بيعه فيها لجهل بالمدة اه (قول المتن فكاستأجر) بفتح الجيم اه معنى (قوله والأصح معننه) عبارة المغنى والنهاية ومرفى الأجرة صحته ببيعها في الأظهر فيبيع مسكن المعتدة كذلك اه (قوله لم يفسخ الخ) لأنه يفتقر في الدوام لا يفتقر في الابتداء اه ع ش (قوله فخير المشتري) انظر لوراجعها وسقطت عدة هل يبطل بخياره أولاً اه يجزى عن الشورى أقول قياس قول الشارح الآتي لأنها قد غوت الخ وجوع المنفعة البائع حيثئذ وعليه فالحيار على اه (قوله لأنها) أي المعتدة (قوله أي على أحد وجهين الخ) اعتمده النهاية والمغنى (قوله بخلاف المستأجر) بكسر الجيم (قوله يموت) أي قد يموت (قوله فورقت وهي يمكن) وكان الأسبق الانحصار اقتصر على تقدير كان كإفعلة المغنى والنهاية وتقدر نحو ما قبله عقب قول المصنف السابق وإذا كان المسكن (قول المتن منها) أي العدة (قوله وامتنع) إلى قوله لكن فرق في المغنى وإلى قول المتن فان كان في النهاية (قوله وامتنع) أي له وكذلكها (قوله ولم يرض بأجرة لئله) أي بان طلب أكثر منها أو امتنع من إجارته نهاية ومعنى قال ع ش قوله أكثر منها أي وان قل اه (قوله فهو جرحون الخ) أسقط النهاية والمغنى لفظاً نحو فراجع (قوله أو زال استحقاق الخ) ينبغي الآن يرضى بالأجرة من صار له الاستحقاق بعده اه سم أقول وهل يقال أخذ منه فيما قبله الآن يرضى بالأجرة وليه فراجع (قوله لتعوان قضاء أجرة) كالوت اه معنى عبارة ع ش ومثله ما لو كان المسكن يستحقه الزوج لسكونه موقوفاً عليه أو مشروطاً بالتعوان الامام وكان أمماً اه (قول المتن نقلت) أي إلى أقرب

لزمها فيه) وامتنع نقلها (فان رجعت المير) في عاوية (ولم يرض بأجرة) لئله أو طرأ عليه فهو جرحون أو نفعه أو زال استحقاقه فلهذا لغو انقضاء أجرة (نقلت) منه جواباً بالضرورة



فان رضى بها الزمها وامتنع (٢٦٨) خروجها ولو لم يكن الملامق له كما في كلامهم وببحث في المطلب أنه لو غار لسكنى معتدة عالم

ما وجدته نهاية ومعنى (قوله فان رضى بها) أي المعبر بأجرة المثل (قوله لزمه) أي الزوج (قوله ولو لم يكن له) (الخ) عبارة النهاية والمعنى كما غلامه عن المتولي وأقرأه وان توقف فيه الاذرى فيما لو قدر على مسكن بمجانبة عارية أو وصية أو نحوهما اهـ (قوله وببحث في المطلب انه الخ) اعتمده المغنى حيث قال بعد ذكره ما نصه بل صرحوا بذلك في باب العارية اهـ ورده النهاية بما نصه والحاصل حينئذ جواز رجوع المعبر للمعتدة مطلقا وانما تكون لازمة من جهة المستعير كما تقر في باب العارية قد عوى نصر يحكم بما قاله في المطلب خلط اهـ وأقره سم وقال ع ش وهو المعتمد اهـ (قوله لكن فرق الرويانى الخ) وفي الرشيدى بعد ذكر كلام البحر ما نصه وبه تعلم ما في كلام الشارح من المواخذة فانه أروهم ان كلام الرويانى مبنى على الصحيح مع انه مبنى على الضعيف القائل يلزم العارية للبناء ونحوه اهـ (قوله في نحو الاغارة للبناء) كالاغارة لوضع الجذوع اهـ رشيدى (قوله وعدمه هنا) أي في الاغارة لسكنى المعتدة (قوله بخلاف نحو الهدم ثم) عبارة الرشيدى عن البحر وفي نقل البناء والجذوع انفسا وهدم وضرر اهـ (قوله فكذا يقال هنا) أي فيقال بمثل ما فرق به الرويانى بين ما هنا والاغارة للبناء ونحوه في قياس ابن الرفعة ما هنا على الاغارة للدفن الميت وبهذا يندفع ما في حواشى التحفة لابن قاسم اهـ رشيدى أي من قوله قديقال ليس ما هنا غير ما ذكره الرويانى حتى يلحق به اهـ ولا يخفى ان اعتراض سم مبنى على ظاهر تعبير الشارح في حكاية فرق الرويانى بنحو الاغارة للبناء الشامل للاغارة للدفن الميت وجواب الرشيدى مبنى على تفسير الرويانى في البحر بالاغارة للبناء أو الجذوع فقط (قوله والاوجه) الى قوله أي مع كونه تابعاً للمغنى (قوله لورضى الخ) أي بلا أجرة عبارة المغنى في شرح وكذا مستأجر انقضت مدته نصه ولورضى المعبر أو أجرة مثل بعد ان نقلت نظر فان كان المنتقل اليه مستعار اذنت الى الاول لجواز رجوع المعبر أو مستأجر الم تردى أحد وجهين يظهر ترجيحه وقال الاذرى انه الاقرب لان عودها للاول اضاعة مال اما اذا رضى باعودها عارية فلا ترد لانها لا تأمن من الرجوع لجواز رجوع المعبر اهـ (قوله ان لم يجده المالك الخ) أي حيث لم يرص ماله بعهده باجارة باجرة مثل بخلاف ما اذا رضى بذلك فلا تنتقل وفي معنى المستأجر الموصى له بالسكنى مسدة وانقضت نها يقضى (قوله لزمته العدة وهي يمكن مسحق) الاولى كما مرأ نفا الاقتصار على تقدير مسحق (قوله فان مضت مدة قبل طلبها سقط الخ) أو اذا كانت مطلقاً التصرف كما هو ظاهر مغنى ونهاية (قوله كما لو سكن معها الخ) أي فانه لا أجرة عليه ومثل منزلها منزل أهلها باذنهم ولا يكفي السكون منها ولا منهم فتلزمه الاجرة كقولنا نزلت في بيتهم وسيرها ما لكها وهو ساكت فتلزمه اجرة المركب كما صرح به الميرى في منظومته اهـ ع ش (قوله أي مع كونه تابعاً الخ) هذا ليس قيداً في عدم وجوب الاجرة وكأنه انما قيد به لبيان الواقع والافتى وجد الاذن فلا أجرة مطلقاً كما يعلم مما قدمه في باب الاجارة اهـ رشيدى ويظهر انه انما ذكره لقوله ومن ثم الخ (قوله بحث شارح ان محله الخ) عقبه النهاية بقوله لكن ظاهر كلامهم يخالفه شرح مدر اهـ سم قال ع ش فلا تلزمه غير أن منعه أم لا هو المعتمد اهـ (قوله والا الخ) اعلمه مصور بما اذا لم ياذن في وضع أمتعه والا وهو ظاهر العبارة فهو مشكل اهـ سم (قوله لا يليق بها) الى قوله وفي التوسط في النهاية الاقوله ومن ثم الى والى الكاظم وقوله لكنهما متسعة الى المتن وقوله منصف بذلك وقوله مطلقاً (قوله لان ذلك النفيس غير واجب الخ) وانما كان صحيحاً لادوام الصحة وقد زالت وان رضى ببقائها فيه لزمها اهـ مغنى (قوله وجوب الخ) وهو الظاهر مغنى ونهاية (قوله بانه قياس نقل الزكاة) أي اذا عدم الاصناف صار له الاستحقاق بعده (قوله وببحث في المطلب الخ) والحاصل حينئذ جواز رجوع المعبر للمعتدة مطلقاً وانما تكون لازمة من جهة المستعير كما تقر في باب العارية قد عوى نصر يحكم بما قاله في المطلب خلط شرح مدر (قوله فكذا يقال هنا) قديقال ليس ما هنا غير ما ذكره الرويانى حتى يلحق به (قوله والا لزمته اجرة) لكن ظاهر كلامهم يخالفه شرح مدر (قوله والا الخ) ان مصور بما اذا لم ياذن في وضع أمتعه والا وهو ظاهر

بذلك لزم العارية الحق  
الله تعالى كما تلزم في نحو  
دفن ميت لكن فرق الرويانى  
بين لزومها في نحو الاغارة  
للبناء وعدمه هنا بانه لا مشقة  
ولا ضرورة في انتقالها هنا  
لورجع بخلاف نحو الهدم  
ثم فكذا يقال هنا والوجه  
أن المعبر الرجوع لورضى  
بسكائها بعد انتقالها معار  
أو مستأجر لم يلزمها العود  
للاول لانها لا تأمن رجوعه  
بعد (وكذا مستأجر انقضت  
مدته) فلا تنقل منها لم  
يجدد المالك اجارة باجرة  
المثل (أو) لزمها العدة  
وهي يمكن مسحق (لها)  
استمرت) فيه وجوباً ان لم  
تطلب النقلة لتغير مولا  
له - وازا (و) اذا اختارت  
الاقامة فيه (طلب الاجرة)  
منه أو من تركته ان شاءت  
لان السكنى عليه فان مضت  
مدة قبيل طلبها سقطت كما  
لو سكن معها في منزلها باذنها  
وهي في عصمتها على النص  
وبه أفنى ابن الصلاح  
ووجهه بان الاذن المطلق  
عن ذكر العوض ينزل على  
الاغارة والا باحساناً مع  
كونه تابعاً للمغنى بالسكنى  
ومن ثم بحث شارح أن محله  
ان لم تتميز أمتعه بمحل منها  
والا لزمته اجرة ما لم تصرح  
له بالاجارة فان كان مسكن  
الضكاخ المملوك له الذي  
لزمته العدة وهي فيه

(نفيساً) لا يليق بها (فله النقل) لهما منه (الى) مسكن آخر (لا تليق بها) لان ذلك النفيس غير واجب عليه ويخفى أقرب في صالح اليه ندباً على ما قال الاذرى انه الحق ووجوبها كما هو ظاهر كلامهم وأدبانه قياس نقل الزكاة



الدار والحجرة والعلود والسفل  
(فان كان في الدار) التي  
ليس فيها الامسكن واحد  
لكنها متسعة لهما بحيث  
لا يطالع أحدهما على الآخر  
أخذ ما ياتي (محرم لها)  
بصير (ميز) بان كان ممن  
يحتشم ويمنع وجود وقوع  
خداوة به ايا اعتبار العادة  
الغالبية فيما يظهر من  
كلامهم وبه يجمع بين ما  
أوهمه عبارة المتن والروضة  
من التناقض في ذلك لان  
المدار على مقتضى عدم الخلوة  
ولا تحصل الاحتشام (ذكر)  
أواني وحذفه للعلم به من  
زوجته وأمنه بالاولى (أو)  
محرم (ه) ميز بصير (أنثى)  
أرزوجة) أخرى (كذلك  
أو أمه أو امرأة أجنبية)  
كذلك وكل منهن ثقة  
يحتشمها: ثم يمنع  
وجودها وقون الحشمة  
بحضرتها وكالأجنبية  
ممسوح أو عجب لها بشرط  
التمييز والبصر والعدالة  
ويظهر أنه يلحق بالبصير  
في كل من ذكر أعى له فطنة  
يمنع معها وقوع زينة بل  
هو أقوى من المميز السابق  
(جاز) مع الكراهة كل من  
مساكنتهان ومعهما الدار  
والاوجب انتقاله عنها

ومدخلاتها ان كانت ثقة لا من من المحذور حيث يختلف ما اذا انت في شرط مما ذكر وانما حلت خلوة رجل بامرأتين ثقتين يحتملها بخلاف  
عكسه لانه يبعد وقوع فاحشة بامرأة متصفة بذلك مع حضور مثلها ولا كذلك الرجل ومنه يؤخذ انه لا تحل خلوة رجل بمرءة يحرم نظرهم  
مطلقا بل ولا أمر بجسده وهو متجه ولا تجوز خلوة رجل بغير ثقات وان كثرن وفي التوسط عن القفال لو دخلت امرأة المسجد على رجل لم  
تكن خلوة لانه بينه كل أحد انتهى وانما يتعدى ذلك في مسجد مطروق لا ينقطع طارقه عادة ومنها في ذلك الطريق أو غيره



المطروق كذلك بخلاف ما ليس مطروقا كذلك فان قلت ظاهر هذا انه لا يحرم خلوة رجل بامرأة قلت مجموع وانما قضيت ان الرجال ان اُحالت  
العادة توأطوهم على وقوع فاحشة يحضرنهم كانت خلوة بائنة والا فلا ثم رأيت في شرح مسلم التصريح به حيث قال تحمل خلوة جماعة يبعد  
توأطوهم على الفاحشة لخصوص صلاح أو مروءة بامرأة لكنه حكاه في المجموع حكاه الأوجه الضعيفة ورأيت بعضهم اعتمد الاول وقيد بما  
اذا قطع بانتفاء اليمين جانبيه (٢٧٠) وجانبها (ولو كان في الدار حجرة فسكنها أحدهما والاخر الاخرى فان اتحدت المرافق كمطبخ

فلا يدخل خلوة اه عش (قوله المطروق) أي الطريق أو غيره كذلك أي لا ينقطع طارقه عادة (قوله  
التصريح به الخ) فيموقفه اذا ذكره أولا فيها اذا استحال التواطؤ عادة وما في شرح مسلم فيما اذا بعدد بينهما  
فرق بعيدا ولا يحكم في المجموع حكاه الأوجه الضعيفة (قوله اعتمد الاول) أي ما في شرح مسلم (قول المتن  
أحدهما) أي الزوجين والاخر أي وسكن الاخر الحجرة الاخرى من الدار نهاية ومعنى (قوله لانه)  
أي الدليل (قوله ينتفعن) الاولى ينتفعن أي الزوجين (قوله ورعاه) جمع راع (قوله والثالث) أي  
الفرق (قوله أو نحوه) الى الفصل في النهاية لا قوله وخالف الى وخرج (قوله مع اتحادهما) أي المرافق (قوله  
وبانتفاء ذلك) أي الملازمة (قوله وصفه) عبارة النهاية ومعنى اه (قوله ولا يتحدثن منها) بان اختص  
كل من الحجرتين بمرافق نهاية ومعنى (قوله فلا يشترط نحو محرم) ويجوز له مساكنها بدونه لانها نصيب  
حينئذ كالدارين المتجاورتين نعم لو كانت المرافق خارج الحجرة في الدار لم يجوز لان الخلوة لا تمتنع مع ذلك قاله  
الزركشي اه معنى (قوله أي يجب) الى الفصل في المعنى لا قوله قال القاضي الى المتن (قوله ثم أحدهما  
عمر به الخ) عبارة المعنى ثم أحدهما أي الحجرتين بحيث يعرفه على الحجرة الاخرى من الدار اه (قوله عمر به)  
أي بسببه اه عش (قول المتن وسفل) بضم أوله بخطه ويجوز كسره وعلا بضم أوله بخطه ويجوز فتحه  
وكسره نهاية ومعنى

#### \*(باب الاستبراء)\*

(قوله هو بالمد) الى قوله لانها في نفسها في المعنى لا قوله وتشاركهما في الاصل وقوله بالفعل الى أو التزوج  
والقول المتن وسواء في النهاية الا ذلك القول الثاني (قوله ترص بمن) لعل الباعزائد والاسقاطها المعنى  
(قوله بمن فيه الخ) أي ولو فيما مضى يشمل من وجب عليها الاستبراء بسبب العتق اه عش (قوله للعلم)  
أي ليحصل العلم اه سم أي أو الفان كاسم (قوله أو لا تعبد) لا يبعد أن يعد منه ما لو أخبر الصادق بخلوها  
من الخ سم وعش (قوله سم) أي التبرص بمن فيها في الخ بذلك أي بلفظ الاستبراء (قوله باقل ما يدل  
الخ) أي بما يدل على البراءة من غير اشتغال على عدد اقراء أو أشهر قال السيد عرقدي في الاولى اسقاط لفظ  
أقل لانهما مان له دخلا في التسمية وليس كذلك اه وقد يمنع قوله وليس كذلك بانه من جملة المدعى بقريته  
المقام ولم يعكس (قوله وتشاركهما الخ) أي مع شرافة الحرية الغالبة في المعتدة (قوله في أصل البراءة)  
أي الدلالة على البراءة (قوله ذيلته) أي جعلت العدة مذيلة بالاستبراء (قوله بالفعل) أي سالا (قوله  
(قوله وخرج بفرضه الكلام في حجرتين) فان قلت من أين يؤخذ فرض الكلام في حجرتين مع أنه المتبادر من  
قوله ولو كان في الدار حجرة ان المراد حجرة واحدة قلت من قوله والاخر الاخرى لان المتبادر منه ارادة الحجرة  
الاخرى وأما محل قوله الاخرى على بقية الدار بعيد (قوله فانه لا يجوز أن يساكنها ولو مع محرم) قد يخالف  
قوله السابق جازع الكراهة كل من مساكنها ان وسعتها الدار افروض فيما اذا لم يكن بها الماسكن واحد  
كما علم من سابقه الا أن يصور ما هنا بما اذا لم تسعها ما ابراجع والله أعلم انتهى

#### \*(باب الاستبراء)\*

(قوله للعلم) أي ليحصل العلم (قوله أو لا تعبد) لا يبعد أن يعد منه ما لو أخبر الصادق بخلوها من الخ (قوله

ومستراح) وبئر وبالوعة  
وسطح ومعدوم والواد  
يعنى أو اذ يكفى اتحاد بعضها  
فيما يظهر وهل العبرة  
في اتحاد الممر بالدار  
فيضرب اتحاد دليلها لاتحاد  
المرفق به أو بالباب الذي  
بعد الدليل بدونه لانه بمنزلة  
محرم سكة غير نافذة أو يفرق  
بين كون الدليل ينتفعن  
به بما يتعلق بالسكن فيضرب  
اتحاده حينئذ وبين أن  
لا يكون كذلك لكونه معدا  
للزواج ورعاه فلا يضر كل  
محتمل والثالث أقربها  
(اشترط محرم) أو نحوه من  
ذكر وخالف في ذلك القاضي  
والرويان في حرما المساكنة  
مع اتحادهما ولو مع المحرم  
وأطال الأذرى في الانتصار  
له اذ لا سبيل الى ملازمة لها  
في كل حركة وبانتفاء ذلك  
وجدت مظنة الخلوة المحرمة  
وخرج بفرضه الكلام في  
حجرتين ما لو لم يكن في  
الدار الا بيت وصنف فانه  
لا يجوز أن يساكنها ولو مع  
محرم لانها لا تتميز من المسكن  
بموضع نعم ان بنى بينهما حائل  
وبقي لهما ما يليق بهما سكنا  
جاز (والا) يقصد شي منها

(قوله) بشرط نحو محرم اذ لا خلوة (و) لكن (ينبغي) أي يجب (أن يفاق) قال القاضي أبو الطيب والماوردي ويسمى  
(ما بينهما من باب) وأولى من اختلافه (وان لا يكون ثم أحدهما) يمر به (على الاخر) حذر من وقوع خلوة (وسفل وعلا كدار وحجرة)  
فما ذكر فيهما والاولى أن تكون في العلوي لا يمكنه الاطلاع عليها (باب الاستبراء) هو بالدغة طلب البراءة وشرا ترص بمن فيها في  
مدة عند وجود سبب مما ياتى للعلم ببراءة زوجها أو لتعبد سمي بذلك لانه يدبره باقل ما يدل على البراءة كسبي ما من العدة لاشتماله على العدد  
ولتشاركهما في أصل البراءة ذيلته به والاصل فيما ياتى من الاخبار وغيره (يجب) الاستبراء على التمتع بالفعل



لما يأتي الخ) صله لتقييد بقوله بالفعل (قوله والتزويج) عطف على التمتع اه سم (قوله فيه) أي وجوب  
الاستبراء وقوله عليه أي قوله بسببين (قوله طائفاً منها أمة) خرج بهما الوطء وزوجته الحرة فانهما تعدن ثلاثه  
أقراء أو زوجته الأمة فتعد بقراءين كما قدمه اه ع ش (قول المتن أحدهما) وهو مختص بحل التمتع  
(قوله ملك أمة) أي ملك الحرب جميع أمة لم تكن زوجة له كما سيأتي بخلاف مالوم ملك بعضها فانها لا تحل له حتى  
يستبرئها ويدخل في ذلك ما لو كان مالكا لبعض أمة ثم اشترى باقيها فانه يلزمه الاستبراء وخرج البعض  
والملك كانه لا يدخل لهما وطء الأمة بملك العين وان أذن لهما السيد اه مغنى (قوله وهو) أي حصر  
السبب الأول في حدوث الملك (قوله أيضا) أي كان الاقتصار على السببين باعتبار الأصل (قوله فالمدار) أي  
للسبب الأول (قوله على حدوث حل التمتع) يشمل عوده كفي المكاتب وطروقه كافي أمة المكاتب لان كلا  
حدوث في الجملة اه سم (قوله مما يدخل بالملك) لعل من فيه تعليلية أي حدوث حل التمتع بعد حرمة  
لاجل حصول ما يدخل بالملك على انه قد يقال انه ليس بقيد دليل ما سيأتي فيما لو زوج أمة فطلقت قبل الوطء  
وفي نحو المرتدة وسيأتي في كلامه ان العلة الصحيحة لحدوث حل التمتع فليراجع اه رشدي عبارة السيد عمر  
قوله مما يدخل بالملك أي من أجل زوال الشيء مما يدخل بالملك بان لا يجامعه بان كانت ملكا للغير قبل حدوث حل  
التمتع أو بان يضعفه كان كانت مكاتبه ثم فسخته أو من زوجة فطالقت اه فاشترى إلى أن من التعليل وان في  
الكلام حذف مضاف أي من زوال ما يدخل الخ وان القول المذكور قيد (قوله فلا يرد ما يأتي في شراء زوجته)  
أي فانه ملك أمة ولم يجب الاستبراء لحله قبل الشراء اه سم وعبارة الرشدي أي اذ هو خارج بهذا  
التأويل لعدم حدوث حل التمتع كدخول به ما يأتي في المكاتب ونحوها اه (قوله كذلك) أي باعتبار  
الأصل (قوله ودل على ذلك) أي على ما ذكر في السببين كما يعلم من الامثلة اه رشدي عبارة سم أي  
المذكور من التأويل في السببين بما ذكر وجه الدلالة انه حكم بوجوب الاستبراء في موطنه التي أريد تزويجها مع  
أسلمت مع انه لم يحدث فيها الملك بل حل الاستمتاع ووجوب الاستبراء في موطنه التي أريد تزويجها مع  
انها عند اعادة التزويج لم يزل فراشه عنها اه (قول المتن بشراء أو ارت الخ) أشار بهذه الامثلة الى انه لا فرق  
بين الملك القهري والاختياري اه مغنى (قوله بشرط من القسم) عبارة المغنى وقوله أو سبي أي قسمه تنصفا  
وكان الأولى أن يصرح به فان الغنيم لا تملك قبل القسم اه (قوله من القسم أو اختيار التملك) أي  
على القولين في ذلك اه رشدي عبارة ع ش قوله من القسم أي على الراجح وقوله أو اختيار التملك أي  
على المرجوح اه (قول المتن أو رد بعيب) أي ولو في المجلس اه يجيز (قول المتن أو تحالف أو اقالة)  
معطوفان على العيب اه سم (قوله ورجوع مقرض) وصورة اقراضها أن تكون حراما على المقرض

أو التزويج) عطف على التمتع (قوله على حدوث) يشمل عوده كافي المكاتب وطروقه كافي أمة المكاتب لان  
كلا حدوث في الجملة (قوله مما يدخل بالملك) خرج ما لا يدخل نحو الاحرام والحض كما يأتي (قوله فلا يرد ما يأتي في  
شراء زوجته) أي فانه ملك أمة ولم يجب الاستبراء لعدم الحل لحله قبل الشراء (قوله والا فالمدار على طلب  
التزويج) أي مع انه ليس هناك زوال فراش (قوله ودل على ذلك) أي المذكور من التأويل في السببين بما  
ذكر وجه الدلالة انه حكم بوجوب الاستبراء في مكاتبه بمجرد تده أسلمت مع انه لم يحدث فيها الملك بل  
حل الاستمتاع ووجوب الاستبراء في موطنه التي أريد تزويجها مع انها عند اعادة التزويج لم يزل فراشه عنها  
(قوله في المتن أو تحالف أو اقالة) هما معطوفان على العيب (قوله ورجوع مقرض) أي وصورة اقراضها  
ان يكون حراما على المقرض (قوله وكذا أمته اقراض انفسه واستقل بها المالك وأمة متجارة الى قوله فاه  
البلقيني) وهو ظاهر في جارية القراض وكلامهم يقتضي وأما في زكاة القارة فلا وجهه عند القائل كما أفاده  
شيخ الاسلام شرح م د (قوله وكذا أمته اقراض انفسه) بخلافه قبل الفسخ لكن يشك في ذلك بان العامل  
لا يملك حصته من الربح بالظهور فأي حاجة - فلا اعتبار بالفسخ الآن يجب بانه بالظهور وان لم يملك له حق مؤكّد  
يورث عنه يتقدم به على الغرماء ويصح اعراضه عنه ويغرمه المالك باقلا فله المالك واسترداده كما تقدم في

السيرة فلا اقراض عليه (أورد بعيب أو تحالف أو اقالة) ولو قبل القبض أو  
غير ذلك من كل ملك كقبول وصية ورجوع مقرض  
وبائع مفلس ووالد في هبة لفرعه وكذا أمته اقراض  
انفسه واستقل بها المالك وأمة متجارة أنخرجز كانتا  
وقلنا بالاصح



سم وعش (قوله ان المستحق شريك) قد يقال شركة المستحق غير حقيقة فلا أثر لها اه سم (قوله  
والحل فيهما) أي أمة التجارة أو أمة القراض هو ظاهر في أمة القراض إذا ظهر ربح على القول بأنه ملك  
بالظهور والافعال لا شيء له والمال على ملك المالك ولم ينقل عنه حتى يقال بتجده ملك اللهم الآن يقال ان  
المعنى لتعدد الملك والحل في مجموعهما في الجملة وان لم يحصل كل منهما في كل منهما اه سم (قوله قاله  
الباقين) وهو ظاهر في جارية القراض وكلامهم يقتضي وأما في أمة التجارة فلا وجه عند التأمل كما أفاده  
الشيخ شرح مر اه سم قال الرشدي قوله فلا وجه الخ أي لان تعلق حق الاصناف في زيادة التجارة  
لا يمنع التصرف في المال بخلاف غيرها اه عبارة عش قوله فلا وجه أي لما قاله فيها من وجوب الاستبراء  
وهو المعتمد وقوله عند التأمل أي لان الشركة فيها ليست حقيقة بل لانه لا يجوز إعطاء جزء منها  
للمستحقين بل الواجب اخراج قدر الزكاة من قيمتها وقوله كما أفاده الشيخ أي في غير شرح منهجه اه (قوله  
في وجوب الاستبراء) الى قول المتن بقوله في النهاية الاقوله بعد ذوالمانعها الى المتن (قوله بالنسبة لحل التمتع)  
أي لا بالنسبة لحل التزويج كما يعلم مما يأتي في شرح ويحرم تزويج أمته وطوأة الخ من قوله أمامن لم يطاها  
مالها الخ اه سم (قوله وآية) أي وصغيرة منهج ظاهر وان لم تطلق الوطء بوجهه بانه تعبدى اه  
عش (قول المتن وغيرها) برفع الراء بخطه أي غير المذكورات من صغيرة وآية اه معنى (قوله لعموم  
ما صرح) عبارة المحلى لا مطلق فليجرحه من العام أو من المطلق والظاهر الثاني اه سيد عمر أقول بل  
الظاهر الاول اذا التكرار في سياق النفي للعموم وعموم الأشخاص يستلزم عموم الاحوال عبارة الرشدي قوله  
لعموم الخ أي اذا العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب وحيث فلا حاجة لقوله وقيس بالمسبية غيرها الخ  
اذ لا حاجة للقياس مع النص الذي من العموم كما لا يخفى فالصواب حذفه اه (قوله في سبابا أو طاس) بضم  
الهمزة أفصح من فتحها وجمع الصرف للعلمية والتأنيث باعتبار البقعة أو بالصرف باعتبار المكان وهي اسم  
واحد هو اذن عند حنين اه شتت على الغرض عبارة عش بفتح الهمزة موضع اه مختار ومثله في  
المصباح والتعذيب أي فهو مصروف بخلافه لان الأصل الصرف مالم يرد منهم سماع بخلافه اه (قوله  
الشامل الخ) صفة المسبية كما هو صريح صنيع المعنى فكان المناسب عدم الفصل بينهما بقوله غيرها (قوله  
وعن تحيض الخ) عطفا على المسبية الخ بأعادة الجمل (قوله من لا تحيض) أي الصغيرة والآية (قوله  
في أمتها ذاق زوجها الخ) أي وان سبق التزويج شرأها ممن استبرأها أو من نحو امرأة أو استبرأها هو بعد  
الشراء كما هو ظاهر لانها حرمت بالتزويج وحدث حل الاستمتاع بعد الطلاق اه سم (قوله قبل الوطء) وكذا  
بعده بالاولى عبارة المعنى والاسنى (فرع) \* لو تزوج السيد أمة ثم طلقها بعد النكاح فاعتدت من الزوج  
لم يدخل الاستبراء في العدة بل يلزمه أن يستبرأها بعد انقضاء عدتها اه (قوله كتابة صحبة) الى قول المتن  
ويحرم في المعنى الاقوله بعد ذوالمانعها الى المتن وقوله المنهومان الى وذلك وقوله واكتفاء المقابل الى ولو ملك  
(قول المتن عجزت) بضم أوله وتشديد نون المكسور بخطه أي بتجيز السيد اما عند عجزها عن النجوم اه  
معنى (قوله وأمة مكاتب كذلك) أي كتابة صحبة اه عش (قوله فيها) أي المكاتب (قوله بقسمها)  
أي أمة المكاتب وأمة المكاتب (قوله ومن ثم لم تؤثر الفاسدة) هو ظاهر في المكاتبه نفسها أما أمتها وأمة

ان المستحق شريك بالواجب  
بقدر قيمته في غير الجنس  
لتعدد الملك والحل فيهما  
قاله الباقي (وسواء) في  
وجوب الاستبراء فيما ذكر  
بالنسبة لحل التمتع (بكرز)  
وآيسة (ومن استبرأها  
البائع قبل البيع ومنقولة  
من صبي وامرأة وغيرها)  
لعموم ما صرح من قوله صلى  
الله عليه وسلم في سبابا  
أو طاس الا لو طاسا مسل  
حتى تضع ولا غير ذان حل  
حتى تحيض حيضه وقيس  
بالمسبية غيرها الشامل للبكر  
والمتبرأة وغيرها مما يجمع  
حدوث الملك ومن تحيض  
من لا تحيض في اعتبار قدر  
الحيض والظاهر غالباً وهو  
شهر (ويجب) الاستبراء  
(في) أمتها اذا زوجها فطلقها  
زوجه قبل الوطء وفي  
(مكاتبه) كتابة صحبة وأمتها  
اذا انفخت كتابتها بسبب  
مما يأتي في بابها كان (عجزت)  
وأمة مكاتب كذلك عجز  
لعودته الى الاستمتاع فيها  
كالزوجة وحدثت في الأمة  
بقسمها ومن ثم لم تؤثر  
الفاسدة (وكذا امرئته)  
أسلت

بأيه وذلك مانع من استقلال المالك بالملك فلي تأمل لكن بشكل مع ذلك قوله الآتي لتعدد الملك والحل فيهما  
بالنسبة لهذه الآن يكون قوله الملك بالنسبة للمجموع أو رادها وفي حكم التجرد أيضاً (قوله ان المستحق  
شريك) قد يقال شركة المستحق غير حقيقة فلا أثر لها (قوله بالنسبة لحل التمتع) أي لا بالنسبة لحل التزويج  
كما يعلم من قوله الآتي في شرح ويحرم تزويج أمة موطوءة الخ أمامن لم يطاها مالها الخ وفي الروض كغيره  
ولو اشترى غير موطوءة أو من امرأة أو من استبرأها البائع فلا تزويجها فان أعنتها فليتزويجها قبل  
الاستبراء اه (قوله ويجب الاستبراء في أمتها اذا زوجها فطلقها زوجها قبل الوطء) أي وان سبق التزويج  
شرأها ممن استبرأها أو من نحو امرأة أو استبرأها هو بعد الشراء كما هو ظاهر لانها حرمت بالتزويج وحدث



أوسيد مرند أسلم فحب الاستبراء عليها وعلى أمته (في الأصح) لعود حل الاستمتاع أيضا (لا) في (من) أي أمته حدث لها ما حرمها عليه من صوم ونحوه لادته فيه ثم (حلت من صوم أو أعتكاف أو حرام) ونحو حبس ورهن لان (٢٧٢) حرمتها بذلك لا تغل بالملك بخلاف نحو

الكفاية (وفي الأحكام وجه)

انه كالردة لنا كذا التفرير

فسيورد بوضوح الفرق

أما لو اشترى نحو محرمة

أو صائغة أو معتقة

واجبا باذن سيدها فلا بد

من استبراءها بعد زوال

مانعها كما يعلم مما يأتي (ولو

اشترى) حر (زوجته)

الامة فانفسخ نكاحها

(استحب) الاستبراء لتمييز

ولذا الملك المنفسخ حرام

ولذا النكاح المنفسخ قد قنأتم

يعتق فلا يكفي حرة أصالة

ولا تصير به أمه ممتة

(وقيل يجب) لتجدد الملك

ورده بان لا فائدة فيه إذ

العله الصحيح في حدوث

حل التمتع ولم يوجد دهن

ومن ثم لو طلق زوجته

القنز جها ثم اشترى

العدو وجب لحدوث حل

التمتع وممراته لا يحل

وطؤها في زمن الخيار لانه

لا يدرى أبطأ بالملك أو

بالزوجة وخروج بالحر

المصكبات إذا اشترى

زوجته ففي الكفاية عن

النص ليس له وطؤها بالملك

لضعف ملكه من ثم امتنع

تسريه ولو باذن السيد

(ولو ملك) أمة (مخروجة

أو معتقة) من الغير لنكاح

وطءه شبهة وعلم بذلك

أوجهه وأجاز (لم يجب)

استبراءها لالامام مشغولة

المصكبات كفاية فائدة القياس وجوب الاستبراء لحدوث ملك السيد لهما اه ع ش عبارة السيد عمر  
ظاهره اعتبار كون الكتابية صحيحة حتى بالنسبة لامة الكتابية والمصكبات والظاهر خلافه لان الملك حادث بكل  
تقدير وعلى عدم اعتباره فيها فينبغي أن يندأ مدة الاستبراء فها من حين الملك ويحتمل خلافا. فليأمل  
وليراجع اه (قوله أوسيد مرند) تركيب وصفي وأولمغ الخلو (قوله لادته فيه) كانه اصدق بقوله  
ما حرمها عليه والكلام فيما يتوقف على اذنه اه سم عبارة المغني لامن أي أمة حلت مما لا يتوقف على  
اذنه كحبس ونفاس وصوم واعتكاف ويتوقف وأذن فيه كرهن وإحرام اه وهذا أحسن من حل  
الشارح (قوله بوضوح الفرق) أي المارأ نفا في قوله لان حرمتها بذلك الخ (قوله أو صائغة) أي صوما  
واجبا اه معنى (قوله واجبا) أي اعتكافا مندورا اه معنى (قوله باذن سيدها) كانه اصدق بقوله بعد  
زوال مانعها اذ لا مانع اذالم يوجد اذن فليراجع اه سم (قوله بعد زوال مانعها الخ) وقضية كلام العراقيين  
انه يكفي وقوع الاستبراء في الصوم والاعتكاف للحامل وذوات الأشهر وهو المعتمد في اية ومعنى (قوله كما  
يعلم مما يأتي) لعله قول المتن فان ترا الخ لكن الفرق بين المانعين يظهر (قول المتن زوجته) قال في  
العباب المدخول بها انتهى قال في الروض فان أراد أن زوجها أي لغيره وقد وطئها وهي زوجة اعتدت  
بقراءن أي قبل أن زوجها انتهى اه سم زاد المغني على ما ذكره من الروض مانعها لانه اذا انفسخ  
النكاح وجب أن تعتد منه فلا تنكح غيره حتى تنقضي عدته بذلك ولو مات عقب الشراء لم يلزمها عدة الوفاة  
لانه مات وهي مأكنة وتعتد منه بقراءن اه (قوله فانفسخ نكاحها) احتريزه عما لو اشترىها بشرط  
الخيار للبائنه أولها ثم فسح فقد البيع فانه لم يوجد سبب الاستبراء اه ع ش (قوله فيه) أي وجوب  
الاستبراء (قوله وسم) أي في البيع (قوله وطئها) أي زوجته القنزة وقوله في زمن الخيار أي لهما كما  
في خيار البيع اه ع ش (قوله أي لهما كما في الخ) أي في النهاية وأما على بخنار الشارح هناك فيحرم  
على المشتري وطؤها في زمن الخيار مطلقا (قوله بالملك) أي الضيف الذي لا يبيع الوطء اه معنى (قوله  
المصكبات الخ) أي والمبعض اه معنى (قوله ليس له وطؤها الخ) أي فان عتق وجب الاستبراء لحدوث  
حل التمتع كما هو ظاهر المتن فليراجع اه رشدي (قوله بالملك) أي ولا بالزوجة لانفساخ النكاح  
ملكها اه معنى زاد ع ش فاذا أراد التمتع بالوطء فطريقه أن يترزوج غير أمة حرة كانت أو أمة اه  
(قوله وأجاز) أي البيع اه معنى (قوله ولذا اثني الضمير الخ) قضيته بل صريحه انه لو كان الضمير راجعا  
للمعطوف به في مثل هذا المحل أفرد ويرد قول ابن هشام وشرط افراده بعد وأن تكون للترديد لا للتوزيع

حل الاستمتاع بعد الطلاق (قوله في المتن لامن حلت من صوم أو أعتكاف أو حرام) اما لو اشترى نحو محرمة  
أو صائغة أو معتقة أو واجبا باذن سيدها فلا بد من استبراءها وهل يكفي ما وقع في زمن العبادات أم يجب  
استبراءها بعد زوال مانعها قضية كلام العراقيين الاول وهو المعتمد ويتصور الاستبراء في الصوم والاعتكاف  
بالحامل وذوات الأشهر شرح مر (قوله لادته فيه) كانه اصدق بقوله حرمها عليه والكلام فيما يتوقف  
على اذنه (قوله باذن سيدها) كانه اصدق بقوله بعد زوال مانعها اذالم يوجد اذن فليراجع (قوله  
بعد زوال مانعها) قضية كلام العراقيين انه يكفي وقوع الاستبراء في زمن العبادات المذكور وهو المعتمد  
ويتصور الاستبراء في الصوم والاعتكاف بالحامل وذوات الأشهر شرح مر (قوله في المتن ولو اشترى زوجته)  
قال في العباب المدخول بها انتهى قال في الروض فان أراد أن زوجها وطئها وهي زوجة اعتدت منه  
بقراءن أي قبل أن زوجها اه (قوله استحب الاستبراء) أي بعد لزوم عيب (قوله ثم يمتق) أي بالملك  
(قوله ففي الكفاية عن النص ليس له وطؤها بالملك) قال في الكنز وان اذن سيده (قوله ففي الكفاية الخ)  
كذا شرح مر (قوله ولذا اثني الضمير الخ) قضيته بل صريحه انه لو كان الضمير راجعا للمعطوف به في

بحق الغير (فان زالا) أي الزوجة والعدة المفهومان هما  
ذكر ولذا اثني الضمير وان عطف بالواو ظاهر انه لا يلزم

( ٣٥ - (شر والى وابن قاسم) - ثامن )



اه سم (قوله من اتحاد الراجع) أي افراد اه ع ش (قوله بها) أي باو (قوله وذلك) أي زوال  
الزوجية والعدة (قول المتن وجب) أي بالنسبة لحل التمتع دون حل التزويج وفي الروض وشرحه فلواشترى  
أمة معتدة لغيره ولو من وطء شبهة فانقضت عدته أو من درجة من غيره وكانت مدخولاً بها فطلقت وانقضت  
عدتها أو كانت غير مدخول بها أو طلقت أو زوج أمة فطلقت قبل الدخول بها أو بعده وانقضت عدتها بإجازة  
تزوجها بلا استبراء ووجب في حقه حل وطئها الاستبراء لان حدوث حل الاستمتاع انما يوجد بعد ذلك  
وان تقدم عليه الملك انتهى اه سم وسيد عمر (قوله واكتفاء المقابل الخ) عبارة المغنى والثاني لا يجب  
وله وطئها في الحال اكتفاء بالعدة وعليه ما لعراقيون وقال الماوردي ان مذهب الشافعي انه لا يجب عليه  
الاستبراء ويطأ في الحال اه (قوله ينتقض بطلان الخ) محل تأمل لانه يقول حدوث حل التمتع موجب  
للاستبراء في غير الموطوءة تعيين مدة تحضه وفيها يكتفى بالعدة لوجود ما يصلح لاندراج عدة الاستبراء فيه  
بخلافه في الاول اه سيد عمر ولا يخفى انه انما يتم على ما سيذكره الشارح من جمع المقضي ان غير ذلك  
الجمع عم القولين بالموطوءة وغيرهما فلا يتم عليه (قوله ولو ملك معتدة منه) أي بان طلق زوجته ثم ملكها في  
العدة اه سم (قوله معتدة منه) أي ولو من طلاق رجعي اه مغنى وتقدم آتفاق الشارح مثله (قوله  
وجب قطعاً) أي بالنسبة لحل تمتعه أما بالنسبة لحل التزويج فيكفي فيه انقضاء ما بقي من عدته كولو ملك معتدة  
من غيره فانما اذا تمت عدته منه حل له تزويجها بلا استبراء كما مر من الروض وشرحه اه سم (قوله اذلا  
شي الخ) لان عدته انقضت بالشراء كالجودد نكاح موطوءة في العدة اه ع ش (قول المتن موطوءة) أي

من اتحاد الراجع للمعطوف  
بها اتحاد الراجع لما فهم  
من المعطوف بها وذلك بان  
طلقت قبل وطء أو بعده  
وانقضت العدة أو انقضت  
عدة الشبهة (وجب)  
الاستبراء (في الاظهر)  
لحدوث الحل واكتفاء  
المقابل بعدة الغير ينتقض  
بطلان قبل وطء ومن ثم  
نخص جمع القولين  
بالموطوءة ولو ملك معتدة  
منه ووجب قطعاً اذ لا شيء  
يكتفى عنهما (الثاني)  
زوال فراش له (عن أمة  
موطوءة) غير مستولدة (أو  
مستولدة بعق) معلق أو  
منجز قبل موت السيد (أو  
موت السيد)

مثل هذا الحل أفرد وورده قول ابن هشام شرط افراده بعد أو ان تكون للترديد لا للتوبيخ (قوله وجب)  
أي بالنسبة لحل التمتع دون حل التزويج وفي الروض وشرحه فلواشترى أمة معتدة لغيره ولو من وطء شبهة  
فانقضت عدتها أو من زوجة من غيره وكانت مدخولاً بها فطلقت وانقضت عدتها أو كانت غير مدخول بها  
وطلقت أو زوج أمة فطلقت قبل الدخول بها أو بعده وانقضت عدتها بإجازة تزويجها بلا استبراء ووجب في  
حقه حل وطئها الاستبراء لان حدوث حل الاستمتاع انما يوجد بعد ذلك وان تقدم عليه الملك فلا كانت  
المشترأة محرماً للمشتري أو اشترتها امرأة أو رجلان لم يجب الاستبراء في حق المشتري انتهى وفيهما أيضاً  
وان انقضت عدة المستولدة والامتنع من زوج وأراد السيد وطأها ما استبرأ الأمة فقط أي دون المستولدة  
لعودها فراشاً به بفرقة الزوج دون الأمة اه ويتلخص من ذلك في أمته اذا طلقت واعتدت عدم الاحتياج  
للاستبراء بالنسبة للتزويج وكذا بالنسبة لحل التمتع الآن تكون غير مستولدة وقياس ذلك ان مستولدة  
المرزوجة طلقت قبل الدخول أو أراد وطأها جاز ثم قال في الروض وان أعنتهما أو مات بعد انقضائهما أي عدة  
الزوج ولو لم يرض بعد انقضائهما لحظوا وأراد تزويجها استبرئت المستولدة دون الأمة قال في شرحه ذلك أي  
لعود المستولدة فراشاً بفرقة الزوج دون الأمة فلوا عادت المستولدة فراشاً كان ذلك مانعاً من التزويج قبل  
الاستبراء بخلاف الأمة فانها لم تعد فراشاً ودانقضت عدتها فلم يبق مانع من وطئها الظاهر ان احتياج المستولدة  
للاستبراء بالنسبة لغير السيد وان عدم احتياج الأمة في مسألة الموت بالنسبة لغير الوارث بخلافه لحدوث  
حلها به بحدوث ملكها بها (قوله ولو ملك معتدة منه) أي بان طلق زوجته ثم ملكها في العدة ووجب قطعاً  
أي وجب بالنسبة لحل تمتعه الاستبراء أما بالنسبة لحل التزويج فيكفي فيه انقضاء عدته أي ما بقي منها كما هو  
ظاهر كولو ملك معتدة من غيره فانه اذا تمت عدته منها حل له تزويجها بلا استبراء كما نقلناه في الحاشية الاخرى  
عن الروض وشرحه (قوله في المتن زوال الفراش عن أمة موطوءة أو مستولدة بعق) فيمتنع تزويجها قبل  
الاستبراء وبالأولى اذا باعها ثم فسخ البيع قبل استبراء المشتري ثم أعنتها البائع وقد وافق مر عليه بعد  
اقتائه بخلافه (فرع) في الروض وشرحه فرع لو باع جارية لم يقر بوطئها فظهر بها حمل وادعاه وكذبه  
المشتري فالقول قول المشتري بيمينه انه لا يعلم من مولا غيره بدعوى البائع كالأدعي عتق العبد بعد بيعه وفي  
ثبوت نسب من البائع خلاف الادوجه ثبوته اذ لا ضرر على المشتري في المالبته والقائل بخلافه عاله بان ثبوته



بذلك اليمين اه معني (قوله كز والفراش الخ) عبارة المغني فيجب عليها الاستبراء لزوال فراشها كما  
 تجب العدة على المفارقة عن نسكاح اه (قوله اما عتيقة الخ) وأما لومات السيد عن أمة موطوءة لم يعتقها  
 فانها تنتقل للوارث وعليه استبراءها لحدوث ملكه فيكون من السبب الاول اه معني (قوله أي وطنها  
 مال كها) أو من ملكها من جهة ولم يكن استبراءها اه معني (قوله وانما حل بيعها الخ) \* (فردع) \*  
 يسن للمالك استبراء الامتال موطوءة للبيع قبل بيعها ليكون على بصيرة منها ولو وطئ أمة شرى كان في حبس  
 أو طهر ثم باعها أو أراد تزويجها أو وطئ اثنان أمة رجل بكل يفتها أمة أو أراد الرجل تزويجها وجب  
 استبراء أن كالعدتين من شخصين ولو باع جارية لم يقر بوطئها فظهر بها حل وادعاء فالقول قول المشتري  
 بيمينه انه لا يعلم منه شيء ثبتت نسب البائع على الاوجه من خلاف فيه اذا ضرر على المشتري في المالية والقائل  
 بخلافه عاله بان ثبوته يقطع ارث المشتري بالولاء فان أقر بوطئها وباعها انزلت فان كان ذلك بعد ان استبراءها  
 فانت بولدها ستة أشهر فاكثر فالولد مملوك للمشتري ان لم يكن وطنها والافان أمكن كونه منه بان ولده لسته  
 أشهر فاكثر من وطنه لم يفسد وصارت الامتال مستولدة له وان لم يكن استبراءها قبل البيع فالولد ان أمكن كونه  
 منه الا ان وطنها المشتري وأمكن كونه منها فيعرض على القائل معني وروض مع شرحه وكذا في النهاية الا  
 انه صحيح عدم ثبوت نسب البائع واعتمده شيخنا وكذا مال اليه سم ثم قال وفي تجريد المزج - كغيره انه اذا  
 وطئها المشتري قبل الاستبراء وباعها فاراد المشتري وطأها فاصح الوجهين انه يلزم استبراءها مرتين مرة  
 لاول ومرة للثاني وان لم يطأها قبل البيع قال الروياني لزم الثاني استبراء واحد والاستبراء الواجب بملك  
 الاول سقط بزوال ملكه انتهى وقضية قول الروض لو وطئ الامتال لم يفسد مالها لم يطأها لا يجب  
 استبراء بل يكفي واحد لتعبه وشمل وجوب الاستبراء من اذا وطأها مالو كانت صغيرة لا يتصور حبلها وانه  
 ما ذكر انه لو كان البائع امرأتين أو ولي صبيين مثلاً اتحد الاستبراء فليتا مل فليراجع اه بحذف (قوله  
 قبله) أي الاستبراء مطلقاً أي موطوءة أو غيرها اه ع ش (قوله فان لم توطأ) أي من غيره أيضاً (قوله  
 يقطع ارث المشتري بالولاء وان كان البائع قد أقر بوطئها وباعها بعد الاستبراء منه لم يفسد مالها بطل البيع لثبوت  
 أمة الولدان ولده لسته أشهر فاكثر فالولد مملوك للمشتري فلا يلحق البائع لانه لو كان في ملكه لم يلحقه لان  
 وطنها المشتري وأمكن كونه منه بان أتت به لسته أشهر فاكثر من وطنه فانه ليس بمالكه بل لم يفسد وصارت  
 الامتال مستولدة له وان لم يستبراء البائع قبل البيع فالولد ان أمكن كونه منه بان ولده لاقل من ستة أشهر من  
 استبراء المشتري أو لا أكثر ولم يطأها المشتري والبيع باطل الا ان وطنها المشتري وأمكن كونه منها فيعرض  
 على القائل (فرع) لو وطئ الامتال شرى كان في طهر أو طهر ثم باعها أو أراد تزويجها أو وطئ اثنان أمة  
 رجل كل يظنها أمة أو أراد الرجل تزويجها وجب استبراء أن كالعدتين من شخصين انتهى مافي الروض وشرحه  
 ببعض تغيير في اللفظ وقول الروض السابق وفي ثبوت نسبه من البائع خلاف الاصح منه عدم الثبوت بخلافه  
 لقول شرحه الاوجه ثبوته ووجه عدم الثبوت تغريته بالولاء على المشتري وقد تقر في باب الاقرار عدم صحة  
 استحصال عقد الغير وعقبه لان كان كبير او مسدق وتعليل شرحه ثبوته بانه لا ضرر على المشتري في المالية  
 بل على انه وان قلنا بثبوت نسبه من البائع ينفي كونه مالو كالمشتري وفي تجريد المزج كغيره ما نصه اذا  
 وطئها المشتري قبل الاستبراء وباعها فاراد المشتري وطأها فاهل يلزم استبراءها مرتين مرة لاول ومرة  
 للثاني أم يكفي مرة واحدة ويدخل فيها الاول وفي وجهان أحدهما لاول وان لم يطأها قبل البيع قال الروياني  
 لزم الثاني استبراء واحد والاستبراء الواجب بملك الاول سقط بزوال ملكه ولهذا قالوا لو اشترى جارية ولم يطأها  
 مولاه ثم أعتقها قبل أن يستبراء سقط الاستبراء انتهى وقضية قول الروض فرع لو وطئ الامتال شرى كان  
 انهما لم يطأها لا يجب استبراء أن وكان وجهان الاستبراء حيث نزلت بعد المحض فكفي واحد فيؤخذ بذلك  
 الآن يوجد نقل بخلافه وشمل وجوب الاستبراء من اذا وطأها مالو كانت صغيرة لا يتصور حبلها ولا يقال  
 يكفي الواحد هنا لانه لا تعبد لان الوطء في نفسه يقتضي الاستبراء فمع تعدد الوطئ لا بد من تعدده فليتا مل مر

كز والفراش الحرة  
 الموطوءة فيجب قرء أو شهر  
 كما صرح عن ابن عمر ولا يخالف  
 له اما عتيقة قبل وطء فلا  
 استبراء عليها قطعاً (ولو مضت  
 مدة استبراء على مسئولته)  
 ليست مخرجة ولا معتدة  
 (ثم اعتقها) - سيدها (أو  
 مات) عنها (وجب) عاها  
 الاستبراء (في الاصح) كما  
 تلزم العدة من زوال نسكاحها  
 وان مضى امثالها قبل  
 زواله (قلت ولو استبراء أمة  
 موطوءة) له غير مسئولة  
 (فاعتقها لم يجب) إعادة  
 الاستبراء (وتتزوج في  
 الحال) والفرق بينها وبين  
 المسئولة ظاهراً (اذلا  
 تشبه) هذه (منكوحة)  
 بخلاف تلك لثبوت حق  
 الحرية لها فكان فراشها  
 أشبه بفراش الحرة  
 المنكوحة (والله اعلم  
 بحكم) ولا ينعقد (تزوج  
 أمة موطوءة) أي بوطئها  
 مال كها (ومسئولة قبل)  
 مضى (الاستبراء) بما يأتي  
 (لئلا يختلط المأان) وانما  
 حل بيعها قبله مطابقاً لان  
 القصد من الشراء ان  
 العين والوطء قد يقع وقد  
 لا بخلاف النكاح لا يقصد به  
 الا الوطء اما من لم يطأها  
 مال كها فان لم توطأ



زوجها الخ) أي حال قوله غير محترم أي من زنا اه عش (قوله أو مضت الخ) سواء مضت عنده أو عند  
المنتقل منه أو بعضها عند أحدهما والباقي عند الآخر اه سيد عمر (قوله لم يلزمه) أي المشتري استبراء  
أي قبل التزويج اه عش (قوله بموطوءته) أي المعتق اه عش (قوله من وطئها غيره الخ) فاعل  
وخرج اه سم (قوله فلا يحل له) أي للمعتق فقوله وان أعنتها حال مؤكدة بل الأولى تركه (قول المتن  
أومات الخ) فخرج لومات سيد المستولدة المزوجة ثم ماتت زوجها أو ماتت معاً عذرت كالخبرة لنا حسب العدة  
في الأولى واحتياطاً في الثانية فلا استبراء عليها وان تقدم موت الزوج موت سيدها اعتدت عدة أمة ولا استبراء  
عليها ان مات السيد وهي في العدة فان مات بعد فراغ العدة لزمها الاستبراء وان مات أحدهما قبل الآخر ولم  
يعلم السابق منهما أو لم يعلم هل مات معاً أو مرتباً نظرت فان كان بين موتها شهران وخمسة أيام بلياليها فما  
دونها لم يلزمها الاستبراء لأنها تكون عند موت السيد الذي يجب الاستبراء بسببه زوجة ان مات السيد أو لا  
أو معتدة ان مات الزوج أو لا ولا استبراء عليها في الحالين ويلزمها أن تعتد بربع سنة أو شهر وعشرين من موت الثاني  
لاحتمال أن يكون موت السيد أو لا فتكون حرة عند موت الزوج وان كان أكثر من ذلك أو جهل قدره  
لزمها إلا أكثر من عدة الوفاة وهي أربعة أشهر وعشرين ومن حيضة لاحتمال تقدم موت السيد فتكون عند  
موت الزوج حرة فيلزمها العدة فوجب أكثرهما لتخرج عما عليها يقين اه مغني وفي سم عن الروضة  
ما وافقه وكذا في النهاية والروض مع شرحهما نوافذة لا فيما إذا كان بين الموتين شهران وخمسة أيام بلياليها  
فقط فلعلاء كالأكثر من ذلك (قوله عنقت) أي المدبرة (قوله فيهما) أي في الاعتاق والموت (قول المتن  
فلا استبراء) أي بعد زوال الزوجية وانقضاء عدتها في الأولى وبعد انقضاء العدة في الثانية وينبغي ان المراد في  
الاستبراء في صورة الموت في غير الماتة بالنسبة للتزويج أما بالنسبة لحالها للوارث فلا بد منه لحدوث حائضها  
بعد انقضاء الزوجية أو العدة كما يفيد قول المصنف السابق ولو ملك من زوجة أو معتدة لم يجب فانزال الخ فان  
قوله ولو ملك الخ شامل للملك بالارث بل قوله لا يوجب ان ملك بارت بدل على وجوب الاستبراء فيما نحن  
فيه اه سم وقوله وينبغي الخ يتأمل فيه فان الكلام هنا فيمن لا تورث (قوله لأنها غير فراش للسيد) أي  
بل للزوج فهي كغير الموطوءة (قوله حل مامر) أي الاستمتاع اه مغني (قوله بخلافها في عدة وطء الشبهة)  
وقياس ما ذكرناه لو كان البائع امرأة أو ولي صبيين مثلاً اتخذ الاستبراء فليتأمل وليراجع (قوله من  
وطئها غيره) من فاعل خرج السابق (قوله وهي من زوجة الخ) عبارة الروض وان أعنتها أي موطوءته  
ومستولته أو ماتت أي عنهما وهما من زوجتان أو في العدة من زوج لاشبهة فلا استبراء انتهى وظاهر ان  
المراد انه لا استبراء بعد زوال الزوجية - فوانقضاء عدتها في الأولى وبعد انقضاء العدة في الثانية - والافق حال  
الزوجية والعدة لا يتوهم أحد الاستبراء وينبغي ان المراد في الاستبراء في صورة الموت في غير المستولدة بالنسبة  
للتزويج أما بالنسبة لحالها للوارث فلا بد منه لحدوث حائضها بعد انقضاء الزوجية والعدة وهذا استغناء من قول  
المصنف السابق ولو ملك من زوجة أو معتدة لم يجب أي الاستبراء في الحال فانزاله الاظهر انتهى فان  
قوله ولو ملك شامل للملك بالارث وقد فرض في المزوجة والمعتدة عند زوال الزوجية والعدة فليتأمل بل قوله  
الآتي حسب ان ملك بارت بدل على وجوب الاستبراء فيما نحن فيه (قوله ولان الاستبراء الخ) تقدم في العدد  
حاشية عن الروضة فيما اذا مات الزوج والسيد معاً ومرة تارة لم السابق أو جهل فيها بيان ما يلزم من  
الاستبراء والعدة والارث وما يتعلق بذلك فراجع (قوله بخلافها في عدة وطء الشبهة) أي فيلزمها الاستبراء  
وهذا محقق قوله أي الشارح عن زوج قال في شرح الروض لقصورها عن دفع الاستبراء الذي هو مقتضى  
العقوبة ولو وطئت موطوءته أو مستولته بشبهة ولم يعتقها لم يجب عليها ما استبراء بعد عدة الشبهة حتى يحل  
استمتاعها بعد ما وقدين بذلك انه لما قال في الروض وان انقضت عدة المستولدة والامتنع من زوج وأراد  
السيد وطأها ما استبراء الأمة فقط أي دون المستولدة انتهى علل ذلك في شرحه بقوله لعودها أي المستولدة  
فراشاً بغير قتال وج دون الأمة انتهى فاذا كان عوداً للمستولدة فراشاً بوجوب سقوط الاستبراء فليوجب

زوجها من شاء وان وطئها  
غيره زوجها للوطئ وكذا  
لغيره ان كان المات غير محترم  
أو مضت مدة الاستبراء منه  
(ولو أعنت مستولته) يعني  
موطوءته (قوله نكاحها بلا  
استبراء في الأصح) كما يجوز  
ان ينكح المعتدة منه اذا  
اختلأط هنا ومن ثم لو  
اشترى أمة فزوجه بالبايعها  
الذي لم يطأها غيره لم يلزمه  
استبراء كالأمة فافراد  
بأنهما ان يتزوجها وخرج  
بموطوءته ومثلها من لم  
وطأ أو وطئت زناً أو  
استبراء من انتقلت منه  
اليمن ووطئها غيره وطأ  
غير محرم فلا يحل له تزوجها  
قبل استبراءها وان اعتقها  
(ولو أعنتها أو مات) من  
مستولدة أو مدبرة عنقت  
بموتها (وهي من زوجة) أو  
معتدة عن زوج فيهما  
(فلا استبراء) علم الانتهاء  
فراش للسيد ولان الاستبراء  
حل مامر وهي مشغولة  
بحق الزوج بخلافها في عدة  
وطء الشبهة لأنها لم تصر به  
فراشاً لغير السيد (وهو)  
أي الاستبراء في حق ذات  
الاقراء يحصل (بقره وهو)  
هنا (حيضة كاملة في  
الجديد)



للخبر السابق ولا حائل حتى تحيض حيضة فلا يكفي بقيتها التي وجد السبب كالشرع في اثنتائها (٢٧٧) وفارق العدة حيث تعين الطهر واكتفي

ببقيتها بذكر الأقران الدال  
تخلل الحيض بينها على البراءة  
وهنا لا تذكر وقتها الحيض  
الكامل الدال عليها ولو  
وطئها في الحيض قبلت  
منه فان كان قبل مضي أقل  
الحيض انقطع الاستبراء  
وبقي التحريم إلى الوضع ككل  
قبلت من وطئها وهي طاهر  
أو بعد أقله كفي في الاستبراء  
أي حيض كامل لها قبل  
الخل (وذاث أشهر) كصغيرة  
وآيسة (بشهر) لأنه لا يخلو  
في حق غيرها عن حيض  
وطهر غالباً (وفي قول بثلاثة)  
من الأشهر لأن البراءة  
لا تعرف بدونها (وحامل  
مسيبة أو زال عنها فراش  
سيد بوضعه) أي الحمل كالعدة  
(وان ملكك بشراء)  
وهي حامل من زوج أو وطئ  
شبهة فقد سبق أن الاستبراء  
في الحال) وأنه يجب بعد زوال  
النكاح أو العدة فليس هو  
هنا بالوضع (قلت يحصل  
الاستبراء) في حق ذات  
الأقراء (بوضع حل زنا)  
لا تحيض بعده وان حدث  
الحل بعد الشراء وقبل مضي  
يحصل استبراء أخذ من  
كلام غير واحد وهو متجه  
(في الأصح والله أعلم) لا طلاق  
الخبر والبراءة وانما تنقض  
به العدة لا اختصاصها بغيره  
ناكيد ومن ثم وجب فيها  
النكاح أو أذاث أشهر فيحصل  
بشهر مع حل الزنا كما يحسنه

أي فيلزمها الاستبراء وهذا محترز قول الشارح أي عن زوج اه سم (قوله الخبر السابق) إلى قول المتن ولو  
مضى في النهاية والمغنى (قوله ولا حائل الخ) لعل هذا من قبيل الرواية بالمعنى أو ورد ذلك في رواية لكن لا يلائم  
هذا الثاني قوله السابق لا يضرب من التأويل اه سيد عمر (قوله فلا يكفي الخ) وتنتظر ذات الأقران المنقطع  
دمها العسلية إلى سن اليأس كالمعدة اه مغنى (قوله ولو وطئها في الحيض الخ) عبارة الروض وشرحه فرع  
وطئ السيد أمته قبل الاستبراء أو في اثنتائه لا يقطع الاستبراء وان أمته به لقيام الملك بخلاف العدة فان حبلى  
منه قبل الحيض بقي التحريم حتى تضع كلاً ووطئها لم تجب أو حبلى منه في اثنتائه حلت بانقطاعه لتمامه  
قال الامام هذا ان مضى قبل وطئها أقل الحيض والا فلا تحل له حتى تضع كلاً أو أجبلها قبل الحيض انتهى  
وقضية اطلاقه الاستبراء انه لا فرق بين ذات الحيض وغيرها لكن قوله قبل الحيض الخ قد يقتضي التصوّر  
بذات الحيض لكن ينبغي أن ذات الأشهر كذلك فلا ينقطع استبراءها بالوطئ فان حبلى قبل الشهر أي  
تمامه بقي التحريم حتى تضع كلاً يدل عليه قوله كلاً ووطئها لم تجب من وطئها وهي طاهر ولا يتصور أن يفصل في الحمل  
في اثنتائه بين أن مضى ما يكون استبراء أو لا فليست أملاً ولا يرجع اه سم وقوله وقضية اطلاقه الاستبراء انه  
لا فرق الخ أي فوطئ ذات الأشهر في أثناء الشهر لا يقطع الاستبراء عند عدم الحمل قد مر حابه ولا حاجة  
لبحثه اه سيد عمر وقول سم عن شرح الروض كلاً ووطئها لم تجب انظر ما موقعه هنا (قوله وبقي التحريم  
إلى الوضع الخ) ينبغي أن يحصل بالوضع الاستبراء فلا يحتاج إلى حصة بعده فليراجع (قوله كفي) أي  
بالنسبة لحل تمتعه اه سم (قول المتن وذات أشهر بشهر) والمحيرة تستبرأ بشهر أيضاً كذا في المغنى وينبغي  
أن يكون محله فيمن لم تذكر مقدار دورها والافيدور أخذ من مر في العدة اه سيد عمر (قوله لأن البراءة  
الخ) عبارة المغنى نظر إلى أن الماء لا يظهر أثره في الرحم في أقل من ثلاثة أشهر اه (قول المتن وحامل مسيبة)  
وهي التي ملكك بالسي لا بالشراء أو زال فراش سيد ببعثه لها أو موته وقوله وان ملكك أي حامل بشراء  
أو نحوه وهي في نكاح أو عدة فقد سبق أي عند قوله ولو ملكك مروجاً ومعدة اه مغنى (قوله دانه يجب) أي  
حل تمتعه اه سم (قوله أو العدة) لمنع الخلو (قوله لا تحيض معه) فان كانت ترى الدم مع وجوده حصل  
الاستبراء بحضته مع مغنى وروى زبدي عبارة شيخنا على الغزى والحاصل أن الاستبراء في الحامل من  
الزنا يحصل بالأسبق من الوضع أو الحيضة فيمن تحيض وبالأسبق من الوضع أو الشهر في ذات الأشهر اه  
(قوله لا طلاق الخبر الخ) الا وفق سابق كلامه لعموم الخبر كفي المغنى (قوله أذاث أشهر) أي بان لم  
يسبق لها حيض ووطئت من زنا فحلت منه وتصدق في هذه الحالة في عدم تقدم حيض لها على الحمل بلا عين  
لأنها لو نكحت لا يحلف الخصم على سبق ذلك اه ع ش (قوله وذكره) أي لما في المتن (قوله مع التبري)

سقوطه عدم زوال الفرائض بالكلية في مسئلتنا كما يؤخذ من قول الشارح كشرح الروض لأنهم لم يصريه  
فراشاً غير السيد لكن قد يشكك هذا التعليل بقوله في العدة في فصل تدخّل العدتين في شرح قوله فان كان  
حل قدمت عدته ماتت أي لا في حال ققاء فراش واطئها بان لم يفرق بينهما الخ فليحذر (قوله ولو وطئها في  
الحيض الخ) عبارة الروض وشرحه فرع وطئ السيد أمته قبل الاستبراء أو في اثنتائه لا يقطع الاستبراء وان أمته  
به لقيام الملك بخلاف العدة فان حبلى منه قبل الحيض بقي التحريم حتى تضع كلاً ووطئها لم تجب أو حبلى  
منه في اثنتائه حلت بانقطاعه لتمامه قال الامام هذا ان مضى قبل وطئها أقل الحيض والا فلا تحل له حتى تضع  
كلاً أو أجبلها قبل الحيض انتهى وقضية اطلاقه الاستبراء أو لا انه لا فرق بين ذات الحيض وغيرها لكن قوله  
قبل الحيض الخ قد يقتضي التصوّر بذات الحيض لكن ينبغي أن ذات الأشهر كذلك فلا ينقطع استبراءها  
بالوطئ فان حبلى قبل الشهر بقي التحريم حتى تضع كلاً يدل عليه قوله كلاً ووطئها لم تجب من وطئها وهي طاهر ولا  
يتصور أن يفصل في الحمل في اثنتائه بين أن مضى ما يكون استبراء أو لا فليست أملاً ولا يرجع اه سم (قوله كفي) أي  
بالنسبة لحل تمتعه (قوله دانه يجب) أي حل تمتعه (قوله وهو متجه) كذا شرح مر (قوله فيحصل) بل بشهر

الزركشي كذا في قياسه على ما مر مواه في العدة لأن حل الزنا كالعدم (ولو مضى زمن استبراء بعد الملك قبل القبض حسب أن ملك بارت) لغوة  
الملك به وإذا صح بيعه قبل قبضه وذكره الأذري تعليلاً آخر مع التبري منه ومع ما يؤخذ منه



فقال في توسطه قالوا لان الملك بالارث مقبوض حكما وان لم يحصل حسا وهذا اذا كانت مقبوضة للمورث حيث يغيب قبضه في الاستبراء اما لو ابتاعها ثم مات قبل قبضها لم يعتد باستبرائها الا بعد ان يقبضها الوارث كذا في بيع المورث قبل قبضه نبيه عليه ابن الرفعة وهو واضح انتهى وانما يتجه وضوحه بعد تسليم التعديل الذي (٢٧٨) تبرأ منه ومن ثم تبع ابن الرفعة المتأخرون لسكن مع ذلك مشكل لان البيع الاضعف اذا اعتد

بالاستبراء في قبض القبض فالارث الاقوى اولى وكان الاذرى اشار الى بناءه على ضعيف بقوله حيث يعتبر قبضه في الاستبراء لكن ينفيه قوله اما الخ مع قوله انه واضح الا ان يقال انه واضح على القول في البيع انه لا يكتفى فيه بالاستبراء قبل القبض وقد يقال في جواب الاشكال صرحوا بان الارث لانه لا في الاعتداد بالاستبراء فيه قبل القبض بخلاف نحو البيع فان فيه خلافا للاصح منه الاعتداد وادوا وشاروا للفرق بين احاصله ان المملوك بالارث مقبوض حكما فهو اقوى من نحو البيع ولذا صح التصرف فيه قبل قبضه ويلزم من هذه القوة المقتضية للصحة التصرف كون المورث في نحو البيع قبضه قبل موته والافكان لملك بخلاف نحو البيع الملك فيه تام بالعقد لكنه ضعيف بخلاف في خلافا فيه فالاصح نظر الى تمامه والضعيف الى ضعفه واما الارث فالملك به مبني على تقدير قبضه ولو وجد الا اذا كان مورثه قبضه ان ملكه بنحو بيع فتأمل فانه دقيق (وكذا اشراء) وجمعه من المعاوضات (في الاصح)

أى تبرى الاذرى منه أى من ذلك التعديل لانه ذكره بلفظ قالوا كذا في قوله ومع ما الخ عطف على مع التبرى أى ومع الشئ الذى يؤخذ من ذلك التعديل يعنى يؤخذ منه شئ لا يخلو عن نزاع وهو قوله الا فى أموالها ابتاعها الخ (قوله فقال) أى الاذرى في توسطه وهو اسم كتابه اه كرى (قوله وهذا) أى ما ذكره من الحسابان عبارة المغنى تنبيه قول ابن ارفعة محله أن تكون مقبوضة للمورث أموالا ابتاعها ثم مات قبل قبضها لم يعتد باستبرائها الا بعد ان يقبضها الوارث مبنى على ضعف كما يعلم من قول المصنف وكذا اشراء في الاصح اه (قوله اذا كانت مقبوضة الخ) أى ان كانت مستراة للمورث يشترط لحصول الاستبراء للوارث بما مضى أن تكون مقبوضة للمورث لكن هذا مبنى على مقابل الاصح الا فى أموالها ابتاعها ثم مات قبل قبضه (قوله حيث يعتبر قبضه) أى المورث (قوله كذا في بيع المورث الخ) أى كذا لا يعتد ببيع المورث ما اشترى ولم يقبضه (قوله نبيه عليه) أى على قوله وهذا اذا كانت مقبوضة الى هنا (قوله ومن ثم الخ) أى لاجل التسليم (قوله لكنه) أى ما قاله ابن الرفعة مع ذلك أى تبعه المتأخرون له (قوله الى بناءه على ضعف) - رزم به المغنى كما رآنا (قوله ينفيه قوله) أى قول الاذرى حكاه عن ابن الرفعة وقوله مع قوله الخ أى مع قول الاذرى تقويه لما حكاه عن ابن الرفعة (قوله على القول في البيع الخ) أى المرجوع (قوله في نحو البيع) أى فيما ملكه بنحو البيع (قوله قبضه الخ) خبر كون والضمير لنحو البيع (قوله والا) أى وان لم يكن المورث قبضه قبل موته (قوله فكان) بسكون النون لملك أى للوارث (قوله بخلاف نحو البيع) أى ما ملكه الشخص بنحو البيع ولم يقبضه (قوله بخلاف فيه) أى في المملوك بنحو البيع (قوله فالملك به مبني على تقدير قبضه) يتأمل معناه مع حصول الملك بالارث مطلقا اه سم وقد يقال ان معناه ما قدمه آتفان أن المملوك مقبوض حكما (قوله ان ملكه الخ) شرط للشرط الاول وتقييد للعصر الذى افاده النفي والاستثناء (قوله ونحوه من المعاوضات) الى قوله انتهى في المغنى والى قول المتن ويحرم الاستناع في النهاية الا قوله ومنه لو اشترى الى نعم (قوله حيث لا خيار) أى لاحد من البائع والمشتري اه عش (قوله لم يحسب) أى زمن الاستبراء (قوله ولو للمشتري الخ) وما سبق في باب الخيار ان الخيار اذا كان للمشتري فقط انه يحل له وطؤها فالمراد بالحل هناك ارتفاع التحريم المستند لضعف الملك وانقطاع سلطة البائع فيما يتعلق بحقه وان بقي التحريم اعنى آخر وهو الاستبراء فلا منافاة اه مغنى (قوله فلا مبالاة الخ) تقرير على قوله كما قدمه (قوله بايهام عبارته الخ) منشأ الابهام قوله بعد الملك قبل القبض اه سم (قوله ومثلها) الموهوبة التى لم تقبض (قوله لم تقبض) لعله لم تقسم لقوله بعد أى بناء الخ اللهم الا أن يقال ان القسمة للغنيمة لا تتمق الا بالقبض اه عش عبارة الرشيدى قوله لم تقبض لعل المراد لم تقسم بقرينة ما بعده الا أن يقال ان القبض فيها يحصل بمجرد القسمة أى حكما بدليل صحة تصرفه في نصيبه قبل استيلائه عليه واهل هذا أولى مما في حاشية الشيخ عش وسبق ما يحصل به الملك في الغنيمة اه (قوله ان الملك لا يحصل الا بالقسمة) ولهذا قال الجويني والقفال وغيرهما انه يحرم وطء السرارى اللاتى يجلبن من الروم والهند والترك الا أن ينصب الامام من يقسم الغنائم من غير ظلم اه مغنى وفي الجيرى بعد ذكر مثله عن سم مانعه والمعتمد جواز الوطء لاحتمال أن يكون السابى ممن لا يلزمه التخميس ونحن لا نحرّم بالشك مر والزى ادى والخفى اه (قوله بعد قبولها) وكذا قبل قبولها كجمله الرافعى اه مغنى وهو خلاف ظاهر

الخ كذا مر وجزم في الروض بحصول الاستبراء بحيثضمن الحامل من ذنا (قوله فالملك به مبني الخ) يتأمل معناه مع حصول الملك بالارث مطلقا (قوله فلا مبالاة بايهام عبارته الخ) منشأ الابهام قوله بعد الملك

حيث لا خيار لتتمام الملك به ولزوم من ثم لم يحسب في زمن الخيار ولو للمشتري لضعفه لملكه (لا هبة) فلا يحسب قبل القبض لتوقف الملك فيها عليه كما قدمه فلا مبالاة بايهام عبارته هنا حصوله قبله ومثلها غنيمة لم تقبض أى بناء على ان الملك فيها لا يحصل الا بالقسمة كما هو ظاهر ويحسب في الوصية بعد قبولها ولو قبل القبض للملك الكامل فيها بالقبول



(ولو اشترى بجوسية) أو نحو وثنية أو مرتدة (فخاضت) مثلا (ثم) بعد فراغ الحبض أو في (٢٧٩) اثنا عشر ومثله الشهر في ذات الأشهر وكذا

الوضع كما مر حله (أسمت لم يكف) حبضها أو نحو في الاستبراء لأنه لم يستعقب الحل ومن ثم لو اشترى عبد ماذون أمة وعال به دين لم يعتد به قبل سقوطه فلا يحل لسببه وطؤها حينئذ قال الله تعالى عن الأصحاب وضابط ذلك أن كل استبراء لا يتعلق به استحابة الوطء لا يعتد به انتهى ومنه ما لو اشترى محرمة فخاضت ثم تحللت أو صغيرة لا تحتمل الوطء فاطاقت به بعد مضي شهر على ما قاله الجرجاني في الثانية ثم رأيت أن ركشي قال إنه بعد جذا نعم يعتد باستبراء المرهونة قبل الانفكاك كما قيل إليه كلامها وجزم به ابن المقرئ ويفرق بينهما وبين ما قبلها بأنه يحل وطؤها باذن المرهن فهي محل للاستمتاع بخلاف غيرها حتى مشتراء المأذون لأنه حقا في الجبر وهو لا يعتد باذنه وهذا يندفع ما لا نرى ومن تبعه معنا فان قلت هي تباع له باذن العبد والغرماء فساوت المرهونة قلت لا لأن هنا أثر لاختلاف جهة تعلق العبد والغرماء بخلافه في المرهونة وفارقت أمة المأذون أمة مشتركة عليه بغلس فانه يعتد باستبراءها قبل زوال الجبر لضعف التعلق في هذه لكونه

كلام الشارح والنهاية وإذا قال ع ش قوله بعد قبولها أي فلو غنمت مدة الاستبراء بعد الموت وقبل القبول لم يعتد بها وإن تبين بالقبول أن الملك حصل من الموت اه (قول المتن ولو اشترى) عبارة المنهج مع شرحه ولو ملك بشراء أو غيره اه (قوله مثلا) أي أو وجد منها ما يحصل به الاستبراء من وضع حل أو مضي شهر لغير ذوات الأقراء معنى وحلي (قوله ومثله الخ) يعني عن قوله مثلا (قوله لأنه) أي هذا الاستبراء اه معنى (قوله الحل) أي حل الاستمتاع اه معنى (قوله ماذون) أي في التجارة (قوله وعال به الخ) أي والحال أن على العبد المأذون (قوله لم يعتد به) أي بالاستبراء وقوله قبل سقوطه أي الدين اه ع ش (قوله حينئذ) أي حين انقضاء الدين عبارة المعنى فانه لا يجوز له سبب وطؤها ولو مضت مدة الاستبراء فاذن الالدين يقضاء أو أراء لم يكف ما حصل من الاستبراء قبله على الأصح اه (قوله لا يتعلق به الخ) أي لا يستعقبه معنى وع ش (قوله ومنه) أي من ذلك الضابط وأفراده (قوله ما لو اشترى محرمة فخاضت الخ) تقدم قريبا أن الذي اقتضاه كلام العراقيين وهو الاعتماد لاكتفاءها بالحبض قبل التحلل اه سم (قوله فاطاقت به بعد مضي شهر) أي فلا يعتد بما مضى ولا بد من استبراء بعد الاطاقة اه سم (قوله في الثانية) أي الصغيرة (قوله باستبراء المرهونة) أي كان اشترها أو ورثها أو قبل الوصية بها ثم رهنها قبل الاستبراء فخاضت أو مضي الشهر أو وضعت قبل انفكاك الرهن فباعتد به حصل في زمنه اه ع ش وقوله ثم رهنها قبل الاستبراء الاحسن وهي مرهونة (قوله وجزم به ابن المقرئ) وهو الاعتماد اه نهاية خلافا للمعنى عبارة ربحي الاندري وغيره على الثاني أي وجوب إعادة الاستبراء بعد انفكاك الرهن تبعا لابن الصباغ وهو أوجه اه (قوله بينها) أي المرهونة (قوله وما قبلها) أي الجوسية اه ع ش أي وما زاد الشارح (قوله يحل) أي ملك المرهونة (قوله لأنه) أي للمأذون (قوله ومن تبعه) أي كالفني كما مر (قوله باذن العبد) انظر مع قوله السابق وهو لا يعتد باذنه الآن راد وحده اه سم (قوله الاذن هنا نذر) وأيضا فالمرهن معين يمكن تحقق اذنه بخلاف الغرماء لجواز أن يكون هناك غريم غير معلوم فلا يمكن تحقق اذن جميع الغرماء اه سم (قوله بضعف الخ) متعلق بفارقت (قوله في هذه) أي أمة المشتري المحجور عليه بغلس (قوله أيضا) أي كتعلقه بالامة (قوله تلك) أي أمة المأذون المذون (قول المتن ويحرم الاستمتاع) والافريانه كسيرة وينبغي أن محل امتناع الوطء عالم بخلاف الزنا فان خافه جازله اه ع ش (قوله ولو نحو نظر) إلى قول المتن ولو منعت في النهاية الاما سأنبه عليه (قوله بشهوة) (فرع) دفع السؤال استطراد عن النظر لاجل الشراء هل يجوز إذا كان بشهوة كافي نظرا لخطبة أو يفرق فيه نظر اه سم وفيه إجماع إلى ماله الجواز (قوله ومس) انظر هل ولو غير شهوة اه رشدي أقول قضية اطلاعهم المس وتقيدهم النظر بشهوة حرمة المس مطلقا فليراجع (قوله لادائه الخ) عبارة المعنى بوطء ما مر وغيره كقبلة ونظر بشهوة قياسا عليه ولأنه يؤدي إلى

قبل القبض (قوله قال المحامي الخ) كذا شرح مر (قوله ومنه ما لو اشترى محرمة فخاضت الخ) تقدم قريبا أن الذي اقتضاه كلام العراقيين وهو الاعتماد لاكتفاءها بالحبض قبل التحلل (قوله فاطاقت به بعد شهر) أي فلا يعتد بما مضى ولا بد من استبراء بعد الاطاقة (قوله وجزم به ابن المقرئ) وهو الاعتماد شرح مر (قوله باذن العبد) انظر مع وهو لا يعتد باذنه الآن راد وحده (قوله قلت الاذن هنا أمر الخ) وأيضا فالمرتن معين يمكن تحقق اذنه بخلاف الغرماء لجواز أن يكون هناك غريم غير معلوم فلا يمكن تحقق اذن جميع الغرماء (قوله في المتن ويحرم الاستمتاع بالمستبراء) قد يشمل الاستمتاع بنحو شعرها ووطءها بمس أو نظرها بشهوة ويجزئها انفصل وهو غير بعيد عما يوجد نقل بخلافه وبسن الاستمتاع بالقبلة ولو في غير النعم كالمهر ظاهر (فرع) وقع السؤال استطراد عن النظر لاجل الشراء هل يجوز إذا كان بشهوة كافي نظرا لخطبة أو يفرق فيه نظر (فرع) بحث في أعني أراد التوكيد في شرائطه له أنه يجوز له مسها المتوقف عليه معرفة أوصافها بد لاعتن النظر المتوقف عليه ذلك ولا يخفى فساد هذا البحث لأن مس المذكور لا يوقف عليه معرفة

بتعلق بالذمة أيضا بخلاف تلك لا يخصار تعلق الغرماء بما في يد المأذون لا غير (ويحرم الاستمتاع) ولو نحو نظر بشهوة ومس (بالاستبراء) أي قبل مضي مائة الاستبراء لادائه إلى الوطء المحرم ولا حجة مال أنها محل بحر



فلا يصح نحو بيعها ثم يحل له الخلو بها (٢٨٠) ولا يحال بينهما إلا بالشرع جعل الاستبراء مفوضا لامانة موه فارق وجوب الاحالة بين الزوج والزوجة المعتدة عن شبهة كذا أطلقوه وفيه

الوطء المحرم واذا ظهر من الحيض حل ما عدا الوطء على الصحيح وبقي تحريم الوطء الاغتسال اه  
(قوله فلا يصح الخ) تفريع على قوله انها حامل بحر اه سم (قوله مفوضا لامانة) أي من حيث انه ان شاء صبر عن التمتع الى مضي الاستبراء وان شاء عصي وتنع قبل مضيه اه يجيزي (قوله وهي جيلة) لعله لمجرد تأكيد النظر وليس بقيد (قوله نظر ظاهر) معتمد في حال بينهما حيث شذ عن وحلي (قول المن الميسية) أي وقعت في سهم من الغنيمة والمشتراة من حربي كالميسية كما قاله صاحب الاستقصاء الا أن يعلم انها انتقلت اليه من مسلم أو ذمي أو نحره والعهد فرب يخرج بالاستمتاع الاستفاد فدام فلا يحرم اه  
مغنى (قول المن فحل غير وطء) ولو غلب على ظنه أن الاستمتاع بوقعه في الوطء فالوجه امتناع الاستمتاع مر اه سم (قوله لما نظر عنقها الخ) أو أنه فعل ذلك اغاظة للكفر حيث يبلغهم ذلك مع أنها كانت من بذات عظمائهم اه ع ش أقول وينافي هذا التوجيه قول المغني ما توصلنا روى البيهقي عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال وقعت في سهمي جارية من بني جيلولاء فنظرت اليها فاذا عنقها مثل ابريق اللطيفة فلم أتمالك ان قبلتها والناس ينظرون ولم ينكروا عليه أحد من الصحابة وجيلولاء فمخ الجسيم والمدفونة من نحو فارس والنسبة اليها جلولي على غير قياس فمخ يوم اليرموك سنة سبع عشرة من الهجرة قبلت عنقها ثمانية عشر ألف ألف اه (قوله كابر يق فضة) أي كسيف من فضة فان ابريق لغة السيف اه ع ش (قوله وفارقت) أي الميسية (قوله الاحتمال السابق) أي الجبل بحر (قوله لا حرمة) أي ماء الحربي اه مغنى (قوله لا دور) ودع عليه أن الاحتمال ولو كان نادرا ينافي التيقن الا أن يراد به ما هو قريب من التيقن اه سم (قوله من ذلك) أي الفرق (قوله المانع) وصف لجلها اه رشدي (قوله لصيرورتها الخ) علة للمانع اه سم (قوله ومشتراة مزوجة) قد يشكك عدم امكان حملها الا أن يجاب بان المراد حل نصيره أم ولد كما قال لصيرورتها الخ وهذه لا يمكن حملها كذلك لان حملها من الزوج لا نصير به أم ولد اه سم (قوله كالميسية في حل التمتع به الخ) لكن ظاهر كلامهم بخالفه من اياه وهو المعتمد ع ش (قوله لانه لا يعلم) الى قوله واذا صدقناها في المغني (قوله بلا عين) متعلق بصدقت (قوله لم يقدر الخ) لانه لا يطلع عليه اه مغنى (قوله ما سأل على ما لو ادعت الخ) قال الروض في محبت التحليل فرع يقبل قولها في التحليل وان كذبها الثاني وله أي الاول تزوجها وان ظن كذبها السكن يكره فان كذبها منعناه الا ان قال بعده تبينت صدقها انتهى فقوله قياسا على ما الخ غيره مستقيم الا أن يريد بتكذيبها ظن كذبها ولا يخفى انه تعسف بعبد اه سم ولذا عبر النهاية في الموضوعين بقوله وظن كذبها (قوله والاول أوجه) كذا في بعض نسخ النهاية

اذا كان السيد مشهورا بالزنا وعسدم المسكة وهي جيلة نظر ظاهر (الميسية فحل غير وطء) لانه صلى الله عليه وسلم لم يحرم منها غيره مع غلبة امتداد الاعين والايدي الى من ادماها سم الحسنان ولان ابن عمر رضي الله عنهما قبسل أم وقعت في سهمه لما نظر عنقها كابر يق فضة فلم يتمالك الصبر عن تقبلها والناس ينظرون ولم ينكروا عليه أحد رواه البيهقي وفارقت غيرها بتيقن ملكها ولو حال فلا فحل بحر فيها الاحتمال السابق وحرم وطؤها صيانة لمائته ان يختلط بماء حربي لا حرمة ولم يلتفتوا لاحتمال ظهور كونها أم ولد مسلم فسلا على السابى لنذوره وأخذ الماوردى وغيره من ذلك ان كل من لا يمكن حملها المانع للملكها لصيرورتها أم ولد كصية وحامل من زنا وآيسة ومشتراة مزوجة فطلقها زوجها تكون كالميسية في حل التمتع بها بما عدا الوطء (وقيل لا) يحل التمتع بالميسية أيضا وان نصره جمع (واذا قالت) مستبرأة (حضت صدقت) لانه لا يعلم الامن جهتها بلا عين لانها لو نكحت لم يقدر السيد على الخلف على عدم الحيض

واذا صدقناها فكذبها فهل يحل له وطؤها قياسا على ما لو ادعت التحليل فكذبها بل أولى وأولا يفرق محل نظر والاول أوجه (ولو منع السيد) من تنعم بها (قوله) أنت دلال على لانتك (أخبرني بتم لم الاستبراء صدق) وفي



بيمينه وأباحت له ظاهر الماتقروان الاستبراء مغفوض لأماته ومع ذلك يلزمها الامتناع منه (٢٨١) ما أمكن مادامت تحقق بقا عشي من

زمن الاستبراء ولو قال حضرت  
فأنكرت صدقت على ما قاله  
الامام ومن تبعه وعلمه بأنه  
لا يعلم الامناء وهو جري على  
ما مشى عليه الشيطان في  
موضع والمعتدما جريا عليه  
في موضع آخرانه يعلم من  
غيره فاعليه بمحمل تصديقه  
كفى دعواه ان خبره هاله به  
بجامع أن الأصل عدم كل  
ويحتمل الفرق بأن الحبض  
يعسر اطلاعه على سوان  
أمكن فصدقت بخلاف  
الانخبار وهذا أقرب (ولا  
تصبر أمه قراشا) لبيها  
(الأبوة) منه في قبلها أو  
دخول مائه المحترم فيه ويعلم  
ذلك باقراره أو بينة قوية  
يعلم أن المجهوب به مني ثبت  
دخول مائه المحترم لحقه الولد  
والافلا وهذا أوجه من  
أطلق لحوقه أو عدمه فتأمله  
ونخرج بذلك بمجرده ملكه لها  
فلا يلحقه به ولدا جماعا وان  
تخل بها وأمكن كونه منه  
لأنه ليس مقصود بالوطء  
بخلاف النكاح كما مراما  
الوطء في الدبر فلا لحوق به  
على المعتمد من تناقض  
لهما كما مر اذا تقرر ان  
الوطء يصيرها فراسا (فاذا  
ولدت للأمكن من وطئه)  
أو استدخال منه ولدا (لحقه)  
وان سكنت عن استدخاله  
صلى الله عليه وسلم ألحق  
الولد بزمعة بمجرد الفراش  
أي بعد طء الوطء بوحى أو

وفي أكثرها المتجه الثاني ونقله سم عنه وأقره وقال ع ش وهو الأقرب اه (قوله بيمينه) الى قوله  
ومن تبعه في النهاية والمغني (قوله وأباحت الخ) الاولى التفريع (قوله لما تقرر الخ) علة للمتن (قوله  
يلزمها الامتناع من الخ) أي ولو بقوله لانه كالصائل اه ع ش (قوله ولو قال حضرت الخ) ولو وردت أمة  
فادعت حرمتها عليه بوطء مورثه أي الذي لا يحرم بوطئه الوارث فانكر صدق بيمينه لان الأصل عدمه  
نهيته ومغني وروض (قوله على ما قاله الامام الخ) عبارة النهاية والمغني كيجز به الامام اه (قوله منه  
في قبلها) الى قوله وجع المتن في المغني الا قوله أي بعد عمله الى المتن وقوله لان عمر الى قوله لان الوطء سبب  
والى الكتاب في النهاية يقع بخلافه في مواضع سأنبه عليها الا قوله ولا يجزئه الاقتصار الى المتن (قوله فيه)  
أي القبل اه ع ش (قوله ويعلم ذلك) أي الوطء أو دخول مائه المحترم (قوله أو بينة) أي على الوطء  
أو على اقراره اه مغني (قوله وبه) أي بقوله ويعلم ذلك الخ وقال ع ش أي بقوله أو دخول مائه الخ  
اه (قوله ان المجهوب) أي مقطوع الله كرمع بقاء الاثنين (قوله متى ثبت) أي باقراره أو البينة اه  
مغني (قوله ونخرج بذلك) أي بما في المتن مع قول الشارح أو دخول مائه المحترم (قوله به) أي بمجرد  
الملك (قوله وان تخل بها الخ) أو وطئها فيما دون الفرج اه مغني وكذا في سم عن الامداد (قوله  
بخلاف النكاح الخ) عبارة المغني بخلاف الزوجة فانما تكون فراسا بمجرد الدخول بها حتى اذا ولدت للأمكن  
من الدخول بها المحموان لم يعرف الوطء لانه مقصود بالنكاح التمتع والولد فاكفى فيه بالأمكن وماله البمين  
قد يقصده التجارة أو الاستخدام اه وفي سم عن الامداد مثلهما وعن الروض ما وافقها (قوله كما مر)  
أي في باب العدد حيث قال عقب قول المصنف ويلحق بمجهوب باقية انشاء ما تصدق أمكن استدخالها للمنيه وان  
لم يثبت كما مر انتهى اه سم (قوله أما الوطء في الدبر الخ) أي سواء كانت الموطوءة أمرة أو أمة اه ع ش  
(قوله كما مر) أي قبل فصل اللعان قوله الخ (قوله ان الوطء) الانسب لما قبله وما بعده ان يزيد قوله أو  
دخول مائه المحترم (قوله كما مر) أي أنفا واللام صلة لقوله أي بعد طء الوطء وقوله من الاجماع بيان  
لما مر اه كرى (قوله بعد الوطء) متعلق بحضة أو استبراء (قوله بسنة أشهر) متعلق بالوضع عبارة  
الروض ولو قال السيد أخبرني بأمه ما حضرت وأنكرت أو قالت الوارث وطئني مورثك أي الذي يحرم بوطئه  
وطء الوارث فانكرت فاقول قوله أي قول السيد في الاولى وقول الوارث في الثانية قال مر في شرحه ولو وردت  
أمة فادعت حرمتها بوطء مورثه فانكر صدق بيمينه لان الأصل عدمه انتهى (قوله صدقت على ما قاله الامام  
الخ) اعتمد مر بخلافه للشارح (قوله والافلا وهذا أوجه الخ) كذا شرح مر وفي شرح الررض  
ما يقتضي ان هذا مخصوص بملك الامه فانه غير بقوله تنبيه قد تقرر ان الامه لا تصير فراسا بالوطء أو استدخال  
المنى فلو كان السيد مجبوا بالملك كرى باقى الاثنين وأنت ولد فهل نقول بلحقه كالوكان من زوجة أو لا ويقيد  
اطلاقهم لحوق الولد به بما لو كان من زوجة الخ ووافق ذلك قول المتأخر في باب العدد ويلحق بمجهوب باقية انشاء  
قال الشارح هناك عقبه وقد أمكن استدخالها للمنيه وان لم يثبت كما مر انتهى وعبارة الشارح في شرح الارشاد  
الكبير وانما تصير الامه فراسا بالوطء الذي يمكن فيه الاحبال كوطء الخصى كيرجه البلقيني وغيره لما مر من  
ان الولد يلحقه ما لم ينفعه باليمين وباستدخاله المنى المحترم والحق بالبقيني المجهوب في ذلك بالخصى والأقرب كما قاله  
شيخنا انه ليس كذلك لان وطء ذلك ممكن بخلاف وطء هذا فانما تكون الامه فراسا لانه انما يثبت بالوطء  
واستدخال المنى وكلاهما متنافيان وانما لا يحتمل لزوجة لان الامكان يكفي هناك لانه لا بمجرد الملك فلو تخطا  
بها بلا وطء أو وطئها فيما دون الفرج أو في الدبر مثلا فولدت ولدا عكن كونه منه لم يلحقه بخلاف الزوجة لان  
فراش النكاح أقوى من فراش الملك اذ مقصود النكاح التمتع والولد وملك اليمين قد يقصده خدمة  
أو تجارة ولهذا لا ينسج من لا تحل ويملك من لا تحل ولو قال كنت أطأ رأعزل لحقه لان الماء قد يسبقه الى الرحم  
وهو لا يحس به بخلافه في الوطء في غير الفرج لان سبق الماء من غير الفرج لا يوجب له (قوله على المعتمد)

(٢٦) - (شرواني وابن قاسم) - (ثامن) انخبار لما مر من الاجماع (ولو أقر بوطء عوفي الولد ادعى استبراء) بحضة مثلا

بعد الوطء وقبل الوضع سنة أشهر فأكثر



وحلف على ذلك وان وافقته  
 الامة على الاستبراء على  
 الاوجه لاجل حق الولد (لم  
 يلحقه) الولد (على المذهب)  
 لان عمر وزيد بن ثابت وابن  
 عباس رضي الله عنهم نقوا  
 اولاد جوار لهم بذلك ولان  
 الوطء سبب ظاهر والاستبراء  
 كذلك فتعارضوا في أصل  
 الامكان وهو لا يكتفي به هنا  
 بخلاف النكاح كما مر املوا  
 أنتبه لدون ستة أشهر من  
 الاستبراء فيلحقوا بغيره  
 الاستبراء ووقع في أصل  
 الروضة هنا انه نفيه بالعان  
 وردوه بانه سهو لما فيه في باب  
 وفي العز يزعمون وجع المتن  
 بين نسبي الولد ودعوى  
 الاستبراء تصويراً وقيد  
 للخلاف في الروضة اذا علم  
 انه ليس منه نفيه باليمين  
 وان لم يدع الاستبراء فان  
 نكل فوجهان أحدهما  
 ووجه انه متوقف الحقوق  
 على عينها فان نكلت فيمين  
 الولد بعد بلوغه وقضية  
 عبارتها ان اقتصره على  
 دعوى الاستبراء كلف في  
 نفيه عنه اذا حلف عليه (فان  
 أنكرت الاستبراء) وقد  
 ادعت عليه أمية الولد  
 (حلف) ويكتفي في حلفه (ان  
 الولد ليس منه) ولا يجب  
 تعرضه للاستبراء ولا يجزئه  
 الاقتصار عليه لان المقصود  
 هو الاول وفيه اشكال  
 أجبت عنه في شرح الارشاد  
 (وقبل يجب تعرضه

المغني وادعى بعد وطلتها استبراء منها بحضرة كاملة واتي الولد لسته أشهر فاكثرت منها الى أربع سنين اه (قوله  
 وحلف على ذلك الخ) يعني ولا بد من حلفه وان وافقته الخ اه رشدي عبارة المغني ولا بد من حلفه مع دعوى  
 الاستبراء وعبارة سم وظاهر المنهج وشرحه بل صريحه أنه لا بد من الحلف اه وعبارة الرشدي قوله  
 وحلف الخ يعني ولا بد من حلفه وان وافقته الامتاع اه (قوله بذلك) أي بالحلف مع دعوى الاستبراء اه  
 ع ش (قوله وهو لا يكتفي به هنا) أي في فراش الامة بل لا بد فيمن الاقرار بالوطء أو البينة عليه مغني ونهاية  
 (قوله بخلاف النكاح) أي لان فراشه أقوى من فراش الملك اذ مقصود النكاح التمتع والولد ومالك اليمين  
 قد يقصده خدمة أو تجارة ولهذا لا يمتنع من لا تحل وعالم من لا تحل اه سم عن الامداد قوله أمالوا أنتبه الخ  
 محترز قوله ستة أشهر فاكثرت (قوله هنا) أي في باب الاستبراء (قوله ان له نفيه الخ) أي فيما اذا علم أنه ليس  
 منه (قوله وردوه الخ) عبارة المعنى قال على الصحيح كما سبق في العان انتهى ونسب في ذلك للسهو فان السابق  
 هناك تصحيح المنع وهو كذلك هنا في كلام الراعي اه (قوله تصوير) خبر وجع المتن (قوله في الروضة الخ)  
 استدلال على كون الجمع مجرد التصوير (قوله أحدهما ورج) رجه في شرح الروض اه سم وعبارة  
 النهاية أحدهما توقف الحقوق على عيبتها الخ وثانيهما هو الاصح لحق الولد بنكوله اه (قوله وقضية  
 عبارتها) أي عبارة الروضة المسألة آنفا وقوله اذا حلف عليه أي على نفي الولد عنه لا على الاستبراء أخذاً بما  
 يأتي (قول المتن حلف) بضم أوله بخطه أي السيد على الصحيح اه مغني (قوله ولا يجزئه الاقتصار الخ) مع  
 قوله السابق وقضية عبارتها الخ المصريح باجزاء الاقتصار عليه يدل على الفرق بين انكارها والاستبراء مع  
 دعوى الامية وعدم انكارها اه سم أقول في دعوى دلالة ما ذكر على الفرق توقف ظاهر اذا اجزاء فيما  
 سبق بالنسبة الى الدعوى لا اليمين كما ثبت عليه وعدم الاجزاء هنا بالنسبة الى اليمين لا الدعوى كما هو صريح  
 السابق (قوله وفيه اشكال أجبت عنه في شرح الارشاد) عبارة واستشكاه في المطلب من حيث ان عيبتها  
 لم يوافق دعواه الاستبراء ولذا قلنا في الدعوى اذا أجاب بنفي ما ادعى عليه لم يحلف الا على ما أجاب به ولا يكفيه  
 أن يحلف به لاحق له عليه الا أن يكون ذلك هو جوابه في الدعوى وقد يجاب عنه بان قوله ليس مني هو  
 المقصود بالذات والاستبراء وسيلة اليه فوجب التعرض للمقصود ولم يكف بذكر وسيلة لانه قد يخلف عنها  
 انتهت اه سم يحذف (قول المتن يجب تعرضه) أي مع حلفه المذكور (فرع) لو وطئ أمته واستبرأها ثم

كتب شحنا الشهاب الرمي بخطه على كتب متعددة أنه المعتمد خلافاً لمن نسب اليه خلاف ذلك (قوله وان  
 وافقته الامة الى قوله لاجل حق الولد) كذا مر وعبارة المنهج الا ان نفيه وادعى استبراء أي بعد الوطء  
 وحلف ووضعت لسته أشهر أي فلا يلحقه قال في شرحه وانما حلف لاجل حق الولد اه وظاهره بل صريحه  
 انه لا بد من الحلف ولم يتعرض له في الروض ولما قال في التيسير ولا ينتفي عنه الا أن يدعى الاستبراء ويحلف عليه  
 قال الاسنوي في محجه ان الاصح عدم وجوب الحلف على الاستبراء وهو المناسب لقول الشارح الاتي وجع  
 المتن بين نفي الولد ودعوى الاستبراء فلامعني لوجوب الحلف عليه فليتامل انتهى (قوله أحدهما ورج)  
 رجه في شرح الروض (قوله أحدهما الخ) وثانيهما هو الاصح لحق الولد بنكوله شرح مر (قوله  
 وقضية عبارتها الخ) كذا شرح مر (قوله ولا يجب تعرضه للاستبراء) واذا حلف على الاستبراء فهل يقول  
 استبرأها قبل ستة أشهر من ولادتها هذا الولد أو يقول ولادتها بعد ستة أشهر بعد استبرأها فيه وجهان الاوجه  
 ان كلامهما كاف في حلفه لحصول المقصود به شرح مر (قوله ولا يجزئه الاقتصار عليه) مع قوله  
 السابق وقضية عبارتها الخ المصريح باجزاء الاقتصار عليه يدل على الفرق بين انكارها والاستبراء مع دعوى  
 الامية وعدم انكارها ولم يتعرض مر لقول الشارح ولا يجزئ الخ (قوله وفيه اشكال أجبت عنه في  
 شرح الارشاد) عبارة واستشكاه في المطلب من حيث ان عيبتها لم يوافق دعواه الاستبراء ولذلك قلنا في  
 الدعوى اذا أجاب بنفي ما ادعى به عليه لم يحلف الا على ما أجاب به ولا يكفيه أن يحلف به لاحق له عليه الا أن يكون  
 ذلك هو جوابه في الدعوى وفارق نفي الولد في النكاح بان نفيه لم يعتمد دعوى الاستبراء فيه فلذلك لم يشترط



أعنتها ثم أتت ولد لسته أشهر من العتق لم يلحقه اه معنى (قول المتن ولو ادعت استيلادا إلخ) أقهرهم صحة دعوى الامة الاستيلاد وهو كذلك نهاينومعنى أى ثم بعد دعواها تطلب منه جواب منع بطريقه عش (قول المتن أصل الوطء) أى ودخول مائته المحرم في قبلها (قوله لم يلحقه) أى وان أشبهه بل وان ألحقه به الفاتحة لا تنفع عسبه اه عش (قوله اذلاولا يلحق) عبارة المعنى لموافقته الأصل من عدم الوطء وكان الولد من قباعة اه (قوله ولم يسبق) الى قوله قال ابن الرنعة في المعنى (قوله فلا يلحق) معتمد اه عش (قوله ويرد بمنع إلخ) لا يخفى ما فيه وقوله اذلاولا سبب الحرية إلخ فيه أنه قد لا يقصد الا المطالب لاسبب وقوله والحرية منتظمة قد يقال مراد ابن الرنعة بحريريتها حق حريرتها وهو حاضر لا منتظر اه سم (قول المتن لحقه في الاصح) \* (خاتمة) \* لو اشترى زوجته وأتت بولد يمكن كونه من النكاح والملك بان ولدته لسته أشهر فاكثر من الوطء بعد الشراء وأقل من أربع سنين من الشراء لم تصر أم ولدا لان أقر بوطء بعد الملك بغير دعوى استبراء يمكن حدوث الولد بعده بان لم يدعه أو ادعاه وولدت لولد من ستة أشهر من الاستبراء فتصير أم ولدا ولو زوج أمته فطلقت قبل الدخول وأقر السيد بوطئها فولدت لولد الزم من المحتمل كونه منها لحق السيد بالظاهر وصارت أم ولد اه معنى

### \*(كتاب الرضاع)\*

(قوله هو بفتح أوله) الى قوله وفي وجه ذكره في المعنى الا قوله وقد تبدل ضاده تاء والى التيسير الاول في النهاية بلا مخالفة الا في مواضع سأنبه عليها (قوله بفتح أوله وكسره) وقد يقال الرضاعة بانثبات التاء فيها معنى وشجنا (قوله وقد تبدل إلخ) ظاهره على المعنيين اه عش (قوله لغتاسم لمص الثدي إلخ) هو أخص من المعنى الشرعي من جهة أنه لا يشمل ما إذا حلب اللبن في أناء وسقى للولد أو تناول ما حصل منه كالجبين وأعم منه من جهة أنه يشمل الرضاع من بهيمة أو فوف حولين اه بجري (قوله وشرب لبنه) أى مع شربه اه شجنا (قوله

التعرض في نفيه الى ذكره واستظهر الزركشي ما قاله وقد يجاب عنه بان قوله ليس مني هو المقصود بالذات والاستبراء وسببه ليسه فوجب التعرض له مقصود ولم يكتف بذكر سبباته لانه قد يختلف عنها وانما لم يكن لاحق له على ما إذا ادعى عليه بشئ خاص لان العام غير الخاص على ان الحق له الاطلاقات فلم يحقق شبهه للمدعى فيه العين انتهت عبارته ولما بحث أن يقول في قوله لان العام غير الخاص لا أثر للمغايرة مع كون هذا العام نصافي العموم وقد صرحوا بان النكرة المنفية بلا نص في العموم كما صرحوا بان العام يدل على كل فرد مطابقة فلا أثر لهذه المغايرة مع تناول هذا العام للمدعى نصادر لانه غلب مطابقة وفي قوله على ان الحق ان الحق باعتبار تلك الاطلاقات اما من قبيل المتواطئ أو من قبيل المشترك فان كان الاول فهو قوله عام بجميع تلك المعاني على وجه النص وصية إلخ ما تقدم فلا أثر لجردان له الاطلاقات وان كان الثاني فكذلك بناء على ما عليه الشافعي وانه قوله من صحة استعمال المشترك في معنيه مثلا وظهوره فيها عند التجرد عن القرائن قال الجلال المحلي في حد العام من جمع الجوامع ومن العام اللفظ المستعمل في حقيقة أو حقيقة ومجازه أو مجازيه على الراجح المتقدم من صحة ذلك ويصدق عليه الحد كما يصدق على المشترك المستعمل في افراد معنى واحد لانه مع قرينة الواحد لا يصلح لغيره انتهى فتأمل (قوله في المتن ولو ادعت استيلادا فانكر أصل الوطء وهناك ولد إلخ) قال في الروص والسيد المنكر للوطء أى الذي ادعته أمته لا يلحق على نفيه ولو كان ثم ولد أى لان الأصل عدم الوطء مع كون النسب حقا لها قال في شرحه وظاهره لا يضمن حلفان ادعت أمية الولد كما صرح به الامام لان لها فيها حق وان اقضى كلامه تبع الصريح كلام أصله خلافة نفيه على ذلك الباقي وقال ان ما في الروضة وأصله الا يعرف لاحد من الاصحاب انتهى (قوله ويرد بمنع إلخ) لا يخفى ما فيه (قوله اذلاولا سبب الحرية غيره) فيه أنه قد لا يقصد الا المطالب لاسبب (قوله والحرية منتظمة) قد يقال مراد ابن الرنعة بحريريتها حق حريرتها وهو حاضر لا منتظر والله تعالى أعلم

### \*(كتاب الرضاع)\*

الاستبراء) ليثبت بذلك دعواه (ولو ادعت استيلادا فانكر أصل الوطء وهناك ولد) يلحقه لعدم ثبوت الفراش ولم (يلحق) هو (على الصحيح) اذلاولا به لها على الولد حتى تنوب عنه في الدعوى ولم يسبق منه اقرار بما يقتضيه الحق وبه فارق حلفه فيما امر لا قراره ثم بالوطء أما إذا لم يكن ثم ولد فلا يلحق جزما كما قاله لكن قال ابن الرنعة لكن ينبغي حلفه جزما اذا عرضت على البيع لان دعواها حينئذ تنصرف الى حريرتها لا الى ولدها ويرد بمنع قوله لا الى الحق بل الانصراف ينحصر له اذلاولا سبب الحرية غيره وأيضا هو حاضر والحرية منتظمة والانصراف للمعاصر أقوى فتعين (ولو قال من) أنت موطوءة بولد (وطئة) ما (وعزلت) عنها (لحقه) الولد (في الاصح) لان الماء قد يسبق من غير احساس به \* (كتاب الرضاع) \* هو بفتح أوله وكسره وقد تبدل ضاده تاء لغتاسم لمص الثدي وشرب لبنه وشرغا اسم لمصول لبن امرأة



أو ما حصل منه في جوف طفل بشرط تاقى وهي مع ما يتفرع عليها المقصودة بالباب وأما مطلق التحريم به فقد مر في باب ما يحرم من النكاح والاصل فيه الكتاب والسنة وإجماع (٢٨٤) الأمة وسبب تحريمه ان اللبن جزء المرصعة وقد صار من أجزاء الرضيع فاشبهه منها في النسب

ولقصوده عنه لم يثبت له من أحكامه سوى المحرمية دون نكاحات وعنتق ومغوط قود ورد شهادة وفي وجه ذكره هنا مع انه قد يقال الانسب به ذكره عقب ما يحرم من النكاح غرض وقد يقال فيه ان الرضاع والعدة بينهما تشابه في تحريم النكاح فجعل عقبها لا عقب تلك لان ذلك لم يذ كر فيه الا الذوات المحرمة الانسب بمحله من ذكر شروط التحريم وأركانها رضيع ولبن ومرضع (انما يثبت الرضاع المحرم (لبن امرأة) لارجل لان لبنه لا يصلح للغة - فانه نعم بكره ولقرعته نكاح من ارتضعت منه للخلاف فيه ولاختي الان بان أنثى ولا بهيمة فبالوارضعت منها ذكر وأنثى لانه لا يصلح لغذاء الولد صلاحة لبن الاكمية ولان الاخوة لا تثبت بدون الامومة والابوة وان أمكن ثبوت الامومة دون الابوة وعكسه كما يأتي آدمية كعبر به الشافعي رضي الله عنه فلا يثبت بلبن جنينة لانه تلوا النسب لخبر يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب والله تعالى قطع النسب بين الجن والانس فانه الزركشي وقضيته انه مبني على الاصح من حرمة

أو ما حصل منه) كالزبد والجن اه عش (قوله في جوف طفل) أي لعدته أو دماغه معني وشرح المنهج (قوله وفي) أي الشرط اه عش (قوله المقصودة الخ) خبر وهي (قوله به) أي الرضاع (قوله فيه) أي تحريم الرضاع اه معني (قوله وإجماع الأمة) أي على أصل التحريم به والاتقي تفاسيله خلاف بينهم اه عش (قوله فاشبهه منها) أي ولما كان حصوله بسبب الولد المنعقد من منها ومنى الفعل سري الى الفحصل وأصوله وحواشيه كما يأتي وتزل منزلة منية في النسب أيضا اه عش (قوله ولقصوده) أي اللبن عنه أي المني وقوله دون نكاحات أي كسقوط حدود وجوب نفقة وعدم حبس الوالد من الولد اه عش (قوله وفي وجه ذكره) خبر مقدم لقوله غرض (قوله هنا) أي عقب العدة (قوله غرض) أي خلفه اه عش (قوله فيه) أي وجه ذكره هنا (قوله لان ذلك) أي باب ما يحرم من النكاح (قوله لم يذ كر فيه الا الذوات الخ) فيسهل ان الذوات المحرمة انما ذ كرته هنا باعتبار تحريمها المتوقف على تلك الشروط فلذا ذ كر تلك الشروط هناك غاية المناسبة ونسبية ذ كر الذوات المحرمة هناك لاتعارض مناسبة ذ كر تلك الشروط هناك أيضا اه سم (قوله وأركانه) أي التنبيه الاول في المعنى الا قوله لانه لا يصلح الى لان الاخوة وقوله أو الابوة الى آدمية وقوله وقضيته الى المني وقوله نعم الى المني (قول المني بلبن امرأة) (فائدة) الواجب على النساء أن لا يرضعن كل صبي من غير ضرورة وإذا أَرْضعن فلحقن ذلك ويشهرنه ويكتنبنه احتياطاً كذا أفاده السكال ابن الهمام الحنفى في شرح الهداية اه سيد عمر (قوله ولقرعته) أي وأصوله وحواشيه على قياس ما يأتي من انتشار الحرمة الى أصول وفرع وحواشي الرضعة وذى اللبن سم على ج اه عش (قوله الان بان أنثى) فلو مات قبله لم يثبت التحريم فالرضيع نكاح أم الحنثي ونحوها كما نقله الاذرى عن المتولى معني وشخصنا (قوله وان أمكن ثبوت الامومة الخ) أي يكمل أو رضعت البكر طفلاً وقوله وعكسه كما يأتي أي في قول المصنف ولو كان لرجل خمس مستولات الخ اه عش (قوله آدمية) نعم امرأة (قوله فلا يثبت بلبن جنينة) وفاقا للمعني وشيخ الاسلام وخلافاً للنهاية كما يأتي (قوله لانه) أي الرضاع تلوا النسب بكسر فسكون أي قرعته (قوله والله تعالى قطع النسب بين الجن والانس) أي بقوله تعالى جعل لکم من أنفسکم أزواجاً عتانی (قوله على الاصح) من حرمة تناكحهما وفاقا للمعني وشيخ الاسلام (قوله أما على ما عليه جمع من حله) وهو الاوجه اه نهاية (قوله فيحرم) وعليه فتعبر الشافعي بالا آدمية لم يرد به الاحتراز عن الجنينة بل هو لندرة الارتضاع منها اه عش ولا يخفى بعده (قوله وهو متجه) أي التفصيل المذكور في البناء (قوله لانه من حرمة حر كتمذبح) قضية اطلاقه أنه لا فرق في وصولها الى ذلك الحدين كونه بجنينة أو بدونها والموافق لما في الجنائيات اختصاص ذلك بالاول لكن قضية ما يأتي في شرحه رضيع حتى من قوله لاتتفاء التغذية اه ان المدرك هنا غير مهم وأنه لا فرق بين الحالين اه عش وقوله لكن قضية ما يأتي الخ قد منع بان ما يأتي في الرضيع وما هنا في المرصعة عبارة شخصنا ولا بلبن من انتهت الى حرمة مذبح بحر احدها لانها كالميتة بخلاف من انتهت الى حرمة مذبح بحر فانه

(قوله لم يذ كر فيه الا الذوات المحرمة الانسب بمحله) فيه بحث لان الذوات المحرمة لم تذ كر فيه الا باعتبار تحريمها المتوقف على تلك الشروط هناك غاية المناسبة ونسبية ذ كر الذوات المحرمة لاتعارض مناسبة ذ كر الشروط أيضا وكان الاوجه حذف هذا النفي أعني قوله لا عقب تلك والاتصال على ما قبله لانه وجه مناسبة ذ كرهما وان وجدت مناسبة أخرى لذ كرهما هناك ولو أتم من هذه المناسبة (قوله نعم بكره ولقرعته) هل وأصوله وحواشيه على قياس ما يأتي من انتشار الحرمة الى أصول وفرع وحواشي الرضعة وذى اللبن (قرع) لو خرج اللبن من غير طريقه المعتاد فهل يؤثر مطلقاً وفيه نحو تفصيل الغسل بخروج المني من ذلك فيه نظروا لعل القياس الثاني وكذا لو خرج من ثدي أو ثد فهل يؤثر مطلقاً أو يفصل فيه (قوله أما على ما عليه جمع من حله) وهو الاوجه شرح مر

ثبت  
تناكحهما ما على ما عليه جمع من حله فيحرم وهو متجه (حية) حيا مستقرة لا من حرمة حر كتمذبح ولا ميتة بخلافها  
لانه ثلاثة ثلاثة كالاتيبت حرمة المصاهرة بوطنها ولانه منفصل من جنة



منفكة عن الحل والحرم كالهيمة به اندفع قولهم اللبن لا يحوت فلا عبرة بنظره كالمشقة في سقاء نجس نعم بكرة كراهة شديدة كقولنا ظاهر لقوة الخلاف فيه (بلغت تسع سنين) قرية تقريرا بالمعنى السابق في الحيز ولو بكر أخيه (٢٨٥) دون من لم تبلغ ذلك لأنهم لا يتحمل

الولادة واللبن المحرم فربما

(ولو حلبت) لبنها المحرم

وهو الخامسة أو خمس دفعات

أو حلبت غيرها أو زل منها

بلا حلب ثم ماتت (فأوجز)

طفل مرة في الأولى وخمس

مرات في الثانية (بعد موتها

حرم) بالتشديد هنا وفيها

بدر (في الأصح) لانفصاله

منها وهي غير منفكة عن

الحل والحرم (ولو جبن

أو زرع منه زبد) وأطعم الطفل

ذلك اللبن أو الزبد أو سقاء

المنزوع منه الزبد (حرم)

لحصول التغذية (تنبه) \*

قضية هذا الصنيع الذي

تبعته فيه غيري حيث علم

في المعلوم ونخصص المسق

بما تفرع زبد من اللبن وع

منه اللبن وهو المسمى على

السنة العامة بالمصل لأنه

يشبه المصل الحقيقي وهو ماء

القطر بعد غلبته وعصره

على أحد تفسيريه في الربا

لا يحرم هنا ويرجع بانه انما

عنه اسم اللبن وصفاته

بالكلية بخلاف المنزوع منه

الزبد لبقائهما فيه وجيب

ان الرخصة وفروعا

وغیره من فيما علمت

ينعوضوا بالمنزوع منه زبد

ولا جبن ولا يقاس ما هنا

بما في الفطرة والربا لا اختلاف

المعط فيهن كالمسح واضع

(ولو خلط) اللبن (بما تجم

أوجامد (حرم ان غلب) بفتح أوله المائع بان ظهر لونه أو طعمه أو ريحه وان شرب البعض لانه المؤثر حيثئذ (فان غلب) بضم أوله بان زال طعمه ولونه وريحه مساو تقديرا بالاشد فيما ياتي والحال انه يمكن أن ياتي منه خمس دفعات كما نقلناه وأقره لكن حكى الروياني عن النص

خلافه

ثبت الرضاع بلبنها اه وكذا في الجبري عن الحلبي وسم على المنهج (قوله منفكة عن الحل الخ) أي لا يتعاقب بها اباحة شيء لها ولا تحريم شيء عليها لخروجها عن صلاحية الخطاب كالبهيمية سم وعش (قوله كالمشقة) أي امرأته (قوله في سقاء نجس) أي على القول بنجاسة الأذى بالموت مفتي وسيد عمر (قوله نعم بكرة كراهة الخ) أي نكاح نحو فرع من تحريم مناتها بتقدير الرضاع منها حية (فرع) لو خرج اللبن من غير طريقه المعتاد أو من ثدي زائد فليس تفصيل خروج المني من ذلك أنه لو خرج مستحكما بان لم يحل خروجه على مرض حرم والا فلا وليس من ذلك ما لو انخرق ثديها وخرج منه اللبن فلا يقال فيه هذا التفصيل بل الاقرب التحريم قياسا على ما لو انكسر صلبه فخرج منه حيث قالوا بوجوب الغسل فيه ومثله في التحريم ما لو استوصل ثديها وخرج اللبن من أصله اه عش (قوله بالمعنى السابق الخ) وهو أنه لا يضر نقصها عن التسع بما لا يسع حبضا وطهرا عش أي بان يكون أقل من ستة عشر يوما شيئا (قوله دون من لم تبلغ ذلك) فان انفصل منها اللبن قبل التسع بما يسع حبضا وطهرا وهو ستة عشر يوما كما ذكرنا يؤثر اه شيئا (قوله أو خمس دفعات) عطف على لبنها المحرم (قوله في الأولى) أي حلب الخامسة وقوله في الثانية أي حلب خمس دفعات (قول المتن ولو جبن) أي أوجب من أقط أو جبن به دقيق اه معني (قوله الجبن) ومثله القسطة شيئا (قوله أو الزبد) أي أو السمن بالطريق الأولى عبارة سم على المنهج قوله من جبن أو غيره يشمل السمن وهو متجه انتهت اه عش (قوله قضية هذا الصنيع) أي قوله وأطعم الطفل الخ (قوله وهو المسمى الخ) ويعرف عندهم بالمش الحصر اه شيئا (قوله لا يحرم هنا) معتمد سم وعش وشيئا وانظر ما تارة لفظة هنا (قوله ولا جبن) أي ولا المنزوع منه جبن (قول المتن بمائع) طاهر كماء أو نجس كحمر اه معني (قوله أو جامد) أي التنبه في النهاية الاقوله بان تحقق إلى قوله بن وكذا في المعنى الاقوله لكن حكى المتن وقوله وعدم فديقالي وعدم تاثير البعض وقوله ويظهر الى ولو اختلط (قول المتن ان غلب) أي اللبن (قوله المائع) هلا قال أو الجامد اه سم (قوله بان ظهر لونه الخ) يحتمل أن يراد بظهور اللون ما يشمل الحسى والتقدير يرى كافي المياه ويدله قوله الا في مساو تقديرا بالخ وقوله ولو زألت الخ اه عش (قوله وان شرب البعض) لكن بشرط كون اللبن يمكن أن ياتي منه خمس دفعات ولو انفراد معني ورشدي أي أو كان هو الخامسة تغليبا ياتي قوله لانه المؤثر الخ) اذا مغلوب كالعديم اه معني (قوله حيثئذ) أي حين الغلب (قول المتن ان غلب الخ) وسكت عن استواء الامر من وحكمه يؤخذ من الثانية بطريق الأولى اه معني (قوله والحال انه) أي اللبن لو انفراد عن الخلط (قوله يمكن أن ياتي منه خمس دفعات) أي أو كان هو الخامسة رشدي وسم (قوله خمس دفعات) أي وانفصل في خمس دفعات وشربه في خمس دفعات اه عش هذا على مختار النهاية والمعنى وشيخ الاسلام والزبادي من اعتبار تعدد انفصال اللبن مطلقا سواء اختلط بغيره أم لا خلافا لما ياتي في التنبه (قوله كما نقلناه)

(قوله منفكة عن الحل والحرم) كان المراد عن الحل لها والحرم عليها أي لا يتعلق بها حل شيء ولا حرم شيء لخروجها عن صلاحية الخطاب كالبهيمية (قوله في المتن ولو خلط بمائع الخ) في الرضوخ وشرح ولا يضر في التحريم غلبة الريق لفطرة اللبن الموضوع في الفم الحاقا به بالطريق التي في المعدة انتهى وفي شرح التنبه لان النقيب وقعت قطرة لبن في فم مسي واختلطت وبقية ثم وصل الى جوفه فطريقان أحدهما ينظر الى كونه غالباً أو مغلوباً كما ذكرنا والثاني يحرم قطعا انتهى وأقول يؤخذ من تفصيل المصنف انه اذا ابتلع جميع الريق الذي اختلط به القطر دفعة واحدة أثر وحسب رضعة ولا كلام أو دفعات بما فيه تفصيل المصنف (قوله المائع) هلا قال أو الجامد (قوله والحال الخ) قضية ذلك مع قوله أو كان هو الخامسة انه لو لم يمكن أن ياتي منه الادفعة وشرب السكك وكان هو الخامسة لم يكف وهو ممنوع منعوا واختصاصا له

أوجامد (حرم ان غلب) بفتح أوله المائع بان ظهر لونه أو طعمه أو ريحه وان شرب البعض لانه المؤثر حيثئذ (فان غلب) بضم أوله بان زال طعمه ولونه وريحه مساو تقديرا بالاشد فيما ياتي والحال انه يمكن أن ياتي منه خمس دفعات كما نقلناه وأقره لكن حكى الروياني عن النص



أى عن السرخسى اه معنى (قوله وان القطرة الخ) عطف تفسير على تحلله عبارة النهاية قال بعضهم ان القطرة وحدها الخ وجعل ان اختلاط اللبن بغيره ليس كأنظراده فلا يعتبر في انفصاله عدد وليس كما قال اه ولعله أراد بالبعض الشارح (قوله اذا وصل اليه) أى الى جوف الطفلس (قوله ما وقعت الخ) فاعل وصل ولم يبرز الضمير في الصلة مع جريانها على غير ما هي عليه اختيار المذهب الكوفي من عدم وجوبه عند أمن اللبس كما هنا (قوله على خمس دفعات الخ) عبارة المفتى ومحل الخلاف ما اذا شرب من المختلط خمس دفعات وكان حليب في خمس آنية أو شرب منه دفعة بعد ان سقى اللبن الصنف أربعة اه ووافقهم ما من قول النهاية وليس كما قال اه (قوله أو كان هو) أى المختلط الخامسة قضية هذا الصنيع انه اذا كان هو الخامسة لا يكفي شرب البعض ولا يخفى اشكاله جدا لانه اذا اعتد بشرب ذلك البعض واحدة من خمس محرمة فليجب أن يعتد به خامسة لاربع قبل من الخالص فتأمل اه سم (قوله لان اللبن في شرب الكل الخ) قد يقال ان وصول اللبن بمجرد ليس كافيا في التحريم بل لابد من وصول خصوص اللبن في خمس دفعات فان قبل اللبن باختلاطه صار في كل جزء من أجزاء المائع جزء آمن قلنا فيثبت الحرمة بشرب البعض اذا شربه في خمس دفعات أى والصورة ان اللبن يتأتى منه في نفسه خمس دفعات كما علم مما مر اه رشيدى (قوله وبه) أى بالتعليل المذكور (قوله وعدم حد الخ) وقوله وعدم فدية الخ كل منهما بالنصب عطفًا على عدم تأثير الخ اه سم (قوله وعدم تأثير البعض) مبتدأ خبره قوله لعدم تحقق الخ (قوله أو بقي أقل من قدر اللبن) قد يقال بقاء الأقل لا يقتضى تحقق الوصول في خمس دفعات لاحتمال خلطه ببعض الخمس عنه لا تحصاره في غيرها مما شرب أو مما بقي أيضا الا أن يخص هذا بما اذا كان المشروب هو الخامسة فقط فليتامل سم وقوله لا تحصاره في غيرها الخ هذا الاحتمال بعيد جدا أو ممتنع اذا الغرض تحقيق اختلاط أجزائه بجميع أجزاء الخليط ثم قولهم ان بقى أقل من قدر اللبن ينبغي أن يقتضى اذا كان القدر المحقق استعماله منه يمكن أن يتأتى منه خمس دفعات أخذًا مما تقدم وكانهم لم يتعرضوا له لوضوحه وتبادره الى الفهم سيما مع قرب التكلم على هذا الشرط في بيان أصل المسئلة اه سيد عمر (أقول) وقوله اذا الغرض الخ مع كونه خلاف مقتضى قاعدة العطف بأو يقتضى ان لا فرق بين شرب الكل وشرب البعض وان حكمهما واحد كما مر عن الرشيدى وأما قول ع ش بعد ذكر كلام سم أقول ويأتى مثله فيما لو شرب جميع المختلط به في خمس دفعات لجواز أن يكون بعضها خاليا منه اه ان أراد به الاعتراض عليه يدفع بان هذا الاشكال وارد على كلامهم أيضا كما مر عن الرشيدى بل فيما قدمنا عن سم على قول الشارح أو كان هو الخامسة إشارة الى (قوله أقل من قدر اللبن) لا يخفى ان التحقق يحصل وان بقى من المختلط قدر اللبن فاكتر لان الباقي بعض من اللبن وبعضه من الخليط قطعًا فهذا البعض من الخليط بدل جزء ذهب من اللبن قطعًا اه رشيدى (قوله ولو زائلت اللبن الخ) أى فارقت اللبن اه ع ش (قوله أو صافه) هو بالرفع فاعل زائلت اه سم أى واللبن مفعوله (قوله اعتبر) أى قدر اللبن اه معنى (قوله بماله لون قوى الخ) اعتبار ما ذكرنا من اظهر فائدتهم حيث الخلاف وأما من حيث الحكم فلان الغالب يحرم قطعًا والمغلوب فى الاظهر اه ع ش (قوله أخذنا مما مر أول الطهارة) محل تأمل اذ هذه المقالة ثم مرجوحة اه سيد عمر عبارة الرشيدى قد (قوله أو كان هو الخامسة) قضية هذا الصنيع انه اذا كان هو الخامسة لا يكفي شرب البعض وان كان لو لم يكن هو الخامسة بان احتج لشرب الخمس لكان شرب ذلك البعض واحدة من خمس اذا شرب الكل في خمس دفعات ولا يخفى اشكاله جدا لانه اذا اعتد بشرب ذلك البعض واحدة من خمس محرمة فليجب أن تعتد به خامسة لاربع قبل من الخالص فتأمل اه (قوله وعدم حد الخ) هو بالنصب عطف على عدم من عدم تأثير الخ وكذلك قوله وعدم فدية (قوله أو بقي أقل من قدر اللبن) قد يقال بقاء الأقل لا يقتضى تحقق الوصول في خمس دفعات لاحتمال خلطه ببعض الخمس عنه لا تحصاره في غيرها مما شرب أو مما بقي أيضا الا أن يخص هذا بما اذا كان المشروب هو الخامسة فقط فليتامل (قوله أو صافه) هو بالرفع فاعل زائلت (قوله

وان القطرة وحدها مؤثرة اذا وصل اليه في خمس دفعات ما وقعت فيه (وشرب الكل) على خمس دفعات أو كان هو الخامسة (قيل أو البعض حرم في الاظهر) لان اللبن في شرب الكل وصل لجوفه يقينا فحصل التغذي المقصود وبه فارق عدم تأثير نجاسة استهلك في ماء كثير لا تنفعا استقذارها حيثئذ وعدم حد خمسه استهلك في غيرها لا تنفعا الشدة المطربة وعدم فدية بطعام فيه طيب استهلك لزوال التطيب وعدم تأثير البعض هنا لعدم تحقق وصول اللبن لجوفه ومن ثم لو تحقق بان تحقق انتشاره فيما شربه أو بقي أقل من قدر اللبن حرم ولو زائلت اللبن المختلط بغيره أو صافه اعتبر بماله لون قوى يستولى على الخليط كما قاله جميع متقدمون وبظهر اعتبار أقوى ما يناسب لون اللبن أو طعمه أو ريحه أخذًا مما مر أول الطهارة في التغير التقديرى بالاشد فاقترعهم هنا على اللون كانه مثال ولو اختلط لبن امرأتين ثبتت أمومة غالبية اللبن وصح كذا مغلوبه



بالشرط السابق \* (تنبيه) \* صريح قولهم هنا يمكن أن يأتي منه خمس دفعات الموافق لما في أصل الروضة أنه يشترط أن يكون اللبن قدراً  
يمكن أن يسقى منه خمس دفعات لو انفصل عن الخلط أن مسألة الخلط لا يشترط في اللبن فيها تعدد انفصاله بل لو انفصل دفعته أو يمكن أن يسقى  
منه خمس دفعات لو انفصل عن الخلط حرم ووجهه صراحته في ذلك أنه لو كان الفرض أنه انفصل خمس (٢٨٧) دفعات بالفعل لم يثبت الخلاف في  
اشتراط الامكان المذكور

فحينئذ ان الفرض أنه انفصل  
دفعته واحدة وجبت ذوقه  
يكفي في مطلقاً والاصح أنه  
لا بد من ذلك الامكان وعليه  
فينافي قولهم الآتي ولو  
حلب منها دفعته أو حرمه خسا  
الخ اذ صرح بحالته اذا انفصل  
في مسألة الخلط دفعة فهو  
مرة أمكن أن يأتي منه خمس  
أم لا وجبت ذوقاً ما أن يقال  
اشتراطه كان الجنس  
والاكتفاء به من مع اتحاد  
الانفصال طريقاً في مخالفة  
المذهب الآخر لما له من  
لا بد من التعدد في الطرفين  
الانفصال والايحار وسكا  
عليها هنا العلم بضعفها بما  
سند كراهه كالايجاب وهذا  
بعد جد النطابق مختصري  
الروضة وما أثر من بعدها  
فما علمت على ما فيها في الحلين  
واما أن يثبت بان الصرف  
لا صارف عن اعتبار التعدد  
فيه في الطرفين الحقيقيين  
بخلاف المختلط بغيره فان  
اجتماع الغير معه أو جبه  
حكماً آخر هو امكان التعدد  
بعد الخلط لاحالة الانفصال  
لان طرق الخلط عليه التي  
النظر اليه وأوجب له  
الطائفة لقونها فالحاصل ان  
التعدد يعتبر في الطرفين

يقال لم ير أول الظهار اعتبار ما يناسب النجاسة بل الذي مر أنها هو اعتبار أشد ما يخالف الماء في صفاته سواء  
ناسب النجاسة أم لا بدليل تخيلهم بلون الحبر مثلاً فراجع اه (قوله بالشرط السابق) وهو امكان أن  
يأتي منه خمس دفعات ثم شرب الكل أو البعض بشرط تحقق وصول اللبن للجرى بتحقيق الانتشار أو بقاء أقل  
من قدر اللبن (قوله هنا) أي في المختلط بغيره (قوله يمكن الخ) مقول القول (قوله أنه يشترط الخ) بيان  
لما (قوله خمس الخ) نائب فاعل يسقى اه سيد عمر (قوله أنه مسألة الخلط الخ) خبر قوله صريح قولهم  
اه سم (قوله حرم) خلافاً للنهاية والغنى وشيخ الاسلام والرياض (قوله لو كان الفرض الخ) يمكن منع هذه  
الملازمة بان يمكن أن ينفصل في خمس دفعات ثم يتلف من كل دفعة معظمها بحيث يكون الباقي منها لا يمكن  
وصوله للجرى وحده لحقارته جداً ويمكن وصول مجموع الباقي من الجنس وفي هذا يأتى بالخلاف المذكور  
فلينأمل اه سم (أقول) عبارة المغني المارة آنفاً كالصريح في أن الفرض ما ذكره فراجع (قوله  
وعليه) أي الاصح (قوله الآتي) أي في المتن عن قريب (قوله أمكن أن يأتي الخ) أي سواء أمكن الخ  
(قوله وجبت ذوقاً ما أن يقال الخ) أي حين المناقاة فاما أن يقال الخ أي في دفع المناقاة (قوله به من) الانسب به أي الامكان  
(قوله لهما) أي للشجين (قوله أنه لا بد الخ) بيان للمذهب (قوله وسكا) أي الشجين علم أي الطريقة  
انخالفة للمذهب وكذا ضمير بضعفها (قوله مما سب ذكره) متعلق بالعلم وضمير التثنية للشجين (قوله  
على ما فيها) أي في الروضة (قوله واما أن يخرق الخ) لا يخفى ما في هذا الفرق من النصف والوجه  
استواء المسئلتين سم على ج اه ع (قوله بان الصرف) أي اللبن الخالص (قوله لاحالة  
الانفصال) يعني لا التعدد بالفعل حال الانفصال (قوله اليه) أي الحال الانفصال (قوله وأوجب) (قوله  
أي النظر) (قوله في المسئلتين) أي مسألة الصرف ومسألة الخلط (قوله هذه) أي في مسألة الخلط  
وقوله اكتفى ببناء المفعول وقوله وتلك أي في مسألة الصرف (قوله حال الانفصال) أي وأما حال الايجار  
فيعتبر التعدد في المسئلتين معاً (قوله فانه دقيق مهم) بل هو في غاية التعسف والصواب خلاف ذلك  
ولا اشكال لبطلان الملازمة التي بني عليها كل ذلك على ما بيناه آنفاً سم على ج اه ع (قوله وهو  
صباح اللبن) أي قوله ويعتبر التعدد في النهاية لا قوله يقيناً في موضعين وقوله حسن الترمذي وكذا في المغني  
الاقوله وحسن الترمذي إلى وخبر مسلم وقوله بان المراد بانه لا بعد (قوله يقيناً) قيد الوصول فيقيد عدم  
التحريم عند الشك كافي المنهج وغيره وما في سم من أنه يفيد التحريم عند التردد والاحتمال فهو مبني على  
تعلقه بقبول وصولها (قوله لذلك) أي لحصول التغذي بذلك معنى ونشرح المنهج ونظر فيه الحلبي بان التغذي  
لا يحصل الا بالوصول للمعدة (قول المتن لاحقاً) وهي ما يدخل من الدبر أو القبل من دواء فلا يحرم اه  
معنى (قوله وثلها) أي الحقنة (قوله في نحو اذن الخ) أي حيثما يصل منها إلى المعدة أو الدماغ

ان مسألة الخلط الخ هو خبر قوله صريح (قوله لو كان الفرض الخ) يمكن منع هذه الملازمة بان يمكن  
أن ينفصل في خمس دفعات ثم يتلف من كل دفعة معظمها بحيث يكون الباقي منها لا يمكن وصوله للجرى  
وحده لحقارته جداً ويمكن وصول مجموع الباقي من الجنس وفي هذا يأتى بالخلاف المذكور فلينأمل  
(قوله واما أن يخرق بان الصرف الخ) لا يخفى ما في هذا الفرق من النصف والوجه استواء المسئلتين (قوله  
خالص الخ) لا يخفى ما فيه (قوله فتأمل فانه دقيق مهم) بل هو في غاية التعسف والصواب خلاف ذلك  
ولا اشكال لبطلان الملازمة التي بني عليها كل ذلك على ما بيناه في الحاشية الاخرى (قوله يقيناً) يفيد

في المسئلتين لكن هذا اكتفى بما كانه مسألة الخلط لانه الاقوى وتلك تعين اعتبار حالة الانفصال لانه لا معارض له فتأمل فانه دقيق مهم (ويحرم  
ايحار) وهو صب اللبن في الخلق قهر الحصول التغذي به ومن ثم اشترط وصوله للمعدة ولو لم يجانها فلا مسام فلو تعبد قبل وصولها بغيره لم يحرم  
(وكذا اسباط) بان صب اللبن في الانعرج وصل للدماغ (على المذهب) لذلك (لاحقته في الاظهر) لانها لا سهال ما تعتقد في الامعاء فلم يكن  
فيها تغذيتها منها صبي في نحو اذن أو قبل (وشرطه) أي الرضاع المحرم أي ما لا بد فيه منه فلا ينافي



اه ع ش (قوله عده) أي الرضيع (قوله فيما مر) أي قبيل قول المتن انما يشترط (قوله حرمة مذبوح) فيه ما قدمناه اه ع ش عبارة شيخنا الجراح بخلافه مرض اه (قوله اتفاقا) أي من الائمة الاربعة وانظر ما فائدة تعرض ذلك ونفي تأثيره فان التحريم انما يتعدى من الرضيع الى فروعه وهي متقبضة عن ذكر وأما أصوله وحواشيه فلا يتعدى التحريم اليهم نعم تظهر فائدة ذلك في التعاليق كقوله قال زوجها ان كان هذا ابني من الرضاع فانت طالق وفيما لو مات الرضيع عن زوجة فان قلنا باننا نسير الرضاع بعد الموت حرم على صاحب اللبن أن يتزوجها لصيرورتها زوجة ابنه اه ع ش أي وفيما لو مات الرضيع عن زوج فلو قلنا باننا نسير ذلك حرم على زوج الرضيع أن يتزوج المرأة لكونها أم زوجته (قول المتن لم يبلغ الخ) أي يقينا فلا أثر لذلك بعدهما ولا مع الشك في ذلك منهج ومغنى وشيخنا على الغرض وسياق عن سم ما وافقه (قوله ما لم ينكسرا الخ) أي بان وقع انفصال الولد أول الشهر (قوله أول شهر) من اضافة الصفة الى الموصوف عبارة المغنى وشرح المنهج الشهر الاول اه وقوله فيكمل الخ أي اذا انكسر الشهر الاول بان وقع انفصاله في اثنتائه (قوله فان بلغهما يقينا الخ) مفهوم التقيد باليقين أنه لو احتمل بلوغهما ابتداءها حرم وهو مخالف لقول المتن الا ترى أهل رضع في الحولين أم بعد فلا تحريم اه سم أي فلذا أسقطه النهاية والمغنى (قوله ابتداء الخامسة) معمول بلغهما اه سم (قوله ويحسبان) أي الحولان (قوله من تمام انفصاله) أي الرضيع (قوله وان رضع) أي قبل تمام انفصاله فقوله زمن الانفصال تنازع فيه الفعلان فاعمل فيما الثاني كالمختار البصريين (قوله وان نازع فيه الاذرى) أي فقال والاشبه ترجع تأثير الارضاع قبل تمام الانفصال لوجود الرضاع حقيقة اه مغنى (قوله فلا تحريم) جواب فان بلغهما الخ (قوله وحسن الترمذي خبر الخ) دليل ثان لما في المتن (قوله الاما فتق الامعاء) أي دخل فيها بخلاف ما لو تقايا قبل وصوله الى المعدة فالمراد بفتح الامعاء موصولة للمعدة اه ع ش (قوله وخبر مسلم الخ) استئناف بياني (قوله في سالم الذي الخ) قد تشكل قضية سالم بان الحرمة المحوزة للنظر انما تحصل بتمام الخامسة فكيف جاز لسالم الارضاع منها المستلزم عادة لمس الاجنية والنظر قبل تمام الخامسة الا أن تكون قد حلت خمس مرات في اناه وشربها منه أو نصابها من النظر والمس الى تمام الرضاع كما خصا باننا نسير هذا الرضاع سم على جج اه ع ش (قوله وهو رجل) أي والحال ان سالم رجل كامل حين الارضاع (قوله ليحل الخ) وقوله بأذنه الخ كل منهما متعلق بأرضعته (قوله خاص به) خبر وخبر مسلم الخ والضمير لسالم (قوله كما قاله أمهات المؤمنين الخ) أي يوهن بالخاص والعام والناسخ والمنسوخ أعلم اه مغنى (قوله أو في اثنتائها) عطوف على ابتداء الخامسة سم وع ش (قوله حرم) أي لان ما وصل قبل تمام الحولين بعد رضعة (فرع) قال في العباب ولو حكم قاض بشرب الرضاع بعد الحولين نفى حكمه بخلاف ما لو حكم بخبره بأقل من الخمس فلا نفى اه ولعل الفرق أن عدم التحريم بعد الحولين ثبت بالنص بخلافه بما دون الخمس اه ع ش وقوله بخلاف ما لو حكم الخ في سم عن الروض وشرح حمله (قول المتن وخمس رضعات) وقيل يكفي رضعة

التحريم عند التردد والاحتمال (قوله يقينا ابتداء الخامسة) مفهوم التقيد باليقين أنه لو احتمل بلوغها ابتداءها حرم وهو مخالف لقول المتن الا ترى أهل رضع في الحولين أم بعد فلا تحريم وان قيد قول المتن لم يبلغ سنتين يتيقن بعدم البلوغ ابتداء الخامسة حتى يكون مفهومه الحل اذا لم يتيقن ذلك تعارض المفهوم وانتهى (قوله ابتداء) هو معمول بلغهما (قوله وخبر مسلم في سالم الخ) قد يستشكل قضية سالم بان الحرمة المحوزة للنظر انما تحصل بتمام الخامسة فهي قبلها اجنية يحرم نظرها ومساها فكيف جاز لسالم الارضاع منها المستلزم عادة لمس والنظر قبل تمام الخامسة الا أن يكون ارتضع منها مع الاحتراز عن المس والنظر بحضور من تزول الخلوة بحضوره أو تكون قد حلت خمس مرات في اناه وشربها منه أو جوزه ولها النظر والمس الى تمام الرضاع خصوصية لهما كما خصا باننا نسير هذا الرضاع (قوله أو في اثنتائها) عطوف على ابتداء (قوله في المتن وخمس رضعات) قال في الروض ولا أثر لموت خمس رضعات الا ان حكمه ما حكم انتهى قال في

تعديه فيما مر كما (رضيع حي) حياة مستقرة فلا أثر لوصوله بلوغه من حركته حركة مذبوح وميت اتفاقا لا انتفاء التغذي (لم يبلغ) في ابتداء الخامسة (سنتين) بالاهلية ما لم ينكسرا أول شهر فيكمل ثلاثين من الشهر الخامس والعشرين فان بلغهما ما يقينا ابتداء الخامسة ويحسبان من تمام انفصاله لامن اثنتائه وان رضع وطال الزمن الانفصال وان نازع فيه الاذرى فلا تحريم بغير الدار قطعي واليهيقي لارضاع الاما كان في الحولين وحسن الترمذي خبر لارضاع الاما فتق الامعاء وكان قبل الحولين وخبر مسلم في سالم الذي أرضعته زوجة مولاه أبي حذيفة وهو رجل ليحل له نظرها باقتضائي الله عليه وسلم خاص به أو منسوخ كما قاله أمهات المؤمنين رضي الله عنهن أو في اثنتائها حرم (وخمس رضعات) أو أمكالات من نحو خبر عن جج به



أو البعض من هذا والبعض من هذا الخبر مسلم عن عائشة رضي الله عنها بذلك والقراءة الشاذة يخرج بها الأحكام كغير الواحد على أنه قد حكمة  
الخمس أن الجوامع التي هي سبب الإدراك كذلك وقدم مفهوم خبر الخمس على مفهوم خبر مسلم أيضا لا تحرم الرضعة ولا الرضعتان لاعتضاده  
بالاصل وهو عدم التحريم لا يقال هذا احتياج بمفهوم العدد وهو غير حجة عندنا لا كثيرا (٢٨٩) نقول بحمل الخلاف فيه حيث لا قرينة

على اعتباره وهذا قرينة  
عليه هو ذكر نسخ العشر  
بأنس واللام يبق لذكرها  
فائدة (وضبطها بالعرف)  
اذلم ردلهم ضبط لغة ولا  
شرعا وتوقف الاندراج مع  
ذلك وما في الخبر أن الرضاع  
ما أنبت اللحم وأنشأ العظم  
في قولهم لو طارت قطرة إلى  
فيه فترلت جوفه أو أسقط  
قطرة عند رضعة ويحجب بان  
المراعاة في الخبر أن من شأنه  
ذلك وبأنه لا بعد أن يسمى  
العرف ذلك رضعة باعتبار  
الافل (ذلا قطع) الرضيع  
الرضاع (اعراضا) عن  
الثدي أو قطعه عابه الرضعة  
ثم عاد اليه فيهما ولو فورا  
(تعدد) الرضاع وان لم  
يسل للجوف منه في كل مرة  
الافطرة (أو) قطع (اللحم)  
أو نحو تنفس أو ازداد ما  
اجتمع منه في فاه أو قطعه  
الرضعة لشغل خطيف (وعاد  
في الحال أو تحول) أو حوانه  
(من ثدي إلى ثدي) آخر  
لها أو نام خفيها (فلا) تعدد  
علا بالعرف في كل ذلك بقي  
الثدي بقسمه أم لا أما إذا  
تحول أو تحول لثدي غيرها  
فيعتدو أما إذا نام أو انتهى  
طويلا فان بقي الثدي بقسمه  
لم ينعقد ولا تعدد ويعتبر

واحدة وهو مذهب أبي حنيفة ومالك رضي الله تعالى عنهما معنى وشيئا (قوله أو البعض من هذا الخ) عبارة  
المعنى ولا يشترط اتفاق صفات الرضعات بل لو أوجر مرة أو أسقط مرة أو رضع مرة أو كل مما صنع منه مرتين  
ثبت التحريم اه (قوله خبر مسلم عن عائشة) قالت كان فيما أنزل الله في القرآن عشر رضعات معلومات  
يحرمن فنسخت بخمس معلومات فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن فيما يقرأ من القرآن اه أي  
فالقراءة الدالة على التحريم قراءة شاذة كما أشار إليه الشارح كإن حر وهو ظاهر الخبر برهان كان في كلام  
غيرهما كشرح الروض ما هو صريح في أن القراءة الدالة عليها منسوخة أيضا حيث احتاج إلى تأويل قول  
عائشة فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن فيما يقرأ من القرآن اه أي يقرأهن من لم يبلغه  
النسخ لقربه اه رشدي أيضا (قوله والقراءة الشاذة) أي المشار إليها بقوله خبر مسلم بذلك اه سم (قوله)  
وقدم مفهوم خبر الخمس الخ) عبارة المعنى وفيه ليل يكتفي ثلاث رضعات لمفهوم: بر مسلم لا تحرم الرضعة ولا  
الرضعتان وانما قدم مفهوم الخبر الأول على هذا لاعتضاده الخ (قوله: بر الخمس) أي المارأ نفاعن مسلم عن  
عائشة رضي الله تعالى عنها (قوله لا اعتضاده) أي مفهوم الخبر الأول (قوله هذا) أي الاحتياج بالخبر الأول  
(قوله لا نقول الخ) على أن حاصل عبارة جمع الجوامع تصحيح اعتبار مفهوم العدد اه سم (قوله وهو  
ذكر نسخ الخ) عبارة المعنى لأن عائشة رضي الله تعالى عنها لما أخبرتنا أن التحريم بالعشرة منسوخ بالخمس  
دل على ثبوت التحريم بالخمس لا بما دونها اذ لو وقع التحريم بأقل منها بطل أن يكون الخمس ناسخا وصار  
منسوخا كالعشر اه (قوله لذكرها) أي العشرة والخمس يعني لذكر نسخ الأولى بالثانية (قوله اذلم رد  
لهم ضبط لغة الخ) أي وما لا ضابطا له في اللغة ولا في الشرع فضابطة بالعرف اه شيئا (قوله مع ذلك) أي  
الضبط بالعرف (قوله وما في الخبر) عطف على ذلك وقوله في قولهم متعلق بتوقف اه سم (قوله إلى  
فيه) أي فم الرضيع (قوله عد) أي كل من طهران القطرة واسعا طها (قوله بان المراد الخ) هذا  
الجواب دافع لمنافاة قولهم المذكور للخبر وقوله وبأنه لا بعد الخ دافع لمنافاة الضبط بالعرف (قوله ذلك) أي  
كلام من طهران القطرة واسعا طها (قوله باعتبار الأقل) وهذا نظير قولهم في بدو الصلاح بكتفي فيه بفترة  
واحدة وفي اشتداد الحب بسنبلة واحدة حيث لم يكن لها ضابطا بقله ولا كثرة اعتبارنا أقل ما يقع عليه الاسم  
اه معنى (قوله أو قطعه عليه الخ) أي اعراضا بقربين تباين اه رشدي (قوله لها) أي الرضعة  
وسيد كرمفهومه (قوله نسخها) أي نوما نسخها اه عش (قوله أو تحول) ببناء المفعول (قوله لثدي  
غيرها) أي لثدي امرأة أخرى اه معنى (قوله في تعدد) ظاهره وان عاد إلى الأولى حاله بوجه بان  
تحوله للثانية بعد في العرف قطعا للرضاع من الأولى اه عش (قوله في كل نحو الجبن) أي المتخذ من  
لبن الرضعة (قوله هنا) أي في باب الرضاع (قوله عقب ذلك) أي ما تقر في اللبن (قوله ما نحن فيه) أي  
تعدد ذلك الرضاع (قوله اعتبار التعدد فيه بثل هذا) كذا في الروض اه سم أي خلافا لما يأتي من ميل  
الشارح إلى الفرق (قوله ولو أطال الخ) وقوله وان صحبه الخ كل منهما عطف على لو كل لقمة الخ فهو مرة  
شرحه فلا ينقض حكمه (قوله لا نقول بحمل الخلاف فيه حيث لا قرينة الخ) على أن حاصل عبارة جمع  
الجوامع تصحيح اعتبار مفهوم العدد (قوله وما في الخبر) عطف على ذلك وقوله في قولهم متعلق بتوقف (قوله)  
ان من شأنه ذلك) أقول وبأنه لا مانع أن تؤثر القطرة أنبا باللحم وأنشأ العظم خصوصا مع انضمام بقية  
الرضعات إليها (قوله اعتبر التعدد فيه بثل هذا) كذا في الروض

( ٣٧ - (شرواني وابن قاسم) - ثامن )

في اللبن أخذ من قولهم هنا عقب ذلك يعتبر ما نحن فيه بمرات الأكل فلو حلف لا يأكل في يوم الأمرة اعتبر التعدد فيه بثل هذا ولو أكل كل لقمة  
ثم أعرض واشتغل بشغل طويل ثم عادواكل حنث أي لأن هذا الاعراض مع الطول صير الثانية مرة أخرى فكذا يقال هنا ولو أطال الأكل  
فهو مرة واحدة وان صحبه حديث أو انتقل من طعام لا آخر أو قيام أبان يبدل ما نهذ مرة أي وان طال الزمن



في الأخيرة كما يصرح به اشتراطهم في الاولى الاعراض والطول المتقضي ان أحدهما لا يضر لكن ينافي اعتبارا الطول هنا مع الاعراض قولهم السابق ولو فوراً فيمكن انهم جروا في مسألة اليمين على الضعيف هنا ان الاعراض وحده لا يضر ويحتمل انهم رأوا العرف مختلفاً فيه ما وفيه نظر ظاهر وان كان هو الاقرب الي (٢٩٠) كلامهم فانهم ذكروا الخلاف في المفرع دون المفرع عليه فيعجز عنهم في المفرع عليه بما

بخالف الاصح في المفرع ويؤيد الاول ذكرهم في اعراضه عدم الفرق وفي اعراض المرضعة عدم الشغل الخفيف وهذا صريح في اختلاف العرف فيما وجبت فليس ببعيد اختلافه فيما ذكره وقولنا يأتي ببدل ما نغذ حذفه بعضهم وله وجه لكن الاقرب الي كلامهم انه قيد (ولو حاب منها دفعة وأوجره خسا أو عكسه) أي حاب خسا وأوجره دفعة (فرضة) اعتباراً بحاله الانفصال من الثدي في الاولى ووصوله للجبوف في الثانية (وفي قول) ذلك (خمس) فيهما تنزيلاً في الاولى للثلاثة منزلة الثدي ونظر في الثانية لحالة انفصاله من الضرع وقوله منها قيد للخلاف فلو حلب من خمس في انا وأوجره طفلاً دفعة أو خمساً حسب من كل رضعة (ولو شل هل) رضع (خمساً أم) الا فصم أو أقل أو هل رضع في الحولين أم به فلا تحريم لان الاصل عدمه ولا يخفى الورع هنا حيث وقع الشك للكره حيث كان هو ظاهر مما مرانه حيث وجد خلاف يعتد به في التحريم وجدت الكراهة

واحدة الخ أي فلا يثبت لان ذلك كله يعد في العرف أو كذا واحدة اه شيخنا (قوله في الأخيرة) وهي قوله وان صحبه الخ اه كردهي (قوله) كما يصرح به اشتراطهم في الاولى الاعراض الخ) قد يكونون لم يريدوا هنا حقيقة الاعراض بل مطلق الترك فليراجع اه سم أقول وهو قضية اقتصار شيخنا في الاولى على الطول (قوله في الاولى) وهي قوله فلو كل لقمة ثم الخ اه كردهي (قوله هنا) أي في اليمين أو الاولى ه (قوله وان لم يطل) لعلة حكاية بالمعنى اه سم أي والا فلفظ السابق ولو فوراً (قوله هنا) أي في الرضاع وقوله ان الاعراض الخ بيان للضعيف هنا (قوله فيهما) أي الرضاع واليمين (قوله وفيه نظر) أي في قوله ويحتمل الخ وقوله لانهم ذكروا الخ توجيهه لا نظر لكنه انما يناسب النظر في الاول لا في الثاني وكذا ما سبذكره في التأييد انما يناسب التأييد الثاني أي احتمال اختلاف العرف لا الاول أي امكان جريانهم في اليمين على الضعيف هنا فاعل هذا الصنيع نشأ عن توهم تقديره احتمال الاختلاف على امكان الجريان (قوله في المفرع) أي مسألة الرضاع وقوله دون المفرع عليه أي مسألة اليمين اه كردهي (قوله بما يخالف الخ) أي اشتراط الاعراض والطول معا وقوله الاصح في المفرع أي من الاكتفاء باحدهما (قوله في اعراضه) أي الرضيع (قوله فيهما) أي الرضيع والمرضعة (قوله فمأذ كر) أي الرضاع واليمين (قول المتن ولو حلب الخ) أم لو حلب منها خمس دفعات وأوجره خمس دفعات من غير خلط فهو خمس قطعاً وان خلط ثم فرق وأوجره خمس دفعات فحسم على الاصح وقيل واحدة لانه بالخلط صار كالحلوب دفعة اه مغني (قول المتن وأوجره) أي وصل الى جوف الرضيع أو دماغه باي جوار أو سباط أو غير ذلك اه مغني (قوله أي حلب) الى قوله هنا حيث في المغني الا قوله الانصاع الى المتن والى قول المتن والبن في النهاية الا قوله ووجه الى ذلك (قوله ووصوله الخ) أي بجملة وصوله (قوله ذلك) يعني عنه قوله فيهما (قوله قيد للخلاف) أي في الوحدة (قوله حسب من كل رضعة) أي جزماً في الاولى وعلى الاصح في الثانية اه مغني (قول المتن ولو شل الخ) عبارة المغني ولا بد من تبين الجنس رضعات وتبين كون الرضيع قبل الحلولين فعلى هذا الوشك في رضيع هل رضع الخ أو في دخول اللبن جوفه أو دماغه أو في أنه لبن امرأة أو بهيمة أو في أنه حلب في حياته فلا تحريم اه (قول المتن ولو شل) المراد بالشك مطلق التردد في شمل ما لو غلب على الظن حصول ذلك لشدة الاختلاف كالنساء المجتمعة في بيت واحد وقد حرت العادة بالرضاع كل منهن أولاد غيرها وعلمت كل منهن الارضاع لكن لم تصق كونه خساً فليقتبضه فانه يقع كثيراً زماناً اه عش (قوله عدمه) أي ما ذكر اه مغني أي من الجنس والكون في الحلولين (قوله وحيث) عطف على هنا اه سم ولو اقتصر على المعطوف كان فعل النهاية لكان أنحصر وأرضع (قوله للكره) متعلق بقوله ولا يخفى الورع الخ (قوله في التحريم) متعلق بخلاف الخ (قوله هنا) أي في الرضاع (قوله ثم في المحارم الخ) عطف على في الابضاع (قوله أي الرضيع) الى قول المتن واللبن في المغني بمخافة يسببه صائب عليها (قوله من جعله) أي ضميراً وأولاده اه سم (قوله (قوله) كما يصرح به اشتراطهم في الاولى الاعراض) قد يكونون لم يريدوا هنا حقيقة الاعراض بل مطلق الترك فليراجع (قوله وان لم يطل) لعلة حكاية بالمعنى (قوله قيد للخلاف) قضيته عدم اختلاف الحكم وفيه نظر لان في مسألة الحلب من خمسة قد يحرم شر به دفعة بان يكون الجنس مستولداً لرجل مثلاً فيصير الرضيع ابنه فليتناهسل ويحجب بان التأثير هنا بالنسبة للمرضعات ليس من حيث الرضاع (قوله وحيث وقع الشك) عطف على هنا (قوله وروهم من جعله) أي ضميراً وأولاده

ومعلوم انهم هنا غلط لان الاحتياط هنا ينفي الرتبة في الابضاع المختصة بجزء احتياط ثم في المحارم المختصة باحتياط أعلى لان قتاله (وفي) الصورة (الثانية قول أو وجه) في التحريم لان الاصل بقاء الحلولين (و) بالرضاع المستوفى للشروط (تصير المرضعة أمه) أي الرضيع (والذي من اللبن أباه وتسرى الحرمة) من الرضيع (الى أولاده) أي الرضيع نسباً أو رضاعاً وان غفلوا وروهم من جعله الذي اللبن ه (قول المحشى قوله وان لم يطل الخ ليس في الشرح الذي يابى به اه)



تضمن أمهاته رضاعا  
(فبعض من عليه لانهن  
مطلوبات أبيه) لا لامومنهن  
لانه لا تنقضاء استقلال كل  
بارضاعا لمس (ولو كان بدل  
المستولدات بنات أو  
أخوات) أو أم وأخت وبنات  
وجدة ورز وبناته فريض  
الطفل من كل رضعة (فلا  
سومة) لهن عليه (في الأصح)  
والأصل أن جدة الأم أو أخا  
مع علم أمومة وهو بحال  
بخطافه فيما مر لانه لا تلازم  
بين الأبوة والأمومة أن يكون  
الأبوة فقط فيبذل ذكر  
والأمومة فقط فيما اذا  
ارضعت خلية أو مرضع من  
زنا (وآباء المرضعة من نسب  
أو رضاع أجداد المرضع)  
وغيره، فإذا كان أنثى  
حرم علمهم من نسبا كما  
(وأمهاتها) من نسب أو  
رضاع (جداته) فإذا كان  
ذكر أحرم عليهن نكاحه  
(وأولاده من نسب أو رضاع  
أخوته وأخواته وأخواتها  
وأخواتها) من نسب أو  
رضاع (أخواله وأخواته  
وأبؤذي اللبن جده وأخوه  
عموك وأبائكم) فأمهاته  
جدات المرضع وأولادها  
الرضيع وأخواته (واللبن

(قوله والاصل) أي ذوالبنان وما بعدهن (قوله اما حيث لا نحول) أي ولا يصح بنا نحول (قوله لا نحول) أي ولا استنحال (قوله ان ظاهر كلام الجمهور يحتاجه) وهذا هو الاصح شرح هر (قوله قبل حملها منه) مفهومه ان ما قول بعد حملها وقبل ولا انتهاء ينسب اليه يوافقه قوله الا اني قول بسبب علوقه وبعثتمه لكن يخالفه ما في الروض عن المتولي واقره بما نصه لو تكلمت امرأة لابن لها فقلت وقرن لها ابن قال المتولي في ثبوت الحرمة بين الرضيع والزوج وجهان بناء على الخلاف ان جعلنا الابن الاول لم نجعل الحمل مؤثرا ولا

كما أقامه أقدم في المستولدة  
ما حيث لا نسول بأن الحقول  
باب وقال غيره أن ظاهر كلام  
مع متقدمون (ولو نقاه)



كالخطيب وشرح الروض وهو أنه بعد الحمل ينسب له ولولم تلد ويشكل عليهما يأتي في كلام المصنف من أنها لو تكلمت بعد زواج وبعد ولادتهما أنه لا ينسب للابن الثاني إلا إذا ولدت منه وأنه قبل الولادة للاول وقد يجاب بأنه فيما يأتي لما نسب للاول قويا جانبه فنسب اليه حتى يوجد قاطع قوي وهو الولادة وهذا لما يتقدم نسبة الابن الثاني في مجرد الامكان فنسب لصاحب الحمل اه عش وهذا الجواب ظاهر وان استشكله سم والرشدي بما في الروض والمغني من انه لو نزل لبكرتين وتزوجت وحملت من الزوج فالابن لهما لا للزوج مالم تلد ولا أب للرضيع اه وقد يجاب عنه بان سبق نزل لبن البكر على الزوج منزل منزلة سبق ولادة علي ولادة الا في المتن (قوله أي الزوج الخ) أي مثلا عبارة المغني أي نفي من نسب اليه الولد الولد اه وعبارة المنهج مع شرحه ولو نفاه أي نفي من حقه الولد الولد اتفق الابن النازل به اه (قول المتن اتفق الابن) فلوارتض - عتبه صغير فحلت للناني مغني وشرح المنهج لا يقال كيف حلت للناني مع أنها بنت موطوءة لانا نقول هذا مسموع بما اذا لم يدخل بها وانما حقه الولد بمجرد الامكان ثم نفاه بالعان ذي يادى (قول المتن ولو وطئت منكوبة الخ) أي وطئها واحد (قوله بعد وطئها) أي منهما اه عش اه مغني (قوله لا مكانه منهما) أي ان أمكن كونه منهما بان يكون بين وطء كل منهما وبين الولادة أربع سنين فاقبل وستة أشهر فاكثر (قوله كانهما في الامكان الخ) عبارة المغني بان انحصر الامكان في واحد منهما أو لم يكن قائفا أو أحق بهما أو نفاه عنهما أو أشكل عليه الامر وانتسب الولد لاحدهما بعد بلوغه أو بعد افاقة من جنون ونحوه فالرضيع مع من ذلك الابن والرضاع لمن حقه ذلك الولد لان الامكان ينسب للولد فان مات الولد قبل الانتساب وله ولد قام مقامه أو اولاد وانتسب بعضهم لهذا وبعضهم لذلك دام الاشكال فان ما قبل الانتساب أو بعده فيما اذا انتسب بعضهم لهذا وبعضهم لذلك أولم يكن له ولد ولا ولد له انتسب الرضيع حينئذ ما قبل انقراض ولده ولد له فليس له الانتساب بل هو تابع للولد أو لاه اه مغني (قوله أو غيره) أو بمعنى الواو (قوله ويجب ذلك) أي الانتساب فيجبر عليه أي حيث حال طبعه لاحدهما بالجيلة وكان قد عرفهما قبل البلوغ وعند استقامة طبعه على ما ذكر في باب القبط والافلاجيبر على الانتساب وليس له ذلك بمجرد التشهي اه عش وقوله أولم يكن له الخ أي للولد (قوله ان شاء) أي فلا يجبر عليه سم زاد المغني والفرق ان النسب يتعلق به حقوق له وعليه كالبراث والنقمة والعق بالمك وسقوط القودور والشهادة فلا بد من دفع الاشكال والمتعلق بالرضاع حرمة

ثبتت الحرمة حتى ينفصل الولدان جلعهما الثاني أو لهما ما ثبتت اه وأراد بالخلاف في قوله بناء على الخلاف ما ذكره فيما قبل هذا فيما لو تكلمت بعد العدة وزوجت منه ولم تضع لكن دخل وقت حدوث الابن للعمل حيث قال في ذلك وان دخل وقت حدوث الابن للعمل فاما أن ينقطع الابن مدة طويلا واما أن لا يكون كذلك بان لم ينقطع أو انقطع مدة يسيرة ففي الحالة الاولى ثلاثة أقوال أظهرها انه لين الاول والثاني انه الثاني والثالث انه لهما في الحالة الثانية ثلاثة أقوال أيضا المشهور انه للاول والثاني لهما ما والثالث ان زاد الابن فله ما والا للاول اه لا يقال كلام الشارح هنا فيما اذا لم تنكح غيره ولا وطئت بشبهة أو ملك كما صور به قوله الا في نزل بسبب علق وزوجته منه وما في الروضة عن المتولي فيما اذا تكلمت غيره أو وطئت بشبهة لانا نقول هذا لا يصح لانها وان لم تنكح غيره ولا وطئت بما ذكر لا يكون الابن له قبل الولادة وان حلت وله هذا قال في الروض وان نزل لبكرتين وتزوجت وحملت أي من الزوج فالابن لهما لا الثاني مالم تلد اه وقوله لا الثاني قال في شرحه الاولي للزوج وكذا يخالفه قوله الا في فكل مرتضع بلبنها قبل ولادتهما يسبب الخ وقول المتن وكذا ان دخل فليست أم (تنبيه) هل المراد بالولادة فيما تحصل من ان الابن قبل الولادة للزوج الاول وبعد للزوج الثاني تمام انفصال الولد أو يكفي ابتداء انفصاله فيه نظر وقياس ان ارضاع الولد قبل تمام انفصاله لا يحرم ان المراد بها هنا تمام الانفصال حتى يكون الابن قبل التمام للاول (قوله وكانت نسب الولد أو فرعه بعد موته الخ) عبارة العباب فن انتسب اليه الولد بعد بلوغه أو ولده بعد موته تبعه الرضيع الخ (قوله ان شاء) أي فلا يجبر عليه وقوله لا تحل له أي

أي الزوج الولد النازل به  
الابن (باعتان اتفق الابن عنه)  
لما تقرر انه تابع للنسب  
ومن ثم لو استلحق بعد لحقه  
الرضيع (ولو واثت  
منكوبة بشبهة أو وطئ  
اثنان) امرأة (بشبهة  
فولدت) بعد وطئها ولدا  
(فالابن) النازل به (لمن حقه  
الولد) منهما (بقائفا)  
لا مكانه منهما (أو غيره)  
كانت اماكن في  
وكانت نسب الولد أو فرعه بعد  
موته اليه بعد ذلك لا تفقد  
القائفا وغيره ويجب ذلك  
فيجبر عليه حفظا بالنسب من  
الضياح وهو انتسب بعض  
فرعه لواحد وبعضهم  
لا تحرام الاشكال فان  
ما قبل أولم يكن له ولد انتسب  
الرضيع ان شاء



وقبل ذلك لا يجعل له بنتاً أحدهما ونحوها (ولا تنقطع نسبة اللبن) لزوجه بسبب علوقه وجمعه (عن زوج مات أو طلق وإن طالت المدة) فكل من تضع لبنها قبل ولادتها نسيباً من غيره يكون ابنه كما قال (أو انقطع) اللبن (وعاد) ولو بعد عشر سنين لعدم حد وثمانية طلع نسبه عن الأول إذا لم يكلم فيمن لم تنكح غيره ولا وطئت بشبهة أو ملك (فإن نكحت آخر) (٢٩٣) أو وطئت بأحد ذينك (وولدت منه

فاللبن بعد) تمام (الولادة) بأن تم انفصال الوالد (له) أي الثاني (وقبلها) أو معها (للاول) أن لم يدخل وقت ظهور لبن حل الثاني وكذا (أن دخل) وقته وزاد بسبب الحمل لأنه ليس غذاءاً للحمل فلم يصلح فأطعاه عن ولده الأول ويقال أقل مدة يحدث فيها الحامل أربعون يوماً (وفي قول) هو فيما بعد دخول وقت ذلك (الثاني) أن انقطع مدة طويلاً ثم عاد الحاقاً بالعمل بالولادة (وفي قول) هو (لها) لتعارض مرجعها واحترزت بقولي نسيباً حدث بولداً الزنا فإن الذي يظهر أنه لا تنقطع به نسبة اللبن للأول لأنه لا احترام للزنا ثم رأيت ابن أبي ألبم ذكر ذلك لكن بعد قوله لا يبعد انقطاعه والزركشي ضعف ما ذكره من عدم الانقطاع واستدل بأنهم إذا أرضعت لبن الزنا طفلاً صار أخاً لولد الزنا ووضح أنه لا دليل في ذلك لأن أخوة الأم تثبت لولد الزنا بثبوت نسب من الأم فكذا الرضاع وليس الكلام في ذلك وإنما هو في قرابة الأب وهي لا تثبت لولد الزنا فكذا الرضاع ثم رأيت عبارة الروضة صريحة

النكاح وجواز النظر والحصول وعدم تقصير الطهارة والامسالك عنه سهل فلم يجبر عليه الرضيع ولا يعرض أيضاً على القاتن ويغارق ولد النسب بان معظم اعتماد القائف على الاشياء الظاهرة تدون الاخلاق وإنما جاز انتسابه لان الانسان يعيل الى من ارتضع من لبنه اه (قوله وقبل ذلك) أي الانتساب (قوله لا يحل له) أي للرضيع اه سم (قوله لزوجه) أي أو غيره اه معنى أي من وطئت بك أو شبهة (قوله بسبب علوقه وجمعه) هذا مع قوله الاتي إذا لم يكلم فيمن لم تنكح غيره الخ يقتضي ان اللبن ينسب الى الزوج بمجرد علوقه وجمعه وليس كذلك كما تقدم في الحاشية المقدمة عن الروضة عن المتولي وإنما ينسب اليه بعد الولادة كما يأتي آنفاً في قول المصنف وقبلها للأول أن لم يدخل وقت ظهور لبن حل الثاني وكذا الخ اه سم وقوله وليس كذلك الخ يعني مطلقاً سواء سبق نحو نكاح أم لا كما صرح به فيما كتبته على قول الشارح السابق ما تزل قبلها حلهامنه الخ وقد قدمنا هناك عن ع ش ما يدفع المناقاة بين مفهوم قوله السابق الموافق لقضية كلامه هنا وبين ما يأتي آنفاً في المتن الموافق لما في الروضة عن المتولي ويجمع بينهما جامعاً نازجاً (قوله نسيباً) يأتي محترزة اه سم أي وأنه ليس بقيد (قوله ابنه) أي للزوج أو نحوه (قوله ولو بعد عشر) أي قوله واحترزت في المعنى الا قوله بأن تم الى المتن وقوله أو معها (قوله عن الأول) أي عن الزوج أو الواطئ بشبهة أو ملك (قوله بأحد ذينك) أي الشبهة أو الملك (قول المتن وولدت) هل يشمل العلق والمضغة أم لا فيه نظر والاقرب الثاني وقد يؤخذ ذلك من قول الشارح بأن تم انفصال الولدان كلاً من العلق والمضغة لا يسمى ولداً فراجع ع ش أقول قضية قول المعنى أو سقط عطف على ولدت في قول المتن المار من نسب اليه ولداً الأول فليراجع (قوله وزاد الخ) الأول وان زاد (قوله لانه الخ) علة لقول المتن وكذا الخ وعلى المعنى ما قبله بأن الأصل بقاء الأول ولم يحدث ما يغيره اه (قوله فلم يصلح) أي الحمل الذي ظهر به اللبن (قوله ويقال الخ) عبارة المعنى ويرجع في أول مدة يحدث فيها لبن الحمل لقوايل على النص وقيل أن أول مدته أربعة أشهر أو ثمانية أشهر اه (قوله الحامل) أي بسبب الحمل اه ع ش (قوله ما حدث) أي عن لبن حدث (قوله به) أي بولداً الزنا (قوله للأول) أي الزوج أو نحوه (قوله في ذلك) أي فيما استدلبه الزركشي (قوله بانقطاع نسبه عن الزوج) جزم به المعنى وقال في النهاية وهو الواجب اه وقال ع ش وهو المعتمد اه

\*(فصل في حكم الرضاع الطارئ على النكاح)\* (قوله في حكم الرضاع) الى الفصل في النهاية (قول المتن تحت صغيرة الخ) أي لو كان نكحاً من جنس صغيره اه معنى (قوله من تحرم عليه بنتها) أي قوله ولو حلت لبنتها في المعنى الا قوله موطوءة وقوله وخرج الى المتن وقوله أي في الجملة الى أم المكرهة (قوله كان أرضعتها)

للرضيع (قوله بسبب علوقه وجمعه) هذا مع قوله الاتي إذا لم يكلم فيمن لم تنكح غيره يقتضي ان اللبن ينسب الى الزوج بمجرد علوقه وجمعه وليس كذلك بل لا تنقطع عنه الا بعد ولادتها من الثاني كما يأتي آنفاً في قول المصنف وقبلها للأول الخ (قوله نسيباً) يأتي محترزة (قوله عن هذا الأول) على ان شرط كون اللبن للأول أن تكون ولدت منه والا فلا ينسب اليه ويدل عليه ما ذكرناه فيما مر (قوله ثم رأيت عبارة الروضة الخ) وعبارة الروضة ولو حلت امرأتها من الزنا وهي ذات لبن من زوج فثبت قلنا هناك اللبن للأول أولهما فهو للزوج وحيث قلنا فهو للثاني فلا أب للرضيع اه وعبارة الروضة وإذا حلت مرضع من زوجة من زنا فاللبن للزوج ما لم تضع ثم هو لبن الزنا هو قول الروضة هناك أي فيما ذكرنا نكحت بعد العدة وزوجا وولدت منه

\*(فصل في حكم الرضاع الطارئ على النكاح تحريمها وغرما)\* بانقطاع نسبه عن الزوج وبوجهه بان اللبن الآن للزنا فيقتضي أنه ان الشارح قطع نسبه للزنا كما ان الولادة قطعت نسبه للأول إذا لم يكن نسبته اليه بعد ما فتح انه لا أب لهذا الرضيع وان ثبت الرضاع من جهة الأم \*(فصل في حكم الرضاع الطارئ على النكاح تحريمها وغرما)\* (تحت صغيرة فارضعتها) من تحرم عليه بنتها كان أرضعتها (أمه أو أخته) أو زوجة أمه أو فرعه أو أخته







والذي يتجه في الميزان الغرم عليه فقط وفيمن يرى تختم الطاعة عليه فقط (وفي قول) له عليها (كله) أي مهر المثل لانه قيمة البضع الذي فوتهه وعلى الاول فارتقت شهود طلاق رجوعا فانهم يغرمون الكل بأنهم أحالوا بين وبين حقه الباقي بزعمه فكانوا كذا أصح حال بين المالك وحقه واما الفرقه هنا فحقية بمنزلة التلف فلم تغرم المارضة الاما ألتفت وهو ما غرمه فقط (٢٩٥) (ولو رضى) رضاعا محرما (من نأمة) أو مستقيمة ما كتبه كذا

الرؤس وجعله كالمصاحب  
التمكين من الارضاع  
ارضاعا انحاهو بالنسبة  
للتحریم لا الغرم وانما عد  
سكون المحرم على الحلق  
كفعله لان الشرع في هذه امانة  
فلزم مدفع متلفاته ولا كذلك  
هنا (فلا غرم عليها) لان الم  
تصنع شيئا (ولا مهر  
للمر ترضع) لان الانقضاء  
بفعلها وهو مسقطه قبل  
الدخول وله في المهر مهر مثل  
الكبيرة المنقسخ نكاحها  
أو نصفه لانها ألتفت عليه  
بضعها وضمن الاتلاف  
لا يتوقف على تميز (ولو كان  
تحت كبره وصغيرة فارتضعت  
أم الكبيرة الصغيرة  
انقضت الصغيرة) لانها  
صلوات أخت الكبيرة (وكذا  
الكبيرة في الاظهر) لذلك  
ويفرق بينه وبين المولى كبح  
أخذ على أختها بان هذه لم  
تجتمع مع الاولى أصلا  
لوقوع عقدها فاسدا من  
أصله فلم يؤثر في بطلان  
الاولى بخلاف الكبيرة هنا  
فانما اجتمعت مع الصغيرة  
فبطلت الا لمرح (وله نكاح  
من شاء منهما) من غير جمع  
لانهما أختان (وحكم مهر  
الصغيرة) عليه (وتغريمه)

اه سيد عبارة عش قوله كافي المعتمد أي البنديجي اه (قوله فارتقت) أي المارضة (قوله شهود  
طلاق) أي قبل الدخول اه معنى (قوله بزعمه) هلا قال بزعمهم انه هو أقوى في الفرق كذا لا يخفى اه رشدي  
عبارة المعنى بزعم الزوج والشهود اه (قوله وهو ما غرمه فقط) أي في الج. له كذا آتفا (قول المتن ولو  
رضعت الخ) أي لو دبت صغيرة ورضعت الخ نهاية ومعنى (قوله محرما) بشد الزاء المكسورة (قوله وجعله)  
أي صاحب الروضة (قوله انحاهو بالنسبة للتحریم) فبأن التحريم لا يتوقف على التمكين اه رشدي  
(قوله ولا كذلك هنا) أي ولو كانت مستأجرة للارضاع اذا غاينته أنه يقترب عليه عدم ارضاع من استؤجرت  
لارضاعه وهو يفوت الاجرة على ان ما شرته الصغيرة ليس منه بل الارضاع من استؤجرت اه عش (قول  
المن فلا غرم الخ) \* (فرع) \* لو حلت الرج المكن من الكبيرة الى الجوف الصغيرة لم يرجع على واحدة منهما  
اذا صنع منهما ولو دبت الصغيرة فارتضعت من أم الزوج أي مثلا أو بعاتم أرضعتها أم الزوج الخامسة  
أو عكسه اختص التحريم بالخامسة معنى ونهاية أي فالغرم على أم الزوج في الاولى وعلى الصغيرة في الثانية  
اه عش ويظهر أنه خرج بجوفها ما لو حلت الرج الى فيها فابتله ملو جود الصنع منها فليرجع اه رشدي  
(قوله لان الانقضاء) الى قوله ويفرق في المعنى (قوله وله في مالها الخ) يفيد ان الكبيرة النأمة أو المستقيمة  
الساکنة زوجة اه سم عبارة عش قوله في مالها أي الصغيرة فان لم يكن لها مال بقي في ذمتها وقوله  
مهر مثل الكبيرة أي حيث كانت زوجة وخرج به مال واراضعت من أمه أو أختها ونحوهما فلا شيء فيه  
للكبيرة كما هو ظاهر اه (قوله مهر مثل الكبيرة) أي ان كانت مدخولا بها وقوله الكبيرة يشمل  
المستقيمة المذكورة وقوله أو نصفه أي ان لم تكن مدخولا بها اه سم (قول المتن انقضت الصغيرة)  
أي نكاحها اه معنى (قوله لانها صارت الخ) أي ولا سبيل الى الجمع بين الاختين اه معنى (قوله لذلك)  
أي لانها صارت أخت الصغيرة اه عش (قوله ويفرق بينه) أي بين ما هنا من الانقضاء (قوله وبين ولو  
نكح أختها الخ) أي الذي قاس عليه المقابل القائل باختصاص الانقضاء بالصغيرة اه سم (قوله فلم يؤثر الخ)  
أي عقد الثانية (قول المتن له الخ) أي على الاظهر اه معنى (قول المتن نكاح من شاء الخ) أي بعقد جديد كما هو  
ظاهر وتعوده بالثلاث ان لم يكن سبق منه طلاق أو بما بقي منها ان سبق ذلك لان الانقضاء لا ينقص العدد  
اه عش (قوله اول الفصل) أي في ارضاع أم الزوج ونحوها الصغيرة فعليه للصغيرة نصف المسمى  
الصحيح أو نصف مهر مثل له على المارضة نصف مهر المثل وقيل كله اه معنى (قوله حكمهما ما سبق) الى  
الفصل في المعنى الا قوله بشر وطها السابقة وقوله أو حكم به حاكم برأه وقوله ولا تحرم ان مؤيدا (قوله  
بشر وطها السابقة) أي في قوله المختارة ان لم يأذن لها الخ اه عش (قوله وهو) أي ما يأتي (قوله منقعه)  
أي البضع (قوله بدله) أي المهر الذي هو بدل البضع (قوله بمهرها) أي مهر نفسها اه عش عبارة المعنى فلا

ارضاع (قوله والذي يتجه الخ) كذا شرح مدر (قوله في المتن وفي قول كله) ولو نكح عبد أم صغيرة مفوضة  
تغرض مسيدها فارتضعتا أو مثلا فلها المتعة في كسبه ولا يطالب به بده المارضة الا بنصف مهر المثل وانما  
مورد ذلك بالامه لانه غير متصور في الحره لا تقبل الكفافة شرح مدر (قوله وانما عدس) أو نكاح المحرم الخ) كذا  
شرح مدر (قوله وله في مالها الخ) يفيد ان الكبيرة النأمة أو المستقيمة زوجة (قوله مهر مثل الكبيرة) يشمل  
المستقيمة المذكورة (قوله المنقسخ نكاحها) أي ان كانت مدخولا بها (قوله أو نصفه) أي ان لم تكن  
مدخولا بها (قوله وبين ما لو نكح أختها الخ) أي التي قاس عليها المقابل القائل باختصاص الانقضاء بالصغيرة  
أي الزوج (المارضة ما سبق) أو اول الفصل (وكذا الكبيرة ان لم تكن موطوءة) حكمهما ما سبق في الصغيرة فلها عليه نصف المسمى الصحيح والا  
فتصف مهر المثل له على أم المارضة نصف مهر المثل (فان كانت موطوءة فله على) الام (المارضة) بشر وطها السابقة (مهر مثل في الاظهر)  
كأنه لم يثبتها جميع المعنى ان صح والا فجميع مهر المثل وباتى انهم لم يشهدوا بطلاق بعد طه شر رجوعا غرموا مهر المثل وهو بردها وي  
المقابل انه بالدخول استوفى منقعه فلا يغرم له بدله اما لو كانت الكبيرة الموطوءة هي المنقسخ نكاحها بارضاعها الصغيرة فلا يرجع عليها مهرها



لأنه لا يخلو نكاحهما مع الوطء من مهر وهو من خصائص نينا صلى الله عليه وسلم (ولو أَرْضَعَتْ بِنْتُ الْكَبِيرَةِ الصَّغِيرَةَ حُرْمَتُ الْكَبِيرَةِ أَبَدًا) لأنها جَدَّةٌ وَجَنَّةٌ (وكذا الصَّغِيرَةُ) فَتَحْرُمُ أَبَدًا (إن كانت الْكَبِيرَةُ مَوْطُوءَةً) لأنها رُبِيْعَةٌ خِلَافُ مَا إِذَا لَمْ تَكُنْ مَوْطُوءَةً لِأَنَّ بِنْتَ الزَّوْجَةِ لَا تَحْرُمُ إِلَّا بِالْإِخْلَاقِ وَحُكْمِ الْغَرَمِ هُنَا مَسْبُوقٌ أَيْضًا وَتَرْكُهُ لَوْضُوحُهُ مِمَّا ذَكَرَهُ (ولو كانَتْ تَحْتِ الصَّغِيرَةِ قَطْلَقَهَا فَأَرْضَعَتْهَا امْرَأَةً صَارَتْ أُمًّا لَهَا) فَتَحْرُمُ عَلَيْهِ أَبَدًا الْحَاقُّ لِلطَّارِئِ بِالْمَقَارِنِ كَأَنَّهُ وَشَانُ (٢٩٦) التَّحْرِيمُ الْمُؤَبَّدُ (ولو نَكَحَتْ مَطْلُوقَةً صَغِيرًا وَأَرْضَعَتْهُ بِلَبْنِهِ حُرْمَتُ عَلَى الْمَطْلُوقِ وَالصَّغِيرِ أَبَدًا)

يَرْجِعُ الزَّوْجُ عَلَيْهِمَا مَهْرُ مَثَلِهَا كَمَا فِي الرُّضْعَةِ وَأَصْلُهَا عَنِ الْأُمَّةِ أَهْ (قوله لا يخلو الخ) لا ينفق أنه لا يلزم خلو  
لأنه نقص مهر المثل عن المسمى على أنه قد يقال انخلوا الطارئ لعارض لا ينافي الخصوصية سم على حج ويؤيده  
أنه لو سمي لها مهرًا ثم أبرأته منه صح مع خلو النكاح حيث تنقضي المهر أه ع ش عبارة السيد عر قد يقال تقدم  
أنه يخلو عنه فيما إذا تزوج أمته بعبد أه وكل ذلك مجرد بحث في الدليل والحكم مسلم (قوله وحكم الغرم)  
أي للصغيرة والكبيرة أه معنى (قوله ما سبق الخ) فعليه أن لم يطأ الكبيرة لسكني منها نصف المسمى أو نصف  
مهر مثل وله على المرصعة أن لم يأذن نصف مهر مثلها وأما إذا كان وطئها فله لأجلها على المرصعة مهر مثل  
كل وجب عليه لامها المهر أه شرح المنهج (قول المتن فطلقها) أي ولو بائنا وقوله امرأة أي أجنبية أه  
ع ش (قوله فتحرم عليه) أي الكبيرة وأما الصغيرة فهي باقية على حلها أن لم تكن الكبيرة مَوْطُوءَةً  
المطلق أه ع ش (قوله الحاق الطارئ الخ) أي فلا يشترط كون الارضاع في حال الزوجية بل يكفي صدق  
اسم الزوجية على المرتضعة ولو باعتبار ماضى أه ع ش (قول المتن ولو نكحت مطلقته) أي ولو بعد  
مدة طويلا وقوله بلبنه خرج به ما لو أرضعته بلبن غيره فلا تحرم على المطلق لأنه لا يصير بذلك أبًا للصغير  
ولكنها تحرم على الصغير لكونها صارت أمه أه ع ش (قول المتن حرمت على المطلق) هذا إن كانت حرة  
فإن كانت أمة فلا تحرم على المطلق لبطان النكاح لأن الصغير لا يصح نكاحه أمة فلم تصر حليلة ابنه (فرع)  
لو فسخت كبيرة نكاح صغير بعيب فيه مثلاً ثم تزوجت كبيراً فارتفع لبنتها ومن غيرها حرمت عليهما أبداً  
لأن الصغير صار ابناً للكبير فهي زوجة ابن الكبير وزوجة أبي الصغير بل أمه إن كان اللبن منها أه معنى  
(قوله أرحم الخ) أو قلداً القائل به من الاعتقاد عر (قوله أرحم به الخ) أي يصح النكاح بعد عقده (قول  
المتن حرمت عليه) أي العبد أبداً أه معنى (قوله بلبنه) أي لبن السيد (قوله وإن انفسخ الخ) الوادع  
(قوله لا تغايب سبب التحريم الخ) لأن الصغير لم يصير ابناً فلم تكن هي زوجة الابن أه معنى (قول المتن  
موطوءة الأمه) أي بملك أو نكاح ثم إن كان بملك فلا شيء له عليها لأن السيد لا يجبه على عبده شيء وإن كان  
بنكاح فينبغي تعلق ما يجب للصغيرة عليه برقبته لا بدل المتلف وهو غايب تعلق بالرقبة أه ع ش (قول المتن  
صغيرة تحته) أي زوجة صغيرة تحت السيد وقوله أولبن غيره بأن تزوجت غيره أو وطئها بشبهة حرمنا أي  
الموطوءة والصغيرة عليه أي السيد أه معنى (قول المتن انفسختا) أي وإن لم يدخل بالكبيرة دليل اطلاق  
الفسخ وتفصيله في التحريم وقوله الآتي فربية فلا تحرم إلا أن تدخل بالكبيرة أه سم (قول المتن انفسختا  
الخ) وفي الغرم للصغيرة والكبيرة ما مر فلو كانت الكبيرة أمة غيره تعلق الغرم برقبته أو أمته فلا شيء عليها إلا  
أن كانت مكاتبه فعليه بالغرم فإن عجزها سقطت المطالبة بالغرم أه معنى (قوله لبيان الغرم) أي وبيان  
الانفساخ أه سم (قوله والآن تكون موطوءة) أي الزوج وقوله واللبن الخ أي والحال أه ع ش (قوله اثنين)  
الأولى اثنين بالتاء (قوله فله نكاح كل الخ) أي تجزئ به أه معنى (قوله كذا كر) أي مؤبداً ما ذكر أه

(قوله لا يخلو الخ) لا ينفق أنه لا يلزم خلو إذا نقص مهر المثل عن المسمى على أنه قد يقال انخلوا الطارئ لعارض  
لا ينافي الخصوصية (قوله في المتن انفسختا) أي وإن لم يدخل بالكبيرة بدليل اطلاقه الفسخ وتفصيله في  
التحريم وقوله الآتي فربية فلا تحرم إلا أن تدخل بالكبيرة (قوله لبيان الغرم) أي وبيان الانفساخ (قوله

لأنه تزوجها بن المطلق وأم  
الصغير وزوجته أبيه (ولو  
زوج أم ولده عبده الصغير)  
بناء على الرجوح أنه تزوجه  
اجباراً أو حكم به ما حكم به  
(فأرضعته لبن السيد حرمت  
عليه) لأنها أم موطوءة  
أبيه (وعلى السيد) لأنها  
زوجته بنم خرج بلبنه لمن  
غيره فإن النكاح وإن انفسخ  
فكونها أمه لا تحرم على  
السيد لا تغايب سبب التحريم  
عليه المذكور (ولو أرضعت  
موطوءة الأمه صغيرة تحته  
بلبنه أولبن غيره حرمنا عليه)  
أبداً لأن الأمه أم زوجته  
والصغيرة بنته إن أرضعت  
لبنه والافبت موطوءة  
(ولو كان تحت صغيرة وكبيرة  
فأرضعتهما) أي الكبيرة  
الصغيرة (انفسختا) لأنها  
بنيتا فامتنع جمعها وسبقت  
هذه أول الفصل لبيان  
الغرم وسبقت ههنا لبيان  
التحريم وحرمات الكبيرة  
أبداً لأنها أم زوجته (وكذا  
الصغيرة إن كان الارضاع  
بلبنه) لأنها ابنته (والا) يكن  
بلبنه بل بلبن غيره (فربية)  
فلا تحرم إلا أن تدخل بالكبيرة  
(ولو كان تحت كبيرة وثلاث

صغار فأرضعتن حرمت) عليه (أبداً) لأنها أم زوجته (وكذا الصغار إن أرضعتن بلبنه أولبن غيره) معاً أو مرتباً  
(وهي) في الارضاع بلبن غيره (موطوءة) لأن بن بناته أو بنات موطوءة (والا) تكن موطوءة أو اللبن للغير (فإن أرضعتن معاً) ويتصور  
(باجتارهن) الرضعة (الخامسة) في وقت واحد أو بان تلقم اثنين تديها وتوجر الثالثة لبنتها المحلوب (انفسختن) لا اجتماعهن مع أمهن  
ولصيرورتهن اخوات (ولا يحرم مؤبداً) اذ لم يطأ أمهن فله نكاح كل من غير جمع في نكاح (أو) أرضعتن (مرتباً لم يحرم) كذا كر  
(وتنفسخ الأولى) بأرضاعها لا اجتماعها مع الأم في النكاح ولا تنفسخ الثانية



بجبر دارضاعها اذ لا موجبية (والثالثة) بارضاعها لاجتماعها مع اختها الثانية الباقية في نكاحه (وتتفسخ الثانية بارضاع الثالثة) لانهما صارنا آخنتين معا فاشبهما اذا ارضعتهما معا (وفي قول لا يتفسخ) نكاح الثانية بل يختص الانفساخ بالثالثة لان الجمع ثم بارضاعها فاختص الفساد بها كالموت كنع اختنا على تحت تبطل الثانية فقط وردد ما قدمته من الفرق (٢٩٧) ولو ارضعت ثنتين معا ثم الثالثة انفسخ من

عداها لوقوع ارضاعها بعد  
انقضاء نكاح أمها واختها  
أو واحدة ثم ثنتين معا انفسخ  
نكاح الكل لاجتماع الام  
والبنات وصيرورة الاخيرة  
آخنتين معا (ويجوز القولان  
فمن نكحت صغيرا ثم ارضعتها  
أجنبية) ولو بعد طلاقها  
الرجعي (مرتبا بانفساخ)  
وهو الاظهر لما مر ولا يجزى  
مؤبدا (أم الثانية) فقط  
فان ارضعتها معا انفسخنا  
قطعاً لانهما صارنا آخنتين  
معا والمرضة تحرم مؤبدا  
قطعاً لانها أم زوجته  
\* (فصل) في الانقضاء  
والشهادة بالرضاع  
والاختلاف فيه \* (قال رجل  
هند بنتي أو اختي برضاع  
أوقالت امرأة هوانخي)  
أو ابني من رضاع وأمكن  
ذلك حسا وشرعا كما علم من  
كلامه آخر الاقرار (حرم  
تناكحهما) أبدا مؤاخفة  
المقر باقراره ظاهر أو باطنا  
ان صدق المقر والافتقار  
فقط وان لم يذكر الشرط  
كالشاهد بالاقرار به لان  
المقر يحاط لنفسه فلا يقر  
الا عن تحقيق سواء الفقيه  
وفيه ويظهر انه لا تثبت  
الحرمة على غير المقر من  
فروعه وأصوله مثلا لان  
صدقه أخذنا من أول

مغنى أى لا تنقضاء النكاح بامهين (قوله بجبر دارضاعها) أى ارضاع الكبيرة الثانية اه ع ش (قوله وردد)  
أى ذلك القياس (قوله ما قدمته الخ) أى في شرح وكذا الكبيرة في الاظهر (قوله ولو ارضعت) أى الزوجة  
الكبيرة (قوله انفسخ من عداها) أى من الاولتين مع الكبيرة لثبوت الاخوة بينهما ولا اجتماعهما مع الام  
في النكاح اه مغنى (قوله لوقوع ارضاعها الخ) أى ولا يتفسخ نكاح الثالثة لوقوع الخ (قوله أو واحدة)  
عطف على ثنتين (قوله نكاح الكل) أى الاربع اه مغنى (قوله والبنات) أى الاولى (قوله ولو بعد  
طلاقهما الرجعي) قيد به ليتصور انفساخ سم ويتصور الرجعي بان دخل منه في فرجيهما ع ش (قوله  
لما مر) أى من أمهما صارنا آخنتين معا (قوله فان ارضعتها معا الخ) محترز مرتبا في المتن  
\* (فصل في الاقرار والشهادة بالرضاع والاختلاف فيه) \* (قوله في الاقرار) الى قوله ويظهر في المغنى  
الا قوله حسا أو شرعا الى قوله ثم رأيت في النهاية (قوله وأمكن ذلك) فان لم يمكن بان قال فلانة بنتي وهى أكبر  
سنانمه فهو لغو اه مغنى (قوله حسا أو شرعا) ويصور الامتناع حسا بان منع من الاجتماع به أو بمن تحرم  
عليه بسبب ارضاعها مانع حسي والامتناع شرعا بان أمكن الاجتماع لكن كان المقر في سن لا يمكن فيه  
الارتضاع المحرم اه ع ش وتصور به الشرعي بما ذكره في ظر بل الظاهر أنه من الحمى أيضا ولذا قال  
الحلي انظر ما صورته الشرعي ولعل الحكم في اقتصار شرح المنهج على الحسي عدم تصور به الشرعي فقط  
وجزم به القليوبي اه يجزى وفي السيد عر ما يوافقه وما قدمنا من المغنى من اطلاق الامكان والتصور بربك  
السن يؤيده قوله مؤاخفة للمقر باقراره ولو رجع المقر لم يقبل رجوعه نهاية ومغنى وأسنى وكذا لو أنكرت  
المراة رضاعها بالنكاح حيث شرط ثم رجعت فيجوز النكاح مغنى وظاهره عدم القبول وان ذكر رجوعه  
وجها محتملا ومعلوم أن عدم قبوله في ظاهر الحال أما باطنا فالدار على ع ش (قوله وان لم يذكر الخ)  
غاية للمتن (قوله بالاقرار به) أى بخلاف الشاهد بنفس الرضاع كإباني اه رشيدى (قوله الا عن تحقيق)  
لعل المراد به هنا ما يشمل الظن لما يأتى من قوله وان قضت العادة بحملها الخ اه ع ش (قوله ويظهر أنه  
لا تثبت الحرمة على غير المقر) أى حيث كانت المقر برضاعها في نكاح الاصل أو الفرع كان أقر بينتي زوجة  
أبيه أو ابنته من الرضاع بخلاف ما لو قال فلانة بنتي مثلا من الرضاع والحال ليس زوجة أصله ولا فرعه فليس  
لواحد منهما نكاحها بعده كإبني من قوله وحيث يأتى هنا الخ اه سم بالمعنى وسيأتى عن الرشيدى  
ما يوافقه مع انكاره ما في ع ش مما يخالفه (قوله مثلا) أى ومن حواشيه (قوله الا ان صدقه) أى الغير المقر  
اه سم (قوله أنه لو طلق) أى أصل المقر أو فرعه أى والصورة أنها في عصمة الاصل أو الفرع وقوله مطلقا أى  
سواء أصدق أم لا اه رشيدى (قوله أما المحرمية فلا تثبت) أى بالاقرار بالرضاع أى فلا يجوز له نظرها والحلوة  
بها وما أخذها الشيخ ع ش من هذا مما أطل به في حاشيته ليس في محله كما يعلم بتأمله اذا حرمة غير المحرمية اه  
رشيدى (قوله فلا تثبت) أى ومع ذلك ينبغي أن لا نقض باللمس للشك سم وع ش (قوله دون محرمية)

الرجعي) قيد به لتصور الانفساخ (قوله في المتن أم الثانية) هى نظير الثالثة في المسئلة السابقة  
\* (فصل) في الاقرار والشهادة بالرضاع والاختلاف فيه \* (قوله مؤاخفة للمقر باقراره) ولو رجع المقر لم  
يقبل رجوعه مر ش (قوله ويظهر أنه الخ) كذا مر ش (قوله الا ان صدقه) أى الغير المقر (قوله  
وحيث يأتى هنا ما مر ثم انه لو طلق الخ) كذا مر ومن هنا يعلم ان الكلام فيما اذا كان المقر به في نكاح  
الاصل أو الفرع بان أقر بينتي زوجة أصله أو فرعه من الرضاع أو بانختلتها من رضاع نحو أمه من أجنبية  
(قوله فلا تثبت) كذا مر ومع ذلك ينبغي ان لا نقض باللمس للشك (قوله واضح) كذا مر (قوله

(٣٨ - (شرواني وابن قاسم) - فامن ) محرمان النكاح فمن استطلق زوجته قبل أولي وحيث يأتى هنا ما مر ثم انه  
لو طلق بعد الاقرار وأخذ به مطلقا فلا تجزى به بعد ثم رأيت الزركشى قال استقدنا من قوله حرم تناكحهما ماثيره بالنسبة للمقرم خاصة لانه الاصل  
في الابضاع اما المحرمية فلا تثبت عالا بالاحتياط في كليهما ولم أر منعولا انتهى وما ذكره من ثبوت التحريم على المقر دون محرمية واضح وهو



غير ما ذكرته لكنه يؤيد قول بل أول لان الاقرار الميثب للمحرمة أيضا اذا لم يؤخذ به غير المصدق في بطلان حقه الاجز فاولي ما لا يشتها (ولو قال زوجان) أي باعتبار صورة الحال (٢٩٨) (ببشارة ضاع محرم فرق بينهما) عملا بقوله ما وان قضت العادة بجهل ما بشرط الرضاع المحرم

كما يشهد اطلاقهم ويوجه بانه قد يستند في قوله ذلك الى عارف أخبر به (تنبيه) قضية تصنيع المتن ان الاقرار قبل النكاح لا يشترط فيه تقييد الرضاع بكونه محرما بخلافه بعدد وجهه لتأكيده وقضية عبارة بعضهم انه لا بد منه فيهما وبعضهم انه لا يشترط فيهما وهو الذي يتجه جلا للرضاع المطلق على المحرم (وسقط المسمى) لتبين فساد النكاح (ووجب مهر مثل ان وطئ) للشبهة ومن ثم لو مكنته عالمختارة لم يجب لها شيء لانها رانيسة (وان ادعى الزوج (رضاعا) محرما (فانكرت) الزوجة (انفسخ) لافراعه (ولها المسمى) ان صح والانه المثل (ان وطئ والا) بطلا (فقصه) لان الفرقته ولا يقبل قوله عليها به نعم له تحليفها قبل وطء وكذا بعده ان زاد المسمى على مهر المثل فان نكحت حلف ولزمه مهر المثل بعد الوطء ولم يلزمه شيء قبله هذا في غير مفوض شرعية اما هي فليس لها الا المتعلق ما حكى عن نص الام (وان ادعت) أي الزوجة الرضاع المحرم (فانكر) الزوج (صدق) بيمينه ان زوجت منه (رضاعا) به بان عينته في اذنها لضمها اقرارها بجهلها بيمينها

واضح كذا في النهاية (قوله غير ما ذكرته) أي الذي هو عدم حرمته على غير المقر الخ (قوله الميثب للمحرمة) أي كالمحرم أول محرمات النكاح وقوله فاولي ما لا يشتها أي كما هنا على ما قاله الزركشي اه سم (قول المتن زوجان) خرج به اقرار أبي الزوج أو الزوجة أو أم أحدهما بذلك فلا عبرة به اه ع ش (قوله أي باعتبار صورة الحال) الى قوله واقرار أمة في النهاية الا التنبيه (قول المتن بيننا رضاع الخ) أي بشرطه لسابق اه معنى ولعله امكان الرضاع بينهما (قوله وان قضت العادة الخ) ومنه ما لو قرب عهد المقر بالاسلام اه ع ش (قوله بانه قد يستند الخ) أي القائل اه رشدي (قوله قضية تصنيع المتن الخ) أي حيث أطلق الرضاع هناك وقيد هنا بالمحررم (قوله لتأكيده) أي الخلل بالنكاح (قوله انه لا بد منه فيهما) وهو ظاهر كلام المغني أيضا عبارته واحترزا المصنف بقوله محرم عمالوقا لا بيننا رضاع واقصر عليه فانه يوقف التحريم على بيان العدد اه (قول المتن وسقط المسمى) أي اذا أضيف الرضاع الى ما قبل الوطء وأما اذا أضيف الى ما بعده فالواجب المسمى اه معنى (قوله للشبهة من ثم الخ) عبارة للمغني ان وطئها وهي معدومة بنوم أو كراه أو نحو ذلك فان لم يوطئ أو وطئ بلا عذر لها لم يجب شيء اه (قوله عالمسة) أي الرضاع (قوله مختارة) أي وكانت بالغتوان لم تكن شرعية اه ع ش (قوله الزوج) الى قوله نعم ان كان في المغني الا قوله على ما حكى عن نص الام وقوله مع ان فعلها الى ولا نظر (قوله رضاعا محرما) ما وجه التقييد به مع ما قدمه من عدم اشتراط التعرض له فلينأمل اه م يدع (قوله ان صح) أي المسمى اه سم (قوله حلف) قال في العباب بتا اه سم وبصرح به الشارح أيضا (قوله هذا في غير موضة الخ) هو قيد لقول المتن والافنصفه لكن كان عليه أن يعبر بقوله فان كانت مفوض شرعية فليس الخ ليكون مفهوم المتن انه مفوض في ما اذا كان محرم ويحوز أن يكون قد لاحظنا ادخله في خلال المتن من قوله والافنصفه المثل ومع ذلك ففيه ما فيه فتأمل اه رشدي (قوله أما هي الخ) أي وأما المفوضة الغير الرشيدة بان يفوضها ولها فاعلم المهر بعد الوطء ونصفه قبله لانه ليس لولها أن يفوضها كذا نقله الاذري عن الشافعي أيضا ولعله ضعيف كما علم مما مر أوائل النكاح اه رشدي (قوله الا المتعة) أي وليس لها مهر اه معنى (قوله على ما حكى الخ) عبارة النهاية كما حكى الخ (قول المتن صدق بيمينه) وتستمر الزوجة بعد حلف الزوج على نفي الرضاع ظاهر او عليها منع نفسها منه ما أمكن ان كانت صادقة وتستحق عليه النفقة مع اقرارها بفساد النكاح كما قاله ابن أبي الدم لانها محبوسة عنده وهو مستمتع بها والنفقة تجب في مقابلة ذلك ويؤخذ منه مع ما أتت به شيخنا الشهاب الرمي فيمن طلب بزوجته لطلعه طاعته فامتنعت من النفقة معه الخ ثم انه استمر يستمتع بها في الحمل الذي امتنعت فيه من استحقاق نفقتها نهاية ومعنى رسم قال ع ش قوله وعليها منع نفسها الخ أي وان أدى ذلك الى قتلها اه (قوله بان عينته الخ) أو عين لها فسكتت حيث يكفي مكوته اه معنى (قوله لضمه) أي رضاعا به (قوله بل اجبار الجنون)

الميثب للمحرمة) وان كان فيما مر أول محرمات النكاح (قوله فاولي ما لا يشتها) أي كما هنا على ما قاله الزركشي (قوله ووجه الخ) كذا مر ش (قوله قضية تصنيع المتن) أي حيث أطلق هناك وقيد هنا قوله في المتن ولها المسمى ان وطئ والا فقصه اه وظاهر عدم المتعة المدخولة وتقدم في بابها وجوبها المدخولة من غير تقييد بالمفوضة ولا غيرها فلجبر (قوله ان صح) أي المسمى (قوله فان نكحت حلف) قال في العباب بتا اه (قوله في المتن وان ادعت فانكر صدق) قال الزركشي اذا حلف على نفسها الزوجية مستمرة بينهما طاهر ا قال ابن أبي الدم لانها محبوسة عنده وهو مستمتع بها والنفقة تجب في مقابلة ذلك (قوله في المتن صدق بيمينه ان زوجت برضاها) وتستمر الزوجية طاهر ا بعد حلف الزوج على نفي الرضاع وعليها منع نفسها منه ما أمكن ان كانت صادقة وتستحق عليه النفقة مع اقرارها بفساد النكاح كما قاله ابن أبي الدم لانها محبوسة عنده وهو مستمتع بها والنفقة تجب في مقابلة ذلك ويؤخذ منه مع ما أتت به شيخنا الشهاب

(والا) تزوج برضاها بل اجبارا أو أذنت من غير تعيين زوج (فالا صح تصديقها) او



أو بكرة اه معنى (قوله ما لم تمكنها) أي بعد بلوغها ولو سفيهة كهلوظاهر اه عش (قوله ما لم تمكنها) فان مكنته لم يقبل قولها اه معنى (قوله ان تمكنها في نحو ظلمة الخ) ويتبين ان اذنها في معين في نحو ظلمة كذلك كالاذن من غير تعيين وقوله كذا تمكن هذا انما يقبل لو كان هناك شخص آخر يسوغ لها تمكنه ولو بدعواها زوجيته اه سم وفي ذلك الحصر نظر لاحتمال زناها بمجهول (قوله وقرار امة الخ) ودعوى الزوجة المصاهرة كقولها كنت زوجة أيلك مثلاً كدعوى الرضاع نهاية ومعنى أي في صدق في انكاره عش (قوله أو بين الخ) الأولى حذف الواو (قوله محرم كالزوجة) كما حرم به صاحب الأنوار وجسمان المقرى ويخالف ذلك كما قال البغوي وأقرت بان بينهما اخوة نسب حيث لا تقبل لان النسب أصل ينبنى عليه أحكام كثيرة بخلاف التعريم بالرضاع اه معنى وخالف النهاية وسم في الأولى فقالوا لا لفظ الأول ولو أقرت أمة باخوة رضاع بينهما وبين سيدها لم تقبل على سيدها في أوجه الوجهين ولو قبل التمكين كما قاله الأذري وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى اه (قول المتن ولها الخ) أي في المستلكن معنى وسم أي مستلكن تصديقه وتصديقها فيما اذا دعت الرضاع المحرم (قوله ولم تكن عالمة) إلى الكتاب في النهاية الاقوله ومع ذكر الشروط إلى المتن (قوله ولم تكن عالمة الخ) عبارة المعنى ان وطنها جاهلة بالرضاع ثم علمت وادعته اه (قوله عالمة) أي ورشيده ولو سفيهة كما مر آنفاً عش (قوله مختارة) يعني عنه قوله السابق ما لم تمكن من وطنها الخ ولعله لهذا لم يتعرض للمعنى هنا (قوله نعم) إلى المتن كان الأولى ناخبة عن قول المصنف والافلاشي اه رشيدى أي كما فعله شرح المنهج ارجع لقوله ولها مهر مثل الخ وقوله والا فلاشي كناية عليه البغوي (قوله ان كانت قبضته الخ) وان كان مهر المثل أكثر من المسمى لم تطلب الزيادة ان صدقنا الزوج كما قاله الأذري وغيره اه معنى (قوله أنه) أي المسمى (قوله لتبين فساد) هذا التعليل انما يظهر في مسألة تصديقها في مسألة تصديقه ولعل لهذا القصور عدل النهاية إلى التعليل بقوله عملاً بقولها فيما لا يستحقها (قوله منهما) أي من رجل أو امرأه اه معنى (قوله وفعله) أي الرضيع منهما (قوله لغو) أي لانه كان صغيراً معنى ونهاية (قوله نعم اليمين المردودة الخ) أي وأما ما في المتن في اليمين الأصلية معنى ونهاية (قول المتن ومدعيه الخ) أي الارضاع من رجل أو امرأته معنى ونجلي وشرح المنهج وقد يشكل ذلك في الرجل لانه اذا ادعى الرضاع انقص نكاحاً مؤاخذه باقراره ولا حلف لانه ولا منها ويحجب بتصويره بما تقدم في قول الشارح نعم لم نخلطها الخ فان نكحت حلف الخ وحلفه حيث تدعى البت وهو مدع اه سم ومورد النهاية بصورة أخرى ردها عليه الرشيدى وغيره (قوله المتن على بت) ولوادعت الرضاع الرملى فيمن طلب زوجه لمحل طاعته فامتنعت من النكاح معه ثم انه استمر يستمتع بها في المحل الذي امتنعت فيه من استحقاق نفقتها كما سيأتي مر (قوله ان تمكنها في نحو ظلمة الخ) استفتى ان اذنها في معين في نحو ظلمة كذلك كالاذن من غير تعيين (قوله كذا تمكن) هذا انما يقبل لو كان هناك شخص آخر يسوغ لها تمكنه ولو بدعواها زوجيته (قوله محرم كالزوجة) هو في الأولى أحد وجهين اعتمد في الروضتنا به ما انه لا يحرم كما بعد التمكين وهو أوجه كما أفتى به شيخنا الشهاب الرملى (قوله محرم كالزوجة) قال في شرح الروض قال البغوي ويخالف ذلك ما لو أقرت أي بعد الملك أم قبله فيحرم كهلوظاهر مر بان بينهما اخوة نسب حيث لا يقبل لان النسب أصل ينبنى عليه أحكام كثيرة بخلاف التعريم بالرضاع اه (قوله في المتن والشرح ولها مهر مثل ان وطني والافلاشي لها) هل هذا راجع لما اذا صدق هو أيضاً كما قد يدل عليه قول شرح المنهج ولها في الصور مهر مثل الخ وقول الروضة بعد ذكر التفصيل في تصديقه وتمديقه حيث كانت هي المدعية مما نصه وليس لها المطالبة بالمسمى اذا دعت الرضاع لانها لا تستحقه برعها ولها المطالبة بمهر المثل ان جرى دخول اه فاطلق قوله اذا دعت ولم يقيد بتصديقها وعمله بما ذكره الموجود في تصديقها وتصديقه أو هو خاص بما اذا صدقتم ان لم يدل له تعليل الشارح بتبين فساد (قوله في المتن ومدعيه على بت) عبارة الروضة والغرض هنا ان منكر الرضاع يحلف على نفي العلم ومدعيه

ما لم تمكن من وطنها مختارة  
لا احتمال ما تدعيه ولم يسبق  
منها ما يناقضه فاشبهه بالو  
ذكره قبل النكاح وبظاهر  
ان تمكنها في نحو ظلمة  
مانع من رويته كذا تمكن  
واقرار أمة رضاع بينهما وبين  
سيدها قبل ان تمكنه أو  
وبين من لم يملكها محرم  
كالزوجة (و) لها مهر مثل  
ان وطني ولم تكن عالمة  
مختارة حيث تدعى الاقرانية كما  
مر لا المسمى لا قرارها بانها  
لا تستحق نعم ان كانت قبضته  
لم تسترد لزم انه لها والورع  
تطلى مدعيه لعل لغيره  
يقبض بقرض كذبها (والا)  
يطأ (فلاشي لها) لتبين  
فساده (ويحلف منكر  
رضاع) منهما (على نفي علمه)  
به لانه ينفي فعل الغير وفعله  
في الارضاع لغو نعم اليمين  
المردودة تكون على البت  
لانها مثبتة (و) يحلف  
(مدعيه على بت) لانه يثبت  
فعل الغير (ويثبت) الرضاع



(بشهادة رجلين) وان تعد النظر لثديها (٣٠٠) لغير الشهادة وتكرر منهن لانه صغيرة وادمانها لا يضر بقيد الا في أول الشهادات (أو

فشل الزوج فلم يقع في نفسه صدقها ولا كذبها حلف أي على البت كما حرم به في الأنوار نهاية تور وض (قول  
المتن بشهادة رجلين) أي ولو مع وجود النساء فلا يشترط لقبول شهادتهن ما فقد النساء كلاً يشترط لقبول  
الرجل والمرأتين فيما يقبلون فيه فقد الثاني من الرجلين اه ع ش (قوله لانه الخ) أي تعدد النظر  
الى الثدي لغير الشهادة اه مغني (قوله بقيد الا في) أي حيث غلبت طاعاته معاصيه مناهية ومغني  
(قول المتن والاقرار به شرطه رجلان) اتخاذاً كالمصنف هذه المسئلة هنا مع انه ذكرها في الشهادات  
التي هي محلها تنميحاً لما يشتهر الرضاع مغني ونهاية (قوله فيه) أي الاقرار بالرضاع (قوله ولو  
عامياً) أي أو قريب عهد بالاسلام اه ع ش (قوله ما يأتي) أي أنفاً (قوله في الشاهد) أي بالرضاع  
(قول المتن وتقبل شهادة المرضعة الخ) وتقبل في ذلك أيضاً شهادة أم الزوجة وبنتها مع غيرهما حسبة بلا  
تقدم دعوى لان الرضاع يقبل فيه شهادة الحسبة كالأب وشهداؤها وأبناؤها بطلانها من  
زوجها حسبة أم الوادي أحد الزوجين الرضاع وشهد بذلك أم الزوج وبنتها وأبناؤها فان كان الزوج صحت  
الشهادة لانها شهادة على الزوجة أو هي لم تصح لانها شهادة لها ولا يتصور شهادة بنتها بذلك مع ان  
المعتبر في الشهادة بذلك المشاهدة بان شهدت بان الزوج ارتضع من أمها أو نحوها اه مغني (قول المتن ان  
لم تطلب أجرة) أي بان لم يسبق منها طلب أصلاً أو سبق طلبها وأخذتها ولو تبرعاً من المعطى اه ع ش أي  
وان لم تأخذها لا تقبل شهادتها وفي البحري عن القليوبي والبرماوي انه لا يضر الطلب بعد الشهادة اه  
(أقول) وما مر عن ع ش قديهمه أيضاً (قوله عليه) أي الرضاع (قوله الى اثبات المحرمية) وجواز  
الخلوة والمسافرة وقوله لانه غرض نفيه الخ أي لا ترد الشهادة بمشله اه مغني (قوله بعق) أي لامة اه  
مغني (قوله حل المنكوحة) يعني المناكحة كما عبر به المغني (قوله بخلاف شهادة المرأة الخ) أي حيث لا تقبل  
(قوله بولادتها) أي بولادة نفسها ع ش (قوله بعد التسع) أي التقريبية كما مر اه ع ش (قوله  
بحلف على البت فيستوى فيه الرجل والمرأة فلو نكحت عن اليمين وردت عليها فاليمين المردودة تكون على  
البت لانها مثبتة وقال القفال على نفي العلم وقيل ان عين المنكر منه حلف على البت وقيل ان يمينه اذا أنكر على  
البت وعينها على نفي العلم والمذهب الأول ولو ادعت الرضاع فشك الزوج فلم يقع في نفسه صدقها ولا كذبها  
فان قلنا بخلاف على نفي العلم قلنا ان يخاف وان قلنا على البت فلا اه وقوله وان قلنا على البت فلا ضعيف بل  
الاصح انه يحلف (قوله ومدعيه على بت) قال المحلى رجلاً كان أو امرأة وقد يشك في ذلك في الرجل لانه اذا  
ادعى الرضاع انفسح نكاحه وأخذته باقراره ولا حلف لامنسه ولا منها ويوجب بتصوره باليمين المردودة  
عليه وذلك فيما اذا كانت هي المدعيه المصدقة وتوردت عليه اليمين انه حينئذ لا يصدق عليه انه مدعي بل انه  
منكر نعم يمكن أن يتصور بما اذا ادعى وانفسح نكاحه وأخذته باقراره فادعت عليه المدخول بها المسمى  
الاكثر من مهر المثل فأجاب بعدم استحقاقها للرضاع فانكرت ذلك وحلفت له فان الظاهر احتياجه الى  
اليمين وانها على البت فليتامل ثم ظهر ان أحدهن من ذلك وأقرب تصور به بما اذا كان هو المدعي فان له  
تحليفها قبل الوطء وكذا بعده ان زاد المسمى كما تقدم في قوله نعم له تحليفها الخ فان نكحت حلف وحلفه حينئذ  
على البت وهو مدعي فليتامل وفي شرح مر وقول الشارح رجلاً كان أو امرأة مصور في الرجل بما لو ادعى  
غائب رضاءاً محرماً بينه وبين زوجته فلانة وأقام بينتاً وحلف معها عين الاستظهار فيكون معه على البت وقوله  
ولو نكح المنكر أو المدعي عن اليمين الخ مصور بما لو ادعت من زوجة بالاجبار لم يسبق منها مناف رضاءاً محرماً  
فهو مدعيه يقبل قولها فلو نكحت وردت اليمين على الزوج حلف على البت ولا يعارضه قوله هم يحلف  
منكره على نفي العلم اذ محله في اليمين الأصلية كما مر ولو ادعت الرضاع فشك الزوج فلم يقع في نفسه صدقها  
ولا كذبها حلف كما حرم به في الأنوار وما في الروض من انه لا يحلف بناء على انه يحلف على البت وجهه ضعيف اه  
(قوله قول الشاهد بالرضاع) بقي الشاهد بالاقرار بالرضاع وفي شرح الروض قال أي في الأصل وفي قبول  
الشهادة المطلقة على الاقرار بالرضاع وجهان اه وكلام القاضي والمتولي يقتضي ترجيح انها لا تكفي

رجل وامرأتين وباربع نسوة) لانهم يطلعن عليه غالباً كالولادة ومن ثم لو كان النزاع في الشرب من طرف لم يقبلان لان الرجال يطعمون عليه غالباً ثم يقبلان في ان مافي الطرف لبن فلانة لان الرجال لا يطعمون على الحلب غالباً (والاقرار به شرطه) أي شرط ثبوته (رجلان) لا اطلاع الرجال عليه غالباً ولا يشترط فيه تفصيل المقر ولو عامياً لان المقر يحتاط لنفسه فلا يقر الا عن تحقيق وبه فارق ما يأتي في الشاهد (وتقبل شهادة المرضعة) مع غيرها (ان لم تطلب أجرة) عليه والام تقبل لانها حينئذ متممة (ولاذ كرت فلهما) بان قالت بينهما رضاء محرم وذكر شروطه (وكذا) تقبل (ان ذكرته) (فقلت) أرضعته) أو أرضعتها وذكر شروطه (في الاصح) اذ لانهم مجتمعان فعلمها غير مقصود بالاثبات اذ العبرة بوصول الابن لجوفه ولا نظر الى اثبات المحرمية لانه غرض نفيه لا يقصد كما تقبل الشهادة بعق أو طلاق وان استغاد بها الشاهد حل المنكوحة بخلاف شهادة المرأة بولادتها الظهور النعمة بجره لنفسها حق النفقة والارث وسقوط القود (والاصح انه لا يكفي) قبول الشاهد بالرضاع

(بينهما رضاء محرم بل يجب ذكر وقت وعدد) كحس رضعات متفرقات في الحياة بعد التسع وقبل الحولين لاختلاف موافقا



العلماء في ذلك نعم ان كان

الشاهد فيها وثق بمعرفة

وفقهه موافقا للقاضي

المقلد في شروط التحريم

وحقيقة الرضعة كفي منه

باطلاق كونه محرما على

ما ياتي بما فيه في الشهادات

ومع ذكر الشروط ولا يحتاج

لقوله محرم خلافا لما قد

يوهم المتن (ووصول اللبن

جوفه) في كل رضعة كما يجب

ذكر الاصلاح في الزنا

(ويعرف ذلك) أي وصوله

للجوف وان لم يشاهد

(بمشاهدة حلب) بفتح لامه كما

يخطه وهو اللبن المحلوب أو

يسكونها كما قاله غيره قبل

وهو المتبقي انتهى وفيه نظر

للعلم بالمراد من قوله عقبه

(وايجار وازدراء أو قرآن

كالنقام ندى ومعه وحركة

حلقه بجرع وازدراء بعد

علمه ان السون) أي ان في

ندمها حالة الارضاع أو قبيله

لبنان مشا سدة هذه قد

تفيد اليقين أو شئ القوي

ولا يدكرها في الشهادة بل

يجزم بها اعتمادا عليها أما

اذا لم يعلم انها ذات لبن حيث

فلا تحل له الشهادة لان الأصل

عدم اللبن

\*) (كتاب النفقات)

وما يدكر معها واخرت الى

هنا لوجوبها في النكاح

وبعد وجهه لتعدد

اسبابها الآتية النكاح

والقرابة والمالك وأورد عليها

اسباب آخر ولا رد لان

بعضها خاص وبعضها ضعيف

من الانفاق وهو الانفاق ولا يستعمل الا في الخبر كما هو الأصل فيها الكتاب والسنة والاجماع وبدا بنفقة الزوجان لكونها

موافقا للقاضي المقلد) أي بخلاف المجتهد وقوله على ما يأتي الخ أي والراجح منه عدم الاكتفاء فيقال هنا بثله وفي سم على ج ما يفيد حيث قال وفي شرح مرثله وفيه نظرا له لكن ظاهر كلام شيخنا الزايدى اعتماد الاكتفاء بالاطلاق اه ع ش وهو ظاهر المغنى أيضا قال السيد عمر والقلب اليه أمل (قوله في كل رضعة) الى الكتاب في المغنى الاقوله موافقا للقاضي الى اكنفي منه وقوله على ما يأتي بما فيه في الشهادات وقوله فيه نظر الى المتن (قوله في الزنا) أي في الشهادة به (قوله وهو اللبن المحلوب) أي المراد به هنا ذلك والانهو بالفتح للمصدر أيضا لكن منع من ارادته ما سيأتي من قوله للعلم بالمراد الخ وقوله أو يسكونها يعني مصدرا كما هو ظاهر اذ هو بالسكون ليس الا للمصدر كما صرح به آتمة اللغة اه رشيدى (قوله أو يسكونها) ظاهره ان المراد به مع السكون اللبن أيضا لكن في المختار ان اللبن يطلق عليه الحلب بالفتح ولم يذكر فيه السكون وانه مصدر بالفتح والسكون اه ع ش (قوله قبل الخ) عبارة المغنى قال ابن شهاب وهو المتجه وقيد في الام المشاهدة بغير حائل فان رآه من تحت الثياب لم يكف اه (قوله وفيه نظر الخ) فيه نظر كذا قاله الفاضل المحشى سم وجهه انه لا يلزم من مشاهدته العلم بكونه منفصلا عنها ولا يغني عنه الايجار لانه فعل آخر مغاير للحلب الذي هو الانفصال اه سيد عمر (قول المتن وايجار) أي اللبن في فم الرضيع وازدراء أي مع معانين ذلك أو قرآن أي دالة على وصول اللبن جوفه كالنقام أي كشاهدة النقام ندى بلا حائل كما صرح به القاضي حسين وغيره اه مغنى (قول المتن بعد علمه) أي الشاهد (قوله أو قبيله لبننا) أي لان الأصل استنزاره اه ع ش (قوله لان مشاهدة هذه) أي القرائن المذكورة (قوله ولا يدكرها) أي القرائن عبارة المغنى ولا يكفي في اداء الشهادة ذكر القرائن بل يعتمد عليها ويجزم بالشهادة اه وقال ع ش أي الحلب وما بعده اه وفيه ما لا يخفى (قوله فلا تحل له الشهادة الخ) \*) (خاتمة) \* لو شهد الشاهد بالارضاع ودفعت قبل تفصيل شهادته توقف القاضي وجوب ما في أوجه الوجهين وقال شيخنا انه الاقرب ويسن أن يعطى المرضعة أي ولو أمشأ عند انفصال أي فطمه والاولى عند أوله فان كانت مملوكة استحب للرضيع بعد ذلك أن يعتقها لانها صارت أمه له ولن يجزى ولد والده الا باعتاقه كما ورد به الخبر مغنى ونهاية

\*) (كتاب النفقات)

(قوله وما يدكر معها) الى قول المتن والمد في النهاية الاقوله والشاهد الى وان دفع (قوله وما يدكر معها) أي كالنسخ بالاعسار اه ع ش (قوله واخرت) أي النفقة أي بابها (قوله وبعد) كان طلقت وهي جامل أو كان الطلاق رجعا اه ع ش (قوله لتعدد اسبابها الخ) عبارة المغنى لاختلاف أنواعها وهي قسمان نفقة تنجب للانسان على نفسه اذا قدر عليها او عليه أن يقدمها على نفقة غيره لقوله صلى الله عليه وسلم ابدأ بنفسك ثم بمن تعول ونفقة تنجب على الانسان لغيره فالأول اسباب وجوبها ثلاثة النكاح والقرابة والمالك وأورد الاسنوى على الحصر في هذه الثلاثة الهدى والاشجعية المذكورين فان نفقتهم على النازح مع انتقال الملك فيها للفقراء ومالك وأشهد صاحب حق جماعة على فاض بشئ وخرج بهم للبادية الآية دي عند قاضي بلد آخر فامتنعوا في أثناء الطريق حيث لا شهود ولا قاض هناك فليس لهم ذلك ولا أجره لهم لانهم ورطوه لكن تنجب عليه نفقتهم وكرامتهم كافي أصل الروضة قبل القسمة عن البغوى وأقره ونصيب الفقراء بعد الحول وقبل الامكان تنجب نفقته على المالك اه (قوله لان بعضها خاص) انظر ما معنى الخصوص اه رشيدى (أقول) لعل المراد بالخصوص هنا القلة والندرة كالاسباب المارة عن المغنى (قوله وبعضها ضعيف) أي كالعبد الموقوف اه رشيدى (قوله من الانفاق) أي ان النفقة مأخوذة من الانفاق (قوله ولا يستعمل الا في الخبر) أي ولهذا ترجم المصنف بالنفقة دون الغرامات اه مغنى (قوله كما) أي في باب الخبر

اه وتقدم في أول الفصل قول الشراح وان لم يذكر رأي المقرر الشروط كالشاهد بالاقرار الخ (قوله نعم ان كان الشاهد الخ) كذا مر وفيه نظر

\*) (كتاب النفقات)



معاوضة مقابل التمكن من التمتع ولا تسقط بعض الزمان فقال (على موسى) تركه (زوجته) ولو أمة وكافرة ومريضة (كل يوم) بلبائه  
 المتأخرة عنه أي من طلوع فجره ولا ينافيه ما يأتي عن الأسنوي فيما لو حصل التمكن عند الغروب لأن المراد منه كونه طاهراً أنه يجب لها قسط  
 ما بقي من غروب تلك الليلة إلى الفجر دون ما مضى من الفجر إلى الغروب ثم تستقر بعد ذلك من الفجر دائماً وما يأتي عن البلقيني أنه لا يجب  
 القسط مطلقاً ضعيف وإن كان في كلام الزركشي ما قد وافقه (مدا طعام ومعسر) ومنه كسوب وإن قدر من كسبه على مال واسع ومكاتب  
 وإن أيسر لضعف سلكه وكذا بعض (٣٠٢) على المعتمد لنقصه وانما جعل موسى في الكفارة بالنسبة لجوب الامام لان مبناها على

التغليظ أي ولان النظر  
 للاسراف بها بسقطها من  
 أصلها ولا كذلك هنا وفي  
 نفقة القريب احتياطاً له  
 لشدة لصوقه وصلته لرجله  
 (مد ومتوسط مد ونصف)  
 ولوليفة ما أصل التفاوت  
 فلقوله تعالى لينفق ذو سعة  
 من سعته وأما ذلك التقدير  
 فبالقياس على الكفارة  
 بجماع أن كلاً ما يجب  
 بالشرع ويستقر في القيمة  
 وأكثر ماوجب فيها السك  
 مسكين مدان ككفارة نحو  
 الخلق في النسب وأقل ما  
 وجب له مدني كفارة نحو  
 اليمين والظهار وهو يكتفي  
 به الزهيد وينتفع به الرغب  
 فلزم الموسر الأكثر والمعسر  
 الأقل والمتوسط ما بينهما  
 وإنما لم يعبّر بشرف المرأة  
 وضده لأنها لا تدبر بذلك  
 ولا الكفاية كنفقة القريب  
 لأنها تجب للمريضة والشعبانة  
 نعم ظاهره - م - هند تحذى  
 ما يكفيل وولدك بالمعروف  
 انهما مقدرة بالكفاية  
 واختاره جمع من جهة  
 الدليل وبسطوا القول فيه  
 وقد يجاب عن الخبر بأنه لم

أه ع ش (قوله معاوضة) أي في مقابلة التمكن من التمتع أه نهاية (قوله حر) بالجر نعت موسى وقوله  
 كله بالرفع فاعل حر ويجوز رفعهما على أنه ما خبر ومبتدأ والجملة نعت موسى أه ع ش (قوله ولا ينافيه الخ)  
 أي قوله أي من طلوع فجره (قوله ما يأتي) أي في أول الفصل الآتي (قوله ثم تستقر) أي النفقة أي وجوبها  
 (قوله وما يأتي الخ) أي في أول الفصل الآتي (قوله مطلقاً) أي سواء مكنته ليلاً فقط مثلاً أو في دار مخصوصة  
 مثلاً (قوله ومنه) أي المعسر إلى قوله وانما جعله في الغنى (قوله كسوب الخ) أي فهو معسر في الوقت  
 الذي لا مال بيده فيه وإن كان لو اكتسب حصل مالا كثيراً وموسراً حيثما اكتسبه وصار بيده وقت طلوع  
 الفجر ع ش وم (قوله وان قدر الخ) فقدرته على الكسب لا يخرج منه من الاعسار في النفقة وإن كانت  
 تخرج من استحقاق سهم المساكين في الزكاة وقضية ذلك أن القادر على نفقة الموسر بالكسب لا يلزمه  
 كسبها وهو كذلك أه معني (قوله على مال واسع) أي على تحصيله بالكسب (قوله ومكاتب) عطف  
 على كسوب (قوله وانما جعل) أي المبعثر (قوله بسقطها من أصلها) أي من حيث المال ويرجع إلى  
 الصوم رشدي ولا يصرف شيئاً للمساكين معني (قوله ولا كذلك هنا) فإنه ينفق نفقة المعسر أه معني  
 (قوله وفي نفقة القريب) عطف على في الكفارة وقوله وصله لرجله عطف على احتياطاً أه سم (قوله  
 ولوليفة) أي نسباً أه ع ش (قوله لينفق ذو سعة من سعته) أي إلى آخره أه سم (قوله فيها) أي  
 الكفارة (قوله) أي لكل مسكين (قوله وهو) أي المد (قوله الزهيد) أي قليل المال أه ع ش (قوله  
 والمتوسط ما بينهما) لأنه لو ألزم المدين لضره ولو اكتفى منه براضها فلزمه مد ونصف أه معني (قوله  
 بذلك) أي بالنفقة فله وكثرة (قوله ولا الكفاية) عطف على شرف المرأة (قوله لأنها) أي نفقة الزوجية تجب  
 للمريضة الخ أي ولو ائتمرت بالكفاية كنفقة القريب بسقطت نفقتها ما وليس كذلك فإذا بطلت الكفاية  
 حسن تقريرها من الكفارة أه معني (قوله عن الظاهر) أي الماراً نقاً (قوله لوقع النزاع الخ) وإنما  
 نظر إليه هنا في جانب نفقة القريب لأن ما هنا معاوضة والمعاوضة يحترز فيها من النزاع بقدر الامكان  
 بخلاف غيره أه سم (قوله كما تقرر) إشارة إلى قوله بل لم يحسب المعروف أه كردي (قوله بالمعروف)  
 أي بالكفاية أه زبادي (قوله عليه) أي الأخرى أيضاً أي مثل ما تقرر (قوله في مقابلة) أي لشيء وهو  
 التمتع أه ع ش (قوله فيها) كان هذا في أصل الشارح بخطه ثم ضرب عليه والله أعلم بالضارب أه  
 سيد عر (قوله وتفاوتوا الخ) أنظر هل يعني عنه قوله فيما مر أم أصل التفاوت الخ أو قوله وأما ذلك التقدير  
 الخ أه رشدي (قوله لا ما وجدنا ذوى النسب الخ) لا يخفى أن ذوى النسب لا يتفاوتون في القدر لأن

(قوله أنه يجب لها قسط ما بقي الخ) ما المراد بالقسط (قوله وما يأتي عن البلقيني الخ) كذا مرش (قوله  
 ومنه كسوب) أي قادر على المال بالكسب فان جعل حاله نظرياً باعتبار ما يأتي في قوله ومسكين الزكاة  
 معسر الخ بأنه قد يكون معسر وقد يكون غيره (قوله وفي نفقة القريب) عطف على في الكفارة وقوله وصله  
 لرجله عطف على احتياطاً (قوله لينفق ذو سعة من سعته) أي الخ (قوله لوقع النزاع الخ) قد يقال لو نظر  
 لهذا نظر إليه في جانب القريب والنظر إليه هنا لا يظهره معنى مع - م - إلا أن يقال نفقة الزوجة معاوضة

يقدرها فيه بالكفاية فمقابل بها بحسب المعروف وحسب ذوقه وهو المعروف المستقر كونه طاهراً ولو فتح باب الكفاية للنساء الواجب  
 من غير تقدير لوقع النزاع إلا إلى غاية فتعين ذلك التقدير اللائق بالعرف والشهادة تصرف الشارع كما تقرر فأتضح ما قاله واندفع قول الأخرى  
 لا أعرف لأمنا رضى الله عنه سلفاً في التقدير بالامداد ولولا الأدب لقلت الصواب أنهما بالمعروف تاسياً واتباعاً وما ورد عليه أيضاً أنها في مقابلة  
 وهي تقتضي التقدير فتعين دأماً تعين الحب فلانها أخذت شبهة من الكفارة من حيث كون كل منهما في مقابل وتفاوتوا في القدر لا تأوحدنا  
 ذوى النسب لكونهم في الأصل التقدير وإذا ثبت أصله تعين استنباط معني بوجوب التغلوت وهو ما تقرر فتأمل (والمد)



الواجب على المعسر هو الواجب على الموسر وإنما التفاوت باعتبار الموجب بالنظر لكل شخص على حسبته  
بمخلاف ما هنا فإننا رأينا حال الشخص فوجبنا على الموسر ما لم نوجب على المعسر مع اتحاد الموجب فلا جامع بين  
ما هنا وما تقر في ذوى النسل اه رشيدى (قوله الاصل) الى قول المتن فان اعتاضت في النهاية الاقوله ثم  
السياق الى المتن وقوله واعترض الى المتن وقوله وبات الى المتن (قوله أو اذا وافق) أى الوزن (قوله كالمس)  
أى في زكاة النبات (قوله ثم الوزن) الى قوله انتهى في المعنى الاقوله قبل (قوله بناء على ما مر الخ) أى بناء  
على ما صح في زكاة النبات من ان رطل بغداد مائتو ثلاثون درهما اه معنى (قوله عنه) أى الرافعى (قول  
المتن قلت الاصح الخ) عبارة المعنى ومخالفة المصنف فقال قلت الخ (قوله بناء على الاصح الخ) أى بناء على  
ما صحبه المصنف في زكاة النبات من ان رطل بغداد مائة وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم اه  
معنى (قوله فيه) أى رطل بغداد (قوله المارضا بطله الخ) أى بانه من قدر على مال أو كسب يقع موقعه من  
كفايته ولا يكفيه معنى وعش (قول المتن ومسكين الزكاة معسر) علم منه ان فقيرها كذلك يترك  
الاولى معنى ونهاية (قوله قبل هي عبارة مقابلة الخ) قد يقال ان هذا القول هو الذى ينبغي حتى لا يلزم خلوه  
المتن من بيان المعسر وعدم تمام الضابط الذى هو مراد المصنف بلا شك وأما الكسب الذى أورده فهو  
وارد على المصنف بكل تقدير ولهذا احتاج الى استثنائه من قول المصنف ومن فوقه على ما قرره اه رشيدى  
وفى سم ما وافقه (قوله ما مر) أى فى شرح ومعرى (قوله معسر هنا) أى عند عدم اكتسابه كما قدمناه  
اه ع ش (قوله ثم السياق الخ) عهد الفرق الا فى قوله وكان وجه الفرق الخ فيه مصادرة (قوله بينهما)  
أى بابي الزكاة والنفقة (قوله العمل بالعرف الخ) خبر وكان الخ (قوله لا يعطون) وقوله يعدون كلاهما  
بيناء المفعول (قول المتن ومن فوقه) أى المسكين معنى ومم (قوله كل يوم لزوجه) قد يتوهم منه انه لو كان  
مع مال يقسط على بقية غالب العمر فان كان لو كافى كل يوم منه مدبر رجوع معسر كان متوسط طارا والا  
فلا وليس مرادا بل الظاهر ما قاله سم على حج من قوله قال فى شرح البهجة تنبيه قال الزركشى يبقى  
الكلام فى الاتفاق الذى لو كلفه لوصل الى حد المسكين وقضية كلام النووى وصرح به غيره انه الاتفاق  
فى الوقت الحاضر مع تبرأ يوم ما يوم الى آخر ما طال به فليراجع وقضية ان الشخص قد يكون فى يوم موسرا  
وفى آخر غيره اه ع ش قال السيد عمر به رخص ما مر من ع ش عن نفسه ثم رأيت قول الشارح فى  
حاشيته على فتح الجواد واعتبار كل يوم مشكلا لا اذا اعتبرنا كل يوم لا ندري يعتبر الى أى غاية ومن المعلوم ان  
غاية النكاح لاحد لها فالضبط بذلك لا يفيد وحيتذ فالذى يتبع ان المراد انه يعتبر عند فجر يوم الوجوب حاله  
فاذا كان لو كافى فى هذا اليوم مدبر صار مسكينا فافترقا وسطا والا فوسر ثم يعتبر فى اليوم الثانى كذلك وهكذا  
ويعتبر حاله فى نحو الكسوة اول الفصل لان الفصل ثم كالיום هنا ثم رأيتهم يروا بقوله والاعتبار فى يساره  
واعساره وتوسطه بطول العبر لانه وقت الوجوب ولا عبرة بما يطرأ له فى أثناء النهار وهو يوشى الى ما ذكرته  
ثم رأيت شيخنا عمر فى الغرر بقوله تنبيه قال الزركشى الخ انتهى كلامه فى حاشية فتح الجواد اه أقول  
وكذا فى المعنى ما وافقه (قول المتن فوسر) ولو ادعت الزوجة يسار الزوج وأنكر صدق بينهما ما لم يعهده مال

والاصل فى اعتبار الكسب  
وأنما ذكر والوزن  
استظهارا أو اذا وافق  
الكسب كالمس ثم الوزن  
في مقل الرافعى انه (مائة  
وثلاثة وسبعون درهما  
وثلاث درهم) بناء على ما مر  
منه فى رطل بغداد (قلت  
الاصح مائة وأحد وسبعون)  
درهما (وثلاثة أسباع)  
درهم (والله أعلم) بناء على  
الاصح السابق فيه (ومسكين  
الزكاة) المارضا بطله فى باب  
خمس الصدقات (معسر) قيل  
هى عبارة مقابلة وصوابها  
والمعسر هو مسكين الزكاة  
انتهى وليس فى محله وما  
يبتطل حصره ما مر ان ذا  
الكسب الواسع معسر  
هنا وليس مسكين زكاة  
فمن ما مر به المتن لئلا يرد  
على ذلك ثم السياق قاض  
بان المراد معسر هنا وكان  
وجه الفرق بينهما فى اتسع  
الكسب العمل بالعرف فى  
البيان فان أصحاب الكسب  
الواسعة لا يعطون زكاة أصلا  
ويعدون معسر بن لعدم  
مال يديهم (ومن فوقه) فى  
التوسع بان كان له ما يكفيه  
من المال لا الكسب (ان  
كان لو كافى مدين) كل يوم  
لزوجه (رجع مسكينا  
فتوسط والا) يرجع  
مسكينا لو كافى ذلك (فوسر)

والمعاصرة يقرر فيها عن النزاع بقدر الامكان بخلاف غيرها (قوله وليس فى محله) لكن يبقى على عبارة  
المصنف انها لا تغد ضبط المعسر ولا بيان معناه بتمامه وانما حيتذ تعنى دخول ذى الكسب الواسع فى  
قوله ومن فوقه أى فوق مسكين الزكاة لانه فوقه وذلك يقتضى دخوله فى المتوسط والموسر لانه قسم من فوقه  
اليه ما مع انه مع المعسر ورجوع ضمير فوقه للمعسر بعيد لفظا ومعنى (قوله فى المتن ومن فوقه ان كان  
لو كافى مدين الخ) قال فى شرح البهجة تنبيه قال الزركشى يبقى الكلام فى الاتفاق الذى لو كلفه لووقف  
الى حد المسكين وقضية كلام النووى وصرح به غيره انه الاتفاق فى الوقت الحاضر مع تبرأ يوم ما يوم الخ  
ما طال به فليراجع وقضية ان الشخص قد يكون فى يوم موسرا وفى آخر غيره (قوله فى المتن فوسر) ولو ادعت  
يسار زوجها وأنكر صدق بينهما ان لم يعهده مال والا فلا فان ادعى تامة فعله تفصيل الودعة مرش (قوله



والغلاء زاد في المطلب وقلة  
العيال وكثرتها حتى ان  
الشخص الواحد قد يلزمه  
لزوجه نفقة موسر ولا  
يلزمه لو تعددت النفقة  
متوسطا أو معسر لكن  
استبعده الاذرى وغيره  
واعترض هذا الضابط بما  
فيه نظر فاعلم (والواجب  
غالب قوت البلد) أى محل  
الزوجة من برأ وغيره كاقط  
كاله طرة وان لم يلق بها ولا  
الفتة اذ لها ابداله (قلت فان  
اختلف) غالب قوت محلها  
أو أصل قوته بان لم يكن  
فيه غالب (وجب لا ثقبه)  
أى بيساره أو ضده ولا عبرة  
بما يتناوله توسعا أو بخلا مثلاً  
(ويعتبر اليسار وغيره)  
من المتوسط والاعسار  
(طلوع الفجر) ان كانت  
تمكثت جنتاً (وانه أعلم)  
لانها تحتاج الى طعنه وعجنه  
ونحوه ويلزمه الاداء عقب  
طلوعه ان قدر بلامشقة  
لكنه لا يخاصم فان شق عليه  
فسله التأخير كالعادة أما  
الممكنة بعده فيعتبر حاله عقب  
التمكين ويأتى ان من أراد  
سفر ايكاف طلاقها أو توكيل  
من ينفق عليها من مال  
حاضر (و) الواجب (عليه  
عليكها) يعنى أن يدفع اليها  
ان كانت كاملة والا فلولها  
أو سيد غير المكتوبة ولو مع  
سكوت المدافع والا أخذ  
(حبا) سليماً ان كان واجبه  
كالكمارة ولانه أكل في النفع  
فتصرف فيه كيف شاء فلا خير اذ فية امثلاً (وكذا) عليه بنفسه أو نائبه وان اعتل ذلك بنفسها على الإوجه ونحوهما

والا فلا يصدق فان ادعى تلغفه فغيبه التفصيل المذكور في الوديعة غنى ونه اية (قوله ويختلف) الى قوله حتى  
ان الشخص في المعنى الا قوله زاد في المطلب (قوله وقلة العيال) والظاهر ان المراد بهم من تلزمه نفقته كزوجة  
وخادمها وأمه ولد وخادمه الذي يحتاج اليه أخذاً بما يأتى به بشرط في نفقة القريب بالفضل عن ذكر اه  
عش (قوله ولا يلزمه الخ) الواجب عليه لو تعددت أى الزوجة ولعل الاستدلال ثم تعدد ولا يلزمه الا نفقة  
متوسط الخ (قوله لكن استبعده) أى ما زاد المطلب الاذرى الخ في استبعاده نظر اه سم (قوله واعترض)  
ببناء المفعول (قوله أى محل الزوجة) قال تعبير بالبلد جوى على الغالب ولو اختلف قوت بلد الزوج والزوجة  
قال الماوردى ان تزلت عليه اه برغالب قوت بلده وان تزل عليها في بلدها اعتبر غالب قوت بلدها واذا تزلت  
ببلده لم تألف بخلاف قوت بلدها قيل لها هذا حقل فابدي قوت بلدك ان شئت ولو انتقل عن بلدها لم يلزمه  
من غالب قوت ما انتقل اليه دون ما انتقل عنه سواء كان أعلى أم أدنى فان كان كل بلد أو نحوها اعتبر محلها  
كما قال ذلك بعض المتأخرين اه معنى (قوله أى محل الزوجة) أى وقت الوجوب وهو العجر فلو نقلها الى  
محل آخر اعتبر غالب قوت وقت الوجوب وهكذا لو دفع اليها غير الواجب الذي هو الغالب لم يلزمها القبول  
وان كان أعلى منه مر اه سم (قوله من بلده الخ) بيان للغالب (قوله كالفطرة) قد يدل على ان المعتبر في  
الغلبة جميع السنة اه سم أى فيخالف سامراً نفاعن مر من ان المعتبر فجر يوم الوجوب ثم يعتبر يوماً  
يوم (قوله غالب قوت محلها) الى قول المتن فان اعتاضت في المعنى مع مخالفة يسيرة سأنبه عليه الا قوله ان  
قدر الى أما الممكنة وقوله ويأتى الى المنزل وقوله فوليها وقوله أو لكونه بذه الى المتن (قوله مثلاً) أى أو هذا  
اه معنى (قول المتن ويعتبر اليسار وغيره طلوع الفجر) أى في كل يوم اعتبار الوقت الوجوب حتى لو أيسر  
بعده أو أعسر لم يتغير حكم نفقة ذلك اليوم وانما وجب لها ذلك بفجر اليوم لانها تحتاج الخ اه معنى وبه  
علم ما في صنيع الشارح ككناية ولما استسكه الرشدى بما نصه قوله لانها تحتاج الى طعنه وهذا أى  
الاحتياج الى نحو طعنه انما يظهر على لزوم الاداء عقب الفجر الذي ذكره هو بعد لا اعتبار اليسار وغيره  
طلوع الفجر كما لا يخفى وعلى الجلال بقوله لانه الوقت الذي يجب فيه التسليم اه (قوله ان قدر بلامشقة)  
وحينئذ ياتى بعدم الاداء مع المطالبة مر اه سم (قوله لكنه لا يخاصم) أى فليس لها الدعوى عليه وان  
جاز للقاضي أمره بالدفع اذا طلبت من باب الامر بالمعروف مر اه سم وعش (قول المتن واديه عليكها)  
أى بنفسه أو نائبه (قوله يعنى أن يدفع اليها) قال في شرح الروض أى والمعنى بان يسلمها بقصد اداء ما يلزمه  
كسائر الدون من غير افتقار الى لفظ اه وقضية ذلك اعتبار القصد هنا وتقدم بسطه في باب الضمان اه سم  
عبارة عش كانه يشير به الى عدم اعتبار الايجاب والقبول في مراعاته من النفقة اه (قوله ولو مع  
سكوت الخ) أى فيأمره بتعبيره بالتمليل من اعتبار الايجاب والقبول ليس مراداً اه معنى (قوله ولو مع  
سكوت المدافع والا أخذ) بل الوضع بين يديها كاف نهاية ومعنى (قوله ان كان واجبه) أى بان كان الحب  
غالب قوتهم فان غلب غير الحب كمن وطم واقط فهو الواجب ليس غير لكن عليه مؤنة اللحم وما يطبخ به اه  
معنى (قوله بنفسه الخ) الاولى تأخيره عن قول المتن في الاصح (قوله وان اعتادت الخ) وقع السؤال في  
الدرس هل يجب على الرجل اعلام زوجته بام الاتجب عليها خدمته بما جرت به عادة من الطبخ والكس  
لكن استبعده الاذرى وغيره) في استبعاده نظر (قوله أى محل الزوجة) أى وقت الوجوب وهو العجر فلو نقلها  
الى محل آخر اعتبر غالب قوت وقت الوجوب وهكذا لو دفع اليها غير الواجب الذي هو الغالب لم يلزمها القبول  
ولو كان أعلى منه مر (قوله كالفطرة) قد يدل على ان المعتبر في الغلبة جميع السنة (قوله ان قدر بلا  
مشقة) وحينئذ ياتى بعدم الاداء مع المطالبة مر (قوله لكنه لا يخاصم) فليس لها الدعوى عليه وان جاز  
للقاضي أمره بالدفع اذا طلبت من باب الامر بالمعروف (قوله أن يدفع اليها) قال في شرح الروض بان يسلمه  
لها بقصد اداء ما يلزمه كسائر الدون من غير افتقار الى لفظ اه وقضية قوله كسائر الدون اعتبار القصد فيها  
وقد تقدم بسطه في باب الضمان (قوله والا أخذ) بل الوضع بين يديها كاف مرش (قوله على الإوجه)



(طعنه) وبخنه (وخبره في الاصح) وان اطلال جمع في استسكاله وترجيح مقابلة لانها في (٢٠٥) حبسه وبهذا فارتفت الكفارة حتى لو

باعته أو أكلته حبسا استغفرت  
ومن ذلك مال اليه الغزالي  
وميل الرافعي الى خلافه  
ويوجه الاول بانه بطاوع  
العبر تلزمه تلك المون فلم  
تسقط بما فعلته وكذا عليه  
مؤنة النعم وما يطع به أي  
وان أكلته نبتا أخذاما  
ذكر (ولو طلب أحدهما  
بدل الحب) مثلا من نحو  
دقي أو قبيحة بان طبعته هي  
أو بذله هو فذكر الطلب فيه  
لأنه لا يليب أول كون مذه  
منه منا الطالبة منها قبول ما بذله  
(لم يجبر الممتنع) لانه اعتياض  
وشروطه التراضي (فان  
اعتاضت) عن واجبها نقدا  
أو عرضا من الزوج أو غيره  
بناء على الاصح انه يجوز  
بيع الدين لغير من عليه  
(جاز في الاصح) كالقرض  
يجامع استقرار كل في الذمة  
لمعين لم يخرج بلا استقرار المسلم  
فيما النفقة المستقبلية كما  
جزمها ونقله غيرهما عن  
الاصحاب لانها معرضة  
للسقوط وقضية جريان ذلك  
في نفقة اليوم قبل مضيه لما  
بأنها لو نشرت فيه أو في  
ليلته لا آتية سقطت نفقته  
وبحث جواز أخذها استيفاء  
لان لها ان ترضى بغير مالها  
عند المشاحة لا اعتياض فيه  
نظير ظاهر بل لا يصح لان  
القرض انها الى الآن لم  
تستقر فأي شيء تستوفيه  
حينئذ فاعال به الاستيفاء  
لا ينفعه كما هو ظاهر وانما  
جاز لها التصرف فيما قبضته وان احتل سقوطه

ونحوهما أم لا وأجبت عنه بان الظاهر الاول لانها اذا لم تعلم بعدم وجوبها ربحا طنت وجوب او عدم  
استحقاقها للنفقة والكسوة ولم تفعله فتصير كأنها مكرهة على الفعل ومع ذلك لو فعلته ولم تعلمها يحتمل انه  
لا يجب لها أجره على الفعل لتصيرها بعد المبحث والسؤال عن ذلك اه ع ش (قول المتن طعنه الخ) أي ان  
أراد منه منسه والا فالواجب لها أجره ذلك بدليل قوله الاتي حتى لو باعته الخ اه ع ش عبارة المغني وكذا  
على الزوج أيضا طعنه وبخنه وخبره في الاصح أي عليه مؤنة ذلك بذل مال أو يتولاه بنفسه أو بغيره كما صرح  
به في المحرر اه وظاهرها ان الخيار للزوج دون الزوجة ويأتي في الشارح كالنهاية في ثمن نحو ماء الغسل  
ما يصح بهذا (قوله لانها الخ) تعال للمتن (قوله كمال الخ) عبارة المغني كفي الو - با وغ - به اه (قوله  
وكذا عليه مؤنة النعم) أي من الانفال كالاية ادحت التدر ووضعت القدر وغسل النعم ونحو ذلك كما هو قضية  
التشهير بشيدي وسم وع ش (قوله وما يطع به) أي من الاعيان كالتوابل أي الا يازر والادهان  
والوقود وشيدي وع ش (قوله أخذاما ذكر) أي في بيع الحب وأكله جبا (قوله من نحو دقي الخ)  
ينبغي حمله على ما اذا كان من غير جنس الحب الواجب لما يأتي من عدم جواز اعتياض الدقي عن الحب حيث  
كان من جنسه سواء كان بعقد أو لا اه ع ش (قوله أول كون بذله الخ) لا يخفى ما فيه من التكاف (قوله عن  
واجبها) الى قوله وقضيته في النهاية والمغني (قوله عن واجبها) أي في اليوم اه نهاية (قوله بناء على  
الاصح الخ) راجع لقوله أو غيره فقط (قوله كما جزمها) أي يمنع الاعتياض عن النفقة المستقبلية اه  
مغني (قوله لانها) أي النفقة المستقبلية (قوله وقضيته) أي التعليل جريان ذلك أي منع الاعتياض في نفقة  
اليوم الخ خالفه النهاية والمغني وسم فجوز الاعتياض عنهما من الزوج دون غيره عبارة المغني قضية اطلاقه  
ان الاصح انه يجوز الاعتياض عن النفقة ولو كانت مستقبلية وبه صرح في الكفاية والاصح كما في الشرح  
والروضة منع الاعتياض عن النفقة المستقبلية بخلاف الحالية والماضية ومحل الخلاف في الاعتياض من الزوج  
اما من غيره فلا يجوز قطعا كفي الروضة أي في النفقة الحالية قائم معرضة للسقوط بنحو تنسوز اما الماضية  
فبيع فيها بناء على صحة بيع الدين لغير من هو عليه اه وع بارة سم في الروض ولها يبيع نفقة اليوم  
لا الغد منه أي من زوجها قبل القبض لامن غيره انتهى أي وأما النفقة الماضية فيجوز بيعها ولو من غيره بناء  
على جواز بيع الدين لغير من هو عليه لا استقرار الماضية وأما المستقبلية فيمنع بيعها من الزوج وغيره لعدم  
وجوبها فضلا عن استقرارها وما ذكره الروض من منع بيع نفقة اليوم من غير الزوج هو المعتمد خلافا لما  
في شرحه اه عبارة الجيبري قال العلامة البابلي والحاصل ان الاعتياض بالنظر للنفقة الماضية يجوز من  
الزوج ومن غيره وبالنظر للمستقبلية لا يجوز من الزوج ولا من غيره وأما بالنظر للحالية فيجوز بالنظر للزوج  
لا غيره اه (قوله وببحث جواز أخذه) أي أخذ العوض عن نفقة اليوم (قوله استيفاء) أي بلا عقد  
وقوله لا اعتياضا أي بعقد أخذ ما يأتي (قوله فيه نظر الخ) انظر هذا مع اقرار ما سياتي عن الاذري بقوله ثم  
حل الاول الخ مع تصويره بالاستيفاء اه سم (قوله لان الغرض انها الى الآن لم تستقر الخ) قديقال  
الاستيفاء لا يتوقف على الاستقرار بل يكفي فيه الوجوب وهو متحقق هنا بالفجر اه سم (قوله فيما قبضته)

كذا مر (قوله استحققت مؤنة ذلك الخ) كذا مر (قوله وكذا عليه مؤنة النعم الخ) قديدخل فيه مؤنة  
نحو تقطعه ونفس طعنه كفي مؤنة نحو المحن والخير (قوله فان اعتاضت عن واجبها نقدا أو عرضا من  
الزوج أو غيره الخ) في الروض ولها يبيع نفقة اليوم لا الغد منه أي من زوجها قبل القبض لامن غيره اه  
أي وأما النفقة الماضية فيجوز بيعها ولو من غيره بناء على جواز بيع الدين لغير من عليه لا استقرار الماضية وأما  
المستقبلية فيمنع بيعها من الزوج وغيره لعدم وجوبها فضلا عن استقرارها وما ذكره الروض من منع بيع  
نفقة اليوم من غير الزوج هو المعتمد خلافا لما في شرحه (قوله فيه نظر ظاهر) انظر هذا مع اقرار ما سياتي  
عن الاذري بقوله ثم حل الاول الخ مع تصويره بالاستيفاء (قوله لان الغرض انها الى الآن لم تستقر فأي شيء  
تستوفيه الخ) قديقال الاستيفاء لا يتوقف على الاستقرار بل يكفي فيه الوجوب وهو متحقق هنا بالفجر (قوله



لان ذلك لا يمنع نظيره ما  
في الاجرة وغيرها بالمعين  
الكفارات وما في الكفاية  
من تصحيح الاعتياض عن  
المستقبل ضعيف وان سبقه  
الى نحو ابن كج وغيره حيث  
قال للقاضي ان يفرض لها  
دراهم عن الخبز والادم  
وتوابعهما وصرح الشيخان  
بجواز الاعتياض عن  
الصدقات اذا كان ديناً فاساً  
ونع لزركشي هل من بحثه  
امتناعه أخذ من قناوى  
ابن الصلاح وقوله لم  
يتعرضوا له وهم ويجب  
قبض ما تعرضته عن نفقة  
وغيرها الثلاثين ببيع دين  
بدين كذا نقل عن الذبيلى  
ويتعين حمله على الروى  
اما غيره فيكفى تعيينه في  
الجلس كما في باب المبيع  
قبل قبضه (الاخبار وديققا)  
ونحوهما ما فلا يجوز ان  
تعرضه عن الحب المواقف  
له جنسا (على المذهب) لانه  
وبأن نقل الاذرى مقابله عن  
كثير بن ثم جمل الاول على  
ما اذا وقع اعتياض بعقد  
والثاني على ما اذا كان مجرد  
استيفاء قال وهو المختار  
وعليه العمل قديما وحديثا  
ويؤيده قولهم (ولو أكلت)  
مختارة عنده (معه كالعادة)  
أو وحدها وأرسل اليها  
الطعام فأكته بحضرته أو  
غيبته بل قال شارح أو  
أضافها رجل أكرامه  
(سقطت نفقتها) ان أكلت  
قدر الكفاية والارجح

أى من نفقة اليوم (قوله لان ذلك) أى احتمال سقوطه اه سم (قوله وبالمعين الخ) عطف على قوله  
بالاستقرار الخ (قوله حيث قال) أى ابن كج وغيره (قوله وصرح الشيخان الخ) مستأنف عبارة المغنى  
ويجوز الخلاف في الاعتياض عن الكسوة ان قلنا عليك وهو الاصح وفي الاعتياض عن الصدقات كفاي  
الشرح والروضة اه (قوله وقوله الخ) عطف على بحثه (قوله وهم) خبر فافزع الخ (قوله وغيرها)  
كالكسوة والصدقات (قوله ويتعين) الى قوله ونقل الاذرى في المغنى (قوله حمله على الروى) قياس وجوب  
القبض لاجل الربا التهلوا واعتاضوا بربوا من أجني وجب قبضه أيضا ما في ذمة الزوج لها قبل التفريق اه  
سم (قوله ونحوهما) الى قوله ونقل الاذرى في النهاية (قوله عن الحب المواقف له جنسا) أمالوا أخذت غير  
الجنس تكبر الشعر عن القمح فانه يجوز كالأخذت القدر اه مغنى (قوله ونقل الاذرى) الى قوله ويؤيده  
عقبه النهاية بقوله والاعتماد الاطلاق وان زعم أنه يؤيده قولهم ولو أكلت الخ وأقره محشوه وسم والسيد عمر  
(قوله ونقل الاذرى مقابله الخ) عبارة المغنى والثاني الجواز وقطع به البغوى لانها تسحق الحب والاصلاح  
فاذا أخذت ما ذكر فقد أخذت حقها لا عوضه ورجح الاذرى وقال الاكثرون على خلاف الاول ورفقا ومسانحة  
ثم قال ولا شك انما جعلناه اعتياضا لقياس البطالان والمختار جعله استيفاء وعليه العمل قديما وحديثا اه  
وبه يعلم ما في قول الشارح ثم جمل الاول على ما اذا وقع اعتياض بعقد (قوله وهو المختار) أى الفرق بين كونه  
بعقد أولا اه ع ش هذا ظاهر على منيع الشارح وأما على ما قدمناه عن المغنى فراجع الضمير جعله استيفاء  
(قوله ويؤيده) أى كلام الاذرى اه رشدى (قول المتن ولو أكلت الخ) قال في المهمات والتصور  
بالا كل معه على العادة يشعر بانها اذا أتلفته أو أعطته غيرها لم تسقط أسنى ومغنى وينبغي أن يقال ان كان  
الاتلاف أو الاعطاء من غير قبضها من الزوج عن النفقة فهي ضامنة لذلك ولو سفيهة ونفقتها باقية في ذمة  
الزوج وان كان الاتلاف أو الاعطاء بعد أن قبضه قبضا صحيحا عن النفقة ولو من غير جنسها سقطت نفقتها  
ولا رجوع لها عليه بشئ سم وع ش (قوله مختارة) الى قوله وقضية كلام الراعى في النهاية الا قوله أو أرسل  
الى أو أضافها (قوله عنده) يعنى من طعامه يقال فلان يأكل من عند فلان وان لم يكن في بيته اه رشدى  
(قول المتن كالعادة) أى من غير عليك ولا اعتياض اه مغنى (قوله أو وحدها) الى قوله وقضية كلام  
الراعى في المغنى الا قوله وحده وقوله بل قال شارح (قوله أو وحدها الخ) عطف على معه (قوله أو أرسل الخ)  
انما يحتاج اليه اذا كان عنده بمعنى في بيته وأما اذا كان بالمغنى السابق عن الرشدى فقد يغنى عنه ما قبله ولذا  
اقتصصر عليه لانه (قوله أو أضافها الخ) كقوله أو أرسل الخ عطف على أكلت معه (قوله رجل) أى شخص  
اه نهاية (قوله أكرامه) أى وحده فان كان لهما فنبقى سقوط النصف أولها فقط لم يسقط شئ ع ش  
وحلى (قوله ان أكلت قدر الكفاية الخ) مقتضاه انه لا رجوع لها عليه وان كان ما أكلته دون الواجب

لان ذلك) أى احتمال سقوطه (قوله ويتعين حمله على الروى) قياس وجوب القبض لاجل الربا انما  
لواعتاضت ربوا من أجني وجب قبضه أيضا ما في ذمة الزوج لها قبل التفريق (قوله ثم جمل الاول الخ)  
والاعتماد الاطلاق مرش (قوله في المتن ولو أكلت معه كالعادة سقطت نفقتها) قال في شرح الروض قال  
في المهمات والتصور بالكل مع على العادة يشعر بانها اذا أتلفته أو أعطته غيرها لم تسقط وبأنها اذا أكلت  
معه دون الكفاية لم تسقط وبه صرح في النهاية وعليه فهل لها المطالبة بالسكل أو بالتفاوت فقط فيه نظر قال  
الزركشى والاقربى الثاني قال ابن العماد وينبغي القطع به اه وستأتى المسئلة الثانية في كلام الشارح وأما  
الاول أعنى اذا أتلفته أو أعطته غيرها فينبغي أن يقال ان كان الاتلاف أو الاعطاء من غير قبضها من الزوج  
ما أتلفته أو أعطته عن النفقة فهي ضامنة لذلك ونفقتها باقية في ذمة الزوج وان كانت قبضته عن النفقة وهو  
من جنسها كان اتلافها أو اعطاؤها واقعا في ملكها وقد برئ الزوج بمجرد قبضها وكذا لو كان من غير جنسها  
أو وجد تعويض صحيح والا ضمن ما أتلفته أو أعطته ونفقتها باقية بحالها فليتأمل وظاهر انه لا فرق في  
ضمن ما أتلفته بين الرشيدة والسفيهة لان اتلاف السفيهة مضمون (قوله أو أضافها) كذا مر (قوله



بالتفاوت كل وجه الزركشي وقطع به ابن العماد قال ونصدق هي في قدر ما كنه لان الاصل عدم قبضها الزائد (في الاصح) لا طباق الناس عليه في زمنه صلى الله عليه وسلم وبعده ولم ينقل خلافا لانه صلى الله عليه وسلم بن ان (٣٠٧) لهن الرجوع ولا قضاء من تركمن مات

وقضية كلام الراعي انه على المقابل لا يرجع عليها قال البلقيني ولم يقل به أحد بل يتحاسبان ويؤدي كل ما عليه قيل للشافعي الحكم برضاها بالا كل مع لانه ليس فيه حكم بنفقة مستقبله ومن ثم جاز لها الرجوع عنه انتهى وفيه نقار اذا لم يزوج ولا فائدة له هذا الحكم فهو بالعبث أشبهه نعم ان كان هنالك مخالف عن ذلك الحكم اتجه تنفيذه لذلك (قلت الا ان تكون) قنة أو (غير رشيدة) لصغر أو جنون أو مغو قد جرح عليها بان اسمرس فيها المقارن لبلوغ وطرا وجرح عليها رالا لم يحجج لاذن الولي (ولم ياذن) - سبها المطلق - التصرف والا فويله أو (ولها) في أكلها - فلا تسقط فدا لانه متبرع (والله أعلم) واستشكل باطباق السلف السابق اذ ليس فيه ما يستفصل ويرد بان غايته انه كالواقف الفعلية وهي تسقط بالاحتمال ان فاندفع أخذ البلقيني بقضيته من سقوطها باكلها - مطلقا واكتفى باذن الولي مع ان قبض غير المكافة لغولان الزوج باذنه يصير كالوكيل في الانفاق عليها وظاهر ان محله ان كان لها فيه حظ والام يعتد

وهو محل تأمل فان مع هذا الاطلاق كان المراد بالتفاوت التفاوت بين ما كنه وبين كفايتها وان قيد بما اذا كان ما كنه بقدر الواجب فالمراد به التفاوت بين ما كنه وبين الواجب ولعل هذا التفصيل في المراد بالتفاوت أولى من اطلاق الغاضل المحشى لترجيح الشافعي ثم رأيت منيع الامام النووي في زوائد الروضة يشعر بالاكتفاء بالكفاية وان كان دون الواجب بالامداد سيد عمر أي فيعين الاول ويؤيده ان هذه مستثناة من وجوب تسليم النفقة لها (قوله قال) أي ابن العماد (قوله ونصدق هي في قدر الخ) أي اذا كان ما كنه غير معلوم وتنازع في قدره معنى (قوله ولا انه الخ) أي ولم ينقل انه الخ (قوله ولا قضاء) جملة فعلية عطف على بين الخ (قوله من مات) أي ولم يوفيه معنى (قوله انه) أي الزوج (قوله على المقابل) أي القائل بانتم لا تسقط لانه لم يؤد الواجب وتطوع بغيره نهاية (قوله الرجوع عنه) أي عن رضاها بالا كل معه (قوله عنه) أي المخالف وقوله ذلك الحكم فاعل عنه (قوله لذلك) أي لمنع المخالف (قوله قنة) أي قوله بلا عين في النهاية والى قوله والقياس في المعنى الا قوله برد الى اخذ البلقيني (قوله أو طرا) أي سبها بغير رشدها (قوله والا) أي بان طرا سبها ولم يجبر عليها (قوله لم يحجج الخ) أي السقوط بالا كل مع الزوج لغرض تصرفها ما لم يتصل بها جرح الخاكم معنى (قوله والا) أي بان كان السيد مجبوراً عليه (قوله لانه متبرع) فلا رجوع له عليها بشئ من ذلك ان كان غير مجبور عليه وان قصد به جعله عوضاً عن نفقتها والا فلا يملك كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى ومثل نفقتها فيما ذكر كسوتها نهاية وأقره سم وعبارة الزيادة - هذا ان كان أهلاً للتبرع وان كان غير أهل له رجوع وليه عليها أو على وليها ان كانت مجبوراً عليها (قوله أخذ البلقيني الخ) عبارة المعنى وأفتى البلقيني بسقوطها بذلك قال وما قيده النووي غير معتمد وقد ذكر الأئمة في الأمانة ما يقتضي ذلك وعلى ذلك جرى الناس في الأعصار والأمصار (قوله باكلها) أي الزوجة (قوله مطلقاً) أي رشيدة أم لا (عش (قوله واكتفى الخ) أي على ما اختاره المصنف من السقوط باذن الولي (قوله مع ان قبض غير المكافة) الانسب لما قبله قبض المجبور عليها (قوله باذنه) أي الولي (قوله عليها) أي غير المكافة (قوله ان محله) أي الاكتفاء باذن الولي (قوله لم يعتد باذنه) أي فهو كقولم ياذن وقياس ذلك انه لا رجوع له عليها ان كان غير مجبور عليه والظاهر عدم رجوعه على الولي أيضاً اذا غاية ما يتقبل وجوده منه مجرد التقرير وهو لا يوجب شيئاً من أه سم وعبارة المعنى أما لو كان الحظ في أخذ المقتدر فلا ويكون وجوده كعدمه لجنس حقها الا ان رأى الولي المصلحة في ذلك فيجوز فقد رتودي المضايقة الى المغارقة (قوله صدق بلا عين على ماني الاستقصاء) أقره المعنى عبارته قال في الاستقصاء صدق بلا عين كالودع اليها شيئاً وادعت انه قصد به الهدية وقال بل قصدت به المهر (قوله والقياس وجوبها) وقال لانه غاية عبارة صدق بيمينه كالودع لها شيئاً ثم ادعى كونه من المهر وادعت هي الهدية (قوله سم بعد ذكرها أي فانه المصدق باليمين خلافاً لمن زعم التصديق بلا عين فلا يمين في القيس والمقيس عليه مر (قوله لمن زعم الخ أي كالمعنى) (قوله

بالتفاوت) هل المراد بالتفاوت بين ما كنه وكفايتها أو بينه وبين الواجب شرعاً فيه نظروا في وجه الثاني اذ الواجب شرعاً هو اللازم له دون ما زاد عليه الى حد الكفاية اذا كانت أكثر منه (قوله فلا تسقط قطعاً لانه متبرع) فلا رجوع له عليها بشئ من ذلك ان كان غير مجبور عليه وان قصد به جعله عوضاً عن نفقتها والا فويله ذلك كما أفتى به شيخنا الشهاب الرملي ومثل نفقتها فيما ذكر كسوتها مر (قوله لانه متبرع) قضيت عدم رجوعه عما كنه وعليه لعل محله اذا كان الزوج كاملاً (قوله والا لم يعتد باذنه) أي فهو كقولم ياذن وقياس ذلك انه لا رجوع عليها ان كان غير مجبور عليه والظاهر عدم رجوعه على الولي أيضاً اذا غاية ما يتقبل وجوده منه مجرد التقرير وهو لا يوجب شيئاً ولو قال قصدت النفقة صدق بيمينه كالودع لها شيئاً ثم ادعى كونه من المهر وادعت هي الهدية أي فانه المصدق باليمين خلافاً لمن زعم التصديق بلا عين فلا يمين في القيس والمقيس عليه

بأذنه غير جمع عليه بما هو مقدر لها ولو قالت له قصدت باطعامي التبرع فنفتي بآية فقال بل قصدت النفقة صدق بلا عين على ماني الاستقصاء والقياس وجوبها (ويجب) لها (أتم غالب البلد)



أي محل الزوجة قوله وكان وجهه في النهاية بخالفه في موضع ما نبه عليه الا قوله وفي آخره فانه مبارك وقوله  
ويظهر الى ويبحث الاذرى (قوله ولم يعتبر الخ) عطف على قوله ياتي هنا الخ (قوله لانه الخ) أي اعطاء الادم  
(قوله على أنه لا يبعد وجوبه اذا اعتيد الخ) (تنبيه) يؤخذ من قاعدة الباب وانما طه بالعادة وجوب ما يعتاد  
من الكعل في عيد الفطر والحلم في الاضحية لكن لا يجب عمل الكعل عند هابان يحضر عندها مؤنه من  
الدقيق وغيره ليعمل عندها الا ان اعتيد ذلك لثله فان لم يعتد ذلك لثله بل اعتيد لثله تحصيله لها باي وجه كان  
فوجب تحصيله لها بشراء أو غيره ولا يجب الذبح عندها حيث لم يعتد ذلك لثله بل يكفي أن ياتي لها بلحم بشراء  
أو غيره على العادة حتى لو كان له زوجتان فعمل الكعل عند احدها ما وذبح عندها واشترى للآخرى كعكا  
أو لحما كان جائزا بحسب العادة مر اه سم على حج وقياس ما ذكره في الكعل والحلم الاضحية وجوب  
ما حوته العادة في مصر تامة عمل الكسل في اليوم المسمى بأربعة أبواب وعمل البيض في الخبيس الذي يليه  
والطحينة بالسكر في السبت الذي يليه والبندق الذي يؤخذ في رأس السننلاد كرم من العادة اه ع ش  
زاد شجنا والاضابطا انه يجب لها كل ما حوته العادة اه (قوله ويبحث الاذرى) الى قوله وانه امتناع في  
المغنى (قوله ويبحث الاذرى انه اذا كان الخ) وهذا لا ينافي ما ياتي عن من قوله بخلاف نحو محل لن قوتها  
التم الخ لان ذلك اذا لم تجر العادة بالا كقائه وحده اه مغنى (قوله نحو لحلم) وينبغي أن يجب لها مؤنة نحو  
طبخ اللحم سم ع ش (قوله أولين) وينبغي أن تعطى قدر ما يحصل منه مائة مثلاً من الاقطا كاقيل بمثل في  
زكاة الفطر اه ع ش (قوله المشروب) أي ماء الشرب واذا شرب غالب أهل البلد ماء مطهرا وخواصها عذبا  
وجب ما يليق بالزوج نهاية وسم (قوله كما أنهم قوله الاتي الخ) لانه اذا وجب الطرف وجب المظروف  
نهاية ومغنى (قوله انه يقدر الخ) أي الماء والمشروب اه ع ش (قوله وانه امتناع لا تغليك الخ) لكن مقتضى  
كلام الشنن وغيرهما انه تغليك وهو المعتمد نهايتا وقره سم قال ع ش قوله وهو المعتمد وعليه فينبغي أن  
يلكها ما يكفيها غالبا اه عبارة المغنى وفي قوله أي الزركشي وانه امتناع الخ نظر والظاهر انه تغليك لانهم  
قالوا كل ما استحقه الزوجة تغليك الا المسكن والخدم اه (قوله ولا للخارج) لعل المراد ولا بالنسبة لما  
يخرج من الزوج من مدين مثلا (قوله ويلزم من عدمه) أي الوجوب وقوله به أي بعض الزمان اه سم  
(قوله ومنه يؤخذ الخ) أي من التوجيه المذكور (قوله على ما ياتي) أي عن قريب (قوله الاربعة) الى  
قوله فيكفي عن الادم في المغنى والى قول المتن وكسوة في النهاية الا قوله أي حجازية وقوله وأبدال المتن (قوله

أي محل الزوجة قوله وكان وجهه في النهاية بخالفه في موضع ما نبه عليه الا قوله وفي آخره فانه مبارك وقوله  
ويظهر الى ويبحث الاذرى (قوله ولم يعتبر الخ) عطف على قوله ياتي هنا الخ (قوله لانه الخ) أي اعطاء الادم  
(قوله على أنه لا يبعد وجوبه اذا اعتيد الخ) (تنبيه) يؤخذ من قاعدة الباب وانما طه بالعادة وجوب ما يعتاد  
من الكعل في عيد الفطر والحلم في الاضحية لكن لا يجب عمل الكعل عند هابان يحضر عندها مؤنه من  
الدقيق وغيره ليعمل عندها الا ان اعتيد ذلك لثله فان لم يعتد ذلك لثله بل اعتيد لثله تحصيله لها باي وجه كان  
فوجب تحصيله لها بشراء أو غيره ولا يجب الذبح عندها حيث لم يعتد ذلك لثله بل يكفي أن ياتي لها بلحم بشراء  
أو غيره على العادة حتى لو كان له زوجتان فعمل الكعل عند احدها ما وذبح عندها واشترى للآخرى كعكا  
أو لحما كان جائزا بحسب العادة مر اه سم على حج وقياس ما ذكره في الكعل والحلم الاضحية وجوب  
ما حوته العادة في مصر تامة عمل الكسل في اليوم المسمى بأربعة أبواب وعمل البيض في الخبيس الذي يليه  
والطحينة بالسكر في السبت الذي يليه والبندق الذي يؤخذ في رأس السننلاد كرم من العادة اه ع ش  
زاد شجنا والاضابطا انه يجب لها كل ما حوته العادة اه (قوله ويبحث الاذرى) الى قوله وانه امتناع في  
المغنى (قوله ويبحث الاذرى انه اذا كان الخ) وهذا لا ينافي ما ياتي عن من قوله بخلاف نحو محل لن قوتها  
التم الخ لان ذلك اذا لم تجر العادة بالا كقائه وحده اه مغنى (قوله نحو لحلم) وينبغي أن يجب لها مؤنة نحو  
طبخ اللحم سم ع ش (قوله أولين) وينبغي أن تعطى قدر ما يحصل منه مائة مثلاً من الاقطا كاقيل بمثل في  
زكاة الفطر اه ع ش (قوله المشروب) أي ماء الشرب واذا شرب غالب أهل البلد ماء مطهرا وخواصها عذبا  
وجب ما يليق بالزوج نهاية وسم (قوله كما أنهم قوله الاتي الخ) لانه اذا وجب الطرف وجب المظروف  
نهاية ومغنى (قوله انه يقدر الخ) أي الماء والمشروب اه ع ش (قوله وانه امتناع لا تغليك الخ) لكن مقتضى  
كلام الشنن وغيرهما انه تغليك وهو المعتمد نهايتا وقره سم قال ع ش قوله وهو المعتمد وعليه فينبغي أن  
يلكها ما يكفيها غالبا اه عبارة المغنى وفي قوله أي الزركشي وانه امتناع الخ نظر والظاهر انه تغليك لانهم  
قالوا كل ما استحقه الزوجة تغليك الا المسكن والخدم اه (قوله ولا للخارج) لعل المراد ولا بالنسبة لما  
يخرج من الزوج من مدين مثلا (قوله ويلزم من عدمه) أي الوجوب وقوله به أي بعض الزمان اه سم  
(قوله ومنه يؤخذ الخ) أي من التوجيه المذكور (قوله على ما ياتي) أي عن قريب (قوله الاربعة) الى  
قوله فيكفي عن الادم في المغنى والى قول المتن وكسوة في النهاية الا قوله أي حجازية وقوله وأبدال المتن (قوله

المقبس والمقبس عليه مر (قوله اذا كان القوت نحو لحلم الخ) وينبغي أن يجب لها مؤنة نحو طبخ اللحم  
(قوله ويجب لها أيضا المشروب) واذا شرب غالب أهل البلد ماء مطهرا وخواصها عذبا وجب ما يليق بالزوج  
مر ش (قوله كما أنهم قوله الاتي الخ) لانه اذا وجب الطرف وجب المظروف مر ش (قوله انه يقدر  
كذا مر (قوله وانه امتناع الخ) لكن مقتضى كلام الشنن وغيرهما انه تغليك وهو المعتمد مر ش (قوله  
ويلزم من عدمه) أي الوجوب وقوله به أي بعض الزمان (قوله حتى القوا كما فيكفي عن الادم الخ) المتجه انه  
يجب وان المعتمد في قدرها ما هو اللائق بمثاله وانما ان أغنت عن الادم بان تاتي عادة التادم بها لم يجب معها  
ادم آخر والاوجب (تنبيه) ينبغي أن يجب نحو القهوة اذا اعتيدت ونحو ما تطلب المرأة عند ما يسمى بالوجم  
من نحو ما يسمى بالملوحة اذا اعتيدت ذلك وانه حيث وجبت الغاكة والقهوة ونحو ما يطلب عند الوجم  
يكون على وجه التغليك فلو قوته استقر لها ولها المطالبة ولو اعتادت نحو اللبن والبرش بحيث يخشى بقره  
محدور من تلف نفس ونحوه لم يلزم الزوج لان هذا من باب التداوى فليتأمل مر (تنبيه) يؤخذ من قاعدة  
الباب وانما طه بالعادة وجوب ما يعتاد من الكعل في عيد الفطر والحلم في الاضحية لكن لا يجب عمل الكعل  
عندها بان يحضر اليها من الدقيق وغيره ليعمل عندها الا ان اعتيد ذلك لثله فيجب وان لم يعتد ذلك لثله بل  
اعتيد لثله تحصيله لها باي وجه كان فيكفي تحصيله لها بشراء أو غيره ولا يجب الذبح عندها حيث لم يعتد ذلك  
لثله بل يكفي أن ياتي لها بلحم بشراء أو غيره على العادة حتى لو كان له زوجتان فعمل الكعل عند احدها



ما يعتاده الناس فيسمى الفواكه فكيف عن الادم على ما اقتضاه كلامهما ومبحث الاذرى الرجوع فيه العرف وانه يجب من الادم ما يليق بالقوت بخلاف نحو خيل من قوتها التمر وجبن من قوتها الاقطا (ويقدرة) كاللحم الاتى (٢٠٩) (فاض باجتهاده) عند تنازعهم اذ لا

توقيف فيه (ويفاوت) فيه قدرا وجنسا (بين مؤسره) فيفرض ما يليق به وبالمدا والمدا من اوالمد والنصف وتقدير الشافعي بكيلة سمى او زيت حلوه على التقريب وهي اوقية قال جمع أى بخازية وهي أربعون درهما لا بغدادية وهي نحو اثني عشر لهما لا تغني عنها شيئا ونص على الدهن لانه أكمل الادم وأخف مؤنة ولو تبرمت بجنس آدم فرض لهما لم يبدل لشدة اذلهما بالدهن بغيره وصرفه للقوت وعكس مو قبل له منعها من ابدال الاشراف بالانحرس وينعز ترجيحها ان أدى ذلك الابدال الى نقص تمنعها كما يؤخذ مما يأتى آخر الفصل ويعلم مما ذكر ان له منعها من ترك التامد بالاولى لما غير رشدة ليس لهما من يقوم بأبداله فيبده لهما الزوج ومبحث الاذرى انه يجب لهما سراج ازل الميل في البنين ولها ان تصرفه لغير السراج والذي يتجه انما طه ذلك بعرف محلها (و) يجب لهما (لحم) ويقدرة فاض عند تنازعهما باجتهاده معتبرا في قدره وجنسه ومزونهما (يلسق بيساره واعساره) وتوسطه (كعادة البلد) أى

ما يعتاده الناس فيه حتى الفواكه المتجه انه يجب ما يعتاده من الفواكه وان المعتبر في قدره هل هو الاثني بأمثاله وانها ان أغنت عن الادم بان تاتي عادة التامد بها لم يجب معها آدم والاوجب (تنبيه) ينبغي أن يجب نحو القهوة اذا اعتدت ونحو ما يطلبه المرء عندما يسمى بالوحم من نحو ما يسمى بالواحة اذا اعتدت ذلك وانه حيث رجبت الفواكه والقهوة ونحو ما يطلب عند الوحم يكون على وجه التمثيل فلو قوته استقر لها ولها المطالب به ولو اعتادت نحو اللبن والبرش بحيث يخشى بتركه عذو رامن فلف نفس ونحوه لم يلزم الزوج لان هذا من باب التداوى فليتنامل مر اه سم على ج (أقول) الاقرب ان القهوة وما عطف عليها لا يجب لانه من حير التداوى وأي فرق بينه وبين البرش لان كلا منهما يتضرر بتركه وليس له دخل في التغذية بخلاف الفواكه اه سيدعركن أقرع ش ما في التنبيه من مر يتمامه وزاد شيئا والحلي والحفي عليه وجوب اللسان المشهور ان اعتادته اه (قوله على ما اقتضاه كلامه) ما ومبحث الاذرى) عبارة النهاية كما اقتضاه كلامهما ثم يتجه كما بحثه الاذرى الرجوع الخ (قوله وانه الخ) عطف على الرجوع عبارة المغنى قال الاذرى ويجب أيضا أن يختلف الادم باختلاف القوت الواجب من قوتها التمر لا يفرض لهما التمر آدم ولا ما لا يؤكل مع التمر عادة كالحل ومن قوتها الاقطا لا يفرض لهما الجبن آدم ما وقس على هذا اه (قوله عند تنازعهما) الى قوله ومبحث الاذرى في المغنى الا قوله وهي اوقية الى ولو تبرمت وقوله وقيل الى اما غير رشدة (قوله اذ لا توقيف فيه) أى من جهة الشرع (قوله بعه) أى من يسار وغيره (قوله وبالمد) عطف على بعه اه سم (قوله وهي) أى المكيلة (قوله لانها) أى الاوقية البغدادية (قوله عنها) أى الزوج وقوته شيئا أى حاجة اه ع (قوله ونص) أى الشافعي على الدهن أى في قوله بكيلة سمى او زيت اه كرددى فان الزيت من الادهان وقول ع ش أى في قوله كزيت الخ اه فيه نظر ظاهر ولو تبرمت أى شمت اه مغنى (قوله فرض لهما) نعم آدم (قوله يبدل) أى لا يلزمه ابداله (قوله أنه منعها الخ) أى ان أدى التمر الى نقص التمتع بها (قوله فيبده الخ) أى لزوما عند ما كانه اه مغنى (قوله ومبحث الاذرى الخ) عبارة النهاية والوجه كما بحثه الاذرى وجوب سراج لهما ازل الميل في محل جوت العادة باستعماله فيمولا ابداله بغيره اه (قوله ازل الميل) قضية التقيده به انه لو جرت العادة بالسراج جميع البيل لا يجب وقد بوجه بانه خلاف السنة لا حرم باطفاث عند النوم وقد يقال الاقرب رجوعه عملا بالعادة وان كان مكررها كوجوب الحمام لمن اعتادته مع كراهة دخوله للنساء اه ع ش وقوله وقد يقال الخ هو الظاهر المطابق لقاعدة الباب (قوله ولها ان تصرفها الخ) ظاهره وان اضربه ترك السراج وبوجه بانها المقصودة بالسراج وقد رضيت به فان اراده لنفسه هياه اه ع ش (قوله والذي يتجه انما طه ذلك الخ) فيصيان جوت العادة باستعماله فيه بخلاف ما اذا جرت بهدم استعماله أصلا لكن تنام صيفا بنحو سطح اه ع ش عبارة المغنى وينبع فيه العرف حتى لا يجب على أهل البرادى شى اه (قوله ويقدرة فاض) كما صرح به في البسيط ولوان المصنف أخر عن الادم واللحم قوله ويقدرة الخ لرجع التقدير اليهما اه مغنى (قوله فى أكلة) لعل المراد فى كيفية أكلة من كونه مطبوخا أو مشويا أو نحو ذلك فليراجع رشدة وسيد عمر (قوله ونوعه) أى كالضاني والجاموسى اه شجنا (قوله وتقدره الخ) مبتدأ خبره قوله جرى الخ اه كرددى (قوله جرى على عادة أهل مصر) أى في زمن من قلة اللحم فيها ويزاد بعده بحسب عادة البلد مغنى وشجنا (قوله ومن ثم) أى من أجل

لهاديج عند هادى اخرى كعكا أو لجا كان باثرا بحسب العادة على ما تقرر لانه انى بما عليه ما اقتضته العادة مر (قوله وبالمد) عطف على بعه (قوله وتقدير الشافعي الخ) كذا مر (قوله ومبحث الشجنا الخ) المتجه انه ان كفى اللحم غدا بموتها لم يجب معاداه والاوجب ليكون أخسدهما للغداء والاخر للعشاء

محل الزوج فى أكلة ونوعه وقدره وزمنه كظواهر ولا يتقدر بشى اذ لا توقيف فيه وتقديره في النص برطل أى بغدادى على المعصر فى كل أسبوع أى يوم الجمعة أولى لانه أولى بالتوسيع جرى على عادة أهل مصر لمرزا اللحم غسدهم يومئذ ومن ثم تعتبر عادة أهل القرى من علم يتناولهم الاقارب او عادة أهل المدن ونحوه وغلا



وقربه البغوى بقوله على موسى كل يوم (٢١٠) وظل ومتوسط كل يومين أو ثلاثين معسر كل أسبوع وقول جمع لا يزداد على ما مر عن النص

ان المدار على عادن محل الزوجة (قوله وقربه) أى تقديراً للحسم اه كرى (قوله بقوله على موسى الخ) اعلم ان كلام البغوى قريب لحالة الرخص خاصة كما أفصح به الجلال المحلى اه رشدى (قوله وبحث الشيطان الخ) ذكر نحو ذلك العلامة البكرى في حواشيه على المحلى ثم قال والراجح في ذلك كاه اعتبار العادة اه والظاهر انه كذلك اه سيد عمر (قوله ولهما احتمال الخ) وهو الظاهر وينبغى على هذا كما قال بعضهم أن يكون الادم يوم اعطاء اللحم على النصف من عادته وتجب مؤنة اللحم وما يطبخ به معنى كالحطب وغيره والملوخية وغيرها اه شحنا (قوله واعتمد الاذرى الاول) أى ما يحتمل الشيطان والاقرب حله على ما اذا كان اللحم كافياً للغداء أو العشاء والثانى أى احتمال الشيطان على خلافه نهاية وسم (قول المتن ولو كانت) أى عادتها اه معنى (قول المتن وجب الادم) ومثله كما هو ظاهر عكسه بان كانت تاكل الادم وحده فيجب الحيز أى بان يدفع لها الحب ولا ينافى ذلك ما لو كان قوتهم الغالب اللحم أو الاقط مثلاً فإنه لا يجب غيره كما هو ظاهر لان ما هنا فيمن قوته الحب وهو يحتاج للادم فوجبوا وكذا يقال في عكسه الذى ذكر بان يقال هو فيمن قوته الادم وهو يحتاج للغذاء سم على ج اه عش وما ذكره في العكس مع ما فيه ينبغى حله على ما اذا لم تجر العادة بالاكثاف بالادم وحده كما يشعر به قوله وهو يحتاج للغذاء والافق هو مخالف لصريح بحث الاذرى المار فى شرح وسمن الخ وورد جمع المغنى بين بحثى الاذرى المارين هنالك بذلك الجمل كما قدمناه هناك (قول المتن وكسوة) عبارة العباب الثالث الكسوة فتجب وان اعتدن العرى انتهت اه سيد عمر وياتى عن سم عن م ما وافقه قال عش ويؤخذ من ضبط الكسوة والغراش بما ذكرناه لا يجب لها المنديل المعتاد للغراش وانه ان اراده حصوله لنفسه والا فلا يجب عليها تحصيله اه (قوله بضم أوله) الى قول المتن وآلة تنظيف في النهاية الاقوله وان لم يعتد أهل بادها (قوله وكسوة) وهو أفصح شرح مسلم للنووى ومن ثم قدمه في المختار اه عش أى وفى شرح المنهج (قوله معطوف على آدم) اقتصر عليه المغنى وقوله أو على جله الخ أى بتقدير عليه (قوله والاول أدنى) أى لقرب العامل وعلى كل فهو بالرفع اه عش أى لوقلة الحذف وكون المعطوف عليه مذكورا صراحة (قوله بل لا بد أن تكون الخ) وان اعتادوا العرى مر اه سم وعش (قوله بحيث تكفيها) ظاهر ان العبرة في الكفاية بأول فجر الفصل فلو كانت هزيلة عنده وجب ما يكفيها وان سمحت في باقيه مر اه عش ولعله فيما اذا هبأت الكسوة بالفعل قبل طر ونحو السمن والا فالعبرة بحالة التهيئة (قوله بحسب بدنها) ولو أمة كما هو ظاهر اه نهاية (قوله بحسب بدنها) طولاً وقصراً وسمناً وهزلاً اه معنى (قوله وأبداؤه) أى النزاع الذى تطوله على المعتادة من نصف ساقها أى سواء أبلغت المعتادة نصف الساق فقط أو زادت وقوله وان لم يعتد أى التطويل اه كرى (قوله ويختلف) الى قول المتن فى الاصح فى المغنى الاقوله ومن ثم الى وجودتها وقوله أو نحوه الى المتن (قوله ويختلف عددها الخ) ولا فرق بين البدوية والحضرية على المذهب وفى الحاوى لو نكح حضري بدوية وأقام فى بادية أو حاضرة وجب عليه عرفها ويقاس عليه عكسه اه معنى (قوله باختلاف محل الزوجة) أى باختلاف يسار الزوج واعتباره اه

مر (قوله فى المتن ولو كانت تاكل الخ) ومثله كما هو ظاهر عكسه بان كانت تاكل الادم وحده فيجب الحيز أى بان يدفع لها الحب ولا ينافى ذلك ما لو كان قوتهم الغالب اللحم والاقط مثلاً فإنه لا يجب غيره كما هو ظاهر لان ما هنا فيمن قوته الحب وهو يحتاج للادم فوجبوا وكذا يقال في عكسه الذى ذكره بان يقال هو فيمن قوته الادم وهو يحتاج للغذاء سم على ج اه عش وما ذكره في العكس مع ما فيه ينبغى حله على ما اذا لم تجر العادة بالاكثاف بالادم وحده كما يشعر به قوله وهو يحتاج للغذاء والافق هو مخالف لصريح بحث الاذرى المار فى شرح وسمن الخ وورد جمع المغنى بين بحثى الاذرى المارين هنالك بذلك الجمل كما قدمناه هناك (قول المتن وكسوة) عبارة العباب الثالث الكسوة فتجب وان اعتدن العرى انتهت اه سيد عمر وياتى عن سم عن م ما وافقه قال عش ويؤخذ من ضبط الكسوة والغراش بما ذكرناه لا يجب لها المنديل المعتاد للغراش وانه ان اراده حصوله لنفسه والا فلا يجب عليها تحصيله اه (قوله بضم أوله) الى قول المتن وآلة تنظيف في النهاية الاقوله وان لم يعتد أهل بادها (قوله وكسوة) وهو أفصح شرح مسلم للنووى ومن ثم قدمه في المختار اه عش أى وفى شرح المنهج (قوله معطوف على آدم) اقتصر عليه المغنى وقوله أو على جله الخ أى بتقدير عليه (قوله والاول أدنى) أى لقرب العامل وعلى كل فهو بالرفع اه عش أى لوقلة الحذف وكون المعطوف عليه مذكورا صراحة (قوله بل لا بد أن تكون الخ) وان اعتادوا العرى مر اه سم وعش (قوله بحيث تكفيها) ظاهر ان العبرة في الكفاية بأول فجر الفصل فلو كانت هزيلة عنده وجب ما يكفيها وان سمحت في باقيه مر اه عش ولعله فيما اذا هبأت الكسوة بالفعل قبل طر ونحو السمن والا فالعبرة بحالة التهيئة (قوله بحسب بدنها) ولو أمة كما هو ظاهر اه نهاية (قوله بحسب بدنها) طولاً وقصراً وسمناً وهزلاً اه معنى (قوله وأبداؤه) أى النزاع الذى تطوله على المعتادة من نصف ساقها أى سواء أبلغت المعتادة نصف الساق فقط أو زادت وقوله وان لم يعتد أى التطويل اه كرى (قوله ويختلف) الى قول المتن فى الاصح فى المغنى الاقوله ومن ثم الى وجودتها وقوله أو نحوه الى المتن (قوله ويختلف عددها الخ) ولا فرق بين البدوية والحضرية على المذهب وفى الحاوى لو نكح حضري بدوية وأقام فى بادية أو حاضرة وجب عليه عرفها ويقاس عليه عكسه اه معنى (قوله باختلاف محل الزوجة) أى باختلاف يسار الزوج واعتباره اه

لان فيه كفاية لمن يقنع ضعیف وبحث الشيطان عدم وجوب آدم يوم اللحم وله ما احتمال بوجوبه على الموسر اذا أوجبنا عليه اللحم كل يوم ليكن أحدهما غداء والآخر عشاء واعتد الاذرى وغيره الاول وأيد بخبر ابن ماجه سيد آدم أهل الدنيا والآخرة اللحم فسماء آدماء (ولو كانت تاكل الخ) وحده وجب الادم) ولم ينظر لعادتها لما مر انه من المعاشرة بالمعروف (وكسوة) بضم أوله وكسره معطوف على آدم أو على جله ما مر أول الباب أى وعلى زوج باتسامة الثلاثة كسوة والاول أولى وذلك لقوله تعالى وكسوتهم بالمعروف ولانه صلى الله عليه وسلم عدها من حقوق الزوجة ولان البدن لا يقوم بدونها كالقوت ومن ثم مع كون استمتاعه بكل البدن لم يكف فيها ما يقع عليه الاسم أجمعاً بخلاف الكفارة بل لا بد أن تكون بحيث (تكفيها) يقنع أوله بحسب بدنها ويظهر انه لا ضرورة باعتبار أهل بلد تقصيرها كتياب الرجال وانها لو طلبت تطويلها ذراعاً كما فى خبر أم سلمة أى وأبداؤه من نصف ساقها أجيبت وان لم يعتد أهل بلدها لما فيه من

زيادة الستر لها التى حث عليها الشارع ولمشاهدة كفاية البدن المانع من وقوع التنازع فيها فلم يحتج الى تقديرها باختلاف معنى التفتق ويختلف عددها باختلاف محل الزوجة وادوا من ثم



أهل الدين وما زاد عليه ترفه  
ورعونة فعلى موسرينه  
ومعسر تحسنه ومتوسط  
متوسطه (فإن جرت عادة  
البلد) أى المجل الذى هى  
فيه (المثل) مع مثلها فكل  
منهما معتبر هنا (بمكان أو  
حرير وحب) مضافا إلى  
مراتب ذلك الجنس بين  
الموسر ومثله كما نقرر (فى  
الاصح) عملا بالعادة المحسنة  
فى مثل ذلك وأطال الأذرى  
فى الانتصار للثانى وأنه  
المذهب ولو اعتسب بجمل  
لبس نوع واحد ولو أدما كفى  
أو لبس ثياب رفيعة لا تستر  
البشرة أعطيت من صفيق  
يقرب منها ويحب ثوب  
ذلك من نحو تكتنير أو  
وكوفية و زور نحو قميص أو  
جبة أو طاهران أجرة  
الخطايط ونحوه عليه لا عليها  
تظير ما صر فى نحو الطعن  
(ويجب ما تقدم عليه)  
ويختلف باختلاف المال  
الزوج (كزلية) على متوسط  
شتاء وصيفا وهى بكسر  
الزاي وتشديد الياء مضرب  
صغير وقيل بساط كذلك  
وكأنه بساط صغير ثخين  
له دبرة كبيرة وقيل كساء  
فى الشتاء وناع فى الصيف  
على موسم فالأولى شبه أن  
يكونا بعد بساط زلية أو حصير

فإنهما لا يستطيعان وجودهما (أو ليد) شتاء (أو حصر) صيفاً على فقير لا تقتضيه العرف ذلك (وكذا) على كل منهما في فراش النهار (فراش النوم) غير فراش النهار (في الأصح) لذلك فيجب مضربة ليلة أو قطيعة شتاء هي دثار مخدوس أو سراماز وجه غير فيكتفها فراش النهار ضعيف واعتبر من منعهما هذا لأن الموجود



في كتب الطر يقين عكسه من حكاية الخلاف فيما قبل كذا والجزم فيما بعدها (ومخدة) بكسر أوله (و) يجبها مع ذلك (لخاف) أو كساء  
ففي الشتاء) يعني وقت البرد ولو في غير (٢١٢) الشتاء وما في الروضة من الوجوب في الشتاء مطلقا والتقيد بالحمل البارد في غيره يحمل

في كتب الطر يقين) أي المرادوة والعراقيين اه عش (قول المتن ومخدة ولخاف في الشتاء) قد يوههم صديق  
المتن تخصيص وجوب المخدة بالشتاء واضح عدم ارادته سيد عمر (قوله والتقيد بالخ) عطف على الوجوب  
(قوله لمن ظنه) أي الثاني (قوله فيجب لها رداء الخ) عبارة المغني وشرح المنهج وكل ذلك بحسب العادة حتى  
قال الروياني وغيره لو كانوا يعتادون في الصيف لنومهم غطاء غير لباسهم لم يجب غيراه (قوله أو نحوه)  
كالملاء (قوله ولا يجب) إلى قوله ولعل الماوردي في المغني الأقوله وبه يعلم إلى المتن وقوله كاستفداج إلى المتن  
والإتيان الثاني في النهاية الأقوله المطردة في أمثاله وقوله ونحوه إلى المتن (قوله ولا يجب تجديد هذا الخ) بل  
يجب تصليحه كما استخرج لذلك بحسب ما جرت به العادة وهو المسمى عند الناس بالتجديد اه شيخنا (قوله وثيابها  
الخ) عبارة المغني تنبيه سكت الشيخان عن وجوب الاشنان والصابون لغسل الثياب وصرح القفال  
والبغوي بوجوبه قال في الكافي ويجب في كل أسبوع أو عشرة أيام والأولى الرجوع فيه إلى العرف اه مغني  
(قول المتن كمشط) بضم الميم وكسرها مع اسكان الشين وضمها اسم لآلة المستعملة في ترجيل الشعر اه  
مغني (قوله وبه يعلم أن السؤال كذلك الخ) شمل السؤال في رمضان ثم ما قاله ظاهر إذا احتج إليه لتنظيف  
الغيم لتغير لونه أو ريمحه أو ما لم يحج إليه لذلك بل لجرد التعبدية في الوجوب نظرا لأنه لا يتعلق به ما يتعلق  
بعبادتها التي لم تتعلق بها بسببه فليتنامل اه سم (قول المتن ودهن) أي يستعمل في ترجيل شعرها وبدهنها أما  
دهن الا كل فتقدم في الأدم ويتبع فيه عرف بلدنا حتى لو اعتسدت المطيب بالورد أو البنفسج وجب قال  
الماوردي ووقته كل أسبوع مرة والأولى الرجوع فيه إلى العرف اه مغني (قوله ان لم يندفع الخ) ويشبه  
كما قاله الأذري وجوب نحو المرتك للشرقة وان قام التراب فامسه إذا لم يعتده اه نهاية (قوله بنحو رمداد)  
أي ولو من سرجين ومحل المنع من التضخم بالنجاسة إذا كان عبثا وما هنا الحاجة اه عش (قول المتن وما يزين)  
ومنما جرت به العادة من استعمال الورد ونحوه في الامسداغ ونحوها للنساء فلا يجب على الزوج لكن إذا  
أحضره لها وجب عليها استعماله إذا طلب تزينها اه عش (قوله فان أرادها بها الخ) قضية التعبير بذلك  
أنه لا يتوقف على طلب استعماله منها مريحا بل يكفي في لزوم القرينة اه عش عبارة المغني فان هياها  
لها وجب عليها استعماله وعليه حل ما قيل أنه صلى الله عليه وسلم لعن الخ اه (قوله لا تختضب) أي بالحناء  
وقوله ثم حله أي الماوردي اه عش (قوله على من فعلت ذلك) أي ترك الاختصاب والاكتحال (قول  
المتن ودواء مرض) عطف على كحل سم على ج يعني أنه لا يجب ذلك اه عش (قوله وفاسد) إلى  
قوله أي يولار ينة في المغني (قوله لحفظ الأصل) يؤخذ منه ان ما تحتاج إليه المرأة بعد الولادة لا زالة ما يصيبها  
من الوجع الحاصل في باطنها ونحوه لا يجب عليه لأنه من الدواء وكذا ما جرت به العادة من عمل العصبية  
واللبانة ونحوهما لمن يجتمع عندها من النساء فلا يجب لانه ليس من النفقة ولا مما تحتاج إليه المرأة أصلا  
ولا تفسر لتأذيها بتركها فان ارادته فعلت من عند نفسها اه عش (قوله وآلة تنظفها) كالدهن  
والمرتك ونحوهما اه مغني (قوله وتصرفه) منصوب بان المضمرة عطف على طعام (قول المتن والاصح  
(قوله وبه يعلم أن السؤال كذلك) شمل السؤال في رمضان ولا ينافيه كراهة السؤال فيه لانها مختصة بما بعد  
الزوال إلى الغروب بدون ما قبل الزوال وما بعد الغروب وشمل السؤال للوضوء الغسل وهو ظاهر لاستحبابه فيه كما  
شمله اطلاقهم عليه للوضوء ثم رأيت ما في الحاشية الاخرى مما يقتضي عدم وجوب السؤال لعبادتها مطلقا  
فتأمل (قوله ان السؤال كذلك) هو ظاهر ان احتج إليه لتنظيف الغيم لتغير لونه أو ريمحه أو ما لم يحج إليه لذلك  
بان لم يكن فيه تغير مطلقا وإنما احتاجت لجرد التعبدية واقامة سفية الاستيلاء في الوجوب نظرا لأنه لا يتعلق  
بعبادتها التي لم تتعلق بها بسببه فليتنامل (قوله في المتن ودواء مرض الخ) عطف على كحل (قوله في المتن والاصح

على الغالب فلا ينافي ما تقررو  
خلاف لمن ظنه أما في غير وقت  
البرد ولو وقت الشتاء ولو في  
البلاد الحارة فيجب لها رداء  
أو نحوه ان كانوا يعتادون  
فيه غطاء غير لباسهم أو  
ينامون عزابا كجواهر السنة  
ولا يجب تجديد هذا كله  
كالجيسة الا في وقت تجديده  
عادة (و) يجب لها أيضا  
(آلة تنظف) لبدهنها  
وثيابها ويرجع في قبدر  
ذلك ووقته للعادة (كمشط)  
قال القفال ونحوه وبه يعلم  
ان السؤال كذلك بالأولى  
(ودهن) كزيت لومطيا  
اعتيد ولواكل البدن (وما  
يفسل به الرأس) عادة من  
سدر أو نحوه (ومرتك)  
بفتح أوله وكسرها (ونحوه)  
كاستفداج وتوتياو راسخت  
(لدفن صنان) ان لم يندفع  
بنحو رمداد لتأذيها ببقائه  
(لا كحل وخصاب وما يزين)  
بفتح أوله غير ما ذكر كطيب  
وعطر لانه زيادة التلذذ فهو  
حقه فان أرادها هياها ولزمها  
استعماله ونقل الماوردي  
أنه صلى الله عليه وسلم لعن  
المرأة السلتاء أي التي  
لا تختضب والمرها أي التي  
لا تكحل من المره بفتح  
أي البياض ثم حله على من  
فعلت ذلك حتى يكرهاها  
ويغارقها وفي رواية ذكرها

غيره ان لا يغض المرأة السلتاء والمرها والسكلام في المروجة كراهة الخضاب أو حرمة تغيرها على ما مر في باب وجوب  
الأحرام (تنبيه) ليس لحامل يائس ومن غابز وجهها لا يزيل الشعث والوسخ على المذهب (ودواء مرض وأجرة طبيب ومراجع) وفاسد  
وخاتن لانها لحفظ الأصل (ولها طبع أيام المرض وأدمها) وكسوتها وآلة تنظفها وتصرفه للدواء وغيره لانها محبوسة عليه (والاصح



وجوب أجرة حمام) لمن اعتاده أي ولا يبتغيه بوجه كظهور ظاهر وجهه كونه من جنس البشر وكل جمعة أو شهر مثلاً أو أكثر (بحسب العادة) المعروفة في أمثال الصالحين والسيوف في الشهر يخرج شريح التمثيل (٣١٣) وهذا بناء على جواز دخوله وإن كره وهو

المعتمد وقال جمع يحرم

دخوله الاضرار وشاقة

للاخبار الصحة المصروفة

بمنعه وأطال الأذرى في

الانتصار له وخصه بما إذا

شاركها غيره فيه دون

ما إذا أدخلها (وغير ماء

غسل) ما يتسبب عنه لغو

ملاعبة أو (جماع) منه

(ونفاس) منه يعني ولادة

ولو بلابل لأن الحاجة إليه

من قبله وبه يعلم أنه لا يلزمه

الاماء الغرض لا السنة

(تنبيه) ظاهر قوله فمن

أنه الواجب لا الماء وان

حصلته بدون فمن كما يجب

لها القوت وغيره وان حصل

لها تبرعاً وانما سموا تنازعا

فدفع لها ماء وطلبت ثمنه

أجبت وفيه نظر ثم رأيت

شارحاً قال الواجب الماء أو

ثمنه وقضيته ان الظاهر إليه

دونها ودون تحمل (لا حبس)

وان وطئ فيه أو بعد انقطاعه

فما يظهر (واحتلام)

والحق به استدخاله الذكر

وهو نائم إذ لا يصح منه كفعل

زناها ولو مكرهة ولا دنسها

من وطئ شبهة فلا هذه

عليها دون الواطئ وفارق

الزوج بأنه أحكاماً تخصه

فلا يقاس به غيره إلا ترى أنه

تأزمه الكفارة دونها في

جماع رمضان والنسوة منه

يؤخذ رد قول الزركشي

وجوب أجرة حمام) ولو كانت من وجوه الناس بحيث اقتضت عادة مثلها الخلاء الحمام لها واجب ما خلاق  
كما يحتمل الأذرى وأفتى فيمن يأتي أهله في البرد ويتنع من بذل أجرة الحمام ولا يمكنها الغسل في البيت لحرف  
هلاله لعدم جواز امتناعها منه ولو علم أنه متى وطئها ليلام تغسل وقت الصبح وتغتنم أي الصلاة لم يحرم عليه  
وطؤها كما قاله ابن عبد السلام وبأمرها بالغسل وقت الصلاة وفي فتاوى المصنف نحوه ما يفتقره سم وقوله  
من وجوه الناس ظاهره ولو مع فقره فليراجع اه رشدي وقوله بعدم جواز امتناعها الخ وهو ليس بطلبه  
بعد التمكن مما يحتاج إليه ولو بالرفع لقاض اه ع ش وبأفتى عن سم ما وافقه وقوله وبأمرها أي وجوباً  
اه ع ش (قوله لمن اعتاده) أما لو كانت من قوم لا يعتادون دخوله فلا يجب لها أجرته معني (قوله مثلاً مرة أو  
أكثر) كذا في أصله رحمه الله تعالى ولا يخفى ما فيه من التكرار أو فائتأمل اه سيد عمر وقد يقال إن قوله أو أكثر  
عطف على مرة كظهور الظاهر لا على شهر حتى يشكر مع مثلاً (قوله وان كره) أي للنساء ومحمل الكراهة  
حيث لم يترتب على دخوله أو رؤية عورة غيرها أو عكسه وهو الحرام وعلى الزوج أن يأمرها بحجته فذكره  
كيفية المحرمات فان أبت إلا الدخول لم يمنعها وأمرها بستر العورة والنقض عن رؤية عورة غيرها ع ش  
(قوله وهو المعتمد) أي الجواز مع الكراهة (قوله وخمسة) أي خص الأذرى المنع (قول المتن) وعن ماء  
غسل الخ) ان احتاجت إلى شرائه اه معني (قوله ما يتسبب) إلى قوله وبه يعلم في المعني (قوله عنه) لعدم  
معني في (قوله لا السنة) أي سنة الغسل كالغسل الثاني والثالث أما الغسل المسنون فمعلوم وجوبه بما  
يأتي بالاولى اه رشدي (قوله ظاهر قوله فمن أنه الواجب الخ) الوجه أنه لا يتعين الثمن بل دفع الماء كما  
يصرح به كلام الروض بل قد يقال دفع الماء هو الأصل كما في نظيره من النفقة بل لا يبعد اجابته إذا طلبت الماء  
وامتنعت من الثمن وينبغي فيه الوالو كان غسلها بما ذكر في بيتها بضرها أنه لا يكفي دفع الماء ولا ثمنه بل يجب  
أجرة الحمام اه سم عبارة النهاية يتوجه أن الواجب بالأصل الماء لا ثمنه اه (قوله وان حصل لها تبرعاً)  
خلاف الظاهر ما مر عن المعني آتفاً (قوله فيما يظهر) بل ينبغي القطع به اه سيد عمر (قوله وأحق به) إلى  
قوله ألا ترى في النهاية والمعني (قوله وهو نائم) أي ولو استيقظ وترع ثم أعاد الحصول الجنابة بفعلها أو لا اه  
ع ش (قوله فاء هذه عليها الخ) وبه يعلم ان العلم من كبت من كونه زوجاً وبفعله اه نهايتو بذلك علم أنه  
لا يجب على أجنبي نقض وضوء أجنبيته بذلك ولا عليها إذا نقض وضوء زوجها اه معني (قوله وفارق الزوج)  
أي غيره من الزاني والواطئ يشبه حيث لا يجب عليهم ما شئ اه ع ش (قوله ألا ترى أنه الخ) لا يخفى ما في هذا  
التأكيد (قوله ومنه يؤخذ) أي من الفرق المذكور (قوله القياس الخ) مقول القول (قوله لانه) أي الماء

وجوب أجرة حمام) بحسب العادة ولو كانت من وجوه الناس بحيث اقتضت عادة مثلها الخلاء الحمام لها واجب  
عليه الخلاء كما يحتمل الأذرى وأفتى فيمن يأتي أهله في البرد ويتنع من بذل أجرة الحمام ولا يمكنها الغسل في البيت  
لحرف هلاله لعدم جواز امتناعها منه ولو علم أنه متى وطئها ليلام تغسل وقت الصبح وتغتنم أي الصلاة لم يحرم عليه  
وطؤها كما قاله ابن عبد السلام وبأمرها بالغسل وقت الصلاة وفي فتاوى المصنف نحوه م ر ش وقوله  
بحسب العادة شامل لا اعتباراً بدخوله للغسل من نحو حبس واحتلام ولا يتأقبه التفصيل الآتي في وجوب  
ثمن ماء الغسل وقد يفهم أنه ان دخلته للتنظيف فهذا محل الكلام أو الغسل جرى فيه ما يأتي فليحذر (قوله أنه  
لا يلزمه الاماء الغرض لا السنة) بحسب ذلك الأذرى (قوله ظاهر قوله فمن أنه الواجب لا الماء الخ) الوجه أنه  
لا يتعين الثمن بل دفع الماء كما يصرح به قول الروض وعليه الماء لغسل جماع ونفاس وضوء نقضه اه  
بل يقال وجب الماء هو الأصل كما في نظيره من النفقة ولا يبعد اجابته إذا طلبت الماء وامتنعت من الثمن  
وينبغي فيما لو كان غسلها بما ذكر في بيتها بضرها أن لا يكفي دفع الماء ولا ثمنه بل يجب أجرة الحمام (قوله

(٤٠ - (شرواني وابن قاسم) - ثامن) فمن أكره امرأته على الزنا القياس أنه يلزمها غسلها كغيرها ولا يدخل  
لأنه من غير الجنس بخلاف أورش البكارة انتهى ووجهه أن واطئ الشبهة قد يكون متعدداً مع ذلك لم يلزمه بما فكذا الزاني ويغفر بين  
المهر والماء بان المهر في مقابلة ما يتنع به فلزمه ولا كذلك الماء



ويلزمه أيضا ما عرّفه وجوب النسبية (٣١٤) فيه وحده بخلاف ما وجب لغير ذلك كان تلاسما معا فيما يظهر وما عرّفه ما تجس من بدنها

من غير الجنس أي جنس المهر (قوله ويلزمه أيضا) إلى المتن في النهاية والمغنى الأقوله وحده إلى وما عرّفه (قوله وحده الخ) خلافاً للنهية والمغنى عبارة الأول كلسوان شاركته فيما يظهر اه وعبرة الثاني ولو حصل النقص بفعله ما بقيار وجوب نفعها عليه فيما لو سافرت بأذنه لحاجتها وجوبه عليه اه (قوله وما عرّفه الخ) يتجه في ماء النجاسة تغصّل بحسن وان لم أر من ذكره وهو أن يقال إن كان بفعله متعدية كان تضمنه غيبا فعليه التمسك أو بفعله تعدى به أولا فعليه النسبية أولا بفعله ما كان حصل منها تغصّل فعليه كإزالة الوسخ والافعل بالانه واجب شرعي لم يتسبب فيه اه سيد عمر (قوله وثانيها) ظاهره وان نهاه في سبب ذلك وتكررها ونالته عادة أمثالها وهو ظاهر لا مانع منه وينبغي أن مثله ما لو كثر الوسخ في بدنها الكثرة نحو عرّفها مخالفا للعادة لان الزلزال التمسك والتطهير وهو واجب عليه اه ع ش (قوله بتثليث أوله) أي مصدر عبارة القاموس شرب كسمع شربا ويثليث جرع أو الشرب مصدر وبالضم والكسر اسمان اه (قوله فاقصر الزركشي الخ) محل تأمل لانه ان ثبت عن ضبط المصنف أو روايته الحديث حديثه مخصوصة فمن التزمها على كلا القولين والافعل في فهمها مستقيم على كلا القولين بأي ضبط قرئ لجواز الإضافة لكل اه سيد عمر (قوله على الثاني) وهو قوله أو وهو بالفصح الخ اه سم (قول المتن كقدر) بكسر القاف مثال لا الفصح وقوله وفصحته مثال لا كل اه مغنى (قوله بفصح القاف) إلى قوله ويرجع في المغنى وإلى قوله ونالته قولهم في النهاية الأقوله وتودد إلى ولو سكن (قوله ومغرفة) بالكسر ما يغرف به اه ع ش (قول المتن وكوز وجرة) مثالان لا الشرب اه مغنى (قوله كجانية) مثال للنحو (قوله ومثله) أي الأجانة أو مافي المتن (قوله ابريق الوضوء) أي ولو لم تكن من المصلين اه ع ش عبارة السيد عمر أي بالنسبة لمن يعتاده كاهو ظاهر بخلاف أهل البوادي اه وبه صرح المغنى أيضا (قوله ان اعتيدت) حتى لا يجب لأهل البادية اه مغنى وقيد الاعتداد راجع لكل من المعطوف والمعطوف عليه كما يفيد صنيع المغنى وصرح به السيد عمر (قوله ويرجع في جنس ذلك الخ) خلافاً للمغنى عبارة ويكتفى كون الآلات من خشب أو حجر أو خرف لحصول المادة صود فلا يجب الآلة من النحاس وان كانت شريفة كما خرج ذلك ابن المقرئ قال الامام ويحتمل ان يجب للشريفة الظرف والنحاس اه (قوله للعادة) أفتى بذلك شيخنا الشهاب الرملي اه سم (قوله على نفسها) يؤخذ منه انه لا يجب عليه أن ياتي لها بمؤنة حيث أمست على نفسها فلولم تات لها المسكن بما تات على نفسها فيه فتنبه فانه يقع فيها الغلط شبرا ع ش (قوله ومالها) أي واختصاصها اه ع ش (قوله وكالعتدة) عطف على الحاجة (قوله عادة) إلى قوله وتودد في المغنى (قوله وابداهما) عطف على هـ مافي ثلثهما (قوله فاعتبرا) أي النفع والكسوة وقوله به أي بالزوج فقط في النفقة أو مع مثلها في الكسوة كما مر في شرح وان حوت عادة البلد وقوله لاجها أي بالزوج فقط (قوله اغراضها) أي البدوية (قوله فالذي يفهم النظر للعادة الخ) فلولم تكن ثم عادة أو كانت ولم تطرد في الحكم محل تأمل ولا يبعد حيث ترجع الثاني من احتمال ان الرفعت سيد عمر أي الحجرة الواسعة (قوله لان الاذن العري الخ) قد يقال أي اذن في صورة امتناعها أو منع أيها من النقلة اه سيد عمر عبارة سم هذا يخص صورة الاذن وكان الامتناع بمنزلة الاذن اه وقوله وكان الامتناع أي والمنع وعليه فالمراد بالسكوت الآتي السكوت العاري عن الامتناع والمنع (قوله ويلزمه أيضا) أي قوله بخلاف ما وجب لغير ذلك كان تلاسما معا الخ) قال مر في شرحه ويلزمه أيضا ما عرّفه وجب بسببه فيه كلسه وان شاركته فيه فيما يظهر اه وقد يؤيد كلام الشارح بان المانع مقسوم على المقضى ومساهمة من الوجوب وما مقتضاه وقد يمنع ان مساهمة بل غاية انه غير مقتض وهذا محل تأمل (قوله كما اقتضاء اطلاقهم الخ) كذا م ر ش (قوله في المتن آلتا كل الخ) يؤخذ من وجوب الآلات وجوب المشروب أي كما تقدم (قوله على الثاني) أي وهو قوله أو وهو بالفصح الخ (قوله للعادة) أفتى بذلك شيخنا الشهاب الرملي (قوله لان الاذن العري الخ) هذا يخص صورة الاذن وكان

وثانيها وان لم يكن بتسببه كما اقتضاء اطلاقهم كاه نظائره ابل أولى (ولها) عليه أيضا (آلتا كل شرب) بتثليث أوله أو هو بالفصح مصدر وكل من الآخرين اسم ذكره في القاموس فاقصر الزركشي على الضبط بالفصح وقوله وبه قيد حديث أيام مني أيام آكل وشرب انما يأتي على الثاني (وطبخ كقدر وقصعة) بفصح القاف ومغرفة (وكوز وجرة ونحوها) كجانية تغسل فيها ثيابهم لان المعيشة لا تتم بدون ذلك ومثله كما يحسنه الأذري ابريق الوضوء ومنارة السراج ان اعتيدت ويرجع في جنس ذلك للعادة ككالحامس للشريفة والخرف لغيرها ويفاوت فيسه بين الموسر وضديه نظير ما مر (و) لها عليه أيضا (مسكن) تات من فيه لو خرج عنها على نفسها ومالها وان قل للحاجة بل الضرورة البو كالعقدة بل أولى (يليق بها) عادة لانها لا تملك ابداله لانه امتناع بخلاف ما مر في النفقة والكسوة لانها تملكهما وابداهما فاعتبرا به لاجها وتودد في المطلب في بدوية أراد قسروى سكناها في القرية هل يمكنها بيت شعرا وحجرة واسعة لان أعظم اغراضها السعة

والذي يتجه النظر للعادة المطردة في أمثالها اذا سكنوا القرى ولو سكن معها في منزلها بالذمة أولا امتناعها من النقلة معه أو في منزل نحو أبيها بأذنه أو منع من النقلة لم تلزمه أجرة لان الاذن العري عن ذكر العوض ينزل على الاعارة والايابة بخلافه



بغلاف مع السكون كغيره مع زيادة قبيل الاستبراء (ولا يشترط كونه ملكه) لحصول المقصود بغيره كعمار (وعليه لمن لا يملكها خدمة نفسها) بان كانت حرة ومثلها تستخدم عادة في بيت أبيها مثلاً بخلاف من لا يتخدم فيموان حصل (٢١٥) لها من رفق من زوج أو غيره بخلافه

انخدامها لان الامور الطارئة

لا عبرتهم وظاهر قولهم

ومثلها الخ انه لا تعتبر الخدمة

في بيت أبيها بالفعل فلو كان

مثلها يتخدم عادة في بيت أبيه

فتركه لادب بخلافه ولطرو

اعصار أو ربيت في بيت

غير أبيها ولم يتخدم أصلاً

وجب انخدامها بخلاف من

ليس مثلها كذلك وان

خدمت فلا يجب انخدامها

وهو محتمل ويحتمل الضبط

بوقوع الخدمة بالفعل في

بيت حريها الاول أقرب

الى كلامهم كجاء وقت

(انخدامها) ولو بدويه لانه

من المعاشرة بالمعروف

بوحدة لا أكثر مطلقاً الا ان

مرضت واحتاجت لا أكثر

من واحدة فيجب قدر الحاجة

وه منع من لا يتخدم من ادخال

واحدة ومن يتخدم وليست

مريضة من ادخال أكثر

من واحدة داره سواء أكن

ملكها أم باجرة والزوجة

مطلقاً من زيارة أبيها وان

احضر او شهود جازئهما

ومنعهما من دخولهما لها

كولدهما من غيره وتعيين

الخدام ابتداء اليه فله

انخدامها (بحرة) ولو متبرعة

وقول ابن الرفعة لها الامتناع

من المتبرعة للمنة مرد بان

المنة عليه لا عليها لان الغرض

انها انما تبرعت عليه لا عليها

(أو أمة أو مستأجرة) أو مبي غير مراهق أو بنو محرم لها أو مملوك وكذا كل من يحل نظره من الجانبين كمسوح لأذنية وشيخهم قال

الزركشي وهذا في الخدمة الباطنة أما الظاهرة فيبذلها الرجال والنساء من الأحرار والمماليك (أو بالاتفاق على من يحبتهما من حرة أو أمة

بخدمته)

بغلاف مع السكون) أي بخلاف ما لو سكنته معهما مع سكوتها ان كان المسكن لها وسكون نحو أبيها ان كان المسكن له فليزوم الاجرة فيما ذكر لكن هذا لم يتقدم فيما نقله قبيل الاستبراء انما تقدم انه اذا سكن بالاذن لأجرة عليه ولم يبين ثم مفهومه فالمراد بما مر من منطوقه وهو ما عرّش (قوله كعمار) ومستأجر ولا يثبت في النية من أية أي لا يثبت بدل المسكن وهو الاجرة اذا لم يسكنها مدة لانه امتناع عرّش (قوله بان كانت) الى قوله لان الامور في المعنى (قوله حرة) بخلاف الرقيقة كالأربعاء فلا انخدام لها وان كانت جيلة لان شأنها ان تتخدم نفسها وان وقع الانخدام لها بالفعل كافي الحواري البيض اهـ شيخنا وصياني في الشارح ما وافقه (قوله) ومثلها يتخدم عادة الخ) لكونه لا يملك في خدمته نفسها في عادة البلد كمن يتخدمها أهلها أو يتخدم بامته أو بحرة مستأجرة أو بنحو ذلك اهـ معنى عبارة سم مثل هل يكفي في كونها ممن يتخدم خدمة أبيها أو أحد ههنا في بيتهم ما ولو جملته يكفي على انه لا وجه لهذا السؤال مع قول الشارح وظاهر قولهم الخ اهـ (قوله مثلاً) أي أو عمها الموت أبيها في حال صغرها اهـ بجري (قوله من زوج) يشمل زوجاً سابقاً عليه وشيخي وشيخي (قوله) بخلاف الخ) أي أو لعدم وجود من يتخدم أو لعدم تواضعها أو رباضتها اهـ شيخنا (قوله وان خدمت) أي في بيت نحو أبيها بالفعل اهـ حلي (قوله والاول أقرب) بزم به شيخنا (قوله كعمار) أي من توصيفه بالفاهور (قوله ولو بدويه) أي قوله قال الزركشي في النهاية (قوله ولو بدويه لانه الخ) أي و بانها محالة لوجوب نفقتها اهـ نهاية (قوله واحدة) متعاق بانخدامها (قوله مطلقاً) أي شريفة أو لا اهـ عرّش عبارة السيد عمر هل المراد به وان اعتاد ذلك في بيت أبيها فليراجع ثم رأيت كلام العز بن مصر حبانك ونقل عن الامام مالك رحمه الله تعالى ان رعاية حالها في بيت أبيها وعن أبي حنيفة وأحمد رحمهما الله تعالى كذهبنا من عدم اعتبارها والاكتفاء بواحدة اهـ (قوله فيجب قدر الحاجة) أي وان تعددت سواء كانت أي الزوجة حرة أو أمثلة لان ذلك للحاجة التي هي أقوى من المروءة اهـ شيخنا وصياني في الشارح مثله (قوله وله) أي الزوج (قوله ادخال واحدة) أي سواء كانت مملوكاً لها أو باجرة كباقي (قوله ومن يتخدم الخ) عطف على من لا يتخدم (قوله سواء أكن) أي لا أكثر ملكها أي الزوجة (قوله والزوجة) عطف على من لا يتخدم وقوله مطلقاً أي سواء كانت ممن يتخدم أو لا (قوله من زيارة أبيها) أي وغيرهما المعلوم بالاولى (قوله وان احضر) أي حيث كان عندهما ممن يقوم بتمريضهما أخذ ما ياتي عن عرّش (قوله وشهود الخ) عطف على زيارة الخ (قوله ومنعهما الخ) أي وله منع أبيها من الدخول عليها لكن مع الكراهة اهـ معنى (قوله لها) أي وان احضرت حيث كان عندهما ممن يقوم بتمريضها اهـ عرّش (قوله كولدها) أي ولو صغيراً اهـ عرّش (قوله كولدها الخ) أي وماله اهـ معنى (قوله وتعيين الخادم) مبتدأ خبره قوله اليه قول المتن (أي أولها كقوله ابن المقرئ اهـ معنى (قوله أوصي) أي قوله وان لها في المعنى الا فله نفقته من قوله أو بنحو محرم وقوله قال الزركشي (قوله أو بنحو محرم الخ) عطف على بحرة في المتن (قوله أو مملوك) أي لها أو بنحو محرم من التخيير ان لا يجبر على شراء أمته ولا على استحجار حرة بعينها اهـ عرّش (قوله أما الظاهرة) كقضاء الخواج من السوق اهـ معنى (قوله المتن أو بالاتفاق على من يحبتهما الخ) يكفي في ذلك التراضي ويلزمه دفع ما تراضى به عليه ما دام التراضي لكن لو رجع عنه بعد مضي مدة بالاتفاق فهل تستقر

الامتناع عن زلة الاذن (قوله وظاهر قولهم الخ) مسألة هل يكفي في كونها ممن يتخدم خدمة أبيها أم أحدهما في بيتها والوجه انه يكفي على انه لا وجه لهذا السؤال مع قول الشارح وظاهر قولهم الخ فتأمل (قوله) ولو بدويه الخ) كذا مرش (قوله في المتن أو بالاتفاق على من يحبتهما) يكفي في ذلك التراضي ويلزمه دفع ما يراضى به عليه ما دام التراضي لكن لو رجع عنه بعد مضي مدة بالاتفاق فهل تستقر عليه نفقة ما مضى

(أو أمة أو مستأجرة) أو مبي غير مراهق أو بنو محرم لها أو مملوك وكذا كل من يحل نظره من الجانبين كمسوح لأذنية وشيخهم قال الزركشي وهذا في الخدمة الباطنة أما الظاهرة فيبذلها الرجال والنساء من الأحرار والمماليك (أو بالاتفاق على من يحبتهما من حرة أو أمة بخدمته)



حصول المقصود بجميع ذلك وبحسب الأذرى منع الخدم زوجه فتمت بحسب ما في من الأدل وان لها ان تمتنع اذا أخدمها أحد أصولها كالأراد أن يتولى خدمتها بنفسه ولو في نحو طبع وكس لانها تستحي منه غالباً وتعتبر به وفي المراد بانعدامها لواجب بخلاف والمعتمد منه انه ليس على خادمتها الا ما يخصها وتحتاج اليه كعمله الماء للمستحم والشرب وصبه على يديها وغسل خرق الخيض والطبخ لا كلها بخلاف نحو الطبخ لا كله وغسل يديه فانه عليه (٢١٦) فله ان يفعله بنفسه وله منعها من ان تتولى خدمة نفسها تغور زوجة الخادم لانها تصير بذلك

مبتدلة وخرج بقولنا ابتداء ما اذا أخدمها من ألقها أو جلت ما لو فقمها فليس له ابداله من غير رتبة أو خيانة ويصدق هو بيمينه فيما يظهر (تنبيه) سبق في الإجارة ويأتي آخر الأيمان ما يعلم منه اختلاف الخدمة باختلاف الأبواب لا طاعة كل بعرف يخصه (وسواء في هذا) أي الانعدام بشرطه (موسر ومعسر وعبد) كسائر المومن واختار كثير من عدم وجوبه على المعسر مستبدلين بأنه صلى الله عليه وسلم لم يوجب له طمعة على علي رضي الله عنهما خاتما لاعمساره وروايته لم يثبت انهما تنازعا في ذلك فلم يوجب وأما مجرد عدم إيجابه من غير تنازع فهو لما طبع عليه صلى الله عليه وسلم من المسامحة بحقوقه وحقوق أهله على أنها واقعة حال محتملة فلا دليل فيها (فان أخدمها بحرة أو أمة باجرة فليس عليه غيرها) أي الأجرة (أو بأمة أنفق عليها بالملك أو بمن يحبها) ولو أمتها (لزمه نفقتها) لا تكرار فيه مع قوله أولاً أو بالاتفاق

عليه نفقة ماضى أو يلزمه أجرة المثل فيسقط اه سم وقوله فيه نظر لعل الأقرب الاول كما أشار إليه بتقديره (قوله لحصول المقصود) الى المتن في النهاية الا قوله وفي المراد الى وله منعها (قوله كالأراد) الى قوله ويصدق هو في المغنى الا قوله وفي المراد الى وله منعها (قوله كعمله) أي الخادم (قائدة) \* يطابق الخادم على الذكر والانتى ويقال في لغة قليلة للأنثى خادمة اه معنى (قوله للمستحم) كذا في أصله ثم أصح بالمستحم بغير خطه فيحتمل كونه منه ومن غيره سيد عمر (قوله وله منعها الخ) فان اتفق عليه فكاعتبارها من النفقة حيث لا ربا وقضية الجواز يوم ايوم اه معنى (قوله بقولنا ابتداء) أي من قوله وتعيين الخادم الخ (قوله ما يعلم الخ) تنازع فيه سبق وباقى (قوله بشرطه) أي من كونها حرة لا يليق بها خدمة نفسها (قوله كسائر المومن) الى قول المتن ويجب في المسكن في النهاية الا قوله وانما وجبت الى وما تجلس وقوله لا نحو سارويل (قوله على انما) أي قضية فاطمة تدعى رضي الله تعالى عنهما (قول المتن لزمه نفقتها) فان كانت المعصوبة مسلوكة تارزوجة ملكت نفقتها كما تلك نفقة نفسها اه معنى عبارة النهاية وتلك نفقة مملوكها الخادم لها ذلك كان أرائى لان نفقة الحرة في أوجه الوجهين بل تملكها الخادمة كما تملك الزوجة نفقة نفسها اه واعتمده سم (قوله لا تكرار) الى قوله فقوله شارح الخ في المغنى (قوله واجب الانعدام) الاضافة للبيان (قوله لبيان الخ) عبارة المغنى لبيان جنس ما يعطاه وقدره كما قال وجنس طعامها الخ (قوله استرواح) أي كلام بلا تعب فكر (قوله لكن يكون) أي طعام الخادمة أدون منه أي من طعام الخدومة (قوله لانه الخ) أي المجانسة (قوله عليه) أي المتوسط (قوله هنا) أي فيمن يحب الزوجة (قول المتن ولها كسوة تليق الخ) أي ولو على متوسط ومعسر مغنى ولو احتاجت في البلاد الباردة الى حطب أو فحم واعتادته وجب فان اعتادت عوضا عن ذلك زبل نحو ابل أو بقر لم يجب غسيرة نهايته وقوله ولو احتاجت أي الخادمة ومثلها الزوجة بالاولى ع ش عبارة الرشدي هذا في الروض انما هو مذكور في الزوجة دون الخادمة عكس ما في الشارح اه (قوله فتكون) الى قوله والذي يجب في المغنى الا قوله وانما وجبت الى وما تجلس عليه

أو يلزمه أجرة المثل فيه نظر (قوله وبحسب الأذرى الخ) لازمة تسليطة ولا عكسه م ر ش (قوله بخلاف نحو الطبخ) كذا م ر قال في شرحه ولو قال أنا أخدمك لتسقط عني مؤنة الخادم لم تجبر هي ولو في الايسخيا منه كغسل ثوب واستقاء ماء وطبخ لانها تعتبر به ويستحيها منه فقوله الشارح وله أن يفعل ما لا تستحيها به فقله تبع فيما اتفق وهو وجه مرجوح والاصح خلافة م ر ش (قوله وخرج بقولنا ابتداء) من قوله وتعيين الخادم الخ (قوله ويصدق هو بيمينه الخ) كما يحتمل الأذرى م ر ش (قوله في المتن أو بمن يحبها لزمه نفقتها) وتلك نفقة مملوكها الخادم لها ذلك كان أرائى لان نفقة الحرة في أوجه الوجهين بل تملكها الخادمة كما تملك الزوجة نفقة نفسها لكن للزوجة المطالبة بها لا المطالبة بنفقة مملوكها ولا مستأجرة م ر ش وقوله لكن للزوجة المطالبة الخ تقدم ان الزوجة لا تنقسم في نفقة اليوم وفي الحاشية بناء على عدم صحة دعواها بها ففعل المراد هنا بالمطالبة بنفقة اليوم مطالبة لا تخصمة فيها ولا دعوى (قوله وهذا البيان الخ) أقول وخصوصا وقد أقامها هنا لا يغنيها ما تقدم وهو ان الواجب ليس مجرد الاتفاق بالمعنى المتبادر منه بل ما يشمل الكسوة ونحوها (قوله والمتوسط الخ) يتأمل (قوله في المتن ولها كسوة تليق بحالها) ولو احتاجت في البلاد الباردة

الخ لان ذلك لبيان أقسام واجب الانعدام وهذا البيان انه اذا اختار أحد تلك الاقسام ما الذي يلزمه فقوله شارح انه مكررو (قوله استرواح) (وجنس طعامها) أي التي يحبها (جنس طعام الزوجة) لكن يكون أدون منه نوعا لانه المعروف (وهو) من جهة المقدار (مد على معسر) اذا النفس لا تقوم بدونه غالبا (وكذا متوسط) عليه مد (في الصحيح) كالمعسر وكان وجه الحاقهم به هنا في الزوجة ان مدار نفقة الخادم على سد الضرورة لا المواساة والمتوسط ليس من أهلها فساوى المعسر بخلاف الموسر (وموسر مد وثلاث) ووجهه أن نفقة الخادمة على المتوسط ثلاث نفقة الخدومة عليه فجعل الموسر كذلك اذا المدوا الثلث ثلثا المدين (ولها) أي التي يحبها (كسوة تليق بحالها) فتكون



دون كسوة الخدم من جنس أو نوعا كقميص ونحو جبة شتاء كالعادة وكذا مقنعة وملفستون وحف لحرارة وأمة شتاء وصيفا ونحو قبع لذكروا نساء وجبت لها المحفة لاحتياجها للخروج بخلاف الخدم من جنس أو نوعا ككسوة صيفا وقطعة بالشتاء ونحوه وما تغطي به ليس لاشتاء ككسوة لانهوسراويل (وكذا) لها (أدم على الصحيح) لان العيش لا يتم بدونه كجنس أدم المخدم (٢١٧) ودونه نوعا وقدره بحسب الماهام وفي

وجوب اللعم لها وجهان والذي يتجه ترجحه منهما اعتبار عادة البلد (لا آلة تنظف) فلا تجب لها لان الملائق يحالها لعدمه لئلا تدلها الاعين (فان كثر وسخ وتاذن) الاثني وذكرت لانها الاغلب والاثني ذكر كذلك (يقمل وجب ان ترفه) بان تعطى ما يزيل ذلك (ومن تخدم نفقاتها العادة ان احتاجت الى خدمت لمرض أو زمانة وجب اندامها) ولو أمة بواحدة فاكتر كما للضرورة (ولا اندام لرفقة) أي من فيها رقد وان قتل في حال محنتها ولو جيلة لانه لا يابق بها (وفي الجيلة وجه) لجران العادة به وقد يمنع ذلك بانه غير مطرد وان وجد فهو لغيره وسبب محبت ونحوها فلم ينظر اليه (٢١٨) قال ابن الصلاح له نقل زوجته من الحضرة الى البادية وان كان عيشها خشنا لان لها عليه نفقة مقدرة أي لا يزيد ولا تنقص واما خشونة عيش البادية فيمكنها الخروج عنه بالابدال كما قال وليس له ان يسد عليها الطاقات في مسكنها وله ان يغلق عليها الباب

(قوله دون كسوة الخدم من جنس الخ) ويقاوت فيه بين الموسر وغيره اه معنى (قوله جنس أو نوعا) تميزان من اللون والظاهران الواو بمعنى أولانه يلزم من كونه دوناني الجنس أن يكون دوناني النوع اه بحيرى (قوله كقميص) أي صيفا وشتاء حوا كان الخادم أو رقبا اه معنى (قوله ونحو جبة الخ) عبارة النهاية ونحو مكعب وجبة الخ وعبارة المغنى ويجب للخادم ذكر اكان أو اثني جبة للشتاء أو فروة بحسب العادة فان اشتد البرد زيد له على الجبة أو الفروة بحسب العادة اه (قوله مقنعة) بكسر الميم شيء من القماش مشلا تضعه المرأة فوق رأسها كالغولطة اه بحيرى (قوله وملففة) أي الرداء التي تسترها من فرجها الى قدمها اه نهاية (قوله لحرارة وأمة الخ) أما الخادم الذي كرفلا لا تستغنائهما اه معنى (قوله ونحو قبع) الأولى قبة بالناء وهو ما يغطي به الرأس (قوله بخلاف المخدم) هذا هو المنقول والوجه كقوله شجنا وجوب الخلف والرداء للمخدمة أيضا فانما قد تحتاج الى الخروج الى الحمام أو غيره من الضرورات وان كان نادرا معنى ونهاية (قوله وما تجلس عليها الخ) عطف على كسوة (قوله ونحوه) أي شتاء وصيفا (قوله لانهوسراويل) هذا مبني على عرف قديم وقد اطردها عرف الآن بوجوبه للخادم من هذه الماعتمد اه زبادى وفي سم عن مر مثله وعبارة شجنا وسراويل لجران العادة به للخادم الآن وما قول الشيخ الحبيب تبع الشيخ الاسلام لاسراويل فهو بحسب العادة القديمة فيجب الآن عملا بالعادة اه وبه يعلم اندفاع استشكل السيد عمر لما عن سم بانه يخالف المنقول عن الجمهور (قول المتن وكذا أدم الخ) ويقاوت فيه بين الموسر وغيره اه معنى (قوله والذي يتجه الخ) وفاقا لنهاية ونحو خلافا للمغنى عبارته ولا يجب اللعم في أحد وجهين يؤخذ ترجحه من كلام الرافعي اه (قول المتن لا آلة تنظف) كشط ودهن اه معنى (قوله وذكرت) أي خصت لاثني بالذكر (قول المتن يقمل) فائدة القمل مفردة قلة قال الجوهري ويؤلف من العرق والوسخ وقال الجاحظ ربما كان الانسان قل الطباع وان تنظف وتعطر وبدل الثياب كما عرض لعبد الرحمن بن عوف والزبير بن العوام رضي الله تعالى عنهما اه معنى (قوله بان تعطى) الى قول المتن وفي الجيلة في المغنى (قوله ما يزيل ذلك) من نحو مشط ودهن اه شرح المنهج (قول المتن لمرض الخ) أي أهرم اه شرح المنهج (قوله فاكثر الخ) بقدر الحاجة اه معنى (قوله لان لها عليه نفقة مقدرة) فيمانيه يعتبر جنسها وقد يكون الواجب لها في البادية اذا أبدلتها لا يكفيها كما اذا كان قوت البادية ذرة وهي معتادة للبر فقد يكون مد الذرة لا يساوي نصف مد بر ريشدي وسيد عمر وأيضا قد لا يجب لها في البادية ما كان يجب لها في الحضرة من أنواع الأدم والكسوة لأن الأكل والنظافة باختلاف عرفهما وما ذكره آخره هو قوله وليس له منعها الخ (قوله وفي سد الطاقات الخ) عطف على قوله آخر (قوله كما أثني به ابن عبد السلام الخ) وكذا أثني به شجنا الشهاب الرمي أخذ من الافتاء المذكورنها يتوسم (ذله اجراعا) الى قوله وفي الكافي في النهاية الا قوله بمجرد ادعائه الى لان الصفة (قوله واعترض) أي دعوى الاجماع (قوله ما قدمه الخ) أي

الى حطاب أو فهم واعتادته وجب كقوله الاذرى فان اعتادت عروضا عن ذلك ليل نحو ابل أو بقر لم يجب غيره مرش (قوله بخلاف المخدمة) والوجه كما أقامه الشيخ أي شيخ الاسلام وجوب الخلف والرداء للمخدمة أيضا فانما تحتاج للخروج الى حمام أو غيره من الضرورات وان كان نادرا مرش (قوله لانهوسراويل) الوجه وجوب السراويل للخادمة حيث اعتيد كما هو الآن بنحو مصر لان الباب مبني على العادة مرش (قوله والذي يتجه الخ) كذا مر (قوله وما ذكره آخره) أي يتعين جملة الخ) كذا مر (قوله بل يجب)

اذا خاف ضررا يلحقه في فتحه وليس له منعها من نحو غزل ونحو طقة منزله اه وما ذكره آخره يتعين جملة على غير زمن الاستمتاع الذي يريد وعلى ما اذا لم تتقدر به وفي سد الطاقات يحمل على طاقات لا يربط في فتحها والانه السد بل يجب عليه كما أثني به ابن عبد السلام في طاقات ترى منها الاجانب أي وعلم منها تعدد روقهم لانه من بابا النهى عن المنكر (ويجب في المسكن امتناع) اجماعا واه عرض ولانه لجر دالاتقاع فاشبه الخادم المعلوم مما قدمه فيمانيه



بقوله بحرة أو أمة الخ (قوله كذلك) أي امتناع لتعليك (قول المتن كطعام) أي وادم ودهن ولحم اه  
 فغني (قوله بمجرد الدفع من غير لفظ الخ) عبارة المغني ولو بلا صيغة يكفي أن ينوي ذلك بما تستحقه عليه  
 سواء أعلت بنيتها أم لا كالكفارة اه وسبق عن الاسني وياتي عنه وعن الهامية ما وافقه (قوله ينبغي على  
 كونه الخ) أشار به إلى أن قول المصنف يتصرف الخ مفرع على ما قبله فكان الأولى أن يأتي بالغاء بدل الواو  
 كما تبع عليه المغني (قوله بما شاء الخ) فلو تصرف فيه ببيع مثلاً ثم نشرت في أثناء اليوم أو الليلة فهل يتبين  
 فساد التصرف لسقوط النفقة بالنشور كما سبأني وعليه فلوزادت النفقة زيادة منفصلة بأن اعتاضت حيواناً  
 حصل منه تحولين ومن ثم نشرت في اليوم أو الليلة وهو باق يرجع فيه بالزيادة المنفصلة أولاً يتبين ما ذكر  
 ولا يرجع في الزيادة المنفصلة فيه نظراً وقال مر القياس الأول اه سم (قوله ولاجل هذا) أي من بيان  
 الابتناع مع غرض التقسيم إلى الامتناع والتعليك وطأه أي لقوله يتصرف فيه بما قبله أي بقوله عليك وقوله  
 وان علم أي ما قبله وقوله عليكها سبباً بدل من قوله السابق (قوله على نفسها) ينبغي زيادة أو على خادمها  
 لينتزل عليه ما يأتي اه رشيد أي قوله أو بما يضر خادمها (قول المتن منعها) أي زوجها من ذلك اه  
 مغني (قول المتن وما دام نفقه) أي مع بقاء عينه اه مغني (قوله فلا يرد عليه) أي أنه أهله (قوله ومنه)  
 أي الطعام (قوله بجامع الاستهلاك واستقلالها الخ) يتأمل ما معنى استهلاك نحو الظروف وما معنى  
 الاستقلال بالانحصر أنه يشترط دفع الزوج بقصد أداء ما عليه وقد أوردت ذلك على مر التابع في ذلك

أفتي به شيخنا الشهاب الرمي أخذ من املاء ابن عبد السلام المذكور مرش (قوله لها أو لخادمها الخ)  
 عبارة قد تدل على أنها تلك طعام خادمها الحرة وهو أحد وجهين في الروض وشرحه بالترجيح والوجه  
 بخلافه وان الملك للحرة الخادمة وقد منع دلالة عبارته على ما ذكره فليتأمل فانه أي المنع تعسف (قوله للحرة  
 وليسد الأمة) المفهوم من العبارة أنه تفصيل في الزوجية حيث لا يشك في ذلك كالأمة بما تقدم أنه لا استخدام  
 لها لانه لا يخدم حال المرض لكن على هذا في اطلاق تصرف سيد الزوجة الأمة بما يشاء شيء يعلم مما سبأني وفي  
 الجزم تلك الزوجة نفقة خدامتها الحرة نظراً لانه أحد وجهين بل ترجيح في الروض وشرحه بالوجهين بخلافه فان  
 قلت ما الدليل على أن المفهوم من العبارة أن تفصيل الزوجة لا يكون تفصيلاً للخادمة قلت لا مبرر منها القطع  
 بأن ضمير تصرف الفاعل وضمير يضرها المفعول للزوجة مع القطع بأنه لا يفهم من العبارة إلا اتحاد مرجع  
 هذين الضميرين مع مرجع ضمير تصرف فيما لفاعل فيكون للزوجة أيضاً ومنها قول الشارح ولاجل هذا الخ  
 فان قول المصنف السابق عليكها سبباً ليس إلا في الزوجية فيكون الموطأ به والموطأ له في الزوجية أيضاً فليتأمل  
 (قوله في المتن يتصرف) فان قيل هلا عبر بالفاعل التفرعية قلت إشارة إلى أن هذا مقصود ومستقل (قوله  
 بما شاء من بيع وغيره) فلو تصرف فيه ببيع مثلاً ثم نشرت في أثناء اليوم أو الليلة فهل يتبين فساد التصرف  
 لسقوط النفقة بالنشور كما سبأني بناء على أن المراد بسقوطها بذلك تبين عدم وجوبها إذ وجوبها مشروط  
 بانتفاء النشور في اليوم أو الليلة وعلى هذا فلوزادت النفقة زيادة منفصلة بأن اعتاضت حيواناً حصل منه تحول  
 لين ومن ثم نشرت في اليوم أو الليلة وهو باق يرجع فيه بالزيادة المنفصلة أولاً يتبين ما ذكر ولا يرجع في  
 الزيادة المنفصلة فيه نظراً وقال مر القياس الأول (قوله وان علم الخ) أي ما قبله (قوله في المتن ككسوة)  
 قال في الروض فلا تسقط بمسأجر ومستعار فلو لبست المستعار وتلف أي بغير الاستعمال فضمته يلزم الزوج  
 قال في شرحه لانه المستعير وهي ثابتة عنه في الاستعمال والظاهر أنه عليها في المستأجر أجرة المثل لانه انما  
 أعطاه ذلك عن كسوتها اه (قوله ومنها الفرش) تناول ما دام نفقه للفرش ظاهر فلا حاجة إلى تكاف  
 ادخالها في الكسوة مع عدم تبادلها لمنازل يتبادر عدم كونها منها ولا وجه لادها مع ظهور تناول الممثل  
 لها (قوله بجامع الاستهلاك) يتأمل وعبارة الروضة وكل ما يستهلك يجب عليك وكذا الكسوة والفرش  
 والآلة اه (قوله بجامع الاستهلاك واستقلالها باخذ) يتأمل ما معنى استهلاك نحو الظروف وما معنى  
 الاستقلال بالانحصر أنه يشترط دفع الزوج بقصد أداء ما عليه وقد أوردت ذلك على مر التابع في ذلك

كذلك (و) في (ما يستهلك  
 كطعام) لها أو لخادمها  
 المتساو كذا لها أو الحرة  
 (عليك) للحرة وليسد الأمة  
 بمجرد الدفع من غير لفظ كما  
 في الكفارة (و) ينبغي على  
 كونه عليك أن الحرة وسيد  
 الأمة كل منهما (يتصرف  
 فيه) بما شاء من بيع وغيره  
 ولاجل هذا مع غرض  
 التقسيم وطأه بما قبله وان  
 علم من قوله السابق عليكها  
 سبباً (فلو قرت) أي ضمت  
 على نفسها في طعام أو غيره  
 ومنها في هذا سيد الأمة كما  
 هو ظاهر (بما يضرها) ولو  
 بان ينفر عنها أو بما يضر  
 خادمها (منعها) لحق التمتع  
 (وما دام نفقه ككسوة)  
 ومنها الفرش فلا يرد عليه  
 (وظروف طعام) لها ومنه  
 الماء (ومشط) وما في معناه  
 من آلات التنظف (عليك)  
 كالطعام بجامع الاستهلاك  
 واستقلالها باخذ



فمستطرد كونها ملكه وتصرف فيها بما شاءت الا ان تقتر ولها منعه من استعمال شيء من ذلك وكذا كل ما يكون غلبا (وقد امتنع) فيكفي  
نحو مستعار ولا تصرف هي بغير ما اذن لها كالسكن والخدم والفرق ما مر لئلا يستعمل مذهب (٢١٩) بخلاف نحو الكسوة واختير هذا

في نحو فرش وحاف ونظائر  
انهم اعلى الاول غلبا بمجرد  
الدفع والاخذ من غير لفظ  
وان كان رائدا على ما يجب  
لها لكن الصنف دون الجنس  
فيقتصر عن الواجب بمجرد  
اعطائه من غير قصد صارف  
عنه وقبضها لان الصفة  
الرائدة وقعت تامة فلم يخرج  
لفظ بخلاف الجنس فلا  
تلك الا باللفظ لانه قد  
يعبرها قصد التحمل لها ثم  
يسترجع منها ومن ثم لو  
قصد به الهدية ملكته  
بمجرد القبض اذا بشرط  
فيها بيع ولا حكرام  
ونعبر به - م - جها لغالب  
وحينئذ فكسوتها الواجبة  
لها باقية في ذمته وفي الكافي  
لو اشترى حلياو ديباجا  
لزوجته وزينها به لا يصير  
ملكها بذلك ولو اختلفت  
هي والزوج في الاهداء  
والعلوية صدق - مثله وارثه  
كما يعلم مما مر آخر العارية  
والقراض وفي الكافي ايضا  
لزوج بنته بجهاز لم يملكه  
الا بايجاب وقبول والقول  
قوله انه لم يملكها او يؤخذ  
مما تقرر ان ما يعطيه الزوج  
صلحة او صباحية كما عتيد  
ببعض البلاد لا يملكه الا  
بالفظ او قصد اهداء واقضاء  
غير واحد بانه لو اعطاها  
مصرفا للعسر ودفعها

فلم يجب بفتح اه - سم وأجاب الرشيدى عن الاول بما فيه فان قلت كيف هذا مع ان الكلام هنا فيما  
يدوم نفعه المتبادل لاستهلاك في المن قال - معنى الاستهلاك ان ما تعطاه انما هو لاستهلاكه وان انتفعت به  
مدة أي بخلاف نحو الماكن والحاصل ان الكسوة ونحوها ما يستهلك بالمعنى الذي ذكرته ولهذا التحق  
بالطعام على الصحيح بجامع الاستهلاك أي في الجملة ولما كان يدوم نفعه ولا يستهلك حاله في غير اختلاف  
فتأمل اه وأشار الكردى الى الجواب عن الثاني بما فيه قوله واستقلالها الخ أي عدم شركة الزوج معها  
بخلاف السكن فان الزوج يسكن معها اه - وسأنت عن المغنى والرشيدى مثله (قوله في شرط كونها  
ملكه) فلا تسقط بمسئله ومستعار فالاستعمال وتلفه في الاستعمال فبذلك يلزم الزوج لانه  
المستعير وهي تامة عنه في الاستعمال قال شيخنا والظاهر ان له عليها في المستأجر أسرة المثل لانه انما اعطاها  
ذلك عن كسوتها انتهى والظاهر خلافه اه - مغنى (قوله كونها) أي الكسوة الخ (قوله ولها منعه الخ)  
فلو خالف واستعمله بنفسه لزمته لاسوة وارث ما نقص ومعلوم ان هذا كله في الرشيدة وأما غيرها من سفينة  
وصغيرة ومجنونة فيصرم على ولها اه - كين الزوج من التمتع بامتعتها لما قبض من التضييع عليها وأما ما يقع  
كثيرا من ما يجهل ما ياتي به الزوج في الاكلاف المتعلقة به أو أكل الطعام فيها وتعدى بها الزوج أولن يحضره - اه -  
فلا أسرة لها عليه في مقابل ذلك لا تلافى المنفعة بنفسه ولو اذن لها في ذلك كقولنا لغيره انمسل زوجي ولم يذكر  
له أسرة بل هو أولى بلريان العادة ومثل ذلك يقال في الفرض المتعلق بها اه - عش (قوله ولا تصرف  
الخ) أي على هذا الثاني اه - عش (قوله ما مر ان الاستقلال الخ) عبارة المغنى وأجاب الاول بان هذه الامور  
تدفع اليها والمسكن لا يدفع اليها وانما يسكنها الزوج معه اه - وعبارة الرشيدى بمعنى ان كلامهم ما قد يكون  
مشتركا في الانتفاع بينهما وبينه اه - (قوله واختير هذا) أي قول الامتاع (قوله على الاول) أي الاصح  
(قوله بمجرد الدفع والاخذ الخ) لكن مع قصده بذلك دفعه ما وجب عليه من اية وأسنى ومغنى قال الرشيدى  
قوله لكن مع قصده بذلك الخ خرج بذلك ما لو أطلق في دفعه اه - عبارة عش قضيه انه اذا وضعها بين  
يديها لا قصد لا يعتد به اه - (قوله وان كان الخ) أي مادام نفعه ككسوة الخ (قوله من غير قصد صارف الخ)  
ظاهر انه يكفي عدم الصارف ولا يشترط قصد الاداء عمالزمه سم وتقدم ان الشارح يعبر في كل دين قصد  
الاداء - اه - لزمه فعدم تعرضه هنا للعلم به - اه - تقدمه فلا مخالفة اه - سيد عرأى بين الشارح وبين الاسنى  
والنهاية والمغنى (قوله فلم يخرج) أي الصفة الزائدة أي غلبتها (قوله بخلاف الجنس) أي الزائد على الواجب  
لها (قوله ونعبر به) أي الاصحاب بمأى البعث والاكرام في الهدية فانهم قالوا في الهبتوان بعثا كراما  
فهديته اه - كردى (قوله وحديث) أي حين وجود الصارف كقصد الهدية (قوله وديباجا) الواو بمعنى  
أو (قوله الا بايجاب الخ) أو بقصد الهدية أخذها - اه - وياتي (قوله والقول قوله الخ) أي فيما لو اختلفت  
البنات ونحوها بين الاهداء والعارية (قوله استرده) يحتمل تأمل ان اريد استرداد جميعه اه - سيد عرأى قول

فلم يجب بفتح اه - (قوله غلبا بمجرد الدفع) ولا يتقيد أي بشرط قصد الدفع عمالزمه بل يكفي عن قصد  
الذي كور الوضع بين يديه مع التمكن من الاخذ ولو دفعها النفقة أو الكسوة بقصد مال من مكن مع زيادة فان  
كانت الزيادة من جنس الواجب ملكت الجميع وكان الدفع بقصد اداء مال من مكنه التسريح بالزيادة وان  
دفع بلا قصد أو زيادة من غير الجنس لم يملكها وله الرجوع فيما دفعه وحقها باقية في ذمته م - ولها الانتفاع  
بما دفعه على وجه العارية م - (قوله بمجرد اعطائه من غير قصد الخ) كذا م - رش (قوله بمجرد اعطائه  
الخ) في شرح الروض بان يسلم لها بقصد اداء مال من كسوة الدين من غير افتقار الى لفظ اه - وتقدم في  
الضمان انه لا يثبت وقوع المدفوع عن الدين من قصد الاداء عنه ولو اختلفت مع الزوج أو وارثه في ان مادفعه

وصباحية فنشرت استرد الجميع غير صحيح اذا التقيد بالنشور لا يتأتى في الصباحية لاقترانه فيها كالصلحة لانه ان تألف بالاهداء أو قصده  
ملكته من غير جهة الزوجة والافه وملكه واما مصرفا فليس بواجب فاذا مصرفته باذنه ضاع عليه واما الدفع أي المهر فان كان قبل  
المدخول استرده والا فلا لتقرؤه به فلا يسترد بالنشور



ويدفع التأمل بما في عش من ان المهر مع وجوبه بالعقد لا يجب تسليمه حتى تطبق الوطء وتمكنه ومعنى وجوبه بالعقد حيث أنه لو مات أحدهما قبل التمكين استقر المهر أو طلقها قبل الدخول استقر النصف اه (قول المتن وتعلي الكسوة الخ) هل هي كالنفقة فلا تخصم فيها قبل تمام الفصل كالاتخاصم في أثناء اليوم أو الاتخاصم من أول الفصل ويجبر الزوج على الدفع من حيثنذو يفرق بان الضرر بتأخير الكسوة الى آخر الفصل أشد من الضرر بتأخير النفقة الى آخر اليوم فيه نظر والمتجه الثاني ثم أوردت ذلك على مر فوافق على ما استوجهته فليراجع سم على عش اه (قوله لتكون عن فصلها) الى قوله فان نشرت في النهاية (قول المتن أول شتا وصيف) قال الدميري والظاهر أن هذا التقدير في غالب البلاد التي تبقى فيها الكسوة هذه المدة فلو كانوا في بلاد لا تبقى فيها هذه المدة لغرط الحرارة أو لداعة ثيابها وقلة بقائها اتبعت عادتهم وكذلك ان كانوا يعتادون ما يبقى سنة مثلا كالا كسية الوثيقة والجلود كاهل السراة بالسين المهملة فلا شبه اعتبار عادتهم اه سم على عش ويغفهم من اعتبار العادة أنهم لو اعتادوا التجديد كل سنة أشهر مثلا فدفع لها من ذلك ما جرت به عادتهم فلم يبل في تلك المدة وجوب تجديده على العادة لانها ملكت ما أخذته عن تلك المدة دون ما بعدها اه عش (قوله هذا ان وافق) الى قول المتن فان ماتت في المغنى (قوله هذا ان وافق الخ) وعليه فلا ضرورة لاول الشتاء ولا لاول الصيف بل المدار حيثنذو على وقت الوجوب اه رشدي عبارة عش قوله والا أعطيت وقت وجوبها الخ هذا مشكل فان المناسب للشتاء غير المناسب للصيف والفصل على هذا الوجه قد يكون ملفقا من شتا وصيف هذا وقال سم عبارة شرح الروض فلو عقد عليها في أثناء أحدهما في حكمه يعلم مما يأتي في نظيره من النفقة أول الباب الآتي انتهت وأشار بما يأتي الى ما قدمه الشارح في قول المصنف على مو سر لزوجه الخ عن الاسنوي فيما لو حصل التمكين عند الغروب من انه يجب القسط فليظن المراد بالقسط اه أقول وينبغي أن يعتبر قيمتها يدفع اليها عن جميع القسط في قسط عليه ثم ينظر لمضى قبل التمكين ويجب قسط ما بقي من القيمة فيستأجر لها به من جنس الكسوة ما يساويه والخيرة لها في تعيينه اه عش أي ويبدأ بعد تلك البقية فصلا كوامل دائما قلوب (قوله كفرش) أي وآلات اه عش (قوله يعتبر في تجديدها الخ) يؤخذ منه وجوب اصلاحها المعتاد كالسمي بالتجديد مر سم على عش ومثل ذلك اصلاح ما أعده لها من الآلة كتبييض الثياب اه عش (قوله العادة الغالبة) أي فان تلفت قبل العادة الغالبة فيها لم يجب التجديد اه عش (قوله وبلا تقصير) مبتدأ خبره قوله ليس قيدا عبارة المغنى (تنبيه) قوله بلا تقصير ليس بشرط لعدم الابدال فانه مع التقصير أولى ولكنه

لها قصد به الواجب أولا صدق الزوج ووارثه ومطالبت بحقوقها الزوج أو التركة مر (قوله من غير قصد الاداء بمالزمه) وذ كر شيخ الاسلام خلافا (قوله في المتن وتعلي الكسوة أول شتا وصيف) هل هي كالنفقة فلا تخصم فيها قبل تمام الفصل كالاتخاصم في النفقة في أثناء اليوم أو الاتخاصم من أول الفصل ويجبر الزوج على الدفع حيثنذو يفرق بان الضرر بتأخير الكسوة الى آخر الفصل أشد من الضرر بتأخير النفقة الى آخر اليوم فيه نظر والمتجه الثاني ثم أوردت ذلك على مر فوافق على ما استوجهته فليراجع (قوله في المتن وتعلي الكسوة الخ) قال الدميري والظاهر أن هذا التقدير في غالب البلاد التي تبقى فيها الكسوة هذه المدة فلو كانوا في بلاد لا تبقى فيها هذه المدة لغرط الحرارة أو لداعة ثيابها وقلة بقائها اتبعت عادتهم وكذلك ان كانوا يعتادون ما يبقى سنة مثلا كالا كسية الوثيقة والجلود كاهل السواد بالسين المهملة فلا شبه اعتبار عادتهم اه (قوله هذا ان وافق أول وجوبها أول فصل الشتاء والاح) عبارة شرح الروض تعطاها أول كل منهما أي الشتاء والصيف فلو عقد عليها في أثناء أحدهما في حكمه يعلم مما يأتي في نظيره من النفقة أول الباب الآتي اه وإشار بما يأتي الى ما قدمه الشارح في قول المصنف على مو سر لزوجه كل يوم عن الاسنوي فيما لو حصل التمكين عند الغروب لكن حاصل الذي تقدم انه يجب القسط فليظن المراد بالقسط هنا (قوله يعتبر في تجديدها العادة) ويؤخذ من وجوب تجديدها على الزوج على العادة وجوب اصلاحها المعتاد كالسمي

(وتعلي الكسوة أول شتا) لتكون عن فصلها وفصل الربيع (و) أول (صيف) لتكون عنه وعن الخريف هذا ان وافق أول وجوبها أول فصل الشتاء وألا أعطيت وقت وجوبها ثم جددت بعد كل سنة أشهر من ذلك نعم ما يبقى سنة فأكثر كفرش وبسط وجبة يعتبر في تجديدها العادة الغالبة كما هو (فان تلفت) الكسوة (البه) أي أثناء الفصل (بلا تقصير) لم تبدل ان قلنا الخلق كنفقة تلفت في يدها وبلا تقصير أي منها ليس قيدا لما بعده بل عدم الابدال مع التقصير أولى بل لقابله وهو الامتناع



أما أنه فهو قبل ما بعده ومن ثم صرح ابن الرفعة بأنهم لو ثبت أثناء الفصل استحبابها أبدلها بالتقصير (فإن) تشرت أثناء الفصل سقطت فإن عادت للطاعة كان أول فصل الكسوة ابتداء عودها ولا حساب لما قبل النشور من ذلك الفصل لأنه بمنزلة يوم النشور وإن (ماتت) أو مات (قبله) ان قلنا عليك وأفهم تردانها قبضتها فإن وقع موت أو فراق قبل قبضتها وجب لها من (٣٢١) قيمة الكسوة ما يقابل زمن العصة

على ما بحثنا من الرفعة ونقل عن الصبري لكن أفتى المصنف بوجوبها كلها وإن مات أول الفصل وسبقه إلى نحوه الروياني واعتمد جمع متأخرون منهم الأخرى والبلقيسي وأطال في الانتصار له قال ولا يهول عليه بأنها كيف يجب كلها بعد مضي لحظة من الفصل لأن ذلك جعل وقت الإيجاب فلم يفرق الحال بين قبيل الزمان وطول به أي ومن ثم ملكتها بالقبض وبارزها التصرف فيها بل لو أعطاه كسوة أو نفقة مدة مستقبله جاز وملك بالقبض لتجمل الزكاة ويستردان حصل مانع وفي القياس على تجمل الزكاة نظر لأن له سببين دخل وقتها - أحدهما ومن ثم لم يجوز لسنتين وليس هنا إلا سبب واحد هو أول اليوم أو الفصل إلا أن يقال النكاح هو السبب الأول فيثبت بجواز التجمل مطلقاً (ولو لم يكسها أو ينفقها) مدة هي بمكة نفقها (ف) الكسوة والنفقة لجميع ما مضى من تلك المدة (دين) لها عليه ان قلنا عليك لأنهم استحققت ذلك في ذمته (فرع) \*

شرط لمفهوم قوله ان قلنا عليك فإنه يفهم الابدال ان قلنا امتناع كما تقدم بشرط عدم التقصير وعكس أن يقال المراد بابتداء تقصير من الزوج فلودفع اليها كسوة مخيفة قبل الخ (قوله) أما منه (قوله) قوة أي منها اه سم (قوله) أبدلها (قوله) لا وجب التفاوت فقط اه سم (قوله) سقطت كسوتها (قوله) فذمتها لو كان دفعها لها قبل النشور استردتها سقوطها عنه وهو ظاهر اه عش (قوله) كان أول فصل الكسوة الخ (قوله) فيه نظر والوجه سقوط جميع الفصل وإن عادت إلى الطاعة كفي نظيره من اليوم لأن يوجد نقل بخلاف ذلك فلا يرجع ثم رأيت شرح مر عبر بقوله فإن عادت للطاعة اتجه عودها من أول الفصل لا تقبل ولا يحسب ما بقي من ذلك الفصل انتهى اه سم (قوله) لأنه بمنزلة يوم النشور (قوله) فيمان المتأخر عود الضمير إلى الفصل فيفيد التعديل حيث عدم حساب ما بقي فصلا فمما قبل اه سم أي من حساب الفصل بأول عودها وعدم تأثير النشور إلا فيما مضى اه رشدي (قوله) وإن ماتت (قوله) أي أو بأبائها بطلاق أو غيره اه معنى (قوله) أو مات (قوله) إلى الفرع في النهاية (قوله) ان قلنا عليك (قوله) معتمد اه عش (قوله) أو فراق (قوله) أي بطلاق أو غيره (قوله) لكن أفتى المصنف بوجوبها الخ (قوله) وهو المعتمد بما به ومعنى (قوله) ولا يهول عليه الخ (قوله) التحويل التقرير والمراعاة هنا أنه لا يبالغ في التشبيح بالاعتراض عليه اه عش (قوله) لأن ذلك الخ (قوله) تعادل لعدم التحويل (قوله) بل لو أعطاه الخ (قوله) عبارة المعنى ولو أعطاه كسوة سنة أو نفقة يومين مثلاً فانت في أثناء الفصل الأول منها أو اليوم الأول من اليومين استرد كسوة الفصل الثاني ونفقة اليوم الثاني كالزكاة المحلة اه (قوله) لأنه (قوله) أي لوجوب الزكاة (قوله) سيدين (قوله) أحدهما النصاب والآخر الحول اه كردي (قوله) مطلقاً (قوله) أي يومين أو فصلين فأكثر اه كردي (قوله) المتدين (قوله) أما الانحدام في حالة وجوبه لو مضت مدة ولم يأت لها فيه بمن يقوم به فلا مطالبة لها به كما أني به الوالدين رحمهما الله تعالى شرح مر اه سم قال عش ومثل الانحدام الاسكان اه (قوله) كفي في الجواب الخ (قوله) قضيتها ان القول قوله يمينه على عدم الاستحقاق فلا أجاب بانقضاء أو تشرت فالقول قولها يمينها كما سيأتي فرياني الشرح اه سم

\*(فصل) في موجب المأون ومسقطاتها (قوله) في موجب المأون (قوله) إلى قوله ولها مطالبة في النهاية الا قوله قال إلى حيث ثبت (قوله) ومسقطاتها (قوله) أي وما يتبع ذلك كالرجوع عما أنفق بظن الجمل اه عش (قوله) على ما مر (قوله) أي من التفصيل (قوله) ومنه (قوله) أي التمكن اه عش (قوله) أن تقول الخ (قوله) فإن لها النفقة من بالتخصيص مر (قوله) أما منه (قوله) هو محتمل قوله قبل أي منها (قوله) أبدلها (قوله) لا وجب التفاوت فقط (قوله) كان أول فصل الكسوة الخ (قوله) هذا صريح في أنه يحسب لها به عودها إلى الطاعة ما بقي من الفصل الذي تشرت في أثناء موافقه نظر على أن الهاء في لأنه بمنزلة الخ أن عادت للفصل دل على عدم حساب ما بقي فيخالف ما بقي وبالجمله فالوجه سقوط جميع الفصل وإن عادت إلى الطاعة كفي نظيره من اليوم لأن يوجد نقل بخلاف ذلك فلا يرجع ثم رأيت مر عبر بقوله فإن عادت للطاعة اتجه عودها من أول الفصل المستقبل ولا يحسب ما بقي من ذلك الفصل اه (قوله) لكن أفتى المصنف الخ (قوله) معتمد مر (قوله) إلا أن يقال النكاح الخ (قوله) اعتمد مر (قوله) في المتن فدين (قوله) أما الانحدام في حالة وجوبه لو مضت مدة ولم يأت لها فيه بمن يقوم به فلا مطالبة لها به كما أني به شيخنا الشهاب الرمل مرش (قوله) كفي في الجواب لا تستحق الخ (قوله) قضيتها كفاية ذلك ان القول قوله يمينه على عدم الاستحقاق فلا أجاب بامتنع أو تشرت فالقول قولها يمينها كما سيأتي فرياني الشرح

\*(فصل) في موجب المأون ومسقطاتها

(٤١ - (شرواني وابن قاسم) - ثامن) ادعت نفقة أو كسوة فاضية كفي في الجواب لا تستحق على شيأ وكذا نفقة اليوم إلا أن عرف التمكن على ما بحثه بعضهم وبه نظر بل الوجه أنه يكفي وإن عرف ذلك لأن نشور لحظة بسقط نفقة جميعه كما يأتي وتصدق يمينها في عدم النشور وعدم قبض النفقة (فصل) في موجب المأون ومسقطاتها (الجديان) أي المأون السابقة من نفقة وكسوة (تجب) يوماً أو فصلاً أو كل وقت اعتد فيها التعبد أو دائماً بالنسبة للمسكن والخلاد على ما مر (بالتمكن) التام ومنه ان تقول



مكافئة أو سكرانة أو ولي غيرهما متى دفعت المهر الحال سلت قال بعضهم بشرط ملازمتها المسكن وفيه نظر لان حبسها لنفسها الجائر لها يشمل امتناعها من مسكنه أيضا لانه المقصر وذلك لان في مقابله ويثبت باقراره وشهادته اليقينية أو بانها في غيبته باذلة للطاعة اللازمة للمسكن ونحو ذلك رزها ما لم يثبت بان أراد بقرا طويلا كما قاله الدارمي والبخاري ولا غرابة فيه خلافا لابي زرعة فيسألزم القاضي اجابته بذلك و يفرق بينها وبين من له دين مؤجل فانه لا يمنع له وان كان يحل عقب الخروج بان الدائن ليس في حبس المدين وهو المقصر بوضاه بدمته ولا كذلك الزوجة فيه - ما اذا لا تقصير منها وهي (٣٢٢) في حبسه فلو مكنها من السفر الطويل بلا نفقة ولا منفق لادى ذلك الى اضرارها بما لا يطاق

الصبر عليه لاسيما الفقيرة التي لا تجد منفعا فافتقت الضرورة الزامه ببقاء كفايتها عند من يثق به لينفق عليها وما في وما وكيفية مال لذلك دينه على موسر مقر باذل وجهه ظاهرة اطردت العادة باستمرارها فيما يظهر في الشكل ومثلها بعضه الذي يلزمه انفاقه فيلزمه ان يترك له ما ذكر أو قطع السبب بفسادها ونحو ج بالتمام ما لو مكنته لبلالا فقط مثلا أو في دار مخصوصة مشافلا نفقة لها وبحسب الاسنوي انه لو حصل التمكين وقت الغروب فالقياس وجوبها بالغروب قال شيخنا عقبه والظاهر ان مراده وجوبها بالقسط فلو حصل ذلك وقت الظهر فينبغي وجوبها كذلك من حيثئذ انتهى ورخ الباقي انه لا يجب القسط مطلقا يسترد النظر في المراد بالقسط هل هو باعتبار توزيعها على الزمن كله أعني من الفجر الى الغبر فتجب حصته ما مكنته

حيث ان معنى (قوله مكافئة) أي ولو سفيهة اه ع ش (قوله أو سكرانة) أي متعديلة اه سم (قوله) أو ولي غيرهما الخ قضيته ان غير المحجورة لا يعتد بعرض ولها وان زوجت بالاجبار فلا يجب بعرضه نفقة ولا غيرها والظاهر انه غير مراد ا كفاء بقاء عريف النفس من ان المرأة سيما البكر انما يتكلم في شأن جوارها أو ولياؤها اه ع ش (قوله متى دفعت المهر الحال) خرج به ما اعتد دفعه من الزوج لاصلاح شأن المرأة كحمام وتحييد نفقته فلا يكون عدم تسليم الزوج ذلك عذرا للمرأة بل امتناعها لاجل ما مانع من التمكين فلا تستحق نفقة ولا غيرها وما اعتد دفعه أيضا لاهل الزوجة فلا يكون الامتناع لاجل عذرا في التمكين اه ع ش (قوله بشرط الخ) متعلق بما يفهمه قوله ومنه ان تقول الخ أي فوجب لها النفقة بمجرد ذلك القول بشرط الخ (قوله الجائر لها) أي لتسلم المهر اه كردى (قوله لانها) أي المؤن في مقابله أي التمكين (قوله وشهادته اليقينية) أي بالتمكين والباء متعلق بكل من الشهادة والاقرار على سبيل التنازع (قوله أو بانها في غيبته الخ) أي والصورة انه تقدم منها نشور كما يعلم مما يأتي رشيدى وع ش (قوله ونحو ذلك) أي كارسال القاضي له في غيبته على ما يأتي اه ع ش (قوله ولها ما لم يثبت) الى قوله وكيفية مال في المغنى الا قوله وهو المقصر بوضاه في ذمته وقوله لا تقصير منها (قوله بها) أي المؤنة عبارة المغنى بنفقة مددتها به ورجوعه اه (قوله ببقاء كفايتها الخ) الاولى ببقاء الخ (قوله عند من يثق الخ) وينبغي ان يكتفى بملتزم موسر يوثق به بنفقة التزما معصويا بحكم كما يرى لزوم بالالتزام كالمالكى اه سيد (قوله وكيفية مال الخ) خبر مقدم لقوله دينه (قوله دينه على موسر مقر الخ) قياس النظائر ان يقال أو منكر وثم بينة أو علم قاض يقضى بعلمه اه سيد عمر (قوله باذل) لعلة الاحتراز عن نحو غائب لا يقدر القاضي على فسه اه سيد عمر (قوله وجهه الخ) عطف على قوله دينه (قوله ومثلها) أي الزوجة (قوله بعضه) أي بعض مريد السفر من أصله وفرعه (قوله أو قطع السبب) بالجر عطف على بقاء كفايتها (قوله وخرج) الى المتن في النهاية (قوله ليل فقط مثلا أو في دار مخصوصة الخ) أي والصورة انه لم يستمتع بها فبما كما صورته الشيخ ع ش أخذ مما يأتي في شرح ولما جئنا بسقط في الاظهر اه رشيدى (قوله وبحسب الاسنوي) الى قوله ورخ الباقي في المغنى (قوله قال شيخنا الخ) عبارة المغنى والظاهر كما قال شيخنا ان المراد وجوب الخ (قوله ورخ الباقي الخ) مراد ائيل الباب انه ضعيف اه كردى (قوله مطلقا) أي سواء كان التمكين في وقت الظهر فقط أو دار مخصوصة مثلا (قوله أو على اليوم فقط) الظاهر ان هذا الاحتمال لا يتأني في مسألة الاسنوي اه سم (قوله ينافي ذلك) أي وجوب القسط في مسألة الاسنوي (قوله لانها) أي النفقة (قوله غالبا) أي ولا تنظر الى نشوزها بشعوا الجنون اه ع ش (قوله بخلافه) ثم أي في مسألة الاسنوي (قوله اذا تعدى الخ) أي فصوره مسألة الاسنوي في ابتداء التمكين اه رشيدى (قوله لم توزع) والفرق بين هذه ومسألة الاسنوي انه لم يسبق منها نشوز ولا ما يشبهه وامتناعها

(قوله أو سكرانة) أي متعديلة (قوله لانها في مقابله) أي التمكين (قوله أو على اليوم فقط) الظاهر ان هذا الاحتمال لا يتأني في مسألة الاسنوي

من ذلك وتعطاها أو على اليوم فقط أو على وقتي الغداء والعشاء كل محتمل والا قرب الاول بل قول الاسنوي فالقياس هنا وجوبها بالغروب صريح فيماذا الظاهر ان مراده وجوبها بالقسط لا مطلقا كما أفاده الشيخ فان قلت ينافي ذلك قولهم تسقط نفقة اليوم بيلته بنشوز لحظة ولا توزع على زمان الطاعة والنشوز لانها لا تنجز أو من ثم سلت دفعة ولم تفرق غدوة وعشية قلت يفرق بأنه تخلل هنا مسقط فلم يكن التوزيع معه لتعديله غاليا بخلافه ثم فانه لا مسقط فوجب توزيعها على زمن التمكين وعدمه اذا تعدى هنا أصلا فان قلت قياس ذلك انها لو منعت من التمكين بلا عذر ثم سلت أثناء اليوم ثم لم توزع



قلت القياس ذلك وسيأتي عن الآخر ما يؤيده قال البلقيني ومقتضى كلام الرافعي في النسخ بالاعسار ان ليلة اليوم في النفقة هي التي بعده  
ومبنيه ان عشاء الناس قد يكون بعد الغروب وقد يكون قبله فلتسكن ليالي النفقة باعتبار ما بها (لا العقد) بخلاف المهر لان جهتها في مدة العقد  
مجهولة والعقد لا يوجب ما مجهولا ولا من يتخالف المهر والعقد لا يوجب عوضين مختلفين (فان اختلفا فيه) أي التمكين بان ادعته فأنكره  
(صدق) بمبنيه لان الأصل عدمه ومن ثم لو اتفقا عليه وادعى سقوطه بنشورها فأنكرت صدقته لان الأصل حينئذيه ثبوت (فان لم تعرض عليه)  
من جهة نفسها أو وليها (مدة فلان نفقة) لها (فيها) أي تلك المدة وان لم يطالبها لعدم التمكين (٢٢٣) وقضيته انه لا فرق بين علمها بالنكاح  
وعلمه فلو أنه دولها اجبارا

وهي رشيدة ولم تعلم فتركت  
العرض مدة ثم علمت لم تجب  
لها مؤنة تلك المدة وفيه نظر  
لانها الا ان معذرة بعدم  
العلم وهو مقصر بعدم  
الطلب وقد يجب بان المؤن  
انما هي في قبالة التمكين  
ففي وجسد وجسد ومنى  
انتفى انتفى ولا نظر لذلك  
التقصير الا ترى انه لو  
طالعها باثنا ولم تعلم الا بعد  
مدة لم تلزم مؤنة تلك المدة  
وان قصر بعدم اعلامها  
وقد سئلت عن طلق فاشترت  
ثم راجعها ولم يعلمها بالرجعة  
فهل يلزم مؤنتها قبل العلم  
وقياس ما تقر بعدم الزوم  
سواء اقلنا الرجعة ابتداء  
أم استدامة لانها ان كانت  
ابتداء فقد علم انه لا بد من  
التمكين لان الجهل بالنكاح  
غير حذر أو استدامة  
نواضع لان الرجعة عادت  
للكاح الذي كانت لا  
تستحق فيه مؤنة فيستحب  
عليها حكمه فان قلت ياتي  
قريبا ان كون الامتناع  
منه يجعله كالسليم لها

هنا من التمكين بلا عذر في معنى النشور المسقط لنفقة اليوم واليلة اه ع ش (قوله القياس ذلك) معتمد  
اه ع ش (قوله هي التي بعده) معتمد اه ع ش (قوله وقد يكون قبله) استطراد (قوله لان جهتها)  
أي المؤن (قوله أي التمكين) الى قوله وقضيته في المعنى الا قوله أو وليها الى قوله وفيه نظر في النهاية لا قوله  
أو وليها (قوله عليه) أي التمكين (قوله سقوطه) أي الواجب اه ع ش (قول المتن فان لم تعرض) بيناء  
المفعول اه ع ش (قوله وان لم يطالبها) أي بالتمكين (قوله ولم يعلمها) من الاعلام (قوله وفيما ما تقرر)  
أي من الجواب المذكور (قوله أو استدامة) عطف على ابتداء (قوله قريبا) أي في شرح فرضها القاضي  
(قوله كذلك عليه) الى قول المتن وتسقط في النهاية لا قوله وسر الى وأخذ قوله مر الى المتن (قوله كذلك)  
أي من جهة نفسها أو وليها (قوله عليه) أي مع حضوره في بلدنا اه معني (قوله أو وليها) المحجورة  
أي بصبا أو جنون أو تمكين السفينة معتبر رشدي وع ش (قوله اني ممكنة أو ممكن) الاول راجع لغير  
المحجورة والثاني لولي المحجورة اه سم (قوله اني ممكنة) عبارة المعنى اني مسلمة بنفسى اليك فاختارنا  
آتيك حيث شئت أو أنت تأتي الى اه (قوله أو ممكن) أي لك منها اه ع ش (قول المتن وجبت الخ) أي  
ان كان المهر نفقة أو صدقة الزوج ويصدق في عدم تصديقه للمخير بما دى اه يجبري (قول المتن من  
بلوغ الخبر) ظاهره وان لم يحضر من يمكنه الوصول اليها وسيأتي في الغائب اعتبار وصوله اليها ان لم يمنع  
من المجيء بعد اعلامه ومضى زمن وصوله ان امتنع منه وقبيل ما عتبار مضي زمن امكان الوصول هنا أيضا  
سم على حج اه ع ش (قوله لانه انقصر) الى قوله فان لم يكن في المعنى الا قوله وجوبا كما هو ظاهر وقوله  
الواجبة الى في ماله وقوله وخزم الى وأخذ (قول المتن فان غاب الخ) تقدم في أوائل باب الصداق بيان من يلزم  
عليه مؤنة الطاريق فيما اذا غاب أحد الزوجين عن محل العقد راجعه (قوله ابتداء) أي قبل عرضها عليه  
وأما اذا غاب به د عرضها عليه وامتناعه من تسليمها فان النفقة تنقروا عليه ولا تسقط بغيره اه معني (قول  
المتن كتب الخاكم الخ) قد يقال ما الحكم لو لم يكن بالبلد كما فليراجع اه سيد عرا قول سيأتي حكمه  
قبيل قول المتن وطريقها أن يكتب الخاكم (قوله ان عرف) سيد كرم حبرزه (قول المتن ليعلمه) وفي سم بعد  
ذكر كلام الروض وشرحه ما نصه وقياس ما رجعه الى روي أن من يذهب الى بلاد الغائب لا علامه بالحال  
لعيء أو فكل لو طالب أجرة كانت عليها لان التمكين واجب عليها فتلزمها مؤنته وقياس ذلك أن الحاضرة اذا  
لم يتأت تمكينه زوجه الحاضر الا في منزله واحتاجت في ذهابها اليه مؤنة كانت عليها فليراجع اه  
وقوله وقياس ذلك الخ قد مر عن المعنى ما يؤيد بل يقيد (قول المتن فيجي الخ) بالنصب عطف على يعلمه اه

(قوله لم تجب لها مؤنة تلك المدة) اعتمد مر (قوله ممكنة أو ممكن) الاول راجع لغير المحجورة والثاني لولي  
المحجورة (قوله في المتن من بلوغ الخبر) ظاهره وان لم يحضر من يمكنه الوصول اليها وسيأتي في الغائب اعتبار  
وصوله أن يمنع من المجيء بعد اعلامه هنا أيضا (قوله فان غاب الزوج عن بلدها ابتداء) لو قصد الإقامة في بلد  
الغيبه وطلب جملها اليه فهل مؤنة الجمل عليها التوقف التمكين عليها أولا ويكون المعبر من التمكين بلدا للعقد  
فيه نظر (قوله في المتن فان غاب الخاكم الخ) في الروض وشرحه في باب الصداق وتقدم نقله وان تزوج

وهذا ينافي ما تقررت لا ينافيه لانها لم تعرضت نفسها عليه فامتنع مسكت ممكنة ولا كذلك هنا فانه لا عرض منها أصلا فلا تمكين (وان  
عرضت) كذلك عليه ان كان مكافوا لا فعلى وليه بان أرسلته غير المحجورة أو ولي المحجورة اني ممكنة أو ممكن (وجبت) النفقة والكسوة  
ونحوهما (من بلوغ الخبر) لانه المقصر حيثئذ (فان غاب) الزوج عن بلدها ابتداء أو بعد تمكينها ثم نشورها كما يأتي ثم أرادت عرض  
نفسها لتجبر مؤنتها رفعت الامر اليها حكم وأظهرته التسليم وحيثئذ (كتب الخاكم) وجوبا كما هو ظاهر (لحاكم بلده) ان عرف  
(ليعلمه) بالخال



عش (قول المتن فيجب الخ) ومجيئه بنفسه أو وكيله حين علمه يكون على الفور اه معني (قوله) وتجب مؤنتها من وصول نفسه الخ) أي إلى المرأة نفسها لا إلى السور اه عش (قوله أو وكيله) فضيته أنه بمجرد وصول وكيله يتحقق معه التمكين حتى فيما إذا وكله ليحمله اليه فان كان كذلك فالقياس ان مؤنة الحمل اليه عليه لا عليها اه سم أقول قضية قول المغني وتجب النفقة من وقت التيسم اه أنه لا يتحقق التمكين بمجرد وصول وكيل الحمل (قوله ذلك) أي شيأ من الأمرين اه معني (قوله مع قدرته الخ) سيد كرم خزره (قوله فليكتب) أي القاضي (قوله وينادي باسمه) ما ضابط المدة التي ينادي فيها اه سيد عرو ولا يبعد ضبطها بما يفيد ظن بلوغ النداء اليه عادتو كان في محل النداء (قوله فرض القاضي) عبارة المغني أعطاه القاضي من ماله الحاضر وأخذ منها الخ اه (قوله مالم يعلم الخ) أي بطريق من الطرق كإخبار أهل القوافل عن حاله اه عش (قوله وجزم بعضهم الخ) عبارة النهاية ويجوز له أن يفرض دراهم ويأخذ منها كقبلا بما تأخذه لاحتمال عدم استحقاقها كما أتت به الواو البرجاء لله تعالى اه قال الرشيدى قوله ويجوز الخ أي فيما إذا لم يعرف محله كما هو مريح عبارة الروض اه (قوله بان له فرض الدراهم) سئل شيخنا الشهاب الرملي عن امرأة غلبت زوجها وترك معها أولاداً صغاراً بلا نفقة ولا أقام لها نفقة وشكت إلى حاكم شافعي وطلبت منه أن يفرض لها ولأولادها على زوجها نفقة ففرض لهم نفقة معينا في كل يوم وأذن لها في اتفاق ذلك عليها وعلى أولادها وفي الاستدانة عليه عند تعذر الأخذ من ماله والرجوع عليه بذلك فهل التقدير والفرض صحيح أم لا وعما إذا قرر الزوج لزوجه نظير كسوتها عليه حين العقد نقدا كما يكتب في وثائق الانكحة ومضت على ذلك مدة وطلبت منه بما قرر لها عن تلك المدة عندها كم شافعي واعترف به والزمة فهل الزامه صحيح أم لا وعما

رجل امرأته تزويجاً بريد سلت نفسها بتعزاً اعتباراً بعمل العقد فان طلبها إلى عدن فنفتها من زبيد إلى بتعز عليها ثم من بتعز إلى عدن عابو هل يلزم مؤنة الطريق من زبيد إلى تعز أم لا قال الحنطلي في فتاويه نعم وحتى الروياني في وجهين أحدهما نعم لأن ما خرجت بامرء والثاني لا لأن كينها انما يحصل بتعز قال وهذا أقيس وأما من تعز إلى عدن فله عليه اه وقياس ما رجح الروياني ان من يذهب إلى بلد الغائب في مسئلة المتن لا علامه بالحال ليعي أو يوكل لو طالب أجرة كانت عليها لان التمكين واجب عليها فيلزمها مؤنته وقياس ذلك ان الحاضرة إذا لم يثبت تمكين زوجها الحاضر إلا في منزله واحتاجت في ذهابها إليها إلى مؤنة كانت عليها فإرجع واعلم ان قوله السابق اعتباراً بعمل العقد يفهم أمرين الأول انه لو وكل من بتعز وكيله فله زبيد كان محل التسليم زبيد لانه في هذه الحالة يعمل العقد لعل الظاهر خلافه والأمر الثاني انه لو عقد نفسه بريد ثم ذهب قبل التسليم إلى تعز وطلبها أن تجيء اليه كان محل التسليم زبيد سواء كانت تعز وطنه أم لا وهو محتمل (قوله أو وكيله) فضيته أنه بمجرد وصول وكيله يتحقق فيه التمكين حتى فيما إذا وكله ليحمله اليه فان كان كذلك فالقياس ان مؤنة الحمل اليه عليه لا عليها (قوله وجزم بعضهم بان له فرض الدراهم الخ) سئل شيخنا الشهاب الرملي عن امرأة غلبت زوجها وترك معها أولاداً صغاراً ولم يترك عندها نفقة ولا أقام لها نفقة وضاعت مصلتهم أو مصلحة أولادها وحضرت إليها كم شافعي وانتهت به ذلك وشكت وتضررت وطلبت منه أن يفرض لها ولأولادها على زوجها نفقة ففرض لهم عن نفقتهم نقداً معينا في كل يوم وأذن لها في اتفاق ذلك عليها وعلى أولادها وفي الاستدانة عليه عند تعذر الأخذ من ماله والرجوع عليه بذلك وقبلت ذلك منه فهل التقدير والفرض صحيح وإذا قدر الزوج لزوجه نظير كسوتها عليه حين العقد نقداً كما يكتب في وثائق الانكحة ومضت على ذلك مدة وطلبت منه بما قدر لها عن تلك المدة وادعت عليه بذلك عندها كم شافعي واعترف به والزمة فهل الزامه صحيح أم لا وهل إذا مات الزوج وترك زوجته ولم يقدر لها كسوة وأثبتت وسألت الحاكم الشافعي أن يقدر لها عن كسوتها الماضية التي حلفت على استحقاقها نقداً أو أجلبها لذلك وقدر لها كما تفعله القضاة إلا أن قبوله ذلك أو لا وهل ما تفعله القضاة من الفرض للزوجة والأولاد عن النفقة أو الكسوة عند الغيبة أو الحضور نقداً صحيح أم لا فاجاب تقدير الشافعي في المسائل الثلاث صحيح إذا الحاجة داعية إلى المصلحة

(فيجب) لها (أو يوكل) من يتسلمها أو يحملها اليه وتجب مؤنتها من وصول نفسه أو وكيله (فان لم يفعل) ذلك مع قدرته عليه (ومضت) بعد ان بلغ ذلك (زمن) امكان (وصوله) اليها (فرضه القاضي) في ماله من حين امكان وصوله وجعل كالتسليم لها لان الامتناع منه أما إذا لم يعرف فليكتب لحاكم البلاد التي تردها القوافل عادة من تلك البلاد يطالب وينادي باسمه فان لم يظهر فرض الحاكم نفقتها الواجبة على المعسر مالم يعلم انه بخلافه في ماله الحاضر وجزم بعضهم بان له فرض الدراهم وصر أول الباب بما برده



وأخذ منها كفيلا بما تأخذ منه لاحتمال عدم استحقاقها فان لم يكن له مال حاضر احتمل (٢٢٥) ان يقال انه يقتضى عليه أو ياذن لها في

الاقتراض وأما إذا منع من السير أو التوكيل عذر فلا يفرض عليه شيئا لعدم تقصيره ورجح الأذرع وغيره قول الإمام يكتفى بعلم من غير جهة الحاكم ولو باخبار مقبول الرواية (والعذر في مجنونة ومراقة) قيل الأحسن ومعه لان المراهقة وصف مختص بالغلام يقال غلام مراقة وجارية معصومة ومراقة في النكاح (عرض ولي) لها لاهي لانه مخاطب بذلك نعم لو تسلم المعصومة عرضها نفسها عليه ونقلها منزله لزمه نفقتها وبحسب الأذرع ان نقلها منزله غير شرط بل الشرط التسليم التام ويظهر ان عرضها نفسها عليه غير شرط أيضا بل متى تسلمها ولو كرها عليها وعلى وليها لزمه موتها وكذا تجب بتسليم بالغته نفسها لزوجة مراقة فتسليمها وان لم ياذن وليه لان له بداعيا بخلاف نحو مبيع (ونسقط) المأون كلها (بنشور) منها جماعا أي خروج عن طاعة الزوج وان لم تاتم كصغيرة ومجنونة ومكرهة وان قدر على ردّها لطاعة فترك أي الحافة لذلك بالجناية قيل المراد بالسقوط منع الوجوب لاحقيقته اذ لا يكون الا بعد الوجوب انتهى وليس على الطلاقه بل المراد به هنا حقيقة تسامد

إذا مات الزوج ولم يقدر له وجهه كسوة وأثبتت مسائل الحاكم الشافعي أن يقدر لها عن كسوتها الماضية التي خلقت على استحقاقها نقدا وقدره لها كما تفعل القضاة الآن فهل له ذلك أم لا فاجاب بان تقدير الحاكم في المسائل الثلاث صحيح اذا لم يجد داعية اليه والمصلحة تقتضيه فله فعله ويثاب عليه بل قد يجب عليه سم على حج وقد يتوقف في بعض ذلك اذ لا يجوز الاعتياض عن النفقة المستقبلة كما تقدم اه ع ش (قوله وأخذ الخ) عطف على قوله فرض القاضي الخ والا قربان أخذ الكفيل واجب والظاهر انه يأخذ قبل أن يصرف لها ويشكل بانه ضمان ما لم يجب ولا يقال انه من ضمان المهر لانه انما يكون بعد قبض المقابل وما هنا ليس كذلك اللهم الآن يقال ان هذا مستثنى اه ع ش (قوله منه) أي ماله الحاضر (قوله لاحتمال عدم استحقاقها) أي بموته أو طلاقه اه معني (قوله احتمل ان يقال انه يقتضى الخ) اعتمده النهاية عبارة انه اتجه اقتراضه عليه أو افته لها الخ (قوله فلا يفرض الخ) ولو فرض القاضي لظن عدم العذر فبان خلافه لم يصح فرضه وينبغي أنه لو ادعى العذر وأنكرت أنه لا يقبل منه لسهولة إقامة البينة عليه اه ع ش (قوله يكتفى) أي الحاكم أي في أنه منعه من السير مانع وشدي وقوله من السير أي والتوكيل عبارة ع ش أي في العذر وعدمه اه (قوله قبل الأحسن الخ) وافقه المصنف (قول المتن عرض ولي) قضيته أن العبرة في السفينة بعرضها دون وليها وهو الظاهر اه ع ش (قوله لها الخ) عبارة المصنف لهـ ما بالثنية (قوله نعم) التي قوله انتهى في المصنف الا قوله ومراقة في النكاح وقوله قيل (قوله لو تسلم المعصومة الخ) فرضه الكلام في المعصومة يخرج للمجنونة وينبغي أن يكون الحكم فيها كذلك ان تسلمها بعرضها أو بدون عرضها اه سيد عمر وسياتي عن ع ش ما وافقه (قوله بل الشرط التسليم الخ) لعل المراد التسليم منه اه وشدي (قوله بل متى تسلمها الخ) والقياس أن المجنونة والبالغة كالعصية في ذلك اه ع ش (قوله بتسليم البالغة الخ) قضيته أن المراهقة لو سلمت نفسها للمراقة وتسلمها لايته به وقضية قوله لانه يدالخ خلافه اه ع ش وقد يصرح بتلك القضية قول المصنف وتسليم الزوج المراهقة وجهه كاف وان كره الولي اه (قوله فتسليمها) هو قيد معتبر اه ع ش (قوله منها جماعا) أي قوله الان كانت معصرة في النهاية (قوله أي خروج الخ) أي بعد التمكين اه معني (قوله ومكرهة) من ذلك ما يقع كـ يران أهل المرأة يأخذونها مكرهين لها من بيت زوجها وان كان قصدهم بذلك اصلاح شأنها كمنهم للزوج من التقصير في حقها بمنع النفقة أو غيرها اه ع ش (قوله بل المراهقة هنا حقيقة) أي وبجواز فهو مستعمل في الأعم فالنسبة ليوم النشور وفصله حقيقة ولما بعدهما مجاز ع ش ورشدي عبارة سم لعل الوجه أن المراد أعم من حقيقة ليدخل ما لو قارن النشور أول اليوم أو الفصل اه (قوله سقطت نفقته الواجبة الخ) بقي السكنى فانظر ما سقط منه بالنشور هل سكنى ذلك اليوم أو الليلة أو الفصل أو زمن النشور فقط حتى لو أطاعت بعد لحظة استحقته لانه غير مقدر بزمن معين فيه نظر ولا يبعد سقوط سكنى اليوم واليلة الواقع فيهما النشور مرسم على حج والظاهر ان مثل السكنى في ذلك ما يدوم ولا يجب كل فصل كالفرش والاواني وجبة البرد اه يجبري (قوله ويعلم من ذلك سقوطها الخ) يعني عدم وجوبها اذ هو المتعين هنا كالايجب اه رشدي (قوله لما بعد يوم) بلا تنوين (قوله بالاولى) متعلق يعلم (قوله ولو جهل سقوطها الخ) ومثله

تقتضيه فله فعله ويثاب عليه بل قد يجب عليه اه (قوله ويظهر الخ) كذا موش (قوله المأون كلها) ليس فيه افصاح بالاسكان (قوله بل المراد هنا حقيقة) لعل الوجه ان المراد من حقيقة ليدخل ما لو قارن النشور أول اليوم أو الفصل (قوله اذ لو نشرنا ثبناه الخ) بقي النشور بالنسبة لما يدوم ولا يجب كل فصل كالفرش والاواني وجبة البرد فهل يسقط ذلك ويسترد بالنشور ولو لحظة في مدة بقائها أو كيف الحال للأذرع فيه تردد واحتمالات راجع ويجوز الترجيح (قوله سقطت نفقته الخ) بقي السكنى فانظر ما سقط منه بالنشور هل سكنى ذلك اليوم أو الليلة أو الفصل أو زمن النشور فقط حتى لو أطاعت بعد لحظة استحقته لانه غير مقدر

لو نشرت اثناء يوم أو ليل سقطت نفقته الواجبة بخبره أو اثناء فصل سقطت كسوته الواجبة بارده ويعلم من ذلك سقوطها لما بعد يوم وفصل النشور بالاولى ولو جهل سقوطها بالنشور فانفق رجع عليها



ان كان ممن يخفى عليه ذلك كما هو فياس تطائره وانما لم يرجع من اتفق في نكاح او شرع فاسد وان جهل ذلك لانه شرع في عقدهما على ان  
يضمن المؤمن بوضع اليد ولا كذلك (٣٢٦) هذا يحصل (ولو) بحبسها طمنا او بحق وان كان الحابس هو الزوج الا ان كانت معسرة وعلم

مالو جهل نشوزها فانفق ثم تبين له الحال بعد اه عش (قوله ان كان الح) أي ولم تكن محبوسة عنده كما يأتي  
فبيل قول المصنف والحائل البائن (قوله فاسد) راجع للنكاح أيضا (قوله وان جهل الح) أي وان لم يستمتع  
بها نهاية ومعنى (قوله ذلك) أي الفساد (قوله لانه شرع الح) فيه وقفه لا تخفى اه وشيدي (قوله  
ويحصل) أي النشوز اه عش (قوله ولو بحبسها طمنا) الى قوله وعلم في المعنى (قوله او بحق الح) وفي شرح  
الارشاد الصغير ولو اذن لها في الاستدانة ثم حبست في الدين لم تسقط كما مر بسوطاني التغليس اه سم (قوله  
وان كان الحابس الح) غاية لقوله او بحق فقط رشدي وعش عبارة السيد عمر ان كان التعميم بالنسبة  
للظلم والحق فهو واضح الفساد وان كان بالنسبة للثاني فاما كما هو الظاهر فلا حاجة لقوله الا ان كانت الح لانه  
غير حق والحال ما ذكر اه (قوله وان كان الحابس هو الزوج الح) ويؤخذ منه بالاولى سقوطها بحبسها  
ولو بحق للحيولة بينه وبينها كما أتى به الوالترجيه الله تعالى شرح مر اه سم (قوله وعلم) أي الزوج  
ويظهر انه ليس بقيد عبارة المعنى ولو حبسها الزوج بيده هل تسقط نفقتها اولان المنع من قبله والا قرب  
كما قال الاذرعى ان منعت منه عندا سقطت اول عسار فلا ولا أثر لها وان حبست لانه لا يمنع الاستمتاع بها  
اه فاطلق الاعسار (قوله على الاوجه) وجيه اه سم (قوله أفنى بذلك) أي باستثناء المعسرة (قوله  
فيه) أي بالنحول بمحل الحبس وقوله او باخراجها الح عطف على فيه (قوله عليها) أي المحبوسة والنصح  
بها (قوله بين هذا) أي حبس الزوج حيث سقطت به النفقة (قوله وما يأتي) أي في شرح الآن يشرف  
على انهدام (قوله او باعدادها) الى قول المتن وان خرج في المعنى والى قول الشارح ومن الاذن في النهاية  
(قوله او باعدادها الح) عطف على بحبسها الح (قوله او بنصها) ومنه ما يقع كثيرا في زماننا من ان أهل  
المرأة اذا عرض عليهم أمر من الزوج أخذوها قهرا عليها فلا تستحق نفقة مادامت عندهم اه عش (قوله  
او يمنع الزوجة الح) قال الامام الا ان يكون امتناع دلال سم على المنهج اه عش (قوله من نحو لمس)  
أي من مقدمات الوطء اه معنى (قوله أو توليته) أي وجهها وقوله عنه أي عن الزوج تنزع فيه التغطية  
والتولية (قول المتن بلا عذر) وليس من العذر كثرة جماعه وتكرره وبطائه اذ لا حيث لم يحصل لها منه مشقة  
لا تتحمل عادة اه عش (قول المتن يضر معه الوطء) لعل المراد بالضرر هنا مشقة لا تتحمل عادة وان لم تبع  
التيمم أخذها مما يأتي في ركوب البحر اه سيد عمر ومرا نفعان عش ما وافقه (قوله أو نحو حبض)  
أي مما يمنع الجماع كرتق وقرن وصناد هو بالقبح والقصر مرض مدنف ونفاس وجنون وان قارنت تسليم  
الزوجة لانها أعذار بهضها بطر أو يزول وبعضها دائم وهي معذورة فيها وقد حصل التسليم اه (قوله  
فتستحق المؤمن) أي مع منع الوطء لعذرها اذا كانت عنده لحصول التسليم الممكن ويمكن التمتع بها من بعض  
الوجوه اه معنى (قوله وتثبت عبالتم الح) سكت عما يشبه به المرض والقياس انه لا يثبت الا رجلين من  
الاطباء لانه مما يطلع عليه الرجال غالبا اه عش (قوله ولو يبيتها الح) أي ولو كان ذلك المحل يبيتها الح (قوله ولو  
عبادة) كذا في النهاية بالثناء القتيبة وغير المعنى بالوحدة فقال وسواء كان لعبادة كعب أم لا اه (قوله الآتي)

بمن معين فيه نظر ولا يبعد سقوط سكن اليوم واليلة الواقع فيهما النشوز مرش (قوله وانما لم يرجع  
الح) كذا مرش (قوله ولو بحبسها طمنا او بحق وان الح) في شرح الارشاد الصغير ولو اذن لها في  
الاستدانة ثم حبست في الدين لم تسقط كما مر بسوطاني التغليس اه وقياس اعتماد شيوخنا الشهاب الرمي  
سقوطها بحبسها لها بحق مر (قوله الا ان كانت معسرة الح) لا يخص عن ذلك لان سقوطها بحبسها ليس  
الا لحيولة ولا حيولة مع ظلم بحبسها وقدرته على اخراجها (قوله على الاوجه) هو وجيه (قوله أي من  
الحل الذي يرضى الح) كذا مرش (قوله الآتي) في شرح قوله ولو خرجت في غيبته لم يار ونحوها لم تسقط

على الزوجه ثم رأيت أبا  
زرعة أتى بذلك فان قلت  
ما ذكر في حبس الزوج  
لها مشكل لانه اذا كان هو  
الحابس يمكنه التمتع بها  
فيه او باخراجها منه الى محل  
لا تقي ثم يعيدها اليه قلت  
كل من هذين فيه مشقة  
عليه فلم يعد قادر اعلمها اما  
في الاول فموضح وأما في  
الثاني فلانه اذا فعل بها ذلك  
لم يؤثر فيها الحبس فلم يقد  
شيئا فان قلت ما الفرق بين  
هذا وما يأتي انه لو طلبها  
للسفر معه فاقرب بين  
فنعها المقر له منه بقيت  
نفقتها قلت الفرق انه ثم  
ما لم يسافر بعدتممكنها  
بلا مشقة فالامتناع انما  
هو منه بخلافه فيما هنا  
وتعين السفر عليه نادر  
لا يعول عليه او باعدادها  
لو طه شبهة او بنصها أو  
(بمنع) الزوج للزوج  
نحو (لمس) أو نظير تنغطية  
وجهها أو توليته عنوان  
مكنه من الجماع (بلا عذر)  
لانه حق كالموطء بخلافه  
بعذر كأن كان بفرجها قرحه  
وعلمت انه مني لمسا واقعا  
(وعباله زوج) بفتح العين  
أي كبر ذكره بحيث  
لا يتحمل (أو مرض) بها  
(يضر معه الوطء) أو نحو  
حبض (عذر) في عدم

التمكين من الوطء فتستحق المؤمن وتثبت عبالته باربع نسوة فان لم يمكن معرفتها لا ينظر من الهمام كشوفي الفرجين حال  
انتشار عضوه جاز يشهدن وليس لها امتناع من زفاف لعباله بخلاف المرض لتوقع شفائه (والمرجوع من بيته) أي من المحل الذي رضى  
بافاقته ولو يبيتها أو بيت أبيها كما هو ظاهر ولو لعبادة وان كان غائبا بتفصيله الآتي



(بلا اذن) منه ولا يظن رضاه عصبان و (نشور) انه علم احق الحبس في مقابلة المؤمن واخذ الاذنى ونهيه من تلام الامام انهما اعتماد  
العرفه بالدال على رضاه مثله لمثل الخروج الذي يريد هو محتمل ما لم يعلم منه غيرة تقطعه (٢٢٧) عن أمثاله في ذلك ومن الاذن قوله ان لم

تخرج من ذلك فلا يقطع  
به حقه ما لم يطلبها الرجوع  
فتمتصم كقضي به بعضهم  
ويتعين حله على امتناعها  
عبد الاخر فامض به الذي  
قوله دهايه الا ان أمثاله  
ووثقت بصدقه فيما يظهر  
(الان يشرف) البيت  
أي أو بعضه الذي يخشى  
منه كظواهر (على  
انهم دام) وهل يكفي قولها  
خشيت ان يدامه أو لا بد من  
قرينة تدل عليه عادة كل  
محتمل والثاني أقرب أو  
تخاف على نفسها أو ماله  
كظواهر من فاسق أو  
سارق ويظهر ان الاختصاص  
الذي له وقع كذلك أو محتاج  
للخروج لغرض لطلب  
حقه أو الخروج له لم أو  
استغناء لم يفهم الخروج  
الثقة أي أو نحو محرما كما  
هو ظاهر عنه ويظهر انها  
لواحتاجت للخروج لذلك  
وخشى عليها منه فتنه  
والزوج غير ثقة أو امتنع  
من ان يعاها أو يسأل لها  
أجبره القاضي على أحد  
الامر من ولو بان يخرج  
معه أو يستأجر من يسأل  
لها أو يخرجها مع المنزل  
أو منع ظلما أو يمددها  
بضرب ممنوع فخرج خوفا  
منه فخرجها جازع غير  
نشور لعذر فتستحق النفقة

أي في شرح ولو خرجت في غيبته الخ (قول المتن بلا اذن) يظهر انما الواجب في الاذن فهو المصدق لان  
الاصل عدمه أو في ظن الرضا فهو المصدق لانه لا يعلم الا منها ثم رأيت قوله لا يقطع ويظهر تصديقه الخ  
الصريح في هذا التفصيل وهل يكفي قولها ظنت رضاه أو لا بد من قرينة محل نامل ولعل الثاني أقرب أخذ  
بما يأتي آتقا اه سيد عمر (قوله عصبان) أي الاخر وجهه للنسب فانه وان كان نشور الاتعصم به لخطر  
أمر النسب كما يأتي اه عش (قوله ان لها الخ) مفعول أخذ اه كرده (قوله بل الخروج الخ) كالخروج  
الى الحمام ونحوه من حوائجها التي يقتضي العرف خروج مثلها لتعود عن قرب اه مغنى (قوله وهو  
محتمل الخ) عبارة النهاية نعم لو علم مخالفتها لمثاله في ذلك فلا اه (قوله به) أي بالخروج حيث شذ (قوله  
لذي نوع دهايه) قد يقال ان التوعد بالضرب انما هو على عدم الخروج لاعلى العود فكان الاولى اذا نوعها  
به (قوله البيت) الى قوله ولو طلبها السفر في النهاية الا قوله ويظهر انما الى أو يخرجها (قوله أو تخاف) الى  
قوله أو يمددها في المغنى الامثلة الخوف على المال أو الاختصاص وقوله أو نحو محرما الى أو يخرجها  
(قوله أو تخاف الخ) عطف على يشرف (قوله أو ماله الخ) أي وان قل أخذ من اطلاقه هنا وتعبده  
الاختصاص بماله وقع ولو اعتبر في المال كونه ليس نافعا جازما يكن بعد اه عش (قوله كذلك) أي  
كالمال (قوله لقاض الخ) أو لا عساره بالنفقة سواء أرضيت بأعساره أم لا اه مغنى (قوله لتعلم) أي للامور  
الدينية لا الدنيوية وقوله أو استغناء أي لا من محتاج اليه بخصوصه أما اذا أراد ان الحضور لمجلس علم لتستفيد  
أحكاما تنفع به من غير احتياج اليها فلا أو الحضور لسماع الوعظ فلا يكون عذرا اه عش (قوله لم  
يغنها الزوج الخ) راجع لقوله أو الخروج لتعلم الخ فقط كابدل عليه سابقه وصنيع غيره اه سيد عمر (قوله  
عنه) أي الخروج (قوله لذلك) أي لتعلم أو الاستغناء (قوله منه) أي من الخروج لذلك (قوله أجبره  
القاضي الخ) ظاهر بالنسبة لصورة الامتناع أما اذا كان غير ثقة فلا يكتفي بسؤاله نعم محتمل ان يقال يا اذن  
لها أو يستأجر لها ثقة يسأل لها اه سيد عمر ولعله لم يقع نظره على قول الشرح ولو بان يخرج الخ فتأمل  
(قوله على أحد الامر من) أي التعليل والسؤال (قوله أو يخرجها الخ) أو يخرج لبيت أبيها لزيارة أو عبادة  
اه مغنى (قوله مع المنزل) أي أو مؤجروه لا قضاء مدة الاجارة (قوله أو يمددها) أي الزوج عش  
ورشدي (قوله بضرب ممنوع) أي شرعا كالتركيب وصفي ويحتمل انه اضاف والمغنى بضرب ممنوع عن  
الخروج من البيت لكن قد يغني عنه على هذا قوله السابق ومن الاذن قوله الخ (قوله خيئت) أي حين  
الخوف (قوله مما ذكر) أي من الضرب والانهاد والفسق والسارق (قوله والا) أي بان كان مما يعلم من  
غيرها كإخراج الميراث أو الظالم لها (قوله من إخراج المتعدي) بيان للموصول وقوله بحبسها الخ متعلق  
ببشكل (قوله بان نحو الحبس الخ) وأيضا فالحبس جازع حسيبة بخلاف مجرد الانحراج لا مكان جعلها في محل  
آخر فان فرض تمكن من دخول الحبس لها ففيه غاية المشقة على مع عدم تمكن من مقصوده فيغالب اه  
سم (قوله بان نحو الحبس) الاولى حذف النحو (قوله مانع عرفا) أي من التمتع (قوله في البحر الخ) فيه  
أمران الاول التقييد بالخ لا حاجة اليها لا يطلق البحر الاعلى الخ والا في ان مقتضاه ان الامتناع من ركوب  
الانهار ونشور وان غلب فيها الهلاك أو خافت الضرر المذكور وهو بعيد جدا ولعل التقييد به لان الغالب  
فيها بحسب الواقع السلامة والامن من الضرر المذكور فلو فرض خوف ما ذكر فيها كوقت هيجانها

(قوله ويظهر الخ) كذا مرش (قوله بحبسها) متعلق بشكل وقوله الآن يفرق اعتمده مر (قوله  
بان نحو الحبس الخ) وأيضا فالحبس جازع حسيبة بخلاف مجرد الانحراج لا مكان جعلها في محل آخر فان  
وان كان الحبس هو الزوج كما اقتضاه كلام ابن القري واعتمده شيخنا  
فرض تمكنه

ما لم يطلبها المنزل لا تقيمت وتظهر تصديقها في عذرا دعيه ان كان مما لا يعلم الا منها كالخوف مما ذكر والا احتاجت الى اثباته وقد يشك  
ما ذكرهنا من إخراج المتعدي لها بحبسها ظاهرا الان يفرق بان نحو الحبس مانع عرفا بخلاف مجرد إخراجها من منزلها ومن النشور أيضا  
امتناعها من السفر معه ولو تغيرت ظاهرا لكن بشرط أمن الطريق وأما صدور ان لا يكون السفر في البحر الخ بياض بالاصل



الان غلبت فيه السلامة ولم يخش من ذكره به ضرر وايضا التيمم أو يشق مشقة لا تختمل عادة وعلى هذا التفصيل الذي ذكره البلقيني واعتمده غيره يحمل اطلاق جمع منهم القفال وابن الصلاح المنع وحري عليه في الانوار وكذا الاسنوي بل زاد انه يحرم اركابها ولو بالغة ولو طلبها للسفر فاقرب بدین عليها ليمنعها الدائن منه بطلب حبسها أو التوكل بها فالقياس صحة الاقرار بظاهرها لكن يظهر ان لزوم تحليف المقر له ان الاقرار من حقيقة ثم رأيت شرح الروياني (٢٢٨) صرح بصحة الاقرار واعتمده الاذري وغيره قال الاذري لكن لو أقام بينة بانها أقرت فرارا

من السفر فوجهان وقبوله بعيد الان توفر القرائن بحيث تقارب القطع فهو محتمل وقد يعرفونه باتقرارها أو باقرار الزوج انتهى وتخطئة التاج الفزاري ما ذكره شرح بان حق الزوج لا يسقط باقرارها غير صحة لان الاقرار انما يثبت عن حق سابق فالمدار فيه على الظواهر لا غير كيف واقرار المفسر بعد الحجر بدین قبله صحيح مع ظهور الموافاة فيه غالباً ولم ينظر واليهام رأيي ذكر ذلك وأما التفتيش بزيادة فراجعوا قرارها بأجرة عين سابقة على النكاح كهر بالدين ولو كان لها عايمه فإما الامتناع من السفر مع حتى يوفى بها كما أفاده قول القفال في فتاويه اذ ادفع لامرأته صداقتها فليس لها الامتناع من السفر معه والقاضي في فتاويه للولي حل موليته من بلد الزوج الى بلد محلي يقبض مهرها قال الزركشي وابن العمد وقياسه ان لبالغة زوجها الحاكم ولم يعطها الزوج مهرها

كانت كالجبر بلا شك اه سيد عمر (قوله الان غلبت الخ) معتمد اه عش (قوله أو يشق) أي السفر اه عش وظاهره عطفه على يكون السفر أصح الظاهر انه معطوف على يسبح والضمير للضرر (قوله مشقة لا تختمل الخ) ويتجه ان منها ان لا يعد لها في السفينة معزلة عن الرجال تأمن فيه من اطلاعهم عليها وعلى ما يجب كنهه مما يشق اظهاره مشقة لا تختمل اه سم (قوله لا تختمل عادة) أي لئلا لها اه عش (قوله المنع) مفعول الاطلاق (قوله وحري عليه) أي اطلاق منع اركاب الزوجية البحر الملح أو منع النشور (قوله اركابها) أي الزوجية البحر (قوله أو التوكل الخ) عطف على حبسها ولعله مجاز في التكفل أو يحرف عنه (قوله لو أقام) أي الزوج (قوله وقبوله) أي الزوج وبينته (قوله فهو) أي قبول بينة الزوج حين توفر القرائن (قوله وقد يعرفونه) أي يعرف الشهود قصدها الفرار من السفر (قوله ما ذكره الخ) أي من صحة الاقرار (قوله بان حق الزوج الخ) متعلق بقطعة (قوله بدین قبله) أي الجبر (قوله فيه) أي الاقرار (قوله ولم ينظر والخ) أي والحال لم ينظر أصحاً بنا الى احتمال الموافاة وظهورها (قوله ذكرت ذلك) أي صحة الاقرار أو اخرا لتفليس الخ حاصل ما رجحه هناك انه يقبل اقرارها بدین لا تحرم من السفر معه ولا تقبل بينتها قصدها بذلك عدم السفر معه على أوجه الوجهين وان توفر القرائن بذلك ولو طلب من الزوجة أو المقر له الحلف على ان باطن الامر كظاهره أوجب في المقر له دون الزوجة لان اقرارها بان ذلك حبسها لا يجوز سفرها معه بغير رضا المقر له (قوله واقرارها بأجرة الخ) مبتدأ خبره قوله كهر بالدين (قوله لها عليه) أي للزوج وجعل على الزوج (قوله كما أفاده قول القفال) أي بمعنى هو (قوله اذ ادفع الخ) بدل من قول القفال (قوله والقاضي الخ) أي وأفاده قول القاضي الخ أي بمنطوقه (قوله وقياسه) أي قول القاضي (قوله فهذه) أي مسألة سفر البالغة لمقبسة أولى أي بالتوقف من مسألة حمل الولي اوليته المقبسة عليها (قوله المهر وغيره) شامل للمهر حل بعد التمكين ومقتضى قوله الا في الا في مهر الخ خلافه فليجوز اه سيد عمر (أقول) ولا يخالفون في فرق بينهما بان المضرة فيما يأتي أشد فلذا احتج هناك الى مسوغ قوي وهو المهر الحال بالعقد بخلاف ما هنا فلا جاز بمطلق الدين الحال ولو مهر احل بعد التمكين (قوله منعه من) أي منع الزوج من السفر لاجل دينها وكذا الضمير في عليه راجع للسفر سم وكردى (قوله في ذلك) أي في كون الدين الحال عذراً في امتناعها من السفر (قوله سفر الولي) أي حله لموليته (قوله ولو لحاجتها) الى قوله وقولهم في النهاية (قوله ولو مع حاجة غيره) شامل لحاجة الزوجية أيضاً (قوله على ما يأتي) أي أنفاً (قوله لانهم يمكنه الخ) عبارة المغني بمكنة في الاولى وفي غرضه في الثانية فهو المسقط لحقه اه (قوله ونخرج) الى قوله والظاهر في المغني (قوله وببحث الاذري الخ) معتمد اه عش (قوله ان محله) أي الوجوب الشهاب الرملي ويؤخذ منه بالاولى حبسها ولو بحق الحيولة بينه وبينها كما أفق به شيخنا الشهاب الرملي ودخول الحبس له فيه غاية المشقة عليه لعدم تمكنه من مقصوده فيه غالباً (قوله أو يشق مشقة لا تختمل عادة) ويتجه ان من المشقة التي لا تختمل عادة ان لا يعد لها في السفينة معزلة عن الرجال تأمن فيه من اطلاعهم عليها وهل ما يجب كنهه مما يشق اظهاره مشقة لا تختمل (قوله منعه من) أي من السفر وكذا الضمير في عليه راجع للسفر (قوله أو باذنه) أي وحدها

السفر لبلدها مع محرم لكن قوتها الاذري فيما قاله القاضي فهذه أولى والذي يتجه في دينها عليه الحال المهر وغيره (قوله انه عذري امتناعها من السفر لانه اذا جاز لها منعه فاولى منعه من اجبارها عليه ويطبق المعسر بالموسر في ذلك فيما يظهر فاما سفر الولي وسفرها المذكور ان قالوا جها امتناعها الا في مهر جاز لها حبس نفسها التقبض (وسفرها باذنه مع) ولو لحاجتها أو حاجة أجنبي (أو) باذنه وحدها (لحاجتها) ولو مع حاجة غيره على ما يأتي (لا يسقط) مؤتم لانها يمكنه وهو المقنن لحقه في الثانية ونخرج بقوله باذنه سفرها معه بدونه لكن صحاح وجوبها هنا أيضاً تحت حكمه وان أتمت وببحث الاذري ان محله ان لم يمنعها



والافتراضية قال البلقيني وهو التحقيق لكنه بقوله ولم يقدر على ردها والظاهر انه مجرد تصور بل امره لا فرق بين قدرته على ردها والطاعة وان لا (و) سفرها (لحاجتها) أو حاجة أجنبي بأذنه لامعه (يسقط) مؤنها (في الاظهر) لعدم (٢٢٩) التمكن اذ بأذنه لحاجتها ما يقتضي

قولهم في ان خرجت لغير الحمام فانت طالق فخرجت له ولغيره لم تطلق عدم السقوط وقولهم لو ارتدا معالمتها لهما السقوط واعتسدهم البلقيني وغيره ونص الام والمختصر ظاهر فيه وفي الجواهر وغيرهما عن الماوردي وقرره ولو امتنع من النقلة مع علم يجب النقلة لان كان يتمتع بها في زمن الامتناع فوجب وبصورة ثمة بها عقوبات النقلة حيث تذا انتهى وقضيته جريان ذلك في سائر صور النشوز وهو محتمل ونوزع فيه بما لا يجدي وما مر في مساندة مع غيره اذ من وجوب نفقتها التمكن لها وان أثبت بعصيانه صريح فيه وظاهر كلام الماوردي انه لا يجب الا زمن التمتع دون غيره نعم يكفي في وجوب نفقة اليوم تمتع لحظته بعد النشوز وكذا الليل (ولو نشزت) كان خرجت من بيته (فغاب طاعت) في غيبته بنحو عودها لبيته (لم يجب) مؤنها اذ اقام غائبا (في الاصح) لخروجها عن قبضته فلا بد من تجديد تسليم وتسليم ولا يحصلان مع الغيبة به فارق نشوزها بالردة فانه زول باسلامها مطلقا لزوال المسقط وأخذ منه الاذرع

(قوله والافتراضية) أي ما لم يتمتع بها اه ع ش (قوله لكنه بقوله الخ) أي الباقي الخ وقضية صنيع المغني ان التقييد موجود في كلام الاذرع (قوله مجرد تصور) أي لا قيد اه نهاية خلافا لظاهر المغني (قوله لاسم) أي في شرح وتسقط بنشوز (قوله أو حاجة أجنبي الخ) هذا ظاهر اذ لم يكن خروجها بسؤال الزوج لها فيمنعها أن يلحق بخروجها لحاجته بأذنه مغني وع ش (قوله أما بأذنه لحاجتها) أي الزوج والزوجة أو الأجنبي اه ع ش (قوله لم تطلق) مقول القول (قوله عدم السقوط) اعتمده النهاية والمغني وشيخ الاسلام (قوله وفي الجواهر) الى قول المتن ولو خرجت في النهاية الا قوله وهو محتمل الى يومنا وقوله بعد النشوز وقوله وعدم ما كم وقوله فائدة الى فيحصل (قوله وأقرره) وأقضى به والوجه ان الله تعالى اه نهاية (قوله وقضيته) أي كلام الماوردي المذكور جريان ذلك أي قوله لان كان يتمتع بها الخ (قوله وظاهر كلام الماوردي الخ) معتمد وقوله نعم يكفي الخ معتمدا أيضا اه ع ش (قوله نعم يكفي في وجوب نفقة اليوم الخ) ظاهره انه لا يجب مع هذا اليوم نفقة الليلة بعده اذ لم يستمتع بها فيها سم وع ش (قوله بعد النشوز) قضية ذلك هل ما يصرح به كلامهم من ان نشوزها في أثناء اليوم سقط نفقتها وان عادت للطاعة في بقية اليوم على ما اذ لم يستمتع بها بعد النشوز وهل يجري نظير ذلك في كسوة الفصل فيه نظر ظاهر وجرى مر على الجريان وقال وكذا يقال في كسوة الفصل فاذا نشزت في أثناءه في المنزل واستمتع بها وجب قسط من الاستمتاع وما بعده من الفصل الى وجود نشوز جديد كذا قال بحسب ما ظهره فلينظر ولم يذكر في شرحه تقييد الشارح بيه النشوز اه سم (قول المتن ولو نشزت) أي في حضور الزوج اه مغني (قوله كان خرجت الخ) عبارة المغني بان خرجت من بيته كما قال الرافعي بغير اذنه اه (قوله في غيبته) الى قوله قال الخ في المغني (قوله وبه فارق الخ) أي بالتعليل المذكور (قوله فانه زول باسلامها) أي حيث أعلته به كيان في قوله ويتجهان مراده الخ وقوله مطلقا أي سواء جدد تسليم وتسليم أم لا اه ع ش (قوله لزوال المسقط) أي مع كونها في قبضته لم يفارق نظيره اه رشدي (قوله وأخذ منه) أي من الفرق المذكور (قوله عادت نفقتها) أي حيث أعلته وينبغي عدم تصديقه في ذلك لاختلافه اه ع ش (قوله وهو كذلك على الاصح) من جملة كلام الاذرع فكان ينبغي أن يزيد قبله لفظه قال اه رشدي (قوله قال الخ) أي الاذرع (قوله النشوز الجلي) أي الظاهر اه ع ش (قوله ان مراده) أي الاذرع (قوله ارسال اعلامه الخ) هل يشترط ارسال من جهة فالحاكم كما قد يشعر به قوله الا في وعدم ما كم أولا اه سم (أقول) وقول الشارح بخلاف نظيره الخ كالصريح في عدم الاشتراط وسيأتي عن الرشدي ما يصرح به (قوله ذلك) أي ويجه أن مراده الخ (قوله لان عودها الخ) يعني ان عود الاستحقاق بعودها الخ (قوله وهل

(قوله والظاهر الخ) كذا مر (قوله عدم السقوط) كذا مر (قوله فوجب) أنفي بذلك شيئا للشهاب الرملي (قوله نعم يكفي في وجوب نفقة اليوم الخ) كذا مر وظاهره انه لا يجب مع هذا اليوم نفقة الليلة بعده اذ لم يستمتع بها (قوله بعد النشوز) قضية ذلك هل ما يصرح به كلامهم من ان نشوزها في أثناء اليوم يسقط نفقتها وان عادت للطاعة في بقية اليوم على ما اذ لم يستمتع بها بعد النشوز وهل يجري نظير ذلك في كسوة الفصل فيه نظر ظاهر وجوز الجرياني وقال لا يبعد أنه اذا استمتع لحظته في يوم وجبت نفقته وما بعده مما يمكن فيه من الاستمتاع ما لم يوجد منها نشوز جديد قال وكذا يقال في كسوة الفصل فاذا نشزت في أثناءه في المنزل واستمتع بها وجب قسط من الاستمتاع وما بعده من الفصل الى وجود نشوز جديد كذا قال بحسب ما ظهره فلينظر ولم يذكر في شرحه تقييد الشارح بعد النشوز (قوله ويجه الخ) كذا مر (قوله ارسال اعلامه) هل يشترط ارسال من جهة فالحاكم كما قد يشعر به قوله وعدم ما كم أولى (قوله

(٤٣) - (شرواني وابن قاسم) - ثامن ) انه لو نشزت في المنزل ولم تخرج منه كان منفعته نفقتها فغاب عنها ثم عادت للطاعة عادت نفقتها من غير فاض وهو كذلك على الاصح قال وحاصل ذلك الفرق بين النشوز الجلي والنشوز الخفي انتهى ويجه ان مراده بعودها الطاعة ارسال اعلامه بذلك بخلاف نظيره في النشوز الجلي وانما قلنا ذلك لان عودها للطاعة من غير علم بصيد كل هو ظاهر وهل



اشهادها عند غيبته وعدم ما حكم كاعلامه فيه نظر وقياس ما مر في تطاثره نعم (وطر يقها) في عود الاستحقاق (ان يكتب الحاكم كما سبق) في ابتداء التسليم فاذا علم وعاد أو أرسل من (٣٣٠) يتسلفا أو ترك ذلك لغير عذر عاد الاستحقاق (قرع) التمس زوجة غائب من القاضي

ان يفرض لها فرضا عليه  
اشترط ثبوت النكاح  
واقامتها في مسكنه وحلقها  
على استحقاق النفقة وانها لم  
تقبض منه نفقة مستقبلة  
فحينئذ يفرض لها عليه نفقة  
مصر حيث لم يثبت انه  
غيره ويظهر ان محل ذلك  
ان كان له مال حاضر بالبلد  
تريدا لاخذ من ماله الا فلا  
فائدة للغرض الا ان يقال له  
فائدة هي منع الخالف من  
الحكم بسقوطها بمعنى  
الزمان وأيضاً فيحتمل ظهور  
ماله بعد فتاخذ من من  
غير احتياج لرفع اليه (ولو  
خرجت) لا على وجه النشور  
(في غيبته) من البلد بلاذنه  
(لزارة) لقريب لأجنبي  
أو أجنبية على الأوجه وقضية  
التعبير هنا بالقريب  
وبالأهل الواقع في كلام  
الشارح وتبعه شيخنا في  
شرح منهجه أنه لا فرق  
بين المحرم وغيره لكن قضية  
تعبير الزر كشي بالمحرم  
وتبعه في شرح الروض  
تقييده بالمحرم وهو متجه  
(ونحوها) كعبادة من ذكر  
بشرط ان لا يكون في ذلك  
ريبة بوجه فيما يظهر (لم  
تسقط) مؤتمناً بذلك لانه  
لا يعد نشوراً عرفاً وظاهر  
ان محل ذلك ما لم يمنعها من  
الخروج قبل سفره أو يرسل

لها بالتمنع (والاظهر ان لا نفقة) ولا مؤنة (الصغيرة) لا تحتمل الوطء وان سلمته لان تعذر وطئها المعنى فيها وليست أهلاً  
للمتنع بغيره وبه فارتقت المراد من نفقة الرقاء (و) الاظهر (انها تجب لكبيرة) أي لمن يمكن وطؤها وان لم تبلغ كغيرها ظاهر (على صغير)  
لا يمكن وطؤها اذا عرضت على وليه لان المانع من جهته (واحرأها بحج أو عمره) أو مطالعاً (بلاذن) منه



(نشوز أن لم يملك تحليلها) على قول في الغرض لأن المانع منها مع كونه نشوزا ليس تعاطيا حراما عليها لخطر أمر النفس وبه فارق ما يأتي في الصوم (وأن ملك) تحليلها بأن أحرمت ولو بغرض على المعتمد (فلا) يكون أحرامها نشوزا قلها المؤمن لأنها في قبضته وهو قادر على تحليلها والتمتع بها فإذا ترك فقد فوت على نفسه فإن قلت هذا يشكل بما يأتي في الصوم أنه يجب إفساد العبادة قلت يفرق بأن الصوم يتكرر فلو أمرناه بالإفساد لتكرر منه وفي ذلك ما يوجب بخلاف الأحكام لأنه ما ذكر فلا تقوى مها بتموا أيضا (٣٣١) فالزم من ثم قريب فتقوى الهبة حينئذ

بغسله هنا غالبا (حتى) يخرج فمسافرا لحاجتها فان كان معها استحققت والا فلا نعم من أفسد حياءها الذي أذن فيه بجماع يلزمها الأحكام بقضائه فسورا والخروج له ولو بلا اذنه وحينئذ يلزمه مؤثما بل والخروج معها (أو) أحرم (بأذن) منه (ففي الأصح) لها نفقة لم يخرج (لأنه) في قبضته وفوات التمتع نشأ من اذنه فان خرجت فكما تقر ولو آجرت عينها قبل النكاح لم يتغير ويقدم حق المستاجر لكن لا مؤنة لها مدة ذلك كذا أطلقه شارح هنا وفيما مر آتيا وهو مشكل لأن قضية ما مر أن نفقتها لا تسقط مدة الاجارة وهذا بخلافه وقد يجاب بتقدير أن الأمر كذلك عندهم بحمل هذا على ما إذا ثبت بالبينة وذلك بالاقراء والفرق أن الاقرار أقوى فائرا وجوب النفقة بخلاف البينة هذا والذي يجب ترجيحاه لا مؤنة لها مدة الاجارة مطلقا ويفرق بينه وبين الاقرار بالدين بأنه لا حائل ثم بينها وبين الزوج لأنه يمكن ترك

أي أو سلمت نفسها اه معنى (قول المتن نشوز) أي من وقت الأحكام اه معنى (قوله على قول الخ) أي مرجوح مر في باب الحج اه معنى (قوله وبه فارق) أي بقوله لخطر الخ (قوله هذا) أي قول المصنف وان ملك فلا (قوله فلو أمرناه) أي لو جوزنا لها الصوم وجعلنا الإفساد إليها إذا أرادوا فلا أمرنا كذا لا يخفى اه ردي (قوله ثم) أي في الصوم وقوله هنا أي في الأحكام (قوله فان كان معها) أي قوله كذا أطلقه الشارح في المعنى (قوله استحققت) أي أن لم يمنعها من الخروج (قوله نعم من أفسد حياءها الخ) فان قلت ماصورة ذلك فأنما ان طاعة وتسمي مختارة فهي المفسدة وان أكرهها لم يفسد حياءها قلت قد يصور بالاول ويصح نسبة الفساد اليه لشاركته في سببه اه سم (قوله فكما تقر) أي في فسادها لحاجتها اه سم (قوله لم يتغير) أي الزوج في فسح النكاح وان جهل الحال اه معنى (قوله لكن لا مؤنة لها الخ) ينبغي أن يحمله ما لم يمنعها أخذها مما مر في الناشئة والواجب نفقتها مدة التمتع وأنه يجب نفقة اليوم أو ليلة بالتمتع في لحظة منه اه ع (قوله كذا أطلقه شارح الخ) أي بلا تعيد بشروط بالاقراء أو بالبينة (قوله وفيما مر الخ) أي في شرح الآن يشرف على انهدام (قوله لأن قضية فيما مر الخ) أي حيث جعلوا هناك المستجرة العين قبل النكاح كالمدينة لا آخر (قوله بحمل هذا) أي ما هنا من السقوط (قوله إذا ثبت) أي سبق اجارة العين على النكاح (قوله وذلك) أي ما اقتضاه ما مر من عدم السقوط وقوله بالاقراء أي على ما ثبت بالاقراء أي كما قيسه الشارح به هناك (قوله مطلقا) أي سواء ثبت بالاقراء أو بالبينة (قوله ويفرق بينه) أي بين الاقرار بالاجارة عينا (قوله ثم) أي في الاقرار بالدين (قوله وان يمكنه المستاجر الخ) أي رضى المستاجر بتمكينها اه معنى (قوله ولم يتعرضوا) أي الأصحاب (قوله فرق بينه) أي السقوط بالاجارة عينا (قوله هنا) أي في الاجارة عينا (قوله بخلاف تينك) أي الصوم والاعتكاف (قول المتن ونحوها صوم نفل الخ) والوجه تعيد المنع عن يمكنه الوطء فلا يمنع بتلبس بصوم أو اعتكاف واجبين أو كان محرما أو مريضاً لم يمكنه الوقاع أو مسحاً أو عينا أو كانت قرناء أو متخيرة كالغائب وأولى لأن الغائب قد يقدم ثم لا فإشترط مر اه سم وقد يشير اليه قول الشارح لأنه قد يطرأ الخ لكن ظاهر منيع المعنى اعتمادا مطلق المنع بغيره سواء أمكنه جماعها أم امتنع عليه لعذر حسي كجبه أو رتقاء أو شرعى كتلبس بواجب كصوم أو أحرام وبحث الأخرى أنه لا يمنع من لا يحل له وطؤها كخبرة ومن لا تحتمل الوطء اه (قوله ان شاء) أي قوله لكن لا وجه في النهاية (قول المتن فان ثبت) أي امتنع من عدم الشروع أو الفطر بعد أمره لها به (قوله

الوطء (قوله قلت يفرق الخ) كذا مر (قوله نعم من أفسد حياءها) فان قلت ماصورة ذلك فأنما ان طوعته مختارة فهي المفسدة وان أكرهها لم يفسد حياءها قلت قد يصور بالاول ويصح الفساد لشاركته في سببه (قوله فكما تقر) أي في قوله فمسافرا لحاجتها (قوله ولو آجرت الخ) كذا مر (قوله في المتن ونحوها صوم نفل الخ) والوجه تعيد المنع عن يمكنه الوطء فلا يمنع بصوم أو اعتكاف واجبين أو كان محرما أو مريضاً لم يمكنه الوقاع أو مسحاً أو عينا أو كانت قرناء أو متخيرة كالغائب وأولى لأن الغائب قد يقدم ثم لا فإشترط مر اه سم وقد يطرأ ولو كان مسافرا من سفر امر خصافي شهر رمضان كان مخرجا على فعل المكتوبة في أول الوقت وأولى لما في التأخير من الخطر على أوجه احتمالات في ذلك حيث لم يكن الفطر أفضل من ش (قوله على الوجه)

السفر والتمتع بها كما مر وأما هنا فبالمستاجر حالة فنعت النفس ثم رأيت أن المتقول الذي سكتا عليه سقوط نفقتها هنا وان يمكنه المستاجر منها لانه وعدلا يلزم مع ما فيه من المنقول يتفرضا الفرق بين الاقرار والبينة وهو صريح فيما ذكرته ورأيت شيئا فرقا بينه وبين عدم سقوطها بغيرها الصوم أو الاعتكاف المعين قبل النكاح بعين ما فرقت به وهو ان هنا إذا حاله بخلاف تينك (ويعنيها) ان شاء (صوم) أو تحوصلا أو اعتكاف (نفل) ابتداء وانتهاء ولو قبل الغروب لان حقه مقدم عليه ولو نحو به عليها وان لم يرد التمتع بها على الوجه لانه قد يطرأ لو ارادته فيجدها ساعة فيتضرر (فان ثبت) وصامت أو اتعت



غير نحو عرفه (فناشرة في الاظهر) فتسقط جميع مؤن ما صامته لا تمتنعها من التمكن الواجب عليها ولا تنظر الى  
 تمكن من وطئها ولو مع الصوم لانه قد يهاب افساد العبادة فينضرو ومن ثم حرم صومها تغلا أو فرضا موعدا هو حاضر من غير اذنه أو علم رضاه  
 وظاهر امتناعه مطلقا ان أضرها (٢٢٢) أو دلها الذي ترضعوا أخذوا بزعمهم هذا التعليل انهم لو اشتغلوا في بيته بعمل ولم ينعها الحياء

من تبطلها عنه كحياطة  
 بقيت نفقتها وان أمرها  
 بتركه فامتعت اذلا مانع  
 من تمتعه بها أي وقت أراد  
 بخلاف نحو تعليم صغره لانه  
 يستحي عادة من أخذها  
 من يمينه وقضاء وطء منها  
 فاذا لم تنه عنه فهي ناشرة  
 اما نحو وعرفة وعاشوراء  
 فاما فعلها بما يغير اذنه كرواتب  
 الصلاة بخلاف نحو الاثنين  
 والخميس وبه يخص الخبر  
 الحسن لا تصوم المرأة يوما  
 سوى شهر رمضان وزوجها  
 شاهد الا باذنه ولو نكحها  
 ساعة تطوعا لم يجبرها على  
 الفهار لكن الاوجه سقوط  
 مسئولتها (والاصح ان قضاءه  
 لا يتضيّق) لكون الافطار  
 بعذر مع اتساع الزمن وقد  
 تشمل عبارته قضاء الصلاة  
 فيفصل فيه بين التضييق  
 وغيره وهو الاوجه (كنفل  
 فيمنعها) منه قبل الشروع  
 فيجوز منه من غير اذنه لانه  
 مترسخ وحقه موزع بخلاف  
 ما تضيّق للتعدّي بافطاره  
 أو لضيّق زمنه بان لم يبق من  
 شعبان الا ما يسعه فلا ينعها  
 منه ونفقتها واجبة لكنه  
 مشكل في صورة التعدّي  
 لان المانع نشأ عن تقصيره  
 وله منه -ها من صوم نذر  
 مطابق كعين نذره في نكاحه

غير نحو عرفه (الح) من النحو ناسوعاء والخميس والاثنين وأيام البيض كليا في كلامه اه ع (قول المتن فناشرة  
 الح) والا قرب أن المراهقة الحاضرة أي المقيمة كالباقي لو أرادت صوم رمضان لانها مأمورة بصوم مضر وبه  
 على تركه اه نهاية (قوله فتسقط) الى قوله وظاهر في المعنى (قوله أو فرضا موعدا) أي وان كان لها عرض  
 في التقديم كقصر النهار اه ع (قوله مطلقا) أي موسعا أو مضيقا ع ع أي وسواء وجد الاذن أو العلم  
 بالرضا أم لا سم (قوله من هذا التعليل) أي قوله لانه قد يهاب الخ اه ع (قوله وان أمرها بتركه)  
 أي ما لم يكن أمره بالترك لغرض آخر غير التمتع كربة تحصل له من له الحياطة مثلا كترده على باب بيته  
 لطالب ما يتعلق به من الحياطة ونحوها اه ع (قوله من يمينه) أي الصغار وكان الاولى التذكير (قوله  
 بنهيه) أي عن نحو تعليم صغار (قوله اما نحو عرفه) الى قوله بخلاف نحو الاثنين في المعنى (قوله اما نحو  
 عرفه الح) أي كالتاسوعاء نهاية (قوله فلها فعلهما الح) وليس له منعها منهما ولا تسقط نفقتها بالامتناع من  
 فطرهما اه معنى (قوله بغير اذنه) أي الا في أيام الزفاف فله منعها من صومهما فيها اه ع (قوله  
 بخلاف نحو الاثنين الح) ومنه سنة شوال وان نذرنا بعد النكاح بلاذن منه كياتي اه ع (قوله وبه)  
 أي بغيره سم نحو عرفه وعاشوراء على رواتب الصلاة (قوله شاهد) أي حاضر (قوله لكن الاوجه الح)  
 خلافا للنهاية ووافقا للمعنى عبارة وفي سقوط نفقتها وجهان أو وجههما السقوط كما قاله الاذري لان الفطر  
 أفضل عند طلب التمتع اه (قوله لكون الافطار) الى قوله انتهى في النهاية والمعنى الا قوله لكنه مشكل  
 الى قوله منعها (قوله بين التضييق) أي بان فات بلاعذر اه ع (قوله وله منعها الح) نعم قياس ما صرف  
 الاعتكاف من انما لو نذرت اعتكافا متتابعين بغير اذنه ودخلت فيه باذنه ليس له منعها استثناء وهذا شرح م  
 اه سم على ج أي فليس له تحليلها منه حيث دخلت فيه باذنه ومثل الاعتكاف سائر العبادات اذا نذرتها  
 بلاذن منه وشرعت فيها باذنه اه ع عبارة المغني تنبيه تسقط نفقتها بالاعتكاف الا باذن زوجها  
 وهو اه أو بغير اذن لكن اعتكفت بنذر معين سابق للنكاح فلا تسقط نفقتها اه (قوله من صوم نذر  
 الح) عبارة المغني والنهاية وله منعها من منذور معين نذره بعد النكاح بلاذن ومن صوم كفارة ان لم تعص  
 بسببه لانه على التراخي ومن منذور صوم أو صلاة مطلق سواء أنذره قبل النكاح أم بعده ولو باذنه لانه موسع  
 اه (قوله كعين نذره الح) ويكون باقيا في ذمتها الى أن توفى فيقضى من تركتها أو يتيسر لها فعله بنحو  
 غيبته كاذنه لها بعد اه ع (قوله وصوم كفارة) ان لم يعص بسببه كذا في شرح الروض وهو موافق  
 للاخذ الا في اه سم (قوله أن المتعدية بسبب الكفارة) أي كان حلفت على أمر ما ض أنه لم يكن وهي  
 عامة بوقوعه اه ع (قوله وهو متجه الح) وفاقا للنهاية والمغني (قوله وهو) أي ما قاله الاذري الح

كذا مرش (قوله غير نحو عرفه الح) - هذا الصنيع حيث أطلق المانع أولا وفصل في النشوز نا بديل  
 الى اصالة المانع مطلقا وان التفصيل بين نحو عرفه وغيره انما هو في النشوز بالامتناع وليس مراد بديل  
 قول الر وض وبعنه من تطويل الرواتب وصوم الاثنين والخميس ونحوهما لا عاشوراء وعرفة اه بل  
 صرح هو بذلك في قوله الآتي اما نحو عرفه الخ (قوله نحو عرفه وعاشوراء) يحتمل أن يدخل فيه سنة  
 شوال (قوله مطلقا) يدخل فيه اذنه وعلم رضاه فيما يضرها وفي اطلاقه نظر (قوله لكن الاوجه) أي من  
 وجهي سقوط مؤنها أصح الوجهين لعدم السقوط مرش (قوله ونفقتها واجبة) كذا مرش (قوله  
 وله منعها من صوم نذر مطلق الح) نعم قياس ما صرف الاعتكاف من انما لو نذرت اعتكافا متتابعين بغير اذنه  
 ودخلت فيه باذنه ليس له منعها استثنى هذا مرش (قوله وصوم كفارة) قال في شرح الروض أي ان لم تعص

بلاذنه وصوم كفارة ولو من اتعاه وان شرعت فيه قبل منعه على الاوجه يؤخذ مما ذكر في المتعدية بالافطار أن  
 المتعدية بسبب الكفارة لا ينعها وتسحق النفسقة وأفتى البرهان الفراري في مسافر من رمضان بأنه لا ينعها من صومه قال الاذري وتبعه  
 الزوكشي وهو متجه ان لم يكن الفطار أفضل انتهى قبل وهو أوجه مما نقل عن الماوردي الخالف بذلك انتهى ويؤيده قوله (و) الاصح



(انه لا منع من تعجيل مكتوبة أول الوقت) لجائزة فضيلته وأخذ منه الزركشي وغيره انه (٢٢٣) المنع اذا كان التأخير أفضل وبحسب

الأذرعى انه المنع من  
تطويل رائد بسل تقتصر  
على أكل السنن والآداب  
وفارق مامر في الاحرام  
بطول مدته (د) لامن  
(سنن راتبة) ولو أنزل وقتها  
لما كدها مع قلة زمانها ومن  
ثم جازله منعها من تطويلها  
بان رادت على أقل مجزئ  
فيما يظهر ويحتمل اعتبار  
أدنى الكمال لانهم راعوا  
هنا فضيلة أول الوقت فلا  
تبدد رعاية هذا أيضا ومن  
أول محرمات النكاح ان  
العبرة في المسائل المختلف  
فيها بعقيدته لا بعقيدتها  
(ويجب) اجتماع (الرجعة)  
حرة وأمة ولو حائلا (المؤن)  
السابق وجوبها للزوجة  
لبقاء حبس الزوج وسلطته  
نعم لو قال طلق بعد الولادة  
فلى الرجعة وقالت بل  
قبلها فلا رجعة لأن صدق  
بيمينه في بقاءه وثبوت  
الرجعة ولا مؤن لها لانها  
تنكر استحقاقها وأخذ منه  
انها لا تجب لها وان راجعها  
وكذا لو ادعت طلاقا بانها  
فانكره فلا مؤن لها كما قاله  
الرافعي وعله أصلا مقيسا  
عليه ويظهر ان محله  
كالذي قبله مالم تصدق (الا  
مؤن تنظف) لا تقام  
موجبها من غرض التمتع  
(فلو ظننت) الرجوع (حائلا  
فانفق) عليها (فليس حائلا  
استرجع) منها (لأنه) -

وكذا ضمير وبؤيته (قوله لجائزة فضيلته) الى قوله وفارق في المعنى والى الفرع في النهاية بمخالفة بسيرة  
أئمه عليها (قوله وأخذ منه) أي من التعليل (قوله اذا كان التأخير أفضل) أي لتجوير اذنها به ومنه  
انظر هل يسن الايراد في حق المراجعة مع ان صلاتها في بيته أفضل رشدي (قوله وفارق) أي عدم المنع من  
تعجيل المكتوبة ع ش وسم (قول المتن وسن راتبة) المراد بالراتبة وقته من سواها فراجع الفرائض  
وغيرها وقد ذكر الرافعي ان هذا اصطلاح القدماء وحيث ثبت فيدخل العبدان والكسوفان والتراويج  
والضحي فليس له منعها من فعلها في المنزل ولكن يمنعها من الخروج لذلك اه معنى عبارة ع ش ولا فرق  
في السنن بين المؤكدة وغيرها أخذ من اطلاقهم بل ينبغي ان مثلها لانه العبدان وصلاة الضحي والكسوف  
والكسوف والاستسقاء وان مثلها الاذكار المطلوبة عقب الصلوات من التسبيح وتكبير العبدان ونحوهما  
مما يستحب فعله عقب الصلوات اه (قوله ولو أول وقتها) وظاهر كلامهم انه يمنعها من تعجيلها مع المكتوبة  
أول الوقت معنى وأسن (قوله جازله منعها من تطويلها الخ) كما صرح به المأوردى اه معنى (قوله  
جازله منعها الخ) وعليه فيفرق بين الراتبة والغرض حيث اغتفر فيه أكل السنن والآداب بعظم شأن  
الغرض فروعي فيه زيادة الفضيلة اه ع ش (قوله بان رادت الخ) عبارة النهاية ان رادت على أدنى  
الكمال فيما يظهر ويحتمل المنع من زيادة على أقل مجزئ اه (قوله فيما يظهر) معتمد اه ع ش (قوله  
حرة) الى قوله وكذا لو ادعت في المعنى (قوله المؤن السابق الخ) من نفقة وكسوة وغيرها ولا يسقط ما وجب  
لها الا بما يسقط به ما يجب للزوج ويستر وجوبه لها حتى تقره بانقضاء عتقها بوضع الحمل أو بغيره  
فهى المصدقة في استمرار النفقة كما تصدق في بقاء العدة وثبوت الرجعة اه معنى (قوله وسلطته) عطف  
سبب على سبب اه ع ش (قوله انما لا تجب ولو راجعها) هل وان كانت محبوسة عنده والظاهر الوجوب  
حينئذ أخذنا مما ياتي قريبا نلجأ به اه رشدي ويأتي آتاه من المعنى وع ش ما وافقه (قوله فلا  
مؤن لها الخ) قال في المطلب لكن ظاهر نص الامم الوجوب انتهى وهذا أو جعلنا محبوسة لاجله كما يؤخذ  
مما مر فيما اذا ادعت الرضا وأنكر اه معنى وجمع سم بين ما هنا وما مر في مسألة الرضا بحمل ما هناك  
على الاستمتاع بها بالفعل وما هنا على غير المستمتع بها بواقعة قول ع ش ولعل ما هنا مرسوم فيما إذا لم  
يجبها ولا تمنع بها اه (قوله مالم تصدق) ينبغي أو يستمتع بها أخذنا مما مر في الحاشية آخر الرضا عن ابن  
أبي التميم وشذنا الشهاب رحمه الله تعالى اه سم (قول المتن الامونة تنظف) فلا تجب لها اذا ما دعت  
بالبهائم للوضغ فيجب كما قال الزركشي ما ترفعه كما مر معنى والحاصل ان الرجعة والحامل البائن الغير المتوفى  
عنها يجب لهما المؤن سوى آلة التنظيف والحائل البائن والمتوفى عنها يجب لهما السكنى فقط يجزئ (قول  
المتن فلو ظننت) بضم أوله اه معنى (قوله لانه بان) الى قوله ولو وقع في المعنى (قوله فان لم تذكر شيئا الخ)  
عبارة المعنى فان جهلت وقت انقضائها قدرت بعادتها حيا وطهر ان لم تختلف فان اختلفت اعتبر باقلها

بسيه اه و مر موافق للاخذ الا في (قوله اذا كان التأخير أفضل) أي لتجوير اذنها به مرش (قوله  
وبحث الاذرعى الخ) كذا مرش (قوله وفارق مامر) أي في قوله في المتن لا منع من تعجيل الخ ولو أول وقتها  
كذا مرش وفي شرح الروض وقضية كلامهم انه يمنعها من تعجيل الراتبة مع المكتوبة أول الوقت اه (قوله  
ويحتمل الخ) جرى عليه مر (قوله ويحتمل اعتبار أدنى الكمال) هلا اعتبر الكمال كافي قول الاذرعى  
السابق باكل السنن والآداب (قوله وكذا لو ادعت طلاقا بانها فأنكره فلا مؤن لها) وقياسه انما لو ادعت  
ان بينهما رضاعا محرما فلا مؤن لها لكن نقل عن ابن أبي التميم خلافة وعلة بانها في حبسه وهو مستمتع بها فان  
حل على انه مستمتع بها بالفعل وهذا على خلافه فلا اشكال لان الظاهر تقييد هذا بغير المستمتع بها الماهي  
فينبغي وجوب مؤنهما عليه أخذنا مما تقدم في شرح قوله ولحجتها سقط في الاظهر وقد يفرق فليست (قوله  
ويظهر الخ) كذا مرش (قوله مالم تصدق) ينبغي أو يستمتع بها أخذنا مما في الحاشية آخر الرضا عن

لها (بعد عتقها) لانه بان ان لاشئ عليه بعد ما تصدق في قدر أقرائها وان خالفت عاداتها ونجف ان كذبها فان لم تذكر شيئا ويجزئ لها عادية  
بمتقنة عملها أو مختلفا لقل



والاقل ثلاثة أشهر ولو وقع عليه طلاق باطنا ولم يعلم به فأنفق مدة ثم علم لم يرجع بها أنفق على الأوجه كالأول أنفق على من نكحها فاسدا بجماع انهما فيه ما يحبوسه عنده وان لم يستمتع بها كما اقتضاء اطلاقهم وحل رجوع من أنفق بظن الوجوب حيث لا حبس منه (والحائل البائن بخلع) أو فسخ أو انفساخ بمقارن أو عارض خد لا فالمن وهم فيه (أو ثلاث لانفقة) لها (ولا كسوة) لها قطعاً للغير المتفق عليه بذلك ولا تنفاه مستطنته عليها وانما وجبت لها السكنى لانها المخصن الماء الذي لا يفتقر بوجود الزوجية وعدمها (ويجبان) كالخادم والادم (الحامل) بائن لا ية وان كن أولات حمل ولانه كالاستمتع برجوها لاستغاله بمائه ثم البائن بنفسه أو انفساخ بمقارن للعقد كعيب أو غير ور لانفقة لها مطلقاً على ما قاله في الخيار لانه رفع للعقد من أصله والوجوب انما هو (لها) لكن بسبب الحمل لانها تلزم المعسر وتتقدر وتسقط بالنشوز كباياتها عن ان تسكن فيما عينه لها وهو لائق أو غير وجهامته لغير عذر ولا تسقط بعضي الزمان

فيرجع الزوج بما زاد لانه المتيقن وهي لا تدعى زيادة عليه فان نسيها اعتسرت بثلاثة أشهر فيرجع بما زاد عليها أخذاً بالغالب العادات (تنبيه) لو اتفق في عتسه الولد الذي أثبت به لعدم امكان حلقه به استرد الزوج منها ما أنفق عليها في مدة الحمل ولكنها تسأل عن الولد فقد تدعى وطء شبهة في اثناء العدة والحمل يقطعها كالنفقة فتتم العدة بعد وضعه وينفق عليها تميمها له (قوله والا) أي ان لم يعرف لها عادة (قوله ولو وقع عليه الخ) عمومه يشمل ما لو كان سبب الوقوع من جهتها كان علق طلاقها على فعل شيء ففعلته ولم تعلم به وفي عدم الرجوع عليها بما أنفق في هذه الحالة نظر ظاهر لتدليسها اه ع ش (قوله أو فسخ) الى الفرع في المغنى الا قوله وانفساخ في موضعين وقوله والقول الى المتن (قوله أو انفساخ بمقارن) سيأتي ما فيه (قوله خلافا لمن وهم فيه) عبارة النهاية على الرابع اه (قول المتن أو ثلاث) أي في الحر وثنتين في العبد اه مغنى (قوله كالخادم الخ) عبارة المغنى تنبيهه اقتصره على النفقة والكسوة وقد يفهم انه لا يجب غيرهما وليس مراد ابل يجب لها الادم والسكنى والخادم للمحدومته اه (قول المتن للحامل) (تنبيه) تسقط النفقة لا السكنى بنفي الحمل فان استلحقه بعد رجعت عليه باجرة الرضاع ويبدل الاتفاق عليها قبل الوضع وعلى ولدها ولو كان الاتفاق عليه بعد الرضاع فان قيل رجوعها بما أنفق على الولد ينافي اطلاقهم ان نفقة القريب لا تصير ديناً الا بقرض القاضي اوجب بان الاب هنا تدعى بنفيه ولم يكن لها طلب في ظاهر الشرع فلما أ كذب نفسه رجعت حيث نذ اه مغنى وفي سم بعد ذكر مثله عن شرح الروض مانصه وظاهر رجوعها بما ذكر وان لم تشهد ولا اذن لها حاكم مر اه (قوله انفساخ بمقارن الخ) يتأمل صورة الانفساخ بمقارن للعقد ع ش رشدي أي ودان ينبغي الاقتصار على الفسخ كافي المغنى (قوله بمقارن للعقد) أي وأما ان كان بسبب عارض كالردة والرضاع واللعان ان لم ينف الولد فوجب لانه قطع للنكاح كالطلاق اه مغنى (قوله مطلقاً) أي ما تلا كان أولاً (قوله لانه رفع للعقد من أصله) وذلك لا يجب المهر ان لم يكن دخول اه مغنى (قوله من أصله) يتأمل اه سم أي فانه يخالف لقوله في باب الخيار قال السبكي ان الفسخ بالعيب يرفع العقد من حين وجود سبب الفسخ لا من أصل العقد ولا من حين الفسخ بخلاف الفسخ بنحو ردة أو رضاع أو اعسار فانه يرفع من حين الفسخ قطعاً اه وهو مشكل في الاعسار فانه ليس فاسداً بذاته بخلاف الردة والرضاع فكان القياس الحاقه بالعيب لاجلها اه (قوله لانها) أي المون تلزم المعسر وتتقرر رأي ولو كانت للحمل لم تكن كذلك مغنى (قوله ولا تسقط الخ) أي ولو كانت للحمل لم تكن كذلك اه مغنى (قوله ولا بموته الخ) عبارة الروض ولومات الرجل قبل الوضع لم تسقط والقول في تأخر تاريخ الوضع قول مدعيه انتهت اه سم عبارة المغنى هذا كالمعادام الزوج حياً فلا مان قبل الوضع ففضية كلام الرضة هنا السقوط وفي الشرحين والروض في عدة الوفاة عدم السقوط وهو المعتمد فان قيل مقتضى قول المصنف قلت الخ ترجع الاول اوجب بانها تم وجبت قبل الموت فاعتقر في الدوام الخ اه فكل من العبارتين المذكورتين صريح في

ابن أبي الهم وشيخنا الشهاب الرملي وجهما الله تعالى (قوله لم يرجع الخ) كذا مر ش وقد يشك على مسألة المتن ويفرق بانهم انما يحبوسه وهو متسلط على التمتع بها (قوله أو عارض) على الرابع مر ش (قوله في المتن ويجبان للحامل لها) قال في الروض وشرحه وتسقط النفقة المذكورة عن الزوج لا السكنى لانه انقطع عنه وصارت في حقه كالخامل فتسقط النفقة دون الكسوة فان استلحقه بعد رجعت عليه باجرة الرضاع بدل الاتفاق عليها قبل الوضع وعلى ولدها ولو كان الاتفاق عليه بعد الوضع لانها أدت ذلك بظن وجوبه عليها فإذا بان خلافه ثبت الرجوع كالوطن أن عليه ديناً فاداه فبان خلافه يرجع به ويكفي أنفق على ابنه بظن اعساره فبان مؤسراً يرجع عليه بخلاف المتبرع واستشكل رجوعها بما أنفقته على الولد باطلاقهم ان نفقة القريب لا تصير ديناً الا باذن القاضي واجيب بان الاب هنا تدعى بنفيه ولم يكن له طلب بظاهر الشرع فلما أ كذب نفسه رجعت حيث نذ اه وظاهره رجوعها بما ذكر وان لم تشهد ولا اذن لها حاكم مر (قوله نعم البائن الخ) كذا مر ش (قوله من أصله) يتأمل



ولا يجوز اثنائها لانه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء والقول في تأخر الولادة قول مدعيه (وفي قول العمل) لتوقف الوجوب عليه (وهو في الاول لا يجب للحامل عن شبهة أو كساح فاسد) اذ لا تنقضي لها حاله الزوجية فبعد ما اولى (قلت ولا تنقضي) ولا مؤنة (لعدة وفاة) ومنها ان يتوب الزوج وهي في عدة طلاق رجعي (وان كانت حاملا والله أعلم) لعدة الخبر بذلك (ونفقة العدة) (٣٢٥) ومؤنتها مؤنة زوج في جميع ما مر فيها فهي (مؤنة كزمن

الكساح) لانها من لواحقه (وقيل يجب الكفاية) بناء على انها العمل (ولا يجب دفعها) لها (قبل ظهور حمل) سواء أجهلناها أم لا لعدم تحقق سبب الوجوب نعم اعتراف ذي العدة بوجوده كظهوره مؤاخذه له باقراره (فاذا ظهر الحمل ولو بقول أربع نسوة (وجب) دفعه للمأضي من حين العلق فتأخذه ولما بقي (يوميا يوم) اذ لو تأخرن للوضع تضررت (وقيل حتى تضع) للسكن فيه ورده بان الاصح ان الحمل يعلم ولو قبل ستة أشهر (ولا تسقط بمضي الزمان على المذهب) وان قلنا انها للحمل لانها المتوقعة بها (فرع) حكم حنفى بان تنقضي العدة وقرر نهى مقابلتها فسدرا ثم ظهر بها حمل فلها ان لم يتناول حكمه الكسوة عنده الرفع لشافعي لحكم لها بما اوافق ابو زرعة في شافعي حكم لبائن حائل انه لا نفقة لها بان حكمه انما يتناول يوم الدعوى وما قبله دون ما بعده لانه لم يدخل وقت مهر عنه نظاير ذلك آخر الوقف مع المنازعة فيه ومحملة ان حكمه بموجب

ان الضمير للزوج وقال الرشيدي الظاهر ان الضمير للولد أي مات في بطنها اه ولعله استروح ولم يراجع لكتب المذهب (قوله اثنائها) أي العدة يعني قبل الوضع (قوله والقول الخ) فلو قالت وضعت اليوم فلي نفقة شهر قبله وقال بل وضعت من شهر قبله صدقت لان الاصل عدم الوضع وبقاء النفقة اه أسنى (قول المتن لحامل عن شبهة) أي وهي غير مزوجة أما المنكوحه اذا جلت من الواطئ بالشبهة فان أوجبنا النفقة على الواطئ سقطت عن الزوج قطعاً والافعل الاصح في الر وضعت ولو كان الزوج الحامل البائن رقيقاً فان قلنا النفقة لها وجبت لانها يجب على المعسر والافلا قال المتولي لو أبرأت الزوج من النفقة قلنا انما لها سقطت والافلا (تنبيه) لان نفقة الحامل لو كتمه أعتقها بناء على أنها للحمل اه معنى (قوله لها) أي الحامل عن نكاح فاسد اه معنى (قوله وهي في عدة طلاق رجعي) لانها تنتقل الى عدة الوفاة بخلاف عدة البائن لانها لا تنتقل الى عدة الوفاة فيستحب وجوب المؤنة لها اه سم (قوله المتن وان كانت حاملا) أي وان كان للحمل جدلان النفقة لها لانه وهي قد بان بالوفاة والقريب تسقط مؤنتها اه عش (قوله اعتراف ذي العدة الخ) أي ومع ذلك اذا تبين عدم استرداده لانه أدى على ظن تبين خطؤه عش ومعنى انظر هل يقيد بما اذا لم تكن محبوسة عنده أخذاً مما مر قبيل قول المتن والحائل البائن (قوله مؤاخذه الخ) ثم لو ادعت حينئذ سقوط الحمل هل تصدق هي أو الزوج فيه نظر وينبغي ان يقال ان أقامت بينة على ذلك عمل بها والاصدق الزوج لان الاصل عدم الوجوب اه عش (قوله ولو بقول أربع الخ) أي أو تصديقه لها اه معنى (قوله من حين العلق) الاولى من حين الفراق (قوله وردوه الخ) عبارة للمغنى والخلاف مبني على ان الحمل يعلم أم لا ولا يظهر أنه يعلم وعليه لو ادعت ظهوره فانكر فعلها البينة ويكفي فيه شهادة النساء فيثبت بأربع نسوة عدول ولهن ان يشهدن بالحمل وان كان لهن سنة أشهر اذا عرفن اه (قول المتن ولا تسقط) أي نفقة العدة بمضي الزمان أي من غير اتفاق قصير ديناً عليه اه معنى (قوله ومحملة الخ) ان كان ضمير راجعاً الى افتناء أي زرع فلا يظهر قبحه فليتم امل وان كان للمنازعة التي أشار اليها فظاهر ويكون حاصله أنه اذا حكم بموجبا البيونة أثر في المستقبل كما هو شأن الحكم بالموجب والافلا اه سيد عر وحزم الكردى بالثاني عبارته أي محل كون ما هنا نظيره ان حكم هنا بموجب البيونة فتأتي هنا أيضاً تلك المنازعة عما اذا حكم بسقوط النفقة فلا اه

\*(فصل) في حكم الاعسار (قوله في حكم الاعسار) الى قول المتن حضر أو غاب في النهاية (قوله في حكم الاعسار الخ) أي وما يتبع ذلك نكر وجه التحصيل النفقة مدة الامهال وقوله بمؤن الزوجية أراد بها ما يشمل المهر اه عش (قوله الزوج) أي أو من يقوم مقامه من فرع أو غيره اه معنى (قوله أي النفقة) أي المستقبل اه معنى (قوله فان صبرت زوجته) أي وأنفقت على نفسه من مالها أو مما اقترضته والرجعية كالتي في العصمة قاله ابراهيم المروزي اه معنى (قوله ولم تنع الخ) فان منعته لم تصد ديناً عليه قاله الرافعي في الكلام على الامهال اه معنى (قوله ما عدا المسكن الخ) أي والخادم عش ورشيدي وسيد عر

(قوله ولا يجوز اثنائها الخ) عبارة الروض ولو مات الزوج قبل الوضع لم تسقط والقول في تأخر تاريخ الوضع قول مدعيه اه (قوله في المتن وفي قول العمل) قال في التبيه فلا يجب الاعلى من يجب عليه نفقة الولد قال ابن النقيب فان كان المطلق أو الحمل رقيقاً لم يجب على هذا القول ويجب على الاول اه (قوله وهي في عدة طلاق رجعي) لانها تنتقل الى عدة الوفاة بخلاف عدة البائن لانها لا تنتقل الى عدة الوفاة فيستحب وجوب المؤنة لها \*(فصل) في حكم الاعسار بمؤن الزوجة (قوله فان صبرت) أي ثم أرادت الفسخ فعلم ان رضاها بذمته

البيونة لا بالسقوط لانه انما يتناول ما وجب بخلاف الموجب \*(فصل) في حكم الاعسار بمؤن الزوجية اذا (أعسر) الزوج (بها) أي النفقة (فان صبرت) زوجته ولم تنعته عما يما (صارت) كسائر المؤن ما عدا المسكن لما مر انه امتناع (دينياً عليه) وان لم يفرضه فاقض لانها في مقابلة التمكن (والا) تصراً ابتداء أو انتهاء



(قوله بان صبرت الخ) علم بذلك ان رضاهما بدمته لا يسقط حقهما من الفسخ خلافا لما وقع في الروض لانه من تصرفه وليس يصح كباينه في شرحه اهـ (قول المتن فلها الفسخ) وبجزم الفسخ بالجزء لا بد منه من الغرض بان يترتب على عدم الجالس والنوم على البلاط والرخام المضروب من الاواني كالذي يتوقف عليه نحو الشرب سم على جـ اهـ عـش (قوله في الرجل) أي في حق من تعلق بالخبر أو نعت له وقوله لا يجدا الخ الجملة حال من الرجل أو نعت له وقوله يفرق بينهما بدل من الخبر (قوله وقضى به) أي بالفسخ بالاعسار (قوله ولم يخالفه أحد الخ) أي فصلا جماعا سكتا (قوله وقال ابن المسيب الخ) ظاهره انه غير الخبر المسار وطاهر صريح المغني انه ما نصبر واحد عبارة وخبر البيهقي باسناد صحيح ان سعيد بن المسيب سئل عن رجل لا يجد ما ينفق على أهله فقال يفرق بينهما فقبل له سنة فقال نعم سنة قال الشافعي رحمه الله تعالى ويشبه أنه سنة النبي صلى الله عليه وسلم اهـ (قوله من السنة) أي من الطريقة المأخوذة عنه صلى الله عليه وسلم لان ذلك مندوب كما هو ظاهر جلي اهـ عـش (قوله وهو أولى الخ) من كلام الشارح لابن المسيب عبارة المغني ولانهم اذا فسخت بالجب والعنة فبالجزء من النفقة أولى لان البدن لا يقوم بدونهما بخلاف الوطء اهـ (قوله ولا يفسخ بالجزء) الى المتن في المغني (قوله أو عن نفقة الخادم) سواء أخذت نفسها أم استأجرت أم أنفقت على خادمها اهـ مغني (قوله نعم تثبت الخ) قال في شرح الروض قال الباقيني ومحل ما ذكر في نفقة الخادم اذا كان الخادم موجودا فان لم يكن ثم خادم فلا تصير نفقته دينيا في ذمة الزوج انتهى وقضية ذلك ان بحث الاذرى مفروض مع وجود الخادم والا فلا حاجة اليه وحيث تدفع به نظر اهـ سم عبارة عـش قوله فانها في ذلك كالقريب قضيته أنها تسقط بمضي الزمن مطلقا لم يفرضها القاضي ويأذن لها في اقتراضها وتقرضها وان نفقة الخادم من تخدم في بيت أبيها لا تسقط مطلقا وقيل ما مر في قوله أنها امتناع ان نفقة الخادم مطلقا ان قدرنا واقتراضها وجبت عليه والا فلا اهـ أقول وقد يفرق بان الخدومة لا تسقط ماها في بيت أبيها تسقط الانحدام بمجرد النكاح بخلاف الخدومة لعموم مرض فان استحقاقها بواسطة أمر عارض (قوله قال الاذرى الخ) عبارة المغني وينبغي كما قال الاذرى أن يكون هذا في الخدومة لرتبتها أما من تخدم لمرضها ونحوه فالوجه عدم الثبوت كالقريب اهـ (قوله الامن تخدم) الظاهر أنه بفتح أوله اهـ رشدي أقول قضيتها مأمرا نقاعن المغني أنه بضم أوله (قوله فانها) أي نفقة خادم الخدومة لعموم مرض في ذلك أي في ثبوت الغنة كالقريب أي كنفقة القريب فلا تثبت الا بفرض القاضي (قول المتن يمنع موسر) أي امتناعه من الاتفاق اهـ مقني (قول المتن موسر) أي حضر ماله دون مسافة القصر بدليل المسئلة الآتية اهـ سم (قوله أو متوسط) أقول قد يقال أو معسر وأما قوله الآتي وانما الخ فانما يفيد الفسخ بجزءه عن نفقة المعسر القادر على نفقة المعسر فليتامل سم أقول هو مذهب جده عليه فراه بالموسر هنا القادر على الاتفاق الواجب عليه أعم من أن يكون موسرا بالمعنى المتقدم أولا اهـ سيد عمر أي فلا حاجة لما زاده الشارح والحشي (قول المتن أو غاب) وعند غيبته يبعث الخاكم بلده ان كان موضعه معلوما فيلزمه بدفع نفقتها وان لم يعرف موضعه بان انقطع خبره فهل لها الفسخ أولا نقل الزركشي عن صاحب المذهب والكافي وغيرهما أن لها الفسخ ونقل الرويان في البصر عن نص الام أنه لا يفسخ مادام الزوج موسرا وان غاب غيبة منقطعة وتعذر استيفاء النفقة من ماله انتهى قال الاذرى وغالب ظني الوقوف على هذا النص في الام والمذهب نقل فان ثبت له نص بخلافه فذاك والا فذهب المنع كإرجاء الشك ان انتهى وهذا أحوط

بان صبرت ثم أرادت الفسخ  
كباينه لم من كلامه (فلها  
الفسخ) بالطريق الآتي  
(على الاظهر) لخبر  
الدارقطني والبيهقي في الرجل  
لا يجد شيئا ينفق على امرأته  
يفرق بينهما وقضى به عمر  
رضي الله عنه ولم يخالفه  
أحد من الصحابة وقال ابن  
المسيب انه من السنة وهو  
أولى من الفسخ بفحوا العنة  
ولا يفسخ بالجزء من نفقة  
ماضية أو عن نفقة الخادم  
نعم تثبت في ذمته قال الاذرى  
عنه الامن تخدم لعموم مرض  
فانها في ذلك كالقريب  
(والاصح أنه لا يفسخ بمنع  
موسر) أو متوسط كما يفهمه  
قوله الآتي وانما الى آخره  
(حضر أو غاب)

لا يسقط حقهما من الفسخ خلافا لما وقع في الروض لانه من تصرفه وليس يصح كباينه في شرحه (قوله نعم تثبت في ذمته) قال في شرح الروض قال الباقيني وعلى ما ذكر في نفقة الخادم اذا كان الخادم موجودا فان لم يكن ثم خادم فلا تصير نفقته دينيا في ذمة الزوج اهـ وقضية ذلك ان بحث الاذرى مفروض مع وجود الخادم والا فلا حاجة اليه وحيث تدفع به نظر (قوله قال الاذرى الخ) كذا مرش (قوله في المتن موسر) أي حضر ماله دون مسافة القصر بدليل المسئلة الآتية (قوله أو متوسط) قد يقال أو معسر وأما قوله الآتي وانما



والاول آيسر اه معنى وقال الشهاب السنباطي في سائته على الحمل وهو أى الاول المعتمد وما نقله الرواني  
عن النص ضعيف انتهى اه سيد عمر وسياتي عن سم تأويل النص بما يرتفع به الخلاف بين الاول  
(قوله لتمكنهما من) عبارة المغنى لتمكنهما من تحصيل حجة بالخا كم أو بيدها ان قدرنا وعند غيبته بيعت  
الخا كم بالخا كم باده الخ اه وعبارة النهاية لا تتواءم الاعسار المثبت للفسخ وهي متمكن من خلاص حجةها  
في الحاضر بالخا كم بان يلزمه بالخا كم وبغيره وفي الغائب يبعث الخا كم الى بلده اه (قوله كنه) سياى ما فيه  
(قوله بالخا كم) متعلق بتمكن اه سم (قوله بحجته) أى الخا كم عنه أى الزوج (قوله واختار) الى قوله  
أود كونه في النهاية الاقوله وقواه الى والمعتمد (قوله ومن ثم صرح في الام بانه الخ) وأفتى به شيخنا الشهاب  
الرملي سم ونهاية (قوله مادام موسر الخ) أى ولم يله غيبته ماله في مرحلتين أخذائهما يأتى اه نهاية قال  
عش قوله في مرحلتين أى عن البلدة التي هو مقيم بها اه (قوله فخرم شيخنا) مبتدأ خبره قوله مخالف الخ  
(قوله ولا قسم) الى قوله أود كونه في المغنى (قوله ولا قسم نفي بالخا كم) أى واحتمل أن يكون له مال فيمادون  
مسافة القصر أخذائهما يأتى عن سم (قوله من جهل حاله) أى واحتمل أن ماله معه أخذائهما يأتى اه  
رشيدى (قوله مالم تشهد باعساره الآن الخ) فلو شهدت بذلك بناء على الاستصحاب لجاز لها ذلك اذا لم تعلم  
زواله وجاز الفسخ حيثئذ اه معنى (قوله وان علم استنادها الخ) يعنى أن القاضي يقبل البيعة باعساره  
الآن وان علم أنها انما شهدت بذلك معتمدة على الاستصحاب وبروجه بان الاصل عدم حصول شيء وكما  
يقبلها القاضي مع ذلك كذلك للبيعة الاقدام على الشهادة اعتمادا على الظن المستند للاستصحاب اه عش  
ومرأ نفا عن المغنى ما يوافق (قوله أود كونه الخ) أى وان ذكرنا البيعة الاستصحاب تقوية لعلهم بما  
شهره بان جزموا بالشهادة ثم قالوا شهد بانها لذلك وقوله كذا يأتى أى في الشهادات في بحث التسامع اه كرى  
(قول المتن ولو حضر وغاب ماله) وبالأولى اذا غاب مع ماله المسافة المذكورة لا يقال بل بينهما فرق لان الحاضر  
يمكنه اتفاقا بخلافه فلو انقضى فهو مقصر بتر كنه ولا كذلك الغائب لانا نقول هو مقصر أيضا بغيبته مع ماله من  
غير اقامه منفق أو ترك نفقتها فلا وجه للفرق بينهما وينبغي حمل النص على من له مال دون مسافة القصر  
أ واحتمل أن يكون له مال كذلك ليوافق هذا ويمكن أن يحمل على ذلك أيضا ما في شرح المنهج بان برادبانه  
لاماله حاضر في البلد مع احتماله في دون مسافة القصر أو لاماله حاضر معلوم أى لم يعلم حضور ماله دون  
مسافة القصر فلا يخالف المنقول عن النص فليتأمل فان رد الشارح ما في شرح المنهج ظاهر في خلاف هذا  
لكن الوجه المتعين الانحياز هذا وقد وافق مر عليه آخر وأثبت في شرحه ما يوافق اه سم (قول المتن  
ولو حضر وغاب ماله) أى أو غاب ولم يكن ماله معه أخذائهما وقرر الفرق البغوي بين غيبته موسر او غيبته ماله بانه  
اذا غاب ماله فالجزم من جهته واذا غاب هو موسر فقدرته ماله والتعذر من جهتها اه رشيدى (قوله ولم  
ينفق عليها) الى قوله أو لا يلزم ذلك في المغنى الاقوله ويقرر الى بحث الاذرى الى قول المتن وانما تفسخ في  
النهاية الاقوله كذا في السيد الى وجه ما قاله وقوله بل هو الى المتن (قول المتن فلها الفسخ) وبالأولى اذا غاب  
الخا كم ما يفيد الفسخ ليجزى عن نفقة العسر فليتأمل (قوله بالخا كم) متعلق بتمكن (قوله ومن ثم صرح في  
الام بانه الخ) وأفتى به شيخنا الشهاب الرملى (قوله وان انقطع خبره وتعدرا استيفاء النفقة من ماله) أى ولم  
يفلم غيبته ماله في مرحلتين أخذائهما يأتى مرش (قوله مالم تشهد باعساره الآن) أى فان شهدت بذلك فلها  
الفسخ وهل يتوقف على ذلك كرا لا يقال بل بينهما فرق لان الحاضر يمكنه اتفاقا بخلافه فلو انقضى فهو مقصر  
بتر كنه ولا كذلك الغائب لانا نقول هو مقصر أيضا بغيبته مع ماله من غير اقامه منفق أو تركه نفقتها فلا وجه  
للفرق بينهما وينبغي حمل النص على من له مال دون مسافة القصر أو واحتمل أن يكون له مال كذلك ليوافق  
هذا ويمكن أن يحمل على ذلك أيضا ما في شرح المنهج بان برادبانه لاماله حاضر في البلد مع احتماله في دون  
مسافة القصر فلا يخالف المنقول عن النص فليتأمل فان رد الشارح ما في شرح المنهج ظاهر في خلاف هذا  
لكن الوجه المتعين الانحياز هذا وقد وافق عليه مر آخر وأثبت في شرحه ما يوافق (قوله في المتن فلها الفسخ)

لتمكنهما من ولو غابا كنه  
بالخا كم فان فرض بحجته  
عنه فنادروا واختار كثيرون  
في غائبه تعذر تحصيلها منه  
الفسخ وقواه ابن الصلاح  
قال كنه فخرها بالاعسار  
والفرق بان الاعسار عيب  
فرق ضعيف انتهى والمعتمد  
ما في المتن ومن ثم صرح في  
الام بانه لا فسخ مادام موسر  
وان انقطع خبره وتعدرا  
استيفاء النفقة من ماله  
والمذهب نقل كما قاله الاذرى  
فخرم شيخنا في شرح منهجه  
بالفسخ في منقطع خبره لا مال  
له حاضر يخالف المنقول  
علت ولا فسخ بغيبته من جهل  
حاله يسار او اعسار ايسر لو  
شهدت بينة انه غاب معسرا  
فلا فسخ مالم تشهد باعساره  
الآن وان علم استنادها  
للاستصحاب أود كونه تقوية  
لاشكا كذا يأتى (ولو حضر  
وغاب ماله) ولم ينفق عليها  
بخواستدانه (فان كان)  
ماله (بمسافة القصر) فاكتر  
من محله (فلها الفسخ)



ولا يلزمها الصبر للضرر ويترق بينه وبين المعسر الاتي بان هذا من شأنه القدرة لتبسر اقتراضه فلم يناسبه الامهال بخلاف المعسر ومن ثم بحث الاذري انه لو قال أحضره وأمكنه (٢٣٨) في مدة الامهال الاتية أمهل (والا) بان كان على دونها (فلا) فسخ لانه في حكم الحاضر

(ويؤمر بالاحضار) عاجلا وقضية كلامهم انه لو تعذر احضاره هنا الخوف لم يفسخ وهو محتمل لندرة ذلك (ولو تبرع رجل) ليس أصلا للزوج (بها) عنه وسلمها لها (لم يلزمها القبول) بل لها الفسخ لما فيه من المنع ومن ثم لو سلمها المتبرع له وهو سلمها لها لم يلزمها القبول لا تنقضاء المنع اذا كان المتبرع أباً الزوج أو جده وهو تحت حجره فيلزمها القبول لتخوله في ملك الزوج تقديره وبحث الاذري أن مثله ولد الزوج وسيدته قال ولا شك فيه اذا أعسر الأب وتبرع واده الذي يلزمه اعفاه أو لا يلزمه ذلك أيضا في الوجب وفيما بحث في الولد الذي لا يلزمه الاعفاف نظر ظاهر وكذا في السيد لانقضاء علمهم التي نظر واليهام من ملك الزوج الان بوجبه ما قاله في السيد بان علقته بقنه أتم من علقه الولد بوالده (وقدرته على الكسب) الحلال اللائق وكذا غيره اذا أراد تحمل المشقة مباشرة فيما يظهر (كاللأل) لاندفاع الضرورة به فلو كان يكسب في يوم ما يفي بثلاثة ثم يبطل ثلاثه ثم يكسب ما يفي بها فلا يفسخ اذا لائق الاستدانة حينئذ فصار كالموسر ومثله نحسو

هو أيضا لان السبب حينئذ ان لم يزد قوة مانع كاهو ظاهر وهذا يعين الجزم السابق عن شرح المنهج وأما عبارة الام فيمكن جعلها على من له مال حاضر فيما دون مسافة القصر فلجزم اه سم وقدره آتقاسه ما لو اقبض ياد تبسرا (قوله ولا يلزمها الصبر) عبارة النهاية ولا تكفي الامهال اه (قوله ومن ثم بحث الخ) معتمد ع ش ومغني (قوله أحضره) هو بصيغة التكلم وقوله وأمكنه بصيغة المضي (قوله أمهل) أي وجوباً اه ع ش (قوله عاجلا) أي فان أبي فسخت اه ع ش (قوله لم يفسخ) معتمد وظاهره وان طال زمن الخوف لانه موسر وقد يقال هو مقصر بعدم الاقتراض ونحوه اه ع ش (قوله لندرة ذلك) أي التعذر اه ع ش (قول المتزوج) أي مثلاً اه مغني (قوله ليس أصلا للزوج) شمل الفرع وسيأتي ما فيه اه سم (قوله عنه) أي عن زوج معسر (تقريبه) يجوز زلها اذا أعسر الزوج وله دين على غيره مؤجل بقدر مدة احضار المال الغائب من مسافة القصر الفسخ بخلاف ما جسد به بدون ذلك ولها الفسخ أيضا لكون ماله عروضا لا يرغب فيها ولو كان الدين عليها لانها في حال الاعسار لا تصل الى حقها والمعسر ينظر بخلافها فيما اذا كان دينه على موسر حاضر غير محاط ولو غاب المديون الموسر وكان ماله بدون مسافة القصر فوجه الوجهين ان لا يفسخ لها فان كان المديون حاضرا وماله بمسافة القصر كان لها الفسخ كولو كان مال الزوج عائبا ولا يفسخ بكون الزوج مديونا وان استغرق ماله حتى يصرفه اليها ولا يفسخ بضمين غيره له باذنه نفقة يوم بيوم بان جدد ضمان كل يوم وأما ضمانها جلة فلا يصح ففسخ به اه مغني (قوله المتبرع) بكسر الراء وقوله أي للزوج متعلق بسلم (قوله وهو سلمها لها الخ) ليس بقيد بالنسبة الى منع الفسخ بل مثله ما اذا لم يسلمها لها فلا يفسخ لانه الا أن موسرا اه حلي (قوله وهو تحت حجره) أخرج غيره اه سم (قوله ان مثله) أي مثل أصل الزوج اه ع ش (قوله وتبرع ولدا الخ) في التعبير بالتبرع هنا تسميح بل لا وجه لبعثه لان نص المذهب كإمران عليه كفاية أصله وزوجه اه رشيدى (قوله أيضا) فيبر كقول اولي وكذا الذي لا يلزمه ذلك في الوجب (قوله نظر ظاهر) أي فلا يجب عليها القبول ولها الفسخ كولو تبرع عن الزوج أصله الذي ليس هو في ولايته لانه لا يتمكن من ادخال المال في ملكه اه ع ش (قوله الحلال) الى قوله ويؤيده في المغني (قوله وكذا غيره) أي غير اللائق سم على ج ومنه السؤال حيث لم يكن لا ثقبه اه ع ش (قوله فلو كان يكسب الخ) وكذا لو كان يكسب كل يوم قدر النفقة لم يفسخ لانها كذا يجب وليس عليه ان يدخر للمستقبل اه مغني (قوله بثلاثة) أي بثلاثة أيام ماضية اه مغني (قوله حينئذ) عبارة المغني لمثل هذا التأخير اليسير اه (قوله ومن تجمع له أجرة الاسبوع) يؤخذ منه ان الاسبوع هو الغاية في الامهال فن له غلات يستحقها آخر كل شهر لا يعمل الا بحصولها حيث كانت المدة تزيد على أسبوع وان زادت على

وبالاولى اذا غاب هو أيضا لان السبب حينئذ ان لم يزد قوة مانع كاهو ظاهر وهذا يعين الجزم السابق عن شرح المنهج. وأما عبارة الام فيمكن جعلها على من له مال حاضر فيما دون مسافة القصر فلجزم (قوله ويترق الخ) هذا الفرق مصرح بان الفسخ هنا لا يتوقف على الامهال الاتي في المعسر (قوله ومن ثم الخ) كذا مرش (قوله ليس أصلا) شمل الفرع وسيأتي ما فيه (قوله وهو تحت حجره) أخرج غيره فيلزمها القبول كذا مرش (قوله وسيدته) أي لانه ولاية قوية عليه وان لم يملكه بملكه فليس هذا متبرعا على انه يملكه كايتهوم (قوله وكذا غيره) أي غير اللائق (قوله ومثله نحو نساج يفسخ الخ) كذا مرش (قوله ومن تجمع له أجرة أسبوع) قال في الروض كغيره ثم قال متصلا به فلو بطل أسبوعا لعرض فسخت اه أي وصورة المسئلة كاهو ظاهر انه لم ينقذ نحو استدانة وحاصله ان وقوع هذا التبطل لعرض لا يقتصر معه ترك الانفاق وينبغي توقف الفسخ على الامهال الاتي لانه حينئذ ليس في حكم الموسر لعدم القدرة على الكسب والحالة ما ذكر وبذلك يفارق هذا ما ذكره الشارح بقوله لا يفسخ به لو امتنع الخ (قوله بل المراد

النفقة

نساج يفسخ في الاسبوع ثوبا تقي أجزته بنفقة الاسبوع ومن تجمع له أجرة الاسبوع في يوم منه وهي تقي بنفقة جميعه وليس المراد ان يصحها أسبوعا بالانفقة بل المراد انه في حكم واحد نفقتها



التفقه ناضعا فالانه مقصر بترك الاقتراض كقولنا غاب عنه اه ع ش (قوله وليس المراد) أي من عدم الفسخ حين خبرته أن يكسب في أسبوع ما يفي بنفقة الأسبوع (قوله وينفق مما استدان) قد يقال إذا كان المراد ذلك فليمتنع الفسخ حيث استدان وأنفق وإن لم يجمع له أجرة أسبوع بل أجرة شهر أو سنة مثلا بل وإن لم تكن له أجرة مطلقا ويحجب بانه فيما ذكره بمخرجه الموسر حتى لو امتنع من الاستدانة والاتفاق لم يفسخ بخلافه فيما ذكر فليأمل اه سم (قوله لا مكان القضاء) فهو كان يكسب في يوم كفاية أسبوع فتعذر العمل فيه لعارض فسخت لتضر رهامي وأسنى أي وصورة المسألة كلها وظاهره أنه لم ينفق بنحو استدانة وحاصله أن وقوع هذا التبطل لعارض لا يفتقر معه ترك الاتفاق وينبغي توقف الفسخ على الإمهال إلا أن لا نه حيث نذلس في حكم الموسر لعدم القدرة على الكسب والحالة ما ذكر وبذلك يفارق هذا ما ذكره الشارح بقوله لا يفسخ به لو امتنع الخ سم (قوله كذا قالوه) عبارة المعنى والاسنى كذا قال المارودي والرويانى وغيرهما اه (قوله لو امتنع) أي من الاقتراض وقوله فلا يفسخ به أي وعليه فيجبره إلحاقه على الاكتساب فان لم يقد لا يجبر فيه فيبقى أن يفسخ صبيحة الرابع لتضر رهام بالصبر اه ع ش وانظر هل هذا مخالف لما مر عن سم أن نقول قول الشارح السابق في أول الفصل فان فرض عجزه عن فداء رهام (قوله ولا أثر لعجزه) أي بمرض اه ع ش أي ونحوه (قوله وخرج) إلى المن في المعنى (قوله وكذا ما يعطاه منجم الخ) ومثله ما يعطاه الطيب الذي لا يشخص المرض ولا يحسن الطب ولكن يطالع كتب الباب ويأخذ منها ما يصفه للمريض فان ما يأخذ لا يستحقه ويحرم عليه التصرف فيه لأن ما يعطاه أجرة على ظن المعرفة وهو عار منها ويحرم عليه أيضا وصفه وإعجبت كان مستند به مجرد ذلك انتهى فتاوى مجمع الحديثية بالمعنى اه ع ش (قوله فردوه) أي قولهما أو بنحو منعة الخ (قوله وما يعطاه الخ) عطف على الهام من قوله أنه الخ (قوله أنما يعطاه أجرة الخ) محل تأمل لاسيما العارف بعدم استحقاقه لها اه صيد عمر (قول المتن وأنما يفسخ الخ) قضيتان المعسر القادر على نفقة المعسر لا يفسخ بامتناعه منها ولو قدر على نصف مـ من الغالب الذي هو الواجب وعلى بقية من غير الغالب فينبغي أن لها الفسخ اذ هو عاجز عن واجب المعسر اه سم (قول المتن عجزه عن نفقة المعسر) فهو عجز عن نفقة موسر أو متوسط لم يفسخ لأن نفقته الآن نفقة معسر فلا يصير الزائد ديناً عليه بخلاف الموسر أو المتوسط إذا أنفق مدافاة لا يفسخ ويصير الباقي ديناً عليه اه معنى (قوله لأن الضرر) إلى قول المتن وأما الفسخ صبيحة الرابع في النهاية إلا قوله يقينا وقوله أي حين أكمل إلى لأن المدار وقوله الحال إلى المتن وقوله بالبناء للفاعل أو المفعول (قوله أي حين أكمل الخ) أي لو اختلفت عادته في الأكل زماناً أو مكاناً اعتبر في كل زمان أو مكان ما هو عادته فيه اه ع ش (قوله وذلك) أي عدم الاشكال (قوله ثم) أي في الأيمان و(قوله هنا) أي في النفقات (قوله ولولم يجد) إلى قول المتن وفي اعساره بالمهر في المعنى (قوله غدا) أي في وقته وقوله عشاء أي في وقته اه

الخ قال في شرح الروض كما قال المارودي والرويانى وغيرهما وينفق مما استدان قد يقال إذا كان المراد ذلك فليمتنع الفسخ حيث استدان وأنفق وإن لم يجمع له أجرة أسبوع بل أجرة شهر أو سنة مثلا بل وإن لم تكن له أجرة مطلقا ويحجب بانه فيما ذكره بمخرجه الموسر حتى لو امتنع من الاستدانة والاتفاق لم يفسخ بخلافه فيما ذكر فليأمل اه سم (قوله لا مكان القضاء) فهو كان يكسب في يوم كفاية أسبوع فتعذر العمل فيه لعارض فسخت لتضر رهامي وأسنى أي وصورة المسألة كلها وظاهره أنه لم ينفق بنحو استدانة وحاصله أن وقوع هذا التبطل لعارض لا يفتقر معه ترك الاتفاق وينبغي توقف الفسخ على الإمهال إلا أن لا نه حيث نذلس في حكم الموسر لعدم القدرة على الكسب والحالة ما ذكر وبذلك يفارق هذا ما ذكره الشارح بقوله لا يفسخ به لو امتنع الخ سم (قوله كذا قالوه) عبارة المعنى والاسنى كذا قال المارودي والرويانى وغيرهما اه (قوله لو امتنع) أي من الاقتراض وقوله فلا يفسخ به أي وعليه فيجبره إلحاقه على الاكتساب فان لم يقد لا يجبر فيه فيبقى أن يفسخ صبيحة الرابع لتضر رهام بالصبر اه ع ش وانظر هل هذا مخالف لما مر عن سم أن نقول قول الشارح السابق في أول الفصل فان فرض عجزه عن فداء رهام (قوله ولا أثر لعجزه) أي بمرض اه ع ش أي ونحوه (قوله وخرج) إلى المن في المعنى (قوله وكذا ما يعطاه منجم الخ) ومثله ما يعطاه الطيب الذي لا يشخص المرض ولا يحسن الطب ولكن يطالع كتب الباب ويأخذ منها ما يصفه للمريض فان ما يأخذ لا يستحقه ويحرم عليه التصرف فيه لأن ما يعطاه أجرة على ظن المعرفة وهو عار منها ويحرم عليه أيضا وصفه وإعجبت كان مستند به مجرد ذلك انتهى فتاوى مجمع الحديثية بالمعنى اه ع ش (قوله فردوه) أي قولهما أو بنحو منعة الخ (قوله وما يعطاه الخ) عطف على الهام من قوله أنه الخ (قوله أنما يعطاه أجرة الخ) محل تأمل لاسيما العارف بعدم استحقاقه لها اه صيد عمر (قول المتن وأنما يفسخ الخ) قضيتان المعسر القادر على نفقة المعسر لا يفسخ بامتناعه منها ولو قدر على نصف مـ من الغالب الذي هو الواجب وعلى بقية من غير الغالب فينبغي أن لها الفسخ اذ هو عاجز عن واجب المعسر اه سم (قول المتن عجزه عن نفقة المعسر) فهو عجز عن نفقة موسر أو متوسط لم يفسخ لأن نفقته الآن نفقة معسر فلا يصير الزائد ديناً عليه بخلاف الموسر أو المتوسط إذا أنفق مدافاة لا يفسخ ويصير الباقي ديناً عليه اه معنى (قوله لأن الضرر) إلى قول المتن وأما الفسخ صبيحة الرابع في النهاية إلا قوله يقينا وقوله أي حين أكمل إلى لأن المدار وقوله الحال إلى المتن وقوله بالبناء للفاعل أو المفعول (قوله أي حين أكمل الخ) أي لو اختلفت عادته في الأكل زماناً أو مكاناً اعتبر في كل زمان أو مكان ما هو عادته فيه اه ع ش (قوله وذلك) أي عدم الاشكال (قوله ثم) أي في الأيمان و(قوله هنا) أي في النفقات (قوله ولولم يجد) إلى قول المتن وفي اعساره بالمهر في المعنى (قوله غدا) أي في وقته وقوله عشاء أي في وقته اه

ولولم يجد الانصف مدغداه ونصفه عشاء



فلافسخ (والاعسار بالكسوة) أو بعضها (٢٤٠) الضروري كقميص وخمار وجبة شتاء بخلاف نحو سراويل ومخدة وفرش

سم (قوله فلافسخ) ولو وجد يوماً مداً يوماً نصف مد كان لها الفسخ ولو وجد كل يوم أكثر من نصف مد كان لها الفسخ أيضاً كما شملته عبارة المصنف وان زعم الزكشي بخلافه فمغني وأسنى (قوله الضروري) صفة لبعضها وقوله كقميص الخ مثال البعض الضروري (قوله بخلاف نحو سراويل ومخدة الخ) أي فلا خيار ولافسخ بالجزء عن الأواني ونحوها كما حرم به المتولي لأنه ليس ضرورياً كالسكنى وإن كان يصير ديناً في ذمته اه مغني (قوله وفرش) أي لا تنصرف بتركه وقوله وأوان أي يمكنها إلا كل والشرب بدونها فلا ينافي ما قدمناه عن سم عن مر اه عش (قول المتن بالأدم) قال في المغرب الأدم ما يؤتى به والجمع آدم بضمين ومعناه الذي يطبخ الخبز ويصلحه والأدم مثله والجمع آدم كالم وأحلام اه سيد عمر (قوله مع سهولة قيام البدن الخ) أي وإن كان تناول بلا آدم صعباً في نفسه اه رشدي (قوله كما كان يحصل القوت بالسؤال) أي فلا يفتقر بر كاتقهم هذه العبارة فلها الفسخ وقد يتوقف فيما إذا قدر على الكسب بالسؤال فإنه لا منة عليها فيما يصرفه عليها منه ويحتمل أن المراد أنها لا تفسخ بقدرته على السكنى بنحو المسجد كالبيت المعد للخطيب أو الإمام في المسجد وليس داخل في وقفته لأنه لا منة عليها في السكنى بذلك ولا حرمة حيثئذ فيجوز تشبيهه بالقدر على القوت بالسؤال وهذا الاحتمال أقرب من الأول ومع ذلك لا يكاف السؤال بل إن سأل وأحضر لها ما تنفق امتنع علم الفسخ والأفلا اه عش وقوله وهذا الاحتمال أقرب الخ لعله من حيث الحكم والأفلا ابتداء من العبارة هو الأول (قوله ابتداء) خرج به المؤجل إذا حل فلافسخ به اه عش (قوله بالغرض) متعلق يجب قال في شرح المنهج فلافسخ بالاعسار بالمهر قبل الغرض انتهى اه سم (قوله ان لم يقبض) أي قوله خلافاً لمن قيد في المغني الأقوله قال بعضهم إلى أما إذا قبضت وقوله ولا تحسب إلى فإن فقد وقوله كان قال إلى استقلت (قوله للجزء عن تسليم العوض الخ) فاشبه ما إذا لم يقبض البائع الثمن حتى يجز على المشتري بالفلس والمبيع باق بعينه اه مغني (قوله عقب الرفع) قضيته أنه لا فور قبل الرفع اه سم عبارة عش أي أما الرفع نفسه فليس فوراً فلاؤخرت مدة ثم أرادته مكنة كما يأتي في قوله لا قبضها لأنها تؤثر في الخ والفرق أنه بعد الرفع ساغ لها الفسخ فتأخيرها رضا بالاعسار وقبل الرفع لم تسحق الفسخ الآن لعدم الرفع المتقضى لاذن القاضي لاستحقاقها الفسخ اه (قوله فوري) وعلم من كونه على الفور بعد الطلب أنه لا يعمل ثلاثة أيام ولا دونها وبه صرح الماوردي والرويان قال الأذري وليس بواضح بل قد يقال إن الأمهال هنا أولى لأنها تأخر بتأخير النفقة بخلاف المهر اه وهو ظاهر لكن المنقول خلافه اه مغني عبارة سم وما قاله الأذري هو الوجه وعليه فالغورية إنما تعتبر بعد الأمهال كما هو ظاهر اه (قوله كجهل) مثال للعذر (قوله به) أي الوطء (قوله قال بعضهم الخ) عبارة النهاية ثم يجمع عدم تأثير تسليم وليها من غير مصلحة الخ (قوله فقبض به) أي بالمهر الواجب الحال ابتداء (قوله بإمكان التشريل فيه) أي في المبيع اه مغني (قوله وقال البارزي الخ) وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى اه نهاية (قوله لها الفسخ هنا) قال مر والضابط أن ما جازله الحيس لأجله فسخت بالاعسار به اه ويؤخذ من أن لا تفسخ بالمؤجل إذا حل سم على المنهج اه عش (قوله قال الأذري وهو الوجه الخ) وهذا هو المعتمد كما اعتمد السبكي وغيره إذ لا يلزم على فتوى ابن الصلاح كما قال ابن شهابه أجباراً لزوجه على تسليم نفسها بتسليم بعض العداق إذ ليس لها الزكشي الخ اه (قوله بخلاف الخ) كذا مر (قوله مع سهولة الخ) انظر مع تعليقه فيما سبق وجوب الأدم بقوله إذا الطعام لا ينساغ غالباً إلا به فأي سهولة مع عدم الانساغ غالباً بدونه وقوله بالغرض متعلق يجب قال في شرح المنهج فلافسخ بالاعسار قبل الغرض اه (قوله عقب الرفع) قضيته أنه لا قول قبل الرفع (قوله فوري) قال في شرح الروض وعلم من كونه على الفور بعد الطلب أنه لا يعمل ثلاثة أيام ولا دونها وبه صرح الماوردي والرويان قال الأذري وليس بواضح بل قد يقال بأن الأمهال هنا أولى لأنها تأخر بتأخير النفقة بخلاف المهر اه وما قاله الأذري هو الوجه وعلى الغورية إنما تعتبر بعد الأمهال كما هو ظاهر (قوله وقال البارزي

وأوان (كهو بالنفقة) بجمع إن البسطن لا يبقى بدونهما (وكذا) الاعسار (بالأدم والمسكن) كهو بالنفقة (في الأصح) لتعذر الصبر على دوام فقد هما (قات الأصح) المنع في الأدم والله أعلم) لأنه تابع مع سهولة قيام البدن بدونه بخلاف نحو المسكن وامكانه بنحو مسجد كما كان يحصل القوت بالسؤال (وفي اعساره بالمهر) الدين الواجب الحال ابتداء وانما يجب في المفوضة ما دام لم يطأ بالغرض كما مر (أقوال أظهرها تفسيخ) ان لم تقبض منه شيئاً (قبل وطء) للجزء عن تسليم العوض مع بقاء المهر وض بمحاله وخيارها حيثئذ عقب الرفع للقاضي فوري فبسهة بتأخيرها بلا عذر كجهل كما هو ظاهر (لا بعده) لتلف العوض به وصيرورة العوض ديناً في الذمة قال بعضهم إلا أن يسلمها الولي وهي صغيرة لغير مصلحة فقبض به نفسها بمجرد بلوغها فلها الفسخ حيثئذ ولو بعد الوطء لأن وجوده هنا كعدمه أما إذا قبضت بعضه فلافسخ لها على ما أفتى به ابن الصلاح واعتصمه الأسنوي وكذا الزكشي وأطال فيه وفارق جواز الفسخ بالفلس بعد قبض بعض الثمن بإمكان

التشريع نفسه دون البضع وقال البارزي كالجوري لها الفسخ هنا أيضاً قال الأذري وهو الوجه نقلاً ومغني وأطال فيه (ولافسخ) بأهمل جهر أو نحو نفقة



(حتى) ترفع للقاضي أو  
المحكم (يثبت) بأقراره  
أو بيينة (عند قاض) أو محكم  
(اعساره في نفسه) بنفسه  
أو نائبه (أو يأذن لها فيه)  
لأنه يجتهد - وفيه كالعنة فلا  
ينفذ منها قبل ذلك ظاهرا  
ولا باطنا ولا تحسب عدتها  
الامن الفسخ فان دفع قاض  
ومحكم بمحلها أو عجزت عن  
الرفع اليه كان قال لا أفسخ  
حتى تعطيني مالا كلفه ظاهر  
استقلت بالفسخ للضرورة  
وينفذ ظاهرا وكذا باطنا كما  
هو ظاهر خلافا لمن قيد بالازل  
لان الفسخ مبني على أصل  
صح وهو مستلزم للنفوذ  
باطنا ثم رأيت غير واحد  
جزموا بذلك (ثم) بعد تحقق  
الاعسار (في قول ينجز)  
بالبناء للفاعل أو المفعول  
(الفسخ) لتحقيق سببه  
(والاظهر امهاله ثلاثة أيام)  
وان لم يستعمل لان امة  
قريبة يتوقع فيها القدرة  
بقرض أو غيره (ولها الفسخ  
صبيحة الرابع) بنفقة مالا  
مهلة لتحقيق الاعسار (الان  
يسلم نفقته) أي الرابع فلا  
تفسخ بما مضى لانه صار دينا  
ومن ثم لو اتفقا على جعلها  
بما مضى لم تفسخ كل جهة  
ابن الرقة لان القدرة على  
نفقة الرابع وان جعله عن  
غيره مبطله للمهلة ولو أعسر  
بعد ان يسلم نفقة الرابع

منع الزوج مما استقر له من البضع وهو مستبعد ولو أجبرت لاتخذ الزوج ذر بعهة الى ابطال حق المرأة من  
حجر نفسها بتسليم درهم واحد من مسداق هو ألف وهو في غاية البعد اه معنى (قوله أو المحكم) أي  
بشرط من هاية أي بان يكون مجتهدا ولو منع وجود قاض أو مقلد أو ليس في البلد قاضي ضرورة عش (قول المن  
في نفسه) بالرفع بخطه ويجوز فيه وفي يأذن النصب علة على ثبت اه معنى أقول في النصب حرازة ان يصير  
المعنى ولا فسخ حتى يفسخه الخ فالرفع منعه (قوله بل ذلك) أي قبل اذن القاضي ولا حاجة كما قال الامام الى  
ايقاعه في مجلس الحكم لان الذي يتعلق به اثبات حق الفسخ اه معنى (قوله مالا) ظاهره وان قل رقة ياس  
ما صرف النكاح من ان شرط جواز العدول عن القاضي للمحكم غير المجتهد حيث طلب القاضي مالا ان يكون  
له وقع جريان مثله هنا اه عش (قوله استقلت) أي بشرط الامهال مر اه سم (قوله للضرورة)  
اما عند القدرة على ذلك فلا ينفذ ظاهرا وكذا باطنا كجزموا بذلك معصرين به الاسنوي اه معنى (قوله  
غير واحد الخ) ومنهم الاسني والمعنى (قوله جزموا بذلك) معتمد اه عش (قوله وان لم يستعمل) الى قوله  
لانه صار في المعنى (قوله بنفقته) أي بجزمه عنها (قوله بلامهاله) أي الى بياض النهار اه معنى (قوله ومن  
ثم الخ) لم يظهر لي وجه التفرع (قوله ومن ثم لو اتفقا الخ) عبارة المعنى وليس لها أن نأخذ بنفقة يوم قدر فيه  
عن نفقة يوم قبله عجز فيه عن نفقته لتفسخ عند تمام المدة لان العبرة في الاداء بقصد المؤدى فان تراضيا على  
ذلك فبها احتمالا ان أحدهما مالها الفسخ عند تمام الثلاث بالتلفيق وثانيهما لا وتجعل القدرة عليها مبطله  
للمهلة قال الاذري والمتبادر ترجيح الاول ويرجع ابن الرقة الثاني بناء على انه لا فسخ بنفقة المدة الماضية  
وأجيب عنه بان عدم فسخها بنفقة المدة الماضية قبل أيام المهلة لا فيها اه وفي سم بعد ذكر مثلها عن الاسني  
ما نصه فعلم ان بطلان المهلة بالقدرة على نفقة الرابع مع جعله عن غيره ليس أمرا تابعا فاقول الشارح  
وان جعل عن غيره فيه فلا يخفى فليتأمل اه (قوله لم تفسخ الخ) خلافا للاسني والمعنى كما مر آغا والنهاية  
عبارة فاحتمال ان أرجحهما نعم عند تمام الثلاث بالتلفيق اه (قوله وان جعله) أي المقدور عليه في الرابع  
الخ) أفستى به شيخنا الشهاب الرملي (قوله حتى ترفع القاضي) لا يخفى ان من لازم ذلك الدعوى وذلك  
شامل للاعسار في أيام التمكين ولا ينافي ذلك ما تقدم انه لا تخصم بنفقة اليوم وان وجبت بالفجر  
لجواز تخصيص ذلك بغير دعوى الاعسار وأما تخصيص هذا بالاعسار في غير أول أيام التمكين فبعد ثم  
بحث بما ذكرته مع مر فوافق (قوله فلا ينفذ منها) لا يخفى مع هذا القورية في قوله السابق وخيارها  
عقب الرفع للقاضي فوري فامعنى اعتبار القورية مع انهاء التمسك به (قوله استقلت بالفسخ الخ) بشرط  
الامهال مر (قوله وينفذ الخ) كذا مرش (قوله ثم رأيت غير واحد) ومنهم شرح الروض (قوله  
ومن ثم لو اتفقا على جعلها بما مضى الخ) عبارة الروض وان تراضيا ففيه تردد قال في شرحه أي احتمالا ان  
أحدهما مالها الفسخ عند تمام الثلاث بالتلفيق وثانيهما لا وتجعل القدرة عليها مبطله للمهلة قال الاذري  
والمتبادر ترجيح الاول قال ويرجع ابن الرقة الثاني بناء على انه لا تفسخ بنفقة المدة الماضية بمحل في الماضية قبل  
أيام المهلة لاني أيامها اه فعلم ان بطلان المهلة بالقدرة على نفقة الرابع مع جعله عن غيره ليس أمرا تابعا  
قطعا فليتأمل وقوله في الاحتمال الاول عند تمام الثلاث بالتلفيق هل ذكر التلفيق بناء على أن النفقة واقعة  
عن يوم القدرة ولا اعتبار بجعلها بما مضى اذ لو وقعت عما مضى كما جعله فلا تلفيق لان يوم القدرة  
يصح الى ما مضى وهو متوالى معه وليس بناء على ذلك لانها قد جعلها عن يوم من أثناء المدة الماضية  
وحينئذ يأتى التالفق لان ذلك اليوم يتخلل الايام الخالية عن الاتفاق فان قلت اشترط تمام الثلاث بقوله  
عند تمام الثلاث يقتضي عدم تمامها بعدم انها تامة على التقديرين سواء وقعت البقية عن الرابع أو عما  
قبله قلت الروض لم يفرض القدرة على النفقة في خصوص الرابع بل كلامه شامل للقدرة على ما في الثالثة فانه  
قال فلو تخللها قدرة نفقة الثلاث وليس لها أن نأخذ بنفقة يوم أي قدر فيه عن يوم قبله وان تراضيا ففيه تردد  
اه لكن كان القياس على هذا أن يقال ولو بالتلفيق (قوله مبطله للمهلة) هل يرد هذا قوله الا فيجوز



بنفقة الخامس بنت على المدونة ولم تستأنفها وظاهر قولهم بنفقة الخامس انه لو أعسر بنفقة السادس استأنفها وهو محتمل ويحتمل انه اذا تخللت ثلاثه وجب الاستئناف أو أقل فلا (ولو مضى يومان بنفقة وأنفق الثالث وعجز الرابع بنت) على اليومين لتضررها بالاستئناف فتصبر يوما آخر ثم تفسخ فيما يليه (وقيل (٢٤٢) تستأنف) الثلاث والحق الأول وورد الامام بأنه قد يتخذ ذلك عادة فيؤدي الى عظيم ضررها (ولها) ولو غنية (الخروج زمن المهلة) نهارا (لتفصيل النفقة) بنحو كسب وان أمكنها في بيته أو سؤال وليس له منعها لان حبسه لها انما هو في مقابلة انفاقه عليها ثم يتجه ان يحمله ان لم يكن في خروجها رية ثبتت هي أو قسرا منها والا منعها فان اضطرت مكنها أو خرج معها (وعليها الرجوع) لبيتها (لئلا) لانه وقت الاواء دون العمل ولها من نفقته ما تحتاج اليه كسب قاله البغوي وورجسته في الروضة وقال الروياني ليس لها المنع وحل الاذرى وغيره الاول - على النهار والثاني على الليل - وبه صرح في الحاوي وتبعه ابن الرفعة واذا قلنا لها المنع ولو ليلا سقطت عن ذمته نفقة زمن المنع وقياسه انه لا نفقة لها زمن خروجها لكسب

(قوله بنفقة الخامس) قال في شرح الروض والسادس اه وهو مخالف لقوله وظاهر قولهم الخ اه سم أي وموافق للاحتمال الثاني الذي اعتمدته النهاية كما يأتي (قوله بنت على المدونة لم تستأنفها) أي فلها التفسخ صبيحة الخامس معنى وسم وعش (قوله بنفقة السادس) أي مع الخامس (قوله وجب الاستئناف الخ) معتمد اه عش (قوله أو أقل فلا) والاصح ان لها التفسخ حينئذ نهاية أي حين اذا تخلل أقل وشيبيذ والضابط انه متى انفق ثلاثة متواليه وعجز استأنفت وان انفق دون الثلاث بنت على ما قبله برماوى (قوله على اليومين) الى قوله نعم في المغنى والى الفصل في النهاية الا قوله وقياسه الى الفرع وقوله أخذ بعضهم الى لا عبرة وقوله قال أبو زيد الى الفصل (قوله بنحو كسب الخ) عبارة المغنى بكسب أو تجارة أو سؤال (قوله أو سؤال) عطف على نحو كسب (قوله منعها) أي من الخروج اه (قوله والا منعها) أي وان ارادته حجبها معها من يدفع الرية عنها وعليها أجرته ان لم يخرج الا بهاد قوله أو خرج معها أي ولا أجرته عليها اه عش (قوله وحل الاذرى وغيره الخ) معتمد اه عش (قوله على النهار) أي وقت التفصيل نهاية ومعنى (قوله وبه صرح الخ) أي بالتفصيل المذكور (قوله واذا قلنا لها المنع الخ) والاوجه عدم سقوط نفقة تمام مع منعها له من الاستمتاع زمن التفصيل فان نفقة ذلك في غير مدة التفصيل سقطت من المنع نهاية ومعنى أي فتسقط نفقة اليوم والليله بمنعها من المنع في غير وقت العمل وان قل زمن المنع كالحظة عش (قوله فرع) الى قوله وتورد شارح في المغنى الا قوله وفي الاحتياج الى لا عبرة بعقار (قوله وبانها الخ) أي الزوجة اه عش (قوله يبطل التفسخ) أي يتبين بطلانه اه معنى (قوله قاله الغزالي) ونقل السنباطي في حاشيته على المحلى كلام الغزالي وأقره اه سيد عمر وكذا أقره المغنى كما أسرنا اليه (قوله كما) عبارة النهاية أخذنا من في قوله والاصح انه لا فسخ من ميسر حضر أو غاب اه (قوله كما) وقد يحمل المارغلي من له مال مقدور عليه وعلى هذا يكون عدم المال أو العجز عنه بمنزلة غيبته مسافة القصر اه سم (قوله وأخذ بعضهم الخ) مقتضا انه ليس مصرح به في كلامه - حاولي كذا في أصل الروضة بعد كلام ما نصه وعلى قياس هذه الصورة لو كان له عقار ونحوه لا يرغب في شرائه ينبغي أن يكون لها الخيار انتهى وبه جزم في متن الروض اه سيد عمر عبارة النهاية ولا اعتبار بعرض أو عقار لا يتيسر بيعه كما يؤخذ من كلامهما اه (قوله لا يتيسر بيعه) لعل المراد لا يتيسر بيعه بعد مدة قريبة فيكون كالمال الغائب فوق مسافة القصر اه عش (قوله نعم تسقط به) الى المتن الضمائر البارزة فيه كلها راجعة لرضاها اه سم (قوله المتن ولو رضيت الخ) ومعلوم ان الكلام في الرشيدة فلا أثر لرضا غيرها اه عش (قوله وكرضاها به امسا كها الخ) فيسقط خيارها

الامام الخ فانه صريح في ان القدرة لا تبطل المهلة السابقة بل قد يقال عدم الابطال هنا بالاول لان القدرة هنا بعد المدة وفيما يأتي عن الامام قبل تمامها (قوله بنفقة الخامس) قال في شرح الروض أو السادس اه وهو مخالف لقوله وظاهر قولهم الخ (قوله بنت) فحمل ابطال المهلة بالاتفاق الذي دل عليه قوله لان القدرة الخ مالم يعسر بنفقة ما بعده والظاهر ان معنى البناء انها تفسخ في الخامس لانه رابع الايام الخالصة عن الاتفاق والتفسخ محل رابعها ولو استأنفت لاحتاجت الى مضى ثلاثة بعده بالاتفاق ثم تفسخ في ثالثها الذي هو رابع الجلة فليست أم (قوله وظاهر قولهم الخ) كذا مرش (قوله والا منعها) أو خرج معها مرش (قوله وحل الاذرى وغيره الخ) كذا مرش (قوله على النهار) أي وقت التفصيل مرش (قوله وفي الاحتياج الخ) تركه مر (قوله كما) قد يحمل المال على من له مال مقدور عليه وعلى هذا يكون عدم المال أو العجز عنه بمنزلة غيبته مسافة القصر (قوله نعم تسقط به الخ) كذا مرش والضمير في به وفي بعده وفي لانه

لا يفسخ عليه وان تعذر تفصيل النفقة منه كما مر وأخذ بعضهم من كلام الشيخين انه لا عبرة بعقار أو عرض لا يتيسر بيعه (ولو رضيت باعساره) بالنفقة أبدا (أو نكحته عالة باعساره) بذلك (فلها التفسخ بعده) لان الضرر يتجدد كل يوم ورضاها بذلك وعدم تسقط به المطالبة بنفقة يومه ثم غل بعد ثلاثة أيام لانه يبطل ما مضى من المهلة (ولو رضيت باعساره بالمهر) أو نكحته عالة بذلك (فلا) تفسخ بعده لان الضرر لا يتجدد وكرضاها به امسا كها عن المحاكاة بعد مطالبتها بالمهر لا قبلها لانها تؤخرها لتوقع يسار



به وقوله لا قبلها أي قبل المطالبة فلا يسقط اه معني (قوله المتن ولا فسخ لولي صغيرة ومجنونة) أي وإن كان فيه مصلحة لهما اه معني (قوله فعلى من تلزمه مؤنتها الخ) ومنه يتبين المال نعم ميسر المسلمين حيث لم يوجد منفق اه ع ش (قوله قبل النكاح) أي على فرض عدم النكاح (قوله وإن كانت الخ) عبارة المغني ويصير نفقتها ومهرهما ديناً عليه بطالبه إذا أسير (تنبيه) أفهم كلامه أن عدم فسخ ولي البالغة من باب أولى اه عبارة ع ش سكت عن البالغة وقضية إطلاق شرح المنهج أنها كالصغيرة فليس له منع نفقتها ليجبها إلى الفسخ وعليه فيمكن الفرق بينها وبين الأمانة نفقة الحرية سببها القرابة ولا يمكن إسقاطها عند العجز بخلاف الأمانة فإنه قادر على إزالة وجوبها عنه بان بيعها أو تزويجها فكان وجوبها عليه من هذه الحاشية دون نفقة القريب اه بحذف (قوله كالرشيعة) أي فلها الفسخ اه ع ش (قوله المتن ولو أعتسر زوج أمة) \* فروع \* للأمة مطالبته بتزويجها بالنفقة فإن أعطاهها برئ منها ولم يكن لها السيد دونها لكان لها قبضها وتناولها لأنها كالأزوجة في القبض بحكم النكاح وفي تناولها بحكم العرف وتعلقت الأمانة بالنفقة المقبوضة فليس له بيعها قبل إبدائها بغيرها فإن أبدلها جاز له التصرف فيها ببيع وغيره ويجوز لها إخراج زوجها من نفقة اليوم لا أمس كالمرء والسيد بالعكس ولو ادعى الزوج تسليم النفقة الماضية والحاضرة أو المستقبلية فأنكرت الأمانة صدقت بينهما فإن صدقة السيد برئ من النفقة الماضية تدون الحاضرة والمستقبلية ومن طوّل بـنفقة ماضية وادعى الأعتسار يوم وجوبها حتى يلزم نفقة المعسر وادعت هي اليسار فيه صدق بيمينه إن لم يعرف له مال ولا فلا ولو عجز العبد عن الكسب الذي كان ينفق منه ولم ترض زوجته بيمينه كان لها الفسخ وإن رضيت صارت نفقتها ديناً عليه معني وروض مع شرحه (قوله لم يلزم سيدها الخ) أعتز زوج أي بان لم يكن فرعاً للزوج اه ع ش عبارة المغني (تنبيه) استثنى من ثبوت الخيار لها ما لو أنفق السيد عليها من ماله فإنه لا خيار لها حيثئذ ومالو كانت زوجة أحد أصول سيدها المورس الذي يلزمه إعفافه لأن نفقتها على سيدها وحيثئذ فلا فسخ له ولأهلها وألحق بها نظائرها كل زوج أمة بعده واستقدمه فإن لم يستقدمه وعجز عن الكسب فيظهر أن لها الفسخ إن لم ترض بيمينه ولم ينفق عليها السيد اه وفي سم بعد رد كرمائها عن شرح الروض ما نصه وقد يشكّل كون أمة زوجة أحد أصوله بما تقدمه في محرمات النكاح أنه لا ينكح بمأوكته وإن لمأوكته فرعه كما لو كته اه الآن يصور ما ذكره بما إذا طرأ ملك الفرع فإنه لا يبطل نكاح الأصل كما تقدم اه (قوله الفسخ) فاعل مر اه سم (قوله وإن رضى السيد الخ) فإن ضمن لها النفقة بعد طالع فبرئ منهما مع كضمان الأجنبي اه معني (قوله لكن نص في الأم الخ) معتمد اه ع ش (قوله على إجبارها الخ) أي فبتمتع الفسخ اه سم (قوله فالفسخ به) أي بسبب المهر أي السيد (قوله

(ولا فسخ لولي) امرأه حتى (صغيرة ومجنونة) بأعتسار (بهر ونفقة) لأن الخيار منوط بالشهوة فلا يفرض لغير مسخوطة نفقتها في مالهما إن كان والا فعلى من تلزمه مؤنتها قبل النكاح وإن كانت ديناً على الزوج والسفينة البالغة كالرشيعة هنا (ولو أعتسر زوج أمة) لم يلزم سيدها إعفافه (بالنفقة) أو تزويجها بمهر الفسخ به (فلها الفسخ) وإن رضى السيد لأن حق قبضها لها ومن ثم لو سلم لها من ماله لم يجبر على ما قاله شارح لكن نص في الأم على إجبارها أي لأنه لا منة عليها فيه مخرج بالنفقة المورس فالفسخ به لأنه المستحق لقبضه

راجع لرضاها (قوله في المتن ولو أعتسر زوج أمة الخ) قال في الروض وتطالب الأمانة زوجها بالنفقة فلا أعطاهها برئ ولم يكن لها السيد وتعلقت بها فليس له منعها قبل إبدائها لها البراءة من نفقة اليوم لا أمس والسيد بالعكس وإن ادعى التسليم فأنكرت الأمانة فالقول قولها وإن صدق السيد برئ من الماضية فقط إذا الخصومة للسيد في الماضية لا الحاضرة أي ولا المستقبلية اه قال في شرحه ولو أقرب بالقبض وأنكر السيد فالقول قولها لأن القبض اليها بحكم الحاكم أو بصريح الالتماس اه في الهامش بعد هذه الحاشية (قوله لم يلزم سيدها إعفافه) قال في شرح الروض تنبيه لو كانت أمة المورس زوجة أحد أصوله الذين يلزمه إعفافهم فمؤنتها عليه كما سيأتي وحيثئذ فلا فسخ له ولأهلها وألحق بها نظائرها كل زوج أمة بعده واستقدمه اه وقد يشكّل كون أمة زوجة أحد أصوله بما تقدمه في محرمات النكاح أنه لا ينكح بمأوكته وإن لمأوكته فرعه كما لو كته ولم يقيد الفرع وسر ولا معسر والشارح قديمه هناك بالمورس والعيب عم الآن يصور ما ذكره بما إذا طرأ ملك الفرع فإنه لا يبطل نكاح الأصل كما تقدم (قوله الفسخ) فاعل (قوله لكن نص في الأم على إجبارها) قد يؤخذ من قوله السابق ولو تبعه رجل لم يلزمها القبول بل لها الفسخ لما فيه من المنفعة البالغة على أن لزوم القبول مع عدم المنفعة يمنع الفسخ أنه على الإجبار هنا يمنع الفسخ وقد يؤيد به بحث



نعم المبيعة لا بد في الفسخ (الح) هذا انما ياتي على ما تقدم في الوقبض بعض المهر عن ابن الصلاح من امتناع  
الفسخ اما على المتمد الذي تقدم عن غيره من جواره فلها وحدها الفسخ وكذا السيد وحده ويجري ذلك في  
سیدی فنه فلكل وحده الفسخ لان غايته انه فسخ ببعض المهر وهو جازم راه سم وفي النهاية وكذا في ع ش  
عن الزيادي ما وافقه (قوله فيها) أي في صورة المهر ع ش وسم (قوله بان يفسخ الح) أي بعد أن ياذن  
لها القاضي في الفسخ أخذاً مما مر من قول المصنف في نفسه أو ياذن له أو سمع من قول الشارح هناك فلا  
ينفذ منها قبل ذلك الح (قوله المتن وله أن يلجئها الح) عبارة المغني وعلى الأول لا يلزم السيد نفقتها اذا كانت  
بالغة عاقلة ولكن له أن يلجئها الح اه (قوله انما كالقنة فيما ذكر) أي في عدم فسخ السيد وقوله الا في  
الجاء السيد الح لا حاجة اليه لان السيد لا تلزم نفقة مكاتبته الا أن يصور ذلك بما لو عجزت المكاتبة عن نفقة  
نفسها اه ع ش (قوله ولو أعسر الح) عبارة النهاية ولو أعسر سيد مستولدة عن نفقتها أجبر على تخليتها  
للكسب لتنفق منه أو على ايجارها ولا يجبر على عتقها أو تزويجها ولا يبيعها من نفسها فان عجزت عن الكسب  
اتفق عليها من بيت المال قال القموني ولو غاب مولاه ولم يعلم له مال ولا لها كسب ولا كان بيت مال فالرجوع  
الى وجه أبي زيد بالتزويج أولى للمصلحة وعدم الضرر اه وفي المغني والروض مع شرحه مناهي الاقوله قال  
القموني الح قال ع ش قوله من بيت المال أي فان لم يكن فيه شيء أو منع متوليه فينبغي أن يجبر على تزويجها  
للضرورة وقوله بالتزويج أولى الح لعل المراد ان الحاكم يزوجه لان الفرض غيبة سيدها سم على ج اه (قوله  
قال أبو زيد الح) في اقتضائه على نكاحه أو له أبي زيد وتقريرها اشعار بانه اذا هو غريب وفي الروضة بعد  
ذكر مقالة أبي زيد ما نصه وقال غيره لا يجبر عليه بل بخليتها لتكسب وتنفق على نفسها قلت هذا الثاني  
أصح فان تعذر نفقتها بالكسب فهي في بيت المال انتهى وحزم في الروض بما صححه النووي ثم  
رأيت الشارح في نفقة الرقيق حزم به أيضاً ثم رأيت المحشي سم تعقب كلامه هنا بما في الروض وشرحه  
وبكلامه في نفقة الرقيق اه سيد عمر

\*(فصل في مؤن الاقارب)\* (قوله في مؤن الاقارب) الى قوله وهل يشترط في النهاية الاقوله وهل يلحق الى  
ذلك لعدم الادلة وكذا في المغني الاقوله ومن ثم الى لقوله (قوله الحر أو المبعوض) خرج به الرقيق فان لم

الاذري السابق هناك أن تبرع سيد الزوج بفسخ (قوله لا بد في الفسخ) أي بالمهر أو الفسخ بالنفقة  
للقنة فالمبيعة أولى فلا مدخل للسيد فيه ثم توقف الفسخ على موافقتها والسيد انما ياتي على ما تقدم فيما  
لو قبض بعض المهر عن ابن الصلاح من امتناع الفسخ اما على المتمد الذي تقدم عن غيره من جواره فلها  
وحدها الفسخ وكذا السيد وحده ويجري ذلك في سیدی فنه فلكل وحده الفسخ لان غايته انه فسخ ببعض  
المهر وهو جازم (قوله انما كالقنة) فيما ذكر اه (قوله ولو أعسر سيد مستولدة الح) ولو أعسر سيد  
مستولدة عن نفقتها أجبر على تخليتها لتكسب لتنفق منه أو على ايجارها ولا يجبر على عتقها أو تزويجها ولا  
يبيعها من نفسها فان عجزت عن الكسب اتفق عليها من بيت المال قال القموني ولو غاب مولاه ولم يعلم له مال  
ولا لها كسب ولا كان بيت مال فالرجوع الى وجه أبي زيد بالتزويج أولى للمصلحة وعدم الضرر من ش ولعل  
المراد ان الحاكم يزوجه لان الفرض غيبة سيدها (قوله ولو أعسر سيد مستولدة الح) الذي في الروض  
ما نصه فصل لو عجز عن نفقة أم ولده أجبر على تخليتها لتكسب فان عجزت ففي بيت المال اه وفي شرحه ولا  
يجبر على عتقها أو تزويجها اه وسأتي في نفقة الرقيق حزم الشارح بما وافق ذلك ولم يتعرض لذلك كرهنا  
\*(فصل في مؤن الاقارب)\* (قوله أي الفرع الح) قال في التبيين ولا يجب نفقة الاقارب على العبد ولا  
تجب على المكاتب الا أن يكون له وللمن آمنه فوجب عليه نفقته اه قال ابن النقيب أي وان أولدها أي  
بغير اذن سيده لانه تابع له ان عتق وعائد الى سيده ان رق والنفع عائد الى من له الملك ثم ذكر تعصبا في ولد  
المكاتب في النكاح فرأى به (قوله والمبعوض كذلك) أي بالنسبة لبعضها لآخر

نعم المبيعة لا بد في الفسخ  
فيها من موافقتها  
والسيد كما اعتمد الاذري  
أي بان يفسخا معا أو يوكل  
أحدهما الآخر كما هو  
ظاهر وقول شارح انها  
كالقنة ضعيف (فان وضعت  
فلا فسخ للسيد في الامع)  
لانه انما يتلقى النفقة عنها  
(وله ان يلجئها) أي المكاتبة  
اذ لا ينفذ من غيرها (الاه)  
أي الفسخ (بان لا ينفق  
عليها) ولا يجوزها (ويقول)  
لها (انضى أو جوى)  
دفعاً للضرورة عنه وتردد  
شارح في المكاتبة والذي  
يقعها انما كالقنة فيما ذكر  
الا في الجاء السيد لها ولو  
أعسر سيد مستولدة عن  
نفقتها قال أبو زيد أجبر على  
عتقها أو تزويجها  
\*(فصل في مؤن الاقارب)\*  
(يلزمه) أي الفرع الح  
أو المبعوض الذكر والانثى  
(نفقة) أي مؤنة حتى نحو  
دواء أجرة طبيب (الوالد)  
المعصوم الحر وقته المحتاج  
له وزوجه



ان وجب اعاقفه أو المبعوض بالنسبة لبعضه الحر لا المكاتب (وان علا) ولو أنثى غير وارثة اجماعا لقوله تعالى وصاحبهما في الدنيا معروفا وللغير المهرج ان أطيب ما أكل الرجل من كسبه وولده من كسبه (و) يلزم الاصل الحر أو المبعوض الذكرا والانثى مؤنة (الولد) المعصوم الحر أو المبعوض كذلك (وان سفل) ولو أنثى كذلك لقوله تعالى وعلى المولود الآية ومعنى وعلى الوارث مثل ذلك الذي أخذ منه أبو حنيفة رضي الله عنه وجوب نفقة المحارم أي في عدم المضارة كما قبله ابن عباس رضي الله عنهما وهو اعلم (٣٤٥) بالقرآن من غيره وقوله فان أرضعن لكم

فأؤنهن أجورهن فإذا  
لزمه أجره الرضاع فكفايته  
الزمن ومن ثم أجمعوا على ذلك  
في طفل لا مال له وألحق به  
بالغ عاجز كذلك لقوله صلى  
الله عليه وسلم لهند خذي  
ما يكفينك ووليك بالمعروف  
(وان اختلف دينهما) بشرط  
عصمة المنفق عليه كما لا  
نحو مرند وحرابي كما يحتمل  
الزركشي وغيره وهو ظاهر  
لانتهاء واسة وهما ليسا من  
أهلها وهل يلحق بهما نحو  
زان محصن بجامع الاهدار  
أو يفرق بانهم ما ظنوا  
على عصمة نفسيهما فكان  
المانع منهما بخلافه فان  
توبته لا تعصمها ويسن له  
الستر على نفسه وكذلك  
للشهود على ما يأتي فكان  
من أهل المواساة لعدم  
مانع قائم به يقدر على اسقاطه  
كل محتمل والثاني أو جنة  
ولا يعارضه ما مر في التيمم انه  
لا يجب بسل لا يجوز صرف  
الماء لشربه بسل يظهر  
صاحبه به وان هلك الآخر  
عطشا وذلك لان اختلاف  
المخاطب ما هنا ثم لان ملحقا  
ذلك تعلق حق الطهر بعين  
الماء بمجرد دخول الوقت

يكن مكاتباً فان كان منفقاً عليه فهي على سيده وان كان منفقاً فهو أسوأه لان المعسر والمعسر لا تجب  
عليه نفقة قريبه وأما المكاتب فان كان منفقاً عليه فلا يلزم قريبه نفقة على الاصح لبقاء أحكام الرق عليه  
وان كان منفقاً فلا تجب عليه لانه ليس أهلاً للمواساة الا أن يكون له وللمن أمته وان لم يجزه ماؤها ومن  
زوجته التي هي أمة سيده فيجب عليه نفقة اه معني (قوله أو المبعوض) عطف على الحر هاتين بما بعد اه  
سم (قوله ان وجب اعاقفه) أي بان احتاج اليه اه عش (قوله لا المكاتب) قال في التنبية الا أن  
يكون له وللمن أمته فيجب عليه نفقة انتهت اه سم أي ومن زوجته التي هي أمة سيده كما مر عن  
المعني (قوله ما أكل) عبارة المعني والاسني يا كل اه (قوله وولده من كسبه) تنمة الخبر كافي الاسني والمعني  
فكوا ومن أموالهم اه (قوله أو المبعوض كذلك) أي بالنسبة لبعضه الحر سم وعش (قوله ولو أنثى  
كذلك) أي غير وارثة سم وعش (قوله لقوله تعالى الخ) هذا دليل الاول وقوله الا أنثى وقوله الخ  
دليل الثاني (قوله وجوب نفقة المحارم) بشرط اتفاق الدين في غير الابعاء اه معني (قوله أي في عدم  
المضارة) هو خبر ومعني الخ رشدي وكردى (قوله وقوله الخ) هو بالجر اه رشدي أي عطف على قوله  
تعالى (قوله عاجز كذلك) أي لا مال له (قوله لا نحو مرند وحرابي) كذا في النهاية وكتب عليه الرشدي  
ما نصه انظر مراده بالنحو ويؤخذ من فرق الشهاب بن حجر بينهما وبين الزاني المحصن بانه غير قادر على  
زوال مانع ان تارك الصلاة كالحرابي والمراد بالشارح بالنحو اه (قوله نحو زان الخ) يشمل  
تارك الصلاة مع ان فرق الا أنثى لا ينافي فيه ان تمكن من التوبة اه سيد عمر عبارة عش ومثلها ما على  
الراجح نحو الزاني المحصن لكن قال بجذبه ان الاقرب وجوب الاتفاق عليه ايجزه عن عصمة نفسه بخلافهما  
ومقتضى ما على به ان مثله قاطع الطريق بعد بلوغ خبره للامام اه (قوله والثاني) أي القرين (قوله وان  
هالك الآخر) أي نحو الزاني المحصن (قوله وذلك) أي عدم المعارض (قوله لانه) أي الوصف المنافي بابه  
أي سبب الاتفاق الذي هو وصف القرابة (قوله كذلك) أي ينافي القرابة من كل وجه (قوله لمقتضى  
أصل الخ) أي لانفاق (قوله وذلك) أي قوله وان اختلف دينهما اه عش (قوله وكالعق الخ) عطف  
على لعموم الأدلة (قوله فانه) أي الارث (قوله حينئذ) أي حين اختلاف الدين (قوله والوجه الثاني) مبتدا

(قوله ولو أنثى كذلك) أي غير وارثة (قوله ومعني وعلى الوارث مثل ذلك الخ) قال البيضاوي قوله  
تعالى وعلى الوارث مثل ذلك مانص عطف على قوله وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن وما بينهما ما نعليل  
معتض والمآراد بالوارث وارث الاب وهو الصبي أي ومؤنة الموضع من ماله اذا مات الاب وقيل الباقي من الابوين  
من قوله عليه الصلاة والسلام واجعله وارثاً منا وكلا القولين يوافق مذهب الشافعي رضي الله عنه اذ لا نفقة  
عنده فيما عدا الولادة وقيل وارث الطفل واليه ذهب ابن أبي ليلى وقيل وارثه المحرم منه واليه ذهب أبو حنيفة  
رضي الله عنه وقيل عصابتها به قال أبو زيد وذلك إشارة الى ماوجب على الاب من الرزق والكسوة اه قوله  
وكلا القولين لا يخفى ان كلا القولين لا ينافي القراءة الشاذة وعلى الوارث المحرم مثل ذلك غاية الامران  
الوصف بالمحرم من الوصف اللازم ذكر لنكتة فليتأمل وعلى ما نقله الشارح عن ابن عباس فالامر واضح  
وعليه فيكون التقييد بالمحرم في تلك القراءة لانه أولى بذلك فليتأمل (قوله بشرط عصمة المنفق عليه) كذا

(٤٤ - (شرواني وابن قاسم) - ثامن) حتى لا يصح تصرفه فيه فلم يقبل الصرف عنه بسبب ضعفه وامانها فالتعلق منوط  
بوصف القرابة وحينئذ يجب النظر الى من قام به وصف ينافيها من كل وجه وهو الحاربه أو الردة منع الاتفاق عليه لانه سببه بالسكينة بخلافه من  
لم يقم به وصف كذلك وهو نحو الزاني المحصن لانه لا يقصر منه الا أن فلم يوجد في موصف فرفع مقتضى أصل القرابة فاستصحبنا حكمه هاته وذلك  
لعموم الأدلة وكالعق ورد الشهادة بخلاف الارث فانه مبني على المناصرة وهي مفقودة حينئذ وهل بشرط اتحاد محل المنفق والمنفق عليه أولا  
حتى لو أراد المنفق عليه سبغ أو كان مقيماً بمحل بعيد عن المنفق لزما رسال كفايته مع من يتق به لينفق عليه كل محتمل والثاني أو جنة اظهر



الانتم بالي عوم كلامهم ثم رأيت ما يأتي في متفقين استويا واثاب أحدهما وهو يؤيد ما ذكرته وانما يجب (بشرط بسا المنفق) لانها مواساة  
ونفقة الزوجة ووضعه يصدق كما علم مما مر في الفلاس في اعساره وبينهم ما يكذبه ظاهر حاله فلا بد له من بيعة تشهد له به (بغاضل عن قوته وقوت  
عياله) زوجته وخادمها وأم ولده وعن سائر مؤنهم وخص القوت لانه الاهم لانه دينه ما مر في الفلاس وذلك لخبر مسلم ابدأ بنفسك فتصدق  
عليها فان فضل شيء فلاهك فان فضل (٣١٦) عن أهل شي فلذي قرابتك وبعمومه يتقوى ما مر عن أبي حنيفة الا ان يجب بان يستتبع من

النفس معنى يخصه (في  
يومه) وليته التي تليها غداء  
وعشاء ولولم يكفه الغاضل  
لم يجب غيره (ويباع فيها)  
أي كفاية القريب (ما)  
فضل عن اليوم واليلة تمام  
(يباع في الدين) من عمار  
وغيره كالمسكن والخدم  
والركوب ولو احتاجها  
لانها مقدمة على وفاته فيبيع  
فيها ما يباع فيه بالاولى فاندفع  
ما قيل كيف يباع مسكنه  
لا كثره مسكن لانه لا يبقى  
هو بالمسكن مع خبر ابدأ  
بنفسك على ان الخبر انما  
يأتي فيما اذا لم يبق معه بعد  
بيع مسكنه الا ما يكفي أجره  
مسكنه أو مسكن والده  
وحديث المتقدم مسكنه  
فذكر الخبر نايبا للاشكال  
وهو فسلم انه بعد بيع  
مسكنه في كل يوم ويلة  
لولا يفضل الا ما يكفي أجره  
مسكن أحدهما مقدم مسكنه  
وانه لا يعتد بمؤنه وأجره  
مسكن بعضه الا اذا فضل  
عن مؤنه ومؤن عياله وأجره  
مسكنهم يوما ويلة ما يصره  
لمؤنه بعضه ومنها مسكنه  
وكيفية بيع العقار لها  
معها المصنف في نظير من

وخبر (قوله ما يأتي) أي في آخر الفصل (قول المتن بسا المنفق) من والد أو ولد اه معنى (قوله لانها  
مواساة) الى قوله فعلم في النهاية (قوله به) أي الاعسار اه عش (قول المتن بغاضل عن قوته الخ) أي  
ويؤمر وفاته اذا أيسر بغاضل الخ اه معنى (قوله زوجته) الى قوله واندفع في المعنى الا قوله وبعمومه الى  
المتن (قوله وأم ولده) أي المنفق (قوله وذلك) أي الشرط المذكور (قوله فلاهك) أي لزوجه مسكن اه  
عش (قوله معنى يخصه) أي كان يقال انما وجبت على الاقارب لكونهم كالجزء منه وهذا خاص بالاصل  
والفرع اه عش (قوله ولولم يكفه الخ) فان لم يغضل شيء فلا شيء عليه اه معنى (قوله لانها) أي  
كفاية القريب اه معنى (قوله على وفاته) أي الدين (قوله لامله) أي أوفره (قوله أو مسكن والده)  
أي أو ولده (قوله في كل يوم الخ) أي لاجل مؤنه (قوله أجرة مسكن أحدهما) أي مسكنه أو مسكن والده  
(قوله وكيف يبيع العقار) الى قوله اما لا يباع في المعنى الا قوله وألحق الى انه يستقرض والى قوله ويبحث  
الاذرع في النهاية (قوله بيه) عبارة للمعنى يبيع العقار اه (قوله فان تعذر الخ) عبارة للمعنى ولولم يوجد  
من يشتري الا الكل وتعذر الافتراض ببيع الكل اه (قوله ولم يوجد الخ) عطف على تعذر اه سم أي  
عطف سبب على سبب (قوله لا يباع فيه) أي في الدين (قول المتن ويلزم كسوا بالخ) أي اذا لم يكن له مال  
اه معنى (قوله كالادم الخ) قضية انه يلزم الفرع آدمز وجه الاصل وقد حرم في فصل الاعفاف بانه لا يلزمه  
لها دم ولا نفقة لخدمها لانها لا تنسخ بذلك اه سم (قوله حيث وجب) أي الاخدام لاحتياجهما اليه لارض  
أو زينة أو نحوهما اه أسنى (قوله أي أقل ما يكفي الخ) عبارة في النهاية والمعنى ومحل وجوب ذلك في حلية  
الاصول بقدر نفقة المفسرين فلا يكف فوقها وان قدر كما اقتضاه كلام الامام والغزالي وان اقتضى كلام  
الماوردي خلافه اه (قوله لان القدرة الخ) وخبر في بالمرء انما أن يضيع من يقوت اه معنى (قوله  
وانما يلزمه) أي الكسب (قوله وانه هذه) أي للمؤنة وقوله وانضباطها أي اذهى مقدار من جهة الشارع  
وقوله بخلافه أي الدين فانه لا انضباط له من جهة الشارع ويختلف باختلاف مال المدين فقد يكون قليلا  
بالنسبة لشخص وكثيرا بالنسبة لآخر على انه قد يطرأ ما يقتضي تجديد الدين في كل يوم كعروض اتلاف  
منه مال غيره بغير اختيار منه اه عش (قوله ولا يجب لاجلها سؤال الزكاة الخ) قضية انه لو دفعت الزكاة  
بلا سؤال وجب قبولها عليه فيفرق بينهما وبين عدم وجوب قبول الهبة بوجودها لله الواجب بخلاف المزكى

مر (قوله ما لم يكذبه الخ) كذا مرش (قوله على ان الخبر انما يأتي الخ) في هذا الحصر نظر بل الخبر شامل  
للحاجة لغير المسكن فيقتضي بقاءه عند الحاجة اليه فتأمل بلطف وعدم لزوم بيعه في الحكم بالوهم نظر  
(قوله فذكر الخبر نايبا للاشكال) قد يقوى الاشكال بان حاجتنا وحاجة عياله مقدمان على الدين وعلى حاجة  
بعضه فكيف يباع ما يحتاج اليه المقدم الحاجة المؤخر وانما يتضح الاستدلال بان حاجة البعض مقدمة على وفاة  
الدين بعد انتفاء حاجته المقدمه ويجب بان حاجته المقدمه هي حاجة اليوم واليلة والكلام فيما زاد (قوله  
وكيفية بيع العقار الخ) ان أريد تعين هذه الكيفية فيهما من المصلحة اذا اقتراض جله والمبادرة لبيع  
البعض فيه خطر تلف القرض والامن قبل اتفاده تعين انه في بيع الحاكم (قوله ولم يوجد) عطف على تعذر  
(قوله كالادم والسكنى والاختدام) قضية انه يلزم الفرع آدمز وجه الاصل وقد حرم في فصل الاعفاف بانه

نفقة العبد وصوره بالاذرع وألحق غير العقار به في ذلك انه يستقرض لها الى ان يجتمع ما يسهل بيعه فيباع فان تعذر بيعه فانه  
البعض ولم يوجد من يشتري الا الكل يبيع الكل اما لا يباع فيه مما مر في باب الفلاس فلا يباع فيها بل يترك له ولمؤنه (ويلزم كسوا بكسها)  
أي النون ولو لحلية الاصل كالادم والسكنى والاختدام حيث وجب أي أقل ما يكفي منها على الوجه (في الاصح) ان حل ولا يقبه وان لم تجر عاذته  
به لان القدرة بالكسب كهي بان لا في تحريم الزكاة وغيره وانما يلزم لو فاء دين لم يعص به لانه على التراخي وهذه فورية ولقوله هذه  
وانضباطها بخلافه ومن ثم لو صارت بخلافه فاض لم يلزمه الا كسب لها ولا يجب لاجلها سؤال الزكاة



ولا قبول هبة فان فعل وفضل منه شيء عامر أنفق عليه منه (ولا تجب) المؤن (لما كان كفايا شهولا) لشخص (مكتسبا) لا يستعان بهان غدر على كسب ولم يكتسب كلفان كان حلالا لا تقبله ولا تقبل (وتجب لفقر غير مكتسب) (٣٤٧) ان كان زمنا أو أغنى أو مريض أو صغيرا

أو مجنوناً (لجرحه عن كفاية نفسه ومن ثم لو أطاق صغير الكسب أو تعلمه ولا يقبله جاز للولي أن يحمله عليه وينفق عليه منه فان امتنع أو هرب زعم الولي انفاقه (والا) يكن غير المكتسب كذلك (فاقوال أحسنها) (تجب) للأصل والفرع ولا يكافان الكسب لحرمتها ونائبها لا تجب لانه غنى (والثالث) تجب (لأصل) فلا يكاف كسبا (لأفرع) بل يكاف الكسب نعم لا تكلف الأم أو البنت الزوج لان حبس النكاح لا غاية له بخلاف ما لا كسب وبتر وجهه سقط نفقتها بالعقد وان كان الزوج معسرا ما لم تنفخ لتعذرا بحاج نفقتين كذا قيل وفيه نظر لان نفقتها على الزوج إنما تجب بالتمكين كما مر فكان القياس اعتباره الآن يقال إنها باقية على نفقة عليه موقوفة لحقها وعليه فمطله في مكافئة فقيرها لا بد من التمكين والألم تسقط عن الأب فيما يظهر (قلت) الثالث أظهر والله أعلم) لتأ كد حرمه الأصل ولان تكافئه الكسب مع كبر سنه يس من المعاشرة بالمعروف الأمور بها يحمل ذلك ان لم يشتغل بمال الولد ومصاله والا وجبت نفقته جزما

فانه انما دفع للفقير ما أوجبته الشرع عليه فاشبهه الديون اه ع ش (قوله ولا قبول هبة) أي أو وصية اه معنى ولعل المراد بالهبة هنا ما يشمل الصدقة والهبة (قول المتن ولا تجب لما كان كفايا) أي ولو زمنا أو صغيرا أو مجنوناً اه معنى (قول المتن ولا مكتسبا) أي بالفعل وكذا قوله بعد غير مكتسب اه سم (قوله كلفه) أي حيث كان فرعاً بخلاف الأصل ليوافق ما يأتي في كلام المصنف ع ش وسم (قول المتن زمنا) وفي المختار الزمنا آفة في الحيوانات ورجل زمنا أي مبتلى بين الزمنا اه وعليه فذكر الاعى وما بعده من ذكر الخاص بعد العام اه ع ش (قول المتن أو مجنوناً) أي أو ملبس من ذلك كله لكنه لا يحسن كسبا ولا يقدر على تعلمه اه ع ش (قوله فان امتنع الخ) أي في بعض الأيام اه معنى (قوله غير المكتسب) أي بالفعل اه سم (قوله كذلك) أي زمنا الخ (قوله غنى) أي بالقدرة على الكسب (قوله فلا يكاف كسبا) أي وان قدر عليه اه ع ش (قوله بل يكاف الكسب) ينبغي ولو صغيرا يقدر عليه فيؤجره الأصل وينفق عليه من أجره كما علم مما ذكرنا اه سم أي ان كان لا تقابه كما مر أيضا (قوله نعم لا تكلف الأم) في شيء اه سم ولعله إشارة إلى أنه لا حاجة إلى استثناءها على طريقة المصنف اه سيد عمر (قوله لا غاية له) أي ففيه اضرار به جامع انه قد لا يكون لهما غرض فيه لعدم القدرة على القيام بحقوق الزوج اه ع ش (قوله وبتر وجهه سقط الخ) هذا واضح ان كان الزوج حاضرا ولو كان غائبا فقد سلف ان الوجوب يتوقف على الارسل ليجوز فقبح من وقت حضوره والمنهج أن تكون في تلك المدة على من كانت عليه قبل النكاح وبذل على هذا التفصيل قولهم للتأجيل بين النفقتين وكفى الصغيرة والمجنونة اذا أعسر زوجها - ما بها سم على المنهج اه ع ش (قوله اعتباراه) أي التمكين اه سم (قوله الآن يقال الخ) معتمد اه ع ش (قوله انما) أي الأم أو البنت (قوله عليه) أي التمكين اه ع ش (قوله وعاءه) أي على قوله الآن يقال الخ (قوله فمطله) أي محل سقوط نفقتها بمجرد العقد (قوله ومحل ذلك) أي الخلاف (قوله ان لم يشتغل) أي الأصل وقوله جزما أي لانها تنزل حيث تستد من أجره اه ع ش (قوله لم تجر عاده بالكسب) أي وان قدر على الكسب وتعلمه والا فلا حاجة إلى بحث ما مر في الشارح قبيل قول المصنف وان اختلفا بينهما وعن ع ش عند قول المصنف أو مجنوناً (قوله أو شغله عنه الخ) المعتمد الوجوب حيث لا يمكن بشرط أن يستفيد من الاشتغال فائدة يعتد بها عرفا بين المشتغلين ويظهر فيمن حفظ القرآن ثم نسيه بعد البلوغ وكان اشتغاله بحفظه عن نفسه الكسب ان اشتغاله بالحفظ حيث لا اشتغال بالعلم ان لم يتيسر الحفظ في غير أوقان الكسب اه ع ش (قوله وهو محتمل) أقول بمحتمل الثاني متجه بخلاف في الأول فانه بعيد جدا

لا يلزم لها أدنى ولا نفقة تادها لان لا تقتضيه ذلك (قوله في المتن ولا مكتسبا) أي بالفعل وكذا قوله بعد غير مكتسب (قوله كلفه الخ) شامل للأصل وهو مشكل مع ما يأتي من تصحيح لزوم مؤنة الأصل وان قدر على الكسب لان تكليفه الكسب ليس من المعاشرة بالمعروف بالأمور بها وإنما عبر في المنهج بقوله كفاية أصل وفرع لم يلكها وعجز الفرع عن كسب يلق وقال في شرحه بما ذكره علم أن مالوقه راعى كسب لا تق بهما وجب لأصل لأفرع اه الآن يكون هذا محمولا على الفرع أو مبني على طريق الحرر ويرد على الثاني ان السياق المتفق عليه بين الحرر وغيره واعلم ان اطلاق قوله السابق ويلزم كسوبا كسبا وقوله هنا قلت الثالث وجوب كسبها لأصل كسوبا (قوله غير المكتسب) أي بالفعل (قوله بل يكاف الكسب) ينبغي ولو صغيرا يقدر عليه فيؤجره الأصل وينفق عليه من أجره كما علم مما ذكرنا اه سم (قوله نعم لا تكلف الأم) في شيء (قوله اعتباراه) أي التكليف (قوله بقدرتها عليه) القياس فيما اذا لم يكن التمكين في الحال كافي مسئلة تزويج من تنعز من هي يزيد المذ كورة بها مش فصل التمكين أن تجب نفقتها إلى مكان التمكين في المسئلة المذ كورة تجب قبل وصولها إلى نفقة فليتأمل (قوله ويحتمل الفرق) ظاهره بالنسبة للصورتين وخصمه مر بالثانية (قوله

و بحث الأفرع وجوبها الفرع كبير لم تجر عاده بالكسب أو شغله عنه اه قال بالعلم أخذ ما مر في قسم الصدقات انتهى وهو محتمل ويحتمل الفرق بان الزكاة مواساة



خارجة منه على كل تقدير فصرفنا لهما (٣٤٨) لانهما من جنس من يواسى منها والا تاق واجب فلا بد من تحقق ايجابه وهو في الفرع

ثم رأيت القاضل المحشي كتب ما نصه قوله ويحتمل الفرق الخ طاهره بالنسبة لصورتين وخصه مر بالثانية  
اه سدد ر وقوله بالثانية قضية السياق أن يقول بالاول فاعلمه من تحريف النسخ فليراجع (قوله خارجة  
منه) أي من المزمع (قوله كلا منهما) أي الفرع من المذكورين في بحث الاذرى (قول المتن وهي) أي نفقة  
القريب اه معني (قول المتن وهي الكفاية) وهي امتناع لا يجب عليكها اه روض وعبارة العباب امتناع  
لا تملك اه سم (قوله فليراجع) الى قوله ونار ع كثير ون في النهاية الا قوله وان لم ياذن الى لكن يشترط  
(قوله فيجب أن يعطيه كسوة الخ) وينبغي وجوب فرش وغطاء وأواني الاكل والشرب وما يتنظف به من  
أوساخ مضرة وأجرة حمام معتاد احتيج اليه لتحوالة الأوساخ بل لا يبعد وجوب ثمن ماء الغسل من الاحتلام  
وان لم يجب لاز وجه لظهور الفرق فليراجع وينبغي أن يجب للقريب أيضا ماء الطهارة سفر او حضرا نظير  
ما يأتي في الرقيق اه سم (قوله ورغبته الخ) عطف على سنده (قوله بحيث يتمكن الخ) حال من قوله وقوتنا  
عبارة الروض ولا يكفي سد الرمي بل يعطى ما يقبضه لا تردد اه (قوله لا تنام الشبع) لعله عطف على بحيث  
يتمكن مع الخ أي لا بحيث يحصل معه تمام الشبع فلا يجب هذا المقدار (قوله وان يخدمه ويدأ به الخ)  
هذا علم من قوله أول الفصل حتى نحو دواء الخ ع ش ورشدي (قوله وان يبدل الخ) ولو ادعى تلف ما دفعه  
له فهل يصدق في ذلك أولا فيه نظر والا قرب الاول حيث لم يذكر التلف سببا ظاهرا يسهل إقامة البينة عليه  
اه ع ش (قوله وكذا ان أتلفه) ينبغي ان ماتلف بتقصير كالاتلاف اه سم (قوله لكن الرشيد يضمنه) أي  
دون غيره كإفاله الاذرى ثم قال ولا ننزهه أن الرشيد لو آثر بها غيره أو تصدق بها لا يلزم المنفق أبدا لها اه وهو  
ظاهر ان كانت باقية اه شرح الروض وقد يعتبر مع بقائها القدرة على تخليصها فليأمل اه سم (قوله اذا  
أيسر) أي بعد يسره اه نهاية (قوله التي لم ياذن المنفق الخ) أي بخلاف ما اذا أذن له أي وأنفق كجاءه  
ظاهر رشدي فان لم ينفق سقطت بعض الزمان ع ش (قوله أي مثلا) أي فثل أمه غيرها ولو من الآحاد  
اه ع ش (قوله بها الخ) أي يؤن الولد عبارة المنفى بأجرة الرضاع ويبدل الانفاق عليها قبل الوضع وعلى  
والها ولو كان الانفاق عا بعد الرضاع اه (قوله فلذا خرجت هذه عن نظائرها) وظاهر رجوعها بحام  
ويأتي وان لم تشهد ولا اذن لها كما مر اه سم (قوله وان جعلت الخ) أي على المرجوح وقوله لما ذكر  
في المزمع (الكفاية) قال في الروض وهي امتناع لا يجب عليكها اه وعبارة العباب وما وجبه فهو له امتناع  
لا تملك اه (قوله فيجب أن يعطيه كسوة وسكني الخ) ينبغي وجوب فرش وغطاء وأواني الاكل والشرب وما  
يتنظف به من أوساخ مضرة وأجرة حمام معتاد احتيج اليه لتحوالة الأوساخ بل لا يبعد وجوب ثمن ماء الغسل  
من الاحتلام وان لم يجب لاز وجه لظهور الفرق فليراجع (تنبيه) ينبغي أن يجب للقريب أيضا ماء الطهارة  
سفر او حضرا نظير ما يأتي في الرقيق لكن لو دفع له ذلك فأتلفه غيبا أو طهرا به ثم أحدث عينا قبل أن يصلي  
الفرض فهل يجب الأبدال وان تكرر على قياس ما يأتي في الرقيق في هامش ذلك المحل أولا يجب أخذ ما من  
قوله هنا أو يمكنه ان ينفقه من غير تسليم الخ اذا لا يمكنه من الحدث ويغرق على هذين ما هنا والرقيق  
بانه يمكنه التخلص من الرقيق بنحو يبيع بخلاف القريب أو يقال يجب هنا في مسألة الاتلاف كافي اتلاف  
النفقة والكسوة ولا يجب في مسألة الحدث عشا والفرق أنه يمكنه دفع الاتلاف بأن يطهره بصب الماء عليه  
ولا يمكنه دفع الحدث وقد يقال لا أثر لهذا الفرق لانه لا يستقل بتطهيره من الحدث لتوقفه على نيته وقد يمنع  
منها فليأمل وسكتوا عن نحو التمسك بظاهره انه لا يجب وان وجب في الزوجة فليراجع فان وجوب المعتاد  
منه قريب (قوله وان يبدل ما تلف الخ) ينبغي ان ماتلف بتقصير كالاتلاف (قوله لكن الرشيد  
يضمنه) عبارة الروض لكن ياتلفه يضمنها ونقل في شرحه التقييد بالرشيد وعدم ضمان غيره لما ذكره  
الشارح عن الاذرى ثم قال عنه قال ولا يخفى ان الرشيد لو آثر بها غيره أو تصدق بها لا يلزم المنفق أبدا لها وهو  
ظاهر ان كانت باقية اه وقد يعتبر مع بقائها القدرة على تخليصها فليأمل وعبارة الروض فان أتلفها ببدل

الحجر لا غير كما يصرح به  
كلا لزمهم واذا لزم كلا منهما  
الا كتب ابليون أصله فون  
نعمه المقدمة على أصله أولى  
(وهي الكفاية) فليراجع  
ما يكفيل وولدك بالمعروف  
فيجب ان يعطيه كسوة  
وسكني تليق بحاله وقوتنا  
وأدما يليق بسنده كونه  
الرضاع حصولين ورغبته  
وزهادته بحيث يتمكن  
معه من التردد كالعادة  
ويدفع عنه ألم الجوع لا تمام  
الشبع أي المبالغة في موأما  
اشباعه فراجع كافي الابانة  
وغبرها وان يخدمه  
ويدأ به ان احتاج وان  
يبدل ما تلف بيده وكذا  
ان أتلفه لكن الرشيد يضمنه  
اذا أيسر ولا تفسر لمشقة  
تكرر الأبدال بتكرر  
الاتلاف لتقصيره بالدفع له  
اذا يمكنه ان ينفقه من غير  
تسليم وما يضطر لتسليمه  
كالكسوة يمكنه أن يוכל به  
من راقبه ويعتصم من  
اتلافها (وتسقط) مؤن  
القريب التي لم ياذن المنفق  
لاحد في صرفها عنه لقريبه  
(بقواتها) بعض الزمان وان  
تعدي المنفق بالمنع لانها  
وجبت لدفع الحاجة الناجرة  
مواساة وقد زالت بخلاف  
نفقة الزوجة نعم لو نشأ ثم  
استطلق رجعت أمه أي  
مثلا عليه بها ووجه بان  
مريد تقصيره بالنفي الذي

بان بطلانه رجوعه عنه أو يجب عقوبته بايجاب ما فوته به فلذا خرجت هذه عن نظائرها وكذا ذهنا الجمل وان جعلته  
لا تسقط بعض الزمان لان الحامل لما كانت هي المنتفعة بها التحقت بنفقتها (ولا تصير ديناً) لما ذكر (الابن فرض قاض)



بالأداء وان لم يأذن لمن ينفق عليه فيكون قوله فرضت أو قدرت لغلان على ذلك كل يوم كصداك بشروط أن يثبت عدم احتياج الفرع  
وغنى الأصل (أو أذنه) ولو للمموت أن تاهل (في افتراض) بالعاق وان تأخر الافتراض عن الأذن كما اقتضاء إطلاقهم وان زاع فيه السبكي  
وبحثنا ثم التصديق بالبعد الافتراض قبل فعله الاستثناء في المنزلة على لدخوله في ذلك المستقرض (٣٤٩) فلو اوجب قضاء دينه لا نفقة

انتهى ويرد بجمع ذلك بل هو  
عليه تحقيق لان المستقرض  
صار كانه نائبه فالدين انما هو  
في ذمته وانما تصير ديننا باحد  
هذين ان كان (الغيب)  
للمنفق (أو منع) صدر منه  
فيئذ تصير ديننا كدها  
بفرضه أو أذنه وان زاع كثيرون  
الشخص في ذلك وطالوا بما  
ردده عليهم في شرح  
الارشاد فراجعناه معهم  
وزعم بعضهم حل كلامهما  
على ما اذا قدرها واذن لا آخر  
في ان ينفق على القريب  
ما قدره فاذا أنفق صارت  
حيث ديننا قال وهذا غير  
مسئلة الافتراض انتهى  
وليس كما قال بل هو نوع من  
الافتراض لان اتفاق ماذونه  
انما يقع قرضا لمن القاضي  
فاب عنه وهو الغائب أو الممنوع  
فصدق عليه ان القاضي  
اذن في الاقتراض وهي  
المسئلة الثانية فكيف  
تعمل الاولى على بعض  
ما صدقات الثانية مع  
مغايرة الشخين بينهما علم  
من كلامه صيرورتهما  
ديننا بقرض القاضي أو  
نائبه بالاولى ولو فقد القاضي  
وغاب المنفق أو امتنع ولا  
مال له أو تعذر الاتفاق  
من ماله خلافاً ستقرضت الام  
وأنفق أو أنفق من ماله

أي من قوله لانها وجبت الخ اه ع ش (قوله بالفاء) احتراز عن القرض بالعاق (قوله وان لم يأذن الخ)  
خلافاً للنهاية والمعنى (قوله فيكفي) أي في صيرورتهما وقوله قوله فرضت الخ ظاهره وان لم ينفق بالفعل  
وسايق ما فيه عبارة النهاية وأما اذا قال الحاكم قدرت لغلان على فلان كذا ولم يقبض شيئاً لم تصير ديننا بذلك  
اه وفي المعنى ما وافقه (قوله لكن بشرط الخ) انظر لم يخص المسئلة بنفقة الفرع اه سم عبارة الرشيدى  
هذا راجع لاصل المتن فكان ينبغي اسقاط لكن ثم انظر لم نص على ثبوت احتياج الفرع وغنى الأصل دون  
عكسها والظاهر انهم مثله اه (قوله وببحث الخ) ليس معطوفاً على الغاية بل هو كلام مستأنف تنقيد المتن  
رشيدى (قوله وببحثنا ثم التصديق الخ) وهو كذلك نهاية المعنى (قوله البعد الافتراض) أي بالفعل  
اه ع ش (قوله قبل فعله) أي ذلك البحث (قوله الاستثناء) أي بالنسبة للمعطوف (قوله لدخوله) أي  
القرض (قوله فالواجب الخ) أي على القريب (قوله قضاء دينه الخ) عبارة المعنى انما هو وفاة الدين ولا  
يسمى هذا الوفاء نفقة اه (قوله قضاء دينه) أي المستقرض (قوله ويرد بجمع ذلك الخ) استسكه سم راجعه  
(قوله بل هو) أي الاستثناء عليه أي البحث المذكور (قوله نائبه) أي المنفق (قوله باحد هذين) أي  
فرض القاضي أو أذنه في الافتراض اه معنى (قوله وزعم بعضهم) كشيخنا الشهاب الرملى اه سم أي  
ووافقه المعنى والنهاية (قوله حل كلامهما) أي في مسئلة القرض بالفاء اه سم (قوله صارت حيث سد  
ديننا) أي في ذمته بالغائب أو الممنوع اه نهاية (قوله قال) أي ذلك البعض (قوله وهذا) أي فرض القاضي  
غير مسئلة الافتراض أي الثانية في المتن (قوله ماذونه) أي القاضي (قوله فكيف تعمل الاولى على بعض  
ما صدقات الثانية) أجيب بجمع ذلك وان الاولى اذن في الاقتراض والثانية اذن في الاقتراض والاقتراض غير  
الاقتراض فليست الاولى من ما صدقات الثانية انتهى فليست فيه اه سم والمجيب هو النهاية (قوله وعلم  
الى قوله والتقدير في النهاية الاثارة ولا ترد الى ولا يكتفى وقوله لما صير الى ويظهر (قوله أو امتنع الخ) وللغريب  
اخذ نفقة ممن مال قريبه عند امتناعه ان لم يجد جنسها ان عجز عن الحاكم ولا بد وان علا أخذ النفقة ممن  
مال فرعه الصغير أو المجنون بحكم الولاية وليس لازم أخذها من ماله حيث وجبت لها الا بالحاكم كقرع  
وجبت نفقته على أصله المجنون لعدم ولايته اه نهاية قال ع ش قوله ان لم يجد جنسها يقم منها ما اذا  
وجد جنس ما يجبه كالتجبر استقل باخذه وان وجد الحاكم وكذا يقال في الام والفرع الاتيين فراجع  
ويؤخذ من قوله لعدم ولايته ان الام لو كانت وصية على ابنها لم تجز الى اذن الحاكم اه عبارة المعنى  
وللقريب أخذ نفقته ممن مال قريبه عند امتناعه ان وجد جنسها وكذا ان لم يجده في الأصح ورجع ان  
اشهد بكيد الطفل المحتاج وأبوه غائب مثلاً ولا بد واجد أخذ النفقة الى آخر ما مر عن النهاية (قوله وتعذر  
لاتفاق الخ) ان كان كالتفسير والتوضيح لسابقة فلا اشكال وان كان قريبه آخر فليست له بحجزة اه سيد  
عمر (قوله من ماله) أي المنفق (قوله ان أشهدت وقصدت الرجوع) أي والا فلا اه نهاية (قوله ان هذا)

لكن باتلافه يضمها اه وزاد في شرحه عقيب آلفها مجتأ أو تلفت بتقصيره بعد التمكن من الانتفاع بها  
فقط نفقته لكن كلامهم بخلافه (قوله احتياج الفرع) انظر لم يخص المسئلة بنفقة الفرع (قوله وببحث  
انها الخ) وهو كذلك مرش (قوله ويرد بجمع ذلك الخ) فيه بحث من وجهين الاول ان هذه العبارة المنقولة  
عن هذا القيل لا تنافي ان المستقرض كانه نائب وان الله من انما هو في ذمته المنفق والثاني ان حاصل هذا التقيد  
ان معنى صيرورة النفقة ديناً ان يلزم ذمته المنفق نفقة أي في مسئلة القرض (قوله فكيف تعمل الاولى على  
بعض ما صدقات الثانية مع مغايرة الشخين بينهما) أجيب بجمع ذلك وان الاولى اذن في الاقتراض والثانية

ولو غير وصية رجعت عليه ان أشهدت وقصدت الرجوع ولا ترد هذه على حصره لانه اضاف أي لا يصير ديننا مع وجود القاضي الا بقرضه الخ  
والا فلا ولا يكتفى قصد واحد عند تعذر الاشهاد لما أخر المساقاة مع آخر الاجارة ويظهر ان هـ ذ لا يختص به بل مثله اكل منفق والتقدير  
بقصد القاضي هو قياس تطايرة السابقة في هـ ريباً لجمال وضعه وجري على الاستوى وغيره هنا بقول ابن الرفعة يكتفى قصد الرجوع والاشهاد



ولو مع وجود القاضى ضعيف وان ازال فيه وتبعه الباقي وغيره يظهر ان طلب القاضى مالا على الاذن أو الاقتراض بصيره كالمفقود وأطلق بعضهم ان لام الطفل الاتفاق عليه من ماله ويتعين فرضه فيما اذا غاب وليه ولا قاضى تستأذنه ومثلها غيرها كجبر أو أخو الجبر (وعاينها) أى الام (ارضاع ولدها الملبأ) بالهمز والقصر وهو ما ينزل بعد الولادة ويرجع في مدته لاهل الخبرة وقيل يقدر بثلاثة أيام وقيل بسبعة وذلك لان النفس لا تعيش بدونها غالباً ومع ذلك (٢٥٠) لها طلب الاجرة علياً ان كانت له أجرة كما يجب طعام المضطرب بالبدل (ثم بعده) أى ارضاعه

الملبأ (ان لم يوجد الا هو أو أجنبية وجب ارضاعه) على من وجدته بقاءه ولها طلب الاجرة ممن تلزمه موته (وان وجدنا لم نجبر الام) خلية كانت أو في نسكاح أبيه وان لاقى ارضاعه لقوله تعالى وان تعاسرتم فسترضع له أخرى (فان رغبت) في ارضاعه ولو باجرة مثل (وهي منكوبة أبيه) أى الطفل (فله منعها في الاصح) ليكمل تمتعها (فان الاصح ليس له منعها ومحرمه الاكثرون والله أعلم) لان فيما ضرار بالولد ازيد شغقتها به وصلاح لبنها له فاعتقر لاجل ذلك نقص تمتعها ان فرض لان فوات كماله لا يشوش أصل العشرة كما هو ظاهر على ان غالب الناس يؤثر فقهه تقديمها لصحة ولده فلم يعتبر النادر في ذلك واعترض هذا التصحيح بما لا يلاقيه فاحذر ما غير منكوبته بان كانت خلية فان تبرعت بمكنت منه قطعاً والافكا في قسره (فان اتفق) على ان الام ترضعه (وطلبت أجرة مثل) له وقلنا بالاصح ان الزوج استجار

أى قوله ولو فقد القاضى وغاب المنفق الخ (قوله على الاذن الخ) أى الغرض (قوله من ماله) أى الطفل (قوله ويتعين فرضه الخ) وظاهر كلام شرح الروض عن الاذنى الجواز مع امتناع الاب أو غيبته بدون اذن القاضى مع وجوده بخلاف عبارة الشارح اه سم (قول المتن وعليه ارضاع والدها الخ) فلو امتنعت من ارضاعه ومات فالذى ذكره ابن أبي شريف عدم الضمان لانه لم يحصل منها فعل يحال عليه سبب الهلاك قياساً على مالوا مسك الطعام عن المضطر واعتمده شيخنا الزيدى اه ع ش وهل ثوبه أو لا فيه نظر فايراجع عنائى والظاهر انها ثوبه لانها غير قاتلة اه يجزى (قوله بالهمز) الى قول المتن والوارثان في النهاية الا قوله بخلاف اذا طلبت (قوله بعد الولادة) أى عقبها ع ش ورشيدى (قوله ويرجع في مدته لاهل الخبرة) فان قالوا يكفيه مرة بلا ضرر بلحقه كفت والاعمل بقولهم أى معنى (قوله غالباً) انما قيد به لانه شهود كثير من النساء عن عقب ولادتهن و يرضع الولد غير أمه و يعيش اه ع ش (قوله ممن تلزمه الخ) عبارة المغنى من ماله ان كان والا فمن تلزمه نفقته اه (قوله خلية كانت أو في نسكاح أبيه) عبارة المغنى وان كانت في نسكاح أبيه اه وهى أنحصر وأعم (قوله وان تعاسرتم) أى تضايقتهم في الارضاع فامتنع الاب عن الاجرة والام من فعله فسترضع له أى للاب أو لغيره ولا تكره الام على ارضاعه اه حلى (قوله ان فرض) أى النقص (قوله يؤثر فقده) أى يختار فقد التمتع (قوله بان كانت خلية) أى اما اذا كانت منكوبة لغيره أى الاب المنع لان له منع ولده من دخول دار الزوج وان رضى كما سيأتى في الفصل الا ترى اه رشيدى عبارة المغنى وأفهم قوله أبيه أنها اذا كانت منكوبة غير أبيه ان له منعها وهو كذلك الآن تكون مستأجرة للارضاع قبل نكاحه فليس له منعها كما قال ابن الرغفة ولا نفقة لها اه (قوله والا فلا كم الخلية كذلك) أى كما قدم قبيل المتن اه رشيدى (قوله فاندفع ما بل الخ) عبارة المغنى تنبيه ذكر المصنف حكم المنكوبة وحقوقها عن المغارقة ومصرح في الحرر بالتسوية فغذف المصنف له لوجه كما قاله ابن شهاب اه (قوله لغيرها) أى للخلية اه رشيدى (قوله ثم ان لم ينقص ارضاعها الخ) ظاهر هذا السياق ان هذا التفصيل لا يأتى فيما لو لم تأنعذ أجرة وانما تستحق حينئذ النفقة مطلقاً فايراجع اه رشيدى (قوله ويفرق بان الخ) ومن هذا الفرق يؤخذ ما أفتيت به من أن الزوجة لو خرجت في البلدة باذنه لصناعة لها لم تسقط نفقتها بخلاف سفرها باذنه لحاجتها لتمكنه عادة من استرجاعها دون المسافرة ولا يخالفهما فى كلامهما فى العدم من أنهما لو خرجت لارضاع باذنه في البلدة سقطت شرح موه اه سم قال ع ش ولعل وجه عدم الخالفان مسألة الارضاع مصورة بما لو أخرجت نفسها للارضاع باذنه وخرجت فانه لا يتمكن من عودها لاستحقاق منعها المستأجر اه (قوله فان وجد ذلك بحيث الخ) معتمد اه ع ش (قوله فسلا أجرة لها) أى وان كان يكونها لجهلها بجواز طلب الاجرة وينبغى وجوب اعلامها

اذن في الاقتراض والاقتراض غير الاقتراض فليست الاولى بمصادقات الثانية اه فلي تأمل فيه (قوله وأطلق بعضهم ان لام الطفل الخ) عبارة الروض ولو أنفقت على طفلها المورس من ماله بلاذن أى من الاب والقاضى كافى شرحه جاز فى شرحه قال الاذنى وينبغى أن لا يجوز له ذلك الا اذا امتنع الاب أو غاب ولعله مرادهم اه وظاهر الجواز مع امتناعه أو غيبته بدون اذن القاضى مع وجوده بخلاف عبارة الشارح (قوله ويفرق بان من شأن الرضاع الخ) ويؤخذ من هذا الفرق ان المزوج ولو خرجت في البلدة باذنه لصناعة لها لم تسقط

زوجته لارضاع ولله نص من رضاء بترك التمتع وفرض الكلام في الزوجة لاشارة الى هذا الخلاف في استجارها والا فكم باستحقاق الخلية كذلك فاندفع ما قبل تخصيص الزوج جمع ذكر أصله لغيرها أيضاً لوجه (أجيب) وكانت أحق به لو ورثت فقامت ان لم ينقص ارضاعها تمتعاً سقطت النفقة أيضاً والا فلا كما لو صافرت لحاجتها باذنه كذا قالوا واعترضهما الاذنى بان ذلك فيما اذا لم يصحبها في سفرها والا فلها النفقة وهو هنا صاحبها فلتسقطها و يفرق بان من شأن الرضاع ان يشوش التمتع غالباً فان وجد ذلك بحيث فانه كمال التمكين سقطت والا فلا لم يطرأ هنا المصاحبة خرج بطلب مالها ورضعت مساكنتها فلا أجرة لها الاتهام متبرعة بخلاف ما اذا طلبت فقامت من حين الطلب تسقط الاجرة



وان لم تجب الماطلة (أو) طلبت (فوقها) أي أجرة المثل (فلا) تلزمه الاجابة لتضرره (وكذا) (٢٥١) لا تلزمه الاجابة هنا الا في الحضنة

الناية للام كما يحسنه أبو زرعة  
(ان) رضى الام باجرة المثل  
أو باقل كماله وظاهر  
(تبرعت أجنبية أو رضى  
باقل) مما طلبته الام (في  
الاطهر) لا ضراره بذلك  
ما طلبته حيث شذو بمحل ان  
استمر الولد لبن الاجنية  
والأحبب الام وان طابت  
أجرة المثل حذر من اضرار  
الرضيع وبحت الأذرى ان  
محله أيضا في ولد  
ورزقة في ولده في دام  
حره الزوج منعها كلكو كان  
الولد من غيره وفي رقيقه ولد  
حر أو رقيق فسد يقال من  
واقعه السيد منهما يجب  
ويحتمل خلافه انتهى (ومن  
استوى فرعا) قربا أو بعدا  
وأولادهم (انقضا) طاه  
سواء وان تفاوتا سارا أو  
كان أحدهما غنيا بمال  
والآخر يكتسب لاستوائهما  
في الموجب وهو القرابة فان  
غلب أحدهم ادفع الحاكم  
حصته من ماله والآاقرض  
عليه فان لم يقدر أمر  
الآخر بالانفاق بنية الرجوع  
ويظهر انه لا يلزمه أن  
يتعرض في أمره اليها وان  
يجرد أمره كاف في مالم ذو  
التبرع (والا) يستوي في ذلك  
بان كان أحدهما أقرب  
والآخر ولنا (فلا يصح  
أقربهما) هو الذي ينفعه  
ولو أننى غير وارثة لان  
القرابة هي الموجبة كما تقر

باحتقاق الاجرة كما قيل بطله في وجوب الاعلام بالمتعة وقيل وجوب الاعلام بكل ما لا يعلم بحكمه المرأة  
ولكنها تبشره الزوج على عادة النساء كالطبخ وغسل الثياب ونحوهما اه ع ش (قوله وان لم تجب الم)  
قد يستشكل فيما اذا لم يسلم له ابل استقلت باخذها وارضاعها فراجع اه سم وقد يقال ان احباب الشرع  
اجابوها بنزل منزلة تسليمها لها (قوله الا في الحضنة) سيأتي ان شاء الله تعالى عن الامداد خذ لافه وعبارة  
النهاية كما يحسنه العراقي اه سيد ع عبارة الرشيدى قوله ان في الحضنة النابتة للام الخ صريح هذا السياق انه  
لا تسقط حضنتها اذا طلبت عاها أجرة المثل وان تبرعت بها أجنبية أو رضى بدونها وان لم تسقط الا اذا  
طلبت أكثر من أجرة المثل وانه لا تلزم بين الارضاع والحضنة فقد يتزوج منها لاجل الارضاع ويعاد اليها  
للحضنة وسيأتي في كلامه في الباب الا ترى ما يخالفه والشهاب ابن جلد اذكر هذا الاستثناء هنا فتمه بقوله  
على ما يحسنه أبو زرعة فترأى منه ثم حرم فيما ياتي بخلافه فلم تقع في كلامه مخالفة بخلاف الشارح اه (قول المتن  
وتبرعت أجنبية) أي ما لحقنها به أي بان لم تكن فاسقة ولم يحصل للولد ضرر بتربيتها اه ع ش (قول المتن  
أو رضى باقل) أي مما لا يتغابن به عادة اه ع ش (قول المتن في الاطهر) وعلمه فلو ادعى الاب وجود متبرعة  
أو راضية بما ذكر وأنكرت الام صدق في ذلك بيمينه لا نهاندى عليه أجرة والاصل عدمها ولانه يشق عليه  
اقامة اليمين وتجب الاجرة في مال الطفل فان لم يكن له مال فعلى من تلزمه نفقته نهاية نور وض مع الاستنى (قوله  
ومحله) أي الخلاف اه نهاية (قوله اذا استمر الولد الخ) أي بان كان لا يؤذيه ويحصل له به نفع كونه بابن  
أمه اه ع ش (قوله وان طلبت أجرة المثل) يبق ما لو لم ترض الا باكثر اه سم أقول قضية اطلاق قول المصنف  
أو فوفها فلا عدم لزوم اجابتها حيث ذبح ما اذا لحق الضرر للولد بلبن الاجنية ولا بد حيث نزل وم اجابة الام  
مطابقا أخذ من اطلاق ما قدمه في شرح ثم بعده ان لم يوجد الخ فراجع ولينأمل (قوله في ولده في الخ) أي  
كلوا أو موى بأولاد أمته ثم مات وأعتقها الوارث اه ع ش (قوله وفي رقيقة) أي أم رقيقة (قوله منها) أي  
الزوج والام اه ع ش (قوله أجيب) فيه تنظر اذا طلبت الام الارضاع المنقص للاستمتاع وأبى الزوج  
ووافقها السيد اه سم (قوله ويحتمل خلافه الخ) والاول أقرب اه نهاية (قوله وارثا أو عدمه) وذكره  
أو أنوثته اه نهاية عبارة المغنى في قريب وارث أو عدمهما وان اختلفا في الذكورة وعدمها كابن أو بنتين  
أو ابن وبنت اه (قوله والا) أي وان لم يكن له مال اه مغنى (قوله فان لم يقدر) أي على الاقتراض اه  
وشيدى زاد ع ش وقضية التقييد بعدم القدرة أنه لو قدر على الاقتراض ايسر له أمره بالانفاق وعليه  
فلو خالف وأمره وأنفق فالظاهر الرجوع للقرينة الظاهرة في عدم التبرع ولكونه انما أنفق باذن الحاكم  
اه (قوله أمر الآخر بالانفاق الخ) محمل هذا كما قاله الأذرى اذا كان المأمور بذلك مؤثما والا فاقترض  
الحاكم منه وأمره بالانفاق الى المحتاج بواجب ما ياتى به في (قوله في أمره اليها) أي الى النية وقوله  
كاف فيه أي في الرجوع اه سم (قوله بان كان أحدهما أقرب) كابن البنت وقوله والا آخر وارثا كابن ابن  
الام اه ع ش (قول المتن في الامم) والثاني لا أثر للارث لعدم توقف وجوب النفقة عليه اه مغنى (قوله

نفقته بخلاف سفرها باذنه لحاقته لم تكن عادة من استمرها دون المسرة ولا يخالف ما في كلامهما في  
العدد انهما لو خرجت لارضاع باذنه في البلدة سقط مهر (قوله وان لم تجب الم) قد يستشكل فيما اذا لم يسلم  
له ابل استقلت باخذها وارضاعها فراجع اه سم (قوله كما يحسنه أبو زرعة) سيأتي تنظير الخارج فيه في شرح  
قول المصنف في الحضنة وان كان رضيعا اشترط أن ترضعه على الصحيح (قوله في المتن وكذا ان تبرعت أجنبية  
أو رضى باقل) قال في الروض وشرح حرمه ولو ادعى وجودها أي المتبرعة أو الراضية بما ذكر وأنكرت  
هي صدق بيمينه لا نهاندى عليه أجرة والاصل عدمها ولا نهاندى عليه اقامة اليمين اه وان طلبت أجرة  
المثل ببق ما لو لم ترض الا بالاكثر (قوله أجيب) فيه تنظر اذا طلبت الام الارضاع المنقص للاستمتاع  
وأبى الزوج ووافقها السيد (قوله في أمره اليها) أي الى النية وقوله كاف فيه أي في الرجوع (قوله

فكانت الاقربى أولى بالاعتبار من الارث (فان استوى) قريبهما كبنات بن وابن بنات (في الاعتبار) بالارث في الاصح لقوته حيث نزل (و)  
الوجه (ثاني) التقابل للاصح أو للاعتبار (بالارث) في نفقة الوارث وان كان غيره أقرب (ثم القرب) ان استويا رثا (والوارثان) المستويان



فر بالواجب عليهم ما التزموا به بنحو (يستويان) فيه (أم توزع) المأون عليهم - ما (بحسبه) أي الارث (وجهان) لم يرجعاهما شيئاً  
 وحرم في الانوار بالثاني وهو تناهي ما رجعه المصنف وغيره فيمن له أنوان وقلنا ان مؤنته عليهما لكن منعه الزكشي ورجح الاول ونقل تصحيحه  
 عن جمع درجه أيضا بن المصنف (٣٥٢) وغيره (ومن له أنوان) أي أبوان علاؤام (ذ) نفقته (على الاب) ولو بالغاستصها بالمالا كان

في صغره ولعموم خبره  
 (وقيل) هي (عليهما بالغ) عاقل لاستوائهما فيه بخلاف  
 الصغير والمجنون لتميز الاب  
 بالولاية عليهما (أو) اجتماع  
 (أجداد وجدان) اعجز  
 (ان أدنى بعضهم ببعض  
 فالأقرب) هو الذي ينفقه  
 لادلاء لا بعده (والا) يدل  
 بعضهم ببعض (ذ) الاعتبار  
 (بالأقرب) فينفقه الأقرب  
 منهم (وقيل) الاعتبار بوصف  
 (الارث) كما في الفروع  
 (وقيل) الاعتبار (بولاية  
 المال) أي بالجهة التي  
 تفيدها وان وجد ما معها  
 كالنفسق لانها تشهر  
 بتفويض التربة اليه (ومن  
 له أصل وفرع) وهو عاجز  
 (ففي الاصح ان مؤنته على  
 الفرع وان بعد) لان  
 عصوبته أولى وهو أولى  
 بالقيام بشأن أبيه لعظم  
 حرمة (أو) له (محتاجون)  
 من أمه وله وفرع أو  
 أحدهما مع زوجة وضاق  
 موجوده عن الكل (يقدم)  
 نفسه ثم (زوجته) وان  
 تعددت لان نفقتها أكد  
 لا لتخافها بالديون ومهما  
 يؤخذ منه ان مثلها خادما  
 وأم ولد (ثم) بعد الزوجة  
 يقدم (الأقرب) فالأقرب

التحريم) أي تحصل المأون لقريب اه كروى (قوله أم توزع المأون عليهما) معتمد اه ع ش (قوله  
 وحرم في الانوار بالثاني) وهو المعتمد نهاية ومعنى (قوله وقلنا ان مؤنته الخ) أي على المرجوح الا في  
 آنفا اه نهاية (قوله لكن منعنا الخ) عبارة النهاية وان منعنا الخ (قوله أي أبوان علا) الى الفرع في  
 النهاية الا قوله ومرا الى المتن (قوله ولو بالغ) أي عاجز عن الكسب لتعوز مائة اه ع ش (قول المتن  
 وجدان) الواو بمعنى أو فلا وجد وجد ووجه قدم الجد وان بعد كما في سده قوله أي أبوان علا اه حاي (قول  
 المتن فبالقرب) هلا قال هنا فان استويا في القرب فلا اعتبار بالارث كما تقدم في جانب الفروع اه سم (قوله  
 كما في) أي القول بذلك ثم هلا قال أي في المتن ثم القرب على قياس ما في الفروع اه سم (قوله أي  
 بالجهة التي الخ) ففي كلامه مصنف محذوف نهاية ومعنى أي والتقدير يرجعونه لولاية المال اه رشيدى (قول المتن  
 على الفروع) وان بعد كلبوا بن ابن نه اية ومعنى (قوله ومن) أي في شرح وقوت عياله (قوله وأم ولد)  
 سكت عن الرقيق غير ها كله لانه يباع لنفقة القريب اه سم (قوله ثم بعد الزوجة الخ) عبارة الروض  
 وان ضاق بدأ بنفسه ثم زوجته ثم بولده الصغير ثم الام ثم الاب ثم الولد الكبير ثم الجد ثم أبوه انتهت اه سم  
 (قوله ثم بعد الزوجة) أي ومن ألحق بها من خدامها وأم ولد (قوله مستومع الولد الصغير الخ) أي فيوزع  
 عليهما اه ع ش (قوله أو ضعف) عطف بيان اه ع ش (قوله على أب) أي في الاولى وقوله أو ابن الخ أي في  
 الثانية اه رشيدى (قوله وتقدم العصبية الخ) عبارة الروض مع شرحه وان كان أحد الجددين المجتمعين في  
 درجة عصبة كلب الاب مع أبي الام قدم فان بعد العصبية منهما استويا بالتعادل القرب والعصوبة قال الاسنوى  
 هذا خلاف الصحيح فتعذر كرفي اعطاف الجد انه دائر مع النفقة وان العصبية البعيدة مقدم ولو اختلفت الدرجة  
 واستويا في العصوبة أو عدمها فالأقرب مقدم اه وفي المعنى مثلها الا قوله قال الاسنوى الى ولو اختلفت  
 فعلم من هذا ان الشارح والنهاية جريا على ما قاله الاسنوى وان المعنى جرى على ما في الروض (قوله وان  
 بعد) أي العاصب اه رشيدى (قوله ووجه لها الخ) عبارة للمعنى والروض مع شرحه فروع ولو اجتمع جدان  
 في درجة وزاد أحد هما على الاخرى بولادة أخرى فتقدمت فان قربت الاخرى دونها قدمت لقربها ولو  
 عجز الاب عن نفقة أحد ولديه وله أب موسر لزم أمه نفقة فان رضى كل منهما باخذ ولده لينفق عليه أو  
 اتفقا على الاتفاق بالشركة فذلك ظاهر وان تنازعا أجيب طالب الاشتراك وقال البلخي يقرع بينهما  
 ولو عجز الوالد عن نفقة أحد ولديه وله ابن موسر فعلى الاب نفقة أي أبيه لا خصاص الام بالابن لما حرمن ان  
 الاصح تقدم الام على الاب ولو أعسر الاب بالنفقة لزم الأب بعد ولا رجوع له عليه بما أنفق اذا أيسر به اه  
 وحرم في الانوار بالثاني) وهو المعتمد مرش (قوله ورجعه أيضا بن المصنف) فرع عليه في الامثلة قوله ابن  
 وولد خنتى سواء انتهت فانظر مثل هذا على الثاني الذي حرم به في الانوار وهل يوقف المشكوك كالارث أو  
 ينفقان سواء ثم يرجع أحدهما على الآخر عند الاتضاح أو كيف الحال (قوله في المتن فبالقرب) هلا قال  
 هنا أداسه وباقى القرب فلا اعتبار بالارث مع تقدم في جانب الفروع (قوله كما في) أي القول بذلك ثم هلا  
 قال أي في المتن ثم القرب على قياس ما في الفروع حيث قيل والثاني الخ (قوله في المتن يقدم زوجته الخ)  
 عبارة الروض وان ضاق بدأ بنفسه ثم زوجته ثم بولده الصغير ثم الام ثم الاب ثم الولد الكبير ثم الجد ثم أبوه اه  
 (قوله وأم ولد) سكت عن الرقيق غير ها كله لانه يباع لنفقة القريب

فم يقدم ولده الصغير أو المجنون على الام وهي على الاب كالجدة عن الجد وهو أعنى الاب على الولد الكبير العاقل لكن الاوجه (قوله  
 ان الاب المجنون مستومع الولد الصغير أو المجنون ويقدم من اخص من أحسن مستوين قربا بغير ض أو ضعف كما تقدم بنت ابن بنت  
 لضعفها ورثها وأبواب على أبي أم لا رثه وجد أو ابن ابن من على الاب أو ابن غير من وتقدم العصبية من جددين وان بعد ووجه لها ولادتان على  
 بجدة لها ولادة فقط ولو استوى جمع من سائر الوجوه وظاهر انه لا يقدم هنا بنحو علم وصالح خلافا لمن بحث



وزع ما يحده عليهم ان سدد من كل والا أقرع وبحث في فرع نازل وجد من تقع تقديم الضائع فالصغير فالأقرب دلاء بالنفق (وقيل)  
يقدم (الوارث وقيل) يقدم (الولي) نظير ما مر (فرع) - أفتى ابن عجل فبين كسي أولاده (٣٥٣) ثم مات فهل ما عليهم تركه بان نفقتهم

ان لزمته ملكوا ذلك بالتسليم  
كذلك الغريم دينه به  
وان لم يلزمه كان تركه الا ان  
علم تبرعه به

(فصل -) في الحضانة

واختلاف في انتهائهما في الصغير

وقيل بالبلوغ وقال الماوردي

بالتمييز وما بعده الى البلوغ

كفالة والظاهر انه خلاف

لفظي نعم يأتي ان ما عد التمييز

بخلاف ما قبله في التمييز

ونوابه (الحضانة) يدفع الحلاء

اغتنم الحضانة بكسر هاء وهو

الجنب لغم الحاضنة الطافل

اليه (تنبيه) - هذا ما في

كتاب الفقه والذي في

القاموس الحضانة بالكسر

مادون الا بطل الى الكسح و

الصدر والعضدان وباينهما

وجانب الشيء وناحيته ثم قال

وحضن الصبي حضوا وحضنة

بالكسر جعله في حضنه أو

رباه كاعتضنه انتهى وشرعا

(حفظ من لا يستعمل) بأموره

ككبير مجنون (وتربيته)

بما يصلح ويقيه عما يضره

وقدم من تفصيله في الاجارة

ومن ثم قال الامام هي مراقبته

على العظائم (والاثبات أليق

بها) لانهم عليها أمبر وموثنتها

على من عليه نفقته ومن ثم

ذكرت هنا وباني هنا في

انفاق الحاضنة مع الاشهاد

وقصد الرجوع ما مر آنفا

ويكفي كما قاله بعض شراح

(قوله وزع الخ) جواب ولو استوى الخ (قوله من كل) متعلق بسد اه ع ش (قوله فالصغير الخ) يعني  
بحث انه يقدم الصغير الخ بعد مطلق الضائع لا بقيد القرعة أو الجدية بخلاف ما لوهمه صنيعة (قوله فليس  
ما مر) أي على الخلاف المتقدم في الاصول اه معنى (قوله ملكوا ذلك بالتسليم الخ) هل يشترط قصد  
الدفع بما لزمه كما تقدم في الزوجة وعلى الاشتراط لو تنازعوا مع الوارث من القول قوله سم (أقول) قدمنا  
في آخر فصل الاعسار عن السيد عزان الشارح يعتبر في كل دين قصد الاداء مما لزمه فعدم تعرضه هنا للعلم  
بما قدمه اه وقد ذكر الشارح هناك ما يفهم منه ان القول للوارث اه راجعه

(فصل في الحضانة) (قوله في الحضانة) الى التنبيه الثاني في النهاية الاول وقوله كينت خالة  
وبنت عم لام (قوله في الصغير الخ) وتنتهي في المجنون بالاقافة اه ع ش (قوله خلاف لفظي) هو كذلك  
قطعا وان اودهم قوله نعم الخ بخلافه فلي تأمل اه سيد عمر (قوله من الحضانة) أي ما خوذته منه اه معنى  
(قوله لغم الحاضنة الخ) أي سمي المعنى الشرعي لا آتي بلفظ الحضانة لضم الخ (قوله البسه) أي الجنب  
(قوله هذا) أي قوله بفتح القاء لغة الى هنا (قوله والذي في القاموس الخ) أي فقولهم وهو الجنب هو أحد  
معانيه لغة اه ع ش (قوله أو الصدر والعضدان وما بينهما) مجموع ذلك معنى واحد (قوله وحضن من  
باب نصر وقوله حضنا بفتح الحاء اه ع ش (قوله ككبير مجنون) قال في الروض وشرحه المحضون كل  
صغير ومجنون ومختل وقابل التمييز انتهى اه سم (قوله بما يصلح الخ) أي بتعهده بطعامه وشرابه  
ونحو ذلك اه معنى (قوله وموثنتها الخ) عبارة المعنى والروض مع الاسي وموثنة الحضانة في مال المحضون  
فان لم يكن له مال فعلى من تلزمه نفقته اه رشيدى (قوله في انفاق الحاضنة) من اضافة المصدر الى فاعله  
أوه فعوله اه (قوله ما مر آنفا) أي قبيل قول المتن وعليها ارضاع ولدها البأ (قوله ويكفي) أي في صبر ورة  
أجرة الارضاع والحضانة دين على الاب (قوله واحضنه) بضم الصاد المجتمعتين حضن كنعصر كفي المختار  
(قوله ولك الرجوع) أي بما يقابل ذلك اه ع ش (قوله ذلك الرجوع الخ) قضية قوله ويأتي هنا الخ انه ليس  
بلازم وان مجرد قوله أرضعته واحضنه كاف في الرجوع (قوله على الاب) أي مثلا (قوله وان لم يستأجرها)  
أي وتستحق الاجرة وان الخ اه ع ش والاولى رجوع الغاية لقوله ويكفي مع ظرفه المحذوف الذي قدرته  
(قوله فعلى من عليه الخ) خبر مقدم لقوله اخذاه (قوله وباني الخ) أي في شرح للجملة على الصحيح ذلك  
أي مسألة الاختدام (قول المتن وأدلاهن) أي أحقهن بمعنى المستحق منهن أم فلا يقدم غيرها عليها  
الاباء ارضها وتركها للحضنة فيسلم لغيرها مادامت متمتعين كما يأتي اه ع ش (قوله عند التنازع) عبارة شرح  
الروض فتي اجتمع اثنان فاكثر من مستحقها فان تراضوا بواحد فذلك أو دافعا فعلى من تلزمه نفقته كما مر  
أو طلبها كل منهم وهو بالصيغة المتعبرة فان تعاضا أي الاثنا فأدلاهن الام الخ اه سم (قوله في حر) سيد كر  
محتززه في شرح ولا حضنة لرقيق (قول المتن أم) أي الا ان طلبت أجرة وعنده متبرع فيسقط حقها من التنازع

(قوله ملكوا ذلك بالتسليم) هل يشترط الدفع بما لزمه كما تقدم ذلك في الزوجة وعلى الاشتراط لو تنازعوا  
مع الوارث من القول قوله

(فصل في الحضانة) (قوله في المتن من لا يستعمل الخ) قال في الروض المحضون كل صغير ومجنون قال في شرحه  
ومختل وقابل التمييز ثم قال في الروض وتستدام أي الحضانة على من بلغ سن التبذر لا فاسقامه لمصلحة الباه قال في  
شرحه وما ذكره من التفصيل هو ما ذكره ابن كعب واستحسنه الاصل بعد نقضه عن اطلاق جماعة دامة  
الحضانة عليه (قوله ويكفي كما قاله الخ) كذا مر (قوله عند التنازع) عبارة شرح الروض فتي اجتمع  
اثنان فاكثر من مستحقها فان تراضوا بواحد فذلك أو دافعا فعلى من تلزمه نفقته كما مر أو طلبها كل منهم

( ١٥ - (شروكي وابن قاسم) - فامن )

التنبيه قول الحاكم ارضعها واحضنها

ولك الرجوع على الاب وان لم يستأجرها فان احتاج الولد كذا أو لاثني خادمة أو ثلثة على ما يتعلق بالتربية فعلى من عليه نفقته اخذاه بلا تق  
به عرفا ولا يلزم الحاضنة هذه الخدمة وان وجب لها أجر الحضانة وباني ذلك لزيادة (وأدلاهن) عند التنازع في حر (أم) الخبر الصحيح



في مطلقه أراد مطلقها ان يرفع ولده منها أنت أحق به ما لم تسكني نعم يقدم عليها ككل الأقارب بوجه محضون يتأني وطولها وزوج محضونة تطبق الوطء اذ غيرها لا تسلم اليه ولا حق هنا محرم رضاع ولا اعتق (ثم أمهات) لها (يدلين بآيات) لمشاركتهم الام ارناء ولادة (يقدم اقربهم) فأقربهم لو فور شفقتهم نعم يقدم عليهم بنت المحضون كليا في مافيه (والجد يد) انه (يقدم بعدهن أم أب) وان علا لذلك وقدم عليها لتحقيق ولادتهن ومن ثم كن أقوى ميراثا لا يسقطهن الاب بخلاف أمهاته (ثم أمهات المدللات بآيات) تقدم القرى فالقربى لذلك (ثم أم أبي كذلك) أي ثم أمهات المدليات بآيات تقدم القرى فالقربى (والقديم) انه يقدم (الانحوات

والخالات عليهم) أي أمهات الاب والجد المذكوران لان الانحوات أشفق لاجتماعهن معه في الساب أو البطان ولان الخالة بمنزلة الام رواه البخاري وأجاب الجسديد بان أولئك أقوى قرابة ومن ثم عتقن على الفرع بخلاف هؤلاء (وتقدم) خنبا (أخت) من أي جهة كانت (على خالة) لقر بها (وخالة على بنت أخ و) بنت (أخت) لانها تدلى بالام بخلاف من يأتي (و) تقدم (بنت أخ و) بنت (أخت) على عمه لان جهة الاخوة مقدمة على جهة العمومة ومن ثم قدم ابن أخ في الارث على عم وتقدم بنت أخت على بنت أخ كبرت أنثى كل مرتبة على بنت ذكرها ان استوت مرتبتهم والا فالعبرة بالمرتبة المتقدمة (و) تقدم (أخت) أو خالة أوعية (من أبوين على أخت) أو خالة أوعية (من أحدهما) لقوة قرابتها (والاصح تقديم أخت من أب على أخت من

ما صرامداد ويؤخذ من قوله نفاير ما صرام الحكم كذلك لو طلبت أكثر من أجرة المثل ووجد الاب من رضى بها أو طلبت أجرة المثل ووجد الاب من رضى بدونها اه سيد عمر أقول ويأتي في شرح فان كان رضيعا اشترط الخ ما يصرح بذلك (قوله في مطلقه الخ) عبارة غير مان من آية قالت يا رسول الله ان ابني هذا كان بطني له وعاء وحجري له حواء ونديي له سقاء وان أباه طافني وزعم انه ينزع مني فقال أنت أحق به ما لم تسكني (قوله نعم يقدم) الى قوله كبرت أنثى في المعنى الا قوله أقوى قرابة الى المتن (قوله يقدم بوجه محضون الخ) ولو كان كل من الزوج والزوجة محضونا فالخضاعة لخاصة الزوج لانه يجب على الزوج القيام بحقوق الزوجة فيسلي أمرها من يتصرف عنه توفية لخصتها من قبل الزوج اه ع ش (قوله وزوج محضونة الخ) وله تزعمان أبيها وأمهات الحرين بعد التمييز وتسليمها الى غيرها ما بناء على جواز التفريق حيث شاء معنى عبارة ع ش قوله وزوج الخ أي وان لم تزف له فيثبت حقه بنفس العقد فلا أن ياخذها بمن له حضانتها قهر ا عليه في هذه الخالة اه (قوله اذ غيرها) أي التي لا تطبق الوطء (قوله لا تسلم اليه) أي فتبقى الخضاعة للام ولا يفيد تزويجها منع الام كيتوهمه من يفعله توصلا به الى منعها فلا يتنبه اه سم (قوله ولا حق هنا محرم رضاع الخ) أي ولا محرم مصاهرة كزوجة الاب ع ش ورشدي (قوله لو فور شفقتهم) أي الاقرب وقوله عليهم أي الامهات اه سم (قوله كيا يأتي الخ) أي في الفرع الا تخفى شرح وقيل تقدم الخ (قوله وان علا) الظاهر أن الاصول حذفه لانه عين المتن الا تخفى على التوفيق اه رشدي أي قول المصنف ثم أم أبي أب كذلك الخ (قوله لذلك) أي لمشاركتها الام ارناء ولادة اه معنى (قوله وقدم) أي أمهات الام وقوله عليها أي أم الاب اه سم (قوله لتحقيق ولادتهن) أي وطن ولادة أم الاب اه معنى (قوله لذلك) أي لو فور شفقتهم (قوله أو البطان) أو لمنع الخلو فقط (قوله بان أولئك الخ) عبارة المعنى بان النظر هنا الى الشفقتوهي في الجدات أغاب اه (قول المتن وتقدم أخت) أي للرضيع اه ع ش (قوله بخلاف من يأتي) عبارة الحل والمعنى بخلافهما اه (قوله وهي من تدلى) الى قوله وقد يقال في الغسني (قوله ومثلها) أي الجدة الساقطة اه معنى (قوله قبل الخ) أجاب عنه المغسني والنهاية بان قولهما وبنت الم الخ معطوف على كل محرم لا على بنت ابن البنت كاتوهمه اه (قوله مما صر) وهو قوله يدلى بكز لا يرث اه كردد (قوله كبرت خال) أي مطلقا (قوله والمحضون الخ) لم يتقدم في كلامه ما يخرج به اه ع ش (قوله وأما قول الروضة الخ) اعتمد شيخنا الشهاب الريلي وأجاب عما اعترضوا به بأنه اغما يعتبر الادلاء بمن له حق في الخضاعة عند قوة النسب لا عند ضعفه بترانجيه شرح مر اه سم وكذا اعتمده وهو بالصفة المتغيرة فان تحضن أي الاثبات فالاولاهن الام الخ (قوله اذ غيرها لا تسلم اليه) أي فتبقى الخضاعة للام ولا يفيد تزويجها منع الام كيتوهمه من يفعله توصلا به الى منعها فلا يتنبه (قوله لو فور شفقتهم) أي الاقرب وقوله يقدم عليهم أي الامهات وقوله وقدم أي الامهات عليهم أي أم الاب (قوله ذهول) قد يجاب بعطف قوله وبنت الم على كل محرم فلا ذهول فيه وعلم مما تقران قول الشارح وبنت الم للام معطوف على قوله محرم لانها معطوفة على بنت ابن البنت مر ش (قوله وأما قول الروضة الخ) الذي اعتمده شيخنا

أم) لقوة ارثها بالغرض نارة والعصوية أخرى (و) تقديم (خالة وعمه لاب عليها الام) لقوة جهة الابوة (و) الاصح (سقوط النهاية كل جدة لا يرث) وهي من تدلى بكز بين اثنين كام أب الام لانها لما أدلت عن لاحق له هنا أشبهت الاجانب فلا ومثلها كل محرم يدلى بكز لا يرث كبرت ابن البنت وبنت الم للام انتهى قيل كون بنت الم محرما ذهول انتهى وقد يقال هو مثال للمداية بمن لا يرث لا بقيد المحرمية وهذا ظاهر لوضوحه فلا ذهول فيه (دون أنثى) قريبة (غير محرم) لم تدلى بكز غير وارث كما علم مما صر (كبرت خال) وبنت عمه أو عمه لغير أم فلا تدلى على الاصح اما غير قريبة بمعتقة وقريبة أدلت بكز غير وارث كبرت خال وبنت عمه لام أو وارث أو بانثي والمحضون ذكر يشتهى فلا حسنة لها (نبيب) ما ذكر في نكاح الخال هو قياس ما أطلقوا عليه في بنت الم للام وأما قول الروضة ان بنت الخال تحضن



مردد الاسنوي كابن الرفعو كذا البلقيني وزاد ان كلام الراعي يدل على ان ما ذكره فيها سبق فلم فان قلت هل يمكن الفرق بين بنت الخال وبنت  
 الم لأم الذي جرى عليه في الروضة قلت نعم وهو ان بنت الخال أقرب لان أباهما أقرب إلى الأم فان كانت ما الفرق بينهما وبين أم أبي الأم بل قال  
 الاذري وغيره لو قيل ان هذه أولى لكان الوجه قلت يفرق بان ادلاء تلك للأم بالبنوة ثم الاخوة (٢٥٥) وهذه بعض الابوة والبنوة أقوى

من الابوة كما صرحوا به حتى  
 في هذا الباب لما مر ان بنت  
 المحضون مقدمة على جداته  
 فكان المدعى بالبنوة أقوى  
 من المدعى بالابوة وان  
 اشترى كافي الادلاء بغير  
 وارث (وتثبت) الحضنة  
 (لكل ذكراً محرم وارث)  
 كلب وان عسلاً وأخ أو عم  
 لو فور شفقتة (على ترتيب  
 الارث) كما مر في باب نسبه  
 يقدم هنا جد على أخ وأخ  
 لاب على أخ لأم كافي ولاية  
 النكاح (وكذا) وارث  
 قريب كالأفاده السابق  
 فلا بد للعق (غير محرم  
 كابن عم) وابن عم أب أو  
 جد بترتيب الارث هنا  
 أيضا (على الصحيح) لقوة  
 قرابته بالارث (ولا تسلم  
 اليه) أي غير المحرم  
 (مستثناة) لانه يحرم عليه  
 نظرها وانسلخ بها (بل)  
 تسلم (الى) امرأة (ثقة)  
 لكنه هو الذي (يعنيها)  
 لان الحق في ذلك وان  
 أطال جمع في ردده وله تعيين  
 نحو بنته وشرط الاسنوي  
 كونها ثقة ورد بان غيرتها  
 على قريبتها تغني عن  
 كونها ثقة ورد بانها شاهد  
 كثير من غير الثقة جرحها  
 الفساد لمحرمة فاضلا عن  
 بنت عمها قالوا وجه اشتراط

النهاية والغنى (قوله فيها) أي بنت الخال (قوله بينها) أي بنت الخال على قول الروض (قوله كابن عم) اه  
 الى الفرع في النهاية والغنى (قوله أو عم) عبارة المغنى والاخ لابن أو لاب والم كذلك اه قول المتن  
 على ترتيب الارث) أي فيقدم أب ثم جد وان علام أخ شقيق ثم لاب وهو كذا فالجد هنا قدم على الاخ فلو قال  
 المصنف على ترتيب ولاية النكاح لكان أولى اه مغنى (قوله وأخ لاب على أخ لأم) فيمساحة بالنسبة  
 للاخ من الأم فانه لاحق له في ولاية النكاح أصلاً وتعبيراً بالتقديم يشعر بخلافه اه ع ش (قوله كأفاده)  
 أي التقييد بالقرب السببي أي والتمثيل بين النعمانية ومغنى (قول المتن كابن عم الخ) ويفارق ثبوت  
 الحضنة عام بعدم ثبوتها لبنت الم على الذي ذكره بان الرجل لا يستغنى عن الاستنابة بخلاف المرأة  
 ولاختصاص ابن الم بالعصوبة والولاية والارث اه مغنى وفي رسم بعد ذكر مثله عن شرح الروض ما نصه  
 فعلم أن ابن الم يحضن بنت عمه وبنت الم لا تحضن ابن الم المشتبه ولعل القياس ان الخنثى المشتبه  
 كالأنثى اذا كان الحاضن ابن الم وكذا ذكره اذا كان الحاضن بنت الم لان ذلك هو الاحتياط وقياس ذلك أنه  
 لاحضانه لان الم الخنثى على ابن عمه حتى يشتبه لاحتمال انوثته الاول وذ كورة الثاني فالتأمل وليراجع  
 اه (قول المتن ولا تسلم اليه مستثناة الخ) فهم تسليم الذ كره مطلقاً ولو مشتبه وهو قضية كلام الروضة وصرح  
 به ابن الصباغ وصوب الزركشي عدم تسليم المشتبه اه مغنى زاد النهاية ويمكن حمل الاول على عدم  
 رتبة والثاني على خلافه اه (قول المتن بل الى ثقة بينهما) أي ولو باجرة من ماله نهاية ومغنى (قوله كونها)  
 أي نحو بنته (قوله غيرتها) بفتح الغين وقوله اشتراط كونها أي نحو بنته وقوله ثقتين أي ولو كانت احدهما  
 زوجة اه ع ش (قوله وما اقتضاء كلام غير واحد الخ) عبارة المغنى والاسنوي فان كان له بنت مثلاً يستغنى

الشهاب الرمي ماني الروضة وأجاب عما اعترضوا به بأنه انما يعتبر الادلاء بحق في الحضنة عند قوة النسب  
 لا عند ضعفه بترانجه اه وقد يشكك على ما ذكر في بنت الم لأم (قوله فردد الاسنوي الخ) أجاب عنه  
 شيخنا الشهاب الرمي بان في الجدة الساقطة الحضنة ثابتة لا قويا في النسب فان نقلت عنها الحضنة فثابتت  
 الخال فقد تراخي النسب فلم يؤثر فيها عدم ادلائها وارث م ر ش (قوله في المتن ولا تسلم اليه مستثناة الخ)  
 وأفهم كلام المصنف تسليم الذ كره مطلقاً ولو مشتبه وهو قضية كلام الروضة وصرح به ابن الصباغ وصوب  
 الزركشي عدم تسليم المشتبه اه ويمكن حمل الاول على عدم رتبة والثاني على خلافه م ر ش (قوله في المتن  
 ولا تسلم اليه مستثناة الخ) أي بخلاف بنت الم اذا كان ابن الم صغيراً يشتبه فانه لاحضانه لها كما سلف فان  
 الذ كره لا يستغنى عن الاستنابة بخلاف المرأة ولهذا اذا تكلمت بطل حقه بخلاف الذ كره ثم قضية كلامهم ان  
 المحضون الذ كره يسلم لغير المحرم ولو كان مشتبه كذا بخط شيخنا البرامشي بهامش شرح المنهج ثم قضية  
 كلامهم الخ انظر مع ما تقدم موافقاً في شرح المنهج وغيره من قوله اما غير قريبة الخ فانه يفيد ان غير المحرم  
 لاحق لها اذا كان المحضون ذ كره يشتبه ويجاب بالفرق بين الذ كره الحاضن والأنثى في ذلك كما علم من  
 الفرق في أول هذه الحاشية قال في شرح الروض ويفارق ثبوت الحضنة على عدم ثبوتها لبنت الم على  
 الذ كره المشتبه بان الذ كره لا يستغنى عن الاستنابة بخلاف المرأة ولاختصاص ابن الم بالعصوبة والولاية  
 والارث اه فعلم ان ابن الم يحضن بنت عمه وبنت الم لا تحضن ابن الم المشتبه والفرق ما ذكره ولعل  
 القياس ان الخنثى المشكك كالأنثى اذا كان الحاضن ابن الم ولا كذلك اذا كان الحاضن بنت الم لان ذلك هو  
 الاحتياط المبني على أمر الخنثى وقياس ذلك أنه لاحضانه لابن الم الخنثى على ابن عمه حتى يشتبه لاحتمال  
 اختلافهما أنوثته الاول وذ كورة الثاني فليتأمل وليراجع (قوله ثم رجح قول الشامل الخ) ويمكن الجمع بان

كونها ثقة وقد مر انه لا يجوز دخوله رجل بامرأتين الا ان كانتا ثقتين يحتملهما وما اقتضاء كلام غير واحد انها تسلم لمن له بنت وثقة فيه  
 الاذري ثم رجح قول الشامل وغيره انها تسلم لبنت كما تقر (فان فقد) في الذ كره (الارث والمحرمة) كابن خال أو عم (أو) فقد (الارث)  
 دون المحرمة كابن أم وخال وابن أخت وابن أخ لأم أو القرابة دون الارث تعق



(فلا حضانه لهم) (في الاصح) انه حذفوا منهم بانتقاء الارث والولاية والعقل ولا تتغاثم في الاخيرة (وان اجتمع ذكور واناث فالام) مقدمه :  
 على الكل للغير ولا توارث على الاب بالولادة المحقة والاثونة للثقة بالحضانه (ثم أمهاتها) المدليات باناث وان علون لانهن في معناها (ثم  
 لهن) لانه أشفق ممن رثي ثم أمهاته (٣٥٦) وان علون (وقيل تقدم عليه الخللة والاخت من الأم) أو هما لا دلالة لهما بالأم كما مهاتهما ويرد  
 بصغ هذا الادلاء (فرع)

منها جعلت عنده مع بنته نعم ان كان مسافرا او بنته مع لافي رحله سلمت اليها لاله كمالو كان في الحضر ولم تكن  
 بنته في بيته وهذا يجمع بين كلاي الكتاب والروضة وأصلها حيث قالوا في موضع تسليم اليه وفي آخر تسليم  
 اليها اه وفي النهاية ما يوافقها وان كان في عبارته خلل كانه عليه الرشيدي قال السيد عمر ويمكن الجمع أيضا  
 بان يقال ان أدى التسليم اليه الى محظور من نظراً وخلوة لم تسلم اليه بل الى البنت والافلا يتبع التسليم اليه  
 اه (قوله فلا حضانه لهم) فان كان ثم من له الحضانه تسلم له والافيه بين القاضي من يقوم بها اه عش (قوله  
 ولا تتغاثم) أي القرابة اه عش (قوله في الاخيرة) أي المعق (قوله مقدمة) أي عند النزاع اه معني  
 (قوله للغير) أي المار في شرح وأولاهن أم (قوله بالولادة المحقة) أي لانه منها ولون من زنا عش (قوله ثم  
 أمهاته الخ) عبارة المحلى وهو أي الاب مقدم على أمهاته وبعدهن الجد أبوه وهو مقدم على أمهاته وبعدهن  
 أبو الجد وهو مقدم على أمهاته اه (قول المتن عليه) أي الاب اه عش (قوله أو هما) يتأمل هل المراد أو  
 الاخت من الابوين أو حصل فيه تحريف وصوابه اذ هما سيد عمر عبارة النهاية أو الاب أو هما لا دلالة لهما الخ  
 وقال الرشيدي قوله لا دلالة لهما بالأم لا يجري هذا التعليل في الاخت للاب فالصواب ساقطها اذ هذا التعليل  
 لا يجري فيها وعبارة الشارح الجلال أي والمفني عقب المتن نصها لا دلالة لهما بالأم بخلاف الاخت للاب لا دلالة لهما  
 به انتهت اه (قوله كامهاتها) أي الام اه عش (قوله فعليه) أي على ما جرى عليه الزركشي (قوله  
 وهو) أي التخصيص (قوله لتقدمهما) الظاهر لتقدمها اه سيد عمر (قوله ويتفرع عليه) أي على  
 تقديم البنت على سائر الاصول غير الابوين وقال الكردي أي على ما ذكر من الاحتمالين أعني احتمال تقديم  
 البنت واحتمال تقديم الجدة اه وفيه نظر ظاهر (قوله وأب) عطف على جدة (قوله هنا) أي في مسألة  
 اجتماع الثلاثة (قوله فتقدم أم الام الخ) أقول قد رجم قولهم والاناث البقية بقوله هم وان اجتمع  
 ذكور واناث فالام ثم أمهاتها (قوله عجيبة) أي الاب بأم الام (قوله فالخامس) أي حاصل ما ذكر من  
 شق الترديد اه كردي (قوله ان الجدة من حيث هي محبوبة بالبنت) أي مقتضاء هو الشق الثاني من  
 الترديد والبنت من حيث هي محبوبة بالاب أي مقتضاء هو الشق الاول من الترديد ولا كردي هنا كلام لم  
 يظهر لي محتمه فتركنه (قوله فاهما الخ) أي من المحبين أو من الاب والجدة أو من البنت والجدة والمآل  
 واحد (قوله الذكر) الى قوله قيل في المغني والى قول المتن وفاسق في النهاية الا قوله فان قلت ينافي الى  
 المتن (قوله من النسب) اجتزأ عن الرضاع (قوله مطلقاً) أي من الذكر والانثى اه معني (قوله  
 الذكر والانثى) أي ذكر اكان أو أنثى (قوله هذا) أي قوله فلاصح الاقرب (قوله مخالف لما مر) أي  
 لاقتضاء هذا تقدم بنتي الاخ والاخت على الخللة لانها أقرب اه سم (قوله بمنع ذلك) يعني اقربية بنتي  
 الاخ والاخت من الخللة المستلزم لتقدمهما عليها المخالف لما مر (قوله بالموخر) أي الاخ والاخت (قوله  
 يحمل الاول على ما اذا انفردت عنه لكونه مسافراً او بنته مع لافي رحله والثاني على خلافه مرش (قوله  
 قبل هذا مخالف لما مر الخ) أي لاقتضاء هذا تقدم بنت الاخ والاخت على الخللة لانها أقرب وعبارة  
 الزركشي وهو مخالف لما مر به قبل من تقدم الخللة على بنات الاخوة ولاخوات على القولين الجديد والقديم  
 فكيف يمكن جعله أصح مع مخالفه الجديد والقديم اه قال شيخنا البراسي عقبه لا يشال بنت الاخ والاخت  
 ليستا أقرب من الخللة لانهما قول معارض بالمثل فتأني القرعة وبالجمله فمسئلة الخللة مستثناة من ذلك اه ولما  
 قال في الروض فتقدم أخت ثم بنت ثم بنت أخت ثم بنت أخ ثم خالة الخ قال في شرحه تأخيرها أي الخللة عن بنتي

في أصل الروضة ما نقله  
 لبنت المحنون حضانه اذا  
 لم يكن له أبوان ذكره ابن كعب  
 انتهى وظاهره ان المراد  
 بالابوين الاب والام لا غير  
 فحينئذ تقدم البنت عند  
 عدمه - ما على الجدات من  
 الجهتين ولم يرتض الزركشي  
 هذا الظاهر فقال لا ينبغي  
 التخصيص بالابوين بل سائر  
 الاصول كذلك انتهى  
 فعليه جميع الاجساد  
 والجدات مقدمون عليها  
 وهو محتمل لان الأصل في  
 الاصول انهم أشفق من  
 الفروع ومع ذلك فالأقرب  
 للمنفرد التخصيص بالابوين  
 لانه المتبادر من العبارة  
 المذكورة وهو مستلزم  
 لتقدمها على سائر الاصول  
 غيرهما وله وجه أيضاً ولذا  
 جرى غير واحد عليه ويتفرع  
 عليه ما لو اجتمعت جدة لام  
 وأب وبنت فهل الاب  
 المحبوب بأم الام واجب  
 للبنت هنا فتقدم أم الام ثم  
 الاب ثم البنت ولا نظر لعجيبة  
 كما في الاخوة محببون لام  
 والجدوان محببون أو لا تقدم  
 الاب ثم البنت ولا حق لام  
 الام محببها بالبنت وان حجت  
 بالاب لما تقرر ان المحبوب

قد يجب فالخامس ان الجدة من حيث هي محبوبة بالبنت والبنت من حيث هي محبوبة بالاب فاهما المقدم للنظر فيه محال  
 (ويقدم الاصل) الذكر والانثى وان علا (على الحاشية) من النسب كاخت وعمة لقوة الاصول (فان فقد) الاصل مطلقاً ثم حواش (فالاصح)  
 انه يقدم منهم (الاقرب) فالأقرب الذكر والانثى كالآرث قبل هذا مخالف لما مر من تقدم الخللة على بنت أخ أو أخت انتهى ويجاب بمنع ذلك  
 لان الخللة تدلى بالأم المقدم على الكل فكانت أقرب هنا من تدلى بالموخر عن كثيرين فان قلت



ينافي ما مر ان العمة للاب مقدمة على العمة للام مع ان الام مقدمة على الاب قلت هناك استويا الادلاء بالاصل فظهر ان في وجهه الاب من حيث هي بخلاف ما هنا فانه في ادلاء بام وادلاء بحاشية فان قلت ينافي ذلك تقديم أمهات (٣٥٧) الام على أمهات الاب قلت لان

أمهات الام أمهات حقيقة  
لحقق ولادته بخلاف  
أمهات الاب (والا) يوجد  
أقرب كان استوى جمع في  
القرب كان وأخت (فالانثى)  
مقدمة لانها أصبر وأبصر  
(والا) يكن من المستويين  
فربا أنتى كاخون أو أختين  
(فيخرج بينهما قطعاً للزواج  
والخشي هنا كالكلام  
يدع الانوثة ويحلف (ولا  
حضانه) على حرا وقت ابتداء  
ولادتهما (لرقيق) أي لمن  
فيبرق وان قل لنقصه وان  
أذن مسيده لانها ولاية  
ولا على من لم ير غير مسيده  
لكن ليس له زعم من أحد  
أخويه الحر قبل التمييز  
لانهم ما شفق منهم كراهة  
التفريق حيث تدر من بعضه  
حر يشترك مالك بعضه  
وفر يبع على القريب السابق  
في حضانه فان توافقا على  
شي فذلك والا استأجر  
القاضي له حاضيه عليهما  
وقد ثبت أم فنة فيما اذا  
أسلمت أم ولد كافر فلها  
حضانه ولها التابع لهما  
في الاسلام ما لم تزوج  
لغيرها لمنع السيد من  
قربانهم وفور شفقها  
ومع زوجها الاحق للاب  
لكفره (ويجنون) وان  
تقطع جنونه ما لم يقل  
كيوم في سنة نقصه (تنبيه)  
ينبغي في ذلك اليوم الذي

ينافيه) أي التعليل بقوله لان الحالة الخ (قوله هناك) أي في مسألة العمة (قوله هنا) أي في مسألة الحالة  
(قوله ينافي ذلك) أي قوله قلت هناك (قوله كان استوى الخ) أي وفيهم أنتى وذكر كراه معنى  
(قول المتن فالانثى) قال ابن المقرئ فتقدم الاخت مطلقا على الاخ مطلقا فتقدم ذات الابوين ثم ذات الاب  
ثم ذات الام ثم الاخ للابوين ثم لاب ثم لام اه سم (قوله مقدمة) أي على الذكر كاخت على أخ وبنت أخ  
على ابن أخ اه معنى (قوله وأبصر) عطف مغاير اه عش (قوله يكن من المستويين الخ) عبارة المغنى  
بان لم يكن فيهم أنتى وذكر بان استوى اثنتان من كل وجه كاخون وخالتين وأختين اه (قوله أنتى) أي  
مع ذكر اه عش عبارة الرشيدى أي مفردة بقريتها بعده اه وما لهما واحد (قوله والخشي  
هنا كالكلام) فلا يقدم على الذي كرفي محل لو كان أنتى أقدم لعدم الحكم بالانوثة مغنى وامداد (قوله ما لم  
يدع الانوثة الخ) أي بظهور علامته خفيت على غيره عش فلو ادعى الانوثة صدق بيمينه لانها لا تعلم الا منه  
غالباً فيستحق الحضانه وان اتهم لانها ثبت ضمن الام مقصود اولان الاحكام لا تتبع معنى وامداد (قوله  
ويحلف) أي فيقدم على الذكر اه عش (قوله أي لمن فيبرق) الى التنبيه في المغنى (قوله لانها ولاية)  
أي وليس الرقيق من أهلها اه معنى (قوله من أحد أخويه الحر) وينصو ذلك في الام بان تعتق بعد  
ولادته أو أوصى بالولادته ثم عتقت فهي حرة والاب رقيق كالولد اه عش (قوله وفريه) أي المستحق  
لحضانه اه معنى (قوله في حضانه) متعلق بيشترك (قوله فان توافقا على شي) أي على المهادنة أو على  
استجار حضانه أو رضى أحدهما بالآخر نهاية ومعنى (قوله والا) أي بان غائبا اه نهاية (قوله  
لام فنة) هو بالاضافة كذا في سم عن صاحب النقصه وانظر ما وجهه مع ان قوله فيما اذا أسلمت الخ  
قد بعين ان الام بالتبوين فتأمل اه رشيدى أقول ويؤيده قول المغنى ويستثنى أي من المتن ما لو أسلمت  
أم ولد الكافر الخ (قوله لغيرها) على لقوله فلها حضانه الخ وقوله لمنع السيد الخ على لغيرها وقوله مع  
وفور الخ متعلق بالفراغ (قوله ومن زوجها الاحق الخ) ويؤخذ مما سوي بأن أنها تنقل لما بعد  
الابوين ثم القاضي الامين فليراجع اه رشيدى ويأتى عن المغنى ما يصرح به (قوله في ذلك اليوم) أي  
في يوم في سنة اه سم (قوله كذلك) أي ينبع عنه القاضي من يحضنه (قوله والا) أي بان دام ثلاثة  
أيام فاكتر اه عش (قول المتن وفاسق) ولو تاب الناسق اتجه ثبوت حقه في الحال من غير احتياج الى

الاخ والاخت مخالف لما مر من تقدمها علم ما هو المذكور في المنهاج كالمسلم وغيره فاعتمد عليه الاستوى  
وغیره اه (قوله في المتن فالانثى) قال ابن المقرئ فتقدم الاخت مطلقا على الاخ مطلقا فتقدم ذات الابوين  
ثم ذات الاب ثم ذات الام ثم الاخ للابوين ثم لاب ثم لام فالابوين هم بعض الطالبين قولهم يقدم ولها الابوين ثم ولد  
الاب ثم ولد الام تقدم كل أخت على مساوئها فقط حتى وقف على تصريح الشامل بتقدم الاخت للام على  
الاخ للابوين اه (قوله والخشي هنا كالكلام) عبارة شرح الارشاد للشرح والخشي هنا كالكلام  
فلا يقدم على الذي كرفي محل لو كان أنتى لعدم الحكم بالانوثة نعم يصدق بيمينه في دعوى الانوثة فلا تعلم الا منه  
غالباً فيستحق الحضانه وان اتهم لانها ثبت ضمن الام مقصود اولان الاحكام لا تتبع معنى ولو كان الخشي ولداً  
أم ولد أب أب خشيان فقط تعارضت العموم والنزول فقل هما سواء وقيل يقدم المدلى بالام ورجح لانها  
أقوى في الحضانه اه وقوله ولداً أب أم ولداً أب أب خشيان اذا كانا ذكرين فقد اجتمع عم وخال وأختين  
فقد اجتمع عم وخال أو ختلتان فقد اجتمع عم وخال أو عم وخالة ولا يخفى حكم هذه الاقسام مما سبق وقد  
يشكل تقديم المدلى بالام لانه من أهل الحضانه على تقدير الانوثة دون الذكورة بخلاف الاعترافه من أهلها  
على التقديمين (قوله وقد ثبت لام فنة) هو بالاضافة ش (قوله ينبغي في ذلك اليوم) أي في يوم في سنة  
(قوله ويطهر الخ) كذا م ر ش (قوله في المتن وفاسق) ولو تاب الناسق اتجه ثبوت حقه في الحال من غير

يحيى فيه الحضانه ان الحضانه لوليه ولم أر لهم كلاماً في الاعشاء وظهر ان القاضي ينبع عنه من يحضنه لقرب بزر والاه غالباً ويحتمل أحداهما  
في ولاية النكاح أن يفصل بين ان يعتاد قريب والاه فالحكم كذلك والا فينتقل لمن بعده (وفاسق) لانها ولاية نعم يكفي مستور الغدالة كماله







من أم من غير ملز يدشفة ثم أفان امتنعت سقط حقها وله أن أرضعته أحره الرضاع والحضانة وحيث يأتى هذا ما مر فيمن رضيت بدون ما رضيت به وأما ما مر قبل الفصل عن أبيه رعة بما طاهره بخالف ذلك ففيه نظر ظاهر أما إذا لم يكن لها لبن فتستحق حرمها بشرط أيضا سلامة الحاضنة من ألم مشغل كفالج أو مؤثر في عسر الحركة في حق من يباشرها بنفسه دون من يدبر الأمر ويباشره غيره قاله الرازي ومن عى عند جمع وخالفهم آخرون والأوجه الموافق لكلام الرازي المذكور ما أشار إليه آخرون أنها إذا احتاجت للمباشرة فإن لم تجد من ينوب عنها في القيام بمصالحه أنزلوا فلا سواء في ذلك الكبير والصغير ومن تغفل كفى الشافى قال الأذرى (٢٥٩) وهو حسن متعين في حق غير المميز ومن سغه أى إن محبة حجر فيما يظهر ومن جذام ورض أن الطائفة كما عتمده جمع لما يخشى من العدوى ولقوله صلى الله عليه وسلم لا يورد دواعى على مصع ومعنى لا عدوى أنم البيت مؤثرة بذاتها وإنما يخلق الله ذلك عند الحاجة كذا

يأتى هنا) أى بالنسبة للحضانة إذ مسئلة الرضاع تقدمت في كلام المصنف فلا يحتاج للتنبيه عليها هنا وحيث قد هذا صريح في أنها إذا لم ترض الأبا حرة وهناك متبعة أو الأبا حرة المثل وهناك من يرضى بأقل تسقط حضانتها اه رشيدى ومر عن السيد عرما يوافق (قوله ما مر) أى قبيل الفصل (قوله فيمن) أى أجنبية وقوله بدون ما رضيت أى الام (قوله وأما ما مر قبيل الفصل الخ) أى فى شرح وكذا ان تبرعت أجنبية بالخ وقوله بما طاهره بخالف الخ قد مر هناك عن الرشيدى وجه المخالفة (قوله ذلك) أى الاتيان (قوله أما إذا لم يكن) الى قوله كما عتمده جمع فى المعنى الاقوله سواء الى ومن تغفل وقوله قال الأذرى الى ومن سغه وقوله أى إن محبة حجر فيما يظهر (قوله فتستحق حرمها) أى الحضانة (قوله سلامة الحاضنة الخ) وان لا تكون صغيرة منهمج ومعنى ثم الاولى اسقاط التاء كفى المعنى (قوله كفالج) وسل اه معنى (قوله فى حق من يباشرها الخ) متعلق بشرط أو خبر مبتدأ محذوف والتقدير هذا أى اشتراط السلامة عمدا كمر معتبر فى حق من الخ (قوله ومن عى) وقوله ومن تغفل ومن سغه وقوله ومن جذام الخ كل منها عطف على من ألم الخ (قوله انما الخ) بيان لما (قوله فان لم تجد الخ) الاولى ولم تجد الخ كفى النهاية (قوله أثر) أى العسى اه عى (قوله سواء فى ذلك) أى فى اشتراط سلامة الحاضنة عمدا كمر وقوله الكبير الخ أى المحضون الكبير الخ اه كردى (قوله فى حق غير مميز) أى محضون غير مميز (قوله لا يورد الخ) أى يكره ذلك فهو نهى تنزيه اه عى (قوله دواعى) على تقدير مضاف إذا لم يورد ليس صاحب عاهة وإنما هو صاحب ذات العاهة اه رشيدى (قوله انما البيت الخ) خبر ومعنى الخ والضمير للداء (قوله كان عتقت) الى قوله ومثلها فى النهاية وكذا فى المعنى الاقوله أورشت (قوله أورشت) أى أو بابت فاسقة اه معنى (قوله ذوالبيت) أى بخلاف إذا لم يكن البيت للزوج المطلق فتستحقها مطلقا اه معنى (قوله عادت بها) أى وان تكررت ذلك منها اه عى (قوله والا) أى وان لم ينفق الولد المحضون بان لم يكن للولد مال ولا أب موسر أجبرت أى الام لانها من جله النفقة فهو حيثئذ كالأب اه معنى (قوله ومنه) خبر مقدم لقوله الانحدام والضمير للانفاق وقوله إذا المراد الخ علة مقدمة على بعض معلولها (قوله ان تخدمه) فاعل ولا يلزم (قوله وقول الماوردى الخ) تقييد القولهم ولا يلزم الام الخ (قوله لا يخدم) بفتح اليا معناه وفيما يأتى (قوله لغيرها) أى غير الام التى لا يلزمها انفاق ولها المحضون (قوله بقصد الرجوع) أى باحرة الحضانة (قوله قام الخ) أى لو قام (قوله لا يختلف المذهب) الى المتن مقول القول (قوله فى ان أزواجهن الخ) أى فى صورة كون المانع التزوج اه كردى (قول المتن هذا) أى المذكور من الفصل الى هنا كله فى غير مميز وهو

(قوله ونفيته الخ) كذا مرش (قوله والأجبرت الخ) انظر مع ما يأتى فى الحاشية عن الروض وشرحه من قوله ما وان امتنع منها وكان بعدها مستحقان الخ إذا فاد أنه لا جبر الا إذا لم يكن بعدهما مستحق والام أجبرت مع ان بعدها مستحقا وهو الجدة الا ان الكلام هنا فى غير المميز وما يأتى فى المميز وما وافق ما هنا فى الحاشية أول الفصل عن شرح الروض اه لو تدافعوا الحضانة فعلى من تلزم نفقته (قوله بقصد الرجوع) أى

للحضانة إذا لم يلزمها انفاقه ان تخدمه وقول الماوردى إذا كان مثلها لا يخدم مردود بان الانحدام من جملة الانفاق اللازم لغيرها فلا يلزمها وان كان مثلها يخدم وللدوم استحققت الحضانة فحضنت بقصد الرجوع واشهدت عليه فان كان ذلك لغية المنفق أو امتناعه ومع فقد القاضي رجعت باحرتها والا فلا نظير ما مر فى النفقة فلا فى أطلق الرجوع ولمن أطلق عليه (تنبيه) قام بكل من الأقارب مانع من الحضانة رجعت فى أمرها للقاضى الأمين فيضعه عند الاصالح منهم أو من غيرهم كما يحسنه الأذرى وغيره خلافا لما وردى فى قوله لا يختلف المذهب فى ان أزواجهن إذا لم يمنعهن يكن بأقرب على حقهن فان أذن زوج واحدة فقط نهى الاحق وان بعثت أو زوجا اثنين فليمنعها بهما



(هذا كله في غير ميمز والمميز) الذكر (٣٦٠) والاثني ومرضاضة قبيل الاذان (ان افترق أبواه) مع أهليتهما ومقامهما في بلد واحد خير

ان ظهر للقاضي انه عارف  
باسباب الاختيار واذا اختار  
أحدهما (كان عنده من  
اختار منهما) للخبر الحسن  
انه صلى الله عليه وسلم خير  
غلاما بين أبيه وأمه وانما  
يدعى الغلام بالمميز ومثله  
الغلام (فان كان في  
أحدهما) مانع ومنه (جنون  
او كفر أو رفق أو فسق أو  
نكحت) من لاحق له في  
الحضنة (فالحق للآخر)  
لا تحصار الأمر فيه (ويخير)  
المميز الذي لأبيه (بين أم)  
وان علمت (وجد) وان علا  
ع: رد فقدم هو أقرب منه  
أو قيام مانع له لو جود  
الولادة في الكل (وكذا)  
الحواشي فهم كالجد ومنهم  
(أنح أو عم) أو ابنه الابن عم  
في شتهاء ولا ينسب له ثقة أي  
مثلا والمراد انه لا يحد ثقة  
يسلمها اليها وحيد فلا  
اعتراض عليهما خلافا لمن  
زعم في تفسير بين أحدهم  
والام في الاصح كالاب بجماع  
العصوبة ولانه صلى الله  
عليه وسلم خير ابن سبع  
أو ثمان بين أمه وعاه رواه  
الشافعي (أو أب مع أخت)  
شقيقة أو لام (أو خاله)  
حيث لا أم فيخير بينهما (في  
الاصح) فان فقد الاب أيضا  
خير بين الأخت أو الخالة  
و بقية العصمة على الأوجه  
وظاهر كلامهم ان التخيير  
لا يجزى بين ذكرين ولا  
أنثيين

كل من لا يستقل كطفل وجنون بالغ اه معنى (قول المتن في غير ميمز) أي سواء افترق أبواه أولا كما  
يؤخذ من اطلاق مع التفصيل في مقابلة الذي هو المميز اه سم (قوله الذكر) الى قول المتن أو اثني في  
النهاية الا قوله واقتناعا من الصلاح الى ويظهر وقوله نعم ان أضرت الى ولو مرضت الام (قوله ومرضاضة  
الح) وهو من يأكل وحده ويشرب وحده الى آخر ما هنالك وظاهر اطلاق الحكم بالتبميز انه لا يتوقف  
على بلوغ سبع سنين وأنه اذا جاوزها بلا تميز بقي عند أمه اه ع ش ويأتي عن المعنى ما لو افترقه (قول  
المتن ان افترق أبواه) أي من النكاح نهائيا ومغنى وشرح المنهج وينبغي أن مثله ما اذا لم يفترقا ولكن  
اختلف محلها وكان كل منهما لا يأتي للآخر أو يأتي أحدهما لا يتأتى فيها القيام بمصالح المحضون سم على  
ج اه رشدي (قوله مع أهليتهما الح) أي وان فضل أحدهما صاحب دين أو مال أو محبة نهاية ومعنى  
(قوله ومقامهما في بلد واحد) سيأتي محترزة في المتن (قوله خير ان ظهر الح) وظاهر كلامهم ان الولد  
يخير ولو أسقط أحدهما حقه قبل التخيير وهو كذلك نهاية ومعنى (قوله واذا اختار أحدهما الح) فلو  
اختارهما معا فينبغي أن يقرع بينهما الا ان ظن ان سبيبه قلة عقله فينبغي أن يكون عند الام فليراجع اه  
سم أقول وقول الشارح المار خير ان ظهر الح كالصريح فيما بحثه (قول المتن كان عنده من اختار منهما)  
ولو اختار أحدهما فامتنع من كفالته كقوله الآخر فان رجع الممتنع أعيد التخيير وان امتنعوا بعدهما  
مستحقان لها بكون جدة خير بينهما والابان لم يكن بعدهما مستحق أجبر عليهما من تلزمه نفقة لانها من  
جدة الكفاية نهاية ومعنى وفي سم بعد ذكره عن الروض وشرح منسلة ويؤخذ منه انه لو امتنع جميع  
مستحق الحضنة من حضن غير المميز أجبر عليهما من تلزمه نفقة وهو كذلك (قوله للخبر الحسن الح) ولان  
القصد بالكفاية الحفظ للولد والمميز أعرف بحفظه فيرجع اليه ومن التميز بالبسبع سنين أو ثمان تقريرا  
وقد يتقدم على السبع وقد يتأخر عن الثمان والحكم مداره عليه لا على السن اه معنى (قوله وانما يبدى  
الح) وفي المصباح عن الازهري ان الغلام يطلق على الولد حين يولد وعلى الكهل وهو فاسق كلامهم فلم  
يختص الغلام بالمميز اه ع ش (قول المتن أو نكحت) أي الاثني اه معنى (قوله لا تحصار الأمر فيه)  
فان عاد صلاح الآخر أو أخت التخيير اه معنى (قوله المميز) الى قوله ولانه في المعنى الا قوله عند تقدم هو  
أقرب منه وقوله ولا ينسب له الى فيخير (قوله لأبيه) أي أو قام به مانع اه معنى (قوله أقرب منه) أي من  
الجد وانظر من الأقرب من الجد بعد الاب والام وأما هنا قوله ولا ينسب له الح) أي والحال اه ع ش (قوله  
وحيتئذ) أي حين أن يقيد المستثنى بما ذكر (قوله فلا اعتراض عليهما) أي في اطلاقهما في الروضة  
وأصلها ان الام أولى بالاثني من ابن العم اه سم وقد يقال ان المراد لا يدفع الابرار (قوله فتخير الح) متفرع  
على قوله وكذا الحواشي فهم كالجد (قوله لام) أي لادلائها بالام وأما الاخت للاب فلا كما صرح به الماوردي  
معنى واسن زادا نهاية ومثل الاخت للاب العمة اه (قوله أيضا) أي كلام (قوله وظاهر كلامهم ان  
التخيير لا يجزى بين ذكرين الح) كالخوين أو أنثيين وهو مانع له الاذرى في الاثنيين عن فتاوى البغوي

باجرة الحضنة (قوله في المتن هذا كله في غير ميمز) أي سواء افترق أبواه أولا كما يؤخذ من اطلاق مع التفصيل  
في مقابلة الذي هو المميز (قوله في المتن ان افترق أبواه) قال في شرح المنهج من النكاح اه وينبغي أن يكون  
كالانفراق من النكاح ما اذا لم يفترقا منه لكنهما لا يجتمعان بان اختلف محلها وكان كل منهما لا يأتي للآخر  
لان ذلك في معنى الانفراق من النكاح وكذا اذا كان يأتيه لكن احدهما لا يتأتى فيها القيام بمصالحه (قوله ان  
افترق أبواه) أي وان لم يفترقا فهو عندهما (قوله في المتن كان عنده من اختار منهما) فلو اختارهما معا فينبغي  
أن يقرع بينهما الا ان ظن ان سبيبه قلة عقله فينبغي أن يكون عند الام فليراجع اه (قوله فلا اعتراض عليهما)  
أي في اطلاقهما في الروضة وأصلها ان الام أولى بالاثني من ابن العم (قوله أولادها) أي بالام (قوله أو لام)  
كما تبينه بذلك الماوردي كقوله في شرح الروض بعد قوله ان ظاهر كلامهم انه لا فرق بين التي للاب وغيرها  
(قوله وظاهر كلامهم ان التخيير لا يجزى بين ذكرين) أي كالخوين ولا أنثيين أي كالختين قال في شرح الروض



(فان اختار احدهما) أي  
 الابوين ومن الحق بهما (ثم  
 الاختار حول اليه) لانه قد  
 يبدو الامر على خلاف  
 ظنه ثم ان ظن ان سبيله  
 عقله فعند الام وان بلغ كما  
 قبل التمييز (فان اختار  
 الابذ كرم بمنزلة امة)  
 أي لم يجره ذلك وتكليفها  
 الخروج لزيارته لانه يؤدي  
 للعقوق وقطع الرحم (ومنع  
 أنثى) ومثلها هنا وفيما يأتي  
 الخش من زيارة أمهات آلف  
 الصيانة واقتناء ابن الصلاح  
 بان الام اذا طلبتها أرسلت  
 اليها تحول على معذرة من  
 الخروج للبنت المحو قد  
 أو مرض أو منع نحو زوج  
 ويظهر ان محل الزام ولي  
 البنت بحر وجه الام عند  
 عذرها بناء على ما ذكر  
 حيث لازية في الخروج  
 قوته والام يلزمه (ولا  
 يمنعها) أي الاب الام (دخولا  
 عليهما) أي الابن والبنت  
 الي بيته (زائرة) حيث  
 لا خلوة لها بها محر مقولانية  
 كما هو ظاهر تفسير ما يأتي  
 في عكسه دفعا للعقوق  
 (والزيارة مرة في أيام) على  
 العادة لاني كل يوم ولا تطيل  
 المكث (فان مرضا فالام  
 أولى بتمريضهما) لانها  
 أصبر عليه (فان رضى به  
 في بيته)

ونقل عن ابن قطان وعن مقتضى كلام غير محي يانه بينهما أي المتساويين وهو الاوجه لانه اذا خير بين غير  
 المتساويين فبين المتساويين أولى نهاية ومعنى راسني (قوله أي الابوين) الى قول المتن زائرة في المعنى الا قوله  
 واقتناء ابن الصلاح الى ويظهر (قوله ومن الحق الخ) الواو بمعنى أو كما عبر بها المعنى (قول المتن حول اليه)  
 أي وان تكرر ذلك منه ورضاه سم (قوله لانه قد يبدو الخ) أي أو يتغير حال من اختاره أو لا ولان  
 المتبع شهونه كما قد يشتهي طعما في وقت وغيره في آخر ولانه قد يرد مراعاة الجانبين اسني ومعنى (قوله  
 ثم ان ظن الخ) عبارة المعنى تبيينه ظاهر اطلاق المصنف انه يحول وان تكرر ذلك منه دائما وهو ما قاله الامام  
 لسن الذي في الروضة كما صرح بها انه ان كثرة ذلك منه بحيث يظن ان سبيله قلة تمييزه جعل عند الام كاقبل التمييز  
 وهذا ظاهر اه (قوله وتكليفها) بالرفع عطفا على ذلك اه رشدي (قول المتن ويمنع) أي الاب ندبا  
 أنثى اذا اختارته ومعنى ونهاية (قوله لتألف الخ) على ما في المتن (قوله واقتناء ابن الصلاح) عبارة النهاية  
 والمعنى وظاهر كلامه عدم الفرق في الام بين المختار وغيره وهو كذلك خلافا لما يحسنه الاذري من الفرق  
 وظاهر كلامهم انه لو مكنتها من زيارته لم يحرم عليه نعم لا يمنعها من عيادتها المرض لشدة الحاجة اليها اه  
 (قوله أرسلت) ببناء المفعول والضمير لانثى (قوله نحو قد خرج) أو منع نحو زوج خلافا لانه نهاية والمعنى  
 كما مر آنفا (قوله بناء على ما ذكر) أي من الحمل (قوله والام يلزمه) بل الظاهر حرمته فكيفها من ذلك اه  
 ع ش (قول المتن ولا يمنعها الخ) عبر بالماوردي يانه يلزم الاب أن يكتفي من الدخول ولا يولها على ولدها  
 وفي كلام بعضهم ما يفهم عدم الزوم به أنثى ابن الصلاح فقال فان بخل الاب بدخولها الى منزله أخرجه اليها  
 انتهى وهذا هو الظاهر لان المقصود يحصل بذلك اه معنى واعتمد ع ش الاول أي الزوم وهو قضية  
 كلام الرشدي كما يأتي (قوله في عكسه) أي في زيارة الاب لوالته بيت الام (قوله لاني كل يوم) بل في يومين  
 وأكثر ثم ان كان منزلها قريبا فلا بأس أن تدخل كل يوم كما قاله الماوردي معنى ونهاية قال الرشدي حاصل  
 هذا مع ما قبله ان منزلها ان كان قريبا لم يمتنع كل يوم لزمه فكيفها من الدخول وان كان بعيدا لم يمتنع كل يوم

عقب هذا ثم رأيت الاذري نقله في الاثني عشر عن فتاوى البغوي ونقل عن ابن القطان وعلى مقتضى كلام غيره  
 حبان ذلك بينهما وهو الوجه م ر لانه اذا خير بين غير المتساويين فبين المتساويين أولى اه (قوله في المتن فان  
 اختار احدهما ثم الاختار حول اليه) قال في الروض وشرحه وان تكرر ذلك منه لانه قد يظهر له الامر بخلاف  
 ما ظنه أو يتغير حال من اختاره أو لا ولان المتبع شهونه كما قد يشتهي طعما في وقت وغيره في آخر ولانه قد  
 يقدم مرانا الجانبين انتهى وقد يؤخذ من التعليل الاخبار انه لو اختار ابتداء أن يكون عند احدهما مدة  
 كيوم أو أسبوع أو شهر وعند الآخر مدة كيوم أو أسبوع أو شهر أجيب لذلك واسب بعيدا يحتمل أن  
 لا يجاب بل بقصر ظهير الجمع وهو في الروض وشرحه فرع لو اختار احدهما فامتنع من كفالته ففعله الآخر ولا  
 اعتراض لوالدها فان رجوع الممتنع وطلب كفالته أعيد التخيرون امتنع منها وكان بعدها مستحقان لها  
 كالجدة والجدة خير بينهما والابان لم يكن بعدهما مستحقان جبر عليها من تلزمه النفقة لان من جلة  
 الكفاية انتهى ويؤخذ منه انه لو امتنع جميع مستحقى الخيانة من حضن غير الميراث جبر عليها من تلزمه  
 نفقته وهو كذلك (قوله في المتن ويمنع أنثى) وظاهر كلامه عدم الفرق بين الام المختار وغيره وهو كذلك  
 خلافا لما يحسنه الاذري من الفرق وظاهر كلامه انه لو مكنتها من زيارته لم يحرم عليه نعم لا يمنعها من عيادتها  
 ارض لشدة الحاجة اليها م ر ش (قوله في المتن ولا يمنعها دخولا عليها زائرة) عبارة شرح البهجة واذا  
 زارت لا يمنعها الدخول لبيتها وبخلى لها حجرة فان كان البيت ضيقا خرج ولا يطيل المكث في بيتهم وعدم منعها  
 الدخول لازم كما صرح به الماوردي فقال يلزم الاب أن يكتفي من الدخول ولا يولها على ولدها انتهى عنده في  
 كلام غيره ما يفهم عدم الوجوب به أنثى ابن الصلاح فقال فان بخل الاب بدخولها الى منزله أخرجه اليها أي  
 الى مسكن الام بدليل قوله ويكون ذلك برضا زوج الام فان أبي تعين أن يبعثها الى الام فان امتنع الزوج من  
 ادخالها الى منزله نظرت اليها والبنت تلزمه في داخله ثم نقل عن بعضهم ان الدخول من غير طاعة لفرض



بالشرطين المذكورين فذلك (٣٦٢) (والا ففى بيتها) فهو الخبير في ذلك نعم ان اضررت النقلة لبيتها امتنع تولد مرضت الام فليس للاب

فله منعها ويظهر ان وجه الفرق النظر الى العرف فان العرف ان قريبا المنزل كالجار يتردد كثيرا بخلاف  
بعده اه وقوله لزمه الخ ومثله فى عش يخالف لما مر آنفا من المغنى (قوله بالشرطين المذكورين) أى  
بقوله حيث لا خلوة بينهما محرمة ولا ريبه الخ اه سم (قول المتن والا ففى بيتها) أى يكون التبريض ويعودهما  
ويجب الاحتراز من الخلوة بينهما فى الحالين ولا يمنع الام من حضور تجهيزهما فى بيته اذا ما ناوله منعها من زيارة  
قبرهما اذا دفن فى ملكه والحكم فى العكس كذلك نهاية ومغنى (قوله وان اضررت الخ) أى المريض اه  
كردى (قوله امتنع) أى النقلة (قوله ولو مرضت الام الخ) تقدم هذا وعبارة النهاية والمغنى والاسنى  
وان مرضت الام لزم الاب تمكين الانثى من تبريضها ان احسنت ذلك بخلاف الذى لا يلزم تمكينه من ذلك  
وان احسنه اه (قوله وان علا) الى الفصل فى المغنى الا قوله وأفتى الى المتن وقوله وروى الى ولومات وقوله  
ولو وضعه فمما يظهر وقوله ولم تعبه واتحد مقصدهما وقوله وليس الطاعون الى المتن (قوله وهو كالليل  
للغالب ففى نحو الاقون الخ) هذا ظاهر فيما اذا كان يعلم تلك الحرفة والا فلا وجب له على انه قد لا يلائم قول  
المصنف ويسلم للمكتب وحرفه والفرق بين ما هنا والقسم ظاهر فليتأمل اه رشيدى (قول المتن يؤدبه)  
فن أدب ولده صغيرا سر به كبير ايقال الادب على الاتباء والصالح على الله اه مغنى (قوله وجوبا) الظاهر  
انه متعلق بالمكتب والحرفة والوارى معنى أو اه رشيدى (قول المتن لمكتب) أى أو نحوه مما يليق بحال  
الولد اه عش (قوله أى ذمها) يتعلم من الاول الكتابة ومن الثانى الحرفة على ما يليق بحال الولد فى نهاية  
ومغنى (قوله انه ليس لاب الخ) وكذا لا ينبغي لمن له صنعة شريفة أن يعلم ابنه صنعة دنيئة اه مغنى (قوله  
ولا يكله) أى الادب مطلقا الولد الذى ذكر (قوله عن مثل ذلك) أى عن القيام به (قوله وأفتى ابن الصلاح  
الخ) وقد يقال قضيتا سياسيتان فى سفر النقلة ان الحق للاب انه هنا مطلقا فليتأمل الا أن يخص هذا بقرب  
يطالع معه على أحواله اه سم (قوله ومطلقة بقربه) جلة حالية (قوله بانه ان سقط الخ) معتمد اه  
عش (قول المتن أو أنثى) أى أو حتى كلبعته الشيخ ومرت الاشارة الى نهاية ومغنى (قول المتن وزيورها  
الاب على العادة) وظاهر انهما لو كانتا بمسكن زوج لها امتنع دخوله الا باذن منة فان لم يأذن أخرجهما اليه  
ليراها ويتفقد حالها ولا يحفظها بالقيام بمصالحها اه نهاية زاد المغنى وكذا حكم الصغير الغير المميز  
والجنون الذى لا تستقل الام بضبطه فيكونان عند الام ليلان وهما او يزورهما الاب ويلاحظهما بما مر  
وعليه مضبط المجنون اه قال عش وينبغى انه لا يجب عليهما تمكينه من دخول المنزل اذا كانت مستحقة  
لنفعته ولا زوج لها بل ان شاعت أذنته فى الدخول حيث لا ريب ولا خلوة وان شاعت أخرجهما وعليه  
في فرق بين وجوب التمكين على الاب من الدخول الى منزله حيث اختارته الانثى وبين هذا بتيسر مغارة الاب  
للمنزل عند دخول الام بلامسقة بخلاف الام فانه قد يشق عليها مغارة المنزل عند دخوله فربما جرد ذلك الى  
نحو الخلوة اه (قوله ولا يطلبها) أى لا يطلب الاب احضارها اه مغنى (قوله لما ذكر) أى فى قوله اذ  
الالىق الخ (قوله وأخذ الخ) اعتمد الى النهاية والمغنى فقالا ومغنى قوله على العادة منع من زيارتها ليلان كما  
صرح به بعضهم لما فى من الرية والنهية اه (قوله وروى اشتراطهم الخ) قد يقال هذا الاشتراط لا ينافى  
انه قد تحصل رية سم على جج اه رشيدى (قوله ولومات) الى قوله ونارعه فيه فى النهاية بخلافه بسيرة  
الزيارة لا يمنع منه انتهى (قوله بالشرطين المذكورين) أى بقوله حيث لا خلوة بينهما محرمة ولا ريبه (قوله  
ولو مرضت الام الخ) قال فى الروض وان مرضت أى الام مرضتها الانثى ان احسنت تبريضها قال فى شرحه  
بخلاف الذى لا يلزم الاب تمكينه من أن يمرضها وان احسن اه (قوله فى المتن ولو اختارها ذكر) قال فى  
شرح الروض والخنى كالانثى فيما يظهر اه (قوله ففى نحو الاقون الامر بالعكس) على الاقرب فى شرح  
الروض (قوله وأفتى ابن الصلاح الخ) كذا مرش وقد يقال قضيتا سياسيتان فى سفر النقلة ان الحق للاب  
انه هنا مطلقا فليتأمل الا أن يخص هذا بقرب يطالع معه على أحواله (قوله وروى اشتراطهم الخ) يفيد أن

منع الولد الذى ذكر والانثى من  
عبادتها (ولو اختارها ذكر  
فعندها) يكون (ليلا وعند  
الاب) وان علا ومثله وصى  
وقيم يكون (نهارا) وهو  
كالليل للغالب ففى نحو  
الاقون الامر بالعكس نظير  
ما مر فى القسم (يؤدبه)  
وجوبا بتعليمه طهارة  
النفس من كل ذيلة  
وتحليها بكل محمود (ويسلمه)  
وجوبا (لمكتب) بفتح الميم  
مع فتح أو كسر التاء وهو  
محل التمام وسماه الشافعى  
الكتاب كله وعلى اللسنة  
ولم يسأل انه جمع كاتب  
(وحرفة) أى ذمها وظاهر  
كلام الماوردى انه ليس  
لابشر يف تعليم ابنه صنعة  
تزره لان عليه رعاية حظه  
ولا يكله الى أمة ليجز النساء  
عن مثل ذلك وأجر ذلك فى  
مال الولدان وجدوا لافعل  
من عليه نفقتا وأفتى ابن  
الصلاح فى ساكن يولد  
ومطلقة بقربه وله منها ولد  
مقيم عندها فى مكتب بانه  
ان سقط حظ الولد باقاة  
عندها فالحضانة للاب  
ورعاية لمصلحته وان اضر  
ذلك باسمه يؤخذ منه ان  
مثل ذلك بالاولى ما لو كان  
فى اقامته عندها ربة قوية  
(أو) اختارها (أنثى)  
فعندها تكون (ليلا)  
ونهارا) لاستوائهما فى  
حقها اذا لالىق بها سترها

ما أمكن (وزورها الاب على العادة) ولا يطلبها اذا ذكر وأخذ من اعتبار العادة المانع ليلان ما فى من الرية وروى  
اشتراطهم فى دخوله على الام وجودا مانعا خلو من نحو محرم أو امرأة نفقت ولومات



أجيب الاب الى محل دفعه على الاوجه ولها بعد البلوغ الانفراد عن نحو اوجها الا ان ثبتت ربه ولو ضعيفة فيما يظهر فلولي نكاحها وان رضى  
أقر بمنه ببقائها في محالها فيما يظهر ان يمنعها الانفراد بل يصحها اليه ان كان محرما والا فالى (٢٦٣) من يأمنها بموضع لا تقوى ولا يحفظها

ويظهر في امره ثبتت الرية  
في انفرادها لولا منعها  
كما ذكر ثم رأيتهم صرحوا  
به وجوزوا ذلك لكل عصبة  
وهو شاهد لما قدم في  
الانثى أيضا وان اختارهما  
أقرع بينهما اذ لا مرجح  
(وان لم يختار) واحدا منهما  
(فالام أولى) لانها أشق  
واستعصا بالما كان (وقيل  
يقرع) بينهما اذ لا لولية  
حينئذ يرد منع ذلك (ولو  
أراد أحدهما سفر حاجته)  
غير نقلة (كان الولد المميز  
وغيره مع المقيم حتى يعود)  
المسافر لخطر السفر طال أو  
قصر فان أراد كل منهما  
واختلغا مقصدا وطريقا  
كان عند الام وان كان  
سفرها أطول ومقصدها  
أبعد وللرافعي احتمال فيه  
(أو) أراد أحدهما (سفر  
نقله فالاب أولى) به وان كان  
هو المسافر ولو كان الاب أب  
ببأس الام احتياط للنسب  
ولمصلحة نحو التعليم والصيانة  
وسهولة الانفاق نعم ان صحبه  
الام وان اختلف مقصدهما  
أولم تصبه واتخذ مقصدهما  
دام أحقها كالأول عا دلها  
وواضع فيما اذا اختلف  
مقصد هما وصحبته انما  
تستحقها مدة صحبه لا غير  
وانما يجوز السفر به (بشرط  
أمن طريقه والبلد) أي  
الحل (المقصود) اليه فان

سأنبه عليه الا قوله ولو ضعيفة فيما يظهر وقوله وجوزوا الى المتن وقوله وللرافعي احتمال فيه موقوله أو كان به  
الى وليس الطاعون وقوله لكن أطال الباقي في رده (قوله ولومات) أي المحضون عبارة النهاية والمغنى  
ولو تنازع عاقدين من مات منهما في تربة أحدهما اه أي في التربة التي اعتاد أحدهما الدفن فيها ولو مسيلة  
عش (قوله أجيب الاب) أي حيث لم يرتب عليه نقل محرم كان مات عند أموال الاب في غير بلدها اه  
عش (قوله ولها بعد البلوغ الخ) عبارة المغنى ولو بلغ ما تلا غير رشيد فاطلق طاقون انه كالصبي وقال  
ابن كجب ان كان لعدم اصلاح ماله فكذلك وان كان له فيه فضل تدام حضانتها الى ارتفاع الحجر والمذهب انه  
يسكن حيث شاء قال الرافعي وهذا التفصيل حسن انتهى وان كانت أنثى فان بلغت رشيدة فالأولى أن تسكن  
عند أحدهما حتى تترزوج ان كانا مفترقين وبينهما ان كانا مجتمعين لانه أبعد عن التمسك ولها أن تسكن  
حيث تاعت ولو بكر اه اذا لم يكن رية والا فلام اسكانها معها وكذا الولي من العصبة ساكنها معها اذا كان  
محرما لها والا ففي موضع لا تقوى يسكنها ولا يحفظها دفع العار النسب كما منعها نكاح غير الكف ويجوز على  
ذلك والامر دمثها فيما ذكر وان بلغت غير رشيدة ففيها التفصيل المار قال المصنف حضانتها الخ في المشكل  
وكفالت بعد البلوغ لم أرفعه فلا ينبغي أن يكون كالنبت البكر حتى يجي في جواز استقلاله وانفراجه عن  
الابوين وجهان انتهى ويعلم التفصيل فيه مما مر اه (قوله الا ان ثبتت) أي وجدت في الانفراد وكذا  
يقول فيما يأتي اه رشدي (قوله رية) ويصدق الولي به في دعوى الرية ولا يكف بينة اه معنى  
(قوله فلولي نكاحها الخ) يقيدان لنحو الاغ المنع وان رضى الاب اه سم (قوله في أمره) أي بالغ اه  
عش (قوله وجوزوا ذلك) أي منع الامر من الانفراد عند وجود الرية فيه (قوله واحدا منهما)  
سواء اختار غيرهما أولا اه معنى (قول المتن مع المقيم) (تبيه) لو كان المقيم الام وكان في مقامه معها  
مفسدة أو ضياع مصلحة كولو كان يعلم القرآن أو الحرف أو غيرها مما يبذلها يقوم غيره مقامه في ذلك فالتصريح كما قال  
الزركشي تمكن الاب من السفر به لاسيما ان اختاره الولي معنى وروى مع شرحه وأقره سم (قوله كان  
عند الام) وينبغي أن يأتي فيه البحث المتقدم اه معنى عبارة سم لعل محله ما لم يظن فساد حاله بكونه  
عندها اه (قوله كالأول عا دلها) أي الاب من سفر النقلة اه معنى (قوله وانما يجوز السفر به) الى قوله  
وأقر عند المقيم شامل لسفر النقلة وتضمنه انه اذا كان مريده الاب وكان الطريق أو المقصود مخوفا أقر مع الام  
اه سم (قوله ان لم يصلح الخ) أي لا إقامة اه معنى (قوله عند المتولي) عبارة النهاية كما قال المتولي اه  
(قوله أو كان وقت شد حرج الخ) قال الاذري وهو ظاهر اذا كان يتضرر به الولد اما اذا حله فيما يقبضه ذلك فلا  
اه معنى عبارة النهاية كما قاله ابن الرفعة وتضرر بذلك كما تده الاذري اه (قوله أو كان) أي السفر اه  
سم (قوله بحرج الخ) عبارة النهاية والمغنى ويجوز له سلوك البحر به لما مر في البحر اه (قوله مائعا) أي من  
لنحو الاغ المنع وان رضى الاب (قوله في المتن ولو أراد أحدهما سفر حاجته كان الولد المميز وغيره مع المقيم) قال  
في شرح الروض نعم ان كان المقيم الام وكان في بقائه معها مفسدة أو ضياع مصلحة كولو كان يعلم القرآن  
أو الحرف أو غيرها مما يبذلها يقوم غيره مقامه في ذلك فالتصريح تمكن الاب من السفر به لاسيما ان اختاره الولد كره  
الزركشي وغيره انتهى (قوله كان عند الام) لعل محله ما لم يظن فساد حاله بكونه عندها (قوله في المتن أو سفر  
نقله فالاب أولى به) قال في شرح البهجة وفي أي الكفاية عن تعاقب القاضى لو أراد النقل من بلد الى بادية  
فالام أحق قال الاذري ولم أرفعه في تعليقه ولا كتب أصحابه اه وفي شرح الارشاد لا شرح وانه أي الاب يقدم  
أيضا لغيره لنقله ولو من بلد لبادية خلافا لما وردى اه (قوله وانما يجوز السفر به الى وأقر عند المقيم) شامل  
لسفر النقلة وقضيته انه لو كان مريده هو الاب وكان الطريق أو المقصود مخوفا أقر مع الام (قوله ومرا الخ) كذا  
شرح مدر (قوله أو كان) أي السفر

كان أحدهما مخوفا امتنع السفر به وأقر عند المقيم وكذا ان لم يصلح الحمل المتقل اليه عند المتولي أو كان وقت شد حرج أو رده عند ابن الرفعة أو  
كان السفر به يحرج أحد من منعهم السفر به فيه قيل بل أولى انتهى ومرا أو أخر الجرم ما يريده أو كان به الى دار الحرب وان أمن كان نقله الاذري



واعتمدوا ليس خوفا اطاعون ما هادان وجدت قرائنه كالمظهر نظرا لاصل علمه والقرائن كثيرا ما تختلف بخلاف حقيقة محرمة الدخول الى محله كالخروج منه غير حاجه (٣٦٤) ماسة (فيلو) شرط كون السفر بقدر (مسافة قصر) لان الانتفاع لما دونها كالاقامة بمحلة

أخرى من بلد متسع لسهولة مراعاة الولد قيل وعليه الاكثر من ورد يمنع سهولة رعاية مصالحه حيث لو نازعته في قصد النقلة حلف فان نكل حلفت وامسكته (ومحارم العصبية) لاخ والتم (في هذا) أي سفر النقلة (كأب) فيقدمون على الام احتياطا للنسب أيضا بخلاف محرم لاصوبه له كلبى أم وخال وأخ لأم وقال المتولي وأقره في الروضة لكن أطال البلقيني في رده ان الاقرب كالأخ لو اراد النقلة وهناك أبعد كالم كان أولى (وكذا ابن عم لذكر) فيأخذها اذا اراد النقلة لأم (ولا يعطى أنثى) مشبهة حذر من الخلوة المحرمة (فان رافقته بنفسه) أو نحوها المكافئة الثقة (سلم) المحضون الذي هو أنثى (الها) لا تغله المحذور حيث لو نازع فيه الاذرى وأطال بما فيه نظر \* (فصل) في مؤنة المالك وتوابعها \* (عليه) أي المالك (كفاية رقيقه) الامكاتبادلو كفاية فاسدة ومزوجة تجب نفقتها فان قلت لم وجبت نفقة المرتدنا لو فرض تاخونه بخلاف نظيره في القريب قلت لان الموجب هنا الملك وهو موجود ثم مواساة القريب والمهدوليس من أهل المواساة (نفقة) قوتنا وأدما بلا نقد (وكسوة) وسائر مؤنة كماء ظهره قوله المحشى قوله ولو سفر ليس في نسخ الشارح التي يديننا

السرية اه عش (قوله كالخروج منه) أي اذا كان واقعيا أمثاله كالم التقيده في فصل اذا غلبنا المرض بخوفا اه عش (قوله لا ير حاجه الخ) راجع اكل من الدخول والخروج اه عش (قوله مائة) أي قوية اه عش (قوله ولو نازعته الخ) أي فقال أريد الانتقال فقالت بل أردت التجارة اه مغنى (قوله وقال المتولي الخ) عبارة المغنى تنبيه اللاب نقله عن الام كما هو ان أقام الحد ببلدها والحد ذلك عند عدم الاب وان أقام الاخ ببلدها الا الاخ مع اقامته لم أو ابن الاخ فليس له ذلك بخلاف الاب والجد لانهم ما أصل في النسب فلا يعتنى به غيرهما كاعتنائهما بالحواشي يتقاربون فالتقريب يعتنى بحفظ هذا ما حكا في الروضة كأصلها عن المتولي وأقره وعليه فيسبني ذلك من قول المصنف ومحارم العصبية ولكن البلقيني جرى على ظاهر المتن وقال ما قاله المتولي من مفرداته التي هي غير معمول بها اه وعبارة النهاية وقال المتولي وأقره في الروضة ان الاقرب كالأخ لو اراد النقلة وهناك أبعد كالم كان أولى اه وقال الرشيدى بعد ذكره عن الروض مثل ما مر عن المغنى مانصه وبه تعلم ما في قول الشارح كان أي الم أولى اذا الأولى به حيث لو لام لاقامة الم اه وعبارة عش قوله وقال المتولي الخ معتمدة قوله كان أولى أي الأبعد اه (قوله ان الاقرب) يعني من الحواشي رشيدى ومغنى (قول المتن لذكر) أي ميز اه مغنى (قوله فيأخذها) أي من الام (قوله لأم) أي احتياطا للنسب (قوله مشبهة) قضية تسليم غير المشبهة وهو مشكل فيما اذا كان مقصده بعيدا تباع معه حد الشهوة اه رشيدى (قوله أو نحوها) ومنه الزوجة عش أي وأخته مغنى (قول المتن لها) أي لاه ان لم تكن في رده كالأخ لو كان في الحاضر أما اذا كانت بنت أو نحوها في رده فأنما تسلم اليه وبذلك تؤمن الخلوة وقدم انهم - إذ اجمع بين كلاي الروضة والكتاب اه مغنى (قوله ونازع فيه الاذرى الخ) عبارة المغنى وان لم تبلغ حد الشهوة أعطيت له وان نازع في ذلك الاذرى اه

\* (فصل) في مؤنة المالك وتوابعها \* (قوله وتوابعها) أي المؤنة (قول المتن كفاية رقيقه) ذكر كرا كان أو أنثى أو خشي نهاية (قوله الامكاتبادلو الخ) نعم ان احتياجه لزمه كفايته كما ساق في الكتابة وكذا لو عجز نفسه ولم يفسخ سده فعليه نفقة وهي مسئلة عز زنة النقل ويلزمه فطرة المكاتب كفاية فاسدة نهاية وقوله نعم ان احتياجه الخ ظاهر ولو كانت الكتابة صححة ويغنيه قوله وكذا الخ عش وقوله لو عجز نفسه الى قوله ويلزمه الخ في المغنى مثله (قوله تجب نفقتها) أي على زوجها ان سلمت له ليلها ونهارا اه عش (قوله قوتنا) الى قوله والواجب في النهاية والمغنى الا قوله في الحاضر (قوله وسائر مؤنة) حتى يجب على السيد اجرة الطبيب وعن الادوية وان لم يجب على مالك لنفسه اكتفاء في حق نفسه بدعاية الطبيب اه نهاية قال عش قوله وان لم يجب عليه الخ أي وان أخبره طبيب عدل بحصول الشغل لونه وانه ينبغي وجوبه اذا أخبره معصوم به لا كملو ترك الدواء اه (قوله كماء طهره) ولو سفر أو تراب تيمم ان احتياجه نهاية ومغنى (قوله

(قوله ان الاقرب كالأخ الخ) اعتمد في الروض فقال كالأخ اقامته الم وابن الاخ اه \* (فصل) في مؤنة المالك وتوابعها \* (قوله الامكاتبادلو الخ) نعم ان عجز نفسه وجبت نفقة وان لم يفسخ السيد وهي مسئلة عز زنة النقل مر (قوله قلت لان الموجب الخ) وأيضا فهناك ككن الخلف من نحو البيع والاعتاق ولا كذلك ثم (قوله وثم مواساة القريب) بل الموجب القرابة كما تقدم أول الباب وهي موجودة والمواساة حكمية (قوله ولو سفر) مر (قوله كماء طهره) ولودفعه فتعمدا تلافيه بلا حاجة وجب دفعه نائيا وهكذا غاية الامر انه ياتى بتعمدا تلافيه تأديته على ذلك وانما الزم تعدد الدفع حتى الله تعالى مر وقياس ذلك وجوب تكرار الدفع اذا كان متعمدا لحدث بعد الطهارة (قوله كماء طهره) لودفع اليه ماء الطهر فتطهر به ثم قبل أن يسلي به الفرض أحدث عمدا بلا حاجة فهل يلزمه أن يدفع له ماء آخر فيه نظره ولا يبعد انه لا يلزمه وعلى هذا لو تعدى بالحناية كان زنى أو تنجس بدنه أو ثوبه كان ضحكه بالنجاسة عمدا بلا حاجة فهل يلزمه ماء



في الحضر (في الحضر) وكذا في السفر في الاوجبه ولو دفعه له فتعمد اتلافه بلا حاجة وجب دفعه ثانيا وهكذا غايه الامر  
 انه ياتم بتعمد اتلافه وله تأديبه على ذلك وانما لم يعمد تعدد الدفع لحق الله تعالى به وقياس ذلك وجوب  
 تكرار الدفع اذا كان يتعمد الحدوث بعد الطهارة بلا حاجة سم على ج اه عش (قوله بما فيه) أي في  
 الخبر (قوله مستحق المنفعة) أي أو معرا أو موهوتا وكسوبا اه نهاية (قوله أو باقيا) ومن صورة  
 تمكن الا بق من النفقة مال اياه أن يجد هناك وكلاما مطلقا لا يتأمل سم على المنهج ويمكن أن يصور  
 أيضا بالرفع أمره لقاضي بلد الا باق وطلب منه أن يعترض على سيده لكن يبقى الكلام هل يحجب الى ذلك  
 حيث علم اياه أو لا يحمله عي العود الى سيده فيه نظر والاقرب أنه يأمره بالعود الى سيده فان أجابه الى ذلك  
 وكل به من يصرف عليه ما يوصله الى سيده قرضا اه عش (قوله أو كولا الخ) عبارة المغني والنهاية وتعتبر  
 كفايته في نفسه زيادة ورغبة وان زادت على كفايته مثله غالبا اه (قوله نظير ما يأتي) أي في علف النواص  
 وسبقها اه عش (قول المتن من غالب قوت رقيق البدار) من قمع وشعب ونحو ذلك وقوله وأدبهم من سم  
 وزيت وجبن ونحو ذلك مغني ونهاية (قوله والاعتبر الخ) في ترتيب هذا الجزء على هذا الشرط شي لان  
 نفي الاختلاف المذكور صادق باتحاد قوت رقيق البلد لكنه دون قوت السادات عادة فليتأمل اه سم (قوله  
 ولا نظير لما يأتى كله السيد الخ) عبارة النهاية والمغني ولا بد من مراعاة حال السيد في بشاره واعتباره فيجب  
 ما يليق بحاله ولو كان السيد يائ كل ويابس دون المعتاد غالبا بخلا أو رباضة لزمه رقيقه رعاية الغالب اه  
 قال ع ش أي ولا بد أيضا من مراعاة حال العبد جمالا وعدمه كبديل عليه قوله قال والمعروف عندنا الخ ولا  
 يخالف هذا ما سجد كره من كراهة تفضيل النفس من العبد الخ لانه قبيح ثم بالنفاضة لذاته وراثة في النفاضة  
 بسبب النوع أو الصنف كالروى مع الزنجي اه (قوله كذلك) أي ان اختلف كسوتهم باختلاف جبالهم  
 الخ (قوله خبر الشافعي) الى قوله ويظهر في المغني والى قول المتن ونسقط في النهاية (قوله وان لم يضره) أي  
 لم يناد بحر ولا بردها ياتو مغني (قوله نعم ان اعتد الخ) عبارة المغني هذا بلادنا كما قاله الغزالي وغيره اما بلاد  
 السودان ونحوها فله ذلك كفى المطلب وهذا يفهمه قولهم من الغالب فلا كفو الا يسترون أصلا وجب ستر  
 العورة لحق الله تعالى اه زاد النهاية ويؤخذ من التعليل ان الواجب ستر ما بين السر والركبة اه أي

الطهارة لذلك ويفرق أولا فيه نظر وقد تقدم في نفقة الاقارب قول الشارح وانه يدل ما تلف بيده وكذا ان  
 اتلفه لكن الرشيد يضمنه اذا أيسر ولا نظر اسقة تكرار الابد بالسكرار الاتلاف لتقصيره بالدفع له اذ يمكنه  
 أن ينفع من غير تسليم وما يضطر لتسليمه كالكسوة يمكنه أن يترك به من راقبه ويعتبر من اتلافها اه ولا  
 يخفى جريان ذلك بالاول الا الضمان فلا يأتى هنا وقد يؤخذ من قوله اذ يمكنه أن ينفع من غير تسليم الخ  
 الفرق بين وجوب ابدال النفقة والكسوة هنا مطلقا أخذ ما تقر في القريب بين عدم وجوب ابدال ماء  
 الطهارة فيما ذكرنا هنا وقد يقال ينبغي أن يجب ابدال الماء الطهارة هنا مطلقا لا مكان التخلص منه فهو البيع  
 (فرع) اختار في كفاية النفقة فيجب تصديق السيد اذا كان يكفي أمثاله طاهرا ما لم يثبت خسلافه (قوله  
 في الحضر) وكذا في السفر في الاوجه (قوله في المتن من غالب قوت الخ) ونوا على السيد رقيقه طعامه لم يحمله  
 تبديله بما يقتضى تأخير الاكل المصلحة الرقيق ولو فضل نفيس رقيقه لذاته على خسيسه كره في العبد درس  
 في الاماء مرش (قوله والاعتبر الخ) في ترتيب هذا الجزء على الشرط شي لان نفي الاختلاف المذكور  
 صادق باتحاد قوت رقيق البلد لكنه دون قوت السادات عادة فليتأمل (قوله وعليه جالوا الخ) قد يقال فلا  
 حاجة حيث لا قوله من طعامه ومن لباسه ويحجب بانه يدفع توهم أنه انما يحجب به بما دون الغالب تميزه بينه  
 وبين السيد (قوله في المتن وكسوتهم) ولا يكفي ستر العورة ولو كان لا يسترون أصلا وجب ستر العورة لحق  
 الله تعالى وقد مر ذلك ويؤخذ من التعليل ان الواجب ستر ما بين السر والركبة مرش أي ولو أتى  
 والكلام حيث لا عارض والاوجب ستر كل البدن كأن تعين دفع نظر محرم فعليه منعها من خروج يلزمه  
 نظر محرم أو سترها بما يمنع منه مر (قوله اذ لا يخفى) وانما وجب ما زاد على ستر العورة في الميت مطلقا لان



(ويسن) لمن لم يفعل الأفضل من (٣٦٦) اجلاس معن لا كل أي حيث لا رية فيها يظهر (أن يناوله مما يشتم به) ولو فوق اللاتق به (من)

طعام وأدم) لاسما عالج  
نظر الشيخين إذا أتى أحدكم  
نكاحه بطعامه فإن لم يقدره  
مع فليناول لقمته أو لقمتين  
أو أكلة أو أكلتين فإنه ولي  
خبره وعلاجه والتعليل بما  
بعد الغاء وشدا إلى جملهم  
للأمر على التنبه ويسن  
أن يكون ما يناوله له يسد  
مسد لا قليلا يهيج الشهوة  
ولا يقضي النهمة (و) من  
(كسوة) لأنه من مكارم  
الافتقار ويظهر في أمره  
جليل أنه يسن أن لا ينعمه  
بغيره بل يوسع الناعم لأن ذلك  
يؤدي إلى سوء الظن به  
والوقوع في عرصة لاسمها  
اليوم وقد شاهد هذا الفساد  
وغیره (وقضا) كفاية  
القن (بعض الزمان) كنفقة  
القريب بجماع اعتبار  
الكفاية فيهما ومن ثم لم  
تصر ديننا الإجماع مرث  
(ويبيع القاضي فيها ماله)  
أو يوجر عند امتناعه منها  
ومن أزاله ملكه عنه بعد  
أمر القاضي له بالبيع أو  
الإيجار أو عند غيبته تظهر  
ما مر ثم فغيا يتيسر بيع  
بعضه أو إيجاره شيئا  
بقدر الحاجة يفعل ذلك  
فيكون غيره كالقراض يستدين  
حتى يجتمع قدر ماله ثم  
يبيع ما يفي به أو يوجره ولو  
تعدو بيع البعض وإيجاره  
وتعدون الاستدانة باع  
المكمل أو آخره هذا في غير

ولو أتى والكلام حيث لا عارض والاوجب ستر كل البدن كان تعين لدفع نظر محرم فعليه منعها من خروج  
يلزمه نظر محرم أو سترها بما يمنع منه مر سم وعش (قول المتن ويسن أن يناوله الخ) ولو أعطى السيد  
رقيقه طعامه لم يجزه أي السيد تبديله بما يقتضي تأخير الأكل المصلحة للرفق ولو فضّل نفسه رقيقه لذاته  
على نفسه كره في العبد وسن في الاماء اه نهية تزداد المغنى فتفضل أمة التسرى مثلا على أمتها لخدمة في  
الكسوة كفي التنبه وفي الطعام أيضا كما قاله ابن النقيب للعرف في ذلك اه قال عش قوله المصلحة  
للقرق ينفق ان محل ذلك ما لم تدع اليه حاجته كانه حضر للسيد ضيف يشق عليه عدم طعامه فاو اد أن  
يقدم له ما دفعه للعبد ثم ياتي بيده للعبد بعد من لا يتضرر بالتأخير اليه اه (قوله ولو فوق اللاتق به) أي  
بالسيد نهية ومعنى (قوله أحدكم) هو بالنصب مفعول مقدم اه رشيدى (قوله أو أكلة) بضم الهمزة  
اللقمة كما في شرح مسلم وحيث تدفع لأولئك من الراوى اه رشيدى (قوله والتعليل بما بعد الغاء الخ)  
يتأمل وجهه اه سيد عمر عبارة النهاية والغنى والغنى فيه تشوف النفس لما تشاهده وهذا يقطع شهوتها  
والأمر في الخبر يحول على التنبه طلبا للتواضع ومكارم الاخلاق اه (قوله ولا يقضي النهمة) بفتح فسكون  
أي الحاجة والشهوة كفي القاموس اه عش (قوله أنه يسن الخ) قضيت مجوارا التسعيم المؤدى إلى ما ذكر  
وهو الوجه موافقا لم اه سم (قوله لأنه يؤدي إلى سوء الظن الخ) هل هو على إطلاقه نظر الماسن شأنه  
ذلك أو بالنسبة لمن يعلم أنه لا يسلم من الوقعة فيكون فعل ذلك محل تأمل ولعل الثاني أقرب اه سيد عمر (قوله  
كفاية القن) إلى قوله أي قرضا في النهاية وكذا في المغنى الاقوله هذا في غير مجبوره إلى المتن وقوله ولو يولد  
القاضي إلى المتن (قوله الإجماع) أي بفرض قاض أو نحوه وقد قال الروياني لو قال الحاكم لعبد رجل غائب  
استدن وأنفق على نفسه جاز وكان دينه على سيده نهية وقيا ما قدمه في نفقة القريب بانها انما تصير ديننا  
على السيد إذا أدنه القاضي في الاقتراض واقترض أو أمر القاضي من ينفق على الرقيق ويرجع بما أنفق  
وفعل عش وسم عبارة المغنى الاقتراض القاضي أو أدنه فيه واقترض اه (قوله أو يوجر) عطف  
على يبيع اه سم أي والصحيح لمال السيد (قوله عند امتناعه) تنارع فيه الفعلان (قوله منها) أي كفاية  
القن (قوله بعد أمر القاضي الخ) طرف لبيع اه سم أي ويوجر (قوله أو عند غيبته) عطف على هذا  
امتناعه (قوله بفعل ذلك) أي يبيع البعض أو إيجاره (قوله وفي غيره الخ) عطف على فيما يتيسر الخ (قوله  
قدر ماله) أي سهل يبيع أو إيجار ما يقابل (قوله هذا في غير مجبوره عليه أيا هو فصب الخ) هذا الصنيع  
يفهم أنه في غير المجبور لا يجب على القاضي فعل الاحتياط وهو مشكل ثم رأيت التنبه الآتي الذي انحط كلامه  
فيه على أنه يجب مراعاة الأصل في غير المجبور أيضا ولو يبيع القن اه سم وهو الاظهر الموافق لنظائره  
عش (قوله أو يبيع ماله آخر) يفي أو إيجاره اه سم (قوله أو الاقتراض الخ) أي اقتراض القاضي  
من بيت المال على مغل السيد اه عش (قوله ولو يولد القاضي الخ) قضيت أنه لو كان له مال في غير بلد

ذلك فانتاعة أمره والاقتصار المذكور ينافي الإكرام (قوله الإجماع) منه فرض القاضي وهو بناء على  
ظاهره الذي مشى عليه الشارح هناك في غاية الاشكال هنا الذي لا يتصور ملكه فكيف يصير ديننا  
بالقرض فليتأمل فالوجه جعل فرض القاضي هنا على المعنى المتقدم عن مر (قوله في المتن ويبيع القاضي فيها  
ماله الخ) عبارة الروض وشرحه يباع مال سيده في نفقته أي يبيع عليه الحاكم إذا امتنع من الاتفاق عليه  
أو غاب أو يوجر بعد استدانة شيء عليه ماله فان عدم ماله أمر يبيع أي الرقيق أو إيجاره أو عتقه فان امتنع  
من ذلك باع الحاكم اه أو آخره اه باختصار وقوله فان امتنع من ذلك يفي أو غاب (قوله أو يوجر) عطف على  
يبيع وقوله بعد أمر القاضي الخ طرف لبيع (قوله فيجب فعل الاحتياط الخ) هذا الصنيع يفهم أنه في غير  
المجبور لا يجب على القاضي فعل الاحتياط وهو مشكل وسيأتي ما يصرح بوجوب مراعاة الأصل فيه أيضا ثم  
رأيت التنبه الآتي الذي انحط كلامه فيه على وجوب مراعاة الأصل ولو باع القن (قوله أو يبيع ماله آخر)

مجبور عليه ما هو فصب فعل الاحتياط من يبيع القن أو إيجاره أو يبيع ماله آخره أو الاقتراض على ماله (فان فقد المال) القاضي  
بان لم يكن له المال ولو يولد القاضي فقط فيما يظهر والمالك حاضر تمتع من اتفقه (أمره) القاضي بإيجاره أي ان وفي بؤنته فيما يظهر أو



القاضي وأمكن احضاره عن قرب لا ينتظر ويؤمر بإزالة ملكه عن العبد ولو قيل إن القاضي يقتضيه عليه  
إلى أن يحضر ماله إذا رأى ذلك مصلحة لم يبعد اه ع ش أقول بل قد يصرح به ما مر أنه يجب على القاضي  
مراعاة المصلحة في حق المجبور وغيره (قوله أو آجره الخ) أو أدته في العمل والاتفاق على نفسه من كسبه وقوله  
فإن لم يجد مشترى أو لا مستأجر أي ولم يقدر على الاكتساب والاتفاق على نفسه من كسبه اه سم (قوله  
أي فرض الخ) أي ما لم يكن السيد فقيراً محتاجاً إلى خدمته الضرورية أخذ - ذامن كلام الشارح الآتي اه  
ع ش عبارة الاسني والنهاية والمغني قال الأذري وظاهر كلامهم أنه يفتق عليه من بيت المال أو المسلمين  
مجاناً وهو ظاهر إن كان السيد فقيراً ومحتاجاً إلى خدمته الضرورية يتوالى في أن يكون ذلك فرضاً عليه  
انتهى اه قال سم ولا يقال بل ليس كلام الشارح الآتي الفقير لفرض المسئلة فيما إذا لم يكن له مال لا نقول قد  
قد انتفاء المال بما يشمل انتفاءه ببلد القاضي فقط كما ترى اه (قوله أخذ ما مر في القبط) حاصله أنه  
إن لم يعرف له مال ينفق عليه من بيت المال مجاناً فإن لم يكن فيه شيء أو كان ثم ما هو أهم منه أو منع متوليه  
اقترض عليه الحاكم إن رآه والاقام ميسراً للمسلمين بكفايته وجوباً فرضاً اه وبيناهناك أن الوجهان  
محذور جوع المسلمين عليه بناءً على القرض ما لم يبين أنه حين الاتفاق عليه فقير لا منفق له فليتنامل مع ذلك  
قوله أخذ ما مر في القبط اه سم (قوله فعلى ميسر المسلمين) والرفع هنا يكون للسيد كما قاله ابن الرغفة

ينبغي أو اجارته (قوله أي فرضاً) ظاهره وإن كان فقيراً أو شيئاً في الحاشية عن شرح البهجة تفصيل  
في نظيره من الدابة لا يقال بل ليس كلامه الآتي الفقير لفرض المسئلة فيما إذا لم يكن له مال لا نقول قد قيد  
انتفاء المال بما يشمل انتفاءه ببلد القاضي فقط كما ترى وفي شرح الروض هنا قال الأذري وظاهر كلامهم  
أنه ينفق عليه من بيت المال أو المسلمين مجاناً وهو ظاهر إن كان السيد فقيراً أو محتاجاً إلى خدمته الضرورية  
واقصر مر على نقل الأذري (قوله أخذ ما مر في القبط) عبارة المتن والشرح ثم فإن لم يعرف له مال خاص  
ولا عام فالظاهر أنه ينفق عليه ولو محكوماً بكفره من بيت المال من سهم المصالح مجاناً فإن لم يكن في بيت المال  
شيء أو كان ثم ما هو أهم منه أو منع متوليه ظلماً اقترض عليه الحاكم إن رآه والاقام المسلمون ميسراً لهم  
بكفايته وجوباً فرضاً في قول نفقة اه باختصار وبيناهناك أن الوجهان محل رجوع المسلمين عليه بناءً  
على القرض ما لم يبين أنه حين الاتفاق عليه فقير لا منفق له فليتنامل مع ذلك قوله أخذ ما مر في القبط (قوله  
فعلى ميسر المسلمين) قال القمولي من نصفه حر ونصفه رقيق يجب نصف نفقته على سيده والنصف الآخر  
عليه فإن عجز عن القيام به فيجب نصف نفقته في بيت المال وقال الزركشي وغيره نفقة البعض أي المجبور عن  
نفقته في بيت المال إن لم يكن بينهما مهايأة أو لا فعلي من هي في نوبته اه مر قال في شرح الروض وفيما قاله  
أي الزركشي في الشق الثاني نظر اه ولعل وجه النظر أن الفرض أنه مجبور عن نفقته وذلك يقتضي عجز  
ذو النوبة والوجه كما هو ظاهر أن يقال إن نفقته الغير المجبور عنها عليه موعلاً سيما إن لم يكن مهايأة أو لا فعلي  
ذو النوبة والمجور عنها في بيت المال ثم على الميسر (فرع) في ملكه رقيقان ذكر وأنتى وقد روي نفقة  
أحدهما فقط ولو قسمت بينهما لم تسد مسداً فهل يتغير بينهما أو تقدم الأنتى لأنها أضعف كما قدموا الام في  
النفقة على الأب لانها أضعف فيه نظر والوجه وفاقاً للاول ومقارن ذلك مسئلة الام لان الشارح أكد في  
حقها وجعل لها من البر ما ليس للأب ولا كذلك الرقيقة (تنبيه) في باب الاجرة من تجريد المزوج ما نصه قال  
البغوي لو لم ينتق السيد على عبده فله العمل باجرته وينفق على نفسه من كسبه ولا شيء للمولى أي على المستأجر  
قال الأذري وفي إطلاقه نظر وينبغي فرضاً إذا تعذر الحاكم لا مع إمكانه اه وقوله فله العمل باجرته هل هو  
نائب وإن أمكن الاتفاق من بيت المال ثم من المسلمين لأنه مستغن بقدرته على الاكتساب فلا يجب اتفاقه على  
بيت المال أو المسلمين أو محله ما لم يكن ذلك فيه نظر لكن الوجه أن محل هذا التردد أن لم يكن الحاكم وال  
فالوجه ثبوت ذلك وإن أمكن ما ذكر أخذ من قوله السابق فإن لم يجد مشترى أو لا مستأجر أو اتفق عليه من  
بيت المال الخ لأنه دل على تأخير الاتفاق من بيت المال ثم من المسلمين عن بيعه وإيجاره وعند عدم الحاكم قد

بإزالة ملكه عنه (بيعه أو  
اعتاقه) أو نحوهما فإن أبي  
باعه أو آجره عليه فإن لم يجد  
مشترياً ولا مستأجراً اتفق  
عليه من بيت المال أي  
قرضاً فيما يظهر أخذاً مما  
مر في القبط فإن لم يكن فيه  
مال أو منع ناطره تعدى بافعلى  
ميسر المسلمين وما اقتضاه



كلامهما من انه مخير بين البيع والاجارة ينبغي حمله كالمعلوم من محله على ما اذا ستوفى مصلحتهما في نظره والاوجب فعل الاصح منهما نقول  
 جمع يجب الاجبار أو لا يحمل على ما اذا كان أصح هذا كله في غير المستولدة ما هي فحظها ان لم يز وجها ولا آخرها لتكتسب كغايتهما فان لم يكن  
 لها كسب أو لم يغبها في بيت (٣٦٨) للمال ثم المياسير \* (تنبيه) قضية كلامهم في الممتنع هنا الذي له مال ان القاضي لا يبيع عليه

لان النفقة عليه لا لعب بمعنى ونهاية (قوله كاذمهما) أي قولهما ما يبيع القاضي فيها له أو يؤجره الخ  
 (قوله مصلحتهما) أي البيع والاجارة (قوله هذا) أي كلام المصنف اه ع ش (قوله في غير المستولدة الخ)  
 أي وفي غير البعض أما هو فان كان يبيع وبين سيدهما باءة فالنفقة على صاحب النوبة والا فليس له بحسب  
 الرق والحرية بمعنى ونهاية وقال سم هذا في غير المحجوز عن نفقته وأما المحجوز عنها فنفقة في بيت المال ثم على  
 مياسير المسلمين (فرع) في ملكه وقان ذكر وأنثى وقدر على نفقة أحدهما ولو قسمت بينهما لم تسد سداهول  
 يقدر بينهما أو تقسم الأنثى لانها أضعف كقوله الام في النفقة على الابن ذلك في نظر الوجه وفاقا لم الاول  
 اه (قوله يجوز) أي يبيع القن المحتاج الى النفقة وقوله لماذا كراي اذا رآه أصح (قوله دون غيره) قد يتوقف  
 فيه بان القاضي لا يبيع الغير أيضا لبعده امره ببيع مائة متاعه منه فليتامل اه - يدع (قوله ببيع) أي القن  
 (قوله وغيره) شامل للغائب والحاضر الذي لا ماله (قوله في ذلك) أي رعاية الاصح (قوله به) أي بعدم الفرق  
 (قول المتن ويجبر) بينا القاعل من أجبر اه ع ش (قوله ان شاء) الى قول المتن ويجوز يخرج منه في  
 النهاية الا قوله والا اذا كان الى وله في الحر وقوله بان يخشى الى وعليه ما راحته وقوله ويضربها لا تنقاه المحذور  
 وكذا في المفتي الا قوله وله في الحر الى المتن وقوله ويظهر الى المتن في موضعين وقوله وأيده ابن الصلاح الى وقيد  
 الاخرى (قوله الا عند تنقعه الخ) والا اذا كان الولد حرام من غيره أو مملوكا لغيره فله منعها من ارضاعه ويسترضعها  
 غيره لان ارضاعه على والده أو مالكة أسنى ونهاية ومعنى (قوله وله في الحر) أي وفي الرقيق المملوك لغيره  
 نهاية وسم (قوله بها) الاولى التذكير كفي النهاية (قوله مثلا) أي أو لعله شربه أو لا غنتائه بغير اللبن  
 نهاية ومعنى (قوله هذا) أي قول المصنف وكذا غيره الخ اه سم (قوله فله ان يرضعها الخ) أي ان عنعها  
 من ارضاعه غير اللبأ الذي لا يعيش الابن ويسترضعها غيره نهاية قال الزركشي ولا آجرة والوجه انه  
 أخذ الآجرة وان وجب ذلك سم وع ش (قوله من شاء) أي وان لم يفضل لبنها عن ولدها اه سم

يقال ينبغي الحكم هنا على الحر المعسر هل يحل وجوب انفاقه من بيت المال ثم من المسلمين اذ لم يقدر على  
 الاكساب والتبادر ثم وقيل انه ترجع الاول من التردد الا ان يفرق بان الرقيق ليس من أهل الاجبار  
 ولو لنفسه بخلاف الحر فليس له اجبار نفسه الا عند الضرورة بان تعذر انفاق بيت المال ثم المسلمين وظاهر  
 كلام البغوي المتقدم عدم الفرق فليتامل (قوله الا عند تنقعه الخ) قال في شرح الروض والا اذا كان الولد  
 حرام من غيره أو مملوكا لغيره فله منعها من ارضاعه ويسترضعها غيره لان ارضاعه على والده أو مالكة نقله ابن  
 الرفعة وغيره عن الماوردي وأقره اه (قوله وله في الحر الخ) كذا اقتصر في الروض وشرحه أضاء على  
 الحر فله ازاد والرقيق المملوك لغيره (قوله هذا ان كان ولدها ولده أو ملكه الخ) هذا يوجب تقييد الولد في  
 قوله السابق على ارضاع ولدها ولده أو ملكه وحينئذ يشكك قوله السابق وله في الحر الخ لان الحر حينئذ  
 ليس الاولاد ولا يتصور ان يطلب آجرة من ارضاعها ولده لا يقال المراد بالحر فيما ذكر ولده غيره لانا نقول هذا  
 لاوافق ان الكلام في ولده أو ملكه الذي أقاده قوله هـ اهذا ان كان ولدها الخ واردة غير ولده لا يحمل له حينئذ  
 هنا فليتامل والروض وغيره انما ذكره وامسألة طلب الآجرة في الحر بعد فرضهم الكلام في أعين من ولده  
 وما كمو الله أعلم ويجاب بان مراد الشارح بقوله هذا الخ تقييد الولد بالنسبة لقوله وكذا غيره لا بالنسبة لآ  
 قبله أيضا فانه قال المراد بالولد في قولنا وكذا غيره ولدها ولده أو ملكه وان كان فيما قبله عام على ما تقر فيه  
 (قوله فله ان يرضعها من شاء) غير اللبأ الذي لا يعيش الابن مر قال الزركشي ولا آجرة ٢ ان له أخذ  
 الآجرة وان وجب ذلك لانها تؤخذ على الواجب (قوله فله ان يرضعها من شاء) أي وان لم يفضل لبنها عن

القن الممتنع من انفاقه  
 وان رآه أصح وأنه يبيع  
 لكفايته بقية أمواله ولو  
 رقيقا كغيا بكسبه وهو  
 مشكل لاسيما في الغائب  
 المنسوط التصرف في ماله  
 بالاصح ولو قيل في الغائب  
 يجوز لماذا كره دون الممتنع  
 لان امتناعه من بيعه يدل  
 على قوة الرغبة في أمساكه  
 دون غيره لم يبعد ثم رأيت  
 كلامهم الا في في الدابة  
 وهو مرجح في ان القاضي  
 لو رأى يبيع أصح باعه سواء  
 الممتنع الذي له مال وغيره  
 ولا تفرق بين الدابة والقن  
 في ذلك كما صرح به غيره  
 ولحد (ويجبر) ان شاء  
 (أمنه على ارضاع ولدها)  
 ولون غيره برتا وغيره لانه  
 يملك لبنها ومنافعها بخلاف  
 الزوج ولو طلبت ارضاعه  
 لم يجزه منعها منسلان فيه  
 تقر يقا بين الولد ولو ولدها  
 الا عند تنقعه بها في ماله  
 لغيرها الى فراغ تنقعه والا  
 اذا كان ارضاعها يقدرها  
 بحيث تنقر طبايعها فيما  
 يظهر وله في الحر طلب آجرة  
 رضاءها والتسرع بها  
 رضيت أو أبت (وكذا غيره)  
 أي غير ولدها في غيرها على  
 ارضاعها أيضا (ان فضل)  
 لبنها (عنه) أي عن ولدها

لكثرة مثالا بخلاف ما اذا لم يفضل لقوله تعالى لا تضر والدها هذا ان كان ولدها ولده أو ملكه فان كان ملك غيره (قوله)

أو حوافه ان يرضعها من شاء لان ارضاع هذا

قوله انه أخذ الآجرة لعل هناك عقلا أي وقال غيره مثلا وقوله بان يخص ليس موجودا بنسخ الشرع التي يابدينها في غير



على بعضه أو مال كنه (د) على (فطمه قبل الحولين أن لم يضره) أو يضرها ذلك (و) على (ارضاعه بعدهما أن لم يضرها) أو يضره واقتصر في كل من القسمين على الاغاب فيه فلا يرد عليه ما رذته فيهما وليس لها الاستقلال باحدهما (٣٦٩) اذ لاحق لهما في نفسها (والعبرة) الام

ويظهر ان يلحق بهما من لها الحضانة من أمهات أو أمهات الاب (حق في التربية) كالأب (فليس لاحدهما) أي الأبوين الحزين ويظهر ان غيرهما عند فقدهما ممن له حضانة مثلها في ذلك (فطمه قبل حواين) من غير رضائهما لا يجرى تمام مدة الرضاع نعم ان تنازعا أجيب طالب الاصح للولد كالنظم عند حل الام او مرضها ولم يوجد غيرها فيتعين وكلامهم محمول على الغالب ذكره الاذرعى (وله - ما) فطمه قبلهما (ان لم يضره) ولم يضرها لا تنقضاء المحذور (ولا احدهما) فطمه بغير رضائهما (بعد حولين) لمضى مدة الرضاع ولم يقيد بذلك نظرا للغالب اذ لو فرض اضرار الفطم له لضعف خلقة اولشدة حواين ورد لزوم الاب بذل اجرة الرضاع بهما حتى يجزى بالطعام وتجبر الام على ارضاعه بالاجرة ان لم يوجد غيرها كما علم محامس (ولهما الزيادة) في الرضاع على الحولين حيث لا ضرر لكن افق الحناطى بأنه يسن عدمها الا الحاجة ولا يكاف رقيقه) او بهيمته (الاغلا يطبقه) اي لا يجوز له ان يكافه الاغلا يطبق

(قوله على بعضه) أي والله نهاية ومعنى (قول المتن ان لم يضره) أي الفطم والولد بان اكتفى بغير لبنها اه (قوله أو يضرها) عبارة المغنى ولم يضرها أيضا اه وهي أحسن وان كان أو في سياق النفي تفيد العموم (قوله أو يضرها ذلك) قد يستشكل تصوير ضررها اذا غاب ما يتقبل حصوله حبس اللبن وكن انتزاعه بغير الرضاع اه سيد عمر وكن أن تقول ان تكلف الانتزاع بغير الرضاع كاف في الضرر (قوله أو يضره) عبارة المغنى والنهاية ولم يضره أيضا اه (قوله واقتصر في كل الخ) وقد يتقابل الضرران بان كان فطمه قبل الحولين يضره وارضاعه حينئذ يضرها ولعل حكمه ان الاب يجب عليه ارضاعه لغيرها ان أمكن والا فلا يجب على الام بل يفطم وان لحقه الضرر اه ع (قوله ما رذته فيهما) أي قوله أو يضرها في الاول وقوله أو يضره في الثاني (قوله باحدهما) عبارة النهاية يجمع عش بارضاع أي بعد الحولين ولا فطام أي قبل الحولين أو بعدهما اه (قوله ويظهر ان يلحق الخ) يغنى عنه قوله الا في ويظهر ان غيرهما الخ فلا يقتصر عليه كفى النهاية أولى (قوله أجيب طالب الاصح) فان لم يكن أحدهما أصح بان احتريا أجيب طالب الرضاع كما هو ظاهر اه سيد عمر أي ونبه عليه النهاية والمغنى (قوله وكلامهم الخ) عبارة المغنى واديس هذا الخالفان قوله بل اطلاقهم محمول على الغالب اه (قوله ولم يضرها) فيه نظير ما مر من اشكال التصوير وأيضا فالفرض رضاها اللهم الا أن يفرض انه ضرر يبيع التيمم فانه يمتنع عليه افعاله وان رضيت اه سيد عمر وتقدم جواب الاشكال الاول ويؤيد الاشكال الثاني سكون النهاية والمغنى عما زاده الشارح هنا (قوله لا تنقضاء المحذور) عبارة المغنى لا تغايرها وعدم الضرر بالطفل فان ضرره فلا اه (قوله ولم يقيد بذلك) اي بعدم ضرره سيد عمر وكردى (قوله لضعف خلقة) أي لا يجزى بغير الرضاع اه مغنى (قوله لشدة حواين ورد) فيجب على الاب ارضاعه في ذلك الفصل فان فطامه فيه يقضى الى الاضرار وذلك لا يجوز بخلاف تمامهما أي الحواين في فصل معتدل اه مغنى (قوله وتجبر الام الخ) أي ان لم يضرها أخذ محامس (قوله حيث لا ضرر) استند الى ما هو عليه الكلام السابق من استواء الامرين اه ع (قوله بأنه يسن عدمها) أي الزيادة اقتصارا على الوارد اه ع (قوله أي وخروجها من خلاف من حرمها كابي حنيفته الله تعالى (قوله بان يخشى الخ) متعلق بضرره اه سم (قوله ويحتمل الضبط بما لا يحتمل الخ) واهل هذا الاحتمال أقرب وبقى ملو رغبت العبد في الاعمال الشاققة من تلقاء نفسه فهل يجب على السيد منعه منها لئلا ينظر والا قرب عدم الوجوب لانه الذي أدخل الضرر على نفسه اه ع (قوله وينبغي حله على ضرر لا يبيع التيمم والافعل ضرر مبيع التيمم حرام كما مر عن السيد عمر آتقا أي فيجب منعه منه (قوله وعليه اراحته الخ) عبارة المغنى والنهاية يوجب على السيد في تكليفه رقيقه ما يطبقه ما يتبع العادة فيرى في وقت القبول وهي النوم في وسط اليوم وفي وقت الاستئذان ان كان له امر أو من العمل طرفي النهار ومن العمل اما في الليل ان استعمله نهارا وفي النهار ان استعمله ليلا وان سافر به أركبه وقتا فو قتنا على العادة وان اعتاد السادة الخدمة من الارقاء ثم اراع طرفي الليل اطوله اتبع عاداتهم ويجب على الرقيق بذل الجهود وترك الكسل في الخدمة ويكره أن يقول المملوك لما لكربي بل يقول سيدي أو مولاي وان يقول السيد له عبيدي أو أمتي بل يقول غلامي أو جاري أو فتاتي ولا كراهة في اضافته الى غير المكلف كرب المارور رب الغنم ويكره أن يقال للغاسق والمتهم في دينه يا سيدي اه قال الرشيدى قوله الى غير مكاف أما ولدها (قوله بان يخص) متعلق بضرره (قوله في المتن ولا يكاف رقيقه الاغلا يطبقه) ويكره أن يقول المملوك لما لكربي بل يقول سيدي ومولاي وان يقول السيد عبيدي أو أمتي بل يقول غلامي أو جاري أو فتاتي ولا كراهة في اضافته الى غير المتكاف كرب المارور رب الغنم ويكره أن يقول للغاسق أو المتهم في دينه

(٤٧ - (شروقي وابن قاسم) - فامن) دوله الخبر السابق بخلاف ما اذا كان يطبقه يومين او ثلاثة ثم يجزى نعم له ان يكافه الاعمال الشاققة بعض الاحيان حيث لم تضره بان يخشى منه محذور تيمم فيما يظهر ويحتمل الضبط بما لا يحتمل عادة وان لم يخش منه ذلك المحذور وعليه اراحته وقت قبوله الصيق في غير وقت الاستعمال باعتبار عادة المار



وظاهر عليه وجوب ذلك وينبغي حمله على انه بالنسبة للدوام لا يقرر من جواز تكليفه المشتق لا على الدوام وافتى القاضي بانه اذا كلفه مالا يطيقه يبيع عليه نوايه ابن الصلاح يبيع (٣٧٠) المسلم على الكافر صيانة له عن التلويح بما افتى به ايضا من بيع امته على مغنية تروم حلها على الفساد و قد ذه الاثرى

المكافى يعنى من شأنه التكليف وان كان صيافا فكمرا اضافة قرب اليه اه (قوله وظاهر عليه) أى لفظة عليه في قولهم وعليه ما احتماخ (قوله وافتى القاضي الخ) عبارة النهاية ولو كان كلفه حقيقة مالا يطيقه أو جعل أمته على الفساد أجبر على بيع كل منهما ان تعين طريقا في خلاصه كما قيد به الاثرى اه (قوله أى القن) الى قوله ويفرق بينهما فى المعنى (قوله كائن) أى عقد الخارجة (قوله ويتصدق بجميع خراجهم) ومع ذلك بلغت تركته خمسين ألف ألف ومائتى ألف نهاية أى من الدراهم الفضة عش (قوله كون القن) الى قول المتن وهى فى النهاية الاقوله كالكتابة الى ويؤخذ (قوله وفضله) أى كسبه عن مؤنته الخ فلو لم يكسبه بخراجهم تصح خارجته كما صرح به الماوردى وغيره معنى ونهاية (قوله وما فضل الخ) عبارة النهاية والمعنى فان زاد كسبه على ذلك فالزاد بر وتوسيع من سيده ويجبر النقص فى بعض الايام بالزيادة فى بعضها وقد علم ان مؤنته تجب حيث شرطت من كسبه او من ماله سيده اه (قوله ينصرف فيه الخ) أى يجوز ان ينصرف فيه وان كان لا يملكه معلوم ان السيد منعه منه وهو مصرح به رشدى وعش (قوله ويشترط) كذا فيما اطلعت عليه من النسخ وحق المقام وبشرط (قوله لانها عقد معاوضة) فاعتبر فيه التراضي كغيره من نهاية ومعنى (قوله ومع ذلك لا تلزم الخ) عبارة المعنى والاصل فيها الاباحة وقد يعرض لها عوارض تخرجها عن ذلك فهى جائزة من الطرفين اه (قوله وان صرح بها خارجتك الخ) انظر وجه اخذ هذا وما بعده اه رشدى (قوله باذلتك عن كسبك الخ) قد يقال المعنى الثانى الغير المراد اذا الكفاية بما يحتمل المراد وغيره اه سيدى وهو أى الولي وقوله منه أى من التبرع (قوله اللهم الخ) عبارة النهاية ثم لو انحصر الخ (قوله الا اذا انحصر الخ) لا يخفى انه قد يكون بحيث لو خارجا كتسب ذلك القدر والالم يمكن اكتسابه اياه وهذه مصلحة يجوز اعتبارها وان لم يتعذر بيعه بل قد يكون أصله من بيعه سم على ج اه عش (قوله أو شهر) الى قوله نظير ما مر فى النهاية الاقوله وقد يشكل الى ذلك وقوله حيث لا مانع (قوله مثلا) أى أوسنة أو نحو ذلك على حسب اتفاقهما معنى ونهاية (قوله لم يردى بها الخ) يعنى أما اذا أراد ذلك حالا بان كان شارع فى البيع فى الاولى ومتعاطيا لاسباب الذبح فى الثانية فلا يجب عليه العلف يعنى انه يحرم عليه البيع أو الذبح حتى يعلف اه رشدى وقوله انه يحرم الخ لعل لا سقطت من قلم الناسخ وأصله لا يحرم (قول المتن علف دوابه) ويحرم تكليفها على الدوام مالا يطيق الدوام عليه ولا يحل له ضربها الا بقدر الحاجة قال الاثرى هل يجوز الحرب على الحر والظاهر انه ان لم يضربها جاز والافلا ه وفي كتب الحنابلة وهو جار على القواعد انه يجوز الانتفاع بالحيوان فى غير ما خلق له كالبقرة للركوب أو الحبل والابل والجرير للحرب وقوله صلى الله عليه وسلم بمنار جل يسوق بقرة اذا أراد أن يركبها فقال تألم تخافى لذلك متفق عليه المراد انه معظم منافعها ولا يلزم منه منع غير ذلك شرح مر اه سم ومثل الضرب النخس حيث اعتد به فيجوز بقدر الحاجة

يا سيدى مرش (قوله فى المن وتجاوز الخارجة) (تنبيه) لو خارجته ثم كاتبه فهل تبطل الخارجة لضعفها بتوقفها على الرضا وجوازها من الجانبين وقوة الكتابة يلزمها من جهة السيد فلا يلزم دفع مال غير الكتابة فيه انظر وقد يتبعه البطلان أو يقال لا حاجة الحكم ببطلانها لان المكاتب يستقل ويملك كسابه فله الامتناع من دفع مال الخارجة لانه يجوز له الرجوع عنها والامتناع رجوع عنهن لو ليس للسيد أخذ رائد على مال الكتابة لاستقلال المكاتب وملكه ما بيده فان تبرع المكاتب بدفع زيادة عليه جاز فلينأمل (قوله وتجاوز الخارجة بشرط رضاها) ولو خارجته على ما لم يحمله لم يجز ويلزمه الحاكيم بعدم معاوضته مرش وأقول قد لا يحتاج لذلك مع ما تقرر ان أحدهما لا يجبر الاخر (قوله الا اذا انحصر الخ) كذا مرش (قوله الا اذا انحصر الخ) لا يخفى انه قد يكون بحيث لو خارجا كتسب ذلك القدر والالم يمكن اكتسابه اياه وهذه مصلحة

بما اذا تعين طريقا لخلاصه بان لم يمنع من تكليفه ذلك الابه (وتجاوز خارجته) أى القن كما ثبت عن جمع من الصحابة رضى الله عنهم بل روى البيهقى عن الزبير رضى الله عنه انه كان له الف مملوك يخارجهم ويتصدق بجميع خراجهم وصح انه صلى الله عليه وسلم اعطى ابا طيبة لما حمله صاعين او صاعا من تمر وامراه له ان يخففوا عنه من خواجه (بشرط) كون القن رصم تصرفه لنفسه لو كان حرا كما هو ظاهر وقدرته على كسب مباح وفضله عن مؤنته ان جعلت فيه وما فضل يتصرف فيه كالحر ويشترط (رضاهما) فليس لاحدهما اجبار الاخر عليها لانها عقد معاوضة كالكتابة ومع ذلك لا تلزم من جهة السيد كما هو ظاهر ويفرق بينهما بان الكتابة تؤدى الى العتق فالرضا هل من جهة السيد لا تبطل فائدتها بخلاف الخارجة لا تؤدى له فلم يحتج لاراضاهما من جهة ويؤخذ من كونها عقد معاوضة انه لا بد فيها من صيغة من الجانبين وان صرح بها خارجتك وما اشتق منه وان كاتبتها باذلتك عن كسبك

بكذا ونحوه ويبحث ان لولى خارجتك محجوره اذا اراد مصلحة فيه نظرا لان فيها تبرعا وان كانت باضعاف قيمته وهو ممنوع منه عش اللهم الا اذا انحصر صلاحه فيها وتعذر بيعه نظير ما مر او اخر الجرم من بيع ماله بدون غنى مثله للضرورة (وهى) أى الخارجة (خارج) معلوم أى ضربه عليه (يؤديه) الى سيد من كسبه (كل يوم او اسبوع) او شهر مثلا (وعليه) أى ماله خواليا وديعهما ولا ذبح ما يحل منها (علق)



عش (قوله ويفتحها الخ) ويجوز هنا الامران اه معني (قوله المحترمة) خرج بها غيرهما كالفواسق  
 الخمس نهاية ومعني وعلى معني الكلب المباح اقتناؤه أن يطعمه أو يرسله أي لياكل لا كسوايب الجاهلية  
 أو يدفعه إن له الانتفاع به ولا يحل له حبسه ليهلك جوعا ولا يجوز حبس الكلب العقور ليهلك جوعا بل يحسن  
 القتل بحسب ما يمكنه شرح م ر اه سم (قوله وسائر ما ينفعها) قال الأذري والظاهر أنه يجب أن يلبس  
 الخيل والبغال والحمير ما يقيها من الحر والبرد الشديدين إذا كان ذلك يضرها ضررا يبيننا اعتبارا بكسوة  
 الرقيق ولم أرفيه نصا انتهى وهو ظاهر نهاية ومعني قال عش قوله الخيل والبغال الخ أي ونحوها حيث  
 لم يندفع الضرر لآله اه (قوله فقال الخ) اعتمده المعني والنهاية وقوله لم يندفعه عارضا من أجل  
 الانتفاع به اه (قوله على ذلك) أي قوله أو يرسله (قوله قول الشيخين يلزمه الخ) سياتي اعتماده عن المعني  
 وسم (قوله الآن يحمل على ما إذا لم يرد إرساله الخ) أو على ما إذا لم يحصل بالإرسال ما يدفع ضرره اه سم  
 (قوله وذلك) إلى المتن في المعني الأقوله حيث لا مانع وقوله نظير ما مر في البعض بل أولى (قوله وذلك)  
 الإشارة هنا وفي قوله الآن هذا إلى قول المصنف وعليه عطف دوابه الخ (قوله والا كني إرسالها الخ) ولولم  
 يمكنه عطفها فيضربها للرعي مع علمها أنها لا تعود إليه فينبغي أن لا يحرم ذلك وأن لا يكون من تسيب السوايب  
 المحرم لأن هذا الضرورة ومن ذلك ما لو ملك حيوانا باسطا يذوقه علم أن له أولادا يضررون بفقدته فالوجه  
 جواز تحلبه ليذهب لولاده وفي الحديث ما يدل به وبقي الكلام فيما لو خلاها للرعي وعلم أنها لا تعود بنفسها  
 لكن يمكنه أن يتبعها في المراعي ويرجع بها هل يجب عليه ذلك ويتبعه الوجوب حيث لا مشقة دون ما إذا كان  
 مشقة فليجوز سم على منهج اه عش (قوله وعليه أول الشبع) المراد بأول الشبع هذا الشبع عرفا  
 بدون المبالغة فيه اه عش (قوله أو وله مال الخ) عطف على قوله ولا مال له الخ (قوله المتن على بيع أو  
 علف) ينبغي أو يباع اه سم أقول فقد أفاده قول الشارح إذا لم يمكن إجارته الخ (قوله من يرسل ملك الخ)

يجوز اعتبارها وإن لم يتعذر بيعه بل قد تكون أصح من بيعه (قوله المحترمة) قال في شرح الإرشاد وخرج  
 بالمحترمة الفواسق الخمس اه ومن الواضح أنه ليس له حبسه مع تعذيبها بنحو جوع أو عطش بل إما أن  
 يكفها أو يرسلها أو ما امتناع الاقتناء أو جواز في نحو الكلب فمسئلة أخرى ولا يشكل على جواز كفايتها  
 بأطعامها أو سقياها ما تقر في النهم من عدم اعتبار الحاجة لعطش غير المحترم لمعارضه حق الله تعالى هناك  
 وهو الظاهر في بقى ما لو كانت تضيق بإرسالها بحيث يحصل تعذيبها بالجوع والعطش فهل يجوز له إرسالها  
 أو يجب كفايتها أو قتلها فيه نظر (قوله على ما إذا لم يرد إرساله الخ) أو على ما إذا لم يحصل بالإرسال ما يدفع  
 ضرره قال م ر في شرحه وعلى معني الكلب المباح اقتناؤه أن يطعمه أو يرسله لياكل لا كسوايب  
 الجاهلية أو يدفعه لمر له الانتفاع به ولا يحل له حبسه ليهلك جوعا ولا يجوز حبس الكلب العقور ليهلك جوعا  
 بل يحسن قتله بحسب ما يمكنه ويحرم تكليفها على النواصم لا تطبيق النواصم عليه ولا يحل له ضربها لا يقتدر  
 الحاجة قال الأذري هل يجوز الحرق على الحمير الظاهر إذا لم يضرها جوارا فلا والظاهر أنه يجب أن يلبس  
 الخيل والحمير والبغال ما يقيها من الحر والبرد الشديدين إذا كان ذلك يضرها ضررا يبيننا اعتبارا بكسوة الرقيق  
 ولم أرفيه نصا اه وهو ظاهر وفي كتب الخبابة وهو جار على القواعد أنه يجوز أن ينتفع بالحيوان في غير  
 ما خلق له كالبقر للركوب أو الجمل والأبل والحمير للحرب وقوله صلى الله عليه وسلم ينفارجل يسوق بقرة إذ  
 أراد أن يركبها فقالت أنا لم تخلق لذلك متفق عليها المراد أنه معظم منافعها ولا يلزم منه منع شيء ذلك م ر ش  
 (فرع) لو كان عنده حيوان يؤكل وأخر لا يؤكل ولم يجد الانتفاع أحدهما وتعذر بيعه ما فهل يقدم نفقة  
 ما لا يؤكل ويذبح الماء كقول أو يسوي بينهما فيه احتمالا لأن ابن عبد السلام قال فإن كان الماء كولا يساوي  
 القواشيره يساوي درهمه ففيه نظر واحتمال كذا في شرح الروض ولولم نجد شيئا مطلقا فالوجه وجوب ذبح  
 الماء كولا وأطعامه غير الماء كولا وقد تقدم قرييا قول الشارح عن الشيخين يلزم ذبح شاة لملك إذا اضطر  
 (قوله في المتن على بيع أو علف) ينبغي أو يباع

بالسكون كما يحطه وهو الفعل  
 ويفتحها وهو المعنى  
 (دوابه) المحترمة وان وصات  
 إلى حد الزمانة المانع من  
 الانتفاع بها لوجه (وسقيا)  
 وسائر ما ينفعها وكذا  
 ما يختص به من نحو كلب  
 محترم كمن ظهر ثم رأيت  
 الأذري صرح بذلك مع  
 زيادة فقال إما أن يكفها أو  
 يدفعه لمن ينفعه - ما يرسله  
 انتهى وقد يشك على  
 ذلك قول الشيخين يلزمه  
 ذبح شاة لملك إذا اضطر  
 الآن يحمل على ما إذا لم يرد  
 إرساله أو على ما قبل  
 الاضطرار على أنه في  
 المجموع نقل عن القاضي  
 أن الأصح منع وجوب ذبحها  
 له وذلك لحرمته الروح هذا  
 إن لم تألف الرعي ويكفها  
 والا كني إرسالها حيث  
 لا مانع وعليه ما أول الشبع  
 والري لأنها يتنعمان نظير ما  
 في البعض بل أولى فإن لم  
 يكفها الرعي لزمه التكفيل  
 (فان امتنع) من علفها  
 وإرسالها ولا مال له آخر  
 اجبر على إزالة ملكه ما ذبح  
 الماء كولا أو لا يباع صوابها  
 عن التالف فإن أبي فعلى  
 الحاكم الأصح من ذلك أو  
 له مال (اجبر على الماء كولا  
 على) من يرسل ملكه نحو (بيع)



الاولى ازالة ملك الخ (قوله اذ لم يكن الخ) عبارة المغني قال الاذرى ويشبهه ان لا يباع ما يمكن اجارته وحتى  
 عن كلام الشافعي والجمهور اه (قوله اذ لم يكن الخ) كذا في أصله بخطه بيبه آخر في سيد عمر أي وقضية  
 غطفه على الجزوم حذف الياء (قوله أيضا) أي مثل ما تقدم (قول المتن وفي غيره على بيع الخ) ويحرم  
 ذبحه للنهي عن ذبح الحيوان الا لأكله اه معنى (قوله بشرطه) أي اذ لم يكن اجارته الخ (قوله صيانة)  
 الى المتن في النهاية والمغني (قوله صيانة لها عن الهلاك) (فرع) لو كان عند حيوان يؤكل وأخر لا يؤكل  
 ولم يجد الانفة أحدهما وتعذر بيعهما فهل يردم نفقة الا يؤكل ويذبح الماء كولا أم يسوي بينهما فيسه  
 احتمالان لابن عبد السلام قال فان كان الماء كولا يساوي ألفا وغيره يساوي درهما ففيه نظر واحتمال  
 انتهى والراجح تقديم غير الماء كولا أي بان يذبح الماء كولا في الحالين أنه نهاية عبارة المغني وينبغي أن لا يتردد  
 في ذبح الماء كولا فقد قالوا في التيمم انه يذبح شاه لكسبه المحترم فاذا كان يذبح لنفس الكسب فبالاولى أن يذبح  
 ليؤكل وتعطى النفقة لغيره ثم ان اشتدت حاجته للماء كولا لم يجز ذبحه كان جلا وهو في بر يفتي ذبحه  
 انقطع فيها اه وعبرة سم ولولم يجد شيئا مطلقا الوجه وجوب ذبح الماء كولا واطعامه غير الماء كولا وقد  
 تقدم قريرا قول الشارح عن الشيخين يلزم ذبح شاه لكسبه اذا اضطر اه (قوله أو يبيع بعضها الخ)  
 عطف على ذلك (قوله فان تعذر الخ) واجمع لكل من قسمي لاماله آخره مال آخر كما هو صريح صريح  
 المغني (قوله أنفق عليها من بيت المال الخ) كناية في الرقيق ويأتي فيهما مرثم أسنى ونهاية ومغني أي من  
 كونه مجانا اذا كان المالك فقيرا وقرضا اذا لم يكن فقيرا عش وسم (قوله فان لم يجد الخ) عبارة المغني ويجوز  
 غصب العلف للذابة وغصب الخيط لجراحتها ولكن بالبند ان تعين ولم يباع اه زاد النهاية بل يجب كل  
 منهما حيث لم يخف بمبيع تيمم كاهو ظاهر اه (قول المتن ولا يجب الخ) أي يحرم عليه ذلك نهاية ومغني  
 (قول المتن يجب) قال في المختار يجب بالضم جلب بفتح اللام وسكونها اه عش (قوله وظاهر ضبط  
 الضرر) الى قوله وقد تحمل في النهاية والمغني الا قوله تجزئ نحو صوف (قوله من غوا مثلهما) أي من غو  
 البهيمة وولها غوا مثلهما (قوله وضبطه) أي الضرر وقوله فيه أي ولها البهيمة (قوله توقف فيه الرافعي  
 الخ) معتمد اه عش (قوله وصوب الاذرى الخ) هذا ظاهر ينبغي الجزم به اه معنى (قوله وليس  
 له) أي المالك البهيمة (قوله الا ان استمرأه) فان أباه ولم يقبله كان أحق بلبن أم من أخته ومغني (قوله ويسن  
 نص ظفر الحالب) قال الاذرى ويظهر انه اذا تفاش طول الاطفار وكان يؤذيها لا يجوز حبسها ما لم يقص  
 ما يؤذيها أسنى ومغني عبارة عش ولو علم لحوق ضررها وجب قصها اه (قوله وأن لا يستقصي) أي  
 الحالب في الحلب بل يترك في الضرر شيئا نهاية ومغني (قوله ويجب حبسها مضرها) عبارة النهاية والمغني  
 (قوله فان تعذر ذلك كله انفق عليها من بيت المال ثم المياسير) قال في شرح الروض كناية في الرقيق ويأتي  
 فيه ما مر ثم اه وقال ثم الاذرى وظاهر كلامهم انه ينفق عليها من بيت المال أو المسلمين مجانا وهو ظاهر ان  
 كان السيد فقيرا أو محتاجا الى خدمته بالضرورة والا فينبغي أن يكون ذلك قرضا عليها انتهى انتهى ولا  
 يخفى اشكال التعبير باو في قوله أو محتاجا الى خدمته (قوله أنفق عليها من بيت المال ثم المياسير) قال  
 في شرح البهيمة وهذا ظاهر ان كان المالك فقيرا والا فينبغي أن يكون ذلك قرضا كافي اللقبط اه واعلم  
 ان الذي تقدم في اللقبط ان نفقته على بيت المال بل لا رجوع ثم على مياسير المؤمنين قرضا فلهم الرجوع اذا  
 ظهر له مال أو منفق ويبدأ في ذلك المحل ان الوجه المأخوذ من كلام شرح الروض انه اذا بان حين الانفاق  
 عليه ان لا مال له ولا منفق لا رجوع وحيث قد قول شرح البهيمة وهذا ظاهر اذا كان المالك فقيرا فاضيته  
 انه لا رجوع عليه حيث لا بيت المال ولا المياسير وهذا موافق لما في اللقبط بالنسبة لبيت المال وكذا  
 بالنسبة للمياسير على ما قلنا نأينا وقوله والا فينبغي أن يكون ذلك قرضا على وفق ما في اللقبط بالنسبة للمياسير  
 لا بالنسبة لبيت المال على ما هو قضية كلامهم وصرح بفرق الشارح ثم بين كونها على المياسير قرضا على  
 بيت المال مجانا فرأى

اذا لم يكن اجارته او يبي  
 بموته (او علف) بالسكون  
 بخطه ايضا (او ذبح وفي  
 غيره على بيع) بشرطه  
 (او علف) صيانة لها عن  
 الهلاك فان ابي فعلي الحاكم  
 الاصلح من ذلك او يبيع  
 بعضها او ياجارها فان تعذر  
 ذلك كله انفق عليها من بيت  
 المال ثم المياسير فان لم يجد  
 الا ما ينقصه غص به ان لم  
 يخف بمبيع تيمم كاهو ظاهر  
 (ولا يجب) من البهيمة  
 الماء كولا وغيرها كاهو  
 ظاهر (ما ضر) هادولولة  
 العاف أو (ولها) للنهي  
 الصريح عنه وظاهر ضبط  
 الضرر بما منع من غو  
 أمثاله ما وضبطه فيها  
 يحفظه عن الموت توقف فيه  
 الرافعي وصوب الاذرى  
 الضبط بما قررته لقول  
 الماوردي انه كوالا لامة  
 فلا يجب منها الا ما فضل عن  
 ربه حتى يستغنى عنه يرى  
 أو علف وليس له أن يردل  
 به عن لبنها لغيره الا ان  
 استمرأه ويسن نص ظفر  
 الحالب وان لا يستقصي  
 ويجب جلبها مضرها بقاؤه



ويحرم عليه ترك الخلبان ضرها والا كره للاضاعة اه (قوله بجز نحو صوف) أي ضربا أو سم  
(قوله حلقه من أصله) عبارة النهاية والمعنى ويحرم جزا المصوف من أصل الظاهر ونحوه وكذا حلقه اه (قوله  
المراد الخ) خبر وكرهته الخ (قوله ودية يعمل) أي ماني كلام الشافعي رضي الله تعالى عنه (قوله على  
مالكها) إلى الكتاب في النهاية والمعنى الاقوله وكذا وكيل (قوله لانها) أي العمارة (قوله وهي لا تجب)  
أي تنمية المال اه سم (قوله كترك سقي زرع وشجر) قال ابن العماد في مسئلة ترك سقي الأشجار  
صورته أن يكون لها ثمره تقي بمؤنة سقيها والا فلا كراهة قطعاً قال ولو أراد ترك السقي بتجفيف الأشجار لأجل  
قطعها للبناء أو الوقود فلا كراهة أيضاً انتهى نهاية ومعنى (قوله ودون ترك زراعة الأرض الخ) أي فلا يكره  
اه سم (قوله بحرمة) أي الاضاعة (قوله حيث كان سبها فعلا الخ) هل من ذلك ما لو اغترف من البحر  
بأنائه ثم ألقى ما اغترفه في البحر فإنه ملكه تنازع فيه الفضلاء ويقتضيه وفاة الشيخنا الطبري عدم التحريم  
هنا لأن ما اغترف من نحو البحر من شأنه أن يكون حقيقاً لا يحصل بالقائه ضرر بوجهه وينبغي أن يكون مثل  
ذلك القاء الخطب من المحتطب وكذلك الحشيش وأقول بل يصح جواز القاء ما اغترف من البحر على التراب سم  
على منهج اه عش (قوله كالقاء مال بجز) أي بلا خوف اه معنى عبارة عش أي بلا غرض للمصر  
من أنه يجب على راكب السفينة إذا أشرفت على الفرق القاء ما لا روح فيه لا ما فيه روح الخ اه (قوله

(قوله بجز نحو صوف) أي ضرباً أو وقوله لا تجب أي تنمية المال (قوله كترك سقي زرع الخ) أي فإنه  
يكره وقوله دون ترك زراعة الأرض الخ أي فلا يكره (قوله والكره حيث كان سبها تر كالح) وعلم  
من تعليل الاستحباب عدم تحريم اضماع المال إن كان سبها ترك أعمال لانها قد تشق إن الاعتراض عليه مانع  
بجز ترك الأعمال لا يكفي بل لابد من تقيدها بالشاقة ليعتزم من يجوز بها المراهمة في الحكم ووضع المال في  
الحرق ساقط قال ابن العماد في مسئلة ترك سقي الأشجار صورته أن يكون لها ثمره تقي بمؤنة سقيها والا فلا  
كره قطعاً قال ولو أراد ترك سقي الأشجار بتجفيفها لأجل قطعها للبناء أو الوقود فلا كراهة أيضاً اه  
وهذا في معطاق التصرف أما المحجور عليه فعلى وليه عمارة عقاره وحفظه وشجره وزرعه بالسقي وغيره وفي  
المطلق أما الوقف فوجب على ناظره عمارة وحفظه على مستحقه عند تمكنه منها ما من ربه أو من جهة  
شرطها الواقف فيما إذا لم يتعلق به حق لغيره فماله أو آخر عقاره ثم اختلف فعليه عمارة إن أراد بقاء الجارة فإن  
لم يفعل تخير المستأجر قال الأذري لو غاب الرشيد عن ماله غيبة طويلة ولا تائبه هل يلزم الحاكم أن  
ينصب من يعمر عقاره ويسقي زرعته وغيره من ماله الظاهر نعم لأن عليه حفظ مال الغائب كالمحجور بن وكذلك  
لو مات مدون وترك زرعاً وغيره وتعلق به ديون مستغرقتة تعذر بيعه في الحال فالظاهر أن على الحاكم  
أن يسقي في حفظه بالسقي وغيره إلى أن يباع في ديونه حيث لا وارث خاص يقوم بذلك ولم يحضر في هذا  
نقل خاص اه وهو ظاهر والزيادة في العمارة على الحاجة بخلاف الأولى وبما قيل بكرهتها وفي صحيح ابن  
حبان أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن الرجل ليؤجر في نفقته كلها إلا في هذا التراب وفي رواية أبي داود  
كل ما أنفق ابن آدم في التراب فهو عليه وبال يوم القيامة إلا ما لا يدمنه أي ما يقصد بالانفاق في البناء به  
مقصد أصالحاً كالمسكن والمساكنة لا تترك عمارة الحاجة وإن طالت والأخبار الدالة على منع ما زاد على سبعة  
أذرع وإن فيه لوعبد الشديدي محمول على من فعل الخلاء والتغافل عن الناس ويكره للإنسان أن يدعو على  
نفسه أو ولده أو ماله أو نفسه من غير مسلم في آخر كلامه وأبي داود عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم لا تدعوا على أنفسكم ولا تدعوا على أولادكم ولا تدعوا على خدمكم ولا تدعوا على أموالكم  
لا توافقوا من الله ساعة يسأل فيها عطاء فيستجيب له وأما خبر أن الله لا يقبل دعا عبيد على حبيبه فضعيف  
مدرش (قوله والكره حيث كان سبها تر كالح) فضنه أنه لو كان ماله موضوعاً بقرب ما غشى زباده  
واتلاف ذلك المال بجز تركه وان تلف ويحتمل أن يمنع تركه إذا شغل أخذه بغير مشقة لا تحتمل ولا  
ينافي ما تقرروا لو كان الموضوع بقرب الماء حيواناً محبباً كرضيع وخشي هلاكه بزيادته فإنه يجب أخذه

بجز نحو صوف ويحرم  
حلقه من أصله لأنه تعذيب  
وكرهته في كلام الشافعي  
المراد بها التحريم وقد جعل  
على ما لا تعذيب فيه أن تصور  
(وبالأرواح كقناة ودار  
لا تجب عمارة) على  
مالكها الرشيد لانها تنمية  
للمال وهي لا تجب ثم يكره  
تركها إلى أن تخرب لغير  
غير كترك سقي زرع وشجر  
دون ترك زراعة الأرض  
وغيرها ولا ينافي ما هنا من  
عدم تحريم اضماع المال  
تصريحهم في مواضع  
بحرمة لأن محصل الحرمة  
حيث كان سبها فعلا كالقاء  
مال بجز والشكر اه حيث  
كان سبها تر كالح هذه الصور



لمشقة العمل) يغيب حرمته الترك اذا لم تكن في مشقة اه ع ش عبارة سم قد يفهم القريم حيث لم يشق العمل بوجه كترك تناول دينار بقربه او على طرف ثوبه مع نحو انحلاله عنه ولولم يتناول سقط وضاع أو ترك ضم نحو كنه أو يده عليه وان لم يفعل سقط وضاع وهو ظاهر جدا فليتنامل اه (قوله أما غير رشيد الخ) عبارة النهاية وهذا في مطلق التصرف أما المحجور عليه فعلى وليه عمارة عقاره وحفظ شجره وزرعه بالسقي وغيره وفي المطلق أما الوقف فيجب على ناظره عمارة وحفظه على مستحقه عند تمكنه منها ما من ريعه أو من جهة شرطه الواقف وفيما اذا لم يتعلق به حق لغيره فامالو آجر عقاره ثم اختل فعليه عمارة ان أراد بقاء الاجارة فان لم يفعل تخير المستأجر قال الاذرى لو غاب الرشيد عن ماله غيبة طويلة ولا نائب له هل يلزم الحاكم ان ينصب من يعمر عقاره ويسقي زرعاً وغيره وتعلق به ديون مستغرة وتعذر ريعه في الحال فالظاهر ان على الحاكم ان يسعي في حفظه بالسقي وغيره الى ان يباع في ذبونه حيث لا وارث له خاص يقوم بذلك ولم يحضر في هذا نقل خاص انتهى وهو ظاهر اه وأقره سم وقال ع ش قوله فالظاهر ان على الحاكم ان يسعي في حفظه الخ ويجوز له ان يأخذ من مال الصبي قدر أجرة مثل عمله في موان كان واجبا اذا لم يكن له في بيت المال في مقابلة له شيء نحو ذلك وقد يشبهه قولهم للولي ان يأخذ من مال المولى عليه أجرة مثله ان لم يكن أباً ولا جدا ولهما أخذ الأقل من أجرة المثل وكفايتهما اه وقال الرشيدى انظر مفهوم قوله مستغرة وكذا مفهوم قوله حيث لا وارث له خاص اه (قوله ومنها) أى من المصالح أو من رعايتها الخ (قوله ابقاء عسل للنحل الخ) عبارة المغنى والنهاية فمن ذلك النحل فيجب ان يبقى له شيامن العسل في الكوارة بقدر حاجته ان لم يكفه غيره والا فلا يجب عليه ذلك قال الرافعي وقد قيل يشوي له دجاجتو يعاها يباب الكوارة قيا كل منها اه (قوله وعلف دود القز من ورق التوت) أو تغليته لا كلمان وجد لتلايم لك بغير فائدة مغنى ونهاية وقد يفهم التعليل عدم وجوب ذلك فيما اذا أصابه داء يزدى الى هلاكه قبل تسوية قول بقول أهل الخبرة لكن قضيت بما مر في شرح وعليه عاف دوا به الوجوب فليراجع (قوله ولا تكرر عمارة الحاجة الخ) أى بل قد يجب كما اذا ترتب على تركها مفسدة بنحو اطلاع الفسقة على حرمه مثلاً اه ع ش (قوله وان فيه الخ) أى وعلى ان الخ (قوله وتكره الخ) عبارة النهاية والمغنى والزيادة في العمارة على الحاجة بخلاف الاول ور بما قيل بكرائها اه (قوله وتكره الزيادة الخ) ويكره للانسان ان يدعو على ولده أو نفسه أو ماله أو خدمه لخبر مسلم في آخر كتابه وأبي داود عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تدعوا على أنفسكم ولا تدعوا على أولادكم ولا تدعوا على خدمكم ولا تدعوا على أموالكم لا توافقوا من الله ساعة يسأل فيها عطاء فيستجيب له وأما خبر ان الله لا يقبل دعاء حبيب على حبيبه فضعيف فما يتوقف على قول الرشيدى والظاهر ان المراد بالدعاء الدعاء بنحو الموت وان يحصل الكراهة عند الحاجة كالتأديب ونحوه والا فالذي يظهر أنه بلا حاجة لا يجوز على الولد والد الخدم ثماني حاشيت الشرح ع ش من أن قضية سباق الحديث ان الظالم اذا دعاه على المظلوم ووافق ساعة الاجابة استجيب له وان كان الظالم آثماً بالدعاء الخ يحصل توقف اه (قوله مقصدا صالحا) ومنه ان يتنعم بقلته بصرفها في وجوه القرب أو على عبده اه ع ش وظاهره ولو بعد موتها والله أعلم

\*(كتاب الجراح)\*

(قوله جمع جراحة) الى التبيين الثاني في النهاية لا قوله ويدخل الى المتن (قوله جمع جراحة) بكسر الجيم

وحفظه عن التلغف مطلقا وان شق أخذته كالمظهر لظهور الفرق بينه وبين المال (قوله لمشقة العمل) قد يفهم القريم حيث لم يشق العمل بوجه كترك تناول دينار بقربه أو على طرف ثوبه مع نحو انحلاله عنه ولولم يتناول سقط وضاع أو ترك ضم نحو كنه أو يده عليه وان لم يفعل سقط وضاع وهو ظاهر فليتنامل والله أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

\*(كتاب الجراح)\*

لمشقة العمل اما غير رشيد فيلزم وليه عمارة داره وأرضه وحفظ ثمره وزرعه وكذا وكسل وناظر وقف واماد والروح المحترمة فيلزم مالكه رعاية مصالحه ومنها ابقاء عسل للنحل في الكوارة ان تعين لغذائها وعلف دود القز من ورق التوت وبيع فيه ماله كالبهيمة فاذا استكمل جاز تجفيفه بالشمس وان أهلكه لحصول فائدته كذبح المأكول ولا تكرر عمارة الحاجة وان طالت والاعتبار الدالة على منع ما زاد على صبغة أذرع وأن فيه الوعيد الشديد بحجوة على من فعل ذلك للغبلاء والتفاح على الناس وتكره الزيادة عليها أى لغير حاجة وصح ان الرجل ليؤجر في نفقته كلها الا في هذا القرب أى ما لم يقصد بالاتفاق في البناء به مقصدا صالحا كما هو معلوم والله أعلم

\*(كتاب الجراح)\*

جمع جراحة



أيضا عرش (قوله غلبت) أي على الجنابة بغيرها عرش (قوله لان الخ) ولان الجنابة تطلق على نحو  
القذف والزنا والسرقة عميرة أي مع انهم اغتصبوا منها (قوله منها) أي الجراحة (قوله ولذا الخ) الاولى  
ناخيره من قوله لشمولها الخ (قوله آثرها) أي الجنابات وقوله غيره ومن الغير الرض والمنسج (قوله  
لشمولها الخ) لكنها تشمل غير المراد هنا كلمة تخفيفه كالجنابة على نحو المال فما آثره المصنف أولى  
لان الترجمة لشيء ثم الزيادة عليه غير معبر شدي أي بخلاف العكس (قوله لاختلاف أنواعها الخ) أو  
باعتبار افراده عميرة (قوله الآية) أي من كونها منزهة أو مبيحة للعضو أو غير ذلك محلي (قوله وأكبر  
الكبائر الخ) مستأنف (قوله القتل) ونصح توبة القاتل بعد الان الكافر نصح توبته فهذا أولى ولا يعتمد  
عذابه بل هو في خطر المشيئة ولا يخلد عذابه ان عذابه وان أصره على ترك التوبة كسائر ذوى الكبائر غير  
الكافر مغنى وروض مع الاثنى (قوله القتل ظلما) أي من حيث القتل وظاهره ولو كان المقتول معاهدا  
أو مؤمنا ولا مانع منه لكن ينبغي ان افراده متغايرة فقتل المسلم أعظم انما ثم المعاهد والمؤمن وأما  
الظلم من حيث الاقبيات على الامام كقتل الزاني المحسن وبارك الصلاة بعد امر الامام بها فينبغي أن لا يكون  
كبيرة فضلا عن كونه أكبر الكبائر عرش (قوله أو العفو) أي على مال أو بجنانة مغنى ونهاية وسم  
(قوله لا تبقى الخ) أي من جهة الآدمي كما يعلم مما يأتي شدي وسم (قوله بعض العبارات) أي عبارة  
الشرح والروضة مغنى ونهاية (قوله لا يغيب) أي في التوبة عرش (قوله وعزم أن لا يعود) أي لثله عرش  
(قوله للجنس) قد يقال الجنس واحد لا تعدد فيه الا أن يقال التقدير أقسام الفاعل ثلاثة سم أو يقل  
المراد بالجنس كانه وظاهر المسألة لا بشرط شيء وهي تقبل الوجود الخارجي والتعدد لا المسألة بشرط لا شيء  
فانها لا تقبل التعدد ولا الوجود الخارجي سبعمر (قوله القول) وكذا الصباح سم (قوله لانه يأتيه)  
أي للمصنف تقسيم الخ وحيث فلا اعتراض عليه في التقييد بالزهر سم (قوله تقسيم غيره) أي غير  
الزهر غيره وكردي (قوله لذلك) أي للثلاثة أقسام عرش (قوله أيضا) أي كما زهرق (قول المتن ثلاثة)  
وجهه المحصر في ذلك ان الجنائي ان لم يقصد عين الجنى عليه فهو الخطا وان قصدها فان كان بما يقتل غالبان هو  
العمد والافشيه العمدة مغنى (قوله لفهوم الخبر الخ) انظر مع ان أحد الثلاثة هو منطوق الخبر على ان  
مفهومه لا يدل على خصوص شيء وانما يدل على ان هناك شيئا آخر بخلاف منطوقه فليست له شدي عبارة  
المغنى روى البيهقي عن محمد بن خزيمة انه قال حضرت مجلس المزي فوافسه رجل من العراق عن شبه العمدة  
فقال ان الله وصف القتل في كتابه بصفتين عمد وخطا فلم يأت في ثلاثة أصناف فاحتج عليه المزي بما روى أبو  
داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان الخ ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الا ان في قتل عمدا خطا الخ اهـ (قوله  
قتيل السوط الخ) بالجرب بدل مما قبله عرش (قوله ما كان الخ) بدل من شبه العمدة (قوله في مائة) خبر ان

(قوله غلبت) لا يخفى انه يجوز أيضا أن تكون الجراح مجازا عن الجنابة التي هي وصف الجراح الاعم  
والقرينة ما في كلامه مما بيناه في الحاشية الاخرى وهذا غير التغليب وان كان هو أيضا مجازا فتمامه والفرق  
انه على التغليب يكون المراد بالجراح الجراح وغيره ولكن غلب الجراح فعبر بلفظه عن الجميع وعلى غيره  
يكون المراد بالجراح مطلق الجنابة (قوله أيضا غلبت) مما يدل على التغليب وان المراد أعم سياقه لقوله  
الا في جراح أو مثقل وقوله ومنه الضرب بسوط أو عصا أو التغليب من قبيل المجاز وأثره لانه أبلغ كما تقررى  
محله (قوله ووجهها) ضيق بينه وبين قوله جمع جراحة (قوله أو العفو) شامل للفعل على الذية (قوله  
لا تبقى مطالبة) من جهة حق الآدمي (قوله للجنس) قد يقال الجنس واحد الا أن يقال التقدير أقسام  
الجنس ثلاثة (قوله ويدخل فيهما القول) وكذا الصباح (قوله لانه يأتيه تقسيم الخ) وحيث فلا اعتراض  
عليه بالتقييد بالزهرق (قوله أيضا لانه يأتيه تقسيم غيره الخ) في قوله الا في فصل يشترط لقصاص الطرف  
والجرح ما شرط للنفس فيه إشارة الى ذلك التقسيم لانه فيما شترط العمدية واشترط العمدة فيه إشارة  
الى انقسام الجنابة على ما دون النفس الى العمدة وغيره وانما اقتصر هنا على تقسيم الزهرق لان الكلام هنا في

غلبت لانها أكثر طسرق  
الزهرق وأعم منها الجنابة  
ولذا آثرها غيره لشمولها  
القتل بنحو مصر أو سم أو  
منقل وجعلها لاختلاف  
أنواعها الآية نسبة وأكبر  
الكبائر بعد الكفر القتل  
ظلم أو بالقصد أو بالعفو  
لا تبقى مطالبة أخرى وما  
أفهمه بعض العبارات من  
بقائها محمول على بقاء حق  
الله تعالى فانه لا يسقط الا  
توبة محض ومجرد التمكن  
من القود لا يغيب الا ان  
انضم اليه ندم من حيث  
المعصية وعزم أن لا يعود  
والقتل لا يقطع الاجل خلافا  
للمعتزلة (الفعل) للجنس  
فلذا أخبر عنه بثلاثة  
ويدخل فيهما القول  
كشهادة الزور لانه فعل  
السان الزهرق) كالفصل  
لكنه لا مفهوم له لانه يأتي  
له تقسيم غيره لذلك أيضا  
(ثلاثة) لفهوم الخبر الصحيح  
ألا ان في قتل عمدا خطا  
قتيل السوط والعصا مائة  
من الابل الحديت ومع  
أيضا إلا ان ذية الخطا شبه  
العمدة ما كان بالسوط  
والعصا مائة من الابل



عش (قول المتن ٤٤) فائدة يمكن انقسام القتل الى الاحكام الخمسة واجب وحرام ومكر وهومندوب ومباح  
والاول قتل المرتد اذ لم يقبوا الحرب اذ لم يسلم ولم يعط الجزية والثاني قتل المعصوم بغير حق والثالث قتل  
الغازي قريبه الكافر اذ لم يسب الله أو رسوله والرابع قتله اذا سب أحدهما والخامس قتل الامام الاسير فانه  
مخير فيه كما يأتي انتهى شرح الخطيب وينبغي أن يراجع ما ذكره في قتل الاسير فانه انما يفعل بالمصلحة يقتضاه  
وجوب القتل حيث ظهرت المصلحة فيه عش (قول المتن وخطا) وهو لا يوصف بحرام ولا حلال لانه غير  
مكاف فيما اخطأ فيه فهو كعمل الجنون والبهيمه غنى (قول المتن وشبهه) وهو من الكاثر كالعمد عش  
وشبه بكسر الشين واسكان الباء ويجوز فتحهما ويقول ايضا شبهه بقتل ومثل ومثيل معنى (قوله لاخذ  
شبهان كل منهما) وهو من العمد قصد الفعل والشخص ومن الخطا كونه بما لا يقتل غالبا عش (قوله  
الآتي) أي في المتن آتيا فاحده (قوله وشبهه العمد) عطف على الخطا وقوله للخبرين الخ هما قوله اذا ان في  
قتل عمد الخطا الخ وقوله الا ان دية الخطا الخ عش (قول المتن وهو) أي العمد عش (قوله يعني ان  
الانسان) الى قوله ويصح في المعنى الا قوله ومال الى المتن وقوله اولمذ كور على ما يأتي (قوله يعني الانسان)  
أي باعتبار كونه انسانا والالم يخرج صورة الفخلة سم ومراده بالانسان البشر فيخرج الجن فلا ضمان  
فيهم مطلقا لانه لم يثبت عن الشارع فيهم شيء عش وقوله مطلقا أي سواء كان على صورة الا كدي أو لا  
(قول المتن بما يقتل غالبا) أي بالنسبة لذلك الشخص وذلك المثل الذي وقعت فيه الجناية فيدخل غير الامة  
بقتل والضرب بعصا خفيفة لعموم بعض أو صغير يقتل مثله غالبا سم (قول المتن غالبا) أي قطعاً أو غالباً  
معنى (قوله فقتله) انما زاد لانه لا يلزم من قصده اصابة السهم له ولا من اصابته قتله فلا يتم قوله فيه القصاص  
عش (قوله من حيث هو) قد يلزم انه حد للعمد الموجب للعود وغاية الامر انه ترك قيد من مفهومين  
من المباحث الآتية فهو من الحذف لقريته سم على ج اه عش (قوله فان أريد) أي حد للعمد  
(قوله يذنبه) أي في الحد (قوله من حيث الاتلاف) أي من حيث أصل الاتلاف بان لا يستحقه أصلاً فخرج  
الظلم من حيث كيفية الاتلاف كما يأتي رشدي (قوله كن أمره الخ) مثال للقتل بشبهة على حذف مضاف  
أي كقتل من الخ (قوله خطؤه) أي القاضي في سببه أي الامر معنى (قوله من غير تقصير) قد يرد عليه  
ان عدم تركيته للشاهد تقصير أي تقصير (قوله أو غير مكافئ) في خروجه نظر فان قتله ظلم من حيث  
الاتلاف وكذا مسئلة الوكيل ان أريد ولو في الواقع سم وقد يمنع ايراد الوكيل لان شبهة في القتل أي شبهة  
عش (قوله وابراده هذه الصور الخ) فيه وقفنا ذكر صريح الاستثناء في المتن ان المراد للعمد الموجب للقصاص  
كما لا يخفى وقد يجب بان معنى قوله لا قصاص الا في العمدة لا يتصور الا في العمد ولا يلزم منه ان يجب كل عمد

بيان ضمان النفس (قوله يعني الانسان) أي باعتبار كونه انسانا والالم يخرج صورة الفخلة (قوله بما يقتل  
غالبا) أي بالنسبة لذلك الشخص وذلك المثل الذي وقعت فيه الجناية فيدخل غير الامة بقتل والضرب  
بعصا خفيفة لعموم بعض أو صغير يقتل مثله غالبا (قوله هذا حد للعمد الخ) قد يلزم انه حد للعمد الموجب  
للعود وغاية الامر انه ترك قيد من مفهومين من المباحث الآتية فهو من الحذف لقريته ونقل ابن النقيب في  
مختصر الكفاية عن بعضهم حدا آخر للعمد ثم قال واعترض على هذا الحد بان من ضرب كوع شخص بعصا  
فتورم ودام الالم حتى مات فانا تعلم حصول الموت به ولا قصاص اه فليتأمل وليراجع فقد يتوقف فيه (قوله  
أو غير مكافئ الخ) في خروجه نظر فان قتله ظلم من حيث الاتلاف وكذا مسئلة الوكيل ان أريد ولو في الواقع  
(قوله غفلة) فان قلت لا يصح ذلك لان المفهوم من قوله وهو قصد الفعل الخ عتب قوله ولا قصاص الا في  
العمد هو تفسير العمد الموجب للقصاص فالأمراد صحيح (قلت) قوله ولا قصاص الا في العمد لا يقتضي  
وجوب القصاص في كل عمد فلا ينافي باعتبار أمور أخرى للقصاص نعم المتبادر منه ذلك فان كان الأبراد  
باعتبار المتبادر فلا غفلة سم (فرع) نقل ابن النقيب في مختصر الكفاية عن بعضهم حدا آخر للعمد ثم قال  
واعترض على هذا الحد بان من ضرب كوع شخص بعصا فتورم ودام الالم حتى مات فانا تعلم حصول الموت به

(٤٤ وخطا وشبهه عمد)  
أخره عنهما لاخذ شبههما من  
كل منهما ما يأتي حد كل (ولا  
قصاص الا في العمد) الآتي  
اجزاء بخلاف الخطا الآية  
ومن قتل مؤمنا خطأ وشبه  
العمد للخبرين المذكورين  
(وهو قصد الفعل و) عن  
(الشخص) يعني الانسان  
اذ لو قصد شخصا بغيره فخطا  
فبان انسانا كان خطأ كما  
يأتي (بما يقتل غالبا) فقتله  
هذا حد للعمد من حيث  
هو فان أريد بقيد ايجابه  
للعود يذنبه ظلمامن  
حيث الاتلاف لان حراج  
القتل بحق أو شبهة كن  
أمره فاض بقتل بان خطؤه  
في سببه من غير تقصير كمين  
وق شاهد به وكن ذى لهدر  
أو غير مكافئ فعصم أو كافأ  
قبل اصابته ووكيل قتل  
فبان انزاله أو عفوه ووكله  
وابراده هذه الصور عليه غفلة



عما قرره والظلم لامن حيث الاتلاف كان استحق خزوقته فقد نصبت وغالباً ان رجح (٢٧٧) لا تلم ودغز الا بوجه الموت

لانه سبذ كره على انه بقيد كونه في مقتل أو مع دوام الالم يقتل غالباً أو لفعل لم يرد قطع آفة سرت للنفس لانه مع السراية يقتل غالباً فاندفع ما لبعضهم هنا وما ل ابن العماد فبين أشولاً لسان بسكين تخويفه فسقطت عليه من غير قصد الى أنه عدم وجب القود وفيه نظر لانه لم يقصد عينه بالآفة قطعاً ولو جسه أنه غير عمد (جارج) بذل من ما الواقعة على أعم منها كتجويج وسهر ونصاه لانها لا غالب مع الرد بالثاني على أي حشفة رضى الله تعالى عنه قولة لو قتله بدمود حديد قتل (أو مثقل) للغير المصحح ان يهود يارض رأس جارية بين حجرين قامر على الله عليه وسلم برض رأسه كذلك ورعاية المماثلة وعدم إيجابه شيئاً يردان زعم أنه قتله لنقض العهد وفشل في قولنا عين الشخص رميه لجمع بقصد إصابة أي واحد منهم بخلافه بقصد إصابة واحد فرقا بين العام والمطلق اذ الحكم في الاول على كل فرد فرد مطابقة وفي الثاني على الماهية مع قطع النظر عن ذلك (فان فقد) قصدهما أو (قصداً أحدهما) أي الفعل وعين الانسان (بان) تستعمل غالباً لخصم ما قبلها فيما بعدهما وكثيراً ما تستعمل مثل كان كاهنا (وقع عليه) أي الشخص المراد به الانسان

للقصاص فتأمل رشدي ومم نعم المتبادر منه ذلك فان كان الاراد باعتبار المتبادر فلا غفلة سم (قوله عما قرره) أي من قوله هذا احد العمدين حيث هو عش (قوله والظلم) عطف على القتل (قوله وغالباً ان رجح لا آفة) عبارة المغنى وان أراد بما يقتل غالباً لا آفة اه (قوله لانه سبذ كره) أي لخروجه عن الضابط مغنى (قوله أو لفعل) عطف على لا آفة (قوله لانه مع السراية الخ) نازع سم في مراجعته (قوله من غير قصد) ويصدق في ذلك وقوله بالآفة أي بسقوطها عش (قوله بدل من ما الخ) قد يستشكل بانه ان كان بدل بعض فبدل البعض يخص ولا وجه لخصيص مع عموم الحكم أو بدل كل لم يصح لانه لا يساوي لفظ ما في المغنى فينبغي أن يقدر معطوف عليهما أخذاً من السياق والتقدير أو غيرهما ويجعل من بدل الكل اذا المعنى حيث بدأ به هذا الامور مراداً باخذها المعنى العام الشامل لكل واحد من الثلاثة (قول المان أو مثقل) أي أو غيرهما بقربة السياق (قوله وعدم إيجابه شيئاً فيها) ضبب بينه وبين قوله رأس جارية (قوله فرقة الخ) الفرق تحكم قوي فليتأمل التامل (قوله فرقا بين العام والمطلق) أي بين معنى العام ومعنى المطلق ان قلنا ان العموم من

ولا قصاص اه فليتأمل وليراجع فقد يتوقف فيه (قوله وغالباً ان رجح لا آفة) يتأمل (قوله لانه مع السراية يقتل غالباً) أقول فيه نظراً من وجوه منها ان السراية خلوقة عن الفعل والموصوف بظلية القتل انما هو الفعل ومنها ان الفعل مع السراية لا يقال فيه يقتل غالباً اذ مع وجود السراية يستحيل تخلف القتل بل هو معها قاتل ولا بد فان أراد بهذا المعنى بان أراد ان الفعل مع السراية قاتل ولا بدور عليه ما يقتل نادراً اذا سري فانه مع السراية قاتل ولا بد مع انه لا قصاص فيه فليتأمل وقد يقال ما يقتل دائماً من افراد ما يقتل غالباً فليتأمل سم (قوله بدل من ما الواقعة على أعم منها) قد يستشكل البدلية بانه ان كان بدل بعض فبدل البعض يخص كما صرح به ابن الحاجب وغيره ولا وجه لخصيص مع عموم الحكم أو بدل كل لم يصح لان الجارج أو المثقل لا يساوي لفظ ما في المغنى فينبغي أن يقدر معطوف عليهما أخذاً من السياق لقوله الآتي فلو شهد بقصاص الخ والتقدير أو غيرهما ويجعل من بدل الكل اذا المعنى حيث بدأ به هذا الامور مراداً باخذها المعنى العام الشامل لكل واحد من الثلاثة (قول المان أو مثقل) أي أو غيرهما بقربة السياق (قوله وعدم إيجابه شيئاً فيها) ضبب بينه وبين قوله رأس جارية (قوله فرقة الخ) الفرق تحكم قوي فليتأمل التامل (قوله فرقا بين العام والمطلق) أي بين معنى العام ومعنى المطلق ان قلنا ان العموم من



كلمة (غيات) وهذا مثال للمحذوف (٣٧٨) أولمذكر على ما يأتي (أوروى شجرة) مثلاً وأدسيا (قاصبه) أي غير من قصده فبان

أوروى شخصاً طنبه شجرة  
فبان انساناً ومان (نقطاً)  
وهذا مثال لفقد قصد  
الشخص دون الفعل ويصح  
جعل الأول من هذا أيضاً  
على بعد نظر إلى أن الوقوع  
لما كان منسوباً بالواقع  
صدق عليه الفعل المقسم  
لثلاثة وأنه قصده وعكسه  
بجمل وتصويره بضربه بظهر  
سيف فاختطاً لحدّه فهو لم  
يقصد الفعل بالحدّ يرد بان  
المراد بالفعل الجنس وهو  
موجود هنا وبما لو هدده  
طام فبان به فالذي قصده به  
الكلام وهو غير الفعل  
الواقع به يرد أيضاً بان مثل  
هذا الكلام قديم لث عادة  
(تنبية) \* سيعلم من كلامه  
أن من الخطأ أن يتعمد  
رعي مهمل في مصم قبل  
الاصابة بنزول لطر والعصمة  
منزلة طر واصابة من لم  
يقصده (وان قصدهما)  
أي الفعل والشخص أي  
الانسان وان لم يقصد عينه  
(بما لا يقتل غالباً فشيء عد)  
رئيسي خطأ عمد وخطأ  
ونخطأ شبه عمد سواء أقتل  
كثيراً أم نادراً كضربة يمكن  
عادة إحالة الله - لاك عليها  
بخلافها نحو قلم أو مع خفتها  
جند أو كثرة الثياب فهدر  
(تنبية) \* وقع لشجنتي  
المنجوس ورحمه ما صرح  
بأشراط قصدي عن الشخص  
هنا أيضاً وهو عيب تصحبه

بمعنى الكاف (قوله كافر) أي بقوله يعني الانسان (قوله وهذا) أي قول المصنف بان وقع الخ (قوله  
للمحذوف) أي الذي قدره بقوله قصدهما ولك أن تقول ان المان يشمله لان قوله فان فقد قصد أحدهما  
يصدق مع فقد قصد الآخر رشدي وسم فيكون هذا مثلاً للمذكور وهذا غير قوله أولمذكر كور الخ أي  
نقد قصد أحدهما (قوله على ما يأتي) أي آنفاً (قوله وهذا) أي قول المصنف أوروى الخ (قوله جعل  
الأول) أي قول المصنف بان وقع الخ من هذا أي فقد قصد الشخص دون الفعل أيضاً أي كقول المصنف  
أوروى الخ (قوله وانه الخ) عطف على الفعل (قوله وانه قصده) فيه تأمل فتأمل سم ورشدي ووجه ذلك  
ان الوقوع وان فرض نسبته للواقع لكن لا يستلزم كون الوقوع فعلاً مقصوداً له عش (قوله وعكسه) أي  
بان فقد قصد الفعل دون الشخص (قوله وتصويره) أي العكس بضربه أي بقصده ضربه (قوله لحدّه) أي  
لضربه بعد السيف (قوله بان المراد بالفعل الجنس) أي لا خصوص الفعل الواقع منه حتى يستشكل بان  
الضرب بخصوص الحد لم يقصده عش (قوله وبما الخ) عطف على قوله بضربه الخ (قوله وهو غير الفعل  
الخ) يعني ان الكلام الذي صدر من المهدد غير الفعل المهلك الذي يقع من الجاني كالضرب بسيف فليس  
المراد ان المهدد صدر منه فعل يتعلق بالمجنى عليه غير الكلام بل المراد ان هذه صورة قصد فيها الشخص  
ولم يقصد فيها فعل أصلاً ومن ثم رد بان مثل هذا الكلام قد يقتل فالفعل والشخص فهما مقصودان عش  
(قوله بان مثل هذا الكلام الخ) المناسب في الرد أن يقول بان المراد بالفعل ما يشمل الكلام ومثل هذا  
الكلام الخ رشدي (قوله تنزيلاً لطر والعصمة الخ) يعني عن ذلك أن يراد بالشخص في تعريف العمدة  
الانسان المعصوم بقريته ما سيعلم والتقدير حيث قصد الانسان المعصوم باعتبار انه انسان معصوم سم على  
جاءه عش (قوله منزلة طر واصابة من لم يقصده) الأولى حذف لفظة اصابة (قوله وان لم يقصد عينه)  
يعني معينا ليطابق ما مر رشدي عبارة سم حاصل هذه المبالغة مع الاصل ان شبه العمدان يقصد  
الانسان سواء قصد عينه أو أي واحد من جماعة أو واحد لا بعينه بما لا يقتل غالباً لكن قضية قوله السابق  
بخلاف قصد اصابة واحد الخ وما يأتي في التنبية في مسئلة المنجنيق ان قصد واحد لا بعينه شبه عمد ولو بما يقتل  
غالباً فكان ينبغي أن يقال وان قصدهما بما لا يقتل غالباً وكذا بما يقتل غالباً ولم يقصد عين الشخص فشبه  
عمد اه وفي عش ما وافقه (قوله أو مع خطتها جداً) أي أو قتلها مع كثرة الثياب عش عبارة  
الرشدي قوله وكثرة الثياب لعل المراد وبخلافها أي مطلق الضرب يجمع كثرة الثياب والافقه ومهما مشكل  
اه (قوله هنا) أي في شبه العمدة أيضاً أي كفي العمدة (قوله لكن هذا الخ) أي ما صح في الروضة الخ  
من عدم اشتراط قصد العين في العمدة (قوله ان وجد قصد العين) أي أو قصد اصابة أي واحد من الجماعة

عوارض الالفاظ فقط أو بين المعنى العام والمعنى المطابق ان قلنا انه من عوارض المعاني أيضاً (قوله وهذا  
مثال للمحذوف) أقول يمكن أن يشمل قوله فان فقد قصد أحدهما فقد قصدهما فيكون هذا مثلاً للمذكور  
وهذا غير قوله أولمذكر كور على ما يأتي فتأمل سم (قوله وانه قصده) فيه تأمل (قوله وهو غير الفعل  
الواقع به) لا يخفى انه ليس هنا الا الكلام المهدد به والتأثير به والتأثير به ليس فعلاً فافهم الفعل الواقع به الذي  
الكلام غيره (قوله مثل هذا الكلام قديم لث عادة) أي فهو الفعل هنا وهو مقصود (قوله منزلة طر الخ)  
يعني عن ذلك أن يراد بالشخص في تعريف العمدة الانسان المعصوم بقريته ما سيعلم والتقدير حيث قصد  
الانسان المعصوم باعتبار انه انسان معصوم (قوله وان لم يقصد عينه) مع قوله قبيله أي الانسان يتحصل منه  
أن صورة المسئلة انه قصد انساناً من جماعة أي واحد منهم لا واحد لا بعينه ولا أي واحد لا منهم وحيث  
فماصل هذه المبالغة مع الاصل ان شبه العمدة ان يقصد الانسان سواء قصد عينه أو أي واحد أو واحد بما لم  
يقتل غالباً لكن قضية قوله السابق بخلافه يقصد اصابة واحد فابن العام الخ وما ذكره في التنبية الا في  
مسئلة المنجنيق ان قصد اصابة واحد شبه عمد ولو بما يقتل غالباً وكان ينبغي أن يقال وان قصدهما بما لا يقتل

ككما

في الروضة قبيل الديان ان قصد العين لا يشترط في العمدة فاولى شبه لكن هذا ضعيف والمعتمد كما قاله الاستوى وغيره  
وبه جزم الشيخان في الكلام على المنجنيق انه ان وجد قصد العين فعمد والا كلن قصد غير معين كاحد الجماعة فشيء عمد



(ومنه الضرب ببسوط

أو عصا) خفيفين لم يوال ولم يكن بمقتل ولا كان البسوط نضوا ولا اقترن بنحو حر أو صغر ولا انفسد كل واحد خنقه فضففتا لم حتى ماتا لمصدق حده عليه وكانوا الى مالو فرق وبقي ألم كل الى ما بعده نعم ان أبيع له أوله فقد استلما شبه العمدة فلا قود ذلك ان تقول لا يرد على طرده تغزير ونحوه فانه انما جعل خطأ مع صدق الحد عليه لان تجوز الاقدام له التي قصده ولا على عكسه قول شاهدين رجعا لم نعلم انه يقتل بقولنا فانه انما جعل شبه عمد مع قصد الفعل والشخص بما يقتل غالبا لان نخاض ذلك عليهم مع عندهما به صيرة غير قاتل غالبا واذا اتفقتا الحدود الثلاثة (فلو غرزا به) يبدن نحوهم أو نضوا وصغير أو كبير وهي مسمومة أي بما يقتل غالبا أخذ من اشتراطهم ذلك في سقته ويحتمل الفرق لان غوصها مع السم يؤثرا لا يؤثره الشرب ولو بعير مقتل أو (بمقتل) بفتح التاء كدماغ وعين وحلق رخصة واحليل ومثانة وعجان وهو ما بين الخصيتين والبر (فعمد) وان لم يكن مع ألم ولا ورم لصدق حده عليه نظر الخطر المحل وشدة تأثيره (وكذا) يكون عمدا غرزا (بغيرها) كالبقرة وورك (ان تورم) ليس بقيد كما صرح هو به (والم) فالشاهد اذام به (حتى مات) لذلك (فان لم يضر أثر) بان لم يشد الألم أو اشتد ثم زال (ورماني في الحال)

كلم (قول المتن ومنه) أي من شبه العمد ع ش (قول المتن أو عصا) ومثل العصا المذكورة في الجرح الخفيف وكعب مقبوضة الا صابع لمن يحمل الضرب بذلك واحتمل موته به معنى وحكمة التنصيص على السوط والعصا ذكرهما في الحديث عمرة (قوله لم يوال) الى قوله نعم ان أبيع في المغنى والى قول المتن ولو خفيف في النهاية الا التنبية (قوله لم يوال) أي بين الضربات (قوله نضوا) أي نجفقا (قوله ولا اقترن) أي الضرب (قوله بنحو حر) أي كالمريض (قوله والا) أي بان كان فيه شيء من ذلك معنى (قوله لمصدق حده) أي لعمد (قوله وكانوا الى) أي في كونه عدا ع ش (قوله مالو فرق وبقي ألم السكل الخ) أي وقصد ابتداءه لآتيان بالسكل مر سم (قوله نعم ان أبيع له الخ) لعل هذا اذا كان لاو له المذكور مدخل في التلف أما اذا لم يكن وكان ما بعده مما يستقل بالتلف فلا أثر لهذا الاختلاط سم (قوله أوله) أي الضرب (قوله فقد استلما) اختلط شبه العمدة أي بالعمد وهل يوجب هذا نصف دية شبه العمدة أخذ ما يأتي في شرح والا فلا الخ سم على ج أقول القياس الوجوب ع ش (قوله فلا قود) قد يشكك عليه قوله الآتي وعلم الحابس الحال فعمد لان أول الضرب الذي أبيع له نظير ما سبق هناك من الجوع والعطش وهو هنا عالم انه ضارب سم (قوله لا يرد الخ) وجه الورود انه يصدق عليه انه قصد الفعل والشخص بما لا يقتل غالبا وليس يشبهه عدل خطأ معنى (قوله انما جعل خطأ) أي حتى تجب دية الخطأ سم (قوله قول شاهدين رجعا الخ) أي وكانا ممن يخفى عليه ذلك معنى لان نخاض ذلك أي القتل بشهادتهما (قوله صيرة الخ) هذا ممنوع منعنا واضحا ولو قال صيرة في حكم غير القاتل غالبا كان له نوع قرب سم والضمير في صيرة موجه للفعل الصادر منهما وهو الشهادة ع ش (قوله يبدن نحوهم) الى قوله أو اشتد في المغنى الا قوله أو كبير الى ولو بغير مقتل (قوله نحوهم) أي كمرضى ع ش (قوله وهو مسمومة) تيد في الكبير فقطع ع ش ورشيدى (قوله أي بما يقتل غالبا) هذا هو العمد ع ش (قوله ذلك) الاشارة راجعة لقوله بما يقتل غالبا ع ش (قوله لان غوصها الخ) علة للفرق ع ش (قوله ولو بغير مقتل) غاية لقوله يبدن نحوهم الخ (قوله كدماغ الخ) وأصل أذن وأخذع بالهدال المهمة وهو عرق العنق وأثنى معنى وروض (قوله وحلق الخ) وثغرة نحر معنى وروض (قوله وعجان) بكسر العين المهمة أسنى ومعنى (قوله وان لم يكن مع الخ) ظاهره الرجوع الى جميع ما مر من قوله يبدن نحوهم وما عطف عليه وهو شامل لما لو غرزا في جلد عقيب من نحوهم وما عطف عليه ع ش أقول يمنع الاسنى كالصريح في الرجوع الى الجميع ولكن قوله وهو شامل الخ فيه وقفة بل يخالف لاطلاقهم الآتي آنفا في المتن (قول المتن بغيره) أي غير المقتل معنى (قوله ليس بشيد الخ) عبارة المغنى وظاهر هذا انه لا قصاص في الألم بلا ورم وليس مراد ابل الاصح كما صرحه المصنف في شرح الوسيط الوجوب وأما الورم بلا ألم فقد لا يتصور اه (قوله ذلك) أي لصدق حده عليه ع ش عبارة المغنى لحصول الهلاك به اه (قوله بان لم يشد الألم) وليس المراد بان لا يوجد ألم أصلا فانه لا بد من ألم ما معنى وأسنى وسم (قول المتن ومنه في الحال) أما اذا تأخر الموت عن التاء فليس له ان قطع الجفاه

غالبا وكذا بما يقتل غالبا ولم يقصد عين الشخص فسمه عمد (قوله وكانوا الى مالو فرق وبقي ألم كل الى ما بعده) الضابط في الضرب بان انه ان قصد ابتداء الا تيان بالجميع وبقي ألم كل واحدة الى ما بعده واجب القصاص والا فلا مر (قوله نعم ان أبيع له أوله الخ) لعل هذا اذا كان لاو له المذكور مدخل في التلف أما اذا لم يكن وكان ما بعده مما يستقل بالتلف فلا أثر لهذا الاختلاط (قوله فقد اختلط شبه العمدة) هل الواجب هنا نصف دية شبه العمدة أخذ ما يأتي في الشرح والا فلا في الاظهر وقوله فلا قود قد يشكك عليه قوله الآتي وعلم الحابس الحال فعمد لان أول الضرب الذي أبيع له نظير ما سبق هناك من الجوع والعطش وهو هنا عالم انه ضارب (قوله فانه انما جعل خطأ) أي حتى تجب دية الخطأ (قوله صيرة غير قاتل غالبا) هذا ممنوع منعنا واضحا ولو قال صيرة في حكم غير القاتل غالبا كان له نوع قرب (قوله بان لم يشد الألم) أي ولا فال ألم على الجملة

ليس بقيد كما صرح هو به (والم) فالشاهد اذام به (حتى مات) لذلك (فان لم يضر أثر) بان لم يشد الألم أو اشتد ثم زال (ورماني في الحال)



أو بعد زمن يسير أي عرفا فيما يظهر (فشيء عد) كالضرب بسو طخفيف (وقيل عمد) كجرخ صغير وبردوض : الفرق (وقيل لاشئ) من قودولادية أحالة للموت على سبب (٢٨٠) آخر ويرد بأنه يحكم أذليس مالا وجوده أولى بماله وجوده وان حلف (ولو غر زها فيما لا يؤلم

المباوردي وغيره معنى (قوله أو بعد زمن يسير الخ) أي بخلاف الكثير سم أي فانه لاشئ فيه عش  
(قوله كجرخ صغير) أي بعمل تغلب فيه السراية وجهذا يتضح قوله ويرد الخ لان موته بالجراحة المذكورة  
قترينه ظاهرة على انه منعها عش (قول المتن بكلمة عقب) أي لغبير نحوهم على مامر آ نفاعن عش  
آ نفا (قوله فمات) يعني وتالم حتى مات (قول المتن بحال) أي سواء مات في الحال أم بعد معنى (قوله عقبه)  
هذا لا يناسب قول المتن بحال عبارة المعنى للعلم بأنه لم يموت منه وانما هو موافقة قدر اه (قوله لان الموت) الى  
قوله وحد الاطباء في المعنى الا قوله وابانه الى المتن (قوله فلقه) بكسر الفاء وضمها مع اسكان اللام فيهما القطعة  
أسنى (قوله كغر زها الخ) خبر قوله وابانه فلقه الخ أي فان تالم حتى مات فعمد والامات بلا كثير  
تأخر فشيء عد (قوله وقياس مامر) أي في تفسير شبه العمد من قوله سواء أقتل كثيرا أم نادوا سيد عرفيه  
ان ما هنا قضية ذلك لا قياسه وقال عش أي من غر زها ليرة بغير مقتل فانه في خذ ذاته لا يقتل غالب الكن ان  
تالم حتى مات فعمد والافشيه على مامر اه وهو الظاهر ووافقه قول الكردي وهو قول المتن فان لم يظهر  
الخ اه (قوله كذلك) أي فيه التفصيل المذكور عش (قوله أو دخن عليه) بان حبسه في بيت وسد  
منافذه فاجتمع عليه النجان وضاق نفسه معنى رأسنى (قوله لذلك) أي للطعام والشراب (قوله أو عزاه) أي  
ومنع الطلب لئلا يدفاه عش (قوله أو بردا) ينبغى أو حرار شدي (قوله أو اعرائه) المناسب لما قبله  
أو تعريته لكنه قصد التنبيه على جواز اللغتين عش (قوله أو بردا) أي أو ضيق نفس مثلا من النجان  
أو زف الدم من منع السد عش أي أو حرا (قوله ويختلف) عبارة الاسنى والمعنى وتختلف المدة اه (قوله  
قوة الخ) نشر على ترتيب اللف (قوله أو حرا) أي و زدا (قوله باثنين وسبعين ساعة) أي فلكية فملة ذلك  
ثلاثة أيام بلياليها عش ورشدي وسيد عر (قوله ابن الزبير) واسمه عبدالله لانه المراد عند الاطلاق  
وقوله خمسة عشر يوما عبارة المعبري سبعة عشر يوما عش (قوله والذي يظهر الخ) محال نظير بل الذي  
يظهر خلافا سيد عر وسياقى عن سم ما يؤيده (قوله بان كل نضو كذلك) أي يتأثر بغير الزايرة عش  
(قوله وليس كل معتاد لتقليل بصبر الخ) فديقال الجوع المعتاد لا يقتل غالبا سم على حج اه رشدي  
(قول المتن فعمد) وقع السؤال عما لو منع البول فمات أقول الظاهر انه ان ربط ذكره بحيث لا يمكنه البول  
ومضت عليه مدة يموت مثله فيها غالبا فعمد كما لو حبسه ومنعه الطعام الخ وان لم يربطه بل منعه بالتهديد مشلا  
كان راقبه وقال ان بليت قتلته فلا ضمان كالأخذ طعامه في مغارة فمات وينبغى ان من العمد أيضا ما لو أخذ  
من العوام نحو حرايه مما يعتمد عليه في العوم وانه لا فرق بين علمه بانه يعرف العوم وعدمه عش (قوله  
احالة للهلاك) الى قول المتن ويجب القصاص في المعنى الا قوله وعلم من كلامه الى المتن (قوله وخرج بحبسه  
مالوا أخذ بمغارة قوته الخ) وقياس ذلك انه لو قطع على أهل قلعة ما عجزت عادتهم بالشرب يشهدون غيره فباتوا  
عطشا فلا قصاص لانهم بسبيل من غيرهم ولو عشتقتان تعذر ذلك فليس من المانع للماء عش (قوله  
وان علم انه يموت) أي فهو هدر مطلقا وان كان لا يمكنه الخروج من تلك المغارة نعم ان قيده كان كالأخذ بحبسه  
مر سم (قوله وعلم به) جملة حاله (قوله خوفا الخ) متعلق بامتنع (قوله أو من طعام) أي أو امتنع

لازم للمغرور (قوله أو بعد زمن يسير) بخلاف الكثير (قوله أذليس الخ) قديقال ذلك السبب يحتمل  
الوجود والاحالة عليه موافقة لاصل راءة الذمت والسبب الموجود لم يعلم تأثيره فلا تحكم (قوله أولى بماله وجوده  
الخ) أي كالزم من الاحالة المذكورة (قوله فلقه لحم) قال في شرح الروض بكسر الفاء وضمها مع اسكان  
اللام فيهما اه (قوله وقياس مامر) مامر (قوله من ابتداء منعه أو اعرائه) هذا لا يشمل التدخين  
(قوله باثنين وسبعين ساعة) ما المراد بالساعة هنا (قوله يصبر على جوع ما يقتل غالبا) الجوع المعتاد لا يقتل  
غالبا (قوله وان علم انه يموت) أي فهو هدر مطلقا وان كان لا يمكنه الخروج من تلك المغارة نعم ان قيده كان كما

بكلمة عقب) فمات (فلا  
شيء بحال) لان الموت عقبه  
موافقة قدر وخرج بما لا يؤلم  
مالوا بالسخ في ادخالها فانه  
عمدا بانه فلقه لحم خفيفه  
وسقى سم يقتل كثير الا غالبا  
كغر زها بغير مقتل وقياس  
ما ممران ما يقتل نادرا  
كذلك (ولو) منعه سد محل  
الصد أو دخن عليه فمات  
أو (حبسه) كان أغلق  
بابا عليه (ومنع الطعام  
والشراب) أو أحدهما  
(والطلب) لذلك أو عزاه  
(حتى مات) جوعا أو عطشا  
أو بردا (فان مضت مدة)  
من ابتداء منعه أو اعرائه  
(يموت مثله فيها غالبا جوعا  
أو عطشا) أو بردا ويختلف  
 باختلاف حال المحبوس  
والزمن قوة وحرا وضدهما  
وحد الاطباء الجوع المهلث  
غالبا باثنين وسبعين ساعة  
متصلة واعرضهم الروايات  
بموافقة ابن الزبير رضي الله  
تعالى عنهم خمسة عشر يوما  
وبرد بان هذا نادرا ومن  
حيز الكرامة على ان  
التدريج في التقليل يؤدي  
لصبر نحو ذلك كثيرا والذي  
يظهر انه لا عبرة بذلك ولو  
بالنسبة لمن اعتاد ذلك  
التقليل لان العبرة في ذلك  
بما من شأنه القتل غالبا فان  
قلت مراعاة نحو النضو  
قلت يفسر بان كل نضو

كذلك وليس كل معتاد لتقليل يصبر على جوع ما يقتل غالبا كما هو واضح (فعمد) احالة للهلاك على هذا السبب الظاهر  
وخرج بحبسه مالوا أخذ بمغارة قوته أو لبسه أو ماءه وان علم انه يموت ويمنع ما لو امتنع من تناول ما عنده وعلم به خوفا أو خزا أو من طعام خوف



عطش أو من طلب ذلك أي وقد جردناه بحجابه فبما يظهر فلا قد قبل ولا ضمان في الحرلانه (٢٨١) لم يحدث فيه منع في الأول وهو القائل

لنفسه في البقية قال  
الغوراني وكذا لو أمكنه  
الهرب بلا مخاطرة فتركه  
(والا) غرض تلك المذومات  
بالجوع مثلاً لا بتجوهم  
(فإن لم يصحكن به جوع  
وعطش) أي أو عطش لقوله  
(سابق) على حبه (ففيه  
عدم) وعلم من كلامه السابق  
أنه لا بد من مضي مد يمكن  
عادة حالة الهلاك عليها  
فإن أم عوم والاهنا غير مراد  
(وان كان) به (بعض جوع  
وعطش) الواو بمعنى أو كما  
سابق (وعلم الحابس الحال  
فعدم) لشموله  
السابق إذا فرض أن  
بجوع المدتين بلغ المدة  
القائلة وأنه ما ن ذلك كما علم  
من المتن (والا) يعلم الحال  
(فلا) يكون عمداً (في  
الاطهر) لانه لم يقصد  
اهلاكه وإن أتى بهلاكه بل  
شبهه فيجب مقديته  
لحصول الهلاك بالامر  
وفارق مرضاً ضربه ضراً  
يقضه ففقط جعله بحاله  
فانه عمل مع كون الهلاك  
حاصل بالضرب بواسطة  
المرض فكانه حصل بما  
بان الثاني هنا من جنس  
الأول فصح بناءه عليه  
ونسبة الهلاك اليهما بخلافه  
ثم فانه من غير جنسه فلم  
يصلح كونه متمسكاً وانما  
هو قاطع لاثره فتجوزت  
نسبة الهلاك اليه (ويجب

من أكل طعام (قوله في الجرح) خرج به الرقيق فانه مضمون بالبداسني ونهاية ومعنى (قوله لانه لم يحدث  
فيه منعاً) قال الأذري وقضية هذا التوجيه أنه لو أغلق عليه بيتاً هو حالس فيه حتى مات جوعاً لم يضمنه وفيه  
نظر انتهى وهذه القضية ممنوعة لانه في أخذ الطعام منه منمكن من أخذ شيء بخلافه في الحبس بل هذه داخلة  
في كلام الأصحاب أي فيضمن ثم قال وهذا في مغارة يمكن الخروج منها أما إذا لم يمكن ذلك لطاؤها أو لزمانته  
ولا طاروق في ذلك الوقت فالمغارة وجوب القود كالحبس انتهى وهو بحث قوي لكنه خلاف المنقول مغنى  
ونهاية وهذا كله حيث لم يحدث فيه منعاً كالجوع والغرض والافتقار في العباب بعد ذلك ولو وضع صيداً أو شيئاً  
ضعيفاً أو مرضاً مدافعاً مغارة فمات جوعاً أو عطشاً أو برداً فكمطر حه في مغرق انتهى وقال في الالتقاء وكذا  
أي يقاد منه لو ألقاه في ماء أو نار وعجز عن الخلاص فيه مال كونه مكتوفاً أو صيداً أو ضعيفاً الخ سم (قوله في  
الأول) أي فيما لو أخذ بمغارة قوته أو لسه أو ما معناه (قوله في البقية) أي الخارج بقول المتن ومنعه  
مغنى (قوله وكذا لو أمكنه الخ) أي لا ضمان عش (قوله أي أو عطش لقوله الخ) يعني أن الواو بمعنى  
أو بدليل أفراد الضمير في قوله سابق مغنى (قوله على حبه) عبارة المغنى على المنع اه (قوله وعلم من  
كلامه السابق الخ) انظر ما وجهه رشدي ولعل وجهه ان معنى قول المتن حتى مات أي بسبب المنع كما صرح  
به المغنى وأشار إليه الشارح والنهاية هناك بقوله ملجوعاً أو عطشاً الخ (قوله أنه لا بد من مضي مدة الخ)  
أي والانه لا بد من قبيل التنبيه الثاني (قوله سابق) صفة قول المصنف ببعض جوع الخ (قوله بلغ المدة  
القائلة) أما إذا لم يبلغها فهو كالأول لم يكن به شيء سابق كما قاله ابن النقيب وتبعه الزركشي اه مغنى (قوله  
بل شبهه) أي بل يكون شبهه رشدي (قوله نصف دية) أي دية شبه العمد عش (قوله وفارق  
مرضاً الخ) بان الثاني هنا الخ) فيه ما قبله سم على حج اذ المخطط كون الهلاك حصل بالجموع ولا شك  
أنه حصل به في المستثنين ألا ترى أنه لو كان محبباً في مسألة المريض لم يقتله ذلك الضرب وأما كونه من الجنس  
أو من غيره فهو أمر طردي لا دخل له في ذلك فتأمل رشدي (قوله بان الثاني) متعلق بفارق (قوله هنا)  
أي في مسألة المتن (قوله من جنس الخ) وهو مطلق الجوع (قوله ثم) أي في مسألة المريض (قوله  
كالباشرة) أي قول المتن ولو ضيف المغنى الاقوله وسيعلم إلى قوله ثم السبب والتنبيه (قوله وهي) أي  
الباشرة (قوله ما أثر التلف الخ) أي كثر الرقبته وقوله التلف أي فيه (قوله وهو) أي السبب (قوله  
ما أثره) أي أثر التلف (قوله فقط) أي بان ترتب عليه الهلاك بواسطة ولم يحصل بذاته عش (قوله  
ومن منع نحو الطعام الخ) أي فكان الأولى تأخيرها إلى هنا مغنى وعبرة (قوله مالا ولا) أي مالا يؤثر في  
الهلاك ولا يحصله وجه الحصر في ذلك أن الفاعل لا يتناول ما ان يقصد عين الجنى عليه أو لا فان قصده بالفعل  
المؤدى إلى الهلاك بلا واسطة فهو مباشرة وإن أدى إليه بواسطة فهو السبب كالشهادة بموجب قصاص وإن  
لم يقصد عين الجنى عليه بالسكينة فهو الشرط مغنى (قوله تأثيره) أي الغير (قوله فان القون) أي المؤثر

لوحبسه مر (قوله لانه لم يحدث فيه منعاً) قال في شرح الروض وقضية: التوجيه أنه لو أغلق عليه بيتاً  
هو حالس فيه حتى مات جوعاً لم يضمنه وفيه نظر نعم ان كان التصوير في مغارة يمكن الخروج منها فهذا محتمل  
وان لم يمكنه ذلك لطولها أو لزمانه ولا طاروق في ذلك الوقت فالمغارة وجوب القود كالحبس اه قال بعضهم  
ولو فصل بان يعلم الا تحتمل المغارة فيجب القود وبين أن يجهل فتجب دية شبه العمد لكان متجهها اه  
وهذا كله حيث لم يحدث فيه منعاً كالجوع والغرض والافتقار في العباب بعد ذلك ولو وضع صيداً أو شيئاً ضعيفاً  
أو مرضاً مدافعاً مغارة فمات جوعاً أو عطشاً أو برداً فكمطر حه في مغرق اه وقال في الالتقاء في المغرق وكذا  
أي يقاد منه لو ألقاه في ماء أو نار وعجز عن الخلاص فيه ما يكون مكتوفاً أو صيداً أو ضعيفاً الخ (قوله لقوله  
سابق) أو سابق صفة عطش وحذف نظيره مما قبله (قوله وفارق مرضاً الخ) فيه ما قبله (قوله ونسبة الهلاك  
اليهما) ضبب بينهما وبين قوله فصح بناءه عليه وقوله وهو ما أثره فقط ضبب بينهما وبين قول المصنف ويجب

القصاص بالسبب) كالباشرة وهي ما أثر التلف وحصله وهو ما أثره فقط ومنه منع نحو الطعام السابق والشرط مالا ولا يتم حصول التأثير  
عند غيره المتوقف تأثيره عليه كالحفر مع الفردى فان المغرق هو التخطي صوب البحر والحصول هو الفردى فيها المتوقف على الحفر ومن ثم لم



يجب به قود مطلقا وسبب علم من (٣٨٢) كلامان السبب قد يغلبا وعكسه وانهما قد يعتدلان ثم السبب اما حسي كالاكره واما عرفي

اه مغني (قوله مطلقا) أي سواء كان الخمر عدوانا أم لا (قوله ان السبب) أي كالشهادة قد يغلبا  
 أي بالباشرة (قوله وعكسه) أي كالقصد مع الالتقاء من شاهد وقوله قد يعتدلان أي كالمكره والمكره  
 شورى (قول المتن فلو شهدا) أي رجلان عند قاض مغني (قوله أو برده الخ) عطف على بقصاص (قول  
 المتن فقتل) أي المشهود عليه (قوله فيها) أي الشهادة (قوله بها) أي بشهادتنا (قوله أو قال كل تعمدت)  
 أي واقتصر عليه (قول المتن لزوما القصاص) وخروج بالشاهد الراوي كالأشكال قضية على ما حكم فروي  
 له فيها انسان خبرا فقتل الحاكم به شخصان ثم رجع الراوي وقال تعمدت الكذب فلا قصاص عليه كافي الروضة  
 وأصلها وقصاصا واستغنى القاضي شخصافا فقتل ثم رجع مغني ونهاية قال ع ش قوله فلا قصاص عليه  
 أي ولاديه وكذا لا قصاص على القاضي حيث كان أهلا للاخذ من الحديث بان كان مجتهدا والاقتض منه  
 وقوله فافتاء الخ أي ولو قال تعمدت الكذب وعلمت أنه يقتل باقتناي وقوله ثم رجع أي المغني اه (قوله  
 وموجه) أي القصاص عليهما (قوله والتعمد مع العلم) أي الاعتراف به مغني (قوله لا الكذب) أي  
 وحده رشدي (قوله ومن ثم لو شهد الخ) يتأمل موقع هذا الكلام فانه يحصل من كلامه ان شرط وجوب  
 القصاص الرجوع مع الاعتراف بتعمد الكذب وبالعلم بأنه يقتل بشهادتهما فان تحقق هذا الشرط وجب  
 القصاص ولا أثر للمشاهدة المذكورة وان لم يتحقق لم يجب وان انتفت المشاهدة المذكورة فليتنامل وقد  
 يجب بان المراد انهما اذا لم يعترفوا بالتعمد وشاهدنا المشهود بقتله حيا لم يجب القصاص لاحتمال الغلط  
 وعدم التعمد ولا يخفى عدم مساعدة العبارة عليه فليتنامل سم على ج اه ع ش (قوله لم يقتل)  
 وعلى القاتل دية ع في ماله كإياي في شرح ولوا لقاء في ما عرفت فالتقصم حوت الخ ع ش (قوله قتل الاول)  
 أي من قال تعمدت أنا وصاحبي ع ش (قوله فان قال الخ) ويظهر انه يأتي هنا وفيما يأتي عن البلقيني نظير  
 قوله السابق ولو قال أحدهما تعمدت الخ (قوله قبل ان أمكن الخ) عبارة المغني فانه ينظر ان كانا ممن يخفى  
 عليهما ذلك لقرب عهدهما بالاسلام أو بعدهما عن العلماء لم يجب عليهما القصاص بل دية شبهة عدوان لم  
 يخف عليهما ذلك فلا اعتبار بقولهما كن دى سهمهما إلى شخص واعترف بانه قصده ولكن قال لم أعلم انه  
 يبلغه اه (قوله ان أمكن) أي صدقهما نهاية (قوله قال البلقيني الخ) بحث تعقيب ما قاله البلقيني بما اذا  
 كان حالهما مغلوبا والافلا التفات الى قولهما ذلك وهو بحث في غاية الاتجاه سم ويؤيد ذلك قول المغني  
 بدل قول الشارح لمقتض الخ لظهور وأمر فينا تقتضي ردها الخ (قوله وجبت الخ) عطف على قوله قبل  
 (قوله في ماله) أي الشهود ع ش (قوله ان لم تصدقهم العاقلة) فان صدقهم فالدية على العاقلة ع ش (قوله  
 أنه لا بد) أي في لزوم القصاص عليهما (قول المتن الولي) أي ولي المقتول مغني (قوله عند القتل) متعلق بعلمه  
 (قوله فلا قود عليهما) هذا اذا تمحض القصاص فلو شهدا على قاطع الطريق ثم رجعا لم يسقط القصاص عنهما  
 باعتراف الولي بكذبهما لان حق الله تعالى باق مغني (قوله بل هو) أي القود وقوله أو الدية الخ أي ان عني  
 عن القود وقوله عليه أي الولي (قوله والجائهما) عطف تفسير على تسببهما (قوله بعلمه) متعلق بانقطاع

كقذف الطعام المسموم إلى  
 الضيف أو ما شرعى كشهادة  
 الزور (فلو شهدا) على  
 آخر (بقصاص) أي موجب  
 في نفس أو طسرف أو برده  
 أو سرقته (فقتل) أو قطع  
 بأمر الحاكم بشهادتهما  
 (ثم رجعا) عنهما ومثلهما  
 المزكبان والقاضي (وقالا  
 تعمدنا الكذب) فيها  
 وعلمنا أنه يقتل بها أو قال  
 كل تعمدت أو زاد ولا أعلم  
 حال صاحبي (لزمهما  
 القصاص) فان عني عنه  
 قد يغلبا لتسببهما إلى  
 اهلا كه بما يقتل غالبا  
 وموجب به مركب من  
 الرجوع والتعمد مع العلم  
 لا الكذب ومن ثم لو شهد  
 المشهود بقتله حيا لم يقتل  
 لاحتمال غلطهما ولو قال  
 أحدهما تعمدت أنا  
 وصاحبي وقال الآخر  
 أخطأت أو أخطأنا أو  
 تعمدت وأخطأ صاحبي قتل  
 الاول فقط لانه المقر بموجب  
 القود وحده فان قال لم أعلم  
 أنه يقتل به قبل ان أمكن  
 لنخو قر باسلامهما قال  
 البلقيني أو قال لم أعلم قول  
 شهادتنا لمقتض لردهما منا  
 وانما الحاكم قصر لقبولها  
 ووجب دية شبهة العمد في  
 ماله ان لم تصدقهم العاقلة  
 (تنبيه) ظاهر كلامهم  
 انه لا بد من قولهما وعلمنا  
 أنه يقتل بشهادتنا وان كانا

عالمين عدلين ووجه بانهم مع عدم ذكره قد يعتذران فاحتج بالقود باشتراط ذكرهما لذلك (الآن يعرف الولي بعلمه) رشدي  
 عند القتل كافي الحرر (بكذبهما) في شهادتهما فلا قود عليهما بل هو أو الدية المخطئة عليه وحده لا نقطاع تسببهما والجائهما بعلمه قصارا شرطا



كالمسلم مع القاتل واعترافه بعلمه بعد القتل لا أثر له فيقتلن واعتراف القاضي بعلمه بكذبهم سماحاً بالحكم أو القتل موجب لقتله أيضاً رجاء  
أم لا يحمل ذلك كالمسلم يعترف وارث القاتل بأن قتله حق ولو رجح الولي والشهود فسبأني (٣٨٣) في الشهادات (ولو ضيف بمسموم) يعلم

أنه يقتل غالباً غير محتمل  
(مبدأ) كان (أو جنونا) أو  
أعجباً بعبادة وجوب طاعة  
الآمر فأكله (فإن وجب  
القصاص) لأنه الجاء إلى  
ذلك سواء أقال هو مسموم  
أم لا كذا عبر به كثيرون  
مع فرض أكثرهم الكلام  
في غير المميز وهو عجيب إذ لا  
يتعقل مخاطبة غير المميز  
بذلك ولا يتوهم أحده  
فرأين القول وعدمه فلذا  
قال الشارح وإن لم يقل هو  
مسموم إشارة إلى أن اللائق  
في هذا القول بالكيفية لأنه  
لا معنى لوجوده بخبرة غير  
المميز فتأمل ذلك أن تجعل  
الغاية في كلام الشارح  
بالنسبة للمميز الصادق به  
المسي وتنع أنه يطردها  
أن ما بعدها أولى بالحكم  
مما قبلها بل قد ينعكس وقد  
يستويان كذا قوله تعالى  
فلن يقبل من أحد منكم  
الأرض ذهباً ولو أفتدى به  
ولما نظر الكشاف إلى  
الغالب أولى الآية بما أكثر  
المحشون على كلامهم وغيرهم  
الكلام في سرد أجواب  
فراجعهم عندي في الآية  
جواب هو أن باذل المال  
قد يذله كرها وقد يذله  
اختياراً وهذا قد يذله سائلاً  
وقد يذله مصرحاً بأنه فداء  
عن نفسه المذنبية بالخطأ

رشدي (قوله واعترافه) أي الولي ع (قوله بعد القتل) متعلق بعلم رشدي والمراد قتل الجاني ع (قوله واعتراف القاضي الخ) أي دون الولي منفي (قوله حين الحكم) متعلق بعلم (قوله رجاء) أي  
الشاهدان (قوله وارث القاتل) أي القاتل الأول الذي قتلناه بشهادة البيعة ع (قوله بأن قتله حق) ولو  
قال أنا أعلم كذبهم حافي رجوعهما وان مورث قتلته فلا قصاص على أحد منفي (قوله يعلم) أي قوله كذا عبر  
به في النهاية والمغني (قوله يعلم أنه الخ) سكت عنه المنهج والمغني فقضية كذا نصي كلام الشارح الآتي في  
الحرس وفي التنبيه أنه ليس بقيد (قوله غالباً) لم يبين هو ولا غيره محتمل زوياً فلهذا احترازاً عما إذا لم يقتل  
غالباً بل كثيراً أو نادراً فيجب حينئذ دية شبه العمد فليتأمل ثم رأيت في الروض ما يصرح بذلك في التفسير  
وينبغي أن النادر كذلك ويدل عليه قول المتن السابق وإن قصدتهما بما يقتل غالباً فبشبهه عمد وقال الشارح  
هناك سواء قتل كثيراً أم نادراً سم (قوله أو أعجباً الخ) جعله من أقسام غير المميز لكونه في معناه هنا  
(قوله لأنه الجاء الخ) أي لأن الضيف بحسب العادة بما كل مما قدمه وهو لكونه غير مميز لا يفرق بين حالة الأكل  
وعدمها فكان التقديم الجاء عادياً ع (قوله عبارة الحلبي قوله لأنه الجاء إلى ذلك أي ولا اختياره حتى يقال أنه  
تناول ذلك باختياره لحد العمد صادق على هذا اه (قوله فلذا قال الشارح الخ) لا ينبغي أن ما قاله هو بمعنى  
ما قاله غيره لأن معنى قوله وإن لم يقل هو مسموم أنه لا فرق بين القول ولو تركه كولد له فيه على أن اللائق ترك  
هذا القول بل الذي يدل عليه انما هو أنه لا أثر لتركه وإن الحكم مع تركه أضعف وهذا يحمل الإشكال في  
كلامه سم (قوله أن ما بعدها أولى بالحكم مما قبلها) يتأمل فإن الظاهر بناء على ما شتهر أن صواب العبارة  
أن ما قبلها أولى بالحكم مما بعدها ولو كان معنى الغاية ما أقدمه رداً إشكال على عبارة الشارح حتى يحتاج  
لمنع أطراف معنى الغاية فتأمل سبب دعوى وقوله أن الصواب أن ما قبلها أولى الخ أي يكفي بعض نسخ الشرح  
وأيضاً يصرح بذلك قوله الآتي نعم عندي في الآتي بجواب الخ (قوله بل قد ينعكس) أي ومنه قول الشارح  
المذكور (قوله بما) أي بتأويل (قوله وغيرهم) أي غير محشني كلام الكشاف عطف على المحشون وقوله  
الكلام مفعول أكثر وقوله فيه أي في ذلك التأويل (قوله وهذا) أي البازل بالاختيار (قوله المذنبية)  
المعترفة (قوله من هذا) أي ممن صرح بذلك (قوله فهي) أي الآية (قوله من الغالب) أي أولوية ما قبل  
الغاية بالحكم مما بعدها (قوله أما المميز فكذلك) ضعيف (قوله ومنقول غيرهما) عطف على محشوما  
(قوله أنه كذا في قوله الخ) عبارة النهاية والمغني أما المميز فكذلك كالبالغ وكذا الجنون له تمييز كما قاله البيهقي اه  
(قوله كما يصله) وهو المحرر المختصر من الوجيز والوسيط والبسيط المختصر من البسيط المختصر من نهاية امام  
الحزمين المأخوذ من الام وكل من الوجيز والوسيط والبسيط المختصر من البسيط المختصر من نهاية امام  
أبين أي أكثر بياناً في المتن (قوله يجب هنا) خبر فدية وقوله لا قد عطف على ضميرها المستتر في يجب

إلى قولهم ما ذلك وهو محتمل في غاية الاتجاه (قوله يعلم أنه يقتل غالباً) لم يبين هو ولا غيره محتمل وقوله غالباً ويحتمل  
أنه لا يحمل جريان القصاص هنا وفيما يأتي على أحد الأقوال وأنه إذا لم يقتل غالباً لم يقتل غالباً نادراً أو كثيراً فيجب دية  
العمد فليتأمل ثم رأيت في الروض قبل ذلك ولو سقاه سماً يقتل كثيراً لا غالباً فكفر الأبر في غير مقتله اه  
قال في شرحه أما إذا كان يقتل غالباً فهو وكفر الأبر في مقتله اه فخرج النادر لكن ينبغي أنه كذلك ويدل  
عليه قول المتن السابق وإن قصدتهما بما لا يقتل غالباً فبشبهه عمد وقال الشارح هناك سواء قتل كثيراً أم نادراً  
فليتأمل (قوله فلذا قال الشارح وإن لم يقل الخ) لا ينبغي أن ما قال الشارح هو بمعنى ما قاله غيره لأن معنى  
قوله وإن لم يقل الخ أنه لا فرق بين القول وتركه ولا دلالة فيما قاله على أن اللائق ترك هذا القول بل الذي يدل  
عليه انما هو أن لا أثر لتركه وإن الحكم مع تركه أضعف وهذا يحمل الإشكال في كلامه (قوله ولو أفتدى به)

والتمصير فإذا لم يقبل ذلك البذل من هذا فمن قبله أولى فهي حيث قد من الغالب أما المميز فكذلك على منقول الشيخين لكن محشوماً ومنقول  
غيرهما وانصهر لهم ما جمع متأخرون أنه كذا في قوله (أو بالفداء فلا يلزم علم حال الطعام) فأكاه فان (فدية) شبه العمد كما يصله فهو أين يجب  
هنا لا تفرزه لا قود لتناوله باختياره (وفي قول قصاص) انفرجه كالأكراه وبجواب بأن في الأكراه الجاء دون هذا وقوله صلى الله عليه وسلم



(قوله سمته) أي سمته الشاة (قوله لمات الخ) ظرف لقتله (قوله لا دليل فيه) أي في قتله المذكور على وجوب القصاص ع ش (قوله بل أرسلت به إليهم الخ) عبارة المغنى لانهم لم تقدم الشاة الى الاضياف بل بعثتها اليهم صلى الله عليه وسلم وهو أضاف أصحابه وما هذا سبيله لا يلزمه قصاص اه (قوله فقطع فعمل الرسول الخ) بعبارة النهاية لانهم لم يضيغهم بل أرسلت به إليهم وبقرض التضييف فالرسول فعله قطع فعلها الخ (قوله فعل الرسول) أي الذي أرسلته بالشاة ع ش وهو فاعل قطع وقوله فعلها هو الارسال مفعوله (قوله فعدم رعاية الممثلة الخ) أي حيث لم يقتلها بمثل السم الذي قتلته ع ش (قوله قرينة الخ) قد يقال عدم رعاية الممثلة لان العدول الى السيف جائز سم (قوله بذلك) أي بأرسال المسموم (قوله لا لقود) أي لا لكونها ضيقت بالمسموم ع ش (قوله وناخيره) أي ما خبر قتلها ع ش (قوله بها) أي بتلك الجناية (قوله حيثئذ) أي حين موت بشر رضى الله تعالى عنه (قوله واقعة حال فعلية الخ) قد يمنع بل هي قولية لظهور أنه صلى الله عليه وسلم لم يباشر قتلها بل أمر به والامر بالقول فليتامل سم (قوله فلا دليل الخ) أي لان من قواعد امامنا رضى الله تعالى عنه ان وقائع الاحوال اذا تطرق اليها الاحتمال كسأه اثوب الاجمال وسقط بها الاستدلال ع ش (قوله أما اذا علم) أي الضيف سال الطعام مغنى (قوله فهدر) كذا في النهاية والمغنى (قوله وكالتضييف مالو ناوله اياه) اقتصر عليه المغنى والنهاية (قوله بتثليث أوله) والفتح أفصح مغنى ويليه الضم ع ش (قول المتن في طعام شخص) ومثل الطعام في ذلك ما على طريق شخص معين والغالب شربه منه مغنى (قوله مميز) أخرج غير المميز ولم يبين حكمه فهل هو وجوب القصاص كقوله ضيفه سم أقول مفهوم ضيف الشارح وجوب القصاص ع ش (قوله على مامر) أي في قوله سوا الخ رشدي ولعل الصواب في قوله لكن بحثهما ومنقول غيرهما الخ (قول المتن الغالب) كلمته (زيادة على الضرر وهي في الشرحين ولم يتعرض لها الاكثر من وقضيته أنه اذا كان أكله منه نادرا يكون هدرا وجري على ذلك جمع من الشراح وليس مرادا وانما هو لاجل الخلاف حتى ياتي القول بالقصاص والا فالواجب دية تشبه العمد مطلقا تشبه على ذلك شغني فتنبه له مغنى ونم ايتزاد سم فقول الشارح الا في فهدر ممنوع بالنسبة للدول على هذا اه (قوله بالحال) الى قوله ويفرق في النهاية والمغنى الا قوله لا يغلب أكله منه (قوله فعليه دية شبه عمد) وكذا ان غطى بترائي دهليزه ودعاء البية أو الى بيته وكان الغالب أنه يمر عليها اذا تأفاته ووقع فيها ومات بذلك فلا قصاص بل له دية شبه

قال البيضاوي محمول على المعنى كانه قيل فلن يقبل من أحدهم فدية ولو اقتدى بملء الارض ذهباً أو معطوف على مضمر تقديره فلن يقبل من أحدهم ملء الارض ذهباً أو تقرب منه في الدنيا ولو اقتدى به من العذاب في الآخرة أو المراد لو اقتدى بمثله لقوله تعالى ولوان الذين ظلموا ما في الارض جميعا ومثله معه والمثل يحذف ويزاد كثيرا لان المثليين في حكم شيء واحد اه وقوله محمول على المعنى الخ جواب عما يقال ان الوصلية تدخل على أبعد الامرين لتقييد الحكم المسكوت عنه أولى ولا يخفى ان الغدية بملء الارض عن الحكم المسكوت عنه وهو عدم قبول مطلق الغدية فتقتضي الظاهر ان يقال لا يقبل منه الفدية ولو اقتدى بملء الارض فاجاب بثلاثة أوجه الاول ظاهر والثاني والثالث بان يخرج لو عن الوصلية بقى الكلام في قوله أو المراد ولو اقتدى قال الطيبي لا بد من تقدير الكلام ليستقيم المعنى وهو ان يقال لو اقتدى به وبمثله ص (قوله فعدم رعاية الممثلة الخ) قد يقال عدم رعاية الممثلة لان العدول الى السيف جائز (قوله واقعة حال فعلية) قد يمنع بل هي قولية لظهور انه عليه الصلاة والسلام لم يباشر قتلها بل أمر به والامر بالقول فليتامل (قوله في طعام شخص مميز) أخرج غير المميز ولم يبين حكمه فهل هو وجوب القصاص كقوله ضيفه سم (قول المتن الغالب) كلمته هذا القيد وقع في المنهاج وغيره من كتب الشيخين ولم يذكره الاكثر وهو تقييد لمحل الخلاف المذكور حتى يتأتى القول بوجوب القصاص والا فدية تشبه العمد واجبة مطلقا سواء كان الغالب أكله منه أو لا خلافا لما ذكره كثير من الشراح من اهداره اذا لم يكن الغالب أكله منه تشبه على ذلك شيخنا الشهاب الزملي فقول الشارح الا في فهدر ممنوع بالنسبة للدول على هذا (قوله فعليه دية شبه عمد على الاظهر) قال في الروض وقيمة الطعام

للهمودية التي سمته بخير لمات بشر رضى الله عنه لا دليل فيه لانهم لم تقدمه بل أرسلت به إليهم فقطع فعل الرسول فعلها كالمسلم مع القتال وبقرض انه لم يقطع فعدم رعاية الممثلة هنا بخلافها مع اليهودي السابق قرينة لكون قتله لها النقصا العهد بذلك على ما ياتي آخر الجزية لا لقتله ودونناخيره لموت بشر بعد العفو لتحقيق صفات الجناية التي لا يليق بها العفو حيثئذ لا يقتلها اذا ماتوا والحاصل انها واقعة حال فعلية محتملة فلا دليل فيها (وفي قول لا تشي) تغليباً للمباشرة ويجاب بان محل تغليبها حيث اضمحل مامرها كالمسك مع القتال ولا كذلك هنا اما اذا علم فهدر لانه المهلك لنفسه ولو قدم اليه المسموم مع جلة أطمعة ففضية كلام الامام انه كولو كان نوحه وهو متخي لوجود التفرير بحيث جرت العادة بمسديده اليه سواء انفيس وشبهه وهذا أوجه من ترددات لا ذرى فيه وكالتضييف مالو ناوله اياه أو أمره باكله (ولو دس سما) بتثليث أوله (في طعام شخص مميز) وبالفتح على من (الغالب) كلمته فأكسها هلا (بالحال) فعلى الاقوال (فعليه دية شبه عمد



على الاظهر لما امر وخرج بذلك ما لا يغلب أسكمنه وطعام نفسه اذا دسه فيه فأكلمه صدقته والا كل العالم فهدر اذ لا تغرر و يفرق بينه وبين ما يأتي في السبل الثلاث بان ثم فعله لا منه في بدنه وهو كنهه والقائمة الذي يقصده القتل ولا كذلك الدس هنا ولو أكرهه لاولو بالغا على تناول ذلك يقتل غاليا قتل وان ادعى الجهل بكونه قاتلا بخلاف ما لو ادعى الجهل بكونه سماً أو أمكن (٣٨٥) فانه يصدق أو عالم لا كملوا كرهه على قتل نفسه (ولو ترك المجرع علاج جرح مهلك فمات وجبت القصاص) لان السيرة لا توثق به وان عالج ومن ثم لو ترك عصب العصد المجنى عليه كان هو القاتل لنفسه وسيأتي قبيل بحيث الختان حكم تولد الهالك من فعل الطيب (ولو ألقاه) أي المميز القادر على الحركة كما هو ظاهر (في ماء) راكد أو جار ومن قيد بالاول أراد التمثيل (لا يعدم غرقا) بسكون غينه (كنسب) يمكنه الخلاص منه عادة (فكث فيه مضطجعا) مثلاً مختاراً لذلك (حتى هلك فهدر) لاضمان فيه ولا كفارة لانه المهلك لنفسه ومن ثم وجبت الكفارة في تركته أما اذالم يقصر بذلك لكونه القائم مكتوفاً مثلاً فعمد (أو) في ماء (مغرق لا يخلص منه) عادة كما يجتوق هيجانها فعمد مطلقاً أو (الابساحه) بكسر أوله أي عوم (فان لم يحسنها أو كان) مع كونه يحسنها (مكتوفاً أو زمناً) أو ضيقاً فهاك (فعمد) اصدق حسده عليه حيثئذ (وان منعه منها) وهو يحسنها (عارض) بعد الالتقاء (كريج وموج) فمات (نفسه عمد) أو قبله فعمد

العمدان جهل البثر روض مع الاسنى وياتي في التقيد بالغلبة هنا ما تقدم عن شيخنا الشهاب الرملي سم (قوله على الاظهر) وعلى الثلاث تصح فيه قيمة الطعام لان الداس أتلفه عليه بمعنى وروض (قوله لما امر) أي في شرح أو بالغاء أو عاقلاً الخ (قوله ما لا يغلب) كما منه) - دأبني على ان التقيد بالغلبة الاكل منه للحكم بانه شبه عمد وليس كذلك بل هو محل الخلاف لياتي القول بوجوب القصاص والمعتمد وجوب الدية مطلقاً أي سواء غاب الاكل منه أو نذر أو استوى ادمر ان حطى وتقدم آتياً بما وافقه (قوله فهدر) تقدم ما فيه بالنسبة لاول المخرجات الثلاثة (قوله يدينه) أي الدس (قوله أو القائمة الخ) الموافق لما يأتي الواو بدل أو (قوله ولو أكره الخ) عبارة المغنى والنهاية فخرج لو قال لعاقل كل هذا الطعام وفيه سم فأكلمه فمات فمات قاتلاً قصاص ولا دية كما نص عليه في الام ولو ادعى القاتل الجهل بكونه سماً فالوجه انه ان كان من غنى عليه ذلك صدق والا فلا أو بكونه قاتلاً فالقصاص ولو قامت بينة بان السم الذي أوجره يقتل غالباً وقد ادعى أنه لا يقتل غالباً وجب القصاص فان لم تقم بينة بذلك صدق بيمينه ولو أوجر شخصاً سماً لا يقتل غالباً فمات فمات قاتلاً صدق عليه غالياً فالقصاص وكذا اكره جاهل عليه لا عالم اه قال ع ش قوله صدق بيمينه أي في أنه لا يقتل غالباً فعليه دية شبه العمد وقوله فمات عمد أي وان كان المروج ميباً وقوله فالقصاص أي ولو كان المروج بالغاً عاقلاً اه (قوله فانه يصدق) أي ودية مدية عدلانه قصد الفعل والشخص بما يقتل غالباً ويحتمل ان عليه دية من شرط ما رأيت ابن عبد الحق اقتصر على الاحتمال الثاني ع ش (قوله فلا) أي فلا ضمان وينبغي تقييده بما اذا كان المكروه بفتح الراء مبراً أخذاً من قوله كملوا كرهه الخ (قوله لان البرء) الى قول المتن ولو أمسكه في النهاية (قوله ومن ثم الخ) عبارة المغنى وأما ما لا يهلك كان قصده ولم يعصب العرق حتى مات فانه لا ضمان اه (قوله راكد أو جار) كذا في المغنى (قوله بسكون غينه) وبغضها وتشديد الراء مغنى وع ش (قوله أما اذالم يقصر الخ) كذا في المغنى (قوله أو في ماء مغرق) أي أو ألقى رجلاً أو صبياً في ماء مغرق كنه مغنى (قوله عادة) الى قول المتن ولو أمسكه في المغنى (قوله مطلقاً) أي سواء كان يحسن السباحة أم لا مغنى وكان الاول أن يقدمه على قوله كلفه الخ كما فعله المغنى (قول المتن فان لم يحسنها) ظاهره وان ظن الملقى منه أنه يحسنها ويوجه بان الضمان من خطاب الوضع ولا يعتبر فيه علم بصفة الفعل وقياس ما مر من اشتراط علم المضيف بكون السم يقتل غالباً أنه لو ظن ذلك لم يجب قصاص بل يجب فيه دية خطا نظير ما مر عن ابن عبد الحق ع ش وقوله من اشتراط علم المضيف الخ تقدم ما فيه (قول المتن فعمد) \* (فرع) \* لو أمر صغير باستيق له ماء فوقع في الماء ومات فان كان مبراً يستعمل في مثل ذلك هدر ولا ضمانه عاقلة الا تمر ولو قرص من يحمل أي من انسان أو دابة رجلاً فحرك وسقط المحمول فمات كبراه على الرى انتهى والشارح على شرح الروض ع ش (قوله أو قبله فعمد) مكرر مع قوله السابق كلفه الخ سم (قول المتن وان أمكنته) أي سباحة أو غيرها كتعلق بزرور مغنى (قوله ومن ثم لم يمتد الخ) أي من أمكنه التخلص فتركه لقتله نفسه ع ش (قوله أو ألقاه في نار) \* (فرع) \* أو فندم امرأة نارا وتركت ولدها الصغير عندها وذهبت فقرب الولد من النار واحترق بها فان تركته بموضع تعدد مقصرة بتركه فيه ضمانته والا فلا هكذا قاله بعض أهل اليمن وهو حسن مر

(٤٩ - (شرواني وابن قاسم) - ثامن) لان القاءه في سمع عدم تمكنه من ماله غالباً (وان أمكنته فقربها) خوفاً أو عناداً (فلا دية) ولا كفارة (في الاظهر) لانه المهلك لنفسه اذا الاصل عدم الدهش ومن ثم لم يمتد الكفارة (أو) ألقاه (في نار) يمكنه الخلاص منها (في كنفه) وجوب (الدية القولان)



في الصورتين) الماء والنار  
(وفي النار) وكذا الماء ومن  
ثم استوي في جميع التفاصيل  
المذكورة (وجه) بوجوبه  
كلوا أمكه دواء جرحه ويرد  
بوضوح الفرق للوقوف هنا  
لا ثم أما إذا لم يمكنه الخلاص  
لعظمها أو نحو زمانه فيصير  
القدود ولو قال الملقى كان يمكنه  
الخلاص فانكر الوارث  
صدق لان الظاهر معه  
والماء والنار مثال ولو ألقاه  
مكتوفا أو به مانع عن الحركة  
بالساحل فزاد الماء وأغرقه  
فان كان يعمل تعلم زيادته  
فيه غالباً بعد أدائها فاشبه  
أولا توقع زيادته فيه فاتفق  
سبل الخطأ (ولو أمسكه) أي  
الحرق ولو قتل (فقتله آخر  
أو حرقه بئراً) ولو عدواناً  
(فرداه فيها آخر) وهي تقتل  
غالباً (أو ألقاه من شاهق)  
أي مكان عال (فقتله آخر)  
يسف (فقتله) به نصين  
(فالقصاص على القاتل  
والمرتدي والقاد) الأهل  
(نقطاً) أي دون المسك  
والخافر والملقى الحديث في  
المسك صوب البيهقي إرساله  
وصحح ابن القطن إسناده  
ولقطع فعله أثر فعل الأول  
وان لم يشور قدود على الخافر  
لكن عليهم الأثم والتعزير  
بل والضمان في القن وقراره  
على القاتل إما غير الأهل  
كمجنون أو سبيح ضار فلا  
قطع منه لانه كالأثم فعلي  
الأول القود

سم على التهج والضممان بديهة العمد عش (قوله أظهرهم لا) أي عدم الوجوب ويعرف الامكان  
بقوله أو بكونه على وجه الأرض وإلى جانب أرض لا نار عليها وعلى عدم الوجوب يجب على الملقى أرض ما أثرت  
النار فيمن حين الالتقاء إلى الخروج على النص سواء كان أرضاً أم حكومتاً لم يعرف قدر ذلك لم يجب  
الا التعزير بر كفي الجرح عن الاصحاب معنى (قوله هنا) أي في مسئلة النار وقوله ثم أي في مداواة الجرح  
عش (قوله أما إذا لم يمكنه الخلاص الخ) بيقى ما لو لم يمكنه الخلاص منها إلا بالانتقال إلى مهلك كغرق مجاور لها  
فانتقل إليه فهلك فهل ضمنه الملقى في النار فيه نظر والوجه أنه لا يضمن بقصاص ولا بغيره لان فعل الملقى  
انقطع بانتقاله إلى المهلك الآخر وقد يؤيد هذا أنه لو ذبح نفسه في النار لم يضمنه الملقى كظهور ظاهره وان قصده  
الاستراحة (فرع) لو ألقاه في ماء فغرق ولم يعلم حال الماء فقال الولي كان مغرقاً وقال الملقى كان غير مغرق وانما  
مات بسبب آخر من جهة نفسه فلا شبهة في تصديق الولي لان الموت بعد الالتقاء في الماء ظاهر في أنه بسببه سم  
أقول بل هذا داخل في قول الشارح ولو قال الملقى الخ (قوله لعظمها) أي كونها في وجهه وقوله أو نحو  
زمانه أي ككونه مكتوفاً أو مسجوراً أو ضعيفاً معنى (قوله ولو قال الملقى) أي في الماء أو النار معنى (قوله  
صدق) أي يمينه معنى عبارة عش أي الوارث يمينه على قاعدة أنهم حيث أطلقوا التصديق ولم يقولوا معه  
بلا يمين كان محمولاً على التصديق باليمين ويكفيه يمين واحد لانه انما يحلف على عدم قدرته على القصاص لا على  
ان الملقى قتله عش (قوله لان الظاهر معه) لان الظاهر أنه لو أمكنه الخروج لخرج معنى (قوله غالباً)  
كأنه بالبصرة معنى (قوله أو نادى الخ) قد يقال انه عين ما بعده عبارة الملقى أو قد يزيد وقد لا يزيد فزاد ومات  
به شبهة عدم اه وهي ظاهرة (قوله فاتفق سبل) أي تاهرتا به ومعنى (قوله ولو عدواناً) أي قوله كما  
لو ألقاه بيثر في الغنى وإلى قوله وفيما إذا اقتصر في النهاية (قوله وهي) أي التردية معنى والوالد المعال (قوله  
أي مكان عال) تفسير مراد والاف الشاهق كقبي المختار الجبل المرتفع أي والالتقاء منه يقتل غالباً عش  
(قول المتن على القاتل) أي المكلف ولو أمسكه وعرضه فجنون أو سبيح ضار فقتله فالقصاص على المسك  
قطاعاً معنى وأفاده قول الشارح الأهل مع قوله الآتي أما غير الأهل (قوله وصحح ابن القطن الخ) أي صحح  
أنه مسند لا مرسل رشدي (قوله ولقطع فعله) أي الثاني (قوله وان لم يشور الخ) عبارة المعنى تنبيه  
كلامه قد يهيم تعلق القصاص بالخافر ولو انفرد وليس مراد الان الحفر شرط والشرط لا يتعلق به قصاص  
كأمر اه (قوله لكن عليهم الأثم الخ) لا يخفى ان هذا لا يتأتى في الخافر على الإطلاق رشدي وسم أي  
بل بقيد العدوان (قوله كمجنون الخ) حال من غير الأهل فيخرج به الحرب الآتي عش (قوله ضار)  
أي كل من المجنون والسبيح عش (قوله فلا قطع) أي لفعل الأول منه أي غير الأهل (قوله فعلي الأول  
الخ) أي في غير الخافر سم وعش ورشدي (قوله القود) ظاهره وان لم يعلم الأول بالضاري ووافقه

(قوله أما إذا لم يمكنه الخلاص الخ) بيقى ما لو لم يمكنه الخلاص منها إلا بالانتقال إلى مهلك آخر كغرق مجاور لها  
فانتقل إليه فهلك فهل ضمنه الملقى في النار فيه نظر والوجه عدم الضمان لان فعل  
الملقى انقطع بانتقاله إلى المهلك الآخر وقد يؤيد ذلك أنه لو ذبح نفسه في النار لم يضمنه الملقى كظهور ظاهره  
وان قصده الاستراحة (قوله ولو ألقاه مكتوفاً الخ) لو ألقاه في ماء غرقه ولم يعلم حال الماء فقال الولي كان مغرقاً  
وقال الملقى كان غير مغرق وانما مات بسبب آخر من جهة نفسه فلا شبهة في تصديق الولي لان الموت بعد  
الالتقاء في الماء ظاهر في أنه بسببه (قوله ولو عدواناً) هذا التعميم لا يناسب إطلاق الأثم الآتي (قوله لكن  
عليهم الأثم) لا يتأتى في الخافر على الإطلاق (قوله أما غير الأهل الخ) ظاهره الرجوع للمسائل الثلاث فيفيد  
ضمان الملقى إذا كان ألقاه غير أهل لكن ضار وعدم ضمان المسك إذا كان القاتل غير أهل وليس ضاراً  
وضمان الخافر أي المتعدي إذا كان المرتدي ضاراً وفيه نظر لان الكلام في الضمان بالقود ولا قود على الخافر  
كإدلال عليه قوله وان لم يشور الخ بل الذي ينبغي الضمان بالديتالي في موجبات الديتانه يضمن بالخافر  
العدوان والضاري آله كما تقرر هنا فلا ينقض بما لو تردى بنفسه (قوله فعلي الأول القود) ظاهره وان لم يعلم



كلوا لقاه يبرأ أسفلها ضار

من سبيح أوجية أو مجنون  
وانما قطعته الحربى لانه  
لا يصلح أن يكون آلة لغيره  
مطلقا بخلاف أولئك فانهم  
مع الضراوة يكونون آلة  
لامع عدمها قيل برده على المتن  
تقديم صبي لهدف فاصابه  
سهم وام فيقتل المقدم  
لا الراعى ويرد بمنع ما ذكره  
بل ان كان التقديم قبل الرى  
وعلمه الراعى فهو مما نحن فيه  
لان الضمان على الراعى فقط  
أو بعده فهو مما نحن فيه  
أبضا لان المقدم حينئذ هو  
المباشر للقتل (ولو ألقاه فى  
ماء مغرق) لا يمكنه التخلص  
منه فقتله ملزم قتل فقط  
لقطعه أثر الاقاء أو حربي  
فلا قود على الملقى لما مر  
آنفا أو (فالتقمحوت)  
قبل وصوله للماء أو بعدم  
ولم يفرقوا بين علم ضراوته  
وعدمه لانه اذا التقم فانما  
يلتقم بطبعه فلا يكون الا  
ضاريا (وجوب القصاص فى  
الاطهر) وان جهله لان  
اللقاء حينئذ يغلب عنه  
الهلاك فلا نظر للمهلك كما  
لو ألقاه يبرأ فها سكاكين  
منصوبة لا يعلمها بخلاف  
ما لو دفعها خفيها فوقع  
على سكين لا يعلمها فعليه دية  
شبهه عمد وفيما اذا اقتص  
من الملقى فقتل الحوت من  
ابتلعه حيا لا يمنع وقوع  
القصاص موقعه كما قد يؤخذ  
من كلامهم فيمن لو قلع سن  
منغور وفعلت منه ثم عادت  
نلك الا أن يفرق بان القائد هنا عين الملقى وثم هذا المقولع وشتان بينهما

آية الآتى فى السكاكين لكن اذا لم يعلم الاول بالضارى ينبغي تقييده فى الامسالك بما اذا أمسكه للقتل فلو  
أمسكه لغيره دفعه عن نفسه أو مزاح فقتله ضار لم يتجه القود بل ولا الضمان وفى اللقاء بما اذا كان اللقاء  
بمهلك غالبا ولا فينبغى وجوب دية شبه العمد وقضية التقييد بالضارى ان غيره يقطع فعل الاول ويدل عليه  
قوله الآتى لامع عدمها وعلى هذا ففهوم التقييد بالاهل فيه تفصيل سم وسبق عن عرش الجزم  
بالتفصيل (قوله كلاً لقاه يبرأ) أى مهلك اللقاء فيها غالبا والافدية شبه العمد سم (قوله أسفلها  
ضار من سبع الخ) أى فان القصاص على الملقى عرش (قوله وانما قطعته) أى فعل المسلم وما عطف  
عليه عرش (قوله مطلقا) أى ضاريا كان أولا (قوله لامع عدمها) أى فيضمن المجنون حيث لم يكن ضاريا  
ويهدر القود عند قتل الحية أو السبع له فلا قصاص على المسلم ولا دية ولا كفارة عرش عبارة سم  
قال فى العباب كالروض ومجنون غير ضار كعاقل فى عدم تضمن المردى اه (قوله وعلمه الراعى) خرج ما اذا  
جهله لكن ينبغي أن يضمنه بالديت وظاهر انه لو لم يعلم واحدا منهم - حافذا لخطا على الراعى سم (قوله على  
الراعى فقط) أى لانه المباشر معنى (قوله أو بعده) أى الرى (قوله فهو مما نحن فيه أيضا) أى فان القصاص  
على المقدم معنى (قوله لا يمكنه التخلص منه الخ) ومن باب أولى اذا كان يمكنه التخلص كما هو ظاهر أى انه  
يقتل المترم القاد المذكور وانما قيد بعدم امكان التخلص لانه الذى يتوهم معه ضمان الملقى حتى يحتاج الى  
تفصيل فتأمل سم (قوله فقتله) أى مثلا وقوله ملزم أى للاحكام وقوله على الملقى أى ولا على الحربى أيضا  
عرش (قوله لما مر الخ) أى لقطعه أثر الاقاء (قوله قبل وصوله) الى قوله وفيما اذا اقتص فى المعنى الا قوله  
ولم يفرقوا الى المتر (قوله وان جهله) أى جهل الملقى الحوت عرش (قوله حينئذ) أى حين كون الماء  
مغرقا (قوله فقتل الحوت الخ) بانه فعليه عطف على مدحول اذا و يحتمل انه مبتدأ خبره قوله لا يمنع الخ  
(قوله من ابتلعه) مفعول القذف (قوله لا يمنع الخ) الذى أفتى به شيخنا الشهاب الرملى هنا وجوب دية

الاول بالضارى المذكور ووافق قوله الآتى كلاً لقاه يبرأ فها سكاكين الخ لكن اذا لم يعلم الاول بالضارى بل أو  
علم ينبغي تقييده فى الامسالك بما اذا أمسكه للقتل والافلا أمسكه لغيره دفعه عن نفسه أو مزاح فقتله ضار لم يتجه  
القود بل ولا الضمان وفى اللقاء بما اذا كان اللقاء بمهلك غالبا ولا فينبغى وجوب دية شبه العمد على طريق ما  
كتبناه فى الهامش فى مسئله البئر الآتى وأخذنا من مسئله الاقاء فى غير مغرق فالتقمحوت لم يعلم به ذابا أمل  
وقضية التقييد بالضارى ان غيره يقطع فعل الاول ويدل عليه قوله لامع عدمها وعلى هذا ففهوم التقييد  
بالاهل فيه تفصيل فاحرر (قوله فعلى الاول الخ) قد لا ياتى فى الثانية بدليل وان لم يتصور الخ وليس فى الكلام  
افصاح بوجوع قوله الاهل الى الجمع (قوله كلاً لقاه يبرأ) أى مهلك اللقاء فيها غالبا والافدية شبه عمد  
أخذنا مما بعده اذا اللقاء الذى لا يهلك غالبا كدفع الخفيف المذكور (قوله أيضا كلاً لقاه يبرأ أسفلها ضار  
الخ) أى وان جهله أخذنا من قوله الآتى كلاً لقاه يبرأ فها سكاكين الخ لكن بالشرط الذى بيننا به امشيه نعم  
ان علم كون الضارى فيها ينبغى وجوب القود بدون الشرط المذكور فانهم مع الضراوة يكونون آلة (قوله  
لامع عدمها) قال فى العباب كالروض ومجنون غير ضار كعاقل فى عدم تضمن المردى اه (قوله وعلمه الراعى  
الخ) وظاهر انه لو لم يعلم واحدا منهم - حافذا لخطا على الراعى (قوله أيضا ضار علمه الراعى) خرج ما اذا جهله لكن  
ينبغي أنه يضمنه بالدية اذ غاية أمره انه يخطئ كما ان من تلقى الملقى من شاق لو وجهه بان أجال سيفه فى الهواء  
أو اراد ضرب غير مولى يعلم به فاصابه فقتله ينبغى أنه الضامن بالدية (قوله لا يمكنه التخلص) أى ولو بسباحة  
بالنسبة للالتقام أخذنا من المقابلة فى قوله لا يتحول بسباحة - فنظر (قوله أيضا لا يمكنه التخلص منه) ومن باب  
أولى اذا كان يمكنه التخلص كما هو ظاهر أى انه يشترى المترم القاد المذكور وانما قيد بعدم امكان التخلص  
لانه الذى يتوهم معه ضمان الملقى حتى يحتاج الى تفصيل فتأمل (قوله كلاً لقاه يبرأ) أى مهلك اللقاء فيها  
غالبا والافدية شبه العمد أخذنا مما بعده اذا اللقاء الذى لا يهلك غالبا كدفع الخفيف المذكور (قوله  
وفيما اذا اقتص من الملقى فقتل الحوت من ابتلعه حيا الخ) الذى أفتى به شيخنا الشهاب الرملى هنا وجوب



وحيثما جحد وجوب دية المقتول بكونه شهنش يفتن بموجبه فودقتل ثم بان المشهود بقتله حيا بجامع أنه في كل قتل بحجة شرعية ثم بان خلافها  
 الآن يفرق بان المقتول هنا لا تصير منه البتة وفي مسئلتنا فعله الذي قصده هو السبب في قتله فناسب اهداره ثم رأيت بعض المحققين بحث  
 هذا وقاسه على ما لو قتل مسلما طنه كافرا (٣٨٨) بشرطه الا في أي فان هذا كما أهدر نفسه بفعله ما أوجب قتله فكذلك الملقى في مسنا ما

(أو غير مفرق) فان أمكنه  
 الخلاص منه ولو بسباحة  
 فالتقمة (فلا) قوديل دية  
 شبه عدم ما لم يعلم ان به - ونا  
 يلتزم ولم يتوان الملقى مع  
 قدرته حتى النقمه والا  
 فهو كالمظهر من امره والا  
 فالقود كالألقمة يا مطلقا  
 \* (تنبيه) \* فصولا هنا بين  
 علمه بحوث يلتزم وعدمه  
 وأطلقوا في الالتقاء في نحو  
 المفرق وقالوا في ضرب من  
 جهل مرضه ضربا يقتل  
 المريض فقط انه عمد وكان  
 الفرق ان المهلك في نفسه  
 وهو الانحسار ونحوهما  
 بعد فاعله قاتلا بما يقتل غالبا  
 وان جهل بخلاف المهلك  
 في سائر دون أخرى لا بعدد  
 كذلك الا ان علم ومر في علم  
 الجوع السابق وبأن قبيل  
 ولا يقتل شريك مخطئ  
 ما يؤيد ذلك فان قلت يأتي  
 في قوله وان قتل السم وعلم  
 حاله وفي شرحه ما يخالف  
 ذلك قلت ممنوع لان ذلك  
 فيه بناء فعل الانسان على  
 فعل غيره فاشترك علم به فهو  
 ظاهر ما في مسئلة التجميع  
 بخلاف ما هنا (ولو) كرهه  
 على قطع أو قتل) لشخص  
 بفريقه كاتل هذا والا  
 قتله فقتله (فعل به) أي  
 المكره بالكسر ولو اصاب أو

الملقى على الولي في ماله لا على عاقلته مرس (قوله وحيثما جحد الخ) جزم به النهاية عبارة ولو اقتصر  
 من الملقى فقتل الخوت من ابتاعه ماله واجبت دية المقتول على المقتصر دية عمد في ماله ولا قصاص للشبهة كما  
 أفتى به الوالمرجه الله تعالى اه (قوله هنا) أي في مسئلة الشهادة (قوله فعله الخ) وهو الالتقاء (قوله  
 وقاسه الخ) نازع فيه سم بالفرق بينهما راجع (قوله الملقى) بكسر القاف (قوله فان أمكنه) الى التنبيه  
 في النهاية الا قوله ولم يتوان الى والا فالقود (قوله ولو بسباحة) هذا صريح في شمول غير المفرق لما يكون  
 مفرقا في نفسه لكن يمكن الخلاص منه بالسباحة في ان الالتقاء في هذا القسم مع التقام الخوت يفصل فيه بين  
 العلم بالخوت وعدمه فليراجع فان المفرق في نفسه معدن الخوت فالقياس القود بالتقام من وجهه حيث  
 لا تقصير من الملقى بالغت ثم رأيت مر تبعا في ذلك فاوردت الاشكال عليه فاعترف به وضرب على قوله  
 ولو بسباحة سم واسكنه الا ان ثابت فيما اطلعنا من نسخ النهاية وان ضيع المغني كالصريح فيما مال  
 اليه سم وكذا كلام الشارح الا في التنبيه كالصريح في ذلك (قوله فلا قود) الى التنبيه في المغني الا قوله  
 ولم يتوان الى والا فالقود (قوله ما لم يعلم الخ) ولو ادعى الولي علم الملقى بالخوت وانكره صدق الملقى بيمينه لان  
 الاصل عدم العلم وعدم الضمان ع ش (قوله ولم يتوان) أي لم يتكامل كردى (قوله الملقى) بالغت  
 (قوله والا) أي بان توافي (قوله بمصر) أي من قول المصنف وان أمكنه فتركها الخ وقال الكردى أي في  
 شرح ولو ترك المخرج الخ اه (قوله والا) أي وان علم ان فيه حوتا يلتزم مغني (قوله كالألقمة الخ) أي  
 فعله القود ع ش (قوله مطلقا) أي سواء توافي أم لا كردى وفيه نظر ظاهر بل المراد سواء كان يلتزم  
 أم لا وفي الماء أم لا (قوله هنا) أي في الالتقاء في غير المفرق (قوله وقالوا الخ) عطف على وأطلقوا الخ (قوله  
 الانحسار) وهو ما الالتقاء في نحو المفرق وضرب المريض (قوله ويأتي الخ) أي في آخر فصل في شروط القود  
 (قوله على قطع) الى قوله ولا خلاف في النهاية والى قول المنزلة وجبت دية في المغني الا قوله لا نحو قوله وقوله  
 بعد تسليمه (قوله ومنه) أي من المكره بالكسر (قوله وان كان المكره) بالغت (قوله الى انه) أي المكره  
 بالكسر (قوله في المكره) بالغت (قوله ويقتضيه) أي بالا كراه عطف على قوله الخ (قوله الا بضرب شديد)  
 أي يؤدى الى القتل كما يؤخذ من حواشي سم على المنهج وشيدى وع ش عبارة المغني ولم يبين المصنف  
 ما يحصل به الا كراهه اكتفاء بما ذكره في الطلاق ولكن نقل الرافعي هنا عن المعبرين ان الا كراهه لا يحصل الا  
 بالخنوف بالقتل أو بما يخاف منه التلف كالقطع والضرب الشديد وقبل يحصل بما يحصل به الا كراهه على

ديه الملقى على الولي في ماله لا على عاقلته بوقى ما لو اسفر بعد قذف الخوت له متا لما ابتاعه الا بتسلاع الى ان مات  
 ويعد حيا حيث ان يقول يقع قتل الملقى قصاصا لانه يلزم ان يسبق القصاص موت المجنى عليه فيجوز ان  
 تجب دية في تركه الملقى بكونه حيا على وابعدية الملقى فليتأمل (قوله وقاسه الخ) قد يفرق بان الولي تبين  
 تقصيره لان العفو كان مندوبا بخلاف قاتل من ظنه كافرا بدار الحرب لم تبين تقصيره اذ ترك القتل لم يكن  
 مندوبا فالتأمل وأيضا الكفر المظنون بدار الحرب يقتضى اهداره لذاته لكل أحد ولا كذلك ما نحن فيه  
 (قوله فان أمكنه) الظاهر بان أمكنه (قوله فان أمكنه الخلاص منه ولو بسباحة) هذا صريح في شمول غير  
 المفرق لما يكون مفرقا في نفسه لكن يمكن الخلاص منه بالسباحة في ان الالتقاء في هذا القسم مع التقام  
 الخوت يفصل فيه بين العلم بالخوت وعدمه فليراجع فانه لا يخلو عن اشكال لان المفرق في نفسه وان أمكن  
 الخلاص منه بالسباحة معدن الخوت فالقياس القود بالتقام وان جهله حيث لا تقصير من الملقى بالغت ثم  
 رأيت مر تبعا في ذلك فاوردت هذا الاشكال عليه فاعترف به وضرب على قوله ولو بسباحة (قوله نحو مخطئ)

متغلبا ومنه أمر خفيف من سطوته لا اعتباره فعل ما يحصل به الا كراهه لو خولف فامره كالا كراهه (القصاص) وان كان  
 المكره مخطئ ولا نظر الى انه متسبب والمكره مباشر ولا الى ان شريك المخطئ لا قود عليه لانه معه كالا لانه اذا كراهه بولده داعية القتل في  
 المكره تابا في دفع عن نفسه ويقصده الإهلاك غالبا ولا يحصل الا كراهه هنا الا بضرب شديد



الطلاق أنتى والاول أظهر اه (قوله فافوقه) أى كالقتل والقطع عش (قوله لالتحو وانه) وقافاً لانه  
 وخلافاً للمعنى عبارته ولو قال قتل هذا ولاقتل ذلك قال فى أصل الرضى فى كتاب الطلاق انه ليس  
 باكره على الأصح ولكن قال الر وبنى الصحيح عندى انه اكره وهذا هو الظاهر لان وانه كنفسه فى الغالب  
 اه (قوله أو مامور الامام) عطف على أعجميا قال فى الأنوار وليس المراد بالامام هنا الظلمة المستولين على  
 الرقاب والاموال الممزقين لهم كالسباع والمنتهين لاموالهم كاهل الحرب اذا طغروا بالمسلمين بل المراد به الامام  
 العادل الذى لا يعرف منه الظلم والقتل بغير حق اه رشيدى (قوله أو زعيم بغاة) أى سيدهم عطف على  
 الامام (قوله لم يعلم الخ) فان علم مامور كل منهم ما ظلمه اقتص من المأمور دون الاقتص مع الاسنى  
 (قول المتن فى الاظهر) ومحل الخلاف فيما اذا كان المكروه عليه غير نبي وأما اذا كان نبيا فيجب على المكروه بغير  
 الرأى العاص قطعاً معنى ونهايته رسم ولا يلحق بالنبي العالم والولى والامام العادل عش (قوله ولعدم  
 تقصير المجنى عليه) أخرجه الصائل رشيدى (قوله ولا خلاف فى انهم) والكلام فى القتل المحرم لذاته وأما  
 المحرم لغيره كقتل صبيان الكفار ونسائهم فيباح بالاكره كما قاله ابن الرفعة أسنى اه سم وعش (قوله  
 على الزنا) أى واللواط ويجوز لكل من المكروه على القتل المحرم لذاته والمكروه على الزنا واللواط دفع  
 المكروه بما أمكنه عش (قوله وتباح به الخ) عبارة المغنى والروض مع الاسنى ويباح به شرب الخمر والقذف  
 والافطار فى رمضان على القول بابطال الصوم به وانخر وج من صلاة الفرض وتلافى فعل الغير وصيد الحرم  
 ويضمن كل من المكروه والمكروه المال والصيد والقرار على المكروه بكسر الراء وليس لما لك المال دفع المكروه  
 من له بل يجب عليه أن يقر وجهه به وبما عليه ويجب على المكروه أيضاً أن يقر وجهه باتلافه ويباح به الاتيان  
 بما هو كفر قولاً أو فعلاً مع طمانينة القلب بالاعمان والامتناع منه أفضل مصابرة ثباتاً على الدين اه وفى  
 الشراعى عن العميرى مثلها (قوله وبالاولين) أى الاكره على القتل بغير حق والاكره على الزنا (قوله  
 وقيد البغوى الخ) عبارة نهائية وشمل كلامها اذا ظن ان الاكره يصح هو كذلك خلافاً لما نقل عن البغوى  
 من عدم القصاص عليه حينئذ اه (قوله وأقره الخ) عبارة المغنى وهو ظاهر ان كان من يخفى عليه تحريم  
 ذلك اذ القصاص يسقط بالشبهة اه (قوله بعد تسليمه) فيه إشارة الى منعه من (قول المتن فان وجبت  
 دية) أى فى صورة الاكره معنى (قوله لخطا) الى قول المتن أو على مسعود شجرة فى النهاية الاقوله  
 كذا قيل الى المتن (قوله نعم ان كان الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه لو أمر شخص عبده أو عبداً بغيره  
 المير لا يعتد وجوب طاعته فى كل أمر يقتل أو اتلاف ظلماً ففعل الخ لا أمره واقتصر من العبد وتعلق  
 ضمان المال برقبته وان كان للمسي أو المجنون غير ضمان العبدان على ما دون الأمر وما ألقه غير المير بلا أمر  
 خطأ يتعلق بثمنه ان كان حراً ورقبته ان كان رقيقاً لا يحد ولو أكره شخص عبداً بغيره على قتل مثلاً ففعل  
 تعلق نصف الدية برقبته اه (قوله غير عمير) لصرف أوجه من ضلوا انتهى عباد وروض وقضى مقولهما  
 كما سأتى (قوله ما لم يكن أعجمياً يعتد وجوب طاعة كل أمر أو مامور الامام) فطلق الامر غير اكره  
 والكلام فيه (قول المتن فى الاظهر) أى ومحل الخلاف فى غير قتل نبي والاوجب عليه قطعاً (قوله ولا  
 خلاف فى انهم الخ) والكلام فى قتل المحرم لذاته وأما المحرم لغيره كقتل صبيان الكفار ونسائهم فيباح  
 بالاكره كما قاله ابن الرفعة شرح الروض (قوله وتباح به بقتل المعاصي) دخل فيها القذف هو (قوله  
 أيضاً وتباح به بقتل المعاصي) الا باحتمالات فى الوجوب فى بعض الصور وفى الروض وشرحوه بباح به بل يجب  
 كما قاله الغزالي فى وسيطه ونقل ابن الرفعة الاتفاق عليه اتلاف مال الغير وصيد الحرم ويضمنان أى كل من  
 المكروه والمكروه المال والصيد والقرار على المكروه اه العباد والقرار على المكروه الأمر اه ويترك  
 بتغليظ أمر القتل والزوجه بتضمن كل منهما قرار (قوله وبالاولين يخص عوم وما استكرهوا عليه)  
 ضاب يثبت هو بين قوله ولا خلاف فى انهم كالمكروه (قوله وقيد البغوى) المعتمد خلاف هذا التقيد هو  
 (قوله بعد تسليمه) إشارة الى منعه (قوله نعم ان كان المأمور غير عمير الخ) قال فى الروض وما ألقه غير المير

فما فوقه لالتحو وانه  
 (وكذا على المكروه) بالفتح  
 ما لم يكن أعجمياً يعتد وجوب  
 طاعة كل أمر أو مامور  
 الامام أو زعيم بغاة لم يعلم  
 ظلمه بما مره بالقتل (فى  
 الاظهر) لا يشاره نفسه بالبقاء  
 وان كان كلاً له فهو كضطر  
 قتل غيره لئلا كله ولعدم  
 تقصير المجنى عليه ولا خلاف  
 فى انهم كالمكروه على الزنا  
 وان سقط الحد عن لان حق  
 الله تعالى يسقط بالشبهة  
 وتباح به بقتل المعاصي  
 وبالأولين يخص عوم وما  
 استكرهوا عليه وقيد البغوى  
 وجوب القود عليه بما اذا لم  
 يظن أن الاكره يبيع الاقدام  
 والالم يقتل جزماً وأقره جمع  
 لان القصاص يسقط بالشبهة  
 ويتعين حمله بعد تسليمه  
 على ما اذا أمكن تخلف ذلك  
 عليه (فان وجبت دية)  
 لخطا أو عدمه كقافة  
 أو عفو وهى على المتعمد  
 مغلظة فى ماله وعلى غيره  
 مخففة على عائلته (وزعمت  
 عليهما) نصين كالشرايين  
 فى القتل نعم ان كان المأمور  
 غير عمير أو أعجمياً الختمت  
 بالأمر



وان كان المأمور منه فلا يتعلق بوقته شيء بل في التصرف فيكون أعسر لانه آلة مختصة (فان كافاه أحدهما فقط) كان أكره موقنا أو عكسه على قتل قن (فالقصاص عليه) أي (٣٩٠) المكافئ منها وهو المأمور في الأول والأمر في الثانية ولولم يخصص أحد المكافئين بالقتل

ضاران غير الضاري يضمن دون الآخر لان غير المميز من أهل الضمان وليس آلة فلا مرفق كانه استقل سم (قوله وان كان المأمور بالخ) أي الغير المميز أو الأعمى سم وعش والاتعلق بوقته كما يصرح بذلك عبارة العباد والروض سم (قوله فلا يتعلق بوقته شيء) أي والصورة انه غير مميز والقصاص على السيد رشدي (قوله كان أكره الخ) عبارة المغني كان كان المقتول ذميا أو عبدا أو أحدهما كذلك والا نحو مسلم أو حر اه (قوله أي المكافئ الخ) أي وعلى الآخر نصف الضمان مغني (قوله أو أخذ حصته الخ) عبارة النهاية وأخذ الخ بالواو وعبارة المغني وبأخذ نصف الدين من الآخر اه بالواو أيضا (قوله أو صيبا) كنه من عطف العام على الخاص رشدي (قول المتن فعل البالغ الخ) وأما الصبي فلا قصاص عليه بحال لا تنقضاء تكليفه بما يتوعد مغني أي وعليه أي الصبي نصف دية عمد عش (قوله ان كان لهما فهم) كانه قيد لكون عمده عمار رشدي عبارة المغني محل الخلاف في عمد الصبي والمجنون هل هو عمد أو خطأ اذا كان لهما نوع غير والخطأ قطعاه اه (قوله والا) أي وان قلنا انه خطأ ثم اية ومغني (قوله كذا قيل) راجع اقوله كسر يك الخطئي (قوله هنا) أي في الاكراه (قوله كما مر) أي في شرح فعله القصاص بقوله وان كان المكروه نحو خطئي سم وكردى (قوله ويأتي) أي في شرح فالاصح وجوب القصاص الخ (قوله بان هذا مع عدم التمييز الخ) برده عليه ان موضوع المسئلة الغير المكافئ الشامل المميز وأيضا لا يتأتى هذا التوجيه في العكس (قول المتن ولو أكره) بفتح الهمزة بخطم كفا مغني وقضية قول الشارح الآتي وأكره بميزانه بضم الهمزة (قوله بالكسر) أي قول المتن أو على معود شجرة في المغني الا قوله في ظنهما (قول المتن صيدا) أي أو جرا أو نحو ذلك مغني (قوله لان خطأ) أي المكروه بالغني (قوله نتيجة كراهه الخ) جواب عما تسلبه مقابل الاصح من أنه شريك بخطئي وهو لا يقتل وحاصل الجواب ان خطأ ملأنا من الاكراه المتعمد ألغى بالنظر للمكروه واعتبر كونه آلة عش (قوله دية تخففة) أي نصفه فانها ما يتوعد مغني وسم (قوله في ظنهما) هذا التمهيد غير متجه لان الحكم لا يتقيد بذلك كاهو ظاهر وقد يوجه بان كونه في ظنهما أعم من كونه في الواقع أيضا لكنه يخرج ما لو تيقنا انه صيدا لأن يقال هو مفهوم بالاولى لكن لا حاجة لتكافئ مع حصول المطلوب بالاطلاق سم (قول المتن على معود شجرة) أي أو نزول بقرنهاية ومغني (قوله

أو أخذ حصته من الدية ولو أكره بالغ) عاقل مكافئ (مراهقا) أو صيبا أو مجنونا أو عكسه على قتل فقتله (فعل البالغ) المذكور (القصاص ان قلنا عمد الصبي) والمجنون (عدوه هو الاظهر) ان كان لهما فهم والالم يقتل كسر يك الخطئي كذا قيل وليس في محله لانه ضعيف اذا المعتمد ان شريك الخطئي هنا يقتل كما مروياتي فالوجه توجيهه بان هذا مع عدم التمييز لا يقصد للآلية استواء الاكراه وعدمه فيه فتعوض فعله لنفسه بخلاف الخطئي المذكور في نحو قولهم لان شريك الخطئي يقتل هنا كما مر (ولو أكره على رعي شاحص علم المكروه) بالكسر (انه رجل وطنه المكروه) بالغني (صدا فرماه) غيات (فالاصح وجوب القصاص على المكروه) بالكسر وان كان شريك بخطئي لان خطاه تنصه اكراهه بفعل معه كآلة اذ لم يوجد منه ارتكاب حرمة ولا قصد فعل تمتع يخرج به عن الآلية وعلى عاقلة المكروه بالغني دية تخففة وان جعل آلة لانه لم تمتع للآلية (أو) أكره (على رعي صيدا) في ظنهما (فما صاب رجلا فاني فلا قصاص

بلا أمر فخطا لهدر انتهى (قوله وان كان المأمور) أي الغير المميز أو الأعمى والاتعلق بوقته كما تصرح به عبارة الروض فلا يتعلق بوقته شيء أي والغرض انه غير مميز كما يصرح به صبيعه وعبارة العباد كالروض وشرحه فرغ من أمر عبده أو لغيره بقتل أو اتلاف مال ظاهرا ثم فان امتثل العبد وهو يرتفع به القود فان عني أو كان مراهقا فالمال في رقبته أو هو غير مميز لم يفر أو جنون ضار أو أعمى بعنة وجوب طاعة أمره فالقود والغرم على الآخر والعبد آلة كهيبة أغريت على قتل انتهى وقضية قوله ضاران غير الضاري يضمن دون الآخر لان غير المميز من الضمان وليس آلة فلا مرفق كانه استقل (قوله كما مر) أي في قوله وان كان المكروه نحو خطئي (قوله دية تخففة) أي نصف دية تخففة كاهو ظاهر وما ذكره من وجوب الدية المخففة بالمعنى المذكور هو الوجه في شرح الروض وهو ما يؤخذ من كلام الانوار انتهى خلافا لما في الروض من أنه لا شيء عليه مطلقا وهو أحد وجهين من وجهين من كلام أصله (قوله في ظنهما) هذا التقيد غير متجه لان الحكم لا يتقيد بذلك كاهو ظاهر وقد يوجه بان كونه في ظنهما أعم من كونه في الواقع أيضا لكنه يخرج ما لو تيقنا انه صيدا لأن يقال انه مفهوم بالاولى لكن لا حاجة لتكافئ مع حصول المطلوب بالاطلاق وبالجملة فانما كان يتجه هذا التقيد لو كان المراد ان ما أكره على رعيه تبين انه رجل وليس كذلك بل المراد انه أكره على رعي شيء هو صيدا فاصاب شيئا آخر هو رجل (قوله فحبب الدية على عاقلة) أي على عاقلة المكروه كما جزم به في التهذيب وهو الظاهر وان حكى ابن القطن في فردعه عن نص الشافعي انه ياتي ما لا مر

على أحد) منهما لانهم ما خططان فعلى عاقلة الدية نصفين (أو) أكره (على معود شجرة) ومثلها مما رزق غالبا (فرزق ومات فبشه عدا) فحبب الدية على عاقلة القتل غالبا فان قصد لكونها رزق غالبا يؤذى ذلك الهلاك غالبا فمعد



وان لم تزل غالبة لخطا (وقيل هو) (عند) ان ازلقت غالباً لخطا وفارق هذا المكره على قتل نفسه بان متعاطى قتل نفسه لا يجوز معه السلامة بخلاف صعود الشجرة مطلقاً (أو) أكره مما زلوا لأجمعي السابق (على قتل نفسه) كاتل (٣٩١) نفسك والقتل فقتلها (فلا قصاص)

في الظاهر) ولادية كما اعتمد

المتأخرون ولا كفارة اذا

جرحى ليس باكره حقيقة

لأنه لا بأس به والخوف به

فكانه اختار القتل وقضيه

أنه لو أكرهه بما يتضمن

تعذيباً شديداً كالحرق أو

تمثيل ان لم يقتل نفسه كانت

أكراهها وجرحى عليه الزاز

ومال إليه الرافعي وله وجه

وان رده البلقيني أما غير

المير ففعل على مكرهه القود

لا تنفاه اختياره وبه فارق

الأجمعي لأنه لا يجوز وجوب

الامتناع في حق نفسه وأما

غير النفس كقطع يد أو

قتلها فهو أكره لان قطعها

يرجى معها الحياة (ولو قال)

حرق أو قتل أو قتلني أو

(أقتلني والقتل فقتله)

المقوله (فالمذهب) أنه

(لا قصاص) عليه إلا الذن

في القتل وان فسق بامتناعه

والقود يثبت للمورث

ابتداء كالأب يقول هذا أخرج

منه أدبونه ووصاياه (ومن

ثم كان (الظاهر) أنه (لادية)

عليه لان المورث أسقطها

أيضاً لأنه نعم تلزمه الكفارة

والاذن في القطع به سدره

وسرايته كما بان أما لو قال ذلك

فن فلا يسقط الضمان بل

القود فقط (ولو قال) اقتل

(زيدا أو عمرا) والقتل

(فليس باكره) فيقتل

المسورين قتله منهم لا اختياره وعلى الأمر

أمره على قتل آخر أو نفسه في غير الأجمعي أو ألقى عليه سباعا

لصدق حد العمد عليه أو حية فلا

وان لم تزل غالبة لخطا) المعتمد انه شبه عدوان لم تزل غالباً والتقييد بالارلاق غالباً لاجل الضعيف وهو ان ذلك عند سم ونهاية ومعنى (قوله مطلقاً) أي سواء قصد بها القتل أم لا كردى (قوله وفارق هذا) أي المكره على صعود الشجرة حيث ضمن وقوله المكره الخ أي حيث لم ضمن (قوله لا يجوز الخ) من التجوز (قوله مطلقاً) أي ازلقت غالباً أم لا (قوله أو أكره بمميز) إلى الفرع في المعنى الا قوله ومال إلى أما غير المميز وقوله حرالي المتزوق قوله نعم تلزمه الكفارة وإلى الفصل في النهاية الا قوله ولادية إلى إذا جرى (قوله السابق) أي في شرح وكذا على المكره كردى (قوله كاتل نفسك الخ) أي أو اشرب هذا السم معني (قوله والقتل) ليس بقيد رشدي (قوله ولادية) خلافاً لأنها تعباره ويجب على الاول على الاخر نصف الدية كما حرم به ابن المقرئ تبعاً لاصله وهو المعتمد اه وقوله نصف الدية أي دية بعد عرش (قوله كما اعتمد الخ) عبارة المعنى كما ذكره الرافعي في باب موجبات الدية وان جرى به ابن المقرئ على وجوب نصف دية اه (قوله وقضيه) أي التعليل (قوله وجرحى الخ) عبارة المعنى كما قاله الفرج الزاز اه (قوله أما غير المميز) لصغر أو جنون معني (قوله كاتل نفسك الخ) بقى ما لو قال أقتل نفسك والقتل فقتلها والقياس انه ليس باكره عرش (قوله اقتلني) أشار به إلى ما صرح به المعنى وعرش من أن قول المصنف والقتل فقتلها ليس بقيد (قوله وان فسق بامتناعه) بقى ما يقع كثير ان الحاكم يكسر شخصاً أو يصابه بسلامة انه يطلب من المتجرحين عليه قتله لثبوتهم عليه فهل اذا أجابه انسان وهون عليه بازهاق وجهاً أم لا فيه نظر والاقرب عدم الحرمان في ذلك تخفيفاً على الاذن بأسراع الازهاق وعدم تطويل الام على أن موته بعد مطلق عرشه عادة عرش (قوله والقود يثبت الخ) من تمام التعليل والمراد به دفع ما قد ينسب به المقابل من ان الحق فيه للمورث والمقتول اذن في اسقاط ما لا يستحق عرش (قوله ابتداء الخ) أي في آخر جرح من حياته ثم ينتقل إلى المورث معني (قوله عليه) أي القاتل (قوله والاذن في القطع الخ) عبارة المعنى والنهاية هذا كله في النفس فلا قاله اقطع يدي مثلاً فقطعهما ولم يمت فلا قود ولادية قولاً واحداً قال في الروضتين ان فعلى الخلاف ولو قال اذقني والقتل فقتله فلا حد حتى زوائد الرضة اه (قوله وسرايته) بالنصب عطف على ضمير به سدره البارز (قوله أما لو قال ذلك) أي اقتلني أو اقطع يدي مثلاً (قوله بل القود) أي بل يسقط القود وقوله فقط أي وتجب في نفسه قيمته وفيلادونها أرشه عرش (قول المتن ولو قال) أي حر أو غيره عرش (قوله والقتل) ليس بقيد رشدي وعرش (قول المتن فليس باكره) هل الحكم كذلك وان كان زيد وعز وجتمعين يحصل فرماهما المكره بهوم قلداً أحدهما لا على التعيين محل تأمل لا تنفاه الاختيار حيث سد عمر (قوله أنشه) أي لو أنش شخصاً (قوله على قتل آخر) أي شخص آخر متعلق ببحث (قوله أو نفسه) أي على قتل نفسه كردى عبارة الرشدي أي قتل غير المميز وقوله في غير الأجمعي أي أما هو فلا يقتل به اذ هو لا يجوز وجوب الطاعن في حق نفسه كإكره اه (قوله أو عكسه) أي ألقى شخصاً على سبع ضار (قوله في مضيق) راجع للعكس وأمله (قوله أو أغرابه فيه) أي أغرى به عاضارياً بشخص في مضيق (قوله قتل به) جواب قوله أنشه الخ على حذف عطف ومعلوم أي فقتله قبل الخ (قوله أو حية) أي ألقى عليه حية رشدي وكردى أي أو عكسه (قوله أو حية فلا الخ) محل تأمل بالنسبة لما

(قوله وان لم تزل غالبة لخطا) المعتمد انه شبه عدوان لم تزل غالباً والتقييد بالارلاق غالباً لاجل الضعيف وهو ان ذلك عند حر (قوله ولادية) كما اعتمد المتأخرون) جزم في الرض بوجوب نصف الدية وهو المعتمد بناء على أن المكره شريك وان سقط عنه القصاص الشبهة حر (قوله وقضيه أنه لو أكره الخ) قديقال قضيه أيضاً أنه لو قال اقطع يدي والقتل فقتلها كانا كراهاً وهو قريبيوذ كره الشلوح كاتل (قوله أو حية فلا

المسورين قتله منهم لا اختياره وعلى الأمر أمراً لا تمفعاً فرع) أنشه نحو عقر أو حية يقتل غالباً أو حية غير ميمر كالجمل يعتقد وجوب طاعة أمره على قتل آخر أو نفسه في غير الأجمعي أو ألقى عليه سباعا يابقتل غالباً أو عكسه في مضيق لا يمكنه التخلص منه أو أغراه به فيقتل به لصدق حد العمد عليه أو حية فلا



مطلقا لانهم انفر بطبعهم من  
الآدمي حتى في المضيق  
والسبع يشبه عليه يدون  
المتسع نعم ان كان السبع  
المغري في المتسع ضاريا شديد  
العدو ولا يتأني الهرب منه  
وجب القود على المعتمد ولو  
ربط بابه أو دهليزه نحو كلب  
عقور ودعا ضيفا فترسه  
هز كياتي قبيل السير لانه  
يفترس باختياره ولا الجماع  
الداعي وبه فارق ما لو غطى  
ابنرا بمر غير مميز بخصوصه  
ودعا لحمل الغالب أنه عر  
عليه فانه فوقه فيها ومات  
فانه يقتل به لانه تغري والجماع  
يفضي الى الهلاك في شخص  
مبين فاشبه الاكراه بخلاف  
ما لو غطاهما يقع بهما من عر  
من غير تعيين فانه لا يقتل اذ  
لا تحقق العمدية مع عدم  
التعيين كما مر اما المميز ففيه  
دية شبه العمد

\*(فصل في اجتماع  
مباشرين)\* اذا وجد من  
مقتربين في زمن الجناية بان  
تقارنا في الاصابة كما هو ظاهر  
ومحل قول ابن مالك مخالفا  
لشعاب وغيره انما لا يدل  
على الاتحاد في الوقت كجميعا  
حيث لا قرينة (فعلان  
مرهقان) للروح (مذقة ان)  
بالمهمة والمجتمعة أي مسرعان  
لاقتل (كز) للرقبة (وقد)  
للجثة (أولا) أي غير مذفين  
(كقطع عضوين) أو جرحين  
أو جرح من واحد ومائة  
مثلا من آخريات منهما  
(فقتلان) فقتلان

ينقل عن بعض الحيات من ان لها ضراوة كالسبع ثم رأيت في الروضة عن القاضي حسين اشارة لذلك سيد  
عمر عبارة عرش ظاهره ولو كانت شديدة الضراوة لكن قد يشكك بما تقدم فيمألوا لقائه في ثوبه اضار  
من سبع أو حية أو مجنون حيث اعتبر في الحية وصف الضراوة اه (قوله مطلقا) أي سواء كان في متسع  
أو مضيق كردى (قوله يشب) أي يظفر كردى (قوله فيه) أي في المضيق (قوله ولو ربط الخ) ومثله  
بل أول ما اعتيد من زينة الكلب العقور عرش (قوله ربه) أي بقوله ولا الجماع الخ (قوله بمر غير  
ميز) بالاضافة سم (قوله بخصوصه) أي بخصوص ذلك الغير والمراد أن لا يكون لغير المميز المدعو عمر غيره  
فتأمل عرش أقول بمر المراد المذ كور كلام الشارح بعد (قوله فانه لا يقتل) لم يتعرض لضمان بالمال  
سم عبارة الرشدي وظاهره أنه يجب دية وانظر رأي ديتي اه أقول قضية ما قدمنا عن الرشدي وعرش  
في أوائل الباب في قصد واحد من الجماعة لا بعينه انما ديتي شبه عد (قوله كما مر) أي في حد العمد كردى  
(قوله أما المميز ففيه دية شبه العمد) أي والغرض انه دعاه والغالب مرور عليه او قد غطاه وكتفيتها عدم  
تغطيتها لكن لم يرها المدعو لعمى أو ظلمة سم وينبغي ان التعبير بالغالب في كلامه ليس بقيد لان شبه  
العمد لا يشترط فيه ذلك بل النادر فيه كالفال عرش

\*(فصل في اجتماع مباشرين)\* (قوله في اجتماع) الى التنبيه في النهاية (قوله في اجتماع مباشرين)  
أي وما يذ كر مع معني أي من قوله ولو قتل مريض الخ عرش (قول المزمع مباشرين) بفتح الشين (قول المتن  
من شخصين) أي مثلا معني (قوله ومحل قول الخ) مبتدأ خبره قوله حيث لا قرينة (قوله انما الخ) أي  
لفظهما (قوله حيث لا قرينة) والقرينة هنا قوله وان انما الخ المفيد لترتيب المال على ان ما قبله عند  
الاتحاد في الزمان سم وعرش ورشدي (قول المتن فعلان) أي مثلا معني (قول المتن مرهقان) صفة  
فعلان وقوله مذقة صفة أخرى وقوله ألا عطف عليه أي أو غير مذقين فهو من عطف الصفة وبلغني أن  
بعضهم زعم أنه لا يصح كون مذقة صفة فعلان لانه قسم الفعلين الى المذقين وغير المذقين وانه يتعين  
كونه خبر مبتدأ محذوف أي وهما مذقة ان أولا انتهى وظاهر ان هذا خطأ لا سند له لا نقلا ولا اعتلا اذ لا منع  
من وصف الشيء بصفتين مبايتين فتأمل سم على ج اه عرش وقوله ان بعضهم الخ منه المغني والعميرة  
(قوله مرهقان للروح) أي بحيث لو انفرد كل منهما لا يمكن احالة الارهاق عليه معني أي ولو بالسراية عرش  
(قوله أو جرح من واحد الخ) أي أو قطع عضو من واحد وقطع أعضاء كثيرة من آخر سم على المنهج عرش  
(قوله فيقتلان) ببناء المفعول عبارة المغني يجب عليهما القصاص وكذا الدية اذا وجبت لوجود السبب  
منهما اه وعبارة عرش فان آل الامر الى الدية توزعت على عدد الرؤس لا الجراحات اه (قوله

مطلقا) أي فلا يقتل به وعبر في الروض بانه لا ضمان (قوله دون المتسع) قال في شرح لانه لم يلجأ الى قتل  
وانما قتله باختياره ولان السبع ينفر بطبعه من الآدمي في المتسع بفعل اغراؤه كالعدم وبهذا فارق ما مر من  
اجباب القصاص على من أمر مجنون اضار بأو أجمعا باعتقاد طاعة أمره بقتل فقتل ولو بتسع انتهى وقضيته  
تقييد قول الشارح أو حث غير ميز بالضاري في غير الاجمعي الا ان يفرق بين مجرد الامر وبين الحث لكن في  
الروض وشرحه بعد ذكر مسائل اغراء السبع والمجنون الضاري كالسبع المغري في المضيق وفارقه في المتسع  
لان المتسع ينفر فيه من الآدمي كما مر بخلاف المجنون انتهى فقيد اغراء المجنون بالضاري (قوله بمر غير  
ميز) مضاف لغير (قوله فانه لا يقتل) لم يتعرض لضمان بالمال (قوله اما المميز) والغرض انه دعاه  
والغالب مرور عليه او قد غطاه او كتفيتها عدم تغطيتها لكن لم يرها المدعو لعمى أو ظلمة

\*(فصل في اجتماع مباشرين)\* (قوله حيث لا قرينة) والقرينة هنا قوله وان انما رجل الخ (قول المتن  
مرهقان) صفة فعلان وقوله مذقة صفة أخرى وقوله ألا عطف عليه أي أو غير مذقين فهو من عطف  
الصفة وبلغني أن بعضهم زعم أنه لا يصح كون مذقة صفة فعلان لانه قسم الفعلين أي المذقين وغير  
المذقين وانه يتعين كونه خبر محذوف أي وهما مذقة ان أولا انتهى وظاهر ان هذا خطأ لا سند له نقلا ولا



اذبح جرحه نكابة باطناً أكثر من جروح فان ذفف أحدهما فقط فهو القاتل فلا يقتل الآخر وان شككنا في تذفف جرحه لان الأصل عدمه والقول لا يجب بالشك مع سقوطه بالشبهة وبه فارق تظهير ذلك الاتي في الصيد فان النصف وقف فان بان الأمر أو اصطالحوا لا قسم بينهما (تنبيه) هل على مقارن المذفف أرض جرحه أو قوده لاستقرار الحياة عند أول الإصابة (٢٩٣) أو لعدم استقرارها عند تمام الإصابة كل محتمل وقد تنافى

في ذلك منه فهو ما قولهم ان تقدم الجرح على التذفف ضمن أو تأنف ولا والذي يتجه الاول (وان أنهار رجل) أي أوصله جان (الى حركة مذبوح بان لم يبق) فيه ادراك (ابصار ونطق وحركة اختيار) قبل الاول اختياريات وانما يتجه ان علم تنوين الاولين في كلام المصنف والاحتمال على عدم تنوينهما تقدراً للاضافة فيهما (ثم جنى آخر فالاول قاتل) لانه الذي صيره لحالة الموت ومن ثم أعطى حكم الاموات مطلقاً (ويعزر الثاني) لهتك حرمة ميت وأفهم التقييد بالاختيار انه لا أثر لبقاء الاضغار فهو مع في حكم الاموات ومنه ما لو نذبطه وخرج بعض احشائه عن محله خروجا يقطع عونه معفاته وان تكلم بمنطق كطلب من وقع له ذلك ماء فشر به ثم قال هكذا يفعل بالجيران ليس عن روية واختيار فلم يمنع الحكم عليه بالموت بخلاف ما لو بقيت احشاؤه كلها بمحلها فانه في حكم الاحياء لانه قد يعيش مع ذلك كما هو

اذبح جرح الخ) راجع لقوله أخرج من واحد الخ (قوله فان ذفف) كذا في المغني (قوله وان شككنا الخ) غاية (قوله في تذفف جرحه) أي جرح الآخر سم (قوله لان الأصل الخ) قضيت ضمانه بالمال أو قصاص الجرح ان أوجب الجرح قصاصاً كالوضعتان كانا مترتين فان تقارنا لم يجب قصاص في الجرح كما يأتي في ج ع ش (قوله عدمه) أي التذفف ع ش (قوله وبه فارق) أي بقوله لان الأصل عدمه الخ ع ش (قوله فان النصف) أي نصف الصيد (قوله فان بان الأمر أو اصطالحوا) أي فذلك ع ش (قوله والذي يتجه الخ) وفاقا للنهاية (قوله والذي يتجه الاول) وظاهر انه ان أوضع مع ابتداء المذفعة وهشم مع انتهائها والوصول الى حالة التذفف فالواجب أرض الموضوعة لا غير سيدة عمر (قوله الاول) أي وجوب الارش أو القود (قوله جان) أشار به الى أن الرجل ليس بقيد رشدي (قوله الى حركة مذبوح) ولو شرب سماً انتهى به الى حركة مذبوح فالظاهر أنه كالجريح غيره اه سم على منهج ع ش (قول المتن بان لم يبق ابصار ونطق الخ) والحياة التي يسبق معها ما ذكر وهي المستقرة ويقطع عونه بعد يوم أو أيام هي التي يشترط وجودها في إيجاب القصاص دون المستمرة وهي التي لو ترك معها العاش معنى ونهاية (قوله قبل) الى المتن في النهاية (قوله ان علم) أي من خط المصنف أو الرواية عنه وقوله تنوين الاولين هما ابصار ونطق ع ش (قوله جلناه) أي كلام المصنف (قوله تقدير للاضافة) الاولى جعله بمعنى اسم الفاعل حال من النون ويجوز جعله على عدم التنوين (قول المتن فالاول قاتل الخ) وظاهر اطلاقهم عدم الضمان على الثاني أنه لا فرق بين كون فعل الاول عمداً وكونه خطأ أو شبه عمداً بل عدم الفرق بين كونه مضموناً وكونه غير مضمون كما لو اثم سبع الى تلك الحالة فقتله آخر ع ش وقد يفيد ذلك ما مر آتفا عن المغني والنهاية (قوله ومن ثم أعطى حكم الاموات الخ) قضيت جواز تجهيزه ودفنه حيث يشاء فيه بعد وانه يجوز تزويج زوجته حيث شاء اذا انقضت عدتها كان ولدت عقب سيرورته الى هذه الحالة وانه لا يرث من مات من أقاربه عقب هذه الحالة ولا على الصيد ادخل في هذه عقبها ولا مانع من التزام ذلك انتهى سم أقول ولا بعد أيضاً انه تقسم تركته قبل موته ع ش وحاشي عبارة المغني وحالة المذبح تسمى حالة اليأس وهي التي لا يصح فيها اسلام ولا رد ولا شيء من التصرفات وينقل فيها ماله لورثته الحاصلين حيث نزل من حدث ولو مات له قريب لم يرثه اه (قول المتن ويعزر الثاني) أي فقط ع ش (قوله لهتك حرمة ميت) الانصاع في مثله التخفيف بخلاف الخ فان الانصاع فيه التشديد ومنه قوله تعالى انك ميت وانهم ميتون ع ش (قوله وأنهم الخ) أي بالاولى وقوله فهو مع الخ انظر هل يترتب عليه غير ما يترتب على الاول (قوله ومنه) أي من الواصل الى حركة مذبوح (قوله ما لو قد) أي شق رشدي (قوله بعض احشائه) أي امعائه ع ش (قوله كطلب من الخ) عبارة المغني حكى ابن أبي هريرة ان رجلاً قطع نصفين فسكاه واستقى ماء فسقى وقال هكذا يفعل بالجيران اه (قوله ذلك) أي الوصول الى حركة مذبوح (قوله ليس عن روية الخ) بل يجري مجرى الهذيان الذي لا يصد عن عقل صحيح ولا قلب ثابت معنى (قوله وصرح بها) أي عبارة الانوار (قوله على ان قوله) أي الانوار (قوله ويرجع) الى الفرع في المغني والى

عقلاً اذا لامع من وصف الشيء بصفتين متباينتين (قوله وان شككنا في تذفف جرحه) الضمير يرجع للآخر في قوله فلا يقتل الآخر كما في تضييبه (قوله ادراك الخ) وهذه الحياة المستقرة التي يبقى معها الادراك ويقطع عونه بعد يوم أو أيام بخلاف الحياة المستمرة وهي التي لو ترك معها العاش مر (قوله مطلقاً) قضيت جواز تجهيزه ودفنه حيث يشاء فيه بعد وانه يجوز تزويج زوجته حيث شاء اذا انقضت عدتها كان ولدت عقب سيرورته

(٥٠ - (شروني وابن قاسم) - نامن) مشاهد حتى فيمن خرق بعض أمعائه لان بعض المهرة فعل فيها كان سبباً للحياة بعد ذلك وعبارة الانوار لو قطع حلقومه أو مريته أو أخرج بعض احشائه وقطع عونه لا يحال وصرح بها ان مجرد خروج بعض الاحشاء قد يبق مع الحياة على أن قوله وقطع عونه لا يحال رد عليه ما يأتي في باب الصيد والذبايح أنه مع استقرار الحياة لا أثر للقطع بعونه بعد وظاهر ان ما هنا كذا لئلا يظاهر أن تفاصيل بقاء الحياة المستقرة وعدمه ثم يأتي هنا ويرجع فيمن شك



في وصوله لها الى عدلين نجير بن (وان جنى الثاني قبل الانتهاء اليها فان دُفِعَ كثر بعد جرح فالتاني قاتل) لقطعها اثر الاول وان علم أنه قاتل بعد نحو يوم (وعلى الاول قصاص ٣٩٤) العضو أو مال بحسب الحال) من عمد وضد ولا نظر لسريان الجرح لاستقرار الحياة عنده (والا)

الفصل في النهاية (قوله في وصوله لها) أي الى حركة مذبح مغنى (قوله الى عدلين الخ) فلو لم يوجد أو نجيرا فهل يقال بالضمين لانه الاصل اولاد نفسه نظروا ويحتمل أن يقال بحسب دية عمد دون القصاص لانه يسقط بالشبهة ع ش (قول المتن اليها) أي حركة مذبح مغنى (قول المتن بعد جرح) أي من الاول مغنى قال ع ش الجرح هنا يقع الجرح لانه مثال للسجل والاثر الحاصل به جرح بالضم اه (قوله لقطعها اثر الاول الخ) عبارة المغنى فعليه القصاص أي والدية الكاملة لان الجراح انما يقتل بالسراية وحز القصة بقطع أثره ولا فرق بين أن يتوقع البر من الجراحات السابقة أو يتيقن الهلاك بها بعد يوم أو أيام لانه في الحال حياة مستقرة وقد عهد عمر رضي الله تعالى عنه في هذه الحالة وعمل بعدهم وصاياهم اه وقوله ولا فرق الخ في شرح الروض مثله (قوله وان علم انه) أي ان الاول رشيد أي جرحه (قوله كان قطع الخ) عبارة الروض وان جرحا جرحا يقتل غالبا كان قطع أحدهما الساعد والاخر العضد اه (قوله أو أجافاه) من الاجافة (قوله وهو) أي النزاع ع ش (قوله لانه قد يعيش) قال الامام ولوانتهى المريض الى سكرات الموت وبنت تخايله لم يحكمه بالموت وان كان يظن انه في حالة المقدود وفرقوا بان انتهاء المريض الى تلك الحالة غير مقطوع به وقد يظن ذلك ثم يشفي بخلاف المقدود ومن في معناه مغنى (قوله ثم تخالفهما) أي الجرح والمريض عبارة المغنى (تنبه) قضية كلام المصنف ان المريض المذكور يصح اسلامه وردته وليس مراد ابل ماذا كراههنا من انه ليس كالميت محمول على انه ليس كالميت في الجنابة وقصة تركه تزوج زوجته أمان في غير ذلك من الاقوال فهو فيه كالميت بقدر ينقذ كراهه في الروض من عدم صحة وميته واسلامه وردته ونحوها وحاصله ان من وصل الى تلك الحالة بجنابة فهو كالميت مطلقا ومن وصل اليها بغير جنابة فهو كالميت بالنسبة لا قوله وكالحى بالنسبة لغيرها كما جمع به بعض المتأخرين وهو حسن اه

\* (فصل في شروط القود) \* (قوله في شروط القود) الى قوله أو قتله في النهاية (قوله بعض شروط أخرى) بوجه انه أهمل بعضها لم يصرح به ولا يستفاد من كلامه هنا فلهذا ما مر في أول الباب من كون القتل عدوا وظلما (قوله يعني حرابته الخ) أي لا يكفي ظن كفر بل لابد من ظن حرابته أما اذا ظن أنه مفسد في كلامه ان المذهب وجوب القصاص مغنى (قوله أودى) انظر لم صور به مع ان مشله ما لو شك في انه حربي أو مسلم كإيادي رشيدى (قوله أو أوداه) أي الظن ع ش (قوله مطلق التردد) يشمل الوهم وظاهر انه غير مراد رشيدى (قوله أو الاشارة) الاولى تنكيره وتقديره على قوله أو أوداه الخ (قوله خلاف) لم نطالع عليه عبارة التي يرى وهذا أي عدم القصاص على من ظن حرابته بمخالفة فيه ثم ذكر محترز ظن الحرابة كما يأتي في الشارح فلم يتعرض لخلاف فيه ع ش (قوله كأن كان الخ) تصويرا لظن حرابته (قوله دوى الكفار) أي الحربيين ع ش (قوله واثبات اسلامه) أي القول به (قوله مع هذين) أي التزبي والتعظيم ع ش (قوله مطلقا) أي بدار الحرب وغيرها ع ش (قوله في دار الحرب) خرج به دارنا فيكون ردة ع ش ولعلمهم أرادوا بدار الحرب هنا كما يغيبه التعليل ما يشمل دار الكفر بان استولى الكفار على بلاد الاسلام ويحكمون على المسلمين واليه أشار سم بماتصه قوله بدار الحرب انظر هذا التقيد مع ما يأتي في شرح أو بدار الاسلام اه (قوله الاول) أي التزبي (قوله كذلك) أي سبيل الظن حرابته مع بقائه على الاسلام ع ش (قوله على مقالة غيره) أي من عدم الردة مطلقا (قوله أو يحل كلامه الخ) أي ثم وأما هنا فنصور

الى هذه الحالة وانه لا يرث من مات من آثاره عقب هذه الحالة ولا يملك صيد ادخل في يده عقبا ولا مانع من التزام ذلك

\* (فصل في شروط القود) \* (قوله أو شك فيها أي هل هو حربي أو دوى) خرج ما لو شك هل هو حربي مثلا أو مسلم كما سيأتي (قوله بدار الحرب) انظر هذا التقيد مع ما يأتي في قوله أو بدار الاسلام (قوله

بذفق الثاني أيضا ومات بهما كان قطع واحد من الكوع وآخون المرفق أو أجافاه (فقاتلان) لوجود المراءة منهما وهذا غير قوله السابق أو لا الى آخره لان ذلك في المية وهذا في الترتيب (ولو قتل مريض في النزاع) وهو الوصول لا آخر رمق (وعيشه عيش مذبح وجب) يقتله (القصاص) لانه قد يعيش مع أنه لا سبب بحال الهلاك عليه ثم تخالفهما انما هو بالنسبة لنحو الجنابة عليه ومصر المال للورثة أما الاقوال كالاسلام والردة والتصرف فهما سواء في عدم صحتها بهما (فرع) اندمات الجراحات واستمرت الحى حتى مات فان قال عدلا فطبائهما من الجرح فالقود والا فلا ضممان

\* (فصل في شروط القود) \* ووطا لها بمسائل يستفاد منها بعض شروط أخرى كما لا يخفى على المتأمل اذا (قتل) مسلم (مسلمان) ككفره) يعني حرابته أو شك فيها أي هل هو حربي أو دوى فذكر كراهه الظن تصويرا أو أوداه مطلق التردد أو الاشارة لخلاف (بدار الحرب) كان كان عليه مزي الكفار أو رآه يعظم آلهتهم واثبات اسلامه مع هذين لان الاصح أن التزبي يترتبهم غير

وردة مطلقا وكذا تعظيم آلهتهم في دار الحرب لاحتمال اكراه أو نحو فان قلت الرافعي يجعل الاول ردة مع ذكره هنا بدار كذلك قلت اما جرى هنا على مقالة غيره أو قصد مجرد التصوير أو يحل كلامه في غير دار الحرب



بدار الحرب فلا تناقض وان كان ضعيفا في نفسه اذ المعتمد عدم الردة مطلقا ع ش (قوله لما تقررو) وهو قوله وكذا ان عظيم آلهتهم بدار الحرب كردى أى بانهم مع عبارة الرشيدى أى من احوال الاكرام اه (قوله بل أولى) أى بل الترتيب في دار الحرب أولى لعدم كونه كفرا كردى (قوله أو قتله الخ) عطف على قتل مسلما وضميما للقول راجع لمسلما بلا قيد ظن كفره أخذ من قوله وان لم يظن كفره (قوله ولم يعرف مكانه) أى محله في صفهم فان عرفه فقتله القود كما يأتي عبارة المغنى واحترز بقوله ظن كفره عما اذا لم يظنه فقتله تفصيل فان عرف مكانه وقصد فقتله بدارنا الخ وان لم يعرف مكانه ورمى سبعا الى صف الكفار نظر ان لم يعين شخصا أو عين كافرا فخطأ وأصاب مسلما فلا قود ولا دية وكذا الوقت له في بيان أو نارة ولم يعرفه وان عين شخصا فاصابه فكان مسلما فلا قصاص وفي الدية القولان فيمن ظنه كافرا اه بحذف (قوله علم ان في دارهم) الى قول المتن وفي القصاص في المغنى (قوله في دارهم) أى أو في صفهم (قوله عين شخصا) كان المراد به عينه لرمى مثلا أى قصده بالرمى سم (قوله كلياتي) أى في قوله الصادق الخ (قوله لانه أسقطا) الى قوله اما اذا عرف في النهاية (قوله لانه أسقطا الخ) أى بمقامه في دار الحرب التي هي دار الاباحية مغنى أى أو في صفهم (قوله وثبوتها) أى الدية (قوله في ذلك) أى فيما اذا لم يسقط حرمة نفسه بمسار (قوله مطلقا) أى اهدار مطلقا حتى بالنسبة للكفارة (قوله كما تقررو) أى في شرح وكذا لاديه (قوله ولو بدارهم) ويحتمل أو بصفتهم سم وهو ظاهر كما حرم به ع ش فقال قوله وكان بدارنا أى وليس بصفتهم لم يأتى اه (قوله فيلزمه القود) بشرط علم محل المسلم ومعرفة عينه نهاية ومغنى (قوله أو بدارهم أو بصفتهم الخ) أى أو بصفته بدارهم الخ سم (قوله لماسر) أى من قوله لوضوح عذره ع ش (قوله أما اذا عرف الخ) ع ش قوله ولم يعرف مكانه (قوله ماسر) أى في مجتهد العمد (قوله لم يمدية مخففة) عبارة المغنى فدية مخففة على العاقلة اه (قوله وبقولنا مسلم) أى في قوله اذا قتل مسلم الخ سم (قوله لم نستعن به) فلو استعنا به لم يقتل ثم ظاهره وان كان المستعني به غير الامام من المسلمين وهو ظاهر ع ش (قوله ظن كفره الخ) خرج به ما لو عهده حرييا وسيأتي في قوله أما لو عهده حرييا الخ سم (قوله وغيرهما) أى كذبيته (قوله وليس) الى قوله أما لو عهده في النهاية الا قوله ان رأى الى بل الدية وقوله وجهه (قوله عليه زهم)

عين شخصا أم لا) كان المراد به لرمى مثلا أى قصده بالرمى (قوله ولو بدارهم) يحتمل أو بصفتهم (قوله أو بدارهم أو بصفتهم) أى أو بصفته بدارهم أو بصفتهم قد يخرج على ذلك ما وقع لبعض الصحابة من قتله من سمع اسلامه وحمله على أنه تقيته وكان ذلك في دارهم أو صفهم فله ذلك في صدوره ما سمع على غير وجهه التقية وقد يقال قضية الشرع الاعتداد بالاسلام وعدم جوار التعويل على ما يفتق من الارتياح في محتمل كونه تقية فتشكل الواقعة الا ان يقال هي واقعة محتملة على أنه قد يقال ليس بهذا من قبيل الشك المراد هنالان الظاهر انه ليس المراد الا أنه لم يعلم حاله لا قبله ولا في الحال بل تردد في انه مسلم أو كافر والواقع لبعض الصحابة أنه بعهد حرييا ثم سمع منه كلمة الاسلام فحملها على التقية فهذا شئ آخر يحتاج الى التامل ثم رأيت النووي في شرح مسلم ذكر أن في وجوب الدية قولين للشافعي (قوله أيضا أو بدارهم أو بصفتهم فهدر) بيقى ولو أراد قتل حربي يعلم أنه حربي في دارهم مثلا فقال لانه الا الله فقتله لا اعتقاده انه قالها تقية كما وقع لاسامه رضي الله تعالى عنه كبر واه مسلم وأن النبي صلى الله عليه وسلم بالغ في انكار ذلك عليه وقد قال النووي في شرحه وأما كونه صلى الله عليه وسلم لم يوجب على احامة قصاصا ولا دية ولا كفارة فقد استدلل به لاسقاط الجميع ولكن الكفارة واجبة والقصاص ساقط للتشبه وان ظنه كافرا ووطن أن اظهار كلمة التوحيد في هذه الحالة لا يجعله مسلما في وجوب الدية قولان للشافعي وقال بكل منهما بعض من العلماء انتهى ثم أجاب بان الكفارة على التراخي وتأخير البيان لوقت الحاجة تجوز وبأن اسامة محتمل أنه كان معسرا فان حرم الدية على قول الوجوب ليس له (قوله أما اذا عرف مكانه بدارنا) أخرجه دارهم فليراجع (قوله وبقولنا مسلم) أى في قوله اذا قتل مسلم مسلما الخ (قوله ظن كفره) خرج ما لو عهده حرييا وسيأتي في قوله أما لو عهده حرييا فقتله بدارنا الخ (قوله

لما تقررو في الثاني بل أولى  
أوقته في صفهم ولو بدارنا  
ولم يعرف مكانه وان لم يظن  
كفره (فلا قصاص) لوضوح  
عذره (وكذا لاديه) علم  
ان في دارهم مسلما أم لا عين  
شخصا أم لا عهد حوايه من  
عينه أم لا كلياتي (في الاظهر)  
لانه أسقطا حرمة نفسه وثبوتها  
مع الشبهة محله في غير ذلك  
ثم يجب الكفارة قطعا لانه  
مسلم باطنا ولا جناية منه  
تقتضي اهداره مطلقا  
وخرج بظن حوايته الصادق  
بعهدا وعدمه كما تقرروا  
انتفى ظنها وعهدا فان عهد  
أوطن اسلامه ولو بدارهم  
أو بصفته وكان بدارنا  
فيلزمه القود لتقصيره أو  
بدارهم أو بصفتهم فهدر  
لماسر أما اذا عرف مكانه  
بدارنا فقتله بها في غير  
صفهم حتى اذا قصد قتله  
قصدا معينا له كما لم يمس  
قتل به أو قتل غيره فاصابه  
لزمهم دية مخففة وبقولنا  
مسلم ذي لم نستعن به في قتل  
به (أو) قتل مسلما ظن كفره  
سواء حرايته ودينه وغيرهما  
كان رأى عليه زهم أو رآه  
يعظم آلهتهم (بدار الاسلام)



وليس في صف الحربيين  
(وجبا) أي القود والدية  
على البذل كينائي لأن  
الظاهر من حال من بدأنا  
الدية وإن كان على زيمهم  
(وفي القصاص قول) أنه  
لا يجب أن يأخذ زيمهم مثلاً لأنه  
أبطل حرمة بظهوره بزيمهم  
أو بتعظيمه لا لآلهتهم بل  
الدية لأنه كان من حقه في  
دارنا التثبت أما مجرد ظن  
الكفر فيجب معه القود  
قطعا (أو) نزل (من عهده  
مرتدا أو ذميا) يعني كافرا  
غير حربي ولو بدأهم (أو  
عبداً أو ظنهم قاتل أبيه فبان  
خلافه) أي أنه أسلم أو عتق  
أو لم يقتل أباه (فالذهب  
وجوب القصاص) عليه  
لوجود مقتضيه وجهه  
وعهده وظنه لا يبيح له ضرباً  
ولا قتلاً ولو في المرتد لأن قتله  
للإمام وفارق ما في الحربي  
بأنه يخلى بالهدنة والمرتد  
لا يخلى فتخاذه دليل على عدم  
ردنه أمالو عهده حربيًا فقتله  
بدارنا فإنه يقتل به على ما جرى  
عليه شارح لكن جرى شغلنا  
في شرح المنهج كغيره على أنه  
لا قود ولا دية بعذر باستصحاب  
كفره المتيقن فهو كالمقتول  
بدارنا في صفهم ويغفر بينه  
وبين ظن كفره بدارنا لأن  
رأه على زيمهم بأن هذه  
القرينة أضعف من تينك كما  
هو ظاهر ومحل الخلاف في  
القود كما تقرر أما الدية فالوجه  
وجوبها في نسخ شرح  
الروض هنا اختلاف  
واشكال للمأمل ولو قتل  
مسلياً بترس به المشركون

أي ويعظم آلهتهم (قوله وليس في صف الح) أو في صف الحربيين وعرف مكانه على ما تقدم سم (قوله  
وليس في صف الحربيين) أما إذا كان فيه فلا قصاص قطعاً ولا دية في الظاهر مغني (قوله أي القود) أي  
ابتداء والدية على البذل أي بدلا عن القود محلي (قوله على البذل) وقد يقال وجب القصاص إن وجدت  
المكافأة والدية إن لم توجد عرش (قول المتن وفي القصاص قول) محله حيث عهده حربيًا قتل قطعاً بخلاف  
من بدأ الحرب فإنه يكفي ظن كونه حربيًا وإن لم يعهد منه بية (قوله أما مجرد الظن الح) محتمل ظن حواشي  
كان رأي عليه الح سم عبارة السيد ع رأي الظن الخالي عن قرينة تؤيده ككونه على زيمهم أو يعظم  
آلهتهم اه (قوله غير حربي) سم كرمز (قوله لوجود مقتضيه) عبارة المغني نظر إلى ما في نفس  
الامر لاه قتله عمداً أو ظن لا يبيح القتل اه (قوله لوجود مقتضيه) وهو المكافأة عرش (قوله  
وعهده الح) عطف تفسير على جهله (قوله وظنه) الواو بمعنى أو (قوله لأن قتله للإمام) قضيته أنه لا يجب  
القصاص على الإمام والمعتمد إطلاق المتن إذا كان من حقه التثبت مغني وفي عرش عن سم على المنهج  
ما وافقه (قوله وفارق ما في الحربي) أي إذا كان في دارهم رشيدى عبارة سم لعل مراده بالنسبة  
لدارهم لأن عدم وجوب القصاص في عهده حربيًا إنما بالنسبة لدارهم أما بدارنا فنسند كره أنفالك قد  
يشكل الفرق حيث اه (قوله ما في الحربي) أي في أول الفصل كردى (قوله لكن جرى شغلنا  
في شرح المنهج الح) وعدم القود صريح الروض سم وعرش (قوله كغيره) أي غير الشيخ (قوله  
على أنه لا قود الح) جزم به النهاية (قوله في صفهم) أي ولم يعرف مكانه كما (قوله بان هذه القرينة)  
أي التزيم بزيمهم مثلاً (قوله من تينك) أي استحباب الكفر المتيقن والمقام في صفهم (قوله فالوجه  
وجوبها) معتمد عرش عبارة الخالي وعليه دية العمدة فلا فائدة في شرح الارشاد اه أي في الامداد  
والاسعاد من عدم وجوب الدية (قوله ولو قتل مسلياً بترس الح) عبارة الروض وشرحه في الجهاد أو تترسوا

وليس في صف الحربيين أو في صف الحربيين وعرف مكانه على ما تقدم (قوله أما مجرد ظن الكفر الح)  
محتمل قوله كان رأي عليه زيمهم الح (قوله ما في الحربي) لعل مراده بالنسبة لدارهم عدم وجوب القصاص  
في عهده حربيًا إنما بالنسبة لدارهم أما بدارنا فنسند كره لكن يشكل الفرق حيث اه (قوله لكن جرى  
شغلنا في شرح المنهج كغيره على أنه لا قود) عدم القود صريح الروض (قوله أما الدية فالوجه وجوبها)  
خالقه في شرح الارشاد حيث قال ما نصه لان عهده حربيًا فقتله وهو على زيم الكفار بدارنا أو دارهم أو صفهم  
فلا قود إلى أن قال وكذا الدية فيه على الأوجه وان اقتضى كلام المصنف وجوبها أو رضاه في الاسعاد انتهى  
وقضيته ان نفي الدية إذا قتله بدارهم غير منقول أو غير مرجح له سم حيث عهده حربيًا فالوجه أيضاً وقضية قوله  
السابق هنا عهده حربيًا من عينه أولاً خلافه (قوله ولو قتل مسلياً بترس به المشركون الح) عبارة الروض  
وشرحه في باب الجهاد أو تترسوا بمسلم وذمى فلا زيمهم ان لم تدع ضرورة الحريم سم واحتمل الحال الاعراض  
عنهم فالورى يرام فقتل مسلياً فكيف معلوم مما في الجنائيات فالودعت ضرورة إلى ذلك بماز رميهم وتوقيناه  
أي المسلم أو الذمى بحسب الامكان فان قتل مسلياً أو قوله من زيادته عرف قاتله ليس له كبير جدوى وجبت  
الكفارة لأنه قتل معصوماً وكذا الدية ان علم القاتل مسلياً إذا كان يمكن توقيه والرى إلى غير بخلاف ما إذا  
لم يعلم مسلياً وإن كان يعلم ان فيه سم سم الشدة الضرورة لا القصاص لأنه مع تجوز الرمي لا يجتمعان وإن  
تترس كافر بترس مسلياً أو ركب فرسه فترس مسلياً فقتله مضمناً إلا ان اضطر بأن لم يمكنه في الالتحام الدوم الا  
بإصابته فلا يضمن في أحد الوجهين وقطع المتولى بأنه يضمنه انتهى باختصار وقوله السابق مما في الجنائيات  
إشارة إلى التفصيل المذكور هنا السابق في كلام الشارح كغيره الذي منعه ما إذا عرف مكانه الح وقوله في  
المسئلة الأخيرة ضمته ينبغي بالقود ان قصد قتله معينا بالدية المحقة ان قصد غيره فاصابه (قوله أيضاً ولو قتل  
مسلياً بترس به المشركون الح) الظاهر انه أراد بهذه الصورة ما في الحاشية المتقدمه عن نزوح وشرحه في  
قوله فان قتل مسلياً أو قوله من زيادته عرف قاتله الح المقروض فيما إذا دعت ضرورة إلى رميهم لا المنقول عنهما



بدارهم فان علم اسلامه لم يمتد به والا فلا (ولو ضرب) من لم يبع له الضرب (مريض جمل مرضه ضرب) يا يقتل المريض (دون الصحيح غالباً  
(وجوب القصاص) عليه لتقصيرهم فان عفي على الدية فكأنها على الضارب وان فرض (٢٩٧) أن للمريض دخلاً في القتل (وقيل

لا) يجب عليه لان ما أتى به  
غير مهلك في ظنهم يرد بانه  
لا عبرة بظنهم مع تحريم الضرب  
عليه ومن ثم لم يلزم نحو  
مؤدب ظن أنه صحيح وطبيب  
سقاء دواء على ما يأتي لظنه انه  
يحتاج اليه الا دية أي دية  
شبه العمد كما هو ظاهر ولو  
علم بمرضه أو كان ضربه  
يقتل الصحيح أيضاً وجب  
القود قطعاً واعلم أن للقود  
شروطاً في القتل قد مررت وفي  
القاتل وستأتي وفي القتل  
كما قال (ويشترط لو جوب  
القصاص) بل والضممان  
من أصله على تفصيل فيه  
(في القتل اسلام) مع عدم  
نحوه سباً وقطع طريق  
الخبر الصحيح فاذا قالوها  
صموا مني دماءهم وأموالهم  
الابحتمها (أو أمان) يحقن  
دمه بعتد ذمة أو عهداً أو  
أمان مجرد ولو من الأحاد  
أو ضرب برق لا به يصير مالا  
للمسلمين وما لهم في أمان  
لصمته حينئذ ويشترط  
للقود وجود العصمة التي  
هي حقن الدم من أول أجزاء  
الجناية كالرعي إلى الزهوق  
كما يأتي (فيهدر) بالنسبة  
لكل أحد المائل اذا تعين  
قتله في دفع شره (الحربي)  
ولو نحو امرأة وصي لقوله  
تعالى فاقتلوا المشركين حيث  
وجدتموه (والمرتد) الأعلى

بمسلم وذم فلا ترميهم ان لم تدع ضروره الى ترميهم واحتمل الحال الاعراض عنهم فلورمي رام فقتل مسلماً  
بحكمه معلوم مما مر في الجنائيات فلو دعت ضروره الى ذلك جازوهم وتوقفناه أي المسلم أو الذي بحسب  
الامكان فان قتل مسلم وجبت الكفارة وكذا الدية ان علمه القاتل مسلماً اذا كان يمكنه توقيفه والري الى غيره  
بخلاف ما اذا لم يعلم مسلماً وان كان يعلم ان فيه مسلماً لا القصاص وان تترس كافر بترس مسلم أو ركب قرسه  
فرماه مسلم ضربه الا ان اضطر بان لم يمكنه في الالتحام الدفع الا باصابته فلا يضمنه في أحد وجهين وقطع المتولى  
بانه يضمنه انتهت باختصار والظاهر ان مراد الشارح هنا قول الروض وشرحه المار فان قتل مسلم وجبت  
الكفارة الخ المقروض فيما اذا دعت ضروره الى ترميهم سم (قوله بدارهم) انظر مفهومه ولعل المراد  
بدارهم هنا ما يشمل ما استولى عليه من دار الاسلام (قوله والا فلا) أي فلا تلزمه الدية وتجب عليه الكفارة  
عش (قوله من لم يبع) الى قوله بشرط أن لا يرجع في النهاية (قوله لتقصيره) لان جهله لا يبيح له الضرب  
مغنى ونهاية (قوله نحو مؤدب) كالزوج والمعلم مغنى (قوله الا دية) فاعلم لم يلزم كردى (قوله ولو علم بمرضه)  
الى قوله ويشترط للقود في المغنى (قوله وقد مررت) وهي كونه عمداً ظمناً من حيث الاتلاف (قوله بل  
والضمان) أي الشامل للدية (قوله وقطع طريق) أي تختم قتله به كما يأتي سم (قوله فاذا قالوها) أي لا اله الا  
الله مغنى (قوله الابحتمها) لا دخل له في الدليل كما لا يخفى رشدي (قوله يحقن دمه) أشار به الى ان المراد الايمان  
بالمغنى الغوى الشامل لنحو الجزية كما أشار اليه أيضاً بقوله بعقد ذمة الخ رشدي (قوله به بصير) أي بضرب  
الرق عش (قوله من أول الخ) متعلق بوجود الخ (قوله كالرعي) مثال الجناية (قوله كما يأتي) أي في أو آخر  
الفصل (قوله بالنسبة لكل أحد الخ) شامل للذي والمعاهد عش (قوله ولو نحو امرأة وصي) انما  
أخذهما غاية لمهمة قتلها عش (قوله الأعلى مثله) فلا يهدر في قتل بمن مثله عش عبارة المغنى والمراد  
اهداره أي المرتد في حق مسلم امانى حتى ذمى أو مرتد فسيأتى اه (قوله بينه) أي المرتد (قوله وبين الحربي)  
أي حيث هدر ولو على مثله (قوله بانه) أي المرتد وقوله على مثله أي مرتد مثله عش (قوله مبتداً) أي وخبره  
كغيره وكانه انما أعرب به لتلايته توهم عطفه على الحربي سم (قوله وقاطع الطريق الخ) مبتداً أخبره قوله  
مهدرون (قوله وتارك الصلاة) قال في الروض ويعصم تارك الصلاة بالجنون والسكر أي فلا يقتل حالهما  
الا المرتد أي فيقتل حال جنونه أو سكره اه وفي باب تارك الصلاة كلام في ذلك ينبغي مراجعته سم وعش  
(قوله الأعلى مثلهم) قضيته ان القاطع غير مهدر على التارك وبالعكس الا ان يريد المماثلة في الاهدار كما  
سيأتي سم أي في قول الشارح فالأصل ان المهدر الخ (قوله كما أشار اليه الخ) انظر وجهه الاشارة رشدي

قبل هذا المقروض فيما اذا لم تدع الى ذلك لانه ذكر ان حكمه معلوم مما مر في الجنائيات وقد علم مما مر فيها انه  
قد يجب القود كما في قول الشارح السابق اما اذا عرف مكانه بدار الخ فلا يأتى اطلاق انه ان علم اسلامه لم يمتد  
ديته والا فلا ولا المنقول عنه آخر المذكور بقوله وان تترس كافر بترس مسلم الخ لان الظاهر ان الضمان  
هنا قد يكون بالقصاص وأيضاً قد أبهموا الضمان فيبعد أن يتصرف هو بعينه تأمل (قوله وقطع طريق)  
ان أريد ان قطع الطريق يهدر من حيث كونه صائلاً دخل فيما قبله أو مطلقاً فسيأتي انه لا يستحق القتل  
الا اذا قتل مع انه حينئذ لا يهدر الا بالنسبة للمتولى الا ان يريد ما اذا تختم قتله في قطع الطريق فانه حينئذ لا يقتل  
قاتله الا ان كان مثله فليست تأمل ثم رأيت كلامه لا حتى يهدر على ارادته ما ذكرناه بقولنا الا أن الخ (قوله  
مبتداً) خبره كغيره (قوله أيضاً مبتداً) أعرب به كانه لتلايته توهم عطفه على الحربي (قوله وتارك الصلاة)  
قال في الروض ويعصم تارك الصلاة بالجنون والسكر لا المرتد اه وفي باب الصلاة كلام في ذلك عن النووي  
وشيره ينبغي مراجعته (قوله الأعلى مثلهم) قضيته ان القاطع غير مهدر للتارك وبالعكس الا ان يريد

مثله كما يأتي للخبر الصحيح من بدل دية فاقتلوه ويفرق بينهم وبين الحربي بانه ملتزم فعصم على مثله ولا كذلك الحربي (ومن) مبتدأ (عليه  
قصاص كغيره) في العصمة في حق غير المستحق فيقتل قاتله وقاطع الطريق المتختم قتله وتارك الصلاة ونحوهما مهدرون الأعلى مثلهم كما أشار  
اليه بقوله



(قول المتن والزاني الخ) أي المسلم مغني (قوله غير الحربي) أي الشاذل للمعاهد والمؤمن مغني (قوله أو مرند) عطف على ذمي (قوله لهما) أي الذي والمرند (قوله وأخذ منه) قد يشكل الأخذ بان الذي لاحق له في الواجب على الذي سم وقد يجاب بان الذي وان لم يكن له حق لكن الذي الزاني دونه فقتل به عس (قوله وأخذ منه البلقيني) جزم به المغني (قوله ليس زانيا محصنا الخ) فان كان مثله قتل به مغني (قوله ويؤخذ منه الخ) أي من قوله ولاحق لهما الخ رشيد قال السيد عر لا يخفى ما في هذا الأخذ من الخفاء وبسليم ظهوره فلاحتمال الثاني أرجح فيما يظهر اه وسياق عن عس ما يوافق (قوله به) أي بالمسلم الزاني المحصن عس (قوله ويحتمل الأخذ الخ) هذا الصنيع يقتضي اعتماد الاول ولكن الاحتمال المذكور هو المعتمد أخذنا من قوله ويوجه الخ عس (قوله ليس زانيا) الى قوله بشرط أن لا يرجع في المغني (قوله بشرط أن لا يرجع عنه الخ) خلافاً للنهاية التي عباد الاول وسواء أقتله قبل رجوعه عن اقراره أو رجوع الشهود عن شهادتهم أم بعده اه قال الرشيد في قوله أم بعده أي لاختلاف العلماء في صحة الرجوع لكن هذا انما ياتي في رجوعه عن الاقرار كما نقله سم على المنهج عن الشارح فليراجع الحكم في رجوع الشهود اه (قوله بشرط الخ) وفي شرحه للارشاد خلاف ذلك حيث قال فيه بعد ذكر ما يوافق ما هنا عن البلقيني والاذري ما نصه لكن الذي صححه الشيخان انه لا يقدح في اختلاف العلماء في سقوط الحد بالرجوع وحيث فلا فرق بين علم القاتل وجهه انتهى اه سم (قوله مما مر الخ) أي على ما جرى عليه شيخ الاسلام في شرح المنهج كغيره فليوجه عدم القتل هنا فيما اذا جهل الرجوع باستصحاب استصحاب القتل وبذلك يندفع اشكال سم بما نصه قوله مما مر فيما لو عده حرياً يتأمل سم (قوله بلا ترجع) وفي الروضة ما نصه ولو قتله شخص بعد الرجوع ففي وجوب القصاص وجهان نقلهما ابن كج وقال الاصح لا يجب وبه قال أبو اسحق لاختلاف العلماء في سقوط الحد بالرجوع انتهى سم (قوله كما يحتمل البلقيني الخ) وانما يتجه هذا اذا كان القتل قبل الحكم بشهادتهم فانه حينئذ مباشر وهم متسبيون أما اذا كان بعده فلا أثر لرجوعهم بالنسبة له لعذره وعدم تعديده سم ويغني عنه قول الشارح ويجهل انه لم يثبت الخ الا أن يريد التأكيذ والتوضيح (قوله ولورآه) الى قوله لكنه لا يقبل في النهاية (قوله ولورآه زني الخ) أي والحال انه علم ذلك كما هو ظاهر والا فلا يلزم ذلك فقتله وادعى اني انما قتلت لاني رأيت زني وهو محصن لم يقبل منه ذلك بل يقتص منه كما هو ظاهر سم على ج اه عس (قوله لم يقتل الخ) أي لم يستحق القتل باطنا كما يعلم من كلام غيره رشيد وهذا التفسير غير ما مر عن سم آتفاؤ برج بل يعين ارادته قول الشارح لكنه الخ

المماثلة في الاهداء كما سيأتي (قوله وأخذ منه البلقيني الخ) قد يشكل الأخذ بان الذي لاحق له في الواجب على الذي (قوله بشرط أن لا يرجع عنه الخ) في شرحه للارشاد خلاف ذلك حيث قال قال يعني البلقيني ولو قتله بعد رجوعه عن اقراره أو رجوع الشهود قتل به الا اذا ظن بقاء شهادتهم فهو كظن الردة أي فيقتل أيضاً لكن على خلاف فيما ذكره في رجوعه حري عليه الا فرعي وغيره ونص الام صريح فيه لكن الذي صححه الشيخان في حد الزنا انه لا يقدح في سقوط الحد بالرجوع وحيث فلا فرق بين علم القاتل وجهه انتهى (قوله مما مر فيما لو عده) يتأمل (قوله ثم رأيت في ذلك وجهين بلا ترجع الخ) في الروضة في كتاب حد الزنا ما نصه ولو قتله شخص بعد الرجوع ففي وجوب القصاص وجهان نقلهما ابن كج وقال الاصح لا يجب وبه قال أبو اسحق لاختلاف العلماء في سقوط الحد بالرجوع انتهى سم (قوله كما يحتمل البلقيني) قال في شرح الارشاد وانما يتجه هذا اذا كان القتل قبل الحكم بشهادتهم لانه حينئذ مباشر وهم متسبيون أما اذا كان بعده فلا أثر لرجوعهم بالنسبة له لعذره وعدم تعديده وان أثر في وجوب الحد وعليهم لتعديدهم انتهى فليتأمل (قوله ولورآه زني الخ) الى قوله لم يقتل به قطعاً أي والحال انه علم ذلك كما هو ظاهر والا فلا يلزم ذلك فقتله وادعى اني انما قتلت لاني رأيت زني وهو محصن لم يقبل منه ذلك بل يقتص منه كما هو ظاهر (قوله

والمراد به غير الحربي أو مرند (قتل به) اذ لا تسلط لهما على المسلم ولا حق لهما في الواجب عليه وأخذ منه البلقيني ان الزاني الذي المحصن اذا قتله ذمي ولو مجموع ليس زانيا محصنا ولا يجب قتله بخوف قطع طريق لا يقتل به ويؤخذ منه أيضاً أن محل عدم قتل المسلم المعصوم به ان قصد بقتله استيفاء الواجب عليه أو أطلق بخلاف ما اذا قصد عدم ذلك لانه صرف فعله عن الواجب ويحتمل الأخذ باطلا فهم ويوجه بان دمه لما كان هدراً لم يؤثر فيه الصارف (أو مسلم) ليس زانيا محصنا (فلا) يقتل به (في الاصح) لاهدائه وانما يعز ولافتيانه على الامام سواء أثبت زناه بينة أم باقراره بشرط أن لا يرجع عنه والقتل به أي ان علم برجوعه فيما يظهر مما مر فيما لو عده حرياً ثم رأيت في ذلك وجهين بلا ترجع ولا ريب ان ما ذكرته أوجههما ولو قتله قبل أمر الحاكم بقتله ثم رجع الشهود وقالوا تعمدنا الكذب قتل به دونهم كما يحتمل البلقيني وهو متجه لانه لم يثبت زناه بمجرد الشهادة غير مبيح للأقدام ولورآه زني وعلم احصانه فقتله لم يقتل به قطعاً لكنه لا يقبل منه ذلك بالنسبة للاحكام

القاهرة الاينة أو عيسى من دودة من الوارث وكذا



في سائر نظائره قيل ولا يعز ولا فتيت هنا ان قتله قبل انفصاله عن نحو حليلته ووجه بان هذا اولاد فيه حجة تجتبه لقتله فعذرفيه ونحو ج بقولي ليس رانيا محصنا الزاني المحصن فيقتل به مالم يأمره الامام بقتله ويظهر ان يلحق بالزاني المحصن في ذلك كل مفسد كارك صلاة وقاطع طريق بشرطه فالخامس ان المهدر معصوم على مثله في الاهدار وان اخذنا في سببه ويد السارق مهذرة الاعلى مثله سواء المصروف منه وغيبه (و) يشترط لو جوبه (في القاتل) شروط منها لتكليف ومحصلة (بلوغ وعقل) فلا يقتل (٣٩٩) صبي ومجنون حال القتل وان كاف عند

مقدمته كالرعي أو عقبه كما حرره بما فيه في شرح الارشاد الصغير وذلك الحديث الصحيح رفع القلم عن ثلاثة ولعدم تكليفهما (والسذبة حوبه على السكران) وكل متعدي بمنزلة عقله لتعديه فلا نظر لاستتار عقله لانه من ربط الاحكام بالاسباب اما غير المتعدي كان اكره على شرب مسكرا وشربا فانه دواء او ما فاذا هو مسكر فلا قود عليه له نذره (ولو قال كنت يوم القتل) أي وقته (صبياً ومجنوناً صديقاً بينه ان أمكن الصبا) فيه (وعهد الجنون) قبله ولو متقطعا لاصل بقائه احبته بخلاف ما اذا اتقى الامكان والعهد ولو اتفقا على زوال عقله وادعى الجنون والولي السكر صدق القاتل بينه ومثله كما هو ظاهر ما لو قال زال عيالي اتعدي به وقال الولي بل بما تعديت به (ولو قال انما صبي الآن) وأمكن (فلاقتصاص ولا يحلف) أنه صبي كما سيدكره يضاف دعوى القسم والقسامة لان تعديفه على ذلك يثبت صبا والولي

(قوله في سائر نظائره) أي كروية سرقة شخص بشرطها (قوله هنا) أي فيما لو رآه زني الخ (قوله عن نحو حليلته) هل هو قيد كما هو ظاهر التوجيه (قوله ونحو) أي المتزني النهاية (قوله الزاني الخ) أي المسلم مغني (قوله فيقتل به) أي للمكافاة ع ش (قوله كارك صلاة) أي بعد أمر الامام بما مغني (قوله بشرطه) راجع لكل من المعطوف والمعطوف عليه (قوله فالخامس الخ) ودعاه ما اذا كان القاتل مرئيا والقاتل مسلما رانيا محصنا أو نحو وقد مر ان المسلم لا يقتل بالكافر الا أن يقال مراده مالم يمنع مانع لكنه بعيد أو ان المراد حاصل ما تقدم قبله وهو بعيد أيضا مع جعله ضابطا لشيء (قوله معصوم على مثله الخ) أي مالم يأمره الامام بقتله أخذنا مالم سم أي آتقا (قوله وان اخذنا في سببه) كزنا وتزني صلاة أو قطع طريق ع ش (قوله ومحصلة) بتشديد الصاد المكسورة وحقيقة التزام ما فيه كافة ع ش (قوله فلا يقتل صبي ومجنون حال القتل) كذا في النهاية والمغني (قوله أو عقبه) عطف على عند مقدمته والصغير لقتل (قوله وذلك) راجع لقوله فلا يقتل الخ (قول المتن على السكران) أي المتعدي مغني (قوله وكل متعدي) أي قوله ومثله في النهاية والمغني (قوله أو شرب) عطف على أكره (قوله فلا قود الخ) ويصدق في ذلك وان قامت قرينة على كذبه لشبهة فيسقط القصاص عنه وتجب الدية ع ش (قول المتن ولو قال كنت الخ) قال في الروض وان قامت بينتان مجنونه وعقله تعارضا انتهى وينبغي أن يجري ذلك فيما اذا قامت بصا وبلوغه سم أي ثم ان عهد الجنون وأمكن الصبا صدق الجناني والافالولي كقولهم تكن بينة ع ش عبارة للمغني ولو قامت بينة مجنونه وآخرى بعقله ولم يعلم حاله قبل ذلك أو علم حاله وكانت البيتان مقيدتين بحالة الموت تعارضتا اه (قوله ولو اتفقا) أي ولي القتل والقاتل مغني (قوله وادعى) أي القاتل (قوله السكر) أي بتعدي مغني (قوله صدق القاتل الخ) أي فلاقتصاص عليه ان عهد جنونه وتجب الدية ع ش (قوله ما لو قال) أي الجناني (قوله الا أن) أي قوله وانما يحلف كافر في المغني والى قوله وقوله عقبه في النهاية الا قوله لعدم التزامه وقوله نعم الى المتن (قوله وان تضمن الخ) غاية (قوله قضيته) أي قوله لوجود الخ ع ش (قوله الابناء مقتض القتل الخ) لانه اشارة بالبلوغ في الكافر دون المسلم سم والمراد أن المسلم اذا ثبتت عاتته وشك في بلوغه لا يحكم ببلوغه فلا يقتل ولا يثبت له شيء من أحكام البالغين بخلاف الكافر فانه اذا ثبتت عاتته وشك في بلوغه قتل اكتفاء بنبات العانة ع ش (قوله ومنها) أي شروط وجوب القود (قول المتن ولاقتصاص) أي ولا دية مغني (قوله وان عصم) الى قوله نعم لو اراد في المغني (قوله وان عصم) أي باسلام أو عقدت مغني (قوله بعد) أي بعد القتل (قوله لعدم التزامه) أي أحكامنا مغني (قوله من عدم الاقادة) أي عدم الاقتصاص (قوله لذلك) أي لا التزامه أحكامنا (قوله لم يضمنوا) وهو المعتمد زيادي اه ع ش (قوله على الاصح) وفاقا لنهاية وخلافا للمغني عبارته تنبيه محله في المرتد اذا لم يكن له شوكة وقوة والافضيه قولان أظهرهما عند البغوي الضمان

فالخامس الخ) كذا شرح م (قوله معصوم على مثله في الاهدار) أي مالم يأمره الامام بقتله أخذنا مالم قبله (قول المتن على السكران) أي المتعدي (قول المتن ولو قال كنت يوم القتل صبياً ومجنوناً الخ) قال في الروض وان قامت بينتان مجنونه وعقله تعارضا انتهى وينبغي أن يجري ذلك اذا قامت بصا وبلوغه (قوله لاننا نقول الابناء مقتض القتل ثم) لانه اشارة بالبلوغ في الكافر دون المسلم (قوله ومنها مكافاة) بان لم يفضل

لا يحلف في تخليفه بطلان تخليفه وانما يحلف كافر أن يثبت وأريد بقتله فادعى أنه استعمل يدوا وان تضمن حلقها ثبات صبا لوجود اشارة بالبلوغ فلم يترك بمجرد دعواه لا يقال قضيته أنه لو أثبت هنا وجب تخليفه لاننا نقول الابناء مقتض القتل ثم لاهنا كما مر في الخبر (و) منها عدم الحراية فيقتل (لاقتصاص على حربي) وان عصم بعد عدم التزامه ولما تواتر عنه صلى الله عليه وسلم وعن أصحابه من عدم الاقادة بمن أسلم كوحشي قاتل حزة رضي الله عنهما (ويجب) القود (على المعصوم) بامان أو هدية أو ذمة لا التزامه أحكامنا ولو من بعض الوجوه (والمرتد) وان كان مهذرا لذلك نعم لو ارتدت طائفة لهم قوة وأنفقوا لا أو نفقاتهم أسلموا لم يضمنوا على الاصح المنصوص (و) منها (مكافاة)



وهو الظاهر وظاهر تعبير الشرح الصغير يقتضي ترجيح المنع اهـ (قوله بالهمز) الى قوله وقوله عقبه في الغنى  
(قوله حيثئذ) أي حين القتل (قوله بغيره) أي غير المسلم عـش (قوله ليشمل) اهـ له للتفسير المذكور (قوله  
وتخصيصه) أي الكافر في الخبر عـش عبارة الغنى اعلم ان الذي ينبغي على خلاف الحنفية فانهم يقولون ان  
المسلم يقتل به وحده الكافر في الحديث على الحرب بقوله بعد ولا ذوة عهد في عهد وذو العهد يقتل بالعاهد  
ولا يقتل بالحربي لتوافق المتعاطفين وأجيب عن جلهم على ذلك بان قوله صلى الله عليه وسلم لا يقتل مسلم  
بكافر يقتضي عموم الكافر وبأنه لو كان كما قالوه لخلا عن الفائدة لانه يصير التقدير لا يقتل المسلم اذا قتل  
كافرا حرييا ومعلوم ان قتله عبادة فكيف يعقل انه يقتل به اهـ (قوله وقوله عقبه الخ) جواب عما ورد على  
قوله لا دليل له من ان له دليلا وهو القول المذكور وعقبه لان معناه ان المعاهد لا يقتل بحربي فيراد بالكافر في  
المعطوف عليه الحربي لوجوب الاشتراك بين المتعاطفين في الحكم وصفته سم (قوله من قبيل عطف الجملة  
الخ) أي وجوب اشتراك المتعاطفين في صفة الحكم لو سلم انما هو في عطف المفرد (قوله فلا دليل فيه) أي  
في قوله عقبه ولا ذوة عهد الخ (قوله احتياجه) أي قوله ولا ذوة عهد الخ (قوله للتقدير) أي تقدير بحربي (قوله  
فالمراد الخ) يتأمل وجه منع هذا الاستدلال السابق الا أن يكون مراده أنه لا عطف على هذا أصلا سم (قوله  
أنه لا يقتل) أي المعاهد (قوله استثناء) حال أو مفعوله (قوله من المفهوم) أي مفهوم مسلم في لا يقتل مسلم

قتله باسلام أو أمان أو حرية الخ قال في التبيين ومن قتل من لا يقاد به في المحاربة فقتله قولان أحدهما يجب  
القتل والثاني لا يجب انتهى وقوله من لا يقاد به كان قتل مسلم كافر أو حرييا وقوله قولان أي بناء على ان  
المغلب في قتل المحاربة معنى الحد أو معنى القصاص وعبارة المنهاج في باب قطع الطريق وقتل القاطع يغاب  
في معنى القصاص وفي قول الحد فعلى الاول لا يقتل بولده وذى انتهى (قوله تامة) برده عليه أنه لو قتل مبعوض  
من بعض الرق لم يقتل منه كانه بناء عليه في هامش الصفحة الآية تامة على أخذ هذه مما سياتي مع أنه لم يفضل  
بحرية تامة الا أن يجاب بالتفصيل في المفهوم فقد تؤثر غير التامة كفي هذا المثال وقد لا تؤثر كفي قتل مبعوض  
مبعضا آخر مع تفاوت الحرية أولا وكلو وجسد سبب الحرية فقط كالكتابة والاستيلاء (قوله وقوله عقبه ولا  
ذوة عهد الخ) قال الجلال المحلى في شرح جمع الجوامع في قوله والاصح أن عطف العام على الخاص وعكسه  
لا يخص العام مائة وقيل يخصه أي يقصره على ذلك الخاص لوجوب الاشتراك بين المعطوف والمعطوف  
عليه في الحكم وصفته قلنا في الصفة ممنوع مثال العكس حديث أبي داود وغيره لا يقتل مسلم بكافر ولا ذوة عهد  
في عهد يعني بكافر حربي فلا جاع على قتله بغير الحربي فقال الحنفى يقدر الحربي في المعطوف عليه لوجوب  
الاشتراك بين المعطوفين في صفة الحكم فلا ينافي ما قال به من قتل المسلم بالذمى انتهى فقول الشارح وقوله  
عقبه الخ جواب عن سؤاله مقرر على قوله لا دليل له بان يقال بل له دليل وهو القول المذكور وعقبه لان معناه ان  
المعاهد لا يقتل بحربي فيقدر الحربي في المعطوف عليه لوجوب الاشتراك بين المتعاطفين في الحكم وصفته  
(قوله أيضا وقوله عقبه ولا ذوة عهد في عهد الخ) عبارة الزركشي وأما جلهم أي المخالفين الكافر في قوله  
لا يقتل مؤمن بكافر على الحرب بقوله بعده ولا ذوة عهد في عهد وذو العهد يقتل بالمعاهد ولا يقتل بالحربي  
لتوافق المتعاطفين فجب جوابان أحدهما ان قوله لا يقتل مؤمن بكافر يقتضي عموم الكفار من أهل الذمة  
والمعاهد بن والحربيين فلا يجوز تخصيصه باضمار وقوله ولا ذوة عهد كالم مبتدأ أي لا يقتل ذو العهد لاجل  
عهد والثاني أنه لو كان كما قالوا لخلا عن الفائدة لانه يصير التقدير لا يقتل مسلم قتل كافر حرييا فان قتله  
عبادة معلومة قطعاً فكيف يقتل به ولان عطف الخاص على العام لا يقتضي تخصيص العام على الصحيح انتهى  
(قوله فلا دليل فيه للمخالف) أي على تخصيص الكافر بغير الذي بالطريق المتقدم في الحاشية المتقدمة  
عن شرح جمع الجوامع (قوله فالمراد أنه لا يقتل بحربي استثناء الخ) يتأمل وجه منع هذا استدلال  
الحنفى السابق عن شرح جمع الجوامع الا أن يكون مراده أنه على هذا لا عطف (قوله من المفهوم)  
أي مفهوم قوله لا يقتل مسلم بكافر فان مفهومه ان غير المسلم وهو الكافر يقتل بالكافر (قوله

بالهمز أي مساواة من  
المقتول لقاتله حال الجنابة  
بان لا يفضل قتله حيثئذ  
باسلام أو أمان أو حرية  
تامة أو أصالة أو سيادة  
(قوله لا يقتل مسلم) ولو مهدرا  
بخوفا (بذمى) يعني بغيره  
ليشمل من لم تبلغ الدعوة فانه  
وان كان كالمسلم في الآخرة  
ليس كهو في الدنيا لغير  
الخارجي ألا لا يقتل مسلم بكافر  
وتخصيصه بغير الذي لا دليل  
له وقوله عقبه ولا ذوة عهد في  
عهد من قبيل عطف الجملة  
عند المحققين أي لا يقتل  
المعاهد مدة بقاء عهده فلا  
دليل فيه للمخالف وعلى  
فرض احتياجه للتقدير  
فالمراد أنه لا يقتل بحربي  
استثناء من المفهوم وهو  
قتل الكافر بالكافر فلا  
تخصيص فيه



على أنه لا يجوز التخصيص بضمير ولأنه لا يقتض منسبه في الطرف فالنفس أولى ولا يه لا يقتل بالمستأمن اجماعا والعبر في قنن وحروفن هما  
اسلاما وضده دون السيد (ويقتل ذمي) وذو امان (به) أي المسلم (وبذمي) وذی امان (وان اختلفت ملتهما) كيهودي ونصراني ومعاهد  
ومستأمن لان الكافر كلمة واحدة (فلو أسلم القاتل لم يسقط القصاص) لتكافهما حالة (٤٠١) الجنابة ولا نظر لما حدث بعدهما ومن

ثم لو زنى فن أوفد فم  
عق لم يحد الا حد القن  
وعليه حل الخبر المرسل ان  
صح أنه صلى الله عليه وسلم  
قتل يوم خيبر مسلما بكافر  
وقال أنا أكرم من وفي بذمة  
(ولو جرح ذمي) أو ذوا امان  
(ذميا) أو ذوا امان (وأسلم  
الجرح ثم مات المجروح)  
على كفره (فكذا) لا يسقط  
القصاص في الطرف قطعا  
ولا في النفس (في الاصح)  
للتكافؤ حال الجرح المقتضى  
للإلحاق واعتبر لانه حال  
الفعل الداخل تحت  
الاختيار ومن ثم لو جرح ثم  
جن ثم مات المجروح قتل  
الجنون (وفي الصورتين  
انما يقتص الامام بطالب  
الوارث) ولا يفوضه لثلاث  
يسلط كافر على مسلم ومن  
ثم لو أسلم فوضه اليه (والاظهر  
قتل مرتد) وان أسلم (بذمي)  
وذی امان لانه حال القتل  
وهي المعبرة كما مر دونها  
اذ لا يقر بحال وبقاء جهة  
الاسلام فيه يقتضي التغليظ  
عليه وامتناع بيعه أو  
تزويجها للكافر نظر لما  
هو من جهة التغليظ عليه  
لأنه لو صح عنه للكافر قوت  
تليها مطالبته بالاسلام  
بارساله لدار الحرب أو

بكافر (قوله بضمير) أي محذوف وهو بحر بي سم (قوله ولأنه لا يقتص) الى قوله فاندفع في النهاية الا قوله  
أو عليه حل الى المتن وقوله واعتبر الى المتن (قوله ولأنه الخ) عطف على قوله خبر البخاري الخ (قوله منه به) أي  
من المسلم بالكافر (قوله ولأنه) أي المسلم لا يقتل بالمستأمن أي وذو العهد يقتل به فلو كان عطفه عليه يقتضي  
المشاركة بينهم لوجب قتل المسلم بالمستأمن كما يقتل المعاهد به مع ان المخالف لا يقول به عش (قوله والعبره)  
مبتدأ أخبره قوله به ما اسلاما وضده (قول المتن ويقتل ذمي الخ) ويقتل رجل بامرأ أو خنثى كعكسه وعالم  
بجاهل كعكسه وشريف بخسيس وشيخ بشاب كعكسهما معنى (قوله كيهودي) الى قوله وبقاء جهة  
الاسلام في المقتنى (قوله ومعاهد ومستأمن) الاولى اسقاطهما اذا دخل للعهد والامان في اختلاف الملة  
ورشدي (قوله لان الكافر كلمة واحدة) أي شرعا من حيث ان النسخ مثل الجميع وان اقتصب عبارة  
المتن انه ملل الا أن يريد اختلاف ملتهما بحسب زعمهم معنى ورشدي (قوله وعليه حل الخ) أي على  
التكافؤ في الكفر حالة الجنابة وناحر الاسلام عنها (قوله واعتبر) أي حال الجرح (قول المتن وفي الصورتين)  
وهما اسلام القاتل بعد قتله أو جرحه معنى (قول المتن يطلب الوارث) أما اذا لم يطلب فليس للامام أن يقتص  
فان كان هو الوارث فله أن يقتص معنى (قوله لو أسلم) أي الوارث فوضه اليه أي لمز والمانع معنى (قوله  
وان أسلم) أي بعد جنابته نهاية (قول المتن بذمي) وكذا يقتل المرتد بالزاني المحصن المسلم ولا عكس لاختصاصه  
بفضيلة الاسلام وخبر لا يقتل مسلم بكافر معنى (قوله لانه) أي المرتد (قوله كما مر) أي آتفا (قوله  
دونهما) خبران سم والضمير للذمي وذی الامان (قوله وبقاء جهة الاسلام) مبتدأ أخبره قوله يقتضي  
الخ وقصده رد دلل مقابل الاظهر (قوله وامتناع بيعه) أي الرقيق المرتد ذكر أو أنثى مبتدأ وخبره هو من  
جهة التغليظ الخ (قوله أو تزويجها) أي المرتدة عطف على بيعه (قوله نظر الخ) مفعوله للامتناع (قوله  
لوصحناه) أي ما ذكر من البيع والتزويج (قوله لمساواته) الى قوله ولذلك لو وجب في المقتنى والى قوله  
فافتاء صاحب العباب في النهاية الا قوله لمساواته الى ان محل هذا وقوله ونظيره الى وما تقر (قوله ويقدم  
قتله الخ) أي لانه حق آدمي معنى (قوله حتى لو عني عنه الخ) أي عن القود لغير مثله رشدي (قوله وأخذ  
من تركته) أي حيث كان المقتول غير مرتد كما يعلم من قوله ثم عصمة المرتد الخ عش وسبأني عن المقتنى  
ما يفيد (قوله من تركته) قد يشكل ذلك بما هو مقرر من تبين زوال ملكه حيث سضمن حين الردة فأي  
تركته الا أن يقال المراد تركته لولا الردة نظيره قواهم الآتي يقتص وارثه لولا الردة سيد عمر (قوله ثم عصمة  
المرتد الخ) عبارة المغني ولاديه لمرتد وان قتله مثله لانه لا قيمة له اه (قوله لم تجب دية) لان دمه هدر  
لا قيمة له والقود منه انما هو للتشفي وخرج بالمرتد الزاني المحصن وتارك الصلاة وقاطع الطريق اذا قتلهم  
غير معصوم فانه يقتل بهم ويقدم قتله حدا على قتله قصاصا ولو عني عن القصاص على الدية وجبت كما أفهمه  
التقييد بالعفو عن المرتد (فرع) وقع السؤال عما لو تصور رولى في غير صورة آدمي وقتله شخص وعما لو قتل  
الجنى شخص هل يقتل به أم لا والجواب ان الظاهر في الاول انه ان علم القاتل حين القتل ان المقتول ولى  
تصور في غير صورة الا آدمي قتل به والا فلا قود لكن تجب الدية كما لو قتل انسانا ظنه صيدا او يحتمل جريان  
نظيره ذلك التفصيل في الثاني لكن نقل عن شيخنا الشوبري ان الا آدمي لا يقتل بالجنى أقول وهو الاقرب  
لأننا نتعرف أحكام الجن ولا نحو طيناتها عش (قول المتن لا ذمي) بالجرح محطه أو نحوه معنى (قوله  
على انه لا يجوز التخصيص بضمير) أي محذوف (قوله دونهما) خبر أن (قوله يقتضي التغليظ عليه) قد يقال

بأخراثة على بقائه على ما هو عليه باطنا فاندفع

(٥١ - (شرواني وابن قاسم) - ثامن)

تايد مقابل الاظهر ههنا مذهب الفرعين أعني امتناع بيعه ونكاحها للكافر (ومرتد) لمساواته ويقدم قتله قودا على قتله بالردة حتى لو عني  
عنه على حال قتلها وأخذ من تركته ثم عصمة المرتد على مثله انما هي بالنسبة للقود فقط فلا عني عنه لم تجب دية (لا ذمي) فلا يقتل (بمرتد) لانه  
أشرف منه بتقريره بالجزية (ولا يقتل حربين فيعرق) وان قل



على أي وجه كان لا تنفاه الكفاة ونحو الدارقطني والبيهقي لا يقتل خربعد ولا جماع على أنه لا يقطع طرفه بظرفه وخبر من قتل عبده قتلناه  
ومن جدع انفجده عنه ومن خصاه خصينا غير ثابت أو منسوخ بخبر أنه صلى الله عليه وسلم عز من قتل عبده ولم يقتله أو يجهول على ما إذا قتله  
بعد عتقه ثلاثين يوم منع سبق الرق فيه ولو قتل مسلم من يثلم في إسلامه أو حر من يثلم في حرية فلا قود ولا ينافيه وجوبه في اللقيط قبل بلوغه  
لأنه لما علم التقاطه أجرى عليه حكم (٤٠٢) الدار بخلاف هذا ذكره البلقيني وقضية كلام غيره أن محل هذا إذا كان بغير دارنا والاساوي

اللقيط (ويقتل قن ومدر  
ومكاتب وأم ولد بعض  
بعض) لتساويهم في الرق  
وقرب بعضهم للحرية لا  
يفيد لموته فتانم لا يقتل  
مكاتب بقتله وإن ساواه رقا  
أو كان أصله على المعتد  
لتبنيه عليه بسيادته له  
والغضائل لا يقابل بعضها  
ببعض (ولو قتل عبدا  
ثم عتق القاتل أو سرح عبدا  
عبدًا ثم عتق الجرح بين  
الجرح والموت فكعدوث  
الاسلام) للقاتل والجرح  
فلا يسقط القود في الأصح  
للماصر (ومن بعض من لو قتل  
مثله لا قصاص) عليه مزاوت  
حرية القاتل أولاً لأنه ما من  
جزء حرية الأومع جزع رق  
شأنها فلزم قتل جزء حرية  
بجزء رق ولذلك لو وجب  
فمن نصفه رقيق نصف الدية  
ونصف القيمة لا نقول نصف  
الدية في مال القاتل ونصف  
القيمة في رقبته بل الذي في  
ماله ربع كل وفي رقبته  
ربع كل ونظيره ربع شقص  
وسيف بقتل وثوب واستودا  
قيمة لا يجعل الشقص أو  
السيف مقابلاً للثوب أو  
الثوب بل المقابل لكل  
النصف من كل وما تقر

على أي وجه) أي سواء كان مكاتباً أو مديراً أو أم ولد أو عبداً القاتل أو عبداً غيره معنى (قوله على أنه لا يقطع  
طرفه) أي الحر بظرفه أي العبد فأولى أن لا يقتل به لأن حرمة النفس أعظم من حرمة الأطراف معنى (قوله  
ومن جدع الخ) بالدال المهملة ع ش (قوله غير ثابت الخ) ويحتمل أن يكون المراد به إنشاء الزجر والتهديد  
سيد عمر (قوله) متعلق بمنع الخ وقوله فيه أي المعتوق متعلق بضميره الراجع للقصاص (قوله ولو قتل  
مسلم الخ) بقى ما لو أُرِدَ قتل حرٍ يعلم أنه حر في دارهم مثلاً فقال لا اله الا الله فقتله لا اعتقاده أنه قالها تعمية  
كلوقع لاسامة رضى الله تعالى عنه وبالغ النبي صلى الله عليه وسلم في إنكار ذلك عليه قال النووي في شرح  
مسلم إن عدم إيجابه صلى الله عليه وسلم إلى اسامة قصاصاً ولا دية ولا كفارة قد استدلل به لسقوط الجميع ولكن  
لكفارة واجبة والقصاص ساقط للشبهة وفي وجوب الدية قولان للشافعي انتهى سم (قوله ذكره البلقيني)  
أي قوله ولا ينافيه الخ وأما أصل الحكم فقتله الشيخان عن الرويان وأقره سيد عمر (قوله وقضية كلام غيره  
الخ) اعتمده النهاية والمغني (قوله إن محل هذا) أي عدم القود في قتل المشكوك في إسلامه أو حرية (قوله  
والا) أي بان كان المشكوك في دارنا (قوله ساوي اللقيط) أي فيجب فيه القود أيضاً (قوله لا يفيد)  
خبر وقرب الخ وقوله لموته الخ أنه عدم الافادة (قوله أو كان أصله) بأن اشترى المكاتب أصله فإنه لا يعتق  
عليه لضعفه لكنه كفى الزيادة بجبري (قوله الماصر) أي لشكافهم حالة الجنابة (قول المتن لو قتل مثله) أي  
مبعوضاً وانما نص المصنف على المبعوض ليعلم منه حكم كامل الرق بالأولى معنى (قوله لأنه الخ) عبارة النهاية لأنه  
لا يقتل بجزء الحر بجزء الحرية وبجزء الرق جزء الرق إذا الحرية شائعة فمقابل يقتل جميعه بجمعه وليس  
ذلك حقيقة القصاص فعدل عنه لتعذر بلده اه (قوله فلزم قتل الخ) أي وهو ممتنع معنى ويؤخذ من ذلك  
أنه لو قتل مبعوض متعوض الرق لم يقتص منه سم (قوله لو وجب فمن نصفه رقيق نصف الدية ونصف  
القيمة) أي بان قتله شخص نصفه حر ونصفه رقيق سم وزبادي (قوله ما صرح به أبو زرعة) عبارة  
النهاية صحة ما أفق به العراقي (قوله لسيده) أي لما لا نصفه (قوله وربع القيمة) بالجرع عطف على  
ربع الدية (قوله يسقط ربع الدية الخ) أقول فيه نظر لأن ربع الدية المقابل للحرية يتجنى عليه الجزء  
الحر والجزء الرقيق لأن الحرية شائعة فيبقى أن يسقط ثمن الدية المقابل لفعل الجزء الحر ويتعاق الثمن  
الآخر المقابل لفعل الجزء الرقيق بربطنا الجزء الرقيق فليتنا مل سم على حج أقول ويمكن الجواب بأنه  
لما كان ربع الدية في مقابلة جزء الحرية وكان لو وجب له شيء لوجب للجزء الحر أسنة طناه لأن الإنسان لا يجب  
له على نفسه شيء بل فعله هدر في حق نفسه ع ش (قوله كل وقطعه أجنبي) انظر مع أنه لو قطعه أجنبي لم

لكن بما لا يخالف مقتضى أثرية هذه الجهة (قوله فلزم قتل جزء حرية بجزء رقيق) يؤخذ من ذلك أنه لو قتل  
مبعوض متعوض الرق لم يقتص منه (قوله يسقط ربع الدية) أقول فيه نظر لأن ربع الدية المقابل للحرية يتجنى  
عليه الجزء الحر والجزء الرقيق لأن الحرية شائعة فيبقى أن يسقط ثمن الدية المقابل لفعل الجزء الحر ويتعاق  
الثمن الآخر المقابل لفعل الجزء الرقيق بربطنا الجزء الرقيق فليتنا مل سم (قوله وربع القيمة المقابل للرق كأنه  
جنى عليه حر وعبداً) هلا قيل وربع الدية كأنه جنى عليه حر وعبداً لأن الجنابة شائعة فمقابل للحرية  
لأن الجزء الحر لا يجب له على نفسه شيء ويبقى ما يقابل الرق متعلقاً بربطنا الجزء الرقيق للجزء الحر سم (قوله  
كل وقطعه أجنبي) انظر مع أنه لو قطعه أجنبي لم يهدر ربع الدية

يعلم ما صرح به أبو زرعة وغيره أن من نصفه من لوقطع يد نفسه لم يسيده ثمن قيمته لأن يده مضمونة بربع الدية وربع  
القيمة يسقط ربع الدية المقابل للحرية لأن الإنسان لا يجب له على نفسه شيء وربع القيمة المقابل للرق كأنه جنى عليه حر وعبداً لسيده يسقط  
ما يقابل عبداً السيد لأن الإنسان لا يجب له على عبده غير المكاتب مال ويبقى ما يقابل فعل الحر وهو ثمن القيمة فيأخذ من ماله الآن أو جنى  
بوسر فافتاء صاحب العباد بأنه يضمن ربع قيمته لثمن نصفه ويهدر ربع الدية الواجبة له كل وقطعه أجنبي وهم لما تقر



ثم رأيت عنه أنه رجع عن هذا وقرر كلام شيخه الفتى المخالفة فانه سئل عما إذا أبق المبعوض مدة مثلها أحره فهل لمالك بعضه مطالبته بمنفعة ملكه في مدة الأبق فأجاب ليس له ذلك فان قلت قياس ما تقر رأوا ان اسيد ربع الاحرة قلت يفرق بأنه بالقطع في مسئلتنا استولى على ملك السيد وأتلفه فغرم وأما هنا فابقه لا يعبده مستولياً على ملك السيد فلم يضمن به شيئاً (وقيل (٤٠٣) ان لم ترد حرية القاتل) بان سارت

أو نقصت (وجب) القود بناء على القول بالحصر لا الاشاعة وهو ضعيف أيضاً وذلك للمساواة في الأولى ولزيادة فضل المقتول في الثانية وهو لا يؤثر لان المقضول يقتل بالفاضل أي مطلقاً ولا عكس ان انحصر الفضل في امر وياتي بخلافه بخود لم ونسب وصلاح لان هذه أوصاف طردية لم يعول الشارع عليها فيسأل الخلاف هنا أقوى فلا يحسن التمييز بقيل انتهى وهو عجيب مع ما مر في الخطبة أنه لم ياتزم بيان مرتبة الخلاف في قتل وقوله ثم فهو وجه ضعيف أي حكم لا مدرك الذي الكلام فيه (ولا نصوص بين عبد مسلم وحر ذي المراد مطلق القن والكافر بان قتله أحدهم الآخر لما مر أن المسلم لا يقتل بالكافر ولا الحر بالحر القن وفضيلة كل لا تجبر نقيضه لتسايلهم مقابلة الفضيلة بالنقيضه نظير ما تقر وأنقا (ولا) قصاص (بقتل ولد) ذكرنا وأثنى للقاتل المذكور والأثنى (وان سفل) الفرع لغيره أصبح لا يقاد لادب من أبيه في رواية لا يقاد الوالد بالولد ولأنه كان سبياني

بهدر ربع الدية سم وجوابه أنه راجع لضمه ان فقط (قوله ثم رأيت عنه أنه رجع عن هذا الخ) يتأمل وجه دلالته تقرير كلام شيخه المذكور على الرجوع ومخالفة لما تقدم سماع الفرق المذكور لأن يكون الرجوع من خارج سم (قوله بان سارت) انى قوله أي مطابقاً للمعنى والى قوله ولو قتل ولده في النهاية (قوله بناء على القول الخ) ومرة قاعدة الحصر والاشاعة في الصداق كردى (قوله على القول بالحصر) أي في الرزق والحرية وشدي (قوله أيضاً) أي كالمبنى (قوله وذلك) أي وجوب القود (قوله وهو) أي فضل المقتول لا يؤثر أي في منع الفصا (قوله فيما مر الخ) أي من الاسلام والامان والحرية والاصالة والسيادة (قوله بخلافه) أي الفضل (قوله طردية) أي تبعية كردى (قوله قبل الخلاف الخ) رافقه المعنى (قوله فلا يحسن التعبير الخ) أي بل التعبير بالأصح معنى (قوله انه الخ) بيان لما مر (قوله وقوله ثم) أي قول المصنف في الخطبة وهو مبتدأ خبره قوله أي حكم الخ والجملة استثنائية بياني (قوله فهو) أي المعبر عنه بقتل وجه ضعيف بل زاد الشارح هناك قوله والأصح خلافه سم (قوله لا مدرك الذي الخ) فيه توصيف النكرة بالمعرفة قول المتن ولا قصاص بين عبد الخ) ولو قتل ذى عبد ثم نقض العهد واسترق لا يجوز قتله وان صار كافراً لان الاعتبار بوقت الجناية ولم يكن مكافئاً له في معنى (قوله مطلق القن) أي المسلم لم يشمل الاثنى وقوله والكافر أي يشمل المعاهد والمؤمن (قوله ولا الحر بالحر) ولو حكم حاكم يقتل الحر بالعبد لم ينقض حكمه روض ومعنى (قوله آنفاً) أي في شرح ويقتل فن الخ (قول المتن ولا يقتل ولد) ولو حكم حاكم يقتل الاصل بالفرع نقض حكمه الا ان اصبح الاصل فرعه وذبحه فلا ينقض حكمه رعاية لقول الامام مالك بوجوب القصاص حينئذ معنى وروض مع الاثنى ونهاية (قوله للقاتل) صفة ولد في المتن (قوله قتل به ان امر على نفيه الخ) خلافاً لظاهر النهاية ومصرح المعنى عبارته وهل يقتل بولده المنفى باللعان وجهان يجوز بان في القطع بسرقة ماله وقبول شهادته قال الأذرى والاشبه أنه يقتل مادام مصر على النفي انتهى والأوجه أنه لا يقتل به مطلقاً الشبهة اهـ (قوله لان رجع الخ) ظاهره ولو بعد القتل (قوله على المعتمد) عبارة الرواية والمعتمد أنه لا يقتل به وان أصراً انتهت وقد يفيد صنيع الشارح ع ش (قوله أي الفرع) الى قوله فعلم في المعنى والى قول المتن فان اقتصر في النهاية (قوله كان قتل) أي الاصل عنه أي الفرع (قوله وما اقتضاه سباقه الخ) حيث ذكر هذه المسئلة في المسائل التي فرع عدم القصاص فيها على المكافاة سم ومعنى (قوله انه مكافئ له كعمه) أقول لصورة الاستدلال به انه مكافئ للعموم ممكن

(قوله ثم رأيت عنه أنه رجع عن هذا وقرر كلام شيخه الفتى الخ) يتأمل وجه دلالته تقرير كلام شيخه المذكور على الرجوع من خارج سم (قوله وقوله ثم فهو وجه ضعيف) بل زاد هناك قوله والأصح خلافه (قول المتن ولا قصاص بين عبد مسلم وحر ذي ولا يقتل ولداً وان سفل الخ) قال في الروض ولا يقتل حر بعبد ولا أصل بفرع فان حكم به حاكم نقض في الاصل دون العبد الا ان اصبح الفرع وذبحه انتهى فلا ينقض الحكم حينئذ (قوله فلا يكون هو سبياني عدمه) قد يقال لو اقتصر بقتل الولد لم يكن سبياني عدمه بل السبب بجنايته أعنى الوالد ويجاب بأنه لا يتعلق الجناية به لما قبل به على ذلك التقدير فلم يخرج عن كونه سبياني الجملة (قوله لان رجع عنه على المعتمد) قضية الروض خلافه مر (قوله وما اقتضاه سباقه الخ) حيث ذكر هذه المسئلة في المسائل التي فرع عدم القصاص فيها على المكافاة (قوله انه مكافئ له كعمه) أقول لصورة الاستدلال به انه مكافئ للعموم ومعنى (قوله انه مكافئ لا يسمو مكافئ المكافئ مكافئ) ويمكن دفع هذا بجمع ان مكافئ المكافئ مكافئ وأما

وجوده فلا يكون هو سبياني عدمه ولو قتل ولده المنفى قتل به ان أصراً على نفيه لان رجع عنه على المعتمد كالسرق ماله أو شهد له على ما مر وياتي (ولا) قصاص يثبت له أي الفرع على أصله كان قتل قنه أو عتيقه أو روجه أو أمه لانه اذا لم يقتل بقتله فقتل من له فيسحق أولى فعلم ان الجاني أفرغ عنه متى ملك جزاً من القود سقط وما اقتضاه سباقه من ان الولد لا يكافئ والده متجه لتبعية عليه بفضيلة الإصالة فرغم الفرع الى أنه مكافئ له كعمه وما يداين الرفعة له بخبر المسلمون تنكافؤ ماؤهم بغيد لا تنقضاء الإصالة بينهما وبين عمه لان المكافاة في الخبر



لا يعبر عنه مكافاة بوصف  
مما (ويقتل بالديه)  
بكسر الدال مع المكافاة  
اجماعا فبقية المحارم الذي  
باصله أولى اذ لا غير نعم لو  
اشترى مكانا اباه ثم قتله لم  
يقتل به كما مر لشبهة السيدية  
(ولو تدعى بجوهولا) نسبه  
(فقتله أحدهما فان ألقه  
القائف) بالقاتل فلا قود  
عليه لما أو ألقه  
(بالآخر) الذي لم يقتل  
(اقتص) هو لثبوت ابوه  
من القاتل ورجع عن  
الاستطاق أم لا (والا) يلحقه  
به (فلا) يقتص هو بل غيره  
ان ألق به وادعاء والاوقف  
فبناؤه للفاعل المفهوم ما ذكر  
أولى منه للمفعول الموهوم  
انه اذا لم يلحقه بالآخر  
لاقصاص أصلا وانش كذلك  
ولا يقبل رجوع مستطقيه  
لثلايطل حقه لانه صار ابنا  
لاحد هما بدعواهما ولو  
قتلاه ثم رجع أحدهما  
وقد تعذر الا لحاق والانتساب  
قتله أو ألق باحد هما  
قتل الآخر لانه شر يك الاب  
ولو لحق القاتل بقائف أو  
انتساب منه بعد بلوغه فقام  
الآخر بينة بانه ابنه قتل  
الاول به لان البينة أقوى  
منهما ولو كان الفرساش  
لكل منهما لم يكفر رجوع  
أحدهما في حقوقه بالآخر  
لان الفرساش لا يرتفع  
بالرجوع (ولو قتل أحد  
أخوين)

لا يبرم مكافئ المكافئ مكافئ ويمكن دفع هذا بمنع ان مكافئ المتكافئ مكافئ كذا سم (قوله غيرها هنا) اذ  
المراد به اني الخبر المساواة حيث لا مانع من الواضع المعتبر في أخذ الشر يف بالوضيع والنسب بالذني الى  
غير ذلك ع ش (قوله والالزم الخ) وتنع الملازمة بسند ان الخ رجوع عن قضية الحديث فيما مر بمخصص  
ولا يخص هنا فليتأمل سيد عمر (قوله ان الاسلام الخ) فيلزم المكافاة بين الحر والعبد المسلمين وبين نحو  
الزاني المحصن وغير الزاني كذلك سم (قوله بكسر الدال) الى قول المتن فان اقتص في المعنى الا قوله ثم رجع  
الى وألق باحد هما وقوله ولو لحق الى ولو كان الفرساش وقوله ولو احتمل الابان لم يتيقن سبق (قوله بكسر  
الدال) بخطه على لفظ الجمع معنى (قوله مع المكافاة) أي فلا يقتل الولد المسلم بالوالد الكافر معنى (قوله  
بقية المحارم) أي قتل بعضهم ببعض معنى (قوله باصله) أي في المحرور (قوله كما مر) أي قبيل قول المصنف  
ولو قتل عبد عبدا (قوله لما مر) أي من خبر لا يقاد لابن من أبيه الخ (قوله هو) أي الآخر (قوله  
من القاتل) متعلق باقتص (قوله رجع الخ) أي القاتل (قوله والا) أي بان انتفى الا لحاق أو الادعاء  
(قوله وقف) أي ان ربحي الحاقه باحد هما والا فينبغي أن يجب فيه الدية وتكون لو رثته ان كان له وارث  
خاص أوليت المال ان لم يكن ع ش (قوله فبناؤه) أي اقتص سم (قوله ما ذكر) أي من قوله بل غيره  
الخ (قوله لثلايطل حقه) أي حق المقتول من النسب معنى (قوله ولو قتل الخ) الا في التفرع (قوله  
وقد تعذر الا لحاق والانتساب) انظر ما وجه هذا التقييد مع أنه يرجوع أحدهما يلحق بالآخر رشدي عبارة  
سم قوله وقد تعذر الا لحاق أي لفقد القائف وتغيره والانتساب أي لقتله قبل انتسابه بعد بلوغه ومفهوم  
هذا التقييد انه لو لم يتعذر ما ذكر لم يقتل الرجوع به وهل المراد به هذا المفهوم أنه ان كان القائف ألقه به  
أو كان المقتول انتسابه بعد بلوغه قبل قتله فيهما فلا يؤثر رجوعه في الحقوق فيهما وينتفي القتل أو المراد به  
ان الا لحاق والانتساب ان وقع بعد الرجوع قبل القتل فيعتد به مع رجوعه ولا يؤثر فيهما فليراجع كل  
ذلك وليحذر اه أقول وظاهر اطلاقهم عدم تأثير الرجوع في الحقوق مع تقدم عليه أو تأخر عنه فلا يقتل  
الراجع فيهما جميعا (قوله والانتساب) كذا في أصله رحمه الله تعالى ثم أبلغ وأبدل بلفظ ولا انتساب فليتأمل  
وليحذر فان عبارة النهاية أي والاسني أيضا والانتساب سيد عمر (قوله قتل به) لانه يرجوعه انتفي نسبه عنه  
وثبت من الآخر فتبين ان القاتل ليس أباه ع ش (قوله أو ألق الخ) عطف على رجوع في قوله ثم رجع  
ثم وع ش (قوله باحد هما الخ) أي أو بغيرهما اقتص منهما أسني (قوله قتل الآخر) ظاهره واه  
وجد الرجوع منهما أو من أحدهما أم لا سواء كان الرجوع قبل الا لحاق أو بعده فليراجع (قوله أقوى  
منهما) أي القائف والانتساب ع ش (قوله ولو كان الفرساش الخ) عبارة المعنى والروض مع الاسني هذا اذا  
لم يكن لحوق الولد باحد هما بالفرساش بل بالدعوى كما هو الغرض أما اذا كان بالفرساش كان وطئت امرأة  
بشكاح أو شبهة في عدة من نكاح وأنت بولده وأسكن بكونه من كل منهما فلا يكفي رجوع أحدهما في حقوق  
الولد بالآخر وإنما يلحق به بالقائف ثم بانتسابه اليه اذا بلغ اه (قوله لم يكف الخ) أي بخلاف ما اذا وجد  
بجرد الدعوى سم وع ش (قوله بالرجوع) عبارة الشيخ غير بالخود وهي أعم اشمولها ما لو أنت أمته

الخبر المذكور فيمكن أن يجاب عن التأيد بانه لا يبرم الاخذ باطلاقه والالزم المكافاة بين الحر والعبد اذ هما  
من المسلمين وبين نحو الزاني المحصن وغير الزاني كذلك فن أن شموله لم صور تناو اذ انتهم ما فيه فليتأمل سم  
(قوله فبناؤه) أي اقتص (قوله وقد تعذر الا لحاق) أي لفقد القائف أو تغيره والانتساب أي لقتله قبل  
انتسابه بعد بلوغه ومفهوم هذا التقييد انه لو لم يتعذر ما ذكر لم يقتل الرجوع به وهل المراد به هذا المفهوم أنه  
كالقائف ألقه به أو كالمقتول انتسابه بعد بلوغه قبل قتله فيهما فلا يؤثر رجوعه في الحقوق فيهما  
و ينتفي القتل أو المراد به ان الا لحاق والانتساب وقع بعد الرجوع قبل القتل فيعتد به مع رجوعه ولا  
يؤثر فيهما ما فليراجع كل ذلك وليحذر (قوله أو ألق باحد هما) عطف على رجوع في قوله ولو قتل الخ ثم  
رجع (قوله ولو كان الفرساش لكل منهما لم يكفر رجوع أحدهما) بخلاف ما اذا وجد مجرد الدعوى



شقيقين حائزين (الاب  
 و) قتل (الاخر الام معا)  
 ولو احتسما لا بان لم يتقن  
 سبق والمعية والترتيب  
 برهوق الروح (فلسكل  
 قصاص) على الاخر لانه قتل  
 مورثهم امتناع التوارث  
 بينهما ومن ثم لم يفرق هنا  
 بين بقاء الزوجية وعدمه  
 فان عفوا أحدهما فله معفو  
 عنه قتل العاني (ويقدم)  
 أحدهما للقصاص عند  
 التنازع (بقرعة) اذ لا مزية  
 لاحدهما على الآخر مع  
 كونهما مقتولين ومن ثم  
 لو طلب أحدهما فمقتول واجب  
 ولا قرعة وبحسب البلقيني أنه  
 لا قرعة أيضا فيما اذا كان  
 موت كل بسراية قطع عضو  
 فليسكل طلب قطع عضو  
 الآخر حاله قطع عضو أي  
 لا مكان المعية هنا بخلافها  
 في القتل ثم ان ما ساراية  
 ولو مرتب وقوع قصاصا ولا  
 فيما لو قتلها معا في قطع  
 الطريق فلا امام قتلها معا  
 وان لم يطلب من ذلك تغليباً  
 لسابقة الحد ولهما التوكيل  
 قبل القرعة فيقرع بين  
 الوكيلين ويقتل أحدهما  
 ينزل وكيله لان الوكيل  
 ينزل بموت موكله ومن ثم  
 كان الاوجه انهما لو قتلها معا  
 عالم يقع الموقع لتبين انعزال  
 كل بموت موكله فعلى كل من  
 الوكيلين دية مغفلة نظائر  
 ما يأتي فيما لو اقتص بعد عفو  
 موكله أو بقرعه (فان اقتص  
 بم) أي القرعة (أو بملاذرا)

المستقرشة بولد وانكر كونه ابنه ع ش (قوله شقيقين) انما قيد به لانه هو الذي يأتي فيما اطلاق ان لكل  
 منهما القصاص على الآخر ولاجل قول المصنف الاتي وكذا ان قتل امرئ باطلا لا يخفى وهذا أولى مما في  
 حاشية الشيخ رشيد أي من قول ع ش انه شرط لصحة قوله فله كل قصاص الخ الظاهر في ان كلا منهما له  
 الاستقلال بالقصاص اه (قوله حائزين) قال الشيخ بيرة وأما اشتراط الحيابة فلا وجهه فيما يظهر لي اه  
 ويمكن أن يجاب عنه بان وجه اشتراطها أن يكون القصاص لكل منهما مفردة على الآخر حتى لا يمنع منه  
 مانع من عفو من غيره أو غير ذلك سم وع ش (قوله بان لم يتقن سبق) أي ولا معية ع ش (قوله والمعية)  
 مبتدأ أخره قوله برهوق الخ (قوله والترتيب) أي الاتي (قوله برهوق الروح) أي لا بالجناية معنى (قوله  
 بينهما) أي المقتولين بجري عبارة الرشيد أي الابن او غيره مما معا ويرى بذلك قوله ومن ثم الخ أي  
 بخلاف ما سأتى في مسألة الترتيب وهذا ظاهر وصرح به في شرح الروض خلافا لما في حاشية الشيخ اه أي  
 من ارجاع الضمير للقاتل ومقتوله (قوله هنا) أي في المعية (قوله مع كونهما) أي الاخرين مقتولين أي  
 مستحقين للقتل (قوله لو طلب أحدهما) أي القصاص (قوله فلكل الخ) أي من الاخرين (قوله بخلافها)  
 أي المعية (قوله ولا فيما الخ) عطف على قوله فيما اذا كان الخ (قوله في قطع الطريق) أي من الاخرين  
 ع ش (قوله قبل القرعة) أي أما بعد القرعة فيجوز التوكيل ان خرجت قرعته لانه يقتس له في حياته دون  
 من لم يخرج قرعته لان وكالته تبطل بقتله معنى وأسنى (قوله ينزل وكيله) أي المقتول (قوله انهما معا)  
 قتلاهما) أي الوكيلان الولدين ع ش (قوله لتبين انعزال كل بموت الخ) لان شرط دوام استحقاق الموكل  
 قتل من وكل في قتله ان يبقى عند قتله حيا وهو مفقود في ذلك معنى وأسنى (قوله انعزال كل الخ) لان الانعزال  
 يقارن الموت سم (قوله بعد عفو موكله الخ) أي ولم يعلمه ع ش (قوله أي القرعة) الى قوله قال البلقيني في  
 المعنى الا قوله الاتي قطع الطريق الى ولا يصح وقوله وعليه الى أو واحد والى قول المتن ويقتل الجميع في النهاية

(قوله شقيقين حائزين) كتب شيخنا الشهاب البرلسي بهامش المحلى مانصه قوله شقيقين شرط لصحة قوله  
 فليسكل منهما القصاص على الآخر ولغير ذلك مما يأتي وأما اشتراط الحيابة فلا وجهه فيما يظهر لي انتهى  
 (وأقول) قوله شرط لصحة قوله فليسكل منهما القصاص كان مراده شرط لصحة ذلك القول على الاطلاق والا  
 فصحة مطلقا لا توقف على ذلك لانه اذا كان أحدهما للاب فقط وقتل الام وقتل الآخر الاب كان لكل  
 القصاص على الآخر لان الذي للاب يقتل أم الآخر والاب الذي للاب بخلافه ما لو انعكس الحال  
 لان الذي للاب من حيث لم يقتل مورث الذي للاب وقوله وأما اشتراط الحيابة الخ يمكن ان يجاب عنه بان  
 وجه اشتراط الحيابة ان يكون القصاص لكل منهما مفردة على الآخر حتى لا يمنع من عفو من غيره  
 أو غير ذلك (قوله وان لم يطلب من ذلك الخ) قد ينزع فيما قاله البلقيني في هذا ان الصحيح ان الغلب في قتل  
 قاطع الطريق معنى القصاص فاذا طلب أحدهما اذ قرع له تقدم بالتسني الذي هو حقه فكيف يمنع منه  
 وكذا يقال فيما يأتي قريبا اذا طلب القاتل الثاني التقديم بالاولى فليتأمل ثم رأيت قول الشارح الاتي  
 في فصل الصحيح ثبوته لكل وارث مانصه وباتي في قاطع الطريق ان قتله اذا تختم تعلق بالامام دون الورثة  
 انتهى (قوله ولهما التوكيل قبل القرعة الخ) اما بعد القرعة فيجوز التوكيل لمن خرجت قرعته دون من لم  
 تخرج قرعته لان وكالته تبطل بقتله وفيما يأتي بالهامش قريبا عن الرواية كما قاله في شرح الروض (قوله  
 كان الاوجه) يؤيد هذا الاوجه ما سأتى قريبا في صورة الترتيب انه لا يصح توكيل الاول فانه منقول عن  
 الاصحاب كما بين في الهامش وانما الف فيما الرواية والمانع من صحة توكيل الاول مانع من صحة توكيلهما في  
 المعية فتأمل (قوله لتبين انعزال كل بموت موكله) لان الانعزال يقارن الموت (قوله ويبدأ بالقاتل الاول)  
 أقول انما بدئ بالاول لان حقه واجب أولا فوجب تقديمه فان قلتم وجب هنا تقديم ما وجب أولا ولم يجب  
 فيما لو لم يدين له جليل على الترتيب حتى لو ضاق ماله منهما لم يجب تقديم الاول بل يجوز قسمته بينهما  
 قلت يمكن ان يفرق بان الحقين هنا لم يمكن ان يستوفيهما صاحبهما بنفسهما دفعة كان لا بد من تقديم



قبلها (فلو ارث مقتص منه قتل المقتص ان لم تورث قاتلا بحق) وهو المعتمد لبقائه القصاص عليه ولم ينقل له من شئ (وكذا ان قتل مرتبا) وعلمت عين السائق (ولا زوجية) بين الابوين فليس كل منهما القود على الآخر ويبدأ بالقاتل الاول وايضا المقتص من القصاص من مقتص من مقتص (وكذا ان قتل مرتبا) وللقيني الا في قطع الطريق فلا دام قتلها معا نظير ما مر ولا يصح توكيله أعني الاول لان الآخر انما يقتل بعده وبقتله تبطل الوكالة ولا ينافيه انه لو يادر وكيه وقتل لم يلزمه شئ لانه (١٠٦) لمطابق الاذن ولا يلزم منه صحة الوكالة فاندفع ما للرواية هنا (والا) بان كان بينهما زوجية

(فعلى الثاني فقه) القصاص

(قوله قبلها) أي القرعة (قوله له منه) أي لا مقتص من المقتص منه (قول المتن ان قتلا) أي الاخوان (قول المتن مرتبا) أي بان تخرز هوق روح أحدهما معنى (قوله ويبدأ بالقاتل الاول) لتقدم سببه مع تعاقب الحق بالعين معنى وأسنى (قوله هذا) أي في المرتبة بشرطه أيضا أي كالمعصية (قوله الا في قطع الطريق) استثناء من قوله ويبدأ بالقاتل الاول رشدي (قوله أعني الاول) أي القاتل الاول (قوله بعده) أي الاول وكذا ضمير وبقتله وضمير وكيه (قوله ولا ينافيه) أي عدم صحة توكيل الاول (قوله لم يلزمه) أي وكيه الاول وقوله لانه أي عدم الضمان عس (قوله ولا يلزم منه) أي من مطلق الاذن ويحتمل من عدم لزوم شئ وعلى هذا فكان الاولى الفاء بدل الواو (قوله بان كان بينهما زوجية) أي معها ارث أخذ من كلام البلقيني الآتي عس (قوله لانه ورث) أي الاول وقوله من له عليه أي الشخص الذي له على الاول (قوله اباه) الاولى هنا وفيما يأتي تنبيه الضمير (قوله وهو) أي ما كان لازم من دمه أي قاتل الاب (قوله أو واحد الخ) عطف على قوله واحد اباه الخ (قوله يقتل قاتل الاب الخ) أي ولو ورثته على قاتل الام ثلاثة أرباع الدية عس (قوله لما ذكر) أي لنظير قوله لان تورده الخ (قوله ومحل هذا) أي محل قتل الثاني فقط حيث كانت زوجية عس يعني في صورة ما اذا قتل أحدهما اباه ثم الآخر الام رشدي (قوله ثم قتلاهما) أي بعد ان جعلت بهما وكذا في رواية أبيهم ما كليات في تصويره عس (قوله فليس كل القود على الآخر) أي في الجملة بقريته قوله الآتي ثم ان كان الخ (قوله هو) أي الاب وقوله أو هي أي الام (قوله قال) أي البلقيني (قوله من التصوير) أي بقوله حتى لو تزوج بامهما الخ (قوله بانه) أي البلقيني ثم طالعه أي المرض بالمعنى (قوله ثم قتلاهما) أي الولدان أبوهم سما على الانفراد (قوله فالحكم الذي ذكره واضح) أي من الدور وجهه أنه اذا اعتقها ثم تزوجها ومان فلوقلتا بتورينهما كان الاعناق تبرعاً في المرض لو ارث وهو يتوقف على اجازة الورثة وهي متعذرة منها أي الزوجة اذا لا تتمكن من الاجازة فيما يتعلق بموافقة معتقها وامتناعه يؤدي الى عدم توريتها فيلزم من توريتها عدمه عس (قوله وجهت عين السابق الخ) ولو علمت عين السابق ثم نسبت فالوقف الى التبين ظاهر سم (قوله فالوجه الوقف الى التبين) كذا في المغنى (قوله الى التبين) هلا أقرع ولا تحكم مع القرعة حيث لم يلزم القصاص على كل منهما وكذا يقال في قوله وانه لا طريق سوى الصلح أما اذا لم يلزم الى الثاني فقط فساؤه واضح سم (قوله سوى الصلح) أي بما لم يمتنع من الجانبين أو أحدهما أو مجانا وعليه فهو مستثنى من عدم صحة الصلح على إنكار عس (قول المتن ويقتل الجميع بواحد) سواء قتلوه بمعدد أم بمقتل كان القوم من شاهر أو في بحر ثم بانه ومغنى وعلى كل واحد كفارة بحسبى (قوله كان جرحوه) الى قول المتن ولو داوى في النهاية الا قوله قبل الى أمان وقوله لما مر الى المتن وكذا في آية - في الا

دون الاول لانه ورث من له عليه بعض القود فغنى اذا قتل واحد أباه ثم الآخر أمه لا قود على قاتل الاب لان قوده ثبت لامه وأخيه فاذا قتلها الآخر انتقل ما كان لها القاتل الاب لانه الذي يرثها وهو بمن دمه فقط عنه الكل لانه لا ينبع عنه عليه في ماله لورثة أخيه سبعة أثمان الدية أو واحد أمه ثم الآخر اباه يقتل قاتل الاب فقط لما ذكر قال البلقيني ومحل هذا حيث لا مانع كاللور حتى لو تزوج بامهما في مرض موته ثم قتلاهما مرتبة فليس كل القود على الآخر مع وجود الزوجية ثم ان كان المقتول أولا هو فليس كل القود على الآخر لا انتفاء ارثها منه أو هي اخنص بالثاني أي لا رث منها قال فليتبين له ذلك فانه من النفاش انتهى واعترض عليه بان ما ذكره من التصوير لا دور فيه ويرد بانه واصل الامر في تمام التصوير على الشهرة فتقدم اول الفرائض ان مما منع الارث بالزوجية من جانب الزوجية ولو اعتق أمته في

أحدهما والسابق حقه أحق بخلاف الحقين هناك سم (قوله ولا يصح توكيله أعني الاول لان الآخر انما يقتل بعده وبقتله تبطل الوكالة) نقل ذلك الرواية عن الأصحاب ثم قال وعندى ان توكيله صحيح ولهذا لو يادر وكيه بقتله لم يلزمه شئ لكن اذا قتل موكله بطلت الوكالة (قوله فليس كل القود على الآخر) انظره مع تفصيله بقوله ثم ان كان الخ ويمكن ان يجاب بان المراد فليس كل القصاص على الآخر في الجملة (قوله ثم ان كان المقتول أولا هو) أي الاب (قوله اما اذا علم السبق وجهت عين السابق فالوجه الوقف) ولو علمت عين السابق ثم نسي فالوقف الى التبين ظاهر (قوله الى التبين) هلا أقرع ولا تحكم مع القرعة حيث لم يلزم القصاص كلا

مرض موته وتزوج بها اللور وقيل جعل كلامه هذا على ان التي تزوجها في مرض موته هي أمته التي اعتقها في المرض ثم قوله طال به حتى أولادها ولد بن قعاشا في ان بائنا ثم قتلاهما وحيثما لحكم الذي ذكره واضح اما اذا علم السبق وجهت عين السابق فالوجه الوقف الى التبين لان الحكم على أحدهما حيثما بقود أو عدمه تحكم هذا التبرجى والافتاها انه لا طريق سوى الصلح (ويقتل الجميع بواحد) كان جرحوه برأحت لها دخل في الزهوق وان غش بعضها أو تغادوا



اجماعاً قبل خصم لكون

ريكن فحو الانب (و) شريك  
فعل المتعمد وعلمها الدية  
حرفاني عبد (و) حشارك حرا

المكلف الذي لا يميزه كما ياتي وألحق به في تصحيح التنبيه الحية والسبع ومجمله كقلى الامان لم يقتل اغالبوا ولا فكش صاحب (شبه العمد) لان الزهوق حصل بفعلين أحدهما وجبه والاخر ينفيه فغلب المسقط وجوب الشبهة في على الاول نصف دية العمد والثاني نصف دية الخطأ أو شبه العمد (ويقتل شريك الاب) في قتل ولد (وعبد شارك



نرحب بصدافه تق بشرط ان يكون فعل المشارك بعد عتقه ثم مات بمرايتهما (وذى شارك مسلماً في ذى وكذا شريك حربي) في قتل مسلم  
أو ذى (و) قاطع يدمر لا هو شريك (٤٠٨) (قاطع) أخرى (قصاصاً أو حداً) فسرى القطع ان اليه تقدم المهدر أو تاجر (و) جارح لمن جرح

نفسه قبله أو بعده وكجرحه  
لنفسه أمره من لا يميز  
بجرحها كما هو ظاهر من  
قوله انه آله تحضة لا أمره  
فهو (شريك النفس) في  
قتلها (و) جارح (دافع  
الصائل) على محترم (في  
الاطهر) لان كلام الفاعل  
في جميع الصور وقع عدواً  
وانما اتى في القود من  
أحدهما المعنى آخر جارح  
من الفعل فلم يقتض سقوطه  
عن الآخر تقدم أو تاخر  
وكون فعل الشريك فيها  
بعد كذا مهدياً بالسكينة  
لا يقتضي شبهة في فعل  
الآخر أصلاً فليس مساوياً  
لشريك الخطي فضلاً عن  
كونه أولى منه الذي ادعاه  
المقابل وشريك نصبي أو  
مجنون لهما نوع تمييز  
كشريك المتعمد ولا يميز  
لهما كشريك الخطي كما  
عرف بمماصر (ولو جرحه  
جرحين عمداً وخطأً) أو  
وشبهه (ومات بهما أو  
جرح جرحاً مضموناً وجرحاً  
غير مضمون كان جرح  
(حربياً أو مدنياً) أسلم  
المجروح (وجرحه ثانياً  
فمات بهما) لم يقتل (لان  
الفاعلين منه فاذا كان  
أحدهما مسقطاً للقود  
لكونه نحو خطأ أو مهدياً  
أثر شبهة في فعله في الأولى  
عليه مع قود الجرح الأول

وفارق شريك الاب شريك الخطي بان الخطأ شبهة في فعل الخطي والاعلان مضافان الى محل واحد فأورث  
شبهة في القصاص كولو صدر من واحد وشبهة الابوة في ذات الاب لا في الفعل وذات الاب مذكورة عن ذات الاجنبي  
فلا تورث شبهة في حقه معني (قوله بعد عتقه) أما قبله فلا قصاص لعدم المكافأة عند أول الجنابة سم (قوله في  
قتل مسلم أو ذى) أي والمشارك مسلم أو ذى في صورة المسلم أو ذى في صورة الذي رشدي (قوله وقاطع يدالح)  
عطف على قول المصنف شريك حربي عبارة المعنى وكذا شريك قاطع قصاصاً أو قاطع حداً كان جرحه بعد  
القطع المذكور غير القاطع ومات بالقطع والجراح وكذا يقتل شريك جارح النفس كان جرح الشخص نفسه  
وجرحه غيره فمات بهما وكذا شريك دافع الصائل كان جرحه بعد دفع الصائل ومات بهما اه وهي أحسن  
مرجاً (قوله قدم المهدر) أي الفعل المهدر ش (قوله وجارح لمن جرح الح) أي ويقتل جارح لشخص جرح  
نفسه سواء كان جرحه لنفسه قبل جرح الأول أو بعده ع ش (قوله فهو) أي الجارح رشدي وجارح دافع  
الصائل ينبغي عطفه على النفس مع تنوينه أي ويقتل شريك جارح دافع الصائل بجرح دافع على انه صفة  
جارح سم وع ش عبارة الرشدي هو بتدوين جارح المجرور وبإضافة شريك اليه وانما قدره لدفع توهم وجوب  
القصاص على شريك دافع الصائل في الدفع فالصورة ان دافع الصائل جرحه لدفع ثم بعد الدفع جرحه آخر  
فمات بهما اه وقوله ثم بعد الدفع الح ليس بقيد ومثل البعدي المعية والسبق أخذاً مما قبل بصرح به قول  
الشارح الا في تقدم أو تاخر (قول أنتن وشريك النفس) لعله اذا كان جرحه لنفسه يقتل غالباً وكان متعمداً  
فيه أخذاً مما سبق في مسألة السهم فليراجع رشدي (قوله فلم يقتض) أي ذلك الانتفاء (قوله سقوطه)  
أي القود عن الآخر أي الشريك الآخر (قوله كشر يك المتعمد) أي يقتض منه (قوله ولا يميز لهما  
الح) ولو جرحه شخص خطأ ونه شتمه وسبع ومات من ذلك لزمه ثلث الدية كولو جرحه ثلاثة نفر وخرج  
بالخطأ العمد فيقتص من صاحبه كما مر معني (قول المتن ولو جرحه جرحين الح) تقدم العمد أو تاخر ع ش (قول  
المتن عمداً وخطأً) بالنصب على البدلين جرحين معني (قول المتن أو جرح حربياً أو مدنياً) أي أو بعد نفسه  
أو صائلاً أو أسلم المجرور أو عتق العبد أو رجع الصائل أو جرح شخصاً بحق كقصاص وسرقة ثم جرحه عدواناً  
أو جرح حربي مسلماً أو سلم ثم جرحه ثانياً بالسرقة أو بقتل واحد الجرحين بامر من لا يميز كان  
الحكم كذلك كما قاله الزركشي لانه كالا لانه معني (قوله نحو خطأ) أي في المسئلة الأولى وقوله أو مهدياً  
أي في الثانية (قوله نصف دية مغلظة) أي في ماله وقوله نصف دية مخففة على عاقلة معني (قوله وفيما  
بعدها) وهو قوله أو جرح جرحاً مضموناً الح ع ش أي فكان الانسب وفي الثانية الا أن يشبه بذلك الى  
كثرة جريئاتها كما قدمنا عن المعني (قوله وتعد الجارح الح) عبارة الروض سواء اتحد الجارح أو تعدد الا  
ان قطع التعمد بطرفه فيقتص منه قال في شرحه فلو قطع اليد فليس قصاصاً أو الاصبغ فكذلك مع  
أربعة أشرار الدية انتهى سم (قوله فيما ذكر) أي في اجتماع العمد مع الخطأ أو شبه العمد (قوله  
السبع أو الحية القاتلتين غالباً انتهى أي يقتص منه (قوله جرح عبداً) الضمير فيه يرجع للعر في قوله شارك  
حراً كلفي تضيبه (قوله بعد عتقه) اما قفا فلا قصاص لعدم المكافأة عند أول الجنابة (قوله وقاطع يدمر لا)  
عطف على قول المصنف شريك الاب كلفي تضيبه (قول المتن وقاطع قصاصاً أو حداً) قال المحلى بان جرح  
المقاوع بعد القطع فمات منها قال شيخنا الرملي أنهم عدم القصاص في المعية والسبق وليس مراد انهما يظهر  
انتهى (قول المتن وشريك النفس) قال في الروض ومن أي ويقتص من شريك السبع أو الحية القاتلتين  
غالباً وشريك قاتل نفسه انتهى (قوله وجارح دافع الصائل) ينبغي عطفه على النفس مع تنوينه أي  
ويقتل شريك جارح دافع الصائل (قوله أيضاً وجارح دافع) يتأمل فان تون قرب وعبارة شرح المنهج  
دافع صائل قال المحلى بان جرحه الدافع انتهى ونظر فيه شيخنا الشهابي ما ش المحلى (قوله الا ان قطع

ان أو جرحه نصف دية مغلظة ونصف دية مخففة وفيما بعدهما عليه موجب الجرح الواقع في حال العصمة من قود أو دية  
مغلظة وتعد الجارح فيما ذكر كذلك الا ان قطع



المتعمد طرفه فيقطع طرفه فقط (ولو داوى جرحه بسم مذفق) أي قاتل سريعا (فلا قصاص) (٤٠٩) ولاديه (على جرحه) في النفس لانه

قاتل نفسه وان لم يعلم حال  
السم يسئل في الجرح ان  
أوجبه والا فالمال (وان لم  
يقتل) السم الذي داراه به  
(غالبا) أو لم يعلم حاله وان  
قتل غالبا (فشبهه عمد)  
فعله فلا قود على جرحه في  
النفس أيضا بل عليه نصف  
الدية المغلظة تسع ما أوجبه  
الجرح (وان قتل) السم  
(غالبا وعلم له) الجرح  
(شريك الجرح نفسه) فعليه  
القود في الاظهر (وقيل  
هو شريك مخطئ) لان  
الانسان لا يقصد قتل نفسه  
وخرج بقوله داوى جرحه  
مالوداواه آخر غير الجرح  
فان كان بجرح وعلمه قتل  
الثاني أو بما يقتل غالبا  
وعلم حاله ومات بهما قتلا  
والا فدية شبه العمد وفي  
فتاوى ابن الصلاح فيمن  
جاء لامرأة لتداوى عينه  
فاكلته فذهب عينه ان  
ثبت ذهاب عينه بمداوتها  
ضمنتها عاقبتها في مال  
فهى ومحل ان لم ياذن لها  
في مداوته بهذا الدواء المعين  
لان اذنه في مطلق المداواة  
لا يتناول ما يكون سببا في  
اتلافه والالم تضمن ولو قطع  
ساعته مكاف باذنه انتهى  
وبه يعلم انه متى لم ينص  
الريض على دواء معين  
ضمنته عاقلة الطبيب في مال  
المال فهو ومتى نص على  
ذلك كان هسدا وسببا في

فيقطع طرفه فقط) أي وعلى الثاني ضمان فعله من خطأ أو شبه عمد ع (قول المتن ولو داوى) أي الجرح  
ولو بنائبه جرحه بسم كان شربه أو وضعه على الجرح معنى (قوله أي قاتل سريعا) أي قوله والا فدية شبه  
العمد في المعنى الا قوله بجرح إلى بما يقتل وإلى الفرع في النهاية الا قوله وسببا في الموت من الدواء وقوله على  
ما جزم إلى والكي (قوله وان لم يعلم الخ) غاية وقوله ان أوجبه أي جرحه القصاص ع (قوله ان أوجبه  
والا الخ) هذا بالنظر لما في المتن من ان قطع النظر عما زاد به قوله ولاديه ما مع النظر اليه فكان المناسب ان  
يقصر على قوله ان أوجب ذلك رشدي (قوله أو لم يعلم حاله الخ) وخالفته هذه ما قبلها فانه في المذفق  
الذي يقتل سريعا وهذه في غيره وان قتل غالبا ع (قوله فعله) أي تداوى الجرح (قوله مع ما أوجبه  
الخ) عبارة للمعنى أو القصاص في الطرف ان اقتضاء الجرح اه وبعبارة الاسنى وانما عليه تسع ما أوجبه  
من قصاص وغيره اه (قوله لا يقصد) أي بالتداوى (قوله مالوداواه آخر) أي بلا أمر منه معنى عبارة  
عش أي ولو باذنه حيث لم يعينه الدواء أخذ ما ياتي اه (قوله بجرح) بضم الميم وفتح الواو وتشديد  
المهملة أي مسرع للموت عش ورشدي (قوله غير الجرح) انظر حكم ما لو كان المداوى هو الجرح  
رشدي ويظهر أن هذا من كلامهم انه لا فرق الا فيما اذا كان بما يقتل غالبا لم يعلم حاله فيقتل هنا كما في  
الصورتين الاولى ليس فليراجع (قوله قتل الثاني) أي المداوى (قوله أو بما يقتل غالبا) أي وليس موجبا  
(قوله والا) أي ان انتفى غلبة القتل أو العلم بها (قوله فدية شبه العمد) أي نصفها على المداوى سم أي  
وعلى الجرح نصف الدية المغلظة أو القصاص في الطرف ان اقتضاء الجرح (قوله وفي فتاوى ابن الصلاح  
الخ) فائدة تجرده يؤخذ منها تقييد لما مر رشدي (قوله ضمنتها) أي العين عاقبتها الخ أي عاقلة المرأة ان  
وجدت والا فبيت المال ان انتظم ولم يمنع متولي من الاداء الا فالأمر اه (قوله ومحل) أي الضمان (قوله لان  
اذنه الخ) علة لا اعتبار تعيين الدواء (قوله ما يكون الخ) أي دواء يكون الخ (قوله في اتلافه) أي الا تذن أي  
عينه (قوله على دواء معين) أي شخصه (قوله ومن الدواء) إلى الفرع في المعنى الا قوله على ما جزم إلى والكي  
وقوله والضرب الخفيف إلى المتن (قوله مالوخط الجرح الخ) عبارة للمعنى والروض مع الاسنى ولو خطا الجرح  
جرحه في لحم حي ولو تداوى باخطا تقتل غالبا فكشريك قاتل نفسه في الاصح بخلاف مالوخطه في لحم ميت  
فانه لا أثر له ولا للجلد كما فهم بالاولى لعدم الايلام المهلك فعلى الجرح القصاص أو كمال الدية ولو خطا غيره بلا  
أمر منه اقتصر منه ومن الجرح وان كان الغيبا ما لم يتعد به مع الجرح فان خطا له امام لصي أو مجنون  
لمصلحة فلا قصاص عليه بل يجب دية مغلظة على عاقلة نصفها ونصفها الآخر في مال الجرح ولا قصاص عليه  
ولو قصد الجرح أو غيره الخطا في لحم ميت فوقع في لحم حي فالجرح شريك مخطئ وكذا لو قصد الخطا في  
الجلد فوقع في اللحم والكي فيما ذكر كان الخطا فيه ولا اثر له ولا يضر ولا اعتبار بما على الجرح من قروح  
ولا بما به من مرض وضني اه (قوله جرحه) أي جرح نفسه الذي جرحه الغير رشدي (قوله وهو يقتل  
غالبا) أي وعلم انه يقتل غالبا كما في مسألة المداواة بالسم كما أشار اليه في أصل الروضة فانه حينئذ شريك الجرح  
نفسه فعليه القود بخلاف ما اذا لم يعلم حاله فانه شريك صاحب شبه العمد فلا قود سيد عمر (قوله فالقود) أي

المتعمد طرفه فيقطع طرفه) عبارة الر وض سواء اتحد الجرح أو تعدد الا ان قطع المتعمد طرفه فيقتصر منه  
قال في شرحه فلو قطع اليد فعليه قصاصها أو الاصبغ فكذلك مع أربعة عشر الدية انتهى (قوله والا فدية  
شبه العمد) أي نصفها على المداوى (قوله مالوخط الخ) قال في الر وض فان خطا غيره بلا أمر اقتصر منه  
ومن الجرح وان كان امام الا ان خطا له امام لصي أو مجنون بل يجب دية مغلظة على عاقلة نصفها ونصفها في  
مال الجرح انتهى (قوله لكن ان خطا في لحم حي) وان قصد الجرح أو غيره الخطا في لحم ميت فوقع  
في لحم حي أو في الجلد فوقع في اللحم فالجرح شريك مخطئ شرح الروض (قوله فالقود) أي على الجرح



فمنصف الدية وان خاطمولى للمصلحة فلا قود عليه كإرجاء المصنف ولا على الجارح على ما حرم به بعضهم ورد بان كلام الشيخين يقتضي وجوبه عليه والى كالحياطة (ولو ضربوه (٤١٠) بسيماط فقتلوه وضرب كل واحد غير قاتل) لو انفرد (ففي القصاص عليهم وجه أصحها يجب

ان تواطوا) أى توافقوا على ضربه وكان ضرب كل منهم له دخل في الزهوق وانما لم يشترط ذلك في الجراحات والضربات المهلكة كل منها لو انفرد لانها قاتلة في نفسها ويقصد بها الاهلاك مطلقا والضرب بالخطيف لا يظهر فيه قصد الاهلاك الا بالموالات من واحد والتواطؤ من جمع (ومن قتل جماعة تبا) والله مرة في الترتيب المعينة بالزهوق كما مر (قتل باولهم) لسبق حقه (أو معا) ولو احتمالا كان هدم عليهم جدارا وتنازعوا فمن يقدم بقتله ولو بعد تراضيهم بتقديم أحدهم (فبالقرعة) يكون التقديم وجوبا قطعيا للنزاع (وللباقين) في الصور الثلاث (البیان) لباسهم من القود فان وقت بهم الحركة والادوية (قلت فلو قتله) منهم (غير الاول) أو غير من خرجت قرعته (عصى) وعزرت لغوينه حق غيره (ووقع قصاصا) لان الاول انما استحق التقديم فقط لا ترى انه لو عفا قتله من بعده (وللادول) ومن بعده (دية والله أعلم) لباأسه من القود والمراد فيما اذا اختلفت دية القاتل والمقتول دية المقتول على الاوجه ولو قتله كلهم وزع

\*(فصل) في تغيير حال المجنى عليه (قوله في تغيير حال المجنى عليه) الى قول وعلم مما مر في المغنى والى التنبيه في

(قوله وان خاطمولى) عبر في الروض بالامام (قوله ايضا وان خاطمولى للمصلحة الخ) بخلاف غير الولي والولي لغير المصلحة فيجب القود (قوله فلا قود عليه) قال في الروض بل تجب الدية مغلفة على عاقلة نصفها ونصفها في مال الجارح قال في شرحه ولا قصاص عليه (قوله ما حرم به بعضهم) حرم به في شرح الروض (قول المتن ومن قتل) قال في شرح الروض من الاحرار في غير المحاربة ثم قال اما لو كان القاتل عبدا أو حرا لكانه قتل في المحاربة فسبأى اه (قول المتن ومن قتل جماعة تبا قتل باولهم الخ) في باب استيفاء القصاص من الروض وشرحه ما لم يخصه ويقبل اقرار القاتل لاحدهم بالسبق لقتل بعضهم ولا يقين تحليفه ان كذبوه واستشكاه في المطلب بانه لو نكل فالتكول مع عين الخصم ان قلنا كالاتقار لم نسمع كلوا أو صريح بما يخالفه اقربه أولا وان قلنا كالبينة فكذلك لاننا نعددهم الثالث على الصحيح اه كلام الروض وشرحه أى فلا فائدة للتحليف فليظفر هل يمكن أن يقال في الجواب ان فائدة التحليف القديم بلا قرعة على من عدان أقره اذا أسقط حقه لكن هذه الفائدة تختلف اذا كان المقتول اثنين فقط وقد يلزم عدم البحث والله أعلم

\*(فصل في تغيير حال المجنى عليه الخ)\*

دعه بينهم ثم يطالب كل منهم بما بقى له من الدية ففي ثلاثا يبق لسكن ثلاثا يسمونه (فرع) \* تصارعا مثلا ضمن بقود النهاية أو دية كل منهما ما تولد في الآخر من صراعه لان كلام ياذن فيما يؤدي الى نحو قتل أو تلف عضو ويظهر انه لا أثر لاعتباده ان لا مطالبة في ذلك بل لا بد في انتقامها من صريح الاذن والله أعلم (فصل) في تغيير حال المجنى عليه من وقت الجناية الى الموت



بحرية أو عصمة أو اهدار أو مقدار المضمون ولتقدم على ذلك قاعدة يبنى عليها أكثر المسائل ألا يتوهم أن كل جرح أوله غير مضمون ولا ينقلب مضموناً بغير الحال في الانتهاء وما ضمن فبهما يعتبر قدر الضمان فيه بالانتهاء وأما القود في شترط فيه العصمة أو الكفاية من أول أجزاء الجناية إلى الزهوق إذا علمت ذلك علمت أنه إذا (جرح) إنسان (حربياً أو مرتداً أو عبداً نفسه فاسلم) أحد الأولين أو آمن الحربى (وعتق) العبد بعد الجرح (ثم مات) أحدهم (بالجرح فلا ضمان) فيه بقود لا دية اعتباراً بحاله الجناية لانه مهدر عندنا وعلم مما مر أن قاتل المرتد قد يقتل به ومما يأتى أن على قاتل عبده كفارة دون قاتل أحد الأولين لاهدائه عند استقرار الجناية (٤١١) (وقيل بجندية) لحرم مسلم مخففة على العاقلة اعتباراً بالانتهاء (ولو

رماهما) أى الحربى أو المرتد وجعلتهما واحداً لأن المراد أحدهما والعبد (فاسلم) أحد الأولين (وعتق) الثالث قبل إصابته السهم ثم مات بها (فلا قصاص) لانتهاء العصمة والكفاية أول أجزاء الجناية ولا يكون الأولين مهدرين والثالث معصوماً حسنت ثنية الضمير وإن كان العطف بأوليهما شذوذاً كافياً فالتة أولى بهما (والمذهب وجوب دية مسلم مخففة على العاقلة) اعتباراً بحاله الإصابة لانحالة اتصال الجناية لا الرى لانه كالمقدمة التى تسبب بها إلى الجناية كولو كان مهدر عند الحفر معصوماً عند التردى ولو جرح حربى معصوماً ثم عصم لم يضمنه وإن عصم بعد الرى وقبل الإصابة ضمنه بالمال دون القود على ما يأتى (تنبية) \* علم بما تقرره هنا وبما سبق في شروط القود أن لا يسلم من أشكال فلتقررهما متعريضين لجوابهما

النهاية (قوله في تغير حال المجنى عليه) أى أو الجاني كما يأتى في قوله ولو جرح حربى معصوماً الخ ع ش (قوله بحرية الخ) صله تغير (قوله أو بقدر) عطف على بحرية (قوله قاعدة) المراد بها الجنس الشامل للمنعقد (قوله لا ينقلب مضموناً) وكذا عكسه كما يعلم من قول المصنف لا يتحول ارتد الجرحى الخ في القاء دية وكل جرح وقع مضموناً لا ينقلب غير مضمون ورشيدى وع ش أى كذا إذا لم يفتى بقوله وما كان مضموناً فى أوله فقط فالنفس هدر ويجب ضمان تلك الجناية اهـ (قوله العصمة الخ) أى فى المجنى عليه (قوله من أول الخ) عبارة المغنى من الفعل إلى الانتهاء اهـ (قوله إلى الزهوق) برده عليه ما تقدم من أنه لو جرح ذمى فمات أو عبد عبداً ثم أسلم الجارح أو عتق ومات الجرحى على كفره أو رد وجب القصاص لوجود الكفاية حال الجناية فقط ولو عبر هنا بقوله من أول الفعل إلى انتهائه لوافق ما مر ع ش ورشيدى أى كما عبر به المغنى (قوله إنسان) أى مسلم أو ذمى غنى (قول المتن بالجرح) أى بمرأته مغنى (قوله مما مر) أى فى قول المتن والظاهر قتل مرتد بذمى أو مرتد (قوله قد يقتل به) أى إذا كان مرتداً مثله لوجود الكفاية ع ش وسم (قوله أحد الأولين) أى الحربى والمرتد وقوله لاهدائه أى الواحد ع ش (قوله وجعل) أى الحربى والمرتد (قوله والعبد) عطف على الحربى (قوله بها) أى الإصابة (قوله ولكون الأولين الخ) متعلق بقوله حسنت (قوله ثنية الضمير) أى فى رماهما (قوله لانتهما الخ) أى المهدر والمعصوم على لعلية العلة الأولى (قوله فالتة أولى بهما) أى الغنى والفقير وأوجب عن الآية بانتهاء البسمة من هذا الباب لان التقدير فيها أن يكن غنياً أو يكن فقيراً فالضمير فى بهما راجع لمعمول المتعاطفين لآلهما ع ش (قول المتن دية مسلم) أى أو حر مغنى (قوله لا الرى) عطف على الإصابة (قوله كولو كان مهدر الخ) أى كولو حفر بئر أو نادى بها حربى أو مرتداً فاسلم ثم وقع فيها فانه يضمنون كان عند السبب مهدر مغنى (قوله معصوماً عند التردى) أى فانه يجب هنا الدية دون القصاص سم (قوله ولو جرح حربى الخ) هذا داخل فى قوله كل جرح أوله غير مضمون الخ ع ش (قوله ثم عصم الخ) عبارة المغنى ثم أسلم الجارح أو عتق دية ذمة ثم مات الجرحى فلا ضمان على الصحيح فى زيادة الرخصة اهـ (قوله وإن عصم) أى الحربى هذه لم تشملها القاعدة السابقة وقاعدة هذه أن كل فعل غير مضمون وما بعده من الجرح إلى الزهوق مضمون يجب فيه دية مسلم مخففة ع ش (قوله على ما يأتى) أى أنفاقى قوله والذي يتبعه الخ (قوله فلتقررهما) أى الأمرين وقوله لجوابهما أى اشكال الأمرين (قوله هذا) أى اعتباراً بحاله الإصابة فقط فى شرط تكليف القتال (قوله وهو) أى الشرط الآخر التزامه أى القتال (قوله اعتباره) أى التزام الأحكام (قوله كسابقه) وهو شرط التكليف (قوله فى الفرق) أى بين شرط التكليف وشرط الالتزام (قوله إن التزامه) أى إلى أن الخ (قوله ترجع الثانى) أى اعتبار التزام الأحكام عند الإصابة لا غير (قوله بينهما) أى التكليف والالتزام وقوله اذ كل أى من التكليف والالتزام

(قوله قد يقتل به) بأن يكون مرتداً (قوله معصوماً عند التردى) فانه يجب هذا الذى يتدون القصاص (قوله ضمنه) هو أحد وجهين فى الرض بل ترجع فى شرحه ما الظاهر ثم فرق بينهما وبين ما قبله بأن الإصابة حصلت بعد كون الرأى ملتزماً للضمان بخلافها ثم

\* أحدهما أن تكليف القتال إنما يعتبر بحال القتل أى الإصابة وأنه لا عبرة بحاله عند مقدمة القتل كالرى ولا بعده وخالفوا هذا فى الشرط الآخر وهو التزامه الأحكام فكلوا فيه وجهين مطلقين أحدهما اعتباره حتى عند المقدمة فلو عصم عندها وحارب عند الإصابة أو عكسه فلا قود والثانى اعتباره عند الإصابة لا غير كسابقه ورجع بعضهم الأول وكأنه لم يجز فى الفرق أن التزامه عند المقدمة لا يوجد منه إلا بتغييره بأن يحارب فلم يعتبر هذا الطر وبخلاف التكليف فان انتقله ان وجد يكون من غير تقصير منقى الاغلب فلم يكتف به حينئذ إذا انتفى عند الإصابة هذا غاية ما يتم عمل به لا فرق وفيه ما قبله والذي يقفه ترجحه الثانى لان الجامع بينهما أو ضيق اذ كل يترتب عليه البصيرة من أهل المزاخنة فمما



اعتبر التكليف عند الاصابة لا غير فكذلك الالتزام \* نأنيها علم من ذلك أيضا ان ما اعتبر في الجاني لا يرفع طر ١٠٠ به بعد الاصابة بخلاف ما اعتبر في المجني عليه من العصمة والمكافاة وكان سر ذلك أن نقص الجاني أو كماله الطارئ لا يمنع قتله لانه وقع بعد تمام قتله فلم يؤثر بخلاف نقص المجني عليه عن الجاني فانه متى وقع أثر في مساوئه للجاني فآثر طر ١٠٠ فلا إلغاء للنظر الاول لم ينظر لطر ١٠٠ بخلاف الثاني هذا وقولهم في التكليف عند القتل انما يظهر في السبب والمباشرة الحسين الذين ليس لهما أجرة ما رزق أمان نحو التجويع وشهادة الزور والسحر فهل تعتبر المقارنة من أول التجويع الى الزهوق والشهادة (٤١٢) الى تمام الحق حتى لو شهد أحدهما وهو مكلف ثم الآخر وهو غير مكلف لا قودا أو يعتبر

التكليف عند الشهادة الثانية

فقط والاولى تعطى حكم المقدمة من أول عمل السحر الى الموت به أو لا يعتبر الا عند خروج الروح اعطاء الجميع ما تقدم على ذلك حكم المقدمة للنظر في ذلك مجال ولم أر من أشار لشي من هذا كسابقه (ولو ارد المجر وخ ومات بالسراية) صرنا (فالنفس) بالنسبة لغير الجرح المرد (هدر) فلا شيء فيها (ويجب قصاص الجرح) الذي فيه قصاص كالوضعة (في الاطهر) لاستقراره فلم يتغير بما حدث بعد ثم هذا القصاص (يستوفيه قريبه) أو معتقه الذي يرثه ولا الردة (المسلم) الكامل والاغني يكمل لان ذلك للتشفي وهو للقريب ونحوه وظاهر انه لو لم يكن له قريب ولا معتق استوفاه الامام (وقيل) لا يستوفيه الا (الامام) لانه لا وارث للمرد (فان اقتضى الجرح مالا) لا قودا كجائفة (وجب أقل الامر من من أرشه وديه) للنفس لانه المتيقن والردة

(قوله علم من ذلك أيضا) لاجابة اليه (قوله وكان سر ذلك الخ) محل تأمل (قوله لانه) أي النقص أو الكمال (قوله فلم يؤثر) أي طر ١٠٠ ونقص الجاني أو كماله (قوله فآثر طر ١٠٠) أي نقص المجني عليه (قوله النظر الاول) يعني به انه متى وقع نقص الجاني أو كماله أثر في مساوئه للمجني عليه بموقوله لطر ١٠٠ أي نقص الجاني أو كماله (قوله بخلاف الثاني) أي متى وقع نقص المجني عليه أثر في مساوئه للجاني (قوله في التكليف) صلة قولهم وقوله عند القتل مقوله وقوله انما يظهر الخ خبره (قوله أمان نحو التجويع) أي من الاسباب العرفية وشهادة الزور أي من الاسباب الشرعية والسحر أي من المباشرة العرفية (قوله والشهادة) عطف على التجويع (قوله وهو غير مكلف) أي الشاهد الاول (قوله ومن أول عمل السحر الخ) عطف على قوله من أول التجويع الخ (قوله كسابقه) أي من الاشكالين وجوابهما (قول المتن ولو ارد المجر وخ الخ) أي طرأت الردة بعد الجرح فلو طرأت بعد الرمي وقبل الاصابة فلا ضمان باتفاق لانه حين جنى عليه كان مرثدا واحترز بالسراية فمما لو قطع يده لم يرد وانما مات يده فله القصاص وان مات قبل استيفائه فمغني (قوله مرثدا) الى الفصل في النهاية (قوله بالنسبة لغير الجرح المرد) أما اذا كان جرحه مرثدا فانه يجب عليه القصاص كغير مغني (قوله فلا شيء الخ) أي لا قود فيها ولا دية ولا كفارة سواء أكان الجرح الامام أم غيره مغني (قوله الذي الخ) راجع لكل من القريب والمعتق (قوله والاغني يكمل) أي وان كان القريب المسلم ناقصا فينظر الى كماله (قوله وهو للقريب الخ) فلو عفا وارثه عن قصاص الجرح على مال صحيح وكان المال الواجب فبأيا هذه الامام عس ومغني (قول المتن فان اقتضى الجرح مالا) أي ولو بالعفو أو كان خطأ مثلا رشدي وسم (قوله لانه المتيقن) فان كان الارش أقل كجائفة لم يرد بالسراية في الردة شيء وان كان دية النفس أقل كان قطع يده ورجليه ثم ارد ومات لم يجب أكثر منها لانه لو مات مسلما بالسراية لم يجب أكثر منها فله نأولي مغني (قوله وهو في) ولا يجوز العفو عنه لانه لكافة المسلمين سم على المنهج عس (قوله صار تابعا للنفس) أي والنفس مهددة فكذا ما يتبعها مغني (قول المتن ولو ارد ثم أسلم الخ) وقع السؤال عما لو جرح مسلم مسلما ثم ارد امعائهم أسلما ومات المجر وخ بالسراية هل يجب القصاص للمكافاة في حالتي الاسلام والردة والظاهر وجوب القصاص وبه أفتي مر سم وجرى عليه في النهاية وأقره عس ورشدي (قوله بعد الاصابة) انظر ما محترزه وقضية القاعدة المتقدمة اول الفصل عدم الفرق بينه وبين قبل الاصابة وبعد الرمي فلا راجع (قول المتن بالسراية) خرج به ما لو ائتمل الجرح ثم مات فانه يجب ارش الجنانية ويكون الواجب في العبد لسببه فلو قطع يده مثالا لزمه كمال قيمته سواء أكان العتق قبل الاند مال أم بعده مغني (قوله فاعتبر) الاولى الواو بدل

(قول المتن فان اقتضى الجرح مالا الخ) هلا زاد أو قودا لكن عفي على مال وعبرة العباب فان لم يوجهه كالجائفة أو عفي بمال وجب الاقل من ارش الجرح ودية النفس ويكون فيأله ويمكن جعل عبارة المصنف على معنى فان اقتضى الجرح مالا ولو بواسطة كفي العفو فيشمل ذلك (قوله لانه المتيقن) ما معناه (قول المتن والشرح ولو ارد المجر وخ ثم أسلم الخ) وقع السؤال عما لو جرح مسلم مسلما ثم ارد امعائهم أسلما مع امات المجر وخ انما تسقط ما يحدث بعدها الا ما استقر قبلها وهو في ثلاثي قريبه فيه (وقيل) الواجب (أرشه) أي الجرح بالغاما بلغ وان زاد على دية النفس لانه انما يندرج في نفس تضمن (وقيل هدر) لا شيء فيملان الجرح اذا سري صار تابعا للنفس (ولو ارد المجر وخ ثم أسلم ومات بالسراية فلا قصاص) لتخلل المهدر فصار شبهة دارثة للقود (وقيل ان قصرت الردة) أي من مباحث لا يظهر للسراية أثر فيه (وجب القود) لا تنقله تأثير السراية فيها (و) على الاول (تجب الدية) كاملة مغلظة في ماله لوجود العصمة في الجنانية والموت (وفي قول نصفها) فوز به على العصمة والاهدار (ولو جرح مسلم ذميا فأسلم) بعد الاصابة (أو جرح عتق) بعدها (ومات بالسراية فلا قصاص) لانتفاء المكافاة حال الجنانية (وتجب دية مسلم) أو جرح مغلظة في ماله لانه مضمون أو لا وانتهى فاعتبر الانتهاء

انما تسقط ما يحدث بعدها الا ما استقر قبلها وهو في ثلاثي قريبه فيه (وقيل) الواجب (أرشه) أي الجرح بالغاما بلغ وان



لما امر به المعتبر في قدر المضمون لان الضمان بذل التالف فنظر فيه حالة التالف وفارق التخليط هنا عدمه فيما امر به هنا تعذر في معصوم وتم تعذر في معصوم فطرأت عصمة فنزلوا طر وها منزهة طر وها منزهة لم يقصده (وهي) في الاخيرة (السيد العبد) ساوت قيمته حال الجناية أو نقصت لانه استحقها بالجناية الواقعة في ملكه نعم للجاني أن يجبره على قبول قيمة الابل ولو مع (٤١٣) وجودها لان حقه انما هو في قيمتها وان

لم يطالب الابل بالابل نفسها (فان زادت على قيمته فالزيادة لورثته) لانها انما وجبت بسبب الحرية ويتعين حقهم في الابل (و) محل ذلك اذا لم يكن للجرح أرش مقدر والاعتبر هو حينئذ (لو قطع) الجرح (بعبء) أو فقهائهم (فقه) ثم مات بالسراية وأرجينا كمال الدية كالمواضع (فالسيد الاقل من الدية الواجبة) في نفسه (ونصف قيمته) الذي هو ارش الجرح الواقع في ملكه لو ائتمل والسراية لم تحصل في الرق فلم يعلق بها حق له فان كان الاقل الدية فلا واجب غيره وأرش الجرح فلا حق للسيد في غيره والزائد لسورته وكره النصف لغرضه أن المقطوع يدو الاقل مثلاً (وفي قول)

الواجب للسراية (الاقل من الدية وقيمتها) كلها لانا نظرن للسراية في دية النفس فلننظر اليها في حق السيد حتى يعقد موته قننا (ولو قطع) انسان (بده فعتق فخرجه آخران) كان قطع أحدهما به الاخرى والاخر جرحه (ومات بسراية) فلاحقهم فلا قصاص على الاول ان كان حراً لعظم المكافاة حال الجناية (ويجب على الآخرين) قصاص

الفاء (قوله لما امر) أي في أول الفصل بقوله وما ضمن فيها الخ كردى (قوله فيما امر) أي من قوله والمذهب وجوب دية متخففة على العاقلة سم (قوله في الاخيرة) أي فيما اذا مات العبد المقذوف بسراية ولم يكن لجرحه أرش مقدر معنى (قوله ساوت قيمته) الى الفصل في المغنى (قوله ولو مع وجودها) أي الابل (قوله وان لم يطالب) أي السيد (قوله ومحل ذلك) أي محل كون الدية للسيد ان ساوت قيمته أو نقصت عنها عش (قوله والاعتبر الخ) عبارة شرح المنهج والافلسيد الاقل من أرشه والدية كما علم ذلك من قول ولو قطع الخ سم عبارة المغنى ولو كان لجرحه أرش كان قطع يد عبداً الخ (قوله أو أرش الجرح) وهو نصف القيمة (قول المتن بده) أي العبد (قوله ان وجبت) كان عفا الوارث عن الآخر ان كان قطعهما خطأ (قوله نفسها) أي جناية نفس عش (قوله وهو) أي ارش الجناية (قوله ولو عاد الاول) متصل بقوله وتوزع الدية الخ عش (قوله فالسيد الاقل الخ) وذلك لانه جرح جرحا واحداً في الرق والاخرى في الحرية والدية توزع على عدد الرؤس فيجب عليه ثلث الدية نصف في مقابلة جرحا واحداً في الرق والاخرى في مقابلة جرحا واحداً في الحرية والسيد انما يجبه بدله ما وقع في الرق وهو نصف الثلث عش (قوله لثلاثة) أي الاول (قوله ونصف القيمة) عطف على سدس الدية (فرع) لو قطع خريد عبداً فعتق فخر آخر رقبته بطلت السراية فعلى الاول نصف القيمة للسيد وعلى الثاني القصاص أو الدية كاملة للوارث وان قطع الثاني بده الاخرى بعد العتق ثم حوت رقبته فان حرمها ثالث بطلت سراية القطعين وكانهما اندملا فعلى الاول نصف القيمة للسيد وعلى الثاني القصاص في اليد أو نصف الدية للوارث وعلى الثالث القصاص في النفس أو الدية كاملة للوارث وان حرمه القاطع أو لا قبل الاندمال لزمه القصاص في النفس فان قتل به سقط حق السيد وان عفا عنه الوارث وجبت الدية ولا سيد منها الاقل من نصفها ونصف القيمة أو حرمه بعد الاندمال فعليه نصف القيمة للسيد وقصاص النفس أو الدية كاملة للوارث وعلى الثاني نصف الدية وان حرمه الثاني قبل الاندمال فالوارث القصاص في النفس أو الدية كاملة أو بعد الاندمال فالوارث أن يقتص منه في اليد والنفس أو يأخذ بدلهما أو يدل أحدهما وقصاص الآخر وعلى الاول نصف القيمة للسيد بكل حال معنى وروض مع الاسنى

بالسراية هل يجب القصاص للمكافاة في حالتى الاسلام والردة والظاهر وجوب القصاص وبه أفتى (قوله فيما امر) من قوله والمذهب وجوب دية متخففة على العاقلة (قوله والاعتبر هو) عبارة شرح المنهج والا فلا سيد الاقل من أرشه والدية كما علم ذلك من قوله ولو قطع الخ (قول المتن ولو قطع يده فعتق فخرجه آخران الخ) في الروض فرع قطع يد عبداً فعتق ثم آخر الاخرى قطع الثاني لا الاول ان كان حراً بل عليه السيد نصف قيمته فان مات منهما قتل الثاني ولزم الاول نصف الدية للسيد منها يعنى نصفها نصف قيمته وان عفى أى عن الثاني فعليه أى القاطعين الدية والسيد في حصة الاول الاقل من نصفها ونصف القيمة الخ اه وقوله للسيد منها نصف قيمته الظاهر ان المراد ان كان أقل من نصف الدية فان كان نصف الدية أقل من نصف القيمة لم يستحق غيره فيكون له الاقل منهما فوافق ما ذكره بعده في قوله والسيد في حصة الاول الاقل الخ ثم قال في الروض وان قطع يديه ورجليه ثم عتق وجرحه آخران فلا سيد الاقل من ثلث الدية وكل القيمة اه وقوله وكل القيمة في العباب خلافاً لغيره فان قطع واحد يديه أو يديه ورجليه بقيامه جرحه آخران حراً فاعتق الاقل من ثلث الدية وكل القيمة فيقا في الاولى أو وضعها في الثانية نقله في تجزئته عن الرافعي بعد أن نقل عن البغوي كل القيمة فقط فليراجع

الطرف والنفس لانها كفتوان وتوزع الدية ان وجبت أثلاثاً لان جناياتهم صارت نفسها بالسراية الناشئة عنهم ولا حق للسيد فيما على الاخيرين بل فيما على الاول لانه الجاني على ملكه أقل الامرين من ثلث الدية وأرش الجناية في ملكه وهو نصف القيمة ولو عاد الاول وجرحه بعد العتق فلا سيد الاقل من سدس الدية توزع على ثلثه على جرحيه ونصف القيمة



\*(فصل في شروط قود الاطراف (٤١٤) والجراحات والمعاني مع ما يتعلق بذلك (يشترط لقصاص الطرف) ينفع الرأى (والجرح)

\*(فصل في شروط قود الاطراف)\* (قوله في شروط قود الاطراف) الى قول المتن ويجب القصاص في النهاية الا قوله تكاتب عليه أولا (قوله مما ضرب تفصيله) من كون الجاني مكافأ لما تركه أو كونه غـ ير أصـ ل المعنى عليه وكون المجنى عليه معصوما ومكافئا للجاني ولا يشترط التساوى في البذل كما لا يشترط في قصاص النفس فيقطع العبد المراه بالرجل وبالعكس والذي بالمسلم والعبد بالحر ولا عكس وكون الجناية عمدا عسـ درا وما من انه لا قصاص الا في العمد لا في الخطا وشبه العمد ومن صور الخطا ان يقصد أن يصيب حائطا بحجر فيصيب رأس انسان فيوضعه ومن صور شبه العمد أن يضرب برأسه بطلعة أو بحجر لا يسمع غالبا لصغره في تورم الموضع الى أن يتضخم العظام معنى (قوله ولا يرد) أي على المتن (قوله لمن زعمه) أي الورد وافقه المعنى (قوله لانه) أي ذلك الضرب (قوله يحصـ له) أي نحو الايضاح عـ ش (قوله لاني النفس) عـ ضـ ف على قوله في نحو الايضاح عـ ش (قوله وذلك) أي عدم الورد (قوله في كل) أي من النفس ونحو الايضاح (قوله فهما) أي النفس ونحو الايضاح (قوله في حده) أي العمد (قوله على ان الكلام الخ) قد يقال هذا لا ينفع في دفع الاراد لان حاصله أنه لو ضرب به بعضا خفيفا فمات من ذلك الضرب كان شبه عمدا وهذا لا يندفع بان السراية من الايضاح بذلك الضرب يوجب القود في النفس فتأمل سم على جـ وقد يقال وكذا لا ينفع الجواب الاول في دفع الاراد شـ يدي عبارة عـ ش بهـ في ان كلام المورد حيث لم يسر الايضاح فانه حينئذ يكون عمدا في الايضاح واذا وقع مثله بلا ايضاح ومات المجنى عليه منه يكون شبه عمدا وحاصل الجواب ان حد العمد الموجب للقود في النفس قصد الفعل والشخص بما يقتل غالبا وهو متفق في الضرب وحد العمد الموجب للايضاح قصد الفعل والشخص بما يوضح غالبه وهو حاصل بالضرب والكلام حيث لا سراية أمامها يجب القود في النفس لان الجراحات الخفيفة تنفع السراية تقتل غالبا اهـ (قوله والا وجب القود الخ) أي ولا يراد عـ ش (قوله قال الباقي الخ) عبارة النهاية واستثناء الباقي من كلامه الخ يخالف الخ (قوله ويستثنى الخ) أي لعدم سـ يدي الجاني شرط في قصاص النفس دون قصاص الطرف فلم يصدق عموم قول المصنف يشترط لقصاص الطرف الخ سم (قوله يخالف لصريح كلامهم) أي فلا يقطع بذلك كـ لا يقتل به لكنه اذا قطع يده ضمنه بنصف القيمة عـ ش أي فيما اذا كان عبد المكاتب مكاتبا أيضا (قوله وان أمكن توجيهه) أي بتقدير تسليم أنه يقطع فيه ولا يقتل به غير أن ما وجبه لا يمنع من وجوب الاستثناء لو قيل به عـ ش (قوله أو بعضهم) قد يقال أو غيرهم سم (قول المتن عليها) أي اليد بواسطة التعامل على السيف ويحتمل أن الضمير للسيف بتأويل الآلة وبإيده منصفته عليه (قوله وفي القاموس الخ) المراد به الرد على الشارح المذكور رشيدى (قوله وبه علم صحة كل من الفتح والضم) بتأمل وجه الضم فانه ليس هنا ما يصدق عليه ذلك اذ ليس ثم شيء مصوب يسمى باللفظ تـ لا أن يقال شبه السيف الواقع في محل القطع بالشئ المصوب من سقاء أو نحوه عـ ش (قوله ولو بالقوة) أي كان صارت معلقة بمحالة عـ ش (قوله كلوا اجتماعوا) الى قوله فالاضافة في المعنى الا قوله التوزيع الى حق الله تعالى (قوله يضموا) أي الى آخره (قوله ما لو غير فعل بنفسهم الخ) أي في نفسه بان انفصل عن فعل الآخر وان لم يتميز لنا الا ترى الخارج رشيدى (قوله كان حر كل) أي من البعضين اتحد أو تعدد سم (قوله

والمعاني (ما شرط للنفس) مما ضرب تفصيله ولا يرد الضرب به بعضا خفيفا متخللا لمن زعمه كجوابه عمدا في نحو الايضاح لانه يحصـ له غالبا لاني النفس وذلك لان العمد في كل بحسبه فهما مستويان في حده وان اختلفا في محصـ له على أن الكلام كما قاله الماوردى حيث لم يسر الايضاح والادب القود في النفس لانه حينئذ يقتل غالباً قال الباقي ويستثنى من كلامهما اذا جنى مكاتب على عبده في الطرف فله القود منه كما في الام تكاتب عليه أولا مع انه لا يقتل به انتهى وما ذكره عن الام يخالف لصريح كلامهم وان أمكن توجيهه بانه في حياته يتشقى بالقود من سـ يده بخلافه بعدموته لا يتشقى منه اذا وارثه ويرد بان السـ يدي مانع من ذلك التشقى وحينئذ فالوجه انه لا استثناء (ولو وضعوا) أو بعضهم فاستاده الى جميعهم مجرد تصوير (مبينا) مثلا (على يده وتعاموا) كلهم (عليها دفعة) بالضم كما قاله شارح وفي القاموس هي بالفتح المرة وبالضم الدفعة من المطر وما انصب من سقاء أو ماء مرة وبه علم صحة كل من الفتح والضم هنا (فابانوها) ولو بالقوة كـ ياتى (فطعموا) كما لو اجتمعوا على قتل نفس

وانما اشترط في قطع السرقة أن يخص كلام من مشركين نصا بلان التوزيع ممكن ثم لا هنا على أن حق الله يتسارع فيه أو أكثر ونخرج تعاملوا ما لو غير فعل بعضهم عن بعض كان حر كل من جانب حتى التفت الخديتان



وَجَذِبَ أَحَدَهُمَا لِلتَّشَارُفِ الْأَخْرَافِ قَوْلُهُ لَعَلَّكُمْ أَنْضِبَاطُ فَعَلْ كُلُّ بِلْ عَلَى كُلِّ حَكُومَةٍ تَلِيْقُ بِجَنَائِيْتِهِ يَبْلُغَانِ دِيْنَهُ (وَشَجَاج) بِكْسَرٍ أَوَّلُهُ جَمْعُ شَجَةٍ نَقْعُهُ (الرَّأْسُ وَالْوَجْهُ عَشْرٌ) بِاسْتِقْرَاءِ كَلَامِ الْعَرَبِ وَجَرَحَ غَيْرُهُمَا لِأَيْسَى شَجَةٍ فَالْإِضَافَةُ إِلَيْهَا مِنْ إِضَافَةِ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ كَذَا قَبْلُ وَفِيهِ تَقَرُّرٌ بِلْ لَا يَصْغُرُ لَانَ الرَّأْسِ وَالْوَجْهَ لِيَسَاعِدَ الشَّجَةَ بِلْ شَرْطَانِ فِي تَسْمِيَّتِهَا شَجَةً فَالْوَجْهَانِ الْمُرَادُ بِهِمَا مَطْلُوعُ الْجَرْحِ وَإِنْ الْإِضَافَةُ لِلتَّخْصِيصِ وَبِحَسْلِ مَا ذَكَرَ فِي الشَّجَةِ أَنْ أَطْلَقَتْ لِأَنْ أُضِيفَتْ كِلَاهُمَا عَلَى أَنْ جَاعَةً أَطْلَقَ قَوْلُهُمَا عَلَى سَائِرِ (٤١٥) بِجُرُوحِ الْبَدَنِ أَوَّلُهُنَّ طَبْعًا وَوَضْعًا

(حَارِصَةٌ) بِمَهْمَلَتِ (وَهِيَ) مَاشِقُ الْجِلْدِ قَلِيلًا (كَالْخَدَشِ) مِنْ حَرَصِ الْقَصْرِ الثَّوْبِ خَدَشَهُ قَلِيلًا بِالنِّقِ (وَدَامِيَّةٌ) بِتَخْفِيفِ الْيَاءِ (نَمِيَّةٌ) بِضَمِّ أَوَّلِهِ أَيْ الشَّقِ بِالسَّيْلَانِ دَمٌ عَلَى الصُّوَابِ وَالْأَفْهَى الدَّامِيَّةُ بِالمَهْمَلَةِ وَهَذَا تَبْلُغُ الشَّجَاجِ أَحَدِي عَشْرَةَ (وَبَاضِعَةٌ تَقَطُّعُ اللَّحْمِ) بَعْدَ الْجِلْدِ أَيْ تَشَقُّ شَقًّا خَفِيفًا مِنْ بَعْضِ قَطْعِ (وَمِتْلَاجَةٍ) تَقْرُصُ فِيهِ أَيْ الْحَمُّ وَلَا تَبْلُغُ الْجِلْدَ بَعْدَهُ سَمِيَّتْ بِمَا تَوَلَّى إِلَيْهِ مِنَ التَّلَاجِمِ تَقَاوُلًا (وَسَمْحَاقٌ) بِكُسْرِ صِيْنِهِ (تَبْلُغُ الْجِلْدَ الَّذِي بَيْنَ الْحَمِّ وَالْعَظْمِ) وَهِيَ الْمَسْمَاةُ بِالسَّمْحَاقِ حَقِيقَتُهُ مِنَ السَّمْحِاقِ الْبَطْنِ وَهِيَ التَّهْمُ الرَّقِيقُ (وَمَوْضِعَةٌ) وَلَوْ بِغُرْزَابَةٍ (تَوْضِعُ الْعَظْمَ) بَعْدَ خَرَقِ تِلْكَ الْجِلْدَةِ أَيْ تَكْشِفُهُ بِحَيْثُ يَقْرَعُ بِخَوْقِ ابْرَةِ وَانْ لَمْ يَر (وَهَاشِمَةٌ) بِشَمْسٍ أَيْ تَكْسِرُهُ وَانْ لَمْ تَوْضِعْهُ (وَمَنْقَلَةٌ) بِتَشْدِيدِ الْقَافِ مَعَ كُسْرِهَا أَفْضَحُ مِنْ فَتْحِهَا (تَنْقَلُهُ) مِنْ مَحَلِّهِ لَغَيْرِهِ وَانْ لَمْ تَوْضِعْهُ وَنَشَمَهُ (وَمَأْمُومَةٌ) تَبَاسُخُ خَرِيطَةٍ (الْمَاغُ) الصَّيْطَةُ الْمَسْمَاةُ

أَوْ جَذِبَ أَحَدَهُمَا (لِخ) أَيْ فِي الزَّهَابِ وَقَوْلُهُ ثُمَّ الْإِخْرَافُ فِي الْعُودِ (قَوْلُهُ تَلِيْقُ بِجَنَائِيْتِهِ) أَيْ إِنْ عَرَفْتَ وَالْإِضْطِاطُ الْقَاضِي فِي فَرْضِهِ بِحَيْثُ لَا يَحْصُلُ ظِلْمٌ عَلَى أَحَدِهِمَا وَلَا تَقْصُرُ لِمَجْمُوعِ الْحُكُومَتَيْنِ عَنِ الدِّينِ فَإِنْ لَمْ يَنْظُرْ لِلْقَاضِي شَيْءٌ فَيَنْبَغِي أَنْ يَسُوِّيَ بَيْنَهُمَا فِي الْحُكُومَةِ عَشْرٌ (قَوْلُهُ بِحَيْثُ يَبْلُغَانِ) أَيْ الْحُكُومَتَانِ وَقَوْلُهُ دِيْنَهُ أَيْ لِيَدِ سَمِ (قَوْلُهُ بِاسْتِقْرَاءِ كَلَامِ الْعَرَبِ) أَيْ الدَّلِيلُ عَلَى الْعَشْرِ الْاسْتِقْرَاءُ عَمِيْرَةٌ وَمَعْنَى (قَوْلُهُ) لَا يَسْمَى شَجَةً) بِلْ يَسْمَى جَرَحًا مَعْنَى (قَوْلُهُ بِلْ لَا يَصْغُرُ) وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ بِحَصْنَتِهِمَا مَعَ تَسَامُحِ الشَّجَتَيْنِ الشَّجَتَانِ جَرَحُ الرَّأْسِ وَالْوَجْهِ فَكَانَ قَبْلَ جَرَحِ الرَّأْسِ وَالْوَجْهِ الْإِضَافَةُ إِلَيْهِمَا فَلِأَنَّ الشَّجَةَ الْمُضَافَ وَهُوَ الشَّجَاجُ بِإِصْبَارٍ مَعْنَاهُ إِلَى الرَّأْسِ وَالْوَجْهِ كَانَ مِنْ إِضَافَةِ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ مَحْكَمًا عَشْرٌ (قَوْلُهُ فَالْوَجْهُ) أَيْ فِي تَوْجِيهِ الْمَتْنِ لِمَا يُقَالُ لَامَعْنَى لِإِضَافَةِ الشَّجَاجِ لِلرَّأْسِ أَذْلا تَكُونُ الْإِفْهَى عَشْرٌ (قَوْلُهُ أَنْ الْمُرَادُ بِهِمَا هُنَا لِمَا) أَيْ عَلَى طَرِيقِ التَّجْرِيدِ (قَوْلُهُ وَبِحَسْلِ مَا ذَكَرْنَا) جَوَابٌ عَمَّا يَتَوَهَّمُ أَنْ يُوْرَدُ عَلَيْهِ مَا سَبَقَ ذَكَرَهُ فِي الشَّجَةِ رَشِيدِي (قَوْلُهُ مَا ذَكَرَ فِي الشَّجَةِ) أَيْ مِنْ أَنَّهَا لَا تُطْلَقُ إِلَّا عَلَى جَرَحِ الرَّأْسِ وَالْوَجْهِ عَشْرٌ (قَوْلُهُ عَلَى أَنْ جَاعَةً لِمَا) أَيْ وَعَلَيْهِ فَالْإِضَافَةُ لِلتَّخْصِيصِ بِلَا تَأْوِيلَ عَشْرٌ (قَوْلُهُ طَبْعًا) بِرَدِّ عَلَيْهِ مَا سَبَقَ مِنْ أَنَّ كَلَامَ مَنْ الْهَشَمِ وَالنَّقْلَ بِحَسْلِ بَغِيرِ شَيْءٍ بِسَبْقِ رَشِيدِي زَادَ عَشْرٌ الْآنَ يُقَالُ إِنَّهُ بِإِصْبَارِ الْغَالِبِ أَهْ (قَوْلُهُ وَوَضْعًا) أَيْ فِي ذِكْرِ الْفَقْهَاءِ سَبْعٌ (قَوْلُهُ بِضَمِّ أَوَّلِهِ) مِنْ بَابِ الْأَفْعَالِ أَوْ التَّفَعُّلِ كِلَا فِي الْقَامُوسِ عَشْرٌ (قَوْلُهُ) وَالْأَيْ وَانْ سَالَ الدَّمُ (قَوْلُهُ وَهَذَا) أَيْ بِإِصْبَارِ سَيْلَانِ الدَّمِ (قَوْلُهُ أَيْ تَشَقُّ شَقًّا خَفِيفًا) احْتِرَازٌ عَنِ الْفُرُصِ الْآتِيَةِ سَمِ (قَوْلُهُ الْجِلْدَ بَعْدَهُ) أَيْ الَّذِي بَيْنَ الْحَمِّ وَالْعَظْمِ وَمَعْنَى (قَوْلُهُ سَمِيَّتْ لِمَا) وَتَسْمَى أَيْضًا التَّلَاجِمُ مَعْنَى (قَوْلُهُ مِنْ سَمْحَاقِ الْبَطْنِ) أَيْ مَا أَخُوذُ مِنْهَا وَقَدْ تَسْمَى هَذِهِ الشَّجَةُ الْمَلَطَى وَالْمَلَطَةُ وَالْمَلَطِيَّةُ مَعْنَى (قَوْلُهُ وَانْ لَمْ يَر) أَيْ الْعَظْمُ مِنْ أَجْلِ الدَّمِ الَّذِي سَقَرَهُ مَعْنَى (قَوْلُهُ بِتَشْدِيدِ الْقَافِ) وَتَسْمَى أَيْضًا الْمَنْقُولَةُ مَعْنَى (قَوْلُهُ مِنْ فَتْحِهَا) وَلَعَلَّ الْمَعْنَى عَلَى الْفَتْحِ مَنْقُولٌ بِهَا عَلَى الْخُذْفِ وَالْإِصْبَالِ عَشْرٌ (قَوْلُ الْمَتْنِ تَنْقَلُهُ) بِالتَّخْفِيفِ وَالتَّشْدِيدِ مَعْنَى (قَوْلُهُ وَمَا عَدَا الْآخِرَتَيْنِ) أَيْ مَا عَدَا الْمَأْمُومَةَ وَالْمَأْمُومَةُ مَعْنَى (قَوْلُهُ) (قَوْلُهُ بِلْ وَسَائِرُ الْبَدَنِ) أَيْ فِي الصُّورَةِ وَالْأَفْعَادِ مِنْ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ تَخْصُصُ بِالرَّأْسِ وَالْوَجْهِ رَشِيدِي (قَوْلُهُ) عَلَى مَا بَاقِي) أَيْ فِي الْمَتْنِ آتِيًا (قَوْلُهُ لِتَبَسُّرِ ضَبْطِهَا) إِلَى قَوْلِ الْمَتْنِ وَلَوْ أَوْضَحَ فِي النَّهَايَةِ الْإِقُولَ فَاعْتَرَضَ لَيْسَ فِي مَحَلِّهِ (قَوْلُ الْمَتْنِ وَفِي مَا قَبْلُهَا لِمَا) وَهِيَ الدَّامِيَّةُ وَالْبَاضِعَةُ وَالتَّلَاجِمُ وَالسَّمْحَاقُ مَعْنَى (قَوْلُهُ لَا مَكَانَ مَعْرِفَةِ تَسْمِيَّتِهَا) أَيْ مَا قَبْلُهَا مِنَ الشَّجَاجِ الْأَرْبَعِ (قَوْلُهُ كَمَا زَادَهُ عَلَى أَصْلِهِ لِمَا) عِبَارَةٌ مَعْنَى تَبْيِيهِ اسْتِثْنَاءِ الْحَارِصَةِ مِمَّا زَادَهُ الْمَصْنَفُ عَلَى الْمُرَرِّقِ فِي الدَّقَائِقِ وَلَا يَدْرِي أَنَّ الْجَارِحَةَ لِقَاصَصٍ فِيهَا قَطْعًا وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي غَيْرِهَا أَهْ وَفِي الْكُفَايَةِ أَنَّ كَلَامَ جَاعَةٍ يَهْمُ خِلَافًا فِيهَا وَقَالَ فِي الْمَذَلِّبَانِ كَلَامُ الشَّافِعِيِّ فِي الْمُخْتَصَرِ

(قَوْلُهُ بِحَيْثُ يَبْلُغَانِ دِيْنَهُ) لِيَدِ وَقَوْلُهُ يَبْلُغَانِ أَيْ الْحُكُومَتَانِ وَقَوْلُهُ دِيْنَهُ أَيْ لِيَدِ (قَوْلُهُ فَالْوَجْهَانِ الْمُرَادُ بِهِمَا مَطْلُوعُ الْجَرْحِ وَإِنْ الْإِضَافَةُ لِلتَّخْصِيصِ لِمَا) لَا مَانِعَ مِنْ إِبْقَاءِ الشَّجَاجِ عَلَى مَعْنَاهَا وَجَعَلَ الْإِضَافَةَ لِلتَّأَكِيدِ أَوَّلِيَّانِ التَّعْصِيمِ إِلَى الرَّأْسِ وَالْوَجْهِ لِتَسْلِيَةِ وَهَمِّ أَنْ الْمُرَادُ بِهِمَا أَحَدُهُمَا فَقَطْ (قَوْلُهُ أَيْ تَشَقُّ شَقًّا خَفِيفًا) احْتِرَازًا عَنِ الْفُرُصِ الْآتِيَةِ (قَوْلُهُ مِنَ التَّلَاجِمِ) أَيْ الْإِلْتِصَاقِ (قَوْلُهُ وَيُرَدُّ بَانَ هَذَا لِمَا) لَا يَنْبَغِي مَا فِي هَذَا الرَّوْدِ لِأَنَّ هَذَا الْأَمْكَانَ يَدْفَعُ قَوْلَهُ الْأَوَّلُ بِخِلَافِ غَيْرِهَا فَتَأْمَلْهُ وَقَدْ يُوْجِهُ الْأَوَّلُ بَانَ التَّسْمِيَّةِ لِمَا كَانَتْ قَدْ يَقَعُ فِيهَا أَنْظَلُهَا لَمْ تَعْتَبِرْ احْتِيَاظًا الْقَاصَصِ وَبَانَ التَّبَسُّرُ أَحْصَى مِنْ مَعَالِقِ الْأَمْكَانِ وَفِي هَذَا نَظَرٌ يَعْلَمُ بِمَا بَاقِي فِي أَصْلِ

بِأَمِّ الرَّأْسِ (وَدَامِيَّةٌ) بِمَهْمَلَةٍ (تَنْقَرُهَا) أَيْ خَرِيطَةُ الْمَاغِ وَتَصْلُهُ وَهِيَ مَذْنُوعَةٌ غَالِبًا وَيَتَصَوَّرُ الْكُلُّ فِي الْجِهَةِ وَمَا عَدَا الْآخِرَتَيْنِ فِي الْخِلْدِ وَتَقْصِيَةِ الْأَنْفِ وَاللِّحْيِ الْأَسْفَلَ بِلْ وَسَائِرُ الْبَدَنِ عَلَى مَا بَاقِي (وَيَجِبُ الْقَاصَصُ فِي الْمَوْضِعَةِ فَقَطْ) لِتَبَسُّرِ ضَبْطِهَا وَاسْتِغْنَاءِ مِثْلِهَا بِخِلَافِ غَيْرِهَا (وَقِيلَ) يَجِبُ فِيهَا (وَفِي مَا قَبْلُهَا) لَا مَكَانَ مَعْرِفَةِ تَسْمِيَّتِهَا مِنَ الْمَوْضِعِ وَرَدُّ بَانَ هَذَا الْأَمْكَانَ لَا يَكُنِي مِثْلَهُ الْقَاصَصُ بِلْ لِتَوْجِيهِ الْقَوْلِ بِوُجُوبِ الْقَسْطِ مِنْ أَرْضِ الْمَوْضِعَةِ بِنَسْبَتِهَا إِلَيْهَا (مَا سُوِيَ الْحَارِصَةِ) كَمَا زَادَهُ عَلَى أَصْلِهِ فَلَا قَوْلَ فِيهَا جَرَحًا أَذْلا يَنْبَغِي تَسْمِيَّتُهُ وَقَعَ (وَلَوْ أَوْضَحَ)



يؤخذ من ان الموضع مثلها البقية (٤١٦) ماعد الاخيرتين مشتركة بين جرح الرأس والوجه وسائر البدن وعليه جرى من قال يشور

يقتضي القصاص فيها وعلى هذا فلا يحتاج الى استثنائها اه (قوله يؤخذ منه) أي من قول المصنف ولو  
أوضح الخ (قوله يتصور الكل) أي كل ماعد الاخيرتين سم (قوله بخلاف الشجة) لا يخفى أن المخالفة  
انما هي في اطلاق لفظ الشجة لا في المعنى فان هذه الامور المعينة بحسب المعنى متحدة في سائر البدن لكن ان  
كانت في الرأس أو الوجه أطلق عليها لفظ الشجاج كالجراح أو في غيرهما أطلق عليها لفظ الجراح دون  
الشجاج وبهذا يعلم ما في قوله فلا يخبر الخ سم (قوله عنها) أي الشجاج (قوله براديه) أي بلفظ الشجاج  
(قوله أ- بمدلولها فقط) لا يخفى ما في هذا الكلام على العارف المتأمل بل المراد بها مفهومها سم (قوله  
كصدر) الى قول المتن وحكومة الباقي في النهاية الا قوله قيل (قوله واطارها) عطف على اذن والواو بمعنى  
أو كما عبر به النهاية (قوله المحيط بها) أي بأعلى الشفة ع ش (قوله وما في الروضة أنه لا قود فيه) قال المعنى  
هذا هو المعتمد كما جرى عليه ابن المقرئ وهما أي اطار الشفتين واطار الشارب مستثنان لا قصاص في كل منهما  
اه (قوله تحريفاً) وقالا لا نهانين خلافاً للمعنى كما مر (قوله أولسان الخ) عطف على اذن (قوله فاعتراضه  
ليس في محله) أطال سم في ردّه وتأييد الاعتراض راجعاً (قوله اليها) أي الى مثلها ع ش (قوله ثم يسأل  
أهل الخبرة في الاصح الخ) أي ويفعل فيها ذلك (قوله ماعد الموضحة) أي بما ذكره كقطع بعض مارن سم  
(قوله فيها) أي في ماعد الموضحة (قوله فامتنعت الخ) في هذا التقرير مع قوله الآتي لتلاخ تأمل  
وكان الأولى الانحصار بالمساحة لتلاخ عبارة المعنى ويقدر المقطوع بالجزئية كالثلث والربع ويستوفى من  
الجاني مثله بالمساحة بالان الاطراف ما ذكره وتختلف كبراً وصغراً بخلاف الموضحة فمساوية اه (قوله  
الى أخذ عضو بعض الخ) وذلك لانه قد يكون مارن الجاني مثلاً فبعض مارن الجاني عليه فيؤدي الى  
أخذ مارن الجاني ببعض مارن الجاني عليه ولو اعتبر بالمساحة ع ش (قوله أما اذا أبانه الخ) هذا ابضاح  
والافهم معلوم من قوله والتقييد بذلك الخ ع ش (قوله فيجب القود جزماً) ليس كذلك بل الخلاف جار فيه  
أيضا كما صرح به في الروضة عبر في البيان بالاطهر وفي غيره بالصحيح سم عبارة المعنى وقد يفهم كلامه انه  
اذا أبان ما ذكر لا يكون كذلك وليس مراد ابل الصحيح الوجوب اه (قوله بفتح الميم) الى قوله بخلاف قطع  
البيضتين في المعنى (قوله بينهما) أي العظمين مع تدخل أي دخول أحد العظمين في الآخر (قوله  
الغضد ونحو كسر السن) (قوله الكل) مشكل في الاخيرتين الا ان يكون المراد به ماعد الاخيرتين (قوله  
بخلاف الشجة) لا يخفى ان المخالفة انما هي في اطلاق لفظ الشجة لا في المعنى فان هذه الامور المعينة بحسب  
المعنى متحدة في سائر البدن لكن ان كانت في الرأس أو الوجه أطلق عليها لفظ الشجاج كالجراح أو في غيرهما  
أطلق عليها لفظ الجراح دون الشجاج وبهذا يعلم ما في قوله فلا يخبر الخ (قوله براديه) أي بمدلولها فقط  
الخ سم لا يخفى ما في هذا الكلام على العارف المتأمل بل المراد بها مفهومها (قوله فاعتراضه ليس في محله)  
اعتراضه لا ركني بانه مضر من وجهين حاصل الاول ان التقييد ان كان لعدم القصاص في المبان لم يصح لانه  
أولى بالوجوب وقد صرح في الروضة بان الصحيح فيه ما لو وجوب أيضا وان كان لعدم الخلاف في الوجوب  
فيه لم يصح أيضا لان الخلاف جار فيه كما صرح به في الروضة وعبر في البيان بالاطهر وفي غيره بالصحيح  
وثانيهما أنه يقتضي جريان الخلاف فيما اذا بقي متعلقاً بجملته فقط لكن الرافعي جزم فيه بالقصاص أو كمال  
الدية لا بطلان فائدة العضو ولم يطردهما بخلاف اه وبه يظهر ان جواب الشارب غير ملائمة واشكال  
قوله بان صار متعلقاً بجملته وقوله اما اذا أبانه فيجب القود جزماً نعم قد يجاب عن الاول باختلاف الخلاف كما علم  
مما نقل عن الروضة وعن الثاني بتخصيص بعض ما ذكره بغير ما صار متعلقاً بجملته فقط ثم راجعت الروضة  
فرأيت تحكي الخلاف في القسمين على وفق ما قاله الزركشي فاعجب بعد ذلك مما وقع فيه الساذج لكن  
الجزم بوجوب القصاص فيما اذا بقي متعلقاً بجملته مع اجراء الخلاف عند الابانة في غاية الاشكال الا أن يؤول  
بان المراد بالجزم انه سكت عن ذكر الخلاف فيه فلا ينافي جريانه فيه فليراجع الرافعي (قوله ويقدر ما عدا  
الموضحة) مما ذكره كقطع بعض مارن (قوله اما اذا أبانه فيجب القود جزماً) ليس كذلك

الكل في سائر البدن بخلاف  
الشجة فانها خاصة بكسر  
وحينئذ فالاعتبار عنها بتلك  
العشر راديه أحد مدلولها  
فقط عند من لم يعممها  
فتأمل (في باقي البدن)  
كصدر وساعد (أو قطع  
بعض مارن) وهو ما لان من  
الانف (أو) بعض (اذن)  
أو شفة واطارها وهو يكسر  
فقتضيف المحيط بها وما في  
الروضة انه لا قود فيه تحريفاً  
وانما هو اطار السن أي  
الذي لانه الذي لانها به أو  
لسان أو حشفة (ولم يبينه)  
بان صار متعلقاً بجملته  
والتقييد بذلك لجريان  
الخلاف فاعتراضه ليس في  
محله (وجب القصاص في  
الاصح) لتيسر ضبط كل مع  
بطلان فائدة العضو وان لم  
يبنه وفيما اذا اقتصر في  
المعلق بجملته يقطع من الجاني  
الهاشم يستل أهل الخبرة  
في الاصح من ابقاء أو ترك  
ويقدر ما عدا الموضحة  
بالجزئية كذا مشور ربع  
لان القود وجب فيها بالماتلة  
بالجملته فامتنعت المساحة  
فيها لتلا يودي الى أخذ  
عضو ببعض عضو وهو  
ممتنع ولا كذلك في الموضحة  
فقد رت بالمساحة ما اذا أبانه  
فيجب القود جزماً (ويجب)  
القصاص (في القطع من  
مفصل) بفتح الميم وكسر  
الصاد وهو موضع اتصال  
عضوين على منقطع عظمين  
ورباطات بينهما مع تدخل

ورباطات بينهما مع تدخل كركبة ومرفق أو تلاصق كسكوع وذاتة (حتى في أصل الخ) وبأنه ما فوق الورك (ومنيكب) ان



وهو يجمع ما بين العضد والكف (ان أمكن) القطع (بلا) حصول (اجافة والا) يمكن الامع حصولها (فلا) قود (على الصحيح) لان الجوانف لا تنضبط نعم ان مات بالقطع قطع الجاني وان حصلت الاجافة (ويجب في فقه عمن) أي تعويرها بالعين الموهلة (وتقطع اذن وجفن) بفتح أوله (ومارن وشغف ولسان وذكر وانثيين) أي بيضتين بقطع جلدتهما لان لهما باقية ضبوطة فالحقت بالقصاص بخلاف قطع البيضتين دون جلدتهما بان سلهما من مع بقائه فلا قود فبهما التعذر الانضباط حيثنويجب أيضا (٤١٧) في اشلال ذكر وانثيين أو أحدهما

ان قال خبر ان ان الاخرى تسلم وكذا دفعهما على ما نقله لصك كن بحثا أنه ككسر العظام (تنبيه) سيأتي أن في الانثيين كمال الذي سواء أقطعهما أم سلهما أم دفعهما أو زالت منفعتهما وبه يعلم فساد ما نقل عن شارح أن في البيضتين بجلدتهما ديتن وفي كل منهما اذا انفردت في ذلك لان الجلد لا يقابل بشئ وما أوهمه تفسير الشارح الخصى بجلدتي البيضتين ثم بالبيضتين قبل لم يرد به الا بيان المعنى الغوي وهو أن الخصى بطلقان على كل من الجلدتين ومن البيضتين فسق الصحاح الانثيان الخصىتان قال أبو عمر والخصىتان البيضتان والخصيتان الجلدتان اللتان فهما البيضتان ولا ينافي ذلك اقتصار القاموس على تفسير الانثيين بالخصيتين وعلى تفسير الخصى بالبيضة بدليل قوله سل خصيته والمسؤل البيضة لا الجلد ولا اقتصار ابن السكيت على تفسير الانثيين بالبيضتين وانما اقتصر أعني الشارح على قطع الجلدتين

ان أمكن القطع) أي من أصل الفخذ والمنكب (قوله وان حصلت الخ) الانسب وان لم يمكن بلا اجافة (قوله المن وقطع اذن) (تنبيه) شمل اطلاق وجوب القصاص بقطع الاذن مالم يرد في حرارة الدم والتصقة وهو كذلك لان الحكم متعلق بالابانة وقد وجدت معنى (قوله بفتح أوله) وحتى كسر غطاء العين من فوق وأسفل معنى (قول المن وشغف) أي سواء العليا والسفلى وحد العليا ولا موضع الارتفاق أي الالتئيم مما يلي الانف السفلى طولاً وموضع الارتفاق مما يلي الذقن وفي العرض الشدقين سم على المنهيج عش (قوله بقطع جلدتهما) الباء بمعنى مع لما يأتي من ان سل البيضتين وحدهما لا قصاص فيه عش (قوله منه) أي الجلد عش (قوله ويجب) أي القصاص عش (قوله ان قال خبر ان الخ) عبارة النهاية ان أخبر عدلان بسلامة الاخرى مع ذلك اه (قوله على ما نقله الخ) عبارة النهاية ان أمكنت المائلة كما نقله عن التهذيب ثم بحثا الخ قال عش قوله ان أمكنت المائلة معتمد اه (قوله ككسر العظام) أي فلا قصاص فيه عش (قوله وفي كل منهما) أي من البيضتين والجلدتين (قوله وذلك) أي الفساد (قوله بشئ) أي من اللبنة (قوله وما أوهمه الخ) أي من وجوب ديتن كردى (قوله تفسير الشارح) أي في الباب الآتى في شرح في قطع غل يخصى سم (قوله قبل الخ) خبر وما أوهمه الخ (قوله قال أبو عمر الخ) هو محل الاستشهاد (قوله ولا ينافي ذلك) أي ما في الصحاح (قوله بدليل قوله الخ) متعلق بقوله وعلى تفسير الخصية الخ (قوله والمسؤل الخ) بيان لوجه الدلالة والاول للجمال (قوله أعني الشارح) أي الجلال المحلى (قوله لا سئلزما الخ) فلو قطع الجلدتين فقط واستمرت البيضتان لم تجب الدية وانما تجب حكومة عش (قوله الا السن) هذا الاستثناء صريح في أن السن من العظم وهو أحد قولين فيه فانهما أنه من العصب لانه يابن بوضعه في الخل عش (قوله سواء سبق القطع كسر) أي من الجاني وقوله أم لا أي بان لم يسبق منه كسر بل سبق من غيره والغرض من هذا ان ما في المتن بهذا الاعتبار أعم مما سيأتي فيه الخاص بما اذا وقع منه كسر فأتى التكرار المحض رشيدى (أقول) وقد ينافي الغرض المذكور وقول الشارح المشتمل على ما هنا (قوله كما أفاده كلامه الخ) انظر وجه افاده ذلك سم (قوله بزيادة) هي أن يحصل بالكسر انفصال العضو فلو حصل الكسر من غير انفصال فليس له أن يقطع أثر به فصل الى موضع الكسر معنى عبارة سم المراد بها اعتبار الابانة بقوله الآتى وأبانه وكون الآتى مشتملا على زيادة على ما هنا من هذه الجهة لا ينافي ان ما هنا مشتمل على زيادة على الآتى من حيث شمول ما هنا دون الآتى بكسر من العضد ومن الفخذ اه (قوله فكرر المصنف

(قوله بان سلهما منه) أي من الجلد (قوله وما أوهمه تفسير الشارح) أي في الباب الآتى فانه قال في شرح قول المصنف فيه في قطع غل يخصى ما نصه والخصى من قطع خصيه أي جلدتا البيضتين كالانثيين منى خصية وهو من النواذر والخصيتان البيضتان اه وقوله كالانثيين أي فانهما أيضا جلدتا البيضتين أي معنى كل من الخصيتين والانثيين جلدتا البيضتين (قوله كما أفاده كلامه) انظر وجه افاده ذلك (قوله بزيادة) لان المراد بها اعتبار الابانة بقوله الآتى وأبانه وكون الآتى مشتملا على زيادة على ما هنا من هذه الجهة لا ينافي ان ما هنا مشتمل على زيادة على الآتى من حيث شمول ما هنا دون الآتى بكسر من العضد ومن الفخذ وقوله وللتفريع أي بقوله فلو طلب الكوع يمكن في الاصح وقوله الدافع الخ لا فائدة هذا التفريع ذلك الحكم (قوله فكرر المصنف لها الخ) قد يقال هذا لا يقتضى الجمع بينهما بل يوجب الاقتصار على الآتى

لا سئلزما غلبا بطلان منفعة البيضتين (وكذا البيان)

(٥٣ - (شرواني وابن قاسم) - ثامن)

بفتح الهمزة وهما اللحمان الناتان بين الظهر والفخذ (وشقران) بضم أوله وهما جوف الفرج المحيطان به اساطع الشفتين بالغم (في الاصح) لان لهما ما يان تنهسى اليها (ولا قصاص في كسر العظام) لعدم انضباطهما الا السن على ما يأتي (وله) أي المقطوع ببعض ساعده أو فخذيه سواء سبق القطع كسر أم لا كما أفاده كلامه هنا مع قوله الآتى ولو كسر غشاء وأبانه الخ المشتمل على ما هنا بزيادة فكرر المصنف لها



وللتفريع الآتي عليه الدافع لما اعترض به عليه هنا أن قضيه أنه لو قطع من عضده لم يكن له الاخذ من الكوع (قطع أقرب مفصل إلى موضع الكسر) وان تعدد ذلك المفصل يستوفي بعض حقه (وحكومة الباقي) لأنه لم يأخذ عوضا عنه وفيما إذا كسر من الكوع له النقاط أصابعه وأما لها وان تعددت المفصل لعدم (٤١٨) قدرته على حمل الجناية ومفصل غير ذلك وأفهم قوله أبانه أنه لا بد في وجوب القود من المفصل

بعد الكسر واعتدله  
البقيتين وغيره فلو كسر بلا  
فصل لم يقتص منه بقطع  
أقرب مفصل ولا ينافي ما في  
الحاوي وشروحه أنه في  
هشم ساعده أو ساقه قطع  
أقرب مفصل لتعين حله على  
هشم بعد ما بانه أو هشم صيره  
في حكم قطع معلق بجادة  
لما مر أن هذا في حكم القطع  
(ولو أو هشم أو هشم أو وضع)  
المعنى عليه لا مكان القود  
في الموضحة (وأخذ خمسة  
أبعرة) ارش الهشم (ولو  
أوضع ونقل أو وضع) لما مر  
(وله عشرة أبعرة) ارش  
الثقة بل المشتمل على الهشم  
غالبا ولو أوضع وأم أوضع  
وأخذ ما بين الموضحة  
والمأمومة وهو ثمانية  
وعشرون بغيرا وثلاث  
واطلاق الروضة وأصلها  
هنا أنه الثالث مرادها  
بقية دليل قولها الآتي  
لو أوضع واحد وهشم  
آخر ونقل ثالث وأما  
فعلى كل من الثلاثة خمسة  
وعلى الرابع تمام الثالث  
انتهى والام ثم بمنزلة الام  
هنا بل أولى كما هو واضح  
(ولو قطع من الكوع)  
بضم أوله ويسمى كاعا وهو  
ما يلي الإبهام من المفصل  
وما يلي الخنصر كرسوع

الح) قد يقال هذا لا يقتضي الجمع بينهما بل وجب الاختصار على الآتي لا غناؤه عما هنا مع زيادة  
فليتأمل سم (قوله والتفريع الآتي) أي قوله فلو طلب الكوع ممكن في الأصح وقوله الدافع الح أي  
لأفادته هذا التفريع ذلك الحكم سم (قوله ان قضيت الح) بيان لما اعترض الح والضمير لما هنا (قوله  
وان تعدد ذلك المفصل) إشارة إلى مسألة الكسر من الكوع الآتية بقوله وفيما إذا كسر الح سم عبارة  
المعنى قوله أقرب مفصل يفهم اعتبار اتحادهم وليس مراد فلو كسر العظم من نفس الكوع كان له النقاط  
الأصابع وان تعددت المفصل كما مر به في الروضة وأصلها وأنه إذا كسر عظم العضد لا يمكن من قطع  
الكوع وص- يأتي في كلامه أنه ذلك على الأصح له (قول المتن وحكومة الباقي) فلو كسر ذراعه اقتص في  
الكف وأخذ الحكومة لما زاد له العفو عن الجناية ويعدل إلى المال مغنى وأسنى (قوله لأنه) إلى قوله  
ولا ينافي في المعنى الأقوله وأما لها (قوله) أي المعنى عليه (قوله وأما لها) يتأمل سيد عمر (أقول)  
لعل الواو بمعنى أو والمراد الأثلة الأولى من كل من الأصابع أو الأولى من الإبهام والثانية من غيرها (قوله  
وأفهم قوله أبانه) أي الآتي سم (قوله لتعين حله الح) حله لعدم المناقاة (قوله أو هشم صيره في حكم  
قطع معلق بجادة) الأولى أو هشم في حكم قطع بان صيره معلقا بجادة (قوله ان هذا) أي المقطوع المعلق  
بجادة (قوله المعنى عليه) إلى قول المتن فلو طلب في النهاية الأقوله وإطلاق الروضة إلى المتن وكذا في المعنى  
الأقوله غالبا (قول المتن وأخذ) أي المعنى عليه من الجاني (قوله غالبا) أي الصورة هنا من هذا الغالب  
رشدي (قوله أوضع الح) أي المعنى عليه الجاني وأخذ أي منه (قوله وهو ثمانية وعشرون الح) أي  
لأن في المأمومة ثلث اليد كما سيأتي نهاية (قوله وهو ما يلي الح) أي العظم الذي يلي الإبهام من جهة مفصله  
واحتراز هذا من جهة جانيه الذي هو أصل السبابة رشدي (قوله إبهام الرجل) بكسر الراء (قول المتن  
فان فعله) أي قطع الأصابع عز رأي وان قال لا أطلب الباقي قصاصا ولا ارشال عدوله عن مستحقه من كان  
من يحنى عليه ذلك ينبغي أنه لا يعسر رمي (قوله وانما لم يمكن الح) ولو قطع يده من المرفق فرضى عنها بكف  
أو أصبع لم يجز لعدوله عن محل الجناية تقع القدرة عليه فان قطعها من الكوع عزز ولا غرم عليه لما مر  
وأخذ الباقي فليس له قطعه ولا طلب حكومته لأنه بقطع من الكوع ترك بعض حقه وقنع ببعضه كما نقله  
الامام والبقوى عن الأصحاب وان قال البقوى عندي له حكومة الساعد وفارق ما مر في الصورة  
السابقة من أن له قطع الباقي بان القاطع من الكوع مستوفى لسمى اليد بخلاف ملتقط الأصابع  
مغنى وقال سم ولو قطع من المرفق فاقص من الكوع لم يمكن بعد ذلك من المرفق لأنه بالقطع من الكوع  
أخذ صورة يد فلا يمكن من الزيادة بل الحكومة وحاصل هذه المسائل أنه إذا قطع دون حقه فان قطع مسمى  
اليدها تمت العود لزيادة الألفان حصل بالعود تمام حقه بخلافه إذا قطع ذلك ان من قطع من المرفق فالتقط  
أصابعه العود الباقي ولم أره صريحا فراجع اه (قوله من قطعه) أي الكف فإنه يذكى في لغة قلبية

لا غناؤه عما هنا مع زيادة فليتأمل (قوله وان تعدد ذلك) إشارة إلى مسألة الكسر من الكوع الآتية  
بقوله وفيما إذا كسر الح (قوله وأفهم قوله) أي الآتي (قوله وانما لم يمكن) أي من قطع من قطع من نصف  
ساعده فلقط أصابعه لأنه لا يصل بالتمكين لتمام حقه الح ولو قطع من المرفق فاقص من الكوع لم يمكن بعد  
ذلك من المرفق لأنه بالقطع من الكوع أخذ صورة يد فلا يمكن من الزيادة بل الحكومة وحاصل هذه المسائل  
أنه إذا قطع دون حقه فان قطع مسمى اليدها تمت العود لزيادة الألفان حصل بالعود تمام حقه بخلافه إذا قطع

وما يلي إبهام الرجل من العظم هو البوع أما الباع فهو ما يلي بين يمين وشمالا (فليس له النقاط أصابعه) بل ولا أثلة منها  
لقدرته على القطع من محل الجناية (فان فعله عزز) لعدوله عن حقه قدرته عليه (ولا غرم عليه) لأنه يستحق اتلاف الكل (والأصح أن له  
قطع الكف بعده) لأنه من جهة حقه وانما لم يمكن من قطعه



من قطع من نصف ساعده فلقط أصابعه لأنه لا يصل بالتمكين لتعام حقه ببقاء فضله له من الساعد لم يأخذ في مقابلتها شيئا فلم يتم له التثني المقصود بخلافه هنا ولو عفا عن الكف للحكومة لم يجب لاستيفائه الأصابع المقابلة للديه لما حصل فيها الكف كما لا يجب من قطع يدي الجاني الى دية نفسه لاستيفائه مقابلها (ولو كسر عضده وأبانه) أي المكسور مع ما بعده ولو بالقوة (١٩٩) كما مر (قطع) ان شاء (من المرقق)

لأنه أقرب مفصل المكسور (وهو حكومة الباقي) نظير ما مر (فلا طلب) لقط الأصابع لم يمكن أو أصبع مكن وله أخذ دية أربع أصابع وحكومة الباقي أو (الكوع مكن) منه (في الأصم) لستحتم مع عجزه من محل الجناية وله حكومة الساعد مع الباقي من العضد (ولو أوصف فذهب ضوهه) مع بقاء حقيقته (أو عفا عن ذهب الضرة) فذلك (والا) أذهب بانخف بممكن كقريب جديدة بمكان من حقيقته (أو وضع كافر فيها ومحل في الإيضاح والعلم الآتي والمعالجة فهما ان أمن بقول خبير من اذهب حقيقته والاعين الأرض (ولو لطمه لطمه ذهب ضوهه غالباً فذهب) ضوه عينيه وبقيت حقيقته (لطمه مثلها) ان انضبطت كما هو ظاهر (فان لم يذهب أذهب) بالمعالج مع بقاء حقيقته أما لو ذهب ضوه عين الجاني عليه فقط فلا يلزم الجاني ان يخشى اذهاب ضوه عينيه أو احدها معاً مهممة أو مخالفتين الجاني عليه بل تتعين المعالجة فان تعذر فالأرض (والسمع كالسمع) يجب القصاص فيه بالسراية

عش (قوله من قطع الخ) بيناء المفعول والوصول نائب فاعل لم يمكن وقوله فلقط بيناء الفاعل مستند الى ضمير الوصول (قوله فلقط أصابعه) أي تعدياً في الروض ان له حيث تذاً يقطع أصابعه ويكتفي به وليس له أن يأخذ أزيد من ذلك لتعدد الجناية تحلي (قوله ولو عفا الخ) متصل بقول المتن والأصح ان له الخ (قوله لم يجب) أي الحكومة وعليه فهل يمكن من العود لقطع الكف فيه نظر والأقرب نعم عش (قوله الكف) أي حكومتها (قوله من قطع الخ) مستحق نفس قطع الخ مغني (قوله الى دية نفسه) أي نفس الجاني وقوله مقابلها أي الدية وهو يد الجاني (قول المتن عضده) وهي من مفصل المرقق الى الكتف مغني وعش (قوله كما مر) أي في شرح ولم يبينه (قوله لم يمكن) أي لتعدد الجناية روض اه حلي (قول المتن مكن في الأصم) وعابه لو قطع من الكوع ثم أراد القطع من المرقق لم يمكن كما هو ظاهر في الروض وأصلها قال الزركشي ويحتاج الى الفرق ينسب وبين مسألة التقاط الأصابع فان له قطع الكف بعده اه وفرق بانه هناك يعود الى محل الجناية وهناك الى غير محالها وانما يجوز ما قطع مادونه للضرر ورتاذا قطع مرة لم يكر ومغني (قوله لستحتم) الى قول المتن ولو قطع في النهاية لا قوله ان انضبطت كما هو ظاهر وكذا في المغني الا قوله ولم يذكر الى المتن (قول المتن فذهب ضوهه) أي من عينيه ولو نقص الضوء امتنع القصاص اجاءاً مغني (قول المتن من حقيقته) هي السواد الاظلم الذي في العين والاصفر الناظر والمقلة تنعم العين الذي يجمع السواد والبياض سم حلي منهج عش (قوله ومحل) أي الاذهاب بانخف بممكن (قوله والاعين الأرض) أي الدية مغني (قول المتن غالباً) احترزه عما اذا لم تذهب لطمته غالباً لضوهه فانه لا قصاص فيها كما مر به الروايات مغني (قوله ذهب ضوه عين الجاني عليه فقط) عبارة النهاية والمغني ذهب بمكان الجاني عليه ضوه أحدى العينين اه (قوله ان خشي الخ) مفهومه مجواز لطمه ان لم يخش ما ذكر سم أي وقضية ضريح النهاية والمغني عدم مجاز مطلقاً (قوله فالأرض) أي نصف الدية ترشيدى (قول المتن والسمع) أي اذهابه بجناية الاذن مغني (قول المتن وكذا البطش) قال الشيخ غير وهو يزول بالجناية على اليد والرجل والذوق بها على القم والشم بها على الرأس اه عش (قوله زواله) أي الممس وقوله بزواله أي البطش عش (قوله ولا هل الخيرة طرق الخ) فان لم يوجدوا فالخيرة للمعنى عليه بين الانتظار والعفو على الدية عش (قول المتن أصبعاً) أي أو أظلمه أو فذلك مغني (قوله كما صبح أخرى) أي أو كف مغني (قول المتن فلا قصاص في المتأكل) بل فيه

وقضية ذلك ان من قطع من المرقق فلقط أصابعه جاز له العود لباقي ولم أره صريحاً فراجع (قوله لاستيفائه) الأصابع المقابلة للديه الداخل فيها الكف فان تلتصق أصابعه استغناء الاصابع يقتضي سقوط حكومة المنابت لكونها مقابلة للديه التي يدخل فيها الكف وهذا يخالف ما يسيان في الباب الآتي فيملاو قطع كماله بناقصة أصبع حيث يخبر المقطوع بين أخذ دية الأصابع الأربع ولقطه من قوله والأصح ان حكومة الكف تجب ان لقط لان أخذ ديتين وعال الوجوب ان لقط بان لم يستمن جنس القود فلا يستتبعها وعدم الوجوب ان أخذ ديتين بان من جنسها فاستتبعها وذلك لان حاصل هذا كما هو ظاهر ان استيفاء الأصابع يقتضي عدم سقوط حكومة المنابت لا يقال يفرق بالتمكين من أخذ الكف هناك دون ما ياتي لانا نقول لم يجعلوا الملقط فيما ياتي الا عدم تجانس العود والحكومة فلم يستتبعها الا أن يجب بان جعلهم الملقط ما ذكر لا ينافي اعتباره لاحقة شيء آخر معه وهو عدم التمكن فليشأمل (قوله والاعين الأرض) قال في شرح الروض لانه لا يجوز أن يستوفي أكثر من حقه اه (قوله ان خشي الخ) مفهومه مجواز لطمه ان لم يخش ما ذكر (قول المتن فلا قصاص في المتأكل) ولكن يجب دية على الجاني ماله في ماله لانها سراية جناية

لانه محالاً بنضبط (وكذا البطش) ولم يذكر وأعمال المس لان الغالب بزواله فان فرض زواله مع بقاء البطش لم يجب فيه الا حكومة لا قود (والذوق والشم) والكلام يجب القصاص فيها بالسراية (في الأصم) لان لها محال مضبوط ولا هسل لطمه طرق في ابطالها (ولو قطع أصبعاً قل غنيرها) كما صبح أخرى (فلا قصاص في المتأكل) بالسراية



وفارق ما تقرر في المعاني كالضوء بانهم الاتوجد مستقلة بل تابعة لغيرها فلا يقصد بالجناية عليها الا جعلها أو مجاورة فكانت الجناية عليه تعد قصدا لتقويتها فتحقق العمدية فيها (٤٢٠) والاجرام توجد مستقلة فلم يقصد بالجناية عليها غير ما ولم تعد قصد التقويتها فلم يخلل السرية

فيها عدم تحقق العمدية حيثئذ ومن ثم لم تقع سرية جسم جسم قصاصا وقطع أصبع فسرنا البقية نقطعت أصبعه فسرنا كذلك لزمه أربعة أخماس دية العمد لانها سرية جناية عمدا وانما جعلت خطأ في سقوط القصاص فقط وتدخل فيها حكومية منابت الكف وفارق ما هنا وجوب بانقود فيما لو ضرب بيده فتورمت ثم سقطت به سدا أيام بان الجناية على جميع اليد قصد افلا سرية

\*(باب كيفية القصاص)\* من قص قطع أو اقتص تبع لان المستحق يتبع الجاني الى ان يستوفي منه (ومستوفيه والاختلاف فيه) والعفو عنه فالزيادة على مافي الترجمة لا يحدو ر فيها بخلاف عكسه وكله انما قدم المستوفي في الترجمة على ما بهد له لانه الانسب بالكيفية وأخره عنه في الكلام عليه لطوله ومن دأبهم تقديم القليل ليحفظ (لا تقطع) عبر به لغالب والمراد لا تؤخذ ليشمل المعاني أيضا (يسلويين) من سائر الاعضاء والمعاني لاختلافها محللا ومنفعة فلم توجد المساواة التي هي المقصودة من القصاص (ولانفة سفلى بعليا) ولا

الدين في مال الجاني لانه سرية جناية عمد وان جعلنا خطأ في سقوط القصاص وبطالب بدية المثل كل عقب قطع أصبح الجاني لانه وان سري القطع الى الكف لم يسقط باقي الدية فلا معنى لانتظار السرية بخلاف ما لو سرت الجناية الى النفس فاقص في الجناية لم يطالب في الحال فعمل جواحة القصاص تسري فيحصل التقاص معنى وروض مع الاسنى وسم (قوله وفارق الى الباب) في النهاية والمغنى (قوله وفارق) أي عدم وجوب القصاص في ذهاب نحو أصبع بالسرية (قوله ما تقرر راجح) أي من وجوب القصاص (قوله بانها) أي المعاني (قوله عليه) أي محل المعاني أو مجاوره (قوله والاجرام) عطف على الهاء في قوله بانها (قوله ولم تعد) أي الجناية على غير الاجرام (قوله أصبح) أي الجاني (قوله وتدخل فيها) أي في الاربعة اخماس (حاشا) لو اقتص من الجاني على خطأ أو شبه عمد ففي كونه مستوفيا بخلاف والاصح أنه مستوف وان اقتص من قاتل مورت وهو وصي أو مجنون لم يكن مستوفيا فينتقل حقه الى دية متعلقة بركة الجاني ويلزمه دية عمد بقتله الجاني لان عمده عد فان اقتص باذن الجاني أو تمكينه ما ان اخرج اليه طرفه فقطعه فهدروا الطرف كالنفس فيما ذكر معنى وسم

\*(باب كيفية القصاص)\* (قوله من قص) الى التنبية في النهاية الاقوله مضمونة وقوله حيث لم يقتض الى المتن وقوله وفارق الدين الى المتن (قوله من قص) والاختلاف في الموافقة بينهما في التجرد عن الزيادة أنسب ع ش أو اقتص عبارة المغنى وقبل من قص الاثر اذا تبعها وعبارة القاموس قص أثره تبعها (قوله لان المستحق راجع للثاني فقط) (قول المتن ومستوفيه) عطف على كيفية عمدة (قول المتن والاختلاف) أي بين الجاني ونحسب معنى (قول المتن فيه) رد عليه ان الاختلاف لا يفي بقوله فدم لمعنا في سبب القود وهو القتل لاني القود الا أن يقال يلزم من الاختلاف في السبب الاختلاف في السبب بيجري (قوله والزيادة الخ) جواب سؤال نشأ عن قوله والعفو عنه (قوله لا يحدو ر فيها) بل قال السيد عيسى الصغوي ان ما كان من التوابع لا يعذر زيادة عبارته وليس مرادهم بكون الباب في كذا الحصر بل انه المقصود بالذات أو المعظم فلو ذكر غيره مأدرا أو استطرادا لا يضره ع ش (قوله على ما بعده) أي على الاختلاف (قوله لانه) أي المستوفي (قوله ومن دأبهم) أي المؤلفين (قوله لا تؤخذ) أي لا يجوز الاخذ ولو بالرضا كما يأتي ع ش (قوله من سائر الاعضاء) من يدور رجل واذن وجفن ومختر مغنى (قوله ولا جفن) الى قوله حيث لم يقتض في المغنى الامثلة أخذ رائد باصلي وقوله مضمونة (قوله لذلك) أي للاختلاف (قوله في المأخوذ بدلا الدية) لعله اذا قاله ونحذها قصاصا أخذ ما يأتي فليراجع رشدي عبارة ع ش يشمل ما لو أخذ بلاذن من الجاني وما لو كان باذنه ولم يقل قصاصا وهو يخالف ما يأتي من التفصيل فيما لو قطع بحجة بسلامة فينظر الفرق بينهما وعله أطلق هنا اعتمادا على التفصيل الا في فليقرر وعليه فتصور المسئلة هنا بما لو قال خذ عودا ففجب الدية في المقطوع ويسقط حقه أي المجني عليه من القود لتضمنه العفو عنه ويستحق دية عضوه لفساد العضو وذلك لانه لم ينفججا نابل على عوض فاسد فيسقط القصاص بالعفو ويجب بدله لفساد العضو كقوله عني عن القود على نحو خراهم (قوله في الاول) أي عضو المجني عليه رشدي (قوله في الانصع) أي من لغاتها التسع وهي تثليث أو لهما مع تثليث الميم ع ش عمد وان جعلت خطأ في سقوط القصاص كسائر الاشارة اليه (قائدة) في العباب فرع من قتل قاتل أي بمثلا أو قطع قاطعه خطأ أو شبه عمد وقع قودا خلافا لروضة أو هو وصي أو مجنون لم يقع قودا فينتقل حقه الى الدية ويلزمه دية الجاني ولا تجعلها ما عاقله الصبي والمجنون وكذلك كان القود لهما في طرفهما فقطع طرף الجاني بلا تمكين منه والاهدر اه وقوله وقع قودا عبارة الروض ففي كونه مستوفيا بخلاف قال في شرحه والاصح انه مستوف كالجزم به بعد تبعه الجزم الاصل به ثم الخ

\*(باب كيفية القصاص ومستوفيه والاختلاف فيه)\*

جفن أسفل باعلى (وعكسه) لذلك وان ترا ضا في المأخوذ بدلا الدية يتوسط القود في الاول لتضمن التراضي العفو عنه (ولا آكله) يقع الهمة وضم الميم في الانصع (يانرى) ولا أصبح مانرى



كما صله ولا أصلي زائدا مطلقا (ولا زائد) بأصلي أو (زائد) دونه مطلقا أو مثله ولكنه (في محل آخر) غير محل ذلك الزائد ذلك أيضا بخلاف ما إذا ساوى الزائد الزائد أو الأصلي وكان يجعله للمساواة حيث لا يؤخذ بحد بعد الجناية بموجود فلو قطع سناليس له مثلها ثم ثبت له مثلها لم يقطع (ولا يضر) مع اتحاد الحمل ونحوه مما مر (تفاوت كبير وطول وقوة بطش) ونحوها (٤٢١) (في أصلي) لاطلاق النصوص ولأن المماثلة في ذلك نافذة جدا

فاعتبارها يؤدي إلى بطلان القصاص وكما يؤخذ العلم بالجاهل والكبير والصغير والشريف بالوضيع نعم لو قطع مستوى السيد بن بدا أقصر من أختها لم تقطع يده بها لثبتهما بالنسبة لاختها وإن كانت كاملة في نفسها ومن ثم وجبت فبها دية ناقصة حكومة ومحل عدم ضرر ذلك في تفاوت خلق أرباقة أما نقص نشأ عن جنائية مضمونة فيمنع أخذ الكاملة ووجب نقص الدية كالحكمة عن الإمام وإن قال الزركشي إن الإمام حكى عن الأصحاب أنه لا فرق وهو الصواب انتهى (وكذا زائد) كما سبق ومن فلا يضر التفاوت فيه أيضا حيث لم يقتض تفاوت الحكومة تفاوت في الفضل أم لا (في الأصح) وكون القود في الأصلي بالنص وفي الزائد بالاجتهاد لم يعتبر التساوي في الأول واعتبر في الثاني بحسب عنه وإن انتصره الأذري وغيره بأن الأصل تساوي النص والاجتهاد فيما يترتب عليهما (ويعتبر قدر الموضع) في قصاصها بالمساحة (طولا وعرضا) فيقاس مثلها من رأس

ومعنى (قوله كما صله) أي والمفهوم بالاولى زيادة (قوله مطلقا) أي ساوى الأصلي في المقاميل أولا وكان في محله أولا (قوله دونه) هذا القيد وما عطف عليه راجع لكل من قوله بأصلي وقوله زائد بدليل قوله الآتي بخلاف ما إذا ساوى الخ سم ورشدي والمراد بالهنا هو المنزلة كاشمال الزائد الجاني على ثلاثة أمثل

وزائد المجني عليه على اثنين ع ش ومعنى (قوله مطلقا) أي تساوي في المحل أولا (قوله أو مثله ولكنه) ضميرهما كضمير دونه راجع إلى الزائد الأول (قول المتن في محل آخر) كان يكون زائدة المجني عليه بحسب الاختصار وزائدة الجاني بحسب الإيهام معنى ويحلى (قوله ذلك الزائد) كان ينبغي أن يزيد أو الأصلي (قوله وكان يجعله) يتصور اتحاد محلي الزائدة والأصلية كافي سم بأن قطع خنصر مثل لا وينت موضع زائدة فتقطع هذه الزائدة بالخنصر الأصلي فصا (قوله مما مر) أي من الأصالة والزيادة (قوله ونحوها) ككدة السمع والبصر (قوله وكما يؤخذ الخ) عطف على قوله لا طلاق الخ (قوله نعم لو قطع مستوى السيد بن الخ) ينبغي أن يلحق به ما لو قطع مستوى الأصابع أصبعاً أقصر من أختها من البدائية سبب عمر (قوله ناقصة حكومة) بالاضافة تعديدية (قوله ذلك) أي التفاوت فيما ذكر (قوله حيث لم يقتض) أي التفاوت في العضو الزائد لعله أفاد به أن ما ذكره في الأصلي بقوله نعم الخ معتبر هنا أيضا وقوله تفاوت الحكومة مستفعل لم يقتض وقوله تفاوت الخ أي الزائدان أو الزائد والأصلي تعميم للتفاوت المتقضي للحكومة ما اعتبر عدمه في عدم المضرة هذا ما يظهر لي في توجيه المقام والله أعلم ثم رأيت في الروض مع شرحه ما نصه وكذا زائد إلا أن تفاوتنا أي الزائدان بمفضل بأن زادت مقاصل زائدة الجاني على مقاصل زائدة المجني عليه فبضر حتى لا يقطع بها وكذا أن تفاوتنا بالحكومة أن غائلا في المفصل اه وهذا صريح فيما ذكره والله المجد (قوله وكون القود الخ) أي الذي استدلل به مقابل الأصح (قوله في قصاصها) إلى قول المتن ولوأوضح في المعنى (قوله في قياس) أي يذرع بعود أو خيط معنى (قوله ويعلم) أي بخط عليه بسواد أو غيره معنى ونهاية أي وجوباً بالانخيف اللبس والا كان مندوبا ع ش (قوله وانما لم يعتبر) أي قدر الموضع (قوله لما مر الخ) أي في شرح أو قطع بعض مارن أو اذن الخ سبب عمر عبارة النهاية والمعنى لأن الرأسين مثلاً في مختلفان صغيرا وكبيرا فيكون جزء أحدهما قد جيع الأثر فيقع الخفيف بخلاف الأطراف لأن القود وجب فيها بالمماثلة في الجملة فلو اعتبرناها بالمساحة أدى إلى أخذ عضو ببعض آخر وهو ممنوع اه (قوله ولم يستحق الخ) أي فإن استحق

(قوله دونه) كان يكون زائدة الجاني ثلاثة مقاصل وزائدة المجني عليه أو أصليته مفصلان (قوله دونه) هذا وما عطف عليه راجع لكل من قوله بأصلي وقوله زائد بدليل قوله الآتي بخلاف ما إذا ساوى الخ (قول المتن في محل آخر) قال المحلى كزائد بحسب الاختصار وزائد بحسب الإيهام (قوله وكان يجعله) انظر صورته في الأصلي وهل هي أن يثبت لن قطع خنصر مثل زائد بمحله فيقطع بالخنصر الأصلي (قوله أما نقص نشأ عن جنائية مضمونة) عبارة التصحيح ولونه نقص بطش بدجناية وأخذت حكومتها قطعها كامل البطش فقد حكى الإمام أنه لا نقص وأنه لا تجب دية كاملة على الأصح اه (قول المتن وكذا زائد في الأصح) بهذاع قوله الآتي في شرح ولا تقطع مضمونة بشلاء وهو الأصح أن استوى شلها ما يعلم أن التفاوت في قوة البطش لا يقتضي التفاوت في قدر الشلل (قوله وفيما إذا كان برأسهما شعر يحلق شعر الجاني وجوباً بحيث كفف ولم يستحق إضاح جميع رأسه) قال الأذري وقضية نص الإمام أن الشعر الكثيف يجب أن يسهل الاستيفاء ويبعد عن الغلط قال والتوجيه يشعر بأنها لا يجب إذا كان الواجب استيعاب الرأس مرش (قوله ولم يستحق إضاح الخ) أي فإن استحق ذلك لم يجب

الشاح ويعلم ثم يمكن للتلا بضرر ثم بوضع مجاد كاللوسى لا نحو سيف أو حجر وإن أوضع به ليعتد أن الخفيف فيه وانما لم يعتبر بالجزئية لتمام قبيل الباب (ولا يضر) هنا (تفاوت) نحو شعرو (غلظ لحم وجلد) تطير ما مر في تفاوت نحو الطول وقوة البطش وفيما إذا كان برأسهما شعر يحلق شعر الجاني وجوباً بحيث كفف ولم يستحق إضاح جميع رأسه



أما إذا اختص الشعر برأس الجاني فلا قود عليه على ما في الامم وخالفه في المختصر وجع ابن الرفعة بحمل الاول على ما إذا كان عدم الشعر برأس المشجوع لفساد منيته والثاني على ما إذا كان نحو خلق (ولو أوضع كل رأسه ورأس الشاح أصغر استوعبناه) ولا يكتفى به وإنما كفت نحو اليد القصيرة عن الطويلة لئلا (٤٢٢) أن المرعى ثم الاسم وهنا المساحة ولذا قطعت الكبيرة بالصغيرة ولم تؤخذ رأس أكبر بأصغر جزماً

(ولا تتم منه من) خارج  
الرأس نحو (الوجه والقفا)  
نحو وجهه عن محل الجناية  
(بل يؤخذ قسطا الباقي من  
أرض الموضعتين وزرع على  
جميعها) فإن بقي نصف مثلاً  
أخذ نصف رأسها (وان  
كان رأس الشاح أكبر أخذ  
منه قدر رأس المشجوع  
فقط) لحصول المماثلة  
(والصحيح أن الاختيار في  
موضعه) أي المأخوذ (إلى  
الجاني) لأن جميع الرأس  
محل للإيضاح وهو حق عليه  
فيؤديه من أي محل شاء  
كالدين وأشار المصنف  
بالصحيح إلى فساد المقابل أن  
الخبرة للمعنى عليه لكن  
أطال جميع متأخرون في  
الانتصار له وأنه الصواب  
نقلاً ومعنى وعليه يمنع من  
أخذ بعض المقدم وبعض  
المؤخر لئلا يأخذوا محتبين  
بموضعة وفارق الدين بتعلقه  
بالذم فهو هذا متعلق بعين  
رأس الجاني فقصر المستحق  
في أخذ من أي محل شاء  
لستم له التشفي (ولو أوضع  
نأصيته ونأصيته أصغر)  
فعبثت الناصبة للإيضاح  
(وتم) عليها (من باقي  
الرأس) من أي محل شاء لأن  
الرأس كله محل للإيضاح

ذلك لم يجب سم ومعنى (قوله) أما إذا اختص الشعر برأس الجاني (الح) أي بخلاف ما إذا اختص برأس الجاني عليه فيثبت القود كما صرح به الروض سم (قوله) وجع ابن الرفعة (الح) معتمد انتهى سم على المنهج عن مزرعش (قوله) بحمل الاول (الح) وهو محل حسن معنى (قوله) ثم أي في قصاص الاطراف (قوله) ولذا قطعت الكبيرة (الح) نشر على ترتيب ألف (قول المتن ولا تتم (الح) وكذا لو أوضع وجهه وجبهة الجاني أضيق لا يرتقي للرأس لماذا كرمعنى (قول المتن والصحيح (الح) وبه قطع الاكثرون كقافي الروضة معنى وكذا اعتمد المنهج والنهاية خلافاً لظاهر صنيع الشارح (قول المتن في موضعه) أي تعيين موضعه معنى (قول المتن إلى الجاني) هل له تفرقة في موضعين بغير رضا الجاني عليه سم على حج والاقترب ثم لأن الجاني رضي بالضرر لنفسه عش (قوله) لأن جميع الرأس (الح) بخلاف ما إذا لم يستوعب رأس الجاني عليه فإنه يتعين ذلك المحل فقوله ان الرأس كلها محل للجناية فيما إذا استوعبت رأس الجاني عليه معنى ورشدي (قوله) لكن أطال جمع (الح) عبارة النهاية وان انتصر له جمع (الح) (قوله) وعليه أي المقابل عبارة المغنى وحمل الخلاف ما إذا أخذ قدر ذلك القدر من مكان واحد فلو أراد أن يأخذ قدر ما أوصفت منه من مواضع من رأسه فالأصح المنع اهـ (قوله) وفارق الدين (الح) أي على هذا سم (قوله) وهذا متعلق بعين (الح) قد يقال التعلق بالعين لا يقتضي التفسير فالتفريع المذكور ممنوع ويؤيد ذلك أن العبد الجاني يتعلق الحق بعينه ولا يتعين الإخراج منه غاية الأمر أن القصاص لما لم يكن بغير الأخذ من المحل أو جيبنا الأخذ منه سم (قوله) لستم له التشفي لا يتوقف على تخيره سم (قول المتن ولو أوضع نأصيته) كذا في أصله رحمه الله باضافته إلى الضمير وعبارة المحل والمغنى نأصيته من شخص الح قلبه راجع وليصر المتن سبدهم (قوله) من أي محل شاء أي الجاني ظاهره وان انفصل عن الناصبة لكن يلزم حينئذ أخذ موضعين في واحدة ولكنه لا مانع برضا الجاني سم على حج اهـ عش عبارة الرشدي قوله من أي محل شاء يعني الجاني على قياس ما مر واليه يشير كلام العباب اهـ (قوله) في محل الزائد) أي في تعيينه (قوله) وأما ما اقتضاه ظاهر المتن هنا (الح) وليتأمل وجه الاقتضاء (قوله) ان خبر الخبر الح وكان حقه التقدم لتضمنه الاستفهام ووجهه ينبغي الح جواب الاستفهام ولو جعله خبراً عذف لمن كان أخصراً وأوضح (قوله) فيما ذكرته) أي من جريان الخلاف السابق هنا (قوله) لكن ماذا كرهه (الح) أي قوله الآن يفرق الح (قوله) محتمل أيضاً (الح) هذا احتمال ظاهر السقوط فلا ينبغي إلا الغفلة عنه سم (قوله) لا ينافي إلى قوله لأن الأصل في النهاية الاقوله نعم إلى فان اختلافه كذا في المغنى الاقوله أو وكل فزاد وكيله (قوله) لا ينافي أي قول المصنف ولو زاد الح (قوله)

(قوله) أما إذا اختص الشعر برأس الجاني فلا قود) أي بخلاف ما إذا اختص برأس الجاني عليه فيثبت القود كما قاله في الروض وكذا أي يقتضي الذي شعر من أقرع لا عكسه اهـ (قول المتن إلى الجاني) هل له تفرقة في موضعين بغير رضا الجاني عليه (قوله) وفارق الدين) أي على هذا (قوله) وهذا متعلق بعين رأس الجاني (الح) قد يقال أنه متعلق بالعين لا يقتضي التفسير فالتفريع المذكور ممنوع ويؤيد ذلك أن العبد الجاني يتعلق الحق بعينه ولا يتعين الإخراج منه وكذا لمره من غاية الأمر أن القصاص لما لم يكن بغير الأخذ من المحل أو جيبنا الأخذ منه (قوله) لستم له التشفي لا يتوقف على تخيره سم (قوله) من أي محل شاء) ظاهره وان انفصل عن الناصبة لكن يلزم حينئذ أخذ موضعين في واحدة لكنه لا مانع برضا الجاني (قوله) وأما ما اقتضاه (الح) من أن قوله محتمل أيضاً هو احتمال ظاهر السقوط فلا ينبغي إلا الغفلة عنه

فهو عضو واحد \* (تنبيه) \* ينبغي أن يأتي هذا في محل الزائد على الناصبة بخلاف السابق أن الخبرة فيه للجاني أو الجاني لا عليه وأما ما اقتضاه ظاهر المتن هنا من أن الخبرة للمعنى عليه من غير خلاف فيجدد الان يفرق بان التميم هنا وقع تابعاً فلم يكن فيه حيف فلي المقص منه بخلاف الابتداء ثم ثم رأيت الزر كشي قال وحيث قلنا بالتميم فالخبرة في التميمين بل ينبغي أن يأتي فيهما سبق انتهى وهو صريح فيما ذكرته أو لا لكن ماذا كرهه بعد محتمل أيضاً فلا ينبغي أن يغفل عنه (ولو زاد المقص) لا ينافي ما يأتي ان المستحق



لا يمكن من استيفاء العرف ونحوه بنفسه لغرض هذا فيما اذا رضى المقتص منه بشكائه أو وكل فزاد وكيله أو فيما اذا بادر (في موضعته على حقه) عدا (لزمه) بعد انتمال موضعته (قصاص الزيادة) لتعديده (فان كان الزائد) باضطراب المقتص منه فهدر أو باضطراب ما فيه تردد ويظهر أنه عليه ما في صدر النصف مقابل اضطراب المقتص منه ثم ان تولد اضطراب المقتص من اضطراب المقتص منه انتج اهدا والكل أو عكسه انتج ضمان الكل فان اختلفا صدق المقتص من كل وجه الباقى لان الاصل ضمان (٤٢٣) الزيادة وعدم ضمان اضطرابه ورجح

الاذرى أن المصدق هو المقتص وتالب بانه ينكر العمدية فان اراد ظاهره فواضح تصديقه بالنسبة لاسقاط القود لكنه ليس مما نحن فيه أو انه ينكر تأثير فعله فيه لم يفده وان كان الاصل براءة ذمته لما رقى فوجبه كلام البلقين أو (خطأ) كان اضطرابه بده أو شبه عدا (أو) عدا ولكنه (عفا على مال وجب) له (ارش كامل) لان الزائد ايضاح كامل (وقيل قسط) منه بعد توزيع الارش عليهم لا اتحاد الجراح والجرادة ويرد بمنع اتحاد الجرادة مع ان بعضها حق (ولو اوضحه جمع) بان تعاملا على آله وجردها معا (أوضح من كل واحد مثلها) أي مثل جميعها اذ ما من جزء الا وكل منهم جان عليه فان وجب مال وزع الارش عليهم على المتمد (وقيل) بوضع (قسطه) من الموضع لا مكان التجزئ هنا بخلاف القتل وورثاته لانظر لامكانه مع وجود موضعته كاملة من كل (ولا تقطع صحته) من نحو بد (بشلاء) بالدلائم الأعلى منها كما لا توثق من عيبين

لا يمكن) بينا المفعول من التحكين (قوله لغرض الخ) متعلق لعدم المناقاة قوله (قوله أو وكل الخ) قال ابن شهبة في هذا التصوير نظر مغنى عبارة ع ش هذا الايتاق مع قوله الا لزمه بعد انتمال موضعته قصاص الزيادة فانه مزيج في ان المقتص هو المجنى عليه نفسه لا وكيله اه (قوله فزاد وكيله) أنظر قصاص الزيادة حيث يتدكون على من زشيدي أقول ويظهر أنه على الوكيل ثم رأيت في الجبري ما تصوره الذي يفهمه كلام ع ش ان القصاص على الوكيل اه (قوله بادر) أي المجنى عليه (قوله ويظهر انتم ما عليهم الخ) أقول هذا انما يظهر على ما يأتيه فيما لو اوضحه جمع انه يوزع الارش عليهم أما على انه يلزم كلا رش كامل وهو الذي اعتمده شيخنا الشهاب الرملي فقياسه انه يلزم المقتص ارش كامل سم على ج وقد يجاب بان ما سأتى مفروض فيما اذا اشترك الامر بين الجميع على السواء بخلاف ما اذا كان باضطرابهم ما فقد يكون الاثر من أحدهما غير من الآخر ع ش (قوله فان اختلفا) أي بان قال المقتص تولدت باضطرابه فانكر المقتص منه سم ونهاية ومعنى (قوله وعدم ضمان الخ) يتأمل موقعه سم (قوله وعدم ضمان اضطرابه) أي المقتص منه (قوله بانه ينكر) أي المقتص (قوله فان اراد الخ) أي الاذرى (قوله لكنه ليس الخ) أي اذا الكلام في نطاق الضمان الشامل للارش (قوله ليس ما نحن فيه) هذا يدل على انه لا قود عند الاختلاف سم (قوله أو خطأ) عطف على قوله اضطراب المقتص منه ويحتمل على قوله عدا (قوله عليهم) أي الايضاح الحق والزائد عليه (قوله وزع الارش الخ) خلافا لنهاية والمغنى عبارة الاول فلاول الامر لدية وجب على كل ارش كامل كل وجه الامام وجزم به في الانوار وصرح به في باب الديانة وقال الاذرى انه المذهب وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى اه قال ع ش قوله ارش كامل وذلك لان فعل كل واحد جعل موضعته مستقلة فيجب ارشها كاملا اه (قوله مع وجود موضعته الخ) أي تزيلا (قوله من نحويد) الى قوله وقد يشك في النهاية (قوله بشلاء) والشلل اطلاق العمل وان لم يلزم الحس والحركة كل وجه ابن الرفعة غنى (قوله ان لم يسقط منه) أي من المذموم (قوله من جمع الصوت الخ) تشر مشوش (قوله وفيما اذا) عطف على في غير أنف (قوله وفيما اذا لم تستحق) الى قوله ومر في المغنى (قوله لم تستحق نفس الجاني) بان سري قطع الشلاء للنفس سم (قوله زف الدم) أي خروجه كله شرح الروض سم

(قوله ويظهر انه عليهم ما في صدر النصف) أقول هذا انما يظهر على ما يأتيه فيما لو اوضحه جمع انه يوزع الارش عليهم أما على انه يلزم كلا رش كامل وهو الذي اعتمده شيخنا الشهاب الرملي كما سأتى قريبا فقياسه انه يلزم المقتص ارش كامل فليتأمل (قوله ايضا ويظهر انه عليهم) كتب شيخنا الشهاب الرملي بهامش شرح الروض انه الراجح لكن قوله فيه صدر النصف فيه نظر غنى الراجح في ايضاح الجمع انه على كل ارش كامل الآن يقال الزائد هنا تابع فلا يكمل ارشه وفيه نظر (قوله فان اختلفا) أي بان قال المقتص تولدت باضطرابه فانكر المقتص منه (قوله وعدم ضمان اضطرابه) يتأمل موقعه (قوله لكنه ليس مما نحن فيه) هذا يدل على انه لا قود عند الاختلاف (قوله فان وجب مال وزع الارش عليهم) الذي اعتمده شيخنا الرملي وجوب ارش كامل على كل (قوله على المتمد) أفتى شيخنا الشهاب الرملي بوجوب ارش كامل على كل (قوله لا مكان وجود الخ) الظاهر لا مكان التجزئ مع وجود (قوله وفيما اذا لم تستحق نفس الجاني) بان سري قطع الشلاء للنفس (قوله وان لم يؤمن زف الدم) أي خروجه كله شرح الروض (قوله

بصيرة بعمياء) وان رضى الجاني) لما لفته للشرح ومجمله في غير أنف وأذن أما هما فيؤخذ صحتهما باسألها وما يجد ومهما ان لم يسقط منه شيء لبقاء منفعتهم من جمع الصوت والرجح ونازع فيه البلقين بما لا يلاقى وفيما اذا لم تستحق نفس الجاني والا أخذت صحته من أي نوع كانت بالشلاء والنقص وشلاء بشلاء وان لم يؤمن زف الدم لان النفس ذاهبة بكل تقدير وأفهم المتن قطع الشلاء بالشلاء وهو الاصح ان استوى شلاءهما قول المحشى قوله لا مكان وجود الخ الذي في النسخ يابدين ما ترى اه



أوراد شلل القاطع وأمن فبهما ترفه الدم ومن أنه لا عبرة بما حدث بعد الجناية فلو جنى سليم على يد سلاء ثم شل لم تقطع وقد يشكك بما يأتي أنه لو قطع من لكفه أصابع كغالب أصابع لم يقتص منه إلا إذا سقطت أصابع الجاني فاعتبر وما أحدث بعد الجناية إلا أن يجلب بان ذات الكفين ثم لا تفاوت بينهما حال الجناية (٤٣٤) وإنما الأصابع مانعة وقد زال وأما اليدان هنا فبينهما تفاوت مانع للكفاة حال الجناية فلم

يعتبر بما أحدث بعدها (فلو فعل) أي أخذ صحة بشلاء بلاذنه (لم يقع قصاصا) لأنها غير مستحقة (بل عليه دينها) وله حكومة (فلو سري) قطعها لنفسه (فعليه) حيث لم ياذن له الجاني في القطع كما تقرر (قصاص النفس) لتفويتها بغير حق أما إذا أذن فلا قود في النفس ثم إن أطاق كقطع يدي جعل المقتص مستوفيا لمعقوله يلزمه شيء والا كقطعها عوضا أو فردا لزمه دينها وله حكومة والنفس هدر على كل حال كما تقدم لجسود الأذن (وتقطع الشلاء بالصحة) لأنها دون حقه (الآن يقول أهل الخبرة) أي اثنان منهم (لا ينقطع الدم) لو قطعت بان لم تنسد أفواه العروق بحسب نار ولا غيرها أو شل في انقطاعه أتردهم أو فقد دهم كهلوظاهر بخلاف ما اتوهمه عبارته فلا تقطع بها وإن رضى الجاني جسد من استغناه نفس بطرف وتجب دية الصحة (ويقتنع) بالرفع (بها) لو قطعت بأشل أو بجمع (مستوفيا) ولا يطلب أو ش الشلل لاستوائهما

(قوله أوراد شلل القاطع الخ) في الروض وأصله أنه لو قطع الشل مثله فصح القاطع لم يقطع اهـ وعلاوه بوجود الزيادة عند الاستغناء فاعتبر وأما أحدث وتقدم أنه لو قتل ذمي ذميا ثم أسلم القاتل لم يسقط القصاص وعلاوه بوجود المكافأة حال الجناية فلم يعتبر وأما أحدث فليتأمل سم وأجلب المغنى عن ذلك الاشكال بان المنافع إذا عادت بتبين أنم لم تزل ففي الحقيقة ما اعتبرنا الأحال الجناية اهـ (قوله دمر) أي قبيل قول المتن ولا يضر تفاوت كبر الخ (قوله ثم شل) بيناء المفعول (قوله وقد يشكك) أي ماص (قوله بما يأتي) أي في آخر الفصل (قوله ذات الكفين) أي أنفسهما (قوله وقد زال) أي المانع ولو أنث كان أنسب (قوله هنا) أي في مسألة جنابة السليم على يد سلاء (قوله بعدها) أي الجناية (قوله أي أخذ صحة) أي قوله أو شل في المغنى وإلى قوله وإنما أخذت في النهاية الأقوله بخلاف ما اتوهمه عبارته (قوله وله حكومة) أي ليدم الشلاء مغنى (قوله ولم يلزمه شيء) أي وإن مات الجاني بالسراية مغنى (قوله والا كقطعها الخ) ووجه ذلك أن قوله أقطعها قصاصا تضمن جعلها عوضا وكونها عوضا فاسد فيجب بدلها وهو الدية بخلاف ما لو لم يقل ذلك بل اقتصر على قوله أقطعها فإن القطع باذن منه فيقع هدر أو لا شيء للمغنى عليه لاستيفائه حقه برضاء عـش (قوله عوضا الخ) لم تعرضوا للفرق بين العالم وغيره سيد عمر (قوله لزمه) أي الجاني عليه دينها أي لأنه لم يستحق ما قطعته مغنى (قوله وله حكومة) أي على الجاني لأنه لم يبدل عضوه بمجانة مغنى (قوله أي اثنان) أي وإن اقتضت عبارته أنه لا بد من جمع مغنى (قوله أو شل) عطف على قول المتن أن يقول أهل الخبرة الخ عـش (قوله أو فقدهم) أي بان لم يوجد وإضافة القصر عـش ويجبرى (قوله بالرفع) فيه إشارة إلى أنه ليس في حيز الاستثناء سم على عـش عبارة المغنى فإن قالوا ينقطع الدم والحال أنه يقتنع بها مستوفيا بان لا يطلب بارشا للشل فيقطع حيثما بالصحة ثم قال تنبيه لو تقدم قوله ويقتنع بها مستوفيا على قوله إلا أن يقول الخ لاستغنى عما قدرته اهـ (قوله واختلافهما الخ) مبتدأ خبره لا يؤثر (قوله لأنها) أي الصفة عـش (قوله ومن ثم) أي من أجل عدم مقابلة الصفة المجردة بمال (قوله لم يجبر رائد) أي لفضيلة الاسلام أو الحرية مغنى (قوله أنهم الخ) أي أهل الخبرة (قوله أنها تقطع الخ) أي السلام بالصحة تجرأب إذا قالوا الخ (قوله لأن العلة الخ) أي علة عدم القطع والجوارو المجروسة تعلق بعدم الافهام وتعليل له (قوله المعلوم الخ) نعمت فوات النفس وقوله علمت الخ خبر لان الخ (قوله فدفعت) أي تلك العلة المعلوم من كلامه (قوله ذلك الإيهام) لعل وجه الإيهام أن تقديم الاستثناء على القناعة قد يتوهم منه أنه مخصوص بما إذا لم توجد فلو أنوه عنها كان كلامه نصافي عموما وعدم الاختصاص بذلك (قوله بدا) إلى المتن في النهاية (قوله بدا أو رجلا) غير أن فالسليم واقع على الشخص لا على العضو بدليل قوله بأعسم وأعرج رشيدى (قوله أو نحوها) كأنه إشارة إلى ما كان بآ ففاحترار أفعالها لو كان بجناية فتمتص القصاص سم على عـش (قوله كما علم مما مر) كأنه يريد ما ذكره في شرح ولا يضر تفاوت كبر الخ سم (قوله والعسم) إلى قول المتن ولا أثر لانتشار

أوراد شلل القاطع الخ) في الروض كأمه أنه لو قطع الشل مثله فصح القاطع لم يقطع اهـ وعلاوه بوجود الزيادة عند الاستغناء فاعتبر وأما أحدث وتقدم أنه لو قتل ذمي ذميا ثم أسلم القاتل لم يسقط القصاص وعلاوه بوجود المكافأة حال الجناية فلم يعتبر وأما أحدث فليتأمل (قوله حيث لم ياذن الخ) أي حاجته بعدما تقدم من قوله بلاذنه (قوله بالرفع) فيه إشارة إلى أنه ليس في حيز الاستثناء (قوله أو نحوها) كأنه إشارة إلى ما كان بآ ففاحترار أفعالها لو كان بجناية فتمتص القصاص (قوله كما علم مما مر) كأنه يريد ما ذكره في شرح ولا يضر تفاوت حرما واختلافهما صفة لا يؤثر لأنها بمجرد هاتين لا تقابل بمال ومن ثم لو قتل فن أو ذمي بحر أو مسلم لم يجبر رائد وإنما أخذت دية في أصبع نقص لأنه يقر بالقدود وتقديم الخ على ويقتنع لا يفهم أنهم إذا قالوا لا ينقطع الدم وقنع بها مستوفيا أنها تقطع لأن العلة وهي فوات النفس المعلوم من كلامه لا يباح بالباحة علمت من الاستثناء فدفعت ذلك الإيهام (ويقطع سليم) بدا أو رجلا (بأعسم وأعرج) خلفة أو نحوها كما علم مما مر إذا تعلق في العضو والعسم عهملتين بأنهما محرك



تشخ في المرتق أو قصر في الساعد أو العضد وقيل هو ميل داعوجاج في الرسغ وقيل الاعسر (٤٢٥) وهو من غلظة يساره أكثر وكلها

صحيحة هنا (ولا أثر لحضرة

الطفاها وسواها) وغيرهما

مما قيل في نفاستها حيث

كان لغير آفتولم يحذف الطاهر

اذلاخلل حيثنذ في العضو

(والصحيح قطع ذاهبة

الاطفار) خلقة أولا

(سليمتها) وله حكومة

الاطفار (دون عكسه)

لانها على منها وهذا هو محل

الخلاف نظر الى أن الاطفار

تابعة (والله كرمه وشلا)

تخير أحوال من المبتدأ على

مذهب سيويه أو من الضمير

المستقر في الطرف على

الاصح (كاليد) فيما

فيقطع أمه بصحبه بأش

بشرطه لا صحبه بأش

والشلا في كل عضو بطلان

عنه المقصود منه وأن بقي

حسب حركته (و) أما الله

(الاشلا) فهو (منقبض

لا ينسط وعكسه) أي

منسط لا ينقبض فهو ما يلزم

حالة واحدة (ولا أثر لانتشار

وعكسه فيقطع لخل) أي

ذكره (بخصي) أي بذكره

وهو من قطع أو سل خصيته

ومرأتهما بطلقان لغة على

جلدتهما أيضا (و) ذكر

(عنين) خلافا للآفة الثلاثة

اذلاخلل في نفس العضو

وانما هو في العنين لضعف

في القلب أو الساع أو الصلب

والخصي أولى منه لقدرته

على الجماع (و) يقطع (أنف

صحيح) (بأنخشم) لا يشم

(وآذن سميع باصم) لان السمع والشم ليسا في حوزهما

وحذف عكسهما لعله بالاولى وتقطع اذن صحبة

في المعنى الاقوله تميز (قوله تشخ) أي ليس منهم (قوله أو قصر في الساعد) أي والصورة انما ليست أقصر من الاخرى فقد مر انها اذا كانت أقصر من أختها لا تقطع بها رشدي (قوله وكما صحبة) أي كل واحد من معانيها المذكورة صحبة مرادة هنا ع ش وظاهر ان الصورة في الاخرة ان الجاني قطع بعينه التي هي قليلة البطش رشدي (قول المتن ولا أثر) أي في القصاص في بدأ ورجل معنى (قوله حيث كان الخ) الفرق بين هذا حيث منعت فيه الآفة من القصاص وما تقدم في شرحي قوله ولا يضر تفاوت كبر الخ وقوله باصم الخ حيث لم تمنع فيهما لا يجاوز لتمام سم (قوله لغير آفة) أي خلقة معنى (قول المتن والصحيح قطع ذاهبة الاطفار الخ) ويقطع فاقدة الاطفار بغاقلتها ولو ثبت اطفار القاطع لم يقطع لحدوث الزيادة في يؤخذ منها ان يد الجاني لو ثبت فيها أصبح بعد الجناية لم تقطع معنى (قوله خلقة أولا) الى قوله وجفن أعنى في النهاية (قوله وله حكومة الخ) أي لصاحب السليمة (قول المتن دون عكسه) أي لا يقطع سليمة الاطفار بذاهبتها قال في الروض وشرحه ولكن تكمل ديتها أي ذاهبة الاطفار وقرر بان القصاص تعتبر فيه المماثلة بخلاف المدينة اه سم (قوله وهذا) أي دون عكسه هو محل الخلاف إشارة الى الاعتراض بعبارة المعنى اعترض على المصنف بان عبارته تقتضي طرد وجهين في المستلزمين مع أن الاولى لا خلاف فيها والثانية فيها احتمال للامام لا وجه فجعله وجهها وعبر فيها بالصحيح ولو قال لا يقطع سليمة اطفار بذاهبتها دون عكسه كان أظهر وأخصر اه (قوله تميز) فيه تأمل اذ المحلى باللام لا يجي عنما تميز (قوله أحوال الخ) في مان مجي المصدر حال غير مقيس سم (قوله على الاصح) منه يعلم ان مجي الحال من الضمير في الطرف فيمنع خلاف والاصح منه الجواز وبه صرح بعضهم ع ش أقول المقرر في كتب النحوى أن الخلاف انما هو في جواز تقديم الحال على عاملها الطرف في مجيها من الضمير المستقر في الطرف فقول الشارح على الاصح انما أراد به مذهب الجمهور من منع مجي الحال من المبتدأ خلافا لسيويه (قوله بشرطه) أي السابق قبيل قول المصنف فلو فعل الخ (قوله فهو منقبض) جواب وأما الله ذكر (قول المتن منقبض) ليس المراد به عدم القدرة على الجماع بل المراد بانقباض نحو ليس فيه بحيث لا يسترسل وبأنبساطه عدم امكان ضم به منعه الى بعض بدليل ما سيذكر من أنه يقطع الفعل بالعنين ع ش عبارة الج ب عرى وشلا الذي كرى ان لا مجي ولا يبول ولا يجامع لان عمله الامنة والبول والجماع كقرره شعبنا العزيز في التي اتفق كل من الثلاثة فهو أشبل وان وجد انتشار وعليه يتضح قوله ولا أثر لانتشار فان وجد واحد من الثلاثة كان أمني فليس بأشبل اه (قوله فهو ما يلزم الخ) أي الاشلا (قول المتن ولا أثر) في القصاص في الذي كرمعنى (قوله ومما) في شرح وذكر وأثنين (قوله أيضا) أي كاليضتين (قوله خلافا للآفة) الى قول المتن وفي قلع السن في المعنى الا قوله أو الصلب (قول المتن وآذن سميع) بالاضافة (قوله وتقطع اذن صحبة الخ) (تنبيه) التصاق الاذن بعد الابانة لا يقطع القصاص ولا الية لان الحكم يتعلق بالابانة وقد وجد ولا يوجب قصاصا ولا الية

كبر وطول الخ (قوله حيث كان لغير آفة) الفرق بين هذا حيث منعت فيه الآفة من القصاص وما تقدم من قوله ولا يضر تفاوت كبر وطول الخ حيث لم يمنع فيه كما علم من كلام الشارح هناك وفي قوله باصم وأعرج حيث لم يمنع فيه ايضا بناء على قول قول الشارح أو نحوها لالاغ فليتامل (قول المتن دون عكسه) أي لا تقطع سليمة الاطفار بذاهبتها قال في الروض وشرحه ولكن تكمل ديتها أي ذاهبة الاطفار وقرر بان القصاص يعتبر فيه المماثلة بخلاف المدينة اه (قوله أحوال) فيه أن مجي المصدر حال غير مقيس (قوله وهو من قطع أو سل خصيته الخ) قال المحلى والخصي من قطع خصيته اه جلدنا اليضتين كالاتيين مشي خصية وهو من النوادر والخصيتان البستان اه وقوله كالاتيين أي هما أيضا جلدنا اليضتين كما تقدم تفسير الاتيين بجلدتي اليضتين قبيل الباب (قول المتن وآذن سميع الخ) عبارة التنبيه يؤخذ الانف الصحيح والاذن الصحيح بالانف المستخشف والاذن الشلاء في أصح القولين اه قال ابن النقيب في شرحه بكسر الشين وهو



بمنقوبه لا تخفى مستذهب بعضها (٤٢٦) وكان الحرم ثقب أو شق أو رث نقصا (لا عين مصححة بصدق عبا) وان قيت صو ونه لائم أعلى

والضوء في نفس جرمها  
وتؤخذ عبا بمصحة رضى  
بها الجنى عليه وجفن أعى  
يجفن بصير وعكسه مالم  
يتميز جفن الجاني بالهدب  
(ولا لسان ناطق بانحوس)  
لانه أعلى منه مع ان النطق  
في جرم اللسان ويقطع  
أنحوس بناطق ان رضى  
الجنى عليه والانحوس هنا من  
بلغ أو ان النطق ولم ينطق  
فان لم يبلغه قطع به لسان  
الناطق ان ظهر فيه أثر  
النطق بغيره عند نحو  
بكاه وكذا ان لم يظهر هو  
ولا ضده على الاوجه لان  
الاصل السلامة (وفي  
قلع السن) التي لم يبطل  
نفعها ولا نقص (نقص)  
لا ينفق قطع كل من العليا  
والسفلى بمثلها (لا في  
كسرها) لاسرائه لا قود في  
كسر العظام لكن المعتمد  
انه ان أمكن استبقاء مثله  
بلاز ياد ولا صدع في الباقي  
فصل ومن ثم مع فين  
كسرت سن غيرها كتاب  
الله القصاص وفرق الرافي  
بينها وبين بقية العظام بانها  
بارزة ولاهل الصنعة آلات  
قاطعة مضبوطة يعتمد  
عليها امام صغيرة لا تضل  
للمضغ وناقصة بما ينقص  
ارشها كتنين صغيرة عن  
أختها وشديدة الاضطراب  
لنحوهم فلا يقطع بها الا  
مثلا (ولو قطع) شخص ولو

يقطعها ثانيا لانها مستقيمة الازالة ولا مطالبه الجاني بقطعها بان يقول اقطعوها ثم اقطعوا أدنى بل النظر في  
مثله للامام وأما التصاقها وقطعها ثانيا قبل الابانة فيسقط القصاص والدية عن الاول ويرجعها على الثاني  
والجنى عليه حكومت على الجاني أولا ويجب قطع الاذن المبانة اذا التصقت ان لم يخف منه مخدور تيمم  
بخلاف ما اذا كانت معلقة بجذوة والتصقت فانه لا يجب قطعها وانما أوجبنا القطع ثم لدم لان المتصل منه  
بالمبان قد خرج عن البدن بالسكية فصلا كالجنى وعاد اليه بلا حاجة ولهذا لم يعف عنه وان قل بخلاف  
المتصل منه هنا ولو استوفى الجنى عليه بعض الاذن فالتصق فله قطع مع باقيها لاسحقاقه الابانة معني وروض  
مع الاسنى (قوله بمنقوبه) أى ثقب غير شاتن معني وأسنى (قوله لا تخفى ومخالج) أى ولا تقطع مصححة بغير ومة  
والنحر ومما قطع بعضها بل يقتص منها بقدر ما يبق منها وتقطع نحر ومة بمصحة ويؤخذ لارش ما نقص منها  
معني وروض مع الاسنى (قوله ذهب بعضها) صفة كاشفة عش (قول المتن لا عين الخ) أى لا تؤخذ  
عن مصحة ولا يصح عطفه على ما قبله لان العامل فيما قبله وهو يقطع لا يصح تقديره هنا وانما قدوت في كلامه  
تؤخذ معني (قوله مالم يميز جفن الجاني بالهدب) بان كانت اهدابه سليمة دون هذب الجنى عليه ويتبني أن  
يكون النظر للجنب لا للشعر فلا يؤخذ جفن صحيح المنبت بفاسد المنبت سبب عمر (قول المتن ولا لسان ناطق)  
بالاضافة ويجوز التوصيف (قوله لانه أعلى منه) الى قوله نطايير ما مر في النهاية الا قوله ويقطع أنحوس  
بناطق (قوله قطع به) أى لا عش (قوله التي لم يبطل الخ) فان بطل نفعها أو نقص فلا قصاص مالم يكن  
سن الجاني مثلاً كما يؤخذ من قوله الا في ما صغيرة لا تصلح الخ عش (قوله ولا نقص) أى ولا يصغر فيها  
بجيت لم تصلح المضغ معني وكان الاولى أن يزيد بها ليطهر قوله الا في ما صغيرة الخ (قوله لا ية) الى قوله  
نعم يعز في المعنى (قوله بمثلها) أى العليا بالعليا والسفلى بالسفلى معني (قوله فيمن كسرت) وهي الربيع  
أنحت أس بن النضر كسرت تتيقار يقمن الانصار فاقوال النبي صلى الله عليه وسلم فقال كتاب الله القصاص  
معني (قوله كتاب الله القصاص) فاعل مع أي مع هذا الخبر (قوله بينها) أى السن (قوله بضم) أى لا وله  
(قوله التي من شأنها ان تسقط) صفة كاشفة ان أريد بالار واضع حقيقتها الا تية والافهى مقيدة وشيدي  
(قوله ومنها) أى الر واضع المقالوعة تقييد للمتن أى وأما لو كانت من غير هاتين فتص في الحال ولا ينتظر لانه

اليابس اه (قوله مالم يميز جفن الجاني بالهدب) ظاهره وان كان عدم الهدب في جفن الجنى عليه لنحو  
تفمع فساد المنبت وقد يلحق بما سبق في شعر الرأس فليراجع (قوله على الوجه) في شرح الروض خلاف  
قضية الروض وأصله (قوله ولا نقص) ينقص ارشها كما يذهب البلقيني النكاكر لهذا القيد وسياق في كلام  
الشرح ما يفهم منه ذلك وهو قوله الا في ما صغيرة الخ لكن هذا يقتضي ان لا يقدم هذا القيد لان فيما خلا  
عنه أيضا القصاص غاية الامر أنه لا يضمن المماثلة قليلا بل (قوله شخص) ولو عبر بمنغور دخل فيه البالغ وغير  
البالغ وقوله سن صغيرا وكبير دخل فيه البالغ غير المنغور فقد دخل في هذه العبارة ما اذا كان الجاني بالغاً غير  
منغور وكان الجنى عليه بالغاً غير منغور وهذا ما ذكره بقوله الا في ولو قطع بالغ غير منغور من بالغ غير منغور  
الخ فهذا الا في مكررم مع هذا فان قلت ذكر الا في ليرتب على قوله الا في فان اقتص ولم يعد سن الجاني  
فذاك الخ قلت كان يمكن ذكر هذا هنا كأن يقول وفيما اذا كان كل منهما بالغاً غير منغور ان اقتص ولم  
يعد سن الجاني فذاك الخ فان قلت هذا مراده وذكره ما ياتي تفصيل ما هنا قلت لو كان كذلك قدمه على قول  
المصنف ولو قطع سن منغور الخ ودخل في العبارة أيضا ما اذا كان الجاني بالغاً غير منغور واقتص منه لفساد منبت  
الجنى عليه فلم يفسد منبته بل عادت السن فهل تغلق أيضا وهكذا حتى يفسد المنبت كما اذا كان غير منغور فيه  
نظر وقد يقتضي الفرق الذي ذكره أنها تغلق أيضا وهكذا على ما اعتمد من تكرار القطع الى أن يفسد  
المنبت ما على علم التكرار الذي اعتمد مر وطب كانه عليه في الحاشية الآتية قريبا فلا قطع اذا عادت



(تبيينه) في الرضاع في

الحقيقة أربع لانها هي التي توجد عند الرضاع فتسمية غيرها بذلك من مجاز المجاورة (فلا ضمان) بقود ولادية (في الحال) لعودها غالبا كالشعر نعم يعزرها كقولها (فان جاء وقت نباتها بان سقطت البواقي وعدن دونها وقال أهل البصر) أي اثنان من أهل البصرة والمعرفة نظير ما مر لا واحد بخلاف نظائر له سقت لان القود يحتاج له أكثر وقدم في المرض المخوف انه لا بد من اثنين وهو صريح فيما ذكرته (فسد المنيث وجب) حيث لم يقصد فالعها الاستصلاح لان هذا ينزل فعله منزلة الخطأ كذا قبل وانما يتجه في الولي ونحوه (القصاص) أو يتوقع نباتها وقت كذا انتظر فان جاء ولم تبت وجب القصاص ولو عادت بعد القصاص بان أنه لم يقع الموضع فتبديده المقلوعة قصاصا فيما يظهر (ولا يستوفى له في صفه) بل يؤخر لبلوغه لاحتمال عجزه فان مات قبله وأيس من عودها اقتصر وارثان شاء فورا أو أخذ الارش وليس هذا مكررا مع قوله الآتي ويتنظر غاية بهم وكال صبيهم لان ذالك في كمال الوارث وهذا في كمال المجني عليه نفسه المستحق ولو عادت ناقصة اقتصر في الزيادة ان

لا يسقط بجبري (قوله الرضاع في الحقيقة الخ) عبارة الانوار والرواضع أربع أسنان تبت وقت الرضاع يعتبر سقوطها لا سقوط الكل فاعلم انتهت رشدي (قوله التي توجد الخ) أي تبت من أعلى وأسفل التسمية بالشياطيني (قوله نعم يعزرها) أي عشا (قول المتن وعدن) قيل كان ينبغي وعادت لان جمع الكثرة لغیر العاقل يختار فيه فعلت على فعلن عبارة (قول المتن وقال أهل البصر) ظاهره اعتبار المجيء والقول معاوانه لا يكفي القول وحده وقد يتجمل خلافه سم على حج وعليه فلا قلت بقولهم ثم تبت من المجني عليه وجب الارش كما يستفاد من قول الشارح الا آتي ولو عادت الخ عشا وعبارة الشويجي ظاهر كلامه اشتراط الامرين وهو متجه في القود لانه لا بد لركب بخلافه في الارش فالأوجه العمل بقولهم هنا ثم ان جاء الوقت ولم تعد امضى الحكم والارجع عليه بما أخذ منه لتبين فساد كلامهم اهـ ولعله الاوجه (قوله من أهل البصرة) أشار به الى تساوي البصر والبصيرة في المعنى المذكور عشا (قوله نظير ما مر) أي في شرح الآن يقول أهل الخبرة (قوله فيما ذكرته) أي قوله أي اثنان (قوله لان هذا) أي من قصد الاصلاح (قوله في الولي) لعل المراد ولي الترتيب فراجع وعليه فالمراد من نحوه (قوله أو يتوقع) الى قوله وهكذا في المعنى الا قوله غير التعزير (قوله أو يتوقع الخ) عطف على قول المتن فسد المنيث (قوله فان جاء) أي الوقت المنتظر (قوله ولو عادت بعد القصاص) الى قوله فانه انما اقتصر في النهاية الا قوله وهكذا الى أن يفسد منيثها (قوله ولو عادت) أي من المجني عليه وهذا راجع لكل من صورتي المتن والشرح (قوله فتبديده المقلوعة الخ) لم يبين نوع الدية أهى عمد أو غيره والظاهر ما في سم على المنهج انها شبه عمد ففعله العاقلة لجواز الاقدام منه عشا (قوله فان مات قبله) أي الباطل مغنى (قوله وأيس الخ) أي والحال انه آيس قبل الموت بجبري الوقت وقول أهل البصر بفساد المنيث من عودها عشا (قوله فورا) أي سالا غير انتظار طرف لاقتصا عبارة المغني اقتصر وارثه في الحال أو أخذ الارش اهـ (قوله اقتصر في الزيادة) أي بقدر النقص سم على حج عشا (قوله اما اذا مات) أي المجني عليه الغير المنفور (قوله قبل اليأس) أي قبل حصوله وقبل تبين الحال مغنى (قوله فلا قود) وكذا لادية على الاصح كما ذكره الشرحان في الديات مغنى (قوله وكذا لو تبت الخ) عبارة المغني والروض مع الاسنى وان تبت سوداء أو معوجة أو بهاشين أو تبت

(قوله تنبيه الراضع في الحقيقة أربع) قاله في الانوار كذا في شرح الروض (قوله فتسمية غيرها بذلك من مجاز المجاورة) كما قاله في شرح الروض (قول المتن وقال أهل البصر) ظاهره اعتبار المجيء والقول معاوانه لا يكفي القول وحده وقد يتجمل خلافه (قوله وأيس من عودها) أي قبل الموت بدليل أما اذا مات قبل اليأس (قوله أيضا وأيس من عودها) ان أريد باليأس ما ذكر من المجيء وقول أهل البصر فلا حاجة للتفصيل لانه فرض المسئلة وان أريد زيادة على ذلك أشكل مع الاكتفاء به في ثبوت القصاص في حياته (قوله اقتصر في الزيادة) أي قدر النقص (قول المتن ولو قلع من مشغور) شامل لصورتين احدهما أن يكون القالع غير مشغور وهي المذكورة في قول الشارح وبه فارق ما لو قلع غير مشغور من بالغ مشغور والناية أن يكون القالع مشغورا أيضا وفي هذه الحالة اذا اقتصر منه عادت سنه ولم يعد من المجني عليه لم يلزمه شيء كذا ذكره في الغلب في قوله وان قلع مشغور من مشغور اتدأ وأخذ الدية لان تبت للمجني عليه مثلها قبل القود لم تسقط كما لا يسقط قود مشغور لسان ولا ارش جائفة بالتعمها أو بنباته قبل الاستيلاء وان تبت مثلها بعد القود أو أخذ الدية لم يكن للجاني قلعها ولا استرداد الدية فان قلعها عدوانا لا ارش فان لم يقتصر منه أو لابل أخذت منه الدية اتشد للقطع وان لم يؤخذ منه فلا ارش قود ولادية يلزمه قود ودية أو ديتان بلا قود ولو عادت من الجاني بعد الاستيلاء لم يلزمه شيء سواء عادت من المجني عليه أم لا اهـ فانظر قوله ولو عادت الخ المزيد على الروض وشرحه مع قوله فيه سواء عادت الخ فانه يصرح بان منبت الجاني لا يجب افساده بل لا يجوز ان يفسد منبت المجني عليه وهذا مما ينازع في قول الشارح وهكذا حتى يفسد منبتا وان كان مغروضا فيها اذا كان كل غير مشغور اذا لا يتضح فرق (قوله من اتفر الخ) أقول أصل اتفر اتفر بثلثة ثم مشاة فيجوز قلب احدهما الى الآخرى ثم

أمكن اما اذا مات قبل اليأس فلا قود وكذا لو تبت ولو نحو سوداء لكن فيها كومة (ولو قلع من مشغور) ويقال مشغور من اتفر



بشديد الموقية أو الملائكة (فثبت لم يسقط القصاص في الاطهر) لان عودها الندرية نعمة جديدة فلا يسقطها. مع المعنى علي من القود  
أو الدية سال من غير انتظار ولو قطع بالغ (٤٢٨) غير منغور (سن بالغ غير منغور فلا قود حلا ثم ان ثبتت فلا شيء غير التعزير والا وقد دخل وقته

فالمعنى عليه قود أو دية  
فان اقتصر ولم تعد من الجاني  
فذلك والا قلعت ثانيا وهكذا  
الى ان يفسد منبتها وبه فارق  
ما لو قطع غير منغور سن بالغ  
منغور فرضي باخذ منه  
وقلعه فثبتت فلا يقلعها  
لربناه بدون حقه فلم يكن  
قصده افساد المنبت بخلافه  
في الاولى فانه انما اقتصر  
لافساد منبت الجاني كما  
اقتصر منبته فاذا بان عدم  
فساده قطع حتى يفسده (ولو  
نقصت يده اصبعها فقطع  
كامله قطع وعيبه آثر  
اصبع) لعدم استيفاء قودها  
والمعنى عليه اخذ دية اليد  
كلها ولا قطع (ولو قطع كامل  
ناقصة) اصبعها (فان شاء  
المقطوع اخذ دية اصابعه  
الاربعة وان شاء لقطعها)  
وليس له قطع يد الكامل  
كلها لزيادتها (والاصبعان  
حكومة منابتين) أي  
الاربعة (فحب ان لقطا)  
لان البست من جنس القود  
فلا تستبعضها (لان اخذ  
دينين) لانها من جنسها  
فاستبعضها (و) الاصبع (انه  
يجب في الحالين) حال القود  
واخذ دية الاربع (حكومة  
خمس الكف) الباقي لانه  
لم يؤخذ به بدل ولا استوفى  
في مقابلة شيء يتقبل  
اندراجه فيه وناراع البلقني

أطول مما كانت أو ثبتت معهما سن ضاعبة فحكومة ٨١ (قوله بتشديد الفوقية) أي المثناة وهو راجع الى  
كل من منغور وانغور وأصل انغور انغور بثلاثة فثناة على وزن افعل فادغمت الاولى في الثانية في الاول وعكسه  
في الثاني رشدي عبارة سم أصل انغور انغور بثلاثة ثم ثناة فيجوز قلب احدهما الى الاخرى ثم الادغام  
فهذا معنى قوله بتشديد الفوقية أو الملائكة فقوله ويقال منغور يقرأ بالوجهين أو يرجع أي قوله بتشديد  
الفوقية الخ اليه أي منغور أيضا ٨٢ (قول المتن لم يسقط القصاص) كذا يسقط قود موضحة أو لسان ولا  
أوش جاتقة بالتمامها أو نباته معني وأسن وعباب (قوله فلا يسقط الخ) وان ثبت مثلها بعد القود أو أخذ  
الدية لم يكن للعاني تمامها ولا استرداد الدية فان قلعهما عد وانالزمه الارض فان لم يقتص منها أو لابل أخسذت  
منه الدية اقتصر للقطع وان لم يؤخذ منه للاول قود ولا دية لزمه قود دية أو ديتان بلا قود معني وروض  
وعباب (قوله سال الخ) قيد لوجب (قوله ولو قطع بالغ الخ) هذه مستفادة من قوله أو كبير وذكر الصغير للغالب  
سم على سج فذكرها ايضاح عش أولي فرع عليه قوله ثم ان ثبت الخ (قوله وقته) أي وقت نباتها  
(قوله والا قلعت ثانيا الخ) الوجه انه لو لم يفسد المنبت بالقطع ثانيا لا يقلع ثالثا مر وطبلاوي سم على سج  
عش عبارة الرشدي وظاهر كلامه أي النهاية أنها لو ثبتت ثالثا لا تقلع وفي حاشية الزايد أي انه المعتمد أي  
خلاف لابن حجر اه (قوله وهكذا الخ) خلافا للنهاية كما مر والمعنى عبارة وان عادت كأنه قلعه ثانيا لا يفسد  
منبتها كما أفق به بنية وظاهر هذا التعليل انها تقطع ثالثا وهكذا حتى يفسد منبتها وظاهر ما تقدم انها اذا  
طلعت من المنغور ثانيا انها نعمة جديدة انها لا تقام وهو الظاهر ولذلك اقتصر واعلى القطع ثانيا هو قوله  
انما اذا الخ بيان لما قودها انها نعمة الخ جواب اذا قوله انها لا تقطع أي ثالثا خبر وظاهر ما الخ وعبارة سم  
قوله وهكذا الخ هذا اذا دعي ما في شرح الروض وغيره وقد بوجه اسقاطه بان المنبت بالقطع ثانيا بمنزلة الفاسد  
ولهذا كان عود سن المنغور نعمة جديدة فيكتفي بالقطع ثانيا ٨٣ (قوله وبه الخ) أي بقوله والا قلعت الخ  
(قوله فرضي) أي البالغ المنغور عش (قوله فلا يقلعها) أي الثابتة ثانيا (قول المتن ولو نقصت يده) أي  
شخص اصالة أو بجناية عش (قول المتن اصبعها) أي مثلا وقوله قطع أي الخني عليه يد الجاني ان شاء وعليه  
أي الجاني معني (قوله لعمدم استيفاء) أي قوله لانه لم يؤخذ في النهاية والى الفصل في المعنى الا قوله وناراع  
الى المتن وقوله كجرحه البلقني في اليانتر (قوله ولا قطع) أي ولا يقطع نهائية (قول المتن ناقصة) أي يدا  
ناقصة معني (قوله اصبعها) أي مثلا معني وسم (قوله وليس له قطع يد الكامل الخ) أي ولا لقطع البعض  
وأخذ آثرش الباقي معني (قول المتن ان لقطا) أي المقطوع الاصابع الاربع معني (قوله لانها) أي الحكومة  
(قوله والاصبع انه يجب الخ) والثاني اشتمع لان كل اصبع يستبعض الكف كاستبعضها كل الاصابع معني ونهاية  
(قوله حال القود الخ) كان الاولى اما تشيئة المضاف أو اعادته في المعطوف (قوله الباقي) وهو ما يقابل منبت  
اصبعه الباقي معني (قوله لانه لم يؤخذ الخ) عبارة المعني أما في حالة لقطا الاصابع فجز ما يكفي الشرح والروضة

الادغام فهذا معنى قوله بتشديد الفوقية أو الملائكة فقوله ويقال منغور يقرأ بالوجهين أو يرجع اليه أيضا قوله  
بتشديد الخ والافهوا باحد الوجهين لا يكون من انغور بالوجهين (قوله والا قلعت ثانيا) الوجه انه لو لم يفسد  
المنبت بالقطع ثانيا لا يقلع ثالثا مر طب (قوله وهكذا) زائد على ما في شرح الروض وغيره وقد بوجه  
اسقاطه بان المنبت بالقطع ثانيا بمنزلة الفاسد ولهذا كان عود سن المنغور نعمة جديدة فيكتفي بالقطع ثانيا  
(قوله غير منغور سن بالغ منغور) هذا اذا دخل في قول المصنف ولو قطع سن منغور (قول المتن فان شاء المقطوع  
الخ) وليس له قطع الكاملة وان نقصت بعد ذلك على ما حرم به في الروض لكن قال في شرحه خلافه ما نقله  
الاصل هنا عن التهذيب وحرمه أو أخر هذا الباب والذي فيه أي في الاصل منه أوجه اه وهذا هو الموافق

وان

حالة الجناية فعله

في ذلك بما فيه نظر (ولو قطع كما لا أصابع فلا قصاص) عليه لفقد المساواة (الآن يكون كغسلها) حال الجناية فعله  
القود فيها مماثلة نعم ان سقطت أصابع الجاني بفساد الجناية قطعت كفه أيضا (ولو قطع فاقد الاصابع كلها قطع كفه) قصاصا (وأخذ  
دية الاصابع) ناقصة فحكومة الكف كجرحه البلقني لان دية الاصابع تستبعض الكف وقد أخذ



مثلها فليزوم اسقاط مقابلها

من دية الاصابع (ولو شلت) بفتح شينه (اصبعاه فقطع بدا كاملة فان شاء المجني عليه (لقط) الاصابع (الثلاث السليم) (تواخذ) مع حكومه متعاقباتها كعلم مما امر (دية اصبعين وان شاء فقطع يده وقنع بها) نظير مما امر في اخذ الشلاء عوض

الصبيحة

\*(فصل) في اختلاص مستحق الدم والجاني ومثله وارثه اذا (قد) مثلاً (ملفوفة) في ثوب ولو على هيئة الموتى (نصفين) مثلاً (وزعم موته) حين القدر وادعى الولي حياته

(صدق الولي بيمينه) انه كان حياً مضموناً (في الاظهر) وان قال اهل اسيرة ان دمه

السائل من القدر ميت هو عين واحدة لا يحسون خلافاً

للبقيين لانهم اعطى الحياة كما تقرروا اذا تلف وجبت

الدية لان الله لا يسقط بالاشبهة اذا اختلفت في

الاقرار وانما صدق الولي لان الاصل استمرار حياته

فاشبهه ادعاءه رد مسلم قبل قتله وبه يفسد انتصار

كثير من لقابله نقلاً ومعنى نعم الحق ما يحشه البلقيني

وأفهمه التمهيل المذكور ان محلهما ان عهدته

حياة والا كسقط لم تعهده صدق الجاني وتقبل البينة

بجنيته ولهم الجزم بها حالة القصد اذا رآوه يتلف ولا

يقبل قولهم رأيناه يتلف

وان أوهم كلام المصنف جريان الخلاف فيما في حله أخذ الدية فعلى الاصح لانه لم يستوف في مقابلته شيء يتخيل اندراج فيه اه (قوله مثلها) أي الكف المقطوع (قوله بفتح شينه) أي ويفتحها في المضارع أيضاً ويقال بضم شينه يدناؤه للمفعول رشدي وعش (قوله مما امر) أي فيما لو قطع كامل ناقصة (تامة) لو قطع من له ستة أصابع أصلية يد معتلة لقط المعتدل خمس أصابع وأخذ سدس دية وحكومة خمسة أسداس الكف ويحيط شيء من السدس بالاجتهاد ولو التبت الزائدة بالأصلية فلا قطع فان لقط خمسة كغناه ويعزر ولو قطع ذوالست أصابع معتدل قطعت أصبعها المائلة للمقطوع وتواخذ منه ما بين خمس دية اليد وسدسها وهو يعبر وثلاثان لان خمسة عشر وسدسها ثمانية وثلاث والتفاوت بينهما ما ذكرناه ولو قطع معتدل البدن الست الأصلية قطع يده وأخذ منه شيء الزيادة المشاهدة فان قطع أصبعها منها فلا قصاص عليه لاقية من أخذ خمس بدس بدس بل يجب عليه سدس دية وان قطع أصبعين منها قطع صاحبها منه أصبعاً وأخذ ما بين خمس دية وثلاثها وهو ستة أبغرة وثلاثان وان قطع ثلاثاً منها قطع منه أصبعان وأخذ ما بين نصف دية اليد وخمسها وهو خمسة أبغرة ويقطع أصبع ذان أربع أمال أصلية معتدلة كما جزم به ابن المقرئ وجرى عليه بغوى في تعليقها لا تفاوت بين الجلتين بخلاف من له ست أصابع لا يقطع عن له خمس كما مر لوجود الزيادة في منفصلات العسد وتقطع أماله من له أربع أمال باعتدال مع أخذ ما بين الثلث والرابع من دية أصبع وهو خمسة أسداس يعبر لان أماله المعتدل ثلث أصبع وأمله القاطع ربع أصبع وان قطعها المعتدل فلا قصاص ولزم ربع دية أصبع وان قطع منه المعتدل أمالين قطع منه أماله وأخذ منه ما بين ثلث دية ونصفها وهو يعبر وثلاثان مغنى

\*(فصل) في اختلاف مستحق الدم (قوله في اختلاف) الى قول المتن أو يديه في المغنى الا قوله ومثله وارثه وقوله وان قال الى وهي عين واحدة والى الفصل في النهاية الا أنه خالف في محل ما نبه عليه والاقوله فعليه تختلف المرأه والرجل وقوله نظير ما مر وقوله واتحد الشكل الى المتن (قوله ومثله وارثه) أي الجاني وأما وارث المجني عليه فد اخل في مستحق الدم عش (قوله مثلاً) أي أو هدم على شخص جدار مغنى (قوله على هيئة الموتى) أي التكفين مغنى (قوله حين القدر) أي مثلاً (قوله وادعى الولي حياته) أي حياً مضموناً بدليل ما مسمى في الخلاف اذ هو على طبق الدعوى رشدي (قوله انه كان حياً مضموناً) أنهم انه لا يكفي قوله انه كان حياً لاحتمال أن يكون انتهى الى حركة مذبح بجناية عش ورشدي (قوله لا يحسون خلافاً) عبارة المغنى بخلاف نظيره في القسامة بخلف خمسين يميناً لان الحلف ثم على القتل وهنا على حياة المجني عليه وسوى البلقيني بين البابين والفرق ظاهر اه (قوله لانهم) أي البمين هنا على الحياة أي وفي القسامة على الموت مغنى (قوله وجبت الدية) أي دية عمد عش (قوله فاشبه) يعني هذا الحكم رشدي (قوله فاشبه ادعاءه رد مسلم) أي في أنه لا يقبل منه لان الاصل عدمه وفضية التشبيه لا قد عليه الشبهة كما لو سرق ما لا وادعى انه ملكه حيث لا يقطع لاحتمال ما قاله عش (قوله وبه) أي بقوله لان الاصل الح عش (قوله لمقابل) أي مقابل الاظهر القائل بانه يصدق الجاني لان الاصل براءة الذم مغنى (قوله وأفهمه التمهيل الح) أي قوله لان الاصل الح عش ووجه الافهام انتفاء ذلك الاصل فيما يأتي (قوله ان الح) بيان لجنب البلقيني عش (قوله ان محلهما) أي الاظهر ومقابل (قوله صدق الجاني) أي يمينه ولا شيء عليه عش عبارة المغنى يقطع بتصدق الجاني اه (قوله وتقبل البينة الح) أي وتكون مغنية عن حلف الولي وذكر هذا لوطئاً لبعده وان كان معلوماً ورشدي عبارة الانوار وله ان يقيم بينة على الحياة أيضاً سقوط اليمين ووجب القصاص ولو حلف ولا بينة وجب الدية لا القصاص اه (قوله ولهم الجزم الح) قال في العباب وان أقاماً يمينتين تعارضتا اه سم أي فتساقطان ويبقى الحال كلولم تقيم بينة بالحياة فيصدق الولي بيمينه عش (قوله اه القدر) متعلق بضميرها العائد للحياة (قوله اذ رآوه) أي الشهود المقدود (قوله لانه) أي قولهم المذكور (قوله لازم) المناسب

لما ذكره الشارح بقوله نعم ان سقطت الح اذا لفرق بين أصبع وأكثر كما هو ظاهر

\*(فصل) في اختلاف مستحق الدم (قوله ولا يقبل قولهم رأيناه) قال في العباب وان أقاماً يمينتين تعارضتا



أي لانه لازم يفيد الشهادة لا يمين (٤٣٠) المطابقة فيها للمدعى (ولو قطع طرفاً) عبر بهما للغالب والمراد أزال جرمياً أو معنى (وزعم نقصه)

ملزوم (قوله والشهادة لا يباح) الواو حال في ريدى (قول المتن ولو قطع طرفاً الخ) ولو قتل شخصاً ثم ادعى رقه وأنكر الولي رقه صدق الولي بيمينه لان الغالب والظاهر الحرى يقول هذا حكمنا بحرية المقيط المجهول معنى ويظهر أخذنا من التعليل ان محله اذا لم يعلم له رقبته والاصدق الجاني (قوله عبر بهما) أي بالقطع والطرف سم (قوله للغالب) انظر ما معنى الغالب هنا ولا نسلم أن الغالب قطع الأطراف لا إزالة المعنى وكان الظاهر أن يبدل هذا بقوله على طريق التمثيل ريدى (قوله كشال) أي أو خرس أو فقد أصبح معنى (قوله والمقطوع الخ) أي وزعم المقطوع (قوله ويكفى قولها) أي بالينة عش (قوله وان لم تعرض لوقت الجنابة) والشهود الشهادة بسلامة اليد والذكر برؤية الانقباض والانبساط بسلامة البصر برؤية توفيق المالك وإطالة تأمله لما رواه بخلاف التأمل اليسر لانه قد يوجد من الاعى معنى وأسنى (قوله الا ان قالوا) أي الشهود (قوله لان الغرض الخ) على عدم الاشكال (قوله انه) أي الجاني (قوله فقوله) أي البينة (قوله بان اتفقا) أي الجاني والجاني عليه (قوله أو كان انكاراً الخ) عطف على اتفقا (قوله وهو) أي العضو الباطن (قوله ما يعتاد ستره الخ) لو اختلفت العادة باختلاف طبقات الناس فهل ينظر للغالب أو يلحق كل شخص بأهل طبقته وعلى الثاني فلو عرف من حال الجاني عليه مخالفت العادة مطلقاً أو عادة أمثاله هل ينظر إليها محل تأمل سيد عمر أقول وميل القلب في التردد الاول الى الشق الثاني كما أشار اليه بالتفريق عليه وفي التردد الثاني الى الشق الاول كما أشار اليه بتقدمه والله أعلم (قوله فعليه تختلف المرأة والرجل) قضيته عدم اختلافه ما على الاول وفيه نظر لان ما ستره مروة قد يتفاوت في الرجل والمرأة سم (قوله وهما يجب القود الخ) وفاقاً للمعنى والاسنى وخلافاً للنهاية والزيادة عبارتهما ويجب القود هنا اذا لا اختلاف لم يصدر في المهدر فلا شبهة وما تقر من وجوب القود وهو ما صرح به الماوردى ونقله ابن الرقعة عن قضية كلام البند نجي والاصحاب لكن المعتمد ما قاله الشارح حيث صرح بنفيه بقوله ومعلوم ان التصديق باليمين وان لا قصاص انتهى انتهت وعبارة سم عبارة شيخنا الشهاب الزملى بهامش شرح الروض تشعر باعتماد ما قاله الجلال المحلى من نفي القصاص اه قال عش قوله ويجب القود هنا ضعيف وقوله وان لا قصاص أي ويجب على الجاني دية عمد للعضو المتنازع فيه اه (قوله أو انه) أي الجاني (قول المتن والولي) أي وزعم الولي (قوله وقد عينه) كقوله قتل نفسه أو قتله آخر معنى (قوله ولم يكن انتمال) أي لم يقم بينه على السبب عش (قوله وأمكن انتمال) ظاهره سواء ادعى الجاني السراية أو أنه قتله وفي الاسنى والمعنى خلافاً لعبارة الثاني أما اذا لم يعين الولي السبب فينظر ان أمكن الانتمال صدق الولي بيمينته بانه سبب آخر وهو كما قال شيخنا طاهر في دعوى قتله أما في دعوى السراية فيصدق بلا يمين كتظهير في المسئلة السابقة اه يعنى تصديق الجاني بلا يمين فيما اذا ادعى السراية والولي انتمال لا غير ممكن (قوله أما لو لم يكن الخ) محترز قول المتن بمحاذ قول الشارح وأمكن انتمال (قوله نعم الخ) استدراك على قوله فيصدق الجاني بلا يمين أي في أربع صور حاصلة من ضرب

١ (قوله أي لانه لازم بعيد) ورؤية التلف تستلزم الحياة فلا واسطة (قوله عبر بهما) أي بالقطع والطرف (قوله فعليه تختلف المرأة والرجل) قضيته عدم اختلافهما على الاول وفيه نظر لان ما ستره مروة قد يتفاوت في الرجل والمرأة (قوله وهما يجب القود) قال في شرح الروض كما صرح به الماوردى ونقله ابن الرقعة عن قضية كلام البند نجي والاصحاب ثم استشكله بما صرح في المقوف ويفرق بأن الجاني ثم لم يعترف ببدل أصلاً بخلافه هنا اه ما في شرح الروض لكن جزم الجلال المحلى بعدم وجوب القصاص وجعله أمراً واضحاً حيث قال ومعلوم ان التصديق باليمين وأنه لا قصاص اه وقد كتب عبارته شيخنا الشهاب الزملى بخطه بهامش شرح الروض بازاء ما تقدم عن شاعر ذلك باعتماده ما قاله من نفي القصاص (قوله نعم فيما اذا بهم السبب الخ) عبارة الروض وشرحه والاسنى وان لم يعينه حلف الجاني أنه مات بالسراية أو بقتله ان لم يكن الانتمال في دعوى السراية وان أمكن حلف الولي أنه مات بسبب آخر وذكركر حلف الجاني من ذبأذته وهو ظاهر في

كشال والمقطوع تمامه (فالمذهب تصديقه) أي الجاني (ان أنكر أصل السلامة في عضو ظاهر) كاليد واللسان لسهولة إقامة البينة بسلامته ويكفى قولها كان سليماً وان لم تعرض لوقت الجنابة ولا يشكل عليه قولهم لا تكفى الشهادة بخبر ملك سابق ككان ما كنه امس الان قالوا ولا نسلم من يلا له لان الغرض هنا أنه أنكر السلامة من أصلها فقوله كان سليماً مبطل لانكاره صريحاً ولا كذلك ثم (والا) بان اتفقا على سلامته وادعى الجاني حدوث نقصه أو كان انكاراً أصل السلامة في عضو باطن وهو ما يعتاد ستره مروة وقيل ما يجب ستره فعليه تختلف المرأة والرجل (قوله) يصدق الجاني بل الجاني عليه لان الأصل عدم حدوث النقص ولو سر إقامة البينة في الباطن وهنا يجب القود لان الاختلاف لم يقع في المهدر فلا شبهة (أو) قطع (يديه ورجليه) فغان (وزعم) الجاني (سراية) لنفسه أو أنه قتله قبل الانتمال حتى تجب دية واحدة (والولي انتمالاً) ممكن قبل موته (أو يميناً) آخر للموت وقد عينه ولم يمكن انتمالاً أو أجه

صورتي

بيمينته لوجوب ما بالقطع والأصل عدم سقوطهما ما لو لم يكن

وأمكن انتمالاً حتى تجب ديتان (فالأصح تصديق الولي) بيمينته لوجوب ما بالقطع والأصل عدم سقوطهما ما لو لم يكن انتمالاً لقصر زمنه كيومين تصديق الجاني بلا يمين نعم



صورتي ادعاء الولي انما لا غير ممكن وادعائه سببهما ولم يمكن انما في صورتي ادعاء الجاني سرية  
وادعائه قتله قبل الاندمال (قوله اذا بهم سم) أي الولي سم (قوله ولم يمكن اندمال) قضيته انه لو آمن  
الاندمال اختلاف الحكم هنا وعبارة شرح الروض قد تقتضي خلاف ذلك فليحذر سم وقد قدمنا عبارة  
المغني الموافقة لما في شرح الروض (قوله انه قتله) أي قبل الاندمال (قوله بخلاف دعوى السرية الخ)  
اعلم ان حاصل قوله وزعم الجاني الى قوله أما لو لم يمكن الخ ان الجاني اما يدعي السرية أو قتله قبل الاندمال  
صورتان وان الولي اما يدعي انما لا ممكنا أو سببهما معينا أم لا أو سببهما معا والاندمال يمكن أربع  
صور يحصل من ضربها في صورتي الجاني المذكورين ثمانية صور يصدق فيها الولي بيمينه وان حاصل قوله  
أما لو لم يمكن الى المتيان الولي اما يدعي انما لا غير ممكن أو سببهما معا والاندمال غير ممكن صورتان يحصل من  
ضربهما في صورتي الجاني الماريتين أربع صور يصدق فيها الجاني في كل منها بلا عين الا في واحدة يصدق  
فيها بيمين وهي ما اذا ادعى الجاني قتله بعد الاندمال والولي سببهما معا والاندمال غير ممكن (قوله كما تقرر)  
ولو قال الولي للجاني أنت قتلتني بعد الاندمال فعليك ثلاث ديات وقال الجاني بل قبل الاندمال فعلي دية وأمكن  
الاندمال لحلف كل منهما على ما ادعاه وسقطت الثالثة بخلاف الجاني فلهما فادسقوطها وحلف الولي أفاد دفع  
النقص عن ديتين فلا يوجد زيادة فان لم يمكن الاندمال لحلف الجاني عملا بالظاهر مغني وروض مع الاسنى  
(قول المتن وكذا لو قطع يده الخ) ولو عاد الجاني بعد قطع يده فقتله وادعى انه قتله قبل الاندمال حتى تلزمه دية  
وادعى الولي انه قتله بعد حتى تلزمه دية ونصف صدق الجاني بيمينه لان الأصل عدم الاندمال ولو تنازعا الولي  
وقاطع البدين أو البدين في مضي زمن امكان الاندمال صدق منكر الامكان بيمينه لان الأصل عدمه ولو قطع  
شخص أصبع آخر فداوى جرحه ثم سقط السكف فقال الجرحى ناكل من الجرح وقال الجاني من الدواء  
صدق الجرحى بيمينه عملا بالظاهر الان قال أهل الخبرة ان هذا الدواء ياكل اللحم الحى والميت فيصدق  
الجرحى بيمينه مغني وروض مع الاسنى (قوله ومات) الى قوله ومن ثم في المغني الا قوله ولم يمكن اندمال  
(قوله سببا آخر لونه الخ) كشرب سم يقتل في الحال مغني (قوله ولم يمكن الخ) قضيته انه لو أمكن الاندمال  
اختلف الحكم هنا وعبارة شرح الروض قد تقتضي خلاف ذلك فليحذر سم أقول بل عبارة شرح الروض  
كالصريح في ان المصدق هنا أي عند الامكان الولي أيضا تقتضي عبارة المغني حيث أطلق هنا وحذف قيد  
ولم يمكن اندمال كما مر (قوله نصف دية) أي أو قطع اليد وقوله كل الدية أي أو القتل أسنى (قوله تصديق  
الولي) أي بيمينه مغني (قوله استمرار السرية) عبارة المغني عدم وجود سبب آخر وقدم هذا الأصل  
على أصل براءة الذمة لتحقيق الجناية مغني (قوله واستشكل هذا) أي تصديق الولي انه بالسرية سم  
(قوله بالذي قبله) أي بما تقدم في مسألة قطع البدين والرجلين من تصديق الولي انه مات بسبب آخر  
بشرطه السابق مغني وأسنى وقوله ما بشرطه السابق المراد به تعيين السبب مع عدم امكان الاندمال فتدبر

دعوى قتله أما دعوى السرية فالظاهر انه لا يخالف كظهيره في المسئلة السابقة اه وأراد بالمسئلة السابقة  
ما لو قطع يده ورجليه فمات وزعم سرية والولي انما لا غير ممكن وقوله فالظاهر الخ نازعه فيه الشرح في شرح  
الارشاد فقال وقد يتوقف فيما قاله والفرق بين الصورتين واضح فان دعوى الولي هنا مستقيمة فلا يحتاج  
للحلف في مقابلتها وسم يمكنه فانه يدعي ممكنا آخر ممكن الوقوع فلا بد من حلف بنفسه وكون اهماله السبب  
يحتمل أنه يريد به السرية لا أثره فانه كما يحتملها يحتمل غيرها اه وبذلك يعلم انه هنا موافق له على الظاهر  
المذكور (قوله فيما اذا بهم سم) أي الولي (قوله ولم يمكن اندمال) قضيته انه لو أمكن الاندمال اختلف الحكم  
هنا وعبارة شرح الروض قد تقتضي خلاف ذلك فليحذر (قوله أيضا ولم يمكن اندمال) فان أمكن فسيأتي  
(قوله واستشكل هذا) أي تصديق الولي انه بالسرية (قوله بالذي قبله) وهو ما لو قطع يده ورجليه فمات  
وادعى انه مات بالسرية يتوعدى الولي انه مات بسبب آخر بشرطه السابق مع ان الأصل عدم وجود سبب آخر  
شارح الروض (قوله بالذي قبله) حيث صدق الولي انه بسبب آخر

فما اذا بهم السبب ولم يمكن  
اندمال وادعى الجاني انه  
قتله لا بد من يمينه على الوجه  
لان الأصل عدم حدوث  
فعل عنه يقطع فعله بخلاف  
دعوى السرية لانها الأصل  
فلم يخف ليمين كما تقرر  
(وكذا لو قطع يده) ومات  
(وزعم) الجاني (سببا)  
آخر لونه غير السرية ولم  
يمكن اندمال سواء أصيب  
السبب أم أبهم حتى يلزمه  
نصف دية (و) زعم (الولي  
سرية) حتى تجب كل الدية  
فلاصح تصديق الولي لان  
الأصل استمرار السرية  
واستشكل هذا بالذي قبله  
مع ان الأصل في كل عدم  
وجود سبب آخر



ويجاب بان السراية التي هي الاصل تارة يعارضها ما هو اقوى منها فيقدم عليها وهو ما سر لان ايجاب قطع الاربع للدينين محقق وشك في مسقطه فلم يسقط وتارة لا يعارضها ذلك فتقدم هي وهو ما هنا ومن ثم لو قال الجاني مات بعد الاندمال وامكن صدق لضعف السراية مع امكان الاندمال بخلاف ما اذا لم يمكن فيصدق الولي اي بلا عين على الاوجه نظير ما سر ثم رأيت بعضهم اجاب بنحو ما ذكره (ولو اوضح موضعين ورفع الجاني) بينهم ما اتخذ السكك عمدا او غيره (ورفعه) اي رفعه المفهوم من رفع (قبل اندماله) اي الايضاح حتى لا يلزمه الارش واحد وقال المجني عليه بل بعده فعليك ثلاث اروش (٤٣٢) (صدق) الجاني بيمينه انه قبل الاندمال يلزمه اروش واحد (ان امكن) عدم الاندمال بان بعد الاندمال عادة لقصر

(قوله ويجاب الخ) عبارة المغني اجيب بان انا اصدقنا الولي ثم مع ما ذكر لان الجاني قد اشتغلت ذمته ظاهرا بدينين ولم يتحقق وجود المسقط لاحدهما وهو السراية فكانت الاحالة على السبب الذي ادعاه الولي اقوى اذ دعوا فقد اعتضدت بالاصل وهو شغل ذمة الجاني اه (قوله صدق) اي الجاني فيجب عليه نصف ذمة فقط ع (قوله فيصدق الولي) اي فيجب عليه كاملة (قوله نظير ما سر) اي في شرح والاصح تصديق الولي (قول المتن ورفع الجاني الخ) ولو قال المجني عليه اثار فعه او رفعه آخر وقال الجاني بل اثار فعه او ارفعته بالسراية صدق المجني عليه بيمينه لان الموضعين موجبان اورشين فالظاهر ثبوتهما واستمرارهما فان قال الجاني لم اوضح الا واحدة وقال المجني عليه بل اوضحته موضعين واثار فعت الجاني بينهما صدق الجاني بيمينه لان الاصل براءة الذمة ولم يوجد ما يقتضي الزيادة مغني وروى مع الاسنى (قوله بينهما) الى قوله واستشكل البلقيني في المغني (قوله واتخذ السكك عمدا الخ) ولو رفعه منطرا وكان الايضاح عمدا او بالعكس فثلاث اروش كما تقتضي كلام الرافي ترجحه وان وقع في الزوضه خلافه فشرح مر سم (قوله او غيره) اي من شبهه عمدا او خطا مغني (قوله اي رفعه) الى الفصل في النهاية (قوله بل بعده) اي بل الرفع بعد الاندمال (قوله لان الظاهر معه) اي الجاني (قوله انه) اي رفع الجاني (قوله واستشكل البلقيني الخ) اقول لا تشكل مسئله الكتاب بما ذكره لانهم امسورة بقصر الزمن وتطيرها في مسئله قطع الدين والرجلين بان قصر الزمن يصدق فيه الجاني ايضا كما تقدم سم على المنهج اقول وجه الاشكال انهم فرقوا هنا في الامكان بين القريب فصدقوا معه الجاني وبين البعيد فصدقوا معه المجني عليه وهو نظير الولي ثم ولم يفرقوا هنا في الامكان بين القريب والبعيد بل قالوا حيث امكن يصدق الولي والجواب ما ذكره الشارح ع ش عبارة الرشيدى اعلم ان معنى الاراد والجواب بان الذي يصدق فيه الجاني هنا دون الجريح الذي بمنزلة الولي فيما سر هو الذي يصدق فيه المجني عليه فيما سر وظاهر انه ليس كذلك بل الذي يصدق فيه الجاني هنا وهو ما اذا امكن عدم الاندمال لقصر الزمن هو الذي يصدق فيه فيما سر وهو ما اذا لم يمكن الاندمال والذي يصدق فيه الجريح هنا وهو ما اذا امكن الاندمال هو الذي يصدق فيه الولي فيما سر فالمسئلتان على حد سواء فلا اشكال أصلا غاية الامر ان المصنف قدم هناك ما يصدق فيه الولي وقدم هنا ما يصدق فيه الجاني في المذكور فمما تأمل اه (قوله بان الاول) وهو تصديق الجاني عند امكان عدم الاندمال (قوله والثاني) وهو حلف الجريح عند امكان الاندمال (قوله من الاول) اي من الاشكالين (قوله بانهما) اي الجاني والجريح (قوله بالاتفاق) متعلق بقوة رشيدى (قوله لرفع) اي موجب الدينين (قوله وانما الصالح السراية) مبتدأ وخبر (قوله وهذا) اي السراية فكان الظاهر التأييد (قوله وحاصله) اي الفرق (قوله وعن الثاني) اي ويجاب عن الاشكال الثاني (قوله بالامكان وعدمه) اي بالامكان المتيقن أولا والمتيقن ثانيا (قوله ختم ظاهرها) اي التماسه (قوله فلا يشكل) اي وجوب اليمين في قول المتن والاحلف الجريح (قوله بما سر) اي في قطع الدين والرجلين (قوله يصدق) (قوله اي قرب احتماله لطول الزمن) فاصل المراد بعدم امكان الاندمال بعده

الزمن بين الايضاح والرفع لان الظاهر معه (والا) يمكن عدم الاندمال حين رفع الجاني بان امكن الاندمال أي قرب احتماله لطول الزمن (حلف الجريح) أنه بعد الاندمال واستشكل البلقيني وغيره المتن بان الاول مخالف لما سر في قطع الدين والرجلين من تصديق الولي والثاني لا معنى للحلف فيه فكان ينبغي تصديقه بلا عين وجوب اارش ثالث قطعاً ويجاب عن الاول بانهم ما هنا اتفقا على وقوع رفع الجاني الصالح لرفع الارشين وانما اختلفا في وقته فنظروا للظاهر فيه وصدقوا الجاني عند قصر الزمن لقوة جانبه بالاتفاق والظاهر المذكورين واما ثم فلم يتفقا على وقوع شيء بل تنازعا في وقوع السراية وفي وقوع الاندمال فنظروا لقوة جانب الولي باتفاقهما على وقوع موجب الدينين وعدم اتفاقهما على وقوع ما يصلح لرفعهما فان قلت قد

اتفقا على وقوع الموت وهو صالح لرفع قلمت زعم صلاحية الموت لرفعه ممنوع وانما الصالح السراية من الجرح المتولد أي عنها الموت وهذا لم يتفقا على وقوعه اصلا فاتفق الفرق بين المسئلتين وحاصله ان الجاني هنا هو الذي قوى جانبه والولي ثم هو الذي قوى جانبه فاعطوا كلا حكمه وعن الثاني بان المراد كما اشرت اليه في حل المتن بالامكان وعدمه هنا الامكان القريب عادة بدليل قولهم السابق لقصر الزمن وطوله ولا شك ان الموضع قد يقع ختم ظاهرها بقاء الاثر في باطنها سنين لكنه قريب مع قصر الزمن وبعد مد طوله فوجب اليمين لذلك بحيث لا يشكل بما سر من انه عند عدم امكان الاندمال يصدق بلا عين لما تقر وان ذلك معروض في اندمال احواله العادة بدليل تخيلهم بآثار وقوعه في قطع دين او رجلين بعد يوم او يومين وهذا احتمال عادة فلم يجب عين واثار من مسئلتنا فهو في موضعين وقتنا منه ثم



بعد عشر من ستة مثلاً وقع منه رفع الحاجر فبقاؤهما بلا انفعال ذلك الزمن بعد عادق وليس بمستحيل فاحتج ليمين الجريح حيث لا مكان عدم الانفعال وأن بعد (وثبت له اوشان) وعينه انما قصد منع النقص عن أرشين فلا تصلح (١٣٣) لا يجاب الثالث وله نظائر منها ما لو تنازعا

في قدم عيب وحلف البائع أنه حدث ثم وقع الفسخ فأراد ارض ما ثبت بيمينه حدوثه لا يجاب لان حلفه صلح للفسخ عنه فلا يصلح لشغل ذمة المشتري (قيل وثالث) عملاً بقضية عينه (تنبه) قضية المتن أن الجاني في هذه لا يحتاج ليمين وليس مراداً بل لا بد من عينه أنه قبل الاندمال وحيث دخله أقاد سقوط الثالث وحلف الجريح أقاد دفع النقص عن أرشين كما تقرر

(فصل) \* في مستحق القود ومستوفيه وما يتعلق بهما يسن في قود غير النفس التأخير لانفعال ولا يجوز العقوبة على مال لا احتمال السراية واتفقوا في قود غير النفس على ثبوته لكل الورثة واختلوا في قود النفس هل يثبت لكل وارث أم لا (الصحيح ثبوته لكل وارث) على حسب الارث ولو مع بعد القرابة كذى رحم ان وورثاه أو عدما كاحد الزوجين والمعتق وعصبته والامام فحين لا وارث مستغرق ومرا أن وارث المسرئولو الردة يستوفي قود طرفه ويأتي في قاطع الطريق ان قتله اذا تخم تعلق بالامام دون الورثة فلا يرد ذلك على المتن كما يرد عليه ما قيل انه

أي الجاني (قوله وعينه انما الخ) عبارة النهاية لا ثلاثة باعتبار الموضعين ورفع الحاجر بعد الانفعال الثابت بحلفه لان حلفه دفع النقص عن أرشين الخ (قوله لو تنازعا) أي البائع والمشتري (قوله فاراد) أي البائع (قوله ما ثبت) أي عيب ثبت الخ (قوله للدفع الخ) أي حق رد المشتري (قوله بل لا بد من عينه الخ) قال الشارح في شرح الارشاد بل يتوقف ثبوته أي الثالث على طلب المجني عليه تحليف الجاني أنه ما رفعه بعد الانفعال ونكوه عن ذلك وعين الرد من المجني عليه فان لم ينكر الجاني وحلف لم يثبت الثالث اه سم (فصل في مستحق القود) \* (قوله في مستحق القود) الى قول المتن فترعة في النهاية الاقوله وكذا الوصى والقيم على الارجح (قوله وما يتعلق بهما) أي كفوا الولي عن القصاص الثابت للمجنون وحبس الحامل عرش (قوله يسن الخ) أي لا احتمال العفو (قوله لانفعال) أي انفعال جرح المجني عليه عرش (قوله على مال) أما لو في مجازاً فلا يمنع كإتيان عرش (قوله لا احتمال السراية) فلا يدري هل مستحقه القود أو الطرف فيباغوا العفو لعدم العلم بما يستحقه وظاهره أنه لو عفي ولم يسر بل اندمل الجرح لا يبين صحة العفو فليراجع عرش (قوله لا احتمال الخ) يصح ارجاعه لقوله يسن الخ أيضا (قوله واتفقوا) الى قوله ويفرق في المعنى الاقوله كما لا يرد الى المتن وقوله وكذا الوصى والقيم على الارجح (قوله في قود غير النفس) أي اذا مات مستحقه مستغنى (قول المتن الصبح ثبوته الخ) والثاني يثبت للعصبة الذكور خاصة معني ونهاية (قوله على حسب الارث) فلو خلف القليل ذوجة وابنا كان لها الثمن ولابن الباقي معني (قوله أو عدما) أي مع عدم القرابة (قوله والامام الخ) فيقتصر مع الوارث غير الحائز له ان يعفو على مال ان رأى المصلحة في ذلك معني (قوله لا وارثه مستغرق) يظهر أن النفي راجع لسكل من المقيدين القيد (قوله ومرا) أي في فصل تغير حال المخرج (قوله يستوفي قود طرفه) أي الذي جنى عليه قبل الردة سم (قوله ويأتي في قاطع الطريق) أي في بابه (قوله فلا يرد ذلك) أي كل من مسئلة الردة ومسئلة قاطع الطريق لان ما يأتي يخص ما هنا وما مر يفيد أن المراد بالوارث هنا يشمل قريب المرتد (قوله لما يصرح به أنه يسقط الخ) اذ لو ثبت كله لسكل وارث لم يسقط بعفو بعضهم سم على حج أي كما لا يسقط حد القذف بعفو بعض الورثة فان لغير العاني استيفاء الجميع عرش (قول المتن وكما لم يصيبهم) ولو استوفاه الصبي حال صباه فيبقى الاعتداده عرش (قول المتن ومجنونهم) وفي سم على المنهج عن الشيخ عميرة ولو قال أهل الخبرة من الاطباء ان افاقته ما فوس منها فاحتمل تعذر القصاص ويحتمل ان الولي يقوم مقام مو هو الظاهر ولم أر في ذلك شياً اه عرش وحلي قال السيد عرو ومكتوا عن المعنى عليه فليظن اه أقول حكمه معلوم من

(قول المتن وثبت له اوشان) ولو رفعه خطأ وكان الايضاح عدا أو بالعكس فتلا تنازواش كما اقتضى كلام الراعي ترجيح وان وقع في الردة بخلافه وقول الشارح بعد قول المصنف قبل وثالث رفع الحاجر بعد الانفعال الكائن قبل الرفع بيمينه محتمل الى قوله برفع الحاجر بعد الانفعال الكائن قبل أو الحاصل قبله بيمينه فقبل صفة لقوله بعد الانفعال مر والمناسب أن يقال صفة لانفعال في قوله بعد الانفعال (قوله بل لا بد من عينه) قال الشارح في شرح الارشاد بل يتوقف ثبوته على طلب المجني تحليف الجاني أنه ما رفعه بعد الانفعال ونكوه عن ذلك وعين الرد من المجني عليه فان لم ينكر الجاني وحلف لم يثبت الثالث وهذا الحالة محتمل قول الشرحين في هذه الصورة تحلف كل منهما على ما ادعاهم وسقط الثالث فالحاصل تصديق المجني عليه بالنسبة للأرشين والجاني بالنسبة للثالث اه

(فصل) \* في مستحق القود (قوله ومرا ان وارث المرتد لا الردة يستوفي قود طرفه) الذي جنى عليه قبل الردة (قوله فلا يرد ذلك الخ) أي لان ما يأتي في قاطع الطريق يخص ما هنا (قوله لما يصرح به أنه يسقط بعفو بعضهم) اذ لو ثبت كله لسكل وارث لم يسقط بعفو بعضهم

( ٥٥ - ) (شرواخي وابن قاسم) - (ثامن) يفهم ثبوت كالمسكل وارث لما يصرح به أنه يسقط بعفو بعضهم (وينتظر) وجوبه (لا غائهم) الى ان يحضروا ياذن (وكما لم يصيبهم) يملوغيه (ومجنونهم) بافاقته لان القود للثاني



ولامدخل لغير المستحق فيه

ثم المجنون الفقير بان لم يكن له مال ولا من تلزم - موقوفته لولي له الاب أو الجد وكذا الوصي والقيم على الارجح العفو على الديانة ليس لافاقته امد ينتظر أي يقينا فلا يرد مع ناد الافاق في زمن معين وان قرب كفاقتضاه اطلاقهم بخلاف الصبي اذ لبلوغه امد ينتظر (ويجبس القتال) أي يجب على الحاكم حبس الجاني على نفس أو غيرها الى حضور المستحق أو كماله من غير توقف على طلب حلي ولا حضور غائب ضبطا للمعق مع عذر مستقيم يفرق بين هذا وتوقف حبس الحامل على الطلب بانه سرح فيها رعاية العمل ما لم يسامح في غيرها (ولا يغني بكفيل) لانه قد يهرب فينبو الحق والكلام في غير قاطع الطريق أما هو اذا تعين قتله فيقتله الامام مطلقا (وليتفقوا) أي مستحقو القود المكفون الحاضرون (على مستوف) له مسلم في السلم ولا يجوز اجتماعهم على قتله أو نحو قطع ولا تمكينهم من ذلك لان فيه تعذيبا ومن ثم لو كان القود بنحو تفريق بل اجتماعهم في قود نحو طرف بتعين كياتي توكيل واحد من غيرهم لان بعضهم ربما بالغ في ترويد الحدية فشد عليه (والا) يتفقوا على مستوف وأراد كل استيفاء بنفسه (فقرعة) يجب على الحاكم فعلها بينهم ومن قرع لا يستوفى الا باذن من يني لانه منه بان يقول لا تستوفى

ذكر المجنون بالاولى (قوله ولا مدخل الخ) عبارة غريبة ولا يحصل باستيفاء غيرهم من ولي أو حاكم أو بقية الورثة اه قال ع ش فلو تعدى الولي أو الحاكم وقتل فهل يجب عليه القصاص أو الدية ويكون قصد الاستيفاء شبهة فيه نظرا والا قرب الاول أخذ من قولهم لان القود للتشفي الخ اه (قوله فيه) أي التشفي (قوله لولي الاب الخ) قضيته عدم وجوبه عليه وان تعين طريقا للنفقة ولو قيل بوجوبه حيث لم يبعد وقد يقال هو جواز بعدم منع فيصدق بالوجوب ع ش (قوله وكذا الوصي) خالفه النهاية والمغني وشرح المنهج وزاد الاول والقيم مثله اه أي مثل الوصي في امتناع العفو (قوله أي يقينا) عبارة النهاية أي يقينا اه وتعبير الشارح أحسن (قوله فلا يرد الخ) مفرع على قوله أي يقينا (قوله وان قرب الخ) أي لاحتمال عدم الافاق فيه ع ش (قوله بخلاف الصبي الخ) أي بخلاف الولي الصبي فلا يجوز له العفو عن قصاص الصبي فلو كان له حق في القصاص كان أن كان أبا القتل جاز له العفو عن حصته ثم ان أطلق العفو فلا شيء له وان عفى على الدية وجبت وسقط القود بعفو وتجب لبقية الورثة حصصهم من الدية لانه لما سقط بعض القصاص بعفوه سقط باقيه قهر الاله لا يتبعض كما يعلم كل ذلك مما يأتي ع ش (قول المتن ويحبس القتال) أي أو القاطع مغني (قوله حبس الجاني الخ) وموته حبس عليه ان كان مومرا والافق يبيت المال والافق على مياسير المسلمين ع ش (قوله من غير توقف الخ) أي ولا يحتاج الحاكم في حبسه به - د بوث القتل عنده الى اذن الولي والغائب مغني عبارة الرشيدى قوله من غير توقف الخ أي والصورة أنه ثبت عليه القتل ومعلوم أنه فرع دعوى الولي ومثله يقال في قوله ولا حضور غائب أي بان ادعى الحاضر وأثبت كاهو ظاهرا اه وقوله ومعلوم أنه الخ مقتضاء أنه لا حبس فيه اذا غاب الوارث الكامل الحاضر وثبت القتل عند الحاكم بنحو اقرار وفيه توقف ظاهر بل مخالفة لتعليل عميرة بماتص قوله ويحبس القتال أي كالأول وجد الحاكم مال يبيت مخصويا والوارث غائب فانه يأخذ من ماله الحق الغائب اه فليراجع (قوله وتوقف حبس الحامل) أي التي أنقذتها لاجل الخلل والصورة ان الولي كامل حاضر رشيدى (قوله على الطلب) أي طلب المستحق ان تأهل والافضل بولي (قوله لانه قد يهرب) الى قوله لانه منعه في المغني (قوله قد يهرب) من باب نهر ع ش (قوله فيقتله الامام) ولا ينتظر ما ذكر مغني قال ع ش من سم على المنهج عن الاسنى مائنه لكن يظهر ان الامام اذا قتله يكون نحو الصبي الدية في أي قاطع الطريق لان قتله لم يقع من حقه اه (قوله مطلقا) أي سواء كان المستحق ناقصا أو كاملا غائبا أو حاضرا (قول المتن - لي مستوف) أي منهم أو من غيرهم مغني وشرح المنهج عبارة ع ش قوله وليتفقوا الخ أي وجوبه بافليس لو احدث الاستقلال وظاهر الاطلاق جواز كون المستوف منهم أو من غيرهم ذكر أجنبيا اذا كان الجاني أنثى سم على ج أقول ولعل وجهه أنه طريق للاستيفاء فاعتفرا النظر لاجله ولو بشهوة كان الشاهد يجوز له بل قد يجب عليه اذا تعين طريقا للثبوت حق على المرأة أولها اه (قوله أو نحو قطعه) مأثروهم هذا من جواز قطع المستحق عند عدم الاجتماع مدفوع بما يأتي بعده فربما رشيدى (قوله ولا تمكينهم) أي من جانب الامام ع ش (قوله بنحو تفريق) أي أو تفريق مغني وأسنى (قوله يتعين كياتي) عبارة المغني يتعين توكيل أجنبي اذا لم ياذن الجاني كاسيأتي اه (قوله فشد عليه) أي الجاني (قوله وأراد كل الخ) أي أو بعضهم مغني عبارة الرشيدى هو قيد في كون القرعة بين جميعهم كالا يخفى اه (قوله يجب على الحاكم) الى قوله وقال الشيطان في النهاية (قوله يجب على الحاكم الخ) أي حيث استمر النزاع بين الورثة فان تراشوا على القرعة بانفسهم وخرجت لواحد فرضوا به وأذناه سقط الطلب عن القاضي ع ش (قوله ومن قرع) أي خرجت القرعة (قوله الا باذن من يني) (قوله لولي الاب الخ) قال في شرح المنهج غير الوصي اه ومثله القيم فيما يظهر مرش (قول المتن وليتفقوا على مستوف) ظاهر الاطلاق جواز كون المستوف منهم أو من غيرهم ذكر أجنبيا اذا كان الجاني أنثى (قوله ومن ثم لو كان القود بنحو تفريق) أو تفريق شرح الروض (قوله بنحو طرف) قضية التقييد بنحو الطرف أنه لا يتعين غيرهم في النفس والفرق لا غ وهو مرجع والا الخ

ينبغي



وانا لا أستوفى دأما جاز للقارع في النكاح فعليه من غير توقف على اذن لان ما هنا مبني على النهي (١٣٥) ما أمكن وذلك مبني على التحجيل

ما أمكن ومن ثم لو عضا واناب  
القاضي عنهم فان قلت اذا  
اعتبر الاذن بعد القرعة  
فما فائدتها قلت فائدتها  
تعيين المستوفى ومنع قول  
كل من الباقي انما استوفى  
وقول بعضهم للقارع  
لاستوفى أنت بل انما كما  
أفهمه قولنا بان يقول الخ  
(يدخلها العاخر) عن  
الاستيفاء كالشيخ الهرم  
والمرأة لانه صاحب حق  
(ويستحب) اذا قرع وان  
كانت المرأة قوية جلدة (وقيل  
لا بد منها) لانها انما تجري  
بين المستوفين في الاهلية  
وهذا ما في الروضة وأصلها  
وعليه الاكثر ونوهن  
عليه فهو المعتمد ولو خرجت  
لقادر فجزأ عبد بين الباقيين  
(ولو بدر أحدهم) أي  
المستحقين (فقتله) عالما  
بمحرمة المبادرة (فالظاهر انه  
لا نصاص عليه) لان له حقا  
في قتله نعم لو حكم ما حكم فغناه  
من المبادرة فتسل جزما أو  
باستقلاله لم يقتل جزما كما  
لوجهل تحريم المبادرة ولو  
بدر أجني فقتله بحق القود  
لورثته لا المستحق قتله  
(ولباقيين) فيما ذكر وكذا  
فيما اذلزم المبادرة القود  
وقتل (قسط الدية) لغوات  
القود بغير اختيارهم (من  
تركته) أي الجاني المقتول  
لان المبادر فيما ورثه  
كأجنبي ولو قتله أجنبي أخذ  
الورثة الدية من تركته الجاني لامن الاجنبي فكذا هنا ولو لورث الجاني على المبادر ما زاد من دينه على نصيبه من دية مورثه لا استيفاء ما عدا ذلك

ينبغي حتى من العاجز فتأمل سم على المنهج وهو ظاهر لاحتمال عفو ولو طرأ الجرح على من خرجته  
القرعة أعيدت القرعة بين الباقيين كما سيأتي ع ش (قوله للقارع) أي من خرجته القرعة (قوله  
فعليه) أي النكاح (قوله وقول بعضهم الخ) عطف على قول كل الخ (قوله عن الاستيفاء) أي قوله لاستيفائه  
ما عدا ذلك في المعنى الا قوله وان كانت المرأة قوية بجلدة وقوله ولو بدر أجني الى المستوفى وقوله وكذا اذلزم الى  
المن (قوله وان كانت المرأة الخ) خلافا للمعنى (قوله جلدة) بسكون اللام ع ش (قوله الممن ولو بدر الخ)  
عبارة الروض وشرحه وان قتله أحد ورثة المقتول بمبادرة بلا اذن ولا عفو من البقية أو بعضهم انتهت سم  
على ج ع ش (قول المتن أحدهم) شامل لمن خرجت قرعته سم على ج ع ش (قوله ولو بدر أجني)  
ظاهره ولو كان الامام أو ولي أحدهم وهو ظاهر ع ش (قوله فقتله) أي الجاني وكذا ضمير لورثته وضمير  
قتله (قول المتن وللباقيين) أخرج المبادر في غيبته لاشي له وان كان الجاني امرأة والمجني عليه رجلا لان  
ما استوفاه من حصته من القتل يقابل حصته من دين المجني عليه بدليل ما لو اجتمعوا على قتل المرأة فانه لاشي  
لهم غيره سم على ج ع ش (قوله وقتل) أي وكذا ان لم يقتل فتأمل سم على ج ع ش (قوله  
ولو قتله الخ) بجله عا ليقوا الضمير للجاني (قوله على المبادر) أي على عاقلته وهذا عند عدم علم تحريم المبادرة  
كما في شرح الروض وشرح الارشاد الصغير أي والمعنى سم (قوله وزاد من دينه الخ) فلو كان الورثة ثلاثة  
أبناء والقاتل امرأة غرم المبادر ثلثي دينها ويكون لوارث الجاني لانه بدل ما تلف بغير حق من نفس مورثه  
وطول وارث الجاني بحق غير المبادر من دية المجني عليه فان كان رجلا استحق غير المبادر وهما الابنان  
الباقيان في الصورة السابقة مطالبه وارث الجاني بستين بعير او ثلثي بعير انتهى شرح الارشاد وبه  
يظهر ان قولهم على نصيبه الخ معناه على نسبة نصيبه الخ ولو كان المراد ما زاد على نفس نصيبه من دية مورثه  
لغرم في الصورة المذكورة ثلث دية المرأة فقط لانه الزائد على قدر نصيبه من دية مورثه لان نصيبه منها قدر  
ثلثي دية المرأة ومنه يشكل قول الشيخين بالتقاص في مثل هذه الصورة لاختلاف ما للمبادر وما عليه قدره  
كانه يشكل بان التقاص خاص بالنقود والواجب هنا الايل سم (قوله من دينه) أي الجاني وقوله على  
نصيبه من دية مورثه لاستيفائه أي المبادر رشدي (قوله ما عدا ذلك) أي ما عدا ما زاد ذلك لما عدا نصيب  
المبادر ع ش (قوله هذا ما قاله جمع الخ) وهو المعتمد نهاية ومعنى (قوله وقال الشيخان الخ) حاصل الاختلاف  
بين العبارتين ان مفاد الاولى ان المبادر يعمل بنفسه بمادته مستوفيا لخصته يبقى عليه ما زاد لورثته الجاني  
ومفاد الثانية انه بمادته يترتب عليه لورثته الجاني جميع دينه فيسقط منها قدر حصته في نظير الحصص التي  
استحقها في تركته الجاني تقاصا رشدي (قوله يسقط) أي ما زاد وقوله عنه أي المبادر وكذا ضمير بماله

(قول المتن ولو بدر أحدهم) عبارة الروض وشرحه وان قتله أحد ورثة المقتول بمبادرة بلا اذن ولا  
عفو من البقية أو بعضهم اه (قول المتن ولو بدر أحدهم) شامل لمن خرجت قرعته (قول المتن  
وللباقيين) أخرج المبادر في غيبته لاشي له وان كان الجاني امرأة والمجني عليه رجلا لان ما استوفاه من  
حصته من القتل يقابل حصته من دية المجني عليه بدليل ما لو اجتمعوا على قتل المرأة فانه لاشي لهم غيره  
(قوله وقتل) أي وكذا ان لم يقتل فتأمل سم (قوله على المبادر) أي على عاقلته وهذا عند عدم علم تحريم  
المبادرة كما تقدم التمسيد قال في شرح الارشاد الصغير وأما المبادرة قبله أي قبل العفو مع جهله تحريم المبادرة  
فالدية على عاقلته على الوجه اه وهو أحد قولين في الروض بلا ترجيح أو جهه ما في شرحه ما ذكر (قوله  
ما زاد من دينه على نصيبه من دية مورثه) قال في شرح الارشاد فلو كان الورثة ثلاثة أبناء والقاتل امرأة غرم  
المبادر ثلثي دينها ويكون لوارث الجاني لانه بدل ما تلفه بغير حق من مورثه وطول وارث الجاني بحق غير  
المبادر من دية المجني عليه فان كان رجلا استحق غير المبادر وهما الابنان الباقيان في الصورة السابقة مطالبه  
وارث الجاني بستين بعير او ثلثي بعير اه وبه يظهر ان قولهم على نصيبه من دية مورثه معناه على مثل

الورثة الدية من تركته الجاني لامن الاجنبي فكذا هنا ولو لورث الجاني على المبادر ما زاد من دينه على نصيبه من دية مورثه لا استيفاء ما عدا ذلك  
بقتله الجاني هذا ما قاله جمع وانصره ابن الرقعة وغيره وقال الشيخان يسقط عنه تقاص ما عليه على تركته الجاني



ويظهر فيما لو اختلفت  
الذيتان (وفي قول من  
المبادر) لانه صاحب حق  
فكانه استوفى السكك كالو  
ألف ودية أحدا لكها  
يرجع الآخر عليه لا على  
الوديعة ورد بانها غير مضمونة  
والنفس هنا مضمونة اذ لو  
تلفت بأفستوجب الدية  
(وان بادر بعد) عفو نفسه  
أو بعد (عفو غيره) لزمه  
القصاص (وان لم يعلم بالعفو  
لتبين ان لاحق له وقد يشك  
عليه ما بان ان الوكيل لو قتل  
بعد العزل جاهلا به لم يقتل  
ويجوز بتقصير هذا بعدم  
مراجعتهم لغيره المستحق  
ببإدائه بخلاف الوكيل  
(وقيل لا) قصاص اذا علم  
وحكم ما كمنع بخلاف  
ما اذا انتقيا أو أحدهما كما  
أفاده قوله (ان لم يعلم) بالعفو  
(و) لم (بحكم قاض به) أي  
بنفيه لشبهة الخلاف (ولا  
يستوفى) حدا وتغزير أو  
(قصاص) في نفس أو غيرها  
(الابا ذن الامام) أو نائبه  
كالقاضي فان الاصح تناول  
ولا يته لا قامة الحدود لكنها  
في حقوق الله تعالى لا تتوقف  
على طلب وفي حق الأدنى  
تتوقف على طلب المستحق  
المتأهل ويسن حضور  
الحاكم به مع عدلين  
ليشهدا ان أنكر المستحق  
ولا يحتاج للقضاء بعلمه

عش (قوله ويظهر) أي التفاوت بين قول الجمع وقول الشيخين سم ورشيدى عبارة السكدي قوله  
ويظهر أي أثر الخلاف فيما لو اختلفت الذيتان بان يكون المقتول أو لارجلا والجاني امرأة فينتدب بصدق  
التقاص ولا يصدق أنهما إذا (قوله لانه صاحب حق) الى قول المتن وتجس في النهاية الا قوله كالتقاضي  
الى لكنها وقوله وكان هذا حكما الى المتن وقوله من مالك الغير وقوله وبه فارق الى المتن (قول المتن لزمه  
القصاص) وفي سم هنا فوارد راجعه (قوله وان لم يعلم) الى قول المتن ولا يستوفى في المغنى (قوله بنية قصير  
هذا الخ) عبارة المغنى بان الوكيل يجوز له الاقدام بغير إذن ولا يجوز لاحد الورثة الاقدام بعد خروج  
القرعة الا باذن منهم (تنبيه) بادر لغنى بدر اه (قوله كما أفاده الخ) أي فقصد المتن نفي المجموع أي ان لم يوجد  
الامر ان فتقدير لم في الثاني لبيان عطفه على الاول لبيان ان المقصود نفي كل منهما فليتأمل سم على ج  
عش (قوله بنفيه) أي نفي القصاص عن المبادر مغنى (قوله لشبهة الخلاف) فان من العلماء من ذهب الى ان  
لكل وارث من الورثة انفرادا بنية تمام القصاص مغنى (قوله أو نائبه) الى قول المتن وياذن لاهل في المغنى  
الا قوله لكنها الى قوله ويسن (قوله لكنها) أي اقامتها لحدود واهل الاولى التذكير كافي النهاية بارجاعه الى  
الاستيفاء كما نبي عليه عش (قوله المتأمل) أي للطلب والمراد انه لا بد من طلب مستحق متأهل ان كان هناك  
مستحق ثم ان كان متأهلا في الحال طلب سلا والا فحين يتأهل كما مر رشيدى (قوله ويسن حضور الحاكم)  
أي أو نائبه وأمر المقتص منه بما عليه من صلاة يومه وبالوصية بحاله وعالية وبالترية والرفق في سوقه الى  
موضع الاستيفاء واستعورته وشدة عنيته وتركه حدود العنق مغنى (قوله به) الضمير ان القصاص والباء  
متعلق بالحاكم واللام بحضور الخ عش (قوله مع عدلين) وأعوان السلطان مغنى (قوله ان أنكر  
المستحق) أي أنكر وقوع القصاص فيشهد ان عليه ويستغنى القاضي عن القضاء بعلمه بوقوع القصاص  
لو لم يحضر ههنا ان كان ممن يقضى بعلمه فاحضاره ما بمن لا يقضى بعلمه كغير المجتهد أكد كما لا يخفى رشيدى  
نسبة نصيبه فان نصيبه من دية موروثة ثلثها وقد غرم من دية الجاني ما زاد على ثلثها الذي هو مثل نسبة نصيبه  
من دية موروثة وهو الثلث ولو كان المراد ما زاد على نفس نصيبه من دية موروثة لغرم في الصورة المذكورة ثلث  
دية المرأة فقط لانه الزائد على قدر نصيبه من دية موروثة لان نصيبه منها قدر ثلثي دية المرأة ومن هنا يشك  
قول الشيخين بالتقاص في مثل هذه الصورة لان خلاف ما للمبادر وما عليه قدرا كما انه يشك بان التقاص  
خاص بالنفود والواجب الابل وقد أورد في شرح الارشاد هذا الثاني ثم قال نعم يمكن حمله على ما اذا أوصرت  
الابل ورجع الواجب الى النقود وان كان نادرا (قوله ويظهر فيما لو اختلفت الذيتان) والتفاوت بين قول  
الجمع وبين قول الشيخين (قول المتن لزمه القصاص) ينبغي حينئذ ان يقال فان اقتص وارث الجاني من  
المبادر فقد استوفى جميع حقه وعليه تمام دية المجنى عليه لورثته للمبادر منها حصته منها ان كان العفو عن  
الجاني مجازا لم يجب تمام دية المجنى عليه بل ما عدا حصة العافي منها وان عفى عن المبادر مجازا سقط القصاص  
ولزمه لورثة المجنى عليه ومنهم المبادر تمام الدية أو ما عدا حصة العافي على ما تقرروا وعلى مال فعليه لورثة المجنى  
عليه ما ذكر أيضا من تمام الدية أو ما عدا حصة العافي منها على ما تقرروا على المبادر دية الجاني ويقع  
التقاص منها في قدر حصة المبادر من دية المجنى عليه ان استوت الذيتان كأن كان كل من الجاني والمجنى عليه  
ذكر أو وجد شروط التقاص كان وجب النقود فان كان الجاني أنثى وقع التقاص بشرطه في جميع ذيتها ان  
كانت حصة المبادر من دية المجنى عليه النصف (قوله وقد يشك عليه الخ) في توجه الاشكال ابتداءا لاحتياج  
الجواب مع فرض ما هنا في الاقدام مع المنع منه لتوقفه على اذن الباقيين بعد القرعة ولم يوجد اذا فرض أنه  
اقتص بعدها بغير اذنتهم بخلاف مسأله الوكيل فانه بعد تحققه وكالتة يجوز له الاقدام من غير توقف على شيء  
آخر نظر ظاهر نعم يتوجه الاشكال لاجل المبادر حصة المبادر وتوقفه في جهله ان قلنا بلزم القصاص في  
هذه الحالة أيضا فارجع (قول الشارح والمتمن كما أفاده قوله ان لم يعلم الخ) فقصد المتن نفي المجموع أي ان لم  
يوجد الامر ان فتقدير لم في الثاني لبيان عطفه على الاول لبيان ان المقصود نفي كل منهما فليتأمل (قوله



وذلك لخطر مواساة الى النظر لاختلاف العلماء في شروطه ويلزمه تفقده الاستيفاء والامن بضبطه في قود غير النفس حذر من الزيادة باضطرابه ويستثنى من اعتبار اذنه السيد يقيم على قنوه المستحق يحتاج لا كل من له عليه قود (٤٣٧) لاضطراره والقاتل في الحاربة لكل

من الامام والولي الانفراد يقتله وما وانفرد بحيث لا يرى لاسباب ان يحجز عن اثباته (فان استقل) مستحقه باستيفائه في غير ما ذكر (عز) وان وقع الموقر لا فتية على الامام (وباذن) الامام (لاهل) من المستحقين (في) استيفاء (نفس) طلب فعله بنفسه وقد أحسنه ورضى به البقية أو خرجت له القرعة كعلم مما سرامن الحيف (لا) في استيفاء (طرف) أو ايصاح أو معنى كقطع عين (في الاصح) لانه قد يحيف ومن ثم لم يحجزه الاذن للمستحق في استيفاء تعزير واحد قذف أما غير اهل كشج وامرأة وذمي له قود على مسلم لكونه أسلم بعد استقرار الجنابة كالمس وفي نحو الطرف في امره بالتوكيل لاهل قال ابن عبد السلام غير عدد للجاني لثلا يعذب ولو قال بان انا أقص من نفسي لم يجب لان التشقي لا يتم بفعله على انه قد يتوانى فيعذب نفسه فان أجيب أجزاء القطع لاجل دلالة قد يوهم به الايلا ولا يؤلم ومن ثم أجزأ باذن الامام قطع السارق لاجل الزاني أو القاذف لنفسه (فان أذن له) أي الاهل (في ضرب رقية فاصب غير هاء) بقوله

(قوله وذلك) توجيه لكلام المتن ع ش (قوله لخطره) أي الاستيفاء وقوله واحتياجه أي وجوب القصاص واستيفائه بمعنى (قوله ويلزمه) أي الامام تفقده آلة الاستيفاء الا ان قتل بكال فيقتص به ويشترط أن لا يكون السيف مسجوما ولو قتل الجاني بكال ولم يكن الجنابة بمنشله أو مجسوم كذلك عزروا استوفى طريقا بمسجوم فثبت لزمه نصف الدية من ماله فان كان السم موجباً لزمه القصاص معنى وأتوار (قوله والامر بضبطه) أي بان يقول لشخص أمسك يده حتى لا يرل الجلاذ باضطراب الجاني ع ش (قوله بضبطه) أي المستوفى منه رشدي (قوله ويثني الخ) انظر استثناء هذه المسائل مع وجود العلة وهي الافتيات على الامام سم على المنهج وقد يجب بانهم لم يلتفتوا للعلة لما أشار واليمن الضرورة في غير السيد ومن كون الحق له لا الامام في السيد فلا افتيات عليه أصلاً ع ش (قوله يقيم على قنوه) بان استحق السيد قصاصاً على نفسه بان قتل قنوه الاخر أو ابنه أو أخاه مشلاً حلي (قوله يحتاج الخ) حال من المستحق (قوله لاضطراره) أي لا كل (قوله والقاتل في الحاربة) لعل المراد في قطع الطريق بان يكون الجاني قاطع طريق فلم يستحق القود عليه أن يقتله بغير اذن الامام بحسب يرى (قوله وما وانفرد الخ) وفيه ما كما قال الزركشي ما اذا كان يمكن لا امام فيه ووافقه قول الماوردي ان من وجبه على شخص حد قذف أو تعزير وكان به يدية بعيدة عن السلطان استيفاءه اذا قدر عليه بنفسه معنى (قوله بحيث لا يرى) سواء عجز عن اثبات القود أم لا بعد عن الامام أم لا قليرو قد يفيد هذا التعميم قول الشارح كالتناية لا سيما الخ (قوله مستحقه) أي أما غيره ولو اماماً فيقتل به ع ش (قوله في غير ما ذكر) أي غير المستثنى الاربعه (قوله لا فتية على الامام) ويؤخذ من ذلك أنه اذا كان جاهلاً باليمنع أنه لا يعزرو وهو ظاهر كما يحسنه الزركشي لانه مما يخفى معنى اذا الحلبي وظاهر كلامهم قبول دعواه وذلك وان ادعى من لا يخفى عليه ذلك عادة اه (قوله وياذن الامام الخ) والحاصل ان الحق لهم لكنهم لا يستقلون باستيفائه بغير اذن الامام فطر يفهم انهم يتفقون أولاً على مستوف منهم أو من غيرهم ثم يستأذنون الامام في أن ياذن لمن اتفقوا عليه ع ش (قوله الامام) أو نائبه معنى (قول المتن لاهل) من شروط الاهلية أن يكون ثابت النفس قوى الضرب عارفاً بالقود سم على المنهج ع ش (قوله ورضى به البقية) أي أولم يكن ثم غيره سم وع ش (قوله مما سرامن) أي قول المتن وليتفقوا الخ (قوله أو ايصاح) الى قول المتن على الجاني في المغنى (قوله أو حد قذف) فان تفاوت الضربات كثير وهو حريص على المبالغة فلو فعل لم يحجز كذا في التعزير ومعنى (قوله وذمي له قود على مسلم) فانه غير اهل قود الاستيفاء منه لثلا يتسلط كافر على مسلم ويؤخذ من ذلك انه لا يصح أن يوكل المسلم فيماني الاستيفاء من مسلم وبه صرح الرافعي معنى عبارة الأتوار ولا يجوز للامام اتخاذ جلاذ كافر لاقامة الحدود على المسلمين ولا يجوز توكيله باستيفاء القصاص من المسلم اه (قوله وفي نحو الطرف) عطف على غير الاهل (قوله في امره) أي غير الاهل مطلقاً والاهل في نحو الطرف (قوله اجزأ في القطع) أي في قصاص نفس أو نحو طرف كما هو ظاهر الاسنى ويصرح به قول المغنى فان أجيب وفعل اجزأ في أصح الوجهين كما قاله الاذري لحصول الزهوق وإزالة الطرف اه (قوله ولا يؤلم) أي فلا يتحقق حصول المقصود معنى (قوله اجزأ باذن الامام قطع السارق) لان الغرض منه التسهيل وهو يحصل بذلك معنى (قوله لاجل الزاني الخ) أي لا يجوز فيه باذن الامام ولا يحجز في امره معنى (قوله لنفسه) تنزع فيه قطع وجلد (قول المتن غيرها) كان ضرب ورضى به البقية) أي أولم يكن غيره (قوله على انه قد يتوانى فيعذب نفسه) عبارة شرح الروض ولانه اذا مسته الحديد فترت يده ولا يحصل الزهوق الا بان يعذب نفسه تعذيباً شديداً فهو ممنوع منه اه وقد يشعر قوله ولا يحصل الزهوق الخ بشمول المسئلة الاقتصاص في النفس حتى اذا أجيب اجزأ فليراجع ثم قال في الروض فان أجيب فهل يحجز في وجهان اه ويتجه أنه اذا أذن له بطريق الوكالة لم يضع والاصح (قوله قطع السارق)

اذا يعرف الامن (عز) لتعديه (ولم يعزله) لاهليته (وان قال أخطأت وأمكن) كان ضرب برأسه أو كفه مما يلي عنقه (عزله) اذا حاله يشعر بهززه ومن ثم لو مر فسهارته لم يعزله (ولم يعزرو) اذا حلف انه أخطأ لعدم تعديه اياً لم يمكن كان ضرب بوسطه



كفتمغني (قوله بقوله) أي باعترافه بالعمد (قوله فكالتعمد) وينبغي أن لا يعزرا إذا اعترف بالتعمد  
سم على حج عش (قول المتن وأجرة الجلاء) ويعتبر في مقدارها ما يليق بفعل الجلاء حسداً كان أو قتلاً أو  
قطعا ويختلف ذلك باختلاف الفعل فمما يعتبر في قتل الآدمي ما يزيد على ذبح البهيمة مثلاً لأن مباشرة  
القتل ونحوه لا يحصل من غالب الناس بخلاف الذبح عش (قوله حيث لم يرزق الخ) عبارة المغني أن  
لم ينصب الإمام جلاًداً ورزق من مال المصالح فإن نصبه فلا أجرة على الجلاء اهـ (قوله وصف باغاب الخ) ولو عبر  
بالمقتص كان أولى لأن الكلام في استيفاء القصاص لا في جدار محدود مغني (قوله الماوسر) يخرج الجاني  
الزبيب فينبغي أن الأجرة على بيت المال وينبغي أن يكون في مال المرتدوان كان بموته على الكفر يتبين زوال  
ملكه سم على حج عش (قوله الماوسر) أي بركة الفطر وما دوى وقلوب بحسري (قوله وان قال  
أنا أقتص الخ) أي ولا تؤدي الأجرة مغني (قوله لأنهم ماؤنة حق الخ) كاجرة كمال المبيع على البائع ووزن  
الثلث على المشتري مغني (قوله أما المعسر الخ) عبارة المغني وإن كان معسر اقترض له الإمام على بيت المال  
أو استأجره بأجرة مؤجلة أي على بيت المال أيضاً أو سخر من يقوم به على ما راه اهـ وفي سم بعد ذكر  
مثلها عن العباب وينبغي أن يقال فإن لم يتيسر شيء من ذلك فعلى أغنياء المسلمين اهـ (قوله على أغنياء  
المسلمين) ولو لم يكن ثم غنى في محل الجناية بحيث يتيسر الأخذ منه فينبغي أن يقال للمستحق ما تغرم الأجرة  
لتصل إلى حقه أو تؤخر الاستيفاء إلى أن تتيسر الأجرة من بيت المال أو من غيره عش (قوله في النفس)  
إلى قول المتن وتجب في المغني الأقوله وكان هذا إلى المتن (قوله جلد القذف) ينبغي والتعزير سم على حج  
عش (قوله أي للمستحق ذلك) والتأخير أولى لاحتمال العفو مغني (قوله وكان هذا) أي ما ذكر من  
الجواز بالنسبة للمستحق والوجوب بالنسبة للإمام (قوله بنائه للمفعول) قضية تصنع المغني أنه بينه  
الفاعل عبارته ويقتص المستحق على الفور أي يجوز له ذلك في النفس جزاؤا في الطرف على المذهب  
اهـ (قوله ليشمل الخ) مع عدم ظهور رسبكه يغني عنه ما قبله (قوله وان التجأ الخ) غاية (قوله أو إلى  
مسجد) أي الحرم عش (قوله ويخرج أيضاً من ملك الغير) لأنه عتق استعمال ملك الغير بغير  
إذنه مغني (قوله ان خشي الخ) أي ولو كان نجسا لان النجس قبل التقيس عش (قوله في نحو المسجد)  
أي كلقاير بخلاف الكعبة فيحرم فيها مطلقاً كما يفيد صنيع المغني (قوله ويقتص فهما الخ) وللمغني  
عليه أن يقطع الأطراف متوالية ولو فرقت من الجاني مغني وفي عش بعد ذكر مثله عن سم عن  
الروض ما تضمنه تقدم الشارح أول الفصل أنه ينبغي قود ما سوى النفس التأخير لان المال وقياسه أنه  
يسحب التأخير لغير قود النفس حتى يزول الحر والبرد والمرض اهـ وعبارة المغني والاسنى وما نقل عن نص  
الام من أنه أي قصاص الطرف يؤخر نحو محل على السلب اهـ (قوله في نحو المرفقة) كالجلد في حدود الله  
تعالى مغني (قوله وجوبا) إلى قول المتن والصحيح في النهاية والمغني الأقوله والمرجع في سوته العرف وقوله  
ولو لم يوجد إلى المتن (قوله بطلب المجنى عليه) أي المستحق مغني ورشدي (قوله ان تاهل) فإن لم يطلب  
التأهل لم تجب وإن تحقق هر بالانه المغتوب على نفسه وقوله والا فطلب وليه فإن لم يطلب الولي وجب على  
الإمام حبسها للصحة المولى عليه عش (قوله ولو من زنا) حتى إن المرتدة لو حبست من الزنا بعد الرد لا تقتل

أي لنفسه اهـ (قوله فكالتعمد) وينبغي أن لا يعزرا إلا ان اعترف بالتعمد اهـ (قول المتن والشارح  
على الجاني الماوسر) يخرج الجاني الرقيق فينبغي أن لا أجرة على بيت المال وينبغي أن تكون في مال المرتدوان  
كان بموته على الكفر يتبين زوال ملكه (قوله أما المعسر الخ) في العباب والآي وإن لم يوسر الجاني اقترضها  
الإمام على بيت المال أو استأجره بأجرة مؤجلة قال الروياني أو أكرم رجلاً اهـ وينبغي أن يقال فإن لم يتيسر  
شيء من ذلك فعلى أغنياء المسلمين (قوله ومثلها ما هنا وفيما يأتي جلد القذف) ينبغي والتعزير (قول المتن  
والشارح) ويقتص فهما في الحر والبرد الخ) عبارة الروض ولا يؤخر أي القصاص لحر وبرد مرض ولو في  
الأطراف ويقطعها متواليين ولو فرقت اهـ

حيث لم يرزق من سهم  
المصالح وهو من نصب  
لاستيفاء قود وحد وتعزير  
وصف باغاب أو صافه (على  
الجاني) الماوسر على نفس أو  
غيرها سواء حق الله تعالى  
وحق الآدمي وإن قال أنا  
أقتص من نفسي (على  
الصحيح) لأنهم ماؤنة حق لزمه  
أداؤه أما المعسر ولا بيت مال  
فيظهر أن المؤنة على أغنياء  
المسلمين (ويقتص) في  
النفس والطرف ومثلها  
هنا وفيما يأتي جلد القذف  
(على الفور) أي للمستحق  
ذلك ويلزم الإمام اجابته  
إليه وكان هذا حكمة بنائه  
للمفعول ليشمل الجائر  
والواجب (د) يقتص فهما  
(في الحرم) وإن التجأ إليه  
أو إلى مسجده أو الكعبة  
فيخرج من المسجد ويقتل  
مثلاً لغير الصبيح إن الحرم  
لا يعذر بالإدم ويخرج أيضاً  
من ملأه الغير ومن مقاربا  
ان خشي تقيس بعضها فان  
أقتص في نحو المسجد أو من  
الناويت كره (د) يقتص  
فيهما في (الحر والبرد  
والمرض) وإن لم تقع الجناية  
فيها البناء حق الآدمي على  
المضايقة وبه فارق التأخير  
في نحو قطع السرقة (وتجبس)  
ويجوز بطلب المجنى عليه ان  
تاهل والا فطلب وليه  
(الحاميل) ولو من زنا وإن  
حدث الحمل بعد استحقاق  
قتلها (في قصاص النفس  
(د) نحو الطرف)



وجلد القذف حتى ترضعه

الاباء بالهمز والقصر وهو ما يستلزم صلب الولد لان الولد لا يعيش بدونه غالباً والمرجع في مدته العرف (ويستغنى بغيرها) كهيمة محل ابنها صيانة له ولو امتنعت المراضع ولم يوجد ما يعيش به غير اللبن أجبر الحاكم احداً من بالاجرة ولا يؤخر الاستغناء ولو لم يوجد الارانية بمحضنة قتلت تلك المرأة حرة هذه على الاوجه لانه أدون (أو) بوقوع (نظام) له (الحولين) ان أضرب النقص منهما والاتقص ولو احتاج لزيادة علمه لم يزد ظاهره انه لا عبرة بتوافق الابوين أو المالك على قتل بضربه ولو قتلها المستحق قبل وجود ما يغنيه فبان قتل به نظير ما أمر في الحبس أول الباب هذا كله في حق الأدي لبنائه على الضيقة لما حق الله تعالى فلا تجب فيه بل تؤخر مطلقاً الى تمام مدة الرضاع ووجود كافل (والعصم تصديقها) بلايين لان الحق الجين وتصديق مستقرشها لكن ان ارتابت (في حلها) الممكن بان لم تكن آيسة ولو (بغير خيلة) أي أمانة ظاهرة تدل عليه لانها قد تجلب من نفسها من الامارات ما لا يطالع عليه غيرها ويصير المستحق الى وقت ظهور الرجل لا الى انقضاء أربع سنين بعده بلا ثبوت ويمنع الزوج وطأها والا

حتى تضع حملها مغني (قوله وجدا القذف) هل التعزير كذلك سم على حج وينبغي انه مشله ان كان التعزير باللائق بهما شديداً يقتضي الحال تأخير الحمل عش (قول المتن حتى ترضعها) أي حتى تضع ولدها وترضعه اللبن ولا بد من انقضاء النفاس كما قاله ابن الرعمشني (قوله لان الولد الخ) وقد يؤخذ من مسألة الحمل انه لو صالت هرة حامل وأدى دفعها القتل جنيهاً لا يدفع وفي ذلك كلام في بابه فراجع به سم على منهنج عش (قول المتن ويستغنى بغيرها) ويسن صبر الولي بالاستغناء بعد وجود مرضعات يتناولونه أولن شاء أو فحوه حتى توجد امرأتان ترضعهن فلا يغسل خلقه ونشوه بالابان المتخلفة ولين البهيمة مغني وروض مع الاسنى (قوله بالاجرة) أي من مال الصبي ان كان والا فقل من عليه نفقته من أب وجد والا فمن بيت المال ثم أغنياء المسلمين عش وقوله أي أب الخ أي أوجده (قوله لانه) أي الزنا أدون أي من الجناية (قوله والاتقص) أي مع توافق الابوين أو رضى السيد في ولد الامتغنى ويحبري (قوله ولو قتلها المستحق الخ) عبارة المغني والروض مع الاسنى ولو باذر المستحق وقتلها بعد انقضاء الولد وقبل وجود ما يغنيه لم يمه القود كالجس وجلا بيت ومنعه الطعام حتى مات فان قتلها وهي حبل ولم ينقل حملها أو انفصل سائماً ثم مات فلا ضمان عليه لانه لا يعلم انه مات بالجناية فان انفصل ميتاً فالواجب فيه غرة وكفارة أو متماً ثم مات فدية وكفارة لان الظاهر ان تالمه وموته من مرضها والدية والغرة على عاقلة لان الجنين لا يباشر بالجناية ولا يتقن حياته فيكون هلاكه خطأ أو شبهة بخلاف الكفارة قائم في ماله وان قتلها الولي بامر الامام الخ (قوله أول الباب) أي أول باب الجراح في قوله ولو جسه ومنعه الطعام والشراب الخ رشدي (قوله أما حق الله تعالى الخ) هل هو شامل لما لو زنت بكر أو أريد تغريمها في وقتها نظر والا قربانها تغريم ويؤخر الجلد خاصة لانه لا معنى لتأخير التغريم عش (قوله مطلقاً) أي سواء وجد الاستغناء أو الغطام أم لا (قوله ووجود كافل) أي الولد عش ورشدي (قوله بلايين) المتجه حيث لا قرينة له لا بد من اليقين حر سم عبارة النهاية والمغني يمينها حيث لا تخيل ولا يمين مع الخيلة اه (قوله وتصديق مستقرشها) عطف على تصديقها في المتن (قوله الممكن بان الخ) والا فلا تصديق نهاية ومغني (قوله وبصبر) الى قول المتن أو بصبر في النهاية الا قوله ويمنع الزوج الى طوقتها (قوله وبصبر الخ) استئناف (قوله الى وقت ظهور الحمل) فاذا ظهر عدم الحمل بالاستبراء بحضة أو غيرها اقتصر منها بادي (قوله لا الى انقضاء أربع سنين) كذا في النهاية ونقل عش عن الشيخ غير انها تمهل الى انقضاء مدة الحمل وهي أربع سنين اه واليه أي الامهال يدل كلام المغني (قوله ويمنع الزوج وطأها الخ) على ما قاله المصبري لكن المتجه كما في المهمات عدم منع ذلك وان كان يؤدي الى منع القصاص نهايتوا ليه أي عدم المنع بميل كلام المغني (قوله ولو قتلها) الى قوله والاثم في المغني والاسنى عبارة عما وان قتلها الولي بامر الامام كان الضمان على الامام على بالجل أو جهلاً أو علم الامام وحده لان البحث عليه وهو الإسمه والمباشر كالاته تصدور فعله عن رأيه وبحته وبهذا فارق المكره حيث تقتصر منه فان علم الولي دونه فالضمان عليه لاجتماع العلم مع المباشرة ولو قتلها جلاد الامام جاهلاً فلا ضمان عليه أو عالماً فكالولي يضمن ان علم دون الامام وما ضمه على عاقلة كالولي وان قال ابن المقرئ انه من ماله فان علم بالجل الامام والجلاد والولي فالقياس على ما مر كما قال الاسنوي ان الضمان على الامام هنا أيضاً خلافاً لما في الروضة من أنها عليهم أثلاً وأوجب ضمن الامام الغرة فهي على عاقلة كما قاله الرافي وهو قياس ما مر كما قاله الاسنوي خلافاً لما في الروضة من أنها في ماله وليس المراد بالعلم بالجل حقيقة بل المراد به ظن مؤكده بخبايه ولو ماتت الام في محضد وتجو من العقوبة بآلم الضرب لم تضمن لانها تلفت بمحضد أو عقوبة عليها وان ماتت بآلم الولادة فهي مضبوطة بالدية أو جهماً فقتلها واقتصاص الولي منها جاهل لا يرجوع الامام عن اذنه في قتلها كوكيل جهل عزله وكاه أو عقوه عن القصاص وسيأتي اه وذكر معظمها سم من الثاني وأقره (قوله باذن الامام) فيبقى المستثنى عش (قوله

(قوله وجدا القذف) هل التعزير كذلك (قوله بلايين) المتجه حيث لا قرينة انه لا بد من اليقين حر

فاحتمل الحمل دائم فيقوت القود ولو قتلها المستحق أو الجلاد باذن الامام فالقتل جنيهاً ميتاً



قال فرقت على عاقلة الامام مالم  
يجعل هو وحده الجمل  
فعلى عاقلتها والاثم تابع  
للعلم بخلاف الضمان  
(ومن قتل) هو مثال اذ غير  
القتل مثله ان امكنك  
المماثلة فيه لا تقطع طرف  
بمثقل وايضا به أو بسيف  
لم تؤمن فيسه الزيادة بل  
يتعين نحو موسى كاسر  
(بمحدد) كسيف أو غيره  
كسحر (أو خنق) بكسر  
النون مصدرا (أو تجويع  
ومحوه) كغريق بماء ملح  
أو عذب والقاء من شاق  
(اقتص) ان شاء الله سيذكر  
أنه العدو للسيف (به)  
أي بمثله مقدار أو محلا وكيفية  
ان كان قصده ازهاق نفسه  
لولا يفسد فيه المثل لا العفو  
وذلك للمماثلة المحصلة  
لالتشبيح الدال عليها الكتاب  
والسنة والنهي عن المثلة  
مخصوص بغير ذلك ولو كانت  
الضربات التي قتل بها  
لا تؤثر فيه طنا الضعف المقتول  
وقوته قتل بالسيف وله  
العدول في الماء عن الملح  
للعنف لانه أخف لا عكسه كما  
لو كان المثل محرم كما قال  
(أو ينحر) ومثله انه يش  
نحو حية اذ لا ينضب  
(نيسيف) غير مسموم  
يتعين ضرب عنقه به مالم  
يقتل به أي وايس سمه  
مهرا

مالم يجعل هو وحده الجمل) شامل لما علم الامام وحده أو علما أو جهلا فعلم ان علم الامام لا يمنع ضمان عاقلته  
سم (قوله فعل عاقلتهما) أي فان علم المستحق أو الجلا دون الامام فالغرة على عاقلة المستحق أو الجلا دلا على  
الامام رشدي (قوله بخلاف الضمان) أي فانه لا يتقيد بالعلم بل قد يوجد مع الجهل عش (قوله هو مثال)  
الحقوله ولو كانت الضربة بان في المغنى (قوله فيه) أي بالغير (قوله لا تقطع طرف الملح) مختار قوله ان امكنك  
الح عش (قوله لم تؤمن فيه الزيادة) ظاهره أنها اذا امتنع جاز وهو قد يخالف ما مر رشدي أي ويمكن  
تقييد ما مر بعدم الامن أخذنا منها (قوله كاسر) أي في أوائل الباب في شرح ويعبر قدر الموضحة (قوله  
أو غيره) أي المحددة أو المغنى أو بمثقل كسحر اه (قوله بكسر النون الملح) ومعناه عصر الخلق مغنى (قوله  
مصدرا) أي ككذب ومضارعه يخنق بضم النون رشدي (قول المتن اقتص به) ولا تلق النار عليه الا ان  
فعل بالاول ذلك ويخرج أي وجوبه بانها قبل ان يشوى جلده ليتمكن من تجهيزه وان أكلت جسد الاول  
أسنى (قوله أي بمثله الملح) ففي التجويع يحبس مثل تلك المدة ويمنع الطعام وفي الالتقاء في الماء أو النار  
يلقى في ماء أو نار مثلهما ويرك تلك المدة وتشدقوا ثم عند الالتقاء في الماء ان كان يحسن السباحة وفي الخنق  
يخنق بمثل ملحق وفي الالتقاء من الشاق يلقي من مثله وتراعى صلابته الموضع وفي الضرب بالمثقل تراعى الحجم  
وعدد الضربات واذا تعدد الوقوف على قدر الجرح أو النار أو على عدد الضربات أخذ باليقين وهو أقل ما يتقن  
منه مغنى وروض مع الاسنى (قوله ان كان قصده الملح) عبارة المغنى وشرح المنهج هذا أي جوار الاقتصاص  
بمثل ما ذكر اذا مر على أنه ان لم يمت بذلك قتله فان قال فان لم يمت به عذرت عنه لم يمكن لما فيه من التعذيب  
اه (قوله وذلك الملح) توجه الحسن (قوله ولو كانت الضربات الملح) هذا جار فيما لو كان نحو الخنق  
والتجويع الذي قتل به لا يؤثر فيه كما مر به الروض سم (قوله لا تؤثر فيه طنا الملح) لا يخالف ذلك قوله  
الآتي أو ضرب بعد ضر به حيث عدل هنا ابتداء للسيف وجرى هناك الخلاف الآتي أنه يفعل مثل ضربه  
ثم زاد أو يعدل للسيف لان ما هنا في ضرب من شأنه أن لا يؤثر في مثله وما هناك في ضرب من شأنه أن يؤثر في  
مثله سم (قوله طنا) أي بحسب الغن عش (قوله وقوته) أي القاتل (قوله وله العدو الملح) وان  
القاء بماء فيه حيتان تقتله أي ولا تأكله ولو لم يمت بها بل بالماء لم يجب القاءه فيه وان مات بها أو كانت تأكله  
ألقى فيه لتفعل به الحيتان كالاول على أرجح الوجهين رعاية للمماثلة نهاية وفي الرشدي عن العباب ما وافقه  
(قوله ومثله انه يش نحو حية الملح) خالفه النهاية والمغنى فقالا فان قتله بانها ش ألقى قتل بالنفس في أرجح  
الوجهين وعليه تنعين تلك الآية فان فقدت مثلها اه (قوله اذ لا ينضب) أي الانهاش (قوله غير مسموم)

(قوله فالغرة على عاقلة الامام) شامل لما اذا علم الامام وحده أو علما أو جهلا فعلم ان علم الامام لا يمنع ضمان  
عاقلته وقد قال في الروض حيث ضمن الامام ففي ماله ان علم بالمثل والافعل على عاقلته اه قال في شرحه  
وقوله كل روضة انما في ماله ان علم سهو على عكسها في الرافعي فانه حرم بانها على عاقلته ذكره الاسنوي  
ويشهد له المأخذ السابق اه والمراد بالمأخذ السابق ما ذكره قبل تعليلا لشي ذكر فيه ان الدية والغرة  
على العاقلة بقوله لان الجنين لا يباشر بالجناية ولا يتقن حياته فيكون هلاكه خطأ أو شبهه عند خلاف  
الكفارة فانها في ماله اه وفي الروض ولو علم الولي والجلا والامام ضمنوا أثلا والقياس انه على الامام  
كأذكره الاسنوي اه وقوله والقياس قال في شرحه على ما مر ان الضمان على الامام فيما اذا علم هو  
والولي (قوله فعلى عاقلتهما) عبارة شرح الارشاد فالضمان على عاقلة المباشر انتهى ومثله في شرح الروض  
وغیره (قوله ولو كانت الضربات التي قتل بها الملح) ينبغي أن يجري ذلك فيما لو كان نحو الخنق  
والتجويع الذي قتل به لا يؤثر فيه ثم رأيت صريح قول الروض فرغ لو علم عدم تأثير المثل فيه لقوته فالسيف  
انتهى (قوله ولو كانت الضربات التي قتل بها لا تؤثر طنا الى قتل بالسيف) هذا لا يخالف قوله الآتي  
أو ضرب بعد ضر به حيث عدل هنا ابتداء للسيف وجرى هنا الخلاف الآتي أنه يفعل مثل ضربه ثم زاد  
أو يعدل للسيف لان ما هنا في ضرب من شأنه أن لا يؤثر في مثله وما هناك في ضرب من شأنه أن يؤثر في مثله



أخذنا مما يأتي لحزمة عمل السحر وعدم انضباطه (وكذا آخر) أو بول أو حرم حتى مات (ولواط) بصغير يقتل مثله غالباً ونحوهما من كل محرم  
يعين فيه السيف (في الأصح) لتعذر المماثلة بتحریم الفعل وإيجار نحو المائع ودم خشبة (٤١١) قريبة من ذكر اللات في دبره لا تحصل

المماثلة فلا فائدة له ويتعين  
السيف جزماً فيما لا مثله له  
كلو جامع ص غيره في قبائها  
فقتلها ورجح ابن الرفعة  
تعيينه أيضاً في الوذيع -  
كالهيممة وليس بواضح ثم  
رأيت بعضهم خالفوه وهو  
الأوجه وله قتل بمثل السم  
الذي قتل به مالم يكن مهر ياب  
يمنع الغسل ولو أوجر ماء  
متنجساً أو جرماء طاهر أو لو  
جمع شهوداً بعد رجه  
رجوا (ولو جوع كقبو به)  
وألقى في النار مثل مدته أو  
ضرب عدد ضرب به (فلم يمت  
زيد) من ذلك الجنس (حتى  
يموت) ليقتل بمقتله به  
(وفي قول السيف) وصوبه  
البليغين وغيره لأن المماثلة  
قد حصلت ولم يبق إلا  
تقويت الروح فوجب  
بالأسهل وقيل يفعل به  
الاهون من الزيادة والسيف  
قال الشيخان وهذا أقرب  
ونقله الامام عن المعظم  
(ومن عدل) عن المثل (إلى  
سيف) بأن يضرب العنق به  
لأن يذبح كالهيممة (فله)  
ذلك وإن لم يرض الجاني  
لأنه أسهل (ولو قطع فصرى)  
القطع لنفس (فلو لم يرض)  
رقبته تسهيل عليه (وله  
القطع) طلباً للمماثلة (ثم  
الحز) للرقبة (وإن شاء  
انتظر) بعد القطع  
(السراية) لتكمل المماثلة

إلى قول المتن ولو مات بجائفة في النهاية وكذا في المغني الإقوله أي وليس سجد إلى حرمته عمل السحر (قوله مما  
يأتي) أي أنفاً في شرح في الأصح (قول المتن وكذا آخر الخ) قال الشارح في شرح الإرشاد وظاهر كلامه أنه  
لو قتل بالغمس في حجر لم يفعل به مثله ويوجه بأن التضخيم بالنجاسة حرام لا يباح بحال الا لضرورة فكان كشرب  
البول اه سم على حج ع ش (قوله بصغير) هذا قد يخرج البالغ فلا يجب القصاص على من لا ط به  
ويحتمل أنه لمجرد التصور فلا فرق بين الصغير وغيره وهو الظاهر من إطلاق المصنف ع ش أقول  
ويغنيه أي عدم الفرق قول المغني ولو ط يقتل غالباً كأن لا ط بصغير (قوله يقتل مثله غالباً) راجع للغير  
أي كما هو صريح صنيع المغني (قوله لتعذر المماثلة الخ) لا يقتل بشئ كل يجوز الاقتصاص بنحو التجويع  
والتغريق مع تحريم ذلك لأننا نقول بنحو التجويع والتغريق أنما حرم لأنه يؤدي إلى اتلاف النفس والاتلاف  
هنا مستحق فلم يمنع بخلاف نحو الخمر والوطاء فإنه يحرم وإن أمن الاتلاف فلذا امتنع هنا فليتأمل سم على  
حج ع ش ورشيدى (قوله وإيجار نحو المائع الخ) ردليليل مقابل الأصح عبارة النهاية والمغني والثاني في  
الخروج مائعا تحلل أو ماء في الوطاء يدس في دبره خشبة الخ (قوله لا يحصل) من التحصيل والضمير  
راجع لكل من الإيجار والدمس (قوله كلو جامع ص غيره الخ) ومعلوم مما سبق في شروط القصاص أن  
محل ذلك حيث كان جماعة يقتل مثلها غالباً وعلم به ع ش (قوله تعينه) أي السيف (قوله خافه) أي بغور  
كلام المماثلة والعدول إلى السيف (قوله بعد رجه الخ) أو بعد موته بالجلد اقتص منهم بالجلد كما في  
فتاوى البغوي معنى (قول المتن وفي قول السيف) اعتمده المنهج وكذا النهاية والمغني كما يأتي آنفاً (قوله  
وصوبه البليغين الخ) وهو المعتمد في عبارة المغني وهذا هو الأصح كما صرح به في الامم والمختصر وقال  
القاضي حسين إن الشافعي لم يقل بخلافه ولم يختلف مذهب الشافعي فيه اه (قوله وقيل الخ) وقد يدعى  
أنه عين قول تعين السيف وتعبيره بالسيف للغالب (قوله بأن يضرب الخ) عبارة المغني تنبيه المراد بالعدول  
إلى السيف حيث ذكر حر الرقبة على المعهود اه (قول المتن ولو قطع) أي ولو قتل به بجرخ ذي قصاص كان  
قطع يده معنى (قول المتن فلولي حر رقبته) أي ابتداء معنى (قوله في الأولى) أي فيما لو قطع الولي ثم أراد الحز  
حالا (قوله طلب الامهال الخ) أي بأن يقول لولي المجني عليه أمهالي مدة بقاء المجني عليه بعد جنايتي وقوله  
ولاني الثانية أي فيما لو قطع ثم انتظر السراية أسنى ومعنى فقول الرشيدى يعني بالثانية مسألة القطع بقسميها  
غير مناسب (قوله طلب القتل الخ) أي بأن يقول لولي المقتول أرخصني بالقتل أو الغور بل الخيرة إلى المستحق  
(تنبيه) ظاهر إطلاقه أي المصنف كل وضوء أصلها أن لولي في صورة السراية قطع العضو بنفسه ولن منعناه  
من القطع حيث لا سراية وهو كذلك معنى (قول المتن بجائفة الخ) أي أو نحو ذلك مما لا قصاص فيه ككسر

(قول المتن وكذا آخر ولو ط في الأصح) قال الشارح في شرح الإرشاد وظاهر كلامه أنه لو قتل في الغمس في  
حجر لم يفعل به مثله ويوجه بأن التضخيم بالنجاسة حرام لا يباح بحال الا لضرورة فكان كشرب البول ولا نظر  
الجواز التداوى به كالم ينظر والجواز التداوى بصرف البول فاندفع بذلك ما قاله الشارح يعني الجورجى  
انتهى وما قاله في غارق التغريق في الخمر نحو شربها والوطاء بأن اتلاف النفس مستحق والتعريض جائز  
للحاجة كالوصول هنا إلى استيفاء الحق فليتأمل (قوله لتعذر المماثلة بتحریم الفعل الخ) لا يقال بشئ كل  
يجوز الاقتصاص بنحو التجويع والتغريق مع ذلك لأننا نقول بالتجويع والتغريق أنما حرم لأنه يؤدي إلى  
اتلاف النفس والاتلاف هنا مستحق فلم يمنع بخلاف نحو الخمر والوطاء فإنه يحرم وإن أمن الاتلاف فلذا امتنع  
هنا فليتأمل (قوله وله قتل بمثل السم الذي قتل به الخ) قال في الروض وشرحه فلو أشكل معرفة قدر ما تحصل  
به المماثلة أخذ بالبقيين وهو أقل ما يتقن منه (فرع) لو علم عدم تأخير المثل فيه لقوته فالسيف انتهى (قول  
المتن ولو جوع كقبو به فلم يمت زيد) ولو قتل به سم ففعل به مثله فلم يمت فهل يراد كفاي التجويع أو لا بل يعدل

(٥٦ - (شرواني وابن قاسم) - ثامن) وليس للجاني في الأولى طلب الامهال بعد مدة حياة المجني عليه بعد  
جنايته ومن ثم جاز أن يوالى على قطع أطراف فرقه والافى الثانية طلب القتل أو العفو (ولو مات بجائفة أو كسر عضداً لحز)



متعين لتعذر المماثلة حيثئذ (وفي قول) يفعل به (كفعله) وهو الرابع في الروضة وأصلها بل قيل ترجيح الاول سبق فلم يؤخذ منه انه لو قطع او كسر ساعده فسرى للنفس جاز قطع (٤٤٢) او كسر ساعده فاقبل من تعين القطع من الكوع بعيد بل لا يبعد ان يكون مفرعا على

ضعيف ولو اجافه مثلاً ثم عفا فان طرأ له العفو بعد الاجافة لم يعزروا ولا عزروا على الرابع (فان) فعل به كفعله (لم) تمت لم ترد الجوانف) فلا توسع ولا تفعل في محل آخر بل عزز رقبته (في الاظهر) لاختلاف تأثيرها باختلاف محالها (تنبيه) يمنع من اجافة وكل ما لا قود فيه ان كان قصده العفو بعد فيعززه عفا أو قتل وذلك لان فيه تعديبا مع الافضاء الى القتل الذي هو نقيض العفو (ولو اقتصر مقطوع) عضوه الذي فيه نصف دية من قاطعه (ثم مات) المقتص (بسرابة فالولي سز) لرقبة الجاني في مقابلة نفس مورثه (وله عفو بنصف دية) فقط لاخذ ما قابل نصفه الا آخر وهو العضو الذي قطعه ومجمله ان استوت الديتان والا فبالنسبة فلو قطعت امرأة يدر جل فقطع يدها ثم مات فاعفوا على ثلاثة أو باع الدية لانه استحق دية رجل سقط منها ما يقابل ربع دية رجل وقياسه كقوله جمع انه لا شيء لها في عكس ذلك وهو ما لو قطع يدها فقطعت يده ثم ماتت سرابة فاذا أراد وليها العفو لم يكن له شيء (ولو) قطعت يدها فاقص ثم مات المقتص بالسراية (فالولي الخ) بنفس مورثه (فان

ساعده مغي ور وض (قوله متعين) الى قول المتن ولو اقتصر في النهاية وكذا في المغي الا قوله فاقبل الى المتن (قول المتن وفي قول كفعله) اعتمده المنهج وكذا النهاية والمغنى كما س (قوله وهو الرابع) أي ان لم يكن غرضه العفو بعد كما علم مما مر وسيصرح به قريار شيدى (قوله ويؤخذ منه) أي من الرابع المذكور (قوله على ضعيف) وهو الذي رجحه المصنف هنا (قوله فان طرأ له العفو الخ) ويصدق في ذلك يمينه لانه لا يعرف الامنه ع ش (قوله والا) أي بان اجاف قاصدا مقدم العفو بعد الاجافة ثم انظر هل يغني عن هذا التنبيه الا ترى سم وخزم ع ش بالاغناء (قوله وعلى الرابع) أي عنده وهو المعبر عنه بقول المتن وفي قول كفعله ع ش (قوله لاختلاف تأثيرها باختلاف محالها) أخرج بهذا زيادة التجويع المتقدم ان كان قصد العفو بعد قال في شرح الروض أما اذا قصد الخبز بعد ذلك أو أطلق فله ان يفعل كفعل الجاني وان لم يكن يملو لم يسرقصاص انتهى سم (قوله تنبيه يمنع الخ) عبارة المغي تنبيه محل الخلاف عند الاطلاق أما اذا قال أحيقه وأقتله ان لم يمت فله ذلك قطعاً وان قال أحيقه أو ألقيه من شاهق ثم أعفوا لم يمكن فان اجاف بقصد العفو عزروا وان لم يعفوا لتعديه ولا يجبر على قتله اه (قوله وذلك) أي المنع (قوله عضوه) الى قوله نعم يعزروا في النهاية والمغنى الا قوله واعترض (قوله عضوه) نائب فاعل مقطوع وقوله من قاطعه متعلق باقتص (قول المتن وله عفو بنصف الدية) وان مات الجاني خنقاً أنفه أو قتله غير لولي تعين نصف الدية في تركته الجاني مغي وفي سم عن الروض وشرحنا ولو قطع يدر جل وقتل آخر ثم مات المقطوع بالسراية قطع الجاني بالمقطوع ثم قتل بالآخر وبقى للمقطوع نصف الدية في تركته الجاني فان مات الجاني بسراية القلع فقد استوفى قاطعه حقه وللمقتول في تركته الدية انتهى (قوله لاخذ) أي المقتص (قوله وهو) أي ما قابل الخ (قوله ومجمله) أي قول المتن بنصف الدية (قوله فلو قطعت الخ) ولو قطع ذمي بمسلم فاقص منه ومات المسلم سرابة وعفى وليه عن النفس بالبدل فله خمسة أسداس دية لان المستحق استوفى ما يقابل سدسها ولو قطع عبداً جراً فاقص منه ثم عتق فمات الحر بالسراية سقط من دية نصف قيمة العبد ولزم السيد الاقل من القيمة وباقي الدية اذا اعتقه اختياراً للفداء مغي (قوله وقياسه) أي قوله لو قطعت امرأة الخ (قوله لها) أي المرأة أي لاجلها (قوله لم يكن له شيء) أي لانها استوفت ما يقابل دينها (قوله لاستيفائه) أي المقتص (قوله ومجمله) أي قول المتن فلا شيء له (قوله ففي صورة المرأة الخ) وفي عكس تلك الصورة لو عفا الولي فلا شيء له لاستيفائه ما يقابل دينها وزيادة وظاهر انه لا شيء عليه لتلك الزيادة لاستحقاقه أخذها قاصداً سم (قوله يبقى له) أي لولي المقتص ولو قطع ذمي يدي مسلم فاقص منه فغفوا ليه عن النفس بالبدل فله ثلثا دية المسلم لان المستحق استوفى ما يقابل ثلثها

الى السيف ويغفر فيه نظير (قوله والا) أي بان اجاف قاصداً مقدم العفو بعد الاجافة ثم انظر هل يغني عن هذا التنبيه الا ترى أيضا (قوله لاختلاف تأثيرها باختلاف محالها) أخرج بهذا زيادة التجويع المتقدم ان كان قصد العفو بعد قال في شرح الروض أما اذا قصد الخبز بعد ذلك أو أطلق فله ان يفعل كفعل الجاني وان لم يكن فيه لولم يسرقصاص اه (قول المتن ولو اقتصر مقطوع الخ) بقي ما لو قتل في الروض وشرحنا ما حاصله انه لو قتل شخص قاطع يده ومات بالسراية صار قصاصاً وان ابدل القلع قتل قصاصاً وله دية يديه في تركته الجاني ثم ذكر انه لو قطع يدر جل وقتل آخر ثم مات المقطوع بالسراية قطع الجاني بالمقطوع ثم قتل بالآخر وبقى للمقطوع نصف الدية في تركته الجاني فان مات الجاني بسراية القلع فقد استوفى قاطعه حقه وللمقتول في تركته الدية انتهى وقد يشكك قوله السابق صار قصاصاً بان القود لا يسبق الجناية كما ذكره في قول المصنف وان تأخر فله نصف الدية في الاصح والفرق بمجرد ان المقتص عليه هنا باشر قتل الجاني وموت الجاني في المسئلة الا تنبيه انما حصل بالسراية فيه نظير (قوله ففي صورة المرأة السابقة) وفي عكس تلك الصورة لو عفا الولي فلا شيء له لاستيفائه ما يقابل دينها وظاهر انه لا شيء عليه لتلك الزيادة لاستحقاقه أخذها قاصداً

عفا فلا شيء له) لاستيفائه ما يقابل الدية الكاملة ومجمله ان استوت الديتان أيضاً في صورة المرأة السابقة يبقى له نصف الدية (ولو مات بان) بالسراية (من قطع قصاص فهدر) لانه قطع بحق (وان مات بالسراية) بعد الاقتصاص مغي



في اليد (معاً أو سبق المجنى عليه فقد اقتصر) بالقطع والسراية وتلاشي على الجاني لأن السراية تلتا كانت كالمباشرة في الجناية وتوجب أن تكون كذلك في الاستيفاء (وان تأخر) موت المجنى عليه عن موت الجاني بالسراية (قله) أي لولي المجنى عليه في تركه الجاني (نصف الآية) ان استوت الديتان فظلم مأمراً (في الأصح) لأن القود لا يسبق الجناية ولا كان في معنى السلم في القود (٤٤٣) وهو ممتنع ولو كانت الصورة في قطع

يد من فلاشي له قيسل جزماً واعتراض (ولو قال مستحق) قود (عين) وهو مكلف الجاني حرم مكلف (أخرجها) أي عينك لا قطعها قوداً (فأخرج يساراً) له (وقصد باحتيا) عالماً أو جاهلاً على الوجه فقطعها المستحق (فهدرة) لاضمان فيها ولا في سرايتها وان لم يسلف بالاذن في القطع ولو علم القاطع أنها اليسار وانها لا تجزئ لأن اخرجها بقصد باحتيا بذل لها بما تأنى بعز العالم منها بالتعريض وكنية ابا حنبل لو علم ان المطلوب منه اليمين فأخرج اليسار مع علمه بانها لا تجزئ ولم يقصد العوضيه ويبقى قود اليمين كما باصله وذ كره بعد ومجمله ان لم يظن القاطع اجزاءها والاسقط لتضمن رضاه باليسار بدلا العفو له دية عينه وكذا لو علم عدم اجزائها شرعاً لكن جعلها عوضاً ولا نظر لقصد الاباحة حيثئذ لان رضا المستحق بالعوضيه متضمن للعفو عن القطع وان فسد العوض اما المستحق المجنون أو الصبي فالأخراج له يسدورها لأنه تسليط له عليها واما المخرج القسن فقصده الاباحة لا يهدر يساره لان الحق ليس به

معنى وأبـنى (قوله في اليد) أي مثلاً (قول المتن أو سبق المجنى عليه) أي سبق موته موت الجاني معنى (قوله بالقطع والسراية) أي حصل قصاص اليد بقطع يدا الجاني والسراية بالسراية معنى (قول المتن وان تأخر الخ) ولو شـلـت في المـعـية يـنـبـغـي سقوط الدية لأن الأصل برائة الذم ولو علم السابق ثم نسي أو علم السابق دون السابق فهل هو كذلك المذكر أو يوقف الأمر إلى البيان سم على المنهج عـش (قول المتن فله نصف الدية في الأصح) (تنبيه) \* لو كان ذلك في قطع يديه مثلاً لم يستحق شيئاً لأنه قد استوفى ما يقابل النفس أو في موضعته وجب تسعة أعشار الدية ونصف عشرها وقد أخذ المجنى عليه بقصاص الموضع نصف العشر وقس على ذلك معنى (قوله نظير مأمراً) أي أنفاني شرح له عفو بنصف دية (قوله عالماً) أي أبا اليسار مع ظن الاجزاء معنى (قول المتن فهدرة) \* فرع على المبيع الكفارة ان مات سراية كقاتل نفسه وانما لم يجب على المباشر لأن السراية حصلت بقطع يستحق مثله روض واسنى سم على المنهج عـش (قوله ولو علم القاطع الخ) غايه (قوله ويبقى الخ) عطف على قول المصنف فهدرة (قوله وذ كره) أي المصنف (قوله ومجمله) أي قول المتن وان قال في النهاية وكذا في المعنى الا قوله أما المستحق الخ أو أما المخرج القن وقوله أو الصبي (قوله ومجمله) أي بقاء القود عبارة (٢) ويبقى قصاص اليمين الا اذا مات المبيع أو ظن القاطع الاجزاء أو جعلها عوضاً فإنه يعدل إلى الدية لأن اليسار وقعت هدره اهـ (قوله والاسقط) هذا واضح اذا كان الظان المستحق روكل في قطعها فإنه لا يقطع بنفسه كما تقدم أو نعدى وقطع بنفسه وأما اذا كان الظان هو الوكيل فقط ولم يصدر من المستحق الا مجرد التوكيل فالوجه بقاء القود أيضاً بل لا يرى أي وعلى الوكيل دية اليسار ولا قصاص عليه فيها لظنه الاجزاء سم على المنهج عـش (قوله وكذا) أي بسقوط القود ويلزم الذي يتوعد أي القاطع وكذا ضمير جعلها (قوله حيثئذ) أي حين اذ جعلها عوضاً (قوله أما المستحق المجنون الخ) محترز قوله وهو مكلف لكن برده عليه ما وافق لحكم المنطوق فمعنى الاحتراز عنه (قوله فالأخراج) أي بمجرد دونه ان لم يقترب به قصد الاباحة رشيدى (قوله وأما المخرج القن الخ) محترز (قوله اذا كان القاطع قن) أي أما اذا كان حراً معلوم انه لا قود عليه مطلقاً فالتعدي بالقتل لتصور كون الأخراج هو المسقط بمجرد رشيدى (قوله وأما المخرج المجنون الخ) عبارة المعنى ونخرج بالمكلف المقدر في كلام المجنون فإنه اذا أخرج يساره وقطعها المقتصر عالماً بالحال وجب عليه القصاص وان كان جاهلاً وجب عليه الدية بتصوره أن يجنى عاقلاً ثم يحسن والا للمجنون حالة الجناية لا يجب عليه قصاص (تنبيه) كلام المصنف يشعر بمباشرة المستحق للقطع مع ان الأصح عدم تمكنه من استيفاء القصاص في الطرف كما سبق وصورها المتولي بما اذا أذن له الامام في استيفاء القصاص بنفسه اهـ ومر عن عـش أن تأخر برأى آخر (قوله أو الصبي) أي اخرج من حيث هو ولا في خصوص ما نحن فيه من كونه جانياً ولا صبي لا قصاص عليه رشيدى (قوله ثم ان علم المقتصر) أي علم الصبي أو المجنون عـش (قول المتن فكذبه) أي أو صدقه عميرة (قوله بل عرفت) بفتح التاء (قوله ان هذا) أي فكذبه (قوله وقول أصله عرفت الخ) عبارة الأصل ولو قال قصدت يا عاها عن اليمين وظننت انها تجزئ عنها وقال القاطع عرفت ان المخرج اليسار وانها لا تجزئ عن اليمين فلا يجب القصاص في اليسار أيضاً على الأصح انتهت ومنها يظهر ان المتن حملها على فتح تاء عرفت لانه انما يطابقها حيثئذ وانما على هذا التقدير تفيد ان القاطع كذب المخرج في دعواه ظن الاجزاء لا في دعواه الجمل فيمكن أن يكون وجه جعل الشارح تبعاً للمعنى التكذيب راجعاً للظن المترتب عليه لجعل مطابقاً في الأصل سم (قوله فيكون أخفاها ما

(قول الشرح وقول أصله عرفت) يحتمل انه يضم التاء فيكون أخفاها ما بالياتي وفتحها الخ) عبارة الأصل لكن الوجه انه يسقط قودها اذا كان القاطع قن أو أما المخرج المجنون أو الصبي فلا عبرة باخراجه ثم ان علم المقتصر قطع والارزمتة الدية (وان قال المخرج بعد قطعها) جعلها (حالة الأخراج عوضاً) عن اليمين وظننت اجزاءها (قوله كذبه) القاطع في ظنه الذي رتب عليه الجمل المذكور وقال بل عرفت ان المخرج لا تجزئ وسبأ في ان هذا مجرد تصور بر وقول أصله عرفت يحتمل انه يضم التاء فيكون أخفاها ما بالياتي أو بفتحها



فيوافق المتن فاندفع الجزم  
بضمها حتى يبنى عليه  
الاعتراض على المتن  
(فلاصح) أنه (لاقصاص في  
اليسار) على قاطعها سواء  
أطن أنه أباحها أو أنهما اليمين  
أو علمها اليسار وأنهما لا تجزئ  
أو قطعها عن اليمين طائفا  
أجزاءها لأن مخرجها سطره  
عليها يجعلها عوضا ومن ثم  
لا قود فيها وإن صدق في  
الظن المذكور على الأصح  
أيضا بل وإن اتى في الظن  
المذكور من أصله خلافا  
لما يوهمه كلام أصله أيضا  
وغيره لما تقر بأن المسقط  
للقود هو قصد جعلها عوضا  
فتفريضة ذلك على التكذيب  
بمجرد تصوّر بلا مفهوم له  
بدل لـ كلامه في الزوجة  
(وتجب دية) اليسار لأن  
الجعل المذكور منع كونه  
يذللها بجائنا (ويبقى) حيث  
لم يظن القاطع أجزاءها ولا  
جعلها عوضا (قصاص  
اليمين) في الأولى كما روي  
هذه لأنه لم يستوفه ولا عفا  
عنه نعم يلزمه الصبر به إلى  
أن دمال يساره لثلاثه لـ  
الموا لا ما إذا ظن أجزاءها  
أو جعلها عوضا فلا يبقى  
لما إن ذلك متضمن  
للمعروف لكل على الآخر  
دية (وكذا وقال) المخرج  
(دهشت) بضم أو فسخ  
فكسر عن كونها اليسار  
(فظننها اليمين) أولم أسمع  
الأخرج يسارك أو ظننته

(الخ) إشارة إلى عدم اندفاع الإيهام مطلقا كما سيأتي في قوله خلافا لما يوهمه كلام أصله الخ سم (قوله لما  
يأتي) لعل في قوله بل وإن اتى الخ (قوله حتى يبنى عليه الاعتراض الخ) عبارة المغني (تنبيه) ماذا كره المصنف  
ليس مطابقا لما في المحرر ولا الروضة وأصلها وعبارة المحرر ولو قال قصدت إيقاعها عن اليمين الخ ومراعاة  
عرفت بضم التاء للمتكام فظن المصنف أنها بفتح التاء للخطاب فعبّر عنه بالتكذيب قال ابن شهاب وهو غير  
صحيح لا مبرر أحدهما إن هذا ليس موضع تنازعهما والآخر الثاني أنه يقتضي أنه إذا صدق فيه يجب القصاص  
في اليسار والذي في الشرح والروضة في هذا الحالة أنه لا قصاص أيضا على الأصح اهـ (قوله سواء أطن) إلى  
قوله وإن اتى الظن في المغني (قوله أيضا) أي كلكو كذبه (قوله الظن المذكور) أي في المتن (قوله أيضا) أي  
كلام المتن (قوله لما تقر) أي في قوله لأن مخرجها سطره عليها يجعلها عوضا (قوله فتفريضة بذلك على  
التكذيب الخ) قد عنع أن ذلك فرع على التكذيب بل فرعه على الجعل ويؤيده أن قوله فلاصح الخ جواب  
الشرط الذي هو قوله وإن قال جعلتها عوضا والجواب إنما يتفرع على الشرط نعم عبارة توهم اعتبار  
المعطوف على الشرط مع ما بعده في ذلك التفرع فيجب حينئذ بانه إنما قصد بالمعطوف بيان منشأ الجعل  
غالبًا وما بعده بيان حال القاطع غالبًا عند ذلك فليتامل سم (قوله اليسار) إلى قول المتن وكذا وقال في  
المغني (قوله حيث لم يظن) إلى قول المتن وكذا وقال في النهاية لا قوله في الأولى إلى نعم (قوله ولا جعلها) عطف  
لم يظن والضمير المستتر للقاطع (قوله في الأولى) أي في صورة قصد مخرج اليسار الأباحة (قوله كما) أي في  
شرح فهدرة (قوله وفي هذه) أي في صورة جعل المخرج اليسار عوضا عن اليمين (قوله أما إذا ظن الخ) محترز  
قوله حيث لم يظن الخ (قوله كما) أي في شرح فهدرة (قوله أن ذلك) أي ظن القاطع الأجزاء أو جعله  
اليسار عوضا عن اليمين (قوله ولكل على الأخودية) أي دية ما قطعته فلو سري القاطع إلى النفس وجب  
ديته ما يدخل فيها اليسار مغني (قوله بضم) إلى الفصل في المغني لا قوله أولم أسمع الأخرج يسارك وقوله  
فاندفع إلى وفي جميع هذه الصور وقوله وأخذ الدية إلى ويصدق وقوله وقد دهش إلى بان القصد (قوله بضم  
الخ) عبارة المغني بضم أوله بخطه ويجوز فتحه وكسرها نيم من الدهشة وهي التعبير اهـ وكذا وقال دهشت  
الخ أي أو كان المخرج مجنونا نهاية وروض ولو كان المستحق مجنونا وقال أخرج يسارك أو يمينك فأنجز جهاله

ولو قال قصدت إيقاعها عن اليمين وظننت أنها تجزئ عنها وقال القاطع عرفت أن المخرج اليسار وأنهما لا تجزئ  
عن اليمين فلا يجب القصاص في اليسار أيضا على الأصح انتهت ومنها يظهر أن المتن جاء على فتح تاء عرفت  
لأنه إنما يطابقها حينئذ وأنهما على هذا التقدير تفيدان القاطع كذب المخرج في دعواه ظن الأجزاء لا في دعواه  
الجعل فبممكن أن يكون وجه جعل الشارح تبعا للمجلى التكذيب براجعا للظن المترتب عليه الجعل مطابقة  
ما في الأصل ويحتمل أن يوجهه بالنسبة ترجوع التكذيب إلى الظن لعدم وجوب القصاص في اليسار إذا  
رجوعه إلى الجعل يناسب وجوب القصاص فيها لا اعتراضا على القاطع حينئذ بعدم تسليط المخرج عليها وكان  
وجه وصف الظن بأنه رتب عليه الجعل بيان الارتباط بينهما والافهم وجدود الظن لا يقتضي ترتيب الجعل  
عليه لجواز أنه لا يكون سببا لجعل الظن مع تحققه أنه يمكن أن يظن صحة جعلها عوضا ولا يقصد العوضيته مع  
إخراجها أما قول بعض مشايخنا إنما يجعل الشارح المجلى التكذيب براجعا للجعل لأنه فعل وهو لا يوصف  
بالتكذيب فبرد عليه أن التكذيب لدعواه كإثباته لدعوى الظن لا لذاته فتامله (قوله فيكون أخف أيهما)  
إشارة إلى عدم اندفاع الإيهام مطلقا كما سيأتي في قوله خلافا لما يوهمه كلام أصله (قوله حتى يبنى عليه  
الاعتراض على المتن) لقائل أن يوجه الاعتراض على المتن وأن اندفع الجزم المذكور بأن يحمل عبارة الأصل  
على الوجه الموهوم وبناء اختصارها عليه مع إمكان حملها على غيره والاختصار عليه موجب للاعتراض (قوله  
فتفريضة بذلك على التكذيب الخ) قد عنع أن ذلك فرع على التكذيب بل فرعه على الجعل ويؤيده أن قوله  
فلاصح جواب الشرط الذي هو قوله وإن قال جعلتها عوضا والجواب إنما يتفرع على الشرط نعم عبارة توهم  
اعتبار المعطوف على الشرط مع ما بعده في ذلك التفرع فيجب حينئذ بانه قصد بالمعطوف بيان منشأ الجعل غالبا



قال ذلك (وقال القاطع ظننتها اليمين) فلا قود في اليسار على الاصح لان هذا الاشتباه قريب وتجب ديتها ويسبق قود اليمين ونخرج بقول القاطع ذلك ما لو قال علمت أنها اليسار وانما لا تجزئ أو دهشت فلم أدرك ما قطعت أو ظننت أنه أباحها بالانحراج فيجب على القاطع القود في اليسار أما الأولى فواضح وأما الثانية فلان الدهشة لا تليق بحال القاطع وأما الثالثة فكمن قتل رجلا وقال ظننته أذن لي في قتله وانما أفاد ظن الاباحة مع جعلها عوضا لتضمن جرمه - له الأذن في قطعها كالمردوها انحراجها الى اقترن (١٤٥) بنحو دهش لم يتضمن اذا أصابا فاندفع

استشكاه بان الفعل المطابق

للسؤال كالأذن لغفل في

جميع هذه الصور لا يسهط

قود اليمين الا ان ظن القاطع

الاجزاء أو جعلها عوضا

وحث سقيا قود اليسار

بغير الاباحة والقائم مقامها

وجبت ديتها وهي في ماله

لا على عاقلة لتعمده وأخذ

الدية ممن قال له خذها عن

اليمين عفو عن قودها

و يصدق كل في علمه وظنه

لانه لا يعلم الا من عرف ما هنا

اجزاء قطع اليسار عن اليمين

في حد السرقة اذا انحرجها

وقد دهش أو ظن اجزاءها

عن اليمين لا اذا قصد اباحتها

بان القصد من الحد التكيل

وتعطيل الآلة الباطن وقد

حصل والقصاص مبني على

المماثلة

\* (فصل) في وجوب العمد

وفي العفو وهو سنة مؤكدة

وبغير مال أفضل وذلك

لأنه بان والا حاديت منها

بحر البهق وغيره ما رفع

اليه صلى الله عليه وسلم

فصاص قطا الأمر فيه بالعفو

بل في مسلم أنه رفع اليه

قاتل أقر فقال لا حي القتل

اعف عنه فاني فقال اذهب

به فلما ولي قال ان قتله فهو

في النار أي لمخالفة الامر

وقطعها أهدرت لانه أتلفها بتسليطه وان لم يخرجها وقطع عينه لم يصح استيفاؤه لعدم أهليته ووجب لكل دية وسقطت مغني وروض مع الاستي (قوله قال ذلك) أي أنخرج يسارك (قول المن وقال القاطع) أي المستحق أيضا مغني (قوله وتجب ديتها) أي قوله أما الأولى في النهاية (قوله ذلك) أي ظننتها اليمين (قوله ما لو قال) أي القاطع المستحق (قوله أما الأولى) أي علمت أنها اليسار الخ (قوله فواضح) عبارة المغني لانه لم يوجد من المخرج تسليط اه (قوله وأما الثانية) أي دهشت الخ (قوله وأما الثالثة) أي ظننت أنه أباحها الخ (قوله فكمن قتل الخ) أي فهو أي القاطع كمن قتل الخ (قوله وانما أفاد ظن الاباحة) أي كما تقدم في شرح وان قال جعلتها عن اليمين الخ سم أي بقوله سواء أظن أنه أباحها (قوله مع جعلها الخ) أي جعل المخرج اليسار عوضا عن اليمين عبارة المغني ويغارق عدم لزومه في حاله وظن اباحتها مع قصد المخرج جعلها عن اليمين بان جعلها عن اليمين تسليط بخلاف انحراجها دهشة أو ظننا منه انه قال أنخرج يسارك اه (قوله الأذن) مفعول لتضمن المضاف الى فاعله (قوله كالمردوها) أي في شرح فهسدة (قوله لم يتضمن الخ) قد يقال هذا لا يظهر في قوله لم أسمع الا أنخرج يسارك أو ظننته قال ذلك فليتأمل سم وقوله قد يقال الخ ساءم عما مر آ نغاعن المغني (قوله استشكاه) أي كلام المصنف هنا (قوله بان الغفل) يعني فعل المجني عليه المطابق للسؤال يعني سؤال الجاني (قوله في جميع هذه الصور) أي صور أقوال المخرج المذكورة في المتن والشرح (قوله أوجعها) عطف على ظن والضمير المستر للقاطع (قوله بغير الاباحة) أي السابقة في قول المتن وقصد اباحتها وقوله أو القائم مقامها أي السابق هنالك بقول الشارح وكنيتها باحتها الخ (قوله في ماله) أي القاطع وهو المجني عليه أولا ع ش (قوله وأخذ الدية) مبتدأ أو خبره قوله عفو عن قودها والجله استثنائية (قوله وأخذ الدية ممن قال الخ) أي ولو قاله الجاني خذ الدية عوضا عن اليمين فان خذها وان كان ما كاسقطا القصاص وجعل الأخذ عفو عنه كرمي (قوله ممن قاله) أي من قاطع عين مثلا قال المستحق قودها (قوله ويصدق كل في ظنه وعلمه الخ) عبارة الروض أي والمغني والقول قول المخرج فيما نوى سم

\* (فصل) في وجوب العمد (قوله في العفو) أي وفيما يتبع ذلك ككون القطع هدر افي حاله قال الرشيد قطعني ع ش (قوله سنمو كدة) أي مطلقا بمال وبدونه (قوله أي لمخالفة الامر) أي مع عدم رجوعه عن القتل المتضمن ذلك الرجوع التوبة عن المخالفة والندم عليها سم (قوله ولم يقره الخ) أي لان قوله فهو في النار أي على هذا الاية انكار عليه سم (قوله بفتح الجيم) أي قوله ويجاب في المغني والى قوله فتأمل في النهاية (قوله المضمون) أنخرج نحر والصائل والمراد بالمضمون المستوفى للشروط ع ش (قوله يقرودون الجاني

وبما بعده بيان حال القاطع غالب عند ذلك فليتأمل (قوله وانما أفاد ظن الاباحة الخ) كما تقدم في شرح قوله ولو قال جعلتها عن اليمين الخ (قوله لم يتضمن) قد يقال هذا لا يظهر في لم أسمع الا اليسار أو ظننته قال ذلك فليتأمل (قوله أوجعها) أي اليسار (قوله ويصدق كل في علمه وظنه الخ) عبارة الروض والقول قول المخرج فيما نوى

\* (فصل) في وجوب العمد الخ (قوله أي لمخالفة الامر الخ) قد يقال لمخالفة الامر متحقق وان لم يقتله لانه لما ذهب به لقصد قتله وقع في المخالفة فلم يقد كونه في النار بوقوع القتل وقد يجاب بان التقيد احتراز عما اذا رجع عن قتله لتضمنه التوبة عن المخالفة والندم عليها (قوله ولم يقره عليه) أي لان قوله فهو في النار أي على

لان هذا الاية فيه اشعار بما لا يحل بجزء من ما صلى الله عليه وسلم أو بنفاق ذلك الاخ فان قلت فكيف أقره على محرم قتل المحرم الاباء ولم يقره عليه واما القود اذا صمم عليه فهو واجب فالحيثية مختلفة (موجب) بفتح الجيم (العمد) المضمون في نفس أو غيرها (القود) بعينه وهو بفتح الواو والقصاص سمي به لانهم يقرودون الجاني بحبل أو نحوه (والدية) في النفس وأرض غيرها (بدل) عنه عندهما كالداري واعتبرض بان قضية كلام الشافعي والاصحاب وصرح به المارودي في نود النقيس



انها بدل ما جنى عليه والالزم المرأة بقتلها الرجل دية امرأته وليس كذلك اهـ ويجاب بان الخلاف في ذلك لفظي لا تفاهيهم على أن الواجب هو دية المقتول فلم يبق لذلك الخلاف (٤٤٦) كبير فائدة وقد روجه الاول بان القود لما وجب علينا كان كحياة نفس القتل فكان أخذ

الدية في الحقيقة بدلا عنه  
لا عنها ولا يلزم عليه ما ذكر  
لما تقر دية كحياة القتل  
فتأمل ثم رأيت شيخنا أجاب  
بنحو ذلك (عند سقوطه)  
بنحو موت أو عتوه عنه عليها  
(وفي قول) موجه (أحدهما  
مبهما) مراده قول أصله  
لا بعينه الظاهر في أن الواجب  
هو القدر المشترك بينهما  
في ضمن أي معين منهما  
وخبر الصبي من قتل له  
قتيل فهو بخير الامرين اما  
أن يودي واما أن يقاد  
فظاهر في هذا القول ومن  
ثم صححه المصنف في بعض  
كتبه وقد يتعين القود ولا  
دية كالموت في قتل مرتد مرتدا  
وفيما لو استوفى ما يقابل  
الدية ولم يبق له الاخر الرقبة  
وقد تتعين الدية كافي قتل  
الوالد لولده والمسلم الذي وقد  
لا يجب الا التعزير والكفارة  
كافي قتل قننه فائدة يروى  
البيهقي عن مجاهد وغيره  
ان شرب عتوسى صلى الله  
عليه وسلم تحتم القود وعيسى  
صلى الله عليه وسلم تحتم  
الدية تخففها الله تعالى عن هذا  
الامة وخبرهم بينهما (وعلى  
القولين الاول) يعني المستحق  
(عنه) عن القود في نفس  
أو طرف (على الدية) أو  
نفسها مثلا (بغير رضا  
الجاني) لانه مستوفى منه  
كالحال عليه والمضمون عنه

الح (أي إلى محل الاستيفاء مني) (قوله انها) أي الذي توفوه بدل ما جنى عليه أي بدل القتل رجلا كان أو  
امرأة أي لا بدل القود ع (قوله والا) أي بان كان بدل القود (قوله ويجاب الح) في هذا الجواب وقفة  
لان حاصل الاعتراض ان العبارة الموافقة لمقصود هي هذه لا ما قاله الشيخان وهذا لا يندفع بما ذكره سم  
وعش (قوله ووجه الاول) وهو ان الدية بدل عن القود أي يمكن توجيهه بحيث يندفع عنه لزوم  
ما ذكره وحاصل الدفع ان القود كحياة نفس القتل لزم منه علينا الدية بدل عن نفس القتل فلم يلزم ما ذكر  
عش (قوله بدلا عنه) أي عن القود الذي قاله المصنف وقوله لا عنها أي نفس القتل الذي اقتضاه كلام  
الشافعي والاصحاب وهذا أولى مما في حاشية الشيخ رشيدى عبارة قوله بدلا عنه أي إلى محل لا عنها أي  
المرأة اهـ (قوله أنه) أي القود (قوله أجاب بنحو ذلك) فانه قال ما قاله الشيخان لا ينافي ما قاله الماوردي  
لانهم مع انها بدل عن القصاص بدل عن نفس المجنى عليه لان القصاص بدل عن نفس المجنى عليه وبدل  
البديل بدل انتهى فليتأمل مع حاصل جواب قول الشارح بدلا عنه لا عنها ومراجع هذين الضميرين فيه سم  
أي وبين الجوابين من بعيد (قوله بنحو موت) إلى الفائدة في النهاية وكذا في المعنى الا قوله وخبر الصبي  
الموقد يتعين (قوله بنحو موت) أي أو وجود مانع من القتل كصالة القاتل عش (قوله عنه عليها)  
أي عن القود على الدية (قوله مراده) أي بقوله مبهما (قوله القدر المشترك الح) أي بخلاف المبهم فانه  
صادق بكونه معينا في الواقع حتى يكون الواجب أحدهما بعينه في الواقع لكنه لم يتبين في الظاهر سم  
ورشيدى (قوله من قتل) بينما المفعول (قوله اما أن يودي) أي له بان يدفع الدية أو يقاد أي له  
عش (قوله ظاهري هذا القول) استشكله سم راجعه (قوله صححه المصنف الح) ولا اعتماد عليه  
في المذهب وان قال انه الجديد معني (قوله وقد يتعين القود الح) عبارة المعنى ومحل الخلاف كما قال ابن النقيب  
فما اذا كان العمد يوجب القصاص فان لم يوجهه قتل الوالد الح فان موجهه الدية جزما ومجمله أيضا في عدم  
تدخله الدية ليخرج قتل المرتد مرتدا فان الواجب فيه القود جزما اهـ (قوله والكفارة) قد يوهم ان ما مر  
لا كفارة فيه وليس مراد رشيدى (قوله روى البيهقي) إلى قوله ومنه يؤخذ في المعنى (قوله يعني المستحق)  
إلى قول المتن ولو قطع في النهاية الا قوله من عدم تحلل إلى دلوعه وقوله ومر إلى المتن (قوله بغير رضا الباقي)  
أي ويسقط بذلك القود وقول الشارح لان القود الح انما هو علة لهذا المقدر رشيدى وعش (قوله سقط)  
أي القود (قوله ومنه يؤخذ الح) أي من القياس المذكور (قوله من غير الاعضاء) أي كالأعضاء  
المذكورة فيما قبله رشيدى (قوله من غير الاعضاء) أي قياسا على الاعضاء كالقلب اهـ (قوله من  
اليمين) أي عن قطعها وقودها (قوله سقط القود) جواب لو (قوله عفا) أي عن القود (قوله انه

هذا الا باعنا كاره عليه (قوله ويجاب بان الخلاف الح) ما المانع من أن يجاب بان المراد ان دية المقتول بدل  
عن قتل القاتل قصاصا لا عن نفسه فلا يلزم ما ذكر (قوله أيضا ويجاب الح) في هذا الجواب وقفة لان حاصل  
الاعتراض ان العبارة الموافقة لمقصود هي هذه لا ما قاله الشيخان وهذا لا يندفع بما ذكره (قوله ثم رأيت  
شيخنا أجاب بنحو ذلك) فانه قال اما ما قاله الشيخان فلا ينافي ما قاله الماوردي قال وذلك لانهم مع أنها بدل عن  
القصاص بدل عن نفس المجنى عليه لان القصاص بدل عن نفس المجنى عليه وبدل البديل بدل انتهى فليتأمل  
مع حاصل جواب قول الشارح بدلا عنه لا عنها ومراجع هذين الضميرين فيه (قوله الظاهري في أن الواجب  
هو القدر المشترك) أي بخلاف المبهم فانه صادق بكونه معينا في الواقع حتى يكون الواجب أحدهما بعينه في  
الواقع لكن لم يتبين في الظاهر (قوله ظاهري هذا القول) قد يقال انما يكون ظاهرا فيه لو كان قال القاتل  
بخير النظرين واما قوله فهو أي الولي بخير النظرين فهو صادق وان كان القود واجبا علينا لانه بالخيار بين

ولا أحد المستحقين العفو بغير رضا الباقي لان القود لا يتجزأ ومن ثم لو عفى عن بعض أعضاء الجاني مقطوع كله كان تطليق باق  
بعض المرأة تطليق لكانها ومنه يؤخذ أن كل ما يقع الطلاق بربطه من غير الاعضاء يقع العفو بربطه وما لا فلا وقياس قولهم لو قال له  
الجاني عفا لدية عتوسا عن اليمين فاحذها ولو ساكتا سقط القود وجعل الأخذ بعفوانه



بأنى نظير ذلك هنا (وعلى الاول) الاظهر (لو أطلق العفو) عن القود ولم يتعرض للدين ولا اختارها عقب العفو (فالذهب لادنية) لان القتل لا وجهها والعفو اسقاط ثابت لا اثبات معدوم وقوله تعالى فاتبع أى للمال محمول على العفو عليها اما اذا اختارها عقب العفو فوجب تنزيلا لاختيارها عقبه منزلة عليها بقرينة المبادأة بها ويظهر ضبط التعقيب هنا بما مر في البيع من عدم تخلل لفظ أجنبي وان قل أو سكوت طويل يعد فاصلا عرفا ولو عفا بعض المستحقين وأطلق سقطت حصته ووجب حصته الباقين من (٤٤٧) الدين وان لم يختاروها لان السقوط

قهرى عليهم كفى قتل الوالد ولو اسقط ثبوت المال كما لو قتل أحد قنينة لا خرفعا عن القود أو عن حصته أو موجب الجناية ولو بعد العتق لم يثبت له على مال جزا (و) على الاول أيضا (لوعفا عن الدين لغير هذا العفو لو فوعى عمه لا يستحقه) (وله العفو) عن القود (بعده) وان تراخى (عليها) لان حكمه يتغير بالعدولان الاغنى كالعديم ولو ائخذ القود ثم الدين وجبت مطلقا (ولو عفا على غير جنس الدين ثبت) ذلك الغير على القولين وان كان أكثر من الدين (ان قبل الجاني) ذلك وسقط القود (والافلا) يثبت لانه اعتياض فاشترط رضاها (ولا يسقط القود في الاصح) لانه انما رضى بسقوطه على عوض ولم يحصل وليس كالصلح على عوض فاسد لان الجاني فيه قبل والتمس (وليس) له مجور فلاس) ومثله المرض في الزائد على الثلث ووارث المدون (عفو عن مالان) أو جينا أحدهما) لانه ممنوع من تقويت المال لحق

ياق الخ) خبر قوله وقياس الخ (قوله نظير ذلك هنا) أى فلو قال الجاني المستحق خذ الدين بدل القود فاحذها ولو ساكنا سقط حقه منه ببدله عش (قوله هنا) انظر ما مراده برشيدى يعنى ان قولهم المذكور شامل للدين وقودا لطرفه والنفس والمعنى وقولهم عن اليمين على طريق التمثيل فلا حاجة لقياس غير اليمين عليها (قوله الاظهر) وهو ان موجب العمد القود بعينه وقوله ولم يتعرض الخ أى بنفى ولا اثبات مغنى (قوله محمول على العفو الخ) ويؤيده قوله تعالى فن عفى له من أخيه شئ سم (قوله عليها) أى الدية (قوله منزلة عليها) أى منزلة العفو على الدين مغنى (قوله وأطلق) أى بان لم يذكر ما لا ولم يختار عقبه بقرينة ما مر عش (قوله سقطت حصته) أى من القود وبدله (قوله ولو اسقط الخ) عبارة المغنى ومحل الخلاف ما اذا أمكن ثبوت المال فان لم يمكن كان قتل أحد عبدى شخص عبده الا آخر فلا سيد ان يقتص وان يعفو ولا يثبت له على عبده مال فان اعتقه لم يسقط القصاص فان عفى السيد بعد العتق مطلقا لم يثبت المال جزا أو على مال ثبت كفى الرضا وأصلها اه (قوله فعفا عن القود) أى عفا مطلقا (قوله ولو بعد العتق) أى للجاني وظاهره ان العفو بعد العتق عش وعبارة الرشيدى قوله ولو بعد العتق أى والصورة انه عفى مطلقا بخلاف ما اذا عفى عنه بعد العتق على مال فانه يثبت كانه له الميرى عن الشخين رشيدى ومراعاة عن المغنى ما وافقه (قوله المتن بعده) أى بعد العفو عن الدية عش ورشيدى (قوله لان الاغنى كالعديم) أى فكانه لم يوجد منه ابتداء سوى العفو عن القصاص على الدية عش (قوله مطلقا) أى عقب اختياره أو بعد مدة عش (قوله المتن ولو عفا) على غير الجنس أى أو ما لم يغيره عليه ثبت ذلك الغير أو المصالح عليه وان كان أكثر من الدية (تنبيه) بلوعفى عن القود على نصف الدية فهو كمعفو عن القود ونصف الدية فيسقط القود ونصف الدين مغنى (قوله وان كان أكثر من الدية) ويجب عليه قبول ذلك انقاذا لروحه كانه بعض مشايخنا عن المتولى رشيدى (قوله وايضا) كالصلح على عوض فاسد أى حيث يسقط القود سم (قوله لان الجاني فيه) أى فى الصلح على عوض فاسد عش (قول المتن وليس لمجور فلاس الخ) احترز بمجور عن المغلس قبل الجرح عليه فانه كوشر وبغلس عن المجور عليه بسلب عبارة كصى ومجنون فعفوهما الغنومغنى (قوله من تقويت المال الخ) الاخصر الشامل لما زاده قول المغنى من التبرع اه (قوله المتن وان أطلق) أى بان قال عفو عن القود ولم يتعرض للدين ولا اختارها عقب العفو (قوله وقضيت) أى قوله والمغلس الخ عش (قوله حيثئذ) أى حين عصيانه بالاستدانة (قوله ومع ذلك) أى لزوم العفو على الدية (قوله بالحكمة) الى قوله وكذا لو عفى فى المغنى (قوله المحجور عليه بسفه) ولو كان السفيه هو القاتل فصالح عن القصاص بأكثر من الدية تغذولا يجزى لولى فيه كاهو قضية كلام الراعى (فرع) عفو المكاتب عن الدية تبرع فلا يصح بغير إذن سيده وبإذنه فيه القولان مغنى (قوله مطلقا) أى بلا تعرض للدين وقوله أو عن الدية يعنى على ان لا مال (قوله فلا يصح عفو عن المال بحال)

القود الواجب عينا وبدله الذى هو الدية بالعفو عليها (قوله محمول على العفو عليها) ويؤيده قوله تعالى فن عفى له من أخيه شئ (قوله وليس كالصلح على عوض فاسد) أى حيث يسقط القود (قوله فلا يصح عفو عن المال بحال) قضيتانه على الاول وهو أنه كالمغلس يصح عفو عن المال وليس بواضح لانه حيث وجبت الدية

الغرماء (والا) فوجب ذلك بل القود بعينه وهو الاظهر (فان عفا عنه) على الدية ثبتت كغيره (وان أطلق) العفو (فكسابق) من أنه لادنية (وان عفا على أن لا مال فالذهب أنه لا يجب شئ) لان القتل لم يوجب مالا والمغلس لا يكلف الا كسباب وقضيتانه لو عصى بالاستدانة لزمه العفو على الدية لانه حيث يكلف الا كسباب هو ظاهر ومع ذلك يصح عفو على أن لا مال اذا غايب الامر أنه ان تكب محرما وهو لا يؤثر في صحة العفو (والمبذر) بالمحتمل لمجور عليه بسفه (فى) العفو مطلقا أو عن (الدية) أو عليها (كفلس) فى تفصيله المذكور (وقيل كصى) فلا يصح عفو عن المال بحال ونخرج بقوله فى الدية القود فهو فيه كالرشيد فلا يجزى فيه هذا الوجه ومن أن السفيه الممهل حكم الرشيد



(ولو تصالحا عن القود على) أكثر (٤١٨) من الدية لكنه من جنسها نحو (ما تبي يعبر) من جنس الواجب وصفتها (لغا) الصلح (ان أو جينا

قضيتها انه على الاول يصح عفوه عن المال وليس بواضح لانه حيث وجبت الدية لم يصح عفوه عنها الا ان يراد  
انه لا يصح عفوه عن القود بجناها أو على ان لا مال سم أقول وقد ياتي عن المراد المذكور قول الشارح  
ونخرج بقوله في الدية الخ وقوله وان عني على ان لا مال بان تلفظ بذلك ع ش عبارة ع ش قوله فلا يصح  
عفوه الخ فلو قال صفوت عن القصاص على ان لا مال صح العفو عن القصاص وانما قوله على ان لا مال ووجبت  
الدية وعبارة المحلى وقيل كصبي فتجب اه (قوله المتن ولو تصالحا) أي الولي والجاني من القود على أكثر  
الخ ولو تصالحا على أقل من الدية صح بلا خلاف كما قاله القاضي معنى (قوله المتن أحدهما) أي لا بعينه  
معنى (قوله بان أو جينا القود الخ) أي والدية بدل منه وهو الاظهر معنى (قوله على ذلك) أي أكثر من الدية  
لكن من جنسها (قوله أما غير الجنس الخ) محترز قوله لكنه من جنسها ع ش (قوله فقدم) أي في المتن  
آ نفا (قوله سر) الى قول المتن ولو قطع في المعنى الا قوله مختار وقوله والمكره وقوله أي لانها الى نعم وقوله  
و يعزر (قوله فقتله فهدر) أي عالم بدل قرينة على الاستهزاء فان دلت على ذلك وقتله قتل به ع ش (قوله  
كلا كره) أي لا قود فيه ولا دية سم (قوله تثبت للمورث ابتداء) أي في آخر جزء من حياته ثم يتلقاها  
الوارث معنى (قوله مما سر) أي في أول الفصل (قوله نعم تجب الكفارة) أي فيما لو سرى أو قال اقتلني الخ اذ  
القطع لا كفارة فيه وشي من عبارة المعنى وقوله فهدر ليس على عموم فان الكفارة تجب على الاصح لحق الله  
تعالى والاذن لا يؤثر فيها اه (قوله ويعزر) أي في كل منهما ع ش عبارة الرشدي أي في كل من  
المسائل الثلاث من انضمام القطع المجرى عن السراية اليهما اه أي الى ما لو سرى وما لو قال اقتلني الخ (قوله  
أي عضو) أي الذي يجب في قود معنى (قوله وجعله بعضهم بغضه) أي ويلزم عليه تشيبت ضميرى الفعلين  
(قول المتن وارثه) لا يخفى صراحة السياق كقوله الآتى وأما ارش العضو الخ في صحة العفو عن الارش وفيه  
شي لان الواجب القود عينا والعفو عن المال لاغ كما تقدم ويمكن ان تصور المسئلة بما اذا عني عن القود على  
الارش ثم عني عن الارش ويحتمل ان يصح العفو عن المال مع العفو عن القود كما هو ظاهر هذا الكلام سم  
(أقول) وصرح به المعنى وسيأتي عن سم نفسه الميل اليه وعن ع ش توجيهه (قوله من قود) الى قوله  
وكأنهم انما سألوا في المعنى الا قوله كما نص عليه الى المتن والى قوله ووقع في مستن المنهج في النهاية (قوله الى  
النفس) اما اذا سرى الى عضو آخر فلا قصاص فيه وان لم يعف عن الاول كما مر معنى (قوله لتولد السراية الخ)  
لا يخفى ان هذا التعليل انما يظهر في قوله في نفس وأما قوله وطرف فقد مرت عليه آ نفا (قوله اذ هو) أي  
القطع من جنس الخ علة مقدمة على بعض معاولها (قوله نحو جائفة) فاعل خرج (قوله عفا المحنى عليه الخ)  
الجهة صفة نحو جائفة وتذكر الرابطة نظرا للمضاف اليه (قوله فاوليه) أي المحنى عليه العافي (قوله ان يقتص)

لم يصح عفوه عنها فليحذر وليتقنر التفاوت بين القولين بالنظر للمال الآن يراد به لا يصح عفوه عن المال بحال  
انه لا يصح عفوه عن القود بجناها أو على أنه لا مال اذ عبارة الصبي ملغاة (قوله أو سفيه) يوهم مساواته للرشيد  
في الاحكام المذكورة وفيه نظر بالنسبة للعفو عن الارش الآتى وما يترتب عليه أن لا يسوغ عفوه ولعل هذا  
وجه تقييد المصنف بالرشيد سمعت ان شيخنا الشهاب الرملى قال ان هذا هو وجه التقييد (قوله فهدر كما  
ذكر) أي لا قود فيه ولا دية (قوله ولان الاصح أن الدية تثبت للمورث ابتداء ثم قوله بناء على الضعيف)  
هل يجري ذلك على ان الواجب القود عينا وان كان كذلك أشكل لان الدية لا تجب على هذا القول الا بالعفو  
عليها وليس في تصور المسئلة ما يقتضى ذلك فكيف يتأتى البناء على انها تجب للمورث أو للوارث مع انه  
لا مقتضى لاصل وجوبها اذ لم يوجد الاذن في القتل أو القطع وذلك يقتضى سقوط ما يجب بذلك والواجب  
بذلك ليس الا القود (قوله بناء على الضعيف الخ) هل هذا مبنى على ان الواجب أحدهما لا بعينه لا القود عينا  
(قول المتن وارثه) لا يخفى صراحة السياق كقوله الآتى وأما ارش العضو الخ في صحة العفو عن الارش وفيه  
شي لان الواجب القود عينا والعفو عن المال لاغ كما تقدم فليحذر صورة المسئلة ويمكن أن تصور بما اذا عني

أحدهما) لانه زيادة على  
الواجب فهو كالصلح من مائة  
على مائتين (والا) بان  
أوجبنا القود عينا (فلا يصح  
الصحة) ويثبت المال وكذا  
لو عفا من غير تصالح على ذلك  
ان قبل الجاني والا فلا يثبت  
ويبقى القود لم امر أنه  
اعتياض فيتوقف على  
رضاهما اما غير الجنس  
الواجب فقدم (ولو قال)  
حرم كلف مختار (رشيد) أو  
سفيه لا خر (انطعن فعل  
فهدر) لا قود فيه ولا دية  
كما لو قاله اقتلني أو أتلغ  
مالي واذن الف نيسة طالقود  
لا المال واذن غير المكاف  
والمكره لا يسقط شيأ فان  
سرى) القطع الى النفس  
(أو قال) ابتداء (اقتلني  
فقتله فهدر) كما ذكر  
للذن ولان الاصح ان  
الدية تثبت للمورث ابتداء  
أي لانها بدل عن القود  
البدل عن نفسه كما علم مما  
مر نعم تجب الكفارة  
و يعزر (وفي قول تجب  
دية) بناء على الضعيف  
انها تثبت للمورث ابتداء  
(ولو قطع) بضم أوله أي  
عضو وجعله بعضهم بغضه  
(فيعفا عن قوده وارثه فان  
لم يسر فلا شيء) من قود دية  
لان المستحق أسمة طالحق  
بعد ثبوته فسقط (وان  
سرى) الى النفس (فلا  
قصاص) في نفس وطرف

لتولد السراية من معفو عنه يخرج بقوله قطع اذ هو من جنس ما فيه قود نحو جائفة مما لا يرجب قودا عفا المحنى عليه عن  
القود فيها ثم سرى الجناية لنفسه فاوليه ان يقتص في النفس



لانه عفا عن القود فيما لا قود فيه فلم يؤثر العفو وبقوله عن قوده وأرشمه ألقا عفو عن هذه الجناية ولم يردفانه عفو عن القود دون الارش كما نص عليه في الام أي فله ان يعفو عقبه عليه لانه يجب بلا اختياره القود في ما يظهر أخذاً (٤٤٩) مما أمر فيما لو أطلق العفو (وأما أورش

العضوفان جرى) في صيغة العفو عنه (لفظ وصية كوصيته بأورش هذه الجناية فوصية لقاتل) وهي صحيحة على الأصح ثم ان خرج الارش من الثلث أو أجاز الوارث سقط والا نفذت منه في قدر الثلث (أو) جرى (لفظ ابراء أو اسقاط أو عفو سقط) قطعاً ان خرج من الثلث أو أجاز الوارث والابقسده لانه اسقاط بأجزو كانتهم انما سألوا في صحة البراءة عن العضو مع الجهل بواجب مال البراءة اذ واجب الجناية المستقر انما يتبين بالموت الواقع بعد وحينئذ فهو في مقابلة النفس لا العضو لان جنس الدية سوح فيه بصحة البراءة منها مع أنواع من الجهل فيها كما علم مما مر في الصلح وغيره ومما ياتي فيها (وقيل) هو (وصية) لاعتباره من الثلث اتفاقاً فيجوز فيها خلاف الوصية للقاتل وورد بان الوصية انما تنقق فيما علق بالموت دون التبرع الناجز وان كان في مرض الموت ووقع في متن المنهج وشرحه اصلاح مصرح بالفرق بين لفظ الوصية وغيره وهو وهم لما تقرر من اعتبار الكل من الثلث

أي من الجاني المعفو عن القود منه قوله لانه) أي المجني عليه (قوله وبقوله عن قوده وأرشمه الخ) كالصريح في ان عفو عن القود والارش صحيح بالنسبة للارش أيضاً وان كان الواجب القود عينا ولهذا واقتصر على العفو عن الارش لغا لعدم وجوبه كما علم مما تقدم فكانهم يفرقون بين الاقتصار على العفو عن الارش فلا يصح وبين العفو عن العفو عن القود فيصح فليجوز سم على ج ووجه الفرق بانه لو أطلق العفو لم يجب الارش الا اذا عفا عليه عقبه مطلق العفو فذكر في العفو كالصريح بل لازم مطلق العفو فيصح ع ش (قوله أي فله أن يعفو الخ) تفسير لقوله دون الارش (قوله لانه الخ) أي وليس المراد بقوله دون الارش انه يجب الارش بالعفو عن القود مطلقاً بدون ان يختار الارش عقب العفو المطلق (قول المتن وأما أورش العضو) أي في صورة سرية القطع الى النفس معنى (قول المتن فان جرى لفظ وصيته الخ) اعترض بان المقسم العفو عن الارش فتقسيمه الى ما ذكر من الوصية والبراءة وغيرهما من تقسيم الشيء الى نفسه وغيره وأجاب شيخنا الشهاب الرمي بان المراد بالعفو المقسم مطلق الاسقاط أعم من أن يكون بلفظ العفو أو بغيره فلا اشكال سم على ج ع ش وسيأتي في الشارح حكاية الاعتراض وجواب آخر (قول المتن كوصيته الخ) أي كان قال بعد عفو عن القود أو وصيته الخ معنى (قوله والا) أي ان لم يجزها الوارث (قوله لانه) أي العفو الواحد من هذه الالفاظ الثلاثة (قوله في صحة البراءة هنا الخ) يعني في صحة الاسقاط هنا بلفظ البراءة (قوله اذ واجب الخ) علة قوله مع الجهل بواجبه ع ش (قوله وحينئذ) أي حين وقوع الموت (قوله فهو) أي الواجب (قوله اذ واجب الجناية الخ) علة قوله مع الجهل بواجبه ع ش (قوله لان جنس الدية الخ) علة قوله وكانهم انما سألوا الخ ع ش (قوله فيها) أي الدية (قوله هو) أي العفو الواحد من تلك الالفاظ وكذا ضمير لا اعتبار (قوله فيجوز فيها) أي في تلك الالفاظ أي في العفو بها (قوله دون التبرع الخ) أي الذي منه ما ذكر هنا (قوله من اعتبار الكل) يعني من اعتبار العفو بكل من لفظ الوصية وبغيره وقوله لانه أي العفو بكل منهما وقوله منه أي مرض الموت (قوله قبل هذا) أي قول المتن وأما ارش العضوفان الخ (قوله أنه زاد) أي بعد تمام التقسيم (قوله هذا كانه) أي قول المصنف وأما ارش العضو الخ (قوله أي على ارش العضو) أي المعفو عنه (قوله وهذا) أي الخلاف

عن القود على الارش ثم عفي عن الارش ويحتمل انه يصح العفو عن المال مع العفو عن القود كما هو ظاهر هذا الكلام (قوله وبقوله عن قوده وأرشمه الخ) كالصريح في ان عفو عن القود والارش صحيح بالنسبة للارش أيضاً وان كان الواجب القود عينا ولهذا واقتصر على العفو عن الارش لغا لعدم وجوبه كما علم مما تقدم فكانهم يفرقون بين الاقتصار على العفو عن الارش فلا يصح وبين العفو عن العفو عن القود فيصح فليجوز ووجه الفرق بانه لو أطلق العفو لم يجب الارش الا اذا عفا عليه عقبه مطلق العفو فذكر في العفو كالصريح بل لازم مطلق العفو فيصح (قول المتن وأما ارش العضوفان جرى الخ) صريح في وجوب الارش وهو مشكل اذ لم يظهر من تصور المسئلة غير انه عفي عن قوده وأرشمه الصحيح ان الواجب القود عينا وان العفو عن المال لغو لعدم وجوبه فيكون العفو عن القود صحيحاً بخلافه عن الارش فانه لغو لعدم وجوبه ويحصل من ذلك عدم وجوب الارش وان العفو عنه لغو فأن أين وجب حتى يفصل في العفو عنه (قول المتن فان جرى لفظ وصية الخ) اعترض بان المقسم العفو عن الارش فتقسيمه الى ما ذكر من الوصية والبراءة وغيرهما من تقسيم الشيء الى نفسه وغيره وأجاب شيخنا الشهاب الرمي بان المراد بالعفو في المقسم مطلق الاسقاط أعم من أن يكون بلفظ العفو أو بغيره وحينئذ فلا اشكال في تقسيمه الى ما ذكر الذي منه الاسقاط بلفظ العفو وسيأتي في كلام الشارح حكاية الاعتراض مع جواب آخر (قوله اذ واجب الجناية المستقر الخ) قد يقال

(٥٧ - (شرواني وابن قاسم) - ثامن ) لانه وقع في مرض الموت اذا جرح الساري منه كما مر في باب ثم رأيت نسخة معتدلة حذف منها ذلك الوهم قبل هذا لا يناسب جعل المقسم العفو عن القود والارش اه وورد عن ما ذكر اذ جناية الاخر أنه زاد في الارش تفصيلاً وهو على ذلك لا يؤثر هذا كله في ارش العضو لا ما زاد عليه كمال (وتجب الزيادة عليه) أي على ارش العضو (الى



تمام الدية) للسراية وان تعرض في عفوه لما يحدث لبطلان اسقاط الشيء قبل ثبوته (وفي قول ان تعرض في عفوه) عن الجناية (ما يحدث منها سقطت الزيادة) بناء على الضعف ان البراءة لا يجب صحيح اذا جرى سبب وجوبه وهذا في غير لفظ الوصية اما اذا عفا عما يحدث بلغظها كوصيته بارش هذه الجناية وما يحدث منها فهي وصية بجميع الدية لقاتل فيأني فيها مامر ولو ساوى الارش الدية صح العفو عنه ولم يجب للسراية شيء ففي قطع اليدين لو عفا عن ارش الجناية وما يحدث منها سقطت الدية بكالها ان وفي بها الثلث وان لم يصح البراءة عما يحدث لان ارش اليدين دية كاملة فلا يزداد بالسراية (٤٥٠) شيء وبذلك يعلم انه لو عفا عن القاتل على الدية بعد قطع يده لم يأخذ الا نصفها او بعد

قطع يديه لم يأخذ شيئا ان ساواه فيها والاوجب التفاوت كما في قبيل مسائل الدهشة (فلوسري) قطع ما في عن قوده وأرشه (ال) مضوا آخر وان لم يكن قطع أصبعاً فكل كفه وان لم يلجرح الساري اليه (ضمن دية السراية في الاصح) وان تعرض في عفوه بغير لفظ وصية لما يحدث لانه انما عفا عن موجب جنايته وجودة فلم يتناول غيرها وتعرضه لما يحدث باطل لانه ابراء عما لم يجب (ومن له قصاص نفس يسراية طرف) كان قطعت يده فماتت سراية (لو عفا) الولي (عن النفس فلا قطع له) لان القطع طريق لاقبل المستحق له وقد عفا عنه (أو) عفا (عن الطرف فله حواله في الرقبة في الاصح) لان كلامهما مقصود في نفسه كالتعدد المستحق وخرج بقوله بسراية طرف ما لو استحقتهما بالباشرة فان اختلف المستحق كان قطع عبدي عبد ثم عتق ثم قتله فلا سيد

المذكور (قوله للسراية) الى قول المتن ولو وكل في النهاية وكذا في المغني الا قوله وبذلك يعلم الى المتن وقوله بغير لفظ وصية وقوله كالتعدد المستحق (قوله بلغظها) أي الوصية (قوله وما يحدث منها) عبارة المغني وارش ما يحدث منها أو يتولد منها أو يسري اليه اه (قوله مامر) أي من انا ان صححنا الوصية للقاتل نفذ في الدية كلها ان خرجت من الثالث أو أجاز الوارث والا ففى قدر ما يخرج منه ع ش (قوله لو عفا) أي المقطوع (قوله وما يحدث منها) الاولى حذفه تدبر (قوله وان لم يصح البراءة الخ) معتمد ع ش (قوله فلا يزداد الخ) تفريع على قوله وان لم يصح الخ ع ش (أقول) بل على قوله لان ارش اليدين الخ (قوله أنه لو عفا) أي المقطوع عن القاتل أي عن قود القاتل بالسراية (قوله على الدية بعد قطع يده) كل من الطرفين متعلق بعفو والضمير للقاتل (قوله لم يأخذ) أي ولي المقطوع الذي مات بالسراية بعد العفو (قوله كما في) أي فيما لو كان الجاني امراً أو المجنى عليه رجلاً ع ش (قول المتن ضمن دية السراية الخ) أما القصاص في العضو المقطوع وديته فساقتان \* (تنبيه) \* كلام المصنف يفهم أنه لا قصاص في العضو الذي سري اليه وهو كذلك لان القصاص لا يجب في الاجسام بالسراية مغني (قوله بغير لفظ وصية) يفيد أنه لو كان بلفظ الوصية لم يضمن دية السراية سم (أقول) بل الاولى حذفه كما في المغني لانه يوهم ان المراد هنا سراية النفس (قوله كالتعدد المستحق) لعل واد العطف هنا سقطت من قلم الناسخ (قوله ما لو استحقها) أي النفس رشدي (قوله ثم عتق) أي المقطوع ع ش ورشدي (قوله ثم قتله) أي الجاني المقطوع ع ش (قوله وللورثة) أي ولو كان عاماً كبيت المال ع ش \* (فرع) \* لو عفا شخص عن عبده تعلق به قصاص له ثم مات بسراية صح العفو لان القصاص عايه أو تعلق به مال له بجنايته وأطلق العفو أو أضافه الى السيد صح العفو أيضاً لانه عفو عن حق لزم السيد في عين ماله وان أضاف العفو الى العبد لغا لان الحق ليس عايه ولو عفا الوارث في جناية انقطع عن الدية أو عن العاقلة أو أطلق صح لانه تبرع صدم من أهله وان عفا عن الجاني لم يصح لان الحق ليس عليه ويؤخذ من هذا ان الدية لو كانت عليه صح العفو كان كان ذمياً وعاقلة مسلمين أو حريين وهو كذلك مغني وروض مع الاسنى (قوله وكذا ان اتحد المستحق) أي كالتعدد بغيره ثم قتله فالقصاص مستحق فيها أصالة مغني وبه ينحل توقف الرشدي عبارة قوله وكذا ان اتحد المستحق لعله في هذه الصورة أي بان كان السيد هو الوارث فليراجع اه (قوله ولو قطعه المستحق) وهو وارث المجنى عليه ع ش (قوله الموجد) وصف للسبب وهو القطع رشدي (قوله عليه) أي السبب متعلق بترتب الخ (قوله بان ان لا مال) أي فيستردان كان قبض ع ش (قوله والا يسر) أي قطع المستحق مغني (قوله فلا يلزمه) أي المستحق والمناسب ولا يلزمه بالواو بدل الغاء أي كما في المغني دفعاً لما يوهم انه حيث عفا يلزمه ارش عضو الجاني وأما التفريع فلا يظهر له وجه رشدي (قوله كان مستحقاً لجلته) أي التي المقطوع بعضها فهو مستوف لبعض حقه وعفو من نصب على ما راء ذلك وكذا الحكم فيها لو قتله بغير القطع وقطع الولي يد مستعداً ثم عفا عنه لانه قطع عضو من مباح له دمه فكان كالتعدد بغيره

هذا لا يمنع كون المبرأ منه معلوماً (قوله بغير لفظ وصية) يفيد أنه لو كان بلفظ الوصية لم يضمن السراية (قوله المذكور) الى قول المتن ولو وكل في النهاية وكذا في المغني الا قوله وبذلك يعلم الى المتن وقوله بغير لفظ وصية وقوله كالتعدد المستحق (قوله بلغظها) أي الوصية (قوله وما يحدث منها) عبارة المغني وارش ما يحدث منها أو يتولد منها أو يسري اليه اه (قوله مامر) أي من انا ان صححنا الوصية للقاتل نفذ في الدية كلها ان خرجت من الثالث أو أجاز الوارث والا ففى قدر ما يخرج منه ع ش (قوله لو عفا) أي المقطوع (قوله وما يحدث منها) الاولى حذفه تدبر (قوله وان لم يصح البراءة الخ) معتمد ع ش (قوله فلا يزداد الخ) تفريع على قوله وان لم يصح الخ ع ش (أقول) بل على قوله لان ارش اليدين الخ (قوله أنه لو عفا) أي المقطوع عن القاتل أي عن قود القاتل بالسراية (قوله على الدية بعد قطع يده) كل من الطرفين متعلق بعفو والضمير للقاتل (قوله لم يأخذ) أي ولي المقطوع الذي مات بالسراية بعد العفو (قوله كما في) أي فيما لو كان الجاني امراً أو المجنى عليه رجلاً ع ش (قول المتن ضمن دية السراية الخ) أما القصاص في العضو المقطوع وديته فساقتان \* (تنبيه) \* كلام المصنف يفهم أنه لا قصاص في العضو الذي سري اليه وهو كذلك لان القصاص لا يجب في الاجسام بالسراية مغني (قوله بغير لفظ وصية) يفيد أنه لو كان بلفظ الوصية لم يضمن دية السراية سم (أقول) بل الاولى حذفه كما في المغني لانه يوهم ان المراد هنا سراية النفس (قوله كالتعدد المستحق) لعل واد العطف هنا سقطت من قلم الناسخ (قوله ما لو استحقها) أي النفس رشدي (قوله ثم عتق) أي المقطوع ع ش ورشدي (قوله ثم قتله) أي الجاني المقطوع ع ش (قوله وللورثة) أي ولو كان عاماً كبيت المال ع ش \* (فرع) \* لو عفا شخص عن عبده تعلق به قصاص له ثم مات بسراية صح العفو لان القصاص عايه أو تعلق به مال له بجنايته وأطلق العفو أو أضافه الى السيد صح العفو أيضاً لانه عفو عن حق لزم السيد في عين ماله وان أضاف العفو الى العبد لغا لان الحق ليس عايه ولو عفا الوارث في جناية انقطع عن الدية أو عن العاقلة أو أطلق صح لانه تبرع صدم من أهله وان عفا عن الجاني لم يصح لان الحق ليس عليه ويؤخذ من هذا ان الدية لو كانت عليه صح العفو كان كان ذمياً وعاقلة مسلمين أو حريين وهو كذلك مغني وروض مع الاسنى (قوله وكذا ان اتحد المستحق) أي كالتعدد بغيره ثم قتله فالقصاص مستحق فيها أصالة مغني وبه ينحل توقف الرشدي عبارة قوله وكذا ان اتحد المستحق لعله في هذه الصورة أي بان كان السيد هو الوارث فليراجع اه (قوله ولو قطعه المستحق) وهو وارث المجنى عليه ع ش (قوله الموجد) وصف للسبب وهو القطع رشدي (قوله عليه) أي السبب متعلق بترتب الخ (قوله بان ان لا مال) أي فيستردان كان قبض ع ش (قوله والا يسر) أي قطع المستحق مغني (قوله فلا يلزمه) أي المستحق والمناسب ولا يلزمه بالواو بدل الغاء أي كما في المغني دفعاً لما يوهم انه حيث عفا يلزمه ارش عضو الجاني وأما التفريع فلا يظهر له وجه رشدي (قوله كان مستحقاً لجلته) أي التي المقطوع بعضها فهو مستوف لبعض حقه وعفو من نصب على ما راء ذلك وكذا الحكم فيها لو قتله بغير القطع وقطع الولي يد مستعداً ثم عفا عنه لانه قطع عضو من مباح له دمه فكان كالتعدد بغيره

مغني

قود اليدين وللورثة قود النفس ولا يسقط حق أحدهما بعفو الآخر وكذا ان اتحد المستحق فلا يسقط الطرف

بالعفو عن النفس وعكسه وما كان من له قصاص نفس بسراية طرف نارة يعفو ونارة يقطع وذكر حكم الاول ثم يذكر الثاني فقال (ولو قطعه) المستحق (ثم عفا عن النفس بجائاً) مثلاً اذا العفو يعرض كذلك (فان سري القطع) الى النفس (بان بطلان العفو) و وقعت السراية قصاصاً لثرت مقتضى السبب الموجود قبل العفو عليه فبان أن لا عفو حتى لو كان وقع بحال بان أن لا مال (والا) يسري بان اندمل (فيصح) العضو فلا يلزمه لقطع العضو شيء لانه حال قطعه كان مستحقاً لجلته فان نصب عفوه لغيره



(ولو وكل) آخر في استيفاء قوده (ثم عفا فاقص الوكيل جاهلا) بعفوه (فلا قصاص عليه) اذ لا تقصير منه بوجه وبه فارق ما مر في قتل من عهده مرتدا فبان مسلما أما اذا علم بالعفو فيقتل قطعاً ويظهر ان المراد بالعلم هنا الظن كان أخبره ثقة أو غيره ووقع في قلبه صدقه ويحتمل انه لا بد من اثنين درأ للقود بالشبهة كما يمكن ويقتل أيضاً فيما لو صرف القتل عن موكله اليه بان قال قتلته بشبهة نفسي لا عن الموكل ويفرق بين هذا ووكيل الطلاق اذا وقع عن نفسه وقلنا بما اقتضاه كلام الرواية انه يقع بان ذلك لا يتصور فيه الصرف فلم يؤثر وهذا يتصور فيه نحو عداوة بينهما فائرو ويظهر الاكتفاء باحد ذينك أعني بشهوتي ولا عن موكله وعليه لو شرك بان قال (٤٥١) بشهوتي وعن موكله احتمال أن لا قود تغليبا

للمانع على مقتضى ودرا بالشبهة (والاظهر وجوب دية) عليه لان عدم تثبت تقصير منه بالنسبة للمال ويجب كونها مغالطة لعدمه وانما سقط عنه القود لعدمه (و) من ثم كان الاظهر أيضا (أنه عليه) لا على عاقلة والاصح أنه أي الوكيل الغارم للدية (لا يرجع بها على العاقلة) لانه محسن بالعفو ما لم ينسب لتقصير في الاعلام والا رجح عليه لانه غره ولم ينتفع بشي بخلاف الزوج المغرور وروا كل الطعام المغصوب ضيافة لا تنفعهما بالوطع والا كل وقضية كلام الماردي أن يحمل وجوب الدية اذا كان بمسافة يتأني اعلامه فيها والا فلا دية والعفو باطل قال البلقيني وتعليقهم قد وردت لهذا اه وقد يوجه اطلاقهم بالتقليد على الوكيل تنفيرا عن الوكالة في القود لان مبناه على البرء ما أمكن (ولو وجب) لرجل (عليها) أي المرأة (نصاص فتسكبها عليه عجلز) النكاح وهو

معنى (قول المتن ولو وكل ثم عفا فاقص الخ) ويجري هذا التفصيل فيما لو عزل الموكل الوكيل ثم اقص الوكيل بعد عزله جاهلا به معنى (قوله اذ لا تقصير) الى قوله ويفرق في المعنى الاقوله ويظهر الى ويقتل والى قول المتن لا يرجع في النهاية (قوله أو غيره ووقع الخ) معتمد عش (قوله صدقه) أي الغير (قوله ويفرق بين هذا الخ) في الفرق نحكم سم على حج لعل وجهه انه كما يمكن صرف القتل عن كونه عن الموكل لعدم وقوع الطلاق عن الموكل لسبب يقتضي عدم ارادته وقوع طلاق الموكل فيصرفه لنفسه حتى بلغه وقد يدعى بان القتل حصل من الوكيل ولا بد بالصرف فانت نسبت للموكل وقامت بالوكيل وأما الصرف في وقوع الطلاق لو اعتبر كان الطلاق لغوامع صراحتيغته وكونه لغوا ممنوع مع الصراحة فتعذر الصرف عش والاولى أن يفرق بان وكيل القتل مقر بما يضره فعمل به بخلاف وكيل الطلاق (قوله وقد اجمعا قضاء كلام الرواية الخ) معتمد عش (قوله انه يقع) بيان لما (قوله بأن ذلك) أي الطلاق (قوله لا يتصور فيه الصرف) أي عن الموكل الى الوكيل (قوله لغوامع الخ) الظاهر ان هذا لا يدخل له في ملحق الفرق بل ذكره بوجه خلاف المراد تأمل وشيدي (قوله وعليه) أي الاكتفاء (قوله احتمال ان لا قود) معتمد عش (قوله ودرا بالشبهة) أي ويجب الدية المغلظة عش (قوله عليه) أي الوكيل (قوله تقصير منه) فديقال لا حاجة لا اعتبار بالتقصير لان الضمان يثبت مع التقصير وعدمه سم على حج وقد يقال التقصير للتغليظ لا لاصل الضمان عش (قوله لعدمه) عبارة المغنى لشبهة الاذن اه (قوله لانه محسن) أي وما على المحسنين من سبيل معنى (قوله ما لم ينسب الخ) خالفها النهاية والمغنى فقالوا ان تمكن الموكل من اعلامه بخلاف البلقيني اه (قوله قال البلقيني الخ) والمعتمد اطلاق الشخين سم (قوله وقد يوجه اطلاقهم) أي عدم الرجوع سواء أمكن الموكل اعلام الوكيل بالعفو أم لا معنى

(قوله ذكرها) الى قوله أما القن في المعنى الاقوله ويوجه الى وأما المهدر (قوله باعتبار أنواعها الخ) عبارة المغنى باعتبار الاشخاص أو باعتبار النفس والاطراف اه (قوله وهاء الدية) مبتدأ خبره قوله عوض وما بينهما جملة معترضة (قوله أو غيرها) يشمل ما لا مقدرها والظاهر أنه غير مراد شيدي ويصرح به قول المغنى وتعرض المصنف في آخر هذا الكتاب لبيان الحكمة وضمن الرقيق وبدأ بالدية لان الترجمة لها اه (قوله من الودي) كالعدين الوعد معنى (قوله كقتل نحو الوالد) انظر ما المراد بعفوه ولعله أراد بالوالد الاب فقوه الام والابجداد والجدات وشيدي وعبادة عش قوله كقتل نحو الوالد والمسلم اليهودي والنصراني اه (قوله أما الرقيق الخ) بيان لمحررات القبود (قوله فسيأتى الخ) عبارة المغنى ويعرض للدية ما يغفلها وهو أحد أسباب خمسة كون القتل عمدا أو شبه عمدا وفي الحرم أو الاشهر الحرم أو الذي رحم محرم وقد يعرض ويفرق بين هذا الخ) في الفرق نحكم (قوله تقصير منه) فديقال لا حاجة لا اعتبار بالتقصير لان الضمان يثبت مع التقصير وعدمه (قوله ما لم ينسب لتقصير في الاعلام الخ) كذا قاله البلقيني والمعتمد اطلاق الشخين م (قوله المصوم) خرج الزاني المحسن

واضح والصداق لان كل ما صلح عنه مع جله صدقا (وسقطا) القصاص للتمكها (فان فارة) بها (قبل الوطع رجع بنصف الارش) لتلك الجنابة لانه البذل لما وقع العقوبة (وفي قول بنصف مهر المثل) لانه البذل للبضع (كتاب الديان) ذكرها عقب القود لما مر انهم ابدل عنه وجمعها باعتبار أنواعها الا تبتوهاء الدية وهي شرعاً ما لوجب على حر بجنابة في نفس أو غيره ما عوض عن فاتها لانها من الودي وهو دفع الدية والاصل فيها الكتاب والسنة والاجماع (في قتل الحر المسلم) انه كالمصوم غير الجنين اذا صدر من حر (مائة تعير) اجماعا سواء أوجبته بالعفو أو ابتداء كقتل نحو الوالد اما الرقيق والذى والمرأة والجنين فسيأتى ما فيهم



ثم الدية لا تختلف بالفضائل بخلاف قيمة القرن ووجه ذلك بان تلك حدودها الشارح اعتمدهم الشريعة ولم ينظر لاعيان من نجاسة  
واللاسوات الرق وهذه لم يحددها فخطت بالاعيان وما يناسب كلامها واما المهدر كزان محصن وتارك صلاة وقاطع طريق وصائل فلا دية فيهم  
واما اذا كان القاتل قنالا غير القاتل أو (٤٥٢) مكاتب اوله فالواجب اقل الامرين من قيمة القرن والدية كما يأتي أو مبعضا وبعضه القرن ملك

لهما ينقصها وهو أحد أسباب أربعة الاثمة والرق وقتل الجنين والكفر فالاول بردها الى الشطر والثاني  
الى القينة والثالث الى الغرة والرابع الى الثلث أو اقل كما سيأتي بيان ذلك وكون الثاني أنقص جري على  
الغالب والافقد تزيد القيمة على الدية اه (قوله ثم الدية الخ) انظر وجه الاستدراك رشيدى (أقول)  
وجه ما تضمنه قوله فسيأتي الخ من الاختلاف بالاديان والذكورة والاثمة (قوله بالفضائل) أى والذات  
مغنى (قوله ووجه الخ) يتأمل سم (قوله لسان) أى الحرية (قوله وهذه) أى القيمة (قوله كلامها)  
أى من الاعيان وشيدى (قوله واما المهدر) محترز المعصوم (قوله كزان محصن وتارك صلاة وقاطع  
طريق) أى اذا لم يكن القاتل لسكل من الثلاث مثله رشيدى وقوله من الثلاثة أخرج الصائل لكن تدخله  
عبارة ع ش قوله وصائل الخ ظاهره وان قتلهم مثلهم لكن مرفى شر وط القدوة ما يقتضى خلافه  
فليراجع اه (قوله واما اذا كان الخ) محترز قوله اذا صدر من حر (قوله خلفه بفتح فكسر الخ) ولا جمع  
لهما من لفظها عند الجمهور بل من معناها وهى بخياض كأمرة أو نساء وقال الجوهري جمعها خاف بكسر  
اللام وابن سبته خلفات مغنى وأسنى (قوله من هذا الوجه) أى السن مغنى والاولى أى التثنية (قوله  
وخلاف الخ) أى وكوتهم ساحة ع ش (قوله ثم) أى فى بابها مكة (قوله خلافا لما توهمه العبارة الخ) اعتراض  
على المتن بأنه كان ينبغي أن يعبر بلفظ يخص بالاناث وما عبر به وان كان محصيا فى الحقائق لا لاطفائها على  
الاناث كالكور الا أنه لا يصح فى الجذاع لانها ليست الا لذكور لكن نقل شيخنا فى حاشيته عن المختار  
اطلاق الجذاع على الاناث أيضا اه ثم كان الاولى التعبير فيها بلفظ خاص بالاناث رشيدى عبارة شيخه  
ع ش قوله فان الجذاع مختص بالخ بخلافه قول المختار الجذع يفتحين الثنى والجمع جذعان وجذاع بالسكسر  
والانثى جذعة والجمع جذعات وجذاع أيضا اه (قوله اذا الحقائق الخ) على الاناث وقوله تشملهما أى  
الذكور والاناث (قوله وذلك الخ) توجيه للمتن (قوله وفيه) أى فى ذلك الحديث (قوله وهذه) أى دية  
الخطأ (قول المتن فان قتل خطأ) أى ولو كان القاتل صبيا أو مجنونا نهاية (قوله ولو ذميا الخ) خالفه النهاية  
والمغنى فقالوا لا تغليظ بقتل الذى فيه كما قاله المتولى وغيره وخزم به فى الانوار اه أى بان كان الذى المقتول  
في رشيدى (قوله وكونه لا يقر الخ) دلل على مقابل الاوجه (قوله على من استثنى الجنين) اعتمده المغنى  
(قوله وان خرج) الى قول المتن ورجب فى النهاية (قوله منه) متعلق بخرج (قوله بخلاف عكسه) أى  
بان دخل الجرح فى الحل الى الحرم ومات فيه وقوله نظير ما مر الخ صريح فى أنه اذا خرج الصيد فى الحل ثم  
دخل الحرم ومات فيه لم يضمن وبه صرح شرح الروض فى محرمات الاحرام وقضية ذلك أنه لو خرج انسانا فى  
غير الاشهر الحرم فمات بعد دخول الاشهر الحرم لا تغليظ دية وهو ظاهر كما بحثه الشارح بقوله الا ترى وهو  
مقبول لان غاية الامر الحاق الاشهر الحرم بالحرم فباحث بعضهم من التغليظ فى ذلك ممنوع فليحذر سم

لغير القاتل فالواجب مقابل  
الحرية من الدية والرق من  
أقل الامرين أما القرن  
للقاتل فلا يتعلق به شئ لان  
السيد لا يجبه على قننه شئ  
(مثلثة) أى ثلاثة أقسام فلا  
نظر لتفاوتها عددا (فى  
العمد ثلاثون حقة وثلاثون  
جذعة) ومرة تفسيرهما  
فى الزكاة (وأربعون حقة)  
بفتح فكسر وبالقائه (أى  
حامل) خبر الترمذى بذلك  
فهى مغلفة من هذا الوجه  
ومن كونها على الجانب دون  
عاقلة وحالة لا موجهة  
(ومخسة فى الخطأ عشرون  
بنت مخاض وكذا بنات  
لبون) عشرون (وبنو  
لبون) كذلك ومرة تفسيرها  
ثم أيضا (وحقائق) اناث  
كذلك (وجذاع) اناث  
كذلك خلافا لما توهمه  
اله مارة اذا الحقائق تشملهما  
والجذاع تختص بالذكور  
لانه جمع جذع لاجذعة  
خلافا لما توهمه كلام شارح  
وذلك الحديث رواه جمع  
لكنه معلول وفيه أن  
الواجب عشرون ابن  
مخاض بدل بنى لبون واختير  
لانه أقل ما قيل وهذه مخطئة  
من ثلاثة أوجه تخميسها  
وتأجيلها وكونها على  
العاقلة (فان قتل خطأ)

(قوله ووجه ذلك) يتأمل (قوله واما المهدر كزان محصن الخ) فى التصحيح لاديه ولا كفارة بقتل زان  
محصن اه أى اذا لم يكن القاتل مثله (قوله لانه جمع جذع لاجذعة) بل جمعها جذعات (قوله ولو  
ذميا على الاوجه) خولف مر (قوله وفاقا للبغوى) أى وخلافا ٧ وخزم به فى الانوار (قوله وكونه  
لا يقر على الإقامة فيما ينافى ذلك لان ملحق التغليظ الخ) ذهب بعضهم الى عدم التغليظ اذا كان  
المقتول فى الحرم ذميا لتعديده بدخوله وظاهره وان كان قاتله ذميا وظاهره التغليظ اذا كان المقتول فى  
الحرم مسلما وان كان قاتله ذميا وقوله لتعديده بدخوله قال الاستاذ البكرى فى كثره فلو دخله لضرورة  
اقتضته فهل يغليظ به أو يقال هو نادر الاوجه الثاني اه (قوله بخلاف عكسه) أى بان دخل الجرح

حال كون القاتل أو المقتول ولو ذميا على الاوجه وفاقا للبغوى وكونه لا يقر على الإقامة فيه لا ينافى ذلك لان ملحق التغليظ  
حرمة الحرم مع عصمة المقتول لا غير ومن ثم ردوا على من استثنى الجنين بأنه مخالف للنص (فى حرم مكة) وان خرج الجرح فيه من مائة خارجة  
بخلاف عكسه نظير ما مر فى صيد الحرم ومن ثم يتأتى هنا كل ما ذكره ثم كما اقتضاه كلام الروضة



فلوروى من بعضه في الحل ولم يعتمد عليه وحده وبعضه في الحرم أو من الحل انسانا فيه (٤٥٣) فخر السهم في هو الحرم غلظا (أو) قتل (في)

الاشهر الحرم ذي القعدة  
وذي الحجة) بفتح القاف  
وكسر الحاء عـ على الافصح  
فيهما (والحرم) خصوصه  
بالتعريف اشعارا بكونه  
أول السنة كذا قيل والظاهر  
ان أُل فيه للمع الصفة لا  
للتعريف فالمراد وخصوصه  
بالو بالحرم مع تحريم  
القتال في جميعها لانه  
أفضلها فالتحريم فيه أغلظ  
وقيل لان الله تعالى حرم  
الجنسة فيه على ابليس  
(ورجب) قيل لم يعذب  
الله فيه أمثورا وبان جمعا  
ذكر وأن قوم فوج اغرقوا  
فيه ومنهم من عدها من  
سنة فبدأ بالحرم والاول  
أشهر بل صوبه المصنف في  
شرح مسلم لتطافر الاحاديث  
الصحيحة به فلوندر صومها  
بدأ بالعدة وقياس ما تقر  
في الحرم اعتبار الجرح فيها  
وان وقع الموت خارجا عنها  
بخلاف عكسه وهو مذهب  
وان لم أر من صرح به (أو)  
قتل (محرم اذ ارحم) كام  
وأخت (ثلاثة) كما فعله  
جمع من الصحابة رضي الله  
تعالى عنهم وأقرهم الباقون  
ولعظم حرمة الثلاثة وجرح  
عنها بالتغليظ من هذا  
الوجه فقط بخلاف حرم  
المدينة والاحرام ورمضان  
وان كان أفضل من الحرم  
ومحرم الرضاع والمصاهرة  
وبقية الارحام كبنى العم لان  
المدار في ذلك على التوقف

وسياتى ما يتعلق به (قوله فلوروى) الى قوله وقياس ما تقر في المعنى الا قوله ولم يعتمد عليه وحده وقوله كذا قيل  
الى وبالحرمة (قوله او من الحل الخ) أى روى شخص من الحل الخ (قوله على الافصح فيهما) وسبب ذلك لعودهم  
عن القتال في الاول ولو وقع الحج في الثاني معنى (قوله اشعارا بكونه الخ) وكأنه قيل هذا الشهر الذى يكون  
ابداً أول السنة معنى (قوله لا لا تعريف) أى فان تعريفه بالعلمية لا باللام (قوله فالمراد) أى بقول القائل  
خصوصه بالتعريف خصوصه أى اسم هذا الشهر بالوقوع وبالحرم الخ عطف على بالتعريف أى سمو هذا  
الشهر بالحرم دون غيره من الشهور بالتعريف (قوله مع تحريم القتال) أى قبل النسخ (قوله في جميعها)  
أى الاشهر الحرم (قوله لانه أفضاها) لعلمه من حيث المجموع فلا ينافى ان يوم عرفة أفضل من غيره عـ ش  
(قوله من عدها الخ) وهم الكوفيون معنى (قوله والاول الخ) عبارة المعنى وهذا الترتيب الذى ذكره  
المصنف في عد الاشهر الحرم وجعلها من سنتين هو الصواب كما قال المصنف في شرح مسلم اهـ (قوله لتطافر  
الاحاديث) أى تتابعها عـ ش (قوله) أى بالاول من اثنتين من سنتين وان أولها ذو القعدة (قوله فلوندر  
الخ) عبارة المعنى قال ابن دحية و يظهر فائدة الخلاف فيما اذا تدرصومها أى مرتبة فعلى الاول يتسدى أى  
القعدة وعلى الثاني بالحرم اهـ (قوله بدأ بالقعدة) أى فيما اذا تدرصومها بالاول كفى حاشية الزبائدي  
بحثار شيدى زاد عـ ش أما لو أطلق فقال الله على صوم الاشهر الحرم يبدأ بمبائلي ننزه اهـ (قوله بخلاف  
عكسه) بخلاف المعنى عبارة وينبغى أنه لوروى في الشهر الحرام وأصاب في غيره أو عكسه وأجرحه فيها ومات  
في غيرها أو عكسه ان تغلظ الدية كما تقدم في الحرم وغيره كما يؤخذ من كلام ابن المقرئ في ارشاده اهـ ورده  
سم بعد ذكره كلام الارشاد بما نصه وقضيته أى كلام الارشاد عدم التثليث اذا وقع كل من الرمي والاصابة  
خارجا وان وقع الموت فيها ربه هذا يظهر انه يقيد هذا المعنى الذى قاله في قوله وان لم أر من صرح به وقصة  
لان كلام الارشاد ان لم يكن صريحاً فيه كان في معنى الصريح ووقع لبعضهم بحثان الاصابة في غيرها والموت  
فيها تقتضى التغليظ وهو ممنوع فلجرح اهـ (قوله كام وأخت) الى قول المتن والخطا في المعنى الا قوله والذي  
والجوسى والجنين والى قول المتن والافعال في النهاية الا قوله وعليه كثير ون أو الاكثر ون (قوله كام  
وأخت) كان ينبغى كلب وأخ اذال كلام هنا في دية الكامل وأما غيره كالمرأة فسيأتى شيدى (قوله وأقرهم  
الباقون) فكان اجماعا وهذا لا يترك بالاجتهاد بل بالتوفيق من النبى صلى الله عليه وسلم معنى (قوله ولعظم  
حرمة الثلاثة) أى حرم مكثرا لاشهر الحرم ومحرم ذى رحم (قوله من هذا الوجه) أى التثليث (قوله بخلاف  
حرم المدينة الخ) عبارة المعنى وخرج بالحرم الاحرام لان حرمة عارضة مستمرة وبمكتوم المدينة بناء على  
منع الجزاء بقتل سيده وهو الاصح اهـ (قوله من الحرم) أى من الاشهر الحرم (قوله محرم ذو رحم

في الحل الى الحرم ومات فيه وقوله نظير ما مر في صيدا الحرم صريح في انه اذا جرح الصيد في الحل ثم دخل  
الحرم ومات فيه لم يضمن وبه صريح في شرح الروض في محرمات الاحرام فقال فرع لو أرسلت كلبا  
أو سهما من الحل الى صيده فوصل اليه في الحل وتحامل الصيد بنفسه أو بنقل الكلبة الى الحرم ذوات  
فيه لم يضمن ولم يحل أكلها احتياطا لحصول قتله في الحرم نقل ذلك الاخرى اهـ وقضية ذلك انه لو جرح  
انسانا في غير الاشهر الحرم فمات بعد دخول الاشهر الحرم لا تغلظ دية وهو ظاهر كما بحثه الشارح بقوله وهو  
مقتضى الخ لان غاية الامر الخاق الاشهر الحرم بالحرم فباحثه بعضهم من التغليظ في ذلك ممنوع فلجرح (قوله  
وهو مقتضى وان لم أر من صرح به) اعلم ان في الارشاد ما نصه ومثلثة في حرم شهر وكسكة رميا وأصابة اهـ وهو  
مصحح بالاكتفاء في التثليث بوقوع الرمي في الاشهر الحرم وان وقعت الاصابة والموت خارجا عنها بوقوع  
الاصابة فيها وان وقع الرمي والموت خارجا عنها وقضيته عدم التثليث اذا وقع كل من الرمي والاصابة خارجا وان  
وقع الموت فيها ولهذا يظهر انه يقيد هذا المعنى الذى قاله في قوله وان لم أر من صرح به وقصة لان كلام الارشاد  
المذكور ان لم يكن صريحاً فيه كان في معنى الصريح فيمنع قد اعترضه في شرحه حيث قال وسلت عبارة أصله  
بما أوهمته عبارة من تعلق قوله رميا أو اصابة بالاشهر الحرم أيضا وهو خلاف المعروف من اختصاص

مع تراخي حرمة غير رمضان ويفهم من سياق المتن أن المراد محرم وذو رحم



من حيث المحرمية فلا يرد عليه بنت عم هي أم زوجة أو أخت رضاع وخرج بالخطأ ضده فلا يزيد واجبهما بهذه الثلاثة كقضاءهما من التغليب وياتي التغليب بما ذكره التحفيف في غير النفس الكاملة كنفس المرأة والذي والجوسي والجنين والاطراف والمعاني والجراحات بحسب ما يخلف نفس القن (والخطا وان تراث) لاحد هذه الاسباب أي ديتة (فعلى العاقلة) أي بالقاع رعاية لما في المبتدأ من العموم المشابه للشرط (مؤجلة) لما ياتي (٤٥٤) فغلظت من وجه واحد وخففت من وجهين كدنية شبه العمدة (والعمدة) أي ديتة (على الجناني

مؤجلة) لانها قياس بدل المتلفات (وشبه العمدة) أي ديتة (مثلثة على العاقلة مؤجلة) لما ياتي فهو لاخذ شبه من العمدة والخطا لمحق بكل منهما من وجهين يجوز في مؤجلة ومؤجلة الرفع خبرا والاسباب لا ولا يقبل معيب (بمعيب البيع السابق) يانه فيه (و) منه (مريض) فهو من عطف الخاص على العام وان كانت ايسل الجناني كلها كذلك لان الشارع اطاعها فافتضت السلامة ولتعلقها بالذمة وبنائها لكونها محض حق آدمي على المضايقة فارتعاس في الزكاة (الا برضاء) أي المستحق الاهل للتبرع لان الحق له (ويثبت حل الخلفه) عند انكار المستحق له (باهل خبره) أي عدلين منهم فان كان التنازع فيه بعدم موثقه عند المستحق وقد اتخذها بقوله ما أو تصديقه شق جوفها فان بان عدم الجلب غرمها أو أخذ بدلها لخلفه ولو قال الدافع أسقطت عندك فان لم يعرض من يحتمله ردت عليه والا فان أخذت منه بقول الدافع صدق المستحق

من حيث المحرمية) عبارة النهاية والمغنى المحرمين من الرحم اه (قوله من حيث المحرمية) قديقال الذي ينبغي من حيث الرحمة سم أي كسر عن النهاية والمغنى (قوله أو أخت رضاع) عطف على أم زوجة (قوله ضده) أي العمدة وشبهه (قوله و ياتي التغليب الخ) (فرع) الصبي والجنون لو كانا يميزن وقتلا في الاشهر الحرم أو ذارحم محرم فلا ينال الرفعة فيه احتمال ان أظهرهما أنه يغلفا عليهما بالتثنية مخفي وتقدم عن النهاية مثله (قوله والذي) أي مطلقا عند الشارح وفي غير الحرم عند النهاية والمغنى كسمر (قوله والجراحات الخ) أي التي لها الرض مقدور كما نقله سم في حاشيته على شرح المنهج رشدي وقال المغنى ولا تغليب في قتل الجنين بالحرم كما يقتضيه اطلاقهم ولا في الحكومات كإتلافه الزركشي عن تصريح الماوردي اه (قوله بخلاف نفس القن) ليس بقيد فمثل نفسه غير هاعش (قوله لانها قياس الخ) عبارة المغنى كسائر ابدال المتلفات اه (قوله لما ياتي) عبارة المغنى وسيأتي بيان العاقلة والتأجيل والدليل عليه في باب عقب هذا اه (قوله لما ياتي) الى قول المتن والافعال الخ في المغنى (قوله وان كانت الخ) غاية لقول المتن ولا يقبل معيب (قوله كذلك) أي معيبة (قوله اطلقها) أي ابل الدية (قوله بنائها الخ) عطف على تعاقها وقوله على المضايقة متعلق به وقوله لكونه الخ علة مقدمة للمضايقة (قوله) أي حل الخلفه (قوله أي عدلين منهم) وان فقدوا وقف الامر - أي يوجدوا أو يتراضي الخصمان على شيء عش (قوله غرمها) أي قيمتها عش (قوله ردت) وصدق المستحق بلا عيبين منهم اية ومغنى (قوله والا) أي بان مضى زمن يمكن اسقاطها فيه وظاهر ان الاسقاط يمكن في أقل زمن فاعل المراد ان المستحق غاب بها عن الجناني والشهود بخلاف ما اذا استمروا متلازمين لها ثم ادعى ذلك فليراه مع رشدي (قوله صدق الدافع) أي يمينه من اية ومغنى (قوله وان نذر) أي حل الناقه قبلها مغنى (قوله والا فالأغلب) عبارة المغنى وان اختلفت أنواع ابله اخذ من الاكثر فان استوت فمأشأ الدافع اه (قوله فلا تجب عينها) تغريب على قوله أي نوعها وقوله تؤخذ متعلق بقول الماصنف فيها (قوله لا من غالب الخ) عطف على منها في المتن يعني لا يكفي من غالب ابل محله ان لم تكن ابله من ذلك (قوله من غير ذلك) فان كانت ابله من الغالب أخذت منها قطعاً مغنى (قوله لانها ابدال متلف) أي فوجب فيها ابدال الغالب مغنى (قوله هذا) أي تعين نوع ابله اذا وجدت حلبي (قوله وعليه كثير من أو الاكثر من) وهو أوجه وجرى عليه شيخنا في منهجه مغنى (قوله والذي في الروضة كاصلها تخيره الخ) وهذا هو المعتمد

ذلك بالحرم بخلاف الاشهر الحرم لا بد من وقوع الف - حل والزهوق فيها اه ولا يخفى ان جزمه بان المعروف اء بار الفعل والزهوق فيها ياتي قوله وان لم أر من صرح به اذ لا يقال مثل ذلك فيما صرح بخلافه كهلنا فان هذا المعروف تصرح بخلاف المتجه الذي ذكره ثم ينبغي مراجعة ما قال انه المعروف فان عبارة الروض والروضة وغيرهما ليس فيها ما ينافي ما فادته عبارة الارشاد ووقع لبعضهم بحث ان الاصابة في غيرها والموت فيها يقتضي التغليب وهو ممنوع فلا يحرر (قوله من حيث المحرمية) قديقال الذي ينبغي من حيث الرحمة (قوله بخلاف نفس القن) أي لا يأتى فيها التغليب والتحفيف أي بما ذكر من التثنية والتخمين وان تاتي فيها التحفيف بكونها تؤجل على العاقلة كما سيأتي في بابها وهل تؤجل على العاقل عندة من يعقل عنه مراجعة من محله (قوله ولو قال الدافع أسقطت عندك فان لم يعرض من يحتمله ردت عليه) فالصدق المستحق بلا عيبين مرش (قوله والذي في الروضة كاصلها الخ) وهو المعتمد مرش

بمينه أو خبر من صدق الدافع (والاصح اخراؤها قبل خمس سنين) لصدق الاسم عليها وان نذر في غير المستحق على قبولها نهاية (ومن لزمته) الدية من العاقلة أو الجناني (وله ابل فيها) أي نوعها ان اتحدوا الا فالأغلب فلا تجب عينه تؤخذ لا من غالب ابل محله (وقيل) يتعين (من غالب ابل بلده) أو قيلت اذا كانت ابله من غير ذلك لانها ابدال متناف هذا ما جربا عليه هنو عليه كثير من أو الاكثر من والذي في الروضة كاصلها تخيره بين ابله أي ان كانت عليه من غالب ابل محله



فله الاخراج منه وان خالف نوع ابله ويجبر المستحق على قبوله فان كانت ابله معيبة تعين الغالب و رده الزركشي وغيره بان نص الام تعين نوعها سليما وقطع به الماوردي (والا) يكن له ابل (فغالب) بالجر (ابل بلدة) لبلدي ويصح بالضمير أي الحضري (او قبيلة بدوي) لانها بدل متلف وظاهر كلامهم وجوبها من الغالب وان لم يتبين المال الذي لا ابل فيه فحين لا عاقلة له سواء وعليه يلزم الامام دفعها من غالب ابل الناس من غير اعتبار محل مخصوص لان الذي لم يزد ذلك هو جهة الاسلام التي لا تختص (٤٥٥) بمحل وبم الذي ذكرته يندفع بحث

البقيتي تعين القيمة لتعذر الغلب حيث لا اعتبار ببلد بعينها تحكم وجهه اندفاعه أنه لا تعذر ولا تحكم فيما ذكرته كاهو واضح ولو لم يغلب في محله نوع تخير في دفع ما شاء منها (والا) يكن في البلد أو القبيلة ابل بصفة الاجزاء (فاقرب) بالجر (بلاد) أو قبائل الى محل المؤدى ويلزمه النقل ان قربت المسافة وسهل نقلها فان بعدت وعظمت المؤنة في نقلها فالقيمة فان استوى في القرب بحال واختلاف ابلها تخير الدافع وضبط بعضهم البعض مسافة القصر وضبطه الامام بان تزيد مؤنة احضارها على قيمتها في موضع العزة كذا انه قال البلقيني واجزاء على ظاهره متعذر فتعين ادخال الباء على مؤنة ليستقيم المعنى ولو اختلف بحال العاقلة أخذ واجب كل من غالب محله وان كان فيه تشخيص لانها هكذا وجبت ومقربا فصل الشجاج فحين لم يزد الاقل الامر من ما يعلم منه انه لا تعين الا بل بل ان كان الاقل القيمة فالنقد أو

نهاية (قوله فله الاخراج منه) وان كانت ابله اعلی من غالب ابل البلدان نهاية (قوله فان كانت ابله معيبة الخ) لعل هـ ذاعلى ما في المنهاج أما على ما في الروضة فالقياس التخيير بين نوع ابله سليما وغالب ابل بلدة فليتنامل سم عبارة الرشدي هذا راجع لقول المتن ومن لم يزد ابل فله الاخراج منها سواء كان كلام الزركشي انما هو في المتن كما يعلم من كلام غير الشارح وكان على الشارح ان يفيد المتن بالسليمة كما قيد كلام الروضة لئلا يفتى بمقابلته بكلام الزركشي والحاصل ان الزركشي يقول انه متى كانت ابل تعين عليه نوعها وان كانت في نفسه هاهم عيبه ولا يخفى في ظهور وجهه لانه حيث كان المنقول واليه النوع فلا فرق بين كون ابله سليمة وكونها معيبة اذ ليس الواجب من عيبها حتى يفتقر الحال وظاهر انه ينبغي القول بنظره فيما اذا قلنا بما في الروضة من التخيير فتي كان له ابل تخير بين نوعها وبين الغالب سواء كانت ابله سليمة أو معيبة فتأمل اهـ (قوله و رده الزركشي الخ) ضعيف عـ ش ومراً نفعاً عن الرشدي ترجيحاً، وقال الشارح والمغنى والنهاية (قوله لانها بدل) الى قول المتن والمرأة في النهاية الا قوله على المعتمد عندهما قوله خلافا لبعض الاثمة (قوله وظاهر كلامهم الخ) أي حيث قالوا ومن لم يزد ابل فله الاخراج وجهه ما أشار اليه بقوله لان الذي لم يزد ذلك الخ عـ ش (قوله ويلزمه النقل الخ) عبارة المغنى فيلزمه نقلها كقوله كذا الفطر ما لو تباع مؤنة نقلها مع قيمتها أكثر من ثمن المثل ببلد أو قبيلة العدم فانه لا يجب حينئذ نقلها وهذا ما جرى عليه ابن المقرئ وهو أحسن من الضبط بمسافة القصر اهـ (قوله فان بعدت وعظمت المؤنة) لا يخفى ان هذين محترزان لقوله ان قربت المسافة وسهل النقل فالاول محترز الاول والثاني محترزان الثاني فالتناسب عطف عظمت ما ولا بالواو فلعل الواو بمعنى أو وان الالف سقطت من الكتبة رشدي (قوله تخير الدافع) من الجاني أو العاقلة عـ ش (قوله فتعين ادخال الباء على مؤنة) بان يقول بان تزيد مؤنتها وانما كان اجزاءه على ظاهره متعذر الاقتضاء انه اذا لم تزيد مؤنتها كلف احضارها وان زاد مجموع المؤنة وما يدفعه في ثمنها في محل الاحضار على قيمتها بموضع العزة عـ ش (قوله من غالب محله) أي ان لم يكن له ابل كما علم مما مر رشدي (قوله ومقربا فصل الشجاج الخ) غرضهم هذا تقدير المتن بان محل تعين الا بل فحين لم يزد الاقل الامر من رشدي (قوله أو الارش) على القيمة (قوله ولو اعلی) الى قوله وقضية المتن في المغنى الا قوله ومحل الى قولهم (قوله كذلك) أي كسائر ابدال المتلفات يعني عنه قوله أيضا (قوله ومحل) أي جواز العدول بالتراضي (قوله مما ذكر) أي من قدر الواجب الخ (قوله محمول على هذا التفصيل) أي على معلومة الصفة هنا ومجهولتها في الصلح وهذا الحل حسن معنى (قوله حسا) أي بان لم توجد في موضع يجب تحصيلها منه معنى (قوله وهو) أي ذلك الحديث وقوله وهو الخ أي وقضية كلام المصنف تخير الجاني بين الذهب والبراهم وهو

(قوله فان كانت ابله معيبة الخ) لعل هذا على ما في المنهاج اما على ما في الروضة فالقياس التخيير بين نوع ابله سليما وغالب ابل مجله فليتنامل (قوله وضبطه الامام بان تزيد الخ) قضية هذا الضبط مع قوله السابق فان بعدت وعظمت المؤنة في نقلها انه لا يسقط النقل على الضبط الاول بمجرد مسافة القصر بل لا بد معها أن تعظم المؤنة في نقلها ولا على الضبط الثاني بمجرد أن تزيد مؤنة احضارها على قيمتها في موضع العزة بل لا بد مع ذلك ان تعظم المؤنة في نقلها وذلك لان هذا الضبط لضبط البعد ولم يكتف به فيما سبق بل عطف عليه أن تعظم المؤنة في نقلها

الارش تخير الدافع بين النقد والابل (ولا يعدل) عما وجب من الا بل (و لو اعلی) على المعتمد عندهما الا براض من الدافع والمستحق كسائر ابدال المتلفات (و لا الى) قيمة الا براض) منهما أيضا كذلك ومحل ان علمنا قدر الواجب وصغته وسننه وقولهم لا يصح الصلح عن ابل الدية بمحل ان جهل واحد مما ذكر كآفاده تعطيلهم به جهالة مقتضاها كلامهما هنا وفي غيره محمول على هذا التفصيل (ولو عدت) الا بل من الحل الذي يجب تحصيلها منه حسا أو ثمر عا بان وجدت فيه بأكثر من ثمن مثله (فالقديم) الواجب في النفس الكاملة (ألف دينار) أي مثقال ذهباً (أو اثنا عشر ألف درهم) فضة لحديث صحيح فيم هو دال على تعين الذهب على أهله والفضة على أهلها وهو ما علمنا بالجمهور



ولا تغليظها: اعلى الاصح

وقضية المتن أن القديم  
انما يقول ذلك عند الفقد  
وهو كذلك خلافا لبعض  
الائمة (والجديد قيمتها) أي  
الابل بالغتها بالغت يوم وجوب  
التسليم لحديث فيه أيضا  
رواه أبو داود والنسائي وابن  
ماجه ولا يها بدل متلف  
فتعنت قيمتها عند اعوازها  
(بنقد بلدة) أي بغالب نقد  
محل الفقد الواجب تحصيلها  
منه ولو كان به ابل بصفات  
الواجب من التغليظ وغيره  
يوم وجوب التسليم فان  
شأن فيه نقدان خيرا الدافع  
ويجانب مستحق صبر إلى  
وجودها (وان وجد بعض)  
من الواجب (أخذ) الموجود  
(وقمة الباقي) من الغالب  
كما تقر (والمرأة) الحرة  
(والخنثى) المشكل (كنصف  
رجل نفسا وجرا) وأطرافها  
اجتماعا في نفس المرأة وقاسا  
في غيرها ولأن أحكام  
الخنثى مبنية على اليقين  
ويستثنى من أطراف الحلة  
فان فيها أقل الامر من  
دية المرأة والحكومة وكذا  
مذا كبره وشغره اعلى  
تفصيل مبسوط فيه في  
الروضة وغيرها (ويهودى  
ونصراني) له أمان وتحمل  
مناكحة (ثلاث) دية (مسلم)  
نفسا وغيره القضاة عمر  
وعثمان رضي الله تعالى  
عنهما ولم ينكر مع انتشاره  
فيما كان اجتماعا  
٧ قوله فينبغي لكن هكذا  
في النسخ فليجرد اه من  
ههنا في الاصل

وأى الامام معنى (قوله ولا تغليظ) أى بواحد من نحو الحرم والعمد (قوله هنا) أى الدنانير أو الدراهم (قوله  
على الاصح) لأن التغليظ في الابل انما ورد بالسنة والصغلة بزيادة العدد وذلك لا يوجد في الدراهم  
والدنانير وهذا أحدهما الصحيح به على فساد القول القديم معنى (قول المتن والجديد الخ) اقتصر غاية المنهج  
(قوله أى الابل) إلى قول المتن وكذا وثني في المعنى الا قوله حديث فيما لا يها بدل متلف وقوله ومذا كبره  
وقوله وفيه تاويل إلى امان لا أمان له (قوله عند اعوازها) أى عند فقد الابل (قوله أى بغالب نقد مسلم  
الفقد الخ) هل المراد بالمحل المذكور بلدة أو أقرب البلاد إليه حيث فرض فقدها منها بحد وجودها فبهما  
وقد يؤيد الاول ان بلدة هى الاصل ولا معنى لاعتبار غيرها مع وجود شئ فيه سم (قوله بصفات الواجب  
الخ) نعمت ابل (قوله يوم وجوب الخ) متعلق بقيمتها (قوله يوم وجوب الخ) متعلق بغالب (قوله ويجاب  
الخ) عبارة المعنى في شرح وقمة الباقي (تبيينه) محل ذلك ما اذا لم يحمل المستحق فان قال أنا أصبر حتى توجد  
الابل لزم الدافع امتثاله لانها الاصل فان أخذت القيمة ثم وجدت الابل وأراد القيمة ليأخذ الابل لم يجب  
لذلك لانفصال الامر بالانخذ بخلاف ما لو وجدت قبل قبض القيمة فان الابل تتعين كما صرح به مسلم  
وغيره تبعا لنص المختصر اه (قوله الحرة) إلى قول المتن والمذهب في النهاية الا قوله على تفصيل إلى المتن  
وقوله وفيه تاويل إلى امان لا أمان له (قول المتن والخنثى) أى الخرم معنى (قول المتن كنصف رجل الخ) ففي  
قتل المرأة أو الخنثى خطأ عشر بنات مخاض وعشر بنات لبون وهكذا وفي قتل أحدهما عمدا أو شبه عمدا  
خمس عشرة حقة وخمس عشرة جذعة وعشرون خلفة معنى (قوله في غيرها) أى غير النفس ع ش (قوله  
ويستثنى الخ) هذا الاستثناء انما هو مما علم من قوله والمرأة والخنثى من التسوية بينهما في الاحكام والا  
فالذي في المتن انما هو انهما على النصف من الرجل ولو كان غرضه الاستثناء منه لاستثنى كلاما من حلة المرأة  
والخنثى اذ حلة الرجل ليس فيها الا الحكومة وكل من حلت المرأة والخنثى بخالفه رشدي (قوله من اطرافه)  
أى الخنثى المشكل (قوله من دية المرأة والحكومة) أى دية حلتها وتوقف الشئ في تصور كون الدية أقل  
من الحكومة ولا توقف فيه اذ محل كون الحكومة لا تبلغ الدية اذا كانتا من جهة واحدة وهما ليس كذلك  
وانما الدية باعتبار كونه امرأة والحكومة باعتبار كونه رجلا ثم يشترط فيها حيث تنفذ أن لا تبلغ دية الرجل  
أردية نفسه كما لا يخفى رشدي (قوله مذا كبره) فيه تغليب الذكر على الخسيتين (قوله وشغره) أى حرقا  
فرجه (قوله على تفصيل الخ) دفع به ما يوهمه التشبيه من ان فبهما أيضا أقل الامر من دية المرأة  
والحكومة وظاهره انه ليس كذلك فالتشبيه انما هو في مطلق الاستثناء لا في الحكم أيضا كما لا يخفى رشدي  
(قوله وتحمل مناكحته) هذا يفيد ان غالب أهل الذمة الآن انما يضمنون بدية المجوسى لان شرط المناكحة أى  
وهو ان يعلم دخول آثانه في ذلك الدين قبل النسخ والتحرير في غير الاسرائيلى لا يكاد يوجد والله أعلم  
سم على المنهج ع ش ويأتى عن المعنى ما وافقه (قول المتن ثالث مسلم) ففي قتل عمدا أو شبه عمدا عشر  
حقاق وعشر جذعات وثلاثة عشر خلفه وثلاثون في قتل خطا لم يغلط ستة وثلاثون من كل من بنات المخاض  
وبنات لبون وبنات البون والحقاق والجذاع وقال أبو حنيفة دية مسلم وقال مالك نصفها وقال أحمد ان قتل  
عمدا فدية مسلم أو خطا فنصفها (تبيينه) السامرة كاليهودى والصابئة كالنصراني ان لم يكفرهما أهل  
ولا يخفى بعد ذلك ونحالفه مقتضى عبارة غيره كعبارة الروض وشرحهم يمكن جعل العطف المذكور من عطف  
الوصف باعتبار وكأنه قيل فان بعدت بعدا تعظم في المؤنة وهو المضبوط بما ذكره فليتأمل (قول المتن والشرح  
بنقد بلدة) أى بغالب نقد محل الفقد الخ) عبارة ابن عجاون في التصحيح وتقوم الابل التي لو كانت موجودة وجب  
تسليمها فان لم يكن ثم ابل قومت من صنف أقرب البلاد إليهم والاصح اعتبار قيمة موضع الاعواز لو كانت فيه  
ابل اه ويغتهم منه انه لو لم يكن ببلد الجاني ابل لافيما مضى والا لأن وكانت الابل موجودة فيهما مضى بأقرب  
البلاد اليها لكانت قومت من صنف أقرب البلاد بقيمتها فان لم يكن وجد شئ من الابل بأقرب البلاد  
أيضا فينبغي ٧ لكن يشكك أنه أى ابل تعتبر فليجرد (قوله بغالب نقد محل الفقد الواجب تحصيلها منه)



وفيه تاويل أو رد الماردى أنه على النصف أمان لا أمان له فهدر وأمان لا تحمل منا نكتة فديته كدبه مجوسى (ومجوسى) له أمان (ثلاثا عشر) وثلاث خمس انما هو أنسب في اصطلاح أهل الحساب لا يثارهم الاخصر لا الفقهاء (٤٥٧) فلا اعتراض دية (مسلم) وهى سنة أبخرة وثلاثان لقضاء عمر به أيضا

كذلك لان الذى بالنسبة للمجوسى خمس فضاء من كتاب ودين كان حقوا حل ذبيحته ومنا كته وتقريره بالجزية وليس للمجوسى منها الا آخرها فكان فيه خمس دينه وهذه الخمس الديات (وكذا وثني) أى عابد وثن وهو الصنم من حجر وغيره وقيل من غيره فقط وكذا عابد نحو شمس وزندى وغيرهم ممن (له أمان) من اليهود ونحوه رسولاً للمجوسى ودية نساء كل وختاتهم على النصف من رجالهم وراعى هنا التخليط وضده كالمس والمولد بين كلى ونحو مجوسى يلحق بالكتابي أبا كان أو أما واستشكل بما مر في الخنثى من اعتباره أنثى لانه المتيقن ويحجب بانه لا موجب فيه يقينا بوجه يلحقه بالرجل وهما فيه موجب يقينا بلحقه بالاشرف ولا نظر لما فيه مما يلحقه بالانحس لان الاول أقوى بكون الولد يلحق أشرف أبويه غالبا (والمذهب ان من لم تبغ دعوة) نينا صلى الله عليه وسلم الى (الاسلام ان تمسك بدين لم يبدل فدية) نفسه وغيره ادية (دينه) الذى هو نصرانية أو خمس مثلام ثلث دية

ملهما والافكم لا كتابه معنى (قوله وفيما الخ) أى في ذلك القضاء (قول المتن ثلثا عشر مسلم) فنيه عند التخليط حتمان وجدعتان وثلثا خلفه وعند التحقيف بعير وثلث من كل من معنى (قوله وثلاث خمس انما هو أنسب الخ) مبتدأ وخبر (قوله لا الفقهاء) فيما لا يخفى ولذا أقر المبنى الاعتراض فقال (تتبعه) قوله ثلثا عشر أولى من ثلث خمس لان في الثلثين تكريرا وإيضافا للموافق لتصويب أهل الحساب له لونه أنصر اه (قوله ولان الذى) صوابه ولان اليهودى والنصرانى وشيدى أى كما عبر به المفسر (قوله وهذه) دية المجوسى (قوله أى عابد وثن) الى قوله واستشكل في المبنى (قوله وغيره) كخمس وحديد معنى (قوله وزندى) وهو من لا يتحمل دينه معنى (قوله كالمجوسى) بدل من كذا في المتن وفي التشرح وقوله كما مر أى قيل قول المصنف والخطأ الخ (قوله وهما موجب يقينا) وهو ولاية الأشرف سم عس (قول المتن ان تمسك بدين لم يبدل) فنيه أمور ومنها انه لا يخفى ان التبديل غير النسخ ومنها انه هل يكفي في عدم التبديل علم تبديل الأصول فيه نظر ولا يبعد الاكتفاء أخذ من الحاق السامرة والصابئة باليهود والنصارى في حل النكاح حيث وافقوهم في أصل دينهم وان خالفوهم في الفروع ومنها هل يشترط في التبديل تبديل الجميع أم لا فيمنظار وقد يطبق الأكثر بالجميع ومنها هل يطبق التمسك بما لم يبدل التمسك بذلك الدين مع اجتناب المبدل فيه نظر ولا يبعد الا حاق أخذ من نظيره في حل نكاح الكتابيات ومنها طاهر عبارتهم اعتبار تمسكه بنفسه دون تمسك آبائه أى أول أصوله ويحتمل الحاقه بنظيره في النكاح فيعتبر تمسك أول أصوله فليتأمل سم وعبرة عس ويحتمل ان المراد تمسكه من ينسب اليه قبل تبديله كقيل بئله في حل المناكحة والذبيحة اه (قول المتن فديته) أى الدية التى توجبها نحن في أهل دينه لا الدية التى توجبها دينه في القتل كما قد يتوهم اذ لا عبرة بما يوجب دينهم سم (قوله لانه بذلك ثبت نوع عصمة) أى ويكتفى بذلك ولا يشترط فيه أمان منار شيدى (قوله والا يتمسك بدين كذا) بان تمسك بما بدله من دين أو لم يتمسك بشئ بان لم تبغ دعوة نبي أصلاما ينتمى الى نظر وجه هذا الحصر وهلا كان محله ما اذا بلغته دعوة نبي الا أنه لم يتمسك بدينه رشيدى (قوله أو جهل دينه) بان علمنا تمسكه بدين حق ولم نعلم دينه زيادى (قوله أو واجبه) قد يشكل جهل الواجب مع معرفته كنهه مقتضى هذا الصنيع الا ان

هل المراد بالهل المذكور بلده أو أقرب البلاد اليه حيث فرض فقد هاهنا بعد وجودها فنيه ما وقد يؤيد الاول ان بلده هى الأصل ولا معنى لاعتباره غير هاهنا مع عدم وجود شئ فيه (قول المتن ان تمسك بدين لم يبدل) فنيه أمور ومنها انه لا يخفى ان التبديل غير النسخ وقد يغفل فيتوهم انه هو فيستشكل وجود هذا القسم اذ كل دين ينسخ ببعث نبي عليه أفضل الصلاة والسلام ويتكلف تصويره عن تمسك قبل البعث ببقى البها مع ملاحظة تغايرهما لا اشكال ومنها انه هل يكفي في عدم التبديل عدم تبديل الأصول فيه نظر ولا يبعد الاكتفاء آخر من الحاق السامرة والصابئة باليهود والنصارى في حل النكاح حيث وافقوهم في أصل دينهم وان خالفوهم في الفروع ومنها انه هل يشترط في التبديل تبديل الجميع أم لا في نظر وقد يطبق الأكثر بالجميع ومنها انه هل يلحق بالتمسك بما لم يبدل التمسك بذلك الدين مع اجتناب المبدل فيه نظر ولا يبعد الا حاق أخذ من نظيره في حل نكاح الكتابيات ومنها طاهر عبارتهم اعتبار تمسكه بنفسه دون تمسك آبائه أى أول أصوله ويحتمل الحاقه بنظيره من النكاح فيعتبر تمسك أول أصوله فليتأمل (قول المتن فديته) أى الدية التى توجبها نحن في أهل دينه لا الدية التى توجبها دينه في القتل كما قد يتوهم اذ لا عبرة بما يوجب دينهم سم (قوله أو واجبه) قد يستشكل جهل الواجب مع معرفته كنهه مقتضى هذا الصنيع الا ان يصور نحو أن يعلم انه نصرانى ولا يعلم هل واجبه الثابت لانه من فعل مناكحته أو ثلث خمس لانه من لا تحمل مناكحته أو ان يعلم انه نصرانى ولا يعلم اذ كره أو أنثى لنحو طلمع فقد بعد القتل (قوله أو شل هل باقته الخ) فرض هذا التردد المشار اليه



على الاوجه فيهما لان الاصل  
العصمة اذ كل مولود يولد  
على الفطرة فقول الاذرعى  
الاشبه بالمذهب في الاخيرة  
عدم الضمان مردود  
(فكمجوسى) فقيسه دية  
مجوسى

\*(فصل) في الديات الواجبة  
فيما دون النفس من الجروح  
والاعضاء والمعاني تجب  
(في موضحة الرأس) ومنه  
هنا في نحو الوضوء العظم  
الذي خلت أو خال الأذن  
متصلا بها وما انحدر عن  
آخر الرأس الى الرقبة  
(والوجه) ومنه هنا لثم  
أضا ما تحت المقبل من  
اللعين وكان الفرق بين  
ما هنا ثم أن المدار هنا على  
الخطر أو الشرف كما يفهمه  
الفرق الآتى في شرح قوله  
بكرح سائر البدن مع ما هو  
مقرر أن الرأس والوجه  
أشرف ما في البدن وما  
جاور الخطر أو الشريف  
مثله وثم على ما رأس وعلا  
وعلى ما تقع به المواجهة  
وليس بماورهما كذلك  
(لحر) أى من حر (مسلم)  
ذكر معصوم غير جنين  
(خمس أبعرة) أن لم توجب  
قودا أو عني عنه على الأرض  
وفي غيره بحسابه وضابطه  
أن في موضحة كل رهاشمة  
بلايضاح ومنقلته بدونها  
نصف عشر ديتة واقنه سر  
على الاول لأن الحديث  
الصحيح فيه

يصور بخوان يعلم انه نصراني ولا يعلم هل واجبه الثالث لانه من نحل منا كخته أو ثلث خمس لانه من لا تحل  
منا كخته أو يعلم انه نصراني ولا يعلم أذ كره أو أثنى لنحو ظلمت مع فقد بعد القتل سم (قوله على الاوجه  
فنهما) وفاق الشيخ الاسلام والمغنى وخلافه في الاخيرة للنهاية (قوله فقول الاذرعى الخ) وافقه النهاية كما  
مرآ نفا (قول المتن فكمجوسى) قال الزركشى وعلى المذهب يجب فيمن تمسك الآن باليهودية أو النصرانية  
ديت مجوسى لانه لحقه التبديل اه أى اذ لم تحل منا كخته سم \* (تتمه) \* لا يجوز قتل من لم تبلغه الدعوة  
ويقتصر لمن أسلم بدار الحرب ولم يهاجر منها بعد اسلامه وان تمسك لان العصمة بالاسلام مغنى

\*(فصل) في الديات الواجبة فيما دون النفس (قوله في الديات) الى قوله وكان الفرق في المغنى الى  
قوله منه - لالى المتن (قوله والاعضاء) الاولى والاطراف كفى المغنى (قوله ومنه) أى الرأس عش  
(قوله في نحو الوضوء) أى كالأحرام (قوله أو خال الأذن) جع آخر (قوله بها) أى الأذن (قوله وما  
انحدر الخ) أى العظم الذى انحدر الخ (قوله الى الرقبة) وهى مؤخر أصل العنق مختار عش (قوله  
ومنه) أى الوجه (قوله لثم) أى في نحو الوضوء (قوله على الخطر) أى الخوف كابدل عليه عطف  
الشرف عليه باو خلافا لما في جاشية الشيخ رشيدى أى من جعل العطف للتفسير ثم استشكله بأنه انما يكون  
بالواو فالاولى اسقاط الالف (قوله وثم) أى والمدار في نحو الوضوء (قوله على ما رأس الخ) من باب فتح  
عش (قوله أى من حر) يحتمل أن غرضه من هذا تفسير قول المصنف لحر فاللام بمعنى من وهو الذى فهمه  
سم على ج وعقبه بأنه لا حاجة اليه ويحتمل وهو الظاهر أن غرضه منه اثبات قيد آخر وهو أن الموضحة انما  
توجب الخمسة أبعرة اذا صدرت من حر بخلاف ما اذا صدرت من غير فأنما تتعلق بالرقبة لا غير حتى لو لم تف  
بالخمس لم يكن للمجنى عليه غير ما وقت به وهذا ظاهر ما قدمه الشارح كالشهاب ابن حجر في موجب النفس أول  
الباب رشيدى (قوله ذكر) الى قوله ومنارعة البليقنى في المتن الا قوله معصوم والى قوله ولودفع  
في النهاية الا قوله كما يفهمه الى مع ما هو مقرر وقوله ومنارعة البليقنى الى المتن (قوله غير جنين) وأما  
الجنين فان اوضحها لجانى ثم انفصل ميتا بغير الايضاح فغيره نصف عشر غرة وان انفصل ميتا بالايضاح فغيره غرة  
وان انفصل حيا ومات بسبب غير الجنانية فغيره نصف عشر دية وان انفصل حيا ومات بالجنانية فغيره دية كاملة  
ولا تفرد الموضحة هنا ولا فيما مر بارش لانه تبين أن الجنانية على نفس الجنين عش (قول المتن خمسة أبعرة)  
أى مثله اذا كانت عمدا أو شبهة جذع ونصف وحقة ونصف وخلفان مجرى عن الحلبي والمغنى (قوله وفي  
غيره) أى غير الحر المذكور عش أى من المرأة والسكابي وغيرهما مغنى أى من الخنثى ونحو المجوسى  
(قوله بحسابه) أى في موضحة السكابي بغير وثلاثين وفي موضحة المجوسى ونحوه ثلث بغير مغنى زاد الحلبي  
والحنفى والحرمة مسلمة بغير ان ونصف ولكاتبية خمسة أسداس بغير ومجوسية ونحوها سدس بغير اه (قوله  
وضابطه) أى ما يجب في الموضحة والهاشمة والمنقلة (قوله على الاول) يعنى الموضحة (قوله الصحيح) قضية ضنيع  
النهاية والمغنى حيث قال لا خبر في الموضحة خمس من الابل رواه الرمذى وحسنه اه أن الحديث حسن لم يبلغ

بقوله على الاوجه وقوله فقول الاذرعى الخ في صورة الشك المذكور يقتضى انه لو تحقق انه لم تبلغه دعوة نبي  
جزم بأنه لا ضمان اذ لو كان حينئذ يضمن لم يكن للتردد حال الشك معنى لضمانه بكل حال على ذلك التقدير  
وهذا يقتضى أمرين الاول تعيين قول المصنف والمذهب ان من لم تبلغه دعوة نبينا بما اذا بلغت دعوة غيره  
والثانى ان ما ذكره هنا على هذا الذى قررناه يخالف ما ذكره في فصل الغنيمة من باب قسم النقي والغنيمة مما  
حاصله ان من لم تبلغه دعوة نبي مضمون مطلقا خلافا للاذرعى حيث قال وكذا من لم تبلغه الدعوة أصلا أى  
بالنسبة لنبينا صلى الله عليه وسلم ان تمسك بدين حق أى المال الحاصل منه برده عليه ككل حاصل من الذميين  
يرد اليهم والافهوك كرى على ما قاله الاذرعى ويرده ما ياتى في الديات من وجوب دية مجوسى في قتله وهو  
صريح في عصمته فالوجه انه كالذى اه فان حاصل ذلك كما ترى انه معصوم سواء تمسك بدين حق  
أو لا فليتأمل



وغيره يعلم بالقياس عليها ما غير الراس ففي موضعها الحكومة فقط (و) في (هاشم مع ايضاح) ولو بسراية أو نحوها كان هشم بلا ايضاح فأخرج الشق لأخراج العظام أو تقويمه ومنازعة البلقيني فيه غير مضهبة (عشرة) (٤٥٩) رواه البيهقي والدارقطني عن زيد بن ثابت

وهو لا يكون إلا عن توقيف (و) في هاشمة (دونه) أي الايضاح (خمس) لأن للموضحة من العشرة خمسة فتعين الباقي للهاشمة ولو وصلت هاشمة الوجنة الغم أو موضحة قصبة الانف الانف لزم مع حكومة أيضا (وقيل حكومة) لأنه كسر عظم بلا ايضاح (و) في (منقلة) مسبوقة بم (خمس) عشر (اجمعا) (و) في (مامومة ثلث الدينة) تلحق صحيح به ومثاله الدامغة فلا يراد لها حكومة مستتسلا فلا للساورددي ويفرق بينهما وبين ما في خرق الامعاء في الجائفة بان ذلك زيادة على ما يحصل به مسمى الجائفة فوجب لها ما يقابلها وهنا لازيادة على مسمى الدامغة حتى يجبه شيء ولا عبرة بزيادته على مسمى المأمومة لانفرادها مع استلزامها لها باسم خاص بخلافها ثم (ولو أوضع) واحد (فهشم آخر) في محله ولو لم ترانحيا أو عكسه (ونقل ثالث وأم رابع) والمجني عليه كامل (فعلى كل من الثلاثة خمسة) ان لم توجب الموضحة قودا أو عفى عنه على الارش (و) على (الرابع تمام الثلث) وهو ثمانية عشر بعير أو ثلث ولودمغ خامس

رتبة الصحيح فليراجع (قوله وشبهه يعلم الخ) مبتدأ وخبر (قوله اما غير الوجع الخ) أي كالساق والعضد معني (قوله فيه) أي في قوله أو نحوها الخ (قول المتن عشرة) أي من أبعرة قوهي عشر دية الكامل بالحرية وغيرها معني (قوله رواه البيهقي) أي قوله ولودمغ في المعنى الا قوله ويفرق إلى المتن (قوله ولو وصلت الخ) في اسناد الهشم للوجنة والايضاح للقصبة نظر ظاهر والانساب العكس ثم رأيت عبارة المعنى ما نصه ذلوا وصلت الجراحة إلى الغم أو داخل الانف بايضاح من الوجنة أو بكسر قصبة الانف فارش موضحة في الأولى وارث هاشمة في الثانية مع حكومة فيهما اللغو ذل إلى الغم والانف لانها اجنابة أخرى انتهت وهي سالمة مما ذكر سيد (قوله الغم) أي داخله رشدي (قوله لانه كسر عظم الخ) أي فاشبهه كسر سائر العظام معني (قوله مسبوقة بهما) عبارة المعنى مع ايضاح وهشم اه وهي الأولى لمران السابق لبس بشرط (قوله ومثلهما) أي المأمومة الدامغة أي فبها ثلث الدينة فقط عش (قوله فلا يزداد الخ) أي حكومة تخرق غشاء الدماغ معني (قوله لها) أي الدامغة (قوله بينها) أي الدامغة عش (قوله بان ذلك زيادة الخ) ينبغي ان يتأمل فانه انما يتضح لو أنيط الحكم فيما نحن فيه من الشرع صلى الله عليه وسلم بلهف الدامغة ولم ينط به وانما أثبتنا حكمها بالقياس على المأمومة المنصوص عليها كون العرب وضعت لتجاوز المأمومة وخرق الخريطة اسم الدامغة ولم تضع لما يجاوز الجائفة وخرق الامعاء اسم الذي هو محصل فرقه لا يصلح فارقا شرعيا فابتدل سيد عمر (قوله لانفرادها) أي الدامغة وكان الأولى تذكير الضمائر بارجاعها إلى المسمى (قوله لها) أي المأمومة (قوله باسم خاص) متعلق بانفرادها رشدي (قوله بغلافها) أي الزيادة ثم أي في خرق الامعاء في الجائفة (قوله في محله) أي الايضاح (قوله ولو لم ترانحيا الخ) أي واپس تعقيب الهشم للايضاح بشرط وان أوهمه كلام معني (قوله كامل) أي ذكر حر مسلم معني (قول المتن فعلى كل من الثلاثة خمسة الخ) هذا كله اذا لم يمت بما ذكر فان مات منه وجبت دية عليهم بالسوية معني (قوله أو عفى عنه الخ) والا فالواجب القصاص كما صرح به في الحر رعتي لو أراد القصاص في الموضحة وأخذ الارش من الباقيين مكن نص عليه في الام معني (قوله وثالث) أي ثالث بعير (قوله والا) أي وان لم يذف أي وحصل الموت بالسراية فلو حصل الاندمال أو حصل الموت بسبب آخر كخرق فعل على كل من قبل الدامغ ارش جرحه وعليه حكومة كاهو ظاهر وصرح به في العباب سم عبارة الرشدي والحاصل ان انه اذا ذف بالفعول فعليه دية النفس قطعا ويلزم كلام من قبل الدامغ ارش جرحه وان مات بالسراية فعليه دية النفس أيضا والصحيح انها تجب عليهم بالسوية أنجاسا وان لم يمت فعلى الدامغ حكومة اه (قوله السابق) أي قول المستن وهي جرح في المعنى الا قوله واعتبار الحكومة إلى المنزل وإلى قول المتن كبطن في النهاية (قوله السابق تفصيلا) أي الحارصة والنامية والباطنة والمتلاحمة والسمحاق معني (قوله فيؤخذ) بلوا وقبل الخلاء المجمة كذا في النسخ ولعله تحريف من الكتبة وان صوابه بالف قبل الخاء الضمير لعمق الباطنة وانه يوجد جريح فمسلحة ونائب الفاعل ضمير العمق أيضا وألفظ ثلث الواقع بعده والأول اقعد رشدي عبارة المعنى بان كان على رأس موضحة اذا قبس بها الباطنة مثلا عرف ان المقطوع ثلث أو نصف في عمق اللحم اه وهي ظاهرة (قوله وما شئت الخ) أي بان علمت النسبة ثم نسبت فهو غير ما يأتي في المتن كانه عليه ابن قاسم في حواشي المنهج رشدي (قوله والاصح الخ)

(قوله وفي هاشمة الخ) عبارة الروض وان أوضحت أو جرحت بشق أو سرت اليه فحشر اه (قوله ولودمغ خامس) فان ذفف لزمه دية النفس أي ولزم كلام من قبله ارش جرحه (قوله والا) أي وان لم يذف أي وحصل الموت بالسراية فلو حصل الاندمال أو حصل الموت بسبب آخر كخرق فعل على كل من قبل الدامغ ارش جرحه وعليه حكومة كاهو ظاهر وصرح به في العباب فقال ولو خرق خامس خريطة الدماغ لزمته حكومة اه

فان ذفف لزمه دية النفس والا وجبت ديتها أنجاسا عليهم بالسوية وتوزال النظر لتلك الجراحات (والشجاج قبل الموضحة) السابق تفصيلا (ان عرفت نسبتها منها) بان تكون ثم موضحة في قياس عمق الباطنة مثلا فيوجد ثلث عمق الموضحة (وجب قسطا من ارشها) بالنسبة كثلثه في هذا المثال وما شئت فيه يعمل فيه باليقين



والاصح في الروضة انه يعتبر مع ذلك الحكومة ويجب أكثرهما فان استوى باختيار واعتبار الحكومة أولى لانها اصل فيما لا مقدرة له (والا) تعرف نسبتها منها (الحكومة لا تبلغ ارش موضحة كجرح سائر البدن) ولو يتحول ايضاح وهشم وغيرهما فغيره حكومة فقط لانه لم يرد هنا توقيف ولان ما في الرأس والوجه أشد خوارا وشينا فيرتفع يستثنى من ذلك الجائفة كما قال (وفي جائفة ثلث دية) لصاحبها خير صحيح فيه (وهي جرح) ولو بغير حديد (ينفذ الى جوف) باطن محيل للغذاء (٤٦٠) أو الدواء أو طريق للمحيل (كبطن وصدر وثغرة شعر) ويتردد النظر فيما نزل

عن مخرج الحاء المهملة الى هذه الثغرة هل هو من الطريق لانهم يمدونه جوفاً في نحو الصوم أو الاختلاف الجوف هنا ثم كل محتمل والقياس الثاني لانه كبطن الاحليل ثم رأيت الروضة ذكرت ان الواصل الى الحلق جائفة والى الثغرة كذلك وهو يرجع الاول وعليه يفرق بينه وبين باطن المذكور بان هذا طريق محسوس للجوف ولا كذلك ذلك (وجبين) عدل اليه عن قول أصله جبين أي تشبة جنب للعلم بهما بما ذكر معه ما بخلافه فان كون نفوذ جرحه لبطن الدماغ جائفة مما يخفى وزعم ان هذه في حكم الجائفة ولا تسمى جائفة من نوع وكون شجاج الرأى ليس فيها جائفة مخصوص بتصريحهم هناك الواصل لجوف الدماغ من الجبين جائفة (وخاصرة) وورث كما باصلة ومثانة وعبان وهو ما بين الخصية والدير أي كداخلها وكذا لو أدخل دمه شيئا ففرق به جرحا في الباطن كما يأتي ولو نفذت في بطن وخرجت من محل آخر فائقتان قيل

عبارة المغنى هذا ما جرى عليه المصنف تبعاً للمعروف والذي في الروضة وأصلها عن الاصحاب وجوب الاكثر من الحكومة والقسط من الموضحة اه (قوله والاصح في الروضة انه يعتبر الخ) جرى عليه المنهج والروض وشرحه اه (قوله مع ذلك) أي القسط (قوله ويجب أكثرهما) أي القسط والحكومة (قوله لا تبلغ ارش موضحة) ليس قيداً في التشبيه الواقع بعده في المتن كما لا يخفى وان اقتضاء السياق رشدي وعش (قوله فغيره) أي في جرح سائر البدن (قوله هنا) أي في جرح سائر البدن وقوله توقيف أي دليل مغنى (قوله فبغير) أي ما فيها من غيرهما (قوله من ذلك) أي من جرح سائر البدن (قول المتن وفي جائفة) أي وان صغرت مغنى (قوله لصاحبها) نعت دية والضمير للجائفة (قوله فيه) أي في وجوب ثلث دية في جائفة (قوله ولو بغير حديد) أي تكسبه مغنى (قوله باطن) صفة جوف رشدي ويحتمل انه تفسيره (قول المتن كبطن الخ) أي كداخلها مغنى (قول المتن وثغرة الخ) بضم المثناة وفتحين مجمعة ساكنة وهي نفرة بين الترقوتين مغنى (قوله بينه) أي الحلق (قوله ذلك) أي باطن الذكر (قول المتن وجبين) أي داخله بموحدة بعد جيم وهو أحد جانبي الجبهة مغنى (قوله عدل اليه) الى قوله وزعم في المغنى والى قول المتن ولا يختلف في النهاية (قوله مما ذكر الخ) أي من التمثيل بالباطن مغنى (قوله ان هذه) أي الشجعة النافذة لبطن الدماغ (قوله بتصريحهم الخ) عبارة المحرر وفي الجائفة ثلث الدية وهي الجراح حادة النافذة الى جوف كالمأمومة الواصلة الى الدماغ اه سم (قول المتن وخاصرة) من الحصر وهو وسط الانسان مغنى (قوله ومثانة) وهي مجمع البول عش (قوله كداخلها) أي البطن وما بعد رشدي (قوله وكذا لو أدخل الخ) أي فميه ثلث الدية عش (قوله وترد) أي الطائفة الخارج جفمن الطرف الآخر (قوله على المتن) أي على جميع تعريفه للجائفة (قوله وليس في محله الخ) ولان ان تقول هي واردة على المتن مع قطع النظر عما يأتي لان المصنف قال ينفذ الى جوف وهذه نافذة من جوف لاليه الا بالنظر لصورته بما يفتأمل رشدي (قوله بذلك) أي قوله ولو نفذت في بطن وخرجت الخ (قوله فريبا) أي في قوله ولو نفذت من بطن الخ (قوله فان خرق الخ) وان خرب بسكين من كتف ونفذ الى البطن فاجافه فواجبه أرض جائفة وحكومة لجراحة الكتف أو الفخذ غنى وروض مع الاسنى (قوله أولذعت) الى قوله وكان الفرق في المغنى الا قوله ونفذ (قوله أولذعت) أي جائفة نحو البطن (قوله ففيها) أي الخرق والمذع والكسر (قوله مع ذلك) أي ثلث الدية مغنى (قوله كسر هاه) أي كسر الجائفة للضلع لنفوذها منه أي الجائفة من الضلع مغنى (قوله وخرج بالباطل المذكور داخل فم الخ) أي ففيها حكومة فقط عش (قوله داخل فم وأنف وصين) هذه خارجة بوصف الجوف بالباطن وقوله ونفذ وذكر

(قوله ولو يتحول ايضاح وهشم وغيرهما فغيره حكومة فقط الخ) كما قال في الروض ويقتصر فيها أي في الموضحة في البدن (قوله ليس فيها جائفة) انظر مع ما في الهامش عن المحرر الآن راجعاً للجائفة محضاً أي مجردة عن المأمومة والدائمة فليفتأمل (قوله مخصوص بتصريحهم هاهنا الواصل لجوف الدماغ الخ) انظر بيمين يميز هذا الواصل عن المأمومة والدائمة الآن بصور بما اذا لم يصل للخريطة أو يقال تسمى مأمومة وجائفة ثم رأيت عبارة المحرر صرح بخفي هذا فانه قال في الجائفة ثلث الدية وهي الجراحة النافذة الى جوفه كالمأمومة الواصلة الى الدماغ اه (قوله وكذا لو أدخل دمه) كذا من مر (قوله ففرق به جرحاً) سيأتي بهامش الصفحة الآتية عن مختصر الكفاية تفسير الجرح بفساوة المعدة أو الحشوة وهو يقيدان خرق الحشوة بجائفة على

وترد على المتن لان الثانية متعرجة لا واصله للجوف وايش في محله لان المتن لم يعبر بواصلة بل بنافذة وهي تسمى نافذة بل خارج واصلة كما لا يخفى على انه سيصرح بذلك قريباً فان خرق جائفة نحو البطن الامعاء أولذعت كبداً أو طعناً أو كسرت بجائفة جنب الضلع ففيها مع ذلك حكومة بخلاف ما لو كان كسر هاه لنفوذها منه على الوجه لا اتحاد المحل وخرج بالباطن المذكور داخل فم وأنف وعين ونفذ وذكر وكان الفرق بين داخل الورث



وهو المتصل بمحل القعود  
من الآية وداخل الفخذ  
وهو أعلى الورك ان الاول  
مخوف وله اتصال بالخوف  
الاعظم كما صرح به عبارة  
المرور كالوضوء كذلك  
الثاني (ولا يختلف ارض  
موضوعة بكبرها) وصغرها ولا  
يروزها ونحوها ولا يشيها  
وعدمه لان المداوي على اسمها  
(ولو اوضح موضعين) وفي  
نصته موضعين والاولى  
اولى (بينهما) خارجها  
(لحم وجلد قبل او) بينهما  
(أحدهما فوضعتان) مالم  
يتأكل الحاجر أو يزيله  
الجاني أو يخرقه في الباطن  
دون الظاهر على الوجه  
قبل الاندخال وان كانتا  
عندا والازالة خطأ كل وجه  
في الروضة وان اعترض  
لانه قد يغتر في الدوام مالا  
يغتر في الابنة اذا وذلك  
لاختلاف محل البنية فيما  
اذا وجدا دون ما اذا وجد  
أحدهما لانم اتت على  
الموضع كله فلا تظن الصورة  
الذي لها الضعف وتعدد  
الموضعات بتعدد ما ذكر وان  
زادت على دية النفس على  
الاصح (ولو انقسمت موضعتان  
عند او خطأ) أو وشبهه  
عند (أو شملت) بكسر الميم  
أفصح من نفسها (رأساً  
ووجهها فوضعتان)

خارج بقوله بحبل الخ أو طريق المعجل رشدي (قوله وهو) أي الورك (قوله من الآية) بيان لمحل  
القعود (قوله وهو أعلى الورك) أي من جهة الساق والفخذ ما بين الساق والورك كافي حاشية الزيادة  
رشدي (قوله ان الاول مخوف) ينبغي ان يتأمل فان التشرح الذي يستند به الحس قد لا يساعد سدد  
(قوله ولا كذلك الثاني) أي داخل الفخذ برده عليه حيث يخرج بالخوف لا بالباطن المذكور (قول المتن  
ولا يختلف ارض موضوعة بكبرها) (تنبيه) لا يتقيد ذلك بالموضوعة بل بالخاصة كذلك حتى لو غر زفيه مرة  
فوصلت الى الجوف فهي باثنية معني (قوله وصغرها) الى قوله وان كانتا عند في النهاية (قوله ونحوها)  
أي بالشعر معني (قوله والاولى اولى) أي خلوه عن التكرار (قول المتن أو أحدهما) أي لحم فقط أو جلد  
فقط معني (قوله مالم يتأكل) الى قوله وان كانتا عند في المعني (قوله مالم يتأكل الخ) أي وان وجد واحد  
بما ذكر عاد الارشاد الى واحد على الاصح وكان كلاً أو وضع في الابتداء موضعتان معني وعش (قوله  
أو يزيله) كان حقه الجزم (قوله أو يخرقه الخ) عبارة الاسنى والمعني ولو أدخل الحديدة فدخلها من احدهما  
الى الاخرى في الداخل ثم سلها في تعدد الموضعتان فترجم بهما عدم التعدد اه (قوله في الباطن دون  
الظاهر) أي أو عكسه كعلم معاني المتن رشدي (قوله قبل الاندخال) راجع لبتأكل وما عطف عليه عش  
(قوله وان كانتا عند الخ) خلافاً للنهاية والمعني عبارة الاول وان كانتا عندا والازالة خطأ فعليه ارض ثالث  
كما صرح بترجيحه كلام الرافي واعتمده الزركشي وهو المعتمد وان وقع في الروضة الاتحاد (قوله وان كانتا  
الخ) غاية للمعني لا للمعني (قوله وان اعترض) أي ما في الروضة (قوله لانه قد يغتر في الدوام) أي كالازالة  
بما بعد الموضعتين عندا وقوله مالا يغتر في الابتداء أي كسئلة الانقسام الآية آتية (قوله وذلك) راجع  
لما في المتن (قوله فيما اذا وجدا) أي اللحم والجلد (قوله لانها الخ) عليه لقوله دون ما اذا الخ والضمير للعينانية  
(قوله الذي لها الضعف) أي المذكور في المتن (قوله وان زادت) أي أروش الموضعتان (قوله أو شبه عند)  
الى قوله ولو قطع ظاهراً في النهاية الاقوله وان لم تعد الى المتن والى قوله وقد يسلك في المعني الاقوله المذكور  
وقوله وفيهما تكلف (قوله أو شبه عند) أي أو فصلاً وعدواناً (تنبيه) نصب عندا وخطا الماعلى نزع  
الناقص أو على المفعول المطابق نيابة عن المصدر أي موضعتان عندا وخطا معني (قول المتن أو شملت رأساً  
ووجهها) قد يوهم هذا شمول الموضعتين لكل من الرأس والوجه مع انه ليس بقيد فان الحكم كذلك لو اوضح

أحد الوجهين وقد يخالف قول الشارح فان خرقاً متصفاً نفساً نحو البطن الامعاء فبها مع ذلك حكومة الان  
تتمحض كون خرق الحشوة متصفاً بما اذا كان الوصل من منضم موجود كالبدر بخلاف ما اذا كان تابعا  
لايجاف ويناسب ذلك قوله الآتي أو كسر تباعفاً لجنب الضام الخ (قوله مالم يتأكل الخ) في مختصر  
الكفاية لابن النقيب ما نصه فرغ لو اوضحه كل واحد موضعتان ثم تأكل الحاجر بينهما عادت الى واحدة ولم  
كلا منهما نصف ارضها ولو رفع أحدهما الحاجر فبها نصف ارض موضعتان على الآخر ارض موضعتان كلمة اه  
وقوله ولزم كلا نصف ارضها قياس اعتماد شئنا الشهاب الرمي المسطر في الحاشية الآية خلافاً لغيره ارض  
كامل على كل منهما وقوله فعليه نصف ارض موضعتان قياس اعتماد شئنا المذكور خلافه وهو ان عليه ارضا  
كاملاً بل قد يقال القياس ان عليه ارضا كاملاً لانه رفع الحاجر وسع موضعتان لا تخرق بينهما في الحاشية  
الاخرى السفلى واعلم ان هذه غير المذكورة في تلك الحاشية عن شرح الارشاد كالروض وعبر بقوله ولو رفع  
أحد الجانبين الخ لان صورة تلك انهما اشتركا في كل من الموضعتين وعليه بنية كلامنا يدل عليه قولهم  
اتحدت في حق لانه يقسم انهما كانتا متعددة في حقه قبل ذلك ولا يكون كذلك الا اذا كانت الصورة ما ذكر  
فليتأمل اه (قوله أو يخرقه في الباطن الخ) عبارة شرح الروض ولو اوضح موضعين ثم أدخل الحديدة  
ونفذها من احدهما الى الاخرى في الداخل ثم سلها في تعدد الموضعتان في الاصل بل ترجيح أقربهما  
عدم التعدد اه (قوله كبر معني الروضة) والذي صرح بترجيحه كلام الرافي واعتمده الزركشي وهو  
المعتمدان عليه ارشاداً ثالثاً (قوله وان اعترض) المعترض عليه مر



بعض الرأس وبعض الوجه معنى (قوله لا اختلاف الحكم) أي في صورة الانقسام وقوله أو المحل أي في صورة الشمول (قوله في التحسيرة) أي في الشمول للرأس والفتحة (قول المتن ولو وسع موضعته) أي قبل الاندمال عش (قوله وان لم يتحد) أي التوسع مع الايضاح سم (قوله وان لم يتحد عند الخ) خلافاً للنهاية التي توالت معنى (قوله أو وسعها غيره الخ) \* فرع \* لو اشترك اثنان في موضحة وعنى على مال هل يلزم كل واحد أن يرش كل واحد عليهما أو يرش واحد بكلاهما أو يرش كل واحد على نفسه فان عليهما مادية واحدة وجهان أو وجههما الأول كما جرى عليه صاحب الانوار وينفرع على ذلك مال أو وضع موضعين مشتركين فيهما ثم رفع أحدهما الخارج قبل الاندمال فان الموضحة تتحد في حقه فان قلنا بالتعدد فعلى الرفع أرش كامل وعلى غيره أرشان وان قلنا بعدمه لزم الرفع نصف أرش ولزم صلحبه أرش كامل وجرى على هذا ابن المقرئ معنى وقوله كما جرى عليه صاحب الانوار قال سم اعتمد شيخنا الشهاب الرملي أخذاً باطلاق قولهم يتعدد بتعدد الفاعل وقوله فعلى الرفع أرش كامل الخ لا يخفى ان هذا قياس اعتماد شيخنا الشهاب الرملي المتقدم اه وقوله اعتمد شيخنا الخ تقدم في باب كيفية القصاص اعتماداً لنهاية آياه والشارح خلافاً اه (قول المتن فتان) نعم لو كان الموسع مأموراً للموضع أو كان غير مبرز فلا وجه عدم التعدد لانه كالألآه وان لم يصرح حوايه هنا معنى (قوله مطلقاً) أي اتحد عدم امثالاً لا عش (قوله ونقل الخ) عبارة المعنى (تبيين) قوله أو غيره يجوز فيه الرفع أي وسعها غيره وهو ما في المهرر ونقل الخ (قوله عطفاً على الضمير الخ) هذا العطف يجوز فيه شيخنا بن مالك وبين انه وارد في النظم والنثر الصحيح فاي تكلف فيه فضلاً عن ظهوره سم وعش (قوله على حذف مضاف الخ) أي واعطاء اعرابه للمضاف اليه كقوله تعالى واسأل القرية أي أهلها معنى يعني لا تكلف فيه (قوله صورة) أي كافي الايجاب بموضعين وحكما أي كافي الانقسام ومحملاً كافي الشمول لكن في تصور ههنا ممل ولعله لهذا تركه في التفريع الآتي وقوله وفاعلاً أي كافي التوسيع (قوله وغير ذلك) أي كرفع الحائزين بين الجائزين معنى (قوله مالم يرفع الخ) قيد في قوله بينهما لحم وجلد خاصة كاعلم مما مر أن نفاً شديدي (قوله أو يتأكل الخ) أي فتكون حينئذ واحدة عش (قوله الا ان كان من الظاهر والباطن) أي بخلاف الموضحة في ذلك فلا تدخل سكيناً في جائفة غير قولم يقطع شيئاً فلا ضمان ويعزروا في غورها كان قد ظهر عضو

(قوله وان لم يتحد) أي التوسع مع الايضاح (قوله أو وسعها غيره فتان) قال في شرح الارشاد فيما لو ادخما أو أجازا معاً انهما محملاً يلزمهما الارش واحد قال كما قطع به البغوي والماوردي وصوبه البلقيني وعليه بديل قول الروضة لو ادخما برجلان فتأكل الحائزين بين موضعتهما عادتا إلى واحدة وما وقع فيها في محمل آخر عن البغوي مما يخالف هذا وهو انهما في أصلهما من صواب النقل عنه اه وقوله لا يلزمهما الارش واحد اعتمد شيخنا الشهاب الرملي خلافاً وهو وجوب ارشين على كل منهما أرش كامل أخذاً باطلاق قولهم يتعدد بتعدد الفاعل وقضية هذا تفريع مسئلة تأكل الحائز المذكورة عن الروضة على ضعيف ثم قال في شرح الارشاد لو رفع أحداً الجائزين الحائز اتحدت في حقه فعليه نصف أرش وعلى صاحبه أرش كامل اه وهكذا في الروض ولا يخفى ان قياس اعتماد شيخنا الشهاب الرملي المتقدم ان على الرفع أرشاً كاملاً كلاً واشتركا في واحدة ابتداء بل لقائل أن يقول القياس ان عليه ارشين واحد لمشاركته في الايضاح وأخولانه موسع موضحة لغير لان بالرفع يتوسع الايضاح المنسوب الى صاحبه وقد ينظر في قولهم وعلى صاحبه أرش كامل بل الوجهان عليه ارشين لبقاء التعدد في حقه اذ لم يصدر منه ما يقتضي الاتحاد واهل ما لا مبنى على ما تقدم عن البغوي اما على اعتماد شيخنا السابق فيتعين ان عليه ارشين كما يفهم ذلك قولهم اتحدت في حقه فان مفهوم التعدد في حق صلحبه واجباب أرش واحد مع التعدد أي نصف أرش لكل واحدة مبنى على قول البغوي السابق: وحينئذ فقياس ذلك وجوب ثلاثة أرش على الرفع لانه موضع وموسع لموضحة الغير وغاية ما يعتد به عن الغايم النظر الى التوسع انه وقع تبعاً فلم يلتفت اليه وفيه نظر سم (قوله عطفاً على الضمير الخ) هذا العطف يجوز فيه شيخنا بن مالك وبين انه وارد في النظم والنثر الصحيح

لاختلاف الحكم أو المحل  
بمختلف شمولها وجهها وجهها  
أو رأساً وفتحة فواحدة  
لكن مع حكومة في الأخيرة  
(وقيل موضحة) لاتحاد  
الصورة ولان الرأس والوجه  
محل للايضاح فهما كمحل  
واحد (ولو وسع موضعته)  
وان لم يتحد عدماً لانظير  
ما مر عن الروضة (فواحدة  
على الصحيح) كالأولى بها  
ابتداء كذلك (أو) وسعها  
(غيره فتان) مطلقاً لان  
فعله لا يبنى على فعل غيره  
ونقل عن خطب غير عطفاً  
على الضمير المضاف اليه  
موضحة ونصبها على حذف  
مضاف هو موضحة وفيها  
تكلف ظاهر (والجائفة  
كموضحة في التعدد) المذكور  
وعدمه صورة وحكما ومحملاً  
وههنا لا وغير ذلك فلا أجابه  
بمحليين بينهما لحم وجلد  
وانقسمت عمداً وخطأً  
فثانتهان مالم يرفع الحائز  
أو يتأكل كل قبل الاندمال نعم  
لا يجب ديتجائفة على موسع  
جائفة غيره الا ان كان من  
الظاهر والباطن



والا فالحكومة ولو قطع ظاهر في جانب وباطن في آخر ولا جائرة فارشها والافسطة بان ينظر في ثخانة اللحم والجلد ويقسط على المقطوع من الجانبين كذا ذكره وقد يشكك ايجاب الحكومة اولاً والقسطة آخر ويقر (٤٦٣) بان الجائرة من كبش من خرق اللحم والجلد

معاً الى اوهنا وجد قطع في كل فروع لوجود ما يحصل به مسماها بخلافه ثم فانه لم يوجد الا احدهما وهولا يمكن ان يحصل به مسماها فتعنت الحكومة وهل يقال بهذا التفصيل في الموضحة أو يفرق بان ما قبلها له اسماء مخصوصة كاسم فيه الحكومة أو الاكثر على الخلاف السابق وما هنا ليس كذلك ولو أدخل دبره ما خرق به خارجاً الباطن كان جائزاً على الوجه الذي اقتضاه ما مر في الموضحة أن خرق الباطن معتد به حتى يرجع الموضعين الى موضحة واحدة وهذا يندفع ما لبعضهم هنا فتأمل (ولو نفذت من بطن وخرجت من ظهره فثقتان في الاصح) كما قضى به أبو بكر رضي الله عنه اعتباراً بالخارجة بالداخل (ولو أدخل جوفه سنانه طرفان) يعني طعنه به فوصل جوفه والخارج بينهما سليم (فتنتان) فان خرجا من ظهره فاربعة كما علم ذلك كما من قوله كروضة في التعدد (ولا يسقط الارش بالتعام موضحة وجائزة) لانه في مقابلة الجزء الثالث والام الحاصل ولا قود وارش يعود لسان

باطن كالسكبد فغرز السكين فيه فعليه الحكومة (قوله والا) أي بان قطع شيئاً من الظاهر دون الباطن أو بالعكس معنى وروض (قوله ولا جائرة) أي بان يقطع نصف الظاهر من جانب معنى وأسنى (قوله فارشها) أي فعلية أرض جائزة (قوله والا) أي وان لم يكملها (قوله فقسطة) أي قسطاً أرض الجائرة (قوله ويقسط) أي أرض الجناية معنى وأسنى (قوله ايجاب الحكومة أولاً) أي في قوله والا فالحكومة وقوله والقسطة ثانياً أي في قوله والا فقسطة (قوله ويقر) أي بين الاول والثاني (قوله غالباً) لعله احتراز عن نحو قوله الاثنى ولو أدخل دبره الخ (قوله وهنا) أي في الثاني وقوله ثم أي في الاول (قوله لوجود ما يحصل به الخ) أي لو كان القطعان جائزة سم (قوله بهذا التفصيل) أي قوله نعم الخ (قوله ويقر الخ) هذا صريح المغنى وقضية صنيع النهاية (قوله بان ما قبلها) أي ما قبل الموضحة من الشجاج الخمس (قوله ففيه الحكومة) يعني القسط على ما جرى عليه المتأخر وقوله أو الاكثر أي من القسط والحكومة على المعتمد المصحح في الروضة (قوله على الخلاف السابق) أي أن نفي الشجاج التي قبل الموضحة (قوله ولو أدخل دبره) الى قول المتن فتنتان في النهاية الا قوله وهذا الى المتن (قوله على الوجه) وفاقاً لنهاية والمغنى (قوله ان خرق الخ) بيان لما مر (قوله حتى يرجع) أي يرد خرق الباطن (قول المتن ولو نفذت) أي طعنه طعنة نفذت معنى (قول المتن من بطن الخ) أو عكسه أو نفذت من جنب وخرجت من جنب \* (تنبيه) المراد بالبطن والظهر حقيقة تهما الا كل باطن وظاهر لما مر في الغم والذكر وغيرهما معنى (قول المتن فتنتان) وينبغي أخذ من قوله السابق فان خرق جائزة فنعو البطن الامعاء الخ وجوب الحكومة أيضاً ان خرق الامعاء سم وعش (قوله كما قضى به أبو بكر الخ) أي وعرضي الله عنهما ولا يخالف لهما فان كانا كما نقله ابن المنذر معنى (قوله يعني طعنه) والا فالمتن صادق بما اذا أدخله من منفذ أو جائزة مفتوحة قبل رشدي ومعنى أي مع ان هذا لا يسمى الحاقاً (قوله والخارج) الى قوله والتصاق أذن في المغنى (قوله كما علم ذلك) أي قول المتن ولو أدخل الخ وقول الشارح فان خرج الخ (قوله لانه الخ) عبارة المغنى لان مبنى الباب على اتباع الاسم وقد وجد وسواء أبقى شين أم لا اه (قوله في مقابلة الجزء الخ) فوات الجزء ليس بلازم سم على ج أي لانه لا يلزم من الايجاف ازاله جزء بل قد يحصل بمجرد الخرق بخوابة عش (قوله ولا قود وارش) عطف على الارش أي ولا يسقط قود الخ (قوله يعود لسان) أي بنيانه بعد قطع معنى (قوله والتصاق) عطف على عود لسان وهو الى قوله والسن قد منامته عن المغنى والاسنى في باب كيفية القصاص بارض من هذا راجعه (قوله بخلاف معاقبة الخ) أي فانها لا يجب قطعها معنى (قوله التصقت) أي الاذن المعلقة (قوله وذلك) أي وجوب قطع المبانة (قوله معها) أي المبانة (قوله بلا حاجة لعله) الجاران متعلقان بعباد (قوله لم يلحق الخ) أي ذلك اللحم (قوله في غير ذلك) أي كالمعلقة بجدها ونحوها (قوله بخلاف عود المعاني) راجع للمتن

ولا تكاف فيه فضلاء عن ظهوره (قوله ويقر بان الجائرة مركبة) وقد يحمل ما تقدم على ما اذا لم يعرف القسط وأما فرقه ففيه ما فيه (قوله ما يحصل به) أي لو كل القطع في كل (قوله ولو أدخل دبره الخ) عبارة مختصر الكفاية لابن النقيب ما نصه ولو أدخل خشبة أو حديدة في حلقه الى جوفه لم يجب شي سوى التعزير الا أن يخذل شي في الجوف فتجب الحكومة ولو خرق بوصول الخشبة الى الجوف من حلقه أو دبره جزأ من غشاوة المعدة أو الحشوة ففي كونها جائزاً تستوجبان ما لو نفذت كبده وطحا لزمته ثلث الدية وحكومة اه وبه يتضح صورة مسألة الوجهين فان بعض الضعفة غلط في فهمهما فليعرف (قوله فتنتان) ظاهره عدم الزيادة عليهما بخرق نحو الامعاء وهل يجب أيضاً الحكومة بخرقها أخذ من قوله السابق فان خرق جائز فنعو البطن الامعاء ينبغي الوجوب (قوله لانه في مقابلة الجزء الثالث) فوات جزء ليس بلازم (قوله

لانه محض نعمة جديدة والتصاق أذن بعد ابانة جيعها ويجب قطعها أي حيث لم يخش مبيع تيمم كما هو ظاهر بخلاف معلقة بجدة التصقت وذلك لان اللحم وان قل ما انفصل معها ثم عاد بعد انفصالها عن البدن بالكيفية بلا حاجة لعله الذي صار ظاهراً على وجه بدوم لم يلحق بالعقوبة في غير ذلك لان هذا أخفش بخلاف عود المعاني لانه يتبين



فلقول الشارح ولا قود الخ (قوله لا خلل) أي لازوال (قوله سبق) أي قبيل باب كيفية القصاص حيث  
فسر قول المصنف ولم يبينه بقوله بأن صار معلقاً بجملته الخ سم (قوله حتى يجب فيه القود الخ) فلو أخذ كمال  
الدية فالتصقت وثبتت فينبغي استرجاع المأخوذ والاقتصاص على الحكومة أو اقتص فالتصقت وثبتت دون  
أذن الجاني فهل يغرم المجني عليه أرضاً من أذن الجاني أو لافيه نظراً ليراجع سم (قوله ولا ينافيه ما تقر الخ)  
أي قوله بخلاف معلقة بجملته الخ والمنافاة المنفية منشأ توهمها أن عدم وجوب قطعها يتوهم منه أنه ليس لها  
حكم المبانة سم (قوله لأنها) أي المخالفة المقررة (قوله لعدم وجوب إزالتها) أي بعد التصاقها (قوله لأنها  
لم تصر الخ) أنه لعدم وجوب الإزالة (قوله فلا شيء فيها) أي حيث قطع قاطع تلك الجملدة المعلقة نهى بها سم  
(قوله بخلاف التصاق ما بقي الخ) عبارة فغيره وأما التصاقها وقطعها فلا ينافي قبل الإبانة فيسقط القصاص والدية  
عن الأول ووجهها على الثاني والمجني عليه حكومة على الجاني أولاً سم (قوله على الأول) أي الجاني أولاً  
(قوله على الثاني) أي قاطعها بعد التصاقها سم (قوله نعم لو قطعها الخ) هذا الاستدراك مع الفرق الآتي  
انما يحتاج إليه على تفرقه المتقدمة بين الأذن المبانة والأذن المعلقة بجملته وأما على ما اقتضاه كلام الروضة  
وغيرها: فلا يحتاج اليه لهذا أطلق في الروضة تشبيه السن بالأذن وكذا في الروض ولم يتعبه شارحه  
فليتأمل ثم رأيت القاضي الخ فالحشي قال قوله نعم لو قطعها الخ عبارة الروض وشرحه وان تعلق بغيره فاعادها

تنبه سبق أن المعلق بجملته حكم المبان) كان مراده أن ذلك سبق في قول المصنف قبل باب كيفية القصاص أو  
قطع بعض مارن أو أذن ولا يشترط وجوب القصاص في الأصح فإنه فسر قوله ولم يبينه بقوله بأن صار معلقاً بجملته اه  
وقوله ولا ينافيه ما تقر الخ الخ بقوله بخلاف معلقة بجملته التصقت والمنافاة المتوهمه منشأ توهمها أن عدم  
قاطعها يتوهم منه أنه ليس لها حكم المبان (قوله في التنبه حتى يجب فيه القود أوكال الدية) فلو أخذ كمال الدية  
فالتصقت وثبتت فينبغي استرجاع المأخوذ والاقتصاص على الحكومة أو اقتص فالتصقت وثبتت دون أذن  
الجاني فهل يغرم المجني عليه أرضاً من أذن الجاني أو لافيه نظراً ليراجع سم (قوله حتى يجب فيه القود) قال فيما سبق  
وإذا اقتص في المعلق بجملته قطع من الجاني اليها ثم يسئل أهل الخبرة في الأصح من إبقاء أو ترك اه (قوله أما  
بالنسبة للقود أو الدية) أي قطع قاطع تلك الجملدة المعلقة نهى بها (قوله بخلاف التصاق الخ) في شرحه  
للإرشاد ما نصه أما التصاقها وقطعها مرة ثانية قبل الإبانة وان لم يبق معلقاً بجملته فإنه يسقط القصاص  
والدية عن الأول كما اقتضاه كلام الشيخين لأن بقاءه مما سكا بعض البدن يقضي بأن القضاء أقرب إلى عوده  
لحكمه الأول من الصاق المبان بالكلمة ووجهها على الثاني لذلك أيضاً والمجني عليه حكومة على الجاني  
أولاً كالأقضاء إذا تامل تسقط الدية وتجب الحكومة ويفرق بينه وبين نحو موضعته انتملت بان الاسم لم  
يزل بالانتمال بخلافهنا فاندفع قول الشارح هو الجورجى وهذا أولى من الموضعته بعدم السقوط اه وفي  
شرح البهجة ما وافقه (قوله فإنه بوجوب حكومة على الأول الخ) عبارة الروض في باب قصاص الأطراف  
فرع التصاق الأذن بعد الإبانة لا يسقط القصاص والدية ولا بوجبه أي ما ذكر من القصاص والدية قطعها  
مرة ثانية وأما أي وأما التصاقها وقطعها مرة ثانية قبل الإبانة قبل العكس أي فيسقط القصاص والدية عن الأول  
ووجهها على الثاني اه وقوله نعم لو قطعها فتعلق بغيره الخ عبارة الروض وشرحه في هـ الباب وان قطعها  
فتعلق بغيره فاعادها عبارة الأصل ثم عادت وثبتت فحكومة تلزمه لادبائهم انما يجب بالإبانة ولم توجد اه  
إذا علمت ذلك علمت استواء الأذن والسن في أنه إذا لم بينهما الجاني الأول بان بقيت الأذن معلقة بجملته والسن  
معلقة بغيره ثم ثبتا لم يجب على الجاني الأول غير الحكومة فتوجب تشديس كل ما ذكره الشارح من الاستدراك  
والفرق بقوله نعم الخ وقوله في الفرق فإن فيها الدية كما تقرره يقال عليه انما فيها الدية على الجاني الثاني  
والكلام بالنسبة للجاني الأول وهو لا يجب عليه إلا الحكومة كما في السن بالنسبة للجاني الأول الذي هو المراد  
في هذا الاستدراك فليتأمل فإن أراد بقوله فإن فيها الدية كما تقرره نظيراً ما استدركه في السن لقوله ثم عادت  
وثبتت فليتأمل (قوله وقوداً أو دية على الثاني) أي قاطعها بعد التصاقها.

ان لا خلل (تنبيه) سبق ان  
المعلق بجملته حكم المبان  
حتى يجب فيه القود أو كمال  
الدية ولا ينافيه ما تقر في  
الأذن المعلقة بجملته لأنها  
بالنسبة لعدم وجوب إزالتها  
لا غير لانها لم تصر اجنبية  
عن البدن بالكلمة أما بالنسبة  
للقود أو الدية فلا شيء فيها  
بخلاف التصاق ما بقي منها غير  
الجملدة فإنه بوجوب حكومة  
على الأول وقوداً أو دية على  
الثاني والسن كالأذن فيما  
تقرر نعم لو قطعها فتعلق  
بغيره ثم أعادها وثبتت  
وجب فيها حكومة لادبائهم  
لعدم إبانتهما ويفرق بينهما  
وبين الأذن المعلقة بجملته  
فإن فيها الدية كما تقرره بان  
عرق السن من أجزائها  
التي هي ثابتاتها فلم يفتق  
انتمالها بخلاف الجملدة



(والذهب أن في) قطع أو قلع (الاذنين دية) كدية نفس المجنى عليه وكذا في كل ما يأتي (لاحكومة) لخبر فيه (و) في (بعض) ويصح من منهما  
أومن أحدهما (بقسطه) ففي واحدة نصف دية وفي بعضها بنسبتها إليها بالمساحة (ولو أيسها) بالجنسية (فدية) فيهما لإبطاله فغتهما  
المقصودة من دفع الهوام لزال الاحساس (وفي قول حكومة) لبقاء جمع الصوت ومنع (٤٦٥) دخول الماء وهما مقصودان أيضا ويرد

بان الأولى أقوى وأكدر  
فكانا بالنسبة إليها كالتابعين  
(ولو قطع بأستين) وإن كان  
يسهها أصليا (لحكومة)  
كقطع يد سلاء أو جفن أو  
أنف استخشف ولا ينافيه  
ما من قطع صحيحة بيباسة  
لان ملحق القود الثمائل  
وهما متماثلان كما مر  
(وفي قول دية) لازالة تدينك  
المنفعتين العظيمةتين ولو  
أوضح مع قطع الاذن وجبت  
دية وصحة أيضا إذا لم يتبع  
مقدر مقدر عضوا آخر  
(وفي) ازالة جرم (كل عين)  
صحيحة (نصف دية) اجاعا  
لخبر جميع فيه (ولو) هي  
(عين) أخفش أو أعشى أو  
(أحول) وهو من عينه خال  
دون بصره (وأعش) وهو  
من يسيل دمه غالباً مع  
ضعف بصره (وأعور) وهو  
فاقد ضوء إحدى عينيه لبقاء  
أصل المنفعة في السكل وقيل  
في عين الأعور كل الدية لان  
صليته التي عطلها بمنزلة  
عيني غيره قبل قضية كلام  
المتان العوراء فهادية  
وأنه يصح أن يقال في الأعور  
في كل عين له نصف دية مع  
أنه ليس له الأعين واحدة  
انتهى ويرد منع ذلك لانه لم  
يقل ولولا عور بل ولوعين  
أعور والمبادر من هذه

عبارة الأصل ثم عادت ونبتت فحكومة تلزمه لاديه لانها انما يجب بالابانة ولم توجد اه اذا علمت ذلك علمت  
استواء الاذن والسن في انه اذا لم بينهما الجاني الاول بان بقيت الاذن معلقة بجلد والسن معلقة بعرق ثم نبتا  
لم يجب على الجاني الاول غير الحكومة وحيت تشد شكل ما ذكره الشارع من الاستدراك والفرق بقوله نعم  
الحق وقوله في الفرق فان فيها الدية كما تقررو ويقال عليه انما فيها الدية على الجاني الثاني والكلام بالنسبة  
للجاني الاول وهو لا يجب عليه الا الحكومة كفي السن بالنسبة للجاني الاول الذي هو المراد في هذا الاستدراك  
فليتأمل فان أراد بقوله فان فيه الدية كما تقررو ما اذا لم تثبت لم يكن نظيره ما استدركه في السن لقوله ثم عادت  
ونبتت فليتأمل سيدعمر (قول المتن والمذهب الح) شروع في ابانة الطرف ومقدر البدل من الاضياء ستة عشر  
عضواً وانما سرد هالك اذن عين جفن أنف شفة لسان سن على يد رجل حيلة ذكر أثنان  
اليان شفران جلد ثم ما وجد فيه الدية منها وهو ثنار كاليد في الواحد منه نصفها أو ثلاث كالأنف  
فثانها أو رباي كالاجفان فرعها لاز ياد على ذلك وفي البعض من كل منها بقسطه لان ما وجب فيه الدية  
وجب في بعضه بقسطه مغنى (قوله في قطع أو قلع) الى قوله قيل قضيت في المغنى الا قوله ومنع دخول الماء وقوله  
اذ لا يتبع الى المتن والى قوله وينافى في الآفة في النهاية (قول المتن دية) أى سواء كان صاحبها مسيماً أو  
أصمهما ينفى مغنى (قوله كدية نفس المجنى عليه) وهي مختلفة كما تقدم عش (قوله وكذا الح) عبارة المغنى  
تنبيه المراد بالدية هنا وفيما يأتي من نظائر دية من جنس عليه اه (قوله ويصح رفعه) اقتصر عليه  
المغنى وبعض بالرفع من الاذن فقسطه أى المقطوع ويقدر بالمساحة \* (تنبيه) \* شمل قوله بعض ما لو  
قطع أحدهما ودلوقه بعض البعض من أحدهما اه (قوله منهم الح) صفة بعض (قوله ومن أحدهما)  
الاولى التأييد بنسبته أى البعض المقطوع اليها أى الاذن (قوله بالمساحة) بان تعرف نسبة المقطوع من  
الباقى بالمساحة اذ لا طريق اخر فتهاسوا هاهنا فان كان نصفه مثلاً قطع من أذن الجاني نصفه فالمساحة هنا توصل  
الى معرفة الجزئية بخلافها فيما مر في الموضحة فانها توصل فيه الى معرفة مقدار الجرح من كونه قيراطاً أو  
قيراطين مثلاً ووضع من الجاني مقدار هاهنا هاهنا وان توقف الشيخ فيم رشدي (قوله بالجنسية) أى  
علم ما بحيث لو حر كالم تنكر كما مغنى (قوله بان الاولى) وهي دفع الهوام عش (قوله لازالة تدينك المنفعتين)  
أى جمع الصوت ومنع الماء (قوله أيضاً) أى كوجوب دية الاذن (قوله لخبر الح) الاولى العطف كإلى المغنى  
(قوله عين أخفش) وهو من يبصر ليل فقط ويطلق أيضاً على ضيق العين عش (قوله أو أعشى) وهو من  
لا يبصر ليل ولا يبصر نهاراً عش ومغنى (قول المتن عين أحول وأعش) أى والمقلوع الحولاء أو العمشاء  
بدليل التعليل الآتى وهذا بخلاف قوله وأور فان الصورة انه قلع الصفة كإلغى رشدي (قوله دون  
بصره) أى رؤيت (قول المتن وأعور) أى أو أجهر وهو من لا يبصر في الشمس مغنى (قوله لبقاء الح) هذا  
التعليل لا يناسب حكم الأعور كإلغى رشدي (قوله لبقاء أصل المنفعة الح) أى ومقدار المنفعة لا ينظر اليه  
مغنى (قوله وقيل الح) عبارة المغنى واستمرز بذلك عن يقول كإلغى رشدي (قوله لبقاء الح) هذا  
الذهبية تنقل اليها اه (قوله فيه دية) أى نصف دية (قوله فهادية) أى دية عين رشدي (قوله بمنع ذلك)  
أى الاقتضاء (قوله ولولا عور) أى لشخص أعور (قوله من هذه) أى اغفلت ولوعين أعور (قوله على  
الانصاع) وغير الانصاع ضم اليه مع شد العاف مغنى (قوله فضها نصف الدية) الى قوله وينافى في المغنى (قوله  
(قوله ولو أوضح مع قطع الاذن الح) في مالو أوضح مع قطع الاذن اليباسة فهل تسقط حكومتها لانها غير  
مفردة فيتبع ارض الايضاح أخذ من هذا التعليل أو كيف الحال

السليحة لا غير وبان الغاية ليست غاية لكل

( ٥٩ - (شرواني وابن قاسم) - ثامن )

عين بل لعين فقط كما قرروته فتأملوه (وكذا من عينه بياض) على ناطرها أو غيره (لا ينقص) هو يفتح ثم ضم مخلفاً على الانصاع كما مر (الضوء)  
مفعول فضها نصف الدية (فان نقص) بانضبط النقص بالنسبة للصحة (فقسط) منه يجب فيها (فان لم ينضبط) النقص (لحكومة)



وفارقت عين الاعشى بان يبايض هذه نقص الضوء الخلقى ولا كذلك تلك النور ثم لو تولد العمش من آفة أو جناية لم تكمل فيها الدية كما قاله  
جمع ويناقضه في الآفة ما يأتي في (١٦٦) الكلام فتأمل (وفي) قطع أو يبايض (كل جفن) استوصل قطعه وليتنبه له فإنه قد يتخلص مع بقاء

وفارقت عين الاعشى) أى حيث لم تنقص الدية بضعف بصرها عش (قوله ولا كذلك تلك) أى عين  
الاعشى عش عبارة المغنى وعين الاعشى لم ينقص ضوءها عما كان في الأصل اهـ (قوله ويناقضه في الآفة)  
أقول قد يفرق بان المقصود من الحروف حصول كلام مفهوم وهو حاصل مع النقص بالآفة ومن النظر  
ابصار الاشياء وقد نقص سم على ج وشدي وفي النهاية فرق آخر راجعه لسكن في كل من الفرقين بعد (قوله  
ما يأتي الخ) أى من أن الغائت بالآفة لا اعتبار به فجب في دية كاملة نهاية (قوله وفي قطع أو يبايض) الى  
قوله لذهب النطق في النهاية (قوله استوصل قطعه الخ) وفي بعض الجفن الواحد قسطه من الربع فان قطع  
بعضه فتخلص باقية فقصبة كلام الرافعي عدم تكميل الدية معنى (قول المتن ربع دية) وفي قطع المستكشف  
حكومته معنى وروض (قوله على افراده) أى أجزائه (قوله ويندرج فيها حكومة الاهداب) بخلاف مالو  
انقرت الاهداب فان فيها حكومة اذا فسدت منبتها كسائر الشعور والافال تغزى معنى وروض (قوله وفي  
قطع) الى قوله لانها تابعة في المغنى (قول المتن وفي مارن الخ) وفي قطع باقى المقطوع من المارن بجناية أو غيرها  
ولو يجزأ قسطه من الدية بالمساحة وفي شقة اذا لم يذهب منه شيء حكومة وان لم يلبس فان تاكل بالشق بان  
ذهب بعضه وجب قسطه من الدية وفي قطع القصبة وحدها دية منقولة معنى وروض مع الاسنى (قوله وفي  
تعويجه) أى الانف عش (قوله لسا في الاجفان) أى لنظيره وهو ان ما وجب في المركب ينقسم على  
أجزائه عبارة المغنى توزع الدية عليها اهـ (قوله وفي قطع) الى قول المتن ولسان في المغنى (قوله الى  
الشدين) قال الشيخ غير وهو أى الشدين ما يتأتى برتفع عند انطباق الغم عش (قوله نصف من الدية)  
عليه أو سفل رقت أو غلظت صغرت أو كبرت ففي الشقين الدية وفي شقه ما لا ياباة حكومة ولو قطع شقة  
مشقوقة وجبت ديتهمما الحكومة الشق وان قطع بعضهما فلتلق البعض الباقيان وبقيا كقطع  
الجميع وزعت الدية على المقطوع والباقي كما اقتضاه نص الام وصرح به في الانوار وهل تسقط مع قطعهما  
حكومة الشارب أولا وجهان أظهرهما الاول معنى وروض مع الاسنى وقولهما أظهرهما الاول كذا في  
النهاية ثم قال وبقطع مع قطعهما حكومة الشارب وفي الشقة السلام حكومة اهـ (قوله مشقوقة) عبارة  
غير مشقوقة (قوله نقص الخ) ظاهره ولو كان خلقيا عش (قوله منها) أى من ارشها (قوله وفي لسان  
ناطق) الى قوله وكذا لو ولد في النهاية (قوله وفي لسان ناطق) بالاضافة والانسيب ما يأتي لناطق (قول المتن  
ولو لا لكن) وهو من في لسانه لكنه أى عجمت وقوله وأرت وألشع سبق تفسيرهما في باب صلاة الجماعة معنى  
(قول المتن وطفل) عطفه المغنى على الا لكن فقال ولو لسان طفل وان لم ينطق اهـ (قوله على المتمد) وفاقا  
للهاية ونحوه فالظاهر المغنى (قوله وان فقد الذوق) غايه الله لا للمدعى فلا تكرار (قوله كما يأتي) أى في قول  
المتن وفي الكلام دية (قوله سواء أقانا الخ) نعميم للمتن بلا حطة قوله وان فقد ذوقه الخ (قوله أقلنا الذوق  
فيه) وهو الراجح وقوله أو في الخلق وهو ضعيف كإسباتي في شرحه وفي ابطال الذوق دية عش ورشيدى  
(قوله بان فيه الحكومة) أى بان في قطع لسان ناطق فاقد الذوق الحكومة كلسان الانحرس (قوله على انه يأتي)

(قوله وفارقت عين الاعشى بان يبايض هذه نقص الضوء الخلقى ولا كذلك تلك الخ) عبارة شرح الروض  
وغیره الاعشى لم ينقص ضوءها عما كان في الأصل اهـ فمأعنى قولهم في الاعشى مع ضعف بصره الا ان يراد  
مع ضعفه اصالة (قوله ويناقضه في الآفة الخ) أقول قد يفرق بان المقصود من الحروف حصول كلام  
مفهوم وهو حاصل مع النقص بالآفة ومن النظر أيضا الاشبار وقد نقص سم (قوله في المتن كل جفن) قال  
في الروض وفي قطع المستكشف حكومة (قوله في المتن كل شقة الخ) ويسقط مع قطعها حكومة الشارب في  
أوجه الوجهين شرح مر (قوله في المتن ولسان ولو لا لكن الخ) قال في العباب بلا جناية أو بها من غير قطع اهـ

بعضه متى يشبه المستاصل  
(ربع دية) لما فيه من  
الجمال والمنفعة التامة  
وانقسمت على الاربع لان  
ما وجب في المنع من جنس  
ينقسم على افراده (ولو)  
كان (لاعى) وتندرج فيها  
حكومة الاهداب لانها  
تابعة لهما (وفي) قطع أو  
اشلال (مارن) وهو مالان  
من الانف يشتمل على  
طرفين وحجر (دية) نظير  
صحيح فبسه ولو قطع معه  
القصبة دخلت حكومتها في  
دية لانها تابعة بخلاف  
الموجة الحاصلة من قطع  
الاذنين وفي تعويجه حكومة  
كتعويج الرقبة نحو تسويد  
الوجه (وفي كل من طرفيه  
والاجزئان) من الدية ما  
صر في الاجفان (وقيل في  
الخارج حكومة وفيهما دية)  
لان الجمال والمنفعة فيهما  
دونه ويرد بالنسب كاهو  
واضح (وفي) قطع أو اشلال  
(كل شقة) وهي كفى بعض  
نسخ المتن في عرض الوجه  
ان الشدين وفي طوله الى  
ما يستقر الاية (انصف) من  
الدية نظير فب فان كانت  
تقوية نقص منها قدر  
حكومة وفي بعضها بة سطة  
كسائر الاجرام (و) في  
(لسان) ناطق (ولو لا لكن  
وأرت وألشع وطفل) وان

فقد ذوقه على المتمد لذهب النطق الذي فيه الدية وان فقد الذوق كما يأتي سواء أقلنا الذوق فيه أم في الخلق وأما حرم الماوردى  
وصاحب المذهب بان فيه الحكومة فضعيف على أنه يأتي عن الماوردى ما يناقض ذلك (دية) نظير صحيح فيه (وقيل شرط) الوجوب في لسان  
(الطفل) ظهور أثر نطقه بغيره كالمكره



والا فحكومة لعدم تبين سلامته والاصح لافرق أنعبذا بظاهر السلامة كما تجب في يده ورجله وان فقد البطش حالاً ومن ثم لو بلغ أو ان النطق أو التحرر يلزم يظهر أثره تعينت الحكومة وكذا لو ولد أصم فقطع لسانه الذي ظهر منه أمانة النطق لياس منه لانه انما ينطق بما يسمعه (د) في لسان (لاخرس) أصالة أو لعرض (حكومة) لذهب أعظم منافعه نعم ان ذهب بقطعه الذوق وجبت الدية أي ان قلنا ان الذوق في حرمه والا فحكومة أصالة أيضاً يظهر اذلا استتباع حيث تدوي يأتي في الكلام وغيره ما يفهم ذلك وما أفهمه كلام المأوردى الذي نقله عنه ابن الرفعة من وجوب الحكومة فقط نظر الفقد الكلام الذي هو جل منافع ضعيف ومنافض لقوله (٤٦٧) هو وغيره لو أذهب الكلام والذوق

لزم ديتان وجزمه السابق  
آ نقاباً لحكومة نظر الفقد  
الذوق دون فقد الكلام  
(د) في (كل سن) أصلية  
تامة متعوزة نصف عشر  
ديته صاحبها أو قيمته في كل  
سن كذلك (لذ كرم مسلم  
نحوه أبعره) ولانني نصف  
ذلك والذي ثلثه وثلث نصف  
عشر قيمته نظيره نعم ان  
كانت إحدى ثنقيه أقصر  
من الأخرى او ثنيتيه مثل  
رباعيته او أقصر نقص من  
الخمس ما يليق بنقصها  
الغالب طول الثانية على  
الرباعية ولو انتهت صغر  
السن فلم تصلح للمضغ تعينت  
فيها الحكومة ككلو غير لون  
سن أو قلها ما بقيت منفعتها  
والاستئذان العليا متصلة  
بعضهم الرأس فاذا قلع مع  
بعضها شيئاً منه فحكومة  
أيضاً لا تبعية (سواء كسر  
الظاهر منها دون السخ)

أي في شرح ولاخرس حكومة (قوله والا فحكومة) الى قوله أي ان قلنا في المعنى (قوله وكذا لو ولد أصم  
الح) وفاقاً للمعنى وخلافاً لظاهر النهاية تبعاً لجزم الانوار بوجوب الدية في قطع لسان من ولد أصم قال ع ش  
هذا أي ما في الانوار معتمد اه (قوله منه) أي من نطقه (قوله لانه الح) أي الصغير معنى (قوله بما يسمعه)  
أي واذا لم يسمع لم ينطق معنى (قوله أصالة) الى قوله أي ان قلنا في النهاية (قوله أي ان قلنا ان الذوق في  
حرمه) أي اللسان وهو الراجح كما يأتي (قوله والا) أي ولو قلنا ان الذوق في الخلق وهو المر جرح فحكومة أه أي  
لذهب الذوق أيضاً أي كان للسان حكومة (قوله حيث تدوي) أي حين اذ لم يكن الذوق في جرح اللسان (قوله من  
وجوب الحكومة فقط) أي من انه اذا ذهب بقطع لسان الاخرس ذوقه يجب حكومة واحدة مطلقاً سواء قلنا  
الذوق فيه أو في الخلق (قوله وجزمه السابق آ نقاباً) أي المقتضى ان أعظم منافع اللسان الذوق ففي اذهابه  
دية (قوله أصلية) الى قول المتن وفي سن زائدة في النهاية الا قوله قيل الى ويظهر وكذا في المعنى الا قوله  
والاستئذان الى المتن وقوله كاسر (قوله أصلية تامة الح) أي غير مقلقة نهاية تراخي المعنى صغيرة كانت أو كبيرة  
بيضاء أو سوداء اه (قوله أو قيمته) أي أو نصف قيمته صاحبها اذا كان قساً (قوله كذلك) أي أصلية تامة  
الح (قوله ولانني) أي حرة مسلمة نصف ذلك أي بغير ان ونصف ولانني أي نصراني ويهودي ثلثه أي بغير  
وثلاثان ولجوسي ثلث به بغير معنى (قوله مثل رباعيته) والرباعية بوزن الثمانية السن التي بين الثانية والثالث  
مختار ع ش (قوله فلم تصلح) عبارة المعنى الى ان لا يصلح اه (قوله ككلو غير لون سن الح) فان الواجب على  
الجاني فيها الحكومة ع ش (قوله والاستئذان العليا الح) أي وأما السفلى فنبتها للعيان وفيهما الدية كما  
سيأتي سم رشدي (قوله فنون) أي ساكنة (قوله فمجمعة) عبارة المعنى وانجم الخاء ويقال بالجمع اه  
(قوله في الاول) أي فيما كان بادياً في الاصل معنى ورشدي (قوله لانه) أي السخ (قوله نصيبه) أي  
السخ (قوله ككلو اختلف قاعهما) أي بان كسر واحد الظاهر وقاع آخر السخ فتجب للسخ حكومة (قوله  
ان يأتي هذا) أي ما في المتن مع ما في الشارح (قوله كاسر) أي في التنبيه (قوله لبقاع منفعة الجمال وجبس  
الريق) قد تصور ذهاب ما بان يميل السن عن محاذاة الباقي فتحصل فرجة سم (قوله وتظاير الح) عبارة  
المعنى والروض مع الاسنى ولو كسر سنما كسورة واختلف هو وصاحبها في قدر الغائت صدق صاحبها لان  
الاصل عدم فوات الزائدة وان كسر من جمجمة واختلف هو وصاحبها في قدر ما كسر منها صدق الجاني في قدر  
ما كسر بينهما لان الاصل وراء ذمته اه (قوله فاختلف هو) أي الجاني عليه (قوله في الباقي منها) هل المراد

(قوله وكذا من ولد أصم فقطع لسانه الح) في العباب وكذا من تعذر نطقه لاخلل في لسانه بل اكونه ولد  
أصم فلم يحسن النطق لعدم سماعه اه أي تجب ديتته وهو ما جزم به في الانوار وقيل تجب حكومة متوزجة  
الاذرعي والزر كشي وهـ ما وجهان في الروضة وأصلها بالترجيح (قوله والاستئذان العليا) أي وأما السفلى  
فنبتها للعيان وفيهما الدية كما سيأتي (قوله وكقلعهما لو أذهبت الجناية جميع منافعهها) هل يتأتى حيث تدوي  
القصاص اذا أمكن اذهب جميع منافع سن الجاني أيضاً باقلع (قوله لبقاع منفعة الجمال وجبس الريق)  
قد تصور ذهاب ما بان يميل السن عن محاذاة الباقي فتحصل فرجة (قوله فاختلف هو والثاني في الباقي منها

معان أصلها لانه تابع فأنشبه الكف مع الاصابع اما لو كسر الظاهر ثم قلع السخ ولو قبل الاندمال فتجب فيه حكومة ككلو اختلف قاعهما  
ويظهر أن يأتي هـ في قصبة الانف وغيرهما من التوابع السابقة لا تيسر لو قلعهما الا عرفا فعدت فنبتت لم يلزمه الاحكومة كما قال  
المأوردى وكقلعهما لو أذهبت الجناية جميع منافعهها ويصدق فيه المعنى عليه ما لا يعرف الامنة انتهى قيل وتصور بذهب الجميع بعبه  
لبقاع منفعة الجمال وجبس الريق والظاهر ان مراد قائله النزاع في تصور بذهب الكل لاني الحكم لو فرض ذهاب الكل ونظير تصديق المعنى  
عليه فيما ذكره ما لا يجني اثبات على من فاختلف هو والثاني في الباقي منها حال جنابته



فيصدق المجنى عليه بيمينه (وفي سنن زائدة حكومة) والمراد بها الشائبة التي باصله وهي التي تخالف بنيتها بنية الاسنان لا التي من ذهب فان فيها التعزير فقط ولا الزائدة على الغالب (٤٦٨) في الغطرة وهواثنتان وثلاثون لان الاربع فيها حيث كانت على سنن البقية وجوب الارش

من السن لكون الجناية بنحو كسر هاف كسر أحدهما بغيره والآخر الباقي أو من منافعها فهل هي مضبوطة سم أقول ما مر عن المغني والروض أن نفاصير يح في الاول ولكن الافيد التعميم (قوله فيصدق المجنى عليه) أي وان اختلف التوجيه اجمع سم (قوله والمراد) الى قوله اذ الكلام في النهاية والمغني الا قوله حيث كانت على سنن البقية وقوله بل قولهم الى المتن (قوله باصله) أي في الحرر (قوله من ذهب) أي أرفضه ونحوهما مغني (قوله فان فيها التعزير الخ) أي وان ثبت بالأعم واستعدت للمضغ لانها ليست جزءاً من الشخص مغني (قوله ولم تنقص الخ) أخذه من أو نقصت سم (قوله منفعتها) أي من مضغ وغيره مغني (قوله دون بقية المنافع) أي من منفعة الجبال وجبس الطعام والريق مغني (قوله كما مر) أي أن نفاصير شرح أو قلعهابه (قوله فيجب القود) الى قوله فعليه لوقاعها في النهاية وكذا في المغني الا قوله لكن الى أو عادت (قوله اما المتولدة من جناية ثم سقطت الخ) أي بجناية مانية عبارة الروض أي والمغني ولو تزلزلت صحة بجناية ثم سقطت بعد زومه الارش وان ثبتت وعادت الخ وهي صريحة في تصور المسئلة باتحاد الجاني وان السقوط بسبب بجانيته التي تولدت منها الحركة فيلزمه الارش وأما قول الشارح لكن لا يكمل الخ فانما يظهر عند تعدد الجاني بان حركتها الاولى بجناية ثم أسقطها الثاني بجانيته وعلى هـ ذاقوله ففيها الارش أي على من أسقطها بجانيته وهو الثاني لكن قوله أو عادت كما كانت الخ انما تضع في جانب واحد ففي كلامه تشتيت فليتأمل وليراجع سم على ج سيد عمر وأشار الكردى الى الجواب بما نصه قوله اما المتولدة الخ أي ان تحركت صحة بجانيته بان ثم سقطت ففيها الارش على ذلك الجاني لكن ان ضمن الجاني تلك الجناية أو لا لا يكمل ارش السقوط لثلاثا ضعف عليه الغرم اهـ (قوله ثم سقطت) أي أسقطها جان آخر وكان الاولى حذفه لان الكلام فيها اذا أسقطها جان آخر بدليل ما قدمه في المنطوق مع ان في النعير بسقطت ايها انها سقطت بنفسها وليس مراد أو أما قوله أو عادت الخ فظاهر انه معطوف على سقطت وهو غير صحيح بالنظر لما قررناه وانما هو فيما اذا جنى انسان على من فتركت ثم ثبتت وعادت لما كانت ففي كلامه تشتيت كما أشار اليه سم على ج رشدي (قوله تلك الجناية) أي الاولى سيد عمر (قوله ففيها الحكومة) أي على من تولدت من جانيته وقوله لزوم الارش أي لمن تحركت بجانيته سم (قوله فعليه) أي ما اقتضاه كلام الشيخين من لزوم الارش في النقص (قوله لزوم الحكومة) أي كافي الروض سم (قوله ومشي في الانوار الخ) عبارة المغني وان عادت ناقصة المنفعة ففيها ارش كذا في الشرحين والروضة والذي في الانوار لزومه الحكومة لا الارش لان الارش يجب بقلعها كما مر قال وهذا الموضع منزلة القدم في الشرحين والروضة فليتأمل اهـ وقد يجب بان المراد بنقص المنفعة ذهبها بالكابة فلا يخالفه حيث اهـ (قوله ان على الاول حكومة) قال في شرح

الخ هل المراد من السن لكون الجناية بنحو كسر هاف كسر أحدهما بغيره والآخر الباقي أو من منافعها فهل هي مضبوطة معلومة (قوله فيصدق المجنى عليه بيمينه) أي وان اختلف التوجيه اجمع (قوله وهو اثنان وثلاثون الخ) فائدة وجود ما من اسنانه قطعة واحدة ففي قاعها عمدا القود وكذا كسر بعضها ان أمكن المسامحة والا فالدية كان قلعت خطأ عيب أو عمد أو غنى على مال أي ففيها الدية أي دية صاحبها فقط لانه المتيقن مر (قوله ان قلت ولم تنقص) أخذه من نقصت (قوله ففيها الحكومة) قال في شرح الروض كلولم يبق من الجراحة نقص ولا شين (قوله ففيها الحكومة) على من تولدت من جانيته (قوله فنقصه كلام الشيخين لزوم الارش) أي لمن تحركت بجناية (قوله فعليه لوقاعها الخ) لزوم الحكومة كما في الروض كلولم يبق في الجراحة نقص ولا شين (قوله ومشي في الانوار الخ) قال في الانوار بعد ذكره ما نقل عنه وهذا الموضع منزلة القدم في الشرحين والروضة فليتأمل (قوله ان على الاول حكومة) قال في شرح الروض لان الارش يجب بقلعها

لا الحكومة بل قولهم سم الاتي فحسابه يشمل ذلك (وحركة السن) المتولدة من نحو مرض أو كسر (ان قلت) ولم تنقص منفعتها (فكصحة) في وجوب القود أو الدية لبقاء الجال والمنفعة (وان بطلت المنفعة) يعني منفعته المضغ لشدة الحركة مثلاً كما دل عليه السياق اذ الكلام كما ترى في أن الحركة قليلة أو شديدة وذلك انما يتعاق بالمضغ فقط دون بقية المنافع اذ لا يتصور ابطالها كلها على ما مر (حكومة) فقط للشين الحاصل بزوال المنفعة (أو نقصت) بان بقي فيها أصل منفعة المضغ (فلاصح كصحة) فيجب القود أو الدية كما يجب مع ضعف البطش والمشي أما المتولدة من جناية ثم سقطت ففيها الارش لكن لا يكمل ان ضمن تلك الجناية لثلاثا ضعف الغرم في الشيء الواحد أو عادت كما كانت ففيها الحكومة أو نقصت فخصية كلام الشيخين لزوم الارش فعليه لوقاعها أو لزومه حكومة دون حكومة التي تحركت بهم مرض لان النقص الذي فيها قد غرمه الجاني الاول بخلافه في الهرم والمرض ومشي في

الانوار على القول الآخر ان على الاول حكومة وعلى الثاني ارش وهو الاوجه مدر كما تقرر ان الناقصة بنحو مرض في قلعها الارش بجماع بقائه المنفعة المقصودة في كل منهما وجوب حكومة



في تلك دون هذه لا يمنع

القياس كالمظهر (ولو قلع من صغير) أو كبير وذكر الصغير للغالب (لم ينقر فلم تعد) وقت العود (وبان فساد المنبت) بقول خير بن أي أبو صولة لسن يقطع فيه عادة بفساده إلا أن يدعى أنه مادام حيًا فالرجاء بأن وفيه ما فيه (وجوب الأرض) كمن المنقور فان عادت فلاشي إلا أن بقي شين (والأظهر أنه لو مات قبل البيان) له (فلاشي) لأصل رواية الزمة مع أن الظاهر العود ولو بقي ثم لم يحكمه كالمات قبل تمام نباتها (و) الأظهر (أنه لو قلع من منقور فعادت لا يسقط الأرض) لأن العود نعمة جديدة (ولو قلع الأسنان) كلها (فجسده) أي المقلوع فيها حيث كانت كالغالب اثنين وثلاثين مائة وستون مبراً (وفي قول لا يزيد على دية أن اقتصد جان وجنائه) كالصابع ويحجب بأن الدية ثم ينط بالجلية وهناك تنط الأكل من على حيالها فتعين الحساب وهذا الوجه ما من زيادة الحساب بزيادة الأسنان على أن ترجع صاحب الأنوار أن في الزائدة حكومتين على لأنها إذا انقسمت على أربعين مثلاً في ثمانية منها يحكم عليها بالزيادة حتى تغرد بحكومات ومما يؤيد الأول ما من في الموضع من تعدد

الروض لأن الأرض يجب بقلعها سم (قوله في تلك) أي الناقصة بجنايته (قوله دون هذه) أي الناقصة بنحو مرض سم (قوله لا يمنع القياس) أي قياس قلع تلك على قلع هذه في وجوب الأرض (قوله أو كبير) أي قوله ومما يؤيد في المقنى قوله أي أو يوصوله إلى المتن وإلى قوله ومما يؤيد الأول في النهاية لقوله ذلك وقوله كالمات إلى المتن (قول المتن لم ينقر) بمشاة تخنية مضمومة ومثناة ساكنة وغين معجمة معنوعة أي لم تسقط أسنانه وهي راضية التي من شأنها غالباً العود هابعد مقوطها مقنى (قوله قول خير بن) ويحضرهما المجنى عليه من بعدت مساهمة - ما والوقف الأمر إلى تبين فساد عش (قول المتن وجوب الأرض) أي أو القودنهاية ومغنى (قوله فلاشي) هلا وجبت حكومة كالمات يبقى في الجراحة نقص ولا شين ولعل وجه كونها كانت بصدد الانقلاع والعود سم (قوله إلا أن بقي شين) أي فوجب الحكومة مغنى وعش (قوله للمحال) أي من طوعها وعدم مغنى (قوله نعم حكومة) أي لئلا تكون الجناية عليها هدرامع احتمال عدم العود لو عاش عش (قوله كالمات الخ) وإنما يجب القسط لأن لم يتيقن أنه لو عاش لم تكمل ولو قلعهما قبل تمام نباتها آخر انتظرت فان لم تثبت فالدية على الآخر والا فحكومة أكثر من الحكومة الأولى وإن أفسد منبت غير المنقورة آخر بعد قلع غيره لها فليس بحكومة وعلى الأول كذلك حكومة وإن سقطت بلاجناية ثم أفسد شخص منبتاً لم يحكمه حكومة على قياس ما مر لأنه لم يقطع سنام مغنى وأسنى (قول المتن فجسده) أي وإن زادت على دية واتحد الجاني في ثمانية سواء أقلعهما معاً أو مرتباً مغنى (قوله فنبها) خبر مقدم لقوله مائة وقوله اثنين وثلاثين خبر كان سم (قوله كالغالب اثنين وثلاثين) أربع نباتاً وهي الواقعة في مقدم الغم ثنتان من أعلى وثلاث من أسفل ثم أربع وباعيات ثنتان من أعلى وثنتان من أسفل ثم أربع ضوايح كذلك ثم أربع أنياب كذلك ثم اثنا عشر ضرساً وتسعى طواحين ثم أربع فواجد أسنى ومغنى زاد عميرة وفي الغالب لا تثبت أي النواجد إلا بعد البلوغ فمن لا يخرج له شيء منها تكون أسنانه ثمانية وعشرين ومنهم من له اثنان منها فتكون أسنانه ثلاثين اه زاد الجيرى والأول هو الصحيح والثاني هو الاجرود اه (قول المتن وفي قول لا يزيد الخ) هذا كله أن خلقت مفردة كلها والعادة فان خلقت صغيرتين كان في مادية فقط وفي أحدها ما نصفها مغنى ونهاية زاد شيناً وفي بعضها سقط منها اه (قوله ثم) أي في الأصابع (قوله على حيالها) أي انفرادها عش (قوله ما مر) أي في شرح وفي سن زائدة الخ (قوله على أن ترجع الخ) لا موقع للعلاوة عبارة النهاية وترجع الخ (قوله لأنم إذا انقسمت الخ) أي الأسنان رشدي

(قوله في تلك دون هذه) كان المراد مثله في الأنوار عبارة الروض وإن تزلزلت بحصنة بجنايته ثم سقطت لزومه الأرض اه وهو صريح في تصوره المسئلة باتحاد الجاني وإن السقوط بسبب جنيته التي تولدت منها الحركة فيلزمه الأرض وأما قول الشارح لكن لا يكمل الخ فأنما يظهر عند تعدد الجاني بأن حركتها أول جنيته ثم أسقطها الثاني بجنايته مع على هذا قوله ففيها الأرض أي على من أسقطها جانيته وهو الثاني لكن قوله أو عادت كما كانت الخ إنما يتضح في بيان واحد في كلامه نشيت فليتام وليراجع (قوله ولو قلع من صغير لم ينقر فلم تعد) بان فساد المنبت الخ في الروض وإن أفسد منبت غير المنقور آخر أي بعد قلع غيره لها فليس بحكومة في الزام الأول الأرض اه قال في شرحه أي احتمالاً للامام والظاهر كفي البسيط المنع والاقتصار على حكومة اه ثم قال في الروض فان سقطت بلاجناية ثم أفسد شخص منبتاً في الزام الفساد الأرض تردد اه قال في شرحه والظاهر المنع كما مر آنفاً اه (قوله فلاشي) هلا وجبت حكومة (قوله فلاشي) ظاهره أنه لا حكومة أيضاً فان كان كذلك فلعل وجه كونها كانت بصدد الانقلاع والعود (قوله كالمات قبل تمام نباتها) قال في الروض وإن قلعهما قبل تمام أي لنباتها آخر انتظرت فان لم تثبت فالدية على الآخر والا فحكومة أكثر من الأولى اه وقوله فان لم تثبت الخ أن أريد النبات ثالثاً كما هو ظاهر العبارة فقد بطل قول والا فحكومة بطل ينبغي الأرض لأن النبات ثالثاً نعمة جديدة الآن يقال لها كان القلع قبل تمام لم ينبعث ذلك (قوله فنبها) خبر المبتدأ وقوله اثنين وثلاثين خبر كان وقوله مائة مبتدأ

الأرض بتعدد ما وان زادت على دية بل ديات وليس وجهه الإماة فقرر من أنماطة الحكم فيها بالافراد لا الجملة كما هنا (و) في (كل الخ)



بفتح اللام (نصف دية)  
كالأذن (ولا يدخل ارض  
الاسنان) التي علم اوهي  
السفلى أنغرت أم لا (في  
دية اللعين في الاصح)  
لاستقلال كل بنفع وبدل  
واسم خاص وبه فارق الكف  
مع الاصابع ولزوال منبت  
غير المنقرة بالكلية (و) في  
(كل بد نصف دية) تجزئ به  
في أبي داود (ان قطع من  
كف) يعني من كوع كما  
باصاله (فان قطع فوقه  
الحكومة أيضا) لانه ليس  
بتابع اذ لا يشمله اسم اليد  
هنا بخلاف ما بعد الكوع  
لشمول اسم اليد هذان  
اتحد القاطع والافعل  
الثاني وهو القاطع ماعدا  
الاصابع حكومة (و) في  
قطع أو اشلال (كل أصبع)  
عشر دية صاها موزعا  
على أمانه الثلاثة الا اجماع  
فعلى اغلبية ولو زادت الأمان  
على العدد الغالب مع  
التساوي أو نقصت قسط  
الواجب عليها وكذا الاصابع  
كما صرح به شارح هنا  
ويؤيده قولهم لو انقصت  
أصابعه إلى ست متساوية  
قوة وعملا وأخبر أهل الخبرة  
بانها أصلية فلها حكم الأصلية  
فقول الماوردي انما  
يقسم ودية الاصابع عليها  
اذا زادت أو نقصت كافي  
الانامل بل أوجبوا في  
الاصبع الزائدة حكومة  
لان الزائدة من الاصابع  
منسية ومن الانامل غير

(قوله بفتح اللام) الى قوله وكذا الاصابع في النهاية والمغنى (قوله بفتح اللام) عبارة المغنى وهي بفتح لامه  
وكسر هاء واحد اللعين بالفتح اه (قوله عليها) أي اللعين (قوله انغرت) بضم الهمزة وسكون المثناة  
عش أقول والموافق لما صرح في الشرح بكسر الهمزة وتشديد المثناة (قوله وبه) أي بقوله لاستقلال الخ  
فارق أي ما هنالك من الاسنان مع افعل (قوله ولزوال منبت الخ) أي فهو كفساد المنبت أو أبلغ سم على ج  
أي فلا يقال كيف تجب دية غير المنقرة وقد مر انه لاديه فيها وحاصل الجواب ان محل عدم وجوب ديتها عند  
عدم فساد المنبت كما مر في شدي (قوله المنزول كل بد نصف دية) المراد باليد الكف مع الاصابع الخمس  
\* (تنبيه) قال بعض المتأخرين قد يجب في اليد ثلث الدية وذلك فيما لو قطع انسان يمين آخر حال صباه ثم  
يسار حال توليه عنه ثم رجله حال صباه عليه ثانيا فان بذلك فعليه ثلث الدية ليد اليسرى اه وهذا النوع  
لان الثالث انما وجب لاجل ان النفس قامت بثلاث جوارح فوزعت الدية على ذلك لان اليد وجب فيها  
ثلث الدية ثم قال وقد يجب في اليدين بعض الدية كان سلخ جلد شخص فبادر آخر وحيا به مستقرة فقطع يديه  
فالسالم تلزم دية وقاطع يديه تلزم دية ينقص منها ما يخص الجلد الذي كان على اليدين اه وهذا أيضا من نوع  
فانما أوجبنا في اليدين الدية بتمامها وانما نقصنا منها شيئا لاجل ما كان من اليد من لا أنا أوجبنا دون الدية في  
يدين ثنتين مغنى وفي عش بعد ذكر الصورة الاولى عن سم عن عميرة مائة ووجه ذلك ان الصائل  
مات بالسراية من ثلاث جنات ثنتان منها مهران وهما قطع يده الاولى ورجله لانهم جازعنا  
منه ففعال صاها وجبت آل الامر الى الدية سقط ما يقابلهما وجب من الدية ما يقابل اليد التي قطعها  
المصول عليه تعديا وهو ثلث الدية اه (قوله المتان ان قطع) أي اليد والتذكير بتأويلها بالعضو مغنى  
(قوله يعني من كوع) انما نتاج لهذا التعبير ليصح قول المصنف بعده فان قطع فوقه الخ والافعل صحيح  
في نفسه كالا يخفى في شدي (قوله اذ لا يشمله اسم اليد) وجه فارق قصبة الانف والشدي حيث لا يجب  
في الاول شيء مع دية المارن ولا في الثاني شيء مع دية الخلفة عش (قوله هذان اتحد الخ) هو تقييد بقوله  
بخلاف ما بعد الكوع أي من أسفل خلافا لما وقع في بعض عبارات من انه تقييد للمتن لكن كان ينبغي أن  
يقول القطع بدل القاطع ولعله أراد بالقاطع الثاني ما يشمل القاطع الاول وكانه تعدد دية فعله فتأمل  
في شدي عبارة المغنى تنبيه قد يفهم قوله ان قطع من كف انه لا يجب النصف اذا قطع الاصابع وبقي الكف  
لكنه مغرول بقوله بعد وكل أصبع عشرة وانما قيد اليد بذلك رفعا لتوهم احتمال ايجاب الحكومة لاجل  
الكف لا لنقص ان قطع من دونه وهذا اذا خرم من الكف فان قطع الاصابع ثم قطع الكف هو أو غيره بعد  
الانمال أو قبله وجبت الحكومة كافي الست مع السن اه (قوله ماعد الاصابع) أي عما بعد الكوع من  
الكف (قوله عشر دية صاها الخ) ولولم يكن لأصبعه أمل فدية تنقص شيئا لان الاستثناء اذا زال سقط  
معظم منافع اليد مغنى وعميرة (قوله ولو زادت الاأمل الخ) فلوانقسمت أصابع أربع أمانل متساوية  
ففي كل واحد ربع العشر كما صرح به في أصل الروضة ويقاس بهذه النسبة الزائدة على لاربعة والناقصة  
عن الثلاث أصنى ومغنى (قوله قسط الواجب) أي واجب الاصابع وهو العشرة (قوله وكذا الاصابع)  
خلافا لنهاية والمغنى حيث اعتمد ما سذكره الشارح عن الماوردي من انه لو زادت الاصابع أو نقصت لا يسقط  
واجبها بل يجب في الزائدة حكومة (قوله ويؤيده) أي كون الاصابع كالأمانل في التقسيط (قوله فقول  
الماوردي الخ) جرى عليه النهاية والمغنى كما مر آنفا قال السيد عمر يظهر ان كلام الماوردي خرج مخرج  
الغالب اذ الغالب في زائد الاصابع غير ما يخالف الانامل اه (قوله لانه نفسه الخ) أي الماوردي وحاصله  
(قوله ولزوال الخ) أي فهو كفساد المنبت أو أبلغ (قوله ماعد الاصابع) يشمل الكف أيضا بان لقط الاول  
الاصابع كما يشمل ما فوق الكف بان قطع الاول من الكوع (قوله فقول الماوردي الخ) ولو زادت الاصابع  
أو الأمانل عن العدد الغالب مع التساوي أو نقصت قسط واجب الاصبع المار عليها لا واجب الاصابع وعلى  
هذا يحتمل كلام شرح المنهج فلا يخالف هذا ما في شرح الروض عن الماوردي شرح مر



التساوي فساوت الاصابع في ان في الزائد منها حكومة وغيره جزأ من اليد واذا تقر بأن في كل أصبع عشر ديت صاحبه في أصبع الذكر  
الحر المسلم (عشرة أبعرة) في كل (أغلة) (ثلاث العشر) في (أغلة) (نصفها) عملاً بالنقسط الآتي (والرجلان كالدين) في كل  
مأذ كرحي الأامل كما قاله وذلك لا خبر الصحيح به ولو تعددت البدان على الزائدة (٤٧١) لتخوف قصر فاحش ففها الحكومة والاعتراف

الزائدة لا ستوائهم في سائر  
مأبى أو التعارض الآتي  
فهما كيد واحدة ففهما  
القود أو اليد لانهم في  
الاولى أصليتان وفي الثانية  
مشتبهتان ولا مرجح فاعطينا  
حكم الأصلين ونجيب مع  
كل حكومة زيادة الصورة  
وتعرف الأصلية ببطلان أو  
قوته وان انحرفت عن  
سمت الكف أو نقصت  
أصبعها باعتدال فالمعروفة  
الزائدة الا ان زاد بطلانها  
فهى الأصلية فان تغيرت  
احدهما باعتدال والاخرى  
بزيادة أصبع فلا تميز فان  
استوتوا بطلاناً ونقصت  
احدهما وانحرفت الاخرى  
فالمعروفة الأصلية كل واحد  
الزائد كشي أو زاد جرم  
احدهما فهى الأصلية كما  
قاله المساوردي في أصبع  
أو أغلة زائدة وتعرف بفحو  
انحراف عن سمت الأصلية  
كما تقرر حكومة ما في آخر  
السرقة ماله تعلق بذلك  
(و) في قطع أو أسلال  
(حلتها) أي المرأة (ديتها)  
في كل منهما وهي رأس  
التي نصف دية لتوقف  
منفعة الاوضاع عليهما  
وتدخل حكومة بقتة فيها  
(و) في (حلتها) أي الرجل  
ومثله الخنثى على تفصيل

عدم الفرق بين الأامل والاصابع في اشتراط المساواة لان مدار التقسيم ففهما على المساواة كدليل عليه كلامهم  
لا على عدم التميز كما مر حبه المساوردي كردى (قوله التساوي) أي في القوة والعمل (قوله في ان في  
الزائد منها) أي من الأامل ولعل المراد بالزائد هنا الغير المساوي وبمقابلته الآتي المساوي (قوله وغيره) أي  
غير الزائد بالجر وقوله جزأ الخ بالنصب عطف على الزائد منها حكومة (قوله واذا تقرر) الى قوله ولو تعددت في  
المعنى والى التنبيه في النهاية الا قوله وياتى الى المتن (قوله الآتي) في أى محل يأتى عبارة المغنى في عملاً بالنقسط  
واجب الاصبع اه (قوله ما يأتى) وقوله الآتي أى آتفا (قوله ففهما القود أو اليد) أي ففهما معادية  
واحدة وحكومة لكل عش عبارة الروض مع الاسنى فعلى قاطعهما القصاص أو اليد وتجب مع ذلك  
حكومة لزيادة الصورة وفي قطع احدهما نصف دية البدن حكومة لانهم انصف في صورة الكل ولا قصاص  
فيها الا ان يكون للقاطع مثلها انتهت وأقرها سم (قوله في الاولى) أي صورة الاستواء وقوله في الثانية  
أي صورة التعارض (قوله أصليتان) بمنزلة البدن الواحدة سم (قوله فاعطينا) أي المشتبهتان رشدي  
(قوله حكم الأصلين) أي المذكورين قبل اللتين هما كواحدة رشدي وسم (قوله مع كل) أي من  
القود والدية رشدي (قوله عن سمت الكف) أي السمت الذي من حق الكف أن يكون عليه وهو سمت  
الساعد ولو عبر به لسكان أو وضع سيد عمر (قوله فلا تميز) أي يقتضى أصالة احدهما دون الاخرى عش  
(قوله ونقصت الخ) أي أصبعاً أسنى (قوله وانحرفت الخ) أي عن سمت الكف عش (قوله كبرجحه  
الزركشنى) وهو المعتمد نهاية (قوله أو زاد الخ) أي والحال انهما مستويتان بطلاناً عش (قوله وفي  
أصبع الخ) خبر مقدم لقوله حكومة (قوله وفي قطع الخ) الى قوله وهذا قول في المغنى الا قوله على تفصيل الى  
المتن والى قول الشارح ولا يعارضه في النهاية الا التنبيه (قول المتن ديتها) - واء أن هبت منفعة الارضاع أم لا  
أسنى ومغنى (قوله وهي رأس الشدى) قال الامام ولون الحلمة يخالفون الشدى غالباً وحواليها دار على  
لونها وهي من الشدى لانها أسنى وفي المغنى وعش ان هذا التعريف يشمل حلة الرجل اه (قوله  
عليهما) الاولى الافراد (قوله وتدخل الخ) عبارة المغنى والروض مع الاسنى وان قطع باقى الشدى بعد قطع  
الحلمة أو قطعه غيره وجبت فيه حكومة وان قطع مع الحلمة دخلت حكومة في ديتها كالقصص الاصابع  
فان قطعهما مع جلدة الصدر وجبت حكومة الجلدة مع اليد فان وصلت الجراحة الباطن وجب ارض  
الجائفة مع اليد اه (قوله على تفصيل الخ) وهو ان في حلتها الخنثى أقل الامرين من دية حلة المرأة والحكومة  
رشدي (قوله فيها) أي حلتها رجل (قوله ولا تدخل فيها الشدة) أي ففها حكومة أخرى مغنى زاد عش  
قال في الصحاح عن ثعلب الشدة بفتح أولها غير مهموز مثال الترقوة على فعلة فان ضمنت همز وهي  
فعلة اه (قوله لانهما) أي الحلمة والشدة (قوله بخلاف بقية ثدى المرأة مع حلتها) أي فانهما كعضو  
واحد مغنى وأسنى (قوله وعبارة القاموس الخ) أي في تفسير الشدى أراد به اثبات القولين (قوله خاص  
بالمرأة أو عام) خبر وعبارة القاموس أي هذه اللفظة (قوله وعرف) أي القاموس الحلمة بانها الثلول  
(قوله ففهما القود أو اليد الخ) عبارة الروض فعلى قاطعها القصاص أو اليد وتجب مع ذلك حكومة لزيادة  
الصورة وفي احدهما نصف دية البدن ولا قصاص اه وقوله ولا قصاص قال في شرحه الا ان يكون  
للقاطع مثلها (قوله لانهم في الاولى أصليتان) بمنزلة البدن الواحدة (قوله فاعطينا حكم الأصلين) اللتين  
كواحدة (قوله أو نقصت أصبعها) كما أفاده كلام الغاضى شرح الروض (قوله فلا تميز) عند الاكثرين  
شرح الروض

مرت الإشارة اليه (حكومة) لانه ليس فيها غير الجال ولا تدخل فيها الشدة من غير المهز ولو هى ما حو اليها من العم لانها معضوان بخلاف  
بقية ثدى المرأة مع حلتها (تنبيه) قال الرويانى ليس للرجل ثدى وانما هو قطعة لحم في صدره انتهى وهذا قول في اللغة والثاني أنه يسمى  
ثدياً أيضاً وعبارة القاموس خاص بالمرأة أو عام وغيره الحلمة بانها الثلول لى وسط الشدى



و يؤخذ من تعديده الحيلة بالثدي ان القاتل بان الرجل لا يثدي له يقول بانه لا حيلة (وفي قول دية) كالمرأة (وفي الانثيين ديتو كذا ذكر) غير  
أشله ففيم قطعاً واشلالاً لدية للغير الصحيح فيها (ولو) كان الذكر (لصغير وشيخ وعين) لكفاه في نفسه (وحشقة كذا ذكر) ففيها وحدها  
دية لان الاذنة المقصودة منهم اوحدها (٤٧٢) (وبعضها) فيه (بقسطها) لكفال لدية فيها فقسطت على ابعاضها (وقيل من الذكر)

لانه الاصل فان اختل بقطع  
بعضها يجري البول وجب  
الاكثر من قسط الدية  
وحكومة فساد المجسري  
(وكذا حكم) بعض (مارن  
وحل) ففي بعض كل قسطه  
منهما لامن القصبة والثدي  
(وفي الايسين) من الرجل  
وغيره (وهما محل القعود  
الدية) لعظم نفعهما وفي  
بعض أحدهما قسطه من  
النصفان عـرف والا  
لحكومة (وكذا شفراها)  
أي حرفا قرحها المنطقتان  
دليه فيهما قطعاً واشلالاً  
الدية وفي كل نصفها (وكذا  
سلخ جلد) لم يثبت بدله فيه  
دية المساوخ منه فان ثبت  
استردت لانه ليس بمحض  
نعمة جديدة بل ريان العادة  
في نحو الجلد واللحم بذلك  
ولا يعارضه قولهم ان عود  
فلقة من اللسان لا يسقط  
واجبها لانه نعمة جديدة  
وذلك لان اللسان ليس  
جلداً ولا لجلابيل جنس آخر  
لانه مركب من أعصاب  
ونحوها ثم قد ينافي ذلك  
قولهم سائر الاجسام لا  
يسقط واجبها بعودها لانه  
نعمة جديدة الا الافضاء  
وسن غير المتغور رقت  
لانافه لان نحو الجلد هنا  
يأثم كغيره وكلا فضاء

عبارة الثول كزنبور حيلة الثدي (قوله من تعديده) أي القاموس في التعريف بالذكور (قول المتن  
وفي انثيين دية) وفي احدها نصفها سواء اليمنى واليسرى ولومن عين ومجرب وطفل وغيرهم مغني  
وبشترط في وجوب الدية في الانثيين سقوط البيضتين ومجرد قطع جلد في البيضتين لا يوجب الدية سم وعض  
ومغني (قوله غير أشل) الى قوله ولا يعارضه في النهاية والمغني (قوله غير أشل) وأما الذكر الاثني ففيم  
حكومة مغني (قوله واشلالاً) الواو بمعنى أو (قوله فيهما) أي الانثيين والذكر (قول المتن ولو لصغير الخ)  
أي أو خدي مغني (قول المتن وحشقة كذا ذكر) ولو قطع باقي الذكر بعد قطع الحشقة أو قطعه غيره وجبت  
فيه حكومة بخلاف ما اذا قطعه معها فان شق الذكر طويلاً فاجل منفعته وجبت فيه دية كولو ضربه فاشله وان  
تعذر ضربه الجاع به لا الانقباض والانسياط لحكومة لانه ومنفعته باقسان والحلل في غيرهما فلو قطعه قاطع  
بعد ذلك فعليه القصاص أو كمال الدية مغني وروض مع الاسني (قوله منه) أي الذكر (قوله فان  
اختل بقطع بعضها الخ) سكتوا عما لو اخل المجري مع قطع جميع الحشقة فهل يلحق بقطع جميع الذكر فلا  
يجب مع الدية حكومة أو بقطع البعض فتجب يتأمل سيد عمر أقول الظاهر الاول بل يشمله قول المصنف  
وحشقة كذا ذكر (قوله لامن القصبة) المناسب لامن الانف كما في المغني (قول المتن وفي الايسين الدية) وفي  
أحدهما نصفها مغني (قوله وهما محل القعود) عبارة المغني والروض مع الاسني وهما الناتا ن بين  
البدن عند استواء الظهر والفخذ ولا تنظر الى اختلاف القدر الثاني واختلاف النار فيه كاختلافهم في سائر  
الاعضاء ولا يشترط في وجوب الدية بلوغ الحديد الى العظم ولو ثبتا بعد ما قطعاً لم تسقط الدية اهـ (قول المتن  
وكذا شفراها) أي المرأة بضم الشين ولا فرق في ذلك بين الرقعة والقرن أو غيرهما ولا بين البكر وغيرهما فلو  
زال بقطعها البكارة وجب ارشها مع الدية وان قطع للعانة معها أو مع الذكر فديتو حكومة ولو قطعها  
روح موضعها آخر بقطع لحم أو غيره لزم الثاني حكومة مغني وروض مع الاسني (قوله فان ثبت  
استردت) فلو سلخ هذا النابت ففيم دية مر سم (قوله ولا يعارضه) أي قوله فان ثبت الخ وكذا الاشارة في قوله  
الا تقي قد ينافي ذلك (قوله وذلك) أي عدم المعارضة (قوله سائر الاجسام) أي جميعها (قوله والاوجه  
الخ) انه لا عبرته أي فلا يسقط واجبها بعودها وروى عن الروض والمغني الجزم بذلك (قوله كلامهم  
المذكور) أي قولهم سائر الاجسام الخ (قوله وهو نادر) الى الفرع في النهاية (قوله وهو نادر) أي بقاء  
الحياة المستقرة بعد سلخه (قوله واپس منه) أي السلخ تزعج الجلد الخ أي تقطعه يتأمل قصور بهل بصور  
بما اذا أسقه دواء حاراً فتمزع جلده أو قرب منه ناراً فتمزع جلده بلهها أو غير ذلك سيد عمر (قوله ومات)  
الى قوله ونجب الدية في المغني (قوله ومات بسبب آخر) أي أولم يموت أصلاً بان عاش من غير جلد ففيم دية  
فالمتى ليس بقيد مجسري (قوله بان خال) فيجب على الجاني القصاص لانه أرهق روحه وعلى السالخ الدية  
مغني (قوله أو خرو السالخ الخ) عبارة المغني تبينه بكونه لوهم انه لا يتصور خوارق لامن غير وليس مراد بل  
يتصور منه أيضاً بان تكون إحدى الجنائتين عمداً والاخرى خطأ أو شبه عمد فان الاصح انهما لا تتداخلان

(قوله في المتن وفي الانثيين دية) يشترط في وجوبها في الانثيين سقوط البيضتين ومجرد قطع جلد في البيضتين  
من غير سقوط البيضتين لا يوجب الدية وانما فسر الشارح المحلى الانثيين بجلد في البيضتين لانه أراد بيان  
المعنى اللغوي ولان الغالب سقوط البيضتين بقطع جلدتهما مر (قوله في المتن وفي الايسين الدية الخ) قال  
في الروض وان ثبتا أي الايمان فلا تسقط الدية كما لو قطعنا ذاك القسم (قوله في المتن وكذا شفراها) أي وان  
ثبتا مر (قوله فان ثبت استردت) فلو سلخ هذا النابت ففيم دية مر (قوله ويتردد النظر الخ) انظره

بخلاف غيره ويتردد النظر في عود الايسين وبعضهما والاوجه انه لا عبرة بكاشله كلامهم المذكور وقيل ما مر في سن  
غير المتغور رانه ان بقي شيز بعد عود الجلد وجبت حكومة متوالا فلا ران بقي فمحاقتة مستقرة وهو نادر وليس من تزعج الجلد بمرارة (و) مات  
بسبب آخر غير السلخ بان (غير السلخ زقته) بعد السلخ أو مات نحو هدم أو خرو السالخ واختلقت الجنائتين عمداً وغيره



والا فالواجب دية النفس وتجب الدية أيضا بقطع الجمين النابتين بحجب سلسلة الظاهر (٤٧٣) كاللين وفي كسر عضوا وترقوة حكومة

ويحط من دية العضو ونحوه  
بعض جرم له مقدار واجب  
جناية غيره \* (فرع) في  
موجب ازالة المنافع وهي  
ثلاثة عشر (في) ازالة  
(العقل) الغريزي والمراد  
به هنا العلم بالسركان  
الضروري الذي به التكليف  
بفحولة (دية) كالتى في  
نفس الجنى عليه وكذا في سائر  
ما مر ويأتى أجمالا لقود  
للاختلاف في محله وان كان  
الاصح عندنا ككثر أهل  
العلم انه في القلب لانية  
وانزال بفساد الدماغ  
لانتقطاع مدده الصالح  
الواصل اليه من القلب فلم  
ينشأوا له حقيقة فالامن  
فساد القلب اما المكتسب  
وهو ما به حسن التصرف  
والخلق فليس حكومة لا تبلغ  
دية الغريزي وكذا بعض  
الاول ان لم ينضب فان  
انضب بالزمن أو بمقابلة  
المنتظم بغيره فالقسا ولو  
وقع عوده وقدره خبير ان  
مدة يعيش بها غالبا تنتظر  
فان مات قبل العود وجبت  
الدية كما في البصر والسمع  
(فان زال يحسح له ارش)  
مقدرا كالموضحة (أو حكومة  
وجبا) أى الدية والارش  
أو الحكومة كالأوضحه  
فذهب سمع (وفي قول  
يدخل الأقل في الأكثر)  
كارش الموضحة وكذا ان  
تساويا كلش الديق كما

اه (قوله والا إلخ) أى بان لم يبق فيه حياة مستقرة أو مات بسبب السخ أو خرد السخ وانحدت الجنايات  
عدا وغيره فانصار ع ش على الصورة الاولى لغلبتها (قوله والا فالواجب إلخ) عبارة المعنى فان مات بسبب  
السخ أو لم يمت ولكن جز السخ رقبته فالواجب جديته النفس ان عني عن العقود اه (قوله وتجب  
الدية أيضا إلخ) وقالا لنهايتي بخلاف المعنى عبارة تنبيه الحكم الثاني على الظاهر في جاني السلسلة فيم حكومة  
وجرى في التنبه على ان فيه دية قبل ولا يعرف لغير اه (قوله أو ترقوة) وزنه افعولة بفتح الفاء وضم اللام  
وهي المقطع الذي بين ثغرة النحر والعاتق من الجانبين ع ش (قوله ويحط من دية العضو إلخ) مراد به هنا  
تقييد وجوب الدية الكاملة فيما مر من الاحرام بان محله اذ لم ينقص منها بعض له ارش مقدر ولم تسبق فيها  
جناية أو الإحاطة من الدية بمقدار ما نقص وواجب الجناية السابقة رشدي عبارة ع ش يعني اذا ذهب من  
العضو الجنى عليه أو نحوه بعض جزء ولو با ش كذا فقصع ذهبت من اليد حيا واجب ذلك الجزء من الدية  
التي ضمن العضو بها وكذا اذا جنى على العضو جناية مضمونة أو لا ثم جنى عليه ثانية فحط عن الجاني الثاني  
قبل ما وجب على الجاني الاول اه (قوله بعض جرم) كذا في النسخ بيا موحدة فعين فساد محجمة ولعله محرق  
عن نقص بثبوت فقتل فساد محجمة كذا في عبارة رشدي \* (فرع) في موجب ازالة المنافع  
(قوله في موجب ازالة المنافع) الى قوله وفي ابطال السمع في النهاية وكذا في المعنى الا قوله والمراد الى الذي به  
وقوله وكذا الى اجماعه وقوله بالبيئة أو بعلم القاضي وقوله لانية الى اما المكتسب (قول المتن في العقل) قدمه  
لانه أشرف المعاني غيره سم وع ش (قوله والمراد به هنا العلم إلخ) انظر السبب الداعي الى تفسيره هنا بالعلم  
دون ما مر في نواقض الوضوء من انه غرزة يتبعها العلم بالضرورة وان عند سلامة الآلات مع ان الذي يزول  
انما هو الغرزة التي يتبعها العلم لانفسه فقط ع ش وقد يقال سببه ان الحق بالنسبة اليها انما هو زوال  
العلم لا الغرزة (قوله الذي به إلخ) صفة الغريزي وقوله بفحولة متعلق بإزالة إلخ (قوله وكذا في سائر  
إلخ) تا كيدنا قدمه في شرح والمذهب ان في الاذنين دية (قوله اجماعا) أى من الامم الا الأربعة فقط  
وهكذا كل موضع يعرفه بالاجماع وأما الاتفاق فقد يستعمل في اتفاق أهل المذهب ع ش (قوله وان كان  
الاصح إلخ) وقيل الدماغ وقيل مشرك بينهما وقيل مسكنه الدماغ وتديره في القلب وسعى عقلانه به قتل  
صاحبه عن التفريط في الماهية المعنى (قوله في القلب) الاولى اسقاط في (قوله لانية) هي قوله تعالى لهم  
قلوب لا يفقهون بها ع ش (قوله لانتقطاع مدده) أى مدد الدماغ والمراد من هذا الكلام بدليل آخره ان  
الدماغ حينما فسد انما ينشأ فساد من فساد القلب فساد القلب ينقطع المدد الذي كان يصل الى الدماغ  
منه فيفسد الدماغ فساد فساد لا يكون الا من فساد القلب فالعقل انما زال في الحقيقة بفساد القلب  
رشدي وفيه تأمل (قوله من القلب) صلة لانتقطاع ع ش ويظهر ان في العبارة قلبا وحققها الى القلب  
منه وهذا أحسن مما عر أنما من الرشدي (قوله وكذا بعض الاول) أى الغريزي ع ش (قوله فان  
انضبط) أى بعض الاول (قوله بالزمن) أى كان يجرى يوما ويقيم يوما وقوله أو بمقابلة المنتظم إلخ بان يقابل  
صواب قوله وفعله بالمثل منهما وتعرف النسبة بينهما معني وع ش (قوله ولو توقع عوده وقدره إلخ) فان  
استبعد ذلك أو لم يقدر والى مدة أخذت الدية في الحال معني (قوله فان مات إلخ) أى فان عاد فلا ضمان كما في  
سبين من لم يشفر معني (قوله كفى البصر والسمع) أى ونحوهما معني (قول المتن أو حكومة) أى كالباضعة  
معني (قول المتن وجبا) فالقطع يديه ورجليه فالعقل لانه ثلاث ديات معني ونهاية (قوله أو الحكومة) أى  
أو الدية والحكومة (قوله كالأوضحه إلخ) الكاف للقياس وقوله كارش الموضحة الكاف فيه للتشبيه (قوله  
وكذا ان تساويا إلخ) وحيث هذا القيل قائل بالتحول مطلقا كما لا يخفى رشدي (قوله وانما تسمع من  
وليه) ظاهره انه لا فرق بين الجنون المتقطع والمطبق في ان الدعوى انما تكون من الولي وينبغي ان المجنى  
مع قول الروض وان نبنا (فرع) في العقل دية إلخ (قوله وانما تسمع من ولية) هذا مع قوله الا ان لانها

(٦٠ - (شروا بن قاسم) - ثامن ) لا يجمع بين واجب الجناية على الحدقة وواجب الضرم ويجاب باتحاد  
المحل هنا يقينا بخلاف ما نحن فيه (ولو ادعى) بالبناء للمفعول لعدم صحة الدعوى من الجنون وانما تسمع من ولية أو للتعامل وحذف العلم به اذ من



الواضح ان المجنون لا يصح ذلك منه بل من وليه فزعم تعين الاول وان الثاني خطاهو الخطا (ز واه) لم تسمع دعواه الا ان كان مثل تلك الجناية مما يزيد عادة والاجل على الاتفاق كالموت (٤٧٤) من ضربة بقلم خفيف واذا سمعت دعواه وانكر الجاني حنجر المجني عليه في غفلته

عليه لو ادعى زمن افاقته سمعت دعواه ثم رأيت سم على جرح بذلك ع ش (قوله بل من وليه) ومنه منصوب  
الحاكم محلي ومغني (قوله واذا سمعت دعواه) أي بان كان تلك الجناية مما يزيد عادة (قوله وانكر  
الجاني) أي ونسبها الى التجاني مغني (قوله صدقها) أي المجني عليه (قوله أو يعلم القاضي) أي المجتهد (قوله  
حلف) أي المجني عليه ع ش (قوله اجماعا) الى قوله بردي المغني الا قوله لانه المدرك الى لان المعرفة والى قول  
المتن وفي ضوء كل عين في النهاية (قوله من سائر الجهات) أي من جميع الجهات الست (قوله وفي كل الاحوال)  
أي من النور والظلمة (قوله والبصر يتوقف) أي الادراك به (قوله على السمع) أي منه (قوله وذلك) أي  
البصر (قوله بردي) خبر وزعم المتكلمين الخ (قوله فوائدها دنيوية) قال سم هذا ممنوع فانه يترتب  
على ادراكها التفكير في مصنوعات الله تعالى البديعة العجيبة المتفاوتة وقد يكون نفس ادراكها طاعة  
كمشاهدة نحو الكعبة والمصنف الى آخر ما ذكر من الامثلة ولا يخفى ان ما ذكره لا يتوجه منعاً على الشارح  
كأن يجر لانهم ما انما ادعيان أكثر متعلقات البصر دنيوية وهذا مما لا يخفى في علم يدعيان جميعها  
دنيوية حتى يتوجه عليها النقص بهذه الجزئيات وشيدي أقول هذا الجواب انما يظهر لو كانا غيراً بأن  
أكثر الخ وأما على ما في نبيجها من التعبير بان أكثر الخ فلا فان معناه المتبادر ان هذه التعلقات الكثيرة  
جميعها فوائدها دنيوية (قوله والاعني الخ) عطف على من خلق الخ ويحتمل على أصم (قوله من الدية) الى  
قوله ويحلف في المغني الا قوله وان أمكن الى فلا شيء وقوله ولا يكفيه الى المتن وقوله أو من غيره وقوله عرف  
أو قال انه (قوله لا تعدد) أي السمع فانه واحد وانما التعدد في منفذ مغني (قوله منه بغيره) أي من الضبط  
بغير المنفذ (قوله ورد بان السمع الخ) فيه ما لا يخفى فتأمل سم أي لان الظاهر من هذا القيل انه مبني على  
ان السمع واحد فلا يتوجه عليه الرد بان السمع واحد وشيدي (قوله بان السمع واحد) أي وانما التعدد في  
منفذه (قوله ويحلف و جواب الدية الخ) عبارة المغني تنبيه لا بد في وجوب الدية من تحقق زواله فلو قال أهل  
الخبرة يعودون زواله مدة لا يستبعد أن يعيش اليها انتظرت فان استبعد ذلك أو لم يقدر والله مدة أخذت  
الدية في الحال وان قالوا لطيفة السمع باقية في مقرها ولكن ارتقت منفذ السمع والسمع باق وجبت فيه حكومة  
ان لم يرج فتقوله لا دية ببقاء السمع فان رجي لم يجز شي أه (قوله حيث لم يشهد الخ) عبارة النهاية حيث  
تحقق زواله فلو قال خبر ان الخ (قوله ولكن اذ في) أي انسد وقوله والا أي بان شهد خبر ان ببقائه الخ  
ع ش (قوله والا الحكومة) أخذ من ذلك انه لو جنى على عينه فصار لا يبصر لكن شهد أهل الخبرة ببقاء  
لطيفة البصر لكن نزل بالجناية ما يمنع من نفوذها لم تجب الدية بل الحكومة وقياس ذلك وجوب الدية في قلع  
العينين حيث لا ن لان فيما زاله ثلاث اللطيفة فليراجع بكشف بكرى سم (قوله دون الدية) أي لا الدية بتمتة  
تثبت جنونه الخ يعلم منه أن الدعوى تتعلق بالولي واليمين بالمجني عليه وتارة تنتفي عنه بان دام جنونه وتارة  
تثبت في حقه بان يقطع (قوله زمن افاقته) ينبغي حينئذ صحت دعواه بل تعينها وقضية العبارة انه لو ادعى  
الولي زمن جنونه اعتد بذلك وحلف هو زمن افاقته (قوله كسائر المعاني) بخلاف سائر الاحرام لا تسقط  
بعودها الا من غير مشغور وسأل الجلد اذا ثبتت الاقضاء اذا التزم مر (قوله فوائدها دنيوية) هذا ممنوع  
فانه يترتب على ادراكها التفكير في مصنوعات الله تعالى البديعة العجيبة المتفاوتة وقد يكون نفس ادراكها  
طاعة كمشاهدة نحو الكعبة والمصنف وقد يترتب على الادراك انقاذ محترم من مهلك الى غير ذلك مما  
لا يحصى وأيضا فمن فوائدها الا بصر مشاهدة ذاته تعالى في الآخرة وفي الدنيا أيضا كوقوعه صلى الله عليه وسلم  
ليه المعراج ولا أجل من ذلك فليتأمل (قوله ورد الخ) فيه ما لا يخفى فتأمل (قوله والا الحكومة) أخذ  
من ذلك انه لو جنى على عينه فصار لا يبصر لكن شهد أهل الخبرة ببقاء لطيفة البصر لكن نزل بالجناية ما يمنع

الى أن يغلب على الظن  
صدقه أو كذبه (فان لم  
يتنظم) بالبينه أو يعلم  
القاضي (قوله وفعله في  
خساراته فله دية) لقيام  
القرينة الظاهرة على  
صدقه (بلا عين) لان ما ثبت  
جنونه والمجنون لا يحلف نعم  
ان كان يحن وقتاويبقى  
وقتلحلف زمن افاقته وان  
انتظما فلا دية الظن كذبه  
وحلف الجاني لاحتمال  
أنهما صدرا اتفاقاً أو عادة  
وزد ديتيه كسائر المعاني  
بعوده وخرج بزواله نقصه  
فيحلف مدعيه اذ لا يعلم الا  
منه (وفي) ابطال (السمع  
دية) اجماعاً ولانه أشرف  
الحواس حتى من البصر  
عند أكثر الفقهاء لانه  
المدرك للشرع الذي به  
التكليف وكفى بهذا تميراً  
ولان المعرفة من سائر  
الجهات وفي كل الاحوال  
والبصر يتوقف على جهة  
المقابلة وتوسط شعاع أو  
ضياء وزعم المتكلمين  
أشرفيته على السمع بقصر  
ادراكه على الاصوات وذلك  
يدرك الاجسام والالوان  
والهيات وريان كثرة  
هذه التعلقات فوائدها  
دنيوية لا معول عليها ولذا  
تجد من خلق أصم كالخمر  
الملقى وان غنغ في نفسه

بمتعلقات بصره والاعني في غاية الكمال الفهمي والعلم الذوقي وان نقصت عنه الدنيوية (وفي ازالته) (من أذن نصف) من الدية (قوله  
لا تعدد بل لان ضبط النقص بالمنفذ أولى وأقرب منه بغيره) (وقيل قسط النقص) من الدية ورد بان السمع واحد كما تقر بخلاف البصر فانه  
يتعين منه تعدد الخ وقياسه على وجوب الدية هنا حيث لم يشهد خبر ان ببقائه في مقره ولكن ارتقت داخل الأذن والا الحكومة دون الدية



ان لم يرج فتقه والابان رجي في مدة يعيش اليها غالباً كلفي نظائره وان أمكن الفرق بأنه زالي في تلك لاهذه فلاشي (ولو زال أذن بموسمه فديتان) لانه ليس في حرم الأذنين بل في مقرهما من الرأس كالمس (ولو ادعى) المجني عليه (زواله) (١٧٥) و) أنكر الجاني اختياره بخصوص

من عرج مهول من ضمن التهديد في غفلاته حتى يعلم صدقه أو كذبه (فان ارتفع لصياح) أو نحو رعد (في نوم وغفلة فكاذب) فلنا مقتضى هذه القرينة ولكن يحتمل الموافقة فلذا يحلف الجاني أنه باق ولا يكفه انه لم يزل من جنائتي لان التنازع في ذهابه وبقائه لا في ذهابه بجنائته أو جنائته غيره والامان لا يكتفي فيها بالوآزم (والا) يستعج (حلف) لاحتمال تحله ولا بد من تعرضه في حلفه لذهاب سمعه من جنائته هذا (وأخذ دية) ويتنظر عودته ان شهد به خبيران بعد مدة بظن انه يعيش اليها وكذا البصر ونحوه كالمس (وان نقص) السمع من الأذنين (فقطه) أي النقص من الدية (ان عرف) قدره منه أو من غيره بان عرف أو قال انه كان يسمع من كذا فصار يسمع من أصغه ويحلف في قوله ذلك لانه لا يعرف الا منة (والا) يعرف قدر النسبة (الحكومة) فبغيره (باجتهاد قاض) لتعذر الارش ولا تسمع دهموي النقص هنا وفي جميع ما يأتي الا ان عين المدعي قدر النقص وطريقه أن يعين المتيقن نعم لو ذكر قدره

(قوله فتقه) أي زوال الارتفاق ع ش (قوله وان أمكن الفرق الخ) وينبغي على الفرق لو ذل به انه لا يجب هناشي مطلقاً من غير تقييد بالرجاء في مدة يعيش اليها غالباً كلفي نظائره (قوله بأنه زال) أي المعنى (قوله في تلك) أي النظائر وقوله لاهذه أي لطيفة السمع (قوله فلاشي) ظاهره عدم وجوب حكومة فلم ذلك سم على ج وقد يقال ان سببه ان اللطيفة كانت باقية نزلت الجنابة على محلها منزلة لطمة برأسه لم تؤثر شيأ ع ش (قوله في مقرهما) الاولى افراد (قوله كالمس) أي آتقنا (قول المتن زواله) أي السمع من أذنيه معنى (قوله اختياره بخصوص الخ) قال في شرح الروض ولا بد في امتحانه من تكرره مرة بعد أخرى الى أن يغلب على الظن صدقه أو كذبه انتهى وقد يفيد ذلك قول الشارح حتى يعلم الخ يجعل حتى بمعنى الى دون التعليل سم وقد يقال ان الاختبار يفيد مطلقاً اذا الاختبار يستلزم التكرار عبارة المعنى بدله ويكر ذلك من جهات وفي أوقات الخلوات حتى يتحقق زوال السمع بها اه (قوله الموافقة) أي الارتفاق (قوله لان التنازع في ذهابه الخ) قد يقال ان هذا بحسب الصورة واللفظ فقط والافعال في زوال سمعه بجنائته فكأن المجني عليه يقول زال سمعي بجنائتيك والجاني يريد دفع ذلك عنه بيمينه فكان ينبغي الاكتفاء منه بأن سمعه لم يزل بجنائته ع ش أقول ويؤيده قول الشارح الا في زوال الخ (قوله بالوآزم) يتأمل وجهه لزوم هنا (قوله ولا بد من تعرضه الخ) أي لجواز ذهابه بغير جنائته معنى (قوله من جنائته هذا) أي هذا الجاني (قوله ويتنظر عودته الخ) عبارة المعنى ثم اذا ثبت زواله قال الماوردي راجع عدول الأطباء فان نفعوا عودته وجبت الدية في الحال وان جاوزوا عودته الى مدة معينة يعيش اليها انتظرت فان عاد فيها لم تجب الدية والا وجبت (تنبيه) لو ادعى الزوال من احدى الأذنين حثيت السايمة وامض في الاخرى على ما سبق اه (قوله ان شهد الخ) عبارة النهاية ان قدر خبيران لذلك مدة يغلب على الظن بقاؤه اليها فان عاد فيها لم تجب الدية والا وجبت اه قال ع ش قوله والا وجبت أي وان لم يقدر خبيران بأن قال لا يعود أو تردد في العود وعدمه أو قال لا يحتمل عودته من غير تقدير مدة أو فقد في محل الجنابة ولم يحضرهما الجاني اه أي أو قدر امدت ولم يعد فيها كالمس عن المعنى أو مات قبل فرائها كما مر في الشارح (قوله قدره الخ) عبارة المعنى قدر ما ذهب بأن كان يسمع من مكان كذا فصار يسمع من قدر نصفه مثلاً وطريق معرفته ذلك ان يحسنه شخص ويتابعه الى ان يقول لا أسمع فيعمل على الصوت قليلاً فان قال أسمع عرف صدقه ثم يعمل كذلك من جهة أخرى فان اتفقت المسافتان ظهر صدقه ثم ينسب ذلك من مسافة سماه قبل الجنابة ان عرف ويوجب بقدره من الدية فان كان التفاوت نصفاً وجب نصف الدية ثم قال في شرح وضبط التفاوت فلو قال المجني عليه أنا عرف قدر ما ذهب من سمعي قال الماوردي صدق بيمينه لانه لا يعرف الا من جهته كالحوض ولعله فيما اذا لم يكن معرفته بالطريق المتقدم اه (قوله منه الخ) متعلق بعرف والضهير للمعنى عليه وقوله بان عرف أو قال نشر مرتب والضهير فيها للمعنى عليه (قوله انه كان الخ) يتنازع فيه الفعلان (قول المتن وقيل يعتبر سمع قرنه الخ) كان يجلس القرن بجانبه ويناديهما فيرفع الصوت من مسافة لا يسمعهما واحد منهما ثم يقرب المنادى شيئاً شيئاً الى أن يقول قرنه سمعت ثم يضبط ذلك الموضع ثم يرفع صوته من هذا الموضع شيئاً شيئاً حتى يقول المجني عليه سمعت من نفعها لم تجب الدية بل الحكومة وقياس ذلك وجوب الدية في قطع العينين حيث يذلان فيه ازاله تلك اللطيفة فليراجع بكشف بكري (قوله فلاشي) ظاهره عدم وجوب حكومة فلم ذلك (قوله ولو ادعى المجني عليه زواله وانكر الجاني اختياره الخ) قال في شرح الروض ولا بد في امتحانه من تكرره مرة بعد أخرى الى أن يغلب على الظن صدقه أو كذبه اه وقد يفيد ذلك قول الشارح حتى يعلم الخ يجعل حتى بمعنى الى دون

قدل الامتحان على أكثر منه فيظهر انه لا يجب له الا ما ذكره مالم يجد دعوى في الثاني ويطلبه (وقيل يعتبر سمع قرنه) بفتح فسكون وهو من منه كسسه لانه أقرب (في محته وضبط التفاوت) بين سمعهما ويؤخذ بنسبته من الدية يرد بان الانضباط في ذلك بعيد فلم يعول عليه (وان نقص) السمع (من اذن مدت وضبط منتهى سماع الاخرى



ثم عكس ووجب قسط التفاوت من الديثان كان بين مسافتي السامعة والاخرى النصف فله ربح لا يثقله اذهب ربح سمعه فان لم ينضب  
فحكومة كاعلم مما امر (وفي) ابطال (ضوء كل عين) ولو عين اخفش وهو من يبصر ليل فقط واعشى وهو من يبصر نهار فقط لما امر ان من  
بعينه بياض لا ينقص الضوء يكمل فيها الديث (نصف دية) كالسمع (تنبية) لو اعشاء بان جنى عليه فصار يبصر نهار فقط لزمه نصف دية  
توزع على ابصاره جهات ارباع (٤٧٦) وان اخفش بان صار يبصر ليل فقط لزمته حكومة على ما في الروض واقره شارحه وهو مشكل

١٥ (قول المتن ثم عكس) بان تسد الصحنو يضبط منتهى سماع الناقصة معنى (قوله من الديث) الى التنبية  
في النهاية والى قوله على ما في الروض في المعنى الا قوله لما امر الى المتن (قوله مما امر) أى آت فافى قول المصنف  
والا فحكومة (قول المتن وفي ضوء كل عين) أى بصر كل عين صغيرة أو كبيرة فمادة أو كالة صحبة أو علية أعشاء  
أو حوله من شيخ أو طفل حيث البصر سليم معنى (قوله ولو عين اخفش الخ) أى خلقة أو مالو كان بجناية فتنبى  
أن ينقص واجبه من الديث لثلاثين ضعف الغرم عش (قوله لما امر الخ) لا يخفى ما في تطبيقه (قوله لزمه  
نصف دية الخ) معتمد عش (قوله لزمته حكومة) معتمد عش (قوله على ما في الروض الخ) عبارة  
المعنى والروض مع الاسنى وان أعشاء لزمه نصف دية وفي إزالة عين الاعشى بآفة سماوية الديث وان كان  
مقتضى كلام التهذيب وجوب نصفها موزعاً على ابصارها بالنهار وعدم ابصارها بالليل وان أعشاء أو  
اخفش أو أحوله أو شخص بصره فالواجب حكومة وان أذهب أحد شخصين الضوء أو آخر الخدقة واختلغا  
في عود الضوء صدق الثاني بينهما وان كذب المجنى عليه لان الأصل عدم عوده اهـ وعبارة السيد عمر قد  
يقال ذكر وافي عيوب المبيع ان الاخفش صغير العين ضعيف البصر ويقال هو من يبصر بالليل دون  
النهار اهـ فاقضى كلامهم ان الاطلاق الاشتهر الاول فيجوز أن يكون هو المراد للروض هنا فانه وشارحه  
لم يتعرض هنا لتفسيره وبيان المراد به فليتام اهـ أقول ويؤيده اقتصار المعنى في شرح قول المصنف  
المار ولو عين أحول وأعشى وأمر على تفسيره بالاول (قوله لم تزد حكومة) الى قوله ولواتهم في المعنى الا قوله  
وذلك الى المتن والى قول المتن وفي بعض الحروف في النهاية (قول المتن أهل الخبرة) أى عدلان منهم مطلقاً أو  
رجل وامرأتان ان كان خطأ أو شبه عدم معنى وروض مع الاسنى (قوله الى بقائه) أى الى معرفة بقاء السمع  
(قوله أو عوده) عطف على بقاءه (قوله ان لهم الخ) فاعل لا يلزم (قوله الى زواله) أى معرفته زواله (قوله  
عليه) أى الزوال (قوله بل الاول) أى سؤالهم (قوله ومن ثم قال الخ) لعل المراد من أجل ان الاول أقوى  
آخر الامتحان في الذكر والا فلا يظهر وجه التفرع (قوله بعد فقد خبرين) انظر ما ضبط الفقه من  
البلد فقط أو من مسافة القصر أو العدوى أو كيف الحال فيه نظر والا قرب الثاني فايراجع عش (قوله  
منهم) لاحاجة اليه رشيدى (قوله وحمل أو على التنويع الخ) أى الصادق بالترتيب الذى هو المراد والا  
فالترتيب المراد من جملة ما صدقات التنويع لا عينه وانما أخرجه عن التمييز الظاهر لانه ضد الترتيب فلا  
تصح ارادته به رشيدى (قوله على التنويع) أى لا التخيير أى اذا عجز عن أهل الخبرة انتقل الى الامتحان  
معنى (قوله الذى ذكرته) أى بقوله أو لا ثم بقوله بعد فقد خبرين (قوله وذلك) أى الترتيب المذكور (قوله  
الا بعد تعذر أهل الخبرة) ثم ان قالوا بعد وادقروا وادقروا وادقروا كالسمع فان مات قبل عوده في المدة وجبت الديث  
لان الظاهر عدم عوده ولو عاش وهـ ليجب القصاص أولاً وجهان أو وجههما الثاني للشبهة وان ادعى  
الجاني عوده قبل الموت وانكر الوارث صدق الوارث بيمينه لان الأصل عدم عوده معنى وروض مع الاسنى  
(قوله ما في المتن تبعاً للمحتوى الخ) عبارة النهاية ما ذكره المتولى من أن الخبرة الخ (قوله أن الخبرة الخ) أى  
في تقديم السؤال أو الامتحان (قوله ان عرف) أى قدر النقص معنى (قوله ومن عين الخ) عطف على من  
التعليل (تنبية) لو أعشاء بان جنى عليه الخ قال في الروض وفي الاعشاء بآفة سماوية الديث ومقتضى كلام

بما قبله الا أن يفرق بان عدم  
الابصار ليل يدل على نقص  
حقيقى في الضوء اذ لا معارض  
له عند اختلاف عدمه نهاراً  
فانه لا يدل على ذلك بل على  
ضعف قوة ضوئية على أن  
تعارض ضوء النهار فلم  
تجب فيه الاحكومة (فلو  
فقاها) بالجناية المذهبة  
للضوء (لم تزد) لها حكومة  
لان الضوء في جرمها (وان  
ادعى) المجنى عليه (زواله)  
وانكر الجاني (سئل) أولاً  
(أهل الخبرة) هنا ولا عين  
لأن السمع اذ لا طريق لهم  
فيه وهناك هم طريق فيه  
بقلب حدقه الى الشمس  
مثلاً فيعرفون هل فيها قوة  
الضوء أولاً فان قالت مرآة  
يعول على اخبارهم ببقاء  
السمع في مقره وعلى تقدير  
مدة لعوده وذلك ظاهري  
ان لهم طريقاً فيه قلب  
لا يلزم من ان لهم طريقاً  
الى بقاءه الدال عليه مخرج  
من الادراك أو عوده بعد  
زواله الدال عليه الامتحان  
ان لهم طريقاً الى زواله  
بالكيسة اذ لا علامته عليه  
غير الامتحان فعمل به دون  
سؤالهم بخلاف البصر يعرف  
زواله بسؤالهم وبالاختبار

بل الاول أقوى ومن ثم قال (أو يمتحن) بعد فقد خبرين منهم أو توقفهم عن الحكم بشئ (بتقريب) نحو (عقرب العينين  
أو حديدة من عينه بغتة وينظر هل ينزعج) فيخلف الجاني لظهور كذب شخصه أو لا فيخلف الخصم لظهور صدقه وحمل أو على التنويع الذى  
ذكره هو المعتمد الذى ذكره البطيى وغيره بل قال الاذرى المذهب تعين سؤالهم اهـ وذلك لضعف الامتحان اذ جعلوا البصر أعشى فتع  
انتشار الضوء مع وجوده فتعين انه لا يرجع اليه الا بعد تعذر أهل الخبرة ومن ثم ضعف في الشرح الصغير ما في المتن تبعاً للمحتوى ان الخبرة  
الحاكم (وان نقص فكالسمع) فنى نقص البصر من العينين مع ان عرف بأن كان يرى لحد فصار يرى لنصفه فسطر الا فحكومة متضمنة عين



تعصب هي ووقوف شخص في محل براه يؤمر بالتباعد حتى يقول لا أراه فتعرف المسافة ثم تعصب الصحة وتطلق العلية ويؤمر بان يقرب راجعا إلى أن يراه فيضبط ما بين المسافتين ويجب قسط من الدية ولو أنهم زيادة الصحة ونقص العلية امتحن في الصحة بتغيير ثياب ذلك الشخص وبالاتقال بقيسة الجهات فان تساوت الغايات فصادق والا فلا ويأتي نحو ذلك (٤٧٧) في الجمع وغيره لكنهم في السمع صوروه

بان يجلس يحل ويؤمر برفع صوته من مسافة بعيدة عنه بحيث لا يسمعه ثم يقرب منه شيئا فشيئا الى أن يقول سمعته فيعلم وهذا يخالف ما مر في تصور البصر من أمره بالتباعد أولا في محل براه فيجوز أن ذلك تصور فقط ويحتمل أنه تقييد ويفرق بان البصر يحل له عند البعد تفرق وانتشار فلا يتيقن أولو في تحبته - فامر فيه بالتباعد أولا لتيقن الرؤية ويزول احتمال التفرق بخلاف السمع فإنه اذا حصل فيه طنين ثم أمر بالتباعد فيستصعب ذلك الطنين القار فيه فلا ينضب منتهاه يقينا بخلاف ما اذا قرع السمع أولا وضبط فانه يتيقن منتهاه فعملوا في كل منهما بالاحوط فيه فتأمن (ولي الشم دية على السمع) كالسمع في اذهابه من أحد المخبرين نصف دية ولو نقص فقسطه ان أمكن والا فكمومتوا في الارتاق هنا ما مر في السمع ولو ادعى زواله امتحن فان هس أو عبس حلف الجاني والا حلف هو ولا يسئل الخبراء هنا ما مر في السمع (وفي)

العنين (قوله ويؤمر) أي ذلك الشخص (قوله ويجب قسط من الدية) فان أبصر بالصحة من مائتي ذراع مثلا وبالأخرى من مائة فالنصف نعم لو قال أهل الخبرة ان المائة الثانية تحتاج الى مثل ما تحتاج اليه المائة الأولى لقرب الأولى وبعد الثانية وجب ثلثا دية العلية معنى وروى مع الاسنى وهذا الاستدراك ذكره الروض في السمع مثله (قوله زيادة الصحة) من اضافة المصدر الى مفعوله أي زيادته في نظر الصحة سيدعمر (قوله امتحن في الصحة الخ) مكث عن العلية انظر ما حكمها (قوله ويأتي نحو ذلك) أي مطلق الامتحان بالمسافة رشدي (قوله بان يجلس) أي المجني عليه وقوله ويؤمر أي شخص آخر (قوله بالتباعد أولا في محل براه) الاوفق لما مر بالوقوف أولا في محل براه ثم بالتباعد (قوله ويحتمل أنه تقييد) وهو أوجه نهاية قال ع ش بقى أنه اعتبر في تصور معرفة النقص انه تربط العلية أولا وتطلق الصحة على ما مر فهل ذلك تصور فقط أو تقييد كما هنا في نظر والظاهر انه مجرد تصور وإذا لظهر فرق بين ربط العلية أولا وبين عكسه في حصول المصنف اه (قول المتن وفي الشم) أي في ازالته من المخبرين بجناية على رأس وغيره معنى (قوله كالسمع) الى قوله ولا يسئل في المعنى الا قوله ويأتي الى ولو ادعى (قوله من أحد المخبرين) تثنية مخبر بوزن مجلس تعقب الانف وقد تكسر الميم اتباعا لكسرة انهاء انتهى مختار وجوز القاسوس أيضا قضيتهما وضمهما وضمور كعصفور ع ش (قوله ولو نقص الخ) أي الشم من المخبرين ويجب قسطه من الدية ان أمكن معرفته والا فالحكوم متوان نقص شم أحد المخبرين اعتبر بالجانب الآخر كما في السمع والبصر معنى وأسنى (قوله ان أمكن) أي معرفة قدر النقص (قوله ولو ادعى زواله) أي من المخبرين وأنكره الجاني (قوله امتحن) أي المجني عليه في غفلة بالرواغ الحادة معنى (قوله فان هس) أي للطبيب وعبس أي لغيره حلف الجاني أي لظهور كذب المجني عليه معنى وفي ع ش عن المختار عبس بالتخفيف والتشديد اه (قوله لما مر الخ) أي لظهور صدق سمع أنه لا يعرف الا منه ولو وضع المجني عليه يده على أنفه فقال له الجاني فعلت ذلك لعودي فقل بل فعلته اتفاقا أو لغرض كالمخاط ورعاف وتفكر صدق يمينه لاحتمال ذلك فان قطع أنفه فذهب شم - مفديتان كما في السمع لان الشم ليس في الانف معنى وروى مع الاسنى (قوله لما مر في السمع) أي من انه لا طريق لهم في معرفة زواله (قوله كما عليه أكثر أهل العلم) عبارة المعنى خبر البهقي في اللسان الدية ان منع الكلام وقال ابن أسلم مضت السنة بذلك لان اللسان عضو مضمون بالدية فكذلك منفعته العظيمة كاليد والرجل اه (قوله وباتي هنا في الامتحان الخ) عبارة المعنى وانما تؤخذ الدية اذا قال أهل الخبرة لا يعود كلامه قاله في أصل الروضة أي على ما سبق من الفرق بين أن يقدر وامدة بعيش اليها أولا فان أخذت ثم عاد استردت ولو ادعى زوال نطقه امتحن بان يروى في أوقات الخلوات وينظر هل يصدر منه ما يعرف به كذبه فان لم يظهر شي حلف المجني عليه كما يحلف الآخر ووجب الدية اه (قوله وهو) أي النطق (قوله فلا يعول عليه) ظاهره وان تكلم على ندور لكن قضية ما يأتي في قوله ولو قطع بعض لسانه فلم يذهب شي من كلامه الخ انه يجب حكومة الا أن يفرق بان في قطع بعض اللسان آلة النطق موجودة في الجلة بخلاف هذا ع ش (قوله ذهب كلامه) أي وذوقا أخذنا مما قدمه في قطع اللسان (قوله في هذا) أي اللسان وقوله بخلاف تلك أي اليد (قوله ان يبق له) الى قول المتن التهذيب نصفها اه (قوله ويحتمل انه تقييد) وهو أوجه ش مر (قوله ان في قطع اليد التي ذهب بطنها الخ) راجع اذا أذهب بطنها بجناية تنهل يسقط من الدية قدر ارشها

ابطال (الكلام دية) كما عليه أكثر أهل العلم ويأتي هنا في الامتحان وانتظار الرد ما مر في احداث بحلة أو نحوه تمت حكومة وهو من اللسان كاليد بطن من اليد فلا تجوز اداة لقطع اللسان وكون مقطوعا قد يشكك فادر جدا فلا يعول عليه نعم بر دعي التشبه أن في قطع اليد التي ذهب بطنها الدية بخلاف اللسان الذي ذهب كلامه وقد يفرق بأنه لا مجال في هذا حتى يجب في مقابلته بخلاف تلك فوجب لجالها كذا في نسخة (وفي بعض الجوف بقسطه) ان بقي كلام مفهم والا فالدية لزوال منفعة الكلام (و) الحروف



أو بجناية في النهاية (قول المتن والموزع عليها) أي والخروف التي يوزع عليها الدينة معنى (قوله فلكل حرف) إلى قول المتن وقيل قسطة في المعنى الأقوله ضعيف إلى وتوزع (قوله فلكل حرف أربع سبع الدينة) لأنه إذا نسب الحرف لثمانية والعشرين حرفا كان أربع سبع بها وربع سبع الدينة ثلاثة أبعرة وأربعة أسباع يعبر للكامل ويؤخذ لغيره بالنسبة كما في الحلبي بجري (قوله وأسقطوا الألف كمالها) الظاهر أن الواضع لم يرد جعل لامن حيث هي حرفا لأنها مركبة وما قبلها وما بعدها من الحروف بسائط وإنما أراد الألف اللينة وأما الهمزة فهي المرادة بالألف أول الحروف ويدل على إرادته من الألف الدينة فتجعل لها بين أختيها الواو والياء وإنما لم يركب أختيها للإشارة إلى أنه يمكن النطق بحسبهما مستقلا لقبولهما للتحريل دونها وحيث أن فلا بد من اعتبارها لأن حرف مستقل يتوقف تمام النطق عليه بل هي أكثر دورانا في الكلام من غيرها كما لا يخفى وقوله واعتبار الماوردي لها الخ لا يخفى مما تقر أن الماوردي لم يعتبرها من حيث تركبها وإنما اعتبر ما أريد منها وهو الألف اللينة وقد علمت أن اعتبارها متعين وحيث أن اعتبار الماوردي هو عين اعتبار النحاة لغيره كما اقتضاه صنيع الشارح (قوله واعتبار الماوردي لها والنحاة الخ) أي وعلى كل منهما تكون الحروف تسعة وعشرين معنى (قوله أما الأول فلماذا كرر) قد علمت أن الماوردي لم يعتبر لامن حيث تركبها حتى يتوجه عليه هذا الرد وقوله وأما الثاني فلان الألف تطلق على أعم من الهمزة والألف الخ فيه أن المدار في الحروف التي تقسط عليها الدينة إنما هي المعاني التي هي أجزاء الكلام فلا شك أن نطق اللسان بالهمزة غيره بالألف ولكل منهما مخرج مخصوص يبين الاختلاف وليس المدار فيها على الاسماء التي هي لفظ الألف ولفظ باء الخ حتى يتوجه ما ذكره هكذا أظهر فليست بمرئيات الشهاب سم قرر نحو ما ذكرته أخواتهم قال إن الوجه تقسيط الدينة على تسعة وعشرين يرشدي (قوله وأما الثاني فلان الألف الخ) لا يخفى ما فيه على النيبه إذا الحقيقة من مختلفان لاختلاف مخرجهما ثم رأيت المحشى سم قال لا وجه لتضعيف كلام النحاة فيما ذكره أن إطلاق الألف على الأعم لا يمنع النص على كل بخصوصه الذي هو أبن وأظهر في بيان المراد ولا وجه للتوزيع على ثمانية وعشرين مع كون الهمزة والألف اللينة حقيقتين متباينتين للزوم إحداهما فالوجه التوزيع على تسعة وعشرين في الهمزة لأن يقال الألف اللينة لا يمكن النطق بها وحدها ولا تكون إلا بتعاونها من أشباع غيرها ولا تتميز حقيقتها بغير إظهارها عن الهواء المجرد فلم تعتبر ولم توزع عليها فليتامل اه سيد عمرو عش (قوله تطلق على أعم الخ) فيه أنها من المشترك لا العام فان العام لفظ دال على معنى مشترك فيما فراد يتناولها جميعا وليس الألف كذلك بل تطلق على هذا وعلى هذا عش (قوله لا ندراجها أي اللينة قوله ولو تكلم بها تين) غيرا لعمريتين عبارة الشيخ عيرة ولو كان يحسن العربيين وغيرهما وزع على العربية اه فليعمل قول الشارح هنا على ما لو كانت اللغتان غير عربيتين عش أقول هذا الحل بعيد في الغاية فلا يرجع (قوله وزع على أكثرهما) ولو قطع شفتيه فذهبت الميم والباء وجب إرشهما مع دينهما في أوجه الوجهين نهاية وتأسنى ومعنى ويا في الشارح خلافة (قول المتن على الشفوية) نسبة للشفة على أصلها في الأصح وهو شفة تقول ان تنسبها للفظ فتقول شفى وقيل أصل شفة شفوة ثم حذفت الواو وعليه قول المحر والشفوة بمعنى (قوله لأنها التي الخ) عبارة المعنى لأن الجناية على اللسان فتوزع الدينة على الحروف الخ لا رجسة منه وهي ما عدا المذكورات وعلى هذا يكون الموزع عليه ثمانية عشر لأن منفعة اللسان النطق بها فيكمل الدينة فيها وأجاب الأول بأن الحروف وان

(قوله واعتبار الماوردي لها والنحاة للألف والهمزة ضعيف) لا وجه لتضعيف كلام النحاة بما ذكره أن إطلاق الألف على الأعم لا يمنع النص على كل بخصوصه الذي هو أبن وأظهر في بيان المراد ولا وجه للتوزيع على ثمانية وعشرين مع كون الهمزة والألف اللينة حقيقتين متباينتين للزوم إحداهما فالوجه التوزيع على تسعة وعشرين في الهمزة لأن يقال الألف اللينة لا يمكن النطق بها وحدها ولا يكون إلا بتعاونها من أشباع غيرها ولا تتميز حقيقتها بغير إظهارها عن الهواء المجرد فلم تعتبر ولم توزع عليها فليتامل

(الموزع عليها ثمانية وعشرون حرفا في لغة العرب) فلكل حرف ربع سبع الدينة وأسقطوا الألف لتركبها من الألف واللام واعتبار الماوردي لها والنحاة للألف والهمزة ضعيف أما الأول فلماذا كرر وأما الثاني فلان الألف تطلق على أعم من الهمزة والألف الساكنة صرح سيويه فاستغنوا بالهمزة عن اللينة لا ندراجها فيها وتوزع في لغة غير العرب إذا كان المعنى عليه منهم على حروفها قلت أو كثرت كاحد وعشرين في لغة أو جسد وثلاثين في أخرى ولو تكلم بها تين وزع على أكثرهما (وقيل لا توزع على لشفوية) وهي الباء والقاف والميم والواو (والخفيفة) وهي الهمزة والهاء والعين والغين والحاء والخاء بل على اللسانية لأنها التي بها النطق ورد جميع ذلك بل كمال النطق مركب من جميعها ففي بعض كل من ينسك قسطة من الدينة ولو ذهب حرفه



فعادله حرف لم يكن يحسنه وجب للذهب قسط من الحروف التي يحسنها قبل الجناية (ولو عجز عن بعضها خلقه أو باقة مما وية) وله كلام مفهم فني عليه فذهب كلامه (قدية) لو جود نطقه وضعفه لا يمنع كمال الدية فيه كضعف البطش والبصر (وقيل) فيه (قسط) من الدية وفارق ضعف نحو البطش بأنه لا يقدر غالباً والنطق يتقدر بالحروف وهو يردبانه حيث بقي كلام (١٧٩) مفهم بقي مقصود الكلام فلم يتحقق لذلك التسدير (أو) عجز

عن بعضها (بجناية) فالسذهب لا يكمل) فيها (دية) للتلايتضاعف الغرم فيها أبطاله الجاني الأقل وقضيته أنه لا أثر للجناية الحربي وهو مقصودان قال الاذرى لا أحسبه كذلك ويردد الظرفي السبيل يلحق بالحربي لأنه غير ضامن لقسه أو يفرق بأنه ملتزم وانما منع من تقريره مانع ولا كذلك الحربي كل محتمل والتعليل المذكور يرجع الأول (ولو قطع نصف لسانه فذهب ربع) أحرف (كلامه أو عكس) فنصف دية) اعتباراً بأكثر الامر من المضمون كل منهما بالدية لأنه لو انفرد لكان ذلك واجباً فدخل فيه الأقل ومن ثم اتجه دخول المساوي فيما إذا قطع النصف فذهب النصف ولو قطع بعض لسانه فذهب كلامه وجبت الدية لأنها اذا وجبت بذهابه بلا قطع فع قطع أولى أو فسلم يذهب شيء من كلامه وجبت الحكومة لأدلو وجب القسط وجبت الدية الكاملة في لسان الاخرس وقيل القسط وعليه كثير من (وفي) ابطال (الصوت) دية) ان بقيت قوة اللسان

كانت مختلفة الخارج الاعتماد في جميعها على اللسان وبه يستقيم النطق اه وبه علم ما في تعبير الشارح من اليجاز الخ (قوله فعادله الخ) عبارة المعنى ويضمن ارض حرف فوترت مضرنة وافادته حروفاً لم يمكن من النطق بها ولا يجبر الغائب بما يحدث لانه نعمت جديدة اه (قول المتن خلقه) أي كارت والتعني معنى (قول المتن أو باقة مما وية) وكالات فجناية غير مضمونة على ما اقتضاه كلام حج الآتي عش (قول المتن قدية) أي كماله فإبطال كلام كل منهما فعلى هذا لو بطل بالجناية بعض الحروف فالتوزيع على ما يحسنه لأعلى جميع الحروف معنى (قوله وضعفه لا يمنع الخ) استئناف بياني (قول المتن أو بجناية) الخ ولو أبطال بعض ما يحسنه في المسائل الثلاثة وجب قسطه مما ذكر معنى (قوله وفارق الخ) أي على هذا سم وعش (قوله للتلايتضاعف) الى قوله ويردد الظرفي المعنى الاقوله وهو مقصودان (قوله وقضيته) أي التعليل (قوله وهو متجه) والاوجه عدم الفرق كذا في النهاية ونقل المعنى القضية المشار اليها وقوله الاذرى ولم يصرح بترجيح سبب عرق قال عش قوله والاوجه عدم الفرق أي بين الحربي وغيره ويؤخذ منه بالاولى ان جناية السيد على عبده كالخربي ولم يبين على الاوجه بقياس تقايره من ان الجناية الغير المضمونة كالات فاعتماد الاول أي الفرق كما هو مقتضى التعليل واعتمده حج اه (قول المتن ولو قطع نصف لسانه الخ) ولو قطع لسانا ذهب نصف كلامه مثلاً للجناية على اللسان من غير قطع شيء من لسانه فذهب ربع لسانه فذهب نصف كلامه معنى بقائه المنفعة في معنى (قول المتن أو عكس) أي بان قصع ربع لسانه فذهب حروف هي نصف كلامه معنى (قول المتن فنصف دية) يحجب في المسائلين ولو قطع في الصورتين آخر الباقي فثلاثة أرباع الدية لانه أبطال في الاولى ثلاثة أرباع الكلام وقطع في الثانية ثلاثة أرباع اللسان ولا يقتصر مقطوع نصف ذهب نصف كلامه من مقطوع نصف ذهب ربع كلامه اذا قطع الثاني الباقي من لسان الاول وان أجرينا القصاص في بعض اللسان لنقص الاول عن الثاني ولو قطع نصف لسانه فذهب نصف كلامه فاقصص من الجاني فلم يذهب الاربع كلامه فلم يجز عليه ربع الدية ليم حقاً فان اقتص منه فذهب ثلاثة أرباع كلامه لم يلزمه شيء لان سرية القصاص مهددة بمعنى وروض الاسنى (قوله اعتباراً) الى قوله وقيل القسط في النهاية وكذا في المعنى الاقوله فذهب الى فلم يذهب (قوله بأكثر الامر من) أي اللسان والكلام (قوله لانه الخ) أي الاكثر وقوله لكان ذلك أي نصف الدية (قوله ادلو وجب القسط لو جبت الخ) وجب هذه الملازمة ان وجوب القسط على هذا التقدير لذات اللسان بلا اعتبار الكلام سم (قوله وقيل القسط الخ) راجع لقوله وجبت الحكومة عش (قول المتن وفي الصوت دية) ولو أذهب باطل الصوت والنطق واللسان سليم الحركة وجبت دية واحدة بناء على ان تعطيل المنفعة ليس كابطالها وينبغي ايجاب حكومة لتعطيل النطق معنى وأسنى مع الروض (قوله ان بقيت) الى قوله ومن ثم في النهاية الاقوله وانتصر لترجيحه الاذرى (قوله بحالها) أي وعكس اللسان من التقطيع والتريد معنى (قوله وتأويله) أي الخبر (قوله فيه) أي في ذلك الخبر (قوله يحتاج الى دليل) أي ولا نعلم له دليلاً والاصل عدمه (قوله وزعم البلقيني الخ) مبتدأ خبره قوله لا يلتفت اليه (قوله ان ذلك) أي وجوب الدية في الصوت معنى وعش (قول المتن مع) أي الصوت معنى (قول المتن فجيز عن التقطيع) وهو اخراج كل حرف من مخزجه والتريد تكرير الحروف بجيزي عبارة عش لعل المراد بالتقطيع تغيير الحروف المختلفة عن بعض وبالتريد الرجوع للحرف الاول بان ينطق به ثانياً كالتنطق

(قوله وفارق ضعف نحو البطش) على هذا (قوله ادلو وجب القسط لو جبت الدية الكاملة) وجه هذه الملازمة ان وجوب القسط على هذا التقدير لذات اللسان بلا اعتبار الكلام

بحالها لخبر فيه وتأويله بان المراد بالصوت فيه الكلام يحتاج دليل وزعم البلقيني أن ذلك يكاد أن يكون خرقاً لاجماع لا يلتفت اليه (فان أبطال معصرة لسانه فجيز عن التقطيع والتريد فديتان) لاستقلال كل منهما بدية لو انفرد (وقيل دية) وانتصر لترجيحه الاذرى وغيره



وفارق اذهب النطق بالجناية على سبب مسمى فتعطل لذلك تعلقه بواسطة سماعه وتدرج فيه بان اللسان هنا سليم ولم تقع عليه جناية أصلا  
بخلاف ابطال حركته المذكورة (وفي) ابطال (التوق دية) كالسمع ويحقق ان أنكر الجاني بالاشياء الحادثة المرة وغيره حتى يظن صدقه  
وكذبه نظير ما مر ولو أبطل معه نطقه (٤٨٠) أو حركته لسانه السابقة فديتان على ما قاله جمع. تقدمون ونقله الرافعي في موضع عن

المتولى وأقره لكنهما  
يتأني على الضعيف ان  
التوق في طرف الخلق لاني  
اللسان لانه قد سبق مع  
قطعه حيث لم يستاصل قطع  
عصبه اما على المشهور وبه  
يؤم الرافعي في موضع أنه  
في طرف اللسان فلا يجب  
الادية واحدة للسان كلوا  
قطعه فذهب نطقه لانه منه  
كالبطش من اليد كما  
ومن ثم كان الوجه فيمن  
قطع الشفتين فزالتا الميم  
والباء انه لا يجب لهما اوش  
لانهما منهما كالبطش من  
اليدين ايضا (وتدرك به حلاوة  
وجوضت ممرارة وملاوحة  
وعذوبة) ولم ينظر والزيادة  
بعض الاطباء ثلاثا تعلها  
لنحوها فيها كالخرافة  
مع المارة والعفوص مع  
الحومة (وقوزع) الدية  
(عليهن) ففي كل خمسها  
(فان نقص) ادراكه الطعوم  
على كالحا (فحكومة) ان لم  
يتقدر والافسطة (وتجب  
الدية في) ابطال (المضغ)  
بان يعني على استانه فتتخذ  
وتبطل صلاحيتها لا مضغ  
أو بان يتصلب مفرس  
العين فتمتنع حركتها  
حيثا وذهب بالانه المنفعة  
المنظومة للاسنان وفيها

به أولا اه (قوله وفارق الخ) أي على الصحيح رشدي عبارة عش أي ما ذكر من وجوب الدينيتين اه  
(قوله اذهب النطق بالجناية الخ) أي حيث قالوا بوجوب دية واحدة في السمع عش (قوله لانه بواسطة  
سماعه الخ) علة لتعطل نطق الصبي بعدم سماعه رشدي (قوله وتدرج فيه) عطف على اذهب النطق  
والضمير الاول للنطق والثاني للسمع (قوله بان اللسان الخ) متعلق بفارق (قوله هنا) أي في الجناية على سبب  
الصبي (قوله وفي ابطال التوق) أي بالجناية على اللسان معني بان لا يفرق بين حاله وحامض ومروما الخ وعذب  
نهاية (قوله ان أنكر الجاني) أي ذهابه (قوله بالاشياء الحادثة الخ) بان يلحقها غير معافضة أي على غرة  
فان لم يعس صدق بيمينه والا فالجاني بيمينه ينفى (قوله وغيرها) أي كالحامضة الحادثة معني (قوله  
وكذبه) أي أو كذبه سيد عمر (قوله فديتان على ما قاله الخ) صريح هذا السياق ان وجوب الدينيتين ضعيف  
كما يعلم بتأمله لكن في طائفة الشيخ عش انه معتمد فليراجع رشدي أقول صريح الروض وجوب  
الدينيتين في ابطال التوق مع النطق وصنيع الاسنى والمغني كالصريح في اعتماد وجوب دية واحدة في ابطالهما  
معا فصل سم وأقره عش بما نصه قوله فديتان على ما قاله جمع الخ فديتان ان كان فرض هذه المسئلة  
انه قطع اللسان فلا وجه الا وجوب دية واحدة أو انه جنى عليه بدون قطعه فوجوب الدينيتين في غاية الظهور  
سواء قلنا ان التوق في طرفه أم في الخلق اه (قوله لاني اللسان) وهذا أي كونه في اللسان هو الرابع عش  
(قوله لانه) أي النطق منه أي اللسان وقوله كما مر أي في شرح وفي الكلام دية (قوله ومن ثم) الى قوله أيضا  
عقبه النهاية بما نصه لكن المعتمد وجوب أوش الحرفين أيضا كما مر اه وتقدم عن المغني والاسنى ما وافقه  
عبارة سم قوله ومن ثم كان الاوجه الخ أي وان كان الوجه في شرح الروض وجوب اوشهما مع دية  
الشفتين اه (قوله ولم ينظر وا) الى قوله وفي افضاء الى النهاية (قوله لدخولها فيها) أي دخول الثلاثة في  
الحسنة المذكورة (قوله والعفوص مع الحومة) أي والتفاهة مع العذوبة عش (قوله فتتخذ) بالخاء  
المحممة كلفي المختار ويمكن قراءتها بالخاء المعجمة ويراد بالتعدي ميلها من جهة الاستقامة وقوله وتبطل الخ  
عطف تفسير عش وقوله عطف تفسير يظهر انه من عطف المسبب وفي القاموس خذرت تجلي أو عيني  
اذا فترت اه (قوله أو بان يتصلب الخ) لعل الاولى حذف بان وعطفه على تتخذ (قوله لانه) أي المضغ  
(قوله وفيها الدية) أي مطلق الدينين والافديتها غير دية المضغ رشدي (قول المتن وفي قوما مناه الخ) بخلاف  
انقطاع الدين بالجناية على الثدي فان فيه حكومة فقط معني (قوله واعترضه بالبقين بأنه الخ) عبارة المغني  
ونازع البلقيني في ذلك وقال الصحيح بل الصواب عدم وجوب الدينين لان مناه الاثر اذا بطل قوته ولم يذهب  
المنى وجبت الحكومة لانه قد تمتع الاثر بالبعاسد طريقه في شبه ارتفاق الاذن اه وهو اشكال  
قوي ولكن لا يدفع المنقول اه (قوله اذهب نفسه) يعني المنى رشدي (قوله ويحجب جمع نفي التلازم الخ)  
هذا يجب لان البلقيني مانع والمانع لا يمنع كذا قاله المحتسبي سم وهو محل تأمل اذا المتبادر من كلام البلقيني  
على نحو ما نقله صاحب المغني كونه معارضة ومعني تقبل المنع في مقتضى ما سيد عمر (قوله وبقرضه يفرق  
(قوله فديتان على ما قاله جمع متقدمون) فديتان ان كان فرض هذه المسئلة انه قطع اللسان فلا وجه الا  
وجوب دية واحدة أو انه جنى عليه بدون قطعه فوجوب الدينيتين في غاية الظهور وسواء قلنا ان التوق في طرفه أم  
في الخلق (قوله ومن ثم كان الاوجه الخ) أي وان كان الوجه في شرح الروض وجوب اوشهما مع دية الشفتين  
(قوله ويحجب جمع الخ) هذا يجب لان البلقيني مانع والمنع لا يمنع

الدية فكذلك منعها كالصريح العين والبطش مع اليد فان نقص فحكومة (وفي) ابطال (قوة امناء بكسر صلب) لغوات الخ  
المقصود الاعظم وهو التسلل واعترضه بالبقيني بأنه لا يلزم من اذهب قوة ازاله اذهب نفسه لان طرفه قد ينسد مع بقائه فهو كارتفاق محل  
السمع ويحجب جمع نفي التلازم الذي ذكره بقرضه يفرق بين هذا والسمع بأنه العطف يمكن انسداد طريقه ثم عود، ولا كذلك المنى لانه  
لكنها فته اذا سدت طريقه يفسد ويستحيل الى الانحلال الرديث فلا يتوقع عود ولا صلاحه أصلا فلا قطع ان فيه فذهب منه لزمه ديتان



(و) في ابطال (قوة تحمل) من المرأة أو احوال من الرجل لغوات النسل أيضا وقيد الاذرى بما اذا لم يظهر للاطباء أنه نقيم وفيه وقفة (و) في (ذهاب) لذة (جماع) ولومع بقاء المني وسلامة الصلب والذكري لانه من المنافع المقصودة ومثله اذ هاب لذة الطعام أو سد مسلكه ففي كل دية و يصدق المجنى عليه في ذهاب كل منهما ما عدا الاخيرة كما هو ظاهر بيمين بل لا يعرف (٤٨١) الامن ما لم يقل الخبر ان من مثل جنايته

لا يذهب ذلك (وفي افضائها)

أي المرأة (من الزوج

و) كذا من (غيره) بوطه

شبهة أوزنا أو أصبح أو

نخسبة (دية) لها خرج

بافضائها بافضاء الخشني ففيه

حكومة (وهو) أي الافضاء

(رفع ما بين مدخل ذكر

ودبر) فبصير سبيل الجماع

والغاائط واحد لغوات

المنفعة به بالكيفية لم

يستحسن الغائط فحكومة

أيضا (وقيل) رفع ما بين

مدخل (ذكر) وخرج

(بول) وهو ضعيف وان

جزاؤه في محل آخر فعلى

الاول في هذا حكومة وعلى

الثاني بالعكس وقال

الماوردي بل عليه يجب

الدية في الاول بالاول فان لم

يستحسن البول فحكومة

أضافان أزالهما فدية

وحكومة وصحح المتن

ان في كل دية لانه يغفل

بالتمتع ولو التعم وعاد لما

كان فلاحية بل حكومة

وفارق التحمل الجائفة بان

المدار هذا على الاسم وهنا

على فوات المقصود بالعود

لم يثبت (فان لم يمكن الوطء)

من الزوج للزوجة (الإ

بافضاء) لكبرائها لانه أوضق

فرجها (فليس للزوج) الوطء ولا لها تمكينه

الح) لا يخفى ما في هذا الفرق سيد عمر (قوله من المرأة) الى قوله ومثله في المغني الا قوله وفيه وقفة وقوله وسلامة الصلب (قوله أو احوال الح) أي كان يجنى على صلبه فيصير منه لا يحمل أو على الاثنين فانه يقال انهما محل انعقاد المني مغني (قوله وقيد الاذرى الح) أي ايجاب الذي يذهب الاحبال مغني (قوله بما اذا لم يظهر الح) أي بالافلاتجب الذي يغني (قوله وفيه وقفة) وجه الوقفة أن صورة المسئلة انه كانت قوة الاحبال موجودة وأبطالها لانه لا يقال أبطالها الا اذا كانت موجودة قبل رشدي (قول المتن وذهاب جماع) ظاهر كلام الشارح ان هذا خاص بالرجل فانظر هل هو كذلك رشدي أي مع ان مقتضى تعليلهم العموم ويؤيده عموم قولهم ومثله ذهاب لذة الطعام (قوله لانه) أي اللذة بمعنى الانداز عش (قوله في كل دية) ولو أبطال امناء أولاده جماعه بقطع الاثنين وبجديتان كما في ذهاب الصوت مع اللسان مغني وأسنى مع الروض (قوله وبصدق الح) ظاهر الرجوع الى ذهاب لذة الجماع ولذة الطعام أو سد مسلكه وقضية تصنيع الروض وشرحه انه راجع لقوله وفي ابطال قوة امناء هنا (قوله ما عدا الاخيرة) وهي سد مسلكه سيد عمر (قول المتن وفي افضائها الح) أي وان تقدمه وطؤها مرارا عش (قوله أي المرأة) الى قول المتن وفي البطش في النهاية الا قوله فعلى الاول في وقال الماوردي وقوله ويرد الى المتن وقوله ومر الى المتن وكذا في المغني الا قوله وقال الماوردي الى فان لم يستحسنك (قول المتن من الزوج) بنكاح صحيح أو فاسدها به (قوله دية لها) سواء في ذلك المكرهه والمطاعة لان الرضا بالوطء لا يقتضي الاذن في الافضاء مغني زاد الروض مع الاسنى ويجب مع الدية المهر ان كان الافضاء بالذكور اه (قوله ففيه حكومة) لعل محله في الحلال ثم ان اتضعت بالذكورة ولم تنضج فلا شيء غيرها وان اتضعت بالانثى وجب تكميل الدية سيد عمر (قول المتن وهو رفع ما بين مدخل الح) فان كان يجماع تخفيفه والغالب افضاء وطنها الى الافضاء فهو عمد أو يجماع غيرها فاشبهه عمد أو يجماع من ظنهما وجهه نفعاً أسنى مع الروض وفي عش عن العباب مثله (قوله لغوات المنفعة) عبارة المغني لما روي زيد بن ثابت ولغوات منفعة الجماع أو اختلالها اه أي بالافضاء (قوله الغائط) فاعلم لم يستحسن (قوله فعلى الاول) أي الاصح (قوله في هذا) أي رفع ما بين مدخل ذكر وخرج بول (قوله وعلى الثاني) أي الضعيف (قوله بالعكس) أي في هذا دية وفي الاول حكومة (قوله بل عليه) أي على الثاني (قوله في الاول) أي رفع ما بين مدخل ذكر ودبر (قوله فان لم يستحسن البول الح) أي في الثاني مغني وروض (قوله فان أزالهما) أي الخارجين القبل والدبر والخارجيين وبين مخرج البول (قوله فدية وحكومة) معتمد وقوله وصحح المتن الخ ضعيف عش (قوله وصحح المتن الخ) هذا عين القيل المذكور ولكن بالنظر لما قاله فيه الماوردي كذا يخفى رشدي (قوله بل حكومة) أي ان بقي رأسني ومغني (قوله على فوات المقصود) عبارة الاسنى والمغني الخائل اه (قول المتن فان لم يمكن الوطء) أي ابتداء أو بعد تقدم الوطء مرارا عش (قوله ولا لها تمكينه) وهل بها الفسخ بكبرائه أو الفسخ بضيق منقذها تقدم في باب خيار النكاح التنبيه عليه مغني (قوله فارتها يلزمه) أي وان أذنه الزوج وظاهره وان يحجز عن اقتضاها وأذنته هي غير رشيدة وهو ظاهر فتنبه فانه يقع كثيرا ومنه ما يقع من ان الشخص يحجز عن ازاله بكاره زوجته فبأذن لامرأة مثلاً في ازاله بكارتها فلزم المرأة المأذون لها الارش لان اذن الزوج لا يسقط عنها الضمان لا يقال هو مستحق للأزالة فينزل فعل المرأة منزلة فعله لان قول هو مستحق لها بنفسه لا بغيره عش (قوله الآية) عبارة المغني والنهاية بتقدير الرق كما سيأتي اه (قوله لشبهتها) جعل الحلي منها النكاح الفاسد عش (قوله أو نحو مجنونة)

لافضائه الى محرم (ومن لا يستحق اقتضاها) أي البكر بالغاء والقاف (فان أزال البكاره بغير ذكر) كاصبع أو نخشة (فارشها) يلزمه وهو الحكومة الا آتية نعم ان ازالته بأكبر وجب القود (أو بذكر لشبهة) منها كظنها كونه حليلها (أو مكرهة) أو نحو مجنونة (فهر مثل) يجب لها حال كونها (ثيبا وارش البكاره) يلزم لها وهو الحكومة لم تدخل في المهر لانه لا يستغنى منفعه البضع وهي لازالة تلك الجلدة فهما جهتان



فختلفان امالو كان ترناوهي خوة مطاوعة (٤٨٢) فلاشي أوامة قلامهر اذلامهر لبني بل حكومتها لغوات خرمين بدنهاوهو السيد

(وقيل مهر بكر لان القصد التمتع وتلك الجلدة تنهب ضمنا وبرد ما تقر ومن انهما جهتان مختلفتان ومن آخر خيار البيع ماله تعلق بهذا (ومستحقه) أي الاقتضاض وهو الزوج (لاشي عليه) وان أزاله بغيره لانه ما ذون له في استيغائه وان أخطأ في طريقه (وقيل ان أزاله بغيره ذكر فارش) لانه لما عدل عما أذن له صار كاجنبي و يرد بمنع ذلك كما هو واضح (وفي) ابطال (البطش) بان ضرب يديه في الثغرة بطشه (ديته) لانه من المنافع المقصودة (وكذا المشي) في ابطاله بخوكسر الصلب مع سلامة الرجلين دية لذلك وانما يؤخذ ان بعد اندمال اذلوعاد الم يجب الاحكامه ان بقي شين (و) في (نقصهما) يعني في نقص كل على حدته (حكومة) بحسب النقص فله وكثرة تم ان عرفت نسبتته وجب قسطه من الدية (ولو كسر صلبه فذهب مشيه وجماعه) أي لذته (أو) فذهب مشيه (ومنيه فديتان) لاستقلال كل بديته وانقر مع اختلاف محلها وفي قطع رجلية وذكرة حيث تدنيان أيضا لانها معهما ومع سلامة الرجلين أو الذكرة لا حكومة لكسر الصلب لانه دخل

أي أو صغيرة معنى (قوله امالو كان ترناو) محترز لشبهة الخ (قوله فلاشي) عبارة الاسنى مع الروض اهدرت بكارنم الحكومة كما اهدرت مهر اذلا يمكن الوطء بدون ازالته فكأنهم ارضيت بازالتها بخلاف دية الاقضاء لانهم ارضيت بالوطء لا بالاقتضاء اه وهذا كما قال السيد ع كالصريح في ان المطاوعة على الوطء تستلزم الاذن في ازالة البكارة وان لم تصرح المرأة به (قوله وهو) أي بدنها أو خروءه (قول المتن وقيل مهر بكر) هذا كله في المرأة أما الخنثى اذا أزيلت بكارة فوجه وجبت حكومة الجراحين حيث هي جراحة ولا تعتبر البكارة من حيث هي لانه لم يتحقق كونه فرجا معني وأسنى مع الروض (قوله وان أزاله) أي البكارة والتذكير بتأويل الجزء (قوله بغيره لانه) هل يجوز ذلك أولا فيه نظر وقد قال بعضهم انه اذا كان في ازالته بغير الذكرة مشقة عليهم أكثر منها بالذكرة كرحم والا فلا عش (أقول) هذا التفصيل ظاهر بل قضية قولهم وان أخطأ الخ عدم جواز ذلك مطلقا لبرضاها فليراجع (قوله وان أخطأ في طريقه) أي بخشبة ونحوها نهاية طاهره وان طلق قبل الدخول بل أو فسخ العقد منها أو بعينها فلا يجب لها شي في الفسخ ولا رائد على النصف في الطلاق ولا ارش للبكارة ولو ادعت ازالته بالجماع لتستحق المهر وادعى ازالته بأصبع مثلا صدق كما شمله اطلاقهم عش (قوله بان ضرب يديه) الى الفصل في النهاية وكذا في المعنى الا قوله المنذوع الى المتن وقوله وأوما الى المتن وقوله اذلا تستقر الى المتن وقوله أو مات الى المتن (قول المتن وكذا المشي) وفي ابطال البطش يد أو أصبع أو مشي رجل ديتها معني (قوله لذلك) أي لان المشي من المنافع المقصودة (قوله وانما يؤخذ ان) الاولى التائيت (قوله اذلوعاد) أي البطش والمشي (قوله وفي قطع رجلية الخ) عبارة المعنى ولو شل رجله أيضا وجب عليه ثلاث ديات وان شل ذكره أيضا وجب عليه أربع ديات اه (قوله حيث تدنيان) أي حين ذهاب ما ذكر بكسر الصلب (قوله ومع سلامة الرجلين الخ) عبارة المعنى (تبيينه) قضية كلامه انه لا يفر د كسر الصلب بحكومة متوهو كذلك فيما اذا كان الذكر والرجلان سليمين فان شلا وجب مع الدية الحكومة لان المشي منفعة في الرجل فاذا ضلقت فانت المنفعة لشلها فافرد كسر الصلب بالحكومة واذا كانت سليمة ففوات المشي لحلل الصلب فلا يفرد بالحكومة متوهو معني من ادعى ذهاب مشيه بان يغا بمهك كسيف فان مشي علنا كذبه والاحلاف وأخذ الدية اه (قوله أو الذكرة) أو بمعنى الواو كما عبر بها المعنى والنهاية (قوله لان له دخلا في ايجاب الدية) أي للمشي والجماع أو للمني سم (قوله ومع اشلها الخ) ظاهر هذا الصنيع نصو بالمسئلة باشكال ما ذكر مع ذهاب المشي والجماع أو للمني الان الاقتصار على قوله لان الدية للاشلال ظاهره تصو برها بمجر داشلال ما ذكر وهو المقهور من تصو بر الروض وشرحه المناسب للأفراد بحكومة ويجاب بان الشارح انما أطلق ذلك لان اشلال الرجلين داخل في تعطيل المشي وان كان التعطيل يمكن انفراد فلا اشكال في الافراد بحكومة الان هذا لا يدل على عدم التصو بر ذهاب الجماع أو للمني والافراد مع ذلك يشك لان لكسر دخلا في ايجاب دية بماله فالمقهور من الروض وغيره تصو بر هذه المسئلة بماله اذا شل الرجلين أو الذكرة بكسر الصلب من غير ذهاب شي مما ذكر ولا اشكال حيث تدنيان لم سم على

(قوله ان بقي شين) انظر هذا التقييد مع قوله الاتي في الحكومة متوهو لم يبق نقص اعتبر أقرب نقص الى الاندمال (قوله لان له دخلا في ايجاب الدية) أي للمشي والجماع أو للمني (قوله ومع اشلها الخ) ظاهر هذا الصنيع تصو بالمسئلة باشكال ما ذكر مع ذهاب المشي والجماع أو للمني الان الاقتصار على قوله لان الدية للاشلال ظاهره تصو برها بمجر داشلال ما ذكر وهو المقهور من تصو بر الروض وشرحه المناسب للأفراد بحكومة ويجاب بان الشارح انما أطلق ذلك لان اشلال الرجلين داخل في تعطيل المشي وان كان التعطيل يمكن انفراد فلا اشكال في الافراد بحكومة الان هذا لا يدل على عدم التصو بر ذهاب الجماع أو للمني والافراد مع ذلك يشك لان لكسر دخلا في ايجاب دية بماله فالمقهور من الروض وغيره تصو بر هذه المسئلة بماله اذا شل الرجلين أو الذكرة بكسر الصلب من غير ذهاب شي مما ذكر ولا اشكال حيث تدنيان لم

في ايجاب الدية ومع اشلها بماله لان الدية للاشلال فافرد حيث تدنيان بحكومة (وقيل دية)



بناء على ان الصليب محل المشي لا يتدائمه وورد في ذلك كنه هو مشاهدته (فرغ) في اجتماع جنبايات مما امر على شخص واحد والذبات في الانسان تبلغ سبعة وعشرين بل أكثر كما يعلم تمام المندفع به ما لبعضهم هنا اذا (أزال) جان (أطراف) كاذنين ويدين ورجلين (ولطائف) كعقل وسمع وشم (تقتضي ذبات فان سرية) من جميعها كما بصله وأما الباء بالفاء فلا (٤٨٣) اعتراض عليه (قضية) واحدة تازم لان

الجنباية صارن نفسا وخرج

بجميعها ما لو اندمل بعضها

فلا يدخل واجبه في دية

النفس (وكذا لو حزه

الجاني قبل اندماله) لا تجب

الادية واحدة ان اتحاد الحز

والفعل الاول عمدا أو غيره

(في الاصح) لوجوب دية

النفس قبل استقرار ذبات

غيرها فتدخل فيها

كالسرية اذ لا تستقر الا

باندماله ومن ثم لو حزه بعد

الاندمال وجبت ذبات

غيرها قطعاً (فان حزه)

الجاني قبل الاندمال عمدا

والجنباية) بازالة ما ذكر

(خطأ) أو شبهه عمداً أو

عكسه) بان خطأ أو

شبهه والجنباية عمداً وكذا

لو خطأ والجنباية شبهه عمداً

أو عكسه (فلان داخل في

الاصح) بل يجب كل من

واجب النفس والاطراف

لاختلافها حيث لا يختلف

حكمهما (ولو حزه) رقبته

قبل الاندمال (غيره) أي

غيرها باني تلك الجنبايات أو

مات بالسقوط من نحو سطح

كما أفتى به الباقيين وفرق

بينه وبين ما امر من اعتبار

التبرع في المرض الخوف

من الثلث لومات بها بان

التبرع صدر عند الخوف

ح ع ش (قوله بناء على ان الصليب الخ) عبارة المغني لان الصليب محل المشي ومنه يتدأ المشي ومنشأ الجماع

واستحد المحل يقتضي اتحاد الديات ومنع الاول لمحلية الصليب ما ذكر اه (فرغ في اجتماع جنبايات) \*

(قول المتن يقتضي ذبات) راجع لكل من الاطراف واللطائف (قوله من جميعها الخ) وكذا من بعضها ولم

يتمل البعض الا نحو كما اقتضاه نص الشافعي واعتمد الباقيين معنى عبارة الرشدي قوله من جميعها يعني

مات قبل اندمال شي منها وان كان الموت انما يتسبب لبعضها بل المفهوم الا في وصرح به - ذوالله في

حواشي شرح الروض اه (قوله نفساً) أي جنباية نفس (قوله يدخل واجبه الخ) وكذا لو حزه جرحاً

خفيفاً لا يدخل للسرية فيه ثم اجاب عن سرية الجنباية قبل اندمال ذلك الجرح فلا يدخل ارضه في دية

النفس كما هو مقتضى كلام الروضة وأصلها اماماً لا يقدر بالدية فتدخل أيضاً كغيرهم مما تقر به بالاولى معنى

(قول المتن قبل اندماله) انظر ما معنى الاندمال في اللطائف وكذا السرية بمنها رشدي وقد يقال معناه ما

اندمال أو سرية جراحات نسا منها فهاب اللطائف كما أشار اليه المغني بزيادة من الجراحات عقب المتن (قوله

غيرها) أي غير دية النفس (قوله بل يجب كل من الخ) فلو قطع يديه ورجليه خطأ أو شبهه عمداً ثم حرق رقبته عمداً

أو قطع هذه الاطراف عمداً ثم حرق رقبته خطأ أو شبهه عمداً وعنى الولي في العمدة على دية وجبت في الاولى دية

خطأ أو شبهه عمداً ودية عمد في الثانية دية عمد وخطأ أو شبهه عمد معنى وقوله في الاولى دية خطأ صوابه ديتا

خطأ بالثنية (قوله والاطراف) أي واللطائف سم (قوله تلك الجنبايات) مفعول الجاني (قوله وفرق

بينه) أي بين الموت بالسقوط هنا حيث انقطعت تلك الجنبايات واستقرت لم تدخل فيه (قوله لومات بها)

لعله بناءً على السقطة ثم رأيت الغاضل المشي قال الظاهر به اه سيد عمر (قوله لان فعل الانسان الخ)

الاولى ليشمل ما زاد فعل أحد (قوله وفارق هذا الخ) أي ما تقدم من دخول الاطراف واللطائف في دية

النفس اذا مات بسرية أو بفعل الجاني وكان الاول ذكر هذا الفرق بعد قول المصنف وكذا لو حزه الجاني الخ

ع ش عبارة الرشدي الاشارة راجعة الى ما امر من اتحاد الديات اذا مات بسرية أو بفعل الجاني الاول كما يعلم

من شرح الروض أي والمغني ولعل الشارح كالشهاب بن حجر انما أراد ما هنا بالنظر لمجموع حكم الآدي

فانه يخالف مجموع حكم غيره اه (قوله أو بقتله) أي من قاطع الاعضاء قبل الاندمال معنى (قوله بانه

مضمون) أي الحيوان ع ش

\*(فصل في الجنباية)\* التي لا تقدر لارشها (قوله في الجنباية) الى قوله واستشكل في المغني الا قوله أي أو

المحكم فيما يظهر وقوله وان لم يكن فيها جمال وقوله ولا قود في نفقتها لانه لا ينضبط والى قول المتن فان كانت

في النهاية بمخالفة يسيرة سائب عليها (قوله في الجنباية الخ) أي في واجبها على حذف المضاف رشدي (قوله

وتأخيره) أي هذا الفصل ع ش عبارة المغني وانما ذكرنا الحكومة بعد المقدرات لتأخرها عنها في الرتبة

لانها جزء منها كما سبقت والغزالي ذكرها في أول الباب قال الرافي وذكرها هنا أحسن ليضع الكلام على

\*(فرغ)\* أزال اطرافاً ولطائف الخ (قوله بل يجب كل من واجب النفس والاطراف) أي واللطائف

(قوله لومات بها) الظاهر (٣)

\*(فصل)\* في الجنباية التي لا تقدر لارشها (قوله ويجب الحكومة في الشعور وان لم يكن فيها جمال لكان

بشرط فساد منبتها) عبارة الروض وفي افساد منبت الشعور حكومة لافها اه فقوله وفي افساد منبت الشعور

الخ قال في شرحه ومجمله فيما فيه جمال الخ وقوله لافها قال في شرحه أي لا حكومة في ازالها بغير افساد منبتها

من الموت فاسترحكمه (د - دحت) الجنبايات فلا تدخل لان فعل الانسان لا يفتي على فعل غيره وفارق هذا قطع أعضاء حيوان مات بسرية

أو بقتله حيث يجب قيمته موم موته ولا ينسدرج فيها ما وجب في أعضائه مضمون بما نقص وهو يختلف بالسكال وضده والادى مضمون

بمقدروه ولا يختلف بذلك مع ان الغالب على ضمائه التعبد (فصل) في الجنباية التي لا تقدر لارشها في الجنباية على الرقيق وتأخيره الى هنا

أولى من تقديم الغزالي له أول الباب (يجب الحكومة فيما) أي جرح (قوله الظاهر) هكذا في النسخ ولعله الظاهر به



أو نحوه أو جيب ما من كل ما (الامة - در فيه) من الدين ولا تعرف نسبتهم من مقدار والا بان كان بقربه موضعاً أو جاتفة وجب الاكثر من قسطه  
وحكومة على المعتمد كبر وسبب حكومة (١٨٤) لتوقف استقرارها على حكم الحاكم أي أو المحكم فيما يظهر ومن ثم لو اجتهد فيه غيره

الانتظام وكذا صنع في الروضة فذكرها هنا اه (قوله أو جيب ما) أخرج ما وجب تعزيراً فقط كقطع سن  
من ذهب مغني وعبرة السلطان اه - ترز به عما وجب تعزيراً كإزالة شعر لأجل فيه كإبط أو عانة أو به  
جمال ولم يفسد منته اه ولا يخفى ان المثال الاول انما يتأتى على مسلك غير الشارح كما يأتي (قوله من كل  
الح) هو بيان الجرح أو نحو موثدي (قوله كالم) أي في أوائل فصل في الديات الواجبة الخ (قوله أي أو  
المحكم) عبارة النهاية أي أو المحكم بشرطه اه ولم يقل فيما يظهر بل جزم به سيد عمر قال ع ش قوله أو  
المحكم بشرطه وهو كونه مجتهداً أو فقد القاضي ولو قاضى ضرورة ع ش (قوله غيره) أي غير الحاكم  
أو المحكم (قول المتن إلى عضوا الجنائية) أي إلى دية عضوا الجنائية سم (قوله ويجعل الخلاف الخ) هذا معلوم  
من قوله وقبل إلى عضوا الجنائية اذ من المعلوم انه انما ينسب إلى عضوا الجنائية اذا كان له مقدار ع ش (قوله  
اعتبرت) أي الحكومة ع ش ومغني والاولى ارجاع الضمير إلى النسبة وجعل من في قوله من دية النفس  
بمعنى إلى (قول المتن نقصها) أي الجنائية بمعنى فقول الشارح أي ما نقص الخ تفسير مراد (قوله اليها) أي  
القيمة والجارم معلق إلى النسبة (قوله وجب عشر الدية) هو مع قوله والتقديم في الخراج يغيب عن الحكومة  
في الحر لا تكون الامن الابل وان اتفق التقديم بالنقد ثم رأيت سم صرح بذلك نقلاً عن شرح الروض  
ع ش عبارة المغني وتجب الحكومة ابلا كالدية لانقضاء أو اما التقديم فقتضى كلام المصنف كغيره انه بالنقد  
ليكن نص الشافعي على انه بالابل والظاهر كما قال شيخنا ان كلام الاميرين جاز لانه يوصل إلى الغرض اه  
(قوله الواجب النقد قطعاً) وكذا التقديم نهاية (قوله وان لم يكن فيها جمال الخ) خلافاً للنهاية والمغني  
صارتها ومجمله ان كان بها جمال كالحية وشعر رأس اماما لجمال في ازالته كشعر ابط وعانة فلا حكومة فيه  
في الاصح وان كان التعزير بواجب التعدي كما قاله الماوردي والرواني وان اقتضى كلام ابن المقرئ كالروضة  
هنا وجوبها اه وفي سم بعد ذكر مثلها عن الاسني مائة فقول الشارح وان لم يكن فيها جمال يدل  
قوله الماوردي والرواني وأخذ بقضية كلام الشيخين اه عبارة السيد عمر قوله وان لم يكن فيها جمال  
هذا ما اقتضاء اطلاق الروضة وأصلها ويؤيده ما يجب الحكومة من نحو السن الشاغية اه (قوله ولا قود  
في تنفها) انظر مفهوم التنف ولعله غير مراد سم ويؤيده اطلاق النهاية بقوله ولا يجب فيها قود اه  
(قوله واستشكاه الرافعي الخ) رد بظهور الفرق نهاية ومغني (قوله ان يقوم) أي المجني عليه وله أي والخال  
ان للمجني عليه الزيادة (قوله لحية المرأة) أي اذا أزيلت ففسد بنتها ومثلها الخ مغي (قوله وقيس بالانثى  
الخ) أي على مختار الرافعي فيها غالباً في الانثى (قوله ذلك ان يجب الخ) يرد على هذا الجواب ان نفي العمل  
والجمال والاصبع الزائدة ممنوع وان نظير جنس الحية هو جنس الانثى لا الانثى الزائدة والانثى  
هي نظير الحية الزائدة كالحية المرأة وكان جنس الحية فيها جمال كذلك جنس الانثى وكان زائدة الانثى

انتهى (قوله وان لم يكن فيها جمال الخ) قال في شرح الروض ومجمله فيما فيه جمال كالحية وشعر الرأس  
اماماً لجمال في ازالته كشعر الابط فلا حكومة فيه في الاصح وان كان التعزير بواجب التعدي قاله الماوردي  
والرواني لكن كلام المصنف وأصله هذا وفي الضابط الآتي يقتضي وجوبها اه فقول الشارح وان لم يكن  
فيها جمال يدل على ان الماوردي والرواني وأخذ بقضية كلام الشيخين (قوله ولا قود في تنفها) انظر مفهوم  
التنف ولعله غير مراد (قوله واستشكاه الرافعي الخ) رد بظهور الفرق وهو ان تقديره بلا أنثى أصلية  
يقتضي أن يقرب من ارش الأصلية لضعف اليد بما لا يقتضيها من ان اعتبارها بأصلية تر يد على ذلك ففي  
كل منهما الخفاف بالجنائي بايجاب شيء عليه لم تقتضه جنايته بخلاف السن ولحية المرأة ارش وقوله يقتضي  
أن يقرب الخ يتأمل وجه انتفاع ذلك في مسئلة السن (قوله ذلك ان يجب الخ) يرد على هذا الجواب ان نفي  
العمل والجمال غالباً في الانثى والاصبع الزائدة ممنوع وان نظير جنس الحية هو جنس الانثى لا الانثى الزائدة

لم يستقر (وهي جزء) من  
عين الدية (نسبتة إلى دية  
النفس) لانها الاصل (وقيل  
إلى عضوا الجنائية) لانه أقرب  
وإدبانه لا عبرة بالقرب مع  
وجود ما هو الاصل المألوف  
عليه في ذلك وغيره ومجمل  
الخلاف في عضوله مقدار  
والا كصدر ونفذ اعتبار  
من دية النفس قطعاً  
(نسبة) أي مثل نسبة  
(نقصها) أي ما نقص  
بالجنائية (من قيمته) اليها  
(لو كان رقيقاً بصغاره)  
التي هو عليها اذا حر لافجة  
له فتعين فرضه فنامع رعاية  
صغاره حتى يعلم قدر الواجب  
في تلك الجنائية فاذا كانت  
قيمتها بدون عشرة وجبها  
تسعة وجب عشر الدية  
والتقويم بالنقد ويجوز  
بالابل لكن في الحر نفي  
الحكومة في القرن الواجب  
النقد قطعاً وتجب الحكومة  
في الشعور وان لم يكن فيها  
جمال لكن بشرط فساد  
منبتها والافال تعزير ولا قود  
في تنفها لانه لا ينضبط وقد  
لا تعسير النسبة كقطع  
أنثى لها طرف زائدة فانه  
يجب دية أنثى وحكومة  
للزائد باجتهاد القاضي ولا  
تعتبر النسبة لعدم امكانها  
واستشكاه الرافعي بانه  
يجوز أن يقوم وله الزائد  
بلا أصلية ثم يقوم دونها كما

فعل في السن الزائدة أو تعتبر بأصلية كما اعتبر لحية المرأة بلحية الرجل ولحيتها كالاعضاء الزائدة ولحيتها كالاعضاء  
الأصلية اه وقيس بالانثى فبما ذكر نحوها كالاصبع ولك ان يجب بان زائدة الانثى أو الاصبع لا عمل لها غالباً ولا جمال فيها وان فرض



لا جمال فيها ان سلم ذلك فرائدة اللحية كالحية المرأة لاجمال فيها بل أولى فتأمل ذلك فإنه ظاهر والله درامام  
المذهب الرافعي سم (قوله بخلاف السن الخ) يتأمل فإنه قد لا يظهر مخالفة الا ان يقال الفرق ان الجنابة  
في السن واللحية قد باشرهما بالجنابة عليهما استقلال بخلاف الأئمة فإنه انما باشر الجنابة على الأصلية  
والزيادة قد وقعت تبعا لشدي (قوله مثلا) الى قول المتن وفي نفس الرقيق في النهاية الا قوله وانما لم يجب الى  
قيل (قوله ونخص) أي الطرف عش (قوله لانه الغالب) يتأمل سم ولعل وجه التامل ان كل ماله مقدر  
يكون من الاطراف وهي ماعد النفس ويمكن الجواب بأنه أراد بالطرف ما يسمى بذلك عرفا كالبدن فخرج  
نحو الاثنين عش (قوله أو تابع الخ) أي كسئلة الكف الآتية سم وعش (قوله أو تابع لمقدر)  
أي أو هو تابع الماله مقدر (قوله أي لاجل الجنابة الخ) تفسير لطرف وقوله عليه ارجع اليه (قول المتن  
مقدرة) أي الطرف وكان الانسب لقول السارح المار أو تابع الخ وقوله الآتي أو متبوعه أن يزيد هنا  
أو مقدره متبوعه (قوله مضمونة الخ) خبر تكون (قوله بطوله) قيد به لانه اذا لم يكن كذلك كان الجرح في أئمة  
واحدة مثلا فحكومتها شرطها ان تنقص عن دية الأئمة عش (قوله وجرح بطنها أو ظهرها) أي الكف  
نهائية (قوله عن دية الخس) أي الاصابع الخس (قوله وجرح الرأس عن أرش موضحة) لانه لو سواه ساوي  
ارش الأقل ارش الاكثر ولو اعتبر ما فوق الموضحة كالموضحة فقط تساوى الموضحة أو تزيد فيلزم المحذور  
المذكور سم على حج عش (قوله فإن بلغه) أي ارش الموضحة وقوله نقص سمحاق الخ فاعل بلغ وقوله  
نقص كل الخ جوابا للشرط (قوله منها) أي من نقص السمحاق ونقص المصلحة عنه أي عن ارش الموضحة  
(قوله ونقص السمحاق الخ) كان الظاهر ونقص المصلحة عن السمحاق اذا السمحاق أبلغ من المصلحة  
رشدي وهذا مبني على انه بصيغة الماضي معطوف على نقص كل منهما عنهما واما اذا كان مصدرا معطوفا على  
كل منهما الخ كما جرى عش فلا اشكال بعبارة قوله ونقص السمحاق الخ أي نقص ما يقدره فيما نقص  
من السمحاق عما يقدره فيما نقص من المصلحة لان واجب السمحاق أكثر من واجب المصلحة اهول لكن  
التعليل ظاهر فيما جرى عليه الرشدي (قوله أو متبوعه) معطوف على ذلك العضو (قوله أكثر من أقل  
متمول) أي ماله وقع كربع بعير مثلا عش (قوله على الوجه) كذا في المغني (قوله المحذور السابق)  
أي في قوله لئلا تكون الجنابة الخ وقوله ولا تابع لمقدر أي ولا هو تابع الخ عش (قوله كما) لعل الكف  
بمعنى اللام ومما تعلق به لزم ما زاده بما زاده أو لا عقب قول المصنفه مقدر (قوله وظه) فديقال  
الظهر يتصور فيه الجنابة كالبدن سم وعش (قوله في الأولى أو متبوعه الخ) انظر أي أولى وأي ثانية  
مع ان الذي اتفق عليه التقدير والتبعة للمقدر شي واحد رشدي وعش (قوله أو متبوعه في الثانية  
الخ) يتأمل معنى هذا الكلام فان الغرض انه ليس تابعا لمقدر فلا متبوعه فكيف يصح ان الشرط ان

ولا أئمة الزائدة انما هي نظير اللحية الزائدة كحية المرأة وكان حسن اللحية فيها اجمال كذلك حسن الأئمة  
وكان رائدة الأئمة لاجمال فيها ان سلم ذلك فرائدة اللحية كحية المرأة لاجمال فيها بل أولى فتأمل ذلك فإنه  
ظاهر والله درامام المذهب الرافعي (قوله لانه الغالب) يتأمل (قوله أو تابع لمقدر) كسئلة الكف  
الآتية (قوله وجرح البطن) أو نحو عرش روض (قوله عن ارش موضحة) فديقال الرأس يتصور فيه  
غير الموضحة كالموضحة والدامغة (قوله أيضا عن ارش موضحة) لانه لو سواه ساوي ارش الأقل ارش الاكثر  
ولو اعتبر ما فوق الموضحة كالموضحة فقط تساوى الموضحة أو تزيد فيلزم المحذور المذكور (قوله أكثر من أقل  
متمول على الوجه) مر (قوله وظه وعضد) فديقال الظهر يتصور فيه الجنابة كالبدن (قوله فالشرط  
أن لا تبلغ دية نفس) فيه كناية عن جواز بلوغه ارش عضوه مقدر وعن انه لا يشترط هنا سوى ما علم من  
تغزيه ما معنى على ذلك المعلوم وكله قال بل أن تبلغ ارش عضوه مقدر ولم يشترط سوى ما علم من التعريف  
وهذا يندفع ما يقال لاجل الحاجة الى هذا الشرط لانه لا يلزم للحكومة كماله من تعريفها فلا يمكن خلافه حتى يحتاج  
الى بيانه فليتأمل (قوله أو متبوعه في الثانية) يتأمل معنى هذا الكلام فان الغرض انه ليس تابعا لمقدر فلا

وساعد (ف) الشرط (أن لا تبلغ) الحكومة (دينه نفس) في الأولى أو متبوعه في الثانية وان بلغت الأولى دينه عضو مقدر أو زادت



فان بلغت ذلك نقص القاضي منه كالم (و) انما (يقوم) المجنى عليه عرفنا الحكومة (بعد انتماله) أي انتماله حوله لان الجناية قبله وقد  
تعمى الى النفس أو الى ما في مقدور يكون هو واجب الجناية (فان لم يبق) بعد الاندمال (نقص) في الجبال ولا في المنفعة ولا تاتر به القيمة  
(اعتبر أقرب نقص) فيمن حالات نقص (٤٨٦) قيمته (الى) وقت (الاندمال) لئلا تحبط الجناية (وقبله) فاض باجتهاده (ويوجب

لا تبلغ دية المتبوع سم وقد يقال مراده بالثانية محبة زالقيد الذي زاده بقوله ولا تابع الخ وهو ما لو كان  
الطرف لا تقدر فيه ولكنه تابع لمقدر كالنقص مع الاصابع فان الشرط فيه أن لا تبلغ دية المتبوع فمراده  
بالأولى مسألة المتن مع ملاحظة القيد الذي زاده بقوله ولا تابع الخ وبالثانية المفهومة من زيادة القيد  
المذكور وهذا واضح لا يحتاج الى سد عروق فيه تكافؤ ظاهر بل كان حق المقام أن يذكر قول الشارح  
في الأولى أو متبوعه في الثانية عقب قول المتن مقدروا ويحذف قوله الأولى الآتي (قوله فان بلغت) الى قوله  
وانما يتضح وافقه المغنى في جميع ذلك الا في مسألة عدم تأثير الجناية نقصا أصلا كما سنبينه عليه (قوله فيكون  
هو) أي أحد الأمرين لا الحكومة (قوله ولا تاتر به القيمة) أي على فرض الرقية (قوله حيث) أي  
حين سيلان الدم (قوله أوجب فيه القاضي الخ) خلافا للمغنى حيث قال عز فقط الخافاها كما في الوسيط  
بالاعطمة أو الضربة التي لم يبق لها أثر اه (قوله وانما لم يجب الخ) وللدليل مقابل الأوجه كما يظهر مما سمر آتينا عن  
المغنى (قوله في نحو اللطمة الخ) (فروع) لو ضربه أو لطمه ولم يظهر بذلك شيء فعليه التعزير فان ظهر شيء  
كان اسود محل ذلك أو انخر وبقى الأثر بعد الاندمال وجبت الحكومة والعظم المكسور في غير الرأس  
والوجه ان انحبر هو جاف كسر الجاني ليستقيم وليس له كسره لذلك لم يحكم بحكومة أخرى لانه جناية جديدة  
مغنى وأسنى مع الرض (قوله قبل قضية المتن الخ) عبارة المغنى (تنبيه) يقتضى اعتباره أقرب نقص  
الى الاندمال أنه لو لم يكن هناك الخ وليس بمراد كما علم مما مر اه (قوله كاحية امرأة) ومثلها الخ الخ مغنى  
(قوله وفسد منبتها) أما إذا لم يفسد منبتها فلا حكومة في إزالة النمل انما تعود غالباً بوضابط ما يوجب الحكومة  
وما لا وجهان بقي أثر الجناية من ضعف أو شين أو جيب الحكومة وكذا ان لم يبق على الأصح بان يعتبر أقرب  
نقص الى الاندمال كما مر وان كانت الجناية بغير جرح ولا كسر كالإزالة الشعور واللطمة فلا حكومة فيه وفيه  
التعزير كما مر مغنى وأسنى مع الرض (قوله ويقدر في السن الخ) أي تقويمه في السن الخ ولو عبره يقوم كان  
أوضح عش عبارة المغنى والأسنى مع الرض ولو قطع سناً أو قطع أصبعاً زائدة ولم ينقص بذلك شيء قدرت  
السن أو الأصبع زائدة ولا أصلية تنقطعها ويقوم المجنى عليه بتصغير ذلك ثم يقوم مقولاً تلك الزائدة فيظهر  
التفاوت بذلك لان الخ (قوله وله سن الخ) أي والحال للمجنى عليه من الخ (قوله ويجب منع ان قضيت ذلك)  
يتأمل في هذا الجواب سم على ج ع ش (قوله الذي قدمته) أي بقوله وبان جنس الكحية فيها جمال  
الخ ع ش (قوله ومريانه الخ) عبارة الاسنى كتحسين لون ونحوه واستحشاف وارتفاع وانخفاض اه  
(قوله جميع محله) أي الشين مغنى (قوله مثلاً) أي أو للوجه مغنى (قوله أفرد) أي بحكومة لتعديده محل  
الايضاح مغنى (قوله وكذا الوأوضح جيبه الخ) هذا مستثنى مما في المتن وليس من جملة صورته وان أوهمه  
سياق الشارح رشدي عبارة المغنى ويستثنى من الاستبعاد ما لو أضح جيبه الخ (قوله فعله الا كثر الخ) ولو  
جرحه على يده جراحة وبقر بها ثغرة قدرت بمأول زمة الا كثر من أرس القسط والحكومة كما كالون بقر بها  
الموضحة مغنى وأسنى مع الرض (قوله وكالموضحة المتلاحية) أي يتبعها الشين ولا يفرد بحكومة (قوله ان  
الواجب فيها) أي المتلاحية بيان المعتمد وقوله الا كثر أي من النسبة والحكومة (قوله فهي كالموضحة)  
أي يتبعها الشين حوالها وقوله أو الحكومة فلا أي فلا يتبعها الشين حوالها ع ش (قوله وعلى هذا  
التفصيل يعمل قوله وما لا يتقدرا الخ) فالمراد به الجرح الذي لا مقدرة ولا بقر به ماله مقدور يعرف نسبته  
متبوعه فكيف يصح ان الشرط أن لا تبلغ دية المتبوع (قوله ويجب منع ان قضيت ذلك الخ) يتأمل في هذا

شياً خذراً من اهدار الجناية  
(وقيل لا غرم) كالم تألم  
بضربة ثم زال الألم ولو لم  
يظهر نقص الاحال سيلان  
الدم اعتبرت القيمة حيث  
فان لم تؤثر الجناية نقصاً  
حيث أن أوجب فيه القاضي  
شياً باجتهاده على الأوجه  
وانما لم يجب في نحو اللطمة  
شي لان جنسها لا يقتضى  
نقصاً أصلاً قبل قضية المن  
أنه لو لم يكن هناك نقص  
أصلاً كاحية امرأة أو يلف  
وفسد منبتها وسن زائدة  
لا شيء فيه وليس كذلك بل  
تقدر لحيثها كاحية عبد  
كبير لثمن بها ويقدر في  
السن وله سن زائدة ثابتة  
فوق الاسنان وليس خلفها  
أصابعاً ثم يقوم مقولاً عنها  
ليظهر التفاوت لان الزائدة  
تسد الفرج وتوصل بها  
فروع جمال ويجب منع أن  
قضية ذلك نظر الجنس  
الذي قدمته في جواب  
اشكال الرافعي (والجرح  
المقدر) أرشه (كموضحة  
يتبعه الشين) ومريانه في  
النجم (حواليه) ان كان  
يجعل الايضاح فلا يفرد  
بحكومة لانه لو استوجب  
جميع محله بالايضاح لم  
يلزمه الأرش موضحة نعم

ان تعدى شينها المقام مثلاً أفرد وكذا الوأوضح جيبه فزال ما جبه فعله الا كثر من أرش موضحة وحكومة الشين وإزالة  
الحاجب وكالموضحة المتلاحية نظراً الى أن أرشها مقدر بالنسبة للموضحة وانما يتضح بناء على ما مر أنه يجب فيها قضية هذه النسبة فعلى المعتمد  
ان الواجب فيها الاكثر يظهر أن يقال ان كان الاكثر النسبة فهي كالموضحة أو الحكومة فلا وعلى هذا التفصيل يعمل قوله (وما لا يتقدر)  
أرشه (فرد) الشين حوله (بحكومة في الأصح) لضعف الحكومة عن الاستبعاد



بمخلاف الدية وقضية أفراد الشين بحكومة غير حكومتها الجرح بل من ضرورياته اثباتا في غير ما ذكره أنه يقدر سليما بالكيفية ثم يحا  
بدون الشين ويوجب ما بينهما من التفاوت فهذه حكومة الجرح ثم يقدر جرحا بلا شين ثم جرحا بشين ويوجب ما بينهما من التفاوت وهذه  
حكومة للشين وفائدة إيجاب حكومتين كذلك أنه لو عني عن أحدهما بقيت الأخرى (٤٨٧) وأنه يجوز بلوغ مجموعهما الدية لأن

الذي يجب نقصه عنها كل  
منهما على انفراد لا مجموعهما  
فلا إشكال في ذلك حكما ولا  
تصويرا (و) يجب (في نفس  
الرفيق) المتلف ولو مكاتبا  
وأم ولد وجعله أثر بحث  
الحكومة لا شرا كهما في  
التقدير ولما قال الآية العن  
أصل الحر في الحكومة  
والحر أصل العن فيما يتقدر  
منه (قيمته) بالغ ما بلغت  
كسائر الأموال المتأفة (وفي  
غيرها) أي النفس من  
الاطراف والاطراف ولم  
يكن تحت يد عادي بقول ما  
قبل قبضه لما مر فيهما (ما  
نقص من قيمته) سليما  
(ان لم يتقدر ذلك الغير  
في الحر) نعم نقل الباقي  
عن المتولى انه لو كان أكثر  
من متبوعه أو مثله لم يجب  
كله بل يوجب القاضي  
حكومة بأجتهاده لئلا يلزم  
الحذور السابق قال وهذا  
تفصيل لا بد منه وإطلاق  
من أطلق بحول عليه وفيه  
نظر ظاهر لأن النظر في  
العن أصالة إلى نقص القيمة  
حتى في المقدور على قول فلم  
ينظر وفي غيره لتبعيته ولم  
يلزم عليه ذلك الفساد الذي  
في الحر قتله (والا) بأن  
يقدر في الحر كونه تحت قطع  
طرف (فسيبته) أي مثلها

منه أو تعرف النسبة لكن الأكثر الحكومتين لا ما اقتضاه النسبة أسنى (قوله بمخلاف الدية) عبارة المغني والاسنى  
بمخلاف المقدور وأما الحق به اه (قوله بل من ضرورياته) أي الأفراد (قوله ادلايتنا في الجرح) عليه لقوله بل من  
ضرورياته بأنه فاعله ضمير الأفراد وقوله أنه يقدر الجرح خبر وقضية الجرح (قوله وهذه) أي ما بينهما والتأنيث  
لموافقة الخبر (قوله كذلك) أي على الكيفية المذكورة بقوله أنه يقدر سليما الجرح (قوله نقصه الجرح) فاعل يجب  
وقوله كل منهما خبران (قوله فلا إشكال في ذلك الجرح) أي خلافا لما لا ينقب حيث قال وفي التصور المذكور  
عسر والذي ينبغي أن يقوم به إيمان جرحا بشين ويوجب ما بينهما ولو لم يعلل لا يختلف مع ما تقدم فلا فائدة في  
قولنا يقدر بحكومة والباقي حيث ذكر نحوه فقال الأقيس عندنا إيجاب حكومة واحدة جامعة لهما كذا  
في الأسنى (قول المتن وفي نفس الرفيق) أي العصور من مائة ومغني أما المراد فلا ضمان في اتلافه قال في البيان  
وليس لنا شيء يصح به ولا يجب في اتلافه شيء سواء مغني (قوله المتلف) أي قوله ولم يكن تحت يد في المغني وإلى  
قوله فصعقل في النهاية الأقوله ولم يكن تحت يد إلى المتن وقوله وبه اندفع إلى المتن (قوله المتلف) بغض اللام  
وكان الأولى التأنيث (قوله وجعله الجرح) عبارة المغني وعقب المصنف الحكومة ببيان حكم الجناية على الرفيق  
لا شرا كهما في أمر تقدرى وان كان استوفى الكلام على ضمان الرفيق وغيره من الجوانب في كتاب الغصب  
بأبسط مما هنا إلا أنه أعاد الكلام فيه هنا لبيان أن الجناية عليه تارة تكون باثبات اليد عليه كما سبق في  
الغصب وتارة بغير ذلك كما هنا اه (قوله أصل الحر في الحكومة) أي فيما لا مقدرة له عش (قوله بالغه  
ما بلغت) وان زادت على دية الحر وسواء أكانت الجناية عمدا أو خطأ ولا بدخل في قيمته التخليط مغني (قوله  
لما مر فيهما) أي في بابهما (قوله ان لم يتقدر ذلك الغير) أي ولم يتبع مقدرا مغني (قوله نعم نقل الباقي  
الجرح) عبارة النهاية وما نقله الباقي عن المتولى الجرح غير متجه إذا نظر في العن الجرح (قوله لو كان أكثر من  
متبوعه الجرح) كان جرح أصبعه طولا فنقص قيمته عشرها أو أكثر فقد ساوى بدل الأصبع بدل الأصبع  
أوراد عليه وهذا فساد ينبغي النظر إليه والاحتراز عنه فأوجه قوله فلم ينظر والجرح وقوله ولم يلزم الجرح فليست  
سم على حج عش عبارة الرشيدى ولم يلزم الجرح أشار الشهاب سم إلى التوقف فيه اه (قوله السابق)  
أي في شرح اشترط أن لا يتابع مقدره (قوله في المقدر) أي في جزئه الذي له مقدرة في الحر (قوله في غيره)  
أي فيما لا مقدرة في الحر (قوله لتبعية) صلة ينظر وا (قوله بان يقدر) أي قوله ولم يبين في المغني (قوله  
هنا) أي فيما لا مقدرة في الحر (قوله أيضا) أي مثل ما له مقدرة في الحر (قول المتن ذكره وأنشأه) ونحوهما  
بما للحرف فيه دية ان مغني (قوله نعم الجرح) مستثنى من أصل المسئلة لأن من خصص قطع الذكر والاثنيين فكان  
الأولى تقديمه عليه رشيدى أي كإفعاله المغني فذكره في شرحه فنسبته من قيمته (قوله لو جنى) عليهما ثمان الجرح  
عبارة لروض مع شرحه والمغني وإذا قطع يد عبد قيمته ألفا لزمه خمس مائة فإن قطع الأخرى آخر بعد  
الاندمال وقد نقص مائتين لزمه أربع مائة أو قبل الاندمال فيلزمه نصف ما وجب على الأول وهو مائتان  
وخمسون لأن الجناية الأولى لم تستقر بعد حتى يضبط النقصان وقد أوجبنا لها نصف القيمة فكانه أنقص

الجواب (قوله أ أكثر من متبوعه) أي كان جرح أصبعه طولا فنقص قيمته عشرها أو أكثر فقد ساوى  
بدل جرح الأصبع أوراد عليه وهذا فساد ينبغي النظر إليه والاحتراز عنه فأوجه قوله فلم ينظر والجرح وقوله  
لم يلزم الجرح تأمل (قوله في المتن ولو قطع ذكره وأنشأه الجرح) عبارة لروض وإذا قطع يد عبد قيمته ألفا دينار  
لزمه خمس مائة فإن قطع الأخرى آخر بعد الاندمال وقد نقص مائتين لزمه أربع مائة أو قبل الاندمال فنصف  
ما وجب على الأول لأن الجناية الأولى لم تستقر وقد أوجبنا نصف القيمة فكانه أنقص نصفها اه

من الدية (من قيمته) ففي يده نصفه أو موصيته نصف عشرها (وفي قول لا يجب) هنا (الامتنع) أيضا لأنه مال فاشبهه بالهبة (ولو قطع ذكره  
وأنشأه في الظاهر) يجب (قيمتان) كما يجب فيهما من الجرح ديتان ثم لو جنى عليهما ثمان وفيه ألفا وقطع كل منهما يدا وجناية الثانية قبل  
اندمال الأولى



نصفها اه (قوله ثم اندملت) عبارة النهاية ولم يمتنعها اه فكان الاولى للشارح التثنية (قوله فكان  
 الاول انتقص الخ) أي انتقص به على الحذف والايصال (قوله ان هذا) أي لزوم المائتين وخمسين للثباني  
 (قول المتن والثاني) بالجر عطف على الاظهر كانه عليه المعنى (قوله لما امر) أي لانه مال الخ (قوله ففي مقدوره  
 بالنسبة الخ) أعني فيجب فيحمله مقدور باعتبار النسبة عبارة المعنى فمن نصفه خرج يوجب في طرفه نصف ما في طرف  
 الحر ونصف ما في طرف العبد ففي يده ربع الدية الخ (قوله وفي أصبعه نصف عشر دية الخ) وعلى هذا  
 القياس فيما زاد من الجراحات أو نقص نهايته ومعنى (قوله ولم يبين) أي الماوردى (قوله فيحتمل الخ)  
 ان يقدر كخراثم قناو ينظر واجب ذلك الجرح ثم يقدر نصفه الحرق قناو ينظر ما نقصه الجرح من قيمته ثم  
 يوزع كل منهما على ما فيه من الرق والحرية فلو وجب بالتقدير الاول عشر الدية والثاني ربع القيمة وجب  
 فيمن نصفه حر نصف عشر الدية ونصف ربع القيمة نهاية وقوله وبالثاني ربع القيمة يعني ربع قيمة  
 الجميع بدليل ما بعده وشيئى

(قوله لان الجناية الاولى لم تستقر) حتى يضبط النقصان شرح روض

\*(تم الجز الثامن من حواشى تحفة ابن حجر ويليه الجزء التاسع أوله باب موجبات الدية)\*

ثم اندملت فزم الثاني مائتان  
 وخمسون نصف ما لزم الاول  
 لأمر بعامة لوصار بالقطع  
 الاول يساوى ثمانمائة لان  
 الجناية الاولى لم تستقر وند  
 أوجبنا فيها نصف القيمة  
 فكان الاول انتقص نصفها  
 وبه اندفع قول البلقيسى  
 ان هذا لا يظهر وجهه  
 (والثاني يجب ما نقص)  
 من قيمته لما امر (فان لم  
 ينقص) على الضعيف (ولا  
 نبي) وخروج بالرفيق المبعوض  
 في مقدوره بالنسبة من  
 الدية والقيمة ففي يده من  
 نصفه حر ربع دية حر ربع  
 قيمته وفي أصبعه نصف  
 عشر دية ونصف عشر  
 قيمته ذكره الماوردى ولم  
 يبين حكم غير المقدور فيحتمل  
 أن يقال نقدره ابتداء كله  
 رقبا لان به تحصل معرفة  
 الحكومة والنقص فاذا كان  
 النقص عشر القيمة مثلا  
 وجب فيمن نصفه حر نصف  
 عشر الدية ونصف عشر  
 القيمة وان يقال يفرد كل  
 جزء بحكمه فيقدر نصفه  
 الحرقنا وحده ونوجب ما  
 يقابل نصف الجناية من  
 الدية ويقوم نصفه القن  
 وحده ونوجب نصف ما  
 نقصته الجناية منه وهذا  
 أقعد بل وأولى اذ تقويم كل  
 وحده يستلزم اعتبار قيمة  
 النصف وتقويم الكل  
 يستلزم اعتبار نصف القيمة  
 والاول أقل فهو المحقق.



١  
\* فهرست الجزء الثامن من حاشية العلامة بين الشيخ عبد الحميد الشرواني والعلامة بين قاسم العبادي على  
تحقيق المحتاج بشرح المنهاج للعلامة شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي المكي رحمه الله تعالى \*

مصحف

كتاب الطلاق	٢
فصل في بيان معنى الطلاق الزوجي	٢٢
فصل في بعض شروط الصيغة المطلق	٢٦
فصل في بيان محل الطلاق	٤٢
فصل في تعدد الطلاق	٤٧
فصل في الاستثناء	٦١
فصل في الشك في الطلاق	٦٩
فصل في بيان الطلاق السني والبدعي	٧٦
فصل في تعليق الطلاق بالأؤمّن ونحوها	٨٧
فصل في أنواع من التعليق بالحل والولادة	١٠٥
فصل في أنواع أخرى من التعليق	١٣٥
كتاب الرجعة	١٤٦
كتاب الإيلاء	١٥٨
فصل في أحكام الإيلاء	١٧٠
كتاب الظهار	١٧٧
كتاب الكفارة	١٨٨
كتاب الملعان	٢٠٢
فصل في بيان حكم قذف الزوج	٢١٢
فصل في كيفية الملعان وشروط موثراته	٢١٥
فصل في الملعان لنفي والد	٢٢٥
كتاب العتد	٢٢٩
فصل في العتد بوضع الحمل	٢٣٩
فصل في نداخل العتدين	٢٤٥
فصل في حكم معاشرته بالخيار للمعتدة	٢٤٧
فصل في مدة الوفاة	٢٤٩
فصل في سكنى المعتدة	٢٥٩
باب الاستبراء	٢٦٠
كتاب الرضاع	٢٨٣
فصل في حكم الرضاع الطائفي على النكاح	٢٩٣
فصل في الإقرار والشهادة بالرضاع والاختلاف فيه	٢٩٧
كتاب النفقات	٣٠١
فصل في موجبة المأوى ومستقلاتها	٣٢١
فصل في حكم الأعسار	٣٣٥
فصل في مؤن الاطراب	٣٤٤



- ٣٥٣ فصل في الحضانة  
 ٣٦٤ فصل في مؤنة المال المنوتوا بهما  
 ٣٧٤ كتاب الجراح  
 ٣٦٢ فصل في اجتماع مباح شرطين  
 ٣٩٤ فصل في شروط القود  
 ٤١٠ فصل في تغيير حال الجنى عليه  
 ٤١٤ فصل في شروط قود الاطراف  
 ٤٢٠ باب كيفية القصاص  
 ٤٢٩ فصل في اختلاف مستحق الدم  
 ٤٣٣ فصل في مستحق القود  
 ٤٤٥ فصل في موجب العمد  
 ٤٥١ كتاب الديات  
 ٤٥٨ فصل في الديات الواجبة  
 ٤٨٣ فصل في الجنابة التي لا تقدر لارتها







































